

المحكمة

مجلد قضائى شهري

عدد مائة المجلد

فبراير
سنة ١٩٥٧

السنة السابعة والثلاثون

العدد
السادس

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ
وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَمَّ لَهُمْ وَأَضَلَّ
أَعْمَالَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأَخِطَ أَعْمَالَهُمْ »
(قرآن كريم)

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحرر بها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة مجازي

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والأوامر العسكرية والقرارات الآتية :

عدد

- ١٦ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية
- ٧ أحكام صادرة من قضاء المحكمة الإدارية العليا (مجلس الدولة)
- ١ حكم صادر من قضاء الأحوال الشخصية
- ١ حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
- ١ حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء التجاري)
- ١ حكم صادر من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
- ٢ حكام صادران من قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)
- ٢ حكام صادران من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح)

تكليف الواقعية وما يشتره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم للدكتور
رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .

انقضاء الإرادي لعقد العمل الفردي للأستاذ فتحي عبد الصبور القاضي بمحكمة القاهرة
الابتدائية .

تاريخ الطلب وتاريخ التسجيل والأتار القانونية المترتبة على تسجيل العلامة التجارية
في التشريع المصري للأستاذ أحمد طه السنوسي

قرار بالقانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٦ بوقف الاجراءات المترتبة على التأخير في أداء
الديون . ص ٢٥٩

قرار بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢١٨ لسنة
١٩٥٢ في شأن التوقيق والتحكيم في منازعات العمل . ص ٢٦١

قرار بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ خاص بالمعاشات المدنية . ص ٢٦٧

قرار بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٥٢٥ لسنة
١٩٥٤ — بتحويل وزارة الأوقاف تحت نزع الملكية لبعض العقارات . ص ٢٧٥

قرار بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بتحويل وزير الدولة للإصلاح الزراعي الاختصاصات

المقررة للجنة العليا للإصلاح الزراعي والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ومجلس إدارة
الهيئة الزراعية المصرية . ص ٢٧٦

أمر رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التحكيم في الأسعار والغش الذي يحصل في المعاملات
التجارية . ص ٢٧٨

وزارة المالية والاقتصاد :

قرار رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٦ باستثناء بعض الرعايا البريطانيين والفرنسيين من أحكام الأمر
رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . ص ٢٧٩

قرار رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاقرار عن جميع الأسهم الاسمية التي يملكها أعداء في
شركات مساهمة مصرية أو شركات نوصية أو شركات تضامن . ص ٢٧٩

قرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٦ بتحديث اشتراكات صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة
المدنيين وموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ص ٢٨٠ .

قرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٦ باستمرار العمل بقرار جنقي بورصتي الأوراق المالية .
ص ٢٨١

قرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٣٨ من القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ باللائحة
التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض رسم أبولو على الشركات .
ص ٢٨٢

قرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٦ . ص ٢٨٣

وزارة التوين :

قرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ . ص ٢٨٤

لَجْنَةُ التَّحْزِيرِ

محمد مصطفى القلبي - محمود الحناوي - توفيق سيدهم - عبد العزيز الشوربجي

حسين أبو زيد - فصيح زكي - أحمد مختار طيب - أحمد شوقي

فبراير
سنة ١٩٥٧

المحكمة

العدد السادس
السنة السابعة والثلاثون

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الواحد على
وأحمد قوشه ومحمد متولى عظام وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

للاحتجاج بالصورة إذ هي لا تحمل توقيع من
صدرت عنه .

٣ - إن نظام إيداع أصل العقد لم يتقرر
وبعمل به إلا في عهد قانون التسجيل الجديد
فقد صار الأصل هو الذى يحفظ بمكتب الشهر
العقارى ويعطى لأصحاب الشأن صور
فوتوغرافية من هذا الأصل .

الممكن

د ... من حيث إن الطعن أقيم على أربعة
أسباب ينمى الطاعن بالسبب الثانى منها على
الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، ذلك أن
المطعون عليهم استندوا فى إثبات دعواهم إلى
صورتين رسميتين مستخرجتين من قلم الرهون
بمحكمة اسكندرية المختلطة من عقدى بيع
عرفيين منسوب صدورهما من بروتوكول حمده
لصالح مورثهم وكان دفاع الطاعن فى صحيفة
استئنافه أن الصورتين لا قيمة لهما فى الإثبات

٣١٦

٣ مايو سنة ١٩٥٦

أ - إثبات . أوراق عرقية . حجبتها . المصدر
القانونى لهذه الحجبة . المادة ٣٩٠ مدنى .
ب - إثبات . صور الأوراق العرقية . متى يكون
لها قيمة فى الإثبات ؟ عدم جواز الاحتجاج بها إذا
كان الأصل غير موجود .
ج - تسجيل . إيداع أصل العقد . عدم تقريره
والعمل به إلا فى عهد قانون التسجيل الجديد .

المبادئ للقانونية

١ - التوقيع بالإمضاء أو ببصمة الختم
أو ببصمة الاصبع هو المصدر القانونى الوحيد
لإضفاء الحجية على الأوراق العرقية وفقاً لما تقتضى
به المادة ٣٩٠ من القانون المدنى .

٢ - الأصل هو أن لا حجية لصور
الأوراق العرقية ولا قيمة لهما فى الإثبات إلا
بمقدار ما تهنى إلى الأصل إذا كان موجوداً
فيرجع إليه ، أما إذا كان غير موجود فلا سبيل

إذ تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩٠ من القانون المدني على أنه لا يكون للورقة العرفية قيمة في الاثبات إلا إذا كان ذوو الشأن قد وقعوها بامضاءاتهم أو باختتامهم أو ببصمات أصابعهم والصورتان اللتان يستند إليهما المطعون عليهما لا تحملان أى توقيع إضاء أو ختم أو بصمة إصبع ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدافع وعول في قضائه على هاتين الصورتين بمقولة إنهما كالأصل سواء بسواء ولا سبيل للطعن عليهما إلا بالتزوير .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على دافع الطاعن في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف بجملة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ أنه تمسك بهذا الدافع المشار إليه في سبب النعي فقال « إن هذا الذى يقوله المستأنف عليهم — المطعون عليهم — ويحتجون به يخالف ويناقض الحقيقة إذ أنه قبل العمل بقانون التسجيل الحالى كانت العقود الأصلية يؤشر عليها بتاريخ تقديمها وبتمرة تسليمها وتنسخ صورها ثم تسلم أصول العقود إلى أصحابها وتحتفظ المحكمة المختلطة بصورة طبق الأصل من العقود وهذه العقود وحدها هي التى يصح الاحتجاج بها وهي التى يجوز الطعن فيها بالتزوير عند الاقتضاء خلافا للصورة فهي قصاصات أوراق لا مقام لها أى وزن ولا يحتج بها على أى إنسان » فلما تحدث الحكم عن صورتى العقدين قال « وحيث إنه بالنسبة للوجه الثانى من وجوه الاستئناف وهو الخاص بعدم جواز الأخذ بالصورتين المقدمتين عن عقدي تملك المستأنف ضد من فان هذا القول يعتبر مردودا طالما أنه لم يطعن

على العقدين بالتزوير وذلك لأن العقود الأصلية التى كانت تسجل قبل العمل بقانون التسجيل الجديد كانت تودع أصولها فى ملفات أقلام التسجيل بالمحاكم وتسلم صور رسمية منها تقوم مقام الأصل ما لم يطعن فيها بالتزوير وعلى ذلك يكون القول بعدم حجية صورتى العقدين مردودا . وهذا الذى قال به الحكم المطعون فيه وأقام قضاؤه عليه غير صحيح فى القانون ذلك أن الأصل هو أن لا حجية لصور الأوراق العرفية ولا قيمة لها فى الاثبات إلا بمقدار ما تهدى إلى الأصل إذا كان موجودا فيرجع إليه أما إذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة إذ هي لا تحمل توقيع من صدرت عنه والتوقيع بالامضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة الإصبع هو المصدر القانونى الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقا لما تقضى به المادة ٣٩٠ من القانون المدني ولا جدال فى أن العقدين اللذين يحتج المطعون عليهما بصورتيهما قد سجلا فى سنتى ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ ولا جدال أيضا فى أن الطريقة التى كان يتم بها تسجيل الأوراق فى ذلك الحين هي أن تنقل صورة عرفية من العقد المقدم للتسجيل فى سجل عام ثم يختم الأصل بختم يدل على حصول التسجيل ويؤاد إلى صاحبه على خلاف ما قال به الحكم المطعون فيه من أن أصول العقود كانت تودع ملفات التسجيل إذ أن نظام إيداع أصل العقد لم يتقرر ويعمل به إلا فى عهد قانون التسجيل الجديد فقد صار الأصل هو الذى يحتفظ بمكتب الشهر العقارى ويعطى

لأصحاب الشأن صور فوتوغرافية من هذا الأصل فإن نازع الخصم في المطابقة أمكنت مضاهاة الصور على الأصل المحفوظ بمكتب الشهر العقاري .

« ومن حيث إنه يبين من ذلك أن النهي على الحكيم المطعون فهمما بهذا السبب في محله فيتعين نقضهما بغير حاجة إلى البحث في باقى أسباب النهي » .

(القضية رقم ٣٥١ سنة ٢٢ ق) .

٣١٧

٣ مايو سنة ١٩٥٦

١ — إجارة . قانون . تأجير أملاك الحكومة . خضوعه لقانون إيجارات أملاك الميرى الحرة الصادر في سنة ١٩٥٠ والمعدل في سنة ١٩٥١ .

ب — إجارة . انعقادها . موافقة وزير المالية على تأجير أطيان الجزائر المملوكة للحكومة لشخص بالممارسة بدلا من المزار . اعتبار الحكم هذه الموافقة كافية لانعقاد الإيجار وأن توقيع مدير المديرية على عقد الإيجار غير لازم بعد ذلك خطأ .

المبادئ القانونية

١ — تأجير أملاك الحكومة يحكمه قانون إيجارات أملاك الميرى الحرة الصادر في سنة ١٩٥٠ والمعدل في سنة ١٩٥١ والذي صدرت لتنفيذه قرارات عديدة من وزير المالية كان آخرها القرار رقم ٤٠ الصادر في ١٢ مارس سنة ١٩٤٠ .

٢ — مفاد نصوص المواد ٧ و ١٥ و ١٧ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٨ و ٤٧ من قانون إيجارات أملاك الميرى الحرة الصادر في سنة

١٩٥٠ والمعدل في سنة ١٩٥١ أن لتأجير أملاك الميرى إجراءات نظامها القانون الذى قطع في أن المحافظ أو المدير هو الذى يقوم بالتأجير بصفته أصيلا وهو الذى يوقع على عقده بعد استيفاء إجراءات الضمان والمساحة والحصر والتسليم ثم يأتى بعد ذلك كله تحرير عقد الإيجار وتحريره يعتبر أن العقد قد تم وأصبح ملزما لعاقديه ، ولا يغنى عنه موافقة وزير المالية . فإذا كان الحكم قد اعتبر أن موافقة وزارة المالية على تأجير أطيان الجزائر المملوكة للحكومة لشخص بالممارسة بدلا من المزار يكفي لانعقاد الإيجار وأن توقيع مدير المديرية على عقد الإيجار ليس ضروريا بعد ذلك على اعتبار أنه ليس أصيلا وأنه نائب وزير المالية ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

المحكمة

« ... من حيث إن الطاعنتين تنعيان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي تأويله ذلك لأنه من المسلم به أنه لا بد من رضا المتعاقدين حتى ينعقد الإيجار ويجب أن يكون هذا الرضا بحيث يبين منه أن المتعاقدين يريدان إتمام العقد وإتمامه بالفعل — لأن يقتصر على مجرد مشروع يستلزم إجراءات واتفاقات آخر حتى يتحول إلى عقد تام — والواقع في الدعوى هو أن الخطاب الذى أرسل إلى المطعون عليه في ١٢/٢/١٩٤٧ والذي أبلغ به مقتضاه موافقة وزارة المالية على تأجير

الأطيان إليه قد تضمن شرطاً أن يتم التأجير بالشروط العادية وهي اعتماد وزير المالية للإيجار ثم تحرير عقد الإيجار بالفعل من المدير فقول الحكم إن الإيجار انعقد بالخطاب الأول يكون قد خالف القانون (وهذا الشرط وغيره ثابت في عقد الإيجار في البند ٢٤) لأن ما تم من إجراءات على النحو الذي استظهره الحكم لم تتمخض عن أكثر من مشروع إيجار ابتدائي يجوز للحكومة المدول عنه بغير مسئولية عليها.

« ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك لأن تأجير أملاك الحكومة يحكمه قانون إيجارات أملاك الميرى الحرة الصادر في سنة ١٩٠٠ والمعدل في سنة ١٩٠١ والذي صدرت لتنفيذه قرارات عديدة من وزير المالية كان آخرها القرار رقم ٤٠ الصادر في ١٢/٣/١٩٤٠، وقد نص القانون في المادة ٧ منه على أنه « تؤجر كافة أملاك الميرى الحرة بطريق المزاد العمومي ما عدا الأملاك الآتية بيانها : أولاً — وثانياً — وثالثاً : بوجه العموم أي عقار آخر تستصوب النظارة تأجيره بالممارسة » وأن الذي يقوم بالتأجير هو المحافظ في المدن والمدير في المديرية (المادتان ٦ و ٧) وتنقض المادة ١٥ منه بضرورة تقديم ضمان من ذوى الاقتدار المقبولة ضمانتهم لدى المديرية أو المحافظة أو تقديم تأمين نقدي أو سندات من أوراق الحكومة ، ثم تنقض المادة ١٧ بضرورة تحرير نسختين من عقد الإيجار . وقد تولى القانون بيان إجراءات المزاد والتأجير ، وتنقض المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ بضرورة تسليم الأطيان المؤجرة بعد رسو المزاد أو الاتفاق على

الأجرة وأخذ توقععات الراغبين في الإيجار على محاضر التسليم وبعد ذلك تحرر عقود الإيجار من نسختين تسلم نسخة منها للمستأجر وبذلك يعتبر الإيجار منتهياً ويقوم عقده بما يحويه من شروط ترجع في مجموعها إلى تلك النصوص القانونية مقام القانون وفقاً لنص المادة ١٤٧ التي تنقض بأن العقد شريعه المتعاقدين ما دام أنه لم يخرج على القانون أو الآداب أو النظام العام ، أما في حالة عدم تحرير عقد الإيجار فإن لجان المساحة تقوم بتقدير إيجار المقادير المزروعة خفية بعد حصرها مع أخذ تعهد على قائمة المساحة من المزارعين بسداد الإيجار حسب تقدير اللجنة تحت تصديق المديرية (المادة ٤٨) ومفاد هذه النصوص أن لتأجير أملاك الميرى إجراءات نظمها القانون الذي قطع في أن المحافظ أو المدير هو الذي يقوم بالتأجير بصفته أصيلاً وهو الذي يوقع على عقده بعد استيفاء إجراءات الضمان والمساحة والحصر والتسليم ثم يأتي من بعد ذلك كله تحرير عقد الإيجار وبتحريره يعتبر أن العقد قد تم وأصبح ملزماً لعاقديه ولا يبقى عنه موافقة وزير المالية . وهذا ما قالت به بحق محكمة الدرجة الأولى وحكمت على ضوء ما ثبت لها برفض دعوى المطعون عليه . وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون في اعتباره أن خطاب وزارة المالية يكفي لانعقاد الإيجار وأن توقيع مدير المديرية على عقد الإيجار ليس ضرورياً بعد ذلك على اعتبار أنه ليس أصيلاً وأنه نائب وزير المالية ، وبمعنى لذلك نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة لبحث

السبب الثاني لأنه في الواقع مؤسس على السبب الأول ، وما دام أنه قد ثبت أن عقد الإيجار لم يتم فلا مسئولية على الحكومة ولا محل للتعويض بالتالي .

« ومن حيث إن موضوع الطعن صالح للفصل فيه — مما سبق بهانه — وترى المحكمة لذلك وللأسباب السابقة القضاء بتأييد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من رفض دعوى المطعون عليه » .

(القضية رقم ٣٥٩ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوبة السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه وإبراهيم مهدي يوسف المستقارين) .

٣١٨

٣ مايو سنة ١٩٥٦

مسئولية . مسئولية المتبوع . استلام أحد رجال البوليس الملكي سلاحاً من وزارة الداخلية لتفتيشات وظيفته وإطلاقة هذا السلاح في حفلة عرس دعى إليها بصفته الشخصية . إصابته أحد الحاضرين . مسئولية وزارة الداخلية عن الأضرار التي أحدثها في هذه الحالة . المادتان ١٥٢ مدني قديم ، ١٧٤ مدني جديد .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت أن التابع هو مستخدم لدى وزارة الداخلية في وظيفة بوليس ملكي وأن الوزارة سلمته لتفتيشات وظيفته سلاحاً نارياً وتركته بحمله في جميع الاوقات وأنه ذهب حاملاً هذا السلاح إلى حفلة عرس دعى إليها وهناك أطلق السلاح إظهاراً لمشاعره الخاصة فأصاب أحد الحاضرين ، فإن وزارة الداخلية تكون مسئولة عن الأضرار التي أحدثها تابعها بحمله

هذا غير المشروع . ولا يؤثر في قيام مسئوليتها أن يكون تابعها قد حضر الحفل بصفته الشخصية مادام عمله الضار غير المشروع متصلاً بوظيفته مما يجعله واقفاً منه بسبب هذه الوظيفة وذلك وفقاً لحكم المادة ١٥٢ مدني قديم الذي لا يفترق في شيء عن حكم المادة ١٧٤ مدني جديد .

المركز

« ... حيث إن الطعن بني على سببين : يحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه في قضائه بإلزام وزارة الداخلية بالتعويض باعتبارها مسئولة عن خطأ تابعها استند إلى المادة ١٧٤ من القانون المدني الجديد التي تقضي بأن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها في حين أن واقعة الدعوى حصلت في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قبل سريان هذا القانون وينطبق عليها القانون المدني القديم الذي كانت تنص المادة ١٥٢ منه على أن السيد يلزم بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمه متى كان واقفاً منهم في حال تأدية وظائفهم .

ويحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تأويل القانون ذلك أن مناط تحقيق مسئولية السيد أو للمتبوع عن أخطاء تابعه هو مدى الارتباط بين الفعل الخاطيء وبين الوظيفة ، وقد حدد القانون المدني القديم معيار هذا الارتباط بقوله « متى

كان واقعاً منهم في حالة تأدية وظيفتهم » ومن المسلم به في واقعة الدعوى أن الفعل الخطأ، الذي ارتكبه المطعون عليه الثاني أحمد موسى حجازي الخبر بالقسم السياسي بمحافضة القاهرة لم يقع منه حال تأدية وظيفته وإنما كان بعيداً عن وظيفته مكاناً وزماناً فإنه كان يعمل بسجن الأجانب وانتهى من عمله وتوجه في الليل لحضور حفل الزواج مدعواً كغيره من الناس فوق الحادث هناك إلا أن الحكم قضى باعتبار الوزارة مسئولة عن الضرر وإن لم يكن الفعل الخطأ، قد وقع من تابعها حال تأدية وظيفته أو بسببها مستنداً إلى أن الوظيفة قد سهلت له الحصول على السلاح الذي ارتكب به الفعل غير المشروع وهو ما يخالف التفسير السليم للقانون ولا يتفق مع ما أقره القضاء من أنه لا يكفي لتوفر مسئولية المتبوع أن الوظيفة قد سهلت ارتكاب الخطأ أو ساعدت عليه أو هيأت الفرصة لارتكابه، بل ينبغي على الأقل أن توجد علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث إن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة .

« وحيث إن هذا النعي بسببه مردود : (أولاً) بأنه وإن كانت واقعة الدعوى تخضع لحكم المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم إلا أن هذا الحكم — كما استقر على تأويله قضاء هذه المحكمة — لا يفرق في شيء عن حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني الجديد، ذلك أن المشرع آثر أن يندمج على منوال التشريع القديم في التعبير واقتصد في تعديل صيغة الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ فلم

يضيف سوى عبارة « أو بسببها » ولم يهدف من ذلك إلى إيراد حكم جديد لمسئولية المتبوع عن عمل تابعه غير المشروع إنما قصد في الواقع إلى إقرار هذه المسئولية كما كانت وفي الحدود التي جرى عليها القضاء في ظل القانون القديم، كما يبين من الأعمال التحضيرية لتقنين المادة ١٧٤ سالفة الذكر . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند إلى هذه المادة وأشار إلى الأعمال التحضيرية فيما اتجهت إليه من إقرار مذهب القضاء في القانون المدني القديم، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ومروء (ثانياً) بأن المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم إذ نصت على أن « يلزم السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقعاً منهم في حال تأدية وظائفهم » قد أقامت مسئولية المتبوع على أساس خطئه خطأ مفترضاً لا يقبل إثبات العكس مرده إلى سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته، والقانون إذ رسم حدود هذه المسئولية في نطاق وقوع العمل الضار غير المشروع من الخدمة « في حال تأدية وظائفهم » لم يقصد أن يقصر المسئولية على ما يقع من التابع وهو يؤدي عملاً داخل في طبيعة وظيفته أو يمارس شأنًا من شئونها بل يجوز أن تتحقق هذه المسئولية أيضاً كلما كانت وظيفة التابع قد ساعدته على إثبات فعله الضار غير المشروع أو هيأت له فرصة ارتكابه بحيث إنه لولاها لما وقع الفعل بالصورة التي وقع بها . ولا يمنع من تحقق مسئولية المتبوع أن يكون التابع قد ارتكب الفعل بباطل شخصي لا علاقة له بالوظيفة مادام التابع في هذه الأحوال قد استغل وظيفته وأساء استعمال

الشئون التي عهد المتبوع إليه بها . فبقى كان
الثابت أن المطعون عليه الثاني مستخدم لدى
وزارة الداخلية في وظيفة بوابس المكي وأن
الوزارة سلمته لمقتضيات هذه الوظيفة سلاحا
ناريا (طبنجة) وتركته بحمله في جميع
الأوقات وأنه ذهب حاملا هذا السلاح إلى
حفلة عرس دعى إليها وهناك بدا له أن يعبت
بالسلاح المذكور فأطلقه إظهارا لمشاعره
الخاصة وأصاب ابنة المطعون عليه الأول
بجرح تسبب عنه فقد جزء من عظام الرأس
فان وزارة الداخلية (الطاعنة) تكون مسئولة
عن الأضرار التي أحدثها تابعها بعمله هذا
غير المشروع ذلك أن السلاح الناري الذي
نشأت عنه الإصابة قد استلمه المطعون عليه
الثاني من الطاعنة بموجب وظيفته لديها
واستطاع بسبب وظيفته ومايسرت له من
حمل السلاح الذي منع عن غيره من الأفراد
العاديين بغير ترخيص أن يسير بهذا السلاح
في غير ما حرج بين الناس وهيأت له الوظيفة
بذلك فرصة ارتكاب الحادث بإطلاق النار من
الطبنجة التي يحملها وإصابة المجني عليها إذ
لولا هذه الوظيفة ومايسرت لصاحبها من حمل
السلاح الحكومي لما وقع الحادث منه
وبالصورة التي وقع بها ، ولا يؤثر في قيام
مسئولية وزارة الداخلية أن يكون المطعون
عليه الثاني قد حضر الحفل بصفته الشخصية
مادام عمله الضار غير المشروع متصلا بوظيفته
بما يجعله واقعا منه بسبب هذه الوظيفة —
على ما سبق بيانه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على

غير أساس متعينا رفضه موضوعا .
(القضية رقم ٣٧٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وأستاذ
عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى قلم
وابراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٣١٩

٣ مايو سنة ١٩٥٦

استئناف . ميعاده . إعلان . إعلان الحكم . تقرير
الحكم بأن ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ إعلان
الحكم للمحل المختار . خلا . المادة ٣٧٩ مرفعات .

المبدأ القانوني

تقرير الحكم أن ميعاد الاستئناف يبدأ
من تاريخ إعلان الحكم للمحل المختار مخالف
للقانون . إذ أن نص المادة ٣٧٩ مرفعات
صريح في وجوب أن يكون الحكم قد أعلن
انفس المحكوم عليه أو لموطنه الاصل دون
الاعلان في المحل المختار — والمذكورة التفسيرية
التي استند اليها الحكم في تفسير هذا النص على
خلاف ذلك مع صراحته لا تحتل أي تأويل إنما
كانت خاصة بمشروع قانون المرافعات الجديد
الذي كان يحوى الصيغة التي كان يراد أن تكون
عليها المادة المذكورة قبل تعديلها ووضعها في
الصيغة الحالية .

المحكمة

و ... حيث إن الطعن مبني على سبب واحد
حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون
إذ قرر أن إعلان الحكم يصح في المحل المختار
مع أن ذلك مخالف لصرح نص المادة ٣٧٩

مرافعات كما أن الحكم لم يعلنه إلا للمطعون عليه السابع عشر فيكون ميعاد الطعن مفتوحا بالنسبة لمن لم يعلن بالحكم .

« وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعنين تمسكوا بأنه لا يصبح التحدى بإعلان الحكم الذي تم في المحل المختار في ٩/٤/١٩٥٠ للقول بأن الاستئناف رفع بعد الميعاد وقال الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص : « وحيث إنه بالرجوع إلى نص المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات وما أورده المذكرة التفسيرية من الشرح والتعليق عليها بين بصرامة أن المشرع حين وضع القاعدة العامة يجعل مواعيد الطعن تبدأ من تاريخ إعلان الحكم أجاز الاعلان إلى المحل الذي كان اختاره المحكوم عليه أثناء الخصومة إذ روى أن إعلان الحكم بهذا القصد هو إجراء من إجراءات الخصومة انتهت به وأنه لذلك يصبح الاعلان إلى المحل المختار ، أما إذا لم يكن المحكوم عليه قد اتخذ محلا مختارا فلا يصبح إعلان الحكم إلا لشخصه أو في موطنه الأصلي لكي يمنع الاعلان إلى قلم الكتاب بمقولة إن المعلن إليه لم يتخذ لنفسه محلا مختارا مع وجوب ذلك عليه وجاء بالمذكرة التفسيرية أيضا أن الاعلان إلى المحل المختار لا يجوز إلا عقب صدور الحكم فإن تراخى الزمن يجب معه اعتبار أن العملة قد انقطعت بين الخصم وبين محله الذي كان قد اختاره في مناسبة قيام الخصومة — وحيث يتضح مما تقدم أن إعلان الحكم جائز في المحل الذي اختاره المحكوم عليه أثناء الخصومة على أن يحصل عقب صدور الحكم بغير تراخ » .

« وحيث إن ما قرره الحكم المطعون فيه من بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ إعلان الحكم للمحل المختار يخالف للقانون إذ تنص المادة ٣٧٩ مرافعات على أن مواعيد الطعن تبدأ من تاريخ إعلان الحكم مالم ينص القانون على غير ذلك ويكون الاعلان لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي وأن الميعاد يجري في حق من أعلن الحكم ومن أعلن إليه . فالنص صريح في وجوب أن يكون الحكم قد أعلن لنفس المحكوم عليه أو لموطنه الأصلي دون الاعلان للمحل المختار والمذكرة التفسيرية التي أشار إليها الحكم المطعون فيه واستند إليها في تفسير النص على خلاف ذلك مع صراحته صراحة لا تحتمل أي تأويل إنما كانت خاصة بمشروع قانون المرافعات الجديد الذي كان يحوى الصيغة التي كان يراد أن تكون عليها المادة ٣٧٩ مرافعات قبل تعديلها ووضعها في الصيغة الحالية فقد كان للمشروع الأصلي كما قدم للبرلمان يميز الاعتداد باعلان الحكم إلى المحل الذي اختاره المحكوم عليه أثناء الخصومة غير أن لجنة المرافعات بمجلس الشيوخ عدلت هذا النص وبرت ذلك بخطورة أثر إجراء إعلان الحكم في بدء مواعيد الطعن وبأنه يصح أن تكون علاقة الخصم قد انقطعت بالمحل الذي اتخذ أثناء قيام الدعوى .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ أجاز إعلان الحكم في المحل المختار واتخذ تاريخ الاعلان بدءاً لميعاد الاستئناف وأسس على ذلك قضاءه بعدم قبول الاستئناف

شكلا قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين
نقضه .

(القضية رقم ٣٩٨ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية
السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق
عبد السيد وعبد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوش
ومحمد متولى معلم المستشارين) .

٣٣٠

١٧ مايو سنة ١٩٥٦

١ - نقابات . صيادلة . طب . نقابة المهن الطبية.
عدم اعتبار الصيادلة أعضاء في هذه النقابة . القانونان
رقما ٦٥ سنة ١٩٤٠ و ٥ سنة ١٩٤١ .

ب - نقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن.
إثبات المحضر أنه خاطب المطعون عليه شخصيا . خلو
أصل الإعلان من توقيع المطعون عليه . جلال الإعلان.
المواد ١٠ / ٥ ، ٢٤ ، ٤٣١ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - العبرة في بيان أصحاب الحق في
عضوية النقابة هي بالقانون الذي أذن بإنشاء
النقابة . ولما كان المستفاد من نصوص القانون
رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ الخاص بإنشاء نقابة عليا
للمهن الطبية والأعمال التحضيرية له أنه لم يقصد
اعتبار مساعدي الصيادلة أعضاء في نقابة المهن
الطبية فإنهم لا يعتبرون أعضاء في هذه النقابة
ولو أن لهم حق مزاوله مهنة مساعدي الصيادلة
طبقا للقانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ .

٢ - متى تبين من أصل إعلان تقرير
الطعن أن المحضر أثبت أنه خاطب المطعون
عليه شخصيا ولكن أصل الإعلان خلا من
توقيع المطعون عليه فإن الإعلان يكون قد

وقع باطلا وفقا لاحكام المادتين ١٠ / ٥ و ٢٤
مرافعات والمادة ٤٣١ مرافعات قبل تعديلها
بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ .

المحضر

« ... حيث إن النيابة قد أبدت رأيها
بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون
عليهما الخامس والحادي عشر وبفت ذلك
على أنه وإن كان المحضر قد أثبت في أصل
الإعلان أنه أعلن المطعون عليه الخامس
مخاطبا مع شخصه إلا أنه لم يثبت للمطعون
عليه المذكور توقيع يفيد إعلانه واستلامه
صورة من تقرير الطعن ومن ثم يكون الإعلان
بالنسبة له قد وقع باطلا - كما أن المطعون
عليه الحادي عشر لم يعلن بتقرير الطعن أصلا .

« وحيث إن المادة ٤٣١ من قانون المرافعات
قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥
الصادر في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ -
كانت تنص على أنه : « في الخمسة عشر يوما
التالية لتقرير الطعن يجب على المطاعن أن
يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه
الطعن إليهم وإلا كان الطعن باطلا ونحكم
المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله ، ويكون
هذا الاعلان بورقة من أوراق المحضرين
وبالأوضاع العادية » - ولما كان بين من
أصل إعلان تقرير الطعن أن المطعون عليه
الحادي عشر لم يعلن بتقرير الطعن - كما أن
المحضر أثبت أنه خاطب المطعون عليه الخامس
شخصيا ولكن أصل الإعلان قد خلا من
توقيع المطعون عليه المذكور ومن ثم جاء
إعلانه مخالفا لما تقضي به المادة ١٠ / ٥ من

قانون المرافعات التي توجب على المحضر إثبات اسم من سلمت إليه صورة الورقة وتوقعه على الأصل ويكون الاعلان لذلك قد وقع بإطلاعا بحكم المادة ٢٤ من قانون المرافعات — لما كان ذلك فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليهما المذكورين .

وحيث إن الطعن فيما عدا ما تقدم قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل في النعمى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون وتشويه الدليل من عدة وجوه : الأول : أن الحكم رجع إلى الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ ونقل عن مضابط لجنة الصحة بمجلس الشيوخ ما استند إليه في تقرير ما انتهى إليه من عدم انطباق أحكام ذلك القانون على مساعدى الصيدالة مع أن نصوص القانون صريحة ولا محل إزاء صراحته للرجوع للأعمال التحضيرية إذ أن مقطع النزاع هو البحث في طبيعة عمل مساعد الصيدلى وهل يعتبر هذا العمل داخلا في مهنة الصيدلة التي نص عليها ذلك القانون . وأنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة قد عرفت تلك المهنة بأنها « تجهيز أو تركيب أي دواء أو عقار أو مادة تستعمل في الباطن أو الظاهر لوقاية الانسان والحيوان من الأمراض والشفاء منها » وكان مساعد الصيدلى مصرحاً له بتحضير وتجهيز وتركيب الأدوية أسوة بالصيدلى عملاً بحكم المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٤٣ من القانون رقم ٥

سنة ١٩٤١ والقوانين السابقة عليه المنظمة لمهنة الصيدلة — فإن مهنة مساعد الصيدلى تكون هي بمعنى مهنة الصيدلة التي قصد إليها الشارع في القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ — وأن الأعمال التحضيرية لهذا القانون لا يستفاد منها إلا أن الاقتراح كان في الأصل قاصراً على انشاء نقابة الاطباء ثم تقدم الاتحاد الملكى للجمعيات الطبية باقتراح انشاء نقابة لجميع مزاوى المهن المتصلة بمهنة الطب بما فيها التمريض والتدايك والولادة ، إلا أن الوزارة رأت قصر انشاء النقابة على أعضاء المهن الطبية التي صدر بها القانون — وأن ما اشترطه القانون لعضوية النقابة أن يكون اسم طالب العضوية مقيداً في سجلات وزارة الصحة وأن يكون مقياً في القطر المصرى على ما انقضى به المادة الرابعة من القانون — وأن القيد في سجلات وزارة الصحة قاصر على من أعطى رخصة لمزاولة إحدى المهن الطبية وهم الأطباء البشريون والأطباء البيطريون وأطباء الأسنان الحاصلون على دبلومات وغير الحاصلين عليها والصيدالة ومساعدوم والمولدات ، ويهيمن على هؤلاء جميعاً قسم الرخص بوزارة الصحة — أما الممرضون والمداكون الذين أرودهم الحكم المطعون فيه فانهم لا يقيدون بسجلات وزارة الصحة ولا تعطى لهم رخص لمزاولة مهنتهم ، ومن ثم لا يكون لهم حق قيد أسمائهم بمجدول النقابة لانعدام شرط القيد في سجلات وزارة الصحة بالنسبة لهم . الوجه الثاني : إن استناد الحكم المطعون فيه إلى المادة الأولى من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ التي تنص على وجوب حصول

من يزاول مهنة الصيدلة على بكالوريوس من كلية الطب علاوة على قيد اسمه في سجلات وزارة الصحة استناد مخالف لبدأ عدم رجعية القوانين بغير نص لأن الحصول على بكالوريوس شرط استحداثه القانون فلا يعمل به إلا من تاريخ سريان القانون الذي نص عليه وأن مما يؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١١١ من ذلك القانون في فقرتها الأخيرة من أن « الصيدالة ومساعدوهم المقيدة أسماؤهم في سجلات وزارة الصحة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ يستمرون في مزاوله مهنتهم » وأن في تعبير القانون بلفظ « مهنتهم » ما يفيد أن مهنة الصيدلي هي بعينها مهنة مساعد الصيدلي ولو أن مهنة كل منهما تختلف عن الأخرى لاستعمل القانون لفظ « مهنتهم » - كما أن الحكم المطعون فيه خلط بين مهنة الصيدلة وبين بعض الحقوق التي ميز بها القانون الصيدلي على مساعد الصيدلي كحق ملكية الصيدلية لإدارتها وأن التفريق في بعض الحقوق المقررة لكل منهما لا يعني اختلاف طبيعة المهنة التي يزاولها كل منهما - وأن استناد الحكم في هذه التفرقة إلى المادة ١٣ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ التي تنص على أن الترخيص بفتح صيدلية لا يكون إلا لصيدلي مرخص له بمزاولة مهنته استناد غير صحيح لأن هذه المادة استحدثتها القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ ولا يعمل بها لذلك إلا من تاريخ العمل بهذا القانون بدليل أن المادة ١١٠ من نفس القانون نصت على عدم سريان حكم المادة ١٢ على الصيدليات الموجودة بوقت العمل به - كما أن المادة ١٦ من

القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ التي استند إليها الحكم المطعون فيه لا تؤدي إلى التلبيح التي انتهى إليها إذ جاء نص تلك المادة صريحاً في تحويل مساعد الصيدلي حق إدارة الصيدلية بعض الوقت - وسواء قل هذا الوقت أو أكثر فإن المستخلص من حكمها أن مساعد الصيدلي يزاول نفس المهنة التي يزاولها الصيدلي وأن أولهما يغني عن الآخر في الحدود التي رسمها القانون - هذا فضلاً عن أن المادة ٤٣ من نفس القانون قد سوت بين الصيدلي ومساعد الصيدلي إذ أباحت للمستشفيات والمستوصفات والعيادات أن تعهد بإدارة صيدلياتها لأحدهما ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذه النصوص الصريحة قد خالف القانون وشوه الدليل المستند منها - لأن مساعد الصيدلي إذ يقوم بإدارة صيدلية مستشفى أو مستوصف أو عيادة أو بإدارة صيدلية في غيبة مديرها وعدم وجود صيدلي بها إنما يستند هذا الحق من القانون لنيابة عن الصيدلي كما ذهب الحكم - ويؤكد هذا أن مساعد الصيدلي إذا ارتكب خطأ في عمله تترتب عليه مسئولية جنائية في حال قيامه بإدارة الصيدلية في الأوقات والأحوال التي حددها القانون فإنه يكون وحده المسؤول جنائياً عن هذا الخطأ الوجه الثالث : مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون بما قرره من أن تأديب مساعد الصيدلي من حق المجلس العالي للصيادلة المنصوص عنه في المادة التاسعة من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ دون الهيئات التأديبية المنصوص عنها في المواد ٢٠ وما بعدها من القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ ، ذلك أن المادة

المساعدين بل جاء نصها عاما شاملا لكل من يزاول المهنة . الوجه الخامس : أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قرر أن القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ لم يسو في القيد بسجلات وزارة الصحة بين الصيدلي ومساعد الصيدلي ذلك أن المادة الخامسة من ذلك القانون نصت على كيفية قيد أسماء الصيادلة الذين لهم حق مزاوله المهنة ثم نصت المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ على التزوير في القيد أو القيد بطرق احتيالية وعلى حكم القانون فيمن يعلن عن نفسه بأية وسيلة ليحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له حق مزاوله المهنة وعلى إنشاء المجلس العالي للصيادلة وكيفية تشكيله والعقوبات التي يوقعها ، ونصت المادة ٣٧ على تطبيق أحكام المواد السابقة على مساعدى الصيادلة مما يؤكد المساواة التامة بين الصيادلة والمساعدين . الوجه السادس : أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لما أورده حكم محكمة أول درجة من أدلة قانونية صحيحة ولم يرد عليها .

و حيث إن هذا السبب مردود في جميع وجوهه بما يأتي : أولا - بأن رجوع الحكم المطعون فيه للأعمال التحضيرية للقانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ لتعرف قصد الشارع من لفظ (مهنة الصيدلة) كما وردت في المادة الثانية من القانون لا تخالفة فيه للقانون ولا تثرىب على المحكمة إذا هي رجعت إلى الأعمال التحضيرية في سبيل تعرف المعنى الذي قصد إليه الشارع من لفظ من ألفاظ القانون أو تعبير من تعبيراته إذ بين من مراجعة النصوص التشريعية المختلفة أن كلمة (صيدلي) قد يكون المقصود بها الفصر على الصيادلة

التاسعة من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ صريحة في أن حكمها مؤقت إلى أن يصدر قانون بإنشاء نقابة عليا للمهن الطبية وأنه يصدر القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ بإنشاء النقابة لم يبق محل لأعمال حكم المادة التاسعة من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ ويؤيد هذا أن وزير الصحة لم يصدر منذ تاريخ العمل بالقانون الأخير أى قرار بتعيين أعضاء المجلس العالي للتأديب تنفيذا للحق المخول له في المادة ١١٥ من ذلك القانون ، كما أن المادة ٧٣ من القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ نصت على أنه « يلغى من الأنظمة الخاصة بأرباب المهن الطبية كل الأحكام التي تتعارض مع أحكامه - ولا يغير من هذا النظر أن القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ قد صدر تاليا للقانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ لأن نص المادة التاسعة من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ صريح في أن المجلس العالي للصيادلة منوط بقاؤه بصدر القانون الذي ينشئ نقابة المهن الطبية . الوجه الرابع : أخطأ الحكم المطعون فيه تأويل المادة ٧٢ من القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ وفيما استخلصه منها من أن حق الاشتراك في الجمعية العمومية التي تتولى تكوين مجلس النقابة مقصور على الصيادلة دون مساعدتهم لأن تلك المادة نصت على أن الجمعية العمومية المذكورة تتألف من أعضاء المهن الطبية الذين قيدوا أسماءهم طبقا للمادة ٧١ من القانون التي نصت على حق الأشخاص المرخص لهم بمزاولة المهنة طبقا للأنظمة المعمول بها وقت العمل بالقانون في طلب إدراج أسمائهم في الجدول الوارد ذكره في المادة الرابعة من القانون ولم تقصر هذا الحق على الصيادلة دون

رؤى أخيراً منحهم هذا الحق للاعتبارات الميئة في تقرير اللجنة والتي يجمعها ضابط واحد هو وحدة المستوى من حيث المؤهلات والثقافة ويكون من التعسف القول بأن مساعدي الصيادلة يعتبرون من مزاولة مهنة الصيدلة تطبيقاً للقانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ - وهذا الذي استخلصه الحكم من الأعمال التحضيرية صحيح ومؤد إلى النتيجة التي انتهت إليها والتي قصد إليها الشارع بدليل أن للذكورة الإيضاحية تحدثت عن الطوائف التي تتألف منها النقابة فذكرت الأطباء والصيادلة والأطباء البيطريين وأطباء الأسنان ولم يرد بها ذكر لمساعدى الصيدلة وبدليل أنه بين من بعض نصوص القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ أن كلمة « صيدلي » إذا أطلقت فانه يقصد بها الصيدلي الحائز على بكالوريوس ولا تشمل مساعد الصيدلي وحينما يراد أن يشمل الحكم مساعد الصيدلي فنص على ذلك صراحة كما هو الشأن في المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ ... أما مانع الطاعن على الحكم استناداً إلى تعريف مهنة الصيدلة كما ورد في المادة الأولى من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ بمزاولة مهنة الصيدلة وإلى المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٨ و ٤٣ من ذلك القانون التي أباحت لمساعد الصيدلي أسوة بالصيدلي تحضير وتجهيز وتركيب الأدوية ومن أن هذه النصوص تنفرد وحدة طبيعة عمل كل من الصيدلي ومساعد الصيدلي وإلى المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ التي لم تشترط لعضوية نقابة المهن الطبية إلا أن يكون طالب العضوية مقيداً في سجلات وزارة الصحة ومقياً في مصر وأن

دون مساعدتهم وقد يكون الغرض منها الصيادلة ومساعدتهم (المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١) - ولما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى وحصل وجهى نظر الطرفين في الخصومة ونصوص المواد ١، ٢، ٣، ٤، ٢٩، ٣٠، ٣١ من القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ ذكره أنه في سبيل تعرف حقيقة ما قصده الشارع بلفظ (مهنة الصيدلة) كما ورد في المادة الثانية من هذا القانون بتعين الرجوع إلى الأعمال التحضيرية ، ثم اقتبس الحكم بعض ما جاء في تقرير لجنة الصحة بمجلس الشيوخ من « أن النية كانت متجهة أول الأمر إلى عدم اعتبار الصيادلة والأطباء البيطريين ضمن أعضاء النقابة العليا للمهن الطبية » وانتهت اللجنة إلى أنها « ترى أن تكون النقابة شاملة للمتصلين بمهنة الطب كالصيادلة لأن الأخلاق السامية التي يجب أن يتحلى بها الطبيب هي بعينها ضرورية لأن يتصف بها الصيدلي فهو الصديق الأمين للطبيب والمريض ولم تكن النية متجهة لادماج الأطباء البيطريين لولا كثرة الأمراض التي تنتقل من الحيوان للإنسان ولأنهم خاضعون لرقابة وزارة الصحة كما أن الغرض من إنشاء نقابة عليا إنما هو التنظيم العام حتى يكون الجميع خاضعين لقانون واحد بالنسبة لما يجب أن يسيروا عليه في معاملاتهم للجمهور وبالنسبة لمجلس التأديب » وخلص الحكم من هذا الاقتباس إلى « أنه بين من هذا التقرير أن النية لم تكن متجهة في بادئ الأمر إلى اعتبار الصيادلة والأطباء البيطريين ضمن أعضاء النقابة العليا للمهن الطبية ولكن

ولاشأن له بتنظيم مهنة الصيدلي وشروط
مزاواتها التي تكفل بها القانون رقم ٥ سنة
١٩٤١ أما قيد مساعدى الصيدالة في سجلات
وزارة الصحة فلا ينهض دليلا على المساواة
بينهم وبين الصيدالة إذ تقيد كل طائفة في
سجل خاص بها يميز بصفتهما بدليل أن المادة
الخامسة من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ بمزاولة
مهنة الصيدلة نصت على أنه « بدشا بوزارة
الصحة العمومية سجل تقيد فيه أسماء الصيدالة
الذين لهم حق مزاولة مهنة الصيدلة » ثم نصت
المادة ٣٧ من القانون على « أنه يشترط فيمن
يشتغل بصفة مساعد صيدلي أن يكون اسمه
مقيدا بهذه الصفة بالسجل في وزارة الصحة »
فالتقيد في السجل ليس من شأنه أن يغير من
صفة كل من الطائفتين أو يغير من طبيعة عمل
كل منهما — يضاف إلى ذلك أن المشرع
لوقصد اعتبار مساعدى الصيدالة من مزاوى
مهنة الصيدلة في حكم القانون رقم ٥ سنة
١٩٤٠ لنص عليهم صراحة كما فعل بالنص
على مساعدى المهندسين في القانون رقم ٨٩
سنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة علماء المهن الهندسية .
ثانيا — بأن استناد الحكم المطعون فيه إلى
المادة الأولى من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١
التي أوجبت حصول من يزاول مهنة الصيدلة
على بكالوريوس من كلية الطب لا مخالفة
فيه لمبدأ عدم رجعية القوانين بغير نص —
ذلك أن الشرط المذكور ليس مستبعدا في
القانون كما يقول الطاعن بل إنه هو بعينه
الشرط الوارد بالمادة الأولى من المرسوم
بقانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ بشأن مزاولة
مهنة الصيدلة . ولا محل بعد هذا التحدى
بنص المادة ١١١ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١

مساعدى الصيدالة مقيدون في تلك السجلات
شأنهم في ذلك شأن الصيدالة على عكس
المرضى والمداكين فردود بأن العبرة في
بأن أصحاب الحق في عضوية النقابة هي
بالقانون الذي أذن بإنشاء النقابة — ولما كان
القانون رقم ٥ سنة ١٩٤٠ وهو في سبيل
تحديد عدد من يمثلون كل مهنة من المهن
الطبية في مجالس النقابة العليا أو في المجالس
الفرعية أو غيرها من الهيئات النقابية قد تحدث
عن الأطباء البشريين وأطباء الأسنان والأطباء
البيطريين والصيدالة وبين العدد الذي يمثل
كل طائفة في مجالس النقابة وشعبها المختلفة
وأغفل في الوقت نفسه التحدث عن مساعدى
الصيدالة بل أن هؤلاء الآخرين لم يرد لهم
ذكر في أى نص من نصوص هذا القانون ،
كما كان يبين من الأعمال التحضيرية ما سلف
بيانه من أن النية كانت في بادئ الأمر متجهة
إلى قصر عضوية النقابة على الأطباء البشريين
وجرد دون الأطباء البيطريين والصيدالة —
فإن التحدى بتعريف « مهنة الصيدلة » كما ورد
في المادة الأولى من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١
وباشتراك الصيدلي ومساعد الصيدلي في تحضير
وتجهيز وتركيب الأدوية يكون غير منتج
إزاء اختلاف مؤهلات الصيدالة عن مؤهلات
مساعدى الصيدالة واختلاف الأعمال الداخلة
في مهنة الصيدلة التي أباحها القانون رقم ٥ سنة
١٩٤١ لكل من الطائفتين ولا يمكن أن يكون
اشتراكهما في بعض هذه الأعمال مؤديا إلى القول
بأنهم يعتبرون طائفة واحدة في خصوص
هذا القانون ، يضاف إلى ذلك أن القانون
رقم ٥ سنة ١٩٤٠ خاص بإنشاء نقابة
لطوائف محدودة من مزاوى المهن الطبية

التي أباحت للصيادلة ومساعدتهم المقيدة أسماؤهم عند العمل بذلك القانون من الاستمرار في عملهم لأن الص على بقاء من كانوا يزاولون عملهم في مهنة الصيدلة قبل العمل بالقانون سواء كانوا صيادلة أو مساعدي صيادلة لا يدل بذاته على المساواة بين الطائفتين في سائر الحقوق بل دليل أن القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ قد فرق في نصوصه بين حقوق الطائفتين فأباح للصيادلة حقوقاً حرم منها مساعدي الصيادلة كحق إدارة الصيدلة وحق ملكيتها ولم يعط القانون لمساعدى الصيادلة حق مزاوله مهنة الصيدلى بعيداً عن رقابة الصيدلى واشرافه إلا في حدود ضيقة وأوقات محدودة أو لظروف خاصة بينها المادتان ١٦ و ٤٣ وكان الدافع الى هذا الاستثناء هو الضرورة القصوى، كما أن ذلك القانون قد حرم مساعدي الصيادلة من تحضير وتجهيز وتركيب كثير من الأدوية بما نص عليه في المادة ٣٩ منه — وأنه إذا كان القانون هو الذى أباح لمساعدى الصيادلة تلك الحقوق المحددة المقيدة فإن ذلك لا يغير من واقع الأمر وهو أن القانون فرق في الحقوق بينهم وبين الصيادلة مما ينفى معه القول بالمساواة التامة بينهم في سائر الحقوق — كما أنه لا محل للمحدي بمسؤولية مساعد الصيدلى جنائياً عن الأخطاء التي تقع منه أثناء مزاوله مهنته لأن هذه المسؤولية مبناهاً مبدأ شخصية العقاب وهو أصل من أصول القانون الجنائى. ثالثاً — بأن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه في خصوص تأديب الصيادلة ومساعدتهم وخضوع الأولين في ذلك للهيئات التأديبية

التي نص عنها القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ في المواد ٢٠ وما بعدها وخضوع الآخرين للمجلس العالي للصيادلة المنصوص عنه في المادة التاسعة من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ — لا مخالفة فيه للقانون — ذلك أن الحكم قد أورد في هذا الخصوص أنه بما يستلقت النظر أن القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ وهو لاحق في صدوره للقانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ والخاص بإنشاء نقابة عليا للمهن الطبية قد نص في المادة التاسعة منه على أنه « إلى أن يصدر قانون إنشاء نقابة عليا للمهن الطبية بشكل بوزارة الصحة مجلس عال للصيادلة » مع أن القانون الخاص بإنشاء نقابة عليا للمهن الطبية كان قد سبق صدوره قبل صدور القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ وجعل تأديب الصيادلة فيه من اختصاص الهيئات المنصوص عليها في المواد ٢٠ وما بعدها وهذا بلا شك سهو من المشرع لهله يرجع إلى أن قانون مزاوله مهنة الصيدلة والاتجار بالمواد السامة كان متوقفاً صدوره قبل صدور قانون إنشاء النقابة العليا للمهن الطبية ، على أنه لم يرد بالقانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ نص على إلغاء جميع ماخالف أحكامه ، ولهذا يكون حكم المواد ٢٠ وما تلاها من المواد الخاصة بالهيئات التأديبية في القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ سارياً مفعوله على أعضاء النقابة العليا للمهن الطبية ومنهم الصيادلة وخدم دون المساعدين ويكون حكم المواد ٩ — ١٢ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ والخاصة بتشكيل المجلس العالي للصيادلة ولاختصاصات هذا المجلس لنفا بالنسبة لهؤلاء الصيادلة وسارى المفعول بالنسبة

تحدث القانون في هذه المادة عن الأعضاء الذين ينتخبون مجلس النقابة وحدد عدد من يحضر منهم الجمعية العمومية الأولى ، كما بين عدد كل طائفة من الطوائف الذي يتعين حضوره ليصبح اجتماع الجمعية العمومية ولم يذكر من بينهم مساعدي العيادلة ، مما يدل على أن القانون لم يعتبرهم من أعضاء تلك الجمعية . خامسا - بأن الحكم المطعون فيه لم يخطئ إذ قرر أن القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ لم يسو في القيد بسجلات وزارة الصحة بين الصيدلي ومساعد الصيدلي - ذلك أن القانون نص في المادة الخامسة منه على قيد العيادلة في سجل خاص بهم ، ثم نص في المادة ٣٧ على قيد مساعدي العيادلة بصفتهم في السجل الخاص بهم أي أن لكل طائفة من الطائفتين سجلا خاصا بها لا تشترك فيه الطائفة الأخرى . سادسا - بأن الحكم المطعون فيه قد أورد الأسباب التي استند إليها حكم محكمة أول درجة مفعلة ورد على كل سبب منها الرد الكافي - ومع ذلك فإن المحكمة ليست ملزمة قانونا بتعقب كل ما يثيره الخصوم أو ما تكون محكمة أول درجة قد عرضت له بالرد مادام أنها قد أقامت قضاءها على ما يحمله .

« وحيث إن السبب الثاني من أسباب الطعن يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب والخطأ في القانون - إذ أن الطاعن قد أورد في عريضة الدعوى نصوص القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ التي تؤيد وجهة نظره وخلص من استعراضها إلى أنها تؤيد حقه في طلب إدراج اسمه ضمن أعضاء النقابة الفرعية لمهنة الصيدلة أو

لمساعدى العيادلة بالتطبيق لنص المادة ٣٧/٢ من هذا القانون والتي تقضى بتطبيق الأحكام فيما يتعلق بالمجلس العالي على مساعدي العيادلة - وهذا الذي أورده الحكم صحيح لأن القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ بإنشاء نقابة عليا للمهن الطبية قد نص في المواد ٢٠ وما بعدها على الهيئات التأديبية التي يخضع لها من يزاولون المهن الطبية التي قصدتها ذلك القانون والذين دلت عليهم الأعمال التحضيرية دون غيرهم وهم الأطباء البشريون وأطباء الأسنان والأطباء البيطريون والعيادلة على ما سلف القول ويكون حكم المواد ٩ - ١٢ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ قاصراً على مساعدي العيادلة وحدهم . رابعا - بأن استناد الحكم المطعون فيه إلى المادة ٧٢ من القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ في تأييد وجهة النظر التي خلص إليها صحيح - ذلك أن تلك المادة نصت على أن : « يتولى مجلس إدارة الاتحاد الملكي للجمعيات الطبية اختصاصات مجلس النقابة العليا إلى أن ينتخب هذا المجلس الأخير طبقاً لأحكام هذا القانون - ويتولى مجلس إدارة الاتحاد المذكور طلبات القيد المنصوص عنها في المادة ٧١ ويتولى تنظيم الجدول المشار إليه بالمادة الرابعة وعندما بكل عدد الأعضاء المشتركين مائتي عضو بشرط أن يكون منهم على الأقل أربعون صيدلانيا وخمسة وعشرون طبيب أسنان وعشرة أطباء بيطريين يدعو مجلس إدارة الاتحاد الملكي في ظرف أسبوعين من تاريخ وصول آخر طلب إليه أعضاء المهن الطبية الذين قيدوا أسماءهم طبقاً للمادة ٧١ إلى الاجتماع كل مهنة على حدة لتكوين النقابة ... » وقد

الشان إذ قرر في أسبابه « أن النص في المادة الثانية على جواز إنشاء نقابة فرعية لمهنة أخرى مكحلة أو ملازمة لمهنة الطب بناء على طلب مجلس النقابة العليا وبعد موافقة وزارة الصحة يستفاد منه أن المشرع وقد سبقت صدور القانون مقدمات كان من المقترح فيها أن تكون النقابة شاملة لكل المشتغلين بالطب أو المتصلين به حتى المشتغلين بالتمريض والتدليك والولادة فقد قصد إلى الاكتفاء بأن تكون النقابة شاملة للأطباء البشريين ومن في مستواهم كالصيدالة والأطباء البيطريين وترك الباب مع ذلك مفتوحا لا مكان لإنشاء نقابات فرعية لمن دون هؤلاء كمساعدي الصيدالة والمرضين بغير حاجة إلى تشريع خاص بشرط أن يكون ذلك بناء على طلب مجلس النقابة العليا وموافقة وزارة الصحة » - ثم قرر الحكم في موضع آخر « أن كل ما لمساعدي الصيدالة بمقتضى القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ أن يطلبوا من مجلس النقابة العليا للمهن الطبية العمل على إنشاء نقابة فرعية لهم وهذا المجلس وحده هو المختص بالفصل في هذا الطلب ، فإذا أجابه رفع الأمر إلى وزارة الصحة ومتى وافقت عليه طلبت من مجلس الوزراء إصدار قرار بإنشاء النقابة الفرعية الخاصة بهم » - وهذا الذي أورده الحكم فيه الرد الكافي على ما يثيره الطاعن - ويتعين لذلك رفض الطعن .

(القضية رقم ١٩٠ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق
عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولى عتلم وإبراهيم
عنان يوسف المستشارين) .

ضمن نقابة فرعية أخرى تضم مساعدي الصيدالة باعتبار أن مهنتهم مكحلة وملازمة لمهنة الصيدلة وأنه طالب المطعون عليهما الأول والثاني بالاستجابة إلى رغبته في الانذار المعلن إليهما ثم كرر هذا الطلب في عريضة الدعوى ، كما أن وزارة الصحة قررت في المذكرة المقدمة منها لجلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٨ أن إنشاء نقابة فرعية لمساعدي الصيدالة أمر متروك للنقابة العليا للمهن الطبية وأن مجلس الوزراء لا يستطيع إصدار الأمر بإنشاء تلك النقابة الفرعية إلا بناء على طلب النقابة العليا للمهن الطبية ولكنها لم تطلب بل أن الوزارة عرضت من جانبها على النقابة إنشاء نقابة فرعية لمساعدي الصيدالة ولكن مجلس النقابة رفض هذا الطلب بكتابته رقم ١٨٤٦ بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ - ثم أعادت الحكومة هذا القول وكررت في المذكرة المقدمة منها لجلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ إلا أن الحكم المطعون فيه أهدر ما ذكره الطاعن في إنذاره وفي عريضة الدعوى في هذا الخصوص كما أهدر ما جاء بمذكرتي الحكومة ، ولو أن الحكم تنبه إلى هذا كله لتغير وجه الرأي ولقضى له بالتعويض لعدم قيد اسمه في نقابة فرعية أخرى إعمالا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ على أساس أن مهنة مساعدي الصيدالة مكحلة وملازمة لمهنة الصيدلة - وأن إهدار الحكم لما أثاره الطاعن وما قررت وزارة الصحة ما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يغفل ما أورده الطاعن في هذا

٣٢١

١٧ مايو سنة ١٩٥٦

أ - شفعة . بيع تجوز فيها الشفعة . قيام الحارس على أموال رعايا الألمان ببيع عقار بالزاد . الثمن في قائمة شروط البيع على ضرورة موافقته على الثمن الراسى به المزاد وعلى حقه في إلغاء البيع بدون إبداء أسباب . هذا البيع يجوز فيه الشفعة . المادة ٩٣٩ مدنى .

ب - شفعة . بيع تجوز فيها الشفعة . بيع مصلحة الأملاك لعقاراتها بالزاد . بشرط مصادقة وزير المالية . بيع عقارات القصر الذى كان يتم أمام المجلس الحسبة . هى بيع تجوز فيها الشفعة .

ج - شفعة . حكم . تبينه . ملحقات الثمن . تقرير الحكم لأسباب سائنة أن عدم إبداء الملحقات مع الثمن كان بسبب عدم علم الشفع بها ولا بمقدارها . لا خطأ .

د - قانون . القرار التشريعى . متى يكون له حكم قانون الصادر تنفيذا له ؟

المبادئ القانونية

١ - تجوز الشفعة في البيع الذى أجراه الحارس على أموال الرعايا الألمان بالزاد لأن هذا المزاد لم يتم وفقا لإجراءات رسمها القانون كما تتطلب ذلك المادة ٩٣٩ من القانون المدنى ، إذ أن الحارس ضمن قائمة شروط البيع ضرورة موافقته على الثمن الراسى به المزاد وعلى حقه في إلغاء البيع بدون إبداء أسباب ، وهذه شروط تنطق بأن مثل هذا البيع ولو أنه يتم بالزاد إلا أنه لا يتفق مع ما هو منصوص عليه قانونا بشأن البيوع الجبرية ووجوب رسو المزاد فيها حتما على صاحب آخر عطاء بدون مصادقة أحد .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن

بيع مصلحة الأملاك لعقاراتها بالزاد بشرط مصادقة وزير المالية وكذلك البيع الذى كان يتم أمام المجالس الحسبة لعقارات القصر بالزاد - هى بيع عادية تجوز فيها الشفعة رغم حصولها بالزاد أمام جهة الإدارة أو المجلس الحسبى المختص .

٣ - متى كان الحكم قد قرر لأسبابه الشفعة والتى تتفق مع شروط البيع أن الشفع إذا لم يقم بإبداء الملحقات مع ثمن العقار المشفوع فيه لم يكن قد وصل إلى علمه شئ عن هذه الملحقات ولا عن مقدارها ، فإن هذا الذى قرره الحكم يكون صحيحا في القانون ويكون للشفع عذره في عدم إبداء الملحقات مع الثمن .

٤ - القرار التشريعى يستلزم بطبيعته النشر في الجريدة الرسمية ليدل به السكافة وأيكون له حكم القانون الذى صدر تنفيذا له وإعمالا لأحكامه ، ولا يمكن تسوية القرار في هذا الخصوص بالتعليمات الإدارية التى يصدرها الوزراء ورؤساء المصالح للوظفين في حدود سلطتهم التنفيذية وقد تكفى فيها الأوامر الشفوية والكتب الدورية .

لمحك

٥ - من حيث إن الطاعن يندى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ومن وجهين : الوجه الأول : الخطأ في تطبيق القانون وذلك أنه من غير قطع العلاقات

٣٨ من الأمر ١٥٨ والمعترف بصحتها في المادة ٥ من المرسوم بقانون ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ ومادام أن الأمر كذلك وما دام أن البيع حصل بطريق المزااد العلني فقد امتنعت الشفعة إعمالاً لنص المادة ٩٣٩ من القانون المدني — ولا يغير من ذلك ما قاله المطعون عليه وجاراه فيه الحكم المطعون فيه من أن التدابير التي اتخذها وزير المالية طبقاً للمادة ٣٨ في خطابه للحارس لا ترقى إلى مرتبة القرارات الوزارية التي أوجب المرسوم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ على وزير المالية اتخاذها لأن هذا المرسوم لا يمكن أن يعتبر نافذاً إلا من تاريخ نشره — أما ما تم قبله من إجراءات وفقاً للأمر ١٥٨ فتبقى قائمة ومحترمة وظاهر من نص المادة ٣٨ من ذلك الأمر أنها لم تطالب من وزير المالية إصدار قرارات بالمعنى القانوني بل إن كل ما طالب منه هو اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذه ويستوى في تلك التدابير أن تصدر على شكل خطابات أو على أي شكل آخر ويجوز أن تحصل بأوامر شفوية من الوزير . وأخيراً فإن الحكم قد أخطأ في اعتباره أن التعفظات التي وردت في قائمة شروط البيع تبعد عن البيع الذي يتم مقبداً بها طبيعة البيع بالمزااد العلني — وهو قول لا يمكن التسليم به ولا يتفق مع القانون لأن جميع مميزات البيع بالمزااد العلني قد توافرت في ظروف الدعوى خصوصاً وأن الشروط التي أشار إليها الحكم ليس فيها مخالفة للآداب ولا النظام العام ، ولم يقل أحد بأن كل بيع لا يتم طبقاً للقواعد الواردة في قانون المرافعات لا يعتبر بيعاً بالمزااد العلني مما يقطع في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى . الوجه الثاني .

بين مصر وألمانيا إبان الحرب العالمية الأخيرة صدور الأمر العسكري رقم ١٥٨ في ١٥/٧/١٩٤١ الذي خول في مادته التاسعة وزير المالية سلطة تعيين حارس على أموال الرعايا الألمان ثم جعل من حقه بيع تلك الأموال تابعة كانت أو منقولة في المادة العاشرة منه بعد صدور إذن له بذلك من وزير المالية — الذي فوضت له المادة ٣٨ اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق أحكام هذا الأمر وتنفيذها — واستعمالاً لهذه السلطة أصدر وزير المالية خطابين للحارس في ٢/١٢/١٩٤٢ و ١٣/٥/١٩٤٤ ضمنهما الاجراءات التي براها لازمة في بيع تلك الأموال بالمزااد العلني في الحدود والاضلاع المينة في الخطابين — ولما انتهت الاحكام العرفية في أكتوبر سنة ١٩٤٥ رأت الحكومة الاحتفاظ ببعض الاوامر العسكرية وأصدرت في ٤/١٠/١٩٤٥ المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ ونصت المادة الخامسة منه على أنه « يستند نظام الحراسة المقرر بمقتضى الأمرين ١٥٨ و ٢٠٩ والقرارات المتعلقة بهما بالطريقة الجاري العمل بها في تاريخ صدور المرسوم » ومعنى ذلك أن المشرع اعتبر الأمر ١٥٨ تشريعاً قائماً واحترم كل ما تم تنفيذه له مادام أنها قد صدرت وفق الأحكام التي كان معمولاً بها حتى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ — ويبنى على ذلك كله أن البيع بطريق المزايدة الذي تم للطاعن باشرته الحراسة وهي هيئة قانونية وليدة تشريع ما يزال قائماً وناظراً وانتهت في شأنه الاجراءات التي حددتها وزير المالية وخطابه في صدره الفويض المخول له بمقتضى المادة

أخطأ الحكم كذلك في القانون عند ما قرر أن إجراءات المواتية تمت صحيحة رغم أن المطعون عليه لم يودع الملاحقات مع الثمن استنادا إلى أن الطاعن لم يقل شيئا عن تلك الملاحقات وأن الحراسة نفسها لم تحددها إلا بخطابها للطاعن المؤرخ ٩ أغسطس سنة ١٩٥٠ ووجه الخطأ أن القانون يلزم الشفيع بدفع الثمن والملاحقات وما من شك أن كل بيع بالمزاد له ملاحقات والاكتفاء بدفع الثمن دون الإشارة على الأقل في محضر العرض إلى الاستعداد لدفع تلك الملاحقات كل ذلك يجعل الإبداع غير قانوني لحصوله على غير النحو الذي رسمه القانون.

« ومن حيث إنه يبين من أوراق الطعن أن العقار موضوع الشفعة كان في الأصل مملوكا لأحد الرعايا الألمان — ولما صدر الأمر العسكري رقم ١٥٨ لسنة ١٩٤١ في ١٥ من يولييه سنة ١٩٤١ نص في المادة التاسعة منه على أنه « يعين وزير المالية حارسين عامين يختصان بإدارة أموال الرعايا الألمان والباطالين ويعين أيضا حراسا خاصين » ثم فصلت المادة العاشرة مهمة الحراس وجعلت من بينهما « ولهم باذن وزير المالية أن يباشروا بيع الأموال وتصفية الأعمال الموضوعة في الحراسة وبرجه خاص أن يطلبوا فسخ شركة أو أن يوافقوا عليه — ويجوز لهم أن يباشروا أي عمل يمهده إليهم وزير المالية » ثم نصت المادة ١٢ على أنه « كذلك يجوز لوزير المالية أن يقرر على سبيل التعميم والاطراد تصفية بعض أنواع الأموال المملوكة لهؤلاء الرعايا أو جميع تلك الأموال — وأن يمهده هذه التصفيات إلى الهيئة أو الهيئات أو

الأشخاص الذين يعينهم لهذا الغرض ويجوز له أن يحدد بقرار منه اختصاصات المصفين والإجراءات التي تتبع في بيع تلك الأموال » ونص أخيرا في المادة ٣٨ على أنه « يتعلق بوزير المالية أن يتخذ كل التدابير التي يراها لازمة لتنفيذ هذا الأمر » — ولما انتهت الحرب صدر المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ واستبقى الأمر العسكري رقم ١٥٨ لسنة ١٩٤١ السابق الإشارة إليه واشتمل المرسوم في المواد ٧، ٩، ١٤، ١٥ منه على نصوص مماثلة لنصوص ذلك الأمر وتكاد تتفق معها في العبارة — ونفاذا للأمر وللمرسوم أصدر وزير المالية كثيرا من القرارات في حدود سلطته المخولة له وتم نشرها كلها بالجريدة الرسمية لتكون لها القوة التشريعية الملزمة للكافة ورغم كثرة قرارات الوزير فإنه لم يصدر إعمالا لنص المادة ١٢ السابق الإشارة إليه أي قرار بالإجراءات التي تتبع في بيع أموال الرعايا الألمان حتى يمكن القول بأن بيع هذه الأموال بالمزاد قد تم وفقا لإجراءات رسمها القانون كما تتطلب ذلك المادة ٩٣٩ من القانون المدني التي منعت الشفعة فيما يباع بالمزاد العلني واشترطت أن يكون البيع قد حصل بالمزاد العلني وفقا لإجراءات رسمها القانون وقد رسم قانون المرافعات القديم في المواد ٥٣٧ — ٦٢٧ وقانون المرافعات المختلطة في المواد ٦٠٥ — ٧٤٥ وقانون المرافعات الحالي في المواد ٦١ — ٧٢٣ الإجراءات التي تتبع في بيع العقار المزروع ملكيته وفي زيادة العشر عليه وفي إعادة بيعه على المشتري المتخلف وفي بيع عقار القلس وعديم الأهلية والغائب وأخيرا في بيع العقار لعدم إمكان قصته وفي بيعه

بأكبر عطاء إذا مضت ثلاث دقائق بدون حصول زيادة عليه من غيره، فلا يقيد الطاعن بعد ذلك كله ما يقول به من أن وزير المالية إعمالاً لسلطانه الخول له بمقتضى المادة ٣٨ من الأمر العسكري رقم ١٥٨ لسنة ١٩٤١ قد أصدر خطابين للحارس العام في ١٢/٢/١٩٤٢، ١٣/٥/١٩٤٤ ورسم له في الخطاب الأول الاجراءات التي تتبع في بيع عقارات الألمان بالمزاد، وأن الخطاب الثاني أحال على الخطاب الأول فيما يخص تلك الاجراءات - لأن الخطابين المذكورين بوصفهما مستند الطاعن لم يقدم في ملف الطعن ولم يقدم الطاعن صورة رسمية منهما بل اكتفى بتقديم صورة رسمية من الحافظة التي كانت مقدمة لمحكمة الاستئناف، وبين من مطالعة ملخص الخطابين الثابت على تلك الحافظة في نهايتهما « والطريقة التي تتبع في هذا البيع طبقاً لما هو مقرر قانوناً في البيوع الجبرية » ومفاد ذلك إن صح أن وزير المالية أحال فيما رسمه من إجراءات البيع بالمزاد على نصوص القانون في البيوع الجبرية مع أن النصوص التي ضمنها الحارس قائمة بشروط البيع في البنود السابع والعاشر والحادي والعشرين تقضى بضرورة موافقة الحارس العام على التمن الراسي به بالمزاد وعلى حق الحارس في إلغاء البيع بدون إبداء أسباب، وهي شروط تنطق بأن مثل هذا البيع ولو أنه يتم بالمزاد إلا أنه لا يتفق مع ما هو منصوص عليه قانوناً بشأن البيوع الجبرية - على ما سبق بيانه في خصائص البيع بالمزاد قانوناً ووجوب رسوه حتماً على صاحب آخر عطاء بدون حاجة لمصادقة أحد، وأن هذا التصرف الذي قام به الحارس

اختيارياً - ثم رسم القانون الإداري طريقة الحجز العقاري الإداري في الأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالأوامر والقوانين والمراسيم العديدة المبينة في صدر القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالحجز الإداري - وقد فصلت كل تلك القوانين والأوامر الاجراءات التي تتبع في البيع بالمزاد وأجمعت كلها على أن البيع يقع على صاحب أكبر وآخر عطاء في جلسة البيع بغير انتظار لمصادقة أية جهة قضائية أو إدارية، فقد نصت المادة ٥٧٠ مرافعات قديم والمادة ٦٥٣ مرافعات مختلطة على أن « كل عطاء ولو المقدّر في قائمة شروط البيع لم تحصل المزايدة عليه في مدة خمس دقائق يترتب عليه إيقاع البيع من القاضي لمصاحبه » كما نصت المادة ٦٦٨ مرافعات جديد على أنه « يحكم في الجلسة فوراً برسو المزااد على من تقدم بأكبر عرض ويعتبر العرض الذي لا يزداد عليه خلال ثلاث دقائق منها للمزايدة » وكذلك نصت المادة ١٣ من الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٠ على أنه « يحصل البيع بالمديرية أو المحافظة علناً بحضور المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما مصحوباً بأحد كتاب المديرية أو المحافظة - ويفتتح المزااد بالتمن للمقدّر في محضر الحجز بمعرفة المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما وهو الذي يوقع البيع لمن يرسو عليه آخر عطاء أعني لمن أعطى عطاء مضى عليه عشر دقائق بدون حصول زيادة عليه من خلافة » ثم أكد هذا الاجراء القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالحجز الإداري إذ نص في المادة ٥٦ في فقرتها الرابعة على أنه « ويرمي المحافظ أو المدير أو وكيله المزااد على من تقدم

هو في حقيقته عقد بيع لم يتم بالمزاد العلني وفقا لاجراءات رسمها القانون ، ولم يحصل طبقا لقرار صدر من وزير المالية بناء على التفويض التشريعي المخول له بمقتضى المادة ١٢ من الأمر العسكري السابق الاشارة إليه يرسم فيه الاجراءات الخاصة بالبيع بالمزاد حتى يمكن معها القول بأنها اجراءات رسمها القانون . والقرار التشريعي يستلزم بطبعه النشر في الجريدة الرسمية ليعلم به الكافة وليكون له حكم القانون الذي صدر تنفيذا له وإعمالا لأحكامه . ولا يمكن تسوية القرار في هذا الخصوص بالتنظيمات الادارية التي يصدرها الوزراء ورؤساء المصالح الموظفين في حدود سلطاتهم التنفيذية وقد تكفي فيها الأوامر الشفوية والمنشورات الدورية — وعلى ذلك فان أقصى ما يصح أن يقاس عليه هذا البيع (الذي قام به الحارس) هو بيع مصلحة الأملاك لمقارنتها بالمزاد بشرط مصادقة وزير المالية وكذلك البيع الذي كان يتم أمام المجالس الحسبية لمقارنتها بالقصر بالمزاد فقد جرى قضاء هذه المحكمة فيها كلها على أنها بيع عادية تجوز فيها الشفعة رغم حصولها بالمزاد أمام جهة الادارة أو المجلس الحسبي المختص ولذلك كله يكون النعي في هذا الوجه في غير محله .

« ومن حيث إن الوجه الآخر من النعي مردود بما قرره الحكم المطعون فيه » وبما أنه فيما يختص بالأمر الثاني « عدم إيداع ملحقات الثمن فانه لا نزاع بين الطرفين في أن الشفيع قد قام بإيداع مبلغ ٥٠٣٢ ج و ٥٠٠ م وهو كابل الثمن الذي رسابه المزارد في يوم ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وثبت من

مستندات المستأنف (الطاعن) أنه أودع ذلك الثمن في ٢٩/٧/١٩٥٠ وفي يوم حصول المزارد ولم يودع ملحقات الثمن إلا في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بعد أن كان الشفيع قد أودع الثمن في اليوم السابق قبل أن يعلم شيئا عن الملحقات ومقدارها خصوصا وأن الطاعن رد على إنذار الشفيع بإنذار مثله في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ ولم يشرفه بكلمة إلى الملحقات ولم يذكر قيمتها بالتالي فلم يكن الشفيع قد وصل إلى علمه بطريق اليقين مقدار الملحقات التي ينبغي دفعها ولأنه لا يمكن القول بأن المستأنف عليه الأول كان يعلم من شروط البيع بهذه الملحقات لأن المستأنف نفسه (الطاعن) لم يكن يعلم بما بلغت إليه تلك الملحقات إلا من كتاب الحراسة الذي وصله في اليوم السابق على إيداع الملحقات الذي حصل في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون يكفي لحل الحكم في أسبابه السائغة التي تتفق مع شروط البيع في البند الثاني عشر منها الذي يقضى بالزام المشتري بالحضور اقليم توثيق العقود لأجل دفع رسوم التوثيق والتوقيع على عقد البيع الذي تجهزه الحراسة بمعرفتها في اليوم والساعة اللذين تحددها له الحراسة بخطاب مسجل — فلم تكن تلك الرسوم معروفة من قبل ولم يكن الطاعن نفسه يعرفها على ما سلف القول — ويكون للمطعين عليه عذره في عدم إيداعها مع الثمن .

« ومن حيث إنه لذلك كله يتعين رفض الطعن » .

القضية رقم ٣٢٦ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد المنزعة رئيس المحكمة ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولي حلم وإبراهيم مهدي يوسف المدعىين ٣٠

٣٢٢

١٧ مايو سنة ١٩٥٦

مسئولية . مجاس قروية . عقد . حكم . تسببه .
النس في عقد توريد المياه على تحميل المشترك التزام
مراقبة وصيانة وحفظ المواسير الفرعية ومسئولية ما ينجم
عن عدم القيام بهذا الالتزام من أضرار . تسرب المياه
إلى منزل المشترك نتيجة كسر بالماسورة الفرعية . بهمال
هذا المشترك ومخالفته نص الاتفاق المذكور . الحكم
بمسئولية المجلس القروي تأسيسا على وقوع خطأ تقصيري
جسيم منه ساعد على تفاقم الضرر وتقسيم الضرر على الطرفين
وبيان علاقة السببية بين الخطأ التقصيري والضرر .
لا خطأ .

المبدأ القانوني

إذا كان قد نص في عقد توريد المياه على
تحميل المشترك التزام مراقبة وصيانة وحفظ
المواسير الفرعية ومسئولية ما ينجم عن عدم القيام
بهذا الالتزام من أضرار دون أن يتضمن هذا
النص الاتفاق على إعفاء المجلس القروي من
مسئولية الخطأ التقصيري الذي يقع منه . فإن
الحكم لا يكون قد خالف القانون متى أقام
قضائه بمسئولية المجلس على أن خطأ تقصيريا
جسما وقع منه مما ساعد على تفاقم الضرر الذي
أصاب منزل المشترك نتيجة تسرب المياه من
الكسر الذي حدث بالماسورة الفرعية باهمال
هذا المشترك ومخالفته نص الاتفاق المشار إليه
ومتى كان الحكم قد قسم الضرر الذي أصاب
المنزل على الطرفين وبين رابطة السببية بين الخطأ
التقصيري وذلك الضرر .

المحكم

» ... حيث إن الطاعن ينعي على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون من وجهين :
الوجه الأول : أن الحكم المطعون فيه مع
تسليمه بمسئولية مورث المطعون عليهم عن
الانفجار الذي حدث بالماسورة الفرعية
المملوكة له لمخالفته نص البند الثامن من عقد
توريد المياه إلا أن الحكم أقام قضائه على
مسئولية تقصيرية أسندتها إلى الطاعن مع أن
البند سالف الذكر يعني الطاعن من أية
مسئولية تعاقدية كانت أو تقصيرية . والوجه
الآخر : أنه لا يتصور قيام مسؤولية الطاعن
طبقا لعقد توريد المياه إلا إذا كان مورث
المطعون عليهم قد طلب منه الكشف على
الماسورة الفرعية أو أبلغه بوجود تلف فيها
وقصر الطاعن في الكشف الذي طلب منه
إجرائه أو إصلاح التلف الذي طلب منه
القيام به كما أن فراغ خزان المياه في يوم ١٦
من يناير سنة ١٩٤٣ قبل مواعده لا يعد بذاته
دليلا على وجود كسر بالمواسير سواء تلك
الخاصة بمنزل مورث المطعون عليهم أو غيرها
إذ قد يرجع خلو الخزان قبل مواعده إلى
زيادة استهلاك المياه أو اسبب آخر . وأن
قيام الطاعن بتجري أسباب خلو الخزان في
ذلك اليوم بالكشف على جميع المواسير العمومية
والفرعية قد يستغرق فترة يومين اللذين
مضيا بين فراغ الخزان وظهور الرشع أمام
منزل مورث المطعون عليهم — فضلا عن أن
ما وقع من ضرر كان سببه الأسامي انفجار
الماسورة المملوكة لمورث المطعون عليهم
والذي يحمل وحده مسؤولية ما يحدث من
أضرار بسبب انفجارها عملا بنص البند

لذلك الأضرار التي حلت بالمنزل — فإن الحكم لم يكن قد خالف القانون في شيء. ويتمين لهذا رفض الطعن .

(القضية رقم ٣٨٨ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة والسيد عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولي منسجم وإبراهيم غنات يوسف المستشارين) .

٣٢٣

٣١ مايو سنة ١٩٥٦

أ — قسمة . اختلاف نصوص القانون للدني القديم من نص المادة ٨٣٧ / ١ مدني جديد في حالة تميز القسمة على أصغر نصيب تمهيدا لإجراء القرعة . جواز التجنب بغير رضا الشركاء في القانون الجديد دون القانون القديم .

ب — قسمة . خير . نديب خير لفرز وتجنب نصيب طالي القسمة . عدم طلب أحد من المدمى عليهم فرز وتجنب نصيبه . قيام الخير بفرز وتجنب نصيب للمدين وإبقاء المدمى عليهم في الشبوع . لا تترتب عليه . ج — قسمة . استثناء . موافقة أحد الشركاء أمام محكمة أول درجة على إجراء القسمة بطريق التجنب . رجوعه أمام محكمة ثاني درجة وطلبه إجراء القسمة بطريق القرعة . غير جائز .

د — قسمة . دفع . دعوى القسمة . حق المصم الذي تازع في الملكية فيها في التمسك . وقفها حين الفصل نهائيا في الملكية . اندام صفة باقي المصوم في التمسك بذلك .

هـ — قسمة . دعوى القسمة . حق محكمة الموضوع في تقدير جدية المنازعة في الملكية فيها .

و — دعوى . خصومة . انقطاعها بسبب وفاة أحد الخصوم . أثره . بطلان لسي مصلحة خليفة المتوفى .

ز — دعوى . أهلية . إجراءات التقاضي . إجراءات اختتام القاصر في الدعوى الابتدائية . بقاؤه قاصرا إلى ما بعد صدور الحكم التمهيدي فيها . عدم التنبية إلى بلوغه سن الرشد بعد ذلك حتى صدور الحكم الابتدائي . اختصاصه في الاستئناف بصفته بالنظر في الرشد لا بطلان في الإجراءات .

الثامن من عقد توريد المياه ولم يكن الضرر ناتجا من فراغ خزان المياه قبل مواعده وبذلك يكون الحكم قد استند إلى واقعة لا تعدو في ذاتها خطأ أو تقصيرا كما لا تقوم بينها وبين الضرر علاقة السببية .

« وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه ذلك أن البند الثامن من عقد توريد المياه قد نص على تحميل مورث الطاعنين التزام مراقبة وصيانة وحفظ المواسير الفرعية ومسئولية ما ينجم عن عدم القيام بهذا الالتزام من أضرار ولم يتضمن هذا البند اتفاق الطرفين على إعفاء الطاعنين من مسؤولية الخطأ التقصيري الذي يقع منه — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن خطأ تقصيرا جسيما وقع من الطاعن بعدم مبادرته إلى تحري أسباب فراغ خزان المياه قبل الموعد المحدد لذلك بخمس ساعات وبقاء هذا السبب خافيا يومين كاملين حتى ظهر رشح المياه عند منزل مورث المطعون عليهم ونج عن ذلك استمرار تسرب المياه من الثقب أو الكسر الذي حدث بالماسورة الفرعية من إهمال مورث المطعون عليهم ومخالفته لما يقضي به البند الثامن من عقد توريد المياه مدة تزيد على يومين مما ساعد على تفاقم الضرر الذي أصاب المنزل من ثقب أو كسر الماسورة ، وقسم الحكم مقابل الضرر الذي أصاب المنزل على الطرفين ، كما بين الحكم رابطة السببية بين الخطأ التقصيري الذي وقع من الطاعن وبين الضرر الذي أصاب مورث المطعون عليهم وقرر أن التقصير في كشف سبب فراغ الخزان قبل مواعده كان من شأنه ازدياد تسرب المياه أكثر من يومين فتفاقت نتيجة

نصيب المدعين وأبقى المدعى عليهم في الشروع .
 ٣ - إذا وافق أحد الشركاء أمام محكمة أول درجة على إجراء القسمة بطريق التجنيب فلا يجوز له أن يرجع أمام محكمة ثاني درجة في هذا ويطلب إجراء القسمة بطريق القرعة .

٤ - التمسك بوجوب وقف دعوى القسمة حتى يفصل نهائيا في الملكية هو من شأن الخصم الذي نازع في هذه الملكية ولا صفة أخيره من الخصوم في التحدي به .

٥ - لمحكمة الموضوع تقدير ما إذا كانت المنازعة في الملكية في دعوى القسمة جدية ومؤثرة على الدعوى حتى توقف السير فيها أو إنها ليست كذلك فنطرحها جانبا ونسير في الدعوى .

٦ - انقطاع سير الخصومة بسبب وفاة أحد الخصوم إنما يرتب بطلانا نسبيا لصالح من شرع لأصلحته وهو خليفة المتوفى .

٧ - متى كان أحد الخصوم قد اختصم في الدعوى الابتدائية بصفته قاصرا وقد كان وظل كذلك إلى ما بعد صدور الحكم النهائي ولم ينه أحد إلى بلوغه الرشد بعد ذلك حتى صدر الحكم الابتدائي ولكنه اختصم بصفته بالغا الرشد في الاستئناف، فإنه لا يكون هناك بطلان في الإجراءات .

٨ - لا صفة للطاعن فيما يدعيه من أن

ح - نقض طعن بالصفة في الطعن . إجراءات دعوى . الادعاء بعدم حضور المطعون عليهم شخصيا في الدعوى أمام محكمة أول درجة ومحكمة ثاني درجة وعدم تقديم الحاضر عنهم توكيلات لاثبات وكالته . انعدام صفة الطاعن في هذا الادعاء .

المبادئ القانونية

١ - كانت نصوص القانون المدني القديم تقضي بأن القسمة بين الشركاء يجب أن تجري أصلا بطريق القرعة إلا إذا وافق الشركاء على إجرائها بطريق التجنيب ، فان تعذر الأمران - إجراء القسمة على أصغر نصيب تمهدا للقرعة واتفاق الشركاء على القسمة بالتجنيب ، وجب بيع العقار لعدم إمكان قسمته - ولكن هذه النصوص وإن اتفقت مع نص الفقرة الأولى من المادة ٨٣٧ من القانون المدني الحالي في أن القرعة هي الأساس وأنه يجوز إجراء القسمة بطريق التجنيب إذا اتفق على ذلك الشركاء إلا أن النصوص تختلف في حالة تعذر القسمة على أصغر نصيب تمهدا لإجراء القرعة فالقانون القديم ما كان يبيح التجنيب بغير رضا الشركاء فيما يبيح القانون الحالي ذلك .

٢ - إذا كانت المحكمة قد نذبت الخبير لقرز وتجنيب نصيب - المدعين - طالبي القسمة والخصم الثالث الذي انضم إليهم فيما لم يطالب أحد من المدعى عليهم فرز وتجنيب نصيب له فلا تبرير على الخبير إذا قام بقرز وتجنيب

٢ - المحكمة ليست في حاجة إلى الرد استقلالاً على كل ما يثيره الخصم متى كانت أسباب الحكم مؤدية إلى ما انتهى إليه ولها أصلها الثابت بالأوراق .

٣ - إذا كان النعى منصبا على أسباب زائدة لاحاجة بالحكم إليها بعد أن استقام قضاؤه على ما استظهره في أسباب سليمة من تقصير المشتري في الوفاء بباقي الثمن على أساس المساحة الحقيقية للاطيان المباعة ، فإنه يكون نعيها غير منتج .

(القضية رقم ٣٩٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد متولى وعلم وإبراهيم ممان يوسف المستشارين) .

٣٢٥

٣١ مايو سنة ١٩٥٦

اختصاص . تمويض . مهندسون . دعوى رقمها مهندس وقت العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة طلب تمويض عن شطب اسمه من سجل نقابة المهندسين اختصاص المحاكم المدنية بنظر هذه الدعوى

المبدأ القانوني

متى كانت الدعوى قدرتمت وقت العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة بطلب التعويض عن شطب اسم طالبه من سجل نقابة المهندسين فإن المحاكم المدنية تكون مختصة بنظر هذه الدعوى ذلك أن طلبات التعويض بسبب مخالفة الجهات الإدارية

المطعون عليهم لم يحضروا شخصيا في الدعوى أمام محكمة أول درجة ومحكمة ثاني درجة ولم يقدم الحاضر عنهم توكيلات تثبت وكالته .

(القضية رقم ٣٨٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه ومحمد متولى وعلم وإبراهيم ممان يوسف المستشارين) .

٣٢٤

٣١ مايو سنة ١٩٥٦

أ - فسخ . بيع . عقد . العسرط الفاسخ الغشني محل التزام المحكمة فسخ عقد البيع تحقفا لهذا العسرط عرض المشتري ثمنا أقل مما هو ملزم بسداده وإصراره على ذلك لحين الفصل في الدعوى التنبيه على المشتري بوفاء الثمن المستحق . غير لازم لصحة الحكم بالفسخ .

ب - دفاع . حكم . تسببه قيام الحكم على أسباب مؤدية ولها أصلها الثابت بالأوراق . عدم التزام المحكمة بالرد استقلالاً على كل ما يثيره الخصم .

ج - حكم . تسببه . بيع . نعى وارد على أسباب زائدة لاحاجة بالحكم إليها . نعى غير منتج . مثال .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان يتعين لكي تقضى المحكمة بفسخ عقد البيع تحقفا للشرط الفاسخ الصمى أن ينبه البائع على المشتري بالوفاء تنبئها رسميا إلا أن محل ذلك ألا يكون المشتري قد صرح بعدم رغبته في القيام بالتزامه . فإذا كان المشتري قد عرض ثمنا أقل مما هو ملزم بسداده وصمم على ذلك لحين الفصل في الدعوى فلا تكون هناك حاجة - لكي يصح الحكم بالفسخ - إلى ضرورة التنبيه على المشتري بوفاء الثمن المستحق .

للقوانين والوائح كان يختص بنظرها القضاء العادى ومحكمة القضاء الادارى على السواء — وكانت إقامتها أمام إحدى هاتين الجهتين يترتب عليه عدم جواز رفعها أمام الجهة الأخرى وفقا لحكم المادتين ٣ و ٤ من ذلك القانون ولما صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وإن كان قد جعل الاختصاص فى الفصل فى طلبات التعويض المذكورة لمجلس الدولة دون غيره — غير أنه نص فى المادة ٧٣ منه على أن جميع الدعاوى المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائيا .

المحكمة

«... من حيث إن الطعن بنى على سبب واحد هو الخطأ فى تطبيق القانون ذلك لأنه بصرف النظر عن وجهة نظر الحكم فيما يتعلق باختصاص المحاكم المدنية فى النظر فى إلغاء قرارات النقابات فإن وجه الخطأ يتضح جليا فيما يتعلق بقضاء المحكمة فى طلب التعويض لأن المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة لا تمنع المحاكم من نظر هذا الطلب وقد خير المشرع صاحب طلب التعويض بين الالتجاء إلى القضاء الادارى وبين القضاء العادى دون قيد أو شرط بصفة أصلية أو تبعية وليس ثمة ما يمنع المحكمة من الحكم بعدم اختصاصها فيما يختص بطلب الإلغاء وتكون مختصة بنظر طلب التعويض وتفصل فيه .

« ومن حيث إن هذا النعي فى محله ذلك بأن الطاعن رفع الدعوى فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بطلب التعويض عن شطب اسمه من سجل نقابة المهندسين وكانت المحاكم المدنية وقتئذ مختصة بنظر كافة دعاوى التضمينات التى ترفع على الجهات الادارية بسبب مخالفة القوانين والوائح ، أما القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة الذى كان العمل جاريا به وقت قيام النزاع الحالى فقد بين فى المادة الثالثة منه المسائل التى جعلها من اختصاص محكمة القضاء الادارى دون غيرها ومن بينها فى الفقرة السادسة « الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الادارية النهائية » ثم نصت المادة الرابعة على أنه « تفصل محكمة القضاء الادارى فى طلبات التعويض عن القرارات للنصوص عليها فى المادة السابقة إذا رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعية — ويترتب على رفع دعوى الإلغاء أو التعويض إلى هذه المحكمة عدم جواز رفع دعوى التعويض أمام المحاكم العادية كما يترتب على رفع دعوى التعويض أمام المحاكم العادية عدم جواز رفعها أمام محكمة القضاء الادارى » ومفاد ذلك أن دعوى التعويض كان يختص بنظرها القضاء العادى ومحكمة القضاء الادارى على السواء — وأن إقامتها أمام إحدى هاتين الجهتين يترتب عليه عدم جواز رفعها أمام الجهة الأخرى — ولما صدر قانون مجلس الدولة الحالى (١٦٥ لسنة ١٩٥٥) المنشور بالوقائع المصرية فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ نص فى المادة الخامسة منه على أن مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى تفصل دون غيره فى طلبات التعويض عن القرارات

ج — تقادم • مسئولية أمين النقل • متى يبدأ
ميعاد التقادم القصير المحدد بالمادة ١٠٤ تجارى ؟
د — تقادم • مسئولية أمين النقل • اعتبار المدة
المنصوص عليها في المادة ١٠٤ تجارى مدة تقادم سريان
أحكام الاقطاع والتزل عليها • شرط ذلك •

المبادئ القانونية

١ — مسئولية أمين النقل هي مسئولية
تعاقدية فإذا لم يتم بتسليم البضاعة إلى المرسل
إليه كان مسئولاً عن نتيجة إخلاله بالتزامه
ولا يدرأ عنه هذه المسئولية إلا أن يثبت أن
عدم تسليم البضاعة أو ضياعها يرجع لسبب قهرى
لا يدل عليه فيه وإنما ذلك مشروط بأن ترفع على
أمين النقل دعوى المسئولية في غضون المدة التي
حددها قانون التجارة في المادة ١٠٤ •

٢ — إذا رفعت دعوى المسئولية على أمين
النقل بعد المدة المحددة في المادة ١٠٤ من القانون
التجارى وتمسك أمين النقل بالتقادم القصير
الذى تقرر هذه المادة فعلى المرسل إذا أراد أن
يتفادى الحكم بسقوط حقه بهذا التقادم أن يقيم
هو الدليل على أن ضياع البضاعة كان مرجعه
غشاً أو خيانة وقعت من جانب أمين النقل أو
عماله إذا أن مسئولية أمين النقل في هذه الحالة
ليست مسئولية تعاقدية بل مسئولية خطئية قوامها
الخطأ المدعى به عليه.

٣ — يبدأ ميعاد التقادم القصير الذى
تقرره المادة ١٠٤ من قانون التجارة فى دعوى

المنصوص عليها في المادة السابقة (وهي التي
بين فيها المسائل التي يختص بها وذكر في
فقرتها السادسة نفس الفقرة السادسة في المادة
الثالثة في القانون الملغى) ٩ لسنة ١٩٤٩
والسابق (الإشارة إليها) إذا رفعت إليه
بصفة أصلية أو تبعية ، ثم نص في الباب
الخامس الخاص بالأحكام الوقفية وفي المادة ٧٣
على أن جميع الدعاوى المنظورة الآن أمام
جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى
هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة
تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها
نهائياً — وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه
إذ قضى بعدم الاختصاص بالنسبة لدعوى
التعويض قد أخطأ في القانون •

• ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم
المطعون فيه فيما يختص بدعوى التعويض •

(القضية رقم ٤٠٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة و—
عبد السيد محمد عبد الواحد على ومحمد متولى فلم وأبراهيم
مهران يوسف المستشارين) •

٣٢٦

٣١ مايو سنة ١٩٥٦

١ — مسئولية • إنبات • قوة قاهرة • مسئولية
أمين النقل • ترتبها في ذاته عند عدم قيامه بتسليم
البضاعة إلى المرسل إليه وعدم درء هذه المسئولية عنه
إلا باثباته أن عدم التسليم أو الضياع راجع لسبب قهرى •
شرط ذلك • المادة ١٠٤ تجارى •

ب — مسئولية • تقادم • إنبات • مسئولية
أمين النقل • رفع دعواها بعد مدة التقادم القصير المحددة
في المادة ١٠٤ تجارى • تمسك أمين النقل بهذا التقادم •
التزام المرسل بإنبات وقوم غش أو خيانة من الأمين
أو عمله أدى إلى ضياع البضاعة وذلك لتفادى الحكم
بسقوط حقه بالتقادم المذكور • ماهية المسئولية في
هذه الحالة •

مسئولية امين النقل من التاريخ الذي يجب ان يتم فيه النقل .

٤ - إنه وان كانت المدة التي نصت عليها المادة ١٠٤ من قانون التجارة هي مدة تقادم يجرى عليها أحكام الاقطاع وأحكام التنازل إلا أن شرط ذلك أن يكون الاقرار المدعى به سبب للاقطاع أو التنازل قد تضمن اعترافا بحق صاحب البضاعة في التعويض وبمسئولية عن قدها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . ولا يمد كذلك الكتاب المرسى من أمين النقل إلى المرسل إليه إذا كان مفاد الوعد يبحث شكوى المرسل إليه وتجرى حقيقة الأمر فيها .

المحكمة

« ... من حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين : يتحصل الأول منهما أنه أي الطاعن دفع بسقوط حق المطعون عليه ورفع الدعوى إذ لم يرفوها في خلال ١٨٠ يوما طبقا لنص المادة ١٠٤ من قانون التجارة التي تنص على أن « كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخر في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضي مائة وثمانين يوما ... ويبتدىء الميعاد المذكور من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع ... وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش أو الخيانة » فقضت محكمة أول درجة بأحالة

الدعوى إلى التحقيق لثبت الطاعن بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن غشا أو خيانة أو تقصيرا لم يقع من أحد أعوانه مستقلا أو بالاشتراك مع غيره ولينفي المطعون عليه بالطرق عينها ما يثبت الطاعن وأست قضاءها هذا على أنه إذا كان لأمين النقل أن يتمسك بالتقادم المنصوص عليه في المادة ١٠٤ سالفة الذكر وهو مدة تقادم فرضها القانون فإن عليه أن يثبت انتفاء إحدى الحالتين المستثنيتين من حكمها ولكن المحكمة لم تنفذ هذا الحكم وقضت في الدعوى بقبول الدفع بسقوط الحق ورفع الدعوى وقد أقرها الحكم المطعون فيه على أن الطاعن هو المكلف بإثبات انتفاء الغش أو خيانة الأمانة ونعى عليها عدم تنفيذها لحكمها التمهيدى ولكنه بدوره وقع فيما نعاها عليها فلم يقدم بتنفيذ شيء مما قضى به ذلك الحكم ثم قضى برفض الدفع وبمسئولية الطاعن استنادا إلى أنه أخطأ خطأ جسيما بعدم توصيل البضائع وأن خطأه الجسيم هذا مساو للغش وخيانه الأمانة سواء بسواء ، ويقول الطاعن إن وجه مخالفة ذلك للقانون هو أن المادة ١٠٤ من قانون التجارة خولت له أن يتمسك بسقوط حق المطعون عليه في رفع الدعوى إذا لم يرفوها في خلال مدة الـ ١٨٠ يوما ما لم يثبت أنه وقع منه غش أو خيانة أمانة وهما ليسا مفروضين في جانبه فعلى من يدعى قيام أحدهما أو كليهما أن يقيم الدليل على ما يدعيه طبقا للقواعد العامة للإثبات ولكن محكمة أول درجة قبلت هذه القواعد ونقلت عبء الإثبات من كاهل المطعون عليه إلى كاهله وبدلا من أن يصحح الحكم المطعون فيه هذا الخطأ بالرجوع إلى القاعدة الصحيحة وتكليف

خطئها قواها الخطأ المدعى به على أمين النقل والبيئة على من ادعى ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون إذ اقر الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذي نقل عبء الاثبات من كاهل المطعون عليه إلى الطاعن .

« ومن حيث ان الوجه الآخر يحصل في ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه في الدفع بالسقوط على اساس ان المدة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون التجارة هي مدة تقادم وان الطاعن تنازل عن التمسك بهذا التقادم بالكتاب الذي ارسله إلى المطعون عليه والذي وعده فيه بأنه سيبحت في أمر عدم وصول البضاعة ووجه مخالفة القانون في ذلك هو أن تلك المدة هي مدة سقوط لا يرد عليها الوقف ولا الاقطاع وإنما تظل مستمرة حتى تنقضي وبقضي معها الحق في رفع الدعوى وحق على فرض اعتبارها مدة تقادم فإن الذي يقطع التقادم فعلاً إنما هو الاقرار المتضمن الاعتراف بأصل الحق بحيث يمكن ان يحمل على انه تنزل صريح عن التمسك بالتقادم والوعد الذي صدر من الطاعن رداً على شكوى المطعون عليه لا ينطوي على أي معنى من معاني الاقرار .

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه إنه إذ تحدث عن تنازل الطاعن عن التمسك بالتقادم قال « ومن حيث إنه بخصوص هذه الدعوى فقد سلف القول بأنه ليس المستأنف عليه — الطاعن — بعد أن عجز عن إثبات ما قضى به حكم التحقيق ان يتمسك بالتقادم وذلك فضلاً عن ان المحكمة تراه

المطعون عليه باثبات ما بدعوه أقر محكمة أول درجة على خطئها ثم اقام قضاءه برفض الدفع بالسقوط وبمسئولية الطاعن على أنه عجز عن انتفاء الغش أو خيانة الأمانة وعلى أنه أخطأ خطأ جسيماً بعدم توصيل البضاعة مع أن حالة العجز عن الاثبات لا تسلبين إلا عند تنفيذ الحكم الذي قضى به وهذا الحكم لم ينفذ على الاطلاق كما أن عدم توصيل البضاعة لا يحمل في ذاته معنى الخطأ الموجب لمسئوليته .

« ومن حيث إن هذا المعنى في محله ذلك أن مسؤولية أمين النقل هي مسؤولية تعاقدية فإذا لم يقوم بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه كان مسئولاً عن نتيجة إخلاله بالتزامه ولا بدراً عنه هذه المسؤولية إلا أن يثبت أن عدم تسليم البضاعة (أو ضياعها) يرجع لسبب قهري لا يدر له فيه وإنما ذلك مشروط بأن ترفع على أمين النقل دعوى المسؤولية في غضون المدة التي حددها قانون التجارة في المادة ١٠٤ أي في مدي ١٨٠ يوماً في حالة النقل الداخلي تبدأ من التاريخ الذي كان يجب أن يتم فيه النقل ، أما إذا رفعت بعد ذلك وتمسك أمين النقل بالتقادم القصير الذي تقررته المادة ١٠٤ فملي المرسل إذا أراد أن يتفادى الحكم بسقوط حقه بهذا التقادم الذي تقررته المادة ١٠٤ أن يقيم هو الدليل على ان ضياع البضاعة كان مرجعه غشاً أو خيانة وقع من جانب أمين النقل أو عماله ولا يسوغ ان يكلف أمين النقل الذي رفعت عليه الدعوى بعد انقضاء الأجل المحدد في المادة ١٠٤ والذي يتمسك بالتقادم باثبات ان الضياع لم يكن مرجعه غشاً أو خيانة وقع من جانبه ذلك لأن مسؤولية أمين النقل في هذه الحالة ليست مسؤولية تعاقدية بل مسؤولية

٣٢٧

٣١ مايو سنة ١٩٥٦

١ - تنفيذ عقارى . رسو المزاد . فسخ . بيع .
انتقال ملكية العقار المنزوعة ملكيته إلى مقرر الزيادة
بالعسر برسو المزاد عليه . قابلية هذه الملكية للتفاسخ
رضاء باتفاق المدين وطالب البيع والراسى عليه المزاد .
أثر هذا التفاسخ . حق الرسى عليه المزاد فى صرف
المبلغ المودع على ذمة التقرير بزيادة العسر .

ب - نيابة عامة . إيداع مبلغ الخزانة . هدم
اختباره مضافاً إلى ذمتها .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كانت ملكية العقار تنتقل
إلى مقرر الزيادة بالعرس برسو المزاد عليه إلا أن
هذه الملكية قابلة للتفاسخ رضاء إذا ما اتفق على
ذلك المدين المنزوعة ملكيته وطالب البيع
صاحب الحق فى الاعتراض على ذلك والراسى
عليه المزاد . إذ بهذا التفاسخ يعود لكل طرف
مركزه الأسمى قبل اتخاذ إجراءات نزع
الملكية . وعلى ذلك يكون من حق الراسى
عليه المزاد فى هذه الحالة صرف المبلغ الذى
أودعه على ذمة التقرير بزيادة العسر بعد خصم
ما يكون مستحقاً لقلم الكتاب من رسوم
ممتازة على ذمة هذا التقرير .

٢ - إن إشراف النيابة العامة على الخزانة

ليس من شأنه إضافة ما يودع بها لذمتها .

الحكم

« ... من حيث إن الطاعنين يتبا طعنهما
على سبب واحد يتمحصل فى أن الحكم للطعون

قد تنازل عن طلبه من قيام مأمور البضائع بالرد
على شكوى المستأنف - المطعون عليه -
ووعده إياه ببحثها وتحرى حقيقة الأمر -
وهذا الذى ذهب إليه الحكم غير صحيح فى
القانون ، ذلك أنه وإن كانت المدة التى نصت
عليها المادة ١٠٤ من قانون التجارة هى مدة
تقدم يجرى عليها أحكام الانقطاع وأحكام
التنازل إلا أن شرط ذلك أن يكون الاقرار
المدعى به كسبب الانقطاع أو التنازل قد
تضمن اعترافاً بحق صاحب البضاعة فى التعويض
وبالمسئولية عن فقدما وعلى ذلك جرى قضاء
هذه المحكمة (الطعن رقم ٣٣٨ سنة ٢١ الفضة ثبوتية
بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣) ولما كان
الكتاب المرسل من مأمور البضائع إلى المطعون
عليه والذى اعتبره الحكم المطعون فيه تنازلاً
عن التمسك بالتقدم لا يتضمن اعترافاً بالحق
فى التعويض أو المسئولية عن فقد البضاعة
بل كل ما تضمنه على ما جاء بالحكم المطعون
فيه هو الوعد « ببحث شكوى المطعون عليه
وتحرى حقيقة الأمر » لما كان ذلك يكون
الحكم المطعون فيه قد فسر الخطاب بما لا تحتمله
عبارة .

« ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الحكم
المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون
خطأً موجباً نقضه دون حاجة إلى بحث باقى
الأسباب » .

(القضية رقم ٤٠٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساندة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد
فسؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد فوشه
وابراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

ففيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين : أولهما — أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون عليه في صرف مبلغ ٧٤ جنيها و ٨٠٥ مليات أقام قضاءه على أنه لم يكن هناك دائنون متدخلون في إجراءات البيع ولا أرباب ديون مسجلة وأن اتفاق ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ قد حسم كل الإجراءات التي تمت في قضية البيع رقم ٢٨٨ سنة ١٩٤٤ أسبوط الابتدائية تنفيذ هذا الحكم نزع الملكية ورأى الحكم أن ملكية العقار في دعوى البيع قد عادت إلى المدينين مع أن هذا الاتفاق قد تم بعد رسو المزااد فلا أثر له على حكم رسو المزااد الصادر في أول مايو سنة ١٩٤٥ والمسجل طبقا للقانون ولا يمكن إلغاء أثره إلا بحكم آخر أو بزل صريح مسجل . ويتحصل الوجه الآخر في أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أنه يفرض ملكية المدينين المبلغ المودع فإنه لا تجوز المقاصة بينه وبين دين مستحق للنياية العامة لعدم الوحدة بين أشخاص الدائنين لأن النياية العامة جهة حكومية مستقلة عن قلم الكتاب والكل منهما ذمة مالية مستقلة فان هذا خطأ لأن المبالغ المستحقة للحكومة إنما هي مستحقة للخزانة العامة فليس هناك ما يمنع قانونا من اجراء المقاصة بين ما هو مستحق لإحدى جهات الحكومة وبين ما هو مودع بجهة حكومية أخرى لأن الدائن في حقيقة الأمر هو النياية العامة وأن خزانة المحكمة هي بذاتها خزانة قلم الكتاب والنياية العامة وأن المبلغ المستحق هو رسوم دعوى جنائية تطالب بها النياية العامة بصفتها ممثلة لخزانة قلم الكتاب

وقلم الكتاب الجنائي ليست له شخصية اعتبارية مستقلة عن قلم الكتاب المدني .
 • ومن حيث إن سبب النعي مردود في وجهه بأنه وإن كانت الملكية قد انتقلت إلى مقرر الزيادة بالاعتر برسو المزااد الثاني عليه إلا أن هذه الملكية قابلة للتفاسخ رضاء إذا ما انفق على ذلك المدينان المزروعة ملكيتهما وطالبا البيع صاحب الحق في الاعتراض على ذلك والراسي عليه المزااد إذ بهذا التفاسخ يعود لكل طرف مركزه الأصلي قبل اتخاذ إجراءات نزع الملكية — ولما كان بين من الأوراق أنه كانت نزع ملكية محمد سليم محمد حنفي وزكي همام محمد حنفي من أطيان زراعية وقطعة أرض مساحتها ١٥٠٨ أزرع فرسا مزادها في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٥ على طايي البيع حنفي محمد مناع وكامل محمد مناع .
 وبتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٥ قرر المطعون عليه بزيادة العشر لمقدار ١٥٠٨ أذرع وأودع في قلم كتاب محكمة أسبوط مبلغ ٨٦ جنيها و ٢٥ مليا قيمة خمس الثمن والمصروفات ورسا عليه المزااد بجلاسة أول مايو سنة ١٩٤٥ ولما لم يقم بسداد باقي الثمن سار نازعا الملكية في إجراءات البيع عليه باعتباره مشتربا مبخلا وبجلاسة ٩ / ١١ / ١٩٤٨ قضت المحكمة بإثبات تنازل طايي البيع عن السير في إجراءاته لحصول الصلح بينهما وبين المطعون عليه والمدينين المزروعة ملكيتهما استنادا إلى إقرار بالتنازل تاريخه ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ موقع عليه من طايي البيع والمطعون عليه الراسي عليه المزااد الثاني . ولما كان بين من عقد الصلح المذكور أنه تضمن تفاسخا عن البيع الذي رسا مزاده على المطعون عليه على

ج — تقض . طعن . المحكوم في الطعن . إجارة .
قيام النزاع حول صحة عقد إيجار وحول حق المستأجر
الطاعن في حبس طابقي المنزل المؤجرين إليه ومنع
تعرض المطعون عليهم له . عدم قابلية هذه الأمور للتجزئة .
عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لبعض المطعون عليهم .
يترتب عليه عدم قبوله شكلا بالنسبة للباقين .

المبادئ القانونية

١ — خلو ورقة الاعلان للنيابة من بيان
آخر موطن للمعلن إليه في مصر أو في الخارج
يترتب عليه بطلان الاعلان وفقا لحكم المادتين
١٤ / ١١ و ٢٤ من قانون المرافعات .

٢ — متى كان الطاعن قد طاب في تقرير
الطعن إعلان المطعون عليهم للنيابة بمقولة إنه
ليس لهم محل إقامة معروف له في مصر دون أن
يقدم ما يدل على أنه بذل أى جهد في سبيل
التحرى عن موطنهم رغم أن في أوراق الطعن
ما يشير الى هذا الموطن بالنسبة للبعض وما ييسر
السبيل الى معرفته بالنسبة للبعض الآخر عن
طريق وكيلهم الذى مثلهم في الخصومة أمام
محكمة الاستئناف فن لا اعلان يكون قد وقع
باطلا . ولا يلتفت الى ما أثاره الطاعن في جلسة
المرافعة من أنه لم يكن للمطعون عليهم موطن
معلوم له في مصر أو في الخارج منذ بدء التقاضى
كما انه لا محل لإجابته الى طلب ضم ملفي
الدعويين الابتدائية والاستئنافية لإثبات ما تمسك
به في هذا الخصوص إذ كان على الطاعن ان
يودع في المواعيد التى حددها القانون لا يداع

ما تأوله الحكم المطعون فيه وهو تأويل صحيح
لا خطأ فيه وكان إشراف النيابة على الخزانة
ليس من شأنه إضافة ما يودع الى ذمتها انتفى
بذلك ما يقول به الطاعنان من حصول مقاصة
بين الذمتين مع اختلافهما — ولما كانت
النيابة لم توقع حجزا على هذا المبلغ المودع
قبل الصلاح وقبل انتقاله الى ذمة الرأى
عليه المزداد بحكم التفاضل الذى تضمنه الصلاح
المشار إليه وهو غير مدينيتها المزروع ملكيتهم
لذلك لا يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى
بأحقية المطعون عليه في صرفه بعد خصم
ما استحق اقليم الكتاب من رسوم ممتازة على
ذمة التقرير بزيادة العشر قد خالف القانون
ولا أخطأ في تطبيقه أو تأويله .

(القضية رقم ٤١٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساندة محمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد
ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه ومحمد متولى منتم
المستشارين) .

٣٢٨

٣١ مايو سنة ١٩٥٦

١ — تقض . طعن . إعلان . الإعلان للنيابة .
خلو ورقته من بيان آخر موطن للمعلن إليه في مصر أو
في الخارج . بطلان الاعلان . المادتان ١٤ | ١١
و ٢٤ مرافعات .

ب — تقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن .
إعلان المطعون عليهم للنيابة . عدم قيام الطاعن بذل
أى جهد في سبيل التحرى عن موطنهم وجود ما يشير
الى هذا الموطن بالنسبة للبعض في أوراق الطعن وما ييسر
السبيل الى معرفته بالنسبة للبعض الآخر عن طريق وكيلهم
الذى مثلهم في الخصومة أمام محكمة الاستئناف . بطلان
الإعلان . تمام الطاعن في جلسة المرافعة بعدم وجود
موطن المطعون عليهم منذ بدء التقاضى وطلبه ضم ملفي
الدعويين الابتدائية والاستئنافية لإثبات ذلك . لا يلتفت
إليه .

المستندات ما يدل على قيامه بالتحرى عن موطن المطعون عليهم قبل تسليم صور اعلانهم بالطعن للنيابة .

٣ — متى كان موضوع الخصومة يدور حول صحة عقد ايجار كما يدور حول حق المستأجر الطاعن فى حبس المبنى المؤجر اليه حتى يستوفى ما انفق فى انشائه ومنع تعرض المطعون عليهم له ، فان هذه كلها أمور لا تقبل التجزئة ويترتب على عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لبعض المطعون عليهم عدم قبوله شكلا بالنسبة للباقيين .

(القضية رقم ٤٢١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد نؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى معلم المستشارين) .

٣٣٩

٣١ مايو سنة ١٩٥٦

نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . تزوير . شفعة . صدور حكم فى الادعاء بالتزوير الذى اثاره الفرج توصلا لاثبات بطلان الحكم المستأنف القاضى بسقوط حقه فى الشفعة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال المادة ٣٧٨ مرافعات .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم صادرا فى الادعاء بالتزوير الذى اثاره الشفيع توصلا لاثبات ما تمسك به من بطلان الحكم المستأنف القاضى بسقوط حقه فى الشفعة وبالتالى قبول استئنافه شكلا وكان هذا النزاع بطبيعته نزاعا عارضا لا تنتهى به

الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ، فانه لا يجوز الطعن فى الحكم الصادر فى الادعاء بالتزوير استقلالا إلا عند صدور الحكم فى موضوع الدعوى وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات التى قصدت الى أن الخصومة التى ينظر الى انتهائها وفقا لهذا النص هى الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها لا تلك التى تثار عرضا بشأن دفع شكلى فى الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالاثبات فيها .

المكرر

« ... حيث إن النيابة تؤسس دفعها بعدم جواز الطعن على أن قضاء الحكم المطعون فيه صادر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولم تذك به الخصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات وتقول فى بيان ذلك إن الطعن منسب على ما قضى به الحكم فى الادعاء بالتزوير وهو لا يعتبر فى ذاته من طلبات الخصوم فى الدعوى لتعلقه بالدليل المستعمل من الورقتين المطعون فيهما لا بموضوع الخصومة الأصلية .

« وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات إذ نصت على أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع ، قصدت إلى أن الخصومة التى ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هى الخصومة الأصلية المنعقدة بين

أو ان احدا لم ينه اليه ذلك بل واجبه هو البحث والاستقصاء وراء هذا البيان وإلا كان تقصيره مما يتعارض مع حسن النية ولا يجوز له ان يفيد من تقصيره .

٢ - لقاضي الموضوع سلطة تامة في استخلاص حسن النية وسوئها من مظاهرها في الدعوى وما يستشفه من ظروفها وملابساتها استخلاصا قائما على اسباب مسوغة وكافية لحل قضائه من عدم استفادة البائع من التقادم الخمسى .

المحكمة

و... من حيث إن الطعن بنى على :
يتجمل أولها في أن الحكم المطعون فيه قرر أن حكم مرسى المزار لا يكون سببا صحیحا للتملك بالتقادم الخمسى إلا إذا كان الراسى عليه المزار غير الدائن نازع الملكية حتى لا يخلق هذا الدائن نازع الملكية لنفسه سنداً صحیحاً باتخاذ إجراءات باطلة لنزع ملكية مالا يملكه مدينه ولأن عدم تحرى الدائن نازع الملكية حقيقة ملكية مدينه أو ثبوت مجرد علمه بتسجيل العقار المراد نزع ملكيته أو تكليفه باسم الغير يجعله سيئ النية ولا يستطيع التمسك بحكم مرسى مراده كسبب صحیح لملك بمضى خمس سنوات ، وهذا الذى يقرره الحكم خطأ ومخالف للقانون ، ذلك أن نازع الملكية لا بدعى ملكية العقار المراد نزع ملكيته ولا يطلبها وإنما هو منفذ لسنده فأيقاع البيع من عمل القاضى لا من عمل الدائن نازع الملكية وإيقاع البيع عليه لتخلف المزايدى

طريقها لذلك التى تثار عرضا بشأن دفع شكلى في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالاثبات فيها ، ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا فيما أثارته الطاعنة من الادعاء بالتزوير توصلا لإثبات ما تمسكت به من بطلان الحكم المستأنف وبالتالي قبول استئنافها شكلا وكان هذا النزاع بطبيعته نزاعا عارضا لا ينتهى به الخصومة الأصلية كله أو بعضها إذ لم تبدأ المحكمة الاستئنافية في سمائها بل أصبح لها بعد صدور الحكم المطعون فيه وما قضى به من قبول الاستئناف شكلا ان تبدأ في نظرها ، فان الحكم المطعون فيه لا يجوز الطعن فيه استقلالاً إلا عند صدور الحكم في موضوع الدعوى .

(القضية رقم ٤٢٣ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية المادة الأساندة محمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على وأحمد قوشه ومحمد تولى عالم المستعارين)

٣٣٠

٢١ مايو سنة ١٩٥٦

١ - تقادم ، تقادم خمسى ، حسن النية ، تنفيذ عقارى . واجب نازع الملكية الراسى عليه المزار فى البحث والاستقصاء من حقيقة هذه الملكية . اعتبار تقصيره فى ذلك متعارضا مع حسن النية . عدم استفادته من التقادم الخمسى .

ب - تقادم ، تقادم خمسى ، حسن النية . سلطة قاضى الموضوع فى استخلاص حسن النية وسوئها استخلاصا سائما .

المبادئ القانونية

١ - لا يكفي لاستفادة نازع الملكية الذى رسا عليه مزار العقار المزروعة ملكيته من التقادم الخمسى تذرعه بجعله حقيقة هذه الملكية

لا يجعله خالفا لنفسه سند الملكية بل محكوما
له بها وعلى ذلك يستوي أن يكون الراسي
عليه المزاو هو الدائن المباشر للأجراوات أو
الغير وأما عدم تحري هذا الدائن « البائع
للطاعة » ملكية مدينه فلا يفيد بذاته علمه
بالاعتداء على ملك الغير مما يجعله سيء النية إذ
بمجرد العلم بتسجيل العقار أو تكليفه باسم
الغير لا يمنع تملك المدين له بالتقادم وبالتالي
لا يفيد ذلك سوء النية بل الذي يفيدها هو
علمه وقت نزاع الملكية أن مدينه غير مالك لما
ينزعه وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى
والدلائل الثابتة بالأوراق تؤدي إلى عكسه
مما يتعين معه نقض الحكم ، ويتحصل السبب
الثاني في أن الحكم المطعون فيه شاذ قصور
مبطل ذلك أنه وهو بسبيل التبدل على سوء
نية نازع الملكية « أنه باع للطاعة المنزل
موضوع النزاع ساقط الضمان مع أن هذا
لا تسوئه به نية البائع حتما ، ومع ذلك فمقد
بيعه صريح في إثبات ضمانه لصحة البيع وخلو
المبيع من جميع الحقوق العينية وقد أدخل
هذا البائع ضامنا في الدعوى ولم يتمسك بعدم
ضمانه بل اعترف بمسئوليته عن ضمان البيع ،
وكذلك قرر الحكم أن حكم مرسى المزاو لم
يتخذ تنفيذا فعليا بل ظل المدين المتزوع ملكيته
مقيا فيه ولم تغير حاله الظاهرة من قبل
وما أثبتته الحكم في هذا الصدد يخالف الثابت
في الأوراق ذلك أن هذا الثابت يفيد أن
التسليم وإن أوقف في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢
إلا أن المحضر أجري هذا التنفيذ فعلا في ١٣
ديسمبر سنة ١٩٣٢ وأثبت أنه دخل البناء
وتجول فيه وراجع حدوده وأن طالبة التنفيذ
قد حصلت على حيازتها للعين الراسي مزادها

ولها أن تتمتع بكامل حريتها فيها مع منع الغير
من التعرض لها في حيازتها المأدومة وبهذا
يكون التنفيذ قد تم قانونا وأما ما تلا ذلك
من بقاء المدين بالعين الراسي مزادها بعقد
إيجار أو بدونه فلا شأن له بتام التنفيذ وأما
استدلال الحكم بدعوى الاسترداد على عدم علم
المطعون عليهم بأجراوات البيع وأن
استمرار وضع يد المدين على المنزل الراسي
مزاده حتى بعد التنفيذ بالتسليم إنما كان
بطريق الإلزام فلا يحجج به على المطعون عليهم
فردود بأنه حتى مع التجاوز عن خطأ الحكم
في ذكر رقم دعوى الاسترداد الذي أشار إليه
فإن دعوى الاسترداد الصحيحة قد ثبت من
التحقيق فيها انتقال الملكية والحيازة للراسي
عليه المزاو وهذا نقلها بدوره إلى الطاعة
بعقد ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٥ . ومردود
ثانيا — ثبوت قيام الراسي عليه المزاو بدفع
عوائد الملك حسب الثابت بالمستندات المقدمة
والتي التفت الحكم عن بحث دلالتها . ومردود
أخيرا بأن القول بوضع يد المدين بطريق
الإنابة عن أخواته المطعون عليهم ينفيه
ما ورد بصحيفة استئنافهم من التمسك بوضع
يدهن على نصيبهم في المنزل المتنازع عليه
وضمما ظاهرا مستمرا منذ وفاة مورثهم حتى
الآن دون ذكر لواقعة الإنابة التي أثبتتها الحكم
على خلاف الثابت بالأوراق وهذا كله قصور
يبطل الحكم ويستوجب نقضه .

« ومن حيث إنه يبين من مراجعة الحكم
المطعون فيه وهو بسبيل استظهار ما تمسكت
به الطاعة من تنازل المطعون عليهم لأخيه
المدين المتزوع ملكيته عن حصصه في المنزل

عليهن بعد رسو المزاد ... وثبت من دعوى الاسترداد أن المطعون عليهن لا يقمن بالمنزل موضوع النزاع ولم يقم دليل على علمهن بإجراءات نزع الملكية وقد ظل أخوهن المدين واضعاً يده على المنزل بعد تاريخ المزاد كما كان من قبل بطريق الإنابة ... ، ومتى كانت بين مما سبق إرادته أن محكمة الموضوع إذ نفت عن البائع للطاعة حسن النية اعتمدت في ذلك على ما حصلته من أوراق الدعوى وظروفها والقرائن التي أوردتها من أنه كان مهملاً في تحري حقيقة ملكية مدينه عند بدء الإجراءات وأنه لو أجرى هذا التحري لكان له من تسجيل عرد القسمة بين مدينه وإخوته أن هذا المدين لا يملك إلا نصف العقار محل النزاع وأنه لا يمكن للاستفادة من التقدم الخمسي تذرع نازع الملكية بجهله حقيقة هذه الملكية أو أن أحداً لم يته إليه ذلك بل كان واجبه هو البحث والاستقصاء وراء هذا البيان وإلا كان تقصيره مما يتعارض مع حسن النية ولا يجوز له أن يفهم من تقصيره — كما أن المحكمة لم تعتد بإجراءات التسليم الذي تم كظهر جدي لحيازة الراسي عليه المزاد الحيازة الظاهرة المطمئنة بعد أن تبينت من الأوراق بقاء المدين بالعين الراسي مزادها دون أدنى تغيير في حالته الظاهرة بعد هذا التسليم عما كانت عليه قبل ذلك وقد أكد لها ذلك ما أجرته من المناقشة بشأن تأجير العين للمدين عند التسليم وعدم ثبوت هذه الواقعة وذلك بحضور جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ المقدمة صورته بملاف الطعن وأن يد المدين على نصيب المطعون عليهن في المنزل المذكور يغلب أن تكون بطريق الإنابة

محل النزاع ومن اعتبار حكم مرسى المزاد الصادر للبائع لها سبباً صحيحاً للتملك وقد اقترن بوضع اليد الظاهر المستمر مع حسن النية خمس سنوات قرر ما يلي : أنه لم يقم دليل من جانب المطعون عليهن على حصول التنازل الذي تزعمه الطاعة ومفاد ذلك بقاء المنزل مشتركاً بينهما وبين أخيهن مناصفة حتى حصول إجراءات الحجز العقاري ومرسى المزاد ... ، ثم أخذ الحكم يتحدث عن حسن النية بقوله : « إنه لا يكفي لاستظهار حسن النية أن أحداً لم يته إلى علم نازع الملكية أن نصف المنزل مملوك لآخرين بل يجب أن يثبت أنه قام بالتحري عن ملكية مدينه وأن يكون التحريات قد انتهت إلى عقيدة مؤسسة على مقدمات معقولة بصحة ملكية المدين إلى العقار المتزوع ملكيته وحسن النية يكون متوفراً إذا كان نازع الملكية يجهل أنه يعتدى على حقوق الغير أما إذا كان هذا الجهل ناشئاً عن خطأ جسيم فيعتبر سيء النية ... وثابت في الدعوى أن حق المطعون عليهن ثابت بموجب عقد القسمة المسجل فلو قام نازع الملكية بما يقوم به الرجل العادي من تحقيق ملكية مدينه لظهر له أن مدينه لا يملك إلا نصف المنزل ... ، وأضافت المحكمة إلى ذلك قولها : « هذا فضلاً عن أن الثابت بعقد البيع الصادر منه إلى الطاعة أنها اشترت ساقطة الخيار مما يكشف عن سوء نية البائع وأنه ما كان يجهل حقيقة السند الذي يتمسك به يضاف إلى ذلك أن حكم مرسى المزاد لم ينفذ تنفيذاً فعلياً بل ظل للمدين مقيماً في المنزل كما هو ولم تتغير الحالة الظاهرة بالنسبة للمطعون

المبادئ القانونية

١ - إذا كان السند المدعى بتزويره منسوباً إلى شخص واحد يعتبر المطعون عليهم خلفاءه وكان قد حكم ابتدائياً واستئنافياً برده وبطلانه فإن موضوع الطعن يكون غير قابل للتجزئة ويترتب على عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لبعض المطعون عليهم عدم قبوله شكلاً بالنسبة للباقيين .

٢ - متى تبين من إعلان تقرير الطعن أن المحضر أثبت في أصل ورقة الاعلان أنه لما توجه لإعلان المطعون عليهم لم يعلنهما وأحال إلى إجابة في ذيل محضره من خفي نظامي بأن أحدهما مقيم بمصر والثاني مقيم بالزقازيق ولا يعلم عنوانهما ، فإن إعلان تقرير الطعن للنيابة بسبب هذه الإجابة يكون قد وقع باطلاً متى كان الطالب لم يبذل أى محاولة في سبيل التحري عن محل إقامة المطلوب إعلانهما - ولا جدوى من تحديه بأن النيابة لما طلبت من الإدارة توصيل صورة الاعلان إلى كل من المراد إعلانهما ردت الإدارة بعدم معرفة محل إقامتهما ، لا يجدى طالب الاعلان التحدى بذلك مادامت ظروف الدعوى تؤيد أنه لو كان قد بذل جهداً في التحري لاهتدى إلى محل إقامتهما نظراً لصلة القرابة بينه وبينهما .

(القضية رقم ٤٤٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد توفيق ومحمد متولى عتلم المستشارين) .

إلى آخر ما أوردته بأسبابها ، وهذا كله تحصيل واقعي يبرر النتيجة التي انتهى إليها الحكم - ولما كان لقاضي الموضوع سلطة تامة في استخلاص حسن النية وسوئها من مظانها في الدعوى ومما يستشفه من ظروفها وملابساتها وكان استخلاصه قائماً على أسباب مسوغة وكافية لحمل قضائه على ما سلف بيانه فيكون النفي عليه بالقصور أو مخالفة القانون على غير أساس - ومتى تقرر ذلك يكون غير منتج البحث في تخطئة الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن حكم مرعي المزداد لا يكون سبباً صحيحاً للتملك بالتقادم الخمسي إلا إذا كان على غير نازع الملكية كالوارد بالسبب الأول - فبذلك يرد ذلك رفض هذا الطعن .

(القضية رقم ٤٣٣ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على وأحمد توفيق ومحمد متولى عتلم المستشارين) .

٣٣١

٣١ مايو سنة ١٩٥٦

أ - قض . طعن . الخصوم فيه . تزوير . الادعاء بتزوير سند نسب إلى شخص واحد يعتبر المطعون عليهم خلفاءه . الحكم ابتدائياً واستئنافياً برده هذا السند وبطلانه . اعتبار موضوع الطعن غير قابل للتجزئة . عدم قبوله شكلاً بالنسبة لبعض المطعون عليهم يترتب عليه عدم قبوله شكلاً بالنسبة للباقيين .

ب - قض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . إثبات المحضر عدم قيامه بإعلان المطعون عليهم بسبب إجابة خفي نظامي بأن أحدهما مقيم بمصر والآخر بالزقازيق وعدم علمه بعنوانهما . إعلانهما للنيابة . بطلان الإعلان التحدى بعدم معرفة الإدارة لمحل إقامتهما حينما طلبت منها النيابة توصيل صورة الاعلان إليهما مع وجود صلة قرابة بين طالب الاعلان والمراد إعلانهما . لا جدوى منه .

مجلس الدولة المحكّم الاداريّ العليّ

(برئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس المجلس وبدوى حمودة والامام الامام الخريبي وحسن جلال وعلى ابراهيم بغدادى المستشارين) .

٣٣٢

٤ فبراير سنة ١٩٥٦

مؤهل دراسي الملاحظون الصحيون حملة شهادة المهند الصحي . حساب أقدميتهم ، عملا بقرار مجلس الوزراء المؤرخ ٣ / ١ / ١٩٤٠ ، من تاريخ إلحاقهم بذلك المعهد . التسوية في ذلك بين من كان يشغل منهم الدرجة السابعة عند صدور ذلك القرار وبين من عين في الدرجة الثامنة الكاملة وفقا لأحكامه . قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . إلغاؤه لقرار سالف الذكر . تعديله للترتب المقدر لحملة ذلك المؤهل وتعديده لأقدميتهم من تاريخ تعيينهم بالحكومة لا من تاريخ إلحاقهم بالمعهد الصحي .

المبدأ القانوني

إن نص الفقرة الأخيرة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٤٠ على حساب أقدمية الملاحظين الصحيين من تاريخ إلحاقهم بالمعهد الصحي قد جاء عاما مطلقا دون تخصيص طائفة بذاتها ، ومن ثم فهو يتناول كلتا الطائفتين : طائفة الملاحظين الصحيين الذين كانوا يشغلون الدرجة السابعة عند صدوره ، وطائفة الملاحظين الذين يعينون

مستقبلا في الدرجة الثامنة الكاملة وفقا لأحكامه . على أن قرار مجلس الوزراء المشار إليه قد ألغى إلغاء ضميا بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، سواء في تقدير الدرجة المالية المخصصة لحملة شهادة المعهد الصحي ، وهم الملاحظون الصحيون ، أو في تحديد أقدميتهم في تلك الدرجة ، ذلك أن الجدول المرافق للقانون المشار إليه قد تضمن تقدير درجة وراتب للدبلوم العادي للمعهد الصحي ولشهادة قسم التخصص به ، فقدر للمؤهل الأول راتبا مقداره عشرة جنيهات شهريا في الدرجة السابعة ، وللمؤهل الثاني راتبا مقداره أحد عشر جنيها شهريا في الدرجة ذاتها ، كما نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى على تحديد أقدمية حملة المؤهلات الواردة بالجدول المذكور في الدرجات المحددة لكل مؤهل من تاريخ تعيينه بالحكومة لا من تاريخ إلحاقهم بأي معهد من المعاهد التي تخرجوا فيها . (القضية رقم ٢٤ لسنة ٢ ق) .

٣٣٣

١١ فبراير سنة ١٩٥٦

١ — طعن . مباداه . ثبوت أن الميعاد ينتهى يوم عطلة رسمية . امتداده إلى أول يوم عمل بعدها .

ب — موظف . علاقته بالحكومة علاقة تنظيمية . خضوع نظامه القانونى للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة . سريان التنظيم الجديد عليه بأثر حال من تاريخ العمل به . عدم سريانه بأثر رجعى يمس للأركز القانونية الذاتية إلا بنص خاص فى قانون ، وليس فى أداة أدنى تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب أعباء مالية على الخزنة العامة . عدم سريانه على الماضى إلا إذا تبين قصده فى ذلك بوضوح . عند الشك يكون التفسير لصالح الخزنة . أساس ذلك .

ج — كادر المهالك . الطرايشية ومكنجية الأحذية . اعتبارهم طبياً لهذا السكادر فى درجة صانع غير دقيق (٢٠٠ | ٣٦٠ م) . رفهم إلى درجة الدفة من الفئة (٣٠٠ | ٤٠٠ م) بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ / ٥ / ١٩٤٧ . عدم سريان التنظيم الجديد على الماضى .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الثابت أن آخر ميعاد للطعن ، وفقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، هو يوم ١٥ من يولييه سنة ١٩٥٥ وهو يوم جمعة ، وكان الطعن قد رفع بإيداع صحيفته سكرتيرية هذه المحكمة فى ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٥ ، فانه يكون مرفوعاً فى الميعاد القانونى ، إعمالاً لنص المادة ٢٣ من قانون المرافعات التى تنص على أنه إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها .

٢ — إن علاقة الموظف بالحكومة هى

علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الشأن ، فركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت ، ومرد ذلك إلى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانونى للتعديل والتغيير وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة . ويتفرع على ذلك أن كل تنظيم جديد يستحدث يسرى على الموظف أو العامل الحكومى بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بأثر رجعى بما من شأنه إهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف نتيجة لتطبيق التنظيم القديم عليه ، قانوناً كان أو لائحة ، إلا بنص خاص فى قانون ، وليس فى أداة أدنى منه كلائحة . وإذا تضمن التنظيم الجديد قانوناً كان أو لائحة ، مزايا جديدة للوظيفة ترتب أعباء مالية على الخزنة العامة ، فالأصل ألا يسرى التنظيم الجديد فى هذا الخصوص إلا من تاريخ العمل به ، ما لم يكن واضحاً منه أنه قصد أن يكون نافذه من تاريخ سابق . هذا وعند الغموض أو الشك يجب أن يكون التفسير لصالح الخزنة ، إعمالاً لمبدأ ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة فى الروابط القانونية التى تنشأ بين الإدارة والأفراد فى محالات القانون العام ، هذا إلى أن الأصل هو براءة الذمة بالنسبة للملتزم ، فالشك يفسر لمصلحة طهراً لقواعد القانون الخاص ،

وفي هذا الخصوص يتلاقى المجالان .

٣ - ان الطرايشية ومكنجية الأحذية

كانوا متبرين أصلاً - بحسب ما ورد

بكادر العمال - صناعات غير دقيقين ، وكانت

مقررة لهم الدرجة (٢٠٠ / ٣٦٠ م) ولا يصلون

الى درجة صانع دقيق إلا بطريق الترقية بعد

انقضاء المدة القانونية . هذا هو وضعهم القانوني

حتى صدر قرار مجلس الوزراء في ١٨ من مايو

سنة ١٩٤٧ ، برفهم الى درجة الدقة في الفئة

(٣٠٠ / ٤٠٠ م) . فقرار مجلس الوزراء سالف

الذكر قد استحدث ، في النظام القانوني الذي

كان قائماً منذ صدور كادر العمال ، بالنسبة الى

هؤلاء العمال تعديلاً يتضمن مزايًا أنشأها لهم ولم

تكن مقررة من قبل ، وذلك برفع درجاتهم

رفعا تترتب عليه أعباء مالية على الخزنة العامة ،

ولم يرد به أي نص صريح أو ضمني يقضي

بإفادتهم من حكمه من تاريخ مرتد الى

الماضي ومن ثم فلا يسرى هذا التنظيم الجديد

في حقهم إلا من التاريخ المعين لنفاذه دون

اسناده الى تاريخ سابق ودون دفع أية فروق

عن الماضي .

(الفضية رقم ٨٢ سنة ١ في رئاسة وعضوية السادة

الأساتذة السيد علي السيد رئيس المجلس والإمام الإمام

الحربي وحنن جلال وطي إبراهيم بنسدادى ومصطفى

كامل إسماعيل المستشارين) .

٣٣٤

١١ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - قرار إداري . عدم تولد أثره حالا ومباشرة

إلا إذا كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً أو متى أصبح

كذلك . مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء في ٢٦ مايو

١٩٤٥ بانصاف خريجي المعلمين الثانوية والذي يقتضى

إعماله استصدار قانون يفتح اعتماد إضافي . تولد الأثر

بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ١ / ٦ / ١٩٤٧ .

ب - اعتماد مالي . مجاوزة الإدارة لحدود الاعتماد

المقرر من السلطة التشريعية ، أو الغرض للقصد منه ،

أو للوقت المحدد لاستخدامه ، أو نصرفها قبل فتح الاعتماد

اللازم . أثر ذلك على صحة التصرف ونفاذه . التفرقة

بين الرابطة العقدية والعلاقة التنظيمية . صحة التصرف

ونفاذه في الحالة الأولى دون الثانية . أساس ذلك .

ج - مرتب مركز الموظف بالنسبة لمرتبه في

الاستقبال مركز قانوني عام يجوز تغييره . مركزه بالنسبة

لمرتبه الذي حل فلا مركز قانوني ذاتي ينطوي على حق

مكتسب لا يجوز المساس به إلا بنسب خاص في قانون

وليس في أداة أدنى . لا ينفذ في طريق استيفاء هذا

الحق المكتسب . تمل الإدارة بنفاذ الاعتمادات المالية

المقررة من قبل ، أو عدم التأشير من المراجع المختص

بمراقبة الصرف .

المبادئ القانونية

١ - إن القرار الإداري لا يولد أثره

حالا ومباشرة ، إلا حيث تتجه الإرادة لإحداثه

على هذا النحو ، كما أنه لا يتولد على هذا

الوجه ، إلا إذا كان ممكناً وجائزاً قانوناً أو

متى أصبح كذلك ، وهذا كله مستمد من

طبيعة القرار الإداري باعتباره إفصاح الجهة

الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون

عن إرادة ملزمة ، بما لها من سلطة بمقتضى

القوانين واللوائح ، بقصد إحداث أثر قانوني

معين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً ابتغاء مصلحة عامة وقرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ الخاص بإنصاف حملة شهادة المعلمين الثانوية ما كان قد استكمل جميع المراحل اللازمة قانوناً في هذا الصدد؛ لأن المادة ١٤٣ من الدستور المنعنى — النافذ وقتذاك — كانت تقتضى بأن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » ولهذا فثمن كان مجلس الوزراء قد وافق على اقتراح اللجنة المالية حينذاك من حيث المبدأ ، إلا أنه لما كان الأمر يقتضى استصدار قانون بفتح اعتماد اضافى فقد سارت وزارة المالية فى الطريق الدستورى السليم فتدتر التكاليف بمبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه لمدة سنة ، وتقدمت الى البرلمان لاستصدار قانون بفتح اعتماد اضافى لهذا المبلغ ؛ فنوقش الموضوع وأعيد بحته واستقر الرأى على أن يكون انصاف حملة هذا المؤهل على أساس التعيين فى الدرجة السابعة وترقيتهم الى الدرجة السادسة بأهبة ٥٠٠ م و ١٠ ج بعد ثلاث سنوات من تاريخ التعيين الأول — مع مراعاة مايو — حتى لا يكونوا أحسن حالاً من حملة الشهادات العالية ، وتقدرت التكاليف على هذا الأساس بمبلغ ١٥٠٠٠ ج ، واعتنقت وزارة المالية هذا الرأى وقدمت مذكرة هذا المعنى إلى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى أول يونيه سنة ١٩٤٧ فوافق

عليها ، وبذلك يكون الفرار الأخير هو الذى يولد أثره بعد أن اتجهت إرادة الادارة إلى إحداثه على هذا النحو ، وبعد إذ أصبح ذلك جائزاً أو ممكناً قانوناً بفتح الاعتماد الاضافى المخصص لهذا الغرض من الجهة التى تملك الاذن به ، وهى البرلمان بمجلسيه .

٢ — يجب التمييز بين العقود الادارية التى تعقدتها الادارة مع الغير وبين علاقة الموظفين بالحكومة ، فالرابطه فى الحالة الأولى هى رابطه عقدية تنشأ بتوافق إرادتين وتولد مرا كز قانونية فردية وذاتية مصدرها العقد ، وفى الحالة الثانية هى علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين واللوائح . ولاريب فى أن لهذا الاختلاف فى طبيعة الروابط القانونية أثره فى نفاذ أو عدم نفاذ التصرف إذا استلزم الأمر اعتماد المال اللازم من البرلمان ، فالثابت فى فقه القانون الادارى أن العقد الذى تبرمه الادارة مع الغير — كمقد من عقود الأشغال العامة أو التوريد مثلاً — ينعقد صحيحاً وينتج آثاره حتى ولو لم يكن البرلمان قد اعتمد المال اللازم لهذه الأشغال ، أو حتى لو تجاوزت الادارة حدود هذا الاعتماد ، أو لو خالفت الغرض المقصود منه ، أو لوفات الوقت المحدد لاستخدامه ، فمثل هذه المخالفات — لو وجدت من جانب الادارة — لا تمس صحة العقد ولا نفاذه ، وإنما قد تستوجب المسئولية السياسية . وعلة ذلك ظاهرة ، وهى أن هذه

التنظيم لاعتماد المال اللازم لهذا الغرض ، فإنه يتعين على السلطة التنفيذية استئذاه في هذا الشأن ، وأنه إذا تم تنظيم الدرجات وتحديد المرتبات باشتراك السلطة التنفيذية مع البرلمان على وجه معين عند الاذن بالاعتماد وجب على السلطة التنفيذية احترام إرادة البرلمان ، والتزام التنظيم الذي تم على هذا الأساس .

٣ - إذا استوفى التنظيم العام أوضاعه ومقوماته التي تجعله نافذاً قانوناً واستحق الموظف على مقتضاه مرتبه محلول ميعاده ، أصبح هذا المرتب حقاً مكتسباً له واجبا أدائه ، لا يحول دون ذلك نفاذ الاعتمادات المقررة من قبل ، أو عدم كفايتها ، ولو رفض الموظف المختص لهذا السبب أو ذاك التأشير بالصرف ، وغاية الأمر أن ذلك قد يستدعى فقط تأخير الصرف إلى أن تدبر الادارة المال اللازم ، ذلك أنه إذا كان مركز الموظف بالنسبة لمرتبه في المستقبل هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أى وقت ، فإن مركزه بالنسبة لمرتبه الذي حل فعلاً هو مركز قانوني ذاتي ولله حقاً مكتسباً واجب الاداء ، لا يجوز المساس به الا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى منه كلائحة ، فلا يقف في سبيل استيفائه هذا الحق ما قد تتعلل به الادارة من نفاذ الاعتمادات المقررة من قبل ، أو عدم كفايتها ، أو عدم التأشير من المراجع المختص بمراقبة الصرف .

العقود الادارية التي تبرمها الادارة مع الغير هي روابط فردية ذاتية ، وليست تنظيمية عامة ، ويجب من ناحية حماية هذا الغير ، ومن ناحية أخرى عدم زعزعة الثقة في الادارة ، فليس في مقدور الفرد الذي يتعاقد معها أن يعرف مقدماً ما إذا كان قد صدر اعتماد أو لم يصدر ، وما إذا كان يسمح بإبرام العقد أو لا يسمح ، وما إذا كان العقد في حدود الغرض المخصص له الاعتماد أو ليس في حدود هذا الغرض ، كل أولئك من الدقائق التي يتعذر على الفرد العادي بل الحريص التعرف عليها . ولو جاز جعل صحة العقود الادارية أو نفاذها رهناً بذلك لما جازف أحد بالتمتع مع الادارة ، ولتعطل سير المرافق العامة . ولكن الحال جد مختلف بالنسبة للاعتمادات المالية اللازمة لنفاذ القرارات التنظيمية العامة في شأن الموظفين ، كالقرارات العامة المتعلقة برفع درجاتهم أو زيادة مرتباتهم ، إذ مركزهم هو مركز تنظيمي عام . فلزم أن يستكمل هذا التنظيم جميع أوضاعه ومقوماته التي تجعله نافذاً قانوناً . ومن الثابت في فقه القانون الاداري أن تحديد درجات الموظفين أو تحديد مرتباتهم يجب أن يصدر من السلطة المختصة بذلك حتى يكون نافذاً ومنتجاً أثره قانوناً ، وأنه وإن كان الأصل أن ذلك عمل إداري من اختصاص السلطة التنفيذية ، إلا أنه إذا كانت الأوضاع الدستورية تستوجب اشتراك البرلمان في هذا

المحكمة

« ... من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسبما يستفاد من أوراق الطعن ، تتحصل في أن المدعى أقام الدعوى رقم ٦٩٤٠ سنة ٢٠ ق ضد وزارة التربية والتعليم ، وقال في بيانها إنه تخرج في مدرسة المعلمين الثانوية ، ثم عين في وزارة التربية والتعليم بمرتبة شهرى قدره عشرة جنيهات في الدرجة السابعة ، وأن مجلس الوزراء أصدر بعد ذلك قراره المتضمن لقواعد الانصاف في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ دون أن يدرج به مؤهل المتخرجين في هذا المعهد ، لأنه كان قد ألغى في سنة ١٩٣٢ وترتب على هذا الوضع أن حملة هذا المؤهل جرموا من الانصاف ، ولكن وزارة التربية استجابت لشكاوهم واقترحت إنصافهم على أساس جعل تعيينهم في الدرجة السادسة بمابهة مقدارها عشرة جنيهات ونصف شهريا ، ووافق مجلس الوزراء في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ على هذا الاقتراح . وتقدمت وزارة المالية الى البرلمان بطلب فتح الاعتماد اللازم للتنفيذ ، ولكن تأخر فتح هذا الاعتماد حتى صدر قانون التنسيق في أول يونيو سنة ١٩٤٧ متضمنا وضع أساس جديد لانصاف طائفة المتخرجين من هذا المعهد ، وهو أن يوضعوا في الدرجة السابعة بمرتبة قدره عشرة جنيهات ثم يتقلوا الى الدرجة السادسة بعد ثلاث سنوات من تعيينهم بمرتبة قدره عشرة جنيهات ونصف وقد قامت وزارة التربية بتسوية حالة المدعى على هذا الأساس ، ولما كان يري أن حقه قد تولد بقرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ فقدم دعواه المشار إليها طالباً بتسوية

حالته على مقتضاه مع جميع ما يترتب على ذلك من آثار ، فقضت المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم لصالحه بحكمها الصادر في ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٥ ، استناداً إلى أن القرار المشار إليه صدر عاماً ومطلقاً من أى قيد ، فيعتبر ناجزاً من تاريخ صدوره ، وأنه لا اعتداد بالكتاب الدوري الذي أذاعته وزارة المالية بعد ذلك وعلمت فيه تنفيذ ذلك القرار على استصدار الاعتماد المالي ، لأن السلطة الدنيا (وزارة المالية) لا تملك تقييد ما أطلقتها السلطة العليا (مجلس الوزراء) ، كما أنه ليس لمجلس الوزراء أن يعدل من المراكز القانونية التي أنشأها قراره الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ ، لأن الأساس بالحقوق المكتسبة لا يكون إلا بقانون ينص على الأثر الرجعي حتى ولو كانت تلك الحقوق مستمدة من قرارات تنظيمية عامة .

فطعن السيد رئيس هيئة المفوضين في هذا الحكم ، ناعياً عليه أنه بنى على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وقال في بيان ذلك إن الحكومة وإن وافقت في قرارها الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ على مذكرة اللجنة المالية في إنصاف حملة هذا المؤهل من حيث المبدأ الذي اقترحته ، إلا أنها لما تقدمت للبرلمان لاعتماد المبلغ اللازم لتنفيذه ، نوقش الموضوع وأعيد بحثه ، وانتهى الرأي إلى أن يكون إنصافهم على أساس التعيين في الدرجة السابعة وترقيتهم إلى الدرجة السادسة بمابهة ٥٠٠ م و ١٠ ج بعد ثلاث سنوات من تاريخ التعيين الأول - مع مراعاة مايو - وقدمت اللجنة المالية مذكرة بهذا المعنى إلى

مجلس الوزراء فوافق عليها في جلسته المنعقدة في أول يونيو سنة ١٩٤٧ بعد اعتماد المال اللازم على هذا الأساس .

« ومن حيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت في منازعات مماثلة بأن قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ لم يتولد أثره حالا ومباشرة بمجرد صدوره ، لأنه ما كان قد استكمل جميع مقوماته التي تنتج هذا الأثر ، وبهذه المثابة لا ينشئ لأمثال المدعى مراكز ذاتية من مقتضاها تسوية حالاتهم على الأساس الذي اقترحتة اللجنة المالية وقتذاك ، ذلك لأن القرار الإداري لا يولد أثره حالا ومباشرة ، إلا حيث تنبجها الإرادة لاحداثه على هذا النحو ، كما أنه لا يتولد على هذا الوجه إلا إذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك ، وهذا كله مستمد من طبيعة القرار الإداري ، باعتباره إفصاح الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادة ملزمة ، بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ، بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة ، وقرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ ما كان قد استكمل جميع المراحل اللازمة قانونا في هذا الصدد ، لأن المادة ١٤٣ من الدستور للمنفذ والنافذ وقتذاك — كانت تقضى بأن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » . ولهذا فلو كان مجلس الوزراء قد وافق على اقتراح اللجنة المالية حينذاك من حيث المبدأ إلا أنه لما كان الأمر يقتضى إصدار قانون يفتح اعتماد إضافي ، فقد

سارت وزارة المالية في الطريق الدستوري السليم ، فقدرت التكاليف بمبلغ ٢٣٠٠٠ ج لمدة سنة وتقدمت إلى البرلمان لاستصدار قانون يفتح اعتماد إضافي بهذا المبلغ ، فنوقش الموضوع وأعيد بحثه واستقر الرأي على أن يكون إنصاف حملة هذا المؤهل على أساس التعيين في الدرجة السابعة وترقيتهم إلى الدرجة السادسة بمابهة ٥٠٠ م و ١٠ ج بعد ثلاث سنوات من تاريخ التعيين الأول — مع مراعاة مايو — حتى لا يكونوا أحسن حالا من حملة الشهادات العالية ، وقدرت التكاليف على هذا الأساس بمبلغ ١٥٠٠٠ ج ، واعتمدت وزارة المالية هذا الرأي وقدمت مذكرة بهذا المعنى إلى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في أول يونيو سنة ١٩٤٧ فوافق عليها ، وبذلك يكون القرار الأخير هو الذي يولد أثره ، بعد اذ اتجهت إرادة الإدارة إلى إحداثه على هذا النحو ، وبعد اذ أصبح ذلك جائزا أو ممكنا قانونا بفتح الاعتماد الإضافي المخصص لهذا الغرض من الجهة التي تملك الأذن به ، وهي البرلمان بمجلسه .

« ومن حيث إنه لا وجه للزعم بأن مجلس الوزراء — إذ وافق بجلسته المنعقدة في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ على اقتراح اللجنة المالية وقتذاك بانصاف خريجي المعلمين الثانوية على أساس اعتبارهم في الدرجة السادسة منذ تعيينهم بمابهة أولية ٥٠٠ م و ١٠ ج — قد قصد إلى أن يكون قراره ذا أثر حال ومباشر مما من شأنه أن ينشئ لهم مراكز ذاتية ، ترتفع بمقتضاها مراتبهم فوراً وتسوى حالاتهم على هذا الأساس مباشرة قبل اللجوء إلى

البرلمان واستئذانه في اعتماد المال اللازم — لا وجه لهذا الزعم ، لأنه يقوم على تأويل لا سند له لا من الواقع ولا من القانون ، بل إن ظروف الحال وملابساته تنفيه ، والأوضاع الدستورية تحاويه ، وتصرفات الإدارة يفترض فيها ابتداء أنها تسير في الطريق السليم ، وتنتهج المنهاج المستقيم ، ويجب تأويلها على هذا النحو وحملها على الصحة إلى أن يثبت العكس ، والحال أن البرلمان كان قائما وقتذاك ، وهو الذي يملك اعتماد المال اللازم ويجب على السلطة التنفيذية استئذانه في هذا الشأن فلا يفترض فيها ابتداء أنها تفتات عليه والواقع أنها سارت في الطريق الدستوري السليم فحشرت وزارة التكاليف اللازمة لتنفيذ الإنصاف على الوجه المقترح وتقدمت إلى البرلمان لاستصدار قانون يفتح اعتماد إضافي بهذا المبلغ ، فنوقش الموضوع وأعيد بحته وانتهى الأمر إلى ما انتهى إليه من إنصاف على أساس آخر ، واعتمد المال اللازم لذلك وصدر قرار مجلس الوزراء في أول يونيو سنة ١٩٤٧ — بعد استكمال جميع المراحل اللازمة — بالتنظيم الذي قصد أن يكون أثره حالا ومباشرة ، بعد أن استوفى جميع أوضاعه ومقوماته المنتجة لهذا الأثر .

« ومن حيث إنه مما يؤكد أن مجلس الوزراء لم يقصد إلى أن يكون قراره — بجلسته المنعقدة في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ — منتجا أثره حالا ومباشرة قبل عرض الأمر على البرلمان واستئذانه في المال اللازم ، أن إنصاف طوائف الموظفين كان في ذلك الحين من المشكلات التي شغلت البال واتخذت صورا

وأوانا شتى ، ما بين إنصاف القدامى وتسعير المؤهلات وتنسيق الدرجات ، فتوفر على علاجها ذوو الشأن ، ما بين الحكومة والبرلمان وكانت المسائل تدرس بين اللجان البرلمانية والهيئات الحكومية ، حتى ينتهي الأمر إلى التنظيم الذي يرى أنه يوفق بين مطالب الموظفين العادلة في حدود المصلحة العامة وبين حالة الميزانية ، وبعد اعتماد المال اللازم على هذا الأساس ، كان يصدر بالتنظيم العام قرار من مجلس الوزراء تراعى فيه المبادئ التي اتفق عليها لعلاج المشكلات في حدود الاعتماد المقرر .

« ومن حيث إنه وقد بان مما تقدم أن مجلس الوزراء لم يقصد إلى أن يكون قراره الصادر بجلسته المنعقدة في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٥ — منتجا أثره حالا ومباشرة قبل عرض الأمر على البرلمان واستئذانه في اعتماد المال اللازم ، بل المفهوم من ظروف الحال وملابساته أنه علق ضمنا نفاذ قراره على هذا الاعتماد ، فان مذهب إليه المطعون عليه في دفاعه من أن القرار يكون صحيحا ومنتجا أثره ، ولا يستوجب سوى المسؤولية الوزارية ، يكون قائما على حجة داحضة ، لأنه يؤسس هذه النتيجة على مقدمة فاسدة هي افتراض أن مجلس الوزراء قصد إلى أن يكون قراره منتجا مثل هذا الأثر بغير استئذان البرلمان في اعتماد المال اللازم وهو ما لم يحصل حسبما سلف بيانه .

« ومن حيث إن المحكمة لا يفوتها مع ذلك أن تنبه إلى أن مذهب إليه المطعون عليه من استدلال قانوني ليس صحيحا على إطلاقه ، وما اعتمد عليه من إسناد في الفقه والقضاء قد طبقه في غير موضعه ، ذلك أنه يجب التمييز

في هذا الشأن بين العقود الادارية التي تعقدتها الإدارة مع الغير، وبين علاقة الموظف بالحكومة: فالرابطة في الحالة الأولى هي رابطة عقدية تنشأ بتوافق إرادتين، وتولد صرا كز قانونية فردية وذاتية مصدرها العقد، وفي الحالة الثانية هي علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين واللوائح ولا ريب في أن لهذا الاختلاف في طبيعة الروابط القانونية أثره في نفاذ أو عدم نفاذ التصرف إذا استلزم الأمر اعتماد المال اللازم من البرلمان، فالثابت في فقه القانون الإداري أن العقد الذي تبرمه الإدارة مع الغير كعقد من عقود الأشغال العامة أو التوريد مثلاً، ينعقد صحیحاً وينتج آثاره، حتى ولو لم يكن البرلمان قد اعتمد المال اللازم لهذه الأشغال أو حتى لو جاوزت الإدارة حدود هذا الاعتماد، أو لو خالفت الغرض المقصود منه، أو لو فات الوقت المحدد لاستخدامه، فمثل هذه المخالفات — لو وجدت من جانب الإدارة — لا تمس صحة العقد ولا نفاذه. وإنما قد تستوجب المسؤولية السياسية. وعلة ذلك ظاهرة، وهي أن هذه العقود الادارية التي تبرمها الإدارة مع الغير هي روابط فردية ذاتية، وليست تنظيمية عامة، ويجب من ناحية حماية هذا الغير، ومن ناحية أخرى عدم زعزعة الثقة في الإدارة، فليس في مقدور الفرد الذي يتعاقد معها أن يعرف مقدماً ما إذا كان صدر اعتماد أو لم يصدر، وما إذا كان يسمح بإبرام العقد أو لا يسمح وما إذا كان العقد في حدود الغرض المخصص له الاعتماد أو ليس في حدود هذا الغرض، كل أولئك من الدقائق التي يهتز على الفرد العادي، بل الخريص، التعرف

عليها ولو جاز جعل صحة العقود الادارية أو نفاذها رهناً بذلك لما جازف أحد بالتعاقد مع الادارة، ولتعطل سير المرافق العامة. ولكن الحال جد مختلف بالنسبة للاعتمادات المالية اللازمة لنفاذ القرارات التنظيمية العامة في شأن الموظفين، كالقرارات العامة المتعلقة برفع درجاتهم أو زيادة مرتباتهم، إذ مركزهم هو مركز تنظيمي عام، فلزم أن يستكمل هذا التنظيم جميع أوضاعه ومقوماته التي تجعله نافذاً قانوناً، ومن الثابت في فقه القانون الإداري أن تحديد درجات الموظفين أو تحديد مرتباتهم يجب أن يصدر من السلطة المختصة بذلك حتى يكون نافذاً ومنتجاً أثره قانوناً، وأنه وإن كان الأصل أن ذلك عمل إداري من اختصاص السلطة التنفيذية، إلا أنه إذا كانت الأوضاع الدستورية تستوجب اشتراك البرلمان في هذا التنظيم لاعتماد المال اللازم لهذا الغرض، فإنه يتعين على السلطة التنفيذية استئذانه في هذا الشأن، وأنه إذا تم تنظيم الدرجات وتحديد المرتبات باشتراك السلطة التنفيذية مع البرلمان على وجه معين عند الاذن بالاعتماد، وجب على السلطة التنفيذية احترام إرادة البرلمان والتزام التنظيم الذي تم على هذا الأساس (جيزه Jéze)، المبادئ العامة للقانون الإداري طبعة ثالثة سنة ١٩٣٠ — في المرافق العامة — ص ٨٠١ وهو مصدر الاسناد).

ومن حيث إنه لا شبهة في أنه إذا استوفى التنظيم العام أوضاعه ومقوماته التي تجعله نافذاً قانوناً، واستحق الموظف على مقتضاه مرتبة يحول بمعاذه، أصبح هذا المرتب حقاً مكتسباً له واجباً أدائه، لا يحول دون ذلك نفاذ الاعتمادات المقررة من قبل،

المبدأ القانوني

العبرة في قبول الدعوى أو عدم قبولها هي بتاريخ رفعها إلى المحكمة ، ولا تعتبر الدعوى مرفوعة - طبقا لقانون مجلس الدولة - إلا بإيداع صحيفة سكرتيرية المحكمة . أما الطلب المقدم للجنة المساعدة القضائية الاعفاء من رسوم الدعوى المراد رفعها فليس إجراء قضائيا ، إذ ليس فيه معنى التكليف بالحضور أمام المحكمة التي ستتولى الفصل في موضوع النزاع الخاص بالحقوق المراد اقتضاؤه ، وإما هو مجرد التماس بالاعفاء من الرسوم القضائية لا يعلن على يد محضر بل يقتضى استدعاء الطرف الآخر بالطريق الإداري للحضور أمام اللجنة لسماع أقواله في طلب الاعفاء ، فلا يعتبر دعوى بالمعنى القانوني ، سواء في النطاق المدني أو في المجال الإداري ، لاقتصار الطلب فيه على التماس الطالب إعفاءه من الرسوم ، حتى يتسنى له رفع الدعوى بعد ذلك . وشأن هذا الطلب شأن قرار لجنة المساعدة القضائية الصادر بالاعفاء من الرسوم ، وكذا ما سبقه من إجراءات ، إذ لا يعدو هذا القرار أن يكون ترخيصا لطالب المعافاة في رفع دعواه مع إرجاء تحصيل الرسم المقرر عليها إلى ما بعد الفصل فيها ، وهو بهذه المثابة لا يصحح وضعها قانونياً خاطئاً ، ولا يحل صاحب الشأن من مراعاة قواعد الاختصاص أو اتباع الاجراءات التي يتطلبها القانون لرفع الدعوى

أو عدم كفايتها ولو رفض للموظف المختص لهذا السبب أو ذلك التأشير بالصرف ، وغاية الأمر أن ذلك يستدعى فقط تأخير الصرف إلى أن تدبر الإدارة المال اللازم ، وهذا هو المقام الصحيح للاسناد الذي يتحمل له المطعون عليه ليطبقه في غير موضعه ، والتأصيل القانوني له واضح ، لأنه إذا كان مركز الموظف بالنسبة لمرتبه في المستقبل هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أى وقت ، فإن مركزه بالنسبة لمرتبه الذي حل فملا هو مركز قانوني ذاتي ، ولد له حقا مكتسبا واجب الأداء ، لا يجوز المساس به إلا بنص خاص في قانون ، وليس في أداة أدنى منه كلائحة ، فلا يقف في سبيل استيفائه هذا الحق ما قد تتعلل به الإدارة من نفاد الاعتمادات المقررة من قبل ، أو عدم كفايتها ، أو عدم التأشير من المراجع المختص بمراقبة الصرف ، وهذا هو على التحقيق موطن الاسناد الذي يستشهد به المطعون عليه ، وهو غير مثار هذه المنازعة حسبما سلف إيضاحه (المرجع السابق ص ٧-٨) .

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ، فيتعين إلغاؤه ، والقضاء برفض الدعوى » .

(القضية رقم ١٧٥ سنة ١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣٥

١١ فبراير سنة ١٩٥٦

دعوى . اعتبارها مرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري بإيداع صحيفة سكرتيرية المحكمة . التقدم بطلب الإعفاء من الرسوم للجنة المساعدة القضائية . لا يعتبر رفعا لها . العبرة في قبول الدعوى أو عدم قبولها هي بتاريخ رفعها للمحكمة .

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسباً يبين من أوراق الطعن ، تتحصل في أنه بموجب قرار إعفاء صادر من لجنة المساعدة القضائية في أول يناير سنة ١٩٥٣ في الطلب رقم ٥٢٧ لسنة ٦ القضائية ، رفع المطعون عليه الدعوى رقم ١١٢٨ لسنة ٧ القضائية أمام محكمة القضاء الاداري بعريضة أودعها سكرتيريتها في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ طالباً فيها ، الحكم باستحقاقه ضم مدة خدمته من ١٠ أكتوبر سنة ١٩١١ إلى ٣١ من يناير سنة ١٩٢٤ السابقة للتثبيت إلى المدة المحسوبة في معاشه ، واستحقاقه صرف الفرق المترتب عن ضم هذه المدة اعتباراً من تاريخ إحالته إلى المعاش ، مع إلزام الحكومة بالمصروفات وبمقابل أنعاب المحاماة ، مع حفظ كافة الحقوق ، ، وهي المدة التي قضاهما بوظيفة مندوب محضر ، والسابقة على تعيينه بوظيفة محضر داخل الهيئة . وقد دفعت الحكومة (أصلياً) بعدم قبول الدعوى لكونها من اختصاص اللجان القضائية ، وطلبت (احتياطياً) رفضها موضوعاً ، مع إلزام المدعى في كلتا الحالتين بالمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة ، لكونه لا يفيد من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ ، إذ أن هذا القرار قضى بمنح معاش استثنائي لبعض المحضرين ولا ينصرف أثره إلا لمن صدر لصالحهم دون غيرهم من الأشباه والنظراء ، ولم يقرر — وما كان بوسعهم أن يقرر — قاعدة تنظيمية عامة بحساب مدة الخدمة المؤقتة أو التي

اليومية في معاش سائر المحضرين . وبمجلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة القضاء الاداري (الهيئة الثالثة) : « باستحقاق المدعى لضم مدة خدمته باليومية إلى مدة خدمته المحسوبة في معاشه وما يترتب على ذلك من آثار ، وألزمت الحكومة بالمصاريف . » وأقامت قضاءها على أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ ليس قراراً فردياً مقصور الأثر على عدد محدد من الموظفين ، بل هو قرار تنظيمي منشيء لقاعدة قانونية عامة مجردة تنطبق على كل من تتوافر فيه شروطها ، وتقضي بضم مدة خدمته وأمثاله باليومية إلى مدة خدمتهم المحسوبة في المعاش . وفي ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٥ طعن السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة في هذا الحكم طالباً : « القضاء بقبول الطعن شكلاً ، والحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء أصلياً بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها بحالتها إلى المحكمة الادارية المختصة ، واحتياطياً بعدم قبول الدعوى وإلزام رافعها بالمصروفات ، ومن باب الاحتياط الكلي برفضها موضوعاً وإلزام رافعها بالمصروفات . » واستند في عدم الاختصاص إلى المادتين ١٣ و ٧٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجالس الدولة ، لكون المدعى ليس من الموظفين الداخليين في الهيئة من الفئة العالية وكون الدعوى لم تكن مهياًة للفصل فيها ، كما بني عدم قبول الدعوى على المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإشياء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة ،

الذي اشترط لجواز عرض المنازعات المنصوص عليها في المادة الثانية منه على محكمة القضاء الإداري وجوب رفعها إليها بطريق الطعن على القرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية في هذه المنازعات. ولما كانت الدعوى الحالية قد رفعت ابتداء أمام محكمة القضاء الإداري بعد ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ — تاريخ العمل بأحكام الرسوم بقانون سالف الذكر — فإنها تكون غير مقبولة، بقطع النظر عن قرار المعافاة السابق صدوره لصالح المدعى، إذ العبرة في رفع الدعوى هي بإبداع صحيفةها سكرتيرية المحكمة، لا بتقديم طلب الاعفاء من الرسوم، ولا بصدر قرار لجنة المساعدة القضائية بهذا الاعفاء وانتهى السيد رئيس هيئة المفوضين في الموضوع إلى عدم أحقية المدعى فيما قضى له به الحكم المطعون فيه من ضم مدة خدمته باليومية إلى مدة خدمته المحسوبة في معاشه، لاستناد الحكم في ذلك إلى أسس غير سليمة تقوم على خطأ في تأويل القانون وتطبيقه. وفي ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ أودع المطعون عليه سكرتيرية هذه المحكمة مذكرة بملاحظاته طلب فيها: «رفض الطعن وتأييد الحكم المطعون فيه، مع إلزام وزارتي المالية والعدل بالمصروفات وبمقابل أنعاب المحاماة، مع حفظ كافة الحقوق الأخرى». وقال فيما يتعلق بالاختصاص إن الدعوى كانت مهيئة للفصل فيها طبقاً للمادة ٧٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ لاستيفائها كافة عناصرها، وفيما يخص قبول الدعوى إنه كان قد تقدم إلى محكمة القضاء الإداري

بطلب المعافاة قبل العمل بالرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر بإنشاء اللجان القضائية، وأن هذا الطلب يعتبر رفعا للدعوى الإدارية في الميعاد القانوني، ولا سيما أنه قدم طلبا إلى اللجنة القضائية المختصة التي رأت أن يتنازل عن السير في تظلمه أمامها للاستمرار في دعواه أمام محكمة القضاء الإداري، وتم ذلك بجلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٥٣ — أي قبل صدور الحكم المطعون فيه — الأمر الذي يغطي القصور في أسباب قبول دعوى الالغاء. أما من حيث الموضوع فقد ردد الأسانيد التي ارتسكن عليها الحكم المطعون فيه.

«ومن حيث إن الرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر بإنشاء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة، نص في مادته الثانية على اختصاص هذه اللجان بالنظر في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم، كما قضى في الفقرة الثانية من مادته التاسعة بأنه «لا يجوز رفع المنازعات والطلبات المبينة بالمادة الثانية إلى محكمة القضاء الإداري لمجلس الدولة إلا بطريق الطعن في هذه القرارات، ومقتضى هذا هو وجوب طرح المنازعة أولا على اللجنة القضائية وامتناع عرضها على محكمة القضاء الإداري إلا بعد صدور قرار فيها من اللجنة المذكورة. ومن ثم فقد كان سبق استصدار قرار من اللجنة القضائية في ظل العمل بأحكام هذا الرسوم بقانون هو مناط قبول الدعوى أمام محكمة القضاء

الادارى ، كما كانت وسيلة رفعها إلى هذه المحكمة هي الطعن في القرار الصادر من تلك اللجنة . وقد ظل هذا الوضع قائما بعد صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٢ بمعدل بعض أحكام الرسوم بقانون سالف الذكر ، ثم صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم محاكم إدارية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بالموظفين والمستخدمين ، وأسند إلى هذه المحاكم اختصاص اللجان القضائية السابق في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين الداخلين في الهيئة وطوائف العمال والمستخدمين الخارجين عن الهيئة أو لورثة كل منهما . كما قضى في مادته الخامسة بأنه « لا يجوز رفع المنازعات والطلبات الميئة بالمادة السابقة إلى محكمة القضاء الادارى لمجلس الدولة إلا بعد صدور حكم فيها من المحكمة الادارية وبشرط أن يكون الحكم قابلا للاستئناف على الوجه المبين في المادة العاشرة » . وبذلك استمرت هذه المنازعات غير جائز رفعها ابتداء ومباشرة أمام محكمة القضاء الادارى وإلا كانت غير مقبولة . وقد ناطت المادة ١١ من الرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ برئيس مجلس الوزراء إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الرسوم بقانون ، وصدر قراره في هذا الشأن في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ناصاً في المادة الثامنة منه على أن يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وتم هذا النشر في عدد الوقائع المصرية رقم ١٣٨ الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، في حين أن الدعوى المظنون في الحكم الصادر فيها رفعت إلى محكمة

القضاء الادارى مباشرة بإيداع صحيفةها سكرتيرية المحكمة في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ — أي بعد تقاض الرسوم بقانون سالف الذكر والعمل بأحكامه — وذلك دون سبق عرضها على اللجنة القضائية المختصة مع أن موضوعها يتناول منازعة من نوع ما يدخل في اختصاص هذه اللجنة . ومن ثم فإنها كانت غير مقبولة ، سواء في ظل قيام اللجان القضائية ، أو بعد إنشاء المحاكم الادارية التي حلت محل هذه اللجان . ولا يغير من هذا النظر سبق تقديم طلب إعفاء من الرسوم من المدعى إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة القضاء الادارى ، ولا صدور قرار اللجنة بقبول هذا الطلب ، إذ العبرة في قبول الدعوى أو عدم قبولها هي بتاريخ رفعها إلى المحكمة ، ولا تعتبر الدعوى مرفوعة طبقاً لقانون مجلس الدولة إلا بإيداع صحيفةها سكرتيرية المحكمة . أما الطلب المقدم للجنة المساعدة القضائية للإعفاء من رسوم الدعوى المراد رفعها فليس إجراء قضائياً ، إذ ليس فيه معنى التكليف بالحضور أمام المحكمة التي ستدولى الفصل في موضوع النزاع الخاص بالحق المراد انتصاؤه . وإنما هو مجرد التماس بالإعفاء من الرسوم القضائية لا يعلن على يد محضر بل يقتضى استدعاء الطرف الآخر بالطريق الادارى للحضور أمام اللجنة لسماع أقواله في طلب الإعفاء . فلا يعتبر دعوى بالمعنى القانوني ، سواء في النطاق المدني أو في المجال الادارى ، لاقتصار الطالاب فيه على التماس إعفائه من الرسوم حتى يتسنى له رفع الدعوى بعد ذلك . وشأن هذا الطلب شأن

الاداري إلا أنه بعد نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥، بتظيم مجلس الدولة أصبحت المحكمة المذكورة غير مختصة بنظرها، لكون المدعى فيها ليس من الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية، وبذلك انعدمت ولاية المحكمة بالنسبة إليها، وبانعدام هذه الولاية أصبح التصدي للدفع بعدم قبول الدعوى غير مجد، إذ أن فقدان الولاية مانع أصلاً من نظر الدعوى شكلاً وموضوعاً. لأن التطرق إلى نظر الدعوى هو من مقتضيات الولاية، فإذا امتنعت الولاية أصلاً سقط المقتضى. ولأن مقتضى هذا الدفع لو صح هو إعادة رفع الدعوى أمام المحكمة الادارية المختصة، وقد أصبح يغنى عن هذا نص المادة ٧٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ التي تقضي بإحالة القضايا المنظورة أمام محكمة القضاء الاداري التي أصبحت من اختصاص المحاكم الادارية بحالتها إلى هذه الأخيرة، والتي استثنت من ذلك حالة ما إذا كانت الدعوى مهية للفصل فيها. والأصل في القوانين المعدلة للاختصاص أن يسري حكمها على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات، طبقاً لما نصت عليه المادة الأولى بند (١)، من قانون المرافعات المدنية والتجارية، ما لم يكن تاريخ العمل بها، بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى. وقد كانت الدعوى غير مهية للفصل فيها وقت العمل بأحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥، إذ كانت مؤجلة تأجيلاً عادياً وغير مستوفية لعناصرها، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه - إذ قضى في موضوعها بتسوية حالة المدعى على أساس استحقاقه لضم مداخيمته

قرار لجنة المساعدة القضائية الصادر بالاعفاء من الرسوم، وكذا ما سبقه من إجراءات، إذ لا يعدو هذا القرار أن يكون ترخيصاً لطالب المعافاة في رفع دعواه مع إرجاء تحصيل الرسم المقرر عليها إلى ما بعد الفصل فيها وهو بهذه المثابة لا يصحح وضعاً قانونياً خاطئاً، ولا يحمل صاحب الشأن من مراعاة قواعد الاختصاص أو اتباع الاجراءات التي يتطلبها القانون لرفع الدعوى. وإذا كان المطعون عليه أثناء قيام دعواه أمام محكمة القضاء الاداري قد قدم تظلماً إلى اللجنة القضائية لوزارة العدل عن الموضوع ذاته، ثم تخلى عن السير في هذا التظلم بإرادته، فإن هذا لا يعتبر قراراً من اللجنة القضائية فاصلاً في موضوع المنازعة، وبالتالي لا يزيل عن دعواه أمام المحكمة المذكورة سبب عدم قبولها. ومهما يكن من أمر في شأن قبول الدعوى أو عدم قبولها فقد صدر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة، ونص في المادة ١٣ منه على اختصاص المحاكم الادارية بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية، كما أورد في المادة ٧٣ منه حكماً وقتياً بأن «جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة القضاء الاداري وأصبحت من اختصاص المحاكم الادارية والعكس تحال بحالتها إلى المحكمة المختصة بقرار من رئيس المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ما لم تكن مهية للفصل فيها».

«ومن حيث إنه وإن كانت الدعوى غير مقبولة عند رفعها أمام محكمة القضاء

عليها في المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ والقوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ و ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ و ٣٠ لسنة ١٩٤٨ و ٩ لسنة ١٩٤٩ و ١١٤ لسنة ١٩٥٠ و ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليها بالنسبة إلى الموظفين المدنيين ، والعسكريين الذين يعينون ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الخاصة بمكافآت ترك الخدمة للموظفين الذين لم تشملهم أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له .

ولا يجوز تثبيت أى موظف من الموظفين الحاليين غير الثبتين ولو كانوا من الطوائف المشار إليها في الفقرة السابقة « وغنى عن البيان أن دعوى المطعون عليه قد أصبحت - والحالة هذه - غير ذات موضوع بعد صدور هذا القانون .

(القضية رقم ٣٢ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس المجلس ويدوى إبراهيم حمودة والإمام الإمام الحربي وحسن جلال وعلى إبراهيم بنادى المستشارين) .

٣٣٧

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - مداولات دراسية . القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . فهم مدلولاته وتطبيقها مرتبطان بفهم مدلولات قانون نظام موظفي الدولة . إعمال ذلك بالنسبة المقصود من عبارة الموظفين الثبتين بصفة دائمة والموظفين المؤقتين ، الواردة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ المقصر لقانون المداولات الدراسية .

باليومية إلى مدة خدمته المحسوبة في معاشه وما يترتب على ذلك من آثار - قد خالف القانون فيما يتعلق بالاختصاص ، ويضمن الحكم بالغائه وباحالة الدعوي إلى المحكمة الادارية المختصة لموظفي وزارة العدل للفصل فيها ، وإن كان قد اقتصر فيها أصلا على مختصة وزارة المالية .

(القضية رقم ٢٩٧ لسنة ١ ق برئاسة ومضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس المجلس ويدوى إبراهيم حمودة والإمام الإمام الحربي وحسن جلال ومسطفي كامل وإسماعيل المستمارين) .

٣٣٦

١٨ فبراير سنة ١٩٥٦

موظف تثبته . جوازى للادارة . ترخيص الإدارة في تقدير ملازمة التثبيت بلا معقب عليها ما دام قرارها خلا من إساءة استعمال السلطة . القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٣ . النص فيه على عدم جواز التثبيت .

المبدأ القانوني

يدين من استقراء نصوص قرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن جواز تثبيت الموظفين أنها جعلت التثبيت جوازيا للادارة ، لاحقا للموظف المؤقت ، وعلى ذلك ترخص الادارة في تقدير ملازمة التثبيت بحسب إمكانات الميزانية وصالح العمل على هدى المصلحة العامة في هذا الشأن بلا معقب عليها ، مادام تصرفها قد خلا من إساءة استعمال السلطة ، وفوق ذلك فإن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٣ نصت على أنه « لا تسرى الأحكام الخاصة بالتثبيت وتقرير وربط المعاشات ومكافآت ترك الخدمة المنصوص

وثيقة بفهم مدلولات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كما أن القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ - وقد جاء مفسراً وموضحاً للقانون الأول - مرتبط بهما ارتباطاً يغني عنه أى بيان - فلزم - والحالة هذه - فهم مقصود الشارع في القانون الأخير عند تحديده للموظفين الدائمين المعيّنين بصفة دائمة أو الموظفين المؤقتين المعيّنين على وظائف مؤقتة ، على هدى مفهومات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لهذه المعاني ، فهما يقيم بينهما التناقض ، وينأى بهما عن الشذوذ والتعارض

٢ - أنه وإن كانت قوانين المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٢٢ لسنة ١٩٢٢ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاصة بالمعاشات الملكية تقيم التفرقة - بحسب مصطلحاتها ومفهوماتها - بين الموظف أو المستخدم الدائم أو المقيد بصفة دائمة وبين الموظف أو المستخدم غير الدائم أو المؤقت ، على أساس جريان حكم استقطاع احتياطي المعاش على رواتبهم أو عدم جريانه ، فالموظف أو المستخدم الدائم - بحسب تلك القوانين - هو المقيد على وظيفة مدرجة في سلك الوظائف الدائمة ، إذا جرى على راتبه حكم الاستقطاع ، أى كان الموظف الدائم في مفهومها من كان مثبتاً ، والموظف غير الدائم من كان غير مثبت ، (الذى لا يستقطع منه للمعاش) ولكن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قد نبذ هذا المناط في التفرقة بين الموظف الدائم

ب - موظف الموظف الدائم والموظف المؤقت . مناط التفرقة بينهما في قوانين المعاشات هو التثبيت أو عدم التثبيت للمناط في قانون نظام موظفي الدولة هو دائمة الوظيفة بحسب وضعها الوارد في الميزانية أو عدم دائمتها بصرف النظر عن التثبيت وعدمه . دليل ذلك . ج - معادلات دراسية . الموظفون الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسراً بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ هم الموظفون الدائمون في حكم قانون نظام موظفي الدولة بصرف النظر عن تثبيتهم من عدمه . لا يفيد من أحكام الموظفين المؤقتين إما لأنهم معيّنون على وظائف موصوفة في الميزانية بالتوقيت ، أو لأعمال مؤقتة ولو كان اعتمادها مقسماً لدرجات ، وأما لأنهم خارج الهيئة أو عمال باليومية . دليل ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، إذ نص في مادته الأولى على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفي الدولة ، يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرفق لهذا القانون في الدرجة وبالمهية أو المكافأة المحددة لمؤهل كل منهم وفقاً لهذا الجدول ... » ، وإذ نص في مادته الثانية على أنه « لا يسرى حكم المادة السابقة إلا على الموظفين الذين عينوا قبل أول يولييه سنة ١٩٥٢ ، وكانوا قد حصلوا على المؤهلات المشار إليها في المادة السابقة قبل ذلك التاريخ أيضاً ، وبشرط أن يكونوا موجودين بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذ هذا القانون ... » - إن القانون المذكور ، إذ نص على ما تقدم ، واضح الدلالة في أن فهم مدلولاته وتطبيقها مرتبطان ارتباطاً

كانوا قد انحرفوا - طبقاً للقانون المذكور -
في عداد الموظفين الدائمين بحكم دائمية وظائفهم
حسب وصفها في الميزانية ؛ فقد عني الشارع -
إزالة لأي لبس في هذا الشأن - بالنص في
صدر المادة ٢٦ من القانون المذكور على أنه
تسرى عليهم جميع الأحكام الواردة فيه ، أي
أكد اعتبارهم من الموظفين الدائمين .

٣ - لدى تطبيق القانون رقم ٣٧١
لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ،
تفرقت وجوه الرأي في تحديد مدلول عبارة
« الموظفين » المنصوص عليها في المادة الثانية ،
وإزاء هذا الاختلاف في التأويل اختلافاً جبر
إلى التعارض والشذوذ في التطبيق ، اضطر
الشارع إلى أن يصدر القانون رقم ١٥١
لسنة ١٩٥٥ لتحديد مقصوده بالموظفين الذين
يفيدون من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣
الخاص بالمعادلات الدراسية ، فأضاف إلى المادة
الثانية من هذا القانون فقرة نصها « ويقصد
بالموظفون المنصوص عليهم في الفقرة السابقة
الموظفون المعينون بصفة دائمة على وظائف دائمة
داخل الهيئة دون الموظفين المؤقتين أو الموظفين
المعينين على وظائف مؤقتة أو المستخدمين
الخارجين عن الهيئة أو عمال اليومية » ، والمناط
في نظر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ، عند
تحديد الموظفين الذين يفيدون من قانون
المعادلات الدراسية ، هو أن يكون هؤلاء

(أي المعين بصفة دائمة) وبين الموظف المؤقت ،
(أي المعين بصفة مؤقتة) ، فلم يعد يلزم - لكي
يعتبر الموظف دائماً - أن يكون مثبتاً ، وآية
ذلك أنه نص في مادته الأولى على سريان أحكام
الباب الأول منه على الموظفين الداخلين في
الهيئة سواء كانوا مثبتين أم غير مثبتين ، ونص
في مادته الرابعة على أن الوظائف الداخلة في
الهيئة إما دائمة أو مؤقتة حسب وصفها الوارد
في الميزانية ، وهذه المثابة جعل مناط التفرقة هو
دائمية الوظيفة بحسب وصفها الوارد في الميزانية ،
أو عدم دائميتها ، لا تثبيت الموظف أو عدم
تثبيته ، وأكد ذلك في المادة ١٦ منه ، إذ جعل
الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو لأعمال
مؤقتة خاضعين في توظيفهم وتأديبهم وفصلهم
للأحكام التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء
بناءً على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ
رأي ديوان الموظفين ، وقد وافق مجلس الوزراء
بجلسته المنعقدة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢
على صيغة لعقد الاستخدام الذي يوقعه من يعين
من هؤلاء في ظل المانوت المشار إليه ،
والدلالة على مقتضاه وبحسب صيغة العقد
هي علاقة مؤقتة لمدة محدودة هذا ويجب التنبيه
إلى أن الموظفين الذين كانوا قد عينوا في
وظائف دائمة قبل نفاذ القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥١
كانت تبرم معهم وتلك عقود استخدام لمدة
محدودة إذا كانوا غير مثبتين ، ولكنهم لما

معتبرين في حكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معينين بصفة دائمة على وظائف دائمة داخل الهيئة، والمناطق في دائمية الوظيفة - التي تضاف بدورها صفة الدائمة على الموظف - هو كما سلف البيان بحسب وصفها الوارد في الميزانية في سلك الدرجات الداخلة في الهيئة من الأولى إلى التاسعة، لأن يكون الموظف مثبتاً أو غير مثبت، فإذا وصفت الدرجة القائمة أو غيرها بأنها مؤقتة زائلت الموظف الذي يشغلها صفة الدائمة، أما إذا اندرجت في سلك الدرجات الدائمة ولم توصف بالتأقيت اعتبر شاغلها موظفاً دائماً، ومن جهة أخرى فإن من عدل هؤلاء من الموظفين لا يفيدون من أحكام قانون المعادلات، وهم الموظفون المعينون بصفة مؤقتة، إما لأنهم على وظائف مؤقتة موصوفة كذلك في الميزانية، سواء أكانت الدرجة التاسعة أم غيرها، وإما لأنهم معينون لأعمال مؤقتة حتى ولو كان الاعتماد المخصص لهذه الأعمال مقسماً إلى درجات، لأن تقسيمه هكذا لا ينفى عن التعيين صفة التأقيت، وإما لأنهم خارج الهيئة، أو عمال باليومية وعلة إخراجهم جميعاً من عداد الموظفين الذين تسرى عليهم أحكام قانون المعادلات الدراسية هي - كما كشفت عن ذلك المذكرة الإيضاحية - أن هذه الطوائف تنظم قواعد توظيفهم أحكام خاصة لا تتفق في مجموعها القواعد التي استثنى ذلك

القانون، فالمعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة، هم الذين نصت المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن قواعد توظيفهم تنظمها أحكام خاصة يصدرها قرار من مجلس الوزراء، وقد صدر هذا القرار الذي وضع صيغة لعقد الاستخدام الذي يوقعونه لمدة محدودة، وطبيعة هذه العلاقة انقوتة لانتظام مع تطبيق أحكام قانون المعادلات الذي يقتضي أساساً درجات دائمة تتم التسوية عليها، أما المستخدمون خارج الهيئة وعمال اليومية فعلة إخراجهم أنهم ليسوا في نظام درجات تتسق مع الدرجات المقدرة في قانون المعادلات لذوى المؤهلات، هذا فضلاً عن أن طبيعة عملهم لا تتفق أساساً مع تقدير هذه المؤهلات.

(القضية رقم ٥٧ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة السيد على السيد رئيس المجلس وبدوى إبراهيم حمودة والإمام الإمام الحربي وحسن جلال ومصطفى كامل إسماعيل المستشارين) .

٣٣٨

١٠ مارس سنة ١٩٥٦

١ - إحصاف . سرد لبعض المراحل التشريعية لتسيير المؤهلات الدراسية . قرار مجلس الوزراء في ٣٠ / ١ / ١٩٤٤ ، وكتاب دورى المالية في ٩ / ١٢ / ١٩٤٤ ، وقرارات مجلس الوزراء في ٨ / ١٠ / ١٩٥٠ وأول يولي و ٢ و ٩ من ديسمبر ١٩٥١ . قانونا نظام موظفي الدولة والمعادلات الدراسية .

ب - معادلات دراسية . القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ . استهدافه إحصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدركهم قواعد الإحصاف السابقة .

ج - معادلات دراسية . القانون رقم ٢٧١

لسنة ١٩٥٣ . تصره الإلغاء بأثر رجعي على قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول يولييه و ٢٠ ر ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ دون القرارات السابقة عليها . أساس ذلك . تضمنته بعض مزايا لم ترد في هذه القرارات الأخيرة . إضافة حملة المؤهلات من هذه المزايا ولو كانوا ممن تسرى عليهم تلك القرارات . سريان هذه الافادة من التاريخ المبين بالقانون وبالشروط التي نص عليها فيه .

المبادئ القانونية

١ - يبين من تقصى قواعد إنصاف ذوى المؤهلات من الموظفين أن مجلس الوزراء أصدر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ أول قرار تنظيمي عام بتقدير قيم المؤهلات العلمية على نطاق واسع وذلك بتحديد درجة وراتب لكل مؤهل ، وكان يستهدف إنصاف حملة هذه المؤهلات من الموظفين الذين كانوا في خدمة الحكومة فعلا وقت صدوره ، أولئك الذين جأروا بالشكوى من سوء حالهم ، فوضعوا بمقتضى ذلك القرار في درجات شخصية تتفق والدرجات التي قدرها مؤهلاتهم وذلك بعد حصر عددهم وتقدير الاعتمادات المالية اللازمة لهذا الغرض . وحتى لا تتكرر هذه المشكلة ، نهى عن تعيين حملة هذه المؤهلات مستقبلا في درجات تقل عن الدرجات المقررة لمؤهلاتهم . وعلى أثر صدور هذا القرار أذاعت وزارة المالية كتبها دورية مدة تنفيذها ، كما اتخذت ما يقتضيه هذا التنفيذ من إجراءات أهمها تدبير المال اللازم لمواجهة نفقاته ، وقد استغرق ذلك فترة من الزمن عين

خلالها موظفون على مقتضى القواعد التي كان معمولاً بها قبل صدور قرار مجلس الوزراء المشار إليه ، وبذلك لم يشملهم الانصاف ، مما حمل وزارة المالية على إصدار الكتاب الدوري رقم ٢٣٩ - ١ / ٣٠٢ في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بسريان قواعد الإنصاف عليهم تحقيقا للمساواة بينهم وبين زملائهم الذين تناولهم القرار ممن كانوا في الخدمة وقت صدوره ، أما من يعينون بعد هذا التاريخ فقد اشترط لجواز تعيينهم وجود درجات في الميزانية تتفق ومؤهلاتهم حسب ما هو وارد بقواعد الإنصاف ، ويكون الخصم بما هيأتهم على ربط هذه الدرجات بالميزانية المختصة ، وذلك تنفيذا للنهي الوارد في قرار مجلس الوزراء عن تعيين ذوى المؤهلات مستقبلا في غير الدرجات المقررة لمؤهلاتهم . ونظرا لأن القرار المذكور لم يتناول للمؤهلات العلمية كافة ، كما أن تقديره لبعضها لم يقع موقع الرضاء من حملتها ، فقد كثرت الشكاوى من أغفل تقدير مؤهلاتهم ، ومن كانوا يشكون من بخس تقديرها . واستجاب مجلس الوزراء لكثير من هذه الشكاوى ، فتوالت قراراته بتقدير مؤهلات ما كانت قدرت بعد ، ورفع تقديراته السابقة لمؤهلات أخرى ، وفرقت في الحكم بين من عين قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ومن عين من الموظفين ذوى المؤهلات حتى هذا التاريخ

قط ، وكان من بين هذه القرارات ما صدر في أول يولييه و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ دون تدبير المال اللازم لمواجهة نفقات تنفيذها ، مما أثار شكوى الموظفين الذين أفادوا من أحكامها . فاجأوا إلى جهات القضاء الإداري طالبين تسوية حالاتهم على مقتضى هذه الأحكام ف قضى لهم بذلك ، وظل البعض الآخر يرجو أن تقوم الحكومة بتنفيذ هذه القرارات من تلقاء نفسها ، وبعد ذلك صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن يعمل به ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٥٢ . وكان من أهم ما استحدثته من أحكام في نظام التوظيف تحديد أجر الموظف لا على أساس ما يحمل من مؤهلات علمية ، بل على قدر ما يؤدي للدولة من عمل وجهد بعد تعرف صلاحيته لهذا العمل ، وضمن هذا الحكم المادة ٢١ منه ، وبذلك قضى على قاعدة تسعير الشهادات تسعيرا إلزاميا — تلك التي كانت معمولاً بها قبل نفاذه . وهذا القانون وإن أرسى قواعد التوظيف على أسس ثابتة من تاريخ العمل به إلا أن تلك المشكلة وما نجم عنها من حالة الشذوذ المترتبة على التفرقة في معاملة الموظفين ذوي المؤهلات على مقتضى قواعد التسعير السابقة على تاريخ نفاذه على النحو المشار إليه رغم اتحادهم في المراكز الثانوية الناشئة عن هذه القواعد — ظلت هذه

المشكلة مطقة مما حمل وزارة المالية على استصدار القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية .

٢ — إن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية إنما يستهدف إنصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدر كم القواعد السابقة بإنصافها ، سواء في ذلك من عينوا بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ في درجات تقل عن الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ، أو من حصلوا على مؤهلاتهم أثناء الخدمة فلم يمنحوا الدرجات المقررة لها ، أو من أغفل تقدير مؤهلاتهم إغفالا تاما ، أو من قدرت لمؤهلاتهم درجات ورواتب دون قيمتها ، وكذلك من قعدوا عن اتخاذ إجراءات التقاضي لتسوية حالاتهم ، على أن يكون ذلك الانصاف منوطا بتوافر الشروط التي نصت عليها المادة الثانية من هذا القانون .

٣ — يبين من الاطلاع على جدول المؤهلات الملحق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أنه لم يقتصر على المؤهلات والشهادات الواردة بقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول يولييه و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهي القرارات التي نص صراحة في مادته الرابعة على اعتبارها ملغاة وقت صدورهما بل تضمن غيرها من المؤهلات التي وردت بقرارات مجلس الوزراء

السابقة ؛ ولم ينص على إلغاء هذه القرارات كما فعل بالنسبة الى القرارات الأخرى ، مما أثار الخلاف حول قصد الشارع بحوها وهل تعتبر مانعة من تاريخ صدورهما قياسا على القرارات التي نص صراحة على إلغائها أم أنها تظل نافذة في مجال تطبيقها. والواقع أن قرارات مجلس الوزراء التي أغفل القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ النص على إلغائها هي قرارات تنظيمية عامة ؛ تتضمن مزايا مالية وأدبية للموظفين وقد تحققت لهم في ظلها مراكز قانونية ذاتية ؛ فلا يمكن إعادتها بأثر رجعي من وقت صدور القرارات التنظيمية العامة التي تحققت في ظلها تلك المراكز القانونية إلا بنص خاص في قانون يقرر ذلك . ولما كان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية قد خلا من مثل هذا النص الخاص على إلغاء تلك القرارات فإنها تظل قائمة نافذة منتجة

آثارها في مجال تطبيقها ، يؤكد ذلك أن القانون المذكور لم ينص صراحة إلا على إلغاء قرارات معينة وهي الصادرة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول بوليه ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهي بذاتها التي استعرضها في مذكرته الايضاحية ، وأفصح عن قصده في إلغائها دون التصريح بإلغاء قرارات الانصاف السابقة لها ، ومن جهة أخرى إذا تضمن قانون المعادلات رفعا في تقدير المؤهلات أو زيادة في المرتب أو في أية مزايا أخرى عما تضمنته قرارات الانصاف السابقة ، فإن حملة هذه المؤهلات يفيدون منها ولو كانوا ممن تسرى عليهم تلك القرارات ، ولكن لا تسرى هذه الافادة إلا من التاريخ المعين في قانون المعادلات وبالشروط التي نص عليها .

(القضية رقم ٧ سنة ٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس المجلس وبدوى إبراهيم حمودة والإمام الامام الحربي وحسن جلال وعلى إبراهيم بنداى المستشارين)

٥ -- دعوى الحساب المرفوعة ضد منقذ الوصية . وإن كانت لا تعتبر من دعاوى الأحوال الشخصية غير أنها وثيقة الارتباط بالدعوى الحالية . والدفع بالتقادم في طلب الحساب في حالة تنازع الذواتين موضع خلاف

« ومن حيث إن جميع المطاعن التي تضمنتها مذكرات المستأنفين قد طرحت أمام المحكمة الابتدائية وتناولها الحكم في اسهاب وتفصيل وانتهى إلى تفنيدها على أساس سليم من سلامة النظر وصحة التطبيق فمن العبث الجدل في صلاحية الفناصل لتوثيق عقود الحالة المدنية والعقود الرسمية الخاصة برعاياهم، فالعرف الدولي يقطع النظر عن أي اتفاق بهذا الشأن جرى على تحويلهم هذه السلطات بصفة عامة وفيما يخص بالقانون المصري فالمادة ١٩ من معاهدة مونترو نصت على أن «للفناصل بشرط التبادل أن يقوموا بالأعمال الداخلة في الاختصاصات المعترف بها عادة للفناصل في مواد اشهادات الحالة المدنية وعقود الزواج والعقود الرسمية الأخرى والتركات والنيابة عن مواطنهم الغائبين»، وتضمنت المذكرة الإيضاحية لقانون ٦٨ سنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق تعليقا على المادة الثالثة انه فيما يختص بالأجانب يكون لهم الخيار في توثيق محركاتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية لدى مكاتب التوثيق أو لدى جهاتهم القنصلية طبقا لقواعد القانون الدولي وهذا ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة وإيس صحيحا ما زعمه المستأنفان عن أن التوثيق جزء من السلطة القضائية فستان ما بين ولاية القضاء للفصل في المنازعات أو ممارسته للسلطة الولاية وبين قيام السلطة التنفيذية بتنظيم اجراءات الشهر والتوثيق والقانون رقم ١٦٦ سنة ١٩٥٤ الخاص باصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي صريح في تحويل أعضاء بعثات التمثيل القنصلي الاختصاصات التي يخولها العرف الدولي فلا يتأتى بعد ذلك

قضى بشأن تحديد مدته . وتأخذ المحكمة بالرأى القائل باتباع القانون الذي تقضى في شأنه الحالة الشخصية للشخص المطلوب حمايته لانه وإن كانت مصلحة المدين واجبة الرعاية فان مصلحة عديم الأهلية أوجب .

المكرر

« من حيث إن استئنافي الدعويين ٩٤٩ ، ٩٥٠ سنة ٧٢ قضائية حازا الشكل القانوني .

« ومن حيث إن المحكمة قررت ضم الاستئناف الأول إلى الثاني ليصدر فيهما حكم واحد للارتباط بين الدعويين .

عن الاستئناف رقم ٩٥٠ الخاص بطلب بطلان الوصية :

« ومن حيث إن المستأنفين ينبغيان على الحكم الابتدائي مخالفته للقانون إذ قضى بصحة الوصية الصادرة من المرحوم ستليانوس سرباكس في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ أمام القنصلية اليونانية بالاسكندرية ، وتنقسم مطاعن المستأنفين إلى قسمين :

الأول - شكلي لتوثيق الوصية أمام القنصلية اليونانية بينما القواعد الاسمية في القانون المصري وكذلك قواعد القانون الدولي نوجب أن يكون التوثيق من اختصاص السلطات المحلية دون غيرها .

الثاني - أنه على فرض اختصاص القنصلية اليونانية في التوثيق فقد خالفت الشرائط التي يتطلبها القانون اليوناني لصحة الوصية .

الزعم بأن ممارسة القضاة الأجانب الحقوق المخولة لهم بمقتضى العرف الدولى يستلزم الحصول مقدما على قبول الحكومة المصرية وكذلك لا يستقيم القول بأن ما يقوم به القنصل من توثيق لا يسوغ على المحزرات صفة الرسمية وليس صحيحا ما يقال من أن قانون المكان هو وحده الذى يحكم الشكل متى كان قانون المكان قد أفسح المجال لقانون الشخص واعترف به وخول الاتجاه إليه ولا مساس فى ذلك بالسيادة ولا بالنظام العام فإذ كانت مراعاة العرف الدولى واحترامه لتخل فى قليل أو كثير بالنظام العام ولا محل للقول بأن هذا النظام الذى اعترفت به الدولة المصرية وأدجمته وتشريعاتها الداخلى يعتبر بهذا النظام الامتيازات الأجنبية أو تعايلا أو تدليسا على القانون متى كان صاحب المصلحة لم يفعل أكثر من استعمال رخصة خولها له القانون .

ومن حيث إنه فيما يخص بمخالفة الوصية لقواعد القانون اليونانى فقد أفاض الحكم الابتدائى بذلك فى هذا البحث وانتهى إلى عدم وجود أى مخالفة وهذا ما تقره عليه هذه المحكمة فكل ما أثاره المستأنفان بخصوص ماهية ورقة الوصية وهل تعتبر وحدة — أى فرخ ورق — أو أربع ورقات منفصلة يجب التوقيع على كل منهما فقد قطعت فتوى معهد القانون الدولى بأثباتنا كل أسباب المهاترة إذ جاء بها أنه فيما يختص بأشهاد بالإبصار مدون من عدة ورقات — feuilles حصل أمام قنصلية يونانية بالخارج كهيئة توثيق فانه يتبين من الجمع بين المادة ١٧٢٣ / ٢ من القانون المدنى والمادة ٢٧٧

من القانون القنصلى أنه يكتفى لصحة الوصية توقيع الموصى والشهود على نهاية الفرخ المكون من أربع صفحات ومن جهة أخرى فان الوصية المكتوبة على فرخ واحد مكون من أربع صفحات لا يمكن اعتباره مكونا من عدة أوراق feuilles إذ أنه يتكون من ورقة واحدة فقط . ومتى علم بأن هذا المذهب تابع للدولة ويتمتع بالشخصية المعنوية ويخضع لرقابة وزير العدل ويتكون من جهات علماء القانون وعلى رأسهم رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة النقض تعين الأخذ بما جاء بهذه الفتوى والاتفات عن كل ما يثيره المستأنفان فى هذا الصدد فما كان القضاء اليونانى لهجنى عن أمثال هؤلاء العلماء ولا ترى المحكمة وجهها لما يثيره المستأنفان فى هذا الصدد من أن الأخذ بهذا التفسير من شأنه الاجحاف بحقوق المصريين وتحويل اليونانيين ميزة عليهم فليس المجال للمغالاة بين الحقوق وإنما أعمال لقواعد القانون اليونانى التى يشير القانون المصرى بتطبيق أحكامها ، أما عدم التوقيع على التصحيحات الواردة بهامش الوصية كما يتطلب القانون اليونانى فلا يترتب عليه بطلان الوصية ذلك أن النصوص التى تناولها التصحيح لا تثير شكاً ما فى ذاتية الموصى لهم إذ أن نصوص الوصية صريحة فى الإبصار لابناء ابنته وأبناء ابنته اللذين توفيا قبله فتصحيح الخطأ فى اسم أحد الورثة لا يترتب عليه تجهيل للموصى له ولا يؤثر بحال ما على صحة الوصية بالنسبة للمستأنف ضده .

د ومن حيث إن المستأنفين نازعا في طلب التثبيت المقدم من المستأنف ضده وانتهى النزاع بشأن هذا الطلب إلى تنازله عنه وبحسب المستأنفان بأن المستأنف ضده لا يستطيع مباشرة مأموريته بدون هذا التثبيت إعمالا لنص المادة ٨٧٨ مدني وقائهما ان نص المادة ٩٣٩ مرافعات وقد صدرت بالقانون ١٢٦ سنة ١٩٥١ أي لاحقه للقانون المدني صريحة في أن تثبيت منفذ الوصية أو تعيينهم يكون من اختصاص محكمة افتتاح التركة حيث يقضى قانون بلد المتوفي بذلك ، أما ونص المادة ٢٠٤٩ من القانون المدني اليوناني صريح بابتداء مهمة المنفذ من تاريخ قبوله بلا شرط ما فلا محل بعد ذلك لأجراء التثبيت على أن الحكم الابتدائي أقر التعيين ضمننا حين قرر أنه لم يتم دليل على عدم أهلية منفذ الوصية للمهمة التي اختارها له الموحي

بقي ما أثاره المستأنفان عن تقسيم النصيب الموصى به لزوجته المورث التي ماتت قبله ونص المادة ١٨٠٧ من القانون اليوناني صريح في توزيع حصتها على باقي الورثة بنسبة نصيب كل منهم .

وفي النهاية ونأسي على ما تقدم يكون ما يطلبه المستأنفان من باب الاحتياط الكلي من انتقال المحكمة للاطلاع على أصل الوصية وتحرير صورة طبق الأصل منها إجراء لا طائل تحته بعد أن تقدمت صورة فوتوغرافية لهذه الوصية وأطلع القاضي كما أطلع المترجم على صورة الأصل المحرر باليونانية وأقر الترجمة وأرسلت الصورة إلى قلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية لا بداعها طبقا للمادة

بقي ما أثاره المستأنفان عن عدم وجود الوصية بحجة أن وجودها في داره محفوظات القنصلية لا يكفي لاثبات وجودها والصورة المسلمة من القنصلية ليست لها حجية الاثبات وبديهي أنه متى كانت القنصلية مختصة بالتوثيق بمقتضى القانون المصري فلا يمكن تجاهل الوصية التي قامت بتوثيقها في حدود اختصاصها كما لا يمكن أن ينكر عليها حق الأشهار المتصل بحق التوثيق ولا محل للشك في صحة الصورة الفوتوغرافية المقدمة منها بعد أن سلمت هذه الصورة إلى قلم كتاب محكمة عابدين وأطلع عليها القاضي كما أطلع المترجم على الصورة اليونانية للوصية وعلى ترجمة من القنصلية لها وأثبت صحتها وأرسلت الصورة إلى قلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية لا بداعها طبقا للمادة ٩٥٧ مرافعات ومن ثم يكون ما يزعمه المستأنفان من تجاهل الوصية على غير أساس من القانون ، أما ما يطلبانه من تعيين مدير نهائي فرردود بأن الوصية وقد صدرت صحيحة فبهمين تنفيذها وفقا لقانون الموصى ، ولما كان القانون اليوناني لا يتطلب إجراءات خاصة لتثبيت منفذ الوصية ، بل كل ما يتطلبه هو قبول منفذ الوصية لمهمته وهذا ماتم فعلا في النزاع الحالي فلا محل بعد ذلك لما يطلبه المستأنفان من تعيين مدير نهائي بل يجب تمكين منفذ الوصية من اتمام مهمته كما رسمها القانون وأوجبها الموصى ، ومن الغريب أنه في الوقت الذي يشير فيه المستأنفان عدم نشر الوصية بسوقان من الفقه والفضاء في اليونان ما يجعل اغفال النشر عديم الأثر على صحة الوصية .

٩٥٧ مرافعات ، كذلك يتعين رفض الطلب الخاص باثبات ما يطلبه المستأنفان من أن الوصية حررت في القنصلية اليونانية لا في الفندق الذي كان يقيم فيه الموصي وأنها نقلت من مسودة ولم تكن وليدة املاء الموصي لأن ذلك الطالب طعن في صحة بيان تضمنته ورقة رسمية صادرة من موظف مختص باثباتها والسبيل الوحيد لذلك هو الطعن بالتزوير .

ينبنى على ما تقدم وما جاء بالحكم المستأنف من أسباب تأخذ بها هذه المحكمة أنه أصاب الحق .

عن الاستئناف رقم ٩٤٩ الخاص بالحاسبة

والخلاص :

« من حيث ان المستأنف ضده يدفع بعدم الاختصاص باعتبار ان دعوى الحساب ليست من دعاوى الاحوال الشخصية لتطرح على المحكمة التي تختص بنظر هذه الدعاوى وقد أجاب الحكم وبحق بأن هذه الدعوى مرتبطة بالنزاع الاصلى المنظور امام المحكمة والخاص بالوصية .

وقد دفع المستأنف ضده أيضا بالتقادم الخمسي عملا بالمادة ٥٣ من قانون ١١٩ سنة ١٩٥٢ المقابلة للمادة ٣٦ من قانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧ وأشار إلى قضاء محكمة النقض في فرنسا وما أخذت به دائرة العرائض من تطبيق أصلح القوانين باعتبار القانون المصرى قانون الموطن دون القانون الشخصى .

« ومن حيث إن التقادم في تنازع القوانين من المواضع الشائكة التي كثر الجدل حولها وترى المحكمة الأخذ بنظرية قانون الحالة الشخصية (دالوز عملى جزء ٩ ص ٢١٥ بند

٩٤) وهي النظرية التي أخذ بها القضاء النكميلى ومما يؤيد ذلك أن المادة ١٦ من القانون المدنى تخضع المسائل للوضعية الخاصة بالولاية والوصاية للقانون الشخصى الذى تجب حمايته وإذا كانت مصلحة المدين واجبة الرعاية فمصلحة عديم الأهلية أوجب ولذلك نص القانون على ضرورة أولويتها وجعلها مناط الفصل ولما كانت المادة ١٦٥٩ من القانون المدنى اليونانى التي تشير إليها المادة ١٧٠٤ تحدد أجل التقادم بعشر سنوات وكان هذا القانون هو قانون المدين والشخص المطلوب حمايته يتعين رفض الدفع .

« ومن حيث إنه فيما يختص بالموضوع فقد

تكفل الحكم الابتدائى باستعراض حجج المحكوم وانتهى عن صواب إلى صحة المخالصة والمستأنفان لم يأتوا بجديد في هذا الصدد فكل ما أثاراه عن بطلان المخالصة بتحريرها أمام موثق غير مختص مردود بما ذكر آنفا في الاستئناف رقم ٩٥٠ وكل ما تعلقوا بأهدابه عن أن الأصل في المحاسبة هو الحارس على أموال الأشخاص المقيمين في البلاد المحتلة لا محل له إذ الحارس لا يعمل إلا لمصلحة الأصل وهو صاحب المال وقد عاد إلى مصر واطلع على الحساب الذى قدمه إليه المستأنف ضده الذى تقتصر مسؤوليته على مدة توليه إدارة أموال والده منذ رفع الحراسة عن أموال المورث عام ١٩٤٣ إلى رفع الوصاية في ديسمبر سنة ١٩٤٦ وأقر بصراحة وبما لا يحتمل لبسا في أنه أجرى المحاسبة وسواها مع ابنه وعبر عن رضائه العام بإدارة ابنه وأنه اعتمد ما قام بصرفه ودفعه إلى آخرين

لمواجهة حاجات معلومة وليس في ذلك ما يدل على حصول غش أو تدليس أو شراء ذمم بل يدل على أن الغائب قد اطلع على الظروف والملايسات وأقر ما وقع من ابنه وإذا كان الموصي قد اعتمد ما وقع من ابنه منذ سنة ١٩٢٦ فليس معنى ذلك، وإخذه عن الإدارة منذ ذلك التاريخ إذ أن صلاته بأبنة وحرصه على أمواله يدفعه إلى اتخاذ ما يري من اجراءات لضمان سلامة وحسن استغلال تلك الأموال ولو لم يكن مسؤولاً عنها وما أناره المستأنفان عن مخالطة في حساب المطبعة ان دل على سوء إدارة المستأنف ضده فقد وسعه تسامح والده وأزجانه الثناء عليه بمناسبة تلك الإدارة ومن العبث التحدث عن هبة مستترة فليس في صيغة المحاسبة ولا فيما ذكره المستأنفان من أقوال لم تؤيد ما يبرر بأن نتيجة الحساب قد انتهت إلى مديونية المستأنف ضده فقد ثبت أن المستأنف ضده اشترى ضبعة باسم والده وإذا كان الموصي قد أقر صراحة بأن ابنه اضطر إلى القيام بمصروفات

ودفعات إلى آخرين لمواجهة حالات معلومة وقد كانت نيران الحرب العالمية مشتعلة والوطن اليوناني للآتين محتلاً بالأعداء، فليس لمن يأتي بعد المورث حق ما في نقض ما تم من جانبه ولا للتحدث عن هبة ليس هناك من دليل على حصولها وبهما نازع المستأنفان في رسمية المخالصة فمع التسليم جدلاً بإعدام الرسمية فإنها تعتبر دليلاً على صحة محتوياتها وما تضمنته من واقعة المحاسبة واعتماد المخالصة.

هذا فيما يختص بالمستأنف ضده الأول، أما الثاني وهو أجامتون بولا كس فقد أقام الدليل على أنه لم يكن إلا موظفاً يعمل بإرشاد الموصي ويتبع تعليماته وقد أفاض الحكم الابتدائي في توضيح ذلك وفي هذا وما سبق بيانه ما يكفي لتأييد الحكم الابتدائي .

(الاستئناف المرفوع من السيدة ترندفلا أكلا بصفتها وآخر ضد اسكندر سرباكس وآخرين رقم ٩٤٩، ٩٤٠ سنة ٧٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور محمد مختار عبد الله رئيس المحكمة وراغب قلنس والدكتور عبد السلام بلج المستشارين وحضور السيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل النيابة) .

قضاء محكم الاستئناف

٣٤٠

محكمة استئناف الاسكندرية

الدائرة المدنية

٢٩ فبراير سنة ١٩٥٦

- ١ - أمين النقل . مسئولية تعاقدية .
 ب ، د - أمين النقل . إثبات الحادث ومسؤوليته
 على عاتقه إلا متى أثبت قيام القوة القاهرة .
 د ، هـ - أمين النقل . مدى إعفاءه متى كان الخاطئ
 من الغير .

المبادئ القانونية

- ١ - من المقرر قانوناً أن مسئولية أمين
 النقل إزاء المسافر بأجر هي مسئولية تعاقدية
 ترتب على أمين النقل أن يوصل المسافر
 سالماً Sain et sauf

- ٢ - ليس على المسافر إلا أن يثبت أن
 الحادث وقع أثناء السفر دون أن يكلف
 إثبات سبب الحادث ولا علاقته بالسفر .

- ٣ - لا ترتفع المسئولية عن أمين النقل
 إلا إذا أثبت من جانبه أن الحادث وقع بقوة
 القاهرة أو حادث جبرى أو خطأ من المسافر أو
 من الغير .

- ٤ - يشترط في خطأ الغير الذى يعفى
 الناقل من المسئولية أن يكون غير متوقع ومن غير
 الممكن تفاديه imprévisible et inévitable

- هـ - القاء أحد الركاب ستة أجولة بها
 مواد مفرقة جاء آخرها تحت عجلات القطار
 فانفجرت فاحترق الركاب لا يعفى مصلحة
 السكك الحديدية من المسئولية لأن عمالها لم
 يتنبهوا إلى ما يحمله الركاب ولم يحاولوا أن
 يمنعوه عن القاء مامعه حتى تهادى فألقى الجوال
 الأخير الذى سبب الحادث .

المحكمة

د حيث إن الوقائع تتحصل فى أنه
 بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٠ حدث انفجار
 بقطار الصحراء الغربية القادم من مرمى
 مطروح إلى الاسكندرية نتيجة إلقاء أحد
 الركاب عند نزوله جوالاً سقط تحت
 عجلات القطار فمرت عليها العجلات فانفجرت
 وأودت بحياة بنت المستأنف عليهما التى كانت
 مستقلة هذا القطار فأقام والداهما دعواهما
 الابتدائية طالبين تعويضاً قدره ٣٠٠٠ ج
 فقضت لهما محكمة أول درجة بمبلغ ٢٠٠٠ ج
 فاستأنفت المستأنفتان هذا الحكم طالبتين
 بالغزو وتمسك المستأنف عليهما بتأييده .

د وحيث إن محكمة أول درجة إذ قضت
 بالتعويض فأما أقامت حكمها على أن هناك
 رابطة تعاقدية بين المسافرين بالقطارات وبين
 مصلحة السكك الحديدية من شأنها أن ترتب

على المصلحة ضمان سلامة المسافرين من أحداث المواصلات ولا يعفيها من هذه المسؤولية إلا القوة القاهرة أو خطأ من المصاب أو من الغير لأن المسؤولية تقوم هنا ولو لم يقع خطأ من جانب المصلحة وقالت المحكمة «إن المصلحة لم تستطع أن تقيم الدليل على أن الحادث كان بقوة قاهرة أو كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه ذلك أنه كان في طوقها أن تتفادى الحادث وتندراً نتائجه لو أنها شددت الرقابة وعينت المفلسين والحراس والمرافقين اللزمين مهما كثر عددهم حتى بمنعوا المسافرين من نقل أجولة كثيرة سيما وأن اللوائح تمنع المسافر من حمل ما يزيد على خمسة وعشرين كيلوجراماً فالمصلحة قد أخطأت وكان خطأها سبباً مباشراً لحدوث الحادث فهو الذي مكن من وقوع خطأ الغير على أنه لو ثبت أنه وقع خطأ من الغير فإنه لم يثبت أن الغير تعمد إحداث الانفجار وإصابة نفسه لأنه على حسب الوقائع المبينة كان هذا الغير ما يزال موجوداً عند ما ألقي المواد المتفجرة من النافذة فهو لم يكن يقصد إصابة العربات أو القضبان ولم يكن يعلم أن مثل هذا الانفجار سيحدث وإلا لما رماها خوفاً على نفسه من أن يصاب مع المصابين هذا فضلاً عن أن أمر الحفظ المؤرخ ١٣/١/١٩٥١ الموقع عليه من رئيس النيابة في القضية المضمومة رقم ٢٦٠ سنة ١٩٥٠ العامرية ثابت به أن مجهولاً ألقي بستة أجولة مملوءة بالجلوجانيت كان ينقلها بالقطار من إحدى نوافذه عند وصوله إلى مكان الحادث بقصد نقلها إلى مكان آخر فيما بعد وسقط أحد الأجولة دون أن يقصد الجاني ذلك

تحت عجلات القطار فانفجرت المواد المتفجرة . خطأ مصلحة السكك الحديدية هو الذي سبب الخطأ الثاني غير المتعمد ولذلك يكون خطأ المصلحة قد استغرق خطأ الغير ولو أن المصلحة منعت الغير من نقل أجولة المفرقات الستة للمحافظة على أرواح الركاب لما وقع الحادث سيما في القطارات الآتية من الصحراء حيث يوسع مجال تهريب المواد المتفجرة وهو أمر متوقع الحصول خطأً للمصلحة خطأً عقدي غير عمد وخطأً الغير خطأً تقصيري غير عمد والمسؤولية هنا مجتمعة . ثم قضت المحكمة بمباغ التعويض عن الضرر الأدبي الذي أصاب المستأنف عليهما لفقدتهما بنتهما وهي في ريعان شبابها .

« وحيث إن المستأنفتين أسستا استئنافهما على أن الحادث وقع نتيجة قيام أحد الركاب بالقاء أجولة تحوي مواد متفجرة وبذلك تحددت المسؤولية في فعل متعمد وقع من الغير وهذا سبب من أسباب دفع المسؤولية سواء أكانت تعاقدية أم تقصيرية وسواء عرفت شخصية هذا الغير أم لم تعرف وقد أخطأ الحكم المستأنف إذ قال إن المصلحة لم تستطع أن تثبت السبب الأجنبي الذي يرفع عنها المسؤولية مع أن الثابت من التحقيقات التي أجرتها النيابة أن شاهد الرؤيا الوحيد جورج زوبروس قرر أنه كان هناك أحد الركاب بالدرجة الثالثة ومعه متاع تحويه أجولة استعمل عنها الشاهد فأعلمه هذا الراكب أن بها أجهزة تليفونات وبعد مغادرة القطار محطة العامرية وقيل مكان الحادث نقل هذا الراكب الأجولة ووضعها في مقدمة العربة ثم أخذ

الفعل وبين تعمد النتائج وبكفي لدرء المسؤولية عن المصلحة أن يكون الفاعل قد تعمد الفعل بغض النظر عن تعمد النتائج .

ثم قالت المصلحة إن فداحة المصائب قد أثرت في تقدير المحكمة حتى أنها بالغت في تقدير التعويض مع أنها حصرت في التعويض الأدبي وهذا لا يكون إلا تعويضا رمزيا .

وحيث إن المستأنف عاينها تمسكا بأسباب الحكم المستأنف وردا على أسباب استئناف المصلحة بأن مسؤولية الناقل مسؤولية تعاقدية من مقتضاها أن ينقل المسافر سالما فان قصر الناقل في هذا كان مسئولا مسؤولية تعاقدية لا يعفيها منها إثبات عدم التقصير ومتى كان الثابت أن الأجولة ألقيت من نافذة القطار لمضي هذا أن المصلحة كانت ملزمة بنقلها ومتى كان الأمر كذلك فكان واجبها أن تنقلها سليمة وكان واجبها وهي أمينة على أن تقي الغير ضررها ولا يعفيها من هذه المسؤولية أن تدعى أنها لا تعلم محتوياتها وقد دل التحقيق على أن هذا الراكب ألقى أجولة خمسة أخرى جاءت على الرصيف دون أن يذنبه أحد من عمال المصلحة أو يمنعها مما يدل على أن عمال المصلحة قد تهاونوا في واجبهم إذ أنه من غير الطبيعي أن يلقي شخص متاعه من نافذة القطار ومن ثم يكون فعل الغير في هذه الحالة لا يعني المصلحة من المسؤولية - وقد سبب خطأ المصلحة هذا الخطأ الثاني غير المتعمد من الراكب وبذا يكون خطأ المصلحة قد استغرق خطأ الغير فلو أن المصلحة منعت الغير من نقل أجولة المفرقات أو إلقائها من نافذة القطار لما وقع الحادث سيما في القطارات الآتية من الصحراء حيث يتسع تهريب المواد

يلقيها فإذا دوى شديد وإذا انفجار مروع حطم القطار ومتى كان الأمر كذلك فلا محل لأن نقول المحكمة أن المصلحة لم تستطع أن تثبت السبب الأجنبي الذي يرفع عنها المسؤولية - وإن كانت التحقيقات لم تصل إلى معرفة هذا الراكب فان هذا لا يباي المسؤولية على المصلحة لأنه لا يشترط أن تعرف شخصية المسبب في الحادث بل يكفي أن يبين أن الحادث كان بفعل الغير وليس صحيحا أن المصلحة كانت تستطيع أن تتفادى الحادث لو زادت عدد عمالها لأنه مهما زاد في عددهم فلم يكن في مقدورهم أن يفتشوا أمتعة الراكب لاستحالة ذلك عليهم قانونا وليس صحيحا أيضا أن نقول المحكمة إنه ممنوع على الراكب أن يحمل أكثر من ٢٥ كيلوجراما لأن هذا النهي موضوع لصالح الناقل وجزاؤه تحصيل أجرة معينة فلا يقدم أو يؤخر أن يكون متاع هذا الراكب يزيد عن ٢٥ كيلوجراما وقد كان يكفي كيلوجراما واحدا لأحداث الحادث ومن ثم لم يكن نقص عدد العمال ولا زيادة وزن متاع الراكب بالسبب المباشر في وقوع الحادث ولم يشبه أحد الراكب في محتويات الأجولة وإلا لما جالسوا هذا الراكب لما كان لعمال السكك الحديدية مهما كثرت عددهم أن يشبهوا ولم يكن هناك من مظهر مشبه وليس من هو ما قالته محكمة أول درجة من أنه لم يثبت أن هذا الغير قد تعمد إحداث الانفجار وإصابة نفسه بخفاؤه لم يكن عمدا بينما كان خطأ المصلحة عقديا غير متعمد لأن في هذا قلب للأوضاع فالغير قد تعمد إلقاء الأجولة ولا يهم أنه لم يكن بتعمد إحداث الانفجار لأن هناك فارقا بين تعمد

المتفجرة وهو أمر متوقع الحصول .

« وحيث إنه لا خلاف في أن تصوير الحادث هو أن أحد الركاب ألقى من القطار ستة أجولة جاءت خمسة منها بعيدة عن عجلات القطار وسقط السادس تحت القطار فمرت عليه العجلات فحصل الانفجار الذي أودى بحياة بنت المستأنف عليهما .

« وحيث إنه من جهة مسؤولية الناقل إزاء الركاب أي مسؤولية عقدية أم مسؤولية تقصيرية فقد أصبح من المفروض منه الآن أن هذه المسؤولية هي مسؤولية عقدية ترتب على الناقل أن يوصل الركاب سليما .

وكل ما على الركاب أن يثبتته هو أن الحادث وقع أثناء السفر دون أن يكلف إثبات سبب الحادث ولا علاقته بالسفر

وقد كان عقد النقل مجالا لتطبيق نظرية الضمان تلك النظرية التي ائتمرها القضاء دون أن يكون لها أساس أصيل من نصوص القانون ولا من نية المتعاقدين بل هي نظرية برينورية Pretorienne ولكنها عادلة أرساها القضاء إلى حد أنه اعتبر الناقل متعمدا بنقل المسافر سليما والا اعتبر مسئولا مسؤولية لا يرفعها عنه إلا أن يثبت أن الحادث يرجع خطأ غير متوقع من المسافر أو من الغير أو يرجع إلى قوة قاهرة لا تتصل بمهمات النقل .

« وحيث إنه تأسيسا على هذا تكون مصلحة السكك الحديدية مسئولة أصلا دون حاجة إلى إثبات خطأ عليها ولكن مسئوليتها ترفع عن عاتقها إذا ما أثبت من جانبها أن هناك قوة قاهرة أو فعل من الغير كان السبب المباشر في وقوع الحادث .

« وحيث إن مصلحة السكك الحديدية تعتمد في دفع المسؤولية عنها على أن أحد الركاب قد ألقى جوالا به مواد متفجرة تحت عجلات القطار فمر عليها فحدث الانفجار الذي سبب الحادث

« وحيث إنه يجب البحث إذن في الشروط التي يجب أن تتوافر في فعل الغير المعنى من المسؤولية .

« وحيث إنه من الشروط في خطأ الغير المعنى من المسؤولية أن يكون غير متوقع ومن غير الممكن تفاديه .

« وحيث إن الواضح هنا أن الفعل الذي تسبب عنه الحادث مباشرة هو إلقاء جوال به مواد متفجرة سقطت تحت عجلات القطار وهذا الفعل متوقع الحصول قد احتمله لوائح السكك الحديدية فمقتضى مقتضاها وحرمات على الركاب إلقاء أي شيء من القطار (المادة ١٣١) من القرار الخاص بنظام السكك الحديدية الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٦) والفعل أيضا كان من الممكن تفاديه لو أن عمال السكك الحديدية حاولوا أن يوقفوا هذا الركاب عن إلقاء الأجولة وظاهر أن إلقاء الأجولة لم يكن دفعة واحدة لأن هذا غير متصور ماديا وظاهر أيضا أنه قد أقيمت أجولة خمسة قبل إلقاء الجوال الأخير الذي سقطت تحت العجلات فسبب الحادث فلو أن أحدا من عمال السكك الحديدية أوقف الركاب عن سوء فعلته لما كان تمادي في الإلقاء حتى ألقى الجوال الأخير ولكن الظاهر من الأوراق أنه لم يتعرض له أحد من عمال القطار فتبادى حتى ألقى الجوال

ement reconnue dans les accidents de la circulation l'est moins encore en matière de contrat de transport où les obligations du transporteur sont extrêmement regoureuses).

« وحيث إنه لذلك تكون المصلحة مسئولة مسئولية لا يرفعها عنها فعل هذا الراكب لعدم استيفائه شرائط فعل الغير المعنى لها من المسؤولية .

« وحيث إنه عن التعويض فالضرر الأدبي كالضرر المادي يجوز تعويضه بمبلغ من المال إلى الحد الذي تراه المحكمة مناسبة وقد قدرته محكمة أول درجة تقدير مناسباً للأسباب التي أبدتها والتي تقرها عليها هذه المحكمة ومن ثم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده مع إلزام المستأنفة بالمصروفات عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(استئناف وزارة المواصلات ضد نجلال حسين محمد مجاهد وأخرى رقم ١٨٩ سنة ٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة يحيى محمد مسعود ورئيس المحكمة وأنور رومان ومحمد الحليم البيطاش المستشارين) .

٣٤١

محكمة استئناف الأسكندرية

الدائرة التجارية

١٢ يونيو سنة ١٩٥٦

١ — أثر رفع الاستئناف .

ب — سقوط الدعوى بتسليم البضائع بأغضاء سنة من تاريخ وصول السفينة وشروطه .

ج — سند الشحن في حكم السند الاذن من حيث قابليته للتداول .

د — شرط الاعفاء من المسؤولية من هلاك البضائع مناهة عدم وقوع تقصير جسيم .

ه — تقدير صلاحية السفينة هو بتقدير حالتها

الأخير ولا يهون من هذا النظر قول مصلحة السكك الحديدية أن القرارات الخاصة بتنظيم السكك الحديدية إنما وضعت لمصلحتها والحماية مرافقها وحدها لأن هذه القرارات فوق أنها قصد بها حماية مرافق المصلحة وقد قصد بها أيضاً حماية الجمهور وخاصة ركاب القطارات وقد أسبغت القرارات على عمال المصلحة صفة الضبطية القضائية تمكيناً لهم من مراقبة تنفيذ هذه القرارات صوناً للمرافق وحماية للناس . ولا نستطيع المصلحة أن تتحلى من شرط عدم إمكان التفاوض القصور عدد عمالها عن إمكان مراقبة حركات الركاب واستحالة القيام بمعهم عن الاتيان بعمل يخالف ذلك لأن قلة عدد العمال لا يمكن أن يتدرج تحت شرط عدم إمكان التفاوض المعبر عنه بتعبير inevitable وفي ظروف القضية لا يظهر أنه استحلال على عمال المصلحة منع هذا الراكب من عملية الالقاء لأنه لم يثبت أن أحدا منهم لاحظ فعلته أو حاول صده فاستعصى عليه ذلك بل الثابت أنه لم يكن هناك أحد من عمال المصلحة حين قام هذا الراكب بالقاء الأجولة ومن ثم فإن فعل الراكب هذا لا يمكن أن يتدرج تحت خطأ الغير بشرائطه المطلوبة للاعفاء من المسؤولية تلك المسؤولية المشددة على أمين النقل إلى حد أنه لا يعفيه منها حتى فعل الغير الفجائي كاصطدام الغير به (حكم النقض الفرنسي في ٢٢ مايو سنة ١٩٥٥) — راجع مجلة .

Recueils Dalloz et Sirey 23
Juillet 1955 P. 504

وقد علفت المجلة على الحكم قائلة :

(Mais la force majeure, rar-

وصلاحيتهما في الميناء الذي تشحن فيه البضاعة فإذا لم يثبت ذلك يكون على أصحاب السفينة عبء إثبات القوة القاهرة .

و — المسئول عن رس البضائع وتسليمها في السفينة هو الربان ما لم يتفق على إعفائه من المسئولية .

المبادئ القانونية

١ — يترتب على رفع الاستئناف طرح النزاع المحكوم فيه على محكمة الدرجة الثانية في حدود ما رفع عنه الاستئناف بما فيه من دفع ودفاع .

٢ — سقوط الدعوى المتعلقة بتسليم البضائع بانقضاء سنة من تاريخ وصول السفينة تطبيقاً للمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية يشترط فيه أن يكون المرسل إليه قد استلم البضاعة فعلاً ، ولا يغني عن ذلك أن يكون صاحب البضاعة قد تسلم أذونات الشحن — وبشترط كذلك أن يكون النسليم قد تم في ميناء الوصول المتفق عليها في بوليصة الشحن ، أما استلام البضاعة في غير ميناء الوصول لحصول حادث للسفينة أمر لا يعتد به عند احتساب مدة السقوط السالفة الذكر .

٣ — سند الشحن حكمه حكم السند الاذني في شأن قابليته للتداول بتظهيره ويعتبر التظهير الناقص في حكم الوكالة عن المظهر .

٤ — شرط الاعفاء من المسئولية عن هلاك البضائع أو تلفها المدون في سند الشحن لا يجوز التمسك به متى تبين أن خطأ أصحاب السفينة

أو توابعهم خطأ جسيم وهو ما أقرته كذلك معاهدة بروكسل للنقل البحري الدولي .

وقد تبين الخطأ الجسيم من توقف السفينة أكثر من مرة أثناء الرحلة ومن سوء رص البضائع أو تسليمها وتحميل السفينة أكثر من طاقتها .

٥ — العبارة بصلاحيات السفينة هو بتقدير صلاحيتها في الميناء الذي تشحن فيه البضاعة — وإذا تعدد الشحن من موانئ مختلفة في رحلتها الواحدة ، فالعبارة في هذه الحالة إثبات صلاحية السفينة للملاحة قبل مغادرتها لكل ميناء من الموانئ — وإذا لم يقيم أصحاب السفينة بإثبات ذلك يقع عليهم عبء إثبات أن ما لحق بالسفينة من عطب كان لسبب من أسباب الاعفاء القانوني من المسئولية كقيام القوة القاهرة .

٦ — المسئول عن رص البضاعة « وتسليمها » في السفينة هو ربانها لا صاحب البضاعة تطبيقاً لحكم المادة ٣٦ من قانون التجارة البحرية ما لم يتفق بين الطرفين على رفع المسئولية عن عاتق الربان تطبيقاً لحكم المادة ٢١٧ من القانون المدني .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى تتمحصل في أن المستأنف عليها شجنت في أواخر مايو سنة ١٩٤٥ — ١٠٠ جوالاً من الفستق و ١٨٨ جوالاً من البندق على الباخرة عابدة

لرفها بعد ٣١ يوما وهو الميعاد المنصوص عليه في المواد ٢٧٤ و ٢٧٥ تجاري بحري واحتياطيا رفض الدفع ومن باب الاحتياط الكلى تركهما للسفينة طبقا للمادة ٣٠ تجاري بحري .

وقد تدخل عادل حماض في الدعوى مؤيدا حق المستأنفة في ترك السفينة فوجهت إليه المستأنف عليها بجلاسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ طلب الحكم عليه شخصيا بالتضامن مع شركة محمد مصطفى حماض بالمبلغ المطالب به .

ومحكمة أول درجة بعد أن استعرضت دفاع الطرفين قضت بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٥١ رفض الدفع بعد سماع الدعوى وفي الموضوع بالزام المستأنفين بأن يدفعوا للمستأنف عليها المبلغ المطالب به واستندت في حكمها المذكور بالنسبة لرفض الدفع على أن الميعاد المحدد في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجاري بحري لا يسرى إلا من وقت تسليم البضاعة وفي الدعوى الحالية لم يثبت أن المستأنف عليها استلمت من البضاعة شيئا وبالنسبة للموضوع قررت مسئولية المستأنفين مما استخلصته من ظروف الدعوى وتقرير خبير اللويدز من أن المركب لم تكن معه اعدادا صالحة للرحلة لاصابتها في رحلتها أكثر من مرة وإلى ما ورد في تقرير الخبير من رداءة التسليف وتحميل السفينة أكثر من طاقتها وأن مالك السفينة مسئول عن ذلك باعتبار ذلك خطأ تجاريا لا ملاحيا كما لم تأخذ المحكمة بنص الاعفاء الوارد في سند الشحن الخاص بالمخاطر التي يمكن

الملوكة للشركة المستأنفة وشركة محمد مصطفى حماض ، وذلك لتوصيلها إلى الاسكندرية وتسليم الشحنة إلى عميلها محمد نجيب الجبيلي وفيالكس دانا وقالت المستأنف عليها إن البضاعة لم تصل إلى الاسكندرية بسبب أن الباخرة عابدة أشرفت على الفرق عند وصولها إلى بيروت بسبب عيب في آلاتها البخارية وتصدع في قاعها الأمر الذي ترتب عليه تفريغ البضاعة في الموانئ المذكورة وبعد إصلاحها وإعادة شحن البضاعة تفاقم الخلل ولجأت إلى ميناء بورسعيد ثم حاولت استئناف سيرها للاسكندرية فلم تتمكن وعادت أدراجها إلى بورسعيد ونتج عن ذلك تلف البضاعة تلفاً جسيماً قدرته بمبلغ ٥٩٥٠ جنيهها بضاف إليه مبلغ ٣٩٧ جنيهها نولون وسيكورتاه ومبلغ ١٢٥٠ جنيهها ربخا مرتقيا ومجموع ذلك ٧٥٩٧ جنيهها وهو المبلغ الذي طالبت به شركة محمد مصطفى حماض كما هو مبين بصحيفة دعواها الابتدائية واستندت إلى تقرير خبير شركة اللويدز في دعواها المستعجلة رقم ٧٩٩ سنة ١٩٤٥ اسكندرية الذي ندبته المحكمة في الدعوى المذكورة لمعاينة المركب عابدة وإثبات حالتها ومعرفة ما بها من خلل وسببه وسبب تسرب المياه إلى الداخل ومعاينة البضاعة وإثبات ما بها من تلف وتقدير قيمته وتحديد المسئولية وتقول المستأنف عليها إنه قد ثبت من هذا التقرير أن المسئولية ترجع إلى عدم صلاحية السفينة للملاحة من مرسين إلى الاسكندرية لوجود عيب في آلاتها وعدم تزويدها بما يلزمها من مضخات الطوارئ وإلى سوء تسليف البضاعة .

ودفعت المستأنفة الدعوى بعدم قبولها

تغطيتها بالتأمين استنادا إلى ان معاهدة بروكسل لم تأخذ بالاعفاء في حالات معينة منها الاستيف ولا يعني المالك أن يكون الاستيف قد تم قبل الرحلة مادام انه تم بمعرفة وكلائه البرين وبالنسبة لترك السفينة قالت إنه غير جائز في الدعوى الحالية إذ يشترط لاستعمال هذا الحق أن لا يكون المالك مسئولاً شخصياً عن خطئه وقد ثبت لها خطأ المالك شخصياً في الدعوى الحالية .

« ومن حيث انه يتضح من الاطلاع على صحيفة الاستئناف ومذكرات الخصوم انقدمة أن النزاع بينهما ينحصر في الدفوع الآتية :
١ - الدفع بطلان صحيفة الاستئناف المقدم من المستأنف عليها وذلك لعدم اشتغالها على اوجه دفاع جديدة رداً على ما جاء بأسباب الحكم المستأنف .

٢ - الدفع المقدم من عادل حاض بعدم قبول الدعوى ضده لانعدام الرابطة القانونية بينه وبين المستأنف عليها .

٣ - الدفع المقدم من عادل حاض بسقوط الدعوى لعدم رفعها في الميعاد المحدد بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجارى بحرى وعلى كل حال الدفع بعدم قبولها بالنسبة إليه عملاً بالمادة ٢٧١ التي تسقط بالتقادم جميع الدعاوى المتعلقة بتسليم البضاعة بعد وصول السفينة بسنة وطبقاً لمعاهدة بروكسل على فرض انطباقها على واقعة الدعوى التي تسقط الحق في المطالبة لأي سبب إن لم ترفع الدعوى في ظرف سنة من تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي كان مفروضاً أن تسلم فيه .

٤ - الدفع المقدم من شركة محمد مصطفى

حاض بسقوط الدعوى طبقاً للمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجارى بحرى .

٥ - الدفع المقدم من المستأنفين بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المستأنف عليها في المطالبة وان صاحب الحق في ذلك هو محمد نجيب الجبيلي المرسل اليه والمظهر باسمه سند الشحن .

٦ - الدفع المقدم من المستأنفين بانعدام مصاحبة المستأنف عليها في الدعوى لخصومها على التعويض من شركة المؤمنة لديها على البضاعة .

٧ - وفي صميم الموضوع الدفع بعدم مسئولية المستأنفين احتفاء بشروط الاعفاء المدونة بالسند بالتطبيق لقواعد القانون التجارى البحرى من جهة ومن جهة أخرى بعدم مسئوليتهم لانعدام أى خطأ من جانبهما سواء فيما يختص بمصاحبة السفينة للملاحة أو سلامة الاستيف وأن التلف كان نتيجة لأمر اجنبى لا دخل لها فيه .

« ومن حيث عن الدفع بطلان صحيفة الاستئناف فهو دفع ظاهر البطلان إذ أن القانون لم يشترط لصحة الاستئناف أن يردى المستأنف أوجه دفاع أو دفوع جديدة هذا فضلاً عن أنه طبقاً للمادة ١٠٩ مرافعات يقل الاستئناف الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بما لها من دفاع ودفوع ولا جناح على المستأنف إذا هو لم يزد عليها دفوعاً جديدة أمام محكمة الاستئناف .

« ومن حيث عن الدفع المقدم من عادل حاض بعدم قبول الدعوى ضده لانعدام الرابطة القانونية فهو دفع في غير محله ويكفي للرد عليه أن المستأنف المذكور هو الذى تدخل في الدعوى على أساس أنه صاحب

السفينة عائدة منضاً إلى شركة مجد مصطفى حماض في طلبها الخاص بترك السفينة وهو طلب لا يجوز إبدائه إلا من المالك ومقرراً في الوقت نفسه أنه أحد مديري هذه الشركة وفي ذلك ما يكفي لمساءلته أما باعتباره مالكا للسفينة أو باعتباره أحد مديري الشركة الناقلة المسئولة قبل المستأنف عايباً .

د ومن حيث عن الدفع بسقوط الدعوى لعدم رفعها في الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجارى بحري والمقدم من المستأنفين معا والدفع بسقوط الدعوى المقدم من عادل حماض طبقاً للمادة ٢٧١ تجارى بحري من ناحية وطبقاً لنصوص معاهدة بروكسل من ناحية أخرى فهو دفع بدوره في غير محله إذ يشترط لسريان المواعيد المبينة في المواد المذكورة وفي معاهدة بروكسل أن يكون المرسل إليه قد استلم البضاعة وذلك كما قال بحق الحكم المستأنف ولا يجدى المستأنفين في هذا المقام أن تكون المستأنف عليها قد علمت بحصول عواربة في بضاعتها أو أن هناك بضاعة قد أنقذت أو تكون قد استلمت أذونات تسليمها إذ أن جميع ذلك لا يغني عن الاستلام الفعلي للبضاعة لصراحة النصوص القانونية في هذا الشأن . هذا عن أن التسليم المعتبر قانوناً هو التسليم الحاصل في ميناء الوصول المتفق عليها حتى يتمكن صاحب البضاعة من الوقوف على حالتها أما استلام البضاعة في غير ميناء الوصول بسبب غرق السفينة أو أى حادث بحري آخر فيعتبر استلاماً اضطرارياً ولا يعتد به في الدفع بسقوط الدعوى لعدم الاحتجاج ورفضها في المواعيد المقررة

قانوناً (يراجع جورج ريبير بند ١٨٣٥) .
د ومن حيث عن الدفع بانعدام صفة المستأنف عليها في المطالبة باعتبار أنها ليست صاحبة البضاعة بل صاحبها هو مجد نجيب الجبيلي لتظهر سندات الشحن باسمه فإنه يتضح من الاطلاع على التظاهرات التي بالسندات المذكورة أنها تظاهرات ناقصة تخلوها من النص على دفع قيمة البضاعة المظهر وأنه لما كان سند الشحن هو من المستندات القابلة للتداول ويعتبر في حكم السندات الأذنية فإنه يتعين أن يجرى عليها ما يجرى على السندات الأذنية من قواعد وأحكام . ولما كان التظاهر الناقص في هذه السندات يعتبر توكيلاً للمظهر تعين اعتبار مجد نجيب الجبيلي وكلاً عن المرسل إليه في استلام البضاعة ويظل الحق في المطالبة الاصيل وهو الشركة المستأنف عليها ومن ثم تكون هي صاحبة الصفة في رفع الدعوى ويكون هذا الدفع في غير محله .
د ومن حيث عن الدفع بانعدام المصلحة لاستيفاء المستأنف عليها حقوقها من الشركة المؤمنة لديها فهو مردود عليه أيضاً بعدم تقديم الدلائل على أن المستأنف عليها استخلصت حقوقها من شركة التأمين من جهة ومردود عليه من جهة أخرى بأن لا شأن للمستأنفين في العلاقة التي بين المستأنف عليها وشركة التأمين ويظل التسبب في الضرر مسئولاً قبل المضرور كما لو لم يكن هناك عقد تأمين وكل ما في الأمر أن للشركة المؤمن لديها التي تكون قد دفعت قيمة التأمين ولم تحمل محل المستأنف في حقوقه الحق والرجوع على هذا الأخير بما دفعته كلما اتضح لها أن

التزامها قبله قد زال سببه بزوال الضرر .

« ومن حيث إنه عن مسؤولية المستأنفين عن هلاك البضاعة وثانها فقد تمسك هؤلاء بشروط الإعفاء عما يقع منهم ومن تابعيهم من إهمال المدونة بسندات الشحن وتمسكت المستأنف عليها بنصوص معاهدة بروكسل باعتبارها التي تحكم النزاع الحالي والتي بمقتضاها لا يعمل بمثل هذه الشروط في عقود النقل البحري فالمحكمة ترى أنه سيان أكانت هذه المسؤولية خاضعة لقواعد معاهدة بروكسل أو خاضعة لقواعد القانون التجاري البحري المصري وهو القانون الواجب تطبيقه في رأى هذه المحكمة لاتحاد جنسية طرفي العقد وقصر نطاق معاهدة بروكسل على النقل الدولي هذا فضلا عن صدور السندات في تركيا وهي من الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة فانه في الحالتين لا عمل لبحث صحة هذه الشروط إذ أن الأخطاء التي تسببها المستأنف عليها إلى المستأنفين هي من الأخطاء التي لا يجوز اشتراط الإعفاء عنها طبقا لمعاهدة بروكسل كما أنها لو صحت نسبتها إلى المستأنفين اعتبرت من الأخطاء الجسيمة التي لا يجوز تعظيمها بشروط الإعفاء بمقتضى القانون المصري . ومن ثم فانه يتعين حاليا عدم التعرض لهذه الشروط والافتصار على تقييد دفاع الطرفين بخصوص توافر هذه الأخطاء أو عدم توافرها في حق المستأنفين بخلاف ما إذا ثبت ثبوتها في حق التابعين لهم من عمالهم البحريين فعندئذ فقط يكون هناك محل لبحث هذه الشروط ومعرفة أي القانونين الواجب تطبيقه عليها .

« ومن حيث إن الحكم المستأنف اعتمد

في إسناد الخطأ إلى المستأنفين على عدم صلاحية السفينة للملاحة لاصابتها أكثر من مرة في أثناء الرحلة ومن سوء تسليف البضاعة وتحميل السفينة أكثر من طاقتها حسبما استمدت ذلك من تقرير خبير اللويدز المعين في الدعوى المستعجلة المضمومة .

« ومن حيث إنه يبين من دفاع الخصوم ومن تقرير الخبير أن التلف الذي أصاب البضاعة مرده إلى ما أصاب السفينة من عطب في الفترة بين مغادرتها ميناء القيام (مرسين) ووصولها إلى ميناء بيروت لاصلاح هذا العطب ومن ثم فلا مجال هنا للتحدث عما أصاب السفينة بعد ذلك وعدم قدرتها على متابعة رحلتها مادام أن ما حدث للسفينة بعد ذلك لا شأن له في تلف البضاعة ويتعين تحديد مسؤولية السفينة في الفترة الأولى من فترات رحلتها ومعرفة ما إذا كانت السفينة في هذه الفترة صالحة للملاحة من عدمه . ثم تحديد مسؤولية أصحابها عن سوء التسليف وهل يعتبر من الأخطاء التي يسألون عنها شخصيا أم من أخطاء الربان ومدى مسؤولية أصحاب السفينة في هذه الحالة الأخيرة سواء بالتطبيق لقواعد القانون التجاري البحري أو بالتطبيق لأحكام معاهدة بروكسل .

« ومن حيث إن هذه الفترة الأولى تنقسم بدورها إلى ثلاث مراحل تقع المرحلة الأولى منها بين ميناء مرسين وميناء اللاذقية ولم يصادف السفينة في هذه المرحلة أي سوء والمرحلة الثانية وتقع ما بين اللاذقية وجزيرة « رواد » وفي هذه المرحلة صادف السفينة أحوال جوية سيئة تسبب عنها باعتراف المستأنفين إلقاء بعض الأجرة في البحر إنفاذا

الاسكندرية إلى مرسين والعودة من هذه الميناء إلى الاسكندرية حيث حصل التلف أثناء عودتها .

« ومن حيث إن العبرة بميناء القيام التي تبدأ منها رحلة السفينة لبش بالميناء الأولى التي تغادرها السفينة بل هو بالميناء التي تشحن فيها البضاعة وقد يتعدد هذا الشحن من موانئ مختلفة فتتعدد تبعاً لذلك موانئ القيام للسفينة في رحلتها الواحدة ويتعين في هذه الحالة اثبات صلاحية السفينة للملاحة قبل مغادرتها لكل ميناء من هذه الموانئ .

« ومن حيث إنه ما دام قد ثبت من خط سير السفينة أنها وقفت على ميناء اللاذقية بعد مغادرتها مرسين فإنه يتعين على المستأنفين اثبات صلاحية السفينة للملاحة قبل مغادرتها لهذه الميناء الأخيرة .

« ومن حيث إن المستأنفين لم يقدموا دليلاً على ذلك فيقع عليهم عبء اثبات أن ما لحق السفينة من عطب كان بسبب من أسباب الإعفاء كقيام القوة القاهرة أو إهمال الربان أو تابعيه البحريين . وهو ما يتمسك به المستأنفون في الدعوى الحالية وحجتهم في ذلك هو ما جاء في تقرير ربانهم المقدم إلى سلطات المرفأ في جزيرة رواد عما صادف السفينة بعد مغادرتها ميناء اللاذقية من ريح عاتية وأمواج طاغية وما ورد في تقرير الخبير من أن انسياب المياه إلى داخل العنابر التي كان بها الشحنة يرجع إلى تصدع جوانب السفينة بسبب ضغط الشحنة لسوء تسليقها وهذا السبب لا يوجب مساءلتهم لاعتباره من أخطاء الربان المكلف أصلاً بأعمال الرص طبقاً

للسفينة واضطرت بعد ذلك للالتجاء إلى جزيرة « رواد » التي ظلت في مرفقها حتى هدأت الرياح في يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٤٥ ثم تابعت سيرها وهنا تبدأ المرحلة الثالثة حيث بدأت المياه بعد مسيرة يومين أي في ١٥ يونيو سنة ١٩٤٥ تتسرب بشدة من مكان مجهول (راجع مذكرة المستأنفين ص ٦) وانضج للقبطان أن الطامية مع استمرارها على العمل لا تقوى على تفريغ المياه المتسربة إلى جوف المركب . فقرر القبطان العودة في الحال إلى بيروت وعند وصولها إلى بيروت انعمل بالسلطات لإنقاذ البضاعة والسفينة تحت إشراف شركة اللويدز .

« ومن حيث إنه لما كان المستأنفون معترفين في مذكراتهم بأن البضاعة التي أُلقيت في البحر في المرحلة الثانية لا تخص المستأنف عليها يكون قد ثبت أن التلف إنما لحق ببضاعة المستأنف عليها في المرحلة الثالثة أي ما بين جزيرة رواد وبيروت ويتعين معرفة ما إذا كان هذا التلف يرجع إلى عدم صلاحية السفينة عند قيامها من مرسين أو اللاذقية فيسأل عنه أصحابها أو يرجع إلى عدم صلاحيتها عند قيامها من جزيرة « رواد » فلا يسأل عنه أصحاب السفينة إذ أن العبرة في صلاحية السفينة من عدمه هو بوقت بدء الرحلة حيث يستطيع أصحابها التأكد من سلامتها أما بعد ذلك فتكون السفينة قد غابت عن رقابتهم وفقدوا السيطرة عليها .

« وعن حيث إن المستأنفين يعتمدون في صلاحية السفينة للملاحة على أنها حديثة البناء إذ تم صنعها في سنة ١٩٤١ وعلى فحص السلطات المصرية لها قبل مغادرتها ميناء

للمادة ٣٦ بحرى وطبقا للمادة ٤ من معاهدة بروكسل باعتبارها من الأخطاء الملاحية التي لا يسأل عنها الناقل .

« ومن حيث إنه ليس في ورق الدعوى ما يمكن الاعتماد عليه في هذا الصدد غير تقارير خبراء اللويدز الذين عاينوا البضاعة مرة في بيروت وأخرى في بورسعيد وبين من راجعتها ان ما حاق بالبضاعة من تلف يرجح أن يكون راجعا إلى عدة أسباب وهي سوء التسليف وهياج البحر واحتمال أن تكون السفينة قد حملت أكثر من طاقتها .

« ومن حيث إن القاعدة في عقد النقل البحري أنه إذا كان تلف البضاعة أو هلاكها يرجع إلى عدة أسباب مجتمعة فانه يتعين لتقرير مسؤولية الناقل التحري عن السبب الأول cause causans دون الوقوف إلى السبب المباشر cause proxima الذي أدى إلى تلفها أو هلاكها (راجع مؤلف كارفر في النقل البحري بند ٨٨) .

« ومن حيث إنه بناء على القاعدة المتقدمة فان تمسك المستأنفين بمخاطر البحر الذي صادفتها السفينة وأدت مباشرة إلى تلف البضاعة تحسبا هو وارد في تقرير الربان المقدم إلى سلطات ميناء جزيرة رواد على فرض صحته لا يعتبر سببا من أسباب الإعفاء ما دام انه قد ثبت من تقارير الخبراء أن هناك أسبابا أخرى كانت سابقة على هذا السبب كان لها دخل في تلف البضاعة وانه لولاها لما حصل التلف وهي هنا سوء التسليف واحتمال تحميل السفينة أكثر مما تطرق .

« ومن حيث عن سوء التسليف فتقول

للمستأنف عليها إن المسئول عنه أصلا هو الناقل شخصيا باعتباره من ألزم واجبانه وان الاخلال به يعتبر خطأ جسيما لا يحمله شرط الإهمال سواء بالتطبيق لقواعد القانون التجاري البحري أو أحكام معاهدة سندات الشحن .

« ومن حيث إنه لما كان المسئول أصلا عن التسليف هو ربان السفينة وذلك طبقا للمادة ٣٦ من القانون البحري وهو القانون الواجب تطبيقه في هذا النزاع كما سبق أن قررت ذلك المحكمة وكان الناقل هنا مسئولاً ليس على أساس خطئه الشخصي في الرصد بل بوصفه متبوعا للربان طبقا للمادة ٣٠ تجاري بحري وكانت هذه المسؤولية مما يجوز الاتفاق على رفعها عن عاتق الناقل تطبيقا لنص المادة ٢١٧ من القانون المدني وكان سند شحن البضاعة موضوع الدعوى قد نص فيه على عدم مسؤولية الناقل عن إهمال تابعيه البحريين تعين هنا إعمال هذا الشرط وعدم جواز مساءلة المستأنفين عن سوء التسليف ولهذا قد لجأت المستأنف عليها هروبا من هذا الشرط إلى أحكام معاهدة بروكسل بمقولة إنه على فرض عدم انطباقها على النزاع فلا مناص على الأقل من الاسترشاد بها باعتبارها مقررة للقواعد والمبادئ الأساسية التي تنظم العلاقة بين أطراف التعاقد في عقود النقل البحري التي تتم بمقتضى سندات شحن على غرار سندات الشحن المنصوص عليها في تلك المعاهدة كما هو حاصل في الدعوى الحالية .

« ومن حيث إن هذا النظر بفرض صحته فانه لا يغير من وجه الأمر شيئا إذ أنه بالرجوع إلى معاهدة بروكسل يتضح أنها نصت في المادة الرابعة منها على الأحوال

التي يعني فيها الناقل من المسؤولية ومن بينها إعفاء الناقل عن أخطاء الربان أو البحار أو المرشد أو مستخدمي الناقل في الملاحة أو في إدارة السفينة والمعروفة اصطلاحاً بالأخطاء الملاحية تميزها لها عن الأخطاء التجارية التي يظل الناقل مسؤولاً عنها سواء وقعت منه شخصياً أو من الربان أو عماله البحريين .

« ومن حيث إنه عن العيب في الرص فقد اختلفت الآراء في اعتباره من الأخطاء التي يسأل عنها الناقل في بعض الأحوال فذهب فريق إلى أنه إذا نشأ عنه ضرر بالحمولة وحدها اعتبر خطأ تجارياً أما إذا ترتب عنه ضرر بالسفينة كاختلال توازنها مثلاً فيعتبر خطأ ملاحياً لا يسأل عنه الناقل وذهب فريق إلى القول بمسألة الناقل في جميع الأحوال .

« ومن حيث لما كان الخلاف في المسؤولية الناشئة عن العيب في الرص هو على النحو المتقدم فإنه يتعين في مجال الاسترشاد الأخذ بالأحوط من الأمور وبالتفسير الأصح للمدين وهو اعتبار الرص المعيب خطأ ملاحياً لا يسأل عنه الناقل متى كان الضرر منه لحق بالسفينة أولاً وأيس بالحمولة وحدها .

« ومن حيث إنه متى كان الثابت هنا من تقرير اللوردز أن الضرر الذي نشأ عن عيب التسليف لحق بالسفينة أولاً إذ تصدعت جوانبها من شدة ضغط الشحنة مما ترتب عليه انسحاب المياه إلى داخلها تعين اعتبار هذا الخطأ خطأ ملاحياً في خصوص هذه الدعوى لا يترتب عليه مسؤولية الناقل .

« ومن حيث فضلاء عما تقدم فإنه على فرض أن الناقل مسئول عن رص البضائع في جميع الأحوال فإنه يشترط لذلك طبقاً لمعاهدة بروكسل أن لا يكون قد بذل في سبيل ذلك العناية المعقولة التي يبذلها الرجل المعتاد .

« ومن حيث إن الثابت من ورق الدعوى (راجع مستند رقم ٢ حافظة رقم ٧ دوسيه) أن المستأجرين عهدوا بسفينتهم إلى ربان مدرب حائز على المؤهلات المطلوبة لإدارة السفينة في الأسفار البعيدة .

« ومن حيث إنه وإن كانت إناطة عملية الرص فيما يتصل بسلامة السفينة إلى مثل هذا الربان تعتبر طبقاً لأحكام معاهدة بروكسل إهمالاً من الناقل لوجوب قيامه شخصياً في بذل هذه العناية إلا أن هذا الإهمال لا يعتبر في نظر هذه المحكمة للظروف المتقدمة إهمالاً جسيماً لا تنبسط عليه حماية شرط الإعفاء عنه طبقاً لقواعد القانون التجاري البحري المصري وأحكام القانون المدني المكمل له .

« ومن حيث عن تحميل السفينة فوق طاقتها فهو أمر غير مقطوع به ولم يحزم به الخبير في تقريره وإنما أفحمه فيه باعتباره سبباً من الأسباب المحتملة ومن ثم فلا يمكن الركون إليه ومع ذلك فقد قدم المستأثنان تقريراً من الخبير شروسون (مستند رقم ٤٧ دوسيه ورقم ١٧ استثنائي) جاء فيه ما يلي : « بناء على الخبرة الطويلة بالمراكب الشراعية المبنية من الخشب كالمركب موضوع النزاع والتي كلها تتشابه مع بعض فاني أعلم أنها قادرة على أن تحمل بسلام على أقل تقدير ٦٠٠ / .

زيادة في الوزن عن الرقم المعطى للطن
التكميبي المسجل .

وبناء على الدليل الواضح أمامي أن
المركب عابدة لم تكن محملة زيادة عن طاقتها
عند ما غادرت مرسين بتركيا بتاريخ ٣٠ مايو
سنة ١٩٤٥ وتأييدا لرأبي فاني راجعت
المانيفستو فتبين أن المركب كان قبل أن ينقل
بسلام بضاعة وزنها ٢٥٠ طنا .

ولم يقدم المستأنف عليه ما يعارضه وإنما
قدم المستأنفان تأييدا له عدد ١٩ مانيفستو
تبين البضاعة السابق شحنها على المركب عابدة
المذكورة (راجع مستندات من ٣ - ٢٢
حافضة رقم ٧ دوسيه استئنافي) تتراوح
الحملة فيها بين ٢١٠ إلى ٢٥٠ طنا وقال
المستأنفان إن حمولة المركب الواردة في شهادة
تسجيلها المقصود منها حمولتها حجما لا وزنا
واستدلا على ذلك بالمرسوم الصادر في ١٦
ديسمبر سنة ١٩٤٩ والمنشور بالوقائع المصرية
العدد ١٥٨ بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩
بشأن قياس السفن وتقدير الحمولة ، ويبين من
الاطلاع على المادة الأولى منه أنها نصت على
أن المقصود من عبارة الحمولة مجموع أحكام
افراغات ... الخ أي الحمولة حجما لا وزنا .

ومن حيث إنه لما كان الثابت من شهادة
تسجيل السفينة أن حمولتها ٧١ و ١٤٢ طنا
قائما ، ٩٩ و ١٣١ طنا صافيا وبإضافة ٦٠ ٪
زيادة على هذه الحمولة يبين أن مجموع ما كانت
تحمله وقت الحادث من بذر كتان وفستق
وبندق هو ٢٠٤ طنا أقل مما تتسع له حمولتها
بالطن الوزني .

ومن حيث أنه مما تقدم يتبين استبعاد

زيادة حمولة السفينة من الأسباب المؤدية
للحادث .

ومن حيث عما تدعيه المستأنف عليها
من كسر الموتور وعدم تزويد المركب بمضخة
آلية للتدليل على عدم صلاحيتها للملاحة
فيلاحظ أن تقرير اللويذر قد خلا من الإشارة
إلى اعتبار ذلك من الأسباب التي أدت إلى تلف
البضاعة أو عدم انقاذها هذا فضلا عن أنه لم
يثبت أن كسر الموتور أو عطبه كان ملازما
للسفينة قبل مغادرتها ميناء اللاذقية حتي
يسأل عن ذلك أصحابها بل الثابت أن عطل
الموتور إنما طرأ بعد ذلك عندما تصدعت
جوانب السفينة وتسربت المياه إلى الموتور
فتوقف عن العمل وأما عن تزويد
السفينة بمضخة آلية فلم يجد خبير
اللويذر الذي عاين طلبية اليد المازودة بها
السفينة أي مؤاخذه على السفينة في هذا الصدد
الأمر الذي تستنتج منه المحكمة أن تزويد
السفينة وهي من السفن الشراعية بطلبية يد
كاف لجعلها صالحة للملاحة .

ومن حيث عن انحراف سير السفينة
وما تدعيه المستأنف عليها من أن هذا
الانحراف الذي لم تثبت السفينة ما يبرره بجعلها
مسئولة بسببه عن الأضرار الذي تصيب
شحنها بأي حادث كان فهو ادعاء إن صح
تطبيقه بالنسبة للسفن التي تجوب أعالي البحار
فهو لا يصح ولا يصدق بالنسبة للسفن المعدة
للملاحة الساحلية كالسفينة موضوع الدعوى
والمفروض منها عادة أنها تمر على جميع الموانئ
التي تقع على سواحل خط سير رحلتها ما لم
يكن هناك نص صريح في سند الشحن
بإستبعاد بعض أو جميع تلك الموانئ (راجع

كارفر بند ٢٨٥) وهنا بالعكس فالنص صريح في سندات الشحن على حق السفينة في المرور على أى ميناء أو موانى وعلى أى ترتيب .

« ومن حيث عن تلف البضاعة الحاصل بسبب تفريغها في ميناء بيروت توطئة لاصلاح المركب فانه لم يثبت أى اهمال من جانب السفينة في هذا الشأن بل بالعكس فالثابت من الشهادة الصادرة من رئيس ميناء بيروت (المستند رقم ٣٥ حافظة رقم ٧ دوسيه) أن السفينة بذلت كل جهد ومقدرة في سبيل انقاذ السفينة وشحنها وعلى ذلك فان كان ثمة أى اهمال فلا يجوز مؤاخذه أصحاب

السفينة عنه اعمالا لشرط الإعفاء الوارد بسندات الشحن كما سبق البيان لوقوعه من تابهم .

« ومن حيث انه لما تقدم من أسباب يكون الحكم المستأنف القاضي بالزام المستأنفين بالمبلغ المحكوم به تعويضا عن هلاك البضاعة استنادا إلى مسئوليتهم هو حكم في غير محله ويتعين الغاؤه .

« ومن حيث إن من خسر الدعوى يتحمل بمصاريفها طبقا للمادة ٣٥٧ من افعات .»

(استئناف شركة محمد مصطفى حاض ضد آخر شركة شاشو اخوان رقم ٧٧ سنة ٨ ق تجارى رئاسة ومضوية السادة الأساندة ابراهيم زكى ومحمد رضوان حجازى وعبد الستار المذاوى للمستأجرين) .

قضاء الامور المستعجلة المستأنفة

٣٤٢

محكمة القاهرة الابتدائية

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ - اختصاص قاضى الامور المستعجلة فى الطلبات
الوقتية المتعلقة بالعقود الادارية . لا ولاية .
ب - اثبات الحالة . قيام الخبير باداء المأمورية
المنتدب لها من محكمة اول درجة وتقديم تقريره . لا يصح
لهذا الاجراء قيمة عند الناء الحكم بسبب عدم ولاية
المحكمة .

المبادئ القانونية

١ - لما كان المشرع قد قصر الاختصاص
لمجلس الدولة دون غيره ، بمقتضى القانون
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى المنازعات المترتبة على
عقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد وغيرها
من العقود الادارية - سواء كانت المنازعات
الناشئة عن هذه العقود مدنية أو إدارية -
فلا يكون للقاضى المستعجل بمحاكم القضاء العادى
مختصا بالنظر فى طلب اتخاذ اجراء مؤقت
أو اجراء تحفظى ناشئا عن منازعة متعلقة بهذه
العقود . ذلك لأن القضاء المستعجل بمحاكم
القضاء العادى إنما هو فرع منها يستمد اختصاصه
من ولايتها فلا تتعدى ولايته إلى ولاية مقرر
لجنة قضائية أخرى - والقضاء الادارى هو
المختص وحده بتلك المنازعات سواء كانت

موضوعية أو مستعجلة - ولا يعترض على هذا
بان المشرع قد سكت عن النص على نظام خاص
للقضاء المستعجل أمام جهة القضاء الادارى .

٢ - قيام خبير إثبات الحالة المنتدب من
محكمة اول درجة بأداء مأموريته وتقديم تقريره
لا ينبغي قيام المصلحة لدى الجهة الادارية فى
الطعن على الحكم الصادر فى دعوى إثبات الحالة
لأن المحكمة التى أصدرته لا ولاية لها ويترتب
على ذلك قيام حقها باستبعاد الدلائل المستند
منه على اعتبار أنه إجراء يستند إلى حكم صادر من
محكمة لا ولاية لها .

الحكم

و حيث إن الوقائع حسبما استلانتها
المحكمة من أوراق الدعوى ودفاع الطرفين
فيها توجب فى أن المستأنف ضده بصفته أقام
الدعوى رقم ١١٢٤٢ لسنة ١٩٥٥ بطلب
الحكم بصفة مستعجلة بتدب خبير لإثبات
حالة الحديد للورد منه للمستأنفين ووضع
تقرير عن مدى مطابقتها للمواصفات فأثلا
فى معرض بسط دعواه ودفاعه أمام محكمة
اول درجة أنه بتاريخ ٩/٨/١٩٥٥ قبل
عطاؤه عن توريد كميات من الحديد الموضحة
أوصافها الصحيفة كما قام من جانبه بتنفيذ
التزامه التوريد ولكن المستأنف الثانى أضافه

ثانياً - ان المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ نصت على أن تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائي . ولما كان اختصاص القاضى المستعجل لم يتناول تنظيمية القانون المذكور فيجب أن يتبع في شأن أحكام قانون المرافعات أى اختصاص القضاء المستعجل بنظر المنازعات المستعجلة .

ثالثاً - انه وان كان الخصم الظاهر في هذه الدعوى الجهة الادارية إلا أن الغرض الاساسي هو اثبات حالة الحديد المورد حتى اذا ما تبين أنه غير مطابق للمواصفات أمكن الرجوع على المورد الاصلى للمستأنف عليه . وبالتالي فان الواقعة التى كانت محلا لاثبات الحالة مما يصحح أن تكون محلا لنزاع هو من اختصاص القضاء العادى وعلى ذلك فيكون القاضى المستعجل هو المختص بها .

رابعاً - الاصل فى الاستئناف أن تتوفر فيه المصلحة وفى هذا الاستئناف تنعدم مصلحة وزارة الحربية إذ أن الخبير أثبت حالة الحديد المورد وقدم تقريره وأصبح فى متناول يد المستأنف عليه أن يقدمه لمحكمة الموضوع . وإذا فرض وقضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى فان هذا الحكم لن يتناول تقي واستبعاد تقرير الخبير والحالة التى أثبتها مما يجوز معه للمستأنف عليه الاستدلال به أمام جهة القضاء الادارى على مطابقة البضاعة الموردة منه للمواصفات .

فى ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٥ برفض ماورده استنادا على أنه مخالف للمواصفات طبقا لقرار العمل الكيماوى كما أنذره فى حالة عدم تسليمه إياه خلال ثمانية أيام سيكون ملزما بغرامة . استطرد المستأنف ضده أمام محكمة أول درجة قائلاً إنه إزاء ذلك اضطر لاقامة دعوى اثبات الحالة وبجلسة ٤ يناير سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة المذكورة بنذب مدير المعمل الكيماوى بكلية الهندسة بجامعة القاهرة لاثبات حالة الحديد المورد لسلاح الأسلحة والمهمات على الوجه الموضح بالمنطوق - كما قضت بجلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٥٦ بانتهاء الدعوى بعد ما قدم الخبير تقريره .

و حيث إن المقضى ضدها إذ لم يرضهما ذلك الحكم فقد طعنا عليه بالاستئناف المقام طالبين الغاءه بكامل أجزائه والحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى مع الزام المستأنف عليه التصرفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وركنا فى ذلك إلى أسباب تقوم كلها على وجوب اعمال أحكام المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ التى تجعل الاختصاص بنظر هذه الدعوى لجهة القضاء الادارى وحده دون غيره .

و حيث إن المستأنف عليه طلب رفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف را كنا فى ذلك إلى أسباب توجز فى :

أولاً - ان المشرع قد سكت عن الاتيان بنظام خاص للقضاء المستعجل أمام القضاء الادارى وهذا يعد قبولاً منه لاختصاص القضاء المستعجل العادى بنظر دعاوى اثبات الحالة عامة .

«وحيث إنه وإن كان الثابت فقها وقضاء في ظل أحكام الفقرة الثامنة من المادة الخامسة من القانون رقم ٩ سنة ١٩٤٩ والمواد ١٩ — ٢٢ من قانون نظام القضاء أن اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة وعقود التوريد الإدارية إنما هو اختصاص يقاسمها إياه القضاء العادي دون تنازع أو تكرار فتختص بحكم القضاء العادي بنظر المنازعات المدنية المترتبة على هذه العقود موضوعية كانت أم مستعجلة — إلا أنه لا مراء في أن الوضع قد تغير بصدر القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ ناصا بالمادة العاشرة منه على أن « يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره في المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو بأي عقد إداري آخر » لذلك أنه إعمالا لصريح هذا النص الذي جاءت به كلمة المنازعات عامة مطلقة دون تخصيص قد أصبحت جهة القضاء الإداري هي المختصة وحدها دون غيرها بنظر جميع المنازعات الناشئة عن العقود آنفة الذكر مدنية كانت أم إدارية . يؤكد ذلك قصد الشارع الذي أفصح عنه بالذاكرة الإيضاحية إذ ذكر صراحة الحكمة من إيراد نص المادة العاشرة قائلا « إنه كان الفصل في طلبات التعويض المترتبة على القرارات الإدارية وكذلك الفصل في المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد وسائر العقود الإدارية مشتركا بين القضاء الإداري والقضاء العادي — ولا يخفى ما في هذا الاشتراك في الاختصاص من معايير أقلها التعارض في تأصيل المبادئ القانونية التي تحكم هذه

الروابط القانونية . ولذلك روي أن يكون الفصل فيها من اختصاص القضاء الإداري وحده . وهي الجهة الطبيعية باعتبار أن تلك الروابط من مجالات القانون الإداري والقانون العام . »

« وحيث إنه متى كان ذلك فقد بدا جليا أن المشرع قد نزع عن القضاء العادي ما كان يختص بنظره من المنازعات المترتبة على عقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد وغيرها من العقود الإدارية واسع في ذات الوقت على جهة القضاء الإداري الاختصاص وحدها دون غيرها بنظر جميع المنازعات مدنية كانت أم إدارية الناشئة عن هذه العقود . ولما كان القضاء المستعجل بمحكمة القضاء العادي إنما هو فرع منها يستمد اختصاصه من ولايتها وليس له أن يجاوزها فهو يقضي بحسب في المنازعات المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت والمنازعات المتعلقة بالتنفيذ بشرط عدم المساس بأصل الحق أو التعرض لموضوع النزاع أو أو تفسير الأحكام (المادة ٤٩ مرافعات) وعلى أن تكون هذه المنازعات متفرعة عما تشمله ولاية الأصل وهو القضاء العادي كما يقضي أيضا في المنازعات التي نص المشرع صراحة على اختصاصها بها — فمن ثم ليس لقاضي الأمور المستعجلة بمحكمة القضاء العادي وهو فرع منها أن ينظر اجراء مؤقتا ناشئا عن منازعة تجاوز ولايتها مهما اكتنف هذا الاجراء من استعجال لما في ذلك من تعد على ولاية جهة قضائية أخرى ومن خرق لقاعدة متعلقة بالنظام العام وبالتالي وأن جهة القضاء الإداري هي المختصة وحدها دون غيرها بنظر جميع المنازعات المدنية والإدارية

الناشئة عن العقود الموضوعة بالمادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ سيان كانت هذه المنازعات موضوعية أم مستعجلة.

« وحيث إنه إذا كان ذلك كذلك وكان البادى جلياً أن الاجراء المؤقت المطلوب وهو اثبات الحالة إنما هو مترتب على منازعة قائمة بين جهة إدارية هي سلاح الأسلحة والمهمات بوزارة الحربية وبين المستأنف عليه وناشئة عن تنفيذ عقد توريد التزم الأخير بموجبه أن يسلم الجهة الادارية المواد الموضوعة به فمن ثم ان الجهة المختصة وحدها بنظر جميع المنازعات الناشئة عن هذا العقد موضوعية كانت أم مستعجلة هي جهة القضاء الادارى عملاً بصريح نص المادة ١٠ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ وليس يجدى المستأنف عليه بعد ذلك كله ما ساقه بصيغة الاستئناف من دفاع وذلك للأسباب الآتية :

أولاً — ان سكوت المشرع عن النص على نظام خاص للقضاء المستعجل أمام جهة القضاء الادارى يشبه النظام المعمول به الآن أمام جهة القضاء العادى — ان ذلك لا يعنى البتة أن تنزع الجهة الأخيرة لنفسها ما ليس لها — إذ يكفي أن ينص الشارع على أن جهة ما من جهات القضاء تختص وحدها بالفصل فى نوع معين من المنازعات حتى تكون تلك الجهة مختصة بنظرها دون غيرها . عاجلة كانت هذه المنازعات أم آجلة مؤقتة كانت أم موضوعية .

ثانياً — ان أحكام المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ إنما تنصرف إلى ما لم يزد عنه نص به ولما كانت المنازعات الناشئة عن عقود

التوريد والالتزام أو الأشغال العامة وغيرها من العقود الادارية تختص بنظرها جهة القضاء الادارى دون غيرها عملاً بصريح نص المادة العاشرة من ذات القانون كما سلف البيان فمن ثم أنها وحدها المختصة بنظر تلك المنازعات موضوعية كانت أم مستعجلة . غاية الأمر أن عليها أن ترجع فى نظرها والحكم فيها إلى الاجراءات المنصوص عليها بقانون المرافعات — باعتباره القانون العام — والى خلا منها القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ .

ثالثاً — ان قيام علاقة أخرى مدنية بجهة بين المورد ومن استورد منهم يختص بنظرها القضاء المدنى لا يغير البتة من ماهية المنازعة القائمة الآن بينه والجهة الادارية بشأن عقد توريد ولا من اختصاص جهة القضاء الادارى وحدها بنظرها . ذلك أن لكل نزاع صيغته والجهة المختصة بنظره وحدها ولا يؤثر أيهما على الآخر فى شيء .

رابعاً — ان أداء الخبير المنتخب من محكمة أول درجة المهمة المنوطة به وتقديمه تقريره لا يبتنى البتة قيام مصلحة الجهة الادارية فى الطعن على الحكم الابتدائى الصادر بنبذ الخبير وفى السر فى استئنافها حتى النهاية طالبة الغاءه لصدوره من محكمة لا ولاية لها . ذلك أنه إذا ما قضى لصالحها كان لها أن تتمسك أمام محكمة الموضوع المختصة عند طرح النزاع عليها باستبعاد تقرير الخبير والدليل المستمد منه استناداً على أنه اجراء مترتب على حكم قضى بالغائه لصدوره من محكمة لا ولاية لها أى على حكم باطل لاحجية له قبلها والكافة . « وحيث إنه بالبناء على ما تقدم جميعه يبين

أن محكمة أول درجة لم تصب إذ قضت باختصاصها بنظر الاجراء المطلوب ويندب خبير لاثبات حالة المواد الموضحة عقد التوريد والمتنازع على ماهيتها بين الجهة الادارية والمورد — كما لم تصب إذ قضت بإبقاء الفصل في المصروفات تبعاً لذلك . الأمر الذي يتعين معه إلغاء حكمها والحكم بعدم اختصاص هذا القضاء من حيث الوظيفة أى الولاية بنظر الدعوى .

« وحيث إنه وقد بدا في نهاية المطاف أن المستأنف عليه قد أخطأ سبيل القضاء المختص بنظر دعواه فعليه وحده عبء مصروفاتها عن الدرجتين عملاً بالمواد ٣٥٦، ٣٥٧، ١٦٠ صرافعات . »

(قضية وزارة الحربية والبحرية ضد عمر سيف الدين بصفته رقم ١٠٨٨ سنة ١٩٥٦ م رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد للنعم الصراف وطى عبد الرحمن ومثال مذكور الفضاة) .

قضاء المحاكم الكلية

قضاء الجنح

٣٤٣

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦

وكيل جواز رفع الدعوى بصفته .

المبدأ القانوني

يجوز للوكيل أن يرفع الدعوى المدنية باسمه بصفته وكيلاً عن الغير . إذا الأصل أن كل الأعمال القانونية الجائزة يصح إجراؤها بوكيل .

المسألة

« دفع المستول عن الحقوق المدنية بطلان الحكم المستأنف قولاً منه بتفضائه بغير ذي صفة تأسيساً على ما ذهب إليه من عدم ثبوت صفة المدعية بالحقوق المدنية كوصية على قصر زوجها المتوفى — وعدم جواز وكالتها في التقاضي عن البالغ من أولادها كما طلب من

حيث الموضوع ندب خبير فنى لإبداء رأيه في كيفية وقوع الحادث .

« وبما أنه بالنسبة للدفع بالبطلان ، فقد تقدمت المدعية بالحقوق المدنية بما يثبت قيام صفتها كوصية على قصر زوجها المتوفى من قبل إقامتها دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية ومن ثم يكون تمثيلها لهم في التقاضي صحيحاً ولا يكون لهذا الشق في الدفع من أساس من القانون — ولا يختلف الأمر بالنسبة للشق الآخر منه الخاص بوكالتها عن أولادها البالغ في إقامة الدعوى ، ذلك أن الأصل أن كل الأعمال القانونية الجائزة يصح إجراؤها بوكيل « كتاب شرح القانون المدني الجديد — العقود المسماة للدكتور محمد كامل مرسي سنة ١٩٤٩ — الوكالة — بند ١٥٩ ص ٢٠٨ وليس في القوانين المصرية ما يقابل القاعدة الفرنسية القائلة بأنه لا يجوز

في أضيق حدود ثم أحكم هذا الضيق بأن استثنى كل من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يجد عملاً . ألا يفهم من هذا المعنى اللفظي على إطلاقه بل يجب التفرقة بين البطالة التي يعنها المشرع في قيده وبين التبطل الذي يعاقب عليه القانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ . فالبطالة لا تجعل صاحبها في حالة تشرد ما دام قد سعى وأعمل الجهد في إيجاد عمل مناسب لحرفته أو صناعته ولكن لم يكن التوفيق حليفه . أما التبطل فهو الذي ليس له حرفة أو صناعة أو عمل مشروع أيا كان أو كان ذا حرفة أو صناعة ولكنه استمر الكسل والتواكل وهو على أى وجه من هذه الوجوه متشرد ويتعين معاقبته طبقاً للقانون .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تخلص فيما وردت بالتحقيقات من أن المتهم ضبط بطريق الاشتباه للتحرى عن طريق تفتيشه وبسؤاله عنها قرر أنه يعمل عاملاً في مقهى (قهوجى) إلا أنه حالياً عاطل عن العمل ويبحث عنه .

ومن حيث إن النيابة العامة اتهمت المتهم بأنه في يوم ٩/٥/١٩٥٥ بدائرة قسم بولاق وجد بحالة تشرد بأن لم يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة للتعيش ثم طلبت معاقبته عملاً بمواد ٢٥١/٨ و ٢٥١/٩ من ق ٩٨ سنة ١٩٤٥ .

ومن حيث إن محكمة أول درجة قضت غيابياً ببراءة المتهم مؤسسة حكماً على أن الأصل في الإنسان البراءة وأنه ما دام أن المتهم قرر في استجوابه أن حرفته عاملاً في مقهى ولو أنه

لأحد أن يتراجع بوكيل عنه ما عدا الملك ، ولما كانت هذه القاعدة ليست من القواعد الطبيعية العامة التي تتفق وأحكام القانون وكان قانون المرافعات خالياً مما يوجب ذلك ، وكان رفع الدعوى أمام المحاكم من الأمور الجائزة قانوناً فإنه لا تترتب على الوكيل إذا ما أقام الدعوى باسمه طالماً أنه موكل بالحقوق . » يراجع في ذلك الاستئناف الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٨٩ (مجموعة الحقوق ١٤ ص ٤١) والمشار إليه في حاشية المرجع سالف الذكر ص ٢٠٩ — وكذلك صفحة ٢٧٥ منه .

ومن ثم لا يكون في إقامة المدعية بالحقوق المدنية لهذه الدعوى بصفتها وكيلة خاصة عن أبنائها البالغ ما يخالف القانون بل هو في واقع الأمر استعمال لحق من الحقوق المنصوص عليها فيه ، وبذلك يكون الحكم المستأنف صادراً لذى صفة ويكون الدفع ببطلانه على غير أساس ويتعين رفضه .

(قضية النيابة العمومية ضد نفوسة طى عرفة رقم ٤٩٥٧ سنة ١٩٥١ رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد رشاد جعفر ومحمد مصطفى بن دادي وإبراهيم السيد زكري الصفاة) .

٣٤٤

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٢ مارس سنة ١٩٥٦

تقرر . ادعاء المتهم أنه من ذوى الحرف إلا أنه عاطل ويبحث عن عمل لا يكفى . لتبرئته . يتبين عليه اثبات حرفته وإثبات أنه قام بالبحث عن العمل فلا ولكنه أخفق .

المبدأ القانوني

إن المشرع المصرى عرف حالة التشرد

فالبطالة لا تجعل صاحبها متشردا مادام قد سعى وأعمل الجهد في إيجاد عمل مناسب لحرفته أو صناعته . ولم يكن لتوفيق حليفه أما التبطل فهو الذي ليس له حرفة أو صناعة أو عمل مشروع أيا كان أو كان ذا حرفة أو صناعة ولكنه استمر الكسل والتواكل . والتبطل على أي وجه من هذه الوجوه متشرد يتعين معاقبته طبقا لقانون التشرد ٩٨ سنة ١٩٤٥ وعلى أية حال فإن القول بهذا أو ذاك مما يدخل في تقدير قاضي الموضوع يستظهره من ظروف الحال في كل دعوى .

« ومن حيث إنه في موضوع هذه الدعوى فقد اعترف المتهم بأنه عاطل ويبحث عن عمل وإن أضفى على نفسه حرفة عامل المقهى وفي هذه الحالة يتعين على المتهم أن يثبت بعد أن قام الاتهام قبله : (١) أن حرفته هي عامل في مقهى ويستطيع إثبات ذلك بالرخصة إن كانت لديه رخصة أو بالبطاقة العمالية أو القايية أو حتى بشهادة الشهود (٢) وأنه بحث عن عمل وسعى وراءه سعيا جديا ولكنه أخفق في سعيه وإثبات ذلك بجائز بشهادة الشهود كذلك . إلا أن المتهم وقف عند حد الادعاء السابق ذكره ولم يقدم الدليل على حجة دفاعه فأخذت محكمة أول درجة بقوله الذي لا سند له وقضت ببراءته وهو الأمر الذي يخالفها فيه هذه المحكمة الاستئنافية وترى أن المتهم قد عجز عن إثبات وسيلة تعيشه المشروعة وقد انعقد رأي قضاء المحكمة بالاجماع على أن التهمة ثابتة قبل للمتهم ويتعين إلغاء حكم البراءة والقضاء بالادانة عملا بالمادتين ٣٠٤/٢ و ٤١٧/٢ أ . ج . « ومن حيث إن المحكمة ترى إعطائه

خالي من العمل حاليا فكان على النيابة أن تقدم الدليل القاطع على فساد دفاعه وعلى ادانته وذلك استنادا إلى القانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ الذي نص على أنه لا يعتبر متشردا كل صاحب حرفة يتعطل عن العمل . وقد استأنفت النيابة العامة هذا الحكم حيث إن للمتهم قد عجز عن إثبات وسيلة مشروعة لتعيشه .

« ومن حيث إن التشرد حالة فعلية أثبت للفرد كلما وقع ماديا بحالة ظاهرة للحس والعيان في وضع من الأوضاع الواردة بالقانون فهي توجد وتتقطع بوجود موجبها المادي وانقطاعه وقد عرفت المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ « بأن المتشرد هو من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا يهد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يجد عملا » .

وبلاحظ أن المشرع الفرنسي عند تعديله قانون العقوبات بالمرسوم الصادر في ٢٧ مارس ١٩٥٤ وسع في معنى التشرد بما ينطبق على المعنى العام المفهوم من هذا اللفظ فنص في المادتين (٢٧٠ و ٢٧١ ع ف) على أنه هو الذي ليس له موطن معين أو وسائل تعيش ومهنة أمينة .

« ومن حيث إنه بالرغم من أن المشرع المصري قد ضيق معنى التشرد فنص على من لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش فقط فإنه استثنى أيضا من هذا التعريف الضيق كل من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يجد عملا . وترى المحكمة أنه ليس المقصود من هذا النص المعنى اللغوي على إطلاقه بل المفهوم أنه يجب التفرقة بين البطالة والتبطل .

ضده للمصروفات الجنائية امر جوازي
للمحكمة وترى إعفائه منها عملا بالمادة
١٣١٣ . ح ٤ .

(قضية النيابة العامة ضد سيد احمد فتوح رقم ٤٣٧١
سنة ١٩٥٥ رئاسة ومضوية السادة الأساندة أحمد
فهمي ومحمود التوني وعبدالمطيف المراسي القضاة وحضور
السيد الأستاذ محمد نبيل عضو النيابة) .

المستأنف ضده الفرصة في هذه المرة لعله
يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة للتعيش ويسعى
وراء رزق جلال وذلك بمعاقبته بالانذار
تطبيقا للمواد ١/٣٥١/٤٥١ و ٨ من
ق ٩٨ سنة ١٩٤٥ الصادر في ٤ اكتوبر
سنة ١٩٤٥ .

« ومن حيث ان الزام المتهم المستأنف

قضاء المحاكم الجزئية

قضاء الجناح

الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجه
منها مدة لا تزيد عن عشرين يوما وطلبت
استصدار أمر جنائي يعاقبه طبقا للفقرة
الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات
فأصدرت هذه المحكمة ببيتها الحالية بتاريخ
٣١ يناير سنة ١٩٥٥ أمرها ببراءة المتهم
المذكور مما أسند اليه فقدمت النيابة الدعوى
من جديد للمحكمة بجلسة ١٤ مارس سنة
١٩٥٥ بإشارة من وكيلها على وجه ملف
الدعوى مؤرخة أول فبراير سنة ١٩٥٥ .

« وحيث إن الأمر الصادر بالبراءة كان
مبنيا على نظر صواب وسليم مؤداه أن لقاضي
المحكمة الجزئية - طبقا لأحكام مواد الفصل
الحادي عشر من الباب الثاني من الكتاب
الثاني من قانون الاجراءات الجنائية المعمول
به حق إصدار الأمر بالبراءة بدلا من رفض
الأمر الجنائي إذا كان من داع لذلك للأسباب
الآتية :

٣٤٥

محكمة قويسنا الجزئية

١٤ مارس سنة ١٩٥٦

أمر جنائي . إن كان إصداره بالبراءة . طعن النيابة
في الأمر الجنائي الصادر بالبراءة .

المبادئ القانونية

١ - لقاضي المحكمة الجزئية حق إصدار
الأمر بالبراءة بدلا من رفض الأمر الجنائي

٢ - طعن النيابة في الأمر الجنائي الصادر
بالبراءة يكون بتقرير من النيابة في قلم كتاب
المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدور
الأمر .

المحكمة

« من حيث إن واقعات الدعوى تتجهل
في أن النيابة العامة نسبت إلى المتهم فيها تهمة
إحداثه عمدا بمحمد أحمد عطية الإصابة

أولاً — ان المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ الخاص بالأوامر الجنائية (الملقى بقانون الاجراءات الجنائية الحالي) كانت تحتم رفض الأمر في حالات عددها من بينها حالة عدم ثبوت الواقعة أو عدم عقاب القانون عنها وهي حالتان لا جدل من وجوب الحكم فيها بالبراءة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية (وكان بهذا النص مقابل في قانون تحقيق الجنايات الملقى) وليس من بين نصوص القانون الحالي نص يتضمن الحالتين المذكورتين وقد نصت المادة ٣٢٥ منه على أنه « يرفض القاضي إصدار الأمر إذا رأى :

أولاً — انه لا يمكن الفصل في الدعوى بحالتها التي هي عليها أو بدون تحقيق أو مرافعة .

ثانياً — ان الواقعة نظراً لسوابق المتهم أو لأي سبب آخر تستوجب عقوبة أشد من الغرامة التي يجوز صدور الأمر بها وواضح أن المشرع قصد اغفال الحالات الأخرى التي كان ينص على وجوب رفض الأمر منها القانون الملقى ومن بينها الحالتان المشار إليهما .

الثاني — ان تقرير لجنة مجلس الشيوخ بمشروع قانون الاجراءات الجنائية الحالي تضمن في تبليغه نص المادة ٣٢٨ من هذا القانون ما يأتي (المادة ٣٣٨ فأصلها المادة ٢٤٠ من مشروع الحكومة) ونقض هذه المادة أن القاضي يرفض إصدار الأمر الجنائي إذا رأى وجوب الحكم بالبراءة أو برفض طلبات

المدعى بالحقوق المدنية بينما المادة السابقة توجب في حالة الادانة الحكم بالعقوبة وبالتعويض ورأت اللجنة أن لا يمر لهذه التفرقة وأنه يجب أن يكون للقاضي الحكم في الحالتين سواء بالادانة أو بالبراءة أو بالتعويض أو برفضه ولا ضرر من ذلك مادام للنياية والمدعى بالحقوق المدنية حق المعارضة في الأمر كالتهم . لذلك حذفت الحالتان الثالثة والرابعة وهما اللتان كانتا في مشروع القانون ينصان على رفض القاضي الأمر الجنائي في حالة عدم ثبوت الواقعة وعدم عقاب القانون عليها وعدم القضاء للمدعى بالحقوق المدنية بما يطلبه (راجع تقرير لجنة قانون الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ من الطبعة الأميرية سنة ١٩٤٨) وواضح أن تعديل اللجنة للمادة المشار إليها قصد به تحويل القاضي حق الأمر بالبراءة على خلاف مشروع الحكومة وقانون الأوامر الملقى .

« وحيث ان للنياية العامة طبقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ من قانون الاجراءات ان تعلق عدم قبولها للأمر الجنائي الصادر من القاضي بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ صدور الأمر .

« وحيث إن النياية العامة لم تلبح طريقة الاعتراض التي فصلتها المادة المشار إليها بالنسبة للأمر للسابق صدوره وهذه الدعوى إلى المحكمة من جديد كما سبق الإشارة إلى ذلك وترى المحكمة أن إعادة طرح الدعوى بهذه الطريقة خارج عن الحدود التي رسمها القانون ولأن المحكمة قد استندت ولايتها بالنسبة للدعوى بصدور الأمر بالبراءة فيها

« وبما أن المتهم الأولى قد حضرت في الدعوى من قبل بجملة ٥/٣/١٩٥٢ فمن ثم وتطبيقا للمادة ٢٢٩/١٠١ ج يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إليها . »

« وبما أن واقعة الدعوى تتحصل فيما استبانته المحكمة من واقع مجموع الأوراق من أنه بتاريخ ٨/٩/١٩٥١ حرر البكباشي محمود حسين سري الذي كان وقتذاك رئيسا لفرع إدارة مكافحة المخدرات بالوجه القبلي بأسسوط — حرر « محضر إجراءات » أثبت به أنه ثبت من التحريات السرية أن كلا من خليل إبراهيم ميهوب (المتهم الثاني) وهليل سليم من بياض النصاري من أعمال مركز بني سويف شغلان بتهرب المخدرات والاتجار فيها وأنه أي محرر المحضر يعرض الأمر على النيابة رجاء التصريح بتفتيش خليل إبراهيم ميهوب وهليل سليم وتفتيش منزلهما بزماء بياض النصاري ومن يوجد بهما أثناء التفتيش لضبط ما قد يوجد من مخدرات — وقد أشرت النيابة بزيل هذا المحضر في ٨/٩/١٩٥١ أيضا الساعة ١٠ وربع صباحا بالأذن بتفتيش « المذكورين » ومنزلهما وما يوجد بها لضبط ما معهم من مخدرات على أن يكون ذلك دفعة واحدة وفي خلال يومين من تاريخ الاذن ويعرض المحضر الخاص — وبناء على هذا وذاك جرر الصاغ زكي ميخائيل نائب مأمور مركز بني سويف في ٨ سبتمبر سنة ١٩٥١ أيضا الساعة ٥ ونصف مساء محضرا أثبت فيه أنه في الساعة التاسعة صباحا حضر ضابط مكتب المخدرات وأخبره أنه لدى المكتب تحريات عن اتجار خليل إبراهيم

وصيرورة هذا الأمر نهائيا . لا يسوغ التقرير بعدم قبوله لقوات الميعاد المحدد في القانون وهو ثلاثة أيام من تاريخ صدور هذا الأمر ذاته يتعين عليها القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . »

(قضية النيابة العامة ضد أحمد عبد الله عباس رقم ٤٦ سنة ١٩٥٥ جنح قوبسا رئاسة السيد الأستاذ يحيى راشد القاضي) .

٢٤٦

محكمة بني سويف الجزئية

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥

أمر جنائي - إمكان إصداره بالبراءة . طعن النيابة في الأمر الجنائي الصادر بالبراءة .

المبادئ القانونية

- ١ - لقاضي المحكمة الجزئية حق إصدار الأمر بالبراءة بدلا من رفض الأمر الجنائي
- ٢ - طعن النيابة في الأمر الجنائي الصادر بالبراءة يكون بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر .

المحكمة

« وبما أن النيابة قد اتهمت نعمة علي مبروك و خليل إبراهيم ميهوب بانهما في يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٥١ بدائرة مركز بني سويف . أحرزا المخسدر المين بالتقرير الطبي الشرعي (حشيش) بدون تصريح وكان ذلك بقصد الاتجار . وقد طلبت النيابة معاقبة هذين المتهمين بالتطبيق للمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤٠ و ٤٢ من ق ٢١ لسنة ١٩٢٨ . »

فأنكر ذلك وقال له إن هذا المنزل ملك لوالده وأنه يطلب من ضابط المخدرات إخراج السيدة من بين السيدات الموجودات بإحدى غرف المنزل وعددهن أربع بالطابق الأول وعندئذ تعرف ضابط المخدرات على سيدة تطابق أوصافها الأوصاف التي سبق أن ذكرها وقرر أنها هي التي كانت تحمل طربة الحشيش وقال المتهم الثاني إنها زوجته واعترفت هي أنها زوجة المتهم المذكور ولكنها أنكرت حملها للمخدر . ثم قام نائب الأمور باحتداه الجندي حسين على فتعرف على تلك السيدة أيضا من أول رؤيته لها . ثم أثبت نائب الأمور أن الطابق الثاني من المنزل يصل إليه الصاعد بسلم من داخل المنزل تؤدي نهايته للجهة الغربية وأنه وجد على يمين الصاعد على السلم غرفتين متداخلتين إحداهما غرفة نوم يقيم بها خليل وزوجته وان في مواجهة الصاعد على السلم ثلاث أبواب الأخير منها للواجهة القبليّة لغرفة صالون وان في الجهة الغربية منها نافذة أخيرة ضابط المخدرات أنه شاهد السيدة وهي تأتي منها بطربة الحشيش للمنزل الملاصق من جهة الغرفة القبليّة حيث يوجد منزل خرب كثير الحوائط غير مسقوف ثم وصف نائب الأمور الطربة المضبوطة بأنها عبارة عن كبس من الحشيش ملفوف بالفماش الأبيض وعليه صورة سيدة يحوط بها غصنان وعلى رأسها تاج . وقد قام ضابط المخدرات بالاشتراك مع الملازم أول كمال الجبلاوي بوزنها فظهر أنها ٣٠١ جرام كما قام ضابط المخدرات بفصل عشرة جرامات منها حرزها بخاتمه كهيئة لارسالها

ميهوب المتهم الثاني وهليل سليم بالمخدرات والقيام بتعريضها وأنه يطلب معونة مركز بني سويف . فكلف هو أي نائب الأمور الملازم أول كمال الجبلاوي القائم بأعمال رئاسة مباحث المديرية أن يرافق ضابط المخدرات مع بعض المخبرين والجنود من قوة المركز بالإضافة إلى القوة التي يرأسها ضابط المخدرات وأنه أثر ورود الاذن بالتفتيش قام ضابط المخدرات وضابط المباحث والقوة لأجراء التفتيش وأنه في نحو الساعة ١ مساء اتصل أحد المخبرين به . أي بنائب الأمور وأخبره بضبط طربة حشيش بمنزل خليل ميهوب (المتهم الثاني) وأنه يخشى من تعدي (الأهالي) عليهم ثم اتصل به عقب ذلك بمبصرة ضابط المخدرات وخاطبه بالانجليزية طالبا إليه الحضور بقوة أخرى لتعزيز القوة لأنه ضبط طربة حشيش بمنزل خليل إبراهيم ميهوب ويخشى الاشتباك مع الأهالي . فقام هو أي نائب الأمور على رأس قوة أخرى إلى منزل خليل ميهوب حيث وجد ضابط المباحث الذي أخبره أنه عقب دخوله لتفتيش منزل خليل ميهوب وصعوده على السلم — وكان يتقدمه المخبر حسين على عبد الله من قوة أسبوط شاهد سيدة بدينة تحمل طربة حشيش بيدها اليسرى فتعقبها مع المخبر حتى دخلت غرفة صالون بها نافذة والقت من النافذة بالطربة من يدها وبقي مراقبا للطربة الحشيش من النافذة وسلم السيدة لبعض الجنود وقال إن السيدة بدينة نوعا ومتوسطة الطول ... الخ وأنها ما زالت موجودة بالمنزل تحت الحراسة وعندئذ وجه نائب الأمور سئوالا شفويا للمتهم الثاني عن ملكيته للمخدر

للتحليل ووضع الكمية الباقية وقدرها ٢٩١ جراما في حرز آخر بخاتمه لحفظها بخزانة فرع أسبوط حتى ترسل إلى مخازن الجمارك بالإسكندرية طبقا للتعليمات . ثم قام نائب الأمور بسؤال ضابط المخدرات فقال إن الفرع تاتي تقريراً سرياً بتحريات قام بأجرائها ضابط مباحث مديرية ومركز بني سويف عن خليل ابراهيم ميهوب وأسفرت عن انه أي خليل هذا يقوم بتهريب المخدرات عبر الصحراء من ساحل البحر الأحمر وانه يروج تجارة المخدرات بمديرى بني سويف والمنيا وانه هو أي ضابط المخدرات علم من تحرياته السرية بما يؤيد التقرير السري السالف الذكر . وانه بناء على ذلك إستأذن النيابة في التفتيش وقام مع الملازم أول كمال الجبلاوى ضابط مباحث المديرية على رأس القوتين وأجروا تفتيش منزل خليل ميهوب حيث دخلوه وصعد هو أي ضابط المخدرات على السلم المؤدى للطابق الثانى بتقديمه العسكري حسين على عبدالله من قوة أسبوط واهما عندما أصبحا على الجزء الآخر من السلم الذى يفتى للجهة الغربية شاهدا سيدة بدينة نوعا تسرع للجهة القبلىة وفي يدها اليسرى طربة خشيش في الطريقة المارة بأبواب حجرات الدور العلوى فأسرع هو والعسكري خلفها إلا انها اتجهت إلى الغرفة الأخيرة من الجهة القبلىة ودخلتها ثم ألقت بطربة الخشيش إلى الخارج من نافذة تطل للجهة الغربية نظر هو منها فشاهد طربة الخشيش ملقاة على أرض ميني خرب غير مسقوف وعندئذ أمسك بالسيدة وسلمها لبعض رجال القوة وظل مطلا من النافذة بعد

أن كلف الكونستابل الممتاز أحمد محمد مكي من قوة أسبوط بضبط الطربة فنزل من المنزل وظل يتسلق الجدران القريبة من مكاتب الطربة حتى وصل إليها وأحضرها ثم قام هو أي ضابط المخدرات بتفتيش المنزل فلم يضبط شيئا . ثم قال ضابط المخدرات بأنه بناء على التحريات يقرر أن خليل ميهوب مهرب مخدرات ويتجبر فيها . أما زوجته فلم يصله هو أي ضابط المخدرات ما يفيد أنها تشترك معه في هذه التجارة أو انها تتجر على حدة بمفردها بالمخدرات وأن تحرياته السرية تنفي اتجارها أو تهريبها للمخدرات وأنه يعتقد أن طربة الخشيش التى ألقها هي لزوجها خليل ميهوب الذى يعتقد هو أي ضابط المخدرات أنه حصل عليها كعملة لصفقة كبيرة من المخدرات كان مزمعا أن يعقدها . وقال أيضا إنه بعد ضبط الطربة وإحضارها وأثناء تفتيش المنزل وجد عبيد محمد إبراهيم وزوجته في إحدى الغرف القبلىة فقام بتفتيشها وتفتيشه فلم يضبط شيئا ولما سئل عن كيفية معرفته أن المنزل هو منزل خليل ميهوب قال إن ذلك كان بإرشاد ضابط المباحث (الملازم أول كمال الجبلاوى) لأنه علم منه في الطريق أنه يعرف المنزل كما كان يرافقهما أيضا بعض رجال البوليس المحلى ببني سويف ممن يعرفون المنزل ومعهم الخبير إبراهيم سليمان حمود وآخرين من رجال مباحث مركز بني سويف وأنه يؤيد ذلك وجوده ووجود زوجته واعترافه بأن السيدة المضبوطة هي زوجته واعترافه أمام نائب الأمور بأن المنزل منزله ومملوك له عن والده ثم أضاف ضابط المخدرات إلى ذلك أنه يعتقد

أيضا أن المنزل يقطنه من أعلا خليل ميهوب وزوجته في إحدى الشقق وعبيد ميهوب وزوجته في شقة أخرى لوجود حجرتي نوم وحجرتي صالون . ثم سئل المخبر حسين على عبد الله فلم تخرج أقواله عما تقدم ذكره . وسئل الكونستابل أحمد محمد مكي فلم تخرج أقواله عن ذلك أيضا غير أنه أضاف أنه عند الصعود إلى السلم شاهد شخصا طويلا بشذب وخلفه سيدة وعرف أن هذا الشخص هو الشيخ عبيد وأن السيدة هي زوجته -- ثم سئل الملازم أول كمال الجبلاوي فلم تخرج أقواله كذلك عما تقدم مرده وقال إنه هو الذي أرشد ضابط المخدرات عن ديوان العمدة لأنه هو أي الضابط كمال الجبلاوي يعلم أن خليل يقيم بداخل هذا المنزل ضمن المنازل الموجودة داخل الديوان وسئل صراحة إن كان المنزل الذي جرى تفتيشه هو منزل خليل إبراهيم فقال مانعه : « أنا ما اعرفش إذا كان منزله أم لا ، ثم سئل بعد ذلك إن كان لا يعرف منزل خليل من قبل فأجاب بما نصه : « أنا عارف بيت خليل إنما الأوده اللي ساكن فيها بالضبط ما اعرفهاش والمنزل الذي أرشدني عنه حضرة رئيس مكتب المخدرات هو بالضبط ويسكن به وابن أخوه عبيد -- وعندئذ سئل إن كان يسكن معهما أحد آخر فأجاب مانعه « ما اعرفش إذا كان فيه حد ثاني والا لا إنما الذي أعرفه أن خليل يقيم ضمن سكان هذا المنزل ، ثم قال أيضا « اعرف أن عبيد ساكن به أيضا ولا أعرف إذا كان معهما أحد آخر من علمه إنما متأكد من أن خليل

وعبيد بقيان بهذا المنزل » . ثم سئل أومباشي الباحث إبراهيم سليمان حمود فقال إنه لم يرشد عن المنزل وعندئذ سئل عن أرشد عن المنزل فقال مانعه « واحنا ماشيين كل مانسأل حد يقول لسه قدام » وعند ما سئل إن كان يعرف محل سكن خليل ميهوب أجاب « أنا ما اعرفش البيت كله » ثم قال إنه لم يعد إلى المكان الذي كانت به ضابط المخدرات ولا يعرف لمن المنزل الذي قام هذا الضابط بتفتيشه وأثبت نائب للامور بعد ذلك أنه من بين القوة كان من رجال بوليس بني سويف المخبر الأومباشي على أحمد أبو زيد الذي سئل فقال إنه يعرف خليل إبراهيم بالشبه فقط وأن منزله هو منزل العمدة ولما سئل إن كان يعرف المسكن الذي يقيم فيه أجاب بما نصه « أنا عمري ما دخلتش الا الديوان وأن المخبر أومباشي سيارة الباحث أحمد محمد أحمد المصري وإن جندي السواري سيد عبد العليم قد سئلا فلم يدلئا بشيء يدل على قيامهما بالارشاد عن المنزل الذي أجرى تفتيشه -- على أن اولهما قال إنه يعرف أن خليل إبراهيم هو ابن العمدة المتوفى وأنه يعرف أنه « راجل كويس » وإن المنزل الذي جرى تفتيشه هو منزل العمدة المتوفى إبراهيم ميهوب وإن خليل إبراهيم هو الذي يقيم في هذا البيت لأنه عند ما كان هو أي أومباشي السيارة يخرج في الداوريات كان يذهب عند خليل إبراهيم ميهوب . ثم سئل هذا الأخير « المتهم الثاني » فأبكر التهمة وقال إنه يسكن في شقة أخرى غير الشقة التي جرى تفتيشها وبسلم آخر خاص وإن المنزل يقسم إلى قسمين أحدهما يقيم فيه ابن أخيه عبيد محمد والثاني بسلم

خاص يقيم فيه هو أى للمتهم المذكور مع زوجته المتهمة الأولى وآمة هاشم على — ثم قال انه وقت التفتيش بالضبط كان قائما ثم استيقظ وذهب لضابط المخدرات حيث كان بمنزل عبيد شيخ البلد . ثم سألت المتهمة الأولى فانكرت إنها تعرف شيئا عن الموضوع وقالت إن سكنها وزوجها في الجهة الشرقية وبسلم خاص . وفي استجواب النيابة للمتهمين بتاريخ ١٩٥١/٩/٩ أصر على إنكار المتهمة وعلى ان السكن الذي جرى تفتيشه ليس السكن الخاص بهما هما بل إنه السكن الخاص بشيخ البلدة عبيد محمد ابراهيم وهو ما أيدها فيه نفس هذا الشيخ عند استجواب النيابة له في ١٩٥١/٩/١٠ إذ كانت النيابة قد أمرت بالقبض عليه ولما ارسل اليها استجوبته فقال ما نصه « أنا ابق الى تفاش ولكن لم يضبط به حشيش » وهو ما شهد به ايضا بجملة المحاكمة في ١٩٥٥/١٢/٢٨ حيث استلبت المحكمة انه كان موجودا وحيث استمعت المحكمة إلى شهادة ضابط المخدرات الذي كان الشاهد الوحيد الحاضر من شهود الاثبات ولم تخرج أقواله في شهادته أمام المحكمة عما تقدم ذكره من أقواله بمحض البوليس وقد أكد في شهادته أنه عرف المنزل بارشاد ضابط المباحث الملازم أول كمال الجبلاوى لورود التحريات منه وقال إنه أى ضابط المخدرات يذكر أن البيت كان أشبه بدوار وان عبيد محمد ابراهيم كان موجودا وقد اكتفى بمثل النيابة والدفاع بالنسبة لبقاى شهود الاثبات بأقوالهم الواردة في الأقوال . وكانت المحكمة بهيئة أخرى قد كلفت النيابة بناء على طلب

الدفاع عن المتهمين بجملة ١٩٥٢/١٢/١٧ بإجراء معاينة لمحل الحادث فقامت النيابة في ١٩٥٣/٦/٢٩ بإجراء هذه المعاينة وارفقت كما قدم الدفاع عن المتهمين رسما تخطيطيا آخر على ورق أزرق ولم تجد المحكمة في هذه الأوراق شيئا يستحق الذكر أو التنبؤ به في هذه الأسباب وقد ظهر من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى انه بإجراء التجارب على أساس وصف بين والفحص الميكروسكوبى للعينة المرسلة للتحليل ثبت ان مادتها عبارة عن حشيش .

وبما أن المتهمين قد أنكر كل منهما التهمة وقد دفع المتهم الثانى التهمة على لسان الحاضرين عنه بجملة المحاكمة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ :

أولا — يطلان نفس الاذن بالتفتيش لصدوره لرجل ليس قانونيا من رجال الضبطية القضائية وفقا لنص المادة ٢٣ ج . وانه بناء على ذلك يكون باطلا أيضا قانونا كل ما ترتب على ذلك من إجراءات التفتيش والضبط حتى الاعترافات ان كان هناك ثمة من اعترافات منسوبة للمتهم الثانى بأن المنزل الذى جرى تفتيشه هو منزله .

ثانيا — يطلان التفتيش نفسه لمخالفته لأذن التفتيش الصادر بتفتيش خليل ابراهيم ميهوب ومنزله وذلك لأن المنزل الذى جرى تفتيشه فعلا هو منزل عبيد ابراهيم لا منزل خليل ابراهيم .

ثالثا — وبالنسبة للموضوع وعلى كل حال إن المقصود بإجراءات الضبط والتفتيش كان شخصا يدعى خليل سليم قيل إنه يحتمى

بمنزل المتهمين وعجز رجال بوليس المخدرات عن ضبط رغم ما وصل إليهم من تحريات بأنه يهرب المخدرات ويهجر فيها .

دو بما أن المحكمة ترى أن هذا الدفاع صحيح في جملته وتفصيله وخاصة من ناحية التطبيق القانوني لنصوص القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وذلك للأسباب الآتية :

أولا — أن ضابط مكتب مكافحة المخدرات ما كان يجوز قانونا ندبه لأجراء التفتيش ولأن الضابط المذكور لم يكن له قانونا صفة مأمور الضبطية القضائية وبالتالي فإن التفتيش الذي أجراه هو تفتيش اطل قانونا ذلك أنه فيما يتعلق بدخول المنازل وتفتيشها جاءت بالفصل الرابع من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون الاجراءات الجنائية المادة ٤٥ — تقول إنه لا يجوز لرجال السلطة الدخول في أي محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة أمر الفرق أو ما شبه ذلك — وما من شك قانونا في أن المقصود بتعبير رجال السلطة بهذا النص رجالا أو مأمورا والضبط القضائي ووفقا لنص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وعلى أن عدلت تلك المادتين في ١٩٥٢/١٢/٢٥ بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ وأعيد تعديلها في ١٩٥٣/٥/٣١ بالمرسوم بقانون ٢٤٣ سنة ١٩٥٢ . لم يكن ضباط مكتب مكافحة المخدرات من مأموري الضبط القضائي . وباستقرار القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ إستبانت المحكمة أن هذا القانون

لم يبين من تغير من مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذه — كما استبانت المحكمة من تتبعها لتاريخ إنشاء مكتب مكافحة المخدرات أنه بتاريخ ١٩٣٩/٣/٣٠ كان قد صدر قرار من مجلس الوزراء بإنشاء مكتب الخابرات العام للمواد المخدرة وكانت مهمته قاصرة على القيام بالاستعلامات والتحريات بشأن المواد المخدرة وبعدم المساعدات اللازمة للسلطة المختصة سواء في داخل البلاد أو غيرها من البلاد الأجنبية وصار لهذا المكتب فروع عدة بقرارات وزارية وفي ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ أصدرت وزارة الداخلية القرار رقم ١٦ بإنشاء إدارة لوزارة الداخلية باسم إدارة مكافحة المخدرات وتكون تابعة لإدارة الأمن العام وعلى أن يكون لهذه الإدارة فروع يرأسها ضباط وان تستمر الفروع التي كانت موجودة وقتئذ في أداء أعمالها وان يستمر الضباط وصف الضباط والعساكر للموظفون المدنيون المتدربون لشئون مكافحة المخدرات وقت صدور هذا القرار في عملهم . وتعلق محكمة النقض والابرام في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٩ في الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٢٢ ق على ذلك بقولها : إن إدارة مكافحة المخدرات المنشأة بقرار وزارة الداخلية آنف الذكر وإن كانت قد جعلت وحدة قائمة بذاتها تابعة لإدارة الأمن العام مباشرة وتباشر أعمالها مستقلة تماما عن سلطات البوليس في المحافظات والمديريات فإن مهمتها لا تعدو مهمة مكتب المخدرات العام للمواد المخدرة المنشأة في ١٩٣٩/٣/٣٠ وأنه ليس في ذلك ما يحول رجال هذه الإدارة سلطة الضبط القضائي والتحقيق ، ولما كان ذلك

وللاستاذ القاضي حسن عكوش الطبعة الأولى سنة ١٩٥٣ (ص ١٢٦ و ١٢٧) — هذا فضلا عن قرار ١٠/٣٠/١٩٤٧ قد ألقى بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨/١١/١٩٥١ بإنشاء إدارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية بمقتضى بعض القوانين واللوائح الخاصة بالمخدرات بكافة أنواعها بالاشراف على مكافحة تهريبها بجميع الوسائل الممكنة بمنع انتشارها — وفي ١٨/١٠/١٩٥١ صدر القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ معدلا لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بإضافة مادة جديدة إليه هي المادة رقم ٤٧ مكرر بالنص الآتي : « فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون وقيد الموظفون الآتي بهائم من رجال الضبط القضائي وهم مدير ووكيل وضباط إدارة مكافحة المخدرات » . ثم قالت الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ السالف الذكر انه « يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » . والثابت من مطالعة الجريدة الرسمية ان هذا القانون قد نشر بالوقائع في ٢٢/١٠/١٩٥١ — وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ المذكور — « انه بمراجعة القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها الصادر في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ نجد أن المشرع لم يبين الموظفين الذين يعتبرون من رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ ذلك القانون ثم أنشئت في ١٠/٣/١٩٤٧ بوزارة الداخلية إدارة لمكافحة المخدرات لها فروع يرأسها ضباط وقد قام ضباط هذه الإدارة وفروعها بضبط كميات من المواد المخدرة وأثناء المحاكمة العامة

وكانت المادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات تنص على انه لا يجوز لأحد - غير أمر من المحكمة ان يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا للصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية إلا في الأحوال المبينة في القوانين إلا في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق — ولما كانت المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات تعطى النيابة الحق في تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جنحة أو أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك الخ — وكان قانون تحقيق الجنايات إذ تحدث في المادة الرابعة منه عن مأموري الضبطية القضائية قد بين طوائف معينة من الموظفين واعتبرهم من مأموري الضبطية القضائية بالنسبة لكافة الجرائم في دوائر اختصاصهم وأجاز اسباغ هذه الصفة على غيرهم بمقتضى أمر عال اما في محال معينة بالنسبة لكافة الجرائم أو بالنسبة لجرائم خاصة بوظائفهم كان مضار هذا ان هذه الصفة لا يكسبها رجل البوليس بمجرد كونه كذلك وإنما تكون له هذه الصفة إذا كان ممن أوردتهم المادة الرابعة سالف الذكر أو كانت من الموظفين الذين صدر أمر عال أو قانون حسبما تقضي بذلك المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية الجديد من اسباغ هذه الصفة عليهم يؤيد هذا النظر ان الشارع لو قصد إلى اعتبار جميع رجال البوليس من مأموري الضبط القضائي لأطلق نص المادة الرابعة سالف الذكر عليهم بصفة عامة ولما جاء محددات لفئات منهم دون أخرى (مخرج قانون المخدرات الجديد

الجنائية دفع المتهمون بطلان التفتيش والاجراءات التي تمت بناء عليه وحكم في كثير من القضايا بالبراءة ولما كانت تتبع تهريب المواد المخدرة مقتضى بفضل هؤلاء الضباط ومباشرتهم لعملهم في جميع أنحاء الدولة وأن لهم صفة رجال الضبط القضائي طبقا لأحكام المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية لذلك رُئي إعطاؤهم هذه الصفة فيما يتعلق بتنفيذ القانون برقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها وهو حكم جديد أغفله هذا القانون وقد أعد مشروع مرسوم بقانون بإضافة مادة جديدة رقم ٤٧ مكرر في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ المشار اليه فغول فيها وزير الداخلية تعيين الموظفين الذين يعتبرون من رجال الضبط القضائي فيما يفعلون بتنفيذ ذلك القانون . وجاء تقرير لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان السابق عن هذا المشروع أن وزارة الداخلية أنشأت في سنة ١٩٤٧ إدارة لمكافحة المخدرات قام ضباطها بضبط كمية من المواد المخدرة ودفع للمتهمون أثناء المحاكمة بطلان التفتيش والاجراءات المترتبة عليه وأخذت المحاكم بهذا الدفع في كثير من القضايا وحكمت بالبراءة لأن هؤلاء الضباط لم يكن لهم صفة الضبطية القضائية عامة بل كانت متكافئة في حدود اختصاصهم كما أن المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية التي نصت على رجال الضبطية القضائية على سبيل الحصر لم تنص على رجال مكافحة المخدرات من بين من لهم هذه الصفة فالقصد من هذا المشروع هو أن حسب ضباط المخدرات صفة الضبطية القضائية وتكون نوعية خاصة شاملة فيما يتعلق

بتطبيق قانون مكافحة المخدرات أي لا تجدد بالحدود المسكانية الاختصاص حتى يكون من الممكن القضاء على الدفوع التي بسبب عنها الحكم بالبراءة .
« وبما أن الذي تخلص اليه المحكمة مما تقدم هو أنه حتى تاريخ نشر القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥١ لم يكن للبكباشي محمود حسن سري الذي صدر له الاذن بالتفتيش والذي قام بالتفتيش والضبط فعلا لم يكن له صفة الضبطية القضائية أي الصفة التي تخول له قانونا اجراء التفتيش والضبط ولما كان طلب الضابط المذكور الاذن بالتفتيش هو في ٨/٩/١٩٥١ ولما كان صدور الاذن بالتفتيش المذكور هو في ٨ سبتمبر سنة ١٩٥١ أيضا على ما قيل : الآن من البيان يصدر هذه الأسباب فإن هذا الاذن بالتفتيش يكون قد صدر باطلا وبالتالي يكون التفتيش الذي أجراه ضابط المخدرات المذكور قد وقع باطلا قانونا ومن ثم يكون كل ما ترتب عليه من ضبط وغيره من إجراءات قد وقع بدوره باطلا في حكم القانون وهذا هو ما أخذت به واستقرت عليه قضاء محكمة النقض والابرار وخاصة بأحكامها الصادرة أخيرا بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٥٢ في الطعون رقم ١٧١٠ سنة ٢١ ق و ١٠١٠ و ١٩٥٥ سنة ٢٢ ق حيث قالت إنه لا القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس لا قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٢٩ بإنشاء مكتب المختبرات العام للمواد المخدرة ولا قرار وزير الداخلية الصادر في سنة ١٩١٧ بإنشاء إدارة لمكافحة

المخدرات تابعة لإدارة الأمن العام ليصالح أساما لتحويل ضباط مكتب المخدرات التابع لإدارة مكافحة المخدرات بإدارة الأمن العام صفة مأمور الضبط القضائي فإذا كان الثابت هو أن الذي فُلس منزل (الطاعة) هو أحد ضباط ذلك المكتب وإن ضابط مباحث المديرية الذي كان يرافقه لم يكن مأذونا من القانون إجراء التفتيش ولا منتدبا لذلك من يملك هذا النذب فهذا التفتيش يكون قد جاء مخالفا للأصول والأوضاع التي أوجبها القانون ولا يجوز الاستناد في إدانة (الطاعة) إلى الدليل المستمد منه ولا إلى شهادة من إجراء ولا يجوز لضابط مكتب مكافحة المخدرات دخول منزل أحد وتفتيشه ولا يجوز لوكيل النيابة أن يندبه كذلك (الحاماة سنة ٣٤ عدد ٨ - الصادر في أبريل سنة ١٩٥٤ ص ١٢٠٦، ١٢٠٥ رقم ٥٨٤، ٥٨٣ وشرح قانون المخدرات الجديد للقاضي - الأستاذ حسن عكوش - المرجع السابق بند ١٧٩ ص ١٢٥ وما بعدها وبند ١١٥ ص ٣٠١ وما بعدها وموسوعة التعليقات للاستاذ احمد عثمان حمزاوي تحت نص م ١٢٣ - ج ص ١٩٦).

وثانياً : إنه وإن كان السبب المتقدم وحده كاف قانوناً للقول بإثبات التهمة ففضلاً عن ذلك لم يثبت من واقع الأوراق أن المنزل أو السكن الذي أجرى ضابط مكتب المخدرات تفتيشه هو منزل أو سكن المتهم بل أن الذي ثبت للمحكمة الآن هو أن هذا المنزل أو السكن لعبيد محمد إبراهيم وزوجته لا للمتهم وزوجته المتهمه معه إذ أن نفس

عبد محمد إبراهيم قد قرر ذلك صراحة سواء أمام المحكمة أو عند استجواب النيابة له على ما مر من فعال في هذا المجال وقد شهد نفس ضابط مكتب المخدرات أمام المحكمة كما قال من قبل بمحضر البوليس أن ضابط المباحث كمال الجبلأوى هو الذي أرشده مع رجال البوليس المحلي ببني سويف عن المنزل المراد تفتيشه - فلما سئل الضابط كمال الجبلأوى إن كان المنزل الذي جرى تفتيشه هو منزل خليل إبراهيم أجاب بما نصه : « أنا ما أعرفش إن كان منزله أم لا » . ثم سئل بعد ذلك إن كان لا يعرف منزل خليل من قبل فأجاب بما نصه : « أنا عارف بيت خليل إنما الأورده اللي ساكن فيها بالضبط ما أعرفهاش والمنزل الذي أرشدت عنه حضرة رئيس مكتب المخدرات هو بالضبط ويسكن به وابن أخوه عبيد » . وعندئذ سئل إن كان يسكن معهما أحد آخر فأجاب بما نصه : « ما أعرفش إذا كان فيه جد ثاني والا لا إنما الذي أعرفه أن خليل يقيم ضمن سكان هذا المنزل » . ثم قال أيضاً أعرف أن عبيد ساكن به أيضاً ولا أعرف إذا كانت معهما أحد آخر من عدمه إنما متأكد من أن خليل وعبيد يقيمان بهذا المنزل » . ثم سئل أومياشي المباحث إبراهيم سليمان محمود فقال إنه لم يرشد عن المنزل وبعدئذ سئل عن أرشد إذن عن المنزل فقال ما نصه : « واحنا ماشيين كل ما نسأل هو يقول لسه قدام » . وعندئذ سئل إن كان يعرف محل سكن خليل ميهوب فأجاب : « أنا ما أعرفش البيت كله » . ثم قال أنه لم يصعد إلى المكان الذي كان به ضابط المخدرات ولا يعرف عن المنزل الذي قام هذا الضابط بتفتيشه

— ولما سئل المخبر الأومباشي على أحد أبو زيد قال إنه يعرف خليل إبراهيم بالشبه فقط وأن منزله هو منزل العمدة . ولما سئل ان كان يعرف المسكن الذي يقيم فيه خليل إبراهيم أجاب بما نصه — وأنا عمري ما دخلتس إلا الديوان . وسئل المخبر أومباشي سيارة المباحث أحمد عبد أحمد المصري وجندى السوارى سيد عبد العليم فلم يدلها بشيء يدل على قيامهما بالإرشاد عن المنزل الذي جرى تفتيشه ، على أن أولهما قال أيضا انه يعرف أن خليل إبراهيم هو ابن العمدة المتوفى وأنه يعرف انه راجل كويس وان المنزل الذي جرى تفتيشه هو منزل العمدة المتوفى إبراهيم ميهوب وأن خليل هو الذي يقيم في هذا البيت وعلى مصدر على ذلك بأنه عند ما كان هو أى أومباشي السيارة يخرج في الداوريات كان يذهب عند خليل إبراهيم ميهوب وهو تعامل تري المحكمة أنه لا يدل على غير ما أدلى به من سبقوه من رجال البوابس من الأقوال السابقة التي عنت المحكمة بأبائتها كلها بعضها تعريفا لتقطع كل شك باليقين في القول بأنه لم يقم أى دليل من واقع الأوراق على المنزل الذي جرى تفتيشه فعلا هو منزل المتهمين بل انه على العكس من ذلك تماما ينقض الدليل القائم في الأوراق على ما تقدم في هذا المجال من فعال بأن المنزل الذي جرى تفتيشه هو منزل عبيد إبراهيم لا منزل المتهمين . ومن ثم يكون التفتيش مع وقوعه باطلا وبناء على إذن باطل في حكم القانون قد انصب على مكان يختلف تمام الاختلاف عن المكان المحدد بنفس الأذن المذكور وبالتالي يكون التفتيش من هذه الناحية قد تم باطلا

ويكون هذا البطلان منسجبا على كل عمل من أعمال التفتيش والضبط وغيرهما من الاجال سواء في ذلك أكانت تلك الأعمال منسوبة إلى ضابط مكتب مكافحة المخدرات أو ضابط المباحث أو غيرهما من رجال البوليس .

وثالثا — إنه فضلا عن كل ما تقدم بما أنسبته المتهمين معاقبه بالنسبة للمتهمات الأولى وحدها بالذات ليس في الأوراق ما يدل على علمها بأن الكف المضبوط والذي ذكرت أوصافه بمحضر النيابة عبارة عن طرية حشيش أى انه ليس في الأوراق ما يدل قانونا على علمها بأن المادة المضبوطة هي مادة مخدرة ولا جدال قانونا أن جرائم المخدرات لا تنفقر إلى قصد جنائي خاص وأنها جرائم عمومية يكفي ما أنسبه للقصد الجنائي عنصرا العلم والارادة ولا جدال قانونا أيضا في أن العلم بأن الشيء المضبوط من الجواهر المخدرة هو من المسائل الموضوعية الخاضعة لتقدير قاضي الموضوع ولكن هذا العلم وهو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض والابرام في هذا المقام لا يعترض بل يجب أن يقوم عليه الدليل المبرر للاقتناع (نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١ رقم ٧٠ ص ٢٠١ — ونقض ١٠ أبريل سنة ١٩٥١ في الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٢١ ق المحاماة سنة ٣٣ ص ٧٤٧) ومن ثم فلا يمكن قانونا أن يقال إن التهمة الأولى المذكورة قد أحرزت مخدرا هو الحشيش وما دام أنه ليس في الأوراق دليل مقنع على علم المتهمات الأولى بأن المادة المضبوطة هي مادة مخدرة أو حشيش خصوصا وإن التهمة المذكورة سبده مفروض في معيشتها الريعية أنها لا تعلم ما هي المادة

قانونا دون القضاء بالمصادرة تطبيقا لنص
الفقرة الثامنة من المادة ٣٠ ع القى توجب
بالنسبة للأشياء التي يعد صنعها أو استعمالها
أو حيازتها أو بيعها أو عرضها جريمة في
ذاته الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم
تكن تلك الأشياء ملكا المتهم ومن ثم تحكم
المحكمة بمصادرة المادة المضبوطة لأنه قد ثبت
من تقرير المعامل الكيماوية المقدم ذكره
بصدر هذه الأسباب أن هذه المادة عبارة عن
(حشيش) .

(قضية النيابة العمومية ضد نعيمة طي مبروك وآخر
رقم ١٤٨٠ سنة ١٩٥١ رئاسة السيد الأستاذ شكري
توفيق القاضي) .

المخدرة ولا ما هو الحشيش فإنه حتى لو صح
ما انتهت المحكمة من قبل إلى أنه غير صحيح
ما جاء بمحضر البوليس من أن ضابط مكتب
مكافحة للمخدرات قد رآها وهي تحمل وطربة
الحشيش « لتلقى بها من النافذة فان مثل هذا
العمل لا يعدو أن يكون مجرد محاولة منها
لإخفاء جريمة قد تتهم بها وقد اتهم فعلا
زوجها بارتكابها مما يجعل مثل العمل حتى ان
صح وقوعه منها عملا غير معاقب عليه وذلك
طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٥ ع .

« وبما أنه لكل ما تقدم وعملا بنص المادة
٣٠٤ / ١ ج تحكم المحكمة ببراءة المتهمين .
« وبما أن القضاء ببراءة المتهمين لا يحول

تكييف الواقعة

وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم

المطلب الثالث

مدى جواز إعادة الدعوى إلى محكمة الجنح

بعد الحكم فيها نهائياً بعدم الاختصاص لأنها جناية لا جنحة
للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

— ٥ —

كثيراً ما يحصل في العمل أن تقوم الدعوى عن الواقعة بوصفها جنحة أمام محكمة الجنح . ولكن هذه ترى أنها في حقيقتها جناية ، أو بالأقل تتوافر فيها شبهة الجناية ، فتتقضى فيها بعدم الاختصاص لهذا السبب ، ويصبح الحكم نهائياً لتأييده في الاستئناف أو لفوات ميعاده . فهل تملك سلطة الاحالة أن نعيد الدعوى للمحكمة من جديد أم لا ؟ .

الاجابة عن هذا السؤال تقتضى معالجة موضوعين :

الأول : مدى جواز إعادة الدعوى إلى محكمة الجنح بوصفها جنحة . وسنرى أن ذلك لا يجوز احتراماً لحجية الشيء المقضى به . وقد كان الأمر كذلك في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى ، وهو كذلك الآن في ظل قانون الاجراءات الجديد . ولم يتردد قضاء النقض في تقرير هذه القاعدة .

الثاني : مدى جواز إعادة الدعوى إلى محكمة الجنح بوصفها جناية مجنحة . وسنرى أن قضاء النقض كان قد انتهى في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى ، وبعد تردد ، إلى إجازة ذلك . أما في ظل قانون الاجراءات الجديد فهو مستقر على عدم إجازته .

وسنعالج كل موضوع منهما في فرع خاص على التوالى :

الفرع الأول

عدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة الجنح بوصفها جنحة أو مخالفة

قلنا إن من رأى المستقر الذي لم يكن يوماً محل شك تحت سلطان القانونين القديم والجديد معاً أن الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم اختصاصها لأن الواقعة جناية ، أو فيها

شبهة الجنائية ، يحوز حق صارت نهائياً حجية الشيء المقضى به ، فلا يجوز إعادة الدعوى إلى محكمة الجنح من جديد مع الاصرار على الوصف السابق لها وهو وصف الجنحة أو المخالفة بحسب الأحوال .

وقد تواترت أحكام النقض في هذا المعنى ومنها : —

— إذا قضت محكمة الجنح نهائياً بأن الواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى جنائية لا جنحة وقرر قاضي الإحالة رغم ذلك بأن الواقعة جنحة لا جنائية كان قراره مشتملاً على بطلان جوهري ومحلاً للنقض (١) .

— إذا حكمت محكمة الجنح بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لاعتبار الواقعة جنائية فلا يملك قاضي الإحالة إذا رأى أنها جنحة أن يعيد الأوراق للنيابة ، بل كل ما له طلبة للقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ أن يصدر إما قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، وإما قراراً بإحالتها على محكمة الجنائيات بطريق الخيرة (٢) .

— إذا صدر حكم نهائي من محكمة الجنح بعدم الاختصاص بناء على أن الحادثة جنائية وجب على قاضي الإحالة إحالة القضية على محكمة الجنائيات للحكم فيها ، وليس له أن يعدل في وصف التهمة من جديد . وللمحكمة الجنائيات المحالة عليها الدعوى أن تحكم فيها بحسب ما تراه (٣) .

— ان نص المادتين ١٧٤، ١٤٨ المعدلتين من قانون تحقيق الجنائيات صريح في أنه إذا ما ووجه قاضي الإحالة بحكم نهائي صدر بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر قضية ، وكان هذا الحكم لا يتفق مع ما يراه هو من أن الواقعة هي جنحة لا شبهة جنائية فيها ، فإن عليه في هذه الحالة أن يحيل الدعوى على محكمة الجنائيات لتنظرها بطريق الخيرة وهذا إذا كان يرى أن المحكمة واجبة ، وإلا فيصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى . فإذا تخطى قاضي الإحالة هذا النص وحكم باعتبار الواقعة جنحة بعد أن صدر حكم نهائي بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى كان قراره خطأ ويجب نقضه (٤) .

— إن قاضي الإحالة عملاً بنص المادة ١٤٨ لا يملك بعد الحكم نهائياً من محكمة الجنح بعدم الاختصاص أن يعيد لها القضية ثانياً للحكم فيها على أساس أنها جنحة بعد أن تخلت عن ولاية الحكم فيها بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، وإنما أجاز له الشارع إذا بدا له هذا الرأي أن يشبعه في قراره ويحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة للحكم فيها بطريق الخيرة (٥) .

وكما أن المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنائيات كانت صريحة في فقرتها الأخيرة في أن

(١) نقض ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ المحاماة س ٣ ص ٢٠٥ .

(٢) نقض ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ المجموعة الرسمية س ٢٣ ص ١١٥ .

(٣) نقض ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ المحاماة س ٤ ص ١١٠ .

(٤) نقض ١ نوفمبر سنة ١٩٢٦ المحاماة س ٧ ص ٤٦٦ .

(٥) نقض ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٩٤ ص ٢٦٢ .

قاضي الاحالة لا يملك بعد الحكم نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص إلا أن « يصدر إما أمراً بالإحالة على محكمة الجنايات ، وإما أمراً بأن لاوجه لإقامة الدعوى . ومع ذلك إذا لم ير القاضي في الأفعال المسندة إلى المتهم إلا شبهة الجنحة أو المخالفة جاز له أن يوجهها إلى المتهم في قرار الاحالة بطريق الخيرة مع الجنابة » ، فكذلك جاءت المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات صريحة في هذا المعنى ومقررة أنه « إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جنابة ، سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام ، يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات . ومع ذلك إذا رأت الواقعة جنحة أو مخالفة جاز لها أن تحيلها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه » . وهذا النص لا يدع محلا للشك في بقاء هذا الوضع على ما هو عليه ، فضلا عن استناده إلى القاعدة العامة في وجوب احترام قوة الشيء المقضي فيه نهائيا .

بل إن محكمتنا العليا ذهبت إلى أنه إذا أحيل متهمون إلى قاضي الاحالة بعضهم بجنابة الضرب المقضي إلى الموت ، وبعضهم بالضرب البسيط ، فاستبعد مساواة الأولين عن الوفاة ، وبذلك استبقي تهمة إحداث الضرب ذاته بقطع النظر عن نتيجته . وكانت هذه التهمة من بين ما اتهموا به وشمله قرار الاتهام فانه يكون واجبا عليه — وهو لم يجد في الأفعال التي انتهى إليها إلا الجنحة مخالفا بذلك حكم محكمة الجناح الصادر بعدم الاختصاص والذي أصبح نهائيا — أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات لمحاكمة هؤلاء البعض بطريق الخيرة بين الجنابة المسندة إليهم في تقرير الاتهام المقدم إليه من النيابة ، وبين الجنحة التي انتهى إليها وارنآها هو ، وذلك عملا بالمادة ١٤٨ تحقيق جنابات . فإذا هو لم يفعل وأحال القضية إلى محكمة الجنايات على أساس الجنحة وحدها فان قراره يكون مخطئا متعمدا نقضه (١) .

ولا ينبغي أن يختلف الحل عن ذلك شيئا تحت سلطان المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات .

ليس لمحكمة الجنايات أن تقضى بعدئذ بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنحة لا جنابة :

كما أن حكم محكمة الجناح النهائي بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنابة لا جنحة يقيد جهة الاحالة فلا تملك اعتبار الواقعة جنحة رغما عن هذا الحكم ، فانه يقيد أيضا محكمة الجنايات التي لا تملك أن تقضى فيما بعد بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنحة لا جنابة .

وقد حدث في هذا الشأن أن أحيلت قضية جنحة إلى محكمة جزئية فقضت فيها بالعقوبة . استأنفت النيابة فقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجناح بناء على أن الواقعة جنابة . قدمت النيابة القضية إلى قاضي الاحالة لإحالتها إلى محكمة الجنايات بطريق الخيرة بين الجنابة والجنحة طبقا للمادة ١٧٤ ت . ج ، فقرر قاضي الاحالة بإحالتها إلى محكمة الجنايات ،

ولكن حكمت هذه بعدم الاختصاص بناء على أن الواقعة جنحة وليست مرتبطة بجناية ، فأصبحت الدعوى ازاء حكمين بعدم الاختصاص ، أولهما نهائي من محكمة الجنج للمساءلة ، وثانيهما غير نهائي من محكمة الجنائيات ، قطعت النيابة في هذا الحكم الأخير وقبالت محكمة النقض الطعن وأحالت القضية الى محكمة جنائيات أخرى قائلة : ان التعديل الذي أدخله الشارع على المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنائيات بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ إنما يوجب على محكمة الجنائيات أنه تفصل في هذا النزاع بالاختصاص . فإذا تبين لها أن الواقعة جنحة وجب عليها أن تحكم في موضوعها تلافياً لما ينشأ من الشك في وصف الواقعة من الصعوبات (١) .

وهذا القضاء واجب الاتباع تحت سلطان القانون الجديد ، لأن شيئاً لم يتغير في هذا الشأن . فلا زالت للحكم من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة حججته الملمزة . ومن جهة أخرى فإن المادة ٣٨٢ اجراءات تقتضي انه : اذا رأت محكمة الجنائيات ان الواقعة كما هي مبينة في امر الاحالة ، وقبل تحقيقها بالجلسة ، تعد جنحة فلم ان تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى المحكمة الجزئية ، اما اذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق تحكم فيها . فإذا كانت محكمة الجنائيات مطالبة في الأصل بالفصل في الواقعة ولو كانت جنحة متى كانت قد اجرت فيها تحقيقاً ، فهي مطالبة بذلك من باب اولى اذا اجتمع الى سبب التحقيق الذي اجرته ، الحكم الانتهاى من محكمة الجنج بعدم اختصاصها بنظر الواقعة .

على ان حجة الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنج بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية ، لا جنحة أو مخالفة بحسب الأحوال ، مقصورة على الاختصاص بنظر الواقعة فحسب ، لا على تكييفها في القانون . فهو يحول دون إعادة الدعوى اليه للفصل فيها من جديد على اساس انها جنحة او مخالفة (او حتى جنائية مجنحة على ما سنعلم فيما بعد) ، ولكنه لا يحول دون اعتبار الواقعة من جديد جنحة او مخالفة بمعرفة محكمة الجنائيات . ولا يحول دون ذلك — من باب اولى — اذا كان قد بني على مجرد توافر شبهة الجنائية فكأن نطاق الحجية هنا مقصور على تقييد جهة الاجالة بالألا تعتبر الواقعة فيما بعد جنحة او مخالفة من جديد ، اي بالألا تصر على الوصف الذي اصفه عليها فيما سبق : بل كل ما لها هو ان تحيل الدعوى الى محكمة الجنائيات اما بوصفها جنائية صريحة . واما بطريق الخيرة بين الوصفين ، وصف الجنائية ووصف الجنحة او المخالفة بحسب الأحوال ، لحكم محكمة الجنائيات بما تراه .

تنازع الاختصاص السابى بين محكمى الجنائيات والجنج :

إذا حكمت محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنحة رغم الحكم السابق صدوره من محكمة الجنج بعدم اختصاصها بنظر نفس الدعوى لأنها جنائية ، وأصبح الحكمان نهائيين لسبب أو لآخر ، فإن الحالة تصبح من صور تنازع الاختصاص السابى مما يخضع في

علاجه لحكم المادة ٢٢٧ إجراءات أى مجال على محكمة النقض بغير التقيد بميعاد ، وطبقا لإجراءات تنازع الاختصاص لتعيين المحكمة التى يجب أن تفصل فى الدعوى .

وقد قضى فى هذا الشأن بأنه إذا رفعت الدعوى على متهم عائدوا آخر حدث بسرقة فقضت محكمة الأحداث بإرساله إلى إصلاحية المجرمين ، وبحبس الآخر شهرين ، فاستأنف المتهم واستأنفت النيابة بالنسبة إلى الآخر ، ثم قضت محكمة الدرجة الثانية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنابة سرقة يعود بالنسبة إلى هذا الآخر ، فقدمت القضية إلى محكمة الجنابات ضد المتهمين فقضت على العائد بالعقوبة ، وذكرت بالنسبة إلى الحدث أنه استأنف الحكم وحده واستأنفه لا يصح أن يسيء إليه وأن الحكم الصادر بعدم الاختصاص لا ينصرف إليه لسكوت المحكمة الاستئنافية عن نظر استئنائه وترك الأمر فيه للنيابة ، فعادت النيابة وقدمته إلى محكمة الجنج المستأنفة فقضت بعدم جواز نظر الاستئناف لسبق الفصل فيه ، فان ما وقع يعتبر تخليا من المحكمة الاستئنافية ومحكمة الجنابات عن نظر الدعوى ، ويكون إذن من الواجب على محكمة النقض أن تعين المحكمة التى تفصل فيها . وإذا كانت محكمة الجنابات قد انتهت من الفصل فى الدعوى بحكمها الصادر على المتهم فى الجنابة فتكون محكمة الجنج المستأنفة هى التى يجب أن تفصل فيها بالنسبة إلى المتهم الحدث (١) .

هذا عن التنازع السابى فى الاختصاص بين محكمة الجنابات ومحكمة الجنج . أما عن التنازع بين جهة الاحالة ومحكمة الجنج الذى يكون مصدره خلاف على تكيف الواقعة ، أو على تجنيح الجنابة ، فلنا عودة تفصيلية إليه فى الفرع المقبل بعد إذ نعالج موضوع مدى جواز التجنيح بمعرفة جهة الاحالة بعد الحكم النهائى من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنابة لا جنحة .

الفرع الثانى

مدى جواز التجنيح بعد الحكم النهائى بعدم الاختصاص

لأن الواقعة جنابة لا جنحة

من المشكلات التى تنفرع عن تكيف الواقعة بأنها جنابة أو جنحة ، والتى تقتضى منا التعرض لها فى هذا الفرع ، مشكلة جواز صدور قرار بالتجنيح أو عدم جوازه بعد صدور حكم نهائى من محكمة الجنج بعدم الاختصاص بنظر الواقعة لأنها جنابة ، أو لتوافر شبهة الجنابة فيها .

ومعالجة هذه المشكلة من زواياها المختلفة تقتضى العرض لأربعة مواضيع متتالية :

١ - فنبين فى الموضوع الأول كيف أن تجنيح الواقعة بعد صدور حكم نهائى فيها من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لأنها جنابة لا جنحة ، كان جائزا فى قانون تحقيق الجنابات الملقى ، بعد شيء من التردد فى أحكام النقض ، ثم كيف أصبح غير جائز فى القانون الجديد ، وأسانيد ذلك .

(١) قض ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ بمجموعة القواعد ج ٧ رقم ٨١٨ ص ٧٢٤ .

٢ — و نتناول في الموضوع الثالث في مشكلة التضارب بين الحكم بعدم الاختصاص من محكمة الجنيح إذا أصبح نهائياً ، وبين قرار التجنيح إذا صدر بالفعل وأصبح نهائياً ، بما يقتضيه هذا التضارب من وجوب الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بمعرفة الجنتين معاً .

٣ — و نتناول في الموضوع الثالث علاج هذا التضارب بين الأمرين ، وكيف استقرت محكمتنا العليا على أن تعتبره من أحوال تنازع الاختصاص السلي بعد شيء من التردد في أواخر عهد القانون القديم ، وبغير أي تردد في ظل القانون الجديد .

٤ — و نتناول في الموضوع الرابع تعيين المحكمة المختصة بنظر هذا النزاع السلي في الاختصاص لاختيار المحكمة صاحبة ولاية الفصل في الدعوى ، فنرى كيف أنه إزاء سكوت النص احتفظت محكمتنا العليا بهذه الولاية لنفسها وأخضعت تنازع الاختصاص في هذه الحالة لحكم المادة ٢٢٧ إجراءات لا ٢٢٦ .

الموضوع الأول

التجنيح بعد الحكم بعدم الاختصاص بين القانونين القديم والجديد

أولاً : تحت سلطان قانون تحقيق الجنايات :

لم يكن في نصوص قانون تحقيق الجنايات الملغى (وبخاصة م ١٤٨) أية عبارة تعبر صراحة عن رأي الشارع في هذا التساؤل ، وهو هل يجوز تجنيح الواقعة أم لا يجوز بعد صدور حكم نهائي فيها بعدم الاختصاص من محكمة الجنيح إذا أصبح هذا الحكم نهائياً بأيده في الاستئناف ، أو بفوات ميعاد الطعن ؟ وإزاء هذا السكوت ترددت إجابة محكمة النقض بين الإيجاب والسلب تردداً قلما نجد له نظيراً ، رغم تقارب العهد بين الأحكام المتضاربة ، والتي لم يفصل بين بعضها والبعض الآخر أحياناً سوى شهور قليلة . فقد ذهبت طائفة أولى من هذه الأحكام إلى أن الحكم الصادر بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة ، أو لتوافر شبهة الجناية فيها من محكمة الجنيح يسلبها — متى أصبح نهائياً — ولاية الفصل فيها ويحول دون إمكان عودتها إليها . ولذا ينبغي عندئذ إحالة الدعوى وجوباً إلى محكمة الجنايات بمعرفة قاضي الاحالة ، وتكون هذه الاحالة بوصف الواقعة جنائية ، أو بطريق الخيرة بين الجناية والجنحة إذا لم يقتنع قاضي الاحالة بأن الواقعة جنحة ، وذلك عملاً بظاهر نص المادة ١٤٨ من القانون الملغى (١) .

— ولكن لم ينقض نفس العام إلا وقضى بأن قرار التجنيح لا يتعارض مع الحكم نهائياً

(١) قضى ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ المحاماة س ٩ رقم ٤٤٧ من ٨٢٥ و ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ المحاماة س ١٠ رقم ٥٧٤ من ١٠٥٩ . ومحكمة طاعاً في ٨ أغسطس سنة ١٩٢٩ المحاماة س ٩ رقم ٦٠٦ من ١١٢٠ .

بعدم الاختصاص من محكمة الجنج ، لأنه يسبغ على هذه الأخيرة ولاية جديدة ، ولأنه يتضمن التسليم بصحة الحكم باعتبار الواقعة جناية لا جنحة ، إذ يكون التجنيح في الجنايات لا في الجنج . واضطرت محكمتنا العليا إلى العدول عن قضائها السابق بعبارات صريحة قائلة في هذا الشأن وحيث إنه مع تأييد محكمة النقض للمبدأ الذي أخذت به من أنه ليس لقاضي الإحالة أن يعيد للنياية قضية حكمت فيها محكمة الجنج بعدم الاختصاص ، ولم يرهو فيها إلا جنحة أو مخلة ، بل عليه أن يحيلها لمحكمة الجنايات بمقتضى المادتين ١٧٤ ، ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات ، إلا أنها تعدل عما استطردت إليه في أسباب حكم ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ وتقرر أنه لا مانع يمنع قاضي الإحالة أن يأمر بإحالة دعوى الجناية لمحكمة الجنج عملاً بالمادة الأولى من قانون ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لوجود أعذار قانونية أو ظروف مخففة لأن نظر محكمة الجنج للجناية لا يتعارض مع الحكم السابق صدوره منها بعدم الاختصاص ، لأن تقرير قيام الأعذار أو الظروف المخففة غير حالة الجناية من جهة مقدار العقوبة وجعلها في مقدور محكمة الجنج ، وهو أمر يملكه قاضي الإحالة قانوناً . وما كانت محكمة الجنج تملكه من قبل عند إصدارها حكم عدم الاختصاص (١) .

وجلي أن هذا القضاء كان يفرق بين أمرين :

الأول : إذا أحيلت الدعوى إلى المحكمة الجزئية بوصفها جنحة خطأ ، ولكن هذه رأت أن صحيح وصفها بعد جنائية . وفي هذه الحالة متى أصبح حكم عدم الاختصاص نهائياً ، فلا تملك سلطة الإحالة أن تعيد الدعوى من جديد إلى المحكمة الجزئية مع الإصرار على الوصف السابق لها ، وهو وصف الجنحة ، وهو ما فصلناه في الفرع السابق .

الثاني : إذا أحيلت الدعوى إلى المحكمة الجزئية بوصفها جنحة أو مخالة خطأ ، ولكن هذه رأت أن صحيح وصفها بعد جنائية ، فانه لا مانع يمنع من إعادة الدعوى إليها من جديد — بمقتضى نظام التجنيح — لأنه لا تعارض حينئذ بين قرار التجنيح وبين الحكم السابق بعدم الاختصاص متى أصبح نهائياً ، بل إن قرار التجنيح يضمن على المحكمة الجزئية ولاية جديدة ويتضمن التسليم بجنائية الواقعة .

وقد استقرت محكمتنا العليا على هذا الرأي ، وتواترت أحكامها في تأييده في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى (٢) .

كما قضت في سنة ١٩٥٤ بأنه إذا كان قرار قاضي الإحالة قد صدر في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى بإحالة القضية للمحكمة الجزئية ، على أساس أن الواقعة جناية افترت بظروف مخففة طبقاً للمادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتجنيح بعض

(١) قض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ الحاماة س ١٠ رقم ٢٠٧ ص ٤٢٣ .

(٢) قض ٩ يناير سنة ١٩٣٠ بمجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٧٢ ص ٤١٨ و ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢

الحاماة س ١٣ رقم ٥٨ ص ٢٤٩ .

الجنايات ، فإن قضاء المحكمة الجزئية الذي كان قد صدر قبل ذلك بعدم الاختصاص — لأن الواقعة جنائية — لا يمنعها من نظر الدعوى لعدم تعارضه مع الوصف الذي أحيلت به القضية إليها من جديد ، ولأن قرار الاحالة قد أسبغ عليها ولاية جديدة مستمدة من القانون سالف الذكر (١) .

ثانياً : تحت سلطان قانون الاجراءات :

يبدو أن محكمتنا العليا لم تتردد تحت سلطان قانون الاجراءات في أن تتجه وجهة أخرى غير تلك التي سادت في أواخر عهد قانون تحقيق الجنايات ، هي في الحقيقة عودة إلى قضائها السابق ، وإن كانت عودة وجدت ما يعززها على أية حال من أوضاع القانون الجديد . ولذلك قضت بأنه إذا قررت غرفة الاتهام باحالة الدعوى إلى محكمة الجنيح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنيحة بعد سبق الحكم فيها نهائياً من محكمة الجنيح بعدم الاختصاص لأنها جنائية ، ومع تقريرها بأن الواقعة جنائية ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان واجباً عليها طبقاً للمادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات .

وقد صدر هذا الحكم في دعوى تتحمل ظروفها إجمالاً في أن الواقعة كانت قد أقيمت من النيابة بوصفها جنحة ضرب بالمادة ٢٤١/١ قبل أجد المتهمين بورقة تكليف بالحضور أمام المحكمة الجزئية . وهذه بعد أن نظرت الدعوى قضت حضورياً بعدم اختصاصها بنظرها بالنسبة لهذا المتهم وإحالة الأوراق إلى قاضي التحقيق لاجراء شؤونه فيها وذلك لتخلف عاهة مستديمة لدى المجني عليه تقدر بحوالي ١٠ ٪ ، وأمر قاضي التحقيق باحالة الدعوى إلى غرفة الاتهام ، وبعد أن أنمت هذه سماعها قررت حضورياً باحالة الدعوى لمحاكمة المتهم في حدود عقوبة الجنيحة مع إضافة المادة ١٧ ع على المادة المطبقة (٢٤٠/١ ع) ... فطعنت النيابة في هذا القرار بطريق النقض .

وقد بنت محكمتنا العليا قضاءها الآنف الذكر على مايلي من الأسباب :

« وحيث إن مبني الطعن هو أن غرفة الاتهام أخطأت في تطبيق القانون إذ قررت باحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنيحة رغم سبق صدور حكم نهائي من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص مع أن القانون يوجب عليها في هذه الحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات

« وحيث إن المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد جاءت صريحة في النص على أنه « إذ كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جنائية سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجهاً للسير في الدعوى أن تحيلها إلى محكمة

الجنايات ، . لما كان ذلك فان غرفة الاتهام إذ قررت بأحالة الدعوى إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة مع سبق الحكم فيها نهائياً من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأنها جنائية ، ومع تقريرها هي بأن الواقعة جنائية تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، إذ كان واجبا عليها إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات ، ولذا فان قرارها يكون مخطئاً متعيّناً نقضه (١) .

ثم عادت من جديد لتؤكد هذه القاعدة في أكثر حكم لاحق لها (٢) .

تعليق على هذا القضاء :

استند هذا القضاء الأخير لمحكمة العليا إلى المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجديد التي تنص على أنه « إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جنائية ، سواء أكانت الدعوى أحيات إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجهاً للسير في الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات . ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز لها ان تحيلها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه » .

وقد كان المبدأ الوارد بها مقررًا بالمادة ١٤٨ / ٢ ، ٣ من قانون تحقيق الجنايات الملقى مع خلاف في الصياغة . فقد كانت هذه المادة الملغاة بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ تقرر انه :

« وإذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية يحكم القاضي بعدم اختصاصه . ومتى أصبح هذا الحكم نهائياً تقدم النيابة القضائية إلى قاضي الاحالة بالكيفية المقررة في المادة ١٠ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم الجنايات . وذلك بعد تحقيقها إن لم يكن سبق تحقيقها بمعرفة » .

وفي هذه الحالة يصدر القاضي إما أمراً بالإحالة على محكمة الجنايات . وإما أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى . ومع ذلك إذا لم ير القاضي في الأفعال المسندة إلى المتهم إلا شبهة الجنحة أو المخالفة جاز له أن يوجهها إلى المتهم في قرار الاحالة بطريق الخيرة مع الجنائية » .

والفارق بين المادتين هو أن المادة القديمة كانت تفترض في هذه الحالة أن تكون الدعوى قد أقيمت ابتداءً أمام المحكمة الجزئية بمعرفة النيابة دون قاضي الاحالة . فإذا حكمت فيها بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية لا جنحة ، وعرضت على قاضي الاحالة كان من حقه أن يصدر قراراً بالتجنيح لعدم تعارضه مع حكم عدم الاختصاص . ولأنه يضاف في هذه

(١) قض ١٤ مارس سنة ١٩٥٥ بمجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٢٠٤ من ٦٢٠ .

(٢) قض ١١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥ بمجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٣٥٩ من ١٢٢٧ و ٢٨ نوفمبر

سنة ١٩٥٥ رقم ٤٠٨ من ٣٨٩ أو ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ س ٧ رقم ١١٨ من ٤٠٥ .

الحالة ولاية جديدة مستمدة من تجنب الواقعة ، لا من حقيقة وصفها في قانون العقوبات ، أو ان هذا هو بالأقل ما انتهت إليه محكمة النقض في آخر قضاء استقر لها في ظل قانون تحقيق الجنايات الملقى .

أما النص الجديد (م ١٨٠ إجراءات) . فبعد أن قرر أنه « إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جنائية » أضاف موضحاً سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام ، يجب على غرفة الاتهام ... أن تحيلها إلى محكمة الجنايات ، ودون أية تفرقة بين حالة ما إذا كانت الدعوى قد أحيلت إلى المحكمة الجزئية من غرفة الاتهام بوصفها جنحة خطأ أم بوصفها جنابة مجنحة . فحتى في الحالة الأولى ، أي إذا استلبان المحكمة الجزئية أن الواقعة جنابة لا جنحة وقضت بعدم الاختصاص لهذا السبب وحده « يجب على غرفة الاتهام أن تحيلها إلى محكمة الجنايات ، لا أن تصدر أمراً بالتجنيح .

وقد ورد في مذكرة اللجنة التشريعية لمجلس الشيوخ عن المادة ١٨٠ هذه (وكان أصلها المادة ٢٠٢ من مشروع الحكومة) ما يلي عن هذه الإضافة الهامة .

« وقد أضيفت عبارة (سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام) لأنه قد يظن أن النص قاصر على حالة ما إذا كانت الدعوى رفعت أولاً لمحكمة الجنايات من النيابة مباشرة فرأت أنها جنابة وحكمت بعدم الاختصاص ، بخلاف حالة ما إذا كانت النيابة قدمت النهمة لقاضي التحقيق باعتبارها جنابة لحققها وأحالها إلى غرفة الاتهام لأحالتها إلى محكمة الجنايات ، فرأت الغرفة أنها جنحة وأحالها إلى محكمة الجنايات ، فرأت أنها جنابة وحكمت بعدم الاختصاص . وقد سبق لقاضي الاحالة الذي حلت محله غرفة الاتهام أن أصدر قراراً في مثل هذه الحالة بعدم اختصاصه بنظر النهمة بعد أن نظرها أولاً وقرر أنها جنحة ، بحجة أنه قد استنفد سلطته بذلك .

« وقد أضيفت العبارة المذكورة لبيان أن غرفة الاتهام يجب أن تنظر النهمة حتى في هذه الحالة . وإذا رأت أن هناك محلاً للسير في الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات بطريق الخبرة ، ولو كانت قد سبق أن اعتبرتها جنحة وأحالها إلى المحكمة الجزئية » .

يضاف اعتباراً من إصباح المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات وأعمالها التحضيرية قد يقفنا إلى جانب تأييد قضاء النقض الجديد الذي منع غرفة الاتهام من التجنيح بعد صدور حكم بعدم الاختصاص من المحكمة الجزئية لجنائية الواقعة وهما :

الأول — أنه حتى إذا جاءت الدعوى إلى المحكمة الجزئية عن طريق نظام التجنيح فإنها غير مقيدة بالقرار الصادر ولو لم يسبق لها الحكم فيها بعدم الاختصاص ، ومن باب أولى إذا سبق بالفعل هذا الحكم وقد طالجت ذلك فيما سبق . ويتأكد أن المحكمة الجزئية الآن « أن

تحكم في جميع الأحوال بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجرح (م ١٥٨ / ٥) . حين أن القانون القديم لم يكن يجيز لها أن تحكم بعدم الاختصاص إلا إذا استجبت وقائع لم يتناولها التحقيق بغير التهمة إلى جناية أشد لا ينطبق عليها قانون التجنيح (م ٥ من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥) .

فإذا أيسح جدلا الآن التجنيح بعد الحكم بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية ، لجاز من جديد الحكم المرة الثانية بعدم الاختصاص ، لأن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجرح ، وهو تعطيل للفصل في الدعوى لم يكن يوما من هدف تشريع إجرائي سليم .

الثاني — أنه أصبح من سلطان المحكمة الجزئية الآن أن تقوم بتجنيح الدعوى بنفسها بدلا من الحكم فيها بعدم الاختصاص ، أو بإحالة الدعوى إلى غرفة الانهاك ، بعد إذ أصبحت المادة ١ / ٣٠٦ إجراءات تنص صراحة على أنه « إذا رأت المحكمة أن الفعل جنائية ، وأنه من الجنايات التي يجوز لقاضي التحقيق إحالتها إليها طبقاً للمادة ١٥٨ فلها بدل الحكم بعدم الاختصاص أن تصدر قرارا بنظرها وتحكم فيها » . وهو حق لم تكن تملكه محكمة الجرح في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى .

فسادت المحكمة الجزئية تملك الآن سلطة التجنيح متى ظهر لها أن الواقعة في حقيقتها جنائية لا جنحة فلم يعد هناك مبرر لأن تعاد الدعوى إليها بجنحة من غرفة الانهاك بعد صدور حكمها بعدم الاختصاص . أو بعبارة أخرى أنه إذا كان لقرار التجنيح من قاضي الإحالة تحت سلطان قانون تحقيق الجنايات الملغى ، ولو بعد الحكم نهائيا بعدم الاختصاص ، سبب مفهوم ، وهو أنه يضمن على المحكمة الجزئية ولاية جديدة للفصل في الجناية لم تكن لها من قبل ، فهو لا يضمن عليها الآن شيئا لا تملكه . ولذا لم يعد لصدوره حكمة مفهومة ولا فائدة ترجى ، فضلا عن خطئه في تطبيق القانون .

الموضوع الثاني

التضارب بين الحكم بعدم الاختصاص وقرار التجنيح

إذا صارا نهائيين

عرض المشكلة :

يجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الجرح بعدم اختصاصها بنظر الواقعة بعد استنفاد طريق الطعن العادي إذا وجد . وجيندز يلمسني لمحكتنا العليا أن تقول كلمتها الحاسمة في الواقعة وهل هي جنائية أم جنحة أم مخالفة بحسب التطبيق الصحيح للقانون . على أنه قد يصبح هذا الحكم بعدم الاختصاص نهائيا بسبب فوات مهلة الطعن ، أو تأييده عند الطعن .

وكذلك الأمر الصادر من غرفة الاتهام باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة خطأ ، أو بتجنيحها حيث لا يجوز التجنيح لعدم توافر مبرراته أو لتعارضه مع الحكم السابق من محكمة الجنيح بعدم الاختصاص . يجوز أيضا الطعن فيه بالنقض طبقا للمواد ١٩٤ - ١٩٦ إجراءات: -

— فالمادة ١٩٤ تقضى بأن « للنائب العام الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية ، أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة » .

— والمادة ١٩٥ تقضى بأنه « لا يجوز الطعن في المادتين السابقتين (م ١٩٤) بالإضافة إلى م ١٩٣ التي تبيح الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى (إلخ) في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ويحصل الطعن بالأوضاع وفي المواعيد المقررة للطعن في الأحكام بطريق النقض .

— والمادة ١٩٦ تقضى بأنه « تحكم المحكمة في الطعن بعد سماع أقوال النيابة العامة وباقي الخصوم ، فإذا قبل الطعن تعيد المحكمة القضية إلى غرفة الاتهام معينة الجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة » .

وقد بينا في تعليق سابق على قضاء محكمتنا العليا في شأن هذه المواد أن عبارة « الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها » الواردة في المادة ١٩٥ إجراءات ينبغي أن تنصرف إلى الخطأ في تطبيق قانون العقوبات أو في تأويل نصوصه دون البطلان في أمر غرفة الاتهام ، أو في الإجراءات التي انتهت بصدر هذا الأمر . وقد أخذ بذلك هذا القضاء ، بما دفعنا إلى تأييده موضحين أسانيد هذا التأييد (١) .

وقلنا في هذه المناسبة إن تطبيقات مخالفة قانون العقوبات أو الخطأ فيه متعددة ، وإنما يعنينا منها في موضوع هذا البحث الخطأ في التكييف القانوني ، أي في إعطاء الوقائع التي اعتبرها الأمر ثابتة وصفها القانوني الصحيح ، إذا اعتبر جريمة واقعة لأعقاب عليها ، أو جناية واقعة تعد في حكم القانون جنحة أو مخالفة .

ومثل هذا الخطأ الأخير في التكييف يتصور صدوره من غرفة اتهام إذا تبين أنها تفهم نص القانون على وجه يخالف الواقع بأن أدخلت في تكوين الجريمة عنصرا دخيلا عليها ، أو استبعدت من تكوينها عنصرا لازما لها ، سواء أكان ذلك متعلقا بالفعل المادي أم بالنتيجة ، أم بالضرر ، أم بالقصد الجنائي ، أم بالسببية بما قد ينتهي في النهاية إلى الخلط بين الجناية والجنحة ، أو بين الجنحة والمخالفة .

ففي هذه الأحوال تقوم محكمة النقض — إذا طعن في أمر غرفة الاتهام في المهاد — باصلاح الخطأ في التطبيق أو في التأويل وإعادة الدعوى إلى غرفة الاتهام « معينة الجريمة

(١) راجع عدد يونيه سنة ١٩٥٥ من هذه المجلة ص ١٩٦٧ وما بعدها .

المكونة لها الأفعال المرتكبة ، طبقاً للمادة ١٩٦ ، أى معينة لها التكليف الصحيح لهذه الأفعال .

ومحكمة النقض في هذه الحالة لا تحكم في الدعوى بنفسها خلافاً للقاعدة عند قبول الطعن في الحكم الصادر من محكمة الموضوع لمخالفته القانون الموضوعى أو للخطأ في تطبيقه أو في تأويله . ذلك أنه ينبغي أن تأخذ الدعوى هنا خط سيرها العادى إذ لم يفصل في موضوعها بعد من محكمة الموضوع . ولذا جعل القانون رأى المحكمة العليا ملزماً لفرفة الانهاى في شأن التكليف القانونى للواقعة ، فلا يمكن أن تأمر على خلافه . حين أن محكمة الموضوع غير مقيدة برأى محكمة النقض عندما تعاد الدعوى إليها من جديد بعد قبول الطعن للبطلان في الحكم أو في الإجراءات .

ولكن من المحتمل أن يصبح نهائياً الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الواقعة لأنها جنائية ، أو لأن فيها شبهة الجنائية ، وأن يصبح نهائياً بدوره قرار التجنب بعد هذا الحكم رغم ما شابه من خطأ — فما العمل إزاء هذا التضارب ؟

الحلول المختلفة :

إن الموضوع يدق بلا نزاع ، وإزاء دقته نجد أحكام محكمة العليا وقد تطورت في شأنه في اتجاه بعد الآخر على النحو الآتى : —

أولاً : فكان أول اتجاه لها هو القول بأنه يمكن عندئذ العدول عن قرار التجنب السابق وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بوصفها جنائية . أو بطريق الخيرة بين الجنائية والجنحة ، لأن هذا القرار لاجبية له تحول دون ذلك . ويرجع هذا الاتجاه إلى سنة ١٩٣٠ .

ثانياً : وكان ثانى اتجاه لها هو القول بأنه لا يمكن العدول عن قرار التجنب متى أصبح نهائياً ، إذ أن له قوة الشيء المحكوم فيه ، فإذا كان الحكم من محكمة الجنب بعدم الاختصاص أصبح نهائياً أفلت المتهم من المسؤولية الجنائية . ويرجع هذا الاتجاه إلى سنة ١٩٣٤ ، وأصرت عليه من جديد في سنة ١٩٣٨ .

ثالثاً : وأما الاتجاه الأخير لها ، وهو يمثل قضاءها الحالى ، فهو أنه متى أصبح الحكم بعدم الاختصاص نهائياً وكذلك أمر التجنب رغم ما فيه من خطأ فقد أصبحنا إزاء حالة تنازع سلبى للاختصاص مما ينبغي أن يرفع الأمر فيه إلى محكمة النقض بغير ميعاد لتعيين المحكمة المختصة . ويرجع هذا الاتجاه إلى سنة ١٩٤٧ ، وأصرت عليه في جميع الأحكام اللاحقة حتى الآن .

وفما يلى عرض هذه الاتجاهات الثلاثة على العوالى بما يمكنى لتعرف أسانيد كل منها

الانجاء الأول :

ذهب قضاء النقض في مبدأ الأمر إلى أنه يمكن عندئذ العدول عن قرار التجنيح وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات . وكان ذلك في دعوى تتلخص ظروفها في أن حكما صدر من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص في واقعة ضرب لأنها جناية . وتأيد الحكم استئنافيا . فقدمت الدعوى إلى قاضي الاحالة الذي أصدر قراراً بتجنيحها فأعيدت إلى المحكمة الجزئية التي حكمت بالحبس على المتهمين . ولكن عند الاستئناف قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . فقدمت ثانية إلى قاضي الاحالة فقرر بدوره عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . ولما طعن النيابة في قراره بالنقض قررت محكمة النقض في شأنها مبدأين هامين :

أولهما : أنه إذا قرر قاضي الاحالة بإحالة دعوى جناية إلى محكمة الجنيح عملاً بقانون التجنيح الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لاقتراثها بظروف مخفية وحكمت محكمة الجنيح نهائياً بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى ولم تطعن النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ، بل قدمت الدعوى ثانية إلى قاضي الاحالة ، كان معينا أن يقرر بإحالتها على محكمة الجنايات للفصل فيها بما تراه . ولا يمنعه من هذه الاحالة كونه قد قرر من قبل إحالتها على محكمة الجنيح لأن قراره هذا لم يغير من وصفها كجناية وإنما قصد به تمكين محكمة الجنيح من القضاء فيها بحقوقه الجنحة .

ثانيهما : إنه وإن خلت المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ من النص على ما يجب إجراؤه عند صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية بعدم الاختصاص في القضية التي أحيلت على محكمة الجنيح للفصل فيها طبقاً للقانون المذكور إلا أنه يتمين قياس هذه الصورة على الحالة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ١٤٨ تحقيق جنابات وإعادة القضية للقاضي الاحالة لمحايلها على محكمة الجنايات (١) .

الانجاء الثاني :

تألفت قضاء محكمة العليا أن تطور في غير هذا الانجاء فعاد ليقرر أن قاضي الاحالة لا يملك في مثل هذه الحالة العدول عن قراره السابق بالتجنيح . إذ أن لهذا القرار قوة الشيء المحكوم فيه . إذ يكسب المتهم حقاً بإحالة إلى المحكمة الجزئية لتحكم عليه بمقتضى عقوبة الجنحة . فإذا كان حكم عدم الاختصاص من المحكمة الجزئية أصبح نهائياً لا مفر من القول بأن المتهم يكون نتيجة هذا التضارب في الاجراءات قد أفلت من المسؤولية الجنائية . ومن هذا الانجاء الثاني حكم يرجع إلى سنة ١٩٣٤ قرر بدوره مبدأين سبق أن تعرضنا لأولهما ويعنيان هنا على وجه خاص ثانيهما .

أولهما : أن قضاء محكمة الجنيح لأول مرة بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة لا يمنعه من

نظر الدعوى فيما بعد إذا أحييت اليها من جديد لتفصل فيها على أساس أنها جناية. اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة لعدم تعارض ذلك مع قضائها الأول بعدم الاختصاص، وهذا هو ما قصد إليه الشارع بتعريضه في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ على محاكم الجنج الحكم بعدم الاختصاص في الدعاوى التي تحال عليها طبقاً للقانون المذكور. وقد أتى أمر التحريم بصيغة عامة، فهو يشمل الدعاوى التي تعرض على محاكم الجنج لأول مرة والتي سبق لها الحكم فيها بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة. وعمل كل ذلك إذا لم تستجد وقائع لم يذاولها التحقيق ويكون من شأنها تغيير التهمة إلى جناية أشد، فإذا استجد شيء من ذلك فلا ينطبق عليها هذا التحريم.

وهذا المبدأ الأول يتفق مع ما سبق أن قرره المحكمة في حكم ١٧/٤/١٩٣٠ المشار إليه آنفاً.

ثانيهما: أن قرار قاضي الاحالة باحالة نظر الجناية إلى القاضي الجزئي متى رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الأعذار المنصوص عليها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات أو بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنبعة طبقاً للمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ — هذا القرار له قوة الشيء المحكوم فيه، لأنه يكسب للتهم حقاً باحالة إلى محكمة الجنج لتطبيق عقوبة الجنبعة عليه. وقد ردم القانون طريقة الطعن فيه، فأجاز للنائب العمومي وحده الطعن فيه بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشورة، بتقرير يعمل في قلم كتاب المحكمة في ظرف عشرة أيام كاملة من تاريخ القرار. فإذا لم يطعن فيه النائب العمومي في المدة المذكورة يصبح نهائياً، ولا يجوز لقاضي الاحالة الرجوع فيه لأنه استنفذ سلطته بشأنه. كما لا يجوز للمحكمة التي أحييت اليها الدعوى بموجب هذا القرار أن تقضي بعدم اختصاصها.

وهذا المبدأ الثاني يفاير ما سبق أن انتهت إليه المحكمة في قضائها السابق، وقد عللته قائلة:

« وحيث إنه لا وجه للقياس بين هذه الحالة وحالة الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات، لأن تلك الفقرة تفرض قيام الخلاف بين محكمة الجنج وقاضي الاحالة على وصف الواقعة. فترى محكمة الجنج أنها جناية وتحكم بعدم اختصاصها ويرى قاضي الاحالة أنها جنبعة. لذلك رخص له القانون بإجالتها على محكمة الجنايات بطريق الحيرة بين الجناية والجنبعة. أما الحالة المعروضة فلا خلاف فيها على أن الواقعة جناية وأنها اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة. وإنما الخلاف على الجهة التي تنظرها أي محكمة الجنج أو محكمة الجنايات. ولا خيرة في ذلك خصوصاً وقد فصل القانون نفسه في هذا الخلاف بأن حرم على محكمة الجنج الحكم بعدم الاختصاص في الدعاوى التي تحال عليها طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر

سنة ١٩٢٥ . فإذا فعلت وجب الطعن في حكمها بطريق النقض لاصلاح الخطأ كما تقدم القول، وإذا لم تطعن النيابة فيه فتكون قد سدت طريق المحاكمة وهو ما يستفيد منه المتهم حتماً ولا عبرة بما تعلل به الحكم المطعون فيه من أن القول بعدم جواز إحالة المتهمين على محكمة الجنايات بعد أن تقررت إحالتهم على محكمة الجنيح طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يترتب عليه إولات مجرم من العقاب دون ميرر أو سبب قانوني . لا عبرة بذلك، لأن مثل هذه الاعتبارات العملية لا يقيم لها وزن عند تطبيق القانون تطبيقاً سليماً لاسيما وأن تلك النتيجة التي ينكرها الحكم المطعون فيه لم تنشأ عن عيب في القانون نفسه، بل نشأت عن خطأ في تطبيقه وتأويله .

« ومن حيث إنه مهما يكن السبب الذي حدا بالنيابة العامة إلى عدم الطعن بطريق النقض في حكم محكمة الجنيح المستأنفة الرقم ٢ فبراير سنة ١٩٣١ الذي قضى خطأ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بعدم الاختصاص فإن حق المتهمين في محاكمتهم أمام محكمة الجنيح على أساس عقوبة الجنيحة قد ثبت لهم بقرار قاضي الاحالة الرقم ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٩ الذي أصبح نهائياً بعدم الطعن فيه من النائب العمومي طبقاً للقانون . ولذلك يكون قرار قاضي الاحالة الثاني الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢ باحالتهم على محكمة الجنايات باطلاً قانوناً، ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى باطلاً أيضاً، ويتعين نقضه برمته والحكم بعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات، ولا محل بعد ذلك لبحث باقي أوجه الطعن » (١) .

ثم عادت من جديد لتقرر أنه متى حكمت محكمة الجنيح بعدم اختصاصها بنظر القضية المعروضة لديها لأن الواقعة جنائية، وأصبح حكمها نهائياً، فعلى النيابة أن تقدم هذه القضية إلى قاضي الاحالة . فإن رأى هو أيضاً أن الواقعة جنائية أصدر أمراً باحالتها على محكمة الجنايات، وإن رأى أنها جنائية مقترنة بأحد الأعذار المنصوص عليها في المادتين ٢١٥، ٩٠ من قانون العقوبات، أو بظروف مخففة من شأنها تبرير عقوبة الجنيحة أصدر أمراً باحالة القضية إلى القاضي الجزئي المختص للحكم فيها على أساس عقوبة الجنيحة، وذلك في غير الأحوال المستثناة بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . أما إذا اختلف قاضي الاحالة مع محكمة الجنيح فلم ير في الأفعال المسندة إلى المتهم إلا شبهة الجنيحة أو المخالفة فيجب عليه قانوناً أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات ذات الاختصاص الأوسع لتفصل فيها بطريق الخيرة بين الجنابة التي رأتها محكمة الجنيح وبين الجنيحة أو المخالفة التي رآها هو . ولا يمكن لا يجوز له قانوناً في هذه الصورة أن يحيل القضية إلى محكمة الجنيح لتفصل فيها بطريق الخيرة بين الجنابة والجنيحة . فإذا هو فعل وقدم المتهم إلى المحكمة الجزئية فقصت بعدم جواز نظر الدعوى

لسبق الفصل فيها فانها لا تكون قد أخطأت . وإنما كان يجب على النيابة أن تطعن في قرار قاضي الاحالة بطريق النقض حتى كان يمكن نقض قراره هذا ووضع الامور في نصابها ، أما وهي لم تفعل فقد سدت الطريق أمامها للسير في الدعوى (١) .

تعليق على هذا القضاء :

يلاحظ الفارق بين حالة هذا الحكم الأخير والأحوال التي سبقتها . ففي الأحوال السابقة أصدر قاضي الاحالة قرارا بالتجنيح بعد سبق إحالته الواقعة على المحكمة الجزئية بوصفها جنحة . وهو ما أقره المحكان السابقان معاً . أما في هذه الحالة الأخيرة فقد صدر الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة الجزئية لأن الواقعة جنائية ثم أصبح نهائياً . ولذا امتنع على قاضي الاحالة أن يحيل القضية إلى محكمة الجنج للفصل فيها ، ووجب عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنائيات ذات الاختصاص الأوسع لتفصل فيها بطريق الخيرة بين الجنابة التي رأتها محكمة الجنج ، وبين الجنحة أو المخالفة التي رآها هو .

وفي هذه الحالة الأخيرة لم يبن قرار الاحالة المطعون فيه على أن الواقعة جنائية اقترنت بأحد الأعذار القانونية أو بطرف مخفف ؛ بل كان صريحاً في اعتبارها جنحة اذ أحالها للفصل فيها بطريق الخيرة بين الجنابة والجنحة . وقد أشار الى قانون ١٩١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بالتجنيح ، ولكن جاءت هذه الاشارة لاعمل لها ومتناقضة مع منطوق القرار ، ولذا رأت محكمتنا العليا أنه لا وجه لاستناد النيابة على نص قانون التجنيح هذا ، والذي كان يمنع محكمة الجنج من الحكم بعدم الاختصاص في القضايا المحالة إليها بمقتضى هذا القانون . كما كان لا يمكن لمحكمة الجنج أن تقضى فيها على أساس أنها جنحة بعد إذ قضت نهائياً فيها بعدم اختصاصها ، لأنها جنابة .

كما يلاحظ في هذا الشأن ماسبق أن يبينه من أن المادة ١٥٨/٥ من قانون الاجراءات الجديد تسمح لمحكمة الجنج أن تقضى في جميع الأحوال بعدم الاختصاص ، حتى ولو كانت الاحالة إليها بمقتضى نظام التجنيح دون غيره . « إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنج » . وقد عالجتنا ذلك تفصيلاً فيما سبق .

على أنه يشترط بحسب هذا النص أن يكون الحكم بعدم الاختصاص صادراً من المحكمة الجزئية بعد إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق ، أو غرفة الاتهام بوصفها جنابة مجنحة . كما يمكن أن يكون بعد إحالتها إليها منهما وكذلك من النيابة بوصف الواقعة جنحة أو مخالفة . إنما الأمر غير الجائز بحسب قضاء النقض الحديث أن يكون الأمر بالتجنيح ، أو بإحالة الواقعة إلى المحكمة الجزئية بوصفها جنحة أو مخالفة لاحقاً للحكم منها بعدم الاختصاص لأنها جنابة ، لأن هذا الأمر لا يضمن عليها ولاية جديدة . ولذا يتعين عليها عندئذ أن تقضى

(١) نقض ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٧٦ ص ١٦١ .

بعدم جواز نظر الدعوى اسبق الفصل فيها بحكم عدم الاختصاص متى أصبح بها .
وكما لا يجوز التجنيح في هذه الحالة بمعرفة قاضى التحقيق أو غرفة الاتهام بحسب الأحوال ، فإنه لا يجوز بمعرفة محكمة الجناح نفسها ابتدائية كانت أم استئنافية (م ٣٠٥ إجراءات) لتعارضه مع حجية الحكم التهنائى السابق صدوره بعدم الاختصاص . وسنقابل تطبيقها لقاعدة مماثلة عند ما منعت محكمتنا العليا في هذه الحالة حتى صدور حكم من المحكمة الاستئنافية بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات عملاً بالمادة ٤١٤ إجراءات . لأنها تكون قد استنفدت ولايتها في الدعوى بهذا الحكم التهنائى .

والدفع بانقضاء الدعوى الجنائية لأى سبب مثل سبق الفصل فيها دفع من النظام العام فيجوز إبداءه لأول مرة لدى محكمة النقض (١) . ولذا كان إبداءه أمام محكمة الموضوع مستوجب لقرط أهمية ، ولتعوقف مصير الدعوى على الفصل فيه أن يتعرض له الحكم في أسبابه إما بالقبول وإما بتنفيذه إذا قضى برفضه ، وإلا كان قاصراً في أسبابه وبالتالي معيباً ، ذلك أنه يترتب على قبوله وجوب الحكم بانقضاء الدعوى بغير التعرض لموضوعها . وإذا لم يثر الدفاع مثل هذا الدفع وجب على المحكمة أن تتعرض له من تلقاء نفسها . ولا قيمة لتنازل المتهم عنه .

« يلبع »

الفسخ الإرادى لعقد العمل الفردى

للاستاذ فتحى عبد الصبور
القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية

- ٦ -

الصورة الثانية : الفسخ لعدم تنفيذ العامل التزاماته

١٤٤ - والصورة الثانية من صور الفسخ الجائز فى القانون هى صورة الفسخ المبني على عدم تنفيذ العامل التزاماته المترتبة على عقد العمل وقد نصت على هذه الحالة كقاعدة عامة الفقرة السادسة من م ٤٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فأجازت لرب العمل فسخ العقد دون تعويض أو مكافأة إذا لم يقم العامل بعبءية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل وقضت الفقرتان الرابعة والسابعة من المادة المذكورة تأسيساً على تلك القاعدة العامة بجواز فصل العامل تأديباً دون مكافأة أو تعويض إذا لم يراعِ التعليمات المكتوبة اللازم اتباعها لسلامة العمال والمحل رغم إنذاره كتابة أو إذا أفشى الأسرار الصناعية أو التجارية الخاصة بالعمل الذى يعمل به وعلى ذلك فخلال العامل بالتزاماته المترتبة على عقد العمل الواردة فى قانون عقد العمل الفردى أو القانون المدنى - يجيز لرب العمل فسخ العقد بإرادته المنفردة مع حرمان العامل من مكافأة نهاية الخدمة والتعويض ، إلا أن حق رب العمل فى الفسخ الإرادى فى هذه الحالة مشروط بأمرين :

أولهما - أن يكون الاخلال بالتزام جوهرى .

وثانيهما - أن يكون عدم تنفيذ الالتزام الجوهرى راجع إلى خطأ من العامل .

١٢٥ - الشرط الأول - الاخلال بالتزام جوهرى :

أوجبت المادة ٦٨٥ من القانون المدنى على العامل الالتزامات الآتية :

- (أ) أن يؤدى العمل بنفسه وأن يبذل فى تأديته من العناية ما يبذله الشخص المعتاد .
- (ب) أن ياتمر بأوامر رب العمل الخاصة بتنفيذ العمل المتفق عليه الذى يدخل فى وظيفة العامل إذا لم يكن فى هذه الأوامر ما يخالف العقد أو القانون أو الآداب ولم يكن فى إطاعتها ما يعرض للخطر .

(ج) أن يحرص على حفظ الأشياء المسلمة إليه لتأدية عمله .

(د) أن يحتفظ بأسرار العمل الصناعية والتجارية حتى بعد انقضاء العقد . كما قد يلزم

العامل بعدم منافسة رب العمل إذا تم الاتفاق على ذلك (م ٦٨٦ مدني)

١٤٦ — على أنه ليست التزامات العامل جوهرية تمس الفرص المقصود من التعاقد وتتصل مباشرة بكيان العقد وأركانها فإن التزام العامل بالمحافظة على الأشياء المسلمة إليه لعادية عمله لا يعد التزاماً جوهرياً إلا إذا كان العامل قد ارتكب خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة لرب العمل (م ٤٠/٣ ق ١٣٧ سنة ١٩٥٢) أما إذا كان عدم محافظة العامل على الأشياء المسلمة إليه لتأدية عمله لم يترتب عليه خسارة مادية جسيمة فإن لرب العمل مساءلة العامل عن مصاريف إصلاح هذه الأشياء أو استبدال غيرها بها وذلك إذا كان التلف أو فقد هذه الأشياء ناشئاً عن خطأ العامل (م ١٦ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) .

١٤٧ — وغنى عن البيان أن إيجاب المشرع أن يكون الإخلال بالالتزام جوهرى كشرط لفسخ رب العمل بإرادته المنفردة العقد إنما يتفق مع حكم القواعد العامة في الفسخ القضائي في العقود الملزمة للجانبين التي تجيز للقاضي أن يرفض دعوى الفسخ إذا كان الالتزام الذي لم يوف به الدين قليل الأهمية بالنسبة إلى جملة ما التزم به (م ١٥٧ مدني) .

١٤٨ — الشرط الثاني — خطأ العامل في الإخلال بالالتزام الجوهرى :

ويشترط كذلك لانطباق حكم المادة ٤٠/٦ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ أن يكون الإخلال بالالتزام الجوهرى راجع إلى خطأ العامل حتى يكون الفصل تأديبياً جزاءً مناسباً للخطأ وهو ما تتميز به العقوبة التأديبية على ما تقدم . فإذا كان عدم التنفيذ لا يرجع إلى خطأ العامل فلا يجوز لرب العمل الاستناد في فسخ العقد إلى قواعد الفصل التأديبي (م ٤٠) وإن جاز له الاستناد إلى القواعد العامة في الفسخ لعدم التنفيذ التي لا تحرم العامل من مكافأة نهاية الخدمة أما إذا كان عدم تأدية العامل لالتزامه الجوهرى راجع إلى خطأ رب العمل لعدم قيامه بالالتزام قبل العامل مثل دفع الأجر فلا يحق لرب العمل التمسك بحكم الفقرة السادة من المادة ٤٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وهو ما يتفق وقواعد الفسخ القضائي التي لا تجيز فسخ العقد لعدم التنفيذ إلا إذا كان الطرف طالب الفسخ غير مقصر في التزامه .

١٤٩ — وشرط خطأ العامل في الإخلال بالالتزام بتنفيذه طبيعة الفصل التأديبي الذي يحرم العامل من مكافأته ومن أي تعويض عن الفسخ ولذلك فلا نرى صحيحاً ذلك الرأي الذي اتجه إليه البعض من أنه لا يستلزم الشارع في تطبيق المادة ٤٠/٦ أن يكون عدم تنفيذ الالتزام راجعاً إلى خطأ العامل ومن أن عدم التنفيذ وحده كاف لفسخ العقد وحرمان العامل من مكافأته فيما عدا حالات الفسخ للمرض أو العجز أو أداء الخدمة العسكرية أو زواج العامل أو استقالته فنص المشرع على استحقاقه للمكافأة فيها (١) .

(١) تراجع بنود ٤٨ و ٧٠ و ٩٦ من هذا البحث بالنسبة لفصل حال المرض أو بسبب التجنيد وسنصل القول في الفسخ لاستقالة العامل أو رغبة في أداء الخدمة العسكرية أو زواج العامل في حينه عند معالجة باقي مواد الفسخ الجائز في القانون .

١٥٠ — أما اذا كان عدم تنفيذ الالتزام راجع الى سبب أجنبي عن العامل ولا يدل فيه واستحال بذلك تنفيذه فان العقد يفسخ من تلقاء نفسه وبمحكم القانون (م ١٥٩ و ٣٧٣ مدني) ولا مراة في أن عدم تنفيذ العامل التزامه دون أن يرجع ذلك الى سبب أجنبي عنه أو الى خطأ رب العمل — يعد خطأ تعاقديا يعرضه للمسئولية العقديّة التي تميز فسخ العقد قضاءً دون أن يكون هذا الفسخ فصلاً تأديبياً يحرم العامل من مكافأته عن مدة خدمته .

١٥١ — فاذا توافر الشرطان السابقان حق لرب العمل فصل العامل بإرادته المنفردة وكان هذا الفسخ جائزاً قانوناً دون ضرورة رفع دعوى إلى القضاء بفسخ العقد كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين إذ أن اشتراط رفع الأمر إلى القضاء بطلب الفسخ في هذه الحالة يتنافى مع طبيعة عقد العمل التي تقوم على علاقة التبعية بين العامل ورب العمل كما يتنافى مع ما تتطلبه ضرورات الانتاج والحياة العمالية فضلاً عن أن اشتراط طلب فسخ العقد قضاءً ولو كان العامل قد امتنع بخطئه عن تأدية التزام جوهرى فيه مجافاة لطبيعة الفصل التأديبى كعقوبة أرادها الشارع في المادة ٤٠ / ٦ ورتب عليها الفصل مع حرمان العامل من المكافأة والتعويض .

ونفصل القول في ثلاث التزامات جوهرية هي :

- (١) عدم اطاعة العامل تعليمات وأوامر رب العمل .
- (٢) عدم افشاء العامل الأسرار الصناعية والتجارية .
- (٣) عدم أداء العامل عمله بنفسه وبعنائة .

١٥٢ — (١) عدم اطاعة العامل أوامر وتعليمات رب العمل :

لا مراة في أن عدم اطاعة العامل لأوامر رب العمل أو تعليماته يعد اخلالاً بالالتزام جوهرى إذ أن لرب العمل حق الإشراف والادارة على مؤسسة وتنظيم العمل فيها وفقاً لما تقتضيه مصلحته وهو حق يتفق مع طبيعة عقد العمل الذي يتميز بتبعية العامل لرب العمل . ومن تطبيقات هذه القاعدة عدم مراعاة العامل التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العمل ومحل العمل رغم انذاره كتابة وبشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة في مكان ظاهر (م ٤٠ / ٤ قانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢) .

١٥٣ — على أن حق إطاعة الأوامر مشروط :

أولاً : ألا تكون إطاعة أوامر رب العمل واجبه إذا كان القانون يحرم تنفيذ هذه الأوامر كانت كان في تنفيذها ارتكاب جريمة من الجرائم .

ثانياً : ألا يكون في إطاعة أوامر رب العمل ما يتنافى مع النظام العام والآداب .

ثالثاً : ألا تكون أوامر رب العمل من شأنها أن تعرض العامل أو غيره للخطر .

رابعاً : ألا تكون أوامر رب العمل مخالفة للعقد مع مراعاة حكم المادة ١٩ م ق ٣١٧

سنة ١٩٥٢ بشأن تكليف العمل بعمل غير المتفق عليه (راجع بند ٥٥ من هذا البحث) . وقد نصت على هذه القيود المادة ٦٨٥/٥ من القانون المدني .

١٥٤ — على انه ليس معنى الالتزام بطاعة العامل لأوامر رب العمل حرمان العامل من كل استقلال في العمل بحيث يستطيع رب العمل أن يستعمل حقه في الاشراف على العامل إلى أقصى حدوده فقد جرى القضاء في تطبيق قواعد حق الاشراف ألا يحرم العامل استقلالاً نسبياً يخوله عقد العمل بالنظر إلى طبيعة عمله وأهمية وظيفته وان درجة الاشراف عليه ينبغي أن نقل كلما ارتفع مستوى تلك الوظيفة ولا يمنع ذلك من قيام حق الاشراف في حدود ضيقة حسبما يستلزمه حسن سير العمل في المؤسسة فلا يعد العامل مخلاً في تنفيذ التزاماته الجوهرية بعدم إطاعة رب العامل إذا كانت تصرفات العامل لا تتعارض مع حق رب العمل في الاشراف والتوجيه بما يكون في صالح المؤسسة .

وقد قضى بأن حق التوجيه والاشراف مقيد .

١ — بمقتضيات حسن سير العمل وتنظيمه من الناحية الاقتصادية لصالح المؤسسة .
٢ — ومقيد كذلك بحرية العامل في التعبير عن رأيه بما لا يتعارض مع القانون ومن ثم فلا يعد مخالفة لواجب الطاعة لصاحب العمل نشر العامل مقالاً في جريدة غير جريدة صاحب العمل بعد أن منع الأخير نشره في جريدته (راجع حكم محكمة استئناف القاهرة ١٩٥٢/٤/٢٧ مجموعته رسمية س ٥٢ ص ١٩٧) .

كما قضى كذلك بأن حق صاحب العمل في التنظيم والادارة مقيد بعدم مساسه بالحقوق الأساسية التي يتضمنها الشريع العمالي فإذا عن لصاحب العمل اتباع طريقة في الانتاج أو تنظيم العمل وجب ألا تكون لهذه الطريقة تأثير على المصلحة المشروعة لجميع العمال أو لطائفة منهم أو انتهاك للحقوق التي يتضمنها التشريع (استئناف القاهرة «هيئة تحكيم» ١٩٥٣/٢/٥ محاماة س ٣٣ ص ١٢٨٠) .

١٥٥ — عدم افشاء أسرار العمل :

ويلتزم العامل بأن يحتفظ بأسرار العمل الصناعية والتجارية حتى بعد انقضاء العقد وهي الأسرار الخاصة بالمحل الذي يعمل فيه (م ٦٨٥/د مدني و ٤٠/٧ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) . وبعد هذا الالتزام جوهرياً بحيث لو أخل به العامل أثناء سريان العقد كان لرب العمل أن يفسخ العقد بإرادته المنفردة مع حرمان العامل من المكافأة أو التعويض . أما إذا كان الاخلال بهذا الالتزام بعد انقضاء عقد العمل كان ذلك الاخلال موجباً لمساءلة العامل عن التعويض عما ينال رب العمل من أضرار بسبب افشائه أسرار العمل التي علم بها أثناء عمله وبسببه . ولا مراء في أن الالتزام بعدم افشاء الأسرار إنما ينصب على كل عمل سواء كان صناعياً أم تجارياً أم زراعياً أو مدنياً وإن كان نص للمادتين ٦٨٥/د مدني و ٤٠/٧ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد اقتصر على الأسرار الصناعية والتجارية لتوافر الحكمة التشريعية من إلزام العامل

بعدم افشاء أسرار العمل سواء أكان العمل صناعيا أم زراعيا أم خلاف ذلك وينبغى لذلك تسوية الحكمة في افشاء الأسرار مهما كانت طبيعة العمل المنوط بالعامل وعلة عدم ورود أسرار العمل الزراعية أو المدنية في نص القانون المدني (م ٦٨٥ / د) أن قانون عقد العمل الفردى السارى وقت صدور القانون المدني وهو رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ كان مستثنى من أحكامه عمال الزراعة فلما صدر ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى بتاريخ ٨/١٢/١٩٥٢ جارى في نص المادة ٤٠/٧ منه حكم المادة ٣٠/٧ المقابلة من القانون القديم فنقلها كما هي وجاءت قاصرة على أسرار العمل التجارية والصناعية وكان الاجدر بالقانون الجديد ان يضيف إليها أسرار العمل المدنية والزراعية إذ أنه أصبح قانون عقد العمل الفردى الجديد بمقتضى أحكامه ساريا على عمال الزراعة كغيرهم من عمال الصناعة أو التجارة .

١٥٦ — ويعد سرا من أسرار العمل الذى يلتزم العامل بكتمتها ما جرى العرف على اعتباره كذلك مثل طريقة الانتاج أو حقيقة السعر مادامت أن هذه الأسرار قد وصلت إلى علم العامل بسبب اتصالها بعمله على شريطة أن تكون تلك الأسرار مشروعة لا مخالفة فيها للقانون ويكون في اذاعتها أو افشائها زعزعة بالثقة في رب العمل ومؤسسته واضرارا بمصالحه .

ولا يعد اختراع العامل الجديد أثناء سريان عقد العمل سرا من أسرار العمل ولو كان قد استنبطه العامل بمناسبة ما قام به من أعمال في خدمة رب العمل إلا إذا كانت طبيعة تلك الأعمال تقتضى منه افراغ جهده في الابتداع أو كان رب العمل قد اشترط ذلك صراحة في عقد العمل لأن الاختراع في هاتين الحالتين يعد حقا لرب العمل لا يصح افشاءه أو اذاعته ولا يكون للعامل إلا المطالبة بمقابل خاص إذا كان الاختراع ذا أهمية اقتصادية جدية (م ٦٨٨ مدني) على أن يقدر هذا المقابل وفقا لمقتضيات العدالة ومع مراعاة مقدار ما بذله رب العمل من معونة وما استخدم في سبيل الاختراع من منشآت رب العمل .

١٥٧ — (٣) أداء العمل بعناية :

ويلتزم العامل بأداء عمله بنفسه وان يبذل في تأديته عناية الشخص المعتاد فإذا أخل العامل بهذا الالتزام جاز لرب العمل فسخ العقد بإرادته المنفردة دون مكافأة أو تعويض إذ أن الالتزام بأداء العمل محل العقد هو الغرض الأساسى الجوهرى المقصود من التعاقد ويلبى هذا الالتزام على العامل واجبات هي :

- (أ) ألا يمتنع عن تأدية العمل محل العقد .
- (ب) أن يتفرغ لأداء العمل ويؤديه بما لا تتعارض مع مصالحة رب العمل .
- (ج) أن يؤدي العمل بنفسه دون انابة غيره .

(د) أن يبذل عناية الرجل المعتاد بما يستلزم حسن النية في تنفيذ العقود وتحتاج واجبات العامل في أداء عمله إلى شيء من التفصيل تبسطه فيما يلي :

١٥٨ — (١) الامتناع عن العمل :

فإذا امتنع العامل عن أداء العمل المتفق عليه والذي يدخل في وظيفته أو العمل الذي يكلفه به رب العمل ما دام أنه لا يختلف اختلافا جوهريا عن العمل المتفق عليه وأيس فيه إساءة إليه أو كان يختلف عنه ولكن دعت إليه ضرورة أو قوة ظاهرة على ما سبق شرحه في بنود ٥٥ — ٦٣ من هذا البحث (راجع م ١٩ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) فإن العامل في هذه الحالات يكون مخطئا في عدم أدائه العمل ولرب العمل في هذه الحالات أن يفسخ العقد بإرادته المنفردة دون تعويض أو مكافأة وينطبق هذا الحكم إذا أدى العامل بعض العمل وامتنع عن تنفيذ البعض الآخر ما دام أن هذا الامتناع قد وقع بخطأ منه ودون عذر قهري أو خطأ من رب العمل في عدم تنفيذه لإلزاماته ومنها الإلزام بدفع الأجرة .

١٥٩ — ويتحدد نوع العمل ومداه بما يرد في عقد العمل المكتوب وبما ينص عليه في عقود العمل الجماعية ولوائح المصنع التي يعمل بها العامل والا فانه يؤخذ في تحديد نوع العمل بما هو مأخوذ به بشأنه عامل مماثل في نفس المحل أو في محل آخر وإن تعذر ذلك فيرجع في تحديد نوع العمل ومداه إلى عرف المهنة والجهة التي يؤدي بها العمل فإن لم يكن هناك عرف تولى القاضي تحديد نوع العمل طبقا لمقتضيات العدالة (م ١٨٢ / ١ مدني) .

١٦٠ — ولا يعد امتناعا عن العمل عدم تمكن العامل من أداء عمله بفعل من رب العمل بل إن منع رب العمل العامل من أدائه عمله ولو كان بطريق غير مباشر يعد فسخا غير جائز للعقد موجب للتعويض إن لم يكن له مبرر مشروع في حالة العقد غير محدد المدة أو كان قبل انتهاء مدته في حالة العقد المحدد المدة ما دام أن رب العمل لم يستند في الفسخ إلى قواعد الفصل التأديبي المسندة إلى خطأ العامل على ما تقدم .

على أن التحقق من توافر امتناع العامل عن أداء العمل بخطأ منه مسألة موضوعية متروكة تقديرها إلى محكمة الموضوع التي يطرح أمامها النزاع بشأن مشروعية فسخ رب العمل العقد بإرادته بدعوى عدم تنفيذ العامل لإلزامه بأداء العمل أو عدم مشروعيته .

١٦١ — اضراب العامل :

رأينا ونحن بصدد معالجة الفسخ الإرادي بسبب النشاط النقابي أن الاضراب في ذاته غير فاسخ للعقد بل موقف له وإن ليس لرب العمل أن يفصل العامل بمجرد الاضراب أو التحريض عليه حتى ولو كان الاضراب غير مشروع أو كان مكوفا لجريمة المادة (٣٧٤ عقوبات) لأن كل ما أجازته المشرع لرب العمل في حالة الاضراب المكون لجريمة هو وقف العامل عن عمله دون فصله (م ٣٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وبتد ٤٢ من هذه البحوث) .

وقد ذهب رأى فى الفقه المصرى الحديث إلى وجوب التفرقة بين سبب كل اضراب أو المقصود منه فان كان يرمى إلى تعديل العقد فانه يكون منهيًا له لأنه يهدف إلى إبرام عقد جديد وان المقصود من الاضراب مستقلا عن العقد فلا يكون منهيًا له بل موقفاً لأحكامه لاتجاه إرادة العمال المضربين فى هذه الحالة إلى ذلك وإن كان المقصود بالاضراب إكراه رب العمل على تنفيذ إزماته فلا أثر للاضراب على العقد لأنه يكون فى هذه الحالة من قبيل الدفع بعدم التنفيذ فى العقود الملزمة للجانبين .

١٦٢ — ولكننا لا نجارى هذا الرأى فى القول بأن الاضراب ينهى العقد إذا هدف به العمال إلى تعديل شروط العقد لتحسين حالهم أو الحصول على مزيد من الحقوق التى لا يجرمها القانون أو لتحسين طريقة أداء العمل ذلك لأن الاضراب حق للعامل من حقوقه التى أجازها القانون فى النشاط النقابى حماية للعامل وهو الجانب الضعيف فى التعاقد والقول بأن الاضراب لتعديل شروط العقد يعد إنهاء له فيه مجافاة لحقوق العامل فى نشاطه النقابى والمطالبة بحقوق يعتقد أنها مَحْذُورَةٌ له قانوناً وتتفق مع النظم الحديثة فى الانتاج والعمل وتطور النشاط العمالى فى العالم . كما أن الرغبة فى تعديل شروط التعاقد لا تتضمن الرغبة فى فسخه بقدر ما يتضمن التمسك به ومحاولة اكتساب شروط للعمل تجعل تنفيذ العامل لالتزاماته بإداء العمل سهلاً ميسوراً عليه دون إرهاق له فى التنفيذ .

١٦٣ — وإذا كان الاضراب حقاً للعامل فهو حق مقيد بعدة قيود :

أولاً : أنه مقيد ككل حق بشرط عدم التعسف فإذا قال إن الاضراب ولم يكن لامتداده ما يبرره ولم تكن تمت مفاوضات بين أرباب الأعمال والعمال بشأن شروط العودة للعمل فان لرب العمل أن يفسخ العقد ويكون تعسف العامل فى التمادى فى الاضراب خطأ ويعد الاضراب فى هذه الحالة امتناعاً عن العمل يجوز لرب العمل حرمان العامل من المكافأة بالتعويض .

ثانياً : إذا صحب الاضراب تلف سبب لرب العمل خسارة مادية جسيمة أو صاحب الاضراب اعتداء من العامل على رب العمل أو المدير المسئول جاز لرب العمل فسخ العقد مع حرمان العامل من المكافأة والتعويض استناداً إلى المادة ٤٠/ ١٠٣ و ١٠٣ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

ثالثاً : إذا انتهى الاضراب بالتحكيم أو بالاتفاق الجماعى بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال فان امتناع العامل فى هذه الحالة يعد اختلالاً بالتزامه بأداء العمل يبيح فصله تأديبياً مع حرمانه من المكافأة والتعويض .

رابعاً : إذا كان الاضراب مكوناً لجريمة فانه لا يلتصق مع كونه حقاً للعامل لا يجوز معه فسخ العقد بل يجوز لرب العمل وقفه . ولا يكون الاضراب جريمة إلا بالنسبة للمؤسسات ذات المنفعة العامة كشركات الترام والنور والمياه الحاصلة على امتياز بإدارة مرفق عام وذلك إذا لم تخطر جهة الادارة قبل التوقف عن العمل بخمسة عشر يوماً (م ٣٧٤ عقوبات) ولكن

إذا صدر حكم بإدانة العامل في جريمة الاضراب أو التحريض عليه جاز لرب العمل إذا كان العقد غير محدد المدة أن يفسخه بإرادته المنفردة على أساس أن صدور حكم ضد العامل في جريمة اضراب أو تحريض عليه يعد مبرراً كافياً لانتهائه العلاقة التعاقدية بينهما . أما إذا كان العقد محدد المدة فلا يمكن قياس هذه الحالة على نص المادة ٤٠/٨ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ التي تجيز الفصل مع الحرمان من المكافأة بالتعويض إذا حكم على العامل نهائياً في جنابة أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق ذلك لأن هذا النص لا يمكن التوسع في تفسيره بحيث يشمل جنحة الاضراب أو التحريض عليه فهي ليست من الجنح الماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق . وإذا برى العامل من تهمة الاضراب أو التحريض عليه تعين على رب العمل إعادته إلى العمل وإلا عد ذلك فصلاً تعسفياً (م ٣٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) .

١٦٤ - ولا يكون الاضراب غير جائز مع كونه حقاً إلا في حالة تقديمه طلب التوفيق بشأن المنازعة التي تثور فكرة الاضراب بشأنها وفي أثناء السير في إجراءاته أمام مكتب العمل أو لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم أو بعد صدور قرارها (م ٢١/١ ق ٣١٨ سنة ١٩٥٢) . ولا نرى أن الاضراب غير المشروع منهيًا للعقد بل موقفاً له إلا إذا كانت الاضراب قد استمر بعد صدور قرار التحكيم لأنه يعد في هذه الحالة امتناعاً عن أداء العمل وإخلالاً بالتزام جوهرى يبيح لرب العمل فسخ العقد مع حرمان العامل الممتنع عن العمل بعد صدور قرار التحكيم من المكافأة والتعويض .

١٦٥ - أثر الاضراب على إزمات رب العمل قبل عملائه :

أرب العمل الملزم بإدارة مرفق عام من المرافق المتعلقة بتوزيع المياه والغاز والكهرباء والقوى المحركة وما شابه ذلك أن يدفع مسؤوليته عما يصيب المرفق من عطل أو خلل يزيد على المألوف في مدته إذا استطاع أن يقيم الدليل على وقوع الاضراب من عمال المرفق دون خطأ منه وأنه لم يكن في وسعه أن يستبدل بالعمال المضربين غيرهم أو أن يتلافى نتيجة اضرابهم بأية وسيلة أخرى إذ يعد الاضراب في هذه الحالة حادثاً مفاجئاً لإدارة المرفق ليس في وسع أية إدارة يقظة غير مقترنة أن تتوقع حصوله أو تقدر نتائجه (م ٦٧٣/٢ من القانون المدني) .

١٦٦ - حق الغير في العمل :

وإذا كان الاضراب حقاً فإنه لا يجوز الاعتداء على حق الغير في العمل الذي يعد جريمة في حكم المادة ٣٧٥ عقوبات لما في ذلك من اعتداء على حرية العمل والحقوق فيه التي كفلها الدستور المصري الجديد في المادة ٥٢ منه وعلى ذلك فإذا أدين العامل في جريمة اعتداء على حق الغير في العمل كان حكم هذه الحالة حكم الاضراب المكون لجريمة مما يختص بفسخ رب العمل للعقد (بند ١٦٣) إلا أن يكون اعتداء العامل المضرب مع غيره على أحد رؤساء العمل أو المدير

المستولى لهما من مباشرة أعمالهما فان لرب العمل في هذه الحالة أن يفسخ العقد دون مكافأة أو تعويض استناداً إلى نص المادة ١٠/٤٠ ق ٢١٧ سنة ١٩٥٢ .

١٦٧ — (ب) عدم التفريغ لأداء العمل :

وعلى العامل أن يتفرغ لأداء العمل المنوط به بمقتضى عقد العمل المبرم بينه ورب العمل فلا يجوز له أن يأتي عملاً آخر يتعارض مع العمل المتفق عليه أو يحول دون استفادة رب العمل بمجهوده في أداء العمل وعلى ذلك فلا يجوز للعامل أن يلتحق بعمل آخر لدى رب عمل آخر يتفق صناعته أو تجارته عن صناعة أو تجارة رب العمل الأول لأنه يمنع على العامل أثناء سريان العقد (١) منافسة رب العمل في إنتاجه الصناعى أو نشاطه التجارى أو إثبات ما يضر بهذا الإنتاج أو النشاط وإذا فعل العامل ذلك كان لرب العمل أن يفصله تأديباً استناداً إلى المادة ١٠/٤٠ ق ٢١٧ سنة ١٩٥٢ .

أما إذا كان أداء العامل للعمل الآخر في أوقات فراغه من عمله لدى رب العمل أو كان عمله الثانى يختلف في طبيعته مع عمله في مؤسسة رب العمل أو لم يجر العرف بعدم الجمع بين العمل المنوط للعامل بمقتضى عقد العمل وعمل آخر أو لم يكن العقد قد نص فيه على حرمان العامل من مزاوله أي عمل آخر خارج عن دائرة العقد ففي هذه الحالات لا يجوز لرب العمل فصل العامل تأديباً إذ أن عدم تفريغ العامل لأداء العمل في هذه الحالات لا يمكن اعتباره اختلافاً بالالزام بأداء العمل ولكنه قد يعد مبرراً لفسخ العقد غير المحدد المدة استناداً إلى المادة ٣٩ ق ٢١٧ سنة ١٩٥٢ دون حرمان العامل من مكافأة نهاية الخدمة .

على أنه ليس هناك ما يمنع العامل من أداء أية أعمال مؤقتة خارج دائرة مؤسسة رب العمل إذا لم يكن في ذلك ما يضر رب العمل ولم يعترض هو على قيام العامل بها . وقد قضت محكمة استئناف القاهرة بأنه لا يجوز فصل سكرتير تحرير جريدة بسبب إقامته بضعة محاضرات في معهد متى كان مكلفاً بالقائها من قبل تعاقدته مع صاحب الجريدة وبعلم منه ودون أن يبدى اعتراضاً على ذلك مادام أن إقامته هذه المحاضرات ليس فيه ما يتعارض مع عمله كسكرتير للتحرير بالجريدة (استئناف القاهرة ٢٧/٤/١٩٥٢ المجموعة الرسمية س ٥٢ ص ١٩٨) .

١٦٨ — (ج) انابة الغير في أداء العمل :

يجب على رب العمل أن يؤدي العمل بنفسه فلا يتنب غير في أدائه (م ٦٨٥ مدنى)

(١) أما بعد انتهاء العقد فإنه لا تمتع على العامل منافسة رب العمل منافسة معروفة ما لم يكن قد اتفق مع رب العمل على عدم منافسته بعد انتهاء العقد أو عدم الاشتراك في أى مشروع يقوم بمنافسته إذا كان العمل المؤكول إلى العامل يسمح له بمعرفة عملاء رب العمل والاطلاع على سر أعماله غير أن شروط صحة هذا الاتفاق بعدم المنافسة أن يكون هذا الالتزام من العامل مقصوراً من حيث الزمان والمكان ونوع العمل على القدر الضرورى لحماية مصالح رب العمل للمعروفة ولا يحق لرب العمل التمسك بهذا الالتزام إذا فسخ العقد أو رفض تجديده دون مبرر أو إذا فسخ العامل العقد لحناً من رب العمل (م ٦٨٦ من القانون المدنى) .

إذ أن شخصية العامل في عقد العمل محل الاعتبار من رب العمل عند التعاقد وهو حكم إعادة القواعد العامة التي تقضي في الالتزام بعمل بأن ينفذ المدين الالتزام بنفسه إذا نص الاتفاق على ذلك أو استوجبت طبيعة الالتزام أداة معرفة المدين نفسه ويجوز للدائن في هذا الالتزام أن يرفض الوفاء من غير المدين (م ٢٠٨ من القانون المدني) .

على أنه لا يكون للعامل ائابة غيره في أداء العمل إلا بإجازة رب العمل ذلك ولا يعد ائابة ترك العامل أداء العمل لمساعدته فيه المدين بمعرفة رب العمل . ويكون العامل مسؤولاً عن أداء العمل إذا حضر من يقوم بالعمل معه أو يساعده فيه ولو كان ذلك برضاء رب العمل مادام أن هذا المساعد ليس معيناً من قبل صاحب العمل .

١٦٩ — (د) عدم بذل العناية في أداء العمل :

توجب المادة ٦٨٥/١ من القانون المدني على العامل أن يبذل في تأدية عمله من العناية ما يبذله الشخص المعتاد وهذا المعيار في بذل العناية معيار مادي يقاس فيه خطأ العامل في تنفيذ التزامه بأداء العمل بمقاييس الرجل العادي دون اهتمام بمبلغ عنايته في شئون نفسه وهو حكم القواعد العامة في الالتزام بعناية إذ نصت المادة ٢١١/١ من القانون المدني على أنه : « في الالتزام بعمل إذا كان المطلوب من المدين هو أن يحافظ على الشيء أو أن يقوم بإدارته أو أن يتوخى الحيلة في تنفيذ التزامه فإن المدين يكون قد أوفى بالالتزام إذا بذل في تنفيذه من العناية كل ما يبذله الشخص العادي ولو لم يتحقق الغرض المقصود . هذا ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك » وعلى ذلك فلا محل لقياس خطأ العامل بكونه سيرا أو جسياً أو نافها إذ الأصل على ما تقدم أن العناية المطلوبة في الالتزام بعمل هي عناية الرجل المعتاد فهي وسط بين مراتب العناية تناط بالمألوف في عناية سواد الناس ولكن يجب في تعرف عناية الرجل المعتاد مراعاة ظروف العامل المحيطة به ومسلكه في تنفيذ التزامه وإن بقي العامل مسؤولاً دائماً عما يأنبه من غش أو خطأ جسيم في تنفيذ الالتزام (م ٢١١/٢ مدني) دون مساءلته عن الخطأ التافه أو عن الفعل المجرد عن الخطأ ولكن يجوز بانفاق رب العمل والعامل إعفاء العامل من المسؤولية عن الخطأ اليسير في تنفيذ الالتزام بأداء العمل استناداً إلى نص م ٢١١/١ مدني سالف الذكر . على أنه لا يجوز تشديد المسؤولية على العامل بالاتفاق في العقد على مسؤولية عن فعله دون خطأ منه والاستناد إلى هذا الاتفاق في اثبات اخلال العامل بالتزامه بأداء العمل وفصله وفقاً لنص م ٤٠/٦ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ذلك لأن مثل هذا الاتفاق في عقد العمل يكون باطلاً عملاً بنص المادة ٥٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ المخالفة للمادة ٤٠ من القانون المذكور التي لا تعتبر الاخلال بتنفيذ الالتزام الجوهرى مبرراً للفصل التأديبي إلا إذا كان مقروناً بخطأ العامل على ما تقدم بيانه .

١٧٠ — حسن النية في تنفيذ العقد .

وتنص المادة ١٤٨/١ من القانون المدني على أنه يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل إليه

وبطريقة تتفق على ما يوجبه حسن النية وذلك لأن حسن النية يظل العقود جميعها سواء في تكوينها أم في تنفيذها ومن صور سوء النية الغش والخطأ الجسم كما أن من صور حسن النية الاخلاص والأمانة فإذا حاد العامل عن التزام واجبات حسن النية في تنفيذ التزامه بأداء العمل عد منه ذلك اخلاصا بالالتزام يجوز لرب العمل فسخ العقد استنادا للمادة ٦/٤٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

١٧١ - وقد قضى بأنه يعد إخلالا بالتزام العامل بأداء العمل :

(١) إهمال العامل في أداء عمله والاستهتار في أدائه .

(ب) وجود عجز في عهدة العامل من أدوات رب العمل بسبب إهماله في أداء العمل ولو لم يثبت أنه اختلسها أو شارك في اختلاسها وحكم بأن إهمال العامل في حراسة الأشياء المكلف بحراستها كخفيير بالذمة والأمانة بحيث ترك غيره يختلس منها أو تستر عليه يجوز رب العمل فسخ العقد مع حرمانه من المكافأة والتعويض .

وقضى بأن تصحيح العامل في دفاتر رب العمل بحسن نية وحفظها لصالح مؤسسة رب العمل ولو لم يتحقق ما هدف اليه من التصحيح لا يعد إخلالا بالتزام بأداء العمل مادام أن هذا التصحيح لم يعد جريمة .

١٧٢ - ويرى بعض الباحثين انه إذا قال العامل انتاجه الذي كان يزيد عما ينتجه العامل العادى بحيث يربط بعد التقليل ليكن مساويا لما يبذله الرجل العادى فان هذا التخفيض في الانتاج يعد إخلالا بالتزامه بأداء العمل .

ولكننا لا نرى هذا الرأي على إطلاقه إذ أن معيار الإخلال بالتزام هو عناية الرجل المعتاد كما أنه لا يمكن اعتبار العامل قد حاد عن واجبات حسن النية في تنفيذ التزامه إذا لم يكن قد أساء الأداء أو خان الأمانة أو أخطأ خطأ جسيما وإذا لم يكن تنفيذ التزامه مشوبا بالغش ، وإذا كان العامل قد خفض انتاجه لكبر سنه أو لمرض أصابه فانه لا يحق لرب العمل فصله في هذه الحالة تأديبا استنادا إلى نص م ٦/٤٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وإن جاء فصله في بعض الأحوال وفقا لنص م ٣٩ من القانون المذكور إذا كان العقد غير محدد المدة (راجع بند ٣٤ من هذا البحث) .

وننتهى بذلك من بسط الصورة الثانية من صور الفسخ الجائز في القانون لرب العمل لعدم تنفيذ العامل التزاماته وانتقل في المقال القادم إن شاء الله لمعالجة صورتي الفسخ الجائز للعامل لخطأ رب العمل أو عدم تنفيذه التزاماته طبقا لأحكام قانون عقد العمل الفردى . والله المستعان .

تاريخ الطلب وتاريخ التسجيل

والآثار القانونية المترتبة على تسجيل العلامة التجارية في التشريع المصري
للاستاذ أحمد طه السنوسي

١ — نصت المادة الثالثة من قانون العلامات التجارية (١) على أن « يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكاً لها دون سواه ، ولا يجوز المنازعة في ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة مدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها » .

٢ — ووضح من هذا النص بصرح عبارته أن مدة الخمس السنوات اللازمة لعدم جواز المنازعة في ملكية العلامة في حالة ما إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة في خلالها استعمالاً ظاهراً هادئاً مستمراً ، تبدأ من تاريخ التسجيل ، وهو اليوم الذي تقيد فيه البيانات التي نصت عليها م ١٩ من القرار الوزاري الخاص بالعلامات والبيانات التجارية (٢) في سجل العلامات التجارية المنع بوزارة التجارة والصناعة والمخصوص على إعداده في م ٢ من قانون العلامات التجارية السالف الذكر ، ويكون ذلك القيد بعد تحصيل الرسوم المقررة لتسجيل العلامة التجارية ومرور العلامة بدور الفحص والاشهار في الجريدة الرسمية للعلامات التجارية ومضى الوقت الذي يمكن فيه المعارضة في تسجيلها .

٣ — ورغم صراحة نص م ٣ السالف الذكر فيما يتعلق بالتاريخ الذي تحتسب منه مدة الخمس السنوات المذكورة ، فقد يمكن أن يقع لبس في ذهن القارئ لقانون العلامات التجارية وذلك لأن م ١٥ منه قد نصت على أن « يكون للتسجيل أثره من تاريخ تقديم الطلب » . فقد يقال بأن عدم المنازعة في ملكية العلامة في حالة ما إذا استعملها من قام بتسجيلها استعمالاً ظاهراً هادئاً مستمراً لمدة خمس سنوات هو أثر من آثار التسجيل ، ومن أجل هذا نفهم عبارة (من تاريخ التسجيل) الواردة بالمادة ٣ على أنها (من تاريخ تقديم الطلب) المنصوص عليها في م ١٥ .

٤ — بيد أن هذا القول يتعارض حتماً مع صراحة القانون في م ٣ ، لأن عبارة (من تاريخ التسجيل) لا يفهم منها بحال من الأحوال أنها تعني (من تاريخ تقديم الطلب) ، وإلا كانت نصوص المشرع عبثاً لا ذقة فيها .

(١) القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . منشور بالجريدة الرسمية ج ٦٩ في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٩ .

(٢) القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ . منشور بالجريدة الرسمية م ١٥٥ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ .

٥ - فالمفهوم من نص المشرع في م ٣ على اعتبار بدأ الخمس السنوات من تاريخ التسجيل أنه تعمد بالضرورة تحديد هذا التاريخ بدأ لهذه المدة ، أما تاريخ تقديم الطلب فيبدأ منه أثر التسجيل الخاص يبدأ الحماية القانونية المنصوص عليها في م ٢١ من قانون العلامات ، وكذلك القرينة البسيطة على ملكية العلامة كما سيحى ، فضلاً عن الأسبقية التي تستفاد من النظام الذي اتخذته المشرع المصري لحماية العلامات التجارية في مصر .

٦ - وتوضيح ذلك أن من يقدم طلباً لتسجيل علامة تجارية إلى إدارة العلامات التجارية يكسب حق أسبقية يترتب عليه أن تعتبر العلامات التجارية التي تقدم للإدارة المذكورة بعد تقديم علامته تالية لها ، ومن أجل هذا يرفض تسجيلها إذا كانت مطابقة لهذه العلامة أو يطلب منه الحصول على موافقة صاحب العلامة السابقة برغم كونها لم تسجل بعد إذا كان ثمة تشابه بينها وبين العلامة اللاحقة .

٧ - وكذلك فإن مدة الحماية القانونية المترتبة على تسجيل العلامة التجارية ، وهي العشر السنوات المنصوص عليها في م ٢١ التي لم تذكر الوقت الذي يبدأ منه سريلها ، تعتبر كذلك من تاريخ تقديم الطلب ، استناداً إلى أنها أثر من آثار التسجيل في التشريع المصري للعلامات ، وما دام المشرع لم يحدد بدأ هذه المدة في المادة التي نصت عليها وهي م ٢١ ، فإن هذا البدء يكون من تاريخ تقديم الطلب ، وهو التاريخ المنصوص عليه في م ١٥ التي قررت أن يكون أثر التسجيل من هذا التاريخ .

٨ - فتاريخ تقديم الطلب المنصوص عليه في م ١٥ هو إذن تاريخ بدأ مدة الحماية القانونية والأسبقية ، وإذا ما اعتبرنا هذا التاريخ هو القاعدة العامة بالنسبة لبدأ سريل المدد المتعلقة بآثار التسجيل ، فلا بد من أن نعتبر حكم م ٣ القاضي باعتبار تاريخ التسجيل بدأ لمدة الخمس السنوات المذكورة استثناء لهذه القاعدة ، ومن البديهي أن المشرع إذا أراد أن يخرج على قاعدة معينة ، نص على هذا الخروج صراحة ، ليستفاد أنه تعمد هذا الخروج وذلك التحديد الذي لا يدعه من أعمال استثنائية في العمل ، كما أنه لا بد أن تكون ثمة دواع وأسباب اقتضت من المشرع أن يخرج على الأصل وأن يقرر بالتالي الاستثناء .

٩ - ويمكن القول بأن المشرع المصري قد رأى أنه قد انحاز إلى النظام الذي يجعل تسجيل العلامة التجارية مقررراً للملكيتها فقط Declaratif وليس منشئاً لها ، وإن التسجيل إن هو إلا قرينة بسيطة على الاستعمال ، وإن الاستعمال هو أساس الملكية الحقيقية ، وإذا ما تحقق هذا الاستعمال خمس سنوات ظاهراً هادئاً مستمراً بعد تمام التسجيل ، كان التسجيل قرينة كاملة على الملكية لا تجوز المنازعة فيها ، نقول إن المشرع وقد فعل ذلك ، قد رأى أن هذا الوضع من الحماية القانونية الذي اتخذته وانحاز إليه ، هو وضع نطاقه ضيق محدود ، والحماية المتمثلة فيه قاصرة وغير كاملة ، وإن هناك فترة ما بين تقديم طلب التسجيل وما بين تاريخ

التسجيل ، وهذه الفترة لازمة للقيام بفحص العلامة ومراجعتها على العلامات السابق تسجيلها أو تقديمها كما أنها لازمة للاشهار عنها في جريدة العلامات التجارية فضلاً عن لزومها لقوات مواعيد الطعن المخول لأصحاب الشأن بعد اشهار العلامة في الجريدة المذكورة . وقد تطول في العمل هذه الفترة ، وسواء أطالت أم لم تطل ، فهناك فترة مابين التاريخين ، فلو جعلنا تاريخ تقديم الطلب هو تاريخ بدأ الخمس السنوات التي لا تجوز المنازعة في ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها فيها استعمالاً ظاهراً هادئاً مستمراً . لكان ذلك تقصيراً من مدة الخمس السنوات نفسها وتقصيها منها في الحقيقة .

١٠ — إن صاحب العلامة حين يقدم طلبه بتسجيلها إلى الإدارة ، يعلم أنه يكتسب بمجرد التقديم حقاً في ألا تقبل الإدارة بعده علامات تتطابق أو تتشابه مع علامته ، ولكنه في الوقت نفسه هو في شك من قبول الإدارة لعلامته ، إذ قد يسفر فحصها عن وجود علامات سابقة عليها تتطابق أو تتشابه وإيما ، وهنا يتعين على الإدارة أن ترفض طلبه بالتسجيل ، كما أنه يخشى أن ترفض الإدارة التسجيل على أساس وجود مانع من موانع التسجيل المنصوص عليها في م ٥ من قانون العلامات لمخالفة الآداب أو النظام العام وكالتطابق مع الرموز الدينية البهجة أو الأسماء الجغرافية إذا كان من شأنها التضليل من حيث مصدر المنتجات (١) فركز صاحب العلامة بعد تقديم طلب التسجيل وقبل تاريخ التسجيل إذن مركز ضعيف يحوطه الشك وعدم الاطمئنان ، وهذا من شأنه أن يضعف من اهتمامه باستعمال علامته في السوق استعمالاً ظاهراً هادئاً مستمراً مدة معينة لا تنقطع ، وهو معرض في هذه الفترة إن استعمل علامته هذا الاستعمال ، للدعوى التي ترفع عليه من أصحاب العلامات المطابقة أو المشابهة السابق حمايتها قانوناً أو السابق استعمالها على استعماله لعلامته ، أمام القضاء العادي استناداً إلى أن الأصل في ملكية العلامة هو بالاستعمال وليس بالتسجيل . وحتى في حالة قبول الإدارة لعلامته والاشهار عنها في جريدة العلامات . فركزه كذلك ضعيف . إذ قد يبرز له من صفوف المنتجين أو الصناع أو التجار أصحاب شأن يعارضون في قبول علامته استناداً إلى أنها تطابق أو تشابه علاماتهم المحمية . فتقف العلامة دون التسجيل إذا قبلت معارضة هؤلاء المعارضين .

١١ — أما إذا سجلت هذه العلامة ، فهنا يطمئن صاحبها إلى أنه يستطيع أن يستعمل علامته في السوق ويتفاني في استعمالها ليفيد من تسجيلها وحمايتها ، ومن هنا رأى المشرع المصري أن يخوله وسيلة سهلة ميسورة في اثبات ملكيته لعلامته ، هي تقريره أن استعماله الهادي الظاهر الذي يستمر مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ التسجيل أي من تاريخ اطمئنانه وثقته وترتيب مصالحه الانتاجية أو الصناعية أو التجارية على هذا الأساس ، يمنحه قرينة كاملة على أنه هو مالك علامته ، بحيث لا يجوز لأحد كائناً من كان أن يتنازع فيها ، ومن هنا يتضح حرص المشرع وحسن فهمه وصحة تحديده وخروجه بالاستثناء .

(١) راجع : المادة الخامسة من قانون العلامات التجارية .

١٢ — هذا وما يدلنا على نعمد المشرع اعتبار تاريخ التسجيل في م ٣ بدأ لمدة الخمس السنوات أنه قرر في م ١٦ من القانون أن يعطى مالك العلامة بمجرد اتمام تسجيلها شهادة تشمل بيانات معينة ، منها : (تاريخ الطلب وتاريخ التسجيل) (١) ، فلو أن تاريخ الطلب وحده هو المعتبر بدأ لمدة الخمس السنوات المنصوص عليها في م ٣ وهو كذلك المعتبر بدأ لمدة الحماية المنصوص عليها في م ٢١ ، لما كان ثمة حاجة للنص في شهادة التسجيل على بيان (تاريخ التسجيل) ما دام تاريخ الطلب يدل عليه ويكفي بدأ لمختلف الآثار المترتبة على تسجيل العلامة . ومما يعزز ذلك أيضا نص المشرع في م ١٩ من القرار الوزاري الخاص بالعلامات التجارية والسالف الذكر على أن تشتمل صفحة سجل العلامات التجارية التي تخصص لتسجيل كل علامة على (تاريخ تقديم الطلب وتاريخ التسجيل) ، ولم يكتف المشرع بتاريخ تقديم الطلب .

١٣ — وقد نصت م ٣٩ من قانون العلامات على أن (العلامات التي تكون مستعملة عند بدأ العمل بهذا القانون ويتم تسجيلها في خلال سنتين من هذا التاريخ تعتبر فيما يختص بتطبيق المادة الثالثة أنها مسجلة منذ بدأ سريان القانون) .

١٤ — وهذه حالة خاصة بـ تلك العلامات التي كانت مستعملة في السوق المصري عند بدأ العمل بقانون العلامات ، فقد رأى المشرع المصري أن يتيح لأصحاب هذه العلامات التقدم بتسجيلها وحمايتها ، ونظرا لأنه قد نص في م ٣ على أن الاستعمال الظاهر الهادى المستمر مدة خمس سنوات من تاريخ تسجيل العلامة تعتبر قرينة لصاحب العلامة من شأنها ألا تجوز المنازعة في ملكيته لها ، ونظرا لأن المصلحة كانت تقتضي بذات الحقوق والمراكز القانونية في العلامات التجارية التي كانت مستعملة عند بدأ العمل بالقانون ، ومن مقتضى ذلك أن تعزز الحماية القانونية منذ بدأ هذا التاريخ ، فقد رأى المشرع أن يعتبر بدأ العمل بالقانون المذكور هو تاريخ التسجيل بالنسبة لتقرير القرينة الكاملة التي قررها لصاحب العلامة الذي يستعملها مدة خمس سنوات متتالية استعمالا ظاهرا هادئا لا ترفع عليه فيها دعوى يحكم بصحتها ، والتي تقضى بعدم جواز المنازعة في ملكيته ، بالرغم من أن إجراءات التسجيل تقتضى وقتا . بيد أن المشرع في الوقت نفسه اشترط أن تتم إجراءات تسجيل أمثال هذه العلامات في خلال سنتين من تاريخ بدء العمل بهذا القانون ، وإلا فإن تبدأ مدة الخمس السنوات إلا من تاريخ التسجيل وليس من تاريخ بدأ العمل بالقانون ما دامت إجراءاته لم تتم إلا بعد مضي فترة السنتين من هذا التاريخ الأخير .

١٥ — والواقع أن أصحاب العلامات التي كانت مستعملة عند بدأ العمل بالقانون ، كانوا متربصين لصدوره ، حتى إذا صدر ودخل في حيز التنفيذ ، بادروا إلى الافادة منه وطلبوا الحماية القانونية التي يمنحها لعلامات المنتجين والصانعين والتجار ، ومفهوم من مبادرتهم بطلب

(١) انظر : م ١٦ الفقرة (ثانيا) من قانون العلامات .

التسجيل أنهم يهتمون بالفعل بحماية علاماتهم ، فهم إذن يستعملونها في السوق ، ومفهوم كذلك من أن إجراءات التسجيل قد تمت بالنسبة لعلاماتهم في ظرف سنتين من تاريخ بدء العمل بالقانون أنها لم تلق اعتراضاً فنياً أو قانونياً عليها ، وكذلك لم يعترض عليها صاحب شأن في خلال المدة المقررة قانوناً ، تاريخ نشر العلامة في جريدة المعلنات ، أو أن الاعتراض لم يكن على وجه حق فلم يقبل ولم تؤيد الإدارة ، نقول إنه يفهم من ذلك أن الدعاوى التي ترفع على مالك مثل هذه العلامة ويحكم بصحتها لا مجال لها في خلال السنتين المذكورتين ، وهنا يقتضى مركز صاحب هذه العلامة أن يخول له القانون القرينة الكاملة الخاصة بعدم جواز المنازعة في ملكيته من يوم بدأ العمل بالقانون ما دامت إجراءات التسجيل تمت خلال السنتين من هذا اليوم ، ويكون غير متفق مع المنطق والعدالة أن يسوى مثل هذا المالك بغيره من أولئك الملاك الذين لم تتم إجراءات تسجيل علاماتهم في خلال مدة السنتين لأي سبب من الأسباب ، أو الذين لم يطلبوا حماية القانون والافادة من تشريع العلامات إلا بعد انقضاء فترة هاتين السنتين .

١٦ — ثم رأى المشرع — وهو يقن المادة ٣٩ المذكورة من قانون العلامات — أنه يخشى أن يفهم من مدلولها أن المشرع أراد أن يستثنى حالة العلامات المستعملة عند بدأ العمل بالقانون والتي يتم تسجيلها في خلال السنتين من تاريخه ، فيجعل تاريخ بدأ العمل بالقانون هو الوقت الذي تبدأ منه مدة الخمس السنوات المنصوص عليها في م ٣ ، وكذلك بدأ مدة الحماية القانونية (العشر السنوات) المنصوص عليها في م ٢١ من القانون والتي تبدأ من تاريخ تقديم الطلب باعتبار هذه الحماية أثراً للتسجيل يخضع لحكم م ١٥ التي تنص على أن (يكون للتسجيل أثره من تاريخ تقديم الطلب) . ولما كان المشرع لا يريد أن يخرج على حكم هذا النص الأخير فيما يتعلق بحالة العلامات السالفة الذكر أي العلامات التي كانت مستعملة عند بدأ العمل بالقانون ، فقد رأى من الضروري أن يؤكد ذلك الحكم بالنص في م ٣٩ في فقرتها الثانية (على أن مدة العشر السنوات المنصوص عليها في المادة ٢١ لا تبدأ إلا من تاريخ تقديم طلب التسجيل) .

١٧ — فلو أن المشرع جعل تاريخ بدء العمل بالقانون تاريخاً لبدء مدة العشر السنوات المنصوص عليها في م ٢١ في حالة العلامات المذكورة في م ٣٩ ، لكان معنى هذا أن تعتبر هذه العلامات سابقة على العلامات التي قدمت بالفعل قبلها ولكنها لا تعتبر ضمن العلامات المقصودة في م ٣٩ إذا ما تأخر تسجيلها لسبب أو لآخر ، وفي ذلك اعتداء صريح على حق الأسبقية المخول لصاحب العلامة الذي يسبق غيره من أصحاب العلامات في تقديم طلبه بالتسجيل إلى الإدارة العامة .

١٨ — ومن المهم أن نقرر أن المادة ١٥ التي تنص على أن للتسجيل أثره من تاريخ تقديم الطلب ، ليس معناها أن العلامة بمجرد تقديم الطلب الخاص بتسجيلها تعتبر أنها قد

سجلات ، وإنما المقصود بالمادة المذكورة أن من يقوم بتسجيل علامة يعتبر مالكا لها من تاريخ تقديم الطلب ، أى أن المادة ١٥ إنما تقرر القرينة البسيطة التي رتبها القانون على الملكية ، ذلك لأن ملكية العلامة تكون - كما أسلفنا - لمن سبق له استعمال العلامة قبل سواه ، إذ التسجيل بحسب التشريع المصري للعلامات ليس من شأنه إنشاء حق الملكية ، وإنما هو مقرر لوجود هذا الحق فقط ، أى كاشف له ، وهذه القرينة البسيطة قد نصت عليها صراحة م ٣ بقولها : (يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواه) ولكن التاريخ الذي تبدأ منه هذه القرينة لم تقرر م ٣ وإنما هو مستفاد من نص م ١٥ التي تجعل للتسجيل أثره من تاريخ تقديم الطلب . أما م ٣ فهي تقرر كذلك القرينة الكاملة على ملكية العلامة في حالة استعمالها استعمالا ظاهرا هادئا مستمرا مدة خمس سنوات متتالية ، والتي مقتضاها عدم جواز المنازعة في ملكية العلامة من الغير .

١٩ - وكذلك يجب ألا يثور الشك حول الوقت الذي تبدأ منه مدة الحماية القانونية المنصوص عليها في م ٢١ التي لم تحدد الوقت الذي تبدأ منه هذه المدة (١) ، كما فعلت بعض التشريعات الأجنبية ، وذلك أن الدول التي تأخذ بنظام الفحص السابق Examen prealable كمصر ، نجد أن بعضها قد نص صراحة على أن هذه المدة (مدة الحماية) تبدأ من تاريخ التسجيل (٢) ، في حين أن البعض الآخر من تشريعات هذه الدول يحتسب مدة الحماية من تاريخ تقديم طلب التسجيل كالقانون الألماني (٣) ، والقانون الانجليزي (٤) .

٢٠ - ونظراً لأن المشرع المصري قد استرشد فيما يتعلق بآثار التسجيل وإجراءاته

(١) ولم تنص قوانين بعض الدول على الوقت الذي تبدأ منه مدة الحماية كما فعل المشرع المصري ، ومثال هذه القوانين : القانون السويسري الصادر في ٢٦ - ديسمبر سنة ١٨٩٠ انظر : م ٨ منه . See gohn H . Ruege and W . B . Graham Trade Mark Laws of the world . P.887

(٢) انظر : م ١٨ من قانون العلامات الهولندي التي تنص على انقضاء آثار التسجيل بعد مضي ٢٠ سنة تبدأ من تاريخ "تسجيل" The aforesaid p 628 ، وكذلك م ١٦ من القانون التشيكوسلوفاكي التي تقضى بوجوب تجديد التسجيل كل عشر سنوات ابتداء من تاريخ التسجيل .

(٣) انظر : م ٩ من قانون العلامات لألماني الصادر في سنة ١٩٣٦ والتي تنص على أن مدة حماية العلامة للسجلة هي عشرة سنوات تبدأ من اليوم التالي ليوم الإيداع .

(٤) انظر : نص م ٢٠ من قانون العلامات الانجليزي United Kingdom Trade Marks Act الصادر في سنة ١٩٣٨ التي تقضى بأن تسجيل العلامة التجارية يكون لمدة سبع سنوات ، وأنه يجوز تجديدها لمدة أخرى وهكذا . See F . E . Bray and F . G . Underhay, The Trade Markes Act 1938 with annotations and Trade Marks Rules 1938 with references to the 6 th ed of Kerly on Trade Marks London 1938 P. 27 - وقد نصت م ١٩ من القانون المذكور بأنه عند تسجيل العلامة التجارية تعتبر أنها مسجلة من تاريخ تقديم طلب التسجيل ، كما أن هذا التاريخ هو تاريخ تسجيل العلامة فيما يتعلق بتطبيق قانون "علامات" سالف الذكر .

بأحكام هذين القانونين ، فلا بد من الاسترشاد أيضاً بحكمهما الخاص يبدأ مدة الحماية القانونية المنصوص عليها في م ٢١ من القانون المصري .

٢١ — هذا فضلاً عن أنه واضح من المادة ١٥ أن التسجيل يكون له أثره من تاريخ تقديم الطلب ، وليس من شك في أن الحماية القانونية هي من الآثار القانونية المترتبة على التسجيل ، لذا فيعتبر تاريخ الطلب بدأ لمدة هذه الحماية .

٢٢ — وواضح زيادة على ذلك من نص م ٣٩ في فقرتها الثانية التي تنص على أن مدة العشر السنوات المنصوص عليها في م ٢١ لا تبدأ إلا من تاريخ تقديم طلب التسجيل ، وذلك بالنسبة للعلامات التي كانت مستعملة عند بدء العمل بقانون العلامات ، ان هذا تطبيق للمادة ١٥ ، وفي الوقت نفسه تأكيدها كما سبق أن أوضحنا .

٢٣ — وليس يخاف أن القول بأن مدة الحماية المذكورة إنما تبدأ من تاريخ التسجيل يؤدي في الواقع إلى نتائج غير مقبولة ، لأن عدم تقرير بدأ مدة الحماية القانونية من تاريخ تقديم طلب التسجيل قد يؤدي في العمل إلى حماية مقلد العلامة الذي تم إجراءات تسجيل علامته قبل تمام إجراءات تسجيل علامة صاحب العلامة الأصلية ، مع أنه قدم طلبه في تاريخ لاحق له ، لا شيء إلا لأن تسجيل العلامة الأولى الأصلية قد تأخر لاستكمال أو لاستيفاء بعض الاجراءات اللازمة في العمل لنظام التسجيل .

٢٤ — وقد يقال بأن المادة ٣٤ من القرار الوزاري الخاص بالعلامات التجارية التي تنص على أن أشهر تجديد مدة الحماية في (جريدة العلامات التجارية) ، ويشتمل الاشهار على بيانات معينة ، آخرها (تاريخ التسجيل ورقم الجريدة التي أشهر بها التسجيل) إنما يستفاد منها أن تاريخ التسجيل هو الوقت الذي تبدأ منه مدة الحماية القانونية وأن المشرع لو كان أراد أن يكون تاريخ طلب التسجيل هو المعتبر بدأ لهذه المدة ، لكان واجباً عليه عند وضع هذه اللائحة ذكر تاريخ تقديم الطلب وليس تاريخ التسجيل ضمن البيانات التي أوردتها في م ٣٤ من القرار الوزاري المذكور .

٢٥ — ولكن الواقع أن تاريخ التسجيل المنصوص عليه في هذه المادة ، لا يستفاد منه أنه يعتبر بدأ لمدة الحماية القانونية ، وإنما يستفاد منه ما نصت عليه م ٣ من قانون العلامات التي تجعله بدأ لمدة الخمس السنوات المنصوص عليها فيها ، كما أنه يجب أن يلاحظ أن نص م ٣٤ المذكورة هو نص وارد في قرار وزاري ، وأن ذلك يجعله حتماً أضعف من نصوص المواد التي وردت في قانون العلامات التجارية نفسه .

٢٦ — وقد يمكن أن يدعى بأننا لو أخذنا بمبدأ سريان مدة الحماية القانونية من تاريخ تقديم الطلب ، لوجب على إدارة العلامات أن تجدد حماية علامات لم يتم تسجيلها بعد . وأن هذا الحال كذلك لا يتماشى مع المنطق السليم .

٢٧ — بيد أن هذا تفسير غير سديد ، لأننا لا نعتبر تاريخ تقديم الطلب بدأ لمدة الحماية القانونية بحسب نص م ١٥ إلا إذا تم تسجيل العلامة بالفعل ، وذلك مفهوم من نص م ٢١ من القانون التي تقرر أن مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة هي عشر سنوات ، فلا يتصور تجديد علامة لم تسجل بعد ، لأن التجديد مرحلة بعد التسجيل ، وإذا ما سجلت العلامة ، كان بدأ المدة هو تاريخ تقديم الطلب استناداً إلى نص م ١٥ من القانون .

* * *

٢٨ — ويمكن بعد ذلك أن نكمل ماسلف بالقول بأن تاريخ تقديم طلب تسجيل العلامة التجارية هو التاريخ الذي يبدأ منه أمران :

أولها : مدة الحماية القانونية المنصوص عليها في م ٢١ من قانون العلامات التجارية .
وثانيهما : القرينة البسيطة على الملكية المنصوص عليها في م ٣ والمستفاد بدؤها من نص م ١٥ من القانون المذكور .

أما تاريخ التسجيل فهو خاص يبدأ مدة القرينة الكاملة المنصوص عليها في م ٣ من القانون المذكور . والى مقتضاها عدم جواز المنازعة في ملكية العلامة التجارية . إذا استعملها من قام بتسجيلها بعنفة مستمرة خمس سنوات على الأقل . دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها .

العدد السادس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣١٦	٣ مايو ١٩٥٦	(١) قضاء محكمة النقض المدنية ١ - إثبات . أوراق عرفية . حجيتها . المصدر القانوني لهذه الحجية . المادة ٣٩٠ مدني . ٢ - إثبات . صور الأوراق العرفية متى يكون لها قيمة في الإثبات ؟ عدم جواز الاحتجاج بها إذا كان الأصل غير موجود . ٣ - تسجيل . إيداع أصل العقد . عدم تقريره والعمل به إلا في عهد قانون التسجيل الجديد . ١ - إجارة . قانون . تأجير أملاك الحكومة . خضوعه لقانون إيجارات أملاك الميري الحرة الصادر في سنة ١٩٠٠ والمعدل في سنة ١٩٠١ . ٢ - إجارة . انعقادها . موافقة وزير المالية على تأجير أطيان الجزائر المملوكة للحكومة لشخص بالممارسة بدلا من المزاد . اعتبار الحكم هذه الموافقة كافية لانعقاد الإيجار وأن توقيع مدير المديرية على عقد الإيجار غير لازم بعد ذلك . خطأ . مسئولية . مسئولية المتبوع . استلام أحد رجال البوليس للمسكي سلاحا من وزارة الداخلية لمقتضيات وظيفته وإطلاقه هذا السلاح في حفلة عرس دعى إليها بصفته الشخصية . إصابته أحد الحاضرين . مسئولية وزارة الداخلية عن الأضرار التي أحدثها في هذه الحالة . المادتان ١٥٢ مدني قديم ، ١٧٤ مدني جديد . استئناف . ميعاده . إعلان . إعلان الحكم . تقرير الحكم بأن ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ إعلان الحكم للمحل المختار . خطأ . المادة ٣٧٩ مرافعات . ١ - نقابات . صيدلة . طب . نقابة المهنة الطبية . عدم اعتبار العميالة أعضاء في هذه النقابة . القانونان رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ و ٥ سنة ١٩٤١ . ٢ - نقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن .
٣١٧	» » »	٦٥٣
٣١٨	» » »	٦٥٥
٣١٩	» » »	٦٥٧
٣٢٠	» » ١٧	٦٥٩

العدد السادس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
١٧ مايو ١٩٥٦	١ — شفعة . بيع تجوز فيها الشفعة . قيام الحارس على أموال رعايا الألمان ببيع عقار بالمزاد . النص في قائمة شروط البيع على ضرورة موافقته على الثمن الرامى به المزاد وعلى حقه فى إلغاء البيع بدون إبداء أسباب . هذا البيع يجوز فيه الشفعة . المادة ٩٣٩ مدنى .	٣٢١ ٦٦٨
١٧ مايو ١٩٥٦	٢ — شفعة . بيع تجوز فيها الشفعة . بيع مصلحة الأملاك لعقاراتها بالمزاد بشرط مصادقة وزير المالية . بيع عقارات القصر الذى كان يتم أمام المجالس الحسبية . هى بيع تجوز فيها الشفعة .	٣٢٢ ٦٧٣
١٧ مايو ١٩٥٦	٣ — شفعة . حكم . تسببه ملحقات الثمن . تقرير الحكم لأسباب سائغة أن عدم إبداء الملحقات مع الثمن كان بسبب عدم علم الشفيع بها ولا بمقدارها . لا خطأ .	٣٢٣ ٦٧٤
١٧ مايو ١٩٥٦	٤ — قانون . القرار التشريعى . متى يكون له حكم القانون الصادر تنفيذا له ؟	٣٢٤ ٦٧٥
١٧ مايو ١٩٥٦	مسئولية . مجالس قروية . عقد . حكم . تسببه النص فى عقد توريد المياه على تحميل المشترك التزام مراقبة وصيانة وحفظ المواسير الفرعية ومسئولية ما ينجم عن عدم القيام بهذا الالتزام من أضرار . تسرب المياه إلى منزل المشترك نتيجة كسر بالماسورة الفرعية بإهمال هذا المشترك ومخالفته نص الاتفاق المذكور . الحكم بمسئولية المجالس القروية تأسيسا على وقوع خطأ تقصيرى جسيم منه ساعد على تقديم الضرر وتقسيم الضرر على الطرفين وبيان علاقة السببية بين الخطأ التقصيرى والضرر . لا خطأ .	٣٢٥ ٦٧٦
١٧ مايو ١٩٥٦	١ — قسمة . اختلاف نصوص القانون المدنى القديم عن	٣٢٦ ٦٧٧

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	المجلد	الصفحة
نص المادة ١/٨٣٧ مدني جديد في حالة تعذر القسمة على أصغر نصيب تمهيدا لإجراء القرعة . جواز التجنب بغير رضا الشركاء في القانون الجديد دون القانون القديم .			
٢ - قسمة . خير . ندب خير لفرز وتجنب نصيب طالبي القسمة . عدم طلب أحد المدعى عليهم فرز وتجنب نصيبه . قيام الخير بفرز وتجنب نصيب المدعين وإبقاء المدعى عليهم في الشيوع . لا تريب عليه .			
٣ - قسمة . استئناف . موافقة أحد الشركاء أمام محكمة أول درجة على إجراء القسمة بطريق التجنب . رجوعه أمام محكمة ثاني درجة وطلبه إجراء القسمة بطريق القرعة . غير جائز .			
٤ - قسمة . دفع . دعوى القسمة . حق الخصم الذي نازع في الملكية فيها في التمسك . وقفها حين الفصل نهائيا في الملكية . انعدام صفة باقي الخصوم في التمسك بذلك .			
٥ - قسمة . دعوى القسمة . حق محكمة الموضوع في تقدير جدية المنازعة في الملكية فيها .			
٦ - دعوى . خصومة . انقطاعها بسبب وفاة أحد الخصوم . أثره . بطلان نسبي لمصلحة خليفة المتوفى .			
٧ - دعوى . أهلية . إجراءات التقاضي . إجراءات اختصاص القاصر في الدعوى الابتدائية . بقاؤه قاصرا إلى ما بعد صدور الحكم التمهيدي فيها . عدم التنبية إلى بلوغه سن الرشد بعد ذلك حتى صدور الحكم الابتدائي . اختصاصه في الاستئناف بصفته بالغا الرشد . لا بطلان في الإجراءات .			
٨ - نقض . طعن . الصفة في الطعن . إجراءات . دعوى . الادعاء بعدم حضور المطعون عليهم شخصيا في الدعوى أمام محكمة أول درجة ومحكمة ثاني درجة وعدم تقديم الحاضر عنهم توكيلات لاثبات وكالته . انعدام صفة الطاعن في هذا الادعاء .			

العدد السادس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
الرقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٢٤	٦٧٦	١ - فسخ . بيع . عقد . الشرط الفاسخ الضمني . محل التزام المحكمة بفسخ عقد البيع تحقيقاً لهذا الشرط . عرض المشتري ثمناً اقل مما هو ملزم بسدادته وإصراره على ذلك لحين الفصل في الدعوى . التنبيه على المشتري بوفاء الثمن المستحق . غير لازم لصحة الحكم بالفسخ .
٣٢٥	٦٧٦	٢ - دفاع . حكم . تسببه . قيام الحكم على اسباب مؤدية ولها اصلها الثابت بالأوراق . عدم التزام المحكمة بالرد استقلالاً على كل ما يثيره الخصم .
٣٢٦	٦٧٨	٣ - حكم . تسببه . بيع . نعى وارد على اسباب زائدة لا حاجة بالحكم اليها . نعى غير منتج . مثال . اختصاص . تعويض . مهندسون . دعوى رفعها مهندس وقت العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة بطلب تعويض عن شطب اسمه من سجل نقابة المهندسين . اختصاص المحاكم المدنية بنظر هذه الدعوى .
٣٢٦	٦٧٨	١ - مسئولية . إثبات . قوة قاهرة . مسئولية امين النقل . ترتيبها في ذمته عند عدم قيامه بتسليم البضاعة إلى المرسل اليه وعدم دره هذه المسئولية عنه إلا باثباته ان عدم التسليم او الضياع راجع لسبب قهرى . شرط ذلك . المادة ١٠٤ تجارى .
		٢ - مسئولية . تقادم . إثبات . مسئولية امين النقل . رفع دعواها بعد مدة التقادم القصير المحددة المدة في المادة ١٠٤ تجارى . تمسك امين النقل بهذا التقادم . التزام المرسل باتباب وقوع غش او خيانة من الامين او عماله ادى إلى ضياع البضاعة وذلك لتفادى الحكم بسقوط حقه بالتقادم المذكور . ماهية المسئولية في هذه الحالة .
		٣ - تقادم . مسئولية امين النقل . متى يبدأ ميعاد التقادم القصير المحدد بالمادة ١٠٤ تجارى ؟
		٤ - تقادم امين النقل . اعتبار المدة المنصوص عليها في

العدد السادس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٢٧	٦٨١	٣١ مايو ١٩٥٦
٣٢٨	٦٨٣	» » »

المادة ١٠٤ تجاري مدة تقادم . مريان احكام الانقطاع والتنازل عليها . شرط ذلك .

١ - تنفيذ عقارى . رسو المزااد . فسخ . بيع . انتقال ملكية العقار المزوعة ملكيته إلى مقرر الزيادة بالشر برسو المزااد عليه . قابلية هذه الملكية للتفاسخ رضاء باتفاق المدين وطالب البيع والراسى عليه المزااد . أثر هذا التفاسخ . حق الرامى عليه المزااد فى صرف المبلغ المودع على ذمة التقرير بزيادة العشر .

٢ - نيابة عامة . إيداع مبلغ بالخزانة . عدم اعتباره مضافا إلى ذمتها .

١ - نقض . طعن . إعلان . الإعلان للنيابة . خلو ورقته من بيان آخر موطن للمعلن إليه فى مصر أو فى الخارج . بطلان الاعلان . المادتان ١٤ / ١١ و ٢٤ مرافعات .

٢ - نقض طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . إعلان المطعون عليهم للنيابة . عدم قيام الطاعن ببذل أى جهد فى سبيل التعرئ عن موطنهم . وجود ما يشير إلى هذا الموطن بالنسبة للبعض فى أوراق الطعن وما تبسر السبيل إلى معرفته بالنسبة للبعض الآخر عن طريق وكيلهم الذى مثلهم فى الخصومة أمام محكمة الاستئناف . بطلان الاعلان . تمسك الطاعن فى جلسة المرافعة بعدم وجود موطن المطعون عليهم منذ بدء التقاضى وطلبه ضم ملف الدعوى بين الابدائية والاستئنافية لاثبات ذلك . لا يلتفت إليه .

٣ - نقض . طعن . الخصوم فى الطعن . إجارة . قيام النزاع حول صحة عقد إيجار وحول حق المستأجر الطاعن فى حبس طابق المنزل المؤجرين إليه ومنع تعرض المطعون عليهم له . عدم قابلية هذه الأمور للتجزئة . عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لبعض المطعون عليهم . يترتب عليه عدم قبوله شكلا بالنسبة للباقيين .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
نقض طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . تزوير . شفعة . صدور حكم في الادعاء بالتزوير الذي أناره الشفيع توصلا لاثبات بطلان الحكم المستأنف القاضي بسقوط حقه في الشفعة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .	٣١ مايو ١٩٥٦	٦٨٤	٣٢٩
١ - تقادم . تقادم خمسي . حسن النية . تنفيذ عقارى . واجب نازع الملكية الراسي عليه المازاد في البحث والاستقصاء عن حقيقة هذه الملكية . اعتبار تقصيره في ذلك متعارضا مع حسن النية . عدم استفادته من التقادم الخمسي .	» » »	٦٨٥	٢٣٠
٢ - تقادم . تقادم خمسي . حسن النية . سلطة قاضي الموضوع في استخلاص حسن النية وسوءها استخلاصا سائفا .	» » »	٦٨٨	٢٣١
١ - نقض . طعن . المحضوم فيه . تزوير . الادعاء بتزوير سند نسب إلى شخص واحد يعتبر المطعون عليهم خلفاء . الحكم ابتدائيا واستئنافيا برد هذا السند وبطلانه . اعتبار موضوع الطعن غير قابل للتجزئة . عدم قبوله شكلا بالنسبة لبعض المطعون عليهم يترتب عليه عدم قبوله شكلا بالنسبة للباقيين .	» » »	٦٨٩	٣٣٢
٢ - نقض طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . إثبات المحضر عدم قيامه بإعلان المطعون عليهما بسبب إجابة خفي نظمي بأن أحدهما مقيم بمصر والآخر بالقازيق وعدم علمه بعنوانهما . إعلانهما للنيابة . بطلان الاعلان . التحدى بعدم معرفة الادارة لمحل إقامتهما حينما طلبت منها النيابة توصيل صورة الاعلان إليهما مع وجود صلة قرى بين طالب الاعلان والمراد إعلانهما . لاجدوى منه .	٤ فبراير ١٩٥٦	٦٨٩	٣٣٢
(٢) المحكمة الادارية العليا (مجلس الدولة)			
مؤهل دراسي . الملاحظون الصحيحون حملة شهادة المعهد الصحي . حساب أقدميتهم ، عملا بقرار مجلس الوزراء			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
<p>المؤرخ ١٣/١/١٩٤٠ ، من تاريخ إلحاقهم بذلك المعهد . التسوية في ذلك بين من كان يشغل منهم الدرجة السابعة عند صدور ذلك القرار وبين من عين في الدرجة الثامنة الكاملة وفقاً لأحكامه . قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . إلغاء القرار سالف الذكر . تعديله المرتب المقدر لحلة ذلك للاؤمل وتحديد لآقدميتهم من تاريخ تعيينهم بالحكومة لامن تاريخ إلحاقهم بالمعهد المعنى .</p> <p>١ - طعن . ميماده . ثبوت أن الميعاد ينتهي يوم عطلة رسمية . امتداده إلى أول يوم عمل بعدها .</p> <p>٢ - موظف . علاقته بالحكومة علاقة تنظيمية خضوع نظامه القانوني للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة . سرعان التنظيم الجديد عليه بأثر حال من تاريخ العمل به . عدم سريانه بأثر رجعي بحسب المراكز القانونية الذاتية إلا بنص خاص في قانون ، وليس في أداة أدنى تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب أعباء مالية على الخزانة العامة . عدم سريانه على الماضي إلا إذا تبين قصده في ذلك بوضوح عند الشك بكون التفسير لصالح الخزانة . أساس ذلك .</p> <p>٣ - كادر العمال . الطرايشية ومكنجية الأحذية . اعتبارهم طبقاً لهذا الكادر في درجة صانع غير دقيق (٢٠٠ / ٣٦٠ م) . رفعهم إلى درجة الدقة من الفئة (٣٠٠ / ٤٠٠ م) بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩٤٧ . عدم سريان التنظيم الجديد على الماضي .</p> <p>١ - قرار إداري . عدم تولد أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك . مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء في ٢٦ مايو ١٩٤٥ بانصاف خريجي المعلمين الثانوية والذي يقتضى إعماله استصدار قانون بفتح اعتماد إضافي . تولد الأثر بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ١/٦/١٩٤٧ .</p>	<p>١١ فبراير ١٩٥٦</p> <p>د د د</p>	<p>٦٩٠</p> <p>٦٩١</p>	<p>٣٣٣</p> <p>٣٣٤</p>

العدد السادس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ - اعتماد مالي مجاوزة الإدارة لحدود الاعتماد المقرر من السلطة التشريعية ، أو للفرض المقصود منه ، أو للوقت المحدد لاستخدامه ، أو تصرفها قبل فتح الاعتماد اللازم . أثر ذلك على صحة التصرف ونفاذه . التفرقة بين الرابطة المقدية والعلاقة التنظيمية . صحة التصرف ونفاذه في الحالة الأولى دون الثانية . أساس ذلك .
		٣ - مرتب . مركز الموظف بالنسبة لمرتبه في المستقبل مركز قانوني عام يجوز تغييره . مركزه بالنسبة لمرتبه الذي حل فعلا مركز قانوني ذاتي ينطوي على حق مكتسب لا يجوز المساس به إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى . لا يقف في طريق استيفاء هذا الحق المكتسب . تعلل الإدارة بتنفيذ الاعتمادات المالية المقررة من قبل ، أو عدم التأشير من المراجع المختص بمراقبة الصرف .
٣٣٥	١٩ فبراير ١٩٥٦	دعوى . اعتبارها مرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري بإيداع صحيفة سكرتيرية المحكمة . التقدم بطلب الاعفاء من الرسوم للجنة المساعدة القضائية . لا يعتبر رقما لها . العبرة في قبول الدعوى أو عدم قبولها هي بتاريخ رفعها للمحكمة .
٣٣٦	١٨	موظف . تثبيته . جوازي للإدارة . ترخص الإدارة في تقدير ملائمة التثبيت بلا معقب عليها ما دام قرارها خلا من إساءة استعمال السلطة . القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ . النص فيه على عدم جواز التثبيت .
٣٣٧	٢٥	١ - معادلات دراسية . القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . فهم مدلولاته وتطبيقها مرتبطان بفهم مدلولات قانون نظام موظفي الدولة . إعمال ذلك بالنسبة للمقصود من عبارة الموظفين المعينين بصفة دائمة والموظفين المؤقتين ، الواردة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ المفسر لقانون المعادلات الدراسية .
		٢ - موظف . الموظف الدائم والموظف المؤقت . مناه

العدد السادس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>التفرقة بينهما في قوانين المعاشات هو التثبيت أو عدم التثبيت المناط في قانون نظام موظفي الدولة هو دائمية الوظيفة بحسب وضعها الوارد في الميزانية أو عدم دائمتها بصرف النظر عن التثبيت وعدمه . دليل ذلك .</p> <p>٣ — معادلات دراسية . للموظفون الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسراً بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ م الموظفون الدائمون في حكم قانون نظام موظفي الدولة بصرف النظر عن تثبيتهم من عدمه لا يفيد من أحكامه الموظفون المؤقتون إما لأنهم معينون على وظائف موصوفة في الميزانية بالتوقيت ، أو لأعمال مؤقتة ولو كان اعتمادها مقسماً للدرجات ، وأما لأنهم خارج الهيئة أو عمال باليومية . دليل ذلك .</p>
٢٣٨	١٠ مارس ١٩٥٦	<p>١ — إنصاف . سرد لبعض المراحل التشريعية للمسعى المؤهلات الدراسية . قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ ، وكتاب دوري المالية في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وقرارات مجلس الوزراء في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ . وأول يولييه و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . قانونا نظام موظفي الدولة والمعادلات الدراسية .</p> <p>٢ — معادلات دراسية . القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . استهدافه إنصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدركهم قواعد الإنصاف السابقة .</p> <p>٣ — معادلات دراسية . القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . قصره الإلغاء بأثر رجعي على قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ : وأول يولييه و ٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ دون القرارات السابقة عليها . أساس ذلك . تضمنته بعض مزايا لم ترد في هذه القرارات الأخيرة . إذادة حملة المؤهلات من هذه المزايا ولو كانوا ممن تسرى عليهم تلك</p>

العدد السادس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الحكم	التصنيف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		القرارات مريان هذه الافادة من التاريخ المعين بالمانوت وبالشروط التي نص عليها فيه . (٣) قضاء الأحوال الشخصية
٣٣٩	٧١٠	٢٠ يونيو ١٩٥٦
		١ - توثيق الاشهادات والمحركات الرسمية . سلطة القنصليات في ذلك . ٢ - وصية . توقيها على الصحيفة الأخيرة من الموصي والشهود . كاف . ٣ - قنصلية . اختصاصها بتوثيق الوصية يقتضي اختصاصها بشهرها . ٤ - زوجة موصي لها . وفاتها قبل وفاة الموصي . توزيع حصتها على باقي الورثة ٦ - دعوى طلب الحساب من منفذ الوصية . الدفع بالتقادم في حالة تنازع القوانين . (٤) قضاء محاكم الاستئناف المدنية
٣٤٠	٧١٦	٢٩ فبراير ١٩٥٦
		١ - أمين النقل . مسؤولية تعاقدية . ٢ ، ٣ - أمين النقل . إثبات الحادث ومسؤوليته على عاتقه إلا متى أثبت قيام القوة القاهرة . ٤ ، ٥ - أمين النقل . مدى اعفائه متى كان الخطأ من الغير . (٥) قضاء محاكم الاستئناف التجارية
٣٤١	٧٢٠	١٢ يونيو ١٩٦٦
		١ - أثر رفع الاستئناف . ٢ - سقوط الدعوى بتسليم البضائع بانقضاء سنة من تاريخ وصول السفينة وشروطه . ٣ - سند الشحن في حكم السند الأذني من حيث قابليته للتداول . ٤ - شرطه الاعفاء من المسؤولية عن هلاك البضائع . مناطه عدم وقوع تقصير جسيم .

العدد السادس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٥ — تقدير صلاحية السفينة هو بتقدير حالتها وصلاحيتها في الميناء الذي تشحن فيه البضاعة فإذا لم يثبت ذلك يكون على أصحاب السفينة عبء اثبات القوة القاهرة .
		٦ — المسئول عن رص البضائع وتغليفها في السفينة هو الربان مالم يتفق على إعفائه من المسؤولية .
		(٦) قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٣٤٢	١٦ أكتوبر ١٩٥٦	١ — اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الطلبات الوقفية المتعلقة بالعقود الإدارية . لا ولاية .
		٢ — إثبات الحالة . قيام الخبير بإدائه للأمورية المنتدب لها من محكمة أول درجة وتقديم تقديره . لا يصبح لهذا الاجراء قيمة عند إلغاء الحكم بسبب عدم ولاية المحكمة .
		(٧) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)
٣٤٣	٢٦ ديسمبر ١٩٥٦	وكيل . جواز رفع الدعوي بصفته .
٣٤٤	٢٢ مارس ١٩٥٦	تشرذ . ادعاء انتهم أنه من ذوى الحرف إلا أنه ماطل ويبحث عن عمل لا يكفي لتبرئته . يتعين عليه اثبات حرفته وإثبات أنه قام بالبحث عن العمل فعلا ولكنه أخفق .
		(٨) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح)
٣٤٥	١٤ د د	أمر جنائي . إمكان إصداره بالبراءة . طعن النيابة في الأمر الجنائي الصادر بالبراءة .
٣٤٦	٢٨ ديسمبر ١٩٥٥	أمر جنائي . إمكان إصداره بالبراءة . طعن النيابة في الأمر الجنائي الصادر بالبراءة .
٧٥١		تكليف الواقعة وما يشير من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .
٧٦٩		الفسخ الارادى لعقد العمل الفردى للاستاذ فتحى عبد الصبور القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية
٧٨٠		تاريخ الطلب وتاريخ التسجيل والآثار القانونية المترتبة على تسجيل العلامة التجارية في التشريع المصرى الاستاذ أحمد طه السنوسى .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قرار بالقانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٦ (١)

بوقف الاجراءات المترتبة على التأخير في أداء الديون

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قانون التجارة ،

وعلى القانون رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٦ بوقف الاجراءات المترتبة على التأخير في أداء الديون ،

وعلى ما اراه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر العمل بالقانون رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٦ لمدة ثلاثة شهور أخرى تبدأ من ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ — وعلى ألا يستفيد من ذلك سوى المدينين الذين كانوا يقيمون في دائرة محافظتي بورسعيد والسويس لغاية ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو المدينين المقيدين بالسجل التجاري فيهما .

مادة ٢ — فيما عدا المدينين المنصوص عليهم في المادة السابقة تقسط الديون التجارية التي استحققت والتي تستحق ابتداء من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ لغاية ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ على قسطين متساويين يستحق القسط الأول منها في أول يناير سنة ١٩٥٧ ويستحق القسط الثاني في أول فبراير سنة ١٩٥٧ .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٦ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٩ مكرر « ا » الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٦ لمعالجة الحالة الاقتصادية التي ترتبت على الظروف الحاضرة التي استهدفت لها البلاد بسبب الاعتداء الفاشم الذي وقع .

وقد نص القانون المذكور على انه مع عدم الاخلال بحق الدائن في اتخاذ الاجراءات التحفظية توقف لمدة شهر من تاريخ العمل بالقانون اجراءات البروتستو واشهار الافلاس وكافة الاجراءات المترتبة على التأخير في أداء الديون التجارية التي تستحق ابتداء من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ - كما نص القانون على وقف اجراءات البيوع الجبرية أيضا لمدة شهر من تاريخ العمل به - ولما كانت الظروف التي اقتضت إصدار هذا القانون لا تزال قائمة في بعض الجهات وتستدعي استمرار بعض هذه التدابير بقصد حماية المدينين الذين واجهتهم هذه الظروف وحماية الاقتصاد العام في البلاد - ولما كانت منطقة محافظتي بور سعيد والسويس أكثر الجهات تأثرا بهذه الحالة بسبب ما تم فيها من إجراءات عسكرية وبسبب هجرة السكان منها - فقد اقتضى كل ذلك إعداد المشروع الحالي باستمرار العمل بالقانون رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٦ لمدة ثلاثة شهور أخرى تبدأ من ١٢/١٢/١٩٥٦ - اليوم التالي للعيد الذي ينتهي فيه سريان القانون المذكور - وعلى أنه لا يستفيد من ذلك سوى المدينين الذين كانوا يقومون في دائرة محافظتي بور سعيد والسويس أو المقيدين بالسجل التجاري فيها وذلك لغاية ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ - كما نص المشروع على أن الديون التجارية التي استحققت والتي تستحق ابتداء من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ لغاية ١١/١٢/١٩٥٦ تقسط على قسطين متساويين يستحق القسط الأول منها في أول يناير سنة ١٩٥٧ ويستحق القسط الثاني في أول فبراير سنة ١٩٥٧ وهذا الجزء المشروع يستفيد منه المدينون في جميع البلاد عدا المدينين بمنطقة محافظتي بور سعيد والسويس إذ يسري في شأنهم حكم القانون رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٦ . وتلشرف وزارة التجارة بعرض هذا القرار على رئيس الجمهورية بعد إفراغه في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢
في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في
منازعات العمل ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد السابعة والثامنة والحادية عشرة والخامسة عشرة
والفقرتين الثانية والثالثة من المادة السادسة عشرة والفقرة الثانية من المادة الحادية والعشرين
من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النصوص الآتية :

مادة ٧ - تؤلف لجنة التوفيق في كل محافظة أو مديرية على الوجه الآتي :

- (١) رئيس المحكمة الابتدائية أو أحد قضااتها وتندبه الجمعية العمومية للمحكمة
في بداية كل سنة قضائية رئيساً
- (٢) مندوب موثق يندبه مدير عام الإدارة العامة للعمل
- (٣) صاحب العمل أو من ينوب عنه
- (٤) ممثل لنقابة العمال أو أحد العمال المتنازعين يختاره العمال
- (٥) مندوب عن الفرقة الصناعية أو التجارية المختصة إن وجدت وإلا فأحد
أصحاب الأعمال يختاره صاحب العمل ، ولا تكون له علاقة مباشرة بالنزاع
ويحضره صاحب العمل في الجلسة
- (٦) مندوب من نقابة لا يكون لها علاقة مباشرة بالنزاع يحضره ممثل العمال
في الجلسة

ويكون انعقاد اللجنة صحيحاً إذا حضر الاجتماع أربعة أعضاء يكون من بينهم الرئيس
والمندوب الموفق .

وللجنة أن تستعين برأي من تختاره من الاختصاصيين أو بمن ترى الاستعانة به من أصحاب
الأعمال أو العمال بدائلها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤ مكرر الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٥٧ .

ويكون انعقادها في مقر المحكمة الابتدائية المختصة ما لم يرئيس اللجنة عقدها في مقر المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها النزاع .

« مادة ٨ — يعين رئيس لجنة التوفيق جلسة لنظر النزاع لا يتجاوز ميعادها خمسة عشر يوما من تاريخ وصول أوراق الموضوع إلى اللجنة ويخطر به ممثلي طرفي النزاع ومدير عام الإدارة العامة للعمل ورئيس الغرفة الصناعية أو التجارية المختصة إن وجدت وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل تاريخ الجلسة بسبعة أيام على الأقل .

« مادة ١١ — تتكون هيئة التحكيم من :

(١) إحدى دوائر محكمة الاستئناف التي تحددها الجمعية العمومية لكل محكمة في بداية كل سنة قضائية .

(٢) مدير عام الإدارة العامة للعمل أو من يندبه لذلك وزيرها من كبار موظفي الوزارة .

(٣) مندوب عن كل من وزارة الصناعة أو وزارة التجارة حسب الحال يندبه وزيرها لذلك من كبار موظفي الوزارة .

وتكون الرئاسة لرئيس الدائرة المذكورة .

ويحضر أمامها :

(١) مندوب من الغرفة الصناعية أو التجارية إن وجدت وإلا فأحد أصحاب الأعمال يختاره صاحب العمل ممن لا تكون له علاقة مباشرة بالنزاع .

(٢) مندوب من نقابة لا علاقة لها مباشرة بالنزاع يختاره العمال أو النقابة صاحبة الشأن في النزاع .

وعلى طرفي النزاع إحضار المندوبين في يوم الجلسة ولا يكون للمندوبين رأي في المداولات .

وإذا تغيب المندوبان أو أحدهما صح انعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك .

ويكون انعقاد الهيئة في مقر محكمة الاستئناف المختصة ما لم يرئيس الهيئة عقدها في مقر المحكمة الابتدائية أو الجزئية الواقع في دائرتها النزاع .

« مادة ١٥ — تنظر هيئة التحكيم في النزاع المعروض عليها بلا مصروفات أو رسوم وتفصل فيه في مدة لا تتجاوز شهرا من بدء نظره .

ويحضر الطرفان أمام هيئة التحكيم شخصيا ، ويجوز لصاحب العمل أن ينوب مندوبا عنه في الحضور .

وللهيئة أن تقرر سماع شهود بعد تحليفهم اليمين القانونية وندب أهل الخبرة ومعاينة

المصانع ومحال العمل والاطلاع على جميع المستندات ودفتر الحسابات الخاصة بالنزاع واتخاذ الاجراءات التي تمكنها من العمل فيه .

ولها توقيع الجزاءات المبينة بالمواد ١٠٩ فقرة أولى و ١١٤ و ١٩٩ و ٢٠١ من قانون المرافعات في الأحوال المشار إليها بها .

« مادة ١٦ — فقرة ثانية — وعليها قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأي كل من المندوبين الحاضرين المشار إليهما في المادة الحادية عشرة . فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأي المندوبين أو أحدهما وجب إثبات رأي المخالف في القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به . »

« مادة ١٦ — فقرة ثالثة — وبصدر قرار الهيئة بأغلبية الآراء ويكون قرارها مسببا وبمعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف بعد وضع العينة التنفيذية عليه من قلم كاتب محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها محل النزاع ، ولكل من طرفي النزاع أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا القرار في الأحوال المبينة بالمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وتلعب في إجراءات هذا الطعن الأحكام الواردة في ذلك القانون . »

« مادة ٢١ — فقرة ثانية — كذلك يحظر على صاحب العمل وقف العمل كلياً أو جزئياً في جميع الحالات السابقة إلا إذا كان مضطراً لذلك لأسباب قوية فيجوز له وقف العمل بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على طلب يقدمه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ويبت الوزير في هذا الطلب في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ وصوله إليه . فإذا انقضت هذه المدة جاز لصاحب العمل وقفه . »

مادة ٢ — تضاف إلى المرسوم بقانون سالف الذكر ثلاث مواد جديدة بأرقام ١٠ (مكرراً) و ١٦ (مكرراً أ) و ١٦ (مكرراً ب) و ٢٢ (مكرراً) كالآتي :

« مادة ١٠ — (مكرراً) إذا أحيل النزاع إلى هيئة التحكيم وفق للمادتين السابقتين فعلى كل من طرفيه أن يودع قلم كتاب هيئة التحكيم مذكرة بدفاعة والمستندات المؤيدة له وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور قرار الإحالة إن كان حاضراً وقت النطق به أو إخطاره به بكتاب موصى عليه بعلم وصول إن كان غائباً . »

« مادة ١٦ — (مكرراً أ) تطبق أحكام الفصل الثالث من الباب العاشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية — في تصحيح الأحكام وتفسيرها — على القرارات الصادرة من هيئة التحكيم . »

« مادة ١٦ — (مكرراً ب) يرفع ما يعرض في التنفيذ من إشكالات إلى هيئة التحكيم — بوصفها قاضياً للأمور المستعجلة — إذا كان المطلوب إجراء وقتياً ، وتجوز على هذه الاشكالات أحكام المواد من ٤٨٠ إلى ٤٨٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . »

« مادة ٢٢ — (مكررا) يكون للموظفين الفنيين بالإدارة العامة للعمل الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بقرار منه سلطة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الوزارية المنفذة له . »

مادة ٣ — على محكمة القضاء الإداري أن تحيل بدون رسوم إلى محكمة النقض الطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم وذلك بالحالة التي تكون عليها .

وتفصل محكمة النقض في تلك الطعون وكذلك في الطعون التي رفعت إليها قبل العمل بأحكام هذا القانون .

وتعتبر تلك الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض ، ويجرى عليها بعد ذلك أحكام المادة ٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون إيداع الأوراق المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من تلك المادة خلال عشرين يوما من تاريخ إخطار البلاعن من قلم الكتاب بكتاب موحي عليه مصحوب بهلم وصول .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ يناير سنة ١٩٥٧) .

مذكرة إيضاحية

في ٨ من ديسمبر ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل فسد ثغرة في القانون السابق عليه ، إلا أن تطبيق التشريع الراهن قد دل على قصور بعض أحكامه من تحقيق الهدف المنشود مما يتعين معه تدارك هذا القصور .

فقد نصت المادة السابعة على أن يكون من أعضاء لجنة التوفيق في كل محافظة أو مديرية مندوب عن الغرفة الصناعية المختصة ان وجدت. ولما كان من المحتمل أن يكون النزاع بين صاحب مؤسسة تجارية وبين عماله ومستخدميه فرؤى من الأوفق أن يشترك في عضوية اللجنة في هذه الحال مندوب عن الغرفة التجارية ان وجدت وقد عدلت أيضا المادتان الثامنة والحادية عشرة تحقيقا لهذا الغرض ، كما رؤى تمشيا مع النظر السابق أن يكون مدير عام مصلحة التجارة في هذه الحال ضمن أعضاء هيئة التحكيم المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة .

وقد أثبت العمل أن من أسباب التراخي في الفصل في النزاع قعود أحد طرفيه عن إيداع المستندات والمذكرات المؤيدة لدفاعه أو تخلف الشاهد دون عذر مقبول عن الحضور

أو امتناعه عن الحضور أو امتناعه عن أداء اليمين أو الإجابة فلزم تخويل هيئة التحكيم سلطة توقيع الجزاءات المبينة بالمواد ١٠٩ فقرة أولى و ١١٤ و ١٩٩ و ٢٠١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تحقيقاً لهدف الشارع في سرعة الفصل في منازعات العمل .

ولما كان هذا الضرب من المنازعات باسم بالصيغة المدنية فلزم أن تجرى عليه أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية في هذا المقام دون أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية التي تنص المادة ١٥ من التشريع الراهن على تطبيق أحكامهما .

لذلك رأى تعديل هذه المادة على الوجه الآنف كما رأى تحقيقاً لهدف الشارع أيضاً إضافة مادة جديدة برقم (١٠ مكرراً) للنص على وجوب ابداع المستندات والمذكرات في أجل معلوم قبل طرح النزاع على هيئة التحكيم وفي ذلك نهج المشرع المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بشأن تحضير القضايا أمام المحاكم الاستئنافية وذلك بدلا من تقديم تلك المستندات والمذكرات إلى هيئة التحكيم عند نظر النزاع طبقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة عشرة من التشريع الراهن .

ونظراً لوقوع خطأ ما أدى في الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة إذ أحيات على المادة العاشرة بدلا من الحادية عشرة وقد لزم تصحيح هذا الخطأ .

ولما كانت المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة قد استندت القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل من القرارات الهائية الصادرة من الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي التي يفصل مجلس الدولة بغير قضاء اداري في الطعون التي ترفع عنها متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها وكانت قرارات هيئات التحكيم طبقاً للفقرة الثالثة من المادة السادسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ تعتبر قرارات نهائية واعتبرها هذا المشروع بمثابة الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من قلم كتاب محكمة الاستئناف المختصة وكان من المحتمل أن تكون تلك القرارات هيئية على عكس لفانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو يقع فيها بطلان أو يقع بطلان في الاجراءات يؤثر فيها ، وكانت غالبية الهيئة من مستشاري محاكم الاستئناف ، فرؤى التقرير بأن محكمة النقض هي التي تختص بالنظر في الطعن في تلك القرارات ، ومن ثم تم تعديل الفقرة الثالثة من المادة السادسة عشرة بتحويل طرفي النزاع حق الطعن فيها في الأحوال المبينة في المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات على أن يتبع في اجراءات هذا الطعن الأحكام الواردة في ذلك القانون .

ولما كان ذلك يقتضي أن تحال إلى محكمة النقض الطعون التي سبق رفعها إلى محكمة القضاء الاداري لتفصل فيها وكذلك تفصل في الطعون التي سبق رفعها إلى محكمة النقض عن

قرارات هيئات التحكيم وذلك على التفصيل الوارد بالمادة الثالثة من المشروع .

ونظرا لأن القرارات التي تصدرها هيئة التحكيم قد يقع في منطوقها غموض أو إبهام أو أخطاء حسابية أو كتابية مما يحتاج إلى تفسير أو تصحيح ، شأنها في ذلك شأن الأحكام التي تصدر من المحاكم العادية ، وكانت قواعد تفسير الأحكام وتصحيحها التي نظمها قانون المرافعات لا تسري على قرارات هيئة التحكيم إلا إذا نص على ذلك إذ أن مشروع المادة الخامسة عشرة لم تنص على اتباع أحكام قانون المرافعات إلا فيما رأت تطبيقه من تلك الأحكام فضلا عن أن اختصاص هيئة التحكيم قاصر على نظر النزاع الذي يحال إليها من مكتب العمل أو لجنة التوفيق عند تعذر تسويته وديا ولذلك رؤى إضافة مادة جديدة برقم (١٦ مكررا) مقتضاها تطبيق الأحكام الواردة في قانون المرافعات في هذا الشأن . ومن ثم فإنه طبقا لتلك الأحكام يلتزم هيئة التحكيم من تلقاء نفسها أن تتولى تصحيح قراراتها ، كما يجوز للخصوم أن يطلبوا تصحيح تلك القرارات وتفسيرها .

ولما كانت هناك إشكالات تعرض في تنفيذ قرارات هيئة التحكيم من قبيل ما يعرض في تنفيذ الأحكام مما يستدعي وقف هذا التنفيذ مؤقتا لذلك رؤى إضافة مادة جديدة برقم ١٦ مكررا ببحث يرفع ما يعرض في التنفيذ من إشكالات إلى هيئة التحكيم بوصفها قاضيا للأمور المستعجلة إذا كان المطلوب إجراء وقتيا ، على أن تجرى على هذه الإشكالات أحكام المواد من ٤٨٠ إلى ٤٨٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ونظرا لغريق الفترة المحددة حاليا للبت في طلبات التوقف عن العمل المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢١ لذلك رؤى تعديل نص الفقرة المذكورة بجعل هذه الفترة ثلاثين يوما بدلا من خمسة عشر يوما .

وقد رؤى تحويل الموظفين الفنيين الذين يندرجون تحت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سلطة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الوزارية المنفذة له وذلك تمكينا لهم من تأدية واجباتهم وتحقيقا للهدف الذي صدر من أجله هذا التشريع .

ويتشرف وزير العدل بعرض مشروع القانون المرافق على رئيس الجمهورية بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصدار قرار به .

قرار بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧^(١)

خاص بالمعاشات المدنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والمراسم بقوانين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ،
وعلى ما أراءه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تسرى أحكام المواد التالية اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون على من يقبل المعاملة بأحكامه من الموظفين المنتهين بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه وذلك بدلا من أحكام المواد ١٣، ١٧، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٢، ٣٥، ٣٩، ٤٠، ٥٧، ٥٨ من القانون المذكور وذلك بشرط أن يقدموا طلبا بذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، وعلى أن يستقطع من مرتباتهم ١٠٪ مقابل احتياطي المعاش والتأمين اعتبارا من هذا التاريخ بدلا من ٥٪ .

مادة ٢ — يستحق الموظف أو المستخدم معاشا بعد مضي عشرين سنة كاملة في الخدمة أو عند بلوغه الخمسين من عمره مع قضائه خمس عشرة سنة كاملة في الخدمة .

مادة ٣ — يسوى المعاش باعتبار جزء واحد من خمسين جزءا من المتوسط أو من النهاية الأخيرة حسبما يكن الحال عن كل سنة من سني الخدمة .

ولا يجوز أن يجاوز المعاش في أي حال من الأحوال ثلاثة أرباع المتوسط أو ثلاثة أرباع النهاية الأخيرة ولا أن يجاوز ١٠٨٠ جنيه في السنة على أنه بالنسبة إلى الوزراء ونواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة يكون الحد الأقصى لمعاشاتهم ١٥٠٠ جنيه للوزير و ١٢٠٠ جنيه لنائب الوزير و ١١٤٠ جنيه لمن يتقاضون مرتبا سنويا قدره ١٨٠٠ جنيه

(١) نشر بملوقائع المصرية العدد ٤ مكرر الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٥٧ .

ويستحق الوزراء ونواب الوزراء الحد الأقصى للمعاش المشار إليه متى بلغت مدة خدمتهم المحسوبة في المعاش عشرين سنة من بينها سنة على الأقل كوزراء أو نواب وزراء أو عشر سنوات من بينها سنتان على الأقل كوزراء أو نواب وزراء سواء أكانت هذه المدة متصلة أو منفصلة . فإذا لم تبلغ مدة الخدمة التي قضوها في مناصب الوزراء أو نوابهم القدر المشار إليه استحقوا معاشا يحسب وفقا لمدة الخدمة الفعلية وعلى أساس آخر مراتب يتقاضونه ويستحق نصف الحد الأقصى المشار إليه من تولي منصب الوزير أو نائب الوزير ثلاث سنوات متصلة .

وتربط المعاشات التي تسوى بمقتضى أحكام هذا القانون في غير حالات الاستقالة بمحد أدنى قدره خمسة جنيهات للموظف وجنيه واحد لكل من المستحقين عنه بشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم قيمة معاشه .

مادة ٤ — يمنح الموظف في حالة الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية إذا كانت مدة خدمته أقل من خمس عشرة سنة معاشا يحسب على أساس مدة خدمة قدرها خمس عشرة سنة وباعتبار جزء واحد من خمسين جزءا من متوسط ما هيته في السنتين الأخيرتين .

أما إذا كانت مدة خدمته خمس عشرة سنة فأكثر فيمنح معاشا يحسب على أساس مدة خدمته الفعلية وباعتبار جزء واحد من خمسين جزءا من ما هيته الأخيرة .

مادة ٥ — إذا توفي صاحب المعاش يكون الأشخاص الآتي بيانهم الحق في معاش بالنسب الآتية :

(١) إذا ترك أرملة أو أرامل وأولادا منهم فتمنح الأرملة أو الأرامل ثلاثة أثمان معاشه وكل من أولاده الذكور والإناث ثمن المعاش إذا بلغ عددهم ثلاثة ، وإذا ترك أكثر من ثلاثة أولاد مستحقين للمعاش فنقسم ثلاثة أثمان المعاش بينهم بالتساوي ، أما إذا ترك أرملة أو أرامل وولدا واحدا منحو خمسة أثمان المعاش واقع ثلاثة أثمان المعاش للأرملة والأرامل والتمنن للولد ، أما إذا ترك أرملة أو أرامل وولدين منحو ثلاثة أرباع المعاش بواقع ثلاثة أثمان المعاش للأرملة أو الأرامل وثلاثة أثمان المعاش للولدين بالتساوي .

(٢) إذا ترك أرملة أو أرامل وأولادا ليسوا منهم فتمنح الأرملة أو الأرامل ربع معاش المتوفى حصصا متساوية بينهم وأما الأولاد فيمنحون المعاش المنصوص عليه في البند (١) مضافا إليه الثمن .

(٣) إذا ترك أرملة أو أرامل وأولادا منهم وأولادا من زوجة طلقها قبل وفاته أو توفيت قبله فتمنح الأرملة أو الأرامل بالتساوي ثلاثة أثمان المعاش ونسبته من نصيبها والدة الأولاد التي طلقها أو توفيت قبل وفاته زوجها باعتبار أنها باقية على قيد الحياة أو كانت غير مطلقة وتضاف هذه الحصص إلى نصيب أولادها .

(٤) إذا لم يترك أرملة وترك ولدا واحدا منح ثلاثة أثمان المعاش ، وإذا ترك ولدين فأكثر منحوا بالتساوي ثلاثة أرباع المعاش وإذا وجد مع الولد أو الأولاد أب أو أم أو كلاهما منح كل منهما ثمن المعاش بشرط ألا يزيد مجموع ما يمنح للمستحقين عن صاحب المعاش ، ثلاثة أرباع المعاش .

(٥) إذا لم يترك ولدا وترك أرملة أو أكثر فتمنح الأرملة أو الأراامل بالتساوي ثلاثة أثمان المعاش وفي هذه الحالة إذا ترك صاحب المعاش والدا أو والدة أو كليهما معا منح هذا الوالد أو الوالدة أو كلاهما معا ثمن المعاش .

(٦) إذا لم يترك صاحب المعاش أرملة ولا ولدا وترك والدا أو والدة أو كليهما معا فيعطي الوالد أو الوالدة أو كلاهما معا ربع المعاش .

(٧) إذا لم يترك أرملة ولا ولدا ولا والدا ولا والدة وترك أخا واحدا أو أختا واحدة رتب له أو لها ثمن المعاش وفي هذه الحالة أيضا إذا ترك أكثر من أخ أو أخت رتب لهم بالتساوي ربع المعاش وشروط استحقاق الأخوة أو الأخوات للمعاش أن يثبت أن صاحب المعاش كان يمولهم أثناء حياته .

مادة ٦ - إذا توفي الموظف أو مستخدم وهو في الخدمة وكانت مدة خدمته خمس عشر سنة أو أكثر استحق الأشخاص المذكورون في المادة السابقة الأنصبة المنوّه عنها في تلك المادة من المعاش الذي كان يستحقه على أساس مدة خدمته الفعلية وباعتبار جزء واحد من خمسين جزءا من ماهيته الأخيرة .

وإذا كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم عند وفاته أقل من خمس عشر سنة يستحق الأشخاص المذكورون الأنصبة المنوّه عنها في تلك المادة من معاش يحسب على أساس مدة خدمة قدرها خمس عشر سنة وباعتبار جزء واحد من خمسين جزءا من متوسط ماهيته في السنتين الأخيرتين .

مادة ٧ - لا حق للأشخاص الآتي بيانهم في المعاش أو المكافأة :

(١) أراامل أصحاب المعاشات إذا كان الزواج عقد بعد الإحالة إلى المعاش وبعد أن يكون قد بلغ صاحب المعاش خمسا وخمسين سنة وكذلك الأولاد المرزقون من هذا الزواج .

(٢) الأبناء والأخوة الذين بلغوا إحدى وعشرين سنة كاملة في يوم وفاة عائلهم إلا إذا كانوا مصابين بأمراض تمنعهم قاطعا من كسب عيشهم ففي هذه الحالة يمنحون المعاش إلى يوم وفاتهم وإذا كان المستحق إيراد رتب له معاش ، يعادل الفرق بين المعاش الذي يستحق وبين الإيراد السنوي مقدرا بصفة نهائية وقت الاستحقاق فإذا تساوى الإيراد بالمعاش أو زاد عنه فلا يترتب للمستحق أى معاش .

ويجب إثبات هذه المعاشات بقرار من قوميون طبي القاهرة وفي حالة ما إذا ثبت أن صاحب المعاش يكسب عيشه أو وجدت له وسائل جديدة للارتزاق تجعل إيراده مساوية لقيمة المعاش أو أكثر منه قطع المعاش نهائيا .

ويكشف طبييا في كل سنة على من قرر له معاش مدى الحياة بسبب عاهة جعته عاجزا عن كسب عيشه ما لم يثبت في تقرير القومسيون الطبي الأول أن العاهة مستديمة ولا يمكن البرء منها .

(٣) الأخوات اللاتي تزوجن قبل وفاة عائلتهن وأن لم يكن الزواج قائما يوم وفاته والبنات اللاتي تزوجن قبل وفاة عائلتهن إلا إذا كن قد طلقن أو تزلجن لأول مرة خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج .

(٤) الوالدة التي تكون متزوجة من غير والد الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ويكون الزواج قائما يوم وفاته .

(٥) زوجات الموظفين والمستخدمين وأصحاب المعاشات اللاتي يكن مطلقات عند وفاة أزواجهن .

مادة ٨ - يقطع معاش الأشخاص الآتي بيانهم وهم :

(١) الأراامل والأمهات إذا تزوجن .

(٢) الأبناء والأخوة إذا بلغوا سن الحادية والعشرين .

واستثناء من ذلك يجوز أن يستمر صرف المعاش لهم في الأحوال الآتية :

أولا - إذا كان مستحق المعاش طالبا باحدى الجامعات أو أحد معاهد التعليم العالي فيؤدى إليه المعاش وذلك إلى أن يبلغ الرابعة والعشرين .

ثانيا - إذا كان مصابا بعجز صحي كامل يمنعه من التكسب . وتثبت هذه الحالة بقرار من القومسيون الطبي العام وذلك إلى أن يزول العجز ويحرم هؤلاء من المعاش في الحالتين السابقتين إذا ثبت وجود إيراد لهم يعادل المعاش المستحق لهم أو يزيد عليه ، فإذا نقص أدى لهم الفرق .

(٣) البنات والأخوات متى عقد عليهن للزواج على أن يعطى لهن مبالغ مساوية المعاش المقرر لهن في مدة سنة .

وتمنح البنات ما كان يستحق لهن من معاش إذا طلقن أو تزلجن لأول مرة بعد وفاة الموظف أو صاحب المعاش خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج ، فإذا كانت المطلقة تقبض نفقة أو كان لها إيراد خاص خصم من معاشها ما يعادل النفقة أو الإيراد .

(٤) الأبناء والبنات والأخوة والأخوات المستخدمين بمهنية في مصالح الحكومة على أنه

إذا رفتهوا من خدمة الحكومة يعود حقهم في المعاش وذلك في الحدود وطبقا للشروط المنصوص عليها في البندين ٢ و ٣ من هذه المادة .

مادة ٩ — تمنح المعاشات الخاصة للأشخاص الآتي بيانهم :

(١) الموظفون والمستخدمون الدائمون الذين يصيبون غير قادرين على الخدمة بسبب حوادث وقعت أثناء تأدية أعمال وظيفتهم وبسببها سواء أكان ذلك في أوقات العمل الرسمية أو في غيرها .

(٢) المستحقون عن الموظفين والمستخدمين الدائمين الذين فقدوا حياتهم أثناء تأدية أعمال وظيفتهم أو بسببها سواء أكان ذلك في أوقات العمل الرسمية أو في غيرها .

مادة ١٠ — الموظفون والمستخدمون الجارى عليهم حكم الاستقطاع إذا أصبحوا غير قادرين على الخدمة في الظروف المنصوص عليها في المادة السابقة يرتب لهم معاش على أساس ثلاثة أرباع متوسط المرتبات في السنتين الأخيرتين بهذا كانت مدة خدمتهم إلا إذا بلغت مدة خدمتهم الفعلية سبعة وثلاثين سنة ونصف فيمنحون معاشا على أساس ثلاثة أرباع الماهية الأخيرة .

ولا يجوز في أى حال من الأحوال أن يجاوز المعاش النهايات العظمى المحددة في المادة الثامنة .

مادة ١١ — يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة في مهلة أقصاها سنتان من تاريخ صدور قرار فصل الموظف أو تاريخ وفاته أو تاريخ صدور حكم مجلس التأديب بشأن حقه في المعاش وإلا سقط الحق في المطالبة بهذا على أنه يجوز للوزير المختص المجاوزة عن التأخير إذا تبين أنه كان لأسباب تبرره .

ويقطع سريان التقادم المشار إليه بالنسبة إلى المستحقين جميعا إذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد .

مادة ١٢ — لا يجوز الحكم بسقوط الحق في كل أو بعض المعاش أو المكافأة في حالة العزل التأديبي إلا من مجلس التأديب أو الهيئة التأديبية المختصة بذلك ، وإذا حكم على الموظف تأديبيا بالحرمان من الحق في كل معاشه أو مكافأته وكان له أشخاص يستحقون معاشا أو مكافأة عند وفاته منحوا نصف ما كانوا يستحقونه من معاش أو مكافأة فيما لو توفي الموظف . وإذا توفي موظف أو صاحب معاش محكوم عليه بالحرمان من الحق في جزء من معاشه أدى إلى المستحقين عنه ثلاثة أرباع ما كانوا يستحقونه من المعاش لو لم يحكم على عائلهم بالحرمان من جزء من حقوقه .

مادة ١٣ — مع مراعاة أحكام المادة الثانية يعامل الموظف الذي يستقيل من خدمة الحكومة كالآتي :

أولاً — إذا لم تبلغ مدة خدمته خمس سنوات منح ٩ ٪ من المرتب السنوي عن كل سنة .

ثانياً — إذا بلغت مدة خدمته خمس سنوات أو جاوزتها ولم تبلغ عشر سنوات منح ١٠ ٪ من المرتب السنوي عن كل سنة .

ثالثاً — إذا بلغت مدة خدمته عشر سنوات ولم تبلغ عشرين سنة منح ١٢ ٪ من المرتب السنوي عن كل سنة .

ويقصد بالمرتب السنوي آخر مرتب شهري يستحقه الموظف مضروباً في إثني عشر ، وإذا أعيد للخدمة الموظف أو المستخدم المستعفي حسبت له مدة خدمته السابقة على استعفائه في المعاش أو المكافأة .

مادة ١٤ — يستحق الزوج في حالة وفاة زوجته ثلاثة أثمان المعاش إذا كان مصاباً بعجز صحي كامل يمنعه من مواصلة أية مهنة أو عمل يكاسب منه بشرط عدم وجود إيراد له ، فإذا نقص أدى إليه الفرق .

مادة ١٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ولوزير المالية والاقتصاد أن يصدر ما يقتضيه العمل به من قرارات ويعمل به اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

يصم هذا القرار بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الثمانية ، سنة ١٣٧٦ (٧ يناير سنة ١٩٥٧) .

مذكرة إيضاحية

أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق رغبة منها في المساواة بين طوائف الموظفين الذين يستفيدون بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة وبين العاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وهو ما جرت عليه نظم المعاشات السابقة . إلا أنها رأت عدم المساس بحقوقهم المكسبة من معاملتهم بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولكنها رأت أن تخيرهم بين استمرار المعاملة بمقتضى أحكامه وبين الاستفادة من المزايا الجديدة التي شملها القانون الجديد وذلك في مقابل التزامهم بدفع ١٠ ٪ من مرتباتهم مقابل احتياطي المعاش والتأمين بدلا من ٥ ٪ ابتداء من تاريخ تنفيذ مشروع هذا القانون .

حدد مشروع القانون حق الحصول على معاش التقاعد بعد انقضاء عشرين عاماً بدلا من ٢٥ عاماً كما سمح الموظف المستقبل أي يحصل على مكافأة عن مدة خدمته إذا كانت تقل

عن ٢٠ عاماً ومعايش إذا ما بلغت ٢٠ عاماً أو أكثر . ووضع الحد الأقصى لمعاشات الوزراء ونواب الوزراء ومن في حكمهم . وعدل من شروط استحقاق المعاش للوزراء ونوابهم حسبما جاء في أحكام القانون الجديد . وذلك لأن الموظفين أو غيرهم ممن يتولون مناصب الوزراء أو نوابهم قد يضارون نتيجة تطبيق أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ إذ أن طبيعة العمل في هذين المنصبين لا تسمح لهم بقضاء فترة طويلة في الخدمة يحق لهم بعدها اقتضاء معاشات مجزية تتفق ومراكرهم الاجتماعية وبذلك تتوحد المعاملة بين الوزراء المعاملين بأحكام القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ والوزراء المعاملين بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

ولما كان المقصود بالمدد المشار إليها في الفقرة الخامسة في المادة ١٨ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ هي المدة المتصلة وغير المتصلة وزيادة في الايضاح رؤى النص في المشروع المقترح على أن تحسب المدد بالنسبة إلى الوزراء ونوابهم سواء كانت المدد جميعها متصلة أو منفصلة وذلك لمن لهم مدد خدمة محسوبة في المعاش غير المدد التي يقضونها في هذه المناصب ويؤيد ذلك ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة من اشتراط أن تكون مدة الثلاث السنوات المشار إليها فيها مدة متصلة .

وعلاوة على ما يحققه المشروع من تأمين سائر الموظفين المشتركين فيه فإنه يمنح الموظف المنتفع بنظام المعاشات أو المستحقين عنه في حالة الفصل بسبب العجز الصحي أو الوفاة معاشاً يحسب على أساس مدة خدمة قدرها خمس عشرة سنة أو مدة خدمة الموظف الفعلية أيهما أكبر ولم يكن ذلك موجوداً في القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ إذ كان يمنحهم مكافآت متى كانت مدد خدمتهم تقل عن ١٥ سنة — وبهذا المعاش التأميني يصبح الموظف مطمئناً على مستقبله ومستقبل أسرته إذا ما أصابه المرض أو دهمه الموت قبل أن يكون له مدة خدمة تعطيه الحق في معاش حسب القواعد العامة الواردة في القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

وحدد المشروع معاشات الموظفين الذين تنتهي مدد خدمتهم بسبب وفاتهم بعجز صحي في حوادث وقعت لهم أثناء تأدية الوظيفة وبسببها على أساس $\frac{2}{3}$ متوسط الرتب دون التقيد بمدة خدمتهم سواء حدثت هذه الحوادث أثناء تأدية العمل في أوقات العمل الرسمية أو في غيرها .

كما نص المشروع على ألا نقل المعاشات التي تربط طبقاً لأحكامه وفي غير حالات الاستقالة عن خمسة جنهيات بالنسبة للموظف وجنيه واحد لكل من المستحقين عنه بشرط ألا يتجاوز مجموع معاشاتهم قيمة معاش مورثهم .

وتشمل التعديلات الواردة بمشروع هذا القانون سد الثغرات الموجودة في القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وذلك فيما يلي :

١ — نظراً لأن مرحلة التعاليم الجامعي والعالي قد تقتضي أن يبقي فيها الطالب إلى سن تجاوز الحادية والعشرين مما يلجئ مستحق المعاش من بينهم إلى طلب العون المادي من

الحكومة متى أوقف معاشهم فقد تضمن المشروع نصا يقضي باستمرار صرف المعاش إلى الأولاد من طلاب الجامعات والمعاهد العليا وذلك حتى بلوغهم سن الرابعة والعشرين .

٢ — نظراً إلى أن البنت أو الاخت التي تطلق أو تتحمل تعود للحياة و رعاية أبيها أو أخيها وتعتمد عليه غالباً في معاشها شأنها في ذلك شأن البنت أو الاخت التي لم تتزوج — لذلك رأى من العدالة النص على عدم حرمانها من نصيبها في المعاش إذا كانت مطلقة أو متاملة وقت وفاة صاحب المعاش كما نص على منح البنت التي تطلق أو تتحمل لأول مرة بعد وفاة الموظف أو صاحب المعاش وخلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج ما كان يستحق لها من معاش ، فإذا كانت المطلقة تقبض نفقة أو كان لها إيراد خاص خصم من معاشها ما يعادل مبالغ النفقة أو الإيراد .

٣ — لما كانت زوجة الموظف تدفع اشتراكها في المعاش شأنها في ذلك شأن الزوج فقد رأى من العدالة أن يمنح الزوج في حالة وفاة زوجته معاشاً بقدر معاش الازمة إذا كان مصاباً بعجز صحي كامل يمنعه عن الكسب .

وقد شمل المشروع أيضاً بعض تعديلات لاجازة استحقاق الوالدين للمعاش في بعض الحالات التي لم يكن يستحقان فيها بمقتضى أحكام قانون ٣٧ لسنة ١٩٦٩ .

وقد سمح مشروع القانون الجديد بتقديم طلب للمعاش أو المكافأة في معياد اقضاء سنتان من تاريخ صدور قرار فصل الموظف أو تاريخ وفاته أو تاريخ صدور حكم مجلس التأديب بشأن أحقيته في المعاش وذلك بدلاً من ستة أشهر وفقاً لما جاء بالقانون الجديد .

كما عدل القانون الحالي استحقاق الموظف المتوفى المحكوم عليه بسقوط حقه في جزء من معاشه بحيث ينال المستحقون عنه ثلاثة أرباع ما كانوا يستحقونه من المعاش فيما إذا كان لم يحكم على عائلهم بسقوط جزء من حقوقه بدلاً من الثلثين .

وتتصرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧^(١)

باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ — بتحويل
وزارة الأوقاف حق نزع الملكية لبعض العقارات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الأوقاف حق نزع ملكية
بعض العقارات لمدة سنتين ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر العمل بالقانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه لمدة سنتين تبدأ من
٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من
تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ يناير سنة ١٩٥٧) .

مذكرة إيضاحية

بتاريخ ٧/١٠/١٩٥٤ صدر القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الأوقاف
حق نزع ملكية العقارات التي كانت مشغولة بنظارتها وانتهت على مستحقين متعددين بمقتضى
المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الأوقاف الأهلية .

وقد نصت المادة ٥ من القانون المشار إليه على أن يعمل به لمدة سنتين من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية . ونظراً لأن هذه الفترة لم تكف للتخلص من كل العقارات التي تحت
يد الوزارة وآلت إلى مستحقين متعددين بسبب كثرة الحالات المعروضة وعدم توفر مال
للبدل اللازم خلال الفترة التي حددها القانون المذكور . فقد رؤى تحقيقاً للأهداف التي من
اجلها صدر هذا القانون استصدار تشريع باستمرار العمل بالقانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤
لمدة سنتين آخرين تبدأ من ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

وتشرف وزارة الأوقاف بعرض هذا المشروع على السيد رئيس الجمهورية في الصيغة التي
أقرها مجلس الدولة — رجاء الموافقة عليه واستصداره .

(١) نهر بالوائح المصرية العدد ٤ مكرر الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٥٧ .

قرار بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتخويل وزير الدولة للإصلاح الزراعي الاختصاصات المقررة
للجنة العليا للإصلاح الزراعي والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي
ومجلس إدارة الهيئة الزراعية المصرية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقانون
رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، المعدلين بالقانون رقم ٣٣٣
لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية ،
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — ينحل وزير الدولة للإصلاح الزراعي جميع الاختصاصات المقررة للجنة العليا
للاصلاح الزراعي والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ومجلس إدارة الهيئة الزراعية المصرية
بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانونين رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٣٦٧
لسنة ١٩٥٦ المشار إليهما . وذلك إلى أن تصدر القرارات بتشكيل الهيئات المذكورة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به
من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وذلك بالنسبة إلى اللجنة العليا
للاصلاح الزراعي والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، ومن تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦٧
لسنة ١٩٥٦ بالنسبة إلى الهيئة الزراعية المصرية .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (١٠ يناير سنة ١٩٥٧) .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعي ، والقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح
الأراضي ، وقد تناول التعديل تشكيلا جديدا للجنة العليا للإصلاح الزراعي والهيئة الدائمة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤ مكرر الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٥٧ .

لاستصلاح الأراضي فانتهت بذلك عضوية الأعضاء السابقين للهيئتين المذكورتين ، بغير نص على استمرارهما إلى أن يصدر القرار بالتشكيل الجديد .

وصدر القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية ونص فيه على تكوين مجالس إدارة لها بشكل على الوجه المبين في المادة ٣ من ذلك القانون .

ولما كانت الظروف الراهنة تحول دون تشكيل الهيئات الثلاث المذكورة فيقتضى الأمر اسناد اختصاصها إلى وزير الدولة للاصلاح الزراعي ، إلى أن تصدر القرارات الخاصة بتشكيلها .

ولذلك أعد مشروع القرار بقانون المرافق .

ويتشرف وزير الدولة للاصلاح الزراعي بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصحيفة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

أوامر عسكرية

أمر رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ (١)

بشأن التحكم في الأسعار والغش الذي يحصل
في المعاملات التجارية

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في
جميع أنحاء البلاد،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له،
وعلى الأمر رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦ بحالة بعض الجرائم إلى الحاكم العسكري،

قرر:

مادة ١ — الأشخاص الذين يتسببون في ارتفاع أو انخفاض أسعار أية سلعة أو مادة
أو غير ذلك من الحاجيات الضرورية — سواء كانوا منتجين أو موزعين أو سماسرة أو
تجار جملة أو تجزئة بنشرهم عمدا بين الناس أخبارا أو إعلانات مزورة أو كاذبة أو باعطائهم
للبيائع ثمنا أزيد مما تستحقه السلعة أو بتواطئهم مع كبار التجار الحائزين لصنف واحد من
سلعة أو مادة على عدم بيعه أصلا أو على منع بومه بثمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم
أو حبسها عن التداول أو عدم تحويل الأسواق بها بغية الحصول على ربح غير مشروع يعاقبون
بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز الخمسائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٣ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٤ يناير سنة ١٩٥٧) .

قرارات

وزارة المالية والاقتصاد:

قرار رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٦

باستثناء بعض الرعايا البريطانيين والفرنسيين من أحكام
الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ (٢)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادتين ٦ و ٧ من الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالانحياز مع الرعايا
البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر:

مادة ١ - يستثنى من حكم المادة السادسة من الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ،
الرعايا البريطانيون الذين هم من أصل قبرصي أو من الحميات العربية ، بشرط أن يكونوا
موجودين في جمهورية مصر وألا يكون قد صدر في شأنهم قرار من وزير المالية والاقتصاد
بالحاقهم بأولئك الرعايا .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

قرار رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٦

بشأن الاقرار عن جميع الأسهم الاسمية التي يملكها أعداء في شركات
مساهمة مصرية أو شركات توصية أو شركات تضامن (١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين
والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيات - والأميرين العسكريين رقمي ٥ و ٥ ب
لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالانحياز مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين والأستراليين ، وبالتدابير
الخاصة بأموالهم ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٢ مكرر « ج » الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٤ مكرر « ا » الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

قرر :

مادة ١ — يجب تقديم إقرارات عن جميع الأسهم الاسمية التي يملكها أعداء في شركات مساهمة مصرية أو شركات توصية أو شركات تضامن .

مادة ٢ — يجب أن ترسل الإقرارات المشار إليها في المادة الأولى إلى الإدارة العامة للحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين وكذا للإدارة العامة للحراسة على أموال المعتقلين والمراقبين بوزارة المالية والاقتصاد وذلك في خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريراً في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

قرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٦

بتحديد اشتراكات صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة
المدنيين وموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة (١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — تحدد الاشتراكات التي تؤتيها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة لحساب الموظفين المنتفعين بنظام المعاشات المشار إليهم بالفقرات الثلاث الأولى من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بواقع ١٠٪ (عشرة في المائة) من المرتب الأصلي الشهري المستحق للموظف .

مادة ٢ — تحدد الاشتراكات التي تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة لحساب الموظفين الذين يتمتعون بنظام أخرى للمعاشات المشار إليهم في الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بواقع ١٪ (واحد في المائة) من المرتب الأصلي الشهري المستحق للموظف .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ .

تحريراً في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (أول ديسمبر سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٦ مكرر د هـ ، الصادر في ٢ ديسمبر ١٩٥٦ .

قرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٦

باستمرار العمل بقرار لجنة بورصتي الأوراق المالية (١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ١٧ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها
بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ،

وعلى قرار لجنة بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية بجعل أسعار إقفال
يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ حدا أدنى للأسعار ابتداء من ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ لمدة ثلاثة
أيام طبقا لأحكام المادة ١٧ سالفة الذكر .

وعلى القرارين الوزاريين الصادرين في ٤ و ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ باستمرار العمل بقرار
لجنة بورصتي الأوراق المالية المشار اليه لمدة خمسة عشر يوما ،
ونظرا إلى أن المصلحة العامة تقتضى إعادة مد سريان قرار لجنة بورصتي الأوراق المالية
المشار اليه ،

قرر :

مادة ١ — يستمر العمل بقرار لجنة بورصتي الأوراق المالية بشأن جعل أسعار إقفال
يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ حدا أدنى لأسعار الأوراق المالية المتعامل بها في البورصة وتفرض
هذه الأسعار على المتعاقدين وذلك لمدة خمسة عشر يوما اعتبارا من اليوم .

مادة ٢ — على لجنة بورصة الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية تنفيذ هذا القرار
كل فيما يخصه .

تحريراً في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦) .

قرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦

بتعديل المادة ٣٨ من القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ باللائحة
التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض
رسم أهولة على التركات (١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض رسم أهولة على التركات
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار
إليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣٨ من القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه
النص الآتي :

« مادة ٣٨ — تقيّد قيمة السندات والأوراق المالية التي تملكها مصلحة الضرائب أو
مأمورياتها في حساباتها بالسعر الذي قدرت به في التركة، وعلى مصلحة الضرائب ومأمورياتها
أن تسلّم ما يقدم إليها من السندات الحكومية والسندات التي تضمّنها الحكومة والأوراق
المالية إلى البنك الأعلى المصري وفروعه لإيداعها لحساب وزارة المالية والاقتصاد بمحفظه
الأوراق المالية الخاصة بالحكومة مقابل الحصول لدى الإيداع على صورتين من حافظة إيداع
تلك السندات بالبنك وترسل مصلحة الضرائب إحدى هاتين الصورتين إلى الإدارة العامة
للفروض وتنمية الادخار القوي بوزارة المالية والاقتصاد وترافق الصورة الأخرى حافظة
الخصم بقيمة هذه الأوراق المالية على حساب جاري وزارة المالية والاقتصاد » .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (أول ديسمبر سنة ١٩٥٦) .

قرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٦

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ١٧ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها
بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ،

وعلى قرار لجنتي بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية بجعل أسعار إقفال يوم
٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ حداً أدنى للأسعار ابتداء من ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ لمدة ثلاثة
أيام طبقاً لأحكام المادة ١٧ منالفة الذكر .

وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ باستمرار العمل بقرار لجنتي
بورصتي الأوراق المالية المشار إليه لمدة خمسة عشر يوماً .

ونظراً إلى أن المصلحة العامة تقتضى إعادة مدسريان قرار لجنتي بورصتي الأوراق المالية
المشار إليه ،

قرر :

مادة ١ — يستمر العمل بقرار لجنتي بورصتي الأوراق المالية بشأن جعل أسعار إقفال
يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ حداً أدنى لأسعار الأوراق المالية المتعامل بها في البورصة وتقرض
هذه الأسعار على المتعاقدين وذلك لمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من اليوم .

مادة ٢ — على لجنتي بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية تنفيذ هذا القرار
كل فيما يخصه .

تحريراً في ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٦ (١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦)

وزارة التموين :

قرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٤ بضم بعض الجهات إلى محافظة القاهرة واعتبارها منطقة واحدة بالنسبة لقيود النقل ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يستبدل بالمواد ٢ و ٣ و ٤ من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه النصوص الآتية .

« مادة ٢ — يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التموين نقل القمح من المنطقة المحددة بالقرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه أو إليها .

كما يحظر نقل القمح من المحافظات أو إليها إلا بترخيص من تلك الوزارة . »

« مادة ٣ — يحظر بغير الترخيص المشار إليه في المادة السابقة نقل الخبز المعد للتجار فيه إلى خارج حدود المحافظات أو المديرية التي يكون فيها .

ولا يسرى هذا الحظر على نقل الخبز بين الجهات التي يكون وزنه فيها موحداً . »

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التموين نقل الدقيق والسن الأبيض إلى خارج حدود المحافظات أو المديرية .

ولا يسرى هذا الحظر على نقل الدقيق بين الجهات التي يكون فيها السعر موحداً . »

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في غرة ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦)

المحامي

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تحت إشراف وزارة العدل

مارس

سنة ١٩٥٢

العدد السابع والثلاثون

العدد

السابع

وَلْتَسْكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ
بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ
(قرآن كريم)

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

بيـان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والأوامر العسكرية والقرارات الآتية :

عدد

- ٢٢ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية
٣ أحكام صادرة من قضاء المحكمة الإدارية العليا
(مجلس الدولة)

• • •

تكليف الواقعة وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم — للدكتور رؤوف عبيد
أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .

تكليف وظيفة المحكم وتحديد طبيعة حكمه ووقت صدوره ، وحقيقته المقصود من الأمر
بالتنفيذ ، ومدى ولاية قاضي الأمور الوقية عند إصدار الأمر بالتنفيذ وعند نظره التظلم
من أمره ، ومدى اختصاص القضاء المستعجل بوقف تنفيذ حكم المحكم للدكتور أحمد
أبو الوفا — أستاذ قانون المرافعات — جامعة اسكندرية .

نظام الاستئناف الفرعى في الاجراءات الجنائية للأستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة
استئناف القاهرة .

• • •

قرار بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته . ص ٢٨٥
قرار بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك . ص ٢٨٨
قرار بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠
بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال . ص ٢٨٩

قرار بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية . ص ٢٩٠
قرار بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش
المستحق قبل التعيين فيها . ص ٢٩١

قرار بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن فى سنة
١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية . ص ٢٩٣

قرار بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادتين ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح . ص ٢٩٥

قرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن حساب مدد الخدمة التى قضيت على وظائف دائمة
أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخضع بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب
الثالث المقسمة إلى درجات فى المعاش . ص ٢٩٧

قرار بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٤٧/١٩٥٣ . ص ٢٩٨

قرار بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة . ص ٢٩٩
قرار بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين . ص ٣٠٤
قرار بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادتين ١ و ٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٨
لسنة ١٩٢٩ الخاص باستبدال المعاشات . ص ٣٠٧
قرار بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ باضافة حكم جديد إلى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات
الجنائية . ص ٣١٠

قرار بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ بتعديل البند ٣ من الجدول رقم ٥ الملحق بالمرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . ص ٣١٠
قرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٧ بتقرير حكم وقفي على أحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥
الخاص بالجوازات البحرية . ص ٣١٢

قرار بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة . ص ٣١٣

قرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٧ بتعديل الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٨٧ من اللائحة
العامة لبورصات العقود . ص ٣١٥

قرار بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازن
والمقاييس والمكاييل . ص ٣١٧

قرار رئيس الجمهورية بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ٣١٩
أوامر عسكرية :

أمر رقم ١٩ بالغاء الرقابة على الصحف المحلية والبرقيات الصحفية . ص ٣٢١
أمر رقم ٢٠ بالإجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم إلى المحاكم العسكرية
وبالحكم فيها . ص ٣٢١

أمر رقم ٢١ بحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية . ص ٣٢٢
أمر رقم ٢٢ بتعديل الأمر رقم ٧ بشأن سحب السلاح من الرعايا البريطانيين والفرنسيين
والاستراليين . ص ٣٢٣

أمر رقم ٢٣ بتشكيل المحاكم العسكرية . ص ٣٢٤

قرارات وزارة المالية والاقتصاد :

قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٣٤ لسنة ١٩٥٧ . ص ٣٢٥
قرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن الترخيص لبورصة الأوراق المالية بأن تحدد يوماً فيوماً
الحدين الأعلى والأدنى لأسعار الأوراق . ص ٣٢٦

قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٧ . ص ٣٢٧

قرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٧ بالاحكام الخاصة بتنفيذ القرار بقانون رقم ٢٢/١٩٥٧ . ص ٣٢٧
قرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥٧ . ص ٣٢٩
قرارات وزارة التجارة :

قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٥٦ . ص ٣٣٠
قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية . ص ٣٣٠
قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٧ . ص ٣٣٢
قرارات وزارة التموين :

قرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية ومسلك سجل خاص بها . ص ٣٣٣

قرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٦ . بالغاء القرارات رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٩ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تداول الاسمنت المنتج محلياً وفرض قيود على تداوله . ص ٣٣٦
قرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ . باضافة مواد جديدة إلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ص ٣٣٧
قرار رقم ٦ لسنة ١٩٥٧ . بتعديل المادة ١١ من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ . ص ٣٣٩
قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٥٧ . باضافة الشاى إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التفسير الجبرى وتحديد الارباح . ص ٣٤٠
قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ . بتنظيم تداول الشاى والبن . ص ٣٤٠
قرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ . باغاثة مساعدى المفتشين إلى الكشف المرافق للقرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ . ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائى . ص ٣٤٢
قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ . بتنظيم توزيع وتداول المستحضرات والأجهزة الطبية . ص ٣٤٣
قرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ . باضافة أحكام جديدة إلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ص ٣٤٣
قرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ . بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع . ص ٣٤٤
قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ . بحظر نقل الذرة الشامية إلى خارج المديرية أو المحافظة الموجودة بها . ص ٣٤٦

قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٧ . بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ . ببيان مواعيد تسليم مواد التموين والإعلان عن تاريخ وصولها . ص ٣٤٧
بيان مجلس نقابة المحامين عن قانون المحاماة الجديد . ص ٣٤٩
قرار بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم . ص ٣٥٥

لجنة التحرير

محمد طهى القلى - محمود الحناوى - توفيق سيدهم - عبد العزيز الشربجي

محمد أنور - مصطفى زكى - احمد فتاح - احمد شوقي

مارس
سنة ١٩٥٧

المحكمة

العدد السابع
العدد السابع والثلاثون

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساندة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد
عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم المستشارين)

ز — إثبات . تقص . محكمة الموضوع . سلطتها
في بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها وترجيح ما تطعن
إليه منها .

المبادئ القانونية

١ - إن التزامات المؤجر في القانون
المدني القديم كانت سلبية وذلك بترك المستأجر
يكتفي بالعين المؤجرة ولا يلزم المؤجر بإجراء
الترميمات اللازمة في العين المؤجرة أثناء مدة
الاستئجار إلا إذا اشترط ذلك في العقد كما كان
المستأجر ملزماً ببرد العين المؤجرة بالحالة التي هي
عليها . ومفاد ذلك إعفاء المؤجر من أداء
المصروفات النافعة إلا عند الاتفاق عليها بالعقد
ومن ثم فلا يكون الحكم قد خالف القانون
إذا قضى برفض تعويض المستأجر عن إصلاح
البور وإحياء الموات بالعين المؤجرة ما دام لم
يثبت حصول الاتفاق عليها .

٣٤٧

٧ يونيو سنة ١٩٥٢

أ — إجارة . إعفاء المؤجر من المصروفات النافعة إلا
عند الاتفاق عليها . مثال .

ب — إجارة عقد . تفسيره . الاتفاق في عقد الإيجار
على إصلاح حالة الري . عدم إجارة الحكم للمستأجر
في تفسير هذه العبارة وجماعها شاملة لكافة وجوه الإصلاح
ومنها إحياء الموات بالعين المؤجرة . لا خفاً .

ج — تقص . طعن . أسباب غير مقبولة . إجارة .
دخول التعديلات التي أجراها المستأجر فيها تمهيداً بحمله أم لا .
تعيب الحكم في عدم بيان ذلك . عدم ورود هذا النعي في
تقرير الطعن . عدم الالتفات إليه .

د — تقص . طعن . دفاع . إجارة . تمسك المستأجر
باتفاق معقود مع المؤجر للاستدلال به على التزام المؤجر
بنفقات إحياء الموات بالعين المؤجرة . عدم ورود سبب
الطعن . دفاع غير مقبول .

هـ — تقص . طعن . أسباب قاصرة . عقد . النعي
بمخالفة الحكم قواعد التفسير . عدم توضيح نصوص
العقد الذي أخصاً فيه الحكم في تقرير الطعن . نعي قاصر
البيان . تحدث الطاعن عن العقد في مذكرته الشارحة
لا ينفي .

و — اثرأ بلا سبب . دعوى . شرط افتقار
المدعى . هو شرط جوهرى في دعوى الاثرأ بلا سبب .

بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمًا صحيحًا وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها وفي استخلاص ما يراه متفقًا مع واقع الدعوى دون رقابة عليه لحكمة القضاة في ذلك .

(القضية رقم ٣١٣ سنة ٢٢ في) .

٣٤٨

٧ يونيو سنة ١٩٥٦

أ — قضاة طعن . ميعاد الطعن . دفع . محاماة .
الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعدم الميعاد .
الاستناد في تاريخ إعلان الطعن بالحكم المطعون فيه إلى عبارة في تقرير الصحن بشأن هذا التاريخ . خلو توكيل المحامي الذي قرر بالطعن من التفويض بالإقرار . نفي محامي الطاعن الحاضر بالجلسة حصول إعلان موكله بالحكم في هذا التاريخ . دفع في غير محله .

ب — مرض الموت . تأثير المرض : تأثيراً ظاهراً في حالة المريض النفسية أو مساهمة بأدراكه . عدم اشتراط ذلك لاعتبار المرض مرض موت .

ج — مرض الموت : إثبات وفاة المريض على قرأين مرضه بالمستشفى بالتهاب رئوي ، مدعمية جراحية أجريت له . لا يفي أنه كان مريضاً بمرض الموت قبل دخوله المستشفى . رض طالب الإحالة إلى التحقيق لإثبات مرضه بالسرطان قبل دخوله المستشفى بثلاثة أشهر . غير سائق .

المبادئ التوجيهية

١ — العبارة الواردة في تقرير الطعن بشأن تاريخ إعلان الطعن بالحكم المطعون فيه سواء اعتبرت بياناً من الطاعن لواقعة من وقائع الدعوى أو إقراراً فحى في الحالين غير ملزمة له إلزاماً لا يستطيع دفعه ، إذ أن الطاعن في الأولى يستطيع أن يصححها بمجرد قوله ، وإن

٢ — إذا كان الحكم لم يجاز المستأجر في وجوب التوسع في تفسير عبارة « إصلاح حالة لرى » المتفق عليها وجعلها شاملة لكافة وجوه الإصلاح ومنها إحياء الموات بالعين المؤجرة لمخالفة ذلك لعبارات الاتفاق الصريحة المحددة ، فلا مخالفة في ذلك لقواعد التفسير ولا خطأ من الحكم في تطبيق القانون .

٣ — تعقيب الحكم بالتصور لعدم بيان ما إذا كانت التحديدات التي قام بها المستأجر في العين المؤجرة داخلية فيما تعهد بتحميله أو خارجة عنه — هذا التعيب لا يلتفت إليه ما دام لم يرد في تقرير الطعن .

٤ — تمسك المستأجر باتفاق معقود مع المؤجر للاستدلال به على تحميل المؤجر نفقات إحياء الموات بالعين المؤجرة هو دفاع غير مقبول متى كان لم يرد بسبب الطعن .

٥ — نفي الطاعن على الحكم بمخالفة قواعد التفسير يكون قاصر البيان متى كان الطاعن لم يوضح في تقرير طعنه نصوص العقد الذي أخطأ الحكم في تفسيره ، ولا يفي عن ذلك تحذيره عنه في مذكرته الشارحة إذ الممول عليه هو ما يرد في تقرير الطعن ذاته .

٦ — شرط افتقار المدعى هو شرط جوهرى لدعوى الرجوع استناداً إلى قاعدة الإثراء بلا سبب .

٧ — لافاضة الموضوع السلطة التامة في

فأغناها بذلك عن تقديم الدليل عليه . ذلك أن وكيل الطاعن المذكور الحاضر بجلطة المرافعة نفى حصول الإعلان لموكله في هذا التاريخ ؛ وذكر أن ماورد في تقرير الطعن في هذا الخصوص إنما كان خطأ ماديا من الوكيل السابق الذي ما كان توكيله يحوى تفويضا خاصا بالإقرار . وفي هذا الذى يترره الطاعن ما يكفى لرفض هذا الدفع . ذلك أن العبارة التى وردت في تقرير الطعن سواء اعتبرت بيانا من الطاعن لواقعة من وقائع الدعوى أو إقراراً فهى فى الحالين غير ملزمة له إلزاما لا يستطيع دفعه إذ أن الطاعن فى الصورة الأولى يستطيع أن يصححها . بمجرد قوله — وإن اعتبرت إقراراً لزم أن يكون المقر بها مفوضا بالإقرار ؛ ويبين من التوكيل الصادر من التاعنين إلى المحامى الذى قرر الطعن أنه لم يرد به تفويض بالإقرار . ولذلك يتعين رفض الدفع .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه قصورا فى انتساب يؤدى إلى بطلان الحكم من عدة وجوه : الوجه الأول — استخلص الحكم عدم صدور العقد فى مرض الموت من المصادر الآتية : (١) أن العقد يعتبر ثابت التاريخ من تاريخ الطلب الذى قدمته المطعون عليها لمحكمة بنى سويف الحسنية فى ١٣ يونيه سنة ١٩٤٨ . (ب) إن المورث لم يكن فى هذا التاريخ مريضا بمرض الموت كدلالة شهادة المستشفى المؤرخة ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وقد جاء فيها أنه أدخل المستشفى فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٨ ومكث به حتى توفى فى ٢٩ سبتمبر

اعتبرت إقراراً لزم أن يكون المقر بها مفوضا بالإقرار ، فإذا تبين من التوكيل الصادر من الطاعن إلى المحامى الذى قرر بالطعن أنه لم يرد به تفويض بالإقرار فلا يكون هناك محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الإبعاد استنادا إلى هذه العبارة ما دام محامى الطاعن الحاضر بجلطة المرافعة نفى حصول الإعلان لموكله فى ذلك التاريخ .

٢ — لا يشترط لاعتبار المرض مرض موت أن يكون المرض قد أثر تأثيرا ظاهرا فى حالة المريض النفسية أو وصل إلى الماس يادراكه .

٣ — ثبوت وفاة المريض على فراش مرضه فى المستشفى بالتهاب رئوى بعد العملية الجراحية التى أجريت له لا ينفى حتماءه كان مريضا بمرض موت قبل دخوله المستشفى إذ قد يكون هذا السبب الأخير من مضاعفات المرض ولا يسوغ رفض الاستجابة إلى طلب الاحالة الى التحقيق لاثبات أنه كان مريضا بالسرطان قبل دخول المستشفى بثلاثة أشهر .

المحكمة

« ... من حيث إنه عن الدفع فإن المطعون عليها لم تقدم الدليل على أن الحكم المطعون فيه أعلن للطاعن الأول فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢ ولا يجديها بعد ذلك التمسك بما ورد فى تقرير الطعن من أن الطاعن الأول أعلن فى ذلك التاريخ

عقلية غير سليمة . رابعا — إن المورث حرر العقد قبيل دخوله المستشفى بأيام في وقت كان يشعر فيه بدنو أجله . خامسا — إن خطاب المورث للأستاذ قسطندي برسوم المحامى في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٨ لا يودى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم . سادسا — إن ظروف تحرير العقد من عدم ذكر أساس ملكية البائع ومن صورته الثمن ومن التعجل في رفع الدعوى والاجراءات السريعة فيها تقطع في أن العقد حرر من المورث في وقت كان يشعر هو والمطعون عليها بدنو أجله ولما صدر الحكم أعلنته به في بنى سويف في يوم وفاته في المستشفى مما لم تكن تجهله . الوجه الثانى — طلب الطاعن الأول في مذكرته بجلسة التحضير (١ أبريل سنة ١٩٥٢) إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة نوع المرض الذى أدخل المستشفى للعلاج منه والذى توفى بسببه وكذلك ندب الطبيب الشرعى للاطلاع على أوراق المستشفى لمعرفة نوع المرض وتطوراته إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب بأسباب لاتصلح للرد عليه — فضلا عن أن الحكم خلط في أسبابه خلطا يجعلها في حكم العدم إذ خلط بين تصرفات المريض مرض الموت وبين تصرفات عديم الأهلية أو قاصرهما فاشتراط على خلاف القانون أن يكون المتصرف غير كامل الأهلية ولا سليم الإدراك مع اختلاف الحكم في الحالتين . ثم ردد الطاعنان هذا السبب في عبارات لاتخرج عما سبق اثباته وجعله سببا ثانيا للطعن . وأكد أن المورث كان مريضا بالسرطان وقد أضعف صحته بدرجة جعلته لا يحتمل الالتهاب الرئوى الذى أصابه في المستشفى وعجل بوفاته . وعرض الطعن على

سنة ١٩٤٨ وكان مصابا بالتهاب غلغموذى في الشرج وأجريت له جراحة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٨ وكانت حالته جيدة عقب العملية غير أنه أصيب بالتهاب رئوى في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ توفى على أثره في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وكان طيلة إقامته بالمستشفى في حالة ذهنية وعقلية جيدة . (ج) الكتاب المنسوب للمورث الذى بعث به إلى محاميه الأستاذ قسطندي برسوم في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٨ يطلب إليه الحضور عنه بجلسة ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ لإعطاء الإقرار اللازم نيابة عنه . وكل هذه المصادر لاتودى عقلا إلى استخلاص واقعة انعدام صدور العقد في مرض الموت على ما قال به الحكم للأسباب الآتية : أولا — لو فرض جدلا أن طلب ١٣ يونيه سنة ١٩٤٨ إلى المحكمة الحسبية قد أعطى العقد تاريخا ثابتا فإن المقطوع به أن المورث أصيب بالمرض الذى انتهى بوفاته قبل دخوله المستشفى بثلاثة شهور ولما عجز الأطباء عن شفائه قرروا إجراء عملية جراحية له لوضع حد لآلامه فدخل المستشفى الإيطالى في ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٨ وبقي به حتى وفاته في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٨ . وثابت من شهادة المستشفى أنه كان مصابا بالتهاب غلغموذى بالشرح وكانت حالته عقب العملية جيدة غير أنه أصيب في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ بالتهاب رئوى توفى على أثره ولم يكن هذا الالتهاب الرئوى إلا نتيجة مرضه وضعفه . ثانيا — إن الثابت أن حالة المرض التى دخل المورث من أجلها المستشفى منعه من مغادرته ومن مواصلة أعماله واستمر كذلك حتى وفاته . ثالثا — لا يشترط في مرض الموت أن يكون المريض به في حالة ذهنية أو

على فراش مرضه في المستشفى بالتهاب رئوي بعد العناية الجراحية التي أجريت له لا ينفي حتماً أن المورث كان مريضاً مرض موت إذ قد يكون هذا السبب الأخير من مضاعفات المرض — وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان قصوراً يعيبه ويبيطه .

(الفضية رقم ٣٦٥ لسنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى عنـلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٣٤٩

٧ يونيه سنة ١٩٥٦

أ — تيارات . محلات عمومية . قانون . طلب تحويل دار البتة إلى مرقص وعن الموسيقي . خضوعه لأحكام لائحة التيارات الصادرة في ١٢ / ٧ / ١٩١١ . تغيير نشاط المحل يستلزم الحصول على رخصة جديدة .

ب — تيارات . محلات عمومية . قانون . لوائح . لائحة التيارات الصادرة في ١٢ / ٧ / ١٩١١ هي لائحة قائمة بذاتها أصدرها وزير الداخلية في حدود سلطاته . ج — تيارات . محلات عمومية . قانون . المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ . لا أحد من تطبيق لائحة التيارات .

د — تيارات . محلات عامة قانون . المادة ٤٧ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ . عدم تأثيرها على لائحة التيارات .

هـ — تيارات . إصدار ترخيص مؤقت بتشغيل محل الموسيقي والرقص . عدم اكتساب المرخص له حق الحصول على رخصة دائمة .

و — تيارات . استنتاج الحكم أن إصدار المحافظ تصريحات مؤقتة بإدارة محل الموسيقي والرقص ينفي عنه التعسف في رفض إصدار الرخصة الدائمة . موضوعي وسائل .

ز — دفاع . إجراءات . تقديم أوراق كافية لتكوين عقيدة المحكمة . عدم التزامها بضم أوراق طلب إليها ضمها .

دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وقد انضمت النيابة العمومية في مذكرتها إلى الطاعنين وطلبت نقض الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بأن المورث لم يكن وقت تحرير العقد المعطون فيه مريضاً مرض موت على شهادة المستشفى الإيطالي مقرراً أنه وضح في تلك الشهادة أن المورث كان بعد إجراء العملية الجراحية له بحالة جيدة وأنه كان طول فترة إقامته بالمستشفى حتى ساعة وفاته في حالة ذهنية وعقلية جيدة وطبيعية وإنه توفي إثر إصابته بالتهاب رئوي قبل وفاته بأربعة أيام — وأنه لذلك لا يمكن القول إن المورث كان قبل دخوله المستشفى ووقت تحرير العقد مريضاً مرض الموت . ويكون الطعن على العقد لهذا السبب على غير أساس دون حاجة إلى تحقيق ما أثاره الطاعنان من أن المورث كان مريضاً بالسرطان — هذا الذي اعتمد عليه الحكم المطعون فيه في قضائه قد شابه فهم قانوني غير سليم لمعنى مرض الموت فضلاً عن أن ما أقيم عليه قد شابه القصور ولا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من نفي مرض الموت ولا يسوغ رفض الاستجابة إلى طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات أن المورث كان مريضاً بالسرطان قبل دخوله المستشفى بثلاثة شهور — ذلك لأنه لا يشترط لاعتبار المرض مرض موت أن يكون المرض كما توهم عبارة الحكم المطعون فيه قد أثر تأثيراً ظاهراً في حالة المريض النفسية أو وصل إلى المساس بأدراكه كما أن الحكم المطعون فيه لم يعن يبحث حالة المورث قبل دخوله المستشفى — كما أن ثبوت وفاة المورث

المبادئ القانونية

١ — طلب تحويل دار السينما الى مرقص ومحل للموسيقى يخضع لأحكام لائحة التيارات الصادرة في ١٢ يولييه سنة ١٩١١ دون القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحلات العمومية .
وتغيير نشاط المحل كطلب الترخيص أصلا يستدعى رخصة جديدة كنص المادة ١٧ من تلك اللائحة ، ولا محل للقول بالاكتفاء بتبليغ الجهة المختصة بهذا التغيير استنادا الى المادتين ٨ ، ٢٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ .

٢ — لائحة التيارات الصادرة في ١٢ يولييه سنة ١٩١١ ليست لائحة تنفيذية لقانون المحلات العمومية رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الذي أنفى بمقتضى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولاهى من قبل اللوائح التي تصدر تنفيذا لأحكام قانون آخر بل إنها لائحة قائمة بذاتها مما اصطاح على تسميته « بلوائح البرايس » والتي يكون الغرض من إصدارها المحافظة على أمر وسلامة الجمهور والصحة العامة ، وقد كان للسلطة التنفيذية إذ ذلك الحق في إصدار تلك اللوائح المستقلة بذاتها ، والديباجة التي صدرت بها اللائحة خلو من الإشارة الى أى قانون تستند اليه في إصدارها بل يبين منها أن وزير الداخلية إنما أصدرها في حدود سلطانه .

٣ — نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ لا يحدد من تطبيق لائحة التيارات ولا يدل على أن انلاهى تخضع لهذا القانون بل لها أحكامها الخاصة .

٤ — مانعت عليه المادة ٤٧ من قانون المحال العمومية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ من إلغاء أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية وجميع القوانين المعدلة والمكملة له لا أثر له على لائحة التيارات إذ أنها صدرت مستقلة عنه .

٥ — إصدار ترخيص مؤقت لمناسبات خاصة بتشغيل محل للموسيقى والرقص لا يكسب حقا في الحصول على رخصة دائمة .

٦ — استنتاج الحكم أن في إصدار المحافظ تصريحات مؤقتة بتشغيل محل للموسيقى والرقص ما ينفى عنه التعمف وسوء استعمال الحق عند ما أصدر قرار الرفض بالترخيص الدائم هو استنتاج موضوعي ساذج .

٧ — متى كانت الأوراق والمستندات المقدمة في الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة فلا حرج عليها إذا هي لم تأمر بضم أوراق أخرى استجابة لطلب أحد الخصوم وتلزم الخصم الآخر بتقديمها .

المحكمة

« ... حيث إن السببين الأول والثاني من أسباب الطعن يتحصلان في أن الحكم المطعون

الجديد أو إحداث التغيير في اليوم الحادى والثلاثين ما لم يعلن المحافظ أو المدير في بحر هذه المدة معارضته في ذلك بخطاب مسجل بناء على أحكام المادة ٢٤ .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص : وحيث إنه بالنسبة للقانون الواجب التطبيق فقد سبق لهذه المحكمة في حكمها الصادر بجلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٩ الفصل في هذا الموضوع حيث قررت أن القانون الواجب التطبيق هو لائحة التيارات الصادرة في سنة ١٩١١ بل إن هذا الأمر نفسه معترف به من المدعى الثانى نفسه حيث ذكر في الطلب المقدم منه والمودع صورته بإمالة المدعين رقم ٥ تحت رقم ٣ منها ما يأتى بالحرف الواحد : بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٤١ صدرت لى رخصة رقم ١٨ باستغلال محلى كسينما صينى وبما أنى أرغب فى تحويله إلى صالة رقص وموسيقى لذلك وبناء على المادة رقم ١٧ من لائحة التيارات الصادرة فى ١٢ يونيه سنة ١٩١١ أرجو التكرم بانتداب لجنة التيارات للوافقة على هذا التحويل واستخراج رخصة جديدة ، — وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون فطلب تحويل دار السينما إلى مرقص ومحلى للموسيقى يخضع لأحكام لائحة التيارات الصادرة فى ١٢ يوليو سنة ١٩١١ دون القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ الخاص بالمحلات العمومية الذى ورد فى مذكرته التفسيرية أن أحكامه لا تنطبق على التيارات ودور السينما وغيرها من محال الملاهى وأنها ستكون موضوع مشروع قانون مستقل ، ولائحة التيارات ليست لائحة تنفيذية لقانون المحلات العمومية رقم ١ سنة ١٩٠٤

فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ طبق نصوص لائحة التيارات الصادرة بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٩١١ مع أن واقعة الدعوى يحكمها قانون المحلات العمومية رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ وقد صدرت تلك اللائحة متعارضة مع أحكام القانون رقم ١ سنة ١٩٠٤ الذى كان يدخل تحت مدلول نصوصه جميع المحال العمومية على اختلاف أنواعها — وقد أصدرها وزير الداخلية مجاوزا بها حدود سلطانه إذ لم تصدر فى الحدود التى نص عليها القانون . وقد نصت المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ على إلغاء القانون رقم ١ سنة ١٩٠٤ وجميع القوانين المعدلة والمكتملة له فلائحة التيارات يشملها هذا الإلغاء وإن كان قد ورد بالمذكرة الإيضاحية لقانون المحلات العمومية رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ أنه لا يسرى على التيارات ودور السينما وغيرها من محال الملاهى التى ستكون موضع مشروع قانون مستقل فانه ورد بها أيضاً أن هذا القانون يسرى على محال الرقص والعزف على الموسيقى كما أخطأ الحكم أيضاً فى اعتبار أن الطاعن الثانى بنى خريستوفالانس طلب ترخيصاً لإدارة المحل كملهى للموسيقى والرقص إذ أن محله من المحال العمومية وسبق أن رخص له بترخيص دائم متيد تحت رقم ١٨ سنة ١٩٤١ وما طلبه هو تحويل الترخيص من سينما صينى إلى صالة رقص « ميوزك هول » ويعتبر النشاط يندرج تحت نص المادة ٨ التى أحالت على المادة ٢٤ من قانون المحلات العمومية . وكل ما هو مفروض على المستغل هو التبليغ عن نقل المحل من مكان إلى آخر . أو عن كل تغيير ولو وقتياً فى نوع المحل أو الغرض المخصص له ويجوز فتح المحل

المادة ٢٨ من القانون ٣٨ سنة ١٩٤١ وما تنص عليه من أنه « لا يجوز في المحال العمومية العزف بالموسيقى بأية كيفية كانت ولا حيازة جهاز لاستقبال الإذاعات « راديو » ولا الرقص ولا الغناء ولا ترك الغير يقومون بذلك الا بترخيص خاص من المحافظ أو المدير ، فان الاستناد اليها لا يفيد الطاعنين شيئا إذ أن هذا النص لا يحدد من تطبيق لائحة التيارات ولا يدل على أن الملاحى تخضع للقانون ٣٨ سنة ١٩٤١ بل لها أحكامها الخاصة لذا اشترط اذا ما أريد تقديم رقص أو غناء في محل عام مرخص الحصول على رخصة خاصة من المحافظ أو المدير وأن يمنح هذا الترخيص لمدة لا تزيد عن سنة ويجوز تجديده .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قرر أن ليس في الأوراق ما يدل على قيام لجنة التيارات بالمعينة في يوم ٢١ / ٣ / ١٩٤٥ مع أن الطاعنة الأولى طلبت في مرحاى التقاضى ضم ماف المحل الذى يحوى المعينة ولم تجب المحكمة هذا الطلب أو تندب أحد أعضاء الهيئة للاطلاع عليه فضلا عن أن تقرير الخبير قاطع فى استيفاء المحل للغرض المعد من أجله

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه مادامت الأوراق والمستندات المقدمة فى الدعوى كافية لتكوين عتيدة المحكمة فلا حرج عليها اذا هى لم تأمر بضم الملف وتلزم المطعون عليهما بتقديمه — كما أن ماورد بتقرير الخبير من اعداد السينما لأن تكون ملهى ومرقضا لا شأن له بالأسباب التى رفض الترخيص من أجلها وهى أن موقع المحل غير ملائم لإقامة كباريه صينى مكشوف لوقوعه

الذى ألغى بمقتضى القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ ولا هى من قبيل اللوائح التى تصدر تنفيذا لأحكام قانون آخر بل أنها لائحة قائمة بذاتها بما اصطلح على تسميته « بلوائح البوليس » ، والتى يكون الغرض من إصدارها المحافظة على أمن وسلامة الجمهور والصحة العامة وقد كان للسلطة التنفيذية إذ ذاك الحق فى إصدار تلك اللوائح المستقلة بذاتها . والديباجة التى صدرت بها اللائحة خلو من الإشارة إلى أى قانون تستند إليه فى صدورها بل يبين منها أن وزير الداخلية إنما أصدرها فى حدود سلطانه . أما ما نصت عليه المادة ٤٧ من قانون المحال العمومية رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ من إلغاء أحكام القانون ١ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية وجميع القوانين المعدلة والمكئة له فلا أثر له على لائحة التيارات إذ أنها صدرت مستقلة عنه ، وبالرجوع الى لائحة التيارات يتضح أن المادة الأولى منها تقضى بأنه لا يجوز فتح التياترو للعموم أو تشغيله قبل الترخيص بذلك مقدما من المحافظ أو المدير ، وتقتضى المادة ١٦ بأن أحكام اللائحة تسرى على محلات « السينما توغراف » ، كما تنص المادة ١٧ على أن كل من أراد تحويل محل موجود الى محل تشيصى تياترو أو الى قهوة موسيقى أو الى شرك أو الى صالة لمشاهدة المناظر أو الى شىء لم يذكر فى الرخصة التى بيده فعليه أن يقدم بادية بدء طلبا عن رخصة جديدة بالكيفية المبينة فى المادة الثانية . فتغيير نشاط المحل كطلب الترخيص أصلا يستدعى رخصة جديدة كنص المادة ١٧ ولا محل للاستناد الى نص المادتين ٨ و ٢٤ من القانون ٣٨ سنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العامة إذ أن المحل موضوع الدعوى غير خاضع لأحكامه . أما عن

في الحصول على رخصة دائمة وإن كان قرار المحافظ بالمعارضة في فتح صالة الرقص قد أشار إلى المادة ٦ من القانون ٣٨ سنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العامة والتي تنص على المعارضة في فتح المحل فإنه استند أيضا إلى المواد ٤ و ١٦ و ١٧ من لائحة التياترات الصادرة في ١٢ يولييه سنة ١٩١١ والمادة الأخيرة تنص على ضرورة الحصول على رخصة جديدة إذا ما أريد تغيير نشاط المحل المرخص به وإن كان قرار المحافظ قد صيغ منطوقه بالمعارضة في فتح المحل فمؤداه والمقصود به رفض الترخيص بإدارة المحل صالة للرقص .

« ومن حيث أن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جانبه الصواب إذ قرر أن المحافظ لم يتعسف في استعمال حقه وأن التصريحات المتتالية تدل على روح المجاملة ذلك أنه برفضه الترخيص قد مس حقا مكتسبا للتعاونة في إدارة الملهى وتشغيله والمحل مرخص منذ سنة ١٩٤١ ولم تأت لائحة التياترات بما نصت عليه المادة ٨ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ أي لم تنص على سلطة للمحافظ في حالة تعديل المحل إنما لتقومسيون تطبيقا للمادتين ٤ و ٥ معاينة التعديلات حرصا على سلامة الجمهور وحق المحافظ قاصر على الاعتراض على موقع المحل ابتداء وليس له في حالة التعديل أن يعترض على موقع المحل لسبق الموافقة عليه عند صدور الرخصة المطلوب تعديلها واعتراضه يكون موجبا للمسئولية على أساس التعسف في استعمال الحق ومخالفة القانون وتعدي السلطة الممنوحة له .

« وحيث إن هذا السبب مردود بما أورده

وسط مساكن العائلات وأن طاقة المدينة لم تعد تحتل كثرة الكباريات بها .

« ومن حيث أن السبب الرابع يتحصل في أنه مع التسليم جدلا بتطبيق لائحة التياترات فإن الحكم المطعون فيه قد طبقها تطبيقا خاطئا كما أن وصفه لقرار المحافظ الذي صدر بالمعارضة في فتح الصالة بأنه رفض ترخيص فيه تحميل للقرار أكثر مما يحتمله إذ أن القرار المذكور مسبب ويستند إلى لائحة التياترات وإلى القانون ٣٨ سنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العامة والمستفاد من نصوص المواد ١ ، ٤ ، ٥ من لائحة التياترات أنه إذا وافق المحافظ على موقع المحل ثم استوفيت الاشتراطات التي يقررها القومسيون فلا يملك المحافظ رفض إعطاء الرخصة وقد صدرت عدة تراخيص لمدة متعاقبة بتشغيل المحل بعد إقرار لجنة القومسيون صلاحيته من جميع الوجوه . ووصف الحكم لهذه التراخيص بأنها من قبيل المجاملة وصف خاطيء لأن القانون لا يعرف المجاملة ومن التناقض تأسيس قرار الرفض بعد ذلك على عدم ملائمة المكان لوقوعه وسط مساكن العائلات .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن المادة ١٧ من لائحة التياترات تستلزم الحصول على رخصة جديدة إذا ما أريد تغيير نشاط المحل كما سبق بيانه في الرد على السبب الثاني ولا دليل على موافقة المحافظ على موقع المحل بل الثابت من قرار رفض الترخيص أن الموقع غير ملائم لإقامة ملهى راقص صيفي مكشوف لوقوعه وسط مساكن العائلات فضلا على أن طاقة المدينة لم تعد تحتل كثرة الملهى الراقصة بها وإصدار ترخيص مؤقت لمناسبات خاصة لا يكسب حقا

٣٥٠

٧ يونيه سنة ١٩٥٦

١ — نقض . طعن . الخصوم فيه . الخصوم المخول لهم حق الطعن بطريق النقض طبقاً للمادة ٤٢٥ مرافعات .
ب — نقض . طعن . الخصوم فيه . استئناف . بيع . اختصاص الطاعن الأول أمام المحكمة الابتدائية كمدعى عليه باعتباره بائعاً للمطعون عليه وكذلك لباقي الطاعنين المدعى عليهم بالتواطؤ لخلق عقد البيع الصوري الصادر اليها منه . الحكم ابتدائياً بثبوت الصورية وطلبات المشتري المطعون عليه . استئناف هذا الحكم عن باقي الطاعنين واختصاص الطاعن الأول في الاستئناف . اعتبار الطاعن الأول خصماً حقيقياً في الحكم الاستئنافي . حقه في الطعن فيه . عدم استئنافه الحكم الابتدائي أو عدم توجيه طلبات اليه أو عدم حضوره في الاستئناف . لا يغير من ذلك .

ج — نقض . طعن . أسباب جديدة . عقد صورية القول بأن صورية عقد البيع على النزاع هي صورية نسبية ولا تمدو ستر التبرع المقصود بالمقد . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

د — ملكية . بيع . حكم . تسببه . الحكم الملكية تأسيساً على عقد الشراء وتسجيل الحكم الصادر بصحة التوقيع عليه وعلى صورية العقد الآخر الصادر من البائع نفسه والعدم أثر تسجيله . تسبب كاف .

هـ — صورية . بيع . حكم . تسببه . الحكم صورية عقد الشراء صورية مطلقة . استخلاص الحكم لما يستقيم به قضاؤه بذلك . موضوعي .

و — إثبات . شهادة . حكم . تسببه . عدم تفق ما استخلصته المحكمة من أقوال بعض الشهود مع أقوالهم . عدم قيام الحكم على أقوال هؤلاء الشهود وعدم قيامه على أقوال شهود آخرين وقرائن أخرى في الدعوى . لا عيب .

ز — حكم . بياناته . إجراءات . تحضير . إثبات . تلاوة تقرير التلخيص الذي تمحّل به القضية من التحضير إلى المرافعة . الأصل فيه . اتخاذ سكوت الحكم عن إثبات حصول تلاوة التقرير دليلاً على عدم حصوله . لا يصح .

ح — حكم . بياناته . ورودها على سبيل المحصر في المادة ٣٤٩ مرافعات . عدم اعتبار البيان الخاص بإثبات تلاوة تقرير التلخيص منها . المقصود . بمراحل

حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه من أنه ثبت للمحكمة بعد أن سمعت شهود الطرفين أن محافظ السويس عند ما أصدر قراره برفض الترخيص لم يصدره نكايّة بالطاعنين أو بسبب لا يمت إلى المصلحة العامة بل أصدره في حدود الساعة الممنوحة له ولم يكن متعسفاً ولا يعتبر رفضه لترخيص إساءة للحق المخول له وأضاف إلى ذلك الحكم المطعون فيه .

د وحيث إن هذه التصريحات المتتالية للمستأنفة الأولى تدل على روح الغفلة من المحافظ وتنبئ عنه ما يريده المستأنفان من التعسف وسوء استعمال الحق عندما أصدر قرار الرفض بالترخيص المستديم ، فالحكم المطعون فيه رأى أن في صدور التصريحات المؤقتة ما ينفي التعسف وسوء استعمال الحق وهو استنتاج موضوعي سائغ — كما استخلص ذلك أيضاً مما شهد به الشهود ، وإصدار نصاريح مؤقته لمناسبات خاصة لا يكسب حقاً في الاستمرار في إدارة صالة الرقص بصفة دائمة بدون ترخيص — وتغيير نشاط المحل يستدعي رخصة جديدة كما سبق بيانه في الرد على السبب الثاني .

د وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

(انقضية رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد دؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

الدعوى ، التي أوجبت تلك السادة بيانها في حكم .
اعتبار تلاوة التقرير من الاجراءات لاحقة من حلقات
الخصومة .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٤٢٥ مرافعات إذ نصت
على أن « للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض
في الأحكام الصادرة ... » قصدت إلى أنه
يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة
أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه
ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر
الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه
خصماً أصلياً أو ضامناً لخصم أصلي أو مدخلاً في
الدعوى أو متدخلاً فيها للاختصام أو الانضمام
لأحد طرفي الخصومة فيها .

٢ - متى كان الطاعن الأول قد اختصم
أمام المحكمة الابتدائية كمدعى عليه باعتباره
بائناً لكل من المدعى (المطعون عليه) واطاعين
الثاني والثالث الذين كانا مدعى عليهما بالتواطؤ
سويًا لحاق عقد البيع الصادر منه إليهما بطريقة
صوربة وكان الحكم الابتدائي قد حكم فعلاً
بثبوت هذه الصوربة وبطلبات المطعون عليه قبل
الطاعين الثلاثة فاستأنفه الطاعن الثاني والثالث
واختصما الطاعن الأول في الاستئناف فإنه يكون
في الواقع خصماً أصلياً في الحكم الاستئنافي
المطعون فيه . ولا يغير من ذلك ألا يكون قد
استأنف الحكم الابتدائي أو لم توجه إليه بالذات

طلبات معينة أو لم يحضر لإبداء دفاعه في
الاستئناف مادام مثلاً في النزاع أمام المحكمة
الاستئنافية ولم يتخل عن منازعته مع خصمه
المطعون عليه وصدر الحكم المطعون فيه لمصلحة
المطعون عليه ضده في هذه المنزعة ، ومن ثم
يكون الطعن المرفوع منه جائزاً

٣ - لا يجوز التمسك لأول مرة أمام
محكمة النقض بأن صوربة عقد البيع محل النزاع
هي صوربة نسبية ولا تعدو ستر التبرع الذي
كن مقصوداً بهذا العقد .

٤ - متى كانت المحكمة قد أسست
قضاءها بملكية على عقد الشراء وعلى تسجيل
الحكم الصادر بصفة التوقيع عليه لى جانب
صوربة عقد الشراء الآخر الصادر من البائع
نفسه وانعدام أثر تسجيله فإن ذلك تسبب كاف
إتمام الحكم .

٥ - متى كان الحكم قد استخلص
من أقوال الشهود والأوراق المستقيم ، قضؤه
بصوربة عقد الشراء صوربة مطلقه فذلك منه
استخلاص موضوعي .

٦ - إذا كان ما استخلصته المحكمة من
أقوال بعض الشهود لا يتفق وما جاء على
ألسنتهم وكان حكمها غير مبني على أقوال هؤلاء
الشهود وحدهم بل مستنداً إلى أقوال شهود
آخرين وإلى قرائن أخرى في الدعوى فإن الحكم

يكون بمنأى عن التقص لقيامه على أدلة أخرى
تكفي لجملة .

٧ - إنه وإن جاز أن يستدل من الحكم
على تلاوة تقرير التلخيص - الذى تحال به
القضية من التحضير الى جلسة المرافعة - فى
حالة خلو محاضر الجلسات من هذا البيان الا أنه
لا يصح ان يتخذ من سكوت الحكم عن اثبات
حصول هذا الإجراء دليل على عدم حصوله لأن
الأصل فى ثبوته هو محضر الجلسات التى أعدت
لإثبات ما يجرى فيها .

٨ - ان البيانات التى أوجب القانون ان
يتضمنها الحكم قد نصت عليها على سبيل المحصر
المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات وليس من بينها
إثبات تلاوة التقرير ولا محل للقول بأن تلاوة
التقرير هى مرحلة من « مراحل الدعوى » التى
أوجبت المادة المذكورة بيانها فى الحكم، ذلك
ان ما قصدت اليه هو بيان مراحل سير الخصومة
بين طرفيها وليست تلاوة التقرير سوى اجراء
من الاجراءات التى أوجبه القانون فى الدعوى
لا حكمة من حلقات الخصومة فيها .

(القضية رقم ٤١٧ - سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة محمد فؤاد جابر و - محقق عبد السيد
ومحمد عبد الواحد على وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف
المستشارين) .

٣٥١

٧ يونيه سنة ١٩٥٦

تقضى . طعن . دعوى . دعوى لا يجوز سماعها . نزاع
متعلق بأموال لأسرة محمد على . عدم جواز سماع الدعوى
أو الطعن . القانون رقم ٥٣٨ سنة ١٩٥٣ .

المبدأ القانونى

مضى كان النزاع يتعلق بأموال لأسرة محمد
على التى صدر قرار مجلس قيادة الثورة فى ٨ من
نوفمبر سنة ١٩٥٣ بصادرتها فلا يجوز سماع
الدعوى طبقاً لحكم المادة ١٤ من القانون رقم
٥٣٨ سنة ١٩٥٣ ومن ثم يكون الطعن فى الحكم
الصادر فيها غير جائز سماعه .

(القضية رقم ٤١٨ - سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة محمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف
ومحمد عبد الواحد على وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف
المستشارين) .

٣٥٢

٧ يونيه سنة ١٩٥٦

بيع . أهلية . ولاية . صدور بيع الأتبان المملوكة
للمصر من أبيه بصفته ولياً طبيعياً عليه إلى ابن آخر من
زوجة أخرى . حصوله قبل قانون المحاكم الحديثة رقم
٩٩ سنة ١٩٤٧ . ثبوت فساد رأى الأب الذى أضر
تصرفه بمال القاصر . الحكم ببطلان هذا البيع .
لا خطأ .

المبدأ القانونى

مضى كان الحكم إذ قضى ببطلان عقد بيع
الأتبان المملوكة للقاصر والصادر من أبيه بصفته
ولياً طبيعياً عليه إلى ابن آخر من زوجة أخرى
قبل صدور قانون المحاكم الحديثة رقم ٩٩ سنة

ووجه مخالفة ذلك للقانون هو أن ذلك العقد صدر من الأب بصفته وليا طبيعيا على ابنته في ظل القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٢ بشأن المجالس الحسبية ونصوص هذا القانون وأحكام الشريعة الإسلامية صريحة في أن الولي الطبيعي أن يتصرف في مال ولده القاصر بكافة التصرفات المعتبرة شرعا بما يراه صالحا لهم ولما صدر بعد ذلك القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧ الذي يحد من تصرفات الولي في مال ولده لم يرد به نص على أن له أثرا رجوعيا فيدسرى على التصرفات التي تمت قبل صدوره . والوجه الثاني مخالفة الحكم للقانون إذ أنه استند في قضائه بإبطال عقد البيع إلى أن المحكمة الحسبية قضت بسلب ولاية البائع مع أن الحكم بسلب الولاية لم يصدر إلا في ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٨ أى بعد أن تسجل عقد البيع بستة أشهر فالحكم غير مؤثر عليه إذ لا أثر له على التصرف السابق على صدوره طالما أنه لم يثبت أن الولي البائع كان معتوها أو مجنوننا وشاع جنونه وعته .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على حكم محكمة الدرجة الأولى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في خصوص وجهي النعي على قوله « وحيث إن ولاية الأب على أموال أولاده القصر وإن كانت في ظاهرها مطلقة إلا أنها مقيدة بحدود احتاط لها المشرع عند إصدار قانون المجالس الحسبية بالنسبة إلى تصرفات أولياء المال مراعاة لما أمر به المشرع من المحافظة على أولئك الضعفاء وأموالهم لأنهم لا حول لهم ولا قوة وقد ألقى بهم في أحضان الأقرباء وجعلهم تحت رعايتهم وأوصاهم بهم خيرا ... وقد كان على الولي أن يرجع في تصرفه هذا المنطوي على التبرع إلى المحكمة

١٩٤٧ قد أقام قضاءه على قوله « إن ولاية الأب على أموال أولاده القصر وإن كانت في ظاهرها مطلقة إلا أنها مقيدة بحدود احتاط لها المشرع عند إصدار قانون المجالس الحسبية بالنسبة إلى تصرفات أولياء المال مراعاة لما أمر به المشرع من المحافظة على أولئك الضعفاء وأموالهم . . . وقد كان على الولي أن يرجع في تصرفه هذا المنطوي على التبرع إلى المحكمة الحسبية لتأذن أو لا تأذن به . فلو قيل إن هذا التصرف قد صدر قبل العمل بأحكام قانون المحاكم الحسبية فانثابت من أقوال علماء الشرع وما جرت عليه أحكام المحاكم أن الأب إذا كان فاسد الرأي سبي، التدبير وباع مال ولده فلا يصح هذا البيع إلا إذا كان بالخيرية وهي بالنسبة للعقر لا تكون إلا بضعف قيمته فن بقاء بأقل من الضعف لم يجز هذا البيع » . وهذا لذي أقام عليه الحكم قضاءه لا مخالفة فيه للقانون وهو متفق وأحكام الشريعة الإسلامية التي كانت واجبة الاتباع قبل صدور قانون المحاكم الحسبية .

الحكم

« ... من حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من وجهين: (الأول) أن محكمة الدرجة الأولى قضت بحكمها المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بإبطال عقد البيع الصادر من إبراهيم عمر حمد الله بصفته وليا على ابنته القاصر زينب إلى ابنته الأخرى عطيات

قيام النزاع من غير التهم بشأن تنفيذ هذا الحكم . عدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر هذا الاشكال . المادة ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

المبدأ القانوني

إن المادة ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية قصدت إلى أنه كلما أريد تنفيذ الأحكام المالية الصادرة من المحاكم الجنائية على أموال المحكوم عليه بالطرق المدنية المقررة للحجز على المقول أو نزع ملكية العقار وقام نزاع من غير المحكوم عليه بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها كأن ادعى ملكيتها فإن النزاع يكون من اختصاص المحاكم المدنية ويرفع إليها طبقاً لأحكام قانون المرافعات ، واقتصود بالأحكام المالية الأحكام الصادرة بالغرامة أو بما يجب رده أو التعويضات والمصاريف مما يراد تحصيله عن طريق التنفيذ على أموال المحكوم عليه ، وهو التنفيذ الذي ينتهي إلى بيع الأموال المنفذة عليها للحصول منها على قيمة الأحكام المالية المنفذة بها ، أما الحكم بإزالة البناء القائم بالمخالفة لأحكام القانون فليس من الأحكام المالية المشار إليها بل هو عتوبة جنائية مقصود به محو الظاهر لذي أحداثه الجزية وتنفيذ الحكم الصادر بها إنما يكون بإزالة الأثر الناشئ عن مخالفة القانون حتى يرتفع ضرر الجريمة عن المجتمع وعلى ذلك فلا تختص المحكمة المدنية بنظر النزاع القائم بشأن تنفيذ هذا الحكم .

الحسنية لتأذن أو لا تأذن به فلو قيل إن هذا التصرف قد صدر قبل العمل بأحكام قانون المحاكم الحسنية فالثابت من أقوال علماء الشرع وما جرت عليه أحكام المحاكم أن الأب إذا كان فاسد الرأي سىء التدبير وقد كشف عن صفاته هذه حكم سلب الولاية وباع مال ولده فلا يصح هذا البيع إلا إذا كان بالخيرية وهى بالنسبة للعقار لا تكون إلا بضعف قيمته فإن باعه بأقل من الضعف لم يحز هذا البيع فأين هذا الحكم من تصرف الوالد في المقدار كله بمبلغ مائة جنيه وتمط لم تقبض منه القاصر شيئاً رغماً من ارتفاع أسعار الاطيان في هذه الأوقات وخاصة الاطيان موضوع النزاع فتد كشف العقد المحرر بين المدعى عليها الاولى — المطعون عليها الثانية — والخصم الثالث — الطاعن — والمقدمة صورته من المدعية — المطعون عليها الاولى — أن ثمن بعض الاطيان موضوع النزاع هو ٦٥٠ جنبها ومن ثم يكون العقد الصادر من الولي بصفته للمدعى عليها الاولى غير جائز لانه صدر من ولي فاسد الرأي أضرت تصرفه بمال القاصر ومن ثم يتعين الحكم ببطلانه ، — وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه لا مخالفة فيه للقانون وهو يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية التي كانت واجبة الاتباع حتى قبل صدور قانون المحاكم الحسنية . (القضية رقم ٤٢٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٣٥٣

١٤ يونيه سنة ١٩٥٧

اشكالات التنفيذ . اختصاص . حكم صادر من المحكمة الجنائية بإزالة بناء أقيم بالمخالفة لأحكام القانون .

المحكوم

«... حيث إن الطعن بني على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وحاصله أنه وإن كانت المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص بأنّه في حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه تختص المحكمة المدنية بنظر النزاع الذي يقوم من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب تنفيذ عليها إلا أن مجال تطبيق هذه المادة هو أن يكون التنفيذ وفاء لمبلغ مستحق للحكومة ويراد التنفيذ به على أموال المحكوم عليه وفقاً لأحكام قانون المرافعات ، ولكن الحكم المستشكل فيه ليس من قبيل ذلك إذ أنه وإن كان حكماً مالياً بالنسبة لما قضى به من غرامة إلا أن الإشكال إنما ينصب على تنفيذ ما قضى به الحكم من عقوبة أخرى هي الهدم والإزالة وهذا الشطر من العقوبة ليس من قبيل ما أشارت إليه المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية لأن التنفيذ المستشكل فيه إنما هو تنفيذ لذات العقوبة المتقاضى بها وليس تنفيذاً قصده الحصول على الغرامة أو المصاريف بما يجرى على مقتضى قانون المرافعات وفقاً لنص المادة ٥٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية — ثم أضاف الحاضر عن تباين إمام دائرة فحص الطعون بياناً جديداً لمخالفة القانون يتحصل في أن مفهوم المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن النزاع بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها يكون من اختصاص المحاكم المدنية على أساس أنه نزاع مدني بحث كالنزاع في الملكية كما هو الحال في دعوى الاسترداد أو دعوى الاستحقاق ولكن هذا الاختصاص لا يتعدى إلى البحث في صحة الحكم الجنائي أو عدم صحته ، والنزاع في

الدعوى الحالية ليس في شأن ملكية المبنى المحكوم بهدمه لأيلوكه للسقوط وإنما يثير المطعون عليه الأول نزاعاً يرمى به إلى اعتبار الحكم الجنائي معدوم الأثر على أساس أنه صدر بالتواطؤ بين المطعون عليه الثاني من جهة والمجلس البدي والنيابة من جهة أخرى بقصد إخراجه من العقار وهذا النزاع هو طعن في الحكم الجنائي ذاته ولا يتعلق بالأمان المنفذ عليه فلا تختص به المحاكم المدنية .

«وحيث إن المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه في حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه إذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب تنفيذ عليها فيرفع الأمر إلى المحكمة المدنية طبقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات ، قصدت إلى أنه كلما أريد تنفيذ الأحكام المالية الصادرة من المحاكم الجنائية على أموال المحكوم عليه بالطرق المدنية المقررة لل حجز على المنقولات أو نزع ملكية العقار وقام نزاع من غير المحكوم عليه بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها كأن ادعى ملكيتها فإن النزاع يكون من اختصاص المحاكم المدنية ويرفع إليها طبقاً لأحكام قانون المرافعات . فالمتقصد بالأحكام المالية في معنى المادة ٥٢٧ المشار إليها الأحكام الصادرة بالغرامة أو بما يجب رده أو التعويضات والمصاريف مما يراد تحصيله عن طريق تنفيذ على أموال المحكوم عليه والمراد بالتنفيذ المشار إليه في المادة المذكورة هو التنفيذ الذي ينتهي إن بيع الأموال المنفذ عليها للحصول منها على قيمة الأحكام المالية المنفذ بها أما الحكم بإزالة البناء القائم بمخالفة لأحكام القانون فليس من الأحكام المالية المنصوص عليها في المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية بل هو

المدنية لا تختص بنظره ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم الاختصاص قد خالف القانون في تطبيقه ويتعين لذلك نقضه ،
(القضية رقم ٩٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٥٤

١٤ يونيو سنة ١٩٥٦

١ — علامات تجارية . دعوى . الرعوى المؤسسة على تقليد العلامة التجارية . شروط قبولها .
ب — علامات تجارية . دعوى . مسؤولية .
تمويض . الدعوى المؤسسة على المنافسة غير المشروعة .
شروط قبولها .

المبادئ القانونية

١ — لا تقبل الدعوى المؤسسة على تقليد العلامة التجارية إلا من مالك تلك العلامة ولا تقبل إلا على من يقوم بتقليدها أو بتزويرها .
٢ — الدعوى المؤسسة على المنافسة غير المشروعة لا تخرج عن أن تكون دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار فيحق لكل من أصابه ضرر من فعل المنافسة غير المشروعة أن يرفع الدعوى بطلب تمويض ما أصابه من ضرر من جرائمها على كل من شارك في إحداث هذا الضرر متى توفرت شروط تلك الدعوى وهي الخطأ والضرر وإثبات السببية بين الخطأ والضرر .

المحكم

«... حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ خلط بين دعوى التأييد ودعوى المنافسة غير المشروعة واشترط لقبول كل من الدعويين أن

عقوبة جنائية مقصود بها محو المظهر الذي أحدثته الجريمة وتنفيذ الحكم الصادر بها إنما يكون بإزالة الأثر الناشئ من مخالفة القانون حتى يرتفع ضرر الجريمة عن المجتمع وقد أوضحت مذكرة لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الشيوخ أن المقصود من هذه المادة كما يتضح من المذكرة الإيضاحية أنه في حالة التنفيذ على أموال المحكوم عليه بالطرق المدنية طبقاً لأحكام قانون المرافعات فالاشكال في التنفيذ يكون طبقاً لذلك القانون وظاهر أن تنفيذ الأحكام المالية بطريق الحجز على أموال المحكوم عليه يكون إما بالطرق المقررة في قانون المرافعات أو بالطرق الإدارية المقررة لتحصيل الاموال الأميرية وفي الحالتين إذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الاموال المطلوب الحجز عليها كأن ادعى مكيتها فيرفع هذا الاشكال إلى المحكمة المدنية طبقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات . أما إذا كان الاشكال يتعلق بالحكم نفسه من حيث مضمونه أو من حيث قابليته للتنفيذ فانه يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ... ، ولما كان ذلك وكان النزاع الذي رفعه المطعون عليه الأول إلى المحكمة المدنية بشأن تنفيذ الحكم الصادر في قضية المخالفة رقم ٨٤٣٧ سنة ١٩٥١ بنذر المحلة بإزالة منزل المطعون عليه الثاني المتهم في هذه المخالفة ليس نزاعاً بشأن تنفيذ أحد الأحكام المالية بالمعنى الذي قصدت إليه المادة ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية — على ما سلف بيانه — وليس التنفيذ المستشكل فيه مما يجرى بالطرق المدنية طبقاً لأحكام قانون المرافعات وكان الواقع في النزاع — كما يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه متعلق بذات الحكم الجنائي من حيث مضمونه وأساس قضائه فان المحكمة

تكون هناك علامة مسجلة وأن يكون هناك تقليد لهذه العلامة وأن حق رفع الدعوى قاصر على مالك العلامة وأن الدعوى لا تقبل إلا على من قام بتقليد العلامة مع أن دعوى المنافسة غير المشروعة ماهي إلا دعوى تعويض عادية لكل مضرور الحق في إقامتها للمطالبة بتعويض الضرر الذي يصبه من جرائها وأن المنتج والوكيل والتاجر الحق في إقامة الدعوى المذكورة باسمه وبصفته الشخصية لمطالبة من تسبب في وقوع الضرر بتعويض هذا الضرر — كما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه في السبب الثاني القصور في التسبب إذ أغفل الحكم الرد على ما تمسك به الطاعن من حقه في إقامة دعوى المنافسة غير المشروعة بصفته وكيلًا يتولى بيع المستحضر الأمريكي في السوق المصرية وأن من شأن استيراد المطعون عليها المستحضر يشبه المستحضر الأمريكي في الاسم وبيعه في السوق أن يلحق به شخصيا وبصفته المذكورة ضررا مباشرا، نتيجة نقص بيع المستحضر الأمريكي في مصر من جراء منافسة المطعون عليها .

وحيث إن ما ينهه الطاعن في السبب الاول في محله ذلك أن الطاعن أقام الدعوى ابتداء وأسسها على سببين أولهما : ادعاء تقليد العلامة التجارية للمستحضر الذي تنتجه شركة Cole chemical باسم Calscorbate والآخر الادعاء بمنافسة المطعون عليها له منافسة غير مشروعة قوامها أنه بعد أن استورد الطاعن المستحضر الأمريكي المذكور وهيا له وسائل الدعاية وبعد أن ذاع انتشار هذا المستحضر في السوق المصرية عمدت المطعون عليها إلى استيراد المستحضر الفرنسي المسمى Calscorbate الذي

يشبه في الاسم اسم المستحضر الأمريكي وعرضه للبيع في السوق المصرية مما كان من شأنه أن يوقع اللبس عند جمهور المستهلكين ويترتب على عرض البيع نقص المبيع من المستحضر الأمريكي الذي انقرد هو باستيراده وبيعه — وأنه لما كانت الدعوى المؤسسة على تقليد العلامة التجارية لا تقبل إلا من مالك تلك العلامة ولا تقبل إلا على من يقوم بتقليدها أو بتزويرها إلا أن الدعوى المؤسسة على المنافسة غير المشروعة لا تخرج عن أن تكون دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار فيحق لكل من أصابه ضرر من فعل المنافسة غير المشروعة أن يرفع الدعوى بطلب تعويض ما أصابه من ضرر من جرائها على كل من شارك في إحداث هذا الضرر متى توفرت شروط تلك الدعوى وهي الخطأ والضرر ورابطة السببية بين الخطأ والضرر — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن دعوى المنافسة غير المشروعة لا تقبل إلا من مالك العلامة التجارية وعلى من قلدها أو زورها عند ما قرر أن وظيفة الطاعن قاصرة على مباشرة بيع الكلسكوربات الأمريكي بالديار المصرية مقابل فائدة يتقبضها من الشركة — وأن الطاعن لأشأن له في هذه التسمية التي تعتبر من عمل الشركة الأمريكية وحدها وهي التي ينالها الضرر من وجود منافس مشروع أو غير مشروع وهي التي تقرر ما إذا كانت هناك منافسة مشروعة أو غير مشروعة وهي التي تعلم ما إذا كان هذا المستحضر الفرنسي المناوئ لمستحضرها سابقا عليه في الأسواق أو لاحقا له وهي أول من يعلم ما إذا كان المستحضر الفرنسي أدق صناعة وأجزل فائدة وأكثر رواجاً من مستحضرها

بأحدهما من أذى وضرر قبل الشركة الأخرى وأن الطاعن إذ يتحدث باسمه وعن نفسه خاصة لا يمكن اعتباره ممثلاً للشركة الأمريكية التي انتهت حقوقها وهي التي تستطيع أن تقاضي وتوجه لزميتها الفرنسية ما تشاء من الطلبات ولا صفة للطاعن في ذلك ، — فالحكم المطعون فيه إذ قرر ذلك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله ذلك أنه خلط بين شروط قبول الدعوى المؤسسة على تقيد العلامة التجارية وبين شروط الدعوى المؤسسة على المنافسة غير المشروعة وتقرب لقبول الدعوى الأخيرة أن يرفع من مالك العلامة التجارية وعلى من قام بتقليدها مع أن هذا شرط لقبول الدعوى المؤسسة على تقليد العلامة التجارية على عكس الدعوى المؤسسة على المنافسة غير المشروعة فإنها تكون مقبولة من كل من ناله ضرر بسببها وعلى كل من شارك في إحداث هذا الضرر متى توفرت شروطها وهي الخطأ والضرر وقيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر ولا يقدح في هذا النظر ما ذكرته المطعون عليها من أن الحكم المطعون فيه قد حصل في أسبابه عدم توفر شروط دعوى المنافسة غير المشروعة فنتي حصول خطأ من جانب المطعون عليها أو حصول ضرر للطاعن وأن من شأن ما حصله الحكم في هذا الخصوص أن يجعل الطاعن عليه بمخالفة القانون بالخطأ بين شروط قبول الدعويين غير منتج — ذلك أن كل ما أورده الحكم في هذا الشأن قوله : « من حيث إن ما يقوله المستأنف والطاعن ، من أنه أتفق الكثير من المال وبذل الوفر من الجهد في سبيل الدعاية للمستحضر الأمريكي لم يتم عليه دليل على وجه الالحاق ولا يعرف أهو أول من عهد إليه بتصريف هذا المستحضر أم سبقه إلى ذلك وكلاء آخرون هم الذين احتملوا

أم لا إلى غير ذلك من مختلف الأمور التي تهم صميم النواحي المادية والعلمية والفنية — وأن مركز الطاعن من الشركة الأمريكية هو بعينه مركز المطعون عليها من الشركة الفرنسية فلا هي ذات شأن في التسمية الفرنسية ولا هي صاحبة حظ فيها ولا تصح مساواتها بطبيعة الحال عن أمر لا دخل لها فيه ولا يمكن أن تحتاج بأقدمية المستحضر الأمريكي وانتشاره انتشاراً كبيراً في الأسواق عاد على صاحبه بالأرباح الوفيرة لأنهم لم تكن هي التي سمته وإنما سماه بهذه التسمية المعمل الفردي الذي كونه وأخرجه وأن الطرفين يتساويان تسجيل الاسم ورغم فوات سنوات طويلة على هذه المسابقة فإن وزارة التجارة والصناعة لم تفصل في أفضلية أحدهما على الآخر ولا عبرة بتاريخ تقديم الطلب للوزارة إذ قد يتعثر الطلب الأول لأي سبب من الأسباب ويكون الفوز لصاحب الطلب الآخر وعلى أي حال فتسجيل العلامة التجارية كما تقول المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ يجعل مسجل العلامة التجارية مالكا لها ولا يجوز المنازعة في هذه الملكية متى استعملها من قام بالتسجيل بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل وما دام أن أحداً منهما لم يسجل علامته فلا محل لحرمان غيره من اتخاذها شعاراً لبضاعته لانعدام حقوق الامتياز عليها وترتبطاً على هذا تكون رغبة الطاعن في احتكار العلامة من قبل تسجيلها لا يقوم على القانون — وأنه يبين من ذلك أنه لا أفضلية لأحد الطرفين على الآخر بخصوص العلامة المتنازع عليها وأن لصفة لأحدهما بالآخر حتى يمكن أن يسأله وإنما تقع المسألة كلها على عاتق الشركتين وهما اللتان تقرران ما حاق

عبء الدعاية ماليا وماديا إن صح أنها على نفقة القائم بعملية البيع لا على نفقة المصنع وإن كان الثاني أكثر احتمالا وأنه لا يمكن أن يقال إن تسمية الشركة الفرنسية لمستحضرها الذي تباعه الشركة المستأنف ضدها «المطعون عليها» بالكسكورات يعتبر من قبيل المنافسة غير المشروعة وأن الغرض منه هو انتزاع زبائن المستأنف «الطاعن» ، لأنه لم يثبت للحكمة بحال أن الصنف الأمريكي أحسن صناعة وأجزل فائدة وأرخص ممّا أو أقدم سوقا أو أكثر ذيوعا وانتشارا من النوع الفرنسي حتى يمكن القول بقيام المنافسة غير المشروعة التي تسأل عنها الشركة الفرنسية دون غيرها من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين .. وأن هذا الذي يدعيه المستأنف (الطاعن) لا ينعف لأن تقليدا لم يمتنع أعني أن لكل من المصنعين طريقة تركيب وسبب خط ... متباينة ومتباعدة من جميع النواحي من ناحية الشكل ومن ناحية الحجم ومن ناحية كمية الدراة الموضوعة بداخل الحقنة ، - ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه لم ينف حصول ضرر للطاعن إذ أن كل ماقرره

الحكم في هذا الخصوص أنه لم يتم دليل على ماادعاه الطاعن من أنه أنفق أموالا أو بذل جهدا في سبيل الدعاية لمستحضر الشركة الأمريكية والضرر الذي يمالب الطاعن بتعويضه لا يقتصر على ماادعاه من إنفاق المال والجهد بل يشمل أيضا ماادعاه الطاعن من تقليل مبيعات المستحضر الأمريكي الذي يستورده نتيجة لمنافسة المستحضر الفرنسي الذي استوردته المطعون عليها وعرضته للبيع باسم مشابه لاسم المستحضر الأمريكي - ولم ينف الحكم المطعون فيه

ماادعاه الطاعن في هذا الخصوص كما أن ماقرره الحكم من أن تسمية الشركة الفرنسية لمستحضرها باسم مشابه لمستحضر الشركة الأمريكية لا يعد من قبيل المنافسة غير المشروعة إنما هو تقرير خاطيء يقوم على عدم تفهم عناصر المسؤولية التي يتمسك بها الطاعن في الدعوى إذ أن مايسنده للمطعون عليها من خطأ ليس هو تسمية الشركة الفرنسية لمستحضرها بل هو ماحدده الطاعن من خطأ بسبه إلى المطعون عليها بأن انتهزت فرصة رواج المستحضر الأمريكي والذي ينفرد الطاعن ببيعه فاستوردت المستحضر الفرنسي المشابه في الاسم للمستحضر الأمريكي وعرضته للبيع في السوق المصرية وأن من شأن هذا الفعل الضرر أن يوقع المستهلكين في اللبس نتيجة تشابه اسمي المستحضرين وهو ما لم يعرض له الحكم المطعون فيه ولم ينف حصوله لما يعتبر خطأ في فهم الواقع في الدعوى أدى إلى الخطأ في تطبيق القانون - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون متعين النقض دون حاجة لبحث السبب الثاني من أسباب الطعن .

(القضية رقم ٤٣٦ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٥٥

١٤ يونيو سنة ١٩٥٦

١ - نقض . طعن . أسباب الطعن . بيان الطاعن وجه مخالفة الحكم للقانون وتحديد المآخذ التي يعيبها على الحكم تحديدا واضحا صريحا . الدفع بطلان الطعن شكلا لتجهيل أسبابه . على غير أساس . عدم إيراد الطاعن عنوانا لكل سبب على حدة . لا بهم .

ب - إجارة . التزام . مرفق عامة . عقد . تكليفه . نماقد بلدية اسكندرية مع أحد الأفراد على استعمال كازينو الترفيه ووصف هذا العقد بأنه إجبار . الم فيه على قيود على حق المتنفع تنافي طبيعة الإيجار وتخرج التساقد عن نطاقه وذلك بقصد تحقيق مصلحة

معد للتجارة وإنما تبغى من وراء ذلك أولاً
والذات تحقيق مصلحة عامة، فإنه لا يصح
اعتباره عقد إيجار وارد على محل تجارية بل
التزاماً بأداء خدمة عامة ولا يغير من هذا
الظن كون البلدية تقتضى من ذلك جعلاً محدداً
أو تطلب زيادته على غرار الزيادة العسكرية
المقررة بالأوامر الخاصة بذلك إذ ليس من
شأن ذلك أن يغير من صفة العقد ولا أن يحول
إسكان المرخص باسغلاله من المنافع العامة إلى
محل تجارى .

٣ - تصرف الإدارة فى أملاكها العامة
لا يكون إلا على سبيل الترخيص وهو مؤقت
يبيح للسلطة المرخصة دواما ولداوى المصلحة
العامة الحق فى إلغائه أو الرجوع فيه ولو قبل
حلول أجله وكل أوائله من الأعمال الإدارية
التي يحكمها القانون العام ولا ولاية للمحاكم فى
شأنها ولا تخضع للقانون الخاص - على ما جرى
به قضاء هذه المحكمة

المحكى

.... من حيث إن المطعون عليه دفع ببطلان
الطعن شكلاً لتجريب أسبابه إذ أن ما تضمنه تقرير
هو أقرب للشكوى من الحكم المطعون فيه منه
إلى تقرير طعن بالنقض مستوف لإجراءاته
الشكلية التي يستلزمها القانون بحيث يكون التقرير
مشملاً على تفصيل الأسباب التي بني عليها الطعن
وإلا كان باطلاً والطعن المقدم يشوبه الغموض
والتجريب وعدم إيضاح الأسباب التي بني عليها

عامة . اعتباره التزاماً بأداء خدمة عامة لا يجوز أن يكون
البلدية تقتضى جعلاً محدداً أو تطلب زيادته على غرار
الزيادة العسكرية . لا يغير من ذلك .

ج - أعمال إدارية . اختصاص . تصرف الإدارة
فى أملاكها العامة ، هو على سبيل الترخيص . حقها فى
إلغائه أو الرجوع فيه قبل حلول الأجل . اعتباره من
الأعمال الإدارية التي تخرج من ولاية المحاكم ولا تخضع
للقانون الخاص .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من مراجعة أسباب
الطعن أن الطاعن قد بين وجه مخالفة الحكم
للقانون وحدد المآخذ التي يبيها على الحكم
تحديداً صريحاً واضحاً لا غموض ولا تجهيل فيه
فإن الدفع ببطلان الطعن شكلاً لتجهيل أسبابه
يكون على غير أساس ، ولا يفرض من هذا
عدم إيراد الطاعن عنواناً لكل سبب على حدة
مادام أن المخالفات التي يشير إليها والتي حدد أدلتها
واضحة من سياق أسباب الطعن .

٢ - العبرة فى تكييف العقد والتعرف
على حقيقة مرماه وتحديد حقوق الطرفين فيه
أما هو بما حواه من نصوص . فإذا كان
يبين من نصوص العقد محل النزاع لدى
رخصت به بلدية الاسكندرية لأحد الأفراد فى
استغلال كازينو النزهة أنه وإن وصف بأنه عقد
إيجار إلا أنه تضمن من القيود الواردة على
حق المنتفع ما ينافى طبيعة الإيجار وتخرج
للتعقد عن نطاقه كما تبين من هذه القيود أن
البلدية فى تماقدها لم تكن تنشد استغلال محل

وتفصيلها تفصيلا وافيا وهل تقوم على خطأ في تطبيق القانون وتأويله أو على بطلان وقع في الحكم أو في الاجراءات أثرت في الحكم والمتصود بتفصيل الاسباب إيرادها بنوع من البيان يعرف به كل سبب على حدة تعريفا محددًا وكاشفا عن المتصود منها كشفا وافيا نافيا للجهالة مع بيان العيب الذي يعزوه الطاعن للحكم وبيان موضعه منه وأثره فيه وهو ما لم يتضح أو يتحقق في أسباب الطعن المقدمة مما يجعله باطلا طبقا للمادة ٢٩٤ مرافعات .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأنه متى كان يبين من مراجعة أسباب الطعن أنها تقوم في جملتها على مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون فضلا عن قصوره في التسبب ذلك أن الطاعن نعى في السبب الاول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون في تكييف التعاقد المبرم بين الطرفين موضوع هذه الدعوى بأنه عتمد إيجار مع أنه في حقيقة تربيته ترخيص باستغلال مرفق عام تحكمه قواعد ائقانون العام وأيد ذلك بأحكام القانون وقضاء المحاكم ثم تناول في السبب الثاني ما غفل عنه الحكم من عدم مراعاة أحكام قانون المرافعات إذ تصدى لموضوع الدعوى في غير الحالات التي يوجبها القانون المشار إليه ، كما غشيه قصور مبتل لعدم تسبب قضائه على ما بيده في السبب الثالث وواضح مما سبق بيانه أن الطاعن قد بين وجه مخالفة الحكم للقانون وحدد المآخذ التي يعيبها على الحكم تحديدا صريحا وانحالا لا غموض ولا تحييل فيه ولا يفض من هذا عدم إرادته عنوانا لكل سبب على حدة مادام أن المخالفات التي يثيرها والتي حدد أدلتها واضحة من

سياق أسباب الطعن ومن ثم يكون الدفع على غير أساس

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن الحكم إذ أقام قضاءه على أن العلاقة بين الطرفين علاقة مدنية يحكمها عقد الايجار المبرم بينهما بتاريخ ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٠ وأن الطاعن عند إبرامه لذلك العقد تنازل عن صفته العامة وتعاقد مع المطعون عليه كفرد من الافراد على تأجير الكازينو لمصلحة تجارية وحددت نصوص العقد للطاعن سبيل المطالبة بحقوقه عند الاخلال بشروط العقد وأن الاستفادة من أحكام الفقه الاداري أن الادارة حيث تعمل في حدود حقوقها المالية تخضع في هذا للقانون الخاص وقد رتب الحكم على ذلك أن ائتعاقد محل النزاع ليس من قبيل الترخيص الذي يجوز لجهة الادارة إلغاؤه استهدافا للمصلحة العامة ثم انتهى الحكم إلى أن مثل هذا القرار الصادر من الداعنة باخلاء المطعون عليه من الكازينو ، يعتبر من أعمال الغصب والاعتداء غير المشروع التي يحق للمحاكم بحسبها وتقديرها والحكم بالغائها أو إبقاء تنفيذها والحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على هذا النظر يكون قد أخطأ في تكييف قانون العقد وتطبيقه على واقعة الدعوى ذلك أن حديقة الزهة بممتلكاتها وتوابعها ومنها المقصف موضوع التعاقد من المرافق العامة التي خصصت لأداء خدمة عامة هي تشجيع الجمهور على ارتياد الحديقة وتهيئة وسائل الراحة والمتعة لروادها مع توفير ما يحتاجون إليه من طعام وشراب في أوقات فراغهم وقد حرصت البلدية على استظهار هذه المعاني في اتفاقها مع المطعون عليه وإثبات حقها

في الرقابة والاشراف على حسن سير العمل بها ومطالبة إدارتها الصحية بتنفيذ هذه التدابير وغيرها مما تضمنها العقد وفي هذا ما ينبى عن العقد شبهة المضاربة أو قصد الربح أو الاستغلال بل يقطع بأنه عقد ترخيص والتزام باستغلال مرفق عام تحكمه القواعد الإدارية مما يجوز للبلدية أن تعمل على إنهائه بالطريق الإدارى فى أى وقت ولدواعى المصلحة العامة ومن ثم فالأمر الصادر باخلاء المطعون عليه من الكازينو هو أمر إدارى أصدرته البلدية فى حدود سلطتها وليس للمحاكم ولاية تأويله أو إيقاف تنفيذه مما يؤكد خطأ الحكم المطعون فيه من اعتبار هذه العلاقة مدنية وأن الأمر بالاخلاء اعتداء غير مشروع يجوز للمحاكم حق إلغائه أو إيقاف تنفيذه .

« ومن حيث إن هذا النعى فى غله ذلك أن العبرة فى تكييف العقد محل النزاع والتعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق الطرفين فيه إنما هو بما حواه من نصوص فإذا كان يبين من نصوصه أنه وإن وصف بأنه عقد إيجار إلا أنه يتضح من مجموع نصوصه وما فرضه من التزامات أنه ألزم المطعون عليه بجعل المحل ومهماته بحالة نظيفة وجيدة وتزويده بالمشروبات والمأكولات ومن أجود الاصناف وأن تكون مضمونة وعفوفة بحالة لائقة حتى لا تتعرض للفساد أو الضرر وأن يخضع المطعون عليه لمراقبة قسم الصحة البلدية فى تنفيذ جميع التدابير الصحية المتعلقة بالمحل وإدارته وأن تحتفظ البلدية بحقها فى إصدار تصريحات للشركات والعائلات باقامة حفلات ورحلات بحديقة النزهة التى يتبعها الكازينو ، موضع النزاع دون اعتراض من

المطعون عليه فى ذلك وأن يلتزم المطعون عليه باعادة دهان الكراسى والمناضد مرة فى كل سنتين على الأقل وأن يمنع لعب الميدر بأنواعه بالمحل إلى غير ذلك من الشروط التى تضمنها العقد وكلها قيود واردة على حق المتفع وهى تنافى طبيعة الإيجار ونخرج التعاقد عن نطاقه وتدل بوضوح على أن هذا العقد لا يصح اعتباره عقد إيجار وارد على محال تجارية بل التزاماً بأداء خدمة عامة لأنه يبين من هذه القيود أن الطاعة فى تعاقدتها مع المطعون عليه لم تكن تنشد استغلال محل معد للتجارة وإنما تبغى من وراء ذلك أولاً وبالذات تحقيق مصلحة عامة هى تشجيع الجمهور على ارتياد الحديقة وتهيئة أسباب المتعة وتوفير وسائل الراحة لروادها مع توفير ما قد يحتاجون إليه من طعام وشراب أثناء تجوالهم ولا يغير من هذا النظر كون البلدية تقتضى من ذلك جعلاً محدداً أو تطلب زيادة على غرار الزيادة العسكرية المقررة بالأوامر الخاصة بذلك إذ ليس من شأن ذلك أن يغير من صفة العقد ولا أن يحول المكان المرخص للمطعون عليه باسغال المنافع العامة إلى محل تجارى ، ولما كان تصرف الإدارة فى أملاكها العامة وعلى هذا الوصف لا يكون إلا على سبيل الترخيص وهو مؤقت يبيح للسلطة المرخصة دواماً ولدواعى المصلحة العامة الحق فى إلغائه أو الرجوع فيه ولو قبل حلول أجله وكل أولئك من الأعمال الإدارية التى يحكمها القانون العام ولا ولاية للمحاكم فى شأنها ولا تخضع للقانون الخاص — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس أن العقد محل النزاع هو عقد إيجار وارد على محل عمومى يخضع فى تكييفه وتنفيذه لأحكام القانون الخاص والأوامر العسكرية

4

707

المبدأ القانوني

إذا كان المقصود من الطلب المرفوع إلى
قاضى الأمور المستعجلة باثبات حالة العاشرة
الزوحية هو إلزام الزوجة بتقديم دليل ضد
نفسها عن طريق الاعتداء على حريتها وشخصها
فإن هذا الطاب يكون غير مقبول إذ لا جدال
في أن للمحاق بالأثنى وتعتيقها لاجراء الكشف
الطبي عليها كرها عنها رغبة في اثبات حالتها
الجنسية وبمد أن صرحت بامتناعها عن اجراء

نضمينات . الوجه الثاني — أن القضاء المستعجل مختص بالفصل في طلب لإثبات حالة تتعلق بطلب موضوعي أساسه النزاع في حقوق والتزامات مالية . وقى كان لهذا النزاع صورة من الصور التي تختص المحكمة المدنية بالفصل فيها . الوجه الثالث — أن طلب لإثبات الحالة في الدعوى الحالية له ما يبرره بعد مازج المطعون عليه الثاني دعوى مدنية بالمطالبة بالتعويض ضد الداعن عن الضرر الذي أصاب ابنته بسبب العنة وأخرى رفعت من الطاعن ضد المطعون عليها بتعويضه عما أصاب سمعته من نسبة العنة إليه ودعوى ضد الأطباء الذين قدموا تقاريرهم أمام المجلس الملي وأثبتوا فيها ما يخالف الواقع ودعوى ضد أعضاء المجلس الملي العام بمساءلتهم بالتضمينات لما وقع منهم من خطأ مهني جسيم ترتب عليه ضرر موجب للتعويض لإقامتهم قضاءهم على تقاريرهم لم يندبوا من المجلس ولم يحلفوا اليمين أمامه ورفع دعوى بطلب وقف تنفيذ حكم المجلس الملي — وكل ذلك لا مندوحة معه من إجابة طلب لإثبات الحالة مخافة على حقوق الطرفين حتى يفصل في النزاع الموضوعي . أما مآل هذا النزاع فلا شأن لقاضي الأمور المستعجلة به ولا يؤثر في اختصاصه — ولا أن حكم المجلس الملي قد حاز قوة الأمر المنتضى به إذ بحث هذه الحجية هو الموضوع ذاته ، وبفرض قيامها فلا تلحق إلا ما قضى به حكم المجلس الملي من الفصل بين الزوجين ، أما ما عداه فلا يمنع أن يكون محل نزاع فضلا عن أن حجية حكم صدر مخالفا لتواعد قانون المرافعات الجوهرية هي مسألة غير مسلم بها فضلا عن أنها لا تكون سببا لعدم الاختصاص ولا لعدم قبول الدعوى بحجة

سبق الفصل فيها وقد شاب الحكم المطعون فيه الخطأ إذ لم يناقش النظر الذي أقام عليه الطاعن دعواه . الوجه الرابع — أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن حكم المجلس الملي أصبح انتهايا يجوز حجية قانونية قد أخطأ . ذلك أنه طبق قانون المرافعات في مسائل الأحوال الشخصية الأقباط الأرثوذكس مع أن لهذه الطائفة لائحة تنص المادة ٦٦ منها على أن الحكم لا يعتبر انتهايا إلا بعد استنفاد جميع طرق الطعن بما فيها التماس إعادة النظر — وقى ثبت ذلك وثبت أن قيام الدعوى أمام محكمة الموضوع لا يمنع من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بقضاء الحكم المطعون فيه بعدم الاختصاص يكون مخالفا للقانون . وحاصل السبب الآخر من سبب الطعن هو الخطأ في القانون إذ قرر الحكم المطعون فيه أنه لا عبرة بما أثاره الطاعن من اعترافه رفع دعوى تعويض على المطعون عليهما لأن أحقية في التعويض مترتبة على ما توردته محكمة الأحوال الشخصية من أسباب البطلان وليس للمحكمة المدنية مناقشة هذه الأسباب . ووجه الخطأ في ذلك أن اختصاص القاضي المستعجل هو فرع من اختصاص المحكمة المدنية وبذلك يتوفر له الاختصاص بقطع النظر عن مآل الدعوى الموضوعية لدى محكمة الموضوع .

« ومن حيث إنه ولو أن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة إنما هو فرع من اختصاص المحكمة المدنية وأنه متى ثبت أن للنزاع وجها مدنيا كدعوى تعويض فان قاضي الأمور المستعجلة يكون مختصا بإثبات حالة يخفى عليها من الزوال أو التغيير بمرور الزمن بقطع النظر عن مآل تلك الطلبات الموضوعية أمام محكمة

٣٥٧

٢١ يونيو سنة ١٩٥٦

١ - تزوير . استئناف . نصاب الاستئناف .
دعوى . الدعوى الأصلية قيمتها أقل من الحد الأقصى
لاختصاص القاضى الجزئى التماثل . وجوب تقدير قيمة
دعوى التزوير الفرعية بقيمة تلك الدعوى الأصلية .
عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

ب - حكم . نسيبه . استئناف . الحكم بعدم
جواز الاستئناف لقلة النصاب . كونه سليماً فى الوقائع
الثابتة والتي لا نزاع فيها . ورود خطأ فى أسبابه .
لا أهمية له .

١.بادئ القانونية

١ - تقدر قيمة دعوى التزوير الفرعية -
على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - بقيمة
الدعوى الأصلية . فإذا كانت قيمة الدعوى
الأصلية تقل عن الحد الأقصى لاختصاص القاضى
الجزئى للنهائى فإن دعوى التزوير الفرعية
تتبعها فى تقدير قيمتها ولا يجوز استئناف الحكم
الصادر فيها من المحكمة الجزئية .

٢ - متى كان الحكم اذقضى فى منطوقه
بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب قد جاء سليماً
من الناحية القانونية بالنسبة للوقائع الثابتة فى
الدعوى والتي لا نزاع فيها ، فلا يقبل الطعن
فى الحكم لما ورد فى أسبابه من وقائع غير
صحيحة .

(القضية رقم ٤٢٨ - سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة واسحق
عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى وعلم وإبراهيم
عثمان يوسف المستشارين) .

الموضوع إلا أنه إذا كان المقصود من الدعوى
إلزام إنسان بتقديم دليل ضد نفسه عن طريق
الاعتداء على حريته وشخصيته فإن الطلب يكون
غير مقبول إذ لا جدال فى أن اللجوء بالآتى
وتعقبها لإجراء الكشف الطبى عليها كرها عنها
رغبة فى إثبات حالتها الجنسية وبعد أن صرحت
بامتناعها عن إجراء هذا الكشف هو فضلاً
عما فيه من إهدار لآدميتها فإنه اعتداء شاذ تأباه
الكرامة الانسانية وما يتنافى مع الحرية الشخصية
ولأن مرد هذه الأمور لجهة الأحوال الشخصية
المختصة التى من شأنها أن تحقق هى أسباب مثل
هذه المنازعة بالطريق التى رسمها لها القانون
وقضاؤها فى ذلك مانع من طرح أسانيد هذا
النزاع وأسبابه أمام جهة قضائية أخرى وعلى
الصورة التى يريدها الطاعن إذ أن ذلك لا يعدو
أن يكون ترديدا منه لما سبق أن قام عليه
قضاء جهة الأحوال الشخصية المختصة بين الطرفين
فإذا كان الثابت من الاوراق أن دعوى التعليل
اتى رفعت من المطعون عاينها لدى المجلس الملى
المختص بنيت على قيام العنة الممانعة من استمرار
المعاشرة الزوجية وقد صح ذلك لدى المجلس
بالأدلة التى رآها وقدرها فيكون طلب إثبات
حالة العنة أو المعاشرة الزوجية اعداداً لدليل
موضوعى بطلب التعويض غير مقبول لسبق
الفصل فى قيام هذه العلة التى أدت الى الحكم
بالطلاق من الجهة صاحبة الاختصاص ومن ثم
يكون الحكم بعدم اختصاص القضاء المدنى فى
محل ويكون غير منتج مناقشة باقى أوجه الطعن
الأخرى .

(القضية رقم ٤٣٠ - سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٥٨

٢١ يونيه سنة ١٩٥٦

دعوى • خصومة • سقوطها • انقطاع الخصومة بحكم
القانون لوفاة أحد الخصوم • متى تبدأ مدة السنة المقررة
لسقوط الخصومة ؟ للمادتان ٣٠١ ، ٣٠٢ مرافعات •

المبدأ القانوني

متى تقرر انقطاع الخصومة بحكم القانون
لوفاة أحد الخصوم فإن كان سبب الانقطاع راجعاً
لوفاة المدعى أو من في حكمه كالمتألف فلا تسرى
مدة السنة المقررة لسقوط الخصومة في حق ورثته
إلا من اليوم الذي يعلن المدعى عليه هؤلاء
الورثة بوجود الخصومة بينه وبين خصمه الأصلي،
وأما إذا كان الانقطاع راجعاً لوفاة المدعى عليه
أو من في حكمه كالمتألف عليه تعيين على المدعى أو
المتألف في هذه الحالة أن يعلن ورثة خصمه
المتوفى مدعى عليهم كانوا أو مستأفأ عليهم بقيام
الخصومة بينه وبين مورثهم ويكون عليه موالاة
السير في إجراءاتها في مواجهتهم قبل انقضاء
سنة ، ولا يمكن أن يعتبر جهل المدعى أو
المستألف بورثة خصمه وصفاتهم وموطنهم عذراً
مانعاً بل عليه هو البحث والتحري عنهم محافظة
على مصلحته ، وعدم تبريض دعواه للسقوط
بفعله أو امتناعه .

المسألة

من حيث إن الطعن بني على سبب واحد
ينحصر في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في
تطبيق القانون إذ أقام قضاءه بسقوط الخصومة

وفقاً للمادتين ٣٠١ و ٣٠٢ مرافعات على
انقضاء أكثر من سنة ميلادية على وقفها بفعل
الطاعة وامتناعها عن موالاة السير فيها لاتخاذ
أى إجراء يتعلق بالخصومة لهذا الغرض وأن
القانون أجاز للمدعى عليه أن يطلب هذا السقوط
في صورة دفع إذا عجل المدعى دعواه بعد
انقضاء السنة المقررة للسقوط ما دام قد تمسك
المدعى عليه بدفعه قبل التعرض للموضوع وقد
توافرت هذه الشروط مجتمعة في الدعوى بما
يتعين معها الحكم به دون اعتداد بما أثارت
الطاعة من وجوب إعلانها من ورثة المدعى عليه
« المطعون عليهم » بوجود الدعوى وإلا امتدت
السنة إلى خمس سنوات — وهذا الذي أقام عليه
الحكم قضاءه مخالف للقانون ذلك أن المشرع
أورد أحكام وقف الخصومة وانقطاعها
وسقوطها وانقضائها لمضى المدة وميز بين الوقف
والانقطاع وحدد أسبابهما فجعل وقف
الخصومة ينتهي بمجرد زوال سببه وأما في حالات
الانقطاع فأوجب أن تستأنف الدعوى سيرها
بعد الانقطاع بعمل يوجه أحد طرفيها إلى
الأخر ثم جاء نص المادة ٣٠١ مرافعات بأن
لكل ذي مصلحة من الخصوم في حاله عدم السير
في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب
سقوط الخصومة متى انقضت سنة على آخر
إجراء صحيح من إجراءات التقاضي وأن هذه
السنة كما جاء بالمادة ٣٠٢ مرافعات لا تبتدىء
في حالات الانقطاع إلا من اليوم الذي قام من
يطلب سقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه
الذي توفي أو من قام مقام من فقد أهلية
الخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى
وبين خصمه الأصلي ومفهوم ذلك أن يكون عدم
السير في الدعوى راجعاً في كل صورة لفعل المدعى

وأن النص جاء مبينا الجزاء على تراخيه في متابعة السير في دعواه — ولا يمكن عقلا تصور امتناع المدعى أو فعله وتراخيه في حالات وقف الخصومة كما أنه ليس مرجعه في حالات الانقطاع بفعل المدعى وامتناعه بل لوفاة أحد الخصوم أو فقد أهلية التقاضي أو زوال الصفة مما لا يمكن نسبتها للمدعى وامتناعه ولذلك لا يمكن القول بمریان مدة السنة من يوم حدوث الانقطاع مما دعا المشرع إلى النص في المادة ٣٠٢ مرافعات على أن مدة السنة لا تبدأ إلا من اليوم الذي قام فيه من يطالب بسقوط الخصومة بإعلان خصمه — فحددت هذه المادة شرط سقوط الخصومة في هذه الحالة بوجوب ثبوت إغذار المدعى بوجود الدعوى حتى لا يكون ثمة عذر يمنعه من السير في الدعوى وإن هو أهمل استحق جزاء ذلك بسقوط خصومته — وترتبا على ما تقدم فإن المطعون عليهم لو أرادوا أن يفيدوا من حكم المادة ٣٠٢ المشار إليها لتعين عندهم أن يخبروا المدعى بصفاتهم ومحل اقامتهم حتى اذا انقضت سنة على هذا الإغذار دون أن يسير المدعى في دعواه جوزى بسقوطها ، والحكم المطعون فيه اذا خالف ذلك تعين نقضه .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من نصوص المادتين ٢٩٤ و٢٩٨ من قانون المرافعات أن المشرع بعد أن أورد أسباب انقطاع سير الخصومة بحكم القانون وهي وفاة أحد الخصوم انذى كان يباشر الخصومة أو فقد أهليته للخصومة أو زوال صفة من كان يباشرها عنه من النائبين وبين طريق استئناف سيرها بتكليف يعلن إلى من يقوم مقام الخصم انذى توفي أو فقد أهلية الخصومة أو زالت صفته بناء على طلب الطرف الآخر أو بتكليف يعلن إلى

هذا بناء على طلب أولئك — ثم قرر في المادتين ٣٠١ و٣٠٢ مرافعات جزاء إهمال السير في الدعوى أو الامتناع عنه وهو الحكم بسقوطها وبيان مدته وبدء حسابها بأن لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطالب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة على آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي ولا تبدأ مدة السنة في حالات الانقطاع إلا من اليوم الذي قام من يطالب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه الذي توفي أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي... وهذا هذه النصوص أنه متى تقرر انقطاع الخصومة بحكم القانون لوفاة أحد الخصوم فاذا كان سبب الانقطاع راجعا لوفاة المدعى أو من في حكمه كالمستأنف فلا تسرى مدة التسقوط في حق ورثته إلا من يوم الذي يعلن المدعى عليه هؤلاء الورثة بوجود الخصومة بينه وبين خصمه الأصلي لافتراض جعل هؤلاء الورثة بالخصومة التي كانت بينه وبين مورثهم وأما إذا كان الانقطاع راجعا لوفاة المدعى عليه أو من في حكمه كالمستأنف عليه كما في صورة الدعوى — تعين على المدعى أو المستأنف في هذه الحالة أن يعلن ورثة خصمه المتوفى مدعى عليهم كانوا أو مستأنفا عليهم لقيام الخصومة بينه وبين مورثهم ويكون عليه موالة السير في إجراءاتها في مواجعتهم قبل انقضاء سنة لأن هؤلاء الورثة لا يعتبرون خصوما في الدعوى بمجرد وفاة مورثهم بل هم في هذا الخصوص مستعملون عنهم وغير مفروض فيهم العلم بالإجراءات التي تتم في دعواه كما لا يمكن أن يعتبر جعل المدعى أو المستأنف بورثة خصمه

الشفعة . تمسك المعتبرى الثانى بعدم توافر شروط توجيه هذه الدعوى إليه . عدم رد الحكم على هذا للدفاع . عدم إقامته قضاءه بجواز نظر دعوى الشفعة على أسباب مؤدية . قصور .

البادئ القانونية

١ — متى كان الخصم الجديد بالحضور لاحدى الجلسات المنظورة بها الدعوى المدخل فيها كان عليه أن يعد نفسه طرفاً فى هذه الدعوى وتعين عليه أن يحضرو ويبدى دفاعه فيها وأن يتابع سيرها فان لم يحضر حكمت المحكمة غيبته اذا ما طرح عليها الأمر فى أى وقت قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى . وكان له أن يطعن فى الحكم بالطرق المتاحة لطرفى الخصومة الأصلية كما كان للاختصاص أن يطعنوا فى الحكم إذا صدر اصلحه مختصمين اياه فى الطعن . ولا يغير من ذلك أن تكون صحيفة إدخاله قدمت فى غير الجلسة التى صار إعلانها متى كان اختصاصه قد تم فى الواقع بمجرد تكليفه بالحضور فى الدعوى أثناء سيرها وعلمت المحكمة فعلاً بحصول هذا الاختصاص .

٢ — الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بعدم جواز الأخذ بالشفعة هو حكم فى صميم موضوع دعوى الشفعة وحاسم للخصومة فيها وقد استنفدت به تلك المحكمة ولايتها فى الخصومة ويتعين على محكمة الاستئناف عند نظر الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم أن تبحث الدعوى وتنقضى فيها رأى على أساس ما قدمه

وصفاتهم وموطنهم عذراً مانعاً بل عليه هو البحث والتحري عنهم محافظة على مصلحته وعدم تعريض دعواه للسقوط بفعله أو امتناعه — وإذا فتي كان يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه أثبت أن أول تعجيل للاستئناف قامت به الطاعنة بعد وفاة خصمها (مورث المطعون عليهم) كان فى ٥ من أبريل سنة ١٩٥١ وأن آخر إجراء صحيح تم فى الدعوى كان فى ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ أى أن مدة السنة المقررة لسقوط الخصومة قد اكتملت وأن المطعون عليهم تمسكوا بهذا الدفع — على ما يوجبه نص المادة ٣٠٣ مرافعات — فيكون قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط الخصومة فى هذه الحالة لا مخالفة فيه للقانون مما يتعين معه رفض هذا الطعن .

(القضية رقم ٨٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبدالرحمن يوسف وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٣٥٩

٢١ يونيو سنة ١٩٥٦

١ — دعوى . اختصاص الغير . إجراءات . اعلان . استئناف . تكليف الخصم الجديد بالحضور لاحدى الجلسات المنظورة بها الدعوى المدخل فيها . اعتباره طرفاً فيها . حق الخصوم ومنهم هذا الخصم فى الععن فى الحكم الذى يصدر فى الدعوى . كون صحيفة إدخاله قدمت فى غير الجلسة التى أعلن لها . لا يغير من ذلك . المادة ١٤٣ مرافعات .

ب — استئناف . شفعة . الحكم الصادر بعدم جواز الأخذ بالشفعة . اعتباره حكماً حاسماً للخصومة فى موضوع دعوى الشفعة . الحكم استئنافياً باعادة القضية لمحكمة أول درجة لبحث صورية عقد المشتري الثانى المدعى بها والفصل فى موضوع الدعوى . خطأ . ج — شفعة . دفاع . حكم . تسببه . دعوى

لها الخصوم من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة فضلاً عما قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . ولا يجوز لمحكمة الاستئناف أن هي قضت بإلغاء هذا الحكم أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لبحث الصورية التي طعن بها على عقد المشتري الثاني والفصل في موضوع الدعوى

٣ — لدعوى الشفعة شرائط خاصة بخلاف الشروط العامة التي تنعقد بها الخصومة في الدعاوى ، فإذا كان أحد الخصوم في دعوى الشفعة قد تمسك بعدم توافر شروط توجيهاها إليه باعتبار أنه المشتري الثاني وأنه سجل عقده قبل تسجيل إجراءات دعوى الشفعة الموحدة إلى المشتري الأول ولم يتناول الحكم هذا الدفاع بأي رد ولم يقر قضاءه بجوار نظر دعوى الشفعة على أسباب مؤدية إليه ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور المبطل له .

الحكم

« .. حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يحصل الأول منها في أن الحكم الأول المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٢ إذ قضى باعتبار الطاعن مختصاً في الدعوى وبرفض الدفع بعدم قبول الاستئناف بالنسبة إليه قد أخطأ في القانون وجاء مشوباً بالتخاذل في أسبابه ذلك أن المادة ١٢٤ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز في الاستئناف إدخال من لم يكن خصماً في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف والخصم المقصود هو من اتصت الخصومة في شأنه اتصالاً صحيحاً بالمحكمة فلا يكفي أن تنعقد الخصومة بين

المدعى والمدعى عليه بإعلانه بصحيفة الدعوى بل يتعين أن تصل هذه الصحيفة بالمحكمة حتى يعتبر المدعى عليه مختصاً في الدعوى ويتسنى للمحكمة الفصل فيها وعندئذ يجوز إدخاله في الاستئناف إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر الطاعن مختصاً في الدعوى وجائزاً إدخاله في الاستئناف لمجرد إعلانه في الدعوى المنبورة أمام محكمة الدرجة الأولى بين المطعون عليها الأولى وبقية المطعون عليهم من غير أن تصل الخصومة القائمة بشأنه اتصالاً صحيحاً بالمحكمة عن طريق القيد في الجلسة المحددة بالإعلان أو في جلسة تالية بعد إعلانه بها إذ لم تقدم المطعون عليها الأولى إعلان إدخاله بجلسته ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ التي تم إليها الإعلان بل قدمته بجلسته ٢٥/١٢/١٩٥١ التي لم يكن أعيد إعلانه لها هذا إلى أن الحكم المطعون فيه بعد أن أبرز في أسبابه وقوع هذا الخطأ من المطعون عليها الأولى وأوضح ما كان يمكن اتباعه لتصحيح الموقف أو حضراته عن الجلسة الأولى من تقاء نفسه أو قامت المطعون عليها بإعلانه للجلسة التالية مما مفاده اعتبار الخصومة في شأنه غير متصلة بالمحكمة عاد الحكم فاعتبر الخصومة متصلة بالمحكمة وقال بأن من حق الطاعن أن يتمتع بدرجة التقاضي في الوقت الذي حرم فيه بفعل المطعون عليها من إبداء دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى فجاء بذلك مشوباً بالتناقض كما أنه انطوى على تحايل ظاهر إذ أفادت أسبابه أن مجرد الحكم لصالحه ابتدائياً بعدم جواز الشفعة مدعاة لغفران المخالفات القانونية التي ارتكبتها المطعون عليها . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم الآخر المطعون فيه الصادر بتاريخ ١ مارس سنة ١٩٥٣ إذ قضى برفض الدفع ببطان إجراءات إدخال الطاعن أمام محكمة أول درجة وبقبول الاستئناف

المرافعات إذ نصت على أن « للخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصح اختصامه فيها عند رفعها ويتبع في اختصام الغير الاوضاع المعتادة في التكليف بالحضور » قد كشفت عن قصد المشرع في أن يتيح للخصم وسيلة مختصرة لاستدعاء خصم جديد في دعوى قائمة كان يصح اختصامه فيها عند رفعها وذلك بمجرد تكليفه بالحضور في الدعوى أثناء سيرها . فالإدخال الذي نصت عليه هذه المادة هو إدخال جبرى يدعى به الخصم الجديد إلى خصومة قائمة بين طرفيها في دعوى مقيدة فعلا بالمحكمة التي قد تكون غير محكمة ولا يحتاج اختصامه فيها إلى قيد جديد ذلك أن اختصام الغير على هذا الوجه ليس بخصومة مبتدأة ولا هو بدعوى جديدة حتى تخضع لإجراءات قيد الدعاوى إذ أن كل مارسته المادة ١٤٣ من إجراءات في اختصام الغير هو أن يتبع فيه « الاوضاع المعتادة في التكليف بالحضور » وهي أوضاع تختلف عن إجراءات قيد الدعوى وقد لاحظ المشرع هذا الاختلاف فجعل عنوان الباب الثاني من الكتاب الاول من قانون المرافعات « رفع الدعوى وقيدتها » وعلى ذلك متى كلف الخصم الجديد بالحضور لاحدى الجلسات المنظورة بها الدعوى المدخل فيها كان عليه أن يعد نفسه طرفاً في هذه الدعوى وتعين عليه أن يحضر ويبدى دفاعه فيها وأن يتابع سيرها فان لم يحضر حكمت المحكمة في غيبته إذا ما طرح عليها الأمر في أى وقت قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ، وكان له أن يطعن في الحكم بالطرق المتاحة لطرفي الخصومة الأصلية كما كان للأخصام أن يدعونوا في الحكم إذا صدر لصالحه محضمين إياه في الطعن . ولا يغير من ذلك أن تكون صحيفة إدخاله قدمت

شكلاً قد أخطأ أيضاً في القانون وجاء مشوباً بالنقص في التسبيب ذلك أن الحكم استند في فضائه إلى أنه يكفي لإدخال خصم جديد في دعوى قائمة مجرد إعلانه فيها بغير حاجة إلى قيد بالمحكمة مادامت الدعوى الأصلية مقيدة فيها في حين أن المادة ١٤٣ من قانون المرافعات توجب أن يتبع في اختصام الغير الاوضاع المعتادة في التكليف بالحضور وأن من تلك الاوضاع ما نصت عليه المادة ٧٥ مرافعات من وجوب قيد الدعوى بمجدول المحكمة في اليوم السابق لتاريخ الجلسة المحددة لنظرها أو في يوم الجلسة نفسه وما نصت عليه المادة ٧٨ من أنه في حالة عدم قيد الدعوى في اليوم المعين للجلسة يجوز تحديد جلسة أخرى وإعلان الخصم بها . ومقتضى ذلك أن دعوى الإدخال غير الدعوى الأصلية ولا يفر من قيدها أسوة بالدعوى الأصلية — فضلاً عن أن دعوى الشفعة التي ترفع على المشتري الثاني الذي سجل عقده قبل تسجيل إعلان الرغبة أو صحيفة دعوى الشفعة هي دعوى أصلية يتعين اتباع حكم القانون فيها عملاً بالمادة ٩٣٨ مدنى كما سيأتى في السبب الثالث — فيكون الحكم قد أخطأ في قوله بعدم ضرورة القيد كما أخطأ في أنه لم يعتبر تقديم أصل إعلان الإدخال في جلسة تالية للجلسة المحددة دون إعلان الطاعن بها إجراء باطلاً وعدم الأثر — هذا إلى أن الحكم جاء مشوباً بالنقص إذ لم يرد على ما تمسك به الطاعن من نصوص القانون الخاصة بقيد الدعاوى وضرورة إعادة الإعلان في حالة القيد لجلسة غير المحددة في الصحيفة .

« وحيث إن النعى بهذين السببين مردود في جميع وجوهه بأن المادة ١٤٣ من قانون

في غير الجلسة التي صار إعلانه لها ، في كان اختصاصه قد تم في الواقع بمجرد تكليفه بالحضور في الدعوى أثناء سيرها وعلت المحكمة فعلا بحصول هذا الاختصاص . لما كان ذلك — وكان الثابت أن الطاعن قد كلف بإعلان مؤرخ ١١ يولييه سنة ١٩٥١ بالحضور في الدعوى لجلسة ١٦ اكتوبر سنة ١٩٥١ أمام محكمة الدرجة الأولى وتم بذلك إدخاله خصما فيها وكان عليه أن يحضر ويبدى دفاعه وإن يتابع مراحل سير الخصومة التي أدخل فيها وكانت المحكمة قد علت بالفعل باختصاصه من أصل ورقة التكليف بالحضور المقدم إليها بجلسته ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ أثناء سير الدعوى بجلسات المرافعة فان الطاعن يعتبر خصما في الدعوى ويكون الحكم المطعون فيه الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف بالنسبة إليه لم يخطئ في القانون كما يكون الحكم الآخر المطعون فيه الصادر في ١ مارس سنة ١٩٥٣ لم يخطئ في القانون فيما قضى به من رفض الدفع ببطالان إجراءات إدخال الطاعن أمام محكمة أول درجة وبقبول الاستئناف شكلا .

« وحيث إن مما ينهه الطاعن في باقي الأسباب على الحكم الثاني المطعون فيه أنه إذ قضى بجواز نظر دعوى الشفعة وبإعادة القضية لمحكمة أول درجة لبحث الصورية التي طعن بها على عقده والفصل في موضوع الدعوى قد أخطأ في قانون وجاء مشوبا بالقصور ذلك أن الطاعن تمسك بسقوط حق المطعون عليها الأولى في الشفعة لعدم توجيهها لإجراءات الشفعة إليه عملا بالمادة ٩٣٨ من القانون المدني باعتباره المشتري الثاني الذي سجل عتده قبل تسجيلها بحقيقة دعوى الشفعة الموجهة إلى المشتري الأول ورغم ذلك

قضى الحكم المطعون فيه بجواز نظر دعوى الشفعة دون أن يرد على ما يمسك به من دفاع في هذا الصدد ، كما أن الحكم قد خالف القانون في قضائه بإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لفصل في الموضوع ولبحث الصورة التي طعن بها على عقده بعد أن استنفدت هذه المحكمة ولايتها بقضائها بعدم جواز الأخذ بالشفعة ورفض طلب التعويض وأصبحت محكمة الاستئناف دون سواها هي صاحبة الولاية بالفصل في كل ما يمسك به أطراف الخصومة من دفاع ودفع وفي أن تقول في موضوع الدعوى قولها الحاسم . هذا إلى أن الحكم جاء قاصرا إذ لم يرد على ما يمسك به الطاعن في دفاعه من عدم جواز بحث الصورية استنادا إلى القول بأنه طلب جديد لا يجوز التمسك به لأول مرة في الاستئناف وإلى عدم جواز الطعن بالصورية في عقد المشتري الثاني المسجل بمقولة إن الفصل في أمر البيع ثاني طبقا للمادة ٩٣٨ مدني هو تسجيله قبل تسجيل إجراءات دعوى الشفعة .

« وحيث إن هذا النعي في محله ذلك : أولا : أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ أول مارس سنة ١٩٥٣ أنه اقتصر في تسبيب قضائه بإلغاء الحكم المستأنف وبجواز نظر دعوى الشفعة على قوله « وحيث إن محكمة أول درجة قد بنت حكما صادرا بعدم جواز الأخذ بالشفعة على أساس أن المدة (المستأنفة) لم تختص المشتري الأخير (المستأنف عليه ثاني) اختصاصا صحيحا ولذا تكون دعواها غير جائزة وأنه لا يطلع على ذلك بصورية عقد المشتري الأخير لأن هذا الطعن كان يوجب على تشفييع أن يوجه دعواه إلى المشتري الأخير ثم يتمسك ضده بكافة الطعون التي يرى ترجيحها إلى عتده مشتراه حتى يمكن الاحتجاج قبله بالحكم الذي

القانون فضلاً عما شابه من القصور لعدم الرد على ما قال به الطاعن في دفاعه من عدم جواز بحث هذه الصورية — ويتعين لذلك نقض الحكم في خصوص قضائه بجواز نظر دعوى الشفعة وإعادة القضية لمحكمة أول درجة .

(القضية رقم ١١٩ لسنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى وعلم و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٣٦٠

٢٨ يونيه سنة ١٩٥٦

١ — ملكية شائعة . بيع . قسمة . حق المالك على الشيوع في بيع ملكة محمداً قبل القسمة . المادة ٨٢٦ مدني .

ب — بيع . أهلية . فاصر . ملكية شائعة . بطلان بيع نصيب الفاصر إذا تم بأقل من الثمن المحدد بقرار المحكمة الحسبية . تحدى مدعى الاستحقاق الذي تلقى الحق عن شريك أو وارت بهذا الإعلان . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ — ليس ثمة ما يمنع البيع وإن كان مالكا على الشيوع أن يبيع ملكة محمداً مفزراً وأن حلة التحديد هذه وإن ظلت موقوفة أو معاقبة على نتيجة القسمة أو إحالة الشريك على الشيوع إلا أن هذا كله لا يبطل عقد البيع . وتسجل المشتري لعقده تنتقل الملكية إليه ويصبح شريكا إبقى الشركاء تجب مخاصمته في دعوى القسمة إن لم يجر هؤلاء الباقون من الشركاء عقده وعلى ذلك فإنه ليس المستحق — سواء أكان شريكا على الشيوع أو متلفيا ملكة من شريك على

يصدر في الدعوى لا أن يهمله ويتجاوز عن إدخاله في الدعوى ادخالا صحيحا... وحيث إن هذه المحكمة قد قضت، بأن إجراءات إدخال المستأنف عليه الثاني في الدعوى أمام محكمة أول درجة إجراءات سليمة وأنه كان مختصا أمام محكمة أول درجة اختصاصا صحيحا .. وحيث إنه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف ... وهذا الذي قرره الحكم إن صح أن يكون سببا لإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص الطاعن في الدعوى اختصاصا صحيحاً فهو لا يصلح سببا للقضاء بجواز نظر دعوى الشفعة ذلك لأن لهذه الدعوى شرائط خاصة بخلاف الشروط العامة التي تنعقد بها الخصومة في الدعاوى وقد تمسك الطاعن بعدم توافر شروط توجيه دعوى الشفعة إليه باعتبار أنه المشتري الثاني وأنه سجل عقده قبل تسجيل إجراءات دعوى الشفعة الموجهة إلى المشتري الأول فلم يتناول الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن في هذا الصدد بأي رد ولم يقيم قضاءه بجواز نظر دعوى الشفعة على أسباب مؤدية إليه مما يعيب الحكم بالقصور المبطل له . وثانيا : لأن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بعدم جواز الأخذ بالشفعة وبرغض طلب التعويض هو حكم في صميم موضوع دعوى الشفعة وحاشم للخصومة فيها وقد استنفدت به محكمة أول درجة ولايتها في الخصومة فكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تبحث الدعوى وتقضي فيها برأى على أساس ما قدمه لها الخصوم من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة فضلاً عما قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعادة القضية لمحكمة أول درجة لبحث الصورية التي طعن بها على عقد الطاعن والفصل في موضوع الدعوى قد خالف

تصح لذلك المناقضة في مثل هذه الحالة — بما يجعل الحكم المطعون فيه معيبا بالخطأ في القانون متعينا نقضه .

. ومن حيث إن هذا النعي مردود : أولا : بما قرره الحكم المطعون فيه من أنه : بين من الاطلاع على الأوراق أن ورثة المرحوم عبد الرحمن سعد الزغل قد انفقت كذاهم على التخلص من الألبان المتخفة عن المورث وفي يوم ١٥ يونيه سنة ١٩٤٧ صدر منهم عقدان في وقت واحد انصب كل منهما على ألبان مفرزة : صدر الأول من أحمد وعزيزة وكانا قد بلغا سن الرشد ورفعت عنهما الوصاية في ١٦ يناير سنة ١٩٤٦ بمصادقة والدتهما بصفتها إلى المستأنف (الملتعون عنه الأول) ببيع ٢ ف و ٤ ط و ١٥ س بحوض العجوز / ٣ والساحل والساقية ٦ و ثانيهما إلى المستأنف عليهم من الخامسة إلى الأخير عن ٦ ف و ٢٣ ط و ٢٢ س بحوض البحري / ٩ من الورثة جميعا واستنفذ هذان التصرفان جميع أعيان التركة ثم عادت الوصية وباعت إلى الطاعن ١ ف و ١٢ ط و ٢٣ س في ١٧ يونيه سنة ١٩٤٧ بحوض العجوز / ٣ والساحل والساقية / ٦ - يوعا في ٢ ف و ٤ ط و ١٥ س في الحوضين وهو التقدير المبيع للمستأنف — وأنه وإن كان لم يبيع للمستأنف قد وقع على ألبان مفرزة محددة في حين أن ملكية البائعين تقوم على الشيوع إلا أن البيع الصادر من الوصية في ذات مجلس العقد قد وقع منها أيضا على ألبان مفرزة محددة — وهذان التصرفان المتعصران يتضمنان لزوما — ١ — ارتضاء الورثة جميعا — خروج المشتري من حالة شيوع التي لازمت التركة قبل هذا التصرف وتوقيع الوصية على عقد المستأنف ليس يتنى

الشيوع — أن يدعى الاستحقاق في المبيع إلا بعد القسمة ووقع المبيع في نصيبه هو لا في نصيب البائع لذلك المشتري وهذا الذي استقر عليه قضاء هذه المحكمة في ظل القانون المدني القديم هو ما أخذ به القانون المدني الحالي في المادة ٨٢٦ منه .

٢ — لا يجوز لمدعى الاستحقاق الذي تاقى الحق عن شريك أو وارث أن يتعدى ببطان بيع نصيب القاصر في المال الشائع إذا تم بأقر من الثمن المحدد بقرار المحكمة الحسية إذ أن هذا البطان نهجى شرع لمصلحة القاصر وحده دون الغير .

الحكم

د ... من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون بمقولة إن الظاهر من سرد وقائع النزاع — التي فصلها تفصيلا مسبقا — أن العقد الصادر من أحمد وعزيزة البالغين إلى المطعون عليه الأول قد وقع باطلا منذ نشأته لأنه أنصب على عين لا يملكها البائعان ملكا خالصا — لأنهما باعا بموجبه أكثر مما يملكانه في حوض العجوز والساحل — هذا فضلا عن أن مصادقة الوصية على هذا البيع لا تنفي عن استئذان المجلس الحسي — وأخيرا فإن المناقضة بين ذلك العقد والعقد الصادر لمصلحته هو من الوصية بصفتها لا محل لها — لأن محل المناقضة أن يصدر العقد من مالك واحد — وواقع الحال أن العقدين موضوع المناقضة صدرا من بائعين مختلفين فلا

إلا الإقرار من جانبها بسلامة التصرف بالنسبة لهذا الإقرار الذي هو طابع العقد المذكور — وقد استكمل هذا التصديق عناصر صحته بالنسبة لنصيب القصر باذن المحكمة الحسبية لها البيع في ١٧ يونيه سنة ١٩٤٧ (يقصد ٢٠ يناير سنة ١٩٤٨ لان التاريخ الاول تاريخ الطلب لا تاريخ القرار) — ولما كان نصيب المستأنف عليهما الثاني والثالثة (أحمد وعزيزة) في تركة المورث يزيد عن القدر المبيع للمستأنف فيكون العقد الذي يتمسك به المستأنف قد صدر ممن يملك التصرف — ولا يمكن أن يقال بعد هذا انهما باعاً ملك الغير — إذ المفهوم بالبداية أن العقدين وقد صدرا من جميع الورثة في مجلس واحد ونحراً بيد كاتب واحد وتوقع عليهما من شهود بذواتهم يعتبران في حكم العقد الواحد مع تعدد شخص المشتري لان البيع الصادر من كل وارث كان في حدود نصيبه الميراثي وأن اشتراك أحمد وعزيزة مع الوعية في العقد الثاني إنما كان قاصراً على ما تبقى لهما من نصيبهما الميراثي وقدره ١٩ ط ١٨ س لا غير — ويكون ما باعت الوعية هو في الواقع وحقيقة الامر ٦ ف و ٤ ط و ٤ س لا ٤ ف و ١٧ ط و ١٢ س كما ذهب إليه خطأ الحكم المستأنف — هذا هو حاصل حكم الواقع في الدعوى الذي فهمته هذه المحكمة من واقع الادلة والقرائن القائمة وما تراه مع نية ذوي الشأن والظروف الملازمة للتصرف — وظاهر أن خطأ المحكمة الابتدائية يرجع إلى أنها صرفت النظر كلية عن ذلك الارتباط الوثيق القائم بين العقدين الصادرين في ذات المجلس فقد قصد الورثة من وراثته أن يتصرف كل منهم في حدود نصيبه الميراثي على وجه الإفراز والتحديد وأن أحداً

منهم لم يتجاوز زمنهم نصيبه الشرعي فيما صدر منه من تصرف وإن تعدد مظهره كما هو الحال مع أحمد وعزيزة البالغين ... ومتى كان الامر كذلك يكون البيع الصادر من الوعية للطاعن (المستأنف عليه الاول) لم يصادف محلاً لتعلقه بملك الغير — ومن ثم يكون الحكم المستأنف بصحة وإثبات عقد الطاعن في غير محله ويتعين الغاؤه ... ثم قالت عن دعوى المصادقة إنه لم يبق للمستأنف (المطعون عليه الاول) أية مصلحة فيها بعد أن قضى برفض دعوى الطاعن وهذه المحكمة إذ تقرر الحكم الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص إنما تقره على هذا الاعتبار ... وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه استناداً إلى أوراق الدعوى وإلى الظروف والملازمات التي عاصرت تصرفات الورثة يكتفي للرد على الطاعن لأنه بحسب قاضي الموضوع أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يذكر دليلها بما يراه أو في بمقصود المتعاقدين مستعينا في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملازماتها باعتبار مقبولة يصح غفلاً استخلاص ما استخلصته منها . ومردود ثانياً بأن الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من بطلان عقد الطاعن لوروده على ملك الغير قد طابق ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه ليس ثمة ما يمنع البائع وإن كان مالكا على الشيوع أن يبيع ملكه محمداً وفريداً وأن حالة التحديد هذه وأن ظلت موقوفة أو معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشريك على الشيوع إلا أن هذا كله لا يبطل عقد البيع . وتسجيل المشتري لعقده تنتقل الملكية إليه ويصبح شريكاً لباقي الشركاء تجب حصصته في دعوى القسمة ان لم يحجز هؤلاء الباقيون من الشركاء عقده — وترتبطاً على ذلك فإنه في تقرير علاقة المشتري

الاستحقاق سابقة لأوانها خلية بالرفض أو بعدم
القبول . ومن ثم يتعين رفض هذا الطعن .
(القضية رقم ٣٦١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساندة محمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد
ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على ومحمد
متولى هتمل المستشارين) .

٣٦١

٢٨ يونيه سنة ١٩٥٦

١ — وكالة . وكالة بالعمولة . قانون . ما تتميز به
عن الوكالة العادية . سريان قانون التجارة عليها بغض
النظر عن صفة الموكل .

ب — وكالة بالعمولة . إثبات . قوة . قاهرة .
مسئولية الوكيل بالعمولة للنقل : هي مسئولية مفترضة
أصلا . متى يعنى من هذه المسئولية ؟ المادتان ٩١ و ٩٢
تجارى :

ج — وكالة بالعمولة . نقل . التمسك بالمادة ٩٩
تجارى : شرطه :

د — وكالة بالعمولة : دعوى . تعاقد وكيل النقل
الأخير مع وكيل النقل الاول لمصلحة المرسل إليه المالك
للبضاعة . تمسك وكيل النقل الأخير بانتفاء العلاقة بينه
وبين المرسل لعدم ارتباطه معه بعقد دوما لمسئوليته عن
تلف البضاعة . لا عمل له .

ه — وكالة بالعمولة : عدم انتفاء مسئولية وكيل
النقل الاول بمسئولية وكيل النقل الأخير . المادة
٩٣ تجارى .

و — وكالة بالعمولة . بيع . جواز اجتماع صفى
البيع والوكيل بالعمولة فى شخص واحد : كون الوكيل
بالعمولة لم يقبض أجره : لا يغير من الأمر شيئا .

ز — بيع . مسئولية . قوة قاهرة . قاعدة الهلاك
على المالك : متى تقوم ؟ مسئولية البائع عن نتيجة
تقصيره .

ح — اختصاص . تعدد المدعى عليهم وتوطن أحدهم
فى الداخل والآخر فى الخارج . سريان قاعدة الاختصاص
المحلى المنصوص عليها فى المادة ٥٥ مرافعات فى هذه الحالة :

ط — دفاع . إثبات . استجواب . عدم التزام
محكمة الموضع بإجابة طلب الخصم إلى استجواب
لا ترى حاجة إليه .

فما اشتراه محمدا مع من يدعى استحقاق المبيع
لنفسه سواء أكان هذا المدعى شريكا على الشيوع
أم متعلقا ملكه من شريك على الشيوع — فلا
خلاف فى أنه ليس للمستحق أن يدعى الاستحقاق
فى المبيع إلا بعد القسمة ووقوع المبيع فى
نصيبه هو لافى نصيب البائع لذلك المشتري وإذن
فكل ادعاء منه قبل ذلك يكون سابقا لأوانه
خليقا أن تحكم المحكمة فيه بعدم قبوله أو برفضه
وهذا الذى استقر عليه قضاء هذه المحكمة فى
ظل القانون المدنى القديم الذى يحكم واقعة
النزاع هو ما أخذ به القانون المدنى الحالى فى
المادة ٨٢٦ منه ونصها : كل شريك فى الشيوع
يملك حصته ملكا تاما وله أن يتصرف فيها وأن
يستولى على ثمارها .. وإذا كان التصرف منصبا
على جزء مفرز من المال الشائع ولم يتم هذا
الجزء عند القسمة فى نصيب المتصرف انتقل
حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء
الذى آل إلى المتصرف بطريق القسمة ...
ولا يقدح فى هذا النظر أن يكون الثمن الوارد
فى عقد شراء المطاعم عليهم الآخرين —
والشامل لجميع أنصبة القصر — يقل عما قدرته
المحكمة الحسبية وكلفت الوصية بإيداعه خزانة
المحكمة بعد اتمام البيع . ولأنه وإن جاز أن
يكون البيع قد تم بأقل من الثمن المحدد بقرار
المحكمة وأن ذلك قد يكون سببا لبطلان هذا البيع
لمخالفة الوصية فيه قرار المحكمة إلا أنه لا يجوز
لمدعى الاستحقاق الذى تلقى الحق عن شريك أو
وارث أن يتحدى بهذا البطلان مادام إنه باعتباره
بطلانا نسبيا قد شرع لمصلحة القاصر وحده دون
الغير — وعلى ذلك وإلى أن تثار القسمة بين ذوى
الشأن من المتنازعين يحدد فيها نصيب كل من تلقى
حجته عن الورثة . إلى ذلك الحين تكون دعوى

ي — حكم استثنائي . تنبيه . حق محكمة الدرجة الثانية في الأخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة دون إصانة .

المبادئ العامة

١ — الوكالة بالعمولة تتميز عن الوكالة العادية بطبيعة الشيء . محال الوكالة . فإذا كان من عروض التجارة أو من البضائع أو الصكوك المتداولة اعتبرت وكالة بالعمولة ومن ثم تسري عليها أحكام قانون التجارة بقطع النظر عن صفة الموكل الذي قد يكون العمل مدينا أو تجاريا بالنسبة له .

٢ — مسؤولية الوكيل بالعمولة للنقل عن تلف البضاعة مفترضة أصلا طبقا للمادتين ٩١ و ٩٢ من قانون التجارة ، ولا يعفيه منها إلا إقامته لدليل على القوة القاهرة أو العيب في البضاعة أو خطأ أو إهمال من المرسل فإذا تلفت البضاعة ولم يثبت الوكيل بالعمولة المكلف بنقلها شيئا من ذلك فإنه يتحمل مسؤولية هذا التلف ولا يكون المرسل هو المكلف بإثبات خطأ الوكيل بالعمولة في هذه الحالة .

٣ — متى كان الثابت أن البضاعة تلفت ولم يستلم المرسل اليه شيئا منها فلا يجدى الوكيل بالعمولة للنقل التمسك بالمادة ٩٩ من قانون التجارة دفعا لدعوى التمويض عن هذا التلف لأنها عليه بعد ثلاثين يوما . إذ أن هذه المادة تستلزم حصول استلام المرسل اليه للبضاعة ودفع الأجر .

٤ — ليس لوكيل النقل الأخير أن يدفع مسؤولية تلف البضاعة بمقولة إنه لا علاقة بينه وبين المرسل اليه لعدم ارتباطه معه بعقد متى تبين أن ارتباطه مع وكيل النقل الأول كان أصلا . المرسل اليه لذي يعتبر مالكاً للبضاعة وبحقوله الرجوع على الوكيل بالعمولة في نقل البضاعة التي تلفت .

٥ — مسؤولية وكيل النقل الأخير لا تنفي مسؤولية وكيل النقل الأول الذي عهد اليه بالنقل في جزء من الرحلة طبقا للمادة ٩٣ من قانون التجارة .

٦ — ليس ما يمنع في القانون من أن يكون الدافع وكلا بالعمولة ولم يحرم القانون اجتماع المصنفين في شخص واحد متى مع وحدة البضاعة ووحدة المشتري ولا يغير من الأمر شيء إلا يكون لوكيل بالعمولة قد قبض أجره لأن انعقاد وكالة أمر مستقل عن قبض أجرها .

٧ — قاعدة الهلاك على المالك إنما تقوم إذا حصل لهلاك بقوة القاهرة — أما إذا نسب إلى البائع تصدير فإنه يكون مسئولا عن نتيجة تصديره .

٨ — تقضى المادة ٥٥ من قانون المرافعات بأنه إذا تعدد المدعى عليهم جاز المدعى رفع الدعوى أمام المحكمة التي بها موطن أحدهم ، وكما تسري هذه القاعدة في حالة تعدد المدعى عليهم المتوطنين داخل الدولة فإنها تسري

كذلك في حالة ما إذا كان موطن أحدهم في الداخل والآخر له موطن في الخارج .

٩ - إذا توافرت لمحاكمة الموضوع العناصر الكافية لتكوين رأيها دون حاجة إلى الاستجواب فإنها لا تكون ملزمة بإجابة الخصم إلى طلبه في هذا الخصوص .

١٠ - لا تترتب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة دون إضافة متى رأت في هذا لأسباب ما يغني عن إيراد جديد .

المحكمة

... من حيث إن الوقائع تخص - كما يبين من الطعن وسائر الأوراق - في أن المطعون عليه الأول الحاج معتوق أحمد حسنين أقام الدعوى رقم ١٢ سنة ١٩٤٧ كلى تجارى القاهرة بصحيفة أعنت في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ضد ورثة الخواجة نية ولا كريا كوس والطاعن في الطعن الأول والطاعنين في الطعن الثانى طالبا الحكم بالزام المذكورين جميعا متضامين أو من تثبت عليه المسؤولية بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بدعوى أنه اتفق في أواخر فبراير سنة ١٩٤٦ مع أحمد داود أبو اسماعيل على أن يصدر له برتقالا من فلسطين إلى بلدة ترانسيت السويس على ألا تستغرق مدة الشحن والتصدير والتسليم أسبوعا وأنه دوح ثمن الكمية ومقدارها ٨٧٠ صندوقا وكذا مصاريف الشحن والنقل وتبلغ جملة ذلك ١٣٦٥ جنيا و ١٥١ مليا ولكن أحمد داود أبو اسماعيل خالف الاتفاق فشحن الرسالة

متأخرا وعلى متن الموتور كارجولا من حيفا إلى بورسعيد حيث أنزلت بالميناء المذكور وظلت به شهرا ونصف شهر تقريبا حيث أعيد الشحن على الباخرة مارى ملك وإدارة الخواجة نية ولا كريا كوس وذلك بتكليف محمد والسيد الشرقاوى فـ يصل في ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ من الرسالة إلى ميناء جدة سوى ٢٨١ صندوقا تالفة غير صالحة للاستعمال فأعدمت بميناء جده وأن أحمد داود أبو اسماعيل مسئول قبله باعتباره نائعا ووكيلا للنقل وكذلك الخواجة نية ولا كريا كوس ومحمد والسيد الشرقاوى فيكون له الحق قبلهم في ثمن الرسالة ومصاريفها والتعويض عنها لما فاتته من ربح كان يتوقعه لو وصلت الرسالة سليمة وفي الموعد المتفق عليه فدفع أحمد داود أبو اسماعيل بدم الاختصاص القضاء المصرى بنظر الدعوى على أساس أنه مقيم بحيفا ولم يجر اتفاق بمصر وطلب احتياطيا رفض الدعوى كما طاب ذلك باقى المدعى عليهم . ومحاكمة أول درجة قضت بتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بالزام من عدا ورثة نية ولا كريا كوس بأن يدفعوا متضامين للدعى بمبلغ ٢٣٦٥ جنيا و ٩٥١ مليا والمصاريف ومبلغ ١٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماة - والنفاذ . فاستأنف محمد والسيد الشرقاوى الحكم المذكور وقيد استئنافهما برقم ٤٠٠ سنة ٦٦ ق استئناف القاهرة كما استأنفة أحمد داود أبو اسماعيل وقيد استئنافه برقم ٤٢٦ سنة ٦٦ ق استئناف القاهرة . وبتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٥٢ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل المبلغ المحكوم به إلى ١٨٦٥ ج و ٩٥٩ مليا بقصر التعويض على مبلغ ٥٠٠ جنيه ، فقرر أحمد داود أبو اسماعيل

بمقولة خلوه من الاسباب سوى نقله أسباب الحكم الابتدائي .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه لا ثريب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة دون إضافة متى رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد جديد .

« ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث التناقض في الأسباب لأمرين : أولها : أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد ورد في أسبابه أن البيع معين بنوعه وأن الطاعن عباً البر تقال في الصناديق واستأذن السلطات الفلسطينية في شحنه وشحنه فعلاً في المركب كارجولا فأصبح المبيع بهذه الإجراءات معيناً بنوعه ومتى كان المبيع معيناً بنوعه فإن ملكيته تنتقل للمشتري بدون حاجة إلى تسليم ويكون الهلاك على المشتري لا البائع ولكن الحكم الابتدائي تختص من هذه القاعدة (الهلاك على المالك) بما سماه خصوصيات الدعوى مع أن الخصوصيات لا تلغى قواعد القانون وبذلك تكون الخصوصيات قد أعدمته القاعدة القانونية وهذا تناقض يجعل الحكم بغير أسباب ، أما الأمر الآخر فإن الحكم المطعون فيه قد أكد مسؤولية محمد والسيد الشرقاوي بما ينفي مسؤولية أحمد داود أبو اسماعيل .

« ومن حيث إن كلا الوجهين المؤسس عليهما هذا النعى مردود بأن قاعدة الهلاك على المالك إنما تقوم إذا حصل الهلاك بقوة قاهرة أما إذا نسب إلى البائع تقصير فانه يكون مسئولاً عن نتيجة تقصيره ، وقد أقام الحكم المطعون فيه مسؤولية أحمد داود أبو اسماعيل على أنه خالف المتفق عليه بشأن شحن البضاعة المبيعة إذ قام

الطعن بالنقض في هذا الحكم وقيد طعنه برقم ٣٧٩ سنة ٢٢ ق . كما طعن فيه محمد والسيد الشرقاوي وقيد طعنهما برقم ٣٨٢ سنة ٢٢ ق وعرض هذان الطعنان على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٦ فقررت ضم ثانيهما إلى أولهما وإحالتها إلى هذه الدائرة بجلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٦ وقدمت النيابة مذكرة في كل من الطعنين قالت فيهما بقبولهما شكلاً ورفضهما موضوعاً .

عن الطعن رقم ٣٧٩ سنة ٢٢ ق :

« من حيث إن هذا الطعن بني على سبعة أسباب ينعي الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى باختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى رغم أن الطاعن ليس مصرياً ولا مقيماً بمصر ولم يحصل فيها اتفاق .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن المادة ٥٥ من قانون المرافعات تقضي بأنه إذا تعدد المدعى عليهم جاز للدعى رفع الدعوى أمام المحكمة التي بها موطن أحدهم وكما تسرى هذه القاعدة في حالة تعدد المدعى عليهم المتوطنين داخل الدولة تسرى كذلك في حالة ما إذا كان أحدهم موطنه في الداخل والآخر له موطن في الخارج وهو ما أكدته صراحة الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون المرافعات ، وظاهر أن بعض من اختصم في الدعوى له موطن معلوم في مصر وعلى ذلك لا يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

« ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب

لا جدوى منه متى كان الحكم المطعون فيه وكذا الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الأول بأسبابه قد أثبتا على الطاعن تقصيره في تنفيذ التزامه — كما سبق بيانه في الرد على السبب الثالث — وأنه مسئول عما عساه قد ينشأ من ضرر إذا ثبت تقصير وكيل النقل الذي كلفه بالشحن عن باقي المسافة ، فمسئوليته إذن مسئولية أصلية عن تقصيره ومسئوليته عن الوكيل بالعمولة الذي وسط طبقا للمادة ٩٣ من قانون التجارة ، ومتى قامت المسئولية على الوجه الذي أثبتته الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي فإنه لا يجدى الطاعن التمسك بعدم وجود خطأ مشترك ولا أن التضامن غير مفترض في المعاملات التجارية .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون التجاري في خمس نقط تخلص في (١) أن الحكم المطعون فيه اعتبر الطاعن وكيلا بالعمولة وألزمه بالتعويض على هذا الأساس وهذا الاعتبار خاطيء لا يتفق مع القانون لأن الطاعن بائع ولا يمكن أن تجتمع في شخص واحد صفتا بائع ووكيل بالعمولة عن الصفقة نفسها وللشترى نفقته (٢) أن الطاعن لم يقبض عمولة نقدية على الثمن بعد تمام البيع وإرساله البضاعة بشهرين ولا وجود للعمولة فيه ، والحكم إذ خلق منه وكيلا بالعمولة لم يبين في أسبابه كيف انقلب البائع وكيلا بالعمولة (٣) أن البيع كما ورد بخطاب ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ تسليم سيف حيا وتسليم البضاعة إلى الباخرة تنعدم مسئولية الطاعن وعلى فرض مسئولية فقصد وصلت البضاعة إلى بورسعيد سليمة فتسقط عنه كل مسئولية (٤) لم يبين الحكم المطعون فيه مدى ما حصل للبضاعة وجعل تحديد المسئولية ولم يبين

بتجهير البرتقال ووضعها في الصندوق وتراخي في استصدار تصريح الشحن ولم يتم بالشحن إلا في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ وكان في مقدوره استصدار تصريح الشحن في يوم واحد، كما حصل عند إعادة شحن الرسالة من بورسعيد إذ استصدر التصريح في يوم وصول البضاعة نفسه أي في ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٦ وأن الطاعن أخطأ إذ قام بشحن البضاعة من حيفا ترانسييت بورسعيد مع أن المتفق عليه أن تكون ترانسييت السويس حيث تتوفر وسائل النقل السريعة إلى جدة، وأن كل ذلك تسبب عنه تعرض البضاعة وهي قابلة بطبيعتها للتلف السريع — إلى التلف الذي أصابها فعلا ، وقد أقام الحكم المطعون فيه مسئولية الطاعن على هذه الأخطاء وعلى أساس أنه يعتبر أيضا وكيلا بالنقل فكان يجب عليه الإسراع في نقل هذه البضاعة سريعة العطب ومن ثم لا يكون تمت تناقض في أسباب الحكم كما لا تناقض في مساءلة الطاعن عن تقصير من يكون وكله في إتمام إجراءات الشحن إذ أن مسئولية وكيل النقل الأخير لا تنفي مسئولية وكيل النقل الأول الذي عهد إليه بالنقل في جزء من الرحلة طبقا للمادة ٩٣ من قانون التجارة .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع الخطأ في تطبيق القانون بالنسبة لقواعد التضامن إذ قضى بالتضامن في الوفاء بالتعويض بينه وبين محمد والسيد الشرفاوى وعلى أساس أن هناك خطأ مشتركاً بينهم وأن التضامن مفروض في المعاملات التجارية مع أن عمل الطاعن منفصل عن عمل الآخرين فإذا وقع منهما خطأ فإنه لا يشترك معهما فيه والتضامن غير مفروض في المعاملات التجارية .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه

خطأه (هـ) إن المادة ٩٩ من قانون التجارة نصت على بطلان كل دعوى على أمين النقل وعلى الوكيل إذا لم ترفع في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ دفع الأجرة وهذه الدعوى لم ترفع إلا في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ مع أن البضاعة سلت في بورسعيد في ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٦ .

د ومن حيث إن هذا النعى مردود في أوجهه الخمسة بأنه ليس ما يمنع في القانون من أن يكون البائع وكيلا بالعمولة ولم يحرم القانون اجتماع الصفتين في شخص واحد حتى مع وحدة البضاعة ووحدة المشتري ولا يغير من الأمر شيئا أن يكون الوكيل بالعمولة لم يقبض أجره لأن انعقاد وكالة أمر مستقل عن قبض أجرها . والحكم المطعون فيه لم يبتدع الوكالة وإنما استخلصها الحكم الابتدائي وأيده الحكم المطعون فيه لأسبابه بما أورده . بأن تمت سببا آخر لمسئولية البائع وهو إن كان يتحدى بخطاب حمدان بأن البيع تم سيف حيفا إلا أن شرطا قد أضيف إلى العقد وصار من متهماته وهو أن يتولى شحن البضاعة إلى من يثق فيه في بورسعيد وهو بهذا الشرط يلتزم التزاما مستقلا بشحن البضاعة إلى بورسعيد واختيار من يشحنها بعد ذلك وهذا الالتزام يفرض عليه وهو عليم بنوع البضاعة اختيار طريق نقل سريع والتأمين على البضاعة من التلف توقعا لتأخير تصديرها وشحنها وحسن اختيار وكلائه في النقل في بورسعيد وهو في هذا المقام قد التزم أن يكون وكيلا بالعمولة للنقل ، فالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص الوكالة استخلاصا سائغا كما أثبت خطأ الطاعن بالتأخر في استصدار تصريح الشحن في حيفا وإرساله البضاعة ترانسيت بورسعيد بدلا من السويس

وبالتراخي في شحنها من ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٦ إلى ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ وبشحنها على متن مركب شرعى استغرق أسبوعا بين حيفا وبورسعيد مما زاد في تعريض البضاعة للتلف وهو عليم بنوعها وبحالتها مع أن الاتفاق وطبيعة البضاعة كانا يوجبان عليه الإسراع في استصدار تصريح الشحن من حيفا وأن يقوم بشحنها بأحدى البواخر المريعة ذات الاستعداد في حفظ البرتقال حتى لا يتأثر بالتقلبات الجوية كما أنه لا تستقط مسئولية الوكيل الأول ولو ثبت أن الخطأ هو من فعل وكلائه ويكون لصاحب البضاعة الرجوع على الأول خطأ الثاني ولا يجدى الطاعن التمسك بالمادة ٩٩ من قانون التجارة دفعا للدعوى لرفعها بعد ثلاثين يوما إذ أن هذه المادة تستلزم حصول استلام المرسل إليه البضاعة ودفع الأجر والثابت أن البضاعة أعدم شطر منها في السويس وأعدم باقيها في ميناء جده فلم يستلم المعون عليه الأول شيئا منها .

د ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه استناده إلى عكس ما ورد في الأوراق إذ اعتبر أن التعاقد تم في ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٦ وأن الطاعن عبأ البرتقال في صناديق بمجرد التعاقد ولكنه لم يشحنه إلا يوم ١٨ من مارس سنة ١٩٤٦ وذلك على المركب الشرعى كارجولا فوصل إلى بورسعيد يوم ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٦ واستنتج الحكم من ذلك إهمال الطاعن مع أنه ليس في الأوراق ما يؤيد هذا الفهم مع أن الطاعن قال في مذكرته المقدمة لمحكمة الموضوع إن إذن التصدير صدر في يوم ١٨ من مارس سنة ١٩٤٦ وأنه عبأ البرتقال طارجا وفي حالة

مع أنهما أظهرتا أنهما وكيلان عاديان قاما بما كلفا به في حدود هذا التكليف بغير تراخ ولا ارتكاب خطأ وأن المادة ٨٣ من قانون التجارة نصت على أنه إذا عقد الوكيل بالعمولة عقدا باسم موكله بناء على إذن منه بذلك فلكل من الموكل والمعقود معه إقامة الطلب على الآخر وتراعى فيها للوكيل المذكور من الحقوق وما عليه من الواجبات القواعد المقررة للتوكيل فقط وأنه من ذلك يتبين خطأ الحكم المطعون فيه إذ قرر أنه ليس من المحتم أو الضروري أن يتعاقد الوكيلان مع معقود المشتري كما أخطأ إذ قرر أن الطاعنين كان عليهما بمجرد وصول البضاعة إلى بورسعيد أن يؤمنا عليها أو ينزلاها برا إلى السويس أو يبيعاها خشية انتف مع أن ذلك كان غير ممكن لأن البضاعة شحنت إلى جدة ترانست السويس وطبيعة النقل بهذه الكيفية تقتضى عدم اخراج البضاعة وما كان باستطاعتها بيعها أو التأمين عليها لخروج ذلك عن حدود وكالتها ، ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم أخطأ في تطبيق المادة ٨١ من قانون التجارة على فرض أن الطاعنين وكيلان بالعمولة فانهما وقد شحنا البضاعة باسم البائع فانه لا يترتب على ذلك مساءلتهما عن التعويض لأن تعاقدتهما كان باسم البائع لا باسم المشتري وهو يعتبر من الغير فلا يرجع الأعلى من - حصل اتعاقد باسمه وهو البائع ومن ثم فإن برفقة ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ اتى أرسلها البائع للطاعنين بأن البضاعة شحنت من فلسطين إلى بورسعيد لا يلحق أثرها بالطاعنين بل بالأصيل وهو البائع إذ أن هذه البرقية لم ترتب التزاما على الطاعنين بالنسبة للغير - ويتحصل الوجه الثالث في أن البضاعة شحنت

جيدة وأنه شحنته على المركب التجارى كراجولا يوم ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٦ فوصل في اليوم الثانى إلى بورسعيد .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن المستندات التى تمسك بها الطاعن أمام هذه المحكمة في تدعيم هذا النعى غير ثابت سبق تقديمها لمحكمة الموضوع وبذلك يكون هذا السبب عاريا عن الدليل .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه لإخلاله بحق الدفاع ، وفي تبيان ذلك يقول إنه طلب بمذكرته الختامية المقدمة لمحكمة الاستئناف استجواب الخصوم حتى يتحدد موقفه من المسؤولية ولكنها لم تجبه إلى طلبه ولم تذكر في أسباب حكمها ما دعاها إلى هذا الرفض .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه إذا توافرت لمحكمة الموضوع العناصر الكافية لتشكوين رأيها دون حاجة إلى الاستجواب فانها لا تكون ملزمة بإجابة الخصم إلى ما طلب من استجواب وتعتبر الأسباب التى أقامت عليها قضاءها بقى الموضوع كما سبق بيانه في الرد على السبب الثالث هى أسبابا لرفض طلب الاستجواب .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن رقم ٢٧٩ سنة ٢٢ ق المقدم من أحمد داود أبو اسماعيل .

عن الطعن رقم ٣٨٢ سنة ٢٢ ق :

« من حيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه : أولا - أنه أقام قضاءه على أنهما يعتبران وكيلين بالعمولة بالنسبة لأحمد داود أبو اسماعيل البائع لمعقود أحمد - حنين

من ميناء حيفا (سيف حيفا) ومن ثم تكون المنكية انتقلت للبشرى فهاكها عليه وأن الحكم قرر مسؤولية الطاعنين بمقولة إنهما قصرا في الالتزام بالشحن مع أنه لا التزام عليهما قبل المشتري ومع أن البضاعة كانت تالفة وهى بميناء حيفا وزاد نفرا قبل أن تصل إلى بورسعيد حيث كانت تفوح منها رائحة كريهة فأعدمت السلطات الصحية بالسويس جزءا منها ولا يسأل الطاعنان عن تلفها قبل ذلك .

ومن حيث إن هذا الطعن مردود في أوجهه أمثلة بأن الوكالة بالعمولة تتميز عن الوكالة العادية بطبيعة الشيء محل الوكالة فاذا كان من عروض التجارة أو من البضائع أو الصكوك المتداولة اعتبرت وكالة بالعمولة ومن ثم تسرى عليها أحكام قانون التجارة بقطع النظر عن صفة الموكل الذى قد يكون العمل مدنيا أو تجاريا بالنسبة له ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن أحمد داود أبو اسماعيل باع برنقالا إلى معتوق أحمد حسنين وتعهد بشحنه له من فلسطين إلى ميناء جدة ترانست السويس وأن الأول قام بشحنه إلى ميناء بورسعيد وكلف الطاعنين باستلامه في ميناء بورسعيد وإعادة شحنه إلى ميناء جدة وقد قاما بذلك فعلا فموضوع الوكالة هو بضاعة وصفة الطاعنين في هذا الأمر هو نقل هذه البضاعة فهما وكيلان بالعمولة في النقل وضامنان طبقا للمادة ٩١ من قانون التجارة لاسرعة إرسال البضاعة على قدر الإمكان إلا في حالة القوة القاهرة النابتة قانونا ، وضامنان أيضا طبقا للمادة ٩٢ من القانون المذكور إذا حصل تلف أو عدمت البضاعة مالم يوجد شرط بخلاف ذلك في تذكرة النقل أو قوة القاهرة أو عيب ناشئ عن نفس الشيء أو مالم يقع خطأ أو إهمال

من المرسل وليس لها أن يدفعها هذه المسؤولية بمقولة إنه لاعلاقة بينهما وبين معتوق أحمد حسنين لعدم ارتباطهما معه بعقد ذلك لأن ارتباطهما مع أحمد داود أبو اسماعيل إنما كان — كما قرر الحكم المطعون فيه — لمصلحة معتوق أحمد حسنين الذى يعتبر مالكا للبضاعة ويحق له الرجوع على الوكيل بالعمولة في نقل البضاعة التى تلفت كما لا محل لتصلهما من المسؤولية عن التلف البضاعة بمقولة إنها كانت تالفة إذ أنه غير ثابت في الدعوى أن البضاعة وصلت الى بورسعيد تالفة وإنما اكتشف التلف عندما أريد شحنها من بورسعيد الى جدة على الباخرة مارى فأثبتت حالة التلف الذى بها وانما كانت تفوح منها رائحة كريهة واشترطت شركة النقل عدم مسئوليتها عن ذلك وكالة بعد أن لبثت البضاعة على رصيف جمرك بورسعيد من ٢٤ من مارس ٤٦ حتى ٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ ولما كان خزان الوكيل بالعمولة عن تلف البضاعة لا يرفع الا باثبات القوة القاهرة أو باثبات أن التلف انما نشأ عن نفس الشيء أو عن خطأ أو إهمال من المرسل ولما كان الطاعنان لم يثبتا شيئا من ذلك فان الحكم المطعون فيه لا يكون خطأ في القانون إذ حملهما المسؤولية عن تلف البضاعة وقد نفي الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة الادعاء بأن البضاعة بيعت « سيف نسليم حيفا » .

ومن حيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من وجريين : أولهما — أنه اعتبرهما مسئولين عن العطب الذى أصاب البضاعة مخالفا بذلك نص المادة ٩٩ من قانون التجارة التى تعفيهما من المسؤولية إذا دفع المشتري أجرة النقل وكان

مؤسسا قضاءه على أنهما لم يقدموا الدليل على هذا القول كان لازم هذا مساء لتهما عن التلف وعن التراخي في شحن البضاعة مسئولية الوكيل بالعمولة التي سبق بيانها .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تأويل المادة ٩٩ من قانون التجارة ذلك أنهما أوردا بصحيفة استئنافية أن حكم محكمة أول درجة لم يفتن الى نص المادة ٩٩ من قانون التجارة التي لا تجيز نظر دعوى التعويض ضد الوكيل بالعمولة إذا كانت البضاعة سلت ودفعت أجرة شحنها وأن الحكم الاستثنائي رد على ذلك الدفاع بقوله إن استلام الأشياء المنقولة ودفع الأجرة عنها يرجع إلى صاحب البضاعة واستلامه لها لا إلى أمين النقل في وضوح لا يقبل الشك وقال الطاعنان ان هذا ليس ردا على ما ذكرناه في صحيفة استئنافية وأن تأويل الحكم لنص المادة ٩٩ المذكورة على الوجه المتقدم غير صحيح .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن قضاء الحكم المطعون فيه في خصوص هذا السبب قد أقيم على أن تسليما للبضاعة لم يحصل اذ اعدم بعضها في ميناء السويس وأعدم باقيها بميناء جدة فلم يسلم الطاعنان شيئا وعلى ذلك لم يخطئ الحكم المطعون فيه في تأويل المادة ٩٩ من قانون التجارة اذ أسس قضاءه برفض الدفع على عدم حصول تسليم البضاعة .

ومن حيث إن الطاعنين ينعان بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب من خمسة أوجه : يحصل أولها بأن الحكم المطعون فيه سلم بأن البضاعة وصلت الى بورسعيد تالفة وأن الطاعنين بادرا بشحنها الى جدة وهذا

عيب البضاعة ظاهرا ومع صراحة هذا النص لم يفهما الحكم المطعون فيه من المسئولية ، والوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه اعتبرهما من أمناء النقل واستند في ذلك إلى التلغراف المرسل اليهما من أحمد داود أبو اسماعيل في ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٦ مع أن هذا التلغراف حدد مأموريتهما باستلام البضاعة في بورسعيد وشحنها إلى جدة وهذه المأمورية لا تجعلهما من أمناء النقل وإنه حتى على أساس هذا الوصف الخاطئ . فالمادة ٩٧ تعني أمين النقل من المسئولية إذا كان التلف ناشئا عن نفس الأشياء أو خطأ أو إهمال مرسل البضاعة وقد أثبتت المحكمة في أكثر من موضع أن التلف وجد ظاهرا في بورسعيد فيكون قد بدأ في البضاعة وهي في حيفا ولذا فلا مسئولية على الطاعنين .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بما سبق الرد به على السبب الخامس من الطعن الأول المقدم من أحمد داود أبو اسماعيل بأنه يشترط لإعمال نص المادة ٩٩ أن يكون مالك البضاعة قد استلمها مع أن الثابت في الدعوى أن البضاعة أعدم جزء منها في السويس وباقيها في ميناء جدة ولم يستلم المطعون عليه شيئا منها . ومردود في وجهه الآخر بأن حالة التلف الذي أصاب البرتقال إنما أثبتت في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ أي بعد أن استلم الطاعنان البضاعة في بورسعيد باثني عشر يوما ولم يقيموا الدليل وهما المكلفان بذلك قانونا إذا أراد دفع مسئوليتهم . على أن التلف دب في البرتقال قبل وصوله الى بورسعيد ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بدفاع الطاعنين الذي ذهب فيه إلى أنهما لم يكونا وكيلين بالعمولة ، وإنما ملحقان بشركة ملاحه

يتناقض مع تقرير مسئوليتهما عن التلف كما أنهما قدما شهادات من شركة الملاحة تدل على عدم قيام بواخر من بور سعيد الى جدة خلال المدة من ٢٤ مارس سنة ١٩٤٦ الى ٥ ابريل سنة ١٩٤٦ فتشكك فيها الحكم المطعون فيه وقال إنها شهادات غير رسمية مع أن كونها غير رسمية لا يدل على كذبها وكان على محكمة الاستئناف أن تنبيهها الى أنها لا تأخذ بها وأن تحددها الشهادات الى قبلها . ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم المطعون فيه الزم الطاعنين بالتعويض على أساس أن تغراف ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ أوجد صلة بينهما وبين متوق احمد حسنين مشترى البرتقال مع أن هذا التغراف ، مرسل من البائع للقيام بأمورية محددة وهي استلام البرتقال من المتور كاراجولا وشحنه في أقرب مركب الى جدة ولكن الحكم خلق العلاقة بينهما وبين متوق احمد حسنين ، ويتحصل الوجه الثالث في أن المادة ٩٤ من قانون التجارة تنص على أن خروج البضاعة من مخزن البائع أو المرسل يجعل خطرها في الطريق على من يملكها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك وأن رجوعه على الوكيل بالعمولة أو أمين النقل يكون في حالات معينة ، وأنه لما كانت البضاعة قد خرجت من البائع فقد أصبح هلاكها على المشتري فلا وجه لتحميلها مسئولية التعويض لأنهما ليسا وكيان بالعمولة ولا أمين نقل — ويتحصل الوجه الرابع في أن الحكم المستأنف خلط في صفة الطاعنين اذ اعتبرهما من الوكلاء بالعمولة مع أنهما من الوكلاء العاديين وقد ألحقتهما محاكم فرنسا بشركات الملاحة التي يعاملونها وجعلتهم يستفيدون من بند الإعفاء الوارد ببوالص الشحن وقد تمسكا في أسباب استئنافهما

بأنهما لا مسئولية عليهما اذا اعتبروا ملحقين بصاحب الباخرة ماري وقول الحكم انه كان عليهما نقل البضاعة الى ثلاجات أو بيعها بالمزاد ويخرجهما عن حدود الوكالة العادية — ويتحصل الوجه الخامس في أنهما اعتمدا على نص المادة ٩٩ من قانون التجارة في طلب الحكم بعدم قبول الدعوى قبلهما لأن المشتري استلم البضاعة ودفع الثمن والمصاريف مع ظهور التلف ولكن الحكم الاستئنافي لم يرد على ذلك .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في أكثر أوجهه بما سبق الرد به على الأسباب السابقة ، ومردود بأنه لا تعارض في اعتبار الطاعنين والطاعن الأول مسئولين عن تلف البضاعة لأن الطاعن الأول إنما أسهم في هذه الأسباب بتعريض البضاعة للتلف بشحنها في مركب تجارى وما الى ذلك من أخطاء كما أسهم الطاعنان بالتراخي في شحنها ولم يرد بالحكم المطعون فيه أن البضاعة وصلت بور سعيد تالفة بل الذي جاء به أنها عندما أريد شحنها من بور سعيد وكانت وصلت من قبل ذلك باثني عشر يوما تبين أن الفساد دب إليها على ما سبق الإشارة إليه في الرد على السبب الثاني من أسباب هذا الطعن ، فلا تعارض من تقرير مسئوليتهما وأنه اذ اعتبرها وكيان بالعمولة ورتب مسئوليتهما فإن المادة ٩٢ من قانون التجارة تنص على ضمانهما لتلف البضاعة وعليهما اثبات القوة القاهرة أو أن التلف راجع إلى نفس الشيء ومن ثم لا يجديهما القول بأن المحكمة اطرحت جانبا الشهادات المقدمة منهما لتشككها فيها وقالت إنه كان عليهما أن يتقلا البضاعة برا بالسكة الحديد أو أن يبيعاها أو أن يرجعا على الشاحن وأنهما إذ لم يفعلا ذلك يعتبران مسئولين

« ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض هذا الطعن » .

(القضيتان رقما ٣٧٩ و ٣٨٢ سنة ٢٢ ق رئاسة
وعضوية السادة الأسانذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة
ومحمد هؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه
وابراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٣٦٢

٢٨ يونيه سنة ١٩٥٦

خير . خير قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب
الشرعى . عدم اعتباره من خبراء الجدول الذين يسرى
عليهم القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ . عدم سريان الشروط
المصوص عليها فى المادة ٤ من هذا القانون عليه .

المبدأ القانونى

إن خير قسم التزييف والتزوير بمصلحة
الطب الشرعى ليس من خبراء الجدول الذين
يسرى عليهم قانون الخبراء رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣
فلا يسرى عليه بل إلى الشروط التى اشترطها
ذلك القانون فى مادته الرابعة فيمن يقيد اسمه فى
جدول الخبراء . إذ يعتبر موظفا فى مصلحة الطب
الشرعى من بين الموظفين الذين عينهم وزير
العدل نفذا لقانون الخبراء نفسه فى المادة
الحادية عشرة .

(القضية رقم ٤٠٩ سنة ٢٢ برئاسة وعضوية السادة
الأسانذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق
عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى عتلم
وابراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٣٦٣

٢٨ يونيه سنة ١٩٥٦

١ - التزام . اقتضاؤه . قوة قاهرة . المقصود
بالاستعانة التى يتفق بها الالتزام . المادة ٣٧٢ مدنى .

فإن أساس مسئوليتهما قانونا تقوم على أن
مسئولية الوكيل بالعمولة مفترضة أصلا لمقتضى
للمادتين ٩١ و ٩٢ من قانون التجارة ولا يعفيه
منها إلا إقامة الدليل على القوة القاهرة أو عيب
فى البضاعة أو خطأ المرسل .

« ومن حيث إن الطاعنين ينعين بالسبب
الآخر على الحكم المطعون فيه إهماله الرد على
دفاع جوهرى وفى شرح ذلك قال الطاعنان إنهما
أوضحا بمذكرتهما المقدمة لمحكمة الاستئناف
جلسة ٢ / ٨ / ١٩٥١ بأن الحكم الابتدائى لم
يرد على قول الطاعنين إن الملكية انتقلت
للمشتري فيكون هلاك البضاعة عليه وبأن البائع
أحمد داود أبو اسماعيل هو الذى تسبب فى تلف
البضاعة إذ تأخر فى شحنها من ٢١ / ٢ / ١٩٤٦
حتى ١٧ / ٣ / ١٩٤٦ ثم شحنها على مركب
شراعى مكشوف وأن المشتري معتوق أحمد
حسين هو الذى استعجل شحن البضاعة تغراغيا
مرات وأن البائع تحول مركزه إلى مركز متولى
الشحن فالتزم دون غيره بالمسئولية عن الشحن
وأن المشتري كان له أن يفسخ العقد من غير أن
يدفع الثمن بمجرد تأخر وصول البضاعة فى
الاسبوع الأول من شهر مارس سنة ١٩٤٦ -
ولكنه دفعه رغما عن ذلك ولكن الحكم
المطعون فيه أهمل الرد على هذا الدفاع الجوهري
الذى كان يستبين منه وجه الحق .

« ومن حيث إن هذا النص مردود بأنه ترديد
لما ورد بالأسباب السابقة وبأن الحكم المطعون
فيه قد أقام قضاءه فى اعتبار الطاعنين وكيلين
بالعمولة وفى تحميلهما ضمان تلف البضاعة وبأنه
لم يثبت أنها وصلت إلى بورسعيد نائمة وهى
أسباب تكفى لحل الحكم كما سبق البيان فى الرد
على الأسباب السابقة من هذا الطعن .

لإسلامية من اعتبار شخصية الوارث مفردة
لشخصية المورث ولذلك فلا محل للمفاضلة بين
البيع الذي يصدر من المورث والبيع الذي يصدر
من الوارث لصدورها من شخصين مختلفين
وتكون المرة بتعرف المالك الحقيقي إذ يكون
العقد الصادر من هذا المالك هو العقد الصحيح.
(القضية رقم ٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٥

١٨ يونيه سنة ١٩٥٦

١ — أوراق تجارية . تظهيرها . رهن . اعتبار
التظهير التأميني في حكم التظهير الناقل للملكية . أثره
في تظهير الدفع . دفع المدين بالوفاء للمجمل . إدعاؤه
بأن التظهير كان يتمدد الرهن لا نقل الملكية .
لأجدوى منه .

ب — تقض . طعن . أسباب لاعتبار جديدة .
طلب الطاعن أمام محكمة الاستئناف تأييد الحكم
المستأنف . حقه في التمسك أمام محكمة النقض بكل وجه
من وجوه الدفاع التي اعتمدت عليها محكمة أول درجة
في حكمها المستأنف ولو لم يتمسك به صراحة أمام محكمة
الاستئناف .

المبادئ القانونية

١ — تقضى المادة ١٣٥/٢ تجارى بأن
صيغة التحويل المتروكة على بياض وقت التحويل
يجوز أن تكتب فيما بعد وإنما يلزم أن يكون
ما كتب مطابقا لعمل حصل حقيقة في التاريخ
الموضوع في التحويل ، ولكن لما كان التظهير
التأميني يعتبر في حكم التظهير النقل للملكية أى
يظهر الدفع فلا مصلحة لغيره - المدين - في المنازعة
في نوع التظهير أكان تظهير اقصد أن يكون تاما
أو قصد أن يكون تأمينيا ، ولا جدوى من الادعاء

ب — فسخ . بيع . عقد . تقض . استخلاص
الحكم عدم الاستحالة من ابرام التعاقد بعد صدور
قانون تقسيم الاراضى رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ وتوقع امتناع
المساحة عن التسجيل وعدم استفادة البائع من رفض
التسجيل للندرج بفسخ العقد لاستحالة التنفيذ . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ — قصود بالاستحالة التي ينقضى بها
الانزاع والاستحالة المطابقة بطرء حالة قاهرة أو
حادث جبرى لا قبل الملتزم بدفعه أو التجرز منه .

٢ — إذا كان الحكم قد استخلص عدم
استحالة التنفيذ من أن التعاقد أبرم بعد صدور
قانون تقسيم الاراضى رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن
امتناع المساحة عن تسجيل العقد كان متوقفا كآثر
من آثار هذا القانون ، فلا يمكن للبائع أن يستفيد
من رفض التسجيل للندرج بفسخ العقد لاستحالة
التنفيذ فن ذلك يكون استخلاصا موضوعيا
سائغا لا رقابة لمحكمة النقض عليه

(القضية رقم ٤٤٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر
ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشة وإبراهيم عثمان
يوسف المستشارين) .

٣٦٤

٢٨ يونيه سنة ١٩٥٦

بيع . وارث . بيع صادر من المورث وبيع صادر
من الوارث . المفاضلة بينهما . لأجل لها . العبرة
بتعرف المالك الحقيقي .

المبدأ القانوني

المعول عليه هو الاخذ بنظرية الشريعة

بأن المقتصد من التظهير كان الرهن لأقل الملكية متى كان الحكم واحدا بالنسبة للدفع الذي يتمسك به قبل الحامل وهو الوفاة. للحيل.

٢ - إذا كان الطاعن قد طلب إلى محكمة الاستئناف تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة فيعتبر أنه قد عرض عليها جميع الأسباب التي قام عليها الحكم المستأنف ويجوز له أن يتمسك أمام محكمة النقض بكل وجه من وجوه الدفاع التي اعتمدت عليها محكمة الدرجة الأولى في حكمها المستأنف ولو لم يكن قد تمسك به صراحة أمام محكمة الاستئناف.

(القضية رقم ١٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم المستشارين) .

٣٦٦

١٨ يونيو سنة ١٩٥٦

فوائد : ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها للمولين . استحقاق الفوائد عنها من تاريخ المطالبة الرسمية عن المدة السابقة على القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي أعفى مصلحة الضرائب من دفع مثل هذه الفوائد . المادتان ١٢٤ مدني قديم ٨٢٢ مدني مختلط .

المبدأ القانوني

جرى قضاء هذه المحكمة على أن مصلحة الضرائب لا تعفى من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ الطلب الرسمي عن كل مبلغ يقضى عليها برده للمول تعويضاً له عن حرمانه من الانتفع بما حصل منه بغير حق من تاريخ

رفع دعواه حتى يوفى إليه حقه كاملاً . وأن مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أي مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخير القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية وفقاً للمادة ١٢٤ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٨٢ مدني مختلط وأن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي عدل أحكام المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعديلاً يقضى بهدم جواز الحكم على مصاحبة الضرائب بفوائد من المبالغ التي يحكم عليها ردها للمولين ليس له أثر رجعي . فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد المطلوبة عن المدة السالفة لقضائه .

(القضية رقم ٦٥ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وإسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٣٦٧

٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦

إفلاس . استئناف . ميعاد استئناف الحكم الصادر بإشهار الإفلاس . هو ١٥ يوماً من تاريخ إعلانه . تقرير الحكم أن المادة ٣ من قانون إصدار قانون المرافعات ألغت المادة ٣٩٤ تجاري . غير صحيح .

المبدأ القانوني

ميعاد استئناف الحكم الصادر بإشهار الإفلاس هو خمسة عشر يوماً من يوم إعلانه . وفقاً للحكمين السادتين ٣٩١ و ٣٩٤ من

القانون التجارى ، أما القول بأن للمادة التائه من قانون إصدار قانون المرفعت ألفت المادة ٣٩٤ من القانون التجارى فأصبح ميعاد الاستئناف بعد ذلك عشرة أيام كنص المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات فإنه غير صحيح إذ ليس المقصود بالمادة الثالث ساقطة الذكر إلغاء ما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعوى معينة خروجاً على القواعد العامة التى نظمها قانون المرافعات كما هى الحال فى دعوى إشهار الإفلاس .

المحكمة

« ... من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه خطأه فى تطبيق القانون وفى تفسيره وتأويله ذلك أنه أقام قضاءه على أن دعوى إشهار الإفلاس من الدعاوى التى أوجب القانون نظرها على وجه السرعة فيعاد استئناف الحكم الصادر فيها هو الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات أى عشرة أيام من تاريخ إعلانه ، ووجه الخطأ فى ذلك أنه كان يجب تطبيق ما تقضى به نصوص قانون التجارة إذ هو القانون الخاص الذى يحكم واقعة الدعوى وقد نصت المادة ٣٩٤ من هذا القانون على أن ميعاد استئناف الحكم الصادر فى دعوى إشهار الإفلاس هو خمسة عشر يوماً ، هذا فضلاً عن أنه ليس فى نصوص القانون ما يوجب نظر دعوى إشهار الإفلاس على وجه السرعة .

« ومن حيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن دعوى إشهار الإفلاس من الدعاوى التى يجب الفصل

فيها على وجه السرعة استند فى ذلك الى نص المادة ١١٨ من قانون المرافعات والمادتين ٣٠٠ و ٣٢٥ من قانون التجارة وهذا الاستناد مخالف للقانون إذ أن المادة ١١٨ من قانون المرافعات خاصة بالدعاوى التى رأى المشرع أن تقدم إلى المحكمة مباشرة دون عرضها على قاضى التحضير فنصت على أن « الدعاوى المستعجلة ودعاوى شهر الإفلاس والدعاوى البحرية ... » ودعاوى السندات الإذنية والكمبيالات وكل الدعاوى التى ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ... جميعها تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير ... » وهذا النص لا يعنى أن كل الدعاوى التى أشار إليها تعتبر دعاوى مستعجلة أو واجبا الفصل فيها على وجه السرعة على ما ذهب إليه الحكم بل كل ما قصد إليه المشرع هو إعفاء الخصوم فى تلك الدعاوى من نظام التحضير فسمح لهم برفعها إلى المحكمة مباشرة ولا يترتب على ذلك لزوما اعتبارها دعاوى مستعجلة أو واجبا الفصل فيها على وجه السرعة ، أما المادتان ٣٠٠ و ٣٢٥ من قانون التجارة فلم يرد بهما نص كذلك على أن دعوى إشهار الإفلاس من الدعاوى المستعجلة إذ تحدثت الأولى منهما عن المنازعات الخاصة بتحقيق الديون التى على المفلس وتحدثت الأخرى عن التصديق على الصلح بين المفلس ودائنيه . أما دعوى إشهار الإفلاس ذاتها فقد أفرد لها قانون التجارة الباب الثالث منه فبين فيه شروط رفعها ونظم إجراءات نظرها والحكم فيها ثم أفرد الفصل الحادى عشر من هذا الباب لشرح التظلم من الأحكام الصادرة فى مواد الإفلاس بصفة عامة كما حدد مواعيد هذا التظلم سواء فى ذلك ما كان خامساً بدعوى إشهار الإفلاس

أن يخص بها دعاوى معينة خروجاً على القواعد العامة التي تنظمها قانون المرافعات كما هي الحال في دعاوى اشهار الافلاس .

« ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه اذ قضي بقبول الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد قد خالف القانون ويتعين نقضه » .

(القضية رقم ٢٦٥ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٨

٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦

حكم . بيانه . صدور الحكم في تاريخ لاحق للاعلان الدستوري في ١٠/٢/١٩٥٢ . خلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة . بطلان الحكم .

المبدأ القانوني

مضى كان الحكم قد صدر في تاريخ لاحق للاعلان الدستوري الصادر من القائد للامم لاقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ وكان يبين من الاضلاع عليه أنه لم يدون فيه ما يفيد أنه صدر باسم الأمة طبقاً للقانون فإنه يكون حكماً طلالاً .

(القضية رقم ١٢ سنة ٢٣ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد دؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه ومحمد متولى عظم وإبراهيم عثمان يوسف المنشأين) .

ذاتها أو ما كان خاصاً بالدعاوى الناشئة عنها .
فقانون التجارة اذن هو القانون الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى والميعاد المنصوص عليه فيه لاستئناف الحكم الصادر باشهار الافلاس هو الميعاد الجدير بالتعويل عليه .

« ومن حيث ان المادة ٣٩١ من هذا القانون نصت على أنه يجوز للفلس أن يستأنف في المواعيد المبينة فيما تلاها من مواد الحكم الصادر باشهار افلاسه ثم جاء ذكر هذا الميعاد بعد ذلك في المادة ٣٩٤ فنصت على أن « ميعاد استئناف أى حكم صدر في الدعاوى الناشئة عن نفس القضية يكون خمسة عشر يوماً فقط من يوم اعلانه . . . » ومفهوم ذلك أن المادة ٣٩٤ هي المادة التي أحالت عليها المادة ٣٩١ وأن الميعاد المنصوص عليه فيها هو الميعاد الذي عنته وأرادته أن يكون ميعاداً للاستئناف أما ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه وأقام قضاءه عليه من أن المادة الثالثة من قانون اصدار قانون المرافعات تحت المادة ٣٩٤ من قانون التجارة إذ نصت على إلغاء كل ما كان مخالفًا لأحكام قانون المرافعات فأصبح ميعاد الاستئناف بعد ذلك عشرة أيام كنص المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات . هذا الذي ذهب اليه الحكم غير صحيح إذ ليس المتصود بالمادة الثالثة سالفة الذكر إلغاء ما نصت عليه القوانين الخاصة من اجراءات ومواعيد رأى الشرع

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة وبدوى إبراهيم حمودة والامام الامام الخريبي وحسن جلال وعلى اراهيم بغدادى المستشارين) .

٣٦٩

١٧ مارس سنة ١٩٥٦

الصحيح . عبء إثبات العكس يقع على مدعيه . نسبب
الادارة لقرارها . خضوع الأسباب لرقابة القضاء
الادارى . حدود هذه الرقابة .

و — موظف . فصله بغير الطريق التأديبي لعدم
الصلاحية للعمل . عدم ملائمة للعهد الجديد يجعله غير
صالح للعمل . مجرد قيام صلة القرابة أو المصاهرة مع أحد
أفصاف الحياة السياسية بالعهد الماضى . لا يكفي بذاته
لا اعتباره غير متلائم مع العهد الجديد .

ز — حق الدفاع . تضمن المذكرات عبارات
جارحة . حق المحكمة فى الأمر بمعونها . المادة ١٢٧
من قانون المرافعات .

المبادئ القانونية

١ - إن الطعن أمام المحكمة العليا يفتح
الباب أمامها لنزول الحكم بميزان القانون ثم
تنزل حكمه فى المنازعة غير متيدة بطلبات هيئة
المفوضين أو الأسباب التى تبديها إذ الرد هو
الى مبدأ اشروعية نزولا على سيادة القانون فى
روابط هى من روابط القانون العام التى تختلف
فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص كما أنه
ليس لمحكمة القضاء الادارى أو للمحاكم الادارية فى

١ — طعن . أمام المحكمة الادارية العليا . حق
هيئة المفوضين فى تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد
فى صحيفة الطعن . منطه . حق المحكمة العليا فى عدم
التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين .
لا وجه للقياس على نظام النقض المدنى . أساس ذلك .
الطعن فى شق من الحكم يعتبر مثيراً للطعن فى شقه
الآخر إذا كان الشقان متبطين ارتباطاً جوهرياً . مثال
بالنسبة لطعن فى شق الحكم الخاص بالالغاء دون شقه
الخاص بالتعويض .

ب — فصل . بغير الطريق التأديبي . المرسوم
بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . عدم جواز الطعن بالغاء
أو وقف تنفيذ القرارات التى تصدر فى ظله واستناداً
إليه . عدم التفرقة فى ذلك بين من طبق هذا المرسوم
بقانون فى حقه تطبيقاً صحيحاً ومن لم يطبق هكذا فى
حقه . دليل ذلك .

ج — فصل . بغير الطريق التأديبي . المرسوم
بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . المادة السابعة منه لا تجيز
الطعن بالالغاء . عدم انسحاب النص إلى دعوى التعويض .

د — موظف . فصله استناداً إلى المرسوم بقانون
١٨١ لسنة ١٩٥٢ . وجوب قيام القرار على سبب مبرر
له قانوناً . الأسباب المسوغة للأصل التى نص عليها المرسوم
بقانون سالف الذكر .

ه — قرار إدارى . الأصل أنه لا إلزام على الادارة
بتسببه . القرار غير المسبب يفترض قيامه على سببه

رقابتها للقرارات الادارية سلطة قطعية تقصر عنها سلطة المحكمة العليا، والقياس في هذا الشأن على نظام النقض المدني هو قياس مع الفارق ذلك أن رقابة محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية على القرارات الادارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون وهذا بدوره هو الموضوع الذى ستتناوله المحكمة الادارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الادارى. ومن ثم فلا وجه لما ذهب اليه رئيس هيئة المفوضين من أن طعنه في الحكم قد انتصر على شقه الخاص بالالغاء وأنه لا يثير المذمة في شقه الخاص بالتعويض بمقولة ان الشقين منفصلان ومستقلان أحدهما عن الآخر لا وجه لذلك ، لأن مثار هذه المنازعة هي في الواقع من الأمر مشروعية أو عدم مشروعية القرار الإدارى الصادر بفصل المدعى ، وقد قام الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى بشقيه - الغاء وتعويض - على أن القرار غير مشروع فيها فرعان يخرجان من أصل واحد ، ونتيجتان مترتبتان على أساس قانونى واحد . وإذا كان الطعن في القرار بالالغاء هو طعن فيه بالبطلان بالطريق المباشرة ، فإن طلب التعويض عنه على أساس انه غير مشروع هو طعن فيه بالبطلان بالطريق غير المباشر ، ومن هنا يبين مدى ارتباط أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً ،

بما يثبت أن الحكم في أحدهما يؤثر في نتيجة الحكم في الآخر ، وآية ذلك إذا بان عند استظهار قرار إدارى أنه مطابق للقانون فرفض طلب الغائه ، فلا يستقيم بعد ذلك قيام الحكم بالتعويض عن هذا القرار إذا كان مؤسسا على أنه مخالف للقانون ، والعكس بالعكس ، ولا لكان يؤدي القول بغير ذلك قيام حكيم نهائين متعارضين ، وهو مالا يجوز ، فلا مندوحة من أن يعتبر الطعن في شق من الحكم مثيراً للطعن في شقه الآخر إذا كان الشقان مترتبين أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً ، كما سلف القول ، وهذا هو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

٢ - إن الرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق الذاتى ينص في مادته السابعة على أنه « استثناء من أحكام اسادتين ٣ و ١٠ من قانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكام هذا القانون » . ولا وجه لقول بأن مناط إعمال تلك المادة أن يكون قرار الفصل قد صدر بتطبيق لأحكام ذلك الرسوم بقانون ، أى طبق تطبيقاً صحيحاً - لا وجه لذلك ، لأنه تويل غير صحيح لغرض الشارع من عدم جواز الطعن بالالغاء ، ولو أخذ بهذا التأويل وجاز الطعن بغاء قرارات الفصل التى لم يطبق فيها هذا الرسوم بقانون تطبيقاً صحيحاً ، لصارت كل

هذه القرارات هدفاً للطعن ، ولاستوت في ذلك مع سائر القرارات الادارية التي لم يرد في شأنها منع من الطعن ، ولكن الحكم بعدم جواز الطعن بالالغاء محدد صيغة أخرى من الحكم برفض الدعوى ولا يحكم بعدم جواز الطعن بالالغاء إلا فيما ترفض فيه الدعوى ، وغنى عن البيان أن هذا التأويل يخرج عن قصد الشارع . كما كشفت عنه المذكرة الايضاحية المرسوم بقانون سالف الذكر ؛ ذلك أن القائمين بالأمر رأوا وهم بسبيل إقامة الحكم على أسس قوية سليمة ، تطهير الأداة الحكومية بفصل موظفين غير الصالحين للعمل ، ويقصد هؤلاء في نظرهم غير المقادرين على أداء الوظيفة ، أو المقادرين غير المنتجين أو المقادرين المنتجين الذين لا يلائمهم العهد الجديد ، وكذلك من تعلق بهم شوائب أو سمات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة والشرف أو حسن السمعة ولما كان الفصل بهذا الطريق نحيباً للغرض الذي استهدفه الشارع سيصيب طائفة كبيرة من الموظفين في وقت واحد حدد مداه ، فكان من الطبيعي ألا يترك أمر الجهاز الحكومي قائماً غير مستقر . فرأى المشرع أن يجعل قرارات الفصل هذه بمنأى عن أي طعن من حيث الالغاء أو وقف التنفيذ ، ما دامت صدرت في ظل هذا المرسوم بقانون في الفترة المحددة لفأذه ، ولو شابهها عيب من العيوب التي كانت تجيز طاب الغلاء تطبيقاً

لقانون مجلس الدولة ، فأورد نص المادة السابعة سالف الذكر ، وبذلك أغلق باب الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ بالنسبة إلى القرارات التي تصدر في ظل هذا المرسوم بقانون واستناداً إليه ، لا فرق في ذلك بين من طبق في حقه تطبيقاً صحيحاً ومن لم يطبق هكذا في حقه ، لأن الغرض من هذا المنع ، كما سلف القول ، هو سد باب المنازعة في العودة إلى خدمة الحكومة عن طريق الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ ، استقراراً للدولاب الحكومي .

٣ - إن الشارع لم يمنع سماع طلب التمويض عن قرارات الفصل الصادرة عملاً بالمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، كما فعل بالنسبة إلى طاب الغائها أو وقف تنفيذها ، فبقيت ولاية انقضاء الاداري كاملة بالنسبة لطلب التمويض عن هذه القرارات شأنها في ذلك شأن القرارات لادارية الأخرى لحسب الموظف المتقصد استناداً إلى ذلك المرسوم بقانون أن ينصف بطريق التمويض إن كان لذلك وجه وكان قرار فصله مخالفاً لقانون .

٤ - إن اقرار الصادر بفصل الموظف استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ يجب - كما أي قرار إداري آخر - أن يقوم على سببه المبرر له قانوناً ، وقد أنصحت المادة الأولى من هذا المرسوم بقانون عن السبب المسوغ لفصل ، وهو أن يكون الموظف غير

صالح للعمل أو تعاقبه شوائب أو شهادات قوية
تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو
حسن السمعة ، وأبانت المذكرة الإيضاحية عن
الموظف غير الصالح للعمل بأنه هو غير القادر على
أداء الوظيفة ، أو القادر غير المنتج ، أو القادر
المنتج الذي لا يلائمه العهد الجديد .

٥ - إنه وأئن كانت الإدارة غير ملزمة
بتسبيب قراراتها ، ويفترض في القرار غير المدبب
أنه قام على سببه الصحيح وعلى من يدعى العكس
أن يقيم الدليل على ذلك ، إلا أنها إذا ذكرت
أسباباً لها فأنها تكون خاضعة لرقابة القضاء
الإداري للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم
مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك في النتيجة التي
انتهى إليها القرار ، وهذه الرقابة القانونية تجد
حدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت هذه
النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول
تتجها مادياً وقانوناً ، فإذا كانت منتزعة من
غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول
لا تتجها ، أو كان تكليف الوقائع - على فرض
وجودها مادياً - لا يذبح النتيجة التي يتطها
القانون ، كان القرار قائداً لركن من أركانه
هو ركن السبب ، ووقع مخالفاً للقانون أما إذا
كانت النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائفاً من
أصول تتجها مادياً وقانوناً ، فقد قام القرار على
سببه ، وكان مطبقاً للقانون .

٦ - أوضحت المذكرة الإيضاحية
المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ أن
الموظف غير الصالح للعمل هو غير القادر على
أداء الوظيفة ، أو القادر غير المنتج ، أو القادر
المنتج الذي لا يلائمه العهد الجديد . ومحدد قيام
صلة من القرابة أو المصاهرة بين الموظف وبين
آخر ممن كان لهم ضلع بارز في الحياة السياسية
في العهد الماضي ، لا يدل بذاته على أن الموظف
غير صالح أو أن العهد الجديد لا يلائمه ، إلا إذا
كان ثمة أسباب خاصة قامت بالموظف
تدل على ذلك ، كما لو ثبت أن هذه الصلة
استغلت كوسيلة لترقيته ترقبات غير طبيعية ،
فكان محسوباً في هذا الشأن على هذه الصلة ،
أو أنها أفدت عليه عمله أو انحرفت به عن
الجادة أو شابهته ، أما إذا ثبت أنه كان من ذلك
براء ، فلا يجوز أن تعيره هذه الصلة ، إذ
لا يسأل الإنسان إلا عن عمله ، ولا تزر وازرة
أخرى .

٧ - إن مذكرات المدعى قد تضمنت
عبارات جارحة حصرها الدفاع عن الحكومة
في الطاب الكتبي المقدم منه ولذا نأمر المحكمة
بمحوها طبقاً للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات .

المحكمة

من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسبما
يستفاد من أوراق الطعن ، تتحصل في أن المدعى
أقام الدعوى رقم ٣١١ لسنة ٧ ق بعريضة

أودعت سكرتارية محكمة القضاء الإدارى فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ طالباً الحكم ، بالغناء المرسوم الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بفصل المدعى من خدمة وزارة الصحة وجميع ما يترتب عليه من آثار مع إلزام الحكومة بأن تدفع له قرشاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت مع مصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة ، ناعياً على المرسوم المذكور صدوره مخافاً للدستور ولل قانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الذى يستند إليه ومشوباً بعيب التعسف فى استعمال السلطة ، بدعوى أنه فى عام ١٩٣١ عين طبيباً ثانياً بالمستشفى المركزى باطبا ، وفى عام ١٩٣٢ نقل طبيباً بمستشفى الحميات بطنطا فى وقت كان فيه وباء الحمى الشوكية منتشراً فى مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وكتب الله له النجاح فى مقاومة هذا المرض . وفى عام ١٩٣٣ كان وباء الجدري منتشراً فى مديرية قنا ورقى المدعى مفتشاً لصحة نجح حمادى فاستأنف كفاحه ضد هذا الوباء وكتب الله له التوفيق فى مهمته ، فكتب مدير الأوبئة وقتذاك تقريراً أثبت فيه عليه واقترح إرساله فى بعثة فأوفد إلى جامعة لندن للتخصص فى سير الأمراض الوبائية والحميات لطب المناطق الحارة ، ولما عاد رقى طبيباً أول بمستشفى الحميات . وفى أغسطس سنة ١٩٣٦ أجريت مسابقة لشغل وظيفة من الدرجة الرابعة بالمجلس الدولى للصحة البحرية والكرتينات تقدم فيها عشرات الأطباء بين مصريين وأجانب فكان المدعى أول المتسابقين ووقع عليه اختيار اللجنة ليعمل معها فى الاسكندرية . وفى سنة ١٩٤٠ تم على يديه وثلاثة من زملائه تمصير المجلس الصحى للسكرتيرات . وفى سنة ١٩٤٢ عين وكيلاً لمستشفى الحميات بالعباسية ورقى إلى

الدرجة الثالثة . وفى سنة ١٩٤٤ وقع عليه اختيار وزارة الصحة ليرأس بعثة طبية مصرية تسافر إلى جنوب السودان وكينيا وأوغندا ومباسباً لتطوف فى مجاهل أفريقيا ومناطق خط الاستواء لتدرس الحمى الصفراء والملاريا الخبيثة وقد وضع إثر عودته تقريراً هاماً كان بمثابة الأساس للسياسة الصحية التى اتبعتها الحكومة واتى برزت فى صورة إنشاء خط دفاعى على الحدود الجنوبية لمصر . وفى سنة ١٩٤٦ رقى المدعى إلى الدرجة الثانية ، وفى سنة ١٩٥٠ عين مديراً لمستشفى الحيات بالعباسية ورقى إلى الدرجة الأولى وندبته جامعة القاهرة للتدريس لأطباء التخصص فى أمراض المناطق الحارة ، كما ندبته جامعة عين شمس لتدريس علم الحيات لطلبة طب العباسية . وفى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ صدر مرسوم بتعيين المدعى فى إحدى درجات مديري العموم حرف «ب» التى رفعت فى ميزانية وزارة الصحة بموجب الاعتماد الذى وافق عليه البرلمان فى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥١ لتعزيز الوظائف وتحسين حالة الأطباء ، وكانت درجات مديري العموم الجديدة قد وردت فى باب الإدارة العامة لوزارة الصحة ولسكنها وزعت على مستحقها من كبار الموظفين وهم باقون فى وظائفهم التى كانت من قبل فى الدرجة الأولى . ثم استلورد المدعى إلى الكلام فيما قام بيده وبين الدكتور محمد نظيف وكيل وزارة الصحة من خلاف وعداء كشفت عنه تصرفات الدكتور نظيف معه على ما فصله المدعى فى صحيفة الدعوى . وفى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ فوجئ المدعى باستدعاء الدكتور نظيف له فلما قابله أفهمه أن الوزير يكلفه بالاستقالة من وظيفته ، ولما أراد أن يقابل الوزير أبى عليه ذلك . وفى ١٥ من أكتوبر سنة

١٩٥٢ صدر مرسوم بفصل المدعى من الخدمة استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . ويقول إن المرسوم بقانون سالف الذكر قد صدر مخالفاً لأحكام الدستور الذي صدر في ظله ؛ لأن الحكومة استندت في إصداره إلى المادة ٤١ من الدستور التي كانت تعطيها الحق في إصدار تشريعات عاجلة لمواجهة ضرورات لا تحمل الإبطاء ، والمفهوم أن حق الحكومة في إصدار التشريعات التي تشير إليها تلك المادة يقتصر على ما لا يمكن إرجاؤه إلى أن تعود السلطة التشريعية الشرعية من عطيتها ، ومشروط في تشريعات الضرورة ألا تنغى بدون مسوغ أحكام القوانين العادية التي سنتها السلطة التشريعية ، ومشروط فيها أيضاً أن تبقى رهناً باقرار السلطة التشريعية لها ، فإن لم تقرها سقطت وزال أثرها . وبتطبيق هذه الضوابط على المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ يبين أنه وقع مخالفاً لها جميعاً ، وأنه يعتبر بذلك غير دستوري ويجوز لمجلس الدولة أن يلغى القرارات التي صدرت تطبيقاً لأحكامه . ولما كان المرسوم بقانون المشار إليه من جهة أخرى قد حدد في مادته الأولى الأحوال التي يجوز فيها فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي وهي حالات عدم الصلاحية للعمل أو قيام شبهات قويه حول الموظف تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة والشرف أو حسن السمعة ، فإن لم يقر بالموظف شيء من هذه الحالات أصبح فصله غير جائز ؛ ويكون للقضاء أن يحقق ما تعزوه الإدارة إلى الموظف ليرى إن كان فيه ما يقع تحت طائلة هذا القانون أم لا . وقد ناقش المدعى أسباب فصله وانتهى إلى أنها لا تمت إلى ما ورد بالمرسوم بقانون سالف الذكر بأية صلة ، ولذا أقام

الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري طالباً إلغاء المرسوم الصادر بفصله على ما سبق البيان . وبمجلسه ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ التي عينت لنظر الدعوى عدل المدعى طلبه الاحتياطي إلى مبلغ ثلاثين ألفاً من الجنيئات تعويضاً عما أصابه من ضرر مادي وأدبي . وقد دفعت الحكومة بعدم جواز سماع الدعوى تطبيقاً للمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . وقالت في الموضوع إن المدعى غير متلائم مع العهد الحاضر ، وإن من حق الحكومة فصل كبار الموظفين بغير حاجة إلى الاستناد إلى القانون المشار إليه . ولم ترد على الوقائع التي ذكرها المدعى في دفاعه . وبمجلسه ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة القضاء الإداري : (أولاً) بقبول الدفع بعدم قبول طلب الإلغاء ورفض الدفع بعدم قبول طلب التعويض ؛ (ثانياً) بالزام الحكومة بأن تدفع للمدعى تعويضاً قدره ألفان من الجنيئات مع إلزامها بالمصروفات ومبالغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . وأقامت المحكمة قضاءها بالنسبة لقبول الدفع بعدم قبول طلب الإلغاء ورفض الدفع بعدم قبول طلب التعويض على أنه : « ولئن كان حق الحكومة في فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي هو حق ثابت أصيل لاشبهة فيه ، إلا أن المشرع قدر عند وضعه المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الظروف المحيطة بالمجتمع ورأى ضرورة معالجتها بفصل الموظفين غير الصالحين سواء منهم غير القادر على أداء الوظيفة أو القادر غير المنتج أو القادر المنتج الذي لا يلائم العهد الجديد ، وكذلك كل من تعلق بهم شوائب أو شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة ، ونص في المادة السابعة من المرسوم

بقانون المشار إليه على أنه لا يجوز الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكام هذا المرسوم بقانون . وأنه لاجبة فيما يثيره المدعى من أنه لاوجه لإعمال المادة السابعة إلا إذا صدر قرار الفصل بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون المشار إليه بينما قد صدر هذا المرسوم مخالفاً له لعدم قيام مبررات الفصل في حق المدعى — لاجبة في ذلك ، لأن الأصل أن القرار الإداري لا يكون معرضاً للطعن إلا إذا شابه عيب مخالفة القانون ؛ أما إذا سلم من العيب فإنه يصدر حصيلاً من الإلغاء ؛ ومتى كان الأمر كذلك فلا يكون ثمة مجال لإعمال نص المادة السابعة إلا بالنسبة إلى القرار الذي يصدر معيها أى غير مطابق للمرسوم بقانون المذكور إذ غنى عن البيان أن القرار الذي يصدر صحيحاً يكون بطبيعته حصيلاً من أى إلغاء وما كانت ثمة حاجة لحمايته من الإلغاء بنص المادة السابعة ولكان النص لغواً يجب تنزيه المشرع عنه ، وأن « إيراد نص المادة السابعة المشار إليها على هذا النحو الواضح الصريح قاطع في الدلالة على أن المقصود هو منع المحكمة من النظر في طلبات الإلغاء أو الوقف دون أن ينسحب المنع إلى طلبات التعويض التي ذكرتها المادة الرابعة من هذا القانون ، ولو قصد المشرع إلى إغلاق حكم المنع بحيث يشمل طلبات التعويض أسوة بطلبات الإلغاء لما أعوزته الصراحة ولا فصيح عن مراده . ولا يغير من هذا النظر أن المشرع قدر في المادة الثالثة من القانون تعويضاً لمن يتناوله حكمه ، إذ لو أراد المشرع أن تكون التسويات التي تضمنتها تلك المادة شاملة لكل ما يصيب الموظف المفصول من ضرر لكان ذلك أدعى — بعد

أن قدر تعويضاً في المادة الثالثة — أن يطلق الحكم في المادة السابعة بحيث يشمل أيضاً طلبات التعويض ، لا أن يتمسك بها على طلبات الإلغاء في عبارة جلية واضحة ، . وبالنسبة لطلب التعويض أقامت المحكمة قضاءها بالتعويض على « أن مجلس الوزراء إذ يترخص في فصل الموظف بغير معقب عليه من هذه المحكمة طالما خلا قراره من إساءة استعمال السلطة وذلك لاعتبارات تتعلق بالصالح العام ، إلا أن قيام هذا الحق يجب أن يقوم بجانبه حق الموظف المفصول الذي لم تتم الدلائل على فساد أو عدم صلاحيته أن يعرض نظير فصله في وقت غير لائق قبل بلوغ سن الإحالة إلى المعاش وبذلك تمان المصلحتان ، مصلحة المجموع ومصلحة الفرد » ، وأنه « بأعمال ما تقدم في خصوصية هذه الدعوى يبين أنه لم يتم بالمدعى سبب من الأسباب التي تشوبه أو تؤول منه ولم تنسب إليه الحكومة أمراً أو أية شائبة تتعلق به ، ولا يجنبها في هذا المقام تحصنها وراء عدم الترامها تسبب قراراتها وأن الأصل فيها صدورها صحيحة للصالح العام ؛ لأنه مع قيام هذا الصالح لا يمنع التعويض ، خصوصاً وأنها لم تكن بالرد على الوقائع الصحيحة التي ساقها المدعى في دفاعه تفصيلاً ولم تكن ببيان الأسباب الجدية التي دعت لفصله ولم يقدم الوزير مذكرة إلى مجلس الوزراء بالأسباب التي تبرر الفصل ، ولما ثبت من ملف الخدمة من إرسال إنارة تليفونية من مكتب وكيل وزارة الصحة في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ إلى المستشفى بالتنبه على المدعى بتنفيذ قرار الوزير بأحالة إلى المعاش أى قبل صدور المرسوم بفصله بخمسة أيام بل قبل صدور القرار الوزاري بتنفيذ المرسوم بخمسة عشر يوماً (في ٢٥ منه) ولم يبلغ القرار رسمياً حتى ٨ من نوفمبر سنة

١٩٥٢ و ٥ من مايو سنة ١٩٥٣ بعد سبعة أشهر ... إلخ ،

« ومن حيث إن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول طلب الإلغاء على الرغم من انتهائه إلى أن المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ لم يطبق في حق المدعى تطبيقاً صحيحاً قد جاء مخالفاً للقانون ؛ ذلك أن « حجة الحكم المطعون فيه في هذا الصدد أن الأصل أن القرار الإداري لا يكون معرضاً للطعن إلا إذا شابته عيب مخالفة القانون ، أما إذا سلم من العيب فإنه يصدر حصيناً من الإلغاء ؛ وأنه متى كان الأمر كذلك فلا يكون ثمة مجال لإعمال نص المادة السابعة إلا بالنسبة إلى القرار الذي يصدر معيباً أي غير مطابق للرسوم بقانون المذكور ؛ إذ غنى عن البيان أن القرار الذي يصدر بالتطبيق لأحكامه يصدر صحيحاً ويكون بطبيعته حصيناً من أي إلغاء وما كان ثمة حاجة لحمايته من الإلغاء بنص المادة السابعة ولما كان النص لغواً يجب نزيه الشارع عنه ؛ وأن هذه الحجة قد تستقيم لو كان المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ قد تناول بالتنظيم أسباب الفصل المنصوص عليها في القوانين واللوائح السارية فرفع قبول طلبات إلغاء القرارات المستندة إليها ؛ إذ حينئذ قد يمكن التحدى ببلغو النص أن قصر على القرارات الصحيحة ، وأن المرسوم بقانون المشار إليه « قد استحدث أسباباً محددة جديدة للفصل يؤخذ فيها بالشبهات على خلاف الأصل العام في أسباب الفصل « ومن هنا تولدت الحاجة إلى وضع نص تشريعي لتحسين قرارات الفصل التي تستند استناداً صحيحاً إلى هذه الأسباب المستحدثة ، والتي ما كانت وفقاً للقوانين واللوائح السارية تصنع مع صحتها سنداً لحماية قرارات

الفصل المبنية عليها من الإلغاء . فنص المادة السابعة من المرسوم بقانون سالف الذكر ليس لغواً ، والحالة هذه ، أن قصر تطبيقه على القرارات الصحيحة ، بل أن هذا هو قصد المشرع من إيراد عبارة « بالتطبيق لأحكام هذا القانون » ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى نتائج غير مقبولة لم تكن ترد في ذهن المشرع إعلالاً . فهل يسوغ القول بمنع طلب إلغاء قرار فصل موظف لسبب من الأسباب الواردة في المرسوم بقانون المشار إليه إذا صدر هذا القرار بعد انتهاء المدة التي تسري فيها أحكامه . وإذا كان ذلك لا يسوغ فما الفارق بين مخالفة أحكام المرسوم بقانون في هذا الصدد وبين مخالفته في قرار فصل موظف من درجة أقل من مدير عام لسبب من الأسباب الواردة في المرسوم بقانون المذكور إذا ثبت أن أمر هذا الموظف لم يعرض على اللجنة المنصوص عنها في المادة الثانية ، أو بين مخالفته في قرار فصل موظف إذا ثبت أنه لسبب ليس من الأسباب المنصوص عنها في المرسوم بقانون المشار إليه . وإذا كان لا يبدو الفارق في مخالفة القانون في هذه الأحوال . فهل يصح قيام الفارق بينها وبين حالة ما إذا كان الفصل مبنياً على سبب لم تثبت صحته من الأسباب الواردة في المرسوم بقانون المشار إليه . وحاصل القول إن منع طلب الإلغاء المنصوص عنه في المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ رهين بكون قرار الفصل صادراً بالتطبيق لأحكام القانون ، أي أنه لا محل للاستناد إلى هذه المادة إلا إذا كان القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً . وهذا هو ما اطرده عليه قضاء محكمة القضاء الإداري في تطبيقها للمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بإلغاء التعيينات

والترقيات الاستثنائية ، فإن هذه المادة تمنع المحاكم من قبول الدعاوى التي ترفع إليها بسبب تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون ، ومع ذلك جرى قضاء محكمة القضاء الإداري على أنه لا محل للاستناد إلى المادة المذكورة إلا إذا كان المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ قد طبق تطبيقاً صحيحاً — إذا كان ذلك كذلك ، وكان الحكم المطعون قد استخلص بحق أن المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ لم يطبق بالنسبة للدعى تطبيقاً صحيحاً ، فإنه كان ينبغي أن يقبل تبعاً لذلك طلب إلغاء قرار الفصل ، لأن الدعوى تكون بذلك قد خرجت عن مجال تطبيق المرسوم بقانون المشار إليه ، وفي مجال تطبيق القواعد العامة في خصوص الطعن بالإلغاء لا يحتاج برخصة مجلس الوزراء في فصل الموظفين إلا إذا كان الفصل قائماً على سبب صحيح يبرره وإلا فقد أساسه القانوني وكان بالتالي مخالفاً للقانون .

أما وقد استبان أنه لم يتم بالمدعى سبب من الأسباب التي تشوبه أو تؤثمه ، وأن الحكومة لم تنسب إليه أية شائبة تعاق به ، فإن قرار فصله حتى باعتباره صادراً من مجلس الوزراء يكون فاقداً سبب وجوده ومبرر إصداره ومشوباً بعيب مخالفة القانون .

ومن حيث إن الحكومة قدمت مذكرة بردها على الطعن المقدم من هيئة المفوضين صدرتها بما سبق أن قضت به هذه المحكمة في الطعن رقم ٢١٢ لسنة ١ ق من أن للمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون في المنازعة الإدارية غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين أو الأسباب التي تبديها ، إذ المرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون في روابطه من روابط القانون العام التي تختلف

في طبيعتها عن روابط القانون الخاص ، وعلى مقتضى ما تقدم فإن الحكومة تقدم دفاعها كاملاً في القضية لإنزال حكم القانون على الوجه الصحيح مستهدفة هدفين ، الأول : الوصول إلى إلغاء الحكم فيما يتعلق بالتعويض ، والثاني : إبداء الدفاع في طعن هيئة المفوضين فيما يتعلق بطلب الإلغاء . ثم استطردت الحكومة قائلة إنها ليست مكلفة بإبداء تفصيل ، وحسبها أن تقول إن المدعى عرض أمره على مجلس الوزراء تنفيذاً لقانون التطهير فرآه غير متلائم مع النظام الجديد وأن مداولات مجلس الوزراء سر مصون ، ويجب اغتراض المصلحة العليا غرضاً له ، كما يجب لهذا عدم اعتبار الحقيقة الإدارية مقصورة على أوراق الملفات مادام مجلس الوزراء قد تصدى لصاحب تلك الملفات ، وأن الأمر في قانون التطهير قد انفسح لمجلس الوزراء فوق ما تنفسح له القواعد العامة . ثم انتقلت الحكومة بعد ذلك إلى ذكر الوقائع التي ترى أنها استوجبت فصل المدعى من الخدمة وتحصل هذه الوقائع فيما يأتي :

١ — أن المدعى ظفر في عهد خاصه بترقيات استثنائية ، وأنه ما يزال مديناً بشرة تلك الاستثناءات التي جاوزت ألفين من الجنسيات وأن القفزات التي ظفر بها بدرجات الحكومة الكبرى وأكثرها كانت خلال السنوات ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٥٠ وهي سنوات حكم فيها حزب وصل المدعى نفسه به في صحيفة دعواه . وقالت في بيان ذلك إن المدعى عين في سنة ١٩٤٢ وكيلًا عامًا لمستشفى الحيات بالعباسية ورفق إلى الدرجة الثالثة ليكون رئيساً لمن هم أقدم منه في الدرجة والتخرج والتوظيف ومن

نظرة إلى عدم إهمال مثل هذه الحوادث مستقبلاً

٣ - وأنه في سنة ١٩٤٤ أبلغ الأستاذ أحمد كامل قطب المحامي أن موظفي مستشفى الحميات بالعباسية بالاشتراك مع المدعى وهو مدير المستشفى ، اعتدوا عليه بالضرب وأن المدعى أجرى تزويراً في أوراق العلاج الخاصة بالمبلغ للتوصل إلى إحالة المستشفى للأمراض العقلية - وقد ثبت من تحقيق النيابة صحة هذه الوقائع . ثم أوردت الحكومة صورة مكاتبات متبادلة بين وزيرى الصحة والعدل في هذا الصدد ، وانتهى الموضوع بمغفلة التحقيق . ثم ناقشت الحكومة بعد ذلك في مذكرتها الأسباب التي استندت إليها محكمة القضاء الإدارى في قضائها للمدعى بالتعويض وخففت منها إلى أن الحكم فيما قضى به من التعويض تحقيقاً بالإلغاء .

ومن حيث إن المدعى قدم مذكرة رداً على مذكرة الحكومة بدأها باستعراض موقف الحكومة منه قبل فصله من الخدمة وبعد الفصل وخلال التقاضى أمام محكمة القضاء الإدارى وما أضافته أخيراً الحكومة من أوراق جديدة لم تكن مودعة منف القضية . وطلب استبعاد جميع الأوراق والمستندات التي أضافتها الحكومة إلى ملف الدعوى واستبعاد أوجه المدافعة الموضوعية ؛ لعدم تعاقب الأوجه المذكورة بالطعن المطروح أمام المحاكم ؛ ولأن رئيس هيئة المفوضين لم يوافق على الطعن في الحكم الصادر ضد الحكومة للأسباب التي طلبت الحكومة الطعن فيه من أجلها ولأن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ناط ولاية الطعن في الأحكام النهائية التي تصدرها

بينهم حكيمباشى المستشفى وكبار الأطباء . وفي مارس سنة ١٩٥٠ عين مديراً لمستشفى الحميات بالعباسية وورق إلى الدرجة الأولى . وفي سبتمبر سنة ١٩٥١ عين مديراً عاماً . وأشارت الحكومة إلى أنه لأول مرة في تاريخ ميزانية وزارة الصحة تنشأ درجة مدير عام في باب الديوان العام يعين شاغلاً مديراً لمستشفى الحميات التابع لمصلحة الصحة الوقائية والمعين لشاغلاً الدرجة الأولى . ولأول مرة يشغل موظف درجة مدير عام ثم يعمل مديراً لمستشفى يدخل ضمن اختصاص قسم الأوبئة الذي يرأسه موظف في الدرجة الأولى ، ولأول مرة يرخص لموظف في درجة مدير عام في فتح عيادة خاصة . ولأول مرة يعطل العمل في قسم الأبحاث بمستشفى العباسية وبمستشفى امبابية لبياح للمدير العام أن يدير لحسابه الخاص عيادة خاصة . وأن الدكتور إبراهيم شوقي - وزير الصحة والذي صار فيما بعد نقيباً للأطباء - لم يرض بوضع المدعى الخاطيء فأعاد الدكتور الرملى - الذى حكم بإلغاء نقله من مستشفى العباسية - مديراً للمستشفى ، ونقل المدعى إلى ديوان عام الوزارة في الوظيفة التي رفعت إلى درجة مدير عام . فسعى المدعى - عن طريق صهره - إلى إلغاء هذا النقل ، وفعلاً صدر قرار مجلس الوزراء في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ بنده مشرفاً على مستشفى الحميات بامبابية ومديراً له .

٢ - أن المدعى - وقت أن كان قائماً بعمل مدير مستشفى الحميات بالعباسية في سنة ١٩٤٣ - لم يبلغ عن حادث اعتداء أحد التورجية على أحد المرضى . فوجه الوزير

محكمة القضاء الإدارى برئاسة هيئة المفوضين دون أحد من أطراف الخصومة فى الدعوى ؛ وأفاض المدعى فى شرح وجهة نظره فى تطبيق المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، فقال ما محصله : إنه يبين من نص المادة المذكورة أن الذى يملك الطعن هو رئيس هيئة المفوضين وهو الذى يحدد نطاقه من الحكم المعيب ، وليس لأى من الخصوم أن يطرح على المحكمة العليا جانباً من النزاع استبعدته رئيس هيئة المفوضين من مجال طعنه ، وأن مصير الطعن رهن بصحة الأسباب التى يقوم عليها . بحيث إذا بان للمحكمة أن ثمة مخالفة للقانون فى الحكم المطعون فيه لبطلان فيه أو فى إجراءاته أو كان صدوره على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المقضى به . كان الطعن مقبولا ومؤدياً إلى إلغاء الحكم . أما إذا بان للمحكمة أن لا أثر فى الحكم لميب من العيوب التى أوردتها النص فإن الطعن يصبح منعدم السبب . وترتدياً على ما تقدم يتعين أولاً النظر فى السبب الذى قام عليه الطعن . فإن صادف اقتناعاً من المحكمة كان لها أن تلغى من الحكم ما طرحه عليها رئيس المفوضين وإجابة المدعى إلى طابه الأصل ، وإن لم يجد فى الطعن مقنعاً قضت برفضه دون أن تصدى لباقي موضوع الدعوى الذى لم يطرح عليها ؛ لأنها لا تملك — من تلقاء نفسها — أن توجه إلى الأحكام التى لم يطعن عليها أمامها طعوناً مباشرة ، فطلب الحكومة — والحالة هذه — طرح ذلك الجانب من النزاع الذى رفض رئيس هيئة المفوضين أن يطعن فيه لأن محكمة القضاء الإدارى أصابت فيه نسبياً وتقديراً يقوم على تجاهل اختصاص المحكمة الإدارية العليا كما رسمه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، ويقوم على خلط بين

الأسباب الموجبة للطعن فى الأحكام وبين موضوع الطعن ذاتها . أما عن تجاهل اختصاص المحكمة الإدارية العليا ، فلأن المحكمة العليا لا تنظر إلا فيما يرفع إليها من طعون ، وليس لها أن تصدى من تلقاء نفسها لأحكام لم يطعن فيها رئيس المفوضين وفى هذه الدعوى لم يطعن رئيس المفوضين فى استحقاق المدعى لما قضى له به من تعويض ، بل إنه جدير بالتعويض ، وأما عن الخلط بين الأسباب الموجبة للطعن وبين موضوع الطعن ، فبيان ذلك أن السبب هو الدعامة التى يقوم عليها الطعن ، أو هو الطريق الذى يدخل منه الطعن تحت رقابة المحكمة الإدارية العليا ، فهو سند اختصاص المحكمة العليا ، فإن كان صواباً دخلت بفضل المحكمة فى صميم الموضوع ؛ وإن لم يكن صواباً فلا سبيل للمحكمة العليا على الحكم . أما الطعن فى هذا الجزء من الحكم الذى شابه العيب والذى يتعقد للمحكمة الاختصاص بنظره فتسقط عليه رقابته فى الحدود التى رسمها القانون . وفى هذا الطعن حدد رئيس هيئة المفوضين موضوع ما طعن فيه من الحكم ، وهو قضاء المحكمة بعدم قبول طلب الإلغاء . فسبب الطعن مختلف عن موضوعه ، ولكل كيان خاص وآثار خاصة . ثم انتقل المدعى إلى الرد على ما نسبته الحكومة إليه فقال عن الاستثناءات إنه رقى إلى الدرجة الثالثة فى أبريل سنة ١٩٤٢ ترقية قانونية ، ورقى فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ ترقية استثنائية مكافأة له على إنشاء مستشفى إميابه خلال شهرين ولتوفيقه فى البعثة التى أوفد إليها فى جنوب السودان وكينيا وأوغندا لاستكشاف وباء الحمى الصفراء وتحضير الأمصال الواقية منها وطرق علاجها ، وقد ألغيت هذه الترقية نتيجة لتطبيق قانون إلغاء الاستثناءات فى سنة

ذلك في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ . وأما فيما يتعلق بشكوى الأستاذ أحمد كامل قطب المحامي ، فقد انتهى الأمر فيها الى تقديم المدعى وبعض موظفي المستشفى الى محكمة الجناح فقضى ببراءة المدعى ابتدائياً واستثنافياً . ثم انتقل المدعى الى الكلام عن عدم تلاؤمه مع العهد الحاضر ، فقال إنه لم يقدم دليل واحد على صدق هذا القول الا اذا اعتبرت مصاهرته للأستاذ عبد السلام فهمي دليلاً على عدم تلاؤمه مع العهد الجديد . ومجرد قيام هذه الصلة لا يدل بذاته على ذلك . إلا إذا كان ثمة أسباب خاصة قائمة بالمدعى تتم عن عدم تلاؤمه مع هذا العهد وهو من هذه الأسباب براء . ثم صم المدعى في ختام مذكرته على طلباته السالف بيانها .

ومن حيث إن رئيس هيئة المفوضين أودع مذكرة تكميلية متضمنة رأيه فيما طُلبته الحكومة من طرح موضوع هذه المنازعة بأكمله على المحكمة العليا من جديد لتقول كلمتها فيه ، استهلها بذكر الطعن الذي رفعه للمحكمة العليا وأسبابه . ثم أشار إلى أن الأغراض التي توخاها الشارع من إنشاء المحكمة الإدارية العليا هي ذاتها الأغراض التي أوجت بإنشاء محكمة النقض ، ولذلك لم يكن غريباً أن يقبض المشرع — عند بيان الحالات التي تقوم سبباً للطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا — ذات الأسباب الموجبة للطعن أمام محكمة النقض ، وهي ترجع في مجملها الى مخالفة القانون بمعناها الأعم ؛ سواء وقعت المخالفة للقاعدة الزاوية التي تحكم النزاع ؛ أو كانت المخالفة لقواعد الإجراءات أو لقاعدة حجية الشيء المحكوم فيه . فالنظامان يرجعان الى أصل واحد يتحدان في الأساس ويتفتان في الغاية . غير أن قانون مجلس الدولة رسم للطعن أمام

١٩٤٤ وسار بعد ذلك سيراً عادياً ، فرقى الى الدرجة الثانية في أول مايو سنة ١٩٤٦ وإلى الدرجة الأولى في ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ وإلى درجة مدير عام في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . وجدير بالذكر أن وزارة الوفد عندما عادت الى الحكم سنة ١٩٥٠ ألغت قانون الاستثناءات الصادر في سنة ١٩٤٤ وردت الفروق المماثلة التي كانت قد استقطعت نتيجة لتطبيقه فكان المدعى من ردت اليهم الفروق . وقد استردت الحكومة هذه الفروق تطبيقاً لأحكام قانون إلغاء الاستثناءات الصادر في سنة ١٩٥٢ . ثم انتقل الى الكلام عن تعيينه مديراً عاماً ، فقال إنها ترقية قانونية ؛ إذ وزعت درجات مديري العموم على مستحقى الترقية اليها بمن لا صلة لهم بميزانية الإدارة العامة . وهم مدير معهد الأبحاث ووكيل الطب العلاجي والمدعى ؛ حيث كانوا أقدم أطباء الدرجة الأولى بالوزارة . أما عن نقل الدكتور إبراهيم شوقي إياه الى ديوان عام الوزارة ، فإن واقع الأمر فيه أنه بعد أن صدر حكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء نقل الدكتور الرملي من مستشفى العباسية كان لأمراض من إعادة الدكتور الرملي إلى هذا المستشفى نفاذاً للحكم المذكور ونقل المدعى الذي كان يعمل مديراً لمستشفى العباسية إلى الديوان العام ، ثم ما إن علم الدكتور إبراهيم شوقي أنه قد داس عليه ، ومرر — في غفلة منه — قرار نقل المدعى إلى الديوان العام بدون عمل في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ حتى أعد في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ مذكرة إلى مجلس الوزراء يقترح فيها نوب المدعى للإشراف على أعمال مستشفى الحميات بامبابية ومديراً لها . نظراً إلى أنه قضى مدة طويلة في أعمال الحميات وعلاجها ، فوافق مجلس الوزراء على

وإذا كانت النصوص الخاصة بالطعن بطريق النقض قد خلت من نص مماثل إلا أنه ؛ تطبيقاً للقاعدة العامة ؛ تنظر محكمة النقض الطعن في حدود النزاع على المسائل القانونية التي تعلق بها حق الطعن . بل ان المادة ٢٩ ؛ مرافعات في فقرتها الثانية لم تجز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في التقرير ، الا اذا كانت من الأسباب المبنية على النظام العام ، فأجاز التمسك بها في أى وقت ، كما أجازت للمحكمة الأخذ بها من تلقاء نفسها . وتأسيساً على ما تقدم فانه من غير الجائز للمحكمة الإدارية العليا أن تعرض الا للطلبات المعروضة عليها ؛ فتقيد بها ، دون الطلبات التي لم يطعن في الحكم الصادر فيها من رئيس هيئة المفوضين ، أما بالنسبة للأسباب فنظراً إلى أن الروابط التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام تستند في أصلها غالباً إلى نصوص القانون العام . وهي من النصوص المتعلقة بالنظام العام ، فان المحكمة العليا في حل من التقيد بالأسباب الواردة بعريضة الطعن . وعلى ضوء هذا النظر يمكن فهم المبدأ الذي رآته المحكمة العليا في بيان وظيفتها ومدى سلطانها . فهي لا تقيد بالأسباب الواردة في عريضة الطعن ، على أن يكون ذلك في حدود الطلبات المعروضة ، الا اذا كان الطلب الذي لم يشمل الطعن مترتباً على الطلب المعروض بحيث لا يقوم الا بقيامه . أما اذا تعددت أجزاء الحكم . وكان لكل جزء موضوعه أو سببه المستقلان عن موضوعات الأجزاء الأخرى وأسبابها ، وكان الطعن في بعضها دون البعض الآخر . فلا يتناول نظر الطعن في هذه الحالة الا الجزء المطعون فيه دون الأجزاء الأخرى . وفهم المبدأ الذي رآته المحكمة العليا على خلاف

المحكمة الإدارية العليا نظاماً نص عليه في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، كما رأى . لحكمة خاصة . أن يركز حق الطعن في يد رئيس هيئة المفوضين باعتبار أنه يمثل الحيطة التامة لصالح القانون وحده . على أنه مهما كان الأمر في مدى التطابق أو الاختلاف بين النظامين . فانه ينبغي ألا يغيب عن البال أنه أيما كان الأساس في قيام المحكمتين أو الغرض من انشائهما . فانهما تلزمان في مباشرة مهمتهما القيود العامة التي يخضع لها القضاة في أداء وظيفتهم . فلا تملك اذا أية محكمة منهما أن تنظر من تلقاء نفسها في حكم لم يطعن فيه أمامها ، ولا تتبطل طعناً من غير ذي صفة في الطعن أو بعد فوات ميعاد الطعن ، ولا تحكم في غير ما يطلب منها القضاء فيه . وعليها أن ترفض الطعن القائم على سبب غير الأسباب المقررة للطعن . وقد ردد قانون المرافعات هذه المبادئ في المواد ٧١ و ٤٠٩ و ٤١١ و ٤٢١ منه . ومرد هذه النصوص جميعها الى أصل واحد . هو أن ولاية المحكمة لا تتعدى إلا في حدود الطلبات المعروضة بالقيود المعروفة في الطلبات العارضة التي تدخل في عموم الطلب الأصلي . ومن أجل ذلك أجاز القانون للخصوم التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية اذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ؛ ليتدارك القاضي الذي حكم ما وقع فيه من سهو أو غلط . فيرد الحكم الى وضعه الصحيح في حدود النزاع المطروح فقط ؛ أما اذا عمد القاضي الى تعدى هذه الحدود — عن علم وبيته — فسبيل الخصم الطعن بطريق النقض ؛ اذا الحكم بما يجاوز الطلبات أو اغفال الحكم فيها هما من قبيل مخالفة القانون .

ذلك يؤدي الى مشاركة المحكمة العليا لرئيس هيئة المفوضين في إضافة طعن جديد على طعنه . وظاهر بما تقدم ، في معرض بيان الطعن ؛ أنه ينصب أساساً على القضاء الصادر في طلب الإلغاء دون القضاء الصادر في طلب التعويض ، إلا أنه لما كان قبول طالب الإلغاء يستتبع حتماً إعادة النظر في التعويض فقد طلب إعادة النظر في طلب التعويض إذا قبلت المحكمة العليا الطعن في خصوص طلب الإلغاء . وعلى هذا الأساس فقد تناول الطعن ما قضى به في طلب التعويض كنتيجة تبعية لقبول طلب الإلغاء . أما إذا نظر الى الحكم الصادر في دعوى التعويض استقلالاً ؛ فإن رئيس هيئة المفوضين لا يرى وجهاً للطعن فيه بصفة أصلية ؛ لأنه لم تقم به — إذا نظر اليه على هذا الوضع — أية حالة من حالات الطعن المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ومن حيث إنه يخص بما تقدم أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه ؛ إذ قضى بعدم قبول طلب الإلغاء بالرغم من أنه أقام قضاؤه بالتعويض على أن المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ لم يطبق في حق المدعى تطبيقاً صحيحاً ؛ قد جاء مخالفاً للقانون ، بمقولة إن المادة السابعة من المرسوم بقانون المشار اليه تنص على أنه : « استثناء من أحكام المادتين ٣ و ١٠ من قانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكام هذا القانون » . وإن مفاد ذلك أن منع طلب الإلغاء رهين بأن يكون قرار الفصل صادراً بالتطبيق لأحكام ذلك المرسوم بقانون ؛ أي يكون قد طبق تطبيقاً صحيحاً . ثم عتب رئيس هيئة المفوضين في مذكرته

التكيلية على ذلك بأن الطعن ينصب أساساً على القضاء الصادر في طلب الإلغاء دون القضاء الصادر في طلب التعويض ، فإذا قبلت المحكمة العليا الطعن في هذا الخصوص أعادت النظر في طلب التعويض ؛ أما إذا نظر الى دعوى التعويض استقلالاً فإنها لا ترى وجهاً للطعن فيه بصفة أصلية .

ومن حيث أن مؤدى هذا القول أن تنقيد المحكمة في كيفية الحكم بما يرسمه لها وأن تغل يدها عن أن تزن الحكم بميزان القانون لتعرف قيم أخطأ وفيم أصاب ؛ دون أن تنزل حكم القانون على الوجه الذي تقتنع به ؛ وهذا قول لا يمكن قبوله ؛ إذ الطعن أمام المحكمة العليا — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — يفتح الباب أمامها لتزن الحكم بميزان القانون ، ثم تنزل حكمه في المنازعة ؛ غير مقيدة بضوابط هيئة المفوضين أو الأسباب التي نبديها ؛ إذ المراد هو الى مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص . كما أنه ليس لمحكمة القضاء الإداري أو للمحاكم الإدارية — في رقابتها للقرارات الإدارية — سلطة قطعية تقصر عنها سلطة المحكمة العليا ؛ والقياس في هذا الشأن على نظام النقض المدني هو قياس مع الفارق ؛ ذلك أن رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ؛ وهذا بدوره هو الموضوع الذي ستناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإداري .

ومن حيث أنه لاوجه لما ذهب اليه رئيس

هيئة المفوضين من أن طعنه في الحكم قد اقتصر على شقه الخاص بالإلغاء . وأنه لا يثير المنازعة في شقه الخاص بالتعويض ، بمقولة أن الشقين منفصلان ومستقلان أحدهما عن الآخر — لا وجه لذلك : لأن مثار هذه المنازعة هو في الواقع من الأمر مشروعية أو عدم مشروعية القرار الإداري الصادر بفصل المدعى : وقد قام الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بشقيه — إلغاء وتعويضاً — على أن القرار غير مشروع : فهما فرعان يخرجان من أصل واحد وتنتجتان مترتبتان على أساس قانوني واحد . وإذا كان الطعن في القرار بالإلغاء هو طعن فيه بالبطلان بالطريق المباشر ، فإن طلب التعويض عنه — على أساس أنه غير مشروع — هو طعن فيه بالبطلان بالطريق غير المباشر . ومن هنا يبين مدى ارتباط أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً . بحيث إن الحكم في أحدهما يؤثر في نتيجة الحكم في الآخر : وآية ذلك أنه إذا بان عند استظهار قرار إداري أنه مطابق للقانون ، فرفض طلب إلغائه ، فلا يستقيم بعد ذلك قيام الحكم بالتعويض عن هذا القرار إذا كان مؤسساً على أنه مخالف للقانون . والعكس بالعكس . وإلا لكان مؤدى القول بغير ذلك قيام حكمين نهائيين متعارضين . وهو ما لا يجوز ، فلا مندوحة من أن يعتبر الطعن في شق من الحكم مثيراً للطعن في شقه الآخر . إذا كان الشقان مرتبطين أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً . كما سلف القول ، وهذا هو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

عن طلب الإلغاء :

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما قضى به من عدم جواز الطعن بالإلغاء

نزولاً على حكم المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، للأسباب التي استند إليها الحكم وتأخذ بها هذه المحكمة . ولا وجه لما يذهب إليه الطعن من أن مناط إعمال تلك المادة أن يكون قرار الفصل قد صدر بالتطبيق لأحكام ذلك المرسوم بقانون أى طبق تطبيقاً صحيحاً — لا وجه لذلك : لأنه تأويل غير صحيح لغرض الشارع من عدم جواز الطعن بالإلغاء . ولو أخذ بالتأويل الذي ذهب إليه طعن رئيس هيئة المفوضين وجاز الطعن بإلغاء قرارات الفصل التي لم يطبق فيها هذا المرسوم بقانون تطبيقاً صحيحاً ، لصارت كل هذه القرارات هدفاً للطعن . ولا ستوت في ذلك مع سائر القرارات الإدارية التي لم يرد في شأنها منع من الطعن . ولما كان الحكم بعدم جواز الطعن بالإلغاء مجرد صيغة أخرى من الحكم برفض الدعوى فلا يحكم بعدم جواز الطعن بالإلغاء إلا فيما ترفض فيه الدعوى . وغنى عن البيان أن هذا التأويل يخرج عن قصد الشارع كما كشفت عنه المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون سالف الذكر ، ذلك أن القائمين بالأمر رأوا — وهم بسبيل إقامة الحكم على أسس قوية علمية — تطهير الأداة الحكومية ، بفصل الموظفين غير الكفائين للعمل ، ويقصد بهؤلاء في نظره غير الكفائين على أداء الوظيفة أو القادرين غير المنتجين أو القادرين المنتجين الذين لا يلائمهم العهد الجديد ، وكذلك من تعلق بهم شوائب أو شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة . ولما كان الفصل بهذا الطريق — تحقيقاً للغرض الذي استهدفه الشارع — سيصيب طائفة كبيرة من الموظفين

في وقت واحد حدد مداه ، فكان من الطبيعي ألا يترك أمر الجهاز الحكومي قلقاً غير مستقر .
 فرأى أن يجعل قرارات الفصل هذه بمنأى عن أي طعن من حيث الإلغاء أو وقف التنفيذ ، ما دامت قد صدرت في ظل هذا المرسوم بقانون في الفترة المحددة لنفاذه . ولو شابها عيب من العيوب التي كانت تجيز طلب الإلغاء تطبيقاً لقانون مجلس الدولة ، فنصر في المادة السابعة منه على أنه : « استثناء من أحكام المادتين ٣ و ١٠ من قانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكام هذا القانون » . فأغلق بذلك باب الطعن بإلغاء أو وقف التنفيذ بالنسبة إلى القرارات التي تصدر في ظل هذا المرسوم بقانون واستناداً إليه .
 لا فرق في ذلك بين من طبق في حقه تنقيحاً بحججاً ومن لم يطبق هكذا في حقه ؛ لأن الغرض من هذا المنع — كما سلف القول — هو سد باب المنازعة في العودة إلى خدمة الحكومة عن طريق الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ . استقراراً للدولاب الحكومي . ولكن الشارع في الوقت ذاته لم يمنع سماع طلب التعويض عن هذه القرارات . كما فعل بالنسبة إلى طلب إلغائها أو وقف تنفيذها ، فبقيت ولاية القضاء الإداري كاملة بالنسبة لطلب التعويض عن هذه القرارات شأنها في ذلك شأن القرارات الإدارية الأخرى .
 فحسب الموظف المفصول — استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ — أن ينصف بطريق التعويض إن كان لذلك وجه وكان قرار فصله مخالفاً للقانون .

عن طلب التعويض :

« ومن حيث أن القرار الصادر بفصل الموظف استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ١٨١

لسنة ١٩٥٢ يجب — كأي قرار إداري آخر — أن يقوم على سببه المبرر له قانوناً ، وقد أفصحت المادة الأولى من هذا المرسوم بقانون عن السبب المسوغ للفصل ، وهو أن يكون الموظف غير صالح للعمل أو نعلق به شوائب أو شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو الزهارة أو الشرف أو حسن السمعة ، وأبانت المذكرة الإيضاحية عن الموظف غير الصالح للعمل بأنه هو غير القادر على أداء الوظيفة . أو القادر غير المنتج ، أو القادر المنتج الذي لا يلائمه العهد الجديد .

« ومن حيث إنه وإن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبيب قرارها ، ويفترض في القرار غير المسبب أنه قام على سببه الصحيح ، وعلى من يدعي العكس أن يقيم الدليل على ذلك ، إلا أنها إذا ذكرت أسباباً له ، فإنها تكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى إليها القرار ، وهذه الرقابة القانونية تجد حدها الطبيعي في التحقق بما إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول نتائجها مادياً وقانوناً ، فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها ، أو كان تكييف الوقائع — على فرض وجودها مادياً — لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار فاقداً لركن من أركانه هو ركن السبب ، ووقع مخالفاً للقانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول نتائجها مادياً وقانوناً ، فقد قام القرار على سببه وكان مطابقاً للقانون .

« ومن حيث إن الأمور التي نسبتها الحكومة إلى المدعى على أنها السبب المبرر لفصله بالتطبيق

للمرسوم بقانون المشار اليه تجمل فيما يأتي :

١ — أنه ظفر بترقيات استثنائية كان أكثرها خلال السنوات ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٥٠ . وهي سنوات حكم فيها حزب سياسي معين يتصل المدعى بأحد أقرانه بصلة المصاهرة كانت سنده في تلك الترقيات وغيرها ؛ وأن من كان هذا شأنه لا يلائمه العهد الجديد .

٢ — أنه وقت ان كان قائما بعمل مدير مستشفى الحميات بالعباسية في سنة ١٩٤٣ لم يبلغ عن حادث اعتداء أحد ائتمورية على أحد المرضى فوجه الوزير نظره الى عدم افعال مثل هذه الحوادث مستقبلا .

٣ — اعتدائه في سنة ١٩٤٤ على الأستاذ أحمد كامل قصاب الحامى بالاشتراك مع موظفي مستشفى حميات امبابه وقت أن كان يعالج فيه .

٤ — لفت نظره في سنة ١٩٣٦ للإهمال . « ومن حيث إنه فيما يتعلق بالأمر الأول ،

فانه يبين من استقرائه من واقع ملفات خدمة المدعى أنه تخرج في كلية الطب في سنة ١٩٣١ وعين في يولييه من ذلك العام طبيباً بوزارة الصحة بمكافأة شهرية قدرها ١٢ ج بعقد لمدة

سنة جدد سنويا ، وفي أكتوبر سنة ١٩٣٤ أوفدني بعثة إلى إنجلترا للتخصص في الإحصائيات

الصحية وسير الأمراض الوبائية ، ولما عاد من البعثة في يولييه سنة ١٩٣٥ عين طبيباً بمستشفى

حميات العباسية في الدرجة السادسة على وظيفة دائمة ، وفي ديسمبر سنة ١٩٣٥ أعلن مجلس

الصحة البحرية والكورتينات عن مسابقة لشغل خمس وظائف أطباء بالمجلس بمرتب من ٤٠ ج

إلى ٥٨ ج شهريا ، فتقدم المدعى ضمن من تقدموا لهذه المسابقة ونجح فيها ، وعين بالمجلس المذكور

اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ في الدرجة الرابعة بمرتب ٤٠ ج : وبعد أن تم تمصير مجلس الصحة البحرية والكورتينات عاد المدعى إلى وزارة الصحة في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٢ في وظيفة مفقش صحة مديرية المنيا ورقى إلى الدرجة الثالثة المخصصة لتلك الوظيفة وكان قد قضى في الدرجة الرابعة أكثر من خمس سنوات . وفي ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ نقل وكيلا لمستشفى الحميات بالعباسية ، وفي ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ عين مديرا لمستشفى حميات إمبابه ورقى إلى الدرجة الثانية بقرار من مجلس الوزراء في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وبقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٤ عدلت أقدميته في الدرجة الثانية إلى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، ولما صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بالغاء الاستثناءات أعيد المدعى إلى الدرجة الثالثة ثم رقى إلى الدرجة الثانية بعد ذلك في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٧ وأرجعت أقدميته فيها إلى أول مايو سنة ١٩٤٦ ، وفي ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على بقاء الاستثناءات فأعيدت تسوية حالة المدعى فاعتبر في الدرجة الثالثة من أول أبريل سنة ١٩٤٢ (تاريخ ترقيته الطبيعية) وفي الدرجة الثانية من ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ (تاريخ ترقيته الاستثنائية) ثم في الدرجة الأولى من ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ مع صرف الفروق الناشئة عن هذه التسوية اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ صدر مرسوم بترقية المدعى إلى درجة مدير عام ب ، ولما صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الاستثناءات أعيدت تسوية

عباس البقلى مدير قسم الرمد مديراً عاماً ب
بالديوان العام للقيام بعمل وكيل مصلحة الطب
العلاجى . والدكتور على عبد الواحد مدير
مستشفى الحيات بالعباسية مديراً عاماً ب بالديوان
العام للقيام بأعمال مدير مستشفى حليات العباسية،
والدكتور أحمد الحلوانى مدير معهد ومستشفى
فؤاد الأول لأمراض المناطق الحارة مديراً
عاماً ب بالديوان العام للقيام بأعمال مدير معهد
ومستشفى فؤاد الأول لأمراض المناطق الحارة.
وعلى أثر الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى
فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فى قضية الدكتور
على حسن الرملى ضد وزارة الصحة ، بإلغاء
القرارين الصادرين من وزير الصحة أولهما فى
١٦ من مارس سنة ١٩٥٠ بنقله من وظيفة
مدير مستشفى الحيات بالعباسية إلى وظيفة مفتش
صحة مديرية الغربية وثانيهما فى ٣٠ من أغسطس
سنة ١٩٥٠ بقبول استقالته ، رأت الوزارة لزماً
عليها أن تولى وظيفة مدير مستشفى حليات العباسية
من شاغلها (المدعى) ليعود إليها الدكتور على
حسن الرملى تنفيذاً للحكم سالف الذكر ، فأصدر
وزير الصحة وقتذاك الدكتور ابراهيم شوقى
قراراً فى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ بإلغاء القرار
الصادر فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتعيين
المدعى للقيام بأعمال مدير مستشفى الحيات
بالعباسية ، فتقدم المدعى من هذا القرار . وفى
١٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ تقدم الدكتور ابراهيم
شوقى وزير الصحة بمذكرة إلى مجلس الوزراء
اقترح فيها نوب المدعى للإشراف على أعمال
مستشفى حليات إمبابية ومديراً لها ، نظراً لأنه
قضى مدة طويلة فى أعمال الحيات وعلاجها ،
فوافق المجلس على ذلك فى ١٧ من فبراير

حالة المدعى فاعتبر فى الدرجة الثالثة فى أول أبريل
سنة ١٩٤٢ وفى الدرجة الثانية من ٣١ من مارس
سنة ١٩٤٦ وفى الدرجة الأولى من ٣١ من مارس
سنة ١٩٥٠ وفى درجة مدير عام ب فى ٣ من
ديسمبر سنة ١٩٥١ مع تحصيل ما سبق صرفه
من فروق . وظهر مما تقدم أن المدعى إنما رقى
ترقية استثنائية وحيدة ، هى ترقية إلى الدرجة
الثانية فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، وكانت
ترقياته الأخرى فى حدود القانون ، على أن
هذه الترقية الاستثنائية الوحيدة قد ألغيت بما
ترتب عليها وأعيدت نسوية حالة المدعى مرة
أخرى على النحو السابق بيانه . شأنه فى ذلك
شأن غيره من سائر الموظفين . أما بالنسبة لما
أثير من أن المدعى رقى إلى درجة مدير عام ب
بديوان عام الوزارة بينما كان هو فى الواقع مديراً
لمستشفى حليات العباسية وأن السيد الوزير
الدكتور ابراهيم شوقى أبى إلا أن يعيد الأمر
إلى نصابه فنقل المدعى إلى الوظيفة التى رقى إليها
فى الديوان العام فاتجه المدعى إلى صهره المرحوم
عزيز فهمى الذى سعى سعيه لدى رئيس الوزراء
فصدر قرار مجلس الوزراء فى ١٧ من فبراير
سنة ١٩٥٢ بنوب المدعى مشرفاً على مستشفى
الحيات بإمبابية ومديراً للمستشفى ، فانه يبين من
الاطلاع على الأوراق أنه كانت هناك أربع
درجات لمديرى عام ب خالية بميرانية الديوان
العام لوزارة الصحة فى السنة المالية ١٩٥١ /
١٩٥٢ ، وقد شغلت جميعها بالمرسوم الصادر فى
٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بأطباء من مصالح
الوزارة المختلفة ، وكان التعيين فيها على الوجه
الآتى : « يعين الدكتور فريد حلى وكيل مصلحة
الصحة انثروية مديراً عاماً ب للإدارة العامة
للبحوث الفنية والمشروعات ، والدكتور محمد

سنة ١٩٥٢* . أما عن مسعى المرحوم الأستاذ عزيز فهمي . فقد قدم مذكرة للوزارة في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ ، أي بعد صدور قرار مجلس الوزراء بتعيين المدعى مديرا لمستشفى حیات إمبابة لا قبله . وكان ذلك بمناسبة السعي لإقصاء المدعى من الإشراف على أعمال مستشفى الحیات بامبابة . وهي طلامة من حق كل موظف أن يقدمها بنفسه أو بوكيل عنه . فكان من أثرها اقتناع الوزير بصحتها . فأخففت المساعي التي كانت تبذل لإقصاء المدعى من وظيفته الجديدة .

« ومن حيث إن مجرد قيام صلة من القرابة أو المصاهرة بين الموظف وبين آخر ممن كان لهم ضلع بارز في الحياة السياسية في العهد الماسي لا يدل بذاته على أن الموظف غير صالح أو أن العهد الجديد لا يلائمه ؛ إلا إذا كان ثمة أسباب خاصة قامت بالموظف تدل على ذلك . كما لو ثبت أن هذه الصلة استغلت كوسيلة لترقيته ترقيات غير طبيعية . فكان محسوبا في هذا الشأن على هذه الصلة . أو أنها أفسدت عليه عمله أو انخرفت به عن الجادة أو شابهته . أما إذا ثبت أنه كان من ذلك براء . فلا يجوز أن تضيره هذه الصلة ؛ إذ لا يسأل الإنسان إلا عن عمله . ولا نزر وزارة وذر أخرى . وبين من العرض السابق أن المدعى لم يشب عمله شيء بسبب هذه الصلة . ولم ينفرد بترقيات غير طبيعية على حساب هذه الرابطة . بل كانت ترقياته عادية ؛ وإنما يرجع السبب الحقيقي في أنه سبق أقرانه إلى تفوقه في امتحان المسابقة الذي أعلن عنه مجلس الصحة البحرية والكورتيينات في سنة ١٩٣٥ لخمس وظائف بمرتب ٤٠ ج — ٥٨ ج . فعين في إحداها اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ في الدرجة الرابعة

بمرتب ٤٠ ج . وكان لحصوله على هذه الدرجة أثره الطبيعي في تحديد وترتيب أقدميته بين أقرانه عند تمصير مجلس الصحة والكورتيينات بعد ذلك . ولكن ظاهر أن هذا الوضع هو نتيجة لكفايته الذاتية وبخاصة في امتحان عام أعلن عنه وتقدم له الجميع .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالأمر الثاني . وهو عدم تبليغ المدعى عن ضرب أحداث متورجة لأحد المرضى . فإنه يبين من الأوراق أنه في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ اعتدى كامل عبد المجيد انتمورجي بمستشفى حیات العباسية على أحد المرضى . وقد عمل تحقيق في هذا الموضوع . وقد قرر الوزير توجيه نظر المدعى بخطاب سرى للامتناع عن إهمال مثل هذه الحوادث مستقبلا ؛ فأرسل مفتش صحة مدينة القاهرة إلى مدير مصلحة الصحة الوقائية خطابا في ٩ من يناير سنة ١٩٤٤ بمضمون ما تقدم لإجراء اللازم ؛ فأشّر عليه مدير الصحة الوقائية بانهذار عودة المدعى من البعثة . فلما أن عاد المدعى من البعثة واطلع على الخطاب المشار إليه أرسل في ١٨ من مارس سنة ١٩٤٤ كتابا إلى مدير الصحة الوقائية يذكر فيه أنه ما إن علم بحادث الاعتداء على المريض شحاته أحمد حتى كلف الدكتور حسين سامي بالتحقيق فوراً . وأبلغ البواليس والنيابة كما أخبر التفتيش تليفونيا بالموضوع انهذارا لنتيجة التحقيقات الجارية ليرفع الأمر كله ؛ وأن ذلك كان قبل نقله لمستشفى الجزيرة بثلاثة أيام ؛ وأنه أخطر مدير المستشفى بالحادث عقب عودته من الإجازة مباشرة ؛ وبذلك يكون قد أدى واجبه كاملا ؛ وقد طلب إعادة عرض الأمر على الوزير . وبعد أن أعيد عرضه عليه انتهى إلى حفظه .

إلى وزير العدل يذكر فيه أنه « كان قد طلب من النيابة أن تترك إليه النظر إدارياً في الموضوع بأكمله ؛ إلا أن النيابة لم توافق على ترك النظر إليه إلا بالنسبة للدعى باعتباره من كبار موظفي الوزارة ؛ أما باقي الموظفين فان النيابة لن تتصرف في القضية قبل معرفة الجزاء الذي سيوقع عليهم ، ؛ ثم استطرد الوزير في خطابه قائلاً « ولما كنا لانوافق على معاملة صغار الموظفين بغير معاملة كبارهم ولا يرى فرقاً أمام القانون بين الدكتور على عبد الواحد مدير المستشفى ومحمد طراد الممرض مثلاً ؛ لذلك رأينا أن نطرح أمام معاليكم الأمر بصفة شخصية لكي تفضلوا بإبداء رأيكم الكريم فيما يجب اتخاذه ، ؛ وانتهى الموضوع بتقديم المدعى وآخرين إلى محكمة الجنح بتهمة ضرب الأستاذ قطب ؛ وترك الأمر لوزارة - فيما يتعلق بالتهمة الثانية - للنظر إدارياً في أمر المدعى وأحد الأطباء . وقد حكم ابتدائياً في الدعوى الجنائية ببراءة المدعى ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من الأستاذ قطب ضده ؛ وتأيد الحكم استئنافاً في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٧ . وقد أجرت الوزارة بالنسبة لتهمة العبث بأوراق المستشفى تحقيقات عدة انتهت منها إلى عدم ثبوت ما يؤاخذ عليه المدعى كما أن ما يقال بأنه عبث قد أثبتته الطبيب المعالج بنفسه ؛ وأن طبيب الأمراض العقلية قد وجد الأستاذ قطب في حالة عصبية فعلاً . من أجل ذلك - وعلى ضوء ما حكم به في الدعوى الجنائية - رأت الوزارة في يولييه سنة ١٩٤٧ - لا في سنة ١٩٤٤ - حفظ الموضوع » .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالأمر الرابع - وهو لفت نظر المدعى في سنة ١٩٣٦ - فإنه يبين من الأوراق أنه في ٩ من فبراير سنة ١٩٣٦

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالأمر الثالث وهو حادث الاعتداء على الأستاذ أحمد كامل قطب المحامي - فإنه يتحصل في أنه في ٧ من مارس سنة ١٩٤٤ دخل الأستاذ أحمد كامل قطب وطفله الرضيع مستشفى حميات إمبابية ليعالجا من إصابتهما بمرض الجدري . وقد توفي الطفل بعد يومين من دخوله المستشفى . وفي ١٦ من مارس سنة ١٩٤٤ لاحظ المدعى - وهو يمر بأقسام المستشفى - أن الأستاذ قطب يتمشى في فناء المستشفى ؛ وأن رئيسة الممرضات تأمره بدخول غرفته ؛ فتوجه إليهما وطلب إلى المريض أن يلزم غرفته ولا يبرحها منعاً من انتشار العدوى ؛ فرفض المريض ذلك ؛ فأمر المدعى ممرضى المستشفى بادخله عنوة فأدخلوه ، ولاحظ المدعى أن هذا المريض في حالة عصبية ظاهرة ؛ فطلب أحد أطباء مستشفى الأمراض العنقية للكشف عليه ؛ وقد حضر الطبيب فعلاً وخص الأستاذ قطب وكتب نتيجة الفحص على تذكرته وقرر له العلاج المناسب . وقد نسب الأستاذ قطب إلى المدعى أنه ؛ أولاً : حرض ممرضى المستشفى على ضربه ؛ وثانياً : ارتكب تزويراً في أوراق رسمية ؛ بأن أخفى تذكرتي علاجه للعبث بهما وحرر تذكرتين أخريين أثبت فيهما أنه - أى الأستاذ قطب - كان في حالة هذيان ليبرر بذلك دعوته لطبيب الأمراض العقلية . وقد باشرت النيابة التحقيق في هذا الموضوع ؛ وانتهت إلى طلب النظر في أمر المدعى إدارياً ؛ أما بالنسبة لباقي الموظفين فتمت طالبت النيابة قبل التصرف في القضية معرفة الجزاء الذي سيوقع عليهم . وفي ٣ من يونيو سنة ١٩٤٤ أرسل الدكتور عبد الواحد الوكيل وزير الصحة وقتذاك كتاباً

ضبط أحد النظارة بمستشفى الحميات بالمنصورة محتجزا كمية من اللبن وأخرى من العسل وكان المدعى طبيب المستشفى وقتذاك ؛ وقد أجرى تحقيق في هذا الموضوع انتهى بفصل الطاهي ومجازاة إحدى الممرضات بخمسة أيام من مرتبها ؛ ورأت الوزارة بالنسبة للمدعى « أنه لم يراقب العمل داخل المستشفى المراقبة الواجبة ونظرا إلى أنه حديث العمل بالمستشفى فتد اكتفى بالتذنيه عليه لملاحظة ذلك مستقبلا » .

« ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم أن الأمور الثلاثة الأولى المنسوبة إلى المدعى غير صحيحة ؛ وأن مسئوليته في الأمر الرابع كانت بسيطة ووقعت في مستهل حياته الوظيفية ؛ ولذا اكتفى وقتذاك بالتذنيه عليه لملاحظة ذلك مستقبلا وليس من شك في أن هذا الأمر وحده لا يمكن أن يستخلص منه استخلاصا سائفا عدم صلاحية المدعى للعمل كسبب يبرر فصله على مقتضى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في ضوء مذكرته الإيضاحية ، إذ الموظف غير الصالح في مفهومها هو غير القادر على أداء الوظيفة ؛ أو القادر غير المنتج ؛ أو القادر المنتج الذي لا يلائمه العهد الجديد ؛ أو الذي تعاق به شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة — والأمر المذكور لا يمكن أن ينتج معنى من هذه المعاني .

« ومن حيث إنه بعد إذ ظهر مما سبق بيانه أن المدعى لم يرقم به سبب من الأسباب التي نصت عليها المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ كمبرر لفصله فان الحكم المطعون — إذ قضى بتعويض المدعى عن هذا الفصل —

يكون قد جاء صحيحا مطابقا للقانون .
« ومن حيث إن مذكرات المدعى قد تضمنت عبارات جارحة حصرها الدفاع عن الحكومة في الطلب الكتابي المقدم منه بجلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ ولذا تأمر المحكمة بمحوها طبقا للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات .
(القضية رقم ٣ لسنة ٢ ق) .

٣٧٠

١٧ مارس سنة ١٩٥٦

- ١ — عمدة . انتخابه ، عند إعادة دعوة الناخبين يكون الاعتداد في تقدير الأغلبية بأصوات الحاضرين فقط متى وقعت صحيحة . دليل ذلك .
- ب — عمدة . انتخابه . طريقة احتساب الأغلبية عند ازدواج المرشحين وعند تعددهم .
- ج — عمدة . انتخابه . السلطة التقديرية للجنة الشياخات ولوزير الداخلية في العدول عن اختيار حائز الأغلبية . حدودها .
- د — عمدة . انتخابه . سلطة لجنة الشياخات في إبطال أصوات الناخبين . حدودها . رقابة وزير الداخلية على تصرفها في هذا الشأن . رقابة القضاء الإداري لقرار الوزير .
- هـ — عمدة . انتخابه . حرص المدرع على سلامة الانتخاب . بعض الضوابط التي رسمها لضمان ذلك . توقيع الناخب على ورقة الانتخاب مبطل لصوته .
- و — عمدة . انتخابه . لا ضرورة لأن يذكر الناخب في ورقة الانتخاب اسم من ينتخبه بالكامل . يكفي أن يذكر من الاسم ما يؤدي لتعيين شخصه على وجه يقيني لا يحتمل الانصراف لسواه .

المبادئ القانونية

- ١ — يبين من سياق المادة العاشرة من قانون العمدة والشياخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ، أنها تنص في فقراتها الثلاث الأولى على أن « تدعو لجنة الشياخات عند النظر في تعيين

بها الحاضرون من الناخبين متى وقعت صحيحة ،
 إذ نصت المادة ٢٧ من القرار الوزاري الصادر
 في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ القانون
 رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعدد والمشايع
 والمعدلة بقرار الوزاري الصادر في ٣١ من
 يولييه سنة ١٩٥٢ ، على الحالات التي تبطل فيها
 آراء الناخبين . ومقتضى ابطال الأصوات العينية
 هو اسقاطها نهائياً من عداد الأصوات المعبرة عن
 رغبات أصحابها في اختيار العمدة ، والتي في
 نفاذها ينحصر الترجيح بين المرشحين على أساس
 ما يظفر به كل منهم من هذه الرغبات ، ذلك
 أن الأصوات الملغاة لبطلانها ليس لها وجود
 قانوني ، فلا يسوغ بعد استبعادها إعادة أعمال
 أثرها باحصائها ضمن الأصوات التي يجري
 حساب الأغلبية على مقتضاها . وقد نصت المادة
 ٢٧ من قانون الانتخاب الصادر به المرسوم
 بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ والمعدلة بالقانون
 رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ في فقرتها الأولى على أن
 « ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة
 لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت » ،
 وهذا النص التشريعي القائم على حكمة متعمقة
 في انتخاب النائب والعمدة على حد سواء ،
 هو الأصل العام الذي يتلاءم مع الأوضاع
 القانونية السليمة ، والذي يترتب الاستهداء به
 في تفسير حقيقة المقصود بعبارة « أغلبية
 الأصوات الحاضرين » الواردة في الفقرة الثالثة

العمدة للحضور أمامها الأشخاص الذين لهم
 الحق في اختياره ، فإذا زاد عددهمؤلاء الأشخاص
 على مائة جاز لها الانتقال إلى القرية وبشرط
 حضور الأغلبية المطلقة للناخبين ، فإذا لم تتوافر
 أجل الانتخاب إلى جلسة أخرى عاد فيها إعلان
 الناخبين ، ويكون صحيحاً مهما كان عدد
 الحاضرين وتمين اللجنة العمدة الذي يكون
 حائزاً أغلبية أصوات الحاضرين » وظهر
 من سياق هذه المادة إنها تقتضي بدعوة الأشخاص
 الذين لهم الحق في اختيار العمدة - وهم جمهور
 الناخبين الذين نصت عليهم المادة السابعة من
 القانون المذكور - للحضور أمام لجنة الشياخات
 ولا يجري الانتخاب إلا إذا حضرت الأغلبية
 المطلقة لهؤلاء الناخبين ، فإذا لم تتوافر هذه
 الأغلبية أجل الانتخاب إلى جلسة أخرى وأعيد
 إعلان الناخبين لهذه الجلسة ، وعندئذ لا ينظر
 إلى عدد الناخبين ، ولا يتطلب حضور أغلبية
 معينة منهم ، بل يجري الانتخاب ويقع صحيحاً
 أيما كان عدد الحاضرين وبدهى أن يكون
 الاعتماد في تقدير الأغلبية عند إعادة الدعوة
 لا بجموع الناخبين - من حضر منهم ومن
 غاب - بل بأصوات الحاضرين فقط من هؤلاء
 الناخبين ، وإنما عني الشارع بالتحديث عن
 الحاضرين لتمييز بينهم وبين الناخبين ، تأكيداً
 لاستبعاد المتخلفين عن الحضور . أما لأصوات
 المدعوة في حساب الأغلبية فهي تلك التي بدلى

من المادة العشرة من قانون العمد والشيخ .

٢ - إن الأغلبية المطلقة التي يمكن الاعتماد بها في انتخاب حائزها عمدة، هي ما زادت على نصف عدد الأصوات الصحيحة أيا كانت هذه الزيادة، لتوفر عنصر الترجيح فيها بما يسمح باختيار من فاز بها الشغل منصب العمدة، فإذا اقتصت الأصوات بين اثنين فقط من المرشحين كانت الأغلبية في جانب من ظهر من الأصوات الصحيحة بعدد يزيد على الثاني ولو بصوت واحد، وإذا تساوت الأصوات عينت لجنة الشياخات واحدا من حصلوا على أصوات متساوية وإن تعددوا، مستعينة في ترجيحه بما يكون له من ميزات خاصة، وإذا توزعت الأصوات بحيث لم ينل أحد من المتنافسين الأغلبية المطلقة، المراجعة في الجلسة ذاتها أن تعيد الانتخاب بين حائزي أكثر الأصوات، أي أصحاب الأغلبية النسبية سواء فاز بها شخصان أو أكثر بأن تساوى مع أرقامها غيره، وعندئذ يكون الترجيح لمن ينال أكبر عدد منها، بامتنابه حائز الأغلبية.

٣ - إن لجنة الشياخات تلك - وفقاً

لنص الفقرة ٤ من المادة ١٠ من قانون العمد والشيخ - « أن تعدل عن اختيار حائز الأغلبية

لأسباب خطيرة بشرط إبداء الأسباب المبررة

لعدولها » كما أن لوزير الداخلية بمقتضى المادة

١١ من القانون المذكور سلطة تقديرية في شأن

اعتماد تعيين العمد، بترخص في مباشرتها وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ولما تليه اعتبارات الأمن العام بوصفه المسئول عن استتبابه في البلاد، وذلك بمقتضى النظر عن نتيجة الانتخاب، إذ نصت هذه المادة على أن « يرفع قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ إلى وزير الداخلية لاعتماده » وله ألا يوافق على القرار فيعيد إلى اللجنة مشفوعاً بملاحظاته وعلى اللجنة في هذه الحالة دعوة الناخبين مرة أخرى لانتخاب العمدة .. » .

٤ - إن المشرع لم يدع أمر إبطال أصوات الناخبين لطلاق سلطان لجنة الشياخات لترخص فيه بسلطة تقديرية لا يعقب عليها، بل رسم لها في ذلك حدوداً وضوابط يتعين عليها التزامها، وبين الحالات التي تعتبر فيها أصوات الناخبين باطلة، وإلا وقع قرارها مخافاً للقانون وكان لوزير الداخلية - إعمالاً لسلطته الإشرافية - مراجعة تصرفها في هذا الشأن، لكونه يؤثر في نتيجة الانتخاب، بعدم إقراره إذا ما شابته عيب، ثم لانقضاء الإداري - من بعد ذلك - التعقيب ولرقابة قانونية على شرعية قرار الوزير من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون نصاً وروحاً

٥ - إن الشارع حرص على سلامة

الانتخاب وبعده عن المؤثرات والعبث، وعلى

ضمان حرية إبداء الرأي، فأوجب السرية

أو على ورقة فيها أى علامة أو إشارة قد تدل عليه « ، ومن ثم تكون لجنة الشياخات قد أصابت فيما ارتأته من إبطال الصوتين الموقعين من الناخبين اللذين أبديا رأيهما .

٦ - إن الصوت الأعلى للمرشح يكون صحيحاً ويتمين إضافته إلى جانبه ولو لم يتناول بيان اسمه بالكامل ، متى تخصص به تخصيصاً قاطعاً في الدلالة عليه ، أو تضمن تمييزاً كافياً لتعيين شخصه على وجه يقينى لا يحتمل الانصراف إلى سواء فإذا تطرق إليه الشك لأسباب جدية أو احتل التأويل وجب استبعاده وأطل الاستدلال به على ما أتجه إليه اختيار الناخب . والقول بخلاف ذلك مؤداه إحلال تقدير لجنة الشياخات محل إرادة الناخب ، وهو ما لا يسوغ ، لاحتمال الانحراف بهذه الإرادة إلى غير قصدتها الحقيقي من طريق الاجتهاد في تفسير نية الناخب .

المركز

« ١ » عن الدفع بعدم قبول الدعوى

المضمومة رقم ٥٦٧ لسنة ٢ ق :

« من حيث إن مبنى هذا الدفع أن المدعى يختصم قرار لجنة الشياخات ، وهذا القرار فضلاً عن سبق إلغائه بقرار وزير الداخلية بما تنقضى معه المصلحة في طلب إلغائه ؛ فإنه ليس من القرارات النهائية التي يجوز طلب إلغائها لأول مرة أمام القضاء الإدارى قبل اعتمادها من الوزير

سواء فيما يتعلق بالآراء التحريرية أو الشفوية أو فيما يختص بشخصية الناخب ، إذ نص في الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ١٥ من القرار الوزارى الصادر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ قانون العمدة والمشايخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٨ على أن « يدخل الناخبون أمام اللجنة الواحد بعد الآخر ، وبعد تحقق عضو اللجنة عن المركز التابعة له القرية هو ومن معه من الأعضاء من أن اسم الناخب وارد فى الكشف يتسلم الناخب من يد الرئيس ورقة وقلماً وينتجى خلف ستر ليدون بالورقة اسم من يختاره للعمدية ثم يثبتهما مرتين ويناولها للرئيس الذى يضمها فى الصندوق ولكل ناخب يرغب إعطاء صوته شفاهاً أن يسر إلى الرئيس باسم من يختاره على مسامع من يجاوره من الأعضاء ، ويتولى الرئيس تدوين الاسم ويوقع تحته بإمضائه إثباتاً لذلك » كما قضى فى المادة ٢٧ من القرار المشار إليه - وهى المعدلة بالقرار الوزارى الصادر فى ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٢ - بأنه « فى جميع أعمال الانتخاب التى تقدم ذكرها تعتبر باطلة جميع الآراء المعلّقة على شرط وكذلك الآراء التى تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجاً فى كشف المرشحين ، والتى تعطى لأكثر من شخصين فى ورقة واحدة والى ثبت على ورقة غير التى سلمت من اللجنة أو على ورقة أمضاها الناخب الذى أبدى رأيه

أو فوات ميعاد أربعة أشهر عليها طبقاً للمادة ٢٧ من قانون العمدة وأشايخ .

« ومن حيث إنه يبين من مذكرة عطية محمد فايد المحررة في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ والمقدمة للجلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٥ إيضاحاً لدعواه أنه يستهدف في عموم طلباته الحكم بإلغاء قرار وزير الداخلية السلي برفض تظلمه المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ طعنأ في قرار لجنة الشياخات الصادر في ٢ من مارس سنة ١٩٥٣ باختيار محمد هاشم فايد عمدة لناحية ييشة عامر مركز منيا القمح الذي لم يحز الأغلبية الواجب توافرها لذلك وعدم اختياره هو عمدة مع حصوله على هذه الأغلبية مع إلزام وزارة الداخلية بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . والدعوى — والحالة هذه — تنصب على قرار إداري نهائي ذي شقين منسوب إلى وزير الداخلية في عدم تعيين محمد عطية فايد عمدة لهذه الناحية . وليس من شك في أن له مصلحة في الطعن فيه . ومن ثم يكون الدفع في غير محله متعيناً رفضه .

« ب » عن موضوع الدعويين المضمومتين

المطعون في الحكم الصادر فيهما :

« د من حيث إن عناصر المنازعة ، حسبما يبين من أوراق الطعن ، تتحصل في أن محمد هاشم فايد أقام الدعوى رقم ١١٢٣ لسنة ٧ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري بصحيفة أودعها سكرتيرية المحكمة في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ وطلب الحكم : « بإلغاء القرار الصادر من وزير الداخلية بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ . والقاضي بعدم اعتماد قرار لجنة الشياخات بمديرية الشرقية الصادر منها بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٥٣ بتعيين المدعى عمدة لبلدة ييشة عامر مركز منيا القمح

وما ترتب عليه من الآثار مع إلزام الحكومة بالمصروفات وبمقابل أتعاب المحاماة . » وأورد بياناً لدعواه أنه لما خلت عمدية لناحية ييشة عامر من أعمال مركز منيا القمح اتخذت مديرية الشرقية ما يتطلبه القانون من الإجراءات لانتخاب العمدة ، وحددت لذلك يوم ٢ مارس سنة ١٩٥٣ أمام لجنة الشياخات بالشرقية وفي هذا اليوم حضر ١١٨ ناخباً من مجموع الناخبين البالغ عددهم ١٤١ وتخلف عن الحضور ٢٣ ، ولدى فرز الأصوات أبطلت اللجنة خمسة منها وبذا أصبح عدد الأصوات الصحيحة ١١٣ صوتاً ؛ نال هو منها ٥٧ صوتاً ، بينما نال منافسه عطية محمد فايد ٥٦ صوتاً ، وبذلك اختارته اللجنة عمدة للبلدة على أساس حيازته لأغلبية الأصوات بيد أن وزير الداخلية أصدر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٣ قراراً بعدم اعتماد قرار لجنة الشياخات ، واستند في ذلك إلى أن المقصود بأغلبية الأصوات هو أغلبية الحاضرين المطلقة ، أي أنه كان ينبغي أن يحصل على ٦٠ صوتاً حتى يتسنى تعيينه عمدة . وذهب المدعى إلى أن هذا تأويل خاطيء لنص الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ التي قصدت بأغلبية الحاضرين أغلبية الأصوات الصحيحة لهم بعد إسقاط الباطلة . ثم أضاف بعد ذلك في مذكرة له أنه يتعين القياس على ما نصت عليه المادة ٤٧ من قانون الانتخاب العام رقم ١٤٨ لسنة ١٩٢٥ المعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٩ : إذ قصت هذه المادة بانتخاب الحاصل على أغلبية الأصوات الصحيحة نائباً . وبصحيفة مودعة سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٣ رفع عطية محمد فايد الدعوى رقم ١١٥٢ لسنة ٧ القضائية

أمام المحكمة المذكورة طالبا فيها الحكم :
 « أولا - باعتبار قرار لجنة شياخات مديرية
 الشرقية الصادر بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٥٣
 باعتباره غير فائز بمنصب هذه العمدة قرارا
 باطلا من أساسه ، واعتباره هو العمدة المنتخب
 لبلدة ييشة عامر مركز منيا القمح مديرية الشرقية
 باحتساب كل ما ناله من الأصوات ، وثانيا -
 باعتبار تعيين محمد هاشم فايد ليس باغلا فقط
 من ناحية عدم إحرازه لأغلبية الناخبين المطلقة ،
 بل وبعدم اعتماد الصوت المحتسب له وهو ظاهر
 البطلان والمكتوب باسم (محمد فايد) احتسابا
 خاطئا ، مع إلزام الحكومة في كلتا الحالتين
 بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وأقام
 دعواه على أنه نال ٦١ صوتا من ١١٨ صوتا في
 حين أن حقيقة ما ناله محمد هاشم فايد هو ٥٦ صوتا
 فقط لا ٥٧ صوتا كما ذهبت إلى ذلك لجنة الشياخات
 التي ضمت له خطأ صوتا باطلا أعطى لاسم (محمد
 فايد) ، وقررت اختياره باعتبار الفائز بالأغلبية
 على هذا الأساس الخاطيء . بينما استزات خمسة
 من الأصوات التي ظفر بها عطية محمد فايد واعتبرت
 أنه لم ينل سوى ٥٦ صوتا فقط ، وذلك بحجة
 أن أحد هذه الأصوات الخمسة قيد بورقة
 الانتخاب باسم « عطية » دون أن يردف
 بذكر اللقب ، وأن الثاني غير واضح القراءة ،
 وأن الثلاثة الأخيرة موقعة باسم الناخب ، مع
 أن اسم « عطية » يميز له ، وأن عدم وضوح
 القراءة أمر نسبي . وأن الأصوات التي وقعها
 أصحابها لا تتنافى مع المرية أسوة بمن ينتخب
 شفويا بالإدلاء باسم من يريد انتخابه لرئيس
 اللجنة . وقد نظرت الدعوى الأولى أمام الدائرة
 الثالثة بالمحكمة ، والدعوى الثانية أمام الدائرة

الأولى بها . وبجلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤
 قررت المحكمة في الدعوى الأولى قبول تدخل
 عطية محمد فايد خصماً ثالثاً فيها منضمّاً إلى
 الحكومة وبجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤
 قررت الدائرة الأولى إحالة الدعوى الثانية إلى
 الدائرة الثالثة لجلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٤
 لنظر الدعويين معا للارتباط . ثم تداولت
 الدعويان بالجلسات وأبدى فيهما ذوو الشأن
 ما لديهم من ملاحظات شفوية على الوجه المبين
 بمحاضر هذه الجلسات . وقد قنم محمد هاشم فايد
 مذكرة عندما حجزت الدعويان للحكم فيهما
 لجلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٥ دفع فيها بعدم
 قبول الدعوى رقم ١١٥٢ لسنة ٨ القضائية
 استناداً إلى أن قرار لجنة الشياخات المطعون فيه
 من عطية محمد فايد ليس قرار إدارياً نهائياً
 لتوقفه على تصديق سلطة أعلا ، وقد رفضت
 هذه السلطة اعتماده . وقد رد عطية محمد فايد على
 ذلك بمذكرة طلب فيها الحكم « بإلغاء قرار
 وزير الداخلية السلي الفاضل ضمياً برفض تنظيم
 الطاعن المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣
 والمصدر منه لوزير الداخلية بصفته وزيراً لها
 طعناً في قرار لجنة الشياخات بمديرية الشرقية
 الصادر بتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٥٣ بتعيين
 محمد هاشم فايد عمدة لناحية ييشة عامر بمركز
 منيا القمح شرقية ، وتبعاً لذلك اعتبار قرار لجنة
 شياخات مديرية الشرقية المؤرخ ٢ من مارس
 سنة ١٩٥٣ سالف الذكر باعتبار الطاعن غير
 فائز بمنصب هذه العمدة قراراً باطلاً من
 أساسه ، واعتبار الطاعن حائزاً للأغلبية
 المطلقة اللازمة لتعيينه عمدة لبلدة ييشة عامر
 بمركز منيا القمح مديرية الشرقية باحتساب ما ناله

أغلبية الأصوات حائزا لها بسبب فهم القانون على وجه خاطئ. فلو اعتبر أن عدد الأصوات الصحيحة هو ١١٣ صوتا لوجب أن يحصل حائز الأغلبية على نصفها زائدا واحدا وهو ٥٦ + ١ ويجبر الكسر إلى ٥٧ + ١ أي ٥٨ صوتا في حين أن محمد هاشم فايد لم يحصل إلا على ٥٧ صوتا ولو أخذ بمعدل المادة ١١ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ لوجب أن ينال ٦٠ صوتا بالنسبة إلى عدد الحاضرين البالغ ١١٨ ناخبا، ومن أجل هذا رفض وزير الداخلية التصديق. أما دعوى عطية محمد فايد فظاهرة الفساد؛ إذ أنه حصل على ٥٦ صوتا فقط بعد استبعاد الأصوات الباطلة. ومع ذلك فبحساب الأغلبية على أساس أصوات الحاضرين يكون عدد الأصوات الواجب الحصول عليها هو ٦٠ صوتا؛ وهو ما لم ينله أي من المدعين. وخاصت الحكومة من هذا إلى طلب الحكم برفض الدعويين مع إلزام رافعيهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة. وبجلسة ١١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ أصدرت المحكمة الإدارية حكما: «أولا - في الدعوى رقم ٥٦٩ سنة ٢ قضائية بالغاء القرار الصادر من وزير الداخلية في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٣؛ والقاضي بعدم اعتماد قرار لجنة الشياخات بمديرية الشرقية الصادر منها بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٥٣ بتعيين المدعى عمدة لبلدة بيشة عامر مركز منيا القمح؛ مع ما يترتب عليه من الآثار؛ مع إلزام المدعى عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة. وثانيا - في الدعوى رقم ٥٦٧ سنة ٢ قضائية برفضها وألزمت المدعى بالمصروفات. وأقامت قضاءها في الدعوى الأولى على أن وزير الداخلية وقد اعتمد قرار لجنة الشياخات فيما تضمنه من بطلان خمسة أصوات من أصوات الحاضرين؛ لايجديه

من الأصوات، ود باعتبار تعيين الشيخ محمد هاشم فايد عمدة لناحية بيشة عامر المذكورة باطلا؛ لأنه لم يحز الأغلبية الواجب توافرها لتعيينه عمدة لبلدة لناحية بيشة عامر المذكورة. ثم صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة فقررت المحكمة بجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٥؛ تنفيذا لأحكامه؛ إحالة الدعويين إلى المحكمة الإدارية المختصة. وقد قيدتا برقم ٥٦٩ ورقم ٥٦٧ لسنة ٢ القضائية بمجدول المحكمة الإدارية لشئون القصر ورياسة مجلس الوزراء ووزارت الداخلية والخارجية والعدل. وبجلسة ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ سمعت المحكمة المذكورة فيهما ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بمحضر الجلسة؛ وقررت قبول الخصم الثالث؛ كما قررت ضم الدعوى رقم ٥٦٧ لسنة ٢ القضائية إلى الدعوى رقم ٥٦٩ لسنة ٢ القضائية لكي يصدر فيهما معا حكم واحد نظرا إلى الارتباط القائم بينهما وقد دعت الحكومة هاتين الدعويين بأن لوزير الداخلية بمقتضى المادة ١١ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ سلطة التصديق بما يفيد صحة العملية الانتخابية وإجرائها وفقا للقانون؛ وكذا سلطة عدم الموافقة على تعيين عمدة ولو كان انتخابه قد تم بطريقة سليمة بريئة من كل عيب مادام الباعث على ذلك هو رعاية المصلحة العامة. وقد استعمل وزير الداخلية حقه في الاعتراض المقرر له قانونا. وإذا كان من حقه رفض التصديق على قرار لجنة الشياخات؛ ولو خلت إجراءات الانتخاب من الشوائب، فمن باب أولى يكون له هذا الحق إذا كان قرار اللجنة قد خالف القانون؛ وبني على اعتبار من لم يحز

بعد ذلك الجدل في وجوب حسابها ضمن أصوات الحاضرين لاستلزام حصول المدعى على ٦٠ صوتاً ، وهو الرقم الذي يمثل الاغلبية المطلقة لمجموع الحاضرين وليس لمجموع الاصوات الصحيحة . وأن قانون العمد قد استهدى المبادئ العامة في قانون الانتخاب كما يتضح ذلك من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ هذا القانون ، إذ نصت المادة ٢٧ منه على الأحوال التي تبطل فيها الاصوات ؛ وقد نصت المادة ٣٧ من قانون الانتخاب العام على أن ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة التي أعطيت ، وهذا هو ما يجب الاخذ به في قانون العمد والمشايع . وأضافت أن المراد بأغلبية أصوات الناخبين هو أغلبية أصوات الناخبين الصحيحة ؛ لأنه من غير المستساغ أن ينص قرار وزير الداخلية على أحوال بطلان الاصوات ثم يحتم بعد ذلك حساب هذه الاصوات في مجموع أصوات الحاضرين . وانتهت المحكمة من هذا إلى وجوب إسقاط الاصوات الباطلة واعتبار الاغلبية من الاصوات الباقية . وإلى أنه تأسيساً على هذا يكون المدعى محقاً في دعواه . وفيما يتعلق بالدعوى الثانية ذهبت المحكمة إلى أن الصوت المدون باسم « محمد فايد » هو صوت مشترك بين اسمي المرشحين ؛ وهو على أحسن الفروض يعتبر صوتاً قد أعطى لأكثر من شخص في ورقة واحدة ؛ وطبقاً للمادة ٢٧ من قرار وزير الداخلية الصادر بتنفيذ قانون العمد والمشايع يعتبر هذا الصوت باطلاً ؛ وبالتالي فإن قرار لجنة الشياخات بعدم اعتماده يكون قراراً سليماً ؛ ويكون المدعى في هذه الدعوى حائزاً لستة وخمسين

صوتاً فقط ، أي غير فائز بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة . ولما كان قرار لجنة الشياخات قد أسس بالنسبة له على أنه لم يظفر بهذه الاغلبية فإن دعواه لا يكون لها سند من القانون ويتعين رفضها . وقد طعن السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة في هذا الحكم بعريضة أودعها سكرتيرية هذه المحكمة في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ طلب فيها الحكم « بقبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع القضاء بإلغاء الحكمين المطعون فيهما ؛ والقضاء برفض الدعوى الأولى ؛ وبعدم قبول الدعوى الثانية مع الزام المدعى في كل منهما بالمصروفات » . واستند في طعنه إلى أن النزاع في الدعوى الأولى يتمثل في التفسير القانوني السليم لمادتين نصت الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من قانون العمد والمشايع ؛ وفي مدى سلطة وزير الداخلية في عدم الموافقة على قرار لجنة الشياخات إذا صدر سليماً مطابقاً للقانون مستوفياً لكافة الإجراءات الشكلية ، وكذا في صحة أو بطلان استبعاد الاصوات الأربعة المعطاة في جانب الخصم المتدخل ، وصحة أو بطلان الصوتين المحسوبين في جانب المدعى . ونعى على الحكم المطعون فيه قصور أسبابه عن بحث باقي أوجه النزاع عدا الأول منها رغم إثارة ذوى الشأن لها وتمسكهم بها ، الأمر الذي يجعل هذا الحكم مشوباً بقصور من شأنه التأثير فيه بما يعيبه ويبطله ؛ ذلك أن لوزير الداخلية بمقتضى المادتين ١٠ و ١١ من قانون العمد والمشايع سلطتين ؛ الأولى : سلطة الاعتماد الخاصة بالرئاسة والإشراف على الهيئات الادارية الموكولة اليها عملية الانتخاب ؛ بمراجعة الاجراءات التي اتبعتها لجنة الشياخات للتأكد من خلوها من المخالفات القانونية ، والثانية : سلطة ترخيص في مباشرتها باعتباره المسئول عن الأمن

في البلاد ؛ فله أن يرفض انتخاب العمدة مهما كانت الاجراءات سليمة ؛ إذا استبانت له ظروف تهدد الأمن العام . بيد أن هذه السلطة يجب أن يكون استعمالها في حدود الصالح العام ، ولا يوجد في الأوراق ما يستشف منه أن اعتراض الوزير كان لاعتبارات الأمن أو لأمور تتعلق بشخص المدعى . وقد رسم قرار وزير الداخلية الصادر بتنفيذ قانون العمد والمشايخ أصولاً وضوابط تنظم لجنة الشياخات باتباعها في شأن ابطال الأصوات وإلا وقع تصرفها مخالفاً للقانون . وبتطبيق هذه الضوابط يبين أن صوتاً باسم « عطية فايد » على خلاف ما قيل من تعذر قراءته . مكتوب بخط يقرأ : ومن ثم كان طبيعياً أن يغفل القرار الوزاري مثل هذا السبب في أحوال الابطال ؛ إذ القراءة من المسائل النسبية فتي كان ظاهراً الاسم منصفاً على أحد المرشحين عد استبعاده لمثل هذه العلة باطلاً . كما أن صوتاً آخر أعطى باسم الشيخ عطية . ولاريب أن المقصود به هو الخصم الثالث ؛ ولذا فإن استبعاد اللجنة لهذا الصوت يقع باطلاً . وبحساب الصوتين المذكورين لجانب هذا الأخير يعتبر حاصله على ٥٨ صوتاً — أي بزيادة صوت عن المدعى — ويكون انتخاب اللجنة للمدعى بمقولة حصوله على الأغلبية في غير محله ؛ وبذا يحق لوزير الداخلية عدم الموافقة عليه ؛ ويكون قراره في ذلك سليماً ؛ ودعوى المدعى على غير أساس واجبة الرفض . أما فيما يختص بالدعوى الثانية ؛ فإن المدعى فيها يختصم قرار لجنة الشياخات ؛ وهذا القرار فضلاً عن سبق الغائه من وزير الداخلية ؛ فإنه ليس من القرارات النهائية التي يجوز طلب الغائها لأول مرة أمام القضاء الإداري قبل اعتمادها من الوزير أو قوات ميعة أربعة

الاشهر المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون العمد . وقد كان من المتعين بناء على ذلك الحكم بعدم قبول الدعوى . وقد أودع محمد هاشم فايد سكرتيرية المحكمة في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ مذكرة بملاحظاته شفها بأخرى قال فيها إن طبيعة مهمة المحكمة الإدارية العليا شبيهة بمهمة محكمة النقض ؛ وهي تأصيل الأحكام وتنسيق مبادئ القانون واستقرارها ؛ ومن ثم فالمعروض عليها ينبغي أن يكون محمداً بما نصت عليه المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . وكل طعن مرده إلى الوقائع يخرج عن اختصاصها وأنه أقام دعواه تأسيساً على أن التفسير الصحيح لحكم الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من قانون العمد والمشايخ هو أن العبرة في حساب الأغلبية إنما تكون بمجموع الأصوات الصحيحة . وقد استنفذ وزير الداخلية سلطته في الاعتماد بعد إذ راجع عملية الانتخاب والاجراءات التي اتبعت فيها وقرر صحتها ومطابقتها للقانون ؛ ولم يكن امتناعه من التصديق يسبب عيب شاب هذه الاجراءات أو راجعاً إلى اعتبارات تصل بالأمن العام ؛ فإذا ما جاء الحكم المطعون فيه مؤيداً لكل هذا ؛ فإنه لا يكون مشوباً بقصور ما ؛ ولا يكون بحاجة إلى التعرض لأمر الأصوات الباطلة أو الصحيحة التي أثار موضوعها الخصم المتدخل انضماماً ؛ لأن هذا الخصم يلتزم بتأييد طلبات الحكومة التي انضم إليها دون الخروج عن النطاق القانوني للخصومة . وهو تفسير الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من قانون العمد ، ودون إثارة أي نقاش حول عملية فرز الأصوات ورأى اللجنة في صدها ؛ مادام الخصم الأصيل لم يتصد لشيء من ذلك . وبالتالي يكون تعرض الطعن لأمر الأصوات واستحقاق أي المتنافسين لها

بحث القرار من كافة نواحيه ؛ وأن المتدخل في الدعوى لا يتقيد بدفاع الخصم الاصيل ؛ كما أن ما قرره لجنة الشياخات في شأن فرز الاصوات ؛ وخطأ المحكمة في مراجعتها . لا يعتبر خطأ في الوقائع يمتنع عرضه على المحكمة الادارية العليا ؛ إذ ليس لمحكمة القضاء الادارى أو للحاكم الادارى في دعوى الالغاء سلطة قطعية في فهم « الواقع » ، أو « الموضوع » ، تقصر عنها سلطة المحكمة الادارية العليا ؛ لكون رقابة هذه المحكمة على القرارات الادارية هي رقابة قانونية مردها إلى مبدأ المشروعية وقد أخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ؛ إذ أن الاغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة البالغة ١١٣ صوتاً هي ٥٨ صوتاً ؛ وهو عدد لم يحصل عليه محمد هاشم فايد . ولم تناقش المحكمة هذا الرأى ؛ ولم تبين سندها القانونى في اعتبار أن من يحوز الاغلبية يكفى أن يحصل على نصف عدد الاصوات مضافاً إليها صوت . وانتهى من هذا إلى أنه « ينضم للسيد رئيس هيئة المفوضين في الطعن المقدم في الدعوى رقم ٥٦٩ لسنة ٢ قضائية والمرفوعة من السيد : محمد هاشم فايد ويفرض الرأى للمحكمة في الطعن المقدم في الدعوى المرفوعة من الطالب » .

« ومن حيث إن ما أثاره محمد هاشم فايد من قياس بين طبيعة اختصاص هذه المحكمة ومحكمة النقض ؛ وما ذهب إليه من أن كل طعن يكون مردّه إلى الوقائع لا يؤدي إلى أعمال نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ؛ مردود بما سبق أن قضت به هذه المحكمة من أنه لا وجه لاقتراض قيام التتابع التام بين نظام الطعن بطريق النقض المدنى ونظام الطعن الادارى ؛ فقد يتفقان في ناحية

مجانبا الصواب ؛ ذلك أن الخطأ المنسوب إلى محكمة الموضوع — إذا كان واقعاً في أمر يدخل في حدود تقديرها أو فيها لها من سلطة مطلقة في تحقيق الوقائع — لا يخضع لرقابة المحكمة العليا كما أن المحكمة غير ملزمة بالرد على كل دفاع يثار أمامها وتعقب حجج الخصوم ؛ إذ حسبها أن تقييم حكمها على أسباب تكفى لحمله وقد قام الحكم المطعون فيه على أسباب تؤدي إلى صحة الرأى الذى انتهى إليه ، بعد أن ناقش الوقائع طويلاً ، وفند ما أثاره الخصوم من حجج . ومع ذلك فإن الاصوات الباطلة تلخص في صوتين ألغيا لتوقيع الناخبين عليهما ؛ وصوت أثبت فيه الناخب اختياره لمحمد فايد ؛ وصوت انتخب « عطية » دون إيضاح المقصود منه . وصوت غير مقروء . أما الأولان فباطلان حقاً بحكم المادة ٢٧ من القرار الوزارى المنفذ للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . وأما الثالث فقد أخطأت اللجنة باستبعاده مع أنه صريح الدلالة فى انصرافه إلى محمد هاشم فايد . وأما الرابع فواجب الإبطال لعدم تضمنه تمييزاً لشخصية المعطى له . أما الصوت الذى لم تستطع اللجنة قراءته باجماع الرأى — وهى صاحبة التقدير فى ذلك — فقد امتدت إليه يد العبث بعد عملية الفرز بالتحريف ومحاولة التوضيح ، الامر الذى هو محل تحقيق أمام نيابة الجيزة الكلية فى المحضر رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٤ ، وخلص المطعون عليه من هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد تم تنفيذه وتسلم بمقتضاه وظيفة العمدية فى بلده ، ولذا فانه يطلب رفض الطعن . وفى ١١ من فبراير سنة ١٩٥٦ أودع عطية محمد فايد مذكرة بملاحظاته أبدى فيها أن نطاق الدعوى لا يتحدد بالسبب الذى أبطلت وزارة الداخلية القرار من أجله ؛ بل يشمل

ويختلفان في ناحية أخرى . إذ لكل من النظامين قواعده الخاصة في هذا شأن مما يتمتع معه إجراء القياس لوجود الفارق ، إما من النص أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافاً مردده أساساً إلى اختلاف نشاط محكمة الموضوع عن نشاط محكمة النقض في مجالات فهم « الموضوع » المتروك للمحكمة الأولى بسلطة قطعية لانعقب عليها الثانية أو إلى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام وتلك التي تنشأ بين الأفراد في مجالات القانون الخاص فيس لمحاكمة القضاء الإداري أو للمحاكم الإدارية في دعوى الإلغاء سلطة قطعية في فهم « الواقع » أو « الموضوع » تقصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا ، ذلك أن رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون نصاً وروحاً وهذا بدوره هو عين « الموضوع » الذي تناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإداري . فالنشاعان وإن اختلفا في المرتبة إلا أنهما متماثلان في الطبيعة ، إذ مرددهما في النهاية إلى مبدأ مشروعية نزولاً على سيادة القانون ، تلك تسلطه على القرارات الإدارية ، وهذه تسلطه على هذه القرارات ثم على الأحكام ، حيث تزن الحكم بميزان القانون وزناً مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فتأخيه ، ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك

الأحوال ، وكان صائباً في قضائه ، فبقى عليه وترفض الطعن .

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الانتخاب الخاصة بالعمدية موضوع الطعن أن وظيفة العمدية بناحية بيثة عامر مركز منيها القمع خلت بوفاة شاغلها الشيخ سليم عبد الصادق فايد في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٩ ، وبعد استيفاء الإجراءات القانونية لانتخاب العمدة الجديد انعقدت لجنة الشياخات في أغسطس سنة ١٩٥٠ وقررت اختيار محمد هاشم فايد عمدة للناحية ، واعتمدت وزارة الداخلية تعيينه في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وقد رفعت أمام محكمة القضاء الإداري من أحد المرشحين ومن بعض الناخبين دعويان قضى فيهما بإلغاء قرار لجنة الطعون . وانبني على ذلك إعادة إجراءات انتخاب العمدة . وبجلسة ٢ من مارس سنة ١٩٥٣ اجتمعت لجنة الشياخات للمرة الثانية وكان عدد الناخبين ١٤١ شخصاً حضر منهم أمامها ١١٨ ناخباً وتخلف ٢٣ عن الحضور ، وبأخذ الأصوات نال محمد هاشم فايد ٥٧ صوتاً ، وحصل عطية محمد فايد على ٥٦ صوتاً ، وأبطلت اللجنة خمسة أصوات أحدها باسم « الشيخ عطية » ، وآخر باسم « محمد فايد » ، وثالث غير مقروء ، والأخير ان موقع على كل منهما بامضاء الناخب . ولم توضح اللجنة أسباب بطلان هذه الأصوات ، كما أنها حسبت لمحمد هاشم فايد صوتاً باسم « محمد عبد الوهاب فايد » ومن ثم عينته بالإجماع عمدة للناحية بوصفه حائزاً للأغلبية . وقد شكى عطية محمد فايد للوزارة من هذه النتيجة طالباً اعتباره هو حائزاً لأغلبية الأصوات أو إعادة الانتخاب من جديد . فلما عرض الأمر على وزارة الداخلية

منها بعملية فرز أصوات الناخبين ، وبما قرره لجنة الشياخات في شأن ما حسبه منها لكل من المرشحين المتنافسين باعتبارها أصواتاً صحيحة ومارأت إبطاله وهل فاز أحد بالأغلبية المطلوبة قانوناً ، ومن هو الفائز الحقيقي بها ؟ .

« ومن حيث إن المادة العاشرة من قانون العمد والمشايخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ نصت في فقراتها الثلاث الأولى على أن « تدعو لجنة الشياخات عند النظر في تعيين العمدة للحضور أمامها الأشخاص الذين لهم الحق في اختياره ، فإذا زاد عدد هؤلاء الأشخاص على مائة جاز لها الانتقال إلى القرية . ويشترط حضور الأغلبية المطلقة للناخبين . فإذا لم تتوافر أجل الانتخاب إلى جلسة أخرى يعاد فيها إعلان الناخبين ، ويكون صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين ، وتعين اللجنة العمدة الذي يكون حائزاً أغلبية أصوات الحاضرين » ، وظاهر من سياق هذه المادة أنها تقضى بدعوة الأشخاص الذين لهم الحق في اختيار العمدة ، وهم جمهور الناخبين الذين نصت عليهم المادة السابعة من القانون المذكور : للحضور أمام لجنة الشياخات . ولا يجرى الانتخاب إلا إذا حضرت الأغلبية المطلقة لهؤلاء الناخبين ؛ فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية أجل الانتخاب إلى جلسة أخرى وأعيد إعلان الناخبين لهذه الجلسة ؛ وعندئذ لا ينظر الناخبين ؛ ولا يتطلب حضور أغلبية معينة منهم . بل يجرى الانتخاب ويقع صحيحاً أيأ كان عدد الحاضرين . وبدهى أن يكون الاعتداد في تقدير الأغلبية عند إعادة الدعوة لا بمجموع الناخبين - من حضر منهم ومن تخلف - بل بأصوات الحاضرين فقط من هؤلاء الناخبين . وإنما عني الشارع بالتحديث عن الحاضرين ليميز بينهم وبين الناخبين تأكيذاً

رأت أن الصوت التحريري المعطى باسم « محمد عبد الوهاب فايد » واجب الإلغاء بحالته ؛ لعدم وجود شخص بهذا الاسم بين المرشحين أو الناخبين ، وبذلك يعتبر معطى لغير ذى صفة ، فيكون عدد الأصوات الباطلة ستة لا خمسة ويكون كل من المتنافسين قد نال ٥٦ صوتاً . كما رأت أن أغلبية أصوات الحاضرين يجب أن تكون أكثر من نصف العدد أي ٦٠ صوتاً على الأقل . وفي ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٣ كتب وزير الداخلية إلى مدير الشرقية بأنه « نظراً لأن أغلبية أصوات الناخبين يجب أن تكون أكثر من نصف عدد الحاضرين وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ، أي يجب أن تكون ٦٠ صوتاً صحيحاً حتى يمكن تعيين صاحبها في الوظيفة ، لذلك وبعد الاطلاع على المادة ١١ من القانون نعيد المحضر المذكور غير موقع عليه منا بالاعتماد لعرض الأوراق على لجنة الشياخات لإعادة الانتخاب » .

« ومن حيث إن مثار الخلاف ينحصر في تفسير مدلول الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من القانون ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ . وهي التي استند إليها قرار وزير الداخلية المتقدم ذكره . وهل العبرة في تحديد الأغلبية التي يحوزها المرشح للعمدية هي بعدد الأصوات الصحيحة أم بمجموع أصوات الحاضرين ماصح منها وما بطل . ومدى سلطة وزير الداخلية في التصديق أو عدم التصديق على قرار لجنة الشياخات ، وما إذا كان الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبب بسكوته عن التعرض لباقي نقط النزاع وخاصة ما تعلق

لاستبعاد المتخلفين عن الحضور . أما الأصوات المعدودة في حساب الأغلبية . فهي تلك التي يدلي بها الحاضرون من الناخبين متى وقعت صحيحة ؛ إذ نصت المادة ٢٧ من القرار الوزاري الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع والمعدلة بالقرار الوزاري الصادر في ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٢ على الحالات التي تبطل فيها آراء الناخبين ومقتضى إبطال الأصوات المعيبة هو إستعمالها نهائياً من عداد الأصوات المعبرة عن رغبات أصحابها في اختيار العمدة ؛ والتي في نطاقها ينحصر الترجيح بين المرشحين على أساس ما يظفر به كل منهم من هذه الرغبات ؛ ذلك أن الأصوات الملغاة لبطلانها ليس لها وجود قانوني ؛ فلا يسوغ بعد استبعادها إعادة إعمال أثرها بإحصائها ضمن الأصوات التي يجرى حساب الأغلبية على مقتضاها . وقد نصت المادة ٤٧ من قانون الانتخاب الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ؛ والمعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ في فقرتها الأولى على أن « ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت » . وهذا النص التثريعي القائم على حكمة متحققة في انتخاب النائب والعمدة على حد سواء . هو الأصل العام الذي يتلاءم مع الأوضاع القانونية السليمة . والذي يتعين الاستهداء به في تفسير حتمية المقصود بعبارة « أغلبية أصوات الحاضرين » الواردة في الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من قانون العمد والمشايع .

« ومن حيث إن الأغلبية المطلقة التي يمكن الاعتماد بها في انتخاب حائزها عمدة طبعاً لما تقدم هي ما زاد على نصف عدد الأصوات

الصحيحة . أيا كانت هذه الزيادة لتوافر عنصر الترجيح فيها بما يسمح باختيار من فاز بها لشغل منصب العمدة . فإذا انقسمت الأصوات بين اثنين فقط من المرشحين كانت الأغلبية في جانب من ظفر من الأصوات الصحيحة بعدد يزيد على الثاني ولو بصوت واحد ؛ وإذا تساوت الأصوات عينت لجنة الشياخات واحداً بما حصلوا على أصوات متساوية وإن تعددوا مستعينة في ترجيحه بما يكون له من ميزات خاصة . وإذا توزعت الأصوات بحيث لم ينل أحد من المتنافسين الأغلبية المطلقة فللجنة في الجلسة ذاتها أن تعيد الانتخاب بين حائزي أكثر الأصوات ، أي أصحاب الأغلبية النسبية . سواء فاز بها شخصان أو أكثر . بأن تساوى مع أقلهما غيره ؛ وعندئذ يكون الترجيح لمن ينال أكبر عدد منها باعتباره جازز الأغلبية .

« ومن حيث إن لجنة الشياخات تملك وقتاً لنص الفترة ٤ من المادة ١٠ من قانون العمد والمشايع « أن تعدل عن اختيار حائز الأغلبية لأسباب خطيرة بشرط إبتداء الأسباب المبررة لعدولها ، كما أن لوزير الداخلية بمقتضى المادة ١١ من القانون المذكور سلطة تقديرية في شأن اعتماد تعيين العمدة وترخص في مباشرتها وفقاً لمتنضيات المصلحة العامة ولما تمليه اعتبارات الأمن العام بوصفه المسئول عن استتبابه في البلاد وذلك بقطع النظر عن نتيجة الانتخاب ؛ إذ نصت هذه المادة على أن « يرفع قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ إلى وزير الداخلية لاعتماده . وله ألا يوافق على القرار فيعيده إلى اللجنة مشفوعاً بملاحظاته . وعلى اللجنة في هذه الحالة دعوة الناخبين مرة أخرى

لا انتخاب العمدة ... ، بيد أن لجنة الشياخات لم تر العدول في الحالة المعروضة عن اختيار من اعتبرته حائز الأغلبية ؛ كما أن وزير الداخلية لم يبن قراره بعدم اعتماد محضر اللجنة على أسباب ترجح إلى موجبات الأمن العام أو تستند إلى أمور تتعلق بشخص من اختارته اللجنة . الأمر الذي لم يتم عليه دليل من الأوراق . بل أسسه على ما ذهب إليه من أن « أغلبية أصوات الناخبين يجب أن تكون أكثر من نصف عدد الحاضرين وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ، أى يجب أن تكون ٦٠ صوتاً صحيحاً حتى يمكن تعيين صاحبها في الوظيفة » . وذلك استعمالاً من الوزير لسلطته الرئاسية في الإشراف والرقابة على إجراءات لجنة الشياخات في عملية الانتخاب وفرز الأصوات وتقرير صحتها أو بطلانها . ولما كانت قاعدة حساب الأغلبية التي أخذ بها قرار وزير الداخلية غير صحيحة كما سلف بيانه ، وكانت العلة الوحيدة لرفضه التصديق على قرار لجنة الشياخات هي عدم حيازة المرشح لأغلبية الأصوات لا أمراً آخر فإن صحة هذا القرار أو عدم صحته تتوقف على تحديد عدد الأصوات الصحيحة الواجب حسابها لجانب كل من المتنافسين ، وتلك الواجب إبطالها لتعيين الفائز الحقيقي بالأغلبية ، الأمر الذي قصرت عليه أسباب الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إنه ثابت من الأوراق أن محمد هاشم فايد حصل على ٥٧ صوتاً ، منها اثنان باسم « محمد هاشم » وثالث باسم « محمد عبد الوهاب فايد » وأن عطية محمد فايد نال ٥٦ صوتاً منها واحد وعشرون باسم « عطية محمد فايد » وثلاثون باسم « عطية فايد » وأربعة باسم

« عطية محمد علي فايد » وواحد باسم « عطية علي فايد » . وأن الأصوات التي اعتبرتها لجنة الشياخات باطلة عددها خمس ، اثنان منها موقوفة من الناخبين ، وواحد باسم « الشيخ عطية » وآخر باسم « الشيخ محمد فايد » والآخر قررت لجنة الشياخات أنه غير مقروء . ولما كان كشف المرشحين للعمدية لم يرد به اسم هاشم سري محمد هاشم فايد ، فلا شبهة في انصراف الاختيار إلى المذكور في الورقتين اللتين أثبت فيهما « محمد هاشم » - كما أن الصورت الممنوح « لمحمد عبد الوهاب فايد » لم تردد اللجنة في حسابه له ، ولم تشكك في أنه المقصود به وقد تأيد رأيها في ذلك بحسب الظاهر من الإعلام الشرعي المقدم منه والصادر من محكمة منيا القمح الجزئية الشرعية في ١٠ من أبريل سنة ١٩١٦ تحت رقم ١٦٧ متبعة صحيفة ٥٣ جزء أول / ١٠٨ ، ولم يثر بشأن هذا الإعلام اعتراض ما . وإذ خلا كشف المرشحين من اسم « عطية » فيما عدا عطية محمد فايد ، فإن الأصوات التي حسبتها لجنة الشياخات لهذا الأخير ، والتي أعطيت سواء باسم « عطية فايد » أو « عطية محمد علي فايد » أو « عطية علي فايد » تكون ثابتة له بحق لتضمنها تمييزاً كافياً لشخصه ، إسماً ولقباً ، بما لا لبس فيه أو تجهيل . ومن ثم تكون الأصوات الصحيحة التي حسبتها اللجنة لكل من المرشحين في محلها .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالأصوات التي أبطلتها لجنة الشياخات ، فإن المشرع لم يذع أمر بإبطال هذه الأصوات لمطلق سلطان اللجنة ترخص فيه بسلطة تقديرية لاعتقاب عليها . بل رسم لها في ذلك حدوداً وضوابط يتعين عليها التزامها ، وبين الحالات التي تعتبر فيها أصوات الناخبين

باطلة ، وإلا وقع قرارها مخالفاً للقانون ، وكان
لوزير الداخلية — إعمالاً لسلطته الإشرافية —
مراجعة تصرفها في هذا الشأن لكونه يؤثر في
نتيجة الانتخاب بعدم إقراره إذا ما شاب عيب ،
ثم للقضاء الإداري من بعد ذلك التعقيب والرقابة
القانونية على شرعية قرار الوزير من حيث
مطابقته أو عدم مطابقته للقانون نصاً وروحاً ،
كما أن الشارع حرص على سلامة الانتخاب
وبعده عن المؤثرات والعبث ، وعلى ضمان حرية
إبداء الرأي ، فأوجب السرية سواء فيما يتعلق
بالآراء التحريرية أو الشفوية أو فيما يختص
بشخصية الناخب ، إذ نص في الفقرتين الرابعة
والخامسة من المادة ١٥ من القرار الوزاري
الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ
قانون العهد والشيخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ على
أن « يدخل الناخبون أمام اللجنة الواحد بعد
الآخر وبعد تحقق عضو اللجنة عن المركز التابعة
له القرية هو ومن معه من الأعضاء من اسم
الناخب وارد في الكشف يتسلم الناخب من يد
الرئيس ورقة ورقاً وينتجى خلف ستر ليدون
بالورقة اسم من يختاره للعمدية ثم يئتيها مرتين
ويناولها للرئيس الذي يضعها في الصندوق .
ولكل ناخب يرغب في إعطاء صوته شفاهاً أن
يسر إلى الرئيس باسم من يختاره على مسمع من
مجاوره من الأعضاء . ويتولى الرئيس تدوين
الاسم ويوقع تحته بامضائه إثباتاً لذلك » . كما
قضى في المادة ٢٧ من القرار المشار إليه — وهي
المعدلة بالقرار الوزاري الصادر في ٣١ من يولييه
سنة ١٩٥١ — بأنه « في جميع أعمال الانتخاب
التي تقدم ذكرها تعتبر باطلة جميع الآراء المعنقة
على شرط ، وكذلك الآراء التي تعطى لشخص

لم يكن اسمه مدرجاً في كشف المرشحين ، والتي
تعطى لأكثر من شخصين في ورقة واحدة ،
والتي تثبت على ورقة غير التي سلت من اللجنة
أو على ورقة أمضاها الناخب الذي أبدى رأيه ،
أو على ورقة فيها أى علامة أو إشارة قد تدل
عليه ، . ومن ثم تكون لجنة الشياخات قد
أصاب في ارتأته من إبطال الصوتين الموقعين
من الناخبين اللذين أبديا رأيهما .

« ومن حيث إن الصوت المعطى للمرشح
يكون صحيحاً ويتعين إضافته إلى جانبه ولو لم
يتناول بيان اسمه بالكامل متى تخصص به تخصيصاً
قاطعاً في الدلالة عليه أو ضمن تمييزاً كافياً
لتعيين شخصه على وجه يمتنع لا يحتمل الانصراف
إلى سواه . فإذا تطرق إليه الشك لأسباب جدية
أو احتمال التأويل ، وجب استبعاد و بطل
الاستدلال به على ما اتجه إليه اختيار الناخب ،
والقول بخلاف ذلك مؤداه إحلال تقدير لجنة
الشياخات محل إرادة الناخب ، وهو ما لا يسوغ
لاحتمال الانحراف بهذه الإرادة إلى غير قصد
الحقيقي من طريق الاجتهاد في تفسيرية الناخب .
ولما كان لا يوجد بين المرشحين للعمدية من
يحمل اسم « عطية » سوى عطية محمد فايد ، فإن
الصوت الذي اقتصر الناخب فيه على تدوين اسم
« الشيخ عطية » ينصرف دون شبهة إلى المذكور .
ومن ثم يكون استبعاد لجنة الشياخات لهذا
الصوت وإبطالها إياه قد جانب الصواب ،
ويكون من المتعين حسابه لهذا الأخير .

« ومن حيث إن الصوت الممنوح للشيخ
« محمد فايد » هو صوت غير جازم في تعيين شخص
المقصود به من بين المرشحين للعمدية ، ولا سيما أن
من هؤلاء المرشحين من يحمل اسم الشيخ « محمد

المقروء وإضافة الصوت الممنوح للشيخ «عطية» إلى محمد فايد يكون عدد الأصوات الصحيحة التي نالها كل من هذا الأخير ومنافسة محمد هاشم فايد هو ٥٧ صوتاً . وبذلك يكونان متكاثين لا ترجيح لأحدهما على الآخر من حيث الفوز بأغلبية الأصوات . ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٣ بعدم اعتماد قرار لجنة الشياخات بمديرية الشرقية الصادر في ٣ من مارس سنة ١٩٥٣ بتعيين محمد هاشم فايد عمدة لبلدة يشة عامر مركز منيا القمح مع ما يترتب على ذلك من آثار . قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه . فضلاً عما شاب أسبابه من قصور . ومن ثم يكون حقيقاً بالإلغاء . وبهذا تصبح طلبات عطية محمد فايد غير ذات موضوع متعينا رفضها .

(القضية رقم ٩ لسنة ٢ ق و رئاسة وعضوية السادة الأستاذة السيد على السيد رئيس المجلس وبدوى إبراهيم حمودة وحسن جلال وعلى بنداوى ومصطفى كامل إسماعيل المستشارين) .

٣٧١

٢٤ مارس سنة ١٩٥٦

جامعة . غش في الامتحان . لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات . خلوها من نص على وجوب إجراء تحقيق مع المتهم بالنفس . عدم تحريمها هذا الإجراء الذي تقتضيه العدالة كبدأ عام في المحاكمات الجنائية أو التأديبية دون حاجة لنص خاص . متى تم هذا التحقيق ترقبت عليه جميع الآثار القانونية اللازمة لوجوده . كعدم صلاحية من تولاه أو اشترك فيه كسلطة تحقيق أو اتهام للإلوس عند الحكم في التهمة التي تناولها . حرمان المحقق من الاشتراك في المحكمة حتى ولو لم يكن قد أعرب عن رأيه . ما لم يوجد نص صريح يقضي بغير ذلك . حكمة ذلك .

تهامى محمد فايد ، و « محمد عبد الرحمن فايد ، و « محمد شوقي فايد ، و « محمد عبد المنعم فايد ، والشيخ « محمد عبد الحميد فايد ، وجميعهم صالحون للتعين في منصب العمدية وقابلون لأن يقع عليهم اختيار الناخبين . فهذا الاسم ليس مشتركاً بين المرشحين المتنافسين لحسب بل شائع بينهما وبين بعض المرشحين الآخرين شيوعاً يجعله مكتسفاً بالابهام والتجهيل بما لا يقوم الترجيح فيه لصالح أى من المرشحين دون الآخر على أساس يمكن الاطمئنان إليه . وإذا عد هذا الصوت معطى لا أكثر من شخص في ورقة واحدة فإنه يقع باطلاً بالتطبيق لحكم المادة ٤٧ من قرار وزير الداخلية الصادر بتنفيذ قانون العمد والمشايخ ؛ وبذا تكون لجنة الشياخات على حق ذهبت إليه من استبعاد هذا الصوت .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالصوت الذي رأت لجنة الشياخات أنه غير مقروء ؛ فقد بان للمحكمة من الاطلاع على ورقة الانتخاب الخاصة به وعلى المحضر المضموم رقم ٣٥ حصر تحقيق نيابة الجيزة الكلية سنة ١٩٥٤ أن اللجنة استبعدته لعدم وضوحه ؛ وأن ظلاً من الشك التي عليه بعد ذلك ؛ وهو شك لما ينحسم أمره . ومهما يكن من أمر في شأن نتيجة فانه كاف بذاته لا طراح هذا الصوت . ما دامت اللجنة التي اطلعت عليه وقت فرز الأصوات وقبل أن يقوم به الشك قد قررت بالإجماع أنه غير مقروء . وما دام ما هو معزى إليه من تحوير وإضافة هو مثار شبهة تجرح الثقة فيه .

« ومن حيث إنه تأسيساً على ما تقدم . وباستبعاد الصوتين الموقع عنيهما والصوت المعطى باسم « محمد فايد » وكذا الصوت غير

المبدأ القانوني

إنه واثق كانت لائحة النظام الدراسي
والأدبي لطلاب الجامعات قد خلت من النص
على وجوب إجراء تحقيق ابتدائي مع الطالب
المتهم بالغش أو الشروع فيه قبل إحالته إلى
لجنة التأديب ، إلا أن عميد الكلية ، وقد
أمر بإحالة الطالب إلى لجنة تحقيق ، يكون
قد عاق الإحالة إلى لجنة التأديب على النتيجة
التي يسفر عنها التحقيق الذي أمر به ، ورتب
لطالب بذلك خطأ في هذا الشأن بتمكينه من
إبداء دفاعه في هذه المرحلة التمهيدية ، الأمر
الذي قد يتيح له إظهار براءته بما يجنبه المحاكمة
التأديبية وإذا كانت اللائحة المتقدم ذكرها
قد سكنت عن النص على القيام بتحقيق قبل
المحاكمة ، فإنها لم تمنع مثل هذا الإجراء الذي
تقتضيه العدالة كبدا عام في كل محاكمة
جنائية أو تأديبية دون حاجه إلى نص خاص
عليه . ومتى تم إجراء هذا التحقيق بالفعل ،
فلا سبيل إلى إنكار قيامه أو إهدار أثره
بمتولة إنه غير لازم أو كان في توسع الاستغناء
عنه والاكتفاء بما تباينه لجنة التأديب من
تحقيق ، إذ أنه يصبح في هذه الحالة جزءاً
متما لإجراءات المحاكمة التأديبية ، واللجنة
مطابق السلطة بهذا ذلك في تقديره حسبما يترأى
لها لدى إصدار قرارها . وينتج من وجود
هذا التحقيق جميع الآثار القانونية المترتبة عليه

عليه لزوماً ، ومن هذه الآثار عدم صلاحية
من تولاه أو اشترك في إجراء من
إجراءاته للجلوس عند الحكم في التهمة التي
تناولها ، مادام لم يكن مأموراً به من لجنة
التأديب ذاتها ومنوطاً بعضو مندوب منها ،
بل تم كإجراء سابق في مرحلة مستقلة من
هيئة تمثل سلطة الاتهام وتملك إبداء رأي
بتأييد هذا الاتهام أو نفيه ، وقد أفصحت عن
رأيها فعلاً عند ماقررت إحالة الطالب إلى
المحاكمة لافتتاعها بثبوت تهمة الغش عليه .
وسواء أعرب المحقق عن رأيه أو سكت عنه
فإن الأصل أن من يقوم في الدعوى الجنائية
أو التأديبية بعمل من أعمال التحقيق يمتنع
عليه الاشتراك في نظر الدعوى أو الحكم فيها
مالم يوجد نص صريح لأسباب خاصة يقضي
بغير ذلك كما هو الشأن في لجنة التأديب
والقضاة الخاصة برجال القضاء وبأعضاء مجلس
الدولة ، وهذا أصل من أصول المحاكمات .
وحكمة ذلك هي ضمان حيده القاضي الذي
يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة .
الاتهام حتى يطمئن هذا الأخير إلى عدالة
قاضيه وتجرده عن الميل أو التأثير ، وحتى .
لاتساور القاضي أو عضو الهيئة التأديبية —
وقت إصدار حكمه أو قراره فتفسده —
عقيدة سبق أن كونها عن التهمة موضوع
المحاكمة وهو يباشر ولاية التحقيق ، أو يتولى

سلطة لاتهام ، أو يشترك في إصدار قرار الاحالة أو في نظر الدعوى في مرحلة سابقة .
 قسمة قاعدة مستقرة في الضمير تأليها الأدلة المثلى ولا تحتاج إلى نص يقررها ، وهي أن من يجلس بمجلس القضاء يجب ألا يكون قد كتب أو استمع أو تكلم ، حتى تصفو نفسه من كل ما يمكن أن يستشف منه رأيه في انهم بما يكشف لهذا الأخير مصيره مقاما بين يديه فيزعزع ثقته فيه أو يقضى على اطمئنه إليه .
 ومتى قام وجه عدم الصلاحية لنظر الدعوى امتنع على القاضي الاشتراك في الحكم ، وإلا لحق عمله البطلان . وقد رددت هذا البطلان المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجزائية ، اذ نصت على أنه يتمتع على التقضى أن يشترك في نظر الدعوى إذا كان قد قام فيها بعمل مأمور الضبط القضائي ، أو بوظيفة النيابة العامة أو المدفع عن أحد الخصوم . أو أدى فيها شهادة أو باشر عملا من أعمال أهل الخبرة . وأنه يتمتع عليه كذلك أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة . كما ينصت المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الاحوال التي يكون القضاء فيها غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ، ورتبت المادة ٣١٤ من القانون اشار

إليه جزاء البطلان على عمل القاضي أو قضائه في هذه الاحوال ولو تم باتفاق الخصوم .
 كذلك نصت المادة ٨٧ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أنه في حالة وجود سبب من أسباب التضييق المصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة إلى رئيس مجلس الأدب أو أحد أعضائه يجب عليه التمتنع عن نظر الدعوى التأديبية . ولما كانت هذه الاحكام هي بمثابة القانون العام في هذا الشأن ، فانها تنطبق من طريق القياس الصحيح على النظام التأديبي لطلاب الجامعات وإن خات لائحة نظامهم لدراسي والتأديبي من نص خاص بالتمتنع ، ومن ثم تبطل محاكمة الطالب تأديبياً لعيب جوهري في الشكل إذا ما شارك فيها عضو سبق أن باشر عملاً من أعمال التحقيق في التهمة موضوع المحاكمة لا بتكليف من لجنة الأدب ، بل بوصفه سلطة تحقيق اتهام قبل إحالة الطالب إلى المحاكمة ، وقام بفحص الأدلة لتكوين عقيدته ، ثم قرر الاحالة بعد اقتناعه بثبوت التهمة ، وإن لمس له عذراً قد يشفع في تخفيف وزر جريمته .

(القضية رقم ١٠٨ سنة ٢ قدراسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس المجلس وبدوي إبراهيم حمودة والامام الامام الحربي وحسن جلال ومصطفى كامل - لماعيل المستشارين) .

تكليف الواقعة

وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم
للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

الموضوع الثالث

التضارب بين الحكم النهائي بعدم الاختصاص من محكمة الجناح
وبين قرار التجنيح يصبح من صور تنازع الاختصاص السلي

— ٦ —

بعد إنكار كل حجة لأمر التجنيح ، هذه الحجة التي كان يجب أن تحول دون إمكان عرض الدعوى من جديد على سلطة الإحالة ، عادت محكمتنا العليا واعترفت له . كما يذنا في العدد السابق — بهذه الحجة ورتبت أثرها المحتوم ، وهو عدم إمكان عرض الدعوى من جديد على سلطة الإحالة . ومادام أصبح لا يجوز عرضها أيضاً على محكمة الجناح بالنظر إلى الحكم نهائياً بعدم اختصاصها بنظر الواقعة لأنها جناية لا جنحة فقد أفلت المتهم من المسؤولية ، وقد ذهبت إلى ذلك فعلا في اتجاه ثان لها وضخناه فيما سبق أيضاً .

إلا أنها في هذا الاتجاه الثالث الذي تعرض له اليوم أصرت على الاعتراف لأمر التجنيح بحجته ، وبما ترتبه من أثر حتمي هو عدم إمكان عرض الدعوى من جديد على سلطة الإحالة ، ولكنها وجلت المخرج من هذا المأزق — مأزق إفلات المتهم من المسؤولية — في تطبيق قواعد تنازع الاختصاص السلي طبقاً للمادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات الملغى والمادة ٢٢٧ من القانون الحالي . وساعدها على ذلك أن تنازع الاختصاص لا يتعارض مع هذه الحجة ، بل إن شروطه لا تعد متوافرة — على العكس من ذلك — إلا بعد الفصل نهائياً في الاختصاص — به أو بعدمه — بحكمين أو قراراتين متعارضتين نهائيتين حائزين حجة الشيء المقضي به ، فكان من اليسير أن تعترف بقيام تنازع سلي في الاختصاص هنا . كما ساعدها على ذلك أيضاً أن طلب تعيين المحكمة أو الجهة المختصة غير مشروط بميعاد معين .

وينبغي أن نشرح هذا الاتجاه الثالث تحت سلطان قانون تحقيق الجنايات ، ثم تحت سلطان القانون الحالي .

أولا — تحت سلطان قانون تحقيق الجنايات :

سبق أن بينا كيف أن محكمة النقض اتجهت في بعض قضائها الصادر تحت سلطان قانون تحقيق الجنايات إلى أنه إذا حكم نهائياً بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الواقعة لأنها جناية ؛ ثم قرر قاضي الإحالة — رغم ذلك — إحالة الواقعة إليها لأنها جنحة لا جناية ؛ وأصبح قراره بدوره نهائياً استفاد المتهم من هذا التضارب ، ولو بالافلات من المسؤولية كلية ، لأن مثل هذه الاعتبارات العملية لا يقيم لها وزن عند تطبيق القانون تطبيقاً سليماً ؛ لا سيما وأن تلك النتيجة التي ينكرها الحكم المطعون فيه لم تنشأ عن عيب في القانون نفسه ؛ بل نشأت عن خطأ في تطبيقه وتأويله . (١) . كما اتجهت في حكم آخر إلى القول بأنه كان يجب على النيابة أن تظن في قرار الإحالة الخطأ . و حتى كان يمكن نقض قراره هذا ووضع الأمور في نصابها ؛ أما وهي لم تفعل فتدست الطريق أمامها للسير في الدعوى ، (٢) .

إلا أن موضوع اعتبار هذه الحالة من ضمن أحوال تنازع الاختصاص السابى لم يكن محلاً للنقاش حينذاك حتى يقال إن محكمتنا العليا قد أبدت بمثل هذه العبارات رأياً في صورة حاسمة . بل عرض عليها فيما بعد في قضايا لاحقة وكان ذلك في مبدأ الامر في دعوى أقيمت على المتهم بوصفها جنحة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة ؛ فقضت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الفعل الذي ارتكبه المتهم يكون جناية هناك عرض . ثم لما صار هذا الحكم نهائياً أعادت النيابة التحقيق وقدمت المتهم لقاضي الإحالة بجناية هناك العرض . فأمر بإحالة القضية إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ، فقضت باعتبار الواقعة جنحة دخول منزل ، فاستأنف المتهم وحده . فقضت المحكمة الاستئنافية بعدم الاختصاص مؤسدة قضاءها على أن الحكم الأول الصادر بعدم الاختصاص يحول دون إعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنح وأو بوصفها جناية بجنحة ، فنعت النيابة ذلك على الحكم إذ كان الواجب على محكمة الجنح أن تنظر الدعوى على اعتبار أنها جناية يحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة . كما أن الاستئناف كان مرفوعاً من المتهم وحده . وبمقتضى المادة ١٨٩ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات لم يكن يصح الحكم بعدم الاختصاص .

على أن الأمر الهام في هذه الدعوى هو أن النيابة قدمت طلبها بعد فوات ميعاد النقض استناداً إلى المادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات الملغى لتعين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى ؛ وورد في مذكرتها عن هذا الطلب ما يلى :

« وبما أن الحكم الأخير الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بعدم اختصاص محكمة الجنح قد أصبح — رغم مخالفته للقانون في أكثر من وجه — نهائياً بفوات ميعاد الطعن فيه ؛ كما أصبح من قبل قرار قاضي الإحالة الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ (بتجنيح الدعوى) نهائياً كذلك ، فالتنازع السابى في الاختصاص قد قام في هذه القضية بين قضاء التحقيق وبين قضاء الحكم من جهة . أو بين

(١) قض ١١ يونيو سنة ١٩٢٤ الآف الذكر .

(٢) قض ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ الآف الذكر .

قضاء الجنح وقضاء الجنايات إذا اعتبر قاضى الإحالة مثلاً لهذا القضاء الأخير . ثم هو سيقوم إذا أعيد تقديم القضية لتقاضى الإحالة لانه سيقضى فيها حتماً بعدم جواز تليدها لسابقة إحالة إياها بقرار نهائى ، كما ستمضى فيها محكمة الجنايات بعدم الاختصاص لو أن قاضى الإحالة خالف القانون وأحال القضية إليها .

« وبما أن القانون المصرى ، كالقانون الفرنسى ، لا يجيز أن يفلت المتهم من العقاب لتنازع المحاكم على الاختصاص بمحاكمته فتدعجت المادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات ذلك . وهى تكاد تكون ترديدا لأحكام المادتين ٥٢٦ ، ٥٤٠ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى . ويتبين من إطلاعة النظر فى نص المادة ٢٤١ ومصدرها التشريعى ، أن محكمة النقض والإبرام هى صاحبة الولاية العامة بفض النزاع فى الاختصاص فى المسائل الجنائية . وأن المحاكم الأخرى المذكورة فى المادة ٢٤١ لا تملك من أمر هذا النزاع إلا ما أعطيته صراحة وفى حدود ما أعطى لها . فهى لا تملك أن تفض إلا اثنان من الأيجابى ولا تملك أن تفض منه (١) إلا ما وقع بين قضاء التحقيق وحده (٢) أو ما بين قضاء الحكم فى الجنح والمخالفات وحده . أما النزاع السلبى فلا ولاية لها به البتة . كذلك لا ولاية لها بالنزاع الإيجابى إذا وقع بين قضاء التحقيق وبين قضاء الحكم ، أو بين قضاء الحكم فى الجنح (المحكمة الابتدائية أو القاضى الجزئى) وبين قضاء الحكم فى الجنايات (عاكم الاستئناف) ، بل ولاية فض هذا النزاع تكون لمحكمة النقض والإبرام وحدها (جارو شرح قانون تحقيق الجنايات ج ٦ فقرة ٢١٥٠ ص ٦٨ وما بعدها والأمانة العديدة المذكورة فى هامش ص ٦٨) .

« ولقد وكدت محكمة النقض والإبرام المصرية حقها فى فض مثل هذا النزاع فى حكمين لها صدر أولهما فى ١٨ فبراير سنة ١٩٤٦ فى الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ١٦ القضائية جاء فيه « إذا كان الحكم بعدم الاختصاص بحسب البيانات الواردة فيه يذل بذاته على خطأ المحكمة ويفيد فى أوقت عينه أن الواقعة التى تحدث عنها إنما هى فى الحقيقة خالية من الشبهة المدعاة ، فإن محكمة النقض لا يكون فى وسعها فى هذه الحالة أن تصدر حكماً بعدم جواز الطعن . بل يكون لها ، مانامت الظروف على ما جاء فى الحكم المطعون فيه تدل على أنه سيقابل حتماً من المحكمة التى رأى أن الدعوى عن اختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هى الأخرى ، أن تعتبر الطعن بالنقض المقدم إليها طلباً بتعيين المحكمة التى يجب أن يكون الفصل فى الدعوى من اختصاصها ، وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر ، وذلك وضعاً للأمور فى نصابها ، .

« وصدر الحكم الثانى فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ فى الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٤٦ القضائية وقد كروت فيه المحكمة العليا نفس المبدأ بنفس الالفاظ .

« وبما أنه متى تقرر ما تقدم وكان الالتجاء الى طلب تعيين المحكمة المختصة لم يحدد له القانون ميعاداً بل يشترط فيه أن يكون الحكم لم يعد قابلاً للتعلم بدريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية

فيحق النيابة العمومية أن تلجأ إلى محكمة النقض والايام لالتماس هذا التحديد في القضية موضوع الطلب .

وقد أقرت محكمة النقض وجهة نظر النيابة قائلة : « وحيث إن تنازعا سلبيا في الاختصاص قد قام في الدعوى ، وأن هذا التنازع لن يزول بتقديم القضية لناغى الاحالة مرة أخرى ، لأنه يجب عليه بمقتضى القانون أن يقضى فيها هو الآخر بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالامر السابق صدوره منه .

« وحيث أن محكمة الجنح المستأنفة ما كان يجوز لها أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها أحيلت من قاضى الاحالة إلى محكمة الجنح باعتبارها جناية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وكان الواجب عليها أن تنظرها على هذا الاعتبار مع قيام الحكم الأول بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . وذلك وفقاً لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من تفسير نصوص القانون بهذا الخصوص . وفضلاً عن هذا فإن الاستئناف كان مرفوعاً أمامها من المتهم ؛ وبمقتضى المادة ١٨٩ فترة ثانية من قانون تحقيق الجنايات لا يصح في هذه الحالة الحكم بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية مادامت النيابة لم تستأنف .

« وحيث إنه متى تقرر هذا ؛ وكانت محكمة الجنح المستأنفة قد أخطأت على النحو المتقدم في الحكم بعدم الاختصاص ؛ فانه يكون من المتعين قبول الطلب وإحالة القضية إليها للفصل فيها .
وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطلب وإلغاء الحكم (١) .

ثانياً — في ظل قانون الاجراءات :

إذا كانت محكمتنا العليا قد انتهت في ظل قانون تحقيق الجنايات بعد طول تردد إلى تطبيق قواعد تنازع الاختصاص عند صدور حكم من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى إذا اقترن بقرار نهائى من سلطة الاحالة باحالة نفس الدعوى إلى محكمة الجنح لاختصاصها بها ؛ فانه لم يكن ثمة مبرر للعدول عن هذا الاتجاه بعد صدور القانون الجديد . خصوصاً بعد إذ أولت المادة ١٨٠ منه على الصورة التى بينها ، واتى من مقتضاها عدم إمكان إعادة الدعوى الى محكمة الجنح بعد الحكم فيها نهائياً بعدم الاختصاص بنظرها لجنائية الواقعة ؛ بأية صورة من الصور ؛ ولو بمقتضى نظام التجنيح .

وقد تعرضت للوضوح من زواياه المختلفة في حكم حديث لها أصرت فيه على هذا الرأى . وكان ذلك في دعوى أقيمت على المتهمين بتهمة ضرب منطبة على المادة ٢٤٢/١ ، وأثناء سير الدعوى تخلفت بالمخنى عليه عاهة مستديمة فقضت محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضى التحقيق لتحقيقها والتصرف فيها ، وبعد تحقيقها أحالها إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ولم تظعن النيابة في هذا القرار . ثم أصدرت محكمة الجنح حكماً يقضى بمعاينة المتهم

بالحبس ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاءه وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات تطبيقاً للمادة ١٨٠ من قانون الاجراءات . فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر الدعوى . فطعنّت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض .

إلا أن محكمة النقض اعتبرت الطعن على غير أساس ورفضته . بانية رأيها على اعتبار هذه الحالة من ضمن صور التنازع السلي بين المحاكم في الاختصاص ، الذي يسوغ رفع طلب اليها بغير ميعاد لتعيين المحكمة المختصة . ونظراً لفرط اتصال هذا الحكم بما نعالج من بحث ، ولأنه في الواقع حكم جد خطير تعرض لمبادئ هامة متعددة بالتوكيد والتوضيح ، كما قرر في جزء منه مبدأ جديداً في أساسه ؛ يحسن أن نورد أسبابه كاملة هنا : —

« وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن المحكمة الاستئنافية وقد عرضت عليها الدعوى بعد الحكم نهائياً بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظرها كان يتعين عليها وقد حلت محل غرفة الاتهام طلباً للمبادئ ١٤ و ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن تأمر — إذا وجدت وجهاً للسير في الدعوى — بإحالة الأوراق إلى محكمة الجنايات عملاً بنص المادة ١٨٠ بدلاً من أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وإلا ترتب على ذلك إغلات ائتهم من العقاب .

« وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت أولاً على المطعون ضدهم بتهمة الضرب المنطبقة على المادة ٢٤٢ / ١ ع . وأثناء سير الدعوى تخلفت بالمجنى عليه عاهة مستديمة فقضت محكمة الجنج في ١٣ من يناير سنة ١٩٥٢ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضي التحقيق لتحقيقها والتصرف فيها ، وبعد تحقيتها أحالها إلى محكمة الجنج للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ، ولم تظن النيابة في هذا القرار ، وبحسبة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أصدرت محكمة الجنج الجزئية حكماً يقضى بمعاينة ائتهم بالحبس ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاءه وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات تطبيقاً للمادة ١٨٠ ، إجراءات ، فقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٤ بإلغاء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر الدعوى وأسست حكمها على أنه : قبل البحث فيما خول للمحكمة من حقوق في هذه المواد ١٥٨ ، ١٨٠ ؛ ١٤ إجراءات يتعين أولاً وضع الحكم الصادر بعدم الاختصاص في الاعتبار . وأنه بالرجوع إلى هذا الحكم تبين أنه أصبح نهائياً لم تستأنفه النيابة ؛ وبالتالي كان يتعين على القاضي الابتدائي الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ولا يرد على ذلك بما كان يثار قبل قانون الإجراءات من أن قرار قاضي الاحالة بالتجنيح قد أسبغ ولاية جديدة وغير من طبيعة الجريمة المقدم عنهم المتهم للمحاكمة . إذ الأمر هنا يختلف ؛ فإن من حق القاضي الذي أصدر الحكم بعدم الاختصاص وفق قانون الاجراءات الجديد أن يمنح الدعوى شأنه في ذلك شأن قاضي التحقيق وبفصل فيها ؛ وسلطانه هذا غير محدود إذ له أن يتدر الأعذار والظروف المخففة التي أحالت بالجريمة . يؤكد ذلك ما نص عليه في نفس القانون من حقه في حالة تجنيح الدعوى من قاضي التحقيق في الحكم بعدم

الاختصاص غير ممتنع في ذلك بقرار قاضي التحقيق ولا متميد به . كذلك فان قرار قاضي التحقيق التالي للحكم بعدم الاختصاص لم يصف على ولاية القاضي الجزئي ولاية جديدة لم تكن له ولا ظرفاً ما كانت معروضة أمامه ... وبأنه متى كان الأمر كذلك فانه لا يصح طرح النزاع على نفس القاضي مرة أخرى بدعوى أن قاضي التحقيق قد جنح الواقعة .

وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه صحيح في القانون . ذلك بأن المادة ١٨٠ لإجراءات تنص على ... (نص المادة كما ورد آنفاً) . ومؤدى ذلك أنه يتعين على سلالة الإحالة سواء أكان قاضي التحقيق أم غرفة الاتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنايات مادام أنه سبق لمحكمة الجنح أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها . ولا يرد على ذلك بأنه كان للمحكمة الاستئنافية بوصفها غرفة اتهام أن تحيل الدعوى على محكمة الجنايات وفقاً للمادة ١٤٤ إجراءات ... ذلك أن هذه المادة إنما تنطبق في الحالة التي تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستئنافية لأول مرة ، لا بعد أن يكون قد صدر حكم نهائي بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظرها . لأن من شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى . ويؤيد ذلك أن المادة ٣٠٦ إجراءات خولت للمحكمة الجزئية إذا رأت أن الفعل جنائي ، وأنه من الجنايات التي يجوز لقاضي التحقيق إحالتها إليها طبقاً للمادة ١٥٨ - خولتها بدل الحكم بعدم الاختصاص أن تصدر قراراً بنظرها والحكم فيها . ومؤدى ذلك أنها إذ حكمت بعدم الاختصاص لم تر محلاً للحكم في الواقعة على أساس عقوبة الجنحة ، ويؤيده أن المادة ١٥٨ إجراءات خولتها أن تحكم بعدم الاختصاص حتى في الحالة التي يحيل قاضي التحقيق فيها الواقعة إليها للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة - ولا محل لما تخشاه الطاعة من إفلات المظنون ضدهم من العقاب لأن لها ، إذا تعارض قرار غرفة الاتهام مع الحكم المطعون فيه - لها طبقاً للمادة ٢٢٧ إجراءات أن

ترفع طلباً بتعيين الجهة المختصة إلى محكمة النقض - لما كان ذلك ؛ فان الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه (١) .

تعليق على هذا القضاء :

يمكن أن نستخلص من هذا الحكم خمسة مبادئ أساسية كالآتي : -
أولاً : أنه لا يجوز تجنب الواقعة بعد صدور الحكم فيها انتهائياً من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأنها جنائية . وقد بينا فيما سبق كيف أن هذا المبدأ قد استقر نهائياً في ظل قانون الإجراءات ومنذ صدوره ، بغير تردد ولا اضطراب في أحكام القضاء ، حين كان الأمر قد استقر في ظل قانون تحقيق الجنايات على عكسه بعد تردد واضطراب .

ثانياً : أنه إذا أعيدت الدعوى إلى محكمة الجنح بعد الحكم فيها نهائياً بعدم الاختصاص - بأية صفة كانت - كان للمحكمة أن تقضي بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، بل كان عليها ذلك ولو من تلقاء نفسها ، لأن هذه قاعدة من النظام العام . وقد كان حكم محكمة الجنح المستأنفة

الصادر في ١٨ أكتوبر من سنة ١٩٥٣ ، والذي كان موضوع طعن النيابة في هذه الدعوى مؤسسا على أساس أن قانونية سليمة جديرة بالتنويه .

ثالثا : أنه متى صدر حكم نهائي من محكمة الجنب بعدم اختصاصها بنظر الدعوى الجنائية الواقعة فانه ، كما يتعذر عليها أن تفصل في موضوعها ، يتعذر عليها أيضا أن تأمر بإحالة الدعوى إلى غرفة الاتهام لإحالتها إلى محكمة الجنائيات . وإذا كانت معروضة على محكمة الجنب المستأنفة تعذر على هذه أن تحيل الدعوى على محكمة الجنائيات وفقاً للمادة ١٤٤ ، إجراءات .

وذلك أن هذه المادة إنما تنطبق في الحالة التي تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستئنافية لأول مرة ، لا بعد أن يكون قد صدر حكم نهائي بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظرها ، لأن من شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى .

ولعل هذه هي أول مرة تقرر فيها محكمتنا العليا هذه القاعدة الهامة (١) .

وقياسا على ذلك ينبغي في رأينا القول : —

— بأن محكمة الجنب المستأنفة تصبح ممنوعة في هذه الحالة أيضا من أن تحيل إلى محكمة الجنائيات الدعوى إذا كانت عن جنحة من الجنب التي تتم بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد .

— وأنها إذا رأت أن الواقعة جنائية والأدلة غير كافية لا تملك أن تصدر أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى طبقا للمادة ١٤٤ .

— وأنها إذا رأت أن الفعل المحكوم فيه باعتباره جنحة يعد من الجنائيات التي أجاز القانون تجنيحها لا تملك أن تصدر قررا بنظرها وتحكم فيها بدلا من الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها (م ١/١٤٥) . ذلك أنه في هذه الأحوال جميعها تكون محكمة الجنب المستأنفة قد استنفدت ولايتها بالحكم النهائي بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية ، أو لتوافر شبهة الجنائية فيها ، وتكون حجية هذا الحكم مانعة من عودة إلى الدعوى إليها بأية صورة .

وكما يصح ذلك على المحكمة الاستئنافية ، يصح لنفس الأسباب على المحكمة الجزئية التي لا تملك إلا الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

رابعا : أنه لا محل للحشية لإفلات المتهم من العقاب ، لأنه عند تعارض قرار الإحالة — متى أصبح نهائيا — مع حكم عدم الاختصاص — متى أصبح نهائيا — تعتبر الحالة حالة تنازع سلبي للاختصاص . وقد عرفنا أن محكمتنا العليا أقرت ذلك في حكم وحيد يرجع إلى سنة ١٩٤٧ (في ظل قانون تحقيق الجنائيات الملغى) وهما من جديد في ظل القانون الجديد .

ويستوي في رأينا أن يحمى الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله من ناحية محكمة الجنب ، أم أن

(١) وقد عادت إلى تقريرها من جديد في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ بمجموعة أحكام النقض س ٧ ولم ١١١ ص ٤٠٥ .

يجب - من ناحية غرفة الاتهام أو من قاضي التحقيق . ومن ذلك مثلاً أن يصدر من أيهما قرار بالتجنيد بعد سبق الحكم نهائياً من محكمة الجنب بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . وقد سبق أن بينا كيف أن مثل هذا القرار أصبح غير جائز في القانون الجديد . أو أن يصدر قرار من أيهما بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنب بوصفها جنحة أو مخالفة بعد الحكم فيها نهائياً من هذه الأخيرة بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . وقد سبق أن بينا كيف أن مثل هذا القرار غير صحيح منذ القانون القديم ، ومن باب أولى تحت سلطان قانون الاجراءات ، ولكنه على أية حال متى أصبح نهائياً يحول دون عودة الدعوى من جديد إلى غرفة الاتهام وإلا وجب الحكم بعدم جواز نظرها .

وعلى هذا النحو يصبح إغلات المتهم من المسؤولية أمراً غير متصور الآن لمجرد حصول خطأ في الإجراءات مبني على تكيف الواقعة ، أو على تأويل غير صحيح لقواعد الإحالة أو التجنيد .

خامساً : أن المحكمة المختصة بالفصل في تنازع الاختصاص وتعيين الجهة التي لها ولاية الفصل في الدعوى في مثل هذه الحالة هي محكمة النقض . وهذه القاعدة الأخيرة مستفادة من إشارة الحكم في هذا الشأن إلى المادة ٢٢٧ لإجراءات دون المادة ٢٢٦ . ولذا نجد أنفسنا مدفوعين إلى طرق الموضوع الأخير من مواضيع هذا الفرع لتعين على وجه أكثر تفصيلاً من له ولاية الفصل في تنازع الاختصاص هنا .

الموضوع الرابع

من له ولاية الفصل في تنازع الاختصاص هنا ؟

مادامنا قد انتهينا مع محكمتنا العليا إلى أنه إذا ما أعيدت الدعوى إلى محكمة الجنب من جديد بعد صدور حكمها فيها انتهائياً بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية ، وجب عليها أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . مع ما يترتب على ذلك من وجوب اعتبار هذه الحالة حالة تنازع سلبى في الاختصاص ، لزم أن نبحت عن من له ولاية الفصل في هذا التنازع ؟ . ولن نخرج هذه الولاية بحال عن إحدى محكمتين : محكمة الجنب المستأنفة أو محكمة النقض ، بحسب المادة التي يبين أنها أولى بالتطبيق بين المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ لإجراءات .

وتنص المادة ٢٢٦ على أنه : إذا قدمت دعوى عن جريمة واحدة أو عدة جرائم مرتبطة إلى جهتين من جهات التحقيق أو الحكم تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة وقررت كل منهما نهائياً اختصاصها أو عدم اختصاصها ؛ وكان الاختصاص منحصراً فيهما يرفع طلب تعيين الجهة التي تفصل فيها إلى دائرة الجنب المستأنفة بالمحكمة الابتدائية .

حين تنص المادة ٢٢٧ على أنه : إذا صدر حكم بالاختصاص ، أو بعدم اختصاص من جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين ، أو من محكمتين من محاكم الجنايات أو من محكمة عادية ومحكمة استئنافية يرفع طلب تعيين المحكمة المختصة إلى محكمة النقض .

وهاتان المادتان مستمدتان من المادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات الملغى التي كانت تنص على أنه إذا رفعت دعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الأمور الجزئية التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة يلزم أن يرفع طلب تعيين القاضى المختص بالحكم فى تلك الدعوى إلى المحكمة الابتدائية المذكورة . وإن رفعت تلك الدعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الأمور الجزئية التابعين لمحاكم ابتدائية مختلفة ، أو إلى قاضى تحقيق أو أكثر أو إلى محكمتين ابتدائيتين أو أكثر وجب تقديم الطلب المذكور إلى محكمة الاستئناف التى تدخل فى دائرة اختصاصها تلك المحاكم . وإذا رفعت الدعوى لقضاة أو لمحاكم ابتدائية تابعة لمحاكم استئناف مختلفة وجب تقديم هذا الطلب إلى محكمة الاستئناف . وهذه المادة بدورها ترديد لأحكام المادتين ٥٢٦ ، ٥٤٠ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى .

وقد أشارت مذكرة النيابة العامة فى طلب خاص بتعين جهة الاختصاص إلى أن حكم المادة ٢٤١ هذه كان مقصوداً على التنازع الإيجابى دون السلبى ، وعلى ما كان يقع بين قضاة التحقيق وحده أو ما بين قضاة الحكم فى الجنب والمخالفات وحده ، أما ما عدا ذلك فقد كان من رأيها أن تختص به محكمة النقض وحدها باعتبارها صاحبة الولاية العامة لفض التنازع فى الاختصاص فى المسائل الجنائية . وقد بينا ذلك تفصيلاً فيما مضى ، وكيف أن محكمة النقض أقرت هذا النظر وكان ذلك فى أول حكم لها طُبعت فيه قواعد تنازع الاختصاص على التنازب الذى قد ينشأ بين قرار تجميع الدعوى ، والحكم النهائى بعدم اختصاص محكمة الجنب بها ، بما قد يقتضيه من الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها (١) .

وقد أكدت ذلك مرة ثانية فى دعوى اختلفت ظروفها نوعاً عن الدعوى التى اقتضت الحكم السابق . وقد كان التنازع السلبى فى هذه المرة لثانية بين حكّمين نهائين لمحكمة الجنايات والمحكمة الاستئنافية ، فتمتضت بأنه يرفع إليها . وكان ذلك فى دعوى رفعت على متهم حدث وآخر بسرقة فتمتضت محكمة الأحداث بارسال الحدث إلى إصلاحيّة الأحداث ، وبحبس الآخر شهرين . فاستأنف المتهم واستأنفت النيابة بالنسبة إلى الآخر ، ثم قضت محكمة الدرجة الثانية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية سرقة يعود بالنسبة إلى هذا الآخر . فتمتضت القضية إلى محكمة الجنايات ضد المتهمين فتمتضت على العائد بالعقوبة ، وذكرت بالنسبة إلى الحدث أنه استأنف الحكم وحده واستأنفه لا يصح أن ينشأ إليه ؛ وأن الحكم الصادر بعدم الاختصاص لا ينصرف إليه لسكوت المحكمة الاستئنافية عن نظر استأنفه ؛ وتركت الأمر فيه للنيابة . فعادت النيابة وقدمته إلى محكمة الجنب المستأنفة فتمتضت بعدم جواز نظر الاستئناف لسبق الفصل فيه . وعلمتنا العليا ذهبت إلى أن ما وقع يعد تخلياً من محكمة الجنب ومحكمة الجنايات عن نظر الدعوى ، ولذا ينبغى أن تعين هى المحكمة التى تفصل فيها ، ولما كانت محكمة الجنايات قد انتهت من الفصل فى الدعوى ، بالنسبة إلى المتهم بالجنائية ، فإن محكمة النقض تعين محكمة الجنب المستأنفة للفصل فيها بالنسبة للمتهم الحالى ، (١)

(١) راجع حكم ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ الآف الإشارة إليه .

(١) قضى ٢١ يناير سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨١٨ من ٧٧٤ .

وعادت من جديد لتأخذ بنفس القاعدة في قضية متهم قدم إلى قاضي الإحالة بتهمة هتك عرض فتاة لم تبلغ ست عشرة سنة بالإكراه حالة كونه عادماً بالأجرة عند والدتها ، فقرر إحالة الدعوى إلى محكمة الجنج للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وأصبح هذا القرار نهائياً . ثم نظرت محكمة الجنج هذه القضية وحكمت على المتهم بالحبس مع الشغل ، فاستأنفت النيابة وقضت محكمة الجنج المستأنفة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى . وقد عرفنا كيف أن الرأي كان قد استقر في ظل القانون القديم على أن مثل هذا الحكم يعد مخبطاً . ولكنه كان قد أصبح نهائياً . ولذا اعتبرت محكمتنا العليا أن ثمة تنازع سلبى في الاختصاص ، وأنه لم يكن ليذول بتقديم القضية إلى قاضي الإحالة مرة أخرى إذ هو بمقتضى القانون يجب عليه أن يقضى فيها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منه ، ويكون للنيابة وقد فات ميعاد الطعن على الحكم بطريق النقض أن تقدم بطلب لتعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى . وحيث إنه متى تقرر هذا وكانت محكمة الجنج المستأنفة قد أخطأت على النحو المتقدم في الحكم بعدم الاختصاص فإنه يكون من المتعين قبول الطلب وإحالة القضية إليها للفصل فيها ، وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطلب وإلغاء الحكم (١) ،

والمادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات المنفى لا تختلف كما بينا من حيث إغفال النص على تنازع الاختصاص بين محاكم الجنايات ومحاكم الجنج في صورتيه السلبية والإيجابية عن نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون الحالى ، لذا لا يجب أن يختلف الحكم الآن عما سبق أن فصل فيه بالفعل تحت سلطان القانون القديم ، ولو أننا كنا نحبذ تدارك هذا الإغفال والنص على هذه الصورة من تنازع الاختصاص صراحة في القانون لأنها من الصور المألوفة في العمل كما رأينا .

الأمر النهائى بالتجنيع يقتضى الحكم بعقوبة الجنحة في جميع الاحوال :

قلنا إنه إذا سبق صدور أمر بالتجنيع وأصبح نهائياً لفوات ميعاد الطعن فيه ، رغم سبق الحكم نهائياً من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لان الواقعة جنائية لا جنحة فإنه يتعذر عرض الأمر من جديد على سلطة الإحالة ، إذ تحول دون ذلك حجية الأمر بالتجنيع فيما استقر عليه قضاء النقض ، بالأقل في ظل القانون الحالى استناداً إلى المادة ١٨٠ منه .

فاذا عرضت الدعوى على محكمة الجنج — بعد الفصل في تنازع الاختصاص — كان عليها أن تنفذ بالحكم في الواقعة بمقتضى عقوبة الجنحة دون غيرها ، كما لو لم يكن قد حصل أى تضارب في الإجراءات ، إذ لا تملك محكمة الجنج أن تحكم بأكثر من عقوبة الجنحة ، على أية حال وفي كل صورة .

ولكن ما العمل إذا انتصر في النهاية — وبعد التنازع السلبى أو الإيجابى — اختصاص محكمة الجنايات بالواقعة ؟ ... نفضل أن نقول إن قرار التجنيع متى صار نهائياً لفوات ميعاد الطعن فيه ، أو لتأييده عند نظر الطعن من باب أولى ، يعطى المتهم حقاً مكتسباً في الحكم عليه بمقتضى عقوبة

(١) تقضى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٢٥١ ص ٦٦١ .

الجنة دون الجناية ، حتى ولو عينت محكمة النقض محكمة الجنايات للفصل في الواقعة ، وسواء أكان تنازع الاختصاص الذي فصلت فيه سلبياً أم إيجابياً . ولو أن الموضوع لم يعرض بعد على قضائنا المصرى في مثل هذه الصورة .

المبحث الثانى

تراوح التكيف بين الجنة والمخالفة

عرض المشكلة :

قد يحصل أن تقام الدعوى عن الواقعة بوصفها جنحة ترى المحكمة أنها ينبغي أن تعتبر مخالفة ، أو قد يحصل العكس بأن تقام الدعوى بوصف الواقعة ، مخالفة فتعبرها المحكمة جنحة . وقد يحدث ذلك إما بسبب صدور قانون لاحق يغير من وصف الواقعة ، وإما بسبب ما ترى المحكمة أنه أكثر انطباقاً على ما ثبت من واقعة الدعوى . ويكون لتغليب أى من الوصفين على الآخر قيمته — على وجه خاص — عند بحث جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر ، لأنه جائز فى الجنح غير جائز فى المخالفات بحسب الوضع الحالى فى قانوننا المصرى .

الحلول المقترحة :

تراوح الرأى فى هذا الموضوع بين أوصاف ثلاثة : هى صحيح وصف الواقعة فى تقدير القانون ، والوصف الذى اعتمده للواقعة الحكم المطعون فيه ، والوصف الذى أقيمت به الدعوى . وهذه الأوصاف الثلاثة قد قابلناها عند بحث بطلان الحكم النيابى الصادر من محكمة الجنايات فى جناية . وإنما استبعدنا هنا وصفاً رابعاً مستفاداً من العقوبة المقررة بها ، لأنه فيما بين الجنة والمخالفة يختفى من تلقاء نفسه كل أثر للعقوبة المقررة بها فى الدلالة على حقيقة وصف الواقعة ، إذ الحدود الدنيا مشتركة بين الجنح والمخالفات وهى ٢٤ ساعة فى الحبس وخمسة قروش فى الغرامة . ولأن الجنح لا تعرف بسبب انخفاض هذه الحدود نظام الظروف القضائية المخففة ولا الأعذار القانونية . ولأن نوع العقوبة فى النهاية مشترك بين الحالين وما المعايير بينها إلا فى الحد الأقصى الجائز الحكم به .

ولنمر على قيمة كل من هذه الأوصاف الثلاثة على التوالى : —

(١) فقد ذهب جانب من الفقه إلى أنه يراد بالمخالفة — فى نطاق عدم جواز الطعن بالنقض — الجريمة كما يعتبرها القانون ، لا كما ورد فى وصف النيابة للتهمة أو كما اعتبرته محكمة الموضوع . فإذا كان هناك نزاع على التكيف القانونى للجريمة أهى مخالفة أم جنحة فمحكمة النقض تفصل مبدئياً فى هذه النقطة ، فإن رأت أن الجريمة جنحة أجازت الطعن متى توافرت باقى شروطه ، وإن رأت أنها مخالفة رفضته ، (١) .

(١) الأستاذ الدكتور القلى فى « أصول قانون تحقيق الجنايات » طبعة ١٩٤٥ ص ٥٣٩ .

(ب) وذهبت محكمتنا العليا في حكم لها — وحيد فيما نعلم رغم طول بحثنا في مجموعات الأحكام قديمها وجديدتها — إلى أنه إذا تقدمت الواقعة لمحكمة الجنج باعتبارها جنحة لحكمت بأنها مخالفة كان هذا الحكم غير قابل للنقض ، لأن هذا الطعن لا يكون إلا في الجنج والجنايات (١) أي أنه عند تغيير الوصف بمعرفة محكمة الموضوع رجح هذا الحكم كفة الوصف الجديد الذي أخذت به المحكمة على الوصف الذي أقيمت به الدعوى ابتداء ، في نطاق البحث في جواز الطعن فيه بالنقض .

(ج) إلا أن السائد في أحكام النقض — بل ما عليه الإجماع تقريباً في مثل هذه الأحوال — هو أن يكون الاعتبار للوصف الذي أقيمت به الدعوى دون غيره من أوصاف . فلا اعتبار للوصف الذي اعتمدته محكمة الموضوع عند تغييره صراحة ، وبصرف النظر عن أسباب التغيير . كما أنها لا تميل إلى تحديد حقيقة وصف الواقعة في القانون الموضوعي كمسألة أولية ينبغي التعرض لها قبل بحث جواز الطعن بالنقض كما ذهب الرأي الأول .

ومن أول الأحكام التي صدرت في هذا المعنى ما قضى به من أنه إذا رفعت الدعوى على المتهم بجنحة قذف بالمادتين ٢٦١ ، ٢٦٢ (من القانون القديم وهما تقابلان المادتين ٣٠٢ ، ٣٠٣ من القانون الحالي) وحكم عليه ابتدائياً بذلك ثم استأنف حكمت المحكمة الاستئنافية باعتبار الواقعة مخالفة سب غير علني بالمادة ٣٤٧/١ (م ٣٩٤٧ من القانون الحالي) كان للمتهم أن يطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، ولا يمكن القول بعدم قبول الطعن بدعوى أن الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه مخالفة ، وأنه لا يجوز رفع النقض في مواد المخالفات ، لأن العبرة بوصف الواقعة الأصلي ، وليس بالوصف الذي تضعه المحكمة لها فيما بعد (٢) .

ثم اضطرت محكمتنا العليا بعد ذلك على نفس الخط في واقعة دعوى أقيمت عن جريمة الاعتداء على تلقى الرهان على سباق الخيل خفية وبدون تصريح طبقاً للمادتين ١ ، ٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ . إلا أنه صدر أمر عسكري جعل عقوبة الجريمة عقوبة جنحة وهو الأمر العسكري رقم ٣٨٢ من المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ (م ١ فقرة ٦٢) . ثم ألغى هذا الأمر بعد صدور الحكم الابتدائي فيها ، وكان قد صدر بتغريم المتهم مائتي قرش ؛ أي بعقوبة جنحة ؛ فلما استأنف المتهم خفضت العقوبة في الاستئناف إلى مائة قرش على أساس أن الواقعة عادت مخالفة بعد إلغاء الأمر العسكري المذكور . فطعن المتهم بالنقض ودفعت النيابة بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه صدر في مخالفة ، ولكن محكمة النقض ردت على هذا الدفع قائلة : —

« حيث إن الدعوى رفعت على الطاعن على أساس أن الواقعة التي أسندت إليه معاقب عليها بعقوبة الجنحة بمقتضى الأمر العسكري رقم ٣٨٢ وحكم فيها من محكمة أول درجة على هذا الاعتبار عليه بغرامة قدرها مائتا قرش . والحكم المطعون فيه قضى بتخفيض الغرامة إلى مائة قرش تطبيقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ التي تعتبر الواقعة مخالفة ، بناء على ما قاله من أنه قبل

(١) نص ٤ فبراير سنة ١٩٣٤ المضافة من ١١ ص ٥٥ .

(٢) نص ١٧ فبراير سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية من ١٨ ص ٧٣ . ووضح من الواقع أن المقصود من عبارة

« وصف الواقعة الأصل » الواردة في الحكم هو وصفها التي رفعت به الدعوى أصلاً .

الفصل في الاستئناف المرفوع من الطاعن ألغيت الاحكام العرفية بمقتضى القانون رقم ٨١٥ لسنة ١٩٤٥ . ولما كانت العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط إلى وضعها القانون لتحديد حق الطعن في الاحكام هي طبقاً للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى وليست كما تقضى به المحكمة .

إذ لا يسوغ بداهة أن يكون الحكم المقصود التظلم منه هو الفصل في جواز هذا التظلم أو منعه، ولا شأن في ذلك للأسباب التي بنى عليها الحكم مخالفته للوصف الوارد في الدعوى حيث لا يجوز أن يكون البت في أمر قبول تظلم متراخياً إلى ما بعد الفصل في موضوعه . ولما كانت الدعوى كما رفعت وكما قضى فيها ابتدائياً ، وكما قبل الاستئناف فيها ، عن مادة جنحة فإن الحكم الذي يصدر في هذا الاستئناف يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، (١) .

تعليق على هذا القضاء :

يعني من هذا القضاء ما ورد فيه من تقرير قاعدة عامة ، واضحة عموميتها من نفس عباراته عند ما ذهب إلى أن « العبرة بوصف الواقعة الاصلى وليس بالوصف الذي تعطيه المحكمة لها فيما بعد » . وأنه « لما كانت العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لتحديد حق الطعن في الأحكام هي طبقاً للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى وليست كما تقضى به المحكمة ... » . فهذه العبارات لم تفرق في هذا الشأن بين طريق طعن عادى كالاستئناف وبين طريق طعن غير عادى كالنقض . كما لم تفرق بين تغيير في الوصف يحىء نتيجة مجرد خلاف في وجهات النظر بين جهة الإحالة وجهة القضاء في الموضوع ؛ وبين تغيير يحىء بسبب تعديل في النصوص التشريعية اقتضى الأمر تطبيقه على الواقعة بأثر رجعى لأنه أصلح للتميم كما كان الشأن في الحالة المعروضة . بل عبر الحكم الثانى عن هذا المعنى تعبيراً صريحاً فقال « ولا شأن في ذلك للأسباب التي بنى عليها الحكم مخالفته للوصف الوارد في الدعوى » .

كما يعني من هذا الأخير ما ورد فيه من تعليقه لوجهة النظر التي أقرها باعتداد الوصف الذي أقيمت به الدعوى، كضابط اطرق الطعن الجائرة فيه دون الوصف الذي قد تراه لها المحكمة عند نظر الطعن والفصل في موضوعه ، من أنه « لا يجوز أن يكون البت في أمر قبول تظلم متراخياً إلى ما بعد الفصل في موضوعه » ، فهي حجة عملية لها وجهتها الواضحة تضاف إلى الحجج الأخرى التي أوردناها تأييداً لهذا النظر ، عند ما تكلمنا عن طرق الطعن الجائرة في الحكم عند تغيير وصف الواقعة من جنابة إلى جنحة أو من جنحة إلى جنابة .

لهذا يبدو لنا أن هذا القضاء قد جاء في محله ومطبّقاً قاعدة عامة دافعنا عنها فيما سبق دفاعاً مسيئاً ، وهي جعل الاعتبار للوصف الذي تقام به الدعوى في شأن جواز الطعن في الحكم ، بصرف النظر عن طواريء تغيير الوصف بعدئذ .

(١) قض ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ مجموعة عاصم كتاب ١ رقم ٢٩ ص ٨٢ . ومجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢٤٢ ص ٢٢٦ .

رد على تعليق :

كما هو جدير بالذكر أن هذا الحكم بالذات كان محل نقد من الأستاذ الكبير محمد عبدالله المحامى العام السابق إذ قال في معرض التعليق عليه إنه « إذا لوحظ أن تغير وصف الواقعة قد حصل بفعل المشرع لا نتيجة اجتهاد القاضى فى أية مرحلة من مراحل التقاضى بحيث يصح أن يقال إن وصف الواقعة كان محل نزاع واجتهاد مما شرع النقص لحسمه بكلمة تقولها المحكمة العليا ، وبحيث يمكن أن يقال إن العبرة هى بالوصف الذى وصف به الواقعة عندما رفعت إلى القضاء ، ثم لوحظ أنه بعد إلغاء الأمر العسكرى قد استأنف الطاعن الحكم الذى صدر عليه بأكثر من عقوبة المخالفة وصحح هذا الحكم فى الاستئناف — إذا لوحظ هذا وذاك كان القول بإجازة الطعن بطريق النقص فى الحكم الاستئنافى محل نظر (١) » .

فكان هذا النقد يفرق بين تغيير لوصف الواقعة بحىء بفعل المشرع ، وبين تغيير بحىء نتيجة اجتهاد القاضى فى أية مرحلة من مراحل الدعوى . فى الحالة الأولى ينبغى أن يكون الاعتبار — عند بحث جواز الطعن فى الحكم من عدم جوازه — لصحيح وصف الواقعة فى القانون . أما فى الحالة الثانية فينبغى أن يكون الاعتبار للوصف الذى أقيمت به الدعوى ، إذ فيها ويكون وصف الواقعة محل نزاع واجتهاد مما شرع النقص لحسمه بكلمة تقولها المحكمة العليا ، على أن هذه التفرقة — فيما يبدو لنا — لا تصمد للنقد للأسباب الآتية : —

أولاً : لأنه يتعذر التسليم ابتداءً — حتى من وجهة فقهية بحث — بأن القانون يعرف حالة يكون فيها تغيير وصف الواقعة قد حصل بفعل الشارع ؛ وحالة أخرى يكون هذا التغيير قد جاء فيها نتيجة اجتهاد القاضى . ففعل القاضى مسند — فى كل صورته — إلى عمل الشارع أخطأ أيهما فيه أم أصاب . وإذا اختلفت القضاة وتنوعت آراؤهم فأنما يكون ذلك بغية الوصول إلى حقيقة رأى الشارع دون غيره .

ثانياً : لأنه يتعذر القول من وجهة ثانية بأنه عند تغيير الوصف بمعرفة القاضى يكون وصف الواقعة محل نزاع واجتهاد مما شرع النقص لحسمه بكلمة تقولها المحكمة العليا ، ولا يكون الأمر كذلك عند تغييره بمعرفة الشارع بتشريع لاحق لإقامة الدعوى . إذ فى هذه الحالة الثانية يصح أن يكون وصفها محل نزاع واجتهاد مما شرع النقص لحسمه — أيضاً — بكلمة تقولها المحكمة العليا . ولماذا نفرق فى هذا الشأن بين تأويل نص وضع قبل إقامة الدعوى — أو تطبيقه — وبين تأويل نص وضع بعد إقامتها — أو تطبيقه ؟ ... مع أن النزاع فى الرأى والاجتهاد فيه متصور دائماً ، وشرع النقص لحسمه بكلمة تقولها المحكمة العليا فى الحالين معاً بغير شبهة ؟

ثالثاً : لأن مثل هذه التفرقة بين حالة تغيير لوصف الواقعة بمعرفة القاضى لما يراه هو فى شأن حقيقة وصفها ، وبين حالة تغييره بمعرفة الشارع ، فضلا عن عدم استنادها إلى أصل معين فى الفقه أو التشريع ، تبدو محكية ، ومؤدية عملاً إلى الوقوع فى مزيد من الغموض فى ميدان هو

أجدر بمزيد من الوضوح والتبسيط . إذ سيتعين طبقاً لما أن بحث عن مصدر تغير الوصف وظروفه قبل أن تقرر جواز الطعن بالنقض من عدمه في الحكم الصادر فيها وما العمل إذا كانت أسباب الحكم غامضة أو قاصرة في هذا البيان ، خصوصاً وأن ذلك سهل الوقوع متى رأى القاضى أنه إزاء مجرد مخالفة ؟ . وما العمل إذا قال القاضى إنه يستند في تغير الوصف إلى تشريع لاحق يرى للطاعن أنه لا يبرى على واقعة الدعوى (١) وكان ذلك بالذات هو سبب نعيه على الحكم ؟

هذه الاعتبارات مجتمعة تحملنا على القول بأنه مادام احتمال النزاع في رأى والاجتهاد في وصف الواقعة هو الذى يبيح الاعتداد بالوصف الذى وصفت به عند مارفت إلى القضاء ، فإن ذلك يكفى للاعتداد بهذا الوصف دون غيره — فى نطاق طرق الطعن الجائزة فى الأحكام — إذا ما لحقه تغير فيما بعد ، وبصرف النظر عن مصدره وظروفه ، حتى فى أسانيد هذا الرأى التى استند إليها لإيجاد تفرقة بغير مفرق مقبول .

متابعة لنقض النقض :

فى حكم أحدث مما تقدم اضطرت محكمة النقض على اتباع نفس الضابط دون تغير فتالت ، وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه صدر فى مخالفة وذلك استناداً إلى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ التى لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض إلا فى الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات أو الجنح .

وحيث إن هذا الدفع لا يتوجه ، لأن الواقعة إذا كانت قد تغير وصفها القانونى فى إحدى مراحل الدعوى ، فإن العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التى وضعها قانون الإجراءات الجنائية فى الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ معدلة لتحديد جواز الطعن فى الأحكام بطريق النقض هى بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذى تقضى به المحكمة . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى قد أقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض أغذية فاسدة للبيع المعاقب عليها طبقاً للواد ٢ ، ٥ ، ٨ من قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ففضت المحكمة باعتبارها مخالفة منطلبة على المادتين ٢ ، ٧ من ذلك القانون — فإن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً (٢) .

(١) وقد يقال إنه تغير الوصف من جنحة الى مخالفة يستفيد منه المتهم فلا يقبل منه الطعن بالنقض ، ولو بنى هذا التغير على خطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله . ولكن الرد على ذلك مبسور ، إذ من الجائز أن يتضمن القانون الجديد عقوبة تكميلية مع اعتباره الواقعة مخالفة لم تكن جائزة فى القديم مع اعتباره إياها جنحة . كما قد يكون الطعن من النيابة .

(٢) قض ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٤٨ ص ١٤٥ .

تعليق على هذا القضاء :

جلى أن تغيير الوصف قد جاء نتيجة خلاف في وجهات النظر بين سلطة الإحالة في الجنع ، وهي النيابة العامة وبين المحكمة حول صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ودون تداخل أى نص تشريعى لاحق معدل للتكييف . فالدعوى قد أقيمت هنا بوصفها جنحة عرض أغذية فاسدة للبيع طبقاً للواد ٢ ، ٥ ، ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ولكن محكمة الموضوع بما خولتها من سلطان المادة ٣٠٨ إجراءات عمدت إلى اعتبارها مخالفة طبقاً للواد ٢ ، ٣ ، ٧ من ذلك القانون . وقد أقرت محكمة النقض انطباق الوصف الجديد على ما ثبت من وقائع الدعوى لأنه متى كان الحكم المطعون فيه أثبت أن السكاكو الذى وجد في حيازة الطاعن فاسد لارتفاع درجة المخوضه فيه ، وأن عليه بفساده غير متوفر فإن معاقبته عن هذه الواقعة بمقتضى المواد ٢ ، ٣ ، ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يكون صحيحاً في القانون ولا خطأ فيه ... ، فاستقر بذلك للواقعة وصف المخالفة لا الجنحة . ومع ذلك بقي على حاله ضابط محكمتنا العليا في تقدير جواز الطعن بالنقض من عدمه ، ألا وهو ضابط الوصف الذى أقيمت به الدعوى ، دون الوصف الذى حصل التغيير إليه ؛ ولو كان هذا الوصف الأخير - وصف المخالفة - هو الصحيح في القانون دون الوصف الذى أقيمت به .

تلخيص :

يبين مما تقدم أننا لا نكون مغالين إذا قلنا إن محكمتنا العليا مستقرة على إعطاء الاعتبار للوصف الذى تقام به الدعوى دون غيره في نطاق تحديد طرق الطعن الجائزة في الحكم : -

أ - وقد طبقت ذلك عند تغيير وصف الجنائية الذى أقيمت به الدعوى ابتداء إلى جنحة ؛ فجاءت الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في هذه الحالة يبطل من تلقاء نفسه بحضور المتهم أو بالقبض عليه عملاً بالمادة ٣٩٤ إجراءات ، فلا يخضع لنظام المعارضة في الأحكام الغيابية في الجنح ، ولو صدرت من محكمة الجنايات (م ٣٩٧) .

وهذه قاعدة عامة واجبة التطبيق في جميع الأحوال وبصرف النظر عن سبب الحكم في الدعوى بمقوبة الجنحة وهل هو تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة أم الأعذار القانونية ؛ أم هو تعديل الوصف من جنابة إلى جنحة في نطاق المادة ٣٠٨ إجراءات .

ب - كما طبقته بشكل شبه تام عند تغيير الوصف من جنحة إلى مخالفة فأجازت الطعن بالنقض في الحكم الصادر اثرائياً اعتداداً بالوصف الذى أقيمت به الدعوى ، دون الوصف المحكوم على مقتضاه .

وقد قلنا بشكل شبه تام في هذه الحالة الأخيرة لأننا لم نعثر إلا على حكم قديم ووحيد صادر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ أشرنا إليه آنفاً غلب كفة الوصف الذى حصل التغيير إليه على الوصف الذى أقيمت به الدعوى . وهو حكم فريد في نوعه إذ جاء على خلاف جميع ما سبقه من أحكام وما لحقه مما يسلبه كل قيمة تذكر في التعبير عن وجهة نظر محكمة النقض ، والتي تلاقت أحكامها عند الضابط الذى يبناه دون غيره .

« يتبع »

تكييف وظيفة المحكم

وتحديد طبيعة حكمه ووقت صدوره ، وحقيقة المقصود من الأمر بالتنفيذ ، ومدى ولاية قاضي الأمور الوقية عند إصدار الأمر بالتنفيذ وعند نظره التظلم من أمره ، ومدى اختصاص القضاء المستعجل بوقف تنفيذ حكم المحكم للدكتور أحمد أبو الوفا — أستاذ قانون المرافعات — جامعة اسكندرية

١ — طبيعة أحكام المحكمين وتكييف وظيفة المحكم :

يرتكز التحكيم على أساسين هما إرادة الخصوم وإقرار المشرع لهذه الإرادة . فالتحكيم هو اتفاق على طرح النزاع على أشخاص ليفصلوا فيه دون المحكمة المختصة به . إذن إرادة الخصوم هي التي تخلق التحكيم ، ودون هذه الإرادة لا يتصور أن يخلق .

ومن ناحية أخرى لا تكفي إرادة الخصوم وحدها لخلق هذا النظام بل يجب أن يقر المشرع اتفاقهم . وبعبارة أخرى ، إذا لم ينص المشرع على جواز التحكيم وجواز تنفيذ أحكام المحكمين ما كانت إرادة الخصوم بكافية لخلقها (١) .

ولقد أقر المشرع نظام التحكيم احتراماً لإرادة الخصوم ، ومتى وضحت هذه الإرادة وفق الشكل الذي يتطلبه القانون التزم الخصوم بحسم النزاع بطريق التحكيم ، يفرض عليهم ، ويفرض المحكم عليهم ، وينتهي أثر إرادتهم عند هذا الحد . وعندئذ يفرض القانون أحكامه سواء بالنسبة إلى الخصومة أمام المحكم أم بالنسبة إلى إجراءاتها أم بالنسبة إلى الحكم الصادر فيها . ويلتزم المحكم بمراعاة القانون في كل هذا ، وإن أخل به كان مسؤولاً أمام المحكمين ، فهو إذن يقوم بخدمة عامة لأنه يتولى سلطة القضاء بخصوص النزاع القائم أمامه . وحكمه يفرض على الخصوم كما يفرض على السلطات الأخرى شأنه شأن الأحكام التي تصدر من القضاء العادي . وحكمه يكتب كما تكتب الأحكام العادية ، ويستأنف كما تستأنف تلك الأحكام ، وينفذ كما تنفذ هذه الأحكام أيضاً ، وكل ما في الأمر أن المشرع شاء أن يراقب عمله ، لأن عمله هذا لا يستمد قوته إلا من اتفاق الخصوم على التحكيم ، فأوجب قبل تنفيذ حكمه وقبل وضع الصيغة التنفيذية عليه أن يخضع لرقابة وإشراف قاضي الأمور الوقية لمجرد التحقق من أنه قد صدر بالفعل باسمه على مشاركة تحكيم وأن المحكم قد راعى الشكل الذي يتطلبه منه القانون . فقاضي الأمور الوقية وهو الرئيس الإداري للمحكمة إنما يمهّد فقط لإجراء وضع الصيغة التنفيذية على حكم المحكم حتى لا يترك تقدير الأمر لقدر كتاب المحكمة.

(١) راجع Dalloz Encyclopédie juridique سنة ١٩٥٥ باب التحكيم ص ٢٢٢ وما يليها —

وجاء فيه :

C'est la loi même qui détermine les modalités d'exercice de l'arbitrage et par conséquent le favorise.

إذن حكم المحكم يعتبر قد صدر من يوم كتابته والتوقيع عليه ، وتسرى آثاره ويحتج بحجته من هذا التاريخ ، شأنه شأن الأحكام العادية ، وإنما إجراء وضع الصيغة التنفيذية عليه يتطلب أولاً الرجوع إلى قاضى الأمور الوقية للأسباب المتقدمة .

٢ — والمبادئ المتقدمة تسرى ولو كان المحكم مفوضاً بالصلح ، ولا يصح اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح إلا إذا وضحت إرادة الخصوم وضوحاً تاماً صريحاً وكانت ترمى إلى هذا ، ويجب أن تفسر إرادتهم بالحیطة والحذر وعدم التوسع رعاية لذات حقوقهم . والاتفاق على جعل حكم المحكم غير قابل لأى طعن أو الاتفاق على اعفائه من مراعاة أحكام قانون المرافعات لا يكتفى فى ذاته لاعتبار المحكم مفوضاً بالصلح لأن هذا أو ذاك نتيجة من نتائج التحكيم بالصلح وليس بضابط التفرقة بين التحكيم بالصلح والتحكيم (بالقضاء) وبعبارة أخرى يصح اتفاق الخصوم على التحكيم بالقضاء مع الاتفاق فى ذات الوقت على اعفاء المحكم من إعمال قانون المرافعات وعلى اعتبار حكمه غير قابل لأى طعن .

إذن لا يعد المحكم مفوضاً بالصلح إلا إذا وضحت تماماً إرادة الخصوم وانصبت الى هذا النحو . والمحكم الصالح وإن كان لا يتقيد بالشكل العام المقرر فى قانون المرافعات ، فلا تسرى على تصرفاته الجزاءات المقررة فى هذا القانون (لأن رأيه هو معيار الصحة مالم يتعلق الأمر بالنظام العام) ، إلا أنه مقيد بالشكل الخاص انوارد فى باب التحكيم ، وهذا الشكل يلزمه حتماً ما لم ينص القانون على غير ذلك صراحة . ومن ثم هو ملزم بمراعاة جميع الأحكام الواردة فى باب التحكيم الخاصة بتحرير حكمه وإيداعه ، لأن هذه الأحكام قصد بها مراقبة عمله ، وهو خاضع لهذه الرقابة حرصاً على مصلحة الخصوم أنفسهم لجرد التحقق من أن إرادتهم ترمى بالفعل إلى التحكيم بالصلح ومن أن حكمه توافر فيه كل الشكل المطلوب تمهيداً لتنفيذه .

٣ — وعلى الرغم من وضوح المبادئ المتقدمة فقد صادفت نقداً من جانب أقلية من الشراح فى فرنسا ، إنما رأى الراجع الثابت يتجه إلى تأكيد هذه المبادئ .

ورأينا أن استكمال البحث يقتضى حتماً الإشارة إلى ما قاله هذه الأقلية ، وذلك لتأكيد المبادئ المتقدمة وحتى تبدو على كمالها .

فن الشراح من قال إن المحكم قد يكون جاهلاً القانون وقد يكون أصماً أو أبكم أو امرأة أو أجنبياً فكيف يلتزم بمراعاة القوانين ، ومنهم من قال إن حكم المحكم ما هو فى الواقع إلا عقد يلتزم به الخصوم لأن إرادتهم اتجهت إلى ذلك ، ومنهم من قال إنه وإن كان عقداً إلا أنه يصبح حكماً بمجرد وضع الأمر بالتنفيذ عليه . ومنهم من قال إن حكم المحكم لا يمكن أن تكون له جنسية ما لأنه ليس بعمل من أعمال سلطة عامة فى الدولة ، ولا يمكن أن يمنع جنسية الخصوم أو جنسية المحكم الذى أصدره ، وإذن لا يخضع لشكل خاص لازم (١) .

(١) نظر Alfred Bernard: L'arbitrage volontaire en droit privé سنة ١٩٣٧

٤ - وتقول في الرد على كل ما تقدم ان المحكم لا يعذر بجهله القانون ؛ وان انس في نفسه عدم القدرة على أداء مهمته فعليه ألا يقبلها من أول الأمر لأنها تتطلب منه الالمام بالقوانين حتى ولو كان المحكم مفوضا بالصلح إذ عليه مراعاة الشكل الخاص المقرر في باب التحكيم على ما تقدم .

وليس هذا بغريب في التشريع فن الأشخاص من يلزم بمراعاة الشكل المقرر في التشريع على الرغم من أنه لا يعد من رجال القانون ؛ ومثال هؤلاء خير الدعوى ؛ فهو ملزم بمراعاة شكل معين وإلا كانت إجراءاته باطلة . ولم يتل أحد فيما نعلم أنه يعذر لجهله القانون .

وحكم المحكم لا يمكن اعتباره بمثابة عقد صالح لأنه قد لا يرضى جميع المحكمين أو بعضهم فكيف يعد صلحا بينهم ؛ ولأن المشرع لا يجوز وضع الصيغة التنفيذية على عقد الصلح . ومن ناحية أخرى لا يعقل أن يغير الأمر بالتنفيذ من طبيعة عقد صلح فيحوله إلى حكم (١) .

وبالنسبة إلى شكل الحكم ؛ فان جميع إجراءات التحكيم تخضع للشكل المقرر في قانون البلد الذي يصدر فيه الحكم عملاً بالمادة ٨٤١ التي تنص على أنه يجب أن يصدر حكم المحكمين في مصر وإلا أتبع في شأنه القواعد المقررة للأحكام الصادرة في بلد أجنبي . وهذه المادة تؤكد نظرية فقهية سليمة في القانون الدولي الخاص .

٥ راجع المذكرة التفسيرية للقانون - وجاء فيها أن المشرع أوجب أن يصدر حكم المحكمين في القطر المصري وإلا أتبع في شأنه القواعد الخاصة بالأحكام الصادرة في بلد أجنبي . وذلك لأن الضوابط قد اختلفت في متى يكون حكم المحكمين أجنبياً ومتى لا يكون . فقال فريق إن العبرة هي بالبلد الذي حصل فيه الاتفاق على التحكيم ؛ واعتبر غيرهم البلد الذي جسد فيه المحكمون للحكم ؛ ونظر آخرون إلى جنسية المتحاكمين كما نظر سواهم إلى جنسية المحكمين . على أن الرأي المعتمد الآن في فقه القانون الدولي الخاص ؛ هو الذي يجعل العبرة بالجهة التي صدر فيها الحكم دون غيرها . فتي صدر الحكم في بلد أجنبي الحق بالأحكام الأجنبية . وهذا النظر هو الذي أخذ به قانون المرافعات الايطالي في المادة ٢٢ منه .

٥ - وفيما يلي دراسة تفصيلية للبادئ المتقدمة مع دراسة مدى اختصاص قاضي الأمور الوقفية عند إصدار الأمر بالتنفيذ ؛ ومدى اختصاصه بنظر التظلم من أمره .

٦ - التحكيم بمثابة قضاء الزامى :

متى تم الاتفاق على التحكيم فانه يفرض على المحكمين ؛ كما يفرض على المحكم وحكمه ويفرض على سائر السلطات .

على الرغم من أن التحكيم وليد إرادة الخصوم إلا أنه يفرض عليهم متى أنصبت هذه الإرادة في الشكل المقرر قانوناً ، يؤكد هذا المعنى المادة ٨٢٨ التي تنص على أنه لا يجوز عزل المحكمين

(١) راجع الفريد برنار - الميرجم للتقدم رقم ٤٧٧ وما يليه .

إلا بتراضى الخصوم جميعاً ، ولا يجوز ردهم عن الحكم إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد مشاركة التحكيم .

وإذا تراضى خصم عن شرط التحكيم وأقام دعواه أمام المحكمة المختصة أصلاً بالنزاع جاز لخصمه التمسك بعدم قبول الدعوى ومنع سماحها . وهذا من المسلمات .

ومن ناحية أخرى يلتزم المحكم بالفصل في النزاع المطروح أمامه ويلتزم بأعمال القانون بصده وإلا كان مسئولاً بمتى قضى القواعد العامة وعملاً بالمادة ٨٢٧ التي تنص على أنه لا يجوز للمحكم بعد قبول التحكيم أن يتنحى بغير سبب جدى وإلا جاز الحكم عليه للخصوم بالتضمينات .

و"نراجع والمحكم تعبيرات مختلفة لتأكيد المعنى المتقدم ، فمثلاً يقول Raviart (١) .

(١) في كتابه *Traité formulaire de procédure générale* سنة ١٩٤٩ — الطبعة السابعة — الجزء الثاني ص ٢٥٢ رقم ١١٩٢ .

"L'arbitrage est donc une véritable juridiction que les parties confèrent, par leur propre volonté, à des simples particuliers à l'effet de juger une ou plusieurs contestations déterminées .

Si l'une des parties se refuse à désigner son arbitre, l'autre peut, ou bien demander des dommages-intérêts, ou bien demander aux tribunaux de prendre toutes mesures utiles pour constituer le tribunal arbitral".

أنظر في تأكيد هذا المعنى حكم محكمة النقض الفرنسية الدائرة المدنية — ٢٧ فبراير ١٩٣٩ — جازيت بآله ١٩٣٩ — ١ — ٦٧٨ — وأنظر تعليق Paytel عليه في جازيت بآله ٢٢ يولييه ١٩٤٤ .

والمرارة المتقدمة ردها كثير من شراح القانون في مصر — أنظر السهموري في الوسيط الجزء الثاني ص ٦٥٠ وما أشار إليه من مراجع وأحكام . ونشأت في رسالة الإثبات الطبعة السادسة جزء ٢ رقم ٦٢٢ . وقمعه وعبد الفتاح السيد ص ٦٤٤ .

وجاء *Encyclopédie juridique* الجزء الأول سنة ١٩٥٠ ص ٢٥٢ : أن المحكم ماهو إلا قاض بكل معنى الكلمة يخضع حتماً لكل مانص عليه القانون من مبادئ وقواعد . وجاء فيه أيضاً ص ٢٢٢ : أن المحكم كالقاضي يتعين عليه مباشرة مهمته في حرية تامة . وأنظر أيضاً Japlot سنة ١٩٣٥ رقم ٩٧٦ وما يليه .

ويقول Morel : نعمة نقاش يدور بصدد المناوئل عما إذا كان حكم المحكم يمد ورقة رسمية . وفي رأى أن المحكم — وهو قاض خاص — لا يسبغ على عمله الرسمية ، فلا يتمتع حكمه بهذه الصفة إلا بإبداعه قلم الكتاب . ولكن القضاء في فرنسا يأخذ بالرأى العكسى الذى يؤكد القاعدة التي تقرر أن حكم المحكم ماهو إلا حكم حقيقى . . . أنظر أيضاً حكم النقض الفرنسى المشار إليه . وأنظر أيضاً في تأكيد المعنى المتقدم مؤلف

Jean Robert : *Traité de l'arbitrage civil et commercial en droit*

Interne سنة ١٩٣٧ — رقم ١٩١ وما يليه ورقم ٢٠٠ وما يليه .

حكم المحكم إذن يعتبر حكماً بكل معانى الكلمة ، من ناحية شكله ومن ناحية موضوعه . ومن الناحية القانونية ومن الناحية الفعلية ، وهو يفرض على الكافة شأنه شأن سائر الأحكام العادية .

وقد جاء في دالوز (سنة ١٩٥٥) المرجع المتقدم الإشارة إليه ص ٢٥٣ رقم ٣٠٦ : "حكم المحكم له جميع"

« التحكيم هو قضاء حقيق ، أى جهة قضائية حقيقية ، يسمى إليها الأشخاص بمحض إرادتهم ، ويطرحوا نزاعهم على مجرد أشخاص عاديين ليفصلوا فيه . وإذا رفض خصم تعيين محكمة كان لخصمه أن يطالبه بالتعويض أو يطلب من المحكمة تعيينه فنشأ محكمة التحكيم » .

٧ - خضوع حكم المحكم لذات الشكل المقرر بالنسبة إلى الأحكام :

القاعدة الأساسية في التشريع أن حكم المحكم يخضع لذات الشكل المقرر بالنسبة إلى الأحكام العادية عملاً بالمادة ٨٤٠ . وهذه القاعدة مقررة في التشريع في مصر وفي فرنسا وفي بلجيكا .

والجدير بالذكر أن القاعدة المتقدمة يعمل بها - ومسلماً بها - ولوعند من ينزع في طبيعة الحكم الموضوعية ويعتبره عقداً . بل ولوعند من ينزع في الصفة الرسمية للحكم بالنسبة للنزاع المطروح عليه ، كما يعمل بها بالنسبة إلى التحكيم بالصالح .

إذن أياً كان الرأي في طبيعة حكم المحكم من الناحية الموضوعية فإنه يخضع لشكل الأحكام العادية .

== خصائص الأحكام ... ويفرض على المحكمين ، كما يقبل التنفيذ فوراً وانحسبوا حكماء وليسوا بولاة ...
أظهر في تأكيد هذا المعنى قض فرنسي - الدائرة المدنية ١٨ مايو ١٩٤٢ دالوز ١٩٤٢ - ١٠٥ .

' La sentence arbitrale a tous les caractères d'un jugement, du fait que les arbitres ont reçu des parties la mission de trancher un litige par une décision qui s'imposera à celles-ci et sera susceptible d'exécution directe. Les arbitres sont des juges et non pas des mandataires'.

وجاء في مؤلف Alfred Bernard: L'arbitrage volontaire en droit privé سنة ١٩٢٧ رقم ٤٧٠ وما يليه .

في تأكيد ما تقدم أن حكم المحكم يعد حكماً عادياً (١) لأن قانون المرافعات الفرنسي نفسه قد منحه هذا الوصف (وكذا القانون المصري) (٢) ولأن المهمة الملقاة على عاتق المحكم بناء على اتفاق الخصوم وباقرار القانون هي نفس إدعاءات الخصوم وتقديرها والمحكم بينهم ، (٣) ولأن حكم المحكم يخضع للقوات طرق العطف المقررة بالنسبة للأحكام العادية ، ما لم ينص القانون على ما يخالف ذلك .

وأنظر المراجع العديدة والأحكام التي أشار إليها في تأكيد هذا النظر ، وراجع أيضاً بنفس المعنى .

جلاسون في Glasson, Tissier et Morel, 3ème Ed , t IV, n 1022

جلاسون وتيسيه وودريل Glasson et Tissier, t. II. P 932

أوبري ورو Aubry et Rau, 4ème Ed., t. XII p 508.

كولان وكابيتان Colin et Capitant, t. II, p. 931.

بارتان Bartin Principes de droit international privé, n. 218.

Ravellin-Falcoz L'arbitrage en droit privé thèse Lyon 1907 p. 130

Pillet Traité théorique et pratique de droit international privé p. 536 .

نيبوييه Niboyet Manuel de droit international privé 2ème Ed. n. 870.

ومن ثم يجب أن يكون مكتوباً ، ويجب أن يكون مكتوباً بلغة البلاد الرسمية ، ويجب أن يكون مكتوباً على ورقة مدموغة إذا كانت هذه هي القاعدة بالنسبة إلى الأحكام (١).

وثمة بيانات أساسية يتعين توافرها في حكم المحكم وإلا كان باطلاً ؛ وهذا البطلان من النظام العام . ومن أمثلتها بيان صورة من مشاركة التحكيم عملاً بالمادة ٨٤٠/٢ لأن المشرع ما منح المحكم سلطة ما إلا على اعتبار أن إرادة الخصوم قد اتجهت إلى هذا النحو ، والقاضي المكلف بمراقبة الحكم تمهيداً لوضع الصيغة التنفيذية عليه يجب عليه التحقق مما تقدم من تلقاء نفسه ، كما يجب عليه التحقق من أن النزاع لا يتعلق بالجنسية أو بأمر من النظام العام ، ومن أن الحكم موقع عليه من المحكم . والقواعد المتقدمة تسرى ولو كان التحكيم بالصلح .

ويتعين أن يكون حكم المحكم مسبباً ولو كان مفوضاً بالصلح ؛ إذ أن تفويضه بالصلح لا يعفيه من ضرورة بيان الأساس القانوني والاعتبارات التي حدت به إلى ما اتجه إليه في حكمه (٢) .

ويتعين أن يكون حكم المحكم مسبباً في مصر ولو كان مفوضاً بالصلح عملاً بصريح المادة ٨٤٠ التي يعمل بها في كل الأحوال ، على ما تقدم ذكره .

ولا يعني المحكم المصالح من ذكر أسباب حكمه إلا إذا اتفق الخصوم على ذلك صراحة في مشاركة التحكيم (٣) .

وجميع المبادئ الأساسية المتقدمة ثابتة في الفقه والنصاء الفرنسي والبلجيكي والمصري (٤) .

(١) جلاسون وتيسيه وموريل — الجزء الخامس سنة ١٩٢٦ — ص ٢٨١ رقم ١٨٣٨ .

(٢) نقض فرنسي أول ديسمبر ١٨٥٧ (دالوز ١٨٥٨ — ١ — ٢٩) وراجع مؤلف الفريد برنار رقم ٤٩٥ ص ٢٩٢ ، ومؤلف جان روبر رقم ١٩٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) راجع الأحكام العديدة المذكورة في مؤلف :

Van Lennep: Recueil de Jurisprudence Française et Belge en matière d'arbitrage. • وما يليه .

وجاء في كتاب الفريد برنار رقم ٤٩٣ .

« إذا لم يرد في القانون نص خاص يقرر شكلاً معيناً لحكم المحكم فمن الواجب أن يخضع لكل الشكل المقرر بالنسبة إلى الأحكام . وإذن يجب أن يشتمل حكم المحكم على بيان أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ، وبيان أسماء المحكمين وموطن كل منهم ، وأقوال الخصوم وطلباتهم وأسباب الحكم ومنطوقه وتوقيع المحكمين وتاريخ صدور الحكم ومكانه » .

أنظر في ذات المعنى : Garsonnet, t. VIII, n. 291/1584 .

Bloche: arbitrage, n. 469 .

ويقول جان روبر (المرجع السابق) رقم ١٩٩ ص ٢١١ .

ما دام حكم المحكم هو حكم عادي فمن الواجب أن يشتمل على كل ما يشتمل عليه الحكم العادي . =

٨ — وجوب صدور حكم المحكم باسم السلطة العليا في البلاد :

رأينا ، من كل ما تقدم ، أن حكم المحكم هو بمثابة حكم عادي يخضع للشكل المقرر له . ويصدر من شخص مكلف بتأدية وظيفة القضاء في خصوص النزاع المطروح أمامه ، على الرغم من أنه في الأصل من غير رجال القضاء ، وهذه الوظيفة تمنح له احتراماً لإرادة المحكمين . ومن ناحية أخرى متى وضعت هذه الإرادة التزاماً هؤلاء بحسم النزاع بطريق التحكيم ، ويفرض عليهم المحكم وحكمه . لأن المشرع يقر التحكيم متى اتفق عليه الخصوم ؛ (ولم يعدلوا عنه) ولأن المشرع يبتغي حسم النزاع فوراً بالتحكيم تحقيقاً لحسن سير العدالة وحتى لا يؤدي التحكيم إلى عرقلة الأمور وتعقيداتها فيضر ولا ينفع ، ويسبب كثرة القضايا بدلاً من أن يكون سبباً لتفادها . وكل هذه الاعتبارات أساسية وتعلق بذات مرفق القضاء وحسن سير العدالة .

وكون التحكيم في الأصل وليد إرادة الخصوم لا يؤثر إطلاقاً في الصفة الإلزامية للحكم الصادر فيه . وإذا يفرض الحكم على المحكمين فينتزموا بتنفيذه ؛ ويفرض على السلطات الأخرى فعملهم على تنفيذه واحترامه يجب أن يصدر باسم السلطة العليا في البلاد .

وهل من جدل في أن المحكم إنما يصدر حكمه بناء على ما خوله له قانون المرافعات في باب التحكيم ؛ ولا يصدره لمجرد تحقيق إرادة المحكمين . وإذا كان المشرع لم يقر التحكيم ولم ينظمه وصدر الحكم فيه فهل كان من التصور تنفيذه ؛ وهل كان من المتصور أن يفرض على السلطات فتلزم باحترامه أو تنفيذه .

وبعبارة أخرى حكم المحكم الذي يصدر باسم المحكمين ؛ دون إرادة من جانب المشرع لا ينفذ ولا يفرض على أية سلطة في الدولة ، بدليل أن الصلح الذي يتم بين طرفيه في غير مجلس القضاء لا تكون له قوة في التنفيذ .

والمشرع في باب التحكيم ؛ وفي غيره ؛ قد وصف قرار المحكم واعتبره حكماً ، وليس من شك في أن المشرع المصري أو الفرنسي أو البلجيكي قد حاله التوفيق في هذا الصدد .

وبعبارة أدق ؛ حتى إذا فرض جدلاً أن حكم المحكم لا يعد حكماً من حيث موضوعه إلا أن المشرع قد اعتبره حكماً من حيث الشكل ؛ فمن الواجب أن يخضع له ، ولا جدال واجتهاد فيما ورد فيه نص صريح (١) .

= ' De ce que la sentence est un Jugement il s'ensuit qu'elle doit comporter tout ce que comporte celui-ci' .

وأظهر في المعنى المتقدم حكم محكمة الدين في ٢٧ فبراير ١٩٣٦ دالوز ١٩٣٦ ص ٢٤٦ وحكم محكمة بروكسل في ٢٦ فبراير ١٩٠٦ (رقم ٦١٧ من مؤلف Lennep) .

وأظهر في وجوب الادعاء بالتزوير عند انكار حكم المحكم (مؤلف موريل — المرجع المتقدم الإشارة إليه واستئناف باريس في ١١ نوفمبر ١٩٤٥ دالوز ١٩٤٦ — ٤ — ١٨) .

(١) وفي هذا يقول جان روبر في مؤلفه المتقدم الإشارة إليه ص ٢٠٠ رقم ١٩١ « ما دام المشرع يطلق =

ويؤكد كل ما تقدم نص المادة ٨٤١ من قانون مرافعاتنا الذي يقرر وجوب صدور حكم المحكمين في مصر ، ولا معنى لهذه العبارة إلا إذا كان المقصود منها أن يخضع الحكم الصادر في مصر للشكل المقرر للأحكام في القانون المصري . وإلا انبعت في شأنه التواعد المقررة للأحكام الصادرة في بلد أجنبي (وهذه هي العبارة الأخيرة من ذات المادة المقدمة) .

وقد تقدمت دراسة هذه المادة من ضوء ما ورد في تفسيرها في المذكرة الإيضاحية للقانون . ويذهب رأى عكسى إلى أن الأحكام الأجنبية الصادرة باسم الأمة أو ملك البلاد التي صدرت فيها لا تنفذ في مصر أو في أى بلد أجنبي آخر إلا بعد اتباع ذات إجراء الأمر بالتنفيذ الذي تلزم مراعاته بالنسبة لحكم المحكم - الأمر الذي يدل على أن القاضى المصرى العادى بوصفه تابعا للسلطة القضائية هو وحده الذى يضى جزاء من هذه السلطة على هذه الأحكام مع أنها مستوفاة من حيث الشكل طبقا لقوانين البلاد التي صدرت فيها (١) .

ونحن نرى أن ما تقدم يؤيد وجهة نظرنا - فيما نقول به - لأن قاضى الأمور الوقتية - وهو الرئيس الإدارى للحكمة إنما يمد فقط لإجراء وضع الصيغة التنفيذية على الحكم الأجنبي أو على حكم المحكم حتى لا يترك تقدير الأمر لقلم كتاب المحكمة ، وهو فى الحالتين يتحقق فقط من أن الحكم الأجنبى قد صدر بالفعل من محكمة دولة أجنبية باسم الأمة أو ملكها ، أو رئيسها ، وأنه قد روعى فى إصداره الشكل المقرر فى البلد الأجنبى ، أو يتحقق من أن حكم المحكم قد صدر بناء على مشاركة تحكيم وأن المحكم قد راعى كل الشكل الذى يتطلبه منه القانون ، ومن بينه أن يكتب كما يكتب الحكم الذى يصدر من المحكمة عملا بالمادة ٨٤ من قانون المرافعات ، ولا يعنى المحكم المصرى من مراعاة هذا الشكل إلا إذا أصدر حكمه فى بلد أجنبى عملا بالمادة ٨٤١ المقدمة دراستها . وكل هذا يقطع بأن قاضى الأمور الوقتية يتعين عليه فحص شكل الحكم قبل إصدار أمره بتنفيذه والتحقق من أنه قد تم ونق القانون فى مصر أو فى البلد الأجنبى وفارق بين هذا وذاك .

والجدير بتوجيه النظر إليه أن الحكم الأجنبى أو حكم المحكم الصادر فى بلد أجنبى إنما يصدر باسم السلطة العليا فى هذا البلد ، وإذا صدر الأمر بتنفيذه فى مصر فانه ينفذ باسم السلطة العليا فيها ، وحكم المحكم ، هو الآخر ، إذا صدر فى مصر فانه أيضا يصدر باسم السلطة العليا فيها ، والأمر بتنفيذه يستوجب أن يتم هذا التنفيذ باسم السلطة العليا فى البلاد ، وبعبارة أخرى ، ليس من مقتضى الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبى أو حكم المحكم إعادة إصداره حتى يتسم باسم الشعب المصرى ، وإنما حقيقة المقصود من الأمر بالتنفيذ هى مجرد إجازة هذا التنفيذ باسم السلطة العليا فى البلاد ، ودليل ما تقدم أن قاضى الأمور الوقتية المختص بإصدار الأمر بالتنفيذ - فى الحالتين - لا يبحث الموضوع ليقضى فيه وإنما يتحقق من مراعاة الشكل للاعتبارات سالفة الذكر .

== عبارة « حكم المحكم » فى قانون المرافعات ، فى مواضع كثيرة ، كما يطلق عبارة تفيد أنه « يحكم فى المنازعة المطروحة عليه » ، فليس هناك أى شك فى أن حكمه يتميز بكل ما يميز به الحكم العادى » .

(١) انظر حكم محكمة استئناف القاهرة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ القضية رقم ٣٧٧ سنة ٨ قضائية .

واذن اذا لم يصدر حكم المحكم باسم السلطة العليا في البلاد فانه يفقد شكله كحكم لان صدوره باسمها يوضح مؤكداً أن القوة العامة من وراء من أصدره وتستوجب تنفيذه .
وهذه القاعدة من النظام العام ، ومن ثم يتعين على القاضى ألا يعتد من تلقاء نفسه بذلك الحكم الذى لم يصدر باسم السلطة العليا في البلاد .

وأخيرا ، واذا كانت المؤلفات التى تعنى بكتابة نماذج لأحكام المحكمين لا تصدرها باسم الأمة الفرنسية . فانها أيضا عندما تعنى بكتابة نماذج الاحكام العادية في المنازعات المختلفة لا تعنى بتصدرها باسم الأمة الفرنسية ، لأن هذا وذاك من المسلمات (١)

٩ - تسرى آثار حكم المحكم من تاريخ صدوره :

تظهر أهمية تحديد وقت صدور الحكم للتحقق من صحة الإجراءات ومن مراعاة الميعاد المحدد (بنص القانون أو باتفاق الخصوم) لإصدار الحكم (م ٨٢٣) .
كما تظهر أهمية تحديد الوقت الذى يعتبر فيه حكم المحكمين قد صدر اذا توفى أحدهم أو قام به سبب من أسباب الرد أو اذا توفى أحد الخصوم أو فقد أهليته . هذا ويلاحظ أيضا أنه من وقت صدور الحكم تسرى الآثار القانونية المترتبة على صدوره (٢) .

وقد اتجه رأى الى أن القانون لم يوجب كتابة الحكم في خلال الميعاد المضروب لحكم المحكمين وإنما أوجب مجرد اصداره في الميعاد ، وبالتالي فلا تلزم كتابته في خلال الميعاد ويكفى مجرد النطق به ، حتى ولو تأجلت كتابته والتوقيع عليه الى ما بعد الميعاد المضروب له ؛ واتجه رأى آخر الى أنه يلزم ايداع الحكم حتى يعتد بصدوره ، فالعبرة اذن بتاريخ الايداع ؛ واتجه رأى ثالث الى أن القانون لا يوجب النطق بالحكم وينعقد اجماع الشراح على هذا ، وبالتالي فلا يلزم النطق بالحكم في جلسة علنية كما هو الحال بالنسبة للأحكام التى تصدر من القضاء العادى وإنما يتعين كتابة الحكم والتوقيع عليه ، ويعد الحكم قد صدر ويعتد به من تاريخ التوقيع عليه ولا يلزم النطق به أو ايداعه ؛ ولا يترتب أى بطلان ان لم يراع هذا أو ذاك (٣) .

ونحن نؤيد الرأى الأخير ونرى أنه وإن كانت عبارة المادة ٨٢٣ قد لا توحي بأن القانون لا يوجب كتابة الحكم لاحترام الميعاد الا أن المادة ٨٤٠ توجب كتابة الحكم من ناحية ولم تشر الى وجوب النطق به من ناحية أخرى ؛ ويذهب الرأى في فرنسا - كما قدمنا - الى أنه لا يلزم النطق بحكم المحكمين ؛ فلا يعتبر النطق به في جلسة علنية ضمانة للخصوم ، ولا يعد اجراء أساسيا اذن ؛ وبالتالي وإذ يوجب القانون اصدار حكم المحكمين في خلال ميعاد معين يوجب في واقع الامر لإنهاء مهمتهم في خلال هذا الميعاد ؛ ومهمتهم لا تنتهى إلا بكتابة الحكم والتوقيع عليه حتى لا يكون

(١) راجع على سبيل المثال مؤلف رافيار (١٩٤٩) - الطبعة السابعة - الجزء الثانى - رقم ٤٢٦ وما يليه .
إذ أورد نماذج لأحكام تصدر من المحاكم العادية خالية من العبارة التقدمة .

(٢) أنظر كتاب إجراءات التنفيذ رقم ٦٨ .

(٣) أنظر في كل هذا مؤلف الفريد برنار ص ٣٠٠ وما أعار إليه من مراجع وأحكام وجلاسون ٥ رقم ١٨٢٢

القول بعكس هذا مدعاة لتراخيهم وإهمالهم في كتابة الحكم . هذا ويلاحظ أن المادة ٨٤٢ تقتضي هذا الفهم لأنها توجب إيداع الحكم في خلال خمسة أيام من تاريخ صدوره ؛ فالمرجع يقصد إذن بصدور الحكم — في باب التحكيم — كتابته .

وعلى أي حال فهذا الرأي هو وحده الذي يستقيم في الأحوال الدقيقة التي يكون فيها لتحديد تاريخ صدور الحكم أهمية كبيرة كما إذا توفي المحكم أو فقد أهليته بعد النطق به وقبل كتابته ؛ فهل يتصور أن يقال بصدور الحكم لم يكتب ولم يوقع عليه المحكم الذي أصدره .

وبناء على ما تقدم نترتب آثار الحكم من وقت كتابته والتوقيع عليه فيحوز حجية الشيء المحكوم به ، ولو لم يكن قد صدر الأمر بتنفيذه ؛ بل ولو لم يكن قد أودع قلم كتاب المحكمة (١) .

ومن ثم لا يجوز للخصوم طرح النزاع من جديد أمام المحاكم العادية وإلا جاز التمسك بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها (٢) . ولا يجوز للمحكمن إعادة النظر في القضاء الصادر منهم لخروج النزاع من ولايتهم فلا يجوز لهم تعديل أية عبارة وردت في الحكم ، وإن كان من الجائز تصحيح ما ورد به من أخطاء مادية بحة كتابية أو حسابية وفق القواعد العامة المتبعة بالنسبة إلى الأحكام العادية .

ويتجه القضاء في فرنسا إلى أن حكم المحكمين يعتبر بمجرد صدوره والتوقيع عليه ورقة رسمية شأنه شأن الأحكام التي تصدر من القضاء العادي ؛ والتاريخ الذي يثبته المحكمون في الحكم يعتد به وبعد حجة الخصم وحجة عليه ، فلا يملك انكاره إلا بالادعاء بتزوير الحكم لأن المشرع يمنح المحكم صفة الموظف العمومي في خصوص النزاع المطروح عليه ، فيعد حكمه ورقة رسمية (٣) .

(١) أبوهيف رقم ١٣٨٠ وموريل رقم ٩٣٢ وفنسان وكيس رقم ٦١٢ وبربرتوار دالوز الجديد ١ ص ١٩٨ رقم ١٢٠ ونقض فرنسي ٢٧ أبريل ١٩٠٠ — دالوز ١٩٠١ — ١ — ٤٩٤ .

(٢) أنظر كتاب إجراءات التنفيذ رقم ٥٨ وما أشرنا إليه من مراجع وأحكام .

(٣) راجع في كل ما تقدم موريل رقم ٧٣٢ ونقض (دائرة الرأى ٧ يناير سنة ١٨٥٧ دالوز ٥٧ — ١ — ٤٠٦) وفنسان وكيس رقم ٦١٢ وبربرتوار دالوز الجديد ١ ص ١٩٨ رقم ١٢٠ والأحكام المشار إليها فيه ، وأنظر أيضاً حكم محكمة Pau في ٩ يولي ١٨٨٨ — دالوز ٨٩ — ٢ — ٢٥٢ وبوردو ٢٣ فبراير ١٨٨٦ — سيريه ١٨٨٨ — ٨ — ١٨٣ . ومؤلف الفريد برنار رقم ٤٧٠ ص ٢٧٢ وما بعدها وأنظر ما أشرنا إليه من أحكام ومراجع وحكم محكمة السين في ٢٧ فبراير ١٩٢٦ دالوز ٢٧ ص ٤٧١ . وأنظر أيضاً استئناف مختلط ٢٦ ديسمبر ١٩٢٩ مجلة التفرير والقضاء ٤٢ ص ١١٧ .

ويقول المرحوم الأستاذ أبوهيف في مؤلفه ص ٩٣٠ رقم ٣٨٠ : « يترتب على حكم المحكمين أن يكون له بين الخصوم جميع الآثار التي تكون للحكم القضائي ... وذلك بصرف النظر عن كونه مشمولاً بالأمر بالتنفيذ ، لأن هذا إنما يتطلب من أجل التنفيذ لا من أجل قوة الثبوت ... » .

ويقول جايو في مؤلفه ص ٦٢٣ رقم ٩٨٠ — تأكيداً للمعنى المتقدم — يحكم المحكمون بحكم يجوز حجية الشيء المحكوم به شأنه شأن الأحكام الصادرة من القضاء العادي ، ولا يتقصه إلا القوة التنفيذية التي لا تمنح له من صدور الأمر بالتنفيذ ... » .

وراجع أيضاً مؤلف جان روبري ص ٢١٢ رقم ٢٠٠ .

١٠ - حقيقة المقصود من الأمر بالتنفيذ :

لا يعد الأمر بالتنفيذ دليلاً على صلاحية الحكم للتنفيذ الفوري ، وإنما وضع الصيغة التنفيذية عليه هي وحدها دليل هذه الصلاحية ، وإذن لا ينظر في صلاحية الحكم للتنفيذ إلا عند تسليم صورته التنفيذية إلى المحكوم له بعد تذييلها بصيغة التنفيذ (م ٣٥٢) (١) .

ولا يقصد بأجراء الأمر بالتنفيذ أن يتحقق القاضي من عدالة الحكم ، فلا ينظر في سلامة أو صحة قضائه في موضوع الدعوى لأنه لا يعد هيئة استئنافية في هذا الصدد ، ولا يعد صدور الأمر بالتنفيذ ، في ذاته دليلاً على سلامة هذا القضاء .

كما لا يقصد بأجراء الأمر بتنفيذ الحكم منحه صفة الورقة الرسمية لأن هذه الصفة يتميز بها حال صدوره ، أو إعادة إصداره حتى يتسم باسم الشعب لأنه يعد صادراً من وقت كتابته والتوقيع عليه ، على ما تقدم .

وإنما حقيقة المقصود من الإجراء هو - كما قالت المادة ٨٤٤ - للاطلاع على الحكم ومشاركة التحكيم والتثبت من عدم وجود ما يمنع من تنفيذه ، أي للتثبت والتحقق من أن هناك مشاركة أو شرط تحكيم بصدد نزاع معين ، وأن هذا النزاع هو الذي طرح بالفعل على المحكم وفصل فيه في مواجهة من اتفق على التحكيم ؛ وأن هذا النزاع لا يتصل بالجنسية أو الأحوال الشخصية أو المسائل التي لا يجوز فيها الصلح ، وأن المحكم لم يخرج عن حدود المشاركة ولم يتجاوز الميعاد المقرر في المادة ٨٣٣ ؛ وأن المحكم هو الذي اختاره الخصوم ؛ أو أن بعض المحكمين قد فصل في النزاع وليس هناك ما يحول دون أن يكون مأذوناً بالحكم في غيبة البعض الآخر ؛ وأن الحكم يتمتع بالشكل المقرر بالنسبة للأحكام ولم ين على إجراء باطل .

وبعبارة مختصرة شاء المشرع أن يراقب عمل المحكم لأنه لا يستمد قوته إلا من إتفاق الخصوم على التحكيم ؛ فأوجب قبل تنفيذ حكمه وقبل وضع الصيغة التنفيذية عليه من جانب قلم كتاب المحكمة أوجب أن يخضع لرقابة وإشراف قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة وهو الرئيس الإداري لها كأجراء تمهيدى أولى بسبق وضع الصيغة التنفيذية بمجرد التحقق أن الحكم قد صدر بالفعل تنفيذاً لمشاركة تحكيم وأن المحكم قد راعى الشكل الذي يتطلبه منه القانون سواء عند الفصل في النزاع أم عند كتابة حكمه .

وعما يؤكد اتجاه الرأي المتقدم أن حكم المحكم - وفق ما ذهب إليه الفقه والقضاء في مصر وفي فرنسا وفي بلجيكا ؛ على ما تقدمت دراسته في الفقرة المتقدمة - يعتبر قد صدر من يوم كتابته والتوقيع عليه وتسرى كل آثاره ويحتج بحجيته من هذا التاريخ ، شأنه شأن الأحكام العادية ، وإنما لإجراء تنفيذه ووضع الصيغة التنفيذية عليه يقتضى أولاً الرجوع إلى قاضي الأمور الوقفية للأسباب المتقدمة .

(١) راجع محمد حامد فهمي رقم ٥٦ وكتاب إجراءات التنفيذ رقم ٦٩ .

١١ — التفرقة بين التحكيم بالصلح والتحكيم بالقضاء :

قدمنا أنه لا يصح اعتبار المحكم مفوضا بالصلح إلا إذا وضحت إرادة الخصوم وضوحا تاما صريحا وكانت ترمى إلى هذا ، وقلنا إنه يجب أن تفسر إرادتهم بالحيلة والحذر وعدم التوسع رعاية لذات حقوقهم ، وقلنا إن الاتفاق على جعل حكم المحكم غير قابل لأي طعن أو الاتفاق على إعفائه من مراعاة أحكام قانون المرافعات لا يكفي في ذاته لاعتبار المحكم مفوضا بالصلح لأن هذا أو ذاك نتيجة من نتائج التحكيم بالصلح وليس بضابط التفرقة بينه وبين التحكيم بالقضاء (١) .

ومن ناحية أخرى ، إذا كان التحكيم بالصلح يعني المحكم من التقيد بالشكل العام المقرر في قانون المرافعات ، فإنه لا يعني من التقيد بالشكل الخاص الوارد في باب التحكيم ، وهذا الشكل يلزمه حتما ، ما لم ينص القانون على غير ذلك صراحة . ومن ثم هو ملزم بمراعاة جميع القواعد الواردة في باب التحكيم الخاصة بتحرير حكمه حرصا على مصلحة الخصوم أنفسهم على ما تقدم ذكره .

بل يتجه الرأي في فرنسا إلى وجوب تسبب حكم المحكم المصالح وإلا كان حكمه باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام (٢) .

١٢ — مدى ولاية قاضي الأمور الوقية عند إصدار الأمر بالتنفيذ :

على قاضي الأمور الوقية أن يراقب كل الشكل الذي يوجبه القانون لإصدار حكم المحكم . وأية مخالفة يلحظها وتؤدي إلى بطلان الحكم توجب عليه حتما أن يمتنع عن إصدار الأمر . وبعبارة أخرى . هو لا يصدر الأمر بالتنفيذ إلا إذا استوثق من توافر الشكل الذي يوجبه القانون (٣) .

(١) أنظر في هذا الموضوع Encyclopédie juridique الجزء الأول سنة ١٩٥٥ ص ٢٥٢ .

وقد جاء في رقم ٢٩٣ منه :

"La qualité d'amiable compositeurs ne résulte pas de ce que les arbitres ont été dispensés de toutes les formes et délais de droit

وقارن دالوز المرجع المتقدم رقم ٢٩٢ — وهو يعتبر أن الاتفاق على جعل حكم المحكم غير قابل لأي طعن يؤكد اعتبار المحكم مفوضا بالصلح — ونحن نرى أن هذا الرأي محل نظر لأن الاتفاق على جعل المحكم غير قابل لأي طعن لا يمنع المحكوم عليه من الطعن فيه بالتماس إعادة النظر إذ الفس يفسد أي تصرف . وحتى الاتفاق الصريح على التحكيم بالصلح لا يحرم المحكوم عليه من الطعن في الحكم بالتماس إعادة النظر ، وإن كان يحرره من الطعن فيه بالاستئناف عملا بالمادة ٨٤٧ (أنظر كتاب إجراءات التنفيذ رقم ٧٠ ص ١٠٤ وأحكام النقض الفرنسية المشار إليها فيه) .

(٢) راجع ماقلناه في رقم ١٩ وما أشرنا إليه من مراجع .

وجاء في دالوز المرجع السابق الجزء الأول سنة ١٩٥٥ ص ٢٥٣ رقم ٢٩٧ . أن المحكم المصالح يعني من التقيد بالشكل العام المقرر في قانون المرافعات ، وإنما هو ملزم بمراعاة الإجراءات الخاصة المقررة في باب التحكيم وإلا كان عمله باطلا . وهو ملزم بتسبب حكمه وإلا كان باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام ، وذلك لتيسير مراقبة القضاء لأحكام المحكمين ، وبدون التسبب لتحيل هذه المراقبة .

أنظر الأحكام العديدة المشار إليها في المرجع السابق لتأييد ما تقدم ، كذا الأحكام العديدة المشار إليها في الفقرة رقم ٢٩٩ من نفس المرجع .

(٣) يلاحظ أن القاضي لا يجب عليه اتخاذ أي إجراء في سبيل التثبت من عدم وجود الشوائب التي تبرر الامتناع عن إصدار الأمر ، لأنه لا يقضي في خصومة بين طرفين .

ولو لم يتعلق الأمر بالنظام العام لأن عليه أن يراعى مصلحة الخصم الغائب ، وهو لا يتقيد بالقواعد العامة المتبعة بالنسبة إلى الوظيفة القضائية للحاكم والتي تمنعها من الحكم بالجزاء من تلقاء نفسها ما لم يتعلق بالنظام العام ، ثم هو ، من ناحية أخرى ، لا يحكم بجزاء ما . وكل ما يقضى به هو رفض إصدار الأمر . وقراره هذا لا يسبب عملاً بالمادة ٣٧١ . ويكون على صاحب الشأن أن يتظلم من أمره إلى المحكمة المختصة التي عليها أن تفصل في التظلم بحكم وقى يصدر في مواجهة طرفي الخصومة - بعد التمسك بكل ما يعن الخصم أن يتمسك به من الأسباب التي تبرر تظلمه (١) .

وايست القواعد المتقدمة بغربية في التشريع ، فمثلاً يصدر الأمر بإداء الديون الثابتة بالكتابة (عملاً بالمادة ٨٥١ وما يليها) من القاضي المكلف بإصداره بما له من سلطة ولائيه - أي في غياب الخصوم . ومع هذا هو ملزم بالتحقق من توافر كل الشروط الموضوعية والشكلية اللازمة لإصدار الأمر ، وهو يتحقق من توافرها من تلقاء نفسه . ولو لم يتعلق بالنظام العام .

وإذن ، لا يمكن أن يقبل ، عقلاً ، إلزام قاضي الأمور الوقية بإصدار أمر ولائي في مادة إجراءاتها مشوبة ببطلان فطن إليه وأدركه بحجة أنه لا يجب عليه أن يعتد به من تلقاء نفسه ، لأن الكثير من إجراءات المرافعات لا يتعلق بالنظام العام ومع ذلك يعد توافره شرطاً أساسياً لإصدار الأمر الولائي على النحو المتقدم .

١٣ - مدى اختصاص قاضي الأمور الوقية بنظر التظلم من أمره :

قلنا في كتاب إجراءات التنفيذ (الطبعة الأولى) إن للمحكوم عليه أن يتظلم لنفس الأمر إذا كان التظلم مبنيًا على أي سبب غير الأسباب التي أجيز من أجلها رفع الدعوى الأصلية ببطلان حكم المحكمين ، وقلنا إن القول بعكس هذا يؤدي إلى مخالفة حكم المادة ٨٥٠ (٢) .

ويبين ما يلي عند دراسة هذا الموضوع :

تنص المادة ٣٧٥ على أن للخصم الذي صدر عليه الأمر ، بدلاً من التظلم للمحكمة المختصة الحق في التظلم منه لنفس الأمر مع تكليف خصمه الحضور أمامه ولا يمنع من ذلك قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة .

والمادة المتقدمة تقرر قاعدة عامة أساسية في التظلم من الأمر الصادر على عريضة .

وجاءت المادة ٨٥٠ مقررّة أن طلب البطلان للأسباب المشار إليها في المادة ٨٤٩ يرفع بالأوضاع المعتادة إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع . ومن ثم يستفاد من هذه المادة - بطريق الإشارة - أن التمسك بالبطلان للأسباب المشار إليها في المادة ٨٤٩ لا يحصل إلا بالصورة المقررة في المادة ٨٥٠ . وهذا هو ما يتبادر إلى الفهم فوراً .

(١) قارن استئناف مختلط ١٣ إبريل ١٩٣٩ الهامة ٢٠ س ١٢٦٤ ، وكتاب التنفيذ الطبعة الأولى رقم ٦٩ س ١٠١ ، وقارن أيضاً محمد حامد فهمي رقم ٥٥ .

(٢) راجع الفقرة رقم ٦٩ من كتاب التنفيذ وأنظر مؤلف المرحوم الدكتور محمد حامد فهمي رقم ٥٩ .

ومن ناحية أخرى ، المادة ٣٧٥ تقرر قاعدة أساسية في التظلم من الأمر الصادر على عريضة ويجب أن يعتد بها في هذا الصدد ، إذ القاعدة القانونية المستخلصة من صريح عبارة النص هي التي يجب أن تراعى ولو خالفت قاعدة أخرى مستخلصة بطريق الإشارة من نص آخر .

وفي هذا يتول المرحوم الأستاذ عبد الوهاب خلاف (١) : النص الشرعي يستدل به على ما يفهم من عبارته ؛ أو اشارته أو دلالة أو اقتضائه . وهذه الطرق متفاوتة في قوة دلالتها . فعند التعارض يرجح المفهوم بالعبارة على المفهوم بالإشارة ؛ ويرجح المفهوم بأحدهما على المفهوم بالدلالة . ويؤكد ما تقدم أن المادة ٨٥٠ ليست مقيدة بنص المادة ٣٧٥ فحسب بل هي أيضا مقيدة بما ورد في المذكرة التفسيرية للقانون ؛ إذ جاء فيها أن دعوى البطلان لا تقبل إلا في حالة عدم جواز استئناف حكم المحكمين . فإذا كان الاستئناف جائزا وجب رفعه لإبداء كل الاعتراضات على الحكم . فإن فوت الخصم ميعاد الاستئناف أو رفع استئنافه ورفض فلا سنيل لرفع دعوى البطلان (٢) .

وإذا كانت المادة ٨٥٠ تعد مقيدة بما ورد في المذكرة التفسيرية فمن باب أولى تفيد بما ورد صريحا في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات .

وأخيراً ؛ قد يبدو غريباً إذا تعددت وتنوعت أسباب التظلم من أمر القاضي أن يرفع المتظلم تظلمه إليه مبنيًا على بعض هذه الأسباب ؛ ويقع في ذات الوقت الدعوى الأصلية بطلب البطلان لينبني عليها الأسباب الأخرى التي لا يملك الإدلاء بها أمام القاضي الأمر . ولا نحسب أن هذه النتيجة بمستساغة لأنها تخل بحسن سير العدالة عند نظر التظلم .

كل هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى وحتى مع التسليم جدلاً بوجود شبهة تعارض بين نص المادة ٨٥٠ والمادة ٣٧٥ يلاحظ أن لكل خصومة مجالها الخاص .

فالقانون الجديد قد أجاز رفع دعوى البطلان بالأوضاع المعتادة إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع (م ٨٥٠) ، وترك أمر التظلم من أمر التنفيذ للقواعد العامة في التظلم من الأوامر على العرائض . وواضح أن الحكم الذي يصدر في دعوى البطلان هو حكم موضوعي قطعي ، أما الحكم الذي يصدر في التظلم من القاضي الأمر أو من المحكمة المختصة فهو حكم وقفي فرعي (أي يصدر قبل الفصل في الموضوع) (٣) يصدر دون المساس بأصل الحق بتأييد الأمر الولائي أو بتعديله أو إلغاءه والمراد من عبارة « بتأييد الأمر أو بإلغائه » في المادتين ٣٧٣ و ٣٧٥ هو لفت النظر إلى أن الفصل في التظلم لا يمس موضوع الحق ، وإنما يحكم فيه في حدود الولاية التي كانت للقاضي الأمر عند إصدار الأمر (٤) .

(١) في كتابه علم الوصول للفقه — الطبعة الثانية — ص ١٠٢ .

(٢) قارن ماعليه الحال في فرنسا — الفقرة رقم ٧١ من كتاب إجراءات التنفيذ .

(٣) Jugement d'avant dire deoit

(٤) أنظر كتاب المرافعات رقم ٤٨١ .

وصرح القانون الجديد في المادة ٣٧٥ بأن قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة لا يمنع من التظلم من الأمر لنفس الأمر .

وافصحت المذكرة التفسيرية للقانون الجديد عن المعاني المتقدمة بقولها : ... ورأى القانون الجديد أن ينص صراحة على أن القاضي الأمر لا يفقد اختصاصه بنظر التظلم كون الدعوى الأصلية قد رفعت أمام المحكمة المختصة بها . وأن ينص على أن القاضي الأمر إذا رفع إليه التظلم يحكم فيه — كما تحكم المحكمة — بتأييد الأمر أو إلغائه . وبهذا وذلك قد حسم القانون خلافا مشهورا في الفقه والقضاء وأمكن الاستغناء عن النص في مختلف الحالات الخاصة — على جواز التظلم للقاضي الأمر بعد رفع الدعوى بموضوع الحق وعلى جواز رجوعه فيما سبق الأمر به ... ،

يتضح إذن من كل ما تقدم أن الأمر (أو المحكمة المختصة) إنما يصدر في التظلم حكما وقتيا يحوز حجية مؤقتة ، فلا يمس أصل الحق إلى أن يصدر الحكم الموضوعي من المحكمة المختصة .

وبما يتفق مع المنطق ومع الاعتبارات العملية ومع مجرى الأمور ومع نصوص القانون أن يبنى التظلم المتقدم على أية أسباب ترد بخاطر المتظلم ، سواء أ كانت موضوعية أم متعلقة بشكل حكم المحكم أو متعلقة بشكل الأمر الصادر على العريضة — وشأن المختص بنظر التظلم شأن قاضي الأمور المستعجلة عند نظره لطلب مستعجل ، فهذا الأخير ينظر الطلب المستعجل ولو بني على أسباب موضوعية بحتة — بل لا يتصور أن يرفع طلب وقتي (مستعجل) إلا إذا بني على أسباب موضوعية تشف عن احتمال وجود نزاع جدي أو حق ظاهر للخصم ، ولا يحكم القاضي في تلك الأسباب . وإنما يحكم باتخاذ الإجراء الوقتي الذي يتفق وطبيعة مطلوب الخصم ، والثابت فقها وقضاء أنه لا يحول دون اختصاص القاضي المستعجل أن يكون المستشكل قد أبدى طلبات متعنة بأصل الحق ، لأن القاعدة الأساسية أن للقاضي المستعجل بما له من سلطة تحوير طلبات الخصوم في مثل هذه الحالة أن يأمر بالاجراء الوقتي الذي يتفق وطبيعة ظروف القضية ومطلوب الخصم (١)

والحكم الصادر في التظلم بإلغاء الأمر بتنفيذ حكم المحكم لا يتصور أن يمس حقوق الخصوم الموضوعية ، ولا يتصور أن يمس اختصاص محكمة الموضوع عند نظر الدعوى بإعلان حكم المحكم لأنه لا يفصل عن قريب أو بعيد في مسائل موضوعية . وهو لا يحرم الخصم إذا رفضت الدعوى بإعلان حكم المحكم من استصدار أمر جديد بتنفيذه .

والحكم الصادر في التظلم بتأييد الأمر بتنفيذ حكم المحكم يمس مصلحة المحكوم عليه ، إذ قد ينفذ عليه قبل الوصول إلى إلغائه أو إبطاله — عند من يتجه في الرأي إلى أن رفع دعوى البطلان لا يوقف تنفيذ حكم المحكم (٢) ، وإنما هو على أي حال لا يمس اختصاص المحكمة بنظر الموضوع ولا يمنعها من الحكم بإعلان حكم المحكم أو رفض طلب بطلانه .

(١) محمد علي راتب — قضاء الأمور المستعجلة — الطبعة الثالثة — رقم ٢٠٢ والمراجع والأحكام العديدة المشار إليها

وكتاب إجراءات التنفيذ رقم ١٥٢ وحكم النقض المشار إليه .

(٢) يتجه الفقه والقضاء في فرنسا وفي مصر إلى أن رفع الدعوى بطلب إعلان حكم المحكم يوقف تنفيذه —

راجع كتاب إجراءات التنفيذ رقم ٧١ والمراجع والأحكام العديدة المشار إليها .

ويجوز الرأى إلى أنه إذا رأى القاضى المستعجل أن حكمه فى الطلب المستعجل سوف يمس أصل الحق وسوف يشتمل على قضاء ضئلى فيه فإنه يقتضى بعدم اختصاصه بنظره (١) .

وفى قضية خلاصة وقائدها أن صدر أمر من قاضى الأمور الوقتية بتنفيذ حكم محكم ، فحصل التظلم منه إلى القاضى الأمر ، وببنى التظلم على أسباب تتعلق بإبطال الحكم فقضى فيه بإلغاء الأمر فاستوقف الحكم فى التظلم ، وفى الاستئناف أدركت المحكمة وأثبتت بالفعل فى أسباب حكمها أن نزاعا موضوعيا محتما قائما بين الخصوم ، وأنه ما كان واجبا على القاضى (الذى نظر التظلم) أن يتعرض له خاصة وأن دعوى البطلان بين الطرفين ما زالت قائمة وقد طرح أمامها نفس النزاع ، وإيراد هذه الأسباب فى حكمها كان يقتضى أن تحكم بتأييد الحكم الصادر فى التظلم وذلك حتى يتسق منطق الحكم مع أسبابه ، ومع ذلك قضت بقبول الدفع بعدم جواز نظر التظلم أمام قاضى الأمور الوقتية لبنائه على أسباب موضوعية هى بذاتها أسباب دعوى بطلب بطلان حكم المحكم قائمة أمام المحكمة المختصة (٢) .

والملاحظ على الحكم المتقدم أنه استحدث تغييرا — محل نظر — لانه حتى مع التسليم جدلا بوجهة النظر الثابتة فيه ، كان من الواجب الحكم بعدم اختصاص القاضى بنظر التظلم ، وما دام القاضى قد حكم فى التظلم بإلغاء الأمر بالتنفيذ ولم يقض بإبطال حكم المحكم ، وما دام من الجائز فقها وقضاء بناء التظلم على أية أسباب موضوعية أو شكلية بشرط ألا يقضى فيها بقضاء صريح أو ضئلى ، وما دام اختصاص محكمة الموضوع لا يبنى اختصاص القاضى الأمر بنظر التظلم ، بل لا يبنى اختصاصه طرح الخصومة بالفعل عليها (عملا بالمادة ٣٧٥) ، وطالما أن لكل خصومة مجالها الخاص ، ولكل حكم يصدر فيها مجاله الخاص ، فاما أن يكون وقتيا يصدر دون المساس بأصل الحق وقبل الفصل فيه ؛ واما أن يكون قطعيا يصدر فى الموضوع ، وطالما أن لكل حكم منها فائدته الخاصة لخصوم الدعوى ؛ وطالما أن الذى يحدث عملا — ويؤيده الفقه والقضاء — أن ترفع الدعوى المستعجلة وتبنى على أسباب موضوعية هى بذاتها الأسباب التى ترفع بها الدعوى الموضوعية ؛ وما دامت كل الاعتبارات المتقدمة مسلم بها قانونا وفتها وقضاء ، فإن القاضى الأمر يختص بنظر التظلم من الأمر الصادر منه بتنفيذ حكم المحكم ، وعليه تأييده أو إلغاءه ؛ ويقبل التظلم فى جميع الأحوال ؛ ولا يحكم بعدم قبوله إلا فى الأحوال التى تنفى فيها دعوى الخصم وفق ما هو مسلم به فقها وقضاء (٢) .

وإذن يتبين من كل ما تقدم أن التظلم من الأمر بتنفيذ حكم المحكم يختلف عن الدعوى بطلب بطلانه ؛ فالاول يرمى إلى إهدار هذا الأمر ، أما دعوى البطلان قائما ترمى إلى إهدار ذات حكم المحكم ، فضلا عن إهدار الأمر بالتنفيذ تبعاً لزوال الحكم .

(١) محمد على راتب رقم ١١٨ وما يليه ، والاحكام المديدة المشار إليها — وبالنسبة لاشكالات التنفيذ الوقتية راجع كتاب إجراءات التنفيذ رقم ١٥٣ والاحكام والمراجع المشار إليها فيه .

(٢) استئناف المنصورة فى ٩ ديسمبر ١٩٥٦ — القضية رقم ٢٦٧ سنة ٨ قضائية .

(٣) انظر احوال الدفع بعدم قبول الدعوى — كتاب نظرية الدفع رقم ٢٤٨ وما يليه .

وقد وضع هذا المقي في حكم قيم أصدرته محكمة النقض المصرية في ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ (١)، قضت فيه بأن اختصاص محكمة الموضوع بطلب بطلان حكم المحكم لا ينشئ اختصاص القضاء المستعجل بوقف تنفيذه .

ويتبين مما تقدم أيضا أن التظلم ينظر بصفة وقتية دون المساس بأصل الحق (٢) ؛ سواء من جانب القاضى الأمر أو محكمة الموضوع ؛ وهذا الاختصاص فى التظلم يمتشى مع القواعد المقررة فى الاختصاص بالطلبات المستعجلة إذ تنظرها محكمة الموضوع أو القاضى المستعجل وهو قاض فرد . هذا من ناحية الصفة التى ينظر بها التظلم ومن ناحية الاختصاص به . أما من حيث الاجراءات المتبعة بصده فهى المقررة فى باب الأوامر على العرائض ؛ فيرفع بتكليف بالحضور أمام المحكمة ؛ وتفصل فيه على وجه السرعة (م ٢٧٣ و م ٣٧٥) .

وكما يملك القضاء المستعجل تعديل أو إلغاء حكمه إذا حدث اعتبارات تبرر هذا (كإلغاء أو تعديل الحكم الصادر بتعيين حارس قضائى أو تحديد نفقة مؤقتة) فإن القاضى الأمر (أو المحكمة) يملك هو الآخر إلغاء ما أصدره من أوامر (٣) .

والجدير بالذكر أن التظلم المتقدم لا ينشئ اختصاص القضاء المستعجل بنظر اشكالات التنفيذ الذى يتم بمقتضى الأمر الولائى الذى يحصل التظلم منه (٤) .

١٤ - اختصاص محكمة الموضوع بنظر الدعوى بطلب بطلان حكم المحكم لا ينشئ اختصاص القضاء المستعجل بطلب وقف تنفيذ الحكم :

من القواعد الأساسية فى التشريع أن الاستشكال فى تنفيذ الحكم ليس من قبيل التظلم منه ، ومن ثم لا يجدى إلا إذا كان مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم ، احتراماً لمبدأ حجية الشيء المحكوم به ، إذ المفروض أن الحكم قد حسم جميع ما تعلق بالوقائع السابقة على صدوره . وبعبارة

(١) نقض ٤ مارس سنة ١٩٥٥ — الطعن رقم ٩ سنة ٢٤ قضائية .

(٢) أنظر فى تأييد ما ورد بالمتن جلاسون وتيسيه وموريل ٣ من ٥٧٢ رقم ٩٩٦ والاحكام وللراجع المديدة المشار اليها ، وموريل رقم ٢٣٥ من ٢٠٣ والاحكام المشار اليها ، وابوهيف - التنفيذ - رقم ٤٧٣ من ٣٠٤ و ٣٠٥ (بالنسبة للأمر الولائى بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير) ، وأنظر كذلك محمد حامد فهمى - التنفيذ - رقم ٢٣٩ من ٢١٧ وحكم استئناف المنصورة فى ٩ ديسمبر ١٩٥٦ . المقدمة الاشارة اليه . وكتاب المرافعات رقم ٤٨١ . وقال الدكتور عبد الفتاح السيد فى الاوامر على العرائض . المأماة السنة ٤ من ٢١٩ .

وتنص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات المختلط على أن الصادر عليه الأمر يملك دائماً التظلم منه بصفة مستعجلة أمام القاضى الأمر . وصدر قضاء يقرر اعمال المادة المقدمة بالنسبة للأوامر التى تصدر بالتنفيذ . تعليقات بالاجب على المادة ١٣٥ [راجع فى اختلاف الرأى بصدد تفسير المادة المقدمة ابوهيف . المرافعات رقم ١٠٦٣ . والتنفيذ برقم ٤٧٣ و ٤٧٤] .

(٣ و ٤) نص المادة ٢٧٣ والمادة ٢٧٥ جلا - ون ٣ من ٥٧٢ رقم ٩٩٦ .

وجرى القضاء الفرنسى عند نظر التظلم من الأمر على حفظ الحق فى الرجوع اليه بصفة مستعجلة بالنظر فى الاشكالات الناتجة عن قراره . وهذا يمتشى مع القواعد العامة إذ يجوز الرجوع دائماً الى قاضى الامور المستعجلة للنظر فى اشكالات التنفيذ . ولو كان قد سبق الرجوع اليه فى ذات القضية بشرط أن تعدل الاعتبارات التى تبرر اجادة الرجوع اليه :

أخرى لا يبعد الاستشكال وسيلة تظلم من المحكم ، لحجيته تفرض على سائر المحاكم عدا المحاكم التي تملك إعادة النظر فيه إذا طرح أمامها التظلم منه بمقتضى الطرق الخاصة التي وضعها المشرع للتظلم من الأحكام (١) .

وقيل إن أعمال القواعد المتقدمة يقتضى منع قاضى الأمور المستعجلة من المحكم بوقف تنفيذ حكم المحكم ، لأن هذا الحكم متى صدر نهائيا أصبح واجب التنفيذ وقائما إلى أن يقضى بطلانه من يملك المحكم به ، ولأن قاضى الأمور المستعجلة لا اختصاص له فى بحث ما قد يعيب حكما نهائيا واجب التنفيذ ، لخروج هذا البحث عن ولايته (٢) .

ولكن الرأى الصحيح ، فى هذا الصدد ، أن اختصاص محكمة الموضوع بطلان حكم المحكم لا يبنى اختصاص القضاء المستعجل بوقف تنفيذه ، لأن هذا الأخير لا يفصل بصحة حكم المحكم أو بطلانه وإنما يحكم بوقف التنفيذ مؤقتا متى تحقق من جدية النزاع .

وقد حكم باختصاص القضاء المستعجل بطلب وقف تنفيذ حكم محكم متى بنى الاشكال على الادعاء بطلان الحكم بطلانا جوهريا لعدم وجوده . ومتى كان هذا الادعاء ظاهرا الجدية (٣) . فى هذه الحالة ينكر الخصم كل سلطته للمحكم فيما فصل فيه ، ولا قيمة لقراراته إذا كان الانكار ظاهرا الجدية .

وتأيد هذا القضاء الأخير فى حكم أصدرته محكمة النقض فى ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ ؛ وقالت المحكمة العليا فى هذا الصدد إنه وإن كان القانون قد أجاز رفع الدعوى بطلان حكم المحكم فى الأحوال المبينة قانوناً . وكان الطاعن قد رفع الدعوى الموضوعية بطلان هذا الحكم المطلوب وقف تنفيذه . فان القضاء المستعجل يختص ، مع هذا ، بالفصل فى الصعوبات التى تفرض تنفيذ أحكام المحكمين الصادرة فى غير الأحوال المبينة بالقانون ، وله بهذه المثابة أن يقدر وجه الجد فى النزاع فى إحدى هذه الأحوال ليحكم بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا ، لايحكم بين الخصمين فى أصل الحق وهو بطلان حكم المحكم الذى يجب أن يبقى سليما ليقول قضاء الموضوع كله فيه ، وفصل قاضى الأمور المستعجلة فى هذه الحالة لا يبدو كونه تقديرا وقتياً يتحسس به للتظرة الأولى ما يبدو أنه وجه الصواب فى الاجراء المطلوب .

وقضت المحكمة العليا فى الطعن المتقدم بنقض الحكم الصادر بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الاشكال الذى بنى على طلب وقف تنفيذ حكم المحكم لاقتنائه على أساس مخالف لما قضى به قانون المرافعات (٤) .

(١) كتاب اجراءات التنفيذ رقم ١٥٠ .

(٢) حكم محكمة المنصورة الابتدائية [استئناف مستعجل] فى ١٠ ديسمبر ١٩٥١ . القضية رقم ٩٧ لسنة ١٩٥١

(٣) مستعجل المنصورة ١٣ فبراير ١٩٥١ القضية رقم ١٠١ سنة ١٩٥٠ مدنى مستعجل المنصورة .

فدعنا أن الرأى الراجع يرتب على مجرد رفع الدعوى بطلب بطلان حكم المحكم وقف تنفيذه . كتاب اجراءات التنفيذ رقم ٧١ والمراجع والاحكام المشار اليها .

(٤) قض ١٠ مارس ١٩٥٥ . القضية رقم ٩ سنة ١٣ قضائية .

نظام الاستئناف الفرعى

فى الاجراءات الجنائية

للاستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة استئناف القاهرة

١ - تمهيد :

نصت المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه :

« إذا استأنف أحد الخصوم فى مدة العشرة الأيام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة . »

وقد أورد هذا النص نظام الاستئناف الفرعى فى قانون الاجراءات الجنائية ولنضرب لذلك مثلاً وهو أنه إذا حكم على شخص بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور لاتهامه فى سرقة ثم استأنف هذا الحكم . ولما كانت النيابة العامة تعتبر أن العقوبة المحكوم بها هى حد أدنى لما يجب أن يكون عليه الحكم ولما كان استئناف المحكوم عليه لا يضر . وقد يستفيد منه بتخفيض مدة العقوبة . فيجوز للنيابة العامة أن تستأنف استئنافاً فرعياً فى مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المقررة للاستئناف الأصيل .

ولا شك أن المشرع قد أوجد هذا النظام لصد الهجوم الموجه إلى الحكم الابتدائى *une sorte de contre-offensive* وذلك لكي تظل العقوبة المقضى بها باقية على حالها إن لم يمكن توقيع عقاب أشد .

٢ - المصدر التاريخى للنص المصرى :

ولقد جاء المشرع المصرى بنظام الاستئناف الفرعى لأول مرة فى قانون الاجراءات الجنائية الجديد فلم يكن هذا النظام معروفاً فى قانون تحقيق الجنايات المنفى . ولقد استقاه المشرع المصرى من القانون الفرنسى الذى نص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٠٣ من قانون تحقيق الجنايات والتى تقرر :

"Néanmoins, en cas d'appel d'un des parties peodant le délai ci-dessus, les autres parties auront un délai suplémentaire de cinq jours pour interejeer appel".

وهذه الفقرة قد أضيفت إلى قانون تحقيق الجنايات الفرنسى بمقتضى القانون الصادر فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٥ .

وقد جاء فى تقرير للأستاذ جيلبير عضو مجلس الشيوخ الفرنسى ما يأتى :

« قد يحدث قيام فائدة طفيفة من رفع الاستئناف ولكنها تصبح ذات أهمية إذا ما أثير استئناف من جانب الخصم ومن الطبيعي أن أحد الخصوم الذي ركن إلى الهدوء مضجياً بما أصابه الحكم من نتائج يعود إلى حالة الاضطراب بسبب الاستئناف المرفوع من خصمه ومن شأن ذلك أن يسترد حقوقه في الاستئناف وذلك بإيجاد نظام الاستئناف الفرعى الذى اقترحه أحد زملائنا المحترمين لمعالجة هذا الوضع .

نقلا عن : Sirey Lois annotées 1925 P.2089

ولما أدخل هذا النظام فى القانون المصرى ذكرت المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية صراحة أنه نظام أخذ عن القانون الفرنسى وأضافت هذه المذكرة أن « الحكمة ظاهرة فقد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية العشرة الايام وبذلك يفاجئ خصمه الذى يكون قد امتنع عن الاستئناف إزاء سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف إذا أراد صوناً لمصلحته . »

٣ — هل الاستئناف الفرعى حق لجميع الخصوم على الإطلاق ؟

وبعبارة أدق هل الاستئناف الفرعى حق له سواء كان الاستئناف الاصلى يؤثر على حقوقهم أم لا بمعنى أنه هل هذا الحق مقصور فقط على خصوم المستأنف استئنافاً أصلياً أم أنه حق مطلق لجميع الخصوم ؟

يرى الدكتور محمود محمود مصطفى فى مؤلفه الخاص بالإجراءات الجنائية صفحة ٤٧٦ « أن ميعاد الاستئناف لا يمتد إلا بالنسبة لمن له حق الاستئناف من خصوم المستأنف فإذا استأنفت النيابة امتد ميعاد الاستئناف بالنسبة للبتهم فقط . وإذا استأنف المتهم الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية امتد الميعاد بالنسبة للنيابة — وإذا استأنف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية امتد الميعاد بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها دون النيابة — وإذا استأنف المدعى بالحقوق المدنية امتد الميعاد بالنسبة للبتهم والمسئول عن الحقوق المدنية وهكذا ... » .

وعندى أن هذا القول فى غير محله وأؤيد الرأى الذى يجيز لجميع الخصوم بلا استثناء رفع الاستئناف الفرعى سواء كان المستأنف الاصلى من خصوم المستأنف الفرعى أم لا فهو حق مطلق لجميع الخصوم دون تمييز . والحجج التى تؤيد هذا الاتجاه تنحصر فيما يلى :

أولاً : إن نص المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية عام بامتداد الميعاد لرفع الاستئناف الفرعى بدون تفریق بين الخصوم فإذا استأنف أحدهم الحكم كان لباقي الخصوم على الإطلاق حق الاستئناف ذلك أنه ما دام أن النص جاء عاماً واضحاً جلياً لا غموض فيه ولا إبهام فليس هناك ما يدعو إلى تخصيصه أو النظر فى تفسيره وأعمال الفكر فى تفهم مراد الشارع .

ثانياً : ذكرنا أن المصدر التاريخى للنص المصرى هو القانون الفرنسى ولقد أجمع الفقه فى فرنسا واستقر القضاء على أن حق الاستئناف الفرعى مطلق لجميع الخصوم بلا استثناء — وهذا ما قصت

به محكمة النقض الفرنسية (الدائرة الجنائية) فى حكيمها الصادرين فى ١١ مارس سنة ١٩٢٧ و ١٩ و مايو سنة ١٩٢٧ وإليك ما ذكرته هذه المحكمة بصراحة :

Arrêt de la cour de cassation. chambre criminelle 11 Mars 1927 (Dalloz Hebdomadaire 1927 P. 305) :

Dans le cas prévu par l'article 203 Para. 3 du code d'Instruction criminelle il est imparti pour faire appel incident à toutes les parties qui auraient admises à interjeter l'appel principal] un délai global de 15 jours après celui où le jugement entrepris a été rendu.

Arrêt de la cour de cassation chambre criminelle 19 Mai 1927 (Dalloz Hebdomadaire 1927 P 353) .

' Attendu que cette disposition est générale et que contrairement à la prétention des demandeurs elle a pour effet d'impartir un délai supplémentaire de cinq jours non seulement à l'intéressé mais encore à toutes les parties en cause'.

ثالثاً : وتجدر الإشارة إلى أنه لا صحة للاستشهاد بالعبارات التى أوردتها المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية المصرى والتى تذكر أن المحكمة ظاهرة من الاستئناف الفرعى فقد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية العشرة الأيام وبذلك يفاجئ خصمه الذى يكون قد امتنع عن الاستئناف إزاء سكوت خصمه عنهم من العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف إذا أراد صونا لمصالحه . ذلك أن هذه المذكرة أوردت إحدى الحالات التى تدعو لإيجاد نظام الاستئناف الفرعى وهى إذا كان المستأنف الفرعى من خصوم المستأنف الأسمى إلا أن باقى الخصوم لا يعدمون مصلحة ما فى رفع الاستئناف الفرعى وذلك إما صونا لمصالحهم أو مساندة لأحد الخصوم فى موقفه القضائى أمام محكمة ثانى درجة .

وفضلاً عن ذلك فإن المناقشات البرلمانية فى فرنسا تماثل فى مضمونها عبارات المذكرة الإيضاحية المصرية ومع ذلك فلم يقل أحد من الشراعى الفرنسيين بعكس هذا الرأى كما لم تنازع إحدى المحاكم فى أحقية أى خصم فى الدعوى فى رفع الاستئناف الفرعى دون تمييز ، الأمر الذى يفيد عدم وجود أى قيد من القيود على حق الاستئناف الفرعى .

٤ - خاتمة :

ويمكن أن نختتم هذا البحث مؤكدين أن الاستئناف الفرعى المقرر فى المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية حق لجميع الخصوم على الإطلاق دون قيد أو تفريق بين موقفهم القانونى فى الدعوى .

والله ولى التوفيق .

العدد السابع	فهرست	الستة السابعة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٤٧	٧ يونيو ١٩٥٦	<p>(١) قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>١ — إجارة . إعفاء المؤجر من المصروفات النافعة إلا عند الاتفاق عليها . مثال .</p> <p>٢ — إجارة . عقد . تفسيره . الاتفاق في عقد الإيجار على إصلاح حالة الري . . عدم مجازاة الحكم للمستأجر في تفسير هذه العبارة وجعلها شاملة لكافة وجوه الإصلاح ومنها إحياء الموات بالعين المؤجرة . لا خطأ .</p> <p>٣ — تقض . طعن . أسباب غير مقبولة . إجارة . دخول التحسينات التي أجراها المستأجر فيما تعهد بتحميله أم لا . تعيب الحكم في عدم بيان ذلك . عدم ورود هذا النعي في تقرير الطعن . عدم الالتفات إليه .</p> <p>٤ — تقض . طعن . دفاع . إجارة . تمسك المستأجر باتفاق معقود مع المؤجر للاستدلال به على التزام المؤجر بنفقات إحياء الموات بالعين المؤجرة . عدم وروده بسبب الطعن . دفاع غير مقبول .</p> <p>٥ — تقض . طعن . أسباب قاصرة . عقد . النعي بمخالفة الحكم قواعد التفسير . عدم توضيح نصوص العقد الذي أخطأ فيه الحكم في تقرير الطعن . نعي قاصر البيان . تحدث الطاعن عن العقد في مذكرته الشارحة . لا يبنى .</p> <p>٦ — إثراء بلا سبب . دعوى . شرط افتقار المدعى . هو شرط جوهرى في دعوى الإثراء بلا سبب .</p> <p>٧ — إثبات . تقض . محكمة الموضوع . سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها وترجيح ما تظمن إليه منها .</p>
٣٤٨	٧٨٢	<p>١ — تقض . طعن . ميعاد الطعن . دفع . حامية . الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد . الاستناد في تاريخ إعلان الطاعن بالحكم المطعون فيه إلى عبارة في تقرير الطعن بشأن هذا التاريخ . خلو توكيل المحامى الذى قرر بالطعن من التفويض بالاقرار . نفي محامى الطاعن الحاضر بالجلسة حصول إعلان موكله</p>

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
<p>بالحكم في هذا التاريخ . دفع في غير محله .</p> <p>٢ - مرض الموت . تأثير المرض تأثيراً ظاهراً في حالة المريض النفسية أو مساسه بأدراكه . عدم اشتراط ذلك لاعتبار المرض مرض موت .</p> <p>٣ - مرض الموت . إثبات . وفاة المريض على فراش مرضه بالمستشفى بالتهاب رئوي بعد عملية جراحية أجريت له . لا ينفى أنه كان مريضاً بمرض الموت قبل دخوله المستشفى . رفض طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات مرضه بالسرطان قبل دخوله المستشفى بثلاثة أشهر . غير سائغ .</p> <p>١ - تياترات . محلات عمومية . قانون . طلب تحويل دار السينما إلى مرقد ونحوه للموسيقى . خضوعه لأحكام لائحة التياترات الصادرة في ١٢/٧/١٩١١ . تغيير نشاط المحل يستلزم الحصول على رخصة جديدة .</p> <p>٢ - تياترات . محلات عمومية . قانون . لوائح . لائحة التياترات الصادرة في ١٢/٧/١٩١١ هي لائحة قائمة بذاتها أصدرها وزير الداخلية في حدود سلطانه .</p> <p>٣ - تياترات . محلات عمومية . قانون . المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ . لاتحد من تطبيق لائحة التياترات .</p> <p>٤ - تياترات . محلات عامة . قانون . المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . عدم تأثيرها على لائحة التياترات .</p> <p>٥ - تياترات . إصدار ترخيص مؤقت بتشغيل محل للموسيقى والرقص . عدم اكتساب المرخص له حق الحصول على رخصة دائمة .</p> <p>٦ - تياترات . استنتاج الحكم أن إصدار المحافظ تصاريحات مؤقتة بإدارة محل للموسيقى والرقص ينفي عنه التعسف في رفض إصدار الرخصة الدائمة . موضوعي وسائغ .</p> <p>٧ - دفاع . إجراءات . تقديم أوراق كافية لتكوين عقيدة المحكمة . عدم التزامها بضم أوراق طلب إليها ضمها .</p>	٧ يونيو ١٩٥٦	٧٨٥	٣٤٩

العدد السابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥٠	٧ يونيه ١٩٥٦	١ — نقض . طعن . الخصوم فيه . الخصوم المخول لهم حق الطعن بطريق النقض طبقاً للمادة ٢٥٥ مرافعات .
٧٩٠		٢ — نقض . طعن . الخصوم فيه . استئناف . بيع . اختصاص الطاعن الأول أمام المحكمة الابتدائية كدعى عليه باعتباره بائعاً للطعون عليه وكذلك لباقي الطاعنين المدعى عليهم بالتواطؤ لخلق عقد البيع الصوري الصادر إليها منه . الحكم ابتدائياً بثبوت الصورية وبطلبات المشتري المطعون عليه . استئناف هذا الحكم عن باقي الطاعنين واختصاص الطاعن الأول في الاستئناف . اعتبار الطاعن الأول خصماً حقيقياً في الحكم الاستئنافي . حقه في الطعن فيه . عدم استئنافه الحكم الابتدائي أو عدم توجيه طلبات إليه أو عدم حضوره في الاستئناف . لا يغير من ذلك .
		٣ — نقض . طعن . أسباب جديدة . عقد صورية القول بأن صورية عقد البيع محل النزاع هي صورية نسبية ولا تعدو ستر التبرع المقصود بالعقد . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
		٤ — ملكية . بيع . حكم . تسيبه . الحكم بالملكية تأسيساً على عقد الشراء وتسجيل الحكم الصادر بصحة التوقيع عليه وعلى صورية العقد الآخر الصادر من البائع نفسه وانعدام أثر تسجيله . تسبب كاذب .
		٥ — صورية . بيع . حكم . تسيبه . الحكم بصورية عقد الشراء صورية مطلقة . استخلاص الحكم لما يستقيم به قضاؤه بذلك . موضوعي .
		٦ — إثبات . شهادة . حكم . تسيبه . عدم اتفاق ما استخلصته المحكمة من أقوال بعض الشهود مع أقوالهم . عدم قيام الحكم على أقوال هؤلاء الشهود وحدهم وقيامه على أقوال شهود آخرين وقرائن أخرى في الدعوى . لا عيب .
		٧ — حكم . بياناته . إجراءات . تحضير . إثبات ، تلاوة تقرير التلخيص الذي تمحّل به القضية من التحضير إلى المرافعة

العدد السابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الأصل فيه . اتخاذ سكوت الحكم عن اثبات حصول تلاوة التقرير دليلاً على عدم حصوله . لا يصح .
		٨ - حكم . بياناته . ورودها على سبيل الحصر في المادة ٣٤٩ مرافعات . عدم اعتبار البيان الخاص بإثبات تلاوة تقرير التلخيص منها . المقصود . بمراحل الدعوى ، التي أوجبت تلك المادة بيانها في حكم . اعتبار تلاوة التقرير من الاجراءات لاحقة من حلقات الخصومة .
٣٥١	٧ يونيو ١٩٥٦	نقض . طعن . دعوى . دعوى لا يجوز سماعها . نزاع متعلق بأموال لأسرة محمد علي . عدم جواز سماع الدعوى أو الطعن . القانون رقم ٥٣٨ سنة ١٩٥٣ .
٣٥٢	٧٩٢	بيع . أهلية . ولاية . صدور بيع الأتبان المملوكة للقاصر من أبيه بصفته ولياً طبيعياً عليه إلى ابن آخر من زوجة أخرى . حصوله قبل قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧ . ثبوت فساد رأى الأب الذى أضر تصرفه بمال القاصر . الحكم يبطلان هذا البيع . لا خطأ .
٣٥٣	٧٩٤ ١٤	اشكالات التنفيذ . اختصاص . حكم صادر من المحكمة الجنائية بإزالة بناء أقيم بالمخالفة لأحكام القانون . قيام النزاع من غير المتهم بشأن تنفيذ هذا الحكم . عدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر هذا الاشكال . المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .
٣٥٤	٧٩٦ ١٤	١ - علامات تجارية . دعوى . الدعوى المؤسسة على تقليد العلامة التجارية . شروط قبولها .
		٢ - علامات تجارية . دعوى . مسئولية . تعويض . الدعوى المؤسسة على المنافسة غير المشروعة . شروط قبولها .
٣٥٥	٧٩٩ ١٤	١ - تقض . طعن . أسباب الطعن . بيان الطاعن وجه مخالفة الحكم للقانون وتحديد المآخذ التي يعيبها على الحكم تحديداً واضحاً صريحاً . الدفع ببطلان الطعن شكلاً لتجريب أسبابه . على

العدد السابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٥٩	٢١ يونيو ١٩٥٦	١ - دعوى . اختصاص الغير . إجراءات . اعلان . استئناف . تكليف الخصم الجديد بالحضور لاحدى الجلسات المنظورة بها الدعوى المدخل فيها . اعتباره طرفا فيها . حق الخصوم ومنهم هذا الخصم في الطعن في الحكم الذى يصدر في الدعوى . كون صحيفة ادخاله قدمت في غير الجلسة التى أعلن لها . لا يغير من ذلك . المادة ١٤٣ مرافعات .
		٢ - استئناف . شفعة . الحكم الصادر بعدم جواز الأخذ بالشفعة . اعتباره حكما حاسما للخصومة في موضوع دعوى الشفعة . الحكم استئنافياً باعادة القضية لمحكمة أول درجة لبحث صورية عقد المشتري الثانى المدعى بها والفصل في موضوع الدعوى . خطأ .
		٣ - شفعة . دفاع . حكم . تسببه . دعوى الشفعة . تمسك المشتري الثانى بعدم توافر شروط توجيه هذه الدعوى إليه . عدم رد الحكم على هذا الدفاع . عدم إقامته قضاءه بجواز نظر دعوى الشفعة على أسباب مؤدية . قصور .
٣٦٠	٢٨	١ - ملكية شائعة . بيع . قسمة . حق المالك على الشيوع في بيع ملكه محدد قبل القسمة . المادة ٨٢٦ مدنى .
		٢ - بيع . أهلية . قاصر . ملكية شائعة . بطلان بيع نصيب القاصر إذا تم بأقل من الثمن المحدد بقرار المحكمة الحسنية . تحدى مدعى الاستحقاق الذى تلقى الحق عن شريك أو وارث بهذا البطلان . غير جائز .
٣٦١	٨١٥	١ - وكالة . وكالة بالعمولة . قانون . ما تميز به عن الوكالة العادية . سريان قانون التجارة عليها بغض النظر عن صفة الموكل .
		٢ - وكالة بالعمولة . إثبات . قوة قاهرة . مسئولية الوكيل بالعمولة للنقل . هى مسئولية مفترضة أصلا . متى يعفى من هذه المسئولية ؟ المادتان ٩١ و ٩٢ تجارى .
		٣ - وكالة بالعمولة . نقل . التمسك بالمادة ٩٩ تجارى . شرطه .

العدد السابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٤ - وكالة بالعمولة . دعوى . تعاقد وكيل النقل الأخير مع وكيل النقل الأول لمصلحة المرسل إليه المالك للبضاعة . تمسك وكيل النقل الأخير بانتفاء العلاقة بينه وبين المرسل لعدم ارتباطه معه بعقد دفعا لمستوياته عن تلف البضاعة . لا محل له .
		٥ - وكالة بالعمولة . عدم انتفاء مسئولية وكيل النقل الأول بمسئولية وكيل النقل الأخير . المادة ٩٣ تجارى .
		٦ - وكالة بالعمولة . بيع . جواز اجتماع صفتي البائع والوكيل بالعمولة في شخص واحد . كون الوكيل بالعمولة لم يقبض أجره . لا يغير من الأمر شيئا .
		٧ - بيع . مسئولية . قوة القاهرة . قاعدة الهلاك على المالك . متى تقوم ؟ مسئولية البائع عن نتيجة تقصيره .
		٨ - اختصاص . تعدد المدعى عليهم وتوطن أحدهم في الداخل والآخر في الخارج . سريان قاعدة الاختصاص المحلى المنصوص عليها في المادة ٥٥ مرافعات في هذه الحالة .
		٩ - دفاع . إثبات . استجواب . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب الخصم إلى استجواب لا ترى حاجة إليه .
		١٠ - حكم استثنائي . تسليبه . حق محكمة الدرجة الثانية في الأخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة دون إضافة .
٣٦٢	٢٨ يونيه ١٩٥٦	خير . خير قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى . عدم اعتباره من خبراء الجداول الذين يسرى عليهم القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ . عدم سريان الشروط المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا القانون عليه .
٣٦٣	٨٢٥	١ - التزام . اقتضاؤه . قوة القاهرة . المقصود بالاستحالة التى ينقضى بها الالتزام . المادة ٣٧٣ مدنى
		٢ - فسخ . بيع . عقد . نقض . استخلاص الحكم عدم الاستحالة من إبرام التعاقد بعد صدور قانون تقسيم الأراضى رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ وتوقع امتناع المساحة عن التسجيل وعدم

العدد السابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		استفادة البائع من رفض التسجيل للتذرع بفسخ العقد لاستحالة التنفيذ . موضوعي .
٣٦٤	٢٨ يونيو ١٩٥٦	بيع . وارث . بيع صادر من المورث وبيع صادر من الوارث . المفاضلة بينهما . لا محل لها . العبرة بتعرف المالك الحقيقي .
٣٦٥	" " "	١ - أوراق تجارية . نظيرها . رهن . اعتبار التظهير التأميني في حكم التظهير الناقل للملكية . أثره في تظهير الدفع . دفع المدين بالوفاء للسجيل . إدعاؤه بأن التظهير كان بقصد الرهن لا نقل الملكية . لا جدوى منه .
		٢ - قرض . طعن . أسباب لا تعتبر جديدة . طلب الطاعن أمام محكمة الاستئناف تأييد الحكم المستأنف . حقه في التمسك أمام محكمة النقض بكل وجه من وجوه الدفاع التي اعتمدت عليها محكمة أول درجة في حكمها المستأنف ولو لم يتمسك به صراحة أمام محكمة الاستئناف .
٣٦٦	" " "	فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها للممولين . استحقاق الفوائد عنها من تاريخ المطالبة الرسمية عن المدة السابقة على القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي أعفى مصلحة الضرائب من دفع مثل هذه الفوائد . المادتان ١٢٤ مدني قديم ، ١٨٢ مدني مختلط .
٣٦٧	" " "	إفلاس . استئناف . ميعاد استئناف الحكم الصادر بإشهار الإفلاس . هو ١٥ يوما من تاريخ إعلانه . تقرير الحكم أن المادة ٣ من قانون إصدار قانون المرافعات ألغت المادة ٣٩٤ تجاري غير صحيح .
٣٦٨	" " "	حكم . بياناته . صدور الحكم في تاريخ لاحق للإعلان الدستوري في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ . خلوه عما يفيد صدوره باسم الأمة . بطلان الحكم .
		(٢) المحكمة الإدارية العليا (مجلس الدولة)
٣٦٩	١٧ مارس ١٩٥٦	١ - طعن . أمام المحكمة الإدارية العليا . حق هيئة

العدد السابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن . مناطه . حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين . لاوجه للقياس على نظام النقض المدني . أساس ذلك . الطعن في شق من الحكم يعتبر مشيراً للطعن في شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين ارتباطاً جوهرياً . مثال بالنسبة لطعن في شق الحكم الخاص بالالغاء دون شقه الخاص بالتعويض .</p> <p>٢ - فصل . بغير الطريق التأديبي . المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . عدم جواز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات التي تصدر في ظله واستناداً إليه . عدم التفرقة في ذلك بين من طبق هذا المرسوم بقانون في حقه تطبيقاً صحيحاً ومن لم يطبق هكذا في حقه . دليل ذلك .</p> <p>٣ - فصل بغير الطريق التأديبي . المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . المادة السابعة منه لا تجيز الطعن بالالغاء . عدم انسحاب النص إلى دعوى التعويض .</p> <p>٤ - موظف . فصله استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . وجوب قيام القرار على سبب مبرر له قانوناً . الأسباب المسوغة للفصل التي نص عليها المرسوم بقانون سالف الذكر</p> <p>٥ - قرار إداري . الأصل أنه لا إلزام على الإدارة بتسيديه . القرار غير المسبب يفترض قيامه على سببه الصحيح . عبء إثبات العكس يقع على مدعيه . تسييب الإدارة لقرارها . خضوع الأسباب لرقابة القضاء الإداري . حدود هذه الرقابة .</p> <p>٦ - موظف . فصله بغير الطريق التأديبي لعدم الصلاحية للعمل . عدم ملائمة العهد الجديد يجعله غير صالح للعمل . مجرد قيام صلة القرابة أو المصاهرة مع أحد أقطاب الحياة السياسية بالعهد الماضي . لا يكفي بذاته لاعتباره غير متلائم مع العهد الجديد .</p>

العدد السابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٧٠	١٧ مارس ١٩٥٦	٧ - حق الدفاع . تضمن المذكرات عبارات جارحة ، حق المحكمة في الأمر بمحوها . المادة ١٢٧ من قانون المرافعات . ١ - عمدة . انتخابه ؛ عند إعادة دعوة الناخبين يكون الاعتداد في تقدير الأغلبية بأصوات الحاضرين فقط متى وقعت صحيحة . دليل ذلك . ٢ - عمدة . انتخابه . طريقة احتساب الأغلبية عند ازدواج المرشحين وعند تعددهم . ٣ - عمدة . انتخابه . السلطة التقديرية للجنة الشياغات ولوزير الداخلية في العدول عن اختيار حائز الأغلبية . حدودها . ٤ - عمدة . انتخابه . سلطة لجنة الشياغات في إبطال أصوات الناخبين . حدودها . رقابة وزير الداخلية على تصرفها في هذا الشأن . رقابة القضاء الإداري لقرار الوزير : ٥ - عمدة . انتخابه . حرص المشرع على سلامة الانتخاب بعض الضوابط التي رسمها لضمان ذلك . توقيع الناخب على ورقة الانتخاب مبطل لصوته . ٦ - عمدة . انتخابه . لضرورة لأن يذكر الناخب في ورقة الانتخاب اسم من ينتخبه بالكامل . يكفي أن يذكر من الاسم ما يؤدي لتعين شخصه على وجه يقيني لا يحتمل الانصراف لسواه : جامعة . غش في الامتحان ، لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات . خلوها من نص على وجوب إجراء تحقيق مع المتهم بالغش . عدم تحريمها هذا الإجراء الذي تقتضيه العدالة كبدأ عام في المحاكمات الجنائية أو التأديبية دون حاجة لنص خاص . متى تم هذا التحقيق ترتبت عليه جميع الآثار القانونية الملازمة لوجوده . كعدم صلاحية من تولاه أو اشترك فيه كسلطة تحقيق أو اتهام للجلوس عند الحكم في التهمة التي تناولها . حرمان المحقق من الاشتراك في المحاكمة حتى ولو لم يكن قد أعرب
٣٧١	٢٤	٨٦٥

العدد السابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
		عن رأيه ، ما لم يوجد نص صريح يقضى بغير ذلك . حكمة ذلك .
٨٦٩		تكييف الواقعة وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .
٨٨٩		تكييف وظيفة المحكم وتحديد طبيعة حكمه ووقت صدوره ، وحقيقة المقصود من الأمر بالتنفيذ . ومدى ولاية قاضي الأمور الوقية عند اصدار الأمر بالتنفيذ وعند نظره التظلم من أمره . ومدى اختصاص القضاء المستعجل بوقف تنفيذ حكم المحكم للدكتور أحمد أبو الوفا — أستاذ قانون المرافعات — جامعة اسكندرية .
٩٠٧		نظام الاستئناف الفرعى فى الاجراءات الجنائية للاستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة استئناف القاهرة .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قرار بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧^(١)

في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته

باسم الأمانة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٩ بفرض حد أدنى من العناصر النافعة في المواد المستعملة في غذاء الحيوان .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز الاتجار في الكسب أو في مواد العلف المصنوع أو طرحها للبيع والتداول أو حيازتها بقصد البيع بغير ترخيص من وزارة الزراعة . ويجب أن تكون مركبات العلف المصنوع مسجلة في وزارة الزراعة ومطابقة للخواصات وشروط التعبئة التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة ، كما يصدر وزير الزراعة قرار ببيان الإجراءات والشروط اللازمة لهذا الترخيص في تجارة العلف وتسجيل مركباته .

مادة ٢ — في أحكام هذا القانون ، يقصد بالعلف المصنوع أى مخلوط من مواد العلف الخام ويقصد بمواد العلف الخام الكسب أو كل مادة لم يدخلها خنط تستعمل في غذاء الحيوان أو الدواجن سواء أكانت نباتية ناتجة أو محضرة أو مصنوعة من المحصولات الزراعية أو مخلفاتها ، أم حيوانية ناتجة من الحيوان أو محضرة أو مصنوعة من أجزائه ، أم من المواد المعدنية والفيتامينات والمضادات الحيوية .

مادة ٣ — لا يجوز إنشاء مصنع للعلف بغير ترخيص من وزارة الصناعة ، ويصدر وزير الصناعة قرارا ببيان الإجراءات التي تتبع لطلب الترخيص والرسوم المفروضة عليه والشروط التي يجب توافرها في المصنع .

مادة ٤ — يجب أن تكون الاعلانات والنشرات عن مواد العلف المصنوع مطابقة للبيانات والمركبات الواردة في تسجيلها بوزارة الزراعة .

مادة ٥ — يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له ، الموظفون

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥ مكرر تابع الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ .

الفنيون الذين يندبهم كل من وزيرى الزراعة والصناعة ويكون لهم صفة مأمورى الضبط القضائى ودخول محال تجارة العلف وصناعته وتخزينه وإيداعه ، وضبط ما يوجد فيها من المواد موضوع المخالفة ولهم أخذ عينات منها ، ويصدر قرار من وزير الزراعة ببيان إجراءات أخذ العينات وتحليلها .

ويعتبر نتيجة التحليل نهائية إذا لم يتظلم صاحب الشأن خلال العشرة الأيام التالية لإخطاره بكتاب موصى عليه ، ويكون التظلم بتقديم طلب باعادة التحليل يكون مصحوبا بالتسليم الدالة على أداء مصروفات التحليل التى يفرضها قرار من وزير الزراعة وترد هذه المصروفات إذا أظهر التحليل عدم وجود أية مخالفة للقانون .

مادة ٦ — مع عدم الإخلال بتوفيق أية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات التى تصدر تنفيذاً له بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك مع وجوب الحكم بمصادرة المواد محل المخالفة . ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة

وفى حالة العود يجوز الحكم بإغلاق المحل أو المصنع الذى وقعت فيه المخالفة .

مادة ٧ — يكون صاحب المصنع مسئولاً عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

مادة ٨ — ينقضى ما يخالف أحكام هذا القانون من المرسوم الصادر فى ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٩ المشار إليه وكذلك كشف مواصفات مواد العلف ، الملحق به .

مادة ٩ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ولو وزيرى الزراعة والصناعة كل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
ينصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (١٣ يناير سنة ١٩٥٧) .

مذكرة ايضاحية

لما تعنى به الحكومة من زيادة الثروة القومية برفع مستوى الإنتاج وتشجيع قيام الصناعات التى تفيد منها البلاد عقدت النية على تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته لأنه من مقومات الصناعة الصحية بالحيوان المسببة لوفرة إنتاجه وزيادة نفقه وهو ما يزيد الدخل القومى علاوة على طيب أثره فى الصحة العامة لاعتماد الإنسان على الحيوان والدواجن فى جزء هام من غذائه وعلاوة على ذلك فإن صناعة علف الحيوان تفيد الاقتصاد القومى أكبر الفائدة إذ تنفرع عليها صناعات أخرى للزيوت ومشتقاتها والاصباغ وغيرها من الكيماويات .

لذلك أعد مشروع القرار بالقانون المرافق .

وقد نظمت مادته الأولى تجارة العلف المصنوع فقضت بوجوب الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الزراعة وكذلك تسجيل مركباته فيها طبقا للقرارات التي يصدرها وزير الزراعة في شأن الترخيص والتسجيل علاوة على ذلك يجب أن تكون مواصفات العلف وتعبئته مطابقة للقرار الذي يصدره وزير الزراعة .

وورد في المادة الثانية تعريف العلف المصنوع وحثت المادة الثالثة الحصول على ترخيص من وزارة الصناعة في إنشاء مصانع العلف وخولت وزيرها إصدار قرار ببيان الإجراءات التي تتبع لطلب الترخيص والرسوم المفروضة عليه ، والشروط التي يجب توافرها في المصنع .

وقد نصت المادة الرابعة على وجوب مطابقة الإعلانات والنشرات عن العلف المصنوع للبيانات والمركبات الواردة في تسجيلها بوزارة الزراعة وذلك حتى لا يكون الزراع عرضة لتدويه الدعاية .

وفوض نص المادة الخامسة كل من وزيرى الزراعة والصناعة في ندب الموظفين الفنيين الذين نكون لهم صفة مأمورى الضبط القضائى فيتولون إثبات المخالفات لأحكام القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم دخول محال تجارة العلف وصناعته وتخزينه وإيداعه مع تخويلهم حق ضبط المواد موضوع المخالفة وأخذ عينات منها لتحليلها طبقا للإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة ببيان إجراءات أخذ العينات وتحليلها كما قضت المادة ذاتها بأن تكون نتيجة التحليل نهائية وحجة على صاحب الشأن ما لم يتسلم خلال العشرة الأيام التالية لإخطاره بهذه النتيجة بتمتضى كتاب موصى عليه ويكون لتظلم بتقديم طلب بإعادة التحليل ويجب أن تصحبه القسيمة الدالة على أداء مصروفات التحليل التي يفرضها قرار من وزير الزراعة على أن ترد هذه المصروفات إذا أظهر التحليل عدم وجود أية مخالفة للقانون .

ونصت المادة السادسة على العقوبات التي يقضى بها على من يخالف أحكام القانون أو القرارات التي تصدر تنفيذا له . ونصت المادة السابعة على أن يكون صاحب المصنع مسئولا عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

وقضت المادة الثامنة بإلغاء الأحكام المخالفة لهذا القانون من المرسوم الصادر في ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٩ بفرض حد أدنى من العناصر النافعة في المواد المستعملة في غذاء الحيوان وإلغاء كشف مواصفات مواد العلف الممنوح بذلك المرسوم .

وتتشرف وزارة الزراعة بأن تعرض على السيد رئيس الجمهورية مشروع القرار بالقانون المرافق مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة .

رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧^(١)

ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛
وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تحويل المؤسسات المصرية والأجنبية الى شركات مساهمة مصرية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى:

- مادة ١ — يجب أن تتخذ البنوك التي تعمل في جمهورية مصر شكل شركات مساهمة مصرية .
ويعتبر في حكم البنوك فروع ووكالات البنوك الأجنبية التي تعمل في مصر .
ويشترط في هذه الشركات أن تكون أسهمها جميعها إسمية ، وأن تكون مملوكة لمصريين دائماً .
وإذا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن خمسمائة ألف جنيه .
ويشترط في أعضاء مجلس إدارتها والمسؤولين عن الإدارة فيها أن يكونوا مصريين .
- مادة ٢ — يحدد وزير المالية والاقتصاد مهلة لتنفيذ أحكام هذا القانون على ألا تتجاوز هذه المهلة مدة خمس سنوات .
- مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
ويعتبر كل من أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الإدارة في الشركات وغيرها مسؤولين عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون .
- مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (١٤ يناير ١٩٥٧) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥ مكرر تابع الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٥٧ .

قرار بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف
والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين
وتكوين الأموال ؛
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٧ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه النص الآتي :
« مادة ٧ — لا يجوز تسجيل أية هيئة تأمين إلا إذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة مصرية
وأن تكون أسهمها جميعها اسمية وملوكة لمصريين دائماً ، وألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن
خمسين ألف جنيه .

ويشترط في أعضاء مجلس إدارة تلك الهيئة والمسؤولين عن الإدارة فيها أن يكونوا مصريين .
مادة ٢ — تحذف الإشارة إلى المادة (٧) من الفقرة الثانية من المادة (٤) من القانون سالف الذكر .
مادة ٣ — يحدد وزير المالية والاقتصاد لهيئات التأمين القائمة وقت العمل بهذا القانون
والمسجلة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ مهلة لا تتجاوز خمس سنوات وذلك لاستيفاء
أحكام هذا القانون وإلا محى تسجيلها .

مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة
جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعتبر كل من أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الإدارة في الشركات وغيرها مسؤولين عن
أية مخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ولوزير المالية
والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (١٤ يناير سنة ١٩٥٧) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥ مكرر الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٧ .

قرار بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧^(١)

ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية

باسم الأمة
رئيس الجمهوريةبعد الاطلاع على قانون التجارة ؛
وعلى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما اقرته مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تحظر مزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا لمن يكون اسمه مقيدا فى السجل المعدلذلك
بوزارة التجارة .مادة ٢ — لا يجوز أن يقيد فى السجل المشار اليه فى المادة السابقة إلا أسماء الأفراد المصريين
أو شركات المساهمة المصرية التى تكون أسهمها جميعها إسمية وملوكة لمصريين دائما .
ويشترط فى أعضاء مجالس إدارة الشركات التى تقيد فى السجل المذكور والمسؤولين عن الإدارة
فيها أن يكونوا مصريين .مادة ٣ — يحدد وزير التجارة مهلة تنفيذ أحكام هذا القانون على ألا تتجاوز هذه المهلة مدة
خمس سنوات .مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة
جنيه ولا تتجاوز ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .ويعتبر الأفراد القائمون بأعمال الوكالات التجارية وجميع أعضاء مجالس الإدارة والمسؤولين
عن الإدارة فى الشركات التى تباشر هذه الأعمال مسؤولين عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون .مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ، ولوزير التجارة
إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برىاسة الجمهورية فى ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (١٤ يناير سنة ١٩٥٧) .

قرار بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧^(١)

بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بالمعاشات المدنية .

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ بالمعاشات العسكرية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية .

وعلى القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة

المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والمادة ١٤ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها ، يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للعمل في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة .

مادة ٢ — إذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ (مائة جنيه) في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند إعادته سن الثانية والستين فيصدر القرار المنصوص عليه في المادة السابقة من رئيس الجمهورية .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الأعمال العرضية التي لا يستغرق إنجازها مدة ستة أشهر لا تتجدد .

مادة ٣ — سرى أحكام هذا القانون على الموظفين الموجودين وقت العمل به على ألا تسترد أو تصرف فروق عن الماضي .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١١ مكرر الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ .

مذكرة ايضاحية

تقضى المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية و ٥٥ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية و ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أنه اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة سواء كان بصفة نهائية أو وقية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال يوقف صرف معاشه .

وبتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٥٥ أفتى قسم الرأى مجتمعاً بمجلس الدولة بأن أحكام هذه المواد تتناول الخدمة في الحكومة باليومية كما تتناول الخدمة على وظيفة دائمة أو مؤقتة أو خارج الهيئة ومن ثم يجب وقف صرف معاش من يعاد تعيينه في الحكومة على أى من هذه الأوضاع .

وتبعاً لذلك أصدرت وزارة المالية والاقتصاد كتاباً دورياً لمراعاة هذه الفتوى وتطبيقها على جميع أصحاب المعاشات ، غير أنه لوحظ أن بعض هؤلاء قد أعيدوا الى خدمة الحكومة بمرتب فوق معاشهم بمقتضى قرارات صدرت من مجلس الوزراء بناء على توصية الوزارات المختلفة وصدرت من الوزراء أو رؤساء المصالح المختصة . كما أنه صدرت قرارات بتعيين بعض أصحاب المعاشات في المؤسسات التي أنشئت أخيراً ولها ميزانيات مستقلة أو ملحقة (كالمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ومركز التنظيم والتدريب بقلوب ومعهد الإدارة العامة والمجلس الدائم للتدريب المهني والكفاية الإنتاجية ومديرية التحرير ومجلس الخدمات والإصلاح الزراعي والإذاعة المصرية ومؤسسة أبنية التعليم ومشروع تنمية الإنتاج القومى ومصلحة صناديق التأمين والمعاشات الحكومية وتصفية الأموال المصادرة ...) .

ولما كانت هذه المؤسسات تخضع للنظم واللوائح الحكومية فإنه يجب تطبيق أحكام المواد المبينة في صدر هذه المذكرة ووقف صرف معاشات من عينوا في تلك المؤسسات بمرتب علاوة على المعاش .

غير أنه لما كان القصد من تعيين أصحاب المعاشات في هذه المؤسسات هو الانتفاع بخبرتهم وكان منح المرتب علاوة على المعاش فيه تخفيف عن الأعباء المالية الملقاة على الجهات المستقلة حيث أن معظم هذه المرتبات لا تغطي قيمة المعاش بل تقل كثيراً عنه . ولكي لا تتوهم ميزانيات هذه الجهات وتنهض برسالتها على الوجه المنشود تقترح وزارة المالية والاقتصاد الموافقة على ما يأتي :

١ — يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد تعيينه في الحكومة أو المؤسسات العامة ذات

الميزانيات المستقلة أو الملحقة استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ و ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ .

٢ — اذا جاوز مجموع المعاش والمرب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان مجموعهما يزيد عن مائة جنيه أو كان سن الموظف قد جاوز عند اعادته للعمل سن الثانية والستين يصدر القرار من رئيس الجمهورية .

٣ — تدخل المكافأة في هذه الحالات تحت مدلول لفظ « المرتب » .

٤ — رغبة في تيسير الأعمال الموقوتة والتي لا تتجاوز مدتها ستة أشهر واثني نص في القرار بقانون على ألا يسرى الحكم الوارد في المادة الثانية على تلك الحالات فيصدر فيها قرار التعيين أو الإلحاق بالعمل من الوزير المختص بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد .

٥ — تسرى هذه الأحكام على الموظفين الموجودين حالياً بالخدمة على ألا تصرف أو تسترد فروق عن الماضي .

وقد بحثت اللجنة المالية هذه الاقتراحات ورأت الموافقة عليها .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد برفع الأمر الى سيادتكم رجاء التفضل بالنظر والموافقة .
وبرفقة هذه المذكرة مشروع القرار بقانون اللازم لهذا الغرض بعد افراغه في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة .

قرار بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن

في سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ الزراعية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر العمل في سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه المعدل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٥ على أن تعدل المنطقة الشمالية من الوجه البحرى المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون سالف الذكر على الوجه المبين بالجدول الملحق بهذا القانون .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١١ مكرر الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

ملحق

بيان المنطقة الشمالية من الوجه البحرى المنصوص عليها

في القانون الخاص بنعين مناطق زراعة الأصناف المختلفة

من القطن في سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية

مديرية البحيرة : مراكز أبو حمص ، دمنهور ، رشيد ، شبراخيت ، كفر الدوار ، المحمودية .

مديرية الغربية : مراكز سمند ، المحلة الكبرى ، قطور .

مديرية كفر الشيخ : جميع مراكز المديرية .

مديرية الدقهلية : مراكز بلقاس ، شربين ، طلخا ، دكرنس ، السنبلاوين ، المنزلة ، المنصورة ، أجا .

مديرية دمياط : فارسكور ، كفر سعد .

مديرية الشرقية : مركز كفر صقر .

مذكرة ايضاحية

مشروع القانون المعروض من التشريعات الزراعية الدورية التي تصدر سنويا بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن .

وتنفيذا للسياسة التي جرت عليها وزارة الزراعة سنويا استطلعت رأى وزارة التجارة التي نقلت اليها اختصاصات وزارة المالية والاقتصاد فيما يتعلق بالقطن فيما تقترح أن يصل اليه الإنتاج من كل صنف من أصناف القطن . وأعدت الوزارة مشروع القانون المرافق باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٥ مع تعديل الجدول الملحق به على الوجه المبين في الجدول الملحق بهذا القانون .

وتتشرف وزارة الزراعة بأن تعرض على السيد رئيس الجمهورية مشروع القرار بالقانون المرافق في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل المادتين ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار
إليه النصان الآتيان :

« مادة ٩ — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن
مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة أو معينة
الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر
أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو علق البيع على أى شرط آخر يكون
مخالفا للعرف التجارى .

ويجوز الحكم بغلق المحل مدة لا تتجاوز أسبوعا وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع
الجريمة ويحكم بمصادرتها .

وفى حالة العود تضاعف العقوبة فى حديها الأدنى والأقصى ويكون الحكم بغلق المحل مدة
أسبوع وجوبا .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها على مخالفة القرارات التى تصدر تنفيذا للبادء الخامسة ، ويجوز أن
ينص فى تلك القرارات على عقوبات أقل ، .

« مادة ١٠ — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن
عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

(١) من قدم الوجبات والمأكولات والمشروبات أو عرضها بأكثر من السعر المقرر أو امتنع
عن تقديمها أو حصل مقابلا للدخول أكثر من المقرر .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١١ مكرر الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ .

(٢) من أجر غرنا أو عرضها للتأجير بإيجار يزيد على الحد المقرر .
مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧)

مذكرة ايضاحية

تقضى المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من باع أو عرض للبيع سلعة مسعرة أو معينة الربح بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر وكذلك من خالف أحكام القرارات التى يصدرها وزير التكوين استنادا إلى المادة الخامسة التى تجيز لوزير التكوين أن يتخذ بقرارات يصدرها بعض التدابير ومنها تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها .

ولما كانت العقوبات المذكورة غير رادعة وخاصة فى الظروف الحاضرة وتستلزم تشديدها وذلك لردع كل من تحدته نفسه باتخاذ هذه الظروف وسيلة للتلاعب بأسعار مختلف السلع أو للاخلال بمواصفاتها المقررة .

ولما كانت بعض القرارات التى تصدر بالتطبيق للمادة الخامسة قد يرى الاكتفاء فيها بعقوبة أخف . لذلك رأتى النص على تخويل وزير التكوين سلطة النص فى القرارات التى يصدرها الوزير استنادا إلى المادة الخامسة المذكورة على عقوبة أقل من العقوبة المقررة فى المادة ٩ سالف الذكر .

لذلك رأتى تعديل نص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ سالف الذكر . ولما كانت المادة ١٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر تحيل إلى العقوبات المنصوص عليها فى المادة التاسعة — وليس شمة ما يدعو إلى تشديد العقوبة بالنسبة إلى الأفعال المشار إليها فى المادة العاشرة . ولهذا استلزم الأمر إعادة صياغتها وذلك للابقاء على العقوبة الأصلية .

وقد أعد لذلك مشروع القرار بقانون متضمنا التعديلات المقترحة .
وتتشرف وزارة التكوين بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة — رجاء التفضل بالموافقة على إصداره .

قرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧^(١)

في شأن حساب مدد الخدمة التي قضيت على وظائف دائمة
أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخضع بها على
وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب
الثالث المقسمة إلى درجات في المعاش

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ في شأن المدد التي تحتسب في المعاش ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يجوز للموظفين الموجودين في خدمة الحكومة وقت العمل بهذا القانون والمثبتين
طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه حساب مدد الخدمة التي قضيت على
وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخضع بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات
الباب الثالث المقسمة إلى درجات في المعاش إذا قدموا طلباً بذلك كتابة إلى الجهة التابع لها الموظف
خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وقاموا بأداء احتياطي المعاش دفعة واحدة أو على
أقساط بالكيفية المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ المشار
إليه وتولى الجهة المذكورة حساب هذه المدد وتحصيل احتياطي المعاش .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من
تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١١ مكرر الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ .

قرار بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ فى شأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر ، المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ .
وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٥ فى شأن نظام مستشفى الجمهورية بمدينة القاهرة .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتى:

مادة ١ — يستبدل بالمادة الأولى من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتى :
« إذا لم يعين الواقف جهة البر الموقوف عليها أو عينها ولم تكن موجودة أو وجدت جهة بر أولى جاز لوزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى أن يصرف الربيع كله أو بعضه على الجهة التى يعينها دون نقييد بشرط الواقف .
ويجوز لوزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى أن يغير فى شروط إدارى الوقف الخيرية » .

مادة ٢ — يلغى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ٣ — تستمر المحاكم فى نظر الطلبات الخاصة بتعديل مصارف الأوقاف الخيرية المنطوية أمامها .

مادة ٤ — يستمر مجلس إدارة مستشفى الجمهورية بمدينة القاهرة وهيئاته التنفيذية فى مباشرة أعماله بصفة مؤقتة إلى أن تتم إجراءات تعديل شروط إدارة وقف فائقة عزت الخيرية .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برىاسة الجمهورية فى ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٢ مكرر الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ .

مذكرة إيضاحية

يهدف مشروع القانون المقدم من وزارة الأوقاف إلى إجراء تعديل في طريقة تشكيل مجلس إدارة مستشفى الجمهورية وإلى بيان من يقوم بأعمال المدير عند غيابه .

ولما كان لا يجوز لناظر الوقف أن يغير أو يبدل في شروط الوقف الخاصة بالإدارة فتمد استلزم ذلك عند الرغبة في وضع نظام المستشفى الجمهورية أن يصدر القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

ولما كانت الضرورة تقتضي في كثير من الأحيان إلى سلوك مثل ذلك السبيل بالنسبة لسائر المؤسسات الخاصة ذات النفع العام التي أنشئت بطريق الوقف والخاضعة لانتظار وزارة الأوقاف فتمد رأى المكتب الفنى تفاديا لتعدد التشريعات وكثرة ما يرد عليها من تعديلات أن يمنح وزير الأوقاف سلطة التعديل في شروط إدارة المؤسسات المذكورة بعد موافقة مجلس الأوقاف الأعلى على أن يلغى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٥ ويضاف نص جديد إلى القانون ٣٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر يتضمن الحكم المتقدم .

ونظرا لأن وزارة الأوقاف أعدت مشروع قانون آخر — لم يكن قد عرض على اللجنة بعد — بإجراء تعديل في المادة الأولى من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر يجيز لوزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى أن يغير مصارف الأوقاف الخيرية دون حاجة إلى أخذ اجازة من المحكمة المختصة .

لذلك رؤى بموافقة وزير الأوقاف — ادماج التعديلين سالف الذكر في مشروع القانون المرافق .

قرار بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧^(١)

بإصدار قانون المؤسسات العامة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٧ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة ؛

وعلى القانون المدنى ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥ مكرر الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٧ .

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ — يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن المؤسسات العامة .
- مادة ٢ — يعمل بأحكام القوانين والمراسيم بقوانين الصادرة بإنشاء مؤسسات عامة وتنظيمها فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إلغاء المؤسسات القائمة أو إدماجها أو تعديل نظمها وفقا لأحكام القانون المرافق .
- مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

قانون المؤسسات العامة

الباب الأول

أحكام عامة

- مادة ١ — للمؤسسات العامة شخصية اعتبارية ويكون إنشاؤها بقرار من رئيس الجمهورية ، وفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .
- ويجب أن يشتمل هذا القرار على البيانات الآتية :
- (١) اسم المؤسسة ومركزها .
 - (٢) الغرض الذي أنشئت من أجله .
 - (٣) بيان بالأموال التي تدخل في الذمة المالية للمؤسسة .
 - (٤) تنظيم إدارة المؤسسة ومدى علاقتها بالجهة الإدارية المختصة .
- مادة ٢ — يمين انقرار الصادر بإنشاء المؤسسة ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .
- مادة ٣ — للمؤسسات العامة أن تعاقد وأن تجرى جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .
- مادة ٤ — تضع المؤسسات العامة لوائح داخلية لتنظيم أعمالها تتضمن القواعد التي تتبع في إدارتها والتي يجرى عليها العمل في حساباتها وإدارة أموالها وذلك في حدود الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون وفي قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشائها .

مادة ٥ — للجهات الإدارية المختصة سلطة الرقابة على المؤسسات العامة التابعة لها من الناحيتين الإدارية والمالية .

وتكون ممارستها لهذه الرقابة على الوجه المبين في هذا القانون وفي القرار الصادر بإنشائها .

الباب الثاني

النظام القانوني للمؤسسات العامة

مادة ٦ — يتولى إدارة المؤسسات العامة :

(١) مجلس إدارة المؤسسة .

(٢) مدير المؤسسة .

ويبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة تشكيل مجلس الإدارة وطريقة اختيار أعضائه وعزلهم ، وطريقة تعيين المدير وعزله ، وكذلك الأحكام الخاصة بمرتباتهم ومكافآتهم . كما يحدد المدة التي يباشرون فيها عملهم بالمؤسسة .

مادة ٧ — مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون . وفي الحدود التي يبينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة ويختص بما يأتي :

(١) إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وتحديد اختصاصات المدير مع مراعاة ما هو منصوص عليه في هذا القانون .

(٢) وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي المؤسسة وعملها وترقيتهم وتقديرهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشهم وفقاً لأحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة .

(٣) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة .

(٤) النظر في كل ما ترى الجهة الإدارية أو المدير عرضه عليه من المسائل الخاصة بإدارة المؤسسة وتنظيم العمل بها وكل ما يؤدي إلى تحقيق الغرض الذي أشتت من أجله .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة يعهد إليها ببعض اختصاصاته ، ويجوز أن يعهد إلى هيئة أو لجنة يبين تشكيلها في القرار الصادر منه تتولى عمل مدير المؤسسة .

مادة ٨ — يتولى مدير المؤسسة إدارتها وتصريف شئونها وفقاً للأحكام التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية تحت إشراف الجهة الإدارية المختصة .

ويختص بما يأتي :

- (١) تنفيذ القرارات التي تصدر من مجلس الإدارة .
- (٢) تحضير ميزانية المؤسسة وحسابها الختامي وعرضهما على مجلس الإدارة لإقرارها .
- (٣) الإشراف على أعمال الموظفين الذين يعملون بالمؤسسة وذلك في حدود الاختصاصات التي يعينها قرار رئيس الجمهورية .
- (٤) إصدار الأمر بالمصروفات الخاصة بالمؤسسة وله أن يفوض غيره في ذلك .
- (٥) مباشرة ما نص عليه من سلطات واختصاصات في القرار الصادر من رئيس الجمهورية بإنشاء المؤسسة وما تخوله إياه قرارات مجلس إدارة المؤسسة والنظم واللوائح الخاصة بها .
- مادة ٩ — يمثل المدير المؤسسة في صلاتها بالهيئات والأشخاص الأخرى وأمام القضاء ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يقرها مجلس الإدارة لتحقيق أغراض المؤسسة وعليه أن يقدم إلى المجلس في فترات دورية تقريراً عن سير العمل بالمؤسسة وحالتها من الناحية المالية كما يجب عليه أن يقدم إلى الجهة الإدارية المختصة في نهاية كل سنة مالية تقريراً عن نشاط المؤسسة .
- مادة ١٠ — يبين في قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة الأحكام الخاصة باجتماع ومداولات مجلس إدارتها، والمواعيد التي يجب فيها إبلاغ قرارات المجلس إلى الجهة الإدارية المختصة.
- مادة ١١ — تكون قرارات مجلس الإدارة والمدير نافذة من تلقاء ذاتها إلا في الأحوال التي ينص القرار الصادر بإنشاء المؤسسة على وجوب تصديق الجهة الإدارية المختصة عليها .
- وفي هذه الأحوال يكون للجهة الإدارية المختصة - ق ط ب إعادة النظر في القرارات الصادرة من مجلس الإدارة أو المدير إذا رأت أن المصالح العام يستدعي ذلك ، وعندئذ لا تعتبر هذه القرارات نافذة إلا إذا وافق عليها المجلس بأغلبية خاصة .
- ويحدد القرار الصادر بإنشاء المؤسسة المدة التي يجب فيها إبلاغ الجهة الإدارية بقرارات المجلس والمدير وكذلك المدة التي يجوز فيها لهذه الجهة ممارسة حقها في الاعتراض على هذه القرارات والأغلبية الواجب توافرها لتنفيذ قرارات المجلس عند إعادة عرض الموضوع عليه .
- مادة ١٢ — يكون اتعيين في الوظائف الرئيسية بالمؤسسات العامة بقرار من الجهة الإدارية المختصة ويعين القرار الصادر بإنشاء المؤسسة الوظائف الرئيسية بها .
- مادة ١٣ — تسرى على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة .

الباب الثالث

النظام المالي للمؤسسات العامة

- مادة ١٤ — تبدأ السنة المالية للمؤسسات العامة مع السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهاءها .
- ومع ذلك يجوز أن يحدد القرار الصادر بإنشاء المؤسسة تاريخاً آخر لبدء ونهاية السنة المالية

- للمؤسسة إذا كانت طبيعة النشاط الذى تزاوله والغرض الذى أنشئت من أجله يقتضيان ذلك .
- مادة ١٥ — يكون للمؤسسات العامة ميزانيات خاصة بها . ويبين القرار الصادر بإنشائها نظامها المالى وكيفية تحضير ميزانيتها وتنفيذها ومراجعتها ومدى ارتباطها بميزانية الدولة
- مادة ١٦ — يقوم مدير المؤسسة بأعداد ميزانيتها وفقا للقواعد المنصوص عليها فى القرار الصادر بإنشائها ويتولى عرضها على مجلس إدارة المؤسسة للموافقة عليها وتقديمها الى الجهة الإدارية المختصة لإقرارها .
- مادة ١٧ — يجوز أن يعين القرار الصادر بإنشاء المؤسسة الأحوال الاستثنائية التى يكون فيها للجهة الإدارية المختصة أن تدرج مبالغ فى الميزانية إذا لم يدرجها مجلس الإدارة .
- مادة ١٨ — يقوم المراقب المالى التابع لجهة الرقابة المالية للمؤسسات العامة بمراجعة ميزانية المؤسسة وحساباتها .
- كما يتولى إعداد تقرير يتضمن ملاحظاته عليها ويبلغ ذلك إلى كل من مجلس الإدارة والجهة الإدارية المختصة بالإشراف على المؤسسة .
- مادة ١٩ — تعد ميزانية المؤسسة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل كما يعد الحساب الختامى خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية ويرافقه تقرير عن نشاط المؤسسة وعن مركزها المالى خلال السنة ذاتها .
- وتقدم الميزانية والحساب الختامى إلى الجهة الإدارية المختصة لاعتمادها .
- مادة ٢٠ — تعتبر أموال المؤسسات العامة أموالا عامة ، وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة .
- على أن أموال المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا لا تعتبر أموالا عامة ما لم ينص القرار الصادر بإنشاء المؤسسة على خلاف ذلك أو خصصت لمنفعة عامة بالفعل .
- مادة ٢١ — تودع الحكومة لحساب المؤسسات العامة فى البنك الذى يختاره مجلس الإدارة وتوافق عليه الجهة الإدارية المختصة الإعانة السنوية المقررة لها والمبالغ الأخرى التى تحصلها بالنيابة عنها وفقا لأحكام القرار الصادر بإنشاء المؤسسة .

الباب الرابع

فى إلغاء المؤسسات وإدماجها

- مادة ٢٢ — يكون إدماج المؤسسات العامة وإلغاؤها بقرار من رئيس الجمهورية يبين كيفية الإدماج أو الإلغاء والتصرف فى أموالها وسائر ما يترتب على ذلك من نتائج .

قرار بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧^(١)

في شأن الباعة المتجولين

باسم الأمة
رئيس الجمهوريةبعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ بشأن الباعة المتجولين ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يعد بائعا متجولا :

(أ) كل من يبيع سلعاً أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة فى أى طريق أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت .

(ب) كل من يتجول من مكان إلى آخر أو يذهب إلى المنازل لبيع سلعاً أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول .

مادة ٢ — لا يجوز ممارسة حرفة بائع متجول إلا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم فى الجهة التى تمارس الحرفة فيها وتصرف مع الترخيص علامة مميزة .

ويصدر ببيان إجراءات منح الترخيص وشروطه وأوضاعه وتحديد الرسوم التى تحصل عنه وعن تجديده وعن إعطاء صورة منه فى حالة فقدته أو تلفه وتحديد ثمن العلامة المميزة قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية على ألا تتجاوز الرسوم المفروضة فى كل حالة مائة مليم .

مادة ٣ — يسرى الترخيص لمدة سنة ويجوز تجديده .

ويجب تقديم طلب التجديد خلال الشهر الأخير من مدة الترخيص وإلا اعتبر لاغياً بانتهاء مدته

مادة ٤ — على المرخص له حمل الترخيص والعلامة المميزة أثناء ممارسة حرفته وعليه تقديم الترخيص كلما طاب منه .

مادة ٥ — على المرخص له رد الترخيص والعلامة المميزة إلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم فى حالة عدوله عن ممارسة حرفته أو فى حالة إلغاء الترخيص .

مادة ٦ — لا يجوز الترخيص فى ممارسة حرفة بائع متجول للأشخاص الآتى بيانهم :

(أ) من يقل سنه عن اثنتى عشرة سنة ميلادية .

(ب) المصابون بأحد الأمراض المعدية أو الجلدية أو الطفيليات وحاملوا جراثيم أحد الأمراض المعدية والمخالطون لمصاب بمرض معد أثناء مدة المراقبة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١١ مكرر الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ .

(ج) المحكوم عليه في جريمة سرقة أو نصب أو مخدرات أو غش تجارى وكذا المحكوم عليه في جناية من جنايات التعدى على النفس ولم تمض سنة على تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو سقوطها بمضى المدة .

مادة ٧ — يلغى الترخيص في الأحوال الآتية :

(١) إذا ثبت أن المرخص له في حالة من الأحوال المنصوص عليها في البند (ب) من المادة السابقة .

(ب) إذا حكم على المرخص له في إحدى الجرائم المنصوص عليها في البند (ج) من المادة السابقة.

مادة ٨ — للسلطة القائمة على أعمال التنظيم بعد مراعاة المحافظة أو المديرية والجهة الصحية المختصة أن تخصص أماكن معينة أو سريقات لوقوف الباعة المتجولين أو فئات خاصة منهم وأن تحدد الحد الأقصى لعددهم بكل منها . ومنع وقوفهم في غير هذه الأماكن .

كما يجوز لها أن تحدد الحد الأقصى لعدد ما يجوز الترخيص به في دائرة كل منها .

مادة ٩ — لا يجوز للباعة المتجولين :

(١) ملاحقة الجمهور بعرض سلعهم أو ممارسة حرفتهم داخل وسائل نقل الركاب كالأوتوبيس والترام والقطارات أو المرور أو الوقوف في الشوارع والميادين والأحياء والأماكن التي يصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بموافقة وزارة الداخلية أو بناء على طلبها أو طلب وزارة الصحة العمومية .

(ب) الوقوف بجوار المحال التي تتجر في أصناف مماثلة لما يتجرون فيه .

(ج) الوقوف في الأماكن التي يمنع البواليس وقوفهم فيها لضرورة تفتضيها حركة المرور أو النظام العام أو الأمن العام .

(د) بيع المفرقات والأسلحة والألعاب النارية .

(هـ) الإعلان عن سلعهم باستعمال الأجراس أو أبواق تكبير الصوت أو أية طريقة أخرى يتسبب عنها إقلاق راحة الجمهور .

(و) الإعلان عن سلعهم بالمناداة أو بأية وسيلة أخرى في المواعيد التي يصدر بتحديد قرار من المجلس البلدى بعد موافقة المحافظة أو المديرية .

مادة ١٠ — يجب أن تكون العربات والأوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولون لبيع المشروبات والمواد الغذائية مستوفية للشروط والمواصفات التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بالاتفاق مع وزير الصحة العمومية .

ويجوز بقرار مماثل أن يحظر على الباعة المتجولون بصفة دائمة أو مؤقتة بيع المأكولات أو المشروبات التي يتعذر وقايتها من الفساد وأن تحدد شروط ومواصفات ونماذج ملابسهم أو ملابس فئة منهم .

- مادة ١١ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .
- وإذا كانت المخالفة خاصة ببيع مشروبات أو مواد غذائية أو عرضها للبيع تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهرين وغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين .
- مادة ١٢ — يكون لموظفي وزارة الشؤون البلدية والقروية والمجالس البلدية ووزارة الصحة العمومية الذين يندبهم الوزير صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .
- مادة ١٣ — يسرى هذا القانون على البلاد التي لها مجالس بلدية التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .
- مادة ١٤ — يلغى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ المشار إليه .
- مادة ١٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون . ويعمل به بعد أربعة أشهر من تاريخ نشره . وتوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
- يبصم هذا القرار بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

مذكرة إيضاحية

بتاريخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٣ صدر القانون رقم ٧٣ بشأن الباعة المتجولين متضمنا النص على اختصاص المديرية أو المحافظة بمنح الترخيص بممارسة حرفة البائع المتجول وعلى اختصاص وزارة الصحة العمومية بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

ولما كانت ممارسة حرفة البائع المتجول هي البداية الطبيعية التي يسلكها صاحب رأس المال الضئيل قبل أن يتحول الى تاجر أو صانع مقيم — ولما كانت وزارة الشؤون البلدية والقروية هي المختصة بتنفيذ القانون الخاص بالمحال التجارية والصناعية . لذلك رؤى أن ينقل إليها الاختصاص بتنفيذ القانون الخاص بالباعة المتجولين .

وقد كشف التطبيق العملي للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ عن قصور في بعض أحكامه وعن حاجته الى كثير من التعديل كما تبين أن العقوبات المنصوص عليها فيه لا تتناسب مع بعض ما يقع من الباعة المتجولين من مخالفات جسيمة تهدد الصحة العامة والنظام مما يستلزم تغييرها وعلى الأخص بالنسبة الى المخالفات الخاصة ببيع المشروبات أو المواد الغذائية أو عرضها للبيع .

وتحقيقا للأغراض المتقدمة أعد مشروع القرار بقانون المرافق .

وقد تكفلت المادة الأولى منه بتعريف البائع المتجول بما لا يخرج عما جاء في المادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ .

ونصت المادة الثانية على عدم جواز ممارسة حرفة البائع المتجول الا بترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم في الجهة التي تمارس الحرفة فيها وعلى أن تصرف مع الترخيص علامة مميزة حتى يسهل على الجمهور التعرف على الباعة المتجولين وحتى لا يندس بينهم غير المرغوب فيهم كما نصت على أن يصدر ببيان اجراءات منح الترخيص وشروطه وأوضاعه وبتحديد الرسوم التي تحصل عنه وضمن العلامة المميزة قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية على ألا تتجاوز الرسوم المفروضة في كل حالة مائة مليم .

وحددت المادة ٣ مدة سريان الترخيص وموعد تقديم طلب تجديده .

وأوجبت المادة ٤ على البائع المتجول أثناء ممارسة حرفته أن يحمل الترخيص والعلامة المميزة وأن يقدم الترخيص كلما طلب منه ذلك .

كما أوجبت المادة ٥ رد الترخيص والعلامة المميزة الى السلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة عدول المرخص له عن ممارسة الحرفة أو في حالة إلغاء الترخيص .

قرار بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧

بتعديل المادتين ١ و ٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٨

لسنة ١٩٢٩ الخاص باستبدال المعاشات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص باستبدال المعاشات وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٣ الخاص باستبدال حقوق الموظفين والمستخدمين وضباط الجيش في المعاش المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٥ .
وبعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ١ و ٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه النصان الآتيان :

مادة ٢ — يرخص لوزير المالية والاقتصاد في أن يستبدل بحقوق أصحاب المعاشات من

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١١ مكرر الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ .

الموظفين والمستخدمين في معاشهم مدة حياتهم أو لمدة عشرة سنوات أو لمدة عشرين سنة حسب رغبة الطالب إما أراض زراعية أو اراض للبناء تملكها الحكومة أو نقودا وإما أراض زراعية أو أراض للبناء ونقودا معا .

ويجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يرخص لكل من صندوق التأمين والمعاشات المنشأين بموجب القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ — أن يستبدلا بنقود حقوق هؤلاء الموظفين وأصحاب المعاشات في معاشاتهم .

على أنه بالنسبة إلى الاستبدالات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون يقف استقطاعها على الوجه الآتي على ألا ترد فروق عن الماضي :

(١) للمستبدلين في سن تزيد على الأربعين يتم الاستقطاع بانتهاء ١٥ سنة من تاريخ الاستبدال أو الوفاة أيهما أقرب .

(٢) للمستبدلين حتى سن الأربعين يتم الاستقطاع بانتهاء عدد السنين الموضحة بالجدول رقم (١) المرفق وطبقا للتعليمات المبينة به .

(٣) إذا تعدد الاستبدال لشخص واحد تطبق الأحكام الموضحة في البندين ٢ و ١ السابقين كل استبدال على حدة .

« مادة ٣ — يحدد رأس مال المعاش المستبدل على أساس الجدول رقم (٢) المرافق بحسب سن صاحب المعاش وطبقا لحالته الصحية »

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ؟
صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧)

جدول رقم ١

السن عند الاستبدال ٢٠ — ٢٢ — ٢٤ — ٢٧ — ٣١ — ٣٥ — ٣٩ .
المدة التي يقف عندها الاستقطاع ٢١ — ٢٠ — ١٩ — ١٨ — ١٧ — ١٦ — ١٥ .
وفي استخدام هذا الجدول تطبق مدة الاستقطاع ٢١ سنة على الحالات التي يكون فيها السن عند الاستبدال ٢٠ سنة أو أكثر حتى ما دون الثانية والعشرين وتطبق المدة ٢٠ سنة على الحالات من ٢٢ حتى ما دون الرابعة والعشرين عند الاستبدال وهكذا ... وفقا لما جاء في الجدول .

جدول رقم ٢

رأس المال المقابل لمعاش مستبدل قدره جنيه في الشهر

السن لأقرب تاريخ ميلاد	مدى الحياة	لمدة ١٠ سنوات	لمدة ٢٠ سنة
٤٠ أو أقل	١٥٩٠٢	٨٨٠١	١٣٣٠٨
٤١	١٥٦٠٨	٨٧٠٩	١٣٣٠٠
٤٢	١٥٤٠٣	٨٧٠٧	١٣٢٠٠
٤٣	١٥١٠٦	٨٧٠٤	١٣١٠٠
٤٤	١٤٨٠٩	٨٧٠١	١٢٩٠٨
٤٥	١٤٦٠٢	٨٦٠٧	١٢٨٠٥
٤٦	١٤٣٠٣	٨٦٠٣	١٢٧٠١
٤٧	١٤٠٠٢	٨٥٠٩	١٢٥٠٦
٤٨	١٣٧٠٣	٨٥٠٤	١٢٣٠٩
٤٩	١٣٤٠٢	٨٤٠٩	١٢٢٠٢
٥٠	١٣١٠٠	٨٤٠٣	١٢٠٠٢
٥١	١٢٧٠٧	٨٣٠٦	١١٨٠٢
٥٢	١٢٤٠٤	٨٢٠٩	١١٦٠٠
٥٣	١٢١٠٠	٨٢٠٢	١١٣٠٧
٥٤	١١٧٠٦	٨١٠٣	١١١٠٢
٥٥	١١٤٠٢	٨٠٠٤	١٠٨٠٧
٥٦	١١٠٠٧	٧٩٠٤	١٠٦٠٠
٥٧	١٠٧٠٢	٧٨٠٤	١٠٣٠٣
٥٨	١٠٣٠٧	٧٧٠٢	١٠٠٠٤
٥٩	١٠٠٠٢	٧٥٠٩	٩٧٠٤
٦٠	٩٦٠٦	٧٤٠٥	٩٤٠٣
٦١	٩٣٠٠	٧٣٠١	
٦٢	٨٩٠٥	٧١٠٥	
٦٣	٨٥٠٩	٦٩٠٩	
٦٤	٨٢٠٥	٦٨٠١	
٦٥	٧٩٠١	٦٦٠٤	
٦٦	٧٥٠٧	٦٤٠٦	
٦٧	٧٢٠٥	٦٢٠٧	
٦٨	٦٩٠٣	٦٠٠٨	
٦٩	٦٦٠٢	٥٨٠٩	
٧٠	٦٣٠٢	٥٦٠٩	

ملاحظة: في حساب السن تعتبر كسور السنة ستة كاملة.

قرار بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ (١)

بإضافة حكم جديد إلى المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فقرتان أخيرتان بالنص الآتي :
« ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

« وفيما عدا من يكونون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم بحكم الفقرة الأولى تعتبر النصوص الواردة في القوانين والمراسيم الأخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص ، .
مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

قرار بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ (٢)

بتعديل البند ٣ من الجدول رقم ٥ الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٢٥١

لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقوانين رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٤٥١ لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١ و ٢) نشر بأوقائع المصرية العدد ١١ مكرر الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص البند ٣ من الجدول رقم ٥ الملحق بالمرسوم رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ النص الآتي :

جميع أنواع جنس الباباير *papaver species*

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون .

يصمم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

مذكرة ايضاحية

صدر المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقد جاء بالبند الثالث من الجدول الخامس الملحق بهذا القانون أن بين النباتات الممنوع زراعتها « جميع أنواع الباباير » *papaver species* ما عدا الأنواع الآتية :

باباير رواس *papaver rhoeas*

باباير دوبيم *papaver dubium*

باباير هوميل

باباير ديكناي

باباير هيريدم *papaver hybridum*

باباير ارجيمون *papaver argemone*

ونظراً لأن بذور أنواع الباباير المستثناة من النباتات الممنوع زراعتها بمقتضى هذا البند لا يمكن للشخص العادي أن يميزها عن الأنواع المحرمة زراعتها فيختلط عليه الأمر . فتلافياً للوقوع في هذا الخطأ سواء ذلك عن حسن نية أو بسوء القصد رؤى تعديل البند الثالث من الجدول الملحق بالقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بأن يحذف منه الاستثناء الوارد فيها ويكون نصه كالآتي :

جميع أنواع جنس الباباير *papaver species*

وقد عرض مشروع القرار على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة العدل بعرضه على رئيس الجمهورية للموافقة عليه وإصداره

قرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٧ (١)

بتقرير حكم وقى على أحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥
الخاص بالجوازات البحرية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالجوازات البحرية ؛
وعلى القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٦ بتقرير حكم وقى على أحكام القانون رقم ١٤٩
لسنة ١٩٥٥ ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه
النص الآتى :

« يسرى هذا الإعفاء من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه حتى آخر
يونيه سنة ١٩٥٧ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .
يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالجوازات البحرية على أنه
لا يجوز لأى مصرى أن يزاوّل أية مهنة فى السفن التى تتعدى فى سيرها المياه الإقليمية المصرية
إلا بعد الحصول على (جواز بحرى) لمن بلغ سن التاسعة عشرة أو (تذكرة شخصية بحرية) لمن
لم يبلغ هذه السن .

وبينت المادة الثامنة عقوبة كل من يخالف أحكام هذا القانون .

ولما كان العمل قد جرى قبل صدور القانون المذكور على إلزام الأشخاص المشار
إليهم بالحصول على (تذكرة شخصية بحرية) دون الحصول على الجواز البحرى لمن بلغ منهم سن
التاسعة عشرة .

ونظراً لوجود عدد كبير من البحارة المصريين في الخارج ولم يتقدموا لهذا السبب بطلب الجوازات البحرية تنفيذا للقانون المذكور .

لذلك صدر القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٦ ونصت المادة (١) منه على أن « يعنى مؤقتاً من الحصول على الجوازات البحرية المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه الأشخاص المنزموون بالحصول عليها تطبيقاً لأحكامه ولم يتقدموا حتى الآن بطلبها على أن يكتفى بالنسبة لهم بالتذكرة الشخصية البحرية » .

كما نصت المادة (٢) من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٦ المذكور على أنه « يسرى هذا الاعفاء من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ » . ونظراً لأنه تبين أخيراً أن المدة المقررة الواردة بالمادة (٢) من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٦ لم تتسع لحصول جميع البحارة الذين صدر بشأنهم الاعفاء على الجوازات البحرية لظروف ليست لهم يد فيها .

لذلك رؤى اعفاءهم من الحصول عليها حتى آخر يونيه سنة ١٩٥٨ . وتشرف وزارة الحربية بعرض مشروع القرار بالقانون المرافق مفرغاً في الصيغة التي ارتآها مجلس الدولة على السيد رئيس الجمهورية رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛ وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تعين المادة ٣٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه على الوجه الآتى :
« مادة ٣٤ — (١) يجب على كل عضو من أعضاء مجلس إدارة شركة المساهمة ومديرها أن يقدم إلى مجلس الإدارة في أول اجتماع له إقراراً بما يمتسكه من أسهم الشركة ومنداتها باسمه أو باسم زوجه أو باسم أصوله أو فروعه أو أزواجهم أو أولاده القصر وبكل تندير يحصل في هذه

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١١ مكرر الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ .

الأوراق . ويكون هذا الإقرار شاملا تاريخ كل عملية على حدة وعدد الأسهم أو السندات التي تناولها وسعر الشراء أو البيع .

ويعزل بحكم القانون من منصبه في الشركة كل من يخالف حكم هذا البند .

(٢) تعد الشركة سجلا خاصا ثبت فيه ما يملكه كل عضو من أعضاء مجلس إدارتها ومديرها باسمه أو اسم زوجته أو أولاده القصر من أسهم الشركة وسندات والتغيرات التي تحصل في هذه الأوراق .

(٣) كما تعد الشركة سجلا خاصا ثبت فيه ما يملكه كل مساهم ويتضمن هذا السجل أسماء المساهمين وجنسياتهم ومحال إقامتهم ومهنتهم وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم ونوعها وأرقامها وتاريخ انتقال ملكيتها ويكون إثبات هذه البيانات في السجل بالنسبة إلى الأسهم لحاملها من واقع مستندات صرف آخر كوبونات الأسهم .

(٤) تبلغ صورة من جميع البيانات المنصوص عليها في البنود السابقة إلى مصلحة الشركات في شهر يناير من كل سنة بالنسبة إلى أعضاء مجلس الإدارة ، وخلال شهرين على الأكثر من التاريخ المحدد لصرف الكوبونات بالنسبة إلى المساهمين .

مادة ٢ — يعدل البند ٥ من المادة ١٠٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر على الوجه الآتي :

١ (٥) كل من يخالف المواد ١٢ و ١٥ و ١٦ و ٣٤ .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره. يصمم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

مذكرة يهذاحية

١ — يقضى الصالح العام أن توافر لدى مصلحة الشركات بيانات تعطى صورة حقيقية للنشاط الاقتصادي مما يبنى عليه في كثير من الأحوال الحصول على بيانات تتعلق بالمساهمين وجنسياتهم ومحال إقامتهم وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم ونوعها وأرقامها وتاريخ انتقال ملكيتها وذلك أمر متبع في كثير من التشريعات الأجنبية .

٢ — وما تجدر الإشارة إليه أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة قد أوجبت على شركات المساهمة أن تعد سجلا خاصا ثبت فيه ما يملكه كل عضو من أعضاء مجلس إدارتها ومديرها باسمه أو اسم زوجته وأولاده القصر من أسهم الشركة وسندات والتغيرات التي تحصل في هذه الأوراق .

٣ — ويتطلب الامر ادخال تعديل على المادة ٣٤ المتقدم ذكرها بمقتضاه تعد الشركة سجلا مماثلا ثبت ما يملكه كل مساهم من أسهم الشركة ولا توجد أية صعوبة في إنشاء السجل المقترح بالنسبة للشركات ذات الأسهم الاسمية . أما بالنسبة للشركات التي تكون أسهمها لحامله فانه يمكن استخلاص البيانات المطلوبة من واقع مستندات صرف آخر كوبونات الاسهم .

٤ — واستكمالاً للغرض المقصود من حكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يجب أن ترسل الشركة صورة من جميع البيانات الواردة في السجلين المتقدم ذكرهما إلى مصلحة الشركات في شهر يناير من كل سنة بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة وخلال شهرين على الأكثر من التاريخ المحدد لصرف الكوبونات ، بالنسبة للمساهمين . وفي حالة المخالفة تسرى على الشركة الجزاء المنصوص عليه في المادة ١٠٤ من القانون المذكور .

٥ — وقد أعدت الوزارة مشروع قرار لتحقيق ما تقدم وقد عرض على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة وهو مرفوع إلى السيد رئيس الجمهورية رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٨٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصات العقود ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة — يستبدل بنص الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٨٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود النص الآتي :

« (فقرة ٤) وحصيلة الرسوم المتقدمة تستخدم أولاً لاستيفاء ديون اتحاد الأعضاء الدائنين المنضمين (أماك) ثم لاسترداد أموال صندوق الضمان ورد الرسم المحصل ، طبقاً للفقرة الثالثة ، من السماسرة المقيدين بالبورصة بعد تاريخ ٨ مايو سنة ١٩٥٢ . »

« (فقرة ٦) وللجنة أن تقوم بتوزيع جزئي على بيوت السمسرة صاحبة الحق في صندوق الضمان ، وكذلك السماسرة المقيدين بالبورصة بعد تاريخ ٨ مايو سنة ١٩٥٢ ، بنسبة واحدة كلما سمح الدخل بذلك . »

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١١ مكرر الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يضم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

مذكرة ايضاحية

تضمنت اللائحة العامة لبورصات العقود الملغاة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ نصا يقضى بإنشاء صندوق ضمان لمواجهة كل توقف عن الوفاء من السماسرة ويختص أيضا بإجراء تسوية مؤقتة بجميع الفروق الناتجة من التصفيات العادية التي يعجز السماسرة المتوقفون عن أدائها للسماسرة المتعاقدين معهم . وتتكون موارد هذا الصندوق من :

- ١ — الحصة التي يجب أن يدفعها كل سمسار عند تقرير قبوله للعمل في البورصة .
 - ٢ — رسم مقداره ١٠ قروش (عشرة قروش) عن كل ٢٥٠ قنطار من القطن (بيع أو شراء) .
 - ٣ — قرش (قرشان ونصف القرش) عن كل ٥٠٠ أردب بذرة .
- وعلى أثر الانهيار الذي أصاب بورصة العقود في سنة ١٩٥٢ عجز السماسرة الذين انكشفت مراكمهم — عن الوفاء بالتزاماتهم ولم تف أموال صندوق الضمان التي بلغت في ذلك الحين حوالى ٢٠٠.٠٠٠ جنيه إلا للوفاء بجانب من تلك الالتزامات .

ورغبة من الحكومة في الأخذ بيد السماسرة عملا على استتباب الحالة في البورصة وإعادة الثقة إلى السوق المصرية أصدرت المرسوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٢ بفرض رسم مقداره جنيا واحدا لكل ٢٥٠ قنطارا من القطن (بيع أو شراء) على أن يتحمل هذا الرسم العميل وتستعمل حصيلته في تصفية الديون سالفة الذكر .

وقد عادت الحكومة وفرضت رسما إضافيا آخر بمقتضى نص المادة ٨٧ من اللائحة العامة الحالية لبورصات العقود قدره جنيهان عن كل ٢٥٠ قنطار من القطن (بيع أو شراء) يتحمله السمسار وتستخدم حصيلته في نفس الغرض ولاسترداد أموال صندوق الضمان التي هي أموال السماسرة القدامى الذين كانوا مقيدين بالبورصة حتى ٨ مايو سنة ١٩٥٢ . وقد أجاز ذلك النص للجنة البورصة القيام بتوزيع جزئى على بيوت السمسرة صاحبة الصندوق كلما سمح الدخل بذلك ويؤخذ على هذا النص المذكور أن لا يستفيد منه فى النهاية سوى السماسرة القدامى المقيدين قبل ٨ مايو سنة ١٩٥٢ بينما لا يستفيد منه السماسرة المقيدين بعد ٨ مايو سنة ١٩٥٢ والذين يساهمون فى أداء الرسم دون أن تعود عليهم أية فائدة من ذلك .

ولما كان هذا الوضع يعتبر عبئا ثقيلا يقع بصفة خاصة على عاتق السماسرة الجدد من المصريين الذين عملت الحكومة على تشجيعهم بكافة الوسائل وقدمت لهم القروض عن طريق لجنة القطن

المصرية لاستكمال نصابهم المالى حتى يتيسر قيدهم بالبورصة بعد إعادة فتحها في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ كما وأنه يعتبر عقبة في سبيل النهوض بالدور المفروض فيهم القيام به لتمصير البورصة وفي سبيل صمودهم في مضمار هذا العمل نتيجة للخسائر التي قد يتعرضون لها ونتيجة لعدم المساواة بينهم وبين السماسرة القدامى الذين لهم وحدهم ميزة الاستفادة من هذا الرسم سواء عن طريق سداد ديونهم أو عن طريق استرداد أموال صندوق الضمان .

ولكل ما تقدم فانه تحقيقا لقاعدة المساواة ترى الوزارة تعديل الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٨٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود بما يكفل للسماسرة الجدد الذين قيدوا بالبورصة بعد ٨ مايو سنة ١٩٥٢ حق استرداد حصتهم في الرسم المقرر بمقتضى الفقرة الثالثة من هذه المادة وذلك حتى يمكنهم النهوض بمستوى المهنة التي يقومون بها وتحقيق الأغراض التي من أجلها مهنت لهم الحكومة سبيل قيدهم في البورصة .

وتتشرف الوزارة بتقديم مشروع قرار رئيس الجمهورية بالقانون اللازم لهذا الغرض مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازن
والمقاييس والمكاييل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازن والمقاييس والمكاييل ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تمت المهلة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ المشار إليه لمدة خمس سنوات أخرى تنتهى في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .
ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧)

(١) شر بالوقائع المصرية العدد ١١ مكرر الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ .

مذكرة إيضاحية

بتاريخ ١٢/١١/١٩٥١ صدر القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥/١١/١٩٥١ .

ونصت المادة ١٦ منه على أنه تعتبر الموازين والمقاييس والمكاييل المبينة بالجدول رقم ١ بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ قانونية وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ويجوز خلال هذه المهلة حيازة أو استعمال آلات الوزن والقياس والكيل التي تتوافر فيها الشروط المقررة بذلك القانون .

على أنه لا يجوز استعمال هذه الموازين أو المقاييس أو المكاييل بعد مضي سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الا اذا اقترن الاستعمال ببيان ما يعادلها من الموازين أو المقاييس أو المكاييل المترية مع مراعاة أحكام المادتين ٨ و ١ من هذا القانون .

ولما كانت المهلة الممنوحة بمقتضى هذه المادة تنتهى في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ . وكانت الحكمة التي يقصد اليها الشارع من منح هذه المهلة هي أن يعود أصحاب الشأن على الأخذ بالنظام المنصوص عليه في القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ تدريجيا — لاسيما وأن وحدات الوزن والكيل والقياس القديمة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ هي التي ألفها المتعاملون سنوات طويلة الأمر الذي يتطلب مضي فترة طويلة حتى يألف الجمهور النظام المنصوص عليه في القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ بعد أن يمد بذلك .

لذلك أعد مشروع اقرار المرافق بتعديل المادة ١٦ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ بما يحقق هذه الرغبة وذلك بمد المهلة المذكورة مدة خمس سنوات أخرى تنتهى في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

ويتشرف بعرض مشروع اقرار المذكور بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

قرار رئيس الجمهورية

بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للرسوم بقانون

رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي .

وعلى المرسومين الصادرين في ١٨ من يونيه . وفي ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بشأن اللائحة التنفيذية للرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

وعلى القرار الصادر في ٤ من مايو سنة ١٩٥٥ بشأن اضافة بعض أحكام للباب الثاني من اللائحة التنفيذية المشار اليها .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ٢٦ و ٢٧ من اللائحة التنفيذية المشار اليها النصوص الآتية :
« مادة ٢٦ — تندب جهات الاختصاص بناء على طلب اللجنة العليا أعضاء اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون المشار اليه .
ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس اللجنة العليا .

وينشر باسم اللجنة العليا في الجريدة الرسمية بيان عن قرارات الاستيلاء الابتدائي يضمن أسماء الأشخاص المستولى لديهم والمساحة الإجمالية للأرض المستولى عليها والنواحي التي توجد بها .
كما ينشر بالطريقة ذاتها بيان عن قرارات توزيع تلك الأراضي . يتضمن امساحة الإجمالية للأراضي الموزعة والنواحي التي توجد بها وأسماء المستولى لديهم . ويعرض البيان التفصيلي عن الأراضي المستولى عليها وأسماء المستولى لديهم أو عن الأراضي الموزعة وأسماء من وزعت عليهم — حسب الأحوال — في كل منطقة على الباب الرئيسي لمقر عمدة الناحية ومكتب الإصلاح الزراعي ومركز البوايس المختصين وذلك لمدة أسبوع من تاريخ النشر .

ويجب أن يكون النشر في الجريدة الرسمية مقرونا باعلان ذوى الشأن بأن البيان التفصيلي عن الأراضي وأسماء المستولى لديهم أو من وزعت عليهم حسب الأحوال — معروض في الجهات المشار اليها لمدة أسبوع من تاريخ النشر . وكذلك باعلانهم بأن الالتجاء الى اللجنة القضائية لا يقبل بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن القرار محل الاعتراض أو المنازعة تطبقا لنص المادة ١٣ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي » .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٢ الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٥٧ .

مادة ٢٧ — ترسل اعتراضات ذوى الشأن بكتاب موصى عليه بعلم وصول باسم رئيس اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى على أن تكون محررة من سبع نسخ ، ويبين فى صحيفة الاعتراض اسم المعارض ومحل اقامته وأسباب الاعتراض أو المنازعة والمستندات المؤيدة لها — ولا يشترط فى الاعتراض أو المنازعة شكل خاص .

وتقوم اللجنة القضائية — فى حالة المنازعة — بتحقيق الإقرارات وفحص الملكية والحقوق العينية واجراءات التوزيع ولها فى سبيل ذلك تطبيق المستندات وسماع أقوال من ترى لزوما لسماع أقوالهم وتكليف المستولى لديهم أو من وزعت الأرض عليهم وغيرهم من ذوى الشأن الحضور أمامها لإبداء ملاحظاتهم وتقديم ما تطلبه منهم من بيانات أو مستندات ويكون التكليف بكتاب موصى عليه بعلم وصول قبل الجلسة بأسبوع على الأقل .

ولذوى الشأن أن يحضروا أمام اللجنة بأنفسهم أو يندبوا عنهم محاميا فى الحضور . وللجنة الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من الموظفين الفنيين أو الإداريين أو غيرهم من ذوى الخبرة . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا بحضور جميع أعضائها وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وتكون مسببة .

مادة ٢ — على وزراء الدولة للإصلاح الزراعى والداخلية والعدل تنفيذ هذا القرار .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

أوامر عسكرية

أمر رقم ١٩

بالغاء الرقابة على الصحف المحلية والبرقيات الصحفية (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ؛
وعلى الأمر رقم ١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالرقابة ؛

قرر :

مادة ١ — تلغى الرقابة على الصحف المحلية والبرقيات الصحفية .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٤ يناير سنة ١٩٥٧

أمر رقم ٢٠

بالإجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا

التي تقدم إلى الحاكم العسكري وبالحكم فيها (٢)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له .

قرر :

مادة ١ — يباشر أعضاء النيابة العامة الذين يندبهم النائب العام للعمل لدى الحاكم العسكرية إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك الحاكم طبقا للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢ مكرر د أ ، الصادر في ٤ يناير سنة ١٩٥٧

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤ مكرر د ب ، الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٥٧ .

ويجوز للحاكم العسكري العام الإفراج المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل إحالة الدعوى إلى المحكمة العسكرية .

وتطبق فيما يختص بالشهود أحكام المواد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ من قانون الإجراءات الجنائية؛ ويصدر الحكم بالعقوبات المبينة في هذه المواد من المحكمة العسكرية .

وترفع الدعوى في الجنايات من النيابة مباشرة بتكليف المتهم بالحضور قبل الجلسة المحددة لذلك بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

وتعين المحكمة مدافعا للتهمة بجناية إذا لم يكن قد اختار من يقوم بالدفاع عنه .

مادة ٢ — يحلف الضباط الذين يعينون للجلوس في المحاكم العسكرية قبل مباشرة عملهم بمينا بأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق .

ويكون حلف من يعين منهم للجلوس في المحاكم العسكرية العليا أمام إحدى دوائر محكمة النقض وحلف من يعين منهم للجلوس في المحاكم العسكرية الجزئية أمام إحدى دوائر محاكم الاستئناف .

مادة ٣ — لا تقبل الدعوى المدنية أمام المحاكم العسكرية .

مادة ٤ — يتبع في إجراءات المحاكمة أمام المحاكم العسكرية المشكلة وفي الفقرة الرابعة من المادة ٨ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ وفي الحكم القواعد المعمول بها أمام المجالس العسكرية .

مادة ٥ — يطبق في القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ؛ ويتبع فيما يتعلق بسقوط الدعوى الجنائية والعقوبة بمضى المدة ، أحكام قانون الإجراءات الجنائية .

مادة ٦ — يجوز إعلان الأوامر ، وتنفيذ الأوامر بالطرق الإدارية أما تنفيذ العقوبات فيكون على الوجه المقرر في قانون الإجراءات الجنائية

مادة ٧ — في المناطق التي يعين فيها مندوب للحاكم العسكري العام يكون لذلك المندوب إقرار الأحكام الصادرة فيما يقع من المخالفات للأوامر التي يصدرها .

مادة ٨ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٢ يناير سنة ١٩٥٧ .

أمر رقم ٢١

بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له . وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ مكرر « ب » الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٥٧

قرر:

مادة ١ — يجوز للنياية العامة أن تحيل إلى المحاكم العسكرية الجرائم الآتية ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر .

(أولاً) الجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .
(ثانياً) الجرائم المنصوص عليها في المرسومين بقانونين رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ورقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقرارات المنفذة لها .

(ثالثاً) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له والقرارات المنفذة له .

(رابعاً) الجرائم المنصوص عليها في الأمر العسكرى رقم ٢٤ الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٨ بتقرير قيود على تصدير النقود والمصوغات وما إليها والذي استمر العمل به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ والقوانين ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ و١٤٩ لسنة ١٩٥٤ و١١١ لسنة ١٩٥٥ و١٧٦ لسنة ١٩٥٦ .

وللنياية العامة أن تطلب إحالة هذه الجرائم إلى المحاكم العسكرية ولو كانت الدعوى منظورة أمام المحاكم العادية .

مادة ٢ — إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم من الجرائم التي تنطبق في شأنها المادة الأولى . جاز للنياية العامة إحالتها جميعاً إلى المحاكم العسكرية .

مادة ٣ — يلغى الأمانان ٨ و ١٣ لسنة ١٩٥٦ الخاصين بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية .

مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

أمر رقم ٢٢

بتعديل الأمر رقم ٧ بشأن سحب السلاح من الرعايا

البريطانيين والفرنسيين والاستراليين (١)

الحاكم العسكرى العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ مكرراً بـ ، الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ .

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له .
وعلى الأمر رقم ٧ الصادر فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بشأن سحب السلاح من الرعايا
البريطانيين والفرنسيين والاستراليين .

قرر :

مادة ١ — يجوز لوزير الداخلية بقرار منه ، أن يستثنى من يرى استثناءه من أحكام الأمر
رقم ٧ المشار إليه .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
تحريرا فى ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

أمر رقم ٢٣

بتشكيل المحاكم العسكرية (١)

الحاكم العسكرى العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ فى جميع
أنحاء البلاد .

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له .

قرر :

مادة ١ — تشكل فى كل محافظة وفى عاصمة كل مديرية محكمة عسكرية واحدة للنظر فى الجرائم
التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية أو التي تقضى هذه الأوامر بإحالتها إلى المحاكم العسكرية .

مادة ٢ — تشكل فى دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف محكمة عسكرية عليها للنظر فى كل
ما يرتكب فى دائرة اختصاصها من الجرائم المنصوص عليها فى المادة السابقة إذا كانت هذه
الجرائم معاقبا عليها بعقوبة أشد من الحبس .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

وزارة المالية والاقتصاد :**قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٧^(١)**

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ١٧ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ :

وعلى قرار لجنتى بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية بجعل أسعار اقفال يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ حدا أدنى للأسعار ابتداء من ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ لمدة ثلاثة ايام طبقا لأحكام المادة ١٧ سالفه الذكر :

وعلى القرار الوزارى الصادر فى أول يناير سنة ١٩٥٧ باستمرار العمل بقرار لجنتى بورصتى الأوراق المالية المشار إليه لمدة أسبوع :

ونظرا إلى أن المصلحة العامة تقتضى استمرار تحويل لجنتى بورصتى الأوراق المالية الحق المشار إليه فى المادة ١٧ :

قرر :

مادة ١ — يرخص للجنتى بورصتى الأوراق المالية بأن تحدد يوما فيوما حدا أعلى وحدا أدنى لأسعار الأوراق المالية المتعامل بها فى البورصة وفرض هذه الأسعار على المتعاملين وذلك لمدة أسبوع اعتبارا من اليوم .

مادة ٢ — على لجنتى بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية ، تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

تحريرا فى ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٨ يناير سنة ١٩٥٦) .

قرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٧^(٢)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ١٧ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ٨ يناير سنة ١٩٥٧ بالترخيص للجنتى

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣ مكرر الصادر فى ٨ يناير سنة ١٩٥٧ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥ مكرر « ب » الصادر فى ١٥ يناير ١٩٥٧ .

بورصتى الأوراق المالية بتحديد حد أعلى وحد أدنى لأسعار الأوراق المالية لمدة أسبوع ؛
ونظرا إلى أن المصلحة العامة تقتضى مد هذا الأجل ؛

قرر :

مادة ١ — يرخص للجنة بورصتى الأوراق المالية بأن تحدد يوما فيوما حدا أعلى وحدا أدنى لأسعار الأوراق المالية المتعامل بها فى البورصة وفرض هذه الأسعار على المتعاملين وذلك لمدة أسبوع اعتبارا من اليوم .

مادة ٢ — على لجنة بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

تحريرا فى ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (١٥ يناير سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧

بشأن الترخيص لبورصتى الأوراق المالية بأن تحدد يوما فيوما الحدين الأعلى والأدنى لأسعار الأوراق (١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ١٧ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها
بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٧ بالترخيص للجنة بورصتى الأوراق المالية بتحديد حد أعلى وحد أدنى لأسعار الأوراق المالية لمدة أسبوع .
ونظرا إلى أن المصلحة العامة تقتضى مد هذا الأجل ؛

قرر :

مادة ١ — يرخص للجنة بورصتى الأوراق المالية بأن تحدد يوما فيوما حدا أعلى وحدا أدنى لأسعار الأوراق المالية المتعامل بها فى البورصة وفرض هذه الأسعار على المتعاملين وذلك لمدة أسبوعين اعتبارا من اليوم .

مادة ٢ — على لجنة بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية ، تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

تحريرا فى ٢١ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٢٢ يناير سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٧ (١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ١٧ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٧ بالترخيص للجنة بورصتي الأوراق المالية بتحديد حد أعلى وحد أدنى لأسعار الأوراق المالية لمدة أسبوع ؛
ونظرا إلى أن المصلحة العامة تقتضي مد هذا الأجل ؛

قرر :

مادة ١ — يرخص للجنة بورصتي الأوراق المالية بأن تحدد يوما فيوما حدا أعلى وحدا أدنى لأسعار الأوراق المالية المتعامل بها في البورصة وفرض هذه الأسعار على المتعاملين وذلك لمدة أسبوعين اعتبارا من اليوم .

مادة ٢ — على لجنة بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه

تحريرا في ٥ رجب سنة ١٣٧٦ (٥ فبراير سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٧

بالاحكام الخاصة بتنفيذ القرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ (٢)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — على جميع القائمين بأعمال البنوك بكافة أنواعها أن يقدموا خلال أسبوعين من تاريخ العمل بهذا القرار إقرارا إلى الإدارة العامة للشئون المالية والاقتصادية بوزارة المالية والاقتصاد متضمنا إسم البنك ومقره الرئيسي وفروعه ومقدار رأس المال وأسماء القائمين على إدارته وجنسياتهم .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١١ مكرر د ب ، الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٥٧ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٥ مكرر الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٧ ؛

مادة ٢ — تمنح البنوك المنصوص عليها في المادة الأولى مهلة سنة لتنفيذ أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة البنوك الخاضعة لأحكام الأمرين رقمي ٥ ، ٥ ب فتكون المهلة بالنسبة إليها شهراً واحداً .

مادة ٣ — على البنوك التي ترغب في منحها مهلة أكبر بالتطبيق لأحكام المادة الثانية من القانون سالف الذكر أن تقدم طلباً بذلك خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار إلى كل من الإدارة العامة للشئون المالية والاقتصادية والبنك الأهلي المصري مصحوباً بالمستندات الآتية :

- (١) صورة عقد تأسيس البنك أو النظام أو السند الذي أنشئ بموجبه
- (٢) مقدار رأس المال وبيان المدفوع منه ونوع الأسهم وحصص التأسيس .
- (٣) بيان بجنسيات المساهمين أو الشركاء ومقدار ما يملكه كل منهم فاذا تعذر الحصول على هذا البيان فتقدم شهادات من البنوك عن جنسيات المساهمين الذين صرفوا آخر كوبون .
- (٤) أسماء أعضاء مجالس الإدارة والمديرين المسئولين وجنسية كل منهم .
- (٥) بيان بآخر ميزانية وآخر توزيع للأرباح ونسبة من حضروا في الجمعيات العمومية الثلاث الأخيرة .

مادة ٤ — على البنوك التي يصدر قرار بتأسيسها بالتطبيق لأحكام المادة الأولى من القانون أن تخطر كلا من الإدارة العامة للشئون المالية والاقتصادية والبنك الأهلي المصري قبل مزاولة نشاطها ويجب أن يكون الإخطار مصحوباً بصورة قرار التأسيس والعقد والنظام .

مادة ٥ — على الإدارة العامة للشئون المالية والاقتصادية إعداد الدفاتر والسجلات الآتية :

- (١) دفاتر حصر لكل من الطلبات التي تقدم بالتطبيق لأحكام المادتين الأولى والثالثة وكذلك الإخطارات التي ترد بالتطبيق لأحكام المادة الرابعة وذلك حسب تاريخ ورودها وتبين في هذه الدفاتر على وجه الخصوص تاريخ ورود الطب وملخص لاهم بياناته واسم مقدمه .

(ب) سجل يحتوى على بيان البنوك التي منحت مهلة بالتطبيق لأحكام المادة الثانية من القانون ومقدار هذه المهلة .

مادة ٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحرير في ١٩ رجب سنة ١٣٧٦ (١٩ فبراير سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥٧^(١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ١٧ من اللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية المصدق عليها بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٥٧ بالترخيص للجنة بورصتي الاوراق المالية بتحديد حد أعلى وحد أدنى لاسعار الاوراق المالية لمدة أسبوعين ؛ ونظر إلى أن المصلحة العامة تقتضي مد هذا الاجل ؛

قرر :

مادة ١ — يرخص للجنة بورصتي الاوراق المالية بأن تحدد يوماً فيوماً حداً أعلى وحداً أدنى لاسعار الاوراق المالية المتعامل بها في البورصة وفرض هذه الاسعار على المتعاملين وذلك لمدة أسبوعين اعتباراً من اليوم .

مادة ٢ — على لجنة بورصتي الاوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

تحريراً في ١٩ رجب سنة ١٣٧٦ (١٩ فبراير سنة ١٩٥٧) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٥ مكرر الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٧ .

وزارة التجارة :

قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٥٦ (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصات العقود ؛
قرر :

- مادة ١ — يحدد التأمين المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود المشار إليها ، ب ٢٠٪ (عشرين في المائة) من قيمة كل عملية .
- مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- تحريراً في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٦ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦) .

قرار بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧

باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٤
لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية (١٠)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على المواد ١ و ٢ و ٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ،
وعلى ما اقرته مجلس الدولة ؛

قرر :

- مادة ١ — تنشأ — بطريق التعديل الداخلى — إدارة تسمى (إدارة الوكلاء التجاريين) وتلحق بمراقبة السجل التجارى بمصلحة الملكية الصناعية والتسجيل .
- مادة ٢ — يقدم طلب القيد فى سجل الوكلاء التجاريين إلى الإدارة المذكورة من ثلاث نسخ موقع عليها من الطالب وتشتمل على البيانات الآتية :
- أولاً — فيما يتعلق بالتاجر الفرد :

(١) اسم التاجر ولقبه .

(٢) تاريخ ومحل الميلاد .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٠ مكرر « ب » الصادر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ مكرر « د » الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٩٥٧ .

(٣) الجنسية .

(٤) الاسم التجارى .

(٥) المؤسسات التى يعمل وكيلا تجاريا لها مع ذكر مقر كل منها والسلع موضوع التوكيل .

(٦) عنوان المحل الرئدى (الذى ترسل إليه المكاتبات المتعلقة بالطلب) .

ثانياً — فيما يتعلق بالشركات :

(١) الإسم التجارى .

(٢) نوع الشركة .

(٣) أسماء وألقاب أعضاء مجلس إدارة الشركة والمسؤولين عن إدارتها وصفة كل منهم وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته .

(٤) رأس مال الشركة والمبالغ المؤداة منه .

(٥) المؤسسات التى تعمل الشركة وكيلا تجارية لها مع ذكر مقر كل منهم والسلع موضوع التوكيل .

(٦) عنوان المركز العام (الذى ترسل إليه المكاتبات المتعلقة بالطلب) .

مادة ٣ — كل تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا القرار يقدم عنه طلب طبقاً للأوضاع المقررة فى طلب القيد .

مادة ٤ — يلغى القيد فى الحالتين الآتيتين :

(١) إذا زال عن التاجر أو الشركة شرط من الشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

(٢) إذا ترك التاجر أو الشركة أعمالا لوكالة تجارية نهائيا ، وعلى صاحب الشأن فى هذه الحالة أن يقدم طلب الإلغاء طبقاً للأوضاع المقررة فى طلب القيد خلال شهر من ترك العمل . فإذا لم يقدم صاحب الشأن طلب الإلغاء جاز إلغاء القيد دون طلب .

مادة ٥ — يشفع طلب القيد أو التأشير أو الإلغاء بالمستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة فيه وعلى الأخص ما يأتى :

بالنسبة لطلب قيد التاجر الفرد .

(١) شهادة من وزارة الداخلية تثبت أنه مصرى الجنسية .

(٢) صورة طبق الأصل من الاتفاقات التى أبرمها مع المؤسسات التى يعمل وكيلا تجاريا لها .
بالنسبة لطلب قيد الشركات :

(١) صورة عقد تأسيس الشركة ونظامها .

(٢) صورة طبق الأصل من الاتفاقات التى أبرمتها مع المؤسسات التى تعمل وكيلا تجارية لها .

(٣) شهادة من وزارة الداخلية تثبت أن كل عضو بمجلس إدارة الشركة أو المسؤولين عن إدارتها مصرى الجنسية .

مادة ٦ — لا يقبل طلب القيد أو التأشير أو الإلغاء إلا إذا كان مستوفيا للشروط والأوضاع التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية ، ويجوز قبل قبول الطلب أن يكلف الطالب بتقديم المستندات التي يجب توافرها للتحقق من صحة بيانات الطلب .

ولإدارة الوكلاء التجاريين أن تسدب من ترى من الموظفين الفنيين للاطلاع على المستندات والسجلات المتعلقة بالطلب .

مادة ٧ — تدون إدارة الوكلاء التجاريين مشتملات الطلب في السجل المعد لهذا الغرض ويكون القيد في السجل بأرقام متتابعة بحسب تاريخ قبول الطلب ، ويخصص لكل تاجر أو شركة ملف يحفظ فيه طلب القيد ومشتملاته وكذلك الطلبات المقدمة من صاحب الشأن بالتأشير في السجل أو إلغاء القيد .

مادة ٨ — بعد انتهاء الاجراءات الخاصة بالطلب ترد للطلب إحدى نسخ الطلب مؤشراً عليها بحصول القيد أو التأشير في السجل أو إلغاء القيد بحسب الأحوال .

مادة ٩ — على كل تاجر أو شركة أن يذكر في جميع المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بأعماله بيان رقم قيده في سجل الوكلاء التجاريين .

مادة ١٠ — يجب على التجار والشركات التي تزاول أعمال الوكالة التجارية قبل العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه أن يقدموا طلب القيد المنصوص عليه في المادة الثانية في ميعاد لا يجاوز أول مارس سنة ١٩٥٧ .

مادة ١١ — يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٣ رجب سنة ١٣٧٦ (٣ فبراير سنة ١٩٥٧)

قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٧^(١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على المادتين ٣ و ٥ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ مكرر د ، الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٥٧ .

قرر :

مادة ١ — تعطى مهلة عامة إلى الخامس عشر من شهر مارس سنة ١٩٥٧ لتنفيذ أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٢ — تعطى مهلة عامة إلى أول شهر مايو سنة ١٩٥٧ لتنفيذ أحكام المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

وعلى الذين يرغبون في الحصول على مهلة خاصة لتنفيذ أحكام المادة الثانية تقديم طلب بذلك موضح به جميع مبررات الحصول على هذه المهلة الخاصة في ميعاد لا يجاوز أول أبريل سنة ١٩٥٧ .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

نحريرا في ٣ رجب سنة ١٣٧٦ (٢ فبراير سنة ١٩٥٧) .

وزارة التموين :

قرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦

بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية

ومسك سجل خاص بها (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٩ بإلغاء القيسود المفروضة على تداول البترول الأبيض (الكيروسين) وإطلاق حريته .

وعلى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥ بتقديم بيانات على المواد البترولية والزيوت المعدنية ومسك سجل خاص بها .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا :

وبعد الاطلاع على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يقصد بالمواد البترولية في تطبيق أحكام هذا القرار — البنزين والكيروسين والسولار والديزل والمازوت والبوتاجاز .

مادة ٢ — على المسئولين عن إدارة الشركات التي تتولى إنتاج المواد البترولية والزيوت

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٧ مكرر الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

المعدنية أو استيرادها أو توزيعها — أن يرسلوا بياناً بكتاب موسى عليه في ميعاد لا يجاوز الأسبوع الثالث من كل شهر إلى كل من (إدارة المواد البترولية بوزارة التموين) و (مصلحة الوقود بوزارة الصناعة) مشتملاً على :

(أ) مقادير المواد البترولية والزيوت المعدنية الموجودة في حيازة الشركة في اليوم الأول من الشهر السابق :

(ب) المقادير المنتجة محلياً والمستوردة من هذه المواد خلال الشهر السابق .

(ج) المقادير التي تم صرفها خلال الشهر السابق إلى الفروع والوكلاء والمتعهدين أو المستهلكين على أن يبين في الكتاب المرسل إلى مصلحة الوقود ما صرف لكل منهم على حدة .

وعليهم كذلك أن يرسلوا بياناً بمقادير المواد البترولية التي ترد لحسابهم إلى الموانئ المصرية وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الانتهاء من تفريغها مع ذكر الميناء الذي فرغت فيه .

مادة ٣ — عني وكلاء الشركات المنصوص عليها في المادة السابقة ومديري فروعها أن يمسكوا سجلاً يثبت فيه أولاً بأول مقادير المواد البترولية والزيوت المعدنية التي ترد إليهم أو إلى متعهدي العهد التابعة لهم وتاريخ ورودها والمقادير المصروفة والمتبقى منها في نهاية كل شهر .

ويجب أن تكون البيانات الواردة في السجل مطابقة للمقادير الموجودة فعلاً بالمخازن والمستودعات . ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى وكلاء الشركات ومديري فروعها من دفاتر وسجلات أخرى منتظمة تتضمن البيانات السابقة .

وعليهم أن يرسلوا بكتاب موسى عليه إلى مراقبة التموين التي تنع محالهم أو مستودعاتهم في دائرتها في ميعاد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر بياناً بجملة الكميات الواردة إليهم والمقادير المصروفة والمتبقى منها في نهاية كل شهر .

مادة ٤ — يحظر على وكلاء الشركات المنصوص عليها في المادة الثانية ومديري فروعها ومتعهدي العهد بها تحويل أو نقل رسائل المواد البترولية المشحونة إليهم من شركات البترول بالسيارات إلى جهات غير الجهات الموضحة في مستندات الشحن .

كما يحظر عليهم أن يودعوا مخازنهم أو مستودعاتهم الرسائل المشحونة إلى وكلاء آخرين أو فروع أخرى .

ويجب عليهم أن يثبتوا بخط ظاهر على مستندات الشحن (إذن التسليم أو ائقانة أو إخطار الشحن) تاريخ تسلّم الشحنة وما يفيد هذا التسليم .

وفي حالة عدم وجود فراغ في مخازنهم أو مستودعاتهم يسمح بتسلم أية شحنة ترد إليهم يجب عليهم إثبات ذلك بخط وتوقيع واضح على ظهر مستندات الشحن مع ذكر تاريخ وصول السيارة .

مادة ٥ — على القائمين بنقل المواد البترولية وسائقي السيارات تفريغها في الجهات التي عينتها

شركات البترول في مستندات الشحن . ويجوز لهم في حالة حدوث خلل بسياراتهم تعذر معه الوصول بالشحنة الى مخازن أو مستودعات الجهة المينة في مستندات الشحن أو في حالة تعذر تفريغ الشحنة في هذه المخازن أو المستودعات لعدم وجود فراغ بها أو لأي عذر قهري خارج عن الإرادة ، تفريغ الشحنة في الجهة التي تعينها لهم شركات البترول الشاحنة وذلك بعد اثبات حالة العطل أو تعذر تفريغ الشحنة أو لعذر قهري في أقرب جهة إدارية لمكان حدوثه .

وعلى وكلاء الشركات ومديرى الفروع ومتعهدي العهد التابعين لهم في هذه الحالات قبول تلك الشحنات في مخازنهم أو مستودعاتهم بعد الحصول على موافقة الشركات الشاحنة على أن يرسلوا إخطارا لمصلحة الوقود بوزارة الصناعة وإدارة المواد البترولية بوزارة التموين بكتاب موصى عليه خلال خمسة أيام من تاريخ التفريغ مبينا به تاريخ تفريغ كل شحنة ورقم إختار الشحن .

ويجب على الشركات الشاحنة تأييد كل موافقة شفهية عن كل حالة من حالات التحويل كتابة خلال خمسة أيام من التاريخ الذى صدرت فيه الموافقة إلى وكيل الشركة أو مدير الفرع أو متعهد العهد الذى حولت إليه الشحنة .

مادة ٦ — على القائمين بنقل المواد البترولية وسائق السيارات قبل تفريغ أية شحنة بترولية من البنزين أو الكيروسين أو السولار أو الديزل تقديم مستندات الشحن (إذن التفريغ أو الموافقة أو إخطار الشحن) إلى أقرب نقطة مرور بالجهة التي يتم فيها التفريغ وذلك لحتمها بالحتم الموجود بتلك النقطة إثباتا لمرور السيارة مملوءة قبل التفريغ وكذلك تقديم المستندات إلى النقطة لحتمها عند العودة بعد التفريغ .

ويحظر على شركات البترول صرف أجرة النقل عن أية شحنة من الشحنات البترولية المذكورة ما لم تكن مستندات شحنها محتومة بخاتم نقطة المرور قبل التفريغ وبعده .

ويستثنى من ذلك السيارات التي تنقل السولار والديزل من السويس إلى غمرة فيكتفى بختم مستنداتها بخاتم نقطة الكيلو ٥٠ ١٤ بطريق مصر — السويس الصحراوى قبل التفريغ فقط .

وإذا تعذر على المذكورين ختم مستندات الشحن بأختام نقط المرور قبل التفريغ وبعده بسبب عدم وجود أختام بنقط المرور الواجب ختم المستندات بها أو لرفض رجال المرور ختم المستندات المذكورة ، فعليهم إثبات ذلك قبل تفريغ الشحنة في أقرب جهة إدارية أخرى للسكان الذى يتم فيه التفريغ . ولشركات البترول في هذه الحالة الحق في صرف أجور النقل المستحقة على الشحنات موضوع هذه المستندات بعد الحصول على موافقة إدارة المواد البترولية بوزارة التموين .

مادة ٧ — على شركات البترول الشاحنة قبل صرف أجور سيارات نقل المواد البترولية ، مراجعة أختام المرور الموجودة على مستندات الشحن والاسترشاد بها في صرف الأجور عن المسافات الفعلية التي قطعها كل سيارة بالتطبيق للتواعد المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٨ — على شركات البترول الشاحنة ختم فتحات الملء والتفريغ بهاريج وخزانات

السيارات الخاصة بنقل المواد البترولية جيدا بالاختام المعدنية بعد إتمام ملئها وعليهم تحرير البيانات الخاصة بمستندات الشحن باللغة العربية وكل مستند شحن لا يحزر باللغة العربية لا يستحق أجر نقل عن الشحنة الخاصة به وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المادة العاشرة .

مادة ٩ — على المذكورين في المادة الثانية ، أن يقدموا إلى وزارتي التموين والصناعة البيانات والإحصاءات التي تطلب منهم خاصة بإنتاج المواد البترولية والزيوت المعدنية وتوزيعها وشحنها واستيرادها وأسعار تكلفتها .

مادة ١٠ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها ، وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ١١ — يلغى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ١٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

قرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٦

بالغاء القرارات رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تداول
الأسمنت المنتج محليا وفرض قيود على تداوله ()

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له؛
وعلى القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تداول الأسمنت المنتج محليا ؛
وعلى القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ بفرض قيود على تداول الأسمنت المعدل بالقرار رقم ٥٩
لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يلغى القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ المشار إليهما .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٧ مكرر «أ» الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

قرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٧

بإضافة مواد جديدة إلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له :

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له :

وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٩ بإلغاء القيود المفروضة على البترول الأبيض (الكيروسين) وإطلاق حرية تداوله :

وعلى موافقة لجنة التموين العليا :

وعلى ما أقرته مجلس الدولة :

قرر :

مادة ١ - تضاف إلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه المواد الجديدة الآتية - وتكون نصها كالاتي :

« مادة ٤٢ - يحظر على الشركات المشتغلة باستيراد البترول الأبيض (الكيروسين) أو توزيعه التصرف في الكميات الموجودة لديها وما يرد لها منه مستقبلا إلا بترخيص من إدارة المواد البترولية بوزارة التموين وذلك وفقا لأحكام هذا القرار ،

« مادة ٤٣ - تخصص وزارة التموين لكل محافظة أو مديرية عددا من الكوبونات والتراخيص ولا يجوز التعامل في الكيروسين إلا بموجب هذه الكوبونات أو التراخيص وفي الجهات المخصصة لها .
ويحظر عرض الكوبونات أو التراخيص للبيع أو بيعها أو المبادلة عليها كما يحظر أيضا حيازة كوبونات أو تراخيص مزورة . »

« مادة ٤٤ - على مكاتب التموين تسليم كوبونات الكيروسين المقررة بالبطاقات إلى تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية المربوطة عليها تلك البطاقات وعلى هؤلاء تسليم أصحاب البطاقات كوبونات الكيروسين المخصصة لكل منهم .

ولا يجوز لتجار التجزئة أو الجمعيات التعاونية الفرعية أن يتصرفوا في الكوبونات المسلمة اليهم .
غير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك - وعليهم أن يحسبوا سجلا طبقا للنموذج المرفق .

كما يجب على وكلاء الشركات ومديري الفروع والعهد المشتغلين باستيراد الكيروسين أو توزيعه أن يمسكوا السجلات الآتية :

- (١) سجل حساب عربات التوزيع .
 - (٢) سجل تسليم الكيروسين لأصحاب التراخيص .
 - (٣) سجل حركة الوارد والمصروف من الكيروسين يوميا .
- ويجب تدوين بيانات هذه السجلات أولا بأول بما يتطابق الحقيقة ويحظر عليهم صرف الكيروسين لغير حاملي التراخيص المحولة إليهم من مراقبات التموين التابعين لها .
- « مادة ٤٥ — تشكل بكل مركز لجنة لمراجعة كوبونات الكيروسين المستعملة على الوجه الآتي :
- رئيس مكتب التموين المختص .
 - موظف يختاره رئيس المكتب .
 - موظف يختاره مأمور المركز .

« مادة ٤٦ — على وكيل شركة البترول تقديم الكوبونات وتراخيص الصرف المتجمعة لديهم في اليوم الثاني من كل شهر إلى لجنة المراجعة الكائن بدائرتها مقر التوكيل ولو كان هذا التوكيل يشمل أكثر من مركز واحد وعليه أيضا أن يقدم مع الكوبونات والتراخيص إقرارا مكتوبا مشتملا على بيان رصيد الكيروسين الذي كان متبقيا في آخر يوم من الشهر قبل السابق ومقدار الوارد له خلال الشهر السابق ومقدار مبيعاته في كل مركز خلال ذلك الشهر وبيان الكوبونات والتراخيص التي تسلمها مقابل المبيعات ومقدار الرصيد في آخر يوم من الشهر وذلك طبقا للنموذج المرافق .

وفي حالة اشتغال التوكيل على أكثر من مركز واحد فعلى الوكيل أن يقدم إلى لجنة المراجعة كشفا مبينا به البلاد الداخلة في حدود هذا التوكيل .

« مادة ٤٧ — تقوم لجنة المراجعة في مواجهة الوكيل شخصيا بفرض وعد الكوبونات والتراخيص المقدمة عن كل مركز على حدة والتي تم الصرف بموجبها .

وعليها أن تكتب محضرا من أصل وصورتين بعدد الكوبونات من كل فئة وعدد التراخيص من كل نوع ومقارنتها بمجموع المبيعات الفعلية التي تمت بموجبها الكوبونات والتراخيص كل على حدة وعليها أيضا أن تثبت في هذا المحضر مقدار العجز أو الزيادة على أن تتأكد اللجنة من أن الكوبونات والتراخيص المقدمة إليها صحيحة غير مزورة .

« مادة ٤٨ — يعاد ترتيب الكوبونات بعد فرزها وعدّها في مجاميع من كل نوع على حدة تحتوي كل مجموعة منها على مائة كوبون وتوضع في حرز وفي حالة البيع في أكثر من مركز توضع كوبونات وتراخيص كل مركز على حدة . وعلى الوكيل ترتيب الكوبونات في حضور اللجنة ويختم الحرز بالجمع الأحمر بخاتم رئيس اللجنة وتصدرها اللجنة في طرد مؤمن عليه إلى إدارة المواد

البترولية بالوزارة وبداخله لإقرار الوكيل وأصل محضر اللجنة وذلك بواسطة اللجنة المذكورة على أن تـلـ صورة من المحضر للوكيل وتحفظ الصورة الأخرى في المكتب .

« مادة ٤٩ — تنشأ بوزارة التموين لجنة لمراجعة مبيعات الكيوسين في جميع أنحاء الجمهورية على الوجه الآتى :

مدير إدارة المواد البترولية أو من ينوب عنه رئيسا

ثلاثة من موظفى الإدارة المذكورة يختارهم الرئيس

مندوب من مراقبة المباحث بالوزارة أعضاء

« مادة ٥٠ — على لجنة المراجعة بالمركز أن تصدر الطرود إلى إدارة المواد البترولية بالوزارة قبل نهاية اليوم الرابع من كل شهر لمراجعة محتوياتها .

« مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من اليوم وينشر في الجريدة الرسمية .

تحريرا في غرة جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٢ يناير سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٦ لسنة ١٩٥٧

بتعديل المادة ١١ من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ ()

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

« مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ١١ من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه النص الآتى :

« على أصحاب المحابر ومصانع المكرونة ومصانع الحلوى ومحل بيع الدقيق بالتجزئة والمسؤولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل مطابق للنموذج حرف (ب) المرافق لهذا القرار يثبتون فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج .

« مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٥ يناير سنة ١٩٥٧) .

(١) نشر بالجرائد المصرية العدد ٣ مكرر د ب ، الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٥٧ .

قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٥٧

بإضافة الشاى إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ()

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يضاف الشاى إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
تحريراً فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (١٣ يناير سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم تداول الشاى والبن (٢)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — على مستوردى الشاى والبن أن يرسلوا إلى إدارة الشاى والبن بوزارة التموين بكتاب موصى عليه فى ميعاد لا يجاوز أربعة أيام من تاريخ التعاقد بياناً بكميات الشاى أو البن التى يتعاقدون على استيرادها محسوبة بالطن مع ذكر موطن الاستيراد ونوع الشاى أو البن وسعر الشراء . كما يجب عليهم أن يرسلوا إلا الإدارة المذكورة بياناً عن الرسالات التى يتم شحنها مع ذكر

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤ مكرر دج، الصادر فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٧ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥ مكرر دج، الصادر فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٧ .

نوعها ومصدرها وميناء الشحن وتاريخه واسم الباخرة وذلك في خلال أربعة أيام من تاريخ علم المستورد بآتمام الشحن . وعليهم أن يرسلوا بياناً مماثلاً خلال أسبوع من تاريخ وصول الرسالة إلى إحدى الموانئ المصرية مع ذكر تاريخ الوصول .

مادة ٢ — على مستوردي الشاي والبن سحب الرسالات التي ترد إليهم من الدوائر الجركية ومخازن الإيداع في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ وصولها للميناء أما الرسالات الموجودة لحسابهم في الدوائر الجركية ومخازن الإيداع في تاريخ العمل بهذا القرار فانه يتعين عليهم سحبها في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من ذلك التاريخ .

مادة ٣ — على الأشخاص المذكورة في المادة السابقة أن يرسلوا خلال أسبوع من تاريخ التخليص على الرسالة إلى إدارة الشاي والبن بوزارة التموين بياناً مشتملاً على ما يأتي :

(أ) اسم المستورد وعنوانه .

(ب) مقادير الشاي أو البن الواردة ووزنها الصافي بالكيلو جرام ونوعها ورتبها التجارية والجهات الواردة منها .

(ج) تاريخ سحبها من الدوائر الجركية ومخازن الإيداع وعناوين الأماكن التي نقلت إليها .

(د) عنوان المحل المراد تعبئة الشاي أو خزن البن فيه .

مادة ٤ — لا يجوز بيع الشاي الأسود أو طرحه أو عرضه أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ في علب أو أغلفة .

ويجب أن يبين على كل عبوة بشكل ظاهر باللغة العربية اسم المستورد ونوع الشاي والجهة المستورد منها وسعر البيع للستهلك والوزن الصافي .

مادة ٥ — على مستوردي الشاي والمعبئين له أن يقوموا بتعبئة الشاي الأسود في عبوات ويجب ألا يقل المعبأ منها في عبوات زنة أوقية فأقل عن خمسين في المائة من الرسالة . ولا يسرى الحكم الخاص بحجم العبوات على الشاي المستورد من الخارج في أغلفة أو عبوات خاصة .

ويحظر بغير ترخيص سابق من إدارة الشاي والبن بوزارة التموين بيع الرسالات المستوردة إلى تجار الجملة أو التجزئة قبل تعبئتها .

مادة ٦ — يحدد سعر بيع الشاي للستهلك باصافه نسبة من الربح قدرها ٢٢ ٪ من تكاليف الاستيراد ويدخل في هذه النسبة تكاليف التعبئة وغيرها .

مادة ٧ — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ، على مستوردي الشاي والبن أن يرسلوا إلى إدارة الشاي والبن بوزارة التموين بكتاب موصى عليه في الأسبوع الأول من كل شهر بياناً عن مقادير الشاي التي تم تعبئتها ومقادير البن التي تم ورودها في الشهر السابق ومكان وجودها والمقادير المباعة منها وأسماء المشترين من تجار الجملة والتجزئة والجمعيات

التعاونية المركزية والفرعية ورقم قيدهم بالسجل التجارى وعناوين محالهم التجارية .

مادة ٨ — على تجار الشاي والبن بالجملة أن يمسكوا سجلا خاصاً يثبتون فيه مقادير الشاي والبن التى يشترونها وتاريخ شرائها ونوعها وأسماء البائعين لهم ومقدار ما يبيعونه منها وتاريخ البيع وسعره واسم المشتري وعنوان محله ورقم قيده بالسجل التجارى وكذا أوزان العبوات بالنسبة إلى الشاي .

مادة ٩ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ١٠ — لا تسرى أحكام هذا القرار على الكميات الموجودة عند العمل بهذا القرار لدى تجار التجزئة وذلك لمدة خمسة عشر يوما من التاريخ المذكور .

مادة ١١ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
تحريراً فى ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (١٥ يناير سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧

بإضافة مساعدى المفتشين الى الكشف المرافق للقرار
رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان الموظفين الذين لهم صفة
رجال الضبط القضائى (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسومين بقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له ؛
قرر :

مادة ١ — يضاف مساعدو المفتشين إلى البندين أولاً وثانياً من الكشف الموافق للقرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ١ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريراً فى ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٢٩ يناير سنة ١٩٥٧)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩ مكرر داء الصا ر فى ٢٩ يناير سنة ١٩٥٧ .

قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم توزيع وتداول المستحضرات والأجهزة الطبية (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يكون لوزارة التموين حق الاشراف على توزيع وتداول جميع أصناف الأدوية والمستحضرات والأجهزة الطبية والكيماويات والمواد الكيميائية .

مادة ٢ — على المستوردين التصرف في المخزن لديهم من المواد المشار إليها في المادة الأولى على ثلاثة أشهر بالتساوى .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعموبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧

بإضافة أحكام جديدة إلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ (٢)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(٢٥١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ مكرر د ١ ، الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ .

قرر :

مادة ١ — تضاف إلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ مادتان جديدتان رقم ٥١ ، ٥٢ ويكون
صهما كالاتي :

« مادة ٥١ — يقوم بمراجعة كوبونات مبيعات وكلاء شركات البترول من الكيروسين في دائرة
كل محافظة لجنة تشكل على الوجه الآتي :

(أ) مراقب التموين أو من ينوب عنه رئيساً

(ب) موظف تختاره مراقبة التموين

(ج) ضابط من مباحث التموين أو المحافظة عضوين

وعلى هذه اللجنة أن تقوم بالواجبات المنصوص عليها في المادتين ٤٧ و ٤٨ . »

« مادة ٥٢ — على شركات البترول أن ترسل بكتاب موصى عليه في موعد لا يجاوز اليوم
الخامس عشر من كل شهر إلى إدارة المواد البترولية والوقود بالوزارة بيانا يشتمل على الآتي :

(١) رصيد البترول الأبيض (الكيروسين) الموجود في أول الشهر السابق .

(٢) الكميات الواردة خلال الشهر السابق .

(٣) الكميات المباعة خلال الشهر السابق سواء بكوبونات البطاقات أو الكوبونات ذات القيمة
أو التصاريح والكميات الباقية في نهاية الشهر المذكور .

على أن تكون هذه البيانات عن كل وكيل على حدة .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحرير في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، والقوانين

المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم تداول كسب بذرة القطن غير المقشورة ؛

وعلى القرار رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تداول كسب بذرة القطن المقشورة ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى ما أرتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٢ مكرر « ب » الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٥٧ .

قرر :

مادة ١ — يحظر على أصحاب المصانع والمسؤولين عن إدارتها المرخص لها في صناعة علف الحيوان أن ينتجوا غير العلف الناعم أو المضغوط وطبقا للمواصفات التي تعين بقرار من وزير الزراعة. ولا يجوز لهم بغير ترخيص من وزارة التموين صرف كسب بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة ورجيع الكون المستخدمة في صناعة علف الحيوان .

مادة ٢ — يحظر على أصحاب المعاصر والمسؤولين عن إدارتها صرف أية كمية من كسب بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة إلا بترخيص من وزارة التموين ويقصر الصرف على المصانع التي ترخص لها وزارة الصناعة في صنع علف الحيوان .

مادة ٣ — يحظر الاتجار في كسب بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة إلا بعد تصنيعه علفا للحيوان طبقا للمادة الأولى — كما يحظر على المربين والزراع التصرف في كميات كسب بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة الموجودة لديهم في تاريخ العمل بهذا القرار إلا لتغذية ما شيتهم أو تسميد أرضهم .

والجمعيات التعاونية التصرف في كميات الكسب بنوعيه الموجودة في حيازتها إلى أعضائها من المربين والزراع خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار . وعليها أن تخطر إدارة العلف بوزارة التموين عن الكميات المتبقية لديها بعد انتهاء المدة المذكورة .

مادة ٤ — على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسؤولين عن إدارتها قصر صرف إنتاجهم من علف الحيوان على الهيئات الآتية :

- (١) التجار المرخص لهم بالاتجار في علف الحيوان من وزارة الزراعة .
 - (٢) الجمعيات التعاونية .
 - (٣) المربين إذا تقدموا بشهادة إدارية يثبتوا أنهم يقومون بتربية الماشية .
 - (٤) بنك التسليف الزراعي والتعاوني .
- على أن يكون الصرف لهذه الهيئات بمحد أدنى قدره عشرة أطنان وبموجب أذونات صادرة لها من وزارة التموين أو أحد فروعها .
- أما الكميات التي تقل عن عشرة أطنان فصرف عن طريق التجار والجمعيات التعاونية وبنك التسليف الزراعي والتعاوني .

مادة ٥ — على أصحاب مصانع العلف والمسؤولين عن إدارتها مسك سجلات معتمدة من مراقبات التموين المختصة يثبتون فيها أولا بأول كميات كسب بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة والمواد الخام الأخرى المستخدمة في صناعة علف الحيوان والكميات الناتجة منها والكميات المباعة وأسماء المشترين وعناوينهم وتاريخ التسليم وتوقيع المتسلم والرصيد الباقي في آخر كل شهر .

كما يجب على التجار والجمعيات التعاونية وشئون بنك التسليف الزراعي والتعاوني مسك سجلات

مماثلة يثبتون فيها كميات العلف التي ترد اليهم ومصدرها والكميات المباعة وأسماء وعناوين المشترين وتاريخ التسلم وتوقيع المتسلم والرصيد الباقي في آخر كل شهر .

مادة ٦ — على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسؤولين عن إدارتها أن يرسلوا إلى إدارة العلف بوزارة التموين في ميعاد لا يجاوز اليوم العاشر من كل شهر بيانا بكميات المواد الخام الداخلة في صناعة العلف والكميات الناتجة والمصروف منه والرصيد الباقي في نهاية الشهر .

مادة ٧ — تقوم وزارة التموين بتحصيل قيمة نولون السكة الحديد عن المواد الخام المستخدمة في صناعة العلف الموجودة بالقرب من المصنع ولا يدفع عنها نولون .

مادة ٨ — يتفد صرف المواد الخام المستخدمة في صناعة الحيوان لأصحاب المصانع الذين لا يقومون في الموسم التالي لإنتاج الكسب بأعداد مصانعهم لإنتاج علف الحيوان المضغوط .

مادة ٩ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ١٠ — يلغى القراران رقمي ٦١ لسنة ١٩٥٥ و ٣٠٩ لسنة ١٩٥٦ المشار إليهما .

مادة ١١ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٩ رجب سنة ٢٣٧٦ (٩ فبراير سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧

يحظر نقل الذرة الشامية إلى خارج المديرية أو المحافظة الموجودة بها (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يحظر ، بغير ترخيص من وزارة التموين ، نقل الذرة الشامية إلى خارج المديرية أو المحافظة الموجودة بها .

مادة ٢ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالحبس من ستة أشهر إلى تسعة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى مائة وخمسون جنيها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٣ مكرر الصادر في ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ .

وفي جميع الأحوال تضبط الذرة موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٢
تحريرا في ١١ رجب سنة ١٣٧٦ (١١ فبراير سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد
تسلم مواد التموين والإعلان عن تاريخ وصولها (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين
المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد تسليم مواد التموين والإعلان عن تاريخ وصولها
والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما اقرته مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (١) من القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ المشار
اليه النص الآتي :

« على المتعهدين والجمعيات التعاونية الوفاء بكامل قيمة الكميات المقررة لهم من السكر شهريا
في ميعاد لا يجاوز اليوم العاشر من الشهر السابق على الشهر الذي تستحق فيه هذه المقررات . وعليهم
أن يتسلموا السكر المقرر لهم شهريا في المواعيد والجهات التي تحددها لهم شركة السكر
والتقطير المصرية .

وعلى وكلاء مخازن شركة السكر والتقطير المصرية الوفاء بقيمة المبيع من السكر إلى الشركة
في ميعاد لا يجاوز اليوم العشرين من الشهر الذي تم فيه البيع .

ويجب على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية أن يتسلموا الزيت المقرر لهم شهريا في المواعيد
والجهات التي تحددها لهم معاصر الزيوت حسب الأحوال » .

مادة ٢ — تضاف مادة جديدة برقم ١ مكررا إلى القرار سالف الذكر ويكون نصها كالآتي :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٤ مكرر الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٧ .

مادة ١ مكررا — مع عدم الإخلال بالمادة السادسة من القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر ، على شركة السكر والتقطير المصرية أن ترسل بيانا إلى إدارة السكر بوزارة التموين بأسماء المتعهدين والجمعيات التعاونية الذين لم يقوموا بالوفاء بكامل قيمة كميات السكر المقررة لهم وكذلك وكلاء مخازن الشركة الذين لم يؤدوا قيمة المبيع منه في المواعيد المحددة بهذا القرار وذلك في ميعاد لا يجاوز الخمسة الأيام التالية لانتهاؤ المواعيد المحددة في المادة السابقة .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٤ رجب سنة ١٣٧٦ (١٤ فبراير سنة ١٩٥٧) .

بيان مجلس نقابة المحامين عن قانون المحاماة الجديد

منذ أن تألف مجلس نقابة المحامين الحالي دأب على وضع مشروع قانون جديد للمحاماة يساير التطور الذي ينهض بالمحاماة ويصون مصالح المحامين ماديا ومعنويا .
وقد أتم وضع هذا المشروع ، وقدمه إلى الوزارة في حينه . وبالنظر إلى ما تضمنه من أحكام جديدة تتصل بهيئات عديدة لها ملاحظاتها ومطالبها فقد استطل النظر فيه وطال الأخذ والرد في كثير من نصوصه حتى استقر آخر الأمر بصدر القانون الجديد محققا معظم مقترحات المجلس .
وفيما يلي خلاصة أحكامه وما تضمنه من مزايا للمحاماة والمحامين والتعديلات التي أدخلها على القانون القديم :

المحامون تحت التمرين والمحامون الجزئيون

بقيت النصوص الخاصة بالمحامين تحت التمرين كما كانت في القانون القديم . فللمحامى تحت التمرين أن يترافع باسمه الخاص أمام المحاكم الجزئية . ويحضر تحقيقات النيابة في الجناح والتحالفات باسمه الخاص أيضا . وفي الجنايات باسم المحامى الذى يترعن بمكتبه . ويترافع أمام المحاكم الابتدائية باسم المحامى الذى يترعن لديه . وأضاف القانون نصاً جديداً فى الفقرة (ى) من المادة ١٠ يقتضى بأن ينظم مجلس النقابة مسابقات للمحامين تحت التمرين يقرر لها جوائز مالية . وذلك تشجيعاً لهم على البحث العلمى وترغيباً لهم فى الزود من المطالعات القانونية .

واستحدث القانون حكماً جديداً للمحامين الجزئيين فقد جعل للمحامى تحت التمرين الخيار بعد انقضاء ساقى التمرين أن يتمد اسمه فى جدول المحامين أمام المحاكم الجزئية أو أمام المحاكم الابتدائية . ولم يكن القانون القديم يعترف بوجود مستقل للمحامين أمام المحاكم الجزئية . بل كان يدخلهم فى فئة المحامين تحت التمرين إلى أن يقيد اسم المحامى أمام المحاكم الابتدائية . ولكن القانون الجديد أجاز للمحامى تحت التمرين أن يطلب قيد اسمه أمام المحاكم الجزئية فقط للبدء التى يراها ، دون أن يكون مهدداً بالاستبعاد من الجدول طبقاً للمادة ١٢ من القانون القديم . وحكمة النص الجديد أن ازدياد عدد المحامين الناشئين قد يميل بالكثيرين منهم إلى مزاوله المحاماة فى البلاد أو الأقسام التى بها عاكم جزئية . فرأى القانون الجديد أن لا يضيق عليهم الحق فى هذا الاختيار ولا يضطرم إلى قيد أسمائهم أمام المحاكم الابتدائية فى فترة معينة . بل جعل لهم الخيار فى استعمال هذا الحق دون أن يكونوا عرضة بعد وقت معلوم لاستبعادهم من الجدول كما كان ينص على ذلك القانون القديم .

أحوال عدم جواز الجمع بين المحاماة وغيرها

كانت المادة ١٩ من القانون القديم التي تنص على عدم جواز الجمع بين المحاماة والوظيفة تستحق أساندة كليات الحقوق في الجامعات المصرية وتخول لهم حق المرافعة أمام محكمة النقض . وبعد إنشاء مجلس الدولة خول لهم حق المرافعة أيضا أمام محكمة القضاء الإداري . فجاء القانون الجديد (مادة ١٩) وألغى هذا الاستثناء وسأوى بين أساندة الحقوق والموظفين كافة في عدم جواز الجمع بين الوظيفة والمحاماة . وحكمة النص الجديد أن لا يزاحم الموظفون ومنهم أساندة الجامعات المحامين في مهنتهم . وأن الخير كل الخير أن يتفرغ أساندة الحقوق لمهنتهم الأصلية وهي التدريس في الجامعات ويكرسوا لها كل وقتهم وكل جهودهم وبذلك يساهمون في رفع المستوى العلمي لطلبة الحقوق وتكوين الخريجين الصالحين الأكفاء للاشتغال بالمحاماة أو شغل الوظائف القضائية . ولا شك أن ذلك أجدى على الوطن من توزيع جهودهم بين التدريس والمحاماة . هذا إلى أن تفرغهم للتدريس يفسح لهم الوقت الكافي للتأليف . وليس أجدر من أساندة الحقوق في وضع المؤلفات القانونية النغيسة . وهذه المؤلفات تفيد منها البلاد أكثر مما تفيده من اشتغالهم بالمرافعات في القضايا وكتابة مذكراتها .

على أن المادة ١٩ من القانون الجديد ليس لها أثر رجعي بالنسبة لأساندة الحقوق الذين كانوا يمارسون المحاماة وقت صدور القانون وقد نصت المادة على ذلك .

الوزراء والمستشارون السابقون

استحدثت المادة ٢٠ نصا جديدا يقضى بأنه لا يجوز لمن ولي الوزارة أو شغل منصب مستشار بمحكمة النقض أو محاكم الاستئناف أو مجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة أن يمارس المحاماة إلا أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ومحاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري وفي القضايا الابتدائية أمام المحاكم الابتدائية وما يقابلها في المحاكم الإدارية .

فلا يجوز لهم طبقا لهذا النص أن يترافقوا أمام المحاكم الجزئية ومنها القضاء المستعجل ولا أمام المحاكم الابتدائية في القضايا المدنية المستأنفة أو الجنح المستأنفة ولا أن يحضروا في تحقيقات النيابة أو البوليس أو أمام قاضي المعارضات وما إلى ذلك .

وهو حكم جديد تمليه المصلحة العامة ويحقق رغبة أعرب عنها المحامون وتردد صلبها في الجمعيات العمومية في مختلف العهود . وأن كرامة رجال القضاء العالي الذين يتركون الخدمة تقتضي هذا الحظر صونا لمكانتهم ومكانة المراكز القضائية الممتازة التي شغلوها من قبل . وكذلك شأن من ولي الوزارة من المحامين . هذا إلى أن هذا التشريع يرفع التظن الذي قد يساور بغير حق نفوس المتقاضين في أن الوزراء السابقين والمستشارين السابقين لهم مكانة منحوطة أمام المحاكم . وبيع أن هذا الظن أبعد ما يكون عن الواقع وأن المحاكم برهنت دائما على عدم تأثرها بالمنصب السابق أو المحتمل للمحامى . فان محيط المتقاضين لا يبرأ من هذا الظن . وقد لاحظ المحامون عواقبه في إيلاء الكثيرين

من المتقاضين المحامين الذين كانوا وزراء أو مستشارين على المحامين الأصليين ، ورأوا في ذلك مزاحمة لهم لا مبرر لها . وبجافاة لمبدأ تكافؤ الفرص . فوجب إذن وضع النص الجديد السالف الذكر .

وليس لهذا الحظر أثر رجعي . وقد نص على ذلك في المادة ٢٠ فلا يسرى على المحامين المقيدين أمام غير هذه المحاكم وقت صدور القانون . وكان مما استند إليه التشريع في عدم الرجعية صون الحقوق المكتسبة وأن الجمعية العمومية للمحامين في اجتماعها الذي انعقد يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٥٤ قد وافقت على عدم الرجعية في هذا الصدد .

الموظفون السابقون

استحدثت المادة ٢١ نصا جديدا يحظر على موظف الحكومة الذي ترك الخدمة واشتغل بالمحاماة أن يترافع ضد المصلحة التي كان بها وذلك خلال السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة . وهذا الحظر تمليه المصلحة العامة والتقاليد الصالحة للمحاماة . لكي لا يستغل الموظف ما عساه أن يعرفه من أسرار بحكم وظيفته ويستخدم هذه الأسرار ضد المصلحة التي كان يعمل فيها والتي كان أمينا على أسرارها .

توسيع آفاق العمل في المحاماة

ان القانون الجديد يوسع آفاق العمل في المحاماة . فالأحكام التي سبق الكلام عنها في أحوال عدم الجمع (مادة ١٩) وتحديد مزاولة المحاماة بالنسبة للوزراء السابقين والمستشارين السابقين (مادة ٢) تؤدي بداية إلى توسيع نطاق العمل أمام المحامين الذين لم يكونوا يوما ما وزراء أو مستشارين . يضاف إلى ذلك أن المادة ٢٥ استحدثت نصا جديدا يقضى بعدم جواز تقديم صحف الدعاوى للمحاكم الابتدائية والإدارية أو طلبات الأداء إلى المحاكم الابتدائية إلا إذا كانت موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمامها . ولا يجوز تقديم صحف الدعاوى أو طلبات الأداء إلى المحاكم الجزئية إلا إذا كانت موقعا عليها من أحد المحامين متى بلغت أو جلوزت خمسين جنيها وهو نصاب الاستئناف الجزئي . ولا يجوز تسجيل عقود الشركات التجارية التي تزيد قيمتها عن ١٥٠٠ جنيه كما لا يجوز تقديم العقود العرفية أو الرسمية أمام مكاتب الشهر العقاري أو التوثيق . إذا كانت تزيد قيمتها على هذا المبلغ إلا إذا كانت موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية على الأقل .

وهذه النصوص الجديدة قصد بها رعاية الصالح العام وصالح المحامين معا . لأن في وجوب توقيع المحامي على صحف الدعاوى وطلبات الأداء والعقود ذات القيمة فضلا عما فيه من توسيع آفاق العمل في المحاماة فإنه يكفل صياغة صحف الدعاوى وطلبات الأداء والعقود صياغة قانونية حتى لا تكون الإجراءات القضائية والعقود ذات القيمة عرضة للعبث والخطأ

المحامون العرب

استحدثت المادة ٢٥ نصاً جديداً هو تأكيد لما جرى عليه العمل فعلاً . وهو التصريح للمحاميين من دول الجامعة العربية بالمرافعة أمام المحاكم في الدرجة المقابلة للدرجة المقررين للمرافعة فيها في دولتهم بشرط صدور إذن خاص بذلك من مجلس النقابة . وأن يكون ذلك في قضية معينة . وبالإشتراك مع محام مصري مقرر . وبشرط المعاملة بالمثل . وقد قصد القانون بهذا النص إقرار ما جرى عليه العمل وتمكين الروابط والوحدة بين البلاد العربية وتأكيد التعاون بينها .

أوامر تقدير الانعاب

استحدث القانون نصاً جديداً (مادة ٤٦) جعل تقدير انعاب المحامي عند عدم وجود اتفاق كتابي من اختصاص دوائر خماسية يؤلفها مجلس النقابة من بين أعضائه ويكون اجتماع كل دائرة صحيحاً بحضور ثلاثة من أعضائها . وكان القانون القديم يجعل الاختصاص في تقدير الانعاب لمجلس النقابة مجتمعاً . مما كان يشغل معظم جلسات المجلس ويستغرق من وقته ما كان يمكن أن يخص لشئون المحامين الهامة ومصالحهم العامة .

وثمة تعديل آخر وهو جعل اللجان الفرعية للنقابة مختصة بالفصل في طلبات تقدير الانعاب التي لا تتجاوز مائة جنيه . بعد أن كان اختصاصها طبقاً للقانون القديم لا يتجاوز عشرين جنيهاً . والحكمة من هذا التعديل تسهيل إجراءات تقدير الانعاب وتيسيرها على المحامين والمتقاضين وتخفيف ضغط العمل عن مجلس النقابة .

ويدخل في هذا السياق أن القانون الجديد يعمم اللجان الفرعية للنقابة لدى عاكن الاستئناف جميعاً بما فيها محكمة استئناف القاهرة . وكان القانون القديم يستثنى محكمة استئناف القاهرة . فلم يكن يحيز تأليف لجنة فرعية للنقابة بها اكتفاء بمجلس النقابة . وقد رؤى أن تأليف لجنة للنقابة لدى محكمة استئناف القاهرة يخفف أيضاً من ضغط العمل عن مجلس النقابة ، فضلاً عن أنه يشرك أكبر عدد ممكن من المحامين في الإشراف على مصالحهم . ومن ثم فإن لجنة النقابة أمام محكمة استئناف القاهرة تنظر في طلبات تقدير الانعاب التي لا تتجاوز مائة جنيه أسوة بلجان النقابة لدى عاكن الاستئناف الأخرى كما تنظر في الشكاوى التي يحيلها عليها المجلس .

وقد وسع القانون الجديد من اختصاص اللجان الفرعية للنقابة فنصت المادة ٨٤ على أن لمجلس النقابة إحالة تحقيق الشكاوى التي تقدم من المحامين أو ضدهم إلى لجان النقابة في دوائر المحاكم الاستئنافية التي يقيم بدائلها المحامي .

الجمعية العمومية والانتخابات

جعل القانون الجديد موعد انعقاد الجمعية العمومية السنوية في شهر فبراير من كل سنة (مادة ٧١) بعد أن كان في القانون القديم في شهر ديسمبر . والحكمة من هذا النص أن الجمعية العمومية

تعرض عليها ميزانية السنة المقبلة كما يعرض عليها الحساب الختامى عن السنة المنتهية فى آخر ديسمبر. ومن الخير أن يترك لمجلس النقابة واللجنة الصندوق الوقت الكافى لوضع الحساب الختامى والميزانية الجديدة قبل عرضهما على الجمعية العمومية .

وقد عالج القانون عيوب النظام القديم فى اجتماع الجمعية العمومية للانتخابات . وأهمها صعوبة اجتماع المحامين جميعا من كافة أنحاء الجمهورية فى صعيد واحد بالقاهرة للاشتراك فى الانتخابات واضطرار محامى العواصم والأقاليم وهم يعدون بالآلاف إلى السفر من أقاصى البلاد إلى القاهرة للاشتراك فى الانتخابات . فوجد القانون الجديد علاجا لهذه الحالة بأن نصت المادة ٧٨ على أنه فى كل جمعية عمومية تعتمد لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة يجتمع محامو القاهرة والبلاد الداخلة فى دائرة اختصاص محكمتها الاستئنافية بدار النقابة بالقاهرة . ويجتمع فى الوقت ذاته المحامون فى دائرة كل محكمة استئنافية فى المدينة التى بها مقر هذه المحكمة ويباشرون حقوقهم الانتخابية فى المكان الذى يختاره مجلس النقابة بمبنى المحكمة ويتولى مجلس النقابة فرز الأصوات جميعها بحضور من يشاء من المرشحين لعضوية المجلس وبهذه الوسيلة تم الانتخابات دون أن يتكبد محامو العواصم والأقاليم مشقات السفر إلى القاهرة ومصاريفها . ويتواءم للجميع الحرية الكاملة والجو الهادئ لاختيار من يريدون من أعضاء النقابة .

وهذا لا يمنع بدهة أن تم الانصالات الحرة بين محامى القاهرة ومحامى العواصم والأقاليم قبل الانتخابات بوقت كاف للفهم بين الجميع على ترشيحات يرتضونها فى جومن الهدوء والنظر إلى مصلحة المحاماة والمحامين فحسب .

وقد بسط القانون كذلك عممية الانتخابات . فقد كانت بمقتضى القانون القديم تمر بثلاث مراحل . فالجمعية العمومية كانت تنتخب أولا أعضاء المجلس وبعد انتخابهم تنتخب النقيب من بين الأعضاء الذين فازوا بعضوية المجلس . وبعد انتخاب النقيب تنتخب وكيل النقابة . فهذه المراحل الثلاث قد اجزأها القانون الجديد (مادة ٧٦ و ٧٧) إلى مرحلتين تبدأ الأولى بانتخاب النقيب لمدة سنتين قبل انتخاب أعضاء المجلس وبمجرد انتخابه يصبح عضوا بالمجلس إذا لم يكن عضوا به أو كانت مدة عضويته قد انتهت . ثم يجرى انتخاب أعضاء المجلس . أما الوكيل فينتخبه مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه شأنه فى ذلك شأن أمين الصندوق وكاتم السر (مادة ٧٩ من القانون الجديد) .

ونصت المادة ٧٦ نصا صريحا على عدم جواز انتخاب النقيب أكثر من مرتين متاليتين فحسبت جدلا حول تفسير المادة ٧٥ من القانون القديم التى كانت تنص على عدم جواز إعادة انتخاب النقيب أكثر من مرتين متاليتين وقد حدث توسع فى تفسير لفظ (إعادة) بحيث أباح هذا التفسير أن ينتخب النقيب ثلاث مرات متالية . وقد رأى القانون الجديد أن يحسم هذا الجدل بأن حظر انتخاب النقيب أكثر من مرتين متاليتين . لأن من التقاليد الصالحة فى المحاماة أن يكون منصب النقيب متنازلة بين المحامين الممتازين .

المكاتب الفرعية

شكا المحامون كثيراً كما شكت النقابة من تعدد المكاتب الفرعية . فالقاعدة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون القديم (٣٠ من القانون الجديد) تحتم أن لا يكون للمحامى إلا مكتب واحد . ولكن القانون القديم لم يعالج حالة المخالفة لهذا النص وقد جرى العمل قبل الآن على أن يفتح محام واحد مكتبين في بعض الأحيان ويكل أمر المكتب الثانى إلى أحد الكتبة وقد يكون من الكتبة العموميين وفي هذا ما فيه من النزول بمستوى المهنة والاضرار بالمحاميين والمتقاضين وغلق باب العمل أمام المحامين الناشئين . ولم تجد النقابة من قبل وسيلة فعالة لتطبيق القانون على المكاتب الفرعية . وقد أوجد القانون الجديد وسيلة حاسمة لعلاج هذه الحال . فنصت المادة ٣٠ على تخويل مجلس النقابة بعد سماع أقوال المحامى المخالف استصدار أمر من المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها المكتب المفتوح خلافاً للقانون بغلق المكتب المذكور وبذلك يتحقق لمجلس النقابة تنفيذ المادة ٣٠ في يسر وسهولة .

معاش التقاعد

أدخل القانون تعديلات لصالح المحامين في استحقاقهم للمعاش . فقد كان القانون القديم يشترط لاستحقاق المحامى ثلاثة أرباع المعاش في حالة بلوغه سن الخامسة والخمسين أن يكون قد اشتغل بالحمامة ثلاثين سنة . خفض القانون الجديد هذه المدة إلى خمس وعشرين سنة (مادة ٩٦) . وكان يشترط لاستحقاق نصف المعاش شرطين : أولهما بلوغ المحامى سن الخمسين وثانيهما اشتغاله بالحمامة عشرين سنة . فتجاوز القانون الجديد عن شرط السن واشترط فقط اشتغاله بالحمامة عشرين سنة . ورفع مقدار المعاش في هذه الحالة إلى الثلثين أو النصف طبقاً لما تقرره لجنة الصندوق مع مراعاة سن المحامى .

وأضاف القانون الجديد حكماً جديداً (المادة ٩٦ . سلافة الذكر) لجعل المحامى الذى قضى خمس عشرة سنة على الأقل في الحمامة ان يطلب إحالته على المعاش بسبب المرض أو العجز عن العمل وفي هذه الحالة يقدر له المعاش بنسبة المدة التى قضها في الحمامة . وكان القانون القديم لا يعطيه معاشاً في هذه الحالة ولكن المجلس رأى في بعض الحالات التى عرضت عليه ما يستوجب وضع هذه القاعدة الجديدة .

وكان القانون القديم ينص على قطع صرف المعاش لورثة المحامى بعد انقضاء خمس سنوات على وفاته مع جواز استمرار صرفه خمس سنوات أخرى على الأكثر بقرار من لجنة الصندوق . فنص القانون الجديد (المادة ٩٩) على أن تكون هذه السنوات الخمس الأخرى قابلة للتجديد إذا رأت لجنة الصندوق أن حالة الورثة تستدعى ذلك .

نقيب المحامين

٤ أبريل سنة ١٩٥٧

عبد الرحمن الراجحي

قرار بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ (١)

بالمحاماة أمام المحاكم

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية ،
وعلى ما اورداه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

المادة الأولى

يستبدل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه القانون المرافق .

المادة الثانية

يقوم المجلس المؤقت الصادر به قرار وزير العدل بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بأعمال مجلس النقابة بكامل سلطاته واختصاصاته المنصوص عليها بهذا القانون لحين تشكيل مجلس النقابة الجديد وكذلك تستمر اللجان الفرعية القائمة الآن لحين تشكيل اللجان الفرعية الجديدة ويكون طلب انعقاد الجمعية العمومية لانتخاب أول مجلس للنقابة وكذلك اجتماع المحامين لانتخاب أعضاء اللجان الفرعية لأول مرة طبقا لهذا القانون بقرار يصدر من وزير العدل .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون .
يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٧ مكرر الصادر في ٤ إبريل سنة ١٩٥٧

قانون المحاماة

الباب الاول

في الشروط اللازم توافرها للاشتغال بالمحاماة

مادة ١ - يشترط فيمن يشتغل بالمحاماة أمام المحاكم أن يكون اسمه مقيداً بجدول المحامين .

مادة ٢ - يشترط فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين :

أولاً - أن يكون مصرياً .

ثانياً - أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

ثالثاً - أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس في القانون من إحدى كليات الحقوق في الجامعات المصرية أو على شهادة أجنبية تعتبر معادلة لها وأن ينجح في هذه الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة وقتنا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

رابعاً - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة أهلاً للاحترام الواجب للهيئة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلة بها لأسباب ماسة بالذمة أو بالشرف .

الباب الثاني

في القيد بالجدول

مادة ٣ - يشمل الجدول العام أسماء جميع المحامين المقيدين عند صدور هذا القانون بحسب تواريخ قبولهم سواء أكانوا مشغولين أم غير مشغولين . ويبين به محل إقامتهم .

ويلحق بهذا الجدول :

(أ) جدول للمحامين المقررين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا .

(ب) جدول للمحامين المقررين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري .

(ج) جدول للمحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية والمحاكم الإدارية .

(د) جدول للمحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية .

(هـ) جدول للمحامين تحت التمرين .

(و) جدول للمحامين غير المشغولين .

وتودع نسخة من الجدول وملحقاته كل محكمة ونسخة أخرى كل غرفة من غرف المحامين بالمحاكم

وثلاث نسخ منها دار النقابة .

مادة ٤ — يعهد بجدول المحامين إلى لجنة تسمى لجنة قبول المحامين وتوافق من رئيس محكمة استئناف القاهرة ومن النائب العام أو من يقوم مقامهما ومن ثلاثة من المحامين المقررين أمام محكمة النقض يعينهم مجلس النقابة من بين أعضائه .

مادة ٥ — تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادة الثانية إلى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة ، وتقرر اللجنة بعد التحقق من توافر الشروط في الطالب قيد اسمه بالجدول .

مادة ٦ — إذا رفض طلب القيد بعد سماع أقوال الطالب فله أن يطعن في القرار أمام محكمة النقض (الدائرة الجنائية) خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه به . وإذا رفض الطلب دون سماع أقوال الطالب فله أن يعارض فيه أمام اللجنة خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلانه فإذا أيدت اللجنة القرار أو لم يعارض فيه الطالب في الميعاد كان له أن يطعن فيه خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه في الحلة الأولى ومن تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة في الحالة الثانية — ويكون الإعلان في جميع الأحوال بكتاب موصى عليه . وإذا بني قرار الرفض على ما جاء بالبند الأخير من المادة الثانية فلا يجوز تجديد الطلب إلا بعد مضي خمس سنوات من التاريخ الذي يصبح فيه القرار نهائيا .

ويحصل الطعن بالنقض وفقا للإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية — أما المعارضة فتكون بتقرير في قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة .

مادة ٧ — يقيد كل من يقبل لأول مرة من المحامين في جدول المحامين تحت التمرين وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٨ .

مادة ٨ — للمحامى الذى كلف عن مزاولة المهنة أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين .

وله أن يطلب إلى اللجنة المذكورة إعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين وتسرى في هذه الحالة أحكام المواد الثانية والخامسة والسادسة .

وللمجلس نقابة المحامين أن يطلب نقل اسم المحامى إلى جدول المحامين غير المشتغلين إذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقا لنصوص هذا القانون واللائحة الداخلية للنقابة ويعلم هذا الطلب للمحامى وله أن يطلب سماع أقواله أمام لجنة القبول .

وللنيابة العامة والمحامى الطعن بالنقض في القرار الذى يصدر في هذه الحالة وذلك بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد وفقا للإجراءات المقررة للطعن بالنقض في المواد الجنائية .

مادة ٩ — يؤدى المحامى الذى قيد اسمه بالجدول أمام إحدى محاكم الاستئناف قبل مزاولة العمل اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أؤدى أعمالى بالأمانة والشرف وأن أحافظ على سر المهنة ولأن أحترم قوانينها وتقاليدها . »

الباب الثالث

في التمرين

مادة ١٠ — تطبق القواعد الآتية على المحامين تحت التمرين :

(أ) مدة التمرين سنتان .

(ب) يجب أن يلتحق المحامي في فترة التمرين بمكتب أحد المحامين المقررين أمام محكمة الاستئناف ويجوز بطريق الاستثناء ترخيص خاص من مجلس النقابة قضاء فترة التمرين بمكتب أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية .

(ج) تستبعد لجنة قبول المحامين من الجدول اسم المحامي الذي يمضي عليه في التمرين أربع سنوات دون أن يتقدم لقيده اسمه بجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية ولا يجوز إعادة قيده إلا بعد مضي سنة على أن يكون القيد بالجدول المذكور . (جدول المحامين تحت التمرين) .

(د) لا يجوز للمحامي تحت التمرين أن يفتح مكتباً باسمه الخاص طول مدة التمرين ويكون للنقابة في حالة مخالفة هذا الحكم أن تستصدر بعد سماع أقوال المحامي أمراً على عريضة من المحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها المكتب المذكور بإغلاقه ويكون له أن يترافع باسمه الخاص أمام المحاكم الجزئية تحت إشراف المحامي الذي يتمرّن بمكتبه وأن يترافع أمام المحاكم الابتدائية باسم المحامي الذي التحق بمكتبه .

وليس له أن يوقع صحف الدعاوى أمام المحاكم المذكورة أو المذكرات أو الأوراق أمام المحاكم أو مكاتب الشهر أو التوثيق أو مكاتب السجل التجاري إلا نيابة عن المحامي الذي التحق بمكتبه وتحت إشرافه ومسؤوليته .

(هـ) يكون للمحامي خلال مدة التمرين الحق في حضور التحقيقات أمام النيابة في المخالفات والجنح باسمه الخاص وفي الجنايات باسم المحامي الذي يتمرّن بمكتبه .

(و) ليس للمحامي طول مدة التمرين أن يترافع أمام محاكم الجنايات .

(ز) ليس للمحامي تحت التمرين في السنة الأولى أن يترافع أمام غرفة الاتهام أو قاضي الأمور المستعجلة وله أن يترافع أمامهما في السنة الثانية باسم المحامي الذي يتمرّن بمكتبه .

(ح) يجب أن يكون بمكتب كل محام مقرر أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف محام تحت التمرين يختاره هو ويكون له في السنة الأولى مصروفات انتقال لا تقل عن خمسة جنيهات شهرياً وفي السنة الثانية مكافأة لا تقل عن عشرة جنيهات شهرياً — على أن لمجلس النقابة أن يعفي المحامي من الالتزام لأسباب تبرر ذلك .

ويكون مجلس النقابة دون غيره هو المختص بالفصل نهائياً في كل خلاف يقع بين المحامي تحت التمرين وبين المحامي الذي يعمل بمكتبه

(ط) بعد انقضاء فترة التمرين يطلب المحامى نقل اسمه إلى جدول المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية ويجوز له أن يفتح مكتباً باسمه الخاص وله أن يترافع أمام المحاكم الجزئية فتمت ويحضر تحقیقات النيابة والبواليس ويباشر اجراءات توثيق العقود وشهرها أمام مكاتب الشهر العقارى والسجل التجارى ويوقع الأوراق القضائية وصحف الدعاوى والعقود باسمه الخاص .

ويقدم طلب القيد إلى اللجنة المشار إليها فى المادة ١٢ من هذا القانون ويسرى فى شأنه ما هو مقرر فى المادة ١٥ .

(ى) ينظم مجلس النقابة مسابقات سنوية للمحامين تحت التمرين ويقرر لها جوائز مالية بالشروط التى يضعها .

(ك) على المحامى تحت التمرين أن يخطر لجنة قبول المحامين ومجلس النقابة بعنوانه وباسم المحامى الذى التحق للتمرين بمكتبه وبكل تغيير يطرأ على هذين البيانين وإلا اعتبر اعلانه فى محله الاصلى صحيحاً .

الباب الرابع

فى القبول للرافعة أمام المحاكم الابتدائية والادارية ومحاكم الاستئناف والقضاء الادارى ومحكمة النقض والمحكمة الادارية العليا

مادة ١١ — يشترط لقيد اسم المحامى بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية والمحاكم الادارية .
أولاً — أن يكون قد أمضى — دون انقطاع — ستى التمرين المنصوص عليهما فى المادة العاشرة .

ثانياً — أن يكون قد وازب على حضور الجلسات مرتين فى الأسبوع على الأقل وعلى سماع المحاضرات التى تلقى على المحامين تحت التمرين طبقاً لللائحة يعدها مجلس النقابة لهذا الغرض .

مادة ١٢ — يقدم طلب القيد فى جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية إلى لجنة توافق من رئيس أو وكيل المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مكتب المحامى الذى قضيت به فترة التمرين ومن رئيس النيابة ومن محام يعينه مجلس النقابة سنوياً أو من يقوم مقام كل منهم عند المانع فإذا كان الطالب قد قضى فترة التمرين فى مكتب هذا المحامى نذب مجلس النقابة عامياً غيره .

مادة ١٣ — إذا كان الطالب قد تمرن فى مكاتب موجودة فى دوائر محاكم ابتدائية متعددة قدم الطالب إلى لجنة المحكمة التى يكون قد أمضى فى دائرتها أطول مدة فى التمرين .

مادة ١٤ — يجب أن يصحب طلب القيد بما يأتى :

(أ) شهادة من المحامى الذى قضيت فترة التمرين فى مكتبه .

(ب) بيان عن القضايا التى ترافع فيها المحامى فى فترة التمرين مصدق عليه من رئيس المحكمة

الابتدائية أو قاضى المحكمة الجزئية التى نظرت أمامها المناوى .

(ج) صورة رسمية من سجل حضور الجلسات المحفوظ فى قلم الكتاب .

ويبلغ القرار الصادر بقبول الطلب إلى الطالب وإلى مجلس النقابة وإلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة بكتاب موصى عليه .

مادة ١٥ — إذا رفض الطلب جاز للمحامى الطعن فى قرار الرفض أمام محكمة الاستئناف خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه بالقرار ويكون الطعن بتقرير بقلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة .

مادة ١٦ — يشترط لقبول المحامى للرافعة أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإدارى أن يكون قد اشتغل بالمحاماة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تقريره محامياً بجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية ويقدم طلب القبول إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة وللحامى حق الطعن أمام محكمة النقض فى قرار اللجنة الصادر برفض طلبه وذلك بتقرير بقلم كتاب محكمة الاستئناف المختصة خلال الثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إليه .

وللنيابة العامة حق الطعن أمام محكمة النقض فى القرارات التى تصدر بقبول القيد فى الجداول بناء على الخطأ فى تطبيق القانون فى نفس الميعاد ويتبع فى ذلك الإجراءات المقررة للطعن بالنقض فى المواد الجنائية .

مادة ١٧ — يشترط لقبول المحامى للرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا أن يكون اسمه مقيدا بالجدول الخاص بالمحامين المقررين أمام هاتين المحكمتين .

وتشكل لجنة قبول هؤلاء المحامين من رئيس محكمة النقض والنائب العام وتقيب المحامين أو وكيل النقابة أو من يحمل محلهم من عضوين ينديهما مجلس النقابة سنوياً من أعضائه المقيدين أمام محكمة النقض .

وتقدم إلى هذه اللجنة طلبات القيد من المحامين الذين اشتغلوا فعلا مدة سبع سنوات أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإدارى ولم يصدر عليهم خلال هذه المدة عقوبة تأديبية بالوقف لمدة سنة أو أكثر وتختار اللجنة من بينهم من يقيدون بجدول المشتغلين أمام محكمة النقض ولا يقبل الطعن فى قرارات هذه اللجنة .

ويموز كذلك أن يقيد بالجدول المشار إليه من توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى القانون لمن يعين مستشارا بمحاكم الاستئناف .

مادة ١٨ — يحسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف الزمن الذى قضاءه الطالب فى القضاء أو النيابة أو فى الأعمال الفنية بمجلس النولة أو بادرة قضايا الحكومة أو بقسم قضايا الأوقاف أو فى الأعمال القضائية أو الفنية التى يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين .

وتحسب مدة العضوية في هيئة التدريس بكليات الحقوق ومدة العمل في وظائف المعيدين بها. وكذلك مدة تدريس القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية أو بأية كلية تعتبر شهادتها الدراسية النهائية معادلة لشهادات الكليات المشار إليها .

الباب الخامس

في حقوق المحامين وواجباتهم

مادة ١٩ — لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين ما يأتي :

(١) التوظيف في إحدى مصالح الحكومة أو الجامعات بما في ذلك أعضاء هيئات التدريس أو التوظيف في الجمعيات أو الهيئات أو الشركات أو لدى الأفراد .

(٢) منصب العضو المنتدب في الشركات المساهمة .

ولا يسرى هذا الحظر على كل من يجمع الآن بين المحاماة والاشتغال بأحدى الوظائف أو الأعمال المنصوص عليها في هاتين الفقرتين .

(٣) الاشتغال في التجارة .

(٤) الاشتغال بأى عمل لا يتفق وكرامة المحاماة .

(٥) رئاسة مجلس الأمة .

(٦) تولى الوظائف الدينية .

ويحظر على أصحاب الوظائف النيابة من المحامين المرافعة في قضايا ضد المصالح العامة أو الهيئات العامة أو عن متهمين في قضايا تمس أمن الدولة أو مآلتها .

مادة ٢٠ — لا يجوز لمن ولى الوزارة أو شغل منصباً مستشاراً بمحكمة النقض أو بمحاكم الاستئناف أو بمجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة أن يمارس المحاماة إلا أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ومحاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإدارى وفى القضايا الابتدائية أمام المحاكم الابتدائية وما يقابلها فى المحاكم الإدارية .

ولا يسرى هذا الحظر على المحامين المقعدين لدى غير هذه المحاكم وقت صدور هذا القانون .

مادة ٢١ — لا يجوز لموظف الحكومة الذى ترك الخدمة واشتغل بالمحاماة أن يترافع ضد المصلحة التى كان بها وذلك خلال السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة .

مادة ٢٢ — على كل محام أن يودى قبل قيد اسمه بالجدول رسم القبول المقرر للجدول الذى يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول السابقة إذا لم يكن أداها وعليه أن يودى قيمة الاشتراك السنوى للنقابة فى مدة نهايتها ١٥ مارس من كل سنة إلا إذا أعفى بقرار من مجلس النقابة .

ومن يتأخر فى أداء الاشتراك عن الموعد المشار إليه لا تقبل منه طلبات القيد بجدول المحاكم

الجزئية أو الابتدائية أو المحاكم الاستئنافية أو محكمة النقض أو طلبات المعاش أو طلبات أوامر التقدير أو استخراج أية شهادة من النقابة إلا بعد أن يؤدي جميع الاشتراكات المستحقة عليه .

وعلى مجلس النقابة أن يخطر لجنة قيد المحامين في ميعاد لا يجاوز آخر شهر مارس من كل سنة بأسماء المحامين الذين لم يؤديوا قيمة الاشتراك وتقرر اللجنة في مدة لا تتجاوز ١٥ أبريل من كل سنة استبعاد أسمائهم ومتى أدى المحامي قيمة الاشتراك قيد اسمه بالجدول .

وكل محام اشتغل بالمحاماة رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم أداء الاشتراك يحال إلى مجلس التأديب وتكون العقوبة الوقف مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

مادة ٢٣ — تكون رسوم القبول كما يأتي :

٢٠ جنياً للقيد بالجدول العام .

٣٠ جنياً للقيد بجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية والإدارية أو الجزئية .

٤٠ جنياً للقيد بجدول المحامين المقررين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري .

٦٠ جنياً للقيد بجدول المحامين المقررين أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا .

وتكون قيمة الاشتراك السنوي كما يلي :

جنية

١ جنية يؤديه المحامي تحت التمرين .

٣ جنيات يؤديها المحامي أمام المحاكم الجزئية .

٦ جنيات يؤديها المحامي بالمحاكم الابتدائية .

١٠ جنيات يؤديها المحامي بمحاكم الاستئناف .

٢٠ جنياً يؤديها المحامي بمحكمة النقض .

مادة ٢٤ — يكون حضور المحامين أمام المحكمة بالرداء الخاص بهم .

مادة ٢٥ — للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم وللحكمة أن تأذن للمتقاضين في أن يندبوا عنهم في المرافعة أمامها أزواجهم أو أصهارهم أو أشخاص ذوي قرباهم لغاية الدرجة الثالثة .

ويجوز للمحامين المقررين في دول الجامعة العربية المرافعة أمام المحاكم في الدرجة المقابلة للدرجة المقررين للمرافعة فيها في بلدانهم وذلك في قضية معينة بأذن خاص من مجلس نقابة المحامين بالاشتراك مع محام مصري مقرر وبشرط المعاملة بالمثل .

ولا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا أو يقدم إليها طلبات الا المحامون المقررون للمرافعة أمامها ولا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها .

كما لا يجوز تقديم صحف المناوئ للمحاكم الابتدائية والإدارية أو طلبات الاداء إلى المحاكم الابتدائية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها .

ولا يجوز تقديم صحف الدعاوى أو طلبات الاداء إلى المحاكم الجزئية إلا إذا كانت موقعا عليها من أحد المحامين المقررين امامها وذلك متى بلغت أو جاوزت قيمة الدعوى أو امر الاداء نصاب الاستئناف .

ومع ذلك فلا ضرورة لتوقيع محام إذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يصدر من مجلس النقابة الاذن المنوء عنه في المادة ٣١ أو إذا كان المستأنف نفسه أو رافع الدعوى محاميا غير مشغل .

ولا يجوز تسجيل عقود الشركات التجارية التي تزيد قيمتها عن ١٥٠٠ جنيه (الف وخمسة جنيهه) كما لا يجوز تقديم العقود العرفية أو الرسمية امام مكاتب الشهر العقاري أو التوثيق إذا كانت تزيد قيمتها على هذا المبلغ إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين امام المحاكم الجزئية على الأقل .

مادة ٢٦ — يقبل للرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الاوقاف أو المؤسسات العامة والهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين محامو اقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين .

ويجب أن يكون التوكيل الصادر من هذه المصالح أو الهيئات العامة إلى أحد المحامين موقعا من رئيس المصلحة أو الهيئة ومبصوما بخاتمها الرسمي وأن يكون التوكيل الصادر من البنوك والمؤسسات المذكورة موقعا بمن يمثلها قانونا ومصدقا على امضائه .

مادة ٢٧ — يجب على المحامى أو على أى وكيل آخر يكلف بالحضور عن الخصوم امام المحاكم أن يقدم توكيله إلى قلم الكتاب فى اليوم المعين للحضور فإذا كان التوكيل بورقة غير رسمية وجب التصديق على الامضاء . وإذا حضر الموكل مع المحامى أثبت كاتب المحكمة ذلك فى محضر الجلسة بعد اداء رسم التوكيل ورسم الدمغة المستحقين عليه وقام هذا مقام التصديق على الامضاء .

مادة ٢٨ — المحامى الذى صدر له توكيل عام مصدق عليه قانونا ويتضمن نيابته عن أحد الخصوم امام المحكمة الابتدائية أو أمامها وامام المحاكم التابعة لها ومحكمة الاستئناف الداخلة فى دائرتها يعنى من تقديم أصل التوكيل اكتفاء بصورة رسمية منه يودعها قلم كتاب المحكمة الابتدائية ويعمل به امامها وامام المحاكم التابعة لها وامام محكمة الاستئناف الداخلة فى دائرتها .

وتتخذ المحكمة الابتدائية المذكورة سجلا تفيد فيه التوكيلات التى تقدم لها من هذا القبيل وتحجر من واقعه كشوفا ترسل إلى المحاكم الميينة آنفا .

وإذا كان التوكيل بعقد رسمى اكتفى باثبات رقم التوكيل وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة .

أما الحضور أمام محكمة النقض أو المحكمة الادارية العليا فيجب أن يكون بتوكيل يقدم إليها فان

كان عاما اكتفى به في جميع قضايا الموكل التي تنظر امامها دون حاجة للحصول على صورة رسمية منه في كل قضية .

مادة ٢٩ — المحامي مسئول قبل موكله عن أداء ماعهد به اليه طبقا لأحكام القانون وشروط التوكيل .

مادة ٣٠ — على كل محام أن يتخذ له مكتبا في دائرة المحكمة الجزئية أو الابتدائية أو محكمة الاستئناف التي يشتغل امامها ولا يجوز أن يكون له أكثر من مكتب واحد .

ويكون للنقابة في حالة مخالفة هذا الحكم أن تستصدر بعد سماع أقوال المحامي أمرا على عريضة من المحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها المكتب المذكور باغلاقه .

وعلى المحامي أن يخطر لجنة قبول المحامين والنقابة بكل تغيير في محل اقامته وإلا صح خطاره فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون في محل اقامته المقيّد أصلا بالنقابة .

مادة ٣١ — على المحامي الذي يريد أن يشكو زميلا له أو يتخذ اجراءات قانونية ضده أن يحصل على إذن في ذلك من مجلس النقابة .

ويجوز في حالة الاستعجال صدور هذا الإذن من النقيب .

مادة ٣٢ — إذا ندبت لجنة المساعدة القضائية محاميا لاتخاذ إجراء أو للرافعة ضد محام آخر أخطرت مجلس النقابة بذلك .

مادة ٣٣ — للمحامي سواء كان خصما أصليا أو وكيل في دعوى أن يندب عنه في الحضور أو في المرافعة أو في غير ذلك من اجراءات التقاضي محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص مالم يكن في التوكيل ما يمنع من ذلك .

مادة ٣٤ — استثناء من حكم المادة ٢٠٨ من قانون المرافعات للمحامي أن يتمتع من أداء الشهادة عن الأمر أو الايضاحات المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ إلا إذا كان ذكرها له بقصد ارتكاب جنابة أو جنحة ولا يجوز تكليف المحامي أداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه .

مادة ٣٥ — على المحامي أن يتمتع من أداء اية مساعدة ولو من قبيل الشورى لخصم موكله في النزاع ذاته أو في نزاع مرتبط به إذا كان قد أبدى رأيا للخصم أو سبقت له وكالة عنه فيه ثم تنحى عن وكالته .

مادة ٣٦ — على المحامي الحاضر عن خصم أن يتمتع من سب الخصوم وذكر الأمور الشخصية التي تسيئهم واتهامهم بما يمس شرفهم أو سمعتهم مالم تستلزم ذلك حالة الدعوى أو ضرورة الدفاع عن مصالح الموكل .

مادة ٣٧ — يقوم المحامي المنتدب عن الفقير أمام المحاكم المدنية أو الجنائية بالدفاع عنه مجانا ومع ذلك يجوز له أن يقدر انعابه ضد الخصم المحكوم عليه بالمصروفات وله على كل حال الرجوع

على من ندب عنه ومطالبته بالانتعاب إذا زالت حالة فقره مع مراعاة ما جاء بالمادة ٣٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

ويجب أن يقوم بما تكلفه به لجنة المساعدة القضائية أو المحكمة ولا يسوغ له أن يتنحى عنه إلا لأسباب تقبلها اللجنة المذكورة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى .

ويعنى من الندب في القضايا الجنائية والمدنية المحامون المقررون أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا أو الذين مضى على قيد أسماهم في جدول المحامين عشرون سنة غير أن هذا الاعفاء لا يسرى على القضايا المدنية أمام محكمة النقض .

مادة ٣٨ — مجلس النقابة أن يكلف أحد المحامين الدفاع عن خصم لا يجد من يقوم بالدفاع عنه .

مادة ٣٩ — في حالة وفاة المحامي أو شطب اسمه أو وقفه أو الحجز عليه أو استحالة قيامه بوكالته يتدب مجلس النقابة محامياً يحل محله مؤقتاً حتى يقوم موكله باختيار وكيل آخر .

ويقوم قرار مجلس النقابة مقام التوكيل الصادر من صاحب الشأن .

مادة ٤٠ — للمحامي دائماً أن يتنحى عن وكالته أو عن ندبه مع مراعاة ما نص عليه في المادة ٣٧ من هذا القانون وفي هذه الحالة يجب عليه أن يخطر موكله أو من يتدب عنه بكتاب موصى عليه بتنحيه وأن يستمر في مباشرة اجراءات الدعوى شهراً على الأكثر متى كان ذلك لازماً للدفاع عن مصالح الموكل أو من ندب عنه .

مادة ٤١ — على المحامي عند انقضاء التوكيل أن يرد لموكله عند طلبه المستندات والأوراق الأصلية ومع ذلك يجوز له إذا لم يكن حصل على انتعابه أن يستخرج على نفقة موكله عوراً من جميع المحررات التي تصلح سنداً له في المطالبة وأن يبقى لديه المستندات والأوراق الأصلية حتى يؤدي له الموكل مصروفات استخراج تلك المحررات .

ويقوم مجلس النقابة بالتصديق على صور المستندات والأوراق التي ليس لها أصول ثابتة بسجلات المحاكم .

ولا يلزم المحامي أن يسلم موكله مسودات الأوراق التي حررها في الدعوى ولا الكتب الواردة إليه منه ولا المستندات المتعلقة بما اداه عنه ولم يؤد إليه . ومع ذلك يجب على المحامي أن يعطى موكله صوراً من هذه الأوراق بناء على طلب الموكل وعلى نفقته .

مادة ٤٢ — ليس للموكل عند انتهاء التوكيل لأي سبب من الأسباب أن يسترد سند التوكيل ويجب على المحامي إيداعه قلم كتاب المحكمة المختصة أن لم يكن قد أودعه منف الدعوى وعلى كاتب المحكمة إذا طلب منه أن يؤشر فوراً على ذلك السند وعلى صورة المودعة قلم الكتاب بما يفيد انتهاء الوكالة .

مادة ٤٣ — يسقط حق الموكل في مطالبة محاميه بالأوراق والمستندات المودعة لديه بعد مضي

خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء مهته اما إذا طلبها الموكل قبل مضي المدة بكتاب موسى عليه فتبدأ مدة السقوط من تاريخ هذا الكتاب.

مادة ٤٤ — للمحامي أن يشترط في أى وقت اتعاباً مقابل عمله وذلك بغير اخلال بما نقضى به المادة ٧٠٩ من القانون المدنى إلا إذا كان الاتفاق قد تم بعد الانتهاء من العمل .

وليس له على كل حال أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها أو ان يتفق على أخذ جزء منها نظير اتعابه أو على مقابل ينسب إلى قدر أو قيمة ما هو مطلوب في الدعوى أو ما يحكم به فيها . ولا يجوز له في أية حال أن يعقد اتفاقاً على الاتعاب من شأنه ان يجعل له مصلحة في الدعوى أو في العمل الموكل فيه .

ويدخل في تقدير الاتعاب أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله المحامي .

مادة ٤٥ — يحظر الاتفاق على اشتراك موطنى مكتب المحامي في حصة من اتعابه .

مادة ٤٦ — يقدر مجلس النقابة أتعاب المحامي بناء على طلبه أو طلب الموكل وذلك عند عدم الاتفاق عليها كتابة وللجلس أن يشكل لجنة أو أكثر من اعضائه تألف كل منها من خمسة أعضاء للفصل في طلبات التقدير ويكون اجتماعها صحيحاً بحضور ثلاثة من اعضائها ويعتبر القرار الصادر في هذا الشأن صادراً من المجلس .

ويجب أن تخطر النقابة المطلوب التقدير ضده بصورة من طلب التقدير وبالجلسة التى تحدد لنظره بكتاب موسى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدم ملاحظاته كتابة في المدة التى تحددها اللجنة كما يجب إخطار طالب التقدير بالجلسة المحددة لنظر الطلب .

وعلى المحامي أن يعلن موكله بصورة من أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من رئيس المحكمة الابتدائية أو الجزئية التابع لها محل إقامة المحامي حسب الأحوال .

ولا تكون أوامر التقدير نافذة إلا بعد انتهاء ميعاد الطعن وتقديم شهادة مثبتة لذلك .

وإذا كان المبلغ المطلوب تقديره لا يجاوز مائة جنيه كان حق الفصل فيه للجان الفرعية في حدود الاحكام السابقة على أن تبلغ قراراتها إلى مجلس النقابة في مدى اسبوعين من تاريخ صدورها .

وفي جميع الأحوال تتبع قواعد الاثبات المقررة قانوناً عند نظر الطلب .

مادة ٤٧ — للمحامي وللوكيل حق التظلم في أمر التقدير في خلال خمسة عشر يوماً التالية لإعلانه بالأمر وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة المقيم بدأرتها المحامي كلية كانت أو جزئية حسب قيمة الطلب .

وينظر التظلم في أمر التقدير على وجه الاستعجال وبفرقة المصورة ويكون الحكم الصادر في التظلم غير قابل للطعن فيه بطريق المعارضة .

ويجوز ان يشمل الحكم الصادر في التظلم بالنفاذ المؤقت .

ويجوز الطعن في الاحكام الصادرة في التظلم بكافة اوجه الطعن العادية وغير العادية ماعدا المعارضة ويتبع في ذلك القواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات .

وينظر الطعن في الحكم الصادر في التظلم بفرقة المشورة وبطريق الاستعجال .

مادة ٤٨ — تحصل اقلام كتاب المحاكم رسوما بنسبة اثنين في المائة من المبالغ المقدرة التي لا تزيد قيمتها على ٣٠٠ جنيه عند وضع الصيغة التنفيذية على اوامر التقدير وما زاد على ذلك يحصل عنه واحد في المائة .

مادة ٤٩ — للحامي الذي صدر له امر بتقدير اتعابه أو محضر صلح مصدق عليه من المجلس أو من المحكمة أو حكم صادر في الطعن أن يحصل على امر باختصاصه بعقارات من صدر امر التقدير أو الحكم ضده أو محضر الصلح .

مادة ٥٠ — تكون اتعاب المحامي على موكله من الديون الممتازة بالنسبة إلى ما آل للوكل في النزاع موضوع التوكيل .

وهذا الامتياز يلى في المرتبة الاحوال المنصوص عليها في المادتين ١١٣٨ . ١١٣٩ من القانون المدني على ألا يمس هذا الامتياز الحقوق العينية المسجلة قبل رفع الدعوى أو تقديم طلب التقدير

مادة ٥١ — يسقط حق المحامي في مطالبة موكله بالاتعاب عند عدم وجود سند بها بمعنى خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء التوكيل .

مادة ٥٢ — استثناء من الاحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها المنصوص عليها في قانونى المرافعات والإجراءات الجنائية إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجنسة لانداء واجبه أو بسببه اخلال بالنظام أو أى أمر يستدعى مؤاخذه تأديبيا أو جنائيا يأمر رئيس الجلسة بتحرير محضر بما حدث ويحيله إلى النيابة العامة .

ويتولى التحقيق رئيس النيابة أو من يندبه لذلك ويجب اجراؤه خلال ثلاثة أيام من تاريخ تسلم المحضر بعد اخطار رئيس مجلس النقابة ليوفد من يمثله . وترسل أوراق التحقيق إلى النائب العام للتصرف فيه .

وللنائب العام أن يتخذ الإجراءات الجنائية إذا كان ماوقع من المحامي جريمة معاقبا عليها في قانون العقوبات أو ان يحيله إلى الهيئة التأديبية أو مجلس النقابة إذا كان ماوقع منه مجرد اخلال بالواجب أو بالنظام .

ولا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو احد أعضائها عضوا في الهيئة التي تحكم المحامي تأديبيا أو جنائيا .

الباب السادس في تأديب المحامي

مادة ٥٣ — من أخل من المحامين بواجباته أو بشرف طائفته أو حط من قدرها بسبب سيره في أعمال مهنته أو في غيرها يجازى بإحدى العقوبات التأديبية المبينة بعد :

أولاً — الانذار .

ثانياً — التوبيخ .

ثالثاً — الوقف لمدة لا تجاوز ثلاثة سنوات .

رابعاً — محو الاسم من الجدول .

مادة ٥٤ — ترفع النيابة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو متى طلب ذلك رئيس محكمة النقض أو رئيس المحكمة الإدارية العليا أو رئيس محكمة استئناف أو رئيس محكمة القضاء الإداري أو رئيس محكمة ابتدائية أو رئيس محكمة إدارية أو مجلس النقابة .

مادة ٥٥ — يجب على النيابة أن تخطر مجلس النقابة قبل الشروع في تحقيق أى شكوى ضد محام وللتقيب إذا كان المحامى متهماً بجناية أو جنحة خاصة بعمله أن يحضر هو أو من ينسب به من المحامين التحقيق وذلك مع مراعاة باقى أحكام قانون الاجراءات الجنائية فيما عدا ذلك .

مادة ٥٦ — إذا لم تكن الوقائع المسندة إلى المحامى من الجسامة بحيث تستدعى المحاكمة الجنائية أو التأديبية جاز للنيابة أن ترسل لمجلس النقابة التحقيق الذى أجرته ليتخذ ما يراه فى هذا الشأن .

مادة ٥٧ — لمجلس النقابة دائماً لفت نظر المحامى أو انذاره أو توبيخه .

مادة ٥٨ — يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس محكمة استئناف مصر أو وكيلها ومن اثنين من مستشارى المحكمة المذكورة تعيينهما جميعتها العمومية كل سنة ومن عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختار أحدهما المحامى المرفوعة عليه الدعوى التأديبية ويختار الآخر مجلس النقابة .

مادة ٥٩ — يعلن المحامى بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه مضروب به وصول على أن يوصله قبل الجلسة بخمسة عشر يوماً كاملة .

ويجب أن يبلغ المحامى رئيس الجلسة اسم عضو النقابة الذى يختاره قبل الجلسة بسبعة أيام فإن لم يفعل اختار مجلس النقابة عضواً آخر .

مادة ٦٠ — يجوز للمحامى أن يوكل محامياً للنفاذ عنه من بين المحامين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض أو إحدى محاكم الاستئناف .

والهيئة التأديبية أن تأمر بحضوره شخصياً أمامها .

مادة ٦١ — يجوز لمجلس التأديب والنيابة وللحامى أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم فإذا تخلف أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع من أداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالعقوبات المقررة في قانون الاجراءات الجنائية في مواد الجنع ويعاقب على شهادة الزور أمام مجلس التأديب بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات لشهادة الزور في مواد الجنع .

مادة ٦٢ — تكون جلسات التأديب دائماً سرية ويصدر الحكم بعد سماع أقوال الاتهام وطلباته ودفاع المحامى أو من يوكله للدفاع عنه .

مادة ٦٣ — يجب أن يكون قرار مجلس التأديب مسيئاً وأن تلى أسبابه كاملة عند النطق به في جلسة سرية .

ويكون للقرارات الصادرة بمحو الاسم أو الوقف أثرها لدى جميع المحاكم وتبلغ القرارات التأديبية إلى مجلس النقابة وجميع المحاكم ويتخذ كل منها سجلاً تقيد فيه هذه الأحكام وإذا كان القرار صادر بمحو الاسم من الجدول أو الوقف ، فيشر منطوقه دون الأسباب في الجريدة الرسمية .

مادة ٦٤ — تعلن القرارات التأديبية في جميع الأحوال على يد محضر ويقوم مقام هذا الاعلان تسليم صورة القرار إلى المحامى صاحب الشأن بإيصال .

مادة ٦٥ — يجوز للمحامى أن يعارض في الأحكام التى تصدر في غيبته خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه أو استلامه صورة منها .

مادة ٦٦ — تكون المعارضة بتقرير من المحامى المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب الهيئة التى أصدرت الحكم أما الاستئناف فيكون بتقرير بقلم كتاب محكمة النقض .

مادة ٦٧ — لنيابة العامة والمحامى المحكوم عليه استئناف القرارات الصادرة من مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ٥٨ إلى محكمة النقض وذلك خلال خمسة عشر يوماً تبدأ بالنسبة إلى النيابة من تاريخ صدور القرار وبالنسبة إلى المحامى من تاريخ إعلانه بالقرار أو تسلمه صورته .

وفصل في هذا الاستئناف مجلس يوافق من أربعة من مستشارى محكمة النقض تعيينهم جميعها العمومية كل سنة ومن التقيب أو وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة من المقررين أمام محكمة النقض والمحامى الذى رفعت عليه الدعوى التأديبية أن يختار أحد هذين العضوين ولا يجوز أن يشترك في هذا المجلس أحد أعضاء مجلس التأديب الذى أصدر القرار المستأنف .

والقرار الذى يصدر يكون نهائياً .

مادة ٦٨ — إذا حصل من محامى اسمه من جدول المحامين على أدله جديدة تثبت برأته

جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطعن في القرار الصادر بمحو اسمه بطريق التماس إعادة النظر أمام مجلس تأديب المحامين بمحكمة النقض . فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنتين ويشترط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها ، ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

ويرفع التماس بعريضة تقدم إلى المجلس — والقرار الذي يصدر برفضه يكون نهائياً .

مادة ٦٩ — لمن صدر ضده قرار تأديبي بمحو اسمه من جدول المحامين أن يطلب بعد مضي سبع سنوات كاملة على الأقل من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا القانون قيد اسمه في الجدول ، فإذا رأت اللجنة أن المدة التي مضت من وقت صدور القرار بمحو اسمه من الجدول كافية لاصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه أمرت بقيده بالجدول المذكور وحسبت أقدميته من تاريخ هذا القرار وهذه اللجنة أن تسمع أقوال الطالب وتصدر قرارها بعد أخذ رأى مجلس النقابة فإذا قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنتين ولا يجوز تجديده الطلب أكثر من مرة .

والقرار الذي يصدر برفض الطلب يكون نهائياً .

الباب السابع في نظام نقابة المحامين

مادة ٧٠ — يكون لنقابة المحامين شخصية اعتبارية وتؤلف من المحامين اقيدين في الجدول .

ويمثلها مجلس ينتخب بالطرق المبينة بعد ويرأس هذا المجلس النقيب أو وكيل النقابة ويكون مركزها بمدينة القاهرة .

ويقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية .

مادة ٧١ — تعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادي في شهر فبراير من كل سنة وكذلك تجتمع اجتماعاً غير عادي كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لعقدتها أو إذا قدم بذلك طلب موقع من مائة وخمسين محامياً على الأقل ممن لهم حق حضورها .

والمحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ومحاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري والمحاكم الابتدائية والمحاكم الإدارية وحدهم الحق في حضور اجتماعات الجمعية العمومية بشرط أن يكونوا قد أدوا قبل اجتماع الجمعية العمومية بشهر على الأقل قيمة الرسوم السنوية المستحقة عليهم لغاية آخر السنة المنتهية أو أعفوا منها طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة .

ويرأس الجمعية العمومية النقيب وعند غيابه وكيل النقابة فإذا غاب الاثنان تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة سناً من بين المقربين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا .

مادة ٧٢ — لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره ثلثاثة عضو على الأقل فاذا لم يتوافر هذا العدد دعيت الجمعية للاجتماع مرة ثانية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الأول ويكون انعقادها في هذه الحالة صحيحاً إذا حضر مائتا عضو على الأقل وتكرر الدعوة حتى يكمل هذا العدد وتصدر قراراتها بالأغلبية .

وتبين اللائحة الداخلية طريقة النشر والإعلان عن اجتماعات الجمعية العمومية وزمانها ومكانها .

مادة ٧٣ — تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

أولاً — اعتماد الحساب الختامي للسنة المنتهية .

ثانياً — التصديق على الميزانية السنوية التي يقدمها لها مجلس النقابة .

ثالثاً — الموافقة على اللائحة الداخلية وما يقترح فيها من تعديلات .

رابعاً — انتخاب مجلس النقابة .

خامساً — انتخاب النقيب .

سادساً — النظر فيما يهم النقابة من المسائل التي يقدمها لها مجلس النقابة وأتى تبين في طيب انعقاد الجمعية العمومية في الاجتماعات غير العادية .

مادة ٧٤ — يؤلف مجلس النقابة من سبعة عشر عضوا ينتخبون على الوجه الآتي :

(أ) ثمانية على الأقل من المحامين المقررين للرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا .

(ب) ستة على الاكثر من المحامين المقررين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري بشرط

أن يكون قد مضى على قيد اسمائهم بجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام هذه المحاكم ستان ميلاديتان على الأقل ويشترط في الحالتين الا تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عند الانتخاب عن سبع سنوات ميلادية .

(ج) ثلاثة من بين المحامين الذين تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عند الانتخاب عن سبع سنوات ميلادية .

ويشترط أن يكون قد مضى على قيدهم بجدول المحامين المقبولين لدى محاكم الاستئناف سنة

ميلادية على الأقل .

على ألا يزيد عدد من ينتخبون لمجلس النقابة من دائرة أى محكمة استئنافية عدا القاهرة عن اثنين .

ويحصل الترشيح باخطار موقع من ثلاثين عاميا على الأقل عن لهم حق حضور الجمعية العمومية

ويرسل إلى مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بعشرة أيام على الأقل لا يدخل فيها يوم تقديم

الطلب . ويشترط في المرشح الا يكون قد صدر ضده قرار تأديبي ، ويستثنى من ذلك القرار

بالتوبيخ أو بالانذار متى انقضت على صدوره ستان إلى يوم الترشيح .

مادة ٧٥ — يكون انتخاب اعضاء المجلس من بين المرشحين لمدة أربع سنوات وتسقط عضوية

ثمانية منهم بعد سنتين بالقرعة لأول مرة ويكون اثنان منهم من المحامين الذين تقل مدة اشتغالهم عن سبع سنوات وستة من الباقين .

وتسقط عضوية التسعة الآخرين في نهاية السنوات الأربع على أن يراعى في تشكيل المجلس دائما أن يكون به ثمانية على الأقل من المحامين المقررين أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا .

وتستمر عضوية من انتهت مدتهم من أعضاء مجلس النقابة حتى يتم انتخاب من يحل محلهم .

مادة ٧٦ — تنتخب الجمعية العمومية النقيب من بين المحامين المقررين امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا وذلك قبل انتخاب أعضاء مجلس النقابة وبمجرد انتخابه يصبح عضوا بالمجلس إذا لم يكن عضوا به أو كانت مدة عضويته قد انتهت .

ويكون انتخاب النقيب بالاقتراع السرى وبالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة للحاضرين فإذا لم ينلها أحد أعيد الانتخاب بين الاثنين اللذين نالا الأصوات وإذا تساوى مع أحدهما مرشح آخر أو أكثر في عدد الاصوات اشترك في الانتخاب الثاني معهما ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية ، وعند تساوى الاصوات تجرى القرعة بين المرشحين الحاصلين على أصوات متساوية . وينتخب من يفوز منهم في القرعة .

ويكون انتخاب النقيب كل سنتين ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متاليتين .

مادة ٧٧ — ينتخب أعضاء مجلس النقابة بالاقتراع السرى وبالأغلبية النسبية للأصوات الصحيحة للحاضرين فإذا تساوت الأصوات أُنخب الأقدم من المرشحين المقررين أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا فان لم يكن بين المرشحين أحد من هؤلاء انتخب أقدمهم .

وتحسب الأقدمية طبقا لتاريخ القيد للرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا أو أمام حاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى حسب الأحوال فإذا تساوت الأقدمية انتخب الأكبر سنا .

ويتولى مجلس النقابة فرز الأصوات بحضور من يشاء من المرشحين لعضوية المجلس ولكل مرشح أن ينيب عنه محاميا يحضر عملية الفرز .

وعلى المجلس أن يخطر وزير العدل ورئيس محكمة النقض ورئيس المحكمة الادارية العليا ورؤساء حاكم الاستئناف ورئيس محكمة القضاء الادارى واللجان الفرعية للنقابة بنتيجة الانتخاب كما يجب عليه اخطارهم بقرارات الجمعية العمومية وذلك خلال الثلاثة الأيام التالية لانعقادها .

مادة ٧٨ — في كل جمعية عمومية تعقد لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة يجتمع محامو القاهرة والبلاد الداخلة في دائرة اختصاص محكمتها الاستئنافية بدار النقابة بالقاهرة ويجتمع في الوقت ذاته المحامون في دائرة كل محكمة استئنافية في المدينة التي بها مقر هذه المحكمة ويباشرون بحقوقهم الانتخابية في المكان الذي يختاره مجلس النقابة بمبنى المحكمة وتجري الانتخابات تحت

إشراف لجنة النقابة طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية ويتولى مجلس النقابة فرز الأصوات جميعها بحضور من يشاء من المرشحين لعضوية المجلس ولكل مرشح أن ينيب عنه محامياً يحضر عملية الفرز وتعلن النتيجة بعد فرز جميع الأوراق .

مادة ٧٩ — ينتخب مجلس النقابة سنوياً من بين أعضائه الوكيل وأمين الصندوق وكاتم السر .
مادة ٨٠ — تسقط العضوية عن من قدم من أعضاء المجلس أحد الشروط اللازمة لانتخابه ويصدر بذلك قرار من المجلس .

والجلس أن يقرر إسقاط عضوية من غاب عن جلساته خمس مرات متوالية بغير عذر يقبله المجلس وذلك بعد إخطار العضو بالحضور بكتاب موصى عليه لسماع أقواله .
إذا زالت عضوية أحد الأعضاء أو خلا مكانه عين المجلس من فته بدلا منه وذلك لليلة الباقية من العضوية .

ويكون اتعين من بين المرشحين في الانتخاب السابق بترتيب الأصوات التي نالوها فإذا لم يوجد أحد منهم عين المجلس أقدم المحامين من الفئة ذاتها .

مادة ٨٢ — يختص مجلس النقابة بما يأتي : —

أولاً — وضع اللائحة الداخلية للنقابة واقتراح ما يراه من التعديلات فيها ويجب التصديق عليها من الجمعية العمومية لحكمة النقض .

ثانياً — تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

ثالثاً — إدارة الحسابات وتحصيل الرسوم والاشتراكات .

رابعاً — مخاطبة جهات الحكومة أو الهيئات أو الأفراد فيما يتعلق بشؤون النقابة .

خامساً — السعي في إلحاق المحامين تحت التمرين بمكاتب المحامين .

سادساً — الوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل في المنازعات التي تقوم بينهم متى طلب منه ذلك وكذلك تقدير الانعاب عند الاختلاف على قيمتها وفقاً لأحكام هذا القانون .

سابعاً — الوساطة بين المحامين أنفسهم للنظر فيما يحدث بينهم من خلاف بسبب مهنتهم بما في ذلك منح الشهادات المنصوص عليها في المادة ١٤ .

ثامناً — الوكالة عن النقابة والدفاع عن حقوقها وكرامتها .

تاسعاً — الدفاع عن مصالح المحامين والعمل على رفع شأن المهنة .

وعلى النقيب تنفيذ قرارات مجلس النقابة .

ويعتبر مجلس النقابة غياله من الاختصاص سلطة إدارية في تطبيق المادتين ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون العقوبات .

مادة ٨٣ — لا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا بحضور خمسة أعضاء على الأقل .

مادة ٨٤ — يشكل مجلس النقابة من بين أعضائه لجانا للنظر في طلبات تقدير الانعاب وذلك على النحو المبين بالمادة ٤٦ كما يشكل لجانا أخرى للنظر في الشكاوى التي تقدم من المحامين أو ضدهم وتؤلف كل منها من ثلاثة أعضاء وللجلس إحالة تحقيق الشكاوى إلى لجان النقابة في دوائر المحاكم الاستثنائية التي يقيم بدائلها المحامي المشكوك على أن يكون أحد أعضاء هذه اللجان على الأقل من المقيدين أمام محكمة النقض .

فاذا رأت إحدى اللجان المختصة بنظر الشكاوى ما يستوجب مؤاخذة المحامي أحالات الموضوع إلى مجلس النقابة للفصل فيه وإلا حفظت الشكاوى .

مادة ٨٥ — تشكل لجنة فرعية تسمى « لجنة النقابة » من خمسة أعضاء لدى كل محكمة استئناف ومن ثلاثة أعضاء لدى كل محكمة ابتدائية لا يكون مقرها بمقر محكمة الاستئناف وذلك للنظر في المسائل التي تختص بنظرها طبقاً لهذا القانون وفي المسائل التي يحياها إليها المجلس ، وتنوب هذه اللجان عن المجلس في الدفاع عن حقوق المحامين ومصالحهم .

ويكون انتخاب أعضائها بمعرفة المحامين المقيدين في دائرة المحكمة ممن لهم حق الانتخاب وذلك بالطريقة التي ينتخب بها أعضاء مجلس النقابة ولا يكون الانتخاب نهائياً إلا بعد اعتماده من مجلس النقابة . وللجلاس خلال أسبوعين من إبلاغه بنتيجة الانتخاب أن يطلب إعادته .

وتقوم اللجنة الفرعية لدى كل محكمة استئناف بأعمالها لدى المحاكم الابتدائية الكائنة بمقرها . ويشترط في أعضاء هذه اللجان أن يكونوا من المحامين المقررين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا أو محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري وأن يكونوا مقيمين بدائرة المحكمة التي شكلت اللجنة للعمل بدائلها .

ويرأس كل لجنة أقدم الأعضاء المقررين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا فاذا لم يكن بينهم أحد من هؤلاء كانت الرئاسة لأقدم المحامين المقررين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري وعند التساوي في الأقدمية تكون الرئاسة لأكبرهم سناً .

ويعين مجلس النقابة لدى كل محكمة جزئية لا يكون مقرها بمقر المحكمة الابتدائية محامياً من المقيمين بدائلها للقيام بما كلف به من مجلس النقابة أو اللجنة الفرعية .

مادة ٨٦ — لوزير العدل أن يطعن في تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة ، وفي القرارات الصادرة منها بتقرير يبلغ إلى محكمة النقض خلال ثمانية عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بالتشكيل أو بالقرارات . وكذلك يجوز لخمس محامياً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن في تشكيلها وفي القرارات الصادرة منها وفي تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير يبلغ إلى سكرتيرية محكمة النقض خلال ثمانية عشر يوماً من تاريخ القرار وبشرط التصديق على إمضاءاتهم . ويجب أن يكون الطعن مسبباً وإلا كان غير مقبول شكلاً .

مادة ٨٧ — تفصل المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة سرية وذلك بعد سماع

أقوال النيابة العامة وأقوال النقيب أو وكيل النقابة أو من يقوم مقامهما ووكيل عن المحامين متقدمى الطعن .

مادة ٨٨ — إذا قبل الطعن الخاص بتشكيل الجمعية العمومية بطلت قراراتها وأعيدت دعوتها للاجتماع . وتدعى كذلك فى حالة الحكم بإعلان عملية الانتخاب بالنسبة إلى النقيب أو ثلاثة أعضاء فأكثر من أعضاء المجلس .

أما إذا كان عدد من بطل انتخابهم من الأعضاء أقل من ذلك انتخب المجلس من يحل محلهم طبقاً لأحكام المادة ٨١ .

الباب الثامن

صندوق المعاشات والاعانات

مادة ٨٩ — تسمى نقابة المحامين صندوقاً يسمى صندوق المعاشات والاعانات يكون مقره مدينة القاهرة لترتيب معاشات تقاعد للمحامين واعانات ودية أو شهرية أو سنوية طبقاً لنصوص هذا القانون .

مادة ٩٠ — يكون رأس مال هذا الصندوق من :

أولاً — الرصيد المتجمد بالصندوق .

ثانياً — نصف رسوم القيد بالجدول العام .

ثالثاً — نصف رسوم القيد بجدول المحامين أمام المحاكم الجزئية والابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض .

رابعاً — أربعين فى المائة من الاشتراكات السنوية .

خامساً — ما يحصله مجلس النقابة من المحامين ثمناً لورق دمغة ينشأ لهذا الصندوق خاصة ويكون لصقه الزامياً بمعرفة أقلام كتاب النيابات أو المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها مدنية أو جنائية أو احوال شخصية أو إدارية أو عسكرية أو بحال تأديب على إحدى الأوراق الآتية :

ورق التوكيل أو حائزلة المستندات أو أول مذكرة يقدمها المحامى أو أول محضر جلسة يحضره المحامى بما فى ذلك جلسات التحقيق المدنى أو الجنائى أو أول ورقة أو طلب يقدم منه .

ولا تقبل هذه الجهات حضور المحامى ولا تقبل أوراقاً منه إلا إذا أدى رسم الدمغة أولاً وإذا تعدد المحامون تعددت الدمغة .

وتستثنى من ذلك قضايا الانتداب .

وقيمة طابع الدمغة .

١٠٠

فى القضايا الجزئية والنيابات على اختلاف أنواعها أو محاكم الاحوال الشخصية الجزئية .

٢٠٠ في القضايا الابتدائية والاستئنافية الجزئية والمحاكم الادارية وقضايا الاحوال الشخصية الابتدائية .

٣٠٠ في قضايا محاكم الاستئناف والقضاء الادارى .

٤٠٠ في قضايا محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا .

ويكون لمفتشى اقليم الكتاب بوزارة العدل ولمن تندبه النقابة أن يستوثق من تنفيذ هذا القانون بالاطلاع على الاوراق التى فرض عليها رسم الدمغة ولهم حق المطالبة بتوقيع الجزاء الادارى على الموظف المقصر فى اقتضاء الدمغة .

سادسا — ما يتناضاه مجلس النقابة عن طلبات تقدير الاتداب على الوجه الآتى :

٢ . عن الطلبات التى لا تزيد على خمسين جنيها بحيث لا يتل الرسم عن مائتى مليم .
١٥٠ . عن الطلبات التى تزيد على خمسين جنيها لغاية مائتى جنيه مع حساب ٢٠ . عن الخمسين جنيها الاولى .

١ . عن الطلبات التى تزيد على مائتى جنيه لغاية خمسمائة جنيه مع حساب ٢٠ . عن الخمسين جنيها الاولى و١٥٠ . عن المائة والخمسين جنيها .

٥٠ . عن الطلبات التى تزيد على خمسمائة جنيه . مع مراعاة حساب النسب السابقة .

سابعا — ما تساهم به الحكومة سنويا فى هذا الصندوق .

ثامنا — التبرعات والوصايا لهذا الصندوق وما يترر من موارد أخرى .

تاسعا — فوائد كل المتحصلات المتجمدة للنقابة .

عاشرا — أرباح مطبوعات النقابة .

وللمجلس النقابة أن يزيد لمصلحة الصندوق النسب المبينة فى الفترات ثانيا وثالثا ورابعا ، بقرارات تصدر بأغلبية ثلثى أعضائه .

مادة ٩١ — تدير هذا الصندوق — تحت إشراف مجلس النقابة — لجنة مشكلة من تسعة أعضاء خمسة من أعضاء مجلس النقابة يكون منهم النقيب ووكيل النقابة وأمين الصندوق والسكرتير وأربعة من المحامين العاملين وينتخب مجلس النقابة أعضاء هذه اللجنة وتكون عضوية الاربعة لمدة أربع سنوات وتسقط عضوية اثنين منهم كل عامين ويجوز إعادة انتخابهما وتكون الرئاسة للنقيب وفى حالة غيابه لوكيل النقابة ثم لأكبر الأعضاء سنا .

ويكون اجتماعها صحيحا إذا حضر خمسة منهم على الأقل وتصدر قراراتها بالأغلبية فاذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى به الرئيس .

ويكون من اختصاص هذه اللجنة إدارة أموال هذا الصندوق واستغلالها وتوظيفها .

مادة ٩٢ — تكون لهذا الصندوق شخصية اعتبارية ويمثله النقيب قانونا قبل الغير .

مادة ٩٣ — تودع أموال هذا الصندوق بحساب خاص أحد المصارف الذي يختاره مجلس النقابة ويكون المصرف منه بناء على قرار المجنة المنصوص عليها في المادة ٩١ وبامضاء النقيب أو وكيل النقابة وأمين صندوق مجلس النقابة .

مادة ٩٤ — يصرف من الصندوق المصروفات العادية طبقاً لميزانية توضع له ويصدق عليها من الجمعية العمومية ولا تعدى هذه المصروفات ثمانين في المائة من إيرادات الصندوق السنوية والعشرون في المائة الباقية يكون منها احتياطياً للصندوق يخصص لسد العجز العارض في ميزانية المعاشات والإعانات .

مادة ٩٥ — لا يكون للحامي الحق في معاش التقاعد إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون اسمه متيداً بجدول المحامين .

(٢) أن يكون قد باشر بالفعل مهنة المحاماة أمام المحاكم مدة ثلاثين سنة ميلادية بما فيها مدة التمرين .

ويجوز أن تكون هذه المدة مستمرة بدون انقطاع أو مكونة من مدد اشتغال بالمحاماة اشتغالا فعلياً مجموعها ثلاثون سنة .

(٣) أن تكون قد بلغت سنه ستين سنة ميلادية على الأقل .

(٤) أن يكون قد أدى اشتراك النقابة منذ قيد اسمه بالجدول إلى حين التقاعد إلا إذا أعفى من أداء الاشتراك بقرار من مجلس النقابة .

مادة ٩٦ — للحامي الذي قضى في المحاماة خمساً وعشرين سنة فأكثر طلب قصر سن التقاعد على خمس وخمسين سنة ميلادية على أن ينخفض المعاش إلى ثلاثة أرباعه .

وللحامي الذي منى على اشتغاله بالمحاماة عشرون سنة ثم حدث له ما يعجزه عن مواصلة المهنة الحق في أن يطلب التقاعد على أن ينخفض المعاش إلى الثلثين أو النصف طبقاً لما تقرره لجنة الصندوق مع مراعاة سنه . وللحامي الذي قضى خمس عشرة سنة على الأقل أن يطلب إحالته إلى المعاش بسبب المرض أو العجز عن العمل ويتمدر له المعاش بنسبة المدة التي قضتها في المحاماة .

مادة ٩٧ — يترتب على صرف معاش التقاعد ألا يباشر المحامي أى عمل من أعمال المحاماة أمام أية جهة قضائية وينقل اسمه نهائياً من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين .

مادة ٩٨ — إذا حكم بمحو اسم محام من الجدول فلا يحرم من معاش التقاعد الذي يستحقه كله أو بعضه إلا إذا قضى القرار التأديبي بذلك .

مادة ٩٩ — في حالة وفاة المحامي العامل وهو حائز للشروط المقررة بأحدى المادتين الخامسة والتسعين والسادسة والتسعين أو وفاة محام في المعاش لأرمته كل منهما ولأولاده القصر ولأبويه معاش يوازي نصف معاش التقاعد الذي كان يصرف أو كان يجب أن يصرف له ويوزع على الوجه الآتي :

- (١) إذا ترك ولداً أو أولاداً قاعرين أخذ أو أخذوا المعاش المستحق بالتساوى بينهم .
 - (٢) إذا ترك أرملة أو أرامل أخذت أو أخذن نصف المعاش المستحق .
 - (٣) إذا ترك والديه أو أحدهما كان المعاش مناصفة أو للوجود منهما .
 - (٤) إذا ترك أرملة أو أرامل وولداً أو أولاداً قاعرين أخذت الأرملة أو الأرامل ربع المعاش المستحق وأخذ الولد أو الأولاد الثلاثة الأرباع الباقية بالتساوى بينهم .
 - (٥) إذا ترك ولداً أو أولاداً قاعرين ووالدين أو أحدهما أخذ الوالدان أو الموجود منهما ربع المعاش المستحق وأخذ الولد أو الأولاد القاصرون الباقي .
 - (٦) إذا ترك أرملة أو أرامل ووالديه أو أحدهما وزع المعاش المستحق مناصفة بين الأرملة أو الأرامل والوالدين أو أحدهما .
 - (٧) إذا ترك ولداً أو أولاداً وأرملة أو أرامل ووالدين أو أحدهما أخذت الأرملة أو الأرامل الربع والوالدان أو أحدهما السدس والباقي للولد أو الأولاد بالتساوى بينهم .
- وتفقد الأرملة الحق في المعاش متى تزوجت والقصر متى بلغ الذكر منهم إحدى وعشرين سنة ميلادية والانات متى تزوجن وهذا المعاش لا يورث .
- وفي كل الأحوال ينقطع صرف المعاش بعد انقضاء خمس سنوات كاملة على وفاة المحامي .
- ولمستحق هذا المعاش أن يحددوا طاب استمرار صرفه بعد انقضاء الخمس السنوات المذكورة وللجنة الصندوق أن تقرر استمرار صرف المعاش لمدة خمس سنوات أخرى قابلة للتجديد .
- مادة ١٠٠ — تقدم طلبات الاحالة إلى المعاش كتابة للنقيب لغاية آخر مايو من كل سنة وعلى لجنة الصندوق ترتيب المعاش للطالب متى توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٩٥ وذلك في آخر يونيه التالي وعلى الطالب تصفية أعمال مكتبه خلال ثلاثة أشهر تبدأ من يوم قبول طلبه ويبدأ صرف المعاش من أول الشهر التالي لتصفية أعماله .
- مادة ١٠١ — تحدد الجمعية العمومية قيمة معاش التقاعد الذي يصرف للمحامي . ولها بناء على اقتراح مجلس النقابة تعديل مقدار المعاش زيادة أو نقصاً حسب موارد الصندوق ومتنضيات الاحتياطي وتعين ميعاد تنفيذ هذا التعديل .
- مادة ١٠٢ — إذا طرأ على المحامي العامل ما يقتضى إعاقته جاز للجنة أن تقر له إعانة وقتية لمواجهة حالته وللجنة أن تقرر له إذا اقتضى الأمر مرتباً شهرياً لمدة لا تزيد على السنة مع جواز تكراره . على الإبقاء على المدة على خمس سنوات .
- مادة ١٠٣ — يجب توافر الشروط الآتية في المحامي لحصوله على المرتب المنصوص عليه في المادة السابقة :

(أ) أن يكون قد مضى على قيد اسمه بمجئول المحامين خمس عشرة سنة ميلادية باشر المهنة فيها فعلاً .

(ب) أن تكون سنه قد جاوزت خمسة وأربعين سنة ميلادية على الأقل أو أن يكون أصيب بما يعجزه عن مزاوله المهنة .

ويجوز أن يصرف المرتب للمحامى الذى مضى عليه خمس سنوات فى المهنة إذا أصيب بما يمنعه بتاتاً عن مزاولتها على ألا تزيد مدة الإعانة على خمس سنوات .

مادة ١٠٤ — للجنة أيضاً أن تمنح إعانات أو مرتبات شهرية فى الحدود والقيود السالف ذكرها لأرملة وأولاد المحامى المتوفى ولمن كان المحامى يعولهم من أفراد عائلته حتى ولو لم تتوافر شروط الحصول على معاش التقاعد .

مادة ١٠٥ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٨٤٦ من قانون المرافعات يعتبر معاش التقاعد والمرتبات الشهرية والإعانات المؤقتة نفقة غير قابلة للحالة أو الحجز أو النزول عنها لغير .

مادة ١٠٦ — يختص مجلس النقابة وحده بالفصل نهائياً فيما يقع من خلاف بين لجنة الصندوق والمستحقين لمعاش أو إعانة أو مرتب شهرى بمقتضى أحكام هذا القانون على ألا يجلس فيه فى هذه الحالة من اشترك من أعضائه فى لجنة الصندوق .

مادة ١٠٧ — يبدأ حساب صندوق المعاشات والطوارئ الدورى من أول يناير وينتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة .

مادة ١٠٨ — تقدم اللجنة إلى مجلس النقابة فى موعد لا يجاوز ١٥ من يناير من كل سنة ميزانية السنة المقبلة والحساب الختامى للسنة المنتهية وذلك لفحصهما والمصادقة عليهما ثم عرضهما بعد ذلك على الجمعية العمومية فى أول جلسة تالية .

مادة ١٠٩ — إذا طرأ لآى سبب من الأسباب ما يمس كيان نقابة المحامين جاز للمحامين العاملين وحدهم مجتمعين بهيئة جمعية عمومية أن يقرروا حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذا القانون وأن يقرروا فى هذه الحالة طريقة استعمال أو توزيع رصيده على المحامين .

ويشترط لصحة الاجتماع أن يحضره على الأقل ثلث عدد المحامين العاملين المقيدى أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ومحاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإدارى ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى عدد الأعضاء الحاضرين فإن لم يتوافر النصاب المذكور فى الاجتماع الأول يدعى المحامون للاجتماع بعد أسبوعين .

ويكون الاجتماع فى هذه الحالة صحيحاً أياً كان عدد المحامين الحاضرين على أن يصدر القرار بأغلبية ثلثى الحاضرين فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية عقدت الجمعية للمرة الثالثة وتكون قراراتها فى هذه الحالة بالأغلبية المطلقة .

وتوجه الدعوة لحضور هذه الاجتماعات من النقيب أو وكيل النقابة أو بناء على طلب تلك المحامين المقررين أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ومحاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى ويتم النشر عن هذه الاجتماعات اثلاثة ومواعيدها ومكانها دفعة واحدة .

الباب التاسع أحكام مختلفة

مادة ١١٠ — مع مراعاة حكم المادة ٧٨ من هذا القانون تنعقد الجمعية العمومية للمحامين في دار النقابة بمدينة القاهرة — ولا تسمى أحكام القانون الخاص بالاجتماعات العامة على اجتماعات الجمعية العمومية للمحامين ويحظر على الجمعية ومجلس النقابة أن يشتغلا بالسياسة أو بالأمور الدينية .

مادة ١١١ — يستمر العمل باللائحة الداخلية لنقابة المحامين المصدق عليها من وزير العدل في ١٥ من شهر يونيه سنة ١٩٤٦ إلى أن تعدل طبقاً لأحكام هذا القانون .

مذكرة ايضاحية

المحامون أعوان القضاء وشركاؤهم في النهوض بأعباء مرفق القضاء وفي القيام باقرار العدل ونشره بين الناس ؛ ذلك أنهم إذ ينوبون عن الخصوم إنما يعرضون وجهة نظرهم على القضاء بعد تجلية وقائع الدعوى وبحسبها وتكييفها التكييف القانوني الصحيح واعداد أدلتها وأسانيدها بما ينير السبيل أمام القاضي .

ومنذ إنشاء المحاكم النظامية في مصر سارت المحاماة القضاء في تطوره في طريق التقدم وفي خطواته في مدارج الرقي . وكان تنظيم القضاء يستتبع تنظيم المحاماة على نحو يكفل تحقيق التناسق واستمراره بين نظم القضاء ونظم المحاماة ، فقامت كلتا الهيئتين بواجبها في يسر وتعاون متبادل .

فقد أنشئت المحاكم الوطنية ، في مصر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ وصدرت بتنظيمها وترتيبها لائحة ترتيب المحاكم الأهلية في ذلك التاريخ . وعندئذ بدت الحاجة إلى تنظيم مهنة المحاماة أمام هذه المحاكم فصدرت لائحة المحاماة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ وهي أول تشريع صدر بتنظيم هذه المهنة أمام المحاكم الوطنية . وفي ٣ سبتمبر سنة ١٩١٢ صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بلائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية . ثم ألغى بمقتضى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ الصادر في ٢٩ ديسمبر من ذلك العام ، ثم ألغى هذا القانون الأخير بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية ، وقد أسفر تطبيق هذا القانون — خلال الفترة التي اقتضت منذ بدىء العمل به — عن أوجه النقص كانت مثار الشكوى بما دعا الحكومة إلى وضع هذا المشروع علاجاً لهذا النقص حتى يكون التشريع بعيداً عن الجمود مسائراً لتطور نظم القضاء . وقد روعي في المشروع أن يكون تنظيم المحاماة متفقاً والتبعات الملقاة على عاتق رجالها بحيث يكفل لهم النهوض بها على الوجه الأكمل ليسمو مستوى المهنة وتمضى قدماً في طريق الرقي والتقدم بما يعود بالنفع والخير على الوطن .

وفيما يلي بيان بالتعديلات الهامة التي أدخلت على النظام الحالي .

١ — لعل من أهم ما استحدثه المشروع التصريح للمحامين من دول الجامعة العربية بالمرافعة أمام المحاكم بإذن من مجلس نقابة المحامين بالاشتراك مع محام مصري مقرر ويشترط المعاملة بالمثل . وعلى أن يكون الإذن لهم بالمرافعة أمام المحاكم في الدرجات المقابلة للدرجات المقررين فيها في بلادهم .

وقد قصد المشرع بهذا تمكين الروابط بين البلاد العربية وتوثيق التعاون بين المحامين فيها وحتى يمكن للمحامى ممارسة المهنة في قضية معينة في محاكم البلاد الأخرى تحقيقاً للوحدة المرجوة في الميادين المختلفة .

٢ — تضمنت المادة التاسعة من المشروع صيغة اليمين التي يؤديها المحامي بعد قيد اسمه بالجدول وأضيف إلى هذه الصيغة النص على احترام تقاليد المهنة وزيادة في التنبيه إلى احترام هذه التقاليد .

٣ — نصت المادة ١٠ من المشروع على جعل مدة التمرين سنتين يستوى في ذلك الحاصلون على درجة « الدكتوراه » أو « الليسانس » فزالت التفرقة التي أوجدها القانون الحالي ، إذ خفض مدة التمرين بالنسبة للحاصلين على « الدكتوراه » إلى سنة واحدة . وقد استهدف المشروع بهذا التعديل توافر التجربة والمران اللازمين لتأهيل المحامي للاضطلاع بأعباء المهنة ومسئولياتها وكلاهما لا توفرهما الدراسة النظرية وحدها .

هذا إلى أن بعض التشريعات الحديثة أصبحت تشترط للقيد بجدول المحامين أن يكون المحامي حاصلًا على درجة « الدكتوراه » .

٤ — استحدث المشروع حكمًا جديدًا بالنسبة للمحامين أمام المحاكم الجزئية ، ذلك أن القانون الحالي لا يعترف بوجود مستقل لهذه الفئة من المحامين بل أنه يسلكها في عداد المحامين تحت التمرين حتى يقيد المحامي أمام المحاكم الابتدائية . وينص على استبعاد اسم المحامي تحت التمرين من الجدول إذا أمضى أربع سنوات دون أن يتقدم لقيد اسمه في جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية وفي ذلك عنت المحامي الذي يريد أن يقصر نشاطه على العمل أمام المحاكم الجزئية لذلك جعل المشروع لهؤلاء المحامين الخيار بين استعمال حقهم في القيد أمام المحاكم الابتدائية أو الاستمرار في مراولة المهنة أمام المحاكم الجزئية .

وتشجيعاً للمحامين تحت التمرين وتوعيباً لهم في التزود من المعلومات القانونية نص المشروع في البند العاشر من المادة المشار إليها على أن ينظم مجلس النقابة مسابقات سنوية لهذه الطائفة ويقرر لها جوائز مالية بالشروط التي يراها .

٥ — بينت المادة التاسعة عشرة حالات عدم الجمع بين المحاماة وغيرها من المهن ، وأضاف المشروع إلى الحالات المقررة بمقتضى القانون الحالي الحالات الآتية :

(أ) كان القانون الحالي يخول أساتذة كليات الحقوق بالجامعات المصرية حق المرافعة أمام محكمة النقض ، فلما أخذت مصر بنظام القضاء الإداري منذ سنة ١٩٤٦ خول لهم حق المرافعة أمام محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا . ولما كان أساتذة هذه الكليات يتوافرون على تدريس مادة القانون فيها وهي مهمة جليلة تقتضى تفرغهم لها — لذلك استحدث المشروع النص على منعهم من الاشتغال بالمحاماة .

وغنى عن البيان أن هذا الحظر لا يسرى على أساتذة كليات الحقوق المقيدين بجدول المحاماة الآن .

(ب) أضاف المشروع إلى حالات عدم الجمع حلة جديدة هي عدم جواز الجمع بين المحاماة ومنصب العضو المنتدب في شركات المساهمة ذلك أن ممارسته لهذه الوظيفة يعرضه لمسئوليات تعارض مقتضات « إجماع كبحام » .

(ج) كذلك تضمن المشروع النص على عدم جواز الجمع بين المحاماة ورياسة مجلس الأمة كما حظر على المحامين الذين يتولون وظائف نيابية كأعضاء مجلس الأمة والمجالس البلدية أن يترافعوا في قضايا ضد المصالح العامة أو الهيئات العامة أو عن متهمين في قضايا تمس أمن الدولة أو صالحها أو مآلتها ؛ وذلك منعاً للتعارض بين نيابتهم عن الأمة وبين قيامهم بمهمة الوكالة عن الخصوم في أمثال هذه القضايا .

(د) — وأخيراً حظر المشروع الجمع بين المحاماة والوظائف الدينية .

وهذه المبادئ هي التي استقرت عليها التشريعات الحديثة لأنها تكفل استقلال المحامي وحفظ كرامته وتفرغه لأعماله وتخصيص جهده ووقته للقيام بأعباء مهنته على نحو يكفل أن نكون أدنى إلى الاتقان والكمال .

٦ — استحدثت المشروع في المادة ٢٠ النص على قصر مزاولة المحاماة بالنسبة إلى من ولي الوزارة أو شغل منصب مستشار بمحكمة النقض أو محاكم الاستئناف أو مجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة على العمل أمام القضاء العالي الذي يشمل محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ومحاكم الاستئناف ومحاكم الجنايات ومحكمة القضاء الإداري وفي القضايا الابتدائية أمام المحاكم الابتدائية وما يقابلها في المحاكم الإدارية فقط . وذلك دون أن يكون لهذا الحكم أثر رجعي بالنسبة إلى المحامين المقيدين بالجدول الآن أمام هذه المحاكم ولو كانوا من غير المشتغلين .

وهذا الحكم تمليه المصلحة العامة وحتى ينفسح المجال أمام المحاكم الأخرى لغيرهم من المحامين .

٧ — كما حظر المشروع في المادة ٢١ على موظف الحكومة الذي ترك الخدمة واشتغل بالمحاماة أن يترافع ضد المصلحة التي كان يعمل بها خلال الثلاث السنوات التالية لتركه الخدمة ، وذلك منعاً لاستغلال الموظف ما عسى أن يعرفه بحكم وظيفته من أسرار ضد المصلحة التي كان يعمل بها والتي كان أميناً على أسرارها .

٨ — تضمن المشروع في المادة ٢٢ منه حكم المادة ٢٠ من القانون الحالي فيما يتعلق بواجب المحامي نحو أداء الاشتراك المقرر ومواعيد أدائه وما يترتب على التأخير من آثار أخطرها استبعاد اسم المحامي من الجدول ، وذلك حرصاً على موارد النقابة المالية .

وقصرت المادة ٢١ من المشروع حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية على المحامين الذين يكونون قد أدوا الاشتراك السنوي قبل اجتماع الجمعية العمومية بشهر على الأقل ، وذلك حتى يبادر المحامون إلى أداء الاشتراكات لكي تتمكن النقابة من تنظيم مآلتها بما يعود على المحامين بالنفع .

٩ — نظمت المادة ٢٥ من المشروع حق تمثيل المحامين للخصوم والنيابة عنهم أمام المحاكم فقصرت الحضور أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا أو تقديم الطلبات إليهما على المحامين المقررين للرافعة أمامهما . وشرطت أن تكون صحف الاستئناف موقعة من أحد المحامين المقررين للرافعة أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف وأن تكون صحف الدعاوى وأوامر الأداء التي

تقدم للمحاكم الابتدائية موقعة من أحد المحامين المقررين للرافعة أمام المحاكم الابتدائية وكذلك لا يجوز تقديم صحف الدعاوى أو طلبات الاداء إلى المحاكم الجزئية إلا إذا كان موقعا عينا من أحد المحامين المقررين أمامها متى بلغت قيمة الدعوى أو امر الاداء أو جاوزت نصاب الاستئناف ولم يشترط المشروع ذلك بالنسبة إلى الدعاوى التي توقع من محام غير مشغل كما حظرت تسجيل عقود الشركات التي تزيد قيمتها على ألف وخمسمائة جنيه وغيرها من العقود التي تزيد على هذا الحد إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية على الأقل .

وقد قصد بهذا التنظيم رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذلك الوقت ، ذلك أن إشراف المحامي على تحرير صحف الاستئناف والدعاوى والعقود ذات القيمة من شأنه مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشؤون ذات الطبيعة القانونية ، مما يعود بالضرر على ذوي الشأن .

١٠ — حظرت المادة (٢٨) من القانون الحالي أن يكون للمحامي أكثر من مكتب واحد . ولكن بعض المحامين ما يزالون يخالفون هذا الحظر . وعلاجا لهذه الحالة أجاز المشروع في المادة (٣٠) منه للنقابة استصدار قرار من المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها المكتب الفرعي المفتوح بالمخالفة للقانون باغلاق هذا المكتب . وبذلك يتحقق لها الإشراف على تنفيذ القانون .

١١ — لوحظ عند تطبيق القانون الحالي أن أوامر تقدير أتعاب المحامين عند عدم وجود اتفاق مكتوب بشأنها تشغل معظم جلسات مجلس النقابة وتستغرق من وقته ما كان يمكن أن يخصص لشئون المحامين الهامة وعلاجا لهذه الحالة جعل المشروع الاختصاص بتقدير الأتعاب للنواب خماسية يؤلفها مجلس النقابة من بين أعضائه ويكون اجتماع كل دائرة صحيحا بحضور ثلاثة من أعضائها .

كما خول المشروع اللجان الفرعية حق الفصل في تقدير الأتعاب التي لا تتجاوز مائة جنيه . وقد كان اختصاصها في القانون الحالي لا يتجاوز عشرين جنيا وعم المشروع اللجان الفرعية للنقابة لدى محاكم الاستئناف جميعا بما في ذلك محكمة استئناف القاهرة (م ٤٦) . وتناولت المادة ٤٧ من المشروع حق التظلم والظعن في الحكم الذي يصدر فيه وكيفية نظره وذلك على الوجه المبين فيها .

١٢ — جعل المشروع موعد الاجتماع العادي السنوي للجمعية العمومية شهر فبراير بدلا من شهر ديسمبر المقرر بمقتضى القانون الحالي وذلك لأن الجمعية العمومية تعرض عليها ميزانية السنة المقبلة كما تعرض عليها الحساب الختامي للسنة المنتهية في آخر ديسمبر ومن الواجب أن يترك لمجلس النقابة ولجنة الصندوق الوقت الكافي لوضع الحساب الختامي والميزانية الجديدة قبل عرضهما على الجمعية العمومية .

أما الاجتماع غير العادي فقد اشترط المشروع لانتفاذه أن يكون بناء على طلب مائة وخمسين

محامياً على الأقل ، بعد أن كان هذا العدد خمسين فقط في القانون الحالى ، وذلك مراعاة لزيادة عدد المحامين في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة عما كان عليه عند وضع القانون .

١٣ — تمر عملية انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة بحسب القانون الحالى بمراحل ثلاث فالجمعية العمومية تنتخب أولاً أعضاء المجلس وبعد انتخابهم ينتخب النقيب من بين أعضاء المجلس الذين فازوا بالعضوية وقد اختص المشروع هذه المراحل لخطا مرحلتين تبدأ الأولى بانتخاب النقيب وبمجرد انتخابه يصبح عضواً بالمجلس إذا لم يكن عضواً به أو كان وانتهت مدته . أما الوكيل فينتخبه مجلس النقابة من بين أعضائه ومن شأن هذا التعديل تيسير عملية الانتخاب .

وقد نصت المادة (٧٦) من المشروع نصاً صريحاً على عدم جواز انتخاب النقيب أكثر من مرتين متتاليتين حسبما للجدل الذى أثير حول تفسير المادة ٧٥ من القانون الحالى .

وقد عنى المشروع ببيان اختصاص مجلس النقابة وسلطته حتى يقوم بواجبه على الوجه الأكمل ويمارس سلطته لأصلاح شأن المحامين ورفع مستوى المهنة كما عالج بعض العيوب التى ظهرت فى نظام النقابة وأولها صعوبة اشتراك المحامين جميعاً على كثرة عددهم فى انتخاب الجمعية العمومية واضطرار محامى الأقاليم للانتقال إلى مدينة القاهرة للاشتراك فى الانتخاب فحول للمحامين أن يمارسوا حقهم الانتخابى فى دوائر محاكمهم الاستثنائية وبذلك يتجنبون مشقة السفر إلى القاهرة وتكفل لهم الحرية الكاملة فى الاختيار .

وقد وسع المشروع اختصاص اللجان الفرعية للنقابة فى تقدير الاتعاب على الوجه السابق بيانه كما أجاز لهذه اللجان تحقيق الشكاوى التى تقدم من المحامين أو ضدهم .

١٤ — وتنص المادة ٨٩ من القانون الحالى على تخويل من تندب النقابة حق الاطلاع بأقلام الكتاب على الاوراق التى فرض القانون عليها رسم الدمغة لتأكد من تنفيذ القانون . وقد أضاف المشروع النص على تخويل مفتشى أقلام الكتاب بوزارة العدل هذا الحق أيضاً إلى جانب من تندبهم للنقابة لتكون الرقابة أجدى (مادة ٩٠ بند خامسا فقرة أخيرة) .

١٥ — تضمن المشروع - فى صدد معاش التقاعد - أحكاماً أكثر سخاء وأقل قيوداً مما نص عليه القانون الحالى . ذلك أن هذا القانون يشترط لاستحقاق المحامى ثلاثة أرباع المعاش فى حالة بلوغه سن الخامسة واخمين أن يكون قد اشتغل بالمحاماة ثلاثين سنة فخفض المشروع هذه المدة إلى خمس وعشرين سنة (مادة ٩٦ ف ١) .

كما أن هذا القانون يشترط لاستحقاق المحامى نصف المعاش ثمرتين أولهما بلوغ المحامى سن الخمسين وثانيهما اشتغاله بالمحاماة عشرين سنة فتجاوز المشروع عن شرط السن واقتصر على شرط الاشتغال بالمحاماة مدة عشرين سنة ورفع مقدار المعاش إلى الثلثين أو النصف طبقاً لما تقرره لجنة الصندوق مع مراعاة سن المحامى (مادة ٩٦ فقرة ٢) .

كذلك استحدث المشروع للمحامى الذى قضى خمس عشرة سنة على الأقل فى المحاماة الحق فى

تقدم للمحاكم الابتدائية موقعة من أحد المحامين المقررين للرافعة أمام المحاكم الابتدائية وكذلك لا يجوز تقديم صفح الدعوى أو طلبات الاداء إلى المحاكم الجزئية إلا إذا كان موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمامها متى بلغت قيمة الدعوى أو امر الاداء أو جاوزت نصاب الاستئناف ولم يشترط المشروع ذلك بالنسبة إلى الدعوى التي توقع من محام غير مشغل كما حظرت تسجيل عقود الشركات التي تزيد قيمتها على ألف وخمسمائة جنيه وغيرها من العقود التي تزيد على هذا الحد إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية على الأقل .

وقد قصد بهذا التنظيم رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذلك الوقت ، ذلك أن اشراف المحامي على تحرير صفح الاستئناف والدعوى والعقود ذات القيمة من شأنه مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشؤون ذات الطبيعة القانونية ، مما يعود بالضرر على ذوى الشأن .

١٠ — حظرت المادة (٢٨) من القانون الحالي ان يكون للمحامى أكثر من مكتب واحد . ولكن بعض المحامين ما يزالون يخالفون هذا الحظر . وعلاجا لهذه الحالة أجاز المشروع في المادة (٣٠) منه للنقابة استصدار قرار من المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها المكتب الفرعى المفتوح بالمخالفة للقانون باغلاق هذا المكتب . وبذلك يتحقق لها الإشراف على تنفيذ القانون .

١١ — لوحظ عند تطبيق القانون الحالي أن أوامر تقدير أتعاب المحامين عند عدم وجود اتفاق مكتوب بشأنها تشغل معظم جلسات مجلس النقابة وتستغرق من وقته ما كان يمكن أن يخصص لشئون المحامين الهامة وعلاجا لهذه الحالة جعل المشروع الاختصاص بتقدير الأتعاب للبواشر خماسية يؤلفها مجلس النقابة من بين أعضائه ويكون اجتماع كل دائرة صحيفا بحضور ثلاثة من أعضائها .

كما خول المشروع اللجان الفرعية حق الفصل في تقدير الأتعاب التي لا تتجاوز مائة جنيه . وقد كان اختصاصها في القانون الحالي لا يتجاوز عشرين جنيها وعمم المشروع اللجان الفرعية للنقابة لدى محاكم الاستئناف جميعا بما في ذلك محكمة استئناف القاهرة (م ٤٦) . وتناولت المادة ٤٧ من المشروع حق التظلم والظعن في الحكم الذي يصدر فيه وكيفية نظره وذلك على الوجه المبين فيها .

١٢ — جعل المشروع موعد الاجتماع العادى السنوى للجمعية العمومية شهر فبراير بدلا من شهر ديسمبر المقرر بمقتضى القانون الحالي وذلك لأن الجمعية العمومية تعرض عليها ميزانية السنة المقبلة كما تعرض عليها الحساب الختامى للسنة المنتهية في آخر ديسمبر ومن الواجب أن يترك للمجلس النقابة ولجنة الصندوق الوقت الكافى لوضع الحساب الختامى والميزانية الجديدة قبل عرضهما على الجمعية العمومية .

أما الاجتماع غير العادى فقد اشترط المشروع لانهلاجه أن يكون بناء على طلب مائة وخمسين

محامياً على الأقل ، بعد أن كان هذا العدد خمسين فقط في القانون الحالى ، وذلك مراعاة لزيادة عدد المحامين في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة عما كان عليه عند وضع القانون .

١٣ - تمر عملية انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة بحسب القانون الحالى بمراحل ثلاث فالجمعية العمومية تنتخب أولاً أعضاء المجلس وبعد انتخابهم ينتخب النقيب من بين أعضاء المجلس الذين فازوا بالعضوية وقد اختص المشروع هذه المراحل لجلسات مرحلتين تبدأ الأولى بانتخاب النقيب وبمجرد انتخابه يصبح عضواً بالمجلس إذا لم يكن عضواً به أو كان وانتهت مدته . أما الوكيل فينتخبه مجلس النقابة من بين أعضائه ومن شأن هذا التعديل تغيير عملية الانتخاب .

وقد نصت المادة (٧٦) من المشروع نصاً صريحاً على عدم جواز انتخاب النقيب أكثر من مرتين متتاليتين حسبما للجدل الذى أثير حول تفسير المادة ٧٥ من القانون الحالى .

وقد عنى المشروع ببيان اختصاص مجلس النقابة وسلطته حتى يقوم بواجبه على الوجه الأكمل ويمارس سلطته لإصلاح شأن المحامين ورفع مستوى المهنة كما عالج بعض العيوب التى ظهرت فى نظام النقابة وأولها صعوبة اشتراك المحامين جميعاً على كثرة عددهم فى انتخاب الجمعية العمومية واضطرار محامى الأقاليم للانتقال إلى مدينة القاهرة للاشتراك فى الانتخاب فحول للمحامين أن يمارسوا حقهم الانتخابى فى دوائر محاكمهم الاستئنافية وبذلك يتجنبون مشقة السفر إلى القاهرة وتكفل لهم الحرية الكاملة فى الاختيار .

وقد وسع المشروع اختصاص اللجان الفرعية للنقابة فى تقدير الانتخاب على الوجه السابق بيانه كما أجاز لهذه اللجان تحقيق الشكاوى التى تقدم من المحامين أو ضدهم .

١٤ - وتنص المادة ٨٩ من القانون الحالى على تخويل من تندبه النقابة حق الاطلاع بأقلام الكتاب على الاوراق التى فرض القانون عليها رسم الدمغة للتأكد من تنفيذ القانون . وقد أضاف المشروع انصر على تخويل مفتشى أقلام الكتاب بوزارة العدل هذا الحق أيضاً إلى جانب من تندبهم للنقابة لتكون الرقابة أجدى (مادة ٩٠ بند خامسا فقرة أخيرة) .

١٥ - تضمن المشروع - فى صدد معاش التقاعد - أحكاماً أكثر سخاء وأقل قيوداً مما نص عليه القانون الحالى . ذلك أن هذا القانون يشترط لاستحقاق المحامى ثلاثة أرباع المعاش فى حالة بلوغه سن الخامسة وخمسين أن يكون قد اشتغل بالمحاماة ثلاثين سنة تخفض المشروع هذه المدة إلى خمس وعشرين سنة (مادة ٩٦ ف ١) .

كما أن هذا القانون يشترط لاستحقاق المحامى نصف المعاش شرطتين أولهما بلوغ المحامى من الخمسين وثانيهما اشتغاله بالمحاماة عشرين سنة فتجاوز المشروع عن شرط السن واقتصر على شرط الاشتغال بالمحاماة مدة عشرين سنة ورفع مقدار المعاش إلى الثلثين أو النصف طبقاً لما تقرره لجنة الصندوق مع مراعاة سن المحامى (مادة ٩٦ فقرة ٢) .

كذلك استحدث المشروع للمحامى الذى قضى خمس عشرة سنة على الأقل فى المحاماة الحق فى

طلب إحالة إلى المعاش بسبب المرض أو العجز عن العمل وفي هذه الحالة يقدر له المعاش بنسبة المدة التي قضاها في المحاماة (مادة ٩٦ فقرة ٢) .

وفضلا عن ذلك فإن القانون الحالي يقضى بقطع المعاش عن ورثة المحامي بعد انقضاء خمس سنوات على وفاته مع جواز استمرار صرفه لمدة خمس سنوات أخرى على الأكثر بقرار لجنة الصندوق فاستحدث المشروع حكما أكثر سخاء إذ نص على قابلية هذه السنوات الخمس الثانية للتجديد إذا رأت لجنة الصندوق أن حالة الورثة تستدعي ذلك (مادة ٩٩ فقرة أخيرة) .

وتتشرف وزارة العدل برفعه إلى رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦

وزير العدل

(أحمد حسنى)

المحامي

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تصدرها نقابة المحامين

أبريل
سنة ١٩٥٧

العدد السابع والثلاثون

العدد
الثامن

الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ
فَأَنْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَى اللَّهِ وَفَضَّلِ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا
رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ

(قرآن كريم)

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

مُطَبَّعَةٌ حِجَازِيَّةٌ

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية :

عدد

- ٦١ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
- ٨ أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية
- ٣ أحكام صادرة من قضاء المحكمة الادارية العليا (مجلس الدولة)
- ٢ حكام صادران من قضاء محاكم الجنايات
- ٢ حكام صادران من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
- ١ حكما صادرا من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
- ٢ حكام صادران من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجرح)

• • •

تكميف الواقعة وما يشبهه من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم للدكتور رؤوف عبيد
أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .
الفسخ الإرادى لعقد العمل الفردى للأستاذ فتحى عبدالصبور القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية .
البطلان المطلق والبطلان النسبى فى التفيتش للدكتور توفيق الشاوى المحامى .
الوصية الواجبة للأستاذ حمدى محمود عزام المحامى .

* * *

قرار بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تعديل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن
إشغال الطرق العامة . ص ٣٨٧
قرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
بتنظيم الرقابة على النقد . ص ٣٨٨
قرار بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية . ص ٣٨٩
قرار بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص
ب طرح النهر وأكله . ص ٣٩٢
قرار بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الإجراءات المترتبة على التأخير فى أداء الديون .
ص ٣٩٤

قرار بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها
الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية . ص ٣٩٥
قرار بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنة . ص ٣٩٧
قرار بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ١٨ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص
بالمناجم والمحاجر . ص ٣٩٨
قرار بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفي الدولة . ص ٣٩٩

لجنة التحرير

محمد طه القللى - محمد الحناوى - توفيق سيدهم - عبدالعزيز الشوربجي
محمدين ابوزيد - نصيف زكى - احمد مختار طيب - احمد شوقي

قانون الحمامة الجديد

نشرت المجلة قانون الحمامة الجديد في عدد مارس وقد
طبعت النقاية في مطبوع على حدة ويطلب من دار النقاية
بالقاهرة وثمنه عشرة قروش . وتخصص حسيمة الثمن
لصندوق الاطانات والمعاشات .

أبريل
سنة ١٩٥٧

المحكمة

العدد الثامن
السنة السابعة والثلاثون

قضاء محكمة النقض الجنائية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فضل وكبل المحكة ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وفهم يسى الجندي المستشارين)

محكمة النقض بالمرض كمذرع مانع من رفع
الاستئناف في الميعاد.

المحكم

د ... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم
أخطأ في تطبيق القانون وشاب أسبابه القصور
إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقدمه
بعد الميعاد مع أن المحكمة سبق لها أن أجلت
نظر الدعوى إلى أجل غير مسمى مما يفيد
تصديها للوضوع ، وإذا اعتمد في قضائه بعدم
قبول الاستئناف شكلاً على إجابة الطاعن بأنه
يجهل ميعاد الاستئناف مع أن الطاعن لم يفهم
معنى السؤال وما منعه من الاستئناف في الميعاد
إلا مرضه الذي تدل عليه الشهادة الطبية المرافقة
لتقرير الطعن هذا إلى أن الواقعة التي دان الحكم
الطاعن بها أصبحت لاعتقاب عليها .

د وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه
أن الحكم الابتدائي في المعارضة صدر في هـ من
مايو سنة ١٩٥٢ ولم يستأنفه الطاعن إلا في ٧

٣٧٢

٢ أبريل سنة ١٩٥٦

١ — استئناف . القضاء بعدم قبوله شكلاً . لا يحول
دون تأجيل الدعوى .

ب — استئناف . قانون . الجهل بميعاد الاستئناف .
لا يصلح عذراً .

ج — نقض . أسباب جديدة . استئناف . الاحتجاج
بالمرض كمذرع مانع من رفع الاستئناف في الميعاد . آثاره
لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تجوز .

المبادئ القانونية

١ - تأجيل نظر الدعوى لا يحول دون
القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً لما يفرضه
القانون على المحكمة الاستئنافية من جوب التحقق
من حصول الاستئناف وفقاً للقانون قبل النظر
في موضوعه .

٢ - اعتذار المستأنف بجهله ميعاد
الاستئناف لا يصلح عذراً .

٣ - لا يصح الاحتجاج لأول مرة أمام

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد انتهى الى صحة الاتفاق على إعفاء الشركة من مسؤوليتها عن جريمة التبيد التي اقترفها تابعها فانه يكون قد أخطأ في القانون وقتا لحكم المادة ٢١٧/٣ من القانون المدني.

المحكمة

« ... حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه قصور في البيان وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أسس قضاءه برفض دعوى الطاعن المدنية قبل الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية والمطعون ضدها عن جريمة التبيد التي ارتكبها تابعها على أن العقد المحرر بين الطاعن وبين تلك الشركة نص فيه على عدم مسؤوليتها عن أخطاء المستخدمين الذين يعملون في محلاتها ومع أن الطاعن أورد دفاعه في مذكرته التي أذنت المحكمة بتقديمها خلال فترة حجز القضية للحكم وضمنه أن اشتراط الإعفاء من المسؤولية عن العمل غير المشروع يقع باطلا وفقاً لنص المادة ٢١٧/٣ من القانون المدني فإن المحكمة التفتت عن الرد على هذا الدفاع .

« وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدعوى المدنية قبل الشركة المطعون ضدها على ما قاله « وحيث إن الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية دفعت الدعوى قائلة بأن عقد الاتفاق المحرر بينها وبين المجنى عليه (الطاعن) نص فيه على عدم مسؤوليتها عن أخطاء المستخدمين الذين يعملون في محلات الشركة وتوقع من المدعى

من يولييه سنة ١٩٥٢ أى بعد فوات ميعاد عشرة الأيام المقررة بالمادة ٤٠٦/١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدعوى أجلت لأجل غير مسمى كطلب النيابة ، ثم أجلت لجلسة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، وفي جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ التي أجلت إليها الدعوى سألت المحكمة الطاعن عن السبب في عدم تقريره بالاستئناف في الميعاد فقال بأنه يجهل الميعاد فقضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلاً ، لما كان ذلك وكان تأجيل نظر الدعوى لا يحول دون القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً لما يفرضه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقق من حصول الاستئناف وفقاً للقانون قبل النظر في موضوعه — وكان اعتذار الطاعن بجهله الميعاد لا يصلح عذراً ولا يصح له الاحتجاج بالمرض لأول مرة أمام محكمة النقض — لما كان ما تقدم وكان لا يجوز الطعن على الحكم إلا في خصوص ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلاً فلا سبيل لمعالجة ما يكون قد شاب هذا الحكم من خطأ في القانون بصدور القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ بمد أجل تسليم حصة الحكومة من القمع حتى آخر أغسطس سنة ١٩٥٤ ويتعين رفض الطعن .»

(القضية رقم ٦٢ سنة ٢٦ ق) .

٣٧٣

٢ أبريل سنة ١٩٥٦

مسئولة مدنية . تبديد . الاتفاق على إعفاء الشركة من مسؤوليتها عن جريمة التبيد التي اقترفها تابعها . بطلانه . المادة ٢١٧ / ٣ من القانون المدني .

امتداد الميعاد مادام لم يقدم شهادة على السلب دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقعا عليه في الميعاد القانوني وقت صدورها كما تقضى بذلك المادة ٤٢٦ من ذلك القانون .
(القضية رقم ٧٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧٥

٢ أبريل سنة ١٩٥٦

أ - مواد مخدرة . قصد التعاطي . مثال الكفاية الاستدلال عليه .

ب - مواد مخدرة . ضالة كمية المخدرات أو كبرها . هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم قد تعرض للقصد من الاحراز فقال إن المتهم قد اعترف في محضر ضبط الواقعة باحرازه لقطعة الافيون التي ضبطت معه وأنه محرزها بقصد التعاطي وأن الكمية المضبوطة من المخدرات ضئيلة ولم يشاهد المتهم وهو يوزع أي مخدر على أحد من رواد محله الذي كان به وحده فإن هذا الاستدلال معقول وكاف لحل النتيجة التي انتهت إليها المحكمة من أن المتهم كان يحزر المخدر لتعاطيه .

٢ - ضالة كمية المخدرات أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة .
(القضية رقم ٧٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

بالحق المدني (الطاعن) على ذلك - وحيث إنه يبين من مراجعة البند الثامن من العقد أنه مثبت به أن المدعى بالحق المدني فعلا أعفى الشركة من المسؤولية المدنية عن أخطاء الموظفين - وهذا الشرط جائز وإعمالا له يتعين رفض الدعوى المدنية قبل الشركة ، - ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الشركة المسؤولة عن الحقوق المدنية قد أقرت بأن المتهم الذي دين في جريمة التبديد الواقعة على الطاعن هو موظف لديها - وكانت المادة ٢١٧/٣ من القانون المدني تنص على أنه يقع باطلا كل شرط يقضى بالاعفاء من المسؤولية المترتبة على العمل غير المشروع ، فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى صحة الاتفاق على إعفاء الشركة المطعون ضده من مسؤوليتها عن جريمة التبديد التي اقترفتها تابعها يكون قد أخطأ في القانون بما يتعين معه قبول الطعن . ونقض الحكم المطعون فيه .
(القضية رقم ٦٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧٤

٢ أبريل سنة ١٩٥٦

نقض . طعن . ميعاد الطعن . عدم تقديم الطاعن شهادة دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقعا عليه في الميعاد وعدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد . طلبه امتداد الميعاد . لا وجه له .

المبدأ القانوني

لا يقوم للطعن قائمة إلا إذا حصل بتقرير في قلم الكتاب وقدمت أسبابه في الاجل الذي ضربه القانون في المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - فلا يكون للطاعن وجه في طلب

٣٧٦

٢ أبريل سنة ١٩٥٦

مسئولية مدنية : التضامن فيها . أساس ذلك :

المبدأ القانوني

أساس المسؤولية المدنية القضائية هو مجرد تطابق الإرادات ولو فجأة وبغير تدبير سابق ، ويكفي فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى إرادة كل مع إرادة الآخرين على إيقاعه ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبل المتهمين عدم ثبوت اتفاق سابق بينهم وبين الآخرين الذين ساهموا في ارتكاب الجريمة .
(القضية رقم ٨٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧٧

٢ أبريل سنة ١٩٥٦

عقوبة . حكم . تسببه . تقدير العقوبة وإعمال الظروف المشددة أو المخففة . هو من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها بابتداء أسباب تقدير العقوبة التي أولقتها .

المبدأ القانوني

إن تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة وإعمال الظروف التي تراها محكمة الموضوع مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآته .

(القضية رقم ٨٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧٨

٢ أبريل سنة ١٩٥٦

١ — وصف التهمة . جريمة ضرب أفضى إلى الموت . تعديل المحكمة وصف التهمة فيها بما يتضمن استبعاد مسؤولية المتهم عن الضربة التي انتجت الوفاة ومساءلته عن باقي ما وقع منه من اعتداء على الجاني عليه وهو ما كان داخلا أصلا في الوصف الذي أحيل به المتهم من غرفة الاتهام . لا خطأ . لا إخلال بحق الدفاع .

ب — دفاع . إجراءات . خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل . لا يعيب الإجراءات .

المبادئ القانونية

١ — متى كان تعديل وصف تهمة الضرب المفضى إلى الموت حسبا انتهى إليه الحكم قد تضمن استبعاد مسؤولية المتهم عن الضربة التي أنتجت الوفاة ومساءلته عن باقي ما وقع منه من اعتداء على الجاني عليه وهو ما كان داخلا في الوصف الذي أحيل به المتهم من غرفة الاتهام ، وكانت الواقعة برمتها مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف المحكمة شيئا ، فإن المحكمة إذ فاعت ذلك فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الدفاع .

٢ — خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يعيب الإجراءات إذ أن على المدافع أن يطلب تدوين ما يريد إثباته من أوجه دفاعه .

(القضية رقم ٨٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

اقرار جريمة القتل سابقة إتهام أخ القتل
في قتل ابن عم المتهم قبل هذا الحادث بيومين» .
فإن هذا الذي قاله الحكم سائغ في استخلاص
نية القتل لدى المتهم وصحيح في القانون .
(القضية رقم ٨٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠١

٣ أبريل سنة ١٩٥٦

اشتباه . تطبيق م ٣٢ عقوبات في جريمة الاشتباه
والجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه .
لا محل له .

المبدأ القانوني

إن حالة الاشتباه تنقضي دائماً توقيع جزائها
مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي
يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذاً بعموم القاعدة
النصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون
العقوبات يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى
العمومية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة
الجديدة أو بقرار على حدة ، ولا محل لسريان
حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه
الحالة .

(القضية رقم ٨٤٠ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ومحمود محمد محاهد ومحمد محمد حسين
الستدارين) .

ملحوظة : أصدرت المحكمة حكمين آخرين بهذا
المبدأ بذات الجلسة في القضيتين رقمي ٨٤١ و ٨٤٢
سنة ٢٥ قضائية .

٣٧٩

٢ أبريل سنة ١٩٥٦

إثباته . شهادة . حكم . تسببه . تناقض أقوال
الشهود . استخلاص الحكم الادانة من أقوالهم
استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه . لا عيب .

المبدأ القانوني

إن التناقض في أقوال الشهود يفرض قيامه
لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من
أقوالهم استخلاصاً سائغاً بما لا تناقض فيه ، إذ
مرجع ذلك إلى عقيدة المحكمة واطمئنانها إلى
صحة الدلائل الذي تأخذ به .
(القضية رقم ٨٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨٠

٢ أبريل سنة ١٩٥٦

قتل عمد . نية القتل . حكم . تسببه . استخلاصه
نية القتل من استلال المتهم سكيناً ذات حد واحد
مدبب الطرف طوله ١٥ سم وطعنه بها الحنفي عليه
طعنة شديدة موجهة إلى مواضع قاتلة وأن الدافع
لارتكاب الجريمة هو سبق اتهام أخ القتل في قتل
ابن عم المتهم قبل الحادث بيومين . هو استخلاص سائغ
وصحيح قانوناً .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل
في جريمة القتل العمد المسندة للمتهم واستظهرها
في قوله « وحيث إنه عن توفر نية القتل عند
المتهم أنه استل سكيناً ذات حد واحد مدبب
الطرف طولها ١٥ سم طعن بها الحنفي عليه
طعنة شديدة وسدها بقوة إلى مواضع قاتلة
للقلب والحجاب الحاجز والكبد والدافع له على

د — تفتيش . حكم . تسببه . لإثباته أن أمر التفتيش بني على تحريرات جدية سبقت صدوره ، تزيد استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش انتهى الى ضبط الواقعة فعلا . لا عيب .

هـ — مراقبة . اعتبار عقوبة المراقبة عقوبة تبعية تلحق عقوبة الحبس الأصلية بقوة القانون وفقا لنص المادة ١٣ ق ٦٨ سنة ١٩٥١ .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم قد أثبت بأدلة سائغة أن المتهم تدير منزلها للدعارة كما أورد مضمون ما جاء بمحضر التفتيش من أن نسوة عديدات ورجالا قد ضبطوا بالمنزل واعترف النسوة بأنهن يمارسن الدعارة في المنزل كما أقر الرجال بأنهم يترددون عليه في أوقات متباينة لارتكاب الفحشاء نظير أجر تستوفيه منهم المتهم فان ما أثبتته الحكم تتوافر به في حق المتهم عناصر جريمة الاعتياد على إدارة منزلها للدعارة طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

٢ - إن المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقبت على فعل المعاونة في إدارة منزل للدعارة إنما عنت المعاونة في إعداد الحل واستغلاله كمشروع ، وإذن فوجود امرأة في منزل الدعارة لا يعتبر بذاته معاونة في إدارته أو استغلاله ولا تحقق به تلك الجريمة .

٣ - متى أثبت الحكم أن أحد الرجال اعتاد التردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء مع من تحضره له المرأة التي تدير

٣٨٢

٣ أبريل سنة ١٩٥٦

نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . استئناف . حكم صادر ضد المسئول عن الحق المدني في دعوى مدنية مقامة عليه تبعا للدعوى الجنائية بتعويض لا يزيد على النصاب النهائي الذي يحكم فيه القاضي الجزئي . استئناف هذا الحكم من المحكوم عليه المذكور أو طعنه فيه بطريق النقض غير جائز .

المبدأ القانوني

لا يجوز للمسئول عن الحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده في الدعوى المدنية المقامة عليه بالتبعية للدعوى الجنائية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض .

(القضية رقم ١٢٦٣ سنة ٢٥ ق بالمهبة السابقة) .

٣٨٣

٣ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - دعارة . إدارة منزل للدعارة . صورة واقعة تتوافر بها عناصر هذه الجريمة . المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

ب - دعارة . وجود امرأة في منزل معد للدعارة لا يعتبر بذاته معاونة في إدارة المنزل للدعارة ولا تحقق به جريمة المعاونة المعاقب عليها بالمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

ج - دعارة . جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة : اعتياد أحد الرجال التردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء وارتكابه الفحشاء عدة مرات مع المتهم التي تستخدم في إدارة هذا المنزل للدعارة . توافر عناصر الجريمة المذكورة في حق المتهم . المادة ٩ ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

أو محاكم الجنايات ، فإذا كان الحكم قد قضى بعدم جواز استئناف المتهم للحكم الصادر ضده من المحكمة الابتدائية المدنية في جريمة إهانة وقت عليها فإن الحكم يكون صحيحا لم يخالف القانون في شيء .

(القضية رقم ٦٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨٥

٣ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - قانون . قانون المرافعات . متى ترجع إليه المحكمة الجنائية .

ب - حكم . التوقيع عليه . الأثر المترتب على عدم مراعاة التوقيع على الحكم في ميعاد الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٢١٢ ج .

ج - حكم . إصداره . إجراءات . حضور المتهم بجلسة المرافعة أو إعلانه لها إعلانا صحيحا . إعلانه بالجلسة المحددة لصدور الحكم . غير لازم .

د - قض . طعن . أسباب جديدة . إجراءات . بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة وعدم التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .

هـ - قض . طعن . أسباب جديدة . إجراءات . إثبات . شهادة . النعى بوقوع خطأ في اسم أحد شهود الإثبات أدى إلى عدم إعلانه . عدم وجود أثر لذلك في الأوراق وعدم إثارته أمام محكمة الموضوع . التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

هذا المنزل وأنه ارتكب الفحشاء عدة مرات مع المتهم وهي ممن يستخدمن في إدارة هذا المنزل للدعارة فإن ذلك تتوافر به في حق المتهم عناصر جريمة الاعتياذ على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

٤ - متى أثبت الحكم أن أمر التفتيش قد بني على تحريرات جدية سبقت صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزييدا استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط الواقعة فعلا .

٥ - ظاهر نص المادة ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ أنه يجعل عقوبة المراقبة عقوبة تبعية تلحق عقوبة الحبس الأصلية بقوة القانون وبغير حاجة للنص عليها في الحكم . (القضية رقم ١٩٩٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨٤

٣ أبريل سنة ١٩٥٦

استئناف . جرائم الجلسات . حكم صادر من المحكمة الابتدائية المدنية في جريمة إهانة وقت عليها . استئناف المتهم هذا الحكم . غير جائز . المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

المبدأ القانوني

مؤدى نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية

٣٨٦

٣ أبريل سنة ١٩٥٦

قتل خطأ . ركن الخطأ . صورة واقعة يتحقق بها
ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ .

المبدأ القانوني

متى كان مفاد ما أثبتته الحكم مستخلصاً من
أقوال شاهدي الرؤية ومن المعاينة أن الجاني عليه
وزميله — وكل منهما يركب دراجته — كانا
ملتزمين الجانب الأيمن من الطريق بالنسبة
لاتجاههما فلما أبصرا بالمتهم مقبلانحوهما بسرعة
بالسيارة التي يقودها من الاتجاه المضاد ولكن
في ذات الجانب تاركا الجانب الأيمن لاتجاهه
هو خشياً أو يدهمهما فانحرفا إلى يسارهما لمقادة
ذلك ، غير أن المتهم لم يتمكن من إيقاف للسيارة
نظراً لسرعتها فانحرف هو الآخر إلى جانبه
الأيمن حيث اصطدم بالجاني عليه بالمجلة الخلفية
اليمني للسيارة فإن الواقعة على هذه الصورة لدى
استخلصها الحكم يتحقق بها ركن الخطأ في
جريمة القتل الخطأ كما هو معرف به في القانون .
(القضية رقم ٧٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨٧

٩ أبريل سنة ١٩٥٦

نقض . ظمن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . حكم
صادر في مخالفة لائحة الجبانات . الطعن فيه بطريق
النقض غير جائز .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات

٢ — لما كان قانون الاجراءات إذ تكفل
في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الاحكام والتوقيع
عليها لم يرتب البطلان على تأخير التوقيع إلا
إذا أمضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع ،
أما ميعاد التمنية الأيام المشار إليه فيها فقد أوصى
الشارع بالتوقيع على الحكم في خلاله دون أن
يرتب البطلان على عدم مراعاته . وكل ما رتب
على ذلك من أثر هو أن يكون للمحكوم عليه
إذا حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم
وجود الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر بالظن
ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ
إعلانه بإيداعه قلم الكتاب كما هو مقتضى نص
المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

٣ — لا يوجب القانون إعلان المتهم
للجلسة التي حددت لصدور الحكم متى كان
حاضراً بجلسة المرافعة أو معلنها لها إعلاناً صحيحاً .
٤ — متى كان المتهم لم يثر أمام المحكمة
الاستئنافية شيئاً في شأن بطلان الاجراءات
أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه اثاره ذلك
لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ — متى كان ما ينعاه المتهم من وقوع
خطأ في اسم أحد شهود الاثبات أدى الى عدم
اعلانه لا اثر له في الاوراق ولم يثره انتمهم أمام
محكمة الموضوع ليس له أن يثيره لأول مرة
أمام محكمة النقض .
(المادة رقم ٧٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨٩

٩ أبريل سنة ١٩٥٦

سرقة . صورة واقعة سرقة تامة طبقا للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ ع .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أثبت أن الكاتب المساعد بقلم الحفظ بمحكمة القاهرة التجارية كان قد بارح مكتبه يوم الحادث إلى غرفة كاتب أول المحكمة فاغتم المتهم - وهو كاتب عمومي - فرصة غيبته وجعل يقلب الملفات الموضوعة على المكتب واختلس منها أمر أداء معين والمستندات المرافقة له وأخفى هذه الأوراق بين صديريه وقيصه ، ثم أحس بعد ذلك بافتضاح أمره إذ رآه بعض الموظفين وهو يختلس الأوراق ويخفيها ، فأعاد ووضعها بين أوراق أحد الدفاتر التي كانت موضوعة على المكتب ، فان هذه الواقعة كما أثبتتها المحكمة على المتهم تكون جريمة السرقة التامة المنصوص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات كما هي معرفة بها في القانون .

(القضية رقم ١٤٩ سنة ٢٦ ق الهيئة السابقة) .

٣٩٠

٩ أبريل سنة ١٩٥٦

تفتيش . حق الزوجة في الإذن بدخول المنزل في غيبة زوجها .

المبدأ القانوني

الزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل

الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون ٣٥٣ سنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح دون المخالفات . فلا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في مخالفة لائحة الجبانات .

(القضية رقم ١٤١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وعبد محمد حسنين والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٣٨٨

٩ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - نقض . طعن . سبب جديد . حكم . حكم مستأنف . ليس للمتهم أن يثير طعنه فيه لأول مرة أمام محكمة النقض .

ب - نقض . طعن . سبب جديد . تفتيش . الدفع ببطلان التفتيش . ليس للمتهم أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ - ليس للمتهم أن يثير طعنه في الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٤٦ سنة ٢٦ ق الهيئة السابقة) .

٣٩٢

٩ ابريل سنة ١٩٥٦

دعارة . الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .
اعتبار الفرع منهم .

المبدأ القانوني

الفرع يعتبر من الغير في حكم القانون

رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(القضية رقم ١٥٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٣

٩ ابريل سنة ١٩٥٦

١ — حكم . توقيع . عدم توقيع . كاتب الجلسة
على الحكم اقيام مانع . لا بطلان . م ٣١٣ من قانون
الاجراءات الجنائية .

ب — حكم . تسببه . عدم رد المحكمة على
أقوال شهود النقي . لا عيب .

ج — نقض . طعن . سبب جديد . طعن المتهم على
تحقيقات النيابة . عدم إثارته بحاسة الهاكمة . لا يجوز
إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

المبادئ القانونية

١ — إن نص المادة ٣١٢ من قانون
الاجراءات الجنائية اوجبت تحرير الحكم بأسبابه
كاملا خلال ثمانية ايام من تاريخ صدوره . بقدر
الامكان وتوقيع رئيس المحكمة وكاتبها عليه ،
ثم بينت ما يتبع عند قيام مانع بالوئيس يمنع من
توقيع الحكم ، ولم يواجه حالة قيام المانع
بكاتب الجلسة ، ولم يرتب بطلانا على خلو
الحكم من توقيع .

٢ — المحكمة غير ملزمة بالرد على أقوال

والحائزة فعلا له في غيبة صاحبه ، فلها أن تأذن
في دخوله ، ويكون التفتيش الذي يجريه رجل
البوليس بإذن منها في غيبة صاحب المنزل تفتيشا
صحيدا في القانون .

(القضية رقم ١٥٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩١

٩ ابريل سنة ١٩٥٦

١ — تفتيش . حق الزوجة في الإذن بتفتيش مسكن
زوجها في غيبته .

ب — حكم . التوقيع عليه . إثبات . ماهية
الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع
على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره . ما يرد
في إعلان الایداع عن تاريخ الحكم يفرض تجاوز
الميعاد المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة
٣١٢ ج . ١ . لا عبرة به .

المبادئ القانونية

١ — تعتبر الزوجة وكيلة زوجها والحائزة
فعلا لمسكنه في غيبته فلها أن تأذن بتفتيش المسكن
في غياب زوجها .

٢ — الشهادة التي يصح الاعتداد بها في
إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما
التالية لصدوره إنما هي التي تثبت أن الطالب قد
توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه فلم يجده به
رغم مضي هذا الميعاد على صدوره فلا عبرة في
هذا المقام بما يرد في إعلان الایداع عن تاريخ
الحكم يفرض تجاوز الميعاد المنصوص عنه في
الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات
الجنائية .

(القضية رقم ١٥٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

شهود النفي متى كان ذلك مستفادا من أخذها بأدلة الثبوت .

٣ - متى كان الدفاع لم يبد بجلاسة المحاكمة ما يشيره من طعن على تحقيقات النيابة ، فإن مثله لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفضية رقم ١٦٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٤

١٠ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - استئناف . عرفة اتهام . الحالة التي يجب فيها إجماع آراء القضاة على الحكم . أمر صادر من غرفة الاتهام بالغاء أمر صدر من قاضي التحقيق بألا وجه لإقامة الدعوى . الطعن على هذا الأمر بعدم النص فيه على صدوره بإجماع آراء القضاة . لا محل له . م ٤١٧ / ٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

ب - حكم . النطق به . محكمة الجبايات . تأجيلها النطق بالحكم إلى ما بعد دور الانقضاء . لاخطأ .

المبادئ القانونية

١ - إن إجماع آراء القضاة على الحكم المنصوص على ضرورة توفره في الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، إنما هو قاصر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة اول درجة امام المحكمة الاستئنافية ، والتي يكون موضوعها طلب الغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها فيخرج عن نطاق هذا النص أوامر قاضي التحقيق التي تستأنف امام غرفة الاتهام ، ومن ثم فلا يكون هناك محل للطعن بإبطال الأمر الصادر من غرفة

الاتهام بالغاء الأمر الذي صدر من قاضي التحقيق بألا وجه لإقامة الدعوى لعدم النص في هذا الأمر على صدوره بإجماع آراء القضاة .

٢ - لم ينص قانون الاجراءات الجنائية على البطلان إلا في حالة عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق به ، فإن قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم إلى ما بعد دور الانقضاء لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(الفضية رقم ٩٢٩ سنة ٢٥ ق رئاسة ومعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين وأحمد زكي كامل المستشارين) .

٣٩٥

١٠ أبريل سنة ١٩٥٦

خيانة أمانة . اخفلاس أشياء مجبوزة . حجر إداري . عدم تعيين حارس للأشياء المجبوزة إداريا . بطلان محضر الحجز . عدم جواز تطبيق أى من المادتين ٣٣٣ أو ٣٤١ ع . المادتان ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات . مجال الأخذ بحكمهما .

المبدأ القانوني

مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها هذا القانون . وبهذا الحجز القضائي يصبح الشيء . بمجرد أمر القاضي بحجزه محتسبا على ذمة السلطة القضائية خاضعا لتصرفها طبقا لأحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة إلى الحجز الإداري

الذى نظامه الشارع بتشريعات خاصة وحدد له شروطاً نص عليها فأوجب دائماً لانعقاد الحجز الإدارى تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل أهميته بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ويصبح أميناً مسئولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز ، أما إذا لم يعين الحارس ولم تسلم إليه الأشياء المحجوزة إدارياً تسليماً فعلياً أو حكماً بعدم قبوله الحراسة فإن الحجز الإدارى لا ينفذ ويكون العيب الذى يلحق محضره فى هذه الصورة هو عيب جوهرى يبطله ، مما لا محل معه لتطبيق أى المادتين ٢٢٣ أو ٢٤١ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ١٢٩٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٦

١٠ أبريل سنة ١٩٥٦

أمر حفظ . صدوره من النيابة بعد تحقيق أجرته بنفسها . هو أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . صدوره فى صيغة أمر حفظ إدارى . لا يغير من طبيعته .

المبدأ القانونى

إذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو فى حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أياً كان سببه ، صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء فى صيغة الأمر بالحفظ الإدارى ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه ، وهو أمر له بمجرد صدوره حقيقته الخاصة حتى ولو لم

يعلن به الخصوم ويمنع من العود إلى الدعوى الجنائية مادام لا يزال قائماً ولما يأن قانوناً ولا يغير من هذا النظر أن المجنى عليها لم تعلن بالأمر على ما تقتضى به المادة ١٦٢ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية إذ أن كل ما لها أن تطعن فى القرار أمام الجهة المختصة لو صح أن باب الطعن ما زال مفتوحاً أمامها .

(القضية رقم ١٢٩١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٧

١٠ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - استئناف . حكم . اجراءات . حكم باطل صدر من محكمة أول درجة . التزام المحكمة الاستئنافية بتصحيح البطلان والحكم فى الدعوى دون إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . عدم التزامها بسماع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد . م ٤١٩ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية .

ب - استئناف . استئناف النيابة . القول بعدم قبول استئناف النيابة لارتضاها الحكم الابتدائى . لا أساس له .

المبادئ القانونية

١ - إذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاً فى الاجراءات أو فى الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى الموضوع فلا تملك أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد بل تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى ، وذلك وفقاً لما تقتضى به المادة ٤١٩ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية عند

نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد ، إذ أن البطلان إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يتعداه إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون طالما أن محكمة الدرجة الأولى كانت مختصة بنظر الدعوى ، وكانت الدعوى قد رفعت أمامها على وجه صحيح .

٢ - حق النيابة في الاستئناف مطابق تباعده في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه ويكون على غير أساس ما يثيره المتهم من عدم قبول استئناف النيابة لارتضاها الحكم الابتدائي .

(القضية رقم ١٣٩٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٨

١٠ أبريل سنة ١٩٥٦

أ - إجراءات . ضبط الأشياء وتحريرها . إغفال الإجراءات الواردة بهذا الشأن في قانون الإجراءات الجنائية . اطمئنان المحكمة إلى سلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية . لا بطلان . المادة ٥٥ . ج وما بعدها .

ب - دفاع . متى تقدم محكمة الموضوع بالرد صراحة على ما يقدم إليها من طلبات ؟

المبادئ القانونية

١ - لم يرتب قانون الإجراءات الجنائية البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها في خصوص تحرير المضبوطات المتعلقة بالجريمة ، مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى

تقدير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية .

٢ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالاجابة صراحة على طلب يقدم إليها ، حتى ولو كان من الطلبات الأصلية ، أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع القضية المنظورة أمامها ، أي أن يكون الفصل فيه لازما لفصل في الموضوع ذاته ، ومن غير ذلك يجوز لها ألا تنتفت إلى الطلب وألا ترد عليه .

(القضية رقم ١٤٠٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٩

١٠ أبريل سنة ١٩٥٦

أ - غرفة الاتهام . استئناف اختصاص . استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام . جوائز بالنسبة لأوامر قاضي التحقيق دون النيابة . المادة ١٢٣ . أ . ج .

ب - قض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . عدم حواز الطعن بالنقض من المتهم في أوامر غرفة الاتهام والمتعلقة بمسائل الاختصاص . مثال في دعوى أحيلت لمحكمة سينا العسكرية للاختصاص - المواد ١٩٣ - ١٩٥ . أ . ج .

المبادئ القانونية

١ - جواز استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام مقصور بنص المادة ١٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أوامر قاضي التحقيق دون النيابة .

صدر حكم مماثل في ذات الجلسة في الطعن رقم ٢٠١٠ سنة ٢٥ القضائية .

٢ - الأوامر التي تصدرها غرفة الآسام والمتعلقة بمسائل الاختصاص ليست من بين ما خول الشارع للمتهم حق الطعن فيه بطريق النقض . وعلى ذلك فإذا قضت غرفة الآسام في الاستئناف المرفوع من المتهم عن القرار الصادر من النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى محكمة سيدنا العسكرية للاختصاص - بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً فإن الطعن بطريق النقض في هذا الأمر يكون غير جائز .
(القضية رقم ٢٠٠٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة)

٤٠٠

١٠ أبريل سنة ١٩٥٦

إجراءات . إثبات . شهادة . مدى حق محكمة الموضوع في التحويل في حكمها على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم تسمعه .

المبدأ القانوني

لمحكمة بتمتضي القانون أن تعمل في حكمها على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم تسمعه في الجلسة مادام المتهم لم يطلب سماعه أو تلاوة أقوال، ومادامت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماعها من حضر من شهود الواقعة في مواجهة المتهم .
(القضية رقم ١٦٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة)

٤٠١

١٦ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - دعوى مدنية . رفعها أمام المحاكم الجنائية . خضوعها للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية الرجوع إلى قانون المرافعات . محله .

ب - دعوى مدنية . استئناف . رفع دعوى مدنية بالتبعية للدعوى الجنائية . المطالبة بتعويضات لاتزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً . استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية . غير جائز .
(م ٤٠٣ أ ج)

ج - دعوى . مصروفاتها . عدم اعتبارها من الملحقات التي تدخل في تقدير قيمة الدعوى . المادتان ٣٠ ، ٣٥٦ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - وفقاً للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الأحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد في مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ، أما إذا لم يوجد نص في قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات

٢ - المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز للدعي بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية إذا كانت التعويضات المطلوبة لاتزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزائي نهائياً .

٣ - الالتزام بدفع مصروفات الدعوى هو من الالتزامات التي يعتبر القانون مصدراً لها

وقفا لنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات ولا يقصد بالحكم بالمصروفات على خصم الزامه بتعويض عن خطأ ارتكبه في حق الخصم الآخر وإنما أوجب القانون الحكم بها على من خسر الدعوى فلا تعتبر من الملحقات المتوهم عنها في المادة ٣٠ من القانون المشار اليه ولا تدخل في تقدير قيمة موضوع الدعوى .

(القضية رقم ١٧٥ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة . مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسنين وأحمد زكي كامل المستشارين) .

٤٠٢

١٦ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - وب - نقص . طعن لامتلاحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في جريمة السرقة .

المبادئ القانونية

١ - إذا طلبت النيابة العامة من المحكمة أن تطبق في حق المتهمين الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات فاعتبرتهما المحكمة فاعلين أصليين في جريمة السرقة وطبقت في حقهما الفقرة الخامسة من هذه المادة وعاقبتهم بالحبس مع الشغل لمدة شهرين فإنه لا يكون لهما جدوى من القول بأن النيابة العامة لم تطبق الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات في حقهما .

٢ - لاجدوى للمتهم من القول بأن الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات غير

منطبقة في حقه ما دامت مدة الحبس المقضى عليهما بها مقرررة في القانون لجريمة السرقة البسيطة المنطبقة على المادة ٣١٨ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ١٨١ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٣

١٦ أبريل سنة ١٩٥٦

تلبس . صورة واقعة تتحقق فيها حالة التلبس .

المبدأ القانوني

مشاهدة نور كهربائي ينبعث من مصابيح في محل لم يكن صاحبه متعاقدا مع شركة الكهرباء على استيراد النور ومشاهدة أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك الشركة هو مما يتحقق به حالة التلبس كما هي معرفة به في القانون .

(القضية رقم ١٨٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٤

١٦ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - وصف التهمة . حق محكمة الموضوع في الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى من غير سبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع .

ب - نقص . طعن . أسباب الطعن . وجوب أن تكون واضحة ومحددة .

ج - إجراءات . استئناف . الدفع بعدم إعلان المتهم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف - سقوطه بعدم الاعتراض عليه بجلسته المعارضة م ٣٣٣ ج ١ .

د - حكم . استئناف . قضاء المحكمة الاستئنافية غيايا بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا . مطارضة المتهم في هذا الحكم الغيابي . الحكم فيها بالتأييد عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع آراء القضاة . بطلانه .

المبادئ القانونية

١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى، وذلك كله من غير سبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع .

٢ - يجب لقبول أسباب الطعن بالنقض أن تكون واضحة محددة .

٣ - إن حق المتهم في الدفع ببطء الاجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف يسقط إعمالا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات إذا لم يعترض عليه بجملة المعارضة .

٤ - إدارات المحكمة الاستئنافية أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بتشديد العقوبة، فإنه من التعيين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة، ويصبح الحكم باطلا فيما قضى به إذا تخلف شرطه صحة الحكم بهذا التشديد وفقا للقانون .

(القضية رقم ١٩٢ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٥

١٦ أبريل سنة ١٩٥٦

مواد مخدرة . القصد الخاص من إحرازها . استقاء المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو استنباطه من عناصر وظروف تصلح لإنتاجه . يكفي .

المبدأ القانوني

ليس لازما أن يكون استللال المحكمة على القصد الخاص من إحراز المادة المخدرة مصدره لدليل الذي يقدمه المتهم المحرز بنفسه . بل يكفي في ذلك أن تستق المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو تستنبطه من عناصر وظروف تصلح لإنتاجه .

المحكمة

... حيث إن الطاعنة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه معيب لفساد الاستدلال والقصور في التسبيب . ذلك بأن المحكمة استخلصت أن المطعون ضده يحوز الأفيون بقصد التعااطي . مع أن المادة المضبوطة وجدت في عدة لفافات ، هذا إلى أن المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ لا تستلزم قصدا معينا بل يكفي لتطبيقها أن يكون الإحراز بغير مسوغ أما الإحراز للتعااطي أو الاستعمال المنصوص عليه في المادة ٣٤ فيقضى من جانب المحرز أن يقيم الدليل على أن الإحراز كان بقصد التعااطي ولم يقدم المطعون ضده دليلا على ذلك فما كان يصح افتراض أنه يتعااطى ما أحزره ومعاقبته بالعقوبة المخففة التي أوقعتها عليه المحكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق المطعون ضده أدلة سائغة . تعرض للقصد من الإحراز فقال ما نصه : إن الثابت من الاوراق أن كمية المخدر التي ضبطت مع المتهم عبارة عن جرام ونصف من الأفيون وهي كمية ضئيلة لا يتسنى معها القول بأن المتهم قد أحزرها بقصد

٤٠٧

١٧ أبريل سنة ١٩٥٦

حكم . تسيبه . إثبات . حكم غير ظاهر منه أن المحكمة كانت ملزمة بالدليل في الدعوى عند استعراضه إلاما شاملا يهيء لها تجميعه تمحيصا كافيا . نقضه .

المبدأ القانوني

حتى كان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل إلاما شاملا يهيء لها أن تمحصه التمهيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما لا نجد معه محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساد . فإن هذا الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

المحكم

و ... حيث إن مما يتعاه الطاعنون والنيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه معيب بالنقض في التسيب وبالفصور وفساد الاستدلال ذلك بأن المحكمة بعد أن أثبتت في حكمها مما حصلت من إطلاعها على الأوراق ومن سماع الدعوى أن سائق السيارة السيد علي سلي (المظنون ضده الثاني) ذهب إلى محل محمد عباس أحمد في يوم ٢٦ من أكتوبر وطلب منه تغيير فرش السيارة النايلون وسجادتها بعد أن أثبت الحكم ذلك قال عند تحدته عن القرينة المستفادة من ذهاب المتهم الثاني إلى المحل المذكور أن محمد عباس أوضح في شهادته أمام المحكمة أن المتهم الثاني إنما طلب منه وضع سجادة جديدة وتغيير المشمع المحيط بالفرش النايلون دون تغيير أي جزء آخر ،

الاتجار خاصة وأن أحدا لم يشاهد المتهم يعرضها للبيع . كما أن المحكمة لا تأخذ من تعدد اللقافات دليلا على غير ما تعتقده وتنتهي إليه من أن إحراز المتهم للمخدر — كان بقصد استعماله الشخصي ، ولما كان هذا الاستدلال كافيا لتبرير ما انتهى إليه الحكم من أن إحراز المطعون ضده للأفيون المضبوط إنما كان لاستعماله الشخصي . وليس لازما أن يكون استدلال المحكمة على التصدد الخاص من الإحراز في هذه الصورة مصدره الدليل الذي يقدمه المتهم المحرز بنفسه . بل يكفي في ذلك أن تستق المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو تستنبطه من عناصر وظروف نصلح لإنتاجه . لما كان ذلك فإن ماثيره الطاعنة لا يكون سوى جدل في تقدير أدلة الدعوى التي كونت المحكمة منها عقيدتها ومثل هذا الجدل لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(القضية رقم ١٩٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٦

١٦ أبريل سنة ١٩٥٦

تحقيق . عدم تحقق . بدء . من إجراءات التحقيق قبل انتقاله إلى مقر عمله الجديد ومثروعه فيه وهو مختص بإجرائه قانونا . لا بطلان .

المبدأ القانوني

لا تبطل إجراءات التحقيق إذا كان المحقق قد أتم ما بدأه منها قبل انتقاله إلى مقر عمله الجديد وما دام قد شرع في هذا التحقيق وهو مختص بإجرائه قانونا .

(القضية رقم ١٩٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

الشرعى هو الذى أخذ العينة بطريقة فنية تدهو للاطمئنان إلى صلاحيتها لمقارنة الفصائل وإلى صحة النتيجة التى أسفر عنها التحليل والتى ثبت منها أن فصيلة الدماء التى علفت بمقعد السيارة ومسندها تتفق مع فصيلة دماء المجنى عليه .

دوحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن من بين الأدلة التى قدمها الاتهام فى الدعوى وجود بقعتين دمويتين أحدهما على الجانب الأيمن من المقعد الخلفى للسيارة المضبوطة والآخرى على الزاوية المقابلة من مسندها الخلفى . وأن التحليل أثبت أن هذه الدماء من فصيلة دماء المجنى عليه ، وعندما تعرضت المحكمة لتفنيد هذا الدليل قالت : « إنه ثبت من التحقيق أن المتهم الأول عند عودته فى يوم ٢٧ من أكتوبر للنيابة لاستجوابه توجه إليها بنفس هذه السيارة ولما طلب المحقق من البوليس إحضارها لمعاينتها أبدى المتهم نفسه أنها موجودة فى الخارج فعاينها وأثبت أوصافها وأن لها أربعة أبواب ومقعدين بغطاء من المشمع وأنه لخصها فلم يجد بها من الآثار سوى أثر لمادة حراء فى غطاء مظفأة السجائر رجع أنها طلاء وثبت من التحليل أن هذا الأثر ليس دما ولم يجد وكيل النيابة أى أثر آخر فى السيارة يدعو إلى الريبة ، ولا يمكن بعد ذلك أن تطمئن إلى عثور البوليس فى يوم ٣ من نوفمبر على تلك الآثار فى مقعد ومسند السيارة الخلفيين والتى ثبت أنها دماء من فصيلة دم المجنى عليه خاصة وأن وكيل النيابة أثبت فى فحصه للسيارة أن لها غطاء من المشمع يغطى أبوابها ومقاعدتها كما أثبت القائم مقام عبدالعزيز محمود مفرح فى محضره وشهد فى التحقيق وبجلسة اليوم بأنه وجد مع المقعد والمسند هذا الغطاء وأنه من مادة النايلون المجدول وأنه وإن كانت توجد لهذا النوع مسام قد تسمح

وبين هذين القولين اللذين أوردهما الحكم تناقض يعيبه . كذلك ساق الحكم ما يثير الشك فى القرينة المستفادة من نتيجة التحليل والتى دلت على اتفاق فصيلة الدماء التى عثر عليها بالمسند والمقعد الخلفيين للسيارة مع فصيلة عينة الدماء التى أخذت من جثة المجنى عليه ، إذ ذهب الحكم إلى أن هذه العينة الأخيرة أخذت بعد أن تعفنت الجثة ، وهذا السبب لا يقدح فى نتيجة التحليل إذا لوحظ أن الطبيب الشرعى قرر أمام المحكمة عند مناقشته أن العينة كانت صالحة للتحليل ، كما ذكر الحكم أيضا عن التلوثات التى وجدت بمقعد السيارة ومسندها أنها قديمة ذات لون أدكن ، وهو ما يخالف ما أثبتته الطبيب المحلل من أنها كانت محمرة اللون ، أما ما قاله المحكمة من أنها تشك فى وجود آثار الدماء بفرش السيارة بعد معاينة وكيل النيابة ، وقولها ماموداه أن تلك المعاينة كانت دقيقة إذ لم يفت المحقق أن يثبت فيها آثار بقع صغيرة حمراء على مظفأة السيارة ، هذا القول من جانب المحكمة ينفى أن وكيل النيابة لم يشاهد وجود كسرى جاج السيارة ولم يشر إليه بشئ فى معاينته . وأما ما قاله المحكمة من أنها تشك فى أن تكون الدماء التى شوهدت آثارها بداخل السيارة قد نفذت من الغطاء النايلون وتركت مثل البقع الكبيرة التى لوثت المقعد والمسند دون أن تترك أثرا يتم عليها فوق هذا الغطاء ، ما قاله المحكمة من ذلك لا يصلح لنفى الدليل المستمد من وجود تلك الآثار الدموية فى موضعها ، يضاف إلى ذلك أن المحكمة استندت إلى ما قرره الطبيب الاستشارى عند مناقشته أمامها من أن تعفن الدماء بجثة المجنى عليه يقضى إما إلى فسادها بحيث لا يمكن إجراء تحليل على فصائلها وإما إلى تغيير نوع الفصيلة عند التحليل ، وهذا الاستناد يدفعه ما ثبت فى الأوراق من أن الطبيب

ثم قول المحكمة بعد ذلك أن الآثار الدموية التي ثبت وجودها على المسند والمقعد قد تكون سابقة على الحادث ، هذان القولان بينهما تناقض إذ أن إرجاع تاريخ آثار الدماء إلى ما قبل وقوع الحادث معناه أنها كانت موجودة يوم فحص السيارة بمعرفة المحقق ، كذلك قالت المحكمة إن عدم وجود آثار دماء بالغطاء النايلون الذي كان يغطي مساند السيارة ومقاعدتها يشكك في آثار الدماء التي وجدت على المقعد والمسند ، وهذا القول بدوره لا يلزم منه حتماً أن تكون الدماء لم تنفذ من هذا الغطاء حتى استقرت بالقماش الذي يسفله ، خصوصاً مع ما أثبتته الحكم نفسه من أن المحكمة شاهدت هذا الغطاء فوجدته من النايلون المجدول ومع تسليمها بأن هذا النوع من النايلون له مسام قد تسمح بنفاذ الدماء منها إلى داخل المقعد والمسند ، وكذلك لا يستقيم ما قرره الدكتور أحمد العروسي الذي أجرى الصفة التشريحية في مناقشته الثابتة بمحضر الجلسة من أنه رأى بعض قطع النايلون وشاهد بها محل آثار مسامير وثقوب أخرى وهذا يسمح بالرشح كما أن هناك قطعاً كاملة ترشح بقعاً كبيرة وأراها للمحكمة ، أما قول الحكم بأن المحقق عاين السيارة في يوم ٢٧ من أكتوبر فلم يجد بها من الآثار سوى أثر لمادة حمراء في غطاء مطفأة السجائر ولم يجد أثراً آخر في السيارة ، هذا القول لا يبرر شك المحكمة في وجود آثار الدماء التي شوهدت بعد ذلك لأن وكيل النيابة المحقق على ما يتضح من محضر المعاينة الذي اطلعت عليه المحكمة بين المفردات التي أمرت بضمها قد عاين فقط كسوة المشمع الخارجية التي كانت تكسو المقاعد والمسند والأبواب بداخل السيارة فكان طبيعياً أن لا يقع نظره

بنفاذ الدماء منها إلى المقعد والمسند إلا أنه يصعب تصور حصول ذلك بغير أن تترك هذه الدماء آثاراً في نفس الغطاء النايلون كما يصعب أن تكون هذه الدماء بعد أن نفذت قد لوثت المقعد والمسند وأحدثت به بقعاً كبيرة مفروشة على النحو الثابت في التحقيق ، ولا يسع المحكمة إزاء ذلك كله إلا التشكك في صلة آثار الدماء هذه بحادث قتل المجنى عليه فقد تكون سابقة على الحادث أو لاحقة له لأسباب لم يوصل التحقيق إلى معرفتها ، ولا يدحض من ذلك أن الدماء من فصيلة دم المجنى عليه أو أن كل الفصائل الأربعة تنتظم منها كل البشر — هذا إلى ما هو ثابت من أن الجثة بقيت في الماء من يوم ٢٥ من أكتوبر حتى عثر عليها في ٢٩ منه بعد أن بدأ التعفن يسرى فيها ، ويقول الدكتور أحمد العروسي الطبيب الشرعي الذي أجرى تشريح الجثة أنه أخذ دماء منها على قطعة من القطن وأبقاها في مكتبه إلى ما قبل إرسالها للتحليل مما يزيد من سريان التعفن في هذه الدماء ، وقد قرر الطبيب الشرعي الاستشاري الدكتور يحيى شريف عند مناقشته في جلسة اليوم أنه ثبت عليها أن تعفن الدماء قد يؤدي إلى فسادها بحيث لا يمكن تحليل فصائلها وإما إلى تغيير نوع الفصيلة مما لا يمكن معه الاطمئنان إلى أن الفصيلة التي وجدت عند التحليل هي نفس الفصيلة الأصلية للدماء قبل سريان التعفن فيها ... » .

وحيث إن قول المحكمة في الحكم المطعون فيه أن وكيل النيابة عاين السيارة وفحصها فلم يجد بها سوى أثر لمادة حمراء في غطاء مطفأة السجائر ثبت من التحليل أنه ليس دماً ولم يجد وكيل النيابة أي أثر آخر في السيارة يدعو إلى الريبة بما مفاده أن المحقق لم يجد بها آثاراً من الدماء ،

أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستمد من وجود الدماء الآدمية كانت ملية بهذا الدليل إلماما شاملا يبيها أن تمحصه التحييص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرب الحقيقة بما لا توجد معه محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساد ، لما كان ذلك . وكان هذا العيب مما يتسع له أيضا وجه الطعن المقدم من النيابة بفساد الاستدلال فان الحكم المطعون فيه يكون لذلك معيبا بما يستوجب نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث ما جاء يباقي أوجه الطعن .

(القصة رقم ١١٦٩ سنة ٢٥ في رئاسة وعصوية لصادق الأساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمد إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٤٠٨

١٧ أبريل سنة ١٩٤٦

أمر حفظ . جنحة مباشرة . عدم إجراء النيابة تحقيقا في الدعوى وعدم إصدارها أمرا بالآلا وجه لاقامة الدعوى . حق المدعى بالحق المدني في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

المبدأ القانوني

الأمر بالآلا وجه لاقامة الدعوى العمومية الذي تصدره النيابة بعد التحقيق الذي تجريه بمعرفة هو الذي يمنع من إقامة الدعوى العمومية إذا ظهرت أدلة جديدة أو إلغاء النائب العام في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصيدوره ، فإذا لم تجر النيابة تحقيقا في الدعوى ولم تصدر قرارا بالآلا وجه لاقامة الدعوى العمومية فإن حق المدعى بالحق المدني يظل قائما في تحريك

على تلك الآثار التي لم تبدو واضحة إلا بعد نزع الغطاء الخارجى حوالى يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣ عند ضبط السيارة على النحو المبين بصدر الحكم ومن ذلك يبين أن ما اعتبرته المحكمة ردا على قرينة وجود الدماء — فى مسند السيارة ومقعدها ليس من شأنه أن ينفي دلالتها ما دام من الميسور تنظيف الغطاء النايلون وهو قابل لذلك بطبيعته فلا تظهر منه الدماء وقت معاينة النيابة للسيارة خصوصا وقد أنكر الطاعنون واقعة طلب تغيير الغطاء النايلون فى اليوم السابق لمعاينة النيابة ولم تأخذ المحكمة بقولهم .

وحيث إن ما ورد بالحكم بشأن تحليل البقع الدموية من أن الجثة بقيت فى الماء من يوم ٢٥ أكتوبر حتى عشر عليها فى ٢٩ من بعد أن بدأ التعفن يسرى فيها . وأن الدكتور أحمد العروسى الذى أجرى الصفة التشريحية أخذ دماء منها على قطعة من القطن وأبقاها فى مكتبه أياما قبل إرسالها للتحليل مما يزيد فى سريان التعفن . ما ورد فى الحكم من ذلك يثير الشبهة فى أن المحكمة كانت عند تقريرها هذه الواقعة غير متنبية إلى ما أجاب به الدكتور أحمد العروسى فى مناقشته أمامها من أن إلقاء الجثة فى الماء يؤدى إلى تعفن الجلد ولا يمتد هذا التعفن إلى الأحشاء الداخلية وأنه أخذ عينة الدماء على قطعة رفيعة من القطن وأبقاها للصباح وأرسلها إلى المعمل . وأنه لو كانت تلك العينة غير صالحة للفحص لأثبت طبيب المعمل ذلك وأخبره به . ولا إلى ما قاله الدكتور يحيى شريف الطبيب الاستشارى فى مناقشته الثابتة بمحضر الجلسة من أنه لا يستطيع القول أن الفصائل فى هذه الدعوى تأثرت بالتعفن ولما كان يبين مما تقدم أن الحكم مع ما يشوبه من التناقض الذى سبق بيانه فإنه غير ظاهر منه

الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

المحكمة

«... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو قصور الحكم عن بيان مؤدى أقوال الشهود الذين استند إليهم في إدانة الطاعنين وهم صالح نصير وكامل عبد المتجلى وبنيامين واصف اكتفاء بالقول بأن أقوالهم جاءت مطابقة لأقوال المبنى عليها مع أنهم تناقضوا في أقوالهم واختفوا فيما بينهم كما اختفوا مع المبنى عليها في وقائع متعددة .

«وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعنين واستند في إدانتها إلى أقوال المبنى عليها وبهونها وأورد مضمون أقوال المبنى عليها وقال إن أقوال بهونها جاءت مطابقة لما قرره المبنى عليها — لما كان ذلك . وكان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن أقوال هؤلاء الشهود بالجلسة الأولى لتبني صد الطاعنين ومما سبق في جملتها أقوال المبنى عليها . وكان لا يعيب الحكم أن يميل في تيراد أقوال بعض الشهود إلى ما أورد من أقوال شهود آخرين ما دامت أقوالهم مفسدة فيما استند إليه الحكم منهم فإن ما يثيره طاعن في هذا الوجه لا يكون له عمل .

«وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو بطلان الحكم لاستناده إلى واقعة لا أصل لها في الأوراق ذلك أن الشاهد بنيامين واصف الذي استندت إليه المحكمة في ثبوت التهمة لم يورد على واقعة الدعوى بل شهد على واقعة أخرى سابقة .

«وحيث إنه يبين من الإطلاع على المفردات

التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الشاهد بنيامين واصف شهد في محضر ضبط واقعة السب المسندة إلى الطاعن والمرفوع شأنها الدعوى العمومية — وبذلك يكون مذكوره الحكم له أصله الثابت في الأوراق ويكون ما ينهيه في هذا الوجه أيضا غير مفيد .

«وحيث إن مبنى الوجه الثالث والخامس والسادس هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطاعنين دفعا (أولاً) بعدم قبول الدعوى المدنية والجنائية لأن المبنى عليها اعتدت بدورها على الطاعنين بالسب بما اسقط حقها في المطالبة بالتعويض و (ثانياً) بطلان صحيفة الدعوى المباشرة لخلوها من تاريخ الواقعة ومكانها ومواد القانون المنطبقة عليها . و (ثالثاً) بعدم جواز رفع الدعوى العمومية بعد صدور أمر النيابة العامة لحفظها وقد ردت التهمة على هذا الدفاع ردا غير صائب .

«وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعنين ورد عليه في قوله «وحيث إنه لا بد على المدعى الأول الخصم ببطلان صحيفة الجنحة المباشرة بأن الحادث وقع في محل قانون تحقيق الجنايات المدعى لأنه وقع في محل تاريخ العمل بقانون الإجراءات الجنائية وتنص المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات على أن أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انقضاء الجلسة يجب إبدائها قبل سماع شهادة أي شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك تبوء والإسقاط بحق الدعوى بها — وبذلك ثبت بالأوراق أن المتهمين لم يدفعا ببطلان صحيفة أفعال المحكمة الجزئية ومن ثم سقط حق المدعى بها ويكون المدفع من غير النفع . وحيث إنه عن المدفع بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية لسابق حفظها

يتناول العرض كما استند إلى اعتراف الطاعن الثاني بأنه اعترض طريق من حضروا لزيارة المجنى عليها من عملاتها وجعل من هذا الاعتراف قرينة على صحة الواقعة المسندة إليه وكلاهما لا يصلح سببا للإدانة ولا يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم إليه .

« وحيث إنه لما كان الحكم قد بين الواقعة بما تتوافر به أركان الجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها وكان ما قاله الحكم سائغا ومقبولا فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا يتعلق بتقدير الدلائل مما تستعمل به محكمة الموضوع ولا تقبل إزارته أمام محكمة النقض .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات بدلا من ثلاث مخالفا بذلك حكم المادة ٥٦ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ مما يقتضي إعمالا لنص المادة ٤٣٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية تصحيحه والحكم بمقتضى القانون .»

(القضية رقم ١١٩٥ سنة ٢٥ في بالهيئة الدائمة) .

٤٠٩

١٧ أبريل سنة ١٩٥٦

١ — مسؤولية مدنية . قبض بدون وجه حق . القضاء بالبراءة لعدم العقاب على هذه الواقعة . عدم انتفاء المسؤولية المدنية حتما في هذه الحالة . جواز أن تكون الواقعة مكونة لفعل ضار خاطئ . مستوجب للمسؤولية المدنية .

ب — دعوى مدنية . اختصاص . حكم صادر بالبراءة في الدعوى الجنائية . دعوى مدنية مرفوعة بما للدعوى

من النيابة فهو مردود بأن حق رفع الدعوى مباشرة أعطى للدعى بالحق المدني كرقابة على النيابة ولا تحقق الرقابة لو أن قرار الحفظ الصادر من النيابة يكون له تأثير على تحريك الدعوى مباشرة من المجنى عليه ومن ثم يكون الدفع على غير أساس متعينا رفضه .

« وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبإتالي الدعوى الجنائية المباشرة لأن المدعية بالحق المدني سبت المتهمين باعترافيها فهو مردود بأنه حتى على الفرض بصحة الإدعاء أن المدعية بالحق المدني سبت المتهمين فلا مانع يمنعها من تحريك الدعوى العمومية بمعرفتها بالطريق المباشر متى كان المتهمان قد سبها إذ لا مقاصة بين الجرائم ومن ثم يكون الدفع السابق لا يستند إلى أساس من القانون مما يتعين معه رفضه .» لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم في الرد على الدفيعين الأول والثالث صحيحا في القانون وكان الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى العمومية الذي تصدره النيابة بعد التحقيق الذي تجريه بمعرفتها هو الذي يمنع من إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو الغاء النائب العام في مدة الثلاث أشهر التالية لصدوره وكانت النيابة لم تجر تحقيقا في الدعوى ولم تصدر فيها أمرا بالألا وجه لإقامة الدعوى العمومية فإن حق المدعى بالحق المدني يظل قائما في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية ويكون ما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن صحيحا أيضا .

« وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن الحكم شبه فساد في الاستدلال إذ استند في ثبوت التهمة في حق الطاعنين إلى أقوال المجنى عليها مقررًا بأنه لا يعقل أن تدعى على خصمها بالسب الذي

٢ - إذا رقت الدعوى العمومية على المتهم قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد فتظل الدعوى خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم.

المحكم

« ... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه - حين قضى بأداة الطاعنة وبالتعويض - قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وانطوى على بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع ذلك أنها تمسكت بحملة دفعوع قانونية من شأن أيها أن تقضى على الدعوى - ولكن الحكم أغفل الرد على بعضها ورد على البعض الآخر بما لا يصلح رداله - إذ دفعت (أولاً) بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ٦١ سنة ١٩٥٠ بندر الزقازيق (وثانياً) بعدم قبول الدعوى المدنية - أساس الدعوى الجنائية - لرفعها بعد مضي ثلاثة شهور من تاريخ علم المجنى عليهم بالجريمة عملاً بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الإجراءات (وثالثاً) بعدم جواز استئناف النيابة لأنها لم تطلب عقوبة معينة غير الغرامة والمصاريف - كما طلبت في مذكرتها الختامية المقدمة منها إلى محكمة ثاني درجة سماع الشهود الذين أشارت المدعيات بالحق المدني إلى أن الحادث وقع أمامهم - إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى بما قاله رداً على الدفيعين الأول والثالث دون غيرهما بأن الحكم الفرعي صدر في تاريخ سابق على الحكم المنقوض فلا يجوز إثارتهما من جديد في حين أن الصحيح في القانون أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يستلزم التصدي بجميع

الجنائية ولم تر المحكمة الجنائية أن الفصل في موضوعها يستلزم إجراء تحقيق خاص تعطل به الدعوى الجنائية .
الزام المحكمة الجنائية بالفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الصادر بالبراءة .

المبادئ القانونية

١ - القضاء بالبراءة لعدم العقاب على واقعة القبض بدون وجه حق لا يؤدي حتماً إلى إلتقاء المسؤولية المدنية ولا يمنع أن تكون نفس هذه الواقعة فعلاً خاطئاً ضاراً يوجب ملزمة فاعله بتعويض الضرر .

٢ - يتعين على المحكمة الجنائية أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته بالبراءة في الدعوى الجنائية المتبوعة مادامت لم تر أن الفصل في التعويضات موضوع الدعوى المدنية - كان يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه تمطيل الفصل في الدعوى العمومية .

(القضية رقم ١٤١٣ سنة ٢٥ ق مالبشة السابقة) .

٤١٠

١٧ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - نقض . طعن . أثر قبوله .
ب - إجراءات . رفع الدعوى العمومية قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد . بقاؤها خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم .

المبادئ القانونية

١ - إن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام المحكمة التي تباد أمامها المحاكمة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض .

قائع الدعوى التي بنى على أساسها الحكم المنقوض ويترتب عن ذلك بطلان جميع ما تم نفاذ من قبل — وأن استئناف النيابة تم في ظل قانون تحقيق الجنايات النفي — مع مخالفة ذلك لثابت من الأوراق إذ أن الحكم الابتدائي صدر في ١٥/٤/١٩٥٢ أي في ظل قانون الإجراءات الجنائية وقد أصبح نافذا ومعسولا به من تاريخ ١٥-١١-١٩٥١ ولم تطالب النيابة في أية جلسة من جلسات المحكمة بما يخول لها حق الاستئناف وأغفل الحكم التعرض لغير ذلك من تطالبات الحامية السابق بيانها فجاء قاصرا في بيانه — هذا وقد سمحت محكمة ثاني درجة للدعيات بالحق المدني بتقديم مذكرة يدافعن بعد انتهاء الأجل المحدد لتقديم مذكرات دون أن تعين بها الطاعنة واعتمد عليها فيما قضى به ضد الطاعنة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

« وحيث إن واقعة الدعوى كما استظهرتها المحكمة من الأوراق تخلص في أن بلاغا قدم إلى مأمور بندر الزقازيق بتاريخ ٢-١١-١٩٤٩ موقعا عليه من وكيل عطا الله وهبه (والد المدعيات بالحق المدني) يتضمن اتهام الطاعنة ومن تدعى بهيه حسن العدوى بالتعدى عليهم بالسب العلني المتضمن طعنا في الأعراض في يوم ٢٩-١٠-١٩٤٩ وستنت فيه عادلة وأنصاف عطا الله وهبه بتاريخ ٦-١١-١٩٤٩ وحفظت الشكوى إداريا فرفع عطا الله وهبه عن نفسه وبصفته وليا على كريمته عادله وأنصاف اللجنة المباشرة رقم ٦١ سنة ١٩٥٠ بندر الزقازيق — وبجلسة ٦-٢-١٩٥٠ لم يحضر المدعى بالحق المدني فتمضي ببراءة الطاعنة ومن معها ورفض الدعوى المدنية قبلهما وألزم المدعى بالحق المدني بالمصروفات — فرفع المدعيات بالحق المدني ومن عادله وأنصاف وبدور عطا الله

الدعوى رقم ٣٦٠ سنة ١٩٥٠ بندر الزقازيق ضد الطاعنة وبهية حسن بالسب العلني الذي تضمن طعنا بالأعراض وخدشا لسمعتين بعريضتها المعنوية في ٢٢ و ٢٣ و ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ وطلبن عقابهما بالمادتين ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وإلزامهما بأن يدفعن لهن قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وعدل الحاضر عن المدعيات بالحق المدني طلباته إلى مبلغ ٥١ جنيا فدفع الحاضر عن الطاعنة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ٦١ سنة ١٩٥٠ بندر الزقازيق فقضت محكمة أول درجة في ١٥-٤-١٩٥٢ برفض الدفع وبتغريم كل من المتهمين ١٠ جنيات وإلزامهما بأن يدفعن للدعيات بالحق المدني قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة — فاستأنف المحكوم عليهما والنيابة والمدعيات بالحق المدني وقيد الاستئناف برقم ١٦٣٥ سنة ١٩٥٢ جنح سر الزقازيق فعاد الحاضر عن الطاعنة ودفع بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة وبعد أن أتمت محكمة ثاني درجة نظر الدعوى قضت بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئناف شكلا وبرفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وإعادة الدعوى إلى المرافعة لجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٥٢ لنظر الموضوع — على أساس أن الدعوى المدنية في القضية رقم ٦١ سنة ١٩٥٠ بندر الزقازيق غير مقبولة لانعدام صفة رافعا لبلوغ عادله وأنصاف سن الرشد قبل رفعها عما يترتب عليه عدم قبول الدعوى الجنائية — فلا حجة للحكم الصادر فيها قبلهما فضلا عن أن بدور لم تكن خصما في الدعوى — وفي ٦/١٠/١٩٥٣

حكمت المحكمة بحبس كل من المتهمين خمسة عشر يوماً وتغريم كل منهما ١٠٠ قرش وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات من اليوم مع إلزامها بأن يدفعاً للبدعيات بالحق المدنى مبلغ عشرة جنيهات والمصاريف المدنية المناسبة وأعفتها من المصاريف الجنائية — فطعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدم الحاضر عن الطاعة شهادة بعدم ختم الحكم في مدة ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره — فقضى من هذه المحكمة بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٤ ، بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الزقازيق الابتدائية لتجكم فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى ، فعادت الطاعة إلى التمسك بالدفع الثلاث السابق بيانها وقضت محكمة ثاني درجة بتاريخ ٩ / ٥ / ١٩٥٥ بعد حجز القضية للحكم والتصريح بتقديم مذكرات باجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين خمسة عشر يوماً وتغريم كل منهما مائة قرش وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبتين وألزمت المتهمين بأن يدفعوا للبدعيات بالحق المدنى مبلغ عشرة جنيهات على سبيل التعويض والمصروفات المدنية الاستئنافية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعة بها وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها وتعرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٦١ سنة ١٩٥١ بندر الزقازيق فقال « وحيث إن الدفاع عن المتهمين عاد أمام هذه المحكمة — وهي هيئة غير التي أصدرت الحكم المنقوض بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى

لسابقة الفصل فيها في الجلسة رقم ٦١ سنة ١٩٥١ بندر الزقازيق . وحيث إن الثابت أن المحكمة هيئة سابقة قضت بتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ استقلاً برفض هذا الدفع ثم قضت بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ بحكم قطعى في الموضوع وأن التمس بالنقض قد انصب على هذا الحكم الأخير وحده وأن محكمة النقض إذ قضت بالنقض فقد بنت حكمها على بطلان هذا الحكم دون تعرض لما سبق هذا الحكم من إجراءات في الدعوى . وحيث إن المسألة أن نقض الحكم لا يترتب عليه من أثر إلا بالنسبة للحكم موضوع النقض ولما لحقه من إجراءات أو آثار . أما الأحكام السابقة والإجراءات الصحيحة التي سبقت أو كانت قد قضت فيه المحكمة استقلاً فلا يجوز للحكمة إثارتها من جديد وهذا الأمر مسلم به كقاعدة أولية في المادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات التي تنص على النقض ما لم تكن التجزئة غير ممكنة والمسلم به في الدعوى الحالية أن الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى صدر استقلاً وهذه القاعدة المسلم بها في قانون الإجراءات الجنائية نقلها الشارع عن قانون المرافعات الذي ينص في المادة ٤٧٧ منه على أنه (يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها) لما كان ذلك وكان نقض الحكم يعيد الدعوى أمام المحكمة التي تعاد أمامها المحاكمة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وكانت الطاعة لا تدعى أن طعنها عن الحكم الأول قد شمل الحكم الصادر في ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ والنقض الأول لم يشمل — فان إجراءات المحاكمة الأولى والحكم الصادر في ١٤ أبريل

الطاعنة ومن معها بتاريخ ٢٢ و٢٣ و٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ أى قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد فتظل الدعوى خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم الذى كان معمولاً به وقت رفعها ، لما كان ذلك جميعه فان ما تثيره الطاعنة فى طعنها لا يكون له أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٢٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد ومحمد حسن بن وفهم يسى الجندى المستهارين) .

٤١١

١٧ أبريل سنة ١٩٥٦

أ — مسئولية مدنية . مسئولية المتبوع عن فعل تابعه . قوامها ومقتضى تحقق ؟

ب — مسئولية مدنية . قتل خطأ . رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابته . بيانها فى الحكم . مثال .

المبادئ القانونية

١ — مسئولية السيد تتحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو كما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الضار غير المشروع أو هيأت له بأى طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصى وسواء كان الباعث الذى دفعه إليه متمسكاً بالوظيفة أو لاعلاقة له بها إذ تقوم مسئولية المتبوع فى هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته أو إساءة استعمال الشئون التى عهد إليه المتبوع بها تمكفلاً بما افترضه القانون فى حقه من ضمان سوء اختياره لذاته وتقصيره فى مراقبته .

سنة ١٩٥٣ . بقبول استئناف النيابة شكلاً ورفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لاتزال قائمة بعد نقض الحكم القطعى لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . فما تثيره الطاعنة فى هذا الخصوص لا محل له ، لما كان ذلك وكان الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم فى الدعوى على مقتضى الأوراق وليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى هى لزوماً له أو ما تستكمل به النقص فى إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة وكانت محكمة الدرجة الأولى قد حققت شفوية المرافعة بسماعها أقوال المدعىات بالحق المدنى الشاهدات فى الدعوى فى مواجهة المتهم الحاضرة ودارت المرافعة فى الدعوى على أساس التحقيقات الابتدائية وما أجرته محكمة الدرجة الأولى من تحقيق شفوى بالجلسة فليس للطاعنة أن تتحدى بأن المحكمة الاستئنافية لم تجبها إلى طلب سماع أقوال المدعىات اللاتى طلبت سماعهن فى مذكرة قدمتها بعد حيز القضية للحكم وكان مجرد وجود مذكرة فى الأوراق لم تعلن بها الطاعنة لا يصح بناء عليه القول بأن المحكمة اطلعت عليها وقدرتها عند الحكم إذ الأصل المفروض فى القاضى أن يعلم أنه لا يدخل فى تقديره عند الفصل فى الدعوى إلا العناصر التى قد طرحت على بساط البحث وعرضت على الخصوم جميعاً ليتناولوها بالمناقشة أما عن الدفع بسقوط حق المدعىات فى إقامة الدعوى طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية ؛ فانه وإن كان من واجب المحكمة أن ترد عليه إلا أن إغفالها الرد لا يستوجب فى صورة هذه الدعوى نقض الحكم ما دام هذا الدفع كما عرضته الطاعنة فى طعنها يمكن محكمة النقض من الفصل فى الدعوى التى رفعت على

٢ - يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذي دانه بالقتل خطأ وبين إصابته للجنى عليه بإصابات قاتلة ، بما يكفي لإثبات قيام هذه الرابطة بقوله « وحيث إن خطأ المتهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن إنحرافه للجبهة اليمنى حيث كان يسير الجنى عليه وعدم استعماله لجهاز التنبيه أو الفرامل عند اقترابه منه مما أدى إلى الحادث فأصيب الجنى عليه »

المحكى

« حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن دفع بأنه لم يختار السائق الذى دانه الحكم المطعون فيه بالقتل الخطأ ولم يكن هذا السائق يودى عملاً للطاعن ولم يكن مستخدماً لديه ولم تكن للطاعن عليه سلطة الأمر والنهى فقد أتى به حمال تابع للسائق الأصيل لسيارة الطاعن ليستعين به على نقلها من مكان مهجور تركها فيه سائقها بعد أن تعطلت منه ولم يعد إليها ولم يتصل علم الطاعن بشيء من ذلك وإذ كان الحكم حين ألزم الطاعن بالتعويض باعتباره متبوعاً قد استند إلى أن وظيفة الحمال قد أتاحت له استدعاء المتهم لقيادة السيارة وأن في ترك السيارة في عهده دون أخذ الاحتياطات خطأ يسأل عنه المالك دون بيان لكسبه فانه يكون قد أخطأ في القانون لأن الحمال والمتهم لم يكونا تابعين للطاعن ولم يكن من وظيفة الحمال قيادة السيارة أو دعوة غيره لقيادتها فان أقدم على شيء من ذلك فقد خرج عن نطاق أعمال الوظيفة ولم يأت عملاً لازماً لها وليس يكفي أن

يقع العمل الضار من التابع بمناسبة الوظيفة حتى ترتب عليه مسئولية المتبوع بل يجب أن يكون وقوعه بسبب تأدية الوظيفة على أن ما أقدم عليه الحمال كان بقصد أن ينجو بنفسه من المكان المهجور الذى تعطلت فيه السيارة . ويقول الطاعن فى الوجه الثانى من أوجه الطعن إن الحكم المطعون فيه قصر فى بيان رابطة السببية بين الخطأ الذى نسب إلى السائق المتهم وبين الفعل الضار وهو قتل الجنى عليه الذى رتب عليه مسئولية الطاعن مدنياً . ويقول فى الوجه الأخير إنه بين فى مذكرته الختامية التى قدمت لمحكمة ثانى درجة أن الحمال لم يكن تابعا للطاعن وإنما كان يتبع السائق الأصيل ويتقاضى أجره منه وطلب استدعاء الحمال لمناقشته فى ذلك فلم تجبه المحكمة إلى ذلك ولم تشر إلى علة الرفض فى حكمها بما يعد إخلالاً بحق الدفاع .

« وحيث إن الحكم المستأنف الذى أيده الحكم المطعون فيه أخذاً بأسبابه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به مسئولية المتبوع مدنياً عن أفعال التابع وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اطمأن إلى قيام رابطة العمل بين الحمال والطاعن وفند ما ادعاه الأخير من انتفاء هذه الصلة بقوله « كما أن تبعية الحمال السيد علم الشافعى للمسئول بالحقوق المدنية ثابتة من أقواله ولا يمكن أن تكون محل جدل إذ كيف يمكن أن يترك المسئول بالحقوق المدنية سيارة نقل ذات قيمة فى عهدة شخص أجنبى عنه . » ورتب مسئولية الطاعن مدنياً على ما مؤداه أن أساس هذه المسئولية خطأ مفترض فى جانب المتبوع لا يقلل لإثبات العكس حرجه إلى سوء اختياره لتابعه وتقصيره فى رقابته أخذاً بنص

المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم الذي وقعت الواقعة في ظله والذي يوجب مسئولية السيد عن الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمه متى كان واقفاً منهم حال تأدية وظائفهم لعموم النص الذي ينصرف إلى الأضرار الواقعة حال تأدية الوظيفة دون قصره على الأضرار الناشئة من تأديتها مما لا يجعل مسئولية السيد قاصرة على أعمال الوظيفة فحسب بل يجعلها شاملة لكل فعل ولو لم يكن من أعمال الوظيفة لكن أداءها قد هيأ له بحيث لم يكن ليوقع لولا هذا الأداء . ثم استطرد الحكم قائلاً : وفي الحالة التي نحن بصدد حلها لولا أن هيأت وظيفة الحمال لهذا الأخير استدعاء المتهم لقيادة السيارة لما وقع الحادث ، لما كان ذلك . وكان ما ذكره الحكم صحيحاً في القانون إذ أن مسئولية السيد تتحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة إتيان فعله الضرر غير المشروع أو هيأت له بأى طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باع شخصي وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته أو إساءة استعمال الشئون التي عهد إليه المتبوع بها متكفلاً بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذي دانه بالقتل خطأ وبين إصابته للجنى عليه باصابات قاتلة بما يكفي لإثبات قيام هذه الرابطة التي تنتهي إليها مسئولية الطاعن بقوله : وحيث إن خطأ المتهم ثابت من قيادة السيارة بسرعة

ومن انحرافه للجهة التي حيث كان يسير الجنى عليه وعدم استعماله لجهاز التنبيه أو الفرامل عند اقترابه منه مما أدى إلى الحادث فأصيب الجنى عليه ، ثم عدد إصاباته ووصف ما ذكره التقرير الطبي التشرىحي عنها وما أثبتته من أنها سببت الوفاة وأنها تحدث من مثل المصادمة بسيارة . ولما كان ما تقدم به الطاعن في مذكرته بعد حجز القضية للحكم من طلب سماع شهادة الحمال لإثبات عدم تبعيته للطاعن قد ردت عليه المحكمة بما مؤداه أنه ثبت لديها قيام هذه العلاقة على أنه لا عيب على المحكمة إذا هي لم تجب الطاعن إلى إجراء تحقيق جديد ما دام لم يتقدم بهذا الطلب قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى وبذلك يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٨٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة الساقة) .

٤١٢

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦

اشتباه • عود للاشتباه . تطبيق المادة ٣٣ عقوبات في جريمة العود للاشتباه وجريمة السرقة التي تكونها لأجل له .

المبدأ القانوني

إذا كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للاشتباه ، إلا أن هذه الجريمة لا تزال في باقي أركانها مستقلة عن جريمة السرقة بحيث يتعذر اعتبارها فعلاً واحداً يمكن وصفه قانوناً بوصف قانوني واحد أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة وكل فعل منها يكون جريمة مستقلة ومن

ثم فلا يكون هناك محل لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات

(القضية رقم ٢٩٥ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل ومحمد محمد حسنين وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٤١٣

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦

اشتبه . عود للاشتباه . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات في جريمة العود للاشتباه وجريمة السرقة التي تكونها . لا محل له .

المبدأ القانوني

إن الفعل المادي الذي يكون جريمة العود للاشتباه ومثله الطاهر — ارتكاب جريمة سرقة — وإن كان يدخل على نوع مافي تكوين أركان جريمة العود للاشتباه إلا أن هذه الجريمة لانزال في باقي أركانها مستقلة عن الجريمة الأولى — كما أن المشرع بما أورده في المادتين ٦٥٥/٢١ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ قد دل على أنه لا يربد الأخذ في الجريمةين بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات . (القضية رقم ٢٩٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٤

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦

أ — مشتبه فيهم . الاشتباه . ماهيته .
ب — تعدد . تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ ع . الأصل فيه .
ج — مشتبه فيهم . عود للاشتباه . وجوب توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى

التي يرتكبها المشتبه فيه . رفع الدعوى الجنائية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة . لا يؤثر . سريان حكم المادة ٣٢ ع . لا محل له .

المبادئ القانونية

١ — الاشتباه هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا مما يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى وإنما افترض الشارع بهذا الوصف كمن خطر في شخص المتصف به ورتب عليه ، إذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب إنذاره أو معاقبته على تجديد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله الحاضر بماضيه الذي انتزع منه هذا الوصف ، ولما كان وصف الاشتباه بهذا المعنى رهنا بثبوت مقدمات خاصة جعلها الشارع أمانة على ميل المشتبه فيه لنوع من الإجرام فقد خول القاضي أن يصدر حكما واجب التنفيذ فورا إما بإنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما أو أن يوقع عليه عقوبة المراقبة .

٢ — الأصل في تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها .

٣ — حالة الاشتباه تقتضي دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى

الساحب إذا ضاع مقابل الوفاء بفعل المسحوب عليه وهي تخول الساحب أن يثبت كما تقول المادة ١٩٣ تجارى أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل فى منفعتة .

٢ — متى كانت المحكمة قد ضمنت أسباب حكمها أنه لا يعفى من المسئولية الجنائية من يعطى شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم الصرف أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك . فإن ذلك يعتبر صحيحا فى القانون .
(القضية رقم ٢٠٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٦

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦

قض . اجراءات . الطعن ببطالان الاجراءات التى بنى عليها الحكم . ممن يقبل ؟

المبدأ القانونى

الطعن بالنقض لبطالان الاجراءات التى بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطالان .

(القضية رقم ٢٠٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٧

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦

مواد مخدرة . حكم . تسببه . الاحراز بقصد التعاطى . مثال لكفاية التدليل عليه .

المبدأ القانونى

إذا كان الحكم قد دلى على ثبوت قصد

التى يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذا بعموم القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات يستوى فى ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عن الاشتباه فى قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ولا محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات فى هذه الحالة والقول بغير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص العقاب الذى فرضه الشارع لجرائم الاشتباه وانحراف عن الغاية التى تنياها من هذه النصوص .
(القضية رقم ٢٩٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٥

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦

١ — شيك . عدم تقديمه فى الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٩١ تجارى . عدم زوال صفته . وعدم تخويل الساحب استرداد مقابل الوفاء .
ب — شيك . المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ تجارى . الدعاوى الخاصة بها .
ج — شيك . إعطاء شيك بدون رصيد أو صدور أمر من الساحب بعدم صرفه أو سحبه مبلغا يجعل الباقي غير كاف . قيام المسئولية الجنائية .

المبادئ القانونية

١ — إن عدم تقديم الشيك فى الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٩١ من القانون التجارى لا يترتب عليه زوال صفته ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء كله أو بعضه .

٢ — المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ من القانون التجارى خاصة بدعاوى الرجوع على

٢ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون إلا نطقاً في تطبيق القانون أو تأويلها دون البطلان الذي يقع في الأمر أو في الاجراءات .

(القضية رقم ٣٩٧ سنة ٢٥ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل وممطلق كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حنيفه المستشارين) .

٤١٩

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - دعوى مدنية . رفضا صحيحة تبعا للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيهما معا بحكم واحد . متى لا يجوز الفصل فيهما بحكم واحد .

ب - استئناف . حكم . استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم . وجوب مدور الحكم في هذا الاستئناف باجماع آراء القضاة . سريان حكم المادة ٤١٧ لاجراءات في هذه الحالة أيضا .

المبادئ القانونية

١ - الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معا بحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية بحيث إذ أصدرت المحكمة الجنائية حكما في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها بعدئذ الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها في الفصل فيها ، وقد ورد على هذا الأصل أحوال استثناءها للقانون ، من بينها

التعاطي لدى المتهم في قوله « وتري المحكمة أن مقدار المخدر المضبوط ليس كبير بالنسبة لشخص مدمن التعاطي وترجح أن المتهم كان يحزره لاستعماله الشخصي إذ أنه فضلا عن أن سوابقه تدل على ذلك فإنه لو كان يتجر لأعد لفافات صغيرة لتوزيع المخدر ولضبطات معه بعض هذه الفافات أو آلة التقطيع كمطواة وميزان الأمر المنتفى في الدعوى » فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفي لتدليل على إحراز المخدر بقصد التعاطي ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه (القضية رقم ٢١٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٨

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - غرفة الاتهام . حقها في اجراء تحقيق تكبيلي وحقها في التصدي للدعوى . حقان مستقلان غير مرتبطين وموكلان لتقديرها .

ب - نقض . طعن . الطعن في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام . مناطه .

المبادئ القانونية

١ - حق غرفة الاتهام في اجراء تحقيق تكبيلي وحقها في التصدي للدعوى هما حقان مستقلان لا يرتبطان ببعضهما ولا يلزم أحدهما عن الآخر وكلاهما من إطلاقات غرفة الاتهام موكل لتقديرها وخاضع لسلطانها تبشيره ما تراءت لذلك وجهها وتدعمه إذا لم تر من مباشرته جدوى كما هو المستفاد من نصوص المواد ١٧٥ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية .

٤٢١

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦

- ١ - خيانة الأمانة . متى يتم ركن الاختلاس فيها .
 - ب - إختصاص . إختصاص على . خيانة أمانة .
- احتجاز المتهم المقيم بالاسكندرية نقودا وهو بها بنية تملكها . إختصاص محكمة الاسكندرية بنظر الدعوى في هذه الحالة .

المبادئ القانونية

- ١ - إن الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .
 - ٢ - إذا كان المتهم قد دل حين احتجز نقودا وهو بالاسكندرية بنية تملكها فان جريمة خيانة الأمانة تكون قد وقعت بدائرة محكمة الاسكندرية التي يقيم بها والتي وجد بها عند اتخاذ الاجراءات ضده ، وينعقد الاختصاص لتلك المحكمة وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات .
- (القضية رقم ١٣٩٦ سنة ٢٥ قى بالهيئة السابقة) .

٤٢٢

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦

- معارضة . إعلان . عدم إعلان المعارض بمعرفة النيابة بالجلسة المحددة لنظر معارضته . تأشير وكيله على تقرير المعارضة بطله بالجلسة وتمهده باخطاره . لا يفتى عن الإعلان . الحكم في هذه الحالة باعتبار المعارضة كان لم تسكن . باطل .

المبدأ القانوني

لا يفتى عن إعلان المعارض بمعرفة النيابة العامة بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ، تأشير

حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها كالتقادم .

- ٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن حكم المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى بأنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز للنائب الحكم الصادر بالبراءة إلا باجماع آراء القضاة ، يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه .

(القضية رقم ٨٢٣ سنة ٢٥ قى بالهيئة السابقة) .

٤٢٠

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦

- تفتيش . دخول موظف منزلا غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع . أثره .

المبدأ القانوني

إذا كان الموظف الذى دخل المنزل غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله في الأحوال المخصوصة بالنص عليها ، بطل دخوله وبطل معه كافة ما يلحق بهذا الدخول من أعمال التفتيش والضبط .

(القضية رقم ١١٥٣ سنة ٢٥ قى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسين ونعيم يسى الجندى وأحمد زكى كامل المستشارين) .

تحقيق الوقائع التي تبغ إليهم وتخذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش وإذن فاحضار متهم إلى مركز البوايس لا يخول للجأوش النو بتجى القبض عليه ولا تفتيشه .

٢ - كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في اللجنح المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانونى بل هو مجرد تعرض ماذى لحسب .

٣ - نص المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية إنما يخص مأمور الضبط القضائي دون غيره بحق التفتيش .
(القضية رقم ٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة)

٤٢٤

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - أسباب لإباحة وموانع العقاب . حق الدفاع الشرعى . تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع . وجوب أن يكون مبنيا على أسباب مقنونة . حق المحكمة فى مراقبة هذا التقدير .
ب - نقض . أسباب موضوعية . فصل الجنحة عن الجناية . عدم الاعتراض على ذلك أمام محكمة الموضوع .
لائحة الاعتراض أمام محكمة النقض . غير جائزة .

المبادئ القانونية

١ - يجب لقيام حالة الدفاع الشرعى

وكيله على تقرير المعارضة بملء بتاريخ للجلسة المحددة لنظرها ، وتمهده باخطار المعارض واذن قالحكم الذى يصدر فى هذه الحالة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون معينا بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٠٠٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة)

٤٢٣

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - ضبطية قضائية . قبض . تفتيش . مأمورو الضبط القضائي . بيانهم فى المادة ٣٣ أ . ج . موعلى سبيل الحصر . مرؤوسوهم ليسوا منهم . بطلان مايجريه هؤلاء المرؤوسون من قبض وتفتيش .

ب - تلبس . حق رجال السلطة العامة فى إحضار المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور ضبط قضائي فى اللجنح المتلبس بها . هذا تعرض ماذى وليس قبضا بالمعنى القانونى .

ج - تفتيش : ضبطية قضائية . حق مأمورى الضبط القضائي وحدهم فى إجراء التفتيش وفقا للمادة ٤٦ أ . ج .

المبادئ القانونية

١ - بين القانون مأمورى الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل مرؤوسيههم كرجال البوليس والمخبرين منهم فهم لا يعدون من مأمورى الضبط القضائي ولا يضى عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبغها عليهم القانون وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الايضاحات وإجراء المعاينات اللازمة لتسهيل

أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع مبنياً على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير ترى ما إذا كان مقولاً وتسوغه البداهة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة .

٢ - مادام المتهم في الجناية لم يتعرض على فصل اللجنة منها ولم يطلب إلى المحكمة ضم أوراق للاطلاع عليها ولم تره من جانبها ما يدعو إلى ذلك فلا يجوز له أن يثير أمام محكمة النقض اعتراضه على هذا الفصل خصوصاً إذا لم يفوت هذا الفصل عليه أية مصلحة أو يخل بحقه في الدفاع فهو غير ممنوع من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيه واقعة اللجنة التي فصلت .

(القضية رقم ١٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢٥

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦

- ١ - إجراءات . طلب التأجيل للاستعداد . عدم التزام المحكمة بإجابته . شرطه .
- ب - دفاع . سكوت المتهم عن المرافعة . العلم على الحكم بسببه . غير جائز .
- ج - علامات تجارية . تقدير وجود التشابه بين العلامتين أو عدمه . موضوعي .

المبادئ القانونية

- ١ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل ما دام المتهم قد أعلن إعلاناً صحيحاً

ولم يدع عكس ذلك .

٢ - سكوت المتهم عن المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم مادامت المحكمة لم تمنعه من إبداء دفاعه .

٣ - وجود التشابه بين العلامتين التجاريتين الذي يخضع به جمهور المستهلكين أو عدمه هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض .

(القضية رقم ٥٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢٦

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦

قتل خطأ . إصابة خطأ . تقدير السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمساءلة الجنائية في هاتين الحريتين . اختلافه بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث . سلطة محكمة الموضوع في هذا التقدير .

المبدأ القانوني

السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمساءلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث ، وهو أمر موضوعي يحث تقديره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون معقب .

(القضية رقم ٣٢١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وعبد محمد حسين المستشارين) .

٤٢٧

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦

استئناف . طلب النيابة بالجلسة توقيع أقصى العقوبة في جريمة تبديد . إبداء هذا الطلب في غيبة المتهم ودخوله في نطاق الماراد الواردة في ورقة التكليف بالحضور . المحكم بحبس المتهم شهرا وهو دون ما طلبته النيابة . جواز الاستئناف الذي يرفع من النيابة عن هذا الحكم . المادة ٤٠٢ / ١٢ . ج .

المبدأ القانوني

متى كانت النيابة العامة قد حددت بالجلسة القدر الذي تطلبه من العقوبة محديدا صريحاً بأن طلبت الحكم بأقصى العقوبة فإن إبداء هذا الطلب في غيبة المتهم لا يعتبر طلباً جديداً يستلزم إعلافاً جديداً ما دام يدخل في نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف بالحضور التي أعلن بها المتهم فإذا قضت المحكمة في هذه الحالة في جريمة التبديد المسندة للمتهم بحبسه شهرا وهو دون ما طلبته النيابة فإن استئنافها يكون جائزاً إعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية وذلك لعدم الحكم بما طلبته النيابة .

(القضية رقم ٢٢٢ سنة ٢٦ في بالهيئة السابقة) .

٤٢٨

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - نفس . طعن . المصلحة في الطعن . سرقة . إخفاء أشياء مسروقة . معاقبة المتهم بالحبس لمدة ستة شهور لجريمة سرقة . التمسك بأن الواقعة المسندة للمتهم تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة لا سرقة . انعدام المصلحة في ذلك .

ب - إجراءات شفوية المرافعة . إثبات . شاهد . قيام محكمة أول درجة بسماع من حضر من شهود الاثبات . عدم طلب المتهم استدعاء المحقق عليه سماع أقواله . النفي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم سماع المحقق عليه . لا محل له ما دامت هذه المحكمة لم أر ما يدعو إلى ذلك .

ج - إجراءات . استجواب . إثبات . استجواب المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى بمرافعة الدفاع ودون اعتراض منه . انتمى بعد ذلك بأنها استوجبت . لا محل له . إجراءات . استجواب المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى بحضور عامس المتهم بغير اعتراض منه . سقوط الحق في الدفع بطلان الاحكامات في هذه الحالة .

المبادئ القانونية

١ - لامصلحة للطعن فيما يشير من أن الواقعة لمسندة إليه تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة مع علمه بسرقتها - لا سرقة - ما دامت العقوبة المقررة بها وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور - تدخل أيضا في الحدود المقررة قانونا لعقوبة جريمة إخفاء الأشياء المسروقة المنطبقة على المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .

٢ - تحكم المحكمة الاستئنافية - بحسب الأصل - على مقتضى الأوراق في الدعوى دون أن تجري أي تحقيق فيها إلا ما ترى من لزوم التحقيق أو ما تستكمل به القضاء في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإذا كان الثابت من محضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة وسمعت من حضر من شهود الاثبات ولم يطلب منها المتهم استدعاء المحقق عليه سماع أقواله ، فليس له أن ينعى على

المحكمة الاستئنافية عدم سماع المجنى عليه ما دامت هي لم تر ما يدعو إلى ذلك .

٣ - متى ثبت أن استجواب المتهم أمام محكمة أول درجة تم بموافقة الدفاع ودون إعتراض منه فليس له أن ينعى عليها بعد أنها استجوبته .

٤ - حق المتهم في الدفع يبطلان الاجراءات المنى على استجوابه أمام محكمة الدرجة الأولى بسقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات إذا حصل بحضور محامي المتهم بدون اعتراض منه عليه .
(القضية رقم ٢٢٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢٩

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦

نقض . طعن . أسباب جديدة . معارضة . ادعاء الطاعن لأول مرة أمام محكمة القضاء بمرضه في اليوم الذي كان محمداً لنظر معارضته أمام محكمة الدرجة الأولى . لا يقبل .

المبدأ القانوني

لا يكون مقبولا من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة بمرضه في اليوم الذي كان محمداً لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى .
(القضية رقم ٢٢٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٠

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦

ضرائب . عبارة د مالم يدفع من الضريبة « الواردة في المادة ٨٥ ق ١٤ سنة ١٩٢٩ والقوانين الصلة له معناها .

المبدأ القانوني

سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن عبارة « مالم يدفع من الضريبة » الواردة في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ والقوانين المعدلة له لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم وإذن تكون حقيقة معناها هذا الجزء من الضريبة الذي كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخافة الممول للقانون ، ويكون الحكم إذ قضى بإلزام المتهم بأن يدفع ٢٥٪ مما لم يدفع من الضريبة في الميعاد لم يخطئ . في شيء .

(القضية رقم ٢٢٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣١

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦

وصف التهمة . دفاع . تزوير . اسناد النيابة إلى المتهم وصفاً جديداً للتهمة . طرح الواقعة التي تضمنها هذا الوصف بالجلسة وتحقيقها بمعرفة المحكمة وقيام مرافعة الدفاع عليها . تنبيه الدفاع بعد ذلك لهذا التغيير . غير لازم .

المبدأ القانوني

متى كانت واقعة الاشتراك في التزوير التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة إلى المتهم قد طرحت بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها كما دارت عليها كذلك مرافعة الدفاع ، فلا جناح على المحكمة إذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة لتغيير الدفاع لهذا التغيير .
(القضية رقم ٢٣١ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٢

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦

- ١ - نيابة عامة . تحقيق . التحقيق الذى يجريه معاون النيابة فى ذات اختصاصه المسمى . عدم إمكان الطعن على محضره بالبطالان .
- ب - تفتيش . بطلان الاذن الصادر من النيابة بالتفتيش . من يستفيد منه ؟

المبادئ القانونية

- ١ - معاون النيابة هو أحد أعضاء النيابة العمومية وهم جميعا من -أمورى الضبط القضائى

فإذا أجرى التحقيق فى ذات اختصاصه المسمى فلا يمكن أن يطعن على محضره بالبطالان وكل ما يمكن أن يوجه إلى هذا المحضر هو أنه لا يعتبر محضر تحقيق بالمعنى المعروف فى القانون .

- ٢ - لا يمكن أن يستفيد من بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع التفتيش بمسكنه أو بمحلّه .
- (القضية رقم ٢٤١ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابعة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(برئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٤٣٤

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

أ — جارك . اختصاص . اختصاص اللجنة الجركية بنظر حالة تصدير البضائع المحظورة تصديرها بنسبة ترخيص طبقا للرسوم قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ دون ضرورة لضبطها ضبطا ماديا .

ب — جارك . قوة الأمر المقضى . دعوى . صدور قرار من اللجنة الجركية في حدود ولايتها في الموضوع وصيرورته نهائيا بعدم المعارضة فيه في البعاد . الحكم بقبول دعوى بطلان قرار اللجنة المرفوعة بصفة أصلية . خطأ .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت البضائع المصدرة من البضائع التي حظر الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ تصديرها بنسبة ترخيص من وزير المالية فإن حالة التصدير هذه مما تختص بنظره اللجنة الجركية دون ضرورة لضبط البضائع ضبطا ماديا (١) .

٢ — متى أصدرت اللجنة الجركية في حدود ولايتها قرارها في الموضوع وأصبح قرارها نهائيا بعدم المعارضة فيه في البعاد ، فلا

(١) صدر حكم بهذا المعنى في الطعن رقم ١٧٠

سنة ٢٤ القضائية بجلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

٤٣٣

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

تضر . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . إعلان الطعن عليه في محل تجارته مع أحد موظفي المحل في نزاع لا يتصل بأعمال تجارته أو حرفته . بطلان الإعلان . المادة ٤١ مدنى .

المبدأ القانونى

منى تبين من الأوراق أن تقرير الطعن أعلن المعلنون عليه في محل تجارته مع أحد موظفي المحل وكان واضحا من سير النزاع أن الاعلان غير متعلق بإدارة أعمال تجارة المعلنون عليه أو حرفته بل كان خاصا بمطالبته ببقاء ضمن عقار اشتراه من الطاعن كان هذا الاعلان في محل التجارة باطلا لخالفته لمتن المادة ٤١ من القانون المدنى التى لا تجيز الاعلان في هذا الوطن إلا إذا كان النزاع يتصل بالتجارة أو الحرفة ولا تعين اتباع القواعد العامة المقررة في السادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات .

(القضية رقم ٥ سنة ٢٣ ق) .

يقبل الطعن فيه في هذه الحالة بأي وجه من الوجوه طبقاً للفقرة السادسة من المادة ٣٣ من اللائحة الجركية ويكون الحكم قد خالف القانون إذا قضى بقبول دعوى بطلان قرار اللجنة الجركية المرفوعة بصفة أصالة .

المحكمة

... حيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه فيما ذهب إليه من أن اختصاص اللجنة الجركية منوط بصبط البضاعة المهربة داخل دائرة الرقابة الجركية أو إخراجها في الأحوال المستثناة ذلك أن واقعة الدعوى هي تصدير بضائع بغير ترخيص مما يعتبر مخالفاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الذي يقرر أن جميع البضائع والحاصلات التي تصدر أو يحاول إخراجها من القطر المصري على خلاف أحكامه تعتبر مهربة وتضبط وتطبق عليها أحكام المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجركية وأنه بذلك تحقق ولاية اللجنة بنظر الدعوى بصرف النظر عن ضبط البضاعة من عدمه أو عن وقوع مكان الضبط داخل دائرة المراقبة الجركية أو إخراجها هذا إلى أن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ إذ اعتبر التصدير بغير ترخيص من وزير المالية حالة من أحوال التهريب وأحال في شأنها إلى المادة ٣٣ من اللائحة الجركية قد رسم اختصاص اللجنة الجركية بهذه الحالة وطريق الطعن فيما تصدره من قرارات أبا كانت أوجه الطعن ومبرراته ومادام المطعون عليه لم يطعن على قرار اللجنة في الميعاد القانوني فإن دعواه تصبح غير مقبولة .

وحيث إنه يبين من المرسوم بقانون رقم

٩٨ لسنة ١٩٣٩ أن مادته الأولى نصت على أنه لا يجوز بغير ترخيص من وزير المالية تصدير الحاصلات والبضائع التي تدخل ضمن الأصناف المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون ، ونصت المادة الثالثة منه على أن جميع الحاصلات والبضائع التي تصدر من القطر المصري أو يحاول إخراجها مخالفة لهذا المرسوم بقانون تعتبر مهربة وتضبط وتطبق عليها أحكام المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجركية ، ومؤدى ذلك أن الشارع قد أضاف إلى أحوال التهريب التي تختص بنظرها اللجنة الجركية بموجب المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجركية حالتين جديدتين هما تصدير حاصلات وبضائع معينة من القطر المصري أو محاولة إخراجها بغير ترخيص من وزير المالية وسأوى ذلك بين التصدير التام الذي تخرج به البضائع فعلاً من القطر بدون ترخيص وبين الشروع في تصدير البضائع المهربة التي يفشل المهرب في إخراجها من البلاد فتضبط عند محاولة إخراجها — وهذا الذي قرره المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ عن حظر التصدير والشروع فيه تنفي معه كل جدوى لبحث ما أثاره المطعون عليه وما اتجه إليه الحكم المطعون فيه من أن ولاية اللجنة الجركية لا تنعقد طبقاً لتأويله للمادة ٣٣ من اللائحة إلا إذا ضبطت البضائع المهربة داخل دائرة المراقبة الجركية أو إذا طاردها عمال الحكومة خارج هذه الدائرة أو كانت من البضائع المنوعة أو المحتكر بيعها للحكومة أو في غير ذلك من الأحوال الواردة في المادة الثانية من اللائحة الجركية ذلك أن ولاية اللجنة الجركية قد امتدت بحكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ إلى حالة جديدة وهي الحاصلات والبضائع التي تصدر من القطر

الوجه طبقا للفقرة السادسة من المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية — فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون إذ قضى بقبول دعوى البطلان ويتعين نقضه .

« وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض دعوى البطلان متى كان من الثابت أن اللجنة الجمركية إنما قضت في حدر ولايتها وأن المطعون عليه لم يعارض في حكمها في الميعاد الذي حدده القانون والقضاء بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى بطلان قرار اللجنة الجمركية المرفوعة بصفة أصلية .

(القضية رقم ٧٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولي وعلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٤٣٥

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . قيام الممول بفتح محل لبيع الزهور واستغلاله بعد ذلك أرضا في زراعة الزهور وثبت أن عمله في المحل يقوم في أكثره على ما يشتريه من الغير لا على ما تنتج زراعته . يسميه الزهور بعد تهيتها فنيا في سلال أو وضعها في باقات وانما في ورق خاص . اعتبار المنشأة مما تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

المبدأ القانوني

متى ثبت أن الممول يستغل أرضا في زراعة الورد والزهور ولكن هذا الاستغلال كان لاحقا لتاريخ فتحه محلا لبيع الزهور ، وأن هذه الزهور تباع بعد تهيتها فنيا في سلال أو وضعها

المصري ... مخالفة لهذا المرسوم بقانون ، وهي حالة تم بالتصدير الفعلي وقد لا يتصور معها ضبط البضاعة أو مطاردتها خارج حدود دائرة المراقبة الجمركية أي داخل حدود بلاد أخرى مجاورة وتميز هذه الحالة عن محاولة إخراج البضائع التي نص عليها المرسوم بقانون في نفس الوقت والتي يصدق عليها وحدها حكم الضبط ، الذي أشارت إليه المادة الثالثة سالفة الذكر . ولا يقدح في ذلك أن تكون المادة الثالثة المذكورة قد نصت على أن الحاصلات والبضائع التي تصدر من القطر المصري أو يحاول إخراجها ... تطبق عليها أحكام المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية ذلك أن المقصود من ذلك هو تقرير ولاية اللجنة الجمركية بمحالات التصدير أو الشروع فيه بالمخالفة للرسوم بقانون المشار إليه وتطبيق مانصت عليه المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية من إجراءات للحاكمة والمعارضة في قرارات اللجنة ومن عقوبات في مواد التهريب .

« وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه إلى انعدام ولاية اللجنة الجمركية بنظر حالة تصدير البضائع التي اتهم المطعون عليه بتصديرها من بور سعيد إلى بيروت بغير ترخيص وهي من البضائع التي حظر المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ تصديرها بغير ترخيص من وزير المالية وذلك بمقولة إنها لم تضبط وكانت هذه الحالة مما تختص بنظره اللجنة الجمركية دون ضرورة لضبط البضائع ضبطا ماديا طبقا للمادة الثالثة من هذا المرسوم بقانون على الوجه السالف يانه وكانت تلك اللجنة قد أصدرت في حدود ولايتها قرارها في الموضوع وأصبح قرارها نهائيا بعدم المعارضة فيه في الميعاد ولا يقبل الطعن فيه — في هذه الحالة — بأي وجه من

في باقات ولقها في ورق خاص مستعينا في ذلك بخبرة خاصة لا تتصل بالاستغلال الزراعي وكان الثابت أن عمله في ذلك الحقل يقوم في أكثره على ما يشتره من الغير لا على ما تنتجه زراعته ، فإن الحكم لا يكون مخطئا في اعتبار المنشأة مما تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

المحك

... من حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب :
ينبغي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والإخلال بالدفاع بمقولة إنه أسس دفاعه على أن الفقرة الرابعة من المادة ٤٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أعفت من الضريبة المنشآت الزراعية مالم تتخذ شكل الشركات المساهمة وفي غير حالة الشركة المساهمة يكون الإعفاء مطلقا وغير مقيد بأى قيد . ورغم أن هذا الدفاع جوهرى في نظر الطاعن وكان يقتضى ذلك من الحكم المطعون فيه أن يبحثه ولكنه أغفله إغفالا تاما مما يعيب الحكم ويبطله ثم ينهى على الحكم بالسبب الثانى الخطأ فى الاستدلال والخطأ فى القانون بمقولة إن الحكم اعتمد فى أسبابه فى اعتبار محل الطاعن منشأة تجارية يخضع للضريبة على أن تنسيق الزهور وتحليتها بالشرائط وربطها بالسلك وغير ذلك من العمليات التى يقوم بها — كل ذلك يعتبر فى نظر الحكم تحويلا صناعيا للزهور فى حين أن التحويل الصناعى حسبما استقر عليه رأى الفقه والقضاء الفرنسى الضرائبى هو بالنسبة للمحصول الزراعى هو تغيير طبيعة المحصول

كلية وإخفاء معالمه الزراعية العادية كتحويل اللبن إلى زبدة أو جبن وتحويل العنب إلى نبيذ والزهور إلى دوائج عطرية أو مرببات ولا يمكن أن يتم هذا التحويل إلا بعملية صناعية بغيرها لا يصح القول بأن المحصول قد تم تحويله صناعيا وأصبح بذلك خاضعا للضريبة التجارية والصناعية .
ثم يستطرد فيقول بأن الزهور فى ربطها بالسلك ووضعها فى السلال وتحليتها بالشرائط الحريرية يكون مثلها كمثل القطن فى وضعه فى الركائب أو وضعه فى بالات بعد حلجه وكبسه وتخزينه بشرائط الحديد وكمثل العنب إذا غلف بالورق الشفاف ووضع فى أقفاص من الجريد أو فى صناديق من الخشب لا يخرج بالقطن ولا بالعنب عن حالته الأصلية ولا يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ولكنه يبنى معتبرا استغلالا زراعيا ووجب أن يكون الحال كذلك بالنسبة للزهور . ثم يعود الطاعن وينهى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وهو بعض ما ذكره فى السبب الأول وزاد عليه أنه استشهد فى دفاعه ببعض أحكام المحاكم المصرية التى اعتبرت منشأة مثل منشأته منشأة زراعية ومعفاة من الضرائب . ثم ساق آراء لبعض الفقهاء فى مصر وفرنسا لتأييد وجهة نظره .
وقال أخيرا إن الحكم المطعون فيه لم يعقب على دفاعه هذا بأى تعقيب يمكن لمحكمة النقض أن تفرض رقابتها القانونية على المحكمة فى استبعاد ما لا يتفق مع القانون وما لا ينطبق عليه وعلى نصوصه الصريحة . وظاهر من استعراض أسباب الطعن أنها تدور كلها حول الخطأ فى تطبيق القانون وذلك فى عدم اعتبار محل الذى يبيع فيه الزهور منشأة زراعية ملحقه بالأرض التى يزرع فيها تلك الزهور ، وأن الحكم حين

أخضعه لضريبة الأرباح التجارية غالى في تقدير أرباحه فجاءت جميع الأسباب لذلك مرتبطة ببعضها .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود في جميع أسبابه بما جاء بالحكم المطعون فيه إذ قرر « ومن حيث إنه بما لا ريب فيه أن بيع المحاصيل الزراعية الناتجة من الأرض التي يملكها الزراع لا تعد عملا تجاريا ومن ثم لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — أما إذا تجاوز النشاط طبيعة الاستغلال الزراعي بحيث تعداه إلى عمليات غير متصلة بها أو لازمة لها — فإن الربح الذي تحققه هذه العمليات يخضع لضريبة الأرباح التجارية — بمعنى أنه إذا قام الزراع بنقل محصولاته من مكان الإنتاج لبيعها في المدن وخصص لهذا الغرض محلا للبيع ثم أضاف إلى منتجاته بعض العمليات والاضافات الفنية التي تزيد من قيمتها فعندئذ يجمع بين الصفتين صفة المزارع المعنى من الضريبة وصفة التاجر الذي يخاطر برأس المال والعمل ومن أجل ذلك يخضع بصفته الثانية للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — ومن حيث إنه يجب أن يكون للعمل الزراعي حد محدود — فمن تجاوزه استحال عمله الزراعي إلى عمل صناعي أو تجاري — وعلى ذلك يكون المستأنف (الطاعن) خاضعا للضريبة بسبب أنه يقوم بنشاط تجاري هو بيع الزهور لا في مكان إنتاجها ولا بالحالة التي استخرجت بها من الأرض وإنما بعد صبغها بصبغة أخرى ووضعها في أسبنة وبوكيات وكورونيات — وهذا التحوير الفني مما يغير قطعاً من حالة الزهور — إذ تصبح قيمتها العالية ممثلة فيما أضافه إليها المستأنف من فنه وخبرته ومن موارد أخرى متعددة كالورق والسلك

والأشرطة والأسبنة وخلافه فأتخذت بذلك شكل المشروع التجاري لأن هذا العمل ليس من مستلزمات الاستغلال الزراعي ولكنه نشاط منفصل عنه يحمل روح المخاطرة وهي بطبيعتها بعيدة عن النشاط الزراعي يضاف إلى ذلك أن المستأنف مستأجر لمشاتل أخرى بقصد إمداد محله التجاري بما تنتجه هذه المشاتل من الأزهار بالإضافة إلى ما يشتريه منها من الغير (وهو على حد قول الحكم الابتدائي يزيد كثيرا عن إنتاج زراعته) فنشاطه التجاري هو النشاط الأصلي له ، ثم قال الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه في هذا الصدد إن الطاعن بدأ عمله التجاري في سنة ١٩٣٩ وأن عمله الزراعي بدأ بعد ذلك في سنة ١٩٤٠ وأن ناتج زراعته لم يكن يكفي لسد حاجة المحل فكان لذلك يشتري زهورا من الغير وكانت تلك المشتريات تزيد كثيرا على حاصلات زراعته ، واعتمدت المحكمة في ذلك على دفاتر الطاعن وعلى أقواله في مناقشاته أمام لجنة ضرائب العطارين وأخيرا وبالنسبة للمصروفات على الكشوفات المقدمة منه وفي ذلك قال الحكم المطعون فيه « إنه لو صح ما يزعمه الطاعن لما تردد في تقديم المستندات التي تثبت هذا الادعاء وتدحض ما قرره اللجنة وما أخذت به محكمة أول درجة يضاف إلى ذلك أن لجنة التقدير قدرت رقم مبيعات المنشأة من واقع الأجندة التي يمسكها المستأنف واسترشدت في تقدير نسبة الربح بأقوال المستأنف في محاضر المناقشة مع مراعاة حالة المثل ؛ ثم قامت بنخص المصروفات الواردة بالكشوف المقدمة منه — فلذلك وللأسباب التي بنى عليها الحكم الابتدائي يكون الاستئناف على غير أساس ويتعين رفضه ، — وقد قرر الحكم الابتدائي في أسبابه تلك التي أخذ بها الحكم المطعون فيه أن

في باقات ولفها في ورق خاص مستعينا في ذلك بخبرة خاصة لا تتصل بالاستغلال الزراعي وكان يتضح من دفتاره أن عمله في ذلك المحل يقوم في أكثره على ما يشتريه من الغير لا على ما تنتجه زراعته كان الحكم المطعون فيه غير مخطئ فيما انتهى إليه ولم يشبه قصور .

ومن حيث إنه لذلك كله يتعين رفض الطعن . .

(القضية رقم ١٠٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٦

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

عمل . عقد . تفسيره . صدور لائحة صندوق الادخار من الشركة في ظل قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . استخلاص الحكم لأسباب سائغة أن الشركة قصدت إلى تمييز بعض المشتركين في الصندوق بتمكينهم من الحصول على ما أودعته الشركة بالصندوق بالإضافة إلى المكافأة . هو استخلاص لا تحريف فيه للعقد .

المبدأ القانوني

متى استخلص الحكم لأسباب سائغة أن شركة من الشركات - عندما أصدرت لائحة صندوق الادخار في ظل قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - قصدت إلى تمييز بعض المشتركين في الصندوق بتمكينهم من الحصول على ما أودعته الشركة بالصندوق بالإضافة إلى المكافأة، فإن هذا الحكم لا يكون قد حرف العقد عن مواضعه .

المحكمة

... من حيث إن الطعن بني على سببين :

القول الفصل في تعرف حقيقة منشأة الطاعن هل هي زراعية فتعني من الضريبة أو تجارية يرجع فيها إلى نية مستأجر المنشأة - وأن هذه النية تحدد بالمسائل الآتية: أولاً - تاريخ فتح محله التجاري . ثانياً - تاريخ استئجاره الأرض الزراعية . ثالثاً - هدفه من هذه الزراعة . رابعاً - المقارنة بين ناتج أرضه ومشترياته من الخارج . ثم ناقش تلك المسائل الأربع وانتهى منها إلى النتيجة التي سبقت الإشارة إليها والتي اعتمدها الحكم المطعون فيه وزاد عليها من الأسباب ما تقتضيه المحكمة بنصه من قبل . وهذا الذي أقام الحسبان عليه قضاءهما وما انتهى إليه صحيح في القانون - ذلك أنه لا على المحكمة إن هي أرادت أن تعرف ما إذا كانت المنشأة هي مجرد استغلال زراعي يتمتع بالإعفاء المنصوص عليه في القانون أو تخرج عن هذا الوصف فتخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية أن ترجع في ذلك إلى تاريخ إنشاء المحل الذي يباع فيه محصول الزراعة لتعرف ما إذا كان سابقاً للاستغلال الزراعي أم لاحقاً له - ومن منهما الأصل ومن منهما التابع وأن تعتبر في تقديرها بالحال الذي يباع به المحصول - هل يباع على حاله أم يدخل عليه تحويل أو تحويل ومدى هذا التحويل وهل محل البيع مقصور على ما تنتجه زراعة البائع أم يشمل محصولاً آخر يزيد على ناتج الزراعة فإذا انتهى الحكم بعد ذلك إلى اعتبار المنشأة مما تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية - كما هو الشأن في واقعة الدعوى - لأنه ثبت أن الممول يستغل أرضاً في زراعة الورد والزهور ولكن هذا الاستغلال كان لاحقاً لتاريخ فتحه محلاً في مدينة الإسكندرية لبيع الزهور . وأن هذه الزهور تباع بعد تهيئتها فنياً في سلال أو وضعها

يتحصل أولهما في مخالفة القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بحق المطعون عليه الأول في الجمع بين ما يستحقه من مكافأة وبين ما دفعته الشركة من حصة أسهمت بها في صندوق الادخار قد أخطأ في القانون وخالف المادة ٣٩ من قانون عقد العمل الفردى رقم ١ لسنة ١٩٤٤ مع أن المادة المذكورة تنص على عدم جواز ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه . كما أنه خالف القانون إذ قرر بوجوب تطبيق المادة ٤٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على واقعة الدعوى وسرياتها على الماضى بمقولة إن في نص تلك المادة ما يبرر هذا السريان ، ثم رتب على ذلك إمكانه اجمع بين المكافأة والحصة في صندوق الادخار مع أن سريان القانون على الماضى وفقاً للمادة ٣ من لائحة ترتيب المحاكم والمادة ٢٧ من الدستور لا يكون إلا بنص صريح لا بنص استنتاجى - ويتحصل السبب الآخر في أن الحكم المطعون فيه حرف اتفاق صندوق الادخار عن مواضعه وذلك أن قانون عقد العمل الفردى رقم ١ لسنة ١٩٤٤ قد أنشأ على عاتق رب العمل التزاماً باعطاء العامل مكافأة عن مدة خدمته وجعل شرط استحقاق هذه المكافأة وفقاً للمادة ٣٩ منه ألا يكون قد استحق للعامل مبالغ دفعها لحسابه رب العمل في صندوق الادخار تساوى أو تتجاوز المكافأة ، ونص المادة ٣٩ المشار إليها يودى إلى القول بأن التزام رب العمل بالمكافأة يقوم مقام التزامه بأداء مبلغ التوفير ، وعلى ضوء ذلك يجب أن تفسر جميع الاتفاقات التى أنشئت بموجبها نظم الادخار فلا يصح أن يقال إن التزام رب العمل بأداء مبالغ الادخار - إن كان مجرداً من النص على أنه يقوم مقام المكافأة - أن المقصود منه

إنشاء إلزام مضاف إلى إلزام بالمكافأة لأن في ذلك تحريفاً لإرادة المتعاقدين التى تتعاقد في ظل قانون عقد العمل القديم رقم ١ لسنة ١٩٤٤ الذى تعتبر نصوصه مكملة ومتداخلة في إرادة المتعاقدين التى يقصد منها وفقاً للمادة ٣٩ منه أنه لا يجوز بمقتضاها منح العامل مبالغ الادخار زيادة على مكافأته . وأن الشركة الطاعنة إذ أنشأت صندوق الادخار إنما قد التزمت به في الحدود التى بينها القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٤ فلا يجوز إلزام رب العمل بالمكافأة وبمبلغ الادخار معاً ولكن بأيهما أصلح للعامل وأن الحكم المطعون فيه بتقريره أن الشركة أرادت زيادة امتياز موظفيها وإغراءهم يكون قد مسخ ما أرادته الشركة من عقد اتفاق لائحة الادخار .

ومن حيث إن هذا السبب الأخير مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن المادة ١١ من لائحة الصندوق تنص على أنه في حالة خروج الموظف ولما يمرض على عضويته في الصندوق خمس سنوات ففي هذه الحالة يأخذ الموظف ماتفعه في الصندوق مضافاً إليه فائدة مركبة ٣٪ . أما الذين يخرجون بعد خمس سنوات أو أكثر فانهم يأخذون علاوة على ذلك حصة أخرى مساوية هى ما تدفعه الشركة مع فائدة ٣٪ بشرط ألا يكون خروجهم من الخدمة بسبب ما نص عليه في الفقرة (ب) من المادة المذكورة وهى أسباب تمت لسلوكهم وهذا القانون أنشئ في أول يناير سنة ١٩٤٥ ويصدر هذا القانون نظمت العلاقة بين الشركة التى أعلنت نصوص لائحة الصندوق على موظفيها وبين هؤلاء الموظفين الذين اشتركوا فيه فهو قانون المتعاقدين يجب التزام نصوصه متى كانت

غير منتج ذلك ما دامت المحكمة قد أقامت قضاءها على أسباب أخرى سائغة تكفي وحدها لإقامة الحكم عليها دون حاجة إلى هذا التزيد .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن » .

(القضية رقم ١٢٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه ومحمد متولى عظم المستشارين) .

٤٣٧

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

دعوى . مصروفاتها . أوامر على عرائض . أوامر تقدير المصاريف القضائية المحكوم بها والتي تصدر طبقا للمادة ٣٦٢ مرافعات . اختلافها عن الأوامر على العرائض التي تصدر طبقا للمادة ٣٦٩ مرافعات . عدم مريان حكم السقوط الوارد بالمادة ٢٧٦ مرافعات عليها .

المبدأ القانوني

أوامر تقدير المصاريف القضائية المحكوم بها والتي تصدر طبقا للمادة ٣٦٢ مرافعات تختلف عن الأوامر على عرائض أحد الخصوم التي تصدر طبقا للمادة ٣٦٩ مرافعات وهي في حقيقتها مكحلة للحكم بالالزام . ومن ثم فلا يكون هناك مسوغ للقول بتطبيق حكم السقوط الوارد بالمادة ٢٧٦ مرافعات عليها إذا لم تقدم للتنفيذ في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدورهما .

(القضية رقم ٢١٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

واضحة لا لبس فيها ولا غموض وعدم تفسيرها بما لا يخرج عن معناها الظاهر ، وأضاف الحكم أنه يرى أن « يلتزم في التفسير قانون المتعاقدين وهو نص المادة ١١ من قانون إنشاء صندوق الادخار خصوصا متى كانت واضحة لا لبس فيها ولا غموض وغير متعارضة ولا مخالفة للنظام العام إذ لا تعارض بين نصوص هذا القانون وقانون عقد العمل الصادر في سنة ١٩٤٤ » إذ الظاهر أن الشركة أرادت وقد كانت نصوص هذا القانون ماثلة أمامها عند التفكير في إنشاء الصندوق زيادة امتياز موظفيها وإغراءهم على الانضمام في عضوية الصندوق وهذا التفسير واضح ، ولما كان يبين من ذلك أن الحكم استخلص أن الشركة قصدت إلى تمييز بعض المشتركين في الصندوق بتمكينهم من الحصول على ما أودعته الشركة في الصندوق بالإضافة إلى المكافأة استنادا إلى الأسباب المتقدمة وهي أسباب سائغة ولما كان لمحكمة الموضوع تفسير العقود بما تراه أوفى إلى قصد المتعاقدين بناء على ما تستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها متى أقامت على أسباب سائغة تبررها كما هو الشأن في الدعوى الحالية فلا يكون الحكم المطعون فيه قد حرف العقد عن مواضعه .

« ومن حيث إن السبب الأول مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يرد مخالفة نص المادة ٣٩ من قانون ٤١ سنة ١٩٤٤ بل قرر أنه ليس هناك ما يمنع من أن تمنح الشركة لموظفيها مبالغ أخرى بالإضافة إلى ما تقرره المادة المذكورة وهذا غير مخالف للقانون . وغير منتج ما تنهى به الطاعة على الحكم المطعون فيه من استناده إلى القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الصادر بعد واقعة الفصل من العمل بمقولة إن له أثرا رجعيا

٤٣٨

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ — أحوال شخصية . وصى . أهلية . إجراءات . دعوى . قضى . إجراءات الطعن . حق الوصى في رفع الدعاوى والطعن على الأحكام بطرق الطعن العادية وغير العادية . ما ورد في المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ من وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع الدعوى أو رفع طعن من الطعون غير العادية . عدم اعتباره شرطاً لقبول الدعوى أو الطعن . تمسك خصوم ناقص الأهلية بهذا الإجراء . لا يصح .

ب — أحوال شخصية . وصى . أهلية . إجراءات . دعوى . سريان القاعدة السابقة على وصى الخصومة الذي أطلق قرار تنصيبه .

ج — صورية . إثبات . أهلية . حجر . بيع . أخذ المحكمة بإقرار زوجة المحجور عليه وفصاؤها بصورية عقد البيع الصادر إليها منه دون أن يتعدى أثر ذلك إلى غيرها من المتعاقدين معها . لا خطأ .

د — أهلية . حجر . سفه . عدم سريان قرارات الحجر لسفه على التصرفات السابقة على صدورها إلا عند التواطؤ والغش .

هـ — دفاع . إثبات . طلب الإحالة على التحقيق . حق محكمة الموضوع في رفضه إذا كان غير منتج حتى مع التسليم بصحة الوقائع المطلوب إثباتها .

و — بيع . بيع الوفاء . إثبات . عبء . إثبات أن البيع الوفاؤى يخفى رهناً . وقوعه على من يدعى بذلك .

المبادئ القانونية

١ — للوصى حق رفع الدعاوى والطعن في الأحكام التي تصدر لغير مصلحة من يقوم على ماله بطرق الطعن العادية وغير العادية .

أما ما ورد في الفقرتين ١٢ و ١٣ من المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال من وجوب استئذان

محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية فهو ليس بشرط لقبول الدعوى أو الطعن وإنما قصد به إلى رعاية حقوق ناقصي الأهلية والحفاظة على أموالهم فهو إجراء شرع لمصلحة هؤلاء . الخصوم دون خصومهم ومن ثم فلا يصح لمؤولاء التمسك به .

٢ — تسري القاعدة السابقة على الوصى بالخصومة إذا أطلق قرار تنصيبه ولم يحدد له مرحلة معينة للتمضي .

٣ — لا على المحكمة إذا هي أخذت بإقرار زوجة المحجور عليه فقضت بصورية عقد البيع الصادر إليها من زوجها دون أن يتعدى أثر ذلك إلى غيرها من المتعاقدين معها الذين تلقوا الحق عنها .

٤ — استقر قضاء هذه المحكمة على أن قرارات الحجر للسفه لا تسرى إلا من وقت صدورها ولا تنعطف على التصرفات السابقة إلا إذا كانت قد حصلت بطريق التواطؤ والغش .

٥ — لا على المحكمة إذا هي لم تستعيب إلى طالب الإحالة على التحقيق إذا ما استبان لها أن اجابة الطالب اليه غير منتجة وأن لديها من الاعتبارات ما يكفي للفصل في الدعوى حتى مع التسليم بصحة الوقائع المطلوب إثباتها .

٦ — يجب على من يدعى أن البيع الوفاؤى يخفى رهناً أن يقيم هو الدليل على ذلك .

المحكمة

« ... من حيث إن المطعون عليهم من السابع إلى الثاني عشر والمطعون عليه السادس والعشرين دفعوا الدعوى بعدم قبول الطعن استنادا إلى أن الطاعن لم يستأذن المحكمة في الطعن بطريق النقض على ما تقتضيه المادتان ٣٩ / ٣ أو ٧٨ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ سنة ٥٢ بأحكام الولاية على المال إذ تنص الفقرة ١٣ من المادة ٣٩ على أنه لا يجوز للوصي رفع الطعن غير العادية في الأحكام إلا بأذن من المحكمة . كما تنص المادة ٧٨ من ذلك القانون على أنه يسرى على القوامه الأحكام المقررة في شأن الوصاية على القصر ؛ فكان على الطاعن أن يستأذن المحكمة في طعن بطريق النقض إذ أنه من أوجه الطعن غير العادية ، وبما أنه لم يفعل ذلك فإن الطعن يكون غير مقبول .

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الوصي في قيامه على إدارة أموال القاصر مطالب بأن يرعى هذه الأموال وأن يبذل في ذلك من العناية ما يطلب من الوكيل المأجور في إدارة الأموال وفقا لما تقتضيه المادة ٣٦ من القانون رقم ١١٩ سنة ٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال فهو بهذا له حق رفع الدعوى والطعن في الأحكام التي تصدر لغير مصلحة من يقوم على ماله بطرق الطعن العادية وغير العادية وهو ما يملكه الوصي بالخصومة الذي أطلق قرار تنصيبه ولم يحدد له مرحلة معينة للتقاضي ؛ أما ماورد في الفقرتين ١٢ ، ١٣ من المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ من وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصي رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية فهو

ليس بشرط وإنما قصد به إلى رعاية حقوق ناقصي الأهلية والمحافظة على أموالهم فهو إجراء شرع لمصلحة هؤلاء دون خصومهم ومن ثم فلا يصح لهؤلاء الخصوم انتمسك به . يؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ١١٩ سنة ٥٢ في صدد التحدث عن إجراءات التقاضي أنه : « لما كانت هذه الإجراءات تتطلب حفا من حسن التقدير لما تكبد من نفقة وما ينطوي فيها من مخاطر لذلك اشترطت الفقرة ١٢ من المادة ٣٩ وجوب الحصول على إذن لرفع الدعاوى حتى تثبت المحكمة من سلامة الأسباب التي تحدد إلى ذلك ... على أنه يلاحظ أن هذا الإجراء قد شرع لمصلحة القاصر فلا يجوز للخصم الذي ترفع عليه الدعوى أن يتمسك به ، ويبين من ذلك أن إخلال الطاعن بواجبه الذي يقتضي باستئذان محكمة الأحوال الشخصية قبل الطعن في الحكم بطريق النقض لا يترتب عليه أثر بالنسبة لإجراءات الطعن ذاتها إذ أن الإخلال مسألة بين القيم والجهة المنوط بها محاسبته على ما للمحجور عليه .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب : ينهى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الاول منها اضطرابه وتناقض أسبابه وقصورها من ثلاثة أوجه : يتحصل الوجهان الاول والثاني في أن الحكم إذ تحدث عن صورية العقد الصادر من المحجور عليه إلى زوجته المطعون عليها الاولى ذهب إلى أن الصورية تستلزم وجود عقدين أحدهما ظاهر والآخر مخفي مع أن دفاع الطاعن كان يقوم على أن صورية هذا العقد هي صورية مطلقة من مقتضاها أن العقد لم يقصد به

البيع إطلاقاً إذ تحرر للهروب من أحكام الحجر فهو عقد لا وجود له ، كذلك قال الحكم إن الصورية لا يصح إثباتها بين المتعاقدين إلا بالكتابة وفي الوقت نفسه أخذ بإقرار الزوجة أمام المجلس الحسبي بمحصول التواطؤ بينها وبين زوجها وفي ذلك تناقض واضح . ويتحصل الوجه الثالث في أن المحكمة أغفلت التحدث عن دفاعه المستند إلى أن المشتريين من الزوجة كانوا يعلمون بسفه المحجور عليه عند ما تعاقد معها وببطلان هذا التعاقد ومع ذلك فقد تعاقدوا معها على شراء ما اشترته من زوجها وقد أغفل الحكم المطعون فيه التحدث عن الأدلة التي قدمها على سوء نيتهم كأن المحكمة لم تستجب إلى طلبه إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ذلك لجاء حكمها مشوباً بالقصور .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول والثاني بما أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه عليه في خصوصهما إذ جاء به : « وحيث إنه وإن كان من الميسور افتراض غش أو تواطؤ بين المحجور عليه وزوجته لما بينهما من علاقة مكينة في تحرير عقد البيع المذكور لصالحها تهرباً من آثار الحجر القانونية إلا أن الطعن المقدم من المستأنف — الطاعن — على العقد المذكور بالصورية غير مقبول على حاله لأن الأصل في الصورية هي وجود عقدين أحدهما ظاهر والآخر مستتر والظاهر هنا هو عقد البيع الصادر إلى المستأنف عليها الأولى — المطعون عليها الأولى — والمستأنف فشل في إثبات وجود عقد مستتر — وما دام أساس هذا الشق من دعواه هو أولاً إبطال ذلك العقد توصلنا ... في مواجهة الغير بما يحصر النزاع في هذا

الموضوع بين البائع الذي يمثله المستأنف — الطاعن — والمشتري وهي المستأنف عليها الأولى عن بطلان عقد بيع كتابي مسجل فلا يقبل من المستأنف إثبات العقد المستتر إلا بالكتابة أما إقرار المشتري أمام المجلس الحسبي بتواطؤها مع البائع لها فهو قاصر عليها وأن ما فيه من تواطؤ أو غش لا يصح أن يتعدى إلى الغير ، على أنه إذا كان في الأمر تواطؤ أو غش لا يصح أن يتعدى إلى الغير . على أنه إذا كان في الأمر تواطؤ فالأصح اعتباره واقعا بين المحجور عليه وزوجته للاضرار بالغير الذين اشتروا من الزوجة توصلنا لا ترداد ما باعوه لهم وليس للمتعاقدين أن يستفيدوا بما دبراه من غش في علاقتهما مع الغير ... وعلى ذلك يكون العقد الظاهر هو الواجب العمل به وبالنسبة لتكوين العقود الصادرة من المستأنف عليها الأولى إلى المستأنف عليهم — المطعون عليهم — الذين اشتروا منها صحيحة ، ثم تحدث الحكم بعد ذلك عن دعوى الطاعن قبل المطعون عليها الأولى فقال « وحيث إنه فيما يخص بالدعوى الموجهة إلى المستأنف عليها الأولى فإنه يتعين قبولها استناداً إلى إقرارها أمام المجلس الحسبي بصورية عقد البيع الصادر لها على ألا يقوم إلا في مواجهتها شخصياً كما سبق شرحه إلا أنه لم يبق في ملكيتها من الاطيان المبيعة شيء حتى يمكن رده ... ، ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون في شيء إذ فرق بين أحكام الصورية بين المتعاقدين وأحكامها بالنسبة للغير ممن تعاقد معهم بحسن نية ثم أنزل حكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى ولا على المحكمة إذا هي أخذت بإقرار زوجة المحجور عليه فقضت بصورية تعاقدتها مع

زوجها دون أن يتعدى أثر ذلك إلى غيرها من المتعاقدين معها ، ومردود في وجهه الثالث بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن قرارات الحجر للسفاه لا تسرى إلا من وقت صدورها ولا تنعطف على التصرفات السابقة إلا إذا كانت قد حصلت بطريق التواطؤ والغش (الطعن رقم ٢٣ سنة ١١ القضاية بتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤١) وقد تناول الحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن المستند إلى طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات سوء نية المشتري حيث قال : والمستأنف - الطاعن - لم يقدم دليلاً على ذلك وكل ما يتمسك به هو ادعائه علم المشتري بتقديم طلب حجر على البائع وهذا يفرض ثبوته ليس بسبب البطلان ، ولا على المحكمة إذا لم تستجب إلى طلب الإحالة على التحقيق إذا ما استبان لها أن إجابة الطاعن إليه غير متجهة وأن لديها من الاعتبارات ما يكفي للفصل في الدعوى حتى مع التسليم بصحة الوقائع المطلوب إثباتها .

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان وقصور التسبب من وجهين : يتحصل الوجه الأول - في أن الحكم أخطأ في تكييف ورقة من أوراق الدعوى ومن شأن هذا الخطأ أن يبطله ذلك أن المحجور عليه كان قد رهن هـ ف و ٦ ط إلى كل من مصطفى خليل وعبد الله خليل - المطعون عليهما الثالث والرابع - بعقد بيع وفائي - وفي ١٣ من أبريل سنة ١٩٣٧ باع هذه الأطنان إلى كامل تمساح - المطعون عليه السابع - بمبلغ ٤٨٠ جنيهاً ، وقد تناول العقد الدائنين المرتمين فنص فيه على أن يدفع لها المشتري

دينهما ومقداره ٣٦٠ جنيهاً ، ولكن هذين الدائنين لم يوقعا على العقد إلا في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٢ فكان البيع لم يتم إلا في هذا التاريخ وهو لاحق على توقيع الحجر على البائع ومن ثم فهو عقد باطل ولكن الحكم المطعون فيه اعتبر أن التعاقد تم في ٣ من أبريل سنة ١٩٣٧ وبالتالي اعتبر العقد صحيحاً . ويتحصل الوجه الثاني في أنه بفرض صحة ما ذهب إليه الحكم من أن التعاقد تم في ٣ من أبريل سنة ١٩٣٧ فإن ذلك لا يغير من الأمر شيئاً إذ أن هذا التاريخ يقع في الفترة بين تقديم طلب الحجر وصدر الحكم به ؛ كما أن جميع العقود التي أبرمت في خلال تلك الفترة باطلة لأن المشتري في هذه العقود جميعاً كانوا يعلمون بسفاه البائع وبتقديم طلب الحجر عليه وقد طلب - أي الطاعن - إلى المحكمة أن تحيل الدعوى إلى التحقيق ليثبت ذلك فلم تستجب إلى طلبه .

ومن حيث إن النعي مردود في وجهه الأول بما أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه في خصوصه إذ قال : « وحيث إنه فيما يختص بالعقد الخاص بكامل تمساح الذي يدعى المستأنف - الطاعن - صدوره من المحجور عليه في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٢ فهذه مغالطة ظاهرة إذ يبين من الصورة الرسمية المقدمة عن ذلك العقد أنه حرر بين أطراف ثلاثة وهم البائع المحجور عليه والمشتري كامل تمساح والمشتريان من المحجور عليه بموجب عقد بيع وفائي سابق في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٣٧ - المطعون عليهما الثالث والرابع - أي قبل صدور قرار الحجر وفد تصدق على توقيعات البائع والمشتري بمحكمة قوص بمحضر تصديق بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٣٧ أي قبل صدور حكم الحجر أيضاً وإنما كل ما في الأمر أن المشتري كامل تمساح

اكتشف بعد ذلك عدم التصديق على توقيعات الطرف الثالث في العقد فسد هذه الشجرة بالتصديق عليها بمحكمة قوص بتاريخ ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٢ وهذا ما أتاح للمستأنف فرصة المغالطة في دفاعه دون أن يكون لذلك أى أثر في صحة العقد ... ، ويبين من ذلك أن تكييف الحكم للعقد كان مبناه ما حصنته المحكمة من فهم الواقع في الدعوى بخصوصه ثم انتهت من تحصيل هذا الواقع إلى النتيجة التي تتفق وحكم القانون وهي أن التعاقد قد تم بين البائع والمشتري في التاريخ الذي تم فيه توقيعهما على العقد - ٣ من أبريل سنة ١٩٣٧ - وهو سابق على الحكم بالحجر فلا محل لإبطاله ؛ ومردود في وجهه الثاني بأن النعى على الحكم بهذا الوجه ليس إلا ترديدا لما نعاه عليه الطاعن بالوجه الثالث من السبب الأول وقد سبق الرد عليه .

د ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبين الثالث والرابع قصور التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك أن بعض العقود التي أبرمت قبل توقيع الحجر على المحجور عليه كانت عقود بيع وفائي وقد دفع بطلان هذه العقود إذ كان المشترون يعلنون بسفه المحجور عليه وقت التعاقد ؛ كما دفع بأنها تخفى رهنا فمضى بإعالة ، وطلب إلى المحكمة أن تحيل الدعوى إلى التحقيق ليثبت هذا الدفاع فلم تستجب إلى طلبه ولم تعن بالرد عليه وكان لها أن تحقق ذلك وفقا لنص المادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم ولكنها لم تفعل وكل ما قاله الحكم ردا على دفاعه أن الثمن مناسب دون أن تبين المحكمة مصدر عليها بذلك فجاء حكمها فضلا عن قصور أسبابه مخالفا للقانون .

د ومن حيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بما سبق الرد به على الوجه الثالث من السبب الأول ومردود في شقه الثاني بما جاء في الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص إذ قال : « أما ما يدعيه — الطاعن — من أن بعض العقود هي عقود بيع وفائي يخفى رهنا فمضى بإعالة كبيع وإعالة كرهن فهذا مردود عليه بأنه يتبين من الشهادتين العقاريتين المقدمتين من المستأنف والمحترتين عن المدة بين أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ وأكتوبر سنة ١٩٣٧ أن عدد هذا النوع من العقود ثلاثة : أولها عقد وقعه المحجور عليه عن علاوة في بيع وفائي لصالح مصطفى وعبدالله خليل المطعون عليهما الثالث والرابع — بتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ أى في تاريخ سابق لصدور حكم الحجر والآخران صدرا من زوجة المحجور عليه عن بيعين وفائين مسجلين في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ و ٦ من يوليو سنة ١٩٣٨ لصالح مصطفى ومرضى أحمد حسن — المطعون عليهما الحادى عشر والثاني عشر — وحيث إنه فيما يختص بالعقد الأول والعقود الأخرى التي ذكرها المستأنف — الطاعن — في مذكرته وأكثرها سابق للحكم بالحجر فإن المستأنف لم يتم الدليل على أن حقيقتها رهن سواء لبخس الثمن أو لغيره من الأسباب بل إنه لم يذكر الثمن الوارد في تلك العقود وبالتالي لم يعرض لمناقشته . أما العقدان الآخران الصادران من الزوجة فإن المشتريين قدما عقد بيع نهائي مسجل في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ يتبين منه أن المقدارين المبيعين بالعقدين الوفايين السابقين بيعا بعد ذلك بيعا باتا نهائيا بثمن قدره ٣٣٤ جنيها عن ١٤ فدانا و ١٨ قيراطا و ١٢ سهما أى بسعر الفدان ٧٠ جنيها — وحيث إن الحجة

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت أن عقد الاشتراك مع المجلس البلدى قد ائقضى بعلم المجلس وموافقته بمنع المياه فعلا عن منزل المشترك فإن العقد يكون قد انتهى أمره ولم يعد له وجود قانونى . ولا يجوز للمجلس التحدى بخصوص هذا العقد لا تقول بمسئولية مشترك عن تلف وصلة المياه الخاصة بمنزله .

٢ - متى كان الحكم قد أسس قضاءه بالتعويض على أن خطأ تقصيرا جسيما قد وقع من المجلس البلدى واستند فى ذلك الى ثبوت إهمال المجلس فى عدم وضع الخيش المقطرن والبلات حول وصلة المياه الخاصة بمنزل المشترك عند تركيبها لحمايتها من التآكل والى إهماله كذلك فى عدم تعهده هذه لوصلة والمواسير الأخرى بالكشف عليها فى الوقت المناسب وعدم تداركه ما قد يصيبها من تلف بتقادم العهد عليها مع علمه مقدما باحتمال حصول هذا التآكل وخطئه فى تقدير هذه الاحتمالات جميعها مما ترتب عليه تآكل الماسورة فعلا وتسرب المياه لمنزل المشترك وتصدع بنائه - وكانت الحكم قد بين رابطة السببية بين هذا الخطأ التقصيرى الذى وقع من المجلس البلدى وما أصاب المشترك من ضرر فإن الحكم لا يكون قد اخطأ فى القانون .

(قضية رقم ٨ سنة ٢٣ فى رئاسة وعضوية السادة الأسانذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

الوحيدة التى يتمسك بها المستأنف لتدعيم دعواه هو بخس الثمن فى عقدى البيع الوقائى المذكورين وفضلا عن أنه لم يقدم الدليل على ادعائه هذا فقد ثبت العقد بما تقدم لأنه سبق القول إن العقدين المذكورين استهلكا مختلفين أثرهما عقد بيع نهائى ثمن ائقذان فيه ٧٠ جنها وهذا ثمن معقول لأطيان فى قرية حجازة بمديرية قنا فى سنة ١٩٣٧ وعلى ذلك لا يكون هناك داع لإجابة المستأنف إلى طلبه إثبات دعواه هذه بالبينة ، ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه تناول دفاع الطاعن المستند إلى أن بعض عقود البيع الوقائى تخفى رهنا بالرد عليه بأسباب موضوعية سائغة كافية لحلله يستقيم بها قضاؤه إذ يجب على من يدعى أن البيع الوقائى يخفى رهنا أن يقيم هو الدليل على ذلك .

ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٦ سنة ٢٣ فى رئاسة وعضوية السادة الأسانذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٤٣٩

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦

أ - مجالس بلدية • عقد • مسئولية • القضاء • عقد اشتراك المياه مع المجلس البلدى بعلم المجلس وموافقته بمنع المياه فعلا عن منزل المشترك . تحدى المجلس بخصوص هذا العقد لا تقول بمسئولية المشترك عن تلف ماسورة المياه الخاصة بمنزله • غير جائز •

ب - مجالس بلدية • مسئولية • تعويض • إهمال المجلس البلدى فى تعهد وصلة المياه الخاصة بمنزل المشترك والمواسير الأخرى بالكشف عليها فى الوقت المناسب وعدم تداركه ما قد يصيبها من تلف بتقادم العهد عليها مع علمه مقدما باحتمال تآكل الماسورة فعلا نتيجة هذا الإهمال • مسئولية المجلس البلدى بالتعويض .

٤٤٠

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ — جارك . نية التهريب . عدم جواز توقيع أحد الجزاءات المنصوص عليها في لائحة الجمارك إلا بتوافر نية التهريب .

ب — جارك . محكمة الموضوع . نقص . نية التهريب . نفيها . مسألة موضوعية .

ج — جارك . رسوم جركية . إعفاء الجيوش البريطانية منها بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ . ما يخرج عن حاجة هذه الجيوش من البضائع وما يملكه أفرادها ملكا خاصا . وصوله إلى يد أحد الأفراد وعدم سداد الرسوم عنه وإطلاقه خفية للتداول في السوق . عدم سريان الإعفاء عليه .

د — نقص . طعن . المصلحة في الطعن . جارك . مصادرة . قضاء الحكم باعتبار قرار اللجنة الجركية بالمصادرة قائما لحين استيفاء الرسوم بقصد حبس البضاعة إلى أن تستوفي الرسوم . النعي على الحكم بمخالفة القانون تأسيسا على أن المصادرة عقوبة لا يتوقف الحكم بها على سداد الرسم أو عدم سداد . انعدام المصلحة في هذا النعي .

المبادئ القانونية

١ — نية التهريب هي مناط الجزاءات المنصوص عليها في لائحة الجمارك ، ولا يصح توقيع أحد تلك الجزاءات إلا إذا قام الدليل على توافر تلك النية — وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

٢ — متى كانت المحكمة قد اقتت بأدلة سائغة في حدود ساحتها الموضوعية توافر نية التهريب قائم الا تكون قد أخطأت في تعاقب

القانون وإنما عالجت مسألة موضوعية اهتمت منها الى استبعاد تلك النية .

٣ — جرى قضاء هذه المحكمة بأن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الذي قرر إعفاء الجيوش البريطانية من سداد الرسوم الجركية إنما جعل هذا الإعفاء مقصورا على ما تستورده لحاجتها أو تشتريه من الداخل وترد عنه الرسوم الجركية لبائعه — وما يخرج عن حاجتها وما يملكه أفرادها ملكا خاصا فلا يسرى عليه الإعفاء إذا حصل التصرف فيه ، فإذا وصل الى يد فرد من الأفراد كان عليه المبادرة الى سداد الرسوم فإن لم يفعل وأطلقه خفية للتداول في السوق اعتبر مهربا وفقا للمادة ٢٣ من لائحة الجمارك وصح تعاقبه وضبط البضاعة أينما وجدت .

٤ — متى كان الحكم الناضي بأن قرار اللجنة الجركية بالمصادرة يعتبر قائما حتى تستوفي الرسوم إنما قصد به حبس البضاعة حتى تستوفي مصادرة الجمارك الرسم الذي تستحقه فإنه لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بمخالفة القانون تأسيسا على أن المصادرة عقوبة لا يتوقف الحكم بها على سداد الرسم أو عدم سداد .

(القضية رقم ٣٢٨ سنة ٢٣ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة والسادة عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولي هنتم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

مجلس الدولة المحكمة الادارية العليا

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس المجلس وبدوى ابراهيم حمودة والامام الامام الخريبي وحسن جلال وعلى ابراهيم بغدادى المستشارين) .

المبينة بالسادة الثانية إلى محكمة القضاء الادارى
لمجلس الدولة إلا بطريق الطعن في هذه
القرارات ولكل من الطرفين حق الطعن في
الميعاد المبين في المادة ١٢ من قانون مجلس
الدولة ، وتنص المادة ١٢ من قانون مجلس
الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على أن « ميعاد رفع
الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء
سـتـمـون يوما تسرى من تاريخ نشر القرار
الادارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن
به » . وظاهر من مجموع هذه النصوص أن
الشارع أراد أن يحتاط للامرفيا يتعلق بالتظلمات
التي تقدم إلى اللجان القضائية أو الطعن في
القرارات التي تصدر منها ، فجعل الرد في هذا
الشأن إلى من يمكنه أن يحدد موقف الادارة
من التظلم والاجابة عنه ، وكذا من القرار
الصادر فيه من حيث قبوله أو الطعن فيه قبل
فوات الميعاد ، فأفصح الشارع في المادة الخامسة
على أنه هو وكيل الوزارة المختص ، فلزم لا يجرى
الميعاد إلا من يوم إعلانه بالقرار .

٢٤١

٣١ مارس سنة ١٩٥٦

لجان قضائية . ميعاد الطعن في قراراتها . الإعلان
الذى يجرى منه سريان ميعاد الستين يوما هو الذى
يوجه إلى وكيل الوزارة المختص .

المبدأ القانونى

إن الاعلان الذى يجرى منه سريان ميعاد
الستين يوما اقررة للطعن في مثل الحالة المعروضة
(طعن في قرار صادر من اللجنة القضائية) طبقا
لقانون اللجان القضائية - على حسب غرض
الشارع منه - هو الذى يعلن إلى وكيل الوزارة
المختص ؛ فقد نصت المادة الخامسة من المرسوم
بقانون الخاص باللجان القضائية رقم ١٦٠ لسنة
١٩٥٢ على أن « يرسل رئيس اللجنة صورة التظلم
إلى وكيل الوزارة المختص في خلال ثلاثة أيام
من وقت تسلمه إياه ويجب وكيل الوزارة عنه
كتابة في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من
وقت إبلاغه به . . . » ونصت المادة التاسعة
منه على أنه « لا يجوز رفع المنازعات والطلبات

المحكمة

« عن الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجنة القضائية أمام محكمة القضاء الإداري ،

« من حيث إن المطلعون عليه دفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجنة القضائية أمام محكمة القضاء الإداري استناداً إلى أن ذلك القرار أعان إلى قلم المحفوظات بوزارة العدل في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ؛ ومع ذلك لم تودع صحيفة الطعن سكرتارية محكمة القضاء الإداري إلا في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٤ أي في اليوم الحادي والستين فيكون الطعن قد تم بعد الميعاد .

« ومن حيث إن فوات الميعاد أو عدم فواته يتوقف على تكييف الإعلان الحقيقي الذي يجري منه هذا الميعاد طبقاً للقانون على حسب غرض الشارع في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن الإعلان الذي يجري منه سريان ميعاد الستين يوماً المقررة للطعن في مثل الحالة المعروضة طبقاً لقانون اللجان القضائية — على حسب غرض الشارع منه — هو الذي يعلن إلى وكيل الوزارة المختص ؛ فقد نصت المادة الخامسة من قانون اللجان القضائية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ على أن « يرسل رئيس اللجنة صورة التظلم إلى وكيل الوزارة المختص في خلال ثلاثة أيام من وقت تسليمه إياه ويجب وكيل الوزارة عنه كتابة في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من وقت إبلاغه به . . . » ؛ ونصت المادة التاسعة منه على أنه « لا يجوز رفع المنازعات والطلبات المبدئية بالمادة الثانية إلى محكمة القضاء الإداري إلا بطريق الطعن في هذه القرارات ولكل من الطرفين حق الطعن في الميعاد المبين في المادة ١٢ من قانون مجلس

الدولة . وتنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على أن « ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً تسري من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به . . . وظاهر من مجموع هذه النصوص أن الشارع أراد أن يحتاط للأمر فيما يتعلق بالتظلمات التي تقدم إلى اللجان القضائية أو الطعن في القرارات التي تصدر منها . فجعل المرد في هذا الشأن إلى من يمكنه أن يحدد موقف الإدارة من التظلم والاجابة عنه . وكذا من القرار الصادر فيه من حيث قبوله أو الطعن فيه قبل فوات الميعاد . فأصبح الشارع في المادة الخامسة على أنه هو وكيل الوزارة المختص . فلزم ألا يجري الميعاد إلا من يوم إعلانه بالقرار .

« ومن حيث إنه لم يثبت من الأوراق أن الميعاد كان قد انقضى على أساس ما تقدم قبل الطعن في قرار اللجنة القضائية . فمن ثم يكون الدفع في غير محله .

(القضية رقم ١٢ سنة ٢ ق) .

٤٤٢

٣١ مارس سنة ١٩٥٦

١ — مقدمة . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . تفويضه مجلس الوزراء في تحديد أقدمية الموظف الذي قضى فترة بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال المرة التي يفيد منها غيره . لمجلس الوزراء هذا الحق بالنسبة للموظفين الذين اكتسبوا خبرة في عملهم بالحكومة .
ب — موظفون منسيون لاعتبار للائتمانية الاعتبارية في حساب مدة الخمس عشرة سنة المنصوص عليها . قرار مجلس الوزراء في ٨ / ٧ / ١٩٥٣ . الموظفون الذين يبدون من قانون المعادلات الدراسية لسنة ١٩٣٤ يبدون من أحكام المادة ٤٠ مكررة من قانون الموظفين . أعمال أثر الأقدميات الاعتبارية في خصوص ترقية قدامى الموظفين منوط بالمركز القانوني الذي تحدده القوانين

أو القرارات التنظيمية التي تصدر من مملكتها في هذا الخصوص.

ج - موظفون منسبون . المراكز القانونية التي يفيدون منها بالتطبيق المادة ٤٠ مكررة . تنشأ رأساً من القانون عند توافر شروطها لا بموجب قرار إداري . أثر ذلك على ميعاد الستين يوماً الخاص بدعوى الالغاء ، وعلى ميعاد سحب القرار الإداري .

المبادئ القانونية

١ - يبين من مطامعة المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أن المشرع عني بتحديد أقدمية الموظف إذا كان قد أمضى الفترة التي قضاها خارج الحكومة مشغلاً بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة ، وفوض مجلس الوزراء في تحديد أقدمية هذا الموظف بمراعاة مدة خدمته في الهيئات أو المؤسسات المشار إليها ، فمن باب أولى - بحكم اللزوم - يكون لمجلس الوزراء هذا الحق بالنسبة إلى الموظفين الذين اكتسبوا خبرة من ممارسة عملهم داخل الحكومة بتوجيهها وتحت إشرافها ورقابتها . وبهذه الدابة تكون أولى بالتقدير في هذا الخصوص ، ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون سالف الذكر ، حيث أجازت إعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمي إذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الأقل في المصالح الحكومية أعمالاً هنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها .

٢ - إن مجلس الوزراء حين أصدر قراره في ٦ من مايو و ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ قد أكد في صراحة بأن « لا يترتب على تعديل الأقدمية أية زيادة في المصاهية » ، وغنى عن البيان أن تطبيق المادة ٤٠ مكررة نتيجة لتعديل الأقدمية يترتب عليه زيادة في المصاهية ، وقد كشف مجلس الوزراء - وهو المنشئ للمركز القانوني - عن نيته في وضوح ، فأصدر تعديراً للمدين القرارين بقراره الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ مؤكداً عدم حساب الأقدمية الاعتبارية ضمن المدد التي يجوز إدخالها في تطبيق أحكام المادة ٤٠ مكررة ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يوليو سنة ١٩٤٣ بشأن انصاف الموظفين المنسبين لا يفيد منه الموظف المنسب إلا إذا كان قد قضى فعلاً قبل ٣٠ من يوليو سنة ١٩٤٣ في درجته الحالية - أي الحالية - خمس عشرة سنة ، وآية ذلك أن الأقدميات الاعتبارية لم يكن لها وجود عند صدور هذا القرار وغيره من قرارات الانصاف ، وذلك بخلاف الموظفين الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدرامية ، فانهم يفيدون من أحكام المادة ٤٠ مكررة بعد أن أكدت ذلك المذكرة الايضاحية لهذا القانون . ومرد ذلك كله الى أن أعمال أثر الأقدميات الاعتبارية في

يطالب بتسوية وضعه القانوني على مقتضاها خلال مدد التقادم، كما يجوز الإدارة خلالها إلغاء هذه التسويات إن كانت قد تمت على خلاف القانون بصرف النظر عن ميعاد السنتين يوماً المشار إليه . وفي الحق فإن القرار الذي يصدر في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون كشفاً للمركز القانوني الذي يستحقه أولاً يستحقه صاحب الشأن طبعاً للقانون .

(القضية رقم ٣٨ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٣

٣١ مارس سنة ١٩٥٦

قرعة عسكرية . المراحل التي تمر عليها عملية التجنيد طبقاً لقانون سنة ١٩٠٢ . اقيام بدفع البديل النقدي والحصول على شهادة الاعفاء من الخدمة العسكرية في ظل القانون سالف الذكر . صدور القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الذي حرم الاعفاء من الخدمة مقابل البديل ثبوت أن البديل المدفوع ٢٠ ج والحال أنه يجب أن يكون ٤٠ ج . اكتساب مركز قانوني في المعاملة على أساس الاعفاء مقابل البديل . وانحصار الجدل في مقدار البديل الواجب دفعه .

المبدأ القانوني

يضتحج من مراجعة قانون القرعة الصادر في سنة ١٩٠٢ أن عملية التجنيد كانت تتم على ثلاث مراحل وهي : مرحلة الاقتراع ، ثم مرحلة الفرز ، ثم مرحلة التجنيد . وعملية الاقتراع تتمحصل في حصر أسماء أفرار القرعة وإدراجها في كشوف يقوم مجلس القرعة بفحصها وتصفيها تصفية نهائية بعد سماع

خصوص ترقية قدامى الموظفين منوط بالتركز القانوني الذي تحدده النوانين أو القرارات التنظيمية التي تصدر ممن يملكها في هذا الخصوص ، وإنما كان مجلس الوزراء هو المنشئ . للمركز القانوني حسب التفويض المعلن له بتمتضي القانون ، فله أن يحدد هذا المركز ، ويعتبر آثاره على الوجه الذي يقدره .

٣ — ان المراكز القانونية التي يفيد منها قدامى الموظفين بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررة لا تنشأ بموجب قرار إداري يسقط حق الطعن فيه بالإلغاء أو يتمتع بحجبه بعد فوات ميعاد السنتين يوماً أشار إليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، وإنما هي مراكز قانونية تنشأ بالقانون ذاته رأساً في حق صاحب الشأن إن توافرت شروطها . وهذا مستفاد من مدلول المادة ٤٠ مكررة التي تفنى بأنه إذا توافرت في الموظف شروطها اعتبر مرقى إلى لدرجة التالية بصفة شخصية من اليوم التالي لانقضاء المدة الواجب توافرها ، ما لم يكن التقريران الأخيران بدرجة ضعيف . وما دامت هذه المراكز القانونية تنشأ بقرعة انقانون ، فهي من الحقوق التي لا يسرى عليها ميعاد السقوط المذكور ، وإنما تخضع لمدد التقادم المعتادة بالنسبة للجانبين : الموظف أو الحكومة . فيجوز الموظف أن

في الحصول على الاعفاء في أى وقت بعد الكشف عليه طيبا وقبل تجنيده بدفعه بدلا نقديا قدره مائة جنيه مصرى . و يبين من تطبيق هذه الأحكام على وقائع الدعوى ان المدعى حين طلب للاقتراع في سنة ١٩٤٥ بإدر إلى دفع البديل النقدي المقرر للاعفاء في هذه الحالة وقدره عشرون جنيها ، وترتب على ذلك أنه حصل على شهادة رسمية من الجهة المختصة قانونا بإعفائه من الخدمة العسكرية ، وبذلك يكون قد تقرر حقه في المعاملة على أساس الإعفاء مقابل البديل ، ويكون قد اكتسب مركزا قانونيا لا يجوز المساس به مستقبلا بالتطبيق لأحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٢ مكررة (التي سبقت الإشارة إليها) بحيث إذا شأت أية منازعة في المستقبل حول هذا المركز القانوني فإنها لن تدور إلا حول قيمة البديل النقدي المستحق للحصول على مزية الاعفاء من الخدمة العسكرية وهي المزية التي تقرر حقه فيها منذ أن استعمل الرخصة التي خولها له القانون ، فاختر طريق الاعفاء لقاء دفع البديل . ومن ثم يكون من الخطأ إهدار معاملة المدعى على السواقط ، إذ أنه قبل وضعه الجديد كأحد السواقط بدون أية معارضة . وبإدرا إلى دفع البديل النقدي المطلوب ، ولم يبق بعد ذلك لمجلس التجنيد من سلطان عليه إلا في مطالبة . بتكامة البديل لذي يرى أنه استحق عليه بحكم تخفئه عن الحضور

شكاوى أصحاب الشأن عنها . أما عمایة الفرز فتتوصل في توقيع الكشف الطبي على الأنفار الذين وردت أسماؤهم في الكشف النهائية ، فبمعنى غير اللاتقین منهم ، أما اللاتقون فبوخذ منهم المدد المطلوب للجيش ، ويعاد الباقون إلى بلادهم ليطالبوا عند الحاجة اليهم . وأما عملية التجنيد فتتوصل في طلب العدد الذي يحتاج اليه الجيش من بين اللاتقین بحسب أمر اقتراعهم ليرسلوا إلى ديوان الحرية ، وتبدأ خدمتهم العسكرية من اليوم الذي يصادق فيه الديوان على تجنيدهم . وقد حددت المواد ١١ و ١٢ و ١٢ مكررة من قانون القرعة العسكرية الصادر في سنة ١٩٠٢ قيمة البديل النقدي الواجب دفعه في حالة من يرغب في الاعفاء من الخدمة العسكرية ، فنصت المادة ١١ على أنه : « يحق لكل شخص أن يعفى من ملزميته بالخدمة العسكرية إذا دفع عشرين جنيها مصريا في أى وقت كان قبل اقتراعه » ، ونصت المادة ١٢ على أن : « كل شخص لم يحضر أمام مجلس الاقتراع في الجلسة التي ينظر فيها في كشف الاقتراع المدرج فمما اسمه له الحق في الحصول على الاعفاء في أى وقت كان بعد درج اسمه في كشف الاقتراع وقبل طلبه للفرز الطبي بدفعه بدلا نقديا قدره أربعون جنيها مصريا » ، واخيرا نصت المادة ١٢ مكررة على ان : « كل شخص مدرج بكشف الاقتراع له الحق

وثانياً - في الموضوع - بإلغاء هذا الأمر واعتباره كأن لم يكن .

وقال في شرح دعواه : « لأنه من مواليد قسم اللبان (إسكندرية) في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ ؛ وأنه نظراً لحالة الحرب في سنة ١٩٤٠ هاجر من الإسكندرية وأقام في بلدة القضاة (كفر الزيات) ؛ ولما عاد بعد ذلك إلى الإسكندرية أقام في حي راغب باشا (كرموز) ؛ وفي سنة ١٩٤٥ طلب للتجنيد باعتباره من سواقط كرموز فمدفع البديل النقدي الذي طلب منه وقدره عشرون جنيهاً وسلمت إليه شهادة إعفاء من الخدمة العسكرية في ٢١ من مايو سنة ١٩٤٥ ؛ وأنه في سنة ١٩٥٠ عاد للإقامة بقسم اللبان فطلب للتجنيد مرة ثانية ، غير أنه تقدم بشهادة الإعفاء التي تحت يده فأخلي سبيله ، وفي سنة ١٩٥٣ أعيد طبعه للتجنيد مرة ثالثة وجند فعلاً في هذه المرة على أساس أنه كان قد تم إقتراعه غيباً في سنة ١٩٤٢ وأن البديل الذي كان يجب عليه دفعه بعد الإقتراع هو أربعون جنيهاً وليس عشرين جنيهاً . وقال لما اعتذر بأنه لم يكن يعلم إطلاقاً بأنه سبق إقتراعه غيباً ، وأنه لم يعن بموعد هذا الإقتراع ، ولم يطلب إليه أن يدفع في البديل أربعين جنيهاً فتخلف عن أداء هذه القيمة ؛ ولكنه على الرغم من هذه الأعذار تم تجنيده على خلاف أحكام المادة ١١ من قانون القرعة الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ ؛ إلى أن تقضى باستحقاق كل من يدفع عشرين جنيهاً قبل إقتراعه في الإعفاء من الخدمة العسكرية ؛ والمادة ١٤ من نفس القانون التي ترتب إصدار شهادة الإعفاء على مجرد القيام بدفع البديل المستحق دون توقف على قبول وزارة الحربية أو رفضها كما أن القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ - الذي ألغى نظام البديل

في معاملته السابقة التي تمت على الوالد . ومادام هذا المجلس قرر قبول عذره في التخلف عن حضور جلسة الفرز في سنة ١٩٤٤ ، فكون قيمة البديل المستحق في هذه الحالة أربعين جنيهاً مصرياً بالتطبيق لأحكام المادة ١٢ من قانون الفرع الصادر في سنة ١٩٠٢ متى تمت ذلك فإنه لا تقبل الحاجة بأن البديل القدي لا ينتج أثره إلا إذا دفع كاملاً أو أنه لا يجوز إحياء هذا الأثر بإجراء لاحق ، وذلك لأن الحق الذي اكتسبه المدعي في الإعفاء من الخدمة العسكرية (في ظل سريان قانون سنة ١٩٠٢) يفتح أمامه الطريق لتمكine البديل الذي قبل منه فعلاً ، فإذا ما قام بتسديد بقي القيمة التي يتضح أنها تستحق عليه ترتب على ذلك حتماً إدفؤه نهائياً من الخدمة العسكرية وأصبح بمنجاة من تطبيق أحكام قانون القرعة الجديد رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ عليه أعمالاً للمادة ٥٥ منه التي تقرر أنه : « لا تسري أحكام هذا القانون على كل من سبق إدفؤه نهائياً من الخدمة العسكرية »

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسبما يستفاد من أوراق الطعن ، تحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٥٩٧ سنة ١٩٠٢ ضد وزارة الحربية والبحرية بصحيفة معلقة في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ طلب فيها الحكم : أولاً وبصفة مستعجلة - بوقف تنفيذ أمر تجنيده ؛ حتى يفصل في موضوع الدعوى .

في سنة ١٩٤٤ ؛ ومن ثم فلا تسرى في حقه أحكام القانون الجديد ، وأنه لا يؤثر في هذا النظر أن المدعى دفع بدلا تقديما أقل مما كان يجب دفعه ، لأنه قام أخيراً (في يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٤) بإيداع باقي المبلغ المطلوب منه .

« ومن حيث إن السيد رئيس هيئة المفوضين طعن في هذا الحكم ناعياً عليه أنه خالف القانون ولذلك طلب الحكم بالغاءه ، وبرفض الدعوى ، مستنداً في ذلك إلى أن : « دفع البديل لا ينتج أثره (وهو الإعفاء) إلا إذا دفع كاملاً ، وفي حالة سداد مبلغ أقل من الواجب دفعه ، فإن هذا السداد لا ينتج أثره القانوني ، ولا يمكن إحياء هذا الأثر بإجراء لاحق يتم في ظل قانون ألغى نظام الإعتفاء بالبديل النقدي ، وأن شهادة الإعفاء تعتبر شهادة كاشفة عن الحق ومسجلة له ، فإن كان الحق غير موجود لم يكن لهذه الشهادة من أثر ، ولا يعتبر إغاؤها سبباً لقرار إداري من شأنه أن ينشئ حالة جديدة ، بل هي تقرير لحقيقة واقعة هي أن الحق الذي قصدت الشهادة أن تسجله ليس له وجود . أما عن عدم إعلان المدعى بطلب التجنيد في سنة ١٩٤٢ فإن قانون سنة ١٩٠٢ كان يفيد أن الإعلان عن جلسات الاقتراع يتم بالتعليق في مكان ظاهر بالبلدة قبل انعقاد مجلس القرعة بواحد وعشرين يوماً ، واعتبر هذا التعليق إعلاناً لذوي الشأن ، وفضلاً عن كل ذلك فإن المدعى نفسه اعترف في محضر استجوابه بقسم اللبان في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥١ بأنه لم يترك جهة ميلاده ؛ فلا اعتداد بعد ذلك بما أراد أن يصوره في الشهادات الإدارية التي قدمها ليدل بها على أنه ترك الإسكندرية منذ سنة ١٩٤٠ ، وأنه لم يكن

النقدي - صريح في المادة ٥٥ منه على عدم سريان أحكامه على من سبق إعفاؤه من الخدمة العسكرية في ظل القانون السابق . وانتهى المدعى في صحيفة دعواه إلى أن قرار تجنيده وقع باطلاً ؛ وأنه لذلك يتعين وقف تنفيذه ؛ بصفة مستعجلة ؛ ثم الحكم بعد ذلك بالغاءه ... » . ودفعت الحكومة الدعوى بأن المدعى اقترح غيابياً على المواليد في سنة ١٩٤٢ ثم طلب للفرز الطائي فتخلف وتقرر صحة اقتراعه الغيابي وقبول عذره في التخلف عن طلب سنة ١٩٤٤ ؛ ونظراً لأن معاملته على مواليد اللبان أسبق من معاملته على سواقط كرموز فقد صدر في ٢٣ مارس سنة ١٩٥٣ قرار من مجلس تجنيد الإسكندرية بصحة اقتراعه على المواليد ؛ وبالغاء معاملته على السواقط في سنة ١٩٤٥ ؛ وإلغاء تذكيرة البديل ورد مبلغ العشرين جنيهاً إليه ، وأنه لا يجنى المدعى تمسكه بعدم العلم بواقعة سبق اقتراعه غيابياً ؛ لأنه كان من الواجب عليه أن يتقدم من تنقاء نفسه للاقتراع عند بلوغه السن القانونية ، ولذلك يكون قرار تجنيده في سنة ١٩٥٣ قد وقع صحيحاً في ظل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ لاسيما وأن المدعى لم يكن قد دفع البديل المقرر بالنسبة لمن يتم اقتراعه غيابياً ومقداره أربعون جنيهاً ؛ وانتهى دفاع الحكومة بطلب الحكم برفض طلب وقف التنفيذ ثم برفض الدعوى وإلزام المدعى بالمصروفات . قضت محكمة القضاء الإداري (الهيئة الأولى) في ١١ أبريل سنة ١٩٥٤ بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ؛ ثم أصدرت حكماً في الموضوع بجلسته ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بالغاء ذلك القرار ؛ استناداً إلى : « أن المدعى قد كسب الإعفاء نهائياً في ظل القانون القائم وقت اقتراعه

موجودا بها وقت طلبه الأول في سنة ١٩٤٢ .
وتكون النتيجة أن إعلانه في جهة ميلاده تم
صحياً ، وأنه تخلف عن الفرز الطبي . ولم يدفع
البذل المستحق للإعفاء في مثل هذه الظروف
وقدره أربعون جنيهاً ، ومن ثم فإن دفعه للبذل
بواقع عشرين جنيهاً لا يتج أثره القانوني . كما
أنه لا يمكن إحياء هذا الأثر بإجراء لاحق يتم
في ظل القانون الجديد الذي ألغى نظام الإعفاء
بالبذل كما سلف البيان .

ومن حيث إن هذه المنازعة تدور حول
بيان ما إذا كانت معاملة المدعى على السواقط في
سنة ١٩٤٥ وقيامه بدفع البذل النقدي بواقع
عشرين جنيهاً مصرياً ، وحصوله على شهادة
الإعفاء يكسبه حق الإعفاء — كما يقول هو —
أم أن المعاملة السابقة التي تمت على المواليد في
سنة ١٩٤٢ تعتبر هي المعاملة الصحيحة ويكون
تخلف المدعى عن الحضور فيها . وعدم قيامه
بعد ذلك بدفع البذل بواقع أربعين جنيهاً مصرياً
قد أهدر حقه في الانتفاع بآثار معاملته على
السواقط — كما يقول السيد رئيس هيئة
المفوضين — وبذلك يتجرد المدعى من كل ميزة
تحصنه من الوقوع تحت طائلة أحكام القانون
الجديد رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ .

ومن حيث إن تفصيلات معاملة المدعى في
القرعة العسكرية — مستمدة من واقع الأوراق
المودعة في الملف — تحصل في الآتي :

أنه ولد بدائرة قسم اللبان في ٨ من ديسمبر
سنة ١٩٢٣ ، وبلغ التاسعة عشرة من عمره في
٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، فأدرج اسمه في
كشف الاقتراع عن هذه السنة ولكنه لم يحضر
في جلسة الاقتراع المحددة لأنه لم يعلن بها بسبب
غيابه ، وفي أكتوبر سنة ١٩٤٣ طلب للفرز

الطبي فتخلف لعدم وجوده ، وتأشرد بمداومة
البحث ، على ظهر ورقة الإعلان ، وفي سنة
١٩٤٥ كان المدعى يتم في حي راغب باشا التابع
لقسم كرموز فاعتبر من سواقط هذا الحي ،
وأدرج اسمه في كشف الاقتراع على هذا
الأساس ، ولما طلب لجلسة الاقتراع تقدم
بدفع البذل النقدي المقرر في هذه الحالة وهو
عشرون جنيهاً مصرياً ، وقبل منه هذا البذل ،
وفي ٢١ من مايو سنة ١٩٤٥ صدرت من وزارة
الحربية شهادة باعفائه من الخدمة العسكرية .

وفي ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥١ كان المدعى
قد عاد إلى الإقامة في قسم اللبان فتقدمت ضده
شكوى من شخص زعم أنه جاره في السكن مؤداها
أنه (مترب من خدمة الجيش) . وأسفر محضر
سماع الأقوال الشفوية الذي أجراه بوليس قسم
اللبان في هذه الشكوى عن أن المدعى لم يكن في
دائرة قسم اللبان في سنة ١٩٤٢ . فكلفته الإدارة
بتقديم مستندات رسمية تثبت صحة هذه الواقعة .
وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٣ تعهد بتقديم هذه
هذه المستندات في بحر عشرة أيام ، ونظراً
لتأخره في تقديم هذه المستندات ، فإن مجلس تجنيد
الاسكندرية أصدر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٣
قراره : أولاً — بصحة اقتراعه على المواليد
وقبول عذره في التخلف عن طلب سنة ١٩٤٤ .
ثانياً — بإلغاء معاملته على السواقط في سنة
١٩٤٥ وما يترتب عليها وإلغاء تذكرة البذل
ورد مبلغ العشرين جنيهاً إليه . وفي ١٧ من
مايو سنة ١٩٥٣ طلب إليه الحضور للتجنيد —
كنتيجة لقرار المجلس المشار إليه — لحضر وألحق
بسلح المشاة في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣ ،
وعقب ذلك مباشرة كانت قد تجمعت لديه

الشهادات الادارية التالية ، فقدمها لمجلس التجنيد :

١ - شهادة إقامة بالقضاة (كفر الزيات)

من سنة ١٩٤٠ - سنة ١٩٤٥ ، بتوقيع عمدة القضاة وشيخها في ٣ من مارس سنة ١٩٥٣ .

٢ - شهادة إقامة براغب باشا (كرموز)

من سنة ١٩٣٦ - سنة ١٩٤٠ ، بتوقيع شيخ الحارة وشيخ القسم في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٣ .

٣ - شهادة غياب عن النجع الجديد (قسم

اللبان) منذ سنة ١٩٣٦ . بتوقيع اثنين من

موظفي الحجر الصحي بالاسكندرية في ٢١ من

مايو سنة ١٩٥٣ .

ولكن إدارة التجنيد لم تقبل الاحتجاج

بمثل هذه الشهادات ، وطابت تقديم شهادات

رسمية مثل بطاقة التموين أو تذكرة الانتخاب .

فأخذ المدعى يتظلم من قرار التجنيد الصادر في

١٧ من مايو سنة ١٩٥٣ ، وأخيرا رفع دعواه

الحالية في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وصدر

قرار المحكمة بوقف تنفيذه في أبريل سنة ١٩٥٤

ثم بالغائه في نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، على ما سبق

بيانه .

ومن حيث إنه يتضح من مراجعة قانون

القرعة الصادر في سنة ١٩٠٢ أن عملية التجنيد.

كانت تتم على ثلاث مراحل وهي : مرحلة

الاقتراع ، ثم مرحلة الفرز ، ثم مرحلة التجنيد

وعملية الاقتراع تحصل في حصر أسماء أنفار

القرعة وإدراجها في كشوف يقوم مجلس القرعة

بفحصها وتصفيها تصفية نهائية بعد سماع شكاوى

أصحاب الشأن عنها . أما عملية الفرز فتحصل

في توقيع الكشف الطبي على الأنفار الذين وردت

أسماءهم في الكشف النهائية ، فيعنى غير

اللائقين منهم ، أما اللائقون فيؤخذ منهم العدد

المطلوب للجيش ، ويعاد الباقيون إلى بلادهم

ليطلبوا عند الحاجة إليهم . وأما عملية التجنيد

فتحصل في طلب العدد الذى يحتاج إليه الجيش

من بين اللائقين بحسب نمر اقتراعهم ليرسلوا

إلى ديوان الحربية ، وتبدأ خدمتهم العسكرية

من اليوم الذى يصادق فيه الديوان على تجنيدهم .

وقد حددت المواد ١١ و ١٢ و ١٢ مكررة من

قانون القرعة العسكرية الصادر في سنة ١٩٠٢

قيمة البدل النقدي الواجب دفعه في حالة من

يرغب في الإعفاء من الخدمة العسكرية ، فنصت

المادة ١١ على أنه : د يحق لكل شخص أن

يعفى من ملزوميته بالخدمة العسكرية إذا دفع

عشرين جنيها مصريا في أى وقت كان قبل

اقتراعه ، ، ونصت المادة ١٢ على أن : د كل

شخص لم يحضر أمام مجلس الاقتراع في الجلسة

التي ينظر فيها في كشوف الاقتراع المدرج فيها

اسمه له الحق في الحصول على الإعفاء في أى

وقت كان بعد درج اسمه في كشوف الاقتراع

وقبل طلبه الفرز الطبي بدفعه بدلا نقديا قدره

أربعون جنيها مصريا ، ، وأخيرا نصت المادة

١٢ مكررة على أن : د كل شخص مدرج

بكشوف الاقتراع له الحق في الحصول على

الإعفاء في أى وقت بعد الكشف عليه طبياً

وقبل تجنيده بدفعه بدلا نقديا قدره مائة جنيه

مصرى . .

د ومن حيث إنه يبين من تطبيق هذه الأحكام

على وقائع الدعوى . أن المدعى - حين طلب

للاقتراع في سنة ١٩٤٥ - بادر إلى دفع البدل

النقدي المقرر للإعفاء في هذه الحالة وقدره

عشرون جنيها ، وترتب على ذلك أنه حصل على

شهادة رسمية من الجهة المختصة قانونا بإعفائه من

الخدمة العسكرية ؛ وبذلك يكون قد تقرر

حقه في المعاملة على أساس الاعفاء متايل البديل .
ويكون قد اكتسب مركزاً قانونياً لا يجوز المساس
به مستقبلاً بالتطبيق لأحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٢
مكررة (التي سبقت الإشارة إليها) ، بحيث إذا
نشأت أية منازعة في المستقبل حول هذا المركز
القانوني فإنها لن تدور إلا حول قيمة البديل النقدي
المستحق للحصول على مزية الإعفاء من الخدمة
العسكرية ، وهي المزية التي تقرر حقه فيها منذ أن
استعمل الرخصة التي خولها له القانون ، فاختر
طريق الإعفاء لقاء دفع البديل . ومما تجب
الإشارة إليه في هذا المقام أن المدعى كان حسن
النية في تخففه عن حضور جلسة الاقتراع في سنة
١٩٤٢ بسبب غيابه عن جهة ميلاده التي عومل عليها
أولاً (في قسم اللبان) ، كما كان حسن النية في تخففه عن
الحضور في أكتوبر سنة ١٩٤٣ بسبب غيابه أيضاً
ذلك الغياب الذي ظهر من التحقيق أنه كان له
ما يبرره تحت ضغط ظروف قاهرة خارجة عن
إرادة المدعى وهي اشتداد الغارات الجوية التي
تعرضت لها مدينة الإسكندرية في تلك الفترة .
وقد ثبت من الأوراق أن مجلس تجنيد
الإسكندرية نفسه قرر « قبول عذره في التخلف
عن طلب سنة ١٩٤٤ ، بعد أن تبين له أنه كان
غير مقيم بجهة ميلاده وقت طلبه وأنه لم يعد له فيها
أهل ولا أملاك ، بل ولم يوجد بتلك الجهة من
يرشد عن مكانه (كما أثبت ذلك شيخ الجهة في
شهادته) التي تقدم بها في ٣ من يناير سنة ١٩٥٣ » .

« ومن حيث إنه في ضوء هذا البيان يكون
من الخطأ إهدار معاملة المدعى على السواقط ،
إذ أنه قبل وضعه الجديد كأحد سواقط راغب
باشاً بدون أية معارضة بادر إلى دفع البديل

النقدي المطلوب ، ولم يبق بعد ذلك لمجلس
التجنيد من سلطان عليه إلا في مطالبته بتكملة
البديل الذي يرى أنه استحق عليه بحكم تخففه عن
الحضور في معاملته السابقة التي تمت على المواليده .
وما دام هذا المجلس قرر قبول عذره في التخلف
عن حضور جلسة الفرز في سنة ١٩٤٤ فتكون
قيمة البديل المستحق في هذه الحالة أربعين جنيهاً
مصرياً بالتطبيق لأحكام المادة ١٢ من قانون
القرعة الصادر في سنة ١٩٠٢ .

« ومن حيث إنه متى ثبت ذلك فإنه لا يقبل
الحاجة بأن البديل النقدي لا ينتج أثره إلا إذا
دفع كاملاً أو أنه لا يجوز إحياء هذا الأثر
باجراء لاحق ، وذلك لأن الحق الذي اكتسبه
المدعى في الإعفاء من الخدمة العسكرية (في ظل
سريان قانون سنة ١٩٠٢) يفسح أمامه الطريق
لنكسة البديل الذي قبل منه فعلاً ، فإذا ما قام
بتسديد باقي التهمة التي يتضح أنها تستحق عليه ،
ترتب على ذلك حتماً إعفاؤه إعفاء نهائياً من
الخدمة العسكرية وأصبح بمنجاة من تطبيق أحكام
قانون القرعة الجديد رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ عليه
إعمالاً لنص المادة ٥٥ منه التي تقرر أنه « لا تسرى
أحكام هذا القانون على كل من سبق إعفاؤه
نهائياً من الخدمة العسكرية » .

« ومن حيث إن الطعن المتقدم من السيد
رئيس هيئة المفوضين — إذ أخذ بغير هذه
المبادئ — يكرن قد أقيم على غير أساس سليم
ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٥٢ لسنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة السيد علي السيد رئيس المجلس وبدوى
إبراهيم حمودة وحسن جلال وعلي بغدادى ومصطفى
كامل إسماعيل المستشارين) .

قضاء المحاكم الجنايات

المحكمة

وبما أن محصل الواقعة كما يبين من الاطلاع على الأوراق والتحقيقات التي تمت فيها وأقوال من سمعهم المحكمة من الشهود أن المتهم محمد حسن العشري أضفى على نفسه لقب محم وانتحل صفته وكان يغشى دور المحاكم متظاهرا بذلك ، وانفتح مكتباً بإشباع محمد على كان من قبل لأحد المحامين الذين انتقلوا إلى رحمة الله ووضع به لافته باسمه وصفته هذه المنتحلة واستقبل فيه ذوى القضايا وقد وقع في أحبولة الكثير ، وتقاضى منهم أنعاباً لمباشرة قضاياهم واستولى لنفسه على رسومهم منهم كما أنه أصر على انتحال هذه الصفة في التحقيقات الرسمية التي أجريت معه ؛ وقد حضر عن الخصوم أمام المحاكم وتراجع عنهم بهذه الصفة ، وقد رأت النيابة العمومية أن ما اقترفه المتهم بانتحال هذه الصفة وإثباتها في محاضر التحقيقات وجلسات المحاكم تزويراً في أوراق رسمية بالاشتراك مع الموظفين العموميين المختصين بتحرير هذه الأوراق الأميرية . وهذا هو موضوع التهمة الأولى . كما احتواها تقرير الاتهام ؛ وأما نقاضيه انعاباً ورسوماً من ذوى القضايا فقد عدته لصلاً لاستيلائه على هذه المبالغ احتيلاً بانتحاضه صفة غير صحيحة وهذا هو موضوع التهمة الثانية .

وبما أنه بالنسبة لموضوع التهمة الأولى فإن وجهة نظر النيابة فيها ؛ انه مادام القانون قد قصر حق تمثيل الخصوم في المناوئ على

٤٤٤

محكمة جنايات القاهرة

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦

أحكام المادتين ٢١٢ و ٢١٣ من قانون العقوبات لاقتد إلى تجريم عمل من ينتحل صفة المحامي . فمن يدعى انه محامي ويؤدى أعماله لا يعتبر مزوراً .

من أضفى على نفسه لقب محم وانتحل صفته واستولى بهذه الصفة على أموال من آخرين يعتبر مقارفاً لجريمة النصب تطبيقاً للمادة ٢٢٦ عنوبات .

المبدأ القانوني

لا نزاع في أن أعمال المحامي تستند على عقد الوكالة في تحديد الملامة ما بينه وبين من يمثله ، وأن عقد الوكالة في ذاته عقد صحيح في القانون وأن التزوير في معناه القانوني لا يمكن أن يمتد إلى انتحل الصفات والألقاب الكاذبة ولو أضفها متخذها إلى اسمه الصحيح في محرر مادام الاسم المقترن بها صحيحاً ، فمن يزعم أنه صاحب وظيفة معينة أو حامل لقب معين لا يعد مرتكباً لجريمة التزوير إذا كان توثيقه على المحرر واضحاً باسمه الحقيقي . ولو أضاف إليه هذه الوظيفة أو اللقب الزورين . ولكنه قد يعتبر مرتكباً لجريمة النصب إذا تمكن من الاستيلاء على أموال الغير مستعيناً بهذا الانتحال .

المحامين وحرّم على غيرهم هذا التمثيل فيما عدا الأقارب حتى الدرجة الثالثة . فإن أى شخص يتقدم على انتحال صفة المحامى ويثبت ذلك فى المحاضر الرسمية عد مزورا مقترفا للافعال التى أئتمها قانون العقوبات فى المادتين ٢١٢ و ٢١٣ منه .

و بما أنه لا نزاع فى أن أعمال المحامى تستند على عقد الوكالة فى تحديد العلاقة ما بينه وبين من مثله ، وأن عقد الوكالة فى ذاته عقد صحيح فى القانون وإن الأصل أن أى شخص يوكل من يشاء ليقوم بعمل قانونى لحساب موكله . مادة ٦٩٩ مدنى ، ولكن الإدارة السياسية لكل بلد متحضر رأت فى سبيل المحافظة على الكيان الدولى وفى القدرة على النهوض بجميع مرافق الحياة وتنسيق الخدمات العامة والسير بها فى طريق آمن ، رأت أن تصدر تشريعات عديدة . منها وجوب توافر مؤهلات خاصة ودراسات فنية لكل من يريد أن يمارس مهنة من نوع معين . وأوجبت عليه أن يسلك حتى يتمتع بها ، الطريق الذى رسمه القانون ومن ذلك مهنة المحاماة والطب والهندسة وغيرها من المهن التى تصل بمصالح الناس ، والتى يقتضى حسن إداؤها هذه المؤهلات الخاصة والدراسات الفنية . وقد صدرت قوانين منظمة لهذه المهن ومن ذلك القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة والقانون رقم ١٤٣ لسنة ٤٨ الخاص بالطب والقانون ٨٩ سنة ١٩٤٦ الخاص بالمهن الهندسية وكلها تبين الشروط اللازم توافرها فيمن يمارس هذه المهن ببيان حقوقهم وواجباتهم . وحرمت على من يفترده هذه الشروط ألا يمتحن واحدة منها . إلا أن هذه القوانين وما يشابهها تنظم الصفات والألقاب التى ما كان يمكن أن يؤتمن من ينتحلها ولو كتابة إلا بالتشريع الخاص المانع

عن ذلك . لأنه من المتفق عليه أن التزوير فى معناه القانونى لا يمكن أن يمتد إلى انتحال الصفات والألقاب الكاذبة . ولو أضافها متخذها إلى اسمه الصحيح فى محرر ما دام الاسم المقترن بها صحيحا فمن يزعم أنه صاحب وظيفة معينة أو حامل للقب معين لا يعد مرتكباً لجريمة التزوير إذا كان توقيع على المحرر واضحاً باسمه الحقيقى ولو أضاف إليه هذه الوظيفة أو اللقب المزورين ولكنه قد يعد نصاباً ، إذا تمكن من الاستيلاء على أموال الغير مستعينا بهذا الانتحال (راجع شرح العقوبات للرحوم أحمد د بك ، أمين ص ٢٨٨) .

و بما أن هذه القاعدة الصحيحة فى القانون والتى تخرج انتحال الصفات والألقاب من نطاق التزوير حتى ولو أثبتت فى محرر غير شاملة إذ يستثنى منها الأحوال التى تكون الصفة لازمة لإنشاء المحرر أو بعبارة أخرى . إذا كانت البيانات الجوهرية التى أعد المحرر لاثباتها أو التى من شأنها أن ينسب عملاً إلى غيره هو من شئون وظيفته ، وذلك كمن ينتحل صفة وكيل نيابة ويصدر أمراً كتابياً بالقبض على شخص معين أو الإفراج عن مسجون أو ما شابه من الاعمال الخاصة بصفة وكيل النيابة .

و بما أن محاضر التحقيقات والجلسات لم تعد لإثبات صفة المسئولين والخصوم فيها وإنما أعدت لإثبات أن شخصا معنيا سئل فيها . أو أن خصما حضر بنفسه أو بوكيل عنه . ولا يرد على ذلك بأن القانون قصر حق الحضور عن الخصوم فى القضايا على المحامين لأن القوانين الخاصة بذلك ليست إلا توجيهية منبهة للجهات

حق المرافعة أمام كل درجة من درجات التقاضي وتخصص كل منهم طبقاً لهذه الجداول ولم يشتر التقيدان المرافعات المدينة والاجراءات الجنائية إلى شئ من ذلك لأن قانون المحاماة قانون توجيهي تنظيمي ويوضح ذلك أن قانون المحاماة في مادته الثالثة أمر بأن تودع نسخة من الجدول أو ملحقاته كل محكمة ونسخة أخرى بكل غرفة من غرف المحامين وثلاث نسخ بالنقابة العامة ولا معنى لفرض هذا الايداع إلا لجعله تحت نظر المحكمة عند التثبت من صحة الوكالة بما يعد معه انتحال الصفة المخولة للمرافعة أمام درجة معينة من درجات التقاضي . إذ أنه خاضع للتحقيق والتثبت منه وهو بما يدخل في معنى المادة ٨٢ مرافعات التي نصت أنه يجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله .

ثانياً : أن الأحكام والقرارات التي تصدر بعد سماع مدافعة وكيل ليس له الحق في المدافعة طبقاً لقانون المحاماة صحيحة ولا يمكن الطعن فيها لهذا السبب ، والاقراءات الصادرة من هذا الوكيل في حدود وكالته الصحيحة ملزمة لموكله ؛ وليس فيما جرى عليه قضاء محكمة النقض من بطلان أحكام محكمة الجنايات إذا سمعت المرافعة عن المتهم أمامها من محام تحت التمرين ما يدحض هذه القاعدة المقررة لأن هذا القضاء لم يبين على بطلان الوكالة وتزوير المحاضر ولكن لأن في ذلك اخلال بحق دفاع المتهم في الجناية إذ يجب أن يوفر له دفاع من محام قضى فترة التمرين .

ثالثاً : أن حقوق الوكيل قبل موكله ولو حضر للمرافعة عنه أمام جهة قضائية لا يصح له المرافعة أمامها قائمة وصحيحة في نطاق القانون المدني ؛ فإذا كان هذا التوكيل في النيابة عن الخصم

المختصة بعدم قبول هذه الوكالة عن هذا العمل المعين إلا لشخص توافر فيه الشروط التي يبينها القانون المنظم لها فإذا ادعى شخص كذباً أنه ممن توافر فيه هذه الشروط وتقدم إلى الجهة المختصة بهذا اقرار كاذب ليس من البيانات الجوهرية التي أنشئ المحرر من أجلها ، وأن هذا الاقرار قابل للتمحيص والمراجعة .

وبما أن هذه المحكمة ترى أن هذه القاعدة الصحيحة في القانون لا ينقضها ما جاء في قانون المحاماة أو في قانون المرافعات أو الاجراءات الجنائية بخصوص تنظيم حضور المحامين عن الخصوم وتمثيلهم لهم لأنها كما قررت المحكمة فواعد توجيهية وتنظيمية وهذا واضح بما يلي :

أولاً : — لا يستلزم القانون في جميع الاحوال أن يكون الحاضر عن الخصوم من طائفة المحامين بل أجاز لغيرهم الحضور عنهم . فقد نصت المادة ٨١ مرافعات أنه في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو يحضر عنهم من يوكلونهم من المحامين بمقتضى توكيل خاص أو عام . وللمحكمة أن تقبل في النيابة عنهم من يختارونه من الاقارب أو الاصحار إلى الدرجة الثالثة ونصت المادة ١٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه أما في الجنح الاخرى وفي المخالفات فيجوز له أن ينوب عنه وكيله ليقدم دفاعه . ولا يمكن أن يستلزم من ذلك أن المشرع في هذين التقنينين جعل صفة الوكيل عن الخصوم بياناً جوهرياً لأن للمحامين ، كما نظم ذلك قانون المحاماة ، جدولاً بأسماء من لهم

مزورا ؛ لما كان له الحق في الرجوع على موكله فيما يستحقه من أجر إذ لا يجوز أن يكون للجريمة ثمن .

رابعا : نص تشريع قانون مزاوله مهنة الطب في مادته العاشرة على معاقبة من يزاول هذه المهنة على وجه يخالف أحكام هذا القانون ؛ ونص في المادة الحادية عشر منه على معاقبة من ينتحل لنفسه لقب طبيب ؛ ومثل ذلك نص قانون المهن الهندسية في المادة ٧٢ على معاقبة من يزاول عملا من الأعمال الهندسية أو من ينتحل لقباً منها ، ولا نزاع في أن مزاوله هذه الأعمال بما يتضمن تحرير أوراق ؛ ولم ير المشرع أن انتحال الصفة فيها يعد تزويرا ؛ وكون لها جريمة خاصة وفي غير مبرر ظاهر لم ينص قانون المحاماة على شيء من ذلك .

خامسا . لا يمكن أن يعد اثبات صفة الوكيل في محاضر الجلسات بما هو مدون بها ، فاذا زعم الوكيل أنه قريب أو صهر للوكيل حتى الدرجة الثالثة فليس له أن يتخذ ما جاء في هذه المحاضر دليلا على صحة هذه القراية أو المصاهرة إذا ما نوزع فيها ؛ وهذا قاطع في الدلالة على أن محاضر الجلسات لم تعد لاثبات صحة هذه الصفات .

د وبما أنه مما تقدم لا ترى المحكمة أن انتحال صفة المحامي في التحقيقات أو محاضر الجلسات ما يعد تزويرا في معنى القانون للتزوير المعاقب عليه ، ومن ثم يتعين براءة المتهم عن التهمة الأولى .

د وبما أنه بالنسبة لموضوع التهمة الثانية الواردة في تقرير الاتهام وهي الخاصة باستيلاء المتهم على مبالغ من محمد عبد الحميد العطار وغيره

الوارد أسماؤهم بوصف التهمة ؛ وكان ذلك الاحتيال باتخاذ صفة محام وانفق معهم على الحضور عنهم في قضايا ، وسلوه هذه المبالغ بناء على هذا الاحتيال ، هذه التهمة ثابتة ثبوتاً قاطعا من اعتراف المتهم بأنه انتحل صفة محام ، ومن شهادة الأساندة : فهمي انتر - وسعد ابو اليسر - وعلى ماجد ، ومن أنه تظاهر بهذه الصفة وافتتح مكتبا كان للرحوم عباس فضلي المحامي ؛ ومن شهادة فريدة محمد فوده من أنها اتخذت فيه وظيفته محاميا ، وبسبب ذلك وكلته في قضية لها وأخذ منها خمسة جنيهات انعاباً له ، وكذلك خمسة جنيهات رسماً للدعوى واختلس المبلغ جميعه لنفسه ومن شهادة محمد محمد سالم من أنه سلوه ثلاثة جنيهات ليدفعها في رسم قضية ظنا منه أنه محام ؛ ومن اقوال باقي الجني عليهم في التحقيقات .

د وبما أنه بذلك يكون قد ثبت للمحكمة صحة هذه التهمة بأن المتهم في خلال عامي ١٩٥١ - ١٩٥٢ بمحافاة القاهرة قد توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبالغ من فريدة محمد فوده ومحمد محمد سالم ومحمد عبد الحميد العطار ، والبير اندراوس وكان ذلك بانتحاله صفة غير صحيحة وهي أنه محام ، وانفق معهم على الحضور نيابة عنهم في قضايا فانخدع الجني عليهم المذكورون وسلوه المبالغ المبين قيمتها بالتحقيقات بناء على ذلك الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وقرأ لأن المتهم عائد سبق أن حكم عليه بأربع عقوبات مقيده للحرية في سرقات وتزوير ونصب وتبديد الاخيرة بالاشغال الشاقة لمدة أربع سنوات في نصب في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ، مما يوجب تطبيق المادتين ٤٩ / ١ و ٥١ من قانون العقوبات .

« وبما أن الحاضر مع المتهم دفع بعدم جواز نظر الدعوى عن هذه التهمة لسابقة الفصل في جرائم مائة في الجنايتين رقمي ٣١٢ لسنة ١٩٥٢ و ٧١ سنة ١٩٥٣ أبو حماد .

« وبما أن المحكمة أمرت بضم الجنايتين المذكورتين وبالإطلاع عليهما تبين أن النيابة العمومية اقامت الدعوى الأولى ضد المتهم لأنه في خلال الفترة ما بين ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ و ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ بدائرة مركز أبو حماد مديرية الشرقية توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ٢٢ ج من فريسة محمد مصطفى الغرابي وكان ذلك باتخاذ صفة غير صحيحة بأن أوهمها بأنه محام قاصدا من ذلك سلب بعض ثروتها فالتجست المجنى عنها بهذه الصفة وسلمته المبلغ المذكور لينجز لها أعمالها القضائية حالة كونه عائدا سبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية في سرقة ونصب وتبديد الأخيرة منها بالأشغال الشاقة أربع سنوات لاحتيال في ١٨ / ٢ / ١٩٤٦ وقد حكمت محكمة جنايات الزقازيق حكمها بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ باعتبار المتهم مجرما اعتاد الاجرام وأمرت بإرساله إلى محل خاص تعيينه الحكومة ليسجن فيه إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه .

« وأقيمت عليه الدعوى الثانية بأنه في خلال الفترة ما بين ٣ / ٩ / ١٩٥٠ إلى ١٩ فبراير سنة ١٩٥١ مركز أبو حماد مديرية الشرقية توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على المبالغ المبنية بالمحضر من فريسة عباس عبد الحافظ ، وورثته علي أحمد وعزيزة سليم سليمان وأحمد محمد خطاني . ويوسف حموده أحمد وكان ذلك بطريق

الاحتيال بسلب بعض ثروتهم بأن اتخذ صفة غير صحيحة ، محام ، واتخذ له مكتباً عليه لوحة باسمه ، وبهذه الصفة أوهمهم بأنه كذلك واتفق معهم على أن يرفع لهم دعاوى مدنية فالتجستوا بذلك وسلموه تلك المبالغ بصفته الكاذبة هذه حالة كونه عائداً إذ سبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية لنصب وسرقة وتبديد الأخيرة منها بالأشغال الشاقة أربع سنوات لجريمة نصب يعود في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٦ وقد ارتكب المتهم هذه الجريمة في مدى سنتين من يوم الإفراج عنه أفراجاً نهائياً في العتوبة الأخيرة ونظرت محكمة جنايات الزقازيق الدعوى وقضت بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٥٦ باعتبار المتهم مجرماً اعتاد الاجرام وأمرت بإرساله إلى المحل الخاص الذي تعيينه الحكومة ليسجن فيه إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه .

« وبما أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مردود بأنه وإن كانت الواقعة المنسوبة تماثل الوقائع التي حوكم من أجلها أمام محكمة جنايات الزقازيق ، إلا أن وحدة السبب بين هذه الوقائع وبعضها منعدمة ، وهو شرط لازم لصحة التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه ، ووحدة السبب لا تقوم إلا إذا كانت الواقعة المسندة للتهمة واحدة في الحالتين . ولا يكفي كما قوت محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٤٣ في القضية ٥٤٧ سنة ٥٤ قضائية للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة من وقائع متباعدة ارتكبتها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل

واحدة (راجع صفحة ٥ للبوسوعة لجندى عبد الملك بندى ٣٥٦ و ٣٦٨) .

د وبما أن هذه المحكمة ترى أنه ظاهر من التحقيقات والقضيتين المنضتين أن الغرض الجنائي الواحد الذي قام في فكر المتهم هو انتحاله لصفة (المحامي) وأن ما ارتكبه من جرائم النصب سواء في دائرة مركز أبو حماد أو محافظة القاهرة إنما هي أفعال متلاحقة متتابعة كلها داخل تحت هذا الغرض الجنائي الواحد مما يوجب المعاقبة عليها جميعا بعقوبة واحدة .

د وبما أنه سبق أن حكم على المتهم في الجنائين السابق ذكرهما من محكمة جنايات الزقازيق عن بعض هذه الوقائع فإن هذه المحكمة ترى انسحاب الحكيم المذكورين على وقائع التهمة الثانية المنسوبة للمتهم إعمالا لنص المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات .

(قضية النيابة العمومية رقم ٨٣٨ - سنة ١٩٥٢ ضد محمد فهمى المشرفى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة احمد مختار و محمد احمد الشريفى وفوزى رسوم الرأب المستشارين) .

٤٤٥

محكمة جنايات الاسكندرية

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦

تزوير اختتام أو تمغات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة . المادة ٢٠٦ عقوبات .

المبدأ القانوني

إن مناط تطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات لا يشمل تجريم تزوير اختتام أو تمغات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة

واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تحقق بها المغايرة التي يتمتع معها إمكان القول بوحدة السبب في كل منهما ، كأن تكون كل منهما مستقلة بزمانها ومكانها ولشخص المجنى عليه فيها ، إلا أن المحكمة من ناحية أخرى وإن كانت ترى أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها غير صحيح في القانون ، إلا أن المادة ٣٢ عقوبات في فقرتها الثانية نصت على أنه إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم . وظاهر من التحقيقات في هذه الدعوى وتحقيقات الجنائين رقمي ٣١٣ لسنة ١٩٥٢ و ٧١ سنة ١٩٥٣ مركز أبو حماد أن وقائع هذه الدعاوى جميعها ارتكبت لغرض جنائي واحد ، وهو انتحال المتهم لصفة محام وظهر بهذه الصفة ببندر أبو حماد واحتال على الناس ثم انتقل حاملا لهذه الصفة إلى مصر مستمرا في فعله الجنائي الواحد وارتكب في طول هذه الفترة جرائم مائة مرتبطة ببعضها تنفيذا لهذا التصميم الجنائي الواحد . وتقول محكمة النقض في حكمها الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٢٨ أن الجريمة التي تتكون من أفعال متلاحقة كلها داخلية تحت غرض جنائي واحد فهي جريمة يحصل التصميم عليها ولكن تنفيذها يكون لا بفعل واحد بل بأفعال متلاحقة متتابعة كلها داخل تحت الغرض الجنائي الواحد الذي قام في فكر الجاني ، وكل فعل من الأفعال التي تحصل تنفيذها لهذا الغرض لا يجوز العقاب عليه وحده بل العقاب إنما يكون على مجموع هذه الأفعال كجريمة

فحسب وإنا يمتد إلى المصالح التي تستولى عليها الدولة أو إحدى جهاتها . مثال ذلك تزوير خاتم شركة ترام الرمل بعد أن ألحقت بمصلحة النقل المشترك وانخذته المصلحة خاتما لها وبدأت تختم به أوراقها لشابهة

المحكمة

من حيث أن النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه في يوم ٣ / ١٢ / ١٩٥٤ الموافق ٧ ربيع آخر سنة ١٣٧٤ بدائرة قسم الرمل بمحاكمة اسكندرية :

أولا : ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو اشتراك الترام رقم ١٧٨٤٣ المرفق بالأوراق بأن وضع عليه طابع ختم مزور لجنة حكومية هي إدارة النقل العام بالاسكندرية .

ثانيا : استعمل المحرر الرسمي المزور سالف الذكر بأن قدمه للكساري محمد محمود إبراهيم ناموس مع علمه بتزويره . وطلبت النيابة العمومية إلى غرفة الإتهام إحالة إلى هذه المحكمة لمحاكمته بالمواد ٢٠٦ و ٢١١ و ٢١٤ ع فصدر قرار الغرفة بذلك بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٥ .

وبجلسة اليوم سمعت الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بحضور الجلسة .

دعما أن واقعة الدعوى تحصل فيما نكشف للمحكمة من الاطلاع على أوراق التحقيقات التي بوشرف فيها والاوراق المزورة والختم الاصيل ومن سماها بالجلسة أن المتهم محمد أمين هيبا الحليم يعمل طباعا لدى الأستاذ محمد سامي البارودي قد استخرج اشتراكا لابن زوجته القلام حائر تومبيليك الباليغ خمس سنوات والذي له صريفة فرنسية

اعتادت أن تذهب به لمدرسة الفرير إلا أنه نظرا لمرضها قد أعطى الاشتراك للتميم ليصحبه بدلا عنها فأخذ واستعمله لنفسه بعد أن وضع صورته عليه وزور ختم مصلحة النقل المشترك الحكومية وبينما كان المذكور راكبا من محطة جناكليس يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وطالبه الكساري محمد إبراهيم ناموس بشمن التذكرة فقدم له الاشتراك فاشتبه فيه وعرضه على مفتش الترام إبراهيم محمد عيد ولما تأكد لها تزويره للختم صحبها إلى البوليس حيث اعترف بالتزوير وأنه وضع صورته بدلا من صورة الطفل صاحب الاشتراك وصمم المتهم على دفاعه هذا . وبجلسة اليوم لم يحضر المتهم لابتداء دفاعه .

د وحيت إن هذه الوقائع السابقة قد ثبتت صحتها من شهادة الكساري محمد إبراهيم ناموس وما شهد به في التحقيقات مفتش الترام ومحمد سامي البارودي مخدوم المتهم ومن اقرار المتهم بالتحقيقات ومن الاطلاع على الاوراق المزورة والختم وما ورد بتقرير قسم أبحاث التزييف بمصلحة الطب الشرعي على النحو الذي سيأتي تفصيله :

إذ شهد الكساري محمد إبراهيم ناموس أن المتهم ركب الترام من محطة جناكليس ولما طالبه كالعادة بشمن التذكرة قدم له الاشتراك ونظر الآن الاشتراك مدرسي فاشتبه في الامر وسأل المتهم عما إذا كان طالبا فأجاب بالنفي وأخبره بأن أولاد مخدومه عملوه له - فسله لمفتش الترام الذي تبين له أنه مزور .

د وحيت إن مفتش ترام الرمل إبراهيم محمد عيد قد شهد بأن الكساري القاعد السابق أخبره بالموضوع وعلمه الاشتراك فسأل المتهم فأخبره

بأنه لابن مخدومه وأنه وضع صورته عليه بدلا من الصورة الأصلية فذهب به للقسم وأبلغ .

وحيث إنه قد شهد محمد سامى البارودى مخدوم المتهم بأنه يعمل لديه وأن ابن زوجته الغلام البالغ من العمر خمس سنوات طالبا بمدرسة التقرير وقد استخرج له اشتراكا للترام وكانت مرييته هى التى تذهب به للمدرسة وتعود وخوفا من أن يضيع الغلام الاشتراك كانت تحفظه معها ونظراً لمرضها سلت الاشتراك للمتهم ليذهب بدلا عنها ويظهر أنه استعمله على النحو السابق دون علم من أحد بالموضوع .

وحيث إن المتهم أقر بالتحقيقات سواء بالبوليس أو بالنيابة بأنه أخذ الاشتراك فعلا ليوصل ابن مخدومه ثم وضع عليه صورته هو ليركب به بدلا عنه وأنه لما كان يضع الدبوس ليلصق به الصورة حصلت الثقوب التى فيه ثم قال إنه هو الذى وضع هذه الثقوب ووضع صورته ليركب مجازا منذ ثلاثة أيام ولم يكن يعلم حقيقة ما يفعل — وبمجلسة اليوم لم يحضر المتهم مع إعلانه قانونا عما ترى معه المحكمة الحكم عليه غنياً وفقاً للمادة ٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وبين من مراجعة الاشتراك ومن شهادة حسن حمزة الروبى رئيس قسم الاشتراك بمصلحة الترام أن الاشتراك رقم ١٧٨٤٣ موضوع التزوير هو أصلاً باسم هانز دومينيكى وأنه صحيح إلا أن الصورة الموضوعه عليه ليست لصاحب الاشتراك وأنه اشتراك مبدعى مخفض والثقوب التى عليه ترمز إلى اسم المصلحة وهى K.E.R أى شركة ترام الرمل الكهربائى وهى من المصالح الحكومية الآن ولا يمكن أن يهرب اشتراك بدون هذا

الحتم وأن الثقوب الموضوعه على صورة المتهم هى ثقوب صغيرة تخالف الثقوب الحقيقية وقد صنعت بدبوس مثلاً .

وقد تبين من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الاشتراك رقم ١٧٨٤٣ باسم هانز دومينيكى قد ألصق عليه صورة طفل وفوق هذه الصورة لصقت صورة أخرى لشاب هو المتهم وعلى كل من الصورتين ثقوب وأن الثقوب التى على صورة الطفل والكارنيه عبارة عن دوائر مستديرة ومنسجمة وهى ناتجة من آلة ناقبة ينتج من استعمالها فقدان لجزء من الورقة وهى التى استعملت فى صورة الطفل وأما الثقوب الأخرى التى على الصورة الثانية فهى منسجمة وغير مستديرة ولم تنتج من آلة ثابتة بل من شيء حاد كدبوس مستدير ثبت به الصورة من خلفها وظهرت من سطحها غير منسجمة ولا تتفق مع الثقوب الموجودة على صورة الطفل بما يقطع فى تزويرها كما أن اسم الطفل لا يزال مكتوباً على الاشتراك وهو ما لاحظته المحكمة بنفسها .

وحيث إنه بمجلسة اليوم قد اطلعت المحكمة على الحتم وهى عبارة عن آلة للثقب توضع الأوراق فيها فتخرمها بالثقوب التى تقرأ R.E.R أى رمل الكترىك ديلاوىز ، وبين من مناظرة الثقوب الموجودة بصورة المتهم أنها تختلف عنها وأن الصورة الأخرى التى تحت هذه الصورة هى لغلام صغير والاسم لشخص أجنى على الاشتراك وهو الذى دعا إلى الاشتباه فى المتهم وأن هذا الحتم كانت تستخدمه شركة الترام قبل إلحاقها بمصلحة الرمل المشترك واتخذته المصلحة ختماً لها وبدأت تحتم به أوراقها المشابهة .

وحيث إن المادة ٢٠٦ عبوات تنص على تزوير أو استعمال أختام أو تمغات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة :

Les sceaux d'une administration ou d'une autorité publique.

ولاشك أن هذا الختم المستعمل هو ختم لمصلحة إعتبرت حكومية بعد الاستيلاء على شركة الترام بواسطة إدارة النقل المشترك وتبعتها لها .

وحيث إن هذا النظر متصل بما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإنشاء إدارة النقل العام بمنطقة الإسكندرية إذ ورد فيه أن مرفق النقل العام بالترام والأتوبيس بمدينة الإسكندرية وضواحيها بما فيها منطقة الرمل تديره إدارة النقل المشترك وهي طبقا للرسوم الصادر في ١٧/١٠/١٩٤٦ وبمقتضى أحكامه تختص باستغلال جميع مرافق النقل العام بدائرة مدينة الإسكندرية .

وأنه يدير هذه المؤسسة مدير يبينه مجلس الإدارة ويشرف على الإدارة مدير عام مصلحة سكة حديد الحكومة المصرية ولها مجلس هو سلطة عليا نهائية تفصل في شئون المؤسسة يرأسه وزير المواصلات ويمثل فيه وكيل وزارته ومدير السكة الحديد ومدير عام بلدية الإسكندرية إلى جانب وزير الشئون البلدية - وأنه يبين من ذلك أن مرفق النقل تقوم به مؤسسة عامة أو شخص مصلحي له شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة وعن شخصية البلدية وأنه يبين على شئونه مجلس إدارة برئاسة الوزير المتولى شئون النقل في الحكومة ويشرف على إدارته الفنية مدير مصلحة السكة الحديد الحكومية التي يتولى إدارة النقل في الحكومة المركزية

أيضا ولذا رؤى بعد ذلك للصالح العام أن تكون الهيمنة على هذا المرفق لوزارة المواصلات والتي المرسوم الصادر في ١٧/١٠/١٩٤٦ ووضع بدله القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ الذي جعل مرفق النقل ومن ضمنه ترام الرمل خاضعا لإشراف وزير المواصلات مع قيام الصلة بينه وبين بلدية الإسكندرية وقد بدى تنفيذ في ٩ يناير سنة ١٩٥٤ .

وحيث إنه يؤخذ من أحكام هذا القانون أن إدارة النقل العام بالإسكندرية هي مصلحة عامة تقوم على مرفق النقل العام ولها شخصيتها المعنوية وهي مؤسسة عامة تابعة لبلدية الإسكندرية وخاضعة للسلطة القضائية التي تخضع لها البلدية وهي وزارة الشئون البلدية والقروية ومن ثم فهي تدخل في عموم عبارة المصالح العمومية ومتى كان الأمر كذلك يكون ختم هذه المصلحة ختما لمصلحة عامة بما ينطبق عليه نص المادة ٢٠٦ عقوبات ولا عبرة بأن الختم هو لشركة الترام أصلا فإن التقليد والاستعمال يعاقب عليه لو كانت المصلحة أو الجهة الحكومية قد ألغيت أو لم يعد الختم مستعملا .

وحيث إنه يبين مما تقدم ومن شهادة الشهود وإقرارات المتهم أنه بعد أن أخذ الاشتراك واستعمله وضع عليه صورته بعد أن قلد وزور عليها ختم مصلحة النقل المشترك وكان قاصدا بذلك التزوير لإظهار واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة يؤيد هذا تقرير قسم أبحاث التزييف والاطلاع على نفس الاشتراك المزور وعليه بتزويره مستمد من أنه مزوره ومقلده وهي واقعة واحدة .

ويكون قد ثبت للمحكمة أن المتهم محمد أمين

٢٠٦ / ٢٠١ من قانون العقوبات إلا أنه نظراً للظروف ولأن المتهم صغير السن وعلى درجة من الجهل لا تجعله يقدر الأمور على حقيقتها - ترى المحكمة استعمال الرأفة به وتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات والاكْتفاء بحبسه .

(قضية النيابة العمومية رقم ٥١٠ - سنة ١٩٥٤ الرمل ضد محمد أمين عبد الحليم رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد كامل البهناوى رئيس المحكمة ومصطفى رياض وإبراهيم حسن الزيات المستشارين)

عبد الحليم منذ ثلاثة أيام سابقة على ١٩٥٤/١٢/٣ بضم الرمل

أولاً : ارتكب تزويراً فى الاشتراك رقم ١٧٨٤٣ ترام الرمل الخاص بالسلام هانزدومنيك بأن وضع صورته عليه وقد وزور على الصورة ختماً لمصلحة حكومية هى إدارة النخل المشترك K. E. R. واستعمله مع عليه بذلك ويكون عقابه فى هذا منطبقاً على المادة

قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة

للمستأجر - فإن المؤجر غير ملزم إذا ما ظهر خلل يحول دون الانتفاع بالعين أو ينقص من الانتفاع بها وأن يقوم بإجراء الترميمات الضرورية حتى يتمكن المستأجر من الانتفاع بالعين ، وإنما للمستأجر أن يطلب إنقاص الأجرة أو فسخ العقد أو أن يطلب بالتعويض من إهمال المؤجر موالاة العين بالصيانة .

محكمة

حيث أنه إذ قضى بجلسته ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ بقبول الدفع وبعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى والزام رافعها بمصروفاتها وانعاب المحاماة - فقد ركن فى ذلك إلى أسباب توجب فى دأه متى كان المدعى (المستأنف) قد أقر أنه أخلى الشقة دون غصب أو غش أو تدليس وإنما تقاضا لاختار مصلحة التنظيم بإخلاء السكان - كما أقر بأن هنالك إصلاحات قام بها

٤٤٦

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦

قاضى الأمور المستعجلة . عدم اختصاصه فى الحكم بمكين المستأجر من العودة للمكان المؤجر الذى أخلاه المستأجر بسبب الخلل الذى أصابه .

المبدأ القانونى

متى كان المستأجر قد أخلى العين المؤجرة بناء على طلب مصالحة التنظيم لظهور خلل فى العين . وكان المؤجر قد أفتق على إصلاحها بمبالغ باهظة بحيث تصبح الأجرة المعينة فى العقد غير متناسبة مع ما أفتق على العين من إصلاحات . فلا يملك قاضى الأمور المستعجلة الحكم بمكين المستأجر من العودة للمكان المؤجر - ذلك لأن المؤجر وإن كان ملزماً أن يعهد العين للمؤجرة بالصيانة لبقى على الحالة التى تلت بها

انها اصلحت العين فحسب ولم تهدمها وتعيد بناءها .

« وحيث إن المستأنف ضدها الثانية طلبت رفض الاستئناف ، ووضوعا وتأيد الحكم المستأنف .

« وحيث إنه وإن كان المؤجر ملزما ان يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلت بها وإن يقوم في اثناء الاجارة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات التأجيرية . ما لم يقصر الاتفاق بغير ذلك (المادة ٥٦٧ / ١ - ٤ مدني) الا انه بما لاجدال فيه ان المقصود بالترميمات الضرورية هنا الترميمات اللازمة لانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة لا الترميمات الضرورية لحفظ العين المؤجرة من الهلاك (تراجع مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدني تعليقا على المادة ٥٦٧ منه والمنشورة بالجزء الرابع من مجموعة الاعمال التحضيرية ص ٤٩٥) . ومن ثم فإن المؤجر غير ملزم قانونا إذا ما اكتنف العين المؤجرة خلل حال دون الانتفاع بها أو انقصر من هذا الانتفاع ، غير ملزم قانونا في هذه الحالة أن يقوم باجراء الترميمات الضرورية من تكليس وغيره بغية حفظها من الهلاك وحتى يتمكن المستأجر من الانتفاع بها — وإنما للمستأجر في هذه الحالة ان يطلب انقاص الاجرة أو فسخ العقد حسب الاحوال . وإن يطالب المؤجر بتعويض إذا كان هذا الخلل راجعا لاهماله موالاة العين المؤجرة بالصيانة لالسبب آخر لايد له فيه (المادة ٥٦٩ مدني) يؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٤٨ / ١ مدني صراحة من انه يجب تنفيذ العقد بطريقة تتفق مع

المدعى عليهم (المستأنف عليهم) في حين أن هؤلاء الآخرون يقررون ان معالم المنزل قد تغيرت ولا شبهة في أنه لو صح قول المدعى عليهم لكان مؤداه ان عقد الايجار قد فسخ بقوة القانون لهلاك العين ولا سبيل لتحقيق هذا إلا باتخاذ اجراءات موضوعية لا يدخل في ولاية هذا القضاء ان تصدى لها وهكذا فقد اضحى حق المدعى في العودة إلى العين التي كان يستأجرها يشوبه الغموض واللبس ومن ثم فإن الدفع بعدم الاختصاص قد صادف محله ويتعين الأخذ به .

« وحيث ان رافع الدعوى إذ لم يرضه ذاك الحكم الصادر ضده فقد طعن عليه بالاستئناف المقام طالبا العاه والقضاء . بتمكين المستأنف من العودة إلى الشقة رقم ٥ بالدور الثالث من المنزل رقم ٢ بحارة الجباس قسم الموسكى بالقاهرة والمبينة صحيفة افتتاح الدعوى مع الزام المستأنف ضدهم المصروفات واتعاب المحاماة عن الدرجتين - وركن في ذلك إلى أسباب توجز في :

أولا — ان الثابت ان المستأنف كان يستأجر الشقة موضوع الدعوى ولما كان خروجه منها مؤقتا بأمر من مصلحة التنظيم حتى تتم الاصلاحات فمن ثم ان عقد ايجاره لا زال قائما ومن حقه طلب تمكينه من العودة إليها بعد ما تمت الاصلاحات .

ثانيا — ان شغل المستأنف ضده الثالث الشقة استنادا إلى أنه قد استأجرها لا يؤثر على حق المستأنف في العودة لأن عقده لا زال قائما . ولا يملك بالتالي المؤجر أن يؤجرها لغيره .

ثالثا — ان المستأنف ضدها الثانية قد اقرت بالشكوى رقم ٢٤٣٩ سنة ١٩٥٦ ادارى الموسكى

ما يوجب به حسن النية . وليس من شك ان عقد الايجار كغيره من العقود يجب ان ينفذ بحسن نية . ولذلك يعتبر طلب المستأجر من المؤجر تمكنه من الانتفاع بالعين المؤجرة بعدما اخلاها لما اكتنفها من خلل وبعد ما انفق المؤجر في سبيل صيانتها وحفظها مبالغ جسيمة لا تنفق والأجرة البخسة التي يدفعها . يعتبر طلب المستأجر والحالة هذه مجانيا لحسن النية . هذا فضلا عن ان المادة ٥٧٧/١ مدني قد اجازت للمستأجر عند وجود عيب في العين المؤجرة يتحقق معه الضمان ، أن يطلب اصلاحه أو أن يقوم هو باصلاحه على نفقة المؤجر إذا كان هذا الاصلاح لا يهبط المؤجر . وفي هذا لنص ما يعبر عن قصد الشارع من انه لم يشأ ان يلزم المؤجر باجراء الاصلاح إذا كانت نفقاته جسيمة .

« وحيث انه متى كان ذلك ومتى كان البادى من أقوان ذات المتألف ان اخلاءه وباقي لسكان المنزل كان منذ سنتين بناء على امر مصلحة التنظيم لما اكتنف المنزل من خلل وأن المتألف عليها وباقي الملاك قد صرفوا حوالى ٢٥٠ ج اترميم المنزل وتسكيه . وأن الأجرة التي يدفعها هي جنيتين شهريا - فن ثم يبين من ذلك بجلاء ان المنزل قد اخلى من المتألف وباقي السكان لخلل اعتراه وان الملاك قد اهتموا في سبيل تمكيهه وترميمه بغية تدارك الخلل وحفظه من الهلاك مبالغ باهظة لا تتناسب البتة وتلك الأجرة البخسة التي كان يدفعها المتألف وباقي السكان . وبالتالي فانه إذا نازعت المتألف عليها اثنائية وباقي الملاك في طلب المتألف تمكنه من العودة للعين بعدما انفقوا عليها مصروفات باهظة لحفظها من الهلاك ودرءا للخلل الذي كان قد

اعتراه . فان هذه المنازعة منهم تدم ولا شك بطابع الجدل يؤيدها صريح نصوص القانون التي لا تلزمهم القيام بهذه الترميمات الضرورية الجسيمة لصالح المستأجر مادام لم يقض الاتفاق بغيرها .

« وحيث انه بالبناء على ما تقدم وأخذنا بأسباب الحكم المتألف التي لا تعارض واياه يبين انه قد اصاب نفي قضاء من عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى ومن الزام المتألف مصروفاتها بما يتعين معه رفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المتألف . « وحيث انه وقد اخفق المتألف في طعنه فقد حقت عليه مصروفاته عملا بالمواد ٣٥٦ . ٣٥٧ مراعات .

(قضية شرف محمد على ضد عبد المعص صالح وآخرين رقم ١٦٠٥ سنة ١٩٥٦ من مصر رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المعص الصراف وعلى عبد الرحمن وعثمان مدكور القضاة) .

{ ٤١ }

محكمة القاهرة الابتدائية

١٨ مارس سنة ١٩٥٧

استصدر المؤخر حكما بطرد المتأجر من قاضي الامور المستعجلة لتأخره في وفاة الاحرة . وعند الشروع في تنفيذ الحكم استشكلت مصلحة الضرائب طالبة وقف تنفيذه استنادا الى انها اوقمت حرجا على حق المتأجر في الايجار وفي اسم المشاة التجارية وغيرها اقضاء لما لها من ضرائب مستحقة قبل المتأجرين .

المبدأ القانوني

ان حق الدائن في استعمال حقوق

مدينه لا يشمل ما كان متعلنا بشخص المدين

فهو غير قابل للحجز أو البيع للغير . ومنه حق

الانتفاع وحق السكى فلا يجوز الحجز على حق المستأجر في الاجارة متى كان المؤجر قد اشترط في عقد الايجار أن يكون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة قاصراً على شخصه وحظر عليه أن يثقل عن الايجار للغير أو أن يؤجر من باطنه - والقول بغير ذلك يتعارض مع حرية انتفاع المالك في ملكه تلك الحرية التي كمالها لدستور في حدود القانون .

ومتى تبين ذلك فإن حجز مصلحة الضرائب لا يعدو عقبة مادية لا تولد حقاً للحجز مادام الحجز قد وقع باطلا لمخالفته القانون .

على أنه - مع الفرض الجدلى - أن عقد الايجار لم يكن قد ورد فيه قصر الانتفاع على المستأجر وحظر التزل عن حق التماجير للغير - فإنه وقد صدر الحكم ضد المستأجر بطرده من العين المؤجرة ، لا يكون لصاحبه الضرائب - كدئمة - من حقوق على العين المؤجرة تزيد على حقوق مدينه المستأجر قد تبين أنه قد انقضى حق المستأجر باطرده من العين المؤجرة بغير أن يقدم الدليل على غش أو تواطؤ أو تدليس

الحكم

حيث إن الوقائع حسب استبانتها المحكمة من أوراق الدعوى ودفاع الطرفين فيها توجب في أن المستأنف قد استصدر الحكم رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٧ مستعجل مصر قاضياً طرد البير و جاك

ودافيد جوزيف حموى من العين التي كانت مؤجرة لهم بعقد مؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ بعد ما غدت يدهم عليها غصبا أثر صيرورة عقد ايجارهم مفسوخا من تلقاء نفسه لنكولهم عن أداء الأجرة المستحقة وعندما شرع في تنفيذ الحكم استشكلت مصلحة الضرائب طالبة لإيقاف إجراءات التنفيذ استناداً إلى أنها وقعت حجزاً على حق المستأجرين في الاجارة وعلى اسم المنشأة التجارية وشهرتها اقتضاء لما لها من ضمان مستحقة قبلهم - طلب المستأنف (المستشكل ضده) أمام محكمة أول درجة رفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ استناداً على أن حق المستأجرين في الاجارة قاصر على اشخاصهم لأنه محثور عليهم التنازل عنها أو التماجير من الباطن وعلى انهم كانوا سيستعمون العين لأعمال سمسرة وهي أعمال شخصية تعتمد على ثقة العملاء ولا يصح أن تكون موضعاً لحجز أو بيع - وبمجلس ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ قضت تلك المحكمة بالحكم رقم ٧٩٢ سنة ١٩٥٧ مستعجل مصر بقبول الاشكال شكلاً وفي موضوعه بوقف اجراءات تنفيذ الحكم المستشكل فيه مع الزام المستشكل ضده بالمصروفات ومائى قرش أنعاباً للحاماة واستندت في ذلك إلى أسباب موجزها - دانه لما كانت أعمال السمسرة من الأعمال التجارية وكان اسم المتجر وسمعه وحق تأجيره كلها عناصر معنوية يصح أن تكون موضع تقويم بالمال ويصح الحجز عليها وبيعها تبعاً لذلك وكان الحكم باستمرار التنفيذ بالتدريج يفقد الحاجز عنصراً من عناصر مقومات الحجز وهو لم يكن مختصاً في دعوى الطرد المستشكل في حكمها - لما كان ذلك وكان البادى ان الحق المستمد من المادة ٢/٥٩٤ مدنى يصح أن يكون محل تقدير موضوعى . فان ما تطبه مصلحة الضرائب

الوقوف على ماهية الحجز الموقع من مصلحة الضرائب على حق المستأجر في إجازة العين وما إذا كان ينهض تبعاً لذلك كسبب مسوغ لإيقاف إجراءات تنفيذ حكم الطرد الصادر ضده .

لاجدال في أن المادة ٢٣٥ من القانون المدني قد نصت على أن لكل دائن أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان متعلقاً بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز . وقد جرى الفقه والقضاء تبعاً لذلك على عدم جواز الحجز على الحقوق الشخصية المحضة للمدين لأنها ليست داخلة في الضمان العام للدائنين بل هي متعلقة بشخصه بالذات لا يجوز التنازل عنها أو بيعها للغير ومنها حق الانتفاع وحق السكنى (يراجع في ذلك التنفيذ للرحوم أبو هيف بند ٢٨٦ والتنفيذ لرمزي سيف طبعة ثالثة فقرة ١٣٠ ص ٩٨ - ٩٩) ومن ثم فإنه لا يجوز الحجز على حق المستأجر في الإجازة أى في الانتفاع بالعين المؤجرة اقتضاء لدين عليه متى كان المؤجر قد حظر عليه التنازل عن الإجازة أو التأجير من باطنه . ذلك أن حق الانتفاع بالعين المؤجرة . والحالة هذه متعلق بشخص المستأجر وقاصر عليه . وبالتالي لا يجوز التنفيذ على هذا الحق من الدائنين لعدم جواز التنازل عنها أو بيعها — ومن ثم يخرج عن الضمان العام للدائنين . والقول بغير ذلك لا ينطوى لحسب على مخالفة نص القانون وقد الشارع منه وما جرى عليه الفقه والقضاء . بل ينطوى أيضاً على إهدار ما للمالك من حرية في الانتفاع بملكه في حدود القانون . هذه الحرية التي كفها الدستور . فإن المالك وقد أجر ما يملك لشخص

المستشكلة من وقف اجراءات تنفيذ حكم الطرد المستشكل فيه تحقيق بأن يستجاب إليه ويتعين من ثم الحكم بوقف اجراءات تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

« وحيث إن المحكوم ضده إذ لم يرضه ذلك الحكم فقد طعن فيه بالاستئناف الحالى طالباً بإلغاء ورفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ مع الزام المستأنف ضده المصروفات والاعتاب عن الدرجتين وركن في ذلك إلى ما ساقه من دفاع أمام محكمة أول درجة مضيفاً إليه (١) انه ليس لمصلحة الضرائب من حقوق قبل المستأنف كمؤجر أكثر مما لمدينها المستأجر . ولما كان قد قضى ضده بالطرد لا بقضاء اجارته فليس لها أن تعترض على تنفيذ الحكم (٢) انه محظور في عقد الايجار التنازل عنه أو التأجير من الباطن ولهذا فإنه بالتالى لا يجوز بيع حق الاجارة .

« وحيث إن مصلحة الضرائب طلبت رفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف لما بنى عليه من أسباب .

« وحيث إنه عن الحجز المقول بتوقيعه على الاسم التجارى للحل وشهرته وسمعته التجارية . فإنه على فرض صحته وسلامة إجراءاته لا ينهض مسوغاً لإيقاف تنفيذ حكم الطرد ولا يحول دون إخلاء المستأجر العين المؤجرة كبنى . ذلك ان إخلاء المبنى في ذاته لا شأن له بالاسم التجارى وما عسى أن يكون للتوسسة التجارية من سمعة أو شهرة بل يبقى هذا وذاك للتوسسة رغم إخلائها العين فعلاً ولمصلحة الضرائب ان شاءت أن تستمر في إجراءات التنفيذ على هذا الاسم والشهرة والسمعة في أى مكان كان وفي أى وقت تشاء .

« وحيث إنه لا يبقى بعد ذلك سوى

حكم الطرد الصادر ضد المستأجرين ولا يحول دون اخلائهم العين نقاداً لحكم الطرد بعد ما انقضت اجارتهم .

« وحيث إنه فضلا عن ذلك . فانه على فرض أن حق الاجارة كان من غير المحظور التنازل عنه أو التعامل فيه فان هذا لا ينهض في هذه الحالة مسوغا لاييقاف تنفيذ حكم الطرد . ذلك أن ليس لمصلحة الضرائب كدائنة من حقوق على العين المؤجرة تزيد على حقوق مدينها المستأجرين . أما وقد انقضى ما كان لهؤلاء من حق في الاجارة بصدور الحكم بطردهم فقد انهار تبعاً لذلك ما كان لمصلحة الضرائب من ضمان منصب على هذا الحق وما ترتب على هذا الضمان من حجز . ولا ينال من ذلك في شيء قول المصلحة أنها لم تكن خصما في دعوى الطرد . ذلك أن الحكم قد صدر ضد مدينها وهو ولا شك يعتبر حجة عليها وينصرف أثره اليها ما دام لم يقم الدليل على أنه بنى على غش أو تواطؤ أو تدليس بين المستأنف المحكوم لصالحه ومدينها المستأجرين المقضى بطردهم لا تقضاء حقه في الاجارة (يراجع في هذا المعنى المرافعات للدكتور أبو الوفا الطبعة الاولى ص ٦٥٠ في باب اعتراض الخارج عن الخصومة وموجز الالتزامات للسنبورى ص ٧٣٨ ، ٧٣٩) .

« وحيث إنه بالبناء على ما تقدم يبين أن ليس لمصلحة الضرائب من حق ظاهر قائم يتأثر بالاستمرار في اجراءات تنفيذ حكم الطرد وأن ليس لها تبعاً لذلك أن تعترض على تلك الاجراءات . ويتعين بالتالى الغاء الحكم المستأنف فيما قضاء عن موضوع الاشكال ومصرفاته

معين وقصر عليه الانتفاع بالعين المؤجرة وحده دون غيره وحظر عليه التنازل عن الاجارة أو التأجير من باطنه — فلا يتفق هذا مع توقيع الحجز على حق الاجارة الشخصى — وهو حق غير قابل للتنازل عنه — لما يترتب على هذا الحجز من بيع حق الانتفاع جبرا ومن حلول آخر محل المستأجر رغم إرادة المالك الأمر الذى يتنافى وحرية المالك فى الانتفاع بملكه على الوجه الذى كفله الدستور فى حدود القانون .

« وحيث إنه متى كان ذلك وكان البادى من مطالعة البند الثامن من عقد الإيجار المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ أنه قد نص صراحة على حرمان المستأجر من التنازل عن الاجارة أو التأجير من الباطن إلا بتصريح كتابى من المالك المؤجر (المستأنف) وإلا كان العقد مفسوخا . وظاهر مما تقدم أن حق الانتفاع بالعين المؤجرة قاصر على شخص المستأجرين وليس لهم أن يتنازلوا عنه لغيرهم أو يتعاملوا فيه بالتأجير من باطنهم . فلا يجوز بالتالى لآى من الدائنين أن يحجز عليه اقتضاء لدين له . ومتى كان ذلك فقد بدا الجدل فى قول المستأنف (المالك المؤجر) أن الحجز الموقع من مصلحة الضرائب على حق المستأجرين فى الاجارة قد وقع باطلا لمخالفته نصوص القانون اذ أصاب حقاً شخصيا للمستأجر لا يجوز التنازل عنه أو التعامل فيه اذ انطوى على اهدار مال المالك المؤجر من حرية فى الانتفاع بملكه باختبار مستأجر يثق فيه ويطمئن الى معاملته وبالتالى فان مثل هذا الحجز — وهو لا يعدو عقبة مادية لا تولد حقاً للحاجز — لا ينهض سبباً مسوغاً لاييقاف اجراءات تنفيذ

مصرفاتها عن الدرجتين عملاً بالمواد ٣٥٦ و ٣٥٧ و ١٦٠ مرافعات .

(قضية توفيق مفرح ضد الاستاذ عبد الممنم بس بصفته رقم ٢٢١ - سنة ١٩٥٧ من مصر - بالهيئة السابقة)

والحكم برفض الاشكال موضوعا والاستمرار في اجراءات التنفيذ .

وحيث انه وقد أخففت المصلحة في دعواها في نهاية المطاف فقد حقت عليها

قضاة المحكمة الكلية

انتضاء المدنى

٤٤٨

محكمة دمنهور الابتدائية

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٥

معارضة في أمر الأداء . الاختصاص لمحكمة القاضى الأمر . لا يجوز الاتفاق على الاختصاص اذا كان متعلقا بالنظام العام .

طلبات اضافية . عدم الاختصاص بالنسبة لطلبات الأصلية . عدم اختصاص بالنسبة لطلبات الاضائية .

المبدأ القانونى

المعارضة في أمر الأداء تحصل أمام محكمة القاضى الأمر . فاذا رعت أمام محكمة من نفس درجة المحكمة المذكورة قضت الأولى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها لأنه له النظام العام لا يجوز الاتفاق على الاختصاص إذا كان متعلقاً بالنظام العام ولا يعطل عدم دفع الرسم نظر الطلبات لاضافية . وهذه تنبع الطلبيات الأصلية فإذا قضى بعدم الاختصاص بالنسبة للأولى تعين القضاء بذلك بالنسبة لثانية .

« من حيث إن المعارض ضده استصدر أمر أداء في ٥ يوليه سنة ١٩٥٤ من السيد رئيس محكمة اسكندرية الابتدائية ضد المعارض بأن يؤدى له بصفته ٥٠٣ م ٥٩٨ ج والمصرفات وقدرها ٢٢ ج وخمسة جنيهات انساب محاماة وتثبيت الحجز التمتع على المتوقع بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٥٤ وجعله نافذا وشمول الأمر بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ثم أعلن الأمر للمعارض في ١٨ أغسطس ١٩٥٤ غعارض فيه في ٢١ أغسطس ١٩٥٤ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ونازع في اختصاص القاضى الأمر لأنه يقيم بدائرة محكمة دمنهور الابتدائية وأنكر الشرط الاتفاقي الوارد بعقد الإيجار سند الأمر على أن محكمة اسكندرية الابتدائية هي المختصة بنظر النزاع متدماً صورة للعقد خالية من هذا الشرط ثم اتفق الطرفان على إحالة المعارضة إلى هذه المحكمة للفصل فيها فتقرر بذلك وإثناء نظر المعارضة أمام هذه المحكمة عند المعارض ضده طلباته مطالباً بما استحق من إيجار عن سنة ١٩٥٤ وفوائد ذلك حتى ٢١ يناير ١٩٥٤ وقرر هذا بأن مقداره ١٨٣ جنيه وقرر في مذكرته

الختامية رقم ١٠ دوسيه ان الايجار السنوى ١٨٠ جنيته والفوائد حتى ٣١ أكتوبر ١٩٥٤ ٢٨٤ م ٤٨ ج وتهدد بالجلسة بعدم تنفيذ أمر الاداء حتى يفصل في هذه المعارضة وقد أنكر المعارض على المعارض ضده إضافة طلبات جديدة في المعارضة ثم قال إنه كان يجب ان يستصدر المعارض بها أمر أداء لانها ثابتة بالكتابة وطلب ان يقصر البحث على الامر المعارض فيه وقيمه ايجار سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣ مع استبعاد الطلبات الاضافية فضلا عن ذلك لعدم تسديد رسم عنها .

ومن حيث إن المادة ٣٨٩ مرافعات (وكانت نقابها المادة ٣٣٨ مرافعات قديم) تنص على ان المعارضة ترفع بتكليف امام المحكمة التي اصدرت الحكم الغيابي كما تنص المادة ٨٥٥ مرافعات على ان المعارضة في أمر الاداء تحصل بتكليف الدائن الحضور امام محكمة المواد الجزئية أو امام المحكمة الابتدائية حسب الاحوال وتنص المادة ٨٥٢ مرافعات على أن امر الاداء يستصدر من قاضي محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين أو رئيس الدائرة المختصة بحسب الاحوال وذلك مالم يقبل المدين اختصاص محكمة أخرى بالفصل في النزاع - ومفاد ذلك ان القواعد العامة تقضي بان تكون المعارضة في الحكم أو في أمر الاداء امام المحكمة التي اصدرت الحكم أو امرت بالاداء ولذلك يوصف الاستئناف وانظمن بالنقض بانهما طرق يتصد بهما إلغاء الحكم أو اصلاحه أما المعارضة في الحكم الغيابي وانما هي إعادة النظر وكذلك المعارضة في أمر الاداء - فوصف بانها طرق يتصد بهما سحب الحكم من المحكمة التي اصدرته

(ص ٦٢٣ و ٦٣٤ وهامش الاخير من كتاب حامد فهمي ، ص ٥٩٨ من أبي هيف ، ص ٥٤٨ من الشرفاوي) والمهم ان ترفع المعارضة الى نفس المحكمة التي اصدرت الحكم الغيابي وليس ضروريا بالطبع أن ينظر المعارضة نفس التنازع أو النضاة (ص ٦٣٦ من حامد فهمي وهامشها) وذلك لانها لم تكن قد سمعت بعد أقوال المعارض فلا مانع يمنعها اذن من العدول عن حكمها الاول إذا ما اقنعا بذلك المعارض ولانها وهي لم تنته بحكمها الغيابي إلى رأى قاطع في الدعوى ولم تستنفذ بذلك ولايتها فيها . ومن باب أولى المحكمة أو التنازع الذي اصدر أمر الادعاء فهي بذلك أولى بأعادة الفصل في النزاع وذلك اليق بكراسها وأبعد عن تخرج قضائها وتخطئته (ص ٦٣٦ من حامد فهمي ، ص ٦١٣ من أبي هيف بند ١١٩٠) - فالمعارضة اذن لا ترفع إلى محكمة أعلى من المحكمة التي اصدرت الحكم لانها لا تتضمن تجريما لها ولا ترفع إلى محكمة أخرى غير المحكمة التي اصدرته لان القاعدة ألا يسلط القضاء على قضاء الا اذا كان الاول اعلا درجة من الثاني وعلى ذلك إذا رفعت المعارضة إلى محكمة من نفس درجة المحكمة التي اصدرت الحكم الغيابي كان عليها أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها ولاي خصم أن يدفع بعدم الاختصاص لانه من التنازع العام (ص ٣١٥ و ٢٤٨ و ٥٨٩ من كتاب أبي انوفا في المرافعات ص ٤٤ من كتابه في نظرية الدفوع في المرافعات) .

ومن حيث انه وان كان يصح أن ينفق الخصوم وقتا للمادة ١٣٦ مرافعات على التنازع

أمام محكمة غير المحكمة المرفوعة اليها الدعوى فتأمر هذه المحكمة بأحالة الدعوى إلى المحكمة التي اتفقوا عليها إلا أنه يشترط أن يكون اتفاق الخصوم على الاحالة غير مخالف لقاعدة من قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام ؛ كما أن الحكم بالاحالة لا يقيد المحكمة التي أحلت اليها الدعوى بل لها أن تحكم بعدم اختصاصها إذا كان عدم اختصاصها مما لا يؤثر فيه اتفاق الخصوم .

« ومن حيث إن المشرع قد حرص على التنبيه في المذكرة التفسيرية للقانون فيما يتعلق بالمادة ١٣٥ مرافعات التي أجازت للمحكمة إذا حكمت بعدم اختصاصها نوعياً أو محلياً أن تأمر بأحالة الدعوى بمآلتها إلى المحكمة المختصة . إلى أن حكمة النص على جواز احالة القضية إلى المحكمة المختصة لا تتوافر ولا يكون للعمل به محل — إذا قضت المحكمة في الدعوى في غيبة المدعى عليه وهو في حكمها بالمعارضة أو الاستئناف . ففي هذه الحالة لا يكون للمحكمة المرفوع إليها الطعن إلا أن تقضى بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص المحكمة التي أصدرته . ويرى الأستاذ أحمد أبو الوفا في كتابه في المرافعات ص ٢٠٤ أنه ليس معنى هذا أن الاحالة لا تجوز إلا من محكمة الدرجة الأولى فليحكمة الدرجة الثانية إذا رفع اليها استئناف وقضت بعدم اختصاصها بنظره أن تحيل القضية إلى محكمة الدرجة الثانية التي تراها هي مختصة بالفصل فيه كل هذا مع افتراض أن محكمة الدرجة الأولى كانت مختصة بنظر الدعوى التي استوفت حكمها .

« ومن حيث إن هذه المحكمة أصدرت في ٢٩ يناير سنة ١٩٥٥ حكماً بتوجيه التمين الحاسمة

للمعارض ضده بشأن بعض النزاع ولم تعرض لقبول المعارضة شكلاً ولا لاختصاصها بنظرها ومن المسلم أن إرادة المحكمة لا تعلم في أمر ما يحكم تصدره تبين رأيها فيه (راجع الحكم الصادر من هذه المحكمة في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٥ في القضية ١٨٦ سنة ١٩٥٤ كلى مدنى دمنهور) . « ومن حيث أنه على هدى ما تقدم يبين أن هذه المحكمة غير مختصة بنظر المعارضة في أمر الأداء الصادر من السيد رئيس محكمة اسكندرية الابتدائية وأن ذلك يتعلق بالنظام العام ولا يؤثر فيه اتفاق الخصوم بل إن محكمة الاسكندرية الابتدائية التي نظرت المعارضة بادىء الأمر لو كانت ترى نفسها غير مختصة بنظر المعارضة ما كان يبيح لها القانون أن تحيل المعارضة إلى هذه المحكمة للفصل فيها وفق ما جاء بالمادة ١٣٥ مرافعات والمذكرة التفسيرية بشأنها وما كان لها إلا أن تنظر فيما إذا كان القاضى الأمر مختصاً بنظر الأمر أم غير مختص فتقضى في ذلك من غير احالة إن رأت الرأى الأخير ، كما أن هذه المحكمة إذ تقضى بعدم اختصاصها لا تحيل المعارضة من جديد إلى محكمة اسكندرية الابتدائية للفصل فيها حتى على الرأى الذى ارتآه الأستاذ أبو الوفا مع مخالفته في حقيقة الأمر لما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون وإن كان يحمل في ثناياه الرغبة في القصد في الاجراءات والنفقات حتى على هذا الرأى لا تحيل المحكمة المعارضة لأن القاضى الأمر لم يكن مختصاً بقول المعارض نفسه إذ أن الأخير مقيم في دائرة اختصاص هذه المحكمة وليس هناك شرط اتفاق في عقده الذى قدم صورته كما سلف البيان يجوز اصدار الأمر بالأداء من السيد رئيس محكمة اسكندرية هذا فضلاً عن أن محكمة اسكندرية

الابتدائية نظرت المعارضة ثم افسحت للخصوم ان يتفقوا على الاحالة إلى هذه المحكمة وهم لا يملكون ذلك كما سبق القول فقررت بالاحالة بناء على اتفاقهم فلا معنى لان تقرر هذه المحكمة بعد ذلك بالاحالة إلى محكمة الاسكندرية حتى لا تظل الدعوى تردد بين المحاكم تنفيذا لقرارات قد يكون الرأى عدم الإلزام بها .

« ومن حيث إنه لما سلف يتعين انقضاء بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر المعارضة ولأنه حكم على المعارض فيلزم مصاريها عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

« ومن حيث إن المعارض ضده استند إلى ما يراه بعض الشراح (حامد فهمى فى المرافعات ص ٦٤٤ والشرقاوى فى المرافعات ص ٥٥٣ وما بعده — والشرقاوى فى التعديلات التشريعية فى قانون المرافعات ص ٣٣ وما بعدها) من ان له الحق فى ابداء طلبات إضافية فى المعارضة قد أضاف إلى طلباته طلب الأجرة عن ١٩٥٤ والفوائد حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ عن الإيجار المتأخر ولم يدفع عن ذلك رسماً فأثار المعارض هذا الأمر وأنه لا يجوز تعديل الطلبات فى المعارضة بإضافة طلبات إلى السابق الأمر بأدائها فضلا عن وجوب استصدار أمر أداء بها .

« ومن حيث إنه يتعين الفصل بأدى الرأى فيما إذا كانت هذه المحكمة مختصة بنظر هذه الطلبات الإضافية أم لا حتى يمكن البحث فى جواز اضافة طلبات فى المعارضة ووجوب استصدار أمر أداء بها فى حالتنا ولتحكم المحكمة فى اختصاصها يقتضى البحث فيما إذا كان على المعارض ضده قبل ذلك أن يدفع رسماً على طلباته أم يجب استبعادها .

« ومن حيث ان المعارض ضده حين استصدر

الأمر بالأداء ذكر ان إيجار سنة ١٩٥٢ — ١٨٠ ج وإيجار ١٩٥٣ — ٥٠٢ و ١٨٠ ج قائلان الأجرة الأخيرة هى سبعة أمثال الضريبة وفقا لقانون الإصلاح الزراعى فيكون مجموع الإيجار الذى يستصدر عنه الأمر ٥٠٢ م و ٥٩٨ ج ودفع عن ذلك رسماً قدره ٢٢ ج — قبل استصدار أمر الأداء وفقا للمادة ٨٥٧ مرافعات وصدر له أمر الأداء بالمبلغ والمصاريف كما طلب ودفع . فلما عارض المعارض فى هذا الأمر وخاصة فى تقدير إيجار ١٩٥٣ حسب قانون الإصلاح الزراعى متمسكا بالأجرة المتفق عليها فى عقد الإيجار رأى المعارض ضده أن يضيف إلى طلباته ما استحق من إيجار عن ١٩٥٤ بواقع ١٨٠ ج أو ما كان احتفظ بالمطالبة به من فوائد وأضاف ذلك الأجرة غير المتنازع فيها عن سنى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ وقال ان مجموع طلباته هو ٢٠٠ م و ٤٤٧ ج وطلب تأييد الأمر المعارض فيه بالنسبة لهذا المبلغ ومفاد ما تقدم أن المعارض ضده لم يدفع رسماً عن الطلبات المضافة لأنه انقص من الطلبات الأصلية بما يزيد عما أضافه فأصبحت طلباته ٢٠٠ م و ٤٤٧ ج بينما دفع رسماً عن ٥٠٢ م و ٥٩٨ ج .

« ومن حيث إن قانون الرسوم رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ يقضى بالأتاحصل رسوم نسبية على أكثر من ٤٠٠ ج فإذا حكم فى الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به ومع ذلك وتنفيذا للمادة ٨٥٧ مرافعات تسدد المعارض ضده رسماً عن ٥٠٢ م و ٥٩٨ ج فلا مقتضى بعد ذلك لتحويل رسم منه قبل الفصل فى الدعوى ولا تعطيل الفصل فيها حتى يسدد رسماً عما أضافه لو قيل ان ما دفع من رسم كان عن موضوع مختلف عما أضيف من طلبات وأن المعارض

ضده قصد بذلك التخلص من دفع الرسوم باحلال طلبات غير منازع فيها محل طلبات علم بعد دفاع المعارض انها فاشة .

د ومن حيث إن عدم تسديد الرسوم لا يصح عده سببا لبطلان الاجراءات ما دام دفع الرسم وعدمه ليس من شأنه التأثير في حق أحد من الخصوم فالدفع بذلك ليس له في الواقع وحيثية الامر من معنى سوى التعال بعدم دفع الرسم وهذا وحده لا تعلق له باجراءات المحاكمة من حيث صحتها وبطلانها لأن الرسوم ليست لإلزامية مفروضة على التنازع لأعراض لا تدخل فيها أصلا للخصوم المطلوبة مقاضاتهم والحال أن العدالة لذاتها واجب إجراؤها لكل متصف ومفروض على الدولة بحسب الأصل وبحكم وظيفتها أن تقيما بين الناس بلامقابل (تعرضت لذلك محكمة النقض الجنائية عند الطعن بشأن دعوى مدنية لم يدفع رسمها - بمجموعة عمر الجزء السادس ص ٦٨٧ بند ٥٤٧) .

د ومن حيث إنه وفق البيان السابق يصح نظر الطلبات الاضافية سواء كانت سدد رسومها أم لا إذ الأمر بعد ذلك كله مرجعه إلى الجهة القائمة على تحصيلها .

د ومن حيث إنه فيما يتعلق باختصاص هذه المحكمة بالطلبات المضافة في المعارضة بعد أن بان

عدم اختصاص هذه المحكمة بنظر المعارضة فانه من المسلمات انه إذا انتقضت الخصومة في الطلب الأصلي لصدر حكم بعدم قبوله أو بعدم اختصاص المحكمة به أو لترك الخصومة فيه لترتب على ذلك انتضاء الخصومة في الطلب المعارض باعتبار أن الفرع يتبع الأصل وجودا وعدمه ويرى الاستاذ أبو الوفا أن تبقى الخصومة بالنسبة للطلب المعارض إذا كان له كيان مستقل بذاته ولم تترك الخصومة فيه وكان مستوفيا شروط قبوله وكانت المحكمة مختصة به من جميع الوجوه (المرافعات له ص ١٥٧) وغير منازع ان الطلبات المضافة وحدها لا تدخل في اختصاص هذه المحكمة نوعيا لو كان لها كيان مستقل ولو كانت مستوفية شرائط قبولها . ولكل ما تقدم يتعين تبعا عدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطلبات المعارضة مع إلزام المعارض ضده المصاريف التي تحقق بالنسبة لها لانه حكم عليه فيها عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

د ومن حيث إن المحكمة ترى للظروف السابقة ان تجرى المقاصة في أتعاب المحاماة لأن كل خصم حكم عليه بنصيب في النزاع .

(قضية موسى حمدون قاسم ضد الخواجة اديليو كالسولاري بصفته رقم ١٧٢ سنة ١٩٥٤ ك دمه ورئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد شبل عبد المصمود واحد خبرت ومحمد سعيد الهراس القضية)

قضاء المأكم الجزئية

قضاء الجنح

١٤٩

محكمة نجع حمادي الجزئية

١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥

القانون الذي كان معمولاً به وقت ارتكاب الجريمة.
حق المتهم في التمسك به .

المبدأ القانوني

من حق المتهم أن يتمسك بالقانون الذي كان معمولاً به وقت حدوث الجريمة .
ولو أن ضابط الجريمة هو الاحلال بالتكليف بالتوريد ، وأن هذا التكليف نظمه القرار ٣٦ سنة ١٩٥٢ الذي جعل التوريد بمثابة تضي استمارة تحدد فيها أصله على ألا يتجاوز التسليم بأي حال آخر أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، فإن المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ لم تدل إلا في ٢٠/١٠/١٩٥٠ أي بدد وقوع الجريمة وتعمها فلا يضار المتهم قانوناً بهذا التعديل الذي حرم وقف تنفيذ العقوبة ، عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات .

المحكمة

« حيث إن التهمة ثابتة قبل انتم من الإطلاع على أوراقها والاستدلالات التي تمت فيها واعتراه بها عند سؤاله بالمحضر المؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

« وحيث إنه ثابت من الإطلاع على اخطار الصراف المؤرخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ أن

الكمية المطلوبة من المتهم ١ ق ٨ ك وأنه تسلم التصريح رقم ٢٨٩ لتوريد ما للبنك في المدة من ١٨ أغسطس - ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

« وحيث إن القرار ٣٦ سنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٢ والمنشور في الوتائع رقم ٧١ مكرر داء نظم طريقة الاستيلاء على القمح من الخازنين عن سنة ٩٥٢ ونص في المادة ٥ على الطريقة التي تتبع لربط الكميات الواجب توريدها وأوحت الفقرة (د) تحديد فترة يجب في خلالها توريد القمح إلى الشوثة وأحالت المادة ١٤ من القرار المذكور إلى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ في تقرير العقاب .

« وحيث إن الثابت من الأوراق أن الفترة التي منحت للمتهم للتوريد بدأت في ١٨ أغسطس وانتهت في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ فكانت الجريمة قد وقعت في التاريخ الأخير فيتعين عقاب المتهم بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون المذكور .

« وحيث إن القانون ٢٥٠ سنة ١٩٥٢ صدر في تاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢ بتعديل المادة ٥٦ ونص على عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة التي تقضى بها .

« وحيث إن القرار ٣٦ سنة ١٩٥٢ صدر في ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٢ وبصدوره تحدد مركز المتهم القانوني ومن حقه أن يتمسك بالقانون الذي كان معمولاً به وقت حدوث الجريمة .

« وحيث إنه حتى لو قيل إن مناط الجريمة هو

في دياجة اصداره إلا إلى المرسومين [٩٥ سنة ١٩٤٥ و ١٣٩ سنة ١٩٥١ .

« وحيث إنه طالما كان الأمر كذلك وتجريم الفعل المسند إلى المتهم وتقدير العقوبة عند مرده إلى القرار ٣٦ سنة ١٩٥٢ استناد إلى المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ، وهذا القرار لم يعدل حتى الآن فلا يمكن توقيع إلا العقوبة التي كانت تنص عليها المادة ٥٦ مطلقة جائزا الأمر بوقف تنفيذها .

« وحيث إنه على ضوء ما تقدم والتهمة ثابتة قبل المتهم على نحو ما سلف فترى المحكمة مع تطبيق مواد الاتهام والقرار ٦٤ سنة ١٩٥٢ واستبعاد المرسوم بقانون ٢٥٠ سنة ١٩٥٢ توقيع العقوبة الأصلية المقررة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ والمعدلة بالقانون ١٣٩ سنة ١٩٥١ الأمر بوقف تنفيذ هذه العقوبة لمدة ثلاث سنوات نظراً لحالة المتهم ومضى وقت طويل على الجريمة وضالة الكمية التي تخلف عن توريدها وانقضاء الظروف التي اقتضت الاستيلاء على المحاصيل ، .

(قضية النيابة العمومية ضد ممدوى احمد ممدوى رقم ١٦١١ سنة ١٩٥٥ برئاسة السيد الاستاذ عدلى عبده القاضي وحضور السيد الاستاذ رفعت عبيد النعم وكيل النيابة) .

٤٥٠

محكمة دسوق الجزئية

٢٤ يناير سنة ١٩٥٦

نسول معاقب عليه ، أمر جنائي ، سلطة رئيس النيابة في القائه .

المبادئ القانونية

١ - تسول صحيح البنية المتجاوز الخمسة

الإخلال بالتكليف بالتوريد وأن هذا التكليف نظمه القرار ٣٦ سنة ٩٥٢ الذي جعل التوريد بمقتضى استمارات يحدد فيها أجله على ألا يتجاوز التسليم بأي حال آخر أكتوبر سنة ١٩٥٢ (م ٥ فقرة د) لو قيل هذا فإن الثابت من الأوراق أن يوم ٢٠ سبتمبر سنة ٩٥٢ كان آخر أجل قدر للتسليم بالتوريد ولم تعدل المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ٩٤٥ إلا في ٢٠ أكتوبر سنة ٩٥٢ أى بعد وقوع الجريمة وتعمدها فلا يضار المتهم قانوناً بهذا التعديل الذي حرم وقف تنفيذ العقوبة وعملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات تعاقب على الجرائم بمقتضى القوانين المعمول بها وقت ارتكابها .

وعلى أى حال فإن المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ وهو التشريع الأساسى لشئون التكوين أجاز لوزير التكوين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ منه ، على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً له . واستعمالاً لهذا الملحق التشريعي أصدر وزير التكوين القرار ٣٦ سنة ١٩٥٢ ونص في المادة ١٤ منه على أن من يخالف أحكامه يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ التي كانت قد تعدلت وقتئذ بالمرسوم بقانون ١٣٩ سنة ١٩٥١ الصادر في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥١ ولم يكن انقضاء ٢٥٠ سنة ١٩٥٢ قد صدر بعد ومقتضى هذا بطريق اللزوم أن العقوبة التي فصلها القرار هي العقوبة التي كان منصوصاً عليها بالمادة ٥٦ قبل تعديلها بالقانون ٢٥٠ سنة ١٩٥٢ وما يبرز هذا النظر ويؤكد أنه أن القرار ٣٦ لم يشر

عشر عا في قطارات السكك الحديدية يكون
جنة وفقاً للأئحة النسل رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣
لاخافة وفقاً للأئحة السكك الحديدية .

٢ - قد الابصار بذاته لايبيح التسول

٣ - ايس لرئيس النيابة إلغاء أمر جنائي
أصدره وكيل النيابة في حدود اختصاصه إلا لخطأ
في تطبيق القانون وفي خلال عشرة أيام من
صدوره - فإذا ألغى الأمر متجاوزاً هذين
الشرطين تعين على المحكمة من تلقاء نفسها
الحكم بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل
فيها لتتلاق ذلك بانصالها بالدعوى .

المحكم

وحيث أن المتهم لم يحضر رغم إعلانه قانوناً
ويجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ٢٣٨
إجراءات جنائية

وحيث إن النيابة العامة سبت ابتداء
إلى المتهم أنه في ٢٥ / ٦ / ١٩٥٥ بدائرة
دسوق - (أولاً) ركب قطار السكة الحديد
بدون تذكرة . (ثانية) مارس التسول
بقطار السكة الحديد وطلبت معاقبته بالمواد
٢٥٥ و ٤٩٣ من لائحة السكة الحديد .

وبتاريخ ٣ / ٧ / ١٩٥٤ أصدر السيد وكيل
نيابة دسوق أمراً جنائياً يقضى بتغريم المتهم
عشرة قروش عن كل تهمة - وقد ألغى السيد
رئيس نيابة كفر الشيخ ٧ / ٧ / ١٩٥٤ ذلك
الأمر تأسيساً على أن التهمة الثانية المستندة إلى
المتهم تكون جنة التسول وفقاً لحكم المادة
الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ وبالتالي
يكون الأمر الجنائي قد صدر مشوباً بخطأ في

تطبيق القانون وترتدياً على أمر السيد رئيس
النيابة قدمت النيابة العامة المتهم إلى هذه المحكمة
لمحاكمته عن نهمتين : الأولى - وجد متسولاً
في مكان عام حالة كونه صحيح البنية . الثانية -
ركب قطار سكة حديد الجمهورية المصرية دون
تذكرة وطلبت معاقبته بالمواد - الأولى من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ والمادتين ٢٥٥ و ٤٩٣
من لائحة السكة الحديد .

وحيث إن واقعة الاتهام تجمل فيما أثبت
ناظر محطة شباس في محضره المؤرخ ٢٥ / ٦ / ١٩٥٤
من أن المتهم ضبط راكباً القطار من قنين إلى
شباس بدون تذكرة وأنه كان يتسول بالقطار
وقد قرر المتهم في محضر جمع الاستدلالات
المؤرخ ٢٦ / ٦ / ١٩٥٤ بأنه ركب القطار وكان
معه قرشين ونصف قرش وأن الكساري طالبه
بمبلغ ثلاثة قروش وأنزله في محطة شباس وفيها
تعاون أهل الخير ودفعوا عنه المبلغ ، هذا وقد
أنكر واقعة التسول .

وحيث إنه يتبين من تقرير مفتش الصحة
المؤرخ ٦ / ٨ / ١٩٥٥ أن المتهم سليم البنية وإن
كان فاقداً للبصار وأنه يستطيع القيام بالأعمال
التي تفق وعاقته .

وحيث إن واقعة التسول المنسوبة للمتهم
ثابتة في حقه بما أثبتته ناظر محطة شباس في محضره
على النحو المتقدم ولا تعول المحكمة على إنكار
المتهم وتعني له الواقعة بأن أهل البر تعاونوا على
سداد ثمن مذكرته .

وحيث إنه لما كانت الفقرة العاشرة من المادة
الرابعة من لائحة السكك الحديدية المؤرخة ٤ مارس
سنة ١٩٢٩ تحرم التسول بالقطارات أو بدائرة
المحطات - وكانت المادة الأولى من القانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ تقضى بأنه يعاقب بالحبس

مدة لا تتجاوز شهرين كل صحيح البنية ذكر أكان أو أنثى يبلغ من عمره خمسة عشر سنة أو أكثر وجد متسولا في الطريق العام أو المحال العمومية وكان المتهم سليم البنية متجاوزا خمسة عشر سنة فإنه يتعين معرفة ما إذا كان واقعة التسول المستندة إلى المتهم تكون مخالفة وفقا لللائحة السكك الحديدية أم لجنة وفقا لحكم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ — هذا وتبادر المحكمة إلى تقرير أن إصابة المتهم بتلك العاهة الاليمية لا تاتل من صحة بنيته التي تؤمله لاحتراف بعض الصناعات كصناعة السجاد والخيرزان والاقفاص وغيرها .

« وحيث إن عربات السكك الحديدية بما تحويه من ركاب وموظفين وتعرضها لدخول كل من يحمل تذكرة تعتبر عموميا في حكم المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ فهو مكان يجتمع فيه جمع من الناس بغير تمييز ويمكن لمثل المتهم أن يسألهم إحسانا وهو ما قصد المشرع تحريمه بذلك القانون — هذا مع ملاحظة أن القانون لاحق لللائحة السكك الحديدية وبالتالي فتمد نسخ في هذا الخصوص ماورد بالفقرة العاشرة من المادة الرابعة من اللائحة المذكورة .

« وحيث إنه نجا لما تقدم يتعين الحكم بادانة المتهم عن التهمة الاولى عملا بالمادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ .

« وحيث إنه عن التهمة الثانية فان الثابت من مطالعة الأوراق أن السيد وكيل النيابة أصدر بشأنها أمرا جنائيا يقضى بتغريم المتهم عشرة قروش عنها .

« وحيث إن المادة ٣٢٥ من قانون

الاجراءات الجنائية المعدلة بتمانونين ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ و ٢٨٠ لسنة ١٩٥٣ تنص على أنه لوكيل النائب العام بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى اصدار الأمر الجنائي في المخالفات التي لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو بعقوبة تكميلية أو التي لا تتطلب فيها التضمنات أو الرد — ولا يجوز أن يؤمر فيه بغير الغرامة على أن لا تزيد على خمسين قرشا — ولرئيس النيابة أن يقرر مقامه أن يتغى الأمر خطأ في تطبيق القانون في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره ويترتب على ذلك اعتبار الامر كأن لم يكن ووجوب السير في الدعوى بالطرق العادية .

« وحيث إنه لما كانت التهمة الثانية المستندة للتهمة وهي ركوب القطار بدون تذكرة مخالفة لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو بعقوبة تكميلية — وكان لم يطلب فيها تضمينات أو رد وكان السيد وكيل النيابة قد أصدر فيها أمرا جنائيا يقضى بغرامة لا تتجاوز خمسين قرشا — لما كان هذا فان الامر يكون قد صدر في حدود ولايته المنصوص عنها في المادة ٣٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ويكون قد صدر بمنأى عن أى خطأ في تطبيق القانون وبالتالي فان السيد رئيس النيابة لا يملك الغاء ذلك الامر .

« وحيث إنه لما كانت الدعوى الحالية قد وصلت هذه المحكمة نتيجة لأمر الالغاء الصادر من السيد رئيس النيابة فإنه يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها وقبل التعرض لموضوع الدعوى التحقق من سلامة هذا الالغاء الذي أدى إلى اتصالها بالدعوى وسلامة هذا الالغاء

لا تتوفر إلا بتحقيق شرطين : أولهما أن يكون أمر السيد وكيل النيابة قد شاب خطأ في تطبيق القانون والثاني أن يكون الإلغاء قد تم في خلال عشرة أيام — هذا ولا يشفع في ذلك أن أمر السيد وكيل النيابة قد شاب خطأ في تطبيق القانون بالنسبة للتهمة الأخرى الخاصة بالتسول في عربات السكك الحديدية لأن كل تهمة مستقلة عن الأخرى ولا ارتباط بينهما — وقد أصاب السيد وكيل النيابة في توقيع العقوبة عن كل تهمة من التهمتين .

« وحيث إنه ترتباً على ما تقدم يكون الأمر الجنائي الصادر من السيد وكيل النيابة بالنسبة للتهمة الثانية قد صدر انتهائياً حائزاً لقوة الشيء المقضي فيه — ومن ثم لا يجوز محاكمة المتهم ثانياً عن هذه التهمة بما يتعين معه القضاء بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للتهمة الثانية لسابقة الفصل فيها » .

(قضية النيابة العمومية ضد محمد علي أبو حشيش رقم ٢١٨٦ سنة ١٩٥٥ دسوق رئاسة السيد الأستاذ محمود متولي القاضي وحضور السيد الأستاذ مدحت سراج الدين وكيل النيابة) .

تكييف الواقعة

وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم
للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

الفصل الرابع

تكييف الواقعة في شأن تقادم الدعوى

— ٧ —

تمهيد :

يتوقف تحديد المدة المطلوبة لتقادم الدعوى الجنائية على تحديد نوعها في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم فهي تقادم بعشر سنين في الجنايات وثلاث في الجنح وستة واحدة في المخالفات (م ١٥ اجراءات) .

والدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم دفع هام بصرف النظر عن نوعها . بل هو دفع من النظام العام فيجوز إبداءه لأول مرة لدى محكمة النقض . كما أن إبداءه أمام محكمة الموضوع يستوجب . لفرط أهميته ولتوقف مصير الدعوى على الفصل فيه ، أن يتعرض له الحكم في أسبابه إما بالقبول وإما بتفنيده إذا قضى برفضه . وإلا كان الحكم قاصراً في أسبابه وبالتالي معيباً . ذلك أنه يترتب على رفضه إمكان التعرض للموضوع . أما قبوله فينبني عليه وجوب الحكم بانقضاء الدعوى بغير التعرض لموضوعها ، بل جرى العمل عند قبول الدفع بالتقادم الحكم بالبراءة . وفي هذا الشأن نجد محكمتنا العليا تقرر أنه :

— إذا دفع المتهم فرعياً بسقوط الحق في مقاضاته جنائياً لمضى المدة القانونية ، وضمت المحكمة بادانته بدون أن تعرض لهذا الدفع أو تفصل فيه فإن الحكم يكون باطلاً واجباً نقضه ١١ .

— إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الدفاع عن المتهم تمسك بانقضاء الدعوى العمومية ، ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن ترد على هذا الدفاع فإن ذلك منها يكون قصوراً مستوجباً لنقض حكمها ، إذ هذا الدفاع لو صح لاستوجب البراءة لانقضاء الدعوى العمومية (٢) .

(١) نقض ١٢ / ١ / ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٠٩ ص ٢٦٨ .

(٢) نقض ٢٩ / ١ / ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٨٤ ص ٦٢٧ .

— إذا كان المتهم في دعوى التزوير قد تمسك لدى المحكمة الاستئنافية بانقضاء الدعوى العمومية بمعنى المدة ، ومع ذلك قضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تتعرض لهذا الدفاع وترد عليه بما يفنده فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً نقضه (١) .

وقد لا يشير الدفاع موضوع انقضاء الدعوى الجنائية . ولكن يكون في الأوراق ما يدعو للقول به ، وعندئذ يجب أن تتعرض له المحكمة من تلقاء نفسها ، لأن انقضاء الدعوى الجنائية أيا كانت أسبابه من النظام العام . فللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ولو لم يدفع به ، بل عليها ذلك في الواقع . وإذا تبين لها عدم الانقضاء كان عليها أن تتعرض لذلك في حكمها . ولذا قضى بأنه إذا أثبت الحكم أن واقعتي التزوير والاستعمال وقعتا في سنة ١٩٢٧ وأن الدعوى رفعت شأنها في سنة ١٩٣٢ ، ولكنه لم يبين تاريخ البدء في التحقيق الجنائي لمعرفة ما إذا كانت المدة المسقطه للدعوى قد مضت أم لا ؛ فإن هذا يكون نقصاً يبطل الحكم (٢) .

• • •

ويرتب على أهمية الدفع بتقادم الدعوى الجنائية أهمية بيان تاريخ الواقعة . ذلك أنه من انقضاء المستقر لمحكمة العليا أنه ينبني على الحكم أن يبين هذا التاريخ على قدر اتصاله بالقانون ، وتأثيره بالتالي في مصير الدعوى . وإذا تعذر تحديده على سبيل اليقين فيكفي ذلك ولو على سبيل التقريب أو الترجيح . ويكون هذا التحديد وثيق اتصال بحكم القانون في الدعوى إذا دفع فيها — على وجه خاص — بانقضائها بالتقادم وبصرف النظر عن نوعها وهل هي جنائية أم جنحة أم مخالفة ، أو حتى عن نوعها إذ لم يترتب على التكييف تغيير مكان الواقعة في نطاق هذا التقسيم الثلاثي للجرائم .

ومن جهة أخرى فإنه على تحديد تاريخ الواقعة عند الدفع بتقادمها يتوقف إمكان محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على ما قضى به في شأنه . فإذا دفع بالتقادم كان خلو الحكم منه — لهذا الاعتبار — موجبا لبطلانه (٣) .

أما إذا لم يتصل تاريخ الواقعة بمثل هذا الدفع فلا وجه للنعي على الحكم بأنه لم يبينه . ولذا حكم بأنه إذا كانت الجريمة لا تحقق في الواقعة المذكور تاريخ وقوعها في الحكم . وإنما تحقق في وقائع أخرى سابقة أثبت الحكم وقوعها من المتهم وأسس الإدانة عليها من غير أن يعني بتحديد تاريخ وقوعها صراحة ؛ ولكن ما دام كان المفهوم من سياق الحكم أن هذه الوقائع إنما وقعت في زمن قريب من الزمن المذكور به فلا يقبل من المتهم طعنه عليه إذا كان لا يدعى في وجه الطعن أن تلك الوقائع قد مضت عليها المدة القانونية لسقوط الدعوى العمومية (٤) . كما حكم بأنه لا أهمية

(١) قض ٩ / ١٢ / ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٤٦ ص ٢٤٧ .

(٢) قض ٢٦ / ١١ / ١٩٣٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٩١ ص ٣٩٥ .

(٣) قض ١١ / ١١ / ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٤٥ ص ٢٧١ .

لتحديد تاريخ حصول الواقعة ما دامت لم تمض عليها المدة المسقطه للدعوى (١) .

• • •

وكل ذلك لا يثير مشكلة في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم إلى جنایات وجنح ومخالفات .

عرض المشكلة :

إنما تبدأ الصعوبة في هذا النطاق — كما في غيره عند توافر أحد أمرين :

أولهما : عند توافر ظرف من الظروف القضائية المخففة إذا قضت المحكمة فعلا بعقوبة الجنحة بدلا من الجنایة . أو عند توافر عذر من الأعذار القانونية . فقد يقتضى بعض الأعداد تغيير وصف الجنایة إلى الجنحة حسب التفصيل الذى يبناه فيما سبق . وكذلك عند توافر العبد المتكرر فان وصف الواقعة قد يصبح محلا للجدل .

ثانيهما : عند ما تقام الدعوى بوصف معين فترى محكمة الموضوع تغييره إلى نوع آخر كتغيير وصف الجنایة إلى جنحة أو الجنحة إلى جنایة لما تبينه المحكمة من ظروف الواقعة وصحة ما تنهى إليه من تطبيق قانونى في نطاق سلطانها التحول لها بمقتضى المادة ٣٠٨ إجراءات .

الحلول المقترحة :

نتيجة لهذا الأمر أو ذاك يمكن أن يثار البحث حول أى الأوصاف هو الذى ينبغى أن تكون له الغلبة عند تكيف الواقعة في نطاق تقادم الدعوى . بين الأوصاف الاربعة الآتية :

- ١ — الوصف المستفاد من نوع العقوبة المقتضى بها .
- ٢ — الذى اعتمدته المحكمة للواقعة .
- ٣ — المقرر للواقعة في القانون الموضوعى .
- ٤ — الذى تكون الدعوى قد أقيمت به .

وقد عالجنا قيمة كل من هذه الأوصاف الاربعة فيما مضى تفصيلا . وناقشنا الآراء المختلفة المعروضة على بساط البحث . والناتج يمكن بالتالى أن نثار هنا — في نطاق تقادم الدعوى — على نفس النمط الذى أثرت عليه هناك في نطاق البحث في طرق الطعن الجائزة في الحكم عند تغيير الوصف على نحو أو آخر . فلا محل للعودة إلى هذه المناقشة من جديد .

على أنه يحسن أن نلخص تلخيصاً سريعاً الحلول التى انتهينا إلى القول بأنها مستقرة بالنسبة لآثار الظروف القضائية المخففة والأعذار القانونية في تكيف الواقعة المقترحة بها : إذ لا نجد في الواقع ثمة مبرراً لعدم التقيد بها في نطاق تقادم الدعوى :

— فقد قلنا إن الدعوى عند تطبيق الظروف القضائية المخففة (م ١٧) تقام عن الواقعة بوصفها

جناية . وتظل محتفظة بهذا الوصف عند الحكم فيها بعقوبة الجنحة .

— وأنها تقام أيضا بوصفها جناية عند توافر عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى بنية سليمة (٢٥١) وتظل محتفظة بهذا الوصف حتى عند الحكم فيها بعقوبة الجنحة .

— وإنها تقام أيضا بوصفها جناية عند توافر عذر الاستفزاز المبين بالمادة ٢٣٧ ولكنها عند الحكم فيها بعقوبة الجنحة ترتدى وصف الجنحة ؛ ولذا يبدو أنها ينبغى أن تعتبر جنحة فى نطاق تقادم الدعوى ؛ حتى ولو لم يكن قد صدر فيها حكم بعد ؛ إذا رأت المحكمة التى يدفع أمامها بتقادم الدعوى بوافر أركان العذر فى الواقعة المطروحة . وقد سبق أن بينا كيف أن محكمتنا العليا اعتبرتها جنحة بغير كبير تردد فى شأن تحديد الاختصاص ، وعدم العقاب على الشروع عليها . بيد أن الموضوع لم يعرض عليها فى شأن تقادم الدعوى ؛ ولكن لا يوجد سبب مقبول يدعوها إلى العدول عن هذا التكييف هنا .

— وأنها عند توافر عذر التعامل بمسكوكات مزيفة بعد التحقق من عيبتها ، كان ينبغى قبل التعديل أن تقام بوصفها جنحة أو مخالفة بحسب قيمة المسكوك المتعامل به ؛ وما إذا كان يسمح بالحكم بغرامة تتجاوز مائة قرش أم لا يسمح ؛ أما الآن وبعد تعديل نص المادة ٢٠٤ عقوبات بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ فقد أصبحت الواقعة جنحة دائماً وينبغى أن تعامل على هذا النحو فى شأن تقادم الدعوى .

— أما عند توافر إحدى صور العود المتكرر فى حق المتهم (م ٥١ — ٥٤ ع) فإن الدعوى تقام عن الواقعة بوصفها جناية . لاحتمال الحكم فيها بعقوبة جناية فحسب . أما فى شأن تقادم الدعوى فقد سبق أن رجحنا لها وصف الجنحة . كما رجحته أحكام شتى وذلك مالم يصدر فيها حكم بعقوبة جناية . فإن هذا الحكم الذى لا يصدر إلا من محكمة الجنايات يضئ على الواقعة صفة الجناية فى أحكام التقادم . بل إن التقادم هنا يخضع لمدة تقادم العقوبة لا الدعوى عملاً بالمادة ٣٩٤ إذا كان الحكم غائباً .

* * *

بقيت بعد ذلك حالة تغيير الوصف بمعرفة المحكمة من جناية إلى جنحة . أو من جنحة إلى جناية فى نطاق المادة ٣٠٨ إجراءات . وقد قلنا إنه إذا تعلق الأمر ببحث طرق الطعن الجائرة فى الحكم فقد رجعت محكمتنا العليا إلى الوصف الذى أقيمت به الدعوى دون غيره .

أما هنا — فى نطاق تقادم الدعوى — فقد مالت — على العكس من ذلك — إلى جعل الاعتبار للوصف الذى أخذت به محكمة الموضوع دون غيره . وقد بنت قضاءها على ما يلي من الأسباب :

« ونحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى برفض المدفع المقدم منه بانقضاء الدعوى العمومية لمضى أربع سنوات ونصف من تاريخ وقوع الحادثة بمقولة إن العبرة فى كون الواقعة جناية أو جنحة هى بالوصف الذى رفعت به الدعوى مع أنه ما وقع من الطاعن جنحة منطبقة على المادة ٣١٧ (فقرة ١ و ٤ و ٥) كما أثبت الحكم . ومع أن

مدة السقوط إنما يرجع في احتسابها إلى حقيقة الواقعة التي ثبتت في حق المتهم ، ونكشف عنه تحقيق المحكمة لا إلى وصف النيابة لها .

« وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة اتهمت الطاعن وآخرين بأنهم في ليلة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بدائرة قسم محرم بك بمحافظة الإسكندرية سرقوا الإطارات المبينة القيمة والعدد بالمحضر والمملوكة للجيش المصري حالة كون أحدهم يحمل سلاحاً ظاهراً (بندقية) وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة جنائيات الإسكندرية لمحاكمتهم طبقاً للمادة ٣١٦ ع والقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٥ . وأصدر قاضي الإحالة قراراً بذلك وقضى غيابياً من محكمة الجنائيات بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ باعتبار الواقعة جنحة سرقة منطبقة على المادة ٣١٧ ع ثم قبض على المتهم وأعيدت محاكمته ودفع الحاضر عنه بانقضاء الدعوى العمومية لمضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوع الحادث طبقاً للمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ورفضت المحكمة الدفع ورفضت في موضوع الدعوى باعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادة ٣١٧ ع ومعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . وقالت في معرض الرد على الدفع « وحيث إن المتهم لما سئل أنكر ما نسب إليه ودفع محاميه بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة لمضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوع الحادث وأسس دفاعه على أن هذه المحكمة قضت ضد المتهم بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ غيابياً باعتبار الواقعة جنحة ، وأنه طبقاً للمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تكون الدعوى العمومية قد انقضت . وحيث إنه ليس ثمة شك في أن العبرة في كون الواقعة جنحة أو جناية فيما يختص بانقضاء الدعوى فيها بالوصف الذي رفعت به الدعوى لا بما تقضى به المحكمة في موضوعها . ومن ثم يكون الدفع في غير محله لأن المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية في جناية لم تكتمل ويتعين لذلك رفض الدفع ، » .

« لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم غير سديد إذ المقياس الوحيد لتسوية الجرائم إلى جنائيات

وجنح إنما يرجع فيه إلى الأفعال المكونة لها وإلى العقوبة التي قررها القانون لهذه الأفعال والمحكمة

هي صاحبة الرأي الأخير في تكيف الواقعة المطروحة أمامها وتطبيق نصوص القانون عليها فلا تتقيد

بالوصف الذي ترفع به الدعوى . ومن ثم كانت قواعد التقادم خاصة لما تقررته المحكمة عن بيان

نوع الجريمة . ولما كان قد مضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت حصول الحادث إلى

يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على أن تطبق فيه قانون الإجراءات

الجنائية فيما هو أصح للتميم من نصوصه فإن الدعوى العمومية في الجنحة تكون قد انقضت بالتقادم

ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القضاء بالعقوبة ويتعين لذلك نقضه والحكم بانقضاء الدعوى

العمومية وبراءة الطاعن ، (١) .

ثم عادت محكمتنا العليا إلى ترديد نفس المبدأ في حكم لاحق لما تقدم فقالت : « وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ؛ ذلك أن المحكمة وقد اعتبرت الفعل المسند إلى المتهم جنحة ؛ وكان قد انتضى على وقوعه المدة المستمطة للدعوى العمومية فكان يتعين على المحكمة أن تحكم بانقضائها ، أما وهي لم تفعل وحكمت بادانة المتهم فانها تكون قد أخطأت .

« وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن بالشروع في القتل العمد وطلبت من قاضي الإحالة إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٢٣٤ من قانون العقوبات فأمر بذلك في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥١ . وقد نظرت محكمة جنايات بورد سعيد الدعوى في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٥ و انتهت باعتبار الواقعة المنسوبة للطاعن جنحة بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات وقضت بالعقوبة المقررة لهذه الجنحة . لما كان ذلك . وكانت العبرة في تكييف الواقعة هي بالوصف التناوئي الذي تنتهي اليه المحكمة التي نظرت الدعوى . وذلك دون تقييد بالوصف الذي رفعت به تلك الدعوى

أو يراه الاتهام . وكان ينبغي على ذلك أن قواعد التقادم تسرى وفما لنوع الجريمة الذي تقررته المحكمة . لما كان ذلك . وكان الحكم في خصوص وصف الواقعة أصبح باتاً ؛ وكان يبين من الحكم المطعون فيه ومن المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها . أن أمر الإحالة قد صدر بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وقد أعلن للطاعن في ٣٠ منه ، ولما كان قد انتضى على هذا التاريخ الأخير إلى أن نظرت الدعوى في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٥ أكثر من ثلاث سنوات ميلادية ؛ وكان الدفع بالتقادم من الدفوع التي تتعلق بالنظام العام ؛ لما كان ذلك ؛ فإن الدعوى العمومية تكون قد انتقضت ويتعين لذلك نقض الحكم والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة (١) .

هذا وقد سبق أن يئنا كيف أن وصف الواقعة خطأ في مبدأ الأمر بأنها من هذا النوع أو من ذاك ليس من شأنه أن يغير من طبيعتها . وكيف أن إحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية بوصفها جنحة خطأ لا يجعل الدعوى فيها تنقضي بمضي ثلاث سنين بل « إن القول الفصل بأنها جنحة تسقط بمضي ثلاث سنين أو جناية مدة سقوطها عشر سنين لا يكون إلا من المحكمة صاحبة الاختصاص بالفصل في الموضوع حسبما يتبين لها عند نظره جنحة كانت في حقيقتها أو جناية » (٢) .

تعليق على هذا القضاء :

هكذا ذهب هذا القضاء من محكمتنا العليا في شأن تغيير وصف الواقعة من نوع إلى آخر بمعرفة محكمة الموضوع إلى جعل العبرة بالوصف الذي أخذ به الحكم الصادر في الدعوى فيما يتعلق بأحكام تقادمها حين ذهبت نفس المحكمة إلى جعل العبرة بالوصف الذي أقيمت به الدعوى فيما يتعلق بنظام الطعن في الحكم . والفرض هنا طبعاً أننا إذا حكم غيابه يجوز فيه المعارضة ، أو حضوري يجوز فيه الاستئناف ، أو استئنافي يجوز فيه النقض . أي أنه ليس حكماً نهائياً حائزاً حجية الشيء.

(١) نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٤٥٩ من ١٥٥٦ .

(٢) نقض ٨ / ٤ / ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ١٣٥ من ١٢٢ . وراجع ماورد في هذا الخصوص في عدد

ديسمبر سنة ١٩٥٦ من هذه المجلة .

المقضى به على أية حال . لأنه إذا كان كذلك فقد دخلنا في نطاق تقادم العقوبة لا الدعوى .
وسنعرض لهذا التقادم الأخير فيما بعد في نطاق تحديد وصف الواقعة .

ويعتبر الحكم نهائياً إذا لم يجوز الطعن فيه بأي طريق عادي . والطريقان العاديان في قانوننا المصري هما المعارضة والاستئناف . ويعتبر الحكم حائزاً حجية الشيء المقضى به إذا لم يجوز الطعن فيه بأي طريق عادي ، كما لم يجوز فيه الطعن بالنقض ، وهو طريق غير عادي . ولذا فإن الحكم لا يجوز حجية الشيء المقضى به إلا إذا كان نهائياً حين يجوز أن يكون نهائياً ولكن غير حائز لحجية الشيء المقضى به ، إذا كان طريق النقض لا يزال مفتوحاً . أما جواز الطعن بالتماس لإعادة النظر فلا يحول دون اعتبار الحكم حائزاً حجية الشيء المقضى به كاملة ، إذ أن التماس لا يجوز إلا إذا حاز الحكم هذه الحجية أولاً ، فهو ليس طريق طعن بالمعنى المطلوب ، بل لا يدرجه الشراح في فرنسا بين طرق الطعن أصلاً — حتى غير العادية — دفعاً للخلط وتأكيذاً لهذه الخاصية الهامة التي ينفرد بها وهي أنه لا يجوز إلا إذا أصبحت للحكم حجيته النهائية .

والذي يعني أن نسجله هنا هو أن قاعدة الأخذ بوصف الواقعة كما أقرها الحكم الصادر نسرى طالما كان هذا الحكم غير جائز الطعن فيه لا بالمعارضة ولا بالاستئناف ولا بالنقض . حينئذ وحينئذ فقط نكون في نطاق تقادم الدعوى . أما بعد ذلك فندخل في نطاق آخر وهو نطاق تقادم العقوبة . ومن ثم يكون لقضاء النقض هذا قيمته العملية إذا كان هناك حكم ولو ابتدأ في الدعوى . فما العمل إذا لم تكن الدعوى قد أقيمت بعد أمام محكمة الموضوع ، خصوصاً وأن انقضاء الدعوى بالتقادم لا يحدث عادة إلا والدعوى في هذه المرحلة ؟

يبدو أنه لا مفر حينئذ من القول بأن العبرة يجب أن تكون بحقيقة وصف الواقعة في تقدير القانون الموضوعي كما تراها السلطة المختصة بالتصرف في الدعوى سواء أكانت النيابة أم قاضي التحقيق أم غرفة الاتهام . وذلك تحت رقابة قاضي الموضوع إذا كان التصرف هو إحالة الدعوى إليه . أما إذا صدر في الدعوى أمر بأن لا وجه لإقامتها لا تقضائها لهذا السبب أو لغيره فإن تحديد الوصف وبالتالي احتساب مدة التقادم يخضع لتقدير الجهة المختصة بنظر الطعن عند ما يكون جائزاً . وهذا يتفق بطبيعة الحال مع قاعدة أن التكيف الذي تسبغه سلطات التحقيق على الواقعة إن هو إلا تكيف أولى لا حجية له ولا يقيد في شيء سلطات الإحالة ، أو الفصل في الدعوى .

على أنه من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن هذين الحكيمين المؤرخين ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ و ٧ ديسمبر من نفس العام كانا في معرض المقارنة بين وصف للدعوى أقيمت به ابتداء ووصف آخر اعتمدته لها المحكمة على أنه الوصف المنطبق على الوقائع الثابتة كما اقتضت بها . فغلبت محكمتنا العليا في شأن تقادم الدعوى الوصف الثاني دون الأول . ففي الحكم الأول أقيمت الدعوى بوصفها جناية سرقة طبقاً للمادة ٣١٦ ع لاجتماع ظروف التعدد والليل وحمل السلاح . ولكن المحكمة استبعدت بعض الظروف المشددة واعتبرتها جنحة سرقة منطبقة على المادة ٣١٧ ع . وأقيمت الدعوى الثانية بوصف

الواقعة جنائية شروع في قتل عمد طبقا للواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ ع ولكن المحكمة استبعدت نية القتل واعتبرتها جنحة ضرب بسيط منطبق على المادة ٢٤٢/١ .

فلذا يمكن القول بأن هذه هي قاعدة محكمتنا العليا عند تغيير وصف الواقعة من نوع إلى آخر بمعرفة محكمة الموضوع في نطاق المادة ٣٠٨ إجراءات : أن تكون العبرة في شأن تقادم الدعوى بالوصف الجديد الذي أخذت به المحكمة دون الوصف الذي أقيمت به الدعوى . أما عند تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة (١٧م ع) ، أو عند توافر عذر قانوني إذا قضى بعقوبة الجنحة لهذا السبب وحده . فلا يوجد قضاء صريح لمحكمتنا العليا في شأن تقادم الدعوى بالذات . وإن كان المستفاد من منطق قضائها أن تكون العبرة حينئذ بحقيقة وصف الواقعة في تقدير القانون الموضوعي بما يستتبع بحث أثر هذه أو تلك في تكييف الواقعة بحسب مصدر التخفيف ؛ ونوع العذر على ما فصلناه في الجانب الأول لهذا البحث .

الفصل الخامس

تكييف الواقعة في شأن تقادم العقوبة

عرض المشكلة :

يتوقف تحديد المدة المطلوبة لتقادم العقوبة المحكوم بها نهائياً على نوع الجريمة المحكوم فيها في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم . فقد نصت المادة ٥٢٨ إجراءات على أنه : تسقط العقوبة المحكوم بها في جنائية بمضي عشرين سنة ميلادية الا عقوبة الإعدام فانها تسقط بمضي ثلاثين سنة . وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة بمضي خمس سنين . وتسقط العقوبة المحكوم بها في مخالفة بمضي سنتين ،

كما نصت المادة ٥٢٩ على أنه : تبدأ المدة من وقت صيرورة الحكم نهائياً ، إلا إذا كانت العقوبة محكوماً بها غيباً من محكمة الجنايات في جنائية ؛ فتبدأ المدة من يوم صدور الحكم ، .

وتبدأ صعوبة التكييف في هذا النطاق — كما في غيره — عند توافر ظرف قضائي مخفف اقتضى الحكم بعقوبة الجنحة بدلا من عقوبة الجنائية . أو عذر قانوني رتب نفس الأثر . أو عند توافر العود المتكرر طبقا للمادة ٥١ أو ٥٤ ع . أو عند تغيير وصف الواقعة بمعرفة المحكمة من نوع إلى آخر في حدود المادة ٣٠٨ إجراءات .

كما يمكن أن يتردد الوصف الأجدر بالاتباع بين الأوصاف الأربعة التي أثرناها عند الكلام في تحديد طرق الطعن الجائزة في الحكم ، وهي الوصف المستفاد من العقوبة المقضى بها ؛ والوصف الذي اعتمدته المحكمة للواقعة ، والوصف المقرر لها في القانون الموضوعي ، والوصف الذي أقيمت به الدعوى . وقد ناقشنا فيما مضى قيمة كل وصف منها بما يغني عن المناقشة في ذلك من جديد تفصيلا . وإنما يكفي هنا أن نقدر هذه الحلول الأربعة المختلفة في نطاق تقادم العقوبة بحسب .

تقدير الحلول المختلفة :

(١) إذا كان سهل في نطاق تحديد طرق الطعن الجائزة في الحكم ، وفي نطاق تقادم الدعوى ،

استبعاد الوصف المنطبق على العقوبة المقضى بها لما يبتاه من أسباب ، فانه هنا — في نطاق تقادم العقوبة — لا يكون استبعاد هذا الوصف بمثل هذه السهولة . لأننا قد أصبحنا إزاء حكم نهائي حائز حجية الشيء المقضى به . ولأنه مادامت المسألة أصبحت متعلقة بسقوط العقوبة نفسها بالتقادم ، فينبغي في نظر جانب ملحوظ من الفقه ، أن يكون الاعتبار للعقوبة المحكوم بها دون أى اعتبار آخر . فإذا أقيمت الدعوى بوصفها جنائية ، ولكن قضى فيها بالحبس لاي اعتبار كان ، وبصرف النظر عن الأسباب ، وجب أن تقادم بمضى خمس سنين ميلادية لا بمضى عشرين سنة ، لأنها عقوبة جنحة ؛ والقانون لا يقصد من وراء عبارة العقوبة المحكوم بها في جنائية أو جنحة أو مخالفة ؛ بحسب الاحوال ؛ إلا عقوبة الجنائية أو الجنحة أو المخالفة . وقد لقي هذا الرأي تأييداً من فقهاء كبار (١) .

وهذا الرأي له ميزة عظمى ، هي القضاء على كل مشكلة تتعلق بتكييف الواقعة في نطاق تقادم العقوبة . كما أنه يتفق في رأينا مع منطق الامور فانه إذا كان تقادم الدعوى متوقفاً على نوع الدعوى ، فان تقادم العقوبة ينبغي أن يتوقف على نوع العقوبة أولاً وأخيراً ، فتطول مدة التقادم كلما زادت جسامة العقوبة ؛ وتقصّر كلما خفت هذه الجسامة . خصوصاً وقد تحدت هذه الجسامة بحكم قضائي مفروض الحجية ، واجب الاحترام . كما يغنيننا هذا الرأي عن البحث في أسباب الإدانة وملابسات الحكم بعقوبة الجنحة ، وقد لا تكون هذه أو تلك واضحة تماماً بما قد يترك مسألة التكييف أحياناً معلقة بغير حل شاف ، ولا وسيلة له .

ولكن العقبة التي تحول دون اعتناق هذا الرأي هو الوضع الحالي للنصوص دون أى سبب آخر . فانها تتحدث عن العقوبة المحكوم بها في جنائية أو في جنحة أو في مخالفة بحسب الاحوال ، وبصرف النظر عن نوع العقوبة ؛ وهل هي عقوبة جنائية أم عقوبة جنحة أم عقوبة مخالفة (تراجع المادة ٥٢٨ إجراءات) . كما تتحدث المادة ٥٢٩ عن العقوبة المحكوم بها في جنائية لا عن عقوبة الجنائية . ولذا نجد الإجماع في بلانا — أو بالادق شبه الإجماع — يرى أن هذه النصوص تجعل الاعتبار في تقادم العقوبة لنوع الواقعة لا لنوع العقوبة ، إذ لا أثر لنوع العقوبة على تكييف الواقعة (٢) .

(١) جارو ٧ عقوبات ج ٢ فقرة ٧٤٤ وفيدال ومانويل فقرة ٨٧ ص ٨١٤ وارنولان ج ٢ فقرة ٥٢٢ وروديير ص ٥٣٦ .

(٢) ومن هذا الرأي الأساتذة . —

أحمد نشأت في « شرح قانون تحقيق الجنائيات » طبعة ١٩٢٥ ص ٤٨٤ والدكتور على بدوى في « الأحكام العامة في القانون الجنائي » سنة ١٩٢٨ ص ٤ ، والدكتور القلبي في « أصول قانون تحقيق الجنائيات » طبعة ١٩٤٥ ص ١٠١ والرحوم جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية ج ٤ فقرة ٥٣ ص ٩٦٠ والدكتور السعيد في « الأحكام العامة في قانون العقوبات » طبعة ١٩٥٢ ص ٧٣٨ والدكتور راشد في « موجز القانون الجنائي » طبعة ١٩٥٥ ص ٥٩٣ والدكتور محمود مصطفى في « شرح قانون العقوبات القسم العام » طبعة ١٩٥٥ ص ٤٧٩ والأساتذة عدلى وعبدالباقى في شرح قانون الإجراءات الجنائية ج ٢ ص ٦٧٢ .

وفي الواقع لم يخرج عن هذا الرأي سوى المرحوم الاستاذ على زكي الراي الذي يجعل وصف الواقعة عند تطبيق الظروف القضائية المخففة أو الأعذار القانونية متوقفاً على نوع العقوبة المحكوم بها ، فمضى جنحة انقضت

كما قضى عدة مرات في فرنسا بهذا المعنى أيضاً . فذهبت المحاكم هناك إلى أنه إذا أقيمت الدعوى بوصفها جنائية ، ولكن قضى فيها بعقوبة جنحة فإن تنادم العقوبة لا يكون بالضرورة بمدة التقادم في الجنح ، ولكن يرجع إلى سبب الحكم بالعقوبة المخففة ، وبالتالي إلى أثر ذلك في تكييفها القانوني على الوجه الصحيح ، وهو ما يتوقف بدوره على اعتناق نظر أو آخر من النظريات التي تتنازع هذا الموضوع (١) .

على أنه إذا كان الوضع الحالي للنصوص هو الذي يتعارض وحده مع تعليق تقادم العقوبة المقضى بها على نوع العقوبة دون نوع الدعوى ، فليس معنى ذلك أن هذا الوضع يبدو لنا جديراً بالبقاء أو بالدفاع عنه . بل إننا نرى أن النصوص جديرة بالتعديل ، بحيث تنص صراحة على جعل تنادم العقوبة رهنا بنوع العقوبة دون أى شيء آخر لما يبداه من اعتبارات عملية وفقهية .

• • •

(ب) كما أنه مما تجدر الإشارة إليه في نطاق تنادم العقوبة أن القول بأن الاعتبار ينبغي أن يتكون لوصف الذي اعتمده للواقعة الحكم النهائي ينقضي بدوره تأييداً من جانب آخر من الفقه الفرنسي (٢) . كما ذهبت إليه محكمة النقض الفرنسية في بعض أحكامها (٣) .

بل إن من الشراح الفرنسيين من يذهب إلى أنه إذا كان الحكم الغيابي قد صدر من محكمة الجنايات باعتبار الواقعة جنائية ، ولكن عند إعادة نظر الدعوى رأت المحكمة أن الواقعة لم تكن إلا جنحة بسبب استبعاد ظرف مشدد ولذا قضت بعقوبة جنحة ، وكان قد مضى بين الحكم الغيابي والقبض على المتهم أكثر من المدة المقررة لتقادم العقوبة في الجنحة ، فإن العقوبة تكون قد تنادمت . وبعبارة أخرى يعتلى الحكم الحضورى عند إعادة الإجراءات أثر رجعي يمتد إلى يوم النطق بالحكم الغيابي (٤) .

وفي الواقع لم اعتبر الوصف الذي اعتمده لواقعة الحكم الصادر فيها أمر يسهل قبوله إذا

فيها بعقوبة جنحة . وجاية إن قضى فيها بعقوبة جنائية ولو كان الحكم ابتدئاً لغيب ، ولذا فهو يأخذ بهذه القاعدة في تقدم الدعوى (المبادئ الأساسية للإجراءات الجزائية طبعة ١٩٥١ ج ١ فقرة ٣٠٧ ص ١٤٦ . ولهذا الرأي الأخير — بالنسبة لتقادم العقوبة لا الدعوى — وجهته الباقية من الناحية العملية . وعيبه الوحيد أن الصياغة الحالية للنصوص قد تفتت حائلاً دون تأييده . وجبذا لو أن الشارع عدل من هذه الصياغة . ولنا عودة تفصيلية إلى هذا الموضوع في الجواب الأخير للبحث .

(١) دس فرنسى في ١ / ٢ / ١٨٥٥ سيري ١٨٥٥ — ١ — ٣١٩ و ١٠ / ٨ / ١٨٦٦ سيري ١٨٦٦ — ١ — ١٨٥ و ٩ / ١ / ١٨٩١ سيري ١٨٩١ — ١ — ٤٣٢ و ٢٤٠ / ٤ / ١٩٢٥ سيري ١٩٢٥ — ١ — ٢٢٩ . والسبب في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ حازيت دي باليه في ٢٠ / ١ / ١٩٢٢ ونولوز في ٢٢ / ١٢ / ١٩٢٤ والورز ١٩٢٥ — ٢ — ١١٩ .

(٢) فستان هيل ج ٨ فقرة ٤١٠٩ وبالي ص ٥١٤ ورتولا ص ٥٥٢٢ .

(٣) دس فرنسى في ٩ / ٧ / ١٨٩١ المشار إليه آنفاً .

(٤) راجع جازو عقوبات ج ٤ فقرة ٤٨١ وفستان هيل ج ٨ فقرة ٤١٠٨ ودالوز في تعليقه على المادة ٤٧٦ فقرة ٦٩ .

ما قام الحكم بتغيير وصف التهمة من جناية إلى جنحة أو من جنحة إلى جناية أو تعديلها بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة في نطاق المادة ٣٠٨ إجراءات ، بل إنه لا مفر من ذلك احتراماً لحجية الشيء المقضي به ، مادام تقادم العقوبة لا يبدأ بطبيعته إلا بعد أن يصبح الحكم نهائياً حائزاً حجتيه .

وقد سبق أن بينا كيف أنه لا معدى من احترام حجية الشيء المقضي به في هذه الحالة حتى ولو فرض جدلاً أن أصبح الحكم نهائياً رغم ما قد يعتوره من خطأ في التكييف بسبب خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله (١) .

أما عند تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة أو الأعذار القانونية ، فإن الأحكام قلما تنفي بيان أثر تطبيق هذه أو تلك في تكييف الواقعة . وحتى إذا عنيت بذلك فإن حجية الحكم في هذا النطاق تكون في حد ذاتها محل شك جدي إذا ما قيل بأن ذلك يعد من قبيل الأسباب العرضية أو غير الجوهرية على ما بيناه آنفاً .

(ح) لذا لا مفر من اعتبار صحيح وصف الواقعة في تقدير القانوني الموضوعي في هذه الحالة الأخيرة — حاشية تطبيق المادة ١٧ لتوافر شيء من الظروف القضائية المخففة ، أو عند توافر عذر من الأعذار القانونية .

وعندئذ ستقادم العقوبة بمضي عشرين سنة أو بمضي خمس سنوات فحسب تبعاً لسبب الحكم في الدعوى بعقوبة الحبس بدلاً من العقوبة المقررة أصلاً . وإذا أريد البحث عن أقرب الحلول في هذا الشأن لاتجاهات محكماتنا العليا لزم الرجوع إلى التلخيص السريع الذي عرضناه في صدر علاجنا لموضوع التكييف في شأن تقادم الدعوى .

ومن ثم نجد أن هذا الوضع — على عيوبه الواضحة — هو الأكثر اتساقاً مع عبارة المادتين ٥٢٨ ، ٥٢٩ إجراءات اللتين تحدثان عن نوع الواقعة المحكوم فيها لا عن نوع العقوبة المحكوم بها ، إذا ما أريد تأويلها بعيداً عن الإرهاق والتعامل . وقننا على عيوبه الواضحة ، لأن الوضع الأبدر بالاتباع هو تعديل هذا النص بما يجعل تقادم العقوبة متوقفاً على نوع العقوبة لما بيناه من اعتبارات .

(د) بقي بعد ذلك أن نقسامل عما إذا كان ينبغي أن نجعل للوصف الذي أقيمت به الدعوى اعتباراً ملحوظاً في نطاق تقادم العقوبة ؟ نشك في ذلك كثيراً ، مع أننا رجحنا كفة هذا الوصف دون غيره في نطاق نظام الطعن في الأحكام وأيدنا خطة محكماتنا العليا في هذا الشأن ... لماذا ؟

(١) راجع ماورد في هذا الشأن في عدد ديسمبر سنة ١٩٥٦ من هذا البحث ص ٤٩٩ .

لأننا هنا لم نعد إزاء مجرد دعوى قائمة أو حكم ابتدائي عرضة للعدول عنه في كل وقت ، بل إننا إزاء حكم أصبح نهائياً ، وسدت تماماً سبل العدول عنه منطوقاً وأسباباً .

ومن جهة أخرى فقد قلنا إنه بالنسبة لسقوط الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جنائية (م ٣٩٤) يجب أن ترجح كفة الوصف الذي أقيمت به الدعوى . لأنه حتى إذا قامت المحكمة بتغيير الوصف أو تعديل التهمة فلا محل لأن يحاط المتهم علماً بذلك لغيابه ، ولأنه لا يكون ماثلاً أمامه سوى الوصف الذي أقيمت به الدعوى . أما هنا فالمفروض أن الحكم قد أصبح نهائياً ، ذلك حين أن الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جنائية لا يمكن أن يصبح نهائياً إلا بعد سقوط العقوبة بالتقادم ولا بد من بطلانه عند حضور المتهم أو القبض عليه ، وهو ما يقتضي إعادة الإجراءات بما قد تتطلبه الحال من تغيير الوصف أو تعديل التهمة في حضوره . والحكم الصادر بعدئذ هو وحده الذي قد يصير نهائياً بعد استنفاد طريق الطعن فيه بالنقض أو فوات ميعاده .

ومتى كنا بين وصفين للدعوى : وصف أولى أقيمت به مستند إلى ظاهر الأمور فحسب وبغير تمحيص جدي ، هو غالباً الوصف الأشد .. ووصف نهائي أعطى لها بعد تحقيق ومرافعة ، ومداولة تغلغت بالضرورة في موضوع الدعوى وقانونها ، وجب أن ترجح — لامنازع — كفة هذا الوصف الأخير في تقادم العقوبة .

أما إذا كان سبب الحكم بعقوبة الجنحة بدلاً من عقوبة الجنائية هو توافر ظرف قضائي مخفف أو عذر قانوني ، فقد ثبت بالآقل توافر الأركان المطلوبة قانوناً في الوقائع التي فصل فيها الحكم نهائياً . ولذا تعين البحث في أثر هذه أو تلك في تكييف الواقعة لتحديد مدة تقادم العقوبة في ضوء قواعد قانون العقوبات . حين أنه في نطاق بحث طرق الطعن الجائزة في الحكم المفروض أنه لم يثبت شيء بعد — بصفة قاطعة ولا نهائية . وبالتالي غير جدية بترتيب أثر إجراءات معين . بل تكون المحاكمة قد جرت في غالب الأحيان غيابية فلم يحصل تحقيق نهائي . ولم تسمع المحكمة دفاعاً . ورأيها يكون — على أية حال — مؤقتاً وعرضة للعدول عنه لسبب أو لآخر . ولذا رجحت هناك في رأي النقض كفة الوصف الذي أقيمت به الدعوى ، ما دام لم يستقر لها بعد وصف آخر استقراراً يعتد به .

تلخيص :

إذا ما أردنا تلخيص الحلول التي يبدو أن لها الغلبة عند بحث تقادم العقوبة في ظل النصوص الحالية انتهينا إلى النتائج الآتية : —

أولاً : أنه إذا أقيمت الدعوى بوصفها جنائية ولكن محكمة الموضوع رأت تطبيق المادة ١٧ ع الخاصة بالظروف القضائية المخففة ، أو توافر أحد الأعدار القانونية — بصرف النظر عن أنراعيها — فقضت بعقوبة الجنحة ، تعين لتكييف الواقعة على وجه صحيح الرجوع إلى قواعد

القانون الموضوعي لبحث أثر هذه أو تلك على تكييف الواقعة . وقد فصلنا الموضوع في الجانب الأول من هذا البحث . ويستوى عندئذ أن يجيء الحكم بعقوبة اللجنة من محكمة الجنايات أم من المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التجنيح . وقد قلنا فيما سبق إن التجنيح وحده لا يمس في شيء طبيعة الواقعة فينبغي البحث عن تكييفها بمنأى عن قرار التجنيح .

ثانياً : أنه إذا أقيمت الدعوى بوصفها جناية لتوافر إحدى صور العود المتكرر في حق المتهم، فإن العبرة في تقادم العقوبة تكون بنوع العقوبة المقضى بها دون غيره . وذلك تطبيقاً لقاعدة أن هذه الجرائم قلقة النوع . فالحكم فيها بالأشغال الشاقة تتقادم عقوبته بمضى عشرين سنة حين أن الحكم فيها بالحبس تتقادم عقوبته بمضى خمس سنين . وقد عالجنا ذلك تفصيلاً فيما سبق عندما بحثنا أثر ظرف العود على تكييف الواقعة (١) .

ثالثاً : أنه إذا عمدت محكمة الموضوع إلى تغيير الوصف ؛ أو تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة طبقاً للبادة ٣٠٨ إجراءات وجب هنا أن نعطي الاعتبار للوصف الجديد الذي أعطته المحكمة للواقعة ؛ والذي على مقتضاه أصدرت حكمها النهائي . وإذا كانت محكمتنا العليا قد انتهت إلى هذا الحل في نطاق تقادم الدعوى ، فهو هنا واجب الاتباع — بل ومن باب أولى — مادام الحكم أصبح نهائياً وحائزاً حجية الشيء المقضى به . لأنه إذا لم يكن الأمر كذلك ، فلا يبدأ تقادم العقوبة .

وبذلك تكون الحلول التي رجحت كفتها لتكييف الواقعة في شأن تقادم العقوبة — في ظل النصوص الحالية . هي بعينها التي رجحت كفتها في شأن تقادم الدعوى . أما في شأن تحديد طرق الطعن الجائزة في الحكم فقد رجحت كفة الوصف الذي تقام به الدعوى على أية حال ، وفي كل نطاق .

✽ ✽ ✽

بقي بعد ذلك أن تعرض لخطّة محكمة النقض في موضوع تقادم العقوبة بقدرات اتصاله بمشكلة التكييف فلا نجد سوى أحكام نادرة .

خطّة محكمة النقض :

ما أندر أحكام القضاء في شأن ضابط تكييف الواقعة عند البحث في تقادم العقوبة . ذلك أن هذا التقادم قلما يعرض على القضاء بطبيعته ، لأنه لا يبدأ إلا بعد أن ينفض القضاء يده من الدعوى بصور حكم نهائي فيها . فلا يثار موضوع التقادم إلا عند رغبة السلطة التنفيذية تنفيذ حكم رغم سقوطه بالتقادم ، وهو أمر غير مألوف في حد ذاته . هذا فضلاً عن أن مدد تقادم العقوبة طويلة بطبيعتها . كما تنقطع بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وبكل إجراءات إجراءات

(١) راجع عدد نوفمبر سنة ١٩٥٦ من هذه المجلة ص ٢٧٢ وعده يناير سنة ١٩٥٧ ص ١١٩ .

وبلاحظ أن المادتين ٥٢ ، ٥٣ قه ألتيها بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

التنفيذ التي تتخذ في مواجهته أو تصل إلى عليه (م ٥٣٠ إجراءات) . كما تتمتع في غير مواد المخالفات إذا ارتكب المحكوم عليه في خلالها جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها أو بمائة لها (م ٥٣١) . هذا فضلاً عن أنه يوقف سريان المدة كل مانع يحول دون مباشرة التنفيذ سواء كان قانونياً أم مادياً (م ٥٣٢) .

ومع ذلك إذا فرض جدلاً أن عمدت السلطة التنفيذية إلى تنفيذ عقوبة جنائية رغم الدفع بتقادمها فإنه لا سبيل في الواقع لأن يعرض الموضوع على المحاكم الجنائية إلا في مثل النطاق الاستثنائي الذي رسمته المادة ٣٩٤ إجراءات . أما فيما عداه فلا مفر من خضوع موضوع التقادم أو عدمه ، وبالتالي البحث عن السلطة المختصة بالنظر في جواز تنفيذ الحكم وعدم جوازه لمبادئ التناونية الإدارية التي لا تعيننا في نطاق هذا البحث (١) .

والمادة ٣٩٤ هذه هي التي تنص على أنه لا يسقط الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جنائية بمضي المدة ، وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ، ويصبح الحكم نهائياً بسقوطها ، . وقد تضمنت المادة ٥٢٩ من نفس القانون تأكيداً لهذه القاعدة عند ما تحدثت عن بدء مدة تقادم العقوبة فأوجبت أن تبدأ المدة من وقت صيرورة الحكم نهائياً ، إلا إذا كانت العقوبة محكوماً بها غيابياً من محكمة الجنايات في جنائية فتبدأ المدة من يوم صدور الحكم ، .

وبما هو جدير بالإشارة أن الذي يتقادم هنا هو نفس العقوبة المحكوم بها غيابياً من محكمة الجنايات في جنائية لا الدعوى التي أقيمت أمامها . وكانت محكمتنا العليا قد ذهبت في أحد أحكامها إلى أن التقادم ينصب في مثل هذه الحالة من القانون القديم على الدعوى قائمة ، إن المفهوم الواضح من هذا القانون فيما يتعلق بالمحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات أن الحكم قد حفظ الدعوى العمومية من السقوط بالمدة المقررة أصلاً لسقوطها بحسب المادة ٢٧٩ تحقيق جنابات . وجعل مدة سقوطها مقيسة بمدة سقوط العقوبة ومقدرة بقدرها تماماً (٢) .

إلا أنها عدلت عن هذا التعليل الفقهي إلى القول بأن الذي يتقادم هنا هو نفس العقوبة لا الدعوى ، فقررت في قضاء لاحق إنه في مواد الجنع والمخالفات طالما لم يعلن الحكم الغيابي بالعقوبة للمحكوم عليه فإنه لا يعتبر إلا مجرد إجراء من إجراءات الدعوى لا يترتب عليه سوى قطع المدة المقررة لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية . وتبدأ من تاريخ صدوره مدة هذا التقادم . أما في مواد الجنايات فإن العقوبة المقضى بها غيابياً تكون من وقت صدور الحكم بها خاضعة لحكم سقوط العقوبة بالتقادم أسوة بالأحكام الحضورية . ولذلك فلا يجوز الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة في جنائية صدر فيها حكم غيابي (٣) .

(١) راجع في هذه الموضوع بحث الأستاذ عادل يونس في « رقابة » محكمة القضاء الإداري على قرارات سلطات التحقيق والادعاء . مجلة مجلس الدولة سنة ٥ عدد يناير ١٩٥٤ ص ١٦٠ ، ١٧٢ ، ١٨٤ وما بعدها .

(٢) نص ١ / ٢ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٢٧ ص ٤٤٧ .

(٣) نص ٢ / ٥ / ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢١٦ ص ٢٢٧ .

وهذا القضاء الاخير في محله دون الاول إذ لو قيل بأن الدعوى نفسها هي التي تسقط طبقاً للمادة ٣٩٤ لإجراءات لوجب القول بأنه يسقط بالتالى الحكم الغيابي الصادر فيها . وذلك مع أن النص صريح في أنه تسقط العقوبة المحكوم بها ؛ ويصبح الحكم نهائياً بسقوطها ، فهنا لا يسقط الحكم — بل على العكس من ذلك — يصبح نهائياً بمضى المدة .

وإلى ذلك ذهب صراحة تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ عندما قرر تعليقاً على هذه المادة أن المبدأ العام هو أن الدعوى مادامت لم تنته بحكم نهائي يمكن أن تسقط بمضى المدة . والحكم الغيابي ليس نهائياً ولا ينهي الدعوى بل هو من ضمن إجراءاتها القاطعة للمدة ، ولذلك فهو يسقط معها بمضى المدة المقررة لسقوط الدعوى ، ولكن المادة ٣٨٤ من أصل المشروع التي أصبحت المادة ٣٩٥ في باب محاكم الجنايات نصت على أنه إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة فيبطل الحكم السابق صدوره ومعنى ذلك أن الذي يسقط في هذه الحالة هو العقوبة ، وليست الدعوى ، وأن المادة ٣٨٤ إنما هي تطبيق لهذا المبدأ الذي يخلف القاعدة العامة والذي لم يذكر ذلك بنص صريح ، فرأت اللجنة ضرورة النص صراحة على هذا المبدأ أولاً وجعله قاصراً على الجنايات وأضاف لذلك المادة ٣٩٧ من مشروع اللجنة التي تعتبر المادة ٣٨٤ من مشروع الحكومة نتيجة طبيعية لها .

وقد عرضت محكمة النقض لموضوع تكيف الواقعة في شأن تقادم العقوبة داخل هذا الإطار الضيق الذي سمح بإثارة الموضوع أمامها . وهو إقرار المادة ٣٩٤ . وكان ذلك في دعوى أقيمت بوصفها جنائية ، ولكن محكمة الجنايات قضت فيها بعقوبة الجنحة استناداً إلى المادة ١٧ ع . ثم أثير الدفع بأن هذا الحكم أصبح نهائياً بسقوط العقوبة بالتقادم وكان صحته تتوقف على تكيف الواقعة فاعتبرتها المحكمة جنائية لا جنحة . فلا تقادم عقوبتها إلا بمضى عشرين سنة وبنت هذا القضاء على مايلي من الأسباب :

« وحيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفاً للقانون فقد نصت المادتان ٣٩٤ و٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جنائية لا يسقط إلا بمضى المدة المسقطة للعقوبة ، وعلى ذلك لا يسقط الحكم الغيابي الصادر في ٢١ من مايو سنة ١٩٤٠ إلا بمضى عشرين سنة طبقاً للمادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية ولما كانت المطعون ضدها الصادر ضدها الحكم الغيابي قد ضبطت قبل مضي هذه المدة ، فإن الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، إذ قضى بانقضاء الدعوى العمومية لسقوطها بمضى عشر سنوات المقررة لسقوط الجريمة يكون مخالفاً للقانون .

« وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضدها لارتكابها جنائية اشترك في تزوير ورقتين رسميتين بأن تسمت باسم غير اسمها ؛ وقضت محكمة جنابات الاسكندرية بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٤٠ بمحاكمة بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور عملاً بالمواد ٢١٢ و٢١٣ و٢٢٥ و٢٢٦ و٢٢٧ و٢٢٨ و٢٢٩ و٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٣ و٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٧ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٤٢ و٢٤٣ و٢٤٤ و٢٤٥ و٢٤٦ و٢٤٧ و٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٠ و٢٥١ و٢٥٢ و٢٥٣ و٢٥٤ و٢٥٥ و٢٥٦ و٢٥٧ و٢٥٨ و٢٥٩ و٢٦٠ و٢٦١ و٢٦٢ و٢٦٣ و٢٦٤ و٢٦٥ و٢٦٦ و٢٦٧ و٢٦٨ و٢٦٩ و٢٧٠ و٢٧١ و٢٧٢ و٢٧٣ و٢٧٤ و٢٧٥ و٢٧٦ و٢٧٧ و٢٧٨ و٢٧٩ و٢٨٠ و٢٨١ و٢٨٢ و٢٨٣ و٢٨٤ و٢٨٥ و٢٨٦ و٢٨٧ و٢٨٨ و٢٨٩ و٢٩٠ و٢٩١ و٢٩٢ و٢٩٣ و٢٩٤ و٢٩٥ و٢٩٦ و٢٩٧ و٢٩٨ و٢٩٩ و٣٠٠ و٣٠١ و٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٤ و٣٠٥ و٣٠٦ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣٠٩ و٣١٠ و٣١١ و٣١٢ و٣١٣ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٦ و٣١٧ و٣١٨ و٣١٩ و٣٢٠ و٣٢١ و٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤ و٣٢٥ و٣٢٦ و٣٢٧ و٣٢٨ و٣٢٩ و٣٣٠ و٣٣١ و٣٣٢ و٣٣٣ و٣٣٤ و٣٣٥ و٣٣٦ و٣٣٧ و٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٣ و٣٤٤ و٣٤٥ و٣٤٦ و٣٤٧ و٣٤٨ و٣٤٩ و٣٥٠ و٣٥١ و٣٥٢ و٣٥٣ و٣٥٤ و٣٥٥ و٣٥٦ و٣٥٧ و٣٥٨ و٣٥٩ و٣٦٠ و٣٦١ و٣٦٢ و٣٦٣ و٣٦٤ و٣٦٥ و٣٦٦ و٣٦٧ و٣٦٨ و٣٦٩ و٣٧٠ و٣٧١ و٣٧٢ و٣٧٣ و٣٧٤ و٣٧٥ و٣٧٦ و٣٧٧ و٣٧٨ و٣٧٩ و٣٨٠ و٣٨١ و٣٨٢ و٣٨٣ و٣٨٤ و٣٨٥ و٣٨٦ و٣٨٧ و٣٨٨ و٣٨٩ و٣٩٠ و٣٩١ و٣٩٢ و٣٩٣ و٣٩٤ و٣٩٥ و٣٩٦ و٣٩٧ و٣٩٨ و٣٩٩ و٤٠٠ و٤٠١ و٤٠٢ و٤٠٣ و٤٠٤ و٤٠٥ و٤٠٦ و٤٠٧ و٤٠٨ و٤٠٩ و٤١٠ و٤١١ و٤١٢ و٤١٣ و٤١٤ و٤١٥ و٤١٦ و٤١٧ و٤١٨ و٤١٩ و٤٢٠ و٤٢١ و٤٢٢ و٤٢٣ و٤٢٤ و٤٢٥ و٤٢٦ و٤٢٧ و٤٢٨ و٤٢٩ و٤٣٠ و٤٣١ و٤٣٢ و٤٣٣ و٤٣٤ و٤٣٥ و٤٣٦ و٤٣٧ و٤٣٨ و٤٣٩ و٤٤٠ و٤٤١ و٤٤٢ و٤٤٣ و٤٤٤ و٤٤٥ و٤٤٦ و٤٤٧ و٤٤٨ و٤٤٩ و٤٥٠ و٤٥١ و٤٥٢ و٤٥٣ و٤٥٤ و٤٥٥ و٤٥٦ و٤٥٧ و٤٥٨ و٤٥٩ و٤٦٠ و٤٦١ و٤٦٢ و٤٦٣ و٤٦٤ و٤٦٥ و٤٦٦ و٤٦٧ و٤٦٨ و٤٦٩ و٤٧٠ و٤٧١ و٤٧٢ و٤٧٣ و٤٧٤ و٤٧٥ و٤٧٦ و٤٧٧ و٤٧٨ و٤٧٩ و٤٨٠ و٤٨١ و٤٨٢ و٤٨٣ و٤٨٤ و٤٨٥ و٤٨٦ و٤٨٧ و٤٨٨ و٤٨٩ و٤٩٠ و٤٩١ و٤٩٢ و٤٩٣ و٤٩٤ و٤٩٥ و٤٩٦ و٤٩٧ و٤٩٨ و٤٩٩ و٥٠٠ و٥٠١ و٥٠٢ و٥٠٣ و٥٠٤ و٥٠٥ و٥٠٦ و٥٠٧ و٥٠٨ و٥٠٩ و٥١٠ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٤ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ و٥١٨ و٥١٩ و٥٢٠ و٥٢١ و٥٢٢ و٥٢٣ و٥٢٤ و٥٢٥ و٥٢٦ و٥٢٧ و٥٢٨ و٥٢٩ و٥٣٠ و٥٣١ و٥٣٢ و٥٣٣ و٥٣٤ و٥٣٥ و٥٣٦ و٥٣٧ و٥٣٨ و٥٣٩ و٥٤٠ و٥٤١ و٥٤٢ و٥٤٣ و٥٤٤ و٥٤٥ و٥٤٦ و٥٤٧ و٥٤٨ و٥٤٩ و٥٥٠ و٥٥١ و٥٥٢ و٥٥٣ و٥٥٤ و٥٥٥ و٥٥٦ و٥٥٧ و٥٥٨ و٥٥٩ و٥٦٠ و٥٦١ و٥٦٢ و٥٦٣ و٥٦٤ و٥٦٥ و٥٦٦ و٥٦٧ و٥٦٨ و٥٦٩ و٥٧٠ و٥٧١ و٥٧٢ و٥٧٣ و٥٧٤ و٥٧٥ و٥٧٦ و٥٧٧ و٥٧٨ و٥٧٩ و٥٨٠ و٥٨١ و٥٨٢ و٥٨٣ و٥٨٤ و٥٨٥ و٥٨٦ و٥٨٧ و٥٨٨ و٥٨٩ و٥٩٠ و٥٩١ و٥٩٢ و٥٩٣ و٥٩٤ و٥٩٥ و٥٩٦ و٥٩٧ و٥٩٨ و٥٩٩ و٦٠٠ و٦٠١ و٦٠٢ و٦٠٣ و٦٠٤ و٦٠٥ و٦٠٦ و٦٠٧ و٦٠٨ و٦٠٩ و٦١٠ و٦١١ و٦١٢ و٦١٣ و٦١٤ و٦١٥ و٦١٦ و٦١٧ و٦١٨ و٦١٩ و٦٢٠ و٦٢١ و٦٢٢ و٦٢٣ و٦٢٤ و٦٢٥ و٦٢٦ و٦٢٧ و٦٢٨ و٦٢٩ و٦٣٠ و٦٣١ و٦٣٢ و٦٣٣ و٦٣٤ و٦٣٥ و٦٣٦ و٦٣٧ و٦٣٨ و٦٣٩ و٦٤٠ و٦٤١ و٦٤٢ و٦٤٣ و٦٤٤ و٦٤٥ و٦٤٦ و٦٤٧ و٦٤٨ و٦٤٩ و٦٥٠ و٦٥١ و٦٥٢ و٦٥٣ و٦٥٤ و٦٥٥ و٦٥٦ و٦٥٧ و٦٥٨ و٦٥٩ و٦٦٠ و٦٦١ و٦٦٢ و٦٦٣ و٦٦٤ و٦٦٥ و٦٦٦ و٦٦٧ و٦٦٨ و٦٦٩ و٦٧٠ و٦٧١ و٦٧٢ و٦٧٣ و٦٧٤ و٦٧٥ و٦٧٦ و٦٧٧ و٦٧٨ و٦٧٩ و٦٨٠ و٦٨١ و٦٨٢ و٦٨٣ و٦٨٤ و٦٨٥ و٦٨٦ و٦٨٧ و٦٨٨ و٦٨٩ و٦٩٠ و٦٩١ و٦٩٢ و٦٩٣ و٦٩٤ و٦٩٥ و٦٩٦ و٦٩٧ و٦٩٨ و٦٩٩ و٧٠٠ و٧٠١ و٧٠٢ و٧٠٣ و٧٠٤ و٧٠٥ و٧٠٦ و٧٠٧ و٧٠٨ و٧٠٩ و٧١٠ و٧١١ و٧١٢ و٧١٣ و٧١٤ و٧١٥ و٧١٦ و٧١٧ و٧١٨ و٧١٩ و٧٢٠ و٧٢١ و٧٢٢ و٧٢٣ و٧٢٤ و٧٢٥ و٧٢٦ و٧٢٧ و٧٢٨ و٧٢٩ و٧٣٠ و٧٣١ و٧٣٢ و٧٣٣ و٧٣٤ و٧٣٥ و٧٣٦ و٧٣٧ و٧٣٨ و٧٣٩ و٧٤٠ و٧٤١ و٧٤٢ و٧٤٣ و٧٤٤ و٧٤٥ و٧٤٦ و٧٤٧ و٧٤٨ و٧٤٩ و٧٥٠ و٧٥١ و٧٥٢ و٧٥٣ و٧٥٤ و٧٥٥ و٧٥٦ و٧٥٧ و٧٥٨ و٧٥٩ و٧٦٠ و٧٦١ و٧٦٢ و٧٦٣ و٧٦٤ و٧٦٥ و٧٦٦ و٧٦٧ و٧٦٨ و٧٦٩ و٧٧٠ و٧٧١ و٧٧٢ و٧٧٣ و٧٧٤ و٧٧٥ و٧٧٦ و٧٧٧ و٧٧٨ و٧٧٩ و٧٨٠ و٧٨١ و٧٨٢ و٧٨٣ و٧٨٤ و٧٨٥ و٧٨٦ و٧٨٧ و٧٨٨ و٧٨٩ و٧٩٠ و٧٩١ و٧٩٢ و٧٩٣ و٧٩٤ و٧٩٥ و٧٩٦ و٧٩٧ و٧٩٨ و٧٩٩ و٨٠٠ و٨٠١ و٨٠٢ و٨٠٣ و٨٠٤ و٨٠٥ و٨٠٦ و٨٠٧ و٨٠٨ و٨٠٩ و٨١٠ و٨١١ و٨١٢ و٨١٣ و٨١٤ و٨١٥ و٨١٦ و٨١٧ و٨١٨ و٨١٩ و٨٢٠ و٨٢١ و٨٢٢ و٨٢٣ و٨٢٤ و٨٢٥ و٨٢٦ و٨٢٧ و٨٢٨ و٨٢٩ و٨٣٠ و٨٣١ و٨٣٢ و٨٣٣ و٨٣٤ و٨٣٥ و٨٣٦ و٨٣٧ و٨٣٨ و٨٣٩ و٨٤٠ و٨٤١ و٨٤٢ و٨٤٣ و٨٤٤ و٨٤٥ و٨٤٦ و٨٤٧ و٨٤٨ و٨٤٩ و٨٥٠ و٨٥١ و٨٥٢ و٨٥٣ و٨٥٤ و٨٥٥ و٨٥٦ و٨٥٧ و٨٥٨ و٨٥٩ و٨٦٠ و٨٦١ و٨٦٢ و٨٦٣ و٨٦٤ و٨٦٥ و٨٦٦ و٨٦٧ و٨٦٨ و٨٦٩ و٨٧٠ و٨٧١ و٨٧٢ و٨٧٣ و٨٧٤ و٨٧٥ و٨٧٦ و٨٧٧ و٨٧٨ و٨٧٩ و٨٨٠ و٨٨١ و٨٨٢ و٨٨٣ و٨٨٤ و٨٨٥ و٨٨٦ و٨٨٧ و٨٨٨ و٨٨٩ و٨٩٠ و٨٩١ و٨٩٢ و٨٩٣ و٨٩٤ و٨٩٥ و٨٩٦ و٨٩٧ و٨٩٨ و٨٩٩ و٩٠٠ و٩٠١ و٩٠٢ و٩٠٣ و٩٠٤ و٩٠٥ و٩٠٦ و٩٠٧ و٩٠٨ و٩٠٩ و٩١٠ و٩١١ و٩١٢ و٩١٣ و٩١٤ و٩١٥ و٩١٦ و٩١٧ و٩١٨ و٩١٩ و٩٢٠ و٩٢١ و٩٢٢ و٩٢٣ و٩٢٤ و٩٢٥ و٩٢٦ و٩٢٧ و٩٢٨ و٩٢٩ و٩٣٠ و٩٣١ و٩٣٢ و٩٣٣ و٩٣٤ و٩٣٥ و٩٣٦ و٩٣٧ و٩٣٨ و٩٣٩ و٩٤٠ و٩٤١ و٩٤٢ و٩٤٣ و٩٤٤ و٩٤٥ و٩٤٦ و٩٤٧ و٩٤٨ و٩٤٩ و٩٥٠ و٩٥١ و٩٥٢ و٩٥٣ و٩٥٤ و٩٥٥ و٩٥٦ و٩٥٧ و٩٥٨ و٩٥٩ و٩٦٠ و٩٦١ و٩٦٢ و٩٦٣ و٩٦٤ و٩٦٥ و٩٦٦ و٩٦٧ و٩٦٨ و٩٦٩ و٩٧٠ و٩٧١ و٩٧٢ و٩٧٣ و٩٧٤ و٩٧٥ و٩٧٦ و٩٧٧ و٩٧٨ و٩٧٩ و٩٨٠ و٩٨١ و٩٨٢ و٩٨٣ و٩٨٤ و٩٨٥ و٩٨٦ و٩٨٧ و٩٨٨ و٩٨٩ و٩٩٠ و٩٩١ و٩٩٢ و٩٩٣ و٩٩٤ و٩٩٥ و٩٩٦ و٩٩٧ و٩٩٨ و٩٩٩ و١٠٠٠ و١٠٠١ و١٠٠٢ و١٠٠٣ و١٠٠٤ و١٠٠٥ و١٠٠٦ و١٠٠٧ و١٠٠٨ و١٠٠٩ و١٠١٠ و١٠١١ و١٠١٢ و١٠١٣ و١٠١٤ و١٠١٥ و١٠١٦ و١٠١٧ و١٠١٨ و١٠١٩ و١٠٢٠ و١٠٢١ و١٠٢٢ و١٠٢٣ و١٠٢٤ و١٠٢٥ و١٠٢٦ و١٠٢٧ و١٠٢٨ و١٠٢٩ و١٠٣٠ و١٠٣١ و١٠٣٢ و١٠٣٣ و١٠٣٤ و١٠٣٥ و١٠٣٦ و١٠٣٧ و١٠٣٨ و١٠٣٩ و١٠٤٠ و١٠٤١ و١٠٤٢ و١٠٤٣ و١٠٤٤ و١٠٤٥ و١٠٤٦ و١٠٤٧ و١٠٤٨ و١٠٤٩ و١٠٥٠ و١٠٥١ و١٠٥٢ و١٠٥٣ و١٠٥٤ و١٠٥٥ و١٠٥٦ و١٠٥٧ و١٠٥٨ و١٠٥٩ و١٠٦٠ و١٠٦١ و١٠٦٢ و١٠٦٣ و١٠٦٤ و١٠٦٥ و١٠٦٦ و١٠٦٧ و١٠٦٨ و١٠٦٩ و١٠٧٠ و١٠٧١ و١٠٧٢ و١٠٧٣ و١٠٧٤ و١٠٧٥ و١٠٧٦ و١٠٧٧ و١٠٧٨ و١٠٧٩ و١٠٨٠ و١٠٨١ و١٠٨٢ و١٠٨٣ و١٠٨٤ و١٠٨٥ و١٠٨٦ و١٠٨٧ و١٠٨٨ و١٠٨٩ و١٠٩٠ و١٠٩١ و١٠٩٢ و١٠٩٣ و١٠٩٤ و١٠٩٥ و١٠٩٦ و١٠٩٧ و١٠٩٨ و١٠٩٩ و١١٠٠ و١١٠١ و١١٠٢ و١١٠٣ و١١٠٤ و١١٠٥ و١١٠٦ و١١٠٧ و١١٠٨ و١١٠٩ و١١١٠ و١١١١ و١١١٢ و١١١٣ و١١١٤ و١١١٥ و١١١٦ و١١١٧ و١١١٨ و١١١٩ و١١٢٠ و١١٢١ و١١٢٢ و١١٢٣ و١١٢٤ و١١٢٥ و١١٢٦ و١١٢٧ و١١٢٨ و١١٢٩ و١١٣٠ و١١٣١ و١١٣٢ و١١٣٣ و١١٣٤ و١١٣٥ و١١٣٦ و١١٣٧ و١١٣٨ و١١٣٩ و١١٤٠ و١١٤١ و١١٤٢ و١١٤٣ و١١٤٤ و١١٤٥ و١١٤٦ و١١٤٧ و١١٤٨ و١١٤٩ و١١٥٠ و١١٥١ و١١٥٢ و١١٥٣ و١١٥٤ و١١٥٥ و١١٥٦ و١١٥٧ و١١٥٨ و١١٥٩ و١١٦٠ و١١٦١ و١١٦٢ و١١٦٣ و١١٦٤ و١١٦٥ و١١٦٦ و١١٦٧ و١١٦٨ و١١٦٩ و١١٧٠ و١١٧١ و١١٧٢ و١١٧٣ و١١٧٤ و١١٧٥ و١١٧٦ و١١٧٧ و١١٧٨ و١١٧٩ و١١٨٠ و١١٨١ و١١٨٢ و١١٨٣ و١١٨٤ و١١٨٥ و١١٨٦ و١١٨٧ و١١٨٨ و١١٨٩ و١١٩٠ و١١٩١ و١١٩٢ و١١٩٣ و١١٩٤ و١١٩٥ و١١٩٦ و١١٩٧ و١١٩٨ و١١٩٩ و١٢٠٠ و١٢٠١ و١٢٠٢ و١٢٠٣ و١٢٠٤ و١٢٠٥ و١٢٠٦ و١٢٠٧ و١٢٠٨ و١٢٠٩ و١٢١٠ و١٢١١ و١٢١٢ و١٢١٣ و١٢١٤ و١٢١٥ و١٢١٦ و١٢١٧ و١٢١٨ و١٢١٩ و١٢٢٠ و١٢٢١ و١٢٢٢ و١٢٢٣ و١٢٢٤ و١٢٢٥ و١٢٢٦ و١٢٢٧ و١٢٢٨ و١٢٢٩ و١٢٣٠ و١٢٣١ و١٢٣٢ و١٢٣٣ و١٢٣٤ و١٢٣٥ و١٢٣٦ و١٢٣٧ و١٢٣٨ و١٢٣٩ و١٢٤٠ و١٢٤١ و١٢٤٢ و١٢٤٣ و١٢٤٤ و١٢٤٥ و١٢٤٦ و١٢٤٧ و١٢٤٨ و١٢٤٩ و١٢٥٠ و١٢٥١ و١٢٥٢ و١٢٥٣ و١٢٥٤ و١٢٥٥ و١٢٥٦ و١٢٥٧ و١٢٥٨ و١٢٥٩ و١٢٦٠ و١٢٦١ و١٢٦٢ و١٢٦٣ و١٢٦٤ و١٢٦٥ و١٢٦٦ و١٢٦٧ و١٢٦٨ و١٢٦٩ و١٢٧٠ و١٢٧١ و١٢٧٢ و١٢٧٣ و١٢٧٤ و١٢٧٥ و١٢٧٦ و١٢٧٧ و١٢٧٨ و١٢٧٩ و١٢٨٠ و١٢٨١ و١٢٨٢ و١٢٨٣ و١٢٨٤ و١٢٨٥ و١٢٨٦ و١٢٨٧ و١٢٨٨ و١٢٨٩ و١٢٩٠ و١٢٩١ و١٢٩٢ و١٢٩٣ و١٢٩٤ و١٢٩٥ و١٢٩٦ و١٢٩٧ و١٢٩٨ و١٢٩٩ و١٣٠٠ و١٣٠١ و١٣٠٢ و١٣٠٣ و١٣٠٤ و١٣٠٥ و١٣٠٦ و١٣٠٧ و١٣٠٨ و١٣٠٩ و١٣١٠ و١٣١١ و١٣١٢ و١٣١٣ و١٣١٤ و١٣١٥ و١٣١٦ و١٣١٧ و١٣١٨ و١٣١٩ و١٣٢٠ و١٣٢١ و١٣٢٢ و١٣٢٣ و١٣٢٤ و١٣٢٥ و١٣٢٦ و١٣٢٧ و١٣٢٨ و١٣٢٩ و١٣٣٠ و١٣٣١ و١٣٣٢ و١٣٣٣ و١٣٣٤ و١٣٣٥ و١٣٣٦ و١٣٣٧ و١٣٣٨ و١٣٣٩ و١٣٤٠ و١٣٤١ و١٣٤٢ و١٣٤٣ و١٣٤٤ و١٣٤٥ و١٣٤٦ و١٣٤٧ و١٣٤٨ و١٣٤٩ و١٣٥٠ و١٣٥١ و١٣٥٢ و١٣٥٣ و١٣٥٤ و١٣٥٥ و١٣٥٦ و١٣٥٧ و١٣٥٨ و١٣٥٩ و١٣٦٠ و١٣٦١ و١٣٦٢ و١٣٦٣ و١٣٦٤ و١٣٦٥ و١٣٦٦ و١٣٦٧ و١٣٦٨ و١٣٦٩ و١٣٧٠ و١٣٧١ و١٣٧٢ و١٣٧٣ و١٣٧٤ و١٣٧٥ و١٣٧٦ و١٣٧٧ و١٣٧٨ و١٣٧٩ و١٣٨٠ و١٣٨١ و١٣٨٢ و١٣٨٣ و١٣٨٤ و١٣٨٥ و١٣٨٦ و١٣٨٧ و١٣٨٨ و١٣٨٩ و١٣٩٠ و١٣٩١ و١٣٩٢ و١٣٩٣ و١٣٩٤ و١٣٩٥ و١٣٩٦ و١٣٩٧ و١٣٩٨ و١٣٩٩ و١٤٠٠ و١٤٠١ و١٤٠٢ و١٤٠٣ و١٤٠٤ و١٤٠٥ و١٤٠٦ و١٤٠٧ و١٤٠٨ و١٤٠٩ و١٤١٠ و١٤١١ و١٤١٢ و١٤١٣ و١٤١٤ و١٤١٥ و١٤١٦ و١٤١٧ و١٤١٨ و١٤١٩ و١٤٢٠ و١٤٢١ و١٤٢٢ و١٤٢٣ و١٤٢٤ و١٤٢٥ و١٤٢٦ و١٤٢٧ و١٤٢٨ و١٤٢٩ و١٤٣٠ و١٤٣١ و١٤٣٢ و١٤٣٣ و١٤٣٤ و١٤٣٥ و١٤٣٦ و١٤٣٧ و١٤٣٨ و١٤٣٩ و١٤٤٠ و١٤٤١ و١٤٤٢ و١٤٤٣ و١٤٤٤ و١٤٤٥ و١٤٤٦ و١٤٤٧ و١٤٤٨ و١٤٤٩ و١٤٥٠ و١٤٥١ و١٤٥٢ و١٤٥٣ و١٤٥٤ و١٤٥٥ و١٤٥٦ و١٤٥٧ و١٤٥٨ و١٤٥٩ و١٤٦٠ و١٤٦١ و١٤٦٢ و١٤٦٣ و١٤٦٤ و١٤٦٥ و١٤٦٦ و١٤٦٧ و١٤٦٨ و١٤٦٩ و١٤٧٠ و١٤٧١ و١٤٧٢ و١٤٧٣ و١٤٧٤ و١٤٧٥ و١٤٧٦ و١٤٧٧ و١٤٧٨ و١٤٧٩ و١٤٨٠ و١٤٨١ و١٤٨٢ و١٤٨٣ و١٤٨٤ و١٤٨٥ و١٤٨٦ و١٤٨٧ و١٤٨٨ و١٤٨٩ و١٤٩٠ و١٤٩١ و١٤٩٢ و١٤٩٣ و١٤٩٤ و١٤٩٥ و١٤٩٦ و١٤٩٧ و١٤٩٨ و١٤٩٩ و١٥٠٠ و١٥٠١ و١٥٠٢ و١٥٠٣ و١٥٠٤ و١٥٠٥ و١٥٠٦ و١٥٠٧ و١٥٠٨ و١٥٠٩ و١٥١٠ و١٥١١ و١٥١٢ و١٥١٣ و١٥١٤ و١٥١٥ و١٥١٦ و١٥١٧ و١٥١٨ و١٥١٩ و١٥٢٠ و١٥٢١ و١٥٢٢ و١٥٢٣ و١٥٢٤ و١٥٢٥ و١٥٢٦ و١٥٢٧ و١٥٢٨ و١٥٢٩ و١٥٣٠ و١٥٣١ و١٥٣٢ و١٥٣٣ و١٥٣٤ و١٥٣٥ و١٥٣٦ و١٥٣٧ و١٥٣٨ و١٥٣٩ و١٥٤٠ و١٥٤١ و١٥٤٢ و١٥٤٣ و١٥٤٤ و١٥٤٥ و١٥٤٦ و١٥٤٧ و١٥٤٨ و١٥٤٩ و١٥٥٠ و١٥٥١ و١٥٥٢ و١٥٥٣ و١٥٥٤ و١٥٥٥ و١٥٥٦ و١٥٥٧ و١٥٥٨ و١٥٥٩ و١٥٦٠ و١٥٦١ و١٥٦٢ و١٥٦٣ و١٥٦٤ و١٥٦٥ و١٥٦٦ و١٥٦٧ و١٥٦٨ و١٥٦٩ و١٥٧٠ و١٥٧١ و١٥٧٢ و١٥٧٣ و١٥٧٤ و١٥٧٥ و١٥٧٦ و١٥٧٧ و١٥٧٨ و١٥٧٩ و١٥٨٠ و١٥٨١ و١٥٨٢ و١٥٨٣ و١٥٨٤ و١٥٨٥ و١٥٨٦ و١٥٨٧ و١٥٨٨ و١٥٨٩ و١٥٩٠ و١٥٩١ و١٥٩٢ و١٥٩٣ و١٥٩٤ و١٥٩٥ و١٥٩٦ و١٥٩٧ و١٥٩٨ و١٥٩٩ و١٦٠٠ و١٦٠١ و١٦٠٢ و١٦٠٣ و١٦٠٤ و١٦٠٥ و١٦٠٦ و١٦٠٧ و١٦٠٨ و١٦٠٩ و١٦١٠ و١٦١١ و١٦١٢ و١٦١٣ و١٦١٤ و١٦١٥ و١٦١٦ و١٦١٧ و١٦١٨ و١٦١٩ و١٦٢٠ و١٦٢١ و١٦٢٢ و١٦٢٣ و١٦٢٤ و١٦٢٥ و١٦٢٦ و١٦٢٧ و١٦٢٨ و١٦٢٩ و١٦٣٠ و١٦٣١ و١٦٣٢ و١٦٣٣ و١٦٣٤ و١٦٣٥ و١٦٣٦ و١٦٣٧ و١٦٣٨ و١٦٣٩ و١٦٤٠ و١٦٤١ و١٦٤٢ و١٦٤٣ و١٦٤٤ و١٦٤٥ و١٦٤٦ و١٦٤٧ و١٦٤٨ و١٦٤٩ و١٦٥٠ و١٦٥١ و١٦٥٢ و١٦٥٣ و١٦٥٤ و١٦٥٥ و

و١٧ و٤١ من قانون العقوبات ، ولما قبض عليها أعيدت محاكمتها فقضت محكمة الجنايات بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ باقضاء الدعوى العمومية لسقوطها بمضى المدة ، وقالت المحكمة في أسباب حكمها الذي تظعن فيه النيابة إن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الحادث وقع في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ولم تستجوب المتهمة في التحقيق وقد قضى ضدها غيابياً بالحبس مع الشغل ستة أشهر بالحكم الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ ولم تضبط المتهمة إلا في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ فيكون قد انقضى على الدعوى أكثر من عشر سنوات دون اتخاذ أى إجراء فيها وقبل أن تضبط المتهمة .

« وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الكتاب الثاني الذي عنوانه « في الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين قد نص في المادة ٣٩٤ على ما يأتي « لا يسقط الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جنائية بمضى المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائياً بسقوطها ، ونص في المادة ٣٩٥ على أنه « إذا حضر المحكوم في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره ؛ سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة ، . ولصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أنه « تسقط العقوبة المحكوم بها في جنائية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة ، . وواضح من هذه النصوص أنه مادامت الدعوى

قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جنائية فإن الحكم الذي يصدر فيها غيابياً يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرون سنة وذلك بغض النظر عما إذا كانت العقوبة المقررة لها هي عقوبة جنائية أو عقوبة جنحة . لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أنه لم يمض من وقت صدور الحكم الغيابي الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ حتى وقت ضبط المتهمة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ مدة العشرين سنة ميلادية المقررة لسقوط العقوبة في مواد الجنايات فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة المقررة لسقوط الجريمة وهي عشر سنوات يكون حكماً مخالفاً للقانون متعيناً نقضه ، (١) .

تعليق على هذا القضاء :

أقيمت الدعوى هنا بوصفها جنائية اشتراك في تزوير محررين رسميين بالمواد ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٢٥ و ٢/٤٠ و ٤١ . وقد اعتمدت محكمة الجنايات هذا التكييف فأدانت المتهمة بمقتضى مواد القيد ؛ ولكنها رأت تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة ، والاكتفاء بتوقيع عقوبة الجنحة (الحبس مع الشغل لمدة سنة شهور) . وقد صدر هذا الحكم غيابياً . وهو يعتبر حكماً في جنائية من جملة نواح مجتمعة :

(١) تظن ٩ / ٧ / ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٣٨٩ س ١١٦٠ .

فهو في جناية بحسب الوصف الذي أقيمت به الدعوى . ولذا رأينا يطل عند القبض على المتهم من تلقاء نفسه ، ولا يخضع لنظام المعارضة في الأحكام الغيابية ؛ وقد عالجنا هذا تفصيلا فيما مضى (١) .

— وهو في جناية بحسب الوصف الذي اعتمدته المحكمة للواقعة ، وهو جناية تزوير في محررين رسميين ، وبحسب المواد التي طبقتها عليها ، سواء في الحكم الغيابي أم في الحكم الصادر عند إعادة الاجراءات بعد القبض على المتهم وهو الحكم المطعون فيه بالنقض .

— وهي جناية بحسب التطبيق القانوني الصحيح ، سواء أقبل تطبيق المادة ١٧ أم بعد تطبيقها ، لأنه لا أثر لهذه المادة — مادة الظروف القضائية المخففة في تكييف الواقعة — وفي أنها تظل جناية على أصلها دون أدنى تغيير .

ولا يعتبر الحكم الصادر فيها حكماً في جنحة إلا بحسب نوع العقوبة المحكوم بها غيابياً لحسب ؛ وذلك عند من يرى أن تكييف الواقعة يخضع لنوع العقوبة التي يقضى بها فعلاً ولو كان الحكم ابتدائياً وقد سبق أن بينا كيف أن هذا الرأي لا يتفق والوضع الحالي لنصوص القانون المصري ، ولذا لا يجد له أنصاراً في الفقه عندنا فيما خلا المرحوم الاستاذ العراقي ، ولا صدى له في أحكام القضاء .

لهذا فقد خضع الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في هذه الدعوى لقاعدة المادة ٣٩٤ التي تحدثنا عنها آنفاً ، وهي التي تقتضي عدم سقوط مثل هذا الحكم بمضي المدة ، وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ، ويصبح الحكم نهائياً بسقوطها ، ويكون سقوط العقوبة طبقاً للمادة ٥٢٨ بمضي عشرين سنة ميلادية ، لأنه في جناية لا في جنحة .

ومحكتنا العليا وإن كانت قد انتهت إلى هذه النتيجة — وهي صحيحة في ذاتها — إلا أنها قد عللتها تعليلاً يقتضي وقفة قصيرة عنده عندما قالت ؛ بعد أن أشارت إلى نصوص المواد ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٥٢٨ ، إنه « واضح من هذه النصوص أنه ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جناية ؛ فإن الحكم الذي يصدر فيها غيابياً يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات » .

فكأنها تجعل الاعتبار في نطاق التقادم هنا — سواء اعتبرته تقادم دعوى يخضع لمدة تقادم العقوبة استثناء ، أم اعتبرته تقادم عقوبة يخضع لنظام تقادم الدعوى استثناء من قاعدة وجوب الحكم النهائي — نقول سواء اعتبرته هذا أم ذاك فإن محكتنا العليا أشارت هنا إلى أن العبرة تكون بالوصف الذي أقيمت به الدعوى ، وهو قول محل نظر . بل لقد جانببت فيه النظر الصحيح .

ذلك أننا لسنا هنا في صدد بحث جواز الطعن في الحكم من عدمه ، حتى نجعل الاعتبار للوصف الذي تقام به الدعوى — كما هي القاعدة المضطردة فيه . بل إننا في نطاق التقادم دون غيره . وفيه يبدو أن محكتنا العليا تفرق بين وضعين :

(١) راجع عدد يناير سنة ١٩٥٧ من هذه المجلة ص ٥١٢ وما بعدها .

أولها : إذا قامت المحكمة بتغيير الوصف طبقا للمادة ٣٠٨ اجراءات ، وعندئذ يكون الاعتبار للوصف الذى حصل التغيير إليه . ولم يحصل فى هذه الدعوى شيء من ذلك البتة .

ثانيا : إذا طبقت المحكمة نظام الظروف القضائية المخففة (١٧م ع) ، أو الأعذار القانونية فينبغى أن يخضع تكييف الواقعة عندئذ لصحيح وصفها فى تقدير قانون العقوبات . وهو ما حدث فى واقعة الدعوى التى صدر فيها حكم النقض الحالى .

ومادامنا قد قلنا إن هذه الواقعة جنائية بلا ريب ؛ رغم تطبيق المادة ١٧ والحكم فيها بعقوبة الجنحة ، طبقا للمستقر فى نفس قضاء محكمتنا العليا ، فقد كان بمقدورها أن تنتهى إلى نفس النتيجة التى انتهت إليها وهى سقوط الحكم المطعون فيه بمضى عشرين سنة لا خمس سنوات - عن طريق القول بأن الاعتبار يكون عندئذ لصحيح وصف الواقعة فى تقدير قانون العقوبات حتى تفادى الإشارة بذلك إلى الوصف الذى أقيمت به الدعوى مع ما قد يودى إليه ذلك من لبس ، بل من تداخل بين بحث مدى جواز الطعن فى الحكم أو سقوطه من تلقاء نفسه بالقبض على المتهم وبين بحث مدة تقادم الدعوى أو العقوبة بحسب الأحوال .

ثم يجرى فى نطاق تقادم العقوبة - على وجه خاص - تفادى البحث عن الوصف الذى أقيمت به الدعوى مادامنا قد أصبحنا إزاء وصف لاحق له ، نهائى حائز حجية الشيء المقضى به ؛ يجب أن يقوم على أساس منه تكييف الواقعة فى وضعها الجديد . ويستوى فى ذلك أن يكون الحكم الذى تقادمت عقوبته نهائيا بحسب حقيقته الفعلية ؛ كما هو الحال بحسب الأصل فى تقادم العقوبة ، أم أن يكون نهائيا من باب الاعتبار الاستثنائى المستفاد من المادة ٣٩٤ إجراءات التى خضعت لها واقعة الدعوى هنا .

ولما كانت العبرة فى الأحكام بالنتيجة التى تنتهى إليها ، فإن صحة النتيجة التى انتهى إليها هذا الحكم تغتفر له - على أية حال - تسرعه فى التدليل عليها ، ولكن يتعذر القول بأن مثل هذا التدليل الذى لا يستند إلى أصل قانونى ، أو مصدر معول عليه من الفقه أو أحكام القضاء ، يضع مبدأ واجب الاتباع ، أو يعبر عن وجهة نظر تمثل قضاء مستقرا لمحكمتنا العليا فى شأن تكييف الواقعة عند رغبة احتساب مدة تقادم العقوبة الصادرة فيها لما يبيناه من أسباب .

■ يتبع ■

الفسخ الإرادى لعقد العمل الفردى

للأستاذ فتحى عبد الصبور

القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية

- ٧ -

الصورة الثالثة : الفسخ لخطأ رب العمل

١٧٣ - ومن صور الفسخ الجائز فى القانون لعقد العمل الفردى سواء أكان محدد المدة أم غير محدد المدة أن يكون الفسخ لخطأ من رب العمل أو لعدم تنفيذه التزاماته الواردة فى القانون . فقد كانت المادة ٩٥٦ من مشروع القانون المدنى الجديد تنص على أنه « يجب على رب العمل فضلا عن الالتزامات التكميلية التى تفرضها عليه القوانين الخاصة التى تنظم أحوال العمل فى المشروعات الصناعية والتجارية (١) أن يسهر على أنه يكون أداء العمل فى ظروف ملائمة من حيث سلامة العامل وضمان صحته . (٢) أن يراعى مقتضيات اللياقة والآداب ، ولكن التفتيش المدنى لم يشمل من هذا النص سوى نص المادة ٩٩٣ منه بأنه « يجب على رب العمل إلى جانب التزاماته المبينة فى المواد السابقة أن يقوم بالالتزامات التى تفرضها القوانين الخاصة ، ولما صدر قانون عقد العمل الفردى الجديد رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قضت المادة ٤١ منه بأنه « يجوز للعامل أن يترك العمل قبل نهاية العقد أو بدون سبق إعلان إذا لم يقوم صاحب العمل بإزاء العامل بالتزاماته طبقاً لأحكام هذا القانون أو إذا ارتكب صاحب العمل أو من ينوب عنه أمراً مخالفاً بالآداب نحو العامل أو أحد أفراد عائلته أو إذا اعتدى صاحب العمل أو من ينوب عنه على العامل بالضرب أو إذا كان هناك خطر جسيم يهدد سلامة العامل أو صحته بشرط أن يكون صاحب العمل قد علم بوجود ذلك الخطر ولم يقوم بتنفيذ التدابير التى تفرضها الجهة المختصة فى الميعاد المحدد له . ويكون للعامل فى هذه الحالات ترك العمل مع استحقاقه للكفاة عن مدة الخدمة ودون إخلال بالتعويض الذى قد تحكم به المحكمة إن وجد له مقتضى (م ٤٢ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) .

١٧٤ - وللعامل فى حالات المادة ٤١ سالفه الذى كرهق فسخ العقد وترك العمل بإرادته المنفردة قبل نهاية مدة العقد أن كان محدد المدة ودون إعلان رب العمل إذا كان العقد غير محدد المدة ولا يسأل العامل فى تلك الحالات عن أى تعويض لرب العمل إذ فسخ العامل للعقد فى تلك الحالات مبناءً خطأً رب العمل بل ويستحق العامل مكافأته عن مدة خدمته كاملة وقد يقضى له بتعويض مع فسخ العقد وفقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ مدنى .

١٧٥ - وحالات المادة ٤١ سالفه الذى كرهق قد وردت على سبيل الحصر لتعلق أحكام قانون عقد

العمل الفردى بالنظام العام فلا يترتب حكم المادة ٤١ على حالات ترك العامل للعمل الا بالشروط والقيود الواردة بها ولا يكون للعامل في غير تلك الحالات أن يفسخ العقد المحدد المدة بإرادته المنفردة قبل نهاية مدته على ما قدمنا في صدر هذه البحوث (١) كما أنه ليس له في غير حالات المادة ٤١ أن يفسخ العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة بدون اعلان رب العمل وفقا لنص المادة ٣٦ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ إذا كان للفسخ مبرر مشروع وإلا تعرض للساءلة عن التعويض عن عدم الاعلان أو عن الفسخ بلا مبرر مشروع .

ولانرى لذلك صحيحا ماذهب إليه بعض الباحثين من أن حالات المادة ٤١ ليست على سبيل الحصر وأنه يمكن أن يندرج تحتها حالات أخرى كحالة المادة ٦٩٦ من القانون المدنى . وقد رأينا أن حالة م ٦٩٦ مدنى قد اعتبرها الشارع من صور الفصل التعسفى من رب العمل إذا كان هو الذى دفع العامل بتصرفاته الجائرة ومخالفته لشروط العقد إلى أن يكون هو فى الظاهر الذى انهى العقد (٢) .

١٧٦ — على أن عدم توافر حالات المادة ٤١ لا يمنع العامل من فسخ العقد غير المحدد المدة بعد اعلان رب العمل إذا توافر لديه مبرر مشروع وفقا لنص المادة ٣٩ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ دون مساءلة عن أى تعويض لرب العمل (٣) الا أنه فى هذه الحالة لا يكون للعامل الحق فى المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة إذ يكون الفسخ صادرا من جانبه هو لا من جانب رب العمل (م ٣٧ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) .

ولنبسط القول فى حالات المادة ٤١ فى ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فيما يلى :

١٧٧ — (١) ارتكاب رب العمل أمراً مخلا بالآداب :

ويشترط لتوافر حكم هذه الحالة شروط ثلاثة :

أولاً : أن يرتكب رب العمل أو من ينوب عنه أمراً مخلا بالآداب فسواء كان ارتكاب الأمر المخل بالآداب من رب العمل أو من ينوب عنه فى الإشراف على العامل أو فى إدارة مؤسسة رب العمل فان للعامل أن يترك العمل فى هذه الحالة وفقا لنص المادة ٤١ / ٣ ولكن لا يسرى لذلك حكم هذا النص إذا كان الفعل المخل بالآداب قد وقع من أحد رؤساء العمل المباشرين للعامل فى أداء عمله أو غير المباشرين له وإن كنا نرى أن المدير المسئول عن إدارة مؤسسة رب العمل يعد نائبا عنه ومن ثم فاذا وقع منه أمر مخل بالآداب جاز للعامل ترك العمل .

ثانياً : ويشترط ان يكون الأمر المخل بالآداب « فعلاً » فلا يكفي أن يكون الأمر المخل بالآداب قولاً على أنه لا ينبغي ان يكون الفعل المخل بالآداب مكوناً لجريمة معاقب عليها قانوناً كما لا يشترط

(١) بند ١٠٢ وما بعده .

(٢) بند ٥٢ وما بعده .

(٣) بند ٢٥ وما بعده .

أن يبلغ حدا معيناً من الجسامة . وتقدير اخلال فعل رب العمل أو نائبه بالآداب مسألة تقديرية متروكة لتقدير القضاء . ولا يلزم أن يقع الفعل المخل بالآداب فى أمكنة العمل أو أثناء ساعات العمل فيتوافر حكم م ٤١ / ٣ ولو كان الفعل الذى ارتكبه رب العمل أو نائبه بعيداً من مكان العمل .

ثالثاً : ان يقع الفعل المخل بالآداب على العامل ذكراً أو أنثى أو على أحد أفراد عائلته وإذا كان القانون لم يحدد أفراد العائلة فإنه لا ريب انه يندرج ضمن عبارة « أفراد العائلة » الزوج ومن يعولهم العامل أو يعيشون فى كنفه كما يعد من أفراد العائلة كذلك الاقارب إلى الدرجة الثانية لرابطة قرابتهم القوية بالعامل (م ٢٢٢ / ٢ مدنى) ولا يعد من ذوى القربى من كان لا يجمعه بالعامل أصل مشترك ومن ثم فلا يكون من أسرته أو عائلته (م ٣٤ من القانون المدنى) ولا نرى مع ذلك أن أقارب زوج العامل يدخلون ضمن أفراد عائلته فى حكم المادة ٤١ / ٣ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

١٧٨ — (٢) اعتداء صاحب العمل بالضرب على العامل :

ويحق للعامل ترك العمل وفقاً لحكم المادة ٤١ / ٤ إذا اعتدى عليه صاحب العمل أو من ينوب عنه بالضرب إلا أنه ينبغى أن يكون الاعتداء بالضرب على العامل فلا يكفى أن يكون بالقول لإعمال حكم المادة ٤١ / ٤ لصريح النص على ذلك بما يتفق معه القياس لأن حالات المادة ٤١ قد وردت على سبيل الحصر كما قدمنا لتعلق أحكام قانون عقد العمل الفردى بالنظام العام وعلى ذلك فلا نرى صحيحاً الرأى الذى ذهب إليه البعض من قياس الاعتداء بالقول على حالة الاعتداء بالضرب كما لا يجوز الاستناد إلى حكم م ٤١ / ٤ إذا كان الاعتداء بالضرب حاصلًا على أحد أقرباء العامل أو أفراد أسرته لاقتصار النص على الاعتداء على العامل ولكن يجوز الاستناد إلى المادة ٤١ / ٤ إذا كان الاعتداء بمن ينوب عن رب العمل فى إدارة العمل والإشراف عليه كما قدمنا فى البند السابق .

وقد اختلف حول ما إذا كان يشترط فى الاعتداء جسامة معينة فرأى البعض أنه لا يهم فى الاعتداء جسامة معينة فإنه مهما كان بسيطاً يجوز للعامل ترك العمل ورأى آخرون أن جسامة الاعتداء ينظر فيها إلى شخصية العامل فلا يكون الاعتداء البسيط على العامل العادى من عمال الصناعة مثلاً مبيحاً للعامل فسخ العقد وترك العمل بإرادته المنفردة بينما يبيح ذلك للعامل إذا كان عاملاً فنياً كمهندس أو طبيب ولو كان الاعتداء بسيطاً . ونحن نميل إلى الرأى الأول القائل بأن نص م ٤١ / ٤ لم يتطلب جسامة معينة فى الاعتداء ولم يفرق بين عامل يدوى وعامل غير يدوى ومن ثم فلا يلزم أن يكون الضرب قد ترك بالعامل أثر إصابات أو جروح أم لم يترك أثراً .

١٧٩ — ولما كان كل اعتداء بالضرب يعد جريمة معاقب عليها قانوناً فإن فسخ العامل للعقد بترك العمل استناداً إلى ما نسبته إلى رب العمل من اعتداء عليه بالضرب لا يكون فسحاً جائزاً فى القانون إذا ثبت بحكم جنائى براءة رب العمل من تهمة الاعتداء على العامل لأن الأحكام الجنائية بالبراءة تجوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم سواء بنى حكم البراءة على انتفاء التهمة أو عدم غاية الأدلة (م ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية) .

١٨٠ — (٣) خطر يهدد سلامة العامل :

وقد أوجبت المادة ٢٦ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على صاحب العمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار الآلات وأعطت لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل حق إصدار القرارات اللازمة لتنظيم هذه الاحتياطات كما ألزمت المادة العاشرة من القانون ١١٧ سنة ١٩٥٠ الخاص بأمراض المهنة رب العمل باتباع التعليمات الكفيلة بوقاية العمال من الأمراض التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية . وقد أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل عدة قرارات وزارية تنفيذاً للمادة ١٠ ق ١١٧ سنة ١٩٥٠ بالتعليمات الكفيلة بوقاية العمال من أمراض المهنة التي يتعين على رب العمل اتباعها منها القرار الصادر بتاريخ ١٢ إبريل سنة ١٩٥١ الخاص بالتعليمات الواجبة في الصناعات والأعمال التي يتعرض فيها العمال لضوء ساطع أو وهج أو درجات حرارة مرتفعة والقرار الصادر بتاريخ ١٧ إبريل سنة ١٩٥١ بالتعليمات الكفيلة بوقاية العمال في الأعمال التي ينشأ من صناعاتها تخلف أو تصاعد مواد قلوية أو حمضية أو غيرها والقرار الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٥١ بشأن الصناعات والأعمال التي تستدعي الاتصال بالحيوان المصاب ببعض أمراض أو تداول ريمه أو أجزاء منه ووقاية العمال من ذلك والقرار الصادر في ذات التاريخ بالتعليمات الكفيلة بوقاية العمال من أمراض المهنة التي تنشأ عن الصناعات والأعمال الخاصة بتشغيل وصهر الرصاص وسبائك ومركباته والقرار الثالث الصادر في نفس التاريخ بشأن التعليمات الواجبة في الأعمال والصناعات الخاصة بإنتاج الزرنيخ والاشمون ومركباتهما .

١٨١ — فإذا خالف رب العمل التعليمات الواجب اتخاذها لوقاية العامل بما يهدد العامل أو صحته أو لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار الآلات ولولم يصدر بها قرار وزير الشؤون الاجتماعية — كان للعامل أن يترك العمل وفقاً للمادة ٤١/٥ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ولو قبل نهاية مدة العقد إذا كان محدد المدة أو بدون سبق إعلان رب العمل إن لم يكن محدد المدة دون مساءلة العامل في هذه الحالة عن أي تعويض إلا أنه يشترط لإعمال هذا الحكم .

أولاً : أن يكون الخطر الذي يهدد سلامة العامل أو صحته خطراً جسيماً مثل إيلوله مكان العمل للسقوط إن كان بناءً أو تصاعد أبخرة سامة من آلات العمل لعدم اتخاذ رب العمل وسائل الوقاية منها وتقدير مدى جسامته الخطر متروكة لقاضي الموضوع الذي يعرض عليه أمر ترك العامل عمله والمسئولية عنه .

ثانياً : كما يشترط أن يكون صاحب العمل قد علم بوجود ذلك الخطر فإذا لم يكن على علم به فلا وجه لاعتباره مخطئاً ومن ثم فلا يحق للعامل الاستناد إلى نص م ٤١/٥ في تركه العمل وفسخه العقد بإرادته المنفردة متى انعدم خطأ رب العمل في وجود الخطر الجسيم وإنما يجوز للعامل أن يتوقف عن تنفيذ التزامه بأداء العمل حتى يقوم رب العمل هو الآخر بتنفيذ التزامه باتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية العامل من أخطار الآلات والأضرار الصحية أثناء العمل وبسببه ويكون عقد العمل في هذه الحالة موقوفاً لا مفسوخاً .

ثالثاً : أن يمتنع رب العمل رغم علمه بالخطر بتنفيذ التدابير التى تفرضها الجهة المختصة فى الميعاد المحدد له وذلك وفقاً لأحكام القوانين الخاصة بالمباني الآيلة للسقوط أو بالأعمال العامة أو الصناعية أو التجارية أو غيرها . على انه ليس معنى ذلك أنه لا بد من إعمال حكم المادة ٤١/٥ أن يحدد لرب العمل ميعاداً فى حالة عدم اتخاذ الاحتياطات الواقية لأضرار العمل وفقاً لنص م ٢٦ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ التى لم يصدر بها قرار تنظيمى من وزير الشئون الاجتماعية ذلك لأننا نرى انه متى كان رب العمل ملزماً قانوناً باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية واطار الآلات وكان مسئولاً عما يحدث للعامل من اصابات أثناء العمل أو بسببه وعن أمراض المهنة التى تلحق بالعامل فانه إذا لم يتم بتلك الاحتياطات مع علمه بها وبما يترتب عليها من خطر جسيم جاز للعامل أن يفسخ العقد بإرادته المنفردة دون اشتراط تحديد ميعاد لأن يقوم رب العمل بتنفيذ تلك التعليمات أو الاحتياطات أو منحه أجلاً لاجرائها .

١٨٢ — و نرى مع ذلك أنه لا يحق للعامل أن يفسخ العقد بإرادته المنفردة استناداً إلى المادة ٤١/٥ إذا اتنى ركن الخطأ من رب العمل وارتفعت عنه بذلك المسئولية كما فى الحالات الآتية :

١ — إذا اتخذ رب العمل التعليمات اللازمة لوقاية العمال من اضرار المهنة واطار الآلات ونشر إعلاناً بين عمال عن التعليمات التى يقررها لهم حرصاً على سلامتهم بخالف العامل تلك التعليمات أو الأوامر الصريحة التى يصدرها إليه رب العمل أو رئيس العمل المباشر فى ذلك .

٢ — ولا يجوز للعامل الاستناد إلى نص م ٤١/٥ إذا كان قد أصيب أثناء العمل بسبب يرجع إليه سواء كان قد تعمد اصابة نفسه أو حدثت الاصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانبه كأن يكون العامل قد أتى فعلاً تحت تأثير الخمر أو الخدر (راجع م ٣ ق ٨٩ سنة ١٩٥٠ و م ٢/٣ ق ١١٧ سنة ١٩٥٠) فليس للعامل فى تلك الحالات ترك العمل بحجة اصابته لخطأ من رب العمل ما دام أن سبب اصابته راجع إليه ولم يكن راجعاً إلى عدم اتخاذ رب العمل الاحتياطات أو التعليمات الكفيلة بوقاية العمال من الأضرار الصحية واطار الآلات أثناء العمل .

١٨٣ — وليس لرب العمل ان يستقل بما من شأنه أن يزيد فى اخطار العمل الذى استخدم العامل لادائه فان هو فعل ذلك صح اعتباره مخلاً بعقد الاستخدام اخلاً لتوافره بالمسئولية (نقض ٤ مارس سنة ١٩٤٨ مجموعة رسمية س ٤٩ ع ٦ رقم ١٧٠) كما إذا أجرة رب العمل مؤسسته إلى منظمة حرية أو دولة محاربة دون علم عماله أو موافقتهم متى كان هذا التآجير من شأنه أن يهدد سلامة العامل أو صحته بخطر جسيم .

الصورة الرابعة : الفسخ لعدم تنفيذ رب العمل التزامه

١٨٤ — والصورة الرابعة من صور الفسخ الجائز فى القانون هى حالة عدم قيام صاحب العمل بإزاء العامل بالتزاماته طبقاً لأحكام قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وقد نصت على هذه الحالة المادة ٤١/٢ فاجازت فيها للعامل فسخ العقد بإرادته المنفردة قبل نهاية مدته إذا كان محدد

المدة أو بدون سبق اعلان رب العمل بالفسخ إذا لم يكن محدد المدة وذلك لأن عقد العمل عقد ملزم للجانبين كما قدمنا فإذا امتنع صاحب العمل عن أداء التزاماته وفقاً للقانون فإنه يحق للعامل أن يفسخ العقد دون اللجوء إلى القضاء بدلاً من أن يمتنع عن تنفيذ التزامه المقابل لالتزام رب العمل الذي لم يتم بتنفيذه .

١٨٥ — على أنه لا محل لإعمال حكم المادة ٢/٤١ سالف الذكر إلا عند عدم قيام رب العمل بالتزاماته المفروضة عليه في قانون عقد العمل الفردي مثل التزامه بأداء الأجر أو إعطاء العامل اجازته أما الالتزامات التي يكون مصدرها اتفاق العامل دون أن ترد في نصوص عقد العمل الفردي وكذلك الالتزامات الواردة بالقانون المدني والخاصة بعقد العمل دون أن تتناولها أحكام قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بالتنظيم فإنه إذا امتنع رب العمل عن القيام بها فإنه لا يحق للعامل الاستناد إلى نص م ٢/٤١ في تركه العمل وفسخ العقد .

١٨٦ — ويلاحظ أن نص المادة ٢/٤١ لم يشترط أن تكون التزامات رب العمل التي يتخلف عن أدائها التزامات جوهرية ذلك لأن المشرع قد افترض أن كافة التزامات رب العمل الواردة في قانون عقد العمل الفردي ٣١٧ سنة ١٩٥٢ جوهرية لاتصالها بصالح العمال والنظام العام ومنها دفع الأجر وعلاج العامل ودفع مصروفات انتقال العمال إلى مكان العمل ومنح العامل اجازة سنوية وتوفير وسائل الاسعاف للعمال وأن مجرد عدم قيام رب العمل بأداء التزاماته سالف الذكر يعد إخلالاً تعاقدياً يميز للعامل فسخ العقد دون مساءلته عن أى تعويض ومع استحقاقه مكافأة مدة الخدمة ودون إخلال بما يستحقه من تعويض قد تحكم به المحكمة بسبب إخلال رب العمل بالتزامه (م ٢٤ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) .

• • •

١٨٧ — وقبل أن ندلف إلى بيان الصورتين الخامسة والسادسة من صور الفسخ الجائز في القانون لعقد العمل الفردي وهما صورة استقالة العامل لرغبته في ذلك أو لتجنيد أو لزواج العاملة وصورة فسخ العقد لغش من العامل أو من رب العمل وهما صورتان لم يبين انهاء العقد فيهما على خطأ من أحد الطرفين أو عدم تنفيذه التزاماته وإنما بنى في الصورة الأولى على ظروف العامل وحالته وفي الصورة الأخرى على ما شاب العقد من عيوب في الرضا مبغثها حصول غش من أى من طرفي العقد مما يجعل انهاء العقد في تلك الصورة ابطالا لا فسخا كما سنبين — نقول قبل أن ندلف إلى بيان ذلك نرى أنه ينبغي البحث فيما إذا كان من حق الطرف الذي أنهى العقد وفقاً للبادتين ٤٠ و ٤١ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لخطأ من الطرف الآخر أو لعدم تنفيذه التزاماته (حسباً أو ضحناً في الصور الأربعة للفسخ الجائز قانوناً) بالتعويض وفقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في المادة ١٥٧/١ مدني التي تجيز الحكم بالتعويض إن كان له مقتض مع فسخ العقد في العقود الملزمة للجانبين

أم أنه ليس من حق الطرف الذى فسخ العقد فى هذه الحالات إرادته المنفردة الرجوع على الطرف الآخر بالتعويض .

فى رأينا أنه ينبغى التفرقة بين حالات الفسخ من رب العمل وفقاً لنص المادة ٤٠ / ٣ - ١٠ وحالات الفسخ من العامل وفقاً للمادة ٢ / ٤١ و ٣ و ٤ و ٥ من ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وأنه لا يجوز فى حالات المادة ٤٠ التى تجيز لرب العمل فصل العامل تأديبياً مع حرمانه من مكافأة مدة العمل لصدور خطأ منه أو لعدم تنفيذه التزاماته الجوهرية المرتبة على عقد العمل أن يرجع رب العمل كذلك على العامل بتعويض عما قد يناله من ضرر بسبب فسخه العقد ذلك لأن المشرع فى المادة ٤٠ قد رتب على الفسخ الجائز والمستند إليها حرمان العامل من أى تعويض أو مكافأة فحسب ولم يرتب عليه أثراً آخر هو اقتضاء رب العمل تعويض عن الفسخ فى ذاته . ولا يمنع ذلك رب العمل من أن يرجع على العامل بتعويض عما يكن العامل قد ارتكبه من جرائم يكون ضررها قد وقع على رب العمل أو مؤسسته . ويؤيد الرأى الذى نقول به من عدم جواز رجوع رب العمل بتعويض على العامل بسبب فسخ العقد فى حالة المادة ٤٠ أن ذلك هو ما يتفق مع طبيعة الفصل التأديبى كجزء على خطأ العامل أو عدم تنفيذه التزاماته .

أما فى حالات الفسخ المستند إلى نص المادة ٤١ فإن العامل قد خول له بمقتضاها ترك العمل دون تعويض رب العمل لخطأ منه أو لعدم تنفيذه التزاماته مع استحقاق العامل لمكافأة مدة خدمته ويجوز للعامل كذلك مطالبة رب العمل بتعويضه عما يناله من ضرر بسبب فسخ العقد لخطأ رب العمل أو عدم تنفيذه التزاماته ويؤيد ذلك نص المادة ٤٢ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بأنه ، إذا ترك العامل العمل لأحد الأسباب الواردة فى المادة السابقة (م ٤١) الزم صاحب العمل بأن يؤدي له مكافأة عن مدة خدمته على الوجه المبين فى المادة ٣٧ وذلك ودون اخلاص بالتعويض الذى قد تحكم به المحكمة ، فضلاً عن أن هذا الحكم يتفق مع القواعد العامة فى الفسخ .

أما فى حالة الفسخ بمبرر استناداً إلى نص المادة ٣٩ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ . فلا جدال فى أنه ليس لطالب الفسخ الحق فى مطالبة الطرف الآخر بأى تعويض عن الفسخ إذ أن سبب الفسخ راجع لإرادته ولا يستند إلى خطأ من العامل أو عدم تنفيذه التزاماته .

الصورة الخامسة : استقالة العامل

١٨٨ — والصورة الخامسة من صور الفسخ الجائز فى القانون هى حالة استقالة العامل لتجنيده أو لزواج العاملة أو لرغبته فى الاستقالة بعد مضي مدة معينة . وفى هذه الحالات لا تعد استقالة العامل فسخاً للعقد (١) لخطأ من رب العمل أو لعدم تنفيذه التزاماته وإنما تكون انتهاءً للعقد بإرادته

(١) ولو أن المادة ٤٣ / ١ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد عبرت بأن العامل فى حالة تجنيده أن يطالب بفسخ العقد إلا أن تارى ان التكييف الصحيح لانتهاء العامل العقد بسبب تجنيده لا يمكن اعتباره فسخاً resolution بل انهاء للعقد بالادارة المنفردة resiliation unilaterale .

العامل المنفردة التي جعلها القانون في تلك الحالات تصرفاً قانونياً من شأنه إنهاء العقد بمجرد صدوره وفق القانون مراعاة لظروف تجد للعامل كتجنيد أو رغبة العاملة في الزواج أو رغبة العامل في وضع حد للعقد بعد مضي مدة معينة ولنفس القول في حالات الاستقالة : (أ) الاستقالة بعد مضي مدة معينة . (ب) الاستقالة لتجنيد العامل . (ج) الاستقالة لزواج العاملة .

١٨٩ — (أ) استقالة العامل بد مضي معدة معينة :

نصت المادة ٢/٦٧٨ من القانون المدني بأنه : إذا كان عقد العمل لمدة حياة العامل أو رب العمل أو لأكثر من خمس سنوات جاز للعامل بعد انقضاء خمس سنوات أن يفسخ العقد دون تعويض على أن ينذر رب العمل إلى ستة أشهر ، كما قضت المادة ٤٤ من قانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بأنه : يجوز للعامل بعد إعلان صاحب العمل طبقاً لأحكام المادة ٣٦ (قبل الفسخ بثلاثين يوماً بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري وسبعة أيام بالنسبة لغيرهم) أن يستقيل من العمل بعد مضي خمس سنوات من الخدمة على ألا يستحق في هذه الحالة إلا نصف المكافأة ومؤدى هذين النصين (كما رأينا في بند ٨٢) أن عقد العمل لمدة حياة العامل أو رب العمل أو لمدة طويلة عقد صحيح غير أن للعامل وحده حق إنهاء إرادته المنفردة بعد انقضاء خمس سنوات من الخدمة دون اشتراط موافقة رب العمل على استقالة العامل وعلى ذلك فإن للعامل سواء في العقد المحدد لمدة تزيد على خمس سنوات ولو كان لمدة الحياة أو في العقد غير المحدد المدة أن يستقيل من عمله دون أن يطالب بتبرير استقالته إذا كان قد مضى في عمله مدة خمس سنوات ويستحق في تلك الحالات نصف مكافأته أما إذا كان قد فسخ العقد بإرادته المنفردة لمبرر مشروع كما قدمنا ولو قبل مضي خمس سنوات وفقاً للمادة ٣٦ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في حالة العقد غير المحدد المدة فإنه لا يستحق المكافأة (م ٣٧ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) وكذلك إذا كان فسخ العامل العقد غير المحدد المدة بلامبرر وقبل مضي خمس سنوات فإن لرب العمل إذا كان قد أصابه ضرر من هذا الفسخ الحق في تعويض تقدره المحكمة مع بيان العامل من المكافأة لحصول الفسخ للعقد غير المحدد من جانبه .

١٩٠ — ولا يبرى نص المادة ٤٤ سالف الذكر على عقد العمل المحدد لمدة تقل عن خمس سنوات ولو تجدد العقد لمدة معينة صراحة باتفاق طرفيه لأنه لا يمكن اعتبار العقد في حالة تجديد مدته عقداً لمدة تزيد على خمس سنوات ولو زادت مدته بسبب التجديد عن ذلك لأن العبرة عند تطبيق المادة ٤٤ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ و ٢/٦٧٨ مدني هي بالمدة المتفق عليها بالعقد دون نظر إلى المدة التي يتجدد إليها بعد ذلك .

١٩١ — ونرى أن ثمة تعارض بين نص المادتين ٤٤ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ والمادة ٢/٦٧٨ مدني من حيث المهلة الواجب على العامل الذي يريد الاستقالة من عمله إعلان رب العمل برغبته قبل ترك العمل فبينما أن المادة ٢/٦٧٨ مدني تشترط أن ينذر العامل رب العمل إلى ستة أشهر قبل فسخه العقد بإرادته المنفردة لا تشترط المادة ٤٤ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ سوى أن يكون إعلان صاحب

العمل وفقا لنص المادة ٢٦ أى قبل الفسخ بثلاثين يوما بالنسبة للعمال المعينين بأجر شهرى وسبعة أيام بالنسبة لغيرهم ولما كانت المادة ٦٧٥/٢ مدنى قد قضت بعدم سريان أحكام القانونى المدنى فى عقد العمل فى حالة تعارضها صراحة أو ضمنا مع التشريعات الخاصة التى تتعلق بالعمل فإنه لامناص من الأخذ بحكم المادة ٤٤ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وحده من حيث تحديد المهمة الواجب مراعاتها عند فسخ العامل العقد باستقالته .

١٩٢ - (ب) استقالة العامل لتجنيدده :

وتجنيد العامل للخدمة العسكرية كما رأينا (١) لا يعد قوة قاهرة يفسخ بها عقد العمل الا إذا كانت المؤسسة التى يعمل بها العامل المتجنّد غير خاضعة لأحكام القانون ٢٢٦ سنة ١٩٥١ الذى يوجب تقديم شهادة معاملة عن الخدمة العسكرية للعامل عند استخدامه فى المؤسسات التى لا يقل عدد موظفيها أو عمالها عن خمسين كما يوجب على رب العمل الاحتفاظ بوظيفة أو عمل من يجند منهم . فاذا كانت المؤسسة خاضعة لأحكام ذلك القانون ٢٢٦ سنة ١٩٥١ فإن تجنيد العامل لا يعد قوة قاهرة ولا يفسخ به العقد بل يكون موقوفا مدة الخدمة العسكرية الا أن المادة ٤٣/١ من ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد أجازت للعامل الذى يدعى لتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية الخيار بين أن يطلب فسخ العقد والحصول على مكافأة مدة الخدمة وبين التمسك بأحكام القانون ٢٢٦ سنة ١٩٥١ سالف الذكر وأصبح وفقا للمادة ٤٣/١ من حق العامل أن يفسخ العقد بإرادته المنفردة ولكن مع استحقاقه للمكافأة وذلك لسبب تجنيده للخدمة العسكرية الإلزامية على أن هذا الحق مقيد :

(١) بأن يطلب العامل فسخ العقد مع الحصول على المكافأة من رب العمل عند دعوته للخدمة العسكرية فليس له أن يتراخى عن طلب الفسخ بعد تركه العمل فعلا للخدمة العسكرية .
(٢) أن هذا الحق لا يكون للعامل الا إذا كانت المؤسسة التى يعمل بها تخضع للقانون ٢٢٦ سنة ١٩٥١ أى يزيد عدد موظفيها وعمالها عن خمسين .

(٣) أن يكون استدعاء العامل للخدمة العسكرية جبرا عنه وعلى وجه الإلزام .
١٩٣ - وقد ألغى القانون رقم ٢٢٦ سنة ١٩٥١ بمقتضى المادة ٧٨ من ق ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية الوطنية بعد أن تضمن القانون الأخير أحكام ق ٢٢٦ سنة ١٩٥١ فخطرت المادة ٥٨ من ق ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ الاستخدام إلا بعد الحصول على شهادة المعاملة كما أوجبت المادة ٦٠ من القانون المذكور على الهيئات والأفراد الذين لا يقل عدد موظفيهم ومستخدميه وعمالهم عن خمسين أن يحتفظوا لمن يجند منهم بوظيفته أو عمله أو لعمل مساو له مدة تجنيده على أن يعاد الموظف أو العامل بعد انتهاء مدة تجنيده إلى عمله إذا طلب ذلك خلال ثلاثين يوما (٢) من تاريخ تسريحه من الخدمة العسكرية الإلزامية وأنه يجب إعادته خلال ستين يوما من تاريخ طلبه بحيث

(١) بند ٧٠ وما بعده من هذه البحوث .

(٢) كان ميعاد طلب العامل إعادته بعد انتهاء تجنيده هو تسعين يوما فى ق ٢٢٦ سنة ١٩٥١ والميعاد الواجب إعادته خلاله هو ثلاثين يوما من تاريخ الطلب فتعدل هذين المادتين بالقانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ على ما تقدم بالمتن .

إذا لم يقدم العامل طلبه في الميعاد أو لم يتسلم عمله لغير عذر قهري خلال عشرة أيام من تاريخ العودة جاز رفض طلب إعادته (م ٦١ و ٦٢ ق ٥٠٥ سنة ١٩٥٥) .

١٩٤ — ولا محل لاشتراط اخطار العامل رب العمل بفسخه العقد لتجنيده قبل الفسخ بمهلة معينة ذلك لأن الاخطار المنصوص عليه في المادة ٣٦ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قاصر على حالة الفسخ بالإرادة المنفردة للعقود غير محددة المدة أما نص المادة ٣٤ فمقتضى وجوب الاخطار فضلاً عن أنه يسرى على العقود المحددة وغير المحددة المدة كما أن انتهاء العامل العقد بإرادته المنفردة لتجنيده لا يعد فسخاً بل الغاء للعقد كما قدمنا .

١٩٥ — (ح) إستقاله العاملة للزواج :

نصت المادة ٤٣/٢ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على أن د للعاملة بمناسبة زواجها المطالبة بالمكافأة المنصوص عليها في المادة ٣٧ إذا تركت العمل خلال ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج (١) ، وعلى ذلك فإن زواج العاملة في ذاتها لا يفسخ به عقد العمل الفردي وإن جاز للعاملة بإرادتها المنفردة إنهاء العقد بمناسبة زواجها خلال ستة أشهر من تاريخ هذا الزواج مع الحصول على مكافأة مدة الخدمة وحق إنهاء العقد بالإرادة المنفردة خوله القانون للعاملة بمناسبة زواجها مقرر لصالحها رعاية الحق العاملة في الزواج ولما للزواج من قيود قد تتعارض مع طبيعة العمل المتفق عليه وليس حق إنهاء العقد في هذه الحالة لصالح رب العمل فلا يجوز له أن يفصل العاملة من العمل دون رغبتها لمجرد زواجها وإلا عد هذا الفصل تعسفياً موجباً للتعويض ولا يجوز بالتالي أن يشترط في عقد العمل بينه وبين العاملة عدم زواجها أو حقه في فصلها في حالة الزواج. ذلك أن حق إنهاء العقد بسبب زواج العاملة مقرر لها دون رب العمل ومن ثم فيبطل مثل هذا الشرط لمخالفته لأحكام قانون عقد العمل الفردي ولو كان سابقاً عليه عملاً بالمادة ٥٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ التي بطل كل شرط في عقد العمل يخالف أحكام قانون عقد العمل الفردي ولو كان سابقاً على العمل به مالم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل .

١٩٦ — على أن حق العاملة في إنهاء العقد بسبب الزواج مقيد بأبداها إرادتها في ذلك لمناسبة زواجها خلال ميعاد ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج فإن لم تترك العاملة العمل بسبب الزواج خلال هذا الميعاد فلا يحق لها إنهاء العقد لهذا السبب بعد ذلك وحق العاملة في إنهاء العقد لزواجها مقرر لها سواء كان عقد العمل محدد المدة أو غير محدد المدة .

١٩٧ — وقد تار الخلاف في الفقه بين ما إذا كان يشترط في حالة الزواج العاملة أن تخطر رب العمل قبل إنهاؤها العقد لهذا السبب بمهلة معينة أم لا . فذهب رأى إلى أنه ينبغي على العاملة إخطار رب العمل حتى لا يفاجأ بفسخها العقد بإرادتها . وذهب رأى آخر إلى أنه لا يشترط ذلك لأن الاخطار الواجب بمقتضى المادة ٣٦ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ مقرر في حالة الفسخ بالإرادة المنفردة في العقود غير المحددة المدة في حين أن إنهاء العاملة العقد لزواجها جائز في كافة العقود المحددة المدة وغير المحددة المدة ونحن

(١) ولا عبرة بتاريخ الخطبة أو الزواج العرفي إنما العبرة بتاريخ عقد الزواج في المحرر الرسمي لانه الوثيقة التي يعتد بها قانوناً .

نرجح الرأى الأخير فلا يجب على العاملة مراعاة مدة المهلة المحددة بالمادة ٣٦ لأن المادة ٢/٤٣ لم تشترط ذلك وإنما اشترطت خسب أن يقع انتهاء العقد من العاملة بإرادتها خلال ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج كما أن نص المادة ٣٦ قاصر على حالة الفسخ بالإرادة المنفردة فى العقود غير المحددة المدة كما هو صريح نصها ولا يمكن أن يمتد أثرها إلى العقود المحددة المدة فضلاً عن أن المادة ٤٣/٣ ٣١٧ سنة ١٩٥٢ التى تميز للعامل إنهاء العقد لتجنيدته وللعاملة لزواجها إنما جاءت استثناءً من القاعدة العامة التى لا تميز لأى من طرفى العقد فسخه بإرادته المنفردة إذا كان محدد المدة أو ينفرد بفسخه بلا مبرر مشروع إن لم يكن محدد المدة .

الصورة السادسة : غش العامل أو رب العمل

١٩٨ — أجازت المادة ١/٤٠ فى ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لصاحب العمل فسخ العقد دون سبق إعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض إذا انتحل العامل شخصية غير صحيحة أو قدم شهادات أو توصيات مزورة كما أجازت المادة ١/٤١ من القانون المذكور للعامل أن يترك العمل قبل نهاية العقد أو بدون سبق إعلان رب العمل إذا كان الأخير أو من يمثله قد أدخل عليه الغش وقت التعاقد فيما يتعلق بشروط العمل . وقبل معالجة هذين النصين نبادر إلى القول بأن انتهاء العامل أو رب العمل للعقد لحصول تدليس من الطرف الآخر ليس فسخاً للعقد وإنما هو إبطال له لغيب شاب الرضاء به وإن لم يكن من اللازم الحصول على حكم بإعلان العقد لحصول ذلك التدليس أو الغش كما أنه لا مراء فى أن نص المادتين ١/٤٠ و ١/٤١ سالتى الذكر إنما هما بصفة عامة تطبيق للقواعد العامة فى القانون المدنى (فى المادتين ١٢١/٢ و ١٢٥/١) التى تميز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التى لجأ إليها أحد المتعاقدين أو نائب عنه من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثانى العقد كما تميز إبطاله للغلط الجوهرى إذا وقع فى ذات التعاقد أو فى صفة من صفاته وكانت تلك الذات أو هذه الصفة السبب الرئيسى فى التعاقد . فلاى من طرفى عقد العمل حق طلب إبطال العقد لحصول عيب فى رضائه كتدليس أو غلط جوهرى ولا يسقط ذلك الحق إلا إذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات من اليوم الذى ينكشف فيه الغلط أو التدليس ولكن يزول حق الإبطال فى هذه الحالات بالإجازة الضمنية أو الصريحة (م ١٣٩/١ و ١٤٠ مدنى) وتستند الإجازة إلى التاريخ الذى تم فيه التعاقد .

١٩٩ — على أن المشرع فى قانون عقد العمل الفردى رأى أن يمنح للعامل حق إبطال العقد بإرادته دون حاجة إلى حكم القضاء إذا كان رب العمل قد أدخل عليه الغش عند التعاقد فيما يخص شروط العمل (م ٤١/١) وأن يمنح رب العمل حق إبطال العقد بإرادته المنفردة كذلك إذا كان العامل قد انتحل شخصية غير صحيحة أو قدم شهادات أو توصيات مزورة (م ٤٠/١) استناداً إلى أن التدليس الواقع فى الحالتين من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم العقد وباعتبار أنه أدى إلى غلط جوهرى فى شخص العامل أو فى صفة من صفاته دافعة على التعاقد بالنسبة لرب العمل أو إلى غلط

جوهرى فى شروط العمل موضوع التعاقد كانت هى السبب الرئيسى لإبرامه . ولنغفل القول فى كل من الحالتين على حدة فيما يلى :

٢٠٠ — (أ) الغش من العامل :

فاذا انتحل العامل شخصية غير صحيحة أو قدم شهادات أو توصيات مزورة تنبئ خلافا للحقيقة عن كفاءة العامل أو صفة فنية له أو عن بلوغه سنا معيناً حتى يلتحق بالعمل لدى رب العمل فإن للاخير أن يبطل العقد بإرادته بشرطين :

أولاً : أن يكون العامل قد أتى حيلة ينتحل بها شخصية غير شخصيته أو تعتمد تقديم شهادات أو توصيات مزورة بقصد إيهام رب العمل لشخصية العامل أو صفاته ولا يكفى فى رأينا فى تطبيق م ١/٤٠ أن يكتم العامل عن رب العمل واقعة بشأن شخصيته الحقيقية تاركاً إياه يقع فى الغلط بشأن شخصية العامل الحقيقية ذلك لأن نص المادة ١/٤٠ قد اشترط أعمالاً إيجابية يفتقرها العامل بانتحال شخصية غير شخصيته أو صفة ليست له باصطناع شهادات وتوصيات مزورة على أنه ليس هناك ما يمنع من تطبيق القواعد العامة فى التدليس — دون الاستناد إلى المادة ١/٤٠ — من اعتبار السكوت عمداً عن واقعة أو ملابسة تدليساً إذا ثبت أن المدلس ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو الملابسة (م ١٢٥/٢ مدنى) إلا أن إعمال القواعد العامة فى التدليس دون انطباق حكم المادة ١/٤٠ ليس من شأنه حرمان العامل من مكافأة نهاية الخدمة .

ثانياً : أن تكون شخصية العامل أو صفته الواردة بالشهادات والتوصيات المقدمة منه لرب العمل هى السبب الرئيسى فى التعاقد بحيث لو لاهما لما أبرم رب العمل معه العقد أما إذا لم تكن شخصية العامل لدى رب العمل محل اعتبار فى التعاقد بأن كان يستوى لديه أن يكون العامل صاحب الشخصية التى ذكرها أم لا فإنه ليس لرب العمل حق لإبطال العقد بإرادته إذ يكون التدليس الواقع من العامل غير مبطل للعقد وكذلك إذا لم يكن رب العمل قد اشترط على العامل عند التعاقد أن يكون صاحب صفة معينة جوهرية فليس له أن يبطل العقد بإرادته المنفردة لانتهاء صفة فى العامل بتدليس أو تقديم شهادات مزورة أو توصيات مخالفة للحقيقة . ولا يكفى فى توفر هذا الشرط كون عقد العمل يتميز بعلاقة التبعية بين العامل ورب العمل ومن ثم فشخصية المتعاقدين فيه اعتبار لأن ذلك لا ينفى ألا تكون شخصية العامل فى بعض الأحوال محل اعتبار لدى رب العمل عند التعاقد بحيث لا تكون هى السبب الرئيسى الدافع على التعاقد .

٢٠١ — (ب) الغش من رب العمل :

أما إذا كان صاحب العمل أو من يمثله هو الذى أدخل على العامل الغش وقت التعاقد فيما يتعلق بشروط العمل الجوهرية المتعلقة بمدته أو كيفية أدائه وبالأجر وهى من عناصر العقد الأساسية فإن التدليس المتعلق بها يكون مبطلا للعقد لصالح العامل الذى له فى هذه الحالة أن يبطله بإرادته المنفردة ويترك العمل ولو قبل نهاية العقد المحدد المدة أو بدون سبق إعلان رب العمل فى العقد غير المحدد المدة (م ١/٤١ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) على أنه يشترط لإعمال حكم المادة ١/٤١ :

١ — أن يكون التدليس من رب العمل أو من يمثله فى الإدارة والإشراف على العمل كوكيله أو مدير العمل المسئول .

٢ — أن يكون الغش وقت التعاقد فيما يتعلق بشروط العمل .

٣ — ألا يجيز العامل شروط العمل التى وقع بشأنها التدليس بعد اكتشافه ذلك لأن الإجازة الصريحة أو الضمنية تصحيح العقد القابل للإبطال ويؤول بطلانه وتستند الإجازة إلى التاريخ الذى تم فيه التعاقد (م ١٣٩ و ١٤٠ مدنى) .

٢٠٢ — وقد كانت المادة ٣١ ، ١ من قانون عقد العمل الفردى القديم تقضى بأنه لا يجوز للعامل التمسك بالغش من رب العمل وتدليسه عليه فيما يتعلق بشروط العمل بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ دخوله الخدمة . وقد أخذ على هذا النص أنه قد لا يتبين العامل تدليس رب العمل إلا بعد مدة أطول من ذلك مما لا يمكن اعتبار العامل عالماً بما وقع عليه من تدليس والقول بإجازته العقد بعد فوات ذلك الميعاد ذلك لأن الإجازة الصحيحة هى التى تصدر من تقرر لمصلحة بطلان العقد بعد علمه بسبب البطلان ١ فرؤى إلغاء نص م ٣١ / ١ القديم سالف الذكر اكتفاء بالقواعد العامة التى تقضى بأن الحق فى إبطال العقد لا يسقط إلا إذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات تبدأ فى حالة التدليس والغش من اليوم الذى ينكشف فيه (م ١٣٩ و ١٤٠ مدنى) .

٢٠٣ — وقد ذهب رأى إلى أن حق العامل فى فسخ العقد مشروط بأنه يستعمل هذا الحق خلال مدة معقولة بعد علمه بالغش وإلا اعتبر قابلاً لشروط التعاقد . ولكننا لانرى ذلك الرأى صحيحاً إذ أنه لا يمكن استخلاص الإجازة الضمنية لشروط العمل بعد علم العامل بالغش أو باتيانه أعمالاً مادية أو بتصرفه تصرفاً يفهم منه بوضوح إجازته للعقد بعد علمه بالغيب الذى شاب رضاه بالنسبة لشروط العمل ويقع عبء اثبات إجازة العامل على رب العمل .

* * *

وإلى هنا قد نكون قد انتهينا من بسط صور الفسخ التعسفى فى القانون وصور الفسخ الجائز فى القانون لعقد العمل الفردى وبقى أن نقالج فسخ العقد بالنسبة لموظفى ومستخدمى الحكومة والهيئات المحلية الخارجين عن الهيئة الذين يجرى عليهم قانون عقد العمل الفردى ثم نقالج بعد ذلك موضوع المسئولية عن فسخ عقد العمل والحماية التى رتبها القانون للعامل بعد فسخ العقد إن شاء الله . والله المستعان .

(١) نص ٢٦ / ١١ / ١٩٥٣ مجموعة احكام القضاء المدنى مكتب التبويب س ٥ م ٢٠٣ و الإجازة التى تصحيح العقد القابل للإبطال هى التى تصدر مما يملكها وهو عالم بالغيب الذى يشوب العقد وان يكون قاصدا إجازته .

البطلان المطلق والبطلان النسبي

في التفتيش

للدكتور توفيق الشاوي المحامي

لا يزال بطلان التفتيش من أهم مسائل الاجراءات الجنائية وأدقها ، رغم ما تضمنه قانون الإجراءات الجنائية من نصوص جديدة بشأن البطلان ، لأن هذه النصوص لم تساعد كثيراً في حل مشاكل بطلان التفتيش ، بل ربما زادت في تعقيدها .

وأهم مشاكل التفتيش هو ذلك السؤال الذي حار الكثيرون في الإجابة عليه ، وهو : هل يعتبر بطلان التفتيش من النظام العام . أم هو بطلان نسبي ؟ .

وقد اختلف الفقه في الإجابة على هذا السؤال . فقال البعض إن بطلان التفتيش من النظام العام (١) وقال آخرون إنه بطلان نسبي (٢) . واستند هؤلاء إلى جملة وردت في المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الاجراءات الجنائية . حين ذكرت من أمثلة القواعد غير المتعلقة بالنظام العام ، المتعلقة بمصالح الخصوم ، الأحكام الخاصة بالتفتيش ، والضبط ، والقبض ، والحبس . والاستجواب . وكلا الرأيين في نظرنا فيه جانب من الصواب وجانب من الخطأ . فالرأي الأول يصطدم بأحكام معنية لمحكمة النقض تصرح فيها بأن بطلان التفتيش نسبي (٣) — كما يصطدم بأحكام أخرى تقرر أنه لا يجوز التمسك ببطلان التفتيش إلا بمن وقع التفتيش عليه أو على مسكنه (٤) .

بقي الرأي الآخر : وهو يأخذ بالحل السهل المغربي ، الذي يعتمد على عبارة وردت في المذكرة الإيضاحية (٥) ولكن هذا الاستناد لا يغني في هذا المجال ، لأن المذكرة الإيضاحية ما كانت لتفصل في أمر نعتد القانون السكوت عنه وتركه لاجتهاد القضاء والفقه . وما كان قولها في يوم من الأيام حجة تستطيع أن تنقض مبدء أقره القضاء أو الفقه ، ولا يستطيع أحد أن يأخذ بعبارة المذكرة الإيضاحية على إطلاقها ليقول إن جميع أحكام الحبس الاحتياطي ، والقبض والاستجواب لا تمس النظام العام . وما لا يجوز بالنسبة للحبس الاحتياطي والقبض والاستجواب لا يجوز بالنسبة للتفتيش .

(١) العرابي طبعة سنة ١٩٥١ ، ص ٢٦٣ رقم ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

(٢) رؤوف عبيد سنة ١٩٥٦ ، ص ٢٩٩ ، محمود مصطفى سنة ١٩٥٤ ، ص ٢٢٩ ، ٢٤٢ .

(٣) مثال ذلك نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ منشور بمجموعة القواعد القانونية جزء ثالث ص ٢٢٦ رقم ١٧٦ .

وستعرض له فيما بعد .

(٤) أحكام النقض في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ مجموعة اقواعد ص ٧ من ٦٥٨ رقم ٦٩٥ وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠

مجموعة القواعد ص ٥ من ٢٧٣ رقم ١٤٩ . ولنا في تمايل هذا المبدأ وجهة نظر . نرجو أن نوضحها في فرصة أخرى إن شاء الله .

(٥) راجع كتابنا مجموعة الاجراءات الجنائية تطبيقاً على المادة ٣٣٣ ص ٢٠٩ .

ففيما يتعلق بالتفتيش ، نجد في كثير من أحكام محكمتنا العليا ما ينص صراحة أو يشير إلى اعتبار بعض القواعد المنظمة للتفتيش من النظام العام ، ففي أحد أحكامها تقرر أن « بطلان التفتيش الحاصل بغير إذن من السلطة المختصة بما يمس النظام العام . فالتمسك به جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى (١) » . وأكدت هذا المبدأ في أحكام تالية (٢) .

كذلك قررت محكمة النقض أن قيام مأمور الضبط القضائي بالتفتيش بناء على إذن شفوي يجعل هذا التفتيش باطلا بطلانا مطلقا — وقالت في حكمها إن « الدفع ببطلان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام (٣) » .

وفي حكم لمحكمتنا العليا نجدها تصرح بأن قيام مأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل شخص موضوع تحت رقابة البوليس بدون حضور العمدة أو الشيخ ، طبقا للبادة ٢٣ تحقيقا ، يجعل التفتيش باطلا بطلانا مطلقا ؛ « لأن حكم القانون هنا متعلق بالنظام العام . ويترتب على مخالفته بطلان الإجراءات حتما ، بغير حاجة إلى تمسك المتهم بهذا البطلان ، بل يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ولا يسقط الحق في التمسك به بالسكوت عن ابتدائه قبل سماع شهادة الشهود . بل يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى (٤) » .

هذه الأحكام توضح بجلاء أن التفتيش يكون في بعض الأحيان باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام . وهذه حقيقة لا يمكن لتقاض أو باحث أن ينكرها أو يتجاهلها . ولا يكفي للهرب منها الإشارة إلى جملة عابرة في إحدى المذكرات التفسيرية لمشروع القانون .

وليس معنى ذلك أن بطلان التفتيش يكون دائما من النظام العام كما قد يفهم البعض . لأن القواعد المنظمة للتفتيش ليست كلها من طبيعة واحدة . فبعضها وضع لمصلحة النظام العام ، وبعضها وضع لمصلحة خاصة لأحد الخصوم . ومحكمة النقض لم تطلق إحدى هاتين الصفتين على جميع أحكام التفتيش . فعند ما تقضى بأن البطلان متعلق بالنظام العام إنما تعني بذلك البطلان الناشئ عن مخالفة قاعدة معينة من قواعد التفتيش . وعند ما تتمضي بأنه نسبي إنما تعني بذلك البطلان الناشئ عن مخالفة قاعدة أخرى بعينها . فهي تقرر بكل صراحة وجوب التمييز بين نوعين من القواعد المنظمة للتفتيش . القواعد المتعلقة بالنظام العام التي يترتب على مخالفتها البطلان المطلق ، والأخرى المتعلقة بمصالح الخصوم والتي يترتب على مخالفتها بطلان نسبي فقط . مثال ذلك ما قرره في حكم واحد ، من أن « بطلان التفتيش الحاصل بغير إذن من السلطة المختصة بما يمس النظام العام . والتمسك به جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى ، أما محضر التفتيش الذي يقوم به وكيل النيابة بدون أن يستصحب

(١) نقض ١٢ مارس سنة ١٩٢٤ ، مجموعة القواعد ، ج ٣ ص ٢٩٠ رقم ٢١٩ .

(٢) نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ص ٢٢٦ رقم ١٧٦ ومجلة القانون والاقتصاد

ص ٤ ص ١٢٢ — ونقض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ص ٤٠٦ رقم ٣٠٦ .

(٣) تمسك النقض في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ المشار إليه .

(٤) محكمة النقض في ٤ مارس سنة ١٩٣٥ منشور بمجموعة القواعد القانونية ج ٣ ص ٤٤٥ رقم ٣٤٤ .

معه كاتبا فيكون بطلانه نسيا ولايمس النظام العام في شيء . ولذلك يسقط حق التمسك به . مالم يطعن عليه أمام محكمة الدرجة الأولى (١) .

وقد تأيد هذا الاتجاه في حكم حديث لمحكمة النقض — حيث تمسكت الزوجة ببطلان تفتيش منزل تسكنه مع زوجها — في حين أن الزوج أقر هذا التفتيش وتمسك بصحته . فقبلت المحكمة الاستثنائية الطعن ببطلان التفتيش الذي قدمته الزوجة . رغم معارضة لزوج وتمسكه بصحة التفتيش . وردت على تمسك الزوج بصحة التفتيش بقولها : إنه لم يكن للسائق (الزوج) علم بما هو معزو إلى السائق عليها الأولى (الزوجة) قبل التفتيش كصریح أقواله أمام النيابة وبالتالي لم يأذن بدخول المنزل من جانبه (قبل التفتيش) ؛ فلا يملك بعدئذ (أى حصول التفتيش) أن يصحح بطلانا معتبرا من النظام العام ، وعليه يكون للسائق عليها الأولى أن تمسك بكل ما يثوب التفتيش الواقع على مسكنها من بطلان ، — وكان سبب البطلان الذي وصفته المحكمة ؛ بأنه من النظام العام ؛ هو عدم صحة الاذن الصادر بالتفتيش لأنه وجه إلى رجال مكتب الآداب الذين ليسوا من رجال الضبطية القضائية في ذلك الحين . وبالتالي لم يكن لهم الاختصاص بإجراء التفتيش . وقد أيدت محكمة النقض ما ذهبت إليه المحكمة الاستثنائية ، إذ قالت ، بعد أن أوردت نص عبارات الحكم الاستثنائي التي أوردناها ولما كان ما قاله الحكم المطعون فيه من ذلك صحيحا في القانون ، إذ أن للزوجة وهي تساكن زوجها ، وتحوز المنزل في غيبته ... ما يخول لها الدفع ببطلان التفتيش الذي تأذى من حصوله بغير رضاها ، ونصار بنتيجته ، مادام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله (٢) .

فلا بد إذن من التسليم بما سارت عليه أحكام النقض من وجود قواعد متعلقة بالنظام العام يترتب عليها بطلان التفتيش بطلانا مطلقا ، ولا يجوز التنازل عنه بعد حصوله . وإذا كانت أحكامها لم تضع معيارا عاما للفرقة بين القواعد المتعلقة بالنظام العام والقواعد غير المتعلقة بالنظام العام في التفتيش فلا يمكن أن تلام على ذلك ، لأن مسألة التمييز بين هذين النوعين من القواعد مسألة عامة تشمل كل القواعد المنظمة للإجراءات الجنائية، بل أنها تشمل كل القواعد القانونية — وقد حاول الفقهاء أن يوجدوا مقياسا يميزون به بين هذين النوعين ، فلم يستطيعوا أن يضعوه ، واكتفوا بذكر الأمثلة التي استمدت أغلبها من أحكام القضاء . وإذا كان الفقه والقضاء متعاونين لم يستطيعا إلى اليوم أن يضعوا هذا المقياس ، فعذرهم في ذلك واضح ، وهو صعوبة الوصول إلى وضع معيار ثابت دائم . وهذه الصعوبة نفسها وقف أمامها المشرع عاجزا ؛ عندما تهيأت له الفرصة لفرض مقياس معين للتمييز بين هذين النوعين من القواعد عند وضع المادة ٣٣٢ إجراءات — فلم يجرأ على وضع هذا المقياس واكتفى بذكر أمثلة للقواعد المتعلقة بالنظام العام وهي : أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو ولايتها بالحكم في الدعوى ، أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها ، وخشى المشرع أن يؤخذ هذا التعداد على سبيل الحصر فأضاف إليه : أو بغير ذلك مما هو متعلق

(١) نص ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ص ٣٢١ رقم ١٧٦ .

(٢) قض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٤ مجلة المحاماة السنة السادسة والثلاثون العدد الثاني ص ٢١١ رقم ٨٩ .

بالنظام العام . وهذه العبارة من المشرع دعوة صريحة للفتن والقضاء لكي يجتهد في كل حالة بعينها ليعرف ما إذا كانت القاعدة متعلقة بالنظام العام أم لا . وواجب الفتن والقضاء أن يقوموا بهذه المهمة ، مهمة التمييز بين القواعد الماسة بالنظام العام وغيرها ، في جميع القواعد القانونية ، سواء منها ما تعلق بالتنفيذ أو الحبس الاحتياطي أو غيرها . ومحكمة العليا لم تقصر في هذا الواجب ، ولم تترك فرصة تسنح لها دون أن تنبه إلى وجود قواعد متعلقة بالنظام العام بين أحكام التنفيذ ، وأنه يترتب على مخالفتها بطلانها مطلقاً . فعلى الفتن إذن أن يهتدى بأحكامها ، وأحكام القضاء عموماً ، لوضع مبادئ عملية لتحديد قواعد التنفيذ التي يترتب عليها هذا البطلان المطلق .

فنحن إذن لا نوافق على القول بأن بطلان التنفيذ يكون دائماً متعلقاً بالنظام العام كما رأى البعض ، ولا نقر القول بأنه يكون دائماً بطلان نسبي (١) ، لأن هذين النوعين من أنواع البطلان يلحقان التنفيذ ، بحسب نوع القاعدة التي تترتب على مخالفتها البطلان . وكلا الرأيين السابقين المتطرفين إنما يؤدي إلى الهروب من مواجهة المشكلة الحقيقية في بطلان التنفيذ ، وهي الإجابة على السؤال الآتي : متى يكون بطلان التنفيذ مطلقاً ، ومتى يكون نسبياً ؟ أو بعبارة أخرى ما هي القواعد المتعلقة بالنظام العام التي تحكم التنفيذ ، وما هي القواعد التي وضعت لمصلحة الخصوم الفردية ؟

إن الإجابة على هذا السؤال ليست هينة ، ولكن البحث فيها استلزم أولاً التخليص من الوهم الذي يتعلق به البعض ويستريحون إليه عندما يشعرون أن كل قواعد التنفيذ وأحكامه من طبيعة واحدة ، وأن بطلانها يجب أن يكون دائماً من نوع واحد . ولعل ما قدمنا يكتفي لإزالة هذا الظن واستبعاده . ويبقى لنا فرصة نستطيع فيها أن نبحث في معيار الفرقة بين حالات البطلان المطلق والبطلان النسبي في التنفيذ .

(١) راجع كتابنا فقه الإجراءات الجنائية رقم ٢٩١ ص ٤٥٤ وما بعدها . وكذلك رسالتنا بالفرنسية عن النظرية العامة لتنفيذ في القانون الفرنسي والمصري .

الوصية الواجبة

للأستاذ حمدي محمود عزام المحامي

جرى العمل قبل سنة ١٩٤٦ على كون الوصية اختيارية في جميع أحوالها وصورها حتى صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية فنص في المواد من ٧٦ — ٧٩ على نوع جديد من الوصايا هي الوصية الواجبة وخصصها لطائفة الأحفاد رغم كونهم غير وارثين ولا موصى لهم فعدل بذلك عما كان عليه العمل قبل صدوره .

وقد تلت الأوساط القانونية هذه الفكرة بكثير من التحفظ نتيجة مخالفتها للعمول به وقتئذ ونتيجة عدم التمهيد لتقنينها بأحكام المحاكم وكتب الفقه الحديث . فظلت الفكرة صعبة التبرير في أذهان الزملاء المشتغلين بالقانون حتى اعتقد البعض أن هذه المواد هي مجرد تشريع وضعي يرد مورد الاستثناء ولا يستند إلا لمبادئ العدالة وقواعد القانون الخاص بل ويكاد يعتبر دخيلاً على قواعد الفقه الإسلامي ونظاماً مكملًا لنظام الميراث .

إلا أن الحقيقة تخالف ذلك التصوير فلكل النصوص مبدئة على قواعد شرعية تستند إلى القرآن والسنة وقد سبق طرقها مراراً وتكراراً في كتب الفقه الإسلامي وكانت مثار خلاف بين الفقهاء في مختلف العصور .

وقد لاقت الفكرة منذ مرحلتها التحضيرية في لجنة الأحوال الشخصية معارضة قوية وتعرضت لمناقشات عنيفة داخل وخارج تلك اللجنة وما كان مقدراً لها أن ترى النور لولا أن قبض الله لها حفنة من أفاضل علماء الشرع فنخص منهم بالذكر والتقدير فضيلة الأستاذ محمد أحمد فرج السنهوري فعملوا على إبرازها إلى حيز الوجود والتطبيق العملي ، وبعد أن اقتنع المعارضون وكف المجادلون صدر قانون الوصية متضمناً في فصله السادس فكرة الوصية الواجبة .

والآن وقد تم توحيد القضاين الشرعي والمدني فقد آن للحامين الأهلين أن يولوا المسائل الشرعية مزيداً من اهتمامهم باعتبارها داخلة في نطاق اختصاصهم .

وسنتكلم تباعاً عن أساس التشريع وشروطه وقدر الوصية ثم طريقة إخراجها من التركة .

أساس التشريع

تركز فكرة الوصية الواجبة في أنها تقرير جزء معين من تركة الميت لبعض أقربائه الذين حددهم القانون رغم كونهم لا يستحقون ارثاً ولا وصية اختيارية متى تحققت فيهم شروط نص عليها القانون . بقى أن نرى ما استمدت هذه الفكرة أو القاعدة . هناك ثلاثة عوامل أو أسس

للفكرة : أولها شرعى وهو منشئ الفكرة من القرآن والسنة والفقه . والثانى قانونى وهو سند الفكرة المنطقى والقانونى . والثالث واقعى أو عملى وهو مبرر تقنيا فى صورة تشريع وستناول كل من الثلاثة بالترتيب .

أولاً - السند الشرعى :

يستند المبدأ أساساً على آية الوصية رقم ١٨٠ من سورة البقرة ووصها قوله تعالى « كذب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف ، وعلى حديثين للرسول عليه السلام أولهما حديث « ما حق امرء مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » ، وثانيهما حديث « إن الله أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية وارث » ، فالآية والحديث الأول يستفاد منهما وجوب الإيصال للوالدين والأقربين وإن هذا الغرض فى مخالفته إثم ومعصية موجبان للتكفير عنهما .

وبإضافة الحديث الثانى يستبعد من حكم الآية ورتة الميت : فهى بذلك لم تعد تشمل الوالدين لأنهما وارثن لا يحجبان حجب حرمان مطلقاً ولم تعد تشمل الأقربين الوارثين . فالشق الأول من السند الشرعى هو وجوب الوصية للأقربين غير الوارثين .

إلا أنه رغم هذا الوجوب فقد لا يقوم الميت بما فرض عليه قبل موته فلا يوصى لقربته فكيف نص القانون على وجوبها رغم ذلك . وهنا يدخل الشق الثانى من السند الشرعى .

فما دام الإيصال للأقربين غير الوارثين فرض على المسلم والإخلال به إثم ومعصية فإن للقائم على أمر المسلمين أن ينفذ فى تركة الميت بما قصر فى الإيصال به لقربته .

والشق الثانى من السند الشرعى هو اطاعة ولى الأمر وإمكان قيامه بأحد الأمور الجائزة شرعاً وبضم هذين الشقين . يكون لولى الأمر أن يقوم مقام الميت أى ينوب عنه فى الإيصال لقربته الغير وارثين أو بمعنى آخر أن يوجب لهم وصية رغم كونهم عند وارثين ولا موصى لهم .

ومن التحليل السابق يتضح بجلاء أن الوصية الواجبة ليست من قواعد الميراث أو قياساً عليه بل هى وصية عادية ينوب فى الإيصال بها شخص عن آخر شأن كافة التصرفات .

ثانياً - السند القانونى :

يمكننا إسناد الفكرة التى نص عليها القانون إلى قواعد التعويض المدنية فقد سبق أن رأينا عند التكلم فى السند الشرعى أن على الميت واجب هو الإيصال لأحفاده الذين مات أبوه فى حياته تعويضاً لهم عما فاتهم من ميراث كان يستحقه هذا الأب لو كان حياً .

فاذا لم يوص لهم الجد كان فى ذلك إثمًا ومقصراً ومخطئاً فيجب عليه التعويض يستقطع من تركته وخير تعويض ما كان عينياً وذلك بأن تعطى الأحفاد نصيب أبيهم فى الميراث بفرضه حياً فهذا هو نفس القدر الذى كانوا سيرثونه بعد موته .

فالقاعدة إذن أن الأحفاد يعوضون عما فاتهم من نصيب أبيهم ميراثاً بسبب موته المبكر وبسبب عدم إيصال جدهم لهم بهذا القدر .

وسنصادف تطبيقات تلك القاعدة كثيراً حتى أنها قد تحد من أعمال القواعد العامة للوصية عند تعارضها مع تلك القواعد .

وبالنسبة لتبرير الفكرة وفقاً لروح الشرع الاسلامى باعتباره قانوناً منظماً لنواحي معينة من الحياة فالتناجح أن قواعد الميراث تقوم أساساً على ولاء ونصرة الوارث لمورثه وعلى مشاركته في بناء الثروة العائلية في الأعم الأغلب .

ولاشك في ولاء ونصرة الأحفاد للجد وولاء ونصرة أبيهم له ولاشك في كون أبيهم في الأعم الأغلب ممن شاركوا في بناء ثروة الميت . فليس من العدل أن يكون جزاء هذا الابن وهؤلاء الأحفاد أن يكافؤا وعلى ولائهم ونصرتهم وشاركتهم بالحرمان من الاشتراك في هذه التركة بسبب القدر الذي عجل بوفاء أبيهم قبل جدهم على خلاف السنة الغالبة في الحياة .

ثالثاً — السند الواقعى للفكرة:

وتقصد بذلك ما حذى بالمرجع إلى مخافة ما كان معمولاً به وما كان معروفاً من الناس كافة في شأن الوصايا ولادراك عدالة ذلك التشريع يكفى أن نلقى النظر في مجتمعنا المصرى الإسلامى ويقصد بذلك المجتمع سواد الشعب المكون من الزراع والعائلات القائمة في الريف المصرى . فهناك نجد العائلات مازالت محتفظة بوحدتها وكيانها وعصبيتها واتصال أفرادها بعضهم ببعض .

ففي تلك العائلات لو مات الابن في حياة أبيه وترك أولاداً فالغالب أن يتكفل الجد باعتباره رب العائلة بالإتفاق على أحفاده فيدخلهم في عياله ويتعهد بتربيتهم وملاحظتهم حتى يصبحوا قادرين على الكسب .

كما أنه وفقاً لطبائع النفوس البشرية وللملاحظ فعلاً فإن الأحفاد يكونون أقرب الناس إلى قلب الجد وأخصهم بعطفه ورعايته وتدليله خاصة إذا كان أبوهم ميتاً يضاف إلى ذلك أن الغالب في سنة الحياة أن الجيل الثالث وهم الأحفاد يكونون صغار السن عند وجود الجيل الأول أى الجد حياً فهم بذلك أحوج للمساعدة وأشد نطلباً للبال من غيرهم من الورثة أو الموصى لهم البالغين القادرين .

يضاف أخيراً أنه قد يكون في نية الجد أن يوصى لهم لولا أن عاجلته المشية قبل ذلك . فهذه الظروف والحالات التي عرضناها على سبيل المثال كانت تعرض على القضاء دون أن يجد القضاء سنداً يبرر الحكم بما يروونه عدلاً وحقاً لذلك عمت الشكوى من هذه الأوضاع الشاذة المنافية للعدالة حتى لم يعد من الممكن اعتبارها حالات فردية خاصة يمكن التغاضى عنها بل اعتبرت مشكلة اجتماعية خطيرة تبرر الخروج عما كان معمولاً به ومخالفته في صورة تشريع يلحق بقانون الوصية .

هذه هي أسانيد فكرة الوصية الواجبة بإيجاز. بقى التسكلم في تفسير نصوص القانون أن نورد اعتراضين أساسين وجها إليها بقصد هدمها من أساسها .

الاعتراض الأول :

ويتلخص هذا النقد في أن المشرع لا يمكنه أن يقوم بتحديد من هم أولى الناس بمال المورث بواسطة تشريع وضعى لأن ذلك قد سبق بيانه وتحديد به نزول آية الميراث .
فإن آية الميراث حددت أولى بالناس واشدهم حاجة لمال المورث وبذلك فلا يمكن للبشر مخالفة ذلك أو إنشاء قواعد جديدة أو تكميلية للميراث إذ أننا بذلك نأخذ من نصيب الورثة أو الموصى لهم لنعطى من لا يستحق ارثا ولا وصية .

الاعتراض الثانى :

ان مهمة لجنة الأحوال الشخصية قد حددت عند تكوينها بالاختيار بين مذاهب الفقه الاسلامى لا الاجتهاد واستنباط الأحكام . ومبدأ الوصية الواجبة لم يقل به أحد من الصحابة والأئمة والفقهاء وهو مخالف لرأى جمهور الفقهاء .

الرد على هذين الاعتراضين :

بالنسبة للاعتراض الأول فإنه إن دل على شىء فإنه يدل على الجود الذى وصف به بعض المشتغلين بالفقه الإسلامى فإنه دعوة إلى الرجعية وما أصاب دين من الأديان تدهور إلا بسبب تلك القدسية التى يضيفها عليه البعض حتى يحرم التكلم عن قواعده والفقه فى مبادئه فليس معنى القدسية الدينية حرمان معتقيه من تفهم الأسس التى قام عليها وحكمة كل تشريع من تشريعاته .

وفى صدد الوصية الواجبة ليس الامر وضع نظام جديد للميراث أو قواعد تكمله بل ان هذا التشريع هو وصية من مبدئه إلى منتهاه وكل ما فى الأمر أن القائم على أمر المسلمين يقوم بما قصر المسلم فيه من فرض فيوصى نيابة عنه للأقربين غير الوارثين ويكفيها ما ذكرناه فى سند التشريع للرد على الاعتراض الأول .

أما بالنسبة للاعتراض الثانى فأننا نورد تحديد مهمة لجنة الأحوال الشخصية فقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للشروع مانصه ، وقد رأت وزارة العدل تحقيقا لرغبات الأمة المتكررة ولما وعدت به الوزارة فى خطاب العرش . تأليف لجنة تقوم بوضع قانون شامل للأحوال الشخصية وما يتفرع عنها وللأوقاف والموارث والوصية وغيرها مما يدخل اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس الحسينية تختار أحكامه من المذاهب الإسلامية وترعى فيه عادات الأمة وتقاليدها وما يلائم حالها ويسير رقيها الاجتماعى ويحقق ما تنطوى عليه الشريعة السمحة من يسر وخير .

فهمة اللجنة إذن لم تكن الاخذ برأى جمهور الفقهاء ولا المذاهب الأكثر انتشارا ولا بأقوال الأكثر عددا من الفقهاء بل يتخير ما تراه عدلا منطقيا مستقدا ومتشبا مع عادات الأمة وتقاليدها وروح التشريع الإسلامى السمحة .

فإذا كانت اللجنة قد وجدت الفقهاء متعادلين فى تأييد مبدأ الوصية الواجبة ومعارضتها فلا مأخذ

عليها إذا هي رجحت إحدى الكفتين مستهدية في ذلك بحاجات البلاد العملية وتقاليدها وروح العدالة .

وهي في ذلك تستند إلى ثمانية من كبار الصحابة أخصهم العباس وأم المؤمنين رضى الله عنهما وإلى أكثر من ٢٥ تابعا وقيها أهمهم ابنى حزم الظاهري وطاووس والطبرى وغيرهم .

نصوص قانون الوصية المواد من ٧٦ — ٧٩

المادة ٧٦ — إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذى مات فى حياته أو مات معه وله حكما بمثل ما يستحقه هذا الولد ميراثا فى تركته لو كان حيا عند موته وجب للفرع فى التركة وصية بقدر هذا النصيب فى حدود الثلث بشرط أن يكون غير وارث والا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر ما يجب له وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله .

وتكون هذه الوصية لاهل الطبقة الاولى من أولاد البنات ولأولاد الابناء من أولاد الظهور وإن نزلوا على ما يجب كل أصل فرعه وإن نزل قسمة الميراث كالأول كان أصله أو أصوله الذين يدل بهم إلى الميت ماتوا بعده وكان موتهم مرتبا كترتيب الطبقات .

المادة ٧٧ — إذا أوصى الميت لما أوجبت لهم الوصية بأكثر من نصيب كانت الزيادة وصية اختيارية وإن أوصى له بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر وجب لمن لم يوص له قدر نصيبه ويؤخذ من نصيب من لم يوص له ويوفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجبت من باقى الثلث فإن ضاق عن ذلك فنه وما هو مشغول بالوصية الاختيارية .

أولا — من يستحق الوصية الواجبة :

يستحق الوصية الواجبة فئتان من الأحفاد وفقاً لنص المادة ٧٦ من قانون الوصية .

الفئة الأولى — الطبقة الأولى من أولاد البنات : وتشمل ابن بنت الميت وبنت بنت الميت دون غيرهم من فروع البنات فالنص صريح فى ذلك .

الفئة الثانية — أولاد لأبناء من أولاد الظهور : وهذه تشمل كافة طبقات أولاد أبناء الميت مهما نزلت درجاتهم مادام لم يدخل فى سلسلة اتصالهم بالميت أى .

إلا أنه تجدر ملاحظته حاله كون مستحقة الوصية أى كحالة بنت ابن الابن فإن كونها أى لا يمنع من اعتبارها من أولاد الظهور لعدم وجود أى فى سلسلة اتصالها بالميت .

لم اقتصر القانون على هاتين الفئتين دون غيرهما ؟ ؟

سبق أن ذكرنا عند التكلم على السند الشرعى للفكرة أنه وفقاً لنص الآية الكريمة والحديثين

يستحق الوصية الواجبة كافة الأقربين غير الوارثين. فشكلة تحديد من يستحق الوصية هي في الحقيقة مشكلة تحديد المعنى المقصود بكلمة الأقربين في الآية .

فاذا رجعنا إلى معنى القرابة في القرآن عامة لوجدنا آراء الفقهاء غير متفقة في تحديدها فمنهم من يرى أن القريب هو من يجمعه بالشخص الأب العاشر أو السابع أو السادس ومنهم من يرى أن القريب هو ذى الرحم المحرم ومنهم من عرف القريب بأنه من يجمعه بالشخص صلة القرابة باطلاق دال على التعميم . فالقريب هو كل من يتصل بالشخص عن طريق أصوله أو فروعه .

وقد أخذت لجنة الأحوال الشخصية في بدء الأمر بالرأى الأخير فأخذت بالاطلاق الدال على التعميم ولكنها سرعان ما عدلت عن ذلك لأن في الرأى وجوب ترتيب القرابات درجات يحجب بعضها البعض في استحقاق الوصية الواجبة وذلك بلا شك يؤدي إلى غموض التشريع وتشعبه وصعوبة تطبيقه عملاً كما أنه قد يعبر بحق وضع نظام بجانب نظام الميراث يوجد المجال للبفاضة بينهما يضاف إلى ذلك كما سبق أن ذكرنا في صدد السند الواقعي لفكرة أن هذا التشريع صدر لمجابهة الضرورات العملية ومعالجة الحالات التي عمت منها الشكوى فهذا وحده مبرر مخالفة تلك النصوص لما كان معمولاً به قبل ذلك . فهذه المخالفة المناقضة للعرف القضائي السابق إذن محددة بحدود لا يمكن لها أن تجاوزها ، تلك الحدود هي القدر الذي تستدعيه الضرورة المحققة الظاهرة من عموم الشكوى أى السند الواقعي للفكرة أما الأحوال النادرة أو الاستثنائية فلا تبرر الخروج عما جرى عليه العمل . لذلك قرر المشرع الاكتفاء بإيجاب الوصية لفروع الميت دون باقي القرابات غير الوارثين فان باقى الحالات تعتبر مشكلة فرعية استثنائية لا تبرر وضع نظام عام لمعالجتها وبذلك يمكننا بجلاء أن نلاحظ كيف حد السند الواقعي من أعمال قاعدة التعويض أو السند القانوني للفكرة .

إلا أن المشرع لم يقتصر على إيجاب الوصية للفروع بل فرق في ذلك بين فروع الذكور وفروع الاناث فأوجبها للأولين باطلاق وقصرها في الثانية على الطبقات الأولى فقط .

وسنده في هذه التفرقة تقاليدنا الشرقية الإسلامية المتوارثة بصدد العلاقات العائلية .

فلك تلك التقاليد تقضى بانزال فروع البنات منزلة أقل من فروع الأبناء باعتبار الأولين قد ضعفت علاقتهم ونبعيتهم لأسرة البنت بزواجها من أجنبي ودخولها في أسرة جديدة هي أسرة الزوج وعلى حد قول الشاعر العربي : بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء لرجال الأباعد .

فالتقاليد في مصر بل في الشرق العربي بأجمعه تقضى باعتبار أولاد البنات أولاد الرجال الأباعد الغرباء ، وهذا ما يبرر اقتصار المشرع في إيجاب الوصية على الطبقة الأولى من أولاد البنات فقط دون أعمال قاعدة التعويض إعمالاً كاملاً مطلقاً بما يترتب عليه المساواة بين فروع الذكور والاناث من الأبناء .

ثانياً — شروط استحقاق الوصية الواجبة :

لوصية الواجبة تسعة شروط ذكر بعضها صراحة في نص المادة ٧٦ من قانون الوصية واستفيد الباقي من القواعد العامة وأساس التشريع .

إلا أنه لإيضاح تلك الشروط تفرض وجود ثلاثة أجيال : الاب وهو من استحققت في تركته الوصية ويعبر عنه بلفظ الميت والابن وهو الذي مات في حياة أبيه ويعبر عنه بلفظ الولد وابن الابن وهو من يستحق الوصية الواجبة ويعبر عنه بلفظ الفرع .

ونرى أن نجمل تلك الشروط أولاً ثم نتناولها بالتفصيل .
الشرط الأول — موت الولد قبل أبيه أو أمه .

الشرط الثاني — عدم قيام مانع من موانع الإرث في الولد بالنسبة للميت .

الشرط الثالث — أن يكون الفرع موجوداً عند موت المورث .

الشرط الرابع — ألا يكون الفرع محروماً من الارث في تركه أبيه أو أمه .

الشرط الخامس — ألا يكون الفرع قاتلاً لمن تجب في ماله الوصية .

الشرط السادس — ألا يكون الفرع محجوباً بأصله .

الشرط السابع — ألا يكون الفرع وارثاً في تركه الميت .

الشرط الثامن — ألا يكون الفرع قد أعطى قدر الوصية الواجبة من الميت بلا مقابل .

الشرط التاسع — ألا يكون الميت قد أوصى للفرع بقدر نصيب أصله وصية اختيارية .

وفيما يلي تفصيل هذه الشروط :

الشرط الأول : موت الولد قبل أبيه أو أمه أو معه ولو حكماً : والموت إما أن يكون حقيقة أو حكماً .

(أ) الموت الحقيقي : وتجب الوصية في هذا الموت بثلاث صور أو طرق .

١ — موت الولد قبل أبيه حقيقة وبقينا .

٢ — موت الولد مع أبيه حقيقة وذلك بأن تحدث الوفاة في وقت واحد كحالة موتهما بمحادث واحد لحكم الولد هنا كحكمه لو مات قبل أبيه .

٣ — موت الولد مع أبيه حكماً وذلك وفقاً لنص المادة الثالثة من قانون الموارث فإذا مات الولد والاب ولم يعلم أيهما مات قبل الآخر اعتبرهما القانون ميتين في وقت واحد .

(ب) الموت الحكمي : ويشمل الموت الحكمي حالتين هما حالة المفقود وحالة المرد .

١ — المفقود :

تتولى المادتان الأولى والخامسة والأربعين من قانون الموارث تنظيم أحكام المفقود بالنسبة

لإرث المفقود من الغير يعتبره القانون ميتاً من يوم فقده وذلك للشك في حياته عند موت المورث ، وبالنسبة لإرث الغير من المفقود يعتبره القانون ميتاً من يوم الحكم بموته وذلك للشك في موته ، وقياساً على هاتين القاعدتين فإذا كان المفقود هو الولد فإنه يعتبر ميتاً من يوم فقده أما إذا كان المفقود هو من يجب في ماله الوصية فإنه يعتبر ميتاً من يوم الحكم باعتباره ميتاً لا من يوم فقده وعلى هذا الأساس لو كان الولد أو أبيه مفقوداً لأمكننا معرفة من منهما يعتبر في حكم القانون ميتاً قبل الآخر وكذلك الحال لو كان الاثنان مفقودين .

٢ - المرتد :

لم يرد في شأن المرتد والمرتدة نص في قوانين الأحوال الشخصية ، وذلك للقول بتعارض أى تنظيم مع نصوص دستور سنة ١٩٢٣ القاضى بحرية الدين والعقيدة وبذلك ظل المرتد والمرتدة خاضعين لحكم الأراجيح من أقوال أبى حنيفة طبقاً لنص المادة ٢٨٠ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

وراجع المذهب الحنفى هو أن :

المرتد يعتبر ميتاً من يوم قتله أو الحكم بلحاظه لدار الحرب .

أما المرتدة فالعبرة بيوم موتها حقيقة أو حكماً .

وعلة التفرقة بين الاثنين أن المرتد بخير بين الرجوع عن رده أو يقتل أما المرتدة فتحبس حتى ترجع عن ردها

الشرط الثانى :

عدم قيام مانع من موانع الورث بالولد بالنسبة لتركه الميت .

م ٧٦ د .. ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته لو كان حياً عند موته ... ،

القاعدة العامة في الوصية أنها علاقة مباشرة فيما بين الموصى والموصى إليه فهى تنتقل عن ذمة الأول مباشرة إلى ذمة الثانى ولذلك فهى لا تتأثر بصفات أو خواص غيرهم من الناس إلا أنه بالنسبة للوصية الواجبة فالأمر يختلف عن ذلك التقدير فنجد أن كون الولد الذى مات في حياة أبيه محروماً من الارث يحرم أبناءه من المشاركة في تركه جدهم عن طريق الوصية الواجبة. والسبب في ذلك أن فكرة الوصية الواجبة أساسها هو تعويض الأحفاد عما فاتهم من الميراث بسبب موت أبيهم قبل جدهم فإذا كان أباهم محروماً من الارث لمانع من موانعه فعنى ذلك أنه لم يفتهم شيء بسبب موته المبكر فسواء مات أبيهم قبل جدهم أو بعده ، فما كانوا سيأخذون شيئاً من تركه الجدة وعلى هذا الأساس فإنهم لا يستحقون تعويضاً عن طريق الوصية الواجبة .

وهنا تجدر ملاحظة أن الجدة في كافة الأحوال ان يوصى لأحفاده وصية اختيارية سواء كان أبوهم حياً أو ميتاً محروماً من الارث أو غير محروم .

بقى أن نورد بإيجاز موانع الارث التي قد تقوم بالولد فتحرم فروعها من استحقاق الوصية الواجبة. موانع الارث أربعة أغفل القانون احداها وذكر الباقي في المادتين الخامسة والسادسة من قانون الموارث وهي :

(أ) الرق :

الرق من موانع الإرث لأن الرقيق مال وهو مملوك لشخص آخر فليس له أن يملك مالا آخر لنفسه بطريق الميراث وقد أغفل قانون الموارث ذكر الرق في المادتين ٥ و ٦ إلا أنه تحرز لذلك فلم يورد باقي الموانع على سبيل الحصر بل قال في المادة ٥ د من موانع الارث ، وقد جاء اغفال النص عليه في القانون نتيجة تحريم قيام هذا النظام في مصر وفي العالم كله فان وجد فهو استثناء غير مشروع ويعتبر جريمة فكل إنسان حر مهما قبل غير ذلك عن رقه .

(ب) القتل :

يجب ألا يكون الوارث قاتلا لمورثه وكذا ألا يكون الولد قاتلا لأباه (الميت) وإلا أدى ذلك إلى حرمان فروع القاتل من استحقاق الوصية الواجبة لو مات قبل المقتول .

أما بالنسبة لشروط القتل المانع من الإرث فسيلى تفصيلها في الشرط الخامس

(ج) اختلاف الدين :

يحكم هذه الحالة نص المادة السادسة من قانون الموارث وهي تقضى ما يلي :

- ١ — فالنسبة للمسلمين لا توارث بين المسلم وغير المسلم .
- ٢ — بالنسبة لغير المسلمين . يتوارث غير المسلمين مهما اختلفت أديانهم ومملهم وطوائفهم بشرط ألا يكونوا مرتدين .
- ٣ — بالنسبة للمرتدين . سبق ان ذكرنا أن أحوال المرتد تخضع للراجع من المذهب الحنفي وهو يقضى بأن المرتد والمرتدة لا يرثان من أحد مطلقا ولو كان مرتدا مثلها .
- فإذا مات المرتد استحق تركته ورثته المسلمين بالنسبة لما كسبه قبل رده ويؤول ما كسبه بعد رده إلى بيت المال وإذا كانت الميتة مرتدة ورثها ورثتها المسلمون في كل مالها ولا يرث في تركه المرتد أو المرتدة أحد أصحاب الأديان أو الملل الأخرى غير المسلمين .
- ٤ — اختلاف الدارين . وتحكم هذه الحالة المادة السادسة من قانون الميراث وهي تقضى بأن اختلاف الدارين لا يمنع من الارث فيما بين المسلمين مهما اختلفت ديارهم .
- أما بالنسبة لغير المسلمين فإن اختلاف الدارين يمنع من الارث إذا كانت شريعة الدار التي يقيم بها الوارث تمنع من توريث الأجانب . وذلك طبقا لقاعدة المعاملة بالمثل .

الشرط الثالث : أن يكون الفرع موجودا عند موت المورث .

وهذا الشرط هو تطبيق لنص المادة السادسة من قانون الوصية في فقرتها الثانية التي تنص على

الموصى له أن يكون موجودا عند الوصية إن كان معينا، ذلك لأن الوصية تملك والموت يهمل أهلية الوجوب . لذلك تبطل الوصية بموت الموصى له قبل الموصى .

حالة كون الفرع حملا :

قد يكون الفرع المستحق للوصية الواجبة حملا في حالة واحدة فقط هي حالة وجود زوجة أجد أبناء الظهور حاملا ومعتدة وفاة ولا يعد الحمل موجودا وقت وفاة الجد إلا إذا ولد لمدة ٣٦٥ يوما من تاريخ هذه الوفاة وذلك تطبيقا لقواعد المواريث والوصية م ٣٥ أما بالنسبة لباقي حالات الفروع فلا يتصور استحقاق فرع بنت الميت وصية واجبة حالة كونه حملا لأن حياة أمه تحجبه عن استحقاق الوصية وكذلك الحال إذا كان الحمل من أبناء الظهور ولم تكن أمه معتدة وفاة فإن أباه يحجبه عن استحقاق الوصية .

الشرط الرابع : ألا يكون الفرع محروما من الميراث في تركه أبيه أو أمه .

ومعناه اشتراط كون الفرع وارثا لأبيه أو أمه : هذا الشرط لم يرد صراحة ضمن نصوص الوصية الواجبة بل أنه مستفاد من أساس التشريع ففكرة الوصية الواجبة تقوم على أساس تعويض الأحماد عما فاتهم من ميراث أبيهم في تركه جدهم وفي حالة كونهم محرومين من الارث في تركه أبيهم أو أمهم لم يفهم شيء بسبب هذا الموت إذ أنهم محرومين حرمانا مطلقا لقيام المانع فليس من المنطق أن نحرم الفرع من تركه أبيه ثم نوجب له وصية على جده بمقتولة أن هذا نصيب ما كان سيؤول إلى الولد إذا كان حيا وما كان سيؤول إلى فروعه بعد موته .

الشرط الخامس : ألا يكون الفرع قاتلا لمن يجب في ماله الوصية أو لمورثه .

م ١٧ من قانون الوصية : د يمنع من استحقاق الوصية الاختيارية أو الوصية الواجبة قتل الموصى أو المورث ،

(أ) قتل الموصى — من القاعدة العامة في الوصية يتضح ان قتل الموصى له للموصى يبطل الوصية والوصية الواجبة كما سبق القول لا تخرج عن كونها وصية يقوم بالإيصاء بها نيابة عن الميت ولى الأمر لذلك فهي تخضع للقاعدة العامة وتصبح باطلة أو غير جائزة عند قتل الفرع للميت .

(ب) قتل المورث — والمورث مباشرة يقصد به الأب أو الأم فقتل أحدهما يحرم أبنائه من الإرث في تركه وبذلك لا يستحق وصية واجبة في تركه جده تطبيقا للشرط الرابع السابق ذكره إلا أن القانون لم يقصد بالورثة الأب والأم فقط وإنما قصد بذلك المورث بالواسطة أيضا فيقصد به مورث الفرع أو بمعنى آخر قتل أحد حلقات السلسلة التي نصله بالميت فمثلا لو أنجب محمد من الناس ابنه خالد الذي أنجب ابنه عمر ثم مات عمر عن ابنه زيد وقتل زيد جده خالد لما استحق وصية واجبة في تركه جده محمد عند موته ذلك إعمالا لقاعدة التعويض السابق ذكرها لأنه ليس من العدل أن يكون الفرع محروما من الارث في تركه المقتول ثم نجهز له أخذ وصية واجبة من جده الأعلى

بطريق الادلاء اليه بمن قتل. بقى ان نوجز شروط القتل المانع من استحقاق الوصية : نظمت شروط هذا القتل المادتان السابعة عشر من قانون الوصية والخامسة من قانون المواريث وهما تطلبان خمسة شروط .

١ — أن يكون القتل عمداً ويرجع في تقدير كون القتل عمداً أو غير عمداً إلى حكم القاضي الجنائي لا قاضي الأحوال الشخصية .

٢ — أن يكون القاتل فاعلاً أصلياً أو شريكاً أو شاهد زور أدى شهادته للحكم بإعدام المورث وقد جاء هذا النص متمشياً مع قانون العقوبات فيرجع في تفسير معناه إلى هذا القانون .

٣ — أن يكون القتل بغير حق ومثاله القتل بموجب وبحق مشروع حالة تنفيذ الجلاذ حكم الإعدام وحالة الدفاع الشرعى وفقاً لقواعد القانون الجنائي .

٤ — أن يكون القتل بغير عذر وقد قام الجدل حول اعتبار المقصود بذلك هو العذر الشرعى أم العذر كما هو معروف في الحكم الجنائي وخصوصاً وأنه نص في هاتين المادتين على أنه يعتبر من الأعذار تجاوز حق الدفاع الشرعى إلا أن الراجح وفقاً لمناقشات المادة الخامسة من قانون المواريث أن المقصود بالعذر هو العذر الشرعى والعذر الشرعى يتبع في تحديده الأرجح من أقوال أبي حنيفة وفقاً لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

٥ — أن يكون القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمسة عشرة عاماً وتتبع في قياس كون القاتل عاقلاً أو غير عاقل المعايير الشرعية لا الجنائية وبذلك لا يعتبر عاقلاً القاتل في حالة غيابه عن وعيه بسبب شرب المخدرات وبحسب عمر القاتل وفقاً للتقويم الشمسى وذلك متمشياً مع المتبع بالنسبة للحالات الجنائية ووفقاً للمفهوم من نص المذكرة الإيضاحية .

الشرط السادس : ألا يكون الفرع حجوباً بأصله .

مادة ٧٦ — « على ما يحجب كل أصل فرعه دون فرعى غيره » .

ويقصد بالأصل هنا كل حلقة من حلقات السلسلة التي تصل الفرعى بالميت ذلك لأن وجود هذا الأصل يمنع بداهة من أعمال قاعدة التعويض فوجود الأصل يجعله يستحق ميراثاً أو وصية واجبة وبذا لا يفت فروعه شيء من تركه في الميت ولا موجب لتعويضهم حالة كون الأصل الموجود محروماً من الارث .

تقضى القاعدة العامة في الميراث بأن المحروم من الارث لما منع من موانعه لا يحجب غيره من الورثة ويعتبر وجوده كعدمه أى في حكم الميت (م ٢٤ مواريث) .

إلا أن قانون الوصية لم يتبع هذا الحكم في صدد الوصية الواجبة فنص في المادة ٧٦ على أن الأصل يحجب فرعه باطلاق وبلا تفرقة بين كون الأصل الموجود مستحقاً للارث أو محروماً منه . ويرى الأستاذ أحمد فرج السنهوري أنه كان الأجدر بالمشرع أن يستثنى من ذلك حالة حرمان

الأصل المحروم من الميراث بسبب قتله للورث ؛ فيوجب وصية لفروعه حتى لا يكون في ذلك معاقبة للفروع على جريمة أصلهم وقياساً على حالة كون الفرع هو الوارث الوحيد للمقتول ففي تلك الحالة يستحق الفرع كل تركه ميراثاً رغم قتل أصله للورث . ولكن إزاء صراحة القانون لا مجال لأعمال هذا التفسير .

الشرط السابع : ألا يكون الفرع وارثاً في تركه الميت .

مادة ٧٦ د ... يشترط أن يكون غير وارث . . .

وسبب هذا الشرط أنه ما دام الفرع قد نال نصيبه من الميراث فإن هذا النصيب هو ما قدره سبحانه وتعالى عدلاً وكافياً له . وليس لبشر أن يعدل فيه أو يضيف إليه . وعلى ذلك فهما قل نصيب الفرع عن قدر ما كان سياله بطريق الوصية الواجبة فلا يستحق شيئاً آخر من تركه الميت مهما لحقه من جراء ذلك من غبن .

وفي هذا الشرط بلا شك مخالفة لاساس التشريع من حيث قيامه على قاعدة التعويض ؛ إلا أن هذه المخالفة تستند إلى سند قوى لا يمكن اغفاله كما سبق البيان .

الشرط الثامن : ألا يكون الفرع قد أعطى قدر الوصية الواجبة من الميت بلا مقابل .

مادة ٧٦ د... ألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر ما يجب له . وإن كان أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله .

وشروط حالة الاعطاء هذه خمسة هي :

١ — الإعطاء : والإعطاء لغة ومعنى يشترط فيه ركن الرضاء والاختيار وبذلك فلا يعتبر إعطاء سرقة الحفيد واختلاسه واغتصابه لمال الجد قهراً . وفي تلك الحالات ليس للورثة الاستناد إلى فعل الحفيد لحرمانه من استحقاق الوصية الواجبة بل كل ما لهم إذا ما أثبتوا ذلك ادخال هذا القدر المسروق أو المختلس في مقومات التركة .

٢ — يمن تجب في ماله الوصية : فيجب أن يكون الإعطاء من مال الميت نفسه بحيث يمس ذمته المالية حقيقة فلا يجب إعطاء المال المقدم من غير الميت للحفيد ولو كان الإعطاء بحاملة أو بناء على طلب وإلحاح الميت فلا عبرة بالبائع مطلقاً .

إلا أنه يجب ملاحظة أن العبرة بالإعطاء حقيقة ولا اعتداد بالصورية فلو أعطى شخص للحفيد مالا مقابل إجرائه من دين عليه للميت فإن هذا الإعطاء يعتبر صادراً من الميت ماساً لذمته المالية .

٣ — لمن تجب له الوصية : يجب أن يكون الإعطاء للحفيد نفسه بحيث يمس ذمته المالية بالزيادة فلو أعطى الميت لأقارب حفيده أو ورثته أو موروثة كزوجته وأولاده فإن هذا لا يعد إعطاءً بالمعنى المقصود ولو كان المقصود به مقابل الوصية الواجبة ولو تم بناء على طلب الحفيد وإلحاحه .

إلا أنه يجب أن نلاحظ في هذه الحالة أيضاً الوضع الحقيقي دون الصوري فلو وفي الميت ديناً للغير على الحفيد فإن هذا يعد إعطاءً مبرراً لذمة من الوصية الواجبة .

٤ — إعطاء بلا مقابل (بلا عوض) : ويقصد بالمقابل أو العوض هو المقابل المادى الممكن التقديم لا مجرد المقابل الأدبى أو المعنوى فلو أعطى الميت لحفيده مبلغاً نظير بره وعنايته به فإن هذا الإعطاء يعتبر بغير مقابل اللهم إلا اعتبرنا هذه العناية أو البر نوعاً من أنواع عقد العمل .

٥ — بقدر الوصية الواجبة : أما إذا قل ما أعطى له عن قدر ما يستحقه وجبت له الوصية بقدر ما يكمله .

(١) هل يشترط أن يكون الإعطاء بنية التعويض عن وفاة الولد قبل أبيه ؟

لم يشترط القانون هذا الشرط فيكفى مجرد الاعطاء وفقاً للشروط السابقة ولا عبرة بالبائع على هذا الإعطاء فلو أعطى الجد حفيده مبلغاً يسد به ديناً في ذمته للغير وكان غرض الجد من ذلك مجرد حماية اسم العائلة ومركزها فإنه يعتبر إعطاءً مانعاً من استحقاق الوصية الواجبة .

(ب) هل يمنع إعطاء الميت لولده الذى مات قبله بدون عوض قدر ما يستحقه ميراثاً من استحقاق الحفيد للوصية ؟

يرى فضيلة الاستاذ أحمد فرج السنهورى أن المفروض لا يستحق الحفيد وصية واجبة لانعدام فكرة التعويض فالحفيد لم يفوته شيء لأن أباه قد نال حظه من ثروة الميت . إلا أن الأمر غير ذلك فالقانون يقضى بالآثار لهذا النوع من الإعطاء على استحقاق الحفيد للوصية وأرى أنه في ذلك يتمشى تماماً مع قاعدة التعويض دون أن يخرج عنها ذلك لأن هذا الولد الذى أعطى نصيبه من الميراث قبل موته لو كان حياً عند وفاة الميت لاستحق ميراثه المقدر له شرعاً دون أدنى تأثير لكونه قد أعطى بلا مقابل مبلغاً يعادل هذا النصيب لأن الهبة لا تؤثر في قدر الواجب ميراثاً . وعلى هذا الأساس يكون قد فات الحفيد نصيب أباه ميراثاً مما يوجب إعمال قاعدة التعويض المؤدية لإيجاب الوصية .

الشرط التاسع : ألا يكون الميت قد أعطى الفرع قدر الوصية الواجبة بطريق الوصية الاختيارية . وذلك لأنه لو أوصى الميت لحفيده بقدر نصيب أباه فإنه يعتبر قد نفذ الغرض الذى تقضى به الآية الكريمة وهى سبب التشريع وبذلك ينتفى السبب الموجب للتعويض .

إلا أنه إذا أوصى بقدر يقل عما كان يستحق الفرع بطريق الوصية الواجبة وجبت له الوصية بقدر ما يكمل هذا النصيب إعمالاً لقاعدة التعويض .

قدر المال الذى يجب فيه الوصية :

نص الآية ان ترك خيراً ...

وقال البعض في تفسير كلمة الخير إنه القدر من المال أو الحد الأدنى الممكن الإنتفاع به وفقاً للعرف في الزمان والمكان وبذلك فإنه يشترط في استحقاق الوصية الواجبة أن تكون تركه

الميت قد بلغت قدرا معيناً من المال ليصح معه القول بأنه قد ترك خيراً وفقاً للعرف الجاري بين الناس في الزمان والمكان وفقه القانون . ولكن لما كان القانون قد استند في وضع تشريع الوصية الواجبة على قاعدة التعويض فإن مقتضاها يشمل الكثير والقليل فتجب الوصية في أقل قدر من المال يتركه الميت مهما بلغ هذا القدر من القلة أو حتى التفاهة .

هل يشترط احتياج من يجب له الوصية ؟؟

سبق أن ذكرنا عند التكلم على الأساس العمل للتشريع أن الملاحظ هو فقر الأحفاد عند موت آبائهم وحاجتهم إلى المال فلقد فرض وكان الأحفاد متيسري الحال مقتدرين غير محتاجين للوصية فإن المنطق يقضي بعدم إجبارها لهم فلم يعد من المصلحة العامة إعطاء الفرع الثرى قدراً من المال في تركه الميت في حين يقابل هذا الاعطاء حرمان الورثة أو الموصى لهم من جزء من نصيبهم قد يكون أشد الحاجة إليه من الحفيد . هذا من الناحية العملية .

أما من الناحية الفقهية فالمعروف أن الوصية تبرع يشمل في ثنائياها معنى الصدقة والصدقة لا تجب إلا للفقير المحتاج دون الغنى إلا أن المشرع لم يأخذ بوجه النظر هذه فقال بعدم اشتراط حاجة الفروع لاستحقاق الوصية وذلك إعمالاً لقاعدة التعويض أو السند القانوني للفكرة . فالتعويض يقضى باعطاء الأحفاد ما فاتهم بوفاء أبيهم من الميراث بغض النظر عما يمتلك هذا الحفيد من المال . وأضافوا إلى ذلك أن الحاجة في حد ذاتها تختلف باختلاف الزمان والمكان ويصعب تعويضها ووضع معيار ثابت لها إلا أنه كان الممكن النص على اشتراك الحاجة على أن يترك تقديرها لقاضي الموضوع بعد أن يوازن بين ثروات الورثة والموصى لهم اختارياً وثروة مستحق الوصية الواجبة وبعد الإحاطة بعرف الجهة وظروف الموضوع ومبادئ العدالة ولكن إزاء نص القانون لا مجال للتفسير.

قدر الوصية الواجبة

نص الآية . . . الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف .

فتحديد قدر الوصية الواجبة يكون بتفسير كلمة المعروف المنصوص عليها في الآية وفي القانون م ٧٦ بمثل ما يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركه لو كان حياً عند موته . . . في حدود الثلث . . . وسند هذا التحديد كما يلي :

(أ) تفسير كلمة المعروف : فسرهما الزمخشري بأنها العدل وفسرها القرطبي بأنها العدل الذي لا وكس فيه ولا شطط وقيل إنه الذي لا حيف فيه وقيل بأنه ما تعرفه النفوس وقال ابن جرير الطبري وبذلك يشبه إجماع هؤلاء الفقهاء على أن المعروف هو الاعتدال الذي ترضاه النفوس .

(ب) العرف في بلادنا : ذلك هو الاعتدال الذي ترضاه النفوس يترك تحديده للعرف ويختلف اختلافه ولا خلاف في أن العرف لدينا الآن هو أن من مات ولده عن أولاده وأراد أن يوصى لهم

لأوصى بما كان يصيبه أباهم ميراثاً في تركة الميت إذا كان حياً هذا هو العرف وهو العدل بيننا الآن فسند هذا التحليل إذن الآية الكريمة وما ذهب إليه هؤلاء الأئمة . والمعروف في ديارنا وإن دل ذلك على شيء فهو أن تشريع الوصية الواجبة لم يستند إلى مذهب ابن حزم الظاهري كلياً كما يقول البعض بل إن دور ابن حزم لا يتعلق إلا بأصل وجوبها شأنه في ذلك شأن الكثير من الفقهاء .

(ج) قواعد الوصية : فإن القواعد العامة في الوصية تقضى بأن لا تزيد الوصية عن ثلث مال الميت إلا إذا أجاز الورثة هذه الزيادة وبالنسبة للوصية الواجبة يجب ألا يزيد قدر الوصية الواجبة أو الوصايا الواجبة المجتمعة إن تعددت عن ثلث تركة الميت ويلاحظ من م ٧٨ أن الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا فيأخذ صاحب الوصية الواجبة نصيبهم من الثلث ولو أدى ذلك إلى حرمان صاحب الوصية الاختيار من بعض أو كل ما يستحقه في تركة الميت .

طريقة حل المسائل المشتمة على الوصية الواجبة :

يتبع لمعرفة نصيب مستحق الوصية الواجبة الخطوات التالية :

١ — نفرض الولد الذي مات في حياة أبيه أو أمه حياً ونقسم التركة على الورثة باعتباره وارثاً معهم فنصيبه ميراثاً هو قدر الوصية الواجبة .

٢ — يستنزل هذا النصيب من التركة على ألا يجاوز ثلثها .

٣ — الباقي من التركة بعد ذلك يقسم على الورثة بنسبة أنصبتهم الشرعية في الميراث .

طريقة حل المسائل عند وجود وصية اختيارية ووصية واجبة :

١ — يستنزل من التركة قدر الوصية أو الوصايا الاختيارية على ألا يجاوز الثلث .

٢ — يقسم الباقي على الورثة باعتبار الولد الذي مات في حياة أبيه أو أمه وارثاً معهم فنصيبه من الميراث هو قدر الوصية الواجبة .

٣ — يستنزل قدر الوصية الواجبة من الثلث ويعطى صاحب الوصية الاختيارية من باقى الثلث بتمدر وصيته وإن تعدد الموصى لهم اختيارياً وزادت وصاياهم عنه قدر الباقي من الثلث قسم هذا الباقي بينهم بالمحاصة كل بنسبة القدر الموصى به له .

العدد الثامن	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٧٢	٩٢٣	٢ أبريل ١٩٥٦
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
		١ - استئناف . القضاء بعدم قبوله شكلاً . لا يحول دون تأجيل الدعوى .
		٢ - استئناف . قانون . الجهل بميعاد الاستئناف . لا يصلح عذراً .
		٣ - نقض . أسباب جديدة . استئناف . الاحتجاج بالمرض كعذر مانع من رفع الاستئناف في الميعاد . اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تجوز .
٣٧٣	٩٢٤	، ، ،
		مسئولية مدنية . تبديد . الاتفاق على إعفاء الشركة من مسؤوليتها عن جريمة التبديد التي اقترافها تابعها . بطلانه . المادة ٢١٧/٣ من القانون المدني .
٣٧٤	٩٢٥	، ، ،
		نقض . طعن . ميعاد الطعن . عدم تقديم الطاعن شهادة دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقفاً عليه في الميعاد وعدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد . طلبه امتداد الميعاد . لا وجه له .
٣٧٥	٩٢٥	، ، ،
		١ - مواد مخدرة . قصد التعاطي . مثال لكفاية الاستدلال عليه .
		٢ - مواد مخدرة . ضالة كمية المخدرات أو كبرها . هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة .
٣٧٦	٩٢٦	، ، ،
٣٧٧	٩٢٦	، ، ،
		مسئولية مدنية . التضامن فيها . أساس ذلك .
		عقوبة . حكم . تسببه . تقدير العقوبة وإعمال الظروف المشددة أو المخففة . هو من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها بابتداء أسباب تقدير العقوبة التي أوقعتها .
٣٧٨	٩٢٦	، ، ،
		١ - وصف التهمة . جريمة ضرب أفضى إلى الموت . تعديل المحكمة وصف التهمة فيها بما يتضمن استبعاد مسؤولية المتهم عن الضربة التي انتجت الوفاة ومساءلته عن باقي ما وقع منه من اعتداء على المجنى عليه وهو ما كان داخلاً أصلاً في الوصف الذي أحيل به المتهم من غرة الاتهام . لا خطأ . لا إخلال بحق الدفاع .

العدد الثامن	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٧٩	٢ أبريل ١٩٥٦	٢ - دفاع . إجراءات . خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل . لا يعيب الإجراءات . إثبات . شهادة . حكم . تسببه . تناقض أقوال الشهود . استخلاص الحكم الادانة من أقوالهم استخلاصا سائعا لا تناقض فيه . لا عيب .
٣٨٠	، ، ،	قتل عمد . نية القتل . حكم . تسببه . استخلاصه نية القتل من استلال المتهم سكينا ذات حد واحد مدبب الطرف طوله ٥٥ سم وطعنه بها المجنى عليه طعنة شديدة موجهة إلى مواضع قاتلة وأن الدافع لارتكاب الجريمة هو سبق اتهام أخ القتل في قتل ابن عم المتهم قبل الحادث بيومين . هو استخلاص سائع وصحيح قانونا .
٣٨١	٣ ، ،	اشتباه . تطبيق م ٣٢ عقوبات في جريمة الاشتباه والجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . لا محل له .
٣٨٢	، ، ،	نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . استئناف . حكم صادر ضد المسئول عن الحق المدني في دعوى مدنية مقامة عليه تبعا للدعوى الجنائية بتعويض لا يزيد على النصاب النهائي الذي يحكم فيه القاضي الجزئي . استئناف هذا الحكم من المحكوم عليه المذكور أو طعنه فيه بطريق النقض . غير جائز .
٣٨٣	، ، ،	١ - دعارة . إدارة منزل للدعارة . صورة واقعة تتوافر بها عناصر هذه الجريمة . المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ٢ - دعارة . وجود امرأة في منزل معد للدعارة . لا يعتبر بذاته معاونة في إدارة المنزل للدعارة ولا تتحقق به جريمة المعاونة المعاقب عليها بالمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ٣ - دعارة . جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة . اعتياد أحد الرجال التردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء وارتكابه الفحشاء عدة مرات مع المتهم التي تستخدم في إدارة هذا المنزل للدعارة . توافر عناصر الجريمة المذكورة في حق المتهم . المادة ٩ ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

العدد الثامن	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٤ - تفتيش . حكم . تسببه . إثباته أن أمر التفتيش بني على تحريات جدية سبقت صدوره . تزيده استدلالاً على جدية التحريات من أن التفتيش انتهى إلى ضبط الواقعة فعلاً . لا عيب .
		٥ - مراقبة . اعتبار عقوبة المراقبة عقوبة تبعية تلحق عقوبة الحبس الأصلية بقوة القانون وفقاً لنص المادة ١٣ ق ٦٨ سنة ١٩٥١ .
٣٨٤	٩٢٩	٣ أبريل ١٩٥٦
		استئناف . جرائم الجلسات . حكم صادر من المحكمة الابتدائية المدنية في جريمة إهانة وقعت عليها . استئناف المتهم هذا الحكم . غير جائز . المادة ٥٢ . من قانون الاجراءات الجنائية .
٣٨٥	٩٢٩	، ، ،
		١ - قانون . قانون المرافعات . متى ترجع إليه المحكمة الجنائية .
		٢ - حكم . التوقيع عليه . الأثر المترتب على عدم مراعاة التوقيع على الحكم في ميعاد الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ١٣١٢ . ج .
		٣ - حكم . إصداره . إجراءات . حضور المتهم بجلسة المرافعة أو إعلانه لها إعلاناً صحيحاً . إعلانه بالجلسة المحددة لصدور الحكم . غير لازم .
		٤ - نقض . طعن . أسباب جديدة . إجراءات . بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة وعدم التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .
		٥ - نقض . طعن . أسباب جديدة . إجراءات . إثبات . شهادة . النعي بوقوع خطأ في إسم أحد شهود الإثبات أدى إلى عدم إعلانه . عدم وجود أثر لذلك في الأوراق وعدم إثارته أمام محكمة الموضوع . التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .
٣٨٦	٩٣٠	، ، ،
		قتل خطأ . ركن الخطأ . صورة واقعة يتحقق بها ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ .
٣٨٧	٩٣٠	٩ ، ، ،
		نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . حكم صادر في مخالفة لائحة الجبانات . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .

العدد الثامن	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
الرقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٨٨	٩ أبريل ١٩٥٦	١ - نقض . طعن . سبب جديد . حكم . حكم مستأنف . ليس للتهم أن يثير طعنه فيه لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٨٩	٩٣١	٢ - نقض . طعن . سبب جديد . تفتيش . الدفع ببطلان التفتيش . ليس للتهم أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٩٠	٩٣١	سرقة . صورة واقعة سرقة تامة طبقاً للمادتين ١٥١، ١٥٢ ع. تفتيش . حق الزوجة في الإذن بدخول المنزل في غيبة زوجها .
٣٩١	٩٣٢	١ - تفتيش . حق الزوجة في الإذن بتفتيش مسكن زوجها في غيبته .
٣٩٢	٩٣٢	٢ - حكم . التوقيع عليه . إثبات . ماهية الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره . ما يرد في إعلان الإيداع عن تاريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ أ . ج . لأعبرة به .
٣٩٣	٩٣٢	دعارة . الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . اعتبار الفرع منهم .
٣٩٤	٩٣٣	١ - حكم . توقيعه . عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم لقيام مانع . لا بطلان م . ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
		٢ - حكم . تسببه . عدم رد المحكمة على أقوال شهود النفي . لأعيب .
		٣ - نقض . طعن . سبب جديد . طعن المتهم على تحقيقات النيابة . عدم إثارة بجلسة المحاكمة . لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة .
	١٠	١ - استئناف . غرفة اتهام . الحالة التي يجب فيها إجماع آراء القضاة على الحكم . أمر صادر من غرفة الاتهام بالغاء أمر صدر من قاضي التحقيق بالألا وجه لاقامة الدعوى . الطعن على هذا الأمر بعدم النص فيه على صدوره بإجماع آراء القضاة . لأعمل له م . ١٧٤ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

العدد الثامن	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	الصفحة
	٢ — حكم . النطق به . محكمة الجنايات . تأجيلها النطق بالحكم إلى ما بعد دور الانعقاد . لا خطأ .	
١٠ ابريل ١٩٥٦	٣٩٥ خيانة أمانة . اختلاس أشياء محجوزة . حجز إداري . عدم تعيين حارس للأشياء المحجوزة إداريا . بطلان محضر الحجز . عدم جواز تطبيق أى من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ ع . المادتان ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات . مجال الأخذ بمحكمهما .	٩٣٣
، ، ،	٣٩٦ أمر حفظ . صدوره من النيابة بعد تحقيق أجرته بنفسها . هو أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . صدوره في صيغة أمر حفظ إداري . لا يغير من طبيعته .	٩٣٤
، ، ،	٣٩٧ ١ — استئناف . حكم . إجراءات . حكم باطل صدر من محكمة أول درجة . التزام المحكمة الاستئنافية بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى دون إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . عدم التزامها بسماع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد . م ١٩٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية .	٩٣٤
، ، ،	٣٩٨ ٢ — استئناف . استئناف النيابة . القول بعدم قبول استئناف النيابة لارتضاها الحكم الابتدائي . لأساس له .	٩٣٥
، ، ،	٣٩٩ ١ — إجراءات ضبط الأشياء وتحريمها . إغفال الإجراءات الواردة بهذا الشأن في قانون الإجراءات الجنائية . اطمئنان المحكمة إلى سلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية . لا بطلان . المادة ٥٥ ا . ج وما بعدها .	٩٣٥
، ، ،	٣٩٩ ٢ — دفاع . متى تلتزم محكمة الموضوع بالرد صراحة على ما يقدم إليها من طلبات ؟	٩٣٥
، ، ،	٣٩٩ ١ — غرفة الاتهام . استئناف . اختصاص . استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام . جوازه بالنسبة لأوامر قاضي التحقيق دون النيابة . المادة ١٦٣ ا . ج .	٩٣٥
، ، ،	٣٩٩ ٢ — نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . عدم جواز الطعن بالنقض من المتهم في أوامر غرفة الاتهام والمتعلقة بمسائل الاختصاص . مثال في دعوى أحيلت لمحكمة سيدنا العسكرية للاختصاص — المواد ١٩٣ — ١٩٥ ا . ج .	٩٣٥

العدد الثامن	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٠٠	١٠ أبريل ١٩٥٦	إجراءات . إثبات . شهادة . مدى حق محكمة الموضوع في التعويل في حكمها على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم تسمعه .
٤٠١	١٦ " "	١ - دعوى مدنية . رفعها أمام المحاكم الجنائية . خضوعها للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . الرجوع إلى قانون المرافعات . محله .
		٢ - دعوى مدنية . استئناف . رفع دعوى مدنية بالتبعية للدعوى الجنائية . المطالبة بتعويضات لاتزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا . استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية . غير جائز . (م ٤٠٣ أ . ج .)
٤٠٢	٩٣٧	٣ - دعوى . مصروفاتها . عدم اعتبارها من الملحقات التي تدخل في تقدير قيمة الدعوى . المادتان ٣٠ ، ٣٥٦ مرافعات .
٤٠٣	٩٣٧	١ و ٢ - نقض . طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في جريمة السرقة .
٤٠٤	٩٣٧	تلبس . صورة واقعة تتحقق فيها حالة التلبس .
		١ - وصف التهمة . حق محكمة الموضوع في الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى من غير سبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع .
		٢ - نقض . طعن . أسباب الطعن . وجوب أن تكون واضحة ومحددة .
		٣ - إجراءات . استئناف . الدفع بعدم إعلان المتهم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . سقوطه بعدم الاعتراض عليه بجلسة المعارضة . م ٣٣٣ أ . ج .
		٤ - حكم . استئناف . قضاء المحكمة الاستئنافية غيايا بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا . معارضة المتهم في هذا الحكم الغيابي . الحكم فيها بالتأييد . عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر باجماع آراء القضاة . بطلانه .
٤٠٥	٩٣٨	مواد مخدرة . القصد الخاص من إحرازها . استئناف المحكمة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو استنباطه من عناصر وظروف تصلح لإنتاجه . يكتفى .			
تحقيق . إتمام المحقق ما بدأه من إجراءات التحقيق قبل انتقاله إلى مقر عمله الجديد وشروعه فيه وهو مختص بإجراءاته قانوناً . لا بطلان .	١٦ أبريل ١٩٥٦	٩٣٩	٤٠٦
حكم . تسببه . إثبات . حكم غير ظاهر منه أن المحكمة كانت ملية بالدليل في الدعوى عند استعراضه إلاما شاملا يهيء لها تمحيصه تمحيصاً كافياً . نقضه .	١٧	٩٣٩	٤٠٧
أمر حفظ . جنحة مباشرة . عدم إجراء النيابة تحقيقاً في الدعوى وعدم إصدارها أمراً بالآوجه لإقامة الدعوى . حق المدعى بالحق المدني في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .	د	٩٤٢	٤٠٨
١ — مسئولية مدنية . قبض بدون وجه حق . القضاء بالبراءة لعدم العقاب على هذه الواقعة . عدم انتفاء المسؤولية المدنية حتماً في هذه الحالة . جواز أن تكون الواقعة مكوة لفعل ضار خاطيء مستوجب للمسئولية المدنية .	د	٩٤٤	٤٠٩
٢ — دعوى مدنية . اختصاص . حكم صادر بالبراءة في الدعوى الجنائية . دعوى مدنية مرفوعة تبعاً للدعوى الجنائية ولم تر المحكمة الجنائية أن الفصل في موضوعها يستلزم إجراء تحقيق خاص تعطل به الدعوى الجنائية . التزام المحكمة الجنائية بالفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الصادر بالبراءة .	د	٩٤٥	٤١٠
١ — نقض . طعن . أثر قبوله .	د		
٢ — إجراءات . رفع الدعوى العمومية قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد . بقاؤها خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم .	د		
١ — مسئولية مدنية . مسئولية المتبوع عن فعل تابعه . قوامها ومتى تحقق ؟	د	٩٤٨	٤١١
٢ — مسئولية مدنية . قتل خطأ . رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابته . بيانها في الحكم . مثال			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
اشتباه . عود للاشتباه . تطبيق المادة ٣٣ عقوبات في جريمة العود للاشتباه وجريمة السرقة التي تكونها . لا محل له .	٢٣ أبريل ١٩٥٦	٩٥٠	٤١٢
اشتباه . عود للاشتباه . تطبيق المادة ٣٣ عقوبات في جريمة العود للاشتباه وجريمة السرقة التي تكونها . لا محل له .	» » »	٩٥١	٤١٣
١ — مشبه فيهم . الاشتباه . ماهيته .	» » »	٩٥١	٤١٤
٢ — تعدد . تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ ع . الأصل فيه ،			
٣ — مشبه فيهم . عود للاشتباه . وجوب توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . رفع الدعوى الجنائية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة . لا يؤثر . سريان حكم المادة ٣٢ ع . لا محل له .			
١ — شيك . عدم تقديمه في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٩١ تجارى . عدم زوائده . وعدم تحويل الساحب استرداده مقابل الوفاء .	» » »	٩٥٢	٤١٥
٢ — شيك . المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ تجارى . الدعاوى الخاصة بها .			
٣ — شيك . إعطاء شيك بدون رصيد أو صدور أمر من الساحب بعدم صرفه أو سحبه مبلغا يجعل الباقي غير كاف قيام المسؤولية الجنائية .			
نقض . إجراءات . الطعن ببطان الإجراءات التي بني عليها الحكم . ممن يقبل ؟	» » »	٩٥٢	٤١٦
مواد مخدرة . حكم . تسليبه . الاحراز بقصد التعاطي . مثال لكفاية التدليل عليه .	» » »	٩٥٢	٤١٧
١ — غرة الاتهام . حقها في إجراء تحقيق تكميلي وحقها في التصدي للدعوى . حقان مستقلان غير مرتبطين وموكلان لتقديرها .	٢٤ أبريل ١٩٥٦	٩٥٣	٤١٨

العدد الثامن	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤١٩	٢٤ أبريل ١٩٥٦	٢ - تقض . طعن . الطعن في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام . مناطه . ١ - دعوى مدنية . رفعها صحيحة تبعا للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيهما معا بحكم واحد . متى لا يجوز الفصل فيهما بحكم واحد . ٢ - استئناف . حكم . استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم . وجوب صدور الحكم في هذا الاستئناف باجماع آراء القضاة . مريان حكم المادة ١٧٤ إجراءات في هذه الحالة أيضا . تفتيش . دخول موظف منزلا غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع . أثره . ١ - خيانة الأمانة . متى يتم ركن الاختلاس فيها . ٢ - اختصاص . اختصاص محلي . خيانة أمانة . احتجاز المتهم المقم بالاسكندرية نقودا وهو بها بنية تملكها . اختصاص محكمة الاسكندرية بنظر الدعوى في هذه الحالة . معارضة . إعلان . عدم إعلان المعارض بمعرفة النيابة بالجلسة المحددة لنظر معارضته . تأشير وكيله على تقرير المعارضة بعلبه بالجلسة وتعده باخطاره . لا يفتى عن الاعلان . الحكم في هذه الحالة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . باطل . ١ - ضبطية قضائية . قبض . تفتيش . مأمورو الضبط القضائي . بيانهم في المادة ٢٣ أ ج . هو على سبيل الحصر . مرؤوسهم ليسوا منهم . بطلان مايجريه هولاء المرؤوسون من قبض وتفتيش . ٢ - تلبس . حق رجال السلطة العامة في إحضار المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور ضبط قضائي في الجنع التلبس بها . هذا تعرض مادي وليس قبضا بالمعنى القانوني . ٣ - تفتيش . ضبطية قضائية . حق مأموري الضبط القضائي وحدهم في إجراء التفتيش وفقا للسادة ٤٦ أ ج .
٤٢٠	» » »	٩٥٤
٤٢١	» » »	٩٥٤
٤٢٢	» » »	٩٥٤
٤٢٣	» » »	٩٥٥

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
١ - أسباب إباحة وموانع العقاب . حق الدفاع الشرعى . تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع . وجوب أن يكون مبنيا على أسباب معقولة . حق المحكمة فى مراقبة هذا التقدير .	٢٤ ابريل ١٩٥٦	٩٥٥	٤٢٤
٢ - نقض . أسباب موضوعية . فصل الجنبعة عن الجنائية . عدم الاعتراض على ذلك أمام محكمة الموضوع . إثارة الاعتراض أمام محكمة النقض . غير جائزة .			
١ - إجراءات . طلب التأجيل للاستعداد . عدم التزام المحكمة بإجابته . شرطه .	" " "	٩٥٦	٤٢٥
٢ - دفاع . سكوت المتهم عن المرافعة . الطعن على الحكم بسببه . غير جائز .			
٣ - علامات تجارية . تقدير وجود التشابه بين العلامتين أو عدمه . موضوعى .			
قتل خطأ . إصابه خطأ . تقدير السرعة التى تعتبر خطرا على حياة الجمهور وتصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى هاتين الجريمتين . اختلافه بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث . سلطة محكمة الموضوع فى هذا التقدير .	٣٠ " "	٩٥٦	٤٢٦
استئناف . طلب النيابة بالجلسة توقيع أقصى العقوبة فى جريمة تبديد . إبداء هذا الطلب فى غيبة المتهم ودخوله فى نطاق المواد الواردة فى ورقة التكليف بالحضور . الحكم بحبس المتهم شهرا وهو دون ما طلبته النيابة . جواز الاستئناف الذى يرفع من النيابة عن هذا الحكم . المادة ٤٠٢ / ١٢ ج .	" " "	٩٥٧	٤٢٧
١ - نقض . طعن . المصلحة فى الطعن . سرقة . إخفاء أشياء مسروقة . معاقبة المتهم بالحبس لمدة ستة شهور لجريمة سرقة . التمسك بأن الواقعة المسندة للتهمة تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة لا سرقة . انعدام المصلحة فى ذلك .	" " "	٩٥٧	٤٢٨
١ - إجراءات . شفوية المرافعة . إثبات . شاهد . قيام محكمة أول درجة بسماع من حضر من شهود الإثبات : عدم طلب			

العدد الثامن	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	رقم الصفحة
	المتهم استدعاء المجنى عليه لسماع أقواله . النعى أمام المحكمة الاستئنافية بعدم سماع المجنى عليه . لا محل له ما دامت هذه المحكمة لم تر ما يدعو إلى ذلك .	
	٢ - إجراءات . استجواب . إثبات . استجواب المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه . النعى بعد ذلك بأنها استجوبته . لا محل له	
	٣ - إجراءات . استجواب المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى بحضور محامى المتهم بغير اعتراض منه . سقوط الحق في الدفع ببطلان الاجراءات في هذه الحالة .	
٣٠ أبريل ١٩٥٦	نقض . طعن . أسباب جديدة . معارضة . ادعاء الطاعن لأول مرة أمام محكمة النقض بمرضه في اليوم الذى كان محددًا لنظر معارضته أمام محكمة الدرجة الأولى . لا يقبل .	٤٢٩ ٩٥٨
، ، ،	ضرائب . عبارة . ما لم يدفع من الضريبة ، الواردة في المادة ٨٥ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له . معناها .	٤٣٠ ٩٥٨
، ، ،	وصف التهمة . دفاع . تزوير . اسناد النيابة إلى المتهم وصفًا جديدًا للتهمة . طرح الواقعة التى تضمنها هذا الوصف بالجلسة وتحقيقها بمعرفة المحكمة وقيام مرافعة الدفاع عليها . تنبيه الدفاع بعد ذلك لهذا التغيير . غير لازم .	٤٣١ ٩٥٨
، ، ،	١ - نيابة عامة . تحقيق . التحقيق الذى يجرىه معاون النيابة في ذات اختصاصه المكانى . عدم إمكان الطعن على محضره بالبطلان .	٤٣٢ ٩٥٩
	٢ - تفتيش . بطلان الاذن الصادر من النيابة بالتفتيش . من يستفيد منه ؟	
	(٢) قضاء محكمة النقض المدنية	
١٨ أكتوبر ١٩٥٦	نقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . إعلان المطعون عليه في محل تجارته مع أحد موظفى المحل في نزاع لا يتصل بأعمال تجارته أو حرفه . بطلان الإعلان . المادة ١٤ مدنى .	٤٣٣ ٩٦٠

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٣٤	١٨ أكتوبر ١٩٥٦	١ - جمارك . اختصاص . اختصاص اللجنة الجمركية بنظر حالة تصدير البضائع المحظور تصديرها بغير ترخيص طبقا للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ دون ضرورة لضبطها ضبطا ماديا .
٤٣٥	٩٦٢	٢ - جمارك . قوة الأمر المقضى . دعوى . صدور قرار من اللجنة الجمركية في حدود ولايتها في الموضوع وصيرورته نهائيا بعدم المعارضة فيه في الميعاد . الحكم بقبول دعوى بطلان قرار اللجنة المرفوعة بصفة أصلية . خطأ .
٤٣٦	٩٦٥	ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . قيام الممول بفتح محل لبيع الزهور واستغلاله بعد ذلك أرضا في زراعة الزهور وثبوت أن عمله في المحل يقوم في أكثره على ما يشتره من الغير لا على ما تنتجه زراعته . بيعه الزهور بعد تهيئتها فنيا في سلال أو وضعها في باقات ولفها في ورق خاص . اعتبار المنشأة مما تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
٤٣٧	٩٦٧	عمل . عقد . تفسيره . صدور لائحة صندوق الادخار من الشركة في ظل قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . استخلاص الحكم لأسباب سائغة أن الشركة قصدت إلى تمييز بعض المشتركين في الصندوق بتمكينهم من الحصول على ما أودعته الشركة بالصندوق بالإضافة إلى المكافأة . هو استخلاص لالتحريف فيه للعقد .
٤٣٨	٩٦٨	دعوى . مصروفاتها . أوامر على عرائض . أوامر تقدير المصاريف القضائية المحكوم بها والتي تصدر طبقا للمادة ٣٦٢ مرافعات . اختلافها عن الأوامر على العرائض التي تصدر طبقا للمادة ٣٦٩ مرافعات . عدم سريان حكم السقوط الوارد بالمادة ٢٧٦ مرافعات عليها .
٤٣٨	٢٥	١ - أحوال شخصية . وصى . أهلية . إجراءات . دعوى . نقض . إجراءات الطعن . حق الوصى في رفع الدعاوى والطعن على الأحكام بطرق الطعن العادية وغير العادية . ماورد في المادة

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ من وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصي رفع الدعوى أو رفع طعن من الطعون غير العادية . عدم اعتباره شرطاً لقبول الدعوى أو الطعن . تمسك خصوم ناقص الأهلية بهذا الاجراء . لا يصح .</p> <p>٢ - أحوال شخصية . وصى . أهلية . إجراءات . دعوى . سريان القاعدة السابقة على وصى الخصومة الذى أطلق قرار تنصيبه .</p> <p>٣ - صورية . إثبات . أهلية . حجر . بيع . أخذ المحكمة بأقرار زوجة المحجوز عليه وقضاؤها بصورية عقد البيع الصادر إليها منه دون أن يتعدى أثر ذلك إلى غيرها من المتعاقدين معها . لا خطأ .</p> <p>٤ - أهلية . حجر . سفه . عدم سريان قرارات الحجر للسفه على التصرفات السابقة على صدورها إلا عند التواطؤ والغش .</p> <p>٥ - دفاع . إثبات . طلب الإحالة على التحقيق . حق محكمة الموضوع في رفضه إذا كان غير منتج حتى مع التسليم بصحة الوقائع المطلوب إثباتها .</p> <p>٦ - بيع . بيع الوفاء . إثبات . عبء إثبات أن البيع الوفاي يخفى رهنا . وقوعه على من يدعى بذلك .</p>
٤٣٩	٩٧٣ ٢٥ أكتوبر ٩٥٦	<p>١ - مجالس بلدية . عقد . مسئولية . انقضاء عقد اشتراك المياه مع المجلس البلدى بعلم المجلس وموافقة بمنع المياه فعلا عن منزل المشترك . تحدى المجلس بنصوص هذا العقد للقول بمسئولية المشترك عن تلف ما سورة المياه الخاصة بمنزله . غير جائز</p> <p>٢ - مجالس بلدية . مسئولية . تعويض . إهمال المجلس البلدى في تعهد وصلة المياه الخاصة بمنزل المشترك والمواسير الأخرى بالكشف عليها في الوقت المناسب وعدم تداركه ما قد يصيبها من تلف بتقادم العهد عليها مع علمه مقدما باحتمال تلفها . تأكل الماسورة فعلا نتيجة هذا الإهمال . مسئولية المجلس البلدى بالتعويض .</p>

العدد الثامن	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٤٠ ٩٧٤	٢٥ أكتوبر ١٩٥٦	١ - جمارك . نية التهريب . عدم جواز توقيع أحد الجزاءات المنصوص عليها في لإثمة الجمارك إلا بتوافر نية التهريب . ٢ - جمارك . محكمة الموضوع . نقض . نية التهريب . نفيها . مسألة موضوعية . ٣ - جمارك . رسوم جمركية . إعفاء الجيوش البريطانية منها بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ . ما يخرج عن حاجة هذه الجيوش من البضائع وما يملكه أفرادها ملكاً خاصاً . وصوله إلى يد أحد الأفراد وعدم سداد الرسوم عنه وإطلاقه خفية للتداول في السوق . عدم سريان الإعفاء عليه . ٤ - نقض . طعن . المصلحة في الطعن . جمارك . مصادرة . قضاء الحكم باعتبار قرار اللجنة الجمركية بالمصادرة قائماً حين استيفاء الرسوم بقصد حبس البضاعة إلى أن تستوفي الرسوم . النعي على الحكم بمخالفة القانون تأسيساً على أن المصادرة عقوبة لا يتوقف الحكم بها على سداد الرسم أو عدم سداده . انعدام المصلحة في هذا النعي . (٣) قضاء المحكمة الإدارية العليا لجان قضائية . ميعاد الطعن في قراراتها . الإعلان الذي يجري منه سريان ميعاد الستين يوماً هو الذي يوجه إلى وكيل الوزارة المختص . ١ - أقدمية . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . تفويضه لمجلس الوزراء في تحديد أقدمية الموظف الذي قضى فترة باحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يفيد منها غيره . لمجلس الوزراء هذا الحق بالنسبة للموظفين الذين اكتسبوا خبرة في عملهم بالحكومة . ٢ - موظفون منسيون . لا اعتبار للأقدمية الاعتبارية في حساب مدة الخمس عشرة سنة المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء في ٨ يولييه سنة ١٩٥٣ . الموظفون الذين يفقدون من قانون
٤٤١ ٩٧٥	٣١ مارس ١٩٥٦	
٤٤٢ ٩٧٦	د د د	

العدد الثامن	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم المرجع	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>المعادلات الدراسية لسنة ١٩٥٣ يفيدون من أحكام المادة ٤٠ مكررة من قانون الموظفين . إعمال أثر الأقدميات الاعتبارية في خصوص ترقية قدامى الموظفين منوط بالمركز القانوني الذي تحدده القوانين أو القرارات التنظيمية التي تصدر عن يملكها في هذا الخصوص .</p> <p>٣ - موظفون منسيون . المراكز القانونية التي يفيدون منها بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررة . تنشأ رأساً من القانون عند توافر شروطها . لا بموجب قرار إداري . أثر ذلك على ميعاد الستين يوماً الخاص بدعوى الإلغاء ، وعلى ميعاد سحب القرار الإداري .</p> <p>قرعة عسكرية . المراحل التي تمر عليها عملية التجنيد طبقاً لقانون سنة ١٩٠٢ . القيام بدفع البديل النقدي والحصول على شهادة الإعفاء من الخدمة العسكرية في ظل القانون سالف الذكر . صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٧ الذي حرم الإعفاء من الخدمة مقابل البديل . ثبوت أن البديل المدفوع ٢٠ ج والحال أنه يجب أن يكون ٤٠ ج . اكتساب مركز قانوني في المعاملة على أساس الإعفاء مقابل البديل ، وانحصار الجدل في مقدار البديل الواجب دفعه .</p> <p>(٤) قضاء محاكم الجنايات</p> <p>أحكام المادتين ٢١٢ و ٢١٣ من قانون العقوبات لا تمتد إلى تجريم عمل من ينتحل صفة المحامي . فمن يدعى أنه محامي ويؤدي أعماله لا يعتبر مزوراً .</p> <p>من أضنى على نفسه لقب محام وانتحل صفته واستولى بهذه الصفة على أموال من آخرين يعتبر مقارفاً للجريمة النصب تطبيقاً للمادة ٢٢٦ عقوبات .</p> <p>تزوير أختام أو تمغات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة . المادة ٢٠٦ عقوبات .</p> <p>(٥) قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة</p> <p>قاضى الأمور المستعجلة . عدم اختصاصه في الحكم بتكليف</p>
٤٤٣	٣١ مارس ١٩٥٦	٩٧٨
٤٤٤	٢٩ نوفمبر ١٩٥٦	٩٨٥
٤٤٥	٢٦	٩٩٠
٤٤٦	٢٨	٩٩٤

العدد الثامن	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الحكم	التصنيف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		المستأجر من العودة للكان المؤجر الذي أخلاه المستأجر بسبب الخلل الذي أصابه .
٤٤٧	٩٩٦	١٨ مارس ١٩٥٦ استصدر المؤجر حكما بطرد المستأجر من قاضي الامور المستعجلة لتأخره في وفاء الاجرة ، وعند الشروع في تنفيذ الحكم استشكلت مصلحة الضرائب طالبة وقف تنفيذه استنادا إلى انها أوقعت حجرا على حق المستأجر في الإيجار وفي اسم المنشأة التجارية وشهرتها اقتضاء لما لها من ضرائب مستحقة قبل المستأجرين .
٤٤٨	١٠٠٠	٢٧ فبراير ١٩٥٥ (٦) قضاء المحاكم الكلية المدنية معارضة في أمر الأداء . الاختصاص لمحكمة القاضي الأمر . لا يجوز الاتفاق على الاختصاص إذا كان متعلقا بالنظام العام . طلبات اضافية . عدم الاختصاص بالنسبة للطلبات الأصلية . عدم اختصاص بالنسبة للطلبات الاضافية .
٤٤٩	١٠٠٥	١٣ نوفمبر ١٩٥٥ (٧) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجناح) القانون الذي كان معمولا به وقت ارتكاب الجريمة . حق المتهم في التمسك به .
٤٥٠	١٠٠٦	٢٤ يناير ١٩٥٦ تسول معاقب عليه . أمر جنائي . سلطة رئيس النيابة في القائمة .
	١٠١١	تكييف الواقعة وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .
	١٠٢٩	الفسخ الإرادي لعقد العمل الفردي للأستاذ فتحى عبد الصبور القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية
	١٠٤٢	البطلان المطلق والبطلان النسبي في التفتيش للدكتور توفيق الشاوى المحامى .
	١٠٤٦	الوصية الواجبة للأستاذ حمدى محمود عزام المحامى

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قرار بالمانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧^(١)

في شأن تعديل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاعلاع على القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة .
وعلى ما اوردته مجلس الدولة :

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ اشارة إلى فقرة
بالنص الآتي :

« ويحصل مبلغ مائة مليم ثمناً لنموذج الترخيص عند صرفه ، .

مادة ٢ — يذكر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ
نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رجب سنة ١٣٧٦ (١٩ فبراير سنة ١٩٥٧) .

مذكرة ايضاحية

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطرق العامة على أن
يؤدي طالب الترخيص عند تقديم الطلب رسم النظر الذي يعينه وزير الشؤون البلدية والقروية
بقرار يصدر منه ولا يرد هذا الرسم في أية حالة — وقد أغفلت هذه المادة النص على تحصيل ثمن
نموذج الترخيص عند صرفه وهو ما كانت تنص عليه لائحة اشغال الطرق العامة واشغالها في
مدينة الاسكندرية .

لذلك رؤى اضافة فقرة إلى المادة المذكورة تنص على تحصيل هذا الثمن الذي حدد
بمائة مليم .

وتتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية برفع مشروع القرار بقانون المذكور إلى السيد
رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

(١) نشر بالجريدة المصرية العدد ١٦ مكرر ١٠ الصادر في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٧ .

قرار بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٧^(١)

بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
بتنظيم الرقابة على النقد

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٦ :
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تعدل المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه على الوجه الآتي :
مادة ٤ — يجب على كل من يصدر بضاعة إلى الخارج — غير الكتب والصحف — أن يسترد قيمتها في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وفقاً للشروط والأوضاع التي يقررها وزير المالية والاقتصاد مالم يقرر إعفاؤه من ذلك باذن خاص .

ويجوز لوزير المالية والاقتصاد أو لمن يندبه في ذلك أن يعفى من شرط استرداد القيمة — وفقاً للقواعد التي يقررها — الأشياء التي ترسل إلى الخارج دون ثمن كلعينات غير ذات القيمة التجارية والهدايا .

ويجوز لوزير المالية والاقتصاد أو لمن يندبه لذلك تجديد المدة المشار إليها بالفقرة الأولى أو إطالتها .

مادة ٢ — ينشر هذا انقرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ؛ وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رجب سنة ١٣٧٦ (١٩ فبراير سنة ١٩٥٧) .

مذكرة إيضاحية

تعتبر حصيلة الصادرات المورد الأول للعملات الأجنبية . وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد . المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٦ على أنه :
يجب على كل من يصدر بضاعة إلى الخارج أن يستورد قيمتها في مدى ستة أشهر من تاريخ الشحن وفقاً للشروط والأوضاع التي يقررها وزير المالية والاقتصاد مالم يقرر إعفاءه من ذلك باذن خاص . ويجوز لوزير المالية والاقتصاد وفقاً للقواعد التي يقررها أن يعفى من شرط استرداد القيمة الأشياء التي ترسل للخارج دون ثمن كالعينات غير ذات القيمة التجارية والهدايا وتستثنى الكتب والصحف من أنواع البضاعة المفروضة عليها هذا الشرط .

ونظراً لأن معظم صادراتنا هي من المواد الخام التي جرى العرف الدولي على سداد قيمتها فوراً أو خلال مهلة قصيرة . ونظراً لحاجة البلاد إلى توافر العملات الأجنبية .

لذلك رؤى تخفيض هذه المهلة إلى ثلاثة أشهر . وقد جرى العمل على النظر في تجديد تلك المدة أو إطالتها إذا ثبتت صعوبة استرداد القيمة خلال المدة القانونية وقد كانت المادة الرابعة قبل تعديلها ترخص في هذا الإجراء باذن من وزير المالية . كما يتمتع صالح العمل النص على تحويل الوزير سلطة اناة غيره في استخدام سلطاته المخولة بتمتضي هذه المادة .

لذلك أعدت الوزارة مشروع القرار بقانون المرافق بتعديل المادة ٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بما يحقق الأغراض المتبعة كما رؤى جعل المدة المحددة لاسترداد حصيلة الاسترداد ثلاثة أشهر بدلاً من ستة .

وتدشرف بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة بـرجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧^(١)

في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية ،
وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية ،
وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ باعانة بعض أحكام إلى قانون المعاشات المدنية والعسكرية ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٦ مكرر ١٥ ، الصادر في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٧ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ،
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمعاشات الضباط الطيارين ،
وعلى القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بمد خدمة الصولات والمساعدين بالقوات المسلحة ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار والمعاشات
لموظفي الحكومة المدنيين ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي والقوانين المعدلة له ،
وعلى القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة
المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ،
وعلى القرار بقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعاشات التي تصرف لأسر الشهداء والمفتوحين
أثناء العمليات الحربية ،
وعلى القرار بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمعاشات المدنية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ — يجوز منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو منح مكافآت استثنائية
للموظفين والمستخدمين المدنيين والعسكريين المحالين إلى المعاش أو الذين يتركون خدمة الحكومة
أو لما تلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين وهم في الخدمة أو بعد إحالتهم إلى المعاش ، كما
يجوز أيضاً منحها لغير الموظفين ممن يؤدون خدمات جليلة للجمهورية .
- مادة ٢ — تؤلف لجنة بقرار من رئيس الجمهورية للنظر في المعاشات الاستثنائية بناء على اقتراح
وزير المالية والاقتصاد ، ولا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية .
- مادة ٣ — تسرى على المعاشات والمكافآت الاستثنائية الممنوحة بمقتضى هذا القانون باقي
أحكام قوانين المعاشات المعامل بها الموظفون والمستخدمون الذين منحت لهم وذلك مع عدم الإخلال
بما قد تقررته اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة — بحسب الأحوال — من أحكام خاصة ،
أما المعاشات التي تمنح لغير الموظفين فتكون شخصية وتنتهي بوفاةهم .
- مادة ٤ — يلغى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٢ والمادتان ٣٨ و ٣٨ مكررا من المرسوم بقانون
رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ والمادتان ٢٧ و ٣٧ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من
تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رجب سنة ١٣٧٦ (١٩ فبراير سنة ١٩٥٧) .

مذكرة إيضاحية

في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٢ بإضافة بعض أحكام إلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية من مقتضاها تخويل مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية بالنسبة للمعاشات المدنية وبناء على اقتراح وزيرى المالية والحربية بالنسبة إلى المعاشات العسكرية ولأسباب يكون تقديرها موكولا إلى المجلس منح معاشات خاصة أو زيادات معاشات أو مكافآت خاصة للوظائف والمستخدمين المحالين على المعاش أو لضباط الجيش المحالين على المعاش بحسب الأحوال أو الذين يعملون منهم من خدمة الحكومة أو لعائلات من يتوفى منهم قبل فصلهم من الخدمة أو إحالتهم على المعاش أو بعد ذلك ومن مقتضى تلك الأحكام المستخدمة سريان أحكام كل من قانونى المعاشات المدنية والعسكرية على تلك المعاشات وزيادات المعاشات والمكافآت وذلك مع عدم الإخلال بما قد يترده مجلس الوزراء من الأحكام الخاصة بما نصت المادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية والمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ على أحكام عامة للأحكام استقدمة .

وقد أصدر مجلس الوزراء قراراً فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ يتمصر النظر فى طلبات المعاشات والمكافآت الاستثنائية على بعض حالات وفى أضيق الحدود .

ولما كانت سياسة الحكومة ترمى إلى تخفيف العبء عن مجلس الوزراء واقتصاره على المسائل التى تصل بمصالح البلاد العليا حتى لا يشغل وقته بمثل هذه الأمور العادية فقد صدر القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٤ بإضافة مادة جديدة برقم ٣٨ مكرراً إلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه والقانون ٧٠٥ لسنة ١٩٥٤ بإضافة مادة جديدة برقم ٢٧ مكرراً تجيز لمجلس الوزراء أن يعهد بالاختصاصات المخولة له فى شأن المعاشات والمكافآت الاستثنائية إلى لجنة من السادة رئيس مجلس الوزراء أو نائب رئيس مجلس الوزراء رئيساً وعضوية وزير المالية والاقتصاد ورئيس مجلس الدولة وتكون قرارات اللجنة فى هذا الشأن نهائية .

ولما كان القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميرانيات المستقلة لم تتضمن أية أحكام خاصة بالمعاشات والمكافآت الاستثنائية وقد نص فى المادة ٣٨ منه على أن المعاشات والمكافآت التى ترمى طبقاً لأحكامه وهى وحدها التى يلتزم صندوقا التأمين والمعاشات أدائها أما ما يمنح إلى الموظف زيادة عليها تطبيقاً لقوانين أو لقرارات خاصة فتتزم الحزاة العامة أدائه .

وتمشيا مع سياسة الدولة فى تقديم يد المعونة إلى من يؤدون الجمهورية خدمات جنيئة سواء فى ذلك الموظفين وغير الموظفين ؛ فقد كان من الضرورى تعديل الأحكام المقدمة الواردة فى شأن

المعاشات والمكافآت الاستثنائية . وتحقيقاً لذلك أعدت الوزارة مشروع القرار بقانون المرافق وهو ينص في مادته الأولى على أنه يجوز منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاش للذين يتركون خدمة الحكومة أو لأسر من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين وهم في الخدمة أو بعد إحالتهم إلى المعاش ما يجوز أيضاً منحها لغير الموظفين ممن يؤدون خدمات جليلة للجمهورية .

كما تنص المادة الثانية من المشروع على أن يؤلف بقرار من رئيس الجمهورية لجنة للنظر في المعاشات الاستثنائية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد ولا تكون قراراتها نافذة إلا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية .

وتنص المادة الثالثة من المشروع على أن تسرى على المعاشات والمكافآت الاستثنائية المنصوص عليها في المادة الأولى باقي أحكام قوانين المعاشات المعامل بها الموظفون والمستخدمون الذين منحوا إياها وذلك مع عدم الإخلال بما قد تقرره اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية بحسب الأحوال من أحكام خاصة أما المعاشات التي تمنح لغير الموظفين فتكون شخصية وتنتهي بوفاة م .

وغنى عن البيان أن المعاشات والمكافآت الاستثنائية التي نصت عليها المادة الأولى يجب أن يؤخذ فيها رأى اللجنة المالية .

ولما كان في النصوص المتقدمة ما يفي عن الأحكام الخاصة بالمعاشات والمكافآت الاستثنائية المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٢ وفي المادتين ٣٨ و ٣٨ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ والمادتين ٣٧ و ٣٧ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ لذلك فقد نصت المادة الرابعة من المشروع على إلغاء تلك النصوص .

وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القرار بقانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإقراره .

قرار بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل المادة ٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٠ مكرر الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٥٧ .

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ — يستبدل بالمادة ٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتي :
- مادة ٩ — استثناء من الأحكام السابقة يخصص طرح النهر الذي يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها النهر لتعويض صاحب هذه الأرض بقدر ما فُتده .
- مادة ٢ — تسري أحكام المادة السابقة على كل طرح لم يصدر في شأنه قرار من وزير المالية والاقتصاد بتوزيعه قبل العمل بهذا القانون .
- مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ؛ ويعمل به من تاريخ نشره .
- يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٤ شعبان سنة ١٣٧٦ (٦ مارس سنة ١٩٥٧) .

مذكرة إيضاحية

تنص المادة ٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله على أنه واستثناء من الأحكام السابقة يخصص طرح النهر الذي يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها النهر لتعويض صاحب هذه الأرض بقدر ما فُتده .

وإذا استمر أصحاب أكل النهر في إحدى الضفتين خمس سنوات دون أن يعوضوا تعويضا كاملا لعدم حدوث طرح أو عدم كفايته جاز تعويضهم عن الطرح الفاض بالبلد التي يختارها صاحب الأكل سواء أكانت بالضفة ذاتها أو بالضفة المقابلة وذلك بعد إجراء التوزيع المنصوص عليه في المادة الخامسة .

وتقدم طلبات التعويض من أصحاب أكل النهر والمذو عنهم بالفترتين السابقتين في شهر يونيو من كل سنة .

وإذا تعددت طلبات التعويض من طرح أحد البلاد عوض أصحابها من طرح الفاض بنسبة ما فُتدوه .

والفترات ٢ و ٣ من هذه المادة مستحقة ولم تكن واردة في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بطرح النهر وأكله الذي حل محله القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

ولما كان إعطاء الحرية لأصحاب أكل النهر في اختيار البلد الذي يعوضون من طرح الفاض بها يؤدي إلى تشتيت الملكية في حالة وقوع الاختيار على قطعة أرض بعيدة عن المنطقة التي وقع فيها الأكل ، وقد يترتب على ذلك عجز في الإشراف الفعلي عليها مما يلجئهم إلى التصرف فيها بأبخس الأثمان ويفوت الغرض من تعويضهم .

ولما كان النص على أنه في حالة تعدد طلبات التعويض من طرح أحد البلاد يعوض أصحابها

من الطرح الفائض بنسبة ما تقدموه يؤدي إلى تفتيت الملكية في حالة عدم كفايته للتعويض الكامل وإلى منازعات وصعوبات عملية عديدة قد يتعذر معها الاستغلال على الوجه الصحيح .
لذلك رؤى حماية للاقتصاد الزراعى تعديل المادة ٩ من هذا القانون بإلغاء الفترات الثلاث آتفة الذكر منها .

ويتشرف وزير المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المذكور على رئيس الجمهورية بعد إفرائه فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة رجاء الفغفل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار بالغانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٧^(١)

فى شأن الإجراءات المترتبة على التأخير فى أداء الديون

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قانون التجارة .

وعلى القانونين رقمى ٣٨٩ ، ٣٩٧ لسنة ١٩٥٦ بوقف الإجراءات المترتبة على التأخير فى أداء الديون ؛

وعلى ما أرتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — لا تتخذ إجراءات البروتستو وإشهار الإفلاس وكأنة الإجراءات المترتبة على التأخير فى أداء الديون التجارية التى أبرمت قبل ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ واستحققت أو تستحق ابتداء من التاريخ المذكور لغاية ١١ مارس سنة ١٩٥٧ ؛ لمدة ستة أشهر لكل دين من تاريخ استحقاقه ؛ وذلك بالنسبة للمدينين الذين كانوا يقيمون فى دائرة محافظتى بورسعيد والسويس لغاية ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو المدينين المقيدين بالسجل التجارى فيهما .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ؛ وتكون له قوة القانون ؛ ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ؛ وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برىاسة الجمهورية فى ٧ شعبان سنة ١٣٧٦ (٩ مارس سنة ١٩٥٧) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٠ مكرر د ب ه الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩٥٧ .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٦ بوقف الإجراءات المترتبة على التأخير في أداء الديون التجارية لمدة شهر من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ كما صدر القانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٦ بمد هذه المهلة مدة ثلاثة شهور أخرى من ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بالنسبة للمدينين الذين كانوا يقيمون في دائرة محافظتي بورسعيد والسويس لغاية ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو المدينين المقيدين بالسجل التجارى فيهما .

ونظراً لأن الاعتبارات التي أوجت بإصدار القانونين السالتي الذكر تقتضي النظر أيضاً في تلافى الصعوبات التي يصادفها التجار نتيجة لتراكم الديون المستحقة خلال فترة إيقاف الإجراءات وحلول ميعاد الوفاء بها جميعها في نهاية المهلة .

لذلك أعدت وزارة التجارة مشروع قرار بعدم اتخاذ الإجراءات المترتبة على التأخير في أداء الديون التجارية التي أبرمت قبل ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ واستحقت أو تستحق ابتداء من التاريخ المذكور لغاية ١١ مارس سنة ١٩٥٦ على أن يكون ذلك لمدة ستة أشهر لكل دين من تاريخ استحقاقه وبذلك يتم التيسير في طريقة الوفاء بتلك الديون .

وتتشرف وزارة التجارة بعرض هذا القرار على رئيس الجمهورية بعد إفراغه في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧^(١)

بشأن الأجور والمرتببات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن مكافآت ومرتببات مندوبي الحكومة وممثليها في الشركات أو الهيئات الخاصة ، وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية ؛ لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه

(١) نقر بالوقائع المصرية العدد ٢٨ مكرر الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٥٧ .

الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية ، لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة أو الخاصة ، على نصف الماهية أو المكافأة الأصلية ، على ألا يزيد ذلك على ثمانمائة جنيه سنوياً .

مادة ٢ — يجوز بقرلو من رئيس الجمهورية لأسباب تستدعي ذلك ، زيادة النسبة المشار إليها في المادة الأولى إلى ما لا يجاوز ١٠٠ ٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية .

ويشترط في هذه الحالة ألا يزيد ما يعطى للموظف علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية على مبلغ ألف جنيه .

مادة ٣ — يجوز بقرار من الوزير المختص تجاوز النسب والحدود الواردة في المادتين السابقتين لمن لا تزيد ماهياتهم أو مكافآتهم الأصلية على ٣٠٠ جنيه سنوياً ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يعينها الوزير بقرار منه .

مادة ٤ — لا تحسب في تقدير الماهية الأصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة وبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية ، وإعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ؛ ولا تحسب كذلك في مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المادة الأولى .

مادة ٥ — يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون ، الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين والمديرين في الشركات المساهمة أولئك الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة ، أو يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الإدارية .

مادة ٦ — لا يجوز تعيين الموظفين المنصوص عليهم في المادة الأولى في الشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات المشار إليها في المادة المذكورة بأجر أو مرتب أو مكافأة تقل عما يتقاضاه من يقوم بعمل مماثل أو مشابه في ذات الجهة .

وتقوم الجهات المذكورة التي يعمل بها الموظف بإبلاغ الجهة التابع لها الموظف عن طبيعة العمل الذي يقوم به وما يتقاضاه عنه من أجور أو مكافآت وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التحاقه بالعمل .

مادة ٧ — يحسب الحد الأقصى للنسبة المئوية من الاجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المواد السابقة على أساس ما يستحقه الموظف في سنة ميلادية كاملة وتجرى المحاسبة في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة .

ويؤول إلى الخزاة العامة المبلغ الذي يزيد على الحد الأقصى .

مادة ٨ — كل مخالفة لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة يعاقب مرتكبها بالفصل من الوظيفة

ويصدر قرار الفصل من الجهة التابع لها شاغل الوظيفة العامة ؛ هذا علاوة على استرداد جميع المبالغ التي صرفت بغير حق أو خصمها مما هو مستحق للوظف .

مادة ٩ — كل مخالفة لاحكام المادة السادسة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، هذا علاوة على استرداد الفروق المالية المترتبة على المخالفة .

مادة ١٠ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به ابتداء من أول مايو سنة ١٩٥٧ ، ويصدر وزير المالية والاقتصاد القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧) .

قرار بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
بتقرير رسم دمغة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة ؛
وعلى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى ،
وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يضاف إلى الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر مادة جديدة برقم ٢٤ ويكون نصها كالآتى :

« مادة ٢٤ — يفرض رسم دمغة مقداره خمسة عشر جنيها على القيد فى سجل الوكلاء التجاريين .
وفرض على تعديل بيانات القيد فى السجل سالف الذكر رسم مقداره خمسة جنيها ، .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٨ مكرر الصادر فى ٤ أبريل سنة ١٩٥٧ .

قرار بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل المادة ١٨ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص
بالمناجم والمحاجر

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يعدل نص المادة ١٨ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه على الوجه
الآتي :

« يصدر عتمد الاستغلال للمدة التي يحددها الطالب بحيث لا يتجاوز ثلاثين عاماً ويحدد العقد للمدة
التي يحددها المستغل بشرط ألا يتجاوز مدة ثلاثين عاماً أخرى مادام المستغل قائماً بالتزاماته ، على
أن يتقدم بطلب التجديد قبل انتهاء مدة العقد بستة أشهر على الأقل ، ويكون تجديد العقد بقرار من
وزير الصناعة .

ويحدد العقد بالشروط المنصوص عليها فيه ، وعلى الأخص ما كان منها متعلقاً بالإيجار ،
أما القواعد التنظيمية فتسرى عليها القوانين واللوائح المعمول بها وقت التجديد .
ويجوز بالاتفاق بين الوزارة والمستغل تجديد العقد بعد ذلك بالشروط التي يتفق عليها ، وفي
هذه الحالة يكون التجديد بقانون .

ويجوز إلغاء العقد إذا لم يتم المستغل بالاستغلال بشكل جدي لمدة ثلاث سنوات من تاريخ
التوقيع على العقد .

كما يجوز إلغاء العقد أيضاً إذا أوقف المستغل الاستغلال لمدة سنة دون الحصول على إذن
مكتوب سابق من وزير الصناعة .

ويكون إلغاء العقد بقرار من وزير الصناعة ويعلن به صاحب الشأن بكتاب موصى عليه .
ويسرى حكم الفقرات الثلاث الأخيرة على عقود الاستغلال التي صدرت قبل العمل بهذا القانون .
ويجوز لمن ألغى عقد استغلاله ، التظلم من قرار الإلغاء إلى وزير الصناعة وذلك خلال مدة
ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بهذا القرار ، .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من
تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧)

(١) نشر بالرائد المعربة العدد ٢٨ مكرر الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٥٧ .

قرار بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة
رئيس الجمهوريةبعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسؤولين
عن المخالفات المالية؛وعلى القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الإدارية؛
وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة؛
وعلى ما اقره مجلس الدولة؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تستبدل بنصوص المواد ١٧ و ١٧ مكررا و ٢٢ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٥ و ٣٨ و ٤٠ و ٧٤ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٦ مكررا و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٢ و ١١٧ و ١٢٧ و ١٣٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ النصوص الآتية :

كما تضاف نصوص المواد التالية إلى القانون المشار إليه : ٧٠ فترة أخيرة و ٨٢ مكررا
و ٨٦ و ٨٦ مكررا ثانيا و ٨٩ مكررا و ٨٩ مكررا ثانيا و ٩٠ مكررا و ٩٣ مكررا و ٩٤ مكررا
و ١٠٢ مكررا و ١٠٢ مكررا ثانيا و ١٠٢ مكررا ثالثا و ١٠٢ مكررا رابعا .

ويضاف باب رابع إلى القانون المذكور يتضمن المواد من ١٤١ إلى ١٤٤ .

المادة ١٧ - يجوز الاستغناء عن الامتحان التحريري في الحالات الآتية :

- (١) إذا كان عدد المتقدمين للترشيح لا يزيد على عدد الوظائف الخالية .
- (٢) إذا كانت الوظائف الخالية من الوظائف الفنية التي لا يجوز التعيين فيها إلا من الحاصلين على نوع واحد من الدرجات والإجازات العلمية .
- (٣) إذا كان التعيين في وظائف لا يرشح لها إلا خريجو المعاهد التي تلتزم الحكومة بتوظيف جميع خريجها .

(٤) إذا كان المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية قد مارس بنجاح لمدة ثلاث سنوات على

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٨ مكررو الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٥٧

الأقل في المصالح الحكومية أعمالاً فيه مائة لأعمال الوظيفة المرشح لها وذلك بشرط أن يكون حاصله على المؤهل العلى الذى نص عليه القانون .

وتعين الوظائف والمعاهد المشار إليها في الحالتين الثانية والثالثة بقرار من ديوان الموظفين .

« المادة ١٧ مكرراً — يجوز بقرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى ديوان الموظفين الإعفاء من الامتحان بنوعيه إذا التزم في التعيين ترتيب التخرج . »

« المادة ٢٢ — كل من يعين أو يرقى إلى درجة مخصصة لوظيفة يجب أن يقوم بعملها فعلاً ولا يجوز بغير قرار جمهورى قيد الموظف على درجة وظيفة من الوظائف التى يكون التعيين فيها بقرار جمهورى . »

« المادة ٣٠ — يخضع لنظام التقارير السنوية السرية جميع الموظفين لغاية الدرجة الثالثة وتعد هذه التقارير فى شهر فبراير من كل عام أو فى أى شهر آخر يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ، ويكون ذلك على أساس تقدير كفاية الموظف بمرتبة ممتاز أو جيد أو مرضى أو ضعيف .

وتكتب هذه التقارير على النماذج وبموجب الأوضاع التى يقررها وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدر منه بعد أخذ رأى ديوان الموظفين . »

« المادة ٣١ — يقدم التقرير السرى عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض على المدير المحلى للإدارة فرئيس المصلحة لبدء ملاحظاتها ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتقدير درجة الكفاية التى تراها ويعلن الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف بصورة منه .

ويترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من أول علاوة دورية مع تخطيه فى الترقية فى السنة التى قدم فيها هذا التقرير . »

« المادة ٣٢ — الموظف الذى يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف يقدم للهيئة المشكل منها مجلس التأديب لفحص حاله فإذا تبين لها أنه قادر على الاضطلاع بأعباء وظيفة أخرى قررت نقله إليها بذات الدرجة والمرتبة أو مع خفض درجته أو مرتبه أو نقله إلى كادر أدنى ، فإذا تبين لها أنه غير قادر على العمل فصلته من وظيفته مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافأة .

وفى الحالة الأولى إذا قدم عن الموظف بعد ذلك مباشرة تقرير آخر بدرجة ضعيف فصل من وظيفته . »

« المادة ٣٥ — الموظفون غير الحاصلين على شهادات دراسية وكذلك الحاصلون على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها لا يجوز ترقيةهم إلى أعلى من الدرجة الرابعة ومع ذلك تجوز ترقية الحاصلين على الشهادة المذكورة أو ما يعادلها إلى الدرجة الثالثة فقط على أن تكون فى النسبة المخصصة للترقية بالاختيار إذا توافرت شروطها ورأت الوزارة استعمال حقها فى ذلك . »

• المادة ٣٨ — تكون الترقيات إلى درجات الكادرين التقني العالي والإداري بالأقدمية في الدرجة .
ومع ذلك تجوز الترقية بالاختيار للكفاية في حدود النسب الآتية :
٢٠ ٪ للترقية من الدرجة السادسة إلى الدرجة الخامسة .
٢٥ ٪ للترقية من الدرجة الخامسة إلى الدرجة الرابعة .
٣٣ ٪ للترقية من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الثالثة .
٥٠ ٪ للترقية من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية .

أما الترقيات من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى ومن الأولى إلى ما يعلوها من درجات فكلها بالاختيار دون التقيد بالأقدمية . وعلى الوزارة أو المصلحة المختصة لإخطار من تتخطاهم في الترشيح للترقية بالاختيار من هؤلاء الموظفين ولهم التظلم إلى الوزير خلال شهر من إخطارهم وتكون قرارات الوزير في هذا الشأن نهائية وغير قابلة للطعن أمام أية جهة كانت وذلك استثناء من أحكام المواد ٨ و ١٢ و ١٥ و ١٦ و ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

• المادة ٤ — في الترقيات إلى الدرجات المخصصة منها نسبة للأقدمية ونسبة أخرى للاختيار يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية ويرقى فيه أقدم الموظفين مع تخطي الضعيف إذا كان قد قدم عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة ضعيف .

أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون خاضعة لتقدير لجنة شئون الموظفين دون التقيد بترتيب الأقدمية في ذات مرتبة الكفاية على أن يكون الاختيار أولاً من الحائزين على مرتبة ممتاز في العاملين الآخرين وفي حالة عدم توافر عددهم بالنسبة إلى الدرجات الحالية يكون الاختيار في الدرجات الباقية من الحائزين على مرتبة جيد ، ويضاف الحائزون على مرتبة ممتاز في إحدى السنتين إلى مرتبة جيد ويسرى عليهم حكمها .

ويجوز أن تكون الترقية في بعض المصالح سواء كانت هذه الترقية بالأقدمية أو بالاختيار من بين الشاغلين لنوع الوظائف المطلوب الترقية إليها أو الوظائف المماثلة لها أو التالية لها في المسؤولية وتحدد المصالح والوظائف التي من هذا النوع بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين .

وتكون الترقية من الدرجة التاسعة إلى الدرجة الثامنة في الكادر الكتابي في حدود ٢٠ ٪ من وظائف الدرجة الثامنة الكتابية الحالية . ويجوز في بعض المصالح زيادة هذه النسبة ويصدر ببيان النسب وتحديد المصالح قرار من ديوان الموظفين .

• المادة ٧٠ — فقرة أخيرة — كما يكون للوزير أيضاً أن يرخص بإجازة اعتيادية بدون مرتب للزوجة الموظفة إذا أوفد زوجها إلى خارج البلاد لمدة سنة أو أكثر في بعثة أو إجازة دراسية أو انتداب أو إعارة .

• المادة ٧٤ — يجب على الموظف أن يقيم بالجهة التي بها مقر وظيفته كما يجب عليه تنفيذ الأمر الصادر بنقله إذا لم يكن في إجازة مرضية أو اعتيادية عند صدور الأمر .

المادة ٨٢ مكررا — يجب على الموظف مراعاة الاحكام المالية المعمول بها . والمخالفات المالية هي :

- (أولا) مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها في الدستور .
- (ثانيا) مخالفة الميزانية العامة أو الميزانيات الملحقة بها أو الخارجة عنها والميزانيات الخاصة بالهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة والتي يكون الموظف العمومي منسوبا لمراقبتها أو الإشراف عليها .
- (ثالثا) مخالفة أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٩ الخاص بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية .
- (رابعا) مخالفة قانون ولائحة المناقصات والمزايدات ولائحة المخازن والمشتريات وعلى وجه العموم القواعد والاحكام المالية .
- (خامسا) كل إهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية . أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك .
- (سادسا) عدم الرد على مناقضات الديوان أو مكاتباته بصفة عامة أو التأخير في الرد لغير عذر مقبول . ويعتبر في حكم عدم الرد أن يجيب الموظف إجابة الغرض منها الماطلة والتسويق .
- (سابعا) عدم موافاة الديوان لغير عذر مقبول بالحسابات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة أو بما يطلبه من أوراق أو وثائق أو غيرها ، مما يكون له الحق في لحصها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها بمقتضى قانون إنشائه .
- المادة ٨٣ — كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا . وذلك مع عدم الإخلال بالحق في إقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء .
- المادة ٨٤ — الجزاءات التي يجوز توقيعها على هؤلاء الموظفين عن المخالفات المالية والإدارية هي :

- (١) الانذار .
- (٢) الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين .
- (٣) تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تقل عن ستة أشهر .
- (٤) الحرمان من العلاوة .
- (٥) الوقف عن العمل بدون مرتب مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .
- (٦) خفض المرتب .
- (٧) خفض الدرجة .

(٨) خفض المرتب والدرجة .

(٩) العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة .

ويترتب على الحكم بالعزل من الوظيفة من المجلس التأديبي وقف الموظف حتما رغم طعنه بالاستئناف .

المادة ٨٥ — لوكيل الوزارة أو للوكيل المساعد أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ٤٥ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بعد سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه . ويكون قراره في ذلك مسبيا .

ويعتبر في تطبيق الفقرة السابقة رؤساء المصالح والرؤساء العسكريون للادارات والأسلحة العسكرية وقواد الفرق والمناطق الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير الحربية . كما يعتبر كذلك من يعينه الوزير بقرار منه من رؤساء الإدارات وغيرهم ويشترط في الحالة الأخيرة ألا تقل درجاتهم عن الدرجة الثانية .

وللوزير سلطة توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة الأولى . كما تكون له سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ إصدار القرار ، وله إذا ما ألغى القرار إحالة الموظف إلى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد .

أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من مجلس التأديب .

وفي حالة نذب موظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة إلى المخالفات التي يرتكبها في مدة نذبه من اختصاص الجهة التي نذب للعمل بها .

وفي جميع الأحوال يجوز أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاها على أن يثبت مضمونه بالمحضر الذي يحوى الجزاء .

المادة ٨٦ — المحاكمة التأديبية للموظفين من الدرجة الثالثة وما يعادلها فادون ذلك عن المخالفات المالية والإدارية يتولاها مجلس التأديب العادي ويؤلف من موظف من الوزارة المختصة في الدرجة الأولى على الأقل أو ما يعادلها ومن نائب من مجلس الدولة وموظف من ديوان المحاسبة ، أو ديوان الموظفين حسب الأحوال في الدرجة الثانية على الأقل وتكون الرئاسة لأولهم ويكون تشكيل المجلس بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات صاحبة الشأن . وبعد كشف بأصليين واحتياطيين في أول كل سنة للقيام بالعمل على أن يكون الاختيار لمدة سنة ويجوز إعادة الانتداب .

وبشكل المجلس من دائرة أو أكثر .

المادة ٨٦ أ — يتولى مجلس التأديب العالي المحاكمة التأديبية بالنسبة للموظفين من الدرجات الثانية والأولى ومدير عام وما يعادل ذلك عن المخالفات المالية والإدارية . كما يختص بالفصل استثنافيا في الطعون المقدمة إليه عن القرارات الصادرة من مجلس التأديب العادى . ويؤلف المجلس من دائرة أو أكثر على الوجه الآتى :

وكيل مجلس الدولة أو أحد الوكلاء المساعدين أو أحد المستشارين رئيسا .
وكيل ديوان المحاسبة أو ديوان الموظفين أو موظف من أيهما فى الدرجة الأولى على الأقل
تبعاً لنوع المخالفة مالية كانت أو إدارية وموظف من الوزارة أو الهيئة المختصة فى الدرجة الأولى
أو ما يعادلها على الأقل — أعضاء .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تقل درجة العضو عن درجة الموظف المحال إلى المحاكمة .
ويختار كل من الوزير ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس ديوان الموظفين كل سنتين اثنين أو
أكثر من موظفى الوزارة أو الديوان (أصلى واحتياطى) فإذا غاب العضو الأصلى أو قام به مانع
حل محله العضو الاحتياطى .
ويجوز دائماً إعادة انتداب الأعضاء .

ويكون انعقاد المجلس بمقر ديوان المحاسبة أو ديوان الوزارة المختصة حسب قرار رئيس
الدائرة . .

المادة ٨٦ مكرراً — تكون محاكمة الموظف أو الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة
أو مخالفات مرتبطة ببعضها وبجوازهم أمام السلطات التأديبية بالوزارة التى وقعت فيها المخالفة أو
المخالفات المذكورة ولو كانوا تابعين عند المحاكمة أو المجازاة لوزارات أخرى ، وإذا تعذر تعيين
الوزارة على الوجه السابق تكون المحاكمة أمام السلطات التأديبية بالوزارة التى يتبعها العدد الأكبر
من الموظفين ، فإذا تساوى العدد عينت السلطة التأديبية المختصة بقرار من رئيس الجمهورية .

ويكون الطعن بالاستئناف فى القرار الذى يصدر من مجلس التأديب العادى أمام مجلس التأديب
العالى المختص بالنظر استثنافيا فى قرارات مجلس التأديب العادى .

المادة ٨٦ مكرراً ثانياً — يتحدد الاختصاص لمجلس التأديب تبعاً لدرجة الموظف وقت
إقامة الدعوى .

وإذا تعدد الموظفون المسؤولون عن المخالفة أو المخالفات المرتبطة وكانوا خاضعين بحسب
درجاتهم لمجالس تأديبية مختلفة كان المجلس المختص بمحاكمة أعلى هؤلاء الموظفين درجة هو المختص
بمحاكمتهم جميعاً . .

المادة ٨٩ — تقام الدعوى التأديبية عن المخالفات الإدارية أمام مجلس التأديب العالى من
الوزير أو وكيل الوزارة المختص وأمام مجلس التأديب العادى من الوزير أو وكيل الوزارة أو
وكيلها المساعد أو رئيس المصلحة المختص . .

« المادة ٨٩ مكررا — تقام الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية من رئيس ديوان المحاسبة وله حفظ الدعوى كما له إذا رأى أن المخالفة لا تستأهل إحالة المسئول عنها إلى المجلس ، إحالة الأوراق إلى الجهة الإدارية المختصة لتقوم بمجازاته وفقا للمادة ٨٥ ، ويكون ذلك في جميع الأحوال بالاتفاق مع الوزير المختص أو الأشخاص المعنوية العامة الأخرى طبقا لنظامها بالنسبة إلى موظفيها . فإذا لم يتم الاتفاق وجب رفع الدعوى التأديبية حتما إلى المجلس . »

« المادة ٨٩ مكررا ثانيا — يتضمن قرار الإحالة إلى المحاكمة التأديبية بياناً بالمخالفات المنسوبة إلى الموظف ويخطر الموظف بهذا القرار وتاريخ الجلسة المعينة لمحاكمته قبل هذا التاريخ بخمسة عشر يوما على الأقل . »

« المادة ٩٠ — لمجلس التأديب من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ممثل الانتهام أو الموظف المتهم أن يأمر باستيفاء التحقيق ، وله أن يعهد بذلك إلى أحد أعضائه أو أحد أعضاء النيابة الإدارية . وللوظف في جميع الأحوال أن يطالع على التحقيقات التي أجريت وعلى جميع الأوراق المتعلقة بها وله أن يأخذ صورة منها كما له أن يطلب ضم التقارير السنوية عن كفايته . »

« المادة ٩٠ مكررا — يترتب على التأديب الإجراءات التي يتبعها . ويجوز له استجواب الموظف المتهم وسماع الشهود من الموظفين وغيرهم .

ويكون أداء الشهادة أمام المجلس بعد حلف اليمين . ويعامل الشهود فيما يتعلق بالتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة أو شهادة الزور بالأحكام المقررة لذلك في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية في مواد الجنع .

وفي هذه الحالة يحور المجلس محضرا بالجريمة ويحيله إلى النيابة العامة لاتخاذ الاجراءات اللازمة للمحاكمة الجنائية .

وللمجلس بالنسبة إلى الموظفين العموميين أن يوقع عليهم إحدى العقوبات الثلاث الأولى المنصوص عليها في المادة ٨٤ إذا تخفوا عن الحضور بعد تأجيل الدعوى وإخطارهم بالجلسة المحددة مرة أخرى أو إذا حضروا وامتنعوا عن أداء الشهادة . »

« المادة ٩١ — تكون قرارات مجلس التأديب مسبقة وتوقع من الرئيس والأعضاء الذين أصدروها . »

« المادة ٩٢ — قرارات مجلس التأديب العالي نهائية سواء كانت غياية أو حضورية .

ولا يجوز الطعن في القرار الصادر من مجلس التأديب العادي إلا بطريق الاستئناف ، ويكون الطعن من الموظف المحكوم عليه أو من الوزير المختص . كما يكون ذلك من رئيس ديوان المحاسبة إذا كانت المخالفة مالية . ويرفع الاستئناف إلى مجلس التأديب العالي بعريضة تقدم إلى رئيس المجلس في مدة شهر من تاريخ الإبلاغ بالقرار . »

« المادة ٩٣ — يجوز للموظف أن يحضر بنفسه جميع إجراءات التحقيق إلا إذا اقتضت مصلحة التحقيق أن يهرى في غيبته .

ويكون للتحقق الاطلاع على الاوراق ولو كانت سرية لدى جميع الجهات وسماع الشهود موظفين وغير موظفين .

ويكون أداء الشهادة بعد حلف اليمين وتسرى على الشهود الأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية للتحقيق بمعرفة النيابة العامة . وفي حالة تخلف الشاهد على الحضور أو امتناعه عن أداء الشهادة يحضر المحقق محضرا بالجريمة ويحيله إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيه .

« المادة ٩٣ مكررا — يتولى التحقيق فيما ينسب إلى الموظفين الذين يختص مجلس التأديب العالي بمحاكمتهم واحد أو أكثر من أعضاء النيابة الإدارية .

ويتولى الاتهام أمام مجلس التأديب العالي أحد أعضاء النيابة الإدارية الذين يندبون لهذا الغرض بقرار من مدير عام النيابة الإدارية .

« المادة ٩٤ — للموظف المحال إلى المحاكمة التأديبية أن يحضر جلسة المحاكمة وله أن يدافع عن نفسه كتابة أو شفويا . وله أن يوكل محاميا عنه على ألا يقبل من المحامين أمام مجلس التأديب العالي ومجلس التأديب الأعلى إلا المقررون منهم أمام محاكم الاستئناف .

وللمجلس التأديب أن يقرر حضور الموظف المتهم نفسه .

وفي جميع الأحوال إذا لم يحضر الموظف المتهم أمام المجلس بعد إخطاره بذلك تجوز محاكمته والحكم عليه غيابيا .

« المادة ٩٤ مكررا — لا يعنى الموظف من العقوبة استنادا إلى أمر رئيسته إلا إذا أثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر كتابي صادر إليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة إلى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر .

« المادة ٩٥ — للوزير ولو كليل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يوقف الموظف عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر إلا بقرار من مجلس التأديب ويترتب على وقف الموظف من عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي أوقف فيه مالم يقرر مجلس التأديب صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة إلى أن يقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه إليه كله أو بعضه .

« المادة ٩٧ — تكون محاكمة الموظفين من وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين ومن في مرتبتهم أو في مرتبة أكبر أمام مجلس التأديب الأعلى ويشكل هذا المجلس من وزير العدل وتكون له الرئاسة ومن النائب العام ورئيس ديوان الموظفين (إذا كانت المخالفة إدارية) والنائب العام ووكيل ديوان المحاسبة (إذا كانت المخالفة مالية) ومستشار بمجلس الدولة ينتدبه المجلس الخاص بالشئون الإدارية ومن وكيل وزارة يختاره الموظف . فإذا لم يختار الموظف وكيل الوزارة في المدة التي تقررها اللائحة

التنفيذية تولى اختياره وزير العدل أو الوزير الذي يقوم مقامه طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٩٨ أو الفقرة الأولى من المادة ١٠٠ .

« المادة ٩٨ — فقرة أولى — تكون الإحالة على مجلس التأديب الأعلى في المخالفات الإدارية بناء على طلب من الوزير المختص إلى وزير العدل مشتملاً على بيان كاف بأوجه الاتهام . »

« المادة ٩٩ — فيما عدا الأحكام الواردة في المواد ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٦ أ و ٩٢ تسرى على الموظفين المشار إليهم في المادة ٩٧ سائر القواعد المنصوص عليها في هذا الفصل . »

« المادة ١٠٢ — القرار الصادر من مجلس التأديب الأعلى يكون مسيئاً ونهائياً . »

« المادة ١٠٢ مكرراً — لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة إلى الموظفين طول وجودهم في الخدمة وتسقط بمضى خمس سنوات من تاريخ تركهم الخدمة لأي سبب كان . »

وتنقطع هذه المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة إلى أحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة إلى الباقين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة . »

« المادة ١٠٢ مكرراً ثانياً — تجوز إقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية على الموظف الذي يكون قد ترك الخدمة لأي سبب كان ، وفي هذه الحالة يجوز الحكم عليه بأحدى العقوبات الآتية :

(أولاً) الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر .

(ثانياً) الحرمان من المعاش كله أو بعضه من تاريخ الحكم .

(ثالثاً) غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز المرتب الاجمالي الذي كان يتقاضاه وقت وقوع المخالفة ، ونستوفي هذه الغرامة بالخصم من معاشه أو مكافأته أو المال المدخر إن وجد ذلك أو بطريق الحجز الإداري على جميع أموال المحكوم عليه . »

« المادة ١٠٢ مكرراً ثالثاً — تكون الإخطارات المنصوص عليها في هذا الفصل بالطريق الإداري بكتاب موصى عليه بعلم وصول . »

« المادة ١٠٢ مكرراً رابعاً — بالنسبة إلى المخالفات المالية تسرى أحكام هذا القانون على جميع موظفي الدولة عدا الوزراء ونوابهم . »

« المادة ١١٧ — تسرى على المستخدمين الخارجين عن الهيئة فضلاً عن الأحكام الواردة في هذا الباب نصوص المواد ٧ و ١٢ والفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٢١ والفقرة الأولى من كل من المادتين ٢٣ و ٢٤ والمواد ٢٥ و ٢٣ و ٢٦ و ٢٧ والمواد من ٤٢ إلى ٤٨ والمسود ٥٠ و ٥٦ و ٥٥ و ٥٦ والمواد ٦٢ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٩ و ٧١ والمواد من ٧٣ إلى ٨٣ والمادة ٩٦ والمواد من ١٠٣ إلى ١٠٦ . »

والمواد من ١٠٩ إلى ١١٦ على أن تصدر القرارات المشار إليها في المواد المتقدمة من وكيل الوزارة أو مدير عام المصلحة كل في دائرة اختصاصه .

وبالنسبة إلى المخالفات المالية تسرى على المستخدمين المشار إليهم أحكام التأديب الخاصة بها والمنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٢٧ — استثناء من حكم الحالة (١) من المادة السابقة يجوز للمستخدم الخارج عن الهيئة الانتفاع في حالة المرض بما يكون له من وفر من الإجازات الاعتيادية بمحد أقصى قدره تسعون يوما كل ثلاث سنوات .

وجوز للوزير المختص أن يمنح المستخدم الخارج عن الهيئة كل ثلاث سنوات اجازة اعتيادية بمرتب كامل لمدة ثلاثة أسابيع زيادة على ما يستحقه من إجازاته القانونية .

المادة ١٣٦ — في تطبيق أحكام هذا القانون تحدد درجة كفاية الموظف بالنسبة للتقارير السابقة كالآتي :

إذا حصل على ٤٥ درجة فأقل اعتبر ضعيفا .

إذا حصل على ٦٥ درجة فأقل اعتبر مرضيا .

إذا حصل على ٩٠ درجة فأقل اعتبر جيدا .

إذا حصل على ما فوق ٩٠ درجة اعتبر ممتازا .

الباب الرابع

في عو الجزاءات التأديبية وآثارها

المادة ١٤١ — يجوز للموظف أن يطلب عو الجزاء وآثاره بعد مضي سنتين من تاريخ صيرورة القرار التأديبي الصادر به نهائيا إذا كانت العقوبة هي الإنذار . فإذا كانت العقوبة هي اللوم أو الخصم من المرتب أو تأجير موعد استحقاق العلاوة أو الحرمان منها فيكون الطلب بعد مضي أربع سنوات . أما بالنسبة للعقوبات الأخرى عدا العزل والإحالة إلى المعاش فتكون المدة ثمانى سنوات .

فإذا توفع على الموظف أكثر من ثلاثة جزاءات وكانت بالإنذار والخصم من المرتب فلا يجوز طلب المحو إلا بعد مضي عشر سنوات . فإذا كانت الجزاءات بغير ذلك عدا العزل والإحالة إلى المعاش فتكون المدة خمس عشرة سنة .

وفي حالة تعدد الجزاءات تحسب المدة من تاريخ الأحدث منها .

المادة ١٤٢ — يرفع طلب المحو إلى الوزير المختص الذي يفصل فيه بعد استطلاع رأى لجنة شؤون الموظفين بالوزارة أو المصلحة .

ولا يجوز قبول الطلب في جميع الأحوال إلا إذا ثبت من تقارير الموظف المودعة أن سلوكه وعمله منذ توقيع الجزاء عليه كانا مرضيين .

«المادة ١٤٣ — يترتب على قبول الطلب نحو الجزاء واعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل ولا يؤثر ذلك على الحقوق أو التعويضات التي ترتبت نتيجة له .»

«المادة ١٤٤ — تسرى أحكام هذا الباب على الموظفين الداخلين في الهيئة كما تسرى على المستخدمين الخارجين عنها .»

مادة ٢ — تحال الدعاوى التأديبية المرفوعة عن المخالفات المالية والإدارية التي لم يفصل فيها بحالتها الى مجلس التأديب المختص طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويخطر ذور الشأن بهذه الإحالة .

مادة ٣ — يلغى المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية وكذلك يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧)

المحكمة

مجلد قضائى شهري

نشره نقابة المحامين

طابع
سنة ١٩٥٧

السنة السابعة والثلاثون

العدد
الثاني

« فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا عَلِيظًا
الْقَلْبِ لَآنَفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ
وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ
اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ »

(القرآن الكريم)

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥ بالقاهرة

مطبعة حجازي

بيــــــــان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد	
٢٩	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
١١	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
١١	حكما صادرا من قضاء المحكمة الادارية العليا (مجلس الدولة)

° ° °

تكييف الواقعة وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم للدكتور رؤوف عبيد
أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .

الزام الشحن والتفريغ في عقد النقل البحري للدكتور على جمال الدين عوض مدرس القانون
التجاري والقانون البحري بكلية الحقوق — جامعة القاهرة .

تشريع العمل حول تعديل الاجراءات الخاصة بقانون التوفيق والتحكيم في منازعات العمل
للدكتور زكي بدوي .

معيار التفرقة بين الأعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ للدكتور أحمد رفعت خفاجي وكيل
النيابة بمكتب النائب العام .

الدفع بالنظام العام في موارد الاتراك في مصر للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل
نيابة الاستئناف .

أوامر الحفظ للأستاذ على فاضل وكيل النيابة

° ° °

قرار بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرئيات والمكافآت التي يتقاضاها
الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية . ص ١١

قرار بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهرب . ص ١٣

قرار بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية . ص ١٥

قرار بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٧ في شأن جواز إجراء المحاكمة العسكرية في
غية المتهم . ص ٢٥

قرار بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايع . ص ٢٦

قرار بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ بتعديل أحكام الباب الأول من الكتاب الثاني وبعض أحكام في الأبواب الثاني والثالث والخامس والرابع عشر والسادس عشر من الكتاب الثاني وفي البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . ص ٤٣٦
قرار بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية . ص ٤٦٠

وزارة المالية والاقتصاد :

قرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٧ . ص ٤٦٧
قرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٧ . ص ٤٦٧
قرار رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٧ بالأحكام الخاصة بتنفيذ القرار بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧
ص ٤٦٨
قرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٧ بالأحكام الخاصة بتنفيذ القرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧
ص ٤٦٨
قرار رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٧ . ص ٤٦٩
قرار رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٧ بتحويل الحارس العام على الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين سلطة بيع وتصفية البنوك الخاضعة للحراسة . ص ٤٦٩
قرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٧ . ص ٤٧٠

وزير التكوين :

قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز . ص ٤٧١
قرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ في شأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ومستندات النقل الخاصة بمواد التكوين . ص ٤٧٢
قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على صناعة ولما تاج وغزل وسج الصوف والحزير الصناعي والألياف القصيرة والفيبران . ص ٤٧٣

لجنة الخبراء

محمد طفي القلبي - محمد الحناوي - توفيق مبراهيم - عبد العزيز السورجي

مصطفى أبو زيد - نصيف زكي - احمد مختار طيب - احمد شوقي

مايو
سنة ١٩٥٧

المحكمة

العدد التاسع
العدد السابع والثلاثون

قضاء المحكمة للنقض الجنائي

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين وأحمد زكي كامل المستشارين) .

٤٥٢

أول مايو سنة ١٩٥٦

حكم . تسببه . ضرب . إغفال الحكم بيان مدة
علاج المجنى عليه . إشارته إلى تقرير الطبيب الشرعي
الذي تضمن أن الإصابة أعجزته عن أعماله مدة تزيد
على عشرين يوما . لا قصور .

المبدأ القانوني

إذا طبقت المحكمة في حق المتهم المادة
٢٤١ - ١ من قانون العقوبات فلا يكون قد
شاب أسباب حكمها القصور إن هي لم تذكر
مدة عجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية ما دامت
قد أوردت في حكمها ما اشتمل عليه التقرير
الطبي الشرعي من بيان لنوع الإصابة وموضعها
وجسامتها وكونها نافذة وما دام التقرير للطبي
نفسه الذي أشار إليه الحكم وأورد مضمونه
يبين منه أن الإصابة أعجزت المجنى عليه عن
أعماله مدة تزيد على عشرين يوما .

(القضية رقم ٨١ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥١

أول مايو سنة ١٩٥٦

١ - استئناف . سقوطه . عدم تقدم التهم للتنفيذ
قبل جلسة سابقة لم ينظر فيها . تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة
التي نظر فيها . عدم سقوط استئنافه .
ب - انتهاك جريمة ملك الغير . ركن القوة .
متى يتوفر ؟

المبادئ القانونية

١ - متى تقدم اتهم للتنفيذ قبل الجلسة
التي نظر فيها استئنافه فلا يصح في القانون الحكم
بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة
سابقة ما دامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل
فيه في تلك الجلسة

٢ - إن القوة في جريمة المادة ٣٦٩ من
قانون العقوبات هي ما يقع على الأشخاص
لا على الأشياء .

(القضية رقم ٥١ سنة ٢٦ ق) .

المبادئ القانونية

١ - ميعاد الاستئناف طبقاً لنص المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية إنما يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن ، ولا محل للاحتجاج بأن الحكم النهائي لم يعلن المتهم ما دام قد ثبت أنه عارض فعلاً في هذا الحكم .

٢ - متى بان من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التلخيص قد قام بتلاوته أحد أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى ، وأن الحكم قد نطق به في جلسة علنية ، فلا يقبل من المتهم إثبات عكس ذلك إلا باتباع اجراءات الطعن بالتزوير .

٣ - إن وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيما تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة لا يعيب الحكم ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلاً .

٤ - التوقيع على الأحكام بعد تحريرها إنما يكفي فيه بتوقيع رئيس المحكمة والكتاب دون بقية أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم طبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات .

(القضية رقم ٢٢٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسى الجندى . وأحمد زكى كامل المستشارين) .

٤٥٣

أول مايو سنة ١٩٥٦

نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .

المبدأ القانوني

الطعن بطريق النقض في الحكم الذي صدر قبل الفصل في الموضوع والذي لم يبين عليه منع السير في الدعوى لا يكون جائزاً . ومن ثم فلا يجوز الطعن في الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول المعارضة ما دام باب استئناف الحكم السالف الذكر الصادر في الموضوع ما يزال مفتوحاً لعدم إعلان المتهم به .

(القضية رقم ٧٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل وعمود محمد مجاهد وعبد محمد حسنين ، وفهم يسى الجندى المستشارين) .

٤٥٤

أول مايو سنة ١٩٥٦

١ - استئناف . ميعاده . متى يبدأ . التمسك بعدم إعلان الحكم النهائي لا محل له ما دام قد عورض فيه فعلاً . م ٤٠٦ أ . ج .

ب - استئناف . اجراءات . حكم . لإثبات عكس الثابت بمحضر الجلسة والحكم بشأن تلاوة تقرير التلخيص والاطق بالحكم بجلسة علنية . لا يقبل إلا باتباع اجراءات الطعن بالتزوير .

ج - اجراءات . وجود خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة لا يعيب .

د - حكم . التوقيع عليه . من يوقع على الأحكام م ٣١٢ أ . ج .

٤٥٥

أول مايو سنة ١٩٥٦

مبان . إقامة بناء قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل الحصول على الترخيص . الحكم بالإزالة صحيح . القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٥ .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أجرى بناء غرفتين قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل حصوله على الترخيص الذي يفيد قيامه بالأعمال والالتزامات التي أوجبها القانون — فانه إذ قضى بإزالة الأعمال المخالفة يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(القضية رقم ٣٢٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٤٥٦

أول مايو سنة ١٩٥٦

١ — دفاع . إجراءات . محكمة الجنابات . تهكير المتهم في إعلان شهود النفي طبقا للمادة ١٨٦ أ . ج . رفض طلب التأجيل لإعلانهم . لا إخلال بحق الدفاع . ب — تحقيق . وكلاء النيابة الكلية . اختصاصهم بأعمال التحقيق التي تقع بدائرة المحكمة الكلية . ج — تحقيق . محضره . تحريره . متى يجوز نذب من عدا كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق .

المبادئ القانونية

١ — إذا قصر المتهم في إعلان شهوده كما تقضى بذلك المادة ١٨٦ من قانون الاجراءات ، مع ما كان في الوقت من فسحة فلا جناح على

المحكمة إذا لم تجبه إلى طلب التأجيل لاملانهم . ٢ — وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها .

٣ — يجوز في حالة الضرورة نذب من عدا كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق وتقدير هذه الضرورة موكل لسلطة التحقيق .

(القضية رقم ٣٤٢ سنة ٥٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٤٥٧

١٤ مايو سنة ١٩٥٦

أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . نزاع على رى . المدافعة عنه باستعمال القوة . لا نصح .

المبدأ القانوني

إذا كان كل ما وقع من المجنى عليه حسب أقوال المتهم هو محاولة تغيير مجرى مياه لمنعه من رى أطيانه فإن اعتداء المتهم لرده عن ذلك لا يعتبر دفاعا شرعيا عن المال إذ ليس النزاع على الرى مما نصح المدافعة عنه قانونا باستعمال القوة .

(القضية رقم ١٣٧٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود محمد مجاهد وفهم يسى الجندى . وأحد زكى كامل المستشارين) .

٤٥٨

١٤ مايو سنة ١٩٥٦

تزوير • تقليد • إثباته • اعتراف المتهم بالبصمة
المأخوذة من اللحوم المضبوطة بمحله أو البصمة الصحيحة
للختم المقلد • غير لازم لإجراء المضاهاة •

المبدأ القانوني

لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير
طريقا خاصا فليس يشترط لإجراء المضاهاة أن
يكون المتهم معترفا بالبصمة المأخوذة من اللحوم
المضبوطة بمحله أو البصمة الصحيحة للختم المقلد
مادامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائنة
التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة في حقه •

(القضية رقم ٤٠٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل
المستشارين) •

٤٥٩

١٤ مايو سنة ١٩٥٦

مسئولية مدنية • مدى مسؤولية الوالد من الأعمال
التي يرتكبها ولده القاصر •

المبدأ القانوني

مقتضى نص المادة ١٧٣ مدني يجعل الوالد
مسئولا عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس
عشرة سنة أو بلغها، وكان في كنف والده ويقوم
من ذلك مسؤولية مفترضة في حق من وجبت
عليه الرقابة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشيد
مالم يتم به حاجة تدعو إلى استمرار الرقابة عليه،
أو إلى أن يفصل في معيشة مستقلة وهي بالنسبة

للوالد تقوم على قرينة الإخلال بواجب الرقابة
وعلى افتراض أنه أساء تربية ولده وعلى الأمرين
معا، على أن هذه المسؤولية المفترضة يمكن
إثبات عكسها وعقب ذلك يقع على كاهل
المسئول الذي يجب لكي يتخلص من مسؤوليته
طبقا للفقرة الثامنة من المادة ١٧٣ من القانون
المدني أن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن
يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا
الواجب بما يذهب من العناية •

(القضية رقم ٤٠٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة
الأسانذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود
ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد
عفيفي المستشارين) •

٤٦٠

١٤ مايو سنة ١٩٥٦

١ — حكم • تسببه • عدم استخلاص المحكمة
صورة الواقعة مما ورد ذكره على السنة بعض الشهود •
استنباطها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات
العقلية • صحيح •

ب — قبض بدون وجه حق • فرار الخفي عليه بعد
إتمام الجريمة من تلقاء نفسه أو بموافقة الجاني وإرشاده
لا يؤثر في مسؤولية المتهم الجنائية. المادتان ٢٨٠، ٢٨٢ ع

المبادئ القانونية

١ — لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة
التي ترأس في وجدان المحكمة أن يكون هذا
الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة بعض
الشهود، وإنما يكفي أن يكون مستنبطا بطريق
الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية،
مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق •

٢ - متى كان الواضح من الحكم أن جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد أو التعذيبات البدنية التي دين المتهمان بها قد تمت واكتملت عناصرها قبل فرار المجنى عليه فلا يؤثر في مسئوليتهم الجنائية أن يكون فراره قد حدث من تلقاء نفسه أو بموافقة الجناه وإرشادهم .

المحكم

« . وحيث إن مبنى الطعن هو أن أدلة الثبوت التي ساقها الحكم المطعون فيه للاستدلال بها على صحة الواقعة لا تتفق في جملتها أو في تفصيلها مع أقوال المجنى عليه وشهوده ، وقد تمسك الدفاع عن الطاعنين بانعدام الباعث على الجريمة إذ لا يمكن أن يكون تنفيذ الحكم المدني على أخت الطاعن الأول سبباً في حنق المتهمين - ومنهم الطاعنان - على المجنى عليه ما دام هذا الأخير - وهو الدائن المحكوم له - كان بين أيديهم ، وكان بمجرد القبض عليه على استعداد لتحرير مخالصة عن الدين ، فلم يكن ثمة ما يبرر المضي في إتمام الجريمة واقصائه في مغارة بالجبل ، وترتيب حراسة عليه مدة اثني عشر يوماً ، وإذا كان الغرض من الخطف هو إرجاع المجنى عليه بالانابة ، فإنه لم يثبت أن أحداً من المتهمين أو من أقاربهم فاتح المجنى عليه أو أحد ذويهم في هذا الشأن ، ولا يعترض على ذلك بأن سرعة التبليغ عن جريمة الخطف حالت دون المطالبة بالانابة - لأن التبليغ ذاته مدعاة للخلاص من المجنى عليه بالفتك به ، وقد نوقش المجنى عليه في هذه الاعتبارات ففزع عن الرد عليها ، تمسك الدفاع بذلك كله ، وعرض له الحكم ولكن كونه رد عليه بأسباب تعجافى

مع حكم المنطق ذلك لأن المجنى عليه كان مودعاً في مكان خفي لا يعلم به أحد من رجال الإدارة أو من أقارب المجنى عليه مما كان يسهل معه على المتهمين الإجهاز عليه ، وقول الحكم بأن سرعة التبليغ عن الحادث حال دون اتصال المتهمين بمن كان المجنى عليه مودعاً لديه لا أصل له في التحقيق ولم يقل به أحد من شهود الدعوى ولا المجنى عليه نفسه ، يضاف إلى ذلك أن الحكم أخذ بما قرره المجنى عليه من أنه كان في مغارة وفي حراسة مسلحة وأنه مع ذلك تمكن من الهرب بعد أن فك وثاقه وسار ليلاً في أمكنة مجهولة حتى بلغ مسكنه - أخذ الحكم بهذا القول بالرغم من أن الواقع أنه لو كان المجنى عليه قد عاد إلى بيته فلا بد أن يكون ذلك بموافقة الجناه وإرشادهم .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله « أن المجنى عليه كان يداين فاعلمة حمد الله جابر شقيقة انتهم الأول (الطاعن الأول) وزوجة الثاني (الطاعن الثاني) ووالدة باقي المتهمين في مبلغ ١٦٠ ج ولما أعيته المطالبة بالدين لجأ إلى انقضاء حكم له وشرع على الأثر في التنفيذ على أموال مدينته فأوقع الحجز على زراعة قطن وذرة وماشية ، فحز في نفوس المتهمين وأوغر صدورهم فأجمعوا رأيهم على الانتقام منه لجرأته في انقضاء حقوقه التي خولها له القانون وانتهى بهم الرأي إلى التفكير في اختطافه وتعذيبه وتهديده . ورسوموا لذلك خطة تقضى بأن يقوم أولهم محمد حمد الله جابر لاستدراجه إلى مكان الجريمة لتنفيذ ما عقدهوا العزم عليه وقد نفذ المتهم المذكور ما اتفقوا عليه وذهب يحاول استدراج المجنى عليه حتى ظفر به ليلة الجريمة وطلب منه مصاحبته لبعض

الحديث فلما انقردوا به بدأ المتهم الأول حديثه مع المجنى عليه عارضا عليه تسوية أمر الدين، وطلب منه الموافقة على قبول مبلغ مائة جنيه على أن يؤجل الباقي إلى ميسرة، وكان القصد الذي رعى إليه المتهم من هذا الحديث هو بث الطمأنينة في نفس المجنى عليه، وكان له ما أراد فأمن الأخير جانبه وأخذ في مناقشة العرض الذي تقدم به واستمر الحديث بينهما حتى بعدا عن المكان الذي تركا فيه عم المجنى عليه وابن عمه ولما وصل المتهم الأول والمجنى عليه إلى مكان الجريمة بدأ الشر واضحا ومفاجئا من المتهم الأول الذي أمسك بمخناق المجنى عليه على حين غرة وبادره بالسب المقذع لجرأته في توقيع الحجز على أموال أخته وكأنما كان هذا السباب إشارة لهجوم لباقي المتهمين الأربعة الآخرين الذين خرجوا من مكمنهم داخل الزراعة وانقضوا على المجنى عليه وعاجله المتهم الثاني بضربة من عصاه أصابت مقدم رأسه وثنى عليه المتهم الثالث بعضا أصابت جانب رأسه الأيمن ثم مالبث أن ضربه المتهم الرابع بعضا على عضده الأيمن وأسرع المتهمان الأول والخامس إلى عصب عيني المجنى عليه وكمفه بملأته التي كان يضعها على كتفه وربطها فوقها حبلا وكان هذا الاعتداء الغادر المفاجيء مما ألجم المجنى عليه وبث في نفسه الرعب وأصابه بذعر، إذ أدرك أن منيته قد حانت فعرض عليهم في خوف ورجاء أن يخلوا سبيله على أن يتنازل لهم عن الدين، ولكن رغبة المتهمين في الانتقام كانت أقوى من رغبتهم في التخلص من الدين فلم يستمعوا إلى رجائه وقادوه معصوب العينين مكمن القم إلى الجبل القريب من مكان الجريمة حيث سلوه لأشخاص لم يتبينهم المجنى عليه ولم يعرفهم بسبب عصب عينيه ولم يميز لغة تفاهمهم

وقام بعض المتهمين بإيثاق كتفيه بجبل من الليف ثم قاده القوم الذين استلبوه على حمار وساروا به في الجبل مسافة طويلة حتى وصلوا إلى مغارة وضعوه بها وقاموا على حراسته وهو على حاله معصوب العينين مكمن القم موثوق الكتفين. وكان حراسه هؤلاء يناولونه في الحين بعد الحين بعض كسرات الخبز ويسقونه الماء، وبقي المجنى عليه يعاني ما هو فيه من كرب وبلاء طول خمسة عشر يوما، ولما أن كانت ليلة ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ أحس بحراسه وقد غرقوا في نومهم وعلا غطيظهم فقام من مكانه محاذرا وابتعد عن المكان الذي وضع فيه، وكان ينتوى أن يعتذر لهم إذا ما استيقظوا وأحسوا ببعده عنهم بأنه رغب في قضاء حاجة، ولكن القوم لم يحسوا به فشجعه ذلك على الفرار، وأمعن بحث خطاه مبتعدا عن مكان أسره وكلما بعدت الشقة بينه وبين أسريه قوى ذلك من عزمه فضعف سيره: وكان خلال ذلك يحاول جاهدا أن يفك وثاقه وأن يزيل العصابة من فوق وجهه فنجح في ذلك وأسرع يعدو في الطريق. فلما بدأ ضوء القمر تبين مكانه. فاذا به على مقربة من بلدة العلوانية وهناك عرف الطريق التي يسلكها إلى بيته. فأتخذ شاطئ ترعة الكسرة ميمما ناحية النجع فوصل إليه مع الفجر حيث لقيه في مدخله الحفير عبد الموجود محمد محمد حسن وكان الإعياء قد حل به كما كان الخوف من أن يكون أحد من أسريه في أثره مما حدا به إلى مطالبة الحفير الإسراع به إلى داره ليستريح بها، ففعل الحفير وصحبه وبقي معه في داره حتى أشرقت الشمس ثم قاده إلى نائب العمدة وأبلغه بما وقع له، ثم أورد الحكم على ثبوت وقوع الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وباقي شهود الإثبات والمعاينة وتقرير

٤٦١

٢١ مايو سنة ١٩٥٦

- ١ - دفاع . عدم تمسك المتهم بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيراً وقيامه بالرافعة فيها .
النعي على المحكمة بأنها أخلت بحقه في الدفاع .
لا محل له .
ب - حكم . تسببه . وقوع خطأ مادي فيه .
لا يعيبه .

المبادئ القانونية

- ١ - متى كان المتهم لم يتمسك بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيراً وتخلّف الجني عليه عن حضورها وترافع المتهم في الدعوى دون إشارة منه إلى طلب سماع الجني عليه أو الاطّلاع على الأوراق التي ثبت دفاعه مما يفيد تنازله الضمني عن هذا الدفاع فإنه لا يحق له بعد ذلك أن ينعي على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع إذ أنها لم تقم بإجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه .
٢ - ما يقع في الحكم من خطأ مادي لا يعتد به ولا يعيبه أو يقدح في سلامته .

(القضية رقم ٤٤٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل وعمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وفهم يسى الجندى المستشارين) .

٤٦٢

٢١ مايو سنة ١٩٥٦

- نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . قوة الأمر المقضي . الطعن على الحكم الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً في غير ما قضى به . غير جائز

الطبيب الشرعي واستعراف الكلب البوليسي على الطاعن الأول عند ما شتم العصا التي ضبطت في مكان الحادث وما دل عليه فحص البقع الدموية التي وجدت في ذلك المكان من أنها من ذات فصيلة دم المجنى عليه . ولما كانت هذه الأدلة التي أخذ بها الحكم وعول عليها في إدانة الطاعنين سائغة مقبولة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها . وكان لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترسم في وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة بعض الشهود وإنما يكفي أن يكون مستنبطاً بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عللت في معرض بيان الواقعة الباعث على ارتكاب الجريمة تعليلاً مقبولاً . وكان الباعث مع ذلك ليس ركناً من بين أركان الجريمة ، فلا يؤثر في سلامة الحكم ولا في قيمة أدلة الإدانة المبينة فيه أن يكون الحكم قد أخطأ في استخلاص الباعث على فرض قيام هذا الخطأ ، ولما كان الواضح من الحكم أن جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد أو التعذيبات البدنية التي دين الطاعنان بها قد تمت واكتملت عناصرها قبل فرار المجنى عليه فلا يؤثر في مسئوليتهم الجنائية أن يكون فراره قد حدث من تلقاء نفسه أو بموافقة الجناة وإرشادهم — لما كان كل ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعنان في طعنهما لا يكون في واقعه إلا جدلاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٤١٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومصطفى كامل وفهم يسى الجندى . وأحمد زكي كامل المستشارين) .

المبدأ القانوني

لا يجوز الطعن على الحكم الاستثنائي
القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً إلا من
حيث ما قضى به وإلا انطفئ الطعن على الحكم
الابتدائي والاجراءات السابقة عليه وهو مالا
يجوز لمحكمة النقض ان تعرض لما يشوبه أو
ينقضه بمد أن حاز قوة الأمر المقضي به .

(القضية رقم ٤٤٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومحمد محمد حسنين وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي
المستشارين) .

٤٦٣

٢١ مايو سنة ١٩٥٦

تبيد . تبديد أشياء توقع الحجز عليها لمصلحة
الضرائب . قيام النزاع بشأن الضريبة التي وقع الحجز
من أجلها . قيام مسؤولية المتهمة عن جريمة التبيد .
المادة ٣ من قانون الحجز الإداري الصادر في ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٠ .

المبدأ القانوني

لا يجدي في دفع مسؤولية المتهمة عن جريمة
تبيد الأشياء المحجوز عليها لصالح مصلحة
الضرائب قوله بأن الضريبة التي أوقع الحجز
من أجلها غير واجبة الأداء فوراً مادام الحجز
 قائماً وفقاً لحكم المادة الثامنة من قانون الحجز
الإداري الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠

(القضية رقم ٤٤٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة
الأسانذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومحمود محمد مجاهد ونعيم بسي الجندی وأحمد زكي كامل
المستشارين) .

٤٦٤

٢١ مايو سنة ١٩٥٦

تزوير . صورة واقعة تتوافر فيها جناية التزوير
باتصال شخصية الغير .

المبدأ القانوني

مضى كان التزوير قد وقع باتصال شخصية
الغير وهي صورة من صور التزوير المعنوي
الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة
صحيحة وكان المتهم قد غير الحقيقة في المحرر
بطريق الغش تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً
للغير وبقصد استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة
من أجله ؛ فإن جناية التزوير تكون قد
توافرت أركانها كما هي معروفة به في القانون .

(القضية رقم ٤٥٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة
الأسانذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود
ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي
كامل المستشارين) .

٤٦٥

٢١ مايو سنة ١٩٥٦

أ - تزوير . تذكرة الاشتراك بالمسافة . هي
ورقة رسمية .

ب - اشتراك . إثبات . الاشتراك بالاتفاق . متى
يتحقق ؟ كيفية إثباته .

المبادئ القانونية

أ - متى عرض الحكم للماهية الاشتراك

بالمسافة واعتبرها ورقة رسمية بما قاله من أن تذكرة

الاشتراك السككوي متري هي ورقة رسمية تقوم

بإعدادها جهة حكومية هي مصلحة السكك الحديدية

يحمل السلاح عرضاً بحكم وظيفته أم عدا
بقصد السرقة .

(القضية رقم ٤٥٤ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم
اسماعيل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وأحمد
زكي كامل المستشارين) .

٤٦٧

٢١ مايو سنة ١٩٥٦

قتل محمد . الشروع فيه . نية القتل . استغلال
المحكمة نية القتل مما يؤدي إليه . غشاء الجنى عليه
بغير علاج . لا ينفي توفر هذه النية .

المبدأ القانوني

مضى أثبتت المحكمة أن المتهم استعمل سلاحاً
« سدس » من شأنه إحداث القتل وإزهاق
الروح وأنه صوب هذا السلاح إلى رأس الجنى
عليه بقصد قتله فأصابه في مكان قابل من
جسمه ثم ذكرت الباعث من ضغينة سابقة
فإنها تكون قد استخلصت توفر نية القتل مما
يؤدي إليه ، ولا ينفي توفر هذه النية القول
بشفاء الجنى عليه بغير علاج .

(القضية رقم ٤٥٧ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
إبراهيم اسماعيل وفهم بسى الجندى وأحمد زكي كامل
والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٤٦٨

٢١ مايو سنة ١٩٥٦

نصب . ركن الاحتيال . صورة واقعة يتحقق فيها
هذا الركن .

٢ — م

ويختص بمراجعتها موظفون عموميون من نظار
ومعاوني المحطات مختصون بمقتضى وظائفهم
بإثبات البيانات التي فيها عن مدى السفريات
والمسافة الباقية من تذكرة الاشتراك فذلك
صحيح في القانون .

٢ — الاشتراك بالاتفاق إنما يتحقق من
اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه
- وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس
ولا يظهر بعلامات خارجية ويكون للقاضي
الجنائي إذا لم يقع على الاشتراك دليل مباشر من
اعتراف أو شهادة شهود أو ما شاكل ذلك أن
يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي
تقوم لديه كماله أن يستنتج حصوله من أعمال
لاحقة له .

(القضية رقم ٤٥٣ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومحمد محمد حسين وفهم بسى الجندى والسيد أحمد عفيفي
المستشارين) .

٤٦٦

٢١ مايو سنة ١٩٥٦

سرقة . ظروف مشددة . ظرف حمل السلاح في
جريمة السرقة . متى يتوافر ؟

المبدأ القانوني

يتوافر ظرف حمل السلاح المشدد في جريمة
السرقة مادام الجاني يحمل سلاح بطبيعته
« بندقية » وقت ارتكاب السرقة لئلا أيا كان
سبب حمله لهذا السلاح وسواء أكان الجاني

المبدأ القانوني

متى قام المتهم بإيهام المجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سنداً مزوراً بدلاً من سند صحيح كان يداينه به وبفقد قيمة السند فانخدع المجنى عليه وسلمه مبلغ الدين بناء على ذلك فإن ذلك مما يتحقق به ركن الاحتيال في جريمة النصب

(القضية رقم ٤٦٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٤٦٩

٢١ مايو سنة ١٩٥٦

١ — قض . طعن . سبب جديد . الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا تتوفر فيها حالة الدفاع الشرعي . لئلا ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .

ب — دفاع شرعي . صورة واقعة لا تتحقق فيها حالة الدفاع الشرعي .

المبادئ القانونية

١ — متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي وكان مؤدى ما أورده الحكم لا تتوفر به حالة الدفاع الشرعي ولا يرشح لقيام هذه الحالة فإنه لا يقبل من المتهم أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة .

٢ — متى ثبت أن المتهم اعتدى على الطريق الموصل لملك أخيه المجنى عليه بأن

أقام به حجرة خشبية وأن المجنى عليه ذهب إليه طالباً إزالة هذه الحجرة فوقعت مشادة ضففع فيها المجنى عليه أخاه الذي تناول شيئاً وصقه المجنى عليه بأنه قطعة من حديد وضربه بها على رأسه أكثر من مرة ووصفه الشهود بأنه قتياب وقد تخلف عن هذا الاعتداء إصابات مصحوبة بكسرين شريخين بالجدارية اليسرى ، فإن هذه الواقعة لا تتوفر بها حالة الدفاع الشرعي ولا ترشح لقيامها .

(القضية رقم ٤٦٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وفهم يسى الجندى وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٤٧٠

٢١ مايو سنة ١٩٥٦

١ — تهديد . المقصود بإنشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف . م ٣٢٧ عقوبات .
ب — وصف التهمة . عدم نفي المحكمة بالوصف الذي تسببه النيابة العامة على العمل المسند إلى المتهم . واجبها في ذلك .

المبادئ القانونية

١ — المقصود بالتهديد بإنشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف والمنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات ، هو إنشاء أمور أو نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت إليه أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه ، وهي الأمور التي أشير إليها في جريمة القذف

المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، والتهديد في هذا المعنى يشمل التليغ عن جريمة سواء أ كانت صحيحة وقت بالفعل أو كانت مختلفة .

٢ - لا تنفيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا .

(القضية رقم ١٧٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسادة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٤٧١

٢٢ مايو سنة ١٩٥٦

١ - تزوير . أوراق رسمية . الشهادة التي يحررها أعضاء اللجنة القروية بصرف كميات خيش من بنك التسليف . هي ورقة رسمية . الأمر رقم ١٩٣ الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤١ .

ب - عقوبة . غرامة . عقوبة الغرامة المنصوص عليها في الأمر رقم ١٩٣ سنة ١٩٤١ . مناط تطبيقها .

المبادئ القانونية

١ - يبين من المادة الثانية من الأمر رقم ١٩٣ الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤١ بإحصاء المساحات الزراعية والمحاصيل ومن المادتين الثالثة والثامنة من القرار الصادر من وزير الزراعة بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤١ بتنفيذ هذا الأمر ، أن الصراف بصفته

من المندوبين للإحصاء وعضوا في اللجنة القروية هو موظف عام مكلف رسميا بتحرير الشهادة الخاصة بصرف كميات خيش من بنك التسليف وفي حدود القانون ، وأن عمله في ذلك هو عمل نهائي يتم به تنفيذ مقتضى الطلب المقدم إلى البنك لصرف الكميات المطلوبة من الأكياس وأن صفته هذه تجعل من هذه الشهادة ورقة رسمية ككل الأوراق التي يحررها موظف عام مختص بتحريرها

٢ - أن ما فرضه الشارع في المادة الخامسة من الأمر رقم ١٩٣ من عقوبة الغرامة على الإدلاء ببيانات غير صحيحة ، هو نص خاص يقتصر حكمه على البيانات الخاصة بكشوف الاحصاء دون غيرها من الاستمارات التي تقدم لأغراض أخرى

(القضية رقم ٤٥٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسادة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل وعمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٤٧٢

٢٢ مايو سنة ١٩٥٦

١ - مواد مخدرة . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟
ب - قبض . لبس . توفر حالة التلبس . القبض من غير رجال الضبطية القضائية . جائز .

المبادئ القانونية

١ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن

ما يحرزه هو من المواد الخدرة الممنوعة قانونا .

٢ — متى كان الثابت من الحكم أن الضابط المأذون بالتفتيش كلف الخبر بالتحفظ على الغرفة التي يسكنها المتهم فشهد الخبر المرأة تخرج من باب الغرفة وهي تحمل درج منضدة تحاول الهرب به وعندما وقع نظرها عليه ألقت الدرج على الأرض فتبعثرت محتوياته التي كانت بينها قطعة من الحشيش فقام الخبر بالقبض عليها وبجمع هذه المحتويات وإعادة وضعها في الدرج . فإن هذا الذي أثبتته الحكم تتحقق به حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض لغير رجال الضبطية القضائية .

(القضية رقم ٤٦٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل وفهم يسي الجندي وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٤٧٣

٢٢ مايو سنة ١٩٥٦

قار . لعبة الطمبول . عدم انطباق أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة عليها . مندرجة تحت أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠ / ٢ / ١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار .

المبدأ القانوني

لا تدخل لعبة الطمبول في أي من الألعاب والأعمال الرياضية بالمعنى الوارد في القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥

سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورمي الحماق وغيرهما من أنواع الألعاب والأعمال الرياضية وليست أيضا من أنواع القمار المحظور مزاولتها في الحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠ - ٢ - ١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ومن بينها الطمبول وأنها لم تكن تعدو وقتذاك عملا من أعمال اليانصيب مما يندرج تحت أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب .

(القضية رقم ٦٧٥ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين المستشارين) .

٤٧٤

٢٨ مايو سنة ١٩٥٦

شيوعية . نقض . طعن . المصلحة فيه . حكم . نصيب إدانة المتهم بمقوبة تدخل في نطاق المادة ٩٨ أ عقوبات التي أثبتت المحكمة مقارفة المتهم لإياها . النعى بقصور الحكم بشأن الجريمة الأخرى وهي جريمة الترويج مع ما أثبتته الحكم من تطبيق المادة ٣٢ / ٢ عقوبات لا جدوى من إثارته .

المبدأ القانوني

لا جدوى للمتهم فيما يثيره بشأن جريمة الترويج لمبادئ الشيوعية من قصور مادام الحكم المطعون فيه أجرى في حقه تطبيق المادة ٣٢ - ٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص

عنها في المادة ٩٨ عقوبات التي أثبت الحكم مقارفة المتهم إياها ما دامت أسبابه وافية في خصوصها ولا قصور فيها .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن - أن الحكم المطعون فيه - قد أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الطاعن في الدفاع وشاب أسبابه القصور إذ دانه بمقتضى المادتين ٩٨ / ١ و ٩٨ ب من قانون العقوبات دون أن يقيم الدليل على عضوية الطاعن في أية هيئة مما نص عليها في هاتين المادتين وعلى أن استعمال القوة والإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ، كان ملحوظا في ذلك - هذا وقد طلب الحاضر معه من المحكمة ، أجلا للاستعداد ، نظرا لضخامة ملف الدعوى فلم تمنحه سوى يومين وهو أجل لم يكن يكفي لدراسة الأوراق والاطلاع على القضايا المضمومة . وبذلك فوتت عليه حقه في إبداء دفاعه كاملا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « وحيث إنه يبين بما تقدم جميعه بالنسبة للمتهمين الرابعة والسادس (الطاعن) والسابع أن التهم المسندة إليهم ثابتة قبلهم وتشير الأدلة السابقة وما ضبط لديهم من نشاطهم الشيوعي وانضمامهم إلى المنظمة الشيوعية التي تهدف إلى قلب نظام الدولة الأساسي والاقتصادي وتسويد طبقة العمال والفلاحين مستعنيين في ذلك بإثارة العمال على الإضراب وتحريض الناس على التكتل لمساخنة النظم القائمة وقلبها بالقوة لأن المبادئ التي تدعو إليها هذه المنظمة لا تتفق قطعا والنظم الأساسية والاجتماعية المقررة في القطر المصري والتي أساسها احترام العقيدة والأسرة

وحرية التعامل ولا يمكن أن تحقق الأهداف التي تسعى إليها هذه المنظمة في دولة من الدول تدين بنظم أخرى إلا عن طريق القوة والعنف لأنه لن تقف حكومة مكتوفة الأيدي موقفا سلبيا إزاء هذه المحاولات التي تبذل فيها بتصد قلب نظمها الأساسية كما أن الطبقات الأخرى التي يهددها هذا النظام لن تقف كذلك موقفا سلبيا وسيكون من مقتضى الحال أن يعتمد الداعون إلى هذا المذهب أو المريدون له إلى الاستيلاء على سلطان الحكم قسرا باعتباره الوسيلة الوحيدة التي توصلهم لأغراضهم ولا يمكن أن يفهم من ذلك إلا أن هذه المبادئ إنما تستهدف لتحقيقها اتخاذ الوسائل غير المشروعة وسيلة لها ، ثم عرض للأدلة القائمة ضد الطاعن فقال : « أنها تخلص فيما ضبط لديه من أوراق ونشرات وما كان أساس ضبطه والتعرف عليه وتبعية والمظروف المعنون باسمه ومحل إقامته وما بداخله من خطاب بالقم الرصاص عن أسماء طلاب المدارس وتسليم الأوراق إلى المسئول الجديد مما يدل على نشاط المذكور وانضمامه وأنه يعمل لشر وترويج الدعوة بضم أشخاص جدد إليها وما ظهر من الاطلاع على المضبوطات التي عثر عليها في مسكنه ومكتبه والتي هي عبارة عن كتب شيوعية ونشرات شيوعية جديدة صادرة عن المنظمة السرية التي تهدف إلى قلب الأوضاع السياسية والاجتماعية بالدولة ومثيلها مما ضبط لدى المتهمين الآخرين وخاصة الأول منهم وما ضبط لديه من ورقة بها اسم المتهم السابع والتي كانت مفتاح التعرف عليه كذلك ، ولما كانت واقعة الدعوى كما بينها الحكم تتوافر بها عناصر جرمية الانضمام إلى المنظمة الشيوعية وترويج لمبادئها ،

وكانت الأدلة التي استند إليها تؤدي إلى إدانة الطاعن فيها . وكان فيما استخلصته المحكمة من مطابقة بعض النشرات التي ضبطت مع الطاعن بغيرها من النشرات التي ضبطت مع غيره من المتهمين ، ومن المحرر الذي ضبط لدى المتهم الأول والموجه إلى الطاعن بضرورة الاتصال بالطلبة الجدد وتسليم الأوراق للسئول الجديد ، ما يكفي للقول بتوافر جريمة الترويج ، على أنه لا جدوى للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة الترويج من قصور ما دام أن الحكم المطعون فيه قد أجرى في حقه تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المحكوم بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٩٨ التي أثبت الحكم مقارفة المتهم إياها ما دامت أسبابه وافية في خصوصها ولا قصور فيها . لما كان ذلك وكان يبين من محضر الجلسة أن محامي الطاعن قد ترفع عنه على الوجه المفصل فيه ، ولم يطلب الطاعن أو محاميه تأجيل الدعوى للاستعداد وكان استعداد المحامي موكولا بتقديره إليه وحده حسبما يمليه عليه ضميره وتقائده مهنته ، فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون لها محل — ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(القضية رقم ٤٧٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعبد محمد حسين وفهم يسى الجندي المستشارين) .

٤٧٥

٢٨ مايو سنة ١٩٥٦

١ — ارتباط . سلاح . قتل خطأ . تقدير توافر شروط المادة ٣٢ ع أو عدم توافرها . موضوعي مثال في جريمة إحراز سلاح وقتل خطأ .

ب — اعتراف . أخذ المحكمة باعتراف المتهم في محضر البوليس بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الأخرى . خطأ .

المبادئ القانونية

١ — متى استخلصت المحكمة في منطاق سليم أن جريمة إحراز المسدس بغير ترخيص وقتل الجنى عليه خطأ نشأتا عن فعائين مستقلين عن بعضهما مما يوجب تعدد العقوبات بتوقيع عقوبة عن كل جريمة من هاتين الجريمةتين لعدم توافر شروط الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن تقدير توافر شروط هذه المادة أو عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع .

٢ — إذا أخذت المحكمة باعتراف المتهم في محضر البوليس واطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الأخرى فلا تريب عليها في ذلك .

(القضية رقم ٤٨٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة . وحسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وأحمد زكي كامل المستشارين) .

٤٧٦

٢٨ مايو سنة ١٩٥٦

١ — غرفة الاتهام . انتهاؤها إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين . مجادلتها فيه . غير جائزة .

ب — قفس . طعن . حالات الطعن . قصر الطعن . في الأمر الصادر من غرفة الاتهام على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله . السادتان ١٩٥ ، ٢١٢ . ج . ١ .

المبادئ القانونية

١ - إذا ما انتهت غرفة الاتهام في حدود سلطتها التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين فيها ، وأصدرت بناء على ذلك أمرها بتأييد الأمر الصادر من النيابة بالأوجه لاقامة الدعوى فإنه لا يجوز مجادلتهما في هذا الأمر .

٢ - قصر المشرع في المادتين ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الاجراءات الجزائية حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بتأييد الأمر الصادر من النيابة العامة بالأوجه لاقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله .
(القضية رقم ٤٨٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعبد محمد حسين وفهم بسى الجندى المستشارين) .

٤٧٧

٢٨ مايو سنة ١٩٥٦

١ - إختلاس . سرعان حكم المادة ١٥٤ ح على المسكاتب والتفرقات على السواء .
ب - عقوبة . حكم . تسببه . توقيع المحكمة أقصى العقوبة . عدم التزامها ببيان سبب ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ١٥٤ من قانون العقوبات تناول المسكاتب والتفرقات على السواء .
٢ - المحكمة غير ملزمة عند توقيعها أقصى العقوبة أن تبين سببا لذلك مادامت تمارس حقا خوله لها القانون .
(القضية رقم ٤٨٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٨

٢٨ مايو سنة ١٩٥٦

مواد مخدرة : متى يعتبر الشخص حائزا للمادة المخدرة ؟
المبدأ القانوني
لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا للمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجوهر المخدر على سبيل التملك وبكفي في إثبات حيازته له أن يكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائباً عنه .

(القضية رقم ٤٨٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعبد محمد حسين وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٤٧٩

٢٨ مايو سنة ١٩٥٦

١ - تزوير . حكم . تسببه . عدم تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . غير لازم .
ب - تزوير . قصد جنائي . عدم توفره لدى الفاعل . قيام الاشتراك متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك .

المبادئ القانونية

١ - لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
٢ - عدم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك في جريمة التزوير المعنوي متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك .
(القضية رقم ٤٨٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(برياسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم المستشارين) .

٤٨٠

أول نوفمبر سنة ١٩٥٦

١ - استئناف : ميعاده . إفلاس . ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى إشهار الإفلاس والدعوى المتفرعة عنها . هو خمسة عشر يوما من إعلان الحكم المادة ٣٩٤ تجارى .

ب - استئناف . ميعاده . إفلاس . دعوى . رهن الدعوى التى ترفع بىطلان عقد الرهن لصدوره فى فترة الرية وطلب الحكم باعتبار الدين المؤمن به دينا عاديا وشطب قيد الرهن الخاص به . ميعاد استئناف حكمها هو ١٥ يوما حتى لو كان رافعها هو الدائن . البحث فى الصفة الواجب توافرها فى رافعها . تعلقه بقبول الدعوى وعدم تأثيره على أنها دعوى متعلقة بالتفليسة .

المبادئ القانونية

١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن ميعاد استئناف الحكم الصادر فى دعوى إشهار الإفلاس والدعوى المتفرعة عنها هو خمسة عشر يوما من إعلان الحكم وهو الميعاد الذى حددته المادة ٣٩٤ من قانون التجارة .

٢ - ميعاد استئناف الدعوى التى ترفع بىطلان عقد الرهن لصدوره فى فترة الرية وطلب الحكم باعتبار الدين المؤمن به دينا عاديا وشطب قيد الرهن الخاص به هو خمسة عشر

يوما من إعلان الحكم طبقا لنص المادة ٣٩٤ تجارى . أما البحث فى الصفة التى يجب أن تتوافر فى رافع الدعوى وهل يجوز رفعها من وكيل الدائنين فهذا بحث خاص بقبول الدعوى ولا تأثير له على طبيعتها التى لا جدال فيها وأنها دعوى متعلقة بالتفليسة ، فيجب أن يستأنف حكمها فى هذا الميعاد حتى لو كان رافعها هو الدائن .

الحكمة

ومن حيث إن الطاعة نبني طعننا على سببين تنمى فيهما على الحكم المطعون فيه خطأه فى تطبيق القانون فقالت فى بيان السبب الأول إن الحكم خطأ إذا اعتبر أن ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما المنصوص عليه فى المادة ٣٩٤ من قانون التجارة لا الأربعون يوما المنصوص عليها فى المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات . ذلك أنه منذ صدور قانون المرافعات الحالى تسرى المواعيد الجديدة الواردة بالمادة ٢٠٤ منه وهى فيما يتعلق بالمواد التجارية أربعون يوما فيما عدا الأوراق التجارية ولا تسرى المواعيد القديمة المحددة فى قانون المرافعات القديم أو فى قانون التجارة وآية

ذلك أولا — أن المادة الثالثة من قانون الإصدار نصت على أنه « يلغى كل ما كان مخالفا لأحكام القانون المرافق لهذا . قانون المرافعات الجديد . وثانيا — أن عنوان هذا القانون يدل على أنه يسرى على المواد المدنية والتجارية على السواء وأن القانون قد وضع نظاما عاما لمواعيد الاستئناف وحدد ميعادا خاصا للاستئناف في مواد الأوراق التجارية ، كما أنه لا يجوز طبقا للمادة ٢ مدني — إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض صراحة مع النص القديم أو ينظم من جديد القواعد التي تناولها التشريع القديم .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأن دعوى إشهار الإفلاس قد أفرد لها قانون التجارة الباب الثالث منه فيبين فيه شروط رفعها ونظم إجراءات نظرها والحكم فيها ثم أفرد الفصل الحادي عشر من هذا الباب بطرق التظلم من الأحكام الصادرة في مواد الإفلاس بصفة عامة كما حدد مواعيد هذا التظلم سواء في ذلك ما كان خاصا بدعوى إشهار الإفلاس ذاتها أو ما كان خاصا بالدعوى الناشئة عنها فقانون التجارة هو إذن القانون الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى والميعاد المنصوص عليه فيه هو الميعاد الجدير بالتعويل عليه وقد حددته المادة ٣٩٤ بخمسة عشر يوما من إعلان الحكم ولا يقصد بالمادة الثالثة من قانون إصدار قانون المرافعات الحالي إلغاء ما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعوى معينة خرجا على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات كما هو الحال في دعوى إشهار الإفلاس والدعوى المتفوعة عنها وهو ما استقر عليه قضاء هذه

المحكمة (حكم النقض في الطعن رقم ٣٦٥ سنة ٢٣ ق) .

« ومن حيث إن الطاعنة تقول في بيان السبب الآخر من أسباب الطعن إنه يفرض أن المادة ٢٩٤ من قانون التجارة لا تزال سارية وواجبة التطبيق فإن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيقها لأن الدعاوى الناشئة عن التفليسة المشار إليها في هذه المادة هي الدعاوى التي يرفعها الممثل القانوني للتفليسة للمطالبة بحق روكية الدائنين والتي لا يجوز لغير الممثل رفعها — المادة ٢١٧ من قانون التجارة — وكل دعوى يرفعها دائن خاص على خلاف ما تقضى به هذه المادة تعتبر دعوى عادية لا دعوى ناشئة عن التفليسة . وأن هذا هو الشأن في الدعوى الحالية .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأن المقصود بالدعوى الناشئة عن نفس التفليسة هي ما كان النزاع فيها لا يعرض إلا بمناسبة الإفلاس ويستلزم تطبيق نص من النصوص الواردة في باب الإفلاس؛ فدعوى بطلان عقد الرهن لصدوره في فترة الريبة وطلب الحكم باعتبار الدين المؤمن به ديناً عادياً وشطب قيد الرهن الخاص به كما هو الحال في النزاع الحالي تعتبر دعوى ناشئة عن نفس التفليسة أما البحث في الصفة التي يجب أن تتوافر في رافع الدعوى وهن يجوز رفعها من الدائن أو من وكيل الدائنين فهذا بحث خاص بقبول الدعوى ولا تأثير له على طبيعتها التي لا جدال فيها وأنها دعوى متعلقة بالتفليسة — ولما كانت الدعوى الابتدائية قد رفعت من دائنين هما المطعون عليهما الأولان بطلب بطلان عقد الرهن الصادر لصالح الطاعنة واعتبار دينها ديناً عادياً وشطب قيد ذلك الرهن فتدخل فيها وكيل الدائنين « السنديك » فقضى

نم أنزل حكم الالغاء على القسمة الواردة بالشرط الأول دون الشرط الثاني الذي اعتبره باقيا لم يحسمه حكم الالغاء — فإنه يكون قاصر البيان قصورا يعيبه ويعطل رقابة محكمة النقض على صحة تطبيق القانون .

٢ — متى كان الثابت بالإنذار المعلن من الشريك على الشيوع الى شريكه والذي ذكر فيه أنه يضع اليد على قدر مفرز تسلمه رسميا من العين المتنازع على قيام حالة الشيوع فيها ويطالب فرز الجزء الباقي له — أن الإنذار قد اشتمل أيضا على قوله أنه يملك كامل نصيبه على الشيوع في العين — فإن اغفال الحكم ما جاء بذلك الإنذار من هذا القول وعدم مناقشته . أثر هذا الإقرار من جهة ثبوت أو عدم ثبوت حالة الشيوع يعتبر قصورا مبطلا للحكم .

٣ — إذا كان الحاضر عن المشتري قد أقر بمحضرة الجلسة بأنه لا ينازع في ملكية الشفع للعقار الذي يشفع بموجبه ، فإن هذا الإقرار لا يؤدي إلى التسليم بالملكية المفترزة . (ال قضية رقم ٢٤٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة السيد عبد العزيز محمد وإسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٤٨٢

٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦

استئناف . مواعيد . ميعة الاستئناف . وجوب إضافة ميعة مسافة اليه بين المحل الذي أعان فيه المتأنف ومقر محكمة الاستئناف وبين مقر محكمة

بتلك الطلبات ابتداءيا وأعلن الحكم إلى الطاعنة في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٢ فاستأنفته الطاعنة في ٢٠ و ٢١ و ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد فإنه لا يكون قد خالف القانون ومن ثم يتعين رفض الطعن . (القضية رقم ٣١ سنة ٢٣ ق)

٤٨١

أول نوفمبر سنة ١٩٥٦

١ — قوة الأمر المقتضى . قسمة . حكم « نصيبه » صدر حكم بالتصديق على القسمة ثم صدور حكم آخر بالفائه . قول الحكم المطعون فيه بأن حكم التصديق على القسمة تضمن شطرين ولم يفصح عن الشرط الثاني منهما وإتزاله حكم الالغاء على الشرط الأول دون الثاني . قصور .

ب — شيوع . إثبات . حكم « نصيبه » . إنذار معلن من الشريك عن الشيوع الى شريكه جاء فيه أنه يضع يده على جزء مفرز تسلمه رسميا من العين المتنازع على قيام حالة الشيوع فيها ويطلب فرز الجزء الباقي له . اشتمال الإنذار أيضا على قوله أنه يملك نصيبه على الشيوع في العين كلها . لغفال الحكم هذا القول وعدم مناقشته أثر هذا الإقرار في ثبوت أو عدم ثبوت حالة الشيوع . قصور .

ج — شفعة . « المقار المشفوع به » . إثبات . شيوع . إقرار الحاضر عن المشتري بالجلسة بعدم منازعته في ملكية الشفع للعقار الذي يشفع به . عدم اعتبار هذا الإقرار مؤديا إلى التسليم بالملكية المفترزة .

المبادئ القانونية

١ — متى صدر حكم بالغاء حكم التصديق على القسمة . وكان ما ذكره الحكم المطعون فيه عن حكم التصديق على القسمة يشير إلى أنه تضمن شطرين لم يفصح عن الشرط الثاني منهما ،

الاستئناف وموطن المستأنف عليه المادة ٢١ .
مرافعات .

المبدأ القانوني

يجب أن يضاف إلى الميعاد المحدد في القانون
للاستئناف ميعاد مسافة بين المحل الذي أعلن
فيه الاستئناف بالحكم المستأنف ومقر محكمة
الاستئناف وبين مقر محكمة الاستئناف وموطن
المستأنف عليه .

المحكمة

« وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون
فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم احتساب
ميعاد للمسافة تأسيساً على أن مواعيد المسافة
المنصوص عليها في المادة ٢١ مرافعات جعلت
لمن يكلف بالحضور إلى المحكمة أو لمن يكلف
بمباشرة إجراء في ميعاد معين ، وإعلان الحكم
لا يستلزم الحضور إلى المحكمة لرفع الاستئناف
كما أنه ليس فيه تكليف بمباشرة أى إجراء . إذ
أن هذا القول مخالف لصريح نص المادة ٢١
مرافعات .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا
الخصوص : « حيث إن المادة ٣٧٩ من قانون
المرافعات نصت على أن مواعيد الطعن تبدأ من
تاريخ إعلان الحكم ما لم ينص القانون على غير
ذلك . وحيث إن مواعيد المسافة المنصوص
عليها في المادة ٢١ مرافعات جعلت لمن يكلف
بالحضور إلى المحكمة أو لمن يكلف بمباشرة إجراء
في ميعاد معين . وحيث إن إعلان الحكم
لا يتطلب من الذي أعلن إليه الحضور إلى المحكمة
لرفع الاستئناف كما أنه ليس فيه تكليف بمباشرة

أى إجراء بل إنه عمل إنشائي يرجع فيه إلى مشيئة
من أعلن إليه الحكم فقول المستأنف بأن له الحق
في مواعيد مسافة في غير محله . » وحيث إنه
بالإطلاع على صحيفة الاستئناف يبين أنه ذكر
فيها أن الحكم المطعون فيه أعلن للمستأنف عليها
في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأن إعلانها
للمستأنف عليها الأولى في ١٧ من ديسمبر سنة
١٩٥٢ أى بعد مضي أكثر من عشرة أيام وهي
ميعاد الاستئناف في الدعاوى التي يفصل فيها على
وجه السرعة ومن بينها دعوى الشفعة ومن ثم
يكون الاستئناف قد رفع بعد الميعاد ويتعين قبول
الدفع .»

« وحيث إن المادة ٢١ من قانون المرافعات
تقضى بأنه إذا كان الميعاد معيناً في القانون للحضور
أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة
مقدارها خمسون كيلو متراً بين المكان الذي
يجب الانتقال منه وبين المكان الذي يجب الانتقال
إليه وما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلو متراً
يزاد له يوم على الميعاد ، ولا يجوز بأية حال أن
يتجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام .

« وحيث إن القاعده المقررة في المادة المذكورة
لا تستلزم لإضافة ميعاد المسافة إلا أن يكون
الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء
فيه وليس ثمة شرط آخر فلا محل للنظر في كيفية
أداء الإجراء واتخاذ ذلك أساساً لحرمان صاحب
الحق من التحدى بميعاد المسافة بمقولة إنه غير
ملزم بالحضور إلى المحكمة لرفع الاستئناف أو
باتخاذ الإجراء ذلك أن الميعاد المحدد في القانون
للاستئناف هو ميعاد معين لمباشرة إجراءات
الطعن فيه فصاحب الشأن إذا ما أراد استعمال
حقه والقيام بإجراء رخص به القانون وجب

للأطيان موضوع النزاع - وهي ليست في ضواحي المدن - إلى التحرى ولم يشأ أن يطلب التقدير بمعرفة خبير وكان الحكم قد اتى قائمة الرسوم المبينة على أساس هذه التحريات فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون .

٢ - رسم الدعوى التى ترفع بصحة عقد القسمة ونفاذه يجب أن يكون شاملاً للقدر المبين بالعقد جميعه لأن الحكم فى الدعوى يكون قد حسم النزاع بين الشريكين فى هذا القدر بأكمله وذلك وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية .

المحكمة

.... ومن حيث إن هذا الطعن بنى على سبب واحد يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون من وجهين أولهما - أنه إذ أقام قضاءه على أن مؤدى نصوص البندين الأول والثالث من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية يفيد التفرقة فى تقدير القيمة بالنسبة للأراضى الزراعية والأراضى الزراعية التى فى ضواحي المدن فتقدر الأولى بحاصل الضريبة فى مستين بينما تقدر الثانية بحسب ما يظهر من التحريات فلا يصح لقلم الكتاب أن يلجأ إلى التحريات عن قيمة الأراضى الزراعية بل يجب أن يكون تقدير قيمتها على أساس الضريبة وحدها فإن هذا الذى انتهى إليه الحكم مخالف للقانون ذلك أن البند رقم ٢ فقرة ١ من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ المشار إليه وضعت قاعدة عامة للتقدير هى تحصيل

أن يضاف لميعاد الطعن ميعاد المسافة بوصفه ميعاداً معيناً فى القانون لمباشرة إجراءات الطعن فيه وكذلك الحال بالنسبة للمواعيد المعينة فى القانون للحضور . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أعلن بالحكم المستأنف فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بمحل إقامته فى الفيوم وأن الاستئناف رفع بمحكمة استئناف القاهرة - ولما كان على المستأنف أن ينتقل إلى مقر محكمة الاستئناف لتقديم الطعن فيجب أن يضاف له ميعاد مسافة عن هذا الإجراء ومثل هذه المسافة لإعلان الاستئناف فى الفيوم - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد تأسيساً على عدم احتساب مواعيد المسافة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين نقضه .

(القضية رقم ١٠٠ سنة ٢٣ فى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان المستشارين) .

٤٨٣

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦

١ - دعوى . رسوم الدعوى . قيام النزاع بشأن أطيان ليست فى ضواحي المدن . التجاء قلم الكتاب عند تقدير رسوم الدعوى إلى التحرى فى تقديره للأطيان دون إجراء التقدير بمعرفة خبير . الحكم بالفناء قائمة الرسوم المبينة على التحرى . لا خطأ .

ب - دعوى . رسوم الدعوى . قسمة . دعوى صحة عقد القسمة ونفاذه . وجوب اشتغال رسمها للقدر المبين بالعقد جميعه . القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت أن قلم الكتاب -

عند تقدير رسوم الدعوى - لجأ فى تقديره

الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ المشار إليها أي بحسب نصيه في الأرض المقتسمة في ذلك العقد وهذا خطأ لأن دعاوى طلب الحكم بصحة العقد أو إبطاله أو فسخه تقدر قيمتها بقيمة الشيء المتنازع فيه والدعوى المتنازع على رسومها دعوى صحة ونفاذ عقد قسمة عن ٤٥ ف و ٩ ط و ١١ س بين شريكين والشيء المتنازع فيه بينهما هو الأطنان برمتها لا نصيب شريك منهما ولأن النزاع في حصة كل شريك شائعاً في القدر كله يعنى المساس بالقدر جميعه والحكم في الدعوى سوف ينتج أثره بالنسبة للقدر جميعه بما كان يستتبع تقدير الرسوم على العقد بأكمله لا في جزء منه وهو ما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن هذا النعى مردود في شطره الأول بأن المشرع إذ نص في المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية على تحصيل الرسوم د على قيم العقارات فاذا لم توضح هذه القيم أو توضحت وكانت في نظر قلم الكتاب أقل من قيمتها الحقيقية قدرها الأخير مع مراعاة ما يأتي : ١ - ألا تقل قيمة الأطنان الزراعية عن الضريبة السنوية مضروبة في ستين ، ... إنما قصد أن يكون المناطق في تحصيل الرسوم للقيمة الحقيقية للعقار وبشرط ألا تقل هذه القيمة عن الضريبة السنوية مضروبة في ستين أى أنه راعى وجوب اتخاذ الضريبة السنوية كحد أدنى للتقدير لا يجوز النزول عنه إلى أقل منه فيما لو ظهر أن القيمة الحقيقية أقل من الضريبة مضروبة في ستين كما لا يمنع ذلك من تحصيل رسم أزيد إذا ظهرت زيادة القيمة عن حد الضريبة من واقع تقدير صاحب الشأن نفسه باعتبار أن ذلك أرجح لصالح الخزنة . وقد رسم المشرع طريق التعرف على للقيمة الحقيقية بأن خول قلم

الرسوم على القيمة الحقيقية للعقارات المتنازع عليها بشرط ألا يقل التقدير بالنسبة للأراضي الزراعية عن الضريبة السنوية مضروبة في ستين كحد أدنى للتقدير لا يجوز الهبوط به إلى أقل منه وأما الفقرة رقم ٣ من المادة المذكورة فقد أوردت أحكاماً لبعض من أنواع العقارات وهي الأراضي المعدة للبناء والمباني التي لم تربط عليها عوائد وكلاهما لا يكون مربوطاً عليه عوائد أو ضرائب تساعد على التقدير فنص المشرع على أن تحصل مبدئياً الضريبة على القيمة التي يوضحها الطالب وبعد التحرى يحصل رسم على الزيادة إن وجدت وأما الأراضي الزراعية في ضواحي المدن وهي وإن كان مربوطاً عليها ضريبة إلا أن قيمتها تكون مرتفعة بسبب قربها من المدن مما يجعل هذه القيمة لو احتسبت على أساس الضريبة وحدها فلا تكون متفقة مع قيمتها الحقيقية فأوجب الشارع عمل التحريات لبيان حقيقة قيمتها وتحصيل الرسم على ما يظهر من زيادة وهذه الفقرة لاحظ فيها من تحصيل رسوم على أساس القيمة الحقيقية كما لا يفيد نصها قصر التحرى على الأطنان الزراعية المجاورة للمدن دون غيرها من الأراضي الزراعية الأخرى البعيدة عنها يؤيد ذلك أن الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ المشار إليها قد أباحت لقلم الكتاب في جميع الأحوال الاستعانة بخبير لتقدير قيمة العقارات الحقيقية مما يدل بوضوح على أن العبرة بالقيمة الحقيقية للعقار لا بقيمته على أساس الضريبة التي لا تعدو أن تكون وسيلة من وسائل التقدير كحد أدنى وأما الوجه الثاني - فإن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن المطعون عليه طلب في دعواه صحة ونفاذ عقده ولم يطلب قسمة حصه فيجب تكيف دعواه بحسب طلبه فيها وتقدير رسومها وفقاً

الكتاب في جميع الأحوال بعد موافقة النيابة طلب التقدير بمعرفة خبير ولا يجوز الطعن في تقديره كما خوله حق إجراء التحرى عن القيمة الحقيقية في شأن الأراضى المعدة للبناء أو المبنية التى لم تربط عليها عوائد وكذا الأراضى الزراعية التى فى ضواحي المدن بعد أن أباح له تحصيل الرسم مبدئياً على ما يوضحه الطالب بشأنها وفقاً للبند الثالث من الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ المشار إليه والنص على التحرى فى هذا الخصوص يعتبر استثناء من الأصل الذى قرره المشرع كوسيلة أصيلة للتقدير وهو التقدير بمعرفة خبير تتوافر معه الضمانات الفنية بما يكفل سلامة هذا التقدير ولعله روعى فى إباحة التحرى فى هذا الصدد أن هذا النوع من الأراضى بسبب قربها من المدن — تكون قيمته الحقيقية أزيد من قيمته محتسبة على أساس الضريبة المقررة وهو ما رتب إمكانية تحقيقه عن طريق التحرى وحصره فى هذا النطاق المحدود — فإذا كان الثابت من الأوراق أن قلم الكتاب لجأ فى تقديره — للأطيان موضوع النزاع — وهى ليست فى ضواحي المدينة — إلى التحرى — ولم يشأ أن يطلب التقدير بمعرفة خبير وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى قائمة الرسوم المبنية على أساس هذه التحريات فلا يكون قد خالف القانون وإذا كان الحكم لم يخطئ فى تطبيق القانون فى هذا الصدد فإنه أخطأ إذ قضى بوجوب قصر تحصيل الرسوم على نصيب المطعون عليه فى الأرض المقتسمة المبنية بالعقد محل النزاع حسب تكليفه لدعواه وطلبه فيها على اعتبار أن هذه الحصة هى وحدها المتنازع بشأنها — ذلك لأن طلب الحكم بصحة عقد القسمة ونفاذه باختصاص

المطعون عليه بنصيبه مؤداه أن فرز وتجنيد حصة المطعون عليه التى تم التراضى على فرزها بذلك العقد ينبنى عليه حتماً فرز حصة الشريك الآخر أى أن النزاع شمل القدر المقتسم بأكمله وأن الحكم الذى صدر قد حسم النزاع بين الشريكين فى شأن الأطيان موضوع العقد جميعها لاحصة شريك بمفرده بما يستتبع أن يكون الرسم شاملاً للقدر المبين بالعقد جميعه وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٧٥ المشار إليها وهو ما يتعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً فى هذا الخصوص .

(القضية رقم ١٢ سنة ٢٣ فى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قومه ومحمد متولى عظم المستشارين) .

٤٨٤

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦

- ١ — حكم « بياناته » . إفلاس . القرار الصادر بتقدير أتعاب وكيل الدائنين تضمن هذا القرار اسم الملزم بالأتعاب وصفة الالتزام بها أو أية بيانات أخرى سوى التقدير نفسه . غير لازم . المادتان ٢٤٩ و ٣٦٦ تجارى .
- ب — إفلاس . معارضة . تقض . المعارضة فى تقدير أتعاب وكيل الدائنين . نطاقها . المسادة ٢٤٩ / ٢ تجارى .
- ج — دفاع . حكم « تسببه » نفي غير منتج لعدم استناده إلى أساس قانونى . إفعال الحكم الرد على ما يتمسك به الخصم فى هذا الصدد . لا قصور .

المبادئ القانونية

- ١ — ليس بلازم أن يتضمن القرار الصادر بتقدير أتعاب وكيل الدائنين المعين فى التفليسة اسم الملزم بهذه الأتعاب وصفة الالتزام بها أو أية بيانات أخرى عن هذا التعويض

سوى التقدير نفسه الذى عينته المحكمة مادام ذلك مفهوماً بمقتضى أحكام المادتين ٢٤٩ و ٣٦٦ تجارى .

٢ - المعارضة التى أجازها القانون فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٩ من قانون التجارة فى تقدير أتعاب وكيل الدائنين إنما هى قاصرة على الأسس التى يقوم عليها استحقاق هذا التعويض وتحديد مقداره . فتمتنع كان انقلس قد عارض فى القرار الصادر بتقدير تلك الأتعاب وبني معارضته على القول بعدم وجود صفة له فى الالتزام بها وتعييب شكل القرار المعارض فيه لعدم بيان اسم الملتزم بها وصفة الالتزام - فإن هذا النعى يكون غير منتج لعدم استناده إلى أساس قانونى .

٣ - متى كان النعى غير منتج لعدم استناده إلى أساس قانونى فإن الحكم لا يكون قد شابه قصور فى التسبيب إذا لم يرد على ما يمسك به الخصم فى هذا الصدد .

الحكم

... وحيث إن الطعن بنى على سببين : يتحصل السبب الثانى منهما والشق الأول من السبب الأول فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب ذلك أن الطاعة تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن القرار الصادر من المحكمة التى أشهرت الإفلاس بتقدير أتعاب وكيل الدائنين طبقاً للمادة ٢٤٩ تجارى يعتبر حكماً يجب أن توافر فيه شروط

صحة الأحكام فيتعين أن يصدر ضد الملتزمين بأتعاب السنديك على وجه التحديد بالاسم وبصفة الملزومية إن كانت تضامنية أو موزعة عليهم بنسبة معينة وأن يحدد فيه وعاء الالتزام إن كان من أموالهم الخاصة أم أموال روكية الدائنين ، ولكن الحكم قد خلا من بيان ذلك مما يجعله باطلاً بطلاناً جوهرياً لفقدانه أركان الحكم الأساسية ولصدوره على غير ذى صفة إذ كان ينبغى أن تقدر أتعاب وكيل الدائنين على أموال التفليسة وأن يدفع منها بطريق الامتياز قبل إجراء التوزيع لا أن يقضى به على المفلسة (الطاعة) فى حين أنها لاتضامن بينها وبين روكية الدائنين . والحكم الابتدائى إذ قضى بتأييد قرار التقدير الباطل يكون باطلاً مثله لصدوره على غير ذى صفة إلا أن هذا الدفاع الهام لم يحظ برد من الحكم المطعون فيه مما يجعله مشوباً بالقصور فضلاً عن الخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى بشطريه مردود أولاً : بأن المادة ٢٤٩ من قانون التجارة إذ أجازت لوكلاء المداينين أن يأخذوا بعد أداء حساب إدارتهم تعويضاً تعينه المحكمة لهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة ، قصدت إلى أن المحكمة التى حكمت بإشهار الإفلاس تقدر لهم ما يستحقونه من الأجر عن أتعابهم ومن المصاريف التى تكبدوها فى سبيل القيام بما وكل إليهم وأن يأخذوا هذا الذى تقدره لهم المحكمة على الوجه المعين فى القانون وهو ما نصت عليه المادة ٣٦٦ من قانون التجارة من أنه يستنزل من النقود المتحصلة ... مصاريف إدارة التفليسة ومن ضمنها أجرة وكلاء المداينين ... وكذلك المبالغ المدفوعة للمداينين الممتازين ويوزع الباقي على

على جميع المداينين بنسبة مقادير ديونهم ... »
 وحاصل ذلك أن يستولى وكلاء المداينين على التعويض المقدر لهم بطريق الامتياز من أموال التفليسة أينما وجدت فليس بلام إذن أن يتضمن القرار الصادر بتقدير أتعاب وكيل الدائنين المعين في التفليسة اسم الملتزم بهذه الأتعاب وصفة الالتزام بها أو أية بيانات أخرى عن هذا التعويض سوى التقدير نفسه الذي عينته المحكمة مادام مفهوماً بمقتضى أحكام القانون أن هذا التعويض يستحق بطريق الامتياز من أموال التفليسة وأن الأمر به ينفذ على هذه الأموال بالتقدم على ما عداه من الديون (العادية) وأنه وإن لم تكف أموال التفليسة لسداده يصبح شأنه شأن كافة الديون غير المدفوعة في التفليسة وتسرى عليه أحكامها في القانون . ومردود ثانياً —
 بأن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٤٩ من قانون التجارة من أنه « يجوز المعارضة في تقدير التعويض المذكور من أى شخص ذى شأن في ذلك إذا حصلت في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التقدير » يفيد أن المعارضة التي أجراها القانون في « تقدير التعويض » إنما هي قاصرة على الأسس التي يقوم عليها استحقاق هذا التعويض وتحديد مقداره متى كانت الطاعة قد عارضت في القرار الصادر بتقدير أتعاب المطعون عليه وبنت معارضتها حسماً جاء في دفاعها أمام محكمة الاستئناف على القول بعدم وجود صفة لها في الالتزام بهذه الأتعاب وتعييب شكل القرار المعارض فيه لعدم بيان اسم الملتزم بالأتعاب وصفة الالتزام كان هذا النعى غير منتج لعدم استناده إلى أساس قانوني على ماسلف بيانه فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم المستأنف القاضي برفض المعارضة ولم يرد على ما تمسكت به

الطاعة في هذا الصدد لا يكون قد أخطأ في القانون ولا شابه قصور في التسبب .

« وحيث إن الشق الثاني من السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر التسبب في رده على دفاع الطاعة بشأن أسس تقدير أتعاب المطعون عليه ذلك أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن وكيل الدائنين باعتباره وكيلاً بأجر مسئول عن تقصيره ولا يستحق أجره إلا إذا كان قد نفذ الوكالة تنفيذاً كاملاً وأنه ينبغي في تقدير الأجر أن تراعى المحكمة أهمية العمل الذي أداه وما بذله فيه من جهد ومهارة وما عاد على جماعة الدائنين من فائدة ، وقد عدت الطاعة في دفاعها أوجه التقصير التي نسبتها لوكيل الدائنين التابع لمكتب الخبراء المطعون عليه وهي تخلص في أنه استبدل بحكم من محكمة الإفلاس في ٢١ / ٤ / ١٩٤٩ بناء على ما ثبت لها من تقصيره وبعد شكوى الطاعة فضلاً عن أنه أهمل في تقدير موجودات التفليسة وفي الكشف عن استحقاق الطاعة لديون لدى نحاس فيل وأنه قصر في جرد بعض مشتملات التفليسة كما تبين مما كشف عنه السنديك الذي عين خلفاً له والذي استطاع أن يخفض بعض الديون وأن يسدها كلها ثم فاض للطاعة كثير إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على أى وجه من هذه الأوجه واكتفى بسرد الأعمال التي قام بها وكيل الدائنين كما جاءت في تقريره مع أن ذلك لا ينهض رداً على المطاعن الجوهرية الموجهة إليه مما لو تنبأت إليه المحكمة لتغير به وجه الرأى في قضائها .

« وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من : « أنه تبين من الاطلاع على حكم استبدال السنديك الصادر في ٢١ أبريل

ومن ثم ترى المحكمة أن التعويض المحكوم به للمستأنف عليه غير مبالغ فيه ويتناسب مع ما قام به من أعمال لمصلحة التفليسة ، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يتضمن بيان الحقيقة التي اقتنعت بها المحكمة وأوردت دليلها من أسباب حكم الاستبدال الصادر في ٢١ / ٤ / ١٩٤٩ ومن واقع مستندات الدعوى بما يكفي للرد على جميع حجج الطاعنة صراحة أو ضمنا بغير حاجة إلى تعقبها في مختلف أقوالها والرد استقلالاً على كل منها .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه » .

(القضية رقم ٤٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد هيد الواحد علي ومحمد متول وعلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٤٨٥

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦

ضرائب . قوة الأمر المفضى . تقدير مصلحة الضرائب لأرباح الممول . قبول الممول لهذا التقدير . أثر هذا الاتفاق . إحالة مصلحة الضرائب الأمر بعد ذلك على لجنة التقدير . خطأ . اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانوني

ما دام الممول قد قبل تقدير مصلحة الضرائب لأرباحه عن السنوات موضوع النزاع فإنه يكون بذلك قد تم الاتفاق بينهما على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانوناً وهو اتفاق ملزم للطرفين ومانع من العودة إلى مناقشة موضوعه فاحالة مصلحة الضرائب الأمر على لجنة التقدير بعد ذلك يكون إجراءً مخالف للقانون

سنة ١٩٤٩ أن المحكمة أثبتت على إدارة المستأنف عليه لأعمال التفليسة وقالت في حكمها إنه بذل مجهوداً مشكوراً في أداء مهمته وكانت إجراءاته وأعماله سليمة وذكرت المحكمة أن الاستبدال يرجع إلى منشور أصدرته وزارة العدل إلى المحاكم يتضمن طلبها عدم تعيين خبراء موظفين حراساً أو وكلاء للدائنين لأن تعيينهم يعطل أعمالهم وقد يترتب عليه بعض المسؤوليات ومن ثم يكون طعن المستأنفة في إدارة المستأنف عليه لأعمال التفليسة قد فصلت فيه محكمة أول درجة بأنه طعن على غير أساس والواقع هو أن المستأنف عليه في المدة التي باشر فيها أعمال التفليسة من تاريخ تعيينه وكيلاً للدائنين في ٢٩ / ١٢ / ١٩٤٧ إلى تاريخ انتهاء مهمته في ٢١ / ٤ / ١٩٤٩ قد قام بها خير قيام كما تدل على ذلك محاضر أعماله والتقارير المقدمة منه إلى مأمور التفليسة وعددها تسعة ... ، وبعد أن ذكر الحكم ما قام به وكيل الدائنين من أعمال وما عرض له من صعاب بسبب ما لجأت إليه الطاعنة من تهريب بعض ممتلكاتها ومن التواطؤ مع الغير على رفع إحدى القضايا انتهى إلى القول « وحيث إنه ظاهر مما تقدم وما هو مدون بتقارير المستأنف عليه ومحاضر أعماله أنه لم يقع من جانبه أي تقصير بما زعمته المستأنفة بل إن تصرفاته كلها تدل على اهتمامه وحرصه على مصلحة التفليسة وإن كان وكيل الدائنين الذي خلفه قد ذلل الاتفاق مع الدائنين على استمرار أعمال (التفليسة) بدلا من تصفيتا مما ترتب عليه تسوية ديونها من إيراد الأفلام السينمائية ومن ثم بيع فيلا الاسكندرية فهذا لا يعمط المستأنف عليه ما قام به في مدة إدارته للتفليسة من مجهودات رغم العراقيل التي كان يلقيها من جانب المستأنفة

قرار اللجنة نهائيا لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء أيا كان سبب الطعن ومبناه . ومن ثم فلا محل للقول بحصول غش أو تدليس من المدين لأن هذا القول يكون قد فات أوانه .

٢ — المستفاد من عبارات القانون الخاص بتسوية الديون العقارية أن التسوية تقتصر على الأراضي الزراعية والمباني الملحقة بها وليس سكن المزارع إلا إذا كان ملحقا بالمقار الذي شملته التسوية مما يعتبر داخلا فيها حتما وبحكم القانون سواء ذكر في طلب التسوية أو لم يذكر .

٣ — متى كان الحكم الصادر بالدين سابقا على قرار التسوية وقائمة التوزيع النهائية فإن القرار الذي صدر في هذه التسوية يسرى عليه ويقف في سبيل أى إجراء من إجراءات التنفيذ بأى طريقة من الطرق القانونية كطريقة الاعتراض على قائمة شروط البيع .

المحكمة

د ... ومن حيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الداعنون في الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من خمسة أوجه : - الوجه الأول : وفيه يقول الطاعنون إن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية أسبغ على لجنة التسوية ولاية القضاء في المادة ٢٣ منه واعتبرها جهة قضاء لها ولاية الفصل في تقدير ممتلكات المدين على صورة نهائية . بعد اتباع الإجراءات الموضحة في

إذ لا يحال إلى اللجان إلا المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والممول .

(القضية رقم ١٧٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه ومحمد متولى عنلم وإبراهيم عثمان يوسف للمستشارين) .

٤٨٦

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦

أ — تسوية الديون العقارية . قوة الأمر المنفـى . غش . تدليس . تراخي الدائن أو سكوته عن الاعتراض في حينه لدى لجنة تسوية الديون العقارية على حصر الديون وتقدير ممتلكات المدين وتحرير قائمة التوزيع النهائية سيرورة قرار اللجنة نهائيا وعدم جواز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء . القول بعد ذلك بحصول غش أو تدليس من المدين . لا محل له . القانون رقم ١٢ سنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٤

ب — تسوية الديون العقارية . اعتبار سكن المزارع ملحقا بالمقار الذي شملته التسوية ودخوله فيها بحكم القانون سواء ذكر في طلب التسوية أو لم يذكر .

ج — تسوية الديون العقارية . قوة الأمر المنفـى تنفيذ عقارى . صدور حكم بالدين قبل قرار التسوية وقائمة التوزيع النهائية . سريان القرار الصادر في التسوية على هذا الحكم . وقوف القرار في سبيل أى إجراء من إجراءات التنفيذ بأى طريقة قانونية كطريقة الاعتراض على قائمة شروط البيع .

المبدىء القانونى

١ — إذا تراخى الدائن أو سكت عن استعمال الرخصة التي وفرها له القانون في حينها للاعتراض لدى لجنة تسوية الديون العقارية على حصر الديون وتقدير ممتلكات المدين وتحرير قائمة التوزيع النهائية سقط حقه في إثارتها وأصبح

بعد ذلك — الوجه الثالث : يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق وتأويل المادتين الأولى والثانية عشرة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بمقولة إنهما تساندان الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه من الإبراء النسبي القاصر على الأطيان التي انتفعت بالتسوية — مع أن هاتين المادتين لا شأن لهما بما قاله الحكم لأن أولاهما تقتصر على بيان المدينين الذين لهم حق الانتفاع بالتسوية العقارية وأنهم هم الذين يملكون أطياناً زراعية ومباني دون المدينين من التجار — وأما ثانيهما فتقرر عدم احتساب الديون المكفولة برهن حيازي في التسوية وألحقت هذه المادة ملحقات العقار بالعقار نفسه في الحصة . الوجه الرابع : سلم الحكم المطعون فيه بأن دين المطعون عليه كان في عداد الديون التي كانت محلاً لطلب التسوية وأن بنيامين سعادى تقدم به إلى اللجنة في طلب مؤرخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ووجد مدرجا تحت المجموعة ج من قائمة التوزيع — وهى مجموعة لم يصبها شيء في التوزيع وصار استبعادها ، وعلى هذا يبين خطأ الحكم المطعون فيه إذ قرر أن العقار موضوع التنفيذ لا تحميه المادة ٢٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ رغم أنه جعل الإبراء عاما مطلقا من كل قيد ومنهيا لكل علاقة بين الدائن والمدين ورغم أن هذا النص يعتبر سببا من أسباب انقضاء المديونية بغير رجعة . ويستوى في ذلك أن يكون الدائن قد خالف النص الصريح وأخطأ في تطبيق القانون . الوجه الخامس : أخطأ الحكم كذلك في تطبيق القانون لأنه وهو يقرر أن الأرض موضوع التنفيذ كانت من بين العقارات التي تقدم بها المدين ، وأن المباني القائمة عليها لم تذكر في طلب

القانون من نشر في الجريدة الرسمية يعتبر إعلانا لكل دائن ليتقدم في خلال ثلاثين يوما من النشر ببيان دينه وتقديم مستنداته ومن إجراءات تقدير ممتلكات المدين بواسطة الهيئات المعنية في القانون ومنها حقها في ندب خير أو أكثر وإعلان الدائنين بكل ذلك ليتقدم من شاء منهم بطعونه كتابة وأن يقدموا تقريراً مناقضا ثم تحدد اللجنة بصفة نهائية قيمة ممتلكات المدين — فادعاء الحكم المطعون فيه أن المورث أخفى بعض ممتلكاته على اللجنة بما يعتبر غشا وتدليسا منه مفسداً لقرار اللجنة — هذا الادعاء طعن من المحكمة في قرار اللجنة النهائي وقد تصرفت في حدود سلطتها الولائية — ولا معقب عليها بعد ذلك من أية جهة من جهات القضاء — الوجه الثاني : وفيه يقول الطاعنون أن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ كان ينص في المادة ٢٦ منه على أن إبراء المدين من ديونه المقدمة إلى لجنة التسوية مقيد بالأطيان التي دخلت في التسوية مع ثمراتها — ثم عدلت هذه المادة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ الذى حذف هذا القيد وجعل الإبراء عاما غير مقيد بقيد زهني أو بأطيان معينة بالذات عن الديون السابقة على تاريخ طلب التسوية — وبذلك أصبح الإبراء المذكور قد ورد على ذمة المدين عامة سواء أكانت أموالا ثابتة أو منقولة — وهذا التعديل وغرضه ومرماه كل ذلك واضح في الأعمال التحضيرية لهذا التعديل أمام مجلس الشيوخ والتي أكدت أن الحصة المقررة في المادة ٢٦ لا تقتصر على الأطيان التي كانت موضوع التسوية ولكنها تناول كل أطيان أخرى تكون له وقت التسوية أو تؤول إليه لآى سبب من أسباب الملك وكذلك كافة أموال المدين المنقولة ما كان منها موجودا وما آل إليه

التسوية وأن المباني لذلك لا تنتفع بالتسوية - تناسى الحكم ذلك الذي أثبتته في أسبابه وأثبتته المحكمة من قبل في محضر الانتقال من أن الأطنان التي تقدم بها المدين وقدرها ١٢٠ ف و ١٨ ط و ١٩ س شملت الأطنان الكائنة بحوض الرملة رقم ٨ والتي شرع الدائن في التنفيذ على جزء منها - فإن صح أن الأرض وحدها هي التي انتفعت بالتسوية فإن المباني القائمة عليها باعتبارها ملحقة بالأرض لا يجوز التنفيذ عليها وتحتج بالحصانة التي قال بها الحكم . وإن جاز التنفيذ على المباني فإنه لا يجوز التنفيذ على الأرض المشمولة بالحصانة .

ومن حيث إن هذا النعي صحيح في جملة . ذلك بأن المشرع وقد رأى التدخل لحماية المدينين من المزارعين غير التجار . لتفادي تعريض ممتلكاتهم لنزع الملكية ، فأصدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتسوية الديون العقارية ثم أعقبه بإصدار القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ ثم ألحق به قرارين لوزير المالية أولهما رقم ٧٤ لسنة ١٩٤٢ خاصا بتشكيل لجنة تسوية الديون العقارية وثانيهما رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٢ باعتماد وإصدار لائحة الاجراءات لتلك اللجنة - ويبين من مراجعة نصوص القانون بيان المدينين الذين يمكنهم الانتفاع بهذه التسوية « المادتان الأولى والثانية ، ثم كيف يجري تخفيض الديون وتقسيمها إلى خمسة أقسام متساوية وتجميد ما قبله اللجنة من تلك الديون وتحديد أقساطها « المواد من الثالثة للعاشرة ، ثم تحدثت المواد التالية عن ميعاد تقديم الطلب إلى اللجنة المشكلة وفقا للمادة السادسة عشرة وما يجب أن يصحب الطلب من أوراق ومستندات وبيانات عن الديون

ومراتبها . ثم تحدثت كذلك المادة ١٨ عن مهمة اللجنة وقيامها بحصر الديون حصرا نهائيا ، وبقصر التسوية على العقارات الزراعية والأماكن المبنية الملحقة بها مع استبعاد العقارات المرهونة رهنا حيازا - وإعلان الدائنين لتقديم مستنداتهم الخاصة بديونهم وإحالة النزاع في شأن تلك الديون إن حصل إلى محكمة لفصل فيه نهائيا - وبتقدير قيمة ممتلكات المدين مع الاستعانة في هذا التقدير بمراقبة البنوك والشركات العقارية بوزارة المالية . وإذا لم يتوافر للجنة عناصر التقدير أجاز لها القانون الاستعانة بخبير تحدد مأموريته ويعلن بها المدين ودائنيه . فإذا أودع تقريره أخطروا بذلك وجاز لهم الاعتراض على التقرير بملاحظات كتابية أو بتقرير يناقضه ثم خولت المادة ٢٤ اللجنة سلطة تحديد المبالغ المستحقة للدائنين بعد تسويتها وشروط تسديدها ثم تقوم بإعداد قائمة مؤقتة بالتوزيع تعلن لذوى الشأن وأجازت لهؤلاء التنظيم لدى اللجنة من الخطأ المأدى في خلال عشرة أيام . فإذا انقضى الميعاد المذكور اعتبر قرار اللجنة نهائيا ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء . وأخيرا نمت المادة ٢٦ على أن قرار اللجنة يكون مبرئا لذمة المدين من كافة الديون التي تزيد على ٧٠ ٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدور هذا القرار ويعتبر ذلك القرار منيا لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية - ووضح من استقراء هذه النصوص وماسبقها من مناقشات برلمانية أن تقدير اللجنة لممتلكات المدين وتحقيقها للديون وتسليمها الشهادات للدائنين بما خصصته لهم في التوزيع ، والتأشير بخصوصها في السجلات . كل ذلك يكون

المحكوم به كان سابقا على طلب التسوية فإن القرار الذى صدر فيها يسرى عليه ويقف فى سبيل أى إجراء من إجراءات التنفيذ بأى طريقة من الطرق القانونية كطريقة الاعتراض على قائمة شروط البيع كما هو الحال فى هذه الدعوى وكان يفتى عنه إخطار وزارة المالية للمحكمة بقبول التسوية نهائيا لتقوم من تلقاء نفسها بشطب الدعوى .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة لبحث السبب الثانى من أسباب الطعن .

« ومن حيث إن موضوع الطعن صالح للفصل فيه — لما سبق بيانه — ولذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه رفض الاستئناف وتأيد الحكم الابتدائى .

(القضية رقم ٢١١ سنة ٢٣ قى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد نؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى وعلم وابراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٤٨٧

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦

١ — عمل . تأديب . تعويض . فسخ . فصل رب العمل العامل لتففيه عن عمله دون سبب مشروع أكثر من سبعة أيام متوالية . وقيام العامل برفع الدعوى مطالبا بالتعويض عن فسخ العقد . الحكم بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وتفى واقعة الغياب المشار إليها . اعتراض العامل على هذا الحكم بمقولة عدم اتباع رب العمل قبل الفصل قواعد التأديب المفصوص عليها فى قرار وزير الشؤون الاجتماعية الصادر فى ٨ / ٨ / ١٩٤٥ غير جائز .

ب — شهادة . إثبات . « الشهود والبيئة » . حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال شاهد دون آخر وبيعش أقوال الشاهد .

نهائيا لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء أيا كان سبب الطعن ومبناه مادام القانون قد وفر للدائنين كافة الضمانات للاعتراض على حصر الديون وتقدير الممتلكات ونحرير قائمة التوزيع النهائية فإذا تراخى الدائن أو سكت عن استعمال هذه الرخصة فى حينها سقط حقه فى إثارتها وأصبح قرار اللجنة نهائيا ومحددا لعلاقة المدين بدائنيه ومبرئا لذمة المدين إبراء تاما للإمن القدر الذى خصص لهؤلاء الدائنين — فهو بذلك يسبغ حصانة على أموال المدين الذى قبلت تسوية ديونه نهائيا ما كان منها موضوع التسوية وما يؤول إليه بعدها بأى سبب من أسباب الملكية وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة (الطعنان ٣٧ سنة ١٨ قى ٣٢٠ سنة ٢١ قى) . ومن ثم فلا محل لما يقوله الحكم المطعون فيه بحصول غش أو تدليس من مورث الطاعنين لأن هذا القول قد فات أوانه . هذا فضلا عن أن المستفاد من عبارات القانون أن التسوية تقصر على الأراضى الزراعية والمباني الملحقة بها وليس سكن المزارع إلا ملحقا بالعقار الذى شملته التسوية مما يعتبر داخلا فيها حتما وبحكم القانون سواء ذكر فى طلب التسوية أو لم يذكر مما ينتفى به جدوى الادعاء بالغش فى هذا الخصوص — ولا يبقى بعد ذلك إلا ما يدعيه المطعون عليه من أن حكم المحكمة المختلطة صدر بعد قرار التسوية واكتسب بذلك قوة الأمر المقضى ولا يمكن أن يقف فى سبيل تنفيذه قرار التسوية والثابت من سرد الوقائع أن قرار التسوية وقائمة التوزيع النهائية كل ذلك جاء لاحقا لحكم المحكمة المختلطة وكان سببا فى إيقاف الحجز الذى أراد المطعون عليه توقيعه على منقولات المدين فى سنة ١٩٤٨ — ومع ذلك فإنه مادام الدين

المبادئ القانونية

١ — إذا فصل رب العمل العامل لانقطاعه عن عمله دون سبب مشروع أكثر من سبعة أيام متوالية استناداً إلى ما تحوله إياه الفقرة الخامسة من المادة ٣٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ورفع العامل الدعوى مطالباً بموويض عن فسخ العقد فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي واقعة غياب العامل عن عمله دون سبب مشروع أكثر من سبعة أيام متوالية . فلا يجوز للعامل الاعتراض على هذا الحكم بقوله إن رب العمل لم يتبع قبل الفصل قواعد التأديب المنصوص عليها في قرار وزير الشؤون الاجتماعية الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ من وجوب إخطاره كتابة بما نسب إليه والتحقيق معه فيما وقع منه وسماع دفاعه وتدوين ذلك كله في محضر يحفظ بالمحل .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر وأن تأخذ ببعض أقوال الشاهد مما ترتح إليه وتثق به دون البعض الآخر .

المحكمة

.... وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب تحصل السبب الأول منها والشق الأول من السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وجاء قاصر التسبيب ذلك أنه أغفل تطبيق أحكام القرار الوزاري الصادر من وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ ٨/٨/١٩٤٥ بشأن القواعد التي يتحتم اتباعها في تأديب العمال وأيد

الحكم الابتدائي الذي أقر فصل الطاعن من عمله بغير مكافأة وبدون سبق إعلانه في حين أوجب القرار الوزاري المذكور على رب العمل مراعاة إجراءات معينة قبل توقيع أي جزاء تأديبي على العامل وقد تمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليهما لم يتخذا شيئاً من الإجراءات التي نص عليها القرار الوزاري المشار إليه من وجوب إخطاره كتابة بما نسب إليه والتحقيق معه فيه وسماع دفاعه عنه وتدوين ذلك كله في محضر يحفظ بالمحل إلا أن الحكم لم يلتفت إلى هذا الدفاع ولم يرد عليه .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن جاز اعتبار فسخ عقد العمل دون مكافأة ودون سبق إعلان العامل في الحالات المبينة في المادة ٣٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ومنها ما جاء في الفقرة الخامسة من هذه المادة من تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من سبعة أيام متوالية - من الجزاءات التأديبية ؛ وكانت المادة الثامنة من قرارات وزير الشؤون الاجتماعية الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ بشأن القواعد التي تتبع في تأديب العمال تنص على أنه « لا يجوز توقيع العقوبة على العامل إلا بعد إخطاره كتابة بما نسب إليه وبعد التحقيق معه فيما وقع منه وسماع دفاعه وتدوين ذلك كله في محضر يحفظ بالمحل ؛ ولا يسرى هذا الحكم على عقوبة الإنذار أو الغرامة التي لا تتجاوز أجر ثلاثة أيام ، وكانت هذه الإجراءات مما يتعين على رب العمل اتباعها باعتبارها من النظام العام الذي كفلته المادة ٤٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بما نصت عليه من عقوبة جنائية لمخالفة بعض أحكام هذا القانون وكذا القرارات الوزارية الصادرة بتنفيذه ومنها قرار ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ سالف

يورد الحكم في أسبابه من الاعتبارات المعقولة ما يبرر عدوله عن المعنى الظاهر لعبارة العقد إلى المعنى الذي ذهب إليه . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما تمسك به الطاعن في دفاعه من عدم جواز تحميله مسؤولية الإشراف على صناعة النشا ومدى صلاحية هذه المادة لخروج ذلك عن العمل المتفق عليه والذي لا يجوز تكليفه بغيره عملاً بالمادة ١٩ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي .

« وحيث إن هذا النعى مردود بأنه غير متج ذلك أن الحكم المطعون فيه استند إلى أسباب تختلف عن أسباب الحكم الابتدائي ولا علاقة لها بتفسير عقد الاتفاق المعقود بين الطاعن والشركة بشأن العمل الموكول إليه بل أقيم قضاؤه على ما ثبت من تغيبه عن العمل أكثر من سبعة أيام متوالية بدون سبب مشروع .

« وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد إذ نسب إلى الشاهد محمود محمد عطية فيما استخلصه من شهادته في التحقيق الذي جعله دعامة الوحيدة أنه قرأن الطاعن لم يكن يحضر إلى الشركة لتأدية أى عمل في حين أن اثبات من أقوال هذا الشاهد أن الطاعن كان يحضر عنده كل يوم وكان يمر على التجار يومياً كعادته .

« وحيث إن هذا النعى مردود بأن ما استخلصه الحكم المطعون فيه من انقطاع الطاعن عن العمل في المحل الذي كلف بنقل مكتبه إليه ومن أن حضوره إلى المركز الرئيسي للشركة كما قال شاهده على أفندي محمد عطية لم يكن لتأدية أى عمل وإنما كان لكتابة خطابات بالاعتراض على نقله ولمعرفة نتيجة وساطة هذا

الذكر وكان إغفال اتباع قواعد التأديب المنصوص عليها في هذا القرار قبل توقيع جزاء الفصل التأديبي على العامل مما يترتب عليه بطلان هذا الجزاء إلا أن هذا البطلان الذى يشوب الجزاء التأديبي بسبب ما لحقه من عيب شكلي لا يستتبع حتماً إقصاء العامل بالتعويض عن فسخ العقد بغير بحث في صحة الأسباب التى بنى عليها هذا الفسخ ذلك أن لرب العمل أن يتمسك عند مجابته بدعوى التعويض بأن العامل لم يقم من جانبه بالتزاماته المشروطة في عقد العمل وفي القانون وللحكمة أن تكلفه بإثبات ما وقع من العامل مما كان يقتضى فسخ العقد وأن تتيح للعامل نفي ما نسب إليه وأن تحكم على هدى ما يتضح لها من هذا التحقيق في جميع الأحوال سواء أكانت قواعد التأديب قد اتبعت قبل فسخ العقد أو لم تتبع . ففى كان الثابت — كما هو الحال في الدعوى — أن محكمة الموضوع أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي واقعة غياب الطاعن عن عمله دون سبب مشروع أكثر من سبعة أيام متوالية ، ثم حكمت بناء على ما استخلصته من هذا التحقيق بأن فسخ العقد كان في محله ورفضت دعوى التعويض ولم تلتفت إلى ما أثاره الطاعن من عدم اتباع قواعد التأديب قبل الفسخ فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو شاب حكمها القصور .

« وحيث إن حائل السبب الثالث والشق الثانى من السبب الثانى أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد شابه المسخ والقصور إذ انحرف بالمعنى الظاهر لوظيفة الطاعن المنصوص عليها في عقد العمل بأنها « مدير القسم التجارى بالشركة » وامتد بها لى تشمل الإشراف على مصنع النشا ، ومدى صلاحيته رغم وجود موظف فنى غير مسئول عن هذه الصناعة ولم

٤١٨

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦

- ١ — ضرائب . رسم الأبلولة . ترعة . تقدير قيمة عقار موروث موجود في بلد أجنبي لتحصيل رسم الأبلولة القاعدة في ذلك . القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ .
- ب — حكم « تسبيب كاب » . محكمة الموضوع . قيام قضاء المحكم ما حصله من فهم الواقع نتيجة لأفيسة منطقية ليس في بناء مقدماتها قاعدة قانونية يمكن تصور وقوع الخطأ فيها . لا خطأ .
- ج — دفاع . إنبات . طلب اتخاذ إجراءات التحقيق . عدم التزام المحكمة باتخاذ إجراءات التحقيق متى رأت في وقائع الدعوى ما يكفي للفصل فيها .

المبادئ القانونية

- ١ — القاعدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبلولة على التركات — من أن تكون قيمة العقارات الخافضة عن المورث مساوية لاثني عشر ضعفاً للقيمة التجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الموائد — هذه القاعدة تسرى على العقارات الموجودة في مصر وكذلك على العقارات الموجودة في البلاد الأجنبية كلما كانت القيمة التجارية السنوية لتلك العقارات في هذه البلاد هي المتخذة أساساً لربط عوائد الأملاك عليها — أما إذا لم يكن ثمة قيمة تجارية متخذة في البلاد الأجنبية أساساً لربط الموائد على العقار الموجود في ذلك البلد خضع العقار الموروث في تقدير قيمته الى طرق التقدير الأخرى المنصوص عليها في المادة ٣٧ من ذلك القانون .

٢ — متى أقام المحكم قضاؤه على متقاضى

ما حصله من فهم الواقع نتيجة لأفيسة منطقية

الشاهد لدى المستأنف عليه الثاني لإلغاء هذا النقل ، له أصله الثابت في محضر التحقيق إذ يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لهذا المحضر — المقدمة بحافظة مستندات الطاعن بملف الطعن — أن الشاهد المشار إليه — وصحة اسمه محمود محمد عطية — قال في شهادته إن الطاعن « لم يذهب إلى مقره الجديد إنما كان يأتي يومياً إلى في المكتب لأنه لم يقطع الأمل من الغاء هذا الأمر (أى أمر النقل) وفي نفس مكنتي كتب بضع خطابات اعتراض لحضرة عضو مجلس الإدارة المنتدب ، وأن هذا الشاهد أيضاً رد على سؤال « هل تجزم أن المستأنف كان في الفترة بين ٤ و ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قد باشر عملاً من أعمال الشركة » أجاب بقوله « هو لم يقدم لي أى عمل والمعتاد أنه بعد أن يمر على التجار يحضر كشف بالمطلوبات لهؤلاء التجار وعليه توقيعى وأنا أعتمده وترسله للخزنجى لتنفيذه وهو لم يقدم لي أى شيء ... » ولما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر وأن تأخذ ببعض أقوال الشاهد عما تراح اليه وتثق به دون البعض الآخر وكان ما أخذ به الحكم المطعون فيه من أقوال هذا الشاهد له أصله الثابت في شهادته بمحضر التحقيق على ما سلف بيانه فإن الحكم لا يكون قد شابته أى خطأ في الإسناد .

« وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم يكون الطعن في غير محله متعيناً رفضه .

(القضية رقم ١٦ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى عظم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

الاجراءات التي اثبتت سواء في عدد العينات التي أخذت من الدخان أو صور محضر الضبط .

٢ - المادة الرابعة من القانون رقم ٧٤

لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم صناعة الدخان وتجارته لم ترتب بطلانا على النقص في عدد العينات أو صورتي محضر الضبط ما دام من ضبط لديه الدخان لم يبد اعتراضا على ذات العينات التي جرى التحليل عليها ولا اعتراضا على مادون بالمحضر فتي اطمأن القاضي إلى صحة الدليل استمد من التحليل ولم يساوره الشك في ناحية من نواحيه خصوصا من جهة أخذ العينة أو من تحرير المحضر من صورة واحدة أو من عملية التحليل ذاتها أصدر حكمه على هذا الأساس برفض النظر عن عدد العينات التي أخذت كما جرى قضاء هذه المحكمة .

٣ - لا على الحكم إن هو لم ينص في المنطوق على قضاء صريح برفض الدفع ببطلان اجراءات أخذ عينات الدخان المضبوط وتحرير محضر الضبط ما دام هذا مستفادا من سياق الاسباب .

٤ - متى ثبت أن حائز الدخان المخلوط قد حازه مع علمه بوجود المواد الغريبة فيه فإنه بذلك يكون قد توفر لديه ركن سوء النية في حيازته :

(القضية رقم ٢٦٤ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه ومحمد متولى وعلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

ليس في بناء مقدماتها قاعدة قانونية يمكن تصور وقوع الخطأ فيها فرأى الحكم في ذلك لامةتب عليه .

٣ - المحكمة غير ملزمة باتخاذ اجراءات التحقيق إذا كانت ترى في وقائع الدعوى ما يكفي للفصل فيها .
(القضية رقم ٢٦٩ سنة ٢٣ في بالهيئة السابعة) .

٤٨٩

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦

أ - غش الدخان . دخان . اعتراف حائز الدخان المخلوط في محضر الضبط بصحة الاجراءات وتقريره بأنه ليس له اعتراض عليها . عدم جواز الادعاء بعد ذلك ببطلان اجراءات أخذ العينات أو تحرير محضر الضبط .

ب - غش الدخان . دخان . النقص في عدد العينات التي تؤخذ من الدخان المضبوط أو في عدد صور محضر الضبط . لا بطلان . القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٨٦ سنة ١٩٤٨ .

ج - حكم « منطوقه » . دفع . غش الدخان . الدفع ببطلان اجراءات أخذ عينات الدخان المضبوط وتحرير محضر الضبط . القضاء برفض هذا الدفع في سياق الاسباب . نص الحكم في المنطوق على قضاء صريح بالرفض . غير لازم .

د - غش الدخان . دخان . حيازة الدخان المخلوط مع علم الحائز بوجود المواد الغريبة فيه . توافر ركن سوء النية في الحيازة .

المبادئ القانونية

١ - متى اعترف حائز الدخان المخلوط في محضر الضبط بصحة الاجراءات وقرر أنه ليس له اعتراض على شيء منها . فإن هذا من شأنه أن يحول يته وبين العود إلى الادعاء ببطلان

المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية .

٣ - اقرار حائز البضاعة المضبوطة بمحيازته لها وبأنها وصلت اليه من طريق معين غير التهريب هو من الاقرارات المركبة التي يجوز تجزئتها والأخذ باقراره بمحيازته هذه البضاعة وبذلك ما يدعيه في الشطر الآخر من اقراره عن وصولها اليه عن غير طريق التهريب ما دام الدليل قد أقيم على عدم صحة ما ادعاه انقر في هذا الصدد .

٤ - متى كان حائز البضاعة المهربة لم يسبق له التمسك امام محكمة الموضوع بحصول تلاعب في البضاعة بتقديم غير ما ضبط منها معه للمحكمة فإن ذلك يكون دفاعاً واقعياً جديداً لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - مانقضى به اللجان الجمركية في مواد التهريب من الغرامة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المتصود في قانون العقوبات بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة كما ان المعارضة في قرارات اللجان الجمركية هي من اختصاص المحكمة التجارية مما يقتضى بداهة ان تكون اجراءاتها خاضعة لاحكام قانون الرافعات في المسواد المدنية والتجارية لا لقانون الاجراءات الجنائية . ومن ثم لا يكون الحكم قد خالف القانون اذا النى الحكم الابتدائي الصادر باعتبار قرار اللجنة الجمركية كأن لم يكن دون ان يثبت ان هذا الإلغاء تم بإجماع آراء قضاة المحكمة .

(القضية رقم ٦٦ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولي عتلم وابراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٤٩٠

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - جارك . اثبات . « عبء الاثبات » . حكم « تسببه » . ضبط البضاعة المهربة داخل دائرة المراقبة الجمركية . ادعاء حائزها بحصوله عليها نتيجة مبادلة تمت خارج الدائرة الجمركية مع بعض السياح . عدم تقديمه الدليل على ذلك . استخلاص الحكم بأدلة سائفة أنها مهربة . لا خطأ .

ب - جارك . اختصاص . اللجنة الجمركية . عدم انتفاء ولايتها بإعلان اجراءات الضبط والتفتيش التي تسبق رفع الدعوى اليها .

ج - جارك . اثبات « اقرار » . اعتبار اقرار حائز البضاعة المضبوطة بمحيازته لها ووصولها اليه من غير طريق التهريب من الاقرارات المركبة الجائز تجزئتها . د - نقض . سبب جديد . جارك . التمسك بحصول تلاعب في البضاعة المضبوطة بتقديم غير ما ضبط منها معه للمحكمة . اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

هـ - جارك . غرامة . مصادرة . حكم « اصداره » قانون . الغرامة والمصادرة التي تقضى بها اللجان الجمركية في مواد التهريب . اعتبار ذلك من قبيل التعويضات المدنية . الحكم الصادر بالغاء الحكم الابتدائي القادى باعتبار قرار اللجنة الجمركية كأن لم يكن . عدم احتياط صدوره باجماع آراء قضاة المحكمة .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت أن البضاعة المهربة ضبطت داخل دائرة المراقبة الجمركية وادعى حائزها أنها وصلت اليه نتيجة مبادلة تمت خارج الدائرة الجمركية مع بعض السياح ولم يقدم الدليل على ما ادعاه وانتهى الحكم بأدلة سائفة الى أنه حصل على هذه البضاعة من مصدر واحد وهو يعلم بتهريبها فإن الحكم لا يكون قد اخطأ في القانون .

٢ - لا تنفى ولاية اللجنة الجمركية بسبب

ما يقع من اعلان في اجراءات الضبط والتفتيش التي تسبق تقديم الدعوى اليها طبقاً لأودى نص

مجلس الدولة المحكمة الادارية العليا

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس المجلس وبدوى إبراهيم حمودة والإمام الإمام الخريبي وحسن جلال وعلى إبراهيم بغدادى المستشارين)

٤٩١

٧ أبريل سنة ١٩٥٦

أجنبي . إقامته العارضة لا تعدو أن تكون صفة مؤقتة عابرة لا تقوم إلا على مجرد التسامح من جانب الدولة . الترخيص أو عدم الترخيص له بالإقامة ومد أو عدم مد إقامته . ترخيص الإدارة في تقدير ذلك بسلطة مطلقة في حدود ما تراه متفقا مع الصالح العام . عدم التزامها بالسماح له بالدخول ، أو بمد إقامته ، إلا إذا كانت تشريعاتها ترتب له حقا في ذلك .

المبدأ القانوني

إن المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب صريحة في أنه « يجب على كل أجنبي أن يكون حاصلا على ترخيص في الإقامة وأن يفادر الأراضي المصرية عند انتهاء مدة إقامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية في مد إقامته » . فالترخيص أو عدم الترخيص للأجنبي بالإقامة ، ومد أو عدم مد إقامته بمد ذلك ، هو على مقتضى المادة المذكورة من المسائل التي تترخص الإدارة في

تقديرها بسلطة مطلقة في حدود ما تراه متفقا مع الصالح العام ، وإست سلطتها هذه مقيدة بتهود أو آثار قانونية معينة فرضها القانون مقدما ، ومرد ذلك إن أن الدولة بحكم ما لها من سيادة إقليمية تتمتع بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات إقامة أو عدم إقامة الأجنبي في أراضيها ، ولا تلزم قانونا لا بالسماح له بالدخول فيها ولا بمد إقامته بها ، إلا إذا كانت تشريعاتها ترتب له حقا من هذا القبيل بحسب الأوضاع والشروط التي تقررها ، فإن لم يوجد ، وجب عليه مغادرة البلاد مهما تكن الأعذار أو الذرائع التي يتعلل بها أو يتمحل لها ، حتى ولو لم يكن به سبب يدل على خطورة على الأمن أو الآداب إذ إقامته العارضة لا تعدو أن تكون صفة مؤقتة عابرة لا تقوم إلا على مجرد التسامح الودى من جانب الدولة ، وأمر ذلك كله متروك تقديره لسلطتها المطلقة استنادا إلى سيادتها على إقليمها وحققها في اتخاذ ما تراه لازما من الوسائل

يتعذر تداركها ، إذ يعرض صحتها للخطر ، فهي تطلب وقف تنفيذه .

« ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى بأن المدعية سبق أن حضرت في ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٥ للعمل بملهى التيارات بالقاهرة . وكانت تمتد إقامتها بتلك الذريعة لغاية ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، ثم غادرت البلاد بعد انتهاء مدة إقامتها ولكنها عادت مرة أخرى في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بتأشيرة سياحية لمدة شهرين ، ثم ورد كتاب من إدارة بوليس الآداب العامة يتضمن أنها تعرفت منذ كانت بملهى التيارات على أحد ذوى الأملاك وكان يقوم بإنفاق مبالغ طائلة عليها وأنه يعاشرها معاشرة الأزواج ، ولما حضرت أخيراً أقامت لديه ، وطلبت إدارة بوليس الآداب عدم مد إقامتها لخطورتها على الآداب العامة ، ولذلك لم توافق إدارة الجوازات والجنسية على مد إقامتها التي تنتهى في ١١ من يناير سنة ١٩٥٢ . ونهت عليها بمغادرة البلاد طبقاً للادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ حرصاً على الصالح العام .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أنه « وإن كانت السلطة الإدارية غير ملزمة بتجديد الإقامة المؤقتة عند انتهاء مدتها ، إلا أن شرط ذلك ألا تسوء استعمال سلطتها فلا تحرم أجنبياً من تجديد إقامته المؤقتة كلما كان هناك مبرر قوى إلى ذلك كحالة العلاج من مرض الروماتيزم الذى يداوى فى حمامات حلوان ذات الشهرة العالمية فى علاجه ، ومن ثم كان القرار الصادر بتكليف المدعية السفر لانتهاؤ مدة إقامتها وعدم إجابتها إلى طلب تجديدها بالرغم من حاجتها إلى استكمال علاجها

للمحافظة على كيانها ومصلح رعاياها حسبما يترأى لها أنه محقق للمصلحة العامة بأوسع معانيها . وعلى هدى ماتقدم ، فإن الإدارة إذ أصرت على مغادرة المظعون عليها للبلاد بعد انتهاء مدة إقامتها التى كانت قد رخصت لها بها ، وإذ رفضت مدها بما لها من سلطة تقديرية مطلقة فى هذا الشأن بمراعاة أن سلوكها مقترناً بماضيها فى فترة إقامتها الأخيرة التى انتهت لا يبرر هذا المد بصرف النظر عن تعللها لهذا المد بحجة الاستشفاء بمحطات حلوان لمدة قد ظهر للحكم أنها مع ذلك قد انقضت — إن الإدارة إذ تصرفت على هذا النحو لا تكون قد خالفت القانون أو أساءت استعمال سلطتها فى شيء ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفاً للقانون . فيتعين إلغاؤه ورفض طلب وقف التنفيذ ، وهذا كله مع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء .

المحكمة

« من حيث إن المدعية تستند فى دعواها إلى أنها حضرت إلى القاهرة كسائحة بجواز سفر فرنسى رقم ١٦١٢١٣ فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ . ومنحت إقامة مدة شهرين تنتهى فى ١١ من يناير سنة ١٩٥٦ غير أنها أصيبت بمرض الروماتيزم فقرر الأطباء علاجها بمياه حلوان المعدنية لمدة شهرين ، ولكن وزارة الداخلية رفضت مد إقامتها وقررت إبعادها ، وتقول المدعية إنه لما كان القرار مشوباً بإساءة استعمال السلطة وكان تنفيذه يترتب عليه نتائج

لا بالسماح له بالدخول فيها ولا بمد إقامته بها .
إلا اذا كانت تشريعاتها ترتب له حقا من هذا
القبيل بحسب الاوضاع والشروط التي تقررها .
فان لم يوجد ، وجب عليه مغادرة البلاد مهما
تكن الاعذار أو الذرائع التي يتعلل بها أو
يتمحل لها . حتى ولو لم يكن به سبب يدل على
خطورته على الامن أو الآداب ؛ إذ اقامته
العارضة لا تعدو أن تكون صلة وقفية عابرة
لا تقوم الا على مجرد التسامح الودي من جانب
الدولة ، وأمر ذلك كله متروك تقديره لسلطانها
المطلقة استناداً الى سيادتها على اقليمها وحققها في
اتخاذ ما تراه لازماً من الوسائل للحفاظ على
كيانها ومصالح رعاياها حسبما يراها لها أنه
يحقق للصحة العامة بأوسع معانيها .

ومن حيث إنه على هدى ما تقدم ، فإن
الإدارة إذ أصرت على مغادرة المطعون عليها
للبلاد بعد انتهاء مدة إقامتها التي كانت قد رخصت
لها فيها ، وإذ رفضت مدتها بما لها من سلطة
تقديرية مطلقة في هذا الشأن بمراعاة أن سلوكها
مقترباً بماضيها في فترة إقامتها المؤقتة السابقة
وفي فترة إقامتها الأخيرة التي انتهت ؛ لا يبرر
هذا المد بصرف النظر عن تعللها لهذا المد بحجة
الاستشفاء بجرائم حلوان لمدة قد ظهر للمحكمة
أنها مع ذلك قد انقضت — إن الإدارة إذ
تصرفت على هذا النحو لا تكون قد خالفت
القانون أو أساءت استعمال سلطتها في شيء .
ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفاً
للقانون ، فيتعين إلغاؤه ورفض طلب وقف
التنفيذ ؛ وهذا كله مع عدم المساس بأصل طلب
الإلغاء . .

(القضية رقم ٧٥٣ لسنة ٢ ق) .

في الحمامات المذكورة ينطوى على مجاوزة لحدود
السلطة ويتنافى مع دواعي الإنسانية خصوصاً
وأن قسم حماية الآداب العامة لم يلاحظ على
المدعية أثناء إقامتها لسنة ١٩٥٥ ما يخالف
الآداب العامة ، ولا يؤثر في ذلك القول بأنها
على اتصال بأحد أعيان البلاد ، إذ ليس في
ذلك ما يدل على خطورتها على الآداب العامة .

ومن حيث إنه لا وجه لما ذهب إليه الحكم
المطعون فيه من أن الإدارة قد أساءت استعمال
سلطانها ؛ إذ حرمت المدعية من مد إقامتها مع
قيام حاجتها إلى العلاج بجرائم حلوان ، التي
قدرت التقارير الطبية المقدمة منها مدة هذا
العلاج بثمانية أسابيع من ٣٠ من ديسمبر سنة
١٩٥٥ ، ولأن اتصالها بأحد الأثرياء لا يدل
بذاته على خطورتها على الآداب العامة —
لا وجه لذلك ؛ لأن المادة ٩ من المرسوم بقانون
رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر
وإقامة الأجانب صريحة في أنه " يجب على كل
أجنبي أن يكون حاصلاً على تراخيص في الإقامة
وأن يغادر الأراضي المصرية عند انتهاء مدة
إقامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص
من وزارة الداخلية في مد إقامته ، فالترخيص
أو عدم الترخيص للأجنبي بالإقامة ، ومد أو
عدم مد إقامته بعد ذلك . هو على مقتضى
المادة المذكورة من المسائل التي ترخص
الإدارة في تقديرها بسلطة مطلقة في حدود
ما تراه متفقاً مع الصالح العام ، وليست سلطتها
هذه مقيدة بقيود أو آثار قانونية معينة فرضها
القانون مقدماً ، ومرد ذلك إلى أن الدولة
— بحكم ما لها من سيادة إقليمية — تتمتع
بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات إقامة أو
عدم إقامة الأجنبي في أراضيها ، ولا تلتزم قانوناً

٤٩٢

١٤ أبريل سنة ١٩٥٦

١ — معادلات دراسية . الموظفون الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسراً بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ هم الموظفون الدائمون في حكم قانون نظام موظفي الدولة بصرف النظر عن تثبيتهم من عدمه . لا يفيد من أحكامه الموظفون المؤقتون ، إما لأنهم معينون على وظائف موصوفة في الميزانية بالتوقيت ، أو لأعمال مؤقتة ولو كان اعتمادها مقسماً لدرجات ، وإما لأنهم خارج الهيئة أو عمال باليومية . دليل ذلك .

ب — معادلات دراسية . الأوضاع التي استحدثها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن الموظفين الذين يفيدون من أحكام قانون المعادلات الدراسية المقررة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ . إضافة المعينين على اعتمادات مقسمة إلى درجات ، واحترام التسويات النهائية التي تمت من جانب الإدارة من تلقاء نفسها قبل العمل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ وكانت قد ألغيت تنفيذاً له .

ج — معادلات دراسية . الشروط اللازمة لتوافرها في النسوبة حتى تكتسب الحصانة التي ينص عليها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ — تمامها نهائياً من جانب الإدارة من تلقاء نفسها قبل نفاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ، واعتمادها قبل هذا التاريخ ممن يملك ذلك قانوناً ، وانعدام المازعة القضائية في شأنها أمام أية درجة من درجات النفاذ .

د — قدامى الموظفين . إفرادهم من المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . منوطة بتوافر شروط تلك المادة على مقتضى التسوية التي تم بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية مفسراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

هـ — معادلات دراسية . سريان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ في حق موظفي المجالس البلدية والقروية . أساس ذلك .

المبادئ القانونية

١ — إن المناطق في نظر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ عند تحديده الموظفين الذين يفيدون

من قانون المعادلات الدراسية هو أن يكون هؤلاء . معتبرين في حكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معينين بصفة دائمة على وظائف دائمة داخل الهيئة ، والمناطق في دائمة الوظيفة — التي تضفي بدورها صفة الدائمة على الموظف — هو بحسب وصفها الوارد في الميزانية في سلك الدرجات الداخلة في الهيئة من الأولى إلى التاسعة ، لأن يكون الموظف مثبتاً أو غير مثبت . فإذا وصفت الدرجة التاسعة أو غيرها بأنها مؤقتة زالت الموظف الذي يشغلها صفة الدائمة ، أما إذا اندرجت في سلك الدرجات الدائمة ولم توصف بالتأقيت اعتبر شاغلاً موظفاً دائماً ، ومن جهة أخرى فإن من عدا هؤلاء من الموظفين لا يفيدون من أحكام قانون المعادلات ، وهم الموظفون المعينون بصفة مؤقتة . إما لأنهم على وظائف مؤقتة موصوفة كذلك في الميزانية سواء أ كانت الدرجة التاسعة أم غيرها ، وإما لأنهم معينون لأعمال مؤقتة حتى ولو كان الاعتماد المخصص لهذه الأعمال مقسماً إلى درجات ، لأن تقسيمه هكذا لا ينفى عن التعيين صفة التأقيت ، وإما لأنهم خارج الهيئة أو على أعمال باليومية . وعلة إخراجهم جميعاً من عداد الموظفين الذين تسري عليهم أحكام قانون المعادلات الدراسية هي — كما كشفت عن ذلك المذكرة الإيضاحية — أن هذه الطوائف تنظم قواعد توظيفهم أحكام خاصة لا تتفق في مجموعها والقواعد التي استلها

ذلك القانون . فالمعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة هم الذين نصت المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن قواعد توظيفهم تنظمها أحكام خاصة يصدر بها قرار من مجلس الوزراء ، وقد صدر هذا القرار الذي وضع صيغة لعقد الاستخدام الذي يوقعونه لمدة محدودة ، وطبيعة هذه العلاقة المؤقتة لا تتلاءم مع تطبيق أحكام قانون المعادلات الذي يقتضى أساسا درجات دائمة تتم التسوية عليها . أما المستخدمون خارج الهيئة وعمال اليومية ، فعلة إخراجهم أنهم ليسوا في نظام درجات تنسق مع الدرجات النقدرة في قانون المعادلات لقوى المؤهلات . هذا فضلا عن أن طبيعة عملهم لا تتفق أساساً مع تقدير هذه المؤهلات .

٢ - في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ مستبدلاً بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ الحكم الآتي : « تضاف إلى المادة ٢ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ فقرة جديدة نصها كالآتي : « ويقصد بالموظفين المنصوص عليهم في الفقرة السابقة الموظفون المعينون على وظائف دائمة داخل الهيئة أو على إعمادات مقيمة إلى درجات دون الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة أو عمال اليومية » . كما قضى في مادته الثانية بأن يستبدل بأحكام المادة الثانية من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ النص الآتي :

« ولا تخل أحكام المادة السابقة بالأحكام النهائية الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية وجهات الإدارة » . وبين من هذا القانون الأخير - في ضوء مذكرته الإيضاحية أنه فن التفسير الذي انتهت إليه هذه المحكمة في حكمها الصادر بالقضية رقم ٥٧ لسنة ٢ ق بجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٦ واستحدث حكيمين جديدين . أولهما : أنه يفيد من أحكام قانون المعادلات الدراسية الموظفون المعينون على إعمادات مقيمة إلى درجات . وذلك بأثر رجعي منسحب إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ . باعتبار أن حكم هذه الإعمادات كحكم الوظائف الدائمة من حيث استمرارها . وثانيهما : احترام التسويات النهائية التي تمت من جانب جهات الإدارة المختلفة من تلقاء نفسها قبل نفاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ وكانت قد أقيمت تنفيذاً لهذا القانون ، وكانت تشمل طائفة كبيرة من الموظفين وعمال اليومية والمستخدمين الخارجين عن الهيئة غير الحاصلين على أحكام نهائية ، وكان بعضهم قد رقي إلى درجات أعلى مما أوجد اضطراباً كبيراً في حالاتهم ونشأت عنه تفرقة بين من خاضع للحكومة لفصل على حقه بطريق القضاء ، وبين من فضل انتظار وصول هذا الحق إليه في سر ومسللة . ويترتب على احترام هذه التسويات

إعادة حالة أصحابها إلى ما كانت عليه قبل الإلغاء مع رد الفروق المالية التي تكونت قد حصلت منهم ، وذلك كله رغبة في تحقيق المساواة بين من صدرت لهم أحكام نهائية ومن تمت في حقهم تسويات نهائية من جانب جهات الإدارة المختلفة من تلقاء نفسها .

٣ - إن التسويات التي تكونت حسب الحصانة المعنية بنص القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ هي تلك التي تكون قد تمت نهائياً من جانب جهات الإدارة من تلقاء نفسها قبل نفاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ، واعتمدت نهائياً قبل هذا التاريخ ممن يملك ذلك قانوناً ، وألا يكون قائماً بشأنها أية منازعة قضائية ما زالت منظورة في أية درجة من درجات التقاضي . إذ أن قيام مثل هذه المنازعة ينفي عن التسوية صفة النهائية والاستقرار . ومن ثم تكون الكلمة في شأنها لقضاء .

٤ - إن إعادة الموظفين من المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في خصوص قدامى الموظفين منوطة بتوافر الشروط المنصوص عليها في هذه المادة على مقتضى نتيجة التسوية التي تتم في حق الموظف بالتطبيق لأحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

٥ - يبين من الاطلاع على اللائحة الصادرة

في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٥ بشروط توظيف موظفي المجالس البلدية والقروية ومستخدميها وعملها التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٥ . أن المادة الأولى منها قد نصت على أنه : « تتبع بالنسبة لموظفي ومستخدمي وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة أو التي ستقرر لموظفي ومستخدمي وعمال الحكومة فيما يتعلق بشروط التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل والجازات وبدل السفر وذلك بغير إخلال بالأحكام الخاصة الواردة في هذه اللائحة » ، ونصت المواد من ٢ إلى ٥ على المؤهلات التي يجب توافرها فيمن يشغلون وظائف المجالس المختلفة وهي في جهاتها تنفق والمؤهلات اللازمة للتعيين في وظائف الحكومة المماثلة . ونصت المادة السادسة على أنه : « لا يجوز تعيين موظف أو ترقيته إلا إذا كانت الدرجة التي يشغلها مدرجة في الميزانية وخالية » . كما تنص المادة ١٦ على أنه : « تسري على موظفي ومستخدمي المجالس البلدية والقروية القواعد المعمول بها في الحكومة فيما يتعلق بحساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتحديد الماهية على أن يراعى ضم مدة الخدمة السابقة بأكملها إذا كانت بإحدى المصالح الحكومية أو أحد مجالس المديرية » ، وأخيراً تنص المادة ١٧ على أنه : « يعتبر الموظف دائماً إذا كان يشغل وظيفة دائمة مدرجة في ميزانية المجلس

ذات مرتب شهري ومن يجوز لهم الانتفاع بصندوق التوفير وذلك بعد تثبيته ويستثنى من ذلك المستخدمون الذين يشغلون وظائف المحصلين ومعاوني السجلات فإنهم يعتبرون مؤقتين « ويبين مما تقدم أن نظم التوظيف في المجالس البلدية والقروية إنما تسير على هدى النظام الحكومية سواء بسواء بحيث تسرى على موظفي تلك المجالس النظم والقواعد المعمول بها في الحكومة أو التي ستقرر فيما بعد ومن ثم فإن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٤٣ بحسبانه منظماً لحساب الأقدمية في التعيين ومعدداً قيمة مؤهلات الدراسة المختلفة ومبدأ شروط إفادة الموظفين من هذه القواعد يسرى في حق موظفي المجالس البلدية والقروية ، شأنهم في ذلك شأن موظفي الحكومة بالشروط والقيود المنصوص عليها في ذلك القانون مفسراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦

الحكم

« من حيث إن عناصر هذه الممازعة حسباً يبين من أوراق الطعن ، تحصل في أن المطعون عليه رفع إلى اللجنة القضائية لوزارة الشؤون البلدية والقروية التظلم رقم ١٤٧٤ لسنة ١٩٥٦ طالبا تسوية حالته بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . وبجلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٣ أصدرت اللجنة القضائية قرارها بإجابة المتظلم إلى طلبه . وبعريضة مودعة سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في ٣٠ من

يونيه سنة ١٩٥٤ طعنت الحكومة في هذا القرار بالدعوى رقم ٩٤٠١ لسنة ٨ القضائية طالبة الحكم : « بقبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع (أولاً) بإلغاء قرار اللجنة القضائية المطعون فيه ، (ثانياً) تسوية حالة المطعون ضده بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات ، وبجلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة القضاء الإداري (الهيئة الرابعة د ب ،) في هذه الدعوى : « بإلغاء قرار اللجنة القضائية المطعون ، وإلزام الحكومة بالمصروفات ، وأقامت قضاءها على أن أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ لا تنطبق في المطعون عليه لكونه موظفاً غير دائم لا يجري على راتبه استقطاع احتياطي المعاش ، حيث أصبح لا يفيد من أحكام هذا القانون إلا الموظف المثلث ، وذلك نزولاً على أحكام القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ وقد طعن السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة في هذا الحكم بعريضة أودعها سكرتيرية المحكمة في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٦ طالبا : « بقبول هذا الطعن شكلاً ، وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وقرار اللجنة القضائية ، والقضاء بتسوية حالة المطعون لصالحه بالتطبيق لأحكام قانون المعادلات ، مع إلزام الحكومة بالمصروفات ، مستنداً في ذلك إلى أن الشارع أراد في القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ أن يحلوا الغموض الذي شاب في التطبيق تحديد الموظفين الذين يسرى قانون المعادلات الدراسية في حقهم ، ولم يتصد إلى أن يقتصر الإفادة من أحكام قانون المعادلات الدراسية على طائفة الموظفين المثلثين وحدهم « ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن النقطة

معينون لأعمال مؤقتة ، حتى ولو كان الاعتماد المخصص لهذه الأعمال مقسماً إلى درجات ، لأن تقسيمه هكذا لا ينفي عن التعيين صفة التأقيت ، وإما لأنهم خارج الهيئة أو على أعمال باليومية . وعلة إخراجهم جميعاً من هداد الموظفين الذين تسرى عليهم أحكام قانون المعادلات الدراسية هو — كما كشفت عن ذلك المذكرة الإيضاحية — أن هذه الطوائف تنظم قواعد توظيفهم أحكام خاصة لا تتفق في مجموعها والقواعد التي استنها ذلك القانون : فالمعینون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة هم الذين نصت المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن قواعد توظيفهم تنظمها أحكام خاصة يصدر بها قرار من مجلس الوزراء . وقد صدر هذا القرار الذي وضع صيغة لعقد الاستخدام الذي يوقعونه لمدة محدودة ، وطبيعة هذه العلاقة الموقوتة لا تتلاءم مع تطبيق أحكام قانون المعادلات الذي يقتضى أساساً درجات دائمة تتم التسوية عليها ، أما المستخدمون خارج الهيئة وعمال اليومية فعلة إخراجهم أنهم ليسوا في نظام درجات تتسق مع الدرجات المقدرة في قانون المعادلات لذوى المؤهلات ، هذا فضلاً عن أن طبيعة عملهم لا تتفق أساساً مع تقدير هذه المؤهلات .

ومن حيث إنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ مستبدلاً بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ الحكم الآتي : « تضاف إلى المادة ٢ من القانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٣ فقرة جديدة نصها كالآتي :

« ويقصد بالموظفين المنصوص عليهم في الفقرة السابقة الموظفون المعينون على وظائف دائمة داخل الهيئة أو على اعتمادات مقسمة إلى

القانونية مشار النزاع هي تحديد مقصود الشارع بالموظفين الذين يفيدون من أحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسراً بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ، وهل ينصرف مدلول الفقرة التي أضافها القانون الأخير إلى المادة الثانية من القانون الأول تحديداً لهؤلاء الموظفين إلى الموظفين المثبتين وحدهم — كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه — أم ينصرف كذلك إلى الموظفين الذي اكتسبت وظائفهم ذات الدرجات المقدرة صفة الدوام والاستقرار — على النحو الذي فصله الطعن .

« ومن حيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت في الطعن رقم ٥٧ سنة ٢ القضائية بجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٦ بأن المناط في نظر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ عند تحديده الموظفين الذين يفيدون من قانون المعادلات الدراسية هو أن يكون هؤلاء معتبرين في حكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معينين بصفة دائمة على وظائف دائمة داخل الهيئة . والمناط في دائمية الوظيفة — التي تصنف بدورها صفة الدائمية على الموظف — هو بحسب وصفها الوارد في الميزانية في سلك الدرجات الداخلة في الهيئة من الأولى إلى التاسعة . لا أن يكون الموظف مثبتاً أو غير مثبت . فإذا وصفت الدرجة التاسعة أو غيرها بأنها مؤقتة ، زائلت الموظف الذي يشغلها صفة الدائمية ، أما إذا اندرجت في سلك الدرجات الدائمة — ولم توصف بالتأقيت — اعتبر شاغلها موظفاً دائماً . ومن جهة أخرى ، فإن من عدا هؤلاء من الموظفين لا يفيدون من أحكام قانون المعادلات وهم الموظفون المعينون بصفة مؤقتة ، إما لأنهم على وظائف مؤقتة موصوفة كذلك في الميزانية سواء أكانت الدرجة التاسعة أم غيرها ، وإما لأنهم

درجات دون الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة أو عمال اليومية .

كما قضى في مادته الثانية بأن تستبدل بأحكام المادة الثانية من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ النص الآتي :

« ولا تخل أحكام المادة السابقة بالأحكام النهائية الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية وجهات الإدارة . »

« ومن حيث إنه يبين من هذا القانون الأخير في ضوء مذكرته الإيضاحية أنه قنن التفسير الذي انتهت إليه هذه المحكمة في حكمها السابق ، واستحدث حكمين جديدين : أولهما أنه يفيد من أحكام قانون المعادلات الدراسية الموظفون المعينون على اعتمادات مقسمة إلى درجات ، وذلك بأثر رجعي منسحب إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ، باعتبار أن حكم هذه الاعتمادات تحكم الوظائف الدائمة من حيث استمرارها ، وثانيهما احترام التسويات النهائية التي تمت من جانب جهات الإدارة المختلفة من تلقاء نفسها قبل نفاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ وكانت قد ألغيت تنفيذا لهذا القانون وكانت تشمل طائفة كبيرة من الموظفين وعمال اليومية والمستخدمين الخارجين عن الهيئة غير الحاصلين على أحكام نهائية ، كان بعضهم قد رقى إلى درجات أعلى مما أوجد اضطرابا كبيرا في حالاتهم ونشأت عنه تفرقة بين من خاصم الحكومة فحصل على حقه بطريق القضاء ، وبين من فضل انتظار وصول هذا الحق إليه في سر ومسالمة . ويرتب على احترام هذه التسويات إعادة حالة أصحابها إلى ما كانت عليه قبل الإلغاء . »

مع رد الفروق المالية التي تكون قد حصلت منهم ؛ وذلك كله رغبة في تحقيق المساواة بين من صدرت لهم أحكام نهائية ومن تمت في حقهم تسويات نهائية من جانب جهات الإدارة المختلفة من تلقاء نفسها .

« ومن حيث إنه لا ريب في أن التسويات التي تكتسب الحصانة المعنية بالنص سالف الذكر هي تلك التي تكون قد تمت نهائيا من جانب جهات الإدارة من تلقاء نفسها قبل نفاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ؛ واعتمدت نهائيا قبل هذا التاريخ من يملك ذلك قانونا . وألا يكون قائما بشأنها أية منازعة قضائية . مازالت منظورة في أية درجة من درجات التقاضي إذ أن قيام مثل هذه المنازعة ينشئ عن التسوية صفة النهائية والاستقرار ؛ ومن ثم تكون الكلمة في شأنها للقضاء . »

« ومن حيث إن إفادة الموظف من المادة ٤ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في خصوص قدامى الموظفين ؛ منوطة بتوافر الشروط المنصوص عليها في هذه المادة على مقتضى نتيجة التسوية التي تم في حق الموظف بالتطبيق لأحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسرا بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ . »

« ومن حيث إنه قد بان من الأوراق أن المطعون لصالحه حاصل على دبلوم المدارس الصناعية نظام ٥ سنوات قديم سنة ١٩١٨ والتحق بخدمة المجالس البلدية في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٦ في الدرجة التاسعة ثم منح الدرجة الثامنة في أول يناير سنة ١٩٣٨ والدرجة السابعة في أول يولييه سنة ١٩٤٣ . »

ذلك المستخدمون الذين يشغلون وظائف المحصلين ومعاوني السلخانات فإنهم يعتبرون مؤقتين .

« ومن حيث إنه ظاهر مما تقدم أن نظم التوظيف في المجالس البلدية والقروية إنما تسير على هدى النظم الحكومية سواء بسواء ، بحيث تسرى على موظفي تلك المجالس النظم والقواعد المعمول بها في الحكومة أو التي ستقرر فيما بعد ، ومن ثم فإن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ — بحسبانه منظماً حساب الأقدمية في التعيين ، ومقدراً قيمة المؤهلات الدراسية المختلفة ، ومبيناً شروط إفادة الموظفين من هذه القواعد — يسرى في حق موظفي المجالس البلدية والقروية ؛ شأنهم في ذلك شأن موظفي الحكومة ، بالشروط والقيود المنصوص عليها في ذلك القانون مفسراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

« ومن حيث إن المدعى معين على وظيفة دائمة بالمجالس البلدية ، ومن ثم تنطبق عليه أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

« ومن حيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه — إذ قضى بعدم انطباق أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على المطعون لصالحه بمقولة إنه موظف غير مثبت فلا يفيد من أحكام هذا القانون — قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه فتعين إلغاؤه ، والقضاء باستحقاق المدعى تسوية حاله بالتطبيق لأحكام قانون المعادلات المشار إليه .

(القضية رقم ٢٥٠ لسنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس المجلس وبدوى إبراهيم حمودة والإمام الإمام الخريجي وحسن جلال وعلى إبراهيم بغدادى المستشارين) .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بسريان قانون المعادلات الدراسية على المدعى — وهو من موظفي المجالس البلدية — فإنه يبين من الاطلاع على اللائحة الصادرة في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٥ شروط توظيف موظفي المجالس البلدية والقروية ومستخدميها وعمالها التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٥ — يبين من الاطلاع على هذه اللائحة أن المادة الأولى منها قد نصت على أنه : « تتبع بالنسبة لموظفي ومستخدمي وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة أو التي ستقرر لموظفي ومستخدمي وعمال الحكومة فيما يتعلق بشروط التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل والإجازات وبدل السفر وذلك بغير إخلال بالأحكام الخاصة الواردة في هذه اللائحة » ، ونصت المواد من ٢ إلى ٥ على المؤهلات التي يجب توافرها فيمن يشغلون وظائف المجالس المختلفة ، وهي في مجملها تتفق والمؤهلات اللازمة للتعين في وظائف الحكومة المماثلة ، ونصت المادة السادسة على أنه : « لا يجوز تعيين موظف أو ترقية إلا إذا كانت الدرجة التي سيشغلها مدرجة في الميزانية وإخالية » ، كما تنص المادة ١٦ على أنه : « تسرى على موظفي ومستخدمي المجالس البلدية والقروية القواعد المعمول بها في الحكومة فيما يتعلق بحساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتحديد الماهية على أن يراعى ضم مدة الخدمة السابقة بأكملها إذا كانت بإحدى المصالح الحكومية أو أحد مجالس المديريات » ، وأخيراً تنص المادة ١٧ على أنه : « يعتبر الموظف دائماً إذا كان يشغل وظيفة دائمة مدرجة في ميزانية المجلس ذات مرتب شهري وعن يجوز لهم الانتفاع بصندوق التوفير وذلك بعد تثبيته ويستثنى من

٤٩٣

١٤ أبريل سنة ١٩٥٦

أ - قرار تأديبي . وجوب قيامه على سبب يبرره .
رقابة القضاء الادارى لصحة قيام الوقائع القانونية المبررة
لتوقيع الجزاء . وصحة تكليفها القانوني . حرية
الإدارة في تقدير أهمية الحالة والخطورة الناجمة عنها
والجزاء المناسب لها في حدود نصاب القانون .

ب - جامعة . إخلال الطالب بحسن السير والسلوك
داخل الجامعة وخارجها . صدور قرار لجنة التأديب
بفصله حتى نهاية العام . صحيح قانوناً . عدم تسبب
هذا القرار . ليس سبباً لبطلان . دليل ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان القرار التأديبي - كأي
قرار إداري آخر - يجب أن يقوم على سبب
يبرره ، فلا تتدخل الإدارة لتوقيع الجزاء إلا
إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخلها
وللقضاء الادارى أن يراقب صحة قيام هذه
الوقائع ، وصحة تكليفها القانوني إلا أن
للإدارة حرية تقدير أهمية هذه الحالة والخطورة
الناجمة عنها ، وتقدير الجزاء الذي تراه مناسباً
في حدود النصاب القانوني المقرر ، ورقابة القضاء
الادارى لصحة الحالة الواقعية أو القانونية نجد
حدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة
التي انتهى إليها القرار في هذا الشأن مستخلصة
استخلاصاً سائفاً من أصول نتائجها مادياً أو
قانوناً ، فإذا كانت هذه النتيجة مستخلصة على
هذا النحو ، فقد قام القرار على سببه وكان
مطابقاً للقانون .

٢ - إذا كان الثابت أن الذنب المنسوب
إلى الطالبة المطعون عليها هي أنها وشريكها قد
أخلا بحسن السير والسلوك داخل الجامعة
وخارجها مما يقع تحت طائلة الفقرة ج من المادة
٤٦ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب
الجامعات ، وقد بان للمحكمة من محضر التحقيق
الأول ومن محضر لجنة التأديب ، أن هذه
اللجنة قد استخلصت هذه النتيجة استخلاصاً
سائفاً ، وأن العقوبة التي أوقعتها بفصلها حتى
نهاية العام تدخل في حدود النصاب القانوني
المقرر ، وأنه وإن كان قرارها غير مسبب ، إلا
أن عدم تسببه لا يعيبه ، لأن اللائحة لم تشترط
التسبب ، كما فعلت في أحوال تأديبية أخرى
كتأديب أعضاء هيئة التدريس والأصل أن
الإدارة غير ملزمة بتسبب قرارها إلا حيث
يوجب القانون ذلك عليها .

الحكم

من حيث إن الحكم المطعون فيه أسس
قضائه في وقف التنفيذ على أنه : « قد استبان
للمحكمة من أوراق التحقيق ومحضر جلسة مجلس
التأديب أن كل ما يمكن إسناده إلى المدعية أنها
كانت صديقة لزميلها الطالب بالكلية وهيب
جاء الله دوس الذي استغل هذه الصداقة فكان
يلاحقها حتى بلغ به الأمر إلى الرغبة في فرض
إرادته عليها . مما ضايق المدعية يوم الحادث لما
منعته من ركوب السيارة معها . فاعتدى عليها
بالضرب بأن صفعها على وجهها أمام بعض زملائها
ومن ثم فهي لم ترتكب ذنباً تؤاخذ عليه تأديبياً

بالعقوبة التي صدر بها القرار المطعون ، لأنه بفرض قيام الصداقة بينها وبين الطالب المذكور وهما يتلقيان العلم معا في معهد واحد ، فإن ذلك لا يعد ذنبا يستوجب المؤاخذه

« ومن حيث إنه قد تبين للحكمة من الأوراق أن عناصر المنازعة تحصل في أنه في يوم أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ أبلغ أحد ضباط حرس كلية الحقوق بجامعة عين شمس وكيل الكلية أن الطالب وهيب جاب الله دوس اعتدى بالضرب على الأنسة المطعون عليها ، فكلف أحد المعيدين بتحقيق الحادث لمعرفة ظروف الاعتداء وأسبابه . وبعد تحقيقه وسماع شهادة الشهود ودفاع الطالب المذكور والمطعون عليها واستيفاء التحقيق في النقط التي رأى العميد استيفاءها قدم تقريره إليه ، فرأى العميد عرض الموضوع على السيد مدير الجامعة للنظر في إحالتها إلى لجنة التأديب ، « حيث لا تكفي في ردهما وتنبية غيرهما الجزاءات التي من اختصاصنا وبخاصة لما رأى لنا من طول فترة الاتصال بين الطالبة والطالب داخل الكلية وخارجها وما أشيع وردده الطلبة من اعتزامه الإسلام للزواج بها منذ العام الماضي ، ولأن الطالبة « لا تقل مسئولية من حيث التصرف في الكلية . بل لعلها أكثر مسئولية منه ، فوافق السيد مدير الجامعة على إحالتها إلى لجنة التأديب التي انعقدت في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ . وبعد استجوابهما وسماع دفاعهما ، وما ثبت بالجلسة من وقائع أخرى تؤيد صحة ما نسب إليهما ، أصدرت قرارها المطعون فيه .

« ومن حيث إنه وإن كان القرار التأديبي — كأى قرار إدارى آخر — يجب أن يقوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الإدارة لتوقيع

الجزاء إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخلها ، وللقضاء الإدارى أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانونى إلا أن للإدارة حرية تقدير أهمية هذه الحالة والخطورة الناجمة عنها وتقدير الجزاء الذى تراه مناسبة في حدود النصاب القانونى المقرر ، ورقابة القضاء الإدارى لصحة الحالة الواقعية أو القانونية تجددها الطبعى في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول نتائجها ماديا أو قانونا . فإذا كانت هذه النتيجة مستخلصة على هذا النحو ، فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون .

« ومن حيث إن الذنب المنسوب إلى المطعون عليها هي أنها وشريكها قد أخلا بحسن السير والسلوك داخل الجامعة وخارجها مما يقع تحت طائلة الفقرة ج من المادة ٤٦ من لائحة النظام الدراسى والتأديبى لطلاب الجامعات ، وقد بان للحكمة من محضر التحقيق الأول ومن محضر لجنة التأديب . أن هذه اللجنة قد استخلصت هذه النتيجة استخلاصا سائغا ، وأن العقوبة التي أوقعتها تدخل في حدود النصاب القانونى المقرر ، وأنه وإن كان قرارها غير مسبب ، إلا أن عدم تسببه لا يعيبه ، لأن اللائحة لم تشترط التسبب كما فعلت في أحوال تأديبية أخرى ، كتأديب أعضاء هيئة التدريس . والأصل أن الإدارة غير ملزمة بتسبيب قراراتها إلا حيث يوجب القانون ذلك عليها .

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون فيتعين إلغاؤه والقضاء برفض طلب وقف التنفيذ ، وإلزام

المطعون عليها بمصروفات هذا الطلب ، وهذا كله مع عدم المساس بأصل طلب الالغاء .
(القضية رقم ٧٨٩ لسنة ٢ ف بالهيئة السابقة) .

٤٩٤

٢١ أبريل سنة ١٩٥٦

اعتماد مالي . القرارات التنظيمية العامة في شأن الموظفين لا تكون نافذة قانونا إلا باعتماد السلطة التشريعية للمال اللازم لتنفيذها . مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ / ٥ / ١٩٤٥ بإنصاف خريجي المعلمين الثانوية . القول بأن المال اللازم لتنفيذ هذا القرار كان موجودا ضمن اعتماد مبلغ مليوني جنيه خصص في ميزانية ١٩٤٥ / ١٩٤٦ لإنصاف الموظفين والعمال . لاصحة له . الاعتماد المذكور خصص لإنصاف العمال وخدم دون خريجي المعلمين الثانوية . دليل ذلك .

المبدأ القانوني

إن هذه المحكمة سبق لها أن قضت بأن قرار ١٦ من مايو سنة ١٩٤٥ بشأن إنصاف خريجي المعلمين الثانوية ما كان قد استكمل جميع المراحل القانونية اللازمة لتنفيذه ، وإنما هذا التنفيذ علق ضمنا على اعتماد المال اللازم لذلك ؛ استنادا الى أن القرارات التنظيمية العامة في شأن الموظفين لا تكون نافذة قانونا إلا باعتماد البرلمان للمال اللازم لتنفيذها على خلاف الحال في العقود الادارية ، التي تنعقد صحبة وتنتج آثارها حتى ولو لم يكن البرلمان قد اعتمد المال اللازم لها . وتأسياسا على ذلك يكون قرار أول يونيه سنة ١٩٤٧ ، هو الذي يولد أثره القانوني حالا وبباشرة ، لأنه اقترن بفتح الاعتماد الاضافي المخصص لتنفيذه . ولقد أثبتت مجادلة ، فخاها

أن المال اللازم لتنفيذ قرار ٢٦ مايو سنة ١٩٤٥ كان موجودا فعلا لدى وزارة المالية ضمن اعتماد مبلغ المليون جنيه الذي خصص في ميزانية ١٩٤٥ / ١٩٤٦ لإنصاف الموظفين والعمال ، بمقولة إن هذا استفاد ، ورد في الكتاب الذي أرسله مراقب الميزانية العام في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٥ إلى وكيل وزارة المالية في شأن خريجي مدرسة المعلمين الثانوية لبيان المصرف الذي تسوى عليه حالاتهم طبقا لقرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ . ولكن هذا الاعتراض مردود عليه ، بأنه يبين بصورة جلية من مراجعة محاضر مجلس النواب في الجلسة الثالثة والثلاثين التي انعقدت في يوم ٣٠ من بوليه وأول أغسطس سنة ١٩٤٥ . ومن تتبع المناقشات التي دارت فيها حول اعتماد المليونين من الجنيهات المشار إليه . أنه إنما خصص لإنصاف العمال وخدم . ولم يكن لخريجي المعلمين الثانوية أية صلة به .

المحكمة

من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسبما يستفاد من أوراق النظم ، تتحصل في أن السيد عبد الحميد فوزي محمد كان قد قدم التظلم رقم ٩٤٥٠ سنة ١ ق ضد وزارة التربية والتعليم . وقال في بيانه إنه تخرج من مدرسة المعلمين الثانوية ، ثم عين في وزارة التربية والتعليم بمرتب شهري قدره عشرة جنيهات في الدرجة السابعة ، وأن مجلس الوزراء أصدر بعد ذلك

قراره المتضمن قواعد الإنصاف في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ دون أن يدرج به مؤهل المتخرجين في هذا المعهد ؛ لأنه كان قد ألغى في سنة ١٩٣٢ وترتب على هذا الوضع أن حملة هذا المؤهل حرموا من الإنصاف ، ولكن وزارة المعارف إذ ذاك استجابت لشكواهم ، فاقترحت إنصافهم على أساس جعل تعيينهم في الدرجة السادسة بمائة مقدارها عشرة جنيهات ونصف شهرياً ، ووافق مجلس الوزراء في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ على هذا الاقتراح ، وتقدمت وزارة المالية إلى البرلمان بطلب الاعتماد المالي اللازم للتنفيذ ، ولكن تأخر فتح هذا الاعتماد حتى صدر قانون التنسيق في أول يونيه سنة ١٩٤٧ ، متضمناً وضع أساس جديد لإنصاف طائفة المتخرجين في هذا المعهد ؛ وهو أن يوضعوا في الدرجة السابعة بمرتب قدره عشرة جنيهات شهرياً ثم ينقلوا إلى الدرجة السادسة بعد ثلاث سنوات من تعيينهم بمرتب قدره عشرة جنيهات ونصف ، وقد قامت وزارة التربية والتعليم بتسوية حالة المدعى على هذا الأساس . ولما كان هو يرى أن حقه قد تعاق بقرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ فإنه رفع دعواه المشار إليها طالباً نسوية حاله على مقتضى هذا القرار مع جميع ما يترتب على ذلك من آثار . فقضت اللجنة القضائية (في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣) لصالحه بهذه الطلبات استناداً إلى أن قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ صدر طليقاً من كل قيد . فهو بهذه المثابة واجب التنفيذ فوراً ، وعلى جهة الإدارة أن تعمل على تدبير المال اللازم لهذا التنفيذ ، وأن القيد الذي أوردته وزارة المالية بعد ذلك على هذا القرار — حين رأت تعليق تنفيذه على اعتماد المبلغ اللازم لهذا التنفيذ من البرلمان —

هو قيد لا يعتد به ولا يترتب عليه أي أثر ، لأنه لا يجوز لسلطة دنيا — كوزارة المالية — أن تحد من قوة قرار أصدرته سلطة عليا ، كمجلس الوزراء . وطعن وزير التربية والتعليم في هذا القرار (في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٤) طالبة إلغاؤه ؛ على أساس أن قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ لم يستكمل مقوماته باعتماد المبلغ اللازم لتنفيذه ، ولذلك لا يجوز للمدعى عليه أن يطالب بالانتفاع بأحكامه ؛ فقضت محكمة القضاء الإداري في ١١ من يولييه سنة ١٩٥٥ — على ما هو مبين في إجراءات الطعن — برفض الدعوى . وتأيد قرار اللجنة القضائية المشار إليه . وقد طعن السيد رئيس هيئة المفوضين في هذا الحكم ؛ ناعياً عليه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . ولذلك طلب الحكم بإلغاؤه وبرفض التظلم ؛ مستنداً في ذلك إلى الأسباب التي أوردها في عريضة الطعن وحاصلها أن قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ لا يصلح أساساً لإنشاء مراكز قانونية بسبب عدم فتح الاعتماد المالي اللازم لتنفيذه .

١ — عن الدفع بعدم قبول الطعن أمام محكمة

القضاء الإداري :

د من حيث إن المطعون عليه دفع في مذكرته المودعة في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٦ بعدم قبول الطعن أمام محكمة القضاء الإداري ؛ بمقولة إن وزارة التربية والتعليم كانت قد قبلت قرار اللجنة القضائية قبل الطعن فيه ؛ وقال في بيان ذلك إنه عقب صدور هذا القرار في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ كتب مراقب عام المستخدمين لوزارة التربية والتعليم يستفي شعبة الشؤون الاجتماعية والثقافية بمجلس الدولة في

لتنفيذه ، وإنما علق هذا التنفيذ ضمنا على اعتماد المال اللازم لذلك ، استناداً إلى أن القرارات التنظيمية العامة في شأن الموظفين لا تكون نافذة قانوناً إلا باعتماد البرلمان للمال اللازم لتنفيذها ، على خلاف الحال في العقود الادارية التي تتعقد صحيحة وتنتج آثارها حتى ولو لم يكن البرلمان قد اعتمد المال اللازم لها . وتأسيساً على ذلك يكون قرار أول يونيو سنة ١٩٤٧ هو الذي يولد أثره القانوني حالا ومباشرة ، لأنه اقترن بفتح الاعتماد الاضافي المخصص لتنفيذه .

« ومن حيث إنه عند نظر هذه الدعوى أثرت مجادلة جديدة ، فخواها أن المال اللازم لتنفيذ قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ كان موجوداً فعلاً لدى وزارة المالية ضمن اعتماد مبلغ المليون جنيه الذي خصص في ميزانية ١٩٤٥/١٩٤٦ لإنصاف الموظفين والعمال . بمقولة إن هذا مستفاد مما ورد في الكتاب الذي أرسله مراقب الميزانية العام في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٥ إلى وكيل وزارة المالية في شأن خريجي مدرسة المعلمين الثانوية لبيان المصرف الذي تسوى عليه حالانهم طبقاً لقرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ ، إذ جاء في هذا الخطاب ما يلي : « ولما كانت ميزانية السنة الحالية (١٩٤٥ / ١٩٤٦) تتضمن اعتماداً قدره ٢٠٠٠٠٠٠ ج في القسم ٢٤ تكاليف إنصاف العمال وكافة طوائف الموظفين الأخرى التي لم يتناولها الانصاف الذي تقرر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، فإن صرف المبلغ المشار إليه يكون خصماً على ميزانية القسم المذكور ، »

« ومن حيث إنه يبين بصورة جلية من مراجعة مضبطة مجلس النواب في الجلسة الثالثة

ملاءمة الطعن في هذا القرار من عدمه ؛ فأقته بأنه لا وجه للطعن فيه ؛ وأن على الوزارة تنفيذه ، فرجع في ذلك أيضاً إلى ديوان الموظفين ؛ وكتب في الوقت ذاته (في ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٤) إلى إدارة قضايا الحكومة لوقف إجراءات الطعن في قرار اللجنة القضائية . وفي ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٤ تلقى رد الديوان بأنه يجوز للوزارة أن تنفذ رأى الشعبة . فأصدرت مراقبة المستخدمين في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٤ الإذن رقم ٢٩٠٦ بتسوية حالة المدعى طبقاً لقرار اللجنة القضائية . وبذلك تكون وزارة التربية والتعليم قد قامت من تلقاء نفسها بتنفيذ قرار اللجنة القضائية ؛ دون أن تكون ملزمة بتنفيذه ؛ وأن ذلك يعتبر منها قبولا للقرار وتنازلاً عن الطعن فيه .

« ومن حيث إن إدارة قضايا الحكومة ، وهي تملك قانوناً حق تقدير ملاءمة الطعن في القرار من عدمه ، كانت قد طعنت فيه فعلاً في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٤ ولم تأبه لكتاب مراقب المستخدمين المؤرخ ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٤ الذي طلب فيه وقف إجراءات الطعن ، ولم يحصل بعد ذلك تنازل عن هذا الطعن ممن يملكه قانوناً ؛ فيعتبر — وبالحالة هذه — قائماً حتى فصل فيه بالحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله متعيناً ورفضه .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ب — عن الموضوع .

« ومن حيث إن هذه المحكمة سبق لها أن قضت بأن قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ ما كان قد استكمل جميع المراحل القانونية اللازمة

في المدة من ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ إلى نهاية السنة المالية . على أن وزارة المالية ، عقب وصول هذه البيانات إليها ، رأت أن تربطها باعتمادات أخرى كانت مطلوبة لانصاف طوائف أخرى ، ثم انتهت إلى التقدم إلى البرلمان بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٤٣٠٠٠ ج في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ / ١٩٤٦ في القسم ٢٤ . ويظهر من كل ما سبق أن خطاب مراقب الميزانية لا يعدو أن يكون مجرد اقتراح . من لدن هذا المراقب لبيان المصرف الذي يخضع عليه بهذه التكاليف فيما لو أريد تنفيذ القرار قبل الحصول على اعتماد خاص لمواجهة تكاليفه ، وهو اقتراح يخرج عن الغرض المخصص له هذا الاعتماد ، حسبما سلف إيضاحه ، ولذلك لم يفت وكيل وزارة المالية المختص أن يؤشر على هذا الاقتراح بتساؤله الآتي : « وهل الخضم بالتكاليف على اعتماد الانصاف يغني عن ضرورة استئذان البرلمان في ترقية هؤلاء الخريجين إلى الدرجة السادسة الشخصية » .

وأياً ما كان رأى مراقب الميزانية أو رأى وكيل وزارة المالية ، فإن البرلمان لم يعتمد التكاليف المقدرة لسنة كاملة في سبيل تنفيذ قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ وهي ٢٣٧٠٠ ج ، كما أنه لم يعتمد التكاليف المقدرة لما بقي من السنة وهي ٢٢٠٠٠ ج ؛ ولكنه انتهى (في أول يونيو سنة ١٩٤٧) إلى إقرار الانصاف على الأساس الجديد الذي رؤى فيه أن يوضع أفراد هذه الطائفة في الدرجة السابعة براتب قدره عشرة جنيئات شهرياً ، ثم ينتقلوا إلى الدرجة السادسة بعد ثلاث سنوات من تعيينهم بمرتبة قدره عشرة جنيئات ونصف ، واعتمد المبلغ اللازم لتنفيذ هذا الانصاف الجديد وقدره ١٥٠٠٠ ج ؛

والثلاثين التي انعقدت في يوم ٣٠ من يولييه وأول أغسطس سنة ١٩٤٥ ، ومن تتبع المناقشات التي دارت فيهما حول اعتماد المليونين من الجنيئات المشار إليه ، أنه إنما خصص لإنصاف العمال وحدهم ، ولم يكن لخرى المعلنين الثانوية أية صلة به ، فقد سجلت المضبطة الاستفسار التالي ورد الحكومة عليه :

« حضرة النائب المحترم مصطفى عبد الهادي : هل الاعتماد المطلوب يراد به إنصاف العمال فقط ؟

— المقرر : — نعم

— حضرة النائب المحترم مصطفى العسال : بما أنه قد اتضح أن هذا الإنصاف يشمل العمال فقط وليس له صلة بالموظفين ، فأول ملاحظة لي قد انتهت ، وأما الملاحظة الثانية ... إلخ .

— حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء : الإنصاف كان لطائفة من العمال ونحن الآن نصف باقيهم .

« ومن حيث إنه — في ضوء هذا البيان — ينضح أن الاقتراح الذي تقدم به مراقب الميزانية في كتابه سالف الذكر كان اقتراحاً خاطئاً : إذ يخرج عن الغرض الذي خصص من أجله ذلك الاعتماد ، وهو كما سلف القول لإنصاف العمال فقط ، أما إنصاف طائفة المعلنين الثانوية ، فكان قد اتخذ طريقاً آخر . إذ ما كاد يصدر قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ ، حتى وجهت وزارة المالية (في يونيو سنة ١٩٤٥) إلى وزارات الحكومة ومصالحها كتاباً دورياً بضمون القرار المذكور طالبة إلى هذه الجهات أن تقوم بحصر التكاليف اللازمة لتنفيذه ، فحصرتها الوزارات المختلفة ، فبلغت ٢٣٧٠٠ ج في السنة ، ومبلغ ٢٢٠٠٠ ج

(أولاً) « ١ » . . « ب » موظفو الوزارة الذين يقرر وزير الداخلية إدخالهم ضمن هذه الهيئة بموافقة المجلس الأعلى للبوايس
وقد وافق مجلس البوايس الأعلى بجلسته المنعقدة في ٢٨ / ١١ / ١٩٤٩ على إدخال وظائف إدارة الجوازات والجنسية في عداد هيئات البوايس ، ثم صدر قرار وزير الداخلية رقم ٦٧٨ في ٢٩-١١-١٩٤٩ ناصاً على ادخال بعض وظائف إدارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوايس . وقد استمد وزير الداخلية حقه في اصدار قراره المتقدم ذكره من الفقرة « ب » من البند (أولاً) من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ، كما أفصح عن ذلك في ديباجة هذا القرار ، ولما كانت الفقرة اشار إليها تمنح الوزير رخصة غير مقيدة الا بموافقة المجلس الأعلى للبوايس في أن يقرر من يرى ادخالهم من موظفي الوزارة ضمن هيئات البوايس ، دون أن يرتب الشارع لموظفين معينين بذواتهم حقاً مباشراً يتلقونه من القانون ، فإن تدخل الوزير لإعمال أثر هذا النص لا يتم بناء على سلطة مقيدة تقوم على مجرد تنفيذ القانون وانزال حكمه وجوباً للكشف عن الحقوق التي قررها دون خيرة أو تصرف ، بل يقع استناداً الى سلطة تقديرية يترخص الوزير في مباشرتها بحرية مطلقة وفقاً لما يراه محققاً للمصلحة العامة .
بيد أنه متى استنفذ الوزير سلطته التقديرية

فأصبح ذلك هو الأساس النهائي لتسوية حالة أفراد تلك الطائفة .

« ومن حيث إنه لما سبق جميعه يكون الحكم المطعون فيه — إذ قضى بتسوية حالة المدعى عليه على أساس القرار الاول الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ — قد بني على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ويتعين لذلك إلغاؤه والقضاء برفض الدعوى » .

(لفضية رقم ٣٩٤ لسنة ١ في الهيئة السابقة) .

٤٩٥

٢٨ أبريل سنة ١٩٥٦

١ — بوايس . سلطة وزير الداخلية في إدخال بعض موظفي الوزارة ضمن هيئات البوايس . تقديرية ولاست مقيدة الا بموافقة المجلس الأعلى للبوايس . متى استنفذ الوزير سلطته التقديرية باصداره قراره ، فان تطبيق ذلك على الأمر لا يعدو أن يكون عملاً تنفيذياً . مثال بالنسبة لقراره إدخال بعض موظفي إدارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوايس .

ب — بوايس . قرار وزير الداخلية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بالحاق بعض موظفي إدارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوايس . قيامه على أساس موضوعي في طبيعة الوظائف الواردة به ، لا على أساس شخصي .

ج — قرار إداري . تعريفه . ترتيبه لأعباء مالية جديدة على عاق الحزنة . عدم تولد أثره مالاو مباشرة الا إذا كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً أو أصبح كذلك بوجود الاعتماد التالي اللازم لتنفيذه .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون رقم ١٤٠ الصادر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوايس واحتصاصاتها نص في مادته الأولى على أن : « البوايس قوات مدنية ونظامية تؤلف من الهيئات المذكورة بعد :

هذه بإصدار قراره المستند اليها مفصحا فيه عن ارادته ، فإن تطابق هذا القرار في حق من قصد أن ينصرف اليه أثره لا يعدو أن يكون عملا تنفيذيا يحتمل منفكا عن الترخيص بالسلطة التقديرية . وقد أعمل وزير الداخلية سلطته التقديرية هذه فعلا بإصدار قراره في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعد موافقة المجلس الأعلى للبوايس طبقاً لما قضت به الفقرة «ب» سالفه الذكر ، وأدخل بمقتضاه وظائف إدارة الجوازات والجنسية التي هيئها فيه ضمن هيئات البوايس ، وهو قرار لا يزال قائماً ونفذ انفعول ومن ثم فإن البحث لا يدور حول سلطة الوزير التقديرية التي يترخص بمقتضاها في ادخال أو عدم ادخال المطعون عليه في إحدى وظائف كادر هيئات البوايس ؛ اذ هو قد انتهى من إصدار قراره في هذا الشأن ببيان وظائف إدارة الجوازات والجنسية التي أراد إدخالها في الكادر المذكور ، كما لا يتناول عرض أمر المطعون عليه على المجلس الأعلى للبوايس ، لأن هذا الأخير لا يتلقى حقه في ذلك من المجلس بل من طبيعة الوظيفة التي يشغلها إن كانت مما سبق أن أقر وزير الداخلية (بموافقة المجلس) اعتبارها داخلة في كادر هيئات البوايس ، وهو يستند مركزه القانوني الجديد من هذا القرار دون حاجة إلى قرار فردي خاص به ، الأمر الذي لا لزوم له إلا في حالة ما إذا كان

المطعون عليه غير شاغل بالفعل لوظيفة من تلك التي شملها قرار الوزير وقت صدوره ، بل إن البحث ينحصر في تحديد ما إذا كان المذكور قائماً في مركز من المراكز القانونية التي تقرر لها وضع خاص بتحويل شاغليها التمتع بالازايا المنصوص عليها في كادر هيئات البوايس ، وما إذا كان هذا الوضع قد تم بأداة صحيحة ، وكان جائزاً وبمكنا قانوناً أم لا .

٢ — ان قرار وزير الداخلية في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بإدخال بعض الوظائف ضمن هيئات البوايس ، وإن صدر بسلطة تقديرية في حدود الرخصة المخولة قانوناً بمقتضى الفقرة «ب» من البند (أولاً) من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ، إلا أنه قد قام على أساس موضوعي من طبيعة الوظائف التي رأى إدخالها ضمن هيئات البوايس ، ولم يعم على أساس شخصي بقصد تعيين أشخاص بذواتهم بقطع النظر عن وظائفهم ، الأمر الذي لو صح لأفضى إلى انعدام الضوابط والاخلال بالمساواة بين أفراد الطائفة الواحدة ، ولذا استهدف القرار بالادخال في هيئات البوايس فئات الموظفين بالوزارة الذين تنظم كل فئة منهم وظائف ذات اختصاصات متماثلة في طبيعتها .

٣ — ان القرار الإداري ، باعتباره إفصاح الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة

من تاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، وهو تاريخ صدور قرار مجلس البوليس الأعلى ؛ إذ كان يشغل إحدى الدرجات المنصوص عليها في هذا القرار ، ومع إلزام الوزارة بالمصروفات والآتاع ، . وذكر بيانا لدعواه أنه تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٣٨ . والتحق بوزارة الداخلية ، ثم نقل إلى إدارة الجوازات والجنسية في أول مايو سنة ١٩٤٤ في وظيفة من وظائف الدرجة السادسة ، وفي ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ عين رئيساً لقسم شئون الأجانب ، ورقى إلى الدرجة الخامسة بالإدارة المذكورة ، وفي ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أصدر مجلس البوليس الأعلى قراراً بإدخال الوظائف الرئيسية بإدارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس ، ووافق وزير الداخلية على هذا القرار في اليوم ذاته ؛ ولما كان يشغل وظيفة من الوظائف التي عينها هذا القرار فقد اكتسب مركزاً قانونياً جديداً وانطبقت عليه المزايا المالية المقررة في كادر هيئات البوليس ، إلا أن الوزارة لم تطبق عليه هذا القرار رغم تبليغه إلى إدارة الجوازات والجنسية . وقد ردت وزارة الداخلية على هذه الدعوى بأنه بالرجوع إلى ملف خدمة المدعى لا يبين منه أن قراراً صدر في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ بتعيينه رئيساً لقسم شئون الأجانب ؛ بل أن الذي صدر بهذا التاريخ هو القرار رقم ٧٤٨ الذي قضى بترقيته هو وآخرين إلى الدرجة الخامسة باعتباره موظفاً بإدارة الجوازات والجنسية . ومن ثم فإن دعواه تفتقر إلى دليل يؤيدها . هذا إلى أن قرار مجلس البوليس الأعلى الذي يستند إليه قد صرف النظر عن تنفيذه لعدم اقترانه بإدراج الاعتماد المالي اللازم لهذا التنفيذ

بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً ابتغاء مصلحة عامة - أن القرار بهذه المثابة إذا كان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فلا يتولد أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً ، أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي الذي يستلزمه تنفيذه لمواجهة هذه الأعباء ، فإن لم يوجد الاعتماد أصلاً كان تحقيق هذا الأثر غير ممكن قانوناً ، أما إن وجد من قبل كما هو الحال في خصوصية النزاع - وكانت غاية الأمر أن أثر تنفيذ القرار من الناحية المالية يقتصر على تقصير أجل فترات الترقية وزيادة فئات العلاوة دون المساس بربط الوظائف ذاتها الذي يدرج في التراتبية على أساس المتوسط ، فإن أعمال أثر القرار في حدود بداية هذا الربط ونهايته بما لا يحتاج إلى اعتماد إضافي ، يكون والحالة هذه ممكناً قانوناً .

المحكمة

د من حيث إن عناصر هذه المنازعة حسباً يبين من أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٧٣٧ لسنة ٦ القضائية ضد وزارة الداخلية أمام محكمة القضاء الإداري بعريضة أودعها سكرتيرية المحكمة في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ طلب فيها الحكم :
د بأحقية الطالب في تطبيق كادر هيئات البوليس عليه ، وأحقية لأول مربوط الدرجة الخامسة

ولأن إدارة الميزانية بالوزارة رأت أن الأمر يتطلب تحديد الوظائف التي يطبق عليها كادر هيئات البوليس من حيث عددها ودرجاتها وطبيعة عملها . ولا سيما أن وظائف إدارة الجوازات والجنسية معتبرة في الترقيات وحدة واحدة مع باقي وظائف الديوان العام، وخلصت الوزارة من هذا إلى طلب الحكم برفض الدعوى مع إلزام رافعها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبجلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ أصدرت محكمة القضاء الإداري (الهيئة الثالثة) حكماً في هذه الدعوى : « بأحقية المدعى في تسوية حالته بالتطبيق لنواحد كادر هيئات البوليس تنفيذاً لقرار وزير الداخلية الصادر في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وما يترتب على ذلك من آثار ، وألزم الحكومة بالمصروفات ، وخمسائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . » وأقامت قضاءها على أن موظفي الجوازات والجنسية يستحقون تطبيق كادر هيئات البوليس عليهم ما داموا قد استوفوا الشرطين المنصوص عليهما في قرار ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وهما : أن يكونوا من حملة الشهادات العالية ، وأن يكونوا شاغلين للوظائف التي نص عليها القرار . ولا يغير من هذا النظر عدم اتخاذ الوزارة الإجراءات المالية التي يقتضيها تنفيذ هذا الحق ، ذلك أن الجهة الإدارية تطبق القانون على حالات خاصة بإرادة مقيدة بنصوص القانون ، ومن ثم فإن المركز القانوني للفرد ينشأ من القواعد القانونية ذاتها ، ولا يعدو فعل الإدارة في هذه الحالة أن يكون كاشفاً لهذا المركز لا منشأ له . وإذا كان غير ثابت بملف المدعى صدور قرار بشغله إحدى الوظائف التي أدخلها قرار ٢٨ من

نوفمبر سنة ١٩٤٨ ضمن هيئات البوليس ، إلا أن المذكور مدرج ضمن الموظفين الذين يشغلون إحدى الوظائف التي شملها هذا القرار كما يتضح ذلك من البيان المرسل من مدير إدارة الجوازات والجنسية إلى مدير مستخدمي الوزارة في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بناء على طلبه ، والمذكور فيه أنه يشغل وظيفة رئيس قسم في الدرجة الخامسة ، وبذلك يكون على حق في دعواه . وقد طعن السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة في هذا الحكم بعريضة أودعها سكرتارية هذه المحكمة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ طلب فيها : « الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء برفض الدعوى ، وإلزام المدعى بالمصروفات . » واستند في ذلك إلى أن الفقرة أولاً ب ، من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها تجعل لوزير الداخلية سلطة تقديرية في القرار الذي يصدره تطبيقاً لها ، بإدخال من يرى إدخالهم من موظفي الوزارة ضمن هيئات البوليس ، ومن ثم فإن هذا القرار لا يكون كاشفاً لحق مستمد مباشرة من القانون - كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه - ولما كان قرار ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ لم يقترن بدرجة المبلغ اللازم لتنفيذه ، فإنه لا يصح التحدى بتولده أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً أو أصبح كذلك ، فإذا استحال تنفيذ القرار لفقدان الاعتماد المالي اللازم له ، وكانت وظائف إدارة الجوازات والجنسية معتبرة في الترقيات وحدة واحدة مع باقي وظائف الديوان العام ، وهي لذلك مشغولة فعلاً بموظفين آخرين بالإدارات الأخرى رقوا

والجنسية يمكن أن يتعلق حق المطعون عليه باحداها فيما لو سلم جدلاً بأنه يشغل وظيفة رئيس قسم . كذلك يتضح من الميزانية المشار إليها علم وجود درجات مخصصة لرؤساء أقسام لا بإدارة الجوازات والجنسية ولا بالديوان العام الذي تعتبر إدارة الجوازات والجنسية وحدة منه . وقد أودع المطعون عليه سكرتيرية المحكمة في ١٠ من إبريل سنة ١٩٥٦ مذكرة بملاحظاته مشفوعة بحافظة مستندات ، وقال في مذكرته إنه لا خلاف في أن القرار الذي يصدره وزير الداخلية تطبيقاً للفقرة د ب ، من المادة الأولى من قانون هيئات البوليس إنما يصدر بناء على سلطة تقديرية ، ومن ثم فهو ليس بقرار كأشرف لحق مستمد من هذا القانون ، بيد أن الوزير قد أصدر بالفعل في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قراراً أدخل بمقتضاه ٧٢ وظيفة من وظائف إدارة الجوازات والجنسية في كادر هيئات البوليس ، ومن بينها وظيفة المطعون عليه الذي أصبح يستمد من هذا القرار مركزاً قانونياً جديداً يمنحه مزاياء كادر هيئات البوليس . وإذا كان المتفق عليه أن القرار الإداري لا يحدث أثراً قانونياً ما لم يكن ممكناً وجائزاً قانوناً . فليس صحيحاً أن قرار وزير الداخلية غير ممكن التنفيذ لعدم اقترانه بالاعتماد المالي اللازم أو لأن وظائف إدارة الجوازات والجنسية معتبرة وحدة مع باقي وظائف الديوان العام المشغولة فعلاً بموظفين آخرين ؛ ذلك أن تنفيذ القرار المشار إليه لا يحتاج إلى مال ، لأن المطعون عليه يشغل بالفعل الدرجة الخامسة ، وإنما يطالب بأحقية في الحصول على أول مرتبوة هذه الدرجة طبقاً لكادر البوليس ، ولما كانت

إليها بحسب أقدميتهم ، فإن هذا القرار لا ينتج أثره حال صدوره ؛ لكونه لم يصبح بعد ممكناً وجائزاً قانوناً ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فإنه يكون قد بنى على مخالفة القانون وقامت به الحالة الأولى من أحوال الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة . وقد أودعت وزارة الداخلية سكرتيرية المحكمة في ٦ من مارس سنة ١٩٥٦ مذكرة بملاحظاتها ، وتحصل في أن القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ بنظام هيئات البوليس ، قد منح وزير الداخلية سلطة إدخال من يرى ادخالهم من موظفي الوزارة ضمن كادر هيئات البوليس وهذه سلطة تقديرية لا مقيدة ، وهي تستلزم صدور قرار تنفيذي من الوزير يفصح فيه عن إرادته ، بشرط موافقة مجلس البوليس الأعلى . وأضافت الوزارة أنه ثابت من ملف المطعون عليه أن أمره لم يعرض على مجلس البوليس الأعلى ولم يصدر قرار من وزير الداخلية بإدخاله في إحدى وظائف كادر هيئات البوليس باعتباره هو وحده الذي يملك هذا الحق ، ومن ثم فإن المطعون عليه لم يكتسب مركزاً قانونياً تنطبق عليه المزايا المقررة في كادر هيئات البوليس . ويستخلص من هذا لكادر الصادر به قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٤ ، من قرار المجلس الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ أن هذا الحق إنما هو مقرر لشاغل الوظيفة المخصصة لها درجة بالذات في الميزانية ، وبالرجوع إلى ميزانية الوزارة في عام ١٩٤٨ / ١٩٤٩ بين أن الدرجات مشاعة في الديوان العام بما فيه إدارة الجوازات ، كما أنه لم تخصص درجات بالذات لوظائف رؤساء أقسام بإدارة الجوازات

درجات الميزانية تربط على متوسط مربوط الدرجة ، فخصوله على أول هذا المربوط لا يحتاج إلى اعتماد إضافي ، هذا إلى أنه لا يطالب بترقيته إلى درجة أخرى يشغلها أحد موظفي الديوان العام . أما ما أثارته الوزارة في مذكرتها فردود عليه بأنه لا يبنى دعواه على صدور قرار من وزير الداخلية بإدخاله في كادر هيئات البوليس ، يقيمها على قرار الوزير الصادر في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ الذي أدخل وظائف رؤساء الأقسام في كادر البوليس ، فإذا كان يشغل إحدى هذه الوظائف فقد دخل في الكادر المذكور دون حاجة إلى قرار جديد خاص به . ولأهمية لعدم تخصيص درجات بالذات لوظائف رؤساء الأقسام بالميزانية ، إذ يكفي أن يشغل الرؤساء هذه الوظائف المعترف بها من الوزارة ، وهذا أمر من صميم اختصاص السلطة التنفيذية ، ومادام المطعون عليه يشغل فعلاً إحدى هذه الوظائف فالمفروض أصلاً أنه معين فيها مالم يثبت العكس ذلك أن القرار الإداري بالتعيين في وظيفة ما لا يتطلب شكلاً معيناً ، فقد يستطيل التذب فيصبح نقلاً . وبالرجوع إلى ملف البحوث الفنية رقم ٣١٨ المضموم يتضح أن المطعون عليه — باعترا ف الوزارة ذاتها — كان رئيساً لأحد الأقسام الأحد عشر التي أدخلت ضمن كادر هيئات البوليس بقرار وزير الداخلية الصادر في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، وقد عين في هذه الوظيفة وشغلها بالفعل وقت صدور هذا القرار ، وذلك بمقتضى قرار إداري شفوي على غرار باقي زملائه جميع رؤساء الأقسام باعتبار أنهم وحدهم الذين يشغلون الدرجات الخامسة في إدارة الجوازات والجنسية ، يؤيد هذا ميزانية سنة ١٩٥٤ / ١٩٥٥ التي جاء بها عدد الدرجات الخامسة

الإدارية بإدارة الجوازات ١١ درجة ، وهو العدد ذاته الوارد بقرار وزير الداخلية سالف الذكر . وقد سلت الوزارة بصحة الكشف الذي ورد فيه اسمه بين رؤساء الأقسام على أنه حقيقة قانونية عندما اعتمدت عليه في تعيينات لاحتمة بالتطبيق للمادة ١٤٦ من قانون نظام هيئات البوليس الجديد الصادر في سنة ١٩٥٥ ؛ إذ عين وزير الداخلية أربعة من الباحثين الواردة أسماؤهم بالكشف المشار إليه في وظائف ضابط . وخلص من هذا إلى طلب الحكم برفض الطعن المقدم من هيئة الموظفين في الحكم المطعون فيه ، مع الحكم على وزارة الداخلية بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن إدارة الجوازات والجنسية تقدمت في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٩ إلى وزارة الداخلية بطلب تطبيق كادر هيئات البوليس والإدارة على موظفيها الجامعيين وحملة المؤهلات العالية ، وذلك إنصافاً لهم .

ومن حيث إن القانون رقم ١٤٠ الصادر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها نص في مادته الأولى على أن : « البوليس قوات مدنية ونظامية تؤلف من الهيئات المذكورة بعد : (أولا) « ا » الموظفون الآتي بيانهم : ... « ب » موظفو الوزارة الذين يقرر وزير الداخلية إدخالهم ضمن هذه الهيئة بموافقة المجلس الأعلى للبوليس . (ثانياً) ... » .

ومن حيث إنه استجابة إلى مطلب إدارة الجوازات والجنسية ، وإعمالاً لحكم المادة المتقدمة ، وافق مجلس البوليس الأعلى — بمجلسه

لإدخالهم ضمن هيئات البوليس ووظائفهم ودرجاتهم ومؤهلاتهم ، وقد تضمن هذا الكشف البيان التالي .

« ... ١١ - رؤساء أقسام (الدرجة المخصصة لهم الدرجة الخامسة) ...
٧ - حضرة الأستاذ محمد عبد المنعم دياب -
درجة خامسة - ليسانس حقوق ... »

« ومن حيث إن وزير الداخلية قد استمد حقه في إصدار قراره المتقدم ذكره من الفقرة د ب ، من البند (أولا) من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ، كما أفصح عن ذلك في دياجة هذا القرار . ولما كانت الفقرة المشار إليها تمنح الوزير رخصة غير مقيدة إلا بموافقة المجلس الأعلى للبوليس في أن يقرر من يرى إدخالهم من موظفي الوزارة ضمن هيئات البوليس ، دون أن يرتب الشارع لموظفين معينين بذواتهم حقا مباشرا يتلقونه من القانون ، فإن تدخل الوزير لإعمال أثر هذا النص لا يتم بناء على سلطة مقيدة تقوم على مجرد تنفيذ القانون وإنزال حكمه وجوبا للكشف عن الحقوق التي قررها دون خيرة أو تصرف ؛ بل يتمتع استنادا إلى سلطة تقديرية يترخص الوزير في مباشرتها بحرية مطلقة وفقا لما يراه محققا للمصلحة العامة . بيد أنه متى استنفذ الوزير سلطته التقديرية هذه بإصدار قراره المستند إليها مفصحا فيه عن إرادته فإن تطبيق هذا القرار في حق من قصد أن ينصرف إليه أثره لا يعدو أن يكون عملا تنفيذيا بحتا متفكا عن الترخيص بالسلطة التقديرية . وقد أعمل وزير الداخلية سلطته التقديرية هذه فعلا بإصدار قراره في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعد موافقة المجلس الأعلى للبوليس طبقا لما قضت به الفقرة

المنعقدة في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ - على إدخال وظائف إدارة الجوازات والجنسية رقم ٦٧٨ في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ناصا على ما يلي :

« أولا - يدخل ضمن هيئات البوليس وظائف إدارة الجوازات والجنسية المبينة بعد اعتباراً من ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

عدد

- ١ مدير إدارة الجوازات والجنسية - درجة أولى
- ٢ وكيل إدارة الجوازات والجنسية - درجة ثانية
- ٤ مديرو إدارات (الجنسية - الإقامة - المراقبة - الجوازات والتأشيرات) - درجة ثالثة
- ٩ وكلاء الإدارات ومدير قسم التفتيش والبحوث الفنية ومدير جوازات
- اسكندرية
- ١١ رؤساء الأقسام - درجة رابعة
- ٤٥ باحثون - درجة خامسة
- ٧٢ - درجة سادسة

ثانيا - يشترط فيمن يطبق عليه كادر هيئات البوليس من شاغلي هذه الوظائف أن يكونوا من حملة الشهادات العالية .

« قد أبلغ هذا القرار من مدير إدارة المستخدمين بوزارة الداخلية إلى مدير إدارة الجوازات والجنسية في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، مع طلب موافقة المستخدمين بأسماء موظفي الإدارة الذين يشملهم هذا البيان . وردا على ذلك أرسل مدير إدارة الجوازات والجنسية في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ إلى مدير إدارة المستخدمين بالوزارة كتابا أرفق به كشفا بأسماء موظفي الجوازات والجنسية الذين يشملهم قرار

«ب» سالفه الذكر ، وأدخل بمقتضاه وظائف إدارة الجوازات والجنسية التي عينها فيه ضمن هيئات البوليس ، وهو قرار لا يزال قائماً ونافذ المفعول . ومن ثم فإن البحث لا يدور حول سلطة الوزير التقديرية التي يترخص بمقتضاها في إدخال أو عدم إدخال المطعون عليه في إحدى وظائف كادر هيئات البوليس ؛ إذ هو قد انتهى من إصدار قراره في هذا الشأن ببيان وظائف إدارة الجوازات والجنسية التي أراد إدخالها في السكادر المذكور ؛ كما لا يتناول عرض أمر المطعون عليه على المجلس الأعلى للبوليس ؛ لأن هذا الأخير لا يتلقى حقه من ذلك المجلس بل من طبيعة الوظيفة التي يشغلها إن كانت مما سبق أن أقر وزير الداخلية - بموافقة المجلس - اعتبارها داخلية في كادر هيئات البوليس ، وهو يستمد مركزه القانوني الجديد من هذا القرار دون حاجة إلى قرار فردي خاص به ، الأمر الذي لا لزوم له إلا في حالة ما إذا كان المطعون عليه غير شاغل بالفعل لوظيفة من تلك التي شملها قرار الوزير وقع صدوره ؛ بل إن البحث ينحصر في تحديد ما إذا كان المذكور قائماً في مركز من المراكز القانونية التي تقرر لها وضع خاص بتحويل شاغليها لتمتع بالمزايا المنصوص عليها في كادر هيئات البوليس ، وما إذا كان هذا الوضع قد تم بأداة صحيحة ، وكان جائزاً وبممكننا قانوناً أم لا .

«ومن حيث إن قرار وزير الداخلية المتقدم ذكره ، وإن صدر بسلطة تقديرية في حدود الرخصة المخولة له قانوناً بمقتضى الفقرة «ب» من البند (أولاً) من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ، إلا أنه قام على أساس موضوعي من طبيعة الوظائف التي رأى إدخالها ضمن هيئات البوليس ، ولم يقم على أساس

شخصي بقصد تعيين أشخاص بذواتهم بقطع النظر عن وظائفهم ، الأمر الذي لو صح لأفضى إلى انعدام الضوابط والإخلال بالمساواة بين أفراد الطائفة الواحدة ، ولذا استهدف القرار بالادخال في هيئات البوليس فئات الموظفين بالوزارة الذين تنظم كل فئة منهم وظائف ذات اختصاصات متماثلة في طبيعتها ، وآية ذلك ما أورده المادة الأولى سالفه الذكر في بنودها (أولاً) و (ثانياً) و (ثالثاً) من بيان عن طوائف وهيئات برمتها لأعن أفراد من هذه الطوائف والهيئات ، كالمحافظين والمديرين ووكلائهم ومفتشى إدارة التفيتش العام وضباط البوليس على اختلاف رتبهم ومفتشى الضبط ومأموري المراكز ومعاوني الإدارة وكوئستبلات وصولات وضباط صف وعساكر البوليس وضباط صف وعساكر الخفر السيارة ورجال الخفر النظاميين والهيئات التي يقرر مجلس الوزراء بسبب طبيعة عملها اعتبارها ضمن قوات البوليس .

«ومن حيث إن القرار الإداري باعتباره إفصاح الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكنًا وجائزاً قانوناً ابتغاء مصلحة عامة — إن القرار بهذه المثابة إذا كان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على عاتق الخزنة العامة فلا يتولد أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك ممكنًا وجائزاً قانوناً ؛ أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي الذي يستلزمه تنفيذه لمواجهة هذه الأعباء ، فإن لم يوجد الاعتماد أصلاً كان تحقيق هذا الأثر غير ممكن قانوناً ، أما إن وجد من قبل - كما هو الحال في خصوصية النزاع - وكانت غاية الأمر أن أثر

المذكورة وحدة معه ؛ إذ أن عدم اشتغال الميزانية على هذا التخصيص لا يعنى عدم قيامه بل هو كان قائماً فعلاً ، وآية ذلك أن وزير الداخلية نص في قراره على وظائف رؤساء الاقسام وتحديد عددها ودرجتها بإحدى عشرة وظيفة من الدرجة الخامسة على الرغم من خلو الميزانية من هذا التفصيل ؛ وهذا يؤكد انصراف قصده إلى رؤساء الاقسام الشاغلين وقتذاك بالفعل لهذه الوظائف التي اصطلحت عليها الادارة ، والاعتراف بوجود هؤلاء وترتيب أثر قانوني على هذه الواقعة . وقد تضمنت ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ تحديداً مستقلاً لعدد الدرجات الخامسة الادارية بإدارة الهجرة والجوازات والجنسية وحسراً لها في إحدى عشرة وظيفة وهو العدد ذاته الوارد بقرار الوزير ، الامر الذي يعزز ما تقدم من نظر .

« ومن حيث إنه يبين من ملف خدمة المطعون عليه أنه حاصل على إجازة الليسانس في الحقوق في دور سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، وأنه التحق بخدمة وزارة الداخلية بمديرية الغربية اعتباراً من ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٤ في وظيفة كاتب في الدرجة السابعة بعقد ، ثم نقل بالقرار الوزاري رقم ٢١٨ في ٢٤ من إبريل سنة ١٩٤٤ إلى الديوان العام مؤقتاً مع إلحاقه بإدارة الجوازات والجنسية وذلك اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٤ ، ومنح الدرجة السادسة التي اعتبرت أقدميته فيها راجعة إلى تاريخ بدء خدمته ، ثم نقل إلى إدارة الجوازات والجنسية بصفة نهائية اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٤٧ ، وفي ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ صدر القرار الوزاري رقم ٧٤٨ بترقيته إلى الدرجة الخامسة اعتباراً من ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ كما يتضح من ملف البحوث الفنية رقم

تنفيذ القرار من الناحية المالية يقتصر على تقصير أجل فترات الترقية وزيادة فئات العلاوة دون المساس برابط الوظائف ذاتها الذي يدرج في الميزانية على أساس المتوسط ، فإن إعمال أثر القرار في حدود بداية هذا الربط ونهايته بما لا يحتاج إلى اعتماد إضافي . يكون - والحالة هذه - يمكننا قانوناً . ولا يعطل من أثر القرار أو يحول دون تنفيذه كون وظائف إدارة الجوازات والجنسية معتبرة في مجال الترقيات وحدة واحدة مع باقي وظائف الديوان العام ، أو كونها مشغولة بموظفين آخرين بالادارات الأخرى رقوا إليها بحسب أقدميتهم ، مادام الأمر لا يتعلق بترقية ؛ وما دام تنفيذ القرار يتطلب بطبيعته اتخاذ الاجراءات الشكلية والمادية اللازمة لتجنيب هذه الوظائف على أساس الاعتداد بالقيام بعملها فعلاً ، بعد أن تحولت من طبيعتها الأولى إلى طبيعة خاصة ، بما لا يجوز أن يترتب على تراخي جهة الإدارة فيه لإضرار بأصحاب المراكز القانونية التي أنشأها لهم القرار المشار إليه .

« ومن حيث إن القرار الصادر من وزير الداخلية - بتفويض من القانون وبموافقة المجلس الأعلى للبوليس وفقاً لحكم هذا القانون - والقاضي بإدخال وظائف رؤساء الاقسام بإدارة الجوازات والجنسية مع وظائف أخرى بهذه الإدارة ضمن هيئات البوليس ، هو قرار يسرى بأثر حال مباشر على الشاغلين بالفعل لتلك الوظائف وقت صدوره متى توافرت فيهم الشروط التي تطلبها ، وهي شغل الوظيفة ، والحصول على المؤهل العالي ؛ وذلك بقطع النظر عن عدم وجود درجات في الميزانية مخصصة بالذات لرؤساء الاقسام بإدارة الجوازات والجنسية أو بالديوان العام الذي تعتبر الادارة

أوقات العمل الرسمية خلال مدة معينة ، فان الدعوى تكون طبقاً للتكليف القانوني السليم - عبارة عن منازعة في مكافأة بمختص المحاكم الادارية بالفصل فيها بالذبة إلى من عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية والضباط ، وذلك إعمالاً للبندين الأول والثاني من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . ومن ثم فان المحكمة الادارية تكون قد خالفت القانون بقضائها بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى ، بناء على تكليفها لها ان تكييفاً خاطئاً يصورها بأنها دعوى تعويض نظير ما حل بالدمى من ضرر لا تمنع وزارة المالية عن الموافقة على تقرير مكافآت له وزملائه

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسبما يستفاد من أوراق الطعن ، تحصل في أن صادق حنا رزق الله أقام الدعوى رقم ٣٣١ لسنة ٢ القضائية ضد وزارة المالية والاقتصاد أمام المحكمة الإدارية لوزارات المالية والتجارة والزراعة والتموين ، طالباً الحكم باستحقاقه مبلغ ٢٧ ج قيمة المكافأة المستحقة له عن العمل الإضافي الذي قام به خلال أربعة أشهر في غير أوقات العمل الرسمية وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقال بيانا لدعواه إنه وزملاء آخرين له بمصلحة الإحصاء قاموا بأعمال إضافية في غير أوقات العمل

٣١٨ أن اسمه ورد بالكشف المرسل من مدير إدارة الجوازات والجنسية في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ إلى مدير المستخدمين بالوزارة ببيان أسماء موظفي الإدارة الذين يشملهم قرار إدخالهم ضمن هيئات البواليس ، وذلك بوصفه السابع من بين رؤساء الأقسام الأحد عشر الذين تضمنهم القرار المذكور ، وأنه يشغل الدرجة الخامسة وحاصل على ليسانس الحقوق . ولما كان هذا الكشف المحرر بوساطة الجهة صاحبة الاختصاص في توزيع العمل وتحديد طبيعته يمثل حقيقة قانونية وواقعية في الوقت ذاته ، وكانت الشروط المطلوبة لاعتبار المطعون عليه داخلاً في كادر هيئات البواليس متوافرة فيه ، فإن دعواه تكون في محلها ويكون الحكم المطعون فيه - إذ قضى بأحقية في تسوية حالته بالتطبيق لقواعد كادر هيئات البواليس وما يترتب على ذلك من آثار - قد صادف الثواب ، ومن ثم يتعين الحكم برفض الطعن . »

(الفضية رقم ٢٩ لسنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة السيد علي السيد رئيس المجلس وبدوى إبراهيم حمودة والامام الامام الحربي وحسن جلال ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين) .

٤٩٦

٥ مايو سنة ١٩٥٦

اختصاص - المنازعة حول استحقاق أو عدم استحقاق مكافأة عن أعمال إضافية . تعتبر منازعة في مكافأة . اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فيها بالنسبة ان عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية ، والضباط .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت أن مثير المنازعة هو ما إذا كان المطعون عليه يستحق أم لا يستحق مكافأة عن الأعمال الإضافية التي أداها في غير

منح العلاوات ، وكذا القرارات الصادرة من السلطات التأديبية والقرارات الصادرة بالإحالة إلى المعاش أو الاستبعاد أو بالفصل بغير الطريق التأديبي ، ولما كان التعويض الذي يستحقه المدعى نظير ما حل به من ضرر بسبب امتناع وزارة المالية عن الموافقة على تقرير المكافآت له ولزملائه لا يتعلق بقرار من القرارات سالفة الذكر ، فإن المحكمة الادارية تكون غير مختصة بنظر الدعوى ؛ وتكون محكمة القضاء الادارى هي المختصة بنظرها طبقاً للمادة التاسعة من القانون المشار إليه . وقد طعن رئيس هيئة مفوضى الدولة في هذا الحكم للأسباب المبينة بصحيفة الطعن .

« ومن حيث إن مبنى الطعن أن الدعوى في حقيقتها هي دعوى مطالبة بمكافأة بما تدخل طبقاً للمادة ١٣ فترة ٢ من قانون مجلس الدولة في اختصاص المحاكم الادارية ، وقد حدد المدعى طلباته فيها تحديداً واضحاً ، فلا تملك المحكمة أن تخرج في بحثها عن طبيعة الدعوى وتخلق بدلاً منها دعوى أخرى ؛ ذلك أنه بما لاشك فيه أن دعوى التسوية ، أو المطالبة بمكافأة هي دعوى مستقلة تماماً عن دعوى التعويض ، كما أن سندها - وهو قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ - يختلف كل الاختلاف عن سبب دعوى التعويض - وهو العمل غير المشروع - ولما كانت المحكمة قد مسخت الدعوى الأصلية المطروحة عليها بتصويرها في صورة دعوى أخرى مغايرة لها ، وقضت بعدم اختصاصها بنظرها في صورتها الجديدة التي خلقتها من عندها ، فإنها تكون قد خالفت القانون ، ويكون حكمها متعين الالغاء .

الرسمية خلال أربعة أشهر ، وقد خالفت مصلحة الإحصاء وزارة المالية في شأن صرف المكافآت المستحقة لهم عن هذا العمل بواقع ٢٥٪ من المرتب شهرياً في حدود المبلغ المخصص لهذا الغرض بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ؛ ولكن وزارة المالية رفضت صرف هذه المكافآت وأصرت على رفضها لما عاودت المصلحة مخاطبتها في هذا الشأن ؛ مما ألجأ إلى رفع الدعوى . وفي ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري المختصة . وقد بنت قضاءها هذا على أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ في شأن المكافآت التي تصرف للموظفين الذين يقومون ببحث الحالة الاجتماعية للموظفين واستخراج النتائج الإحصائية منها ، ومنهم المدعى ، قد قضى بأن تحدد هذه المكافآت بالاتفاق بين وزارات الشؤون الاجتماعية والاقتصاد الوطني والمالية ، وقد امتنعت وزارة المالية عن الموافقة على ما اتفقت عليه الوزارتان الأخريان مما تعذر معه تحديد المكافآت ، وبالتالي تعذر الحكم بها للمدعى ، وهذا الامتناع من جانب وزارة المالية مخالف لقرار مجلس الوزراء المشار إليه ، وقد ترتب عليه ضرر للمدعى بحرمانه من حق مقرر له في المكافأة ، وهذا الضرر موجب لتعويضه . ولما كان اختصاص المحكمة الادارية بالفصل في طلبات التعويض مقصوراً على الطلبات المتعلقة بالقرارات المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً وخامساً من المادة الثانية من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة ، وهي القرارات الصادرة بالتعيين أو الترقية أو

المبدأ القانوني

إن الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة إذ نصت على اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل في الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح علاوات ، قد استثنت من ذلك ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط ، فجعلته من اختصاص محكمة القضاء الإداري فإذا كان الثابت أن القرار المطعون فيه يمس مراكز موظفين من الفئة العالية (بالكادر الإداري) فهو بهذه المثابة من اختصاص محكمة القضاء الإداري .

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسبما يستفاد من أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون لصالحه تقدم إلى اللجنة القضائية لوزارة الأشغال بالتظلم رقم ٥١٦٣ لسنة ٢ القضائية أبان فيه أنه على أثر انتهاء امتياز شركة ليون الكهربائية والغاز في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ نقل من مصلحة الميكانيكا إلى إدارة الكهرباء والغاز التي حلت محل شركة ليون لتنظيم قسم الحسابات على النمط الحكومي وبعد أن تم التنظيم صدر الأمر الإداري رقم ١٥٥ في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ بإشياء إدارة للبيزانة مستقلة عن إدارة الحسابات وتابعة للإدارة العامة مباشرة وعين رئيسان لهذه الإدارة ، وفي يناير

« ومن حيث إن مثار هذه المنازعة هو ما إذا كان المطعون عليه يستحق أم لا يستحق مكافأة عن الأعمال الإضافية التي أداها في غير أوقات العمل الرسمية خلال أربعة أشهر ، ومن ثم تكون الدعوى - طبقا لتكييف القانوني السليم - هي منازعة في مكافأة بما تختص المحاكم الإدارية بالفصل فيها بالنسبة إلى من عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية والضباط ؛ وذلك طبقا للبندين الأول والثاني من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المطعون عليه موظف بمصلحة الاحصاء غير داخل ضمن الفئة العالية ، ومن ثم تكون المحكمة الإدارية - دون محكمة القضاء الإداري - هي المختصة بنظر دعاوى المنازعات في راتبه أو معاشه أو مكافأته .

« ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن الحكم المطعون فيه - إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بناء على تكييف خاطيء للدعوى - يكون مخالفا للقانون متعيينا إلغاؤه ، مع إعادة القضية إلى المحكمة الإدارية لوزارات المالية والتجارة والزراعة والتموين للفصل فيها من جديد . »

(القضية رقم ٢ لسنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس المجلس وبدوى إبراهيم حمودة والامام الامام الحربي وحسن جلال وعلى إبراهيم بغدادى المستشارين) .

٤٩٧

٢٦ مايو سنة ١٩٥٦

اختصاص - القرار المطعون فيه يمس مراكز موظفين من الفئة العالية - دخوله في اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية .

سحب هذا القرار ادارياً أو الغائه قضائياً المساس بمراكز موظفين بالكادر الادارى ، فطبقاً لنص الفقرة الاولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة تكون الدعوى من اختصاص محكمة القضاء الادارى دون المحكمة الادارية التى أصدرت الحكم .

« ومن حيث إن الفترة الاولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة إذ نصت على اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فى الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح علاوات ، قد استثنت من ذلك ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط ، فجعلته من اختصاص محكمة القضاء الادارى . وغنى عن البيان أن القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ المطعون فيه يمس مراكز موظفين من الفئة العالية « بالكادر الادارى » ، فهو بهذه المثابة من اختصاص محكمة القضاء الادارى .

« ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم أن المحكمة قد أخطأت فى تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الادارية بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها . » (القضية رقم ٤٤ لسنة ٢ فى رئاسة وعضوية السادة الأستاذة السيد على السيد رئيس المجلس وبدوى إبراهيم حودة والامام الامام الحزبي وعلى إبراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين) .

سنة ١٩٥٤ انتدب رئيساً مساعداً لقسم المحفظة ، وجميع الوظائف التى تقلدها منذ نقله إلى إدارة الكهرباء والغاز هى وظائف إدارية بحتة ، ولكنه فوجئ بصدور القرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٤ بترقيته إلى الدرجة الخامسة الكتابية بدلاً من الخامسة الادارية كما علم أن هذا القرار سبقه قرار آخر رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ فى ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٤ بنقل بعض موظفى الدرجة السادسة الكتابية إلى الكادر الادارى ، وانتهى إلى طلب الحكم : (أولاً) بإلغاء القرار الوزارى رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ وما ترتب عليه من آثار . (ثانياً) اعتبار ترقيته الصادرة فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٤ بالقرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٤ إلى الدرجة الخامسة الادارية بدلاً من الدرجة الخامسة الكتابية . وبمناسبة صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء المحاكم الادارية أحيل التظلم بحالته إلى المحكمة الادارية المختصة . وقد قضت المحكمة الادارية لوزارتى الأشغال والحريية بحكمها الصادر فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ : « برفض الدعوى والزام المدعى بالرسوم » ، وأسست قضاءها على أن المدعى كان يشغل وظيفة كتابية فضلاً عن أن نقل وظيفة من الكادر المتوسط إلى الكادر الادارى لا يستتبع حتماً وبقوة القانون نقل شاغلها إلى الكادر الأخير بل إن الأمر مرده إلى السلطة الادارية ترخص فيه بمراعاة مؤهلات الموظف وكفايته بما يحقق الصالح العام .

« ومن حيث إن الطعن يقوم على أن المدعى يختصم فى دعواه القرار الادارى رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ ، والمناط فى تحديد المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى يكون بالنظر إلى خوى القرار المطلوب الغاؤه ، ولما كان من شأن

٤٩٨

٢٦ مايو سنة ١٩٥٦

مهندسون زراعيون . القيد في سجل القابة .
دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية . ليس من
المؤهلات الواردة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ .
المناط في اعتبار شهادة ما معادلة للشهادات الواردة
بذلك القانون هو بصدور قرار من وزارة التربية
والتعليم بالاتفاق مع وزارة الزراعة .

المبدأ القانوني

تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٤٩
لسنة ١٩٤٩ بشأن نقابة المهن الزراعية على أنه
يشترط فيمن يكون عضواً في القابة ما يأتي :
« (١) . . (٢) أن يكون حاصلاً على إحدى
الشهادات المبينة في المادة الثالثة (٣) ... » ،
وتنص المادة الثالثة من ذلك القانون على أن
يعتبر مهندساً زراعياً في حكم هذا القانون من
حصل على درجة بكالوريوس الزراعة من
إحدى كليات الجامعة المصرية أو بكالوريوس
أحد المعاهد العليا الزراعية أو على دبلوم من
مدرسة الزراعة بالجيزة أو مدرسة الزراعة العليا
أو على شهادة زراعية تتفق ووزارة المعارف
والزراعة على اعتبارها معادلة لإحدى الشهادات
المذكورة بعد أخذ رأى القابة . فالقيد في سجل
القابة منوط بتوافر الشروط المبينة بالمادة الثانية
من القانون المشار إليه ومن بينها حصول الطالب
على أحد المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة ، فإذا
تخلف شرط من الشروط الواردة بالمادة الثانية ،
أو كان طالب القيد غير حاصل على مؤهل

بذاته من المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة
امتنع قيد الطالب في سجل القابة . ولما كانت
دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية
الحاصل عليها المدعى ليست من بين المؤهلات
الواردة بالمادة الثالثة فقرة (١) من القانون
رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ — وهي مؤهلات وردت
على سبيل الحصر — كما لم يصدر باعتبارها
معادلة لإحدى الشهادات المذكورة قرار من
وزارة المعارف بالاتفاق مع وزارة الزراعة ،
فلاحق للمدعى في طلب قيده بالنقابة ، ولا وجه
للتحدي بأن دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية
العالية سبق أن عودلت بالشهادات الأخرى
الواردة بفقرة (١) من المادة الثالثة من القانون
رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بمقولة إنه قدر لهذا
الدبلوم في قرارات مجلس الوزراء الخاصة
بالمعادلات الدرجة السادسة بمرتبة ٥٠٠ م
و ١٠ ج شهرياً ، أو إن برامج الدراسة المقررة
للحصول على الدبلوم تتفق وبرامج المؤهلات
الأخرى ، أو إن الدبلوم أمتت بأنها من
الدبلومات العالية — لا وجه لذلك كله ، إذ
المناط في اعتبار شهادة ما معادلة للشهادات
الواردة بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩
لسنة ١٩٤٩ هو بصدور قرار من وزارة المعارف
بالاتفاق مع وزارة الزراعة باعتبارها كذلك ،
ومثل هذا القرار لم يصدر ، بل على العكس
من ذلك صدر قرار بالاتفاق بين الوزارتين

بأن شهادة دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية ليست في مستوى أى من الشهادات الزراعية الواردة ذكرها بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ، وإنما هي مؤهل متوسط . وظهر من كل ما تقدم أن الفيد بسجل النقابة رهين بتوافر الشروط المقررة بالقانون على النحو السابق لإيضاحه ، فإذا تخلف شرط من هذه الشروط في حق طالب القيد فقد تعين رفض طلبه ، ومن ثم فلا محل لما قضى به المحكم المطعون فيه من أنه كان على النقابة أن ترحى إصدار قرارها برفض طالب المدعى إلى أن يصدر قرار من وزارة المعارف والزراعة متفقتين في شأن مؤهله ، ذلك أن رفض طلب قيده لعدم توافر الشروط المطلوبة قانوناً لا يحول مستقبلاً دون إعادة عرض حالته إذا ما استوفى شروط القيد .

المحكم

د من حيث إن عناصر هذه المازعة ، حسبما يبين من الأوراق ، تحصل في أن المدعى أقام الدعوى رقم ١٨٦٦ لسنة ٦ ق أمام محكمة القضاء الإدارى طالباً بالحكم بإلغاء القرار الضمنى المتضمن حرمانه من القيد بسجل النقابة ضمن المهندسين الزراعيين فئة (أ) وقيده على النحو المذكور مع إلزام نقابة المهن الزراعية بالمصروفات . وقال في بيان ذلك إنه حصل على دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية سنة

١٩٥٠ . ولما كانت وزارة المعارف قد قصت من إنشاء هذا الدبلوم التوسع في نشر التعليم الفنى العالى وتزويد خريجي المدارس الزراعية بالثقافة العالية في العلوم الزراعية ، فقد أصدرت وزارة المعارف في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قراراً وزارياً رقم ٧٠٦٦ مرفق به المذكرة رقم ٨٤٧٥ واضحة به أسس الدراسات التكميلية الزراعية العالية ، ونصت على اعتبار خريجي هذه الدراسات من حملة الدبلومات العالية بحيث يعين الحاصل عليها في الدرجة السادسة بمرتبة عشرة جنيات ونصف . وفي ٩ من يناير سنة ١٩٥٠ أرسل وزير المعارف إلى وزير المالية كتاباً يطلب فيه اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إقرار اعتبار الدبلوم سالف الذكر من الدبلومات العالية . وفي ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ صدر قرار مجلس الوزراء بشأن تقدير المؤهلات الدراسية مقرر اعتبار دبلوم الزراعة التكميلية العالية مؤهلاً عالياً يمنح حامله الدرجة السادسة عند بدء التعيين . وتأسيساً على كل ذلك يعتبر المدعى مهندساً زراعياً ؛ إذ هو من حملة دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العليا . ويحق له والحالة هذه طلب قيده ضمن أعضاء نقابة المهن الزراعية باعتباره من المهندسين الزراعيين في حكم الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون النقابة . وقد تقدم المدعى إلى النقابة طالباً قيده ضمن أعضائها المبدئين في الفقرة (أ) من المادة الثالثة فرفضت النقابة قيده بحجة عدم معادلة دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية لدرجة بكالوريوس في الزراعة من إحدى الجامعات . وبجلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة : د بإلغاء القرار الصادر من نقابة

المهن الزراعية والمبلغ إلى المدعى في ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ المتضمن رفض قيده مهندسا زراعيا طبقا للفقرة (١) من المادة الثالثة من قانون نقابة المهن الزراعية ، لأن مؤهله الدراسي غير معادل لدرجة بكالوريوس في الزراعة من إحدى الجامعات المصرية ، وألزمته النقابة بالمصروفات ، وأقامت قضاءها على : د أن المادة الثالثة من قانون المهن الزراعية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ نصت في فقرتها (١) على أن يعتبر مهندسا زراعيا من حصل على درجة بكالوريوس الزراعة من إحدى كليات الجامعة المصرية أو من إحدى المعاهد العليا الزراعية أو على دبلوم من مدرسة الزراعة بالجيزة أو مدرسة الزراعة العليا أو على شهادة زراعية تتفق ووزارة المعارف والزراعة على اعتبارها معادلة لإحدى الشهادات المذكورة بعد أخذ رأى النقابة ، وأنه يستفاد من هذا النص أن المشرع ناط تقدير المؤهل الزراعي ومعادله بالشهادات سالفة الذكر بوزارتى المعارف والزراعة ويكون ذلك بقرار يصدر منهما بعد أخذ رأى النقابة ، وأنه يبين من الأوراق أن مؤهل المدعى لم يصدر بشأنه قرار بتقديره ومعادله من وزارتى المعارف والزراعة بعد أخذ رأى النقابة ولهذا كان على النقابة أن ترجى إصدار قرارها المطعون فيه حتى يصدر هذا القرار الوزاري وما كان لها أن تجتزى عنه بمعلومات جمعتها من إحدى جهات وزارتى المعارف وإحدى الكليات ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد خالف القانون ...

د ومن حيث إن الطعن يقوم على أن المادة الثانية من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن نقابة المهن الزراعية تنص على أنه يشترط فيمن

يكون عضوا في النقابة ما يأتي :

١ — أن يكون مصرية مقيما في المملكة المصرية أو متدبرا للعمل في إحدى البلاد الأجنبية .

٢ — أن يكون حاصلا على إحدى الشهادات المبينة في المادة الثالثة .

٣ — أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

وتنص المادة الثالثة من القانون على أن النقابة تتألف من فئتين : المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين .

(١) المهندسون الزراعيون — ويعتبر مهندسا زراعيا في حكم هذا القانون من حصل على درجة بكالوريوس الزراعة من إحدى كليات الجامعة المصرية أو بكالوريوس أحد المعاهد العليا الزراعية أو على دبلوم من مدرسة الزراعة بالجيزة أو مدرسة الزراعة العليا أو على شهادة زراعية تتفق ووزارة المعارف والزراعة على اعتبارها معادلة لإحدى الشهادات المذكورة بعد أخذ رأى النقابة .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون على أن مجلس النقابة يقرر قيد الاسم في السجل بعد التحقق من توافر شروط القبول في الطالب .

ويبين من استعراض هذه النصوص أن قيد الطالب في سجل النقابة رهين بأن يكون حاصلا على إحدى الشهادات المبينة على سبيل الحصر في الفقرة (١) من المادة الثالثة أو على شهادة تتفق ووزارة المعارف والزراعة على اعتبارها معادلة لإحدى الشهادات المذكورة

بعد أخذ رأى النقابة ، فاذا لم يتوافق هذا الشرط في الطالب فليس أمام مجلس النقابة إلا رفض الطلب طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦ سالفه البيان . ولما كان مؤهل المدعى ليس من الشهادات المبينة على سبيل الحصر في الفقرة (١) من المادة الثالثة المشار إليها ، ولم يكن قد صدر قرار من وزارتي المعارف والزراعة باعتبار هذا المؤهل معادلا لإحدى الشهادات المذكورة ؛ فإن رفض طلب قيد المدعى في سجل النقابة لا يجوز اعتباره مخالفا للقانون . ولا حجة في القول بأنه كان على النقابة أن ترجى إصدار قرارها حتى يصدر القرار الوزاري في خصوص معادلة هذا المؤهل إذ أن عدم صدور هذا القرار يؤدي إلى عدم اعتبار هذا المؤهل معادلا للشهادات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة الثالثة سالفه الذكر ، وبالتالي تخلف شرط من شروط قبول الطلب ؛ وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد بنى على مخالفة القانون .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن نقابة المهن الزراعية سالفتي الذكر أن القيد في سجل النقابة منوط بتوافر الشروط المبينة بالمادة الثانية من القانون المشار إليه ؛ ومن بينها حصول الطالب على أحد المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة ، فإذا تخلف شرط من الشروط الواردة بالمادة الثانية أو كان طالب القيد غير حاصل على مؤهل بذاته من المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة امتنع قيد الطالب في سجل النقابة .

ومن حيث إن دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية الحاصل عليها المدعى ليست من المؤهلات الواردة بالمادة الثالثة فقرة (١)

من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ وهي مؤهلات وردت على سبيل الحصر كما لم يصدر باعتبارها معادلة لإحدى الشهادات المذكورة قرار من وزارة المعارف بالاتفاق مع وزارة الزراعة ، ومن ثم فلا حق للمدعى في طلب قيده بالنقابة .

ومن حيث إنه لا وجه للتحدى بأن دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية سبق أن عودلت بالشهادات الأخرى الواردة بالفقرة (١) من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بمقولة إنه قدر لهذا الدبلوم في قرارات مجلس الوزراء الخاصة بالمعادلات الدرجة السادسة بمرتب ١٠٠٥ ج شهريا أو أن يراج الدراسة المقررة للحصول على الدبلوم تفق وبرامج المؤهلات الأخرى ، أو أن الدبلوم نعت بأنها من الدبلومات العالية — لا وجه لذلك كله ، إذ المناط في اعتبار شهادة ما معادلة للشهادات الواردة بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ هو بصور قرار من وزارة المعارف بالاتفاق مع وزارة الزراعة باعتبارها كذلك ، ومثل هذا القرار لم يصدر ؛ بل على العكس من ذلك صدر قرار بالاتفاق بين الوزارتين بأن شهادة دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية ليست في مستوى أى من الشهادات الزراعية الواردة ذكرها بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ، وإنما هي مؤهل متوسط .

ومن حيث إنه ظاهر من كل ما تقدم أن القيد بسجل النقابة رهين بتوافر الشروط المقررة بالقانون على النحو السابق إيضاحه ، فإذا تخلف شرط من هذه الشروط في حق طالب القيد فتمد تعين رفض طلبه ، ومن ثم فلا محل لما قضى به

الحكم المطعون فيه ، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية بنظر الدعوى . وإحالتها إلى المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية للفصل فيها .
(القضية رقم ١٢٨ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٠

٢٦ مايو سنة ١٩٥٦

أقدمية . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . تعرضه مجلس الوزراء في تحديد أقدمية الموظف الذي قضى فترة بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة . لمجلس الوزراء هذا الحق بالنسبة للموظفين الذين اكتسبوا خبرة في عملهم بالحكومة .

المبدأ القانوني

يبين من مطالعة المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أن المشرع عني بتحديد أقدمية الموظف إذا كان قد أمضى الفترة التي قضاه خارج الحكومة مشغلاً بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة ، وفوض مجلس الوزراء - باعتباره الجهة الأصلية في تنظيم شئون الموظفين - في تحديد أقدمية هذا الموظف بمراعاة مدة خدمته في الهيئات أو المؤسسات المشار إليها ، فمن باب أولى - وبحكم اللزوم - يكون لمجلس الوزراء هذه السلطة بالنسبة إلى الموظفين الذين اكتسبوا خبرة من ممارسة عملهم داخل الحكومة بتوجيهها وتحت إشرافها ورقابتها ، وبهذه المثابة هم أولى بالتقدير في هذا

الحكم المطعون فيه من أنه كان على النقابة أن ترجى إصدار قرارها برفض طلب المدعى إلى أن يصدر قرار من وزارتي المعارف والزراعة متفقتين في شأن مؤهله ؛ ذلك أن رفض طلب قيده لعدم توافر الشروط المطلوبة قانوناً لا يحول مستقبلاً دون إعادة عرض حالة المدعى إذا ما استوفى شروط القيد .

ومن حيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ، ويكون الطعن قد قام على أساس سليم من القانون .
(القضية رقم ٥٥ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٩

٢٦ مايو سنة ١٩٥٦

اختصاص . تبعية المدعى لمجلس مديرية المنوفية الذي يتولى أعمال تحسين الصحة القروية تنفيذاً للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ . اختصاص المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية بالفصل في دعواه ، دون المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت أن المدعى مستخدم تابع لمجلس مديرية المنوفية الذي يتولى أعمال تحسين الصحة القروية تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ بشأن تحسين الصحة القروية فإن المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية تكون هي المختصة بالفصل في هذه الدعوى المرفوعة منه بطلب تسوية حالته أسوة بزملائه ، وتكون المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية قد أخطأت في تطبيق القانون إذ قضت في دعوى غير مختصة بالفصل فيها ، ومن ثم يتعين إلغاء

الخصوص ، ولا يتصور أن يكون الشارع قد فوض مجلس الوزراء في هذه السلطة بالنسبة لأولئك وحرمة منها بالنسبة لهؤلاء ، ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر حيث أجازت إعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمى إذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الأقل في المصالح الحكومية أعمالاً فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها ، في حين أن الخبرة الفنية خارج العمل الحكومى بهما طلت لا تسوغ هذا الإعفاء ، مما يقطع بأن الشارع يعتقد بالخبرة في العمل الحكومى أكثر مما يعتقد بها خارجه .

المحكمة

ومن حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسبما يبين من الأوراق ، تتحصل في أن المطعون ضده قدم تظلم إلى اللجنة القضائية لوزارة المواصلات قيد برقم ٥٩٧٧ لسنة ١ ق جاء به أنه التحق بخدمة مصلحة التلغرافات والتليفونات باليومية في أول أغسطس سنة ١٩١٨ ، وعين بالشهرية في أول ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، ثم رقى إلى الدرجة الثامنة المخصصة لوظيفة مساعد فنى في ٢٣ من إبريل سنة ١٩٥١ . وقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٦ من مايو سنة ١٩٥٣ اعتبار أقدمية موظفى الدرجة الثامنة الفنيين الحاليين من غير ذوى المؤهلات الدراسية بعد مضي سبع سنوات من تاريخ تعيينهم في وظائف عمال اليومية إذا كانت مدة العمل بها غير منقطعة

وكانت أعمالهم مماثلة لأعمال وظائفهم في الدرجة الثامنة الفنية . وطلب المطعون ضده استناداً إلى قرار مجلس الوزراء السالف الذكر تعديل أقدميته إلى الدرجة الثامنة بجعلها راجعة إلى ١١ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ بدلاً من ٢٣ من إبريل سنة ١٩٥١ ثم اعتباره مرقى إلى الدرجة السابعة الفنية اعتباراً من ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ التالى لانقضاء خمس عشرة سنة عليه في الدرجة الثامنة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ . وبجلسة ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، قررت اللجنة القضائية اعتبار أقدمية المتظلم في الدرجة الثامنة من أول أغسطس سنة ١٩٢٥ واستحقاقه للدرجة السابعة بصفة شخصية اعتباراً من اليوم التالى لانقضاء خمس عشرة سنة عليه في الدرجة الثامنة وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من مايو سنة ١٩٥٣ ولل قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ ، استناداً إلى أن الشروط الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من مايو سنة ١٩٥٣ منطبقة على المتظلم ، ومن ثم تكون أقدميته في الدرجة الثامنة بعد سبع سنوات من التحاقه بالخدمة أى في أول أغسطس سنة ١٩٢٥ ، ويكون مستحقاً للترقية إلى الدرجة التالية بصفة شخصية طبقاً للسادة . ٤ مكررة من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ ، وذلك لأنه يكون قد أمضى في درجته الحالية أكثر من خمس عشرة سنة . وبصحيفة أودعت سكرتارية محكمة القضاء الإدارى في ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ طعننت الحكومة في قرار اللجنة القضائية سالف الذكر طالبة إلغائه ، على أساس أن اللجنة القضائية قد وقعت في خطأ مادى ، إذ حسبت للمطعون ضده مدة السبع السنوات الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من مايو سنة

١٩٥٣ من تاريخ تعيينه مع أنه عين في وظيفته قبل بلوغه سن الثامنة عشرة مما يتنافى مع القوانين المالية المعمول بها ، وأنه كان يجب حساب مدة السبع السنوات بعد بلوغه السن القانوني حتى يكون القرار سليماً صحيحاً . وبمجلس ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة : « برفض الطعن والزمت الحكومة بالمصروفات ، وأقامت قضاءها على : « أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده التحق بالخدمة في أول أغسطس سنة ١٩١٨ أى أنه عين قبل صدور كادر سنة ١٩٣٩ ولم تك ثمة قيود مقررة بالنسبة لسن الالتحاق بالخدمة وبذلك يكون المطعون ضده قد اكتسب مركزاً ذاتياً في ظل القوانين واللوائح السابقة ولا يتسنى المساس بهذا المركز الذى نشأ وتم قبل صدور كادر سنة ١٩٣٩ فلا وجه بعد ذلك لعدم احتساب المدد التى قضاها المطعون ضده في الخدمة قبل بلوغه سن الثامنة عشرة في تقدير أقدميته في الدرجة الثامنة ، ، وبذلك تعتبر أقدميته في الدرجة الثامنة من أول أغسطس سنة ١٩٢٥ ، أى بعد سبع سنوات من التحاقه بالخدمة الحاصل في أول أغسطس سنة ١٩١٨ وأنه : « متى اعتبرت أقدمية المطعون ضده في الدرجة الثامنة راجعة إلى أول أغسطس سنة ١٩٢٥ فانه يكون مستحقاً للترقية إلى الدرجة التالية بصفة شخصية طبقاً للمادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ ، لأنه يكون قد أمضى في الدرجة الثامنة أكثر من خمس عشرة سنة . »

« ومن حيث إن الطعن يقوم على أن وزارة المالية تقدمت إلى مجلس الوزراء بمذكرة مؤرخة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ استعرضت فيها نص المادة ١٢ من قانون التوظيف والمادة ٩ من

كادر سنة ١٩٣٩ والمادة ٢٤ من القانون المذكور وقرار المجلس في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تنفيذاً لها . ولما كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة في مادته الثانية عشرة يجعل الخبرة الفنية معادلة للشهادة الفنية المتوسطة . فمن العدالة تعديل أقدمية الموظفين الحاليين بالدرجة الثامنة الفنية غير المؤهلين طبقاً للقواعد الآتية :

١ — تعتبر أقدمية موظفي الدرجة الثامنة الفنية الحاليين من غير ذوى المؤهلات الدراسية بعد مضي سبع سنوات من تاريخ تعيينهم في وظائف عمال اليومية إذا كانت مدة العمل بها غير منقطعة وكانت أعمالهم مماثلة لأعمال وظائفهم بالدرجة الثامنة الفنية .

٢ — لا يترتب على تعديل الأقدمية أية زيادة في الماهية . وقد وافق مجلس الوزراء على ما جاء بهذه المذكرة في ٦ من مايو سنة ١٩٥٣ . وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على تعديل القاعدة الأولى الواردة بالمذكرة التى وافق عليها في ٦ من مايو سنة ١٩٥٣ على النحو الآتى : (تعتبر أقدمية موظفي الدرجة الثامنة الفنية الحاليين من ذوى المؤهلات الدراسية التى لا تجيز التعيين في هذه الدرجة وغير ذوى المؤهلات بعد مضي سبع سنوات من تاريخ تعيينهم في وظائف خارج الهيئة أو باليومية أو بمكافأة أو بمربوط ثابت أو على درجة تاسعة إذا كانت مدة العمل بها غير منقطعة وكانت أعمالهم مماثلة لأعمال وظائفهم بالدرجة الثامنة الفنية) . وفي ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء على مذكرة لوزارة المالية بعدم حساب الأقدمية الاعتبارية المقررة بقراريه الصادرين في ٦ من مايو سنة ١٩٥٣ و ١٧ من

تثيت شئون الموظفين التي نولها بالتنظيم ، ومن ثم فلا يجوز قانوناً لمجلس الوزراء أن يعود لينظم مسائل سابقة على نفاذ ذلك القانون لأن في هذا التنظيم مخالفة للغرض الذي رعى اليه المشرع ، وهو تثيت مسائل الموظفين التي نظمها بقانون اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥١ ، وهذا هو الانحراف بالقرار الاداري الصادر من مجلس الوزراء عن المصلحة العامة التي ارتآها قانون التوظيف من استقرار تنظيماته في قالب تشريعي . وبناء على ما تقدم ، فإن المطعون ضده لم يتولد له حق في رد أقدميته في الدرجة الثامنة إلى تاريخ سابق ، لأن القرار الذي يستند اليه لا يملك - في ظل قانون التوظيف - أن ينشئ هذا الحق عن طريق تعديل المراكز القانونية التي كانت قائمة .

« ومن حيث إنه يبين من مطالعة المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، أن المشرع عني بتحديد أقدمية الموظف إذا كان قد أمضى الفترة التي قضاها خارج الحكومة مشغلاً بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة ، وفوض مجلس الوزراء - باعتباره الجهة الأصلية في تنظيم شئون الموظفين - في تحديد أقدمية هذا الموظف بمراعاة مدة خدمته في الهيئات أو المؤسسات المشار اليها . فمن باب أولى - وبحكم اللزوم - يكون لمجلس الوزراء هذه السلطة بالنسبة إلى الموظفين الذين اكتسبوا خبرة من ممارسة عملهم داخل الحكومة بتوجيهها وتحت إشرافها ورقابتها ، وبهذه انشابة هم أولى بالتقدير في هذا الخصوص . ولا يتصور أن يكون الشارع قد فوض مجلس الوزراء في هذه

أغسطس سنة ١٩٥٣ ضمن المدد التي يجوز إدخالها في تطبيق المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . وظاهر مما سبق بيانه أن تنظيم الأقدمية في الدرجة الثامنة الفنية قد صدرت بها قرارات مجلس الوزراء في ٦ من مايو و ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ و ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، أي في ظل قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهي تتضمن تنظيم أقدمية المعينين في الدرجة الثامنة قبل صدور قانون التوظيف ، ومن عين منهم بعد صدور ذلك القانون ، أما بالنسبة للمعينين قبل صدور قانون التوظيف فإن تنظيم أقدميتهم وردها إلى تاريخ سابق بقرار من مجلس الوزراء لا بقانون قد جاء مخالفاً لروح قانون التوظيف ، فهو تنظيم منحرف في هذا الصدد عن الغاية الكبرى التي هدف اليها التشريع البرلماني الأصلي للموظف والوظيفة ، وبالتالي فهو تنظيم غير مشروع قانوناً ، وأما بالنسبة لمن عين بعد صدور قانون التوظيف فإن هذا التنظيم قد جاء مخالفاً للمادة ٢٥ من قانون التوظيف التي تنص على اعتبار الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين مخالفة صريحة ، فهو أيضاً في هذه الناحية غير مشروع قانوناً . ولعل هذه المخالفة في صورتها هي التي أوحى إلى وزارة المالية استصدار قرار ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، بحيث لا يترتب على هذه الأقدمية الاعتبارية أي أثر في الترقيات الحتمية طبقاً للمادة ٤٠ مكررة من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حتى تبعد أثرها عن مجال تنظيمات القانون المستقرة تشريعياً . حقيقة إن اختصاص مجلس الوزراء في تنظيم شئون الموظفين اختصاص أصيل ولم ينزع قانون التوظيف منه هذا الاختصاص ، إلا أن هذا القانون - من ناحية أخرى - قد هدف إلى غرض عام هو

رقم ف ٢٣٤ - ١ / ٣٠٢ الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٤ بشأن إنصاف حملة الشهادات المعادلة للشهادات العالية والدراسة الثانوية بقسميها والدراسة الابتدائية ، أنه نص في البند ٤ منه الخاص بتسوية حالة حملة المؤهلات المبينة في الكشف رقم ٤ المرافق له على أن نسوى حالة حملة هذه المؤهلات على أساس المهيات المقترحة للشهادات الدراسية الحاصلين عليها (البكالوريا - التجارة المتوسطة ... الخ) مضافا اليها نصف جنيه أو جنيه أو جنيهان عن المؤهل الاضافي حسب المبين في الكشف وقد جاء في الكشف المذكور قرين شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية أن القيمة المقترحة لها هي ا جنيه فوق ماهية الشهادة الدراسية الحاصل عليها . وتأيد هذا أيضا بكتاب وزارة المالية الدوري بذات الرقم الصادر في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بشأن تنفيذ قواعد الإنصاف بالنسبة لبعض طوائف الموظفين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال . وكذا بما ورد بالكشف رقم ٤ من الكشف المرافق لهذا الكتاب .

٢ - يبين من تقصى المراحل التي مرت بها قواعد إنصاف حملة دبلوم مدرسة الخدمة الاجتماعية . أنه بعد أن كانت قواعد الانصاف الصادرة في سنة ١٩٤٤ تقرر منح الموظف الحاصل على دبلوم مدرسة الخدمة الاجتماعية - باعتباره شهادة إضافية - علاوة قدرها جنيه واحد وزيادة

السلطة بالنسبة لأولئك وحرمه منها بالنسبة لهؤلاء ؛ ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ؛ حيث أجازت إعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمي إذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الأقل في المصالح الحكومية أعمالاً فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها ، في حين أن الخبرة الفنية خارج العمل الحكومي مهما طالت لا تسوغ هذا الإعفاء ؛ مما يقطع بأن الشارع يعتد بالخبرة في العمل الحكومي أكثر مما يعتد بها خارجه .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن قد قام على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضه . (القضية رقم ٣٥٤ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠١

٢٦ مايو سنة ١٩٥٦

١ - مؤهل دراسي . حامل شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية . منحهم علاوة قدرها جنيه فوق ماهية الشهادة الدراسية الحاصلين عليها . كتابا وزارة المالية الدوريات في ٢٢ من مايو و ٦ من سبتمبر لسنة ١٩٤٤ ب - مؤهل دراسي . شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية . موافقة مجلس الوزراء في ١٦ / ١٠ / ١٩٤٦ على اعتبارها دبلوماً عالياً وتمييز حاملها الحاصلين على البكالوريا أو التوجيهية بالدرجة السادسة بـ ماهية مقدارها ٥٠٠ م و ١٠ ج . إدراجها ضمن الدبلومات العالية الواردة بالبند رقم ٦٤ من الجدول الملحق بقانون المعادلات الدراسية .

ج - معادلات دراسية . القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ . استهدفه إنصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدركهم قواعد الانصاف السابقة . مثال .

المبادئ القانونية

١ - يبين من كتاب وزارة المالية الدوري

الدراسية التي أورد بيانها في الجدول المرافق له ،
ومنح مزايا مادية ومعنوية للموظفين لإنهاء شكواى
الطوائف التي كانت ترفع الصوت عاليا من بحس
أمرها في التقديرات السابقة وتلك التي كانت
تنسب إغفال أمرها إغفالا تاما ، ترك هذا المؤهل
بوصفه دبلوما عاليا بحسب ما تقرر في شأنه من
قبل ، منطويا في عداد الدبلومات العالية المصرية
التي نص عليها في البند رقم (٦٤) من الجدول
الشار إليه ، ولم يشأ أن يفرده تقديره خاصا
أدنى من ذلك ، كما فعل بالنسبة الى بعض
المؤهلات العالية الأخرى ، كدبلوم التجارة
التكيلية العالية ودبلوم المعهد العالي
للخدمة الاجتماعية للبنات .

٣ - إن القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢
الخاص بالمعادلات الدراسية إنما صدر لتصفية
الأوضاع القديمة الشاذة الناتجة عن قرارات
الانصاف المختلفة السابقة عليه تصفية نهائية لارجمة
فيها ، وتسوية الحالات الماضية التي كانت
لا تزال معقدة حتى تاريخ صدوره ، مستهدفا في
الوقت ذاته إنصاف طوائف مختلفة من الموظفين
لم تدركهم القواعد السابقة بانصافها ، سواء في
ذلك من عينوا في خدمة الحكومة بعد ٩ من
ديسمبر سنة ١٩٤٤ في درجات تقل عن تلك
المقررة لمؤهلاتهم ، أو من حصلوا على مؤهلاتهم
أثناء الخدمة فلم يمنحوا الدرجات المقررة لها ، أو
من أغفل تقدير مؤهلاتهم إغفالا تاما ، أو من

على الماهية المقررة لشهادة الدراسة الحاصل عليها
رأت وزارة التربية والتعليم رفع هذا الدبلوم إلى
طبقة الدبلومات العالية وعلى الرغم من اعتراض
لجنة المالية على اقتراح وزارة التربية والتعليم -
استنادا إلى الأسباب المفصلة التي أبدتها اللجنة
فقد وافق مجلس الوزراء بجلسته ١٦ من أكتوبر
سنة ١٩٤٦ على ما طالبته الوزارة من اعتبار الشهادة
التي تمنحها مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة
لخريجيها الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية
(القسم الثانى) أو القسم الخاص (التوجيهية)
دبلوما عاليا وتعيينهم في الدرجة السادسة بماهية
أولية مقدارها ٥٠٠ م و ١٠ ج شهريا . وفيما
تبادله كل من وزارة للتربية والتعليم ولجنة المالية
من نقاش حول تقدير هذا المؤهل وتحديد مستواه
العلمي ، وما انتهى إليه قرار مجلس الوزراء في
هذا الشأن من تأييد لوجهة نظر الوزارة ،
ما يقطع باستقرار الرأي على اعتباره دبلوما عاليا
أسوة بالدبلومات العالية عامة . ولا يفتقر من
تقدير هذا المؤهل من حيث المستوى العلمي ،
أو ينزل به من هذه الناحية عن مرتبة الدبلومات
العالية الفنية الأخرى ، كون المرتبة الأولى الذي
تقرر منحه لحامله وقتذاك هو ٥٠٠ م و ١٠ ج
شهريا في الدرجة السادسة بمراعاة الظروف التي
تم فيها تكوين هذا المؤهل من الناحية المالية
فلما صدر قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١
لسنة ١٩٥٢ الذي تضمن رفعاً لقيمة بعض المؤهلات

قررت لمؤهلاتهم درجات ورواتب دون قيمتها، وكذلك من قدموا عن اتخاذ إجراءات التقاضي لتسوية حالاتهم . على أن يكون ذلك الانصاف منوطاً بتوافر الشروط وخاضعاً للقبول التي نص عليها وبخاصة ما أورده بمادتيه الثانية والثالثة من حيث تحديد المقصود بالموظفين الذين يسرى عليهم حكمه ، ومن حيث عدم صرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ هذا الحكم إلا من تاريخ التنفيذ وعن المدة التالية له فقط وقد قضى في مادته التاسعة بسريان الأحكام المقررة فيه على الدعاوى المنظورة أمام البجان القضائية أو أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس

الدولة ومن ثم فإن أحكام هذا القانون ، لا القواعد المقررة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ هي وحدها التي تسرى في حق المعلمين عليه الذي يحمل دبلوم مدرسة الخدمة الاجتماعية، ليكون هذا القانون قد أدرك بآثره النزاع الحالي قبل تسويته من قبل الإدارة أو البت فيه نهائياً بحكم من القضاء ، وذلك بقطع النظر عن قيام أو عدم قيام الاعتماد المالي في حينه اللازم لتنفيذ قرار مجلس الوزراء المشار إليه ، وكذا عن القبول المقول بأن وزارة المالية أضافتها إلى القرار المذكور إن صح ذلك .

(القضية رقم ٧٥٨ لسنة ٢ ق بالهيئة السابعة) .

تَكْيِيفُ الْوَاقِعَةِ

وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم
للدكتور رؤوف عبيد . أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

- ٨ -

الفصل السادس

في رقابة النقض على تكييف الواقعة في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم (١)

التكييف في النطاق الجنائي هو - على وجه عام - إرجاع واقعة الدعوى إلى أصل قانوني صحيح واجب التطبيق عليها . وتكييف واقعة معينة بأنها جناية أو جنحة أو مخالفة هو ردّها إلى نوع أو آخر من هذه الأنواع الثلاثة ، فنخضع من ثم لما يخضع له نوعها من قواعد وآثار قانونية . فهو من صور تكييف الواقع في الدعوى ، أى تسميته باسم قانوني يستتبع خضوعه وجوباً إلى قاعدة عامة ، أو مجموعة قواعد عامة دون غيرها . بل إنه يعد في نطاق الإجراءات الجنائية أقوى صور تكييف الواقع بالنظر إلى النتائج المترتبة عليه . وقد لمسنا فيما مضى مدى خطورتها حتى لا يصح أن تقارن به أية صورة أخرى من صور تكييف الواقع في الدعوى ، مثل تكييف الواقعة بأنها تكون جريمة معينة أو أخرى بغير خروج بها من نوع إلى آخر في نطاق هذا التقسيم .

والتكييف مسألة قانونية لا موضوعية سواء انصرف إلى جريمة ، أم إلى واقعة مدنية ، عقدا كانت أو تصرفاً أو إجراء ، أو حادثاً . فهو هنا كذلك ، بل وبغير شبهة ما دام يستند إلى أصول ثابتة في التشريع الموضوعي والإجرائي معاً . ولذا كان خضوعه لرقابة النقض أمراً بديهياً . وكان الخطأ فيه يعتبر خطأ في تطبيق القانون الموضوعي أو في تأويله ، أو بطلاناً في الإجراءات بحسب الأحوال بما يستوجب في الحالين معاً وجوب نقض الحكم .

(١) ملحوظة : في عدد ديسمبر سنة ١٩٥٦ من هذه المجلة عندما بحثنا تقسيم الجانب الإجرائي من البحث (ص ٤٨٢) ، لم نقرر إلى هذا الفصل ، والتفصيل الذي يليه لأتأقدا رأينا إضافتهما بمسند صدورهما استكمالاً لعناصر البحث . لذا لزم التنويه .

ولكن عند الخطأ في تطبيق قانون العقوبات تنقض المحكمة العليا الحكم لتصحيح الخطأ ؛ ونحكم بنفسها على مقتضى القانون . ويحدث ذلك مثلاً إذا أخطأت محكمة الموضوع في تطبيق المادة ١٠ أو ١١ أو ١٢ أو ١٧ أو ٤٩ أو ٦٦ أو ٢٣٧ أو ٢٥١ من قانون العقوبات .. وكذلك الشأن عند الخطأ في المواد الخاصة بتقادم الدعوى (م ١٥ إجراءات) أو بتقادم العقوبة (م ٥٢٨) . ولو أنها واردة في قانون الإجراءات ، إذا اقتضى التطبيق الصحيح الحكم بالتقادم ، لا يزال يتبقى بعد ذلك في الدعوى ما يتطلب إعادة المحاكمة . أما عند البطلان في الحكم أو في الإجراءات — بسبب الخطأ في تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة مثلاً — فإن نقض الحكم يستتبع إعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم — أو المختصة بإصداره بحسب الأحوال — للحكم فيها من جديد مشكله من قضاة آخرين .

كل ذلك واضح لا يثير هنا صعوبة ولا لبساً ، وقد قابلنا تطبيقاته المتعددة عند ما استعرضنا المشكلات المختلفة التي أثارها في قانوننا المصري تكييف الواقعة في نطاق هذا التقسيم العتيد للجرائم إلى جنايات وجنح ومخالفات .

فلا تقابل في شأن رقابة النقض على تكييف الواقعة في نطاق هذا التقسيم الثلاثي ما قد تقابله في شأن رقابتها على صور التكييف الأخرى من أمور خلافية . ومن ذلك مثلاً ما ذهب إليه المسيو باريس — رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة النقض الفرنسية من سنة ١٨١٦ إلى سنة ١٨٢٤ — في تقرير مشهور من أن نشاط القاضي واجتهاده في التكييف يخضع لرقابة النقض بالنسبة للجرائم المعروفة *infractions définies* ، أي التي عرفها القانون دون التي لم يعرفها *infractions non définies* . وهي تفرقة أيده فيها عدد من رجال القانون مثل مرلان (١) ، وشيرون (٢) ولكن عارضه فيها — وبحق — جمهور الشراح وعلى الأخص جارو (٣) وجارسون (٤) وشوفرون (٥) ومارتى (٦) .

ولسنا بحاجة إلى الدخول في تفاصيل هذا الجدل الفقهي الذي لا يلزمنا ؛ ما دمنا قد سلمنا بأننا هنا في نطاق تعرض له الشارع بالتحديد الواضح ؛ وبالتعريف الملزم ، ورتب عليه القاعدة بعد القاعدة ، والأثر يلي الأثر . لذا كان اجتهد قاضي الموضوع في التكييف ، في أية مناسبة احتاج فيه الأمر للاجتهد ، خاضعاً فيه لرقابة النقض بغير نزاع ولا عناء لأنه اجتهد في القانون في نهاية المطاف ، حتى ولو كان في مبدئه اجتهد في فهم الواقع على مقتضى القانون . ومجانبه الصواب فيه

(١) دبرتوار - مرلان Merlin تحت كلمة SociétéA .

فقرة ٢ فرع ٢ وفصل ٢ .

(٢) في رسالة عن مصادر النقض وشروطه وآثاره .

(٣) تحقيق الجنايات ج ٥ فقرة ١٨٠٢ وما بعدها .

(٤) Code pénal annoté

(٥) في رسالة عن رقابة محكمة النقض على التكييف الجنائي .

(٦) التمييز بين الواقع والقانون ص ١٩٠ وما بعدها .

لا تتحقق إلا بالعدول عن قاعدة واجبة الاتباع إلى قاعدة غير واجبة وهل غير ذلك الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ؟ ...

على أنه لا مفر من أن نتعرض بالإيضاح لموضوعين وثيق الصلة بما نعالج من بحث حتى نلم بالجوانب الرئيسية التي تحدد رقابة النقص على تكليف الواقعة في نطاق تقسيم الجرائم إلى جنائيات وجنح ومخالفات :

أولها : موضوع تقدير الظروف القضائية المخففة والأعذار القانونية من حيث مدى خضوعه لرقابة النقص .

وثانيهما : موضوع إفلات التكليف من رقابة النقص أحياناً بسبب استلزام شرط المصلحة في الطعن .

وسنفرد لكل منهما مبحثاً على حدة :

المبحث الأول

تقدير توافر الظروف المخففة والأعذار القانونية

من حيث مدى خضوعه لرقابة النقص

بيننا فيما سبق كيف أن الشارع ترك الظروف القضائية المخففة لتقدير قاضي الموضوع تركاً كلياً . فهي ظروف موضوعية يقدر القاضي توافرها ثم يرتب الأثر الذي يريد هو ترنيبه في نطاق نص القانون ، بمقتضى سلطته التقديرية الواسعة ، ولذا قد يتفاوت فيها النظر تفاوتاً كبيراً بل قد يتردد من النقيض إلى النقيض بحسب ظروف الدعوى ونظرة القاضي إلى اعتبارات الواقع ، تقديره الشخصي لها .

وتقدير العقوبة — عند تطبيق المادة ١٧ ع أو بغير تطبيقها — متروك لقاضي الموضوع إلى حد أنه غير مطالب حتى ببيان أسباب التقدير . فالمحكمة لا تسأل حساباً عن موجبات الشدة ولا عن موجبات التخفيف ، بل حكمها نافذ حتى ولو كانت تزيدت فذكرت للشدة أو للتخفيف عللاً خاطئة أو عكسية لا تنتج أيهما بل قد تنتج عكسه (١) ، ولكنها مطالبة على أية حال بأن تشير في الحكم إلى تطبيق المادة ١٧ ما دامت قد رأت تطبيقها ، ولو دون بيان أسباب الرأفة التي حملتها على النزول بعقوبة الجناية إلى نطاق الجنحة (٢) . كما حكم بأنه لا يصح الطعن في حكم بعدم يئانه أسباب الرأفة بمقولة احتمال تحقق المصلحة من ذلك إذا كانت أسباب الرأفة تؤدي إلى البراءة ، فإن هذا يكون ترديداً لنتيجة على نوقع الخطأ في أمر لم يفرضه القانون على القاضي (٣) .

(١) نقض ٥/٢ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤٦ ص ٥٤ .

(٢) نقض ٧/٣ / ١٨٩٦ القضاء ص ٣ ص ١٤٨ و ٢٠/٦ / ١٨٩٦ ص ٤ ص ٢٢ و ١٥/١ / ١٩١٣

الغرائع ص ١ ص ٧٦ .

(٣) نقض ٢٦/١١ / ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض ص ٣ رقم ٧٩ ص ٢١٢ .

والحكمة من إيجاب الإشارة إلى المادة ١٧ في أسباب الحكم هي أن تمكن محكمة النقض من مراقبة مدى صحة تطبيق هذه المادة مع مواد الوصف القانوني على الوقائع التي استظهرها الحكم وسلم بثبوتها ، ومدى اتفاق ذلك مع العقوبة التي انتهى إليها .

والدفع بتوافر ظروف قضائية مخففة ينبغي أن يبدى أمام محكمة الموضوع ، فلا يثار لأول مرة في النقض ، لأنه من أوجه الدفاع الموضوعية التي تقتضى مناقشة ظروف الجريمة ومرتكبها ، وتدخل في ثبوت هذه الظروف أو عدم ثبوتها ، وهو ما لا تملك المحكمة العليا ، وكل ما تراقبه هذه الأخيرة في هذا الشأن هو مجرد الاطمئنان إلى تمكن صاحب الشأن من إبداء دفاعه في حرية كافية ومناقشته في حيدة واستعداد للاقتناع به إذا كان صحيحاً سواء اقتضى إثباته تحقيقاً أم لم يقتض أى تحقيق ، وإلا كان الحكم مشوباً بعيب الإخلال بحق الدفاع ، أما إغفال الحكم الرد على الدفع بتوافر ظروف قضائية مخففة فلا يعد — فيما يبدو من قضاء النقض — حتى قصوراً في تسبيب الحكم .

* * *

وفي هذا تختلف الظروف القضائية عن الأعذار القانونية ، لأن القانون حدد عناصر هذه الأخيرة تحديداً واضحاً وملزماً للقاضي متى رأى تطبيق مادة العذر القانوني ، لذا وجب أن يستفاد عندئذ من عبارة الحكم توافر الشرائط المطلوبة للعذر إما صراحة وإما ضمناً ، ولكن بشكل نعهده محكمة النقض كافياً لكي تتمكن من مراقبة صحة تطبيق القانون وتأويله على الوقائع الثابتة .

والدفع بتوافر عذر قانوني دفع هام ، ولكن ينبغي أن يثار لأول مرة أمام محكمة الموضوع لأنه يتطلب تحقيقاً في الموضوع وتدخل في تصوير الواقعة وتقدير الأدلة ، فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض بحسب الأصل . إلا أنه إذا كانت الوقائع الثابتة في الحكم بالإدانة دالة بذاتها على تحقق عذر من الأعذار المدفوع بها كما عرفه القانون بما كان لمحكمة النقض أن تتدخل على أساس ما لها من الحق في تكييف الواقعة كما هي ثابتة بالحكم على الوجه الصحيح .

وإذا أثير دفع منها لدى محكمة الموضوع كان عليها أن تعرض له إما بالقبول بما قد يقتضيه من الحكم بعقوبة الجنحة بدلا من عقوبة الجناية ، وإما بالتنفيذ بناء على أسباب كافية سائغة مستمدة من ظروف الواقعة الثابتة . أما إغفال الرد على الدفع جملة واحدة فيعيب الحكم بما يستوجب نقضه ، وكذلك الرد غير الكافي أو غير السائغ ، للقصور في تسبيب الحكم .

وإذا كانت محكمة النقض لا تتدخل بحسب رسالتها كمحكمة قانون لا موضوع في ثبوت أركان العذر ، فإنها تراقب مع ذلك أسباب الحكم في شأنه في الحدود العامة التي تراقب فيها موضوع الدعوى على وجه عام . فهي تراقب مثلاً ألا يقع في أسبابه خطأ في تحصيل الواقع ، أو في الإسناد أو فساد في الاستدلال . كما تراقب انتفاء أوجه التناقض أو التخاذل أو الابهام .

وإغفال الرد على الدفع بتوافر عذر قانوني أو الرد عليه بأسباب غير كافية أو غير سائغة ، وهو ما يعد قصوراً في التسبب ، شيء غير الرد عليه بأسباب غير صحيحة في قانون العقوبات . كأن يستفاد منها خطأ محكمة الموضوع في تفهم ماهية ركن أو أكثر من الأركان التي يتطلبها في العذر ، أو في تطبيق ذلك على واقعة الدعوى كما سلت بثبوتها ، فإن ذلك مما يعد خطأ في تأويل القانون أو في تطبيقه بحسب الأحوال مما تملك محكمة النقض — في أصل رسالتها — مراقبته وإصلاحه .

وقد تعرضنا لهذا الموضوع الدقيق — موضوع رقابة محكمة النقض على تكييف العذر القانوني وغيره من الدفوع في موضعين من مؤلفنا ، ضوابط تسبب الأحكام الجنائية في قضاء النقض المصري ، أولهما عند معالجة موقف أسباب الحكم إزاء الدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعي وغيره من الدفوع القانونية (١) . وثانيهما عند معالجة النظرية العامة للتدليل في الأحكام الجنائية (٢) . والضوابط العامة في هذا الشأن واحدة لا تختلف بحسب موطن التطبيق ، وهو ما يغنيننا عن مزيد من التفصيل في دائرة البحث الحالي .

المبحث الثاني

إفلات تكييف الواقعة من رقابة النقض أحياناً بسبب طلب شرط المصلحة في الطعن

الأصل أنه إذا أخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق قانون العقوبات أو في تأويله تنقض محكمة النقض هذا الحكم وتحكم على مقتضى القانون بما في ذلك توقيع العقوبة المناسبة على الواقعة كما هي ثابتة بالحكم وبعد إعطائها تكييفها الصحيح ، سواء استلزم تصحيح التكييف تغيير مكانها في نطاق التقسيم إلى جنايات وجنح ومخالفات أم لم يستلزم هذا التغيير .

واعتبار الواقعة جنحة بعد الجناية ، أو جناية بعد الجنحة ، يقتضى بحسب الوضع العادي للأمر تغيير العقوبة المحكوم بها . أو هو بالأدق يقتضى التغيير إذا لم تكن العقوبة المحكوم فيها تنفق في القانون مع عقوبة التكييف الجديد .

إلا أنه قد يحدث في العمل أن تقضى محكمة الموضوع بعقوبة الجنحة في واقعة تكييفها بأنها جناية لسبب أو لآخر . ويكون القضاء بعقوبة الجنحة مثلاً لسبب تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة (م ١٧ ح) دون غيره . فهنا قد تنتج مصلحة المتهم من الطعن حتى إذا سلمنا بوقوع خطأ من حكم الموضوع في تكييف الواقعة بأنها جناية وليست جنحة . ذلك أن المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجديد قد أتت بتحفظ هام يسرى على الخطأ في التكييف — كما يسرى على الخطأ في تقدير العقوبة — عندما نصت على أنه : إذا اشتملت أسباب الحكم على خطأ في القانون ، أو إذا وقع خطأ في ذكر

(١) ص ١٥١ - ١٦٦ .

(٢) ص ٢٥٠ - ٢٩٨ .

نصوصه فلا يجوز نقض الحكم متى كانت العقوبة المحكوم بها مقررة في القانون للجريمة ، ونصيح المحكمة الخطأ الذي وقع ، .

وهذا النص جديد في تشريعنا الإجرائي ، ولكنه أقر قضاء كانت قد استقرت عليه محكمتنا العليا سنين طويلة قبل صدوره ، وكان يأخذ بنظرية العقوبة المبررة *La peine justifiée* . وهي نظرية مقررة أيضا في بعض الشرائع الأجنبية كالفرنسية والبلجيكية وقد استمدتها واضعوها من شرط توافر المصلحة فيمن يطلب نقض الحكم . ومقتضاها أنه لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم الصادر خطأ في تكيف الواقعة أو في تطبيق العقوبة ، مادامت العقوبة المحكوم بها كان يمكن الحكم بمثلها لولم يقع هذا الخطأ .

وقد حددت محكمتنا العليا نطاق هذه النظرية بما ذهبت إليه من أن الخطأ في التكيف لا يكون له تأثير في سلامة الحكم — ولو كان في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم إلى جنایات وجنح ومخالفات — إلا إذا كانت محكمة الموضوع ، بسبب هذا الخطأ ، لم تستطع أن تنزل بالعقوبة إلى أكبر مما نزلت الأمر الذي لا يصح القول به إلا إذا كانت أوقعت أدنى عقوبة يسمح بها القانون على أساس الوصف الخاطئ (١) .

فمثلا اعتبرت محكمة الموضوع الواقعة جنائية ضرب أفضى إلى عاهة مستديمة واستعملت الرأفة على المتهم فطبقت المادة ١٧ ع وقضت عليه بالحد الأدنى الذي يمكن النزول إليه وهو الحبس لمدة ثلاثة شهور ، ولكن كانت الواقعة في حقيقتها جنحة ضرب بسيط لا تنفاه رابطة السببية بين الضرب والعاهة . فهنا — ولو أن عقوبة الحبس لثلاثة شهور كان يمكن الحكم بها على الواقعة بوصفها جنحة ضرب بسيط — إلا أن المصلحة من الطعن متوافرة مع ذلك ، لأن المحكمة لم تقرر العقاب الواجب للجريمة بحسب ما يستحقه المتهم في نظرها ، بل كانت مقيدة بالحد الأدنى الوارد به النص الخاص باستعمال الرأفة في مواد الجنایات مما كان يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولم تكن مقيدة بوصف الواقعة بأنها جنائية ، (٢) .

وفي الحالة السابقة تتوافر المصلحة من باب أولى إذا كانت المحكمة لم تطبق المادة ١٧ كلية . وعاقبت المتهم بعقوبة جنائية . ولكن لا تتوافر لو أن المحكمة مع اعتبارها الواقعة جنائية وتطبيقها المادة ١٧ ع حكمت على المتهم بعقوبة تتجاوز الحد الأدنى المقرر في المادة ١٧ ع . أي كانت مدته الحبس أربعة شهور مثلا . ذلك أن عدم الوقوف عند الحد الأدنى يشعر أن الواقعة تستحق في نظرها هذه العقوبة ، وهي تدخل في نطاق العقوبة التي رسمها القانون للواقعة بوصفها جنحة ضرب بسيط (م ٢٤٢) . ومن باب أولى إذا زادت العقوبة عن هذا القدر .

ولذا قضى بأنه إذا كانت المحكمة وقد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات قد أوقعت

(١) راجع مثلا قض ١٤ / ١٢ / ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤١ ص ٦١ .

(٢) قض ٨ / ٣ / ١٩٤١ مجموعة عام كتاب ٣ رقم ٧٦ ص ١١٢ .

على الطاعن من العقاب ما يدخل في نطاق الفقرة الأولى من المادة ٢٤٠ ع التي تنص على عقوبة الضرب الذي ينشأ عنه عاهة مستديمة من غير سبق إصرار فلا جدوى مما ينعاه الطاعن على الحكم من الخطأ في الاستدلال على توافر ركن سبق الإصرار ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت الطاعن بالرافة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته الواقعة ، إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني لا الوصف القانون الذي تكيفه المحكمة ، وهي إذا فعلت حقها الاختياري في استimal الرافة ، وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فإنما تقدر العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف (١) .

كما قضى — تطبيقاً لنفس القاعدة — بأنه إذا كانت المحكمة قد طبقت في حق المتهم المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ و ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات لاشتراكه في قتل عمد مع سبق الإصرار وشروع فيه ، ومساءلته عن الجريمة الأشد ، وهي الاشتراك في القتل العمد ثم أخذته بالرافة تطبيقاً للمادة ١٧ المشار إليها وعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فقد دلت بذلك على أن العقوبة التي أنزلتها بالمتهم هي العقوبة التي ارتأتها مناسبة للواقعة الجنائية التي قارفها بما أحاط بها من ملابسات (٢) .

وإذا لم تكن هناك مصلحة من الطعن بالنسبة للعقوبة الأصلية فيجب مع ذلك نقض الحكم إذا وقع خطأ في تطبيق القانون بالنسبة للعقوبة التكميلية إذ توافر المصلحة من الطعن عندئذ (٣) .

وإذا كان خطأ التكيف واقعاً بين الجنحة والمخالفة فتطبق نفس القاعدة أيضاً . ولا يوجد هنا نظام للظروف القضائية المخففة أو للاعذار القانونية ، لأن الحدود الدنيا للجنح وهي ٢٤ ساعة في الحبس وخمسة قروش في الغرامة تغني عنها ، فضلاً عن أنها مشتركة بين الجنح والمخالفات . ولذا فإن المصلحة من الطعن لا تتوافر إذا حكمت المحكمة فيما اعتبرته جنحة بعقوبة داخلية في نطاق المخالفة في واقعة كان يجب أن تعتبر مخالفة بحسب صحيح تكيفها حتى ولو اعتبرها الحكم المطعون فيه جنحة خطأ ، وأقيمت عنها الدعوى بهذا الوصف ، وجاز من ثم الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها نهائياً .

وقاعدة العقوبة المبررة هذه تأخذ بها محكمتنا العليا كلما كان الوصف الصحيح للجريمة أخف من الوصف الذي عومل المتهم بمقتضاه ، ولكن يبين أن محكمة الموضوع لم تأخذه بالحد الأدنى للعقوبة المقررة بالنص الذي طبقته على الواقعة بل بعقوبة تتجاوزه وتدخل في نطاق الوصف الصحيح لها . فتقضى عندئذ بعدم قبول الطعن لأنه لا جدوى منه للطاعن . وكذلك الشأن على وجه عام كلما كان خطأ القانون الذي وقع فيه الحكم المطعون فيه ليس من طبيعته أن يؤثر في مصير المتهم من حيث

(١) نقض ١١/١٠/١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ١٧ س ٤٩ .

(٢) نقض ١٣/١٢/١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٩٣ س ٢٧١ .

(٣) راجع مثلاً في نقض ١٩/١/١٩٥٤ نفس المجموعة س ٥ رقم ٨٨ س ٢٦٣ .

العقوبة المقررة بها . وقضاؤها في هذا المعنى مضطرد شائع (١) .

* * *

وكما أن نطلب شرط المصلحة في الطعن قد يقف حائلا دون رقابة النقض على صحة تكليف الواقعة إذا وقع خطأ في تطبيق مواد قانون العقوبات أو في تأويلها ، فإن الأمر كذلك أيضاً إذا كان الخطأ في نطاق قانون الإجراءات الجنائية ، لأن المصلحة من الطعن شرط في الحالين معاً ، ولو أن التطبيقات هنا أندر عملاً من الحالة السابقة . ومنها ما قضى به من أنه لا مصلحة للنسب في الطعن استقلالاً في الحكم الصادر من محكمة الجنب باختصاصها بنظر الدعوى مع أن الواقعة جنائية ، فاذ أنه فضلاء أن الحكم في الاختصاص لا ينهى الخصومة ، فإن المتهم لم يضر به ، وإنما انتفع منه بمحاكمة عن جريمة أخف من الجريمة التي كان يجب أن يحاكم عنها (٢) .

ويلاحظ أخيراً أن قبول الطعن للبطلان في الإجراءات أو في الحكم للخطأ في التكليف القانوني في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم ، أو لغيره ، يغني عملاً عن البحث في أوجه الطعن المؤسسة على مخالفة قانون العقوبات ، ولو اتصلت بدورها بهذا التكليف ، مادام مآل الدعوى هو إعادة الفصل فيها مجدداً من محكمة الموضوع . كما أن تقض الحكم لأحد أوجه البطلان يغني عن التعرض لباقيها لنفس السبب . ومن جهة أخرى فإنه إذا كان قبول الطعن لمخالفة قانون العقوبات ؛ وكان تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً يؤدي إلى براءة المتهم بغير إعادة محاكمته فإن ذلك يغني بطبيعة الحال عن البحث في أوجه الطعن الأخرى المؤسسة على خطأ في التكليف — ولو كان في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم إلى جنابات وجنح ومخالفات — أو على بطلان في الإجراءات أو في الحكم .

(١) راجع نماذج متعددة منه في مؤلفنا في « مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري » الطبعة الثانية ٦٧٢ ، ٦٧٣ .

(٢) قض ٢٠ / ١ / ١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٩٠ من ٣٦٢ .

الفصل السابع

في حجية الشيء المحكوم فيه بقدر اتصالها بتكييف الواقعة

المبحث الأول

حجية التكييف الجنائي على الدعوى الجنائية

عرض المشكلة :

هل يحوز الحكم النهائي الذي قضى بتكييف الواقعة بأنها جناية أو جنحة أو مخالفة حجية تحول دون إمكان عرضها على القضاء من جديد بتكييف جديد ؟ . نفترض مثلاً أنه قد سبق الحكم في الواقعة بوصفها جنحة ضرب بسيط — بالادانة أو بالبراءة — فهل في المقدور تجديد الدعوى عنها بوصفها جناية سرقة يا كراه إذا استجد من ظروفها ما اقتضى هذا التغير ؟

الحكم في مصر :

تنبئ الإجابة على هذا التساؤل في مصر ثم في فرنسا ، حيث قد سادت في بلادنا فقها وقضاء الإجابة بالسلب ، حين قد ساد هناك السلب في الفقه والإيجاب في القضاء . هذا فضلاً عن أن تشريعنا الاجرائي الجديد قد جاء حاسماً في هذه النقطة فأقر الحل السائد لدينا فقهاً وقضاءً بنصوص يبدو أنها مأخوذة عن القانون الإيطالي ، حين لازال القانون الفرنسي صامتاً في هذا الشأن .

ولم يكن في قانون تحقيق الجنايات الملغى نص يحدد مدى حجية الحكم الجنائي من حيث التكييف القانوني على الدعوى الجنائية ، ولا المدنية . وإزاء سكوت نصوصه مالت محكمتا العليا بأدى ذى بدء — وفي حكم قديم لها — إلى القول بأن الحكم الجنائي — ولو أصبح نهائياً — لا يحوز حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة للواقعة إلا في نطاق الوصف القانوني الذي أضفاه عليها . فلا يحول من ثم دون إمكان تجديد الدعوى عن نفس الواقعة من جديد بوصف آخر جديد . ومن باب أولى إذا كان هذا الوصف الجديد يضفي عليها نوعاً آخر ، كأن يكون جناية بدلاً من جنحة أو جنحة بدلاً من مخالفة . ولذا ذهبت في منطق هذا الرأي إلى أن التعديل في وصف الفعل المرفوع بشأنه الدعوى من الأمور الاختيارية التي يجوز للقاضي إتيانها ، ولكنها ليست إجبارية بالنسبة له ، وخصوصاً إذا حفظ القاضي الحق للنياحة العمومية في رفع الدعوى بوصف آخر جديد (١) .

ولكنها سرعان ما عدلت عن هذا الاتجاه (٢) ، ثم استقرت على الرأي السائد في فقها المصري ، وهو أن حجية الشيء المحكوم فيه لا تنصرف إلى الوصف القانوني للواقعة ، بل إلى الواقعة نفسها

(١) نقض ٢٤ / ١٠ / ١٩١٤ العرائع ص ٢٧ .

(٢) نقض ٣٠ / ٦ / ١٩١٧ المجموعة الرسمية ص ١٩ ص ٤ .

فتحول دون إمكان تجديد الدعوى عنها بأى وصف آخر (١) .

وهذا قول طبيعى إذ أن المحكمة لا يحق لها أن تبرئ المتهم لعدم العقاب على الواقعة إلا إذا وجدت أنها لا تقع تحت طائلة العقاب بأى وصف يصح أن توصف به ، ولو لم يكن هو الذى أقيمت به الدعوى . فهى تملك دائماً تغيير الوصف ، بل وتعديل التهمة بإضافة ما تكشف عنه من ظروف مشددة التحقيقات . ومرافعة الخصوم بصريح نص المادة ٣٠٨ إجراءات . فإذا انتهت إلى أن الواقعة لا تخضع للعقاب فمقتضى ذلك أنها لا تخضع له تحت أى وصف من الأوصاف التى كان يصح أن تطلق عليها . وإذا انتهت إلى أنها تخضع لتكييف معين فمقتضى ذلك أنها لا تخضع لغيره . وإذا خضعت فى رأيها لأكثر من تكييف تعين عليها أن تقضى بعقوبة الوصف الأشد عملاً بقاعدة التعدد الصورى (م ٣٢/٢ ع) — ففى أية صورة من الصور تتعذر إعادة المحاكمة عن نفس الواقعة دون أن تكون هذه المحاكمة اعتداء على حجية الشيء المحكوم فيه ، بل إهداراً لها فى الواقع ، وإخلالاً بالضمانات الأساسية التى تفرضها لصالح المتهم ، ولحساب النظام العام فى نفس الوقت . وإلا لجاز بغير ذلك تضارب الأحكام ، ثم — وهذا هو الأهم — انهيار قرينة الصحة المطلقة فى الحكم النهائى ، مع أنها لحمه الحجية وسداها .

لذا كان من المستقر فى بلادنا فقها وقضاء . أنه لا يجوز تجديد الدعوى عن نفس الواقعة مهما استجد من تكييف ، ومهما استند التكييف الجديد على أدلة جديدة . فالدعوى ترفع عن واقعة معينة تقيد المحكمة لا عن تكييف معين يقيد بها ، سواء أكان وارداً فى قرار الإحالة أم فى ورقة التكليف بالحضور . بل إن المحكمة هى ربة التكييف وصاحبة القول الفصل فيه ، لذا تعذر إعادة الدعوى إليها من جديد تحت اسم آخر أو عنوان مستحدث ، ولو كان من صنع تشريع لاحق لصدور الحكم السابق متى أصبح نهائياً . وكان من شروط الدفع بالحجية وحده الواقعة — إلى جانب وحدة الموضوع والخصوم فى الدعوى الجنائية ، أما انتفاء وحدة الوصف القانونى فلا تحول دون إمكان الدفع بها .

وحسنا فعل قانون الاجراءات الجديد عند ما أقر هذه القاعدة الهامة صراحة فى مادتيه

٤٥٤ ، ٤٥٥ : —

فأعلن فى الأولى أنه « تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالإدانة ... » .

وأعلن فى الثانية بعبارة أكثر حسماً أنه « لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد

(٣) راجع مثلاً الأستاذ العرابى ج ٢ ص ٢٧٩ والدكتور محمد مصطفى طبعة ٤ ص ١٣٥ والدكتور حسن المرصاوى فى أصول الاجراءات الجنائية ص ٦٩٤ والاستاذ عبد الباقى ج ٢ ص ٦٠١ . وبالفرنسية جرانمولان فى تحقيق الجنايات ج ٢ فقره ١٠٣٠ ودهولنس غقرة ١٦١ .

الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة .

أمثلة لتعذر تجديد الدعوى عن نفس الواقعة بتكييف جديد :

قلنا إنه يتعذر طبقاً لقانوننا تجديد الدعوى عن نفس الواقعة الجنائية بتكييف جديد . ولو أدى إلى تغيير نوعها في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم إلى جنایات وجنح ومخالفات . ولفرط وضوح هذا المبدأ لم نحاول النيابة تجديد الدعوى عن نفس الواقعة في النطاق الذي يعيننا هنا ، لذا يحسن — وقد تعذرت الاستعانة بأحكام صادرة فيما نعلم — يحسن أن نقدم للإيضاح بعض أمثلة افتراضية :-

— فمثلاً الحكم على متهم في جنحة الضرب البسيط يمنع من تجديد الدعوى عليه بعدئذ بتهمة جنابة الضرب المفوضى إلى الموت أو إلى العادة المستديمة إذا طرأ الموت أو العاهة بعد الحكم النهائي . ولو كان طرأ بهما بسبب الضرب بغير جدال .

— والحكم على متهم في جنحة القتل خطأ يمنع من تجديد الدعوى عن نفس الواقعة وبالنسبة لنفس المتهم بوصفها جنابة قتل عمد ، حتى ولو ثبت توافر نية إزهاق الروح لدى المتهم فيما بعد بأدلة كافية . ويستوى أن يكون الحكم السابق في الواقعة بالادانة أم بالبراءة .

— والحكم على متهم في جنحة سرقة بسيطة يحول دون إمكان تجديد الدعوى عن نفس الواقعة بوصفها جنابة سرقة بالاكراه . أو بوصفها جنابة سرقة بعود حتى إذا وردت سوابقه بعد الحكم النهائي ؛ وبصرف النظر عما إذا كان الحكم السابق بالادانة أم بالبراءة .

— والحكم على متهم في جنحة إخفاء أشياء متحصلة من جنحة ، يحول دون إمكان تجديد الدعوى عن نفس الواقعة بوصفها جنابة إخفاء أشياء متحصلة من جنابة ، حتى ولو ثبت بأدلة جديدة كافية أنه كان يعلم مصدرها .

— والحكم في الواقعة بوصفها جنحة تزوير ورقة عرفية يحول دون إمكان تجديد الدعوى عنها بوصف الورقة نفسها رسمية لا عرفية . ولكن يلاحظ أن واقعة التزوير غير واقعة الاستعمال . فلا تحول المحاكمة عن التزوير دون المحاكمة عن الاستعمال ولو كان بين الواقعتين ارتباط مادي لا يقبل التجزئة طبقاً للبادة ٣٢ ع .

وكما تعذر إعادة المحاكمة عن نفس الواقعة بتكييف أشد ، تعذر كذلك إعادتها بتكييف أخف من تكييفها السابق . ولو كان مصدر التخفيف هو اكتشاف ما يدعو للقول بتوافر عذر مخفف وجوبى كدائنة السن ، كما إذا وردت شهادة ميلاد المتهم منبئة أن عمره لا يتجاوز خمس عشرة عاماً ، فإنه لا محل لإعادة المحاكمة من جديد ولو كان الحكم السابق قد قضى عليه نهائياً بعقوبة ما كان يجوز القضاء بها بحال كالأشغال الشاقة أو السجن ، ما دام قد أصبح ذلك الحكم حائزاً حجيته باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات ميعادها . وكذلك الحال — من باب أولى — إذا ظهر عذر كعذر

الاستفزاز (م ٢٣٧ ع) ، أو تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى بنية سليمة (م ٢٥١ ع) .
ويستوى فى جميع الأحوال أن يكون الحكم السابق صادراً من محكمة جزئية أم استئنافية ،
أم محكمة جنابات متى أصبح نهائياً ، أو كان كذلك بحكم طبيعته من مبدأ الأمر وكل ذلك بشرط
وحدة الواقعة فى الدعوى .

أما إذا اختلفت الواقعتان ولكن توافر بينهما ارتباط مادي لا يقبل التجزئة فإنه إذا كان قد حكم
أولاً فى الواقعة التى عقوبتها أخف لأنها جنحة مثلاً وقضى فيها بالإدانة فيجب أن ينص الحكم
الجديد على خصم العقوبة الأولى منها عند التنفيذ . أما إذا كان قد حكم أولاً فى الجريمة الأشد
(الجنائية دون الجنحة) فإنه لا يجوز نظر الدعوى بعد ذلك بالنسبة للجريمة الأخف طبقاً لأرجح
الآراء فى العمل (١) وذلك نتيجة حتمية لما نصت عليه المادة ٣٢/٢ ع من وجوب اعتبار الجريمة
التي عقوبتها أشد دون غيرها والحكم بعقوبتها .

شرطان أساسيان للحجية :

ولمّا ينبغى حتى يكون للحكم السابق هذا الأثر الحاسم أن ينعقد له شرطان أساسيان يعيننا
أمرهما هنا .

أولهما : أن يكون صادراً من محكمة لها ولاية الفصل فى الدعوى .

وثانيهما : أن تملك المحكمة الأولى الفصل فيها بجميع أوصافها المختلفة ، وعلى الأخص وصف
الجريمة الأشد .

وتفصيل ذلك : —

أولاً — صدور الحكم من محكمة لها ولاية الفصل فى الدعوى :

من شروط الحكم حائز الحجية فضلاً عن كونه قضائياً ونهائياً وقطعياً وفاصلاً فى الواقعة
فى منظوره أو حيثياته الجوهرية ، أن يكون صادراً من محكمة لها ولاية الفصل فى الدعوى . وهذا
الشرط الأخير هو الذى يعيننا أمره — على وجه خاص — فى نطاق هذا البحث .

ذلك أنه إذا كان الحكم السابق قد صدر من محكمة لا ولاية لها أصلاً فى موضوع الدعوى الجنائية
فلا تنقضى به ، مثل حكم صادر من محكمة مدنية فى دعوى جنائية فى غير الأحوال التى يعطى فيها
القانون هذه الولاية ، كما هى الحال فى بعض جرائم الجلسات مثلاً . فإذا انتفت الولاية انتفت
الحجية سواء بالنسبة لثبوت الواقعة أم لحكم القانون فيها من حيث تكييفها ، أم خارج
نطاق التكييف .

(١) راجع جنابات قنا فى ٢١ / ١٠ / ١٩٢١ المجموعة الرسمية س ٢٢ س ١٨١ واستئناف طنطا فى

١٥ / ٣ / ١٩٢٠ المأماة س ١ س ١٠٦ .

ونراعى في هذا احكام الاختصاص التى تعد مخالفتها ضد النظام العام ، فلا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه حكم صدر مخالفا لها ما دام قد اصبح نهائيا بحسب الاصل .

وقد ترددت احكام محكمتنا العليا في شأن الاختصاص من حيث المكان فقد ذهب القديم منها الى انها ليست من النظام العام واجاز للخصوم التنازل عنها صراحة او ضمناً (١) كما ذهب بعضها الى انه اذا صدر حكم من محكمة جزئية في دعوى تابعة لاختصاص محكمة جزئية اخرى فلا يعد مخالفا للنظام العام طالما كانت المحكمتان تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة هى التى تنظر استئناف هذا الحكم (٢). إلا ان البعض الآخر من القضاء مال مع ذلك الى القول بأن قواعد الاختصاص المكاني تعد من النظام العام فأجاز التمسك بها في اية حالة كانت عليها الدعوى . كما اجاز الدفع بالبطلان المترتب على مخالفتها لأول مرة امام محكمة النقض ، ولو انه استلزم عندئذ ان يكون الدفع مستندا الى الوقائع الثابتة بالحكم غير مستلزم تحقيقا موضوعياً (٣) .

والمستفاد من قانون الاجراءات الجديد في رأينا أن عدم الاختصاص من حيث المكان لا يعدم النظام العام ، وذلك لأن المادة ٢٣٢ منه اعتبرت ضمن أحوال البطلان المتعلق بالنظام العام عدم ولاية المحكمة بالحكم في الدعوى ، وعدم اختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها ، ولم تشر الى عدم الاختصاص من حيث المكان . وقد ورد في المذكرة الايضاحية لهذه المادة صراحة بين أحوال البطلان النسبي عدم الاختصاص من حيث المكان .

ويترتب على ذلك أن الحكم ولو كان مخالفاً قواعد الاختصاص المكاني يمكن أن يحوز حجته النهائية متى استنفد طرق الطعن فيه ، وذلك في صدد التكييف القانوني للواقعة ، كما في صدد غيره من عناصر الحجية .

أما قواعد الاختصاص النوعي فهى من النظام العام بغير نزاع ، ومع ذلك فإن الحكم الصادر من محكمة الجنح في جنائية يمكن استثناء أن يحوز قوة الشيء المحكوم فيه إذا أصبح نهائياً . لماذا ؟ يمكن تعليل ذلك بأن المحكمة الجزئية تملك النظر في جميع الأوصاف القانونية التى تقتضيها صحة تكييف الواقعة . فإذا ظهر لها أنها تدخل في اختصاصها قضت في موضوعها ، وإلا قضت فيها بعدم الاختصاص . وإذا قضت في موضوعها فذلك يتضمن قضاء منها بالاختصاص بنظرها . والحكم في الاختصاص — به أو بعدمه ، وسواء أكان صريحاً أم ضمناً — يحوز حجية كاملة كالحكم في الموضوع سواء بسواء . بل لقد سبق أن بينا كيف أن قانون الاجراءات منح قاضى الجنح سلطة تجنيح الجنائية — متى صح فيها التجنيح — الى جانب إمكان الحكم فيها بعدم الاختصاص إذا لم يصح فيها . كما بينا كيف أن الحكم منه بعدم الاختصاص يحوز حجية كاملة تمنع من إمكان

(١) نقض ١٨ / ٤ / ١٨٩٦ القضاء س ٣ من ٢٨٢ .

(٢) نقض ٢٨ / ١٢ / ١٩٠٧ المجموعة الرسمية س ٩ من ٩٧ .

(٣) نقض ١٧ / ٥ / ١٩٠٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢١٧ من ٦٦٢ و ٧ / ٢ / ١٩٠٥ س ٦ رقم

عرض الدعوى عليه من جديد . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الحكم منه بالاختصاص يمنع أيضاً من إمكان عرض الدعوى من جديد على جهة أخرى . وهذه النتيجة تستتبع تلك بالضرورة ، وبحكم اللزوم العقلي .

ثانياً - صدور الحكم من محكمة تملك الفصل في الدعوى بأوصافها المختلفة :

استقرت محكمتنا العليا على أنه يشترط ، لعدم إمكان محاكمة المتهم عن ذات الواقعة مرة أخرى إذا سبق أن حوكم عنها ، أن تكون للمحكمة الأولى سلطة الفصل في هذه الواقعة بجميع أوصافها وعلى الأخص الوصف الأشد . وقد ذهبت إلى ذلك مرتين : أولاً في دعوى حوكم فيها المتهم — وهو من العسكريين — أمام مجلس عسكري عن واقعة إحراز مخدر بوصفها جريمة مخالفة للأوامر العسكرية ، فقضت بأن هذه المحاكمة لا تحول دون محاكمته من جديد عن نفس الواقعة بوصفها جنحة إحراز نفس هذا المخدر طبقاً لقانون المخدرات (١) . ثم عادت من جديد لتطبق نفس القاعدة على واقعة ضرب أفضى إلى عاهة مستديمة قدم فيها المتهم — وهو من العسكريين أيضاً — إلى المجلس العسكري ف قضى بجلده ٣٥ جلدة وسجنه مع الأشغال الشاقة مدة ٥٦ يوماً . فذهبت محكمة النقض إلى أن الحكم الصادر من هذا المجلس عن الواقعة بوصفها فعلاً مضراً بحسن الانتظام وبالضبط وبالربط العسكري لا يحول دون إعادة محاكمة المتهم أمام المحاكم العادية عن نفس الواقعة بوصفها جنائية ضرب أفضى إلى عاهة مستديمة . وقد بنت رأيها على ما يلي من الأسباب :

« ومن حيث إنه وإن كان لا يجوز قانوناً محاكمة الشخص أكثر من مرة عن فعل جنائي وقع منه إلا أنه يشترط لذلك أن يكون الفعل واحداً في الماكتين ، وأن تملك المحكمة الأولى الفصل فيه بجميع أوصافه المختلفة ، وعلى الأخص ، وصف الجريمة الأشد . فإذا كانت المحكمة الأولى لا تملك تعديل الوصف المرفوعة به الدعوى أمامها ، وكان هذا الوصف مقررراً للجريمة الأخف ، فإن الحكم الصادر منها على هذا الأساس لا يمنع من إعادة محاكمة المتهم عن الجريمة الأشد .

« وحيث إن المجالس العسكرية ليست إلا محاكم استثنائية مقيدة بحسب وظيفتها بأن تفصل في الدعاوى المرفوعة أمامها على أساس أوصاف معينة . ولا تملك كما هو الشأن بالنسبة للمحاكم العادية تعديل تلك الأوصاف ، فإذا هي حكمت في دعوى على أساس الوصف الذي يتفق مع القوانين العسكرية ، وكانت الواقعة تتحمل أن توصف بوصف جريمة أشد ، جاز محاكمة المتهم أمام المحاكم العادية عن الجريمة الأشد ، (٢) وهو قضاء واضح يغني بذاته عن التعليق .

حجية التكيف الجنائي من النظام العام :

انقضاء الدعوى الجنائية — على وجه عام — من النظام العام سواء بالحكم النهائي أم بغيره . وإذا كان الحكم النهائي يعتبر قرين الصحة بحكم قرينة قانونية مطلقة ، فهو كذلك في نطاق تكيف الواقعة

(١) نقض ٢٢ / ٢ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٩٢ ص ٢٤٨ .

(٢) نقض ٢٣ / ٢ / ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٥٩ ص ٦١٩ .

بما يحول دون إمكان تجديد الدعوى عنها بتكييف آخر جديد . ومتى كان اختلاف التكيف لا يمس في شيء عناصر الحجية على ما بيناه ، فوضعه من حيث تعلقه بالنظام العام موضعها تماماً . ولذا فيمكن التمسك بالقرينة المؤسدة عليه ولو لأول مرة لدى محكمة النقض ، كما يكون لمحكمة الموضوع أن تتناولها وترتب الاثر المترتب عليها من تنقأ نفسها ؛ وهو عدم إمكان عرض الواقعة عليها من جديد ولو بتكييف جديد ؛ بل عليها ذلك في الواقع ؛ ولو تنازل المتهم عن إبداء مثل هذا الدفع .

الحكم في فرنسا :

لا يوجد في القانون الفرنسي نص يحدد مدى حجية الحكم الجنائي على الدعوى الجنائية - وعلى وجه خاص - في شأن تكيف الواقعة . لذا نجد هناك اتجاهين متضاربين ساد أولهما في القضاء وساد ثانيهما في الفقه .

فالإتجاه القضائي ؛ وعلى الاخص قضاء النقض . يميل ومنذ زمن طويل إلى القول بأن الحكم في واقعة بمقتضى تكيف قانوني معين لا يحول دون إمكان إقامة الدعوى عنها بتكييف آخر جديد لم يعرض على المحكمة فيما سبق ولم نقل كليتها فيه . متى جد من ظروف الواقعة ما يسمح بذلك . ولذا قضى هناك بأن صدور الحكم في الواقعة بوصفها جنحة قتل خطأ لا يحول فيما بعد دون تجديد الدعوى عن نفس الواقعة بوصفها جنائية قتل عمد تأسيساً على أن المراد بالواقعة التي نحوز الحجية هي الواقعة القانونية دون الواقعة المادية (١) . وبعبارة أخرى ذهب هذا القضاء في أحكام متعددة إلى أنه يلزم للدفع بحجية الشيء المحكوم فيه فضلاً عن وحدة الواقعة وحدة وصفها القانوني (٢) . بالإضافة طبعا إلى وحدة الموضوع والخصوم .

أما الإتجاه الفقهي السائد فهو يميل على العكس من ذلك إلى القول - مثلاً قالت محكمتنا العليا حتى قبل وضع نص صريح - بأن الحجية تشمل الواقعة بصرف النظر عن الوصف القانوني الذي أسبغه عليها الحكم النهائي ؛ ولذا يتمتع إقامة الدعوى عنها من جديد بتكييف آخر (٣) . فهو يتفق في ذلك مع ما استقر في بلادنا فقهاً وقضاء ، ثم تشريعاً .

(١) نقض فرنسي في ٢٠ / ٢ / ١٩٣١ سيري ١٩٣٢ - ١ - ٢٧٣ وراجع تفصيلاً له فرودوندييه دي فابر ص ٨٨٥ وبوزا ص ٩٥٤ ودالوز ج ١ ص ٣٨٥ فقرة ٤٥ .
(٢) راجع أيضاً نقض ٣ / ٦ / ١٨٤٧ المجلة الجنائية ١٤٩ و ٨ / ٤ / ١٨٧٣ دالوز ١٣ - ١ - ١٦٤ والدوائر المجتمعة في ١٠ / ١ / ٨٧٦ سيري ٧٧ - ١ - ٤١ و ١٩ / ١٢ / ١٩٣٥ دالوز الأسبوعي ١٩٣٦ ص ٨٦ . وراجع مانجان في الدعوى العمومية والمذلة فقرة ٤٠٩ وبوتيه فقرة ٨٩٩ .
(٣) راجع مثلاً : جازو لإجراءات ج ٦ فقرة ٢٢٧٥ - ٢٢٧٨ وفستان هيلي ج ٢ فقرة ١٠٠٥ وما بعدها وأورتولان فقرة ١٧٨٨ ولاكوست فقرة ٩٧ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ وفيل س ٤٤٠ وما بعدها ومكارنو ج ٢ ص ٧١٢ فضلاً عن الراجع الآنف الإشارة إليها في هامش (١) من الصفحة السابقة .

البحث الثاني

حجية التكييف الجنائي على الدعوى المدنية

إذا كان لتكييف الواقعة حجته على الدعوى الجنائية ، فإن له أيضا حجته على الدعوى المدنية سواء أكانت هذه أقيمت أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية أم أمام القضاء المدني . وقد أقرت ذلك المادة ٥٦ من قانون الإجراءات عند ما نصت على أنه : يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها ...

وهذه المادة لا مقابل لها أيضا في القانون الفرنسي ، وإن كان الفقه السائد هناك يقر حجية الحكم الجنائي على الدعوى المدنية ، فيما يتعلق بثبوت إسناد الواقعة إلى المتهم ، أو عدم ثبوته ، على الأقل عندما لا يبنى الحكم الجنائي على البراءة لمجرد سبب عدم كفاية أدلة الادانة . ويستند في إقرار هذه الحجية على وجه خاص إلى ما ورد في المادة ٦٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي في خصوص حجية الحكم الصادر من القضاء الجنائي بتزوير المحررات الرسمية (١).

أما المادة ٥٦ من قانون إجراءاتنا فقد فصلت في مسائل خلافية كثيرة في الفقه الفرنسي — ولا زالت كذلك حتى الآن — ويعيننا منها هنا ما ورد فيها صراحة من حجية الحكم الجنائي على الدعوى المدنية فيما يتعلق بالوصف القانوني للواقعة التي فصل فيها ، لا بوقوعها ونسبتها إلى فاعلها فحسب .

ومقتضى هذا النص أنه إذا اعتبرت المحكمة الجنائية الواقعة مثلاً جناية ضرب أفضى إلى الموت أو إلى العاهة المستديمة لقيام رابطة السببية بين فعل الضرب والنتيجة المشددة للعقوبة ، فلا يكون للحكم المدني أن تنفي هذه الرابطة وتقدر التعويض عن فعل الضرب وحده كما لو كانت الواقعة مجرد جناية ضرب بسيط . والعكس صحيح أيضا .

ولأنما حجية التكييف الجنائي على القاضي المدني يحدد نطاقها مدى اتصال هذا التكييف بمبدأ استحقاق التعويض ، وتعيين مقداره فحسب . وكل خطأ جنائي — وصف جناية أم جناية أم مخالفة — يقتضي الحكم بالتعويض المدني عند توافر الضرر ورابطة السببية بينه وبين الخطأ . ومقدار التعويض يتوقف على أية حال على مقدار الضرر لا الخطأ . فكأن حجية التكييف الجنائي تظهر أهميتها على وجه خاص عندما تتطلب الجريمة نتيجة معينة تقتضي تغيير تكييفها . بما يقتضي في النهاية مساءلة فاعلها مدنياً عن تعويض الضرر الناجم عن هذه النتيجة بالذات ، كما

(١) راجع في هذا الموضوع أوربي ورو طبعة هـ فقرة ٧٩٦ من ٤٦٤ وإسبانيه ج ٢ فقرة ٧١ من ٤٢١ - ٤٢٣ ، وقبل طبعة ٤ من ٤٦٣ . ورسالة vaticos عن حجية الحكم الجنائي على المدني باريس سنة ١٩٥٣ فقرة ١٠٠ وما بعدها من ٨٧ .

هى الحال فى جرائم الجرح والضرب على النحو الذى يبينه آتقاً . ويستوى هنا أن يكون من شأن التكيف الجنائى المعطى للواقعة أن يسبغ عليها نوعاً دون آخر فى نطاق تقسيم الجرائم إلى جنابات وجنح ومخالفات ؛ أم أن يكون خارج نطاق هذا التقسيم ، بمعنى أنه لا يمس نوع الواقعة فى شىء .

وبعبارة صريحة وردت فى عجز المادة ٥٦ ؛ إجراءات لا يكون للحكم الجنائى قوته على الدعوى المدنية . إذا كان مبنياً على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون ، وبعبارة أخرى أنه إذا كان تكيف الواقعة كما انتهى إليه القاضى الجنائى أنه لا جريمة فيها فإنه لا حائل يحول دون قضاء القاضى المدنى بالتعويض على أساس أن نفس الواقعة تكون مثلاً فعلاً خاطئاً ضاراً مما يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر طبقاً للمادة ١٨٣ من القانون المدنى .

ولا مندوحة من أن نلاحظ فى النهاية أن حجية الحكم الجنائى على القاضى المدنى تعد فى كافة عناصرها من النظام العام ، بما فى ذلك جانبها المتصل بتكييف الواقعة ، فليس لمن تقررت له أن يتنازل عنها . بل إن المحكمة تقييد بقواعدها من تلقاء نفسها بغير انتظار طلب أو دفع من صاحب الشأن . وذلك حين أن حجيت الحكم المدنى على الدعوى المدنية ليست من النظام العام ، بل هى من الحقوق الخاصة إن شاء صاحبها التمسك بها أو التنازل عنها . وليس للقاضى أن يتقيد بها من تلقاء نفسه (١) . وهذه القاعدة إن هى إلا تطبيق لأصل عام مقتضاه أن انقضاء الدعوى المدنية لا يتعلق بالنظام العام ؛ ولو كانت مرفوعة أمام القضاء الجنائى بالتبعية للدعوى الجنائية ؛ متى كان سبب الانقضاء متصلاً بالدعوى المدنية وحدها دون الجنائية . فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ؛ ولا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض (٢) .

(١) راجع الدكتور السهورى فى « الوجيز » ص ٧٣١ ، ٧٣٢ الملحق .

(٢) راجع فى تطبيق ذلك على انقضاء الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى بالمحكى السابق نفس ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بمجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٦٨ ص ٣١١ .

الجانب الثالث للبحث

خلاصة ما تقدم

إن تقسيم الجرائم في القانون المصري تقسيماً ثلاثياً إلى جنایات وجنح ومخالفات تقسيم أساسی فی بیان هذا القانون . فعلى اعتبار الواقعة من نوع دون آخر تتوقف نتائج باللغة الجسامة فی نطاق القانونین معاً ؛ الموضوعی والإجرائی .

وتكیيف نوع الواقعة بحسب العقوبة المقررة لها فی التشريع حل مقبول لا ينبغي أن يثير اعتراضاً جوهرياً . ولكن هذا لا يمنع أنه يدق إلى حد كبير في أحوال متعددة — رغم وضوحه بحسب الظاهر — فيثير مشكلات عملية على نطاق واسع فضلاً عن مشكلة تحديد النوع في حد ذاته . وقد جعلنا موضوع هذا البحث الأمرين معاً ، أمر التكييف كشكلة قائمة بذاتها ؛ ثم أمر المشكلات الكثيرة العملية المنفرعة عنه والمترتبة عليه . وبالنظر إلى استطالة أجزائه بما اقتضى نشرها على أعداد كثيرة من هذه المجلة رأينا أنه يحسن أن نلخص نقاطه هنا تلخيصاً سريعاً ، مقصوداً على عرض الحلول العملية السائدة حالياً في القضاء ، وفي نصوص التشريع إن وجدت ضناً بوقت القارىء . الذي قد لا يتسع وقته لتتبع البحث من أوله . ولعل ذلك يكون في نفس الوقت تمهيداً ملائماً لدعوة الشارع — في الجانب المقبل — إلى التدخل بوضع نصوص مطلوبة في نطاق معين حيث لا توجد النصوص ، مع اقتراح صورة معينة لهذا التدخل المقترح .

وقد رأينا أن تقدم هذه العجالة على الترتيب الآتي :

أولاً : في شأن أثر أحوال التخفيف والتشديد على وجه عام .

ثانياً : في شأن أثر تغيير الوصف وتعديل التهمة .

ثالثاً : في شأن قواعد الاختصاص والاحالة والتجنيد بقدر اتصالها بنوع الواقعة .

رابعاً : في شأن رقابة النقص على تكييف الواقعة .

خامساً : في شأن حجية الشيء المحكوم فيه بقدر اتصالها بتكييف الواقعة .

* * *

أولاً — في شأن أثر أحوال التخفيف والتشديد على وجه عام :

بيننا في الجانب الأول من البحث كيف أن تحديد نوع الواقعة يدق على وجه خاص — وإلى حد كبير — عند تداخل عوامل متعددة لتخفيف العقوبة أو لتشديدها . وذلك مثلاً عند تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة (م ١٧ ع) ، أو عند توافر عذر قانوني مثل عذر حداثة السن (م ٦٦ ع) ، أو عذر الاستفزاز المشار إليه في المادة ٢٣٧ ع ؛ أو عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة (م ٢٥١ ع) أو عذر أخذ مسكوكات مزورة بصفة أنها جيدة والتعامل بها بعد

العلم بحقيقتها (م ٢٠٤ ع) . ففي كل هذه الأحوال يجوز الحكم بعقوبة الجنحة بدلا من عقوبة الجناية المقررة أصلا للواقعة ؛ أو يجب ذلك . فما هو الأثر المترتب على هذا الجواز — أو الوجوب — في تعيين نوع الواقعة ؟ . لقد عرضنا شتى النظريات المتضاربة في هذا الشأن ؛ كما استعرضنا قضاء محكمتنا العليا . و انتهينا في ضوء الفقه والقضاء السائدين إلى النتائج الآتية : —

(أ) أن تطبيق المادة ١٧ ع على الواقعة ليس من شأنه أن يمس في شيء نوعها كجناية . وأنها تخضع بالتالي لأحكام الجنايات في نطاق القانونين الموضوعي والإجرائي معاً .

(ب) أن عذر حداثة السن ليس من شأنه بدوره أن يمس في شيء وصف الواقعة كجناية . وأنها تخضع بالتالي لأحكام الجنايات في نطاق القانونين الموضوعي والإجرائي معاً ؛ لأنه عذر مبنى على اعتبار شخصي بحت . وذلك مع مراعاة القواعد الخاصة التي قررها التشريع لجنايات الأحداث فيما يتعلق بالاختصاص بنظرها ، وهي لا تمس في شيء طبيعة جناية الحدث .

(ج) أن عذر الاستفزاز الوارد في المادة ٢٣٧ ع ، وهو قتل الزوجة متنبسة بالزنا هي ومن يزني بها يبدو أن من شأنه — في قضاء النقض السائد — أن يضني على الواقعة صفة الجنحة . إذ أنه ملازم للقاضي ، وكأن الشارع إذ يفرض عليه الحكم بعقوبة الحبس — متى توافرت أركان العذر — يضع جريمة خاصة عقوبتها أساسا عقوبة الجنحة لا الجناية .

(د) أن عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة الوارد في المادة ٢٥١ ع لا يمس في شيء طبيعة الجناية التي تظل محتفظة بوصفها الأصلي ، غاية ما هناك أن القانون أجلز للقاضي هنا أن يحكم بعقوبة الحبس بدلا من عقوبة الجناية . أو هو طبقا لقضاء النقض خير القاضي — متى توافرت أركان العذر — بين تطبيق المادة ١٧ ع التي لا تمس في شيء طبيعة الجناية ، وبين الحكم بعقوبة الحبس . ومن ثم يبدو أن الراجح في ضوء هذا القضاء أن الواقعة تظل على وصفها الأصلي وتخضع لأحكام الجنايات في نطاق القانونين الموضوعي والإجرائي معاً .

(هـ) أن عذر أخذ مسكوكات مزورة بصفة أنها جيدة والتعامل بها بعد العلم بحقيقتها (م ٢٠٤ ع) كان من شأنه أن يضني على الواقعة صفة الجنحة أو المخالفة بحسب العقوبة الجائز الحكم بها والتي تتوقف على قيمة المسكوك دون غيره وذلك بحسب السائد قبل تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٥ . أما الآن فإن الواقعة تعد جنحة دائما لأنه عذر ملازم للقاضي . بل من شأنه في الواقع أن ينشئ جريمة على حدة Sui-générís عقوبتها عقوبة الجنحة دائما . ومن ثم ينبغي أن تعامل

(١) ذلك أن هذه المادة أصبحت بعد التعديل تنص على أن « كل من قبل بحسب نية عملة ، قلعة أو زيفه أو مزورة ثم تعامل بها بعد علمه بعبثها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها » . ويلاحظ أثر هذا التعديل الحديث على ماورد عند بحث هذه المادة قبل تعديلها وذلك في عدد نوفمبر

الواقعة على هذا الأساس سواء في نطاق القانون الموضوعي أم الإجرائي .

(و) أن أحوال التشديد ، وسواء أكانت عينية كالإكراه في السرقة وهتك العرض أم شخصية كصفة الطبيب أو الجراح أو الصيدلي أو القابلة في الاسقاط من شأنها على وجه عام أن تضي على الواقعة صفة الجناية لا الجنحة . ما دامت العقوبة المقررة تصبح عقوبة جنسية لا جنحة . وذلك بالنسبة لجميع الحلول الموضوعية والاجرائية ، وبغير جدل يذكر في هذا الشأن .

(ز) إلا أنه فيما يتعلق بظرف العود المتكرر — وهو من أحوال التشديد العامة الشخصية في جرائم معينة حددها الشارع (م ٥١ و ٥٤ ع) — استقر قضاء محكمتنا العليا على اعتبار هذه الجرائم « قلقة النوع » ، يستقر نوعها نهائياً بنوع العقوبة المحكوم بها . فهي جنائيات إذا قضى فيها بالأشغال الشاقة المؤقتة . وهي جنح إذا قضى فيها بالحبس . ذلك أن التشديد فيها جوازي للمحكمة على خلاف أحوال التشديد الأخرى عينية كانت أم شخصية .

ونعتبر هذه الجرائم جنائيات عند صدور الحكم بعقوبة الجنائية من محكمة الجنائيات حضورياً . وحتى إذا كان غائباً فإن الواقعة تعتبر جنسية بالأقل في نطاق تقادم العقوبة عملاً بنص المادتين ٥٢٩ . ٣٩٤ إجراءات . كما تعتبر جنحاً عند الحكم فيها بعقوبة الحبس إما من محكمة الجنائيات . وإما من محكمة الجنح متى أصبح نهائياً . وحتى قبل أن يصبح كذلك فإن الراجع عملاً هو أن تعتبر الواقعة جنحة ، ولو أنه لا يوجد قضاء مضطرد لمحكمتنا العليا في هذا الشأن .

ويلاحظ أن الواقعة لا تحال إلى المحكمة الجزئية عند العود المتكرر إلا بمقتضى نظام التجنيح . ولكنها لا تصبح جنحة بسبب ذلك ، إذ لا أثر له على تكييف الواقعة ، بل بسبب الحكم فيها بعقوبة الجنحة فحسب . أو بعبارة أدق يمكن القول أن الأصل في هذه الجرائم أنها جنح بحسب الرأي السائد ، وذلك حتى يقضى فيها بالفعل بعقوبة الجنائية . ومن ثم فهي جنح في نطاق تقادم الدعوى على الأقل حتى ولو لم تكن الدعوى قد أقيمت أمام محكمة الموضوع بعد .

ثانياً — في شأن أثر تغيير الوصف وتعديل التهمة :

لا تقتصر مشكلات التكييف على تحديد نوع الواقعة عند توافر ظرف قضائي مخفف أو عذر قانوني ، أو اعتبار مشدد للعقوبة كالعود : وإنما ترتدى مشكلات التكييف رداءً خاصاً من الدقة . ذا طابع إجرائي بحث — عند ما تقوم المحكمة بتغيير وصف الواقعة عن الوصف الذي أقيمت به ابتداءً . وكذلك عند تعديل التهمة بسبب إضافة الظروف المشددة التي تظهر من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة : بما يقتضى تغيير نوعها . وتصبح المسألة هنا ليست مسألة تكييف في ذاته بقدر ما هي مسألة تحديد الآثار الاجرائية المختلفة المترتبة على هذا التغيير وما يخضع منها للوصف القديم دون الجديد أو للجديد دون القديم .

وقد تعرضنا لذلك تفصيلا - على وجه خاص - في شأن بحث طرق الطعن الجائزة في الحكم ، ثم في شأن تقادم الدعوى وتقادم العقوبة .

ويمكن تلخيص هذه الحلول فيما يلي :

(١) ففي شأن بحث طرق الطعن الجائزة في الحكم يبدو أن إجماع أحكام النقض يجعل الاعتبار للوصف الذي أقيمت به الدعوى دون غيره . فالحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات في دعوى أقيمت بوصفها جناية يبطل بحضور المتهم أو بالقبض عليه (م ٣٩٤ إجراءات) ولا يخضع لنظام المعارضة (م ٣٩٧) ولو كان بعقوبة جنحة لا جناية ، والدعوى التي تقام بوصفها جنحة يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها بالنقض ولو اعتبرها هذا الحكم مخالفة لا جنحة . وبغير بحث في الأسباب .

وإذا كانت محكمتنا العليا قد ذهبت إلى ذلك عند تغيير الوصف صراحة في نطاق المادة ٣٠٨ إجراءات ، وكذلك عند تدخل تعديل تشريعي لاحق لإقامة الدعوى بغير من نوعها ؛ فينبغي أن يكون هذا هو الحل عند تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة (م ١٧ ع) ؛ أو الأعذار القانونية عندما تقتضى الحكم بعقوبة جنحة بدلا من جناية . فالعبرة في جواز الطعن من عدمه هي دائما بالوصف الذي أقيمت به الدعوى دون غيره . فهذا حل صائب في قضاء مستقر .

(ب) أما في شأن تقادم الدعوى فيبدو أن القضاء السائد يرى أن يكون الاعتبار لحقيقة وصف الواقعة في تقدير قانون العقوبات مع تباين في كيفية تطبيق هذه القاعدة بحسب الأحوال . — فإذا أقيمت الدعوى بوصفها جناية ولكن قضت فيها المحكمة بعقوبة جنحة عملا بنظام الظروف القضائية المخففة أو الأعذار القانونية ، فالحكم الصادر فيها يعتبر في جناية أو جنحة بحسب مصدر التخفيف ، وأثر الظرف القضائي أو العذر القانوني على التفصيل الذي يبناه فيما سبق مستمد من إياه من السائد في فقهاء المصري وفي قضاء محكمتنا العليا (١) ولا يختلف الحل عن ذلك إذا لم تكن قد أقيمت الدعوى بعد أمام محكمة الموضوع . بل لازالت في مرحلة الاستدلال أو التحقيق الابتدائي .

— أما إذا قامت المحكمة بتغيير الوصف أو تعديل التهمة طبقا للمادة ٣٠٨ إجراءات فهنا يكون المرجع في تحديد صحيح وصف الواقعة بحسب تقدير قانون العقوبات هو رأى الحكم الذي قام بالتغيير أو بالتعديل . ولا يختلف الحل عن ذلك إذا كان مصدر هذا أو ذاك هو تدخل نص تشريعي جديد أثناء سير الدعوى مادامت العبرة في هذا النطاق هي في نهاية المطاف - بصحيح وصف الواقعة في تقدير القانون .

ومع ذلك فيلاحظ أنه في نطاق تقادم الدعوى يكون الحكم بالضرورة لم يصبح نهائيا بعد . ومن ثم فإن القول بأن المرجع للوصف عند تغييره أو تعديله طبقا للمادة ٣٠٨

(١) راجع أيضا عددي أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ من هذه المجلة .

إجراءات يكون إليه دون غيره حل - وإن كان قد ساد في القضاء - ولعل هذا بقرينة أن هذا الوصف يكون أكثر انطباقاً على ما استظهرته المحكمة من وقائع الدعوى بالفعل ، إلا أنه يصح أن يكون مع ذلك محلاً لاكثر من اعتراض فقهي من الاعتراضات التي قابلناها عند مناقشنا قيمة هذا الوصف في شأن بحث طرق الطعن الجائزة في الحكم (١) وهو ما سيدفعنا في الجانب المقبل من البحث إلى اقتراح حل آخر بنص تشريعي صريح ، هو نفس الحل السائد حالياً في شأن بحث جواز الطعن في الحكم .

(ح) وفي شأن تقادم العقوبة يبدو أن الخلل لا يختلف عنها في شأن تقادم الدعوى . إذ هي يجب أن تكون كذلك في ظل الوضع الحالي لنص المادتين ٥٢٨ ، ٥٢٩ لإجراءات .

فمثلاً من الأحكام التي صدرت في شأن تقادم العقوبة في جريمة من جرائم العود المتكرر ما انتهى إلى أن يجعل الاعتبار في شأن تقادم العقوبة لنوع العقوبة المقضى بها ، وذلك على أساس أن هذه الجرائم قلقة النوع فيتحدد نوعها بنوع العقوبة المحكوم بها . وهو قضاء مستقر لمحكمة العليا في هذا النوع من الجرائم بالنسبة لكافة الآثار الموضوعية أو الاجرائية التي تترتب على تكيف الجريمة بأنها من نوع أو آخر بحسب الأحوال .

ومنها ما صدر في شأن الحكم على متهم بجناية بعقوبة الجنحة نتيجة تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة (م ١٧ ع) فاعتبر أن الواقعة تظل جنائية ، وتقادم العقوبة المحكوم بها بالمدة التي تقادم بها العقوبة في الجنايات ، وذلك اعتباراً للرأي الذي يعتنقه القضاء والفقهاء السائدان من أنه لا أثر للظروف القضائية المخففة في طبيعة الجناية ، سواء أقبل الحكم بعقوبة الجنحة . أم بعد الحكم فيها بالفعل .

* * *

ثالثاً — في شأن قواعد الاختصاص والإحالة والتجنيع بقدر اتصالها بنوع الواقعة :

قد أثير البحث في تكيف الواقعة عند التعرض لبعض قواعد الاختصاص والإحالة والتجنيع وما يقتضيه تطبيق هذه القواعد على وجه صحيح من ضرورة البت في حقيقة وصفها الذي رأينا كثيراً ما يتراوح في هذا النطاق بين الجنائية والجنحة على وجه خاص . وقد عرضت لنا فيه جملة مبادئ تبدو أكثر استقراراً في العمل ، خصوصاً في قضاء النقض تحت سلطان قانون الإجراءات الجديد : وقد استمد بعضها من نصوص صريحة فيه . أو من تأويل نصوص أخرى قد تحتل أكثر من تأويل . أو اضطررنا في بعضها على ما كان قد اعتنقه نفس هذا القضاء من رأي تحت سلطان قانون تحقيق الجنايات ، خصوصاً في أواخر العهد به . وقد عالجنا هذه المبادئ المختلفة في مناسبتين : —

(١) ارجع ما ورد في هذا الخصوص في عدد يناير سنة ١٩٥٧ ص ٥١٤ من هذه المجلة .

أولاهما : عندما تعرضنا لبعض القواعد الاجرائية التي لا ينبغي أن يكون لها أى أثر عند رغبة تكيف الواقعة على وجه صحيح . والتي كانت في بعض الأحيان مصدراً لوجوه من التعثر في الرأي : -

- ولذا يندنا كيف أن تمنح الجناية لا أثر له في تكيفها .

- وأن إحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية خطأ لا أثر له في تكيفها . وذلك إلى حين صدور حكم نهائي حائز حجية الشيء المقضي به باعتبارها جنحة .

- وأن إحالة الجنحة إلى محكمة الجنايات لأى سبب كان لا أثر له في تكيفها . وذلك أيضا إلى حين صدور حكم نهائي حائز حجية الشيء المقضي به باعتبارها جنابة .

وثانيتها : عندما تعرضنا لبحث اتصال تكيف الواقعة بتحديد طرق الطعن الجائزة في الحكم . فقد وجدنا أنه بما يقتضيه هذا التحديد من زوايا مختلفة التعرض لجملة قواعد أخرى كانت في بعض الأحيان مصدر نقاش وتضارب في الرأي .

- ولذا يندنا كيف أن العبرة في بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات تكون بالوصف الذي أقيمت به الدعوى . لا بأى وصف آخر .

- وكيف أن الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الواقعة لأنها جنابة لا يجوز الطعن فيه بالنقض استقلالاً مهما بنى على خطأ في التكيف . وذلك إلا إذا كان هذا الحكم دالاً بذاته على أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون بحيث لا يرجى إصلاحه من محكمة الجنايات .

- وكيف أنه لا يجوز بعد هذا الحكم من محكمة الجنح بعدم الاختصاص بنظرها الدعوى لأنها عن جنابة إعادة الدعوى إليها بأية صورة - متى أصبح الحكم نهائياً . ولا تجوز هذه الاعادة حتى عن طريق تجديد الدعوى .

- وكيف أن التضارب بين الحكم النهائي من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبين القرار بإعادة الدعوى إليها متى أصبح نهائياً بدوره قد اعتبرته محكمتنا العليا في قضائها المستقر حالياً من صور تنازع الاختصاص السلي الذي يرفع إليها بغير ميعاد لتعيين المحكمة المختصة بناء على ما تراه هي من جهة صحيح تكيف الواقعة في تقدير القانون . فضلاً عن صحيح تطبيق قواعد الاختصاص النوعي .

وهذه القواعد ، وإن كانت قد تعرضت في بعض الأحيان لعوامل شتى من الغموض وتضارب الرأي ، إلا أنه يمكن القول الآن بأنها قد استقرت إلى حد كاف ، فلم تعد ماثراً لأوجه الجدل التي يثيرها ما يربط على تكيف الواقعة بأنها من هذا النوع أو ذاك في النواحي الاجرائية الأخرى .

رابعاً - في رقابة النقض على التكييف بقدر اتصاله بالتقسيم الثلاثي للجرائم :

بيننا كيف أن التكييف يعد على وجه عام مسألة قانونية لا موضوعية ، وكيف أنه في نطاق اعتبار الواقعة جنائية أو جنحة أو مخالفة يخضع لرقابة النقض بغير نزاع ما دام يستند إلى أصول ثابتة في التشريع الموضوعي والاجرائي معاً . ولذا فإن الخطأ فيه يعتبر خطأ في تطبيق القانون الموضوعي أو في تأويله ، كما يعتبر بطلاناً في الإجراءات بحسب الأحوال فيستوجب في الحالين معاً نقض الحكم . وذلك لا يبنى أن تقدير توافر الظروف التقضائية المخففة أو الأعذار القانونية يعد أمراً موضوعياً إذا بني على القول بالثبوت أو عدمه . أما الخطأ في ركن قانوني مطلوب في عذر قانوني فهو خطأ في القانون مما تملك محكمة النقض مراقبته واصلاح ما اعوج منه في الحكم المطعون فيه .

ومع ذلك فقد بينا كيف أن تكييف الواقعة بأها جنائية أو جنحة أو مخالفة قد يفلت كلية من رقابة النقض بسبب تطلب شرط المصلحة في الطعن على النحو الذي ورد في المادة ٤٣٣ إجراءات والتي رددت بدورها قضاء سابقاً مستقراً لمحكمة العليا ومستنداً في أصله إلى نظرية العقوبة المبررة .

• • •

خامساً - في شأن حجية الشيء المحكوم فيه بقدر اتصاله بتكييف الواقعة :

أما عن حجية الشيء المحكوم فيه بقدر اتصاله بالتقسيم الثلاثي للجرائم فقد بينا كيف أن الرأي السائد في فقهاء المصري وفي قضاء محاكمنا هو أن حجية الشيء المحكوم فيه تنصرف إلى الواقعة نفسها فتحول بعد الحكم النهائي دون إمكان تحديد الدعوى عنها بأي وصف جديد آخر ولو اقتضى اعتبارها مثلاً جنائية بعد جنحة أو جنحة بعد جنائية . وقد أقر قانون الإجراءات الجديد هذا الوضع صراحة في مادتيه ٤٥٤ و ٤٥٥ .

وإذا كان لتكييف الواقعة حجيته على الدعوى الجنائية ؛ فإن له أيضاً حجيته على الدعوى المدنية بقدر اتصاله بمبدأ استحقاق التعويض ، وتحديد مقداره . وقد أقرت المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجديد هذا الوضع أيضاً .

• ينتج •

الزام الشحن والتفريغ

في عقد النقل البحري

للدكتور على جمال الدين عوض

مدرس القانون التجارى والقانون البحرى

بكلية الحقوق — جامعة القاهرة

١ — يتضمن تنفيذ عقد نقل البضائع القيام بعدة عمليات مادية تهدف كلها إلى تحريك البضائع من مكان إلى مكان آخر . وتبدأ هذه العمليات بأن يتلقى الناقل أو عماله البضاعة المراد نقلها من طالب النقل ، فيقوم بشحنها على السفينة أى برفعها من على الرصيف إلى ظهر السفينة . وقد لا يمكن البدء فى عملية الشحن فوراً فيقوم الناقل بحفظ البضاعة فى مخازنه لحين امكان شحنها . وبعد الشحن توضع البضاعة فى المكان المخصص لها من السفينة بطريقة مرتبة منسقة تضمن لها وللسفينة السلامة طول الرحلة وحتى الوصول حيث تبدأ عملية انزالها من السفينة أى تفريغها ليتمكن المرسل إليه من استلامها ، وينتهى بذلك عقد النقل .

على أن هذه العمليات لا تستوى جميعها من حيث السهولة المادية فى تنفيذها أو من حيث المشاكل القانونية التى تثيرها . بل انه يلاحظ أن العمليات المتعلقة بالبضاعة من وقت دخولها السفينة إلى وقت البدء فى اخراجها منها قلما تثير مشكلة ما لأن البضاعة فى هذه الفترة تكون فى حيازة الربان الذى يعتبر تابعا وممثلا للناقل ، ولذلك فإن الناقل الذى يلتزم المحافظة على البضاعة أثناء هذه الفترة ، يسأل عما يصيبها من هذه العمليات طبقاً للقواعد العامة . هذا ؛ بينما تثار مشكلات عديدة بالنسبة للعمليات الخاصة بشحن البضاعة وتفريغها . وبالنسبة لمركز البضاعة وهى فى حيازة الناقل قبل الشحن وبعد التفريغ إذا بقيت فى حيازته مدة من الزمن . وقد استقر الرأى — فيما يتعلق بالمسألة الثانية — على أن الناقل إذا استبقى البضاعة تحت يده فى مخازنه قبل الشحن أو بعد التفريغ فأنما يحوزها بوصفه ناقلاً وبمقتضى عقد النقل ذاته الذى يبدأ تنفيذه من وقت تلقيه البضاعة من المرسل لا من وقت الشحن كما ينتهى بتسليمها للمرسل إليه لا بمجرد تفريغها . وتبدو أهمية هذه المسألة فى تحديد الأساس الذى يسأل بمقتضاه الناقل عما يصيب البضاعة فى هذه الفترة .

وأما بالنسبة للعمليات الخاصة بالشحن والتفريغ فهى تثير كثيراً من المسائل أهمها تحديد الملزم بها . هل هو الناقل أو الشاحن أو المرسل إليه . وعلى أى أساس يقوم لزام كل منهم ؛ كما أنه كثيراً ما يتفق فى عقد النقل على تنظيم القيام بعملية الشحن والتفريغ طبقاً لشروط أصبحت دارجة مألوفة وإن كان تفسيرها وتحديد المقصود منها لا يزال محللاً للخلاف . ويرجع اضطراب الحلول فى هذه المسألة الى تخلف النصوص التشريعية التى تعالج الموضوع صراحة ؛ وإلى غموض

بعض النصوص التي يحتج بها لتأييد رأى أو لهدم رأى آخر .
٢ - وتكشف كثرة الأحكام وتضاربها في هذا الموضوع عن خطورته العملية، وعن الصعوبة التي تواجهها المحاكم في تحديد موقف كل من الناقل والشاحن والمرسل إليه من البضاعة ومن العمليات الواجبة لشحنها وتفريغها ومسئولية كل منهم ؛ سواء كان العقد خلوا من كل اتفاق خاص ؛ أو تضمن شرطا يتعرض لهذه المسألة . لذلك رأينا أن نساهم - في الدراسات العديدة التي حظى بها هذا الموضوع - ببحث قد يوضح بعض غوامض هذه المسائل .

وسنقسم البحث جزأين ؛ نبحث في الأول حكم النصوص التشريعية والمبادئ العامة في تحديد مدى الالتزام بالشحن والتفريغ ومن الذي يقع عليه وكيف يقوم بتنفيذه طبقا لهذه المبادئ العامة ؛ لكن هذه النصوص وتلك المبادئ كثيرا ما يعدلها اتفاق ذوى الشأن الذي يضمنونه سندات الشحن ولذلك نخص أهم هذه الاتفاقات بالجزء الثانى من هذا البحث .

القسم الأول

الزام الشحن والتفريغ

٣ - من المسلم بوجه عام أن عقد النقل البحرى - كعقد النقل البرى - عقد رضائى بمعنى أنه يكفى لانعقاده الرضا دون حاجة لأن يفرغ هذا الرضا فى شكل معين وبمعنى أنه ينعقد دون حاجة إلى تسليم الشئ المراد نقله للناقل ، فهو عقد ليس شكليا ولا عينيا^(١) وينتج هذا العقد أثره بمجرد انعقاده صحيحا أو من الوقت الذى اتفق على بدء تنفيذه فيه .

٤ - ولما كان عقد النقل ملزما لجانبيه ، فإن الناقل والمرسل يتبادلان الالتزامات من وقت بدء تنفيذ العقد إلى انقضائه بانقضاء الالتزامات الناشئة عنه . ويمكننا أن نقول بإيجاز - أن الناقل يلتزم :

- (١) تلقى البضاعة من المرسل فى المكان والموعده المحدد فى العقد .
- (٢) القيام بشحن هذه البضاعة على السفينة .
- (٣) نقل هذه البضاعة إلى المكان المتفق عليه .
- (٤) تفريغ أو إزال البضاعة من على السفينة .
- (٥) تسليم البضاعة إلى المرسل إليه فى المكان والزمان المتفق عليها .
- (٦) وهو فى كل ذلك يلتزم بالمحافظة على البضاعة من وقت تلقيها إلى وقت تسليمها ويلتزم المرسل :

١ - أن يعهد إلى الناقل بالبضاعة المتفق على قيام الأخير بنقلها فى الوقت والمكان المحددين ليتمكن من تنفيذ التزامه بتلقيها وشحنها ونقلها .

(١) أنظر مع ذلك مناقشة هذه المسألة فى كتابنا الوخير فى القانون البحرى الجزء الأول ١٩٥٦ رقم ٢٦٨ وكذلك ، هينار فى العقود التجارية ٢ - سنة ١٩٥٥ رقم ٨٢٨ من ٢٨٤ ورقم ٨٣٥ من ١٩٤ .

ب - أن يتلقاها منه في ميناء الوصول ليتمكن من القيام بتسليمها وإنهاء التزاماته (ويقع هذا الالتزام على المرسل إليه) .

ج - أن يدفع الأجرة المحددة في العقد بالكيفية المتفق عليها .

والذي يهمننا بصفة أساسية ، التعرض لالتزامات الناقل ، وبالذات لالتزامه بالشحن والتفريغ ففضلا عن أن وقوعه على عاتق الناقل محل خلاف ، فإن الأحكام القانونية التي تنطبق عليه كثيرا ما تعدلها اتفاقات ذوى الشأن ، ولذلك سنعرض أولا لتحديد من يقع عليه هذا الالتزام لنرى بعد ذلك كيف يقوم الملتزم بتنفيذه .

أولا - عبء الالتزام بالشحن والتفريغ طبقاً للقواعد العامة :

هـ - يرى بعض الشراح أن الناقل لا يلتزم القيام بشحن البضاعة في ميناء الرحيل ولا بتفريغها في ميناء الوصول ، وأن هذه العمليات يجب على الشاحن أن يقوم بها بنفسه أو بعماله ، وإن قام الناقل بتنفيذها فإن ذلك يكون لحساب الشاحن وعلى مسؤوليته وباتفاق خاص بحيث لا يعتبر الناقل - في هذا التنفيذ - ناقلاً . وإنما هو ينفذ التزاماً ناشئاً عن اتفاق خاص مستقل عن عقد النقل (١) .

ويعتمد أصحاب هذا الرأي في وجهة نظرهم على بعض نصوص المجموعة البحرية ، فالمادة ٩١ من هذه المجموعة تقول : " تبتدىء المدة اللازمة للشحن أو للتفريغ من وقت إخبار القبطان بأنه مستعد للشحن أو للتفريغ ، مما يفهم معه أن الربان يلزم فقط بوضع السفينة تحت تصرف الشاحن وبإخطاره باستعداده لتلقى البضاعة ، ويكون على هذا الأخير أن يقوم بشحن البضاعة في السفينة . وكذلك تنص المادة ٩٤ على أنه إذا منعت قبل سفر السفينة التجارة مع البلد المقصود السفر إليه تلغى المشاركة الإيجار بدون تعويض لأحد الطرفين على الآخر وإنما على الشاحن مصاريف شحن بضائعه وتفريغها - مما يفهم معه أن الشحن والتفريغ على عاتق الشاحن أصلاً ما دام القسح بسبب أجني عن الطرفين يؤدي إلى أن يتحمل كل منهما ما أداه دون رجوع على الآخر - وتنص المادة ١٠٥ على أنه إذا كانت السفينة مستأجرة كلها ولم يشحنها مستأجرها بقدر حملتها لا يجوز للقبطان أن يأخذ بضائع أخرى بدون رضا المستأجر . وتقول المادة ١٠٦ أنه إذا لم يشحن مستأجر السفينة فيها شيئاً في ظرف الميعاد . . . وبالمثل تقول المادة ١٠٧ أنه إذا لم يشحن المستأجر في الميعاد إلا بعضاً من البضائع . . . وتواجه المادة ١٠٨ حالة ما إذا شحن المستأجر بضائع أكثر من المتفق عليها . وكذلك المادة ١١٥ التي تتكلم عن حالة وقوف الرحلة بسبب قهرى واستحقاق الأجرة بقدر السفر الذي حصل - تقضى في فقرتها الخامسة أن يكون نقل بضائع كل واحد من الشاحنين في هذه الحالة منوطاً به .

هذه النصوص - في نظر القائلين بالالتزام المرسل بالشحن والتفريغ - تفترض كلها أن التزام

(١) دكتور مصطفى طه - القانون البحرى ج ١ سنة ١٩٥٢ رقم ٤٣٧ ، قال في القانون التجارى البحرى سنة ١٩٢٣ رقم ٤٣١ وما بعده ، ليون كان وريتو الطول في القانون التجارى ج ٥ سنة ١٩٣٩ رقم ٧٤٨ ، ٧٨٨ .

الناقل ينحصر في اعداد السفينة التي ستقوم بالنقل لتلقى البضائع . وأن الناقل يكفيه أن يخطر المرسل بذلك ليكون عليه أن يقوم هو بشحن البضاعة على السفينة . وبالمثل عند وصول الرمان إلى ميناء الوصول ، عليه أن يخطر المرسل إليه بوضوله فيجب عندئذ على المرسل إليه أن يتقدم لتفريغ بضاعته ، ولا يكون على الناقل أن يقوم بالشحن أو التفريغ إلا باتفاق خاص وحساب المرسل أو المرسل إليه على ما تقدم .

٦ - غير أن هذا الرأي يخرج بالنصوص المقدمة عن موضوعها ، ولا يتفق مع طبيعة عقد النقل .

٧ - فأما هذه النصوص فهي لا تواجه عقد النقل البحري بالمعنى الدقيق المعروف الآن بل هي تطبيق - في بعض النواحي - لفكرة إيجار السفينة Louage d'un vaisseau وهي الصورة التي واجهتها المجموعة البحرية عند وضعها في أغلب نصوصها ، فهي قد اعتبرت النقل البحري نوعاً من الاجارة يقتصر فيه دور المجهز - المؤجر - على تمكين المستأجر أي المرسل من الانتفاع بالعين المؤجرة (١) وبذلك ألقت على المجهز التزاماً واحداً أساسياً هو تقديم سفينة صالحة للملاحة بالشروط المتفق عليها بين العاقدين . (انظر المادتين ١٠٩ و ١١٦) ، وتركت على المرسل - أي المستأجر - الالتزام بشحن بضاعته باعتبار أن هذه هي العملية الأولى لانتفاعه بالسفينة ، محل الاجارة كما ألزمت بتفريغ البضاعة عند انتهاء الرحلة لأن حقه في الانتفاع ينتهي بانتهائها (٢) .

هذا التصور لعقد النقل البحري غير صحيح إذ المستقر فقها وقضاء أن عقد النقل البحري ليس اجارة للسفينة ، بل هو لا يختلف عن عقد النقل البري في شيء فكلاهما نوع من المقاوله Entreprise يلتزم فيه الناقل (المقاول) بالتزام بتحقيق نتيجة ... obligation de résultat هي تسليم البضاعة بحالتها - كما تسلمها - في المكان والوقت المتفق عليهما ، ولا يقتصر التزامه على تمكين المرسل من الاستفادة من السفينة أداة النقل ، وهذه هي الصورة الغالبة عملاً ، خاصة بالنسبة لحالات النقل بخط منتظم en ligne régulière .

ومع ذلك فهناك حالات تنطبق فيها النصوص السابقة تماماً . تلك هي حالة النقل بسفينة كاملة أو بجزء من السفينة ، ففيها يكفي الناقل أن يعد سفينة ويضعها تحت تصرف المرسل ويكون على هذا

(١) ومن تطبيقات فكرة الإيجار ما قضى به م ٩٠ من ضرورة تعيين السفينة في العقد والمادة ١١٥ من أنه إذا نفذ العقد جزئياً فقد استحققت الأجرة بنسبة ما نفذ ، وم ١١٦ من سقوط حق المجهز في الأجر إذا كانت السفينة عند ابتداء الرحلة غير صالحة للملاحة .

هذه الأحكام لا تتفق إلا مع اعتبار العقد اجارة . بل أن عنوان العمل الخاص بالنقل يتكلم من « سند الإيجار » .

أنظر أيضاً ربيير ، القانون البحري ج ٢ سنة ١٩٥٢ رقم ١٢٤١ .
وكنا بنا في القانون البحري ج ١ سنة ١٩٥٦ رقم ٢٥٧ ص ٢٦٠ .

(٢) ربيير رقم ١٤٨٤ ، سوناج ، في النقل البحري سنة ١٩٢٦ رقم ٢٠ ص ٤٦ هامش (١) .

الآخير أن يقوم بشحن بضاعته ، كما يكون عليه تفريغها (١) وذلك كان حكم العرف الذي قنته المجموعة البحرية في هذا الخصوص والذي كان سائدا وقت وضعها . كما سيتضح ذلك فيما بعد .

٨ - أما في حالة النقل بخط منتظم . وهي حالة النقل بالمعنى الدقيق transport فلا تنطبق هذه النصوص التي تواجه النقل بسفينة كاملة affretement total par charte-parie أو بجزء من السفينة affretement partiel

ولذلك فالمعقول أن يكون على الناقل التزام شحن البضاعة وتفريغها ، لأن عقد النقل ينشئ على الناقل التزاما أساسيا بنقل البضاعة أى بتحريكها وتغيير مكانها ماديا . والتزاما أساسيا بتسليم البضاعة - كما تلقاها - في ميناء الوصول .

أما الالتزام بالنقل فيتضمن التزامات أخرى ثانوية ولكنها لازمة لتنفيذه . من هذه الالتزامات الثانوية التزام الناقل تلقى البضاعة التي يعهد الشاحن بها إليه لنقلها والتزامه بشحنها على السفينة لأن وضعها على السفينة يعتبر المقدمة اللازمة لنقلها . وأما الالتزام بتسليم البضاعة في ميناء الوصول فهو الموضوع الأساسي لعقد النقل وهدف الطرفين من تنفيذه بحيث لا يستطيع الناقل التخلص منه دون أن يجرّد العقد من أهم مقوماته وغاياته . هذا الالتزام بالتسليم يتضمن القيام أولا بالتفريغ لأن ذلك خطوة أولى ولازمة لتنفيذ الالتزام بالتسليم (٢) ولذلك يقع التفريغ - كالتسليم - على عاتق الناقل . وأما الزام الشاحن بالشحن والتفريغ استناداً إلى أن بعض نصوص المجموعة البحرية تلزمه بمصروفات الشحن والتفريغ فهو استنتاج غير سليم ، لأن إلزام أحد الطرفين بنفقات عملية معينة لا يعنى أنه ملزم بالقيام بهذه العملية وإنما يتحدد عبء عمليات تنفيذ العقد طبقاً للدور الذي تفرضه طبيعة العقد على كل من أطرافه ، ويتضح ذلك من أن الشاحن يلتزم بمصاريف عملية النقل ذاتها والمصاريف التي تقتضيها المحافظة على البضاعة أثناء وجودها على السفينة أو في حوزة الربان مع أن عملية النقل وحفظ البضاعة في هذه المرحلة من التزامات الناقل لا الشاحن فيجب إذن عدم الخلط بين الالتزام بأداء عمل معين وتحمل نفقات هذا العمل .

ولإلقاء عبء الشحن والتفريغ على عاتق الناقل دون المرسل إليه هو ما يتفق أيضا وقصد العاقلين ؛ إذ المألوف أن يهدف المرسل إلى وضع البضاعة على الرصيف دون أن يلزم برفعها إلى السفينة وكذلك إلى أن يتسلسل المرسل إليه على الرصيف لا على ظهر السفينة .

٩ - وفي هذا المعنى يقول الأستاذ دانيچون تحت عنوان التزامات الشاحن والمرسل إليه : « عندما يقال إن على الشاحن أو يشحن البضاعة وعلى المرسل إليه أن يفرغها فلا يقصد بذلك أن يتحمل أى منهما بالعملية المادية لرفع البضاعة وتنزيلها من على السفينة ، بل إن الشحن والتفريغ يقعان على

(١) ديبير المرجع السابق رقم ١٤٨٤ .

(٢) أنظر في هذا المعنى ديبير القانون البحري . ج ٢ سنة ١٩٥٢ رقم ١٤٧٨ / مكرر وفارن مع ذلك نشر

المرجع رقم ١٥٢٤ .

في معنى المتن كذلك : هيمار . المرجع السابق رقم ٨٥٩ وما بعده .

الناقل ويتان غالبا بمعرفة الربان باعتبارهما من توابع عملية الرص التي يلتزم بها . ولا يتغير الوضع إلا اذا تضمن العقد شرطا يلقي عبء الشحن أو التفريغ على المرسل أو المرسل اليه . وإنما يجب على الشاحن - في جميع الحالات - أن يشحن البضاعة بمعنى أنه يجب عليه أن يمكن الناقل من الشحن بأن يضع تحت تصرف الربان عند الرحيل البضاعة المتفق عليها ؛ كما أنه يجب على المرسل اليه تفريغ بضاعته بمعنى أنه يجب عليه في ميناء الوصول أن يتسلم البضاعة المنقولة من الربان ، وبعبارة أخرى يلتزم المجهز أو الربان بشحن وتفريغ السفينة بينما يلتزم المرسل والمرسل اليه بشحن وتفريغ البضاعة . (جزء ٣ رقم ١٠٢١ ص ١٩٨) .

كما يقول دامجون في موضع آخر تحت عنوان التزامات المجهز الناقل :

« يجب على الناقل - بواسطة عماله وعلى رأسهم الربان - أن يقوم بشحن البضاعة على السفينة وعليه مصاريف هذه العملية ويتحمل مخاطرها ، (ج ٢ رقم ٨١٥ ص ٦١٢ : في نفس المعنى ديجاردان ج ٢ رقم ٥٥٤ و ٥٥٥ ، ج ٣ رقم ٨١٣) .

١٠ - الالتزام بالشحن والتفريغ في ظل معاهدة بروكسل والمشروع المصري :

تقضى م ٢/٣ من معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن على الناقل بذل العناية والدقة في القيام بشحن البضاعة وتحريكها ورسها ونقلها وتفريغها . وبذلك جعلت المعاهدة التزام الشاحن والتفريغ على الناقل دون الشاحن ، كما أبطلت في م ٨/٣ كل شرط أو اتفاق يخالف ذلك .

١١ - وفي هذا المعنى أيضا مشروع القانون البحري المصري ، فقد عالج في القسم الثالث منه العقود المتعلقة بالانتفاع بالسفينة . وتعرض فيه أولا لاستئجار السفينة عارية . . . Coque-nue ثم لعقد النقل بالصورة التي تعرفها المجموعة البحرية القائمة . . . affretement (م ٩٩ - ١٤٥) وتعرض فيه للأجرة ولمدد الشحن والتفريغ بما قد يفهم منه أنه يجعل شحن البضاعة وتفريغها على المرسل والمرسل إليه إذ يلزم كلا منهما بدفع تعويض للناقل عن كل زيادة في الوقت المقرر لانتهاء الشحن أو التفريغ (م ١٢٤ - ١٣٥) ثم عقد المشرع فصلا خاصا للنقل بسند شحن transport sous connaissance (١٤٦ - ١٧٦) ونصت المادة ١٦٢ بخصوصه ، على أن يسأل الناقل عن الالتزامات الواردة بالمادة ١٠٤ (وهي المتعلقة بتجهيز السفينة وإعدادها للرحلة المقصودة) وأضافت نفس المادة أن الناقل ملزم فوق ذلك أن يبذل العناية والدقة المعقولة في شحن البضاعة وتشوينها ورسها ونقلها والمحافظة عليها وتفريغها . وهذا هو حكم المادة ٢/٣ من المعاهدة ، ولا عجب ! فالمشروع في هذا الخصوص قد نقل أحكام معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن .

١٢ - والقضاء الإنجليزي : يفسر المعاهدة على هذا المعنى . وكثيرا ما حكم بذلك تطبيقا للقانون الإنجليزي الصادر في أول أغسطس سنة ١٩٢٤ والذي أدخل حكم معاهدة بروكسل في التشريع الداخلي . ففي قضية تلخصر وقائنها في أول شحنة تكون من ثمانى صناديق بها سجاد أرسلت من ليفربول إلى شنغهاي في ١٣ يناير سنة ١٩٢٦ ، وعند ما بدأ تفريغ الحمولة في ميناء الوصول

لاحظ الحراس أن بعض الأشخاص ينقلون على أحد الصنادل بضاعة مستخرجة من أحد جوانب السفينة souc فأعطوا إنذارا سارع اللصوص على أثره بالفرار ولكن أمكن القبض على بعضهم وعلى بعض البضاعة المسروقة . وبالتحقيق تبين أن عملية السرقة ما كان يمكن أن تتم إلا بواسطة اشخاص يعرفون مداخل السفينة ومخارجها أو على الأقل بمشاركتهم أى بمشاركة الأشخاص القائمين على التفريغ . ولذلك كان محل الفصل هو معرفة ما إذا كان الناقل مسئولاً عن أعمال هؤلاء المفرغين . وقد دفع الناقل بنص القانون الإنجليزي الصادر سنة ١٩٢٤ والذي يعنى الناقل من مسئولية الضرر إذا كان سببه لا يرتد إلى خطأ الناقل أو تابعه (وهو يقابل المادة ٤/٢ من المعاهدة) فقضت المحكمة الإنجليزية أن تفريغ السفينة بقصد تسليم البضاعة لأصحاب الحق فيها يدخل في التزامات الناقل، فإذا استخدم لأدائه مقاولاً للتفريغ فإن عمال هذا المقاول يعدون تابعين — في عملهم هذا — للناقل ويسأل هذا عن أعمالهم (١) .

وتكرر هذا الحكم في قضايا أخرى مشابهة (٢) .

١٣ — كما استندت محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية إلى المبادئ العامة في عقد النقل وإلى مبدأ عدم تجزئة العقد للقول بالزام الناقل بكل ما من شأنه أن يمكن المرسل إليه من استلام البضاعة ، فقالت : « إن عقد النقل يتضمن ليس فقط نقل البضاعة بل تسليمها للمرسل إليه ولذلك لا يكتفى من الناقل بتفريغها في ميناء الوصول بل إن العقد يحكم الناقل حتى تسليم البضاعة للمرسل إليه ويلزمه القيام بكل ما يؤدي إلى تنفيذ هذا الالتزام (٣) .

١٤ — كما يقر القضاء الفرنسي نفس المعنى السابق . فيقضى في كثير من أحكامه أن مقاول التفريغ — ما لم تكن له صفة تمثيل المجهز — يعد تابعا له ولا يسأل عن تنفيذ عقد النقل أمام المرسل إليه ، بل لا يكون لهذا الأخير إلا التوجه بالمطالبة إلى الناقل (٤) . مما يفيد ضمنا أن الناقل يلتزم بعمليات الشحن والتفريغ ، ويؤيد الفقه هذا القضاء .

١٥ — الخلاصة إذن أنه يجب التفرقة بين صورتى عقد النقل البحرى . ففي حالة النقل بسفينة كاملة أو بجزء من السفينة أى النقل بمشارطة إيجار وهي الحالة التى تواجهها المجموعة البحرية ، يجب على الشاحن القيام بشحن بضاعته كما يجب على المرسل إليه تفريغها . وإذا قام الناقل بهذه

(١) Haute Cour de Justice 24 mars 1927, Dor 16 P 193 meme sens :

Haut Cour de justice 5 Avril 1927 dor 16 P. 194.

(٢) Cour d'Appel d'Angleterre 31 mai 1927, Dor 17 P. 269 .

أنظر كذلك التعليقات تحت حكم لمجلس الورديات في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ دور ١٧ صفحة ١٩٨ وخصوصا صفحة ٢٠٨ .

(٣) استئناف مختلط اسكندرية ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٧ دور ١٧ — ٣١٠ وتعليق .

(٤) استئناف الجزائر ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ دور ٥ — ٣٦٠ ، نفس المعنى ١ كس ٣ مايو سنة ١٩٢٣ ملحق

دور ١ — ٢٩٢ ١٨ يونيو سنة ١٩٢٣ ملحق ١ — ٥٤ ، مرسيليا ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ ملحق دور

١ — ٤٦١ .

العمليات فان ذلك يكون لحساب وعلى مسئولية الملتزم بها أصلاً . أما في حالة النقل بخط منتظم فيجب الرجوع الى القواعد العامة في عقد النقل أى الشحن والتفريغ يقرعان على الناقل ما لم يخرج على ذلك اتفاق خاص في سند الثمن .

ثانياً - حالة التزام المرسل أو المرسل إليه اتفاقاً بالشحن أو بالتفريغ :

١٦ - رأينا أن حكم القانون هو التزام الناقل بالشحن والتفريغ ؛ غير أن تطبيق هذا الحكم قليل عملاً ؛ اذ الغالب أن يعدل عنه اتفاق الأطراف ، فتتصر سندات الشحن على أن يتلقى الناقل البضاعة من المرسل على ظهر السفينة ، أو أن على المرسل اليه استلام البضاعة على ظهر السفينة ؛ وهذا هو مضمون الشرط المسمى التسليم تحت روافع السفينة Clause sous palan وهو شرط زائع معناه ان مسئولية الناقل تبدأ من وقت وضع البضاعة تحت روافع السفينة وتنتهى بوضعها تحت روافعها في ميناء الوصول استعداداً لتفريغها .

ويقابل هذا الشرط في الماضي شرط تحت الصاري sous vergue وتستعمل عبارة sous palan في بعض الموانئ وتقابلها عبارة claus alongside في بعض الموانئ الأخرى ، وكلها ذات مدلول واحد (١) . وهو يؤدي إلى أن يصبح الشحن على المرسل والتفريغ على المرسل إليه ، وذلك لأن حكم القواعد العامة أن الناقل يتلقى البضاعة على الرصيف فإذا نص على أنه يتلقاها من المرسل تحت روافع السفينة كان معنى ذلك أن يرفعها المرسل أى يقوم بشحنها إلى السفينة ؛ وكذلك الأصل أن تسلم إليه البضاعة من الناقل على الرصيف في ميناء الوصول فإذا نص على أن يتم التسليم على السفينة تحت روافعها فعنى ذلك أن تنتهى التزامات الناقل بالتسليم على ظهر السفينة ويكون على المرسل إليه إذن أن يقوم هو بتفريغ بضاعته . فشرط التسليم تحت الروافع يؤدي إلى تعديل حكم القواعد العامة من حيث أنه يلقي بعملية الشحن والتفريغ من الناقل إلى المرسل أو المرسل إليه .

وإذا كان هذا الشرط خلافاً للأصل العام من حيث أنه يعنى الناقل من إجراء عمليات معينة ومن حيث إعفائه من المسئولية من الأخطاء التي تقع عن يديها . فهو لا يفترض بل يجب النص عليه في عبارة صريحة قاطعة (٢) .

١٧ - مدى صحة شرط التسليم تحت الروافع في ظل معاهدة سندات الشحن ومشروع القانون البحري :

رأينا أن معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن حددت التزامات الناقل بصفة آمرة وألقت عليه الالتزام ببذل العناية الواجبة . في شحن البضاعة ونقلها وتفريغها ؛ وبذلك جعلت عملية الشحن والتفريغ من التزامات الناقل التي لا يستطيع نقلها إلى الشاحن أو المرسل إليه . ولا يستطيع الاستعفاء .

(١) أنظر في ذلك : لافرنى Laverigne النقل بطريق البحر ، باريس ١٩٥٥ صفحة ٥٧ .

وكذلك كتاب ماكس كاي ، المركز القانوني لقانون الشحن والتفريغ ، باريس سنة ١٩٥٥ ص ١٩ ، حيث توجد صور لقروط مقاربة .

(٢) محكمة تونس في ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ (بحري فرنسي ١٩٥٦ ص ٣٥) .

من المسؤولية عن نتائجها . وكل شرط في هذا المعنى باطل (انظر المادة ٣ / ثانيا من المعاهدة) (١) ولما كان شرط التسليم تحت الروافع يلقي بعملية الشحن إلى المرسل ، مادام دور الناقل يقتصر على تلقي البضاعة على السفينة لا على الرصيف . ويجعل عملية التفريغ واجبا على المرسل اليه لأنه يلتزم استلام البضاعة على السفينة لا على الرصيف . لذلك يعد - هذا الشرط - في نظرنا باطلا بوصفه معنيا للناقل من بعض التزاماته (م ٣ / ثامنا) .

وليس معنى ذلك أن هذا الشرط أصبح - بإبرام معاهدة بروكسل - عديم النفع أو أن دراسته غدت قليلة الفائدة ، لأن من المعروف أن معاهدة بروكسل لا تحكم كل أنواع النقل البحري فتظل لدراسة الشرط أهمية بالنسبة للعقود الخارجة عن نطاقها ، كنقل الحيوانات الحية ، والنقل الاستثنائي والنقل الوطني الذي لا يشير عنصراً أجنبياً .

كما يلاحظ أن الممنوع هو الشرط الذي ينق عن الناقل عملية الشحن أو التفريغ أما إذا كان الشرط قاصراً على إعفاء الناقل من مسؤولية نقل البضاعة والمحافظة عليها قبل الشحن أو بعد التفريغ فهو صحيح . لأنه ينظم عندئذ علاقة أطراف عقد النقل في مرحلة لا تخضع للتنظيم القانوني الأمر . لأن هذا التنظيم قاصر على المرحلة البحرية (٢) .

ولنأمل أن الشرط الذي بمقتضاه يتحمل الشاحن أو المرسل اليه مصاريف الشحن أو التفريغ صحيح في نظر الشراح (جورج ماريه في النقل الدولي للبضائع البحرية ١٩٤٨ ص ١١٩) وذلك لأن الناقل يبقى في ظل هذا الشرط ملتزماً بالقيام بالشحن والتفريغ وعليه مخاطر هذه العمليات ويسأل عنها ، وينحصر الشرط فقط في معالجة نفقات العملية دون الالتزام ذاته بأدائها والمسئولية عن تنفيذه (٣) .

ويجب على كل حال أن يكون هذا الشرط واضحاً صريحاً قاطعاً في معناه .

١٨ - على أن هذا الوضع قد يؤدي لصالح الناقل ، لأنه يجبره على انتظار المرسل اليه حتى يتقدم لاستلام البضاعة تحت زوافع السفينة - ثم يقوم بتفريغها بواسطة عماله أو بعمال المقاول الذي تعاقد معه . ولذلك يحدث أنه إذا تأخر المرسل اليه على هذا النحو بعد إعلانه فإن الناقل يقوم بتفريغ البضاعة من على السفينة وبإيداعها لحساب المرسل اليه لدى أمين يغلب أن يكون الجرك أو مخزنا عمومياً أو أمين السفينة ذاته أي وكيل الناقل . هذا الأمين يحوز البضاعة لحساب المرسل اليه أي يلتزم تسليمها للمرسل اليه ، ولكن عقد النقل لا ينتهي إلا بهذا التسليم الفعلي للمرسل إليه ، ويظل الناقل مسئولاً عن أعمال هذا الأمين ؛ لأنه وإن كان من أثر الشرط أن ينتهي العقد

(١) أنظر الدكتور عبدالرحمن سليم في رسالته « شروط الإعفاء من المسؤولية طبقاً لمعاهدة سندات الشحن » الاسكندرية ١٩٥٥ ص ١٧١ ؛ أنظر لنا الوجيز رقم ٤٥٤ و ٤٧١ .

(٢) محكمة استئناف تونس في ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ (بحري فرنسي ١٩٥٦ ص ٣٥)

(٣) في هذا المعنى سميسترز وفسكمولن ج ٢ رقم ٦٣٠ .

بمجرد الاستلام طبقاً له أى تحت روافع السفينة وقبل التفريغ ، فانه اذا تخلف المرسل اليه فان تخلفه لا يحل محل الاستلام وكل ما فى الامر أنه يلزم تعويض الناقل عن مصاريف التفريغ والحراسة الى وقت استلامه فعلاً ، ويظل العقد ممتدا الى وقت الاستلام الفعلى (١) .

على ان الأستاذ Daniel Blanchy يرى ان شرط « التسليم تحت الروافع sous palan » الذى ينهى مسئولية الناقل بوضع البضاعة تحت روافع السفينة يمنع إطالة مدة العقد الى ما بعد هذه اللحظة ، فاذا لم يتقدم المرسل إليه للاستلام فى الوقت المحدد لذلك فان إهماله هذا ليس من شأنه ان يمد فى اجل العقد الذى يعتبر منتبهاً ولذلك اذا اعطى الناقل البضاعة لأمين السفينة ، اى للوكيل الذى يمثل الناقل أساساً ، فان أمين السفينة هذا ينقلب فضولياً gérant d'affaire بالنسبة لمصالح المرسل أو أميناً للحمولة بعبارة أخرى ، ولذلك يسأل المرسل إليه عن أعماله ويذكر الأستاذ فى ذلك حكماً لمحكمة استئناف داکار Dakar فى ٢١ يولية سنة ١٩٥٢ بحرى فرنسى ١٩٥٣ ص ٢٥٤ .

على أن هذا التحليل محل نظر ، وذلك لأن الشرط الذى يحدد مسئولية الناقل عن البضاعة بأجل معين ، وكذلك شرط تحت الروافع إذا استخلصنا منه هذا المعنى ، لا يمكن أن يضع أجلاً للعقد برمته ؛ بل يظل العقد قائماً فى أحكامه الأخرى التى لم ينصرف إليها الشرط ، ولذلك قالت محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية أن اشتراط عدم مسئولية الناقل عن البضاعة بعد تفريغها ليس من شأنه انتهاء عقد النقل عند التفريغ بل ان هذا العقد يحكم علاقة الطرفين حتى التسليم (٢) . لذلك يظل الناقل مسئولاً عن سلامة البضاعة وما يصيبها حتى تسليمها فعلاً للمرسل إليه .

١٩ — ولذلك ، تفادياً لهذا الوضع يغلب أن تتضمن سندات الشحن نصاً يعفى الناقل من هذا الانتظار ، فتضيف إلى شرط التسليم تحت الروافع (وهو الذى يلقى على المرسل إليه عبء التفريغ) نصاً آخر يفوض الناقل فى القيام بعمليات التفريغ لحساب المرسل إليه وعلى نفقته ومسئوليته ، ويسمى هذا الشرط الأخير شرط التفريغ التلقائى Clause de déchargement d'office وهو شرط ينذر أن يخلو منه سند شحن ، ومن هنا كانت أهمية دراسة طبيعة هذا الشرط وآثاره .

أما عن صحة هذا الشرط ، فلا خلاف عليها ، سواء فى ظل القانون المصرى أو معاهدة سندات الشحن مع ملاحظة أن القضاء يضع تحفظات يقصد ألا يساء استعماله (٣) .

(١) أنظر كتابنا الوجيز فى القانون البحرى ، الجزء الأول ١٩٥٦ رقم ٢٠٢ و ٣٢٨ .

(٢) أنظر : دانيال بلانشى فى مقاله : أمين السفينة وأمين الحمولة . مجلة القانون البحرى الفرنسى ١٩٥٣

صفحة ٥٤٧ .

(٣) ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٧ دور ١٧ ص ٣١٠ وتعليق .

(٤) ريبير ٢-١٥٢٦ ، فزيكان ، المقال السابق ، نفس فرنسى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ملحق ١٣-١٤ ، ٢١

١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ القانون البحرى الفرنسى ١٩٥٣-٧ .

(٥) أنظر سيمبترز وفنكمولن ، القانون البحرى والقانون النهري ، بروكسل سنة ١٩٢٩ ج ١ رقم ١٣٣ =

القسم الثاني

تنفيذ الالتزام بالشحن والتفريغ

٢٠ — مقاول الشحن والتفريغ : الأصل إذن أن الناقل ملزم بشحن البضاعة وتفريغها ، وسرى الآن كيف يقوم بأداء هذا الالتزام .

قديمًا كان بحارة السفينة هم الذين يقومون بعمليات الشحن والتفريغ لأنها لم تكن معقدة كما هي عليه الآن ولأنهم أدركوا بالسفينة التي يعملون عليها فضلًا عن أن استخدامهم في هذا العمل كان يوفر الوقت والمال (أنظر توماس رقم ٥ ص ٦) . ولكن عندما ازدادت ضخامة السفن وزادت حمولتها رفض الربانة — وكانوا في الغالب ملاكًا للسفن التي يعملون عليها ويقومون في الوقت نفسه بدور الناقل والربان — رفض الربانة القيام بشحن البضاعة أو تفريغها واشترطوا على المرسل أن يسلمها لهم فوق السفينة وتحت الصاري clause sous vergue فأصبح على الشاحن أن يقوم هو بشحن البضاعة ونقل حيازتها إلى الربان من وقت وضعها تحت الصاري : كما أصبح على المرسل إليه القيام باستلام البضاعة تحت الصاري وتفريغها بعدئذ بمعرفة . واستقر هذا الوضع حتى نظمت التشريعات القديمة عقد النقل في صورته القديمة (أى بوصفه اجارة للسفينة) على أساس أن يتحمل الشاحن أو المرسل إليه الشحن والتفريغ ، فاضطر أصحاب البضائع إلى الاستعانة بحالين للقيام بشحن وتفريغ بضائعهم .

وقد أخذ هؤلاء الحمالون portefaix يستقلون في عملهم شيئًا فشيئًا وساعدهم على ذلك اضطرابهم إلى استخدام آلات خاصة بسبب ازدياد حمولة السفينة وازدحام الموانئ حتى أصبحوا هيئة مستقلة لها اختصاص فني معين ولم يعد عملهم قاصرًا على تقديم مجهودهم البدني بل أصبح عملهم نوعًا من المفاوضة ومع ذلك فإنهم ظلوا محتفظين بصفتهم كعاملين للشاحن أو المرسل إليه الذي يستخدمهم وأصبحوا يقومون أحيانًا — بجانب عملهم المادي — باستلام البضاعة ، بل وكانوا يقومون — أحيانًا باستلام البضاعة نيابة عن المرسل إليه ولو لم يقوموا بأي عمل مادي .

وقد أصبح هؤلاء المقاولون يسمون في بعض المدن acconiers والتسمية راجعة إلى كلمة "accon" وهي عبارة عن قطعة مسطحة من الخشب يستعملها هؤلاء العمال لتلقي البضاعة عليها من السفينة ونقلها بعد ذلك إلى الرصيف . كما يسمون أحيانًا "dockers" نسبة إلى "Les Docks" وهم طائفة من عمال الأرصفة احتكرت أعمال التفريغ في مرسيليا حوالي ١٨٦٠ (١) .

وما بعده ، ومن هذه القيود ما يوجب انقضاء من أن يكون التفريغ التلقائي ضروريًا ، ولو أن المرسل إليه كان حاضراً وقت وصول السفينة وتقدم للاستلام والتفريغ لتعطل أثر الشرط ووجب على الناقل أن يترك إليه التفريغ (نقض فرنسي ١٠ يونيو سنة ١٨٩٠ المجلة الدولية للقانون البحري عدد ٦ ص ٨) . ويكون على الربان — عند المنازعة — أن يثبت أن استعانة الشرط كان ضرورياً (أنظر سميترز وفنسكمولن ص ٤٦٩) كما أن تطبيق الشرط يجب أن يكون قاصرًا على الحالات التي وردت به (المرجع السابق ص ٤٧٠) .

(١) أنظر أنطوان توماس : مقاولو الشحن والتفريغ ، باريس ١٩٢٣ صفحة ١٠ .

٢١ - المقاول الاختياري والمقاول الإجباري : والأصل أن الاستماعة بمقاول مستقل للشحن أو للتفريغ مسألة اختيارية ترجع إلى تقدير صاحب الشأن في هذه العملية ، ويقال لها عندئذ *L'acconage libre* غير أنه في بعض الحالات قد يكون الالتجاء إلى أحد مقاولي الشحن والتفريغ إجبارياً تفرضه لوائح بعض الموانئ مثل موانئ أفريقيا الاستوائية ومراكش والدار البيضاء إذ تحتكر هذه العمليات هيئة من المقاولين قاموا باستحضار معدات ضخمة وساهموا في إعداد الأرصفة والأحواض وتكبدوا في سبيل ذلك أموالاً ومشقة ما كانوا ليقدّموا عليها لو لم تؤكد لهم السلطات احتكار القيام بعمليات الشحن والتفريغ وتجعل الالتجاء إلى خدماتهم إجبارياً أيا كان الشخص الذي يقع عليه التزام أداء هذه العمليات ؛ ويسمى مقاولو الشحن في هذه الحالة *Wharf* (١) .

٢٢ - وقد تردد القضاء في معرفة الأساس الذي يحكم علاقة ذوى الشأن بهؤلاء المقاولين *Wharfs* في حالة ما تكون الاستماعة بهم إجبارية ؛ فأتجه في أحكامه الأولى إلى أنه الاشتراط لمصلحة الغير ؛ أى أن الإدارة تشترط على المقاول - عند ما تعهد إليه بمهمة التفريغ وتضمن له الاحتكار فيها - تشترط عليه أن ينفذ التزامات معينة لصالح المرسل إليه أو الشاحن (٢) .

ولكنه قرر أخيراً أن الفاعلين بهذه المهمة *Las Wharfs* يخضعون للأحكام التي تطبق على المرافق العامة الاقتصادية *service public industriel et commercial* إذ يقومون بها بمقتضى التزام من جهة الإدارة ؛ ويتحدد مركزهم طبقاً لللائحة الإدارية وقائمة الشروط *cahiers des charges* المتفق عليها بينهم وبين الإدارة . ويستند ذوى الشأن حقوقهم في مواجهة المقاولين منصوص هذه اللائحة وقائمة الشروط ؛ طبقاً للقواعد العامة المعروفة في القانون الإداري (٣) .

٢٣ - وقد يستعين الناقل بأشخاص قد يكونون تابعين له *préposés* وفي خدمته ؛ ولا صعوبة عندئذ في حكم علاقتهم بالناقل إذ يفدون في نفس مركز الربان أو البحارة أو أى تابع آخر من حيث التزاماتهم ومستوليتهم قبل الناقل طبقاً للعقد الذي يربطه به ؛ ومن حيث مسئولية الناقل قبل الغير عن أعمالهم .

٢٤ - أما إذا استعان الناقل - في هذه العمليات - بمقاول للشحن والتفريغ ثار البحث عندئذ لمعرفة طبيعة علاقة الناقل بهذا المقاول .

(١) أنظر : سوافاج ، في النقل البحري ١٩٥٥ رقم ١٣٣ ص ٥٤ .

Guy Fraikin: Le statut des wharfs devant la cour d'Appel de Paris, D M.F.1954 P.126 et 196 .

(٢) س باريس ٦ يولييه سنة ١٩٥٣ بحرى فرنسي ١٩٥٣ ص ٦٩٨

(٣) استئناف باريس فبراير و٧ إبريل سنة ١٩٥٤ بحرى فرنسي ١٩٥٤ ص ٢٨٧ و ٤١١ ، وانظر مقال

فريبكان ، في بحرى فرنسي ١٩٥٤ السابق ذكره .

٢٥ — علاقة الناقل بمقاول الشحن والتفريغ : يقتضى التعرف على طبيعة هذه العلاقة ومدى التزامات أطرافها بحث طبيعة العقد الذى يربطهم وهو عقد الشحن والتفريغ وهو ما يسمى .
contrat d'acconage وهذه المسألة رغم بساطتها الظاهرة أدت الى اختلاف كثير فى الفقه وفى القضاء ونستطيع أن نعرض أهم النظريات التى قيل بها فى هذا الصدد كما يلي :

٢٦ — (١) مقاول التفريغ ناقل Transporteur : وقال بهذه النظرية الأستاذ انطوان توماس فى كتاب له عن مقاول الشحن والتفريغ فى سنة ١٩٢٣ وهو يرى أن هذا المقاول الذى يقوم بنقل البضاعة من الرصيف إلى السفينة أو من السفينة إلى الرصيف يقوم بعمل مماثل تماماً لعمل الناقل الذى ينقل البضاعة من محطة السكة الحديد إلى مكان لا يصل إليه القطار ، صحيح أن مقاول الشحن والتفريغ يلتزم — فوق ذلك بفك البضاعة ... desarrimage وبالمحافظة عليها ويحزمها ولكن هذه الالتزامات ثانوية لا تؤثر فى عمله الأصيل ولا تخلع عنه وصف الناقل وإذا كان الغالب من هذا العمل يتم فى البحر فإن القائم به يعتبر ناقلًا بحريًا (١) بل ويذهب بعض الشراح إلى اعتباره ناقلًا بريًا ولو تم عمله فى البحر (٢) .

على أن هذا التصوير لم يلق تأييداً لا فى الفقه ولا فى القضاء . وذلك لسببين :
الاول — أن وسيلة المقاول فى عملية النقل هى الصندل chaland أو ما يماثله .

ومن المقرر أن هذه العائمت التى لا تخرج عن دائرة الميناء لا تعتبر سفناً بالمعنى القانونى (٣)

(١) Antoine Thomas, Les acconiers, Paris 1923 no.57 et s.

ويذهب الأستاذ سوجاج (فى كتابه النقل البحرى ١٩٢٦ رقم ٢٢٩ ص ٢٧٥) الى اعتباره ناقلًا ، فقط إذا كانت عملية النقل تجاوز فى أهميتها عملياته . أنظر كذلك كتابه فى النقل البحرى ١٩٥٥ ص ١٥٨ .
وقالت محكمة استئناف مدغشقر فى أبريل سنة ١٩٥٥ فى اعتبار المقاول ناقلًا (Sem. jur 1955 jr 8758) :
أنه لا يوجد نص قانونى يحكم مركز المقاول l'acconier وأن القضاء يحدد هذا المركز فى كل حالة مستعينة بالواقع وقرائن الأحوال . ولذلك نلوا أن المقاول يقوم — فى خصوص الواقعة — بنقل البضاعة من مكان rade بعيد جدا عن الشاطئ ، ويتمرض فى سبيل ذلك لمخاطر الرحلات البحرية فهو فى الواقع يقوم بعمل الناقل البحرى .
وله إذن أن يتملك بلد فروع المقررة للناقل البحرى .

غير أنه يلاحظ أن هذا حكم فردى لا يعتبر تطبيقاً لقاعدة عامة لأنه فصل فى حالة خاصة cas d'espèce
تعتبر — كما يقول الأستاذ دى جوجلار فى تعليقه على هذا الحكم — حالة فريدة جدا très particulière
هى استعمال الصنادل allèges فى ظروف خاصة .

(٢) فيذهب الأستاذ سكايل ؛ إلى اعتبار عقد النقل فى فرنسا — فى ظل قانون ٢ أبريل سنة ١٩٣٦
الذى أدخل أحكام معاهدة بروكسل فى التفريغ الداخلى الفرنسى — قاصراً على المرحلة البحرية . دون المرحلة
السابقة على الشحن وتلك اللاحقة على التفريغ ؛ فهاتان المرحلتان تخرجان عن نطاق عقد النقل البحرى فإذا قام الناقل
بعمليات تحريك ونقل البضاعة فى هاتين الفترتين فهو يقوم بدور الناقل البحرى ، كذلك لو قام بهذه العمليات
شخص آخر غير الناقل البحرى أخذ وصف الناقل البحرى ولو استعمل الصنادل . .

بول سكايل التشريع الجديد الخاص بنقل البضائع بحراً . باريس ١٩٣٦ رقم ٢٩ ، ٣٠ .

(٣) ريبير ج ٢ — رقم ١٤٨٨ / ٣ ، استئناف مخطوط اسكندرية ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ مجلة القانون البحرى
المقارن (دور) عدد ٣٥ ص ١١٩ وتعليق . اسكندرية ٩ فبراير سنة ١٨٨٧ المجلة الدولية لقانون البحرى عدد
٢ ص ٧٢٨ ، اسكندرية المدنية ١٥ مايو سنة ١٨٨٨ المجلة الدولية ٤ — ٤٦٥ .

وبذلك تخلف شرط اعتبار عملية النقل بحرية (١).

والثاني — أن الجزء الغالب من مهمة المفاوض — بوصفه كذلك — يتحصل أساساً في عمليات رص البضاعة أو تحريكها وفكها وحزمها وفرزها واستخدام آلات لرفعها ونقلها وحفظها في مخازن الناقل أو على الرصيف (٢) بحيث لا يكون نقلها إلا عملاً ثانوياً بجوار هذه المهمة الأساسية ، بما لا يمكن القول بتبعية كل هذه العمليات لعملية النقل .

وهكذا لا يمكن القول باعتبار المفاوض ناقلاً ، لا بحرياً ولا برياً (٣).

٢٧ — والغالب فقها وقضاء أن مفاوض الشحن والتفريغ ليس ناقلاً . لا برياً ولا بحرياً ولا يختلف مركزه سواء كان قد تعاقد مع الناقل أو مع الشاحن أو مع المرسل إليه .

وقد أكد هذا المعنى محكمة استئناف باريس في حكم حديث لها في ٤ مايو سنة ١٩٥٥ ، فقررت أن العقد الذي تبرمه شركة الملاحة مع مفاوض الشحن والتفريغ ، مهما كانت طبيعته القانونية ، فلا يمكن تكييفه عقد نقل تابع لعقد النقل البحري المبرم بين الشاحن والناقل البحري (٤) .

وقد أخذ القضاء بنفس الحكم بالنسبة للمفاوض الإلجباري whatf (٥) .

وتفريغاً على هذا الأصل رتب القضاء عدة آثار هامة فيما يتعلق بمركز مفاوض الشحن والتفريغ من ذلك ما قضى به من أن مسؤولية هذا المفاوض لا تخضع من حيث طبيعتها ومداهما للأحكام الخاصة بمسؤولية الناقل ؛ بل إنها تخضع للأحكام العامة في الالتزام بنتيجة (٦) . وأن المفاوض لا يفيد من أحكام التقادم والدفع الخاصة بانقضاء دعوى المسؤولية التي وضعتها المجموعة البرية للناقل البري وملك التي قررت لها المجموعة البحرية للناقل البحري بل تخضع الدعوى ضده لأحكام التقادم العادي . فقضت في ذلك محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية في ١٦ مايو سنة ١٩٣٤ أن المفاوض acconier الذي يستخدمه الناقل (أو أمين السفينة) لا يستطيع التمسك في مواجهة الناقل (أو أمين السفينة) بالدفع بعدم سماع الدعوى الواردة بالمادة ٢٧٤ من المجموعة البحرية ولا بالمادة ١٠٩ من

(١) أنظر مقالات في هذا المعنى الأشاذة : فريكان ، في بحري فرنسي ١٩٥٤ ص ١٢٧ و ١٩٩ ؛ جوفرت بحري فرنسي ١٩٥١ ص ٢٦٩ ، دي جوجلار في الأسبوع القانوني ١٩٤٩ رقم ٧٤٩ برودر وميديس ، بحري فرنسي ١٩٥٢ ص ٦٧١ وما بعدها .

وكذلك رسالة بيرار صفحة ٢٧٧ .

(٢) أنظر توماس رقم ١٣ وما بعده .

(٣) ويلاحظ أن بعض المحاكم حاول اعتبار عمل المفاوض نقلاً بطريق التبعية لعقد النقل الأصلي المبرم بين الشاحن والناقل البحري ، وفي ذلك استئناف الممار ١٢ يولييه ١٩٥٤ بحري فرنسي ١٩٥٤ ص ٨٦١ تعليق روسيل ، خلاف ذلك استئناف باريس ٥ مايو سنة ١٩٥٤ بحري فرنسي ١٩٥٤ ص ٦٠٧ .

(٤) استئناف باريس ٥ مايو سنة ١٩٥٥ بحري فرنسي ١٩٥٦ ص ٣٢ نفس المعنى ريبير ج ٢ رقم ١٤٨٨ / مكرر .

(٥) استئناف بوردو ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بحري فرنسي ١٩٥٦ ص ٤٢ ، كازيلانسكا ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٨ ملحق دور ١٧-١٦ .

(٦) استئناف تونس ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بحري فرنسي ١٩٥٦ ص ٢٥ .

المجموعة التجارية لأنه مقاول تفريغ *entrepreneur de déchargement trensporteur* وليس ناقلا (١).

كما قضت محكمة كان التجارية في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥، ومحكمة استئناف الجزائر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤، في نفس المعنى أن الدعوى بمسئولية مقاول التفريغ عن نقص البضاعة تظل مقبولة ولو رفعت بعد مضي سنة من تسليم البضاعة للرسيل إليه لأن هذا المقاول ليس ناقلا لا بحريا ولا برريا وتخضع الدعوى ضده للتقادم العادي (٢).

وقد اطردت الاحكام في هذا المعنى (٣) وأيدها الفقه (٤).

٢٨ - (ب) لذلك ذهب رأى آخر إلى اعتبار العقد بين المقاول والناقل نوعا من الوديعة بمقابل *Depot salarie* او الحراسة *contrat de garde* وحكم بذلك بعض المحاكم (٥) مقدراً أن الغالب في عمل المقاول هو المحافظة على البضاعة وإبقاؤها لديه إلى وقت تمام تسليمها للناقل - عند الارسال - او للرسيل إليه عند الوصول.

هلى أن هذا الرأى لم يحظ بإقرار الفقه أو القضاء في فرنسا، ويصطلم بنصوص القانون المصرى من حيث أن التزام مقاول الشحن والتفريغ - طبقاً لما استقر عليه القضاء - التزام بنتيجة

- (١) استئناف مختلط الاسكندرية ١٦ مايو سنة ١٩٣٤ دور ٣٠ من ١٨٠ وتعليق نفس المعنى الماهر التجارية ٦ يولية سنة ١٩٥١ بحرى فرنسى ١٩٥٢ - ٢٦٥.
- (٢) القانون البحرى الفرنسى ١٩٥٦ من ٥٧.
- (٣) القانون البحرى الفرنسى ١٩٥٥ من ٧٢٥.
- (٤) تونس المدنية ١٥ أبريل سنة ١٩٥٢ بحرى فرنسى ١٩٥٣ من ٤٤.
- (٥) استئناف باريس ٤ مايو سنة ١٩٥٥ بحرى فرنسى ١٩٥٦ من ٣٢، نفس المحكمة ٧ أبريل نفس المجلة ١٩٥٤ من ٤١١ وتعليق سوناج ٣ فبراير سنة ١٩٥٤ نفس المجلة ١٩٥٤ من ٢٨٧، باريس ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤ نفس المجلة ١٩٥٤ من ٤٠٢.
- نفس المعنى استئناف الجزائر ٩ نوفمبر ١٩٥٤ بحرى فرنسى ١٩٥٥ من ٧٢٥، نفس المحكمة ٤ ديسمبر ١٩٥٣ نفس المجلة ١٩٥٥ من ١٠، محكمة الجزائر التجارية ٢٠ مايو ١٩٥٤ نفس المجلة ١٩٥٥ من ٣٢، استئناف اكس ١٢ يناير ١٩٥٤ نفس المجلة ١٩٥٤ من ٥٢٥، نفس المحكمة ١٠ نوفمبر ١٩٥٣ نفس المجلة ١٩٥٥ من ١٠.

استئناف مدغشقر ٣١ مارس ١٩٥٤ بحرى فرنسى ١٩٥٤ من ٧٢٤.

استئناف بوربدو ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ (حالة القاول الاجبارى *Wharf*) نفس المجلة ١٩٥٦ من ٤٢.

(٦) *Guy Fraikin, le regime juridique de la manntention, D. M. F. 1955 p. 451.*

Y. Ripert, Droit maritime t II no 1488/bis

Louis Wolff, L'acconier n'est pas un transporteur, D. M. F. 1952 p. 171.

- (٧) استئناف اكس ١٢ يناير ١٩٥٤ مجلة القانون البحرى الفرنسى ١٩٥٤ - ٥٧٥ مرسيليا التجارية ١١ فبراير ١٩٤٩ المجلة السابقة ١٩٥٠ - ٢٤٧، مرسيليا التجارية ١٧ أكتوبر ١٩٤٧ *J. C. P.* ١٩٤٨ رقم ١١٠٧، تعليق *Cordonnier* الماهر التجارية ١١ ديسمبر ١٩٥٠ القانون البحرى الفرنسى ١٩٥١ - ١٩١.

هي تسليم البضاعة سالمة كما تسلمها ولا يبرأ من المسؤولية عما يصيبها إلا بإثبات حصوله بسبب أجنبي (١) في حين أن التزام المودع لديه بوسيلة أو التزام ببذل عناية ، إذ تقضى المادة ٧٣٤ مدني أن يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال المهددة إليه حراستها ويجب أن يبذل في ذلك عناية الرجل المعتاد (٢)، بينما يلتزم مقاول التفريغ — تماما كما هو الحال بالنسبة للناقل التزاما محددًا بالحفظ والرد (٣) obligation déterminée de conservation-restitution وليس التزاماً عاماً بالعناية obligation générale de prudence لأن هذا الالتزام — التزام المحافظة — يتحدد بضرورة رد البضاعة بحالتها التي تلقاها عليها . بحيث لا يلتزم المرسل إليه بإثبات خطأ عليه سبب ضرر البضاعة ، بل يكون على المقاول — إذا لم يتمكن من تسليمها كما تلقاها — يكون عليه هو أن يثبت تخلفه عن تنفيذ التزامه ولا يبرأ منه إلا إذا كان هذا السبب أجنبياً عنه (٤) .

كما يمنع اعتبار المقاول حارساً أو مودعاً لديه قصد العاقدين والوظيفة الاقتصادية للعقد بحسب الموضوع المقصود منه عادة ، فالناقل عندما يعهد إليه بالبضاعة قبل الرحيل فلكي يقوم المقاول بوضعها على السفينة — ليحفظها أو حراستها ، وكذلك يعهد بها إليه في ميناء الوصول لينزلها إلى البر كي يتمكن المرسل إليهم من استلامها ، وما قيام المقاول بالمحافظة عليها إلا ضرورة يقضى بها بقاء البضاعة بين يديه الفترة بين استلامها وردّها كما تلقاها دون أن يغير هذا الحفظ من طبيعة العقد (٥) . إذن فالعقد بين الناقل ومقاول التفريغ ليس حراسة ولا وديعة .

٢٩ — (ج) ولكن هل يمكن أن يعتبر المقاول وكيلًا؟ قالت بذلك محكمة الجزائر في حكم لها في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ (٦) ، ولكننا رأينا أن الأعمال التي يمكن أن يكلف بها المقاول لا تعدى الأعمال المادية اللازمة للشحن أو التفريغ وأنه إذا كلف بأداء عمل قانوني فانه يقوم بذلك لا بوصفه كذلك وإنما بوصف آخر وإذا كانت الوكالة — بنص المادة ٦٩٩ مدني مصري — عقداً بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل — فإن المقاول — بيقين — لا يعد وكيلًا لأنه يكلف القيام بأعمال مادية (٧) .

(١) استئناف أكس ١٣ إبريل ١٩٥٣ القانون البحري الفرنسي ٩٥٣ — ٤٤٩ ، نفس الحكم معلقاً عليه في المجلة الفصلية للقانون التجاري ١٩٥٣ — ١٨٥ .

(٢) أنظر استاذنا الدكتور محمد علي عرفة — في كتابه شرح القانون المدني الجديد في التأمين والوديعة والوكالة والصلح والحراسة ١٩٢٩ ، هنري وليون مازو ، الطول في المسؤولية ج ١ سنة ١٩٤٨ رقم ٩/٧٠٦ .

(٣) توماس رقم ١١٩ و ١٢٠ ، جوفرت ، المقال السابق في القانون البحري الفرنسي ٩٥١ — ٣٦٨ تونس ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ بحري ٥٦ — ٣٥ .

(٤) أنظر الأحكام المشار إليها في هامش ٣ تحت فقرة ٢٥ ، وكذلك مرسيليا التجارية ١٢ أكتوبر ١٩٤٨ القانون البحري الفرنسي ٩٥٠ من ١٣ و ١٤ مايو ١٩٤٩ نفس المجلة ١٩٥٠ من ٤٢ .

(٥) أنظر الدكتور عرفة ، المرحم السابق من ٤٣٢ .

(٦) ملحق مجلة دور ٦ — ٨٥ ، نفس المراجع جورج ماريه ، القل البحري والقضاء ١٩٤٨ من ٣٣ .

(٧) أنظر ريبير ج ٢ رقم ١٤٨٢ ورقم ١٥٦٥ الموجز سنة ١٩٢٢ رقم ٣٢٩ ، توماس رقم ٩٧ .

أنظر كذلك P. L. compte rendu sur le livre de Mex caille : le statut juridique de l'acconier, au D. M. F. 1945 p. 700

٣٠ - (د) المقاول تابع préposé : نزولا على الاعتبار الذي يتضمنه نقد فكرة الوكالة ، ذهبت بعض الأحكام إلى القول أن هذا المقاول إن لم يكن وكيلا عن الناقل لأن الوكيل يكلف بأعمال قانونية ، فهو تابع له ما دام يؤدي أعمالا مادية - لحسابه - ويعتبر العقد الذي يربطهما عقد عمل contrat de travail (١) .

ولكن هذا التحليل بدوره بعيد عن الصواب ، ولا يتفق مع الواقع لأن صفة التبعية تستلزم خضوع التابع في تنفيذ العمل المكلف به لرب العمل ، بينما الفرض أن المقاول مستقل في عمله ولا يخضع في ذلك للناقل (٢) ولذلك تقضى المحاكم أن لا يسأل الناقل عما يصيب عمال المقاول أثناء مباشرتهم أعمالهم لأنهم لا يتبعون الناقل (٣) وأن المقاول يسأل بوصفه من الغير comme tiers عن أخطائه التي تصيب تابعي المجهر (٤) .

٣١ - (هـ) والرأى الصحيح (٥) هو الذي يرى في علاقة الناقل بمقاول الشحن والتفريغ نوعا من المقابلة بالمعنى القانوني contre d'enter prise وقال به بعض الفقهاء (٦) وأيده بعض الفقه (٧) ، وهذا نظر سليم ، فقد رأينا أن مقاول الشحن يقوم بأداء عمله مستقلا دون خضوع للناقل الذي يترك له مطلق الحرية في اختيار أدوات العمل وظروف أدائه ، ولا تقوم بينهما والحال كذلك أى علاقة تبعية ، بل العكس تقوم بينهما نفس العلاقة التي تقوم بين رب العمل والمقاول عموماً ، وكما يلتزم المقاول العادي بأداء عمل معين - أى يلتزم الوصول إلى نتيجة محددة - يلتزم مقاول الشحن والتفريغ بأداء العمل المطلوب منه ورد البضاعة المعهودة إليه بحالتها كما تسليها بحيث لو ردها معيبة أو ناقصة عما تسليها سئل عن ذلك دون أن يكون على الناقل أن يقيم الدليل على خطأ المقاول

(١) استئناف الاسكندرية ٣ مايو ١٩٥٣ القانون البحري الفرنسي ٩٥٤-٢٤٥ كازبلان-كا (الدار البيضاء) ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ملحق دور ٩-٤١٩ ، دنكرك التجارية ٢٩ مارس ١٩٢٦ ملحق ٤-٢٢٦ ، أكس ٢٩ أكتوبر ملحق دور ٢-٨٧٧ .

استئناف الجزائر ٣١ أكتوبر ١٩٢٣ ملحق دور ١-٤٤٠ ، منشور في دور ٥-٣٦٠ مع تعليق .

(٢) استئناف أكس ١٣ أبريل ١٩٥٣ مجلة القانون البحري الفرنسي ١٩٥٣-٤٤٩ .

(٣) مرسيليا التجارية ١٦ أكتوبر ١٩٢٣ دور ١-٥٠٨ محكمة أوريجون ٢٠ ديسمبر ١٩٢٢ دور ٤-٣٠٧ ، استئناف أنجلترا ٧ مايو سنة ١٩٢٣ دور ٥-٣٠٠ ، محكمة دنكرك ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ملحق دور ٦-٣٠ ، قض مدني ١١ مايو ١٩٣١ ملحق دور ٩-٣٨٥ ، ٢١ يوليو سنة ١٩٢٢ ملحق دور ١٠-٤٣٨ روان ١٦ يونيو ١٩٣٢ ملحق دور ١٠-٤٢٢ .

(٤) مرسيليا التجارية ١٥ أبريل سنة ١٩٢٦ ملحق دور ٤-٤٥٤ .

(٥) وهناك رأى يرى في مقاول الشحن والتفريغ ناقلا يخضع لحكم النقل للتتابع ويعتبره نوعا من الوكيل بالعمولة commissionnaire de transport أنظر التعليق الوارد في دور ٥-٣٦٦ .

(٦) استئناف الاسكندرية ١٦ مايو سنة ١٩٢٤ دور ٣٠-١٨٠ ، السين التجارية ١٢ يناير سنة ١٩٤٨ القانون البحري الفرنسي ١٩٥٠-٤٩٩ .

(٧) سوافاج النقل البحري رقم ١٢٣ من ٢٠٤ ، توماس من ٥٩ ، ريبير ٢-رقم ١٤٨٤/مكرر ، مصطفي طه رقم ٣٧٨ ، في نفس المعنى P. 5. Compte rendu précité

لأن التزام الأخير التزام بنتيجة لا التزام بوسيلة (١).

٣٢ — الخلاصة إذن أن مقاول الشحن والغريغ يرتبط مع الناقل بعقد مقاوله عادي ويحدد هذا العقد مسئولية كل من طرفيه ، ويمكننا تلخيص هذه المسئولية — بحسب طبيعة هذا العقد — فيما يلي :

٣٣ — فأما عن التزام الناقل : فيتحصل في دفع أجرة المقاول (٢) وهذا الأجر لا يحدد عادة عند العقد بل يتحدد تباعا مع العمليات التي تعهد الناقل بتنفيذها .

٣٤ — وأما المقاول : فيلتزم أساسا بفك البضاعة واستخراجها من السفينة وترتيبها والمحافظة عليها ونقلها إلى الرصيف أو إلى مكانها في السفينة ، وأن يستعين في ذلك بأدوات سليمة ، وأن يتم عمله في الوقت المتفق عليه وبالشروط الجارية في عرف الميناء .

ويقتضى بحث مسئولية المقاول التعرض لمسئوليته في مواجهة الناقل وفي مواجهة المرسل إليهم ، وهو ما سيكون موضوع بحث مستقل باذن الله .

(١) مرسيليا التجارية ١٩٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨ القانون البحري الفرنسي ١٩٥٠-١٣٤٣ مايو سنة ١٩٤٩

نفس الجلسة ١٩٥٠ - ٤٢ .

(٢) أنظر توماس رقم ٥٦٥٥ .

تشريع العمل

حول تعديل الاجراءات الخاصة بقانون التوفيق

والتحكيم في منازعات العمل

للدكتور زكى بدوى

نظمت اجراءات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل لأول مرة في مصر بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ وأعيد تنظيمها بالمرسوم بقانون رقم ٣١٨ الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ثم أسفر التطبيق العملي لها عن وجوب ادخال تعديلات هامة صدر بها أخيرا القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ . ومعظم هذه التعديلات كان قد اقترحها السيد الأستاذ يحيى محمد مسعود الرئيس الحالى لمحكمة استئناف القاهرة بمناسبة رئاسته لهيئات التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة ثم محكمة استئناف أسيوط إذ ذاك . وسنعرض فيما يلى للتعديلات التى أدخلها القانون المذكور على ضوء تلك الاقتراحات والملاحظات وكانت قد أشارت إليها كل من مجلة المحاماة (العدد الثالث من سنة ٣٤ ص ٣٣٥ - ٣٤٠) والمجلة الضريبية (الطبعة الفرنسية العدد ٤٣ - ٤٤ ص ٧٦ وما بعدها) وذلك لأن المقارنة بين هذه المقترحات والنصوص القانونية المعدلة من شأنها أن تساعد على تفهم مدى ما أدخله المشرع من تعديلات هامة على القانون المذكور .

المادة ٧ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ :

تتناول هذه المادة تشكيل هيئة التوفيق .

لم يدخل عليها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ سوى تعديل طفيف يتحصل فى جواز استبدال مندوب الغرفة الصناعية ، بمندوب الغرفة التجارية المختصة إذا كان النزاع بين صاحب مؤسسة تجارية وبين عماله ومستخدميه .

المادة ٨ :

وهنا أيضا اكتفى النص المعدل بإضافة الغرفة التجارية المختصة بعد ذكر الغرفة الصناعية .

المادة ١٠ مكررا :

هذه المادة التى أضافها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ نصها كالاتى :

• إذا أحيل النزاع إلى هيئة التحكيم وفق المادتين السابقتين فعلى كل من طرفيه أن يودع قلم كتاب هيئة التحكيم مذكرة بدفاعه والمستندات المؤيدة له وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ

صدور قرار الاحالة إن كان حاضرا وقت النطق به أو اخطاره به بكتاب موصى عليه بعلم الوصول إن كان غائبا .

ان ما توجبه هذه المادة هو ايداع مذكرة بالدفاع والمستندات المؤيدة له خلال مدة معينة أسوة بما هو متبع في تحضير الدعاوى أمام محاكم الاستئناف . وكانت هذه المذكرات والمستندات لا تودع ، حسب النص القديم ، إلا بناء على طلب هيئة التحكيم بعد الجلسة الأولى المحددة ابتداء لنظر الدعوى .

ولقد كتب السيد الرئيس يحيى محمد مسعود في هذا الصدد : « ولما كان النزاع لا يحال إلى هيئة التحكيم من لجنة التوفيق أو من مكتب العمل إلا عند تعذر تسويته وديا وذلك طبقا لما نص عليه قانون التوفيق والتحكيم ، فإن من المستطاع أن ينص في القانون على وجوب ان تقوم هاتان الجهتان عند اصدار قرار بأحالة أوراق الموضوع إلى هيئة التحكيم بتكليف الطرفين بإيداع مستنداتهما ومذكرات بدفاعهما في قلم كتاب هذه الهيئة في مدة لا تتجاوز أسبوعين ، وذلك حتى ولو لم يكونا قد تسلبا بعد كتاب اخطارهما بالجلسة التي تحدد لنظر النزاع أمام هيئة التحكيم ، وأن يثبت هذا التكليف في قرار الاحالة إلى هذه الهيئة ، وهذا الاجراء هو مما يؤدي في معظم الأحوال إلى عدم الانتقاص من المدة التي ينص على عدم تجاوزها للفصل في النزاع من بدء نظره . »

على أن هذا الاجراء الذي فرضته المادة ١٠ مكرر وأوجبت على الخصوم القيام به ، كان في وسع مكتب العمل أو هيئة التحكيم اجراؤه دون حاجة إلى نص تشريعي .

المادة ١١ :

هذه المادة خاصة بتشكيل هيئة التحكيم ، وقد تناولت أيضا جواز حضور مندوب عن الفرقة التجارية متى قام النزاع بين صاحب عمل وبين عامل داخل مؤسسة تجارية . كما أن مدير عام الإدارة العامة للعمل أو من يندبه لذلك وزيرها من كبار موظفي الوزارة هو الذي يكون عضوا بهيئة التحكيم ما لم ينتدب عنه موظفا ليحل محله فيها .

المادة ١٥ :

تعديت هذه المادة على النحو الآتي : « تنظر هيئة التحكيم في النزاع المعروض عليها بلامصروفات أو رسوم وتفصل فيه في مدة لا تتجاوز شهرا من بدء نظره .

ويحضر الطرفان أمام هيئة التحكيم شخصا ، ويجوز لصاحب العمل أن ينيب مندوبا عنه في الحضور . وللهيئة أن تقرر سماع شهود بعد تحليفهم اليمين القانونية وندب أهل الخبرة ومعاينة المصانع ومحال العمل والاطلاع على جميع المستندات ودفاتر الحسابات الخاصة بالنزاع واتخاذ الاجراءات التي تمكنها من الفصل فيه . ولها توقيع الجزاءات المبينة بالمواد ١٠٩ فقرة أولى و ١١٤ و ١٩٩ و ٢٠١ من قانوني المرافعات في الأحوال المشار إليها بها . »

وبلاحظ بأن هذه المادة الجديدة قد اقتصرت على نقل الفقرات الثلاث الأولى للمادة ١٥ القديمة والفقرة الأخيرة وحدها هي التي استحدثت حكماً على جانب من الأهمية .

هذا الحكم الجديد الذي استحدثته المادة المذكورة تخول هيئة التحكيم سلطة توقيع جزاءات مدنية (لاغرامات جنائية مما كانت تنص عليها الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ القديمة من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢) في حالة عدم إيداع المذكرات والمستندات وامتناع الشهود عن الحضور للدلاء بأقوالهم الخ ...

ويقول الأستاذ الرئيس يحيى محمد مسعود في صدد ذلك : « نص في المواد ١٣ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على الاجراءات التي تتبع عند نظر النزاع أمام هيئة التحكيم ويلاحظ أن هذه الاجراءات مما ينطبق على بعض القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة للتحقيق واجراءات الاثبات ، ولما كان غرض المشرع سرعة الفصل في النزاع إذ حدد لهذا الفصل في سرعة التحكيم للوائح المقررة المنصوص عليها في المادتين ٣١ و ١٥ ، فإن من المتعين لضمان عدم تعطيل الفصل في النزاع أن تطبق هيئة التحكيم إلى جانب ذلك أحكاماً أخرى واردة في قانون المرافعات ، وذلك فيما يختص بحق القاضي في الحكم بالجزاءات التي نص عليها القانون عند تخلف أحد الطرفين عن إيداع المستندات والمذكرات أو عند تخلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة ، .

ولقد وجد المشرع أن هذه الملاحظات في محلها ويتعين الأخذ بها فأجرى على هديها التعديلات التي أدخلها المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ .

ويجدر بالملاحظة في هذا الصدد أن هيئة التحكيم التابعة لمحكمة استئناف القاهرة وكان يرأسها وقتذاك السيد الأستاذ يحيى محمد مسعود قد طبقت في نزاع بمائل روح الفقه الروماني ومبادئ Common Law وقضت بتوقيع غرامة تهديدية *astreinte* على الخصم الذي تعمد بسوء نية ظاهرة عدم تنفيذ قرار الهيئة . وكان على هيئة التحكيم ، أمام هذا القصور من جانب القانون أن تطبق في جراءة محمد عليها ذلك المبدأ المسلم به في الفقه الانجلوسكسوني في حالة *Contempt of the court* ولعل ذلك ما حدا بالمشرع إلى أن ينص صراحة على جواز توقيع الجزاءات في الحالات التي نصت عليها مواد قانون المرافعات المشار إليها .

المادة ١٦ — فقرة ثانية :

عدلت الفقرة الثانية من المادة ١٦ على أثر خطأ مادي كان وارداً بها إذ كان يحيل النص القديم إلى المادة ١٠ بدلاً من المادة ١١ . والنص المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ هو الآتي :

« مادة ١٦ — فقرة ثانية — وعليها قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من المتدوين الحاضرين المشار إليهما في المادة الحادية عشرة ، فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المتدوين وأحدهما وجب إثبات رأى المخالف في القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به ، .

المادة ١٦ — فقرة ثالثة :

كانت الفقرة الثالثة (النص القديم) من المادة ١٦ تنص على أن « قرار الهيئة يصدر بأغلبية الآراء ، ويكون قرارها مسيياً ونهائياً وله قوة الأحكام النهائية بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كتاب محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها محل النزاع » . فأصبحت هذه الفقرة الثالثة بعد التعديل المذكور كالآتي :

« مادة ١٦ — فقرة ٣ — ويصدر قرار الهيئة بأغلبية الآراء ويكون قرارها مسيياً ويعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كتاب محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها محل النزاع ، ولكل من طرفي النزاع أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا القرار في الأحوال المبينة بالمادة ٢٥٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وتتبع في إجراءات هذا الطعن الأحكام الواردة في ذلك القانون » .

أجاز هذا التعديل الطعن بطريق النقض في قرار هيئة التحكيم .

ولقد دلل السيد الرئيس يحيى مسعود على ما هنالك من صعوبة في تحديد الطابع الحقيقي لقرارات هيئة التحكيم . فذكر أن الفقرة الأولى من المادة ١٦ وقد أجازت للهيئة الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة عند تطبيقها للقوانين واللوائح المعمول بها ، إنما تسمح بالقول بأن اختصاص هيئة التحكيم لا يعدو أن يكون اختصاصاً إدارياً ومن ثم وجب أن يكون الطعن في قراراتها من اختصاص القضاء الإداري .

فضلاً عن أن هيئة التحكيم وهي مكونة أصلاً من إحدى دوائر محكمة الاستئناف (المادة ١١) وقراراتها نهائية ، لها قوة الأحكام النهائية بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من قلم كتاب محكمة الاستئناف (المادة ١٦ فقرة ٢) ، فهي غير قابلة للطعن إلا بطريق النقض .

وعلى الرغم من أن مجلس الدولة قد أصدر أحكاماً أخذ فيها باختصاصه فقد استقر الرأي على أن هذا النزاع من اختصاص محكمة النقض .

وجاء القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة مؤيداً لهذا التعديل ، إذ استلشت المادة ١١ من اختصاص ذلك المجلس القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل (معتبرة أنها صادرة من جهات وإن كانت إدارية إلا أنها ذات اختصاص قضائي) متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها .

وثمة إيضاح جديد تضمنه القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتديداً لكل شك أو لبس ، فقد ذكرت المذكرة التفسيرية في هذا الصدد أن قرارات هيئة التحكيم تعتبر بمثابة أحكام صادرة من محكمة الاستئناف بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من قلم كتاب محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها محل النزاع .

وكان من نتيجة هذا الاختصاص الذي تقرر لمحكمة النقض في نصوص صريحة لا غش فيها ولا غموض أن اضطر المشرع إلى وضع أحكام تمديدية نصت عليها المادة ٣ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧. كالآتي :

« على محكمة القضاء الإداري أن تحيل دون رسوم إلى محكمة النقض الطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم وذلك بالحالة التي تكون عليها .
وتفصل محكمة النقض في تلك الطعون وكذلك في الطعون التي رفعت إليها قبل العمل بأحكام هذا القانون .

وتعتبر تلك الطعون في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض ويجرى عليها بعد ذلك أحكام المادة ٢٩ ، وما بعدها من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون ايداع الأوراق المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من تلك المادة خلال عشرين يوما من تاريخ انقضاء الطاعن من قلم الكتاب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، .

مادة ١٦ مكرر (١) :

أضاف القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ إلى المرسوم بقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٢ المادة ١٦ مكرر (١) ، ونصها كالآتي : « تطبق أحكام الفصل الثالث من الباب العاشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية في تصحيح الأحكام وتفسيرها — على القرارات الصادرة من هيئة التحكيم ، .

وكان المتبع عادة قبل استحداث هذا النص أن هيئة التحكيم أن تولى تصحيح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم (المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات) .

ولما كان القانون الصادر في شأن التوفيق والتحكيم في شئون العمل لا يحيل على قواعد قانون المرافعات وإزاء المادة ١٦ التي تقول بأن قرار هيئة التحكيم نهائي ، فقد كان هناك مجال للتساؤل فيما إذا لم يكن من الجائز لهيئة التحكيم أن تناول بقرار جديد تصدره تفسير ما وقع في منطوق قرارها الأول من غموض وإبهام (المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات) .

هذا السؤال كان موضع رد إيجابي من جانب محكمة استئناف مصر في قرارين أصدرتهما منعقدة بهيئة تحكيم .

على أن السيد الرئيس يحيى محمد مسعود كان مخالفا لهذا الرأي . وإليك ما كتبه في هذا الصدد في البحث القيم الذي نشرته مجلة المحاماة (العدد الثالث س ٣٤ ص ٣٣٧)

« وطبقا لما نص عليه القانون في هذا الشأن (القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٢ — المادتان ١٠ و ٩) لا نستطيع هيئة التحكيم أن تفصل إلا في نزاع يحال عليها موضوعه من إحدى هاتين الجهتين (أى من جنيته التوفيق عند تعدد تسوية النزاع وديا أو من مكتب العمل مباشرة إذا ليقع للطرفان على ذلك) بعد

أن تحدد لنظره جلسة في الميعاد المنصوص عليه ولا يستطيع الطرف الذي يطلب التفسير أن يعلن خصمه مباشرة بالحضور أمام الهيئة للنظر في طلبه لأن هذا الاعلان لا يمكن حصوله طبقا للنص الذي ورد في قانون المرافعات بغير الطرق المعتادة لرفع الدعاوى وهذه الطرق لم يرد ذكرها في المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ولا يمكن اتباعها أمام هذه الهيئة بغير نص ، ولذا فانه لا مفر في هذه الحالة من أن يعتبر طلب التفسير موضوعا لنزاع جديد يجب تقديمه إلى مكتب العمل ابتداء شأنه شأن أى نزاع خاص بالعمل مما تسرى عليه أحكام هذا المرسوم بقانون ... وإذا كان منحنى المشرع الاسراع في فضائى نزاع يقع بين العمال وصاحب العمل فان هذا الغرض مما يتحقق بصورة أوفى لو أن هيئة التحكيم كان لها من الاختصاص بتفسير ما تصدره من قرارات ما للمحاكم في تفسير أحكامها . وهذا ما يدعو إلى أن يشتمل نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون سالف الذكر مضمون الحكم الوارد في المواد ٣٦٦ - ٣٦٨ من قانون المرافعات الخاصة بتصحيح الأحكام وتفسيرها .

والواقع أن هذا رأى من جانب صاحب الاقتراح هو الذى أقره المشرع في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ إذ نصت المادة ١٦ (مكرر ب) على ما يأتى : « يرفع ما يعرض في التنفيذ من اشكالات إلى هيئة التحكيم بوصفها قاضيا للأمور المستعجلة — إذا كان المطلوب اجراء وقتيا . وتجرى هذه الاشكالات أحكام المواد من ٤٨٠ إلى ٤٨٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية » .

هذه المادة الجديدة تسمح لهيئة التحكيم باتخاذ بعض الاجراءات الوقتية شأنها في ذلك شأن قاضى الأمور المستعجلة .

ويستطرد الرئيس الأستاذ يحيى محمد مسعود فيذكر ما يحدث غالبا من اشكالات في تنفيذ قرارات هيئة التحكيم بعد صدورها مما يترتب عليه وقف التنفيذ فيقول : « نصت المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على عقاب من يمتنع عن تنفيذ قرار التحكيم وهذا النص في اطلاقه يحول دون وقف التنفيذ في أحوال من قبيل ما يعرض في تنفيذ الأحكام مما يستدعى وقف هذا التنفيذ مؤقتا حتى يفصل في النزاع المتعلق به . وبما يبين أن هذا الاجراء قد تستلزمه الضرورة لدفع ما يؤدي إلى اتمام التنفيذ الخاطئ . من نتائج فضلا عن تحمل العقاب الذى أوردته القانون ولذا فانه يتعين أن يشتمل نص المادة ١٧ السالف ذكرها ما يجيز لمن يدعى قيام عقبة مانعة من تنفيذ قرار التحكيم أن يطلب وقف التنفيذ مؤقتا وفي هذه الحالة ينبغى أن يكون طلبه من رئيس الهيئة التى أصدرت القرار فيأمر بوقف التنفيذ إن رأى لذلك وجها مع تكليف الطالب برفع النزاع المتعلق به في ميعاد يحدده رئيس الهيئة وإلا وجب التنفيذ فورا ... وظاهر أن الاجراء على هذا الوجه إنما يقصد به ضمان جدية النزاع وعدم تعطيل الفصل فيه ... » (المحاماة الجزء الثانى ٣٤ ص ٣٣٨) .

المادة ٢١ (فقرة ثانية) :

عدلت هذه المادة على النحو الآتى : « كذلك يحظر على صاحب العمل وقف العمل كلياً أو جزئياً

في جميع الحالات السابقة إلا إذا كان مضطرا لذلك لأسباب قوية فيجوز له وقف العمل بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على طلب يقدمه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ويبت الوزير في هذا الطلب في مدة لا تجاوز ثلاثين يوما من تاريخ وصوله إليه ، فإذا انقضت هذه المدة . جاز لصاحب العمل وقفه .

اكتفى هذا النص الجديد بجعل الميعاد الذي يرد فيه الوزير ٣٠ يوما بدلا من ١٥ . وكان الأولى الأخذ بالاقترح المقدم في هذا الصدد : « ومن ثم كان متعينا أن يشمل هذا التشريع تنظيم وسيلة للمحافظة على حقوق العمال من الناحية الجماعية التي يتناولها المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ وذلك بالنسبة للفصل الذي يوقعه صاحب العمل على جميع عماله أو فريق منهم بالمخالفة لنص المادة ٢١ من هذا المرسوم بقانون إذ أنه طبقاً للنص الحالي لا يكون لهذه المخالفة من أثر سوى توقيع العقاب المقرر في نص المادة ٢٢ وذلك دون استطاعة هيئة التحكيم إلزام صاحب العمل بالامتناع عن فصل عماله فصلاً تعسفياً أثناء نظر النزاع إذا لم يكن قد حصل على موافقة وزير الشؤون الاجتماعية على وقف العمل كلياً أو جزئياً . ولو أن هيئة التحكيم خولت بمقتضى التشريع المعدل لقانون عقد العمل بعض ما قرره هذا التشريع لقاضي الأمور المستعجلة من سلطة لا يمكن أن تتلافى هذه الهيئة بعض النتائج التي تلحق بجماعة العمال من جراء التصرف التعسفي الذي قد يصدر من جانب صاحب العمل ، وذلك بأن يجعل لهذه الهيئة سلطة في الحكم عليه بالغرامة إذا ما خالف أمر الهيئة الذي تصدره إليه بالامتناع عن فصل عماله حتى يتم الفصل في النزاع ، ولا شك أن الهيئة وهي تقوم بفحص النزاع أقدر على تلمس السبب الحقيقي لتصرف صاحب العمل ومن ثم تستطيع أن تتلافى نتائج قبل تماديها في تصرفه ولا يكون ذلك إلا لضمان احترام قرارات الهيئة دون انتظار الفصل في النزاع حتى يندفع الضرر الذي ينشأ عن إهمال تنفيذها . وقد يكون طريق الغرامة التهديدية *astreinte* الذي يملكه القاضي كوسيلة لتنفيذ قراره أبلغ أثراً في هذا المقام على أنه ينبغي النص عليه صراحة لكي يمتنع كل لبس في اختصاص هيئة التحكيم بالحكم بالغرامة المذكورة مع عدم اشتغال القانون مثل هذا النص .

هذه النقطة الوحيدة التي ارتأى المشرع أن يلتفت عنها ، فلا يأخذ بالاقترح الذي قدم في شأنها ظناً منه أن العقوبات الجنائية كفيلة بتلافي النتائج المشار إليها .

المادة ٢٢ مكرر :

وأخيراً أضاف القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ (المادة ٢٢ مكرر) نصها كالاتي :

« يكون للموظفين الفنيين بالإدارة العامة للعمل الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بقرار منه سلطة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الوزارية المنفذة له . »

على أن المذكرة التفسيرية جاءت مقتضبة في هذا الصدد لاقتصارها على القول بأن من شأن هذه

المادة الجديدة أن تساعد على تحقيق القصد الذى هدف إليه التشريع من إجراءات التوفيق والتحكيم. ولكن هذا التعديل لا شك يتصل بمفهوم الصلح الاقتصادى كما فطن إليه صاحب الاقتراح والذى ينبغى أن يكون فى المحل الأول من الاعتبار بالنسبة إلى كل ما يتعلق بمنازعات العمل. ولذا فإنه كان من المنطوق أن يبدى المشرع السلطة التى أسبغها على الموظفين المشار إليهم فى المادة ٢٢ مكرر بحيث يمتد نطاقها إلى ضمان تنفيذ قرارات هيئات التحكيم تنفيذاً مطابقاً للصالح العام قبل كل شئ.

وتفصيل ذلك أنه لما كانت مهمة مثل النقابة أو فريق العمال الشاكرين فى منازعات التحكيم قاصرة على الحضور ومباشرة النزاع أمام هيئات التحكيم، فإنه يبين لأول وهلة أنه لا شأن لهذا الممثل فى مباشرة ما يتعلق بتنفيذ القرارات التى تصدرها هذه الهيئات. وإنما يكون أولى بالقيام على هذا التنفيذ إدارة العمل نفسها بواسطة موظفيها الذين أراد المشرع أن تكون لهم مهمة سلطة الضبطية القضائية لأنهم أقدر على إجراء هذا التنفيذ على وجه الصحيح المطابق لمصلحة الاقتصاد، وذلك بعد أن أصبحت علاقات العمل من المسائل العامة التى يتضائل فيها الصالح الشخصى للأفراد أياً كانوا، إلى جانب الصالح العام الذى يهم الدولة أولاً وقبل كل شئ على أنه يبين من ناحية التفسير القانونى للسليم للنصوص المتعلقة بتمثيل النقابة أو فريق العمال أمام هيئة التحكيم. أن مهمة مثل النقابة أو هذا الفريق الذى فوض فيها منهم إنما تقتصر على الدعوى ذاتها وإجراءاتها أثناء نظرها، وأنه بمجرد صدور القرار تنتهى مهمة هذا الممثل الذى يصبح غير ذى صفة تتيح له التدخل فى شأن التنفيذ الواجب للقرار، حال أن إدارة العمل بوصفها المشرقة على صالح الصناعة بما أسبغه عليها المشرع من سلطات تكون أجدر بتولى كل ما يتعلق بتنفيذ القرارات التى تصدر من هيئات التحكيم محددة لمصير علاقات العمل التى لا شك أنها تعد من الصوالم العامة فى الدولة. ومن ثم يتبين للتأمل أن المادة ٢٢ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ قصرت عن تحقيق أحد الأغراض الهامة كان من المستظر أن تناوله إلى جانب ما قرره فى خصوص الجرائم التى تقع مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الوزارية المنفذة له.

مهما يكن من أمر فلا شك أن التعديلات التى أدخلها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ هى على جانب من الأهمية ولها ما يبررها ولقد استوحى فيها المشرع ملاحظات قيمة أبدتها قاض كبير أتيح له أن يطبق القانون فى مبناه وفى معناه فاستطاع أن يلبس ما فيه من نقص بفضل واسع عليه ووقوفه على التشريعات الأجنبية وتفهمه لها. إن هذا التعاون بين المشرع والقاضى ليس مستحباً لحسب، بل أنه عمل منتج عظيم النفع والأثر، فمن شأنه أن يتيح للفقهاء المصرى أن يتمشى مع ضروريات الحياة العملية وأن يرسم دائماً سياسة اجتماعية يعينها الصالح الاقتصادى المشترك.

معيار التفرقة بين الأعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ

للدكتور أحمد رفعت خفاجي وكيل النيابة بمكتب النائب العام

١ — تمهيد :

نصت المادة ٥ من قانون العقوبات على أن :
« الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جناية إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها .
ولا يعتبر شروعا في الجريمة أو الجناية مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك :
وهذا النص يقابل نص المادة الثانية من قانون العقوبات الفرنسي .
فاذا كان المشروع معاقبا عليه باعتباره بدءا في هذا التنفيذ فإما هو في فصل التفرقة بين الشروع أى البدء في التنفيذ المعاقب عليه وبين الأعمال التحضيرية التي لا يعاقب عليها القانون ؟

٢ — حكمة عدم العقاب في الأعمال التحضيرية :

ويبدو من مطالعة كتب الفقه أن حكمة عدم تقرير عقوبة بصدور الأعمال التحضيرية لارتكاب الجريمة ترجع إلى الغموض والابهام الذي يشوب هذه الأفعال فلا يستدل منها على وجه التحديد قصد الجاني من اثباتها . كما أن لاحتمال عدول الجاني عن ارتكاب فعله التي يثنويها ما يحمل المشرع على استبعاد هذه الأفعال من العقاب رغبة منه في تشجيع الجناة على العدول عن ارتكاب الجرائم التي عقدوا العزم على اقترافها .

٣ — المذهب المادى :

وعند أنصار المذهب المادى لا يعد بدءا في التنفيذ وبالتالي شروعا في ارتكاب الجريمة إلا الأفعال التي تكون ركنها ماديا من أركان الجريمة التي يقصد الفاعل ارتكابها أو الأفعال التي قصد بذاتها ظلوما مشددا في ارتكاب هذه الجرائم مثل وضع اليد على المال المسروق أو تسويره، إنزال المراد سرقة وذلك في جريمة السرقة .

٤ — المذهب الشخصى :

على أن هذا المذهب قد تعرض لانتقادات كثيرة من أنصار المذهب الشخصى كما استهدف لهجاتهم فقالوا إن التسور قد يعد بدءا في تنفيذ جريمة السرقة في رأى المذهب المادى بينما لا يعد كذلك إذا كان الجاني يقصد القتل .

وقال هؤلاء الفقهاء أن العبرة بالنية الاجرامية والنظر إلى شخص الجاني وأما ذات الفصل الذي يرتكب ففي المقام الثاني باعتباره مظهرا لهذه النية الاجرامية فيمكن أن يكون الفعل مؤديا حالا ومباشرة إلى اتمام الجريمة .

وقد كتب لهذا المذهب الغلبة على المذهب المادى فأيدته غالبية الفقهاء في فرنسا وفي مصر كما أخذت به محكمة النقض الفرنسية ومن بعدها محكمة النقض المصرية . فقد قالت محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٤٣ في القضية رقم ١٣٤٢ ، ان المادة ٤٥ من قانون العقوبات وإن كان لا يوجد فيها ما يوجب لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل في تنفيذ ذات الفعل المكون للجريمة إلا أنه يقتضى أن يكون الفعل الذى بدىء في تنفيذه من شأنه أن يؤدي فورا ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة .

فالت بذلك إلى اتجاه الفقه الشخصى الذى أيدته شرح القانون الفرنسى فقالوا بأنه يعد شروعا كل فعل ارتكبه الجاني

conduit directement et immédiatement à l'accomplissement du délit qu'il a l'intention de commettre.

٥ - أقوال الفقه الفرنسى :

وقد استبان من قراءة مؤلفات جارسون وجارو أنهم رغم إيمانهم بالفقه الشخصى فإنهما يريان أن هذه التفرقة من المسائل التى يصعب بيانها على وجه التحديد وإن كانت فى الحقيقة متروكة لقاضى الموضوع بقدرها حسب الوقائع المطروحة عليه فقد قال جارو

On comprend combien cette distinction est, en fait, délicate à préciser

كما قال جارسون فى مؤلفه طبعة سنة ١٩٥٢ "code pénal Annoté" بصدد التعليق على المادتين ٢ و ٣ من قانون العقوبات الفرنسى نبذة ٤٨ وما بعدها :

La thèse subjective prend en considération le caractère dangereux du délinquant et les nécessités de la défense sociale.

La doctrine moderne paraît se rallier dans son ensemble à ce point de vue. L'exécution est commencée lorsque l'agent fait les actes qui par une conséquence directe et immédiate, doivent, dans sa pensée, consommer la délit. cette doctrine n'exige que l'acte d'exécution manifeste par lui-même et par sa nature propre, le crime que le coupable se proposait de commettre. c'est une question de fait soumis à l'examen particulier de chaque espèce. c'est l'opinion de la cour de cassation qui s'est rallié ouvertement à cette thèse subjective.

٦ - دخول منزل بقصد ارتكاب جناية قتل :

هل يعد دخول منزل بقصد ارتكاب جناية قتل شروعا فى القتل ؟

لا شك أن دخول منزل مسكون أو بطريق التسلق أو بطريق الكسر بقصد السرقة يعد شروعا في سرقة حتى عند أنصار المذهب المادى طالما أن كون المنزل مسكونا أو الدخول قد حدث بطريق الكسر أو التسلق يعد من قبيل الظروف المشددة للجريمة .

ولإنما يجدر التساؤل عما إذا كان هذا الفعل قد حدث بقصد القتل يعتبر الفاعل شارعا لارتكاب جريمة القتل ؟

قال جارسون في المرجع السابق نبذة ٧٠ وما بعدها

'Les actes qui constituent le commencement d'exécution du meurtre et de l'assassinat ne sont pas moins difficiles à déterminer. Les décisions jurisprudentielles sont même ici moins nombreuses'

كما ذكر في النبذة ٧٥ .

'Mais l'escalade et l'effraction n'était pas des circonstances aggravantes du meurtre, pourraient-elles constituer un commencement d'exécution de l'assassinat ?

La question est controversée et plus délicate .

Plusieurs auteurs enseignent cependant l'affirmative à la condition que l'intention de l'agent de donner la mort soit établie en fait c'est l'opinion que nous admettons.

بمعنى أن جارسون يسلم بالرأى القائل باعتبار دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة قتل يعتبر شروعا في هذه الجريمة طالما أن نيابة القتل قد وضحت من وقائع الدعوى .

٧ — قضية پوبل :

في هذه القضية فوجيء شخص في منزل مسكون كان قد دخله دون استعمال عنف أو تسور وإنما دلف من الباب الذى كان مفتوحا وقتئذ واستبان انه كان يقصد السرقة فاعتبر شارعا في هذه الجريمة .

(Arrêt Pobel, 1er Mai 1879 S 80. 1. 233) .

د راجع حكم محكمة النقض الفرنسية في أول مايو سنة ١٨٧٩ والمنشور في مجموعة سبرى سنة ١٨٨٠ الجزء الأول صفحة ٢٣٣ .

وقد جاء في تعليق على هذا الحكم منشور بهذه المجموعة قام به الأستاذ آدمون فيلى الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة كان ما يؤكد أن معيار التفرقة بين الأعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ من أصعب الأمور وإنما الثابت من أقوال الفقهاء وبخاصة ما ذكره الفقيه هوس أنه لا يشترط الشروع في القتل ان يكون الجانى قد بدأ في الاعتداء على الجنى عليه — وانتهى الأستاذ فيلى إلى تأييد الاتجاه الذى قال به الفقيه هوس والفقيه برتولد في اعتبار دخول منزل بقصد قتل شخص شروعا في القتل .

٨ — خاتمة :

وأمام الاتجاه الذى قال به الفقيه هوس Haus والفقيه بيرتولد Bertauld والأستاذ آدمون فيلي Edmond Villey والذى أيده جرسون Garcon لا يسعنا إلا أن نرى أن دخول منزل مسكون أو بطريق الكسر من الخارج أو بطريق التسلق بقصد القتل بعد شروعا في هذه الجريمة طالما أن نية القتل قد وضحت بجلاء من استعراض وقائع الدعوى ولا يمكن القول بأن هذا الفعل يعتبر عملا تحضيريا طالما أن الغموض في العمل التحضيرى قد انجلى بظهور نية الجانى في القتل كما أنه أصبح غير محتمل عدول الجانى عن اقتراف جريمته . والله ولى التوفيق .

الدفع بالنظام العام فى موارىث الاتراك فى مصر

للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الاستئناف

١ - موضوع البحث :

توفى خارج مصر شخص تركى الجنسية مسلم الديانة مخلقا تركة بمصر وبغيرها من الدول وتبين انه ترك وصية أوصى بموجبها لزوجته المسيحية بجميع تركته المنقولة الكائنة فى فرنسا وسويسرا من أثاث وملابس ومصوغات وفضية وسيارات وسجاجيد وقراطيس مالية ولوحات فنية وغير ذلك عدا مبلغ تقدى من المال يصرف لها فوراً بعد وفاته دون انتظار لاستكمال الاجراءات المتعلقة بتركته .

وجاء بوصيته أنه يريد اخضاع تركته لأحكام القانون التركى . كما تبين أنه ترك وصية أخرى مكتملة للأولى أثبت فيها أنها تخص فقط الأعيان العقارية لتركته الكائنة بالأراضي المصرية دون غيرها وأنه يوصى لزوجته بحملة النصيب الذى يحق له الايصاء به فى مصر .

وقد صدر حكم — بعد وفاة هذا الشخص — من محكمة استابول مثبتا لوفاته وانحصار ارثه فى زوجته المسيحية وفى أولاد أخته إحداهما أخت شقيقة والأخرى أخت لأب — وحدد الحكم تركة المتوفى بأربعة وستين سهما وفقاً لأحكام القانون المدنى التركى وقسمها على ورثته بحيث أصبحت الزوجة وارثة لربع التركة ملكية تامة بينما يؤول الباقي من تركته إلى أولاد أخته الشقيقة وأولاد أخته لأب بقدر الثلاثة أمثال للفريق الأول والمثل للفريق الثانى . وهذا كله بعد سداد الديون والوصايا .

فأقام فريق من أولاد الأخت الشقيقة دعوى يطلبون فيها انزال نصيب الزوجة المسيحية إلى ثلث الأموال الكائنة فى مصر والمخلقة عن مورثهم نزولاً على أحكام القانون المصرى الآمرة . إذ أنه بالنسبة للارث فانه لاختلاف الدين لا يجوز لها أن ترث شيئاً فى الأموال الكائنة بمصر — وليس لها أن تطالب إلا بالثلث بطريق الوصية ليس غير — ولو فرض وكانت الوصية قد تضمنت نصاً صريحاً بالايصاء بما هو أكثر من الثلث فانه يتعين انزالها إلى هذا القدر لمخالفة الايصاء بما يزيد عن الثلث لأحكام النظام العام فى مصر ولا سيما إذا ما تعلقت به مصالح المصريين من الورثة كما هو الشأن فى الدعوى الحالية .

أما عن التوريث فلا جدال فى أنه لا محل لأعمال القانون التركى فيها يحيزه من توريث الزوجة غير المسلمة فى تركة زوجها المسلم طالما أن منع التوريث بين المسلم وغير المسلم منهى عنه صراحة فى أحكام الشريعة الاسلامية وأحكام قانون الموارىث المتعلقة بالنظام العام ومن ثم فهى تسرى على

الأجانب ولو كان القانون الأجنبي الواجب التطبيق لا يقرها كالقانون التركي .
وكان دفاع الزوجة في الدعوى يدور حول أنه لا محل لأعمال الدفع بالنظام العام في صدد هذه
الدعوى وأن العبرة فيها هي بأحكام القانون التركي الذي يعطيها الحق في ميراث زوجها المتوفى
ويقضى بصحة الوصيتين المشار إليهما .
وبعد أن قدمت النيابة العامة بمذكرة أخذت فيها بوجهة نظر المدعين في الدعوى وقصر حق
الزوجة المسيحية في تركه زوجها على الثلث بطريق الإيضاء نزولا على الدفع بالنظام العام - تصالح
الطرفان أمام المحكمة فأنتهت الدعوى صلحا .

وسنعرض فيما يلي لبحث هذه الصورة العملية بإيجاز :

٢ — المقصود بالنظام العام :

إن تعريف النظام العام يعتبر من أشق الأمور على الباحث أو الفقيه نظرا لتشعب وتنوع
صفاته وصوره فهو في مجال الروابط الداخلية غيره في مجال الروابط التي توجب تنازعا بين
القوانين (١) .

غير أنه يمكن القول بوجه عام تعريفا بالنظام العام أنه الحالة الطبيعية والمادية والعقلية لمجتمع
منظم (٢) وهو على ما يراه أغلب الشراح فكرة وطنية محض فليس هناك نظام عام داخلي أو نسبي ونظام
عام دولي أو مطلق إذ أن هذه التفرقة لا أساس لها والتسمية الأخيرة خاطئة لأنها تثير فكرة وجود
نظام عام مشترك سائد بين الأمم مكون لقاعدة من قواعد القانون الدولي العام . فالنظام العام في
القانون الخاص يتميز بالوطنية وهو فكرة متغيرة باختلاف الزمان والمكان ولا يمكن إلا أن تكون
واحدة في المكان والزمان الواحد (٣) .

وعلى ذلك يكون لكل دولة نظام عام خاص بها فيقال إن هناك نظام عام مصري ونظام عام
فرنسي ونظام عام بلجيكي ... الخ .

وهذا المعنى هو ما انصرفت إليه نية المشرع المصري عند ما نص في المادة ٢٨ من القانون المدني
على أنه لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي حيثما تنص النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام مخالفة
للنظام العام أو الآداب في مصر . فقد كانت هذه المادة في المشروع التمهيدى برقم ٥٧ وكانت
تقضى بأنه لا يجوز مطلقا تطبيق أحكام قانون أجنبي قررته النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام

(١) تعادينا أن نسميها الروابط الدولية لكيلا تنصرف إلى العلاقات بين الدول مما يكون موضوعا لدراسة
القانون الدولي العام .

(٢) رسالة الدكتور أحمد مكرم في النظام العام أمام القاضي المصري لطيفة باريس سنة ١٩٤٩ ص ٣١

(٣) دكتور عبد المصطفى رياض - مبادئ القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٤٣ ص ٣١٠ نبذة ٤٠٢

مخالفة للنظام العام أو الآداب . وعند ما عرض المشروع على لجنة المراجعة أقرت هذه المادة مع تعديل لفظي بسيط صار نصها بعده كالآتي :

« لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب » . وأصبح رقمها ٣١ في المشروع النهائي . وقد وافق مجلس النواب على المادة دون تعديل تحت رقم ٣١ - ولدى عرض المشروع على لجنة العدل بمجلس الشيوخ وافقت اللجنة على المادة دون تعديل مع إضافة كلمتي « في مصر » إلى آخر المادة لتلافي اللبس إذا اختلف النظام العام في بلدين .

وجاء في تقرير اللجنة عن المادة أنها أضيفت إليها عبارة « في مصر » لمعاناً في بيان أن المقصود هو النظام العام المصري . وأصبح رقمها ٢٨ وقد وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة (١) .

٣ - وقد عالج فقهاء القانون الدولي الخاص فكرة النظام العام كمانع من موانع تطبيق القانون الأجنبي بمقتضى قواعد الإسناد الوطنية ، إلا أنهم لم يصلوا إلى تحديد منضبط لهذه الفكرة ولم ينتهوا إلى إبراز المسائل التي تتعلق بالنظام العام والتي لا تتعلق به - بل اعترفوا بأن غموض هذه الفكرة يمنع من نجاح أية محاولة في هذا الشأن (٢) - وأجمعوا على ترك أمر تحديد ما يتصل بالنظام العام وما لا يتصل لقاضي الموضوع يقدره وفق كل حالة على حدة - ولهذا لا يكون من الخطأ القول بأن قاضي الموضوع يعتبر مشرعاً في هذه الدائرة المرنة . ومن ثم يخضع في قضائه لرقابة محكمة النقض .

٤ - وقد تنوعت تبريرات الفتهاء للدفع بالنظام العام وأثر أعماله على القانون الأجنبي المنخص بحكم العلاقة المعروضة وفق ما تشير به قاعدة الإسناد الوطنية فوضع الأستاذ سائيني نظريته المشهورة التي تقوم على فكرة الاشتراك القانوني *communauté juridique* ومؤداها أن البلاد التي تربطها وحدة الثقافة القانون والفكرة القانونية كما هو الشأن في البلاد التي ورثت القانون الروماني وسادت فيها الديانة المسيحية تكون فكرة العدالة عندها واحدة . والمشرع الوطني عندما يسمح بتطبيق القانون الأجنبي مراعاة لحاجة المعاملات الدولية واعتبارات العدالة إنما يسمح بتطبيقه مقدراً نوافر الاشتراك القانوني ما بين هذا القانون وقانونه الوطني - فإذا ما انضغ للقاضي الوطني أن حكم القانون الأجنبي الواجب التطبيق في النزاع المطروح عليه يقع في حالة عدم اشتراك قانوني مع أحكام قانونه امتنع عن تطبيق ذلك الحكم وطبق في النزاع قانونه وذلك بالقدر اللازم لتفادي التعارض أو عدم التوافق . إذ أن هذا الحكم يكون غير مقبول في بلد القاضي . وأكثر ما يكون الخلاف نوافراً بين قوانين مختلف الدول هو بالنسبة للمسائل الوثيقة الصلة بنظام المجتمع في الدولة مثل روابط الأسرة والميراث (٣) .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية الجزء الأول ص ٣١٧ و ٣١٨

(٢) ارمنجون مختصر القانون الدولي الخامس جزء أول طبعة ١٩٤٧ نبذة رقم ١٠٤ ص ٢١٧

(٣) مؤلف الدكتور عز الدين عبدالله في تنازع القوانين طبعة ١٩٥٢ ص ٤١٩ وما بعدها - ومؤلف الأستاذ تافيس

ويبنى الأستاذ ساؤاتيه رأيه في أساس أعمال الدفع بالنظام العام على ما أسماه بدوائر المدنية *cercles des civilisation* فيقول إن التشريعات التي تسود في الدول غير المتحضرة — وهي تختلف اختلافاً أساسياً عن النظام القانوني السائد في فرنسا — لا يمكن تطبيقها هناك لأنها تصطدم عندئذ مع النظام العام . كمثل التشريعات التي تجيز الرق وكذلك الشأن بالنسبة للتشريعات السائدة في الدول القائمة على حضارة دينية وذلك كالدول الإسلامية التي تحكم الشريعة الإسلامية فيها الخلافات التي تثور بين الأفراد بدلا من نصوص وضعية كالقانون المدني إذ هذه الدول تصطدم تشريعاتها مع الفكرة العلمانية للقانون المدني الفرنسي وبذلك يعتبر مضاداً للنظام العام في فرنسا الزواج ونظام الأسرة الذي تأخذ به هذه الدول (١) .

وإذا كان أول عمل للقاضي في ميدان تنازع القوانين هو تحديد القانون الواجب التطبيق على العلاقة المعروضة، فإذا تقرر أن قانوناً أجنبياً هو الذي يختص بحكم هذه العلاقة كان عليه قبل تطبيقه أن يرى إن كان ثمة تعارض أو عدم توافق بين القانون وبين هذا النظام العام في بلده — فإذا بدا له وجود هذا التعارض كان عليه أن ينحى هذا القانون الأجنبي عن التطبيق على العلاقة . وهذا هو الاثر السلبي للدفع بالنظام العام .

وتبرير هذا الاثر من الناحية المنطقية أنه إذا كان على الدولة أن تحترم السيادة الأجنبية في مجال الروابط الخاصة ، فإن ذلك لا يكون على حساب الحاجيات الجوهرية لحضارتها ونظامها الاجتماعي وأمنها الداخلي . وعلى ذلك كلما كان في تطبيق القانون الأجنبي المختص أصلاً بحكم العلاقة تهديداً لها ، فإنه يتعين على القاضي أو أي موظف رسمي أن يمتنع عن تطبيق هذا القانون .

فإذا ما خلت العلاقة المتنازع فيها من قانون معين يحكمها فإن الحل فيها يرتد إلى أصل الأمور وهو تطبيق القانون الوطني عليها وهذا هو الاثر الإيجابي لأعمال الدفع بالنظام العام . ذلك لأن المشرع الوطني عند ما ارتضى أن تؤدي قواعد اسناده في بعض الاحوال الى اعمال أحكام قانون اجنبي قدر أن اعمال هذا القانون خير للأطراف المتنازعين ورعاية لمصالحهم — فالأصل هو اقليمية القوانين والاستثناء هو شخصيتها فإذا تخلف الاستثناء عن التطبيق لسبب معين عاد الامر الى أصله (٢) .

هـ — وقد لاحظ المستشار ليربور بيجوتير أن الدفع بالنظام العام لم يطبق فقط في الحالات التي يكون فيها حكم اتقانون الاجنبي ضاراً بالمصالح الحيوية في فرنسا والمجمع على أنها أساسية بل طبق أيضاً على الحالات التي يكون فيها هذا الحكم متعارضاً مع مصالح ليس مجعاً على أنها أساسية وإنما

== إيتين هي سائري القانون الدولي الخاص المقارن ص ١٢٣ — مؤلف الدكتور حامد زكي في القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٤٠ ص ٣٥٦

(١) ساؤاتيه دروس في القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٥٣ نبذة ٣١٨ ص ٢٣٧

(٢) بنبوايه دروس في القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٤٩ نبذة ٥١٦ ص ٤٩٧ — يرى البعض من الفقهاء إن تطبيق قانون القاضي كأثر لأعمال الدفع بالنظام العام يرد على سبيل الاستثناء فيسكون اختصاصه التقريبي غير عادي .

قصد المشرع الوطني أن يتبع بشأنها اتجاهها تشريعيا معينا مثل المساواة الديمقراطية في الموارث (١). ويساير الاستاذ باتيفول هذا النظر بعيدا فيقول إن الدفع بالنظام العام لا يكون فقط عند عدم الاشتراك وحماية الاسس الاجتماعية والسياسية في الدولة مما يستند الى القانون الطبيعي ، بل انه يقوم أيضا على أساس تعارض القانون الاجنبي مع السياسة التشريعية المتبعة في بلد القاضي بالنسبة لبعض المسائل . فما قضت به محكمة النقض الفرنسية من أن حكم القانون الاجنبي الذي يحيز رفع دعوى الاعتراف بالابوة في ميعاد أطول من الميعاد المقرر في القانون الفرنسي مخالف للنظر ليس مبناه في الحقيقة كون حكم القانون الاجنبي في هذه الحالة يصدع النظم الاساسية في المجتمع الفرنسي وانما مبناه كون هذا الحكم يخالف سياسة تشريعية معينة انتهجها المشرع الفرنسي (٢).

٦ - الموارث ومكانها في الروابط القانونية :

أورد المشرع في المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الصادر به قانون نظام القضاء تعداداً للمسائل التي تعد من الأحوال الشخصية (٣) التي تختص بنظرها المحاكم الوطنية طبقاً للمادة ١٢ من نفس القانون - جاء من بينه المنازعات والمسائل المتعلقة بالموارث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت - وهذا يدل على أن المشرع المصري اتجه إلى اعتبار الميراث من المسائل المتعلقة بالأسرة أي من الأحوال الشخصية مسايراً في ذلك القانون الايطالي والالمانى والأسباني والبولوني والصيني والياباني بعكس بعض القوانين الأخرى التي تعتبر الارث أقرب إلى المسائل العينية منه إلى الأحوال الشخصية ولذا فإنها تخضعه لقانون البلد الذي توجد فيه التركة *lex rei sitae* وذلك تزيدها في احترام مبدأ اقليمية القوانين (٤).

وتنص المادة ٨٧٥ من القانون المدني على أن تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الارث وانتقال أموال التركة إليهم تسري في شأنها أحكام الشريعة الاسلامية والقوانين الصادرة في شأنها. وجاء بمذكرة المشروع التمهيدى تعليقا على هذا النص أن الشريعة الاسلامية والتفديتات المستمدة منها هي التي تنطبق على ميراث المصريين جميعا مسلمين وغير مسلمين . ولا ينطبق قانون الملة على غير المسلمين حتى ولو اتفق الورثة جميعاً على أن ينطبق - ولم يعد هناك محل للبحث فيما إذا كان قانون الملة هو الذي يحدد الورثة مبدئياً لينظر بعد ذلك فيما إذا كان هؤلاء الورثة متفقين على قانون الملة فيطبق نهائياً ، أو يختلفون فتطبق الشريعة الاسلامية - فالشريعة الاسلامية هي التي تطبق أولاً وأخيراً - ولم يعد هناك محل لتطبيق قانون الملة في أى فرض من الفروض .

(١) تراجع مؤلفه مختصر القانون الدولي مجموعات دالوز طبعة ١٩٥٤ نبذة ٢٧٠ ذيل ص ٢٩٣ وما بعدها .

(٢) تراجع باتيفول طبعة ١٩٤٩ نبذة ٣٦٠ ص ٢٧٩ وما بعدها .

(٣) راجع بيان المقصود بعبارة الأحوال الشخصية في مؤلفنا مرافعات الأحوال الشخصية للأجانب طبعة ١٩٥٧

نبذة ١ ص ٦ .

(٤) كتاب القانون المقارن في الأحوال الشخصية للأجانب للاستاذ تادرس ميخائيل تادرس المستعار طبعة ١٩٥٤ ص ١٩١ وقد رأينا هذا الرأي في كتابنا في مرافعات الأحوال الشخصية المرجع السابق إذ أن الميراث والوصية والهبة تعتبر جميعاً من اسباب كسب الملكية وقد نظمها المشرع تنظيمًا كاملاً سواء في القانون المدني أو في القوانين الخاصة بها مما كان يجدر معه ترجيح اتصالها بالأحوال العينية وترك الأمر فيها لقوانين البلاد .

ويبين من ذلك أن المشرع المصرى وقد اعتبر أن الشريعة الإسلامية هي القانون العام الواجب التطبيق على الارث في خصوص الروابط الوطنية بغض النظر عن ديانة المورث والورثة - فان الصفة الاقليمية لهذا القانون تكون غير متنازع فيها^(١).

وبمقارنة الأحكام الموضوعية للشريعة الإسلامية في خصوص مسائل الارث مع أحكام أى قانون أجنبى ، يبين أن ثمة خلافات جوهرية تفرق بين أحدهما والآخر كامتياز الذكورة وعدم نوارث أهل الملتين في الشريعة الإسلامية - مما يدع مجالا دائما لظهور الدفع بالنظام العام فيما يتعلق بالروابط الاجنبية سواء في البلد الاجنبى بالنسبة لحكم الشريعة الإسلامية أو في مصر بالنسبة لحكم القانون الاجنبى . ونفسر هذا الخلاف ببيان الأصل التاريخى لكل منهما . فالشريعة الإسلامية تتخذ القرآن والسنة أساساً لأحكامها في حين أن القوانين الاجنبية مؤسسة على قواعد وضعية بحته دعت اليها اعتبارات تتعلق بالبيئة التى صدرت عنها .

وتخلص مما تقدم إلى أن النظام العام المصرى في الموارث مؤسس على فكرة دينية بحته تمثل النظام البيئى والاجتماعى .

٧ - مفاد أحكام الشريعة الإسلامية :

ترجع الأدلة الشرعية التى تستفاد منها الأحكام العملية إلى أربعة مصادر هي القرآن والسنة والاجماع والقياس .

ومن أحكام القرآن والسنة ما هو قطعى الدلالة أى دال على معنى متعين فهمه منه ولا يحتمل تأويل ولا مجال لفهم غيره منه - وهذه الأحكام القطعية أو النصوص المفسرة كما اصطلاح الأصوليون على تسميتها يجب اتباعها والعمل بحكمها ولا يسوغ تأويلها لأن كل تأويل لها هو خروج عنها . قال الامام الشافعى في رسالته الأصولية : كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم - وعلى سبيل الحق فيه دلالة موجودة وإذا كان فيه حكم بعينه فعليه اتباعه . وإذا لم يكن فيه حكم بعينه فعليه طلب الدلالة على الحق فيه بالاجتهاد ، وهذه الجملة هي التى استند علماء الاصول إليها في تقرير القاعدة الأصولية : لا مساع للاجتهاد فيما فيه نص صريح قطعى .

ويختلف الأساس الذى يبنى عليه تعلق الحكم بالنظام العام من التشريع الوضعى إلى التشريع الإسلامى فبينما هو فى الاول موضوع الحكم وكونه متعلقا بمصلحة المجتمع كله ولهذا يختلف ما هو النظام العام باختلاف الأزمنة والامكنة والبيئات - إذا هو فى الثانى الدليل الذى دل على الحكم . فكل حكم دل عليه نص صريح قطعى اثبوت والدلالة يعد من النظام العام ولا تجوز مخالفته ولا يباح للأفراد والجماعات أن يتفقوا على خلافه بأية صورة من الصور وذلك لانه إذا ورد نص فى القرآن ودل الشارع على المراد منه دلالة قاطعة ولم يترك لمجتهد أو قاض مجالا للاجتهاد فيه فان فى هذا

(١) رسالة الدكتور احمد مسلم المرجع السابق ص ١٧٦

دلالة على أن الشارع قصد هذا الحكم بعينه من كل مكلف (١) . ومثله الحكم الثابت بسنة متواترة قطعية الدلالة مثل كيفية الصلاة والحج وكذلك الحكم الثابت بإجماع المسلمين (٢) فكل هذه أحكام من النظام العام ولا تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والبيئات ومخالفتها خروج عن النص القطعي وعن إجماع المسلمين .

وتفريعاً على ذلك ليس للقاضي أن يخالف الأحكام الشرعية المعتبرة من النظام العام ولو كانت بين دولته ودولة إسلامية أخرى معاهدة تنص على أن تطبق محاكم كل دولة على رعايا الأخرى قانون بلدهم - فإذا وجد في هذا القانون حكم يخالف النظام العام الإسلامي - أي يخالف نصاً مفسراً صريحاً في دستور الأمة الإسلامية لا يطبقه القاضي .

ومن هذا القبيل معاهدة الصداقة والإقامة التي عقدت بين مصر وإيران في سنة ١٩٢٨ ومعاهدة المودة والصداقة بين مصر وتركيا المعقودة في سنة ١٩٣٧ . وقد نص في المعاهدتين على أن تطبق في مسائل الأحوال الشخصية أحكام قانون المتقاضين في كل من الدولتين إلا أنه إذا خرجت مادة من مواد الأحوال الشخصية في إيران أو تركيا مثلاً عن حدود مادة صريحة مفسرة في الدستور الإسلامي فلا يسوغ للقاضي في مصر أن يطبقها بين الإيرانيين أو الأتراك المسلمين لأنه إنما يطبق قانونهم على أساس لا يخرج به عن حدود القرآن والسنة - ولهذا احتاطت المعاهدة المصرية التركية لمثل هذا الغرض فجاء نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة كما يلي : « وتلزم محاكم كل من الطرفين المتعاقدين بأن تطبق في مسائل الأحوال الشخصية القانون الاهلي الخاص بالمتقاضين مع عدم الإخلال بالقواعد المتعلقة بالنظام العام » .

أما إذا خالفت مادة من مواد قوانينهم الشخصية حكماً اجتهادياً لم يثبت بنص مفسر قطعي فيجب على القاضي أن يطبق حكمها ولو كان يخالف المعمول به في مصر لأن هذا التطبيق لا يخل بقواعد النظام العام . ومثال ذلك أن تحدد دولة منها سن الرشد تحديداً يختلف عما هو مقرر في التشريع المصري .

وقد أصدرت المحكمة الشرعية العليا بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ حكماً امتنعت فيه عن تطبيق أحكام القانون التركي الذي يقضى بتوريث ذوى الارحام مع العصابات لمخالفة ذلك للنظام العام . وقالت في أسبابه ما يلي :

« فصر ودينها الرسمي الإسلام بنص الدستور وغالب الأمة من المسلمين لا يمكن أن يتفق مع ، النظام العام فيها انتهاك حرمة الدين والخروج على قواعده ومخالفة أحكامه الثابتة بدليل قطعي ، وانعقد الإجماع عليها ولم يخالف فيها أحد من أئمة المسلمين بل لقد تكلم علماء الاصول فيمن ، ينكر الحكم الثابت بدليل قطعي والجمع عليه هل يكفر أو لا ؟ وقد نقل نثر الاسلام البرزوى ،

(١) راجع بحث تفسير النصوص القانونية وتأويلها لمرحوم الاستاذ عبد الوهاب خلائف بمجلة القانون والاقتصاد السنة ١٨ عدد يونيو س ١٨٦ ويدها .

(٢) لقوله عليه الصلاة والسلام « لا تجتمع أمتي على ضلالة »

« في كشف الاسرار في الاصول جزء ٣ أن من ينكر حكماً بجمعاً عليه بدليل قطعى يكفر لانه ،
 « صار بانكاره جاحداً لما هو من دين الرسول فصار كالجاحد لصدق الرسول . فليس من اليسير ،
 « أن يطلب من محكمة شرعية في مصر الخروج على قواعد الدين والحكم بما يخالف الاجماع ولا شك ،
 « أن ذلك مما يمس شعور المسلم ويكون له أثره البالغ في نفسه بل ليس بما يرضى به التركي المسلم ،
 « في تركيا التي رفعت لواء الاسلام زمناً طويلاً ، وبما يؤيد ما ذهبنا اليه ما اتبعته المحاكم الفرنسية ،
 « وهي مصدر كثير من التشريع فقد امتنعت عن توريث السيد لمعتقه وإن كان القانون الشخصى
 « يميز ذلك لانه مخالف للنظام العام في فرنسا — ولم تسمح بتطبيق القانون الشخصى في تفضيل ،
 « الذكر على الأنثى أو في اختصاص الابن الأكبر بالتركة أو في حرمان الوارث بسبب التحاقه ،
 « بأحد الأديرة أو توريث ولد الزنا مراعية في ذلك كله النظام العام في فرنسا . »

« ومن حيث إنه لا يمكن أن يقال إن تطبيق فكرة النظام العام يتعذر معه تطبيق أحكام
 المعاهدة لأننا إنما نمنع العمل بالقانون التركي فيما إذا تعارض مع حكم شرعى أجمع عليه المسلمون
 لثبوته بدليل قطعى كنزواج المسلمة بغير المسلم أو مساواة الذكر بالأنثى في الميراث أو ما شابه ذلك .
 أما ما عدا ذلك مما يكون محل اجتهاد أو خلاف بين الفقهاء وهو يكاد يشمل أكثر الفروع فلا مانع
 من تطبيق القانون التركي فيه . »

وهذا المعنى هو نفس ما أخذت به محكمة مصر الابتدائية الشرعية في حكم لها صدر بتاريخ
 ١٩٤٥/١/٢٣ جاء به ما يلى :

« من المقرر في القانون الدولى الخاص أن التشريع الاجنبى إذا كان مخالفاً في أساسه للمبادئ
 التى يقوم عليها التشريع في البلاد المتمدينة أو مخالفاً تطبيق أجزائه لمبادئ النظام العام في البلاد فلا
 يطبق . والشرعية الاسلامية هي الشريعة العامة في مصر وتعتبر النظام العام في البلاد فكل تشريع
 يخالفها مخالفة واضحة فاضحة لا يعتبر ولا يصح تطبيقه في مصر أو اجازة النفاذ بمقتضاء حتى بين
 الأجانب أنفسهم . »

« وعلى هذا ليس من الجائز أن تقر محكمة شرعية زواج مسلمة بغير مسلم ولا أن تسوى في
 الميراث بين الذكر والأنثى تطبيقاً للقانون التركي الذى ينص على ذلك في بعض أحكامه . ولو كانت
 هناك معاهدة بين مصر وتركيا لان ذلك التطبيق لم يرد به قول أحد من علماء المسلمين وتطبيقها إياه
 مخالف للنظام العام وهو الشريعة الاسلامية والتشريع الاسلامى العام ، (١) .

٨ - تطبيق القواعد المتقدمة على المسألة محل البحث :

أولاً — القانون الذى يطبق على ميراث الزوجة المسيحية من زوجها التركي المسلم :
 يعتبر اختلاف الدين مانعاً من موانع الارث في الشريعة الاسلامية . والمراد به أن المسلم وغير

المسلم لا يتوارثان بأي سبب من أسباب الارث مهما كانت درجة القرابة () ودليله قوله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث أهل ملتين . .

وهذا هو ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة السادسة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بإصدار قانون الموارث . وتطبيقا لذلك قضى بأنه ، ليس المسيحي أى حق في تركه ابته الذي أسلم لاختلاف الدين ولا حق له في طلب منع تعرض الغير للتركة إذ ليس له أى شأن بها كوارث (٢) .

ولما كان دليل حكم منع التوارث بين المسلم وغير المسلم هو نص صريح قطعي الدلالة على معناه متعين المراد من فهمه لا يحتمل تأويلا ولا تفسيرا وكان أعمال القانون التركي فيما قضى به من إجازة التوارث بين مختفى الدين فضلا عن أن فيه مخالفة لهذا الحكم الشرعي المفسر القطعي ومن ثم يخالف النظام العام ولا شك . فانه ينطوى على مساس بشعور المسلمين في مصر إذ يرون مسلما يحكمه في بلد إسلامي قانون يتجافى مع نص وروح الدستور الاسلامي (٣) لما كان كل ذلك فانه يتعين على القاضي استبعاد أحكام القانون التركي فيما تقضى به من جواز التوارث بين المسلم وغير المسلم ومن ثم يمتنع في الحالة موضوع البحث توريث الزوجة المسيحية لزوجها التركي المسلم .

وأساس هذا الرأي أن أحكام الاسلام لم يوجه الخطاب بها إلى المسلمين المصريين فحسب بل إلى المسلمين في جميع أنحاء الأرض لقوله تعالى في سورة الانبياء مخاطبا رسوله محمد د وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ، ومن ثم وجب لإعمال حكم الاسلام في شأن المورث المسلم الأجنبي في كل مسألة يصطدم أعمال قانون جنسيته مع قاعدة كلية من قواعد الشريعة الاسلامية

ثانيا — مدى نفاذ إيصاء المورث لزوجته المسيحية بكامل تركته في مصر :

نص المادة ٩١٥ من القانون المدني على أنه د تسرى على الوصية أحكام الشريعة الاسلامية والقوانين الصادرة في شأنها ، وأوردت المذكرة الإيضاحية بيانا لهذا النص أنه د تسرى الشريعة الاسلامية وما استمد منها من تقنينات وتشريعات على الوصية من ناحية الموضوع . وذلك كالأحكام المتعلقة بالقدر الذي يجوز الإيصاء به ، وهل تجوز الوصية لو ارث ، وهل تتم الوصية بالإيجاب وحده ، وهل يجوز الرجوع في الوصية ، وكيف ينتقل المال الموصى به إلى الموصى له وما إلى ذلك من الأحكام الموضوعية . ويستوى في ذلك وصايا المسلمين وغير المسلمين من المصريين .

(١) شرح قانون الموارث للمرحوم الاستاذ عبد الوهاب خلاف طبعة ١٩٤٦ ص ٥٤ وكتاب أحكام الميراث في الفريعة الاسلامية للاستاذ محمد محي الدين عبد الحميد طبعة ١٩٤٣ ص ٤٤ وما بعدها
(٢) المحكمة العليا الفرعية ٦ / ١١ / ١٩٤٣ الجدول العشري الخامس للمجموعة الرسمية مدني ص ٣٦٤ رقم ٩٧

(٣) بهذا المعنى الدكتور عز الدين عبد الله في بحثه اتجاهات القضاء في تطبيق قواعد الاسناد في مواد الاحوال الشخصية بجملة القانون والاقتصاد العدنان الاول والثاني ١٩٥٤ ص ٨٨

وغير خاف أن الشارع الاسلامى وضع حدودا للخلافة الاختيارية في القدر الذى يجوز الايضاء فيه فأجاز للشخص أن يوصى بقدر معين من تركته وهو الثلث يختار خليفته فيه على أن يكون في ذلك غير قاصد لأمر محرم . ودليل هذا الحكم الشرعى قول النبي عليه الصلاة والسلام : « إن الله تبارك وتعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم فضموا حيث شئتم ، وما روى من أن سعد بن أبي وقاص كان مريضا فعاده الرسول فقال : يا رسول الله أوصى بجميع مالى ؟ قال : لا . فقال بثلثي مالى ؟ قال : لا . فقال فبنصف مالى ؟ قال : لا . فقال فبثلث مالى ، قال عليه الصلاة والسلام : الثلث . والثلث كثير . انك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم فقراء يتكففون الناس » .

وبهذين الحديثين ثبت أن الشارع جعل الخلافة له يتولاها بالتنظيم والتوزيع العادل وترك للشخص التصرف بعد وفاته في الثلث فقط . وقد قال تعالى بعد أن أدهى كل ذى حق حقه : « يبين الله لكم أن تضلوا والله بكل شئ عليم (١) » .

وهذه الأحكام المفسرة أو القطعية الدالة الواردة بالسنة الحكيمة (المصدر الثانى للتشريع الاسلامى) تطبيقا لقوله تعالى « وما ينطق عن الهوى » ان هو إلا وحى يوحى ، لا شك تتعلق بالنظام العام لمساسها بكيان الأسرة الاسلامية . وقد نصت على هذا الحكم ذاته المادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية إذ جرت على أن الوصية تصح بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجزونه .

ولما كان القانون التركى يجيز الايضاء بكامل التركة إن لم يكن هناك ورثة من ذوى الفرض الواجب وهم الأصول والفروع والازواج والاخوة والاخوات — فإنه بذلك يخالف حكما شرعيا واجبا اتباعه في مصر ويتعلق بالنظام العام ومن ثم يجب تنحية القانون التركى عن التطبيق في هذا الخصوص أيضا .

ولا يقدح في هذا الذى خلاصنا اليه أن القانون المصرى جعل للورثة الحق في أن يجيزوا الوصية فيما زاد على الثلث وأن ذلك يعد اتفاقا على مخالفة قاعدة اسلامية الامر الذى يفهم منه عدم تعلقها بالنظام العام — لا يقدح ذلك إذ أن اجازة الورثة للوصية فيما زاد عن الثلث ليست من قبيل الاتفاق على مخالفة النص وإنما هي تبرع من الورثة لحق ثبت لهم بالوفاة فوجهها أنها اسقاط لحق كان يترتب على الاستمسك به امتلاك فباسقاطه زال امتلاك المميز . ولهذا اشترط القانون ترتيبا على

(١) شرح قانون الوصية للاستاذ محمد ابو زهرة طبعة ١٩٤٧ ص ٢ وراجع البحث المطول للاستاذ ستيفانى عن الوصية في القانون المقارن بمجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٥٢ إذ جاء به ان القدر غير الجائز التصرف فيه هو نظام قانونى يملق بالنظام العام لأنه بعد جزاء من الميراث ،

حكم الشريعة أن يكون المميز من الورثة أهلا للتبرع علما بما يميزه . ولهذا أيضا قانه لاعتباره بالاجلزة الحاصلة قبل الوفاة (١) .

ومن كل ما تقدم نخلص إلى أن الايصاء من المورث - في الحالة موضوع البحث - لزوجته بكامل تركته في مصر أمر يمس النظام العام ومن ثم يجب قصر حقها في الوصية على تلك هذه التركة .

ثالثا - هل يجوز توريث الذكر مثل الانثى كما يقضى بذلك القانون التركي :

يقضى القانون التركي جريا على نسق التشريعات الغربية بالمساواة الديمترالية في المواريث فالذكر يرث بالتساوى مع الانثى ولا امتياز في أحكامه للذكورة لأى سبب من الاسباب .

وهذا الحكم يخالف قاعدة كلية من قواعد الشريعة الإسلامية وردت في القرآن هي قوله تعالى في سورة النساء . « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » ومن ثم فلا يجوز انفاذ حكم القانون التركي في هذا الخصوص لما يترتب عليه من مساس بالنظام العام (٢) .

٩ - الخلاصة

ونخلص من البحث الموجز الذى قدمناه إلى أنه في الصورة العممية المتقدمة يمين إعمال الدفع بالنظام العام لتوافق حكمه وهو اصطدام تطبيق القانون المدنى التركى المختص أصلا بحكم العلاقة طبقا للمادة ١٧ مدنى بقواعد النظام العام في مصر التى تقسوم في مسائل الأحوال الشخصية على فكرة اسلامية بحتة في الغالب .

والله الموفق المعين

(١) بهذا المعنى شرح قانون الوصية المرجع السابق ص ١٨٥ و ١٨٧

(٢) لا يطبق هذا الحكم الشرعى في فرنسا لمخالفته للنظام العام . راجع سافانييه المرجع السابق نبذة ٤٤٠ ص ٢٣٢ ويرى الدكتور حامد زكى في بحثه مواريث الرعايا الأتراك في مصر والمفقور بمجلة القانون والاقتصاد السنة ١٨ ص ٦١٩ وما بعدها غير هذا رأى بحجة أن النظام الاجتماعى المصرى لا يمكن أن يتأثر لان بنت المتوفى حصلت على نصيب مواز لنصيب ابنه وليس ثمة مصلحة لجماعة المصرية في أن تفرض على البنت نصف نصيب الولد . وهذا رأى مع احترامنا لاستاذنا الدكتور حامد زكى - مردود بأن العبرة كما قلنا في تحريك الدفع بالنظام العام في مصر هو نداء شعور المسلمين بأعمال الحكم الوارد في القانون الاجنبى ولاشك أن مما يؤذى شعور المسلمين في مصر أن يطبق على مسلم في مصر (الدولة الاسلامية) حكما يتنافى مع نص اسلامى قطعى الورود والدلالة . فلو لا كون المورث مسلما لما كان هناك مجال لتحريك الدفع بالنظام العام .

أوامر الحفظ

للاستاذ على فاضل وكيل النيابة

الباب الأول

أنواع أوامر الحفظ

١ — تعريف أوامر الحفظ : يمكن تعريف أمر الحفظ بأنه « أمر إداري من أوامر التصرف في الاستدلالات تصدره النيابة العامة ، لتصرف به النظر مؤقتا عن إقامة الدعوى أمام محكمة الموضوع ، بغير أن يحوز أية حجية تقيدها » (١) .

٢ — أنواع أوامر الحفظ : من المستطاع تقسيم أوامر الحفظ من وجهة النظر الفقهية . ومن الناحية العملية . فمن وجهة النظر الفقهية تستند أوامر الحفظ إما على أسباب موضوعية كعدم كفاية الأدلة ، وعدم معرفة الفاعل ، وعدم الصحة ، وعدم الأهمية ، أو على أسباب قانونية كعدم الجناية أو امتناع العقاب ، أو عدم جواز رفع الدعوى المدنية لعدم تقديم شكوى .

ومن الناحية العملية تنوع أوامر الحفظ بين قطعية ومؤقتة ، فالأوامر القطعية ، كما وردت في تعليمات النيابة العامة — البند ٢٢٧ — هي : عدم الصحة — عدم وجود جناية — عدم الأهمية — عدم جواز رفع الدعوى — سقوط الحق في إقامة الدعوى — الاكتفاء بالمحاكمة الإدارية .

ونوعا الحفظ المؤقت — في نفس التعليمات : عدم كفاية الأدلة وعدم معرفة الفاعل . وتلاحظ أنه لا ارتباط بين التقسيمين فقد يكون أمر الحفظ موضوعيا مؤقتا مثل عدم كفاية الأدلة ، أو موضوعيا قطعيا كعدم الصحة . وقد يكون قانونيا قطعيا كعدم الجناية أو قانونيا مؤقتا ككل الأسباب القانونية ذلك أن أوامر الحفظ القطعية لا تعد قطعية ، إلا بالنظر إلى الوقت الذي صدرت فيه إذ يكون في تقدير النيابة لحظة إصدارها أن الدعوى أصبحت قينة بالحفظ بصفة قاطعة لكن ليس هناك ما يمنع الحلافا من إلغاء هذا الأمر بعد ذلك — ولو لم تظهر أدلة جديدة — طالما أن الدعوى العمومية لم تسقط بعد بل إن الأمر بالحفظ لا نقضاء الدعوى العمومية بمعنى المدة قابل ذاته للإلغاء أيضا إذا ما تبين للنسابة حدوث إجراء قاطع للتقادم .

ويلاحظ أيضا أن هذه الأسباب هي بعينها التي يمكن تأسيس الأمر بالوجه لإقامة الدعوى الجنائية عليها مع استبدال عبارة « عدم كفاية الاستدلالات » بعبارة « عدم كفاية الأدلة » بالنظر إلى وجوب إجراء تحقيق قبل إصدار الأمر بأن لا وجه وعدم الاكتفاء بالاستدلالات ، وهناك أيضا سبب « عدم الأهمية » الذي سنتعرض له تفصيلا في الباب الثاني .

وتناول أهم هذه الأسباب بكلمة متيسرة .

عدم كفاية الأدلة : إذا كان الشك يفسر لمصلحة المتهم — أمام المحكمة . فعلى العكس من ذلك أمام سلطة التحقيق فإن مجرد احتمال اداة المتهم يوجب إحالة الدعوى إلى القضاء ، وتعليل هذا أن المحكمة بما لها من إمكانيات واسعة في تحقيق دفاع الخصوم وسماع مرافعاتهم ووزن الأدلة أقدر من غيرها على الحكم على موقف المتهم ، ولأن النيابة لا تتمتع بهذه الإمكانيات فيجدر بها أن تختار الأحوط وتفسر الشك ضد المتهم . إنما يجب أن تكون الأدلة القائمة ضده على قدر معين من الوجاهة وإلا تعين حفظ التهمة .

عدم الصحة : تكفل المنشور رقم ١٩ لسنة ١٩٣٤ بتمحيص هذا السبب عن سابقه فذكر أن الرتبة في صحة الدليل على الاتهام قد تقف ببعض أعضاء النيابة موقف الخيرة بين حفظ الدعوى أو السير فيها ، ثم لا يلبثون أن يتخذوا سبيلا وسطا فيحفظوها لعدم كفاية الأدلة ، ولو أن المطلع دقق في تفصيل الوقائع لرأى أكثر من ثلثة أن نفذ منها بتحقيق واف لايجل له كذب الدليل أو تلفيقه بل كذب الواقعة من أساسها . وعندئذ يكون لزاما حفظ الدعوى لعدم الصحة ، ولا جرم أن الحفظ بهذه الصورة فيه نصرة المتهم وإيضافه وصيانة حقوقه في التضمنين على التبليغ كذبا في حقه . وأن حفظ الدعوى لمجرد عدم كفاية الأدلة لا يطهر المتهم من رجس الاتهام ودس الشبهات وله في القانون مقصيات قد تؤدي به إلى المحاكمة تحت سلطانة نون المشبوهين والمتشردين . كما أن بعض القضايا المحفوظة لعدم الجناية تصطدم وقائما مع منطق الحفظ على هذه الصورة فقد تتوابع في القضية كل عناصر الجريمة نو أن الوقائع المادية المدعى بها قد وقعت فعلا ، ولكن الحقيقة أنها لم تقع . ففي أمثالها يجب أن يكون الحفظ لعدم الصحة .

(١) إذا بلغ عن حادثة ثبت من التحقيق أن الواقعة المدعى بها لم تقع أصلا .

(٢) أن يقع فعل ويتهم شخص بارتكابه ثم يثبت من التحقيق أن الفعل من عمل المجنى عليه بقصد اتهامه .

عدم الجناية : سرد المنشور رقم ٤ لسنة ١٩٣٤ أحوال عدم الجناية :

(١) إذا وقع فعل مادي تتوفر فيه بعض أركان الجريمة ولكن لعدم توفر باقي أركانها تخرج من عداد الجرائم المعاقب عليها ، كما لو قعد شخص متاعه أو نقوده فبلغ بسرقتها واتهم أو لم يتهم أحداً ثم تبين من التحقيق أن نقلها قد وقع فعلا ، ولكن لم يقصد منه اختلاسها بل تقلت بسبب آخر لا جريمة فيه لانعدام ركن الاختلاس أو أن يضبط شخص حائز لجواهر مشتبها فيها أنها مخدرة وثبت من التحليل انعدام المخدر منها .

(٢) أن يضبط شخص منذر بالتشرد ويثبت أن له وسيلة مشروعة للعيش .

(٣) الحريق بالاهمال الذي يقع من المالك أو أسرته ، ويسوى بزواج الحفي عليه وأولاده كل من كانت له بهم صلة إذا وقع الفعل منه وكان العيش مع صاحب الدار في معيشة واحدة . وواضح

أن الصور المتقدمة كلها تطبيق لحالة عدم قيام الجريمة لتخلف أحد أركانها .

(٤) سنعود إليها بعد قليل

(٥) جرائم الاتجار والشروع فيه .

(٦) عدول الفاعلين بمحض إرادتهم عن إتمام الجرائم التي شرعوا في ارتكابها .

(٧) الشروع في ارتكاب جنح لم ينص القانون على معاقبة الشارع فيها بنص خاص .

أما الصور ٧، ٦، ٥ فهي تطبيق لحالة عدم قيام الجريمة لأن القانون لا يجرم الفعل أصلاً . ونأتي بعد ذلك للصورة رقم (٤) .

الجرائم المنصوص عليها في المواد ٦٠، ٦٣، ١٩٥ / ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٣٠٩، ٣٠٤ عقوبات .

في هذه الصورة حشد المقتن صوراً جمة لأسباب الإباحة المختلفة . المواد ٦٠ استعمال الحق ، ٦٣ أداء الواجب ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، الدفاع الشرعي ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣٠٤ ، إباحة إسناد وقائع القذف (من تطبيقات استعمال الحق) .

يستثنى من ذلك المادة ١٩٥ / ٢ التي تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتابة أو واضع الرسم أو غير ذلك من طرق التمثيل يعاقب رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسؤول عن قسمها الذي حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير بصفته فاعلاً أصلياً للجرائم التي ترتكب بواسطة صحيفته . . . » ، فهذه حالة استثنائية افترض القانون الخطأ فيها افتراضاً على عكس القاعدة العامة التي تنادي بوجوب إثبات الخطأ ، ثم أورد في عجز المادة ١٩٥ والمادة ١٩٦ من الأسباب التي يمكن لرئيس التحرير فيها أن يدفع المسؤولية الجنائية عنه لفض الخطأ المفترض في جانبه :

(١) إذا أثبت أن النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق للساعدة على معرفة المسؤول عما نشر .

(٢) أو إذا أرشد في أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لإثبات مسؤوليته وأثبت فوق ذلك أنه لو لم يتم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسيم آخر .

وتكليف السبب الوارد في المادة ١٩٥ / ٢ أنه من موانع المسؤولية حتى أن بعض الشراح يعتبرونها تطبيق لحالة الضرورة المنصوص عليها في المادة ٦١ عقوبات (١) .

وعلى ضوء هذا التصوير يمكننا أن نقول — مطمئنين — إن المادة ١٩٥ ليست ضمن صور عدم الجنائية ، إذ يجب إفراد سبب خاص بها تحت عنوان — موانع المسؤولية — على النحو الذي نقول به تفصيلاً عند معالجتنا لسبب « ابتناع العقاب » .

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى نبذة ٣٢٠ صفحة ٤٣٠ .

٣ - امتناع العقاب . فصلت التعليمات للحالات التي تدرج تحت هذا السبب على النحو الآتي :

المادة ٤٨ : عقوبات فقرة ٥ ، ٦ الخاصتان بالاخبار عن الجناة في جريمة الاتفاق الجنائي .

المادة ٩٨ / ٢ : إعفاء زوج وأصول وفروع من له يد في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة والمضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل .

المادة ١٠١ : إخبار الحكومة عن نفس الجرائم - ولا ندرى السر في عدم النص على المادة ١٠٠ التي تعني من العقوبة من انفصل عن زمرة العصائيات المفروض ارتكابها لهذه الجرائم .

المادة ١٠٨ : إخبار الراشي أو الوسيط بجريمة الرشوة .

المادة ١٤٤ : إعفاء مخفي المتهم أو المحكوم عليه الفار إذا كان زوجه أو أحد أصوله أو فروع .

المادة ١٤٥ : إعفاء نفس هؤلاء الاشخاص من العقوبة من جريمة اعانة متهم على الفرار أو ابواء جان أو إخفاء أدلة جريمة ... الخ .

المادة ١٤٦ : إعفاء زوجة الفار من الخدمة العسكرية من العقاب .

المادة ٢٠٥ : إعفاء الجناة في جرائم تزيف وتزوير المسكوكات إذا أخبروا الحكومة بها قبل تمامها .

المادة ٢١٠ : إخبار الجناة الحكومة بجنايات التزوير قبل تمامها .

المادة ٢٩١ : تزوج الخائف بمن خطفها زواجا شرعيا ،

المادة ٣١٠ : إعفاء بعض الاشخاص من عقوبة جريمة إقضاء الاسرار .

كما تعرضت التعليمات للحالات الآتية معتبرة إياها من أسباب امتناع العقاب وهي : المادة ٦١ حالة الضرورة - ٦٢ العاهة العقلية والغيوبة .

ومن الوهلة الأولى يدرك الباحث أن التعليمات قد خلطت بين سببين متميزين تماما :

امتناع المسؤولية (المادتين ٦١ / ٦٢) وامتناع العقاب (المواد الاخرى) ، ولكي تلوح فرجة الحلف بين السببين يتعين علينا تمحيص كلا منهما على انفراد :

أولا - موانع المسؤولية :

Causes générales de non culpa bilité ou de non imputabilité

تعزى هذه الموانع إلى فقدان شرط أو أكثر من شروط نص التجريم ، وعلى التحديد من الشروط الخاصة بالركن المعنوي في الجريمة فرغم أن الفعل الذي أثار الجاني في ظروف ارتكابه موضوع تجريم من الشارع - وهذا هو الذي يفرق موانع المسؤولية عن أسباب الإباحة . ورغم أن الركن المادي للجريمة متوافر وهذا ما يميزها عن حالة عدم قيام الجريمة ورغم أن النص واجب التطبيق وبذلك لا تختلط بصورة عدم انطباق النص بسبب المكان أو الزمان أو

الأشخاص ؛ رغم كل ذلك إلا أن شرط الإرادة — كما في حالة الإكراه المادي والإكراه المعنوي أو شرط الإدراك مثل فرض المصاب بعاهة عقلية أو الصغير غير المميز هذا الشرط أو ذاك متخلف هنا ، وذلك هو سر امتناع المسؤولية (١) .

ثانيا — موانع العقاب Excuses absolutoires : الأمر هنا مختلف تماما ، فالجريمة متوافرة الأركان — بما في ذلك الركن الأدبي وشروطه ، والعقوبة مستحقة على الجاني إلا أن المشرع يتدخل بعد ذلك — وفي جرائم معينة ليعفى المجرم من العقاب لاعتبارات عملية تجعل الإعفاء من العقوبة أجدى على المجتمع من توقيعها لمكافأة الجاني إذا ما أسهم مخارفا في الكشف عن الجريمة أو التبليغ عن الفاعلين كالمادة ٤٨/١٠٨ ، أو لتشجيع الجاني على عدم الانزلاق في نشاطه الإجرامي كالمادة ٢٠٥/٢١٠ ، أو لتعفيده على إصلاح لثمة مثل المادة ٢٩١ ، أو لإشفاقا من المشرع على العلاقات العائلية وما ينبغي أن يسودها من التضامن والوثام — من التفسخ والانحيار بما قد يرتب جرائم أشد خطورة من الجريمة المعاقب عليها كالمادة ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ٣١٠ . وظاهر أن المسألة هنا تدخل في سياسة العقاب خاصة ببعض الجرائم ذات الطابع الخاص . لا في خطوط التجريم العريضة التي تمس كل جريمة — كالحال في موانع المسؤولية . ولهذا يبدو التنافر بين موانع المسؤولية وموانع العقاب جدي واضح .

وقد ذهب الفقهاء في فرنسا (٢) إلى تفريع بعض النتائج على ضوء الخلاف المتقدم على التفصيل الآتي :

- ١ — على سلطة التحقيق — في حالة توفر مانع عقاب ألا تقرر بأن لا وجه — كحالة امتناع المسؤولية . بل تحيل الدعوى إلى المحكمة إذ ليس من شأنها توقيع العقوبة من عدمه .
 - ٢ — وإذا أحيلت الدعوى إلى القضاء فإنه لا يقضى بالبراءة — كحالة امتناع المسؤولية ، بل بامتناع العقاب .
 - ٣ — والحكم بامتناع العقاب لا يمنع من الحكم على المتهم بالمصاريف وبإخضاعه لتدابير الوقاية على أن القول بالنتائج المتقدمة — سيما في مصر — فيه اغترار بظواهر الأمور .
- (١) فمن الفارق الأول يرد عليه بأنه لا يعدو كونه محاورة أفلاطونية بحتة — كما لاحظ جارو ، إذا ما الفائدة من إحالة الدعوى إلى المحكمة — في حالة امتناع العقاب . والنيابة تعلم سلفا أن العقوبة لن توقع . أليست هذه إطالة وتعقيد في الإجراءات فحسب ؟ ثم إن النيابة في مصر وإن كانت سلطة تحقيق لا تملك البت في تطبيق العقوبة ، فهي أيضا سلطة اتهام لها أن ترفع الدعوى إلى المحكمة أو لا .

(١) الدكتور الخليل — المسؤولية الجنائية ص ٢٤٣ — محمود مصطفى ص ٩٠ نبذة ٦٣ .

(٢) دنديه دي فابر ص ٤٣٩ نبذة ٧٦٩ .

(٢) وليس لدينا في مصر ما يسمى بامتناع العقاب . فالمادة ٣٠٤ لإجراءات تنص على أنه ، إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو كان القانون لا يعاقب عليها تحكم المحكمة ببراءة المتهم .

(٣) ثم ان المصاريف لا يحكم بها إلا على المتهم المدان : المادة ٣١٣ لإجراءات ، كل منهم حكم عليه في جريمة يجوز إلزامه بالمصاريف كلها أو بعضها .

ومع مشايعتنا للرأى الأخير ، إلا أننا لا يسعنا أبدا أن نسلم بإدماج موانع المسؤولية في موانع العقاب - كما جرت على ذلك التعليقات - وعلى أساس أن الأولى ان هى إلا موانع عقاب عامة في نهاية الأمر (١) .

إن الذى حدا بالتعليقات إلى الوقوع فى ذلك الخلط هو الصياغة المعيبة التى عنون بها قانون العقوبات بابه التاسع من الكتاب الأول . فعبارة : أسباب الإباحة وموانع العقاب ، لاتصدق على محتويات ذلك الباب ففضلا عن أنه لايشمل كل أسباب الإباحة (حالة الدفاع الشرعى منصوص عليها فى الباب الأول من الكتاب الثالث ، وتطبيقات استعمال الحق غير مبينة فيه كحق التأديب وممارسة الألعاب الرياضية ومزاولة أعمال العلاج وأحوال إباحة القذف) . . . فإنه لايتضمن بحال أى مانع من موانع العقاب ، وعلى للعكس من ذلك فقد أسس خطأ حالات موانع المسؤولية موانع عقاب كحالة المادتين ٦١ الخاصة بالضرورة و٦٢ المتعلقة بالعاهة العقلية والغيوبة ، ورغم أن المادتين الأخيرتين مصدرتين بعبارة : لاعتقاب . . . ، إلا أن هذه التسمية الخاطئة لايمكنها أن تغير كنه التكليف القانونى لحالات المادتين بوصفها موانع مسئولية .

تراجع الموسوعة الجنائية للأستاذ جندى عبد الملك الجزء الأول صفحة ٤٨٥ وقد جاء فيها : وبينما أسباب الإباحة تَمْحُو الجريمة وأسباب عدم المسؤولية الشخصية تَمْحُو المسؤولية مع بقاء الجريمة فالاعتذار المعفية لا تَمْحُو المسؤولية ولا الجريمة ولكنها تعفى فقط من العقاب ويلاحظ أنه ورد خطأ فى عنوان الباب الثانى ذكر موانع العقاب مع أن هذا الباب لم يأت بشئ من هذه الموانع ، وانظر أيضا الموسوعة - الجزء الرابع - ص ٦٤٣ نبذة ٣٤ .

نقول إنه لايقدر فى هذا النظر ما يراه البعض فى موانع المسؤولية من أنها موانع عقاب فى النهاية إذ أن هذا الرأى يتجاوز التأصيل الدقيق اندفاعا وراء نتيجة التطبيق ، ولوسلنا به لأهدرنا المبادئ الأساسية التى استقر عليها الفقه منذ أمد بعيد ولكن معنى ذلك أن ندخل أسباب الإباحة وحالة عدم قيام الجريمة وفرض عدم انطباق النص بسبب الزمان (عدم رجعية القوانين) أو المكان (وقوع الجريمة خارج إقليم الدولة عدا مانصر عليه استثناء) أو الأشخاص (الأفراد المتمتعين بالحصانة كرئيس الدولة والممثلين الدبلوماسيين) نقول علينا أن ندخل هذه الصور جميعا تحت سبب امتناع العقاب بزعم أنها - رغم تبين أصولها - تودى إلى عدم توقيع العقاب فى النهاية الأمر الذى لم يقل به أحد ولا تسمح به التعليقات ذاتها حيث اعتبرت سبب الحفظ لعدم الجنائية (أسباب

(١) الدكتور القلى - ص ٢٤٧ .

الاباحة — عدم قيام الجريمة) مستقل تماما عما أسمته الحفظ لامتناع العقاب .

٤ — وقصارى القول إنه بعد أن استحدث واضع التعليمات سبب الحفظ لامتناع العقاب لأول مرة بمناسبة تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية — البند ٢٨ — يجدر به أن يسير خطوة أبعد في تمحيص أسباب الحفظ فيضع سببا آخر مبناه «الحفظ لامتناع المسؤولية» ، يضمه حالات الإكراه المادى والمعنوى م ٦١ ، والعاهة العقلية م ٦٢/٢ والغيبوبة م ٦٢/٣ وصغر السن م ٦٤ والإعفاء من الخطأ المفترض من جانب رئيس التحرير م ١٩٥ و١٩٦ المشار إليهما آنفا .

٥ — وبالبناء على ما تقدم لا يصح أن نقحم حالات امتناع المسؤولية (م ٦١/٦٢) في زمرة موانع العقاب — كالوضع الراهن في التعليمات — إذ يكون غير سائغ أن تحفظ الدعوى العمومية ضد مجنون مثلا لا سبب إلا لأن العقاب ممتنع قبله كأن مسؤوليته قد حقت كاملة بوصفه إنسانا ذات إرادة حرة مدركة !! ولنا أن نتناول هنا — إذا كان الأمر كذلك فأى «مانع» من «موانع العقاب» يحول دون عقاب هذا المتهم؟؟ وموانع العقاب أسبابها معروفة — كما تقدم — من تشجيع على الإبلاغ عن الجريمة إلى إغراء الجاني بعدم السير فيها إلى نهايتها إلى حثه على إصلاح زلقه... الخ.

٦ — وهذا الوضع الغريب مثل أمانى فعلا أثناء عملي بنيابة بندر المنيا ، ونيابة المنيا الكلية إذ كثيرا ما عرضت على قضايا المعتوهين والمجانين وآلت في النهاية إلى الحفظ وكنت أسنده — مكرها — إلى «امتناع العقاب» ، إذ أن نصوص التعليمات لا تسعف بغير ذلك .

ولا يفوتنا أن ننبه إلى وجوب سلخ حالة صغر السن الواردة في الفقرة ٦ من البند ٢٨ من تعليمات قانون الاجراءات لتلحق بحالات «امتناع المسؤولية» .

الباب الثانى

الانفارقة بين أوامر الحفظ وأوامر أن لا وجه لاقامة الدعوى

٧ — يشتهب أمر الحفظ مع الامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية في أن كليهما يتوسل به الى صرف النظر عن الدعوى ، وقد كان قانون تحقيق الجنايات الملغى يطلق على الامر بأن لا وجه عبارة «أمر الحفظ» حيث كانت المادة ٤٢ بقراره «إذا روى للنيابة العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تأمر بحفظ الاوراق» .

إلا أن التشابه الظاهرى يقف عند هذا الحد لتكشف الفوارق السخيفة بين أمر الحفظ والامر بأن لا وجه على التفصيل الآتى :

أولا : أمر الحفظ إجراء إدارى يتخذ قبل إجراء تحقيق فى الموضوع بينما أن الامر بأن لا وجه تصرف قضائى لا يتقرر إلا بعد تحقيق ويبنى على ذلك أن أمر الحفظ يصدر عن النيابة وعن النيابة وحدها بما لها من صفة إدارية باعتبارها سلطة اتهام ، بينما أن الأمر بأن لا وجه تبديه النيابة العامة

بوصفها سلطة تحقيق ، وأيضا قاضى التحقيق ، وغرفة الاتهام ، والقاضى الجزئى ، والمحكمة الاستئنافية ، وكل هذه جهات تحقيق ابتدائى أو نهائى ، وهو إذا صدر من النيابة العامة فى الجنايات فيجب أن يباشره المختص بالتصرف فى الجنايات أى رئيس النيابة م ٢٠٩ / ٢ إجراءات وإلا كان بالغلا غير منتج أثره ؛ فى حين أن أمر الحفظ فى الجنايات — وإن أوجبت التعليمات فى البند ٢٩ صدوره من رئيس النيابة حتى ولو كان فى الامر مجرد شبهة جنائية — إلا أن مخالفة ذلك لا يرتب البطلان بل المسؤولية الإدارية فقط (١). والضابط فى تمييز أمر الحفظ عن الأمر بأن لا وجه يرجع دائما إلى اجراء تحقيق فى الدعوى من عدمه . فلو أن عضو النيابة المتصرف أسمى أمر الحفظ أمرا بأن لا وجه بعد اكتفائه بمحضر جمع الاستدلالات أو حتى بعد مباشرته الدعوى العمومية بوصفه مأمور ضبطيته (كأن سأل المتهم اجمالا عن التهمة دون الاستعانة بكاتب تحقيق) فإن هذه التسمية لن تغير من وجه الأمر شيئا .

ثانيا : ونأشينا على الصفة الادارية لأمر الحفظ فإن النيابة تكون مطلقة اليد فى العدول عنه فى أى وقت تشاء ولو لم تظهر أدلة جديدة تبرر ذلك على النحو الذى سنبينه فى الباب الثالث ، وذلك على نقيض الأمر بأن لا وجه الذى يمنع النيابة أو سلطة التحقيق التى أصدرته من الغائه الا إذا برزت أدلة جديدة لم تكن معروفة لها قبلا وقت اصداره . أو إذا استعمل النائب العام رخصته الخاصة فى الغائه .

٨ - ثالثا : ونصل بعد ذلك إلى نقطة خلاف يحسن أن نقف عندها قليلا

هل يمكن اصدار أمر بأن لا وجه ، لعدم الأهمية ، ؟ وما سند ذلك ؟

الواقع أن الأجابة على هذا السؤال تحتاج إلى الغاء الضوء أولا على التطور التشريعى للمسألة. ..

(١) فى قانون تحقيق الجنايات الملغى كانت تجرى عبارات المادة ٢ ، منه بالآتى ، إذا روى للنيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لإقامة الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق ، وأسباب الحفظ — كما هو واضح — جاءت بصيغة العموم دون تحديد لأنواعه ، وقد درجت النيابة على الأمر بالحفظ — لا قبل اجراء التحقيق فحسب وهذا من إطلاقاتها بدون نزاع — بل وبعد التحقيق أيضا فى الوقت الذى يفترض فيه أنها سلطة تحقيق لا تملك أن تتنازل عنه أو تتساهل فيه . وقيل تبريرا لهذا إن النيابة « لا تزال تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الإدارية وأنها بهذه الصفة قد تحتاج فى تصرفها إلى قسط من المرونة لا يرى قاضى التحقيق أنه بحاجة إلى مثله لأن مهمته قضائية » — حكم محكمة النقض فى ١٨ فبراير وفى ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ — مجموعة القواعد القانونية

ج ٢ ص ٤٢٩ و ٥١٠ .

(ب) ثم طلع علينا قانون الإجراءات الجنائية بنص المادة ٢٠٩ التى كانت تقرر أنه « إذا رأت

النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، أو أن الدلائل غير كافية للاتهام تصدر أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية وتأمرا بالإفراج عن المتهم ما لم يكن محبوسا لسبب آخر ، . والنص دون ريب قاطع في عدم جواز إصدار الأمر بأن لا وجه إلا في حالتين لا ثالث لهما : إذا كانت الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو إذا كانت الدلائل غير كافية للاتهام .

(ح) وما كادت تستقر الأمور حتى أدخل تعديل جديد على نص المادة ٢٠٩ سالفه البيان وذلك بموجب القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ فأصبح نصها كالآتي ، إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية تصدر أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية

٩ — وهنا قفزت المشكلة إلى الأذهان ثانية — هل يمكن بعد صدور التعديل الأخير الأمر بأن لا وجه ، لعدم الأهمية ، ؟

في رأينا الخاص لا يصح ذلك .

ونحن نصدر عن هذا الرأي استنادا إلى الحجج الآتية :

أولا : أن السند الوحيد الذي يتذرع به أنصار النظرية المضادة يتحصل في أن النيابة تجمع بين سلطتين : سلطة اتهام ، وسلطة تحقيق . أو على حد تعبير محكمتنا العليا أن النيابة لا تزال تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الإدارية وأنها بهذه الصفة قد تحتاج في تصرفها إلى قسط من المرونة — حكم النقض السالف الإشارة إليه . وعليه يمكن للنيابة الأمر بأن لا وجه بموجب سلطتها الإدارية أي بوصفها سلطة اتهام .

١٠ — غير أن هذا القول ان يكبدا كبيرا عناء في تفنيده ، إذ يبدو حتى للناظر العجولان وقد بنى قوامه على الخلط بين السلطتين المتميزتين اللتين تمارسا من النيابة العامة . . . ونعني بهما سلطة الاتهام وسلطة التحقيق . . . أن النيابة تهتم أولا . . . وهي في هذا المجال سلطة إدارية تستطيع أن تغض النظر عن إقامة الدعوى العمومية في أحوال تقتضيها المصلحة العامة ، فإذا ما أصدرت أمرا بالحفظ كان معنى ذلك أنها أمرت بعدم السير في الدعوى مطلقا سواء بتحقيقها أو بإحالتها إلى المحكمة لأنها لا ترى محلا حتى لتوجيه التهمة إلى المتهم . ولكن إذا ما تقدمت الإجراءات خطوة أبعد في شوط الدعوى العمومية وعمدت النيابة إلى إجراء تحقيق . . . ألا تكون بداهة قد قامت به بوصفها الآخر — أو بوصفها سلطة تحقيق ؟ فإذا ما خلصنا من ذلك إلى أن النيابة قد استنفدت في هذا المقام سلطة الاتهام وباشرت بالفعل سلطة التحقيق . . هل يكون مقبولا أن نجعلها تنصرف في نتائج هذا التحقيق بوصفها سلطة اتهام ؟ أي بذلك الوصف الأول الذي ما كانت — استنادا إليه — أن تجرى التحقيق أو حتى تبدأ فيه ؟

هذا هو منطق الأمر بأن لا وجه . . . لعدم الأهمية !

ويعني هنا قبل أن تنتقل إلى النقطة التالية أن تنبه إلى وجوب الالتفات كلية عن أية محاولة للوصول إلى أن السلطة الادارية - طالما أنها تستعمل من نفس الهيئة التي نبأس التحقيق أى النيابة العامة - فانها تندمج بسلطة التحقيق بحيث يصعب فصلهما .. هذا الكلام مردود بأن القانون الجنائي قد رصد للتحقيق أبواباً ومواداً مستقلة - تماماً لا تطبق إلا في أطوار التحقيق (البابين الثالث والرابع من الكتاب الاول) فلا يجوز استغلالها بحال في ميدان آخر كيدان الاتهام إذ أن للاخير مواد خاصة به (راجع الفصل الخامس من الباب الثماني من الكتاب الاول) .

كما أن السلطة الادارية للنيابة في الاتهام تمتاز تماماً عن سلطتها في التحقيق . . . آية ذلك أن المشرع المصرى كثيراً ما حاول - خلال تطوينا التشريعى الحديث - تحت تأثير نظام قاضى التحقيق السائد في فرنسا فصلهما عن بعضهما وإسناد سلطة التحقيق إلى قاضى التحقيق دون أن يكلفه ذلك سرد أبواب ومواد القانون وبيان ما هو خاص بالتحقيق .

وتأييداً لما تقدم لا يتأتى للنيابة من جهة أخرى أن تأمر بأن لا وجه قبل إجراءات تحقيقات في الدعوى لأن ذلك - أمر إدارى يصدر منها بصفتها سلطة اتهام فقط قبل التحقيق ، (١) .

١١ - ثانياً : ولا يصح النص على هذا بأن قانون الاجراءات قد عدل من نص المادة ٢٠٩ بحيث أصبحت تستوعب حالة عدم الاهمية ، ولأن المطلق يجرى على اطلاقه ، فحق النيابة بعد التعديل قد أطلق من كل قيد ، (٢) .

والرد على ذلك حين ميسور إذا لا حظنا ملاسبات ذلك التعديلاً واثى تفصح عنها المذكرة الايضاحية للقانون الصادر به التعديل (رقم ٣٥٣ سنة ١٩٥٢) حين تقول : وقد تبين من العمل أنه من المستحسن عدم الاستمرار على هذا النظام الجديد (نظام قاضى التحقيق) والعودة إلى النظام السابق الذى كان متبعاً بمقتضى قانون تحقيق الجنايات المنغى . . . وقد استلزمتم العودة إلى النظام السابق المنصوص عليه في قانون تحقيق الجنايات المنغى . وتعديل المواد . . . و ٢٠٩ لإعطاء النيابة الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية .

لم يتدخل الشارع إذن لمنح النيابة العامة سلطة الأمر بأن لا وجه لعدم الاهمية وإنما لا بلاتها سلطة التحقيق - سيما في الجنايات - بعد أن كانت مجرد سلطة اتهام ، والنص ٢٠٩ وبصياغته الراهنة لا يحتمل أى ارهاق في التفسير فهو يقرر أنه - إذا رأت النيابة العامة - بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمراً بعدم وجود وجه . ومفهوم بداهة أن النيابة العامة لا تصدر ولا يمكنها أن تصدر - أمراً بأن لا وجه إلا في الاحوال المسلم فيها قانوناً بذلك وقانون الاجراءات لم يشر بين دفتيه الى عدم الاهمية ، هذه فوجب إذن عدم الأخذ بها انسياقاً وراء

(١) الاستاذ على زكى العرابى . المبادئ الاساسية للاجراءات الجنائية ٣٩٢ نبذة ٧٧٠ .

(٢) الدكتور رؤوف عبيد ص ٢٣٠ هامش .

للاعتبارات العملية إلا إذا لم يصطدم ذلك بالمبادئ الجوهرية للإجراءات الجنائية ..

١٢ - فإذا كانت النيابة العامة قد أصبح من اختصاصها - حسبما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون ٣٥٣ سنة ١٩٥٢ - إجراء التحقيق بدلا من قاضي التحقيق الذي ألغى نظامه - خلا حالات خاصة - لذلك يتعين مباشرتها التحقيق وفقا للإجراءات والقواعد التي كانت تحكم قاضي التحقيق . وهذا فعلا ما رددته المادة ١١٩ إجراءات ، ومتى بان ذلك فعلينا الرجوع الى سند تصرف قاضي التحقيق في الامر بأن لا وجه ، فإذا ثبت أنه لا يستطيع التقرير به لعدم الاهمية استعصى ذلك على النيابة بالتالى .

١٣ - أدلت المادة ١٥٤ إجراءات بالرد الحاسم حين نصت على أنه : إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، أو أن الأدلة غير كافية ، يصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى .. وهذا هو عين الصواب ، فلا يتصور أن يصدر قاضي التحقيق أمرا بعدم إجراء التحقيق . أى أمرا بأن لا وجه لعدم الاهمية وهو جهة التحقيق الوحيدة التي نيط بها تمحيص الحقيقة لصالح المجتمع بل ولصالح المتهم نفسه .

وقد استمد ذلك النظر من القانون الفرنسى الذى يجعل قاضي التحقيق السلطة الوحيدة المختصة بمباشرة التحقيق ، وإذا ما راجعنا المادة ١٢٨ من قانون التحقيق الفرنسى خرجنا بما تقدم فهذا هو الفقيه دندييه دى فابر يؤكد على صفحة ٧٧٢ تحت نبذة ١٣٤٨ أنه : إذا ما أدخل القاضي فى حسابه أنه لا تنهض قبل المتهم أدلة جدية أصدر أمرا بأن لا وجه وأطلق سراحه من الحبس الاحتياطى إن لم يكن مفرجا عنه .

والامر بأن لا وجه يؤسس إما على اسباب فعلية أو قانونية ، فيبنى على الاسباب الفعلية إذا لم تقم أدلة كافية ضد المتهم ، ويرد الى الاسباب القانونية إذا حال سبب قانونى دون مباشرة الدعوى العمومية كأن كان القانون لا يعاقب على الفعل أو إذا اكتملت شروط سقوط الدعوى بالتقادم

Si le juge estime qu' il n'existe pas, contre l'inculpé de charges sérieuses, il rend une ordonnance de non_lieu. Si l'inculpé est en état de détention préventive, il ordonne alors sa mise en liberté immédiate (art. 128 C. instr crim) .

L'ordonnance de non lieu peut_être motivée en fait ou en droit.

Elle est motivée en fait quand le jugé déclare qu' il n'y a pas, contre l'inculpé, de présomptions graves. Elle est motivée en droit quand le juge estime que la poursuite est exclue pour une raison d'ordre juridique- cest par exemple que le fait impute ne constitue, aux termes de la loi pénale ni un crime, ni un dilit. Ce peut être encore, que le lénéfice de la prescription de l'action publique se trouve aquis".

فإذا كان قاضى التحقيق - الطرف الاصيل لا يملك الامر بأن لا وجه له لعدم الأهمية ، فهل يسوغ ذلك للنيابة - الطرف البديل ؟

١٤ - ثالثاً : الأمر بأن لا وجه - لعدم الأهمية - يعتمد كثيراً على المصادفات ، وهذا ما يتزهد عنه كل نظام قانونى محكم . فلو فرضنا أن الدعوى أحييت على قاضى التحقيق لتحقيقها إعمالاً للمادة ٦٤ اجراءات (جرائم التفالس - جرائم الصحافة والنشر -) إذا طلب المتهم أو المدعى المدنى ذلك واجابه رئيس المحكمة إلى طلبه . الخ) - المادة ٦٩ اجراءات وعليه فإذا ما صادفه سبب جوهري يفقد الواقعة أهميتها فإنه لا يستطيع بصددها الأمر بأن لا وجه لعدم الأهمية .. ولو كانت النيابة مكان قاضى التحقيق لفعلت ذلك وفقاً للرأى الذى نعارضه .. وتلك مفارقة لا ريب تكشف إلى أى مدى يعتمد هذا الرأى على المصادفات الشيء الذى لا يصح الركون إليه .

ثم ما ذا يكون الحال لو قدر لنظام قاضى التحقيق البقاء ؟ وهل كان سبب إلغائه هو خلع ذلك القسط من المرونة ، على الاجراءات ؟

لا شيء فى المذكرة الايضاحية يسعف بهذا .

وما يقال عن قاضى التحقيق يذكر عن غرفة الاتهام حيث تقضى المادة ١٧٩/٥ اجراءات « إذا رأت - غرفة الاتهام - أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، إذ كانت الدلائل غير كافية تصدر غرفة الاتهام أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، » .

١٥ - رابعاً : وهناك نتيجة غريبة أخرى يؤدى إليها المذهب الذى ننقده ... ذلك أن المحكمة الجزئية والمحكمة الاستئنافية تملكان الأمر بأن لا وجه (تراجع المادتان ٤/٣٠٥ و ٤/٤١٤) اجراءات) وهاتان المحكمتان - وهما جهاً تحقيق نهائى - أفلا كان الأجدر - بما لهما من إمكانيات واسعة فى وزن الأدلة وتقدير قيمتها وتحقيق دفاع الخصوم وسماع مرافعاتهم وطرح أى دليل لا يستقر فى وجدانهما ... أن يمنحا سلطة الأمر بأن لا وجه لعدم الأهمية ، ؟ السبب المانع من ذلك أن جهة الحكم لا يخلق بها أن تحفظ الموضوع - بحكم - لعدم الأهمية ... وهذا سليم ... فما القول إذن لو كان الأمر بأن لا وجه انصادر من النيابة هو حكم أيضاً ؟

« إن الأمر بالحفظ بمثابة حكم قضائى قيمته فى نصوص حجته ، وفصاحة أسلوبه ، ووفائه بكل دقيق من الوقائع ، وبكل ما يلزم من منطق الاقتناع ، » .

ونحن هنا ننقل نص المنشور رقم ١٠ لسنة ١٩٣٤ دون زيادة أو نقصان .

١٦ - خامساً : والقول بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى - لعدم الأهمية - فيه عود إلى نظرية عتيقة هجرها الفقه والقضاء منذ أمد بعيد ، تلك النظرية الرومانية التى تقسم الخطأ إلى درجات ثلاث : خطأ فاحش أو جسيم *culpa lata faute lourde* وخطأ هام *culpa levis* (*faute légère*) وخطأ يسير أو تافه *culpa levissima* ومؤدى الفكرة أن المسئولية

الجنائية لا تقنع إلا بالخطأ الجسيم أو بالخطأ الهام على أقل تقدير أما ذلك الخطأ النافه فلا يصح أن يتخذ أساساً للساءلة الجنائية إذ يبدو مثل هذا الخطأ « عديم الأهمية » من الناحية الجنائية . ويكون العقاب عليه غير سليم لأن العقوبة لن تناسب مع خطورتها وتفاهة الخطأ . وغير حكيم لانفاء حكمة مشروعية العقاب من تحقيق للزجر والردع . وكيف يمكن ذلك وكل إنسان في حياته اليومية عرضة للوقوع في هذا الخطأ النافه .

وقد نادت محكمة النقض الفرنسية بذلك الرأي لأول مرة في حكم لها بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٨٣٥ بمجموعة سيرى ١٨٣٥-١-٤٠١ ثم اثالت الأحكام مؤيدة هذا الاتجاه يسندها بمجموعة غير قليلة من الفقهاء مثل جرسون ودندييه دي فاير وشميدت ورو وجرانمولان

١٧ — غير أنه سرعان ما أجفل القضاء والفقهاء عن ذلك الرأي بعد أن تبين جلياً أنه لاسند في القانون للتهاون في الخطأ اليسير ، وأنه مما يخذش الذوق القانوني حقاً أن يتسامح القاضى الجنائى في الخطأ النافه لعدم أهميته فلا يعده خطأ ثم يأتي زميله القاضى المدنى ويعلم جهاراً أن ذلك الخطأ اليسير — بعينه — يصلح قاعدة للتضمنين عما أحدثه من ضرر ، وقد يكون التعويض المحكوم به أشد وقراً بمراحل بعيدة من العقوبة المقترح تطبيقها ، لهذا بدأت أحكام القضاء الفرنسى منذ سنة ١٩١٢ تتحول إلى مبدأ وحدة الخطأ الجنائى والمدنى واستقرت هى وأحكام القضاء البلجيكي — وحتى القضاء المصرى منذ سنة ١٩٣٩ عند هذا الرأي ، وشد أزر ذلك التيار الغالبية الساحقة من الفقهاء (مازر ... برونيه ... وراجع عديداً من أسماء الشراح المصريين والفرنسيين في كتاب المسؤولية الجنائية للدكتور المالى ص ٢٢٤ وما بعدها وشرح القسم العام للدكتور محمود مصطفى صفحة ٤١٨ نبذة ٣١٢) .

١٨ — إذن من واجب الحفاظ والاحترام لهذا المبدأ الخطير الا نستمر بالخطأ اليسير سواء أ كنا في موطن الحكم أو التحقيق . وهاتان السلطان لا تمارسهما إلا الجهات المرخص لها بالنظر بأن لا وجه . ومنها النيابة العامة التى لا تأمر بأن لا وجه إلا وهى مرتدية ثوب المحقق .

١٩ — وهذا الذى نقول به قد استشعره واضعو التعليمات مقدرين ما قد يتمنخض عنه من نتائج عملية خطيرة خصوصاً إذا أدخنا في اعتبارنا أن القضايا التى تحققها النيابة بنفسها غير مكتفية بالاستدلالات هى غالباً الجنائيات — أشد الجرائم خطراً — ومن ثم يكون فتح باب عدم الأهمية ، لا بلاغ هذه الجرائم الخطرة أمراً مخفوفاً بالمكارة ، لذلك دأبوا على إحاطة حالة عدم الأهمية برقابة دائمة ووكلاوا البت فيها سواء بالنسبة للجرح أو الجنائيات للنائب العام ذاته أو المحامى العام .

وقد جاء في المنشور رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٤ :

« كثيراً ما تواجه النيابة بأفعال تتحقق فيها شرائط الجريمة وأركانها ولكن سداد الرأى وحسن التصرف بالأمور يهذى إلى حفظها — لعدم الأهمية — نظراً لضآلة شأنها ، أو لفوات التناسب بين العقوبة والفعل المرتكب أو لفداحة النتائج الخاصة أو العامة التى قد تنتج عن المحاكمة والعقاب .

على ان اقدام النيابة على استعمال هذا الحق وحفظ القضايا لعدم الاهمية مع توفر أركان الجريمة فيها ينبغي أن يتخرج فيه وأن يحاط برقابة شديدة ساهرة لاسيما في قضايا الجنايات والجنح الهامة . لهذا ترسل هذه القضايا كلها رؤى حفظها لعدم الاهمية إلى سعادة النائب العام (المحامي العام) لينظر في وجاهة هذا الحفظ ويأذن به أو يأمر برفع الدعوى العمومية .

وجاء في الكتاب الدوري الرقم ١٣٧ لسنة ١٩٣٧ :

« القضايا التي تحفظ قطعياً لعدم الاهمية نظراً لاعتبارات خاصة بالمتهمين فيها أو لطروف الدعوى وملاساتها من المصلحة العامة أن يقف المتهم على ماوقع منه وأن يحاط بالأسباب التي من أجلها حفظت الدعوى ليكون على بينة من أمره . وليعلم أنه نועاد إلى مثل ما اقترفه كان جزاؤه ما يفرضه القانون من عقاب . فيجب اخطار المتهمين واحاطتهم علماً بكل ذلك قبل التأشير بحفظ الدعوى . »

٢٠ — ولعل في اختيار هذا السبب بالذات (عدم الاهمية دون بقية أسباب الأمر بأن لا وجه الأخرى على كثرتها وانتزاعه من سلطة العضو المتصرف في الجنح : بل ومن اختصاص رئيس النيابة المعهود إليه بالتصرف في الجنايات ، ورغم وجود الضمان العام المذموم عنه في المادة ٢١١ إجراءات والمتعلق بحق النائب العام الخاص به في إلغاء الأمر بأن لا وجه في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره ، لعل في هذا ما ينبغي . بأن ذلك السبب — فضلاً عن مجافاته لنصوص القانون وروحه — ينم عن خطورة بالغة : مما يتحتم معه إعادة النظر فيه على أساس قانوني سليم .

٢١ — ولا يفوتنا أن نسوق تعصيلاً لوجه نظرنا — الرأي الذي طالما رددته أحد مشرعي قانون الإجراءات الجنائية الحالي الأستاذ علي زكي العرابي فنستقي ما أورده في كتابه الأخير (المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية ص ٣٩٢ نبذة ٧٧١) « ويرى من ذلك أن النيابة بصفتها سلطة اتهام فقط لها أن تصدر قبل التحقيق أمراً بحفظ الأوراق لغير الأسباب التي يمكن أن تصدر هي أو قاضي التحقيق بناء عليها بعد التحقيق الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . فللنيابة العامة أن تصدر أمراً بحفظ الأوراق لعدم الاهمية ولكنها لا يجوز لها بعد التحقيق أن تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم الاهمية بل هي لا تصدر هذا الأمر كقاضي التحقيق إلا إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الدلائل غير كافية لأسباب موضوعية تتعلق بوصف التهمة أو بوزن الأدلة . »

(أنظر أيضاً لنفس الفقيه كتاب التحقيقات والإجراءات الجنائية ج ١ نبذة ٤٨٢/٤٨٩) .

٢٢ — ولا يكفي بعد أن انتهينا إلى عدم قانونية الأمر بأن لا وجه لعدم الاهمية أن نقف عند هذا الحد — بل علينا أن نبحث عن نظام آخر فيه اعاضة عن ذلك السبب .

ويعيننا أن في القواعد العامة الغناء عن « عدم الاهمية ، هذا ، على الوجه التالي يانه :

(١) الأمر بالحفظ لعدم الاهمية : أن النيابة العامة — كهيئة اتهام لها أن تأمر بذلك بلا أدنى

حرج . وحالات عدم الأهمية الجديرة لتضحية الدعوى العمومية على قربانها تكون غالباً بارزة للعيان منذ اللحظة الأولى كوجود قرابة وثيقة بين المجنى عليه والمتهم ، أو الاشتقاق على مستقبله إذا كانت هذه هي سقطته الأولى .

وبما هو جدير بالذكر أن التعليمات لم تعرض لبيان حالات عدم الأهمية وهذا وإن كان مستحباً ليسكن تفسيرها على ضوء الضرورات العملية إلا أن الواجب أن ينحصر بالذكر منها بعض الصور الهامة ليقاس عليها ، وليخلو التطبيق في النهاية من الإفراط أو التفريط .

٢٣ - (٢) غير أن المسألة ليست بهذه السهولة إذ كثيراً ما تكشف أسباب عدم الأهمية بعد المضي في التحقيق فمثلاً . وبعد أن يفلت من النيابة زمام الأمر بالحفظ وهنا ينفتح المجال أمام التجنيح ، أي التصرف في الجنايات بالأحالة إلى محكمة الجنح لتوقيع عقوبة الجنبحة إذا ما اقترنت بأحد الأعدار القانونية الثلاثة ، صغرا السن م ٦٤ (من ١٢ إلى ١٥ سنة) ، الاستقرار ٢٣٧ ، تجاوز حدود حق الدفاع المشرعى م ٢٥١ عقوبات ، أو الظروف القضائية المخففة المنصوص على شروطها في المادة ١٧ عقوبات والتي من شأنها أن تهبط بعقوبة الجناية إلى عقوبة الجنبحة إذا كانت الجناية معاقبا عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

فللنيابة العامة أن تلجأ إلى صمام الأمان هذا فتطلب من غرفة الاتهام (المادة ١٧٩/٢ إجراءات) أو من قاضي التحقيق (م ١٥٨/٢) إحالة الجناية إلى محكمة الجنبح ، بل ولها تين الجهتين ومحكمة الجنبح (م ١/٣٠٦) وللحكمة الاستئنافية (م ١٥٤/١) أن تصدر أمرها بتجنيح الجناية من تلقاء نفسها .

٢٤ - ولا يوهن في هذا أن التجنيح قاصر على الجنايات ، فهي في الحقيقة المادة التالية للأمر بأن لا وجه لعدم الأهمية ، إذ أن النيابة لا تتناول بالتحقيق في العمل إلا الجنايات أما الجنبح فتسكن فيها بمحض جمع الاستدلالات وهنا يمكن إصدار الأمر بحفظها لعدم الأهمية .

كما لا يقلل من شأن التجنيح أنه غير قاصر عن الإحاطة بجرائم الصحافة والنشر (م ١٥٨/٣) إذ أن هذه الجرائم لا تحققها النيابة أصلاً (المادة ٦٤/٢) بل يتناولها قاضي التحقيق .

٢٥ - وقد تلوح أسباب عدم الأهمية لأول مرة عند طرح الدعوى أمام القضاء الذي لا يمكنه بالطبع التقرير بأن لا وجه لعدم الأهمية . ولا يأس في هذا فأمامه ممكنة الظروف القضائية المخففة إذ ما استشف موجباً لذلك .

٢٦ - وبما تقدم كله ، نلن كم تكون القواعد العامة خصبة ومرنة لو ولجنا بابها مستديرين هذه الفكرة الغريبة ... ، الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم الأهمية .

الباب الثالث

آثار أوامر الحفظ

٢٧ — أسلفنا البيان في أن أوامر الحفظ أمر إداري . ومعنى هذا أنه لا يجوز أية حجية قضائية ، ولا يكسب حقا سواء ازاء النيابة العامة — أو المتهم ، أو المجنى عليه ، أو المدعى المدني .

أولا : النيابة العامة :

إذا أصدرت النيابة أمرا بالحفظ فإن هذا لا يغفل يدها في الغائه ثانية دون اشتراط ظهور دلائل جديدة — كالأمر بأن لاوجه (المادة ٢١٣ إجراءات) وحتى ولو انقضت الثلاثة أشهر التي يتعين على النائب العام خلالها إلغاء الأمر بأن لاوجه الصادر من النيابة (المادة ٢١١ إجراءات) وكل هذا مشروط بطبيعة الحال بعدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة مع ملاحظة أن أمر الحفظ كإجراء استدلال — لا يقطع التقادم إلا إذا اتخذ من مواجهة المتهم أو إذا أخطر به بوجه رسمي (المادة ١٧ إجراءات) .

وقد أيدت محكمة النقض رأيها في القوة الإلزامية لأمر الحفظ حين قالت في حكمها بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٣٢ أنه « يعتبر هذا التحقيق لا ينتج الحفظ أثرا ولا يكسب حقا ولا يقيد حرية النيابة في العودة إلى إقامة الدعوى ويجوز العدول عنه في أي وقت لأن ذلك الحفظ لا يعتبر حيثئذ لإثباته إيدان من النيابة لا بصفتها سلطة التحقيق ، بل باعتبارها رئيسة للضبطية القضائية بأنها لا ترى محلا لاتخاذ الاجراءات الجنائية » .

غاية ما هناك أن التعليمات قد سنت طريقا تنظيمية لالغاء أمر الحفظ بأن تطلب صدور تأشيرة الالغاء من عضو أعلى درجة من العضو الأمر بالحفظ صوتا لاستقرار الأوضاع التي يتمخض عنها الحفظ قدر الامكان .

وقد نصت المادة ٢٩ من تعليمات قانون الاجراءات على أنه « يجوز للنيابة إذا كان سبب الحفظ عدم الأهمية أن تعدل عنه في أي وقت ما لم تكن الدعوى الجنائية انقضت ، ويكون هذا العدول بإشارة مكتوبة من رئيس النيابة أو نائبها ، إلا إذا كان الحفظ من أحدهما فإن العدول عنه يكون بإشارة مكتوبة من المحامي العام . وإذا كانت الواقعة كما هي ظاهرة من محضر الاستدلالات تحمل شبهة الجنائية فلا يكون حفظها إلا من رئيس النيابة أو نائبها » .

٢٨ — ثانيا : المجنى عليه والمدعى المدني :

قد يتبادر إلى الذهن أن المجنى عليه والمدعى المدني مسلوبا الحق في الطعن في الأمر بالحفظ ،

وخصوصا بعد أن حذف من مشروع قانون الاجراءات النص القاضي بإمكان طعنهما في أمر الحفظ أمام غرفة الاتهام .

ولكن الموضوع قصة يحسن أن نبدأها من أولها :

خرج مشروع قانون الاجراءات خلوا من حق المدعى المدني في رفع دعواه المدنية المباشرة أمام محكمة الجنح والمخالفات وتحريك الدعوى الجنائية ، وقد جاء في تقرير مجلس الشيوخ الاول عن المشروع بصدد المادة ٤٠ (أصل المادة ٦٢ الحالية) من التعديلات الجوهرية التي أدخلها مشروع القانون المعروض حرمان المدعى المدني من الحق المخول له في القانون المعمول به الآن من رفع دعواه المدنية مباشرة أمام محكمة الجنح والمخالفات وتحريك الدعوى الجنائية ، والواقع أنه يوجد لالغاء هذا الحق ما يبرره فان رأى المدعى المدني وحده ليس فيه الضمان الكافي لصحة الاتهام وكثيرا ما يكون مدفوعا بعوامل شخصية تدفعه إلى الاتهام من خصمه بإيقافه موقف الاتهام أمام المحكمة فرؤى لصالح المتهم ألا ترفع عليه الدعوى إلا النيابة العامة وفي الوقت نفسه احتيط لمصلحة المجنى عليه فأتيح له أن يقيم نفسه مدعيا مدنيا ، ويجب على النيابة إذا أصدرت أمرا بالحفظ أن تخطر بذلك ويكون للمدعى المدني أن يعارض في هذا الأمر أمام غرفة الاتهام وإذا رأت الغرفة السير في الدعوى فتأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة أو إلى قاضي التحقيق . . . والمبدأ الأساسي كما تقدم أعطاه المدعى المدني وسيلة أخرى لضمان تحريك الدعوى الجنائية من النيابة بعد سلبه حق رفع الدعوى المباشرة وهي حق الشكوى من أمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة . وقد رأت اللجنة أن هذا الحق يجب ألا يكون قاصرا على المدعى بحقوق مدنية وهو من ناله ضرر مالى أو أدبى من الجريمة وليس من المحتم أن يكون هو المجنى عليه بالذات بل يجب أن يكون هذا الحق للمجنى عليه نفسه أيضا سواء ادعى بحقوق مدنية أم لا ، والواقع أن مصلحته في تحريك الدعوى الجنائية لمعاقبة الجاني أقوى من مصلحة المدعى بالحقوق المدنية وهي مصلحة مالية محض ، ولذلك رأت النص على تحويل حق التظلم من أمر الحفظ لكل من المجنى عليه والمدعى المدني على السواء وهذا مبدأ جديد أدخلته اللجنة (١) .

٢٩ — ولكن الوضع اختلف تماما بعد ذلك فقد أعاد مجلس النواب إلى المدعى المدني حقه في رفع الدعوى المباشرة ، وكان أن ترتب على ذلك كما جاء في التقرير الرابع للجنة الشؤون التشريعية لمجلس النواب حذف الفقرة الثانية من المادة ٦٢ . . . لأنه لم يبق هناك مبررا لوجودها وهي التي كانت تنظم إجراءات التظلم من قرار النيابة الصادر بالحفظ وكانت تحتم دفع كفالة لقبول التظلم حيث أنه تقرر إعادة حق المدعى المدني في تحريك الدعوى العمومية مباشرة فلا مسوغ إذن لبقاء هذه المواد (٢) .

(١) الأعمال التشريعية لقانون الاجراءات : مجموعة حاصم : ص ١٣٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٨٩ .

٣٠ - من هذا يتبين أن المدعى المدني لن يضار إذا ما صدر أمر بحفظ الأوراق إذ في مقدوره استناداً إلى المادة ٢٣٤ إجراءات أن يقيم دعواه المباشرة أمام محكمة الجنح دون أن يتقيد بفحوى أمر الحفظ .

بل للمدعى المدني فوق ذلك أن يتظلم من أمر الحفظ إلى رئيس النيابة أو المحامي العام أو النائب العام حسب الأحوال ودون الارتباط بمدة معينة ، والأمل كبير في إلغاء الأمر إذ أنه لا يجوز - كما تقدم - أية حجية - في مواجهة النيابة .

٣١ - غير أن هذا الطريق - رغم جدواه التي لا تنكر - لا يوازي الحقوق التي كانت منوطة للمدعى المدني والمجنى عليه في المشروع التمهيدى .

(أ) فالمدعى المدعى إذا صدر ضده أمر بالحفظ في الجنايات لا يستطيع أن يحرك ساكناً . إذ أن الدعوى المباشرة غير معترف بها في مواد الجنايات ، وبذلك لا يكون أمامه سوى التظلم للنائب العام ، ويرى الأستاذ العراقي أن هذه الوسيلة أقل ضماناً من الطعن أمام غرفة الاتهام في القضايا السياسية بحكم أن النيابة فرع من السلطة التنفيذية (١) .

ولا يسد من هذه الثغرة سوى ندرة الحالات التي تصدر النيابة فيها أمراً بالحفظ في الجنايات إذ أنها تقوم بإجراء تحقيق ثم تصدر أمراً بأن لا وجه إذا توافرت مبرراته وأسبابه ويمكن للمدعى المدني الطعن فيه أمام محكمة النقض إن لزم الأمر (المادتين ٢١٠ / ٢١٢ إجراءات) .

٣٢ - (ب) والمجنى عليه هو الغارم الحقيقي من إلغاء الطعن ، فبعد أن كان المشروع يمنحه حق الطعن في أمر الحفظ مقدراً أن الدعوى أوفى اتصالاً به من المدعى المدني ، عاد وألغى هذا الحق في مقابل تقرير الدعوى المباشرة التي لا يرفعها سوى المدعى المدني ، ونسى في غمار ذلك المجنى عليه .

ويرى الأستاذ أحمد عثمان حمزاوى أنه ، إذا كان البرلمان قد قصد تحريك الدعوى الجنائية على المدعى بالحقوق المدنية وحده وحرمة مقابل ذلك من حق الطعن في أمر الحفظ فإنه يجب عدلاً أن نستبقى حق الطعن للمجنى عليه في أمر الحفظ في جميع الجرائم ، وأن نفترض وجود الفقرة الثانية المحذوفة من المادة ٦٢ إجراءات .

وحقاً أن قواعد العدالة ترحب بهذا الاقتراح ... إلا أن قواعد التفسير لا تسمح بافتراض بقاء مواد محذوفة .

ومهما يكن من أمر فإن الأفضل إعادة حق المدعى المدني والمجنى عليه في الطعن في الأمر بالحفظ أمام غرفة الاتهام إذ لا يبدو وجيباً من ناحية النوق القانوني أن يعطيه هذا الحق بالنسبة للأمر

بأن لاوجه الذى يتمتع بحجية قضائية ، ويحرما فى نفس التشريع من الطعن فى أمر حفظ الأوراق الذى لا يعدو كونه أمرا إداريا مؤقتا .

٣٣ — إعلان أمر الحفظ : تنص المادة ٦٢ على أنه ، إذا أصدرت النيابة العامة أمرا بالحفظ وجب عليها أن تعلنه إلى المجنى عليه وإلى المدعى بالحقوق المدنية ، فإذا توفى أحدهما كان الاعلان لورثته جملة فى محل إقامته ، .

وفى هذا المعنى أيضاً البند ٢٩ من تعليمات — قانون الاجراءات .

وقد كانت هذه المادة مثار جدل محتوم فى لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب فقد ورد فى التقرير الرابع للجنة ، وقد رأى فريق من حضرات الأعضاء حذف المادة ٦٢ كلها لأنه لم يبق مسوغ لوجودها أسوة بما تقرر من حذف المواد ٦٣، ٦٤، ٦٥ ولأن إعلان قرار الحفظ لا يحل له ولكن الفريق الآخر الذى فيه الرئيس رأى إبقاء الفقرة الاولى من المادة ٦٢ ليكون صاحب الشأن على بيته كافية من أسباب قرار الحفظ حتى يختار موقفه على ضوء هذه الأسباب .

وتفصيل ذلك أن مندوب وزارة العدل اقترح ابقاء الفقرة الخاصة بإعلان أمر الحفظ بعد حذف حق المدعى المدنى والمجنى عليه فى الطعن فى أمر الحفظ أمام غرفة الاتهام وبدعوى أن الاعلان — إجراء إدارى ليس موضعه قانون الاجراءات .

غير أن مقرر اللجنة عقب على ذلك بأن هناك أكثر من حكمة ، . إذ من حق الشاكي إذا حفظت النيابة البلاغ أن يتظلم إلى رئيس النيابة أو النائب العام وربما كان تظلمه على أساس من الحق فيلغى قرار الحفظ وتصرف النيابة فى الدعوى وبذا نفيه من الالتجاء إلى الدعوى المباشرة والتي تكبده مصاريف هو فى غنى عنها !! أليس من حقنا أن نقول إن هذا النص فيه مصلحة للمدعى بالحق المدنى والمجنى عليه ؟

وكانت النتيجة أن بقى إعلان أمر الحفظ كما هو .

٣٤ — ويلاحظ أن اعلان أمر الحفظ فى الجنايات لن يفيد المدعى المدنى أو المجنى عليه شيئاً إذ أنهما لا يستطيعان إقامة الدعوى ، ولا يبقى أمامهما سوى التظلم إلى النائب العام .

٣٥ — وقد استرعى انتباهى خلال عملى بالكتابة الجزئية أن اجراء الاعلان قلما يتبع فى العمل مع أن للأعلان قيمة كبرى لم تلفت إليها لجنة مجلس النواب ... ذلك أن أمر الحفظ — كاجراء استدلال — لا يقطع التقادم إلا إذا اتخذ فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر به بوجه رسمى (المادة ١٧ إجراءات) ولهذا أثر عميق فى مد أجل الدعوى العمومية وما يترتب من امكان تهريكها ثانية فى حالة إلغاء أمر الحفظ .

رأينا الخاص :

إذا كان لرأينا المتواضع — من خلال السطور المتقدمة — أن يقترح شيئاً فليكن الآتي :
أولاً : تعديل المادة ٦٢ إجراءات بإعادة حق المدعى المدني والمجنى عليه في الطعن في الأمر بحفظ الأوراق أمام غرفة الاتهام .

ثانياً : النص في تعليمات النيابة العامة على :

- (١) عدم جواز الأمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية ، لعدم الأهمية ، .
- (٢) وجوب تنفيذ إعلان أوامر الحفظ بكل دقة .
- (٣) حفظ الدعوى الجنائية في أحوال صغرسن المتهم والعاهة العقلية وانغيوبة والاكرام المادى والإدبى ، لامتناع المسئولية ، .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
(١) قضاء محكمة النقض الجنائية			
١ - استئناف . سقوطه . عدم تقديم المتهم للتنفيذ قبل جلسة سابقة لم ينظر فيها . تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها . عدم سقوط استئنافه .	أول مايو ١٩٥٦	١٠٧٧	٤٥١
٢ - انتهاك حرمة ملك الغير . ركن القوة . متى يتوفر ؟ حكم . تسييبه . ضرب . إغفال الحكم بيان مدة علاج المجنى عليه . إشارته إلى تقرير الطبيب الشرعي الذي تضمن أن الإصابة أعجزته عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوما . لا قصور .	، ، ،	١٠٧٧	٤٥٢
نقض . طعن أحكام لا يجوز الطعن فيها . الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .	، ، ،	١٠٧٨	٤٥٣
١ - استئناف . ميعاده . متى يبدأ . التمسك بعدم إعلان الحكم الغيابي لا يحل له مادام قد عورض فيه فعلا . م ٤٠٦ أ . ج .	، ، ،	١٠٧٨	٤٥٤
٢ - استئناف . إجراءات . حكم . إثبات عكس الثابت بمحضر الجلسة والحكم بشأن تلاوة تقرير التلخيص والنطق بالحكم بجلسته علنية . لا يقبل إلا باتباع إجراءات الطعن بالتزوير .			
٣ - إجراءات . وجود خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة . لا عيب .			
٤ - حكم . التوقيع عليه . من يوقع عليه . أحكام المادة ١٣١٢ أ . ج .			
مبان . إقامة بناء قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل الحصول على الترخيص . الحكم بالإزالة . صحيح . القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠	، ، ،	١٠٧٩	٤٥٥
١ - دفاع . إجراءات . محكمة الجنايات . تقصير المتهم في إعلان شهود النفي طبقا للمادة ١٨٦ أ . ج . رفض طلب التأجيل لإعلانهم . لإخلال بحق الدفاع .	، ، ،	١٠٧٩	٤٥٦
٢ - تحقيق . وكلاء النيابة الكلية . اختصاصهم بأعمال التحقيق التي تقع بدائرة المحكمة الكلية .			

العدد التاسع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
الرقم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٤٥٧	١٠٧٩ ١٤ مايو ١٩٥٦	٣ - تحقيق . محضره . تحريره . متى يجوز ندب من عدا كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق . أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . نزاع على رى . المدافعة عنه باستعمال القوة . لا تصح .
٤٥٨	١٠٨٠	تزوير . تقليد . إثباته . اعتراف المتهم بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بمحله أو البصمة الصحيحة للختم المقلد . غير لازم لإجراء المضاهاة .
٤٥٩	١٠٨٠	مسئولية مدنية . مدى مسئولية الوالد عن الأعمال التي يرتكبها ولده القاصر .
٤٦٠	١٠٨٠	١ - حكم . تسببه . عدم استخلاص المحكمة صورة الواقعة بما ورد ذكره على السنة بعض الشهود . استنباطها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . صحيح .
٤٦١	١٠٨٣ ٢١	٢ - قبض بدون وجه حق . قرار المجنى عليه بعد انتمام الجريمة من تلقاء نفسه أو بموافقة الجاني وإرشاده لا يؤثر في مسئولية انتهم الجناية . المادتان ٢٨٠ ، ٢٨٢ ع ١ - دفاع . عدم تمسك انتهم بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيراً وقيامه بالمرافعة فيها . النعى على المحكمة بأنها أخلت بحقه في الدفاع . لا محل له .
٤٦٢	١٠٨٣	٢ - حكم . تسببه . وقوع خطأ مادي فيه . لا يعيبه . نقض . طعن . أحكام لايجوز الطعن فيها . قوة الأمر المقضى . الطعن على الحكم الاستثنائي القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً في غير ما قضى به . غير جائز .
٤٦٣	١٠٨٤	تبيد . تبيد أشياء توقع الحجز عليها لمصلحة الضرائب . قيام النزاع بشأن الضريبة التي وقع الحجز من أجلها . قيام مسئولية المتهم عن جريمة التبيد . المادة ٣ من قانون الحجز الإدارى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .
٤٦٤	١٠٨٤	تزوير . صورة واقعة تتوافر فيها جناية التزوير بانتحال شخصية الغير .

العدد التاسع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٦٥	١٠٨٤ ٢١ مايو ١٩٥٦	١ - تزوير . تذكرة الاشتراك بالمسافة . هي ورقة رسمية . ٢ - إشتراك . إثبات . الاشتراك بالاتفاق . متى يتحقق ؟ كيفية إثباته .
٤٦٦	١٠٨٥	سرقه . ظروف مشددة . ظرف حمل السلاح في جريمة السرقه . متى يتوافر ؟
٤٦٧	١٠٨٥	قتل عمد . الشروع فيه . نية القتل . استخلاص المحكمة بنية القتل مما يؤدي إليه . شفاء المجنى عليه بغير علاج . لا ينفي توفر هذه النية .
٤٦٨	١٠٨٥	نصب . ركن الاحتيال . صورة واقعة يتحقق فيها هذا الركن .
٤٦٩	١٠٨٦	١ - نقض . طعن . سبب جديد . الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا تتوفر فيها حالة الدفاع الشرعي . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل . ٢ - دفاع شرعي . صورة واقعة لا تتحقق فيها حالة الدفاع الشرعي .
٤٧٠	١٠٨٦	١ - تهديد . المقصود بإنشاء أمور أو نية أمور مخدشة بالشرف . م ٣٢٧ عقوبات . ٢ - وصف التهمة . عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي نسبته النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . واجبها في ذلك .
٤٧١	١٠٨٧ ٢٢	١ - تزوير . أوراق رسمية . الشهادة التي يحررها أعضاء اللجنة القروية بصرف كميات خيش من بنك التسليف . وهي ورقة رسمية . الأمر رقم ١٩٣ الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤١ . ٢ - عقوبة . غرامة . عقوبة الغرامة المنصوص عليها في الأمر رقم ١٩٣ سنة ١٩٤١ . مناط تطبيقها .
٤٧٢	١٠٨٧	١ - مواد مخدرة . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟ ٢ - قبض . تلبس . توفر حالة التلبس . القبض من غير رجال الضبطية القضائية . جائز .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
قار . لعبة الطمبول . عدم انطباق أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة عليها . مندرجة تحت أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار .	٢٢ مايو ١٩٥٦	١٠٨٨	٤٧٣
شيوعية . نقض . طعن . المصلحة فيه . حكم . تسببه . إدانة المتهم بعموبة تدخل في نطاق المادة ٩٨ عقوبات التي أثبت الحكم مقارفة المتهم إياها . النعى بقصور الحكم بشأن الجريمة الأخرى وهي جريمة الترويج مع ما أثبتته الحكم من تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات . لا جدوى من إثارته .	٢٨	١٠٨٨	٤٧٤
١ - ارتباط . سلاح . قتل خطأ . تقدير توافر شروط المادة ٣٢ ع أو عدم توافرها . موضوعي . مثال في جريمة إحراز سلاح وقتل خطأ .	١٠٩٠		٤٧٥
٢ - اعتراف . أخذ المحكمة باعتراف المتهم في محضر البوليس بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الأخرى . لا خطأ .			
١ - غرفة الاتهام . انتهاؤها إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين . مجادلتهما فيه . غير جائزة .	١٠٩٠		٤٧٦
٢ - نقض . طعن . حالات الطعن . قصر الطعن . في الأمر الصادر من غرفة الاتهام على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله . المادتان ١٩٥ ، ٢١٢ ج .			
١ - اختلاس . سرعان حكم المادة ١٥٤ ع على المكاتب والتلغرافات على السواء .	١٠٩١		٤٧٧
٢ - عقوبة . حكم . تسببه . توقيع المحكمة أقصى العقوبة . عدم التزامها ببيان سبب ذلك .			
مواد مخدرة . متى يعتبر الشخص حائزا للمادة المخدرة ؟	١٠٩١		٤٧٨
١ - تزوير . حكم . تسببه . عدم تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . غير لازم .	١٠٩١		٤٧٩

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
٢ — تزوير . قصد جنائي . عدم توفره لدى الفاعل . قيام الاشتراك متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك .			
(٢) قضاء محكمة النقض المدنية			
١ - استئناف . ميغاده . إفلاس . ميغاد استئناف الحكم الصادر في دعوى إشهار الإفلاس والدعاوى المتفرعة عنها . هو خمسة عشر يوما من إعلان الحكم . المادة ٣٩٤ تجاري .	٩٥٦	١٠٩٢	٤٨٠
٢ - استئناف . ميغاده . إفلاس . دعوى . رهن . الدعوى التي ترفع ببطالان عقد الرهن لصدوره في فترة الرية وطلب الحكم باعتبار الدين المؤمن به ديناً عادياً وشطب قيد الرهن الخاص به . ميغاد استئناف حكمها هو ١٥ يوما حتى لو كان رافعها هو الدائن . البحث في الصفة الواجب توافرها في رافعها . تعلقه بقبول الدعوى وعدم تأثيره على أنها دعوى متعلقة بالتفليسة .			
١ - قوة الأمر المقضي . قسمة . حكم د تسبيبه ، صدر حكم بالتصديق على القسمة ثم صدور حكم آخر بالغاثة . قول الحكم المطعون فيه بأن حكم التصديق على القسمة تضمن شطرين ولم يفصح عن الشرط الثاني منهما وإنزاله حكم الإلغاء على الشرط الأول دون الثاني . قصور .	د	١٠٩٤	٤٨١
٢ — شيوع . إثبات . حكم د تسبيبه ، . إنذار معلن من الشريك عن الشيوع إلى شريكه جاء فيه أنه يضع يده على جزء مفرز تسلمه رسمياً من العين المتنازع على قيام حالة الشيوع فيها ويطلب فرز الجزء الباقي له . اشتغال الإنذار أيضاً على قوله إنه يملك نصيبه على الشيوع في العين كلها . إغفال الحكم هذا القول وعدم مناقشته أثر هذا الإقرار في ثبوت أو عدم ثبوت حالة الشيوع . قصور .			
٣ — شفعة . العقار المشفوع به ، إثبات . شيوع . إقرار الحاضر عن المشتري بالجلسة بعدم منازعته في ملكية الشفيع للعقار الذي يشفع به . عدم اعتبار هذا الإقرار مؤدياً إلى التسليم بالملكية المفترضة .			

العدد التاسع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٨٢	١٠٩٤ ٨ نوفمبر ١٩٥٦	استئناف . مواعيد ميعاد الاستئناف . وجوب إضافة ميعاد مسافة اليه بين المحل الذى أعلن فيه المستأنف ومقر محكمة الاستئناف وبين مقر محكمة الاستئناف وموطن المستأنف عليه . المادة ٢١ مراقعات .
٤٨٣	١٥ ١٠٩٦	١ — دعوى . رسوم الدعوى . قيام النزاع بشأن أطيان ليست فى ضواحي المدن . الاتجاه قلم الكتاب عند تقدير رسوم الدعوى إلى التحرى فى تقديره للأطيان دون إجراء التقدير بمعرفة خبير . الحكم بإلغاء قائمة الرسوم المبينة على التحرى . لا خطأ .
		٢ — دعوى . رسوم الدعوى . قسمة . دعوى صحة عقد تقسمة ونفاذه . وجوب اشتغال رسمها للقدر المبين بالعقد جميعه . القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ .
٤٨٤	١٠٩٨	١ — حكم « بياناته » . إفلاس . القرار الصادر بتقدير أتعاب وكيل الدائنين . تضمين هذا القرار اسم الملتزم بالأتعاب وصفة الالتزام بها أو أية بيانات أخرى سوى التقدير نفسه . غير لازم . المادة ٢٤٩ و ٣٦٦ تجارى .
		٢ — إفلاس . معارضة . نقض . المعارضة فى تقدير أتعاب وكيل الدائنين . نطاقها . المادة ٢٤٩ / ٢ تجارى .
		٣ — دفاع . حكم « تسليبه » . نعى غير منتج لعدم استناده إلى أساس قانونى . إغفال الحكم الرد على ما يتمسك به الخصم فى هذا الصدد . قصور .
٤٨٥	١١٠١	ضرائب . قوة الأمر المقضى . تقدير مصلحة الضرائب لأرباح الممول . قبول الممول لهذا التقدير . أثر هذا الاتفاق . إحالة مصلحة الضرائب الأمر بعد ذلك على لجنة التقدير . خطأ . اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .
٤٨٦	١١٠٢	١ — تسوية الديون العقارية . قوة الأمر المقضى . غش . تدليس . تراخي الدائن أو سكوته عن الاعتراض فى حينه لدى لجنة تسوية الديون العقارية على حصر الديون وتقدير ممتلكات المدين وتحرير قائمة التوزيع النهائية . صيرورة قرار اللجنة نهائيا

العدد التاسع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		وعدم جواز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء . القول بعد ذلك بحصول غش أو تدليس من المدين . لا محل له . القانون رقم ١٢ سنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٤ .
		٢ - تسوية الديون العقارية . اعتبار سكن المزارع ملحقا بالعقار الذي شملته التسوية ودخوله فيها بحكم القانون سواء ذكر في طلب التسوية أو لم يذكر .
		٣ - تسوية الديون العقارية . قوة الأمر المقضى . تنفيذ عقارى . صدور حكم بالدين قبل قرار التسوية وقائمة التوزيع النهائية . سريان القرار الصادر فى التسوية على هذا الحكم . وقوف القرار فى سبيل أى إجراء من إجراءات التنفيذ بأى طريقة قانونية كطريقة الاعتراض على قائمة شروط البيع .
٤٨٧	٢٢ نوفمبر ١٩٥٦	١ - عمل . تأديب . تعويض . فسخ . فصل رب العمل العامل لتغيبه عن عمله دون سبب مشروع أكثر من سبعة أيام متوالية ، وقيام العامل برفع الدعوى مطالبا بالتعويض عن فسخ العقد . الحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى واقعة الغياب المشار إليها . اعتراض العامل على هذا الحكم بمقالة عدم اتباع رب العمل قبل الفصل قواعد التأديب المنصوص عليها فى قرار وزير الشئون الاجتماعية الصادر ٨ / ٨ / ١٩٤٥ غير جائز .
		٢ - شهادة . إثبات . الشهود والبيئة . حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال شاهد دون آخر ويعض أقوال الشاهد .
٤٨٨	١١٠٨	١ - ضرائب . رسم الأيلولة . تركة . تقدير قيمة عقار موروث موجود فى بلد أجنبى لتحصيل رسم الأيلولة . القاعدة فى ذلك . القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ .
		٢ - حكم . تسبيب كاف . محكمة الموضوع . قيام قضاء الحكم ما حصله من فهم الواقع نتيجة لأفيسة منطقية ليس فى بناء مقدماتها قاعدة قانونية يمكن تصور وقوع الخطأ فيها . لا خطأ .

العدد التاسع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٣ - دفاع . إثبات . طلب اتخاذ إجراءات التحقيق . عدم التزام المحكمة باتخاذ إجراءات التحقيق متى رأت في وقائع الدعوى ما يكفي للفصل فيها .
٤٨٩ ١١٠٩	٢٩ نوفمبر ١٩٥٦	١ - غش الدخان . دخان . اعتراف حائز الدخان المخلوط في محضر الضبط بصحة الإجراءات وتقريره بأنه ليس له اعتراض عليها . عدم جواز الادعاء بعد ذلك ببطان إجراءات أخذ العينات أو تحرير محضر الضبط .
		٢ - غش الدخان . دخان . النقص في عدد العينات التي تؤخذ من الدخان المضبوط أو في عدد صور محضر الضبط . لا بطلان . القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٨٦ سنة ١٩٤٨ .
		٣ - حكم « منطوقه » . دفع . غش الدخان . الدفع ببطان إجراءات أخذ عينات الدخان المضبوط وتحرير محضر الضبط . القضاء برفض هذا الدفع في سياق الأسباب . نص الحكم في المنطوق على قضاء صريح بالرفض . غير لازم .
		٤ - غش الدخان . دخان . حيازة الدخان المخلوط مع علم الحائز بوجود المواد الغريبة فيه . توافر ركن سوء النية في الحيازة .
٤٩٠ ١١١٠	٦ ديسمبر ١٩٥٦	١ - جمارك . إثبات . عبء الإثبات . حكم « تسليبه » ضبط البضاعة المهربة داخل دائرة المراقبة الجمركية . ادعاء حائزها بحصوله عليها نتيجة مبادلة تمت خارج الدائرة الجمركية مع بعض السياح . عدم تقديمه الدليل على ذلك . استخلاص الحكم بأدلة سائغة أنها مهربة . لا خطأ .
		٢ - جمارك . اختصاص . اللجنة الجمركية . عدم انتفاء ولايتها ببطان إجراءات الضبط والتفتيش التي تسبق رفع الدعوى إليها .
		٣ - جمارك . إثبات « اقرار » . اعتبار اقرار حائز البضاعة المضبوطة بحيازته لها ووصولها إليه من غير طريق التهريب من الاقرارات المركبة الجائز تيجزتها .

العدد التاسع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	رقم الحكم
	<p>٤ - نقض . سبب جديد . جمارك . عدم التمسك بمحصل تلاعب في البضاعة المضبوطة بتقديم غير ماضبط منها معه للمحكمة . اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .</p> <p>٥ - جمارك . غرامة . مصادرة . حكم . اصداره ، قانون . الغرامة والمصادرة التي تقضى بها اللجان الجركية في مواد التهريب . اعتبار ذلك من قبيل التعويضات المدنية . الحكم الصادر بالغاء الحكم الابتدائي القاضي باعتبار قرار اللجنة الجركية كأن لم يكن . عدم اشتراط صدوره باجماع آراء قضاة المحكمة .</p> <p>(٣) قضاء المحكمة الإدارية العليا (مجلس الدولة)</p> <p>أجنبي . إقامته العارضة لا تعدو أن تكون صلة وقتية عابرة لا تقوم إلا على مجرد التسامح من جانب الدولة . الترخيص أو عدم الترخيص له بالاقامة ومد أو عدم مد إقامته . ترخص الإدارة في تقدير ذلك بسلطة مطلقة في حدود ما تراه متفقا مع الصالح العام . عدم التزامها بالسماح له بالدخول ، أو بمد إقامته ، إلا إذا كانت تشريعها ترتب له حقا في ذلك .</p>	
٧ أبريل ١٩٥٦	١ - معادلات دراسية . الموظفون الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسرا بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ هم الموظفون الدائمون في حكم قانون نظام موظفي الدولة بصرف النظر عن ثبوتهم من عدمه . لا يفيد من أحكامه الموظفون المؤقتون ، إما لأنهم معينون على وظائف موصوفة في الميزانية بالتوقيت ، أو لأعمال مؤقتة ولو كان اعتمادها مقسما لدرجات ، وإما لأنهم خارج الهيئة أو عمال باليومية . دليل ذلك .	٤٩١
١٤	٢ - معادلات دراسية . الأوضاع التي استحدثها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن الموظفين الذين يفيدون من أحكام قانون المعادلات الدراسية المفسر بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ إفادة المميزين على اعتمادات مقسمة إلى درجات ، واحترام التسويات النهائية التي تمت من جانب الإدارة من تلقاء نفسها قبل العمل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ وكانت قد ألغيت تنفيذاً له .	٤٩٢

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الترقيم	الرقم
<p>٣ - معادلات دراسية . الشروط اللازم توافرها في التسوية حتى تكتسب الحصانة التي ينص عليها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ - تماماً نهائياً من جانب الإدارة من ملقاء نفسها قبل نفاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ، اعتمادها قبل هذا التاريخ من يملك ذلك قانوناً ، وانعدام المنازعة القضائية في شأنها أمام أية درجة من درجات التقاضي .</p> <p>٤ - قدامى الموظفين . إقادتهم من المادة . ٤ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . منوطة بتوافر شروط تلك المادة على مقتضى التسوية التي تم بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية مفسراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .</p> <p>٥ - معادلات دراسية . سريان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ في حق موظفي المجالس البلدية والقروية . أساس ذلك</p>			
<p>١ - قرار تأديبي . وجوب قيامه على سبب يبرره . رقابة القضاء الإداري لصحة قيام الوقائع القانونية المبررة لتوقيع الجزاء ، وصحة تكييفها القانوني . حرية الإدارة في تقدير أهمية الحالة والخطورة الناجمة عنها والجزاء المناسب لها في حدود نصاب القانون .</p>	١٤ أبريل ١٩٥٦	١١٣١	٤٩٣
<p>٢ - جامعة . إخلال الطالب بحسن السير والسلوك داخل الجامعة وخارجها . صدور قرار لجنة التأديب بفصله حتى نهاية العام . صحيح قانوناً عدم تسبب هذا القرار . ليس سبباً لبطالته . دليل ذلك . اعتماد مالي . القرارات التنظيمية العامة في شأن الموظفين لا تكون نافذة قانوناً إلا باعتماد السلطة التشريعية للبال اللازم لتنفيذها . مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ / ٥ / ١٩٤٥ بإنصاف خريجي المعلمين الثانوية . القول بأن المال اللازم لتنفيذ هذا القرار كان موجوداً ضمن اعتماد مبلغ مليوني جنيه خصص في ميزانية ١٩٤٥ / ١٩٤٦ لإنصاف الموظفين والعمال . لا صحة له . الاعتماد المذكور خصص لإنصاف العمال وحدهم دون خريجي المعلمين الثانوية . دليل ذلك .</p>	٢١	١١٣٣	٤٩٤

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٩٥	١١٢٧	٢٨ أبريل ١٩٥٦	١ - بوليس . سلطة وزير الداخلية في إدخال بعض موظفي الوزارة ضمن هيئات البوليس . تقديرية وليست مقيدة بالإجماع . المجلس الأعلى للبوليس . متى استنفذ الوزير سلطته التقديرية بإصداره قراره . فان تطبيق ذلك على الأفراد لا يعدو أن يكون عملاً تنفيذياً . مثال بالنسبة لقراره إدخال بعض موظفي إدارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس .
			٢ - بوليس . قرار وزير الداخلية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بالحاق بعض موظفي إدارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس . قيامه على أساس موضوعي في طبيعة الوظائف الواردة به . لا على أساس شخصي .
			٣ - قرارى إدارى . تعريفه . ترتيبه لأعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة . عدم تولد أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً أو أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى اللازم لتنفيذه .
٤٩٦	١١٢٦	٥ مايو ١٩٥٦	اختصاص . المنازعة حول استحقاق أو عدم استحقاق مكافأة عن أعمال إضافية . تعبر منازعة في مكافأة اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل فيها بالنسبة لمن عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية ، والضباط .
٤٩٧	١١٣٨	٢٦	اختصاص . القرار المطعون فيه بمس مراكز موظفين من الفئة العالية دخوله في اختصاص محكمة القضاء الإدارى دون المحاكم الإدارية .
٤٩٨	١١٤٠		مهندسون زراعيون . انقيد في سجل التثابة . دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية . ليس من المؤهلات الواردة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ . انماط في اعتبار شهادة ما معادلة للشهادات الواردة بذلك القانون هو بصدور قرار من وزارة التربية والتعليم بالانفاق مع وزارة الزراعة .
٤٩٩	١١٤٤	٢٦ مايو ١٩٥٦	اختصاص . تبعية المدعى لمجلس مديرية المتوفية الذى يتولى أعمال تحسين الصحة القروية تنفيذاً للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ . اختصاص المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية بالفصل في دعواه .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
دون المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية .			
أقدمية . القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ . تفويضه مجلس الوزراء .	، ، ،	١١٤٤	٥٠٠
في تحديد أقدمية الموظف الذي قضى فترة باحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة . لمجلس الوزراء هذا الحق بالنسبة للموظفين الذين اكتسبوا خبرة في عملهم بالحكومة .			
١ - مؤهل دراسي . حاملو شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية .	، ، ،	١١٤٨	٥٠١
منحهم علاوة قدرها جنيه فوق ماهية الشهادة الدراسية الحاصلين عليها . كتابا وزارة المالية الدوريان في ٢٢ من مايو و ٦ من سبتمبر لسنة ١٩٤٤			
٢ - مؤهل دراسي : شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية .			
موافقة مجلس الوزراء في ١٦ / ١٠ / ١٩٤٦ على اعتبارها دبلوماً عالياً وتعيين حاملها الحاصلين على البكالوريا أو التوجيهية بالدرجة السادسة بمهية مقدارها ٥٠٠ م و ١٠ ج . إدراجها ضمن الدبلومات العالية الواردة بالبند رقم ٦٤ من الجدول الملحق بقانون المعادلات الدراسية .			
٣ - معادلات دراسية . القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .			
استهدافه لإنصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدركهم قواعد الانصاف السابقة . مثال .			
تكليف الواقعة وما يشيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم للدكتور رؤف عبيد . أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .		١١٥١	
الترام الشحن والتفريغ في عقد النقل البحري للدكتور علي جمال الدين عوض . مدرس القانون التجاري وائتقانون البحري بكلية الحقوق - جامعة القاهرة .		١١٧٥	
تشريع العمل حول تعديل الاجراءات الخاصة بقانون التوفيق والتحكيم في منازعات العمل للدكتور ذكي بدوي		١١٩٣	
معيار التفرقة بين الأعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ للدكتور أحمد رفعت خفاجي وكيل النيابة بمكتب النائب العام		١٢٠١	
الدفع بالنظام العام في موارد الاتراك في مصر للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الاستئناف		١٢٠٥	
أوامر الحفظ للأستاذ علي فاضل وكيل النيابة		١٢١٦	

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قرار بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧^(١)

بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون
علاوة على مرتباتهم الأصلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة
وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن مكافآت ومرتبات مندوبي الحكومة وممثليها في
الشركات أو الهيئات الخاصة ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — فيما عدا حالات الإغارة خارج الجمهورية ، لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف
من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافأته الأصلية ، لقاء الأعمال التي يقوم بها
في الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة أو الخاصة ، على
نصف الماهية أو المكافأة الأصلية ؛ على ألا يزيد ذلك على ثمانمائة جنيه سنوياً .

مادة ٢ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب تستدعي ذلك ، زيادة النسبة المشار إليها في
المادة الأولى إلى ما لا يجاوز ١٠٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية .

و يشترط في هذه الحالة ألا يزيد ما يعطى للموظف علاوة على ماهيته أو مكافأته الأصلية على
مبلغ ألف جنيه .

مادة ٣ — يجوز بقرار من الوزير المختص تجاوز النسب والحدود الواردة في المادتين السابقتين
لمن لا تزيد ماهيته أو مكافأته الأصلية على ٣٠٠ جنيه سنوياً ، وذلك بالشروط والأوضاع
التي يعينها الوزير بقرار منه .

مادة ٤ — لا تحسب في تقدير الماهية الأصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة وبدلات
التي تعطى مقابل نفقات فعلية ، وإعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ؛
ولا تحسب كذلك في مجموع الأجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المادة الأولى .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٨ مكرر الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٥٧ .

مادة ٥ — يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون ، الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات المؤسسات العامة ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المتدربين والمديرين في الشركات المساهمة أولئك الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة ، أو يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الادارية .

مادة ٦ — لا يجوز تعيين الموظفين المنصوص عليهم في المادة الاولى في الشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات المشار اليها في المادة المذكورة بأجر أو مرتب أو مكافأة تقل عما يتقاضاه من يقوم بعمل مماثل أو مشابه في ذات الجهة .

وتقوم الجهات المذكورة التي يعمل بها الموظف بإبلاغ الجهة التابع لها الموظف عن طبيعة العمل الذي يقوم به وما يتقاضاه عنه من أجور أو مكافآت وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التحاقه بالعمل .

مادة ٧ — يحسب الحد الاقصى للنسبة المئوية من الاجور والمرتبات والمكافآت المشار اليها في المواد السابقة على أساس ما يستحقه الموظف في سنة ميلادية كاملة وتجري المحاسبة في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة .

ويؤول إلى الخزنة العامة المبلغ الذي يزيد على الحد الاقصى .

مادة ٨ — كل مخالفة لاحكام المواد الاولى والثانية والثالثة يعاقب مرتكبها بالفصل من الوظيفة ويصدر قرار الفصل من الجهة التابع لها شاغل الوظيفة العامة ، هذا علاوة على استرداد جميع المبالغ التي صرفت بغير حق أو خصمها مما هو مستحق للموظف .

مادة ٩ — كل مخالفة لاحكام المادة السادسة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، هذا علاوة على استرداد الفروق المالية المترتبة على المخالفة .

مادة ١٠ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به ابتداء من أول مايو سنة ١٩٥٧ ، ويصدر وزير المالية والاقتصاد القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧) .

قرار بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧^(١)

ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٦ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يحظر على المسافرين إلى خارج الأراضى المصرية أن يأخذوا معهم بغير ترخيص سابق من وزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه :

(أولا) نقوداً أو قيا منقولة أو أشياء ذات قيمة مالية تزيد قيمتها على القدر المسموح به بمقتضى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرارات المنفذة له .

(ثانيا) سبائك المعادن الثمينة أو المصوغات أو الأحجار الكريمة من أى نوع كانت .

ولا يجوز بأى حال أن تزيد قيمة الأشياء المرخص فيها على أربعة آلاف جنيه .

مادة ٢ — يحظر تصدير أشياء من المنصوص عليها فى المادة الأولى بقصد تهريبها أو تسهيل ذلك سواء داخل طرود مصدرة للخارج أو بأية طريقة أخرى .

مادة ٣ — فيما عدا النقود المصرح بأخذها ، يجب على المسافرين — غير المغادرين نهائياً — أن يقدموا ضماناً مالياً أو كتاب ضمان من أحد المصارف المعتمدة بقيمة ما يرخص لهم فى حمله فى الحالات المنصوص عليها فى المادة الأولى .

ويرد الضمان بعد التثبت من إعادة الأشياء المرخص فيها إلى جمهورية مصر .

ويصادر هذا الضمان إدارياً فى حالة عدم إعادة الأشياء المرخص فيها خلال سنة من تاريخ الترخيص فى نقلها إلى الخارج .

ويجوز لوزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه الإعفاء من تقديم الضمان المذكور فى حالات خاصة وبالشروط التى يراها .

كما يجوز له أو لمن ينيبه تجديد أو إطالة المدة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة .

مادة ٤ — كل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع فى مخالفتها أو حاول ذلك يعاقب بالحبس

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٥ مكرر « ١ » الصادر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٧ .

مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة تعادل ضعف الأشياء التي رفعت الدعوى الجنائية بسببها على ألا تقل عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من أخفى من غير المسافرين أشياء من المنصوص عليها في المادة الأولى بقصد تهريبها .

وفي حالة العود يحكم بالحبس والغرامة معا ، ويجوز رفع عقوبة الحبس إلى عشر سنوات والغرامة إلى ما يعادل خمسة أمثال قيمة الأشياء موضوع الدعوى على ألا تقل عن ألف جنيه .

ولا يجوز الحكم بوقف التنفيذ .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الدعوى ويحكم بمصادرتها لجانب الخزانة العامة فإن لم تضبط يحكم على الجاني — عدا العقوبات السابقة — بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الأشياء .

ولا يجوز رفع الدعوى بالنسبة إلى الجرائم المتقدم ذكرها أو اتخاذ أى إجراء فيها إلا بعد الحصول على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه ، وفي حالة عدم الإذن يجوز لوزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه أن يأمر بمصادرة الأشياء موضوع المخالفة إدارياً .

مادة ٥ — لوزير المالية والاقتصاد حق توزيع حصيلة المبالغ والأشياء المصادرة أو الغرامات الإضافية المحكوم بها على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو في اكتشافها أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها وذلك طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — يلغى القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٧٦ (٢٨ أبريل سنة ١٩٥٧) .

قرار بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧^(١)

في شأن بعض البيوع التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ،
وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية ،
وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

الباب الأول

في البيع بالمزاد العلني للمنفقولات المستعملة

الفصل الأول

في المزايدة

مادة ١ - تسرى أحكام هذا الباب على البيع الاختياري بالمزايدة العلنية للمنفقولات المستعملة.
ويقصد بالبيع بالمزاد العلني كل بيع يستطيع أى شخص حضوره حتى لو اقتصر المزاد على طائفة معينة من الأشخاص .

ويقصد بالمنفقولات المستعملة جميع الأموال المنقولة التي تكون قد انتقلت حيازتها للمستهلك
بأى سبب من أسباب كسب الملكية .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات أو القوانين المنظمة لبعض أنواع البيوع
يحظر بيع المنفقولات المشار إليها في المادة السابقة بالمزايدة العلنية إلا بواسطة خبير مشن ، وفي
صالة خصصت لهذا الغرض أو في المكان الموجودة به المنفقولات أصلاً أو المكان الذي يصدر به
ترخيص من وزير التجارة أو من يندبه .

ويستثنى من هذا الحكم الأشياء المستعملة ذات القيمة الضئيلة التي لا يجاوز قيمتها خمسين جنيهاً .

مادة ٣ - يجب على صاحب الصالة أو الخبير المثلن حسب الأحوال امساك سجل خاص باللغة
العربية يتضمن مفردات المنفقولات المعدة للبيع والتقدير الابتدائي لقيمتها وأسماء الأشخاص الذين
يجرى البيع لصالحهم ، وعليه أن يضع على المعروضات بطاقات بأرقام قيدها في السجل .

ويجب أن يؤشر في السجل المذكور بنتيجة كل بيع .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٥ مكرر « ب » الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٥٧ .

مادة ٤ — يجب — إذا زاد التقدير الابتدائي للمقولات المعروضة للبيع عن ألفي جنيه — النشر عن البيع في جريدتين يوميتين ، إحداهما باللغة العربية قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد للبيع مع تحديد يوم سابق لمعينة هذه المقولات .

مادة ٥ — يجب على من رسا عليه المزاد دفع نصف الثمن في جلسة المزايمة ، والوفاء بالباقي خلال ثلاثة أيام من تاريخ البيع .

٦ — إذا انقضى الميعاد المحدد في المادة السابقة ولم يقم المشتري المتخلف بالأداء ، يعاد البيع على مسؤوليته طبقاً للأوضاع المقررة في هذا القانون خلال خمسة عشر يوماً التالية للبعد المذكور ولا تقبل المزايمة من المشتري المتخلف .

ويلزم المشتري المتخلف بما ينقص من الثمن ، ولاحق له في الزيادة بل يستحقها طالب البيع .

مادة ٧ — يكون لصاحب الصالة أو الخبير المثمن بحسب الأحوال حق امتياز بالنسبة لما يستحقه من أجر أو عمولة على ثمن ما يقوم ببيعه ، ويكون هذا الامتياز تالياً في المرتبة لحقوق الامتياز المنصوص عليها في المواد من ١١٣٨ إلى ١١٤٦ من القانون المدني .

ويجوز بقرار من وزير التجارة تحديد الحد الأقصى للأجر أو العمولة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٨ — يفرض رسم قدره ٢٪ من ثمن ما يتم بيعه ، ويصدر قرار من وزير التجارة بتحديد الشروط والأوضاع التي يتم بها تحصيل هذا الرسم .

الفصل الثاني

في مزاولة مهنة الخبراء المثمنين

مادة ٩ — لا تجوز مزاولة مهنة الخبراء المثمنين إلا لمن كان اسمه مقيداً في السجل المعد لذلك بوزارة التجارة .

مادة ١٠ — يجب أن تتوافر فيمن يطلب قيد اسمه في السجل المنصوص عليه في المادة السابقة الشروط الآتية :

(١) أن يكون مصرياً .

(٢) ألا تقل سنة عن ٢١ سنة ميلادية ، وألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .

(٣) أن يكون محمود السيرة .

(٤) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بالادانة الجنائية أو لجنحة سرقة أو نصب أو تزوير أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم أو خيانة أمانة أو مخالفة أحكام هذا القانون أو شهر افلاسه ما لم يرد إليه اعتباره .

(٥) ألا يكون قد فصل من وظيفة عامة أو صدر قرار بحظر اسمه من سجل إحدى المهن التي

ينظمها القانون ؛ إذا كان الفصل أو محو الاسم لأمور تمس الأمانة أو الشرف .

(٦) أن يكون حاصلًا على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة معادلة لها أو شهادة فنية يصدر باعتمادها قرار من وزير التجارة .

(٧) أن يكون قد قضى مدة تمرين مقدارها ثلاث سنوات على الأقل بمكتب أحد الخبراء المثنين ، ويحسب من هذه المدة كل زمن قضاء الطالب في أعمال من شأنها أن تكسبه مثل هذه الخبرة ، ويصدر بتحديد هذه الأعمال قرار من وزير التجارة بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية .

مادة ١١ — تنشأ في وزارة التجارة لجنة للنظر فيما يقدم إليها من طلبات القيد في سجل الخبراء المثنين وتشكل هذه اللجنة من :

وكيل وزارة التجارة أو نائبه عند غيابه	...	رئيسا
مدير عام مصلحة التجارة الداخلية أو نائبه عند غيابه	...	
عضو من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التجارة	...	أعضاء
مندوب عن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية	...	

وتكون مداورات اللجنة صحيحة بحضور عضوين من أعضائها عدا رئيسها .

ويصدر القرار نهائيا بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس . ويجب أن تكون قرارات اللجنة مسببة .

مادة ١٢ — يكون رسم القيد في السجل خمسة جنيهات تودى عند تقديم الطلب ، وتعطى شهادة القيد للطالب بدون رسم .

ويجب أن يكون طلب القيد مصحوبا بتأمين مالى قدره ٥٠٠ جنيه أو ما يعادل قيمته اسهما أو كتاب كفالة من أحد البنوك المعتمدة أو بوليصة تأمين تصدر لهذا الغرض .

ويجوز إعطاء صور أو مستخرجات من السجل لمن يطلبها بعد أداء رسم قدره جنيه واحد عن كل صورة أو مستخرج .

ولا يجوز استرداد الرسوم المؤداة بأى حال من الأحوال .

مادة ١٣ — يحظر على الخبير تشييد الأشياء المعروضة للبيع إذا كانت مملوكة له أو لزوج أو لأحد فروع أو أصوله أو أقاربه أو أصحابه لغاية الدرجة الرابعة أو لتابعيه أو شركائه كما يحظر عليه هو ومن سلف ذكرهم شراء الأشياء المعروضة للبيع التى قام بتشييدها .

ويحظر على الخبير مزاوله التجارة سواء لحسابه أو لحساب غيره إلا بترخيص من وزير التجارة أو من ينيبه ، ومع ذلك يجوز له استغلال صالة مزاد باسمه بالشروط الواردة في هذا القانون .

مادة ١٤ — يحاكم تأديبيا كل من زاول المهنة من الخبراء المثمنين على وجه يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٥ — العقوبات التأديبية التي يحكم بها على الخبراء المثمنين هي :
— الانذار .

— الوقف عن مزاوله المهنة لمدة لا تزيد على سنتين .
— محو الاسم من السجل .

مادة ١٦ — ترفع الدعوى التأديبية أمام مجلس التأديب المختص بقرار من وزير التجارة يتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إلى الخبير والأدلة القائمة عليها .

مادة ١٧ — يعلن الخبير المحال إلى المحاكمة التأديبية بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل التاريخ المحدد لانعقاد المجلس بخمسة عشر يوما على الأقل .
ويجب أن يتضمن الاعلان تاريخ انعقاد المجلس ومكانه والمخالفات المنسوبة إلى الخبير .
ويجوز له الحضور بنفسه أو بوكيل عنه وللمجلس التأديب أن يكلفه الحضور شخصا متى رأى ذلك .

ويجوز للمجلس أو من يندبه من أعضائه تحقيق المخالفات وسماع الشهود عند الاقتضاء .
مادة ١٨ — يشكل مجلس التأديب من :

وكيل وزارة التجارة أو نائبه عند غيابه رئيسا
نائب من ادارة الفتوى والتشريع لوزارة التجارة
مندوب عن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية
ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا اذا حضره جميع الأعضاء .

ويصدر المجلس قرارات نهائية بأغلبية الآراء مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها ويبلغ الخبير بهذه القرارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

مادة ١٩ — إذا لم يحضر الخبير المحال إلى المحاكمة أمام المجلس بعد اعلانه جاز الحكم في غيبته .
وللمحكوم عليه غيابيا المعارضة في قرار مجلس التأديب خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه به بتقرير يودع مكتب وزير التجارة .

مادة ٢٠ — يستبعد من السجل كل من فقد شرطا من الشروط الواردة في المادة ١٠ ، ويصدر بالاستبعاد قرار من لجنة القيد المنصوص عليها في المادة ١١ ، بعد احالة الأمر إليها من وزير التجارة ، ويجوز للجنة قبل اصدار قرارها الاستماع إلى أقوال صاحب الشأن ، ويكون قرار اللجنة في هذا الشأن نهائياً .

مادة ٢١ - يجوز لمن يصدر قرار تأديبي بمحو اسمه أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في المادة ١١٠ ، إعادة قيد اسمه بعد مضي خمس سنوات من تاريخ صدور القرار ، وتصدر اللجنة قراراً نهائياً في هذا الشأن خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديمه .

الفصل الثالث

في استغلال صالات المزاد

- مادة ٢٢ - يحظر استغلال صالات المزاد بغير ترخيص من وزارة التجارة .
- مادة ٢٣ - يشترط في طالب الترخيص أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البنود ١ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة ١٠ وأن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية .
- ويسرى هذا الحكم على كل مدير للمنشأة أو وكيل مفوض أو مدير فرع لها .
- مادة ٢٤ - إذا كان طلب الترخيص مقدماً من شركة فيشترط فيها أن تكون شركة مساهمة مصرية ، وأن تكون أسهمها جميعاً اسمية مملوكة لمصريين دائماً . وأن يكون أعضاء مجلس إدارتها ومديروها ووكلاؤها المفوضون ومديرو فروعها مصريين .
- مادة ٢٥ - يجب أن يكون طلب الترخيص مصحوباً بتأمين مالى قدره ألف وخمسمائة جنيه أو ما يعادل قيمته اسهماً أو كتاب كفالة من أحد البنوك المعتمدة أو بوليصة تأمين تصدر لهذا الغرض .
- ويخصم من هذا التأمين كل مبلغ يحكم به على المرخص له طبقاً لأحكام هذا القانون . على أن يلزم تكملة كل نقص في التأمين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ مطالبة وزارة التجارة له بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .
- ولا تجوز المطالبة برد التأمين إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تصفية أعمال صالة المزاد .
- مادة ٢٦ - يقدم طلب الترخيص لوزارة التجارة على الاستمارة المعدة لهذا الغرض ويجب أن تشمل على البيانات التى تنص عليها اللائحة التنفيذية .
- وتدون وزارة التجارة طلب الترخيص فى سجل خاص بعد لهذا الغرض وتعطى الطالب ترخيصاً مشتملاً على البيانات التى تنص عليها اللائحة التنفيذية .
- مادة ٢٧ - يجب على مستغل صالة المزاد أن يخطر وزارة التجارة بكل تعديل يطرأ على بيانات الترخيص خلال شهر من حصوله .
- وتسرى على التعديل الأحكام الواردة فى المادة التالية .
- مادة ٢٨ - لا يقبل طلب الترخيص أو التعديل إلا إذا كان مستوفياً الشروط التى يتطلبها القانون واللوائح التى تصدر تنفيذاً له .

ولو وزارة التجارة أن تتحقق من توافر هذه الشروط ، ولها أن تخطر الطالب بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول بتقديم المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة في الطلب .

ولها قبل اعطاء الترخيص أو إقرار التعديل أن تندب من تراه من الموظفين الفنيين للاطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بالطلب .

وإذا لم يقم الطالب باستيفاء ما طلب منه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اختطاره اعتبر نازلاً عن طلبه .

مادة ٢٩ — تنشأ بوزارة التجارة لجنة للنظر فيما يقدم إليها من شكاوى ضد المرخص له بسبب مباشرة أعماله ، ولها دون غيرها سلطة الفصل نهائياً على وجه الاستعجال في كل نزاع لا يتجاوز قيمته مائتين وخمسين جنيهاً فإن زادت وجب إحالة النزاع إلى المحكمة المختصة .

وتشكل هذه اللجنة من :

رئيساً	عضو من إدارة الفتوى والتشريع المختصة لا تقل درجته عن نائب
	رئيس الغرفة التجارية التي تقع في دائرتها الصالة المرخص
	باستغلاها أو نائبه عند غيابه
عضوين	شخص يختاره المرخص له من بين قائمة يصدر بها قرار من
	وزير التجارة بعد الاتفاق مع الاتحاد العام للغرف
	التجارية المصرية

ويتم تنفيذ قرار اللجنة على الوجه الموضح بالمادة ٢٥ السابقة الذكر .

ويصدر وزير التجارة قراراً بالاجراءات التي تتبع في الفصل في الشكاوى والرسم الذي يفرض عليها بما لا يتجاوز خمسة جنيهات .

مادة ٣٠ — يحظر على مستغل صالة البيع بالمزايدة العلنية والمستخدمين عنده أن يشتروا شيئاً مما يباع فيها ، أو أن يعرضوا للبيع أشياء مملوكة لهم أو لغير من أجرى المزااد لصالحهم .

وإذا أجرى صاحب الصالة المزايدة في المكان الموجودة به المنقولات أصلاً . فيحظر عليه أن يعرض في المكان ذاته أشياء مملوكة لمن أجرى المزااد لصالحه .

ويكون مستغل الصالة أو الخبير المشن بحسب الأحوال مسئولاً مباشرة عن أداء الثمن لمن أجرى المزااد لصالحه .

مادة ٣١ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه يجب على مستغل صالة المزااد أن يمسك دفترأ خاصاً يتبع في شأنه جميع الأحكام المقررة في القانون المذكور على أن يتضمن هذا الدفتر البيانات التي يصدر بها قرار من وزير التجارة .

مادة ٣٢ - لوزارة التجارة - بعد سماع أقوال صاحب الترخيص - أن تلغى الترخيص بعد صدوره في إحدى الحالات الآتية :

- (١) فقد المستغل أحد الشروط اللازمة لمنح الترخيص أو مخالفته .
- (٢) عدم تكملة التأمين المنصوص عليه في المادة ٢٥ في الميعاد .
- (٣) ترك العمل نهائيا ، ويعتبر في حكم الترك عدم استغلال الصالة مدة سنة كاملة .

الباب الثاني

في البيع بالمزاد العلني أو عن طريق التصفية
في المحال التجارية

الفصل الأول

في البيع بالمزاد العلني

مادة ٣٣ - يحظر على المحال التجارية بيع بضائعها بالمزايدة العلنية إلا بسبب قيام حالة من الحالات الآتية :

- (أ) تصفية المحل التجاري نهائيا .
- (ب) ترك التجارة في صنف أو أكثر من بين الأصناف التي يتعامل المحل في تجارتها .
- (ج) إغلاق فرع من فروع المحل الرئيسي ما لم يقع مركز المحل أو أحد فروعها الأخرى في دائرة المديرية أو المحافظة ذاتها .
- (د) نقل المحل الرئيسي من مديرية أو محافظة إلى مديرية أو محافظة أخرى . ويجب أن تتم التصفية في هذه الحالات خلال أربعة أشهر على الأكثر ، وتحظر مزاوطة النشاط الذي انتهى بالتصفية قبل مرور سنة على الأقل من تاريخ انتهاء المزايدة .
- (هـ) حالة التصفية الموسمية على أن تتم خلال أسبوعين على الأكثر ، ولا يجوز إجراء هذه التصفية إلا مرتين في السنة ، ويجب أن تكون الأولى خلال شهر فبراير ، وأن تكون الثانية خلال شهر أغسطس ، ويجوز بقرار من وزير التجارة تعديل هذه المواعيد .

الفصل الثاني

في البيع عن طريق التصفية

مادة ٣٤ - يحظر على المحال التجارية أن تعلن عن بيع بضائعها عن طريق التصفية أو كازيون، إلا في الحالات وبالشروط الواردة في المادة السابقة .

مادة ٣٥ - يجب على المحال المشار إليها في المادة السابقة أن تعلن كذلك عن ثمن البضائع المعروضة للبيع بالتصفية مشفوعا ببيان الثمن الفعلي الذي كانت معروضة به للبيع خلال الشهر السابق للتصفية .

الباب الثالث

في البيع بالتقسيط

مادة ٣٦ — يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط للعروض وغيرها من المنقولات المأدبة ألا يقل رأس ماله عن خمسة آلاف جنيه ، وأن يثبت في كل وقت أن أصوله تزيد فعلا على خصومه التي يلتزم بها قبل الغير بمقدار لا يقل عن هذا المبلغ .

مادة ٣٧ — يجب على البائع بالتقسيط - عند التسليم - أن يستوفي تقدماً من المشتري ٢٠ ٪ على الأقل من ثمن السلعة المباعة بالتقسيط ، كما يجب ألا يقل القسط عن جنيه شهريا . ولا يجوز أن تزيد مدة تقسيط المتبقى من ثمن البيع على سنتين من تاريخ عقد البيع .

مادة ٣٨ — لوزير التجارة بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد اصدار قرار بتعديل مدة وشروط التقسيط الواردة بالمادة السابقة أو استثناء بعض الأشياء المباعة من حكم المادة المذكورة .

مادة ٣٩ — يجب أن يكون عقد البيع محرراً من نسختين أصليتين ، وأن توضح فيه البيانات الآتية :

- (١) الاسم التجاري للبائع وعنوان متجره ورقم قيده بالسجل التجاري .
- (٢) اسم المشتري ولقبه وجنسيته ومهنته ومحل اقامته .
- (٣) المواصفات التي تعين ذاتية السلعة المباعة .
- (٤) مقدار الثمن ، وما أدى منه تقدماً والمؤجل .
- (٥) مدة التقسيط . ومقدار كل قسط ، وميعاده .
- (٦) شروط الوفاء بالثمن .
- (٧) أى بيان آخر يصدر به قرار من وزير التجارة .

ويجب أن يمسك البائع احدى نسختي العقد للمشتري ، وأن يحتفظ بالنسخة الثانية خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

مادة ٤٠ — تؤدي الأقساط في محل اقامة البائع المبين في عقد البيع بالم يتفق على غير ذلك ، على أنه في حالة القيام بتحصيل الأقساط في محل اقامة المشتري لا يجوز للبائع اقتضاء أية مصروفات اضافية وتعتبر المخالصة عن أى قسط مخالصة عن الأقساط السابقة عليه .

مادة ٤١ — يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط للعروض وغيرها من المنقولات المأدبة :

- (١) أن يمسك سجلاً خاصاً لقيد هذه العمليات وفقاً للنموذج الذي تقرره وزارة التجارة ، ويجب ترقيم صفحات هذا السجل ويؤشر عليه من وزارة التجارة أو من المكاتب التابعة لها وذلك بغير مصروفات .

(٢) أن يمسك حساباً منظماً بالايرادات والمصروفات التي تعلق بهذه العمليات وتجب مراجعة هذا الحساب سنوياً بمعرفة مراجع مقيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين وفقاً للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

مادة ٤٢ - يحظر على المشتري - بدون اذن سابق من البائع - أن يتصرف بأي نوع من أنواع التصرفات في السلعة موضوع التسييط قبل الوفاء بثمنها .

الباب الرابع أحكام عامة ووقية

الفصل الأول في الجزاءات

مادة ٤٣ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانونا ، يعاقب على مخالفة المادة التاسعة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وفي جميع الأحوال يأمر القاضي بإغلاق المكتتب ونزع اللوحات واللافتات التي يكون قد استعملها المخالف ونشر الحكم ثلاث مرات في إحدى الصحف اليومية وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٤٤ - كل مخالفة لأحكام المواد ٣ و ٢٢ و ٢٧ و ٣٠ و ٣١ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين مع الأمر بإغلاق صالة المزاد ونشر الحكم في صحيفتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٤٥ - مع عدم الاخلال بعقوبة أشد ينص عليها قانونا . يعاقب كل مخالف لأحكام المواد من (٢٣) إلى (٣٧) ومن (٣٩) إلى (٤٢) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامه لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

الفصل الثاني في الأحكام الوقية

مادة ٤٦ - يعنى الخبراء المثمنون الحاليون من شروط الجنسية المصرية والمؤهل الدراسي والتمرين المنصوص عليها في البنود ١ و ٦ و ٧ من المادة (١٠) بشرط أن يكونوا قائمين بمزاولة المهنة فعلاً وبصفة مستمرة مدة ثلاث سنوات سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، وأن يتقدموا بطلب قديم في السجل خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ .

مادة ٤٧ - على مستغلي صالات المزاد الموجودة عند العمل بهذا القانون أن يتقدموا بطلبات

الترخيص وفقاً لأحكامه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به ، ويكون لطالب الترخيص عندئذ أن يستمر في استغلال الصالة حتى يبت في الطلب المقدم منه .
وتسرى على هذه الطلبات الأحكام الواردة في القانون .

ولمن رفض طلبه حق تصفية جميع العمليات التي تعاقد عليها وذلك خلال فترة لا تتجاوز سنة من تاريخ إخطاره بالرفض بكتاب موصى عليه ، ولا يجوز له خلال هذه الفترة قبول عمليات جديدة .

وبعنى مستغلو صالات المزاد الحالية من شرط الجنسية المصرية المشار إليه في المادة ٢٣ بشرط أن يكونوا قاطنين باستغلال الصالة فعلاً وبصفة مستمرة مدة ثلاث سنوات سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

الفصل الثالث

أحكام تنظيمية

مادة ٤٨ — يصدر وزير التجارة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وعلى الأخص تحديد الرسوم الخاصة بالطلبات المشار إليها في الفصل الثالث من الباب الأول ، ويجب ألا تزيد هذه الرسوم على ما يأتي :

مليم	جنيه	
—	٤	عن طلب الترخيص .
—	٢	عن طلب تعديل الترخيص .
—	٢	عن كل مستخرج أو شهادة أو بيان من السجلات .
		ولا تحصل رسوم على طلبات إلغاء الترخيص .
		وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التي تطلبها المصالح الحكومية والمؤسسات العامة لأغراض داخلية في اختصاصها .
		ولا يجوز بأي حال استرداد الرسوم المؤداة .

مادة ٤٩ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره .

ويصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٧٦ (٢٨ أبريل سنة ١٩٥٧) .

قرار بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٧^(١)

في شأن جواز إجراء المحاكمة العسكرية في غيبة المتهم

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قانون الأحكام العسكرية الصادر في سنة ١٨٩٣ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ — يجوز إجراء المحاكمة العسكرية في غيبة المتهم في الجرائم المنصوص عليها في البنود من ١٣٣ إلى ١٣٦ من قانون الأحكام العسكرية أو في الجنايات أو الجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج أو الداخل المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .
- ويجوز إجراء المحاكمة غيابياً في غير الجرائم المتقدمة إذا فر المتهم أثناء محاكمته .
- مادة ٢ — يبطل مآتم من إجراءات المحاكمة ، كما يبطل الحكم : إذا قدم المتهم نفسه أو قبض عليه قبل إتمام محاكمته غيابياً أو قبل سقوط العقوبة وتعاد محاكمته حضورياً .
- مادة ٣ — تسقط العقوبة المحكوم بها عسكرياً في جرائم القانون العام بمضي المدة المقررة لسقوطها في قانون الإجراءات الجنائية .
- وتسقط عقوبة الجريمة العسكرية على الوجه الآتي :
- الأعدام بمضي ثلاثين سنة .
- الأشغال الشاقة والسجن بمضي عشرين سنة .
- الحبس من مجلس عسكري بمضي خمس سنوات .
- مادة ٤ — تبدأ مدة السقوط من وقت صيرورة الحكم نهائياً ، وبالنسبة للأحكام الغيابية من وقت صدورها .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .
- يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٧٦ (٢٨ أبريل سنة ١٩٥٧) .

(١). نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٥ مكرر « ب » الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٥٧ :

قرار بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧^(١)

في شأن العمدة والمشايخ

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٠٥ الخاص بالعربان المعدل بالقانونين رقمى ١٣ لسنة ١٩١٣ و ٣٦٠ لسنة ١٩٥٢ ،
وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ . المعدل بالقانونين رقمى ٣٢٨ لسنة ١٩٥٣ و ٣٣٤ لسنة ١٩٥٤ ،
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والقوانين المعدلة له .
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى:

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — يكون لكل قرية عمدة .
وتعتبر قرية فى تطبيق أحكام هذا القانون ، كل مجموعة من المساكن ذات كيان مستقل . لا تكون قاعدة لمحافظة أو مديرية . أو مقراً لمركز أو قسم أو بندر ذى نظام إدارى خاص .
ويجوز لوزير الداخلية عند الضرورة . وبعد أخذ رأى لجنة العمدة والمشايخ المنصوص عليها فى المادة ١٦ ، أن يجعل لقرية واحدة عمدتين ؛ يختص كل منهما بحصص معينة من حصص القرية ويمكن انتخاب كل عمدة بواسطة ناخبى الحصص التى تتبع عمدته .
كما يجوز للمدير ؛ بعد أخذ رأى اللجنة المذكورة ، أن يحيل بصفة مؤقتة ، أعمال عمدة قرية إلى عمدة قرية أخرى .
ويجوز لوزير الداخلية فى أى وقت ، إلغاء العمدية من أية قرية بها نقطة بوليس . وله أن يعيد العمدية إليها ، بقرار يصدره ، ويعتبر قرار الوزير بإعادة العمدية بمثابة تاريخ بدء خلو الوظيفة .
وتتبع فى شأن شغل وظيفة العمدية ، الإجراءات المنصوص عليها فى الباب الثالث من هذا القانون .

مادة ٢ — تنقسم القرية أو البندر أو القسم التابع للمديرية أو مقر المركز أو نقطة البوليس إلى حصص ، وتنشأ الحصة أو تنفى أو تضاف إلى حصة أخرى ، بقرار من لجنة العمدة والمشايخ بعد اعتماد وزير الداخلية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٥ مكرر ج ٤ الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٥٧ .

واللجنة المشار إليها ، أن تعتبر العزبة أو المكفر أو النزلة أو النجع حصة أو حصصا فيها .
ويكون لكل حصة شيخ منها ، كما يكون لها قائمة تقيد بها سنويا ، أسماء سكانها المقيدين بجدول
انتخاب القرية .

وتنظم اللائحة التنفيذية طريقة القيد في هذه القوائم .

ويجوز للدير أن يحيل بصفة مؤقتة ، أعمال حصة على شيخ حصة أخرى .

الباب الثاني

الشروط الواجب توافرها فيمن يعين عمدة أو شيخا

مادة ٣ - يجب فيمن يعين عمدة أو شيخا ، أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون مصريا من الذكور مولودا في القرية ، أو مقيما بها إقامة عادية ، أو له مصالح
جدية تجعله على اتصال مستمر بها .

(٢) أن يكون حسن السمعة مقيدا في جدول انتخاب القرية وغير محروم من مباشرة حقوقه
السياسية أو موقوف حقه فيها .

(٣) ألا تقل سنه يوم خلو الوظيفة عن خمس وعشرين سنة ميلادية .

(٤) أن يكون ممن يدفعون ضرائب عن أرض زراعية يملكها مبلغا لا يقل عن أربعين جنيها
سنويا بالنسبة الى وظيفة العمدة ، وعن عشرة جنيها بالنسبة الى وظيفة الشيخ ، أو أن يكون
مستحقا لمعاش شهرى من خزانة عامة لا يقل عن عشرين جنيها شهريا بالنسبة للعمدة ، وخمسة
جنيها بالنسبة الى الشيخ . ويعتبر في حكم المعاش الدخل الدائم مدى الحياة .

ويصح أن يكون النصاب متجمعا من أكثر من مورد .

ويشترط في النصاب المالى ، أن يكون متوافرا عند خلو الوظيفة إلا إذا كان نتيجة استحقاق
إرث أو وصية أو معاش أو دخلا دائما مدى الحياة قبل صيرورة كشوف الترشيح نهائية .

(٥) أن يكون ملما بالقراءة والكتابة .

ويجوز إعفاء مشايخ العزب من شرطى النصاب المالى ، والإلمام بالقراءة والكتابة .

(٦) ألا يكون قد فصل تأديبيا من وظيفة العمدة أو الشيخ خلال السنوات الخمس الميلادية
السابقة على خلو الوظيفة .

(٧) وبالإضافة إلى ما تقدم يجب فيمن يعين عمدة أن يرشح نفسه للعمدة ولا يعترض الاتحاد
القومى على ترشيحه .

الباب الثالث

في تعيين العمدة أو الشيخ

مادة ٤ — عند خلو وظيفة العمدة أو الشيخ ، يحجر المركز خلال شهر من يوم الخلو كشفاً بأسماء من تتوافر فيهم الشروط الواردة في المادة الثالثة ، يشمل الاسم واللقب والسن ومحل الميلاد ومحل الإقامة والمهنة ومتمدد النصاب المالي ، وما يكون قد صدر ضده من أحكام جنائية ، أو قرارات تأديبية ، وللمركز عند الاقتضاء أن يطلب إلى أى من هؤلاء أن يثبت توافر شروط الترشيح فيه .

وإذا كان عدد المقيدین بكشف من يجوز ترشيحهم أقل من عشرة في حالة الترشيح لوظيفة العمدة ، أو أقل من خمسة في حالة الترشيح لوظيفة الشيخ ، أكمل عددهم إلى القدر المطلوب من الذين يلونهم ممن يدفعون ضرائب أو يتقاضون معاشاً أو دخلاً دائماً مدى الحياة أكثر من غيرهم ، مع قيد أسماء من يتساوون مع أقلهم نصاباً .

وفي الجهات التي لا يوجد فيها هذا العدد ، يرشح المأمور العدد اللازم من المشهود لهم بحسن السمعة من أهلها ، على أن يوافق المدير على هذا الترشيح .

مادة ٥ — عقب تحرير الكشف المشار إليها في المادة السابقة ، يعرض لمدة عشرة أيام في الأماكن المطروقة التي يحددها المدير بالقرية ، مستخرج من هذه الكشف ، ولكل من أهمل قيد اسمه بدون وجه حق ، أن يطلب قيده فيه ، ولكل من كان اسمه مقيداً بالكشف أن يطلب حذف اسم من قيد اسمه بغير وجه حق .

وتقدم الطلبات بذلك كتابة إلى مأمور المركز خلال مدة العرض والعشرة الأيام التالية لها ويعطى عنها المأمور إيصالات .

مادة ٦ — تفصل في الطلبات المذكورة ، لجنة مؤلفة من السكرتير العام للمديرية رئيساً ومن أحد وكلاء النيابة ، ومن أحد أعضاء لجنة العمدة والمشايخ المنتخبين من غير المركز الذي تتبعه القرية ، وذلك خلال الشهر التالي لانقضاء ميعة تقديم الطلبات .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات ، وتكون هذه القرارات نهائية وتبلغ للمركز لتنفيذها وإخطار ذوي الشأن بها بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ٧ — متى أصبحت الكشف المشار إليها في المادة الرابعة نهائية يصدر المدير قراراً بفتح باب الترشيح للعمدية ويعرض هذا القرار لمدة سبعة أيام ومعه مستخرج من الكشف الشامل أن يجوز ترشيحهم في الأماكن التي يحددها المدير بالقرية .

ولكل من ورد اسمه في الكشف المشار إليه حق ترشيح نفسه وذلك بطلب يقدم إلى المديرية خلال مدة العرض .

وتحدد اللائحة التنفيذية أوراق الترشيح المطلوب تقديمها وطريقة هذا التقديم وإجراءاته والجهة التي تقدم إليها .

وتقيد طلبات الترشيح بحسب تواريخ ورودها في دفتر ويعطى عنها إيصالات .

مادة ٨ - يحيل المدير طلبات الترشيح المشار إليها في المادة السابقة خلال ثلاثة أيام من تاريخ قفل باب الترشيح إلى الاتحاد القومي .

ويقوم الاتحاد القومي بفحص الطلبات المذكورة والبت فيمن يقبل ترشيحهم وذلك في خلال شهر من تاريخ إخطاره ويبلغ قراره في ذلك إلى المدير بكتاب موقع عليه من السكرتير العام للاتحاد أو من يقوم مقامه .

ويكون قرار الاتحاد القومي في ذلك الشأن نهائيا وغدير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن .

مادة ٩ - إذا اعترض الاتحاد القومي على جميع من قدموا أوراق ترشيحهم للعمدية أو قبل مرشحا واحداً فقط فعلى المدير أن يشطب أسماء المعارض عليهم من كشف الجائز ترشيحهم وأن يصدر قرارا بإعادة فتح باب الترشيح طبقا لحكم المادة السابقة ومع ذلك إذا كان العدد الباقي بالكشف أقل من عشرة أشخاص فيضأ إليهم قبل إعادة فتح باب الترشيح ما يكمل هذا العدد باتخاذ الإجراءات المقررة لتحرير الكشوف بالنسبة إلى القدر المضاف طبقا لأحكام المواد وما بعدها .

أما إذا قبل الاتحاد القومي أكثر من مرشح فإن المدير يصدر قرارا بدعوة الناخبين المقيدين أسماءهم في جداول الانتخاب الخاصة بالقرية لانتخاب العمدة من بين المرشحين المقبولين ويعرض هذا القرار خلال السبعة الأيام السابقة على يوم الانتخاب ومعه قائمة بأسماء المرشحين المشار إليها على باب ديوان المركز وفي الأماكن التي يحددها المدير بالقرية .

وفي جميع الأحوال إذا لم يتقدم للترشيح غير شخص واحد وقبل الاتحاد القومي ترشيحه تقرر لجنة العمدة والمشايخ تعيينه بلا حاجة إلى اتباع إجراءات الانتخاب بالنسبة إليه .

مادة ١٠ - يبدى الناخبون رأيهم أمام لجنة تتألف برئاسة السكرتير العام للمديرية أو من يقوم مقامه في حالة غيابه وعضوية أحد أعضاء لجنة العمدة والمشايخ المنتخبين وأقدم مشايخ القرية غير المرشحين وثلاثة من الناخبين المقيدين في جدول القرية وأحد الموظفين العموميين ويكون سكرتيرا للجنة .

ويجوز تشكيل لجان فرعية من موظف عمومي تكون له الرئاسة ومن ثلاثة من الناخبين المقيدين بجداول القرية وأحد الموظفين العموميين أعضاء ويكون هذا الأخير سكرتيرا للجنة .

ويحدد المدير بقرار منه مقر اللجنة العامة ومقر اللجان الفرعية كإثنين رؤساء اللجان وسكرتيرها .

وتبين اللائحة التنفيذية طريقة اختيار أعضاء تلك اللجان وطريقة إبداء الرأي أمامها والإجراءات التي تتبعها .

مادة ١١ — تتكون لجنة الفرز من رئيس اللجنة العامة وعضو لجنة العمدة والمشايخ وأقدم مشايخ القرية غير المرشحين ورؤساء اللجان الفرعية إن وجدوا ويتولى سكرتاريتها سكرتير اللجنة العامة .

وتحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تتبعها اللجنة المذكورة .

مادة ١٢ — يتم انتخاب العمدة بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت وعلى رئيس اللجنة العامة إعلان اسم العمدة المنتخب . أما إذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على الأغلبية المطلقة فعلى رئيس اللجنة أن يحدد موعداً يعلن على الحاضرين لإعادة الانتخاب في مدى عشرة أيام بين المرشحين اللذين نالا العدد الأكثر من الأصوات فإذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما في المرة الثانية .

وفي المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت . فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة .

وفي جميع الأحوال يعرض محضر لجنة الانتخاب على لجنة العمدة والمشايخ لتعيين المرشح الفائز .

مادة ١٣ — متى أصبح كشف الجائز ترشيحهم لوظيفة الشياخة نهائياً ، يصدر المدير قراراً بدعوة الناخبين المقيدة أسماؤهم في قائمة الحصة لاختيار شيخ لهم من بين الأشخاص الواردة أسماؤهم بالكشف المذكور ، ويعلن هذا القرار بتعليقه في الأماكن التي يحددها المدير بالقرية .

وتتولى عملية الانتخاب المشار إليها ، لجنة تتألف برئاسة موظف عمومي ، وعضوية أقدم مشايخ القرية ، وثلاثة من الناخبين أعضاء .

وتحدد اللائحة التنفيذية طريقة ذلك ، والإجراءات التي تتبعها اللجنة المذكورة .

وتعرض نتيجة الانتخاب على لجنة العمدة والمشايخ لتقرير تعيين حائز الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت .

مادة ١٤ — يرفع قرار لجنة العمدة والمشايخ بتعيين العمدة إلى وزير الداخلية لاعتماده بعد التحقق من سلامة الإجراءات ومطابقتها للقانون ، وله إعادة الأوراق إلى اللجنة مشفوعة بملاحظاته لتصحيح الإجراءات من آخر إجراء تم صحيحاً .

كما يرفع قرار اللجنة بتعيين الشيخ لاعتماده ، وللوزير أن يعيده إليها مشفوعاً بملاحظاته ، وعليها حينئذ أن تعيد النظر في قرارها على ضوء هذه الملاحظات ، فإذا تمسكت اللجنة برأيها كان للوزير أن يتخذ ما يراه ، ويعتبر قراره في هذه الحالة نهائياً .

ويسلم المدير إلى العمدة قرار تعيينه موقعا من وزير الداخلية ويسلم إلى الشيخ قرار تعيينه موقعا من المدير .

مادة ١٥ — يستمر العمدة شاغلا لوظيفته مدة عشر سنوات ميلادية من تاريخ اعتياد تعيينه فيها ، وتعتبر الوظيفة خالية من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة إلا إذا صدر قرار من وزير الداخلية بمد هذه المدة لعشر سنوات أخرى قبل انتهاء المدة المشار إليها ؛ ولا يجوز لوزير الداخلية أن يستعمل حق مد المدة لأكثر من مرة واحدة بعد انتخاب العمدة . ويجوز إعادة انتخاب العمدة الذي انتهت مدة وظيفته .

الباب الرابع

في لجنة العمد والمشايخ

مادة ١٦ — تكون في كل مديرية لجنة تسمى لجنة العمد والمشايخ ؛ وتختص بالنظر في مسائل العمد والمشايخ ، وما يتعلق بهم ؛ وفقا لأحكام هذا القانون . وتشكل من :

المدير أو من ينوب عنه في حالة غيابه رئيسا
مفتش وزارة الداخلية
رئيس النيابة أو القائم بعمله في حالة غيابه
أعضاء
اثنين من الأعضاء المنتخبين لهذا الغرض يختاران بالدور ويكون أحدهما عند التعيين من المركز الذي تتبعه القرية المعروضة مسائلا على اللجنة ...
وإذا غاب عضو المركز الذي تتبعه القرية ، حل محله العضو الآخر الذي يمثل المركز وإذا غاب الاثنان ، ندب المدير من يمثل هذا المركز من أعضاء المركز أو المراكز المتاخمة :
ويشترط حضور رئيس النيابة أو القائم بعمله عند انعقاد اللجنة .
وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة .

مادة ١٧ — تجتمع لجنة العمد والمشايخ بناء على طلب الرئيس مرة على الأقل كل شهرين ويعرض عليها جميع أوراق للعمد والمشايخ التي انتهت أبحاثها ، طبقا للوائح المقررة في المادة الرابعة وما بعدها .

مادة ١٨ — ينتخب عن كل مركز لعضوية لجنة العمد والمشايخ في النصف الأول من شهر ديسمبر ، في الميعاد والمكان اللذين يحددهما المدير ، وبالطريقة المبينة بعد ، اثنان من عمد المركز أو الأهالي الذين تتوافر فيهم الشروط المذكورة في المادة ١٩ ، وتكون مدة عضويتها سنتين . وإذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء المدة ، قرر المدير إجراء انتخاب تكميل ،

وتنتهى مدة عضوية المنتخب بانتهاء مدة من حل محله ، وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات الترشيح لعضوية اللجنة المذكورة .

وتتألف لجنة الانتخاب فى جميع الأحوال برئاسة مأمور المركز أو نائبه وعضوية اثنين من العمدة يتم اختيارهما بالطريقة التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٩ — يجب أن تتوافر فيمن ينتخب لعضوية لجنة العمدة والمشايخ ، الشروط الآتية :

(١) أن يكون مصرياً من الذكور ، بالغاً من العمر ثلاثين سنة ميلادية عند فتح باب الترشيح

(٢) أن يحسن القراءة والكتابة .

(٣) أن يكون حسن السمعة مقيداً فى جدول الانتخاب العام وألا يكون محروماً من حق

مباشرة حقوقه السياسية أو موقوفاً حقه فيها .

(٤) ألا يكون قد فصل تأديبياً من وظيفة العمدة أو الشيخ خلال الخمس سنوات السابقة على

فتح باب الترشيح .

(٥) أن يكون مقبلاً فى دائرة المركز .

(٦) ألا تقل الضرائب المباشرة التى يدفعها عن أربعين جنيهاً سنوياً ، ويعفى المرشحون عن مركز

عنتيه ، والمرشحون عن البلاد الواقعة جنوب الشلال بمركز اسوان بمديرية اسوان من الشرط المالى ، ويخفض هذا النصاب إلى الرابع بالنسبة لباقي مراكز المديرية المذكورة .

(٧) أن يرشح نفسه لعضوية اللجنة المذكورة ولا يعترض الاتحاد القومى على ترشيحه .

مادة ٢٠ — يدعو المأمور عمدة البلاد العاملين ، لانتخاب أعضاء اللجنة من بين المرشحين غير

المعارض عليهم من الاتحاد القومى ويكون الانتخاب بالاقتراع السرى ، وبالأغلبية النسبية ، وبالشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢١ — يجوز لمن توافرت فيه شروط المادة ١٩ ، وللعمد الذين اشتركوا فى عملية

الانتخاب المشار إليها فى المادة السابقة ، الطعن لدى وزارة الداخلية فيمن انتخب أو فى عملية الانتخاب وذلك فى مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ إجراء الانتخاب .

ويكون توقيع طالب الطعن مصدقاً عليه من إحدى جهات التوثيق .

مادة ٢٢ — يصدر وزير الداخلية ، قراره فى شأن الأعضاء المنتخبين للجنة العمدة والمشايخ فى

مدى ستين يوماً من تاريخ انتهاء ميعاد الطعن ، وإلا اعتبر فوات هذا الميعاد بمثابة قرار باعتماد نتيجة الانتخاب .

وإذا فقد أحد الأعضاء شرطاً من الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٩ أصدر الوزير قراراً

بسقوط العضوية عنه .

ولا يباشر العمدة الموقوف عن عمله ، عضوية اللجنة مدة وقفه .

الباب الخامس

في وظيفة العمدة أو الشيخ واختصاصاتها

مادة ٢٣ — عمدة القرية ومشايخها ، مكلفون بالمحافظة على الأمن فيها ، وعليهم في دائرة عملهم مراعاة أحكام القوانين واللوائح ، واتباع الأوامر التي تبلغ إليهم من جهات الإدارة .
ويصدر وزير الداخلية لائحة تبين واجبات العمدة والمشايخ .

مادة ٢٤ — يجب على كل من العمدة أو الشيخ ، أن يقيم في القرية المعين بها ، فإذا كانت القرية مكوة من عدة عزب أو كفور أو نجوع أقام العمدة في العزبة أو الكفر أو النجع المعتبر مقرا للعمدية ما لم يقرر المدير غير ذلك ، مراعاة لسهولة المواصلات وصالح الأمن .

مادة ٢٥ — إذا منع العمدة أو الشيخ مانع من القيام بوظيفته ، ندب المدير أحد مشايخ القرية ليقوم بأعماله مؤقتا .

مادة ٢٦ — يجب على العمدة أو الشيخ الذي يقدم استقالته ؛ أن يستمر في عمله إلى أن يبلغه المدير قبولها .

ويجب أن يدث فيها خلال ستين يوما من تاريخ تقديمها ؛ وإلا اعتبرت مقبولة .

ويجوز للمدير خلال هذه المدة ، تقرير إرجاء قبول الاستقالة ، لأسباب تتعلق بمصلحة العمل ، أو بسبب اتخاذ إجراءات تأديبية ضد العمدة أو الشيخ ، أو لانتهاكه في جناية أو جنحة ، إلى أن يتم الفصل في ذلك نهائيا .

ومع ذلك . يجوز لوزير الداخلية ، قبول الاستقالة في جميع الأحوال كما يجوز له قبولها مع التجاوز عن السير في الإجراءات التأديبية .

مادة ٢٧ — يعنى العمدة من الضرائب المفروضة عليه ، بقدر عشرين جنيها سنويا ؛ ويعنى الشيخ بقدر عشرة جنيها سنويا من الضرائب المذكورة ، ويسرى هذا الإعفاء ما دام العمدة أو الشيخ قائما بأعمال وظيفته ، وإذا استقال العمدة أو الشيخ أو فصل من وظيفته لأي سبب كان خلال السنة ، أعيد ربط ما رفع عنه من هذه الضرائب ؛ بمقتضى هذه المادة ، ابتداء من أول الشهر الذي قبلت فيه الاستقالة ، أو وقع الفصل فيه .

مادة ٢٨ — لا يجوز أن يجمع العمدة أو الشيخ بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة ، إذا كان من شأن ذلك الإضرار بأداء واجبات وظيفته ، أو كان هذا العمل غير متفق مع مقتضياتها .

على أنه يجوز لوزير الداخلية ، أن يأذن للعمدة أو الشيخ في عمل معين ؛ بشرط ألا يتعارض هذا العمل مع واجبات وظيفته .

الباب السادس

في رفت العمدة والمشايخ إدارياً ومحاكمتهم

أمام لجنة العمدة والمشايخ

مادة ٢٩ — إذا فقد العمدة أو الشيخ شرطاً من الشروط المنصوص عليها في القانون أو تبين أنه كان فاقداً لأحدهما ، أو أصبح ظاهر العجز عن أداء واجباته أو قرر قومسيون طبي المديرية عدم لياقته ، أصدر المدير قراراً بإحالة إلى لجنة العمدة والمشايخ للنظر في فصله .

وإذا قصر العمدة أو الشيخ أو أهمل في القيام بواجباته أو أتى أمراً يخل بكرامته ، جاز للمدير بعد سماع أقواله ، أن يوقع عليه جزاء بالإنذار أو بغرامة لا تتجاوز جنيتين .

وللمدير أن يحيل العمدة أو الشيخ إلى لجنة العمدة والمشايخ إذا رأى أن ما رقع من أيهما يستوجب جزاء أشد .

وللجنة أن توقع جزاء بالإنذار أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً ، أو بالفصل من العمدية أو الشياخة .

ويجوز الجمع بين الفصل والغرامة ، ولكن لا يجوز بأية حال أن يزيد مجموع الغرامات عن الحد الأقصى مهما تعددت التهم المنسوبة إليه .

وتحصل الغرامة بالطرق الإدارية .

مادة ٣٠ — للمدير أن يأمر بوقف العمدة أو الشيخ عن أعمال وظيفته أثناء أي تحقيق ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر ، وإذا رأى إطالة مدة الوقف أحال العمدة أو الشيخ إلى لجنة العمدة والمشايخ لتقرر ما تراه .

وكل عمدة أو شيخ ، يحبس حبساً احتياطياً ، أو تنفيذاً لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه .

مادة ٣١ — لوزير الداخلية — لأسباب تصل بالصالح العام — أن يصدر قراراً بفصل العمدة أو الشيخ إدارياً بعد موافقة لجنة مكونة من وكيل وزارة الداخلية المختص رئيساً ، وعضوية رئيس إدارة الفتوى والتشريع المختص بمجلس الدولة ، أو من يقوم مقامه ، والمحامي العام أو من يقوم مقامه بعد سماع دفاع العمدة أو الشيخ المطلوب فصله .

ويكون القرار الصادر بالفصل في هذه الحالة نهائياً وغير قابل للطعن أمام أية جهة قضائية .

ويحرم العمدة أو الشيخ المقصود في هذه الحالة ، من حق الترشيح للعمدية أو الشياخة لمدة خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الفصل .

مادة ٣٢ — جمع القرارات التي تصدرها لجنة العمد والمشايخ ؛ يجب إبلاغها إلى وزير الداخلية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها للنظر في اعتمادها .
وللوزير بالنسبة للقرارات التأديبية ، حق إلغاء العقوبة أو خفضها إذا كانت صادرة بالفصل أو بغرامة تجاوز عشرة جنيهات .

وله في جميع الأحوال ، حق استئناف أى قرار تأديبي أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣١ بشرط أن يتم ذلك في ظرف ستين يوماً من تاريخ صدور ذلك القرار ، وإلا اعتبر نهائياً .
مادة ٣٣ — تختص لجنة العمد والمشايخ ، بمحاكمتهم عما يقع منهم مخالفاً لأحكام القوانين واللوائح التي تنظر مخالفاتها أمام لجان إدارية ، وتطبق اللجنة في هذه الحالة ، العقوبات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المذكورة .

الباب السابع أحكام ختامية وانتقالية

مادة ٣٤ — يبقى المشايخ الحاليون في وظائفهم ما لم يستقيلوا أو يفصلوا طبقاً لأحكام هذا القانون .

أما العمد الحاليون فيبقى كل منهم في وظيفته حتى يقرر وزير الداخلية خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون خلو الوظيفة والتعيين فيها طبقاً لأحكامه .
ولوزير الداخلية ، في هذه الفترة ، تحديد المناطق والمواعيد التي تتم فيها إجراءات هذا التعيين ، وله خلالها أن يستعمل حقه المنصوص عليه في المادة ١٥ مع إمكان التجاوز عن شرطى الإلمام بالقراءة والكتابة والنصاب المالى .

مادة ٣٥ — يعتبر تاريخ نشر هذا القانون بمثابة تاريخ بدء خلو بالنسبة لوظائف العمد التي خلت قبل العمل به ، للوفاة أو الاستقالة أو للفصل التأديبي .

مادة ٣٦ — تتبع أحكام الباب الرابع من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لجريمة التخلف والجرائم الأخرى التي تقع في انتخاب العمد والمشايخ وأعضاء لجان العمد والمشايخ أو بسببها .

مادة ٣٧ — يلغى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه المعدل بالقانونين رقمي ٣٢٨ لسنة ١٩٥٣ و ٣٣٤ لسنة ١٩٥٤ والأمر العالى الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ الخاص بالعربان المعدل بالقانونين رقمي ١٣ لسنة ١٩١٣ و ٣٦٠ لسنة ١٩٥٢ .

مادة ٣٨ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره .

ويصدر وزير الداخلية اللائحة اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٧٦ (٢٨ أبريل سنة ١٩٥٧) .

قرار بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل أحكام الباب الأول من الكتاب الثاني وبعض أحكام في
الأبواب الثماني والثالث والخامس والرابع عشر والسادس عشر
من الكتاب الثاني وفي البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث
من قانون العقوبات

رئيس الجمهورية

باسم الأمة

بعد الاطلاع على قانون العقوبات والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ — تستبدل بأحكام الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الأحكام الآتية:
- « مادة ٧٧ — يعاقب بالإعدام كل من ارتكب عمداً فعلاً يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد
أو وحدتها أو سلامة أراضيها . »
- « مادة ٧٧ (أ) — يعاقب بالإعدام كل مصري التحق بأى وجه بالقوات المسلحة لدولة في
حالة حرب مع مصر . »
- « مادة ٧٧ (ب) — يعاقب بالإعدام كل من سعى لدى دولة أجنبية أو تخابر معها أو مع أحد
من يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد مصر . »
- « مادة ٧٧ (ج) — يعاقب بالإعدام كل من سعى لدى دولة أجنبية معادية أو تخابر معها
أو مع أحد من يعملون لمصلحتها لمعاونتها في عملياتها الحربية أو للإضرار بالعمليات الحربية للدولة
المصرية . »
- « مادة ٧٧ (د) — يعاقب بالسجن إذا ارتكبت الجريمة في زمن سلم وبالأشغال الشاقة المؤقتة
إذا ارتكبت في زمن حرب ، :
- (١) كل من سعى لدى دولة أجنبية أو أحد من يعملون لمصلحتها أو تخابر معها أو معه وكان
من شأن ذلك الإضرار بمركز مصر الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى .
- (٢) كل من أتلف عمداً أو أخفى أو اختلس أو زور أوراقاً أو وثائق وهو يعلم أنها تتعلق
بأمن الدولة أو بأية مصلحة قومية أخرى .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٩ مكرر (د) الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧

فإذا وقعت الجريمة بقصد الإضرار بمركز البلاد الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى أو بقصد الإضرار بمصلحة قومية لها كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة فى زمن السلم والأشغال الشاقة المؤبدة فى زمن الحرب .

ولا يجوز تطبيق المادة ١٧ من هذا القانون بأى حال على جريمة من هذه الجرائم إذا وقعت من موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة .

« مادة ٧٧ (هـ) — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل شخص كلف بالمفاوضة مع حكومة أجنبية فى شأن من شئون الدولة فتعمد إجراؤها ضد مصلحتها .

« مادة ٧٧ (و) — يعاقب بالسجن كل من قام بغير إذن من الحكومة بجمع الجند أو قام بعمل عدائى آخر ضد دولة أجنبية من شأنه تعريض الدولة المصرية لخطر الحرب أو قطع العلاقات السياسية .

فإذا ترتب على الفعل وقوع الحرب أو قطع العلاقات السياسية تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

« مادة ٧٨ — كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ ولو بالواسطة من دولة أجنبية أو من أحد ممن يعملون لمصلحتها نقوداً أو أية منفعة أخرى أو وعدا بشئ من ذلك بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به إذا كان الجانى موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة أو ذا صفة نيابية عامة أو إذا ارتكب الجريمة فى زمن حرب .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من أعطى أو عرض أو وعد بشئ مما ذكر بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية .

ويعاقب بنفس العقوبة أيضاً كل من توسط فى ارتكاب جريمة من الجرائم السابقة .

وإذا كان الطلب أو القبول أو العرض أو الوعد أو التوسط كتابة فإن الجريمة تتم بمجرد نصير الكتاب .

« مادة ٧٨ (أ) — يعاقب بالإعدام كل من تدخل لمصلحة العدو فى تدمير لزعة إخلاص القوات المسلحة أو إضعاف روحها أو روح الشعب المعنوية أو قوة المقاومة عنده .

« مادة ٧٨ (ب) — يعاقب بالإعدام كل من حرض الجند فى زمن الحرب على الانخراط فى خدمة أية دولة أجنبية أو سهل لهم ذلك وكل من تدخل عمداً بأية كيفية فى جمع الجند أو رجال أو أموال أو مؤن أو عتاد أو تدير شئ من ذلك لمصلحة دولة فى حالة حرب مع مصر .

« مادة ٧٨ (ج) — يعاقب بالإعدام كل من سهل دخول العدو فى البلاد أو سلبه مدناً أو حصوناً

أو منشآت أو مواقع أو موانئ أو مخازن أو ترسانات أو سفن أو طائرات أو وسائل مواصلات أو أسلحة أو ذخائر أو مهمات حربية أو مؤن أو أغذية أو غير ذلك مما أعد للدفاع أو مما يستعمل في ذلك أو خدمه بأن نقل إليه أخباراً أو كان له مرشداً .

« مادة ٧٨ (د) — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أعان عمداً العدو بأية وسيلة أخرى غير مذكور في المواد السابقة .

ويعاقب بالسجن كل من أدى لقوات العدو خدمة ما للحصول على منفعة أو فائدة أو وعد بها لنفسه أو لشخص عينه لذلك سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر وسواء أكانت المنفعة أو الفائدة مادية أم غير مادية .

« مادة ٧٨ (هـ) — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من أتلف أو عيب أو عطل عمداً أسلحة أو سفن أو طائرات أو مهمات أو منشآت أو وسائل مواصلات أو مرافق عامة أو ذخائر أو مؤن أو أدوية أو غير ذلك مما أعد للدفاع عن البلاد أو مما يستعمل في ذلك ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من أساء عمداً صنعها أو إصلاحها وكل من أتى عمداً عملاً من شأنه أن يجعلها غير صالحة ولو مؤقتاً للانتفاع بها فيما أعدت له أو أن ينشأ عنها حادث .

وتكون العقوبة الإعدام إذا وقعت الجريمة في زمن حرب .

« مادة ٧٩ — كل من قام في زمن حرب بنفسه أو بواسطة غيره مباشرة أو عن طريق بلد آخر بتصدير بضائع أو منتجات أو غير ذلك من المواد من مصر إلى بلد معاد أو باستيراد شيء من ذلك منه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة تعادل خمسة أمثال قيمة الأشياء المصدرة أو المستوردة على ألا تقل الغرامة عن ألف جنيه .

ويحكم بمصادرة الأشياء محل الجريمة فإن لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الأشياء .

« مادة ٧٩ (أ) — يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من باشر في زمن الحرب أعمالاً تجارية أخرى بالذات أو بالواسطة مع رعايا بلد معاد أو مع وكلاء هذا البلد أو مندوبيه أو ممثليه أيا كانت إقامتهم أو مع هيئة أو فرد يقيم فيها .

ويحكم بمصادرة الأشياء محل الجريمة فإن لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الأشياء .

« مادة ٨٠ — يعاقب بالإعدام كل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد من يعملون لمصلحتها أو أفشى إليها أو إليه بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد أو توصل بأية طريقة إلى الحصول على سر من هذه الأسرار بقصد تسليمه أو إفشائه لدولة أجنبية أو لأحد من يعملون لمصلحتها وكذلك كل من أتلف لمصلحة دولة أجنبية شيئاً يعتبر سرا من أسرار الدفاع أو جعله غير صالح لأن ينتفع به .

د مادة ١٨٠ (١) — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه :

(١) كل من حصل بأية وسيلة غير مشروعة على سر من أسرار الدفاع عن البلاد ولم يقصد تسليمه أو إفشاءه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها .

(٢) كل من أذاع بأية طريقة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد .

(٣) كل من نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل التراسل بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن البلاد أو تسليمه أو إذاعته .

وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب ، .

د مادة ٨٠ (ب) — يعاقب بالسجن كل موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة أفشى سرا من أسرار الدفاع عن البلاد وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب ، .

د مادة ٨٠ (ج) — يعاقب بالسجن كل من أذاع عمدا في زمن الحرب أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفرضة أو عمد إلى دعاية مشيرة وكان من شأن ذلك كله إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة الفرع بين الناس أو إضعاف الجلد في الأمة .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخابر مع دولة أجنبية .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخابر مع دولة معادية ، .

د مادة ٨٠ (د) — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مصرى أذاع عمدا في الخارج أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبته واعتبارها أو بأية طريقة كانت نشاطا من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد .

وتكون العقوبة السجن إذا وقت الجريمة في زمن حرب ، .

د مادة ٨٠ (هـ) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من طار فوق الأراضي المصرية بغير ترخيص من السلطات المختصة .

(٢) كل من قام بأخذ صور أو رسوم أو خرائط لمواضع أو أماكن على خلاف الحظر الصادر من السلطة المختصة .

(٣) كل من دخل حصنا أو أحد منشآت الدفاع أو معسكرا أو مكانا خيمت أو استقرت فيه

قوات مسلحة أو سفينة حربية أو تجارية أو طائرة أو سيارة حربية أو ترساة أو أى محل حربى أو محلا أو مصنعا يباشر فيه عمل لمصلحة الدفاع عن البلاد ويكون الجمهور ممنوعا من دخوله .

(٤) كل من أقام أو وجد فى المواضع والأماكن التى حظرت السلطات العسكرية الإقامة أو التواجد فيها .

فإذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب أو باستعمال وسيلة من وسائل الخداع أو الغش أو التخفى أو إخفاء الشخصية أو الجنسية أو المهنة أو الصفة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وفى حالة اجتماع هذين الظرفين تكون العقوبة السجن .

ويعاقب بالعقوبات نفسها على الشروع فى ارتكاب هذه الجرائم .

• مادة ٨٠ (و) — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد من يعملون لمصلحتها بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة أخبارا أو معلومات أو أشياء أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسوم أو صور أو غير ذلك مما يكون خاصا بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشره أو اذاعته .

• مادة ٨١ — يعاقب بالسجن كل من اخل عمدا فى زمن الحرب بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها عليه عقد توريد أو اشغال ارتبط به مع الحكومة لحاجات القوات المسلحة أو لوقاية المدنيين أو تموينهم أو ارتكب أى غش فى تنفيذ هذا العقد ويسرى هذا الحكم على المتعاقدين من الباطن والوكلاء والبائعين إذا كان الإخلال بتنفيذ الالتزام راجعا إلى فعلهم .

وإذا وقعت الجريمة بقصد الإضرار بالدفاع عن البلاد أو بعمليات القوات المسلحة فتكون العقوبة الإعدام .

• مادة ٨١ (١) — إذا وقع الإخلال فى تنفيذ كل أو بعض الالتزامات المشار إليها فى المادة السابقة بسبب إهمال أو تقصير فتكون العقوبة الحبس وغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

• مادة ٨٢ — يعاقب باعتباره شريكا فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب :

(١) كل من كان عالما بنيات الجانى وقدم إليه إعانة أو وسيلة للتعيش أو للسكنى أو مأوى أو مكانا للاجتماع أو غير ذلك من التسهيلات وكذلك كل من حمل رسائله أو سهل له البحث عن موضوع الجريمة أو إخفائه أو نقله أو إبلاغه .

(٢) كل من أخفى أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال فى ارتكاب الجريمة أو تحصلت منها

وهو عالم بذلك .

(٣) كل من اتلف أو اختلس أو اخفى أو غير عمدا مستندا من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها .

ويجوز للمحكمة في هذه الأحوال أن تعفى من العقوبة اقارب الجاني واصهاره إلى الدرجة الرابعة إذا لم يكونوا معاقبين بنص آخر في القانون .

« مادة ٨٢ (أ) — كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٧ أ و ٧٧ ب و ٧٧ ج و ٧٧ د و ٧٧ هـ و ٧٨ و ٧٨ أ و ٧٨ ب و ٧٨ ج و ٧٨ د و ٧٨ هـ و ٨٠ من هذا القانون ولم يترتب على تحريضه أثر يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن . »

« مادة ٨٢ (ب) — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٧ أ و ٧٧ ب و ٧٧ ج و ٧٧ د و ٧٧ هـ و ٧٨ و ٧٨ أ و ٧٨ ب و ٧٨ ج و ٧٨ د و ٧٨ هـ و ٨٠ أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه . »

ويعاقب بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة كل من حرض على الاتفاق أو كان له شأن في إدارة حركته ومع ذلك إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جريمة واحدة معينة أو اتخاذها وسيلة إلى الغرض المقصود يحكم بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة .

ويعاقب بالحبس كل من دعا آخر إلى الانضمام إلى اتفاق من هذا القبيل ولم تقبل دعوته .

« مادة ٨٢ (ج) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سهل بإهماله أو بتقصيره ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٧ أ و ٧٧ ب و ٧٧ ج و ٧٧ د و ٧٧ هـ و ٧٨ و ٧٨ أ و ٧٨ ب و ٧٨ ج و ٧٨ د و ٧٨ هـ و ٨٠ . »

فإذا وقع ذلك في زمن الحرب أو من موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ضوعفت العقوبة .

« مادة ٨٣ — في الجنايات المنصوص عليها في هذا الباب يجوز للمحكمة في غير الأحوال المنصوص عليها في المواد ٧٨ ، ٧٩ ، ٧٩ أ من هذا القانون أن تحكم فضلا عن العقوبات المقررة لها بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف جنيه . »

« مادة ٨٣ (أ) — تكون العقوبة الإعدام على أية جريمة بما نص عليه في الباب الثاني من هذا الكتاب إذا وقعت بقصد المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها أو إذا وقعت في زمن الحرب بقصد إعانة العدو أو الإضرار بالعمليات الحربية للقوات المسلحة . وكان من شأنها تحقيق الغرض المذكور . »

وتكون العقوبة الإعدام أيضا على أية جنائية أو جنحة منصوص عليها في هذا الباب متى كان

قصد الجاني منها إعاقة العدو أو الاضرار بالعمليات الحربية للقوات المسلحة وكان من شأنها تحقيق الغرض المذكور .

د مادة ٨٤ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ولم يسارع إلى إبلاغه إلى السلطات المختصة .

وتضاعف العقوبة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

ويجوز للحكمة أن تعفى من العقوبة زوج الجاني وأصوله وفروعه .

د مادة ٨٤ (١) — يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار إليها في هذا الباب كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق . ويجوز للحكمة الإعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق . ويجوز لذلك إذا مكن الجاني في التحقيق السلطات من القبض على مرتكب الجريمة الآخرين أو على مرتكب جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

د مادة ٨٥ — يعتبر سرا من أسرار الدفاع :

(١) المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التي يحكم طبيعتها لا يعلها إلا الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك ويجب مراعاة لمصلحة الدفاع عن البلاد أن تبقى سرا على من عدا هؤلاء الأشخاص .

(٢) الأشياء والمكاتبات والمحركات والوثائق والرسوم والخرائط والتصميمات والصور وغيرها من الأشياء التي يجب لمصلحة الدفاع عن البلاد ألا يعلم بها إلا من يناط بهم حفظها أو امتثالها والتي يجب أن تبقى سرا على من عداهم خشية أن تؤدي إلى إفشاء معلومات مما أشير إليه في الفقرة السابقة .

(٣) الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وتمويلها وأفرادها وبصفة عامة كل ماله مساس بالشئون العسكرية والاستراتيجية ولم يكن قد صدر إذن كتابي من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشره أو إذاعته .

(٤) الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والإجراءات التي تتخذ لكشف الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو تحقيقها أو محاكمة مرتكبيها ومع ذلك فيجوز للحكمة التي تتولى المحاكمة أن تأذن بإذاعة ماتراه من مجرياتها .

د مادة ٨٥ (١) — في تطبيق أحكام هذا الباب :

(أ) يقصد بعبارة « البلاد » الأراضي التي للدولة المصرية عليها سيادة أو سلطان .

(ب) يعتبر موظفا عاما أو ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة ولو لم يحصل على الأوراق أو الوثائق أو الأسرار أثناء تأدية وظيفته أو خدمته أو بسببها وكذلك من زالت عنه الصفة قبل

ارتكابها سواء كان قد حصل على الأوراق أو الوثائق أو الأسرار أثناء قيام الصفة أو بعد انتهائها .

(ج) تعتبر حالة قطع العلاقات السياسية في حكم حالة الحرب وتعتبر من زمن الحرب الفترة التي يحدد فيها خطر الحرب متى انتهت بوقوعها فعلا .

(د) تعتبر في حكم الدول الجماعات السياسية التي لم تعترف لها مصر بصفة الدولة وكانت تعامل معاملة المحاربين .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن تبسط أحكام هذا الباب كلها أو بعضها على الأفعال المنصوص عليها فيه حين ترتكب ضد دولة شريكة أو حليفة أو صديقة .

مادة ٢ — تستبدل بنصوص المواد ٨٧ و ٩٠ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات النصوص التالية :

« مادة ٨٧ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من حاول بالقوة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة . فإذا وقعت الجريمة من عصاة مسلحة يعاقب بالإعدام من ألف العصاة وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما . »

« مادة ٩٠ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من خرب شيئا من المباني أو الأملاك العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو للرفاق العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وكان ذلك في زمن هياج أو فتنة أو بقصد إحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى .

وإذا كان بهذه الأماكن شخص أو أكثر كانت العقوبة بالإعدام . »

« مادة ٩٢ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل شخص له حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو البوايس طلب إليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة إذا كان ذلك لغرض إجرامي . فإذا ترتب على الجريمة تعطيل تنفيذ أوامر الحكومة كانت العقوبة بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، أما من دونه من رؤساء العساكر أو قوادهم الذين أطاعوه فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة . »

« مادة ٩٣ — يعاقب بالإعدام كل من قلد نفسه رئاسة عصاة حاملة للسلاح أو تولى فيها قيادة ما وكان ذلك بقصد اغتصاب أو نهب الأراضي أو الأموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات .

ويعاقب من عدا هؤلاء من أفراد العصاة بالأشغال الشاقة المؤقتة . »

« مادة ٩٥ — كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن إذا لم يترتب على هذا التحريض أثر . »

د مادة ٩٦ — يعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون او اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من حرض على هذا الاتفاق او كان له شأن في إدارة حركته .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة او بالسجن كل من شجع على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون بمعاونة مادية أو مالية دون أن تكون لديه نية الاشتراك مباشرة في ارتكاب تلك الجرائم .

د مادة ٩٧ — كل من دعا آخر إلى الانضمام إلى اتفاق يكون الغرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالحبس إذا لم تقبل دعوته .

د مادة ٩٨ — يعاقب بالحبس كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون ولم يبلغه إلى السلطات المختصة .

ولا يجرى حكم هذه المادة على زوج أى شخص له يد في ذلك المشروع ولا على أصوله وفروعه .

د مادة ٩٩ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من لجأ إلى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لجل رئيس الجمهورية على أداء عمل من خصائصه قانونا أو على الامتناع عنه وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا وقع الفعل على وزير أو على نائب وزير أو على أحد أعضاء مجلس الأمة .

مادة ٣ — يضاف إلى الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات مادتان جديدتان برقم ٩٠ مكررا و ١٠٢ مكررا بالنصين الآتيين :

د مادة ٩٠ مكررا — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من حاول بالقوة احتلال شيء من المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو لمرافق عامة أو لمؤسسات ذات نفع عام .

فإذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالاعدام من ألف العصابة وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما .

د مادة ١٠٢ مكررا — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتي جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من اذاع عمدا اخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة .

ويعاقب بذات العقوبة كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن شيئاً مما نص عليه في الفقرة السابقة إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها وكل من حاز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة مؤقتة لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر .

مادة ٤ — يضاف إلى الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات مادة جديدة برقم ١٠٩ مكرراً ثانياً بالنص الآتي :

« مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول .

فاذا وقع ذلك من موظف عمومي أو كان بقصد الوساطة لدى موظف عمومي فتكون العقوبة الحبس وغرامة لا تزيد على ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ — يستبدل بنص المادة ١٢١ من قانون العقوبات النص الآتي :

« كل قاض امتنع عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق وكان ذلك بناء على سبب من الأسباب المذكورة في المادة السابقة يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكرراً وبالعزل .

مادة ٦ — يستبدل بنص المادة ١٧٩ من قانون العقوبات النص الآتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من أهان رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها .

مادة ٧ — يضاف إلى الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات مادة جديدة برقم ١٩٣ بالنص الآتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها :

(أ) أخباراً بشأن تحقيق جنائي قائم إذا كانت سلطة التحقيق قد قررت إجراؤه في غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت إذاعة شيء منه مراعاة للنظام العام أو للآداب أو لظهور الحقيقة .

(ب) أو أخباراً بشأن التحقيقات أو المرافعات في دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا .

مادة ٨ — يستبدل بنص المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات النص الآتي :

« كل طبيب أو جراح أو قابلة أعطى بطريق المجاملة شهادة أو بياناً مزوراً بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تجاوز مائة جنيه مصري فاذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للقيام بشيء من ذلك أو وقع منه الفعل نتيجة لرشوة أو ترصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة .

ويعاقب الراشئ والوسيط بالعقوبة المقررة للرتشئ ايضا .

مادة ٩ — تضاف فقرة ثانية إلى المادة ٢٩٨ من قانون العقوبات بالنص الآتي :

« إذا كان الشاهد طبييا أو جراحا أو قابلة وطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ وعدا أو عطية لأداء الشهادة زورا بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة أو قعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو راسطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة أو في باب شهادة الزور أيهما أشد . ويعاقب الراشئ والوسيط بالعقوبة المقررة للرتشئ ايضا . »

مادة ١٠ — يستبدل بنص المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات النص الآتي :

« إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ على الأقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور . »

مادة ١١ — تلغى المواد ٨٦ وبند ٤ من المادة ١١١ و ١٧٣ و ١٨٠ و ١٨٣ من قانون العقوبات ويلغى القانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

مادة ١٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شوال سنة ١٣٧٦ (١٩ مايو سنة ١٩٥٧) .

مذكرة إيضاحية

يحوى البابان الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج ومن جهة الداخل ، وتميز هذه الجرائم بأنها بطبيعتها لا تقع على فرد أو أفراد بعينهم وإنما تصيب الدولة بجميع من يقيم على أرضها ، ولذلك انصرفت عناية الشرائع المختلفة إلى فرض عقوبات خاصة بها لتكفل كيان الدولة وسلامتها ولتقى الأمن في ربوعها وتحصى أنظمتها وسلطانها .

ولما كان هذا شأن الجرائم المذكورة فإن الضرورة تعمل على تطور التشريع فيها تبعا لما يعرض للدولة في نواحي النشاط المختلفة أو يتناول علاقاتها بغيرها من الدول أو يختلف عليها من نظم الحكم . وهذا فضلا عن أن الحروب في العصر الحديث قد اتخذت صورا وأساليب لا عهد للباض بها وكشف ذلك التطور عن أنواع من الأفعال الاجرامية لم تكن معروفة من ذي قبل مما يوجب على الدولة أن تعمل على توقيها ودفعها عن نفسها . وقد اضطر كثير من دول أوروبا إلى تعديل

تشريعاتها الجنائية في الجرائم المشار اليها لتواجه الاخطار التي أحدثت بها في الحرب العالمية الأخيرة ولتلائم الآثار التي تخلفت عنها . وفي مصر صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ باستبدال أحكام جديدة بالبواب الأول كما صدرت بضعة تعديلات في الباب الثاني لمعالجة وجوه النقص التي أسفر عنها تطبيق أحكامها في ظروف مختلفة . ومع ذلك فقد ظل الشعور قوياً بأن أحكام قانون العقوبات المصرى عامة يشوبها التخلف عن مسايرة التطور في أحوال البلاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فشكلت لجنة لوضع مشروع كامل لذلك القانون يلائم ما أصابته البلاد من تطور وانطوى القسم الذى أنجزته اللجنة على مشروع حديث للجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثانى من القانون المذكور .

ولما كانت البلاد في وثبتها الأخيرة قد حققت استقلالها كاملاً ودعمت شخصيتها في المجال الدولى وارتست نظامها الدستورى كدولة جمهورية ديمقراطية بذلك وضحت الضرورة للحفاظ على هذه الأوضاع التى بلغت الدولة ضد أى خطر قد يأتىها من ناحية الخارج أو يتألب عليها من ناحية الداخل . كما اقتضى الحال مراجعة الأحكام الأخرى المسنونة لحماية النظام الدستورى السابق وتكييفها تكييفاً يصبون الوضع الدستورى الجديد . على أن إعادة النظر في الباب الأول الخاص بالجرائم المضرة بأمن الدولة من ناحية الخارج قد اوحى باستبدال جميع أحكامه بغيرها . أما الباب الثانى الخاص بالجرائم المضرة بأمن الدولة من ناحية الداخل فلم توجد حاجة إلا لتعديل بعض الأحكام فيه .

وقد رؤى أن يتخذ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات ومن القانون المقارن أساساً لمشروع قانون بذلك مع مراعاة الأحكام المناسبة لدستور البلاد ونظامها ودون اغفال للعبء من التجارب التى مرت بها .

ورؤى أيضاً ان الحاجة تدعو إلى تعديل أحكام أخرى في الأبواب الثالث والخامس والرابع عشر والسادس عشر من الكتاب الثانى وفي البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات .

أولاً — في الباب الأول من الكتاب الثانى من قانون العقوبات :

جرى مشروع التعديل في هذا الباب على سنة القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ في الاحتفاظ بعدد مواد الباب تفادياً من تعديل أرقام المواد التالية لها في القانون . واحتذى المشروع حذو القانون في التفريق في مقدار العقوبة بين الجرائم التى ترتكب في زمن السلم وبين الجرائم التى ترتكب في زمن الحرب وذلك تبعاً للحالة الخاصة التى تكون عليها الدولة — فان كانت في حالة حرب طبقت العقوبة المغلظة ، أما العقوبة العادية فلا تطبق إلا إذا كانت الدولة في حالة سلام مع سائر الدول .

وقد استحدث المشروع جرائم كانت خافية وجرى على تنسيق العقوبات تنسيقاً جديداً يهدف إلى المحافظة على سيادة البلاد وسلامتها مع تطور الأحداث في المعترك الدولى .

وقبلا يلي بيان عن مواد المشروع الجديد :

المادة ٧٧ — وهى مادة جديدة اضيفت إلى الباب لتعاقب على كل فعل يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد او وحدتها او سلامة اراضيها ، وقد لوحظ في اطلاق صياغتها حماية مقدسات الوطن من كل فعل يمسها دون حصر او تحديد للصور التي قد يقع بها الفعل المذكور ، وهذا النص يقابل المادة ١٢٤ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات واصلا مشتق من التشريع المقارن في كثير من الشرائع . وجعلت العقوبة في النص المقترح الاعدام اخذاً بحكم المادة ٢٤١ من قانون العقوبات الايطالى وبعض القوانين الأخرى .

المادة ١٧٧ — تقابل المادة ٧٧ من القانون الحالى التي تعاقب كل مصرى يلتحق على اى وجه بعمل في القوات المسلحة لدولة تحارب مصر . وعدلت صياغتها ليشمل العقاب كل مصرى يرتكب الجناية بالالتحاق بدولة تعتبر في حالة حرب مع مصر بالمعنى المقصود بحالة الحرب في حكم هذا الباب .

المادتان ٧٧ ب و ٧٧ ج — تقابلان المادة ٧٨ من القانون الحالى . واستهدفت المادة الأولى العقاب على السعى أو التخابر مع دولة أجنبية أو أحد من يعملون لمصلحتها للقيام بأى عمل من الأعمال العدائية ضد مصر وأياً كانت صورة العمل العدائى الذى يتغياه الجانى وخصصت المادة الثانية العقاب على السعى أو التخابر مع دولة معادية أو أحد من يعملون لمصلحتها لمعاونتها في عملياتها الحربية عامة أو للإضرار بالعمليات الحربية للقوات المسلحة المصرية ، وقد اقتبس النصان من المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ٧٧ د — تقابل المادة ٧٨ مكررا من القانون الحالى وعدلت صياغتها لتأثم السعى والتخابر مع دولة أجنبية للإضرار بمركز البلاد الاقتصادى على غرار ما يتناوله النص القائم من عقاب السعى والتخابر مع الدولة الأجنبية للإضرار بالمركز الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى . إذ أنه غير خاف أثر الأحوال الاقتصادية على كيان الدولة وأمنها في حالة السلم أو الحرب على السواء .

وعدلت صياغة البند ٢، ليمتد العقاب إلى كل من أتلف عمداً أو أخنى أو اختلس أو زور أوراقاً أو وثائق وهو يعلم أنها تتعلق بأمن الدولة أو بأية مصلحة قومية أخرى لها بعد أن كانت حمايته مقصورة على الأوراق أو الوثائق الصالحة لاثبات حقوق مصر قبل دولة أجنبية وقد اقتبس هذا التعديل من التشريع المقارن (المادة ٢٥٥ / ١ عقوبات إيطالى ، ٢٦٧ / ٢ عقوبات بلجيكي) .

وقد استحدث النص ظرفاً مشدداً للجريمة إذا وقعت بقصد إلحاق الضرر بوضع من الأوضاع المشار إليها في البند (١) أو إذا ارتكبت الجريمة المشار إليها في البند (٢) بقصد الإضرار بمصلحة من المصالح القومية .

ونص ايضا على عدم جواز تطبيق المادة ١٧ على الجريمة إذا وقعت من موظف عام او شخص

ذى صفة نيابية عامة او مكلف بخدمة عامة لامتناع موجوبات الرأفة في هذه الأحوال .

المادة ٧٧ هـ - وهى مادة جديدة اضيفت الى الباب المشار إليه لتعاقب كل من كلف بالمفاوضة مع حكومة اجنبية في شأن من شئون الدولة فتعمد اجراءها ضد مصلحة مصر ويطلق نصها المادة ١٢٦ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات كما تقابله المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات الإيطالى .

المادة ٧٧ و - تقابل المادة ٧٨ ثالثة من القانون الحالى . وقد لوحظ على هذا النص انه يقصر على عقاب من قام بغير إذن من الحكومة بجمع الجند ضد دولة اجنبية وبذلك لا يمتد العقاب الى افعال قد تكون اشد وانكى بالدولة الاجنبية وينعكس اثرها على الدولة المصرية فوضع النص المقترح لتحاى هذه الآثار بالعقاب على اى عمل عدائى آخر ضد دولة اجنبية من شأنه تعريض مصر لخطر الحرب او قطع العلاقات السياسية . وقد اقتبس هذا التعديل من المادة ١٢٨ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات ومن المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات الإيطالى .

المادة ٧٨ - تقابل المادة ٧٨ رابعة التى تعاقب كل من حصل ولو بالواسطة من دولة اجنبية أو من احد ممن يعملون لمصلحتها على نقود أو اية منفعة اخرى أو على وعد بشئ من ذلك أو حاول ان يحمل غيره على قبول النقود أو المنفعة أو الوعد بقصد ارتكاب عمل ضار بالمصالح القومية . وقد استبدل به النص المقترح لتحريم طلب الرشوة وجعله نظيراً لقبولها أو الحصول عليها مع الإبانة عن عقاب الراشئ في جميع الصور التى يعطى فيها الرشوة أو يعرضها أو يعد بها لإزالة اللبس الذى يبعث عليه قصر النص الراهن على عقاب من يحمل غيره على قبول الرشوة . وقد اخذ النص المقترح بعقاب الوسيط بذات العقوبة التى يعاقب بها الراشئ والمرتشى . وقد رؤى تشديد العقوبة على هذه الجريمة اعتداءً بالبواعث التى دعت المشرع فى العهد الأخير إلى تشديد العقوبة على الجرائم المنصوص عليها فى الباب الثالث الخاص بالرشوة .

واقترنت من المادة ١٢٧ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات فقرة جديدة تنص على أنه إذا حصل الطلب أو القبول أو العرض أو الوعد أو التوسط كناية فإن الجريمة تتم بمجرد تصدير الكتاب إذ أنه بغير هذه الاضافة تبقى تلك الصورة على خطورتها وافصاحها عن النوايا الاجرامية ضد الدولة من أعمال التحضير التى لا يعاقب القانون عليها .

المواد من ٧٨ ا إلى ٧٨ د - وهى تقابل المادة ٧١ من القانون القائم والافعال التى تحكمها هذه النصوص تجمعها غاية واحدة هى تسهيل دخول العدو فى البلاد أو تسهيل تقدمه فى اراضيها فى وقت الحرب فتعاقب المادة ٧٨ ا على كل تدبير يقصد به تحلل القوات المسلحة من واجبها فى الولاء كما تتناول الافعال التى ترمى إلى الفت فى عزيمة تلك القوات او اضعاف روحها او روح الشعب المعنوية . وتعاقب المادة ٧٨ ب من يحرص الجتود المصريين فى زمن الحرب على الانخراط فى خدمة دولة اجنبية ولو لم تكن هذه الدولة فى حالة حرب مع مصر كما يتناول النص بالعقاب ايضاً من يتدخل بمساعدة دولة معادية بجمع الجند أو الرجال أو المؤن أو العتاد لحسابها وتعاقب المادة ٧٨ ج من يسهل

دخول العدو في البلاد أو يسلمه شيئاً مما أعد للدفاع عن البلاد أو مما يستعمل في ذلك الغرض . وقد جعلت العقوبة على الجرائم السابقة بالاعدام .

ولما كانت وسائل أعانة العدو لا تقع تحت حصر فقد كفل النص المقترح بالمادة ٧٨ دمعاقبة من يساعد العدو عمداً بأية وسيلة أخرى غير الوسائل التي تنطوي تحت حصر المواد السابقة وجعل العقاب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . ولن يخفى أن العقاب على هذه الجريمة يكون الاعدام إذا كانت الوسيلة التي يتقدم بها الجاني لعدو البلاد من شأنها تحقيق الغرض المقصود من أعانته عليها (عملاً بالمادة ٨٣ من المشروع) .

ومن المسلمات أن الأحكام السالف ذكرها تتطلب وجود قصد جنائي خاص لدى الجاني وهو اتجاه النية إلى أعانة عدو وعلى ذلك فلا سبيل إلى تطبيقها على أداء الخدمات لقوات العدو بقصد الحصول على الفوائد والمغانم الشخصية . وقد دلت الأحداث الأخيرة التي جازتها البلاد على ما يكون لهذه الأفعال من أثر في معاونة الأعداء ولو لم تنصرف إلى ذلك غاية الجاني فشرعت فقرة ثانية بالمادة ٧٨ د لتجريمها وجعل العقاب عليها بالسجن .

المادة ٧٨ هـ — تقابل المادة ٨١ من القانون القائم وقد لوحظ أن هذه المادة تعدد على سبيل الحصر الأشياء التي يعاقب على اعدامها أو إتلافها عمداً عند ما تستعمل في الدفاع عن البلاد أو تكون معدة لهذا الغرض كما تنص على جريمة أخرى قصرت صورتها على إساءة صنع الأشياء المذكورة إساءة من شأنها أن تجعلها غير صالحة لأن ينفع بها أو أن تعرض للخطر حياة الأشخاص الموجودين بها أو الذين يناط بهم استعمالها أو ينشأ عنها حادث ما فعدل نص المادة على وجه يتناول بالعقاب أعمال الإتلاف أو التعيب أو التعطيل التي تقع على الأشياء المشار إليها أو غيرها مما يوضع في موضع الدفاع عن البلاد أو يعد لذلك الغرض كما ألحقت إساءة الإصلاح بإساءة الصناعة لوحدة القصد في الفعلين وانفاقهما في الاثر الذي يحقق بأدوات الدفاع عن البلاد وأطلقت صورتها الجريمة من القيود التي يشترطها النص القائم لتجريم الفعل ، وأضيف حكم جديد لعقاب كل من أتى عمداً عملاً آخر من شأنه أن يجعل الأشياء السالف ذكرها غير صالحة ولو مؤقتاً للانتفاع بها فيما أعدت له أو أن ينشأ عنها حادث ما وبطابق النص المقترح المادة ١٣٦ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادتان ٧٩ و ٧٩ أ — تقابلان المادتين ٧٩ مكرراً و ٧٩ ثانية المضافتين بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٣ إلى قانون العقوبات وهما خاصتان بعقاب الاتجار مع الأعداء في وقت الحرب ووضعت المادتان الجديدتان في محلها المناسب من المشروع .

المواد ٨٠ و ٨٠ أ و ٨٠ ب — تقابلها المواد ٨٠ و ٨٠ مكرراً و ٨٠ ثالثة من التشريع القائم . وقد عدلت المواد المقترحة تعديلاً يسد وجوه النقص في المواد المعمول بها ويزيل ما قد يلابسه الخفاء في معانيها المقصودة وغلظ العقاب عليها إلى الحد المناسب لآثارها وخطارها .

فقد زيد الإيضاح في المادة ٨٠ بالتصريح في نصها على عقاب من يحصل على سر من أسرار الدفاع سواء قصد تسليمه لدولة أجنبية أو لأحد من يعملون لمصلحتها أو قصد مجرد إفشاءه لتلك الدولة أو لمن يعمل لمصلحتها . فانه وإن كان الإفشاء يدخل في مدلول التسليم بمعناه في مقام هذا النص إلا أنه رؤى إضافته صراحة تلافيا لكل شك أو تأويل .

وفي المادة ٨٠ — أطلق العقاب عليها من القيد الذي يضعه النص الراهن في المادة ٨٠ مكررا المقابلة وهو الحصول على السر بوسيلة من وسائل التحايل لغرض غير تسليمه لدولة أجنبية أو لشخص يعمل لمصلحتها وجعل مناط العقاب الحصول على السر بأية طريقة غير مشروعة . وقد أخذ هذا التعديل من المادة ١٣٩ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات ومصدرها في التشريع الفرنسي .

وأفردت المادة ٨٠ ب عقوبات أشد للجريمة إفشاء السر إذا وقعت من موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لما تنطوي عليه الجريمة في هذه الأحوال من الاختلال بالثقة المفروضة في الجاني .

المادة ٨٠ ج — تقابل المادة ٨٠ رابعة من التشريع القائم وتعاقب المادة الجديدة على إذاعة الأخبار أو الإشاعات الكاذبة أو الدعايات المثيرة في زمن الحرب إذا كان من شأنها إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إضعاف الجلد في الأمة . وقد اقتبس نصها من المادة ١٤٣ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

وقد رؤى تغليظ العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت الجريمة نتيجة تخاير الجاني مع دولة أجنبية وإلى الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان التخابر مع دولة معادية وجرى المشروع في ذلك على هدى القانون الإيطالي في المادة ٢٦٥ .

المادة ٨٠ د — وهي مادة جديدة تعاقب كل مصري يذيع عمدا في الخارج أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية في البلاد إذا كان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها واعتبارها أو بأشراى نشاط يترتب عليه الاضرار بالمصالح القومية وقد رؤى العقاب على هذا الفعل لما قد ينشأ عنه من نتائج سيئة تصيب سمعة الدولة في المحيط الخارجى فضلا عن دلالة على مروق المواطن من واجبات الولاء للوطن وقد اقتبس هذا النص من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات الإيطالي وهي تعاقب على الجريمة في جميع الأحوال بالسجن وإنما رؤى في النص المقترح النزول بالعقوبة إلى حد يتناسب مع العقوبات المقررة للجرائم الشبيهة بها في القانون المصري .

المادة ٨٠ هـ — وهي تقابل المادتين ٨٢ و٨٢ مكررا من القانون الحالى وقد استحدث النص المقترح فقره جديدة بالنص على عقاب التحليق فوق الأراضي المصرية بغير ترخيص من السلطات المختصة . ويرمى النص المستحدث إلى توخى الغاية من تجريم الصور الأخرى التي يتناولها حكم المادتين المعمول بهما وهي فرض أسباب الصيانة الضرورية لحماية أسرار الدفاع عن البلاد . وقد أخذ ذلك النص

من المادة ١٤٥ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات اقتباسا من التشريع الفرنسى .

المادة ٨٠ و — وهى مادة جديدة يقصد منها إلى معالجة نقص فى التشريع القائم ذلك أن نصوص ذلك التشريع إنما تهدف إلى المادة ٨٠ وما بعدها إلى صون أسرار الدفاع عن البلاد من أن تسلم إلى دولة أجنبية أو أن تفشى أو تذاع أو تتخذ الأسباب لافشائها أو إذاعتها ، على أن هناك طائفة من الأخبار أو المعلومات ونحوها لا ترقى إلى مرتبة أسرار الدفاع ومع ذلك يفرض الصالح العام عدم إذاعتها إلى الهيئات الأجنبية وقد وضع النص المقترح للوفاء بهذا الغرض ويعاقب من يسلم أمثال هذه الأخبار أو المعلومات إذا كانت خاصة بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشرها أو إذاعتها .

المادة ٨١ — تقابل المادة ٨١ مكرراً من القانون القائم وقد لوحظ أن نص هذه المادة يقصر عن تناول الوكلاء والبايعين إذا كان الإخلال بتنفيذ الالتزام المعقود مع الحكومة راجعاً إلى فعلهم واستدرك النص المقترح هذا النقص وجعلت العقوبة على الجريمة بالسجن وذلك نظراً لما كشفت عنه الأحداث الأخيرة التى مرت بالبلاد عما لهذه الجريمة من خطر على كيان الدولة وسلامتها وأخذاً باتجاه التشريع المقارن فى تشديد العقاب عليها (٢٥١ و ٢٥٢ عقوبات لإطالى) ورؤى تمشياً مع مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات العقاب على الجريمة بالاعدام إذا وقعت بقصد الإضرار بالدفاع عن البلاد أو بعمليات القوات المسلحة .

المادة ٨١ أ — وهى مادة جديدة أضيفت لتجريم الإخلال بتنفيذ الالتزامات المشار إليها فى المادة السابقة إذا وقع بسبب إهمال أو تقصير — وتقابل المادة ١٤٧ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات مع تشديد العقوبة عليها إلى الحد المناسب لها أخذاً باتجاه التشريع المقارن فى هذا السبيل . فالمادة ٢٥١ فقرة ثانية عقوبات لإطالى تعاقب على الجريمة بالسجن نصف المدة المقررة للجريمة العمدية .

المادة ٨٢ — تقابل المادة ٨٣ من القانون الحالى . وقد أضيف بالنص المقترح إلى الأفعال الجنائية التى تحكمها المادة المذكورة فعل جنائى آخر تمثل صورته فى الاتلاف أو الاختلاس أو التزوير أو الاخفاء الذى يقع عمداً على مستند من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبها إذ رؤى نسوية هذا الفعل بالأفعال الأخرى التى يتناولها القانون القائم كما رؤى معاقبة من يرتكب فعلاً من تلك الأفعال باعتباره شريكاً فى الجريمة الأصلية دون حاجة إلى التزام قواعد القانون العام المتعلقة بالاشتراك فى الجرائم بالنظر إلى ما تنسبه الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب من أهمية وخطر . وقد أجاز للحكمة أن تقضى بالاعفاء من العقاب المقرر بالمادة المقترحة لصلة القرابة أو المصاهرة حتى الدرجة الرابعة إذا وجدت من ظروف الدعوى ما يبرر الاعفاء . وقد اقتبس هذا النص من المادة ١٤٨ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات المأخوذة من التشريع الفرنسى .

المادة ٨٢ أ — وهى مادة جديدة رؤى استحداثها لعقاب التحريض على ارتكاب الجنايات ذات الخطر الشديد بما نص عليه فى ذلك الباب إذا لم يرتب على التحريض أثر فتوازن بذلك مع

المادة ٩٥ في باب الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الداخل والتي تعاقب على التحريض العقيم على ارتكاب الجنايات الموسومة بالخطر مما نص عليه بالباب المذكور ، واقتبس النص المقترح من المادة ١٤٩ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات مع الاحتفاظ بالتناسق بين حكمه وحكم المادة ٩٥ المتقدم ذكرها من حيث مقدار العقوبة .

المادة ٨٢ ب - وهي مادة جديدة رؤى إضافتها لوضع عقوبة على الاتفاق الجنائي على ارتكاب الجنايات المنصوص عليها في المادة السابقة أغلظ من العقوبات المقررة في الأحكام العامة للاتفاق الجنائي ومع استحداث جريمة خاصة لمعاقبة من دعا آخر إلى اتفاق جنائي على ارتكاب الجنايات المذكورة إذا لم تقبل دعوته . وبذلك يتناسق حكم هذه المادة مع ما تنص عليه المادتان ٩٦ و ٩٧ عقوبات في باب الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الداخل من أحكام خاصة بالاتفاق الجنائي على ارتكاب الجنايات المنصوص عليها فيها . وقد اقتبس النص المقترح من المادة ١٥٢ من مشروع لجنة تعديل العقوبات .

المادة ٨٢ ج - تقابل المادة ٨٣ مكررا من القانون القائم التي يتناول حكمها بالعقاب كل من سهل بإهماله أو تقصيره أو مخالفته اللوائح ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ من ذلك القانون . وقد رؤى تعديلها على الوجه المقترح بالمادة الجديدة ليسرى حكمها على المواد التي تحكم الجرائم المذكورة في هذا المشروع مع بسط ذلك الحكم أيضا على طائفة أخرى من الجرائم لا تقل عن سابقتها في الأهمية والخطر . وتناول التعديل مضاعفة العقوبة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب أو وقعت من موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لما تفرضه هذه الظروف من وجوب الأخذ بمزيد من التحوط والحذر .

وقد اشتق التعديل المقترح من المادة ١٥٠ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ٨٣ - وهي مادة جديدة ولوحظ في وضعها أن العقوبات المقررة للجنايات المنصوص عليها في هذا الباب هي الاعدام أو العقوبات الجنائية الأخرى المقيدة للحرية دون الغرامة . ولما كانت الظروف في بعض تلك الجنايات قد تجعل من الملائم الحكم فيها بعقوبة الغرامة مع العقوبة البدنية فقد أجاز للحكمة بالنص المقترح أن تقضى في الجناية بعقوبة الغرامة مع العقوبة المقررة لها بالمادة الأصلية التي تحكمها كلها رأت محلا لذلك . على أنه لما كانت الجنايات المنصوص عليها في المواد ٧٨ و ٧٩ و ٧٩ أ من هذا المشروع يحكم فيها بالعقوبتين على سبيل الوجوب فقد تضمن النص المقترح استثناء تلك الجنايات من حكمه .

وقد أخذ مشروع هذه المادة بما تنص عليه المادة ١٥٥ من مشروع لجنة التعديل .

المادة ٨٣ ١ - تقع الجرائم المضرة بأمن الدولة من ناحية الخارج والداخل على صور وأشكال شتى ولا مشاحة أن أخطر هذه الجرائم على حياة الدولة وأشدّها أثرا على كيانها ووجودها هي الأفعال التي يقصد من ورائها إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها وكذلك

الأفعال التي ترمى إلى إعاقة عدوها عليها أو الاضرار بالعمليات الحربية لقواتها المسلحة . ولما كانت الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني من الكتاب الأول الخاص بالجرائم المضرة بأمن الدولة من ناحية الداخل قد تنصرف إلى غاية من الغايات السابقة فلا تكون العقوبة المقررة لها كافية في الزجر ولذلك تضمن النص المقترح العقاب على الجريمة في هذه الأحوال بالاعدام إذا كان من شأن الجريمة تحقيق الغرض المقصود منها أما في الباب الأول من الكتاب الثاني الخاص بالجرائم المضرة بأمن الدولة من ناحية الخارج فقد تضمن المشروع نصا جديدا بالمادة ٧٧ يعاقب بالاعدام كل من يرتكب عمدا فعلا يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها . ولم يبق بعد ذلك إلا أن يضاف إلى المادة المقترحة (١٨٣) نص يعاقب بالعقوبة السابقة أيضا من يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب بمقصد إعاقة العدو أو الاضرار بالعمليات الحربية للقوات المسلحة إذا كان من شأنها تحقيق الغرض المذكور . وقد اشتق نص المادة المقترحة مما تجرى به المادة ١٣٧ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ٨٤ و ١٨٤ — والمادة الأولى تقابل المادة ٨٤ فقرة أولى من القانون القائم التي يتناول حكمها بالعقاب كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيها ولم يبلغه إلى السلطات المختصة . وقد رؤى في النص المقترح أن يبسط الحكم على جميع الجرائم التي تقع تحت طائلة هذا الباب حثا على إبلاغ أولى الأمر بأية جريمة من هذه الجرائم بالنظر لآثارها الخاصة على الدولة كما رؤى مضاعفة العقوبة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب وأجيز للحكمة أن تعفى من العقاب لصلة الزوجية أو الأبوة أو البنوة إذا رأت من ظروف الدعوى محلا لذلك . وقد اقتبس ذلك النص من المادة ١٥١ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

والمادة الثانية تقابل المادة ٨٤ فقرة ثانية وفقرة ثالثة من القانون القائم وقد عدلت صياغتها تعديلا أوفى إلى تحقيق أغراضها وأخذ في ذلك بما تجرى به المادة ١٥٣ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ٨٥ — وتقابل المادة ٨٥ بند « ثانياً ، و « ثالثاً ، وقد تميزت المادة المقترحة بوضع ضوابط محدودة المعالم للمعنى المقصود « بأسرار الدفاع عن البلاد ، في تطبيق أحكام القانون ؛ ولما كانت الاخبار والمعلومات الخاصة بالقوات المسلحة وكذلك كل ما يمس الشؤون العسكرية والاستراتيجية تتصل بطبيعتها بتنظيم وسائل الدفاع عن البلاد مما يقتضى إحاطتها بالسرية التامة لذلك تضمن النص الجديد اعتبارها من أسرار الدفاع مالم تنزع الجهة المختصة هذه الصفة عنها بالتصريح كتابة بنشرها أو إذاعتها . وقد ألحق بأسرار الدفاع الاخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والاجراءات التي تتخذ للكشف عن الجرائم التي يتناولها هذا الباب أو لتحقيقها أو محاكمة مرتكبيها وذلك ضمنا لحصر نطاق الجرائم المذكورة وعدم إفلات الجناة من القصاص . وأخذ في ذلك بما تجرى به نص المادة ٤٢ ١ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات المقتبسة من المشروع الفرنسي .

المادة ١٨٥ — وتقابل بعض فقرات المادة ٨٥ من القانون القائم . وقد استحدث النص المقترح

حكما جديدا يلحق بحالة الحرب الفترة التي يحدد فيها خطر الحرب متى انتهت بوقوعها فعلا اعتبارا بأن تلك الفترة وإن كانت في الواقع ليست من زمن الحرب إلا أنها تبلغ بحكم الظروف مبلغ حالة الحرب مما يقتضى تسويتها بتلك الحالة وسحب أحكامها عليها . وقد تضمنت المادة المقترحة النص على أنه يعتبر في حكم الدول الجماعات السياسية التي لم تعترف لها مصر بصفة الدولة متى كانت تعامل معاملة المحاربين . ولم يقصد بذلك إلى خلق حكم جديد في القانون وإنما رؤى التصريح به في المشروع باعتباره من المبادئ التي استقرت عليها آراء الفقه والقضاء في القانون الدولي .

وأبانت المادة كذلك الموظف ومن في حكمه بالمعنى المقصود في هذا الباب فقد رؤى اعتباره موظفا ولو لم يحصل على الأوراق أو الوثائق أو الاسرار أثناء قيام الصفة أو بسببها وكذلك ولو زالت عنه الصفة قبل ارتكاب الجريمة وسواء حصل على الأشياء المذكورة أثناء قيام الصفة أو بعد انتهائها . وقد روعي في ذلك الحكم أن بين هذه الطائفة وبين الدولة التي اختارته وقنا للخدمة العامة علاقة أدبية لا تنقسم عراها بانتهاء العمل أو الخدمة وتستوجب هذه العلاقة مزيدا من واجب الاخلاص والامانة ولو بعد انتهائها .

وقد جرى مشروع المادة الجديدة أيضا بحذف البند خامسا من المادة ٨٥ الذي ينص على اعتبار الافعال المشار اليها في أحكام ذلك الباب إذا وقعت على دولة حليفة في حكم الجرائم التي تقع على مصر وسوى في الحكم بين الدولة الحليفة وبين الدولة الشريكة أو الصديقة وأصبح قرار رئيس الجمهورية شرطا لازما لبسط أحكام ذلك الباب كلها أو بعضها على الافعال المنصوص عليها فيه إذا ارتكبت ضد أي دولة من الدول المذكورة على اختلاف علاقاتها بمصر . فقد رؤى أن يوضع في يد الحكومة الحق في سحب هذه الاحكام على حليف البلاد أو عدم سحبها عليه حسبما يلميه ظروف الحال ومقتضيات الصالح العام . فضلا عن أن القرار بسريان الاحكام المذكورة يعتبر لازما في كثير من الظروف للعلم بأحكام القانون وترتيب المسؤولية الجنائية بناء عليه وقد اقتبس هذا النص من المادة ٨٦ / ٣ من قانون العقوبات الفرنسي .

ثانيا - في الباب الثاني من الكتاب الثاني الخاص بالجرائم المتعلقة بأمن الدولة من جهة الداخل :

المادة ٨٧ - وضعت هذه المادة أصلا لحماية النظام الملكي الذي كان قائما واقتضى الحال تعديل نصها بما يوافق الوضع الدستوري الجديد الذي حققته البلاد في نهضتها الأخيرة . وإنما رؤى أن يتناول العقاب كل محاولة بالقوة لقلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة بعد أن كان مناط العقاب في النص القائم هو الشروع بالقوة في ارتكاب الجريمة ويطبق هذا التعديل المادة ١٦٠ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات وحكمها مستمد من اتجاهات التشريع المقارن (مادة ٢٨٣ من قانون العقوبات الإيطالي) .

المادة ٩٠ - تعاقب هذه المادة على تخريب المباني أو مخازن الذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة ولكن لوحظ أن نصها بهذا الإطلاق يشوبه قصور دون بيان النطاق الذي يبرى عليه حكمه . وقد تحدد هذا النطاق في الفقه والقضاء باشتراط وقوع الفعل في زمن هياج أو فتنة بقصد

إشاعة الفوضى . كما لوحظ جهود المادة عن تغليظ العقاب إلى الحد المناسب إذا وجد بمكان الجريمة شخص أو أكثر فعُدل النص على نحو يحدد مدى انطباقه المقصود ويسد وجه النقص فيه ، وأخذ في ذلك بصياغة المادة ١٦٧ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ٩٠ مكررا — وهى مادة جديدة تعاقب كل محاولة بالقوة لاحتلال شيء من المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو لمرافق عامة ، فاذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة غلظ العقاب على من ألفت العصابة أو تولى زعامتها أو باشر فيها قيادة ما . وقد جرمت الأفعال التى تنطبق على هذا النص بالنظر لما تنطوى عليه من خطر على استقرار الأمن فى الدولة والتحدى السافر لسلطانها . واستق هذا النص من المادة ١٦٨ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ٩٢ — تعاقب هذه المادة كل شخص يجب على عساكر الجيش أو البوليس طاعته إذا طلب إليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة الصادرة بالتجنيد وقد لوحظ أن تخصيص التعطيل فى أوامر التجنيد يحول دون عقاب الفعل إذا انصب التعطيل على ما عدا ذلك من أوامر مع أنها قد لا تكون أقل خطراً على كيان الدولة واستتباب الأمن فيها . فعدلت المادة لتتناول بالعقاب جميع الصور التى ينصب فيها الطلب أو التكليف على تعطيل أى أمر من أوامر الحكومة مادام الغرض منه إجرامياً وأخذ النص المعدل من المادة ١٦٣ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ٩٣ — تنص الفقرة الأولى من المادة ٩٣ على عقاب من يتولى الرئاسة أو القيادة فى عصابة مسلحة بقصد ارتكاب الجرائم المبينة بها . وتنص الفقرة الثانية على عقاب أفراد العصابة الآخرين الذين لم يتولوا فيها رئاسة أو قيادة وقبض عليهم فى محل الواقعة ، ولما كان شرط القبض على أفراد العصابة بمحل الواقعة يجعل من تمكسروا من انفراد بمنأى عن العقاب . فتمد عدل هذا النص لاستدراك العقاب فى الصورة الأخيرة وأخذ فى التعديل بما تنص عليه المادة ١٦٥ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المواد ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ — تعاقب المادة ٩٥ على التحريض على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ إذا لم يترتب على التحريض أثر .

وتعاقب المادة ٩٦ على الاتفاق الجنائى على ارتكاب الجرائم المشار إليها .

وتعاقب المادة ٩٧ من دعا إلى الانضمام إلى اتفاق جنائى على ارتكاب تلك الجرائم إذا لم تقبل دعوته .

وتعاقب المادة ٩٨ من علم بوجود مشروع لارتكاب نفس هذه الجنايات ولم يبلغه إلى أولى الأمر .

وبالنظر إلى أن هذا المشروع قد نص على إلغاء المادة ٨٦ كما سيأتى بعد واستحدثت بالمادة ٩٠ مكررا حكماً يتناول جريمة لا تقل فى خطرها عن الجرائم المنصوص عليها فى المواد السالف ذكرها .

فقد روى لذلك حذف المادة الأولى من بين أرقام النصوص الأخرى المنوّه عنها بالمواد ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ووضع رقم المادة الجديدة في محلها لتسرى عليها القواعد المقررة في المواد المذكورة .

المادة ٩٩ - تعاقب المادة ٩٩ من يحاول بالقوة أو التهديد باستعمالها إرغام رئيس الدولة أو أحد الوزراء أو أعضاء البرلمان على أداء عمل من خصائصه أو على الامتناع عنه وقد عدلت صياغتها بما يلائم الوضع الدستوري الراهن مع إضافة «أية وسيلة أخرى غير مشروعة» إلى الوسائل القسرية التي تستعمل في ارتكاب الجريمة . يقابل هذا التعديل نص المادة ١٥٩ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ١٠٢ مكررا - وهي مادة جديدة روى سنّها للضرب على أيدي العابثين ممن يعمدون إلى ترويج الأكاذيب أو بث الدعايات المثيرة التي يكون من شأنها تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ويقصد بهذا النص الحرص على استقرار السكينة في ربوع البلاد لتصرف الجهود إلى العمل المثمر دون يأس أو تخلف - وقد كان الأمر العسكري رقم ٤٦ الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يعاقب على هذه الجريمة بالسجن فرؤى أن يكون عقابها في النص المقترح بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على مائتي جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين للوازنة بين حكمها وبين العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٨ عقوبات .

واشتملت المادة المقترحة على فقرة ثانية تعاقب على حيازة أو إحراز المحررات أو المطبوعات المتضمنة شيئا مما نص عليه في الفقرة السابقة إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها ولا بس ضبطها حالة أو ظرف لا يمكن معه إلا اعتبار هذه المحررات أو المطبوعات معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير كما تعاقب على حيازة أو إحراز وسائل الطبع والتسجيل والإذاعة التي تخصص لتكون أداة لترويج الأكاذيب أو بث الدعايات . وغنى عن البيان أن عبء إثبات هذا التخصيص يقع على عاتق النيابة العامة .

ونظراً لإسقاط نظام الحكم الملكي ألغى نص المادة ٨٦ التي تفرض عقوبات استثنائية للاعتداء على حياة الملك أو الملكة أو ولي العهد أو أوصياء العرش وللاعتداء على حرياتهم وترك عقاب هذه الجرائم إذا وقعت على رئيس الجمهورية للقواعد العامة في العقاب على الجرائم التي تقع على غيره من المواطنين .

ثالثاً - في الباب الخامس من الكتاب الثاني من قانون العقوبات :

نص المادة ١٢١ على عقاب القاضي الذي يصدر حكمه بناء على التوسط أو الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية أو يمتنع عن الحكم بسبب من ذلك بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل . ولما كان القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ استحدث حكماً جديداً بالمادة ١٠٥ مكررا يقضى بعقوبة السجن

على الموظف العمومي الذي يقوم بعمل من أعمال الوظيفة أو يمتنع عن أدائه نتيجة لرجاء أو نحوه فقد رؤى تنسيقا للعقوبات في الجرائم المتماثلة تعديل المادة ١٢١ بتغليظ العقاب عليها ليكون بالسجن والعزل .

رابعا — في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني والباب السابع من الكتاب الثالث من قانون

العقوبات :

وتناول المشروع الأحكام التالية في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بشأن الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها إذ أن القانون القائم يتضمن أحكاما تعاقب على هذه الجرائم بعقوبات استثنائية إذا وقعت على نظام الحكم الملكي أو على الملك أو الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش أو أحد أعضاء الأسرة المالكة وقد أصبح من اللازم بتغير الأوضاع الدستورية إزالة الأحكام المذكورة والاستعاضة عنها بما يناسب نظام الحكم الجمهوري وتضمن المشروع ما يلي :

المادة ١٧٩ — تعاقب هذه المادة بالسجن أو بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنين على العيب في حق الملك بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات . وتعاقب بالحبس على العيب في حق الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش . وتقضى بمضاعفة العقوبة في جميع الأحوال إذا وقعت الجريمة في حضرة المجنى عليه ، ولما كانت هذه الأحكام تنطوي على عقوبات طابعها الشدة تمييزا للأشخاص الذين يمثلون نظام الحكم الملكي فإنه بزوال ذلك النظام وإقامة الحكم الجمهوري رُئي وضع النص المقترح ليعاقب على إهانة رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق المذكورة بالحبس مدة لا تزيد على سنتين اتفاقا مع العقوبة المقررة بالمادة ١٨١ لعقاب الجريمة إذا وقعت في حق رئيس دولة أجنبية وأخذا باتجاه التشريع المقارن في التسوية بين الجريمتين المذكورتين في العقوبة (المادتان ٢٦ ، ٣٦ من قانون الصحافة الفرنسي) .

وقد نص على إلغاء المادة ١٧٣ التي تعاقب التطاول على نظام الحكم الملكي والمادة ١٨٠ التي تعاقب على توجيه اللوم إلى الملك لانتفاء المحل الذي يقع عليه الفعل في ظل الوضع الجمهوري الجديد وكذلك نص على إلغاء المادة ١٨٣ التي تفرض عقوبة متميزة على العيب في حق أحد أعضاء الأسرة المالكة لزوال هذه الصفة من دستور البلاد .

في الباب السابع من الكتاب الثالث :

مادة ٣٠٨ — تنص المادة ٣٠٨ على أنه إذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنًا في عرض الأفراد أو خدشًا لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معاً في الحدود المبينة في المواد ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ على أن لا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى والا يقل الحبس عن ستة شهور .

ونظرا للنزول بالعقوبة المقررة في المادة ١٧٩ إلى الحدود المرسومة في المادة ١٨١ فقد أصبح من الضروري احقاها للتلازم بين الحكيم اضافة رقم المادة ١٧٩ إلى أرقام المواد التي ينطبق عليها حكم المادة ٣٠٨ المذكورة ليسرى عليها نصها حين تنطوى الجريمة على طعن في الاعراض أو خلش لسمة المائلات كما حذفت المادة ١٨٣ مما يسرى عليه حكم المادة ٣٠٨ لالغائها .

هذا وقد رؤى إعادة المادة ١٩٣ إلى وضعها السابق في الباب الرابع عشر مفرغة في أحكام جديدة تعاقب على نشر الاخبار بشأن التحقيقات والمرافعات في الاحوال التي يفرض الصالح العام منع هذا النشر .

خامسا — في الباين الثالث والسادس عشر من الكتاب الثاني وفي الباب السادس من الكتاب

الثالث من قانون العقوبات .

استحدث المشروع في الباب الثالث من الكتاب الثاني الخاص بالرشوة جريمة جديدة بالمادة ١٠٩ مكررا ثانيا وهي عرض أو قبول الوساطة في جريمة من جرائم الرشوة . فقد دلت احوال التطبيق أن ذلك الفعل يكون بمنجاة من العقاب إذا لم تتوافر فيه أركان جريمة أخرى في القانون فرؤى تجريمه في كل الصور لملاحقة جريمة الرشوة في مهدها الاول .

هذا وقد عدت المادة ١١١ من قانون العقوبات من يعتبر في حكم الموظفين في تطبيق النصوص الواردة في باب الرشوة وتضمن البند الرابع من المادة ١١١ الاطباء والجراحين والقابلات بالنسبة إلى ما يعطونه من بيانات أو شهادات بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة ، ولا ريب أن الاطباء والجراحين والقابلات متى كانوا موظفين عموميين فإن أحكام الرشوة تسرى عليهم في النطاق الذي تسرى فيه على غيرهم من الموظفين بلا حاجة إلى نص خاص بذلك . ولذلك رؤى ان اطلاق صياغة البند الرابع المشار إليه على جميع الاطباء والجراحين والقابلات شاملا الموظفين منهم وغير الموظفين قد يؤدي بالاستنتاج من ظاهر النص إلى أنه يتناول بالعقاب غير الموظفين منهم الذين يتقاضون أجرهم عن بيانات أو شهادات صحيحة وهي نتيجة لم يقصد إليها المشرع . وإزالة لهذا اللبس رؤى حذف البند الرابع من المادة ١١١ اكتفاء في شأن الاطباء والجراحين والقابلات من موظفي الحكومة بما ينطبق على سائر الموظفين الآخرين من أحكام مقررة في باب الرشوة . وقد اقتضى ذلك تعديل المادة ٢٢٢ عقوبات تعديلا يشمل الاحوال الخاصة باعطاء الشهادات أو البيانات المزورة سواء كان الاطباء والجراحون والقابلات الذين أعطوها من الموظفين أو غير الموظفين وسواء وقعت الجريمة بسبب المجاملة أو نتيجة الرجاء أو التوصية أو الوساطة أو بناء على طلب ربه أو عطية أو قبولها أو أخذها . وقد جعل العقاب بمقوبة الجنحة في الحالة التي تقع فيها الجريمة بطريق المجاملة من تلقاء نفس الطبيب بدون رجاء أو وساطة أو توصية أو طلب عطية أو وعد أو أخذها والعقاب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة في الاحوال الأخرى . ويقضى اعتبار الجريمة في حكم الرشوة عقاب الراشي والوسيط بذات العقوبة المقررة للرتشي .

ونظراً إلى أن الفعل الجنائي بتغيير الحقيقة كما يقع في الأحوال المنصوص عليها بالمادة ٢٢٢ بطريق التزوير في الشهادات أو البيانات قد يقع كذلك بطريق أداء الشهادة زوراً أمام القضاء . فقد روى تنسيقاً للأحكام في الحالين أن تضاف فقرة ثانية إلى المادة ٢٩٨ عقوبات في باب شهادة الزور تقضى بأن كل طبيب أو جراح أو قابلة طلب أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء الشهادة زوراً في شأن مما تقدم بيانه أو صدرت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاه أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة إذا كانت أشد من العقوبة المنصوص عليها لجريمة شهادة الزور .

سادساً — وتحقيقاً للأحكام المتقدمة بهذا المشروع تضمنت المادة الحادية عشرة منه نصاً بإلغاء المواد ٨٦ و٨٧ وبند ٤ من المادة ١١١ و١٧٣ و ١٨٠ و ١٨٣ من قانون العقوبات ، والقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

وقد عرض مشروع القانون على مجلس الدولة فأقره وتشرف وزارة العدل بعرضه على السيد رئيس الجمهورية حتى إذا رأى الموافقة عليه تفضل بإصدار قرار به .

قرار بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧^(١)

بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قانون العقوبات ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥١ بشأن الإجراءات في القضايا الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعدل المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على الوجه الآتي :

« عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت شخصيته ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر .

ويجب على المتهم بارتكاب جريمة القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات ، أن يقدم للحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة الأيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٩ مكرر (د) الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧

وإلا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . فإذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن النيابة والمدعى بالحق المدنى ببيان الأدلة في الخمسة الأيام التالية لإعلان التكليف بالحضور وإلا سقط حقه كذلك في إقامة الدليل . ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى في هذه الأحوال أكثر من مرة واحدة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما وينطبق بالحكم مشفوعا بأسبابه .

مادة ٢ — تعدل الفقرتان الأولى والثانية من المادة ١٥٨ والفقرة الأولى من المادة ١٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية على الوجه الآتى :

المادة ١٥٨ فقرة أولى وثانية :

« إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة جنائية يحيلها إلى غرفة الاتهام ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً . فإذا كانت الجريمة من الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأولى والثانية والثالثى مكرراً والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ أمر قاضى التحقيق بإحالتها وما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات ويتبع فى ذلك أحكام المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

ومع ذلك يجوز له أن يصدر أمراً بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إذا رأى أن الجريمة قد اقترنت بأحد الأعذار القانونية أو بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح .

المادة ١٥٩ فقرة أولى :

« يفصل قاضى التحقيق فى الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو غرفة الاتهام أو محكمة الجنايات فى استمرار حبس المتهم احتياطياً أو الإفراج عنه أو فى القبض عليه وحبسه احتياطياً إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .

مادة ٣ — تضاف مادة جديدة إلى قانون الإجراءات الجنائية برقم ٢٠٨ مكرراً يكون نصها :

« يكون للنيابة العامة فى تحقيق الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الأولى والثانية والثالثى مكرراً والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بجانب السلطات المخولة لها سلطات قاضى التحقيق وغرفة الاتهام ولا تقيد فى ذلك بالقيود المبينة فى المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٧ و ١٤٢ و ١٤٣ .

ومع ذلك يجوز للنيابة أن يتظلم من أمر حبسه لرئيس محكمة الجنايات أو لقاضى محكمة الجنح المختصة على حسب الأحوال إذا انقضى ثلاثون يوماً من يوم القبض عليه دون تقديمه إلى المحكمة .

وفي غير دور انعقاد محكمة الجنايات يكون التظلم في مواد الجنايات لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو من يقوم مقامه .

ويكون نظر التظلم والفصل فيه على الوجه المبين بالمادة ١٤٤ وما بعدها .

ويتجدد حق المتهم في التظلم متى انقضى ثلاثون يوما من تاريخ آخر قرار صدر في هذا الشأن وللحكمة المختصة أثناء نظر الدعوى أن تصدر أمرا بالإفراج المؤقت عن المتهم .

مادة ٤ - تعدل المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية على الوجه الآتي :

« إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن مخالفة أو جنحة أو جناية ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص أو أكثر رفعت الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظرها ، ويكون ذلك في مواد المخالفات والجنح بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية مالم تكن الجريمة من الجنح متى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر ، عدا الجنح المضرة بأفراد الناس فتحيلها النيابة العامة إلى محكمة الجنايات مباشرة .

وترفع الدعوى في مواد الجنايات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه ويكون ذلك بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام .

ومع ذلك إذا كانت الجناية من الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأولى والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ رفعت النيابة العامة الدعوى عنها وعما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . ويتبع في ذلك أحكام المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ . ويراعى في جميع الأحوال حكم الفقرة الثانية من المادة ٦٣ .

مادة ٥ - تضاف مادة جديدة إلى قانون الإجراءات الجنائية برقم ٢٧٦ مكررا لتكون نصها :

« يحكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالاحداث والخاصة بالجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأولى والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات إذا وقعت بواسطة الصحف والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

ويكون تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة في القضايا المبينة بالفقرة السابقة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في مواد الجنح وثلاثة أيام كاملة في مواد الجنايات غير مواعيد مسافة الطريق .

ويجوز أن يكون الاعلان بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة .

وتتظر القضية في جلسة تعقد في ظرف أسبوعين من يوم إحالتها على المحكمة المختصة وإذا كانت القضية بحالة على محكمة الجنايات يقوم رئيس محكمة الاستئناف المختصة بتحديد جلسة في الميعاد الملائم .

مادة ٦ - تعدل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية على الوجه الآتي :

« للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الاسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . »

مادة ٧ - تعدل الفقرة الاولى من المادة ٣٢٥ مكرراً على الوجه الآتي :

« لوكيل النائب العام بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى إصدار الامر الجنائي في الجنب التي يعينها وزير العدل بقرار منه ، وفي المخالفات متى كان القانون لا يوجب الحكم فيها بالحبس أو بعقوبة تكميلية ولم يطلب فيها التضمينات أو الرد ولا يجوز أن يؤمر فيه بغير الغرامة على ألا تزيد في مواد الجنب على مائتي قرش . »

مادة ٨ - يلغى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥١ بشأن الإجراءات الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف .

وتلغى الفقرة الاخيرة من المادة ٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛ ويكون له قوة القانون .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٩ شوال سنة ١٣٧٦ (١٩ مايو سنة ١٩٥٧)

مذكرة ايضاحية

وضع القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن الاجراءات الجنائية لبنى بصفة خاصة بالنظم والاحكام التي ترمى إلى تبسيط الاجراءات في المواد الجنائية لينال الجاني جزاءه الحق في أقرب وقت ودون إخلال بالضمانات الجوهرية التي تمكن البريء من إثبات براءته ، بيد أن القانون المذكور إذ وضع موضع التنفيذ قد أسفرت بعض قواعده عن القصور دون الغاية من سنه ، مما حدا بالشارع إلى تعديله مرة بعد أخرى سداً لوجوه النقص فيه على أن الخطى التي خطاها في ذلك السبيل كانت دائماً بقدر ما اقتضته ضرورات العمل . وقد استجد بعد ذلك ومع استمرار التطبيق ما يستوجب تطور أحكام القانون المذكور نحو بلوغ مقاصده ، فروى تعديل الأحكام التالية فيه .

أولاً - من المفهوم أن نص قانون العقوبات على عدم العقاب على القذف في سخط الموظف العام أو ذي الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة مبناه أن الشارع قد افترض في القاذف التأكد بالدلائل من صحة ما يرمى به وإن أدله جاهزة لديه قبل النشر وإلا كان القذف مجازفة يعتد مرتكبها على ما يتصيده من أدلة لذلك يجب التدخل بالزامه بتقديم هذه الأدلة دون مطل أو تأخير

وحتى لا تبقى أقدار الناس معلقة مدة قد تطول فيأذون بهذا التعليق أبلغ الأذى ، وانه وان كانت المصلحة العامة قد أباحت الطعن على الموظفين وغيرهم من ذوى الصفات العامة فان هذه المصلحة بعينها تقضى بحمايتهم من المفتريات التى تسدد إليهم نكالا بأشخاصهم فتصيب الصالح العام من ورائهم بأقبح الاضرار . فرؤى لذلك إضافة حكم جديد إلى المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية يوجب على المتهم بارتكاب جريمة قذف بطريق النشر فى إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم عند أول استجواب له وعلى الأكثر فى الخمسة الايام التالية بيان الادلة على وقائع القذف وإلا سقط حقه فى اثباتها بعد ذلك ، على أن هذا الإيجاب لا يتجاوز مطالبته بتقديم صور الاوراق التى يستند اليها وأسماء الشهود الذين يعتمد على شهادتهم وما يستشهدهم عليه .

وغنى عن البيان أن إيراد هذا الحكم فى المادة ١٢٣ بباب التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق ينصرف أيضاً بطريق اللزوم على التحقيق بمعرفة النيابة العامة إعمالاً للمادة ١٩٩ التى تسحب الاحكام المقررة لقاضى التحقيق على إجراءات التحقيق بمعرفة النيابة فيما لم يرد فيه نص خاص بها . أما حيث ترفع الدعوى دون استجواب المتهم أو يرفعها المدعى بالحق المدنى مباشرة فى الاحوال التى يجوز فيها ذلك فيكون على المتهم إعلان البيانات المتقدمة فى مدة الخمسة الايام التالية لإعلان التكليف بالحضور .

ولضمان سرعة الفصل فى هذا النوع من القضايا دون تسويف رؤى النص أيضاً على أنه يجوز للحكمة تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرة واحدة ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً وعلى أن يكون النطق بالحكم مشفوعاً بأسبابه .

وقد سبق التشريع الفرنسى إلى تقرير أحكام مماثلة فى إجراءات تلك القضايا . فقانون الصحافة الصادر فى ٢٨ يوليو سنة ١٨٨١ والمعدل فى سنة ١٩٤٦ ينص فى المادة ٥٥ على إلزام المتهم بإعلان أدلته فى ميعاد معين من تاريخ تكليفه بالحضور وإلا سقط حقه فى الاثبات ، وينص فى المادة ٥٧ على وجوب الفصل فى الدعوى فى مدى شهر واحد .

ثانياً - يشمل قانون العقوبات فى الكتاب الثانى الباب الاول خاصاً بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة الخارج والباب الثانى خاصاً بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل والباب الثانى مكرراً خاصاً بالمفرقات والباب الثالث خاصاً بالرشوة والباب الرابع باختلاس الاموال الاميرية والغدر ، وتمثل فيها بصفة أساسية أعظم الجرائم أثراً على المصلحة العامة وأشدّها خطراً على الامن العام وقد لوحظ من وقت بعيد أن الكثير من احكامها الموضوعية لم تعد تحقق الغرض المقصود من الضرب بشدة على أيدي العابثين ، ولذلك عاجل المشرع بعض أبوابها علاجاً شاملاً واقتصر فى بعضها الآخر على سد وجوه التخلف أو القصور فى احكامها . على أن هذا العلاج أياً كان مداه فى تغليظ العقاب لن يؤتى آثاره المرجوة فى الزجر ما لم توجد إجراءات مبسطة تكفل الفصل فى القضايا فى أقل وقت ممكن . ورؤى لذلك مراعاة لصالح الجماعة وصالح المتهم نفسه اختصار بعض الاجراءات المقررة عند تحقيق أنواع هذه الجرائم دون مساس بالضمانات الأساسية فيها بذلك للمتهمين محاكمة سريعة عادلة ومن ثم رؤى إضافة مادة جديدة إلى قانون الاجراءات الجنائية برقم

٢٠٨ مكررا تنص على أن النيابة العامة في تحقيق الجرائم المذكورة جميع السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق وغرفة الاتهام ولا تنقيد في ذلك بالقيود المنصوص عليها في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٧ و ١٤٢ و ١٤٣ على ألا يكون حقا في حبس المتهمين مطلقا بل يجوز التظلم منه إلى رئيس المحكمة المختصة بعد ثلاثين يوما ويتجدد الحق في التظلم بعد ثلاثين يوما من تاريخ آخر قرار. كما يكون للمحكمة المختصة أثناء نظر الدعوى أن تفرج عن المتهم.

ولتماما للفائدة المرجوة من ذلك رؤى أيضا تعديل المادة ٢١٤ بالنص على أنه إذا كانت الجناية من الجنايات المشار إليها في الأبواب المتقدم ذكرها رفعت النيابة العامة الدعوى عنها وعما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة. وبسط هذا الحكم أيضا على الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني وفي قانون الأسلحة والذخائر وقد اقتضى ذلك تعديل المادة ١٥٨ على وجه مماثل لتعديل المادة ٢١٤ ليسرى على قاضي التحقيق ما يسرى على النيابة العامة توحيدا لطريقة رفع الدعوى في الجنايات المذكورة أيا كانت الجهة التي تباشر التحقيق فيها. كما عدلت الفقرة الأولى من المادة ١٥٩ ليشمل نطاقها واجب قاضي التحقيق في الفصل في حبس المتهم احتياطيا أو الإفراج عنه في الأمر الذي يصدره بالتصرف في الدعوى وسواء كان ذلك بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو غرفة الاتهام أو محكمة الجنايات.

ثالثا — وتبسيط إجراءات التحقيق ورفع الدعوى في الجرائم المتقدم ذكرها يدعو إلى النظر في تبسيط الإجراءات في المراحل التالية التي تمر بها الدعوى وقد لوحظ في ذلك أن القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥١ بشأن الإجراءات في القضايا الصحفية قد أوجب الحكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف والمنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني وبالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات كما أوجب نظر القضية في ظرف أسبوعين من يوم إحالتها على المحكمة المختصة. ولما لهذه الأحكام من صفة اجرائية بحيث فقد رؤى نقلها إلى موضعها بقانون الإجراءات الجنائية بإضافتها بمادة جديدة برقم ٢٧٦ مكررا على أن تسرى على سائر الجرائم الأخرى المشار إليها فيما تقدم وعلى القضايا الخاصة بالجرائم التي تقع من الإحداث حتى لا يظل أمرهم معلقا أمام القضاء أمدا طويلا.

ورؤى كذلك اختزال مواعيد التكليف بالحضور في أنواع هذه القضايا السابقة إلى الحد المناسب لأهميتها وخطورها.

رابعا — تنص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أن للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب.

ومرد هذا الحكم إلى أنه من الأصول المقررة أن المحاكمات الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق

الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة . على أن وقائع الحال قد دلت على أن إطلاق هذا الحكم على وجهه السابق كان من شأنه إعاقة الفصل فى كثير من القضايا دون موجب كما لو كانت أقوال الشاهد أو الشهود مسلما بها من الخصوم فى الدعوى فتنتفى الجدوى من تحميم حضورهم لترديدها . ولما كان المتهم هو صاحب المصلحة الأولى فى إجراء التحقيق فى مواجهته فى الجلسة فقد روى أن يساح للمحكمة الاكتفاء بتلاوة أقوال الشاهد الغائب كلما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع بما يدل عليه .

خامسا — وبالنظر إلى ما حققه نظام الأوامر الجنائية من رفع أعباء القضايا قليلة الأهمية عن الحاكم التفرغ لمواجهة القضايا التى تستلزم مجهودا فى المحاكمة فقد روى استزادة من هذه النتائج المحمودة الاثر تعديل المادة ٣٢٥ مكررا على وجه يتيح لوكيل النائب العام إصدار الامر الجنائى فى الجنب التى يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل وفى الحدود المبينة فى النص المقترح .

سادسا — ولما كانت الاحكام المقصودة بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥١ الخاص بالإجراءات فى الجرائم الصحفية قد نقلت بهذا المشروع على ما تقدم الى مكانها من قانون الإجراءات فقد نص على إلغاء ذلك القانون .

ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من قانون الإجراءات قد جعلت الاختصاص فى تحقيق جرائم التفالس والجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر لقاضى التحقيق وحده لما تحتاجه من تحقيقات مطولة أو دقيقة إلا أنه قد روى إلغاء هذه الفقرة والاكتفاء فى خصوص الجرائم المذكورة بالأصل العام المقرر بالمادة ٦٤ فقرة أولى وهو يتيح للنيابة فى مواد الجنائيات والجنب أن تطلب ندب قاضٍ لتحقيقها إذا رأت أن ذلك أكثر ملاءمة إلى ظروفها .

وقد أعدت وزارة العدل مشروع القانون المرافق وعرضته على مجلس الدولة فأقر صياغته التشريعية وتشرف الوزارة بعرضه على رئيس الجمهورية حتى إذا وافق عليه تفضل بإصدار قرار به .

وزارة المالية والاقتصاد :**قرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٧^(١)**

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ١٧ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٧ بالترخيص للجنة بورصتي الأوراق المالية بتحديد حد أعلى وحد أدنى لأسعار الأوراق المالية لمدة أسبوعين ،

ونظرا إلى أن المصلحة العامة تقتضي مد هذا الأجل .

قرر :

مادة ١ — يرخص للجنة بورصتي الأوراق المالية بأن تحدد يوما فيوما حدا أعلى وحدا أدنى لأسعار الأوراق المالية المتعامل بها في البورصة وفرض هذه الأسعار على المتعاملين وذلك لمدة أسبوعين اعتبارا من اليوم .

مادة ٢ — على لجنة بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

تحريرا في ٣ شعبان سنة ١٣٧٦ (٥ مارس سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٧^(٢)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ١٧ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٥٧ بالترخيص للجنة بورصتي الأوراق المالية بتحديد حد أعلى وحد أدنى لأسعار الأوراق المالية لمدة أسبوعين .

ونظرا إلى أن المصلحة العامة تقتضي مد هذا الأجل .

قرر :

مادة ١ — يرخص للجنة بورصتي الأوراق المالية بأن تحدد يوما فيوما حدا أعلى وحدا

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٩ مكرر « ب » الصادر في ٦ مارس سنة ١٩٥٧ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٢ مكرر « ب » الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٧ .

أدنى لأسعار الأوراق المالية المتعامل بها في البورصة وفرض هذه الأسعار على المتعاملين وذلك لمدة أسبوعين اعتباراً من اليوم .

مادة ٢ — على لجنتي بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

تحريراً في ١٧ شعبان سنة ١٣٧٦ (١٩ مارس سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٧

بالأحكام الخاصة بتنفيذ اقرار بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ (١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية للقرار بقانون

رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ ،

قرر :

مادة ١ — تمت المهلة التي تمنح لهيئات التأمين الأجنبية الخاضعة للحراسة المنصوص عليها في المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه إلى شهر آخر .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

تحريراً في ١٦ شعبان سنة ١٣٧٦ (١٨ مارس سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٧

بالأحكام الخاصة بتنفيذ القرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ (٢)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٧ بالأحكام الخاصة بتنفيذ القرار

بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — تمت المهلة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢ من القرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه إلى شهر آخر .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٦ شعبان سنة ١٣٧٦ (١٨ مارس سنة ١٩٥٧) .

(١ و ٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٣ مكرر الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ .

قرار رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٧^(١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ١٧ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مارس سنة ١٩٥٧ بالترخيص للجنة بورصتي الأوراق المالية بتحديد حد أعلى وحد أدنى لأسعار الأوراق المالية لمدة أسبوعين، ونظرا إلى أن المصلحة العامة تقتضي مد هذا الاجل ،

قرر :

مادة ١ - يرخص للجنة بورصتي الأوراق المالية بأن تحدد يوما فيوما حداً أعلى وحداً أدنى لأسعار الأوراق المالية المتعامل بها في البورصة وفرض هذه الاسعار على المتعاملين وذلك لمدة أسبوعين اعتبارا من اليوم .

مادة ٢ - على لجنة بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .
تحريرا في ٢ رمضان سنة ١٣٧٦ (٢ أبريل سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٧

بتحويل الحارس العام على الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين
سلطة بيع وتصفية البنوك الخاضعة للحراسة (٢)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين ، وبالتدابير الخاصة بأموالهم ،

وعلى الأمر رقم ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا الاستراليين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ،

وعلى القرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك ،
وعلى القرار الوزاري رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٧ بالاحكام الخاضعة بتنفيذ القرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٧ بتحويل الحارس العام مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية البنوك الخاضعة للحراسة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٧ مكرر د ب ، الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٥٧ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٠ مكرر الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٥٧ .

قرار:

مادة ١ - يخول الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية البنوك الخاضعة لأحكام الأمرين رقمي ٥٥٥ ب لسنة ١٩٥٦ وذلك على أن يكون تقييم أصول والتزامات تلك البنوك بمعرفة لجنة يكون لها اختصاص حكم مفوض تشكل على الوجه الآتي :

رئيس محكمة استئناف القاهرة أو أحد وكلائها رئيساً
 اثنان من مستشارى محكمة استئناف القاهرة
 مندوب عن الحارس العام
 مندوب عن الجهة المشترية أعضاء
 وتختار الجمعية العمومية لمحكمة استئناف القاهرة رئيس اللجنة والمستشارين كما تختار رئيساً ومستشارين احتياطيين .

واللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة وغيرهم فى مباشرة أعمالها وتكون قراراتها فى تقدير القيمة نهائية وغير قابلة لأى طعن .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

تحريراً فى ١٣ رمضان سنة ١٣٧٦ (١٣ أبريل سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٧^(١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ١٧ من اللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية المصدق عليها بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٥٧ بالترخيص للجنة بورصتى الاوراق المالية بتحديد حد أعلى وحد أدنى لاسعار الاوراق المالية لمدة أسبوعين ، ونظراً إلى أن المصلحة العامة تقتضى مد هذا الاجل ،

قرار:

مادة ١ - يرخص للجنة بورصتى الاوراق المالية بأن تحدد يوماً فيوماً حداً أعلى وحداً أدنى لاسعار الاوراق المالية المتعامل بها فى البورصة وفرض هذه الاسعار على المتعاملين وذلك لمدة شهر اعتباراً من اليوم .

مادة ٢ - على لجنة بورصتى الاوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

تحريراً فى ١٦ رمضان سنة ١٣٧٦ (١٦ أبريل سنة ١٩٥٧) .

(١) نشر بالجرائد المصرية العدد ٣١ مكرر الصادر فى ٦ أبريل سنة ١٩٥٧ .

وزارة التموين :**قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٧**

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧
بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والقرارات المعدلة له ؛
وعلى القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تداول دقيق القمح الفاخر نمرة ١ استخراج ٧٢ /
المستورد ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ١١ مكرراً (فقرة أولى) و ١٦ (فقرة أولى) و ١٦ مكرراً من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه النصوص الآتية :

ومادة ١١ مكرراً فقرة أولى — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المطاحن المخصصة للتموين ومستودعات بيع الدقيق بالجملة والمسؤولين عن إدارتها أن يتصرفوا بأى وجه كان فى الدقيق والزوائد الناتجة من الحبوب المسلبة إليهم . ويجوز أن يصدر الترخيص من مراقبة التموين المحلية بالنسبة إلى المطاحن ومستودعات بيع الدقيق بالجملة الواقعة فى دائرة اختصاصها .

ومادة ١٦ فقرة أولى — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب مصانع المكرونة والفطائر والكنافة ومحال بيع الدقيق المرخص لهم فى بيع الدقيق الفاخر وكذلك المسئولين عن إدارتها أن يستخدموا فى صناعتهم أو يعرضوا للبيع أرىحوزوا بأية صفة كانت ، دقيقاً غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ استخراج ٧٢ / المحددة مواصفاته بالمادة الخامسة بالنسبة إلى الدقيق المنتج محلياً والمادة لأولى من القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بالنسبة إلى الدقيق المستورد . كما يحظر على المخازن التى تقوم بصناعة الخبز الأفرنكى العادى والخبز الأفرنكى المكرونة وكذلك المسئولين عن إدارتها أن يستخدموا فى صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢ / المحددة مواصفاته بالمادة الرابعة إلا بترخيص من وزارة التموين .

مادة ١٦ مكرراً — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين صناعة المكرونة والبسكويت والفطائر والكنافة والحلوى التي يدخل العجين في صنعها من دقيق غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ استخراج ٧٢/ المشار إليه في المادة السابقة .

ويحظر أيضاً بغير ترخيص من وزارة التموين صناعة الخبز الآفرنكي العادي والخبز الآفرنكي المكرونة والكعك الشامي والصافط والقرايدش والبقسماط من دقيق غير دقيق القمح الصافي استخراج ٧٢/ المشار إليه في المادة السابقة .

كما يحظر عليهم صناعة هذه الأصناف في المخازن غير المرخص لها في استخدام الدقيق المشار إليه في صنعها .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نحرياً في ٥ شعبان سنة ١٣٧٦ (٧ مارس سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ في شأن الاحتفاظ بالدفاتر

والسجلات ومستندات النقل الخاصة بمواد التموين (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ في شأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ومستندات النقل الخاصة بمواد التموين ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى ما اقرته مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف إلى القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه مادة جديدة برقم ٢ مكرراً ويكون نصها كالاتي :

مادة ٢ مكرراً — على الهيئات والأشخاص المذكورين في المادتين السابقتين أن يحتفظوا بالدفاتر والسجلات المشار إليها في المادة (١) مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد بها .

كما يجب عليهم أن يحتفظوا بالمستندات المنصوص عليها في المادة (٢) مدة سنتين من تاريخ آخر مراجعة لها .

مادة ٢ — تعدل الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار سالف الذكر على الوجه الآتي :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٠ مكرر الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٥٧ .

يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٢ و ٢ مكررا بغرامة من مائة جنيه إلى مائتين وخمسين جنيهاً،
مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريراً في ٥ شعبان سنة ١٣٧٦ (٧ مارس سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم الرقابة على صناعة وإنتاج وغزل ونسج الصوف
والحرير الصناعاتي والألياف القصيرة والفبران (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .
وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالغزل والمنسوجات .
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — على أصحاب مصانع وشركات الغزل والنسيج التي تستخدم الصوف المستوردة أو المحلى أو العوادم الناتجة منها في صناعتها أو المسؤولين عن إدارة هذه المصانع والشركات أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة خلال عشرة أيام من تاريخ نشر هذا القرار بالنسبة إلى المصانع والشركات الحالية أو من تاريخ إنشاء المصنع أو الشركة بالنسبة إلى ما ينشأ منها مستقبلاً بياناً يشتمل على الآتى :

(أ) اسم ولقب صاحب المصنع أو مدير الشركة وعنوانه واسم ولقب وعنوان من ينوب عنها في حالة غيابهما .

(ب) الاسم التجاري للمصنع أو الشركة وعنوانهما .

(ج) عدد ماكينات الغزل النهائي ومرادنها وعدد ماكينات الزوى ومرادنها .

(د) عدد ماكينات النسيج والتريكو وغيرها بالنسبة إلى المصانع التابعة لمصانع وشركات الغزل وعدد الأنوال الميكانيكية بالنسبة إلى مصانع وشركات نسج الأقمشة .

(هـ) مقدار الغزل الذى ينتجه يومياً ونوعه ونمرته .

(و) عدد ساعات العمل فى المصنع أو الشركة وأيام العطلة الأسبوعية .

(ز) كميات الأقمشة التى ينتجها المصنع يومياً وأنواعها .

مادة ٢ — تسرى أحكام المادة السابقة أيضاً على مصانع وشركات غزل الحرير الصناعى التى تنتج خيوط الحرير الصناعى أو الألياف القصيرة أو الفبران وعلى مصانع النسيج التابعة لها .

(١) نشر بالوثائق المصرية العدد ٢١ مكرر الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٥٧ .

مادة ٣ — على المذكورين في المادتين السابقتين أن يخطرأ مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة عن كل تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات سالفة الذكر خلال أسبوع من تاريخ التغيير أو التعديل وذلك بكتاب موصى عليه .

مادة ٤ — على من ذكروا في المادتين الأولى والثانية أن يمسكوا سجلات مطابقة للنماذج المرافقة لهذا القرار يثبتون فيها أولا بأول البيانات الموضحة بهذه النماذج .

وعليهم أن يتقدموا بهذه السجلات إلى الادارة سالفة الذكر لحتم صفحائها وتوقيعها قبل إثبات البيانات فيها ولا يجوز الكشط أو المحو فيها ويجوز عند الضرورة التعديل بالمداد الأحمر مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن واعتماده من الادارة المذكورة .

وعليهم أيضا أن يخطرأ الادارة المشار إليها في اليوم العشرين من كل شهر بكتاب موصى عليه ببيان إجمالى من واقع السجلات سالفة الذكر عن كميات المواد الخام المستخدمة وأنواعها والنتائج منها وحركة تداول هذه المواد على النماذج المرافقة وذلك عن الشهر السابق .

ويجب أن يكون هذا البيان معتمدا من صاحب المصنع أو المدير المسئول للشركة أو من ينوب عنهما .

ويقوم مقام هذه السجلات ما قد يكون لديهم من دفاتر تجارية منتظمة وقانونية أو سجلات أخرى إذا كانت تلك الدفاتر أو السجلات تتضمن البيانات المطلوبة بشرط اعتمادها مقدما من الإدارة سالفة الذكر والتأشير عليها بما يفيد ذلك .

مادة ٥ — يقفل حساب السجلات المشار إليها في المادة الرابعة فى نهاية كل شهر وعلى المصنع أو الشركة أن يجرّد :

(أ) المواد الخام الموجودة بالمصنع (الصوف ، لب الخشب ، الفبران) .

(ب) الغزل الناتج من هذه المواد سواء كان على شكل رزم أو كون أو مواسير أو كحك .

مادة ٦ — يعاقب على مخالفة أحكام المواد ١ و ٢ و ٤ فقرة ثالثة بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه وفى حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٧ — لا تسرى أحكام القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه على الخاضعين لأحكام هذا القرار .

مادة ٨ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٩ شعبان سنة ١٣٧٦ (١١ مارس سنة ١٩٥٧) .

المحاماة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تصدرها نقابة المحامين

برنية
سنة ١٩٥٧

السنة السابعة والثلاثون

العدد
الاشهر

« وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا
بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي
حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَتَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ
وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ »

(قرآن كريم)

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

مَطْبَعَةُ حِجَّازِي

بيــــــــان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات والأوامر العسكرية الآتية .

عدد	
٣٥	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
١٣	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
٤	أحكام صادرة من قضاء الأحوال الشخصية
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجارى)
٣	أحكام صادرة من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٣	حكيم صادرين من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدنى)
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدنى)
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح)

تكليف الواقعة وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثى للجرائم للدكتور رؤوف عبيد
أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .

الفسخ الارادى لعقد العمل الفردى للأستاذ فتحى عبد الصبور القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية
مبعاد الاستئناف أمام محاكم الأحوال الشخصية التى خلفت المحاكم الشرعية للأستاذ محمد صدق
العصار القاضى بمحكمة الاسكندرية .

كراهية المشرع المصرى للربا الدكتور أحمد رفعت خفاجى وكيل النيابة بمكتب النائب العام .
عدم بلوغ السن كسبب لبطالة الزوج فى القانون المقارن للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب
وكيل نيابة الاستئناف

ركن القصد الجنائى لدى الشريك فى الجريمة للدكتور أبو اليزيد على الميث المحامى

قرار بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة خامسة إلى المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد . ص ٤٧٥
قرار بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم نقل البضائع فى الطرق العامة . ص ٤٧٦
قرار بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تقرير بعض الإعفاءات بمناسبة تمصير البنوك
وهيئات التأمين والوكالات التجارية . ص ٤٧٩

أوامر عسكرية :

أمر رقم ٢٤ بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية . ص ٤٨٢

وزارة المالية والاقتصاد :

قرار رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٥٧ بالأحكام الخاصة بتنفيذ القرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ص ٤٨٣

قرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٧ . ص ٤٨٣

وزارة العدل :

قرار من وزير العدل . ص ٤٨٤

وزارة التجارة :

قرار رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠

لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية . ص ٤٨٥

قرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن الرسم المنصوص عليه في المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠

لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ص ٤٨٧

وزارة التموين :

قرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ بتد العمل بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتكليف بعض

المطاحن بالقاهرة والإسكندرية بإنتاج دقيق القمح الفاخر لإستخراج ٧٢ ٪ حين صدور

تعليمات أخرى . ص ٤٨٨

قرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين

بعض المواد . ص ٤٨٨

قرار رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن استخراج

الدقيق وصناعة الخبز . ص ٤٩٠

لجنة التجهيز

محمد طه الغنمى - محمد الحناوى - نوريه سيدهم - عبد العزيز الشربجي

حسين أبو زيد - نصيف زكى - احمد مختار طيب - احمد شوقي

يونيه
سنة ١٩٥٧

المحكمة

العقد العاشر
الجلسة السابعة والثلاثون

قضاء محكمة النقض الجنائية

(رياسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيى المستشارين) .

٥٠٢

٤ يونيه سنة ١٩٥٦

أ - إثبات - شهادة - سلطة محكمة الموضوع في
سماع أقوال أى شخص لم يسبق اعلانه والأخذ بأقواله .
ب - تقادم - انقطاعه - قرار غرفة الاتهام بأحالة
متهم الى محكمة الجنايات - هو إجراء قاطع لمدة
سقوط الدعوى الجنائية .

المبادئ القانونية

١ - من حق المحكمة أن تستدعى
وتسمع أقوال أى شخص لم يكن قد سبق
إعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها ولا جناح
عليها إن هي أخذت بأقواله واستندت إليها
في قضائها .

٢ - المدة المقررة لانقضاء الدعوى
الجنائية تنقطع بإجراءات الاتهام والتحقيق
والمحاكمة متى اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر

بها بوجه رسمى وتسرى مدة التقادم ابتداء من
يوم الانقطاع، ومن ثم فإن قرار غرفة الاتهام
بأحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمناقشته عن
التهمة المسددة إليه يعتبر إجراء قاطعا للمدة
المذكورة .

القضية رقم ٦٥٨ سنة ٢٦ ق . .

٥٠٣

٤ يونيه سنة ١٩٥٦

حكم - بياناته - ذكر المحكمة فيه أنها اطلمت على
المواد التى طالت النيابة العامة تطبيقها - القول بخلو
الحكم من ذكر المواد التى أخذت بها المحكمة -
غير صحيح .

المبدأ القانونى

متى أثبتت المحكمة في حكمها أنها اطلمت
على المواد التى طالت النيابة العامة تطبيقها ثم
قضت بعد ذلك في الدعوى فلا يصح أن يطعن

يجعل تصرف الشريك في المال الشائع مرتباً
بنتائجها .

(القضية رقم ٦٦١ سنة ٢٦ ق رئاسة عضوية السادة
الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وعبد
واحد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٥٠٥

٤ يونيو سنة ١٩٥٦

حكم . تسببه . نصب . ذكر . الحكم ما يكفي لبيان
الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية لجريمة النصب .
تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم . لا عيب .

المبدأ القانوني

متى أورد الحكم ما يكفي لبيان الواقعة
بما يتضمن جميع العناصر القانونية لجريمة النصب
التي عاقب المتهم من أجلها فإن عدم تحدث الحكم
صراحة عن قصد المتهم لا يعيبه ما دامت الواقعة
الجنائية التي أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها أن المتهم
لم يكن جاداً وقت التعاقد وأنه إنما كان يعمل
على سلب الجني عليه ثروته .

(القضية رقم ٦٦٤ سنة ٢٦ ق رئاسة عضوية السادة
الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل ومحمود محمد مجاهد وفهيم عيسى الجندى المستشارين) .

٥٠٦

٤ يونيو سنة ١٩٥٦

١ - مواد مخدرة . تدليس . إفساد المتهم بالشبهة في
يده وابعاد رائحة الحشيش منها . تحليل العينة المضبوطة
وثبوت أن بها حشيشاً . اعتبار الجريمة في حالة تدليس .

ب - دفاع . متى تلزم المحكمة بإجابة طلب المتهم
أو الرد عليه ؟

٣ - مواد مخدرة . ضبط المتهم وهو يدخل الحشيش .

في حكمها بقوله إن الحكم خلا من ذكر المواد
التي أخذ بها .

(القضية رقم ٦٥٩ سنة ٢٦ ق رئاسة عضوية السادة
الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وعبد
حسن وفهيم عيسى الجندى وأحمد زكي كامل المستشارين) .

٥٠٤

٤ يونيو سنة ١٩٥٦

أ - شركة . حق الشريك فيها أثناء قيامها
أو حال تصفيتها .

ب - شركة . تصفيتها . اعتبار موجوداتها في
فضول فترة التصفية مملوكة للشركة لاملكا شائماً بين
الشركاء . عدم أحقية الشريك في التصرف في
شيء منها .

المبادئ القانونية

١ - تعتبر الشركة مالكة للأصول
والأموال والمقولات وليس لأي من الشركاء
أثناء قيامها أو حال تصفيتها إلا الحق في الاستيلاء
على الربح .

٢ - من المقرر مراعاة لمصلحة الشركاء
ولهائي الشركة ومدينها أن انتهاء عقد الشركة
لا يمنع من اعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها
المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهي التصفية ،
ومذا تكون كل موجوداتها في غضون هذه
الفترة مملوكة للشركة لاملكا شائماً بين الشركاء
فلا يصح لأحدهم أن يتصرف في شيء منها عما
لا سبيل معه إلى القول بوجود نوع من القسمة

عدم ضبط عنصر من عناصر الحشيش معه . كفاية ذلك
لاعتباره محرزا لمادة الحشيش .

المبادئ القانونية

١ - يكفي لاعتبار الجريمة متلبسا بها أن
تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن
وقوع الجريمة ، وعلى ذلك فإن إمساك المتهم
بالشيشة في يده وانبعاث رائحة الحشيش منها
يعتبر مظهرا من تلك المظاهر ، فإذا ثبت من
لخص هذه العينة أن بها حشيشا فإن جريمة إحراز
الحذر يكون متلبسا بها .

٢ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طالب
المتهم أو الرد عليه إلا إذا كان طالبا جازما ،
أما الطلبات التي تبدى من باب الاحتياط
فالمحكمة إن شاءت أن تجميعها ، وإن رفضت أن
تطرحها من غير أن تكون ملزمة بالرد عليها .

٣ - متى أثبتت المحكمة في حق المتهم
أنه ضبط وهو يدخن الحشيش ، فإن هذا يكفي
لاعتبار المتهم محرزا لمادة الحشيش من غير أن
يُضبط معه فعلا عنصر من عناصر الحشيش .

(الفتوى رقم ٦٦٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين .)

٥٠٧

٤ يونيو سنة ١٩٥٦

١ - تزوير . إنبات . حكم . تسييه . استناده
إلى قضاء المحكمة المدنية بالرد والبطالان دليلا على
أن السند مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال - قصور -

ب - تزوير إنبات . مجرد التمسك بالورقة المزورة .
غير كاف في ثبوت العلم بالتزوير .

ج - قوة الأمر المقضي . لا حجية للأحكام الصادرة
من المحاكم المدنية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها
إلى فاعلها أمام المحاكم الجنائية . المادة ٤٥٧ . ج .

المبادئ القانونية

١ - متى اتخذ الحكم من قضاء المحكمة
المدنية برد وبطالان السند المدعى بتزويره دليلا
على أنه مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال
في حق المتهم . فإن هذا الذي أورده الحكم
قاصر عن الدليل على توفر ركن العلم بالتزوير
لدى المتهم

٢ - مجرد التمسك بالورقة المزورة
لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن
جوهرى من أركان جريمة الاستعمال المنصوص
عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم
تلك الجريمة إلا بثبوته .

٣ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية
لا تحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم
الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى
فاعلها كما تنفى بذلك المادة ٤٥٧ من قانون
الإجراءات .

(الفتوى رقم ٦٧١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد عفيفى المستشارين .)

٥٠٨

٤ يونيه سنة ١٩٥٦

نقص . ضمن . أسباب موضوعية . المجادلة في تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا أمام محكمة النقض . لا يقبل .

المبدأ القانوني

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبيه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى — فتمت استظهرت المحكمة بأدلة سائغة أن المتهم أخطأ بأن سار بسيارته رغم عدم إسامه باتيادية فوقع منه الحادث الذي نشأ عنه إصابة الجنى عليه بالأصابات التي أوردتها التقرير الطبي الشرعى — فلا يقبل منه أن يجادل في ذلك أمام محكمة النقض .

القضية رقم ٢٧٢ سنة ٢٦ ق وثاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمد محمد حسين وفيهم يسى الجندى وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

٥٠٩

٤ يونيه سنة ١٩٥٦

قتل خطأ . حكم . تسببه . الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ استنادا إلى قيادة المتهم السيارة بسرعة زائدة . استناد الحكم بعد ذلك إلى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى إلى مرتبة الأخطار المعاقب عليها قانونا . لا عيب .

المبدأ القانوني

مضى كان الحكم قد أسس توافر الخطأ الذى ترتب عليه حصول حادث القتل الخطأ في حق المتهم على أنه قاد السيارة بسرعة زائدة

مما ينطبق عليه نص المادة ٢٨ من لائحة السيارات التى وقع الحادث في ظلها ، فهذا يكفى وحده أساسا تقوم عليه الادانة ولا يعيب الحكم أن يكون استند بعد ذلك إلى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى إلى مرتبة الأخطار المعاقب عليها قانونا .

(القضية رقم ٢٧٧ سنة ٢٦ ق وثاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمد محمد عاهد وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيفى المستشارين) .

٥١٠

٤ يونيه سنة ١٩٥٦

ضرب . القصد الاحتمالى . مدى مسئولية المتهم . من النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التى أحدثها

المبدأ القانوني

المتهم في جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غسيير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية .

(القضية رقم ٢٧٨ سنة ٢٦ ق وثاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمد محمد عاهد وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيفى المستشارين) .

٥١١

٤ يونيه سنة ١٩٥٦

أ — حكم . تسببه . عاهة مستديمة . عدم بيان الحكم مدى العاهة . لا يؤثر في سلامته .

ب — نقص . طعن . المصلحة في الطعن . إدانة المتهم بالعقوبة المقررة للضرب البسيط عن جريمة

الضرب المحدث للعامة المستديرة المنسوبة إليه . الطعن على الحكم بخلوه من بيان مدى العامة لاجدوى منه .

المبادئ القانونية

١ - إن بيان مدى العامة أو عدم بيانه في الحكم لا يؤثر في سلامته .

٢ - لامصلحة للمتهم في الطعن على الحكم إذا دانه في جريمة الضرب المحدث لعامة مستديرة لخلوه من بيان مداها متى كانت العقوبة المقررة لها عليه تدخل في نطاق عقوبة جنحة الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه عامة مستديرة .

القضية رقم ٦٧٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعصوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين (المستشارين) .

٥١٢

٤ يونيو سنة ١٩٥٦

أ - حكم ، بياناته ، إغفال بيان محل إقامة المتهم في الحكم ، ذكر اسمه ولقبه وسنه وصناعته في الحكم . لا بطلان .

ب - إجراءات ، تشكيل محكمة الجنايات ، مدور قرار من وزير العدل بنسب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسيوط بناء على طلب رئيس المحكمة المذكورة ، صحة هذا القرار .

المبادئ القانونية

١ - الغرض من ذكر البيانات الخاصة بالمتهم في الحكم هو التحقق من أنه هو الشخص المطلوب محاكمته فإذا ما تحقق هذا الغرض ببعض البيانات كذكر اسمه ولقبه

وسنه وصناعته فلا يكون النقص في بيان آخر كحل إقامة المتهم أو إغفال هذا البيان جلة سبباً لبطلان الحكم .

٢ - متى بان من الاطلاع على القرار الصادر من وزير العدل أنه صدر بنسب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسيوط ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف أسيوط ، فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقاً للقانون وبمقتضى الحق الخول لوزير العدل بمقتضى المادة ٢٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٦٨٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعصوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد ركن كامل (المستشارين) .

٥١٣

٥ يونيو سنة ١٩٥٦

أ - نص ، صن ، المصاحبة في الطعن ، تطبيق المادة ٢٢ عقوبات وإدانة المتهم في جريمة السرقة وبيع الزيت غير المستهلكين بقوينة واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية ، الطعن على الحكم بالخصاً في الاستاد فيما يتعلق بواقعة السرقة ، لاجدوى منه .

المبادئ القانونية

لامصلحة للمتهم في التمسك بما عسى أن يكون الحكم قد وقع فيه من خطأ في الاستناد وسوء فهم لأقوال الشهود فيما يتعلق بواقعة السرقة التي دين بها مع تهمة بيع الزيت لغير المستهلكين مادام الحكم قد عاقبه على

حق الجزاء في المطالبة بالضريبة المستحقة قسماً.
ولا تبدأ مدة سقوطها إلا من التاريخ الذي
تنتهي فيه حالة الاستمرار

(القضية رقم ٣٩٧ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وفهم بسى الخدي والسيد أحمد عفيفي
المستشارين)

٥١٥

٥ يولية سنة ١٩٥٦

١ - اختلاس - الاختلاس المذكور في المادة ١٢٢ ع.
معناه - متى تدبير الجريمة تامة ؟

ب - اختلاس - سرعان حكم السادة ١٠٢ ع على
كل موظف أو مستخدم عمومي اختلاس مالا تحت يده
سلم اليه بسبب وثيقته .

ج - اختلاس - الاختلاس المذكور في المادة ١٢٢ ع .
ماهي تسليم الشيء الموظف المعهود اليه به

د - عقوبة - غرامة - الغرامة المنصوص عليها في
المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٩ سنة ٥٣ . هي غرامة
نسبية .

هـ - غرامة - الغرامة النسبية . وجوب الحكم بها
على المتهمين متضامنين - عدم التنفيذ عليهم جميعاً كثر
من مقدارها المحدد في الحكم - المادة ٤٤ ع

المبادئ القانونية

١ - الاختلاس المذكور في المادة ١١٢
من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩
سنة ١٩٥٣ يعني تصرف الخائن في الشيء المملوك
لغيره منتوياً إضافته إلى ملكه . ويقع الاختلاس
تأماً متى وضحت نية الختلاس في أنه يتصرف
في الشيء الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان
صاحبه منه .

الجريمتين بمقوبة واحدة داخله في حدود
العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب معاقبتها بها.

(القضية رقم ٢٨٢ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد عفيفي
المستشارين)

٥١٤

٥ يولية سنة ١٩٥٦

— دعام - مراتب - منهم بجرعة عدم تقديم إقرار
عن أرباحه التجارية - دفعه الدعوى - بأن المحل كان
معلقاً في إحدى السنوات المتخالف فيها عن تقديم الإقرار -
دفاع جوهرى - لحكم بالادانة دون الرد على هذا
الدفاع قصور .

ب - مراتب - جريمة عدم تقديم إقرار الأرباح -
هي جريمة مستمرة - متى تمت مدة سقوطها ؟

المبادئ القانونية

١ - متى كان المتهم بجريمة عدم تقديمه
إقراراً عن أرباحه التجارية عن السنوات ١٩٤٧
و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قد دفع بأن محله كان
معلقاً سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ولا يقبل عقلاً أن
يحاكم عن نشاط لم يزاوله أثناء غلق المحل . فإن
هذا الدفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يحط
عنه عبء السئولية ويرفع عنه ثقل الجريمة فإذا
قضى الحكم بإدانته دون أن يعرض لهذا
الدفاع ويرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور .

٢ - عدم تقديم إقرار الأرباح جريمة
مستمرة تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي
تنشأ بإرادة المتهم أو تتدخل في تجددتها وما بقي

٢ - أطلق الشارع حكم نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ ليشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسلما إليه بسبب وظيفته .

٣ - إن تحريم الاختلاس والعقاب عليه في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ لا يستلزم سوى وجود الشيء في حفظ الموظف الذي عهد إليه به ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه نسلياً مادياً ، أو أن يوجد بين يديه بتمتضي وظيفته .

٤ - العرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ هي من الغرامات النسبية التي اشترت اليها المادة ٤٤ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه

٥ - إعمال نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات يوجب الحكم على الشهود معاً بالعرامة النسبية متضامين ولا يستطيع التمييز عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يترممهم الحكم بهذا المقدار متضامين أو يخص كلا منهم بنصيب منه

(القضية رقم ٦٧٠ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ولهم يسي الخندي وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين)

٥١٦

١١ يونيو سنة ١٩٥٦

دعوى عمومية - تحقيق - إجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجنيح - غير لازم لرفع الدعوى العمومية في هذه النوازل .

المبدأ القانوني

لا يستوجب القانون إجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجنيح ، بل يجوز رفع الدعوى العمومية بغير تحقيق سابق .

(القضية رقم ٦٩٥ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومسطفي كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين)

٥١٧

١١ يونيو سنة ١٩٥٦

حكم - تضييق - ارتباط - قذف - بلاغ كاذب - وقوع فعل من التهم كسوء جرمي - البلاغ الكاذب والقذف المرفوعة بهما الدعوى - إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف - وكفاية حكمها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي توجب المنع عنها - لا يجب .

المبدأ القانوني

متى كان الفعل الذي وقع من المتهم كونه جرمي يعني البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ، وكانت العقوبة المفردة لسلكتا الجريمتين واحدة . فإن إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف لا يجب حكمها ما دامت أسبابه وافية لا قصور

فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب
المتهم عليها .

(القضية رقم ٦٩٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة حسن داود ومحمود محمد مجاهد ومحمد
محمد حسنين ومحمد يسى الجندى وأحمد زكي كامل -
المستشارين) .

٥١٨

١١ يونيو سنة ١٩٥٦

١ - حكم . تسيبه . ماهية التناقض الذي يعيب
الحكم .

ب - نقص . طعن . الصفة في الطعن . عدم ادعاء
الحجى عليه بمحقوق منفية قبل المتهم وسدور الحكم
برأئته . إنعدام صفة الحجى عليه في الطعن في هذا
الحكم . م . ٤٢٠ أ . ج .

المبادئ القانونية

١ - التناقض الذي يعيب الحكم هو
ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته
البعض الآخر ، ولا يعرف أى الأمرين
قصده المحكمة .

٣ - متى كان الحجى عليه لم يدع بمحقوق
مدنية قبل المتهم فلا تكون له صفة في الطعن
في الحكم الصادر ببراءة المتهم وفقا لحكم المادة
٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية

(القضية رقم ٦٩٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٩

١١ يونيو سنة ١٩٥٦

أ - صرب . القدر المتيقن . متى يسوغ للمحكمة
لأخذ به . مثال .

ب - دعوى مدنية . اختصاص . رفعها بطريق
التبعية للدعوى العمومية أمام المحكمة الجنائية . شرطه .

المبادئ القانونية

١ - متى استبعدت المحكمة إصابتى العامة
لعدم حصولها من المتهمين ، فلا يصح لها أن
تسند إليها إحداث إصابات أخرى بالمجنى عليهما
وأخذها بالقدر المتيقن في حقهما ، ذلك لأن
القدر المتيقن الذى يصح العقاب عليه في مثل
هذه الحالة هو الذى يكون إعلان التهمة قد
شمله ، وتكون المحاكمة تدارت عليه .

٢ - الأصل في الدعوى المدنية أن ترفع
أمام المحكمة المدنية وإنما أباح القانون بصفة
استثنائية رفعها لدى المحكمة الجنائية بطريق
التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها
ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها
الدعوى العمومية - جنائية كانت أو جنحة أو
مخالفة ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن جريمة
انقضت حلة الاستثناء وانتهى الاختصاص .

(القضية رقم ٧٠٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢٠

١١ يونيو سنة ١٩٥٦

ارتباط . طبق المادة ٣٢ ع . مناطه .

المبدأ القانوني

الارتباط الذى يترتب عليه تطبيق المادة
٣٢ من قانون العقوبات إنما يكون في حالة
اتصال المحكمة بالدعوى الثانية ، وأن تكون
مطروحة أمامها مع الدعوى الحالية .

(القضية رقم ٧٠٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد
مجاهد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفى المستشارين)

٥٢١

١٢ يونيه سنة ١٩٥٦

١ - إثبات . ربا فاحش . تخفى ضابط البوليس في محل الجنى عليه بناء على طلبه ليسمع اعتراف المتهم بمناسر هذه الجريمة . لا منافاة فيه للأخلاق .
ب - إثبات . اعتراف . اعتراف المتهم طوعية واختيارا . لا محل للطعن على الدليل المستمد منه .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت أن الضابط وزميله لهما انتقلا إلى محل الجنى عليه واستخفيا فيه بناء على طلب صاحبه ليسمع اعتراف المتهم بأجل الدين وحقيقة الفائدة التي يحصل عليها في المقرضين الربويين فإنه لا يصح أن يعاب التسمع هنا بالنسبة لرجل البوليس بمذافة الأخلاق لأن من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم للتوصل إلى معاقبة مرتكبيها .

٢ - لا يعتبر تفریط المتهم في مكنون سره والافضاء بذات نفسه وجهها للطعن على الدليل المستمد من اعترافه طوعية واختيارا .

(القضية رقم ٦٦٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى قاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل وفهم يسى الجندى المستشارين) .

٥٢٢

١٢ يونيه سنة ١٩٥٦

قد . قوة قاهرة قيام المتهم بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج . التزامه باستيراد البضائع التي حوت عنها تلك العملة . عدم اعتبار ارتفاع الأسعار قوة قاهرة تنفي من هذا الواجب .

المبدأ القانوني

متى أورد الحكم أن المتهم قام بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج وكان ينبغي عليه استيراد البضائع التي حوت عنها تلك العملة ، وأن ارتفاع الأسعار لا يعتبر قوة قاهرة تنفي المتهم من الواجب الذي فرضه القانون عليه ، فإن ما قاله الحكم بذلك يكون سديدا .

(القضية رقم ٦٩١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسى الجندى والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٥٢٣

٢٦ يونيه سنة ١٩٥٦

تعويض . الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . وجوب رفض طلب التعويض .

المبدأ القانوني

الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائما رفض طلب التعويض .

(القضية رقم ١١٢٤ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وفهم يسى الجندى والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٥٢٤

٢٦ يونيه سنة ١٩٥٦

سبب . ركن الملاية . إرسال صور فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تظهر المتهم وزوجة المجنى عليه في أوضاع تنبئ بوجود علاقة غير شريفة بينهما . إرسالها بطريقة سرية داخل مظاريق مفتقة أو تسليمها بدا بيد . اعتبار الواقعة مخالفة ب غير علني . المادة ٣٩٤/١ ع .

المبدأ القانوني

متى ثبت للمحكمة أن المتهم أرسل صوراً فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تظهر المتهم وزوجة المجنى عليه في أوضاع تنبئ بوجود علاقة غير شريفة بينهما وذلك بطريقة سرية داخل مظارييف مغلقة أو سلخها يبدأ بيد دون إيصالها للجمهور ودون أن يكون لديه قصد الإذاعة ودون أن تتحقق العلانية في شأنها بأي طريقة من الطرق فإن الواقعة الثابتة في حق المتهم لا تخرج عن كونها مخالفة سب غير علني مما يعاقب عليه بالمادة ٣٩٤ فقرة أولى من قانون العقوبات .

(القضية رقم ٣٢٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسى الجندي والسيد أحمد عفيفي المستشارين)

٥٢٥

٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦

حكم . تبينه . مواد مخدرة . إثبات المحكمة أن الإحراز كان بقصد الاتجار . استدلالها على ذلك بأقوال الشهود وسوابق المتهم دون تبين ماهية السوابق وكيفية الاستدلال منها على ذلك . قصور .

المبدأ القانوني

متى تعرضت المحكمة في حكمها للقصد من الإحراز وقالت إنه بقصد الاتجار استناداً إلى أقوال شهود الحادث وسوابق المتهم وحجم قطعة الافيون المضبوطة دون أن تبين ماهية

السوابق التي أشارت إليها ، وكيف استدلت منها على قصد المتهم خصوصاً مع ما سبق أن أثبتته من أن تلك القطعة تزن ١٩٩ جراماً ، فإن هذا الاستدلال على الصورة المبهمة التي ورد بها الحكم يعتبر قصوراً معيباً في التسبيب .

(القضية رقم ٦٨٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمد عبد حنين وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين)

٥٢٦

٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦

عمل . جميات . سريان قانون عقد العمل الفردي على الجمعية الخيرية الإسلامية .

المبدأ القانوني

مؤدى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي وماورد بالمذكرة الإيضاحية أنه فوق سريان هذا القانون على أصحاب المهن التجارية فهو يسرى على أصحاب المهن غير التجارية بمعناها المعروفة به في تشريع الضرائب ، وعلى ذلك فإنه وإن كانت إرادات الجمعية الخيرية الإسلامية غير خاضعة لأية ضريبة وفقاً للقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ إلا أنه لا يمكن القول باعفاء مثل هذه الجمعية من أعباء قانون عقد العمل الفردي لما أنها ليست من المؤسسات ذات الدخل الضئيل وهي تجمع عدداً كبيراً من العمال

لا يتصور أن المشرع قد قصد إلى حرمانهم من مزايا هذا القانون .

(القضية رقم ٦٩٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٥٢٧

٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦

دفع . شهادة . حكم . تسمية . إسناده إلى أحد شهود الفنى أفوالا خلاف الثابت بأوراق . عدم اتخاذ هذه الأقوال دليلا من الأدلة التى استند إليها الحكم . عدم اشتغالها على واقعة جوهرية اعتبرتها المحكمة صحيحة قائمة . لا عيب .

المبدأ القانونى

لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون قد عرض لدفاع المتهم ونسب خطأ إلى أحد شهود فنيه أنه لم يذكر لشاهدين آخرين من الشهود أن الضارب للمجنى عليه شخص آخر غير المتهم على خلاف الثابت فى الأوراق ما دام لم يتخذ هذه الأقوال دليلا من بين الأدلة التى استند إليها ولا هى تتضمن واقعة جوهرية اعتبرتها المحكمة صحيحة قائمة وكان لها أثرها فى تكوين عقيدتها .

(القضية رقم ٧٠١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وفهم يسى الجندى وأحمد زكى كامل المستشارين) .

٥٢٨

٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦

وصف التهمة . قتل عمد مقترن بجناية أخرى . تعديل المحكمة وصف التهمة بالنسبة للمتهم من قتل عمد مقترن بجناية سرقة بحمل سلاح إلى اشتراك فى جريمة قتل عمد وقعت نتيجة محتملة لجناية سرقة بحمل سلاح دون أن تنزهه إلى هذا التغير . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانونى

إدعاءات المحكمة وصف التهمة بالنسبة إلى المتهم من قتل عمد مقترن بجناية أخرى - جناية السرقة بحمل سلاح إلى اشتراك فى جريمة قتل عمد وقعت نتيجة محتملة لجناية سرقة بحمل سلاح - دون أن تنزهه إلى هذا التغير - فإن المحكمة تكون قد أضافت بهذا التعديل عنصرا جديدا لم ترفع به الدعوى هو وقوع جناية القتل كنتيجة محتملة لجناية السرقة ويسكون حكمها معيبا لإخلاله بحق الدفاع .

نقصه رقم ٧٠٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسين وفهم يسى الجندى والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٥٢٩

٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦

أ - اشتراك . صفة الشريك . العناصر التى يستمد منها الشريك هذه الصفة .

ب - قضاة . عدم الصلاحية . كون القاضى قريب لقاضى التحقيق الذى ندب لاستجواب المتهمين . لماذا تقرر غرفة الاتهام . لانهوم عدم الصلاحية .

والواردة في الحافظة مزورة . فاستعمال الصورة في الواقع وحقيقة الأمر استعمال لأصلي العقدين وما عليهما من تأشيرات رسمية لا تتفق والواقع مما يعتبر تزويرا في أوراق رسمية .

(القضية رقم ٧٠٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وفهم يسى الجندى المستشارين) .

٥٣٠

٢٦ يونيه سنة ١٩٥٦

اجراءات . شقوية المرافعة . عدم اجابة المحكمة الاستئنافية المتهم الى تأجيل الدعوى لسماع شاهدين . تحقق شقوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى . لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم ترى لزوما لاجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ولذا فان المحكمة إذ لم تجب المتهم الى تأجيل الدعوى لسماع الشاهدين الذين طلب الدفاع سماعهما لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق المتهم في الدفاع ما دامت محكمة الدرجة الأولى قد حققت شقوية المرافعة ولم يطلب إليها الدفاع سماع شهود آخرين في الدعوى .

(القضية رقم ٧٠٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وفهم يسى الجندى والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

ج — تزوير . أوراق رسمية . استخراج صور لأصل عقد مزور دس في ملف الشهر العقاري مع مخالفة ذلك للحقيقة واستعمالها . اعتبار ذلك استعمال لورقة رسمية مزورة .

المبادئ القانونية

١ — الشريك إنما يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه حتى ولو مع شريك له .

٢ — مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢٨٨ سنة ١٩٥٢ أن مجال تطبيقه أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة — أو أن يكون بين ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم وأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى صلة من ذلك النوع — وهذا المنع وارد على سبيل الاستثناء فلا يقاس عليه — ومن ثم فلا يقوم بالقاضي عدم الصلاحية لمجرد كونه قريبا لقاضي التحقيق الذي ندبته النيابة لتنفيذ ما أمرت غرفة الاتهام بإجرائه من استجواب المتهمين .

٣ — استخراج صور مطابقة — لأصل عقد مزور دس في ملفات الشهر العقاري مع مخالفة ذلك للحقيقة ثم استعمالها فعلا مع العلم بالتزوير الحاصل في الأصل — يعد في القانون استعمالا لأوراق رسمية مزورة لا على أساس أن هناك تزويرا في صورة العقد ذاتها — بل على أساس أن البيانات المستشهد عليها بالصورة

٥٣١

٢٦ يونيه سنة ١٩٥٦

حكم . النطق به . إجراءات . عدم اشتراك القاضى الذى سمع المرافعة فى الهيئة التى نعتت بالحكم . عدم توقيعه على مسودة الحكم أو على قائمة الحكم . بطلان الحكم .

المبدأ القانونى

متى كان القاضى ضمن الهيئة التى سمعت المرافعة ولم يشترك فى الهيئة التى نطقت بالحكم ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم كما توجب ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات - فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان .

(القضية رقم ٧٠٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وأحمد زكى كامل المستشارين) .

٥٣٢

٢٦ يونيه سنة ١٩٥٦

١ - إجراءات . ارتباط . محكمة الجنايات . حق محكمة الجنايات فى فصل الجناية عن الجثة قبل تحقيقها .
ب - ارتباط . ارتباط الجثة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات . تقديره . موضوعى .
ج - قض . أسباب الطعن . ذكر الطاعن فى أسباب طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام . وجوب الأمر بمحوها . المادة ١٢٧ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - أجازت المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية لمحكمة الجنايات إذا أحيات إليها جثة مرتبطة بجناية ورائت قبل تحقيقها

أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجثة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية .

٢ - ارتباط الجثة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير المحكمة ، ولا يضار المتهم بذلك فى دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما فى ذلك ما يتعلق منها بالجثة .

٣ - متى أورد الطاعن فى أسباب طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام فإنه يتمين طبقاً للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات الأمر بمحوها .

(القضية رقم ٧٠٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيف المستشارين) .

٥٣٣

٢٦ يونيه سنة ١٩٥٦

قتل خطأ . حكم . تسوية . اصطدام السيارة التى يقودها المتهم بالجنى عليه نتيجة قيادته بسرعة وعدم إطلاق جهاز التنبيه . توفر ركن الخطأ وعلاقة السببية فى جريمة القتل الخطأ .

المبدأ القانونى

متى كان مفاد الحكم أن اصطدام السيارة التى كان يقودها المتهم بالجنى عليه لم يكن إلا نتيجة قيادتها بسرعة وعدم احتياط وتمحيز لتفادى الجنى عليه وعدم إطلاق جهاز التنبيه

بأسبابه — قد خلا من هذا البيان — فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

(القضية رقم ٧١٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وفهم يسى الجندى المستشارين) .

٥٣٦

٢٦ يونيه سنة ١٩٥٦

١ — حكم تسببه . إثبات . استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى رواية شاهد بالجلسة . خلو محضر جلسة المحاكمة مما نسبته الحكم إلى الشاهد المذكور وثبت أنه قال بعدم علمه بكيفية وقوع الحادث . خطأ في الاستناد .

ب — حكم . بياناته . نقص . خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة . بطلانه . حتى محكمة القضاة في القضاء بالبيان من تلقاء نفسها .

المبادئ القانونية

١ — إذا استند الحكم في إدانة المتهم ضمن ما استند إلى ما نسب إلى شاهد أنه رواه بالجلسة مع خلو محضر جلسة المحاكمة مما نسبته الحكم إلى الشاهد المذكور وأثبت على لسانه أنه قال بعدم علمه بكيفية وقوع الحادث فإن الحكم يكون قد أخطأ في الاستناد بما يعيبه .

٢ - خلو الحكم مما يفيد صدوره « باسم الأمة » بمس ذاتيته ويفتده عنصراً جوهرياً من مقومات وجوده قانوناً ويجعله باطلاً بطلاناً أصلياً ، وهذا البطلان من النظام العام ، والمحكمة القضاة طبقاً للمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم يثره الطاعن في طعنه .

(القضية رقم ٧٥٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

لتسببه ، فإنه يكون قد دل على توفر ركن الخطأ واستظهر رابطة السببية .

(القضية رقم ٧١٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٥٣٤

٢٦ يونيه سنة ١٩٥٦

نفس . طعن . سبب جديد . عدم تمسك المتهم أمام المحكمة بضبط أجزاء من اللحوم يعرف منها سن الذبيحة ونوعها . يعتبر سبباً جديداً .

المبدأ القانوني

إذا لم يثر المتهم أمام المحكمة أنه لم تضبط لديه أجزاء من اللحوم يعرف منها سن الذبيحة ونوعها ، فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة القضاة لتعلقه بالموضوع .

(القضية رقم ٧١٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسى الجندى والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٥٣٥

٢٦ يونيه سنة ١٩٥٦

حكم استثنائي . تسببه . قتل خطأ . عدم ذكر الحكم شيئاً عن بيان الاصابات التي أحدثها التصادم وروعها وأنها هي التي أدت إلى وفاة المجنى عليه . قصور .

المبدأ القانوني

إذا لم يذكر الحكم الابتدائي شيئاً عن بيان الاصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى إلى أن هذه الاصابات هي التي أدت إلى وفاة المجنى عليه وكان الحكم للاستثنائي قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي أخذاً

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولى عتلا وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٥٣٧

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦

الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٤
سنة ١٩٣٩ .

٢ - إذا كان صاحب مهنة خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية قد استثمر بعض رأس المال المخصص لمزاولة مهنته في أعمال التسليف دون أن تضطره إلى ذلك ضرورة مزاولة المهنة فإن الضريبة المنصوص عنها في الفقرة الأولى من المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تكون مستحقة على الفوائد التي يحصل عليها من تلك السلفيات ويتمتع عملاً بحكم المادة ٣٦ من ذلك القانون ومنعاً من ازدواج الضريبة خصم تلك الفوائد بعد تنزيل ١٠٪ منها مقابل المصاريف من مجموع الربح الصافي الذي تستحق عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

٣ - عقد تأسيس الشركة هو عقد كبرى العقود لمحكمة الموضوع أن تفسره مسترشدة في ذلك بواقع الأمر . فإذا كان هذا الواقع من الأمر أن شركة من شركات التأمين تستثمر بعض الأموال الناتجة من التأمين في الأعمال

١ - ضرائب . الضريبة على الديون . الإعفاء منها . تأمين . شركة . القروض التي تعقدها شركات التأمين بعيداً عن دائرة الاحتياطي الحسابي عند تنميتها بالإعفاء من الضريبة الواردة بالمادة ١٥ / ٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .
ب - ضرائب . تأمين . فوائد . من ازدواج الضريبة . مثال . المادة ٣٦ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .
ج - تأمين . شركة . عقد . تفسيره . محكمة الموضوع . ساطتها في تفسير عقد تأسيس الشركة . مثال من عقد تأسيس شركة تأمين .
د - نقض . التوكيل بالظمن . محاماة . وكالة . صدور التوكيل بالظمن لعدد من المحامين والتصريح لهم بالقيام بما نص عليه التوكيل مجتمعين أو منفردين . أفراد أحدهم بالتقرير بالظمن . جواز .

المبادئ القانونية

١ - القروض التي تعقدها شركات التأمين كسبيل من سبيل استثمار بعض أموالها المتحصلة من التأمين لا يعد منها متصلاً بمباشرة مهنة التأمين إلا ما كان ممنوحاً في دائرة الاحتياطي الحسابي - أما القروض التي تعقدها تلك الشركات بعيداً عن هذه الدائرة فلا تعد من طبيعة مهنة التأمين ولا من تواجها الضرورية ولا تتمتع بالإعفاء من الضريبة الوارد بالفقرة

مباشرة فيما تضمنته التوكيل فإن الشركة توافق عليه وتؤيده وهذا الذي اشتمل عليه التوكيل صريح في إباحة أفراد أحد الوكلاء. ومن ثم يتعين رفض الدفع .

« وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل أولها في النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين : الأول — أن الحكم إذ نقي عن الطاعة كونها داراً للتسليف بصفة أصلية قد تجاهل أحكام قانونها النظامي وهي الأحكام التي يجب الرجوع إليها لتكييف النشاط الذي تقوم به وأن القانون النظامي هو الضابط الذي يبين طبيعة العمل الذي تتخذه الطاعة مهنة لها وهل تلك المهنة أصلية أم هي تباشر ذلك العمل بالتبعية لمهنتها الأصلية . وبين من القانون النظامي للشركة الطاعة أن من بين الأغراض الرئيسية للطاعة القيام بالأعمال المصرفية بصفة أصلية مستقلة بجانب قيامها بأعمال التأمين كما هو ظاهر من نص البندين الرابع عشر والسابع عشر من قانونها النظامي وعلى ذلك تكون الطاعة قد اتخذت الأعمال المصرفية مهنة أصلية لها ومن ثم فإنها تتمتع بحكم الإعفاء الواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ويكون الحكم — إذ رفض تطبيق الإعفاء على الطاعة استناداً إلى أنها لا تقوم بالأعمال المصرفية بصفة أصلية — قد خالف القانون . والوجه الثاني — أن الحكم المطعون فيه إذ علق تعريف النشاط المصرفي على مصدر الأموال المستثمرة فيه يكون قد جاوز الإحاطة بحكم القانون ذلك أن النشاط المصرفي يستمد وجوده من طبيعة الأعمال التي يقوم عليها بغض النظر عن مصدر الأموال المستغلة في هذا النشاط — وما دام أنه يبين من

المصرفية فإن المحكمة إذ تقرر أن النشاط المصرفي في هذه الحالة عمل تبعية لمهنة التأمين التي تمارسها تلك الشركة لا تكون قد جاوزت سلطانها التقديرية في تفسير العقد .

٤ — إذا صدر التوكيل بالطعن من الطاعن إلى عدد من المحامين وصرح لهم بالقيام بما نص عليه عقد التوكيل مجتمعين أو منفردين فإنه يجوز لأحدهم الأفراد بالتقرير بالطعن بطريق النقض .

المحكمة

« .. حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى التوكيل الصادر من الطاعة صدر لعدد من المحامين من بينهم الأستاذ الذي قرر بالطعن وأن التوكيل لم يؤذن فيه لأحد المحامين الموكلين بالأفراد وأنه طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٠٧ من القانون المدني كان يتعين أن يحصل التقرير بالطعن من جميع المحامين المبيينين بالتوكيل لأن التقرير بالطعن بما يحتاج فيه إلى الرأي وكانت النيابة قد أبدت هذا الدفع ثم تنازلت عنه أمام دائرة فحص الطعون .

« وحيث إنه يبين من صورة التوكيل المرفقة بالأوراق أن التوكيل صدر من الطاعة إلى عدد من المحامين وصرح لهم بالقيام بما نص عليه عقد التوكيل مجتمعين أو منفردين بدليل أنه عند ذكر أسماء المحامين الموكلين فصل بين أسمائهم بلفظة « و » ثم أردفه بلفظ « أو » ، And / or ، ثم جاء البند الأخير من التوكيل صريحاً في أن كل ما يباشره الوكيل أو الوكلاء أو ما يتسيرون في

من القانون النظامي للطاعة أنها تقوم بالاقتراض والاقتراض وتقديم السلفيات وتلقى الودائع وإصدار السندات والقيم المنقولة وتداولها وخضم الكيالات والسندات .. الخ ، وهي أعمال استقرار العرف قانوناً على اعتبارها من أهم خصائص النشاط المصرفي فلا عبرة بعد ذلك بمصدر الأموال المستغلة في هذا النشاط .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه بما أورده الحكم المطعون فيه من : د أن الشركة المستأنف عليها الطاعة ، ذهبت في دفاعها إلى أنه بجانب نشاطها في التأمين فإن لها نشاطاً آخر يشمل على أعمال الاقتراض والتسليف وخضم الكيالات وسحبها إلى غير ذلك من الأعمال المصرفية التي نصت عليها وثيقة تأسيسها وإن هي حققت أرباحاً ناتجة من النشاط الخارج عن التأمين فإنها تمارس مهنة أصلية أخرى بجانب التأمين وبذا تكون السلف التي تعقدها في هذا النطاق متصلة بتلك المهنة الأخرى — وإن عرض الأمر على هذا الوجه لا ينفق مع الواقع والذي تصوره الشركة المستأنف عليها الطاعة ، بأنه نشاط مستقل ما هو إلا استثمار لأموالها المتحصلة أصلاً من التأمين كما نكشف عن ذلك ميزانيتها المقدمة في الدعوى ، — وهذا الذي أورده الحكم لا يخالف فيه للقانون ذلك أن تقرير ما إذا كانت الطاعة تقوم بالأعمال المصرفية بصفة أصلية أو أنها تباشرها كأعمال تابعة لمهنة التأمين هو من الأمور الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بلا معقب ما دام تقريرها يستند إلى أسباب مسوغة — ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن أعمال الطاعة المصرفية هي أعمال تابعة لمهنة التأمين التي تباشرها بصفة أصلية واستند

في ذلك إلى أن ما تصوره الطاعة عن نشاطها المصرفي ونصفه بأنه نشاط مستقل عن مهنة التأمين ما هو إلا استثمار لأموالها المتحصلة من التأمين واستدل الحكم على ذلك بميزانية الطاعة المقدمة في الدعوى فإن ما حصله الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص هو تحصيل سائغ — ولا محل للتحدى بما ورد به عقد تأسيس الشركة الطاعة وقانونها النظامي ، في المادتين ١٤ ، ١٧ للقول بأن النشاط المصرفي الذي تباشره الطاعة عمل مستقل وأصيل بجانب نشاطها في أعمال التأمين لأن عقد تأسيس الشركة هو عقد كباقي العقود لمحكمة الموضوع أن تفسره مسترشدة في ذلك بواقع الأمر ولذا كان هذا الواقع من الأمر أن الطاعة تستثمر بعض الأموال الناتجة من التأمين في الأعمال المصرفية فإن المحكمة إذ تقرر أن النشاط المصرفي في هذه الحالة عمل تبعية لمهنة التأمين التي تمارسها الطاعة لا تكون قد تجاوزت ساحتها التقديرية في تفسير العقد — كما أن النعي على الحكم بأنه علق تعريف النشاط المصرفي على مصدر الأموال المستثمرة فيه غير صحيح — لأن الحكم لم يعرض لتعريف النشاط المصرفي ولم يعلق هذا التعريف على مصدر الأموال المستثمرة فيه بل أن الحكم وهو في صدد بيان ما إذا كانت الأعمال المصرفية التي يقوم بها الطاعة أعمالاً أصلية أم مهنة أخرى بجانب مهنة التأمين أو أنها أعمال تابعة لمهنة التأمين ، ذكر أن ميزانية الطاعة كشفت عن أن الأموال المستثمرة في الأعمال المصرفية ناتجة من التأمين بحسب واستخلص الحكم من ذلك أن الأعمال المصرفية التي تباشرها الطاعة أعمال تابعة لمهنة التأمين وهو استخلاص سائغ مادامت الطاعة لم تقدم ما يدل على أنها باشرت نشاطاً

في التسليف بعيدا عن الأموال المتحصلة من التأمين .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله وتفسيره ذلك أن الحكم قرر أن شركات التأمين على اختلاف أنواعها تقوم بتوظيف أموالها في مختلف الشئون ومن بينها الإقراض شأنها في ذلك شأن المصارف وأن عملها هذا متصل بمباشرة مهنتها ومن ثم تنفع بالاعفاء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٥ ثم عاد فقرر أن الفقرة السادسة من المادة ١٥ ينسحب حكمها على الطاعنة مع أنها ليست شركة تأمين على الحياة ووجه الخطأ في ذلك — على ما تقول الطاعنة : أولا — أن حكم الفقرة السادسة من المادة ١٥ يقتصر انطباقه على شركة التأمين على الحياة دون سواها ولا يمتد أثره إلى باقي شركات التأمين وآية ذلك أن الاحتياطي الحسابي هو الجزء الذي توفره شركات التأمين على الحياة كل عام من الأقساط التي تحصل عليها من المستأمينين على الحياة وتضعه جانبا حتى يتيسر لها دفع مبالغ التأمين عند وقوع الحادث المؤمن ضده أو حلول الأجل المبين في وثيقة التأمين — وأن هذا الجزء الذي توفره شركات التأمين على الحياة من الأقساط تحدد طبقا لقواعد حسابية معينة أساسها جداول الوفيات المعتمد ولذلك عرف بأنه الاحتياطي الحسابي أو الالتزام الحسابي — أما شركات التأمين الأخرى فلا تعرف هذا الاحتياطي الحسابي وإنما تكون لها احتياطات فنية ذات صفة مغايرة تمام المغايرة للاحتياطي الحسابي ويؤكد ذلك أن النص الفرنسي للفقرة السادسة من المادة ١٥ عبر عن السلف بلفظ Avances أي الدفعات على الحساب وهي ما لا يمكن

تصويره إلا في دائرة عمليات التأمين على الحياة لأن تلك الشركات هي وحدها التي تقرض المستأمينين مبالغ على الحساب بضمان عقود التأمين بينما عبر المشرع في النص الفرنسي عن السلفيات التي عنتها الفقرة الثانية من المادة ١٥ بلفظ *emprants créances* أي القروض .

ثانيا — أن الحكم أخطأ فيما قرره من أن الفقرة السادسة من المادة ١٥ هي من ضمن الاستثناءات من الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة لأن الفقرة السادسة ليست استثناء من حكم الفقرة الثانية إنما هي تأكيد لامتداد الإعفاء إلى السلف التي تمنحها شركات التأمين على الحياة إلى المؤمنين لأن الوصف القانوني لتلك السلف يختلف عليه وهل هي تعتبر قروضا مضمونة بعقود التأمين أم أنها دفعات على الحساب وإذا هذا الخلاف رأى المشرع أن يقطع في شأنها بأمر فنص صراحة على إعطائها حكم القروض وتمتعها بالإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٥ .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الأعمال التحضيرية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الحكومة عند ما فكرت في وضع تشريعات الضرائب شكلت لجنة لأعداد تلك التشريعات وقد أعدت اللجنة مشروعا نصت المادة ١٣ منه — وهي التي أصبحت فيما بعد المادة ١٥ د — من القانون — على أنه « تسرى الضريبة بذات السعر المقرر في المادة السادسة من هذا القانون » وهي التي أصبحت فيما بعد المادة السابعة من القانون — « على فوائد الديون سواء أكانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمين عقاري أو العادية وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون أو الودائع أو

من الاقتراض وذلك بعد خصم مصاريفها العامة. وقد راعى التشريع المالى الفرنسى والتشريع المالى البلجيكى هذه الحالة وسنا أحكاما خاصة لمعالجتها. وتقرح اللجنة ادخال نص جديد بالمشروع المعروض مقتبس من القانون البلجيكى على الوجه الآتى : « ومع ذلك فعنى من الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة على أن يثبت أن تلك الفوائد داخلة فى حساب المنشآت المنتفعة بها الكائنة فى مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون ، ثم استطردت اللجنة فقالت : « وهذا الحكم نستفيد منه بصفة خاصة دور التسليف وكذلك شركات التأمين — فيما يختص بالسلف التى تمنحها فيما لا يتجاوز احتياطيها الحسنى ، — ولما عرض تقرير المجلس الاقتصادى على الحكومة أعادت صياغة المشروع وجرى نص المادة ١٥ على النحو الآتى : « تسرى الضريبة بذات السعر المقرر فى المادة ٧ من هذا القانون على فوائد الديون سواء أكانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمين عقارى أو العادية وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون والودائع والتأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب مستوطنين فى مصر ولو كانت الفوائد المذكورة ناتجة من أموال مستثمرة من الخارج — ومع ذلك فعنى من تلك الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة على أن يثبت أن تلك الفوائد داخلة فى حساب المنشآت المنتفعة بها الكائنة فى مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من هذا القانون — ولا تعد من الديون المتصلة بمباشرة المهنة فيما يتعلق بشركات التأمين إلا السلف الممنوحة فى

التأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب لهم فى مصر محل إقامة قانونى أو فعلى ولو كانت الفوائد المذكورة ناتجة من أموال مستثمرة فى الخارج . وكذلك تسرى الضريبة ذاتها على فوائد رؤوس الأموال المستثمرة فى مصر ولو كان أصحابها من الأجانب الذين ليس لهم فى مصر محل إقامة قانونى أو فعلى ، وجاء بالمذكرة التى وضعها رئيس اللجنة عن المشروع تحت عنوان فوائد الديون والودائع والتأمينات ما يأتى : « كذلك يمرض المشروع الضريبة على فوائد الديون على اختلاف أنواعها سواء أكانت من الديون الممتازة أو المضمونة برهن عقارى أو من الديون العادية وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية ، ثم رأت الحكومة عرض مشروع القانون الذى أعدته اللجنة على الهيئات المالية المختلفة لإبداء ملاحظاتها عليه وكان من بين تلك الهيئات المجلس الاقتصادى الذى عهد إلى لجنة فرعية بحث المشروع وانتهت اللجنة من عملها وأعدت تقريرا وافق عليه المجلس وجاء بهذا التقرير ما يأتى : « وقد لوحظ أن المادة ٢٣ ، التى ترمى إلى منع الجمع بين الضريبة على الأرباح والضريبة على فوائد السلف لم تعرض لربط الضريبة على مجموع الأيراد الاجالى الناتج من السلف المذكورة طبقا لما هو مقرر فى المادتين ١٣ ، ١٥ من المشروع — بيد أن هذا الحكم بالغ الفسوة على المصارف التى يكون عليها بمقتضاه أن تودى الضريبة على مجموع إيراداتها فضلا عما هو معروف من أن هذه الإيرادات تجبى من تشغيل أموال تحصل عليها المصارف عن طريق عقد فروض خاضعة بدورها للضريبة إذ مما لامشاحة فيه أن المصارف لا تستطيع أن تقرض إلا إذا اقترضت وأن ربحها يأتى من الفرق بين سعر الفائدة التى تدفعها عند الاقتراض والسعر الذى تحصل عليه

دائرة الاحتياطى الحسابى ، — وجاء بمذكرة وزارة المالية المقدمة إلى مجلس الوزراء بخصوص مشروع القانون تحت عنوان فوائد الديون والودائع ما يأتى : وكان المشروع الأصيل يقضى بربط الضريبة على مجموع الفوائد بغض النظر عما يتحمله الدائن من الأعباء فى سبيل الحصول عليها ولدى إعادة النظر فى هذا المشروع باللجنة الفرعية للمجلس الاقتصادى رأى أن الأخذ بهذا المبدأ سيلحق ضررا كبيرا بالنظام المصرفى فى مصر إذ قد تستغرق الضريبة معظم أرباح البنوك أو كلها وذلك لأن البنك لا يمنح القروض بما يملكه من الأموال لحسب بل هو فى الواقع وعلى وجه التغليب تاجر اعتماد فهو يشتري الاعتماد بشمن معين ويبيعه بشمن آخر وربحه إنما يأتى من الفرق بين الثمنين إذ هو يتلقى الودائع من الجمهور أو يصدر سندات بما يحتاج إليه من الأموال ويدفع فوائد الودائع أو السندات — والحكومة تأخذ الضريبة عليها — ويصرف مبالغ طائلة فى سبيل تنظيم إدارته ومكاتبه فربحه هو عبارة عن الفرق بين الفوائد التى يحصل عليها عن ما يمنحه من السلفيات وبين ما يتحمله من الأعباء والمصاريف السالف ذكرها ومن الحق أن تحسب الضريبة على هذا الربح لا على مجموع الأرباح — وقد أخذ المجلس الاقتصادى بهذا رأى الصائب واقتبس لهذه الغاية نصا واردا فى التشريع البلجيكى فأضيف إلى المشروع حكم يعنى من الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة ما دامت تلك الفوائد داخلة فى حساب المنشآت المنتفعة بها الكائنة فى مصر الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — ويلاحظ أن هذا

النص لا تستفيد منه البنوك وحدها بل تستفيد منه كل المنشآت المنتفعة بالتسليف وتستفيد منه كذلك منشآت غير مشغلة بالتسليف كمهنة لها . فإذا كانت إحدى المنشآت تشتغل بالصناعة مثلا وكانت مباشرة أعمالها تقضى عليها عادة وبحكم العرف الجارى أن تمول المزارعين الذين يوردون إليها محاصيلهم لمباشرة صناعتها باقراضهم ما هم فى حاجة إليه من المال لتمكينهم من توريد ما تمهدوا به لها من تلك المحاصيل فلا شك أن التسليف فى هذه الحالة يعد متصلا بمباشرة المهنة ويسرى عليه النص الجديد ، — ويخلص من المراحل التشريعية للمادة ١ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أن رأى كان يتجه بآدىء الأمر إلى فرض الضريبة على فوائد الديون بأنواعها وفوائد الودائع والتأمينات النقدية بصفة مطلقة فلاحظ المجلس الاقتصادى أن من شأن فرض هذه الضريبة الاضرار بالبنوك ودور التسليف على أساس أنها تجر فى الاعتمادات فتشتريها سواء عن طريق الودائع أو إصدار السندات ثم تعيد إقراضها وأن شراء الاعتمادات يكلفها نفقات باهظة منها الفوائد التى تدفعها على تلك الاعتمادات بجانب مصروفاتها الأخرى ومن ثم رأى إعفاء الفوائد التى تحصل عليها البنوك ودور التسليف من ضريبة الفوائد على الديون على أساس أن التسليف مهنة أصلية لها وأضفى هذا الإعفاء أيضا بحكم الفقرة الثانية على السلفيات التى تعقدها المنشآت التى لا تشتغل بالتسليف عادة ولكن تقتضيها ضرورة مباشرة مهنتها أن تعقدها وذكر المجلس الاقتصادى فى مذكرته المقدمة للحكومة أنه فيما يتعلق بشركات التأمين لا تعد من السلف التى تمنحها متصلا بمباشرة المهنة إلا تلك التى تعقدها فى حدود

عدا تلك التدابير أى السلف التى تضطر بحكم مهنتها إلى إقراضها للمؤمنين لديها كدفعات على الحساب من قيمة بوالص تأمينهم وقد عبر المشرع عن هذه السلف فى النص الفرنسى بلفظ *Avances* أى المبالغ التى تدفع مقدما على الحساب وهذا النوع من السلف تكاد تنفرد به شركات التأمين على الحياة دون غيرها ويمكن المشرع إطلاق النص على شركات التأمين دون أن يقيد بها شركات التأمين على الحياة لاحتمال أن يكون لهذا النظام مثيل فى شركات التأمين الأخرى — وأنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أن جميع القروض التى تعقدتها شركات التأمين على اختلاف أنواعها تعد متصلة بمباشرة المهنة وكان هذا الذى أورده الحكم غير صحيح فى القانون إلا أن هذا الخطأ لا يودى إلى نقضه مادام أنه قد انتهى إلى أن القروض التى تعقدتها تلك الشركات بعيدا عن دائرة الاحتياطي الحسابى لا تمتنع بالإعفاء الوارد بالفقرة الثانية من المادة ١٥ وإن كان الحكم قد أسس قضاءه هذا على أن الفقرة الثالثة من المادة ١٥ التى أصبحت الفقرة السادسة بعد تعديل المادة بالقانونين رقمى ٣٩ سنة ١٩٤١ و ١٧٤ سنة ١٩٥١ . — هى استثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة وكان هذا الذى قرره الحكم غير صحيح قانونا لأن الفقرة الثالثة السادسة بعد التعديل ، ليست استثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة بل هى توضيح لما قصد إليه المشرع فى الفقرة الثانية فيما يتعلق بالقروض التى تعقدتها شركات التأمين على ماسلف بيانه ولعل اللبس الذى وقع فيه الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يرجع إلى أنه بعد أن صدر القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ — وكانت الفقرة الخاصة بشركات التأمين هى

الاحتياطي الحسابى وكان هذا الذى ذكره المجلس توضيحا لما قصد إليه من اقتراح إضافة الفقرة الثانية من المادة ١٥ فرأى المشرع أن يضع هذا الإيضاح فى صلب النص فأضاف فقرة ثالثة تبين وجهة النظر فيما يتعلق بشركات التأمين — فواقع الحال أن هذه الفقرة لم تأت بحكم جديد إنما جاءت توضيحا لما قصد إليه المشرع فى الفقرة الثانية من المادة ٥ فيما يتعلق بالقروض التى تعقدتها شركات التأمين كطريقة من طرق استثمار بعض أموالها لمواجهة الأعباء والالتزامات الملقاة عليها نجاه المؤمنين لأن تلك الأموال هى من الأموال المملوكة لشركات التأمين لا أموال حصلت عليها عن طريق الإقراض سواء من الودائع أو من إصدار سندات أو غير ذلك من الطرق ولم تسكف شركات التأمين شيئا من النفقات أو الأعباء فى سبيل الحصول على تلك الأموال على عكس البنوك ودور التسليف الأخرى التى تحصل على الأموال التى تستعملها فى الإقراض عن طريق الودائع أو إصدار السندات مما يكلفها فوائد وأعباء — ولما كانت العملة التى رأى المشرع من أجلها إعفاء فوائد الديون التى تعقدتها البنوك ودور التسليف غير متوافرة فى شركات التأمين فإن القول بانطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٥ على فوائد القروض التى تعقدتها شركات التأمين يكون غير صحيح — كما أنه من جهة أخرى فإن هذه القروض لا يمكن أن يعد منها منصلا بمباشرة المهنة إلا تلك السلف التى تعقدتها فى دائرة الاحتياطي الحسابى . ذلك أن شركات التأمين يمكنها أن تستثمر أموالها المتحصلة من التأمين فى غير الإقراض ولا تستلزمها ضرورة القيام بأعمال التأمين التى تباشر عقد هذه القروض فيما

الفقرة الثالثة من المادة ١٥ وكانت تأتي في ترتيب صياغة المادة بعد الفقرة الثانية وهو الوضع الطبيعي لها — عاد المشرع إلى تعديل المادة ١٥ بالنص على استثناءات من حكم الفقرة الثانية منها بالقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٤١، ١٧٤ سنة ١٩٥١ وبدلاً من أن يضع تلك الاستثناءات في نهاية المادة وضعها تالية للفقرة الثانية وزحزح الفقرة الثالثة عن موضعها الطبيعي وأتى بها في نهاية المادة بعد الفقرات التي وضعها استثناءاً من حكم الفقرة الثانية .

وحيث إن حاصل السبب الثالث من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه عارده تناقض بين أسبابه يبطله وذلك في صدد تكييفه لصفة الأموال التي استثمرتها الطاعنة من السلفيات التي عقدتها وطبيعة تلك السلفيات لأن الحكم إذ قضى بأن الإعفاء لا يسرى إلا على السلفيات الممنوحة في دائرة الاحتياطي الحسابي قد أيد القريب الذي اتبعته المطعون عليها في إرجاع بعض الفوائد إلى الاحتياطي الحسابي وإرجاع البعض الآخر إلى الأموال الأخرى غير الاحتياطي الحسابي مما يعتبر خارجاً عن دائرة الاحتياطيات الفنية للتأمين ومنقطعاً عن مهنة التأمين الأمر الذي يترتب عليه أن الأموال المستثمرة في السلفيات التي عقدتها الطاعنة في مصر هي فيما عدا جرم أضيقاً منها أموال خارجة عن دائرة الاحتياطيات الخاصة بالتأمين ومنقطعة عن مهنة التأمين ولكن الحكم عندما عرض للشق الآخر من دعوى الطاعنة الذي طلبت فيه أن يطبق عليها حكم الإعفاء المقرر بالفقرة الثانية من المادة ١٥ على أساس أنها تباشر عملاً مصرفياً مستقلاً عن نشاطها

في التأمين ناقض نفسه ونفى عن تلك العمليات المصرفية صفة النشاط المستقل بدعوى أنه ما هو إلا استثمار لأموال الطاعنة المتحصلة أصلاً من التأمين كما تكشف عن ذلك ميزانيتها — وأن قضاء الحكم في أحد شقي الدعوى سببه وأساسه انقطاع الأموال المستثمرة في مصر عن مهنة التأمين وخروجها عن دائرة الاحتياطيات الفنية للتأمين وقضاؤه في الشق الآخر سببه وأساسه اتصال تلك الأموال بمهنة التأمين وانتمائها إلى الاحتياطيات المحصلة من التأمين .

وحيث إن هذا النعي مرئود بما سبق بيانه في الرد على السبب الثاني ذلك أن القروض التي تعقدتها شركات التأمين كسبيل من سبل استثمار بعض أموالها المتحصلة من التأمين لا يعد منها متصلاً بمباشرة مهنة التأمين إلا ما كان ممنوحاً في دائرة الاحتياطي الحسابي أما ما خرج عن هذه الدائرة فإنه يعد استثماراً لبعض أموالها لا اتصال بينه وبين مهنة التأمين إلا الرابطة الناشئة عن كون المال المستثمر ناتجاً من أعمال التأمين فهو في هذا الخصوص يعد استثماراً عادياً ولا يعد من طبيعة مهنة التأمين ولا من توابعها الضرورية .

وحيث إن السبب الرابع من أسباب الطعن يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون في خصوص الطلب الاحتياطي الذي تقدمت به الطاعنة في الدعوى إذ طلبت احتياطياً وفي حالة اعتبار فوائد السلفيات التي عقدتها غير متصلة بمباشرة المهنة الحكم بوجوب استبعاد تلك الفوائد بكامل قيمتها من حساب الأرباح والخسائر الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية ولكن الحكم المطعون فيه رفض إجابة هذا الطلب استناداً إلى : أنه لا محل

الطلب الاحتياطي الذي أبدته الشركة المستأنف عليها من وجوب استبعاد الفوائد الخاضعة للضريبة بكامل قيمتها من حساب الأرباح والخسائر الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية إذ أن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قد نصت على أن يحصل الخصم بعد تنزيل ١٠٪ من قيمة تلك الفوائد مقابل نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار - وأنه تبين من الاطلاع على الأوراق أن مصلحة الضرائب قد راعت كل هذه الاعتبارات عند محاسبة المستأنف عليها في الضريبة المستحقة في سني الرابع ، وأن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون إذ أن الحكم وقد قرر أن الفوائد السلفيات التي عقدتها الطاعة غير متصلة بمباشرة المهنة ما كان يجوز له تطبيق أحكام المادة ٣٦ لأن من المسلم قانوناً أن السلفيات المتصلة بمباشرة المهنة هي التي يدخل إيرادها ضمن وعاء الأرباح الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية وتكون معفاة حيناً من ضريبة القيم المنقولة أما والسلفيات غير المتصلة بمباشرة المهنة فلا يدخل إيرادها ضمن حساب الأرباح والخسائر الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية - وأن مجال تطبيق المادة ٣٦ أن يكون للمنشأة رؤوس أموال منقولة ناتجة من استثمار جزء من رأس مالها المخصص لمباشرة المهنة وأن تكون الإيرادات المدكورة داخلة في جملة إيرادات المنشأة ، وأنه يشترط لتطبيق المادة ٣٦ أن تكون رؤوس الأموال المنقولة أو العقارية جزءاً من رأس مال الممول المخصص لمباشرة المهنة أما إذا كانت الأموال المستثمرة ليست داخلة في رأس مال المنشأة الذي تستغله في عملها الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فلا يكون هناك محل لتطبيق حكم المادة ٣٦ وإنما يجب استبعاد

الفوائد المذكورة من حساب أرباح المنشأة بكامل قيمتها وعدم إدراجها أصلاً في حساب الإيرادات الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
وحيث إن هذا النعي مردود بأن ما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن الطاعة منشأة تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عنها في الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ باعتبارها صاحبة مهنة عملاً بحكم المادة ٣٠ من هذا القانون - وأن الأموال التي تستثمرها الطاعة في الاقراض داخلة في متمسكاتها إذ هي جزء من رأس مالها الناتج من مباشرة مهنة التأمين - وأن الفوائد التي تحصل عليها من عمليات الاقراض جزء من إيراداتها العامة الخاضعة لضريبة الأرباح - ولما كان المشرع قد فرض الضريبة على أرباح المهن بما نص عليه في المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كما فرض الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات بما نص عليه في المادة ١٥ / ١ ولم يستثن من تلك الضريبة الأخيرة إلا ما أورده في الفقرة الثانية من المادة ١٥ وهي فوائد السلفيات المتصلة بمباشرة المهنة فأعفاها من الضريبة للأسباب السابق بيانها في الرد على السبب الثاني من أسباب الطعن - أي أن المشرع فيما أورده في المادة ٣٠ منه فرض الضريبة على صافي الأرباح التي يحصل عليها أرباب المهن أياً كان مصدر هذه الأرباح ما دامت ناتجة من مزاولة مهنتهم - كما فرض الضريبة على فوائد الديون بصفة عامة ولم يستثن من ذلك إلا فوائد الديون المتصلة بمباشرة المهنة ويقصدها - كما سبق البيان - ما تقتضيه طبيعة المهنة أو ضرورياتها .

والكن المشرع رأى منعاً من ازدواج الضريبة أن يورد نص المادة ٣٦ التي تقضى بأنه مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٥ / ٢ فإن إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون أو التي تكون معفاة بمقتضى قوانين أخرى تخضع من مجموع الربح الصافي التي تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليه بعد تنزيل نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات . - وقد جاء بمذكرة وزير المالية المقدمة مع مشروع القانون إلى مجلس الوزراء بخصوص هذه المادة ما يأتي : « ومن البديهي أن اجتناب تعدد الضرائب اجتناباً مطلقاً لا سبيل إليه . . . » واستطردت المذكرة قائلة : « أما التدابير التي اتخذها المشرع لاجتناب تعدد الضرائب فهي : (١) أن يستبعد من أرباح المنشآت الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الإيرادات الناتجة مما تملكه من العقارات وكذلك الإيرادات الناتجة تملكه من رؤوس الأموال المنقولة بعد تنزيل ١٠٪ من قيمة الإيرادات المذكورة باعتباره نصيبها في مصاريف المنشأة ، ومقتضى هذا أنه إذا كان صاحب مهنة خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية قد استثمر بعض رأس المال المخصص لمزاولة مهنته في أعمال التسليف دون أن تضطره إلى ذلك ضرورة مزاولة المهنة فإن الضريبة المنصوص عنها في الفقرة الأولى من المادة ١٥ تكون مستحقة على الفوائد التي يحصل عليها من تلك السلفيات ولما كانت تلك الفوائد تمثل في نفس الوقت جزءاً من الأرباح التجارية والصناعية

وتستحق عليها ضريبة طبقاً للمادة ٣٠ من القانون فإنه عملاً بحكم المادة ٣٦ ومنعاً من ازدواج الضريبة فإنه يتعين خصم تلك الفوائد بعد تنزيل ١٠٪ منها مقابل المصاريف من مجموع الربح الصافي الذي تستحق عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وهذا هو ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه في خصوص الطلب الاحتياطي الذي تقدمت به الطاعنة في الدعوى ولا محل لما تبغيه الطاعنة من قياس هذه الحالة على استغلال بمول خاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لعقار استغلالاً غير متصل بمهنته التي من أجلها فرضت عليه الضريبة وذلك للفارق الواضح بين الحالين إذ أن الطاعنة في صورة الدعوى إنما تستثمر مال المنشأة المفروض عليها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

« وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن ،

(القضية رقم ١٤٥ سنة ٢٣ ق)

٥٣٨

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦

استئناف . أوامر على هرائض . اختصاص . حجز . صدور أمر الحجز من قاض الأمور الوقتية بالحكمة الابتدائية . رفع التظلم من هذا الأمر إلى القاضي الأعلى . اختصاص محكمة الاستئناف بنظر استئناف المحكمة الذي يصدر في التظلم . المادة ٢٧٥ . رفعات .

المبدأ القانوني

متى كان أمر الحجز صادراً من قاض الأمور الوقتية بالحكمة الابتدائية ورفع التظلم من هذا الأمر إلى القاضي الأعلى فإن الحكم الذي يصدر في التظلم يعد كأنه صادر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئتها الكاملة وتختص بنظر استئنافه محكمة الاستئناف .

المحكمة

«... حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تفسير المادة ٣٧٥ مرافعات إذ قرر أنه مادام أن القانون أحل القاضى الأمر محل المحكمة في نظر التظلم فإن حكمه في التظلم يكون كحكم المحكمة ومن ثم ينظر الاستئناف أمام المحكمة التي يرفع إليها الاستئناف كما لو كان الحكم صادرا من المحكمة المختصة . كما أخطأ في تأويل القانون إذ استند في قضائه بعدم الاختصاص إلى الفقرة الثانية من المادة ٥١ مرافعات التي تنص على الاستئنافات التي ترفع إلى المحكمة الابتدائية .

«وحيث إن هذا النعى مردود بأن المادة ٣٦٩ مرافعات تقضى بأنه « في الأحوال التي يكون بها للخصم وجه في استصدار أمر يقدم عريضة بطليه إلى قاضى الأمور الوقفية بالمحكمة المختصة، وتقضى المادة ٣٧٥ بأن للخصم الذى صدر عليه الأمر بدلا من التظلم للمحكمة المختصة الحق في التظلم منه لنفس الأمر مع تكليف خصمه الحضور أمامه ولا يمنع من ذلك قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة — وبحكم القاضى في التظلم على وجه السرعة بتأييد الأمر أو بإلغائه ويكون حكمه قابلا لطرق الطعن المقررة للأحكام التي تصدر على وجه السرعة ، ومؤدى هذين النصين أن قانون المرافعات الحالى خول سلطة إصدار الأوامر على العرائض لقاضى الأمور الوقفية في المحكمة المختصة بنظر النزاع — وهو رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه عند غيابه وفي محكمة المواد الجزئية يكون هو قاضى المحكمة.

«ورسم المشرع طرقا خاصة للتظلم من الأوامر على العرائض فأجل لمن صدر الأمر ضده التظلم لنفس القاضى الأمر أو إلى المحكمة المختصة بنظر

موضوع النزاع الذى صدر الأمر تمهيدا له أو بمناسبة فإذا ما نظم للقاضى الأمر فإن الحكم الذى يصدره القاضى في التظلم يكون حكما قضائيا لا مجرد أمر ولائى ويجوز الطعن فيه بطرق الطعن الجائزة — والمحكمة التي تختص بنظر استئناف الحكم الصادر من القاضى الأمر في التظلم تختلف باختلاف هذا القاضى فإذا كان الحكم في التظلم صادرا من قاضى الأمور الوقفية بالمحكمة الجزئية اختص بنظر الاستئناف المحكمة الابتدائية التي تتبعها المحكمة الجزئية أما إذا كان الحكم في التظلم صادرا من قاضى الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية اختص بنظر الاستئناف — ذلك لأن المشرع عندما أجاز التظلم إلى القاضى الأمر بدلا من التظلم إلى المحكمة إنما أحل القاضى محل المحكمة فالحكم الذى يصدر في التظلم يعتبر كأنه صادر من المحكمة نفسها منعقدة بكامل هيئتها . ولما كان الطاعن استصدر أمرى الحجز من قاضى الأمور الوقفية بمحكمة القاهرة الابتدائية وقد رفع التظلم للأمر فقضى في التظلم بإلغاء أمرى الحجز فالحكم الصادر منه في التظلم يعد كأنه صادر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئتها الكاملة وتختص بنظر استئنافه محكمة الاستئناف — ولما كان الثابت أن الطاعن رفع استئنافه عن حكم التظلم أمام محكمة القاهرة الابتدائية فهي إذ قضت بعدم اختصاصها بنظر الاستئناف لم تخطئ في القانون كما أنه لا خطأ فيما أورده الحكم المطعون فيه استنادا إلى نص المادة ٥١ مرافعات — لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .»

(القضية رقم ٢٦٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشة ومحمد متولى عظم المستشارين)

٥٣٩

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ — غرائب . لجنة الطعن . تشكيلها . الحكم بطلان قرارها استنادا إلى أن أحد أعضائها سبق له إبداء رأى في تقديرات مصلحة الضرائب بشأن أرباح الممول عن سنة النزاع . لا خطأ . القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ .

ب — نقض . أسباب متعلقة بالنظام العام . استئناف شكله . قوة الأمر النقيض . عدم ورود طعن على شكل الاستئناف . ما تثيره النيابة في خصوص شكل الاستئناف . غير مقبول .

البادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم قد انتهى إلى بطلان قرار لجنة الطعن المشكلة طبقا للقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ تأسيسا على أن أحد أعضائها سبق أن أبدى رأيا في تقديرات مصلحة الضرائب بشأن أرباح الممول عن سنة النزاع فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون .

٢ — إنه وإن كان يجوز للنيابة كما يجوز للحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على الجزء المطعون عليه من الحكم . فإذا كان شكل الاستئناف لم يرد عليه طعن فيكون مناقضاً بمحكمة الاستئناف من قبول الاستئناف شكلاً قد حاز قوة الأمر النقيض ، ويكون غير مقبول ما تثيره النيابة في خصوص شكل الاستئناف من أن الاستئناف كان غير جائز .

الحكم

« ... حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله تأسيسا على أنه مع التسليم جدلاً بما انتهى إليه الحكم من أن لجان الطعن أصبحت درجة من درجات التقاضي أو أصبحت مختصة بالفصل في طعن الممول على تقدير أرباحه بمعرفة المأمورية وأن قراراتها تعتبر بمثابة أحكام تستأنف أمام المحكمة الابتدائية إلا أنها بقيت مع ذلك لجاناً إدارية أقصى ما يقال فيها إنها ذات اختصاص قضائي ولها من طبيعتها هذه ومن طريقة تشكيلها ما يبعد بينها وبين مختلف الأوضاع الواجب مراعاتها في تشكيل جهات القضاء لأن من الأصول المقررة في أحوال التقاضي العادية أن صاحب الحق أو صاحب الدعوى لا يختار قاضيه وإذا كانت المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ أو بالقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٥٢ صريحة في التصريح للممول بأن يختار عضوين يكملان تشكيل لجنة الطعن وبذلك نكون قد خالفت الأوضاع العامة في التقاضي وخرجت عليها أو حادت عنها بما لا محل معه ولا بعده للنعي على الطاعنة اختيار المأمور الفاحص أو غيره من موظفيها أعضاء في اللجنة — وأن في القول بغير ذلك وبوجوب اتباع قواعد قانون المرافعات في اختيار أعضاء هذه اللجان التزاماً بما يلزم وقيداً على حق وزير المالية أو حق الممول نفسه في الاختيار . وأنه لو أخذ بهذا النظر لتمكن الممول من تعطيل أعمال اللجنة وإهدارها إذا اختار العضوين اللذين يمثلانه في لجنة الطعن أو أحدهما ممن يمتنع عليهم القضاء بحكم المادة ٣١٣ من قانون المرافعات وبذلك

يصل الممول إلى بطلان قضاء اللجنة بعمله — كما أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أنه «متى كان قانون الضرائب قد نص على مواعيد وإجراءات معينة فإن عدم اتباعها يترتب عليه البطلان» قد أرسل الممول وجهله إذ لم يبين ماهية تلك المواعيد والإجراءات التي قضى قانون الضرائب اتباعها ولا علة البطلان الذي يترتب على عدم اتباعها وأنه إذا كانت التعليمات المتعلقة بالإجراءات والقواعد التي تتبع أمام لجان الطعن قد أشارت إلى أنه «تتبع بقدر المستطاع قواعد المرافعات الخاصة باستجواب الخصوم والانتقال لمحل النزاع وسماع الشهود وتعيين آل الخبرة» فهذا منها استحسان.

وحيث إن هذا النعي مردود — ذلك أن لجنة التقدير التي نصت عليها المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ كانت هيئة أصلية في تقدير الضريبة وكانت بذلك لجنة إدارية بحتة لا يبطل قرارها إذا كان من بين أعضائها من سبق له إبداء الرأي في حالة الممول على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — إلا أن القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ قد عدل المادة ٥٠ وأنشأ بمقتضاها لجنة الطعن ونص على أن تشكل من قاض يندبه وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية رئيساً ومن عضوين من موظفي مصلحة الضرائب يختارهما وزير المالية ويجوز بناء على طلب الممول أن يضم إليهم عضوين يختارهما من بين التجار ... كما عدل القانون المادة ٥٢ فأعطى للممول حق التظلم في تقدير المأمورية خلال شهر أمام لجنة الطعن — وعدلت المادة ٥٣ بالنص على أن تنظر لجنة الطعن قضاة الممول في جلسة سرية وتصدر قرارها

باعتبار تقدير المأمورية أو تخفيضه وشمّل التعديل المادة ٥٤ فأصبح من حق الممول ومصلحة الضرائب استئناف قرار لجنة الطعن أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية ثم عدلت المادة الأخيرة بالقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ بإضافة حكم جديد لما نص على أن يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية نهائياً إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب السنوية المطعون فيها لا تتجاوز ألف جنيه ... وهذه النصوص التي ورد بها القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ يبين منها أن لجنة الطعن هيئة إدارية بدليل أنه يدخل في تشكيلها عنصر غير قضائي كما أن للممول أن يختار عضوين يمثلانه في اللجنة ويشارك في إصدار قراراتها يضاف إلى ذلك أنه لو كانت تقديرات مصلحة الضرائب السنوية تزيد على ألف جنيه فإن الخصومة تمر في ثلاث مراحل هي لجنة الطعن فالمحكمة الابتدائية — فالمحكمة الاستئناف فإذا ما اعتبرت لجنة الطعن هيئة قضائية ودرجة من درجات التقاضي كما جاء بتقرير لجنة الشئون المالية بمجلس النواب عن مشروع القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ فإن مقتضى ذلك أن يكون التقاضي فيما يتعلق بقضايا الضرائب على ثلاث درجات وهذا نظام غريب عن التشريع المصري — إلا أن تلك الهيئة الإدارية وقد أعطاهها القانون ولاية القضاء إذ أنها تفصل في خصومة بين مصلحة الضرائب والممول وهي بهذه الصفة يجب أن ترتبط بالآصول الهامة والمبادئ العامة للتقاضى والتي من مقتضاها ألا يجلس للفصل في خصومة من سبق له إبداء الرأي فيها — من ثم فإن من انتهى إليه الحكم المطعون فيه من بطلان قرار لجنة الطعن تأسيساً على أن أحد أعضائها سبق أن أبدى رأياً في تقديرات مصلحة الضرائب

٥٤٠

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - موظفون • تعليم حر • القانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٥٠ • عدم اكتساب مدرسي وموظفي التعليم الحر صفة الموظفين العموميين بمقتضى هذا القانون •

ب - جمعيات • عضوية الجمعية • وجوب اتباع ما يرسمه قانون الجمعية بشأن طريق كسب عضويتها وما يتعارض مع هذه العضوية • مثال عن جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية •

ج - نقض • الصفة في الطعن • جمعيات • دعوى • قيام النزاع بين الطاعن والمطعون عليه على صفة رئاسة مجلس إدارة الجمعية • تحامل الطاعن لهذه الصفة في توجيه الطعن • الدفع بعدم قبول الطعن بطلولة له وجه إلى غير ذي صفة • لا عمل له •

د - نقض • المصلحة في الطعن • انعدامها بعدم صدور الحكم المطعون فيه أو انعدامها قبضه في حالة عدم تمسك المطعون عليه بذلك أمام محكمة الموضوع • لا يعتد به •

المبادئ القانونية

١ - لم يكسب القانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٥٠ بمجرد صدوره موظفي أو مدرسي التعليم الحر صفة الموظفين العموميين ذلك أن هذا القانون لم يتناول غير فتح اعتماد إضافي بمبلغ معين في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٥١ بوزارة المعارف لإنشاء عدد معين من وظائف معلمين وموظفي التعليم الحر عن المدة الباقية من السنة المالية المذكورة •

٢ - إن قانون الجمعية هو دون غيره الذي يرسم طريق كسب عضويتها وما يتعارض مع هذه العضوية وهو وحده الواجب الاتباع في

بشأن أرباح المطعون عليه عن سنى النزاع لا مخالفة فيه للقانون - ولا عبرة بما استند إليه الحكم المطعون فيه اعتبار لجنة الطعن أولى درجات التقاضي أخذا بما جاء بتقرير لجنة الشؤون المالية لمجلس النواب مادام أن ما انتهى إليه الحكم صحيح في القانون •

• وحيث إن النيابة أثارت في مذكرتها أن تقديرات مصادحة الضرائب السنوية المطعون فيها لا تزيد عن ألف جنيه ومن ثم وعملا بحكم المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية غير جائز استئنافه إذ صدر هذا القانون في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أى قبل أن يصدر الحكم الابتدائي في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٢ وأنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا • وأنه لما كان شكل الاستئناف من النظام العام فإن لمحكمة النقض التعرض له من تلقاء نفسها وطلبت النيابة لهذا نقض الحكم والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا •

• وحيث إن ما أثارته النيابة في هذا الخصوص غير مقبول لأنه وإن كان يجوز للنيابة كما يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أن تشير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم • ولما كان شكل الاستئناف لم يرد عليه طعن فيكون ما قضت به محكمة الاستئناف من قبول الاستئناف شكلا قد حاز قوة الأمر المقضى •

(القضية رقم ٤٠٢ سنة ٧٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وإسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد طي وعمد متولى عظم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) •

هذا الخصوص . فإذا كانت واقعة الحال أن مدرسي جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية الذين حضروا جمعيتها العمومية واشتركوا في إصدار قراراتها لم تتوافر لهم شروط عضويتها كما أن هذه العضوية حظرت عليهم - وفقا لنصوص قانون الجمعية فإنه لا يحق لهم حضور الاجتماع أو الاشتراك في إصدار قرارات .

٣ - إذا كان كل من الطاعن والمطعون عليه يتنازع صفة رئاسة مجلس إدارة الجمعية ويدعيها كل منهما لنفسه وينكرها على خصمه وهي بذاتها مدار الخصومة القائمة بينهما فإن تجاهل الطاعن لها في توجيه الطعن هو أمر تقتضيه طبيعة الخصومة ، ومحل للدفع بعدم قبول الطعن بمقولة إنه وجه إلى غير ذي صفة .

٤ - العبرة في قيام المصلحة في الطعن بطريق النقض هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يمتد بانعدامها بعد ذلك ، كما أنه لا قيمة لانعدامها قبل الحكم المطعون فيه إذا لم يتمسك بذلك المطعون عليه أمام محكمة الموضوع .

١ - القضية رقم ٢٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

٥٤١

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - شركة . شرط فاسخ . عقد . فسخ . النص في عقد الشركة على شرط ينقض بسقوط حقوق والتزامات

الشريك الذي يتخلف عن دفع حصته في رأس المال في الموعد المحدد لذلك . قيام الشركة فعلا منذ تمرير عقدها طبقا لنصوص العقد . اعتبار ذلك الشرط شرطا فاسخا لمصلحة باقى الشركاء وليس شرطا واقفا .

ب - فسخ . شرط فاسخ . عقد . الانصاح في العقد التبادلي عن الشرط الفاسخ . لا خروج فيه على أحكام القانون . الأثر المترتب على تحقق هذا الشرط . ج - حكم . « نسيب كاف » . شرط فاسخ . عقد . فسخ . انتهاء الحكم إلى عدم تحقق الشرط الفاسخ . النص بخطأ الحكم في تكيف هذا الشرط بأنه شرط جزائي . لا جدوى منه .

د - شركة . عقد . النص في عقد الشركة بعدم جواز تنازل الشريك أو بيع حصته لشريك آخر إلا بموافقة الشركاء كتابة . قبل . ول أحد الشركاء صاحب شريك آخر يتمددل حصته في رأس المال بغير تلك الموافقة . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من نصوص عقد شركة من الشركات أن الشركة قد تكونت فعلا منذ حرر عقدها وأصبح لها كيان قانوني وقامت فور توقيع الشركاء على العقد المنثني لها ، كما باشرت نشاطها منذ اليوم المحدد في العقد فإن الشرط الوارد بالعقد والذي يقضى بأنه في حالة تخلف أحد الشركاء عن دفع حصته في رأس المال في الموعد المحدد تسقط حقوقه والتزاماته - هذا الشرط لا يمدون أن يكون شرطا فاسخا يترتب على تحققه مصلحة باقى الشركاء انفصال الشريك المتخلف من الشركة قضاء أو رضا ، ولا يعتبر قيام الشركة معلقا على شرط واقف وهو قيام الشركاء بالدفع .

٢ - الشرط الفاسخ مفترض دائما في كل

عقد تبادلي والإفصاح عنه في العقد لا يعد خروجاً على أحكام القانون بل هو مجرد تأكيد لها . وعلى ذلك فإن تحقق الشرط الفاسخ لا يؤدي إلى انقاسخ العقد ما دام أن من شرع لمصلحة هذا الشرط لم يطلب الفسخ .

٣ - لاجدوى من النعي بخطأ الحكم في تكيف الشرط الفاسخ بأنه شرط جزائي متى كان الحكم قد انتهى إلى عدم تحقق الشرط .

٤ - متى كان نص العقد صريحاً في أنه ليس لأي شريك حق التنازل أو بيع حصته لأي شريك آخر إلا بموافقة جميع الشركاء كتابة فإنه يكون صحيحاً ماقرره الحكم من أنه لا يسوغ لأحد الشركاء أن يقبل ماطلبه شريك آخر من تعديل حصته في رأس المال مادام أن هذا الطلب لم يوافق عليه باقي الشركاء كتابة .

الحكم

... حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون بأن أخطأ الحكم تكيف عقد الشركة ومسح نصوصه وعباراته وفسره تفسيراً مغايراً لمراد العاقدین ذلك أن البند الثاني من العقد نص على « تعهد كل شريك بدفع حصته في رأس المال كاملة نقداً قبل يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ وأنه إذا تأخر أي شريك عن دفع حصته أو جزء منها في هذا الميعاد تسقط جميع حقوقه والتزاماته في الشركة وتوزع حصته في

رأس المال على باقي الشركاء بالتساوي ولا يكون للشريك المتخلف حق المطالبة بالدخول في الشركة بعد ذلك التاريخ ، وأن هذه العبارات صريحة في أن المتعاقدين قد جعلوا أساس الاشتراك في الشركة هو وفاء كل شريك بحصته كاملة في الموعد المحدد بالعقد نقداً لمدير الشركة « حسن رجب ، مقابل إيصال وأن من لا يقوم بهذا الالتزام كاملاً يستبعد من الشركة نهائياً وتوزع حصته على باقي الشركاء بالتساوي كما يحرم من الدخول في الشركة بعد ذلك وأن النص على سقوط جميع حقوق الشريك المتخلف أو المقصر في التزاماته لا يمكن أن يفسر معه البند الثاني من العقد إلا بأنه شرط موقوف فلا يتحقق وصف أي من المتعاقدين بأنه شريك في الشركة إلا بقيامه بدفع حصته في رأس المال كاملة في الموعد المحدد - وقد يمكن تفسير البند المذكور على أنه شرط فاسخ وتكون الشركة قد وجدت فعلاً وقت تحرير العقد فإذا قصر أحد الشركاء في الوفاء بحصته كاملة في رأس المال تحقق الشرط وزالت عن المقصر صفة العضوية في الشركة وسقطت حقوقه والتزاماته فيها تبعاً لذلك إلا أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى اعتبار نص البند الثاني شرطاً جزائياً وضع لمصلحة الشركة ضد الشريك المتخلف أو المقصر ويكون للشركة أن تعمل أثر هذا الشرط أو تهمله على ما تحقق به مصلحتها وأنه إذا أخذ بالتفسير الذي انتهى إليه الحكم يكون هذا الشرط أسدياً يبيح للشركة إرغام المقصر على البقاء فيها إذا حاقت بها خسارة كما يمنحها حق إبعاده عنها إذا حققت ربحاً ومن ثم يكون الشرط باطلاً - فضلاً عن أن الحكم قد كال للخصوم بكيلين في صدد تفسير هذا الشرط إذ اعتبره إرادياً بالنسبة للطاعن واعتبره بالنسبة للشركة شرطاً جزائياً وأنه بما ينفي عن

الشرط صفة الشرط الارادى بالنسبة للطاعن أن توافر النقود بيد كل شريك في المدة القصيرة التي حددت للوفاء برأس المال ليس أمرا إراديا بالنسبة له .

وحيث إن هذا النعى مردود — ذلك أنه يبين من عقد ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ أن الموقعين عليه اتفقوا على تكوين شركة تضامن فيما بينهم لاستغلال العطاءات التي رست على أولهم المرحوم حسن رجب مورت الفريق الأول من المطعون عليهم لتوريد البيض إلى الجيش البريطاني وحدد البند الأول رأس مال الشركة وحصة كل شريك ونص البند الثاني على تعهد كل شريك بتسديد حصته في رأس المال كاملة إلى المرحوم حسن رجب قبل يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ مقابل إيصال وأنه إذا تأخر أى شريك عن دفع حصته أو جزء منها في هذا الميعاد تسقط حقوقه والتزاماته في الشركة وتوزع حصته بالتساوى بين باقى الشركاء ولا يكون له حق المطالبة بالدخول في الشركة بعد ذلك التاريخ وأن حصة المرحوم حسن رجب قد دفع بعضها كتأمين لدى الجيش البريطاني وضم باقىها إلى رأس مال الشركة ، وحدد البند الثالث مدة الشركة بسبعة شهور ونصف تبدأ من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ وهو تاريخ تنفيذ أول عطاء من العطاءات وحدد البند الرابع مقر الشركة ونص البند الخامس على تعيين المرحوم حسن رجب مديرا للشركة وأن له بذلك حق الإدارة والتعامل والامضاء باسم الشركة ولحسابها وحق التنازل عن العطاءات للغير — وحوى البند السادس تعهد مدير الشركة بتقديم حساب عن الأرباح والخسائر للشركاء في نهاية مدة العقد وعلى حق كل شريك في الحصول على حصته في الربح وعلى مسئوليته عن نصيبه في

الخسارة وأورد البند السابع أنه إذا تبين أثناء العمل عدم كفاية رأس المال للغرض الذى كونت من أجله الشركة فإن على كل شريك المساهمة فيما تحتاج إليه الشركة من مال بنسبة حصته في رأس المال فإذا قصر شريك وزعت حصته على باقى الشركاء وذكر بالبند الثامن أن ليس لأحد الشركاء حق الانفصال من الشركة قبل نهاية مدتها إلا برضاء باقى الشركاء وأن ليس لأى شريك أن يتنازل عن حصته لأى شريك آخر أو للغير إلا بموافقة باقى الشركاء كتابة ونص البند التاسع على التزام الشركاء متضامنين بتنفيذ الالتزامات التى تنتج عن أعمال الشركة ويخلص من هذه النصوص مجمعة أن الشركة قد تكونت فعلا منذ حرر عقدها في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ وأصبح لها كيان قانونى وقامت فور توقيع الشركة في ذلك التاريخ على العقد المنشئ لها يؤيد هذا ماورد بالبند الثاني من أن المرحوم حسن رجب قد دفع حصته في رأس المال بعضها كتأمين لدى الجيش البريطانى وضم باقى الحصة إلى رأس مال الشركة كما باشرت الشركة نشاطها منذ اليوم المحدد في العقد وعلى ذلك لم يكن قيام الشركة معقلا على شرط واقف ، أما الشرط الوارد بالبند الثاني من العقد الذى يقضى بأنه في حالة تخلف أحد الشركاء عن دفع حصته في رأس المال في الموعد المحدد تسقط حقوقه والتزاماته فهو لا يعدو أن يكون شرطا فاسخا يترتب على تحقيقه لمصلحة باقى الشركاء انفصال الشريك المتخلف من الشركة قضاء أو رضاء ، وعلى ذلك يبقى العقد قائما منتجا لآثاره القانونية بين الشركاء رغما عن تخلف الطاعن عن تقديم حصته في رأس المال في الميعاد المحدد لذلك ومتى كان الثابت في الدعوى أن

شركاء الطاعن لم يطلبوا فسخ العقد بالنسبة له لتخلفه عن دفع حصته في رأس المال في الموعد المحدد كما كانت تصرفات مدير الشركة مع الطاعن صريحة في عدم التمسك بهذا الشرط إذ قبل منه ما عرضه في خطاب ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ من التنازل عن بعض حصته كما قبل منه الشيكين اللذين بعث بهما إليه في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ بقيمة حصته في رأس المال على أساس خطاب ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ كما أن الثابت أن الطاعن لم يعتبر نفسه خارجا عن الشركة منفصلا عنها بعد ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ بدليل الخطابين سالف الذكر بما يقطع بأن الشركاء فيما بينهم قد توافقوا على عدم تنفيذ الشرط الوارد بالبند الثاني من العقد ويكون صحيحا ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من قيام الشركة بين جميع الشركاء منذ تحرير العقد ولا عبرة بما قرره الحكم من تكيف خاطيء للبند الثاني من العقد واعتباره الشرط الوارد به شرطا جزائيا مادام أنه انتهى في قضائه إلى اعتبار الطاعن شريكا في الشركة منذ تحرير عقدها والتزامه تبعا لذلك بالآثار الناتجة عن قيام الشركة بعملها ولا محل بعد ذلك لما يثيره الطاعن حول تكيف الحكم المطعون فيه للبند الثاني من العقد ومن أن الأخذ بوجهة نظر الحكم ينتهي بالشرط الوارد بذلك البند إلى اعتباره شرطا أسديا باطلا .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور في التسبب ليصل إلى تأييد التفسير الذي قرره للبند الثاني من عقد ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ ذلك أن الحكم سرد تصرفات الطاعن فذكر واقعة تنازله عن السهام الخمسة من حصته في رأس المال بخطاب ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ كما ذكر

واقعة إرسال الطاعن للشيكين إلى مدير الشركة بخطاب ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ وحصل من هاتين الواقعتين اعتراف الطاعن بقيام الشركة وبقائه فيها مع أن مقطع النزاع ليس في تعرف نية الطاعن بالبقاء في الشركة أو الخروج منها إنما الفاصل في الأمر هو هل قبلت الشركة أو المدير المتحدث بلسانها بقاء هذا الشريك الذي قصر في دفع حصته في الميعاد المحدد بالعقد أم لا . وأنه يبين من الخطاب المرسل من مدير الشركة للطاعن في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ أن المدير تمسك بنص البند الثاني من العقد وأخذ على الطاعن عدم قيامه بدفع حصته كاملة في رأس المال حتى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ وكان لازم هذا أن يقرر الحكم أن الشركة قد استعملت حقها في خراج الشريك المقصر لكن الحكم المطعون فيه لم يعلق على هذا الخطاب ولم يحاول تفسيره كما أن الحكم إذ قرر أن مدير الشركة لم يرد تعطيل أعمالها فلم يتخذ ضد الطاعن أي إجراء وأهمله بعد ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ وأدار أعمال الشركة بما تجمع من أموال الشركاء الذين سدوا حصصهم في رأس المال وأن مقتضى هذا الذي قرره الحكم أن الشركة اعتبرت الطاعن خارجا عنها فلم تطالبه بأداء حصته عملا بأحكام المواد ٤٢٣ و ٤٢٥ و ٤٢٦ من القانون المدني القديم ولكن الحكم بعد أن أورد هذه الوقائع استنتج منها وبغير دليل وعلى خلاف منطق الأشياء أن الشركة ظلت محتفظة باعتبار الطاعن شريكا فيها — وأنه إذا كانت الشركة قد تمسكت باعتبار الطاعن شريكا بعد ظهور خسائرها في فبراير سنة ١٩٤٤ إلا أن العبرة في اعتبار الطاعن شريكا أو غير شريك هو بما اتخذته الشركة من إجراء بعد انقضاء ميعاد الوفاء وقبل أن تظهر خسائرها وأن خطاب ٢٢ من

ديسمبر سنة ١٩٤٣ الذي أحصى فيه مدير الشركة على الطاعن تقصيراته أن الشركة كانت تعتبره خارجاً عنها . أما الإشارة التي تضمنها ذلك الخطاب عن البند السادس من العقد فيمكن إلا احتياطاً من كاتب الخطاب للظروف التي تبدت له وحده من ارتفاع ثمن البيض بسبب منع استيراده من بلاد القطر المختلفة — وأنه أياً كان غرض مدير الشركة من هذا الخطاب فإن الحكم المطعون فيه لم يتناول عباراته وسكت عن مناقشتها فجاءت أسبابه لذلك مشوبة بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق بيانه في الرد على السبب الأول وبما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص من : « أن المحكمة ترى من أقوال محمد حسن المراغى ، الطاعن ، في خطابه للذين أرسلهما إلى المستأنف عليه حسن رجب بتاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٤٣ و ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ اعتراكا صريحاً منه بقيام الشركة وبأنه شريك فيها ... لا يستطيع التحلل من هذا الارتباط بفعل يأتيه من جانبه يقوم على عدم تنفيذه التزامه بدفع حصته في رأس المال في الموعد المحدد في العقد طالما أن الشركة لم تستعمل حقها المنصوص عليه في هذا البند باخراجه من الشركة وإسقاط حقوقه و التزاماته — بل ظلت متمسكة بتبعاته شريكاً فيها خاضعاً لنصوص عقد الشركة ، — وهذا الذي أورده الحكم لا مخالفة فيه للقانون وكان تحصيل الحكم لما انتهى إليه من قيام الشركة واستمرار اشتراك الطاعن فيها بعد ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ — استناداً إلى الخطابات المتبادلة بين طرفي الخصومة بعد هذا التاريخ — تحصيلاً سائغاً لا يعتوره قصور .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ طبق قواعد القانون المدني القديم على واقعة الدعوى مع أن الشركاء قد خرجوا في تعاقدهم على تلك القواعد بصرح اللفظ كما شاب الحكم قصور بعدم الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص وذلك أن الحكم المطعون فيه متابعاً بذلك الحكم الابتدائي قد اعتبر أن عقد الشركة قد انعقد بين الخصوم طبقاً للواد ٢٣ و ٢٦ من القانون المدني القديم في حين أن الشركاء قد خرجوا في تعاقدهم على تلك النصوص وأوردوا في عقدهم أحكاماً أخرى تخالف أحكام القانون — كما أن الطاعن قد تناول في مذكرته أمام محكمة الاستئناف أحكام مواد القانون المدني القديم وأفاض في بيان أن نية المتعاقدين قد انصرفت عن الأخذ بها ولا حرج عليهم فيما فعلوا لأن تلك الأحكام ليست من النظام العام ولكن الحكم المطعون فيه سكت عن الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن عقد ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ على ما بين من نصوصه لم يرد به ما يخالف أحكام القانون المدني القديم في شأن الشركات بل جاءت نصوصه جميعاً متمشية مع أحكام القانون ولم تشذ عنها وأنه إذا كان البند الثاني من العقد قد نص على الشرط الفاسخ في حالة تخلف أحد الشركاء عن دفع حصته في رأس المال في الموعد المحدد فإن ذلك لا يغير من الأمر شيئاً لأن الشرط الفاسخ مفترض دائماً في كل عقد تبادل والافصاح عنه في العقد لا يعد خروجاً على أحكام القانون بل إن فيه تأكيداً لها — وإذا كان الحكم قد أقام قضاءه على بقاء الشركة بعد ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ واستمرار الطاعن

شريكا فيها فحسبه ذلك دون حاجة إلى تقصى دفاع الخصوم في كل ما يثيرونه في النزاع .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في النعي على الحكم بالتصور في التسبب فيما يتعلق بالسهم الخمسة التي تنازل عنها الطاعن ذلك أن الطاعن لما عجز عن أداء حصته في رأس المال انفق مع مدير الشركة على أن يتنازل عن خمسة سهام من حصته وتنفيذا لهذا الاتفاق حرره له خطاب ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ فأشتر عليه مدير الشركة بعبارة « قبلت هذا التنازل ، — وأن النزاع دار حول مصير هذه السهام إذ زعم مدير الشركة أنه منحها للمرحوم أحمد محمد جبر وطلب من المحكمة إثبات هذه الواقعة بالبينة ومحكمة أول درجة أضافت هذه السهام إلى حصة مدير الشركة لأنه قبلها لنفسه وخلو الدعوى من أى دليل على قبول المرحوم أحمد محمد جبر أو ورثته لها — ولكن الحكم المطعون فيه قضى برد تلك السهام إلى حصة الطاعن استناداً إلى البند الثامن من العقد الذي يمنع أى شريك عن بيع حصته بغير موافقة باقى الشركاء كتابة مع أن الطاعن لم يكن قد دخل في الشركة إذ لم يكن قد دفع حصته في رأس المال وأنه كان يتعامل مع مدير الشركة كشخص من الغير بعيد عن الشركة فضلا عن أن الحكم لم يرد على دفاع الطاعن في خصوص تلك السهام .

وحيث إن هذا النعي مرود بما أورده الحكم المطعون فيه من : « أن البند الثامن من العقد صريح في أنه ليس لأى شريك حق التنازل أو بيع حصته لأى شريك آخر إلا بموافقة جميع الشركاء كتابة . . . فلا يسوغ لحسن رجب وهو أحد الشركاء أن يقبل ما طلبه الشريك محمد حسن المراغى في خطابه المرسل إليه بتاريخ

٢٩/١١/١٩٤٣ من تعديل حصته في رأس المال طالما أن هذا الطلب لم يوافق عليه باقى اشركاء كتابة ، ولما كان الحكم قد انتهى إلى استمرار اشتراك الطاعن في الشركة بعد تاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ وبعد تقصيره في الوفاء بحصته في رأس المال فإن ما قرره الحكم في شأن السهام الخمسة وإضافتها إلى حصة الطاعن صحيح إعمالاً لنص البند الثامن من العقد وفيما أورده الحكم في هذا الخصوص الرد الكافي على ما يثيره الطاعن في هذا الوجه .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن ،
(القضية رقم ٤١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد أوشه ومحمد متولى معلم المستشارين) .

٥٤٢

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ — شفعة . « الجوار » . إثبات . تسجيل .
صدور عقد شراء الأرض المشفوع فيها قبل تسجيل عقد الجار المثبت للملكية لما يشفع به . عدم اعتباره مالمسكاً لما يشفع به وقت شراء الأرض المشفوع فيها . م ٩٣٥ ، ٩٤٦ مدنى . ما يرد في عقد المشتري من أن الأرض المذكورة محدودة بملك الشفيع . لا يعول عليه في إثبات ملكية الشفيع .

ب — استئناف وشكاه . « قوة الأمر المنضى » .
نقض . الدفع أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف شكلاً بإعلان عريضة الاستئناف والحكم برفضه . الدفع بعدم ذلك بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه . المد الميعاد والحكم برفضه أيضاً . عدم الطعن بالنقض على الحكم الأول والاقتصار في الطعن على الحكم الثانى . اعتبار الحكم الاول قد حاز قوة الأمر المقضى ولو كان الحكم الثانى قد تناول القول في الدفع ورفضه .

ج — دعوى « تقدير قيمتها » . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير وحدة السبب في الدعوى التي تتضمن طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانونى واحد . المادة ٤١ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - مجرد التعاقد على البيع ينشأ عنه حق للجار في الأخذ بالشفعة بشرط أن يكون مالكا وقت البيع لما يشفع به وفقاً للمادتين ٩٣٦، ٩٣٥ من القانون المدني . فإذا كان عقد شراء الأرض المشفوع فيها سابقاً على تاريخ تسجيل عقد الجار المثبت للملكية لما يشفع به فإنه لا يكون مالكا لما يشفع به وقت شراء الأرض المشفوع فيها ولا يحول في إثبات هذه الملكية على ما يرد في عقد المشتري من أن الأرض المذكورة محدودة بملك الشفع .

٢ - إذا دفع أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف شكلاً لبطلان عريضة الاستئناف فقضت محكمة الاستئناف برفضه ثم دفع أمامها بعد ذلك بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد فقضت أيضاً برفضه ، ولم يطعن في الحكم الأول بطريق النقض واقتصر التقرير على الطعن في الحكم الثاني - فإن الحكم الأول يكون قد حاز قوة الأمر المفضى . ولا يجزى التمسك بأن الحكم المطعون فيه قد أعاد القول في الدفع بعدم قبول الاستئناف ورفضه .

٣ - إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة من سبب قانوني واحد فإن لمحكمة الموضوع - عند تقدير قيمة هذه الدعوى طبقاً للمادة ٤١ من لوائح - تقدير وحدة السبب ولارقابة لمحكمة

النقض عليها ما دامت قد حصت هذه الوحدة بناء على أسباب واقعية سالفة .

(القضية رقم ١٢٢ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية الدادة الأساندة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف واحمد قوشه وابراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٥٤٣

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - طرح البحر - صدور قرار وزير المالية بتوزيع طرح البحر على أربابه شيوعاً بينهم طبقاً للقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٣٢ . اعتبار هذا القرار سنداً للملكية لهم وللشيوع فيما بينهم . التحدى بأن الأرباب التي أكلها البحر كانت مفرزة لمن وزعت عليهم أرض الطرح شيوعاً . لا محل له .

ب - قسمة - إثبات - شيوع - وضع بد الهريك على جزء مفرز يعادل حصته في الملك القائم أو مجرد وجود مسق قسمة بين وضع يده ووضع يد شركائه . لا يقطع في حصول القسمة .

المبادئ القانونية

٢ - متى صار توزيع طرح البحر الجديد على أربابه شيوعاً فيما بينهم عمقتضى قرار وزير المالية طبقاً للقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٣٢ كان هذا القرار سنداً للملكية الشركاء ومصدراً للشيوع فيما بينهم ولا تكون هناك صلة لهذه الملكية بملكيتهم التي أكلها البحر وإن بقي التأشير بها في المكلفات إذ أنها ملكية زالت بمجرد أكل البحر لها وال طرح الجديد يصبح منذ ظهوره ملكاً للدولة طبقاً للمادة الثانية من القانون المذكور إلى أن يوزع على أربابه طبقاً لشروط القانون . ومن ثم فلا سبيل لتحدي

أو غدرا أو خطأ مهنيا جسيما وإنما رأى أن ما أتاه
يعتبر خطأ مهنيا غير جسيم بسبب حداثة عهده
بأعمال النيابة وأنه خطأ هين لا يدخل في أسباب
الخاصة - فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في
القانون إذا قضى بعدم جواز المخصصة .

٢ - مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون
الاجراءات الجنائية أن حجية الحكم الجنائي
الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى
الجنائية أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق
الحكم الصادر بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة لمن
كان موضع المحاكمة ودون أن تلحق الأسباب
التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو
تلك الادانة . فإذا لم يكن الخصم متهما في
الحكم الجنائي الذي يتمسك بحجيته فلا يمكنه
أن يفيد من عبارات قد يكون الحكم المذكور
أوردها في سياق اسبابه .

٣ - محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة
الخصم إلى طلب الاحالة على التحقيق متى رأت
فيما أورده من أسباب ما يغني عن التحقيق .

٤ - مفاد نص المادة ٣٧٩ مرافعات أن
بدء جريان ميعاد الطعن لا يسكون إلا من
تاريخ إعلان الحكم من جانب من يتمسك
بجريان الميعاد أو من جانب من يتمسك به ضده .
فإذا تبين من صورة الحكم المقدمة من الطاعن
أن إعلانها كان حاصلًا بناء على طلب قلم الكتاب
وقد أعلنها مباشرة للنيابة العامة ثم قام قائد

بأن الأطيان التي أكلها البحر كانت مفرزة لمن
وزعت عليهم أرض الطرح شيوعا .

٢ - وضع يد الشريك على جزء مفرز
يعادل حصته في الملك الشائع للاتفيع بها أو
بجرد وجود مسقى فاصلة بين وضع يده ووضع
يد شركائه - لا يقطع في حصول القسمة بين
الشركاء .

(القضية رقم ٢٩٩ سنة ٢٣ ق المهيئة السابقة)

٥٤٤

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - نيابة عامة . مخصصتها . قضاة . حق المحكمة
في استعراض أسباب الخاصة وأدلتها للحكم بجواز
الخاصة أو بعدم جوازها . المادة ٨٠٢ مرافعات .
ب - قوة الامر بالقضى . حجية الحكم الجنائي
الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى
الجنائية أمام المحاكم المدنية . نطاقها .
ج - دفاع . إثبات . طاب الاحالة على التحقيق .
عدم التزام محكمة الموضوع باجابه .
د - نقض . ميعاد الطعن . بدايته . قيام قلم الكتاب
بإعلان الحكم . عدم إفادة المضمون عليه من هذا
الاعلان .

المبادئ القانونية

١ - من حق المحكمة عملا بالمادة ٨٠٢
مرافعات أن تبحث مدى تعلق أوجه الخاصة
بالدعوى ونحكم بقبولها وهذا لا يقتضى لها إلا
باستعراض أسباب الخاصة وأدلتها لتبين منها
مدى ارتباطها بأسباب الخاصة . فإذا كان
الحكم قد أشار إلى أنه لم ير فيها أسند إلى وكيل
للمنيابة على ما ظهر له من الأوراق غشا أو تدليسا

توقيع عقوبة المصادرة في تهمة التهريب استناداً إلى حسن نية المتهم لأسباب ماثلة فإنه لا يكون قد خالف القانون إذ لمحكمة الموضوع أن تقرر في حدود سلطتها التقديرية قيام الأسباب المبررة لرفض توقيع العقوبة الجوازية.

٣ - تقرير وجود ارتباط بين واقعي التهريب بالتصدير والتهريب بالاستيراد هو من حق محكمة الموضوع بلا معقب مادام قضاؤها في هذا الخصوص يستند إلى أسباب مسوغة.

القضية رقم ٢٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة والسيد عبد الله محمد عبد الرحمن يوسف ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين.

٥٤٦

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - شفعة . كون المشتري مالكاً على الشيوع في عري معد ثرى يشق لأطيان الشفوع فيها وكون هذه الثرى جزءاً أصيلاً من بعض البيع . عدم أحقية في أخذ المقار المقيم بالشفعة بوصف أنه شريك في الشيوع في المقار المذكور.

ب - شفعة . ملحقات الثمن . عدم علم المشتري بالملحقات وقت إندثار الشفعة . القضاء برفض الدفع بصلان إندثار الشفعة لعدم اشتباه عرس الملحقات . لا خطأ . المادة ١٤ من قانون الشفعة .

ج - شفعة . حكم « تسبب معيب » . ملحقات الثمن . بيانها وتحديد قيمتها أمام محكمة الموضوع . خلو الحكم من بيان هذه الملحقات وقيمتها . قصور.

المبادئ القانونية

١ - متى كان المشتري لا يبدو أن يكون

السجون الحرية بإعلانها إلى الطاعن شخصياً فإن المطعون عليه لا يفيد من هذا الإعلان - كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة .

(القضية رقم ٢٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشة ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٥٤٥

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦

أ - حارك . عقوبة . مصادرة . عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٥ من اللائحة الجزائية . اعتبارها عقوبة جوازية وذلك في حالة التهريب بالتصدير أو الاستيراد على السواء .

ب - حارك . مصادرة . محكمة الموضوع . سلطاتها في توقيع عقوبة المصادرة . ج - حارك . ارتباط . محكمة الموضوع . سلطاتها في تقرير وجود الارتباط بين واقعي التهريب بالتصدير والتهرب بالاستيراد .

المبادئ القانونية

١ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٥ من اللائحة الجزائية هي عقوبة جوازية وقد رأى المشرع أن تكون موحدة في حالات التهريب بالتصدير أو الاستيراد على السواء ولا محل للقول بأن المشرع فرض عقوبة المصادرة وجعلها وحوية في حالات التصدير دون حالات الاستيراد لانعدام العلة في هذه التفرقة لأن التهريب في ذاته جريمة سواء وقع على بضائع مصادرة أو مستوردة .

٢ - إذا كان الحكم قد قضى برفض

٥٤٧

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - وفاة . عرض . إيداع . إجارة . إيداع .
المستأجر السيارة المستأجرة في جراج معين بعد عرضها
على المؤجر عرضاً رسمياً عند انتهاء مدة العقد ورفضه
استلامها . اعتبار الحكم أن العرض في هذه الحالة
كان ناقصاً واستلزامه أن يكون المستأجر قد حصل
مبدئياً على حكم بإيداع السيارة . خطأ . المادة ٣٣٩
مدني .

ب - لإثبات « الإثبات بوجه عام » . محكمة
الوضوح . دفاع « طلب التحقيق » . حق محكمة
الموضوع في تقرير ثبوت الواقعة أو عدم ثبوتها وعدم
التزامها بإجابة طلب إجراء التحقيق .
ج - قوة قاهرة . وفاة . التزام . محكمة الموضوع .
تقرير ما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة قاهرة .
موضوعي .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المستأجر عندما عرض السيارة
المؤجرة عرضاً رسمياً على المؤجر عند انتهاء مدة
العقد ورفض المؤجر استلامها قام بإيداعها
« جراجاً » معيناً وأنذر المؤجر بذلك على يد
محضر وصرح له باستلامها بغير قيد ولا شرط ،
فيجب على المحكمة أن تقول كلمتها في هذا
الاجراء وهل يعتبر مماثلاً للإيداع في حكم المادة
٣٣٩ مدني وهل هو يؤكد صحة العرض وتوافر
فيه موجب الإيداع من تخلي المدين وصلاحيته
مكان الإيداع . فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت
أن عرض السيارة في هذه الحالة كان ناقصاً دون
أن تبحث صحة الاجراء الذي اتخذته المستأجر
وتطلبت منه أن يكون قد حصل مبدئياً على
حكم بإيداع السيارة فإن الحكم يكون قد خالف

شريكاً على الشيوع في مجرى معد للرى يشق
الأطيان المبيعة موضوع الشفعة فإن هذا الوضع
لا يصح أن يوصف به المشتري بأنه شريك على
الشيوع في جميع العقار المبيع برفعه إلى مصاف
الشريك على الشيوع الذي له حق أخذ العقار
المبيع بالشفعة وإن كانت تلك المجري هي جزء
ضئيل من بعض المبيع .

٢ - التزام الشفيع بالملحقات الثمن إنما
يترتب على قيام المشتري بانفاقها ويبدأ واجب
عرض الملحقات من وقت اتصال هذا الاتفاق بهلم
الشفيع - طبقاً لنص المادة ١٤ من قانون
الشفعة . فإذا كان الثابت أن المشتري ما كان
على علم بهذه الملحقات وقت إيداع الشفعة فإنه
يكفى أن يكون الشفيع قد أبدى استمداًه
بمريضة الدعوى الابتدائية لدفع الملحقات مع
الثمن ولا يكون الحكم قد أخطأ في القانون إذا
قضى برفض الدفع ببطلان إنذار إيداع الرغبة
لعدم شمله عرض الملحقات في هذه الحالة .

٣ - إذا كان المشتري قد حدد أمام
محكمة الموضوع ملحقات الثمن وبين تفاصيلها
ون الحكم إذ قضى بأحقية الشفيع في أخذ
الأطيان موضوع الشفعة مع ما يتبعها من الحقوق
مقابل دفع ثمن معين والملحقات دون أن يبين
هذه الملحقات ولا قيمتها - هذا الحكم يكون
قد جاء قاصر البيان فيما يتعلق بهذه الملحقات .
(القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٣ في بالهيئة السابقة)

القانون إذ أن هذا الاجراء ليس من الشروط
الحتمية لصحة الاجراء المماثل للإيداع الذي
يجب أن يعقب العرض . فكما يجوز أن يكون
هذا الاجراء المماثل قد طلب ابتداء من القضاء
في صورة دعوى حراسة يجوز أن يعرض
على القضاء كدفع في دعوى المطالبة بالأجرة
ليقول فيه كلكه من حيث استيفاء الشروط
السابق بيانها .

٢ - تقرير ثبوت الواقعة المدعى بها أو
عدم ثبوتها مما تستقل به محكمة الموضوع بلا
مقرب وهي ليست ملزمة بإجابة طلب إجراء
التحقيق متى كان فيما قدم إليها ما يكفي لاقتناعها
بما انتهت إليه من عدم قيام الدليل على صحة
الواقعة المطلوب إثباتها .

٣ - تقرير ما إذا كانت الواقعة المدعى
بها تعتبر قوة قاهرة هو تقدير موضوعي تملكه
محكمة الموضوع في حدود سلطاتها التقديرية
مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائفة .

(الفضية رقم ٢٦ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساندة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق
عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى عتسلم
وابراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٥٤٨

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - ضرائب . ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
خضوع الممول لربط الضريبة بطريق التقدير وعدم
ربط الضريبة عليه في سنة ١٩٤٨ ربطا نهائيا . وجوب

اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ أساسا لربط
ضريبة سنة ١٩٤٨ . القول بأن الأصل هو ربط
الضريبة على الأرباح الفعلية وباعتراف الممول بإقراره
بأنه حقق أرباحا تزيد عن تقدير سنة ١٩٤٧ . لا
عمل له . المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ .
ب - ضرائب . ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
اعتبار سنة ١٩٤٧ هي السنة الضريبية المشار إليها في
المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ بالنسبة لتجارة
الاقطان إذا اتخذها الممول مهنة له .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المول من المولين
الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ولم تكن
الضريبة عليه في سنة ١٩٤٨ قد ربطت ربطا
نهائيا فإنه يتعين إعمالا لحكم المرسوم بقانون
رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ اتخاذ الأرباح المقدرة في
سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة المستحقة عليه
عن سنة ١٩٤٨ المذكورة - ولا محل لما تثيره
مصلحة للضرائب من أن الأصل في القانون
رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أن تربط الضريبة على
الأرباح الفعلية التي حققها المول وأن المول
معتزف في إقراره بأنه حقق أرباحا في سنة ١٩٤٨
تزيد عن الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ ذلك
أنه يكفي لإعمال حكم المرسوم بقانون المشار إليه
أن يكون المول خاضعا في ربط الضريبة لطريقة
التقدير وأن تكون الضريبة لم تربط عليه ربطا
نهائيا في أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨
- سنة ١٩٥١ وكلا الشرطين متوافر في
خصوص أرباح السنة محل النزاع .

٢ - تعتبر سنة ١٩٤٧ هي السنة

الضريبة المشار إليها في الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ بالنسبة لتجارة الأقطان إذا اتخذها الممول مهنة له وذلك وفقا لحكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إذ أن موسم تجارة الأقطان يبدأ في أخريات السنة التقويمية وينتهي في أوائل السنة التالية لما وتوضع الميزانية في نهاية ذلك الموسم وتكون الأرباح الناتجة فيها والتي تربط عليها الضريبة هي التي تتحقق في نهاية الموسم.

المحكمة

... حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ذلك أن هذا المرسوم بقانون ينص على أنه استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ — ١٩٥١ فإذا لم يكن للممول نشاط خلال ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه ولا يؤثر هذا الحكم في تقادم الضريبة المستحقة عن السنة المتخذة أساسا للتقدير ولا يسرى هذا المرسوم بقانون على الحالات التي ربطت الضريبة ربطا نهائيا عن أية سنة من السنين من ١٩٤٨ — ١٩٥١، ولما كان الطاعن من الممولين الخاضعين لربط الضريبة

عليهم بطريق التقدير وكانت الضريبة المستحقة عليه عن السنين من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ لم تربط ربطا نهائيا فكان يتعين تنفيذ الحكم المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ أن تقدر أرباح الطاعن عن سنة ٤٧ — ٤٨ على الأساس الذي قدرت عليه أرباح سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ ولكن الحكم المطعون فيه قدر أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٧٩٢ جنيبا في حين أنه انتهى إلى تقدير الأرباح في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٦٣٣ جنيبا وفي ذلك مخالفة صريحة لحكم المرسوم بقانون سالف الذكر — وأن سنة ١٩٤٧ التي أشار إليها المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ والتي اتخذها مقياسا للسنوات اللاحقة هي السنة المالية للممول التي تنتهي خلال ١٩٤٧ التقويمية بدليل أن متساحة الضرائب اصدرت منشورا في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قررت فيه أن العبرة بالسنة المالية المنتهية خلال سنة ١٩٤٧ ويؤكد هذا النظر أن المرسوم بقانون سالف الذكر لم يصف السنة المتخذة أساسا للقياس بأنها السنة الميلادية كما أن هذا المرسوم يحيل إلى أرباح سنة ١٩٤٧ كما تحددت وفقا لأحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ الذي ورد به نص صريح في المادة ٣٨ يفيد أن المقصود بالسنة الضريبة هو السنة الميلادية أو السنة المالية المتداخلة فيها والتي تنتهي خلالها — كما يؤيده أن هذا هو منهج الشارع في قانون الضريبة على الأرباح الاستثنائية وأن القول بعكس ذلك يؤدي إلى احتمال سريان أحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ على سنة ١٩٥٢ وأخيرا بأن أصول المحاسبة الضريبة تقضى بالاعتداد بالربح التجاري أو الصناعي الذي يتحقق عند انتهاء السنة المالية للنشأة .

« وحيث إن هذا النعمي صحيح ذلك أن المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٥٠ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ كانت تنص على أنه « فيما يتعلق بسائر الممولين عدا الشركات المساهمة تربط الضريبة كذلك على الأرباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق الممول وحساباته — فإذا امتنع الممول عن تقديم حساباته ومستنداته إلى مصلحة الضرائب فتقدر الأرباح طبقاً للقواعد المنصوص عليها فيها بعد ذلك مع عدم الإخلال بالجزاءات التي يقررها هذا القانون — وكذلك تحدد الإيرادات بطريقة التقدير إذا رفضت المصلحة اعتماد ما قدمه إليها الممول من الحسابات والمستندات، ومقتضى هذا النص في فقرته الأخيرة أن لمصلحة الضرائب أن تعتمد إلى تحديد أرباح الممول بطريقة التقدير إذا لم تعتمد ما يقدمه إليها الممول من الحسابات والمستندات، وقد رأى المشرع تخفيفاً للعبء الواقع على مأموري الضرائب وخشية سقوط حق الحكومة في اقتضاء الضرائب بمضى المدة لإصدار المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ ونص هذا المرسوم بقانون على أنه « استثناء من أحكام الفصل الخامس من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل سنة من السنوات من ١٩٤٨ - ١٩٥١ فإذا لم يكن للممول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساساً لربط الضريبة على الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها نشاطه أو استأنفه — ولا يؤثر هذا الحكم في تقادم الضريبة

المستحقة عن السنة المتخذة أساساً للتقدير، ولا يسرى هذا المرسوم بقانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطاً نهائياً عن أية سنة من السنين من ١٩٤٨ - ١٩٥١، ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريقة التقدير إذ لم تعتمد الممولون عليها حساباته ومستنداته وقدرت أرباحه عن سنى النزاع في الدعوى بما فيها أرباح سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ بغير ما أثبتته في إقراره المقدم منه عن تلك الأرباح إذ أثبتت في ذلك الإقرار أن أرباحه عن سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ بلغت ١٧٨٧ جنيهاً و ٤٧٠ ملياً ولكن الممولون عليها قدرت أرباحه عن تلك السنة بمبلغ ٢٦٨٠ جنيهاً، كما أن الضريبة على الطاعن في تلك السنة لم تكن ربطت ربطاً نهائياً فانه يتعين إعمالاً لحكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة المستحقة عليه عن سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار أرباح الطاعن في سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بمبلغ ٦٣٣ جنيهاً وإلى اعتبار أرباحه في سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ بمبلغ ١٧٩٢ جنيهاً فانه يكون قد خالف أحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ — ولا محل لما ثيره الممولون عليها من أن الأصل في القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أن تربط الضريبة على الأرباح الفعلية التي حققها الممول، وأن الطاعن في هذه الدعوى معترف في إقراره بأنه حقق أرباحاً في سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ تكاد تتفق مع الرقم الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه — ذلك أنه يكفي لإعمال حكم المرسوم بقانون أن يكون الممول خاضعاً في ربط الضريبة لطريقة التقدير وأن تكون الضريبة لم

٥٤٩

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦

عمل . دعوى «رسومها» . نقض «رسوم الطمن»
إعفاء العامل من رسوم الدعوى التي يرفعها طبقاً لأحكام
القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى .
اقتصار هذا الإعفاء على مرحلة التقاضى أمام محكمة أول
درجة دون مراحل التقاضى التالية .

المبدأ القانونى

الإعفاء من الرسوم القضائية المنصوص
عليه فى المادة ٥٤ من المرسوم بقانون رقم
٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى شأن عقد العمل
الفردى — مقصور على الدعوى التي يرفعها
العمال ابتداءً أمام محاكم الدرجة الأولى ، ففى
أصدر القضاء الابتدائى حكمه فى الدعوى التي
يرفعها العامل طبقاً لأحكام ذلك القانون فإن
الطمن فى هذا الحكم يصبح مستحقاً لرسوم
القضائية المفروضة على مراحل التقاضى التالية .
ولا يصح القول بسحب الإعفاء من الرسوم
القضائية على هذه المراحل قياساً على مرحلة
التقاضى الابتدائية لأن هذا الإعفاء هو استثناء
من الأصل المقرر فى قانون الرسوم القضائية
فلا يقبل التوسع فى بسط نطاقه على غير ما شرع
له هذا الاستثناء .

(القضية رقم ٢٧٨ سنة ٢٣ فى رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة عبد المراز محمد رئيس المحكمة واسحق
عبد السيد وأحمد قوشة ومحمد متولى وعلم وإبراهيم عثمان
يوسف المستشارين) .

تربط عليه ربطاً نهائياً فى أية سنة من السنين
١٩٤٨ — ١٩٥١ وكلا الشرطين متوافرين هذه
الدعوى فى خصوص أرباح سنة ١٩٤٧
١٩٤٨ — كما أن ماثيره المطعون عليها — من
أن أحكام المرسوم بقانون ٢٢٠ سنة ١٩٥٢
لا تنسج لما ذهب إليه الطاعن من اتخاذ أرباح
موسم ١٩٤٦ — ١٩٤٧ والذي يبدأ عادة فى
شهر من سنة ١٩٤٦ وينتهى فى فبراير سنة ١٩٤٧
بالنسبة لتجارة الأقطان والتي يتخذها الطاعن مهنة
له أساساً لربط الضريبة فى السنين الثلاث اللاحقة
بل الصحيح أن تؤخذ أرباح سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨
أساساً لربط الضريبة فى السنوات التالية —
مردود بما نص عليه فى المادة ٣٨ من القانون
١٢ سنة ١٩٣٩ من أنه «تحدد الضريبة سنوياً على
أساس مقدار الأرباح الصافية فى بحر السنة
السابقة أو فى فترة ١٢ شهراً التي اعتبرت نتيجتها
أساساً لوضع آخر ميزانية» — ولما كانت تجارة
الأقطان يبدأ موسمها فى أخريات السنة التقويمية
وينتهى فى أوائل السنة التالية لها وكانت الميزانية
توضع فى نهاية ذلك الموسم فإن الأرباح الناتجة
فيها والتي تربط عليها الضريبة هي التي تتحقق فى
نهاية ذلك الموسم — ولما كانت أرباح سنة
١٩٤٦ — ١٩٤٧ تتحقق فى سنة ١٩٤٧ فإن
تلك السنة تعتبر هي السنة الضريبية بالنسبة لهذا
النوع من النشاط .

«وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون
فيه فى خصوص ما قضى به عن أرباح الطاعن فى
١٩٤٧ — ١٩٤٨ ولما كان موضوع الدعوى
صالحاً للحكم فيتعين لها الحكم بتعديل أرباح
الطاعن فى ١٩٤٧ — ١٩٢٨ إلى مبلغ ٦٢٣ ج .»
(القضية رقم ١٦٨ سنة ٢٣ فى بالهيئة السابقة)

قضاء الأحوال الشخصية

٥٥٠

محكمة استئناف طنطا

١٩ مارس سنة ١٩٥٧

أحوال شخصية • المراد بعبارة المواد المتعلقة بالزواج .
فسخ الخطبة من بينها • اختصاص المحاكم الجزئية
بنظرها •

المبادئ القانونية

١ - المواد المتعلقة بالزواج التي تنص عليها
الفقرة العاشرة من المادة السادسة من المرسوم
بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٢١ تشمل مسائل الزواج
والمواد المتعلقة به سواء كانت سابقة عليه أو
لاحقة - ومن ذلك الخطبة وفسخها والآثار المترتبة
على ذلك . فهي من المسائل المتعلقة بالزواج
السابقة على عقده .

وتنص المادة المذكورة المعدلة بالمادة الثامنة
من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ في فقرتها
الثامنة على أن تختص المحاكم الجزئية بالحكم
ابتدائيا في مواد الزواج والمواد المتعلقة بالزوجة .

٢ - الخطبة تمهيد لعقد الزواج ومن متعلقاته
فهو لذلك من اختصاص المحكمة الجزئية .

الحكم

• حيث إن وقائع الدعوى تخلص في أن
المستأنف عليه الأول أقام الدعوى أمام محكمة

الدرجة الأولى باعتباره وليا على ابنته أنجيل
طالبها بالحكم بفسخ خطبة المستأنف عليه الثاني
لها . ودفعت النيابة بعدم اختصاص المحكمة
بنظر الدعوى على اعتبار أنها من اختصاص
المحكمة الجزئية طبقا للمادة الثامنة من القانون رقم
٤٦٢ سنة ١٩٥٥ والفقرة العاشرة من المادة
السادسة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

• وحيث إن محكمة أول درجة قضت في
١/٤ ٩٥٦ حضوريا باختصاصها بنظر
الدعوى وفي الموضوع بفسخ عقد الخطوبة المؤرخ
٤/٥ ٩٥٣ والصادر بين المدعى عليه -
المستأنف عليه الثاني - وبين ابنة المدعى - أنجيل
أنور حبشى رزق - وأسست قضاءها بخصوص
الاختصاص على أنه لم يرد شيء بخصوص الخطبة
في المادتين الخامسة والسادسة من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية وأن استناد النيابة إلى ما جاء في
المادة السادسة من اختصاص المحاكم الجزئية بالحكم
ابتدائيا في المنازعات الخاصة بالزواج والمواد
المتعلقة بالزوجة لا محل له لأن الخطبة أمر
سابق على الزواج والأمور المتعلقة بالزواج تابعة
له لترتيبها عليه لما لا يمكن معه القول بأن هذه
الفقرة تتضمن النص على الخطبة أو فسخها وأن
المادة الثامنة من اللائحة تنص على أن المحاكم
الشرعية الابتدائية تختص بالحكم ابتدائيا في
المنازعات التي ليست من اختصاص المحاكم
الجزئية بمقتضى المادتين الخامسة والسادسة
ومؤدى ذلك أن دعوى فسخ الخطبة من
اختصاص المحكمة الابتدائية .

٤٦٢ سنة ١٩٥٥ قصر على اختصاص المحاكم الجزئية الوطنية بالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقاً لما هو مبين في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية عدا دعوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها والمشار إليها في المادة السادسة من اللائحة فإنها تكون دائماً من اختصاص المحاكم الابتدائية وتنص المادة السادسة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المعدلة بالمادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ في فقرتها التاسعة على أن تختص المحاكم الجزئية بالحكم ابتدائياً في مواد الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية .

« وحيث إن الخطبة وهي تمهيد لعقد الزواج لا شك أنها من متعلقاته ومن ثم فهي من اختصاص المحكمة الجزئية .

« وحيث أنه لذلك يكون الاستئناف في محله ويتعين قبوله والغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى مع إلزام المستأنف عليه الأول المصروفات طبقاً للبائتين ٢٨١ و ٢٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(استئناف رقم ٢٩ سنة ٦ في طعنات رئاسة وعضوية السادة الأمانة عبد الجليل الشافعي ومأمون الرضوي و خليل عبد النبي المششارين وحضور السيد الاستاذ محمود الحفاوي رئيس النيابة) .

٥٥١

محكمة استئناف طنطا

١٦ أبريل سنة ١٩٥٧

أحوال شخصية . ول النفس . إذن المحكمة لازم في تزويج الصغير وغير لازم في تزويج المحجور عليه .

« وحيث إن رئيس نيابة طنطا بتوكيل من المحامي العام قرر بالاطعن في هذا الحكم بتقرير في قلم الكتاب بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٥٦ تأسيساً على أن المشرع في القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ قد جعل الاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية طبقاً لما هو مبين بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية وطبقاً للمادة السادسة من هذه اللائحة تختص المحاكم الجزئية بجميع قضايا الزوجية وكافة ما يتعلق بها وأن الخطبة مقدمة الزواج ولا تعقد لذاتها ورغبة فيها وإنما تعقد لتكون فاتحة للزواج وقدمت مذكرة طلبت فيها إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى مقررة أن ما جاء بالمادة السادسة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من اختصاص المحاكم الجزئية بالزواج والمواد المتعلقة بالزوجية يشمل مسائل الزواج والمواد المتعلقة به سواء كانت سابقة عليه أو لاحقة ومن ذلك الخطبة وفسخها والآثار المترتبة على ذلك .

« وحيث إن الخطبة ليست إلا تمهيداً لعقد الزواج ومقدمة من مقدماته وإذا ما تمت الخطبة فإنها لا تعد وأن تكون تواعداً متبادلاً بين الرجل والمرأة بعقد زواجهما في المستقبل وهي تنعقد حسبما هو مألوف لدى المسيحيين الأرثوذكسيين بحضور كاهن من كهنة الكنيسة يتولى القيام بما نستلزمه من طقوس دينية ويحرر محضراً بما أجراه وتم الاتفاق عليه وقد اتبع هذا الاجراء في الدعوى الحالية وتحرر محضر خطوبة مؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٥٣ .

« وحيث إنه طبقاً لذلك تكون الخطبة من المسائل المتعلقة بالزواج السابقة على عقده .

« وحيث إن المادة الثامنة من القانون رقم

المبدأ القانوني

الأصل أن ولي النفس لا يستأذن أحداً في تزويج الصغير أو المحجور عليه إلا أن الشارع رأى محافظة على أموال القصرات ورعاية لمصالحهن موافقة محكمة الأحوال الشخصية على تزويجهن ونص على ذلك في المادة ٣٦٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ الشتمل على لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية ولذا فاستئذان محكمة الأحوال الشخصية غير لازم إلا في حالة تزويج القاصر فقط أما في حالة تزويج المحجور عليه أو الغائب فلا يلزم ذلك .

المحكمة

وحيث إن وقائع الدعوى تخلص في أنه قضى بتاريخ ١٨/١/١٩٥٦ بتوقيع الحجر على يوسف محمد صفوت المنلا وعين إبراهيم أحمد المنلا قيميا عليه وتقدم بطلب للإذن له بتزويج المحجور عليه وقضت محكمة طنطا الكلية للأحوال الشخصية بجلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ حضوراً بعدم اختصاصها ولائياً بنظر طلب الإذن بتزويج المحجور عليه تأسيساً على أن ذلك من شئون الولاية على النفس وأن اختصاصها مقصور على الولاية على المال وأن واجبات الأوصياء المنصوص عنها في المواد من ٣٦ إلى ٤٦ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ جاءت خلواً من الإذن بتزويج القاصر ونصت فقط على الإذن فيما يصرف في تزويجه وبذلك يكون اختصاص المحكمة محصور في الإذن للقيم بصرف المال اللازم لتزويج المحجور عليه دون الإذن بتزويجه.

وحيث إن النيابة العامة طعنت في هذا الحكم بطريق الاستئناف بتقرير مؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ طالبة إلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوع الطلب تأسيساً على أن الزواج يمس المال بقدر ما يمس النفس وهو علاقة تنبع عنها مراكز قانونية تتصل بالمال وهو أمر له خطورته وآثاره بالنسبة للولاية على المال ونص المادة ٩٧٢ مرافعات يدخل ضمن القواعد الخاصة بواجبات الأوصياء ويعتبر من النصوص التي تسرى بالنسبة للقوامة والوكالة عن الغائبين كما تسرى بالنسبة للصداية ومن ثم فاستئذان المحكمة لتزويج المحجور عليه من واجبات القيم التي تختص محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال بنظرها .

وحيث إنه من المقرر شرعاً أنه إذا كان مريد الزواج صغيراً غير عير أو كبيراً غير عاقل فلا يصح عقد الزواج إلا بالولي والوصي لا ولاية له في التزويج لأن ولايته على المال لا على النفس والولاية في الزواج قسمان : ولاية إجبار وولاية استحباب : فالأولى تكون بالنسبة للصغير والصغيرة ومن يلحق بهما ، والثانية بالنسبة للكبيرة المكلفة ومتى ثبتت الولاية لواحد من الأولياء سواء كان أباً أو جداً أو غيرهما وسواء كان عصبتة أو غير عصبتة وسواء كان قريباً أو غير قريب جاز له أن يزوج الصغيرة والصغير بكراً كانت أو ثيباً والمجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوهة جبراً رضي كل واحد منهم بهذا الزواج أو لم يرض لأن كلا منهم ناقص العقل أو قاصده فلا يهتدى إلى الصالح له لجعل الشارع الولي ناظراً لمصالحهم فحق رأي المصلحة في شيء فعله (شرح

الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للشيخ محمد زيد الإبياني - الجزء الأول ص ٦٩ .
والأصل أن ولي النفس لا يستأذن أحدا في تزويج الصغير أو المحجور عليه إلا أن الشارع رأى محافظة على أموال القاصرات ورعاية لمصالحهن موافقة محكمة الأحوال الشخصية على تزويجهن فنص في المادة ٣٦٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها على أنه : « لا يجوز مباشرة عقد زواج اليتيمات القاصرات اللاتي هن مرتبات بالروزنامجه أو هن ما تزيد قيمته على عشرين ألف قرش إلا بعد المخاطبة مع مجلس حسي الجهة التابع لها محل إقامة اليتيمة والترخيص منه بذلك ، وتمشيا مع ما جاء بهذه المادة نص في المادة ٩٧٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أن تختص محكمة المواد الجزئية بالإذن بزواج القاصر في الأحوال التي يوجب القانون استئذان المحكمة فيها إذا كان مال القاصر لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه فإذا تجاوز هذا القدر كان الاختصاص للمحكمة الابتدائية وفقا للمادة ٩٧٣ .

« وحيث إن المادة ٩٧٣ التي نصت على انفراد المحكمة الابتدائية بتوقيع المحجور ورفعها للاشراف على إدارة القيم وعزله واستبدال غيره به والإذن للمحجور عليه بتسلم أمواله لإدارتها وتقدير نفقة له وما إلى ذلك من المسائل الأخرى التي نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة المذكورة لم تشر أي إشارة الى تزويج المحجور عليه أو الإذن به .

« وحيث إنه يؤخذ من ذلك أن استئذان محكمة الأحوال الشخصية غير لازم إلا في حالة

تزويج القاصر فقط أما في حالة تزويج المحجور عليه أو الغائب فلا يلزم ذلك .

« وحيث بخصوص ما يترتب على الزواج من آثار مالية فقد كفل القانون رعاية مصلحة المحجور عليه المالية بما نص عليه من ضرورة الحصول على إذن من المحكمة فيما يصرف في تزويجه وفيما يصرف في الاتفاق عل من تجب عليه نفقةتهم (المادتين ٣٩ / ١٠ ، ١٦ و ٧٨ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥١) وفيما للمحكمة من اشراف على حسابات القيم واعتمادها .

« وحيث إنه وقد تقرر طبقا للمادتين ٩٧٢ و ٩٧٣ مرافعات أنه لا اختصاص للمحكمة إلا في حالة الإذن بتزويج القاصر فيكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده ورفض الاستئناف لأنه لا أساس له مع الزام الخزانة العامة المصروفات طبقا للمادة ٨٨٣ مرافعات ، .
(استئناف رقم ١ سنة ٧ ق طنطا بالهيئة السابقة) .

٥٥٢

محكمة استئناف طنطا

٢١ مايو سنة ١٩٥٧

أحوال شخصية . الشريعة المسيحية . تحريم الطلاق
الإلحاد . الزنا . التطور الزمني . إباحة الطلاق لأسباب
أخرى أمرتها الكنيسة الأرثوذكسية . صحة الأخذ
بها والمحكم بمقتضاها .

المبدأ القانوني

رغم أن الشريعة المسيحية تحرم الطلاق ولا تجيزه إلا إلهة الزنا ، فإن فقهاء هذه الشريعة وأحكام المجالس المالية قد درجت منذ أمد طويل على إباحة الطلاق لأسباب أخرى تفترضها

ضرورات البيئة والتطور الزمني ولا مانع من
الآخذ بهذه الاسباب متى توفرت لأنها اعتر
من الهيئة الدينية العليا وأئمة الشريعة
الارثوذكسية وكبار رجالها

المحكمة

« حيث إن وقائع الدعوى مبينة تفصيلا في
اسباب الحكم المستأنف وهي تخلص في أن
المستأنف والمستأنف عليها وهما من الأقباط
الارثوذكس تزوجا بعقد مؤرخ ٤ يونيه
سنة ١٩٥٥ وأقام المستأنف الدعوى أمام محكمة
الدرجة الأولى بصحيفة معنة في ٦ يونيه
سنة ١٩٥٦ طالبا الحكم بطلاقها منه استنادا إلى
أنه بعد أن دخل بها سرعان ما أساءت إليه
فطرده عنوة من مسكن الزوجية واعتدت عليه
وعلى والديه بالضرب والاهانة بالاشتراك مع
بعض ساكني المنزل وأحدثوا بوالده اصابة
بالعين اليسرى كما هو ثابت من الجنبحة ١٩٥٢
سنة ١٩٥٦ قسم أول بندر طنطا وأنها تهدف
إلى إيذائه ايذاء جسيما يعرض صحته للخطر بما
يجيز له طلب الطلاق طبقا للمادة ٥٣ من قانون
الأحوال الشخصية للأقباط الارثوذكس .

« وحيث إن المحكمة قضت بجلسة ٢ ديسمبر
سنة ١٩٥٦ حضوريا برفض الدعوى تأسيسا
على أن شريعة الأقباط الارثوذكس قد نواترت
نصوصها على مبدأ ألا طلاق إلا لعللة الزنا ولما
كانت هذه العلة في واقعة الدعوى متفنية ولم
يؤسس المدعى طلبه عليها فإن الدعوى تكون
على غير أساس خليقة بالرفض وأن تحدى المدعى
بالمادة ٥٣ من لائحة الاحوال الشخصية الأقباط
الارثوذكس في غير موضعه لأن نصوصها غير

متعين على المحكمة تطبيقها فضلا عن ذلك فإن
الثابت من الجنبحة ١٩٥٢ سنة ١٩٥٦ قسم أول
بندر طنطا أن المدعى عليها - المستأنف عليها -
هي التي كانت محور الاعتداء وأخرجت كرها
من مسكنها الأمر الذي ألجأها للتبليغ عن ذلك
في شخص أخيها كما أنها لم تحدث اصابة بأحد ولم
تبادر أحدا بالاعتداء فإذا أضيف إلى ذلك أن
الاعتداء إن صح فإنه لا يبلغ بحال حد الجسامة
التي عنتها المادة ٥٣ المذكورة .

« وحيث إن المستأنف طعن في هذا الحكم
بطريق الاستئناف بصحيفة معنة في ٢٢ ديسمبر
سنة ١٩٥٦ طلب فيها الحكم بطلاقها منه استنادا
إلى تعديها عليه بالضرب وطرده من المسكن الذي
استأجره لها وتعديها على والده واصابته في عينه
وعرضت صحته وحياته للخطر .

« وحيث إن النيابة العامة تطلب بمذكرتها
المؤرخة ٢ مارس سنة ١٩٥٦ رفض الاستئناف
لأن الأسباب التي ذكرها المستأنف مبررا بها
طلبه طلاق زوجته منه لا تنطبق عليها أية مادة
من المواد التي تتيح الحكم بالطلاق طبقا لما ورد
بالباب الثاني من كتاب الأحوال الشخصية
الأقباط الارثوذكس المعتمد من المجلس الملي
سنة ١٩٣٨ .

« وحيث إن هذه المحكمة ترى أنه وإن
كانت الشريعة المسيحية تحرم الطلاق ولا تجيزه
إلا لعللة الزنا استنادا إلى الآيات التي وردت في
الإنجيل إلا أن فقهاء هذه الشريعة وأحكام
المجالس المليية قد درجت منذ أمد طويل على
إباحة الطلاق لأسباب أخرى اقتضتها ضرورات
البيئة والتطور الزمني وهي تجمل في الاسباب
الآنية علاوة على علة الزنا وهي :

١ - خروج أحد الزوجين عن الدين

المسيحي واقتطاع الأمل في رجوعه إليه .

٢ — إذا غاب أحد الزوجين خمس سنوات متتالية بحيث لا يعلم مقره ولا تعلم حيايته من وفاته وصدر حكم بإثبات غيبته .

٣ — الحكم على أحد الزوجين بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس لمدة سبع سنوات فأكثر .

٤ — إذا أصيب أحد الزوجين بجنون مطبق أو بمرض معد يخشى منه على سلامة الآخر فإنه يجوز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق إذا كان قد مضى ثلاث سنوات على الجنون أو المرض وثبت أنه غير قابل للشفاء كما يجوز للزوجة أيضا أن تطلب الطلاق لإصابة زوجها بمرض العته إذا مضى على إصابته به ثلاث سنوات وثبت أنه غير قابل للشفاء وكانت الزوجة في سن يخشى فيه عليها الفتنة .

٥ — إذا اعتدى أحد الزوجين على حياة الآخر أو اعتاد إيذائه إيذاء جسيما يعرض صحته للخطر فإنه يجوز للزوج المجنى عليه أن يطلب الطلاق .

٦ — إذا أساء سلوك أحد الزوجين وفسدت أخلاقه وانغمس في حماة الرذيلة ولم يجد في إصلاحه توبيع الرئيس الديني ونصائحه .

٧ — إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه إخلالا جسيما بما أدى إلى استحكام النفور بينهما وانتهى الأمر بفراقهما عن بعضهما واستمرت الفارقة ثلاث سنوات متتالية .

٨ — إذا ترهب الزوجان أو ترهب أحدهما برضاء الآخر .

وحيث إن قانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الذي أقره المجمع المقدس والمجلس الملي العام قد تكلم على الطلاق

في الباب الثاني منه وتناول أسباب الطلاق في الفصل الأول من هذا الباب — المواد ٤٨ إلى ٥٣ وترى المحكمة النظر بعين الاعتبار إلى هذا القانون والأخذ بالأحكام الواردة به في قضايا الأقباط الأرثوذكس لأنها صادرة عن الهيئة الدينية العليا وأئمة الشريعة الأرثوذكسية وكبار رجالها .

وحيث إن هذا القانون ينص في المادة ٥١ منه على أنه إذا اعتدى أحد الزوجين على حياة الآخر أو اعتاد إيذائه إيذاء جسيما يعرض صحته للخطر جاز للزوج المجنى عليه أن يطلب الطلاق .

وحيث إنه ليس في تحقيق الجائحة ١٩٥٢ سنة ١٩٥٦ قسم أول بندوطنطا ما يدل على اعتداء المستأنف عليها على المستأنف أو على والديه فقد قيدها المحقق جنحة ضرب بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ضد مجهول كما أن أقوال نفس المستأنف في تحقيق هذه الجائحة لا يؤخذ منها أي اعتداء يمكن نسبته للمستأنف عليها فقد قرر أنه حضر مع والديه لإخراجها من المسكن لرفعها دعوى نفقة ضده ولما رفضت مغادرته وطلبت منه الاتصال بأخيها أو محاميها أمسك بيدها وجذبها وأخرجها من المسكن .

وحيث إنه لم يثبت شيء مما ذكر به المستأنف للمستأنف عليها سواء في صحيفة استئنافه أو في مذكرة أو فيما قرره أمام محكمة الدرجة الأولى ومن ثم يكون الاستئناف لا محل له ويتمين رفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف بالمصروفات طبقا للبائتين ٣٢٢٠٢٨١ من المرسوم بقانون ٧٨ سنة ١٩٣١ .

(استئناف رقم ٥٤ سنة ٦ قرروا سنة وعضوية الادة الأساندة سعيد ذو الفقار رئيس المحكمة وعبد الجليل شافعي و خليل عبد النبي المستشارين وحضور السيد الأستاذ سيد شبل ممثل النيابة) .

٥٥٣

محكمة استئناف طنطا

٤ يونيه سنة ١٩٥٧

أحوال شخصية . طلاق . شهادة شاهد . المحكم بها متى اطمئنت اليها المحكمة . تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية . الأخذ بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة خاص بالقواعد الموضوعية لا بالأجراءات وطرق الاثبات .

المبادئ القانونية

١ - لامانع من القضاء في أحكام الطلاق في الشريعة الاسلامية بشهادة شاهد واحد متى اطمأنت اليه المحكمة طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص باتقاء المحاكم الشرعية التي تعين اتباع أحكام قانون المرافعات الخاصة بإجراءات الاثبات وشهادة الشهود .

٢ - اتباع أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة المنصوص عليه في المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الذي نص القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر على استبقائها أمر متعلق بقواعد والأحكام في فقه النزيه لا بقواعد الاجراءات وطرق الاثبات .

الحكم

و حيث إن المستأنف عليه الثاني أعلن قانونا ولم يحضر ويصح الحكم في غيبته عملا بالمادتين ٢٨٣ و ٣٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ و حيث إن رافعة الدعوى حسيبا بين من أوراها تحمل في أن المستأنف ضدها الأولى

أقامت الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ضد زوجها المستأنف ضده الثاني بطلب نطقها منه لأنه ترك الاتفاق عليها وهو فقير معسر ليس له مال ظاهر وغاب عنها إلى جهة لا تعرفها منذ سنة ١٩٤٥ وكان قد دخل بها وهي في عصمته وطاعته وقدمت وثيقة زواجها وهي مؤرخة في ٣١/١٢/١٩٤١ وجاء بها أن الزوجة كانت ثيبا عند العقد عليها . وبمجلس ١٧ إبريل سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة غيابيا بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الزوجة بكافة طرق الاثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود أن زوجها دخل بها ومتغيب عنها ومجهول المحل وأنه تمتنع عن الاتفاق عليها وليس له مال ظاهر تنفق منه وللزوج النفي بذات الطرق . وأشهدت الزوجة كلا من علي عباس علي الجراكسي وسليمان عبد المعطي مرعي - شهدا أولهما أنها تزوجت المستأنف عليه الثاني من مدة ودخل بها ولا زالت في عصمته وأنه تركها من مدة سبع أو ثمان سنوات إلى محل مجهول دون نفقة وأنه معسر وليس له مال ظاهر تنفق منه . وشهد ثانيهما أنه يعرف أن المستأنف عليها الأولى تزوجت بالمستأنف عليه الثاني ولا يعرف شيئا سوى ذلك .

قضت المحكمة بمجلس ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٦ غيابيا بتطبيق المستأنف عليها الأولى من زوجها المستأنف عليه الثاني طلفة واحدة رجعية مقررة في أسباب حكمها أن ماذهب اليه النيابة العامة من وجوب شهادة شاهدين لاثبات الدعوى في غير محله لأن قواعد الاثبات المقررة في قانون المرافعات لا توجب في الاثبات توافر مثل هذا الشرط ، والمقرر أن للمحكمة أن تكون عقيدتها بما يقدمه الخصوم من أدلة أو مستندات دون قيد بما

وما يكتفى فيها كما تناولت في المواد الأخرى إجراءات الشهادة وما يتضمنه حكم الاحالة على التحقيق وطريقة إعلان الشهود وسماع شهاداتهم وإثباتها وغير ذلك من الاجراءات .

« وحيث إن القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية قد ألغى من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الفصل الخاص بالشهادة ولم يستبق منه إلا المادتين ١٧٩ ، ١٨١ والاولى تنصت عن شهادة الاستكشاف في القضاء بالنفقات بأنواعها وأجرة الحضانة والرضاع والممكن وتكلم الثانية عن الشهادة بالإيضاء ولا شأن لها بالشهادة في مثل الدعوى الحالية .

« وحيث إنه لذلك وطبقا للبادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يتعين اتباع أحكام قانون المرافعات الخاصة بإجراءات الاثبات وشهادة الشهود ومؤدى هذه الأحكام أن القاضي إذا رأى الاثبات بالبدنة سائغا وقدّر أن الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى متجة فيها جاز قبولها - المادة ١٥٦ مرافعات - وسمع الشهود في مثل هذه الوقائع فان له بعد ذلك كله سلطة واسعة في تقدير ما إذا كانت شهادة هؤلاء الشهود كافية في إثبات هذه الوقائع أم لا . ولا تنقيد في ذلك بعدد الشهود ولا بحسنهم ولا بسنهم فقد يقنعه شاهد واحد ولا يقنعه شاهدان أو أكثر وقد يصدق المرأة ولا يصدق الرجل وقد نكون شهادة صبي صغير أبلغ في إقناعه من شهادة رجل كبير وله أن يأخذ بأقوال شاهد دون آخر وأن يأخذ ببعض أقوال الشاهد بما يرتاح اليه ويثق به دون البعض الآخر .

« وحيث إن الحكم المستأنف قد أخذ بشهادة شاهد واحد اطمأن اليها وترى المحكمة أن

تطلبه النيابة العامة من شهادة شاهدين وأن المحكمة تطعن تمام الاطمئنان إلى شهادة شاهد الزوجة . وحيث ان النيابة العامة استأنفت هذا الحكم بتقرير في قلم الكتاب مؤرخ في ٨ / ٩ / ١٩٥٦ طالبة الغاء تأسيسا على أن نصاب الشهادة طبقا لمذهب الامام أبي حنيفة في مثل هذه الدعوى رجلان أو رجل وأمرأتان ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية تقضي أن الاحكام تصدر طبقا لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وطلبت في مذكرتها الاخيرة إحالة الدعوى إلى التحقيق وردت على ماقررت المحكمة من أن قواعد الاثبات خاضعة لقانون المرافعات بأن هذه القواعد هي قواعد موضوعية خاضعة لحكم الشريعة الاسلامية طبقا للقانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ فيطبق عليها كأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة الى تقضي بأن يكون الاثبات في مثل الدعوى الحالية بشاهدين . وحيث إن لقواعد الاثبات ناحيتين ناحية موضوعية وهي التي تحدد طرق الاثبات المختلفة وقيمة كل طريقة منها ومن الذي يقع عليه عبء الاثبات وماذا يقوم بإثباته . وناحية شكلية هي التي تحدد ما يتبع من الاجراءات في تقديم طرق الاثبات وقد تناول المرسوم بقانون ٧٨ سنة ١٩٣١ الخاص بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية مسائل الاثبات من ناحيتها الموضوعية والشكلية فنون الباب الثالث بعنوان « في الأدلة » ونص في المادة ١٢٣ على أن الأدلة الشرعية هي ما يدل على الحق ويظهره من اقرار وشهادة ونكول عن الخلف وقرينة قاطنة ونص على الشهادة في الفصل الرابع من هذا الباب في المواد ١٧٢ - ١٩٣ وتناولت المادة الاولى جواز إثبات الدعوى بشهادة العدول كما تناولت المواد من ١٧٥ - ١٨١ مسائل موضوعية خاصة بالشهادة وقبولها

« وحيث إنه لذلك يكون الاستئناف في غير محله ويتعين رفضه وتأييد الحكم المستأنف مع الزام المستأنفة المصروفات عملا بالمادتين ٢٨١ ، ٣٢٢ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ . »
(استئناف رقم ٤٦ سنة ٦ في طعنا بالهيئة السابقة)

هذا الاطمئنان في محله ولم يقم ما ينفي هذه الشهادة ومن ثم فلا محل للنص على هذا الحكم أما عن أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة فهو « يتعلق بالقواعد والاحكام في فقه الشريعة لا بقواعد الاجراءات وطرق الاثبات . »

قضاء المحاكم الكلية

القضاء التجاري

ومن ثم تخضع علاقته بالناقل لأحكام المعاهدة لا لنصوص مشاركة الايجار .

أما اذا كان حامل سند الشحن عند الوصول هو نفس الشاحن التوقيع على مشاركة الايجار أو ممثله ، فإن النقل يظل خاضعا لنصوص مشاركة الايجار اذ أنها العقد الذي يربط الطرفين . وما سند الشحن إلا مجرد اثبات لتسلم البضاعة في هذه الحالة .

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الاوراق تخلص في أن المستأنف بصفته وزير التموين أقام الدعوى رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٣ مدنى العطارين ضد المستأنف بصفته مدير شركة ورمس للملاحة ووكيل عن الباخرة « ابني ليفانوس » طالبا الحكم بالزامه بدفع مبدئى ٩١٥ م و ٨٥ ج والمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة مستندا في ذلك إلى

٥٥٤

محكمة الاسكندرية الابتدائية

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦

من بحرى - مشاركة البحار . سند شحن مسلم الى طرف من طرف مشاركة الايجار أو الى وكيل هذا الطرف . عدم تطبيق معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن .

المبدأ القانونى

معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن بعد أن أخرجت مشارطات الايجار من نطاق أحكامها عادت فنصت على أن المعاهدة تسرى على سند الشحن أو أية وثيقة صادرة بسبب مشاركة ايجار سفينة ابتداء من الوقت الذى ينتظم فيه هذا السند العلاقات بين الناقل وحامل سند الشحن وقد تقرر هذا الحكم لصالح الغير حامل سند الشحن الذى لم يشترك في ابرام المشاركة وكان أجنبيا عنها ، فهو خليف بالافادة من أحكام المعاهدة والتمتع بحمايتها

ويبين من الاطلاع على أنه عبارة عن بيان مختصر للرسالة المشحونة من انها ١٩٥٢ و ١٩ ألف رطل من القمح وان شروط واعفاءات عقد مشاركة لإيجار السفينة المؤرخ ١١ فبراير ١٩٥٢ بلندن يعتبر أنه ووفق عليها فيه considered as fully incorporated herein . وأن الرسالة مشحونة بواسطة شركة جارك جرين من بورتلاند إلى الإسكندرية باسم وزارة التموين المصرية .

• وحيث إن المستأنف عليه دفع بعدم قبول الدعوى لعدم قيام المستأنف بعمل البروتستو المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ بحري وعدم رفعها خلال ادة المنصوص عليها في المادة ٢٧٥ بحري أى خلال ٣١ يوما إذ أن السفينة وصلت ميناء الاسكندرية في ٨ مايو سنة ١٩٥٢ ولم ترفع الدعوى إلا بصحيفة معلقة في ٢ فبراير سنة ١٩٥٣ .

• وحيث ان محكمة الدرجة الأولى قضت بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بمعد الميعاد المحدد قانونا والزم المستأنف بالمصروفات تطبيقا لنص المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من القانون البحرى المصرى .

• وحيث ان المستأنف أورد بصحيفة استئنافه ومذكرته أنه يأخذ على الحكم المطعون فيه تطبيقه للمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ بحري مع أن الصحيح هو تطبيق احكام معاهدة بروكسل المبرمة في ٢٥ / ٨ / ١٩٢٤ عن سندات الشحن والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ والسارية التطبيق بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في ٣١ / ١ / ١٩٤٤ والتي نصت المادة ٣ فقرة ٦ منها على أن ميعاد رفع دعوى التعويض عن تلف الرسالة مدته سنة وكما اخذ على الحكم المطعون فيه أيضا أنه استند إلى مشاركة

ان وزارة التموين استوردت كمية من القمح الأمريكى وشحتها على الباخرة « لافى ليفانوس » التابعة للشركة لإدارة المستأنف ضده وعند استلام بنك التسليف الزراعى والتعاونى نيابة عن المستأنف لهذه الرسالة وجد منها كمية تالفة قدرها ٢٨٥ و ١ طنا كما جاء بتقرير خبير اللويدز الذى اتدبه الوزارة لهذا الغرض وأن قيمة القمح التالف تبلغ ٧١٥ م و ٧٣ ج يضاف إليه ٢٠٠ م و ١٢ ج اتعاب الخبير فيكون جملة المبالغ المطالب به ٩١٥ م و ٨٥ ج .

• وحيث إن المستأنف قدم تأييدا لدعواه صورة فوتوغرافية لعقد شحن خاص بالرسالة موضوع الدعوى مكون من ورقتين ومعنون بالعبارة « مشاركة إيجار charter party » وصورة خطاب مؤرخ ١١ مايو سنة ١٩٥٢ مرسل من بنك التسليف الزراعى بصفته وكيلًا عن المدعى إلى المستأنف عليه يخبره فيه بالتلف وتقرير خبير اللويدز بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٥٢ وثابت به أن كمية القمح التالفة هي ١٢٨٥ كيلو جراما صافيا معبأة داخل ١٦ جوالا وأنها أصبحت عديمة القيمة وأن سبب التلف هو انصالحا بالمياه القذرة التى من الممكن أن تكون من الأنايب العادمة وقدم كذلك ترجمة للتقرير المذكورة وصورة خطاب مؤرخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ مرسل من بنك التسليف إلى المستأنف عليه باستعجال تسوية أمر التعويض موضوع الدعوى وخطاب آخر بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالمطالبة بسداد قيمة التعويض .

كما قدم كذلك سند شحن مؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٢ معنون بالعبارة 'baltimore form' berth the term grain bill of lading

إيجار السفينة واعتقل سند الشحن المقدم في الدعوى وذلك رغم ما تنص عليه المادة ٢٧٥ من معاهدة بروكسل سالفة الذكر من أن أحكامها تطبق إذا صدرت سندات شحن في حالة سفينة تخضع لمشارطة إيجار .

• وحيث إن المستأنف ضده دفع ادعاء المستأنف بأنه قد جرى الفقه والقضاء على أن معاهدة بروكسل لا تنطبق أحكامها على الواقعة موضوع الدعوى لأن النقل يخضع لمشارطة الإيجار ولا يعتبر سند الشحن سوى مجرد إيصال يفيد استلام السفينة للبضاعة المنقولة وصمم على دفعه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد فوات المواعيد القانونية . وذكر عن موضوع الدعوى أن التلف كان اقوة قاهرة وهي هبوب عواصف ورياح غير متوقعة كما يبين من التقرير البحري الذي قدمه ربان السفينة إلى القنصلية اليونانية عند وصوله إلى ميناء الاسكندرية — فضلا عن أن تقرير التويدز تحفظ في ذكره سبب التلف فأورد عبارته من الممكن possibly وهي عبارة تفيد الشك الذي يفسر لصالح المدين .

• وحيث إن المستأنف ضده قدم عقد استئجار السفينة الناقلة عقد مشارطة الإيجار ، المحرر بين شركة ليفانوس صاحبة السفينة وبين وكالة الحبوب الأوروبية الذي بمقتضاه تم نقل الرسالة موضوع الدعوى وصورة فوتوغرافية لتقرير خبير محرر في بورتلاند في ١٥/٣/١٩٥٢ عن سلامة السفينة سالفة الذكر وصلاحيتهما لنقل الرسالة — والتقرير البحري المقدم من ربان السفينة إلى القنصلية اليونانية في اليوم التالي لوصول السفينة ميناء الاسكندرية — أثبت فيه أن السفينة تعرضت أثناء رحلتها إلى رياح شديدة

وأعوج متلاطمة طغت على السفينة وعنابرها في يوم ٢٨ و ٢٩ و ٤/١٩٥٢ مما يعتبره قوة قاهرة كما قدم طلب تسليم صاحبه وترجمته بتاريخ ٨/٥/١٩٥٢ من بنك التسليف الزراعي والتعاوني نيابة عن وزارة التموين يفيد استلام الرسالة واعفاء المستأنف عليه من كافة النتائج المترتبة على هذا النوع من الاستلام ذا كرا أن هذا يعتبر إعفاء له من التعويض موضوع الدعوى وذكر في دفاعه كذلك أن خير التويدز لم يقم بالمعاينة للبضاعة التالفة في حضوره أو حضور من يمثله ودون موافقته على قيامه بأعماله فلذا لا يعد حجة عليه . وطلب أصليا تأييد الحكم المطعون فيه واحتياطيا رفض الدعوى وإلزام المستأنف بمصروفاتها وأتعاب المحاماة .

• وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الموعد القانوني — فانه يبين أن النزاع بين طرفي الدعوى ينصب على مدى سريان نصوص معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن السارية في مصر منذ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ وما إذا كانت هذه المعاهدة تحكم تعهدات النقل التي تم بمقتضى مشارطة إيجار ويصدر عنها كذلك سند شحن أم لا تحكمها .

• وحيث إنه للفصل في هذا النزاع يتعين الرجوع إلى النص القانوني وبيان مدلوله وحقيقته إرادة الشارع منه بالاستناد إلى حكمة التشريع والاسترشاد بالأعمال التحضيرية التي صاحبت إنشاء النص فضلا عما جرى عليه الفقه والقضاء في هذا الشأن .

• وحيث إن المادة ٢/٥ من معاهدة سندات الشحن تنص على أنه لا يسرى أى حكم من

يكون وكيل الشاحن فيدر رئيس المؤتمر مؤيدا اجابته الأولى والسابق ذكرها ثم يقوم الاستاذ ستركان بايضاح الأمر بقوله إنه في حالة عقد مشاركة ايجار وفي نفس الوقت يحرر سند شحن فانه في هذه الحالة لا يخضع سند الشحن لقواعد المعاهدة ولكنه يخضع لها عند تحويله واقترح تعديل النص بما يفيد ذلك ووضع لذلك عبارة ترجحتها أن المعاهدة تسري إذا كان حامل سند الشحن لا شأن له بعقد مشاركة الايجار .

فاقترح رئيس المؤتمر أن تكون العبارة du tiers porteur du connaissement ولما حاول الاستاذ ريبير تفصيل عبارة أخرى تفيد نفس المعنى المقصود . اقترح الرئيس ترك الأمر لقراءة ثانية للنص ثم قرأ الترجمة الانجليزية لعبارته المقترحة الأخيرة (راجع مناقشات المؤتمر الدولي للقانون البحري المنعقد ببروكسل من ٦ إلى ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . ص ٤٣ وما بعدها) .

وفي هذا يقول هنري أوبرون تعليقا على حكم صدر في ٢١ فبراير سنة ١٩٣٥ من محكمة بروكسل وكان قد صدر على خلاف ما نراه في هذا النزاع فكانت المحكمة قد رأت أن مؤتمر بروكسل يعتبر أنه رفض إدراج التعديل مادام لم يوافق عليه .

Au cours des débats, de la conference de Bruxelles la substitution au mot "porteur" du mot "tiers porteur" fut proposée, mais fut ajournée à un nouvel examen .."

(هنري أوبرون في كتابه نقل البضائع بطريق البحر طبعة سنة ١٩٣٨ نبذة ٣٤٢ ص ١٤٢) . هذا عن الأعمال التحضيرية ومنها يتضح أن المشرع عند وضع المادة ٢/٥ كان يقصد بالأ

أحكام المعاهدة الحالية على مشارطات إيجار السفن . وإنما إذا صدرت سندات شحن في حالة سفينة تخضع لمشارطة إيجار فتسري أحكام المعاهدة الحالية على هذه السندات ولا تمنع هذه الأحكام من النص في سندات الشحن على أى شرط مشروع فيما يتعلق بالخسارات .

وحيث إنه بالرجوع إلى كل من الأعمال التحضيرية وما جرى عليه الفقه والقضاء وحكمة التشريع في هذا الشأن يتبين فيما يلي :

أولا - الأعمال التحضيرية :

يبين من الاطلاع على محاضر المناقشات للمؤتمر الدولي للقانون البحري ببروكسل لمعاهدة سندات الشحن أن المؤتمرين قد اتفقوا على أنه في حالة إصدار سند شحن مع وجود مشاركة إيجار فإن قواعد المعاهدة لا تسري إلا عند تحويل السند أو تسليمه إلى الغير وأن الغرض من الفقرة الثانية من المادة الخامسة من المعاهدة هو حماية المير الأجني عن عقد مشاركة الايجار . إلا أن العبارات المحقة لهذا القصد لم يتضمنها النص الحالي على أثر تأجيل تنفيذ التعديل المقترح .

ويتضح هذا جليا من استعراض موجز لهذه المناقشات التي يتضح منها أن أحد المؤتمرين وهو الأستاذ ريبير يسأل رئيس المؤتمر عما إذا كانت الحالة السابق بيانها - موضوع المادة ٢/٥ تخضع للمعاهدة أم لا ؟ فأجابه الرئيس بالإيجاب في حالة تحويل السند .

ثم يقترح الأستاذ ريبير بأن تعدل المادة المذكورة على أن ينص فيها على أن سند الشحن في حالة وجود مشاركة الايجار يخضع لأحكام المعاهدة عند تحويله إلى الغير فيعترض سيرليزلى سكوت Sir-Leslie Scott بأن الغير قد

هذا ويتفق الفقهاء في مصر مع ما سبق بيانه
إذ يقول الدكتور مصطفى كمال طه في كتابه
أصول القانون البحري :

« بيد أن المادة الأولى من المعاهدة بعد أن
أخرجت مشارطات الإيجار من نطاق أحكامها
أعادت فتصت على أن المعاهدة تسرى على سند
الشحن أو أية وثيقة صادرة بسبب مشاركة
إيجار سفينة ابتداء من الوقت الذي ينتظم فيه
هذا السند العلاقات بين الناقل وحامل سند الشحن
وقد تقرر هذا الحكم لصالح الغير حامل سند الشحن

Tier porteur de connaissance
الذي لم يشترك في إبرام المشاركة وكان أجنبيا
عنها ، فهو خليف بالافادة من أحكام المعاهدة
وانتمتع بحمايتها ، ومن ثم تخضع علاقته بالناقل
لأحكام المعاهدة لا نصوص مشاركة الإيجار .

أما إذا كان حامل سند الشحن عند الوصول
هو نفس الشاحن الموقع على مشاركة الإيجار
أو مثله ، فإن النقل يظل خاضعا لنصوص
مشاركة الإيجار ، إذ أنها العقد الذي يربط
الطرفين . وما سند الشحن إلا مجرد إثبات
لتسلم الربان البضاعة في هذه الحالة ، (الطبعة
الأولى ص ٥١٦ بند ٥١٧) .

ويقول الدكتور منش في كتابه قانون
البحري . . . أما سند الشحن فما هو إلا اعتراف
من القبودان باستلام البضائع المشمولة ، (طبعة
سنة ١٩٤٩ ص ٢٥٥) .

ثالثا — القضاء :

وقد جرى القضاء على الرأي السالف ببيان
وانظر في هذا حكم محكمة انقرس التجارية الصادر
في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٤ والمنشور في مجلة
القانون البحري المقارن ص ٣٤ ص ١٠٤ وانظر

نرى أحكام معاهدة بروكسل على سندات
الشحن الصادرة في حالة وجود مشاركة إيجار إلا
بالنسبة للغير الذي لا يعنيه عقد مشاركة الإيجار
أما وقد ورد النص المذكور غالبا من ذلك
فيكون قد ورد معينا إذ أنه لم يكن معبرا عن
إرادة المشرع الحقيقية ، ويتعين لذلك العمل
على تبين هذه الإرادة من وراء هذا النص
المعيب بالاسترشاد بالأعمال التحضيرية السابق
بيانها إذ العبرة بنية المشرع الحقيقية وقت وضع
التشريع .

ثانيا — الفقرة :

جرى الفقه على أن نصوص معاهدة سندات
الشحن قصد منها حماية حامل سند الشحن الذي
يجعل أن التعهد بالنقل قد تم بمقتضى مشاركة
إيجار ولا يعلم عما إذا كانت هناك ثمة مشاركة
وأن سند الشحن في هذه الحالة هو مجرد إيصال
بتسلم الربان للبضاعة .

وفي هذا يقول الاستاذ جورج ريبير في كتابه
« القانون البحري » ،

La Convention Internationale
(Art. I lett. b.) décide que la
définition du contrat de transport
s'applique également au connais-
sment ou document similaire émis
en vertu d'une charte partie à
partir du moment où ce titre
régit les rapports du transporteur
et du porteur du connaissance
cette disposition a été écrite pour
protéger le porteur du connais-
sment que ne connaît pas les
stipulations de la charte partie
et ne sait même pas si une charte
partie a été dressée .

المشرع الحقيقية ومن المعروف أن لفقه والقضاء إصلاح هذا العيب بسد النقص إذا كان النص الذي يورد الحكم مقتضيا لا يتضمن كل ما يجب ذكره كما حدث على سبيل المثال بشأن نص المادة ٧٦ مدني قديم إذ لم يذكر النص شرط حسن النية بجانب السند الصحيح لجرى القضاء على سد هذا النقص وهذا فضلا عن أنه من المعروف أيضا أن الفقه والقضاء وإن كانا مصدرين تفسيريين في معظم القوانين الحديثة ومنها التشريع المصري إلا أنهما كثيرا ما يكون تفسيرهما مخالفا لصريح النص في القانون . فمثلا قضت المحاكم المختلطة بأن القسمة كاشفة للحقوق لا منشئة لها رغم صراحة المادة ٥٥٥ مدني مختلط التي تعتبر القسمة بين الشركاء أي منشئة للحقوق - (راجع كتاب أصول الفقه للسنهوري طبعة ١٩٤١ ص ٢٠٢ وما بعدها) .

وحيث إنه بتطبيق المبادئ القانونية السابق إيضاها على موضوع الدعوى فإنه يبين من سند الشحن الذي قدمه المستأنف أنه على علم بأن النقل قد تم بمقتضى مشاركة إيجار إذ جاء بالسند المذكور عبارات محيلة إلى هذه المشاركة هذا فضلا عن أنه قدم صورة عقد مشاركة الإيجار مما يفيد أن له شأن فيها .

وحيث إنه لكل ما تقدم فإن النزاع موضوع الدعوى يخرج عن نطاق سريان أحكام معاهدة بروكسل ويتعين خضوعه لأحكام القانون البحري المصري .

وحيث إن الثابت من الأوراق أن المستأنف أقام الدعوى بصحيفة معلنة للمستأنف ضده في ٢ فبراير سنة ١٩٥٣ وكانت السفينة الحاملة للحمولة المحبوبة

تعلق هنري أوبرون عليه من أن تحرير سند شحن لا يغير من خضوع الطرفين لعقد مشاركة الإيجار وبالتالي يخرج عن حماية المعاهدة . .

وانظر في ذلك أيضا حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية الصادر بتاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٤ في القضية ٨٣١ سنة ١٩٥٣ وقد ورد به . إلا أن إجماع الفقه والقضاء قد انعقد على أنه إذا كان حامل سند الشحن عند الوصول هو المتعاقد الموقع على مشاركة الإيجار أو مثله فإن النقل يظل خاضعا لنصوص مشاركة الإيجار باعتبار أنها العقد الذي يربط الطرفين .

رابعاً - حكمة التشريع :

أنه متى اتفق الطرفان على تنظيم العلاقة بينهما بمقتضى عقد مشاركة إيجار للسفينة فيكونا قد ارتضيا قواعد اتفاقية لحكم هذه العلاقة ومن ثم فلا حاجة بهما إلى حماية معاهدة بروكسل ولا يغير من الأمر شيء إعطاء الشاحن سند شحن مادامت العلاقة بينهما خاضعة لعقد المشاركة بينما تكون هذه الحماية لازمة للغير الذي لا تعنيه هذه المشاركة ولا يعلم بها .

وحيث إنه لما تقدم فإنه بالاستناد إلى الأعمال التحضيرية وإلى ما جرى عليه الفقه والقضاء وإلى حكمة التشريع يبين أنه إذا صدر سند شحن في حالة وجود عقد مشاركة إيجار سفينة لا يعدو هذا السند أن يكون مجرد إيصال باستلام البضاعة ولا يخضع لأحكام معاهدة بروكسل لسندات الشحن إلا عند تحويله للغير الذي لا دخل له بمشاركة الإيجار .

وحيث إنه لا يعقل أن يحتج على ذلك بالقول بصراحة نص - المادة ٥ / ٢ فقد أوضحنا أن النص معيب لنقصه وقصوره عن تحقيق رغبة

بالمصروفات عملاً بالمواد ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ١٧٠
مرافعات . .

١ قضية وزارة التويز ضد شركة ورمس الملاحة
رقم ٣٢ سنة ١٩٥٥ س تجارى رقاسة وعضوية السلطة
الاساندة محمود احمد المدي وحليم يوسف عبده و ابراهيم
محمد هاشم القضاة).

موضوع الدعوى قد وصلت ميناء الإسكندرية في
٨ مايو سنة ١٩٥٢ ومن ثم تكون الدعوى قد
أقيمت بعد فوات الموعد المحدد في المادتين ٢٧٤ ،
٢٧٥ من القانون البحرى المصرى وتكون لذلك
غير مقبولة .
وحيث إنه لذلك يتعين رفض الاستئناف
وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف

قضاء الامور المستعجلة المستأنفة

البنت من الولاية يكون بظهور الخيض
والاحتلام . فاذا لم تظهر هذه العلامات عند
بلوغها خمس عشرة سنة نزول عنها ولاية ولى
النفس ويكون لها حق التصرف في شئون نفسها .
٣ - الولاية على الزوجة تزوجها دون
سواء - فتمت أوفى الزوج معجل صداق زوجته .
كان له أن ينمها عن الخروج بنير إذنه في غير
الاحوال التى يباح لها فيها الخروج - كما ان له
ان يطلبها الى منزلها الذى اعدها لها وليس لايها
أن ينمها عنه .

المحكم

وحيث إن المستأنف عليه لم يحضر رغم
إعلانه قانوناً فيتعين الحكم في غيبته دون حاجة
لإعذاره عملاً بالمادة ٩٦ مرافعات لأن الحكم
غير قابل للمعارضة بنص المادة ٤٩ ، ٣٨٦
مرافعات .

وحيث إن المستأنف كان قد استصدر حكم
الضم في الدعوى ٢٧ سنة ١٩٥٦ أحوال

٥٥٥

محكمة دمنهور الابتدائية

١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٦

١ - قضاء مستعجل . ودون تخفى المعالجة
ولا يشترط توافر الاهلية .
ب - بلوغ سن الرشد وبلوغ سن لولاية . فارق
بينهما .
ج - ولاية الروح على زوجته مداما .

المبادئ القانونية

١ - يختلف للقضاء استعجل عن القضاء
العادى في أنه لا يشترط في الاول توافر الاهلية
للتقاضى اللازمة أمام القضاء العادى - وإنما
يكفى أن تكون لرافع الدعوى أمام القضاء
المستعجل مصلحة محققة في الاجراء المطلوب
- وذلك نظراً لطبيعة الاستعجال التى تقتضى درأ
للخطر المحدث من جهة - ولأن الاجراء العاجل
له تأثير له على أصل الحق من الجهة الاخرى .

٢ - هناك فارق بين بلوغ سن الرشد .
وبين بلوغ سن الولاية على النفس . فبلوغ

الزوجة في حوزة زوجها وإلا لبطل عقد النكاح وأصبح الزواج هراء لا يعتد به .

« وحيث إن المستأنف استأنف هذا الحكم بصحيفة أعلنت للمستأنف ضده في ١٤ يونيو سنة ١٩٥٦ طلب فيها قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع إلغاء حكم محكمة أول درجة ورفض الإشكال وإلزام المستشكل المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وبني استئنافه على الآتي :

(١) لم يكن للمستشكل صفة تخول له رفع هذا الإشكال لأنه ليس محكوماً عليه وليس وكيلًا عن المحكوم عليها بالضم .

(٢) قرر المستشكل ضده أمام محكمة أول درجة أن أخته قد سلت نفسها له .

(٣) حضور حافظ محمد حجازي بتوكيل من المحكوم بضمها باطل لأنها قاصر لا يجوز صدور توكيل منها فضلاً عن أنها عزلته من الوكالة وأصبح لا يمثلها قانوناً .

« وحيث إن أمين عبد المجيد صالح حضر منضماً للمستأنف عليه في طلبه وقف الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف في حين دفع المستأنف بعدم قبول تدخل أمين عبد المجيد لعدم وجود مصلحة له في ذلك وقال الزوج إن زوجته لم تكن معه في يوم من الأيام وأنه رفع ضدها دعوى طاعة وأن البنت مع ابن عمها محمد محمد الزناتي .

« وحيث إن طالب التدخل طلب رفض الدفع على أساس وجود مصلحة أدبية وقال إن المصلحة المحتملة تكفي وقال إن مصلحة محققة وقائمة لأن المستأنف يريد من التنفيذ الاستيلاء على أخته الزوجة بتنفيذ حكم الضم ليهربها إلى مكان مجهول حتى لا يستطيع زوجها الوصول

شخصية جزئية شبراخيت ضد اعتدال عطا الزناتي بضمها إليه باعتباره أخيها لايتها وأقرب عاصب لها وقد تأيد هذا الحكم استئنافاً في القضية ٥٦ سنة ١٩٥٦ س دمنهور أحوال شخصية وتقدم به للتنفيذ لجهة الإدارة في ٩ مايو سنة ١٩٥٦ غير أن المستأنف عليه جد اعتدال لامها استشكل في هذا الحكم على أساس أن المحكوم بضمها قد تزوجت في ٢ مايو سنة ١٩٥٦ بالمدعو أمين عبد المجيد محمد صالح بوكالة المدعو محمد السيد أبو لالا فقبلت جهة الإدارة الإشكال وأحالته إلى المحكمة الجزئية .

« وحيث إنه بجلسته ٢١ مايو سنة ١٩٥٦ أمام محكمة أول درجة حضر المستأنف عليه وحضر الزوج أمين عبد المجيد صالح وقال إن اعتماد زوجته وفي عصمته وطاعته ولم تطلق وانفق المستأنف والمستأنف عليه على أن اعتدال المحكوم بضمها عند الحاج محمد محمد الزناتي المقيم بناحية أورين تطلب المحكمة إحضارها فقرر الزوج أنه لا يستطيع ذلك وبجلسته ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦ حضر المدعو حافظ محمد حجازي خال المستشكل بشأنها اعتدال عطا الزناتي ووكيلها بتوكيل قدمه وقرر أنها تزوجت بمن يدعى أمين عبد المجيد صالح وقرر الأخير أنه لم يدخل بزواجه بعد وقرر وكيل اعتدال أنه ينضم للمستشكل ويطلب وقف تنفيذ الحكم الصادر بالضم في حين قرر المستشكل ضده أن أخته سلت نفسها له .

« وحيث إن المحكمة أصدرت بجلسته ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦ حكماً بقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع بوقف تنفيذ حكم الضم على أساس وقوع الزواج وأنه من مستلزماته أن تكون

بعضها وعدم وكالته عنها فإن القضاء المستعجل يختلف عن القضاء العادى فى أنه لا يشترط فيه أن تتوافر الشروط اللازمة لأهلية المتقاضى أمام القضاء العادى بل يكفى أن تكون لرافع الدعوى مصلحة محققة من الإجراء المطلوب والسبب فى ذلك يرجع إلى أمرين : الأول طبيعة الاستعجال وما يجب له من إجراءات سريعة لدرء الخطر العادى. تتعارض مع المطالبة بأهلية المتقاضى العادى التى يلزم لها شروط معينة . والثانى عدم تأثير الأحكام المستعجلة على الموضوع وأصل الحق — والأصل أن لكل ذى مصلحة الحق فى التقاضى أمام القضاء المستعجل وطالب الحكم بالإجراء المؤقت المطلوب (قضاء الأمور المستعجلة محمد على راتب الطبعة الثانية ص ١٠٨ ، ١٢٨ ، ١٢٩) كما أن نص المادة ٤ مرافعات صريح فى أن مجرد المصلحة المحتملة يدعو إلى قبول الدعوى ولو كانت أدبية أو تافهة (المرافعات لأحمد أبوالوفا طبعة أولى ص ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥) .

« وحيث إنه ظاهر من الأوراق أن المستأنف عليه جد البنت لأما فلا هو بولى عليها ولا هو بوكيل عنها ومن ثم فلامصلحة له فى الاستشكال فى تنفيذ الحكم غير أنه وقد تدخل الزوج فى الدعوى منضمًا له فقد تعلق له بها حق ومن ثم يتعين نظرها من ناحيته هو باعتباره زوجها صاحب ولاية بمجرد عقد الزواج .

« وحيث إنه عن السبب الثانى القائل بأن البنت قد سلبت نفسها للمستأنف فإنه قول من جانبه هو ولم يقم عليه دليل كما لم يقدم ما يفيد إلغاء ما توكلها الصادر لحافظ حجازى — أما عن القول بإبطالان التوكيل الصادر منها له فإنه

إليها بحكم الطاعة المرفوع به قضية منظورة أمام محكمة شبراخيت للأحوال الشخصية — كما أن النزاع مستحكم حتى أن المستأنف رفع دعوى فسخ عقد النكاح فيجب وقف تنفيذ حكم الضم دفعا للضرر المحقق بالزوج وقال إن مراعاة حكم محكمة أول درجة لحضور الزوج ووكيل الزوجة خطأ يتعين على محكمة الاستئناف تداركه وأنه حتى لو لم يكن قد دخل أمام محكمة أول درجة فإنه يحق له التدخل فى الاستئناف عملا بالمادة ١٢٤ مرافعات وقال إنه من الوجهة الشرعية فإن مصلحة الزوج فى تدخله أمام هذه المحكمة لأن المحكوم بعضها بزواجها قد انتقلت الولاية عنها إلى زوجها ولم يعد لأخيها المحكوم له ضمها إليه ولاية عليها (حاشية ابن عابدين جزء ٢ ص ٦٥٨ طبعة ثالثة أميرية : الأحوال الشخصية لفدرى باشا المواد ٢٠٦ ، ٢٠٧) ولذلك طلب تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف واحتياطيا وقف التنفيذ حتى يفصل فى دعوى الطاعة والفسخ نهائيا مع إلزام المستأنف بالمصروفات والأتعاب .

« وحيث إن النيابة قررت أن طلب التدخل لم يفصل فيه على خلاف ما يوجب به نص المادة ١٥٥ مرافعات وأن المحكمة فصلت فى إشكال مرفوع من غير ذى صفة إذ المستشكل هو جد المحكوم عليها وأنها وليس لوكيل عنها ولم تقدر المحكمة قبول تدخل الزوج حتى يكون هو المستشكل ورأت قبول دخول الزوج خصما منضمًا واحتياطيا تأييد الحكم المستأنف .

« وحيث إنه عن السبب الأول من أسباب الاستئناف وهو القول بانعدام صفة المستأنف ضده فى رفع الإشكال باعتباره جد لأم المحكوم

قول بجانب الصواب ذلك أن هناك فرق بين بلوغ سن الرشد الحالى وبلوغ سن الولاية على النفس فبلوغ البنت بالحيض والحبل والاحتلام مع الانزال فإن لم تظهر هذه العلامات يحكم ببلوغها إذا بلغت من السن خمسة عشر سنة وبهذا تزول عنها ولاية الولى أو الوصى ويكون لها التصرف فى شئون نفسها ولا شك أن توكيلها خالها فى شأن إشكال فى ضمها هو من قبيل مباشرتها لشئون نفسها فيصح (المادتان ٤٩٥ ، ٤٩٦ من الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية لقدرى باشا) .

وحيث إن الظاهر من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن كلام الزوج أمين صالح ووكيل الزوجة حافظ حجازى قد تدخلوا فى الدعوى منضمين للمستشكل (المستأنف ضده) فى طلب وقف التنفيذ ولقد كانت محكمة أول درجة لم تقض صراحة بقبول تدخلهما إلا أنها قد بنت حكمها فى الإشكال على وقوع الزواج ووجوب أن تكون الزوجة فى حوزة زوجها تكون قد قضت ضمنا بقبول تدخلهما المبني على هذا السبب — على أنه وقد حضر الزوج مت دخلا للبرة الثانية أمام محكمة الاستئناف فإن هذه إذ تقرر قبول تدخله لوجود مصلحة له فى الدعوى تدارك ما فات محكمة أول درجة وذلك ليس عملا بالمادة ٤١٢ مرافعات بل تصحيحا للوضع السابق إذ أن الزوج وهو يدخل أمام هذه المحكمة لأول مرة إنما يحضر من تلقاء نفسه بعد أن علم بها ولم يعلنه بها المستأنف — ذلك أن كل شخص كان طرفا فى الدعوى الابتدائية يعتبر ذا صفة فى استئناف الحكم الصادر فيه — ومن باب أولى فى الحضور فى الاستئناف المرفوع من آخرين — سواء كان طرفا أصليا فى الخصومة أم مت دخلا

فيها ولا يحول بينه وبين استعمال هذا الحق إغفال المحكمة إياه فى حكمها (محكمة استئناف القاهرة جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٥١ القضية ٣٥٦ سنة ٦٧ ق المحاماة السنة ٣٣ العدد العاشر ص ١٥٥٩ بند ٧٠٦) .

وحيث إنه عن الموضوع فما لاشك فيه أن الولاية على الزوجة لزوجها فقط فنى أوفى الزوج امرأته معجل صداقها كان له أن يمنعها من الخروج من بيته بلا إذنه فى غير الأحوال التى يباح لها فيها الخروج وله أن يطلبها إلى منزله الذى أعده لها بين جيران صالحين متى كانت صالحة للرجال — وليس لأبيها أن يمنعها عنه بل وللزوج أن يمنع أهلها من القرار عندها فى بيته (الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية أحمد إبراهيم الطبعة الثالثة ص ٧٣ ، أحكام الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية عبدالوهاب الخلاف الطبعة الثانية ص ١٢٣ ، ابن عابدين جزء ثان من باب الحضانة ص ٦٥٨ ، الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية قدرى باشا المواد ٢٠٦ وما بعدها) .

وحيث إن مؤدى هذا هو وجوب وقف تنفيذ حكم الضم لو أن الزواج غير متنازع فى صحته — أما والامر فيه نزاع وقد رفع المستأنف على حد قول الزوج دعوى فسخ كما رفع الزوج دعوى طاعة لأن الزوجة ليست فى طاعته ولم يدخل بها بعد فإن المحكمة ترى قصر وقف التنفيذ حتى يفصل نهائيا فى الدعوى المرفوعة بالفسخ .

وحيث إن المستأنف خسر الاستئناف فيلزم المصروفات عملا بالمواد ٢٨١ لائحة ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات .

(قضية احمد عطا الزناتى ضد محمد محمد حجازى رقم ١٤٥ سنة ١٩٥٦ س رئاسة وعضوية السادة الاساندة صالح حنفى ومحمد ابو يوسف ومحمد محمد عيسى القضاة وحضور السيد الاستاذ إبراهيم ابو النصر ممثل النيابة) .

٥٥٦

محكمة القاهرة الابتدائية

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ - عقد الايجار الحاصل للمستأجر بسبب حرفته .
ومدة المستأجر . متى ينتهى العقد .

ب - حكومت المؤجر أو ورثة المستأجر زمنيا
من طلب انتهاء العقد الحاصل بسبب الحرفة . حكمه .

المبادئ ، القانونية

١ - اذا كان الايجار قد عقد لاعتبار
شخصى فى المستأجر - كما اذا أجرت العين
اتسكون مكتبا لحام أو عيادة لطبيب . أو كما فى
عقد المزارعة ثم مات المستأجر فيجوز لورثته
كما يجوز للمؤجر نفسه ان يطلبوا انتهاء العقد . فلم
يرتب الشارع فى مثل هذه الحالة فسخ العقد من
تلقاء نفسه .

٢ - متى تبين أن المؤجر قد سكت عن
طلب إنهاء العقد منذ وفاة المستأجر فى ٣ أبريل
١٩٥٦ ولم يطلبه كذلك ورثة المستأجر بل خولوا
محاميا آخر يتولى مباشرة القضايا ويتولى
تصفيتها بأذن من النيابة - فقد زالت إذن
ورثة المستأجر صفة النصب التى استند اليها
الحكم المستأنف فى قضائه بالطرد .

المحكم

د حيث إن الوقائع حسب استبانتها المحكمة
من أوراق الدعوى ودفاع الطرفين فيها توجب
فى أن المستأنف ضده أقام الدعوى رقم ٢٢٣٤
سنة ١٩٥٦ مستعجل مصر بطلب الحكم بصفة
مستعجلة بطرد المستأنف من العين الموضحة

صحيفتها وتسليمه لإيادها مع إلزامه أى المستأنف
المصروفات والآتخاب وركن فى ذلك إذ أنه قد
غصبها دون سند من القانون واتخذ منها مكتبا
للحمامة - دفع المستأنف الدعوى أمام محكمة
أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى
استنادا على أنه يشغل العين بأذن من ورثة
المستأجر الأصل المرحوم الأستاذ عز الدين فريد
الحامى . إذ اتفقوا معه بعد وفاته أن يشغلها
لمباشرة وتصفية مكتب مورثهم . وقد وافق
مجلس نقابة المحامين فى ١١/٧ ١٩٥٦ على ندمه
لمباشرة قضايا السيد الحامى المتوفى - بعد
ما سمعت محكمة أول درجة دفاع الطرفين قضت
بجلسة ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، أولا : برفض
الدفع بعدم الاختصاص وباختصاصها بنظر
الدعوى ، ثانيا : وبصفة مستعجلة بطرد المدعى
عليه (المستأنف) من العين المبينة بصحيفة افتتاح
الدعوى وتسليمها للمدعى (المستأنف عليه) مع
إلزام المحكوم ضده المصروفات وثلاثة جنهيات
آتخابا للحمامة - وركنت فى ذلك إلى أسباب
توجب فى أن المدعى عليه (المستأنف) لم يقدم
ما يفيد جدية زعمه أن ورثة المستأجر تمسكوا
بعدم فسخ الإجارة لوفاء مورثهم وأنهم اتفقوا
معه على أن يحل محل مورثهم وأن يزاووا مهنته
لحسابهم . بل انفاهم أنهم طلبوا لتصفية هذه
القضايا . وفرق بين التصفية ومزاولة المهنة
محل المورث مما يدل على جدية ما ذهب إليه
المدعى (المستأنف ضده) من أن الورثة انقطعت
علاقتهم بالثقة وأفصحوا عن نيتهم فى إنهاء
العقد بسبب موت المستأجر . هذا فضلا عن
أنه ليس فى الاوراق ما يدل على أن الورثة قد
اتفقوا معه على أن يقوم بمزاولة المهنة محل

والمستأنف عليه لاستغلال العين كمكتب لازال قائما . وأن العين في حيازتهما القانونية تبعا لذلك وقد انفقا والمستأنف على أن يشغلها لياشر قضايا مورثهم ويعمل على تصفية مكتبه .

« وحيث إنه لما كان البادى أن لطالب التدخل مصلحة ظاهرة في الانضمام للمستأنف في طلباته فمن ثم أن المحكمة تقرر قبولها عملا بالمادة ١٢/٢ مرافعات .

« وحيث إن المستأنف ضده وإن حضر عنه محام بالجلسة إلا أن محاميه الأصلي عاد بعد ما حجزت الدعوى للحكم وتقديم مذكرات يطلب اعادتها للرافعة لتعذر كتابة مذكرة بدفاعه بسبب مرضه . ولما كان البادى أن الدعوى صالحة للحكم فيها وأن المستأنف ضده سبق وأن تقدم أيضا بمذكرة مفصلة بدفاعه أمام محكمة أول درجة — كما بادر بتسليم صورته تنفيذيه من الحكم المستأنف الصادر لصالحه بغية تنفيذه — فمن ثم لا ترى المحكمة اجابة طلبه اعادة الدعوى للرافعة لتعارض ذلك والسرعة الواجب توافرها عند الفصل في المواد المستعجلة — ولما في التراخي بعض الوقت من ضرر بالمستأنف لو نفذ الحكم بطرده ثم قضى بعدئذ في هذا الاستئناف لصالحه .

« وحيث إنه لما كانت المادة ٦٠٢ من القانون المدني تنص على أنه « إذا لم يعقد الايجار إلا لسبب حرقه المستأجر أو لاعتبارات أخرى تتعلق بشخصه ثم مات جاز لورثته أو للوثرع أن يطلبوا انتهاء العقد ، فيبين من ذلك بجلاء أن المشرع لم يرتب على وفاة المستأجر في مثل هذه الحالة فسخ العقد من تلقاء نفسه . بل ترك الأمر للوثرع وورثة المستأجر غول كلا من الطرفين

مورثهم ولحسابهم . وأن تقديمه صورة عقد الايجار خالية من الدلالة على ذلك لا يفيد جدية رعيه إذ يصح أن يكون قد عثر عليه من بين الاوراق الموجودة بمكتب المتوفى . ومن ثم كان البادى أن منازعته لا يسند لها سند ظاهر من الجدد وأنه إنما يضع يده على العين بلا سبب . الامر الذي يتوفر معه ركن الاستعجال ويستوجب تبعا لذلك القضاء بطرده درءا للضرر الذي يلحق رافع الدعوى من حرمانه الانزعاع بماله واستغلاله .

« وحيث إن المقضى ضده إذ لم يرضه ذاك الحكم فقد طعن عليه بالاستئناف المقام طالبا الغاء والحكم أصليا بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها مع الزام المستأنف عليه في الحالتين المصاريف والأتعاب عن الدرجتين — وركن في ذلك سواء بالصعيفة أو الجلسة أو المذكرة المقدمة منه إلى ذات الأسباب التي ساقها أمام محكمة أول درجة مضييفا لما أن عقد الايجار المبرم بين المستأنف عليه والمستأجر المرحوم الأستاذ عز الدين المحامى لازال قائما ولما يطلب الوثرع أو ورثة المستأجر انهاء حتى الآن ، هذا فضلا عن أن الاخيرين يتمسكون بقيامه وقد أذنوا له في أن يشغل العين على هذا الاساس لمزاولة قضايا مكتب مورثهم وتصفية أعماله وعلاقاته مع موكله .

« وحيث إن محمد فريد حلى وجميله مصطفى مختار طلبا التدخل في الاستئناف منضمين للمستأنف في طلباته باعتبارهما من ورثة المرحوم الأستاذ عز الدين فريد المحامى مستنديين في ذلك إلى أن عقد الايجار المبرم بين مورثهما كحمام

إن شاء أن يطلب لإنهاء العقد وأن يلجأ تبعاً لذلك للمحكمة المختصة للقضاء في طلبه متى قامت منازعة من الطرف الآخر في ذلك يؤيد هذا النظر ما تضمنته مذكرة المشروع التمهيدى للقانون المدنى تعليقاً على المادة ٦٠٢ منه إذ نصت صراحة على أنه «إذا كان الایجار قد عقد لاعتبار شخصى فى المستأجر . كما إذا أجرت العين لتكون مكتبا لمحام أو عيادة لطبيب . وكما فى عقد المزارعة فيجوز لورثة المستأجر (كما فى مكتب المحامى وعيادة الطبيب) ويجوز للتوَجَر نفسه (كما فى عقد المزارعة) أن يطلبوا إنهاء العقد (والأولى أن يكون ذلك بعد التنبيه بالأحلام فى المواعيد المبينة بالمادة ٥٦٣ مدنى) وهذا منفق مع حكم التقنين المدنى القديم ، (تراجع المذكرة المشار إليها ص ٥٨١ من الجزء الرابع من مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى) .

« وحيث إنه متى كان ذلك . وكان البادى من أوراق الدعوى وظروفها وملابساتها أن المستأنف ضده والمرحوم الأستاذ عز الدين فريد المحامى قد تعاقد فى ٢٩ إبريل سنة ١٩٥١ على أن يستأجر الأخير بصفته محامياً العين المتداعى بشأنها لتكون مكتبا له . وأن المستأنف ضده المؤجر قد سكت عن طلب إنهاء العقد منذ وفاة المستأجر فى ٣ إبريل سنة ١٩٥٦ وعن اتخاذ أى اجراء بصدد ذلك قبل ورثة المستأجر وديا كان أم قضائياً أمام المحكمة المختصة . وإذا كان البادى أيضاً أن ورثة المستأجر لم يطلبوا إنهاء العقد أو يفصحوا على الأقل عن رغبتهم فى ذلك للتوَجَر — بل أنهم خولوا المستأنف بعد وفاة مورثهم المستأجر مباشرة القضايا التى كان موكلها فيها وتصفية أعماله — الأمر الذى صدر من أجله القرار من نقابة المحامين بنديه لذلك . وإذا كان

قد حضر اثنان منهما أمام هذه الهيئة طالبين التدخل فى الاستئناف منضمين للاستأنف فى طلباته مفررين أنهما يتمسكان بقيام العقد وحيازتهما القانونية للعين تبعاً له وأن المستأنف إنما يشغلها نيابة عن الورثة حتى يتسنى له مباشرة قضايا مكتب المورث ويصفي أعماله — فمن ثم يبين أن أحداً من العاقدين (المستأنف ضده أو ورثة المستأجر) لم يطلب حتى الآن من الآخر إنهاء العقد . ولم يسلك سبيله أمام القضاء المختص فى الحكم بانتهائه عند المنازعة وأن المستأنف إنما يحوز العين نيابة عن ورثة المستأجر لأداء المهمة المنوطة به وسنده فى ذلك عقد الایجار المبرم مع المورث والذى يبدو للوهلة الأولى قيامه حتى الآن — الأمر الذى ينشئ عن المستأنف شبه الغصب والذى ينعدم معه اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى طلب طرده لما فى ذلك من مساس بأصل حقه الظاهر المستمد من عقد الایجار ومن قطع فى موضوع النزاع على انتهائه وكلا الأمرين لما تنحسر عنه ولاية القضاء المستعجل . « وحيث إنه بالبناء على ما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع المبسدى من المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وما على المستأنف ضده إن شاء سوى أن يسلك سبيله أمام القضاء المختص بنظر دعواه .

« وحيث إنه وقد بدا فى نهاية المطاف أن المستأنف ضده قد أخطأ سبيل القضاء المختص بنظر دعواه فعليه أن يتحمل مصروفاتها عن الدرجتين عملاً بالمواد ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٤١٦ مرافعات . (قضية الأستاذ فؤاد صدقى المحامى ضد على محمد الملبجى وآخرين رقم ١٥٧٠ سنة ١٩٥٦ برئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد المنعم الصراف وعلى عبد الرحمن وعثمان مذكور القضاء) .

٥٥٧

محكمة دمنهور الابتدائية

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦

- ١ - ضبطية قضائية . ضبطية إدارية . التفرقة بينهما .
- ب - النيابة العامة على رأس الضبطية القضائية .
- سلتها بالضبطية الادارية .
- ج - اختصاص القضاء المستعجل بطلب وقف تنفيذ القرار الصادر من النيابة بمنع التعرض . لا اختصاص .
- د - تفيد القاضى المستعجل في تحويل طلبات الخصوم بعدم تمديه حدود ولايته المقررة قانونا .

المبادئ القانونية

١ - توجد تفرقة بين الضبطية القضائية والضبطية الادارية فالأولى تتغير بتعقب الجريمة بعد وقوعها وتولى ثبات معالمها وجمع أدلتها ومطاردة المجرم غيها لانزال العقاب به وهو عمل السلطة التنفيذية وهيئاتها الادارية المكلفة بحفظ الأمن ومنع الاخلال به . أما الثانية فمهمتها وقائية وهى بجانب كل مامن شأنه تكدير الأمن وإثارة الاضطراب وشواجر الفتنة .

٢ - مقتضى جمع الوظيفتين في يد واحدة أن تحتل كل منهما بالآخرى وتتحدد معها والنيابة وهى على رأس الضبطية القضائية لا يتصور أن يحد من استشارة مأمورى الضبط الادارى الذين هم انفسهم مأمورو الضبط الفصائى لها فيما يريدون اتخاذه من اجراءات وقائية لحفظ النظام والأمن . والنيابة بوصفها سلطة عامة لها الصبغة المتقدمة لا يمكن ان يتصور ان تنف مكتوفة اليدين أمام جريمة

على وشك الوقوع حتى إذا وقعت تلك الجريمة التى الامر بين يديها فتوات الاتهام والتحقيق إذ خير لها ان تمنع وقوع تلك الجريمة من ان تنتظر وقوعها وتمولى الاتهام فيها بعد ذلك .

٣ - القرار الصادر من النيابة بمنع التعرض يعتبر عملا إداريا لا قضائيا ولذا فانه يمنع على القضاء المدنى ومنه القضاء المستعجل ان يوقف تنفيذ هذا القرار لما تنص عليه المادة ١٨

من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . بل ان الاختصاص فى ذلك ينمقد لمحكمة القضاء الادارى .

٤ - ولو أن لقاضى الامور المستعجلة ان يحور طلبات الخصوم وأن يأمر باتخاذ الاجراء الوقتى الذى يراه كفيلا بالمحافظة على حقوق العارفين بشرط ألا يؤدى ذلك إلى اساس باطل الحق وألا يتجاوز حدود الطلبات الاعييلة ، إلا أن ذلك مقيد بقيد هام هو ألا يتعدى فى ذلك حدود ولايته المقررة قانونا .

المحكمة

« حيث إن وقائع الخصومة تحصل فى أن المستشكل ضده الأول أقام إشكالا أمام محكمة أبوالمظامير الجزئية يقول فيه إنه يملك مائة فدان مبينة الحدود والمعالم بصحيفته ويضع يده عليها موضعاً هادئاً مستمراً وظاهراً عن مورثه المرحوم إبراهيم قاسم منذ سنة ١٩١٢ وقد تقدم المسئاف بشكوى إلى نيابة أبوالمظامير مدعيا فيها ملكيته لهذه الأطنان قيدت برقم ٢٦٦ سنة ١٩٥٦ إدارى أبوالمظامير وقد أجرت النيابة فيها تحقيقا

انتهى فيه إلى إصدار قرارها المؤرخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٦ بمنع تعرضه ولما كانت النيابة غير مختصة بالفصل في النزاع الذي يدور حول الملكية أو الحيازة فإن قرارها يعتبر صادرا من جهة غير مختصة بإصداره مما يترتب عليه بطلان قرارها واعتباره كأن لم يكن كما أن حيازته ثابتة من شهادة الشهود وله فيها زراعة قائمة ولما كان الاستعجال متوفرا لأن من شأن تنفيذ هذا القرار إلحاق أضرار كثيرة به منها حرمانه من زراعته وحرمانه من مباشرة حقوقه . ولما كان قرار النيابة قد صدر بعد تحقيق أجرته ومن شأنه الفصل في الحقوق المالية فإن القضاء يختص بالفصل في كل ما يتعلق به ولذلك فهو ينبه على المستأنف عليهما الثاني والثالث بعدم الاستمرار في تنفيذه حتى يفصل نهائيا في هذه الدعوى بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ قرار النيابة الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٦ مع إلزام المستأنف المصروفات والأتعاب والنفاذ وقد أحالت محكمة أبو المطامير الجزئية الإشكال لمحكمة دمنهور للفصل فيه كطلب أطراف الخصومة وقد دفع المستأنف والمستأنف عليهما الثاني والثالث الدعوى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها كما دفعوا بعدم قبولها لانتفاء المصلحة وقد قضت المحكمة المذكورة حضوريا أولا برفض الدفع بعدم الاختصاص وعدم قبول الدعوى وباختصاصها بنظرها وقبول الدعوى .

ثانيا قبول الإشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ قرار النيابة الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٦ والذي يقضى بمنع تعرض المستأنف عليه الاول وآخرين للمستأنف في الاطيان موضوع الدعوى وألزم المستأنف المصروفات

و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

د وحيث إن المستأنف طعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف للأسباب الآتية :

أولا - أنه دفع بعدم قبول الإشكال لرقعه بعد الاوان حيث ان الإشكال يجب أن يرفع قبل إتمام التنفيذ إلا أن المستأنف عليه الاول قد رفع الاشكال بعد التنفيذ بوقت كاف وكان المستأنف قد نفذ قرار وكيل النيابة وقام بإصلاح الاطيان موضوع النزاع وأنشأ بها ترعا ومراوى ورغم اتفاق الشراح وأحكام المحاكم على ذلك فلا تأخذ به محكمة أول درجة وقضت برفضه .

ثانيا - أنه دفع بعدم اختصاص المحاكم الوطنية بنظر هذه الدعوى حيث إن وكيل النيابة قد أصدر هذا القرار بصفته الإدارية وواجب النيابة أن تعمل بما يمنع وقوع مخالفة القوانين وهي في سبيل ذلك تحمي واضع اليد الظاهر متى استقر له وضع يده أما صدور ذلك الحكم رغم عدم وجود مصلحة للمستأنف عليه الاول فانه قد أشاع الغوضى وعدم الاستقرار .

ثالثا - دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى حيث زالت صفة الاستعجال بتنفيذ قرار وكيل النيابة وكان على المستأنف عليه الاول أن يلجأ إلى المحاكم العادية للفصل في الملكية ويطلب الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وتنفيذ قرار وكيل النيابة الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٦ والقاضى بمنع تعرض المستأنف عليه الاول وأنباعه إلى المستأنف في الاطيان موضوع النزاع مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وذلك في مواجهة المستأنف عليهما الثاني والثالث

د وحيث إنه يتعين بادي ذي بدء البحث في

منهم القانون صفة اضافية هي صفة الضبطية القضائية .

« وحيث إن مقتضى جمع الوظيفتين في يد واحدة أن تختلط كل منها بالأخرى وتتحد معها والنيابة وهي على رأس الضبطية القضائية لا يتصور أن يحد من استشارة مأموري الضبط الإداري الذين هم أنفسهم مأمورو الضبط القضائي لها فيما يريدون اتخاذه من إجراءات وقائية لحفظ النظام والأمن . والنيابة بوصفها سلطة عامة لها الصبغة المتقدمة لا يمكن أن يتصور أن تقف مكتوفة اليدين أمام جريمة على وشك الوقوع حتى إذا وقعت تلك الجريمة أُلقي الأمر بين يديها فتولت الاتهام والتحقيق إذ خير لها أن تمنع وقوع تلك الجريمة من أن تنظر وقوعها وتتولى الاتهام فيها بعد ذلك — ولا يرد على ذلك بأنه ليس من نص قانوني يخول النيابة حق التدخل لمنع وقوع الجرائم فكثير من القواعد المعمول بها في المجتمع ما لم تسطر في النصوص وطبيعة الأشياء نسمو على نصوص القانون بل أن القانون لم يوضع إلا لضمان السلام في المجتمع ولا يتصور نسبة العجز إليه بمنع سلطة عامة كالنيابة من أن تكفل منع وقوع الجرائم في جزئية من الجزئيات بل أن الفرد العادي من واجبه إذا شاهد جريمة على وشك الوقوع أن يعمل ما في وسعه لمنع وقوعها وهو واجب تمليه تقاليد المجتمع وليس من اللازم أن تمليه نصوص القانون فضلا عن أنه ليس في القانون ما يمنع النيابة من مباشرة هذا الحق .

« وحيث إنه يبق بعد أن خلصت المحكمة إلى أن للنيابة اختصاصا في العمل على منع وقوع الجرائم كلها وسعها ذلك ومن ثم يكون القرار

مدى اختصاص النيابة العامة في إصدار الأمر المطلوب إيقاف تنفيذه في الدعوى الراضية .

« وحيث إنه من المسلم به فقها وقضاء أن للنيابة العامة وظيفتان متميزتان : الأولى وظيفة قضائية لاختلاف فيها — ترتبط بالقضاء وتدخل معه تحت تسمية واحدة في خصوص مبدأ الفصل بين السلطات وهي تسمية السلطة القضائية وهذه تمنوها عند قيامها بالتحقيق الذي تحل فيه محل قاضي التحقيق . والثانية وظيفة إدارية وهي وإن جرى الخلاف فيها فإنها تجمع فيها بطرف كبير من السلطة التنفيذية وتصبح فيها مرءوسه لعامل من عمالها وهو وزير العدل وهذه تثبت لها عند قيامها بالاتهام أو اتخاذها التدابير الكفيلة بمنع وقوع الجرائم وإقرار الأمن .

« وحيث إن المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية اعتبرت النيابة العامة على رأس القائمين بالضبطية القضائية .

« وحيث إنه توجد تفرقة بين الضبطية القضائية والضبطية الإدارية فالأولى تعين بتعقب الجريمة بعد وقوعها وتولى إثبات معالمها وجمع أدلتها ومطاردة المجرم فيها لإنزال العقاب به وهو عمل السلطة التنفيذية وهيئاتها الإدارية المسكفة بحفظ الأمن ومنع الاختلال به أما الثانية فهمتها وقائية وهي بجانب كل ما من شأنه تكدير الأمن وإثارة الاضطراب وشواجر الفتنة .

« وحيث إن الاختلاف في وظيفة كل من هاتين الضابطتين كان يقتضى التمييز بين القائمين عليها ولكن المشرع المصري قد جمع على العكس من ذلك كلا من الوظيفتين في يد واحدة فمأمورو الضبطية القضائية هم رجال البوليس العادي الذين

من إلقاء القبض على هذا الشخص وحجزه بالقسم لمنعه من ارتكاب جريمة من قبيل العمل القضائي المعنى من المسؤولية وإنما هو عمل إداري تختص المحاكم بنظر طلب التعويض عنه (راجع بحث الأستاذ عادل يونس المحامي العام بمجلة مجلس الدولة الستين الخامسة والسادسة ص ١٨٤) .

• وحيث إنه متى استقام ما استخلصته المحكمة من اعتبار القرار الصادر من النيابة بمنع تعرض المستأنف عليه الاول للمستأنف عملاً إدارياً لا قضائياً فإنه يمنع على القضاء المدني ومعه القضاء المستعجل أن يوقف تنفيذ هذا القرار لما تنص عليه المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء من أن « لها أي للمحاكم المدنية دون أن يؤول أو توقف تنفيذ الأمر الإداري أن تفصل .. الخ ، بل أن الاختصاص في ذلك ينعقد لمحكمة القضاء الإداري ولا يرد على ذلك بأن القرار الصادر من النيابة لم يستوف أوضاعه الشكلية بصدوره من لا يملكه إذ أن عيب عدم الاختصاص هو أحد المسوغات الأربعة في اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات الاعتفاء .

• وحيث إنه ولو أن لقاضي الأمور المستعجلة أن يحور طلبات الخصوم في الدعوى وأن يأمر باتخاذ الاجراء الوقفي الذي يراه كفيلاً بالمحافظة على حقوق الطرفين بشرط ألا يؤدي ذلك إلى المساس بأصل الحق وأن لا يتجاوز حدود الطلبات الأصلية إلا أن ذلك مقيد بقيد هام هو ألا يتعدى في ذلك حدود ولايته المقررة قانوناً (راجع مؤلف الدكتور محمد عبد اللطيف في القضاء المستعجل سنة ١٩٥٥ ص ١٢) بفقرة

الصادر منها بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٦ بعدم التعرض قد صدر من جهة مختصة بإصداره — يجدر البحث فيما إذا كان هذا القرار هو قرار قضائي ومن ثم تختص المحكمة بمراقبته أو هو قرار إداري يخرج عن ولايتها أمر تأويله أو إيقاف تنفيذه .

• وحيث إن القرار الإداري هو انحصار الإدارة عن إرادتها المنزوعة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد أحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة ولا شك أن ما تتخذه النيابة من إجراءات هي من اختصاص البوليس الإداري تعتبر قرارات إدارية لأنها تقتطع من طبيعتها وقد أقرت محكمة النقض المصرية هذا المعنى في حكم لها بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ في قضية رفعت بطلب التعويض عن إلقاء القبض على شخص وحجسه بغير ذنب ولا مسوغ شرعي إذ قالت في حكمها « أنه إذا كان رجال الضبطية الإدارية في سبيل منع ارتكاب الجرائم أن يتخذوا ما تقتضي به الضرورة من الاجراءات والوسائل فإنه يجب عليهم أن يمتنعوا عن الوسائل المقيدة لحرية الافراد إلا أن يكون ثمة مسوغ شرعي تقتضيه ظروف الاحوال ويعتبر المسوغ الشرعي متوافراً حينما يكون الموظف قائماً بأداء وظيفته ويكون ما عمله أو أجراه لازماً حتماً للقيام بمهامها من منع ضرر جسيم يهدد النظام والامن باعتبار هذا الاجراء الوسيلة الوحيدة لمنع هذا الضرر والمحكمة النقض حق الرقابة على قيام هذا المسوغ وعدم قيامه ، (المحاماة ١٤ ص ٣٧٠) ومعنى ذلك أن محكمتنا العليا لم تعتبر أن ما أجراه البوليس

القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

«وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصاريفها ويدخل في ذلك مقابل أتعاب المحاماة فيتعين إلزام المستأنف ضده الأول المصروفات و ٣٠٠ قرشاً مقابل أتعاب المحاماة عملاً بنص المادتين ٢٥٧ و ٤١٦ من قانون المرافعات .»

(قضية نستور بيراكوس ضد مهنا إبراهيم قاسم دمين وآخرين رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ س رئاسة ومضوية السادة الاساتذة محمد سيد مابر وكيل المحكمة وأحمد خاء الدين ومحمود الطاهري القضاة) .

٥٦١) فان كانت الطلبات الأصلية في الدعوى وهي التي تحدد نطاقها وولاية المحكمة فيها خارجة عن اختصاص محكمة الأمور المستعجلة فإما لا تستطيع ان تصل إلى اختصاصها بنظرها والفصل فيها عن طريق تحويل الطلبات فيها وإلا أدى ذلك إلى قلب قواعد الاختصاص الوظيفي الأمر المتعلق بالنظام العام لمساسه بأصول التنظيم القضائي .

«وحيث إنه لما تقدم يكون الدفع بعدم الاختصاص المبدى من المستأنف في محله ويتعين

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدني

لقيام الدعوى على أسس جديدة لأن رفع الدعوى أصلاً قد قطع بالتقادم .

٢ — مسئولية الناقل الجوي — كمشولية التناقل البرى والبحرى . أساسها المسئولية التعاقدية .

٣ — تنتج المسئولية التعاقدية أروها وبورث الحق في التعويض في الموت الفورى ويكون أساسه الإخلال بالتزام السلامة الذى يتضمنه عقد النقل .

٤ — يتحقق الإخلال بالتزام السلامة في عقد النقل في حالة الموت الفورى في اللحظة التي يحوم فيها خطر الموت على حياة المتعاقد وهي لحظة متحققة ولموسة مهما قصرت ومهما كانت لغائية الحادث .

٥ — إذا سكنت القانون الأجنبى أو

٥٥٨

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٠ مارس سنة ١٩٥٧

١ — تقادم الحقوق . تقادم الحق في رفع الدعوى .

ب — طيران . مسئولية الناقل الجوى .

ج — الموت الفورى . المسئولية التعاقدية . أساسها

د — التزام السلامة في عقد النقل . الإخلال به . متى ينطبق .

هـ — متى يجب تطبيق قانون القاضى على واقعة يحكمها قانون أجنبى .

المبادئ القانونية

١ — الحق لا يسقط أبداً وإنما الذى يرد عليه السقوط بالتقادم هو الحق في الادعاء بالحق فإذا رفعت الدعوى ثم عدل المدعى أساسها أو أضاف إليها أساس جديد فلا يجوز الدفع بالتقادم

أورد نصا متعارضا مع قانون القاضى فتعتبر هاتين الحالتين أو إحداها من الامور المتعلقة بالنظام العام الدولى وعندئذ يتعين على القاضى تطبيق قانونه الوطنى فاذا لم يفعل ذلك عد ممثما عن الحكم ومنكرا للعدالة .

المحكم

من حيث إن المدعيتين عن نفسيهما وبصفاتهما قد أقامتا هذه الدعوى بصحيفة معلقة فى ١٠/١/١٩٥٤ ضد الشركة المدعى عليها وطبعا فيها الزامها بأن تدفع لهما مبلغ أربعة آلاف جنيه والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة - ذلك - مع حفظ كافة حقوقهما الأخرى بسائر أنواعها . وبصحيفة معلقة فى ٢٧ فبراير ١٩٥٦ عدلتا طلباتهما إلى طلب الحكم بإلزام المدعى عليها بأن تدفع لهما مبلغ أربعين ألف جنيه وفوائده القانونية من تاريخ صدور الحكم مع الزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة مع حفظ جميع حقوقهما الأخرى بسائر أنواعها .

ومن حيث إن المدعيتين قالتا شرحا لدعواهما على الوجه الجديد إن المرحوم ماكس والترشور - وهو زوج المدعية الأولى ووالد الباقيين وكان من بين المسافرين بالطائرة Su-AHH التابعة للشركة المدعى عليها والى كانت متجهة من بغداد إلى طهران فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ فسقطت على مبعده ١٥ كيلو متر من طهران الأمر الذى أدى إلى وفاة جميع ركابها . وقالتا إن مورثهما كان يشغل حال حياته وظيفته المدير

لشركة هوختيف . وهى من أكبر المؤسسات الألمانية البانى واضافتا بأن سبب الحادث المذكور هو خطأ فاحش ارتكبه قائد الطائرة بالإضافة إلى خطأ الشركة المدعى عليها والتابع لها القائد المذكور . وذلك حسبما هو ثابت من التقرير المقدم عن الحادث من القسم العام للطيران المدنى بطهران والمؤرخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ وأنه لما كان هذا الخطأ قد سبب للمدعيتين بنفسهما وصفاتهما أضرارا مادية وأدبية جسيمة إذ أصيبتا ماديا بحرماتهما من عائلتهما وأديبا فى عاطفتهم وشعورهما بفقد أعز شخص لذيهما . فان الضرر الشخصى الذى أصابهما من ذلك لا يمكن تقدير التعويض بأقل من عشرين ألفا من الجنيهات وفقا للتفصيل الآتى :

(١) ثلاثة آلاف جنيه لهينج فريدريش والترشور والذى تمثله المدعية الأولى وهو ابن المتوفى .

(٢) خمسة آلاف جنيه للسيدة مارجريت انطونيا اليزابيت يوحنا شور - وهى أرملة المتوفى .

(٣) عشرة آلاف جنيه لايورهارد فريدريش - والذى تمثله المدعية الأولى - وهو ابن المتوفى .

(٤) ألفان من الجنيهات لاييرين مارجريت الما اليزابيث تومايرو ابنة المتوفى والمدعية الثانية .

وقالت أيضا ان امتناع المدعى عليها تعويضهما منذ وفاة مورثهما فى ديسمبر سنة ١٩٥١ رغم معرفتها التامة بظروف الحادث ومسئوليتها عنه - وقد زاد فيما أصابهم من أضرار وأضافتا بأنه إلى جانب التعويض الذى

ب - كشف باللغة الانجليزية صادر من وزارة الطرق بايران - بأسماء القتلى من ركاب الطائرة غير مؤرخ - ومرفق به ترجمة باللغة العربية تحت مسئولية المحامى .

(٢) الحافظة المقدمة لجلسة ١٥/٣/١٩٥٤ -
وتحوى شهادة وراثة صادرة فى ١/٢/١٩٥٤ من المحكمة الجزئية بمدينة ايس بورك تبين أسماء الورثة ونصيب كل منهم فى الميراث وقد تصدق على إمضاء السيد لارمان من القنصلية المصرية بفرانكفورت - وهو محرر باللغة الألمانية ومرفق به ترجمة باللغة العربية تحت مسئولية المحامى .

(٣) الحافظة رقم ٨ دوسيه والمقدمة لجلسة ٦ يونيه سنة ١٩٥٥ - وتحوى شهادة مؤرخة ١٧/٥/١٩٥٥ صادرة من شركة هوختيف بألمانيا تفيد بأن المرحوم وانترشنور كان يعمل بها مديراً لفرع طهران بايران بمرتب شهرى قدره ٣٣٠٠ دويتش مارك وهى مؤرخة ١٠/٥/١٩٥٥ ومحررة باللغة الألمانية ومرفق بها ترجمة باللغة العربية مقدمة تحت مسئولية المحامى .

(٤) الحافظة رقم (١١ دوسيه) وتحوى مستنديين هما (١) خطاب من شركة تيفيا للتأمين يفيد تنازلها للدعية الأولى عن حقوقها بخصوص الحادث محل الدعوى وهو مؤرخ ٢٥/٨/١٩٥٣ (٢) صورة من الخطاب السالف الذكر إلى المدعى عليها فى ٢٦/٩/١٩٥٣ .

ومن حيث إن المدعيتين قدما عدة مذكرات بدفاعهما ناقشتا فيها الدفع المبداء من المدعى عليها ثم قالتا فى المذكرة المقدمة لجلسة ٩/١/١٩٥٧ أنهما تطالبان بمحقين متميزين .
الأول - حق شخصى متولد عما أصابهما من ضرر مادي وأدى مناط حرمانهما من العائل

يستحق قانونا للبدعين عن الأضرار المادية والأدبية التى أصابتهم شخصيا بفقد عائلتهما العزيز عليهما فإن لها الحق بخلاف ذلك وبوصفهم خلفا للمتوفى - فى مطالبة المدعى عليها بالتعويض المادى الذى أصاب مورثهم وهو فقد حياته ذلك الضرر الذى يقدر التعويض عنه بمبلغ عشرين ألف جنيه والذى يحق للمدعيتين بوصفهما وارثتين للمتوفى وممثلتين لباقي الورثة . كل بقدر حصته فى الميراث وهى : الربع أى خمسة آلاف جنيه لكل منهم وبذلك يكون مقدار التعويض المطلوب بشقيه مفصل كالاتى :

١ - المدعى الأولى عشرة آلاف جنيه
٢ - لابن هينج فريدريش ٨٠٠٠ ج ثمانية آلاف جنيه

٣ - الابن ايورهارد فريدريش خمسة عشر ألف جنيه ١٥٠٠٠ ج
٤ - وللأبنة ايرين مارجريت سبعة آلاف جنيه ٧٠٠٠ ج .

هذا مع استغاضهم بحقوقهم فى المطالبة بتعويض عن التأخير فى دفع التعويض إليهم حتى صدور الحكم فى الدعوى .

ومن حيث إن المدعيتين عن نفسيهما وبعفائهما قدما إثباتا لدعواهما ثلاث حوافظ حوت المستندات الآتية :

(١) الحافظة ٥ دوسيه وبها مستنديين هما:
١ - خطاب صادر من مدير عام الطيران المدنى بايران وهو مؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ ومحرر باللغة الانجليزية وثابت به مقتطفات من تقرير الباحث عن حادثة الطائرة التابعة لشركة مصر للطيران يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ ومرفق به ترجمة باللغة العربية تحت مسئولية المحامى .

وبفقد أعز شخص لديهما وأساس هذا الحق هو المسؤولية التقصيرية .

الثاني — حقهما بوصفهما ومن معهما ورثة للمتوفى وأساسه المسؤولية التعاقدية الناشئة عن عقد النقل طبقاً لما استقر عليه القضاء والفقه من أن الالتزام هو التزام بتحقيق غاية وانه يولد التزاماً بكفالة السلامة . ولا تنفي معه المسؤولية العقدية إلا باثبات السبب الأجنبي . وإن الحق الثاني قد انتقل إلى كل من المدعيتين وهما في الوقت ذاته من أصحاب الحق الأول فاجتمع الحقان في شخص كل منهما إلا أن كل حق من هذين الحقين يحتفظ بمقوماته ومميزاته الخاصة وبالدعوى التي تكفله على أفراد ثم قالنا عن الدعوى الشخصية التي أسست على المسؤولية التقصيرية أن الخطأ في الحادث ثابت بجانب قائد الطائرة وعلى خطأ الشركة المدعى عليها الثابت ومسئوليتها عن أعمال تابعها وخطئه المفترض عن الأشياء التي في حراستها .

وقالت إن الضرر الذي لحقهما ومن يمثلونه متوافر في كلا الأساسين اللذين قامت الدعوى عليهما فهو إخلال بحق مالي لهما بحرمانهم من العائل وهو حقهم في النفقة التي للدعية الأولى قبل زوجها وباقي المدعين قبل والدهم .

أما الضرر الأدبي فيرجع إلى أصابتهم في العاطفة والشعور والحنان .

وناقشنا تقرير التعويض ثم انتقلنا إلى الأساس الآخر وهو المسؤولية العقدية فقالنا انهما بصفتها ورثة للمتوفى فانهما يطالبان بالتعويض عن الضرر المادي الذي أصابه وهو الموت لأن التزام المدعى عليها هو التزام لتحقيق غاية وانه ما دام المتوفى لم يصل سالماً إلى وجهته

فإن مسؤولية المدعى عليها تتحقق ولا يجديها أن تثبت عدم تقصيرها لأن تقصيرها مفروض .

ومن حيث إن المدعيتين أضافتا في مذكرتيها الختامية المقدمة لجلسة ٢٠/٣/١٩٥٧ طلب رفع بعض عبارات وردت في مذكرة المدعى عليها واعتبراها ماسة بهما . كما طالبتا بتطبيق القانون المدني المصري باعتبار أن القانون الواجب التطبيق بالنسبة لشقي الدعوى والأساسين اللذين أقيمت عليهما وختمتا دفاعهما بأن اللجنة الدولية حققت الحادث إنما انتطمت في عملها تطبيقاً لاتفاقية شيكاغو الدولية للطيران (م ٢٦ منها) وأن مصر وافقت عليها بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٧ وأصدرتها بالمرسوم الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٧ كما انضمت إليها إيران وصدقت عليها في ١٩ أبريل سنة ١٩٥٠ .

ومن حيث إن الشركة المدعى عليها دفعت بجلسة ٥ مارس ١٩٥٦ الدعوى بثلاث دفعوع :
الأول — عدم قبول الطلبات الأصلية لعدم توافر الصفة في المدعيتين .

الثاني — عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة بسبب تنازل المدعين عن حقهم في التعويض لشركات التأمين وليس لهم أن يعدوا للمطالبة به .

الثالث — عدم قبول الطلبات المعدلة لأن الحق قد سقط فيها لا تقضاء ٣ سنوات .

كما طلبت احتياطياً نذب خير فني لمراجعة التقارير المقدمة عن الحادث وبيان أوجه الرأي فيها .

ومن حيث إن المدعى عليها قدمت عدة مذكرات بدفاعها قالت في أولها (١٣ دوسيه) أنها تقدمت بعدة دفعوع بعدم قبول الدعوى أما

(أ) فالحقيقة الأولى في رأيها - تخلص في أن جميع أجزاء الطائرة ومحركاتها كانت سليمة قبل الحادث كما كان جميع أعضاء هيئة قيادتها يحملون الاجازات التي تؤهلهم للعمل في مثل تلك الرحلة كما كان بالطائرة ما يكفيها من الوقود وأن حمولتها كانت أقل من الوزن الأقصى المسموح به وأنها اتبعت كل التعليمات الفنية المقررة خلال الكشف لاصدار شهادة الصلاحية وفحصت الطائرة فنيا في نفس اليوم الذي حصل فيه الحادث وأنه على وجه العموم قد روعيت في تهيئتها للسفر جميع اللوائح والقواعد الفنية المقررة .

(ب) وقالت إن الحقيقة الثانية هي أن التنبؤ الجوي الذي تلقاه قائد الطائرة قبل إقلاعه من مطار بغداد في الساعة ١٣ ر ٥ بتوقيت جرينتش وكذلك التنبؤ الراديو في مطار مهاباد في الساعة ١٤ ر ٥ كان من شأنها أن يشجعا قائد الطائرة على إتمام رحلته .

(ج) وقالت كذلك إن الحقيقة الثالثة أن ثمة فترة من الزمن انعدم فيها الاتصال لسبب غير معروف بين الطائرة والمطار وقد عللها تقرير اللجنة الدولية بأنه إما أن يكون نتيجة لاختفاق جهاز الارسان الخاص بالدائرة أو اختفاق الاستقبال من جانب البرج على ذبذبة ١١٨ و ١١٩ ميجاسيكل .

(د) وقالت أيضا عن الحقيقة الرابعة إن حالة الجو قد تدهورت تدهورا ملحوظا في فترة انقطاع الاتصال بين المطار والطائرة ، وأن المطار لم يخطر قائد الطائرة - وإن تعليمات الهيئة الدولية للطيران المدني تنص على أن المعلومات عن حالة الطقس ينبغي أن تعطى بواسطة مكتب مراقبة الاقتراب بناء على طلب الطيار

بسبب رفضها من الخصوم بصفتهم ورثة يرثون عن مورثهم حق المطالبة بالتعويض لأن المجمع عليه قضاء وقفها أن الموت الفوري لا يرتب لمن مات حقا في التعويض ولذلك لا يجوز للورثة أن يطالبوا بحق من هذا القبيل. وأما بسبب رفضها من غير ذي صفة بسبب تنازل المدعين عن حقهم في التعويض لشركات التأمين وبذلك لا يكون لمن تنازل عن حقه أن يعود فيطالب به وأما بسبب المطالبة بتعويض إضافي بعد أن انقضت فترة الثلاث سنوات على علم المضرورين بالضرر وبمن أحدثه ومثل هذه المطالبة تكون ماقطة بسبب انقضاء هذه الفترة . وأضافت الشركة بأنها بالرغم من تمسكها بهذه الدفوع وتصر عليها إلا أنها ترى ارجاء الفصل فيها إلى أن يعرض الموضوع برمته على هيئة المحكمة بأسرها (لأن هذه المذكرة قدمت في التحضير) واعتبرت هذا القول بأنها تنتمس ندب خير أو خيرا يتولون بحث أسباب الحادث فنيا . وأقامت هذا الطلب على الأسس الآتية :

(١) أنها بادرت منذ علمت بالحادث إلى ابلاغ الجهات المختصة بمصر وإيران فأوفدت مصلحة الطيران المدني المصري ثلاثة من خبراءها إلى مطار مهاباد لتحقيق الحادث وتقصى أسبابه كما استقدمت مصلحة الطيران المدني الإيراني أربعة خبراء لنفس الغرض . فأسفرت التحقيقات عن أربعة تقارير أثنان أوليان أحدهما صادر من لجنة الخبراء الأجانب . والثاني من مصلحة الطيران المدني المصرية وآخران نهائيان صادر أحدهما من المصلحة الأخيرة وثانيهما من اللجنة الأولى .

(٢) تستخلص الشركة من هذه التقارير بمض ما اسمه حقائق :

أو إذا رأى المراقب ضرورة ذلك . ولما كان وفقاً لما قرره شهود العيان أن الطقس كان يتذبذب بدرجة ملحوظة بين الساعة ١٥.٠٠ بتوقيت جرينتش و ١٦.٠٠ في المنطقة المجاورة لمطار مهاباد فكان على ضابط المراقبة أن يتصل بقسم الأرصاد للحصول على بيانات أحدث عن التغير في أحوال الطقس .

ومن حيث إن المدعى عليها خلصت بعد سرد الوقائع السالفة الذكر إلى القول بأن ثمة أخطاء متعددة وقعت فيها السلطات المحلية في مطار مهاباد :

١ - فأنها كانت أكثر تفاؤلاً مما ينبغي بحالة الجو .

٢ - كما أغفل ضابط المراقبة الاتصال بقسم الأرصاد الجوية للحصول على بيانات أحدث عن التغير في الطقس .

٣ - أن المطار أعطى قائد الطائرة تعليمات الهبوط وغفل عن تنبيهه إلى التدهور المفاجيء في حالة الجو بين الساعة ١٥.٣٠ حين كان مدى الرؤية يمتد إلى عشرة كيلومترات والساعة ١٥.٤٥ حين انخفض هذا المدى إلى ستة كيلومترات فقط إلى أن تبين الطيار بعد فوات الوقت ومقاربه لسطح الأرض حقيقة الحال فاضطر إلى أن يطلب بنفسه تقريراً جديداً عن حالة الرؤية فأبلغ عندئذ بها حيث هبطت إلى ميل ونصف . وهو حلاً لا يؤمن عواقبه بالنسبة لطيار اقره المطار على استعمال طريقة الوسائل المرئية في الهبوط .

ومن حيث إن المدعى عليها استمرت في نبيان وجهة نظرها بالنسبة للحادث فقالت .

إن المطار كان على علم تام باختيار الطيار لطريقة الوسائل المرئية بعد أن ابلغ بها طبقاً

للقواعد المتبعة قبل قيام الطائرة من بغداد . ولذا فإن عبء المسؤولية بالنسبة إلى هذه الواقعة الجوهرية يقع على عاتق المطار وحده اذ ثبت عليه بالتدهور الفجائي في حالة الجو وكان يعلم بخطورة طيران الطيار فكان عليه أن ينبه إلى هذا التغير وهو بذلك يعد مخالفاً لتعليمات الهيئة الدولية للطيران المدني . واستطردت قائلة : إن هناك ما هو أخطر في تحديد مسؤولية المطار ذلك أن الثابت أن سبب الحادث هو ارتفاع الطائرة بقمة احد التلال . وبالرجوع إلى التقرير الأول الذي وضعت له لجنة الخبراء الاجانب يتضح انها قررت : لاحظت اللجنة ان هناك تبايناً بين قيمتي الضغط الجوي اللتين ارسلتا إلى الطائرة في الساعة ١٥.٤٥ و ١٥.٥٠ بجرينتش بينما كانت القيمة المرسلة بالراديو التلغراف في ٧ و ١٠.١٦ مليبار كانت القيمة المرسلة بواسطة الراديو التليفوني ٣ و ١٠.٢٠ مليبار . مع ان قيمة الضغط عند سطح الأرض كانت واحدة وهذا الاختلاف ينجم عن فارق في تقدير ارتفاع الطائرة عن سطح الأرض يتراوح بين ٨٠ و ١٠٠ قدم ، واستخلصت المدعى عليها من هذا القول بأنه لو فرض ان الطيار كان قد اعتمد في تقدير ارتفاعه على القيمة الاولى وكانت هذه هي القيمة الخاطئة لكان هناك احتمال في أن يكون هذا الخطأ الذي نسال عنه السلطات المختصة بارسال الارصاد الجوية في ايران - هو سبب الحادث ، وأضافت بأنه من المحتمل جداً ان يكون الخطأ في تقدير الارتفاع هو الذي أدى به إلى ان يطير على ارتفاع ٧٤٦ قدماً بدلاً من ٨٤٦ قدماً ثم يرتطم من جراء ذلك بقمة التل المجاور للمطار . وخلصت الى انه مجرد وجود هذا الاحتمال يجب في حد ذاته أن ينفي عن الطيار أية مسؤولية عن الحادث مادامت المسؤولية لم ترتب

من رداءة الجو وخصوصا حالة الروية وعدم تنبيه المراقبة للطيار بخطورة محاولة النزول في ذلك المطار حتى يتحول إلى مطار آخر .

ومن حيث إن الشركة المدعى عليها انتهت في مذكرتها هذه إلى :

(١) إرجاء الفصل في الدفع التي تحتفظ بها إلى ما بعد عرض الموضوع على هيئة المحكمة بأسرها .

(٢) تعيين خبراء في شئون الطيران من السلاح الجوي المصري تكون مهمتها دراسة الحادث ودراسة التقارير دراسة فنية الادلاء بالرأى الفني في أسباب الحادث وتعيين من يقع عليهم مسئولية وطبيعة تقصير المسئولية فيما إذا كان من الناحية الفنية جسيما أو يسيرا مفتقرا أو غير مفتقر .

ومن حيث إن الشركة المدعى عليها أضافت في مذكرتها المقدمة لجلسة ١٣/٢/١٩٥٧ بأنه ليس ثمت مبرر لارتفاع قيمة التعويض المطالب به من أربعة آلاف إلى أربعين ألف ثم ناقشت أساس الدعوى حسبما ورد بمذكرة المدعيتين فقالت إن الأساسين هما (١) المسئولية التقصيرية عن الفعل الضار . وأن الاستثناء على المادتين ١٧٤ و ١٧٨ من القانون المدني المصري لا أساس له لأن الحادث وقع في إيران وأنه تطبيقا للمادة ٢١ مدني يكون القانون الذي يحكم الدعوى في هذه الحالة هو القانون المدني الإيراني الذي لا يعرف شيئا عن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه أو مسئولية الحارس عن الشيء الخطر . ثم قالت عن الأساس الثاني وهو (٢) المسئولية التعاقدية — أن عقد النقل أبرم في ألمانيا وأن مورث المدعيتين قد نقل من بغداد ومكان التنفيذ هو طهران واستندت الشركة إلى المادة ١٩ من

عليه عن طريق يقيني آخر . ويمكن القول بأن وجود مثل هذا الاحتمال يقطع السبيل على أية محاولة أخرى لإثبات الخطأ في جانبه . ثم استعرضت شهادة السيد شاه روخشاهي الذي كان موجودا بالمطار وقت وقوع الحادث وتعليق لجنة الخبراء الدولية عليها وخلصت إلى أنه لو صحت شهادة هذا الشاهد لكان معناه أن المشرف على برج المراقبة إذ أمر الطيار بالقيام بدوران حاد إلى اليسار إنما كان في الواقع يرسله إلى حتفه لأن التل الذي ارتطمت به الطائرة يقع على يسار المطار وهو على بعد ثمان كيلومترات فقط منه إلا أن اللجنة قالت في تقريرها إن التعليمات التي وردت في شهادته لم ترسل إلى الطائرة وإنما أقرت بذلك بعد الاطلاع على دفتر أحوال برج المراقبة وإعادة سؤال كل الأشخاص الذين كانوا في ذلك الوقت في البرج وهم كازيان ولافرانس وأيسو . .

وذكرت المدعى عليها أيضا أن اللجنة الدولية أوصت في تقريرها بأدخال النظم الحديثة إلى مطار مهرباد على الوجه المبين به . ثم تعرضت إلى تقرير اللجنة الدولية فرمته بأنه جاء نتيجة الهوى والغرض ذلك أن أعضاءها من خبراء الحكومة الأمريكية وإن معظم ركاب الطائرة المنكوبة كانوا من نفس الجنسية . ثم دافعت عن نفسها وعن قائد الطائرة عما رمتها به اللجنة المذكورة من تقصير فني أو إداري بما وردت تحت عبارة النوصيات الخاصة بالشركة كما ناقشت أيضا ما انتهت إليه مصلحة الطيران المدني المصري في تقريرها النهائي والذي خلصت فيه إلى أن سبب الحادث يرجع إلى اعتماد الطيار عند هبوطه على الوسائل المرئية مما أدى إلى عدم امكان تحديد موقعه بالضبط وارتطامه بالأرض وذلك لعدم تحذيره

فيما يتعلق بالنقل الجوي الدولي منذ ٩/٣/١٩٢٢ تم أوردت بعض نصوص هذه الاتفاقية ثم انتهت مذكرتها الأخيرة إلى : أولا وبصفة احتياطية الحكم برفض الدعوى أو عدم قبولها لرفعها بعد الميعاد وعلى سبيل الاحتياط الكلى ندب خبير أو خبراء للقيام بالمهام المفضلة في أول مذكورة لها .

ومن حيث إن الشركة المدعى عليها قدمت اثباتا لدفعها ودفاعها وتأييدا لوجهة نظرها الحافظة (١٢ دوسيه) وتحتوى التقرير الكامل لمحقق الحادث ومؤرخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ والتقرير الأول المؤرخ ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ وتقرير ثالث موقع عليه باسم حلى شمس وهو من أربعة صفحات ومدقق به بيان عن التطورات المتبعة في تدريب طياري الشركة على الطيران الآلى . وصورة من تقرير مصلحة الطيران المدني المصري عن الحادث مؤرخة ٣ يولييه سنة ١٩٥٢ .

ومن حيث إن المدعى عليها قد دفعت الدعوى بثلاث دفعات (١) بعدم القبول لرفعها من غير ذى صفة . (٢) وبعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة بسبب تنازل المدعين عن حقوقهم في التعويض لشركات التأمين وليس لهم أن يعودوا المطالبة (٣) وبعدم قبول الدعوى لانقضاء ثلاث سنوات على علم الضرر بالضرر الواقع عليه .

ومن حيث إن الشركة المدعى عليها إذ دفعت بهذه الدفعات فقد اشترطت على قاضي التحضير عدم الفصل فيها حتى يعرض الموضوع على هيئة المحكمة بأسرها الأمر المخالف لنص المادة ١١١ مرافعات المنظمة لاختصاص

القانون المدني المصري التي تنص على سريان قانون الدولة التي تم فيها التعاقد وانتهت الشركة في مذكرتها هذه إلى القول بأنه لما كان المدعون لم يقيموا الدليل على شيء ولما كان ما ساقوه في صدد المسؤولية التعاقدية غير منتج على نحو ما استفسله المدعى عليها عند انتهاء التحقيق ومواجهة الدفع لذلك تلتزم المدعى عليها تعيين خبير يتولى المهمة التي فصلها في مذكرتها الأولى لحرصها على أن يظهر أمام الملاء أنها لم ترتكب خطأ وأن الخبراء الأجانب قد مجنوا عليها بغير حق .

ومن حيث إن الشركة المدعى عليها أضافت كذلك في مذكرتها الختامية المقدمة لجلسة ٢٠ مارس ١٩٥٧ مناقشة دفاع المدعيتين في القانون المدني المصري . وأقوال الفقهاء الفرنسيين وأعادت ما سبق أن ذكرته بأن القانون الواجب التطبيق هو القانون الإيراني وحده وهو لا يعرف مسؤولية الحارس أو مسؤولية المتبوع ولا يعرف المسؤولية المدنية للأشخاص المعنوية وإنما يعرف المسؤولية الشخصية عن تعويض الأضرار التي تنجم عن أفعال تقع تحت طائلة قانون العقوبات فحسب متى توافرت شروط يعم المدعون أنها غير متوافرة في هذه الدعوى ثم انتقلت المدعى عليها إلى القول بالنسبة للمسؤولية التعاقدية أن مورث المدعيتين تعاقد في ألمانيا مع شركة أخرى هي التي تكفلت بنقله من ألمانيا إلى نهاية رحلته وهي التي حولت حقوق عقدها هذا والتزاماته إلى المدعى عليها في حدود الرحلة من بغداد إلى طهران ولذلك كان عقد النقل المذكور يخضع لأحكام الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية وارسو المعقودة في ١٢ أكتوبر ١٩٢٩ لأن ألمانيا وقعت هذه الاتفاقية والتزمت بأحكامها

وحقوق قاضي التحضير كما أنها — أى الشركة المدعى عليها — عادت في مذكرتها المقدمة لجلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ في الصفحة الرابعة منها وكررت هذا القول وأضافت إليه اشتراط إبداء دفاعها في تلك الدفوع على قبول الطلب المقدم منها بنسب خبراء تحقيقا لدفاعها وهذا القول يخالف ما جرى عليه نظام التقاضى في مصر .

« ومن حيث إن الدفع بعدم القبول هو حسبما انعقد عليه رأى الفقه والقضاء وسيلة دفاع ترمى إلى إنكار وجود الدعوى .

(يراجع كتاب نظرية الدفوع في قانون المرافعات للدكتور أحمد أبو الوفا ص ٥٠٣ — وكتاب Procédure civile par Germain Brulliard Paris 1944 Page 44.

وقد ثار النزاع طويلا حول التكييف القانونى للدفع بعدم القبول من حيث أنه دفع شكلى أو دفع موضوعى حتى حسم المشرع المصرى الخلاف إذ نص في المادة ١٤٢ مرافعات على جواز إبدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الاستئناف — الامر الذى ترى إزائه المحكمة ألا مناص من الفصل في هذين الدفتين بالرغم من الطريقة التى قدما بها فضلا عن ان المدعى عليها لم تلتصك في مذكرتها الختامية الا بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وليس ثمت ما يمنع قانونا من الفصل في كليهما مادام الدافع بهما لم يتنازل صراحة عن التمسك بهما أو بأيهما .

« ومن حيث انه بالنسبة للدفع الأول وهو القائل بعدم قبول الدعوى لعدم توافر الصفة في المدعيتين فان الأخيرتين قدما بحافظتهما المقدمة لجلسة ١٥ / ٣ / ١٩٥٤ شهادة وراثه صادرة من المحكمة الجزئية بمدينة ايسن بوريك ومؤرخه ٣٠ يناير ١٩٥٤ ومصدق عليها

من القنصلية المصرية بفراىكفورت . أما عن القول بأنهم بصفاتهم هذه لا حق لهم في المطالبة بالتعويض عن الضرر الذى أصاب مورثهم لأن الموت الفورى لا يرب لمن مات حفا في التعويض وهذا القول إن صح فانه ينسحب على التعويض عن الضرر الأدبى فقط دون الماده وهو ما يخرج عن نطاق الدعوى القائمة على المسئولية التعاقدية لأن المدعيتين قصرا المطالبة بالتعويض عن الضرر المادى الذى أصاب مورثهما نتيجة لاخلال المدعى عليها بالتزام السلامة الذى تضمنه عقد النقل الضرر المادى الذى يتمثل في فقدته أثمن شئ مادى يملكه وهو الحياة . ذلك ان الضرر يشكو من انه مات موتا غير طبيعى وأنه قد أحاق به الضرر عند الموت لا قبل الموت ولا بعده وعلى ذلك فلو ارث ان يطالب مكانه بتعويض هذا الضرر . فهما كانت فورية الوفاة فان الفعل الضار قد عجل بانتهاء الحياة وانه لا بد من مدة بينها وبين وقوع ما تسبب منها من ذلك الفعل الضار هذه الفترة تكفى لنشوء حقه في التعويض . ومنه ينتقل إلى الوارث (الوسيط (١) هامش صفحتى ٩١٨ و ٩١٩ والمسئولية المدنية للمستشار حسين عامر ص ٤١٥ بند ٤٣٠) .

« ومن حيث إنه تأسيسا على ما تقدم فإن التعاقد الذى تم بين المورث والمدعى عليها إنما قام على الالتزام بتحقيق غاية obligation de resultat يتضمن الالتزام بكفالة السلامة obligation de sécurité وهو التزام مستخلصه القاضى تفسيرا لاراءه التعاقدية المشتركة إذ ينتظر المسافر أن يصل سالما الى المكان الذى يقصده وعلى ذلك فان الحقوق التى ينشئها العقد تنتقل إلى الوارث بعدموت المورث التعاقد ومنها الحق في التعويض

لعدم تنفيذ الالتزام الذى تعلق حق المورث فى التعويض عنه فى اللحظات القصار التى احدثت فيها الخطر بالطائرة قبل ان تهوى واتنا. سقوطها ثم ارتطامها بالأرض وتناثر اجزائها واشلاء ركامها .

د ومن حيث انه للأسباب السالفة الذكر يكون الدفع بعدم توافر الصفة للمدعين قائم على غير أساس ويتعين رفضه .

د ومن حيث إنه بالنسبة للدفع الثانى وهو القائل بعدم قبول الدعوى لرفوها من غير ذى صفة لتنازل المدعين عن حقهم لشركات التأمين فإنه ليس للمدعى عليها أن تدفع به لأن شركات التأمين المذكورة ليست طرفا فى الدعوى ولا تمثلها المدعى عليها كما أن الثابت من مستندات المدعيتين أن شركة نبقيا الألمانية قد تنازلت عن حقوقها فى التعويض وأن المدعيتين لهما مطلق الحق فى المطالبة بحقوقهما وأخطرت بذلك المدعى عليها. ومن ثم فإن المدعيتين لم يتخيا عن حقيهما فى التعويض وأن مطالبتهما قائمة على هذا الحق الذى لم يتنازل عنه المدعون كما تدعى المدعى عليها ومن ثم يكون هذا الدفع الثانى قائم على غير أساس أيضا ويتعين رفضه .

د ومن حيث إنه بالنسبة للدفع الأخير وهو الخاص بسقوط الحق فى المطالبة بالتعويض الإضافى بعد انقضاء فترة ثلاث سنوات على علم المصروع بالضرر وبموته .

د ومن حيث إن الجمع عليه فقها وقضاء أن الحقوق فى ذاتها لا تسقط وإنما الذى يرد عليه السقوط بالتقادم فهو الحق فى الادعاء بالحق لأن الحقوق كقاعدة عامة أبدية ولكن يوجد إلى جانب هذا الحق جزاء وحايته هذه الحاية التى تنظمها السلطة العامة بواسطة الدعوى على

وجه الخصوص فالسلطة العامة هى التى تمنح هذه الحاية وهى لذلك تضع اجلا لا يستطيع الأفراد بعد انقضائه طلب الحاية العامة ومن ثم فإن الدعوى هى التى تسقط وليس الحق الشخصى ذاته وفى هذا يختلف التقادم المسقط عن التقادم المكسب (رسالة الدكتوراه لعبد المنعم البدر اوى سنة ١٩٥٠ ص ٣٧ - ٣٩) .

د ومن حيث أن المدعيتين قد أقامتا هذه الدعوى قبل انقضاء المدة المحددة إذ أن الدعوى رفعت فى ١٩٥٤ / ١ / ٥ ووقع الحادث فى ١٩٥١ / ١٢ / ٢٢ ونخلص من هذا (١) انهما اكتسبا حاية القانون المقررة بالدعوى (٢) وأن التقادم المدفوع به قد انقطع بالمطالبة القضائية عملا بالمادة ٢٨٣ مدنى فإن رفع الدعوى الحالية لا كثر دلالة على رغبة صاحب الحق فى اقتضائه وتحفره لذلك (محضر الجلسة السادسة والعشرين فى مجلس الشيوخ ص ٣٣٤ الأعمال التحضيرية الجزء الثالث) .

د ومن حيث إنه الأسباب السالفة الذكر يكون هذا الدفع الأخير وما سبقه من دفعوع قد قامت كلها على غير أسس قانونية ويتعين رفضها جميعا

د ومن حيث إنه بالنسبة لموضوع الدعوى فإن المحكمة ترى قبل مناقشة دفاع الطرفين بحث القانون الواجب التطبيق على واقعة النزاع (التكييف) .

د ومن حيث إن المدعيتين قد أقامتا دعواهما على أساسين (١) المسئولية التعاقدية (٢) والمسئولية التصيرية .

د ومن حيث إن المادة العاشرة من القانون المدنى تنص على أن القانون المصرى هو المرجع فى تكييف العلاقات عندما يطلب تحديد نوع

هذه العلاقات في قضية تتنازع فيها القوانين لمعرفة القانون الواجب تطبيقه من بينها .

ومن حيث إن المادة ١٩/١ من القانون المدني المصري قد نصت على أنه يسرى على الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التي يوجد فيها المارطن المشترك المتعاقدين إذا اتخذوا موطنًا ، فإن اختفا موطنًا يسرى قانون الدولة التي تم فيها العقد . هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانونًا آخر هو الذي يراد تطبيقه .

ومن حيث إنه بما لا شك فيه أن العقد والقضاء في مصر قد انعقد رأيهما على أن المسؤولية الناشئة عن عقد النقل برية أو بحرية أو جوية إنما هي مسؤولية عقدية كما أن الفقه الفرنسي يرى نفس الرأي .

Cours de Droit civil 2 me année
De M. Henri Magiaud, professeur
à la Faculté de Droit de Paris
1955 - 1956 .

راجع كذلك مصر الكلية في ١٣ مارس سنة

١٩٥١ المحاماة لسنة ٣١ ص ١٣٨٦ رقم ١٣٩٢

ومن حيث إنه بالنسبة للمسؤولية التعاقدية فإن قانون الدولة التي تم فيها العقد هو الواجب التطبيق .

ومن حيث إن المدعى عليها تقرر في مراحل دفاعها المخالفة أن الراكب المتوفى (المضرور) كان قد ركب من ألمانيا عن طريق شركة طيران أخرى حتى بعدد حيث تحول العقد (التذكرة) إليها . إلا أن المحكمة ترى أن هذا الدفاع قائم على غير أساس للأسباب الآتية :

(١) عدم تقديم الشركة المدعى عليها التذكرة المحولة أو صورتها .

(٢) عدم ذكر الشركة المدعى عليها اسم أو عنوان الشركة المتعاقدة أصلاً والمحولة للتذكرة حتى كان يمكن تحقيق دفاعها وطلب مستندات

النقل منها إن كان لديها تمت مستندات .

(٣) انكار المدعين لهذا الزعم وأصرنا على أن مورثهما قد ركب من بغداد بادئاً رحلته . ومن حيث إن المحكمة ترى إزاء هذا التنازع على حل التعاقد وإزاء عدم تقديم أى من الطرفين ما يؤيد وجهة نظره فإنه يتعين اعتبار أن عقد النقل قد انعقد في بغداد الأمر الثابت على وجه قاطع من وقائع الدعوى ومن أن الطرفين قد اتفقا على أن الراكب قد استقل طائرة المدعى عليها في بغداد ومن ثم فقد وجب تطبيق القانون المدني العراقي وهو قانون حل التعاقد .

ومن حيث إنه وقد استقر لدى المحكمة وحسب تطبيق القانون المدني العراقي في الشق الأول من الدعوى وهو الخاص بالتعويض عن المسؤولية التعاقدية .

ومن حيث إن المحكمة ترى قبل بحث هذا الشق بحث طلب المدعى عليها بتدب خبراء آخرين لفحص التقارير المقدمة في الحادث وتقديم تقرير آخر عنها .

ومن حيث إن هذا الطلب غير بادي الوجهة وترى المحكمة عدم إحاطته للأسباب الآتية .

(١) أن اللجنة الدولية التي أجرت تحقيق الحادث وتقصي أسبابه قد شكلت طبقاً للمادة ٢٦ من معاهدة شيكاغو وهذه المعاهدة مصدق عليها من جميع الدول المرتبطة أصلاً أو فرعاً بهذا الحادث فصدقت عليها مصر في ١٣ مارس سنة ١٩٤٧ وصدقت عليها العراق في ٢ يونيو سنة ١٩٤٧ وصدقت عليها إيران في ١٩ أبريل سنة ١٩٥٠ .

(٢) إن مصر عينت مراقبين لها لحضور

التحقيق تنفيذاً للمعاهدة سألقة الذكر .

(٣) أن المحكمة لا ترى في إجراءات التحقيق التي قامت بها اللجنة الدولية ما يستوجب مؤاخذتها

عليه من ناحية التقصير أو التزام الجيدة والعدالة في عملها .

(٤) لم يشك المراقبون المصريون من أي تصرف للجنة يمكن تأويله ضد مصلحة الشركة المدعى عليها . بل لقد اتفقوا معهم في بعض النتائج والآراء على ضوء مشاهدتهم للطائرة المنكوبة في محل الحادث .

ومن حيث إن المحمّنان المحكمة لأعمال اللجنة الدولية لحيدة تصرفاتها واتفاق بعض آرائها مع آراء المراقبين المصريين وانتهائها إلى نتيجة منطقية مبنية على مشاهداتها على الطبيعة يجعل ألا جدوى من تدب خبراء آخرين لفحص تلك الأعمال ومن ثم وجب رفض هذا الطلب .

ومن حيث إن المحكمة ترى أيضا قبل تطبيق القانون المدني العراقي بحث سبب انطابق اتفاقية فارسوفي الدولية سنة ١٩٤٩ على الواقعة .

ومن حيث إنه بالاطلاع على الاتفاقية السابقة الذكر يتضح أنها حددت مسؤولية الناقل عن الضرر الذي يلحقه بالشخص وبالبضاعة . فان الملاحظ أن مصر والعراق وإيران لم يصدقوا عليها حتى تاريخ الحادث إلا أن ألمانيا صدقت عليها ٣٠ - سبتمبر سنة ١٩٣٧ وقد أخرجت المحكمة ألمانيا من حسابها في نطاق هذه الدعوى - مع العلم بأن الاتفاقية المشار إليها لا تطبق إلا في مجال رحلة تبدأ وتنتهي على أرض دولة أو دولتين أو دول مصدق عليها وعلى ذلك فلا محل للقول بانطباق اتفاقية فارسوفي وحكمها للواقعة .

ومن حيث إن الدولة العراقية قد أصدرت تشريعا خاصا بالملاحة الجوية في سنة ١٩٣٩ ومعه

تعليمات للطيارين . إلا أنها لم تضع نصوصا للمسئولية عن الإضرار الناجمة عن النقل الجوي الأمر الذي يتعين معه تطبيق نصوص القانون المدني العراقي بالنسبة للمسئولية العقدية والواردة في المادتين ١٦٨ و ١٦٩ مدني عراقي .

ومن حيث إن نص المادة ١٦٨ مدني عراقي تقرر : إذا استحال على الملتزم بالعقد أن ينفذ الالتزام عينيا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه . ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه . وكذلك يكون الحكم إذا تأخر الملتزم في تنفيذ التزامه . أما المادة ١٦٩ من ذلك القانون فهي خاصة بمقدار التعويض فتقرر فقرتها الأولى :

(١) إذا لم يكن التعويض مقدرا في العقد أو بصر في القانون . فالمحكمة هي التي تقدره وتقرر الفقرة الثانية منها :

(٢) ويكون التعويض عن كل التزام يشأ عن العقد سواء كان التزامه بنقل ملكية أو منفعة أو حق عيني آخر أو التزاما بعمل أو امتناع عن عمل .

ويشمل ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب بسبب ضياع الحق عليه أو بسبب التأخير في استيفائه بشرط أن تكون هذا نتيجة طبيعية لعدم وفاء المدين بالالتزام أو لتأخره عن الوفاء به . وتقرر الفقرة الثالثة :

(٣) فإذا كان المدين لم يرتكب غشا أو خطأ جسيما فلا يجاوز في التعويض ما يكون متوقفا عادة وقت التعاقد من خسارة تحمل أو كسب يفوت .

ومن حيث إنه وفقا للنصوص السالف إيرادها يرى انفقه المدني العراقي وجوب

توافر الشروط الأربعة الآتية لقيام المسؤولية العقدية :

- ١ - ضرر يصيب الدائن .
 - ٢ - خطأ ينسب إلى المدين .
 - ٣ - أضرار المدين في بعض الحالات .
 - ٤ - عدم وجود اتفاق على استبعاد المسؤولية التعاقدية .
- على أنه ليس للدائن في المسؤولية التعاقدية إلا أن يثبت أمرين .
- (١) وجود العقد .
- (٢) عدم تنفيذ الالتزام أو الإخلال بتنفيذه أو التأخر في تنفيذه .
- وبعد هذا يفترض القانون أمرين وهما وقوع الضرر للدائن ونسبة خطئه إلى المدين ويعتبر الخطأ متوافراً إذا لم يتدخل سبب أجنبي وهو القوة القاهرة أو الحادث المفجائي . وخطأ الدائن أو خطأ شخصي يسأل الدائن عنه . ومفاد هذا أن المدين يسأل عن خطئه سواء كان سيرا أم جسيماً (يراجع في هذا الشأن مؤلف الدكتور حسن علي الذنون - أحكام الالتزام أو الالتزام في ذاته طبعة ١٩٤٨ مطبعة المعارف ببغداد ص ٢٨ و ٣١) .

والمحكمة إذ تلاحظ أن المادة ١٦٨ من القانون المدني العراقي تقابل نصاً ولفظاً ومعنى النص الوارد في المادة ٢١٥ من القانون المدني المصري التي تقرر : إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عيناً حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالالتزام ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يدره فيه . ويكون الحكم كذلك إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه .

ومن حيث إن أركان المسؤولية العقدية

حسباً تراها هذه المحكمة على ضوء نص المادتين ١٦٨ و ١٦٩ مدني عراقي هي :

(١) الخطأ العقدي (٢) الضرر (٣) علاقة السببية ما بين الخطأ والضرر .

فبالنسبة للركن الأول وهو الخطأ العقدي فهو عدم تنفيذ المدين لالتزامه الناشئ من العقد فالمدين قد التزم بالعقد ويجب عليه تنفيذ التزامه فإذا لم يتم بتنفيذ ما التزم به كان هذا هو الخطأ العقدي . ويستوى في ذلك أن يكون عدم قيام المدين بالالتزام ناشئاً عن عمد أو عن إهماله والالتزام في هذه الدعوى هو التزام بتحقيق غاية ومثله كما هو مقرر فقهاً الالتزام الضمني في عقد النقل بسلامة الراكب في أثاثه - ينحصر في مجرد فعل الإخلال في ذاته أي عدم تنفيذ ما التزم به الملتزم دون نظر إلى ما قد يدعى بأنه قد بذله من جهد أو عناية أو احتياطات لتحقيق الغاية التي تعهد بها (استئناف اسكندرية في ٥ فبراير سنة ١٩٥٠ الحاماة السنة ٣٠ رقم ٢٣٦ ص ٥٠١) .

ويرى الفقه الفرنسي عين الرأي Dalloz Droit civil Tome I page 46 ed 1956 . ومن حيث إنه في الخطأ العقدي يعتبر أن عدم تنفيذ المدين للالتزام يجعل الخطأ ثابتاً في جانبه وعليه ثبات أنه قام بالالتزام .

ومن حيث إن الشركة المدعى عليها وهي مسئولة مسؤولية عقدية عن استخدامتهم لتنفيذ التزام النقل الجوي وإن الضرر الذي لحق مورث المدعين وهو ما حاق به في لحظة الموت من منع وفرع واحساسه بمصيره المحتوم بعيداً عن أهله ووطنه فقد وقع حال تنفيذ العقد فله تحقيق الغاية المتفق عليها وهي وصوله سالماً .

ومن حيث إن الشركة المذكورة لم تقدم

ما يدل على أن سبب الحوادث نشأ عن سبب أجنبي لا يد لها فيه بل الثابت عكس ذلك إذ جاء بتقرير اللجنة الدولية أن الطيار قائد الطائرة المنكوبة هو السبب المباشر للحدث لعدم استعماله وسائل الطيران بالأجهزة بل اعتمد في طيرانه على قواعد طيران الرؤيا وأنه لم يتبع أى خطة اقتراب للهبوط باستعمال المنارات اللاسلكية الموجودة بالرغم من قرب المنطة الجبلية الوعرة ورغم أحوال الطقس الرديئة التي كانت سائدة في ذلك الوقت في مطار مهر آباد فقد حارل أن يظل باستمرار على مرأى من الأرض ففقد القدرة على تقدير موقفه فليس الأرض في بقعة خطيرة شمال المطار وأنه كان يجب على الطيار أن يعتمد على ملاحظاته الخاصة ويقرر الهبوط أو التحول إلى مطار آخر وهو لا يستطيع أن يبنى هذا القرار إلا على أساس خطة الاقتراب للهبوط التي ينبغي أن تتبع في جميع الأحوال كما جاء بتقرير مصلحة الطيران المدني قسم الملاحة الجوية والمرسل إلى الشركة المدعى عليها في ٣ يولييه سنة ١٩٥٢ أن سبب الحادث يرجع إلى اعتماد الطيار عند هبوطه على الوسائل المرئية مما أدى إلى عدم امكانه تحديد موقعه بالضبط وارتطامه بالأرض وذلك نظرا لعدم تحذيره من رداءة الجو وخصوصا في حالة الرؤية وعدم تبينة المراقبة للطيار بخطورة محاولة النزول في ذلك المطار حتى يتحول إلى مطار آخر .

ومن حيث إنه بما لا شك فيه ان عمال مطار مهر آباد قد اشتركوا بقسط غير صغير في السبب المنتج للحدث بعدم اعطاء الطيار البيانات الواجب اعطاؤها اياها إلا ان هذا الطيار كان عليه ان يتخذ الحذر المفروض في أمثاله عندما أحس

بتغير الأحوال الجوية وخصوصا وهو يستطيع الاحساس بذلك من معدات الطائرة نفسها ومن انه كان يعتمد على الرؤية في طيرانه وهي واقعة مادية تعرف عند تعذر الرؤية أو استحالتها .

ومن حيث ان خطأ عمال المطار لا ينبغي أن يحجب خطأ الطيار وان كان يراعى ذلك في تقدير مبلغ التعويض لأن الطيار مسئول عن خطئه اليدير أو الجسم .

ومن حيث انه بالنسبة لركن الضرر فان ما أصاب المورث عندما دنى منه الموت ولاحت له الخاتمة المريرة لحياته هو ضرر مادي وحال أى وقع فعلا prejudice materiel actuel ومن ثم فهو متحقق — ولا محل لبحث الضرر الادنى لان المدعى لم يطالب بالتعويض عنه .

ومن حيث انه بالنسبة لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر فان المفروض فيها إنها قائمة ولا يكلف الدائن اثباتها بل ان المدعى هو الذى يكلف بنفى هذه العلاقة إذا ادعى أنها غير موجودة وذلك بان يثبت أن الضرر يرجع إلى قوة قاهرة أو حادث فجائى أو يرجع إلى خطأ الدائن أو يرجع إلى فعل الغير وهذه الحالات هي الواردة في الشق الاخير من المادة ١٦٨ مدنى عراقى . وعلى أية حال فان ما أحس به مورث المدعىين به من الام بدنية ونفسية عندما حوم الموت عليه في لحظة الخطر . اللحظة التي اعقبها اصطدام الطائرة بالأرض فأودت بحياته ما كانت لتحدث لو لم يخطئ قائد الطائرة .

ومن حيث انه لما سلف بيانه تكون المسئولية العقدية متحققة وعلى الشركة المدعى عليها تعويض

الورقة عما لحق مورثهم من ضرر مادي وقع عليه في لحظة الموت .

ومن حيث ان تقدير القضاء للتعويض في مثل هذه الحالة فيه عناء ومشقة على القاضى فعناصر التعويض تتأثر بما لحق الدائن من ضرر ومدى هذا الضرر وتأثر مستقبل المضرور به . فإن كان الضرر هو الموت فإن التعويض عن الانسان الميت أجل وأخطر فقد يكون هذا الانسان نافعا . ولا قيمة له . وقد يكون من المرموقين في دنياه عظيم الخطر كبير الأثر . وتقدير القاضى للناس على هذا الوضع فيه أيضا عناء ومشقة وترى المحكمة ان المشرع الدولى إذ قدر في بعض المعاهدات تعويضا محددا عن حوادث الطيران ساوى فيه بين الركاب جميعا كبيرهم وصغيرهم فقد جنب القاضى ذلك العناء وتلك المشقة وان كانت مساواته للركاب في التعويض فيه انكار لنواميش الطبيعة والقوانين الوضعية والسياسية . والمحكمة إذ تقدر مبلغ ثلاثة آلاف جنيه للدعين تقسم بينهم طبقا للشريعة الالمانية وهى الربع لكل منهم حسبما ورد بشهادة الوراثة الصادرة من المحكمة الجزئية بمدينة Essen - Borbesk (حافظة دوسيه) فان تقديرها لا يكون مثلا لوزن الحياة الانسانية فانها لصاحبها أو ورثته لا يقوم بمال وإنما هو بقدر الامكان فيه معنى التعويض عن الضرر واقرار لحق المدعين فيه . وهو من ناحية أخرى يعتبر في دولة العراق مسألة وقائع ترك لفطنة قاضى الموضوع ولا رقابه لمحكمة التمييز له (مؤلف الدكتور حسن الذنون السالف الاشارة إليه ص ٢٧)

ومن حيث انه بالنسبة للشق الثانى من الدعوى وهو الخاص بالمسئولية التقصيرية فان المقرر فقها أن الالتزامات السببية عن جنحه Ex - Delicto

تخضع من الوجهة المدنية أى من حيث المسئولية المدنية لقانون الجهة التى حصل فيها الضرر الذى نشأ عنه الالتزام واساس هذه القاعده اختصاص المحكمة التى وقعت فى دائرتها الجريمة — ذلك الاختصاص المبني على حق المنجى عليه فى الحصول على التعويض بأسرع سبيل وفى أقرب جهة لحل الحادث وبدون ان يضطر إلى متابعة الجاني أمام محكمة الشخصية . والمبنى من جهة أخرى على الخضوع القهرى لمحكمة الجريمة (القانون الدولى الخاص للدكتور عبد الحميد أبوهيف طبعة ١٩٢٧ ص ٥٧٤ بند ٣٩٧ ب) وقد أقر المشرع نظر الفقه فأورد هذه القاعدة فى الفقرة الأولى من المادة (١) مدنى فقال : يسرى على الالتزامات غير التعاقدية قانون البلد الذى وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام .

ومن حيث ان الحادث قد وقع فى دولة ايران ومن ثم فالواجب تطبيق القانون المدنى الايرانى لدى بحث المسئولية التقصيرية .

ومن حيث انه بالاطلاع على نصوص القانون المدنى الايرانى فإنه يتبين للمحكمة ان المشرع فى ذلك البلد قد أشار الى التعويض عن الفعل الضار وإنما ضيق حدوده وحدد حالاته بما لا يتفق مع العدالة والنظام العام فى مصر والأغلب ان المشرع المذكور وقد اقتبس القواعد التى أوردها فى هذا الشأن من القانون الرومانى ثم وقف عند هذا الحد فلم يتطور مع العصر أو مسح مقتضيات التقديم التشريعى .

فنص تحت عنوان :

De la Destruction Indirecte

على عدة حالات يعيننا منها الحالة الواردة فى المادة ٢٣٥ وهذه المادة مشابهة أو متفقة إلى حد ما للمادة ٢٤٢ محتلت من القانون البحرى المصرى القديم والتى كانت تقرر حالة تصادم سفيتان

وقالوا بمجال تطبيق قانون القاضى ، لأعلى أساس
إنه الاختصاص العادى له ولكن على أساس أنه
اختصاص استثنائى لقانون القاضى .

(القانون الدولى الخاص للدكتور عز الدين
عبد الله الجزء الثانى صفحة ٤٠٨)

ويخلص بما تقدم ان الدفع بالنظام العام هو
وسيلة قانونية يستبعد بها فى النزاع المطروح على
القاضى الاختصاص العادى المعهود للقانون
الاجنبى متى تعارضت احكامه تعارضا اساسيا
مع الانكار التى يقوم عليها قانون القاضى . وهو
دفع مسلم به فى مختلف بلاد العالم المتمدين ،
ويطبقه القاضى من تلقاء نفسه كما تستند عليه الاحكام
ويترتب عليه متى توافرت عناصره استبعاد القانون
الاجنبى والاخذ باحكام القانون الوطنى . علما
بان قواعد النظام العام الدولى أقوى من قواعد
الاسناد اذ المتفق عليه أنه عند التنازع بين هذين
النوعين من القواعد تغلب الاولى (الدولى
الخاص للدكتور حامد زكى ص ٢٣٥ بندى ٣٠٦
و ٣٠٧) وقد أورد المشرع المصرى فى المادة
٢٨ من القانون المدنى ما يؤيد هذا الرأى اذ
قرر أنه (لا يجوز تطبيق احكام قانون اجنبى
عينته النصوص السابقة . اذا كانت هذه الاحكام
مخالفة للنظام العام او الآداب فى مصر) وقد
جاء فى مذكرة المشروع التمهيدي على ان هذا
الحكم انعقد عليه الاجماع وحذا المشروع فى
تقنينه حذو كثير من التشريعات الاجنبية المادة
٣٠ من قانون اصدار التقنين الالماني والمادة
٢٧ من التشريع البولونى الصادر فى سنة ١٩٢٦
والمادة ٢١ من التقنين الايطالى الجديد) وازافت
المذكرة الى ذلك انه ينبغى التنويه بأن أعمال فكرة
النظام العام والآداب لترتيب الأثر الذى تقدمت

وكان التضام بسبب قهرى او بسبب تقصير
أحد القبودانين او كلاهما .

ومن حيث ان قصور القانون المدنى الايرانى
عن أيراد نص عام لتعويض الفعل الضار وهى
قاعدة عامة وردت فى جميع قوانين العالم وتشريعاته
اللاتينية او الانجلوسكسونية وسكونه ايضا عن
النص عن الحالة ممثلة فى واقعة هذه الدعوى
وشذبيتها . ترى المحكمة ازاء هذا السكوت بحث
مدى ما ينصر عليه القانون الدولى الخاص والقانون
المدنى المصرى لايجاد حل عادل لهذا الموقف .

ومن حيث ان الفقهاء فى القانون الدولى
الخاص يرون انه اذا لم يكن ثمة وجه يتبين من
القانون او روحه او مفهومه لحل المشكلة فتكون
من واجب القاضى ان يحكم بقانون حكومته التى
يستمد منها حق الحكم اى يحكم بمقتضى قانونه
Lex fori (يراجع مؤلف بار Barr
ص ٥٢ - ٥٤) ويرى الفقيه فاليرى اخضاع كل
صلة من صلات القانون الدولى الخاص من كل
وجهة من الوجهات التى يمكن ان ينظر منها الى حكم
القانون الذى يكون أكثر تناسبا مع طبيعتها .

ومن حيث ان التطور القانونى للدولة الخاص
خلص الى انه قد يتضح للقاضى عندما يقدم على
تطبيق القانون الاجنبى المختص وفقا لقاعدة
الاسناد الوطنية فى النزاع المطروح لديه ان
احكام هذا القانون التى يراد الاخذ بها تعتبر
غير مقبولة فى بلده لانها تتنافر مع الافكار
السياسية التى يقوم عليها نظام المجتمع الاعلى فى
بلده هذا فيكون له ان يمتنع عن تطبيقها ويعمل
فى النزاع القواعد الموضوعية فى قانونه كما اعتبروا
ان المسؤولية التقديرية داخلة ضمن هذا النطاق
الذى أسموه (القوانين المتعلقة بالنظام العام الدولى

المصري فيما رآه عند سكوت النص ووسيلة حل النزاع المعروض فقال في الفقرة الثانية من المادة الأولى في القانون المدني المصري بأنه (إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية فإذا لم توجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة) .

وجاء في مناقشات اللجنة بمجلس الشيوخ برئاسة المرحوم مراد سيد أحمد باشا (جلسة ١٦ أبريل ١٩٣٦) لدى بحث الباب التمهيدي مايلي : « إذ أن القاضي ملزم بأن يفصل في كل نزاع يطرح عليه وإلا عد ممتعا عن الحكم ومنكرا للعدالة فهو اذن يتلسر الحـل للنزاع المعروض أمامه بحسب شعوره بالعدالة أو يلجأ إلى تشريع أو قضاء أجنبي حتى للاستهداء به ، وجاء أيضا ، ويرى بادی ذی بدء ان يطلب من القاضي المصري في حالة سكوت القانون ان يجتهد في حل النزاع المطروح أمامه مستهديا بالمبادئ التي يتضمنها القانون المصري في البلاد ، وجاء كذلك ، فان لم يتضمن نص القانون المصري الذي تعد الشريعة الإسلامية ركنا من أركانه الأساسية حلا للنزاع لجأ القاضي إلى القواعد المشتركة بين قوانين الدول للاستشهاد برأيها — والواقع أن هناك قواعد مشتركة بين الدول ونوعا من الضمير القانوني متماثلا في الدول المتعدينة — فاذا طلب من القاضي في حالة عدم وجود نص في القانون أن يرجع إلى القواعد القانونية المشتركة بين الدول فلا يعني هذا إحالة إلى قواعد وهمية غير ملبوسة وإنما إلى شيء له وجود بالفعل في مصنفات الفقهاء أبرزته نظريات وحلول قضائية جديدة ، (تراجع بمجموعة الأعمال

الإشارة إليه فيما يتعلق باستبعاد تطبيق القوانين الأجنبية يختلف عن أعمال هذه الفكرة في نطاق روابط الالتزامات التي لا يدخل في تكوينها عنصر أجنبي .

ومن حيث أنه بالنسبة لتطبيق قاعدة النظام العام الدولي فإن المحكمة ترى أن إيراد القانون الأجنبي لنص متعارض مع النصوص الواردة في قانون القاضي أو إنكار المشرع الأجنبي صراحة أو ضمنا بسكوته عن تنظيم حالة نص عليها القانون الوطني وأقرتنا تشريعات الدولة المتعدينة كلها تعتبر أحكام غير مقبولة ومتنافرة مع الإنكار الأساسية التي يقوم عليها نظام المجتمع الأعلى في مصر . كما تعتبر من مقتضيات النظام العام المصري . ومن حيث أنه يشترط لتطبيق القاعدة الاستثنائية سالفة الذكر :

١ — أن يكون قانون أجنبي واجب التطبيق وفق قاعدة الإسناد في قانون القاضي .

٢ — توافر مقتضى من مقتضيات النظام العام يستدعي الامتناع عن تطبيق القانون الأجنبي الواجب التطبيق .

وفكرة النظام العام — تسوده فكرة المعيار ومعياره هو المصلحة العليا العامة وهو معيار موضوعي تسوده فكرة النسبية . فلا يمكن تحديد دائرة النظام بيد القاضي بقدرها وقت المنازعة ولو أنها مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

(تراجع الوسيط للسنهوري فقرة ٢٢٨ والدولي الخاص جزء ٢ لعز الدين عبد الله ص ٤٢٨)

ومن حيث إننا نحن فاحية أخرى وبالإضافة إلى ما تقدم فإن المحكمة تستهدي روح المشرع

الذكر تكون أركان المسؤولية التقصيرية ثلاثة :

(١) الخطأ . (٢) الضرر .

(٣) علاقة السببية ما بين الخطأ والضرر .

ومن حيث إنه بالنسبة للخطأ فقد أثبت تقرير اللجنة الدولية أن الطيار الموظف بالشركة المدعى عليها قد أخطأ في عدة نواحي سبق الإشارة إليها عند الإشارة إلى الخطأ في المسؤولية التعاقدية موضوع الشق الأول من هذه الدعوى ولا محل لتكرارها وإن كانت تنحصر في أن الطيار لم يستعمل وسائل الطيران الفنية في مثل الجو الذي كان يطير فيه وخصوصاً عن تقايله وذلك بأن استمر معتمداً على قواعد طيران الرقيب كما أنه لم يتبع أى خطة اقتراب للهبوط كما أنه وقد لمس بنفسه سوء الأحوال الجوية واضطراب الأحوال الإدارية بمطار مهرآباد إذ لم يواله بالمعلومات المعتادة عند تغيير الجرفه كان لزاماً عليه إما أن يعود من حيث أتى أو يذهب إلى أقرب مطار تكون وسائله معدة لإعداد يكتمل سلامته وسلامة ركابه إلا أنه لم يفعل هذا أو ذاك واستمر في طريقته التي أودت به وبمن معه .

ومن حيث إن الشركة المدعى عليها تقوم مسئوليتها على أساس مسئولية المتبوع عن التابع وهى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ مدنى والتي تقرر : « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه فى حال تأدية وظيفته وبسببها ، وعلى ذلك فإن مسئولية الشركة المدعى عليها تتحقق متى نوافر شرطان :

(١) علاقة التبعية .

(٢) خطأ التابع فى حال تأدية وظيفته أو

بسببها .

التقصيرية الجزء الأول ص ١٨٣ - ١٨٤) .

ومن حيث إنه على ضوء ما تقدم فإن المحكمة ترى أن القانون المدنى الإيرانى قد جاء قاصراً ومضيقاً لنطاق التعويض عن العمل غير المشروع مورداً على سبيل الحصر بعض حالات عنى عليها الدهر وأصبحت نادرة الحصول خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية لكثرة الاختراعات الحديثة المانعة من حصولها أو المقللة لحالاتها إلى أبعد مدى كجهاز الرادار مثلاً فى حين أن الأفعال الضارة الأخرى كاصطدام طائرة بالأرض أو قطار أو بسيارة بشخص مار فى الطريق فإنه لم يدخلها فى حساباته وسكت عنها فلم ينص عليها مع أنها الأكثر وقوعاً الأمر الذى ترى معه المحكمة أن هذا القانون قد تخلف عن ركب الحضارة التشريعية . كما أنه يتعارض مع العدالة والنظم التى تعتبر على وجه القطع متعلقة بالنظام العام المصرى . ولهذا فإن المحكمة تعدل عن تطبيق قانون محل الحادث لعدم وجود نص فيه يحكم واقعة الدعوى إلى القانون المدنى المصرى وهو قانون القاضى . فضلاً عن أنه قانون العلم الذى يرى الفقيه Ni Byet تطبيقه فى بعض الأحيان على الحوادث الجوية . كما أنه لا عبرة بما ورد بدفاع الشركة المدعى عليها التى طلبت رفض هذا الشق من الدعوى على أساس عدم نص المشرع الإيرانى عليه فإنه قول إن صدق فى القانون الجنائى (لا عقوبة بلا نص) فلا يصدق فى النزاع المدنى والا اعتبر القاضى ممتنعاً عن الحكم ومنكراً للعدالة Deni De Justice .

ومن حيث أنه وقد اسند القانون المصرى اختصاصه فإن المادة ١٦٣ مدنى تقرر أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض . ومن حيث أنه على أساس النص السالف

« ومن حيث إن الشرط الأول وهو علاقة التبعية فهي متوافرة من أن الطيار موظف بشركة مصر للطيران ولم يقيم أحد من الطرفين بنى هذه العلاقة كما أن الشرط الثاني متحقق كذلك من الخطأ الذي ارتكبه هذا الطيار والسائق الإشارة إليه والوارد بتقرير اللجنة الدولية وأن هذا الخطأ كان أثناء قيام هذا التابع بتأدية وظيفته وأنه أضرب بالمورث ضرراً أودى بحياته . وعلى ذلك يمكن القول بأن مسئولية المتبوع (الشركة المدعى عليها) قد قامت بجانب مسئولية تابعها (الطيار) .

« ومن حيث إنه بالنسبة لركن الضرر فإنه بلا شك متحقق بنوعيه المادى والادنى . وذلك لوفاة مورث المدعين وهو عائلهم والذي عليه وحده وعلى كده وعمله يقيمون أسس حياتهم ومعيشتهم كما أن وفاته هذه قد أصابتهم في أعز عزيز لديهم وهو زوج المدعية الأولى ووالد الباقيين - هذا والمدعى عليها - لم تقدم ما بنى هذا الادعاء أو يقوضه .

« ومن حيث إنه من ناحية علاقة السببية بين الخطأ من جانب تابع الشركة المدعى عليها والضرر بنوعيه لحق المدعين متوافرة فلزم يمت المورث نتيجة خطأ في قيادة الطيار للطائرة لما أصيبوا الآلام التي أحسوا بها لفقده ولما تقطعت بهم وسائل الاعالة التي كان يتولاها ذلك المورث .

« ومن حيث إنه للأسباب السالفة الذكر تكون أركان المسئولية التقصيرية متوافرة أيضاً ويكون طلب التعويض مستحق للمدعين وتقدره المحكمة أدبياً ومادياً بمبلغ ثلاثة آلاف جنيهه يستحق كل وارث حق الربع فيه .

« ومن حيث إن هذه المحكمة لا ترى ثمة

ما يمنع من الجمع بين الطلبين - التعاقدية والتقصيرية - والقضاء في كل منهما على حدة وذلك لاختلاف شخص الدائن المضرور في كل منهما في الشق الأول من الدعوى المبني على المسئولية التعاقدية وعنه تلقى المدعون بالحق في هذه الدعوى وهم الورثة أنفسهم في الشق الثاني من الدعوى المبني على المسئولية التقصيرية على أساس أن الضرر قد وقع على أشخاصهم (يراجع في هذا الشأن الالتزامات الجزء الثاني للدكتور محمد كامل مرسى بند ١٧ ص ٤) والمسئولية المدنية المستشار حسين عامر الطبعة الأولى ص ٩١ بند ١١١)

« ومن حيث إنه بناء على ما تقدم يكون بمجموع التعويض المقدر عن المسئوليتين ستة آلاف جنيه يخص كل وارث ربع هذا المبلغ وهو ما ترى المحكمة الزام المدعى عليها به .

« ومن حيث إنه بالنسبة لطلب الفوائد عن التعويض المحكوم به فإنه قائم على غير أساس من القانون لأن المطالبة بالفوائد - وهي بمثابة تعويض قانوني - عن التعويض المقضى به . كطلب التعويض عن تعويض وهو ما لا يقره القانون ويتعين رفضه .

« ومن حيث إن الشركة المدعى عليها قد خسرت بعض الدعوى فعلياً بمصاريفها المناسبة وأتعاب المحاماة عملاً بالمواد ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٩ مرافعات .

« ومن حيث إنه بالنسبة لطلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة فإنه لا يستند له من القانون ويتعين رفضه .

(قضية مارجريت افطونيا الزايات بصفتها أخرى ضد شركة مصر للطيران رقم ٢٣٣ سنة ١٩٥٤ رئاسة وعضوية السادة الاساندة محمود التوني وعبد الحميد الدرافى ونهى عبد الصبور القضاة) .

٤٣٠ جنيتها ولما كانت المادة ٢/٩٤ مدني لم تشترط إلا ايداع كل الثمن الحقيقي الذي حصل البيع به — ولم يجعل المشرع امتناع الشفيع عن ايداع ملحقات الثمن التي بينها المشتري في الانذار الرسمي من مسقطات الشفعة وذلك للأسباب الآتية . —

١ — قد أغفل المشرع عند تقنينه القانون المدني الجديد عن عدم الإشارة إلى ملحقات الثمن بينما نص عليها صراحة في القانون المدني الملغى على التفصيل الآتي :

المادة ١٤ من قانون الشفعة الملحق بالقانون المدني الملغى تنص على ما يأتي : يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن للبائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون هذا الاعلان مشتملا على عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانونا .

بينما الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني الحالي تقرر أن في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ هذا الاعلان يجب أن يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع . وقد عرفت محكمة النقض ان ثمن الحقيقي بأنه الذي حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشتري قبل هذا الثمن عن قيمة العين الحقيقية وقت البيع أو زاد عليها . ويعتبر ان ثمن المسمى في العقد هو الثمن الحقيقي إلى أن يتثبت الشفيع صورته وهو عدا الملحقات القانونية .

وهذا التعريف وإن ورد في صدد حكم طبق فيه قانون الشفعة القديم إلا أنه على أي حال يفصل بأوضح بيان بين الثمن الحقيقي والملحقات (يراجع حكم النقض الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٠ -- مجموعة النقض السنة الأولى) وعلى

٥٥٩

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٩ مايو سنة ١٩٥٧

شفعة . لا تدخل ملحقات الثمن فيما قصده المشرع من قوله « كل الثمن الحقيقي العاقل به البيع » .

المبدأ القانوني

أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ مدني على الشفيع أن يودع كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع . أما الملحقات من مصاريف وسمرة وخلافه فلم يوجب القانون عليه ايداعها لأن الثمن الحقيقي هو الذي حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشتري وإن حكمة الايداع هي ضمان لجدية الطلب ولحفظ حقوق الدائنين المسجلين وحق البائع في باقي الثمن إذا لم يكن قد دفع بأكمله ولا محل للتوسع في هذا القيد والزام الشفيع بإيداع الملحقات أيضا لأن في هذا الإلزام مناصرة من المشرع للبائع والمشتري على الشفيع الجاد في طلبه كما فيه اعانة لهما على التحايل على تعجيز الشفيع بالمبالغة في الملحقات إن أراد ذلك . وهي أمور لم تكن في حيز المشرع أو نيته أو قصده

المحكمة

من حيث إنه بالنسبة للدفع بسقوط حق المدعية في الأخذ بالشفعة لعدم ايداعها الثمن المسمى في العقد والملحقات فإن الثابت من مستندات المدعية أنها أودعت الثمن المبين في العقد والانذار أما عن الملحقات فلم تودعها كلها خطأ حسابي وقعت فيه فاعتبرتها ٤٢٠ جنيتها بدلا من

٢ — والمستفاد من هذا العرض أن إيجاب ايداع الثمن أو عرضه كان :
(أ) أساسا لتقييد حق الشفعة .
(ب) وأضاف عليه مجلس النواب حكمة أخرى — هي جدية الدعوى . ويرى الأستاذ السنهوري هذا الرأي أيضا .
(ج) وأضيف في مجلس الشيوخ حكمة ثالثة هي حفظ حقوق الدائنين المسجلين وحق البائع في باقي الثمن إذا لم يكن قد دفع كله .

والظاهر أن اغفال ذكر مصلحة المشتري في اقتضاء المبلغ الذي دفعه ثمنًا أو المصاريف التي صرفها هو أن هذا المشتري له حق حبس العين المشفوع فيها حتى يستوفي كامل حقوقه التي يقضى له بها .

٣ — هذا وبالإضافة إلى ما تقدم فإنه ليس من المعقول أن يحتم القانون ارهاق الشفيع دون مسوغ طالما أن موقفه من الدعوى كان واضح الجدية بإيداعه الثمن كاملا وعلى ذلك ترى هذه المحكمة أنه لا يجوز على الإطلاق الحكم بسقوط حق الشفيع في أخذ العقار المبيع بالشفعة بناء على مجرد عدم ايداعه ملحقات الثمن أو بعضها لأن هذا تكليف لم ينص عليه القانون ويلزم به الشفيع إلا بحكم القضاء — هذا — ولو أن محكمة النقض ذهبت إلى اعتبار وجوب ايداع ملحقات الثمن في حالة علم الشفيع بها وعدم وجوبه في حالة عدم العلم بها أو ببعضها فقالت في حكم أخير لها — بأن الشفيع إذا لم يقم بإيداع الملحقات مع الثمن ولم يكن قد وصل إلى علمه شيء عن هذه الملحقات ولا عن مقدارها فإنه يكون للشفيع عذره في عدم ايداع الملحقات مع الثمن .

ذلك أن قال المشرع الثمن الحقيقي — فالتقصود به إذا هو الثمن المسمى في العقد . بل أن الأستاذ كامل مرسى وهو يرى غير هذا الرأي قد فسر الملحقات بأنها المصاريف الرسمية أي مصاريف العقد ومصاريف التسجيل إذا كان العقد قد سجل والسمسرة التي دفعها المشتري المطلوب الأخذ منه بالشفعة . وكل المصاريف التي اضطر المشتري لدفعها للحصول على مشتراه (كتاب الملكية والحقوق العينية — الطبعة الثالثة صفحة ٢٦٧ بند ٢٩٣) .

والظاهر أن المشروع قد تعمّد اغفال الملحقات لأنه أوجب على الشفيع الايداع بدلا من العرض . الذي كان مقررا في القانون الماضي . فقرر في المادة ١٣٩٠ فقرة ٢ من المشروع التهديد : وفي ظرف خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ ذلك الاعلان وفي أي حال قبل رفع الدعوى بالشفعة — يجب أن يودع بخزينة المحكمة الكائن في دائرتها العقار مبلغ يساوي على الأقل ثلث الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع . — ثم تعدل النص في لجنة المراجعة إلى وجوب ايداع كل ثمن الحقيقي الذي حصل به البيع . ونوقش المشروع في مجلس النواب — أمام اللجنة التشريعية — فحذفت هذه الفقرة واكتفت بعرض الثمن فقط لأن العرض كاف لضمان جدية الدعوى وهو لا يعطل في الوقت ذاته استغلال المال فيما إذا وجب ايداع الثمن — إلا أنه عند عرض المشروع على لجنة مجلس الشيوخ أعيد النص على وجوب ايداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع . ذلك لأن الايداع يحفظ حقوق الدائنين المسجلين وحق البائع في باقي الثمن إذا لم يكن قد دفع كله (محضر الجلسة الأربعين) .

وهذا القول وان كانت أحكام المحاكم قد استقرت عليه في ظل القانون المدني الملغى الذي كان يوجب مجرد عرض الثمن والملحقات فانه لا شك يكون محل نظر في ظل القانون الحالي الذي يوجب ايداع الثمن الحقيقي وإلا تحتم الحكم بسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة - (راجع حكم النقض جلسة ١٧ مايو ١٩٥٦ في القضية رقم ٣٣٦ سنة ٢٢ قضائية) وبالإضافة إلى ما تقدم فان الدكتور كامل مرسى قد اعتبر ملحقات الثمن من ضمن الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع مع أن القانون الملغى نص صراحة على الثمن كما نص على الملحقات وان واضعوا القانون المدني والذين ناقشوا نصوصه قبل اقراره ثم اصداره لم يشيروا أية اشارة إلى هذا التفسير .

ومن حيث إن هذه المحكمة بالمخالفة لحكم محكمة النقض وللرأى الذى أورده الدكتور كامل مرسى السالف الذكر ترى ان رأيها الذى ذهب

إليه من وجوب الفصل بين كل الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع وبين الملحقات هو أقرب إلى تحقيق العدالة وأدنى إلى وجه نظر المشرع الأخيرة الذى وان قصد إلى حصر الشفعة في أضيق نطاق فانه لم يكن في نيته أو قصده أن يناصر البائع والمشتري على الشفيع وخصوصا إذا أراد التحايل على تعجيزه بالمبالغة في المصاريف . . ويؤيد هذا الرأى الأخير بعض الفقهاء كالدكتور محمد على عركة (راجع كتابه أسباب كسب الملكية الجزء الثانى صفحة ٥٠٤ بند ٢٩٩) .

ومن حيث إنه للأسباب السالفة الذكر يكون الايداع من جانب المدعية قد تم صحيحا طبقا للقانون لأنها أودعت كل الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع أخذا بالفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ مدنى ويتعين لذلك رفض الدفع . .

(قضية شركة وتكس لسجاير ضد كبل مرشاق رقم ٥٩٩ سنة ١٩٥٥ في باليهة السابقة) .

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

٥٦٠

محكمة روض الفرج الجزئية

٢٥ مايو سنة ١٩٥٧

أ — تأمين رجوع المؤمن على فاعل الضرر في التأمين على الاشياء المباعة . عدم جوازه الا باتفاق عقد التأمين . اساس الرجوع ، الحلول الاتفاقي .

ب — الحكم الجنائي في حادث السيارة المؤمن عليها من تهمة اصابة خطأ . لا يعتبر حكماً صادراً بدين المؤمن له عن تلف السيارة .

ج — اجراءات المحاكمة في جنحة الاصابة الخطأ في حادث السيارة المؤمن عليها . ليست موقفة لتقادم في دعوى الرجوع .

المبادئ القانونية

١ — ليس للمؤمن ان يرجع على فاعل الضرر في التأمين على الاشياء إذا كان المسئول عن الحادث غير المؤمن له الا إذا اتفق في عقد التأمين على ان يحل المؤمن محل المؤمن له في حقوقه ودعاويه قبل المسئول عن الحادث المؤمن ضده إذ ليس لشركة التأمين حق الحلول القانوني محل المؤمن له في التأمين على الاشياء قبل فاعل الضرر الا بنص في القانون كما في حالة التأمين ضد الحريق ، أما في الحالات الاخرى للتأمين على الاشياء فان رجوع المؤمن على فاعل الضرر إذا اشتمل عقد التأمين على نص باتفاق

الطرفين على حلول شركة التأمين محل المؤمن له . انما يكون على اساس احكام الحلول الاتفاقي فيكون المؤمن له على هذا الاساس الرجوع بدعوى مباشرة على فاعل الضرر في حدود ما دفعه من تعويض للمؤمن له إذا يحل محله في حقه بما يرد عليه من دفع وبما له من خصائص ومن ذلك صفة الدين من حيث التقادم .

٢ — الحكم الجنائي الذي يصدر قبل فاعل الضرر في حادث السيارة المؤمن عليها عن تهمة اصابته شخصاً كان بها لا يعتبر حكماً صادراً بدين المؤمن له عن تلف سيارته في التأمين على الاشياء ومن ثم فلا محل لتطبيق حكم المادة ٢٨٥ / ٢ مدني في هذه الحالة عند البحث في تقادم دعوى الرجوع من المؤمن على فاعل الضرر بما أوفى به للمؤمن له من تعويض . وان كان الحكم الجنائي المذكور يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لثبوت خطأ فاعل الضرر الذي ترتب عليه الحادث

٣ — إن اجراءات المحاكمة في الجنحة الخاصة بحادث السيارة المؤمن عليها ضد

الحوادث لا تعتبر موقفة للتقادم فهي لا تمنع الشركة المؤمنة من الرجوع على فاعل الضرر بعد وفائها للمؤمن له بمبلغ التعويض.

محمّد

د من حيث إن الشركة المدعية قد أقامت الدعوى بصحيفة أعلنت في ٢٢ و ١٩ يناير سنة ١٩٥٥ بطلب الحكم بالزام المدعى عليهما ضامنين متضامنين بأن يدفعاً للشركة المدعية مبلغ ١٧٢ جنيهاً والمصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقالت المدعية شرحاً للدعوى إن المدعى عليه الأول كان يقود في يوم ١٩٥٠/٦/٢٢ سيارة للمدعى عليه الثاني بسرعة ينجم عنها الخطر وبدون ترخيص للقيادة فاصطدم بسيارة للأستاذ البير تاجر رقم ٢٣٨٦١ ملاكي مصر وأحدث بها التلفيات الواردة في اللجنة ٣٠٢١ سنة ١٩٥٢ بندر الجيزة كما تسبب في إصابة الأنسة جوزيف البير تاجر وأن المدعى عليه الأول قد حوكم عن هذه الواقعة في اللجنة سالمة الذكر بتغريمه عشرة جنيهات وإلزامه بأن يدفع للبدعية بالحق المدني الأنسة جوزيف البير مبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت مع إلزامه بالمصاريف المدنية وتأيد الحكم المذكور استئنافياً أمام محكمة الجنح المستأنفة بالجيزة بجلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٤ وأضافت المدعية أنه لما كانت سيارة الأستاذ البير تاجر التي تلفت بالحوادث مؤمناً عليها من مالكها لدى الشركة المدعية قامت الأخيرة باصلاحها وقد بلغت تكاليف الإصلاح مبلغ ١٧٢ جنيهاً وأنها قد حلت محل مالك للسيارة في جميع حقوقه فأقامت هذه الدعوى قبل للمدعى عليه الأول مساءته عن

التعويض المترتب عن فعله الضار قبل المدعى عليه الثاني على أساس مسئولية عن أفعال المدعى عليه الأول التي يرتكبها أثناء عمله وقدمت الشركة المدعية تأييداً للدعوى حافظة مستندات بها إيصال مؤرخ ٢٠ / ١١ / ١٩٥٠ موقع عليه من الأستاذ البير تاجر باستلامه مبلغ ١٦٠ جنيهاً من الشركة المدعية قيمة التعويض عن تلف سيارته كما تتضمن الحافظة عقد التأمين المبرم بينه وبين الشركة المدعية في ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ لمدة تنتهي في ٢٨ مارس سنة ١٩٥٠ وتجددت في ٢٨ / ٣ / ١٩٥٤ ويفيد التأمين على الحوادث التي تقع للسيارات بمبلغ ٣٠٠ جنيهاً وقد نص بالبند الثاني عشر من العقد المذكور على أن الشركة المدعية تحل محل المؤمن له في جميع حقوقه ودعاويه ضد متسببي الحادث المسئولين في مطالبتهم بالتعويض ، كما تتضمن الحافظة كذلك إيصالاً مؤرخاً في ١٩ / ١ / ١٩٥١ عن يدعى بول زرنوواكي باستلامه من الشركة المدعية ١٣ جنيهاً مصاريف تجريح السيارة موضوع التأمين (حافظة ه دوسيه) .

د وحيث إن المدعى عليه الثاني قد دفع الدعوى بسقوطها بالتقادم وفقاً لنص المادة ١٧٢/٥ من القانون المدني على أساس أن الشركة المدعية ليس لها من الحقوق أكثر مما يملكه مالك السيارة الأستاذ البير تاجر الذي علم بالحوادث منذ وقوعه في ٢٢ / ٦ / ١٩٥٠ ودلل على ذلك بالخطاب المؤرخ ٢٠ / ٧ / ١٩٥٠ المرسل منه للمدعى عليه الثاني يشير فيه إلى تاريخ الحادث وأنه يحمله فيه المسئولية عنه كما ورد به أن سيارة المدعى عليه الثاني كان يقودها صديقه المدعى عليه الأول (مستند ه حافظة ه دوسيه) كادفع

المدعى عليه الثانى موضوع الدعوى :

(١) بانعدام رابطة التبعية بينه وبين المدعى عليه الأول وقت الحادث بمقولة إنه كان قد سلم السيارة إلى المدعى عليه الأول لإصلاحها فقادها الأخير دون إذنه وارتكب الحادث .

(٢) وبأن من يدعى عادل حافظ عامر الذى كان يقود سيارة الأستاذ البير تاجر وقت الحادث قد شارك هو الآخر فى الخطأ حسبما هو ظاهر من الحكم الجنائى الصادر فى الجلسة ٣٠٢١ سنة ١٩٥٠ بندر الجيزة المنضمة وطلب إدخال عادل حافظ عامر ضامناً ليحكم عليه بما عساه أن يحكم به عليه . ومن حيث أن المدعية قد ردت على الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم بأن الحق فى التعويض قد تقرر بالحكم الجنائى الصادر فى الجلسة المنضمة وعلى ذلك فلا يسقط الإيمضى خمسة عشر سنة وإن مدة التقادم الواردة فى المادة ١٧٢ مدنى لا تبدأ إلا من يوم الحكم النهاى فى الدعوى الجنائية لا من يوم وقوع الحادث والا لسقطت الدعوى المدنية فى الوقت الذى لم تسقط فيه الدعوى الجنائية .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الجلسة المنضمة رقم ٣٠٢١ سنة ١٩٥٠ بندر الجيزة أنها مقيدة ضد المدعى عليه الأول وعادل حافظ عامر لانهما فى يوم ٢٢ / ٦ / ١٩٥٠ تسبب الأول من غير قصد ولا تعمد فى إصابة عادل حافظ وجوزيه البير تاجر بالاصابات الميمنة بالتقرير العالى وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياطة بأن قاد سيارة بدون رخصة وبسرعة كبيرة ودون أن يستعمل آلة التنبيه ولأن المتهم الثانى عادل حافظ قد تسبب بإهماله وعدم احتياطة فى إصابة المدعى عليه الأول بأن قاد سيارة بسرعة وأنوارها مطفأة فصدم المعنى عليه وأنه

قضى فيها بجلسة ١٩ / ٧ / ١٩٥٤ بتغريم المدعى عليه عشرة جنيهات مع الزامه بان يدفع للمدعية بالحق المدنى جوزيه البير تاجر قرش صاغ والمصاريف وتغريم عادل حافظ ثمانية قرش وقد نأشر على الحكم الجنائى المذكور بأنه أيد استئنافاً بجلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٤ فى الاستئناف رقم ١٥٠٣ سنة ١٩٥٤ س الجيزة .

« ومن حيث إنه عن الدفع بالتقادم المبدى من المدعى عليه الثانى فيتعين بداءة التعرف على الأساس الذى أقامت المدعى عليه دعواها فى الرجوع على المدعى عليهما بطلباتها فالثابت من صحيفة افتتاح الدعوى ومذكرة المدعية أن موضوع المطالبة هو قيمة تكاليف إصلاح السيارة الخاصة بالأستاذ البير تاجر المؤمن عليها ضد الحوادث التى دفعتها الشركة المدعية اليه بسبب اتلافها فى حادث الجلسة رقم ٣٠٢١ سنة ١٩٥٠ بندر الجيزة المنضمة وقد أسست المدعية الدعوى على أساس أنها قد حلت بمقتضى عقد التأمين محل المؤمن له الأستاذ البير تاجر فى حقوقه قبل المتسبب فى الحادث والمسئول عنه .

« وحيث إنه من المقرر فقها وقضاء أنه ليس للمؤمن أن يرجع على فاعل الضرر فى التأمين على الأشياء إذا كان المسئول عن الحادث غير المؤمن له . إلا إذا اتفق فى عقد التأمين على أن يحل المؤمن محل المؤمن له فى حقوقه ودعاويه قبل المسئول عن الحادث المؤمن ضده إذ ليس لشركة التأمين حق الحلول القانونى محل المؤمن له فى التأمين على الأشياء قبل فاعل الضرر إلا بنص من القانون كما فى حالة التأمين ضد الحريق وفقاً لما نصت عليه المادة ٧٧١ مدنى كما لا عمل لإعمال حكم المادة ٢٨ / ٥ من قانون ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ الخاص بالتأمين الاجبارى من

البير تاجر المؤمن له في حقوقه قبل المسئول عن الحادث المؤمن منه وكان الثابت من تحقيق اللجنة المنضمة رقم ٣٠٢١ سنة ١٩٥٠ بندر الجيزة ان سيارة المؤمن له الأستاذ البير تاجر قد تلفت باهمال من المدعى عليه الاول ومن ثم فان موضوع الدعوى الحالية ينصب على المطالبة بتعويض عن عمل غير مشروع وان كان هذا العمل لا يكون جريمة . ولا يعاقب القانون على اطلاق منقول من غير قصد ولا تعمد ومن ثم فلا محل لما قرره الدفاع عن المدعية في مذكرته من أن الحكم الصادر في اللجنة المنضمة قد أقر بحق المضرور عن تلف السيارة فلا يسقط الحق بعد ذلك إلا بخمسة عشر عاما إذ لم تكن واقعة تلف السيارة موضوع الاتهام في المحاكمة في اللجنة سالفة الذكر فلا يمكن اعتبار الحكم الجنائي المذكور صادرا بدين المؤمن له مالك السيارة وفقا لنص المادة ٢٨٥ / ٢ مدني .

د وحيت إن المادة ١٧٢ / ١ من القانون المدني قد نصت على ان تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع كما تنص المادة ٧٥٢ مدني على ان الدعوى الناشئة عن عقد التأمين تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعوى او من اليوم الذي علم فيه ذو الشأن بوقوع الحادث المؤمن منه وهو ما يسرى على الدعوى الناشئة عن الروابط العقدية التي تربط المؤمن بالمستأمن (التأمين للدكتور محمد علي

المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات التي يجيز لدؤمن إذا التزم أداء التعويض في حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الاضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض للمؤمن له ذلك لان احكام القانون المذكور قاصرة على حالة التأمين من المسئولية المدنية عن الاصابات التي تقع للأشخاص (المذكرة الايضاحية القانون ٦٥٢ سنة ١٩٥٥) أما في حالة التأمين على الاشياء فأساس رجوع المؤمن على فاعل الضرر إذا اشتمل عقد التأمين على نص باتفاق الطرفين على حلول شركة التأمين محل المؤمن له إنما يكون على أساس احكام الحلول الاتفاقي وفقا للمادة ٣٢٧ من القانون المدني فلا يشترط قبول المدعين (فاعل الضرر) على الا يتأخر الاتفاق على الحلول من وقت الوفاء على الأكثر (التأمين للدكتور عرفة ص ١٨٨ وما بعدها واستشاف مختلط ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ جازية، المحاكم المختلطة ص ٢٢٠ والعقود الصغيرة للدكتور كامل مرسى في التأمين ص ٧١٧) ويكون للؤمن على هذا الاساس الرجوع بدعوى مباشرة على فاعل الضرر في حدود ما دفعه من تعويض للمؤمن له إذ يحل محل الأخير في حقه بما يرد عليه من دفع وما له من خصائص (م ٣٢٩ من القانون المدني) اذ أن من آثار الحلول انتقال ذات الحق الذي كان للدائن المؤمن له إلى المؤمن وعلى ذلك فيبقى للدين الموفى به من الغير خصائصه من حيث التقادم .

د وحيت إنه تأسيسا على ما تقدم فانه لما كان الثابت من عقد التأمين موضوع الدعوى انه قد اتفق به على أن تحمل الشركة المدعية محل الأستاذ

عرفه ص ٢٠٩) ولما كان الثابت من وقائع الدعوى على ما تقدم ان الحادث المؤمن منه قد وقع في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٠ وأن المضرور المؤمن له الاستاذ البير تاجر قد علم بالحادث منذ وقوعه بدليل ما جاء بخطابه المؤرخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٥٠ إلى المدعى عليه الثاني بحمله فيه المسؤولية عن الحادث (مستند ١ حافظة المدعى عليه الثاني ٩ دوسيه) وان الشركة المدعية قد أوفت للمؤمن له الاستاذ البير تاجر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بمبلغ ١٦٠ جنيها قيمة التعويض عن تلف السيارة من جراء الحادث وذلك وفقا لعقد التأمين المبرم بينهما (مستند ٢ حافظة المدعية ٥ دوسيه) فعلى ذلك تكون الشركة المدعية وقد رفعت الدعوى الحالية في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٥ قد أقامت بعد انقضاء ثلاث سنوات سواء من يوم علم المؤمن له بالحادث والمستول عنه في ٢٠ يولييه سنة ١٩٥٠ او من يوم علم الشركة المدعية بالحادث المؤمن منه في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ولا يمكن القول بان اجراءات المحاكمة في اللجنة المنضمة موقفة للتقادم اذ لم يكن هناك ما يمنع الشركة المدعية من الرجوع على المدعى عليه الثاني بعد وقاها للمؤمن له بمبلغ التعويض في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ كما لم يكن هناك ما يمنع المؤمن له من الرجوع على المدعى عليه الثاني في دعوى مدنية يطالبه بالتعويض قبل وفاة الشركة المدعية له بمبلغ التعويض وعى ذلك فان ما ذكره الدفاع عن المدعية في مذكرته الاخيرة من أن احتساب مدة الثلاث سنوات وفقا للمادة ١٧٢ مدني لا ينبغي الا من يوم الحكم النهائي في الدعوى الجنائية لا من يوم وقوع الحادث مردود بانه لا محل لانطباق حكم المادة ١٧٢ / ٢ مدني اذا كانت الدعوى ناشئة عن فعل غير مشروع لا يكون جريمة كما هو شأن الدعوى الحالية .

وحيث انه تفريطا على ما تقدم يكون الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم في محله ويتعين قبوله والحكم بالنسبة للمدعى عليه الثاني الذي تمسك بالدفع بسقوط الدعوى بالتقادم وذلك اعمالا لحكم المادة ٣٨٧ من القانون المدني .

وحيث إنه بالنسبة للمدعى عليه الاول فإن الحكم الجنائي الصادر في الدعوى المنضمة وان لم يصدر بدين المؤمن له إلا أنه في قضائه بإدانة المدعى عليه الاول عن واقعة إصابة ابنة المؤمن له خطأ قد بني قضاءه في التهمة المذكورة على أساس ان المدعى عليه الاول قد أخطأ في قيادته سيارة في غير الطريق المعد لذلك وبسرعة فصدم لذلك سيارة المؤمن له التي كانت بها ابنته المصابة في الحادث ولما كان فصل الحكم الجنائي في ركن الخطأ وهو الاهمال في قيادة سيارة فعلا ضروريا فإن الحكم الجنائي يحوز لذلك قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لثبوت خطأ المدعى عليه الاول واهماله في قيادة سيارته (م ٤٠٦ مدني) ولما كان الثابت من تحقيق اللجنة المنضمة ان هذا الاهمال من المدعى عليه الاول قد أدى إلى تصادم سيارته على سيارة المؤمن له الاستاذ البير تاجر فالتفت الجانب الايسر تماما وكذلك تهتم زجاجها حسبما هو وارد بتحقيق البوليس بالجنة المذكورة كما قرر عادل عامر الذي كان يقود السيارة بالتحقيق سالف الذكر أن واجبة السيارة الامامية قد تهشمت كذلك وأن الاضرار التي بها تقدر بحوالي مائة وخمسين جنيها ومن ثم فيتعين مساءلة المدعى عليه الاول عن تعويض هذه الاضرار المترتبة على خطئه واهماله على ما تقدم وتري المحكمة أن مبلغ ال ١٦٠ جنيها الذي دفعته الشركة المدعية إلى مالك السيارة المؤمن تعويض مناسب للاضرار المترتبة على

بالنسبة لما قضى به عليه فیتعين إلزامه بالمصاريف المناسبة عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٩ مرافعات مع إلزام المدعية بباقي المصاريف .

وحيث إنه عن النفاذ فلا ترى المحكمة أن حالة الدعوى من حالاته وجوباً أو جوازاً ويتعين لذلك رفض هذا الطلب .

(قضية شركة التأمين الأهلية ضد موسى عامر موسى وآخر رقم ٣٨٦ سنة ١٩٥٥ رئاسة السيد الأستاذ فتحي عبد الصبور القاضي)

الحادث وهو ما ترى القضاء به للمدعية قبل المدعى عليه الأول دون مبلغ الاثني عشر جنيهاً الباقية من الطلبات وهي التي قررت المدعية أنها دفعت مقابل تخرج سيارة المؤمن بتاريخ ١٩٥١/١/١٩ فإن هذا المبلغ لا يعد تعويضاً عن الحادث المؤمن منه بعد أن سوى هذا التعويض بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ عن الشركة المدعية والمؤمن له .

وحيث إن المدعى عليه الأول قد خسر الدعوى

قضاء المحاكم الجزئية

قضاء الجنج

٥٦١

محكمة السيدة الجزئية

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦

رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام .
القانون ١٢١ سنة ١٩٥٦ من قوانين الاجراءات المتعلقة بالاختصاص في رفعها . ليس له أثر رجعي على ما سبق رفعه من دعاوى .

المبدأ القانوني

ان مؤدى نص المادة ٦٣/٢ اجراءات المدلة بقانون ١٢١ سنة ١٩٥٦ أنها لا تجيز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة سلطة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام لجرمة وقعت منه أثناء تأديته وظيفته وبسببها وذلك حماية للموظفين من اسراف الافراد والكيد لهم ونزعهم الطبيعية للشكوى منهم إذا ما اتيج للأفراد تحريك

الدعوى الجنائية ضد الموظفين بطريق اللجنة المباشرة وإن القانون ١٢١ سنة ١٩٥٦ المعدل للمادة ٦٣ اجراءات وإن كان من قوانين الاجراءات إلا أنه من القوانين المتعلقة بالاختصاص في رفع الدعوى الجنائية وتحريكها وعلى ذلك فليس له من أثر رجعي على ما سبق رفعه من دعاوى جنائية ضد موظف أو مستخدم عام عن جرائم وقعت بسبب وظيفتهم أو أثناء تأديتهم لوظائفهم ولكنه يسرى فحسب على ما لم يرفع من دعاوى عند نفاذه كما أن كل اجراء من اجراءات رفع الدعوى يتم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك عملاً بالمادة ١/٢ مرافعات التي تمتد حكمها إلى الاجراءات الجنائية لعدم وجود نص خاص . كما أن النيابة العامة إذا مارفت

الدعوى باجراً. صحيح فإنه يتصل الحق فيها بولاية القاصي فلا تلك النيابة بعد ذلك التصرف فيها أو العدول عن رفعها وإن بقي لها حق مبانة الدعوى الجنائية لحسب.

الحكم

د من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل فيما أبلغ به مصطفى محمد عمر من أنه أثناء سيره بدارجته رأى سيارة لورى تابعة للجيش المصرى رقم ١٥٤٩٨ جيش نسد فتحة حارة قواوير وعلى مسافة عشرة أمتار من شارع الناصرية وأنه وجد المجنى عليها عتايات درويش محشورة بين صندوق السيارة الخلفى من الناحية اليمنى وزواية المنزل رقم ٤٠ بالحارة المذكورة وأنه قام بمساعدة آخرين بزحزحة السيارة إلى الجهة اليسرى وتمكن بذلك من استخراج الجثة من مكانها وأضاف أنه لم يشاهد كيفية وقوع الحادث وأن المجنى عليها وقت اخراجها من مكان الحادث كانت واقفة وأنه وجدها قد فارقت الحياة حين اخراجها.

د وحيث إنه بسؤال حمدى محمد السحيلة وحسنى محمد عبد الرحمن شاهدى الحادث قرر أولها أنه كان يسير وراء السيارة التى كان يقودها المتهم فى حارة قواوير وأنه بعد أن سارت السيارة فى الحارة المذكورة خمسة عشر أو عشرين متراً سمع صياحاً من أمام السيارة بالوقوف فوقف المتهم فى الحال فوجد السيارة قد حشرت المجنى عليها بين الصندوق الخلفى من الجهة اليمنى والجدار الأيمن للحائط وأن المتهم لم يكن مسرعاً فى قيادته وكان يستعمل آلة التنبيه ولكنه يعتقد أن سبب الحادث هو أن المتهم أودأن ينصرف

يمينا عند زاوية المنزل مكان الحادث وأن المجنى عليها كانت تقف أو تسير بجواره فحشرتها السيارة بحائط المنزل المذكور عند هذه الزاوية وذكر الشاهد الثانى أنه كان يجلس أمام محله الذى يقع بحارة قواوير على يمين الداخل من جهة شارع الناصرية وأن المتهم قدم بسيارته فى الحارة المذكورة مضيئاً نوراً قوياً فصاح فيه أن يطفىء ذلك النور الذى سبب له د زغالة، فى عينه فأطفأ المتهم النور ووقف بالسيارة مدة أقل من ثانية وكان قد وصل للتواء البارز من الحائط الأيمن ثم بدأ أثر ذلك فى التحرك بالسيارة وكانت المجنى عليها تسير بجوار الحائط الأيمن متجهة إلى شارع الناصرية وبعدت عن مقدمة السيارة وكان المتهم قد بدأ فى التحرك بها وحشرت المجنى عليها بين صندوق السيارة والحائط البارز فصرخت المجنى عليها وأسرع إليها ووجدها تحمل طفلاً هو المجنى عليه الثانى فحمله ولكنه لم يستطع تخليص المجنى عليها إلا بعد زحزحة السيارة فسقطت المجنى عليها على الأرض جثة هامدة.

د وحيث أنه بسؤال العسكري سيد حامد الغندور الذى كان يرافق المتهم فى سيارته قرر أن المتهم دخل حارة قواوير بالسيارة ليقوم باصلاح درادياتير السيارة، الذى احترق لدى عسكري وبعد سير السيارة بالحارة المذكورة سمع صياح الأهلين فنزل من السيارة وشاهد المجنى عليها محشورة بين صندوق السيارة الخلفى وجدار الحائط بعد العجلة الخلفية وأضاف أن المتهم كان قد وقف بالسيارة بعد أن أطفأ النور اثر صياح شخص جالس امام محله بالحارة وأن المتهم وقف برهة بسيطة وما ان تحرك بالسيارة حتى وقع الحادث.

«وحيث ان بسؤال المتهم قرراً أنه دخل بسيارته في حارة قواوير لاصلاح «رادياتير السيارة» وكان مصباح السيارة مضاء فصاح احد الأشخاص فيه ان يعطف النور حتى لا يزغلل بصره فأطفأ النور ووقف برهة وما ان استأنف سيره سمع صياحاً فزل من السيارة ووجد المجنى عليها محشورة بين مؤخر صندوق السيارة والحائط وأضاف ان المسافة التي كانت بينه وبين حائط المنزل بمكان الحادث عند وقوفه قبل وقوع الحادث حوالي أربعين سنتيمتراً وأنه لم ير المجنى عليها قبل الحادث ولم يلاحظ وجود احد بجوار بروز الحائط مكان الحادث.

«وحيث انه تبين من معاينة مكان الحادث انه وقع على مسافة اثني عشر متراً من شارع الناصرية بحارة قواوير التي يبلغ عرضها ٣,٥ متر وان سيارة المتهم من سيارات الجيش الكبيرة يبلغ عرضها ٢,٥ و ٢ متر وطولها خمسة أمتار ونصف ومؤخرها وقت المعاينة كان لجهة شارع الناصرية ومقدمها يبعد عن الرصيف الايمن بحوالي متر في حين أن العجلة الخلفية لا تبعد أكثر من خمسة عشر سنتيمتراً ورأى محقق محضر البوليس من المعاينة أن المجنى عليها قد حشرت ما بين الجدار على يمين الطريق وبين السيارة أثناء مرورها من المكان البارز من الجدار كما تبين من المعاينة أن الجانب الايسر للحارة عبارة عن مبنى مهدم ينتهي بانحدار يصل إلى عجلات سيارة المتهم من الجهة اليسرى كما ظهر من الرسم الكروكي المرفق بالمعاينة والذي أجراه محقق الحادث أن سيارة المتهم وقت الحادث لا يبعد الجزء الخلفي منها عن الحائط البارز مكان الحادث إلا بخمسة عشر

سنتيمتراً وأن الحائط البارز هو عند انحناء الحارة إلى اليمين وأن نهاية الصندوق الخلفي للسيارة لم تصل إلى نقطة الانحناء عند الحائط الايمن البارز.

«وحيث انه يبين من تقرير الصفة التشريحية ان وفاة المجنى عليها ترجع إلى كسور بالأضلاع وتهتك بالربتين ونزيف بالصدر وكسر مضاعف بالعند الايمن وكسر مفتت بالفك السفلي وصدمة عصبية وان اصابات المجنى عليها تحصل من المصادمة باجسام صلبة راضة كسيارة كما تبين من الكشف الطبي المتوقع على المجنى عليه الثاني الطفل نور حسن ابراهيم ان عمره سنة ونصف وان به سحجات وكدم بالساق الايمن وكدم رضى بالصدر تحدث عن جسم صلب راض وأنه يحتاج لعلاج اقل من عشرين يوماً.

«وحيث ان حسن ابراهيم شرف المدعى المدنى قد ادعى مدنياً قبل المتهم ج ٥٠٠٠ خمسة آلاف جنيه كتعويض عما ناله من ضرر بسبب الحادث افقد زوجته المجنى عليها عطيات درويش وإصابة ولده الطفل نور حسن ابراهيم وذكر بجلسة المرافعة ان ولده وقد توفي بعد الحادث. وأدخل المدعى المدنى السيد اللواء أركان حرب عبد الحكيم عامر بصفته وزيراً للحربية والبحرية مسئولاً عن الحقوق المدنية بصحيفة اعلنت في ٣٠ / ١١ / ١٩٥٥ يطلب الحكم بالزامه مع المتهم متضامين بان يدفعاً للمدعى المدنى خمسة آلاف جنيه والمصاريف والانتعاب والتفاد وركن في عريضة الإدخال إلى ان المتهم تابع للسئول عن الحقوق المدنية وأضاف المدعى المدنى في مذكرته الأخيرة إلى انه يطالب بالتعويض المطلوب عن الضرر الادنى بفقد ابنه وزوجته وما ناله من ألم لذلك.

« وحيث إن الدفاع عن المسئول عن الحقوق المدنية دفع في مذكرته بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة طبقا للمادة ٦٣ اجراءات المعدلة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٦ إذ أن السيد وكيل النيابة هو الذي رفع الدعوى الجنائية وهو لا يملك رفعها لان التهمة المسندة لمتهم وهو مستخدم عام عن فعل له وقع أثناء تأديته وظيفته وبسببها وأضاف أن القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ يسرى على حالة هذه الدعوى ولو أنه صدر لاحقا لرفع الدعوى مؤسسا ذلك على أن القانون المذكور يأخذ حكم القوانين الموضوعية التي تسرى على ما سبق صدورها من وقائع لانها أصلح للتمتع استنادا إلى المادة ٥ عقوبات وأنه بعد صدور القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فقدت الدعوى الحالية شرط قبولها وتصبح بذلك مرفوعة من غير ذي صفة لوجوب أن يكون رفعها من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة .

« وحيث أن مؤدى نص المادة ٦٣ / ٢ اجراءات المعدلة بقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي أصبح نافذ المفعول منذ ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦ أنها لا تجيز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة سلطة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام لجريمة وقعت منه أثناء تأديته وظيفته وبسببها وذلك حماية للموظفين من اسراف الافراد والكيد لهم ونزعهم الطبيعية للشكوى منهم إذا ما أتيح للافراد تحريك الدعوى الجنائية ضد الموظفين بطريق اللجنة المباشرة ورؤى لهذه الاعتبارات ان يكون الاختصاص في التصرف في القضايا التي يتهم فيها موظف أو مستخدم عام بسبب جريمة وقعت منه بسبب وظيفته أو أثناء تأديته لها أن يكون ذلك

الاختصاص لرئيس النيابة أو المحامي العام أو النائب العام وأوجبته الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ اجراءات المعدلة بقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ان يكون ذلك الاختصاص للنائب العام وحده إذا كانت الدعوى ضد الموظف أو المستخدم عن جريمة من جرائم المادة ١٢٣ — عقوبات لامتناعه عن تنفيذ حكم صادر في منازعة إدارية (المذكرة الإيضاحية للقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦) وعلى ذلك فترى المحكمة ان القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ المعدل للمادة ٦٣ اجراءات وان كان من قوانين الاجراءات إلا انه من القوانين المتعلقة بالاختصاص وقواعد رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون لقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ من اثر رجعى على ما سبق رفعه من دعاوى جنائية ضد موظف أو مستخدم عام عن جرائم وقعت بسبب وظيفتهم أو أثناء تأديتهم لوظائفهم ولكنه يسرى لحسب على ما لم يرفع من دعاوى عند نقاضه (يراجع مبادئ القانون الجنائي للدكتور على أحمد راشد ص ١٣٨ والأحكام العامة في القانون الجنائي للاستاذ على بدوي ص ١٣٧) ولما كانت الدعوى الحالية قد رفعت بتكليف بالحضور من النيابة لجلسة ١٩٥٥/٢/٨ وأعيد إعلان المتهم كذلك لجلسة ٢٦ نوفمبر ١٩٥٥ بورقة تكليف بالحضور في ١٤ أغسطس ١٩٥٥ أى قبل سريان قانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ وعلى ذلك فلا محل لأعمال حكمه في حالة هذه الدعوى إذ ان الدعوى الحالية قد رفعت باجراء صحيح قانونا وفقا للمادة ٦٣ اجراءات قبل تعديلها بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ومن المقرر ان كل اجراء من اجراءات رفع ما يتم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك عملا بالمادة ١/٢ من

قانون المرافعات المدنية التي تمتد حكمها إلى الاجراءات الجنائية لعدم وجود نص خاص (راجع نقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢ بحاماة س ٣٤ ص ١١٦٣ عدد ٨) كما ان النيابة العامة إذا مارفت الدعوى باجراء صحيح فانه يتصل الحق فيها لولاية القاضي فلا تملك النيابة العامة بعد ذلك التصرف فيها أو العدول عن رفعها وإن بقي لها حق مباشرة الدعوى الجنائية فحسب (م ١٢٠ ق الاجراءات ونقض ٢٧ / ١١ / ١٩٥٠ بمجموعة رسمية س ١٣٢٨ / ٨ / ٢٢).

وحيث إنه بالبناء على ما تقدم يكون الدفع من المستولن بالحق المدني بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة لا أساس له ويتعين رفضه .

وحيث انه عن الموضوع فان المحكمة نستخلص من وقائع الدعوى سالفة الذكر ان المتهم قد دخل بسيارة جيش لوري كبيرة تبلغ عرضها مترين وربع وطولها خمسة أمتار ونصف في حارة مظلمة ضيقة لا يزيد عرضها على ثلاثة أمتار ونصف في مكان الحادث وقد أضاء مصباحها القوي فلما عارضه في ذلك الشاهد حسنى محمد عبد الرحمن الذي كان جالسا أمام محله المجاور لمكان الحادث أطفأ النور ووقف بالسيارة قليلا ثم ما أن بدأ بالتحرك بالسيارة على هذه الحالة حتى صدم المجنى عليها أثناء مرورها بجوار الحائط الأيمن وحشرت بين صندوق السيارة والحائط الأيمن ولم يكن المتهم قد سار بسيارته أكثر من أربعين سنتيمترا حسبما قرر في أقواله بمحضر البوليس وكان حشر المجنى عليها بين الصندوق الخلفي والحائط بعد مرور مترين

من طول السيارة وذلك عند انحراف المتهم بسيارته الى اليمين لانحراف الحارة في مكان الحائط البارز مكان الحادث وترى المحكمة من مجموع هذه الوقائع أن المتهم قد ارتكب خطأ : أولا - بدخوله بسيارة كبيرة عريضة في حارة ضيقة دون أن يتخذ الحيطة لمراقبة المارة بجوار حوائط المنازل المطلة على الحارة . ثانيا - بتحركه بالسيارة بعد وقوفه وإطفائه النور مع الظلام الذي كان سائدا وقت الحادث ووقوع الحادث بمجرد تحركه وسيره أربعين سنتيمترا .

ثالثا - انحرافه إلى اليمين انحرافا شديدا عند انحناء الطريق في مكان الحائط البارز الذي كانت تسير بجواره المجنى عليها حتى حشرها بين صندوق السيارة الخلفي والحائط المذكور وبعد أن تركت المجنى عليها في سيرها مقدمة السيارة بجوارى مترين وذلك دون ملاحظة ما إذا كان احدا يقف أو يسير بجوار الحائط البارز سالف الذكر .

وحيث إنه قد ترتب على خطأ المتهم سالف الذكر إصابة المجنى عليها عطيات درويش الاصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياتها وإصابة ولدها نور حسن الذي لم يبق دليل بالأوراق على أن وفاته اللاحقة للحادث سببها الاصابات التي حدثت له في هذا الحادث وعلى ذلك فيكون المتهم قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات ويتعين لذلك معاقبته وفقا لهاتين المادتين مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات .

وحيث انه عن الدعوى المدنية فترى المحكمة وقد ثبت لديها مقارعة المتهم للأفعال

<p>المسندة اليه التي ترتب عليها وفاة زوجة المدعى المدنى وإصابة ولده أن في القضاء للمدعى المدنى بمبلغ ثلثمائة جنيه جبرا لما ناله من أضرار أديبه لوفاة زوجته المجنى عليها وإصابة ولده نور حسن وما ناله من ألم بوقوع الحادث ويتعين لذلك الحكم بالزام المتهم والمستول عن الحقوق المدنية بأن يدفع المدعى المدنى مبلغ ثلثمائة جنيه متضامنين إذ أن الثابت من وقائع الدعوى أن المتهم عسكرى جيش وتابع للمستول عن الحقوق المدنية فيكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع مادام أن الحادث قد</p>	<p>وقع من المتهم اثناء تأدية وظيفته وبسببها (١٦٥٢ و ١٧٤ مدنى) . « وحيث إنه عن مصاريف الدعوى المدنية فيتعين الزام المتهم والمستول عن الحقوق المدنية متضامنين بمصاريف الدعوى المدنية التي تحملها المدعى المدنى عملاً بالمادتين ٣٢١ و ١/٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية (راجع شرح قانون الاجراءات الجنائية للاستاذ عدلى عبد الباقي الجزء الثانى ص ٣٩٠ ، ، . (قضية النيابة العامة ضد هيد الجواد فرج صالح رقم ١٠٨٢٩ سنة ١٩٥٤ برئاسة السيد الأستاذ فتحي عبد الصبور القاضى وحضور السيد الأستاذ وحيد محمود عضو النيابة) .</p>
---	--

تكييف الواقعة

وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي الجرائم
للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

- ٩ -

الجانب الرابع للبحث

دعوة إلى تدخل الشارع

مبرراته - نطاقه - صورته

تمهيد

من حق كل متهم أن يعرف مصيره على وجه واضح فلا يترك فريسة للحيرة والقلق ، بسبب ما يقتضيه نقص التشريع من تضارب في الرأي بشأن القواعد المختلفة التي تحكم دعواه - وتحكم فيها - من أية زاوية نظرت إليها ، طالما كانت هذه القواعد توقف على نوع الدعوى . فهل من مصلحة العدل في شيء أن تستعصى على المتهم معرفة ما إذا كانت التهمة المسندة إليه جناية أم جنحة لتوافر ظرف قضائي مخفف أو عذر قانوني فيها ؟ أم تغفل من العقاب كاية لأنها شروع في جنحة ، ولا شروع في الجنح إلا بنصر ؟ . . وهل الاعتبار عند تغيير الوصف بمعرفة المحكمة يكون في الإجراءات للوصف الذي أقيمت به الدعوى . أم للوصف الذي حصل التغيير إليه ، أم للوصف المستفاد من الحكم ، أم للوصف المستفاد من نوع العقوبة المحكوم بها ؟ . . . وهكذا مما يثار في العمل كثيراً ، وتتفاوت حلوله تفاوتاً ملحوظاً على خطورة ما يترتب على اعتناق رأي دون آخر من آثار ضخمة لمسئلتها في شتى جوانب التشريع الجنائي المصري .

وقد تعرضنا فيما سبق للحلول المختلفة ، وناقشنا قيمة كل منها في النظر والعمل معاً ، وبصورة لم يعوزها التفصيل . ثم انتهينا إلى إبراز الحلول السائدة منها في قضائنا المصري ، والتي انتهت إليها - على وجه خاص - محكمتنا العليا بعد تردد كبير في أغلب الأحيان ، وبغير تردد في أقلها .

وإذا كنا قد انتهينا إلى القول هناك بأن تلك هي الحلول السائدة في العمل ، فإنه ليس من مقتضى ذلك أنها الحلول الوحيدة ، أو المستقرة نهائياً في الفقه أو في القضاء . بل إنها الحلول السائدة لحسب . وحتى القول بأنها حلول سائدة لا يقتضى بالضرورة أنها حلول صحيحة لا تتحمل جدلاً ولا تثير مأخذاً ،

بل لها في الواقع لازالت حتى الآن محل جدل ، وموضع نقاش طويل في الفقه . ويحتمل أن تكون كذلك في كل لحظة من حاضر القضاء ومستقبله . إذ لا يمكن حتى الآن القول بأن محكمتنا العليا قد اعتنقت في شأنها نظرية عليية موحدة الدعائم والأركان ، بين النظريات الكثيرة المطروحة على ساط البحث . والتي تتنازع الموضوع تنازعا رئيسياً في مجله وتفصيله : -

- فقد رأينا كيف أن أثر تطبيق الظروف القضائية المخففة محل خلاف إلى حد كبير في الفقه ، فحائب منه يرى أنها تقلب الجناية إلى جنحة . وجانب آخر يرى أنها لا تحدث أي أثر ؛ وجانب ثالث يرى أنها قد تحدث هذا الأثر أو لا تحدثه بحسب العقوبة المقررة بها ولو كانت بحكم ابتدائي أي أنها تنشيء بدورها جرائم ، ففئة النوع ، فريدة في قلقها : وذلك حتى إذا صرف النظر عن آراء أخرى فرعية يضيق دونها المقام .

- كما رأينا كيف أن أثر الأعذار القانونية يثير نفس الخلاف في تكييف الواقعة - وعلى نطاق أكثر انشاعاً - ففضلاً عن الآراء الثلاثة التي أشرنا إلى وجودها بالنسبة للظروف القضائية ، نجد هنا من يفرق في الأثر بين الأعذار الجوازية وبين الأعذار الوجوبية ، بالقول بأن الأولى لا تقلب تكييف الجناية إلى الجنحة حين تحدث الثانية هذا الأثر . كما نجد من يفرق بين الأعذار الشخصية كحدائث السن وبين الأعذار العينية كالدفاع الشرعي . بالقول بأن الأولى لا تقلب الجناية إلى جنحة ، حين تحدث الثانية هذا الأثر في التكييف .

- بل رأينا كيف أن الرأي يختلف حتى من حيث امكان القول بأن تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة يعد عذراً قانونياً ، أم من قبيل الظروف القضائية المخففة حسب ، أم لا هو من هذا النوع ولا من ذاك بل يعد نوعاً قائماً بذاته جمع قدرأ من خصائص كل من النوعين معاً ، مع أهمية ذلك عند رغبة تكييف الواقعة المقترنة به .

- بل رأينا كيف أن الرأي يختلف حتى مع التسليم له بصفة العذر القانوني على مدى إلزامه للقاضي . فحين يرى البعض أنه جوازي بصریح نص المادة ٢٥١ ع . يرى البعض الآخر أنه ملزم بحكم الذوق القانوني وحده ، الذي يأبى المساواة في العقوبة بين من يقتل دفاعاً عن نفسه - حتى مع التسليم بحدوث تجاوز بحسن نية - بالغأ ما بلغ قدر هذا التجاوز - وبين من يقتل في غير دفاع باثرة . كما ترى محكمتنا العليا رأياً وسطاً في قضائها الأخير مقتضاه أن كل الإلزام المستفاد من العذر هو أن القاضي لا يمكنه أن يحكم بالحد الأقصى للعقوبة . وأنه غير مقيد بالعذر بالاقول إذا رأى تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة (م ١٧ ع) على الواقعة . وذلك مع خطورة صفة الإلزام في العذر أو عدمه من حيث أثره في تكييف الواقعة المقترنة به وهل ينبغي أن تعتبر جنائية أم جنحة .

- كما اختلف الرأي في شأن بعض الأعذار وهل هي شخصية أم عينية ، وكان ذلك على وجه خاص في شأن عذر الاستفزاز الوارد في المادة ٢٣٧ ع . فاعتبره الرأي السائد عذراً شخصياً بحقاً مستمداً

من صفة الزوج دون غيرها ، حين اعتبره جانب من الرأي من الأحوال المادية التي تلحق بالجريمة نفسها فتخفف من وقعها وتقلل من جسامتها . . . وذلك مع أهميه هذه الصفة في العذر من حيث أثره في تكيف الواقعة وهل ينبغي أن تعتبر جنائية أم جنحة . فإن الطابع الشخصي للعذر يضعف أثره في وصف الواقعة - كما هي الحال في عذر حداثة السن - حين أن الطابع العيني يضاف عليه أثراً غير منكور عند رغبة تحديد نوعها على وجه صحيح . بل إنه حتى مع تسليم جمهور الشراح بأنه عذر شخصي لا عيني فقد انقسموا من جديد حول أثره فقال البعض إنه يقتضي تغيير وصف الجنائية إلى جنحة . حين ذهب البعض الآخر إلى أنه لا يقتضي تغيير الوصف ، فتظل الجنائية على حالها .

- كما رأينا أنه بالنسبة إلى ظرف العود عند ما يكون متكرراً ويسمح بالنال بتوقيف عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة من سنتين إلى خمس بدلا من الجنحة . اختلف الرأي أيضاً . حين ذهب البعض إلى القول بأن الواقعة تعد لهذا السبب وحده جنائية لا جنحة . أصر البعض على أنها تظل جنحة لا جنائية وتوصلت محكمتنا العليا إلى رأي وسط مقتضاه أنها قدوة النوع . فيتحدد وصفها لهذا السبب بنوع العقوبة المقضى بها . ومع ذلك لم يسل هذا الحل من اعتراضات شتى وجهت إليه ، ومن تفاصيل لا زال يكتنفها الغموض .

- كما رأينا كيف أن تكيف الواقعة يدق أيضاً عند تغيير الوصف ، أو تعذيل التهمة بمعرفة محكمة الموضوع من أخف إلى أشد ، أو من أشد إلى أخف ، وكيف أن الآراء قد تراوحت - في شأن الاجراءات التي تحكم الدعوى - بين ترجيح كفة الوصف الذي تقام به ، والوصف الذي حصل التغيير إليه ، والوصف المستفاد من العقوبة المحكوم بها . فضلا عن صحيح وصف الواقعة في تقدير للقانون ... وكان ذلك - على وجه خاص - في شأن بحث جواز الطعن ، والتقدم بصورتيه : تقدم الدعوى وتقدم العقوبة ، فضلا عن نواح أخرى كثيرة .

لذا يحمل بالشارع أن يتدخل بنصوص صريحة لتحل الموضوع محل الغموض ، والاطمئنان محل الفلق والاضطراب . نصوص تراعى - على قدر الامكان - جانب الاعتبارات العملية المتنوعة ، وبالأخص ما أسفر عنه من حلول . نقص النصوص في الوضع الحالي للتشريع . فتستبقى منها ما هو جدير بالبقاء ، وتستبعد ما هو جدير بإفصاح المجال لما هو أجدر بالاتباع وأولى . ومن ثم يلزم فيها بالضرورة أن تكون عملية أكثر منها نظرية . غير مغفلة في نفس الوقت الاعتبارات الفقهية الجديرة بالاعتبار . حتى لا تقع فريسة بدورها للاضطراب ناهيك بالتضارب . ولا يتحقق لها ذلك إلا إذا استندت إلى نظرية موحدة ، أو بالأقل إلى تركيب نظري Synthèse مدروس يكفل لها من أسباب التماسك ما يمكن لها أن تواجه ، في غير ما وهن وتخاذل . مقتضيات العدل القضائي ، واحتمالات الواقع كما ألفتها مساحات القضاء في بلادنا .

ونبادر من الآن إلى القول بأن هذا التركيب النظرى — كما نقترحه — هو أن تبقى الواقعة محتفظة بوصفها المقرر لما بحسب عقوبتها الأصلية حتى يقضى فيها نهائيا بعقوبة نوع آخر .

ونستند فى ذلك إلى أسانيد قانونية واضحة بذاتها . وهى أنه مادام الشارع قد حدد للواقعة نوعا معينا من مبدأ الأمر فينبغى أن تظل محتفظة به بقريضة عدم توافر شيء من أحوال التخفيف أو التشديد . ما دام لم يثبت بعد توافر شيء منها بحكم قضائى استنفد طرق الطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف ، أو النقض ، إذا جاز فية الطعن بطريق منها أو بأكثر . أما بعد ثبوت توافر ما يقتضى التخفيف أو التشديد بحكم نهائى ، فعندئذ فقط يخلق بالواقعة أن ترقى التكييف المستفاد من نوع العقوبة المحكوم بها ، إذ لم يعد ثمة عائق يحول دون ذلك .

وبذا نحترم — من جهة — حكم التشريع فى الواقعة باحترام نوع العقوبة المقررة لها أصلا . كما نحترم — من جهة أخرى — حكم القضاء فيها باحترام نوع العقوبة المحكوم بها نهائيا ، وبعد بحث وتمحيص لقانون الدعوى وموضوعها معا . هذا الاحترام المؤسس على قريضة الصحة المطلقة فى الأحكام عند ما نصبح نهائية ، لا عند ما تكون مجرد ابتدائية أو غيائية ، قابلة بالنالى للعدول عنها عند الطعن فيها لأسباب قانونية أو موضوعية .

ولعلنا نقرب بهذا الاقتراح — إلى حد ما — من رأى الذى قال به فريق من الشراح فى مصر والخارج من أن نوع العقوبة المحكوم بها فعلا هو الذى يتحكم فى تكييف الواقعة عند التخفيف ، وسواء أكان مصدره عذر قانونى أم ظرف قضائى . وقتلنا إلى حد ما ، لأن هذا الحل يختلف عن ذاك فى الواقع من جملة نواح رئيسية أهمها :

أولا : أن الحل الذى نقترحه يجعل مقياس العقوبة المحكوم بها واجب الاتباع عند التخفيف وأيضا عند التشديد بسبب العود . وأما عند التشديد بسبب توافر ظرف مشدد يسمح بتوقيع عقوبة الجناية كالإكراه فى السرقة أو صفة الطيب وما أشبه فى الاسقاط فإن الواقعة تعد جنائية من مبدأ الأمر ولم يثر تكييفها صعوبة ما .

أما رأى المقابل فلا يسير على قاعدة مضطردة ، وقد لاحظنا أنه ينظر للتشديد — فى السائد منه — نظرة غير تلك التى ينظرها للتخفيف . فيجعل المقياس فى التخفيف العقوبة المحكوم بها ، حين يجعله فى التشديد العقوبة المقررة أصلا . ويميل فى جانب قوى منه إلى القول بأن العود على وجه خاص لا تأثير له فى وصف الجنحة ، ولو كان متكررا ، لأنه ظرف اختياري مبنى على اعتبار شخصي بحث . وقد تعرضنا لذلك تفصيلا فيما مضى .

ثانيا : أن الحل الذى نقترحه يسبغ على الواقعة نوعا محدد من مبدأ الأمر . هو نوع العقوبة المقررة لها أصلا كما لو لم يوجد أى نص يقتضى التخفيف أو التشديد ، وذلك حتى يقضى بعقوبة نوع غيره فلا يشوب تكييفها أى قلق . ولا تظل معلقة فى نوعها حتى يقضى فيها بعقوبة نوع معين كما يفعل رأى الآخر . إذ أن مثل هذا التعليق يدعو فى العمل إلى كثير من الحيرة — بل التخبط

خصوصا قبل صدور أى حكم فى الدعوى . وبل وأيضا بعد صدور حكم ابتدائى .

ثالثا : أننا نجعل الاعتبار فى تغيير الوصف من جنابة إلى جنحة أو من جنحة إلى جنابة للحكم النهائي دون غيره . ذلك حين أن رأى المقابل يجعل للحكم أثره فى تكييف الواقعة ، ولو كان ابتدائيا أو غاييا . ولذا فإن هذا رأى الأخير يجعل مقياس الجريمة الحقيقى ، حتى فى نطاق تقادم الدعوى نوع العقوبة المحكوم بها ، مع أن المفروض فى هذا النطاق هو أن الحكم لم يصبح نهائيا بعد (١) .

أما بحسب الاقتراح الذى نعرضه هنا فلا يكون للحكم أى أثر فى تكييف الواقعة ما لم يصبح نهائيا أولا ، فيكون المقياس الحقيقى لنوع الجريمة فى تقادم العقوبة دون تقادم الدعوى . ولذا تظل الجريمة — فى هذا التقادم الأخير — باقية على نوعها المقرر لها أصلا فى التشريع . أو بالأدق تكون العبرة حينئذ بالوصف الذى تقام به الدعوى ، على قرينة أنه يمثل حقيقة نوعها المقرر لها أصلا فى التشريع — على ما سيلي تفصيلا — وبغير التفات إلى العقوبة المحكوم بها ابتدائيا بطبيعة الحال ، إن كان هناك ثمة حكم ابتدائى .

رابعا : أن الحل الذى نقره يجعل قاعدة نوع العقوبة المحكوم بها نهائيا دون غيرها أساسا مضطردا لجميع الآثار القانونية الأخرى سواء فى نطاق القانون الموضوعى أم الاجرائى ، بما فى ذلك عند تغيير الوصف أو تعديل التهمة بإضافة ما ظهر من ظروف مشددة أثناء التحقيق فى الجلسة أو المرافعة (٣٠٨م إجراءات) . ففى كل حالة يصدر فيها الحكم نهائيا بعقوبة نوع معين تعتبر الواقعة من هذا النوع بغير رجوع إلى أسباب الحكم أو ملبساته . أما قبل ذلك فتكون العبرة بالوصف الذى تقام به الدعوى دون غيره ، حين لا ينصرف إلى شئ من ذلك رأى المقابل ، الذى يجعل الاعتبار فى تكييف الواقعة قبل صدور حكم ابتدائى فيها لوصفها فى تقدير قانون العقوبات حسبما يراه أنصار هذا رأى ، مع أن رأيهم محل جدل كبير . ثم أين هى الجهة المختصة بتكييف النوع قبل صدور أى حكم فى الدعوى ؟ لا بد من جواب عملى لا يكون إلا بنص .

وسنبين فيما بعد كيف أن الآثار المترتبة على الحلول التى نقرها تتفق فى جوهرها مع الحلول التى رجحت فى قضاء محكمتنا العليا ، أو الأولى بالترجيح . وإن كان يعوزها إلى الآن أساس من طريقة علمية موحدة كما يضى عليها ما يراه من مزيد الترابط والاستقرار . وذلك عند ما نعرض لبحث هذه الحلول تفصيلا ونرتب عليها ما ينبغى ترتيبه من نصوص تشريعية فى شأن أحوال التخفيف ، ثم فى شأن أحوال التشديد ، ثم فى شأن المسائل الإجرائية المختلفة . مخصصين

(١) راجع مثلا : البادى الأساسية : للمرحوم الأستاذ العرابى ج ١ ص ١٤٤ ، ١٤٦ تجده يطبق مقياس العقوبة المحكوم بها على تقادم الدعوى مع أن الحكم لم يصبح نهائيا بعد وهو يحذو فى ذلك حذو فستان ميل (ج ٢ نفرة ١٠٥٦ و ١٠٥٧ وهو ج ٢ نفرة ١٠٣٠) و ١٠٣١ مع أنه فى تقادم العقوبة لم يبد رأيا صريحا (ج ٢ ص ٤٦٤ ، ٤٦٥) وكان الأولى أن تكون العقوبة المحكوم بها هى المقياس فى تقادم العقوبة إذ يكون الحكم فيها أصبح نهائيا — لا فى تقادم الدعوى حيث الحكم لا زال ابتدائيا إذا كان هناك ثمة حكم .

لكل موضوع منها فصلاً على التوالى . وبعد إيراد النص الذى تقترح وضعه كملاج لمشكلات التكييف فى نطاق كل أمر منها ، ستقوم بتحليل نتائج لبيان كيف أنها تتفق فى جوهرها مع هذه الحلول السائدة حتى الآن فى قضائنا المصرى . والى لا يعوزها فى الواقع سوى الارتكاز . — كما قلنا — إلى أساس من نظرية مضطردة يكفل لها التساند فضلاً عن الاستقرار .

الفصل الأول

الحل المقترح فى شأن أحوال التخفيف

أول ما يعرض لنا هو وجوب تحديد أثر الظروف القضائية المخففة والأعداد القانونية على نوع الواقعة . وهو ما يقتضى وضع نص صريح يقطع برأى معين فى شأن هذا الأثر بدلاً من تركه فريسة بين محالب النظريات الكثيرة المتشعبة فيه . والموضع الطبيعى لمثل هذا النص هو إضافة فقرة جديدة إلى ذيل المادة ١٠ من قانون العقوبات . وهذه المادة تنص كما هو معلوم على أن الجنايات هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية : الإعدام — الأشغال الشاقة المؤبدة — الأشغال الشاقة المؤقتة — السجن .

وأما الفقرة الجديدة فترى أن تودى — على نحو أو آخر — مثل هذا المعنى : —

« وإذا لحق الواقعة ظرف قضائى أو عذر قانونى اقتضى توقيف عقوبة الجائحة بدلاً من الجناية المقررة لها أصلاً فلا تعتبر جنحة فى أحكام هذا القانون إلا بعد الحكم فيها نهائياً بعقوبة الجائحة .

دفاع عن هذا الحل وتحليل نتائجه :

سبق أن بينا فيما مضى كيف أن الدعوى تقام بوصفها جناية ما دامت الواقعة محل الادعاء معتبرة كذلك بالنظر إلى العقوبة المقررة لها فى قانون العقوبات . حتى ولو دفع بتوافر عذر قانونى أو ظرف قضائى مخفف أياً كان نوعه . يذاك أن سلطة الاتهام مدفوعة إلى قيد الواقعة بالوصف الأشد مؤقتاً ومن قبيل الاحتياط . لأنه يتعذر عليها عملاً أن تتسرح فتفترض تحقق أية حالة من أحوال التخفيف . وبغير حاجة إلى بحث أثر طبيعة هذه الحالة فى تكييف الواقعة . وهذا أمر طبيعى إذ القول بتوافر ظرف قضائى مخفف يقتضى بحث وقائع الدعوى وظروف الجاني من سن وثقافة وبيئة وباعث وماض وملابسات الجريمة من حيث الضرر الذى خلعه . ونظرة المجتمع لها . وأثر العقوبة المخففة فى نفس الجاني وغير ذلك من الاعتبارات غير المحدودة والتى تصلح كلها أو بعضها ظروفاً قضائية مخففة . وهذا البحث لا يتأتى القيسام به إلا أثبات المحاكمة .

والقول بتوافر عذر قانونى يقتضى بحث وقائع الدعوى أيضاً وتحقيق توافر أركان العسيدر وبنوتها . كما يقتضى بطبيعة الحال صحة تأويل القانون وتطبيقه على الوقائع الثابتة . وهذا كله لا يتأتى

القول به إلا بعد أن تقوم المحكمة بتحقيقها النهائي . وعلى وجه خاص بسماع شهود الإثبات والنفي . ثم تقدير مرافعة الخصوم تقديرًا محايداً بين طرف الاتهام والدفاع معاً . وبعد تقليب النظر في كافة الاحتمالات ووجوه النظر . فلا يمكن بالتالي أن تقام الدعوى في مثل هذه الأحوال على غير وصف الجنائية ، وبغير دخول في مسألة ثبوت ما قد يدّعى به من أحوال التخفيف أو عدم ثبوته . وبغير دخول — من باب أولى — في أي بحث قانوني عن أثر حالة التخفيف في تكييف الواقعة .

هذا كله أمر طبيعي . وعليه يجري العدل في بلادنا . ولا تغير الفقرة المقترحة منه شيئاً . غاية ما هنا لك أنه تبعاً لهذه الفقرة يصبح الوصف النهائي للواقعة رهناً بالحكم النهائي فيها . فإذا قضت المحكمة — رغم الدفع بتوافر الظروف القضاية المخفف أو العذر القانوني — بعقوبة الجنائية فقد استقر لها وصف الجنائية . ولا صعوبة في ذلك . أما إذا قضت بعقوبة الحنحة وجب أن تعتبر الواقعة جنحة ؛ وذلك بغير بحث في سبب الحكم بها ، حيث يسوى الحل الذي تقترحه بين الحكم بها لتوافر ظرف قضائي مخفف وبين الحكم بها لتوافر عذر قانوني . كما يسوى بين الحكم بها لتوافر عذر جوازي وبين الحكم بها لتوافر عذر منظم . وبصرف النظر عن صفة العذر من حيث كونه شخصياً أو عينياً

ولما الاعتبار في هذا الشأن يكون للحكم النهائي دون غيره ، أي للحكم الذي لا يقبل الطعن بالمعارضة ولا بالاستئناف ولا بالنقض ، لأن الحكم الابتدائي عرضة للعدول عنه . وإلغاء ما انتهى إليه من نتيجة . فلا محل لأن يرتب أثراً نهائياً إذا كان نوعه حين لا يعد القانون نهائياً ولا قرينة على صحة قراره في قانون الدعوى أو في موضوعها .

ورمى قرار الحكم النهائي للواقعة عقوبة الجنحة ما التصّر من اعتبارها جنحة بمقتضى قرينة قانونية قاطعة مستفادة من قرينة الصحة في الأحكام النهائية ؛ ألم يسم هذا الحكم في النهاية أن الواقعة ليست جنحية . أو أن المجرم ليس خطيراً . وأن عقوبة الجنحة هي — بعد بحث وتمحيص — الجزاء المناسب للجريمة ولم تكبها ؟ ثم إن هذا الحل يغنينا عن عناء تقصي أسباب الحكم بهذه العقوبة . ربما ورد عنها فيه ، إذا كان قد ورد فيه شيء متين ، وأثر ذلك في تكييف الواقعة ، فضلاً عن مدى اتفاق رأي الحكم في هذا الشأن مع حكم القانون الموضوعي ، وذلك في ضوء الرأي الذي يرى أنه أولى من غيره بالاتباع والتقدير . من يقوم ببحث أسباب حكم القضاء . وبجر ذلك في الوضع الحالي للأمور إلى كثير من أسباب التعقيد الضار ، فضلاً عن التضارب الصارخ في الرأي

ثم إن هذا الحل — الذي تقترحه هنا — يقتضي بالضرورة أن تقام الدعوى عن الواقعة بوصفها جنائية في جميع أحوال التخفيف ، وبصرف النظر عن مصدره . وتظل طبقاً له محتفظة بوصفها هذا خلال جميع إجراءات المحاكمة وإلى حين صدور الحكم النهائي فيها ، بغير اضطراب ولا تعثر . — فهي تظل جنائية في إجراءات التحقيق الابتدائي كلها ، وكذلك عند التصرف فيها بالحفظ . أو بالأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى .

— وهي تظل جنائية في الاختصاص ، فتختص بها محاكم الجنايات بحسب الأصل ، وإن جاز تجنبها في نفس الحدود المرسومة حالياً .

— وهي تظل جنائية في جميع إجراءات المحاكمة ، وعلى وجه خاص في ضمانات حق الدفاع .

— وهي تظل جنائية بالنسبة إلى طرق الطعن الجائزة في الحكم . ويسقط الحكم الصادر فيها غيابياً من محكمة الجنايات بمجرد ظهور المتهم أو بالقبض عليه . ولو كان بعقوبة الجنيحة ، لأنه ليس حكماً نهائياً .

— وهي تظل جنائية فيما يتعلق بمدة تقادم الدعوى .

— أما فيما يتعلق بمدة تقادم العقوبة ، فن رأينا تعليق المدة ، بنص صريح يخالف النص الحالي ، على نوع العقوبة المقضى بها ، لأعلى نوع الدعوى . ولنا عودة تفصيلية إلى هذا الشأن .

وهذه نتائج تنفق في جوهرها — وبإستثناء الأخيرة منها — مع الحلول السائدة حالياً . إلا أن اقرار القاعدة العامة التي تقترح إقرارها في ذيل المادة ١٠٤ من شأنه أن يضني عليها تماسكاً لا تظفره الآن ، وسنداً تشريعياً ثابتاً . فلا يكون صاحب الشأن عرضة لأن يفاجأ فيها بآراء قضائية مترددة بين شق الاحتمالات ومخالف النظريات .

الفصل الثاني

الحل المقترح في شأن أحوال التشديد

قلنا فيما سبق إن أحوال التشديد سواء أكانت عينية كالإكراه في السرقة ، أم شخصية كصفة الطبيب أو الجراح أو الصيدلي أو القابلة في الإسقاط ، يترتب عليها تغيير وصف الجنيحة إلى جنائية مادام الشارع يربط عليها تغيير عقوبة الجنيحة إلى عقوبة الجنائية ، وأنه لم يثر بشأنها جدل ، كالم تقم فيها صعوبة جدية ، لذا يحسن فيها إبقاء الحال على ما هي عليه بغير حاجة إلى أي تدخل تشريعي في شأنها . فالحلول فيها مستقرة على وضع ينفق مع مبادئ التشريع ، وضوابط الفصل في قانوننا بين نوع وآخر من أنواع الجرائم .

إلا أن ظرف العود المتكرر وحده هو الذي أثار شيئاً من الجدل وأوجه الخلاف في الرأي وقد بينا كيف أن محكمة النقض قد استقرت على أن جرائم العود المتكرر جرائم وقلقة النوع ، يتوقف وصفها في النهاية على نوع العقوبة المقضى بها . وإذا كانت تحال إلى محاكم الجنايات فذلك لأن هذه المحاكم هي التي يمكنها — إذا شاءت — أن تحكم فيها بعقوبة الجنابة بدلاً من الجنيحة حسب ما تراه أكثر ملاءمة لظروف المجرم . وهذا الوضع لا غبار عليه في جملة ، وإن كنا نستحسن دفماً لكل لبس أن يكون محل نص صريح في قانون العقوبات ، وتكون عبارته على هذا النحو أو ما يشبهه ، وعند تطبيق المادة ٥١ أو ٥٤ (١) لا تعتبر الواقعة جنائية إلا إذا صدر الحكم فيها نهائياً بعقوبة الجنابة .

(١) إذ أن المادتين ٥٢ ، ٥٣ قد أُلغيتا بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٨ أغسطس

والموضع الطبيعي لمثل هذه العبارة هو فقرة جديدة في ذيل المادة ٤٤ من نفس القانون .

دفاع عن هذا الحل وتحليل نتائجه :

ليس من شأن مثل هذا النص المقترح أن يغير شيئاً ذا بال من الوضع القائم حالياً في شأن جرائم العود المتكرر هذه . وإنما هو يهدف إلى إقرار هذا الوضع في جملة بنص صريح دفعاً لكل لبس ، ثم إلى إرسائه على قاعدة موحدة واجبة الاتباع في شأن كل ما يتعلق بهذه الجرائم من إجراءات . فبدلاً من أن يقال إن السائد في أحكام القضاء أنها تعتبر جنحاً حتى يقضى فيها بعقوبة الجناية ، وأن غير السائد هو أنها تعتبر جنائيات بالأقل مالم يصدر فيها الحكم بعقوبة الجنحة . أو مالم تقم عنها الدعوى بالفعل ، وأن الفقه بدوره متراوح بين رأي وآخر ، نقول أسهل من ذلك وأوضح أن يقال إن الشارع يعتبرها جنحاً بنص صريح حاسم إلا إذا قضى فيها بعقوبة الجناية . وبدلاً من أن يثار التساؤل حول ما إذا كان هذا الأثر من خصائص الحكم الابتدائي أم أنه للنهائي فقط يصبح من المقرر أنه من خصائص الحكم النهائي فقط . وبدلاً من أن يثار التساؤل ، عند بحث طرق الطعن الجائزة في الحكم ، حول ما إذا كانت العبرة بالوصف الذي أقيمت به الدعوى : أم بالعقوبة المحكوم بها . يصبح من المقرر أن تكون العبرة بالوصف الذي تقام به الدعوى - على ما استعود إليه فيما بعد - وهو هنا وصف الجناية دائماً .

ذلك فضلاً عن أنه لا يترتب عليه أيضاً تغير قواعد الاختصاص في هذا النوع من الجرائم . لجريمة العود المتكرر ، جناية محتملة ، إذا صح هذا التعبير ، وحتى تنفادي بقدر الإمكان وصفها بأنها ، قلقه النوع ، مادمننا نحاول أن ندلل بقدر الإمكان أسباب القلق وندفع بها إلى طريق لا تبغيه واحتمال الحكم فيها بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس سنوات يكفي لأن يجعل الاختصاص فيها لمحاكم الجنائيات بحسب الأصل . ومع عدم الإخلال بجواز تجنيحها في نفس الحدود المرسومة حالياً . وفي الحالين تقام الدعوى عن الواقعة بوصفها جناية لاجنحة . وتخضع من ثم للقواعد المقررة للجنائيات في إجراءات المحاكمة ، وفي ضمانات الدفاع ، وعلى وجه خاص من حيث ضرورة حضور مدافع عن المتهم فيها مادامت الدعوى منظورة أمام محاكم الجنائيات . وأما بالنسبة لطرق الطعن الجائزة في الحكم فيرجع فيها للقواعد العامة الخاصة بالجنائيات سواء عند نظرها بمعرفة محاكم الجنائيات أم عند نظرها بمعرفة المحاكم الجزئية طبقاً لنظام التجنيح بحسب الأحوال .

وبعبارة أخرى أن مجرد احتمال الحكم بعقوبة الجناية بدلاً من الجنحة في هذا النوع من الجرائم يبرر وحده اعتبارها جنائيات مؤقتاً ومن باب الاحتياط في نطاق القواعد الإجرائية وحدها ، وليس للتهم أن يشكو حيفاً ، لأن هذه القواعد تحقق له ضمانات أوفر من تلك التي يحققها له اعتبارها جنحاً ، على أية حال . وكأنتنا هنا نتبع نفس القاعدة المعروفة من أنه عند الشك في حقيقة تكيف الواقعة تكون العبرة لدى سلطات الاتهام بالوصف الأشد - مؤقتاً - حتى تبت محكمة الموضوع في صحيح تكيفها على ضوء تحقيقها النهائي ، ومرافعة الخصوم .

على أنه يلاحظ أنه طبقاً لهذا النص المقترح يصبح تقادم الدعوى في هذا النوع من الجرائم خاضعاً لمدة التقادم الخاصة بالجناح في جميع الأحوال . وسواء أكان الحكم صادراً من المحكمة الجزئية أم من محكمة الجنايات وسواء أكان حصورياً أم غائبياً وسواء أكان صادراً بعقوبة الجناحة أم بعقوبة الجنايات مادام الحكم لم يصبح نهائياً بعد . إذ المفروض في جميع الأحوال تقادم الدعوى أن الحكم لم يصبح نهائياً بعد ، حين أن النص المقترح لا يجعل الواقعة جنابة إلا إذا قضى فيها نهائياً بعقوبة الجنابة . وهذا حل عادل إلى حد كبير أخذاً بقاعدة الأصلح للمتهم . ذلك أن الحكم بعقوبة الجنابة لا يصح أن يربأ أثراً نهائياً مع أن هذا الحكم نفسه ليس نهائياً ، ويجوز أن يلغى ويقضى بعقوبة الجناحة فيها بعد . وما دام كلا الأمرين جائز ولم يتحدد بعد مصير المتهم على رجه قطعي فأقرب الحلول إلى المقبول إذاً هو أن تقادم الدعوى بمدة التقادم في الجناح لا في الجنايات .

أما في شأن تقادم العقوبة فإنه سيخضع بحسب هذا النص المقترح لنوع العقوبة المقضى بها نهائياً وهذه قاعدة ليست متصورة على جرائم العود المتكرر . بل ستكون في نفس الوقت تطبيقاً لقاعدة عامة نرى إقرارها بالنسبة لتقادم العقوبة في أحوال التخفيف والتشديد على حد سواء . ولنا عودة إليها فيما بعد

وهكذا تكون هناك خطة موحدة هدفها التنسيق بين أحوال التخفيف والتشديد . لا ينقصها سوى أن تلزم أوراق اعتمادها من الشارع وتكون دعائها مؤسسة على أصل نظري واحد مفتضاه أن تحتفظ الواقعة في جميع الأحوال بالوصف المستفاد من العقوبة المقررة لها أصلاً . وتظل محتفظة في كافة الإجراءات بهذا الوصف حتى يقضى فيها نهائياً بعقوبة نوع آخر ودون تعاق ذلك على بحث أسباب القضاء بها ، إذ لا تكون ثمة حاجة لمثل هذا البحث . مادامنا سنجعل تقادم العقوبة هنا بنوع العقوبة المحكوم بها - على أية حال - لا بنوع الدعوى .

ورب من يرى أن هذا الاقتراح في شأن جرائم العود المتكرر ليس من شأنه أن يغير شيئاً من وضعها الراهن كجرائمه قلقة النوع ، لا يتحدد وصفها إلا بالحكم الصادر فيها . إلا أن الرد على ذلك ميسور من نفس عبارة الفقرة المقترحة فإنها تحدد وصف الواقعة بأنها جناحة مؤقتة ، فلواقعة وصف محدد من مبدأ الأمر تظل محتفظة به بغير تعثر ولا قلق ، وتظل محتفظة به حتى النهاية بلا تغيير إذا كانت العقوبة المقضى بها هي عقوبة الجناحة . أما إذا قضى فيها بعقوبة الجنابة ، وأصبح الحكم نهائياً حائزاً حجة الشيء المقضى به ، فهنا فقط تعتبر جنابة . وحتى هذا الاعتبار الأخير لا أثر يذكر له من الناحية العملية لأن تقادم العقوبة في النظام المقترح متوقف بوجه عام على نوع العقوبة لا الواقعة

وأما اختصاص خاتم الجنايات بها - ومع عدم الإخلال بجواز تجنيحها - فقد قلنا إن ذلك أمر لامندوحة عنه مادام الحكم بعقوبة الجنابة أمراً محتملاً فيها . ولكن ليس من شأن هذا الاختصاص أن يغير شيئاً من تكييفها ، وفي أنها تظل جناحة إلى حين الحكم فيها بغير عقوبة الجناحة نهائياً . إذا قدر لها ذلك . وتخضع بالتالي لأحكام الجناح بحسب الأصل . فأين ذلك التكييف المستقر

من بداية الدعوى حتى نهايتها في الحل المقترح من الغموض الذي يكتنف وضعها في الوضع الحال للامور ، والذي دفع محكمتنا العليا إلى أن تجعل منها نوعاً قلقاً يثير الحيرة من حيث مدى القلق ، ونقاطه ، ووقت انقضائه .

الفصل الثاني

الخلول المقترحة في شأن المسائل الاجرائية

إن الحل الذي اقترحه من جهة وضع فقرة في ذيل المادة ١٠ ع . بخصوص الظروف القضائية المخففة والاعذار القانونية ، تمتصها اعتبار الواقعة محتفظة بنوعها الأصلي حتى يقضى فيها نهائياً بعقوبة نوع آخر يتضمن في نفس الوقت حلاً لأغلب المسائل الإجرائية للوقائع المقترحة بشئ منها ، وعلى الأخص تحديد نوعاً في شأن جواز الطعن ، والتقدم بنوعيه: تقدم الدعوى وتقدم العقوبة

ولكن هذه الفقرة المقترحة لا تعالج مثلاً حالة تغيير الوصف أو تعديل التهمة بمعرفة محكمة الموضوع بما خولتها من سلطان المادة ٢٠٨ إجراءات . فهل ينبغي أن يكون الاعتداد بالوصف القديم أم الجديد ؟ . ولذا نرى أنه بحسن نكته هذه الفقرة وتوضيح آثارها تفصيلاً بنصوص أخرى ترد في مواضعها الطبيعية في قانون الإجراءات الجنائية

وهذه النصوص متلفة بما يلي

أولاً : بتحديد طرق الطعن الجائزه في الأحكام

ثانياً : بتقدم الدعوى .

ثالثاً . بتقدم العقوبة

رابعاً : بالأحكام الاجرائية الاخرى

وذلك على الوجه الآتي

أولاً : فيما يتعلق بتحديد نوع الواقعة عند البحث في طرق الطعن الجائزة في الحكم الصادر فيها يترتب على ما سبق ذكره أن تظل الواقعة معتبرة في أحوال التخفيف جنائية إلى حين صدور الحكم النهائي فيها إذا قضى فيها بعقوبة الجنحة . فالدعوى عن الواقعة تقام بوصفها جنائية ويكون الاختصاص فيها بحسب الأصل لمحكمة الجنايات فيما عدا حالة صدور قرار بتجنيحها . وإذا فإنها إذا أقيمت أمام محكمة الجنايات — بوصفها جنائية بداهة — فإن الحكم الصادر فيها يسقط بحضور المتهم أو بالقبض عليه ولا تجوز المعارضة فيه . وقد قلنا إن محكمتنا العليا مستقرة على هذا الحل اعتداداً منها بالوصف الذي تقام به الدعوى دون غيره . وبصرف النظر عن رأي محكمة الموضوع في حقيقتة نوع الواقعة . وعن أسباب الحكم بعقوبة الجنحة بدلاً من عقوبة الجنائية وعن أثر مثل هذا الحكم في تحديد هذا النوع كما تأخذ بنفس الحل أيضاً فيما يتعلق بجواز الطعن بالنقض في الحكم من عدمه من حيث اعتباره

صادرا في جنحة أم في مخائفة بحسب الاحوال . فالعبرة لديها في جواز الطعن من عدمه هي دائما بالوصف الذي تقام به الدعوى دون غيره . ولذا يحمل أن يكون هذان الحلان معا محلا لنصوص صريحة تعتبر في الواقع مكملة للفقرة المقترحة في ذيل المادة ١٠ من قانون العقوبات .

وأول هذين الحلين موضعه الطبيعي إضافة فقرة إلى ذيل المادة ٣٩٥ لإجراءات وهذه تنص فيما يتعلق بالاحكام الصادرة في الجنايات من محاكم الجنايات على أنه : إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمعنى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ، ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة ، . ونكون عبارة الفقرة المقترحة على هذا النحو أو ما يمثله : ويكون الاعتبار في ذلك لاوصف الذي تقام به الدعوى ، . ونرى قاعدة الوصف الذي تقام به الدعوى عند بحث جواز الطعن في الحكم الصادر فيها عند التشديد للعود المتكرر أيضاً (م ٥١ أو ٥٤ ع) . ذلك أن الدعوى تقام هنا أيضاً بالوصف الأشد ، وهو وصف الجناية ، لما يبينه من أسباب ، وسواء أحيئت إلى محكمة الجنايات كما هي القاعدة ، أم إلى محكمة الجنح بمقتضى نظام التجنيح .

وثاني هذين الحلين موضعه الطبيعي إضافة فقرة إلى ذيل المادة ٤٢٠ لإجراءات التي تحدد أحوال الطعن بالنقض فتستبعد المخالفات منها وتتضمن إقرار نفس القاعدة بمثل هذه العبارة ويكون الاعتبار للوصف الذي تقام به الدعوى ، .

* * *

ثانياً : وفيما يتعلق بتقادم الدعوى ، فإن العبرة ينبغي أن تكون — في رأينا — بالوصف الذي تقام به الدعوى أيضاً . كما هي الحال عند بحث جواز الطعن في الحكم ولنفس الأسباب التي استندنا إليها في تغليب هذا الوصف هناك (١) ، وفي أحوال التخفيف والتشديد على حد سواء . وقد سبق أن قلنا إن هذا الحل مثار خلاف في الوضع القائم للأمور ، على الأقل في أحوال التخفيف ، أي عند توافر عذر قانوني أو ظرف قضائي مخفف . كما أن محكمتنا العليا لا تأخذ به عند ما تقوم محكمة الموضوع بتغيير وصف الواقعة تغييراً صريحاً من جناية إلى جنحة أو من جنحة إلى جناية في نطاق المادة ٣٠٨ إجراءات لأنها ترى أن الوصف الجديد ينبغي أن يعتبر أكثر انطباقاً على القدر الذي ثبت من وقائع الدعوى ، فينبغي أن يكون الاعتبار له دون الوصف الذي أقيمت به . وذلك مع أن المفروض في تقادم الدعوى — دائماً — هو أن الحكم لم يصبح نهائياً بعد ؛ أو لم يصدر حكم بالمرّة . وحتى عند صدور حكم فيها فمن الجائز أن يكون هذا الحكم أيضاً منظوياً على خطأ واضح في تطبيق القانون أو في تأويله ، وبالتالي أن يرجع الحكم الصادر في الطعن إلى الوصف الأصلي الذي أقيمت به الدعوى ابتداء .

كما أنه في أحوال العود المتكرر ينبغي القول — في منطق محكمتنا العليا — بأن تقادم الدعوى

(١) راجع هذه الاسانيد في عدد يناير سنة ١٩٥٧ من هذه المجلة ص ٥١٤ وما بعدها .

يخضع لنوع العقوبة المقررة بها ، لأنها هي التي تحكم في النهاية في تكيف الواقعة . ولكن ما العمل والحكم هنا لم يصبح نهائياً بعد إذ أن الدعوى لا تقادم إلا قبل أن يصبح الحكم نهائياً ١٢... وهل للحكم الابتدائي قيمة في هذا الشأن ؟ ... في الواقع يتعذر القول بأن هناك قضاءً مضطرباً يحسم هذا التساؤل ، ولذا يصح هنا التساؤل من جديد عما إذا كانت العبرة بالعقوبة المقررة بها ولو أنها ليست نهائية ، أم يصح أن يكون الوصف الذي أقيمت به الدعوى أثره في هذا الشأن ؟ ...

ولهذا نقتراح — دعماً لكل اضطراب — أن يوضع نص في ذيل المادة ١٥ لإجراءات التي تحدد مدة تقادم الدعوى في كل من الجنايات والجناح والمخالفات ، مقتضاه أن يكون الاعتبار للوصف الذي تنامي به الدعوى أمام محكمة الموضوع . وإذا لم تكن الدعوى قد أقيمت بعد فيكون الوصف الواقعة في تقدير القانون ، وهذه العبارة الأخيرة تمالج حالة ظاهرة يكون وصف الدعوى لم يتعين بعد بأمر إحالة ولا بورقة تكليف بالحضور ، فلا مفر حينئذ من أن يكون المرجع في ذلك إلى صحة وصف الواقعة في تقدير القانون الموضوعي كما تراه مبدئياً سلطات التحقيق والالتزام تحت رقابة محكمة الموضوع . وهذا كله يفسر في ضوء القاعدة العامة المقترحة لإقرارها في ذيل المادة ١٠ ع — وينبغي معها — من أن تظل الواقعة معتبرة جنائية حتى يقضى فيها نهائياً بعقوبة الجنحة .

ثالثاً : أما فيما يتعلق بتقادم العقوبة :

فإن هذا النص المقترح وضعه في ذيل المادة ١٠ ع يضع لنا قاعدة تشريعية جديدة هي أنه متى صدر الحكم في الدعوى بعقوبة الجنحة وأصبح نهائياً وحائزاً حجية الشيء المقررة به فتقادم العقوبة بمدة التقادم في الجناح لا في الجنايات . وبعبارة أخرى تصبح مدة تقادم العقوبة متوقفة على نوع العقوبة ، لا على نوع الجريمة . وهذا يبدو لنا حلاً طبيعياً ، إذ ما دمنا قد دخلنا في نطاق تقادم العقوبة لا الدعوى فما معنى تعليق مدة التقادم على نوع الدعوى كما يفعل النص الحالي للمادة ٥٢٨ إجراءات ؟ ولماذا نعود من جديد للبحث عن حقيقة وصف الواقعة ، وقد أصبحنا إزاء عقوبة محددة واضحة تقررت بحكم نهائي حائز حجية الشيء المقررة به ؟

وإذا صح في منطق الأشياء أن يكون تقادم الواقعة رهناً بنوع الواقعة ، فلا يقل عن ذلك صحة أن يكون تقادم العقوبة رهناً بنوع العقوبة دون غيرها ، وأن تطول بالتالي مدة التقادم كلما زادت جسامة العقوبة — التي هي محل التقادم هنا — وبصرف النظر عن نوع الواقعة — وأن تقصر المدة كلما قلت العقوبة ، وبحسب نفس مدد التقادم المقررة حالياً للعقوبة .

ونؤكد لهذا المعنى المستفاد من النص الذي نقتححه للفقرة الجديدة من المادة ١٠ ع ؛ ولا يجاد تناسق بين هذا النص ونص المادة ٥٢٨ إجراءات ؛ يتعين تعديل هذا النص الأخير بما يؤدي إلى المعنى المشار إليه آنفاً ، أو تنبغي إضافة فقرة أخيرة لهذه المادة أيضاً تؤدي على نحو أو آخر هذا المعنى .

« ويكون تحديد مدة السقوط خاضعاً لنوع العقوبة المحكوم بها نهائياً » .

وليس هناك بطبيعة الحال ما يحول دون إبقاء نص المادة ٣٩٤ إجراءات على حاله . وهذا النص يقرر أنه « لا يسقط الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جناية بمضى المدة ، وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائياً بسقوطها » . ويظل هذا النص يقرر استثناء من قاعدة عامة مقتضاها أن تقادم العقوبة لا يسرى — بحسب الأصل — إلا بعد أن يصبح الحكم نهائياً ، ويسرى قبل الحكم النهائي — بحسب الاستثناء — بالنسبة للحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جناية . ونفس هذا القول يصدق على المادة ٥٢٩ إجراءات التي تحمل تأكيداً جديداً لنفس هذا الاستثناء وإلى مقتضاها أن « تبدأ المدة من وقت صيرورة الحكم نهائياً إلا إذا كانت العقوبة محكوماً بها غيابياً من محكمة الجنايات في جناية فتبدأ المدة من يوم صدور الحكم » .

• • •

رابعاً : وأما فيما يتعلق بالآثار الاجرائية الأخرى المترتبة على تكييف الواقعة بأنها من هذا النوع أو من ذلك مثل قواعد التحقيق الابتدائي : وضمانات المتهم خلاله كذلك المتعلقة بالحبس الاحتياطي والاستجواب والمواجهة ؛ وكذلك قواعد التصرف فيه بالامر بأن لاوجه لاقامة الدعوى أو بالاحالة إلى محكمة الموضوع ، بما في ذلك التجنيح ، وأخيراً قواعد المحاكمة وإجراءاتها ، وضمانات حق الدفاع خلالها ، فإنه لم تثر صعوبات تستحق تدخلاً تشريعياً لتذليلها . ذلك أنه في أحوال التخفيف — وأية كانت أسبابه — تعتبر الواقعة جنائية وتخضع عملاً لكل ما تعلق بالجنايات من قواعد وضمانات ما دام ما لها بحسب الأصل إلى محاكم الجنايات . كما أنه في أحوال التشديد لا يتغير الوضع شيئاً ما دام مصير الدعوى إلى نفس المحكمة خارج نطاق التجنيح لما يبداه من أسباب .

والحل الذي اقترحناه في أحوال التخفيف من أنه إذا لحق الواقعة ظرف قضائي مخفف أو عند قانوني يسمح بتوقيع عقوبة الجنحة بدلاً من العقوبة المقررة أصلاً ، أو يوجب ذلك ، فلا تعتبر الواقعة جنحة إلا بعد صدور الحكم نهائياً بعقوبة الجنحة ؛ يتفق بطبيعة الحال مع الإبقاء على هذه القواعد على حالها دون أدنى تغيير من هذه الوجهة . كما أنه في أحوال التشديد قلنا إن الواقعة تخضع في القانون الاجرائي لقواعد الجنايات من مبدأ الأمر ، وسواء أكان سبب جواز الحكم بعقوبة الجنابة ظروفاً عينية أم شخصية ، وأن القواعد الحالية فيها مستقرة الاستقرار الذي لا يتطلب تدخلاً تشريعياً ، وواضحة إلى القدر الذي يغني عن مثل هذا التدخل .

وأما في جرائم العود المتكرر فإنها وإن كانت حتى بحسب الوضع الحالي لقضاء محكمتنا العليا لا تعتبر جنابات إلا إذا قضى فيها بعقوبة الجنابة بالفعل — إلا أنها تخضع مع ذلك في تحقيقها وضماناتها والتصرف فيها لقواعد الجنايات . فالاختصاص فيها لمحاكم الجنايات ، وحتى إذا تم تجنيحها فالتجنيح لا أثر له في طبيعة الواقعة . وتحال إليها عن طريق غرفة الاتهام . ويلزم فيها حضور محام أمام محكمة الجنايات . وكذلك يخضع الحكم الغيابي الصادر فيها من محكمة الجنايات لقاعدة السقوط التلقائي الواردة في م ٢٤٩ إجراءات لا لنظام المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنح (م ٢٩٧) .

وهكذا يصبح التجانس جلياً بين أحكام القانونين الموضوعي والإجرائي معاً في صدد تكييف الواقعة وآثاره المختلفة سواء أ عند توافر ظرف قضائي مخفف أم عند توافر عذر قانوني ، أم ظرف مشدد . أم عند تعبير التكييف صراحة بمعرفة محكمة الموضوع في نطاق ما خولت لها من سلطان المادة ٣٠٨ إجراءات ؛ وذلك بغير غموض ولا تعثر لو شاء الشارع أن يولي هذا الجانب العمل الهام من القانون الجنائي ما هو جدير به من عناية ، أصبح يتطلبها ما أسفر عنه التطبيق من جملة مواطن الغموض . بل الضعف والقصور .

كلمة ختام

في التكييف بين عدل القاضي ونبض التشريع !

يقدر كل مشتغل بالقانون الجنائي ، ولاريب ، أهمية تدخل الشارع . وفرط لزمه ، في تكييف الواقعة بقدر اتصاله بالتقسيم الثلاثي للجرائم إلى جنابات وجنح ومخالفات ، الذي أقره كتقسيم عملي واضح بسيط ، لا يسكون في ذاته مشكلة تجر إلى مشكلات ، ومعضلة تؤدي إلى معضلات

ويستوى أن يكون ذلك التدخل على مثل الصورة التي اقترحناها أم على غيرها . إذ أن من صالح العدالة في نهاية المطاف أن تستقر — بدون ما خلل ولا غموض — ضوابط هذا التمييز العتيق بين أنواع الجرائم ، حين قد بلغ الاضطراب فيه مبلغاً لا يحسن السكوت عليه ، أو التهاون فيه . ويكون الاستقرار بوضع قواعد مرسومة تحسم الشك باليقين . وتذير سواء السبيل للجميع .

ولو كنا في نطاق أمور فقهية بحث لما كان هناك اعتراض يذكر . فإن القانون والفقه لا يعرفان — منذ وجدنا — مسألة ليست خلافية ، ولا تصلح لأن تكون مصدراً للتضارب بين رأيين أو أكثر . ولكتنا هنا في نطاق أمور عملية صرفة . وحلول أولية تمس نظام التجريم — في أصوله الكلية إلى نتائجه — وما أثارته من مشكلات في التطبيق لم تدر بخلد واضع قاعدة التمييز الهام بين الجرائم ، بحسب أهميتها .

وليس ذلك من صالح العدل في شيء متى تعلقت هذه المشكلات بتقسيم يعد أساساً لآثاراً عملية خطيرة في نطاق القانون الموضوعي . ونبراساً في القانون الإجرائي لأغلب قواعد التحقيق والمحاكمة والظعن في الأحكام ، وما يتصل بها من تحديد مراكز الخصوم . وضمانات حق الدفاع . وهذه القواعد وتلك تمثل في عرف الناس — بل في سليم فطرتهم — علة ما عرفوه في القانون من قدسية . ومصدر ما ألفوه في القضاء من جلال . وذلك منذ أن تكون الدعوى مجرد تحقيق مفتوح إلى أن يصدر فيها حكم واجب النفاذ . بل وبعد صدوره بالفعل عندما يثار البحث في قيام العقوبة أو انقضاءها .

والحلل التي عرضناها — موضوعية كانت أم إجرائية — لا ترمى في الواقع إلى إجراء تغييرات ذات بال على ما استقر من أوضاع ، مادامت تبدو جديرة بالاستقرار ، بقدر ما ترمى إلى تذليل الكثير من دواعي الغموض التي أسفر عنها العمل بسبب نقص التشريع ، بل دواعي التفكك أحياناً ، على النحو الذي عرضت لنا تفاصيله في الفقه والقضاء ، والذي لم ينبج منه الكثير من هذه الحلول . وهي لا تعارض — إلى ذلك — حتى مع النصوص القائمة الآن ، والمبادئ السائدة في الفقه والقضاء . ولا حائل يحول دون إقرارها — فيما يبدو — كحلل قضائية جديرة بالاستقرار إذ أنها مستمدة ، في الكثير من جوانبها ، من اتجاهات قضائية لمحكمة العليا بدت لنا أجدر من غيرها بالترجيح ، وأولى بالانباع . وما مشروع التدخل الذي نقترحه إلا صدى مشروع حاجة ملحة يشعر بها الكثيرون في استيضاح ما غمض ، أو ماذق فهمه منها ، وفي استكمال ما نقص ، ولإيجاد تناسق أوفر — بالي — بين أجزائها . ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان لهذه الحلول قوة التشريع المستند في أصوله الأولى إلى نظرية محددة واضحة دون غيرها ، أكثر من استنادها إلى ملامات الظروف . أو مقتضيات العدل القضائي في الدعوى المطروحة بالذات ، كما هي الحال حتى الآن .

ولا نعتقد أن ثمة اعتراضات جدية ينبغي أن تلقاها نظرية مقتضاها أن يكون نوع الواقعة باقياً على حاله ، في جميع الأحوال ، بحسب العقوبة المقررة لها أصلاً في التشريع حتى يصدر فيها الحكم النهائي حائزاً للحجية بعقوبة نوع آخر غيره . فعندئذ فقط ترتدي الواقعة رداء نوعها الجديد ، بحكم هذه الحجية ذاتها . وذلك بغير عناء بحث في مصدر التخفيف أو التشديد ، وماهيته وملاساته . ومدى إلزامه ... وغير ذلك من شتى الاعتبارات الفقهية التي تثار الآن ، والتي أدت إلى تضارب مروع في الرأي ...

وآثار مثل هذه النظرية تمتشى — كما بينا فيما سبق تفصيلاً — مع الحلول التي انتهجتا محكمتا العليا في أغلب نواحي التطبيق . ولعل الأثر الوحيد الهام الذي يصح أن يوصف بالجدة على تشريعنا من بينها هو اقتراح جعل تقادم العقوبة رهناً بنوع العقوبة لا بنوع الدعوى . ولا نظن أن مثل هذا الاقتراح يصح أن يلقى اعتراضاً جدياً ، مستمداً من إمعان النظر في منطق الأشياء أو طبائع الأمور . وقد آثرنا — مع ذلك — أن يكون إقراره بعبارة صريحة ، لأن عبارة المادة ٥٢٨ إجراءات قد لا تؤدي إليه — في صياغتها الحالية — إذا أريد لها تأويل بعيد عن مظنة العمل أو الإرهاق . فلم لا تعدل هذه الصياغة توصلاً إلى وضع أكثر التاماً مع مقتضيات العمل ...؟ كلا بل العدل والمنطق الدقيق أيضاً ...

* * *

وإننا إذ ندعو الشارع إلى التدخل في تكييف الواقعة بقدر اتصاله بالتقسيم الثلاثي للجرائم بوضع نصوص مطلوبة لا نزع أن العدل القضائي وحده لا يرضى بالوضع الحالي للأمور ، حتى مع التسليم بالجهد المشكور الذي بذله محكمتا العليا في سبيل تذليل الكثير من عقباته . فإن الحلول

نفسها التي انتهت إليها ، وإن كانت تتم عن اتجاهات عملية صرقة ، لم يسعنا — لهذا الاعتبار ذاته — إلا تأييد أغلبها ، إلا أنها تبدو بحاجة مع ذلك إلى ردها إلى أصول لها في التشريع أثبت جانباً ، وأعماق غورا عما هي عليه الآن . كما أنها بحاجة إلى مزيد من التماسك والوضوح في بعض جوانب التكييف التي عرضت عليها بالفعل ، ناهيك بجوانبه التي لم تعرض بعد ، على تعددها .

ويتعدى بغير ذلك إلا أن تكون هذه الأمور — كما ثبت من التطبيق — مبعثاً لمثل ما بعثته حتى الآن من أسباب القلق في الرأي ، مع أن من حق كل متقاض أن يعرفها مقدماً ، سهلة بغير غموض . كما أن من حق جهات التحقيق والحكم أن تعرفها على نفس هذه الصورة . بل من واجبها ذلك . لتقيد بها بدورها وسواء أكان مآل الدعوى في النهاية إلى المحكمة العليا أم لم يقدر لها هذا المآل .

وعدل القانون يرجى حينما وجد القانون وهو خير ما يرجوه الانسان — ويسعى إليه — ولو أنه على أية حال عدل نسبي . أما العدل المطلق فليس في مقدوره . حتى ولو صح في القانون أن يصبح تعبيراً صحيحاً لحكم العقل مجرداً عن الهوى . كما أراده أرسطو فيلسوف الإغريق والإنسانية . ولكن هل وجد القانون هنا كما يبدو ظلام الطريق ، وهو وعراً مأثورة وعورته ؟ ... أم ولت شمس — أو كادت — تاركة سفينة ذلك العدل النسبي حيرى تتقاذفها الأمواج كما يتهدها الأقول بظلام بحر عرم ، لغير حجر مأمول ، ولا مرفأ يرجى ؟ ...

تكييف الواقعة

وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم

فهرس

رقم الصفحة

عدد أكتوبر سنة ١٩٥٦

٢٣٧ — تمهيد .

٢٣٩ — خطة البحث .

الجانب الأول للبحث

٢٤١ تكييف الواقعة في القانون الموضوعي وما يثيره من مشكلات

٢٤١ — أهمية تكييف نوع الجريمة .

٢٤١ — ضابط التكييف .

٢٤٢ — مبدأ الصعوبة .

النوع الأول

٢٤٤ أحوال التخفيف

٢٤٦ أولاً : أثر الظروف القضائية والأعذار القانونية من وجهة عامة على تحديد وصف الواقعة

٢٤٧ ثانياً : أثر كل عذر من وجهة خاصة على تكييف الواقعة

٢٤٨ ١ — أثر عذر حداثة السن في تكييف الواقعة

٢٥٠ خطة القضاء — تعليق عليها

٢٥٢ ٢ — أثر عذر الاستفزاز (م ٢٣٧) في تكييف الواقعة

٢٥٢ — خطة الفقه .

٢٥٤ — خطة محكمة النقض .

٢٥٦ — تعليق عليها .

— أهم ما يترتب من آثار على اعتبار الجريمة المقررة بعذر المادة ٢٣٧ جنحة

٢٥٨ وما يترتب على اعتبارها جنابة .

رقم الصحيفة

٢

عدد نوفمبر سنة ١٩٥٦

- ٢٥٧ — أثر عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى
- ٢٥٧ — خطة الفقه
- ٢٥٩ — خطة محكمة النقض
- ٢٦١ — تعليق عليها .
- ٢٦٢ — متابعة لخطة محكمة النقض .
- ٢٦٢ — تعليق عليها .
- ٢٦٤ — متابعة لخطة النقض أيضا .
- ٢٦٤ — تعليق عليها
- ٢٦٦ — مالا يتصل بتكليف الواقعة من ضوابط الدفع بعذر المادة ٢٥١ ع .
- ٢٦٧ — أثر عذر أخذ مسكوكات مزورة بصفة أنها جيدة والتعامل بها فى تكليف الواقعة

النوع الثانى

أحوال التشديد

- ٢٧١ — أثر الأحوال المختلفة
- ٢٧٢ — أثر ظرف العود
- ٢٧٢ — خطة محكمة النقض .
- ٢٧٤ — تعليق عليها .

٣

عدد ديسمبر سنة ١٩٥٦

الجانب الثانى للبحث

تكليف الواقعة فى القانون الاجرائى وما يثيره من مشكلات

- ٤٧٧ — أهمية التكليف هنا .
- ٤٧٩ — التكليف بين القانونين الموضوعى والاجرائى .
- ٤٨١ — تقسيم هذا الجانب من البحث .

الفصل الأول

- ٤٨٢ متى يتغير تكليف الواقعة وكيف يحدث ذلك ؟
- ٤٨٥ — تغيير الوصف وتعديل التهمة .

رقم الصحيفة

الفصل الثاني

- ٤٨٧ ما لا أثر له في تكييف الواقعة
- ٤٨٨ المبحث الأول : تجنيح الجناية لا أثر له في تكييفها .
- ٤٨٨ — نطاق التجنيح .
- ٤٨٩ — عند المادة ٢٣٧ ع يبيح التجنيح في القانون الجديد .
- ٤٩٢ — الظروف القضائية المخففة بقدر اتصالها بالتجنيح .
- ٤٩٢ — الجهات التي تملك التجنيح .
- ٤٩٣ — قرار التجنيح لا يقيد قاضي الجرح .
- ٤٩٦ — طبيعة الجناية تظل على حالها بعد قرار التجنيح .
- ٤٩٧ المبحث الثاني : إحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية خطأ لا يؤثر في تكييفها .
- ٤٩٩ المبحث الثالث : إحالة الجناية إلى محكمة الجنايات لا يؤثر في تكييفها .

٤

عدد يناير سنة ١٩٥٧

الفصل الثالث

- تكييف الواقعة وما يثيره من مشكلات في شأن طرق الطعن الجائزة في الأحكام
- ٦١١ وما يتصل بها من قواعد
- ٦١٢ المبحث الأول : تراوح التكييف بين الجناية والجنتحة .
- ٦١٢ المطلب الأول : في شأن طرق الطعن الجائزة في حكم الموضوع .
- ٦١٢ — عرض المشكلة .
- ٦١٢ — الجواب في الفقه .
- ٦١٦ — خطة محكمة النقض
- ٦١٦ — تعليق عليها .
- ٦١٩ — تطبيق نفس الضابط على جرائم العود المتكرر .
- ٦٢٠ — تعليق عليه .
- ٦٢١ — حكم الجنتح المحالة إلى محاكم الجنايات .
- حكم الدعاوى التي تحال إلى محاكم الجنايات بطريق الخصيرة أو لمحرد الشك في حقيقةها .
- ٦٢٢ المطلب الثاني : مدى جواز الطعن بالنقض استقلالا في الحكم النهائي بعدم الاختصاص لأن
- ٦٢٤ الواقعة جناية لا جنتحة .

رقم الصحيفة

٥

عدد فبراير سنة ١٩٥٧

المطلب الثالث : مدى جواز إعادة الدعوى إلى محكمة الجنح بعد الحكم فيها نهائياً بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية لا جنحة .

- الفرع الأول : عدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة الجنح بوصفها جنحة أو مخالفة . ٧٥١
- ليس لمحكمة الجنايات أن تقضى بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنحة لا جنائية ٧٥٣
- تنازع الاختصاص السلبى بين محكمتى الجنايات والجنح . ٧٥٤
- الفرع الثانى : مدى جواز التجنيح بعد الحكم النهائى بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية لا جنحة ٧٥٥
- الموضوع الأول : التجنيح بعد الحكم بعدم الاختصاص بين القانونين القديم والجديد . ٧٥٦
- أولاً : تحت سلطان قانون تحقيق الجنايات . ٧٥٦
- ثانياً : الاجراءات . ٧٥٨
- الموضوع الثانى : التضارب بين الحكم بعدم الاختصاص وقرار التجنيح إذا صار نهائين . ٧٦١
- عرض المشكلة . ٧٦١
- الحلول المختلفة . ٧٦٣
- الاتجاه الأول : جواز إعادة الدعوى إلى محكمة الجنح . ٧٦٤
- الاتجاه الثانى : عدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة الجنح . ٧٦٤

٦

عدد مارس سنة ١٩٥٧

الاتجاه الثالث : التضارب بين الحكم النهائى بعدم الاختصاص وبين قرار التجنيح يصبح من

- صور تنازع الاختصاص السلبى . ٨٦٩
- أولاً : تحت سلطان قانون تحقيق الجنايات . ٨٧٠
- ثانياً : الاجراءات . ٨٧٢
- الموضوع الرابع : من له ولاية الفصل فى تنازع الاختصاص هنا ؟ ٨٧٦
- المبحث الثانى : تراوح التكيف بين الجنحة والمخالفة . ٨٧٩
- عرض المشكلة . ٨٧٩
- الحلول المختلفة . ٨٨٠
- تعليق على قضاء النقض فى شأنها . ٨٨١
- رد على تعليق . ٨٨٢

رقم الصحيفة

- ٨٨٣ — متابعة لقضاء النقص .
٨٨٤ — تعليق على هذا القضاء .
٨٨٤ — تلخيص .

٧

عدد أبريل سنة ١٩٥٧

الفصل الرابع

تكييف الواقعة في شأن تقادم الدعوى

- ١٠١١ — تمهيد .
١٠١١ — عرض المشكلة .
١٠١٣ — الحلول المختلفة وتقديرها .
١٠١٣ — قضاء النقص .
١٠١٤ — تعليق عليه .
١٠١٦

الفصل الخامس

تكييف الواقعة في شأن تقادم العقوبة

- ١٠١٨ — عرض المشكلة .
١٠١٨ — الحلول المختلفة وتقديرها .
١٠١٨ — تلخيص .
١٠٢٣ — قضاء النقص .
١٠٢٣ — تعليق عليه .
١٠٢٦

٨

عدد مايو سنة ١٩٥٧

الفصل السادس

في رقابة النقص على تكييف الواقعة في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم

- ١١٥١ — عرض وتمهيد .
المبحث الأول : تقدير توافر الظروف المخففة والأعذار القانونية من حيث مدى خضوعه
١١٥٣ لرقابة النقص .
المبحث الثاني : إفلات تكييف الواقعة من رقابة النقص أحياناً بسبب تطلب شرط المصلحة
١١٥٥ في الطعن .

رقم المصحفة	
١٣٥٤	— دفاع عنه وتحليل نتائجه
١٣٥٦	المفصل الثاني : الحل الذي تقترحه في شأن أحوال التشديد
١٣٥٧	— دفاع عنه وتحليل نتائجه
١٣٥٩	المفصل الثالث : الحلول المقترحة في شأن المسائل الإجرائية
	— دفاع عنها وتحليل نتائجها
١٣٥٩	أولاً : فيما يتعلق بتحديد طرق الطعن
١٣٦٠	ثانياً : ، ، ، بتقديم الدعوى
١٣٦١	ثالثاً : ، ، ، العقوبة
١٣٦٢	رابعاً : ، ، ، بالقواعد الاجرائية الأخرى
	كلمة ختام
١٣٦٣	في التكليف بين عدل القاضى و نقص التشريع !

الفسخ الإرادى لعقد العمل الفردى

للاستاذ فتحى عبد الصبور
القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية

- ٨ -

المسئولية عن الفسخ غير الجائز

أولا - أساس المسئولية :

٢٠٤ - يتعرض من يفسخ عقد العمل الفردى إلى المسئولية إذا كان الفسخ مخالفا للقانون أو فى غير الحالات التى يجوز فيها الفسخ بالإرادة المنفردة على ما قدمنا فيلتزم فاسخ العقد فى هذه الحالة بتعويض الطرف الآخر عما يترتب على هذا الفسخ غير الجائز من أضرار ويستحيل هذا التعويض إلى تعويض تقضى فى معظم الأحوال التى يتعذر فيها التعويض العيى بإعادة العامل إلى عمله جبراً عن صاحب العمل على ما فصلناه من قبل (١) وقد ثار الخلاف حول طبيعة المسئولية عن التعويض عن الفسخ غير الجائز قانوناً هل هى مسئولية عقدية أساسها العقد أم مسئولية تقصيرية مصدرها الفعل الضار ؟

٢٠٥ - فذهب رأى إلى أنها مسئولية عقدية قوامها عقد العمل ذاته سواء أكان محدد المدة أم غير محدد المدة . وسند أصحاب هذا الرأى (٢) أمران :

(١) أن المسئولية العقدية إنما يتحدد نطاقها إذا ما قام عقد صحيح بين الدائن والمدين وكان الضرر الذى أصاب الدائن قد وقع بسبب عدم تنفيذ العقد وأنه لذلك لا محل لبحث المسئولية التقصيرية عن العمل غير المشروع فى حالة فسخ عقد العمل ظاهراً أن هناك عقد عمل فالمسئولية العقدية ينظمها العقد ويحكمها القانون .

(ب) إن وصف فسخ عقد العمل بأنه تعسفى لا يجعل التعسف سبباً للمسئولية بل هو وصف لحسب إذ ليس التعسف فعلاً قائماً بذاته وإنما أساس المسئولية هو الفسخ لا التعسف فيه .

وقد أخذت بهذا الرأى محكمة استئناف المنصورة إذ قضت بأن طلب التعويض عن الفصل التعسفى والتعويض عن عدم مراعاة مهلة الفسخ وطلب المكافأة عن مدة الخدمة كل ذلك قوامه التزامات عقدية منشؤها العقد ولو أن مصدر الحق فيها هو القانون بما نظمه من أحكام أمره ومن

(١) راجع البنود من ١٩ - ٢٢ من هذه البحوث (بالقال الأول بالعدد التاسع من مجلة المحاماة ص ٣٥) .

(٢) راجع حكم محكمة القاهرة الابتدائية ٢٨ / ٧ / ١٩٥٢ بمجموعة المبادئ القانونية للاستاذ متيب ص ٤١

ثم فيتعين اعتبار الإخلال بها إخلالا بالتزام عقدي ولا تكون المسؤولية عنها مسؤولية تقصيرية وأضافت محكمة الاستئناف تعزيزا للرأى الذى أخذت به - أن هذا الرأى يتفق مع إرادة المتعاقدين من إبرام العقد من أنهما قد قبلا ضمناً كل الأحكام القانونية المفروضة للعقد (استئناف المنصورة ١٩ مايو سنة ١٩٥٥ بمجلة المحاماة السنة ٣٦ ع ٤ ص ٥٧١) .

٢٠٦ - رأينا .

ولكننا لا نرى الاخذ بالرأى المتقدم ونرى أنه ينبغى عند تحديد طبيعة المسؤولية عن الفسخ غير الجائز فى القانون التفرقة بين ما إذا كان العقد محدد المدة أو غير محدد المدة فليس صحيحا دائما القول بأنه ما دام أن هناك عقد عمل قائم فإن المسؤولية عن الفسخ تكون دائما مسؤولية عقدية على أساس أنها مستندة إلى عدم تنفيذ العقد ذلك لان الفسخ فى عقد العمل الفردى قد يكون حقا لأى من طرفيه أن يستعمله دين تعسف فى حالة عقد العمل غير محدد المدة ولا يكون كذلك فى حالة العقد المحدد المدة .

ولا مراء فى فسخ عقد العمل المحدد المدة قبل نهاية مدته وفى غير الاحوال التى أجازها القانون فسخ العقد بالإرادة المنفردة إنما تستند المسؤولية عنه إلى عدم تنفيذ العقد إذ ليس فسخ العقد بالإرادة المنفردة فى حالة العقد المحدد المدة حقا لأى من طرفيه كقاعدة عامة كما قدمنا وعلى ذلك فتكون المسؤولية عن الفسخ غير الجائز للعقد المحدد المدة مسؤولية عقدية .

أما فى العقد غير المحدد المدة والفسخ بالإرادة المنفردة حق خوله القانون لأى من طرفيه أن يستعمله فإن هذا الحق بعيد عن دائرة العقد ولا محل للتعويض عنه إلا إذا شابه التعسف فالتعسف إذن هو مصدر الالتزام بالتعويض فى هذه الحالة وفقا للقانون ولا يمكن المسؤولية عن فسخ العقد غير المحدد إذا شاب الفسخ تعسف فى استعمال الحق بالفسخ إلى عدم تنفيذ العقد بل إلى التعسف الذى جعله القانون سببا للساءة عن التعويض وعلى ذلك فتكون المسؤولية عن فسخ العقد غير المحدد المدة تعسفيا وبلا مبرر مشروع مسؤولية تقصيرية أساسها الفعل غير المشروع وليست مسؤولية عقدية أساسها عدم تنفيذ العقد (١) .

وعلى هذا الرأى الأخير اضطررنا لفقهاء والقضاء (الوسيط للدكتور السهمورى الجزء الاول بند ٥٥٨ وقانون العمل للدكتور حلى مراد ص ٣٦٣ والتبريع الاساسى لعقد العمل للأستاذ جمال راشد ص ١٩٤ و ٢٠٨ . والأحكام المنشورة بمرجع عقد العمل الفردى للأستاذ كامل بدوى ص ٢٤٧ وما بعدها) .

٢٠٧ - ونرى مع ذلك أن أساس الالتزام بالتعويض عن عدم مراعاة مدة المهلة المحددة بالمادة

(١) لا محل للقول بانصراف إرادة المتعاقدين ضمنا الى قبول الأحكام المفروضة فى القانون لعقد العمل ذلك لان سران هذه الأحكام راجع الى كونها آمرة ولا يغير ذلك من أن أساس المسؤولية هو التعسف فى استعمال حق الفسخ فى عقد العمل غير المحدد المدة .

٣٦ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فى حالة عقد العمل غير المحدد المدة هو المسئولية العقدية ولو كان الفسخ بمرر غير مشروع ذلك لان عدم مراعاة مدة المهلة قبل الفسخ فى العقد غير المحدد المدة ليست خطأ تقصيريا كالتعسف فى استعمال حق فسخ العقد غير المحدد المدة إذ أن الالتزام الذى فرضه المشرع على من يفسخ العقد غير المحدد المدة بوجوب مراعاة مدة المهلة قبل الفسخ إنما أوجبه كأثر للعقد سواء أكان الفسخ بمرر مشروع أو غير مشروع أما التعسف فى استعمال حق الفسخ فى العقد غير المحدد المدة فهو فى ذاته خطأ تقصيرى جعله القانون سببا للزومية فاسخ العقد بتعويض الطرف الآخر عما ناله من ضرر بسبب التعسف فى فسخ العقد . فأساس الالتزام بالتعويض عن الفسخ التعسف للعقد غير المحدد المدة (م ٣٩٩/١ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) يختلف عن أساس الالتزام بالتعويض عن فسخه دون مراعاة مدة المهلة المحددة قبل الفسخ فهو فى الأولى تعويض عن خطأ تقصيرى تقدره المحكمة مع مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجارى بعد تحقيق ظروف الفسخ بينما هو فى الحالة الثانية تعويض عن إخلال بالالتزام تعاقدى هو وجوب مراعاة مدة المهلة قبل فسخ العقد وهو تعويض مقابل لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقى منها (م ٣٦/٢ ق ٣١٢ سنة ١٩٥٢) .

ولذلك أجاز الشارع فى المواد ٢/٦٩٤ و ٦٩٥ من القانون المدنى و ٢/٣٩ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الجمع بين التعويض عن المهلة والتعويض عن التعسف فى فسخ العقد (١) . ولا يكتفى من جهة أخرى لتبرير فسخ العقد أن يراعى رب العمل مدة المهلة قبل الفسخ بل يجب أن يتوافر لديه قيام ما يبرر فسخ العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة (راجع تقض ١١ مارس سنة ١٩٥٤ المنشور بمجلة المحاماة السنة ٣٥ ص ١١٣٨) فقد يكون فصل العامل بعد إهماله وإنذاره قبل الفسخ فصلا تسفيا إذا لم يكن مستندا إلى مبرر مشروع كما قدمنا (راجع حكم محكمة مصر الابتدائية فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ محاماة ص ٣٣ ص ١٢٩٦) .

ثانياً - مدى المسئولية :

٢٠٨ - ولما كانت المسئولية التعاقدية تختلف عن المسئولية التقصيرية من حيث (١) الإعفاء من المسئولية : إذ يمكن للطرفين المتعاقدين الاتفاق على الإعفاء من المسئولية العقدية إلا أن يكون الإخلال بالالتزام بالغاً لجسامة الغش أو الخطأ الجسيم أما فى المسئولية التقصيرية فشرط الإعفاء باطل لأن قواعد المسئولية الخطيئة يفرضها النظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها (م ٢/٢١٧ من القانون المدنى) (٢) . (ب) كما تختلف المسئوليتان من حيث التضامن الذى يعد مفروضاً بحكم القانون فى المسئولية التقصيرية (م ١٦٩ مدنى) فى حالة تعدد المسئولين عن العمل غير المشروع ولكن التضامن فى المسئولية العقدية لا يكون إلا باتفاق الطرفين أو بنص فى القانون (م ٢٧٩ مدنى) .

(١) راجع بند ٣٣ من هذه البحوث.

(٢) استئناف مصر ٢٠ / ٢ / ١٩٤٦ مجموعة رسمية فهرس ٤٨ بند ٤٠٠ .

ونرى لتعرف مدى المسؤولية عن فسخ عقد العمل الفردى فسخا غير جائز فى القانون أن تناقش مدى انطباق الأحكام المتقدمة على عقد العمل الفردى سواء من ناحية الإعفاء من المسؤولية عن الفسخ أو من ناحية التضامن فى المسؤولية .

(١) الإعفاء من المسؤولية :

٢٠٩ - لما كانت نصوص قانون عقد العمل الفردى نصوص أمرة إذ جعل المشرع كل مخالفة لأحكامها جريمة معاقب عليها قانونا (م ٥٢ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) كما أبطل كل شرط فى عقد العمل يخالف أحكام القانون ولو كان سابقا على العمل به ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل (م ٥٠) فقد أجمع الفقه والقضاء على عدم جواز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية عن الفسخ غير الجائز لعقد العمل وبطلان شرط الإعفاء من المسؤولية .

ونحن نرى هذا الرأى كذلك ونعتبره أيضا تطبيقا للقاعدة العامة التى نصت عليها المادة ٢١٧ / ٢ من القانون المدنى من أن شرط الإعفاء من المسؤولية التقصيرية شرط باطل لتعلقه بالنظام العام . وهذا يتفق مع ما ذهبنا إليه من أن أساس المسؤولية عن الفسخ فى عقد العمل غير المحدد المدة هو المسؤولية التقصيرية أما بالنسبة للعقد المحدد المدة فنرى أن الاتفاق فيه على جواز فسخ العقد من أى من طرفيه قبل انتهاء مدته وإعفاءه من المسؤولية عن هذا الفسخ إنما يجعل العقد فى حقيقته غير محدد المدة (٢) وإن نص فيه على أنه لمدة محددة وتكون المسؤولية عن فسخه فى هذه الحالة مسؤولية تقصيرية لا يصح شرط الإعفاء عنها .

٢١٠ - التنازل عن المسؤولية : ولكن ليس معنى تعلق أحكام عقد العمل الفردى بالنظام العام أنه لا يجوز للطرف المضرور من فسخ العقد فسخا غير جائز أن يتنازل عن حقه فى مفاضه الطرف الفاسخ عن التعويض بعد حصول الفسخ فعلا لأن التنازل عن الحق بعد نشوئه لا مخالفة فيه للنظام العام (٢) .

كما يجوز من باب أولى الاتفاق بعد حصول الفسخ على تحديد قيمة التعويض المستحق عنه أما الاتفاق بالعقد على تحديد قيمة التعويض قبل حصول الفسخ فقد رأى بعض الباحثين أنه لا يجوز الاتفاق على ذلك مقدما لمساس هذا الاتفاق بالنظام العام وبالقواعد التى وضعها قانون عقد العمل الفردى بينما ذهب رأى آخر إلى أنه يجوز الاتفاق على تحديد قيمة التعويض مقدما على أن يكون هذا الاتفاق خاضعا لرقابة القضاء فإن كان مبالغا فيه بحيث لا يتناسب مع الضرر الواقع بسبب الفسخ جاز للقاضى أن يخفض التعويض المتفق عليه إلى الحد الذى يتناسب مع الضرر أما إذا كان التعويض ضئيلا بحيث يكاد يكون صوريا كان للقضاء إبطال هذا الاتفاق باعتبار أنه بمثابة إعفاء من المسؤولية .

(١) نص ٥ / ٤ / ١٩٥٦ المندرج بمجموعة المكتب القنى السنة السابعة من ٥٠٣

(٢) راجع حكم محكمة طنطا الابتدائية فى ١٥ / ٢ / ١٩٥٣ حيث قضت بأن « تنازل العامل عن التعويض أو المكافأة المستحقة له محال للنظام العام على أساس أن القواعد التى وضعها القانون لحماية للمعاقبات الضعيف لا يجوز مخالفتها » وأبطلت المحكمة التنازل عن التعويض السابق على الفصل (مجلة المحاماة من ٣٢ من ١٩٨٩) .

٢١١ — وثؤيد الرأي الأخير فيما ذهب إليه من جواز الاتفاق هل تحديد التعويض في العقد سواء أكان يحدد المدة أم غير يحدد المدة كما هو حكم القواعد العامة وفقاً للأمر الآتي :

أولاً : أنه لا يحكم بالتعويض الاتفاق إذا لم يلحق الدائن ضرر .

ثانياً : أنه يجوز تخفيض التعويض المتفق عليه إن رأى القاضى أنه مبالغ فيه إلى درجة كبيرة .

ثالثاً : أنه لا يجوز للدائن أن يطالب بأكثر من التعويض المتفق عليه ولو جاوز الضرر القيمة المتفق عليها إلا إذا ثبت أن المدين قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً .

رابعاً : أن كل اتفاق على عدم جواز تخفيض التعويض أو على استحقاق التعويض ولو لم يكن هناك ضرر بعد اتفاقاً باطلاً (م ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ من القانون المدني) .

ولا مراء في مريان هذه القواعد هل عقد العمل وإن لم يرد بأحكامه الخاصة نصوص عن الشرط الجزائى في عقد العمل ولكن المشروع التقيدي للقانون المدني كان يتضمن في باب عقد العمل فقرة كانت مضافة إلى المادة ٩٩٥ مدنى مؤداها أنه لا يجوز الاتفاق على تعديل ما يترتب من أثر ومن جزاء على انتهاء العقد دون إخطار أو على إنهاؤه تصفياً ما لم يكن التعديل في مصلحة العامل كما كانت المادة ٩٦٤ من المشروع تقضى بأنه يجوز الاتفاق على تحديد التعويض من فسخ العقد قبل الأوان لغير سبب مشروع تحديداً جزافاً وعلى أن يكون التعويض عن فسخ العقد غير المحدد المدة أكبر من التعويض المنصوص عليه بالقانون كما نصت المادة المذكورة في فقرتها الأخيرة على أن هذه الاتفاقات تكون باطلة إذا كان من شأنها سبب ضخامة أرقامها ضخامة تفوق المعتاد أن تحول عملياً دون أن يستعمل أضعف المتعاقدين من حيث المركز الاقتصادي حريته في التخلص من العقد فضيق المشرع بذلك من حرية المتعاقدين في الاتفاق على الشرط الجزائى (١) .

٢١٢ — على أنه استثناء من حكم القواعد المتقدمة فلا يجوز الاتفاق مقدماً على تعديل التعويض عن عدم مراعاة مهلة الإخطار قبل الفسخ في العقد غير المحدد المدة باتقاصه عن التعويض المقرر جزافاً في القانون (م ٣٦/٢) وهو ما يقابل أجر العامل عن مدة المهلة أو المدة الباقية منها وليس للقضاء سلطة تقدير التعويض عن المهلة إذا أنه حق مكتسب للعامل إذا فصله رب العمل حتى ولو تبين أنه أكثر من الضرر الحاصل فعلاً أو أنه لم يترتب بسبب الفصل أى ضرر للعامل بأنه كان قد التحق بعمل آخر بعد فصله وذلك لأن التعويض عن مهلة الإخطار يجمع إلى جانب صفته كتعويض معنى الجزاء المتوقع على رب العمل لإحلاله بقواعد المهلة المحددة قانوناً كما أن في تحديد التعويض جزافاً في حالة المهلة تفادياً لأوجه النزاع التي قد تثار في العمل والى يكون من شأنها تأخير الحكم في التعويض . وغنى عن البيان أنه يجوز الاتفاق على زيادة التعويض عن عدم مراعاة مدة المهلة بما يزيد على أجر العامل عن مدة المهلة أو المدة الباقية منها وقت الفسخ (٢) .

(١) الأعمال التشريعية لقانون المدني ج ٥ ص ١٦٥ وما بعدها وحذف م ٩٦٤ من المشروع التقيدي والفقرة الرابعة من م ٦٩٥ مدنى مرجعه انهما تطبيقاً للقواعد العامة .

(٢) سنتناول طرق تقدير التعويض في حالات الفسخ وإثبات الضرر عند معالجة قواعد دعوى التعويض التي قررها المشرع لحماية العامل بعد الفسخ .

٢١٣ - ويهمننا الإشارة هنا إلى أنه في حالة التعويض عن إصابات العمل أو أمراض المهنة (١) لا يجوز الاتفاق بين العامل ورب العمل على خفض التعويض المستحق كما لا يجوز ذلك لمن يستحقونه بعد وفاته وبالتالي فلا يجوز التنازل - وذلك سواء كان الاتفاق على النزول أو التخفيض قد أبرم قبل وقوع الحادث أو حصول المرض أم بعد حصول الحادث أو المرض إذ نصت المادة ٢/٤ ق ٨٩ سنة ١٩٥٠ الخاص بإصابات العمل أنه يقع باطلا كل اتفاق يقصد به خفض التعويض المستحق للعامل المصاب أو لمن يستحقونه بعد وفاته عن الفئات المقررة بهذا القانون وذلك سواء أبرم هذا الاتفاق قبل وقوع الحادث أو بعده كما قضت المادة ٢/٤ من قانون ١١٧ سنة ١٩٥٠ الخاص بأمراض المهنة بأنه " يقع باطلا كل اتفاق يقصد به النزول عن التعويض المستحق للعامل أو لمن يستحقونه بعد وفاته أو خفض مقدار هذا التعويض عن الفئات المقررة بهذا القانون وذلك سواء أبرم هذا الاتفاق قبل الرضى أن بعده " .

وعنه هذه القاعدة الخاصة بالتعويض عن إصابات العمل وأمراض المهنة ن المشرع أواد عدم المساس بالتعويض الذي قرره في تلك الحالات لصالح العامل وأسرته .

٢١٤ - وقد قضت محكمة النقض مع ذلك بأن ورثة العامل الذي توفي أثناء تادية وظيفته وبسببها ليس لهم بعد أن ارتضوا أن يعاملهم رب العمل بمقتضى قانون إصابات العمل وقبولهم التعويض المقدر منه وتعهدهم في مخالصة بعدم مطالبة بأي مبلغ ليس لهم بعد ذلك أن يتمسكوا بطلب التعويض (نقض ٢٨/٤/١٩٥٥ بمجموعة المكتب الفني س ٦ ص ١٠٤٨) ولكن هذا القضاء كان في راقعة حدثت قبل صدور ق ٨٩ سنة ١٩٥٠ الخاص بإصابات العمل أى في ظل القانون القديم رقم ٦٤ سنة ١٩٣٣ الذي كان ينص في المادة الرابعة منه في الفقرة الثانية على أنه كل اتفاق يقصد به تخفيض التعويض المستحق للعامل المصاب بسبب الحادث أو للمستحقين له بعد وفاته عن الفئات المقررة بهذا القانون يعتبر باطلا وكأنه لم يكن ، دون أن يتضمن النص القديم عبارة " سواء أبرم الاتفاق قبل وقوع الحادث أو بعده ، التي ورت بالنص الجديد دفعا للشك في تفسير النص القديم الذي أدى بالبعض إلى قصره على الاتفاقات التي أبرم قبل وقوع الإصابة وإجازة قبول العامل أو ذويه تعويضا عن إصابة وقعت له قبيل الاتفاق ولو كان التعويض المتفق عليه أقل من المقرر قانونا وبالتالي فلم يكن جائزا للعامل أو المستحقين من بعده المطالبة بالفرق ولكن المشرع في النص الجديد قد سوى بصريح النص بين الاتفاقات السابقة واللاحقة للحادث الذي أصيب فيه العامل أو لمرض العامل وأبطل كل هذه الاتفاقات عن النزول عن التعويض أو تخفيضه وذلك لضمان حصول العامل أو عائلته على التعويض كاملا (٢) . وعلى ذلك فلا يصح أى اتفاق على تخفيض التعويض في تلك الحالات وللعامل أو ورثته مطالبة رب العمل بالفرق بين التعويض المقرر قانونا وبين التعويض المتفق عليه ولو كان هذا الاتفاق لاحقا لوقوع الحادث الذي أصيب فيه العامل أو لحصول

(١) وأساس المسؤولية عن التعويض عن إصابات العمل وأمراض المهنة هو مبدأ تحمل التبعة .

(٢) المذكرة التفسيرية لقانون ٨٩ سنة ١٩٥٠ .

المرض الذى أصابه بسبب المهنة (راجع حكم استئناف مصر ١٠ / ٢٠ / ١٩٤٧ بمجموعة رسمية س ٥٠ ص ٥٤ والمنايا الابتدائية ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ محاماة س ٣٠ ص ٧٧٥) .

(٢) التضامن فى المسئولية :

٢١٥ - نصت المادة ٥٣ من قانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على أنه : يكون أصحاب العمل مسئولين بالتضامن فيما بينهم عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون كما يكون المتنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها متضامنين مع صاحب العمل فى الوفاء بجميع التكاليف التى تفرضها أحكام هذا القانون كما تنص المادة ١٥ من القانون المذكور (١) على أنه : إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله الأصلية أو جزء منها وكان ذلك فى منطقة واحدة وجب أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل فى جميع الحقوق ويكون صاحب العمل متضامناً معه فى ذلك ، ثم قضت المادة ٤٨ / ٣ من القانون ذاته على أنه : يكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات . وباستعراض النصوص المتقدمة أصبح لازماً أن نتناول بشئ من التفصيل التضامن فى حالات ثلاث :

(١) تضامن أصحاب العمل .

(٢) تضامن صاحب العمل ومن يعهد إليه بعمل من أعماله .

(٣) تضامن الخلف مع أصحاب الأعمال السابقين فى حالة انتقال ملكية المؤسسة إلى الخلف . كما أن هناك صوراً أخرى للتضامن بشأن حقوق العامل التى نصت عليها القوانين الخاصة ومن ذلك :

أ - التضامن بشأن التعويض عن إصابات العمل .

ب - التضامن بشأن التعويض عن أمراض المهنة .

ج - التضامن بشأن التأمين .

٢١٦ - (١) تضامن أصحاب العمل :

إذا تعدد أصحاب العمل كانوا مسئولين بالتضامن فيما بينهم بشأن كافة الالتزامات التى يفرضها القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى (م ٥٣ / ١) فيجوز للعامل مطالبة أصحاب العمل مجتمعين أو منفردين بحقوقه وذلك بصفتهم مدينين متضامنين (م ٢٨٥ / ١ من القانون المدنى) وذلك وفقاً للأحكام العامة فى التضامن بين المدينين . ومصدر هذا التضامن بين أصحاب العمل هو نص القانون . وقد كانت المادة ٤٢ من قانون عقد العمل الفردى القديم رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ تنص على أن أصحاب الأعمال ومن ينوب عنهم مسئولين معاً مدنياً . . . وقد أخذ على هذا النص لما جاء به من مسئولية من ينوب عن أصحاب العمل التضامنية معهم إذ من المقرر فى فقه نظرية النيابة عن الغير أن تصرفات النائب إنما تنصرف كافة آثارها القانونية إلى الاصيل بما لا يكون هناك وجه لمساءلة مع الاصيل عن أعماله وقد حذف من النص الجديد (م ٥٣ / ١ ق ٣١٧ سنة

١٩٥٢ ما يدل على مسئولية النائب عن أصحاب العمل أخذاً بالقواعد العامة .

٢١٧ - ومسئولية اصحاب العمل تضامنية سواء كانت تلك المسئولية المتعلقة بحقوق العامل تقصرية ام تعاقدية . كما ان هذه المسئولية التضامنية إنما تمتد إلى أية مخالفة لاحكام قانون عقد العمل الفردى ولو كانت متعلقة بفسخ العقد من اى من اصحاب العمل المتضامنين وذلك لمصرح نص المادة ١/٥٣ سالفة الذكر ولا محل لإزاء ذلك لإعمال حكم المادة ١/٢٩٣ من القانون المدنى التى تقضى بأن المدين المتضامن لا يكون مسئولاً عن تنفيذ الالتزام إلا عن فعله إذ أن مؤدى م ١/٢٩٣ مدنى ان المدين المتضامن يسأل عن فعله الذى يأتيه من حيث تنفيذ الالتزام دون مساهلة باقى المدينين المتضامنين معه متى كان من شأنه زيادة اعباء الآخرين تمثيلاً مع فكرة اقتصار نيابة المدينين المتضامنين عن بعضهم فيما ينفع لافيا بضرار . . . اما فى عقد العمل فقد أوجب القانون على ما تقدم مساهلة جميع اصحاب العمل بالتضامن بينهم عن كل مخالفة لاحكام قانون عقد العمل الفردى فإذا كان فسخ احد اصحاب العمل العقد تصفياً وبلا مبرر فانه يترتب على ذلك مسئولية جميع اصحاب العمل بالتضامن عن تمويل العامل المفصول عما نجم عن فسخ العقد من اضرار .

٢١٨ - ولا تنتهى مسئولية اصحاب العمل المتضامنين ولو كان انتهاء العقد راجع إلى حل المنشأة او تصفيتها او إغلاقها نهائياً او إفلاسها فان ذلك لا يمنع من الوفاء للعامل بجميع الالتزامات المفروضة قانوناً (م ٤٨١ / ١ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) . على ان ذلك يحتاج إلى شيء من التفصيل فى كل حالة من حالات : (١) الإفلاس والإعسار (٢) تصفية المنشأة او حلها (٣) إغلاق المنشأة نهائياً والتوقف عن العمل فنبين ذلك فيما يلى :

(١) الإفلاس :

٢١٩ - إفلاس رب العمل - لا مرأى فى ان الإفلاس لا يؤثر فى اهلية المفلس وإن كان يرفع يده عن امواله بمجرد حكم إشهار الإفلاس حماية للدائنين فيمنع عليه إدارة امواله أو التصرف فيها وإنما يقوم بها وكيل الدائنين (السنديك) وتصير بذاك اموال المدين منذ صدور حكم إشهار الإفلاس غير قابلة للتصرف وذلك لصالح الدائنين السابقين على حكم اشهار الإفلاس دون الدائنين الذين تفررت حقوقهم بعد اشهار الإفلاس فهم لا يدعون للاشتراك فى اجراءات التفضيلة ويستطيعون الرجوع على المفلس بعد انتهاء التفضيلة اذا تجدد او ظهر للمفلس مال .

ولا جدال كذلك فى ان الإفلاس كقاعدة عامة لا يترتب عليه فى ذاته حتماً فسخ العقد التى لا تنفذ دفعة واحدة والى ليس للاعتبار الشخصى كبير شأن فيها ما لم يكن هناك نص قانونى بوجوب الفسخ للإفلاس وتفسخ بحكم القانون للإفلاس العقود التى تكون الالتزامات المترتبة عليها بطبيعتها او بإرادة العاقدین غير مستطاعة التنفيذ إلا بواسطة المفلس او كان تنفيذها لا يؤثر فى ثروة المفلس ولا يمكن تنفيذها لرفع يده عن إدارة امواله (٢) .

(١) الأعمال التحضيرية لقانون المدنى ج ٣ ص ٨٦

(٢) كما فى حالة عقد الفكرة ينتهى العقد بإفلاس أحد الشركاء (م ١/٥٢٨ مدنى) وحالة الحساب الجارى

(م ٣٣٦ تجارى) .

٢٢٠ - على أن لو كُيل الدائن فى العقود التى لا تنفسخ بحكم القانون الاستمرار فى تنفيذ عقد المفلس فيمتنع عن التعاقد الآخر التمسك بانفسخ كإلو كُيل الدائن أن يرفض تنفيذ العقد إن رأى أن ذلك فى صالح الدائنين (١) ولما كان عقد العمل قد أصبح بعد التقدم الاقتصادى الذى تم فى العهد الحديث وانتشار الصناعة وتركزها لا يقوم كقاعدة على شخصية مالك المنشأة إذ أصبحت صلة العامل بالمصنع أو المنشأة أقوى منها برب العمل المتعاقد معه وكاد العقد أن يفقد صفته الشخصية فى الواقع عما حدا بالمشرع فى القانون المدنى الى النص على أن عقد العمل لا يفسخ بوفاة رب العمل ما لم تكن شخصيته قد روعيت فى إبرام العقد وإن بقيت شخصية العامل فى العقد محل اعتبار فيفسخ بوفاة العامل (م ٦٩٧ / ١ مدنى) .

٢٢١ - وينبئ على ما تقدم أنه لا يترتب على إفلاس رب العمل (٢) أصلا فسخ العقد وعلى أنه إذا كان العقد محدد المدة فإنه يمتنع على وكيل التفليسة فسحة استناداً إلى إفلاس رب العمل وإلا عد الفسخ مخالفاً للقانون مستوجبا مساءلة التفليسة عن تعويض العامل عما يترتب له من أضرار بسبب الفسخ وذلك تأسيساً على المسؤولية العقدية وعلى أن فسخ العقد المحدد المدة بالارادة المنفردة ليس حق لآى من طرفيه أما إذا كان العقد غير محدد المدة فإنه يحق لو كُيل الدائنين أن يفسخ العقد استناداً إلى إفلاس رب العمل إذ يعد الإفلاس مبرراً مشروعاً يحيز استعمال الحق فى فسخ العقد غير المحدد المدة بالارادة المنفردة على أنه ينبغى على وكيل الدائنين مراعاة مدة المهلة المحددة لاستعمال هذا الحق فى الفسخ (م ٣٦ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) (٣) . وإذا لم يستعمل وكيل الدائنين حق الفسخ فإن العقد غير المحدد المدة يستمر نافذاً قبل التفليسة وقبل رب العمل بعد انتهائها بالتسوية أو المسح .

٢٢٢ - ولا نرى أن المادة ٤٨ / ٢ من قانون عقد العمل الفردى ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد غيرت شيئاً عن حكم القواعد العامة المتقدمة فقد قصدت بقولها ، وفيما عدا حالات التصفية والإفلاس والإغلاق النهائى المرخص فيه يبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائماً ، أن ترك حكم بقاء العقد فى حالات التصفية والإفلاس والإغلاق للقواعد العامة فلا يمكن القول كما ذهب إلى ذلك البعض أن المشرع قد ساوى الإفلاس بحالات التصفية والإغلاق فى أنها تنهى العقد كقاعدة عامة على أساس أنه لا مبرر لالزام خف رب العمل المفلس بالعقود التى أبرمها المفلس .

٢٢٣ - ولما كنا نرى أنه وإن كان مجرد الإفلاس لا ينهى عقد العمل فله الإفلاس إذا أدى إلى عدم استطاعة رب العمل ومؤسسته تنفيذ التزامه كأن يترتب على الإفلاس إغلاق المنشأة فإن عقد العمل ينتهى فى هذه الحالة لاستحالة التنفيذ ويحق للعامل فى هذه الحالة المطالبة بتعويض عن إنهاء العقد لاستحالة تنفيذه بسبب عدم وفاء رب العمل بالتزامه لأن الإفلاس على ما تقدم لا يأخذ حكم القوة القاهرة ولا ترتفع مسؤولية

(١) شرح قانون التعاريف فى الإفلاس للدكتور محمد صالح ص ٢٢٠ وما بعدها .

(٢) ولو كان رب العمل شركة تجارية أو مدنية لها شخصية اعتبارية (م ٥٢ مدنى) .

(٣) شرح القانون التجارى الجزء الرابع للدكتور محمد صالح ص ٢٢٣ .

المفلس إلا إذا ثبت أن استحالة التنفيذ راجعة إلى سبب أجنبي لا يد له أو لوكيل الدائنين فيه (م ١٥٩ و ٢١٥ من القانون المدني) .

٢٢٤ - وإذا بيعت مؤسسة رب العمل أثناء إجراءات التفليسة فإن هذا البيع يعد من قبيل البيوع الجبرية ويأخذ حكم حالة رسو المزاد (م ٧١٧ مرافعات) فتنتقل ملكية المؤسسة إلى من رست عليه بالمزاد الجبرى فى حدود ما كان للمفلس من حقوق إلا أنه لا يمكن اعتبار المشتري الراسى عليه المزاد خلفا خاصا فى حكم المادة ١٤٦ مدنى حتى يمكن القول بانتقال المؤسسة المبيعة إليه محملة بالالتزامات لشخصه والحقوق التى للعمال الذين يعملون بها متى كان المشتري عالما بها ذلك لأن الخلف الخاص فى حكم المادة المذكورة هو من تلقى عينا بعمل إرادى وهذا ليس شأن من يتلقى الملك بطريق حكم رسو المزاد (١) الوسيط للدكتور السنهورى ج ١ ص ٥٤٧ .

وبناء على ما تقدم نرى أن بقاء عقد العمل فى حالة اتخاذ إجراءات التفليسة مرهون ببيع مؤسسة المفلس إلى غير رب العمل بيعا جبريا فينهى بهذا البيع الجبرى عقد العمل ولا ينفذ فى حق الراسى عليه المزاد على أساس أنه ليس خلفا خاصا لرب العمل إذ لا يكون المشتري خلفا خاصا إلا فى حالة البيع الرضائى.

٢٥٥ - حقوق العامل فى حالة الإفلاس :

تنص المادة ١١٤١ مدنى على أن للبائع المستحقة للعمال من أجور أو رواتب امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وذلك عن أجر الستة شهور الأخيرة وعلى ذلك فإن مقتضى القواعد العامة أن للعمال بالنسبة لأجر الستة أشهر الأخيرة حقوق الدائنين الممتازين فى التنفيذ فى حالة الإفلاس إذا كانت عقود عملهم سابقة على حكم إشهار الإفلاس أما إذا كانت عقود عملهم لاحقة لحكم إشهار الإفلاس وأبقاها وكيل التفليسة إذا كانت لمدة غير محدودة فإن العمال فى هذه الحالة يكونون دائنين بالأجور المستحقة لهم وباقى حقوقهم عن المدة التالية لإشهار الإفلاس لنقابة الدائنين ويكون لهم بذلك الأولوية على الدائنين العاديين الذين يتكون منهم مجموع الدائنين .

٢٢٦ - وإذا كان ذلك مقتضى القواعد العامة فإن المادة ٤٨ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد نصت على ذلك على أن الإفلاس لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات بما مؤداه إن القانون قد استثنى العمال رعاية لهم من حكم القواعد العامة فى إجراءات حصول الدائنين على حقوقهم فى حالة الإفلاس وأجاز لهم الحصول على كافة حقوقهم رغم الإفلاس ومقتضى ذلك أن لهم مقاضاة التفليسة فى مواجهة السنديك بدعوى انفرادية وذلك ضمنا لحصول العامل على كافة حقوقه وإبعاده عن حشد الدائنين العاديين إذ

(١) والمقصود بالخلف فى الفترة الثالثة من م ٤٨ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ هو من يتلقى ملكية منشأة رب العمل بالارث أو الوصية أو بالهبه أو البيع أو الزول أو غير ذلك من التصرفات أو بادماجها فى غيرها كما سنبين وإذا عد حلول المشتري بالمزاد الجبرى محل المدين فى الملكية استخلاف قانونى فإن القانون لم يربط ضمن آثار هذا الاستخلاف انتقال الالتزامات الشخصية إلى المشتري بالمزاد . فضلا عن أن الالتزام الشخصى لا ينتقل إلى الخلف إلا بنص فى القانون .

لو انضم لهم لما نال جميع حقوقه وهو ماهدف اليه "شارع فى المادة ٤٨ سالفه الذكر .
وقد حكم بانه من غير المقبول القول بان المادة ٤٨ فى نصها على عدم منع الافلاس العامل من
اقتضاء كامل حقوقه — لم تتناول الا الحقوق دون الدعاوى إذ من المسلم به ان لكل حق دعوى ولا
يجوز اباحة اقتضاء الحق ثم توقف وسيلة اقتضاء هذا الحق وهى الدعوى .

وتأسيسا على ما تقدم لا يمكن القول بريان ا قاعدة وقف الدعاوى الانفرادية واجراءات
التنفيذ على دعاوى العمال قبل المفلس وإنما ينبغى ختصام وكيل الدائن لانه هو الذى يباشر اعمال
التقاضى عن المفلس (م ٢١٧ تجارى) اذ ان من آثار حكم اشهار الافلاس منع المفلس من التقاضى .

٢٢٧ — افلاس احد "شركاء فى المؤسسة :

إذا كان رب العمل شركة اشخاص فانها تنقضى بحكم القانون بافلاس احد شركائها افلاسا فعليا
إذا كانت الشركة تجارية (م ٢١٥ تجارى) ولولم يصدر حكم باشهار الافلاس اما فى الشركات المدنية
فان افلاس احد الشركاء او اعساره ينهى الشركة وفقا لنص المادة ١/٥٢٨ من القانون المدنى وان جاز
الاتفاق فى عقد الشركة على انه إذا افلس أو اعسر احد الشركاء تستمر الشركة قائمة فيما بين الباقين
من الشركاء (١) ومع ان اقتضاء الشركة بافلاس احد شركائها فى الحالات سالفه الذكر وان كان ينهى
حياة الشركة الا ان شخصيتها تبقى اثناء التصفية بالفدر اللازم للتصفية ولحين انتهائها سواء كانت
شركة تجارية أم مدنية (م ٥٩٩ تجارى و ٥٣٣ مدنى) .

وذلك بالنسبة لاصحاب الديون على الشركة فلهم استيفاء ديونهم من مجموع اموال الشركة ومن كل
حصة منها وما يتبقى منها يقسم بين الشركاء وفيما عدا ذلك لا يبقى باقتضاء الشركة إلا حالة ملكية شائعة
بين الشركاء فلا يكون للمصطفى الحق فى استغلال المؤسسة مدة التصفية إلا بموافقة جميع الشركاء . وبناء
على ذلك ترى ان عقد العمل ينهى باقتضاء الشركة وهى رب العمل لإفلاس احد شركائها إذ تزول
بذلك شخصيتها القانونية ويكون للعامل كافة حقوقه قبل الشركة التى تدخل فى التصفية حتى يوم افلاس
احد الشركاء فيها وان ابقى المصطفى باتفاق الشركاء بعض عمال الشركة لانها ما تقتضيه التصفية من
أعمال كان الشركاء بصفتهم شركاء فى مال شائع مسئولون تضامنيا عن حقوق العمال فى فترة التصفية
كما سنبين .

٢٢٨ — افلاس العامل .

لا يؤثر افلاس العامل على قيام عقد العمل لأن افلاسه لا يمنعه من تنفيذ التزامه بأداء العمل بل
لا يحرمه قانونا من القيام بعمله والكسب منه فلا تمتد اثار حكم اشهار الافلاس إلى أجر العامل
الذى يكسبه اذ لا ترتفع يده عما يكسبه من أجر عمله . ولا يتصور افلاس العامل إلا إذا كان تاجراً
ثم افلس والتحق بعمل فى متجر أو مصنع بعد افلاسه . اما العامل اثناء عمله فانه لا يقوم بعمل
تجارى إذ ان مباشرة العمل التجارى تقتضى استقلالاً فى العمل بينما العامل تابع لرب العمل .

(١) وفى حالة بقاء الشركة المدينة فى حالة اتفاق الشركاء رغم افلاس او اعسار احدى فاقى عقد العمل يبقى
كذلك لان شخصية الشركة لا تنتهى فى هذه الحالة .

٢٢٩ — (ب) الاعسار .

لا أثر للاعسار المدني لأي من طرفي عقد العمل أثر على كيانه اذ كل ما يترتب على الاعسار هو عدم سريان تصرف المدين المعسر الذي ينقص من حقوقه أو يزيد من التزاماته في حق الدائنين إذا صدر بعد تسجيل صحيفة دعوى الاعسار كما يترتب على حكم شهر الاعسار ان تحمل آجال ديون المعسر حماية للدائنين (م ٢٥٥ و ٢٥٧ مدني) دون أن ترفع يد المعسر عن امواله أو منع الدائنين من اتخاذ اجراءات انفرادية. فإذا أهمل رب العمل فان للعامل ان يرجع عليه بكافة حقوقه بدعوى انفرادية مع بقاء العقد قائما دون أي أثر للاعسار عليه وإن جاز لرب العمل ان يفسخ العقد غير المحدد المدة بسبب الاعسار اذا شاء استعمل الحق المخول له في المادة ٣٩ في ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ويصد الفسخ في هذه الحالة بمبر مشروع لا يستحق العامل معه تعويضا وإن كان يستحق مكافأة نهاية الخدمة .

٢٣٠ — أما في العقد المحدد المدة فلا يعتبر اعسار رب العمل مبيحا لفسخ العقد بالارادة المنفردة لان الاعسار لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا وإن جعله مرفقا إذ أن الاعسار قانونا هو زيادة ديون المعسر المستحقة الاداء على حقوقه ولا يجوز اعتبار حالة الاعسار حادثا جبريا طارئا في العقد المحدد المدة بحيث يجيز تخفيض الالتزام بدفع الأجر مثلا إلى الحد المأمول لأن الاعسار ليس حالة استثنائية عامة لم يكن في وسع المعسر توقعها بل هو حالة خاصة بالمدين فلا تكفي لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة (١) .

٢٣١ — أما إذا اعسر احد الشركاء في الشركة المدنية فان الشركة تنقضي بحكم القانون (م ٥٢٨/١ مدني) وتنقضي بذلك شخصيتها وعلى ذلك فان عقود العمل بينها وعما لها وتنقضي بانئالي كما قدمنا في حالة افلاس احد الشركاء . واعسار العامل ليس له أي أثر على عقده مع رب العمل .

(ج) تصفية المنشأة :

٢٣٢ — والمقصود بالتصفية في المادة ٤٨ في ٣١٧ سنة ١٩٥٢ سالفة الذكر هي تصفية الشركات المدنية أو التجارية تصفية نهائية بتحويل موجوداتها إلى نقود بطريقة مجزأة وهي التي يقوم به مصف يعينه أغلبية الشركاء في شركات الأشخاص فان لم يتفقوا تعينه المحكمة وتعيينه في شركات المساهمة الجمعية العمومية أما في الشركات المدنية فيقوم بالتصفية اما جميع الشركاء أو مصف يعينه أغليبتهم أو يعينه القاضي في حالة عدم اتفاقهم (م ٥٣٤ مدني) . ولا تمنع إجراءات التصفية العمال من الرجوع بدعوى انفرادية بما لهم من حقوق قبل الشركة وهي في دور التصفية التي يكون المصفي وكلاء عنها لا عن الدائنين (٢) .

٢٣٣ — ولما كانت شخصية القاضي تنقضي بانقضائها ودخولها في دور التصفية بطريقة مجزأة فان عقود العمل بينها وعما لها تنتهي قانونا إذ يستحيل على الشركة في هذا الدور أن تقوم بتنفيذ التزاماتها بتمكين العمال من أداء العمل مقابل الأجر (٣) . وانتهاء عقود العمل بالتصفية إنما يسرى

(١) م ١٤٧ مدني

(٢) ولا يمد المصفي وكلاء عن الشركاء بصفاتهم الشخصية .

(٣) بعكس حالة افلاس الشركة فان حياتها القانونية لا تنتهي بالافلاس وتبقى عقود العمل حتى تنتهي التصفية بالتصفية على ما قدمنا .

على كافة عقود العمل سواء المحددة المدة أم غير المحددة المدة لأن هذا الانتهاء راجع إلى استحالة التنفيذ . وليس هناك ما يمنع المصنف من أن يستخدم عمالا لأعمال التصفية ويكون العامل في فترة التصفية دائنا للشركة كما قدمنا .

٢٣٤ - وقد نكون التصفية ببيعها جملة للغير أو باندماج الشركة المراد تصفيتها في شركة أخرى والتصفية في الحالتين لا يصح إجراؤها من المصنف إلا بموافقة الشركاء . إذ أن الشركة في حالة تصفيتها تستحيل إلى ملكية شائعة أو كان قد نص على إجراء التصفية بالبيع أو الإندماج في حكم تعيين المصنف وبشرط موافقة الدائنين في هاتين الحالتين على البيع جملة أو الإندماج (١) .

ونرى أن عقود العمل في حالى التصفية بالبيع جملة أو بالإندماج - لا تنتهى بانقضاء الشركة وبيعها أو اندماجها في شركة أخرى بل تنتقل إلى المشتري أو الشركة الداخلة اللذان يعدان خلفا للشركة المصفاة في هاتين الحالتين وذلك لما قرره المادة ٤٨ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ من بقاء عقد العمل فيما عدا حالات الإفلاس والإغلاق والتصفية وهى التصفية الجزئية كما قدمنا ومن أن إندماج المنشأة أو بيعها لا يمنع العامل من اقتضاء كافة حقوقه وفقاً لقانون عقد العمل الفردى . وسنتناول حالى البيع والإندماج عند بحث تضامن الخلف مع السلف من أصحاب الأعمال السابقين .

٢٣٥ - التصفية بحكم القانون : وقد نكون التصفية بحكم القانون لحكمة أرادها المشرع كما إذا تحملت الشركة خسائر تستنفذ معظم رأس مالها أو الرغبة في إنهاء العمل الذى أسست من أجله إذا كان مرفقاً عامارأت السلطة المانحة للالتزام إنهاء الالتزام . وينظم القانون في حالة هذه التصفية آثارها ومن بين ذلك أثرها على عقود العمل . ونضرب مثالين للتصفية بحكم القانون كالآتي :

٢٣٦ - تصفية شركتى السكر والتقطير المصرية : فقد نصت المادة الأولى من ق ١٩٦ سنة ١٩٥٦ على اعتبار كل من هاتين الشركتين مصفاة بحكم القانون على أن تؤول موجوداتهما إلى شركة جديدة باسم شركة السكر والتقطير المصرية ونص في المادة ١٠ من القانون المذكور على حلول الشركة الجديدة محل هاتين الشركتين في حقوقهما قبل الغير وتحملها كافة التزاماتهما ثم قضت المادة ١٣ بأن جميع موظفى ومستخدعى وعمال الشركتين المصفتين وقت صدور هذا القانون ينتقلون إلى الشركة الجديدة ومؤدى ذلك أن المشرع مع تصفية الشركتين المذكورتين بحكم القانون أبقي رعاية لمصلحة العمال الذين كانوا يعملون بها وقت صدور القانون - على عقود عملهم مع الشركة الجديدة التى حلت محل الشركتين المصفتين . وقد أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون ١٩٦ سنة ١٩٥٦ أن علة التصفية فساد إدارة الشركتين سالفى الذكر وإهدارهما لصالح المساهمين وتحملها خسائر بلغت ثلاثة أمثال رأس المال .

٢٣٧ - نأميم شركة قنال السويس البحرية : فقد صدر القانون ٢٨٥ سنة ١٩٥٦ بنأميم شركة قنال السويس ونقل إدارة مرفق المرور بالقناة إلى هيئة مستقلة لها شخصية اعتبارية ونص في المادة

(١) إذ بيع المنعأة جملة أو اندماجها حال التصفية يتضمن تجديداً للدين بتغيير المدين شرط فيه قبول الدائنين

الرابعة منه على احتفاظ الهيئة بجميع موظفي الشركة المؤمنة ومستخدميها وعمالها وقت صدور القانون وأن عليهم الاستمرار في أداء العمل ، وسند هذا التأمين ان السلطة المانحة للالتزام لها أن تسحب وتولى هي إدارة المرفق بطريقة مباشرة وفقا لقواعد القانون الادارى والقانون العام وقد أوردت المذكرة الايضاحية لقانون التأمين أن علة هي أن الدولة مانحة الالتزام للشركة المذكورة قد وجدت منها تخلفا عن أداء التزاماتها واهمالا في إدارة المرفق وصيانته وخصوصا لقرب انتهاء مدة الالتزام فضلا عن أن الشركة المذكورة كانت مفتاحا لاحتلال مصر كما سلكت سلوكا يتنافى مع ما ينبغى أن يكون عليه الأمر مع مانح الالتزام وصاحب حق الاشراف عليه .

وليس التأمين سوى تصفية للشركة بحكم القانون بعد سحب الالتزام وقد نظم القانون آثارها من حيث عقود العمل فقضى باستمرارها وانتقالها إلى هيئة قناة السويس التي حلت محل الشركة المؤمنة كما نظم آثار التصفية الأخرى من حيث التعويض لحلة الأسهم .

(د) التوقف عن العمل المرخص به :

٢٣٨ - فاذا توقف رب العمل عن العمل وأغلق مؤسسته نهائيا وكان هذا التوقف مرخصا به وهو حالة م ٣ من الأمر العسكرى رقم ٧٥ سنة ١٩٤٠ المعمول به بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٤٥ فإن هذا الاغلاق ينهى عقود العمل ذلك لأنه إذا كان العقد غير محدد المدة فإن التوقف المرخص به دليل على أن المؤسسة لم تعد تفيدها بما يبرر انتهاء العقد والتوقف عن العمل (راجع بند ٧٤ من هذا البحث) أما في العقد المحدد المدة فإن التوقف المرخص به دليل على استحالة المؤسسة الاستمرار في العمل بما يستحيل معه تنفيذ التزاماتها قبل عمالها وعلى ذلك فإن العقد ينقضى بسبب استحالة التنفيذ .

٢٣٩ - أما إذا لم يكن التوقف عن العمل مستندا إلى ترخيص من الجهات المختصة كان فسخا من جانب رب العمل للعقد سواء كان محدد المدة أو غير محدد المدة بإرادته المنفردة بما يترتب عليه مساءلة رب العمل عن التعويض عن الفسخ في العقد المحدد المدة إذا وقع قبل نهاية مدته وفي العقد غير المحدد المدة إذا شابته تصف وكانت مسئولية في الحالة الأولى عقدية وفي الحالة الثانية تقصيرية .

* * *

والى المقال القادم ان شاء الله فنتناول بالبحث باقى صور التضامن فى المسئولية .

واقه المستعان ؟

ميعاد الاستئناف

أمام محاكم الأحوال الشخصية التي خلت المحاكم الشرعية
للأستاذ محمد صدق العصار القاضي بمحكمة الاسكندرية

نصت المادة ١ من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وإحالة الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ٣١/١٢/١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لأحكام قانون المرافعات . . . وقضت المادة ٥ من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ بأن تتبع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . . . عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المسكلة لها .

وليتوافر الانسجام بين نصوص قانون المرافعات ونصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية جرى قلم الشارع بإلغاء العديد من مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تتعارض أحكامها والمبادئ المسلم بها في قانون المرافعات وذلك بمقتضى المادة ١٣ من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ وتحققا لذلك النقص القاضي باعتبار الدعوى مرفوعة أمام المحكمة من يوم تقييدها في الجدول العمومي مع عدم الاخلال بالحقوق التي تترتب على إعلانها (م ٥٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) . وذلك لنسرى القاعدة العامة في قانون المرافعات التي تقضى بأن رفع الدعوى يكون بإعلان الخصم بورقتها - كما ألغيت المادة ٤٨ من اللائحة اكتفاء بمثلتها في قانون المرافعات (م ٦٩) والتي تقضى بأن ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم ينص القانون على غير ذلك .

وعلى ضوء ذلك يمكن تفسير نصوص الاستئناف الباقية بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية :
وباستعراض نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ في باب الاستئناف يبين أن المشرع بعد أن حدد في المادة ٣٠٧ ميعاد الاستئناف للأحكام الصادر من المحاكم الابتدائية بثلاثين يوما - وميعاد الاستئناف للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية - بخمسة عشر يوما - قضت المادة ٣٠٨ منها على كيفية احتساب بداية هذا الميعاد - فتضمنت بأن يبتدىء ميعاد الاستئناف في الأحكام الصادرة في مواجهة الخصوم وكذلك الحكم المبني على الاقرار من يوم صدورهما ثم أوضحت في بيان بداية ميعاد استئناف الأحكام المعبرة بحضورها والأحكام الغيابية والأحكام التي تصدر في المعارضة .

وقضت المادة ٣٠٩ من اللائحة بأنه إذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المقرر يكون الحكم الابتدائي واجب التنفيذ غير قابل للاستئناف . وعينت المادة ٣١٠ بعد ذلك بتوضيح كيف يحصل الاستئناف؟ فقضت : برفع الاستئناف - (وهنا يعني يحصل - أريتم - ويؤيد هذا المعنى الترتيب المنطوق للواد)

بورقة تعلن للخصم الآخر بطريق الإعلان المنصوص عليها في هذه اللائحة ويلزم أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للاعلانات وعلى تاريخ الخ، وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور وتقتضى هذه النصوص الواضحة أنه إذا لم يحصل الاستئناف (أى يرفع أو يتم بالمعنى المتقدم) أى تصل ورقة الاعلان إلى الخصم في الميعاد المقرر في المواد السابقة كان الحكم الابتدائي واجب التنفيذ غير قابل للاستئناف .

ثم نصت المادة ٣١١ بأن تقدم ورقة الاستئناف المذكورة لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو لقلم كتاب محكمة الاستئناف .

ووضح من هذه المادة أنها تعنى بتقديم ورقة الاستئناف المذكورة لقلم الكتاب وإشارتها إلى ورقة الاستئناف المذكورة بالذات تقصد منه ورقة الاستئناف المعلنة للخصم على النحو الموضح بالمادة السابقة (م ٣١٠ من اللائحة) ولو قصد المشرع إلى غير ذلك لا كتنى بالنص على تقديم ورقة الاستئناف — أما وصفها بالمذكورة فقد قصد به إلى وصفها بالوصف السابق في المادة السابقة — أى ورقة الاستئناف المعلنة للخصم .

ثم نصت المادة ٣١٢ على أثر تقديم ورقة الاستئناف المعلنة لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو لقلم كتاب محكمة الاستئناف . وفي المادة ٣١٣ أتى المشرع بحكم جديد يتعلق بالاستئناف — وهو قيد الاستئناف وفرق بين قيد الاستئناف ورفعته إذ لكل منهما ميعاده وإجراؤه ، ويتمين على المستأنف أن يراعى كلا الميعادين وإلا دفع الجزاء الذي رتبته اللائحة — فقد نصت المادة المشار إليها على أن كاتب محكمة الاستئناف في الحالين — أى في حالة ما إذا قدمت ورقة الاستئناف المعلنة إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم فأرسلها إلى كاتب محكمة الاستئناف — أو في حالة ما إذا قدمت ورقة الاستئناف المذكورة أى المعلنة إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف رأساً — أوجب المشرع عليه في الحالين أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لقيد القضايا متى ورد له أصل الاعلان — ثم يقدمها للجلسة المحددة .

ونص على أن القيد يكون بناء على طلب المستأنف إلا أن يكون قد دفع الرسم بأكمله فيكون القيد بمعرفة قلم كتاب المحكمة من تلقاء نفسه بدون حاجة إلى طلب المستأنف .

ووضح من هذه المادة أنها ربطت القيد بورود أصل الاعلان إلى كاتب محكمة الاستئناف . — والمقصود بأصل الاعلان — هو الأصل الذي عليه توقيعات الخصوم بما يفيد استلامهم عريضة الاستئناف . أى الأصل المؤشر عليه بتمام الاعلان وفي ذلك تقول المادة ٣٧ التي ألغيت من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — يجب أن يكون الاعلان من نسختين متطابقتين إحداها أصل والثانية صورة . ونصت المادة ١٤٤ التي ألغيت من اللائحة أيضا أنه يجب على منولى الاعلان أن يرد الأصل للمحكمة مكتوباً فيه ما يفيد الاجراء — هذا ولا يفيد عبارة (أصل الاعلان) إلا المعنى المتقدم ولا سبيل إلى تفسيرها بأنها ورقة الاستئناف قبل إعلانها لأنه في هذه الحالة لا يوجد أصل أو صورة بعد .

ونصف المادة ٣١٤ بعد ذلك بأنه إذا لم يقيد المستأنف الدعوى في ستة أيام ان كانت القضية كلية كان الاستئناف ملغى وسقط حقه فيه إن كانت مدته قد مضت ويصبح الحكم المستأنف واجب التنفيذ - ويحصل القيد - إما بتقديم أصل الاعلان أو قسيمة دفع ربع الاسم إلى كاتب المحكمة الذي يطلب إليه قيد الدعوى - فهي تحدث إذا عن قيد الاستئناف وهو أمر يختلف عن رفعه - فعلى المستأنف أن يراعى ميعاد رفع الاستئناف على النحو المتقدم - وفضلاً عن ذلك عليه أن يراعى ميعاد قيد الاستئناف وإلا دفع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٣١٤ لائحة .

والنصر على أن يحصل القيد بتقديم أصل الاعلان يفيد بأن ميعاد القيد إنما يكون من تاريخ تمام إعلان الاستئناف للخصم وإنما أراد المشرع أن يسر على المستأنف خشية أن يسهر عليه ميعاد القيد - فأباح أن يقيد الاستئناف عن طريق تقديم قسيمة دفع ربع الرسم إلى كاتب المحكمة طالبا تقييد الدعوى فيكون قيده عندئذ قبل سريان ميعاد القيد .

ونقضى المادة ٣٢٠ من اللائحة أن يرفض الاستئناف إذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه - ويجب تفسيرها مقترنة بنصر المادة ٣٠٩ التي تنص على أنه إذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المقرر يكون الحكم الابتدائي واجب التنفيذ غير قابل للاستئناف .

وواضح من نص المادتين المشار إليهما أن العبرة بحصول الاستئناف في الميعاد أي برفعه في الميعاد كما فرت ذلك المادة ٣١٠ التالية للمادة ٣٠٩ والمقصود برفعه في الميعاد على ضوء ما تقدم من أحكام أن تصل عريضة الاستئناف إلى الخصم في الميعاد والأمر لا يخرج عن حالين :

الأولى - أن لا يفكر أحد في الاستئناف فلا يحصل أصلاً - وعندئذ فالحكم حكم المادة ٣٠٩ أي يصبح الحكم الابتدائي واجب التنفيذ غير قابل للاستئناف .

والثاني - أن يرفع الاستئناف بعد الميعاد المقرر لرفعه فيكون حكم المادة ٣٢٠ بوجوب رفضه .

والخلاصة التي يمكن الخروج بها عما تقدم - أن الاستئناف له ميعاد محدد يتعين رفعه قبل انتهائه - والمعنى المقصود برفع الاستئناف هو أن يتم إعلان الخصم بورقة الاستئناف في الميعاد - ولا عبرة بتقديم ورقة الاستئناف غير المعلنة إلى قلم الكتاب .

والرأي الذي نقول به إنما يسانده القانون والفقه والقضاء على ما يلي من أسانيد :

أولاً - نصت المادة ٣٢٧/٢ من لائحة ترنب المحاكم الشرعية بأنه يجوز لوزير الأوقاف أن يرفع الاستئناف في مشاكل الأوقاف الخيرية في الميعاد المذكور - ويرفع الاستئناف بتقرير يقدم لقلم كتاب محكمة التصرفات الابتدائية أو لقلم كتاب المحكمة العليا - وما كان المشرع بحاجة إلى هذا النص لو أن القاعدة في الاستئناف أن يتم بتقديم ورقة الاستئناف الغير معلنة إلى قلم الكتاب في الميعاد - أي يتم بتقديم تقرير إلى قلم الكتاب - لأن هذه المادة وردت في باب الاستئناف باللائحة وينطبق على جواز استئناف التصرفات في الأوقاف أن يخضع للقاعدة العامة المنصوص عليها في المواد المتعلقة .

ولكن المشرع أراد في مشاكل التصرفات أن يخرجها على القاعدة العامة المفهومة من المواد المتقدمة وهي أن الاستئناف يجب أن يرفع ب ورقة تعلن إلى الخصم ويجب أن يتم هذا الإعلان قبل الميعاد المحدد لرفعه فينص على استثناء استئناف التصرفات من القاعدة العامة نظراً لطبيعتها الخاصة — وفي ذلك يقول الدكتور عبد الفتاح السيد والدكتور أحمد قنجه في كتابهما في شرح لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي صدرت بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٠٩ والقانون ٣١ سنة ١٩١٠ — طبعة ثانية — وباب الاستئناف فيها بقى على حالة دون أن يحسم تغيير في اللائحة الصادرة بالقانون ٧٨ سنة ١٩٣١ الأخيرة — يقول المؤلفان المذكوران في البند ٦٨٨ ص ٥٣٦ أن اللائحة سارت على تفسير الامر فيما يتعلق بالتصرفات في الاوقاف فاكنت بأن يقدم الاستئناف لقلم كتاب محكمة التصرفات الابتدائية أو لقلم كتاب المحكمة العليا لا فرق بين أن يكون الاستئناف مرفوعاً من وزير الاوقاف أو من أحد الافراد (م ٣٢٧ لائحة) .

أما وجه هذا على ما يلوح لنا فهو أن مواد التصرفات ليست من قبيل الدعاوى حتى يلزم عمل الاستئناف لها بإعلان .

ثانياً — نص القانون ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ في المادة ٢ منه بأنه في الاحوال التي يجوز فيها استئناف الاحكام والقرارات الصادرة في القضايا المشار إليها في المادة السابقة (الاحوال الشخصية والوقف) يجوز للنياية العامة الطعن بهذا الطريق طبقاً لما نص عليه في المادتين ٨٣٥ و ٨٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المشار إليه أنه روعي في الاحالة إلى هاتين المادتين توحيد ميعاد الاستئناف وطريقة رفعه بالنسبة إلى النياية العامة . والمادة ٨٧٥ تكلم عن ميعاد الاستئناف بالنسبة للنياية وامادة ٨٧٧ بينت طريق رفع الاستئناف فنصت على أن يكون بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وما كان المشرع في القانون ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ بحاجة إلى الاحالة إلى المادة ٨٧٧ من قانون المرافعات ليوضح طريقة استئناف النياية لو أنه رأى أن القاعدة العامة في باب الاستئناف من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تؤدي إلى هذا الرأي .

والحقيقة التي لا جدال فيها انه رأى أن القاعدة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو أن يتم الاستئناف بإعلان ورقة للخصم في الميعاد وأراد بالنصوص المتقدمة الخروج على القاعدة بالنسبة لاستئناف النياية والنص على الاستثناء يوضح القاعدة العامة على نحو ما تقدم .

ثالثاً — ورد بكتاب الدكتوران أحمد قنجه وعبد الفتاح السيد المشار إليه فيما تقدم ص ٥٠٩ وما بعدها بند ٦٤٥ في التفرقة بين المعارضة والاستئناف في اللائحة — ان المعارضة تقدم بإحدى طريقتين إما بإعلان وإما شفها للحضر وقت التنفيذ — أما الاستئناف فلا يرفع إلا بإعلان وعقبا على نص المادة ٣٠٩ من اللائحة بأن المفروض في هذه المادة أن ميعاد الاستئناف اقضى دون أن يرفع المحكوم عليه استئنافاً عن الحكم ولذا نصت على أن الحكم يصبح بذلك نهائياً وواجب التنفيذ (فقرة ٦٨٣ ص ٥٣٣ من الكتاب سالف الذكر) — وأن المادة ٣٤٠ جاءت بصورة أخرى مؤداها أن الاستئناف

المرفوع بعد فوات الميعاد يكون غير مقبول وهذا أمر مقبول لأنه إذا كان التظلم بطريق الاستئناف حقاً للحكوم عليه فإنه يشترط أن يستعمل حقه هذا في خلال مدة معينة حسبما تقدم فإذا انقضى كان لا محل لسماح تطلبه بعد فوات ذلك الميعاد الذي حدده الشارع — وإذا كان من المقرر في قواعد المرافعات أن مواعيد الطعن في الأحكام متعلقة بالنظام العام وجب القول بأنه يجب على المحكمة ولو من تلقاء نفسها مراعاة هذا الأمر تحقيقاً للغرض المتقدم — (بند ٦٨٣ ص ٥٢٣ من الكتاب سالف الذكر) وأورد المؤلفان المذكوران في كتابهما ص ٥٣٥ بند ٦٨٧ بياناً عن طريق رفع الاستئناف . مقالاً إن الاستئناف يرفع طبقاً للمادة ٣١٠ من اللائحة بورقة تعلن طبقاً للأوضاع المقررة في اللائحة للإعلانات — ولاحظ أن الاستئناف يفرق عن المعارضة من جهة أنه يرفع بإعلان بالكتابة لا بالطريقة الشفهية التي يجوز أن تحصل بها المعارضة (بند ٦٦٠ من الكتاب المذكور) — واشترطاً أن يتم إعلان ورقة الاستئناف في الميعاد فإذا تصادف أن ميعاد الاستئناف ينقضي في يوم جمعة وكان يليه وقفة عيد الأضحى لا يام العيد الأربعة امتد الميعاد بطبيعة الحال وكان للحكوم عليه الحق في الاستئناف إلى يوم الخميس على اعتبار أن الإعلانات تجوز فيه (بند ٢٨٢ ص ٢٢٨) .

رابعاً — إن قانون المرافعات السابق (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣) كان ينص في المادة ٣٦٣ منه المعدلة بالقانون ٤ سنة ١٩١١ ويرفع الاستئناف بورق تعلن بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين ويلزم أن تكون تلك الورقة مشتملة على البيانات . الخ وتاريخ الجلسة التي تحدث لحضور المتأقف عليه أمام المحكمة الاستئنافية — وهو نص مماثل تماماً لنص م ٣١٠ لائحة — وقد جاء بكتاب الدكتور أبو هيف في المرافعات ص ٤٦٦ بند ٦٤٢ طبعة ثانية في تفسير ذلك أنه يجب أن تسلم صحيفة الاستئناف إلى نفس الخصم أو محله خلال الميعاد القانوني للاستئناف ولا يلتفت إلى كونها سلت لقلم المحضرين قبل انتهاء ميعاد الإعلان إذا لم تعلن لمن يراد إعلانها إليه إلا بعد انقضاء الميعاد وذلك لأن القانون يقول في م ٣٦٣ . . . يرفع الاستئناف بورقة تعلن (ويلاحظ أنه ذات نص م ٣١٠ من اللائحة) فإذا لم تعلن الورقة فلا يعتبر الاستئناف مرفوعاً — والإعلان لا يكون إلا بتسليم صورة من الورقة المراد إعلانها — والورقة التي لم تعلن في حكم الورقة المدونة — أي التي لا وجود لها قانوناً — (ويراجع أيضاً الأحكام العديدة التي أشار إليها في الهامش — ومنها ملطما الاستئنافية ١٩٠٦/١٠/٣١ المجموعة ٨ ص ١١ الذي قضى بأن الاستئناف لا يعتبر مرفوعاً من يوم تحرير صحيفته وإنما من يوم إعلانها للخصم — وشرحه استئناف مصر في مارس سنة ١٩٠٨ مجموعة ٦ ص ٢٩٠ الذي قضى بأنه يجب أن يصل إعلان الاستئناف إلى المتأقف عليه في بحر الميعاد ولا يكتفى بتسليمه للمحضر قبل الميعاد ويبطل إذا الاستئناف المعلن بعد الميعاد ولا يمنعه إلا اختصاص المحضر . وتعليق الدكتور أبو هيف في كتابه على حكم عكسي بقوله إن أسباب هذا الحكم إن هي إلا اعتبارات قد يراعيها المشرع ولكنها لا تؤيد رأي المحكمة في أن حالة القانون هي كما وصفت وفوق ذلك فإنه من السهل على طالب الإعلان أن يسعى وراء طلبه في قلم المحضرين حتى يعان والقانون يساعده وإذا لم يتم فإن قلم المحضرين يعتبر مسئولاً عن التقصير والحكومة مسئولة معه

أما المستأنف عليه فليس عليه أن يتوجه ليستعلم عن شيء مطلقاً بل يترى حتى يضلّه الاعلان وما دام أنه لم يعلن بالورقة - فهي بالنسبة إليه غير موجودة قانوناً - ولو ظلت زمناً طويلاً قبل انتهاء الميعاد وهي في قلم المحضرين.

خامساً - ويقول الدكتور أبو هيف (في كتابه المرافعات بند ١٢٥٢) إنه باقتضاء اليوم الأخير في ميعاد الاستئناف دون أن يكون قد وصلت صحيفة الاستئناف لنفس الخصم أو لمحله في الميعاد الجائز فيه تسليم الاعلانات يضيع حق الاستئناف على من أعلن بالحكم فلم يستأنف أو على العموم على من أعطى له حق الاستئناف في ميعاد مخصوص فلم يستأنف والعبرة بحصول الاعلان بالفعل لا بتسليم الورقة إلى قلم المحضرين لإعلانها .

سادساً - وتقول محكمة النقض في حكمها بتاريخ ١٩٤٨/١/٨ (بمجموعة محمود عمر المدينة جزء ٥ ص ٥١٦ قاعدة ٢٥٥) أن رفع الدعوى في عرف القانون سواء في ذلك دعوى الشفعة أو غيرها إنما يكون بإعلان الخصم بورقتها وباطل القول بأن رفع دعوى الشفعة التي يحفظها من السقوط لفوات ميعادها إنما يحصل بتقديم ورقتها إلى قلم المحضرين لإعلانها دون اشتراط حصول الإعلان بالفعل .

سابعاً - ان الأمر في الإعلانات خضع لقانون المرافعات بعد الغاء المحاكم الشرعية والغاء جميع مراد اللائحة الخاصة بالاعلانات واجراءاتها والجهة المكلفة بالاعلان فيها والمادة السابعة من قانون المرافعات تقضى بأن كل اعلان أو تنبيه أو اخبار أو تبليغ أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - ويقوم الخصوم أو وكلائهم بتوجيه الاجراءات وتقديم أوراقها للمحضرين لإعلانها أو تنفيذها وواضح من ذلك أن المحضر يعتبر وكيلًا عن الخصوم مع أنه لا شأن لهم في اختياره أو تعيينه - وأن الخصوم هم الذين يحررون أوراق المرافعات ويوجهون اجراءاتها ويقدمونها لقلم المحضرين

كراهية المشرع المصرى للربا

للدكتور أحمد رفعت خفاجي
وكيل النيابة بمكتب النائب العام

١ - تمهيد :

نصت المادة ٢٢٦ من القانون المدنى المصرى على أنه إذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخر فوائد قدرها $\frac{1}{2}$ فى المسائل المدنية و $\frac{1}{4}$ فى المسائل التجارية وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها إن لم يحدد الاتفاق أو العرف الجارى تاريخا آخر لسريانها وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره . كما ذكرت المادة ٢٢٧ من هذا القانون أنه يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على سعر آخر للفوائد سواء اكان ذلك فى مقابل تأخير الوفاء أو فى أية حالة أخرى تشرط الفوائد على ألا يزيد هذا السعر على $\frac{1}{4}$. فإذا اتفقا على فوائد تزيد على هذا السعر وجب تخفيضها إلى $\frac{1}{4}$. وتعين رد ما دفع زائدا على هذا القدر . وكل عمولة أو منفعة أيا كان نوعها اشترطها الدائن إذا زادت هى والفائدة المتفق عليها على الحد الاقصى المتقدم ذكره تعتبر فائدة مستترة وتكون قابلة للتخفيض إذا ما ثبت أن هذه العمولة أو المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أدائها ولا منفعة مشروعة . وقررت المادة ٢٣٢ من هذا القانون أنه لا يجوز تقاضى فوائد على متجدد الفوائد ولا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك كله دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية . وجاءت المادة ٢٣٣ من هذا القانون تؤكد أن الفوائد التجارية التى تسرى على الحساب الجارى يختلف سعرها القانونى باختلاف الجهات ويتبع فى طريقة حساب الفوائد المركبة فى الحساب الجارى ما يقضى به اعرف التجارى .

وفى باب القرض فى القانون المدنى نص المشرع المصرى فى المادة ٥٤٢ على أن على المقرض أن يدفع الفوائد المتفق عليها عند حلول مواعيد استحقاقها فإذا لم يكن هناك اتفاق على فوائد اعتبر القرض بغير أجر . وأوردت المادة ٥٤٤ من هذا القانون حكما جديدا مقتضاه أنه إذا اتفق على الفوائد كان للمدين إذا انقضت ستة أشهر على القرض أن يعلن رغبته فى إلغاء المقد ورد ما اقترضه على أن يتم الرد فى أجل لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ هذا الإعلان . وفى هذه الحالة يلزم المدين بأداء الفوائد المستحقة عن ستة الأشهر التالية للإعلان ولا يجوز بوجه من الوجوه إلزامه بأن يؤدى فائدة أو مقابلا من أى نوع بسبب تعجيل الوفاء ولا يجوز الاتفاق على إسقاط حق المقرض فى الرد أو الحد منه .

والحقيقة من الأمر أنه إن دلت تلاوة هذه المواد على شىء فأنما تدل على كراهية الشارع المصرى للربا ، بل ان معرفة التطور التشريعى لهذه النصوص والنزاع الذى أدى الى صياغتها على النحو

السابق يهديننا الى تبيان تدرج المشرع في إظهار رغبته على كراهية الربا وذلك أخذاً بما جاءت به أحكام الشريعة الإسلامية وما استقر عليه الرأي في القانون الكنسى وما أبدته فقه التشريعات المعاصرة وروح القوانين المعمول بها في الدول المختلفة .

٢ — مظاهر تلك الكراهية :

ولا شك فإن مظاهر تلك الكراهية قد بانت بجملاء كما سيبنى من دراستنا للفائدة القانونية والفائدة الاتفاقية وتحريم تقاضى الفوائد المركبة وألا يكون مجموع الفوائد أكثر من رأس المال الى غير ذلك مما تفصله في هذا البحث .

٣ — تخفيض الفائدة القانونية :

كانت المادة ١٢٤ من القانون المدنى القديم تجعل سعر الفائدة القانونية عن التأخير في الوفاء مقدارها ٥٪ في المسائل المدنية و ٦٪ في المسائل التجارية — الى أن جاءت المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الجديد لجعلتها ٤٪ و ٥٪ على التوالى . وذلك أخذاً بالمرسوم بقانون الصادر في فرنسا في ٨ أغسطس سنة ١٩٣٥ والذي حدد الفوائد على هذا النحو .

ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه إذا كان الحكم المأذون فيه قد قضى بفوائد التأخير عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها وذلك من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء بواقع ٥٪ سنوياً فإنه يكون قد أخطأ في تحديد هذا السعر بالنسبة لليلة التي تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ذلك أنه يجب تخفيض السعر الى ٤٪ من تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد كقتضى المادة ٢٢٦ منه (راجع مجموعة النقض المدنية سنة ٤ العدد ٣ القاعدة ١٩٢ ص ١٢٠١ جلسة ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٣) كما قضت محكمة النقض في هذا المعنى أيضاً بحكمها الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (راجع مجموعة النقض المدنية سنة ٥ العدد الأول ص ٧٢) وأيضاً بحكمها الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ (راجع مجموعة النقض المدنية السنة السادسة العدد الرابع القاعدة ١٩٣ ص ١٤٣٥) . وبين من تعديل سعر الفائدة القانونى بتخفيضه ومن تفسير المحاكم لهذا النص بانسحابه على الاتفاقات التي أبرمت قبل صدور القانون المدنى الجديد والتي ما زالت سارية المفعول بعد العمل به — يبين من ذلك أن المشرع المصرى يميل إلى محاربة تقاضى فوائد كثيرة .

٤ — تخفيض الحد الأقصى للفائدة الاتفاقية :

كانت المادة ١٨٥ من القانون المدنى المختلط تجيز الاتفاق على فوائد قدرها ١٢٪ وذلك إلى أن صدر مرسوم في ١٠ يونيه سنة ١٨٩٢ قضى بتخفيض الحد الأقصى إلى ٩٪ واستمر الحال على هذا النحو حتى جاء المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ فخفض الفوائد الاتفاقية إلى ٨٪ ولما صدر القانون المدنى الجديد أجرى تخفيضاً آخر مقتضاه أنه لا يجوز الاتفاق على فائدة أكثر من ٧٪ كما أورد حكماً يدل على إساءة ظن المشرع المصرى في بعض الأفراد الذين قد يتحايلون على هذا النص فاعتبر فائدة مسترة كل عمولة أو منفعة أيا كان نوعها اشترطها الدائن إذا زادت هي والفائدة

المتفق عليها على الحد الأقصى المذكور وتكون قابلة للتخفيض إذا ما ثبت إن هذه العمولة أو المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها ولا منفعة مشروعة .

وفي مجال تطبيق هذه القوانين المتعاقبة من حيث الزمان نقول إن القانون الجديد لا ينطبق على أثر العقود القائمة التي انعقدت قبل نفاذه فأثار العقود السارية وقت تعديل التشريع تظل محددة وفقاً لأحكام القانون النافذ وقت انعقادها اللهم إلا إذا كان القانون الجديد يستند إلى اعتبارات من النظام العام - ولما كان المتفق عليه بيقين أن القوانين التي تحدد سعر الفائدة تتعلق بالنظام العام إذ يقصد بها حماية مصلحة عامة فيقتضى الأمر سريانها على كل العقود القائمة وقت نفاذها بصرف النظر عن تاريخ انعقادها .

وهذا ما ذكرته مذكرة المشروع التمهيدى للمادة ٢٢٧ من القانون المدنى الجديد فقالت :
« وبديهي أن أثر هذا التخفيض لا يستند إلى الماضى فسيظل السعر المقرر بمقتضى النصوص الحالية قائماً إلى تاريخ العمل بأحكام التقنين الجديد . أما بعد هذا التاريخ فتطبق الأحكام الخاصة بالسعر الجديد حتى بالنسبة للعقود التي تمت من قبل ، .

وقد تأيد هذا القول بأحكام محكمة النقض المصرية فقضت بجلسته ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ بأن المدفع بأن سعر الفائدة المقرضى بها يجب ألا يزيد على ٧ في المائة بعد العمل بالقانون المدنى الجديد وفقاً للمادة ٢٢٧ منه متعلق بالنظام العام ومن ثم يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض كما قررت هذه المحكمة أن الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها قانوناً هو من النظام العام فيسرى السعر المنخفض من تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد القاضى بتخفيضه أى ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى على الاتفاقات السابقة على هذا التاريخ - ويؤيد هذا النظر ما ورد بهذا الخصوص في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المشار إليه وإذا فنى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعد العمل بالقانون المدنى الجديد بفائدة سعرها ٨ في المائة ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ لحين الوفاء فإن هذا الحكم يكون قد خالف المادة ٢٢٧ من القانون المذكور في خصوص المدة اللاحقة للعمل به ويتعين نقضه وتخفيض سعر الفائدة إلى ٧٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى تمام الوفاء . (راجع مجموعة النقض الصادرة في شأن أحكام الدائرة المدنية - السنة الرابعة - العدد الثالث القاعدة ١٦١ ص ١٠٢٨) كما قضت هذه المحكمة أيضاً بجلسته ١٦ فبراير سنة ١٩٥٦ أنه إذا كان الحكم قد قضى بفائدة سعرها ٨٪ بعد سريان القانون المدنى الجديد فإنه يكون قد خالف القانون ذلك أن الحد الأقصى المقرر للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها قانوناً هو ما يتصل بقواعد النظام العام مما يستلزم سريانه من تاريخ العمل بهذا القانون حتى على الاتفاقات السابقة (راجع مجموعة أحكام الدائرة المدنية لمحكمة النقض - السنة السابعة - العدد الأول - القاعدة ٣٣ ص ٢٤١) .

وغنى عن البيان أنه يطبق هذا النظر إلا إذا خالفه القانون الجديد بنص صريح فيه يتضمن

أن القانون الجديد لا يطبق على العقود السابقة قبل تاريخ نفاذه وهو ما فعله المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ والذي خفض سعر الفائدة الاتفاقي الى ٨٪ بدلا من ٩٪ وأكدته المذكرة الايضاحية لهذا المرسوم بقانون فقرت ، وينص المشروع صراحة على أن التشريع الجديد لا ينطبق فيما يختص بالحدود المقررة للفائدة التي يجوز التعاقد عليها على الاتفاقات المعقودة قبل العمل به - فإن النص في هذه الاتفاقات على فائدة ولو تجاوزت الحد الأقصى للفائدة الجديدة يستمر نافذ المفعول ويظل خاضعا للقانون الذي جرى العمل به عند إبرام العقد .

وفي مقام تبرير اعتبار سعر الفائدة الاتفاقي من النظام العام يمكننا أن نسوق ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون الصادر في فرنسا بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٨٠٧ الذي حدد سعر الفائدة الاتفاقي فقالت هذه المذكرة أن المغالاة في سعر الفائدة الاتفاقية يضر بأسس الملكية ويصيب الزراعة بخسارة ويؤدي إلى فساد موارد الصناعية وكل ذلك من شأنه هدم كيان الأسرة الفرنسية وضياع أملها في الوفاء بما التزمت به من ديون . راجع :

Article de Mr. Choucri kardahi, Premier Président Honoraire à la Cour de Cassation du Liban. Professeur à la Faculté de Droit de Beyrouth, publié dans la Revue Internationale de Droit comparé-1955. P. 499 et suivants.

إلا أنه رغم هذه الاعتبارات فإن المشرع الفرنسي قد عدل بعد ذلك عن فكرة التحديد القانوني للفائدة الاتفاقية فصدر المرسوم بقانون المؤرخ ٨ أغسطس سنة ١٩٣٥ والذي جعل تحديد سعر الفائدة الاتفاقية حرا من غير قيد ومن ثم فقد أصبحت الفائدة الاتفاقية خلوا من حد أقصى لها .

هـ — إلزام الدائن بتقاضي دينه قبل انتهاء عقد القرض :

نصت المادة ٤٤٤ من القانون المدني على إنه إذا اتفق على الفوائد كان للدين إذا انقضت ستة أشهر على القرض أن يعلن رغبته في إلغاء العقد ورد ما اقترضه على أن يتم الرد في أجل لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ هذا الاعلان وفي هذه الحالة يلزم للدين بأداء الفوائد المستحقة عن ستة الأشهر التالية للإعلان ولا يجوز بوجه من الوجوه إلزامه بأن يؤدي الفائدة أو مقابلا من أى نوع بسبب تعجيل الوفاء ولا يجوز الاتفاق على إسقاط حق المقرض في الرد أو الحد منه .

ويفهم من هذا النص جواز إلزام الدائن في عقد القرض بتقاضي دينه قبل حلول ميعاد الاستحقاق مع ما يترتب على ذلك من التخلص من أداء فوائد المبالغ في حدود ما اشترطته المادة ٤٤٤ من إجراءات ويستفاد من هذه الرخصة إمكان إلغاء عقد القرض بمعرفة المدين قبل انتهاء أجل القرض وذلك بتعجيل الوفاء وهو أمر أورده القانون المدني الجديد واعتبره من النظام العام ولم يكن له مقابل في القانون المدني المألوف ويدل على إيمان المشرع المصري في التنكر للربا بعدم تمكين الدائن من التمسك بعقد القرض الذي يؤدي إلى إلزام المدين باستمرار سداد الفوائد التي ستستحق عليه نتيجة قيام هذا العقد .

٦ - تحريم تقاضى فوائد الفوائد :

من المعروف أن تقاضى الربح المركب 'capitalisation des intérêts' أى فوائد على متجمد الفوائد 'anatocisme' أمر خطير فقد يؤدي إلى تزايد مقدار الدين بطريقة مزعجة وخراب المدين من جراء ذلك - وكلمة 'anatocisme' أصلها يوناني ومعناها ناتج الفوائد 'produit intérêt' (راجع بلانيول وريسير وبولانجيه الجزء الثانى . بند ٢٩٢٠ .

'Traité élémentaire de droit civil de Planiol Tome II, N. 2920

وقد كان قانون جوستينيان يحرم إلزام المدين بالربح المركب وجرى فى إثره القانون الفرنسى القديم فاحتفظ بهذا التحريم (المرجع السابق) وجاءت بعض التقنينات الحديثة مؤيدة لهذا النظر فنصت المادة ٢٨٩ من القانون المدنى الألمانى على أنه لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد .

'Il ne peut être perçu d'intérêt moratoires pour intérêts' .

وكذا الحال فى قانون الالتزامات السويسرى (المادة ٣١٤) .

ولما صدر قانون نابليون أجاز فى المادة ١١٥٤ أخذ فوائد على متجمد الفوائد إذا كانت مستحقة عن سنة كاملة على الأقل . .

ولقد جاءت المادة ١٢٦ من القانون المدنى القديم مؤكدة هذا الاتجاه فذكرت أنه لا يجوز أخذ ولا طلب فوائد على متجمد الفوائد إلا إذا كان مستحقا عن سنة كاملة . إلا أن المشرع المصرى تمشيا مع منطق كراهية الربا وعند ما أصدر القانون المدنى الجديد أخذ بما كان عليه الحال فى القانون الرومانى (قانون جوستينيان) والقانون الفرنسى القديم وما ورد فى القانونين الألمانى والسويسرى فحرم تقاضى فوائد على متجمد الفوائد كما أعلنت المادة ٢٣٢ من القانون وذلك مع عدم الإخلال بالقواعد والعادات التجارية كما ذكرت المادة ٢٣٣ على أنه يتبع فى طريقة حساب الفوائد المركبة فى الحساب الجارى ما يقضى به العرف التجارى .

ولقد انعقد الإجماع فى فرنسا ومصر على أن قاعدة عدم جواز تقاضى الفوائد المركبة هى من النظام العام ويمكن التحدى بها ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .

راجع (١) Dalloz Encyclopédie Juridique, II No 92. P. 1108 .

(٢) حكم محكمة النقض الفرنسية الدائرة الجنائية بجلسة ٢١ يونيه سنة ١٩٢٠ ومشور فى :

Dalloz périodique, 1924. I. 102.

(٣) وحكم محكمة السين الجزئية فى ٣١ مارس سنة ١٩٤١ ومشور فى :

Dalloz analytique, 1941, 253.

وطالما أن هذه القاعدة من النظام العام فتسرى منذ نفاذ القانون المدنى الجديد أى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى بالنسبة للاتفاقات التى تمت قبل هذا التاريخ ولتلى ما زالت تنتج أثرها بعد ذلك . ويجب التنبيه إلى أن المشرع المصرى أورد قيدا على إطلاق هذه القاعدة وهو وجوب مراعاة القواعد والعادات التجارية وعدم الإخلال بها فالعادات التجارية فى الحسابات الجارية أوجبت

امكان تقاضى فوائد على متجمد الفوائد لجأت المادة ٢٣٣ مؤكدة أنه يتبع في طريقة حسابها ما يقضى به العرف التجارى .

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم عدم وجود نص مماثل في القانون المدنى الفرنسى للبادتين ٢٣٣ و ٢٣٤ من القانون المصرى فإن الفقه والقضاء فى فرنسا قد أورد قيدا بشأن نحرىم تقاضى الفوائد المركبة لأقل من سنة وهو ما يقضى به العرف التجارى فى الحسابات الجارية (راجع مؤلف بلانيول المرجع السابق بند ٢٩٢٤) .

كما حكمت محكمة النقض الفرنسية . الدائرة المدنية . بجلسة ٢١ يوليه سنة ١٩٣١ ما يؤكد هذا النظر .

(راجع مجموعة دالوز الدورى سنة ١٩٣٢ الجزء الأول ص ٤٩) .

وجاء فى تعليق للأستاذ Mr. Joseph. Hamel عميد كلية الحقوق بجامعة باريس الآن وأستاذ القانون التجارى بها ما يؤكد وجهة نظر المحكمة فقال :

'L'article 1154 prohibe l'anatocisme. Il serait contraire à l'ordre public que la capitalisation portât sur des intérêts dûs pour une période inférieure à l'année prévue par la loi.

Et cependant, dans les comptes courants, lors de chaque arrêté trimestriel ou semestriel, les intérêts de la période écoulée sont rapportés au compte et y portent intérêts comme tous les autres articles du même compte.

Pour justifier une exception aussi notable à la règle impérative de l'article 1154, les auteurs et les arrêts ont le plus souvent appel aux usages du commerce'.

٧ — قاعدة عدم جواز زيادة الفوائد عن رأس المال :

وأخيراً فن المشرع المصرى أورد حكماً لا نظير له فى القانون المدنى القديم وهو ماقرته المادة ٢٣٢ من القانون المدنى الجديد من أنه لا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال .

وورد فى تقرير لجنة مجلس الشيوخ أن اللجنة راعت ، أنه من المصلحة أن يحال بين الدائن وبين استغلال المدين باقتضاء فوائد تجاوز مقدار الدين نفسه وقد أخذت بهذا الحكم دول أخرى مثل سوريا والعراق .

وجاء فى الجزء الثانى من كتاب الوسيط للدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى بند ٥١٩ ص ٩١٨ وما بعدها ما يدل على حكمة هذا النص فقال إنه ، ليس فى هذا الحكم حماية للمدين لحسب بل هو ينطوى أيضاً على معنى العقوبة للدائن إذ أنه إما أن يكون قد أهمل فى تقاضى حقه أو نصد ألا يتقاضاه حتى تراكم الفوائد على المدين .

وغنى عن البيان أن هذه القاعدة تعتبر من النظام العام فهي تهدف إلى حماية مصلحة عامة يسعى المشرع لتحقيقها بكراهية للربا .

وما دام الأمر كذلك فطبق من تاريخ نفاذ القانون المدنى الجديد أى فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى بالنسبة للاتفاقات التى أبرمت قبل هذا التاريخ والتى ما زالت سارية المفعول بعده . ولكن كيف يمكن إعمال القاعدة المذكورة منذ نفاذ القانون الجديد دون تعطيل لروحها وتمشيا مع فكرة النظام العام وهدف الشارع من كراهية التقليدية للربا ؟

بديهي جدا أن نقول إن هذه القاعدة تنطبق بحيث لا يجوز أن يكون مجموع الفوائد التى تقاضاها الدائن فى الماضى فى ظل القانون القديم مع الفوائد التى يتقاضاها فى المستقبل أكثر من رأس المال ولا يجوز للدائن أن يطالب بفوائد بعد صدور القانون الجديد إذا كان قد تقاضى فى الماضى فوائد توازى رأس المال أو تزيد لأن فى هذا الطلب تعطيلاً لنص المادة ٢٣٢ من القانون الجديد — أما إذا كان قد تقاضى فى الماضى فوائد فيستمر فى تقاضياها فى ظل القانون الجديد حتى توازى قيمة رأس المال وبعد ذلك يمتنع المدين عن أداء الفوائد جريا مع فكرة المشرع المصرى من كراهية للربا خصوصاً وأنه يستفاد من نص المادة ٥٤٢ من القانون المدنى الجديد أن الأصل فى الإفراض المجانية فهذه المادة قررت فى صراحة أنه إذا لم يكن هناك اتفاق على فوائد اعتبر القرض بغير أجر . وهناك قيد قد يرد على هذا القول هو ما تقضى به القواعد والعادات التجارية .

٨ — خاتمة :

هذا هو موقف المشرع المصرى الذى تدرجت تشريعاته المتعاقبة للحد من استغلال عوز المدين وحاجته والضرب على أيدي المراهين تأييدا للقاعدة القديمة بأن النقود لا تلد نقودا .

"La monnaie ne fait pas de petits"

وانتصارا للقواعد الأخلاقية فى إبرام وتنفيذ الالتزامات التعاقدية ، كل ذلك بهدى من الشرائع السماوية وما دافع عنه الفقه المقارن الحديث .

لما كان ذلك فقد وجبت مراعاة ما تقدم بكل دقة فى أوساط الفقه وفى دوائر القضاء فن شأن هذا النظر وجوب تفسير مواد القانون المدنى التى أوردناها فى صدر هذا البحث تفسيراً ينفق مع هدف الشارع وقصده ألا وهو محاربة الربا لكراهية التقليدية لها .

والله ولى التوفيق .

عدم بلوغ السن كسبب لإبطالان الزواج في القانون المقارن

للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب

وكيل نيابة الاستئناف

يتم الزواج بين شخصين مختلفين في الجنس أى يجب أن يكون أحدهما ذكر والآخر أنثى . وهذا شرط بديهي يجب توافره وإن لم تصرح به أكثر القوانين (١) ويشترط فوق ذلك أن يبلغ كل من الزوجين سناً معينة وهذا الشرط لازم لانعقاد الزواج في معظم التشريعات الغربية بحيث يترتب البطلان على عدم مراعاته وهو يعبر في نظر المشرع عن القدرة الطبيعية aptitude physique على تحقيق الغرض المقصود من الزواج وهو إقامة الأسرة وحفظ النوع بإنجاب الأطفال — غير أن القانون المصري لم يترتب بطلان الزواج على تخلف شرط بلوغ السن وإنما نص في الفقرة الخامسة من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه « لا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت من الزوجة تقل عن ستة عشرة سنة هجرية أو كانت من الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة هجرية » قول المشرع بهذا النص على أن الجزاء الذى يترتب على الزواج مع عدم مراعاة شرط بلوغ السن المقررة ليس باطلاً وإنما لا يجوز للقضاء أن ينظر في المنازعات التى قد تقوم بين الزوجين في هذه الحالة — فالدعوى تدفع في هذه الحالة بعدم السماع وهو دفع موجه إلى الحق في إقامة الدعوى لا إلى الزواج في ذاته — فالزواج صحيح منتج لكافة آثاره وأهمها ثبوت النسب الشرعى وحقوق وواجبات كل من الزوجين تجاه الآخر .

وسنعرض فيما يلى لحكم صغر السن في الزواج في ستة قوانين غربية أدخلناها في مجال المقارنة .

القانون اليونانى :

ينص المشرع اليونانى في المادة ١٣٥٠ فقرة أولى من القانون المدنى على أنه (يجب لعقد الزواج أن تكون من الرجل ثمانى عشرة سنة كاملة ومن المرأة أربع عشرة سنة) وقد نصت المادة ١٣٧٢ على أنه يترتب على مخالفة هذا الشرط بطلان الزواج ولكن البطلان في هذه الحالة يمكن أن يزول إذا استمرت المعيشة المشتركة حتى بلوغ السن القانونى وهذا ما تنص عليه المادة ١٣٧٣ في فقرتها الأولى (٢) .

(١) بحث الدكتور احمد مسلم « الشكل والموضوع في تكوين الزواج » منشور بمجلة التفرير والنقض السنة الخامسة العددان السادس والسابع ومؤلف الدكتور جميل الشرفاوى في الاحوال الشخصية لغير المسلمين طبعة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ ص ٢٠ وراجع في هذا نص المادة ١٥ من قانون الزواج (هامش (١) ص ٢) اليوغوسلافى loi fondamentale sur le mariage والى تقضى « بأنه لى يكون هناك زواج يجب ان يراضى على ذلك شخصان مختلفان في الجنس أمام السلطة الرسمية المختصة طبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون »

(٢) وعلى ذلك يجب للحكم بالبطلان ان ترفع الدعوى به قبل بلوغ الزوج غير البالغ .

القانون الإنجليزى :

القانون الفرنسي :

2000

كانت سن الزوجة تنقص عن ١٥ سنة وحملت قبل بلوغها هذه السن كان هذا مستقلا لحق التمسك بالبطلان لغير سنها وكذلك الحكم لو كان حملها في خلال الستة أشهر التالية لبلوغها سن الزواج . ويرر هذا الحكم بأن حمل المرأة يكذب القرينة القانونية المستمدة من نقص سنها على أنها غير قادرة على الزواج .

Le fait qu'elle devient enceinte avant l'époque de la puberté légale ou dans le délai de six mois établi par l'article 185 à compter de sa puberté, prouve qu'elle était nubile et que la présomption de la loi s'est trouvée fautive en sa personne (١).

وإذا كان كلا الزوجين غير بالغ وقت إبرام الزواج . فإن حمل الزوجة لا يزيل إلا البطلان المستمد من صغر سنها فقط — وبذلك يبقى الزواج مبرما للقضاء بطلانه تأسيسا على عدم بلوغ الزوج .

القانون السويسرى :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٩٦ من القانون المدني السويسرى على أنه « الرجل قبل سن العشرين والمرأة قبل الثامنة عشر لا يستطيعان إبرام الزواج » .

L'homme avant vingt ans révolus, la femme avant dix-huit ans ne peuvent contracter mariage.

ويعلل الشراح في سويسرا (٢) هذا النص بأن الالتزامات التي تنشأ من الزواج بين الزوجين وبالنسبة للأولاد لها خطورتها من الناحية الاجتماعية ولذا لا يجوز أن يسمح لشخص غير راشد (٣) والذي لا يخوله القانون حق مباشرة كافة حقوقه المدنية ؛ بحق تكوين عائلة . إذ أنه لا قبل له بتحمل مسئوليات الزوج ثم الأب — ومن ناحية أخرى فإن النضوج الجنسي للأثني لا يتم في بلاد كسويسرا قبل سن الثامنة عشرة فضلا عن أن صغاب الأمومة وتربية الأطفال تتطلب من المرأة قوة واستعدادا جسميا وذهنيا لا تملكه من يقل عمرها عن ثمانية عشر عاما . ويثبت السن بحسب الأصل بشهادة الميلاد وتملك سلطة المراقبة autorité de la surveillance اعفاء الشخص من تقديم هذا الدليل إذا كان ذلك مستحيلا عليه .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٩٦ المذكورة على أنه « يجوز استثناء ولاسباب قاهرة للحكومة المقاطعة التي يقع فيها الموطن أن تاذن بزواج المرأة التي تبلغ من العمر سبعة عشر عاما . والرجل الذي يبلغ ثمانية عشر عاما كاملة . إذا وافق على ذلك الأهل أو الوصى » .

ويعتبر من قبيل الأسباب القاهرة أن تحمل فتاة في سن السابعة عشر . فبدلا من أن تلد طفلا غير شرعى فإنه يجوز الترخيص لها بالزواج قبل بلوغها السن المقررة . وكذلك الحكم لو كان شخصا في

(١) بلانور وريبير وبولانجير الجزء الاول طبعة ١٩٤٨ نبذة ٩٩٥ ص ٣٦٢١ .

(٢) روزيل وماتتا في شرح القانون المدني السويسرى الطبعة الثانية الجزء الاول ص ١٩٥ نبذة ٣٠٣ .

(٣) تنص المادة ١٤ مدني سويسرى على أن « يحدد سن الرشد بمقررن سنة كاملة » .

سن الثامنة عشر على وشك أن يصير أبا - ويصح أن يكون الترخيص مزدوجا بمعنى إعطاءه للرجل والمرأة معا - وقد يبطى لأحدهما فقط ممن لم يبلغ السن القانونية .

وحكومة المقاطعة المختصة بإعطاء الإذن بالزواج هي تلك التي يضع فيها موطن من له حاجة إلى الإذن *besoin d'une dispense* فإذا كان كلا من الخطيبين في حاجة إلى الإذن وكان موطن كل منهما واقعا في مقاطعة مستقلة ، فإن رفض أى من الحكومتين يقف عقبة في سبيل الزواج .

ولا يوجد حد أقصى للسن في الزواج ولا يهم أن يكون ثمة فارق كبير في السن بين الزوجين . ولم ينص المشرع السويسرى صراحة على عدم بلوغ سن الزواج ضمن أسباب البطلان المطلقة بل نص في المادة ١٢٨ فقرة أولى من القانون المدنى على أنه يجوز ، للأب والأم أو الوصى الطعن على الزواج المعقود دون موافقتهم بالبطلان إذا كان أحد الزوجين لم يبلغ السن المقررة أو كان قاصرا أو محجورا عليه ، ويرجع هذا النص إلى ما تقضى به المادة ٩٨ في فقرتها الأولى من أن ، القاصر لا يستطيع الزواج دون موافقة والديه أو وصيه ، وبذا يكون هذا السبب من أسباب البطلان النسبى فلا يجوز لغير الوالدين أو الوصى أن يطلب البطلان استنادا إليه .

القانون الألماني :

كانت المادة ١٣٠٣ من القانون المدنى الألماني (١) تنص على أنه ، لا يسمع بزواج الرجل قبل بلوغ رشده ولا امرأة قبل بلوغ سن السادسة عشر ، ويجوز الاعفاء من هذا الحظر بالنسبة للمرأة ، . ويرر هذا النص في القانون الألماني خطورة الوجبات التي تلقى على الرجل كرب أسرة سواء من الناحية الأدبية أو من الناحية الاقتصادية فضلا عما يتطلبه الزواج من استقلال قانونى تام وهذا كله لا يتوافر إلا فى الشخص البالغ الرشيد . وقد رؤى من المستحسن أن يوحد بالنسبة للرجل بين سن الرشد فى الزواج وفى سائر التصرفات المالية التي لا يقل الزواج خطورة عنها (٢) .

وقد ألغيت هذه المادة بمقتضى القانون الصادر فى ١٦ / ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٦ والذي بدىء فى العمل به فى أول مارس سنة ١٩٤٦ (٣) ونصت المادة الأولى من هذا القانون على نفس الحكم وإن كانت الفقرة الثانية من هذه المادة قد عدلت فأصبحت تقضى بما يلى : ويجوز إعفاء الرجل أو المرأة من هذا الحظر بشرط أن يكون الرجل بالغا الثامنة عشر من عمره وغير مشمول بالسلطة الأبوية أو الوصاية ، .

L'homme et la femme peuvent être dispensés de cette prescription. Toutefois l'homme devra avoir accompli sa dix-huitième année et ne plus se trouver sous la puissance paternelle ou sous tutelle .

(١) الصادر فى ١٨ / ٨ / ١٨٩٦ والقى بدا العمل به فى أول يناير سنة ١٩٠٠

(٢) راجع شرح القانون المدنى الألمانى للإستاذة ييفنوار وكازيل وخالاميل وجنى وهاميل وليفى أولمان وسال الجزء الثالث تطبيق على المادة ١٣٠٣ من ١٥ .

(٣) وهو القانون الذى أصدره مجلس مراقبة الزواج فى حكومة الاحتلال وبه ألغيت نصوص القانون المدنى المتعلقة بالزواج والتطبيق وهى المواد من ١٣٠٣ - ١٣٥٢ ومن ١٥٦٤ - ١٥٨٧ والفقرة الثانية من المادة ١٦٠٣ والمواد من ١٦٣٥ - ١٦٣٧ ومن ١٦٩٩ - ١٧٠٤ الفقرة الثانية المبارة الثانية - (المادة ٧٨ من قانون الزواج الألمانى الصادر سنة ١٩٤٦) .

وطبقاً لهذا النص لم يعد الإعفاء من شرط السن قاصراً على المرأة كما كانت تقضي بذلك الفقرة الثانية من المادة ١٣٠٣ من القانون المدني بل أصبح شاملاً لكلاً من الرجل والمرأة . على أنه بالنسبة للرجل يحده شرطان هما :

أولاً : أن يكون بالغاً من العمر ثمانية عشر عاماً .

ثانياً : أن لا يكون مشمولاً بالسلطة الأبوية أو الوصاية .

وقد ورد في نص المادة ١٣٠٣ تحت عبارة تكوين الزواج، قول المشرع بذلك على أن بلوغ السن من شروط تكوين الزواج . فهل يترتب البطلان على تخلف هذا الشرط . أجابت عن ذلك الفقرة الأولى من المادة ١٣٢٥ من القانون المدني التي تنص على أن يكون الزواج باطلاً إذا كان أحد من الزوجين في وقت إبرام الزواج غير ذي أهلية لمباشرة حقوقه أو كان في حالة غيبوبة أو مرض عقلي عابر . فهذه المادة تنظم جزاء بكل بوجه عام المواد ١٣٠٣ وما بعدها المتعلقة بموانع الزواج أو الشروط الموضوعية اللازمة لانعقاده (١) .

ولذلك ورد المادة الأولى من قانون الزواج لسنة ١٩٤٦ تحت عنوان « الأهلية اللازمة لعقد الزواج » (٢) وجاءت الفقرة الأولى من المادة ١٨ من هذا القانون بنفس الحكم الذي تضمنته الفقرة الأولى المادة ١٣٢٥ . ولهذا نرى أنه رغم عدم نص المشرع الألماني على تخلف شرط بلوغ سن الزواج كسبب للبطلان فإن الزواج الذي يتم دون أن يتوافر فيه هذا الشرط يعتبر باطلاً تأسيساً على عدم أهلية الطرفين لعقده إلا إذا كان الزوجين قد رخص لهما بعقده طبقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون الزواج الجديد .

وتخلف شرط بلوغ سن الزواج يعتبر وفقاً للقانون الألماني سبباً من أسباب البطلان المطلق لتعبير المشرع بعبارة « Est nul » في المادة ١٨ مع وجود أسباب أخرى للبطلان النسبي نص عليها في المواد ٣ وما بعدها .

القانون الإيطالي :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٨٤ من القانون المدني الإيطالي (٣) على أنه يشترط لصحة الزواج أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ستة عشر عاماً والزوجة أربعة عشر ودرجت المادة ١١٧ من نفس القانون على تخلف هذا الشرط بطلان الزواج . إلا أن الفقرة الثانية من المادة ٨٤ المذكورة أجازت في أحوال استثنائية ولأسباب قوية إجراء الزواج فيما بين الرجل الذي يكون قد بلغ الرابعة عشر من عمره وللرأة التي تكون قد بلغت الثانية عشر .

ولا يجوز الطعن ببطلان الزواج الذي يتخلف فيه شرط بلوغ الزوجين السن المقررة إذا مضت

(١) شرح القانون المدني الألماني المراجع السابق ص ٥٢ تطبيق على المادة ١٣٢٥ .

(٢) « capacité de contracter mariage » .

(٣) الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٤٢ والذي بدأ سريانه في ٢١ / ٤ / ١٩٤٢ .

مدة شهر على بلوغ الزوج غير البالغ السن المشترطة كما يسقط الحق في الطعن على الزواج بإبطاله إذا كانت الزوجة قد حملت من زوجها (المادة ١١٨ مدني إيطالي) .

تكييف هذا الشرط

وإذا أردنا ونحن بصدد البحث عن القانون الواجب التطبيق على هذا الشرط تعيين قاعدة الأسناد الخاصة به ، كان لزاما قبل ذلك أن نجرى تكييف هذا الشرط لمعرفة ما إذا كان من الشروط الموضوعية للزواج فتسرى عليه قاعدة الأسناد الواردة في المادة ١٢ مدني مصري أم من الشروط الشكلية فتنتطبق بشأنه قاعدة الأسناد الواردة بالمادة ٢٠ مدني مصري .

ويجرى التكييف أخذا بقاعدة الأسناد الواردة في المادة العاشرة مدني وفقا لأحكام القانون المصري — ولما كان هذا القانون متعدد الشرائع وكانت الشريعة الإسلامية هي الشريعة ذات الولاية العامة كان من الواجب إجراء التكييف وفقا لأحكامها .

ومن المسلم أن ركن الزواج في الشريعة الإسلامية هو الإيجاب والقبول وشروط انعقاده هي الأهلية وانحاد مجلس العقد وتطابق الإيجاب والقبول وسماع كل من المتعاقدين كلام الآخر مع عدم القابل أن قصد الموجب بعبارة إنشاء الزواج وعلم الموجب أن قصد القابل الرضا به وهذه الشروط الأربعة ترجع في الواقع إلى شيء واحد هو وجوب تحقيق رضا الطرفين وتوافق إرادتهما وهنا الرضا يفترض توافر الإرادة الواعية المدركة — ويترتب على تخلف ركن العقد أو شرط من شروط انعقاده بطلان الزواج حقيقة أو حكما (١) .

وتفريعا على ما تقدم يكون شرط بلوغ الزوجين السن القانونية من الشروط الموضوعية لصحة الزواج وتسرى بشأنه إذن قاعدة الأسناد الواردة بالمادة ١٢ مدني ، والتي تحيل إلى هذا الصدد إلى قانون كلا من الزوجين .

ولكن هل يطبق قانونا الزوجين تطبيقا جامعا cumulative بمعنى هل يشترط توافر شرط بلوغ السن في القانونين معا ولو كان تخلف هذا الشرط عند أحد الزوجين فقط . أم يطبق القانونين تطبيقا موزعا distributive بمعنى أن يلجأ إلى قانون كل من الزوجين على حدة .

قال بالتطبيق الجامع نفر من الفقه إذ يرون أن الزواج لا يكون صحيحا إلا إذا اعتبر كذلك وفقا للقانونين وهو ما لا يتحقق إلا باستيفاء الزوج شروط الزواج في قانونه وفي قانون الزوجة — واستيفاء هذه الأخيرة شروط الزواج في قانونها وفي قانون الزواج وحجة هذا الرأي أن كل واحد من القانونين لا يهدف فقط إلى حماية مواطنيه فقط ، بل يهدف إلى حماية رابطة الزواج ذاتها — ومن ثم يجب أن تخضع هذه الرابطة القانونية للقانونين ، إلا أن هذا الرأي أصبح مهجورا في

(١) راجع : مؤلف الأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج طبعة ١٩٥٢ الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية ص ٢٢ وما بعدها . ومؤلف المرحوم الأستاذ عبد الوهاب خلاف طبعة ١٩٣٨ في أحكام الأحوال الشخصية ص ٤١ وما بعدها . ومؤلف الأستاذ محمد عبيد الحيد في الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية طبع ١٩٤٢ ص ١٨ وما بعدها .

الفقه الآن لأن من نتيجته تطبيق القانون الأشد في أحكامه من قانوني الزوجين (١).

وذهبت غالبية الفقهاء إلى تطبيق قانوني الزوجين تطبيقاً موزعاً بمعنى أن يطبق على الزوج قانونه وعلى الزوجة قانونها في كل حالة يتعلق سبب البطلان المدعى بأحدهما فقط كما هو الشأن في حالة الرضا والسن والأذن العائلي. ولذلك فإنه يكفي لصحة الزواج أن يستوفي الزوج الشروط التي يستلزمها قانونه وأن تستوفي الزوجة الشروط التي يستلزمها قانونها وحجة هذا الرأي أن كل قانون يحمي مواطني الدولة دون الآخرين فلا محل لتطبيقه عليهم (٢).

ويبدو أن محكمة النقض المصرية لا تميل إلى الأخذ بالتطبيق الموزع لقانوني الزوجين طبقاً لحكم المادة ١٢ من القانون المدني المصري إذ قضت في حكم لها صادر في أول أبريل سنة ١٩٥٤ أنه متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن القانون المدني اليوناني والقانون المدني الإيطالي هما القانونان الواجب تطبيقهما في الدعوى فيما يتعلق بشرط صحة انعقاد زواج الطاعن بالمطعون عليها — وبعد أن قرر أنه وفقاً لنص المادة ١٣٥٤ من القانون المدني اليوناني ونص المادة ٨٦ من القانون المدني الإيطالي لا يجوز لمن كان مرتبطاً بزواج سابق أن يعقد زواجا جديداً قبل انحلال الزواج السابق وإلا كان العقد الثاني باطلاً — بعد أن قرر الحكم ذلك قصر بحثه على حكم القانون المدني الإيطالي فيما يتعلق بطلب بطلان الزواج الثاني الذي عقد أثناء غياب الزوج السابق وقبل أن تنتهي حالة غيبته وانتهى من هذا البحث إلى أنه لا يقبل الطعن في الزواج الثاني طالما كانت حالة الغياب قائمة ولم يتعرض لحكم القانون المدني اليوناني في هذا الخصوص مع أنه أحد القانونين الواجب الرجوع إليهما ليتعرف الشروط الموضوعية لصحة الزواج الجديد عملاً بالمادة ١٢ من القانون المدني المصري — مع تمسك الطاعن بأنه وفقاً لنص المادة ١٣٥٤ من القانون المدني اليوناني يعتبر زواجه بالمطعون عليها باطلاً إذ لم يصدر حكم بانحلال زواجهما السابق قبل انعقاد زواجهما الجديد، لما كان ذلك فإن الحكم إذ لم يتبين حكم القانون اليوناني في واقعة الدعوى ولم يرد على ما تمسك به الطاعن في هذا الخصوص يكون قد جاء معيباً بما يستوجب نقضه (٣).

(١) من هذا الرأي قايس — راجع رأيه معروفاً ومنتقداً في بانيفول طبعة ١٩٤٩ فقرة ٢٨٨.

(٢) راجع في هذا المعنى بانيفول في القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٤٩ ص ٤٤٧ نبذة ٤٣١ وفي نفس هذا المعنى سافاتيه في مولفه دروس في القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٥٣ ص ٢٧٦ نبذة ٣٧٦ وأبر بور ليجونيه في مولفه مختصر القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٥٤ نبذة ٣٢٧ ص ٣٥٢ وما بعدها — وراجع الدكتور عز الدين عبد الله في مؤلفه المرجع السابق ص ١٨٥.

(٣) مجموعة أحكام النقض السنة الخامسة العدد الثالث ص ٧٤٧ رقم ١١١ وتخلص وقائع الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم أن يونانيا أقام دعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبا إبطال زواجه من سيدة بن جزائر لدوديكانيز لسبق زواجهما من جندي إيطالي فقد في إحدى المارك وهو زواج بمنع — بادام لم ينحل — من زواجهما أن جديد وفقاً للقانون اليوناني (قانون الزوج) والقانون الإيطالي (قانون الزوجة) نقضت المحكمة برأي الدعوى تأسيساً على أن القانون الإيطالي وهو قانون جنسية النائب وزوجته يفرق بين حالة اتخاذ زوجة المذاب الاجراءات اللازمة لاستصدار حكم باعتبار المفقود ميتاً وحالة اغفالها اتخاذ هذه الاجراءات — في الحالة الأولى لا يعقد الزواج الثاني الا اذا صار الحكم باعتبار المفقود ميتاً حكماً نهائياً — اما في الحالة الثانية فلا يجوز الطعن في

وظاهر أن المقصود من الرجوع إلى قانون كل من الزوجين هو أنه لكي يعتبر الزواج صحيحاً يجب أن يكون كذلك في كلا القانونين فيكون إذن لإبطاله أن يكون باطلاً في أحدهما — لا أن يكون باطلاً في كليهما (١) .

وقضاء محكمتنا العليا في وجوب الأخذ بالتطبيق الجامع بالنسبة لقانوني الزوجين مبرر بصراحة نص المادة ١٢ من القانون المدني المصري (٢) .

== الزواج الذي تفقده زوجة الغائب مادامت حالة الغياب قائمة — وهذه هي حالة الزوجة في هذه القضية — فاستأنف الزوج هذا الحكم فقضت محكمة الاستئناف برفض استئنافه وتأيد الحكم فلما طعن بالنقض قضت المحكمة العليا بتأنيص الحكم للأسباب الواردة في الحكم .

وقد كان المقروض سابقاً لانبجاء الفقه الفرنسي في التطبيق الموزع أن لا يطبق سوى القانون الإطالي وهو قانون الزوجة الإطالية للطلوب إبطال زواجها لسبب راجع إليها وحدها وهو ارتباطها بزواج سابق — إلا أن محكمة النقض المصرية لم تر ذلك وأوجبت الالتجاء إلى قانون الزوجين معاً على النحو المشار إليه .

(١) راجع حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية في ١٨ / ١٠ / ١٩٥٠ بمجلة التشريع والقضاء السنة ٣ عدد ٨ ص ١٩٠ وتخلص وقائع هذه القضية في أن سيدة تونسية تزوجت من إيطالي سنة ١٩٤٩ — ثم طالبت بإبطال الزواج لأنه ثبت لها أن الزوج كان مصاباً بالعمه قبل الزواج . فدفع الزوج بأن الزواج يملق بصحة الزواج وأنه لذلك يجب تطبيق القانون الإطالي والقانون الفرنسي معاً وأنه وإن كان القانون الإطالي يقضي بإبطال الزواج لعمه إذا طلب ذلك أحد الزوجين إلا أن القانون الفرنسي لا يجعل القدرة الجنسية من شروط صحة الزواج — فقضت المحكمة بأنه حتى مع التسليم بدفع الزوج فإن الزواج يعتبر باطلاً لأنه يجب أن يكون صحيحاً بحسب القانونين ولسكنها رأت من ناحية أخرى أن المسألة تتعلق بالتكييف فكيف النزاع وفقاً للعقيدة الإسلامية واعتبرته متعلقاً بالتطبيق الذي يخضع للقانون الإطالي (قانون الزوج وقت رفع الدعوى) بحسب المادة ١٣ / ٢ من القانون المدني

(٢) أخذت بعكس هذا محكمة القاهرة الابتدائية في حكم لها صدر بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٥٦ (غير منشور) جاء في حيلياته ما يلي : وحيث أن الثابت من أوراق الدعوى والمذكرات المودعة فيها أن الزوجين عتقوا الجنسية إذ أن الزوج بريطاني الجنسية بينما الزوجة يونانية الجنسية وطبقاً لقاعدة الإسناد الواردة في المادة ١٢ من القانون المدني المصري يحكم الزواج في هذه الحالة قانونان وقد تار الخلاف حول كيفية تطبيقهما وهل يتعين استيفاء الشروط الموضوعية وفقاً للقانونين معاً بالنسبة لكل من الزوجين أم يكفي استيفاءهما بالنسبة لكل منهما على حدة وفقاً لقانونين وبعبارة أخرى هل يتعين تطبيق قانونين تطبيقاً جامعاً cumulative أم يكفي تطبيق كل منهما تطبيقاً موزعاً distributive فقال البعض بوجوب التطبيق الجامع بمعنى أن الزواج لا يكون صحيحاً إلا إذا اعتبر كذلك وفقاً للقانونين وهو ما لا يتفق إلا باستيفاء الزوج شروط الزواج في قانونه وفي قانون الزوجة واستيفاء الزوجة شروط الزواج في قانونها وفي قانون الزوج وحجة هذا الرأي أن كل واحد من القانونين لا يهدف فقط إلى حماية مواطنه بل يهدف إلى حماية رابطة الزواج ذاتها ومن ثم يجب أن تخضع هذه الرابطة للقانونين . ورأى البعض الآخر تطبيق قانوني الطرفين تطبيقاً موزعاً بمعنى أن يطبق على الزوج قانونه وعلى الزوجة قانونها ولذلك فإنه يكفي لصحة الزواج أن يستوفى الزوج الشروط التي يستلزمها قانونه وأن تستوفى الزوجة الشروط التي يستلزمها قانونها . وحجة هذا الرأي أن كل قانون يحمي مواطني الدولة دون الآخرين فلا عمل لتطبيقه عليهم . على أن أصحاب الرأي الأخير لا يطلعون رأيهم بل يرون أن من الشروط الموضوعية للزواج ما يتعين بشأنه إجراء التطبيق الجامع وإن الأمر يتوقف على الفرض من الشرط ونطاقه واختنا بهذا الاعتبار يتبع من شأن سن الزواج وصحة الرضاء ورضاء الوالدين التطبيق الموزع لأن كلا من هذه الشروط يلزم توافره في

الخلاصة :

وننتهي بما أوردناه في هذا البحث إلى أن كافة القوانين الغربية التي أدخلناها في دراستنا المقارنة تعتبر عدم بلوغ السن سببا مبطلا للزواج سواء كان ذلك من جانب الزوج أو الزوجة . أما الشريعة الإسلامية فلا تعتبر صغر السن مؤديا للبطلان وإنما اعتبره المشرع في المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ (الصادرة به اللائحة الشرعية) سببا مانعا من سماع الدعوى لحسب . وهذا الاتجاه محمود من الشارع المصري الاسلامي لأن الإبقاء على أوامر الأسر يدعو إلى عدم التعويل على هذا السبب في إبطال الزواج . (١)

أما الشرائع المعمول بها في طوائف المصريين غير المسلمين فتختلف في نظرتها إلى صغر السن كسبب لبطلان الزواج . فبينما لا ترتب شريعتنا الأقباط الارثوذكس والمسيحيين الانجيليين البطلان على هذا السبب إذ جله بالمجموع الصغرى أنه ، إذا وقع عدم بلوغ السن المقرر لأى من الزوجين سهوا أو جهلا أو تفريطا ثم امتزج الزوجان ببعضهما فلا يلزم الفسخ . وإن لم يتمزجا كأن تكون الزوجة صغيرة فيلزم انتظارها إلى أن تبلغ السن المناسب لاختلاطها مع زوجها . إذا بالشريعتين الكاثوليكية والموسوية تجملان من صغر السن سببا للبطلان (٢) .

ورثمة مسألة متصلة بهذا البحث وهي أنه إذا اشترطت شريعة طائفية معينة سنا خاصا للزواج كما هو الشأن بالنسبة للشريعة الموسوية إذ تمنع اجراء الزواج قبل بلوغ الزوجة سن اثنتي عشرة ونصف وبلوغ الزوج سن الثالثة عشرة — فإنه يعمل بهذا النص في حالة انطباق هذه الشريعة عند اتحاد ملة الزوجين ومذهبهما — ولا يعمل به في حالة اختلافهما ملة أو مذهبها إذ يعمل بالنص الوارد باللائحة الشرعية (المادة ٩٩ فقرة خامسا) (٣) على أنه من الناحية العملية فإن النص الوارد في الشريعة الطائفية سيكون معطلا دائما في حالة إذا كان السن المشترط فيها أقل من السن المحدد في اللائحة الشرعية .

كل طرف على أفراد فيكفر ان يكون الزوج قد بلغ سن الزواج وصدر رضاه صحيحا وفقا لقانونه ولو كان لم يبلغ هذه السن ولم يسلم رضاه وفقا لقانون الزوجة . كما يكفي أن تكون الزوجة قد بلغت سن الزواج وصدر رضاه صحيحا وفقا لقانونها ولو كانت لم تبلغ هذه السن ولم يسلم رضاها وفقا لقانون الزوج —

وقد أخذ غالبية رجال الفقه بالرأى الأخير وترى المحكمة الأخذ به إذ أن النيجة العتمية للاخذ بالرأى الأول هي تطبيق القانون الاشد في احكامه — (راجع في ذلك مؤلف القانون الدول الخامس المصري للدكتور عز الدين عبد الله الجزء الثاني الطبعة الثانية س ١٨٥) ولما كان السبب الذى يستند اليه الطرفان فى طلب بطلان الزواج هو قصر الزوجة وعدم بلوغها السن القانونى للزواج وهو سبب راجع اليها وحدها بدون زوجها ومن ثم يكون قانونها أى القانون الذى اليوناني هو الواجب التطبيق على موضوع هذه الدعوى .

(١) لان الطبيعة المارة لبلادنا تؤدى لبلوغ فى سن مبكرة ولهذا فن الطبيعى أن تقدم الأسر فى الريف على تزويج البنات بالأخص فى سن مبكرة خوفا على اخلاقهن . فإبطال الزواج فى هذه الحالة يعرض الاخلاق لتفترق ولاشك .

(٢) المجمع الصغوى س ٢٦٤ ومؤلف الزميل الاستاذ ايهاب اسماعيل فى شرح مبادئ الاحوال الشخصية للطوائف الملية طبعة ١٩٥٧ يندى ١١٤ و ١٨٥ .

(٣) راجع نس العامة ٦ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخامس بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية

لأن الدعوى سيتمتع عندئذ سماعها نزولا على حكم المادة ٩٩ من اللائحة قبل التكلم في موضوع الدعوى والتغفل في بحث صحة الزواج أو بطلانه . أما إذا كان السن المشترط في الشريعة الطائفية تزيد عن سن السادسة عشرة للزوجة والثامنة عشرة للزوج فإن الدعوى تسمع في هذه الحالة ، ثم يدور البحث بعد ذلك حول ما إذا كان تخلف السن المشترط في الشريعة الطائفية يوجب بطلان الزواج أم لا . وبذلك لا يكون في نظرنا تحديد السن في اللائحة الشرعية أمرا متعلقا بالنظام العام إلا من حيث اعتباره نصا اجرائيا وأما إذا كنا بصدد بحث الموضوع أي صحة الزواج أو بطلانه فالمرجع هو شريعة الطرفين إذا كانا متحدا من ملة ومذهبا والشريعة الإسلامية إذا اختلفا في ذلك (١) .

(١) قارن للزميل الاستاذ ايهاب حسن اسماعيل في مؤلفه المرجع السابق نبذة ٢٤٠ ص ٢٥٩ .

ركن القصد الجنائي لدى الشريك في الجريمة

للدكتور أبو اليزيد علي المتيت المحامي

يتحقق الاشتراك في الجريمة إذا ساهم شخص أو أكثر مع الفاعل الأصلي في ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون . فلاشتراك لا يوجد إلا تبعاً لواقعة أصلية معاقب عليها ، ومعنى ذلك أن الشريك لا يتبع الفاعل المادى أو الفاعل المعنوى للجريمة ، وإنما يتبع الجريمة نفسها . وقد استقر الفقه والقضاء على عدم مساءلة الشريك عن الجريمة التي وقعت أو التي شرع فيها إلا إذا توافر لديه القصد . والمفروض بالقصد هنا ، أن يوجه الشريك إرادته الحرة المميزة إلى المساهمة في فعل معين ، وهو على علم بأنه فعل غير مشروع . فهل لا يدخل على ما استقر عليه الفقه والقضاء من ضرورة توافر ركن القصد لدى الشريك بعض الاستثناءات ؟ وهل جرائم الإهمال التي لا يتوافر فيها ركن القصد (لأنها جرائم خطئية) يتصور فيها الاشتراك ؟

هذه الأمور قلنا لا تترأ أمام الباحث الذي يتعرض لمثل هذا الموضوع . وحتى يتيسر لنا بحث ركن القصد لدى الشريك سنقسم الموضوع إلى قسمين :

- ١ — العلم أو المعرفة بالفعل غير المشروع .
- ٢ — إتجاه الإرادة إلى المساهمة في الفعل غير المشروع .
- ١ — العلم أو المعرفة بالفعل غير المشروع : La connaissance :

يحتوى مضمون المادة . ٤ من قانون العقوبات في أولا وثانيا على ضرورة علم الشريك بالجريمة . وتنص المادة صراحة في ثالثاً على العلم بالجريمة ، فالمادة . ٤ عقوبات تشترط علم الشريك بأنه يساهم في عمل غير مشروع ، فإذا انتفى العلم فلا يقع تحت طائلة العقاب . فلو فرضنا أن خادماً أدلى بمعلومات مستفيضة لأحد الأفراد عن مسكن سيده معتقداً أنه يريد استجاره ، فإن الخادم لا يعد شريكاً في الجريمة التي أوقعها من استقى منه المعلومات (١) فالعلم ركن أساسي من أركان القصد في الاشتراك ، وقد نص القانون على ذلك سواء صراحة أو ضمناً كما تبين لنا من المادة . ٤ عقوبات .

فما المقصود بالعلم بالفعل غير المشروع ؟

المقصود من ذلك استبعاد العلم بالعقوبة المنصوص عنها ... ويكفي معرفة الشريك أنه يشترك

(١) جارو ، الجزء الثالث من المجلد الثالث ص ٣٠ : يقول الأستاذ جارو إن كل من ساهم في فعل غير مشروع بدون علم لا يعد شريكاً .

في فعل يعاقب عليه القانون (١) فالمادة ٣٢٣ مكررة من قانون العقوبات تنص على معاقبة مالك الأشياء المنقولة الذي يقوم باختلاسها على الرغم من أنها مرهونة ضماناً لدين عليه أو على آخر. فلو كان الشريك لا يعلم أن الأشياء المنقولة مرهونة ، فلا يعد شريكاً للفاعل الأصلي (المالك) لان أحد أركان القصد الجنائي (العلم) لا يتوافر لديه . ويشترط في الشريك العلم التام بأن الفعل غير مشروع ، أما شعور الفرد باحتمال وقوع فعل غير مشروع من مساهمته ، فهذا لا يؤدي به إلى المؤاخذه كشريك في الجريمة التي وقعت ، وإنما يؤاخذ بالمادة ٣٧٧ فقرة ٤ عقوبات التي تنص على أن :

« يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرون قرشاً مصرياً : من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المحلات العمومية أو الغيطان شيئاً من الآلات والعدد والأسلحة التي وقعت في أيدي اللصوص أو غيرهم من الاشقياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم .. الخ (٢) ».

فمن ترك الأسلحة أو الآلات في عارضة الطريق ، الأمر الذي ساعد اللصوص أو الاشقياء على إتمام فعلهم الإجرامي لا يعاقب بعقوبة الشريك في الجريمة التي وقعت ، وإنما يعاقب فقط بالغرامة المنصوص عنها في المادة ٣٧٧ / ٤ عقوبات لان المشرع لم يكتف بشعور الفرد باحتمال وقوع الفعل وإنما اشترط العلم التام للفعل المخالف للقانون الذي يتحقق أو شرع في تحقيقه .

وعلى الرغم مما تقدم توجد حالات لا يشترط فيها المشرع توافر العلم بالفعل غير المشروع لدى الشريك بل وقد يجمله . ومثال ذلك :

(١) الظروف العينية المشددة . (ب) الاشتراك في الزنا .

كما توجد حالات أدرجها المشرع المصري في باب الاشتراك متبعا في ذلك القانون الفرنسي على الرغم من أنها تعد جريمة مستقلة كجريمة إخفاء الأشياء المسروقة (مادة ٤٤ عقوبات) إذ أنه من الأصلح أن تدخل في الباب الخاص لجريمة السرقة .

(١) الظروف العينية المشددة :

إذا كانت الجريمة التي وقعت عقوبتها أقل من التي رغب الشريك الاشتراك فيها ، فإنه لا يؤاخذ إلا عن الجريمة التي وقعت أما إن كانت عقوبة الجريمة أشد من التي أراد الاشتراك فيها ومثال ذلك . إذا ارتكب الفاعل في جريمة السرقة ، جريمة قتل حتى يحقق السرقة .. فجريمة القتل وإن كانت تشدد العقوبة على الفاعل إلا أنها أيضا تشدد العقوبة على الشريك حتى ولو كان هذا الأخير لم يشترك مع الفاعل إلا للسرقة فقط ، أو لم يعلم بالقتل إطلاقاً إلا بعد القبض عليه .

(١) محكمة النقض المصرية في ٢٧ فبراير ١٩٥٦ ، محاماة السنة ٣٧ ص ٤٠٥ « بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان الطاعن بها ، وإنه كان وقت وقوعها عالماً بها قاصداً الاشتراك فيها » . أظن في نفس المعنى محكمة النقض البجيكية ١٦ أكتوبر ١٩٣٩ « المقصود بالعلم هو العلم بالفعل وليس العلم بالعقوبة » بازيكريزي ١٩٣٩ الجزء الأول ص ٤١٧ .

(٢) راجع في نفس المعنى الفقرة السابعة من المادة ٤٧١ عقوبات فرنسي والمادة ٥٥٢ عقوبات بلجيكي .

لنا أن نرجع الى المادة ٤٣ عقوبات التي تنص على أن : من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التي تعتمد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت (١).

فالمادة ٤٣ عقوبات تشترط لمواخذة الشريك بالعقوبة المشددة أن يكون الفعل غير المشروع الذي أدى الى تشديد العقوبة من النتائج المحتملة للاتفاق أو للتحريض أو للمساعدة ، ومعرفة إن كان الفعل غير المشروع الذي أدى إلى تشديد العقاب من النتائج المحتملة للاشتراك أم لا ، أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ولا رقابة عليها من محكمة النقض (٢).

(ب) الاشتراك في الزنا :

تنص المادة ٢٧٥ عقوبات على أن « ويعاقب أيضاً الزاني بتلك المرأة بنفس العقوبة » .
القانون يفترض في من يواقع امرأة متزوجة عليه بذلك ، إلا إذا أثبت أنه يجهل جهالة تامة كونها متزوجة . ولذلك لم يترك المشرع شريك المرأة الزانية يخضع الى قواعد الاثبات العامة بل أفرده بأدلة خاصة نص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات . وعلى ذلك فالمرأة الزانية (الفاعل الاصل) تخضع لطرق الاثبات العامة بينما استثنى المشرع شريكها بالمادة ٢٧٦ عقوبات . ومعنى ذلك أن براءة الشريك لعدم توافر أحد الادلة المنصوص عنها في المادة ٢٧٦ عقوبات ضده ليس معناه براءة الزوجة الزانية إن كان هناك أدلة أخرى تؤكد إثمها (٣).

الواقع أن الاشتراك في الزنا له وضع خاص يختلف تماماً عن الاشتراك بوجه عام ؛ فالدعوى لا تحرك ضده إلا إذا قدم الزوج شكوى ضد زوجته الزانية . وإذا تنازل الزوج عن محاكمة زوجته قبل أن يصدر ضدها حكماً نهائياً ، فالدعوى العمومية تسقط بالنسبة لها وبالنسبة للشريك أيضاً حتى ولو كان تنازل الزوج قاصراً على الزوجة فقط (٤) .

ولذلك فنص المادة ٢٧٥ عقوبات جاء حتى لا يعفى الشريك في الزنا من العقوبة إذا تنازل الزوج عن شكواه أو تصالح مع زوجته بعد صدور الحكم .

(١) محكمة النقض المصرية ٢٦ أبريل ١٩٢١ - المجموعة الرسمية السنة ٢٣ ص ٦٢ ، جلايات بنى - صوف
٢٢ فبراير ١٩٢٢ - المجموعة الرسمية السنة ٢٣ ص ١٢٥ . وفي نفس المبنى محكمة النقض البلجيكية في
أول يوليو ١٩٤٢ - بازيكريزي ١٩٤٢ الجزء الأول ص ١٦٤ .

(٢) محكمة النقض المصرية ٢٨ ديسمبر ١٩٤٢ - مجموعة القواعد القانونية الجزء السادس ص ٧٦ رقم ٢٠٥٤ نوفمبر ١٩٣٠
محكمة السنة ١١ ص ٥٩٥ وكذلك محكمة النقض الفرنسية ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ Bull . Crim . P . 270

(٣) نقض فرنسي ٥ يناير ١٩٠٦ دالوز ١٩٠٨ الجزء الأول ص ٤٩ ، نقض فرنسي ١٨ يناير ١٩٥٠ دالوز

١٩٥٠ ص ١٧٥٠

(٤) استئناف طنطا ١٨ سبتمبر ١٩١٠ - المجموعة الرسمية السنة ١٢ ص ٧٨ ، استئناف الزاويقي ١٩

سبتمبر ١٩١٢ المجموعة الرسمية السنة ١٤ ص ٨٤ .

٢ - الإرادة La Volonté :

الإرادة هي العنصر المعنوي اللازم في كل الجرائم . فالإنسان لا يسأل إلا إذا ساهم في الفعل بإرادة حرة مميزة . ومعنى ذلك أنه لا يكفي علم الشريك بالفعل الذي ساهم فيه ، بل يشترط فضلاً عن العلم ، أن تتوافر لديه القدرة على أن يعي ما يفعل ولذلك لا يسأل المصاب بمرض عقلي أو من وقع تحت تأثير مؤثر خارجي قضى على حرية تفكيره . ويترتب عما سبق أن تتجه الإرادة الحرة المميزة إلى المساهمة في ارتكاب فعل معين بالذات سواء أكان هذا الفعل محمداً أم غير محدد . فكل من الفاعلين والشركاء يعملون من أجل الفعل الذي اتحدوا من أجله (١) . فلو فرضنا أن شخصاً أعار صديقاً له بندقية صيد في وقت محرم فيه الصيد ، وارتكب هذا الأخير جريمة قتل بالبندقية ، فلا يمكن القول بأن من أعار البندقية شريكاً في جريمة القتل ، إذ أن إرادته لم تتجه إلى إحداث جريمة القتل ، بل ولم يكن لديه العلم أن من استعار البندقية سيستعملها في القتل . وعلى كل حال انجاء الإرادة مسألة موضوعية متروكة لتقدير قاضي الموضوع (٢) .

* * *

والإرادة وهي ركن أساسي للقصد الجنائي فهي أيضاً ركن أساسي للسببية عن أي جريمة وقعت سواء أكانت عمدية أم غير عمدية (٣) ، فهل يحق لنا القول بأن الاشتراك جائز في جرائم الإهمال (الجرائم غير العمدية) ؟

لقد تضاربت أقوال الفقهاء وأحكام القضاء فترة طويلة حول هذا الموضوع ؛ فالبعض يرى وجود الاشتراك في جرائم الإهمال (٤) .

فعلى الرغم من أن جرائم الإهمال جرائم العنصر المميز فيها هو ركن الخطأ وليس القصد الجنائي إلا أن الفقه والقضاء انجها فترة طويلة إلى تأييد صحة وجود الاشتراك في جرائم الإهمال ولقد أعطى الأستاذ جازو مثلاً عن « العرجي » الذي يحدث إصابة لأحد المارة فهو فاعل أصلي ، أما صاحب العربة الذي حرضه على السير بسرعة فهو شريكاً له . والواقع أن جرائم الإهمال

(١) أنظر Donnedieu De Vabres , traité éd 1947 . n 435

(٢) المرجع السابق

(٣) راجع رسالتنا في الدكتوراه عن جرائم الإهمال في القانون المصري بجامعة باريس ١٩٥٦ ص ٢٣ و ١٠١ بعدها .

(٤) Garraud , t.2 éd . P . 393 ؛ Sauvard , Délit d'imprudence
Thèse Paris 1899 , p . 144 ، Chauveau et Hélie , t . 4 n . 1325 ،
Donnedieu De Vabres , Traité éd 1947 n . 434 ، Bouzat , Traité
1951 n . 708

محكمة النقض المصرية ٩ يوليو ١٩١٧ - المجموعة الرسمية السنة ١٧ رقم ١٠٠ ، محكمة النقض الفرنسية
١٧ أكتوبر ١٩٣٢ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٢ ص ٥٨٩ ، ١٣ مارس ١٩٣٦ دالوز الأسبوعي ١٩٣٦
ص ٢٥٤ .

لا يستطيع أحد أن يؤيد صحة وجود الاشتراك فيها . لأن هذه الجرائم لها طابع خاص ، فإن كانت الجرائم العمدية تشترط وجود القصد إلا أن جرائم الإهمال تشترط وجود الخطأ ، لأن المسؤولية الجنائية فيها ليست عن رغبة كل من ساهم فيها لإحداث فعل معين غير مشروع ... وإنما عن الخطأ الذي وقع منه . فالعربجي في مثال الأستاذ جارو قد ارتكب خطأ في أن إرادته الحرة المميزة قد توجهت إلى القيام بعمل يدل على وجه إرادته الحرة المميزة إلى المطالبة بعمل يدل على عدم بعد البصيرة أيضاً . فإن كان العربجي يعد فاعلاً مادياً إلا أن صاحب العربة يعد فاعلاً معنوياً .

أما إن كان هذا الخطأ لم يحدث إصابة أحد المارة فسوف لا يؤاخذ العربجي ولا صاحب العربة إذ أن ضرراً لم يحدث بسبب خطئهما . وعلى العكس في الجرائم العمومية التي تشترط القصد الجنائي كركن من أركانها ؛ فإن لم يتحقق الفعل غير المشروع فسوف يؤاخذ الفاعلين والشركاء على المشروع .

لهذا اتجه الفقه والقضاء حديثاً إلى استبعاد إمكان وجود فكرة الاشتراك في جرائم الإهمال (١) .

وعلى ذلك ففي الجرائم العمدية يجب أن يتوافر لدى الشريك القصد في المساهمة في الفعل غير المشروع (العلم بأن الفعل غير المشروع وتوجيه الإرادة المميزة إلى المساهمة في تحقيقه) . أما جريمة الإهمال فهي تبني على الخطأ ولا يسأل إلا كل من ارتكب خطأ أحدث ضرراً للغير . فجميع الجناة في جريمة الإهمال يعتبرون فاعلين سواء فاعلين ماديين أو فاعلين معنويين .

* * *

وحدثنا عن جرائم الإهمال يدعونا الكلام عن حالة أخرى يستبعد فيها الاشتراك وهي حالة الإفلاس بالتقصير . فالمادة ٣٣٠ عقوبات تنص على معاقبة المفلس بالتقصير ، ولكن لا يتصور الاشتراك في الإفلاس بالتقصير .

بما تقدم يتضح لنا مدى أهمية ركن القصد الجنائي في تحديد مسؤولية الشريك بغض النظر إن كانت الجريمة التي اشترك فيها من الجرائم المحددة أو غير المحددة . هذا على الرغم من بعض الاستثناءات التي نص عليها المشرع لظروف تقتضيها العدالة .

(١) انظر المسؤولية الجنائية لأستاذنا الدكتور الفللي طبعة ١٩٤٨ ص ٢٢٤ وما بعدها .
وانظر تطبيق الأستاذ Vouin على حكم محكمة شامبرى في ٨ مارس ١٩٥٦ J.C.P 1956.2.n.9224
وانظر محكمة النقض المصرية أول مايو ١٩٣٠ ، مجموعة القواعد القانونية الجزء الثاني ص ٣١ وكذلك رسالتنا في الدكتوراه طبعة ١٩٥٦ عن جرائم الإهمال ٢٠٢ وما بعدها .

العدد العاشر	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٥٠٢	١٢٤٩	٤ يونيو ١٩٥٦
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
		١ - إثبات . شهادة . سلطة محكمة الموضوع في سماع أقوال أى شخص لم يسبق اعلانه والاخذ بأقواله .
		٢ - تقادم . انقطاعه . قرار غرفة الاتهام باحالة متهم إلى محكمة الجنايات . هو إجراء قاطع لمدة سقوط الدعوى الجنائية .
٥٠٣		حكم . بياناته . ذكر المحكمة فيه أنها اطلعت على المواد التى طلبت النيابة العامة تطبيقها . القول بخلو الحكم من ذكر المواد التي أخذت بها المحكمة غير صحيح .
٥٠٤	١٢٥٠	
		١ - شركة . حق الشريك فيها أثناء قيامها أو حال تصفيتها .
		٢ - شركة . تصفيتها . اعتبار موجوداتها في غضون فترة التصفية مملوكة للشركة لاملكا شائعا بين الشركاء . عدم أحقية الشريك في التصرف فى شيء منها .
٥٠٥		حكم . تسيديه . نصب ذكر الحكم مايكفى لبيان الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية لجريمة النصب . تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم . لا عيب .
٥٠٦		١ - مواد مخدرة . تلبس إمساك المتهم بالشيثة فى يده وانبعاث رائحة الحشيش منها . تحليل العينة المضبوطة وثبت أن بها حشيشا . اعتبار الجريمة فى حالة تلبس .
		٢ - دفاع . متى تلتزم المحكمة باجابة طلب المتهم أو الرد عليه؟
		٣ - مواد مخدرة . ضبط المتهم وهو يدخن الحشيش . عدم ضبط عنصر من عناصر الحشيش معه . كفاية ذلك لاعتباره محرراً لمادة الحشيش .
٥٠٧	١٣٥١	
		١ - تزوير . إثبات . حكم . تسيبيه . استناده إلى قضاء المحكمة المدنية بالرد والبطالان دليلاً على أن السند مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال . قصور .
		٢ - تزوير . إثبات . مجرد التمسك بالورقة المزورة . غير كاف فى ثبوت العلم بالتزوير .

العدد العاشر	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٣ - قوة الأمر المقضى . لاحجية للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها أمام المحاكم الجنائية . المادة ٤٥٧ أ . ج .
٥٠٨	١٢٥٢	٤ يونيو ١٩٥٦
		نقض طعن . أسباب موضوعية . المجادلة في تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا أمام محكمة النقض . لا يقبل .
٥٠٩	١٢٥٢	٤ يونيو ١٩٥٦
		قتل خطأ . حكم . تسببه . الحكم بالإدانة في جريمة القتل خطأ استنادا إلى قيادة المتهم السيارة بسرعة زائدة . استناد الحكم بعد ذلك إلى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى إلى مرتبة الأخطار المعاقب عليها قانونا لا عيب .
٥١٠	١٢٥٢	٤ يونيو ١٩٥٦
		ضرب . القصد الاحتمالى . مدى مسئولية المتهم عن النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التى أحدثها .
٥١١	١٢٥٢	٤ يونيو ١٩٥٦
		١ - حكم . تسببه . عاهة مستديمة . عدم بيان الحكم مدى العاهة . لا يؤثر فى سلامته .
		٢ - نقض . طعن . المصلحة فى الطعن . إدانة المتهم بالعقوبة المقررة للضرب البسيط . عن جريمة الضرب المحدث للعاهة المستديمة المنسوبة إليه . الطعن على الحكم بخاوه من بيان مدى العاهة . لا جدوى منه .
٥١٢	١٢٥٣	٥ يونيو ١٩٥٦
		١ - حكم . بياناته . إغفال بيان محل إقامة المتهم فى الحكم . ذكر اسمه ولقبه ورسنه وصناعته فى الحكم . لا بطلان .
		٢ - إجراءات . تشكيل محكمة الجنايات . صدور قرار من وزير العدل بنذب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسيوط بناء على طلب رئيس المحكمة المذكورة . صحة هذا القرار .
٥١٣	١٢٥٣	٥ يونيو ١٩٥٦
		نقض . طعن . المصلحة فى الطعن . تطبيق المادة ٢٢ عقوبات وإدانة المتهم فى جريمة السرقة وبيع الزيت لغير المستهلكين بعقوبة واحدة داخلة فى حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية .

رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
		الظعن على الحكم بالخطأ في الاسناد فيما يتعلق بواقعة السرقة . لا جدوى منه .
٥١٤	١٢٥٤ ٥ يونيو ١٩٥٦	١ - دفاع . ضرائب . منهم بجرime عدم تقديم إقرار عن أرباحه التجارية . دفعه الدعوى بأن المحل كان مغلقاً في إحدى السنوات المتخلف فيها عن تقديم الإقرار . دفاع جوهرى . الحكم بالادانة دون الرد على هذا الدفاع . قصور .
٥١٥	" " "	٢ - ضرائب . جرime عدم تقديم إقرار الأرباح . هي جرime مستمرة . متى تبدأ مدة سقوطها ؟ ١ - اختلاس . الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ ع . معناه . متى تعتبر الجرime تامة ؟ ٢ - اختلاس . سريان حكم المادة ١١٢ ع على كل موظف أو مستخدم عموى اختلس مالا تحت يده سلم إليه بسبب وظيفته . ٣ - اختلاس . الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ ع . ماهية تسليم الشيء للموظف المعهود إليه به . ٤ - عقوبة . غرامة . الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ هي غرامة نسبية . ٥ - غرامة . الغرامة النسبية . وجوب الحكم بها على المتهمين متضامنين . عدم التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم . المادة ٤٤ ع . دعوى عمومية . تحقيق . إجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجنح . غير لازم لرفع الدعوى العمومية في هذه المواد .
٥١٦	" " "	
٥١٧	١٢٥٥ ١١ يونيو ١٩٥٦	حكم . تسييبه . ارتباط . قذف . بلاغ كاذب . وقوع فعل من المتهم كون جرime البلاغ الكاذب والقذف المرفوعة بهما الدعوى . إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جرime القذف وكفاية حكمها بالنسبة لجرime البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها . لا عيب .

ملخص الأحكام	الحكم تاريخ	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
١ - حكم . تسببه . ماهية التناقض الذي يعيب الحكم .	١١ يونيو ١٩٥٦	١٢٥٦	٥١٨
٢ - نقض . طعن . الصفة في الطعن . عدم ادعاء المجنى عليه بحقوق مدنية قبل المتهم وصدور الحكم ببراءته . انعدام صفة المجنى عليه في الطعن في هذا الحكم . م . ٢٠ ، أ . ج .			
١ - ضرب . القدر المتيقن متى يسوغ للمحكمة الأخذ به ؟ مثال .	، ، ،	،	٥١٩
٢ - دعوى مدنية . اختصاص . رفعها بطريق التبعية للدعوى العمومية أمام المحكمة الجنائية . شرطه . ارتباط . تطبيق المادة ٣٢ ع . مناطه .	، ، ،	،	٥٢٠
١ - إثبات . ربا فاحش . تخفى ضابط البوليس في محل المجنى عليه بناء على طلبه ليسمع اعتراف المتهم بعناصر هذه الجريمة . لا منافاة فيه للأخلاق .	١٢ يونيو ١٩٥٦	١٢٥٧	٥٢١
٢ - إثبات . اعتراف . اعتراف المتهم طواعية واختيارا . لا محل للطعن على الدليل المستمد منه .			
نقد . قوة قاهرة . قيام المتهم بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج التزامه باستيراد البضائع التي حولت عنها تلك العملة . عدم اعتبار ارتفاع الأسعار قوة قاهرة تعفى من هذا الواجب .	، ، ،	،	٥٢٢
تعويض . الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . وجوب رفض طلب التعويض .	٢٦ يونيو ١٩٥٦	،	٥٢٣
سب . ركن العلانية . إرسال صور فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تظهر المتهم وزوجة المجنى عليه في أوضاع تنبئ بوجود علاقة غير شريفة بينهما . إرسالها بطريقة سرية داخل مظاريف مغلقة أو تسليمها يدا بيد . اعتبار الواقعة مخالفة سب غير علني . المادة ٢٩٤ / ١ ع .	، ، ،	،	٥٢٤
حكم . تسببه . مواد مخدرة . إثبات المحكمة أن الاحراز كان بقصد الاتجار . استدلالها على ذلك بأقوال الشهود وسوابق المتهم دون بيان ماهية السوابق وكيفية الاستدلال منها على ذلك . قصور .	، ، ،	١٢٥٨	٥٢٥

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الصفحة
عمل . جمعيات . سريان قانون عقد العمل الفردى على الجمعية الخيرية الاسلامية .	٢٦ يونيه ١٩٥٦	١٢٥٨	٥٢٦
دفاع . شهادة . حكم . نسيبه . اسناده إلى أحد شهود النفي اقوالا خلاف الثابت بالأوراق . عدم اتخاذ هذه الأقوال دليلا من الأدلة التي استند اليها الحكم . عدم اشتغالها على واقعة جوهرية اعتبرتها المحكمة صحيحة قائمة . لا عيب .	، ، ،	١٢٥٩	٥٢٧
وصف التهمة . قتل عمد مقترن بجناية اخرى . تعديل المحكمة وصف التهمة بالنسبة للشتم من قتل عمد مقترن بجناية سرقة بحمل سلاح الى اشتراك فى جريمة قتل عمد وقعت نتيجة محتملة لجناية سرقة بحمل سلاح دون أن تنبه الى هذا التغير . اخلال بحق الدفاع .	، ، ،	،	٥٢٨
١ - اشتراك . صفة الشريك . العناصر التي يستمد منها الشريك هذه الصفة .	، ، ،	،	٥٢٩
٢ - قضاة . عدم الصلاحية . كون القاضى قريبا لقاضى التحقيق الذى بدب لاستجواب المتهمين نفاذاً لقرار غرفة الانعام . لا تقوم عدم الصلاحية .			
٣ - تزوير اوراق رسمية . استخراج صور لأصل عقد مزور دس في ملف الشهرامقارى مع مخالفة ذلك للحقيقة واستعمالها . اعتبار ذلك استعمال لورقة رسمية مزورة .			
إجراءات . شفوية المرافعة . عدم إجابة المحكمة الاستئنافية المتهم إلى تأجيل الدعوى لسماع شاهدين . تحقق شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى . لا إخلال بحق الدفاع .	، ، ،	١٢٦٠	٥٣٠
حكم . النطق به . إجراءات . عدم اشتراك القاضى الذى سمع المرافعة فى الهيئة التى نطقت بالحكم . عدم توقيعه على مسودة الحكم أو على قائمة الحكم . بطلان الحكم .	، ، ،	،	٥٣١
١ - إجراءات . ارتباط . محكمة الجنايات . حق محكمة الجنايات فى فصل الجناية عن اللجنة قبل تحقيقها .	، ، ،	،	٥٣٢

العدد العاشر	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
	٢ - ارتباط . ارتباط اللجنة بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات . تقديره . موضوعي .	
	٣ - تقض . أسباب الطعن . ذكر الطاعن في أسباب طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام . وجوب الأمر بمحوها . المادة ١٢٨ مرافعات .	
٥٣٣	١٢٦١	٢٦ يونيو ١٩٥٦
	قتل خطأ . حكم . تسببه . اصطدام السيارة التي يقودها المتهم بالمجنى عليه نتيجة قيادته بسرعة وعدم اطلاق جهاز التنبيه . توفر ركن الخطأ وعلاقة السببية في جريمة القتل الخطأ .	
٥٣٤	١٢٦٢	، ، ،
	تقض . طعن . سبب جديد . عدم تمسك المتهم أمام المحكمة بضبط أجزاء من اللحوم يعرف منها سن الذبيحة ونوعها . يعتبر سبباً جديداً .	
٥٣٥	، ، ،	، ، ،
	حكم استثنائي . تسببه . قتل خطأ . عدم ذكر الحكم شيئاً عن بيان الاصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وأنها هي التي أدت الى وفاة المجنى عليه . قصور .	
٥٣٦	، ، ،	، ، ،
	١ - حكم . تسببه . اثبات . اسناد المحكمة في اداة المتهم الى رواية شاهد بالجلسة . خلو محضر جلسة المحاكمة مما نسبته الحكم الى الشاهد المذكور . وثبوت أنه قال بعدم علمه بكيفية وقوع الحادث . خطأ في الإسناد .	
	٢ - حكم . بياناته . تقض . خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة . بطلانه . حق محكمة النقض في القضاء بالبطلان من تلقاء نفسها .	
	(٢) قضاء محكمة النقض المدنية	
٥٣٧	١٢٦٣	٦ ديسمبر ١٩٥٦
	١ - ضرائب . الضريبة على الديون . الإعفاء منها . تأمين شركة . القروض التي تعقدها شركات التأمين بعيداً عن دائرة الاحتياطى الحسابي . عدم تمتعها بالإعفاء من الضريبة الواردة بالمادة ٢/١٥ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .	

العدد العاشر	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
الرقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ - ضرائب . تأمين . فوائد . منع ازدواج الضريبة . مثال . المادة ٣٦ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .
		٣ - تأمين . شركة . عقد . تفسيره . محكمة الموضوع . سلطانها في تفسير عقد تأسيس الشركة . مثال من عقد تأسيس شركة تأمين .
		٤ - نقض . التوكيل بالظعن . محاماة . وكالة . صدور التوكيل بالظعن إلى عدد من المحامين والتصريح لهم بالقيام بمافض عليه التوكيل مجتمعين أو منفردين . أفراد أحدهم بالتقرير بالظعن . جوازه .
٥٣٨	١٢٧٢ ٦ ديسمبر ١٩٥٦	استئناف . أوامر على عرائض . اختصاص . حجز . صدور أمر الحجز من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية . رفع التظلم من هذا الأمر إلى القاضي الأمر . اختصاص محكمة الاستئناف بنظر استئناف المحكمة الذي يصدر في التظلم . المادة ٣٧٥ مرافعات .
٥٣٩	١٢٧٤	١ - ضرائب . لجنة الظعن . تشكيلها . الحكم بطلان قرارها استنادا إلى أن أحد أعضائها سبق له إبداء رأي في تقديرات مصحة الضرائب بشأن أرباح الممول عن سني النزاع . لا خطأ . القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ .
		٢ - نقض . أسباب متعلقة بالنظام العام . استئناف . شكله . قوة الأمر المقضي . عدم ورود ظعن على شكل الاستئناف . ما شيره النيابة في خصوص شكل الاستئناف . غير مقبول .
٥٤٠	١٢٧٦ ١٣	١ - موظفون . تعليم حر القانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٥٠ . عدم اكتساب مدرسي وموظفي التعليم الحر صفة الموظفين العموميين بمنقضى هذا القانون .
		٢ - جمعيات . عضوية الجمعية . وجوب اتباع ما يرسمه قانون الجمعية بشأن طريق كسب عضويتها وما يتعارض مع هذه

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم	صفحة
المضوية . مثال عن جمعية مكارم الاخلاق الاسلامية .			
٣ - نقض . الصفة في الطعن . جمعيات . دعوى قيام النزاع بين الطاعن والمطعون عليه على صفة رئاسة ادارة مجلس الجمعية . تجاهل الطاعن لهذه الصفة في توجيه الطعن . الدفع بعدم قبول الطعن بمتمولة لأنه وجه إلى غير ذي صفة . لا محل له .			
٤ - نقض . المصلحة في الطعن . انعدامها بعد صدور الحكم المطعون فيه أو انعدامها قبله في حالة عدم تمسك المطعون عليه بذلك أمام محكمة الموضوع . لا يعتد به .			
١ - شركة . شرط فاسخ . عقد . فسخ . النص في عقد الشركة على شرط يقضي بسقوط حقوق والتزامات الشريك الذي يتخلف عن دفع حصته في رأس المال في الموعد المحدد لذلك . قيام الشركة فعلاً منذ تحرير عقدها طبقاً لنصوص العقد . اعتبار ذلك الشرط شرطاً فاسخاً لمصلحة باقى الشركاء . وليس شرطاً واقفاً .	١٣ ديسمبر ١٩٥٦	١٢٧٧	٥٤١
٢ - فسخ . شرط فاسخ . عقد . الإفصاح في العقد التبادلي عن الشرط الفاسخ . لا خروج فيه على أحكام القانون . الأثر المترتب على تحقق هذا الشرط .			
٣ - حكم . د تسيب كاف . شرط فاسخ . عقد . فسخ . انتهاء الحكم إلى عدم تحقق الشرط الفاسخ . النعي بخطأ الحكم في تكييف هذا الشرط بأنه شرط جزائي . لا جدوى منه .			
٤ - شركة . عقد . النص في عقد الشركة بعدم جواز تنازل الشريك أو بيع حصته لشريك آخر إلا بموافقة الشركاء كتابة . قبول أحد الشركاء طلب شريك آخر بتعديل حصته في رأس المال بغير تلك الموافقة . غير جائز .			
١ - شفعة . د الجوار . إثبات . تسجيل . صدور عقد شراء الأرض المشفوع فيها قبل تسجيل عقد الجار المثبت للملكية لا يشفع به . عدم اعتباره مالاً كاملاً يشفع به وقت شراء الأرض المشفوع فيها . م ٩٣٥ ، ٩٣٦ مدني . ما يرد في عقد	١٢٨٢	٥٤٢	

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم	رقم المرجع
المشتري من أن الأرض المذكورة محدودة بملك الشفيع . لا يعول عليه في إثبات ملكية الشفيع .			
٢ - استئناف ، شكه ، . قوة الأمر المقضى . تقض . الدفع أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف شكلا لبطان عريضة الاستئناف والحكم برفضه . الدفع بعد ذلك بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد والحكم برفضه . أيضا . عدم الطعن بالنقض على الحكم الأول والاقصاء في الطعن على الحكم الثاني اعتبار الحكم الأول قد حاز قوة الأمر المقضى ولو كان الحكم الثاني قد تناول القول في الدفع ورفضه .			
٣ - دعوى ، . تقدير قيمتها ، . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير وحدة السبب في الدعوى التي تتضمن طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد . المادة ١١٠ مرافعات .			
١ - طرح البحر . صدور قرار وزير المالية بتوزيع طرح البحر على أربابه شيوعا بينهم طبقا للقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٣٢ اعتبار هذا القرار سنداً لمسكيتهم وللشيوع فيما بينهم . التحدى بأن الاطيان التي أكلها البحر كانت مفرزة لمن وزعت عليهم أرض الطرح شيوعا . لا محل له .	١٣ ديسمبر ١٩٥٦	١٢٨٣	٥٤٣
٢ - قسمة . إثبات . شيوع . وضع يد الشريك على جزء مفرز يعادل حصته في الملك الشائع أو مجرد وجود مسق فاصلة بين وضع يده ووضع يد شركائه . لا يقطع في حصول القسمة .			
١ - نيابة عامة . مخاصمتها . قضاة . حق المحكمة في استعراض أسباب المخاصمة وأنها للحكم بجواز المخاصمة أو بعدم جوازها . المادة ٨٠٢ مرافعات .	٢٠	١٢٨٤	٥٤٤
٢ - قوة الأمر المقضى . حجية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية . نطاقها .			

أعداد العاشر	نهرست	السنة السابعة والثلاثون
سجل	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٤٥	١٢٨٥ ٢٠ ديسمبر ١٩٥٦	٣ - دفاع . إثبات . طلب الاحالة على التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابه . ٤ - نقض . ميعاد الطعن . بدايته . قيام قلم الكتاب باعلان الحكم . عدم إفادة المطعون عليه من هذا الاعلان . ١ - جمارك . عقوبة . مصادرة عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادتين ٣٢ و ٣٥ من اللائحة الجركية . اعتبارها عقوبة جوازية وذلك في حالة التهريب بالتصدير أو الاستيراد على السواء . ٢ - جمارك . مصادرة . محكمة الموضوع . سلطتها في رفض توقيع عقوبة المصادرة . ٣ - جمارك . ارتباط . محكمة الموضوع . سلطتها في تقرير وجود الارتباط بين واقعي التهريب بالتصدير والتهريب بالاستيراد . ١ - شفعة . كون المشتري مالكا على الشيوع في مجرى معد للرى يشق الاطيان المشفوع فيها وكون هذه المجرى جزءا ضيلا من بعض المبيع . عدم أحقيته في أخذ العقار المبيع بالشفعة بوصف أنه شريك على الشيوع في العقار المذكور . ٢ - شفعة . ملحقات الثمن . عدم علم المشتري بالملحقات وقت إنذار الشفعة . القضاء برفض الدفع بطلان انذار الشفعة لعدم اشتباهه عرض الملحقات . لاخطأ . المادة ١٤ من قانون الشفعة . ٣ - شفعة . حكم . تسبب معيب . ملحقات الثمن . بيانها وتحديد قيمتها أمام محكمة الموضوع . خلو الحكم من بيان هذه الملحقات وقيمتها . قصور . ١ - وفاة . عرض . إيداع . إيداع المستأجر السيارة المستأجرة في جراج معين بعد عرضها على المؤجر عرضا رسميا عند انتهاء مدة العقد ورفضه استلامها . اعتبار الحكم أن العرض في هذه الحالة كان ناقصا واستلزامه أن يكون المستأجر قد حصل مبدئيا على حكم بإيداع السيارة . خطأ . المادة ٢٣٩ مدني . ٢ - إثبات . الاثبات بوجه عام . محكمة الموضوع دفاع . طلب التحقيق . حق محكمة الموضوع في تقرير
٥٤٦	، ، ، ،	، ، ، ،
٥٤٧	١٢٨٦ ٢٧	، ، ، ،

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
ثبوت الواقعة أو عدم ثبوتها وعدم التزامها بإجابة طلب إجراء التحقيق. ٣ - قوة قاهرة . وفاة . التزام . محكمة الموضوع . تقرير ما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة قاهرة . موضوعي . ١ - ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . خضوع الممول لربط الضريبة بطريق التقدير وعدم ربط الضريبة عليه في سنة ١٩٤٨ ربطاً نهائياً . وجوب اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ أساساً لربط ضريبة سنة ١٩٤٩ . القول بأن الأصل هو ربط الضريبة على الأرباح الفعلية وباعتراف الممول في إقراره بأنه حقق أرباحاً تزيد عن تقدير سنة ١٩٤٧ . لا محل له . الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ . ٢ - ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . اعتبار سنة ١٩٤٧ هي السنة الضريبية المشار إليها في الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ بالنسبة لتجارة الاقطان إذا اتخذها الممول مهنة له . عمل . دعوى «رسومها» . تقض . «رسوم الطعن» . إعفاء العامل من رسوم الدعوى التي يرفعها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي . اقتصار هذا الإعفاء على مرحلة التقاضي أمام محكمة أول درجة دون مراحل التقاضي التالية . (٣) قضاء الأحوال الشخصية أحوال شخصية . المراد بعبارة المواد المتعلقة بالزواج . فسخ الخطبة من بينها . اختصاص المحاكم الجزئية بنظرها . أحوال شخصية . ولى النفس . إذن المحكمة لازم في تزويج الصغير وغير لازم في تزويج المحجور عليه . أحوال شخصية . الشريعة المسيحية . تحريم الطلاق إلا لعلّة الزنا . التطور الزمني . إباحة الطلاق لأسباب أخرى أقرتها الكنيسة الأرثوذكسية . صحة الأخذ بها والحكم بمقتضاها . أحوال شخصية . طلاق . شهادة شاهد . الحكم بها متى اطمئنت إليها المحكمة . تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية . الأخذ بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة خاص بالقواعد	٢٧ ديسمبر ١٩٥٦	١٢٨٧	٥٤٨
عمل . دعوى «رسومها» . تقض . «رسوم الطعن» . إعفاء العامل من رسوم الدعوى التي يرفعها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي . اقتصار هذا الإعفاء على مرحلة التقاضي أمام محكمة أول درجة دون مراحل التقاضي التالية . (٣) قضاء الأحوال الشخصية أحوال شخصية . المراد بعبارة المواد المتعلقة بالزواج . فسخ الخطبة من بينها . اختصاص المحاكم الجزئية بنظرها . أحوال شخصية . ولى النفس . إذن المحكمة لازم في تزويج الصغير وغير لازم في تزويج المحجور عليه . أحوال شخصية . الشريعة المسيحية . تحريم الطلاق إلا لعلّة الزنا . التطور الزمني . إباحة الطلاق لأسباب أخرى أقرتها الكنيسة الأرثوذكسية . صحة الأخذ بها والحكم بمقتضاها . أحوال شخصية . طلاق . شهادة شاهد . الحكم بها متى اطمئنت إليها المحكمة . تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية . الأخذ بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة خاص بالقواعد	١٢٩٠	٥٤٩	
أحوال شخصية . المراد بعبارة المواد المتعلقة بالزواج . فسخ الخطبة من بينها . اختصاص المحاكم الجزئية بنظرها . أحوال شخصية . ولى النفس . إذن المحكمة لازم في تزويج الصغير وغير لازم في تزويج المحجور عليه . أحوال شخصية . الشريعة المسيحية . تحريم الطلاق إلا لعلّة الزنا . التطور الزمني . إباحة الطلاق لأسباب أخرى أقرتها الكنيسة الأرثوذكسية . صحة الأخذ بها والحكم بمقتضاها . أحوال شخصية . طلاق . شهادة شاهد . الحكم بها متى اطمئنت إليها المحكمة . تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية . الأخذ بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة خاص بالقواعد	١٩ مارس ١٩٥٧	١٢٩١	٥٥٠
أحوال شخصية . المراد بعبارة المواد المتعلقة بالزواج . فسخ الخطبة من بينها . اختصاص المحاكم الجزئية بنظرها . أحوال شخصية . ولى النفس . إذن المحكمة لازم في تزويج الصغير وغير لازم في تزويج المحجور عليه . أحوال شخصية . الشريعة المسيحية . تحريم الطلاق إلا لعلّة الزنا . التطور الزمني . إباحة الطلاق لأسباب أخرى أقرتها الكنيسة الأرثوذكسية . صحة الأخذ بها والحكم بمقتضاها . أحوال شخصية . طلاق . شهادة شاهد . الحكم بها متى اطمئنت إليها المحكمة . تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية . الأخذ بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة خاص بالقواعد	١٦ أبريل ١٩٥٧	١٢٩٢	٥٥١
أحوال شخصية . المراد بعبارة المواد المتعلقة بالزواج . فسخ الخطبة من بينها . اختصاص المحاكم الجزئية بنظرها . أحوال شخصية . ولى النفس . إذن المحكمة لازم في تزويج الصغير وغير لازم في تزويج المحجور عليه . أحوال شخصية . الشريعة المسيحية . تحريم الطلاق إلا لعلّة الزنا . التطور الزمني . إباحة الطلاق لأسباب أخرى أقرتها الكنيسة الأرثوذكسية . صحة الأخذ بها والحكم بمقتضاها . أحوال شخصية . طلاق . شهادة شاهد . الحكم بها متى اطمئنت إليها المحكمة . تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية . الأخذ بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة خاص بالقواعد	٢١ مايو ١٩٥٧	١٢٩٤	٥٥٢
أحوال شخصية . المراد بعبارة المواد المتعلقة بالزواج . فسخ الخطبة من بينها . اختصاص المحاكم الجزئية بنظرها . أحوال شخصية . ولى النفس . إذن المحكمة لازم في تزويج الصغير وغير لازم في تزويج المحجور عليه . أحوال شخصية . الشريعة المسيحية . تحريم الطلاق إلا لعلّة الزنا . التطور الزمني . إباحة الطلاق لأسباب أخرى أقرتها الكنيسة الأرثوذكسية . صحة الأخذ بها والحكم بمقتضاها . أحوال شخصية . طلاق . شهادة شاهد . الحكم بها متى اطمئنت إليها المحكمة . تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية . الأخذ بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة خاص بالقواعد	٤ يونيو ١٩٥٧	١٢٩٧	٥٥٣

تاريخ الحكم	الرقم	مناقص الأحكام
		الموضوعية لا بالأجراءات وطرق الاثبات .
		(٤) قضاء المحاكم الكلية التجارية
١٨ نوفمبر ١٩٥٦	١٢٩٩	٥٥٤ نقل بحري . مشاركة البعارة . سند شحن مسلم إلى طرف من طرفي مشاركة الإيجار أو إلى وكيل هذا الطرف . عدم تطبيق معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن .
		(٥) قضاء الأمور المستعجلة المسانقة
١٧ سبتمبر ١٩٥٦	١٣٠٥	٥٥٥ ١ - قضاء مستعجل . وجوب تحقق المصلحة ولا يشترط توافر الأهلية .
		٢ - بلوغ سن الرشد وبلوغ سن الولاية . الفارق بينهما .
		٣ - ولاية الزوج على زوجته . مداها .
١٥ أكتوبر ١٩٥٦	١٣٠٩	٥٥٦ ١ - عقد الإيجار الحاصل للمستأجر بسبب حرقه وفاة المستأجر . متى ينتهي العقد .
		٢ - سكوت المؤجر أو وورثة المستأجر زمنا عن طلب إنهاء العقد الحاصل بسبب الحرق . حكمه .
١٨ نوفمبر ١٩٥٦	١٣١٢	٥٥٧ ١ - ضبطية قضائية . ضبطية إدارية . التفرقة بينهما .
		٢ - النيابة العامة على رأس الضبطية القضائية . صحتها بالضبطية الإدارية .
		٣ - اختصاص القضاء المستعجل بطلب وقف تنفيذ القرار الصادر من النيابة بمنع التعرض . لا اختصاص .
		٤ - تقيد القاضي المستعجل في تحويل طلبات الخصوم بعدم تعديه حدود ولايته المقررة قانونا .
		(٦) قضاء المحاكم الكلية المدنية
٢٠ مارس ١٩٥٧	١٣١٦	٥٥٨ ١ - تقادم الحقوق . تقادم الحق في رفع الدعوى .
		٢ - طيران . مسئولية الناقل الجوي .
		٣ - الموت الفوري . المسئولية التعاقدية . أساسها .
		٤ - التزام السلامة في عقد النقل . الإخلال به . متى يتحقق .
		٥ - متى يجب تطبيق قانون القاضي على واقعة يحكمها قانون أجنبي .

العدد العاشر	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٥٥٩	١٣٣٥	٢٩ ايو ١٩٥٧
		شفعة . لا تدخل ملحقات الثمن فيما قصده المشرع من قوله « كل انتمن الحقيقي الحاصل به في البيع » . (٧) قضاء المحاكم الجزئية المدنية .
٥٦٠	١٣٣٨	٢٥ مايو ١٩٥٧
		١ - تأمين . رجوع المؤمن على فاعل الضرر في التأمين على الاشياء المباعة . عدم جوازه إلا باتفاق في عقد التأمين . أساس الرجوع . الحلول الاتفاق . ٢ - الحكم الجنائي في حادث السيارة المؤمن عليها من تهمة إصابة خطأ . لا يعتبر حكماً صادراً بدين المؤمن له عن تلف السيارة . ٣ - إجراءات المحاكمة في جنحة الاصابة الخطأ في حادث السيارة المؤمن عليها . ليست موقفة للتقدم في دعوى الرجوع . (٨) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح) رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام . القانون ١٢١ سنة ١٩٥٦ من قوانين الاجراءات المتعلقة بالاختصاص في رفعها . ليس له أثر رجعي على ماسبق رفعه من دعاوى .
٥٦١	١٣٤٣	١٧ أكتوبر ١٩٥٦
		تكييف الواقعة وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم للدكتور رموف عبيد أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس . الفسخ الارادى لعقد العمل الفردي الأستاذ فتحى عبد الصبور القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية . مبدأ الاستئناف أمام محاكم الأحوال الشخصية التى خلفت المحاكم الشرعية للأستاذ محمد صدق العصار القاضى بمحكمة الاسكندرية . كراهية المشرع المصرى للربا للدكتور أحمد رفعت خفاجى . وكيل النيابة بمكتب النائب العام . عدم بلوغ السن كسبب لإعلان الزواج فى القانون القارن للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الاستئناف . ركن القصد الجنائى لدى الشريك فى الجريمة للدكتور أبو اليزيد على الميت المحامى
١٣٤٩		
١٣٧٣		
١٣٨٧		
١٣٩٣		
١٤٠٠		
١٤١٠		

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قرار بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٧^(١)

بإضافة فقرة خامسة إلى المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
بتنظيم الرقابة على النقد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه فقرة خامسة
كالآتي :

« ولوزير المالية والاقتصاد حق توزيع حصيلة المبالغ المصادرة أو الغرامات الإضافية المحكوم
بها على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو في اكتشافها أو في استيفاء
الإجراءات المتصلة بها وذلك طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ،

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ
نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (٢ يونيو سنة ١٩٥٧) .

مذكرة إيضاحية

لما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد قد صدر خلواً من نص يميز منح
مكافآت لكل من يرشد أو يشترك أو يعاون في ضبط الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه مثل النص
الوارد في القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بأحكام التهريب الجمركي ، ولما كان لجرائم النقد

(١) نمر بالوثع المصرية العدد ٤٤ مكرر الصادر في ٣ يونيو سنة ١٩٥٧ .

أثر سى. على اقتصاد البلاد ورغبة فى تشجيع المرشدين وغيرهم وحشهم على مضاعفة جهودهم للإرشاد عن هذه الجرائم ، فقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القرار بقانون المرافق بإضافة فقرة جديدة إلى المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ تخول لوزير المالية والاقتصاد حق توزيع حصيلة المبالغ المصادرة أو الغرامات الإضافية المحكوم بها ، وذلك على كل من أرشد أو اشرك أو عاون فى ضبط الجريمة أو فى اكتشافها أو فى استيفاء الاجراءات المتعلقة بها ، ويكون التوزيع طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من السيد رئيس الجمهورية .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغا فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٧^(١)

فى شأن تنظيم نقل البضائع فى الطرق العامة

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تتولى وزارة المواصلات تنظيم عملية نقل البضائع والمهمات بكافة وسائل النقل فى الطرق العامة بأنحاء جمهورية مصر والإشراف على هذا التنظيم .

مادة ٢ — لوزير المواصلات بقرار يصدره أن يقسم الطرق العامة بالجمهورية إلى خطوط أو مجموعات خطوط لنقل البضائع والمهمات حسب حاجة النقل ونوع البضائع والمهمات المنقولة وحالة الطرق ، وله أن يحدد قواعد وشروط السير فيها .

مادة ٣ — لوزير المواصلات بقرار يصدره أن ينظم نقل البضائع والمهمات بصفة عامة أو أنواع معينة منها بكافة وسائل النقل فى الطرق العامة فى الخطوط أو مجموعات الخطوط أو بعضها ويكون ذلك بصفة مستديمة أو لمدة محددة .

مادة ٤ — يجوز لوزير المواصلات بالاتفاق مع وزير الداخلية أن يصدر قرارات بتنظيم تسيير وسائل نقل البضائع والمهمات على اختلاف أنواعها فى الطرق العامة فى الخطوط أو مجموعات الخطوط .

مادة ٥ — يجوز لوزير المواصلات بالاتفاق مع وزير الداخلية أن يصدر قرارا بتحديد عدد

(١) نسر بالوقوع المصرية العدد ٤٤ مكرر الصادر فى ٣ يونيه سنة ١٩٥٧ .

سيارات نقل البضائع والمهمات التي يرخص فيها طبقا لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في المحافظات أو المديريات التي يرى فيها ضرورة ذلك وبالشروط التي يجب توافرها للترخيص في هذه السيارات والقواعد والأوضاع الواجبة الاتباع في هذا الشأن .

مادة ٦ — يجوز منح التزام نقل البضائع والمهمات نظير أجر في الخطوط أو مجموعات الخطوط لأحد مشروعات النقل . ويقصد بمشروعات النقل كل من يمارس نقل البضائع والمهمات في الدارق العامة في جمهورية مصر نظير أجر كالهيات أو الاتحادات أو الشركات والأفراد .

ويكون منح الالتزام بقانون بعد إجراء مزايدة أو ممارسة يحدد إجراءاتها وشروطها وزير المواصلات .

ويجوز أن يكون الالتزام بنقل البضائع والمهمات عاما أو مقصورا على أنواع معينة .

مادة ٧ — لمصلحة الطرق والكبارى بقرار يصدره وزير المواصلات إدارة المرفق إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

ويكون لموظفي مصلحة الطرق والكبارى الذين لهم صفة مأموري الضبط القضائي التفتيش والاطلاع على كافة مستندات وسجلات ماتزمي النقل .

مادة ٨ — لا يجوز لغير الملتزمين نقل البضائع والمهمات الممنوح التزام نقلها طبقا لأحكام هذا القانون نظير أجر وذلك من المدن والبلدان الواقعة على الخطوط أو مجموعات الخطوط المحدد شروط الالتزام .

مادة ٩ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية فرض رسوم على أجور نقل البضائع والمهمات بوسائل النقل البرية على ألا تتجاوز تلك الرسوم ٥٠ ٪ من الأجر .

كما يجوز بقرار منه فرض رسوم على نقل البضائع والمهمات التي تنقل بدون أجر ويكون تحديدها حسب وزن أو نوع البضائع والمهمات المنقولة .

مادة ١٠ — يجوز لوزير المواصلات بقرار يصدره أن يلزم مالكي وسائل نقل البضائع والمهمات في الطرق العامة من غير المستلزمين أو مستغليها وقائديها بإعلان الجمهور بتعريفه أجور النقل وجداول وخطوط سير خدماتها التي تقرها مصلحة الطرق والكبارى .

ويجب عليهم أن يتبعوا النظام الذي تحدده مصلحة الطرق والكبارى للإحصائيات والسجلات والحسابات وطريقة الشحن والخدمات المتعلقة بها طبقا للقرارات الصادرة تنفيذا لهذا القانون .

وعليهم أن يقدموا تقريرا سنويا عن نشاطهم لمصلحة الطرق والكبارى وكل ما يطلب منهم من تقارير ومعلومات أخرى في المواعيد التي تحددها المصلحة .

ويكون لموظفي مصلحة الطرق والكبارى الذين لهم صفة مأموري الضبط القضائي التفتيش والاطلاع على كافة المستندات والسجلات المقررة .

مادة ١١ — يصدر وزير المواصلات القرارات التنفيذية لتنظيم العملية الاحصائية لجميع وسائل النقل بالطرق العامة من حيث أنواعها أو الضغط على الطرق وعدد الركاب ووزن ونوع الحمولة وأجور النقل وما تتطلبه العملية من بيانات أخرى .

مادة ١٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ١٣ — مع مراعاة أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

ولوزير المواصلات اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧٦ (٢ يونيو سنة ١٩٥٧) .

مذكرة ايضاحية

نظرا لأهمية نقل البضائع في الطرق العامة لسيارات النقل وغيرها من وسائل النقل البرية الأخرى ولكي تدار هذه العملية بطريقة اقتصادية لا تتعارض مع المصلحة العامة . وللمعمل على صيانة الطرق بأنحاء الجمهورية المصرية .

ولما كان بحث المسائل الاقتصادية ووضع أسس لمشاريع تنظيمها يجب أن يكون على ضوء احصائيات للناحية المطلوب بحثها .

رأت الوزارة وضع تشريع ينظم نقل البضائع والمهمات بكافة وسائل النقل في الطرق العامة بما يكفل قيامه بنشاطه على خير وجه متعاوناً مع وسائل النقل الأخرى كالسكك الحديدية والملاحة النهرية وقيام التناسق بينهما لخدمة الاقتصاد القومي .

وقد نصت المواد من ١ إلى ١٤ على سلطة وزارة المواصلات في تنظيم عملية نقل البضائع والمهمات في الطرق العامة والاشراف على هذا التنظيم وتقسيم الجمهورية إلى خطوط أو مجموعات خطوط طبقاً لحاجة النقل وتبعا لنوع البضائع المطلوب نقلها وحالة الطرق ووضع قواعد وشروط السير فيها وتنظيم نقل البضائع والمهمات بصفة عامة أو أنواع معينة منها في الخطوط أو مجموعات الخطوط أو بعضها ويكون ذلك بصفة مستديمة أو لمدة محددة ، وجواز اصدار قرارات باتفاق وزارتي المواصلات والداخلية لتنظيم تسيير وسائل نقل البضائع والمهمات في الخطوط أو مجموعات الخطوط وكذا تحديد عدد سيارات نقل البضائع والمهمات التي يرخص فيها طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٤٩

لسنة ١٩٥٥ في المحافظات والمديريات التي يرى فيها ضرورة ذلك . مع جواز اصدار قرار بالقواعد والأوضاع الواجب توافرها للترخيص في هذه السيارات .

ونصت المواد من ٦ إلى ٨ على جواز منح التزام نقل البضائع والمهمات في الخطوط أو مجموعات الخطوط لمن يمارس هذه العملية نظير أجر كالمهينات أو الاتحادات أو الشركات أو الأفراد . وأن يكون منح الالتزام بقانون بعد إجراء مزايده أو ممارسة يحدد إجراءاتها وشروطها وزير المواصلات . وعلى أن يكون التزام نقل البضائع والمهمات بصفة عامة أو أن يكون مقصورا على أنواع معينة . ولحماية الملتزمين نص على عدم جواز نقل البضائع والمهمات الممنوح التزام نقلها لغير الملتزمين .

ونصت المادة ٩ على جواز اصدار قرار من رئيس الجمهورية بفرض رسوم على أجور نقل البضائع بشرط ألا تتجاوز ٥٠ ٪ من الأجور وفرض رسوم على نقل البضائع الخاصة التي تنقل بدون أجر حسب وزن الحموله أو نوعها .

ونصت المادة ١٠ على جواز اصدار القرارات التنفيذية اللازمة لتنظيم نقل البضائع والمهمات لغير الملتزمين سواء كان ذلك نظير أجر أو بدون أجر .

ونصت المادة ١١ على سلطة وزير المواصلات في اصدار القرارات المنظمة للعملية الاحصائية المطلوب تنفيذها .

كما نصت المادة ١٢ على عقوبة من يخالف أحكام القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له . وتشرف وزارة المواصلات برفع مشروع القرار بقانون المرافق إلى السيد رئيس الجمهورية بعد إفراده في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٧^(١)

في شأن تقرير بعض الإغفاءات بمناسبة تمصير البنوك
وهيئات التأمين والوكالات التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم الوثائق في المواد المدنية ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٧ مكرر الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٧ .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك ؛

وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال ؛

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — نعى الشركات والأفراد الذين تنتقل اليهم بأى سبب من الأسباب كل أو بعض ملكية البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية التى لا توافر فيها الشروط التى أوجبتها القوانين أرقام ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليها ، من الضرائب والرسوم الآتية التى تستحق بسبب انتقال ملكية تلك البنوك وهيئات والوكالات :

(أ) رسم الشهر الذى يفرضه القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه .

(ب) رسم التسجيل العقارى الذى يفرضه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه .

(ج) رسم الدمغة المقرر بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٦ (١٣ يونيه سنة ١٩٥٧) .

مذكرة ايضاحية

فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ صدرت القوانين رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك و ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال ، ٢٤ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية .

وينتظم هذه القوانين جميعا حكم واحد مقتضاه أن يكون البنك أو هيئة التأمين متخذا شكل شركة مساهمة مصرية ، وأن يقوم بأعمال الوكالة التجارية مصريون أو شركات مساهمة مصرية . وبذلك تكون قد مصرت هذه الأعمال بما يحقق للدولة كامل اشرافها عليها ، ويقضى نهائيا على سيطرة

الاجانب على تلك الاعمال بما كان يعرض اقتصاديات البلاد للخطر والتحكم .

ولقد أعطت تلك القوانين للهيئات المذكورة مهلة تستكمل فيها الشكل الذي أوجبه القانون وسائر الشروط الاخرى اللازمة لمباشرتها نشاطها في مصر .

ونظراً إلى أنه قد تقوم صعوبات في تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية كذلك الخاضعة للحراسة بما قد يدعو إلى تصفيتا وبيع أصولها والتزاماتها إلى أفراد أو شركات أخرى ، فقد رؤى تيسيرها في تحقيق غرضها اعفاؤها من الرسوم الآتية التي نستحق بسبب انتقال تلك الملكية وهي :

رسم الشهر المنصوص عليه في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ، ورسوم التوثيق في المواد المدنية ، ورسم التسجيل العقاري الذي يفرضه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ ورسم الدمغة المقرر بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة .

وأعد لذلك مشروع القرار بقانون المرافق .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض هذا المشروع على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

أوامر عسكرية

أمر رقم ٢٤

بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بإحالة
بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية (١)

المحاكم العسكرية العام

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء
البلاد ؛

وعلى الأمر رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية ؛
قرر :

مادة ١ — يضاف إلى عجز البند رابعا من المادة (١) من الأمر العسكري رقم ٢١ لسنة
١٩٥٧ نص العبارة الآتية :

« والجرائم المنصوص عليها رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب » .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢٩ شوال ١٣٧٦ (٢٩ مايو سنة ١٩٥٧) .

(١) . نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٢ مكرر « ب » الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٧ .

قرارات

وزارة المالية والاقتصاد .

قرار رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧

بالأحكام الخاصة بتنفيذ القرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ (١).

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٧ بالأحكام الخاصة بتنفيذ القرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٧ .

قرر :

مادة ١ - تم المهلة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢ من القرار ٢١٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه إلى شهر آخر وذلك بالنسبة للبنك العقاري المصري وبنك الأراضي .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره

تحريرا في ١٨ شوال سنة ١٣٧٦ (١٨ مايو سنة ١٩٥٧)

قرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٧ (٢)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ١٧ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٦ أبريل سنة ١٩٥٧ بالترخيص للجنة بورصتي الأوراق المالية بتحديد حد أعلى وحد أدنى لأسعار الأوراق المالية لمدة شهر .

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٧ .

ونظرا إلى أن المصلحة العامة تقتضي مد هذا الأجل .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٩ مكرر « ج » الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩٥٧ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٧ مكرره « أ » الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٩٥٧ .

قرار :

مادة ١ — يرخص للجنة الأوراق المالية بأن تحدد يوماً فيوماً حداً أعلى وحداً أدنى لأسعار الأوراق المالية المتعامل بها في البورصة وفرض هذه الأسعار على المتعاملين وذلك لمدة شهر اعتباراً من اليوم .

مادة ٢ — على لجنة بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

تحريراً في ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٦ (١٤ يونيو سنة ١٩٥٧) .

وزارة العدل

قرار (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧
وبعد الاتفاق مع وزير الداخلية .
وتناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرار :

مادة ١ — يخول صفة مأموري الضبط القضائي بالمسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم
و تكون منعقدة بأعمال وظائفهم :

(١) ضباط قسم مكافحة تهريب النقد .

(٢) الضباط والصولات والكوستبلات بقوات بوليس النجدة (فرقة المراقبة واللاسلكي) .

(٣) الضباط والصولات والكوستبلات بقوة حرس الوزراء ببوليس محافظة القاهرة .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٥ شوال سنة ١٣٧٦ (٥ مايو سنة ١٩٥٧) .

وزارة التجارة :

قرار رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٧

بالألحقة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ،
وعلى ما أقره مجلس الدولة :

قرر :

مادة ١ - تنشأ مراقبة تسمى مراقبة البيع بانتقيط والمزاد ، وتتحق بمصلحة التجارة
الداخلية بوزارة التجارة .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص في استغلال صالة مزاد أو طلب تعديل بيانات الترخيص
أو إلغائه إلى المراقبة المذكورة على الاستمارة المعدة لهذا الغرض . ويحرر الطلب من نسختين موقع
عليهما من الطالب . وترفق به المستندات المؤيدة له ، وكذا الإيصالات والأوراق الدالة على التأمين
المالي وعلى أداء الرسم المستحق على الطلب .

مادة ٣ - يجب أن يشمل طلب الترخيص على البيانات الآتية :

أولاً - فيما يتعلق بالفرد :

- (١) الاسم واللقب .
- (٢) تاريخ ومحل الميلاد والجنسية .
- (٣) الاسم التجاري .
- (٤) عنوان صالة المزاد .
- (٥) عناوين الفروع .
- (٦) أسماء وألقاب الوكلاء المفوضين ومديري المنشأة ومديري الفروع وتاريخ ومحل ميلاد كل
منهم وجنسيته .

ثانياً - فيما يتعلق بالشركات :

- (١) الاسم التجاري .
- (٢) نوع الشركة .
- (٣) رأس مال الشركة والمبالغ المؤداة منه

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٤ مكرراً الصادر في ٤ يونيو سنة ١٩٥٧ .

(٤) عنوان صالة المزاد .

(٥) عناوين الفروع .

(٦) أسماء وألقاب أعضاء مجلس إدارة الشركة ومديريها ووكلائها المفوضين ومديري الفروع

وصفة كل منهم وتاريخ وعمل ميلاده وجنسيته

مادة ٤ — يخصص لكل تاجر أو شركة ملف يحفظ فيه طلب الترخيص ومشتملاته وكذلك الطلبات المقدمة من صاحب الشأن بتعديل بيانات الترخيص أو إلغائه .

مادة ٥ — في حالة رفض الطلب تقوم المراقبة بإبلاغ الطالب بأسباب الرفض مع بيان الوقائع المتعلقة به وذلك بكتاب موصى عليه بعلم وصول .

مادة ٦ — تقيد الطلبات المقبولة في السجل المعد لهذا الغرض . ويفرد لكل تاجر أو شركة صفحة خاصة في السجل المذكور ، ويكون القيد بأرقام متتابعة بحسب تاريخ قبول الطلب .

وعند تعديل البيانات تشطب البيانات التي تناولها التعديل بالمسح الأحمر وتدون البيانات الجديدة في الخانة نفسها ويشار في هامش الصفحة إلى تاريخ التعديل والمستندات المؤيدة له .

ويكون إلغاء القيد بوضع خطين متقاطعين بالمسح الأحمر على بيانات الصفحة الخاصة به ويشار في هامشها إلى تاريخ الإلغاء وسببه .

مادة ٧ — بعد انتهاء إجراءات الترخيص ترد للطالب إحدى نسخي الطلب مؤشرا عليها برقم الترخيص . وتتبع هذه الإجراءات كذلك بالنسبة لطلب تعديل بيانات الترخيص أو إلغائه

مادة ٨ — تمسك المراقبة قهارس بالأسماء التجارية للتجار والشركات المرخص لها باستغلال صالة مزاد

مادة ٩ — على كل تاجر أو شريك أن يذكر في جميع المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بأعماله بيان رقم الترخيص الممنوح له

مادة ١٠ — يكون رسم طلب الترخيص وطلب تعديل بيانات الترخيص ورسم المستخرجات من سجل التراخيص والشهادات وفقا لما يأتي :

٤ ج عن طلب الترخيص .

٢ ج عن طلب تعديل الترخيص .

٢ ج عن كل مستخرج أو شهادة أو بيان من السجلات

ولا تحصل رسوم على طلبات إلغاء الترخيص .

وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التي تطلبها المصالح الحكومية والمؤسسات العامة

لأغراض داخلية في اختصاصها .

ولا يجوز بأي حال استرداد الرسوم المؤداة .

مادة ١١ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (٣ يونيو سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٧

شأن الرسم المنصوص عليه في المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية

وزير التجارة

بعد الاطلاع على المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر .

مادة ١ - يكون صاحب صالة المزاد أو الخبير المثلن حسب الاحوان مستولا عن تحصيل
الرسم المنصوص في المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ من المشتري الذي يرسو عليه
المزاد وتوريد خلال مهلة لا تجاوز أربعة أيام من تاريخ البيع .

ويكون التوريد لحزاة مراقبة البيع بالتقسيط والمزاد بالنسبة للزادات التي تم بمحافضة
القاهرة ولخزائن مكاتب السجل التجارى المختصة بالنسبة للزادات التي تم بباقي المحافظات
والمديريات

ويرسل صاحب صالة المزاد أو الخبير المثلن خلال ثلاثة أيام من التوريد إخطارا بالبريد
الموصى عليه مصحوبا بعه وصول للمراقبة المذكورة مشتملا على الآتى

(١) المكان الذى اجرى فيه المزاد .

(٢) تاريخ المزاد وثمان ما تم بيعه واسم وعنوان المشتري

(٣) قيمة الرسم المستحق وتاريخ تحصيله والحزاة التي تم التوريد لديها ورقم وتاريخ قسيمة
التوريد .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٩ (٣ يونيه سنة ١٩٥٧)

وزارة التموين :

قرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧

بعد العمل بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتكليف بعض المطاحن
بالقاهرة والاسكندرية بإنتاج دقيق القمح الفاخر إستخراج ٧٢ ٪
لحين صدور تعليمات أخرى (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادتين ١ بند ٥ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ الخاص
بشئون التموين :

وعلى القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ بتكليف بعض المطاحن بالقاهرة والاسكندرية بإنتاج
دقيق القمح الفاخر إستخراج ٧٢ ٪ خلال شهر رمضان المعدل بالقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٧ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه لحين صدور تعليمات
أخرى .

مادة ٢ - تسري أحكام القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه على مطاحن ساندرات الشركة
المصرية للمطاحن وتخزين الغلال بالاسكندرية .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ إبلاغه إلى المطاحن الصادر بها التكليف بالقرار
الذكور ، وينشر في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٨ شوال سنة ١٣٧٦ (٢٨ مايو سنة ١٩٥٧)

قرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين
بعض المواد (٢)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما أقره مجلس الدولة .

قصر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة (١) والمادة (٢) من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النصان الآتيان :

« مادة ١ - على المستوردين وتجار الجملة والجمعيات التعاونية الفرعية وأصحاب المصانع والمسؤولين عن إدارتها والمقاولين الذين يتجرون أو ينتجون أو يستخدمون بصفة أساسية في صناعتهم كل أو بعض الأصناف المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار وعلى مديري الفروع التابعة لهم والمعدة للبيع بالتجزئة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التكوين التابعين لها خلال خمسة عشر يوما الأولى من كل شهر بيانا موضحا به ما يأتي :

- (١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجاري .
- (٢) مقادير الأرصدة التي يتكونها من كل صنف في أول الشهر ولو كانت مودعة عند آخرين وأماكن وجودها .
- (٣) الكميات الواردة من كل صنف والمبيعة والمخدمة خلال الشهر والكميات الباقية في نهايته .
- (٤) الكميات التي تم التعاقد على استيرادها خلال الشهر ووجهة الاستيراد ويجب أن تعين أنواع كل صنف في البيان كل على حدة متى كان الصنف مختلف الأنواع وحسب الوحدة المبينة في الجدول المرافق .

فإذا كان المحل الرئيسي وفروعه في بلد واحد اكتفى ببيان واحد عنها أما الفروع الموجودة في بلاد أخرى فيقدم عن كل منها بيان مستقل .

ولا يرسل البيان المتقدم عن الشهور التي يكون فيها الصنف قد نفذ ولم يتم خلالها أي تعاقد على استيراده بشرط أن يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك في آخر بيان أرسله .

« مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٢ - يعنى من العقوبة على مخالفة أحكام المادة الأولى من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه إذا قام المخالف بتنفيذ ما تقتضى به تلك المادة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القرار

« مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

نعم، راي ٢٨ شوال سنة ١٣٧٦ (٢٨ مايو سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧
بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له :

وعلى القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والقرارات المعدلة له :

وعلى القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تداول القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المستورد :

وعلى موافقة لجنة التموين العليا :

وعلى ما اقره مجلس الدولة :

مقرر

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ١٦ (فقرة أولى) و ١٦ مكررا من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه النصان الآتيان :

مادة ١٦ (فقرة أولى) — يحظر على أصحاب مصانع المكرونة والفطائر والكنافة والمخابز التي تقوم بصناعة الخبز الإفرنجي وأصحاب محل بيع الدقيق المرخص لهم في بيع الدقيق الفاخر وكذلك المسؤولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المحددة مواصفاته بالنسبة إلى الدقيق المنتج محليا بالمادة الخامسة من هذا القرار وبالنسبة إلى الدقيق المستورد بالمادة الأولى من القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه إلا بترخيص من وزارة التموين .

مادة ١٦ مكررا — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين صناعة المكرونة والخبز الإفرنجي والكعك الشامي والسافط والقراقيش والبقسماط والبسكويت والفطائر والكنافة والحلوى التي يدخل المعجن في صناعتها من دقيق غير القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المشار إليه بالمادة السابقة . كما يحظر عليهم صناعة هذه الأصناف في المخابز غير المرخص لها في استخدام الدقيق المشار إليه في صناعتها .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

تحريرا في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (أول يونيه سنة ١٩٥٧) .

فَقَائِلُ الْمُحَافِيظِ

الْمُحَافَاةُ

فَهْرَسْت

السنة السابعة والثلاثون

١٩٥٦ - ١٩٥٧

مطبعة مجازي

بيان

جريندا في ترتيب فهرست السنة السابعة والثلاثون لمجلة المحاماة يجعلها على ثلاثة أقسام :

الأول : خاص بالأبحاث .

الثاني : خاص بالقوانين والقرارات الوزارية والأحكام العسكرية والمنشورات .

الثالث : خاص بالأحكام الصادرة من قضاء محكمتي النقض الجنائية والمدنية والمحاكمة الإدارية العليا ومحاكم الاستئناف ومحاكم الجنايات ومحاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الابتدائية والجزئية بترتيب الحروف الأبجدية

وقد جعلنا تلخيص الأحكام بما ينفق ونظام ترتيب الفهرست ليسهل الرجوع إليها عند لزوم .
والله ولي التوفيق .

لجنة التحرير

محمد طهني القلي - محمد الحناوي - توفيق سيدهم - عبدالغزير الشوربجي
محمدين أبو زبير - نصيف زكي - احمد مختار قطب - احمد شوقي

فهرست الابحاث

- ١ — منازعات الأحوال الشخصية للأستاذ نصيف زكى المحامى . ص ١٠٣ ، ٢٢٧ ، ٣٤٧
- ٢ — الفسخ الإرادى لعقد العمل الفردى للأستاذ فتحى عبد الصبور القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية . ص ١٢٣ ، ٧٦٩ ، ١٠٢٩ ، ١٣٧٣
- ٣ — تكييف الواقعة وما يثيره من مشكلات فى نطاق التقسيم الثلاثى للجرائم - للدكتور رءوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس . ص ٢٣٧ ، ٣٥٧ ، ٤٧٧ ، ٥١١ ، ٧٥١ ، ٨٦٩ ، ١٠١١ ، ١١٥١ ، ١٣٤٩
- ٤ — شرط الزواج الدينى فى القانون المدنى اليونانى للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الاستئناف . ص ٢٦٠
- ٥ — مدى حق النيابة العامة فى استئناف القرارات الصادرة فى مواد الحجر الأستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة الاستئناف . ص ٦٢٩
- ٦ — تاريخ الطلب وتاريخ التسجيل والآثار القانونية المترتبة على تسجيل العلامة التجارية فى التشريع المصرى للأستاذ أحمد طه السنوسى . ص ٧٨٠
- ٧ — تكييف وظيفة المحكم وتحديد طبيعة حكمه ووقت صدوره ، وحقيقة المقصود من الأمر بالتنفيذ ، ومدى ولاية قاضى الأمور الوقية عند إصدار الأمر بالتنفيذ وعند نظره التظلم من أمره ، ومدى اختصاص القضاء المستعجل لوقف تنفيذ حكم - المحكم للدكتور أحمد أبو الوفا أستاذ قانون المرافعات بجامعة اسكندرية . ص ٨٨٩
- ٨ — نظام الاستئناف الفرعى فى الاجراءات الجنائية للأستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة الاستئناف . ص ٩٠٧
- ٩ — البطلان المطلق والبطلان النسبى فى التفيتش للدكتور توفيق الشاوى المحامى . ص ١٠٤٢
- ١٠ — الوصية الواجبة للأستاذ حمدى محمود عزام المحامى . ص ١٠٤٦
- ١١ — التزام الشحن والتفريغ فى عقد النقل البحرى للدكتور على جمال الدين عوض مدرس القانون التجارى والقانون البحرى بكلية الحقوق جامعة القاهرة . ص ١١٧٥
- ١٢ — تشريع العمل - حول تعديل الاجراءات الخاصة بقانون التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل للدكتور زكى بدوى . ص ١١٩٣
- ١٣ — معيار التفرقة بين الأعمال التحضيرية والبدء فى التنفيذ للدكتور أحمد رفعت خفاجى وكيل النيابة بمكتب النائب العام . ص ١٢٠١

- ١٤ — الدفع بالنظام العام في مواريث الأتراك في مصر للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الاستئناف . ص ١٢٠٥
- ١٥ — أوامر الحفظ للأستاذ على فاضل وكيل النيابة . ص ١٢١٦
- ١٦ — ميعاد الاستئناف أمام محاكم الأحوال الشخصية التي خلفت المحاكم الشرعية للأستاذ محمد صدقي العصار القاضي بمحكمة الاسكندرية . ص ١٣٨٧
- ١٧ — كراهية المشرع المصري للربا للدكتور أحمد رفعت خفاجي . وكيل النيابة بمكتب النائب العام ص ١٣٩٣
- ١٨ — عدم بلوغ السن كسبب لبطلان الزواج في القانون المقارن للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الاستئناف . ص ١٤٠٠
- ١٩ — ركن القصد الجنائي لدى الشريك في الجريمة للدكتور أبو اليزيد علي المتيت المحامي . ص ١٤١٠

فهرست القوانين والقرارات والأوامر العسكرية

- ١ — قرار بالقانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني . ص ١
- ٢ — قرار بالقانون رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٥٦ بحظر أخذ صور فوتوغرافية أو أفلام أو رسوم لبعض الأماكن والمناطق العسكرية أو ذات العلاقة بالمجهود الحربي أو إقامة منشآت عامة بها أو الاقتراب منها . ص ٤
- ٣ — قرار بالقانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تأجيل الخدمة الإلزامية للحاصلين على شهادات نهائية . ص ٥
- ٤ — قرار بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات . ص ٧
- ٥ — قرار بالقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية . ص ٨
- ٦ — قرار بالقانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ١٠
- ٧ — قرار بالقانون رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٦ بإضافة مادة جديدة الى القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان . ص ١٢
- ٨ — قرار بالقانون رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم ثابت على أعمال التنفيذ المقرر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ . ص ١٣
- ٩ — قرار بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم ثابت على أعمال التنفيذ المقرر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ . ص ١٥
- ١٠ — قرار بالقانون رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم ثابت على أعمال التنفيذ المقررة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ . ص ١٦
- ١١ — قرار بالقانون رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٥٦ بخصوص الكفالة في الطعون في المواد الجنائية . ص ١٧
- ١٢ — قرار بالقانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٦ بخصوص الكفالة في الطعون في المواد المدنية . ص ١٩
- ١٣ — قرار بالقانون رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٥٦ بخصوص الأمانة الواجب إبداعها على ذمة مصاريف وأنساب الخير في القضايا . ص ٢١

- ١٤ — قرار بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الإجرام والمادتين ٥٣ و ٥٢ من قانون العقوبات . ص ٢٣
- ١٥ — قرار بالقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة . ص ٢٥
- ١٦ — قرار بالقانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء جيش التحرير الوطني . ص ٢٦
- ١٧ — قرار بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٣٩ مكرر د ١ ، من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ٢٩
- ١٨ — قرار بالقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .
في شأن الخدمة العسكرية والوطنية . ص ٨١
- ١٩ — قرار بالقانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل الجدول الخاص بالرسم الإضافي المقرر بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ . ص ٨٧
- ٢٠ — قرار بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائلهم إلا في أحوال خاصة . ص ٩٦
- ٢١ — قرار بالقانون رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ بإعلان التعبئة العامة . ص ١١٩
- ٢٢ — قرار بالقانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ . ص ١١٩
- ٢٣ — قرار بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم بيع الأوراق المالية بالاجل . ص ٣٢
- ٢٤ — قرار بالقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي . ص ٣٨
- ٢٥ — قرار بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم . ص ٤١
- ٢٦ — قرار بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٦ بتعديل القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء لجان للفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية . ص ٤٢
- ٢٧ — قرار بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم توجيه أعمال البناء والهدم .
ص ٤٤
- ٢٨ — قرار بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم الاستيراد . ص ٤٩
- ٢٩ — قرار بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٦ بتعديل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجارات الأماكن . ص ٥٠

- ٣٠ — قرار بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالموانئ والمطارات . ص ٥٢
- ٣١ — قرار بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية . ص ٥٤
- ٣٢ — قرار بالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مراوطة مهنة الصيدلة . ص ٦١
- ٣٣ — قرار بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة . ص ٦٥
- ٣٤ — قرار بالقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي . ص ١٥٧
- ٣٥ — قرار بالقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات . ص ١٧٢
- ٣٦ — قرار بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٦ / ١٩٥٧ الزراعية . ص ٩٨
- ٣٧ — قرار بالقانون رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٥٦ بتعيين المساحة التي تزرع قحاً في سنة ١٩٥٦ / ١٩٥٧ الزراعية . ص ٩٩
- ٣٨ — قرار بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشتون التموين . ص ١٧٤
- ٣٩ — قرار بالقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي . ص ١٧٦
- ٤٠ — قرار بالقانون رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٧٥ مكرراً من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف . ص ١٧٨
- ٤١ — قرار بالقانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأثمان والتعويضات المشار إليها في المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالثبته العامة . ص ١٠٠
- ٤٢ — قرار بالقانون رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٦ بوقف الاجراءات المترتبة على التأخير في أداء الديون . ص ١٠٢
- ٤٣ — قرار بالقانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات . ص ١٠٣
- ٤٤ — قرار بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ خاص بالجنسية المصرية . ص ١٠٥
- ٤٥ — قرار بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة . ص ١٨٠
- ٤٦ — قرار بالقانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن ضمان التسليف على محصول قطن موسم ١٩٥٦ / ١٩٥٧ . ص ٢٠١

- ٤٧ - قرار بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون . ص ٢٠٩
- ٤٨ - قرار بالقانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٦ بوقف الاجراءات المترتبة على التأخير في أداء الديون . ص ٢٥٩
- ٤٩ - قرار بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل . ص ٢٦١
- ٥٠ - قرار بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ خاص بالمعاشات المدنية . ص ٢٦٧
- ٥١ - قرار بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ - بتحويل وزارة الأوقاف حق نزع الملكية لبعض العقارات . ص ٢٧٥
- ٥٢ - قرار بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بتحويل وزير الدولة للإصلاح الزراعى الاختصاصات المقررة للجنة العليا للإصلاح الزراعى والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى ومجلس إدارة الهيئة الزراعية المصرية . ص ٢٧٦
- ٥٣ - قرار بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته . ص ٢٨٥
- ٥٤ - قرار بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك . ص ٢٨٨
- ٥٥ - قرار بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال . ص ٢٨٩
- ٥٦ - قرار بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية . ص ٢٩٠
- ٥٧ - قرار بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها . ص ٢٩١
- ٥٨ - قرار بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية . ص ٢٩٣
- ٥٩ - قرار بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادتين ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح . ص ٢٩٥
- ٦٠ - قرار بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن حساب مدد الخدمة التى قضيت على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة إلى درجات فى المعاش . ص ٢٩٧
- ٦١ - قرار بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ . ص ٢٩٨
- ٦٢ - قرار بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة . ص ٢٩٩
- ٦٣ - قرار بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين . ص ٣٠٤

- ٦٤ — قرار بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادتين ١، ٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص باستبدال المعاشات . ص ٣٠٧
- ٦٥ — قرار بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ بإضافة حكم جديد الى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية . ص ٣١٠
- ٦٦ — قرار بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ بتعديل البند ٣ من الجدول رقم ٥ الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . ص ٣١٠
- ٦٧ — قرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٧ بتقرير حكم وقفي على أحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالجوازات البحرية . ص ٣١٢
- ٦٨ — قرار بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ص ٣١٣
- ٦٩ — قرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٧ بتعديل الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٨٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود . ص ٣١٥
- ٧٠ — قرار بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازن والمقاييس والمكييل . ص ٣١٧
- ٧١ — قرار بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن تعديل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة . ص ٣٨٧
- ٧٢ — قرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد . ص ٣٨٨
- ٧٣ — قرار بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية . ص ٣٨٩
- ٧٤ — قرار بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله . ص ٣٩٢
- ٧٥ — قرار بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن الإجراءات المترتبة على التأخير في أداء الديون . ص ٣٩٤
- ٧٦ — قرار بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية . ص ٣٩٥
- ٧٧ — قرار بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنة . ص ٣٩٧

- ٧٨ — قرار بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ١٨ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر . ص ٣٩٨
- ٧٩ — قرار بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ص ٣٩٩
- ٨٠ — قرار بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم . ص ٣٥٥
- ٨١ — قرار بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب . ص ٤١٣
- ٨٢ — قرار بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية . ص ٤١٥
- ٨٣ — قرار بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٧ في شأن جواز إجراء المحاكمة العسكرية في غيبة المتهم . ص ٤٢٥
- ٨٤ — قرار بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ . ص ٤٢٦
- ٨٥ — قرار بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ بتعديل أحكام الباب الأول من الكتاب الثاني وبعض أحكام في الأبواب الثاني والثالث والخامس والرابع عشر والسادس عشر من الكتاب الثاني وفي الباين السادس والسابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . ص ٤٣٦
- ٨٦ — قرار بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية . ص ٤٦٠
- ٨٧ — قرار بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٧ باضافة فقرة خامسة إلى المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد . ص ٤٧٥
- ٨٨ — قرار بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم نقل البضائع في الطرق العامة . ص ٤٧٦
- ٨٩ — قرار بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تقرير بعض الاعفاءات بمناسبة تمصير البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية . ص ٤٧٩
- ٩٠ — المذكرة الإيضاحية الخاصة بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ الخاص بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة . ص ٢٣٨
- ٩١ — قرار رئيس الجمهورية بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ٣١٩

وزارة المالية والاقتصاد :

- ٩٢ — قرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ . ص ٢٠٥
- ٩٣ — قرار رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن البيانات المنصوص عليها في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦

الخاص بإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم . ص ٢٠٥

٩٤ — قرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن البيانات المنصوص عليها في الأمر رقم ٥ الخاص

بالانتماء مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم . ص ٢٠٦

٩٥ — قرار رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٦ باستثناء بعض الرعايا البريطانيين والفرنسيين من أحكام

الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . ص ٢٧٩

٩٦ — قرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٦ بإضافة مادة جديدة برقم ١٣ مكررا إلى اللائحة الداخلية

لبورصات الأوراق المالية . ص ٢٠٧

٩٧ — قرار رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الإقرار عن جميع الأسهم الإسمية التي يملكها الاعضاء

في شركات مساهمة مصرية أو شركات توصية أو شركات تضامن . ص ٢٧٩

٩٨ — قرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٦ بتحديد اشتراكات صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة

المدنيين وموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة . ص ٢٨٠

٩٩ — قرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٦ باستمرار العمل بقرار لجنتي بورصتي الأوراق المالية .

ص ٢٨١

١٠٠ — قرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٣٨ من القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض رسم أبولو على الشركات .

ص ٢٨٢

١٠١ — قرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٦ . ص ٢٨٣

١٠٢ — قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٧ . ص ٣٢٥

١٠٣ — قرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٧ . ص ٣٢٥

١٠٤ — قرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن الترخيص لبورصتي الأوراق المالية بأن تحدد يوماً

قيوماً الحدين الأعلى والأدنى لأسعار الأوراق . ص ٣٢٦

١٠٥ — قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٧ . ص ٣٢٧

١٠٦ — قرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٧ بالأحكام الخاصة بتنفيذ القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ .

ص ٣٢٧

١٠٧ — قرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥٧ . ص ٣٢٩

١٠٨ — قرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٧ . ص ٤٦٧

١٠٩ — قرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٧ . ص ٤٦٧

١١٠ — قرار رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٧ بالأحكام الخاصة بتنفيذ القرار بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ .

ص ٤٦٨

١١١ — قرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٧ بالاحكام الخاصة بتنفيذ القرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ . ص ٤٦٨

١١٢ — قرار رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٧ . ص ٤٦٩

١١٣ — قرار رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٧ بتحويل الحارس العام على الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين سلطة بيع وتصفية البنوك الخاضعة للحراسة . ص ٤٦٩

١١٤ — قرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٧ . ص ٤٧٠

١١٥ — قرار رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٥٧ بالاحكام الخاصة بتنفيذ القرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ . ص ٤٨٣

١١٦ — قرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٧ . ص ٤٨٣

وزارة العدل :

١١٧ — قرار بإنشاء محكمة جزئية بيني سويف . ص ٢٠٨

١١٨ — قرار وزير العدل . ص ٣٨٤

وزارة التجارة :

١١٩ — قرار رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٥٦ . ص ٢٣٠

١٢٠ — قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية . ص ٣٣٠

١٢١ — قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٧ . ص ٢٣٢

١٢٢ — قرار رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية . ص ٤٨٦

١٢٣ — قرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن الرسم المنصوص عليه في المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية . ص ٤٨٨

وزارة التموين :

١٢٤ — قرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية ومسك سجل خاص بها . ص ٣٣٣

١٢٥ — قرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء القرارات رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تداول الاسمنت المنتج محليا وفرض قيود على تداوله . ص ٢٣٦

١٢٦ — قرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ . ص ٢٨٤

- ١٢٧ - قرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ باضافة مواد جديدة إلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .
ص ٣٣٧
- ١٢٨ - قرار رقم ٦ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ١١ من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ . ص ٣٣٩
- ١٢٩ - قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٥٧ باضافة الشاى إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح . ص ٣٤٠
- ١٣٠ - قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشاى والبن . ص ٣٤٠
- ١٣١ - قرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ باضافة مساعدى المفتشين إلى الكشف المرافق للقرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائى . ص ٣٤٢
- ١٣٢ - قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم توزيع وتداول المستحضرات والأجهزة الطبية .
ص ٣٤٣
- ١٣٣ - قرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ باضافة أحكام جديدة إلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .
ص ٣٤٣
- ١٣٤ - قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع . ص ٣٤٤
- ١٣٥ - قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بحظر نقل الذرة الشامية إلى خارج المديرية أو المحافظة الموجودة بها . ص ٣٤٦
- ١٣٦ - قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد تسليم مواد التزوين والاعلان عن تاريخ وصولها . ص ٣٤٧
- ١٣٧ - قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز . ص ٤٧١
- ١٣٨ - قرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ومستندات النقل الخاصة بمواد التزوين . ص ٤٧٢
- ١٣٩ - قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على صناعة واتاج وغزل ونسج الصوف والحريير الصناعى والألياف القصيرة والفبران . ص ٤٧٣
- ١٤٠ - قرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ بمد العمل بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتكليف بعض المطاحن بالقاهرة والاسكندرية باتاج دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ لحين صدور تعليمات أخرى . ص ٤٨٨
- ١٤١ - قرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد . ص ٤٨٨
- ١٤٢ - قرار رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز . ص ٤٩٠

١٤٣ - بيان مجلس نقابة المحامين عن قانون المحاماة الجديد . ص ٣٤٩

أوامر عسكرية :

١٤٤ - أمر رقم ١ لسنة ١٩٥٦ خاص بالرقابة . ص ١٢٠

١٤٥ - أمر رقم ٢ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكما عسكريين في مناطقهم . ص ١٢٢

١٤٦ - أمر رقم ٣ بتعيين الرقيب العام . ص ١٢٢

١٤٧ - أمر رقم ٤ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات . ص ١٢٣

١٤٨ - أمر رقم ٥ خاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدبير الخاصة بأموالهم . ص ١٢٨

١٤٩ - أمر رقم ٥ أ، بتعديل الأمر رقم ٥ . ص ١٣٨

١٥٠ - أمر رقم ٥ ب، خاص بالاتجار مع الرعايا الاستراليين وبالتدبير الخاصة بأموالهم . ص ١٣٨

١٥١ - أمر رقم ٦ . ص ١٣٩

١٥٢ - أمر رقم ٧ بشأن سحب السلاح من الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين . ص ١٤٠

١٥٣ - أمر رقم ٨ بأحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية . ص ١٤٠

١٥٤ - أمر رقم ٩ بتشكيل لجان لمعاينة الأضرار الناشئة عن الحرب . ص ١٤١

١٥٥ - أمر رقم ١٠ بأعانة المصابين بأضرار الحرب . ص ١٤٢

١٥٦ - أمر رقم ١١ في شأن تأمين الخزانات والسدود والقناطر والكبارى . ص ٢٠٣

١٥٧ - أمر رقم ١٢ بتعديل بعض أحكام الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدبير الخاصة بأموالهم . ص ٢٠٣

١٥٨ - أمر رقم ١٣ بأحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية . ص ٢٥١

١٥٩ - أمر رقم ١٤ في شأن تنظيم الإدارة في المعتقلات . ص ٢٥١

١٦٠ - أمر رقم ١٥ في شأن المقبوض عليهم بأمر من السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية . ص ٢٥٩

١٦١ - أمر رقم ١٦ بتحويل وزير الداخلية سلطة الأمر بإعادة الأشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها إلى مقر ولادتهم أو لوطنهم . ص ٢٥٧

١٦٢ - أمر رقم ١٧ بتحويل وزير الداخلية بعض السلطات في مناطق معينة . ص ٢٥٧

- ١٦٣ — أمر رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التحكيم في الاسعار والفش الذي يحصل في المعاملات التجارية . ص ٢٧٨
- ١٦٤ — أمر رقم ١٩ بالفاء الرقابة على الصحف المحلية والبرقيات الصحفية . ص ٣٢١
- ١٦٥ — أمر رقم ٢٠ بالاجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم إلى المحاكم العسكرية وبالحكم فيها . ص ٣٢١
- ١٦٦ — أمر رقم ٢١ بحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية . ص ٢٢٢
- ١٦٧ — أمر رقم ٢٢ بتعديل الأمر رقم ٧ بشأن سحب السلاح من الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين . ص ٢٢٣
- ١٦٨ — أمر رقم ٢٣ بتشكيل المحاكم العسكرية . ص ٢٢٤
- ١٦٩ — أمر رقم ٢٤ باضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية . ص ٤٨٢
- ١٧٠ — تصحيح الأمر للعسكري رقم ٥ دب، لسنة ١٩٥٦ . ص ٢٠٢

مصلحة الرقابة :

- ١٧١ — قرار رقم ٥ بالتعليمات التي تتبع في رقابة النشر . ص ١٤٢

محافظة القاهرة :

- ١٧٢ — أمر رقم ٦ . ص ١٤٣

محافظة السويس :

- ١٧٣ — أمر رقم ١ . ص ١٤٤
- ١٧٤ — أمر رقم ٢ بشأن إخلاء الجراجات وحظر تجميع سيارات الأومونوبيس . ص ١٤٥
- ١٧٥ — أمر رقم ٣ بتكليف أصحاب المنازل التي ليس بها عابئ بعمل تكسية من الرمل . ص ١٤٦
- ١٧٦ — أمر رقم ٤ . ص ١٤٦
- ١٧٧ — أمر رقم ٥ بتكليف بعض أصحاب المهن بالاستمرار في عملهم . ص ١٤٧
- ١٧٨ — أمر رقم ٦ . ص ١٤٨
- ١٧٩ — أمر رقم ٧ . ص ١٤٨
- ١٨٠ — أمر رقم ٨ . ص ١٤٩

محافظة دمياط :

- ١٨١ — أمر رقم ١ بشأن مهاجرى بروسعيد ص ١٥٦

مديرية الغربية :

١٨٢ — أمر رقم ١ بشأن سحب السلاح من الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين والإسرائيليين . ص ١٤٩

مديرية الدقهلية :

١٨٣ — أمر رقم ١ بشأن حظر إقامة الأتالي بالاماكن المعدة للهاجرين . ص ١٥٢

مديرية القليوبية :

١٨٤ — أمر رقم ١ بإلغاء رخص السلاح وسحب الأسلحة من رعايا الأعداء . ص ١٥٢

مديرية أسيوط :

١٨٥ — أمر رقم ٣ بإلغاء رخص السلاح وشهادات الإعفاء الممنوحة للانجليز والاسرائيليين والفرنسيين والاسرائيليين . ص ١٥١

مديرية سوهاج :

١٨٦ — أمر رقم ١ بشأن تقييد الاضائة . ص ١٥٥

مديرية الفيوم :

١٨٧ — أمر رقم ١ . ص ١٥٣

١٨٨ — أمر رقم ٢ بشأن سحب السلاح من الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين وكذا الاسرائيليين . ص ١٥٠

فهرست

أحكام محكمى القضا الجنائية والمدنية والمحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى
ومحاكم الاستئناف ومحاكم الجنايات والمحاكم العسكرية والمحاكم الكلية والاحوال
الشخصية والضرائبية والايجارات والمستعجلة والجزئية

فعل الإكراه إلى مجهول من بينهم بدلا من معلوم . لا يعد تغييراً في الوصف مستوجبا لتنبية الدفاع .		(١) ١ - إتلاف أوراق حكومية . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٢/٢ ع .
٤ - نقض . طعن لاهـ صلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في جنابة سرقة منطبقة على المادة ٣١٣ ع . (نقض جنائى - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ . ص ٦ رقم ١٤) .		متى توفر مسئولية الموظف عنها ؟ ٢ - إتلاف أوراق حكومية . اعتبار الموظف حافظاً للورقة . مناسطه . (م ١٥٢/٢ ع) .
إثبات : اعتراف . التعويل على اعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة . الأخذ به كدليل مستقل عن التفتيش . جائز . (نقض جنائى - ٢٦ مارس سنة ١٩٥٦ ص ٥٤٢ رقم ٢٨٩) .	٣	٣ - إتلاف أوراق حكومية . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٢/٢ ع . صفة الموظف . العبرة فيها بوقت ارتكاب الجريمة . (نقض جنائى - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - ص ١٦ رقم ٤١) .
إثبات . اعتراف . نقض . أسباب موضوعية . تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها . موضوعى .	٤	٢ - إثبات . أخذ المحكمة بما يثبت الضابط المحقق في محضره من تفسيرات . إعراضها عما يقرره في تحقيق النيابة أو في الجلسة مخالفاً لها . جائز . ٢ - إثبات . شهود . تناقض أقوالهم . متى لا يعيب الحكم ؟
(نقض جنائى - ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - ص ٤ رقم ٨) . إثبات . اعتراف . وروده في محضر	٥	٣ - وصف التهمة . دفاع . إدانة متهمين بجناية السرقة بالإكراه . نسب الحكم

- ضبط الواقعة . اتخاذه دليلاً . جائز .
(نقض جنائي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — ص ١٠ رقم ٢٦) .
- ٦ — ١ — إثبات . أوراق عرقية . حجيتها .
المصدر القانوني لهذه الحجية . المادة ٣٩٠ مدني .
- ٢ — إثبات . صور الأوراق العرقية .
متى يكون لها قيمة في الإثبات ؟ عدم جواز الاحتجاج بها إذا كان الأصل غير موجود .
- ٣ — تسجيل . إيداع أصل العقد . عدم تقريره والعمل به إلا في عهد قانون التسجيل الجديد .
(نقض مدني ٣٠ مايو سنة ١٩٥٦ — ص ٦٥١ رقم ٣١٦) .
- ٧ — ١ — إثبات . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من مجموع الأدلة المطروحة عليها .
٢ — سبق الإصرار . حكم . تسيبيه . مثال لكفاية استظهار سبق الإصرار .
٣ — نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في قتل عمد مع سبق الإصرار .
(نقض جنائي — ٢١ يناير سنة ١٩٥٦ — ص ٢٩٨ رقم ١٥٦) .
- ٨ — ١ — إثبات . خبراء . تقدير آرائهم . موضوعي .
٢ — ارتباط . نقض . أسباب موضوعية . تقدير الارتباط بين الجرائم الموجب لنظرها معاً . موضوعي .
(نقض جنائي — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — ص ٧ رقم ١٦) .
- ٩ — ١ — إثبات . خبراء . تقدير رأيهم .
- والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .
- ٢ — دفاع . تولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة . متى يجوز ؟
(نقض جنائي — ٢٥ يناير سنة ١٩٥٦ — ص ٢٩٢ رقم ١٤٥) .
- ١٠ — ١ — إثبات . ربا فاحش . تخفي ضابط البوليس في محل المجنى عليه بناء على طلبه ليدفع اعتراف المتهم بعناصر هذه الجريمة . لامنافاة فيه للأخلاق .
- ٢ — إثبات . اعتراف . اعتراف المتهم طوعية واختياراً . لا محل للطعن على الدليل المستمد منه .
(نقض جنائي — ١٢ يونيو سنة ١٩٥٦ — ص ١٢٥٧ رقم ٥٢١) .
- ١١ — ١ — إثبات . شهادة . حكم . تسيبيه . اعتماد محكمة الموضوع فيه على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها . عدم التزامها ببيان السبب .
- ٢ — إثبات . شهادة . حكم . تسيبيه . حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال شهود الإثبات دون شهود النفي . عدم التزامها ببيان السبب .
- ٣ — إثبات . شهادة . حكم . تسيبيه . تناقض الشهود . استخلاص الحكم الأدلة من أقوالهم بما لا تناقض فيه . لا عيب .
(نقض جنائي — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٦ — ص ٥٤١ رقم ٢٨٢) .
- ١٢ — ١ — إثبات . شهادة . حكم . تسيبيه . تناقض أقوال الشهود . استخلاص الحكم الأدلة

المصروفات النافعة إلا عند الاتفاق عليها .
مثال .

٢ — إجارة عقد . تفسيره . الاتفاق في عقد الإيجار على . إصلاح حالة الري .
عدم مجازاة الحكم للمستأجر في تفسير هذه العبارة وجعلها شاملة لكافة وجوه الإصلاح ومنها إحياء الموات بالعين المؤجرة . لا خطأ .

٣ — نقض . طعن . أسباب غير مقبولة .
إجارة . دخول التحسينات التي أجراها المستأجر فيما تعهد بتحملة أم لا . تعيب الحكم في عدم بيان ذلك . عدم ورود هذا النعي في تقرير الطعن . عدم الالتفات إليه .

٤ — نقض . طعن . دفاع . إجارة .
تمسك المستأجر باتفاق معقود مع المؤجر للاستدلال به على التزام المؤجر بنفقات إحياء الموات بالعين المؤجرة . عدم وروده بسبب الطعن . دفاع غير مقبول .
٥ — نقض . طعن . أسباب قاصرة .
عقد . النعي بمخالفة الحكم قواعد التفسير . عدم توضيح نصوص العقد الذي أخطأ فيه الحكم في تقرير الطعن . نعي قاصر البيان . تحدث الطاعن عن العقد في مذكرة الشارحة . لا يغني .

٦ — إثراء بلا سبب . دعوى . شرط افتقار المدعى . هو شرط جوهرى في دعوى الإثراء بلا سبب .

٧ — إثبات . نقض . محكمة الموضوع . سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها وترجيح ما تظمن إليه منها .
(نقض مدنى — ٧ يونيو سنة ١٩٥٦ — ص ٢٨١ رقم ٣٤٧) .

من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه . لا عيب .

(نقض جنائى — ٢ أبريل سنة ١٩٥٦ — ص ٩٢٧ رقم ٢٧٩) .

١٣ ١ — إثبات . شهادة . سلطة محكمة الموضوع في سماع أقوال أى شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله .

٢ — تقادم . انقطاع . قرار غرفة الاتهام بإحالة متهم إلى محكمة الجنايات . هو إجراء قاطع لمدة سقوط الدعوى الجنائية .

(نقض جنائى — ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ — ص ١٢٤٩ رقم ٥٠٢) .

١٤ إثبات . شهود . تناقض أقوالهم . متى لا يعيب الحكم .

(نقض جنائى — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — ص ٩ رقم ٢٢) .

١٥ إثبات . قواعد الإثبات . شهادة . سماع أقوال خصم أدخل في الدعوى . إقامة الحكم على أقواله باعتبارها شهادة مع أن الدعوى لم تحل إلى التحقيق ولم يسمع بهذا الوصف . مخالفة لقواعد الإثبات . عدم اعتبار هذه الأقوال حجة على خصم آخر اعترض على ادخاله في الدعوى .

(نقض مدنى — ٨ مارس سنة ١٩٥٦ — ص ٤٢٠ رقم ٢٢٢) .

١٦ إثبات . معاينة . اجراءؤها بمعرفة وكيل شيخ الحفراء . استناد الحكم إليها فيما استند إليه من أدلة . جائز .

(نقض جنائى — ٣١ يناير سنة ١٩٥٦ — ص ٢٩٦ رقم ١٥٣) .

١٧ ١ — إجارة . إعفاء المؤجر من

- ١٨ — ١ — إجارة . عقد المطالبة بأجرة أرض
فضاء مضافا اليها الزيادة المقررة بالقانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . اعتبار هذه
الزيادة بمثابة تعديل لأحكام عقد الايجار .
وجوب توافق إرادة المتعاقدين بشأن
هذا التعديل .
- ٢ — قوة الأمر المقضى . مناطه .
إجارة . القضاء بأجرة أرض فضاء
مضافا اليها الزيادة المقررة بالقانون رقم
١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم بحث توافق إرادة
طرفي العقد على هذه الزيادة وعدم تعرض
الحكم له في أسبابه . انعدام حجية الحكم
بالنسبة للأجرة عن المدة اللاحقة .
- ٣ — إجارة . حق النزول عنه مناطه
الرضا به . حكم . تسببه . نفيه لأسباب
مؤدية لرضا المستأجر بزيادة دفعا في
الايجار ونزوله عن حق الاعتراض
عليها . تقدير موضوعي .
(نقض مدني — أول مارس سنة ١٩٥٦ — ص
٤٠٨ رقم ٢١٨) .
- ١٩ — ١ — إجارة . قانون . تأجير أملاك
الحكومة . خضوعه لقانون إيجارات
أملاك الميري الحرة الصادر في سنة ١٩٠٠
والمعدل في سنة ١٩٠١ .
- ٢ — إجارة . انعقادها . موافقة وزير
المالية على تأجير أطيان الجزائر
المملوكة للحكومة لشخص بالممارسة بدلا
من المازاد . اعتبار الحكم هذه الموافقة
كافية لانعقاد الايجار وأن توقيع مدير
المديرية على عقد الايجار غير لازم بعد
ذلك . خطأ .
(نقض مدني — ٣ مايو سنة ١٩٥٦ — ص ٦٥٣
رقم ٣١٧) .
- ٢٠ — إجراءات . إثبات . شهادة . مدى حق
محكمة الموضوع في التعويل في حكمها على
أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي
ولولم نسمعه .
(نقض جنائي — ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦ — ص
٩٣٦ رقم ٤٠٠) .
- ٢١ — ١ — إجراءات . ارتباط . محكمة
الجنايات . حق محكمة الجنايات في فصل
الجناية عن اللجنة قبل تحقيقها .
- ٢ — ارتباط . ارتباط اللجنة بالجناية
المحالة إلى محكمة الجنايات . تقديره .
موضوعي .
- ٣ — نقض . أسباب الطعن . ذكر الطاعن
في أسباب طعنه عبارات جارحة مخالفة
للنظام العام . وجوب الأمر بمحوها .
المادة ١٢٧ مرافعات .
(نقض جنائي — ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦ — ص
١٢٦١ رقم ٥٢٢) .
- ٢٢ — ١ — إجراءات . المنازعات الخاصة
بمرتبات ومعاشات ومكافآت الموظفين
العموميين . وجوب طرحها أولا على
اللجان القضائية طبقا للرسوم بقانون
رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ . رفعها ابتداء
أمام محكمة القضاء الإداري . عدم قبول
الدعوى . قانون إنشاء المحاكم الإدارية
لم يغير الوضع من حيث عدم قبول
الدعوى إذا رفعت مباشرة لمحكمة القضاء
الإداري .
- ٢ — دفع . عدم قبول . الدعوى .
صدور قانون بعدم ولاية المحكمة بنظر
الدعوى . صيرورة الدفع بعدم القبول

- غير مجد . أساس ذلك . مثال .
- ٣ - اختصاص . القانون الجديد المعدل للاختصاص . سريانه على الدعاوى السابقة التي لم يقفل فيها باب المرافعة . المادة الأولى بند (١) من قانون المرافعات . القضايا المنظورة أمام محكمة القضاء الإداري وأصبحت طبقاً للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحاكم الإدارية إحالتها إلى المحاكم الأخيرة مادامت غير مهيأة للحكم . المادة ٧٣ من القانون سالف الذكر .
- (المحكمة الإدارية العليا - ٢١ يناير سنة ١٩٥٦ - ص ٩٧ رقم ٧١) .
- ٢٣ ١ - إجراءات . الأصل فيها الصحة . ٢ - إجراءات . تحقيق . ندب غير الكاتب المختص في حالة الضرورة . جاز . تقدير قيام هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ٣ - تفتيش . الاذن به . عدم تعيين مأمور لتنفيذه . تنفيذه بمعرفة أى واحد من مأموري الضبط القضائي . جاز . ٤ - تفتيش . عدم تعيين اسم المأذون له بإجرائه في الاذن الصادر به . لا يبطله . (نفس جنائي - ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦ - ص ٣٩٩ رقم ١٩٩) .
- ٢٤ ١ - إجراءات . تشكيل هيئة محكمة الجنايات . ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها المنتدبين للعمل بإدارة التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة الجنايات . جاز . ٢ - إجراءات . تشكيل هيئة محكمة الجنايات . حق وزير العدل في ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات . مداه . قيوده . ٣ - إثباتات . قرائن . استعراف الكلاب البوليسية هو قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة الأخرى . (نفس جنائي - ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ - ص ٥٣٦ رقم ٢٧٧) .
- ٢٥ إجراءات . حكم . تشكيل هيئة المحكمة . قاض لم يسمع المرافعة في الدعوى . اشتراكه في المداولة . بطلان الحكم . م ٣٣٩ مرافعات . (نفس جنائي ١٢ يناير سنة ١٩٥٦ - ص ٢٨٥ رقم ١٢٩) .
- ٢٦ إجراءات . شفوية المرافعة . إثباتات . خبراء . تلاوة تقاريرهم بالجلسة . غير لازم . (نفس جنائي - ١٣ مارس سنة ١٩٥٦ - ص ٥٣١ رقم ٢٦٥) .
- ٢٧ ١ - إجراءات . شفوية المرافعة . إدانة المتهم أخذاً باعترافه واستناداً إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . جاز . (م ٧٢١ أ . ج) . ٢ - تزوير . القصد الجنائي . نية الغش . ماهيتها . (نفس جنائي - ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ - ص ٤٠٤ رقم ٢٠٩) .
- ٢٨ إجراءات . شفوية المرافعة . الاكتفاء بتلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الابتدائي - متى يجوز ؟ (نفس جنائي - ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ - ص ٢٩٠ رقم ١٣٨) .
- ٢٩ ١ - إجراءات . شفوية المرافعة . تعويل المحكمة على شهادة شاهد أو أقوال

التشابه بين العلامتين أو عدمه .
موضوعي .

(نقض جنائي - ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦
ص ٩٥٦ رقم ٤٢٥) .

٣٣ - ١ - إجراءات . محضر الجلسة . هو حجة
بما هو ثابت فيه . القول بعكس ما جاء
به لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير .
٢ - خيانة الأمانة . نقض . أسباب
موضوعية . حق محكمة الموضوع
في تفسير العقود .

٣ - خيانة الأمانة . نقض . انتفاء المصلحة
من الطعن . شركة . تسليم الشريك
بصفته هذه شيئاً من رأس مال الشركة .
اعتباره وكيلًا . اختلاسه المال المسلم
إليه . يقع تحت طائلة المادة ٣٤١ ع .
(نقض جنائي - ١٣ مارس سنة ١٩٥٦
ص ٥٠١ رقم ٢٦٦) .

٣٤ - ١ - إجراءات . نظر الدعوى أمام
محكمة الجنايات بحضور المتهم . لا يشترط
فيه سبق حضوره أمام غرفة الاتهام .
٢ - إعلان . دفاع . بطلان التكليف
بالحضور . حضور المتهم . ليس له أن
يتمسك بهذا البطلان . له أن يطلب
تصحيح التكليف أو استبعاد أي نقص فيه
وإعطائه ميعاداً لتحضير دفاعه .

(نقض جنائي - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥
ص ١٧ رقم ٤٥) .

٣٥ - أجنبي . إقامته المعارضة لا تعدو أن تكون
صلة وقتية عابرة لا تقوم إلا على مجرد
التسامح من جانب الدولة . الترخيص أو
عدم الترخيص له بالأقامة ومد أو عدم مد
إقامته . ترخص الإدارة في تقدير ذلك بساطة
مطلقة في حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام .
عدم التزامها بالسماح له بالدخول ، أو

منهم في التحقيقات الأولية إلى جانب
شهادة الشهود الذين سمعهم . جائز إذا
كانت تلك الأقوال مطروحة على بساط
البحث في الجلسة .

٢ - حكم . الخطأ في رقم المادة المطبقة .
مقى لا يكون مؤثراً ؟
(نقض جنائي - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
ص ١٥ رقم ٤٠) .

٣٠ - إجراءات . شفوية المرافعة . عدم اجابة
المحكمة الاستئنافية المتهم إلى تأجيل
الدعوى لسماع شاهدين . تحقق شفوية
المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى .
لا إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي - ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦
ص ١٢٦٠ رقم ٥٣٠) .

٣١ - ١ - إجراءات . ضبط الأشياء
وتحريضها . إغفال الإجراءات الواردة
بهذا الشأن في قانون الإجراءات
الجنائية . اطمئنان المحكمة إلى سلامة
الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية
القضائية . لا بطلان . المادة ١٥٥ ج
وما بعدها .

٢ - دفاع . متى تلتزم محكمة الموضوع
بالرد صراحة على ما يقدم إليها من طلبات ؟
(نقض جنائي - ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦
ص ١٢٥ رقم ٢٦٨) .

٣٢ - ١ - إجراءات . طلب التأجيل
للاستعداد . عدم التزام المحكمة بإجابته .
شرطه .

٢ - دفاع . سكوت المتهم عن المرافعة .
الطعن على الحكم بسببه . غير جائز .
٣ - علامات تجارية . تقدير وجود

- بمد إقامته ، إلا إذا كانت تشريعاتها ترتب له حقاً في ذلك .
(المحكمة الادارية العليا - ٧ أبريل سنة ١٩٥٦ م ١١١١ رقم ٤٩١) .
- ٣٦ ١ - أحوال شخصية . اختصاص .
حكم صادر من المحكمة الشرعية الاسرائيلية بعد العمل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤١ بتطليق زوجين يهودي الديانة رغم أن الزوج إيطالي الجنسية . اعتبار الحكم صادراً من جهة غير ذات ولاية .
المادتان ١ فقرة أولى ، ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ .
- ٢ - أحوال شخصية . أجانب . المقصود بالأجانب في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ . عدم اعتبار الايطاليين من هؤلاء الأجانب .
- ٣ - أحوال شخصية . الزواج الباطل في القانون المدني الايطالي . شرط ترتب آثار الزواج الصحيح عليه . المادة ١٢٨ من القانون المدني الايطالي .
- ٤ - أحوال شخصية . مواريث في القانون الايطالي . شرط استحقاق الزوج الباقي للحصة الميراثية بعد وفاة شريكه في الزواج الباطل . المادة ٥٨٤ من القانون المدني الايطالي .
(قض مدني - ١٩ يناير سنة ١٩٥٦ - م ١٨٠ رقم ١٢) .
- ٣٧ أحوال شخصية . الشريعة المسيحية . تحریم الطلاق الا لعلّة الزنا . التطور الزمني . اباحة الطلاق لأسباب أخرى أقرتها الكنيسة الارثوذكسية . صحة
- الاخذ بها والحكم بمقتضاها .
(محكمة استئناف طنطا - احوال شخصية - ٢١ مايو سنة ١٩٥٧ - م ١٢٩١ رقم ٥٥٢) .
- ٣٨ أحوال شخصية . المراد بعبارة المواد المتعلقة بالزواج . فسخ الخطبة من بينها . اختصاص المحاكم الجزئية بنظرها .
(محكمة استئناف طنطا - احوال شخصية - ١٩ مارس سنة ١٩٥٧ - م ١٢٩١ رقم ٥٥٠)
- ٣٩ ١ - أحوال شخصية . تطبيق شريعة الطرفين متى كانوا متحدى الطائفة والملة .
- ٢ - الزواج . عند المسيحيين رابطة مقدسة لا تقبل الفسخ إلا لعلّة الزنا .
(محكمة تنا الكلية - احوال شخصية - ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ - م ١٩٩ رقم ١١)
- ٤٠ أحوال شخصية . طلاق . شهادة شاهد . الحكم بها متى اطعأنت اليها المحكمة . تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية . الاخذ بأرجح الاقوال من مذهب أبي حنيفة خاص بالقواعد الموضوعية لا بالاجراءات وطرق الاثبات .
(محكمة استئناف طنطا - احوال شخصية - ٤ يونيو سنة ١٩٥٧ م ١٢٩٧ رقم ٥٥٣) .
- ٤١ ١ - أحوال شخصية . قوة الأمر المقضي . حكم . تسليبه . حكم صادر من محكمة مختصة مقدم في دعوى أمام محكمة أخرى . حق هذه المحكمة في تقدير هذا الدليل والاخذ بحجتيه . مثال عن أحكام صادرة من محاكم لبنان .
- ٢ - أحوال شخصية . قوة الأمر المقضي . حكم اجنبي بشأن حالة الاشخاص . شروط الاخذ بحجتيه في

مصر . توافر هذه الشروط في أحكام صادرة من محاكم لبنان في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . الاخذ بمجبتها . لا خطأ .

٣ — أحوال شخصية . بنوة . حكم اجنبي قضى بنى بنوة شخص لاجنبي . عدم مخالفته للنظام العام في مصر .

٤ — أحوال شخصية . قوة الأمر المقضى . حكم صادر من المحكمة العليا الشرعية . تزيده في بحث حجية أحكام أجنبية . لا يكتسب حجية الأمر المقضى .

٥ — أحوال شخصية . اختصاص عام دعوى أحقية باستعمال اسم . إقامة المدعى بمصر وإقامة باقي المدعى عليهم الأجنبي في مصر . اختصاص المحاكم المصرية بالدعوى .

٦ — أحوال شخصية . اختصاص عام . نقص قواعد الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية قبل صدور القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ . القواعد التي كان للمحاكم أن تستهدها في سد هذا النقص .

٧ — أحوال شخصية . اختصاص عام . اشتغال المادة ٨٨٥ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ على قاعدة من قواعد الاختصاص العام في مصر .

٨ — أحوال شخصية . اختصاص عام . اشتغال المادة ٨٨٥ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ على قاعدة من ضوابط الاختصاص الخارجي في كثير من القوانين الاجنبية كلها كانت التركة أموالاً منقولة .

٩ — أحوال شخصية . اختصاص عام . أحكام صادرة من محاكم لبنان بصفة نهائية قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ . تطبيق قواعد الاختصاص المعمول بها وقت صدورها . النعى بعدم تطبيق المواد ٨٥٩ و ٨٦٠ مرافعات . في غير محله .

١٠ — أحوال شخصية . موطن . اختصاص خارجي . وجوب تطبيق القانون الداخلي بشأن الموطن في تحديد الاختصاص الخارجي . المقصود بتعريف الموطن في المادة ١/٤ مدني .

١١ — أحوال شخصية . اختصاص عام . اختصاص المحكمة الاجنبية بدعوى يكون المدعى عليه مقماً ببلدها .

١٢ — جنسية . إثباتها . تقدير كفاية أدلة . ثبوت الجنسية . مسألة موضوعية . ١٣ — نقض . طعن . شكل الطعن . استيفاء الأوراق اللازم تقديمها . الدفع بأن معظم مستندات الطاعن صور فوتوغرافية بعضها بلغة أجنبية بغير ترجمة أو بترجمة غير رسمية . عدم ورود هذا الدفع على شكل الطعن .

(نقض مدني - ١٢ يناير سنة ١٩٥٦ م ١٧٤ رقم ٩٨) .

١ — أحوال شخصية . نقض . طعن . إباحة الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال الميمنة بالمادة ١٠٢٥ بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ لجميع الأسباب المباحة بالمادة ٤٢٥ مرافعات .

٢ — أحوال شخصية . اختصاص .

محكمة الاحوال الشخصية . قائمة الجرد .
ملكية . اختصاص محكمة الاحوال
الشخصية عند التصديق على قائمة الجرد
بتمحيص كل زعم وتقدير أى نزاع فى
خصوص ملكية اعيان التركة أو صحة
الديون . عدم اعتبار قرارها فاصلا فى
النزاع على الملكية أو على صحة الدين .
٣ - أحوال شخصية . اختصاص .
حساب . محاكم الاحوال الشخصية .
اختصاصها دون غيرها بنظر مواد الحساب
بين عديم الاهلية والنائب عنه . عدم
اقتصار مهمتها على مناقشة أرقام الحساب
وتمحيصها . حقها فى تناول كل دفع
يتسك به المدعى عليه . المادة ١٠٠٨
مرافعات .

٤ - أحوال شخصية . وصى . إجارة .
محكمة الموضوع . وصى ادعى بتأجير
أطيان عديم الاهلية للغير مع أنه يستغلها
فعلا لحسابه . حق المحكمة فى الزامه
بأجر المثل دون الاجر المسمى فى العقد .

٥ - أحوال شخصية . التزام الوصى
بتقديم الحساب سنويا وإيداع المتوفر
لعديم الاهلية فى حينه . طلب الوصى
خصم مبالغ ادعى بصرفها فى سنة تالية
لحساب محل الفحص . لا محل له .

٦ - أحوال شخصية . اختصاص .
محكمة الاحوال الشخصية . قاصر بالغ
سن الرشد . لا ولاية للمحكمة المذكورة
إلا فى بحث ما قدم لها من حساب عن
مدد سابقة على انتهاء الوصاية . المادة
٩٧٠ مرافعات .

٧ - وفاة . التزام . أحوال شخصية .
طلب الوصى خصم مبالغ ادعى بصرفها
فى سنة تالية للحساب محل الفحص .
تمسكه بالمادتين ٣٤٤ ، ٣٤٥ مدنى لا يجدى .
بجال أعمال هذين النصين .

٨ - أحوال شخصية . وصاية . التزام
الوصى باستئذان المجلس الحسى فى
استئجار أموال القاصر وفقا لقانون
المجالس الحسدية الصادر سنة ١٩٢٥ .
انقضاء الايجار قبل تعيينه وصيا . قيام
التعارض فى المصلحة بين القاصر ووصيه
(تمضى مدنى - ٢٩ مارس سنة ١٩٥٦ -
من ٤٧٤ رقم ٢١٥) .

١ - أحوال شخصية . نيابة عامة . حكم .
عدم إبداء النيابة رأيها فى دعوى حجر .
بطلان الحكم الصادر فى موضوع الدعوى .
حق المحكمة الاستثنائية فى القضاء بهذا
البطلان من تلقاء نفسها . المادة ٩٩
مرافعات .

٢ - أحوال شخصية . استئناف .
تصد . إجراءات . قرار باطل فى
موضوع دعوى حجر صدر من محكمة
أول درجة . خروج الدعوى من ولايتها .
حق محكمة الاستئناف فى إلغاء القرار
والفصل فى الموضوع . عدم جواز
اعتبار هذا الموضوع من حالات التصدى .
المادة ١٠٢٢ مرافعات .

٣ - أهلية . حجر . سفه . محكمة الموضوع .
حكم . تسديده . نفيه السفه عن المطلوب
الحجر عليه لأسباب مؤدية . تقدير
موضوعى . النعى بالمجادلة فى تحليل تصرفات

إذا كان غير منتج حتى مع التسليم بصحة الوقائع المطلوب إثباتها .

٦ — بيع بيع الوفاء . إثبات . عبء . إثبات أن البيع الوقائي يخفى رهنا . وقوعه على من يدعى بذلك .

(نقض مدني — ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٦ — ص ٩٦٨ رقم ٤٣٨) .

٤٥ أحوال شخصية . ولي النفس . إذن المحكمة لازم في تزويج الصغير وغير لازم في تزويج المحجور عليه .

(محكمة استئناف طنطا — احوال شخصية — ١٦ أبريل سنة ١٩٥٧ ص ١٢٩٢ رقم ٥٥١) . اختصاص . إحالة . قوة الأمر المقضي . صدور حكم بعدم الاختصاص نوعيا وبإحالة النزاع إلى محكمة أخرى . عدم استئناف هذا الحكم وقبوله . حيازة قوة الأمر المقضي . امتناع إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال عليها النزاع .

(نقض مدني — ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ — ص ٤٥٢ رقم ٢٣٨) .

٤٧ اختصاص . القرار المطعون فيه . يمس مراكز موظفين من الفئة العالية . دخوله في اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢٦ مايو سنة ١٩٥٦ ص ١١٣٨ رقم ٤٩٧) .

٤٨ اختصاص . المنازعة حول استحقاق أو عدم استحقاق . كفاة عن أعمال إضافية . تعتبر منازعة في كفاة . اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل فيها بالنسبة لمن عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية ، والضباط .

(المحكمة الإدارية العليا — مايو سنة ١٩٥٦ ص ١١٣٦ رقم ١٩٦)

المطلوب الحجز عليه وتبريرها والمناقشة في جزئياتها . على غير أساس .

(نقض مدني — ١٩ يناير سنة ١٩٥٦ — ص ١٨٣ رقم ١٠٣) .

٤٤ ١ — أحوال شخصية . وصي . أهلية .

إجراءات . دعوى . نقض . إجراءات الطعن . حق الوصي في رفع الدعاوى والطعن على الأحكام بطرق الطعن العادية وغير العادية . ماورد في المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ من وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصي رفع الدعوى أو رفع طعن من الطعون غير العادية . عدم اعتباره شرطا لقبول الدعوى أو الطعن . تمسك خصوم ناقص الأهلية بهذا الاجراء . لا يصح .

٢ — أحوال شخصية . وصي . أهلية . إجراءات . دعوى . سريان القاعدة السابقة على وصي الخصومة الذي أطلق قرار تنصيبه .

٣ — صورية . إثبات . أهلية . حجز . بيع . أخذ المحكمة بإقرار زوجة المحجور عليه وقضاؤها بصورية عقد البيع الصادر إليها منه دون أن يتعدى أثر ذلك إلى غيرها من المتعاقدين معها . لا خطأ .

٤ — أهلية . حجز . سفه . عدم سريان قرارات الحجز للسفه على التصرفات السابقة على صدورها إلا عند التواطؤ والغش .

٥ — دفاع . إثبات . طلب الإحالة على التحقيق . حق محكمة الموضوع في رفضه

- ٤٩ اختصاص . تبعية المدعى لمجلس مديرية المنوفية الذى يتولى أعمال تحسين الصحة القروية تنفيذاً للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ . اختصاص المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية بالفصل فى دعواه ، دون المحكمة الادارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية .
(المحكمة الادارية العليا — ٢٦ مايو سنة ١٩٥٦ م ١١٤٤ رقم ٤٩٩) .
- ٥٠ اختصاص . تعويض . مهندسون . دعوى رفعها مهندس وقت العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجالس الدولة بطلب تعويض عن شطب اسمه من سجل نقابة المهندسين . اختصاص المحاكم المدنية بنظر هذه الدعوى .
(تفس . مدني — ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ م ٦٧٦ رقم ٢٢٥)
- ٥١ ١ — اختصاص . جناية . قضاء محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظرها . عدم جواز إحالتها إليها من جديد (م ١٨٠ ج . ١) .
٢ — محكمة استئنافية المادة ١٤١ ج . ١ . مجال تطبيقها .
(تفس جنائي — ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ م ٥٣٧ رقم ٢٧٩) .
- ٥٢ اختصاص . دعاوى الحقوق المدنية . مناطه . اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها والفصل فيها .
(تفس جنائي — ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ م ٢٨٨ رقم ١٣٤) .
- ٥٣ ١ — اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى الطلبات الوتية المتعلقة بالعقود الادارية . لا ولاية .
- ٢ — إثبات الحالة . قيام الخبير بإداء المأمورية المتسبب لها من محكمة أول درجة وتقديم تقريره . لا يصبح لهذا الاجراء قيمة عند إلغاء الحكم بسبب عدم ولاية المحكمة .
(محكمة القاهرة الابتدائية — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م ٧٣١ رقم ٣٤٢) .
- ٥٤ ١ — اختصاص . محكمة الاستئناف . دعوى كسب غير مشروع . تقديمها إلى إحدى دوائر محكمة الاستئناف . ثبوت أن هذه الدائرة هى من دوائر الجنايات طبقاً لكشف توزيع العمل ، هذا لا يمنع من ولايتها بنظر الدعوى .
٢ — اختصاص . كسب غير مشروع . المحكمة المختصة علمياً بنظر دعوى الكسب غير المشروع . هى محكمة الاستئناف الكائن بدأثرتها محل عمل الشخص المرفوعة عليه الدعوى . مكان انعقاد جلسات محكمة الاستئناف المذكورة . لا يؤثر ما دامت قد انعقدت فى المدينة التى بها مقرها .
(تفس جنائي — ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ م ٥٣٧ رقم ٢٧٨) .
- ٥٥ ١ — اختصاص . مرتبات . محكمة النقض . طلب مقدم من الطالب قبل تعديل صياغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء القرار الوزاري الخاص بربط مرتبه . اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه . المقصود بالمادة المذكورة .
٢ — اختصاص . مرتبات . اللجان القضائية . اختصاصها بنظر المنازعات المتعلقة

اختصاص ، قنابة المهن الطبية . أتعاب
الطبيب ، قيام نزاع حول تكليف طبيب
بعلاج مريض ، الحكم بعدم قبول الدعوى
استناداً إلى المادة ١٦ من القانون رقم
٦٥ لسنة ١٩٤٨

(نقض مدني — ١٩ يناير سنة ١٩٥٦
من ١٧٩ رقم ١٠١) .

اختلاس أشياء محجوزة . تبديد . مسئولية
جنائية . دفع المتهم بأن له شركاء في الدين
المحجوز من أجله . لا تأثير له في مسئوليته
عن التبديد ما دام هو المحجوز ضده
الوحيد والحارس .

(نقض جنائي — ٥ مارس سنة ١٩٥٦
من ٥١٩ رقم ٢٤٦) .

اختلاس أشياء محجوزة . تقدير عن
الحارس في عدم تقديم المحجوزات
للحضر في اليوم المحدد للبيع ، موضوع
مق كان التقدير مبني على أسباب سائغة .
(نقض — جنائي ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥
من ٢ رقم ٣) .

١ — اختلاس أشياء محجوزة ، متى تم
الجريمة .

٢ — اختلاس أشياء محجوزة . السداد
اللاحق لوقوع الجريمة ، لا يؤثر في قيامها .
(نقض جنائي — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦
من ٢٩٢ رقم ١٤٣) .

١ — إخفاء أشياء مسروقة . ركن
الاخفاء . متى يتوفر ؟

٢ — إخفاء أشياء مسروقة . حكم .
تسليمه . ركن العلم بالسرقة . التحدث عنه
صراحة وعلى استقلال . غير لازم .

(نقض جنائي — ٣١ يناير سنة ١٩٥٦
من ٢٩٥ رقم ١٥١) .

٥٧ بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة
للموظفين العموميين طبقاً للقانون رقم
١٦٠ سنة ١٩٥٢ . اقتصار هذا الاختصاص
على من عدا رجال القضاء والنيابة .

٣ — علاوات . علاوة الترقية . ترقية
الطالب إلى رئيس نيابة الاستئناف المعادلة
لدرجة رئيس محكمة فئة داء . خلو وظائف
مستشارين بعضها من الدرجات التطهيرية
والبعض الآخر من درجات عادية وخلو
وظائف رؤساء محاكم فئة داء ، بالتبعية .
صدور قرار وزارة العدل يربط مرتب
الطالب بمبلغ ٩٦٠ جنيهاً سنوياً مع أن
ترتيبه الثاني في أقدمية المرقين . خطأ .

(نقض مدني — جمعية عمومية — أول مايو
سنة ١٩٥٦ من ٥٤٤ رقم ٢٩٣) .

١ — اختصاص . مسئولية . مرافق عامة
حق المحاكم في تقرير مسئولية الحكومة
عن الضرر الذي يصيب الغير نتيجة
إهمالها أو تقصيرها في تنظيم المرفق العام
أو الإشراف عليه .

٣ — مسئولية . محكمة الموضوع . استخلاص
الحكم لأسباب سائغة للخطأ الموجب
لمسئوليته . جهة الإدارة . تقدير موضوعي .
٣ — مسئولية الخطأ المنسوب لجهة
الإدارة . عدم التزام المحكمة ببيان أسباب
تلافيه .

٤ — مسئولية ، علاقة السببية بين الخطأ
والضرر . حكم . تسببه ، إشارته في صدد
تقرير خطأ الحكومة إلى أن الأمر كان يقتضي
عناية أوفى لصيانة الأمن ، كاف لترتيب
المسئولية .

(نقض مدني — ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ —
من ٤٣٠ رقم ٢٢٧) .

٥٨

٥٩

٦٠

٦١

٥٦

جريمة إحراز سلاح وقتل خطأ .
٢ - اعتراف . أخذ المحكمة باعتراف
المتهم في محضر البوليس بالرغم من عدوله
عنه في مراحل التحقيق الأخرى .
لا خطأ .

(نقض جنائي - ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦
ص ١٠٩٠ رقم ٤٧٥) .

٦٦ ١ - ارتباط . نقض . أسباب
موضوعية . سلطة محكمة النقض . تقدير
توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع
موضوعي . إثبات الحكم وقائع الدعوى
على نحو يوجب تطبيق المادة المذكورة .
عدم تطبيقها . يقتضي تدخل محكمة النقض .
٢ - نقض . مالا يجوز الطعن فيه من
الأحكام وما يجوز الطعن فيه من الأحكام .
الحكم الصادر في المخالفة عدم جواز
الطعن فيه بطريق النقض . محله .

٣ - تنظيم . حكم . تسببه . القضاء
بتصحيح الأعمال المخالفة . عدم بيان
عناصر المخالفة المستوجبة لذلك . قصور .
٤ - نقض . طعن لامصلحة منه .
لا جدوى من إثارته . مثال في حالة تعدد
الجرائم .

(نقض جنائي - ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ -
ص ٤٠٤ رقم ٢٠٨) .

٦٧ أسباب الإباحة وموانع العقاب .
الدفاع الشرعي . ما الذي يشترط لقيام
حالته ؟

(نقض جنائي - ٣١ يناير سنة ١٩٥٦ -
ص ٢٩٧ رقم ١٥٤) .

٦٨ ١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب .
حالة الدفاع الشرعي . متى تقوم ؟

٦٢ ١ - اختلاس . الاختلاس المذكور في
المادة ١١٢ ع . معناه . متى تعتبر الجريمة
تامة ؟

٢ - اختلاس . سريان حكم المادة
١١٢ ع على كل موظف أو مستخدم
عمومي اختلس مالا تحت يده سلم اليه
بسبب وظيفته .

٣ - اختلاس . الاختلاس المذكور
في المادة ١١٢ ع . ماهية تسليم الشيء
للموظف المعهود اليه به .

٤ - عقوبة . غرامة . الغرامة المنصوص
عليها في المادة ١١٨ من القانون رقم
٦٩ سنة ٥٣ . هي غرامة نسبية .

٥ - غرامة . الغرامة النسبية . وجوب
الحكم بها على المتهمين متضامنين . عدم
التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها
المحدد في الحكم . المادة ٤٤ ع .

(نقض جنائي - ٥ يولييه سنة ١٩٥٦
ص ١٢٥٤ رقم ٥١٥) .

٦٣ ١ - اختلاس . سريان حكم المادة ١٥٤ ع
على المكاتب والتفرقات على السواء .
٢ - عقوبة . حكم . تسببه . توقيع
المحكمة أقصى العقوبة . عدم التزامها ببيان
سبب ذلك .

(نقض جنائي - ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦
ص ١٠٩١ رقم ٤٧٧) .

٦٤ ارتباط . تطبيق المادة ٣٢ ع . مناطه .
(نقض جنائي - ١١ يولييه سنة ١٩٥٦
ص ١٢٥٦ رقم ٥٢٠) .

٦٥ ١ - ارتباط . سلاح . قتل خطأ .
تقدير توافر شروط المادة ٣٢ ع
أو عدم توافرها . موضوعي . مثال في

معقب . ذكر موجبات التقدير غير لازم .
(نقض جنائي - ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦ -
ص ٣٩٦ رقم ١٩٠) .

١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب .
دفاع شرعي . حق محكمة الموضوع في
القضاء بقيام حالته متى توافرت مقوماته
ولو لم يدفع به المتهم .

٢ - أسباب الإباحة وموانع العقاب .
حق الدفاع الشرعي . الحكمة من تشريعه .
انتزاع المتهم سلاح خصمه . موالة
الاعتداء عليه بعد تجرده من السلاح .
ذلك اعتداء مناقب عليه وليس دفاعاً
شرعياً .

(نقض جنائي - ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ -
ص ٢٨٩ رقم ١٣٦) .

أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع
شرعي . نزاع على رى . المدافعة عنه
باستعمال القوة . لا تصح .

(نقض جنائي - ١٤ مايو سنة ١٩٥٦ -
ص ١٠٧٩ رقم ٤٥٧) .

١ - استئناف . أثر رفع الاستئناف .
٢ - سقوط الدعوى بتسليم البضائع
بانتفاء مدة من تاريخ وصول السفينة
وشرورها .

٣ - سند الشحن في حكم السند الأذني
من حيث قايته للتداول .

٤ - شرط الانفاء من المسؤولية عن
هالك البضائع . ماطه . عدم وقوع
تقصير جسيم .

٥ - تقدير صلاحية السفينة هو بتقدير
حالتها وصلاحيتها في الميناء الذي تشحن

٢ - عقوبة . تقديرها . موضوعي .
(نقض جنائي - ١٣ مارس سنة ١٩٥٦ -
ص ٥٣١ رقم ٢٦٧) .

٦٩ ١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب .
حق الدفاع الشرعي . تقدير المتهم لفعل
الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع .
وجوب أن يكون مبنياً على أسباب معقولة .
حق المحكمة في مراقبة هذا التقدير .

٢ - نقض . أسباب موضوعية .
فصل اللجنة من الجنائية . عدم الاعتراض
على ذلك أمام محكمة الموضوع . إثارة
الاعتراض أمام محكمة النقض . غير جائزة .
(نقض جنائي - ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦ -
ص ٩٥٥ رقم ٤٢٤) .

٧٠ ١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب .
حق الدفاع الشرعي عن النفس . شرع
لرد أي اعتداء على نفس المصالح أو على
نفس غيره .

٢ - إجراءات . محكمة الاستئناف . دفاع .
فصل اللجنة عن الإثبات . واجب المحكمة
في أن تحقق الواقعة برمتها بما فيها واثقة
الجنة على الوجه الذي يكفل استيفاء
دفاع المتهم .

(نقض جنائي - ٢٦ مارس سنة ١٩٥٦ -
ص ٥٤٢ رقم ٢٩١) .

٧١ ١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب .
دفاع شرعي . تقدير الوقوع المؤدية
لقيام حالته . موضوعي .

٢ - إثبات . خبراء . تقدير تقاريرهم .
متروك لسكامل حرية محكمة الموضوع .
٣ - تعويض . حكم . تسليطه . تقدير
التعويض متروك لمحكمة الموضوع بدون

فيه البضاعة فاذا لم يثبت ذلك يكون على أصحاب السفينة عبء اثبات القوة القاهرة
٦ - المسئول عن رص البضائع وتسييفها في السفينة هو الربان ما لم يتفق على اعفائه من المسؤولية .

(محكمة استئناف اسكندرية - تجارى - ١٢ يونيه سنة ١٩٥٦ م ٧٢٠ رقم ٣٤١)
١ - استئناف . أثره . دفع . دعوى استرداد الحصة المبيعة . الدفع أمام محكمة أول درجة بسقوط الحق في طلب الاسترداد . استئناف الحكم الصادر بما تضمنه من قضاء في الدفع وفي الموضوع . اعتبار الدفع مطروحا أمام المحكمة الاستئنافية . المشتري غير مكلف باثبات تمسكه به أمامها .

٢ - قانون . تنازع القوانين . دعوى استرداد الحصة المبيعة . ميعاد رفعها . صدور البيع في ظل القانون المدنى القديم . سكوت الشركاء في الملك عن رفع الدعوى إلا بعد نفاذ القانون المدنى الجديد . خضوع المدة الواجب رفع الدعوى فيها لأحكام القانون الجديد .
٣ - استرداد الحصة المبيعة . صدور بيع عن حصة في عين مميّنة لا عن حصة في مجموع مشتملات الشركة بما لها وما عليها من حقوق والتزامات . عدم أحقية الورثة في طلب الاسترداد .
النادتان ٤٦٢ مدنى قديم ؛ ٨٢٣ مدنى جديد .

(قضاء مدنى - ١٦ فبراير سنة ١٩٥٦ م ٣٢١ رقم ١٧٠) .

استئناف . إجراءات . تقرير التلخيص الذى نصت عليه المادة ١١١ أ ج . تأجيل

القضية بعد تلاوته . تغيير الهيئة . وجوب تلاوته من جديد .

(قضاء جنائى - ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ م ٤٠٣ رقم ٢٠٧) .

استئناف . إجراءات . طلب النيابة تطبيق أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة التى أعلن المتهم بها (م ٢٤٢ ع) . هذا لا يعتبر طلبا جديدا . حصوله في غيبة المتهم . جائز . الحكم بعدم جواز استئناف النيابة لعدم إعلان المتهم بذلك الطلب . خطأ .

(قضاء جنائى - ٢٦ مارس سنة ١٩٥٦ م ٥٤٣ رقم ٢٩٢) .

استئناف . اختصاص . اختصاص المحكمة بالفصل نهائيا في الدعوى . اختصاصها بالفصل نهائيا فيما يقدم فيها من دفع . مثال اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل نهائيا في المعارضة في قرار لجنة التعويضات الخاص بالمواد التمييزية المستولى عليها . عدم جواز الطعن في حكمها الصادر بعدم قبول المعارضة .

(قضاء مدنى - ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م ٣٩ رقم ٥٦) .

استئناف . اختصاص قاضى البيوع عند ما يقضى تطبيقا للمادة ٦١٤ فقرة ٣ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة . تستأنف أحكامه أمام المحكمة الابتدائية .

(محكمة استئناف المنصورة - ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ م ٢١٠ رقم ١١٣) .

استئناف . اختصاص قاضى البيوع عند ما يقضى مطبقا المادة ٦١٨ مرافعات بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة .

٧٧

٧٨

٧٩

٨٠

٧٥

٧٦

من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية . رفع التظلم من هذا الأمر إلى القاضي الأمر . اختصاص محكمة الاستئناف بنظر استئناف الحكم الذي يصدر في التظلم . المادة ٣٧٥ مرافعات .

(تقض مدني - ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ -
ص ١٢٧٣ رقم ٥٢٨) .

استئناف . بيانات . عريضة الاستئناف . إعلان . شركة . بيان اسم الشركة المستأنفة ومركز إدارتها في عريضة الاستئناف . يكفي لصحة العريضة . الحكم بطلان العريضة لعدم ذكر اسم من يمثل الشركة فيها . خطأ . المادة ١٠ / ٢ مرافعات .

(تقض مدني - ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٦ -
ص ٢٤٤ رقم ١٧٦) .

استئناف . جرائم الجلسات . حكم صادر من المحكمة الابتدائية المدنية في جريمة إهانة وقعت عليها . استئناف المتهم هذا الحكم . غير جائز . المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

(تقض جنائي - ٣ أبريل سنة ١٩٥٦ -
ص ٩٢٩ رقم ٣٨٤) .

١ - استئناف . حكم . إجراءات . حكم باطل صدر من محكمة أول درجة . انقضاء المحكمة الاستئنافية بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى دون إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . عدم التزامها بسماع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد . م ١٩ / ٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - استئناف . استئناف النيابة .

تستأنف أحكامه أمام المحكمة الابتدائية لا أمام محكمة الاستئناف .

(محكمة استئناف المنصورة - ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥ - ص ٢٠٩ رقم ١١٢) .

١ - استئناف . استئناف النيابة . أثره الناقل . مداه .

٢ - تفتيش . ضبطية قضائية . مراقبة تنفيذ مستودعات الخور لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع . دخوله في ولاية رجال مكتب الآداب .

٣ - قانون . دستورية . القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الذي أضاف على رجال مكتب الآداب صفة مأموري الضبط القضائي . صدوره صحيحاً في ظل الأوضاع التشريعية السارية وقت صدوره .

(تقض جنائي - ٦ مارس سنة ١٩٥٦ -
ص ٥٢٢ رقم ٢٥٢) .

استئناف القضاء بعدم قبوله شكلاً . لا يحول دون تأجيل الدعوى . ٢ - استئناف . قانون . الجهل بميعاد الاستئناف . لا يصلح عذراً .

٣ - نقض . أسباب جديدة . استئناف . الاحتجاج بالمرض كعذر مانع من رفع الاستئناف في الميعاد . آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تجوز .

(تقض جنائي - ٢ أبريل سنة ١٩٥٦ -
ص ٩٢٢ رقم ٣٧٢) .

استئناف . أوامر على عرائض . اختصاص . حجز . صدور أمر الحجز

٨١

٨٤

٨٥

٨٢

٨٦

٨٣

- القول بعدم قبول استئناف النيابة لأرضائها
الحكم الابتدائي . لا أساس له .
(نقض جنائي - ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦ - ص
٩٣٤ رقم ٣٩٧) .
- ٨٧ ١ - استئناف . حكم تمهيدى .
تعويض . إيجار . حكم قضى بنسب خبير
في دعوى تعويض عن زيادة الاستهلاك
في دين ووجرة . تعلية القضاء بمسئولية
المتأجر عن التعويض المطلوب على
نتيجة تقرير الخبير . هذا الحكم يعتبر
غير منه للخصومة . عدم جواز استئنافه
استقلالاً . المادة ٣٧٨ مرافعات .
- ٢ - قوة الأمر المنقضى . مسئولية .
حكم تمهيدى . استئناف أثره . حكم
غير منه للخصومة قضى بنسب خبير في
دعوى تعويض عن استهلاك عين ووجرة .
صدور حكم في الموضوع برفض الدعوى .
استئناف المؤجر لهذا الحكم . حق
المتأجر في الدفع بعدم مسئولية عن
التعويض . القضاء بأن الحكم الناقض بنسب
الخبير حاز قوة الأمر المنقضى . خطأ .
المادة ٤٠٤ مرافعات .
(نقض مدني - ١٢ يناير سنة ١٩٥٦ -
ص ١١٣ رقم ٩٧) .
- ٨٨ استئناف . دعوى مدنية . تقدير قيمة
الدعوى في حالة تعدد المدعين مدنياً عن
فعل ضار واحد بقيمة المدعى به بتامه .
شرطه . مثال . (المادتان ٤١ و ٤٢
مرافعات) .
(نقض جنائي - ١٦ يناير سنة ١٩٥٥ -
ص ٢٩٠ رقم ١٣٧) .
- ٩ ١ - استئناف . سقوطه . عدم
تقدم المتهم للتنفيذ قبل جلسة سابقة لم
ينظر فيها . تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة التي
نظر فيها . عدم سقوط استئنافه .
- ٢ - انتهاك حرمة ملك الغير . ركن
القوة . متى يتوفر ؟
(نقض جنائي - أول مايو سنة ١٩٥٦ -
ص ٣٠٢٧ رقم ٤٥١) .
- ٩٠ استئناف . طلب النيابة بالجلسة توقيع
أقصى العقوبة في جريمة تبديد . إبداء
هذا الطاب في غيبة المتهم ودخوله في
نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف
بالحضور . الحكم بحبس المتهم شهراً
وهو دون ما طلبته النيابة . جواز
استئناف الذي يرفع من النيابة عن
هذا الحكم . المادة ٤٠٢ / ١٢ ج .
(نقض جنائي - ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦ -
ص ٩٥٧ رقم ٤٢٧) .
- ٩١ ١ - استئناف . غرفة اتهام . الحالة
التي يجب فيها إجماع آراء القضاة على
الحكم . أمر صادر من غرفة الاتهام
بإلغاء أمر صدر من قاضي التحقيق
بألا وجه لإقامة الدعوى . الطعن على
هذا الأمر بعدم النص فيه على صدوره
بإجماع آراء القضاة . لا محل له م ١٧ / ٢
من قانون الاجراءات الجنائية .
- ٢ - حكم . النطق به . محكمة الجنايات .
تأجيلها للنطق بالحكم إلى ما بعد دور
الانعقاد . لا خطأ .
(نقض جنائي - ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦ -
ص ٩٣٣ رقم ٣٩٤) .

- ٩٢ استئناف . مياعده . إعلان . إعلان . الحكم .
تقرير الحكم بأن مياعاد الاستئناف يبدأ
من تاريخ إعلان الحكم للمحل المختار .
خطأ . المادة ٣٧٩ مرافعات .
(نقض مدني — ٣ مايو سنة ١٩٥٦ —
ص ٦٥٧ رقم ٣١٩) .
- ٩٣ ١ — استئناف . مياعده . إفلاس .
مياعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى
إشهار الإفلاس والدعوى المتفرعة عنها .
هو خمسة عشر يوما من إعلان الحكم .
المادة ٣٩٤ تجاري .
- ٢ — استئناف . مياعده . إفلاس .
دعوى . رهن . الدعوى التي ترفع ببطلان
عقد الرهن لصدوره في فترة الرية وطلب
الحكم باعتبار الدين المؤمن بهدينا عاديا
وشطب قيد الرهن الخاص به . مياعاد
استئناف حكمها هو ١٥ يوما حتى لو كان
رافعها هو الدائن . البحث في الصفة
الواجب توافرها في رافعها . تعلقه بقبول
الدعوى وعدم تأثيره على أنها دعوى
متعلقة بالتفليسة .
(نقض مدني — اول نوفمبر سنة ١٩٥٦
ص ١٠٩٢ رقم ٤٨٠) .
- ٩٤ ١ — استئناف . مياعده . متى يبدأ .
التمسك بعدم إعلان الحكم الغيابي
لا محل له مادام قد عورض فيه فعلا .
م ٤٠٦ أ . ج .
- ٢ — استئناف . إجراءات . حكم .
لإثبات عكس الثابت بمحضر الجلسة
والحكم بشأن تلاوة تقرير التلخيص
والنطق بالحكم بجلسة علنية . لا يقبل إلا
باتباع إجراءات الطعن بالتزوير .
- ٩٥ استئناف . مواعيد الاستئناف . وجوب
إضافة مياعاد مسافة اليه بين المحل الذي
أعلن فيه المستأنف ومقر محكمة الاستئناف
وبين مقر محكمة الاستئناف وموطن
المستأنف عليه . المادة ٢١ مرافعات .
(نقض مدني — ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ — ص
١٠٩٤ رقم ٤٨٢) .
- ٩٦ اشتباه . تطبيق م ٣٢ عقوبات في جريمة
الاشتباه والجريمة أو الجرائم الأخرى
التي يرتكبها المشتبه فيه . لا محل له .
(نقض جنائي — ٣ أبريل سنة ١٩٥٦ — ص
٩٢٧ رقم ٣٨١) .
- ٩٧ اشتباه . عود للاشتباه . تطبيق المادة
٣٢ عقوبات في جرمي العود للاشتباه
وجريمة السرقة التي تكونها . لا محل له .
(نقض جنائي — ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦
ص ٩٥١ رقم ٤١٣) .
- ٩٨ اشتباه . عود للاشتباه . تطبيق المادة
٣٢ عقوبات في جريمة العود للاشتباه
وجريمة السرقة التي تكونها . لا محل له .
(نقض جنائي — ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦
ص ٩٥٠ رقم ٤١٢) .
- ٩٩ اشتراك . الاشتراك بالمساعدة . مناط
نوافره .
(نقض جنائي — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥
ص ١٤ رقم ٣٧) .

النزاع من غير المتهم بشأن تنفيذ هذا الحكم . عدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر هذا الاشكال . المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(قض مدني — ١٤ يونيو سنة ١٩٥٦ — ص ٧٩٤ رقم ٣٥٣) .

١٠٤ إصابة وقتل خطأ . ركن الخطأ . يصح أن يكون مشتركا بين شخصية أو أكثر .

(قض جنائي — ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — ص ٣ رقم ٣) .

١٠٥ لأضراب . جريمة التحريض على ترك

العمل العردي . القصد الجنائي فيها . عدم اشتراط القانون قصدا جنائيا خاصا لقيامها . تحدث الحكم عن هذا الركن بعبارة مستقلة . غير لازم .

(قض جنائي — ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ — ص ٥٤٠ رقم ٢٨٥) .

١٠٠ اعتماد مالي . القرارات التنظيمية العامة

في شأن الموظفين لا تكون نافذة قانونا إلا باعتماد السلطة التشريعية للمال اللازم لتنفيذها . مثال بالنسبة لقرار مجلس

الوزراء الصادر في ٢٦/٥/١٩٤٥ بإصاف خريجي المعلمين الثانوية . القول بأن المال اللازم لتنفيذ هذا القرار كان موجودا ضمن اعتماد مبلغ مليوني جنيه خصص في ميزانية ١٩٤٥ / ١٩٤٦ لإصاف الموظفين والعمال . لاصحة له . الاعتماد المذكور خصص لإصاف العمال وحدهم دون خريجي المعلمين الثانوية . دليل ذلك .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢١ أبريل سنة ١٩٥٦ — ص ١١٢٣ رقم ٤٩٤) .

١٠٧ — إعلان الخصم في مواجهة النيابة .

١٠٠ — اشتراك . الاشتراك بالاتفاق

والمساعدة . متى يتحقق ؟

٢ — اشتراك . حكم . تسليبه . قصد الاشتراك في الجريمة . خلو الحكم من بيانه . قصور .

(قض جنائي — ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٦ — ص ٤٠٥ رقم ٢١٢) .

١٠١ — اشتراك . صفة الشريك . العناصر

التي يستمد منها الشريك هذه الصفة . ٢ — قضاة . عدم الصلاحية . كون القاضي قريب لقاضي التحقيق الذي ندب لاستجواب المتهمين نقاذا لقرار غرفة الاتهام . لا تقوم عدم الصلاحية .

٣ — تزوير . أوراق رسمية . استخراج صور لأصل عقد مزور دس في ملف الشهر العقاري مع مخالفة ذلك للحقيقة واستعمالها . اعتبار ذلك استعمال لورقة رسمية مزورة .

(قض جنائي — ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦ — ص ١٢٥٩ رقم ٥٢٩) .

١٠٢ — اشتراك . نقص . أسباب

موضوعية . اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى . يدخل في سلطة محكمة الموضوع ما دام حكمها يسائر التطبيق السليم لحكم القانون . ٢ — سرقة . حمل السلاح . هو من اطراف المادية المتصلة بالفعل الاجرامي . أثر ذلك .

(قض جنائي — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — ص ١٩ رقم ٤٨) .

١٠٣ اشكالات التنفيذ . اختصاص . حكم

صادر من المحكمة الجنائية بإزالة بناء أقيم بالمخالفة لأحكام القانون . قيام

غير صحيح بصفة مطلقة . متى يبدأ ميعاد الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ .

(نفس مدني — ٢٩ مارس سنة ١٩٥٦ — ص ٤٧١ رقم ٢٤٤) .

١١١ ١ — إفلاس . صورية . تقض . طعن . الصفة في الطعن . رفع المطعون عليه الدعوى باستحقاق محل اشتراؤه من المفلس في فترة الريية واختصاص الطاعن باعتباره الدائن طالب الإفلاس الذي استصدر أمرو وضع الاختتام على ذلك المحل . دفع الطاعن بصورية عقد البيع وإخفاقه في دفاعه . حقه في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى . الاحتجاج بعدم تحقيق دين الطاعن في دعوى الاستحقاق المذكورة . لا محل له .

٢ — إفلاس . محكمة الموضوع . بطلان العقود التي تعقد مقابل في فترة الريية . جوازي . سلطة محكمة الموضوع في تقدير ظروف الصرف م ٢٢٨ / ١ تجاري .

٣ — إفلاس . بيع محلات تجارية . بيع حاصل عن المفلس في فترة الريية . التحدي بأحكام القانون رقم ٢١ سنة ١٩٤٠ للقول بعدم سريان هذا البيع في حق دائني البائع . لا محل له .

٤ — انكار التوقيع . دفاع . محكمة الموضوع . اكتفاؤها بوقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدتها في شأن صحة الامضاء . عدم التزامها باجراء تحقيق أو مضاهاة . المادة ٢٦٢ مرافعات .

(نفس مدني — ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٦ — ص ٥٠٨ رقم ٣٩٠) .

جوازه . متى تبين ان المحضر حاول الاعلان في محل الخصم الحقيقي واجيب اجابة مضلة .

٢ — اختصاص محكمة المواد الجزئية في قضايا النفقات . أحوال تطبيق المادة ٩٠٢ و ٩١٩ مرافعات .

(محكمة استئناف القاهرة . احوال شخصية — ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ من ١٩٢ رقم ١٠٩) .

١٠٨ اعلان . تقض . ميعاد الطعن . اعلان ورقة التكليف بالحضور . الأصل فيه أن يكون للشخص أو في محل إقامته . الاعلان في مواجهة النيابة . لا يجوز إلا في حالة عدم الاهتداء إلى محل إقامة المتهم . عدم مراعاة ذلك . يترتب عليه بطلان الحكم . ميعاد الطعن في مثل هذا الحكم . متى يبدأ ؟

(نفس جنائي — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — ص ١٣ رقم ٣١) .

١٠٩ إفلاس . استئناف . ميعاد استئناف الحكم الصادر بأشهار الإفلاس . هو ١٥ يوما من تاريخ إعلانه . تقرير الحكم أن المادة ٣ من قانون إصدار قانون المرافعات ألغت المادة ٢٩٤ تجاري . غير صحيح .

(نفس مدني — ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦ — ص ٨٢٧ رقم ٣٦٧) .

١١٠ ١ — إفلاس . صلح واق . المقصود بالتوقف عن الدفع المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ . هو بذاته التوقف عن الدفع المقصود في باب الإفلاس . ماهيته .

٢ — صلح واق . إفلاس . اعتبار برونستو عدم الدفع توقفا عن الدفع .

للإبادة . مكررة . تنشأ رأساً من القانون
عند توافر شروطها . لا بموجب قرار
إدارى . أثر ذلك على ميعاد الستين
يوماً الخاص بدعوى الإلغاء . وعلى
ميعاد سحب القرار الإدارى

(المحكمة الادارية العليا - ٣١ مارس سنة
١٩٥٦ - ص ٩٧٦ رقم ٤٤٢) .

١١٤ ١ - التزام . انقضاؤه . قوة فاعرة .
المقصود بالاستحالة التى ينقضى بها
الالتزام . المادة ٣٧٣ مدنى .

٢ - فسخ . بيع . عقد . نقض .
استخلاص الحكم عدم الاستحالة من
إبرام التعاقد بعد صدور قانون تقسيم
الأراضى رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ وتوقع
امتناع المساحة عن التسجيل وعدم
استفادة البائع من رفض التسجيل
للتذرع بفسخ العقد لاستحالة التنفيذ .
موضوعى .

(نفس مدنى - ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦ -
ص ٨٢٥ رقم ٣٦٣) .

١١٥ التزام . مرافق عامة . منح شركة مياه
الاسكندرية التزام مرفق توصيل المياه
المكررة والعكرة ذات الضغط المعتاد
باتفاق سنة ١٨٧٩ وخلوه من النص على
التزام بتوريد مياه ذات ضغط عال .
اتفاق الشركة مع شركات أخرى على
إمدادها بمياه ذات ضغط عال لاستخدامها
فى عمليات معينة . اتفاق مصلحة السكة
الحديدية معها على الانتفاع بهذه الخدمة .
حق الشركة فى تحديد مقابل الانتفاع دون

١١٢ أقدمية . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .
تفويضه مجلس الوزراء فى تحديد أقدمية
الموظف الذى قضى فترة باحدى
الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة
التي يفيد منها خبرة . لمجلس الوزراء .
هذا الحق بالنسبة للموظفين الذين
اكتسبوا خبرة فى عملهم بالحكومة .

(المحكمة الادارية العليا - ٢٦ مايو سنة
١٩٥٦ ص ١١٤٤ رقم ٥٠٠) .

١١٣ ١ - أقدمية . القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ . تفويضه مجلس الوزراء فى
تحديد أقدمية الموظف الذى قضى فترة
باحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال
الحرة التى يفيد منها غيره . لمجلس الوزراء
هذا الحق بالنسبة للموظفين الذين
اكتسبوا خبرة فى عملهم بالحكومة .
٢ - موظفون منسيون . لا اعتبار
للاقدمية الاعتبارية فى حساب مدة
الخمس عشرة سنة المنصوص عليها بقرار
مجلس الوزراء فى ٨ يولى سنة ١٩٥٣ .
الموظفون الذين يفيدون من قانون
المعادلات الدراسية لسنة ١٩٥٣ يفيدون
من أحكام المادة ٤ مكررة من قانون
الموظفين . إعمال أثر الاقدميات
الاعتبارية فى خصوص ترقية قدامى
الموظفين منوط بالمركز القانونى الذى
تحدده القوانين أو القرارات التنظيمية
التي تصدر من يملكها فى هذا
الخصوص .

٣ - موظفون منسيون . المراكز
القانونية التى يفيدون منها بالتطبيق

موافقة السلطة مانحة الالتزام .

(تقضى مدنى - ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٦ - ص ٥٦٨ رقم ٣٧) .

١١٦ ١ - أمر الحفظ . أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا ألغاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة . ماهيته . تدب وكيل النيابة ضابط بوليس لتحقيق بلاغ . امتناع المجنى عليه عن إبداء أقواله أمام ضابط البوليس . إعادة الأخير الشكوى إلى النيابة دون تحقيق . حفظها لإداريا بمعرفة وكيل النيابة . جواز الرجوع في أمر الحفظ هذا .

٢ - دفاع . وصف التهمة . تعديل محكمة أول درجة تاريخ الواقعة دون أن تلتفت نظر الدفاع . علم المتهم بذلك وترافعه على أساسه أمام المحكمة الاستئنافية . لا بطلان . ٣ - ربا فاحش . ركن الاعتیاد . انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . العبرة في ثبوت اتفاق المتهم على عقد عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من ثلاث سنوات . توافر ركن الاعتیاد . عدم سقوط الحق في رفع الدعوى الجنائية .

٤ - ربا فاحش . اثبات واقعة الاقتراض بالربا الفاحش والاعتیاد عليها . إثباتها بكل الطرق . جائز .

(تقضى جنائى - ١٣ مارس سنة ١٩٥٦ - ص ٥٢٧ رقم ٢٦٢) .

١١٧ ١ - أمر الحفظ . أمر الحفظ الإدارى الصادر من النيابة . الأمر القضائى الصادر منها بأن لا وجه لإقامة الدعوى . الفرق بينهما . نتائج ذلك .

٢ - ضبطية قضائية . تحقيق . نيابة عامة . اشرافها على أعمال رجال الضبط القضائى والتصرف فى محاضر جمع الاستدلالات التى يجرونها بدون انتداب منها . لا أثر له فى طبيعة هذه المحاضر . ٣ - أمر الحفظ . ما أوجبه المادة ١٦٢ ج من إعلان المجنى عليه بأمر الحفظ المقصود به .

(تقضى جنائى - ١٩ مارس سنة ١٩٥٦ - ص ٥٣٣ رقم ٢٧٠) .

١١٨ أمر جنائى . إمكان إصداره بالبراءة . طعن النيابة فى الأمر الجنائى الصادر بالبراءة .

(محكمة تى سوف الجزئية - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - ص ٧٤٠ رقم ٣٤٦) .

١١٩ أمر جنائى . إمكان إصداره بالبراءة . طعن النيابة فى الأمر الجنائى الصادر بالبراءة .

(محكمة قويسنا الجزئية - ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ - ص ٧٣٨ رقم ٢٤٥) .

١٢٠ أمر حفظ . جنحة مباشرة . عدم إجراء النيابة تحقيقا فى الدعوى وعدم إصدارها أمرا بالآلا وجه لإقامة الدعوى . حق المدعى بالحق المدنى فى تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

(تقضى جنائى - ١٧ أبريل سنة ١٩٥٦ - ص ٩٤٢ رقم ٤٠٨) .

١٢١ أمر حفظ . صدوره من النيابة بعد تحقيق أجرته بنفسها . هو أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . صدوره فى صيغة أمر حفظ إدارى . لا يغير من طبيعته .

(تقضى جنائى - ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦ - ص ٩٦٤ رقم ٢٩٦) .

مختلفة من الموظفين لم تدركهم قواعد الانصاف السابقة .

٣ — معادلات دراسية . القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ . قصره الالغاء بأثر رجعى على قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول يولييه و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ دون القرارات السابقة عليها . أساس ذلك . تضمنه بعض مزايا لم ترد فى هذه القرارات الأخيرة . إفادة حملة المؤهلات من هذه المزايا ولو كانوا ممن تسرى عليهم تلك القرارات . سريان هذه الافادة من التاريخ المعين بالقانون وبالشروط التى نص عليها فيه .

(المحكمة الادارية العليا — ١٠ مارس سنة ١٩٥٦ ص ٧٠٦ رقم ٢٣٨) .

١٢٦ — ١ — إنكار بصمة الختم . إثبات . شهادة . سلطة محكمة الموضوع . حق محكمة الموضوع فى استخلاص صحة توقيع مورث على عقد طعن عليه بالتجھيل لأسباب سائغة من الوقائع وأقوال الشهود . النعى باغفال المحكمة سؤال الشهود عن الختم وأنه هو الذى وقع به المورث . جدل موضوعى حول مسائل واقعية .

٢ — تزوير . عقد طعن عليه بالتجھيل . عجز الطاعن عن اثبات طعنه واقتناع المحكمة بصحة العقد . لا يتصور أن تقضى المحكمة بعد ذلك برد وبطلان العقد لتزويره .

(قضى مدنى — ٥ يناير سنة ١٩٥٦ ص ١٩٦ رقم ٩٢) .

١٢٢ — ١ — أمين النقل . مسئولية تعاقدية . ٣٠٢ — أمين النقل . إثبات الحادث ومسئوليته على عاتقه إلا متى أثبت قيام القوة القاهرة . ٥٠٤ — أمين النقل . مدى اعفاء متى كان الخطأ من الغير .

(محكمة استئناف اسكندرية — ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٦ — ص ٧٠٦ رقم ٣٤٠) .

١٢٣ — ١ — أموال عامة . حق ارتفاق بالمرور . قد يكون مبنيا على التسامح . عدم جواز اعتبار الطريق عاما لمجرد سماح صاحبه للغير بالمرور فيه .

٢ — اثبات . ملكية عقارية . انعدام حجية خرائط المساحة فى اثبات الملكية . (قضى مدنى — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ص ٥٠ رقم ٦٤) .

١٢٤ — انتهاك حرمة ملك الغير . دخول مسكن فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . استعمال القوة بالفعل . غير لازم . (م ٣٧٧ ع) .

(قضى جنائى — ٧ فبراير سنة ١٩٥٦ ص ٣٩٤ رقم ١٨٤) .

١٢٥ — ١ — انصاف . سرد لبعض المراحل التشريعية لتسمير المؤهلات الدراسية . قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ وكتاب دورى المالية فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وقرارات مجلس الوزراء فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ . وأول يولييه و ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . قانونا نظام موظفى الدولة والمعادلات الدراسية . ٢ — معادلات دراسية . القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ استهدافه لانصاف طوائف

١٢٧ ١ — أهلية . ولاية . أحوال شخصية .

سلب ولاية حكم . تسليبه . سلب ولاية
جد قصر . تأسيسه على عدم حرصه على
أمواله قدر حرصه على أمواله وعلى
عدم تحرير محضر الجرد في الميعاد وعلى
كبر سنه وعلى اعترافه بعجزه عن الاضطلاع
بشئون الولاية . لا خطأ .

٢ — أهلية . قاصر . أحوال شخصية .
عدم تقيد محكمة الأحوال الشخصية
بطبقات الخصوم . حقها في القضاء بما
يحقق المصلحة العامة .

(نقض مدني — ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥
ص ٣٩ رقم ٥٧) .

١٢٨ ١ — أوراق تجارية . تطهيرها . رهن .

اعتبار التطهير التأميني في حكم التطهير
الناقل للملكية . أثره في تطهير الدفوع .
دفع المدين بالوفاء للحيل . إدعاؤه بأن
التطهير كان بقصد الرهن لا نقل الملكية .
لا جدوى منه .

٢ — نقض . طعن . أسباب لا تعتبر
جديدة . طلب الطاعن أمام محكمة
الاستئناف تأييد الحكم المستأنف . حقه
في التمسك أمام محكمة النقض بكل وجه
من وجوه الدفاع التي اعتمدت عليها محكمة
أول درجة في حكمها المستأنف ولولم يتمسك
به صراحة أمام محكمة الاستئناف .

(نقض مدني — ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦
ص ٨٢٦ رقم ٣٦٥) .

١٢٩ ١ — إيجار . عقد الإيجار الحاصل

للمستأجر بسبب حرفته . وفاة المستأجر .
مق يتتبع العقد .

٢ — سكوت المؤجر أو وريثة المستأجر
زمنًا عن طلب إنهاء العقد الحاصل

بسبب الحرفة . حكمه .

(محكمة القاهرة الابتدائية — ١٥ أكتوبر

سنة ١٩٥٦ ص ١٣٠٩ رقم ٥٥٦) .

١٣٠ إيجارات . إخلاء للضرورة . حاجة

المؤجر إلى شغل المكان بنفسه . لا يشترط

أن تكون هذه الحاجة هي إلى السكن

دون غيره من الأغراض . الفقرة الأولى

من المادة الثالثة من القانون ١٢١

لسنة ١٩٤٧ .

(محكمة بنها السكنية — إيجارات — ١٣ أكتوبر

سنة ١٩٥٥ ص ٢١٣ رقم ١١٤) .

(ب)

١٣١ ١ — بدل التخصص . قرار مجلس

الوزراء في ٣ يولييه سنة ١٩٤٩ .

اقتضاه على تقدير بدل التخصص لمهندسي

الدرجة السادسة وما فوقها . مهندسو

الدرجة السابعة . تعليق أمرهم على صدور

قرار من مجلس الوزراء في شأنهم .

٢ — بدل التخصص . المنازعة في استحقاقه

من عدمه تعتبر منازعة في راتب .

اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل فيها

بالنسبة لمن عدا الموظفين الداخليين في

الهيئة من الفئة العالية والضباط . عدم

صدور قرار مجلس الوزراء بتحديد فئة

بدل التخصص . لا أثر له في تحديد

الاختصاص .

٣ — تعويض . حدود اختصاص المحاكم

الإدارية بدعاوى التعويض . عدم

اختصاصها بتعويض الضرر الناشئ عن

عدم تقرير فئة بدل التخصص . أساس

ذلك .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢١ يناير

سنة ١٩٥٦ ص ٩٩ رقم ٨٠) .

١٣٢ ١ - بوليس . سلطة وزير الداخلية في إدخال بعض موظفي الوزارة ضمن هيئات البوليس . تقديرية وليست مقيدة إلا بموافقة المجلس الأعلى للبوليس . متى استنفذ الوزير سلطته التقديرية باصداره قراره ، فان تطبيق ذلك على الأفراد لا يعدو أن يكون عملاً تنفيذياً . مثال بالنسبة لقراره إدخال بعض موظفي إدارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس .

٢ - بوليس . قرار وزير الداخلية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بالخاق بعض موظفي إدارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس . قيامه على أساس موضوعي في طبيعة الوظائف الواردة به ، لا على أساس شخصي .

٣ - قرارات إداري . تعريفه . ترتيبه لأعباء مالية جديدة على عاتق الخزنة . عدم تولد أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً أو أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي اللازم لتنفيذه .

(المحكمة الادارية العليا - ٢٨ ابريل سنة ١٩٥٦ م ١١٢٧ رقم ٤٩٥) .

١٣٣ بيع . أهلية . ولاية . صدور بيع الأتبان المملوكة للقاصر من أبيه بصفته ولياً طبيعياً عليه إلى ابن آخر من زوجة أخرى . حصوله قبل قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧ . ثبوت فساد رأي الأب الذي أضرتصره بمال القاصر . الحكم بطلان هذا البيع . لا خطأ .

(قض مدني - ٧ يونيو سنة ١٩٥٦ م - ٧٩٢ رقم ٣٥٢) .

١٣٤ بيع . ثمن . عربون . محكمة الموضوع . استظهارها لأسباب سائغة نية المتعاقدين فيما إذا كان المبلغ المدفوع هو جزء من الثمن الذي انعقد به البيع باتاً أم أنه عربون في بيع مصحوب بخيار العدول . موضوعي .

(قض مدني - ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ م - ٤٥٠ رقم ٢٣٦) .

١٣٥ بيع . ضمان التعرض . اثبات . تعويض . بيع محل تجاري بما فيه من بضائع . تعهد البائع فيه بعدم الاتجار في البضائع التي يتجر فيها المشتري في الشارع الذي يقع فيه المحل المبيع . قيام البائع بفتح محل بنفس العمارة التي بها ذلك المحل المبيع واتجاره في بعض أنواع البضائع المبيعة . رفع المشتري دعوى بمطالبة البائع بالتعويض . الحكم بحالة الدعوى إلى التحقيق وتكليف المشتري بإثبات الضرر الذي لحقه من جراء اختلال البائع بشرط التحريم ثم الحكم برفض الدعوى لعجزه عن الإثبات . خطأ .

(قض مدني - ٨ مارس سنة ١٩٥٦ م - ٤٢١ رقم ٢٢٣) .

١٣٦ بيع . عربون . عقد . تكييفه . حكم . تسييه . عقد بيع نص فيه صراحة على دفع العربون وتحديد مقداره وحالة استرداده وحالة الاحتفاظ به وتحديد موعد وفاء باقي الثمن وشرط استحقاقه . تكييفه بأنه بيع بالعربون . سليم . عدم تعرض الحكم لعبارة أنه وعقد بيع نافذ المفعول ، الواردة بختام العقد التي

٢ - بيع - محكمة الموضوع - تحصيل الحكم لأسباب سائغة من نصوص عقد البيع وملابساته أنه عقد تملك قطعي منجز وانتقال الملكية به فوراً إلى المشتري - تقدير موضوعي .

٣ - حكم استثنائي - تسييه - بيع - وصية - استطراد الحكم في ملاحظة عابرة بشأن قضاء محكمة الدرجة الأولى وعدم تأثير ذلك على سلامة قضائه - لا عيب .

(قض مدني - ٥ يناير سنة ١٩٥٦ - ص ١٦٧ رقم ٩١) .

١٤٠ - بيع - وارث - بيع صادر من المورث وبيع صادر من الوارث - المفاضلة بينهما - لا محل لها - العبرة بتعرف المالك الحقيقي .

(قض مدني - ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦ - ص ٨٢٦ رقم ٣٦٤) .

١٢١ - بيع وفاء - اثبات - قرآن قانونية - قرينة بقاء العين المبيعة في حياة البائع - تقرير الحكم أنها قرينة ليست قاطعة واحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ان البيع هو في الواقع رهن في صورة بيع وفائي بكافة طرق الاثبات - خطأ .

(قض مدني - ١٥ مارس - سنة ١٩٥٦ - ص ٤٣٣ رقم ٢٢٨) .

(ت)

١٤٢ - ١ - تأمين - رجوع المؤمن على فاعل الضرر في التأمين على الأشياء - عدم جوازه إلا باتفاق في عقد التأمين - أساس الرجوع ، الحلول الاتفاقية .

لا تعني أكثر من نفاذ العقد بشروطه - لا عيب .

(قض مدني - ٥ أبريل سنة ١٩٥٦ - ص ٥٦١ رقم ٣٠١) .

١٣٧ - بيع - عيوب الرضا - إكراه - تدليس - دفاع - نفي المحكمة لأسباب سائغة وقوع إكراه أو تدليس يعيب إرادة المتعاقد - عدم التزامها بأجراء تحقيق .

(قض مدني - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - ص ٤١ رقم ٥٨) .

١٣٨ - ١ - بيع - قوة الأمر المقضي - إجراءات - دعوى - تسجيل - تسجيل المشتري عقد شرائه قبل صدور حكم بأن البائع غير مالك للعين المبيعة - اختصاص البائع في الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم دون المشتري - عدم اعتبار البائع ممثلاً للمشتري .

٢ - بيع - إثبات - إقرار - صورية - نواطؤ - حكم - تسييه - استدلال الحكم في عدم جدية عقد بيع وتواطؤ المشتري في تحريره بإقرار غير مسجل صادر من البائع في تاريخ سابق على هذا العقد ودون أن يتضمن إشارة إلى العقد - استدلال غير سائغ .

(قض مدني - ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٦ - ص ٤٣٢ رقم ١٧٥) .

١٣٩ - ١ - بيع - هبة - ذكر الثمن في عقد البيع بصفة صورية - اعتبار العقد صحيحاً بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع - اتفاق الطرفين على عدم نقل تكليف العين المبيعة وبقائها تحت يد البائع للارتفاع بها طول حياته - لا يمنع من انتقال ملكية الرقبة فوراً .

على ملف الدعوى وعدم السماح له
بالاتصال بالمتهم . لأعمل له . الحالات
التي يرتب القانون البطلان فيها .

٢ - إجراءات . أثر بطلان الاجراء
طبقاً للمادة ٣٣٦ إجراءات .

٣ - مسئولية . خطأ المضرور . أثره .
متى يعفى المسئول ؟

٤ - قتل عمد . تعويض . القضاء
بالتعويض للزوج عن قتل زوجته التي لم
ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم
يدينها . لا مخالفة فيه للأداب والنظام
العام .

(نقض جنائي - ١٣ مارس سنة ١٩٥٦
م ٥٣٢ رقم ٢٦٨) .

١٤٧ تحقيق . تفتيش . تفتيش المنازل بمعرفة
مأموري الضبط القضائي . اجراؤه في
الأحوال التي أجاز فيها القانون لهم ذلك .
اجراؤه بناء على انتداب من سلطة
التحقيق . الفرق بين الحالتين .

(نقض جنائي - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
م ٨ رقم ١٨) .

١٤٨ ١ - تحكيم . التحكيم في الخارج على يد
أشخاص غير مصريين . غير ممتنع . المواد
٧٠٢ - ٧٢٧ مرافعات قديم .

٢ - تحكيم . الاتفاق على محكمين
يقيمون في الخارج ويصدرون أحكامهم
هناك . أمر لا يمس النظام العام . المادة
٨٤١ مرافعات جديد .

(نقض مدني - ١٢ أبريل سنة ١٩٥٦ - م
٥٦٤ رقم ٣٠٤) .

١٤٩ ١ - ترقية . أهلية . الطالب لا يقل في
درجة الأهلية عن درجة من كان يليه في

٢ - المحكم الجنائي في حادث السيارة
المؤمن عليها عن تهمته اصابة خطأ .
لا يعتبر حكماً صادراً بدين المؤمن له عن
تلف السيارة .

٣ - إجراءات المحاكمة في جنحة الاصابة
الخطأ في حادث السيارة المؤمن عليها .
ليست موقفة للتقادم في دعوى الرجوع .
(محكمة روض الفرج الجزئية - ٢٥ مايو سنة
١٩٥٧ م ١٢٣٨ رقم ٥٦٠) .

١٤٣ تبديد . تبديد أشياء توقع الحجز عليها
لمصلحة الضرائب . قيام النزاع بشأن
الضريبة التي وقع الحجز من أجلها . قيام
مسئولية المتهم عن جريمة التبديد . المادة
٣ من قانون الحجز الإداري الصادر في
٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

(نقض جنائي - ٢١ مايو سنة ١٩٥٦ - م
١٠٨٤ رقم ٤٦٣) .

١٤٤ تجنيح الجناية . غرفة الاتهام . متى يجوز
لها إحالة الجناية إلى محكمة الجناح للفصل فيها
على أساس عقوبة الجنحة ؟ (المادتان
٢/١٧٩ و ٢/١٥٨ ج .) .

(نقض جنائي - ٦ مارس سنة ١٩٥٦ م
٥٢١ رقم ٢٥١) .

١٤٥ تحقيق . إتمام المحقق مابدأه من إجراءات
التحقيق قبل انتقاله إلى مقر عمله الجديد
وشروعه فيه وهو مختص بإجراءاته قانوناً .
لا بطلان .

(نقض جنائي - ١٦ أبريل سنة ١٩٥٦
م ٩٣١ رقم ٤٠٦) .

١٤٦ ١ - تحقيق . إجراءات . بطلانها .
الدفوع بطلان التحقيق وما تلاه من
إجراءات لعدم تمكن النيابة لمحامي المتهم
قبل التصرف في التحقيق من الاطلاع

الاقدمية ورقى إلى درجة وكيل محكمة من

الدرجة د ب، أو ما يعادلها . تخطى الطالب

في هذه الصورة . مخالفة ذلك لحكم المادة

٢١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢

٢ — مرتبات . الحكم بإلغاء المرسوم

الصادر بتخطى الطالب في الترقية . اعتبار

فرق المرتب نتيجة لازمة للحكم بإلغاء

المرسوم . التزام الجهة الادارية بافقاذه .

(قضى مدنى — جمعية عمومية — ٣١ مارس

سنة ١٩٥٦ م ١٦٦ رقم ٨٩) .

١٥٠ ترقية . تخطى الطالب في الترقية . قيام

ما يبرره من ملف الطالب وما احتواه

من تقارير وأوراق أخرى ومنها التنبيه

الموجه له . انتفاء سوء استعمال السلطة

أو المخالفة للقانون .

(قضى مدنى — جمعية عمومية — ٢٥ يناير سنة

١٩٥٦ — م ١٦٥ رقم ٨٥) .

١٥١ ١ — تزوير . إثبات . حكم . تسببه .

استناده إلى قضاء المحكمة المدنية بالرد

والبطلان دليلا على أن السند مزور وعلى

ثبوت جريمة الاستعمال . قصور .

٢ — تزوير . إثبات . مجرد التمسك

بالورقة المزورة . غير كاف في ثبوت العلم بالتزوير .

٣ — قوة الأمر المقضى . لاحجية

للاحكام الصادرة من المحاكم المدنية فيما

يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها

أمام المحاكم الجنائية . المادة ٤٥٧ ج .

(قضى جنائى — ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ —

م ١٢٥١ رقم ٥٠٧) .

١٥٢ ١ — تزوير . إثبات . خبير . استعانة

المحكمة بخبير في فحص الورقة المدعى

بتزويرها . غير لازم .

٢ — خبير . تزوير . عدم تقييد

المحكمة برأى الخبير . المادة ٢٤٦

مرافعات .

٣ — حكم . تسببه . إثبات . تزوير .

قيام الحكم على أسباب سائفة . النعى

عليه فيما استورد إليه تزييدا . غير منتج .

(قضى مدنى — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

م ٤٢ رقم ٥٩) .

١٥٣ تزوير أختام أو تمغيات أو علامات

لأحدى المصالح أو لأحدى جهات

الحكومة . المادة ٢٠٦ عقوبات .

(محكمة جنابات اسكندرية — ٢٦ نوفمبر سنة

١٩٥٦ — م ٩٩٠ رقم ٤٤٥) .

١٥٤ ١ — تزوير . استئناف . نصاب

الاستئناف . دعوى . الدعوى

الاصلية قيمتها أقل من الحد الأقصى

لاختصاص القاضى الجزئى النهاى .

وجوب تقدير قيمة دعوى التزوير

الفرعية بقيمة تلك الدعوى الاصلية .

عدم جواز استئناف الحكم الصادر

فيها .

٢ — حكم . تسببه . استئناف .

الحكم بعدم جواز الاستئناف لقلّة

النصاب . كونه سليما في الوقائع الثابتة

والتي لا نزاع فيها . ورود خطأ في أسبابه

لا أهمية له .

(قضى مدنى — ٢١ يونيو سنة ١٩٥٦ —

م ٨٠٥ رقم ٣٥٧) .

١٥٥ ١ — تزوير . استعمال ورقة مزورة .

حكم . تسببه . ركن العلم في جريمة

الاستعمال . مثال لكفاية استظهاره .

- ٢ - نقض . طعن لا مصلحة منه .
لا جدوى من إثارته . مثال في تسبيب
حكم صدر في قضية اشتراك في تزوير .
استعمال ورقة مزورة .
(نقض جنائي - ١٢ مارس سنة ١٩٥٦ -
ص ٥٢٥ رقم ٢٥٧) .
- ١٥٦ تزوير . إنكار التوقيع . إثبات . عدم
تقيد المحكمة في تحقيق التزوير أو إنكار
التوقيع بدليل معين . حقها في الاعتماد
على القرائن لإثبات التزوير ولو زادت
قيمة المحرر على عشرة جنيهات .
(نقض جنائي - ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
ص ٣٠ رقم ٥٤) .
- ١٥٧ ١ - تزوير . أوراق رسمية . الشهادة
التي يحررها أعضاء اللجنة القروية
بصرف كميات خيش من بنك التسليف .
وهي ورقة رسمية . الأمر رقم ١٩٣
الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤١ .
٢ - عقوبة . غرامة . عقوبة الغرامة
المنصوص عليها في الأمر رقم ١٩٣
سنة ١٩٤١ . مناط تطبيقها .
(نقض جنائي - ٢٢ مايو سنة ١٩٥٦ -
ص ١٠٨٧ رقم ٤٧١) .
- ١٥٨ تزوير . الأوراق الرسمية . إعطاء الورقة
شكل الأوراق الرسمية ونسبتها إلى
موظف مختص بتحريرها . يكفي لقيام
الجريمة .
(نقض جنائي - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
ص ١٠ رقم ٢٥) .
- ١٥٩ ١ - تزوير . تذكرة الاشتراك بالمسافة .
هي ورقة رسمية .
٢ - اشتراك . إثبات . الاشتراك
- ١٦٠ بالاتفاق . متى يتحقق ؟ كيفية إثباته .
(نقض جنائي - ٢١ مايو سنة ١٩٥٦ -
ص ١٠٨٤ رقم ٤٦٥) .
تزوير . تزوير في أوراق رسمية . متى
تتحقق الجريمة ؟ ركن الضرر في هذه
الجريمة . ماهيته .
(نقض جنائي - ٢٥ يناير سنة ١٩٥٦ -
ص ٢٩٤ رقم ١٤٧) .
- ١٦١ تزوير . تقليد . إثباته . اعتراف المتهم
بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة
بمحله أو البصمة الصحيحة للختم المقلد .
غير لازم لإجراء المضاهاة .
(نقض جنائي - ١٤ مايو سنة ١٩٥٦ -
ص ١٠٨٥ رقم ٤٥٨) .
- ١٦٢ تزوير . حكم . تسليبه . القصد الجنائي في
جريمة التزوير . متى يتحقق ؟ مثال
للقصور في استظهاره .
(نقض جنائي - ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦ -
ص ٣٩٨ رقم ١٩٧) .
- ١٦٣ ١ - تزوير . حكم . تسليبه . عدم
تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل
ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد
أورد من الوقائع ما يدل عليه . غير لازم .
٢ - تزوير . قصد جنائي . عدم توفره
لدى الفاعل . قيام الاشتراك متى يتحقق
القصد الجنائي لدى الشريك .
(نقض جنائي - ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦ -
ص ١٠٩١ رقم ٤٧٩) .
- ١٦٤ تزوير . خيبر . حكم . تسليبه . استناده
في القضاء برد وبطلان السند المطعون
فيه بالتزوير إلى تقريرى الخبيرين
المقدمين في الدعوى رغم اختلافهما في
تحديد مواطن التزوير وطريقة حصوله

في مذكرة الطاعن من تفصيل لهذا العيب .

(نقض مدني - ٢ فبراير سنة ١٩٥٦ -
ص ٣٠١ رقم ١٥٩) .

١٦٨ تسجيل . بيع . نقل الملكية . مناهة .
هو بالتسجيل بمجرد . التحدي بسبق
علم المشتري الأخير ببيع ذات العقار
لشخص آخر أو سوء نيته أو توأطه
مع البائع على حرمان المشتري الأول
من الصفقة . لا محل له . قانون التسجيل
رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .

(نقض مدني - ١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
ص ٢٠ رقم ٥٠) .

١٦٩ تسول معاقب عليه . أمر جنائي . سلطة
رئيس النيابة في إلغائه .

(محكمة دسوق الجزئية - ٢٤ يناير سنة
١٩٥٦ - ص ١٠٦ رقم ٤٥٠) .

١٧٠ ١ - تسوية الديون العقارية .
اختصاص . بيع . صورية . عدم
اختصاص لجنة التسوية بالفصل في ملكية
الأفراد . المواد ١٠ و ١١ و ١٣ من
القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ .

٢ - تسوية الديون العقارية . بيع .
صورية . عدم جواز التحدي بقرار
لجنة التسوية لمنع الطعن في عقد البيع
بالصورية . المادة ٢٤ من القانون
رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ .

٣ - وارث . إثبات . صورية . حق
الوارث في إثبات صورية التصرف
الضار بحقوقه صورية مطلقة بكافة طرق
الإثبات .

٤ - نقض . طعن . إعلان . إعلان

والتفاوت الظاهر بين الرأيين فيهما .
إضافة المحكمة مشاهدتها الخاصة دون بيان
مواضع التزوير التي رأتها ودلائله .
قصور .

(نقض مدني - ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ -
ص ٤٢٦ رقم ٢٣٢) .

١٦٥ تزوير . دفاع . إثبات . حكم . نسيبه .
تمسك المدعي بالتزوير باجراء مضاهاة
إلى جانب طلب التحقيق . تقدير المحكمة
أن أقوال التحقيق لم تقطع فيما جرى
التحقيق بشأنه . عدم إجابة طلب المضاهاة
أو الرد عليه . إغفال لعنصر هام . من
عناصر دفاع جوهرى . قصور .

(نقض جنائي - ١٢ يناير سنة ١٩٥٦
ص ١٧٣ رقم ٩٦) .

١٦٦ تزوير . صورة واقعة تتوافر فيها
جناية التزوير بانتحال شخصية الغير .
(نقض جنائي - ٢١ مايو سنة ١٩٥٦ - ص
١٠٨٤ رقم ٤٦٤) .

١٦٧ ١ - تسجيل . إثبات . ملكية .
وارث . إقرار صادر من مورث بملكية
آخر لأطيان . اعتباره مقررًا للملكية
لا منشأ لها حجته على ورثة هذا
المورث بغير حاجة إلى تسجيل . القانون
رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .

٢ - وصية . حكم . نسيبه . استخلاص
الحكم من الأوراق المقدمة أن التصرف
الصادر من مورث إلى أولاده وصية .
موضوعي .

٣ - نقض . طعن . تقرير الطعن .
عدم بيان مواضع العيب في الحكم في
تقرير الطعن . عدم الالتفات إلى ما يرد

- ١٧٢ تقرير الطعن . عدم إثبات المحضر في محضر الخطوات السابقة على تسليم صورة إعلان تقرير الطعن إلى جهة الإدارة . بطلان الاعلان . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٤٣١ و ٤٣٢ مرافعات .
- (قض مدني - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م ٦٣ رقم ٦٨) .
- ١٧١ ١ - تسوية الديون العقارية . قوة الأمر المقضي . غش . تدليس . تراخي الدائن أو سكوته عن الاعتراض في حينه لدى لجنة تسوية الديون العقارية على حصر الديون وتقدير ممتلكات المدين وتحضير قائمة التوزيع النهائية . صيرورة قرار اللجنة نهائيا وعدم جواز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء . القول بعد ذلك بحصول غش أو تدليس من المدين . لا محل له . القانون رقم ١٢ سنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٤ .
- ٢ - تسوية الديون العقارية . اعتبار سكن المزارع ملحقا بالعقار الذي شملته التسوية ودخوله فيها بحكم القانون سواء ذكر في طلب التسوية أو لم يذكر .
- ٣ - تسوية . الديون العقارية . قوة الأمر المقضي . تنفيذ عقارى . صدور حكم بالدين قبل قرار التسوية وقائمة التوزيع النهائية . سريان القرار الصادر في التسوية على هذا الحكم . وقوف القرار في سبيل أى إجراء من إجراءات التنفيذ بأى طريقة قانونية كطريقة الاعتراض على قائمة شروط البيع .
- (قض مدني - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م ١١٠٢ رقم ٤٨٦) .
- ١٧٣ تشدد . ادعاء المتهم أنه من ذوى الحرف إلا أنه عاطل ويبحث عن عمل . لا يكتفى لبرئته . يتعين عليه اثبات حرفته وإثبات أنه قام بالبحث عن العمل فعلا ولكنه أخفق .
- (محكمة القاهرة الابتدائية - ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ م ٧٣٦ رقم ٣٤٤) .
- ١١٣ تعويض . الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . وجوب رفض طلب التعويض .
- (قض جنائي - ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦ م ١٢٥٧ رقم ٥٢٣) .
- ١٧٤ ١ - تعويض . تعدد المطالبين به . الحكم لهم جملة أو تعيين نصيب كل منهم . جاز .
- ٢ - تعويض . الحكم به لمن لم يقع الفعل الضار عليه مباشرة . شرطه .
- ٣ - تعويض . احتمال الضرر المستقبل . لا يكتفى للحكم به .
- ٤ - تعويض . الحق في التعويض الذى يورث عمن وقع عليه الفعل الضار مباشرة . شرطه .
- (قض جنائي - ١٣ مارس سنة ١٩٥٦ م ٥٢٦ رقم ٢٦٠) .
- ١٧٥ ١ - تعويض . سلطة محكمة الموضوع في تقديره . كيفية هذا التقدير .
- ٢ - تعويض . دعوى . مصروفاتها . إثبات الحكم المطعون فيه أن المحكوم له استلم مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تنفيذاً للحكم الاستثنائي الأول . تساوى هذا المبلغ مع قيمة التعويض الذى انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له . وقضاء هذا الحكم برفض دعوى التعويض وإلزامه بمصروفاتها . لا خطأ .
- ٣ - حكم . النطق به . القول ببطلان

- إجراءات المحاكم لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة . لا محل له .
- ٤ — إجراءات . قانون . الرجوع إليه فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية . لا محل له .
- (قضا جنائي — ٦ مارس سنة ١٩٥٦ م ٥٢٤ رقم ٢٥٦) .
- ١٧٦ تعويض عن طلاق . خضوع الطلاق لمبدأ سوء استعمال الحق . حرية العقيدة من النظام العام لكنها تأبى الإضرار بالغير .
- (استئناف القاهرة — أحوال شخصية — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م ٥٨٨ رقم ٣١٢) .
- ١٧٧ تفتيش . الاذن به . عدم تعيين شخص معين لتنفيذه . يحجز لأي واحد من مأموري الضبط القضائي أن ينفذه .
- (قضا جنائي — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م ١٦ رقم ٤٢) .
- ١٧٨ ١ — تفتيش . تفتيش الأشخاص المعبر عملا من أعمال التحقيق . ماهيته .
- ٢ — تفتيش . بحث رجال الاسعاف في جيوب المصاب الغائب عن صوابه لجمع ما فيها وتعرفها وحصرها قبل نقل صاحبها إلى المستشفى لعلاج . جوازه .
- (قضا جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٥٦ م ٢٨٣ رقم ١٢٤) .
- ١٧٩ ١ — تفتيش . حق الزوجة في الاذن بتفتيش مسكن زوجها في غيبته .
- ٢ — حكم . التوقيع عليه . إثبات . ماهية الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره . ما يرد في إعلان
- الايدياع عن تاريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ ا.ج . لا عبرة به .
- (قضا جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥٦ م ٩٢٢ رقم ٢٩١) .
- ١٨٠ تفتيش . حق الزوجة في الاذن بدخول المنزل في غيبة زوجها .
- (قضا جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥٦ م ٩٢١ رقم ٣٩٠) .
- ١٨١ ١ — تفتيش . حق رجال حرس الجمارك في إجراءاته في نقط التفتيش الجمرية .
- ٢ — قضا . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في انتفاء المصلحة من الطعن ببطان التفتيش .
- (قضا جنائي — ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م ٤ رقم ٩) .
- ١٨٢ تفتيش . حكم . تسليبه . الدفع ببطان التفتيش . عدم التعرض له في حكم الاداة الذي استند إلى الدليل المستمد من التفتيش . قصور .
- (قضا جنائي — ١٢ يناير سنة ١٩٥٦ م ٢٨٤ رقم ١٢٧) .
- ١٨٣ تفتيش . دخول موظف منزلا غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع . أثره .
- (قضا جنائي — ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦ م ٩٥٤ رقم ٤٢٠) .
- ١٨٤ ١ — تفتيش . صدور الاذن به من وكيل نيابة في جريمة مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية . عدم إجراء تحقيق قبل صدور الاذن . لا يقدح في صحته . علة ذلك .
- ٢ — تفتيش . عثور أحد المخبرين على

- المادة المخدرة أثناء التفتيش . حصول ذلك تحت إشراف الضابط المأذون به . تفتيش صحيح .
- (نقض جنائي - ٣١ يناير سنة ١٩٥٦ - ص ٢٩٤ رقم ١٤٩) .
- ١٨٥ تفتيش . مجال أعمال حكم كل من المادتين ١٩٢ ، ٥١ ج .
- (نقض جنائي - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - ص ١٤ رقم ٣٦) .
- ١٨٦ تفتيش . وقوع إكراه على المتهم بالقدر اللازم لانتزاع المخدر منه . لا يبطل التفتيش .
- (نقض جنائي - ١٩ مارس سنة ١٩٥٦ ص ٥٣٦ رقم ٢٧٥) .
- ١٨٧ ١ - تقادم . تقادم خمسي . حسن النية . تنفيذ عقارى : واجب نازع الملكية الراسى عليه المزاو فى البحث والاستقصاء عن حقيقة هذه الملكية . اعتبار تقصيره فى ذلك متعارضا مع حسن النية . عدم استفادته من التقادم الخمسى .
- ٢ - تقادم . تقادم خمسى . حسن النية . سلطة قاضى الموضوع فى استخلاص حسن النية وسوئها استخلاصا مائفا .
- (نقض مدنى - ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ - ص ٦٨٥ رقم ٢٣٠) .
- ١٨٨ ١ - تقادم . ثبوت التاريخ . اعتبار محكمة الموضوع المحرر المدعى بقطعه للتقادم لإقراره لا مخالفة لأسباب سائغة .
- حقها بما لها من سلطة تقدير الواقع من إعفائه من قيد ثبوت التاريخ للاحتجاج به على الغير .
- ٢ - تنفيذ عقارى . دائن عادى . تسجيله تنبيه نزع الملكية . عدم جواز
- الاحتجاج عليه بالعقود العرفية الا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل تسجيل التنبيه .
- (نقض مدنى - ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - ص ٣٥ رقم ٥٥) .
- ١٨٩ ١ - تقادم الحقوق . تقادم الحق فى رفع الدعوى .
- ٢ - طيران . مسئولية الناقل الجوى .
- ٣ - الموت الفورى . المسئولية التعاقدية . أساسها
- ٤ - التزام السلامة فى عقد النقل . الاخلال به . متى يتحقق .
- ٥ - متى يجب تطبيق قانون القاضى على واقعة يحكمها قانون أجنبى .
- (محكمة القاهرة الابتدائية - ٢٠ مارس سنة ١٩٥٧ ص ١٣١٦ رقم ٥٥٨) .
- ١٩٠ ١ - تقليد أوراق مالية . استعمال ورقة مالية مزيفة . متى تتم الجريمة ؟
- ٢ - تقليد أوراق مالية . استعمال ورقة مالية مزيفة . يكفى للعقاب على الجريمة أن تكون هناك مشابهة بين الورقة المالية الصحيحة والورقة المزيفة من شأنها أن تخدع الناس .
- (نقض جنائي - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ص ١٣ رقم ٣٣) .
- ١٩١ تلبس . لإثبات . التخلل الذى يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة . شرطه .
- (نقض جنائي - ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ - ص ٤٠١ رقم ٢٠٣) .
- ١٩٢ تلبس . صورة واقعة تتحقق فيها حالة التلبس .
- (نقض جنائي - ١٦ أبريل سنة ١٩٥٦ - ص ٩٣٧ رقم ٤٠٣) .
- ١٩٣ تلبس . قبض . تفتيش . قيام حالة

التبليس . يجيز لما مورى الضبط القضائي الذين شاهدوها أن يقبضوا بغير أمر من النيابة على كل من يقوم لديهم الدليل على مساهمته في الجريمة وأن يفتشوه سواء أكان فاعلاً أم شريكاً .

(قضى جنائي - ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - ص ٢ رقم ٥) .

١٩٤ - ١ - تنازع الاختصاص . اختصاص .

مجالس مالية . أحوال شخصية . نفقات . اختصاص المجلس المالي العام للاقباط الأرثوذكس بنظر دعاوى نفقات ذرى الأرحام من طائفة الأقباط الأرثوذكس . الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧

٢ - تنازع الاختصاص . قوة الأمر المقضى . مجالس مالية . اختصاص . نقض . سبب جديد . رفع . الدعوى أمام المجلس المالي للاقباط الأرثوذكس باعتبار طرفيها من طائفة الأقباط الأرثوذكس . تسليم الطرفين بالوحدة الطائفية إلى أن صدر الحكم النهائي من المجلس المالي العام . اعتبار هذا الحكم حازماً قوة الأمر المقضى . ادعاء المدعى عليه لأول مرة أمام محكمة النقض أنه من أتباع المذهب الانجيلي . لا يفيد .

(قضى مدني - جمعية عمومية - ٢١ يونيو سنة ١٩٥٦ ص ٥٤٤ رقم ٢٩٧) .

١٩٥ - تنازع الاختصاص . اختصاص . مجالس

مالية . محاكم شرعية . موارد شرط اختصاص المجلس المالي للاقباط الأرثوذكس في مسائل الموارد هو اتحاد ملة الورثة جميعاً واتفاقهم على

الترافع إليه . المادة ١٦ من الأمر العالي الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ .

(قضى مدني - جمعية عمومية - ٢٨ يناير سنة ١٩٥٦ - ص ١٥٧ رقم ٨٢) .

١٩٦ - تنازع الاختصاص . اختصاص . محاكم

شرعية . أحوال شخصية . طعن القبطية الأرثوذكسية في الحكم الصادر من المحكمة الشرعية باعتباره صادراً من محكمة لا ولاية لها . عدم اعتبار ذلك رضاء أو تسليماً باختصاص تلك المحكمة .

(قضى مدني - جمعية عمومية - ١٢ يونيو سنة ١٩٥٦ ص ٥٤٦ رقم ٢٩٥) .

١٩٧ - تنازع الاختصاص . اختصاص . مسائل

الأحوال الشخصية . اختصاص المحاكم المدنية بمسائل الأحوال الشخصية الخاصة بجميع الطوائف في مصر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ . عدم اختصاص المحكمة الكنسية الرسولية بدعوى بطلان زواج معقود بين مسيحيين . وجود دعوى أخرى مرفوعة أمام المحاكم المدنية بتطليق الزوجين . القول بوجود دعويين أمام جهتين قضائيتين . لا عمل له . القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ١٩ من قانون نظام القضاء .

(قضى مدني - جمعية عمومية - ٢٥ يناير سنة ١٩٥٦ ص ١٦٦ رقم ٨٨) .

١٩٨ - ١ - تنازع الاختصاص . اختصاص .

وقف . قسمة . حكم صدر من المحكمة بثبوت ملكية وقف لحق الانتفاع بحصة خصص بها بموجب قسمة مهايأة لأطيان شائعة بينه وبين وقف آخر باعتبار أن القسمة أصبحت بمثابة قسمة إفراد . حكم آخر من المحكمة الشرعية بفرض وتجنيد

نصيب الوقف الآخر في الأطلاق على خلاف القسم المذكورة . حكمان متناقضان .

٢ — تنازع الاختصاص . وقف قسمه . إباحة القسم في الوقف الواحد بين مستحقيه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . بقاء القسم بين الوقفين جائزة كما كان عليه حكمها قبل صدور هذا القانون .

٣ — تنازع الاختصاص . اختصاص . وقف . محاكم شرعية . محاكم مدنية . دعوى قسمه عين شائعة بين وقفين . عدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظرها قبل صدور قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، اختصاص المحاكم المدنية بنظرها .

٤ — تنازع الاختصاص . اختصاص . محاكم مدنية . وقف . قسمه عين شائعة بين وقفين . عدم تعلقها بأصل الوقف . عدم خروجها من اختصاص المحاكم المدنية المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

(نقض مدني — جمعية عمومية — ٢٨ بابر سنة ١٩٥٦ من ١٥٩ رقم ٨٣) .

١٩٩ ١ — تنازع الاختصاص . قوة الأمر المقضي . مجالس مالية . أحوال شخصية . طلاق . صدور حكم بالتطليق من المجلس الملي الابتدائي لطائفة الأرمن الأرثوذكس . القضاء بعدم قبول استئناف شكلا . صيرورته نهائيا . القول بأنه لم يصبح نهائيا لعدم شهره وعدم تصديق الرئيس الديني عليه . لا يغير من اعتبار الحكم نهائيا .

٢ — تنازع الاختصاص . نقض . استئناف . مجالس . مالية . حكم صادر من المجلس الملي بعدم قبول الاستئناف شكلا . البحث فيما إذا كان هذا الحكم قد أخطأ أم لم يخطئ . هو بما تفصل فيه عكمة النقض وهي في مجال الفصل في تنازع الاختصاص عند تعارض حكيم نهائين .

٣ — تنازع الاختصاص . اختصاص . استئناف . مسألة عدم اختصاص المجلس الملي المثارة في طلب الاستئناف . بحثها قبل بحث شكل الاستئناف . لا يملك المجلس الملي .

٤ — تنازع الاختصاص . اختصاص . مجالس مالية . رفع الدعوى أمام المجلس الملي للأرمن الأرثوذكس باعتبار طرفيها من طائفة الأقباط الأرثوذكس . تسليم الطرفين بالوحدة الطائفية أمام المجلس إلى وقت صدور الحكم في الدعوى . عدم عرض المدعى عليه لإسلامه الطاريء . رغم حضوره أمام المجلس من وقت إظهار إسلامه إلى وقت صدور الحكم . قول المدعى عليه بعد ذلك بأن المجلس جاوز اختصاصه . في غير محله .

(نقض مدني — جمعية عمومية — ١٦ يونيو سنة ١٩٥٦ من ٥٥٠ رقم ٢٩٦) .

٢٠٠ ١ — تنازع الاختصاص . نفقة . الحكم الصادر في النزاع القائم عليها . طبيعته . هو حكم مؤقت . زوال أثره بزوال دواعيه .

٢ — تنازع الاختصاص . اختصاص . نفقة . مجالس مالية . محاكم شرعية . صدور

سلطة قاضي الموضوع في استخلاص
عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير
ما ثبت به وما لا يثبت .

٣ — تضامن . تنفيذ عقارى . حق
المدين المتضامن في الرجوع بما دفعه عن
المدين الآخر ونزع ملكيته لأرضه
وشرائها بالمزاد لنفسه سرا أو جهرا .
شرطه . كون الوفاء من ماله الخاص .
٤ — تنفيذ عقارى . رسو المزداد .
نيابة . وكالة . قيام مدين متضامن
بتسوية الدين لحساب المدينين جميعا ومن
مال مشترك بينه وبينهم ونزع ملكية
أرض المدينين الآخرين وشرائها بالمزاد
لنفسه . ذلك يمنع من إضافة الملك اليه
اعتبار رسو المزداد كأنه لم يكن إلا في
خصوص إنهاء علاقة الدائن بالمدين
المزوعة ملكيته .

٥ — حلول محل الدائن . تأمينات
تضامن مدين متضامن دفع من الدين
زيادة عن نصيبه . قيام نزاع في هذه
الزيادة . امتناع التنفيذ بها على مال المدينين
الآخرين . عدم قبول طلب شطب
القيود والتسجيلات التي شملتها تسوية
الدين قبل معرفة تلك الزيادة .

(قضى مدنى — ٩ فبراير سنة ١٩٥٦ — س
٣٠٨ رقم ١٦٣) .

٢٠٤ ١ — تنفيذ عقارى . رسو المزداد .
فسخ . بيع . انتقال ملكية العقار
المزوعة ملكيته إلى مقرر الزيادة بالعرض
برسو المزداد عليه . قابلية هذه الملكية
للتفاسخ وضاء باتفاق المدين وطالب
البيع والراسى عليه المزداد . أثر هذا

حكم من المجلس الملى المارونى بنفقة شهرية
لزوجته ثم صدور حكم من المحكمة الشرعية
بالكف عن المطالبة بها لزوال مقوماتها .
لا تعارض بين الحكيم . عدم قبول طلب
وقف تنفيذ الحكم الشرعى . المادة ١٩
من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧
لسنة ١٩٤٩ .

(قضى مدنى — جمعية عمومية — ٢٥ يناير
سنة ١٩٥٦ — س ١٦٥ رقم ٨٧) .

٢٠١ تنفيذ عقارى . تسجيل تنبيه نزاع
الملكية في ظل قانون المرافعات القديم .
أثره .

(قضى مدنى — ١٦ فبراير سنة ١٩٥٦ — س
٣٣٦ رقم ١٧٢) .

٢٠٢ تنفيذ عقارى . رسو المزداد . رهن
مدين رهن أطيانه للبنك العقارى بعقد
رسمى . قيامه ببيع هذه الأطيان بعقد
مسجل بعد تسجيل عقد الرهن . استصدار
دائن آخر بعد ذلك حكما ضد المدين بدينه
عليه وحصوله على أمر اختصاص .
اتخاذ البنك لإجراءات نزع ملكية تلك
الأطيان وترك هذه الاجراءات . تدخل
الدائن الآخر في الدعوى وتمايم البيع
بناء على طلبه ورسو مزاد الأطيان
عليه . بطلان رسو المزداد . المادة ٦٥٢
مرافعات مختلط .

(قضى مدنى — ١٩ أبريل سنة ١٩٥٦ — س
٥٦٢ رقم ٣٠٦) .

٢٠٣ ١ — تنفيذ عقارى . رسو المزداد
غش . قاعدة أن الغش يبطل التصرفات .
قيام الحكم بطلان رسو المزداد على هذه
القاعدة . لا خطأ .

٢ — إثبات . غش . محكمة الموضوع .

الوصية . الدفع بالتقادم في حالة تنازع القوانين .

(محكمة استئناف القاهرة - احوال شخصية -

٢٠ يونيو سنة ١٩٥٦ م ٧١٠ رقم ٢٣٩) .

٢٠٨ ١ - تيارات . محلات عمومية .

قانون . طلب تحويل دار السينما إلى

مرقص وعمل للموسيقى . خضوعه لأحكام

لائحة التيارات الصادرة في ١٢/٧/١٩١١

تغيير نشاط المحل يستلزم الحصول على

رخصة جديدة .

٢ - تيارات . محلات عمومية . قانون .

لوائح . لائحة التيارات الصادرة في

١٢/٧/١٩١١ هي لائحة قائمة بذاتها

أصدرها وزير الداخلية في حدود

سلطانه .

٣ - تيارات . محلات عمومية . قانون

المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ سنة

١٩٤١ . لاتحدد من تطبيق لائحة التيارات .

٤ - تيارات . محلات عامة . قانون .

المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة

١٩٤١ . عدم تأثيرها على لائحة التيارات

٥ - تيارات . إصدار ترخيص

مؤقت بتشغيل محل للموسيقى والرقص .

عدم اكتساب المرخص له حق الحصول

على رخصة دائمة .

٦ - تيارات . استنتاج الحكم أن

إصدار المحافظ تصريحات مؤقتة بإدارة

محل للموسيقى والرقص ينفي عنه التعسف

في رفض إصدار الرخصة الدائمة .

موضوعي وسائل .

٧ - دفاع . إجراءات . تقديم أوراق

كافية لتكوين عقيدة المحكمة .

التفاسخ . حق الراسي عليه المازاد في صرف المبلغ المودع على ذمة التقرير بزيادة العشر .

٢ - نيابة عامة . إيداع مبلغ بالخزانة

عدم اعتباره مضافا إلى ذمتها

(قض مدني - ٣١ مايو سنة ١٩٥٦

س ٦٨١ رقم ٢٢٧) .

٢٠٥ ١ - تهديد . القصد الجنائي . متى

يتحقق ؟

٢ - تهديد . حكم . نسيبه . القصد

الجنائي . التحدث عنه استقلالا .

غير لازم .

(قض جنائي - ١٩ مارس سنة ١٩٥٦

س ٥٣٥ رقم ٢٧٣) .

٢٠٦ ١ - تهديد . المقصود بإنشاء أمور

أو نسبة أمور محدثة بالشرف . م ٢٢٧

عقوبات .

٢ - وصف التهمة . عدم تقييد المحكمة

بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على

الفعل المسند إلى المتهم . واجبا في ذلك .

(قض جنائي - ٢١ مايو سنة ١٩٥٦

س ١٠٨٦ رقم ٤٧٠) .

٢٠٧ ١ - توثيق الاشهادات والمحركات

الرسمية . سلطة القنصليات في ذلك .

٢ - وصية . توقيعها على الصحيفة

الآخيرة من الموصي والشهود . كاف .

٣ - قنصلية . اختصاصها بتوثيق

الوصية يقتضي اختصاصها بشهرها .

٤ - زوجة موصى لها . وفاتها قبل

وفاة الموصي . توزيع حصتها على باقي

الورثة .

٥ - دعوى طلب الحساب من منفذ

الزامها بضم أوراق طلب إليها ضمها .

(قض ١٠٠٠ - ٧ بوقية سنة ١٩٥٦ - ص ٧٨٥ رقم ٣٤٩) .

(ج)

٢٠٩ جامعة . غش في الامتحان . لائحة النظام

الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات

خلوها من نص على وجوب اجراء تحقيق

مع المتهم بالغش . عدم تحريمها هذا

الاجراء الذي تقتضيه العدالة كبدأ عام

في المحاكم الجنائية أو التأديبية دون

حاجة لنص خاص . متى تم هذا التحقيق

ترتبت عليه جميع الآثار القانونية الملزمة

لوجوده ، كعدم صلاحية من تولاه

أو اشترك فيه كسلطة تحقيق أو اتهام

للجلوس عند الحكم في التهمة التي تناولها .

حرمان المحقق من الاشتراك في المحاكمة

حتى ولو لم يكن قد أعرب عن رأيه ،

مالم يوجد نص صريح يقضي بغير ذلك .

حكمة ذلك .

(المحكمة الادارية العليا - ٢٤ مارس سنة

١٩٥٦ - ص ٨٦٥ رقم ٣٧١) .

٢١٠ جرائم . ارتباطها ارتباطاً لايقبل

التجزئة المادة ٣٣ عقوبات . الحكم

في إحداها ثم رفع الدعوى عن الأخرى

وجوب تطبيق حكم المادة ٣٣ في هذه

الحالة .

(محكمة جنايات القاهرة - ١٥ فبراير

سنة ١٩٥٦ ص ١٨٩ رقم ١٠٦) .

٢١١ جريمة . أحكام المدينين ٢١٢ و ٢١٣ من

قانون العقوبات لا تمتد إلى تجريم عمل من

يتمتع بصفة المحامي . فمن يدعى أنه محامي

ويؤدى أعماله لا يعتبر مزوراً .

من أضفى على نفسه لقب محام وانتحل

صفته واستولى بهذه الصفة على أموال من

آخرين يعتبر مقارفاً لجريمة النصب تطبيقاً

للمادة ٢٣٦ عقوبات .

(محكمة جنايات القاهرة - ٢٩ نوفمبر

سنة ١٩٥٦ - ص ٩٠ رقم ١٤٤) .

٢١٢ ١ - جريمة . تقادم . انقضاء الدعوى

الجنائية . وصف الجريمة بأنها جنابة

أو جنحة . قواعد التقادم التي تسرى

عليها . العبرة في ذلك بما تنهى إليه المحكمة

فقط .

٢ - انقضاء الدعوى الجنائية . نقض .

أسباب متعلقة بالنظام العام . دفع

تقادم . الدفع به . متعلق بالنظام العام .

(قض جنائي - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - ص

١٨ رقم ٤٦) .

٢١٣ ١ - جمارك . إثبات . دعوى الإثبات ،

حكم . تسليه . ضبط البضاعة المهربة

داخل دائرة المراقبة الجركية . ادعاء

حائزاً بمحصوله عليها نتيجة مبادلة تمت

خارج الدائرة الجركية مع بعض السياح .

عدم تقديم الدليل على ذلك . استخلاص

الحكم بأدلة سائغة أنها مهربة . لاخطأ

٢ - جمارك . اختصاص . اللجنة

الجركية . عدم انتهاء ولايتها ببطلان

إجراءات الضبط والتفتيش التي تسبق

رفع الدعوى إليها .

٣ - جمارك . إثبات وإقرار . اعتبار

إقرار حائز البضاعة المضبوطة بمحيازته

لها ووصولها إليه من غير طريق التهريب

من الإقرارات المركبة الجائز تجزئتها .

٤ - نقض . سبب جديد . جمارك .

بالتصدير أو الاستيراد على السواء .
٢ - جمارك . مصادرة . محكمة
الموضوع . سلطتها في رفض توقيع عقوبة
المصادرة .

٣ - جمارك . ارتباط . محكمة الموضوع .
سلطتها في تقرير وجود الارتباط بين
واقعي التهريب بالتصدير والتهريب
بالاستيراد .

(نقض مدني - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ -
ص ١٢٨٥ رقم ٥٤٥) .

٣١٦ ١ - جمارك . نية التهريب . عدم
جواز توقيع أحد الجزاءات المنصوص
عليها في لائحة الجمارك إلا بتوافر نية
التهريب .

٢ - جمارك . محكمة الموضوع . نقض
نية التهريب . نقيها . مسألة موضوعية .
٣ - جمارك . رسوم جمركية . إعفاء
الجيش البريطانية منها بالقانون رقم
٢٤ لسنة ١٩٤١ . ما يخرج عن حاجة
هذه الجيش من البضائع وما يملكه
أفرادها ملكاً خاصاً . وصوله إلى يد أحد
الأفراد وعدم سداد الرسوم عنه وإطلاقه
خفية للنداول في السوق . عدم سريان
الإعفاء عليه .

٤ - نقض . طعن . المصلحة في الطعن .
جمارك . مصادرة . قضاء الحكم باعتبار
قرار اللجنة الجمركية بالمصادرة قائماً لحين
استيفاء الرسوم بقصد حبس البضاعة إلى
أن تستوفي الرسوم . النعي على الحكم
بمخالفة القانون تأسيساً على أن المصادرة
عقوبة لا يتوقف الحكم بها على سداد

عدم التمسك بمحصول تلاعب في البضاعة
المضبوطة بتقديم غير مضبوط منها معه
للمحكمة . إثارتها لأول مرة أمام محكمة
النقض . غير جائز .

٥ - جمارك . غرامة . مصادرة . حكم
إصداره . قانون . الغرامة والمصادرة
التي تقضى بها اللجان الجمركية في مواد
التهريب . اعتبار ذلك من قبيل التعويضات
المدنية . الحكم الصادر بإلغاء الحكم
الابتدائي القاضي باعتبار قرار اللجنة
الجمركية كأن لم يكن . عدم اشتراط
صدوره باجماع آراء قضاة المحكمة .

(نقض مدني - ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦
ص ١١١٠ رقم ٤٩٠) .

٣١٤ ١ - جمارك . اختصاص . اختصاص
اللجنة الجمركية بنظر حالة تصدير البضائع
المحظورة تصديرها بغير ترخيص طبقاً
للسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩
دون ضرورة لضبطها ضبطاً مادياً .

٢ - جمارك . قوة الأمر المقضي .
دعوى . صدور قرار من اللجنة الجمركية
في حدود ولايتها في الموضوع وصورته
نهائياً بعدم المعارضة فيه في الميعاد .
الحكم بقبول دعوى بطلان قرار اللجنة
المرفوعة بصفة أصلية . خطأ .

(نقض مدني - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦
ص ٩٦٠ رقم ٤٣٤) .

٣١٥ ١ - جمارك . عقوبة . مصادرة .
عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادتين
٣٥ و ٣٣ من اللائحة الجمركية . اعتبارها
عقوبة جوازية وذلك في حالة التهريب

محسّل الخروج منها بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً .

٣ — جنسية . جنسية التأسيس المصرية . حذف الإشارة إلى من كانوا تحت حماية دولة أجنبية عند وضع المادة الأولى فقرة ثانية من القانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٠ — من يفيد من هذا الحذف ؟

٤ — جنسية . إثباتها . قرآن . قرينة الجنسية المصرية المنصوص عليها بالمادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ . ماهيتها . الغرض منها .

٥ — جنسية . إثباتها . قرآن . قرينة الحالة الظاهرة . عدم وجود ما يمنع قانوناً في مصر من الأخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأدلة أخرى مثبتة للجنسية .

٦ — جنسية . إثباتها . قرآن . قرينة الحالة الظاهرة . اعتبار الانصاف بجنسية معينة في أحكام صادرة من المحاكم الفصلية مظهراً من مظاهر المعاملة بالحالة الظاهرة .

٧ — جنسية . مواطنو الجزر الايونية . اعتبارهم يوناني الجنسية بمقتضى الاتفاق المؤرخ ٢٩ / ٣ / ١٨٦٤ المعقود بين بريطانيا واليونان . شرط ذلك .

٨ — جنسية . اتفاق ٢٣ / ٣ / ١٨٥٥ المعقود بين اليونان والباب العالي . والوارد به أنه لا يجوز لاحدى الدولتين أن تحتصب رعاية الدولة الأخرى . انصرافه إلى من لم تكن جنسيته اليونانية أو العثمانية ثابتة .

الرسم أو عدم سداده . انعدام المصلحة في هذا النعى .

(قضى مدنى — ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ص ٩٧٤ رقم ٤٤٠) .

٢١٧ ١ — جمارك . وديعة . حق الحبس . احتفاظ مصلحة الجمارك بالبضائع حتى وفاة الرسوم . عدم جواز اعتبارها مودعاً لديها بلا أجر .

٢ — جمارك . وديعة . رهن . حيازة . حق الحبس . مسئولية مصلحة الجمارك عن فقد البضائع المحبوسة تحت يدها ما لم تثبت أن الفقد كان لسبب قهرى . المواد ٥٤٤ مدنى قديم و ٢ / ٢٤٧ و ١١٠٣ مدنى جديد .

(قضى مدنى — ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — ص ٢٤ رقم ٥٢) .

٢١٨ ١ — جنسية . إثباتها . لإثبات الجنسية بالشهادات الرسمية الصادرة من السلطة المحلية أو السلطات الأجنبية المختصة . المقصود بالمادة ٢٢ من قانون الجنسية . ٢ — نقض . طعن . سبب جديد . خلو تقرير الطعن من نعى وادع بمذكرة الطاعن . عدم جواز اتمسك بهذا النعى . المادة ٤٢٩ مراقعات .

(قضى مدنى — ١٢ يناير سنة ١٩٥٦ — ص ١٧٢ رقم ٩٥) .

٢١٩ ٦ — جنسية . جنسية التأسيس المصرية . الطوائف المقيمة بالفقرات الأربع الأولى من المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٠٠ . شرط اعتبارهم من المصريين .

٢ — جنسية . جنسية التأسيس المصرية .

٣ — الزوجة وقيامها بالعمل خارج منزلها .
جوازه في حدود الدين وبرضاء من
زوجها . فان أمسك عن ذلك وجبت
طاعته .

(محكمة القاهرة الابتدائية — احوال شخصية —
١٦ أبريل سنة ١٩٥٦ — م ٢٠٣ رقم ١١١)

٢٢٢ ١ — حكم استثنائي . تسيبيه . اتخاذ
المحكمة الاستئنافية أسباب الحكم المتأنف
أسبابا للحكم . جائز .

٢ — إثبات . حكم . تسيبيه . دليل .
وجود أصل له في الأوراق . تحديد
موضوع الدليل من الأوراق . غير لازم
(نقض جنائي — ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦
م ٥٤٠ رقم ٢٨٤) .

٢٢٣ حكم استثنائي . تسيبيه . قتل خطأ . علم
ذكر الحكم شيئا عن بيان الاصابات
التي أحدثها التصادم وروعها وأنها هي
التي أدت إلى وفاة المجنى عليه . قصور .
(نقض جنائي — ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦
م ١٢٦٢ رقم ٥٢٥) .

٢٢٤ حكم . إجراءات . حضر الجلسة . يكمل
الحكم في إثبات ما يتم أمام المحكمة .
(نقض جنائي — ١٣ مارس سنة ١٩٥٦
م ٥٢٧ رقم ٢٦١) .

٢٢٥ حكم . استصدار المؤجر حكما بطرد المستأجر
من قاضي الامور المستعجلة لتأخره في
وفاء الاجرة ، وعند الشروع في تنفيذ
الحكم استشكلت مصلحة الضرائب
طالبة وقف تنفيذه استنادا إلى انها
أوقعت حجزا على حق المستأجر في الإيجار
وفي اسم المنشأة التجارية وشهرتها اقتضاء

٩ — جنسية . شهادات الجنسية . شهادات
جنسية صادرة من القنصلية اليونانية .
عدم مخالفتها للاتفاقات الدولية الخاصة
بجنسية مواطني الجزر الأيونية . حجية
هذه الشهادات في نفي الجنسية المصرية .
١٠ — نقض . طعن . دفع . طلب استبقاء
الدعوى لدى محكمة النقض والتفصل فيها
دون إحالتها إلى محكمة الموضوع عند
نقض الحكم المطعون فيه . تقديرى
للمحكمة . الاعتراض والرد على هذا
الطلب ، لا يكون موجها لآلى شكل الطعن
ولا إلى موضوع أسبابه .

(نقض مدني — ٢٨ مارس سنة ١٩٥٦
م ٤٥٤ رقم ٢٤٠) .

(ح)

٢٢٠ حصانة قضائية . قانون . معاهدات
الحصانة القضائية المنصوص عليها في
الاتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة
للأغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه
القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٢ . تمتع
كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة
بهذه الحصانة . عدم التفرقة بين الموظف
المصري الجنسية والموظف التابع لجنسية
أجنبية .

(نقض جنائي — ١٣ مارس سنة ١٩٥٦
م ٥٢٨ رقم ٢٦٤) .

٢٢١ ١ — حضنة الأم للصغير . لا يجوز لها
إسقاطه .

٢ — حضنة الأم . جواز إسقاطه عند
وجود ذور رحم محرم ليس بأرجح
الاقوال .

لما لها من ضرائب مستحقة قبل
المسافرين.

(محكمة القاهرة الابتدائية — ١٨ مارس سنة
١٩٥٧ — ص ٩٩٦ رقم ٤٤٧) .

٢٢٦ ١ — حكم . إصداره . إجراءات
التقاضى . حجز الدعوى للحكم . أثره .

٢ — حكم . إصداره . إجراءات
التقاضى . دعوى . اعلان . قرار إعادة
الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم .
وجوب اعلان طرفها بهذا القرار أو
ثبوت حضورهما وقت النطق به . تقرير
المحكمة اعتبار النطق بقرارها اعلانا
للغائب من الخصوم . لا يفتى . الصورة
التي يجوز فيها اغفال اعلان طرفي
الخصومة . المادة ٣٤٤ مرافعات .

٣ — تقض . طعن . ميعاد الطعن . محل
مختار . متى يبدأ ميعاد الطعن ؟ احتسابه
من اعلان الحكم للطاعن في المحل المختار .
غير جائز . المادة ٣٧٩ مرافعات .

٤ — تقض . طعن . المصلحة في الطعن .
دفع . الدفع بانعدام المصلحة في الطعن
لعدم تقديم الطاعن طلبات أو مذكرات
في الاستئناف وعدم اعتراضه على طلب
نهاء التفيذية بعد القضاء استئنافيا
بانقضاء حكم اشهار الافلاس . في غير محله .
(تقض مدنى — ٢ فبراير سنة ١٩٥٦ — ص
٣٠٤ رقم ١٦١) .

٢٢٧ حكم . إصدار . عدم صدور الحكم
الابتدائى باسم الامة . تأييده استئنافيا .
عدم أخذ الحكم الاستئنافى بأسباب
الحكم الابتدائى . إشاؤه أسبابا جديدة
كاملة لقضائه . صدور هذا الحكم الأخير

متوجا باسم الامة . لا بطلان

(تقض جنائى — ٦ مارس سنة ١٩٥٦ —
ص ٥٢٣ رقم ٢٥٢) .

٢٢٨ ١ — حكم . التوقيع عليه . ميعاد الثلاثين
يوما الذى جعل حد أقصى للتوقيع على
الاحكام . متى يبدأ ؟

٢ — قانون . القانون رقم ١١٧ سنة
١٩٤٦ . صدوره مستوفيا الاوضاع
الدستورية .

٣ — تحريض على قلب نظام الحكم .
جريمتا الانضمام والانصال . الفرق
بينهما . المادة ١/٩٨ عقوبات . القانون
رقم ٦٣٥ سنة ١٩٥٤ .

٤ — تلبس . وجود مظاهر خارجية
تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة . كاف .
٥ — إثبات . اعتراف . سلطة قاضى
الموضوع فى الاخذ باعتراف المتهم .
(تقض جنائى — ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦ — ص
٤٠٠ رقم ٢٠٢) .

٢٢٩ حكم . النطق به . إجراءات . عدم
اشتراك القاضى الذى سمع المرافعة فى
الهيئة التى نطقت بالحكم . عدم توقيعه
على مسودة الحكم أو على قائمة الحكم
بطلان الحكم .

(تقض جنائى — ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦ — ص
١٢٦١ رقم ٥٢١) .

٢٣٠ ١ — حكم . بياناته . إجراءات التقاضى .
تحضير . البيان الخاص بتلاوة تقرير
قاضى التحضير المحالة به الدعوى إلى
المرافعة . تضمين الحكم هذا البيان . غير
لازم . وجوب تلاوة ذلك التقرير فقط .
تقديم محاضر الجلسات التى نظرت فيها

الدعوى بعد إحالتها من قاضى التحضير .
واجب على من يتمسك بىطلان الحكم .
٢ — حكم غيابى . القبول المانع من
المعارضة فيه . شرطه . عبارات أوراق
لا تفيد أكثر من بيان العلاقة القانونية
بين طرفى الحكم . عدم دلالتها على
الرضا به .

(نقض مدنى — ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ —
س ٤٥٣ رقم ٢٣٩) .

٢٣٩ ١ — حكم . بياناته . أحكام تحضيرية .
إثبات . بيع . وصية . حكم صادر
بأحوال الدعوى إلى التحقيق لإثبات
حقيقة ما إذا كان العقد موضوع النزاع
يعا لا وصية فى الأحوال التى يجوز فيها
الإثبات بالبينة . إغفال المحكمة تدوين
ما قدم من أدلة على لزوم التحقيق
وإغفال ما قدمه المشتري من حجج على
أن العقد كان منجزاً . لا خطأ . المادة
٣٤٩ مرافعات .

٢ — حكم . بياناته . ترتيب البيانات
الواجب تدوينها فى الحكم والواردة
بالمادة ٣٤٩ مرافعات . لا بطلان على
الإخلال به . جواز إيراد الأدلة الواقعية
والحجج القانونية المتمسك بها فى ثانياً
أسباب الحكم التى تكفلت المحكمة
بالرد عليها .

٣ — نقض . طعن . تقرير الطعن .
حكم . بياناته . النعى على الحكم لخلوه
من بيان مكان المحكمة ، التى أصدرته .
عدم التمسك به فى تقرير الطعن . عدم
جواز التمسك به بعد ذلك فى مذكرة
الطعن الشارحة . إغفال هذا البيان فى

الحكم مع ذكر اسم المحكمة . لا بطلان .
المادة ٣٤٩ مرافعات .

٤ — نقض . طعن . سبب جديد .
النعى على التحقيق لحضور أحد الخصوم
فيه بعد انتهاء خصومته فى الدعوى وعلى
الحكم بالخطأ فى حساب نصيب من حكم
له من الورثة به . عدم وروده فى تقرير
الطعن . عدم جواز التمسك به فى المذكرة
الشارحة .

٥ — نقض . طعن . أثر نقض الحكم
نقضا كلياً . نقض الحكم نقضا كلياً
للقصور فى التسبيب لعدم الرد على
طلب التحقيق وإحالة القضية إلى محكمة
الاستئناف للحكم فيها من جديد . حق
محكمة الإحالة فى إجابته طلب التحقيق
والأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها .

٦ — وصية . عقد . تكييفه . تصرف
صدر من مورث وثبت للمحكمة أنه قصد
به الوصية لا البيع . كون العقد قد صدر
والمورث فى تمام الأهلية وفى غير مرض
الموت . لا يفتى .

(نقض مدنى — ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٦ — س
٥٧٤ رقم ٣٠٩) .

٢٣٢ حكم . بياناته . بيان من المتهم وصناعته
وسكنه . الغرض منه . متى لا يكون
إغفاله مؤثراً فى الحكم ؟

(نقض جنائى — ٦ مارس سنة ١٩٥٦
س ٥٢٣ رقم ٢٥٥) .

٢٣٣ ١ — حكم . بياناته . إغفال بيان
محل إقامة المتهم فى الحكم ذكر اسمه
ولقبه وسنه وصناعته فى الحكم .
لا بطلان .

سنة ١٩٥٣ . خلوه مما يفيد صدوره باسم
الامة . بطلان الحكم .

(قض مدني - ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦
ص ٨٢٩ رقم ٢٦٨) .

٢٣٧ حكم . بيان واقعة الدعوى . إعلان .

العبرة في بيان واقعة الدعوى . هي بما
يرد في الحكم . النعي على عدم توفر
ذلك في وصف التهمة . يكون أمام محكمة
الموضوع بطلب تصحيح ما اشتملت
عليه ورقة التكليف بالحضور .

(قض جنائي - ١٩ مارس سنة ١٩٥٦
ص ٥٢٤ رقم ١٧١) .

٢٣٨ حكم . تحرير مسودة بأسباب الحكم
بخط القاضي . متى يجب ؟

(قض جنائي - ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦
ص ٥٢٩ رقم ٢٨٢) .

٢٣٩ ١ - حكم . تسببه . إثبات . استناد

المحكمة في إدانة المتهم إلى رواية شاهد
بالجلسة . خلو محضر جلسة المحاكمة مما
نسبه الحكم إلى الشاهد المذكور وثبوت
أنه قال بعدم عليه بكيفية وقوع الحادث
خطأ في الاستناد .

٢ - حكم . بياناته . نقض . خلو

الحكم مما يفيد صدوره باسم الامة .
بطلانه . حق محكمة النقض في القضاء
بالبطلان من تلقاء نفسها .

(قض جنائي - ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦
ص ١٢٦٢ رقم ٥٢٦) .

٢٤٠ حكم . تسببه . إثبات . حكم غير ظاهر

منه أن المحكمة كانت ملزمة بالدليل في
الدعوى عند استعراضه إلماما شاملا
بهيء لها تمحيصه تمحيصا كافيا . نقضه .

(قض جنائي - ١٧ أبريل سنة ١٩٥٦
ص ٩٣٩ رقم ٤٠٧) .

٢ - إجراءات . تشكيل محكمة

الجنايات . صدور قرار من وزير العدل
بندب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية
للجلوس بمحكمة جنايات أسبوط بناء على
طلب رئيس المحكمة المذكورة . صحة
هذا القرار .

(قض جنائي - ٤ يونيو سنة ١٩٦٦ - ص
١٢٥٢ رقم ١٥١٢) .

٢٣٤ ١ - حكم . بياناته . إفلاس . القرار

الصادر بتقدير أتعاب وكيل الدائنين .
تضمنين هذا القرار اسم الملتزم بالاتعاب
وصفة الالتزام بها أو أية بيانات أخرى
سوى التقدير نفسه . غير لازم . المادتين
٢٤٩ و ٢٦٦ تجاري .

٢ - إفلاس . معارضة . نقض .

المعارضة في تقدير أتعاب وكيل الدائنين
نطاقها . المادة ٢٤٩ / ٢ تجاري .

٣ - دفاع . حكم . تسببه . نعي غير

منتج لعدم استناده إلى أساس قانوني .
إغفال الحكم الرد على ما يتمسك به
الخصم في هذا الصدد . قصور .

(قض مدني - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ -
ص ١٠٩٨ رقم ٤٨٤) .

٢٣٥ حكم . بياناته . ذكر المحكمة فيه أنها

اطلعت على المواد التي طلبت النيابة العامة
تطبيقها . القول بخلو الحكم من ذكر
المواد التي أخذت بها المحكمة . غير
صحيح .

(قض جنائي - ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ -
ص ١٢٤٩ رقم ٥٠٣) .

٢٣٦ حكم . بياناته . صدور الحكم في تاريخ

لاحق للإعلان الدستور في ١٩ فبراير

- ٢٤١ حكم . تسببه . ارتباط . قذف . بلاغ كاذب . وقوع فعل من المتهم كون جريمتي البلاغ الكاذب والقذف المرفوعة بهما الدعوى . إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف وكفاية حكمها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها . لا عيب .
(نقض جنائي - ١١ يونيو سنة ١٩٥٦ م ١٢٥٥ رقم ٥١٧) .
- ٢٤٢ حكم . تسببه بوجه عام . اتخاذ محكمة الجنايات ذات الأسباب التي بنى عليها الحكم الغيابي الذي سقط قانونا أسبابا لحكمها عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا . لا مانع .
(نقض جنائي - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م ١٦ رقم ٤٣) .
- ٢٤٣ حكم . تسببه بوجه عام . إثبات . حكم البراءة . يكفي فيه أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم مادام الظاهر من الحكم أية أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .
(نقض جنائي - ٣١ يناير سنة ١٩٥٦ م ٢٩٩ رقم ١٥٥) .
- ٢٤٤ حكم . تسببه بوجه عام . استيفاء الحكم بالأدانة . دليله بما أورده من اعتبارات صحيحة . تزيده في ذكر بعض اعتبارات قانونية لم يكن لها شأن فيه . لا يعيبه .
(نقض جنائي - ٢٦ مارس سنة ١٩٥٦ م ٥٤٢ رقم ٢٨٨) .
- ٢٤٥ حكم . تسببه بوجه عام . الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بالرد عليه صراحة . ماهيته .
(نقض جنائي - ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦ م ٣٩٩ رقم ١٩٨) .
- ٢٤٦ ١ - حكم . تسببه بوجه عام . تزييد المحكمة بعد استيفاء دليل الحكم . لا يعيبه .
٢ - إجراءات . استجواب المتهم . حصوله بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه . سقوط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات المبني على هذا العيب (المادة ٣٢٣ أ . ج) .
(نقض جنائي - ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦ م ٣٩٧ رقم ١٩٤) .
- ٢٤٧ حكم . تسببه بوجه عام . تماثل الأدلة التي بينها الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا مع الأدلة التي بينها الحكم الغيابي . نقل المحكمة بعض عبارات الحكم الغيابي وأسبابه في حكمها الثاني والاعتماد عليها . لا يمس .
(نقض جنائي - ٧ فبراير سنة ١٩٥٦ م ٣٩٥ رقم ١٨٧) .
- ٢٤٨ حكم . تسببه بوجه عام . حكم البراءة . رده على كل دليل من أدلة الاتهام غير لازم .
(نقض جنائي - ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ م ٤٠٢ رقم ٢٠٥) .
- ٢٤٩ حكم . تسببه بوجه عام . قضاء المحكمة الاستئنافية . متى يكون سليما ؟
(نقض جنائي - ١٩ مارس سنة ١٩٥٦ م ٥٣٦ رقم ٢٧٦) .
- ٢٥٠ حكم . تسببه . ضرب . إغفال الحكم بيان مدة علاج المجنى عليه . إشارته إلى تقرير الطبيب الشرعي الذي تضمن أن الإصابة أعجزته عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوما . لا قصور .
(نقض جنائي - أول مايو سنة ١٩٥٦ م ١٠٧٢ رقم ٤٥٢) .

٢٥١ ١ — حكم نسيبه. عاهة مستديمة. عدم بيان الحكم مدى العاهة. لا يؤثر في سلامته.

ب — نقض. طعن. المصلحة في الطعن. إدانة المتهم بالعقوبة المقررة للضرب البسيط عن جريمة الضرب المحدث للعاهة المستديمة المنسوبة إليه. الطعن على الحكم بخلوه من بيان مدى العاهة. لا جدوى منه.

(نقض جنائي — ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ — م ١٢٥٢ رقم ٥١١).

٢٥٢ ١ — حكم. نسيبه. عدم استخلاص المحكمة صورة الواقعة بما ورد ذكره على ألسنة بعض الشهود. استنباطها بطريق الاستنتاج والاستقراء. وكافة الممكنات العقلية. صحيح.

٢ — قبض بدون وجه حق. قرار المجني عليه بعد إتمام الجريمة من تلقاء نفسه أو بموافقة الجاني وإرشاده لا يؤثر في مسؤولية المتهم الجنائية. المادتان ٢٨٠، ٢٨٢ ع. (نقض جنائي — ١٤ مايو سنة ١٩٥٦ — م ١٠٨٠ رقم ٤٦٠).

٢٥٣ ١ — حكم. نسيبه. ماهية التناقض الذي يوجب الحكم.

٢ — نقض. طعن. الصفة في الطعن. عدم ادعاء المجني عليه بحقوق مدنية قبل المتهم وصدور الحكم ببراءته. إنعدام صفة المجني عليه في الطعن في هذا الحكم.

م ٤٧ أ ج

(نقض جنائي — ١١ يونيو سنة ١٩٥٦ — م ١٢٥٦ رقم ٥١٨).

٢٥٤ حكم. نسيبه. نصب. ذكر الحكم

ما يكفي لبيان الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية لجريمة النصب. تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم. لا عيب. (نقض جنائي — ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ — م ١٢٥٠ رقم ٥٠٥).

٥٥٥ حكم. نسيبه. مواد مخدرة. إثبات المحكمة أن الاحراز كان بقصد الاتجار. استدلالها على ذلك بأقوال الشهود وسوابق المتهم دون بيان ماهية السوابق وكيفية الاستدلال منها على ذلك. قصور. (نقض جنائي — ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦ — م ١٢٥٨ رقم ٥٢٥).

٢٥٦ ١ — حكم. توقيعه. عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم لقيام مانع. لا بطلان. م ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية. ٢ — حكم. نسيبه. عدم رد المحكمة على أقوال شهود النفي. لا عيب.

٣ — نقض. طعن. سبب جديد. طعن المتهم على تحقيقات النيابة. عدم إثارته بجلسة المحاكمة. لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة.

(نقض جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥٦ — م ٩٣٢ رقم ٣٩٣).

٢٥٧ ١ — حكم. طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه أو طلب تفسير الحكم. إجراءات هذا الطلب. وجوب تمامها بالأوضاع والإجراءات المقررة في المواد ٢٩، وما بعدها مرافعات. شأنها شأن الطلب الأصلي.

٢ — نقض. طعن. إجراءات الطعن. عدم إيداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة من الحكم في الميعاد. بطلان

على اتهامات وجهت إليه . توافر مصلحته وصفته في الاستئناف .

٦ — استئناف . حراسة المصلحة والصفة في الاستئناف . استئناف بعض الخصوم الحكم القاضي بعزل الحارس المنظم . صفتهم في الاستئناف ليست محل نزاع . النعي على الاستئناف المرفوع من الحارس المنظم بانعدام الصفة والمصلحة . غير منتج .

٧ — حراسة . وفاة الحارس الأصلي .

عدم سقوط حراسة الحارس المنظم .

٨ — حراسة . ملكية شائعة . إدارة

الماء الشائع . اختلاف مجال تطبيق

أحكام المواد ٨٢٨ وما بعدها من القانون

المدني عن مجال تطبيق أحكام المواد ٧٢٩

وما بعدها من هذا القانون بشأن الحراسة .

٩ — حكم استئنافي . تسببه . قيام

الحكم المطعون فيه على أساس سليم من

القانون . عدم مناقشة الأساس الخاطي .

الذي بني عليه الحكم المستأنف . لا عيب .

(قضا مدني — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

س ٥١ رقم ٦٥) .

٣٥٩ ١ — حكم . منطوقه . حكم صادر بالاحالة

إلى التحقيق . إثبات . البطلان الماشئ .

عن عدم بيان الوقائع المأمور بإثباتها

في منطوق الحكم . عدم تعلقه بالنظام

العام . زوال البطلان بسكوت الخصم .

تمسك الخصم الآخر بالبطلان . لا يقدح

في ذلك .

٢ — شهادة . دفع . المصلحة فيه .

تمسك خصم بعدم جواز سماع شهادة

شخص معين . عدم تمسك الخصم الآخر

الطعن . المادة ٤٣٢ مرافعات .

(قضا مدني — جمعية عمومية ٢٥ فبراير

سنة ١٩٥٦ — ص ١٦٤ رقم ٨٤) .

٢٥٨ ١ — حكم . قضاء مستعجل . قوة الأمر

المنقضي . استئناف . نقض . دفع .

حجية الحكم الصادر في مسألة من المسائل

المستعجلة في حدود ما له من (صفة مؤقتة

وعدم المساس بالحق) . قابليته للطعن

عليه بطرق الطعن التي قررها له القانون .

المادتان ٣٤٩ و ٤٩٩ مرافعات .

٢ — نقض . طعن . أحكام يجوز الطعن

فيها . الحكم الصادر في دعوى الحراسة

من محكمة ابتدائية هيئة استئنافية .

حصول تقرير الطعن فيه قبل صدور

القانون رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل

للمادة ٢٥٥ مرافعات . جواز الطعن .

٣ — نقض . طعن . أحكام يجوز

الطعن فيها . حكم صادر في دعوى الحراسة

يجوز الطعن فيه . تقدير الضرورة الداعية

للحراسة . وتقدير الخطر وتقدير الطارق

المؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين .

جواز الاعتراض بذلك في موضوع

الطعن . عدم جواز التحدي به في عدم

جواز الطعن .

٤ — دعوى . تكييفها . دعوى حراسة .

العبارة في تكييف الدعوى بما تتيحه

المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون

عليها . مثال في دعوى الحراسة .

٥ — استئناف . حراسة . الصفة

والمصلحة في الاستئناف . حكم قضى

بإنهاء حراسة حارس منظم . تأسيسه

من جانبه بذلك . لا مصلحة للتمسك
ضده في الدفع به .

٣ — تقض . طعن . سبب جديد .
طلب سماع شاهد معين أمام محكمة
الموضوع . عدم التمسك أمامها بأن أقوال
هذا الشاهد صدرت عنه بوصفه وكيلًا
عن الخصم الآخر . عدم جواز إثارة
ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(قض مدني — أول مارس سنة ١٩٥٦ — س
٤١٢ رقم ٢١٩) .

٣٦٠ حكم . وقف قرار الفصل . الطعن بطلان
إجراءاته أمام نفس المحكمة . لا يجوز .
طريقة الاستئناف .

(محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة — ٤ يناير
سنة ١٩٥٦ — س ٢٢١ رقم ١١٦) .

٣٦١ ١ — حوالة . نفاذها . ترتب جميع
آثار الحوالة في حدود المبلغ الثابت بذمة
المدين حتى تاريخ إعلانه بالحوالة .

٢ — قوة الأمر المقضى . حوالة . حكم
قضى بصحة ونفاذ الحوالة . أسبابه
المرتبطة بمنطوقه تكون معه وحدة
لا تقبل التجزئة . تحوز قوة الأمر
المقضى كالمنطوق .

(قض مدني — ٢٩ مارس سنة ١٩٥٦
س ٤٦١ رقم ٢٤١) .

٣٦٢ ١ — حيازة . دعاوى الحيازة . لإجلاء
وجوب توافر نية التملك لدى من يريد
حماية يده بهذه الدعوى كون الحيازة
عرضية أو كون العقار من الاموال
العامة . لا يكفي حق المستأجر في رفع
دعاوى الحيازة دون سائر الحائزين

العرضيين . هو استثناء من الاصل (المادة
٥٧٥ مدني) .

٢ — حيازة . دعاوى الحيازة . المقصود
بدعوى أصل الحق المنصوص عليها في
المادة ٤٨ مرافعات .
(قض مدني — ١٢ أبريل سنة ١٩٥٦
س ٥٦٢ رقم ٣٠٣) .

(خ)

٣٦٣ خبير . حكم . نسيبه . حكم لم يفتن إلى
حقيقة الثابت بتقرير الخبير بما يتغير به
وجه الرأي في الدعوى . تقضه .
(قض مدني — ٢٩ مارس سنة ١٩٥٦ — س
٤٧١ رقم ٢٤٢) .

٣٦٤ خبير . خبير قسم التزييف والتزوير
بمصلحة الطب الشرعي عدم اعتباره من
خبراء الجسدول الذين يسرى عليهم
القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٢٣ . عدم
سريان الشروط المنصوص عليها في المادة ٤
من هذا القانون عليه .
(قض مدني — ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦ س
٨٢٥ رقم ٣٦٢) .

٣٦٥ خلو الرجل . هو ربح رأسمالي طاريء .
لا يقاس عليه في حساب السنوات المقدسة .
(محكمة استئناف القاهرة — ضرث — ١٩
يناير سنة ١٩٥٦ س ١٩٣ رقم ١٠٨) .

٣٦٦ ١ — خيانة الأمانة . إثبات . تقض .
أسباب موضوعية . قاعدة عدم جواز
إثبات الحق المدعى به بالبينة . وجوب
التمسك بها أمام محكمة الموضوع .
٢ — خيانة الأمانة . إثبات . إيراد
المحكمة الأدلة التي اطمانت بها على

الجريمة . المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

٢ - دعارة . وجود امرأة في منزل معد للدعارة . لا يعتبر بذاته معاونة في إدارة المنزل للدعارة ولا تتحقق به جريمة المعاونة المعاقب عليها بالمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

٣ - دعارة . جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة . اعتياد أحد الرجال التردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء وارتكابه الفحشاء عدة مرات مع المتهم التي تستخدم في إدارة هذا المنزل للدعارة توافر عناصر الجريمة المذكورة في حق المتهم . المادة ٩ ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

٤ - تفتيش . حكم . تسيبه لإثباته أن أمر التفتيش بني على تحريات جديدة سابقة صدوره . تزيده استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش انتهى إلى ضبط الواقعة فعلا . لا عيب .

٥ - مراقبة . اعتبار عقوبة المراقبة عقوبة تبعية تلحق عقوبة الحبس الأصلية بقوة القانون وفقا لنص المادة ١٣ ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(قض جنائي - ٣ أبريل سنة ١٩٥٦ - ص ٩٢٨ رقم ٣٨٣) .

٢٧١ دعارة . الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ اعتبار الفرع منهم .

(قض جنائي - ٩ أبريل سنة ١٩٥٦ - ص ٩٣٢ رقم ٣٩٢) .

٢٧٢ ١ - دعارة . المكان الخاص الذي تقيم فيه محرقة مهنة الحياكة . إعداده في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال

وقوع الجريمة في التاريخ الوارد بوصف التهمة . عدم تحديد تاريخ وقوع الجريمة لا يؤثر على ثبوت الواقعة .

(قض جنائي - ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦ - ص ٣٩٨ رقم ١٩٦) .

٢٦٧ خيانة أمانة . اختلاس أشياء محجوزة . حجز إداري . عدم تعيين حارس للأشياء المحجوزة إداريا . بطلان محضر الحجز . عدم جواز تطبيق أى من المادتين ٢٢٣ أو ٣٤١ ع . المادتان ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات . مجال الأخذ بحكمها .

(قض جنائي - ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦ - ص ٩٣٣ رقم ٣٩٥) .

٢٦٨ ١ - خيانة الأمانة . حكم . تسيبه . ركن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . تحدث الحكم عنه استقلالاً . غير لازم .

٢ - إثبات . قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود . غير متعلقة بالنظام العام . (قض جنائي - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - ص ٦ رقم ١٥) .

٢٦٩ ١ - خيانة الأمانة . متى يتم ركن الاختلاس فيها .

٢ - اختصاص . اختصاص محلي . خيانة أمانة . احتجاز المتهم المقيم بالاسكندرية تقودا وهو بها بنية تملكها . اختصاص محكمة الاسكندرية بنظر الدعوى في هذه الحالة .

(قض جنائي - ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦ - ص ٩٥٤ رقم ٤٢١) .

(٥)

٢٧٠ ١ - دعارة . إدارة منزل للدعارة . صورة واقعة توافرها عناصر هذه

لا يغير من ذلك . المادة ١٤٣ مراقبات .
٢ استئناف . شفعة . الحكم الصادر
بعدم جواز الأخذ بالشفعة . اعتباره
حكماً حاسماً للخصومة في موضوع دعوى
الشفعة . الحكم استئنافياً بإعادة القضية
لمحكمة أول درجة لبحث صورية عقد
المشتري الثاني المدعى بها والفصل في
موضوع الدعوى . خطأ .

٣ - شفعة . دفاع . حكم . تسييه .
دعوى الشفعة . تمسك المشتري الثاني
بعدم توافر شروط توجيه هذه الدعوى
إليه . عدم رد الحكم على هذا النطاق .
عدم إقامته قضاءه بجواز نظر دعوى
الشفعة على أسباب مؤدية . قصور .
(قضى مدنى - ٢١ يونيو سنة ١٩٥٦
س ٨٠٨ رقم ٣٥٩) .

٣٧٦ دعوى . اعتبارها مرفوعة أمام محكمة
القضاء الإدارى بإيداع صحيفة سكرتيرية
المحكمة . التقدم بطلب الاعفاء من
الرسوم للجنة المساعدة القضائية .
لا يعتبر رفقا لها . العبرة في قبول
الدعوى أو عدم قبولها هي بتاريخ رفقا
للمحكمة .

(المحكمة الإدارية العليا - ١١ فبراير سنة
١٩٥٦ س ٦٩٨ رقم ٢٣٥) .

٣٧٧ ١ - دعوى . خصومة . إجراءات
التقاضى . انقطاع سير الخصومة . آثاره .
بطلان الإجراءات التى تتخذ في فترة
الانقطاع في ذلك الحكم الذى يصدر في
الدعوى . اعتبار هذا البطلان بطلاناً
نسبياً .

عديدين لارتكاب الفحشاء فيه نظير أجر
تقاضاه . اعتباره محلاً للدعارة في حكم
المادة ٢/٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة
١٩٥١ . فى محله .

٢ - دعارة . المحال المفروضة المشار
إليها في المادة ٩ من القانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٥١ . ما هيئتها .

(قضى جنائى - ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ -
س ٢٨٨ رقم ٢٨٠) .

٣٧٣ ١ - دعارة . جريمة إدارة منزل للدعارة
وممارسة الفجور والدعارة . هما من
جرائم العادة .

٢ - دعارة . جريمة إدارة منزل
للدعارة . عدم توافر أركانها القانونية .
يستتبع عدم قيام جريمة المعاونة في إدارته .
حالة ذلك .

(قضى جنائى - ١٠ يناير سنة ١٩٥٦ -
س ٢٨٤ رقم ١٢٦) .

٣٧٤ دعارة . حكم . تسييه . التعريض على
الدعارة . مثال لاستخلاصه بما
يؤدى إليه .

(قضى جنائى - ٩ يناير سنة ١٩٥٦
س ٢٨١ رقم ١٢٠) .

٣٧٥ ١ - دعوى . اختصاص الغير . إجراءات .
إعلان . استئناف . تكليف الخصم
المجديد بالحضور لاحدى الجلسات
المنظورة بها الدعوى المدخل فيها .
اعتباره طرفاً فيها . حق الخصوم ومنهم
هذا الخصم فى الطعن فى الحكم الذى
يصدر فى الدعوى . كون صحيفة ادخاله
قدمت فى غير الجلسة التى أعلن لها .

جميعه . القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ .

(قضى مدني — ١٥ اوفبر سنة ١٩٥٦ —
ص ١٠٩٦ رقم ٤٨٣) .

٢٨١ دعوى . رفع الدعوى الجنائية ضد

الموظف أو المستخدم العام . القانون ١٢١

لسنة ١٩٥٦ من قوانين الاجراءات

المتعلقة بالاختصاص في رفعها . ليس له

أثر رجعي على ماسبق رفعه من دعاوى .

(محكمة السيدة الجزئية — ١٦ اكتوبر سنة

سنة ١٩٥٦ ص ١٣٤٣ رقم ٥٦١) .

٢٨٢ دعوى . مصروفاتها . أوامر على

عرائض . أوامر تقدير المصاريف

القضائية المحكوم بها والتي تصدر طبقا

للمادة ٣٦٢ مرافعات . اختلافها عن

الأوامر على العرائض التي تصدر طبقا

للمادة ٣٦٩ مرافعات . عدم سريان حكم

السقوط الوارد بالمادة ٢٧٦ مرافعات

عليها .

(قضي مدني — ١٨ اكتوبر سنة ١٩٥٦

ص ٩٨٦ رقم ٤٢٧) .

٢٨٣ دعوى جنائية . تدخل المسئول عن

الحقوق المدنية فيها في جميع الأحوال .

جائز . وجود دعوى مدنية مرفوعة

بالتبعية للدعوى الجنائية . غير لازم ،

(م ٢٥٤ ج) .

(قضي جنائي — ٦ مارس سنة ١٩٥٦

ص ٥٢٠ رقم ٢٤٩) .

٢٨٤ ١ — دعوى صحة ونفاذ البيع . بيع .

حكم . تسديه . دفاع . تمسك أحد الخصوم

بملكته للعقار المبيع دون البائع بمقتضى

مستندات . عدم بحث المحكمة لهذه

المستندات . قصور .

٢ — الحكم بطلانه . إجراءات . خصومة .

انقطاع الخصومة . صدور حكم على خصم

توفي أثناء سير الدعوى . تمسك الورثة

بهذا البطلان . وجوب أن يكون بطريق

الطعن على الحكم لا بدعوى بطلان مبتدأة .

(قضي مدني — ١٩ أبريل سنة ١٩٥٦

ص ٥٦٥ رقم ٣٠٥) .

٢٧٨ — دعوى . خصومة . انقطاع سير

الخصومة . ترك الخصومة . البطلان

النشئ . عن عدم مراعاة أحكام المادتين

٣٠٨ ، ٢٩٨ مرافعات . من له التمسك به ؟

٢ — حكم . منظوقه . تسديه . تعارض

أسباب الحكم مع منظوقه . العبرة

بالمنطوق وحده .

(قضي مدني — ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ ص

٤٤٣ رقم ٢٣٤) .

٢٧٩ دعوى . خصومة . سقوطها . انقطاع

الخصومة بحكم القانون لوفاة أحد الخصوم .

متى تبدأ مدة السنة المقررة لسقوط

الخصومة ؟ المادتان ٣٠١ ، ٣٠٢

مرافعات .

(قضي مدني — ٢١ يونيو سنة ١٩٥٦ ص

٨٦ رقم ٣٥٨) .

٢٨٠ ١ — دعوى . رسوم الدعوى . قيام

النزاع بشأن أطيان ليست في ضواحي

المدن . التجاء قلم الكتاب عند تقدير

رسوم الدعوى إلى التحري في تقديره

للأطيان دون إجراء التقدير بمعرفة خبير .

الحكم بالغاء قائمة الرسوم المبينة على

التحري . لا خطأ .

٢ — دعوى . رسوم الدعوى . قسمة .

دعوى صحة عقد القسمة ونفاذه . وجوب

اشتغال رسمها للقدور المبين بالعقد

- ٢٨٨ — دعوى مدنية . حكم . تسببه . تقديم المتهم محضر صلح بينه وبين المجنى عليه . القضاء للأخير بالتعويض دون بيان الأثر المترتب على محضر الصلح . قصور .
- (نقض جنائي — ١٢ يناير سنة ١٩٥٦ م ٢٨٤ رقم ١٢٨) .
- ٢٨٩ ١ — دعوى مدنية . رفعها أمام المحاكم الجنائية . خضوعها للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . الرجوع إلى قانون المرافعات . محله .
- ٢ — دعوى مدنية استئناف . رفع دعوى مدنية بالتبعية للدعوى الجنائية . المطالبة بتعويضات لا تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا . استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية . غير جائز . (م ٤٠٣ أ . ج .)
- ٣ — دعوى . مصروفاتها . عدم اعتبارها من الملحققات التي تدخل في تقدير قيمة الدعوى . المادتان ٣٠، ٣٥٦ مرافعات .
- (نقض جنائي — ١٦ أبريل سنة ١٩٥٦ م ٩٣٦ رقم ٤٠١) .
- ٢٩٠ ١ — دعوى مدنية . رفعها صحيحة نعا للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيما معا بحكم واحد . متى لا يجوز الفصل فيما بحكم واحد .
- ٢ — استئناف . حكم . استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء عن تبرئة المتهم . وجوب صدور الحكم في هذا الاستئناف بإجماع آراء القضاة . سريان حكم
- ٢ — استئناف . نصاب الاستئناف . حكم صادر قبل العمل بقانون المرافعات الجديد في دعوى قيمتها ٣٥ جنيا . جواز استئنافه .
- ٣ — نقض . طعن . أحكام يجوز الطعن فيها . حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية قبل تعديل المادة ٢٥٤ مرافعات بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٢ . جواز الطعن فيه بطريق النقض .
- (نقض مدني — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م ٥٨ رقم ٦٦) .
- ٢٨٥ دعوى عمومية . تحقيق . إجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجرح . غير لازم لرفع الدعوى العمومية في هذه المواد .
- (نقض جنائي — ١١ يونيو سنة ١٩٥٦ م ١٢٥٥ رقم ٥١٦) .
- ٢٨٦ ١ — دعوى مباشرة . دعوى جنائية . تحريكها . الشكوى المنصوص عليها في م ٣٠ أ . ج . هي قيد وارد على حق النيابة في رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المذكورة بالمادة لا على حق المدعي بالحقوق المدنية في رفع الدعوى مباشرة .
- ٢ — دعوى جنائية . تحريكها . سب وقذف . الشكوى المنصوص عليها في م ٣٠ أ . ج . لا يشترط أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو جمع استدالات .
- (نقض جنائي — فبراير سنة ١٩٥٦ م ٣٩٢ رقم ١٨١) .
- ٢٨٧ دعوى مدنية . اختصاص . مناط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .
- (نقض جنائي — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م ١٥ رقم ٣٩) .

المادة ٤١٧ إجراءات في هذه الحالة أيضا .

(قض جنائي - ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦ - ص ٩٥٣ رقم ٤١٩) .

٢٩١ ١ - دفاع . إجراءات التقاضي . قادم .

ملكية . تحصيل المحكمة أن وضع اليد على العين المتنازع عليها بطريق الانابة عن المالك . طلب إجراء تحقيق وضع اليد المكسب للملكية . عدم التزام المحكمة بإجابته .

٢ - ملكية . التصاق . ملكية ما يقام على الأرض من مبان . تتبع ملكية الأرض .

٣ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الوقائع وتفسير المستندات واستخلاص الأدلة منها استخلاصا سائغا .

(قض مدني - ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٦ - ص ٥٧١ رقم ٣٠٨) .

٢٩٢ ١ - دفاع . إجراءات التقاضي . طلب

المحكمة من محامي الخصم المرافعة شفويا في موضوع الدعوى وترخيصها له بتقديم مذكرة في الدفع وفي الموضوع عند حيز القضية للحكم . اكتفاؤه في المرة الأولى بالتمسك بتقرير الخبير الاستشاري وتحديثه عن الدفع فقط في المذكرة . عدم اجابة طلبه المرافعة من جديد . لا اخلال بحق الدفاع .

٢ - انكار التوقيع . إثبات . خبير .

حالة انكار التوقيع . وجوب اتباع الاجراءات المبينة في المواد ٢٦٢ مرافعات وما بعدها عند تدب خبير لمضاهاة الخطوط دون ما نصت عليه

المادة ٢٣٦ مرافعات .

٣ - خبير . خبراء الطب الشرعي . اليمين التي يؤدونها وفقا للرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ . استثناء من نص المادة ٢٢٩ مرافعات .

٤ - نيابة عامة . اجراءات التقاضي . عدم تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر . لا بطلان . البطلان الناشئ من عدم اخطار النيابة بهذه القضايا . عدم جواز التمسك به لغير القصر من الخصوم .

(قض مدني - ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ - ص ٤٣٥ رقم ٢٣١) .

٢٩٣ ١ - دفاع . إجراءات . محكمة

الجنايات . تقصير المتهم في إعلان شهود التي طبقا للمادة ١٨٦ أ . ج . رفض طلب التأجيل لإعلانهم . لا اخلال بحق الدفاع .

٢ - تحقيق . وكلاء النيابة الكلية . اختصاصهم بأعمال التحقيق التي تقع بدائرة المحكمة الكلية .

٣ - تحقيق . محضره . تحريره . متى يجوز تدب من عدا كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق .

(قض جنائي - أول مايو سنة ١٩٥٦ - ص ١٠٧٩ رقم ٤٥٦) .

٢٩٤ ١ - دفاع . استعداد المدافع عن المتهم .

موكول إلى تقديره .

٢ - إثبات . اعتراف . تعويل المحكمة

على اعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق متى اطمأنت إليه وعلى الرغم من إنكاره أمامها بالجلسة . جائز .

(قض جنائي - ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ - ص ٢٩١ رقم ١٣٩) .

لتحقيق أوجه دفاع لم يطلب تحقيقها بالجلسة . عدم اجابته . لا اخلال بحق الدفاع .

٢ - قانون . قانون المرافعات . متى يجوز الرجوع اليه ؟

٣ - مواد مخدرة . تقديم متهم الافيون لآخر للتعاطي . ينلزم توقيع العقوبة المفصلة المنوه عنها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ مهما كان قصد مقدم المخدر من حيازتها أو إحرازها .

٤ - تفتيش . صدور إذن من النيابة بتفتيش شخص معين ومن يوجد معه وقت إجراء التفتيش إذا قامت شبهات قوية على إحرازه مادة مخدرة . صحة التفتيش الحاصل نقاذا لهذا الإذن . مثال .

(نقض جنائي - ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - ص ٣ رقم ٧) .

٤٩٩ ١ - دفاع . عدم تمسك المتهم بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيراً وقيامه بالمرافعة فيها . التمسك على المحكمة بأنها أخلت بحقه في الدفاع . لا محل له .

٢ - حكم . تسببه . وقوع خطأ مادي فيه لا يعيبه .

(نقض جنائي - ٢١ مارس سنة ١٩٥٦ - ص ١٠٨٣ رقم ٤٦١) .

٣٠٠ دفاع . قتل عمد . تمسك المتهمين بعدم التعويل على شهادة الشاهد لضعف بصره إلى حد اعتباره في حكم الضير فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقذوفاً نارياً على آخر . هذا دفاع هام . عدم تحقيقه

٢٩٥ ١ - دفاع . بيع . وصية . حكم .

تسببه . تمسك البائع بأن عقد البيع محل النزاع هو عقد صوري قصد به الإيهام . تمسك المشتري بأن توقيع البائع كشاهد على عقدى القسمة بين المشتري وباقي الشركاء في الأعيان المبيعة يفيد إقرار البائع بنجاس البيع . قصور عبارة الحكم عن بيان أسباب ماقررت من أن عقدى القسمة لا يدحضان ما تمسك به البائع وعن الرد على ما تمسك به المشتري . إغفال لدفاع جوهرى وقصور .

(نقض مدني - ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ - ص ٤٣٠ رقم ٢٢٦) .

٢٩٦ دفاع . شهادة . حكم . تسببه . اسناده

إلى أحد شهود النفي أقوالاً خلاف الثابت بالأوراق . عدم اتخاذ هذه الأقوال دليلاً من الأدلة التي استند إليها الحكم . عدم اشتغالها على واقعة جوهرية اعتبرتها المحكمة صحيحة قائمة . لا عيب .

(نقض جنائي - ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦ - ص ١٢٥٩ رقم ٥٢٧) .

٢٩٧ ١ - دفاع . ضرائب . متهم

بجريمة عدم تقديم إقرار عن أرباحه التجارية . دفعه الدعوى بأن المحل كان مغلقاً في إحدى السنوات المتخلف فيها عن تقديم الإقرار . دفاع جوهرى . الحكم بالأدلة تدون الرد على هذا الدفاع . قصور .

٢ - ضرائب . جريمة عدم تقديم إقرار الأرباح هي جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة سقوطها ؟

(نقض مدني - ٥ يولييه سنة ١٩٥٦ - ص ١٢٥٤ رقم ٥١٤) .

٢٩٨ ١ - دفاع . طلب فتح باب المرافعة

في الاستناد متى لا يؤثر في سلامة الحكم ؟

(نقض جنائي — ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — ص ٤ رقم ١٠).

٣٠٦ ١ — دفاع شرعي . حكم . تسببه تحدث

الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة . غير لازم .

٢ — لإثبات . حرية المحكمة في تكوين

عقيدتها . فصل محكمة الجنايات اللجنة

عن الجناية . استنادها إلى عناصر الدعوى

كافة التي شملها التحقيق الابتدائي لتكوين

عقيدتها . جائر .

(نقض جنائي — ٢٥ يناير سنة ١٩٥٦ — ص

٢٩٣ رقم ١٤٦).

٣٠٧ ١ — رآة . عقوبة . تقديرها . أعمال

حكم المادة ١٧ ع دون الإشارة إليها في

الحكم . لا يعيبه مادامت العقوبة الموقعة

تدخل في الحدود والمرسومة قانوناً . تقدير

العقوبة من إطلاقات قاضي الموضوع .

٢ — نقض . طعن لامصلحة منه .

لا جدوى من إثارته . مثال في قتل عمد

وشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد .

٣ — نقض . طعن لامصلحة منه . لا جدوى

من إثارته . مثال في تسبب حكم صادر

في قضية قتل عمد وشروع فيه مع سبق

الإصرار والترصد .

٤ — لإثبات . الإثبات بوجه عام .

حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من سائر

العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث .

٥ — ترصد . سبق لإصرار . ثبوت

الطرف الثاني يفتى عن البحث في شأن الأول .

٦ — قتل عمد . فاعل . اتفاق عدة

متهمين على قتل شخص ومن يكون معه .

أو الرد عليه في حالة اطراحه رداً سائفاً .

قصود .

(نقض جنائي — ٦ فبراير سنة ١٩٥٦ — ص

٣٩١ رقم ١٧٧).

٣٠١ ١ — دفاع . ما يبيده المتهم من أوجه

دفاع . متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن

سماعه وتحقيقه ؟

٢ — إهانة . إهانة الموظف . متى تحقق

الجرime ؟

(نقض جنائي — ٢ يناير سنة ١٩٥٦ — ص

٢٨١ رقم ١١٩).

٣٠٢ ١ — دفاع . ما يعد إخلالاً بحق الدفاع .

تعارض دفاع متهم مع دفاع متهم آخر .

تولى محام واحد المرافعة عن المتهمين .

إخلال بحق الدفاع . مثال في قضية تزوير .

٢ — نقض . أثر النقض . نقض الحكم

بالنسبة لأحد الطاعنين . يقتضي نقضه

بالنسبة للطاعن الآخر الذي يتصل به وجه

الطعن ولو لم يقدم أسباباً لطعنه .

(نقض جنائي — ٣١ يناير سنة ١٩٥٦ — ص

٢٩٥ رقم ١٥٠).

٣٠٣ دفاع . وجه دفاع عام . عدم تحقيقه أو

الرد عليه . يعيب الحكم بما يستوجب

نقضه . مثال في جريمة اعتداء على أرض

الآثار .

(نقض جنائي — ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦ — ص

٣٩٧ رقم ١٩٢).

٣٠٤ دفاع شرعي . التمسك بقيام حاله .

لا يشترط فيه إرادته بلفظه . مثال .

(نقض جنائي — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٦ — ص

٢٤٥ رقم ٢٩٠).

٣٠٥ ١ — دفاع شرعي . انتفاء قيام حاله .

البحث في تجاوز حدوده . لا وجه له .

٢ — حكم . تسببه بوجه عام . الخطأ

(س)

- ٣١٠ سب . حكم . تسببه . ركن العلانية .
متى يتوافر في السب الحاصل في فناء
المنزل ؟ مثال لقصور الحكم في استظهار
ركن العلانية في سب وقع على سلم المنزل .
(نقض جنائي - ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٦
س ٣٦٩ رقم ١٩١) .
- ٣١١ ١ - سب . قذف . العلانية المنصوص
عليها في المادة ١٧١ ع . متى تتوافر ؟
٢ - سب وقذف . ركن العلانية . سلم
المنزل . متى تتوافر فيه العلانية ؟
(نقض جنائي - ١٩ مارس سنة ١٩٥٦ - س
٥٣٣ رقم ٢٦٩) .
- ٣١٢ سب . ركن العلانية . إرسال صور
فوتوغرافية للجنى عليه وشقيقه تظهر
المنهم وزوجة الجنى عليه في أوضاع تنبئ
بوجود علاقة غير شريفة بينهما . إرسالها
بطريقة سرية داخل مظاريف مغلقة أو
تسليمها يدا بيد . اعتبار الواقعة مخالفة
سب غير عاتى . المادة ٣٩٤ / ١ ع .
(نقض جنائي - ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦
س ١٢٥٧ رقم ٥٢٤) .
- ٣١٣ ١ - سبق الاصرار . توافره . ولو لم
يكن المتهم عالماً بأن الجنى عليه سيمر من
مكان الحادث .
٢ - حكم . بياقانه . بيان صناعة
المنهم ومحل سكنه وسنه . إغفاله . متى
لا يعيب الحكم ؟
(نقض جنائي - ٥ مارس سنة ١٩٥٦ - س
٥٢٠ رقم ٢٤٨) .
- ٣١٤ سرقة . حكم . تسببه . نية السرقة . متى يلزم

- إطلاق أعيرة نارية من اثنين من الجناة
قتلت شخصا وأصاب آخر . مساءلتهم
عن جنايتي القتل العمد والشروع فيه .
كون مطلق الأعيرة النارية التي أصابت
الجنى عليهما معلوما معيناً بالذات أو غير
معلوم . لا يهم .
(نقض جنائي - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
س ١٢ رقم ٢٠) .
- ٣٠٨ رأفة . نقض . المصلحة من الطعن .
إدانة متهم بجناية القتل العمد . نعيه بأن
الوصف الصحيح للفعل المسند اليه هو
الضرب المفضى إلى الموت . لا يجدي
مادامت العقوبة المقررة المقضى بها تدخل في
نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب
المفضى إلى الموت . لا يغير من ذلك .
إعمال حكم م ١٧ ع . ظروف الرأفة .
تقديرها . يكون بالنسبة لذات الواقعة
الجنائية التي ثبتت لدى المحكمة .
(نقض جنائي - ٧ فبراير سنة ١٩٥٦ - س
٣٩٣ رقم ١٨٣) .
- ٣٠٩ ١ - رهن . انقضاؤه . شخص تملك
العقار المرهون بالتقادم . حق الدائن
المرتهن في نزع ملكية العقار وفاء لمدينه .
القول بأن وضع اليد على ذلك العقار
المدة الطويلة يكسب ملكية العقار وملك
الرهن . غير صحيح . المادة ٥٥٤ مدنى
قديم .
٢ - تنفيذ عقارى . الحائز . رهن .
حائز تلقى العقار المرهون عن غير طريق
المدين . إذاره أو اتخاذ إجراءات نزع
الملكية في مواجهته . غير لازم . المادة
٦٩٧ مدنى مختلط .
(نقض مدنى - ٨ مارس سنة ١٩٥٦ - س
٤٢٧ رقم ٢٢٥) .

التحدث عنها في الحكم ؟

(نقض جزئي - ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦
من ٣٩٨ رقم ١٩٥).

٣١٥ سرقة . صورة واقعة سرقة تامة طبقا
للبلادتين ١٥١، ١٥٢ ع .

(نقض جزئي - ٩ أبريل سنة ١٩٥٦ - من
٩٣١ رقم ٣٨٩).

٣١٦ سرقة . ظروف مشددة . ظرف حمل
للسلاح في جريمة السرقة . متى يتوافر ؟

(نقض جزئي - ٢١ مايو سنة ١٩٥٦ - من
١٠٨٥ رقم ٤٦٦).

٣١٧ سقوط الخصومة . متى يسقط الدفع .

(استئناف اسكندرية - ٢٤ نوفمبر سنة
١٩٥٥ من ٥٩١ رقم ٣١٣).

٣١٨ ١ - سمرة . حكم . تسبيبه . اعتماد

الحكم في الأخذ بالدليل المستمد من
دفاتر السمسار إلى وقائع من استجواب
الخصوم تخالف الثابت بالأوراق . إغفال
التحدث عن القرائن التي اعتمد عليها
الحكم الابتدائي في اطراح الدفاتر
المذكورة . نقض الحكم .

٢ - سمرة . إثبات . حكم . تسبيبه .
نفي الثابت بدفاتر السمسار لمصلحة
المتمسك بها بكافة طرق الإثبات .
جوازه .

(نقض مدني - ٥ يناير سنة ١٩٥٦ -
من ١٦٩ رقم ٩٣).

٣١٩ سلاح . دفاع . دفع المتهم باحراز سلاح
بأنه مرخص له به . تقديمه شهادة بذلك .
إدائه دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه .
حكم معيب .

(نقض جزئي - ١٢ يناير سنة ١٩٥٦ - من
٢٨٥ رقم ١٣٠).

(ش)

٣٢٠ ١ - شركة . حق . الشريك فيها أثناء
قيامها أو حال تصفيتها .

٢ - شركة . تصفيتها . اعتبار
موجوداتها في غضون فترة التصفية
مملوكة للشركة لاملكا شائعا بين الشركاء .
عدم أحقية الشريك في التصرف في شيء
منها .

(نقض جزئي - ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ من
١٢٥٠ رقم ٥٠٤).

٣٢١ ١ - شركة . شرط فاسخ . عقد . فسخ .

النص في عقد الشركة على شرط يقضي
بسقوط حقوق و التزامات الشريك الذي
يتخلف عن دفع حصته في رأس المال في
الموعد المحدد لذلك . قيام الشركة فعلا
منذ تحرير عقدها طبقا لنصوص العقد .
اعتبار ذلك الشرط شرطا فاسخا لمصلحة
باقي الشركاء وليس شرطا واقفا .

٢ - فسخ . شرط فاسخ . عقد .
الافصاح في العقد التبادلي عن الشرط
الفاسخ . لا خروج فيه على أحكام
القانون . الأثر المترتب على تحقق هذا
الشرط .

٣ - حكم . نسب كافي . شرط
فاسخ . عقد . فسخ . انتهاء الحكم
إلى عدم تحقق الشرط الفاسخ . النفي
بخطأ الحكم في تكييف هذا الشرط بأنه
شرط جزائي . لاجدوى منه .

٤ - شركة . عقد . النص في عقد الشركة
بعدم جواز تنازل الشريك أو بيع حصته
لشريك آخر إلا بموافقة الشركاء كتابة .

قبول أحد الشركاء طلب شريك آخر بتعديل حصته في رأس المال بغير تلك الموافقة . غير جائز .

(قض مدني - ١٣ ديب - سنة ١٩٥٦ م - ١٢٧٧ رقم ٥٤١)

٣٢٢ ١ - شركة . شركة التضامن . تصفيته . إدارتها . شركة تضامن أنشئت بعقد ثابت للقيام بكافة الأعمال التجارية ونص في العقد على عدم انفراد مدير الشركة بالتوقيع في العمليات التجارية والمعاملات مع الغير . الحكم بحل الشركة وتعيين مصف لها لمخالفة المدير للعقد . إلزام هذا المدير برد حصة رأس المال التي دفعها الشريك الآخر وبالتعويض تأسيسا على ما جاء بتقرير المصفي من اضطرابات حسابات الشركة واستيلاء مديرها على أموال الشركة لتشغيلها في عمليات تخصه . واعتبار التصفية قد تمت فعلا وتحديد حقوق الشركاء قبل بعضهم البعض . لا خطأ .

٢ - شركة . إدارتها . إثبات . الشرط الوارد في عقد الشركة المكتوب بعدم انفراد مديرها بالعمل . عدم جواز تعديله إلا بالكتابة .

(قض مدني - ٥ أبريل سنة ١٩٥٦ م - ٥٥٧ رقم ٢٩٩)

٣٢٣ شركة . شركة مساهمة . مسئولية جنائية . عدم مراعاة النسبة التي أوجبها القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ في عدد المصريين المستخدمين في الشركة . نطاق المسئولية الناتجة عن ذلك من حيث الأشخاص ومقر الشركة .

(قض جنائي - ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ م - ٢٨٥ رقم ١٢١)

٣٢٤ ١ - شركة تجارية . إثبات . أعمال تجارية .

ثبوت قيام شركة بين شريكين للتجار في المصوغات والأحجار الكريمة . استلام أحد الشريكين خاتما لاستبداله بآخر أكبر منه . جواز الإثبات بالبينة .

٢ - إثبات . تقض . طعن . سبب جديد . إجازة الإثبات بالبينة في غير أحواله . عدم التمسك بالدفع بعدم جوازه أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - إثبات . إقرار . قاعدة عدم تجزئة الإقرار من المقر له في إثبات عدم صحة الواقعة الأخرى المرتبطة مع الواقعة الأصلية المعترف بها . مثال .

٤ - دفاع . إجراءات . حجز القضية للحكم وتحديد أجل لتقديم مذكرات . عدم تقديم أحد الخصوم مذكرته في الميعاد . رفض المحكمة طلب مد أجل الحكم لتقديم المذكرة . لا إخلال بحق الدفاع .

(قض مدني - ١٩ يناير سنة ١٩٥٦ م - ١٧٨ رقم ١٠٠)

٣٢٥ ١ - شفعة . الجوار . إثبات .

تسجيل . صدور عقد شراء الأرض المشفوع فيها قبل تسجيل عقد الجار المثبت للملكية لا يشفع به . عدم اعتباره مالكا لما يشفع به وقت شراء الأرض المشفوع فيها . م ٩٣٥ ؛ ٩٣٦ مدني . ما يرد في عقد المشتري من أن الأرض المذكورة محدودة بملك الشفيع . لا يعول عليه في إثبات ملكية الشفيع .

٢ - استئناف وشكك . قوة الأمر المقضي . تقض . الدفع أمام محكمة

الاستئناف بعدم قبول الاستئناف شكلاً
لبطلان عريضة الاستئناف والحكم
برفضه . الدفع بعد ذلك بعدم قبول
الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد والحكم
برفضه أيضاً . عدم الطعن بالنقض على
الحكم الأول والاقتصار في الطعن على
الحكم الثاني . اعتبار الحكم الأول قد
حاز قوة الأمر المقضى ولو كان الحكم
الثاني قد تناول القول في الدفع ورفضه .
٣ — دعوى . تقدير قيمتها . محكمة
الموضوع . سلطتها في تقدير وحدة السبب
في الدعوى التي تتضمن طلبات متعددة
ناشئة عن سبب قانوني واحد . المادة
٤١ مرافعات .

(قضى مدنى — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦
س ١٢٨٢ رقم ٥٤٢) .

٣٣٦ ١ — شفعة . بيع تجوز فيها الشفعة .
قيام الحارس على أموال رعايا الألمان
بييع عقار بالمزاد . النص في قائمة شروط
بيع على ضرورة موافقة على الثمن
الراسى به المزاد وعلى حقه في إلغاء البيع
بدون إبداء أسباب . هذا البيع تجوز
فيه الشفعة . المادة ٩٣٩ مدنى .

٢ — شفعة . بيع تجوز فيها الشفعة .
بيع مصلحة الأملاك لعقاراتها بالمزاد
بشرط مصادقة وزير المالية . بيع
عقارات القصر الذى كان يتم أمام المجالس
الحسبية هو بيع تجوز فيها الشفعة .

٣ — شفعة . حكم . تسببه . ملحقات
الثمن . تقرير الحكم لأسباب سائغة أن
عدم إيداع الملحقات مع الثمن كان بسبب

عدم علم الشفيع بها ولا بمقدارها .
لا خطأ .

٤ — قانون . القرار التشريعى . متى
يكون له حكم القانون الصادر تنفيذا له ؟
(قضى مدنى — ١٧ مايو سنة ١٩٥٦ — س
٦٦٨ رقم ٣٢١) .

٣٣٧ شفعة . دفاع . أحوال لا تجوز فيها
الشفعة . تمسك المشتري بشراء أرض
بطريق الممارسة من مصلحة الأملاك .
اعتبار هذا البيع مترواحاً بين البيع والهبة
والصلح . عدم جواز الشفعة فيه . قضاء
الحكم بالشفعة مع إغفال الرد على هذا
الدفاع . نقض الحكم .

(قضى مدنى — ١٦ فبراير سنة ١٩٥٦
س ٣٣٤ رقم ١٧١) .

٣٣٨ ١ — شفعة . كون المشتري مالكا على
الشيوع فى مجرى معد للرى يشق الأطنان
المشفوع فيها وكون هذه المجرى جزءاً
مستقلاً من بعض المبيع . عدم أحقيته فى
أخذ العقار المبيع بالشفعة بوصف أنه
شريك على الشيوع فى العقار المذكور .
٢ — شفعة . ملحقات الثمن . عدم علم
المشتري بالملحقات وقت إندار الشفعة .
الافضاء برفض الدفع ببطلان إندار الشفعة
لعدم اشتباه عرض الملحقات . لا خطأ .
المادة ١٤ من قانون الشفعة .

٣ — شفعة . حكم . تسببه . معيب .
ملحقات الثمن . بيانها وتحديد قيمتها أمام
محكمة الموضوع . خطأ الحكم من بيان
هذه الملحقات وقيمتها . قصور .

(قضى مدنى — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦
س ١٢٨٥ رقم ٥٤٦) .

٣٢٩ — شفعة . لا تدخل ملحقات الثمن فيما

قصده المشرع من قوله دكل الثمن الحقيقي
الحاصل به البيع .

(محكمة القاهرة الابتدائية — ٢٩ مايو

سنة ١٩٥٧ ص ١٣٣٥ رقم ٥٥٩) .

٣٣٠ شيك . إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله

رصيد قائم وقابل للسحب . المحكمة من
العقاب عليه .

(قض جنائي — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

ص ٥ رقم ١٣) .

٣٣١ — شيك . عدم تقديمه في الميعاد

المنصوص عليه بالمادة ١٩١ تجارى .

عدم زوال صفته وعدم تخويل الساحب

استرداده مقابل الوفاء .

٢ — شيك . المواعيد الواردة بالمادة

١٩١ تجارى . الدعاوى الخاصة بها .

٣ — شيك . إعطاء شيك بدون رصيد

أو صدور أمر من الساحب بعدم صرفه

أو سحبه مبلغا يجعل الباقي غير كاف . قيام

المسئولية الجنائية .

(قض جنائي — ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٦ — ص

٩٥٢ رقم ٤١٥) .

٣٣٢ شيوعية . نقض . طعن . المصلحة فيه .

حكم . تسديده . إدانة المتهم بعقوبة تدخل

في نطاق المادة ٩٨ أ عقوبات التي أثبت

الحكم مقارفة المتهم إياها . النعى بقصور

الحكم بشأن الجريمة الأخرى وهي جريمة

الترويج مع ما أثبتته الحكم في تطبيق المادة

٢/٣٢ عقوبات . لاجدوى من إثارته

(قض جنائي — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦

ص ١٠٨٨ رقم ٤٧٤) .

(ض)

٣٣٣ ١ — ضبطية قضائية . ضبطية إدارية .

الفرقة بينهما .

٢ — النيابة العامة على رأس الضبطية

القضائية . صلتها بالضبطية الإدارية .

٣ — اختصاص القضاء المستعجل بطلب

وقف تنفيذ القرار الصادر من النيابة

بمنع التعرض . لا اختصاص .

٤ — تقييد القاضي المستعجل في تحويل

طلبات الخصوم بعدم تعديه حدود

ولايته المقررة قانونا .

(محكمة دمنهور الابتدائية — ١٨ نوفمبر

سنة ١٩٥٦ — ص ١٣١٢ رقم ٥٥٧)

٣٣٤ ١ — ضبطية قضائية . قبض . تفتيش .

مأمورو الضبط القضائي . بيانهم في إبانة

٢٣ أ ج . هو على سبيل الحصر .

مرؤوسهم ليسوا منهم . بطلان

ما يجزئه هؤلاء المرؤوسون من قبض

وتفتيش .

٢ — تلبس . حق رجال السلطة العامة

في إحضار المتهم وتسليمه إلى أقرب

مأمور ضبط قضائي في الجرح التلبس بها .

هذا تعرض مادي وليس قبضا بالمعنى

القانوني .

٣ — تفتيش . ضبطية قضائية . حق

مأموري الضبط القضائي وحدهم في

إجراء التفتيش وفقا للمادة ٤٦ أ ج .

(قض جنائي — ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦

ص ٩٥٥ رقم ٤٢٣) .

٣٣٥ ١ — ضرائب . الضريبة على الديون .

الاعفاء منها . تأمين . شركة . القروض

٣٣٧ ١ - ضرائب : ربط سنة ١٩٤٧ يتخذ

أساساً للسنين من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .

٢ - عدم استغلال أحد فروع المحل .

لا يؤثر في اتخاذ وحدة النشاط عن

سنة ١٩٤٧ أساساً للربط .

٣ - لا يشترط وحدة النشاط في

السنوات المقيسة .

(محكمة استئناف القاهرة - ضرائب - ١٤

ديسمبر سنة ١٩٥٥ ص ١٩٢ رقم ١٠٧) .

٣٣٨ ١ - ضرائب : رسم الأيلولة : تركه .

تقدير قيمة عقار موروث موجود في

بلد أجنبي لتحصيل رسم الأيلولة . القاعدة

في ذلك : القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ .

٢ - حكم : تسبيب كاف ، . محكمة

الموضوع : قيام قضا . الحكم ما حمله

من فهم الواقع نتيجة لأقضية منطقية

ليس في بناء مقدماتها قاعدة قانونية

يمكن تصور وقوع الخطأ فيها . لا خطأ

٣ - دفاع : إثبات : طلب اتخاذ

إجراءات التحقيق : عدم التزام المحكمة

باتخاذ إجراءات التحقيق متى رأت وقائع

الدعوى ما يكفي للفصل فيها .

(نقض مدني - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ -

ص ١١٠٨ رقم ٤٨٨) .

٣٣٩ ١ - ضرائب : ضريبة الأرباح التجارية

والصناعية : خضوع الممول لربط الضريبة

بطريق التقدير وعدم ربط الضريبة عليه

في سنة ١٩٤٨ ربطاً نهائياً . وجوب

اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ .

أساساً لربط الضريبة سنة ١٩٤٨ . القول

بأن الأصل هو ربط الضريبة على الأرباح

الفعلية وباعتراف الممول في إقراره بأنه

التي تعقدها شركة التأمين بعيداً عن دائرة

الاحتياطي الحسابي عدم تمتعها بالإعفاء

من الضريبة الواردة بالمادة ١٥/٢ ق

٢٤ سنة ١٩٣٩ .

٢ - ضرائب : تأمين : فوائد : منع

ازدواج الضريبة : مثال : المادة ٣٦ ق

١٤ سنة ١٩٣٩ .

٣ - تأمين : شركة : عقد تفسيره .

محكمة الموضوع : سلطتها في تفسير عقد

تأسيس الشركة : مثال من عقد تأسيس

شركة تأمين .

٤ - نقض : التوكيل بالظن : محاماة .

وكالة : صدور التوكيل بالظن إلى عدد من

المحامين والتصريح لهم بالقيام بما نص

عليه التوكيل مجتمعين أو منفردين . انفراد

أحدهم بالتقرير بالظن : جوازه .

(نقض مدني - ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦

ص ١٢٦٣ رقم ٥٢٧) .

٣٣٦ ١ - ضرائب : القانون رقم ٩٩ لسنة

١٩٤٩ بفرض الضريبة على صافي الأيراد

الكل .

٤٠٢٢ - القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩

يشهد إلى خصم جميع المصاريف التي

يستلزمها الحصول على الأيراد والمحافظة

عليه لا ما يجوز خصمه طبقاً للقواعد

المقررة في الضرائب النوعية فقط .

٦٠٥ - خصم المصاريف التي يستلزمها

الحصول على الأيراد والمحافظة عليه

يستلزم خصم الأكراميات ومصاريف

المظيرية .

(استئناف القاهرة - ضرائب - ١٢ يناير

سنة ١٩٥٦ ص ٦٠١ رقم ٣١٥) .

للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .

(قضى مدنى — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ — م
١١٠١ رقم ٤٨٥) .

٣٤٣ ١ — ضرائب . لجنة الطمن . تشكيلها .
الحكم بطلان قرارها استنادا إلى أن أحد
أعضائها سبق له إبداء رأى فى تقديراته
مصلحة الضرائب بشأن أرباح الممول
عن سنى النزاع . لاخطأ . القانون رقم
١٤٦ سنة ١٩٥٠ .

٢ — نقض . أسباب متعلقة بالنظام
العام . استئناف وشكله . قوة الأمر
المقضى . عدم ورود طعن على شكل
الاستئناف . ماثيره النيابة فى خصوص
شكل الاستئناف . غير مقبول .

(قضى مدنى — ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦
م ١٢٧٤ رقم ٥٣٩) .

٣٤٤ ١ — ضرب . القدر المتيقن . متى يسوغ
للمحكمة الأخذ به ؟ مثال .
٢ — دعوى مدنية . اختصاص .
رفعها بطريق التبعية للدعوى العمومية
أمام المحكمة الجنائية . شرطه .

(قضا جنائى — ١١ يونيو سنة ١٩٥٦
م ١٢٥٦ رقم ٥١٩) .

٣٤٥ ضرب . القصد الاحتمالى . مدى مسئولية
التهم عن النتائج المحتمل حصولها من
الإصابة التى أحدثها .

(قضا جنائى — ٤ يوبه سنة ١٩٥٦ — م
١٢٥٢ رقم ٥١٠) .

٣٤٦ ضرب . قدر متيقن . اعتداء متهمين على
مجنى عليه . وفاته . ثبوت حصول إصابتين
برأسه . عدم معرفة من المتهمين هو الذى
أحدث الإصابة التى أدت إلى الوفاة .
معاينة المتهمين بجنحة الضرب العمد أخذاً

حقن أرباحاً تزيد عن تقدير سنة ١٩٤٧

لا محل له . المرسوم بقانون رقم ٢٤٠
سنة ١٩٥٢ .

٢ — ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية
والصناعية . اعتبار سنة ١٩٤٧ هى السنة
الضريبية المشار إليها فى المرسوم بقانون
رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ بالنسبة لتجارة
الاتحان إذا اتخذها الممول منه له .

(قضا مدنى — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ — م
١٢٨٧ رقم ٥٤٨) .

٣٤٠ ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية
والصناعية . قيام الممول بفتح محل لبيع
الزهور واستغلاله بعد ذلك أرضاً فى
زراعة الزهور وثبوت أن عمله فى المحل
يقوم فى أكثره على ما يشتره من الغير
لا على ما تنتجه زراعته . يعمه الزهور
بعد تهيئتها فنياً فى سلال أو وضعها فى
باقات ولقها فى ورق خاص . اعتبار
المنشأة بما تسرى عليه ضريبة الأرباح
التجارية والصناعية .

(قضا مدنى — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦
م ٩٩٢ رقم ٤٢٥) .

٣٤١ ضرائب . عبارة . ما لم يدفع من الضريبة
الواردة فى المادة ٨٥ ق ١٤ سنة ١٩٣٩
والقوانين المعدلة له . معناها .

(قضا جنائى — ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦
م ٩٥٨ رقم ٤٢٠) .

٣٤٢ ضرائب قوة الأمر المقضى . تقدير
مصلحة الضرائب لأرباح الممول . قبول
الممول لهذا التقدير . أثر هذا الاتفاق .
إحالة مصلحة الضرائب الأمر بعد ذلك
على لجنة التقدير . خطأ . اللائحة التنفيذية

بالتقدير المتقن في حقهما . في محله .

(قضى جنثى — ٦ فبراير سنة ١٩٥٦ —
ص ٢٩٢ رقم ١٨٠) .

(ط)

٣٤٧ ١ — طرح البحر . صدور قرار وزير
المالية بتوزيع طرح البحر على أرباب
شيوعيا بينهم طبقا للقانون رقم ٤٨ سنة
١٩٣٢ . اعتبار هذا القرار سندا
للكيتم والشيوع فيما بينهم . التحدى
بأن الاطيان التي أكلها البحر كانت
مفرزة لمن وزعت عليهم أرض الطرح
شيوطا . لا محل له .

٢ — قسمة . إثبات . شيوع . وضع
يد الشريك على جزء مفرز يعادل حصته
في الملك الشائع أو مجرد وجود مسقى
فاصلة بينه وضع يده ووضع يد شركائه .
لا يقطع في حصول القسمة .

(قضى مدنى — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ —
ص ١٢٨٣ رقم ٥٤٣) .

٣٤٨ ١ — طعن . أمام المحكمة الادارية العليا .
حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات
وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن .
مناطه . حق المحكمة العليا في عدم التقيد
بالطلبات أو الاسباب المقدمة من هيئة
المفوضين . أساس ذلك .

٢ — موظف . علاقته بالحكومة علاقة
تنظيمية . النص على شروط وإجراءات
يجب اتخاذها في مواهيد معينة للفادة
من بعض المزايا الوظيفية وإلا سقط
الحق فيها . إفاضة هذه المزايا ليكون
منوطا باستيفاء تلك الشروط في مواعييدها .

أساس ذلك . مثال بالنسبة لراب بدل
السفر .

٣ — بدل سفر . شروط منحه .

٤ — بدل سفر . ثبوت أن النذب لم
يكن مؤقتا لمدة يعود الموظف بعدها إلى
مقره بل كان توطئة للنقل النهائي الذى
أعقبه فعلا . صدور القرار بهذا النذب
بدون بدل سفر . مطابقته للقانون .

٥ — لائحة بدل السفر . الميعاد الذى
حدده لتقديم طلب بدل السفر . ميعاد
سقوط وليس ميعاد تقادم مسقط . فيصل
للتفرقة بين الميعادين .

(المحكمة الادارية العليا — ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٥٥ — ص ٨٧ رقم ٧٧) .

٣٤٩ ١ — طعن . أمام المحكمة الادارية العليا .
حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات
وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن .
مناطه . حق المحكمة العليا في عدم التقيد
بالطلبات أو الاسباب المقدمة من هيئة
المفوضين . لا وجه للقياس على نظام
النقض المدنى . أساس ذلك الطعن في
شق من الحكم يعتبر مثيراً للطعن . في شقه
الآخر إذا كان الشقان مرتبطين ارتباطاً
جوهرياً . مثال بالنسبة لطعن في شق
الحكم الخاص بالالغاء دون شقه الخاص
بالتعويض .

٢ — فصل . بنبر الطريق التأديبي .
المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .
عدم جواز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ
القرارات التي تصدر في ظله واستناداً
إليه . عدم التفرقة في ذلك بين من طبق

- هذا المرسوم بقانون في حقه تطبيقاً صحيحاً ومن لم يطبق هكذا في حقه دليل ذلك .
- ٣ - فصل بغير الطريق التأديبي .
المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .
المادة السابعة منه لا تجيز الطعن بالألغاء .
عدم انسحاب النص إلى دعوى التعويض .
- ٤ - موظف . فصله استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ وجوب قيام القرار على سبب مبرر له قانوناً . الأسباب المسوغة للفصل التي نص عليها المرسوم بقانون سالف الذكر .
- ٥ - قرار إداري : الأصل أنه لا إلزام على الإدارة بتسيديه . القرار غير المسبب يفترض قيامه على سببه الصحيح عبء إنبات العكس يقع على مدعيه . تسبب الإدارة لقرارها . خضوع الأسباب لرقابة القضاء الإداري . حدود هذه الرقابة .
- ٦ - موظف . فصله بغير الطريق التأديبي لعدم الصلاحية للعمل . عدم ملائمة العهد الجديد يجعله غير صالح للعمل . مجرد قيام صلة القرابة أو المصاهرة مع أحد أقطاب الحياة السياسية بالعهد الماضي لا يكفي بذاته لاعتباره غير متلائم مع العهد الجديد .
- ٧ - حق الدفاع . تضمن المذكرات عبارات جارحة ، حق المحكمة في الأمر بمحورها . المادة ١٢٧ من قانون المرافعات .
(المحكمة الإدارية العليا - ١ - ١٧ مارس سنة ١٩٥٦ ص ٨٣٠ رقم ٢٦٩) .
- ٣٥٠ - ١ - طعن . ميعاده . ثبوت أن الميعاد ينتهي يوم عطلة رسمية . امتداده إلى أول يوم عمل بعدها .
- ٢ - موظف . علاقته بالحكومة علاقة تنظيمية . خضوع نظامه القانوني للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة . سرعان التنظيم الجديد عليه بأثر حال من تاريخ العمل به . عدم سريانه بأثر رجعي بمس المراكز القانونية الذاتية إلا بنص خاص في قانون ، وليس في أداة أدنى تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب أعباء مالية على الخزنة العامة . عدم سريانه على الماضي إلا إذا تبين قصده في ذلك بوضوح . عند الشك يكون التفسير لصالح الخزنة . أساس ذلك .
- ٣ - كادر العمال . الطرايبشية ومكنجية الاحذية . اعتبارهم طبقاً لهذا الكادر في درجة صانع غير دقيق (٢٠٠ / ٣٦٠ م) . رفهم إلى درجة الدقة من الفئة (٣٠٠ / ٤٠٠ م) بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩٤٧ . عدم سريان التنظيم الجديد على الماضي .
(المحكمة الإدارية العليا - ١١ فبراير سنة ١٩٥٦ ص ٩٩٠ رقم ٢٣٣) .
- ٣٥١ طلاق . الشريعة الاسرائيلية هي الواجبة التطبيق في حالة زوج فرنسي من أصل جزائري متزوج من اسرائيلية قديم أنها مصرية عند زواجها به .
- ٢ - سكن شرعي للزوجة . استثمار الزوج مسكناً لا يؤتته ويتركه عائلاً . لا يعتبر مسكناً شرعياً .
(استئناف القاهرة - احوال شخصية - ١٠ يونيو سنة ١٩٥٦ ص ٥٥٥ رقم ٢١١) .

(ع)

٣٥٢ عقد حمل تحت الاختبار . فسخه . معلق
على نتيجة الاختبار وحدها .

(محكمة شئون المال الجزئية بالقاهرة —
٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ م ٢١٩ رقم ١١٥) .

٣٥٣ عقوبة . إيقاف تنفيذ العقوبة . العقوبة التي
يحكم بها لمخالفة أحكام المرسوم بقانون
رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ أو القرارات
الصادرة تنفيذا له . عدم جواز الحكم
بإيقاف تنفيذها .

(نفس جنائي — ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م
٢ رقم ٢) .

٣٥٤ عقوبة . إيقاف تنفيذ العقوبة . حكم .
نسبيه . وقف تنفيذ العقوبة . جعله
شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على
الحكم . هو بما يتعلق بتقدير العقوبة . تقدير
العقوبة في الحدود المقررة قانونا . من سلطة
محكمة الموضوع . بيان الأسباب التي
من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي
أرأته . غير لازم .

(نفس جنائي — ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م
٢ رقم ٤) .

٣٥٥ عقوبة . حكم . نسبيه . تقدير العقوبة
وإعمال الظروف المعددة أو المخففة .
هو من سلطة محكمة الموضوع . عدم
التزامها بإبداء أسباب تقدير العقوبة
التي أوقعتها .

(نفس جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٥٦ م
٩٢٦ رقم ٢٧٧) .

٣٥٦ ١ — عقوبة . مصادرة . المصادرة
المذكورة في المادة ٢٠ ح ب فقرتها .
طبيعتها وحكمها .

٢ — عقوبة . مصادرة . مصادرة .
المصادرة المتصوص عليها في المادة ٨ من
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .
لا تناول هير المحكوم عليه .

٣ — قانون . تفسيره . قانون
العقوبات . القياس عليه . لا يجوز .

(نفس جنائي — ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ م
٥٤٠ رقم ٢٨٣) .

٣٥٧ ١ — عمدة . انتخابه . عند اقامة
دهوى الناخبين يكون الاعتداد به
تقرير الأغلبية بأصوات الحاضرين
فقط متى وقعت صحيحة . دليل ذلك .
٢ — عمدة . انتخابه . طريقة احتساب
الأغلبية عند ازدواج المرشحين . وعند
تقدم .

٣ — عمدة . انتخابه . السلطة التقديرية
للجنة الشياخات ولوزير الداخلية في
العدول عن اختيار حائز الأغلبية .
حدودها .

٤ — عمدة . انتخابه . سلطة لجنة
الشياخات في إبطال أصوات الناخبين .
حدودها . رقابة وزير الداخلية على
نصرفها في هذا الشأن . رقابة القضاء
الإداري لقرار الوزير .

٥ — عمدة . انتخابه . حرص المشرع
على سلامة الانتخاب بعض الضوابط
التي رسمها لضمان ذلك . توقيع الناخب
على ورقة الانتخاب مبطل لصوته .

٦ — عمدة . انتخابه . لضرورة لأن
يذكر الناخب في ورقة الانتخاب اسم
من ينتخبه بالكامل . يكفي أن يذكر
من الاسم ما يؤدي لتعيين شخصه على

وجه يقيني لا يحتمل الانصراف لسواه .

(المحكمة الامارية العليا - ١٧ مارس سنة ١٩٥٦ م ٨٥٠ رقم ٣٧٠) .

٣٥٨ ١ — عمل . تأديب . تعويض . فسخ .

فصل رب العمل العامل لغيبه عن عمله

دون سبب مشروع أكثر من سبعة أيام

متوالية ، وقيام العامل برفع الدعوى

مطالباً بالتعويض عن فسخ العقد . الحكم

بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي

واقعة انغياب المشار إليها . اعتراض

العامل على هذا الحكم بمقولة عدم اتباع

رب العمل قبل الفصل قواعد التأديب

المنصوص عليها في قرار وزير الشؤون

الاجتماعية الصادر ١٩٤٥/٨/٨ غير جائز .

٢ — شهادة . إثبات . «الشهود واليدنة»

حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال

شاهد دون آخر ويعض أقوال الشاهد .

(نقض مدني - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م -

١١٠٥ رقم ٤٨٧) .

٣٥٩ عمل . جمعيات . سريان قانون عقد العمل

الفردى على الجمعية الخيرية الاسلامية .

(نقض جنائي - ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦ م -

١٢٥٨ رقم ٥٢٦) .

٣٦٠ عمل . دعوى رسومها . نقض رسوم

الطعن ، إعفاء العامل من رسوم الدعوى

التي يرفعها طبقاً لأحكام القانون رقم

٣١٧ سنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل

الفردى . اقتصار هذا الإعفاء على مرحلة

التقاضى أمام محكمة أول درجة دون

مراحل التقاضى التالية .

(نقض مدني - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م -

١٢٩٥ رقم ٥٤٩) .

٣٦١ ١ عمل . عقد الاستخدام غير محددة

المدة . النص في عقد الاستخدام على حق

كل طرف الطاله في أى وقت شاء .

اعتبار هذا العقد غير محدد المدة ولو نص

فيه على أنه لمدة محددة . مثال .

٢ — عمل . تعويض . محكمة الموضوع

سماحتها في تقدير التعويض عن الضرر

الناشئ عن فصل العامل بغير مبرر .

(نقض مدني - ٥ أبريل سنة ١٩٥٦ م -

٥٥٨ رقم ٣٠٠) .

٣ ٢ عمل . عقد . تفسيره . صدور لأئحة

صندوق الادخار من الشركة في ظل

قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة

١٩٤٤ . استخلاص الحكم لأسباب

سائغة أن الشركة قصدت إلى تمييز بعض

المشاركين في الصندوق بتمكينهم من

الحصول على ما أودعته الشركة بالصندوق

بالإضافة إلى المسكافة . هو استخلاص

للتحريف فيه للعقد .

(نقض مدني - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م -

٩٦٥ رقم ٤٣٦) .

٣٦٣ عود . تزوير . تقليد الاختام . لفظ

التزوير الوارد في المادة ٥١ ع . انسحابه

على جريمة تقليد الاختام المنصوص عليها

في المادة ٢٠٦ ع .

(نقض جنائي - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م -

١٩ رقم ٤٩) .

٣٦٤ عود . جريمة ذبح لحوم خارج السخاة .

لاتماثل جريمة اغش قبا يتعلق بتطبيق

مواد العود .

(نقض جنائي - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م -

١١ رقم ٢٩) .

٣٦٥ ١ — علامات تجارية . دهوى .

الدعوى المؤسسة على تقليد العلامة

التجارية . شروط قبولها .
٢ — علامات تجارية . دعوى .
مسئولية . تعويض . الدعوى المؤسسية على
المنافسة غير المشروعة . شروط قبولها .
(قض مدني — ١٤ يونيو سنة ١٩٥٦ — م
٧٩٦ رقم ٣٥٤) .

٣٦٦ ١ — علامات تجارية . ملكيتها . عدم
اكتساب ملكية العلامة التجارية .
باستعمالها خمس سنوات على الأقل من
وقت تسجيلها . ثبوت الملكية لمن يثبت
أسبقته في استعمالها . القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٣٩ .

٢ — علامات تجارية . اختصاص .
قيام النزاع حول ملكية العلامة التجارية .
اختصاص المحاكم بالفصل في هذه الملكية
دون الجهة الادارية .

٣ — علامات تجارية . مجال اعمال حكم
المادتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٣٩ . خروجه عن دائرة النزاع
حول حق ملكية العلامة .

٤ — علامات تجارية . تقسيم فئات
المنتجات من السلع التجارية الصادر بها
قرار وزير التجارة في ٢٧ من ديسمبر
سنة ١٩٣٩ . الغرض منه .

٥ — علامات تجارية . تسجيلها . المادة
٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩
موضعها قاعدة تنظيمية لتبعية إدارة
التسجيل في حالة طلب شخصين أو أكثر
تسجيل نفس العلامة أو علامات يتعذر
تمييز الخلاف بينها .

٦ — علامات تجارية . محكمة الموضوع .
سلطان من فئة واحدة . حق محكمة

(غ)
٣٦٧ ١ — غرفة الاتهام . استئناف . اختصاص
استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل
الاختصاص أمام غرفة الاتهام . جوازه
بالنسبة لأوامر قاضي التحقيق دون
النيابة . المادة ١٦٣ أ . ج .

٢ — نقض . طعن . أحكام لا يجوز
الطعن فيها . عدم جواز الطعن بالنقض
من التهم في أوامر غرفة الاتهام والمتعلقة
بمسائل الاختصاص . مثال في دعوى
أحيلت لحكمة سيدنا العسكرية للاختصاص
المواد ١٩٣ — ١٩٥ أ . ج .

(قض جنائي — ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦ — م
٩٣٥ رقم ٣٩٩) .

٣٦٨ ١ — غرفة الاتهام . انتهاءها إلى أن
الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة
المتهمين . مجادلتها فيه . غير جائزة .

٢ — نقض . طعن . حالات الطعن .
قصر الطعن في الأمر الصادر من غرفة
الاتهام على حالة الخطأ في تطبيق القانون
أو تأويله . المادتان ١٩٥ ، ٢١٢ أ . ج .
(قض جنائي — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦ — م
١٠٩٠ رقم ٤٧٦) .

٣٦٩ ١ — غرفة الاتهام . حقها في إجراء
تحقيق تكبيل وحقها في التصدي للدعوى .
حقان مستقلان غير مرتبطين وموكلان
لتقديرهما .

٢ — نقض . طعن . الطعن في الأوامر
الصادرة من غرفة الاتهام . مناطه .

(نقض جنائي — ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦
ص ١٥٣ رقم ٤١٨) .

٣٧٠ — غرفة الاتهام . نقض . قرار بأن لا وجه .
النهي عليه بالتصوير وتخاذل الأسباب .
هذا لا يعتبر من قبيل الخطأ في تطبيق
نصوص القانون أو في تأويلها . عدم
جواز الطعن .

(نقض جنائي — ٥ مارس سنة ١٩٥٦
ص ٥١٩ رقم ٢٤٧) .

٣٧١ — ١ — غش الدخان . دخان . اعتراف
حائز الدخان المخلوط في محضر الضبط
بصحة الإجراءات وتقريره بأنه ليس له
اعتراض عليها . عدم جواز الادعاء
بعد ذلك ببطلان إجراءات أخذ العينات
أو تحرير محضر الضبط .

٢ — غش الدخان . دخان . النقص في
عدد العينات التي تؤخذ من الدخان
المضبوط أو في عدد صور محضر الضبط .

لا بطلان . القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣
المعدل بالقانون رقم ٧٦ سنة ١٩٤٨ .

٣ — حكم « منطوقه » . دفع . غش
الدخان . الدفع ببطلان إجراءات أخذ
عينات الدخان المضبوط وتحرير محضر
الضبط . القضاء برفض هذا الدفع في
سياق الأسباب . نص الحكم في المنطوق
على قضاء صريح بالرفض . غير لازم .

٤ — غش الدخان . دخان . حيازة الدخان
المخلوط مع علم الحائز بوجود المواد الغريبة
فيه . توافر ركن سوء النية في الحيازة .

(نقض مدني — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ — ص
١١٠٩ رقم ١٨٩) .

٣٧٢ — غش . جريمة خدع المشتري المنصوص
عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
هي جريمة عمدية . القصد الجنائي فيها .
ماهية .

(نقض جنائي — ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٦ —
ص ٤٠٤ رقم ٢١٠) .

٣٧٣ — غش . حكم . تسببه . عرض جنين مغشوش
للبيع . استناد الحكم بإدانة المتهم في
الجريمة المذكورة إلى أنه صاحب المحل
المستول عن المخالفات التي تقع فيه وأنه
لم يقدم الدليل على عدم علمه بالغش .
قصور .

(نقض جنائي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ —
ص ١١ رقم ٢٧) .

٣٧٤ — غلق المحل بسبب الحريق . استبعاد تلك
المدة من الخدمة عند احتساب المكافأة .
العبرة بمدة الخدمة الفعلية .

(محكمة شؤون العمال الجزئية بالقاهرة — ١٨
يناير سنة ١٩٥٦ ص ٢٢٣ رقم ١١٧) .

(ف)

٣٧٥ — ١ — فسخ . بيع . عقد . الشرط
الفاسخ الضمني . محل التزام المحكمة بفسخ
عقد البيع تحقيقا لهذا الشرط . عرض
المشتري ثمنًا أقل مما هو ملزم بسداده
وإصراره على ذلك لحين الفصل في الدعوى .
التنبيه على المشتري بوفاء الثمن المستحق .
غير لازم لصحة الحكم بالفسخ .

٢ — دفاع . حكم . تسببه . قيام الحكم
على أسباب مؤدية ولها أصلها الثابت
بالأوراق . عدم التزام المحكمة بالرد
استقلالاً على كل ما يثيره الخصم .

للمكان المتوَجِّر الذي اخلاه المستأجر
بسبب الخلل الذي اصابه .

(محكمة القاهرة الابتدائية — ٢٨ نوفمبر
سنة ١٩٥٦ م ٩٩٤ رقم ٤٤٦) .

٣٨٥ ١ — قائمة شروط البيع . إيداعها في
ظل قانون سم الغاؤه لا يكون موجبا
مرة ثانية إذا كانت القائمة قد اشتملت كل
البيانات التي يوجبها القانون .

٢ — ثمن العقارات المحجوز عليها .
مباشر الاجراءات الذي لا دخل له في
تحديد الثمن لا يعتبر مشتربا به طبقا
لقانون المرافعات الحالي . الأصل في
إلزامه بالثمن أن يكون هو المقترح له في
قائمة شروط البيع باعتباره عارضا له
وراضيا به وفي هذه الحالة يشترط ألا يكون
الثمن حصل تعديله . وأن يكون مباشر
الاجراءات قد طلب البيع في جلسة البيع .
(استئناف اسكندرية — ١٩ أبريل سنة ١٩٥٦ م
٥٩٤ رقم ٣١٤) .

٣ ١ قانون . القانون الذي كان معمولا به
وقت ارتكاب الجريمة . حق المتهم في
التمسك به .

(محكمة نيج حادى الجزئية — ١٢ نوفمبر
سنة ١٩٥٥ م ١٠٠٥ رقم ٤٤٩) .

٣٨٢ ١ — قانون . القانون الاصلح المقصود
به . (م ٢/٥ ع) . القرار الوزاري الذي
يصدر بتخفيض وزن الرغبة لاعتبارات
اقتصادية . لا يعتبر قانونا أصليا .

٢ — دفاع . انتهاء المرافعة وحجز
القضية للحكم . طلب إعادتها بعد ذلك
للمرافعة . إجابته أو الرد عليه . غير
لازم .

(مجلس جنائي — ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ م
٤٠٢ رقم ٢٠٦) .

٣ — حكم . تسيديه . بيع . نفي واد
على أسباب زائدة لاحاجة بالحكم إليها .
نفي غير منتج . مثال .

(مجلس مدني — ٢١ مايو سنة ١٩٥٦ م
٦٧٦ رقم ٣٢٤) .

٣٧١ فوائد . الحد الأقصى للفائدة التي يجوز
الاتفاق عليها قانونا . اتصاله بقواعد
النظام العام . صريانه من تاريخ العمل
بالقانون المدني الجديد حتى على الاتفاقات
السابقة .

(مجلس مدني — ١٦ فبراير سنة ١٩٥٦ م
٣٣٨ رقم ١٧٣) .

٣٧١٩١ فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على
سلحة الضرائب بردها للممولين .
استحقاق الفوائد عنها من تاريخ المطالبة
الرسمية عن المدة السابقة على القانون
١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي أعفى مصلحة
الضرائب من دفع مثل هذه الفوائد .
المادتان ١٢٤ مدني قديم ، ١٨٢ مدني
مختلط .

(مجلس مدني — ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦ م
٨٢٧ رقم ٣١٦) .

(ق)

٣٧٨ قاضي الأمور المستعجلة . طلب إثبات
حالة المعاشرة الزوجية . رفعه بقصد
تعقب الاتي لتوقيع الكشف الطبي
عليها لإثبات حالتها الجنسية . تصريحها
بامتناعها عن إجراء هذا الكشف .
اعتبار الطلب غير مقبول . عله ذلك

(مجلس مدني — ٢١ يونيو سنة ١٩٥٦ م
٨٠٣ رقم ٣٥٦) .

٣٧٩ قاضي الأمور المستعجلة . عدم اختصاصه
في الحكم بتمكين المستأجر من العودة

٣٨٣ ١ - قانون . حكم . التوقيع عليه . بيان

واجب القضاة وحقوق المتقاضين في هذا الشأن . المرجع فيه إلى قانون الاجراءات الجنائية ، الرجوع إلى قانون المرافعات . محله .

٢ - اجراءات . محضر الجلسة . عدم

توقيع رئيس المحكمة والكاتب على كل صفحة منه في اليوم التالي على الأكثر .

لا بطلان .

٣ - إصابة خطأ . رابطة السببية هي ركن من أركان الجريمة . ماهيتها .

٤ - إنبات . خبراء . تقدير رأيهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .

(نفس جنائي - ٧ فبراير سنة ١٩٥٦ - ص ٣٩٢ رقم ١٨٢) .

٣٨٤ ١ - قانون . قانون المرافعات . متى

ترجع إليه المحكمة الجنائية .

٢ - حكم . التوقيع عليه . الأثر المترتب على عدم مراعاة التوقيع على الحكم في ميعاد الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ١٢١٢ ج .

٣ - حكم . إصداره . إجراءات . حضور المتهم بجلسته المرافعة أو إعلانه لها إعلاناً صحيحاً . إعلانه بالجلسة المحددة لصدور الحكم . غير لازم .

٤ - نقض . طعن . أسباب جديدة . إجراءات . بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة وعدم التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية إنارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .

٥ - نقض . طعن . أسباب جديدة .

إجراءات . إنبات . شهادة . النعي بوقوع خطأ في إسم أحد شهود الإنبات أدى إلى عدم إعلانه . عدم وجود أثر لذلك في الأوراق وعدم إنارته أمام محكمة الموضوع . التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .

(نفس جنائي - ٣ أبريل سنة ١٩٥٦ - ص ٩٢٩ رقم ٢٨٥) .

٣٨٥ قانون . قطن . المرسوم بقانون رقم ٢٠٣

لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢/١٩٥٣ ،

١٩٥٣/١٩٥٤ ، ١٩٥٤/١٩٥٥ الزراعية هو قانون مؤقت . وقف العمل ببعض أحكامه في السنتين الزراعيتين ١٩٥٣/

١٩٥٤ ، ١٩٥٤/١٩٥٥ بموجب القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٤ . هذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة على السنتين المذكورتين .

(نفس جنائي - ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - ص ١ رقم ١) .

٣٨٦ قتل خطأ . إصابة خطأ . تقدير السرعة

التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للسمالة الجنائية في هاتين الجريمتين . اختلافه بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث . سلطة محكمة الموضوع في هذا التقدير .

(نفس جنائي - ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦ - ص ٩٥٦ رقم ٤٢٦) .

٣٨٧ قتل خطأ . حكم . تسييه . اصطدام

السيارة التي يقودها المتهم بالمنجنى عليه نتيجة قيادته بسرعة وعدم إطلاق جهاز التنبيه . توفر ركن الخطأ وعلاقة السببية

شفاء المجنى عليه بغير علاج . لا يبنى توفّر
هذه النية .

(نقض جنائي — ٢١ مايو سنة ١٩٥٦
س ١٠٨٥ رقم ٤٦٧) .

٣٩٣ قتل عمد . حكم . تسببه . نية القتل .
ماهيتها . مثال للقصور في استظهارها .

(نقض جنائي — ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥
س ٥ رقم ١١) .

٣٩٤ قتل عمد . حكم . تسببه . نية القتل .
مثال لكفاية استظهارها .

(نقض جنائي — ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٦ — س
٤٠٦ رقم ٢١٣) .

٣٩٥ قتل عمد . مسئولية جنائية . تضامن
متهمين في المسئولية الجنائية عن جريمة
القتل . مناطه .

(نقض جنائي — ٢٥ يناير سنة ١٩٥٦ — س
٢٩٣ رقم ١٤٤) .

٣٩٦ قتل عمد . مسئولية جنائية . مجرد توافق
المتهمين على القتل . لا يرتب تضامناً بينهم
في المسئولية الجنائية .

(نقض جنائي — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — س
٨ رقم ٢٠) .

٣٩٧ ١ — قتل عمد . نية القتل . حق قاضي
الموضوع في استخلاصها بغير معقب
عليه .

٢ — نقض . طعن . المصلحة في الطعن ،
قتل عمد . الحكم على الطاعن بالاشغال
الشاقة المؤبدة في جريمة قتل عمد مع
سبق الاصرار والترصد . انعدام
مصلحته في التمسك بعدم توافر هذين
الشرطين .

٣ — لإثبات . شهادة . سلطة محكمة
الموضوع في تجزئة الدليل المقدم إليها

في جريمة القتل الخطأ .

(نقض جنائي — ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦
س ١٢٦١ رقم ٥٣٣) .

٣٨٨ قتل خطأ . حكم . تسببه . الحكم
بالادانة في جريمة القتل الخطأ استناداً
إلى قيادة المتهم السيارة بسرعة زائدة .
استناد الحكم بعد ذلك إلى صورة
أخرى من صور الخطأ لا ترقى إلى مرتبة
الإنذار المعاقب عليها قانوناً . لا عيب .

(نقض جنائي — ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ — س
١٢٥٢ رقم ٥٠٩) .

٣٨٩ قتل خطأ . حكم . تسببه . ركن الخطأ .
مثال لكفاية استظهاره .

(نقض جنائي — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ —
س ١٣ رقم ٣٢) .

٣٩٠ قتل خطأ . ركن الخطأ . صورة واقعة
يتحقق بها ركن الخطأ في جريمة القتل
الخطأ .

(نقض جنائي — ٣ أبريل سنة ١٩٥٦ — س
٩٣٠ رقم ٣٨٦) .

٣٩١ ١ — قتل خطأ . مسئولية صاحب
المفزل عن قتل أحد السكان خطأ نتيجة
عدم اتخاذ الاحتياطات عند اجراء
اصلاحات بالمنزل . لا يشترط فيها أن
تكون هناك رابطة قانونية بين المالك
والناكن .

٢ — قتل وإصابة خطأ . رابطة السببية .
الخطأ المشترك . لا يبنى المسئولية .

(نقض جنائي — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ —
س ٨ رقم ١٩) .

٣٩٢ قتل عمد . الشروع فيه . نية القتل .
استخلاص المحكمة نية القتل بما يؤدي إليه .

والأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة . عدم التزامها ببيان العلة .

(قض جنائي - ٦ مارس سنة ١٩٥٦ - ص ٥٢٣ رقم ٢٥٤) .

٣٩٨ قتل عمد . نية القتل . حكم . تسببه .

استخلاصه نية القتل من استلال المتهم سكيناً ذات حد واحد مدبب الطرف طوله ١٥٥ سم وطعنه بها المجنى عليه طعنة شديدة موجهة إلى مواضع قاتلة وأن الدافع لارتكاب الجريمة هو سبق اتهام أخ القتل في قتل ابن عم المتهم قبل الحادث بيومين . هو استخلاص سائع وصحيح قانوناً .

(قض جنائي - ٢ أبريل سنة ١٩٥٦ ص ٩٢٧ رقم ٣٨٠) .

٣٩٩ - قرار إداري . عدم تولد أثره حالاً

ومباشرة إلا إذا كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك . مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٥ بإنصاف خريجي المعلمين الثانوية والذي يقتضي إعماله استصدار قانون بفتح اعتماد إضافي .

(المحكمة الإدارية العليا - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ص ٧٤ رقم ٧٢) .

٤٠٠ - قرار إداري . عدم تولد أثره حالاً

ومباشرة إلا إذا كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك . مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٥ بإنصاف خريجي المعلمين الثانوية والذي يقتضي إعماله استصدار قانون بفتح اعتماد إضافي . تولد الأثر بعد صدور قرار مجلس الوزراء في

١٩٤٧/٦/١ .

٢ - اعتماد مالي . مجاوزة الإدارة لحدود الاعتماد المقرر من السلطة التشريعية ، أو للغرض المقصود منه ، أو للوقت المحدد لاستخدامه ، أو تصرفها قبل فتح الاعتماد اللازم . أثر ذلك على صحة التصرف ونفاذه . التفرقة بين الرابطة العقدية والعلاقة التنظيمية . صحة التصرف ونفاذه في الحالة الأولى دون الثانية . أساس ذلك .

٣ - مرتب . مركز الموظف بالنسبة لمرتبه في المستقبل مركز قانوني عام يجوز تغييره . مركزه بالنسبة لمرتبه الذي حل فعلاً مركز قانوني ذاتي ينطوي على حق مكتسب لا يجوز المساس به إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى . لا يوقف في طريق استيفاء هذا الحق المكتسب . تعلل الإدارة بنفاد الاعتمادات المالية المقررة من قبل ، أو عدم التأشير من المراجع المختص بمراقبة الصرف .

(المحكمة الإدارية العليا - ١١ فبراير سنة ١٩٥٦ ص ٦٩١ رقم ٢٢٤) .

٤٠١ - قرار تأديبي . وجوب قيامه على

سبب يبرره . رقابة القضاء الإداري لصحة قيام الوقائع القانونية المبررة لتوقيع الجزاء . وصحة تكييفها القانوني . حرية الإدارة في تقدير أهمية الحالة والخطورة الناجمة عنها والجزاء المناسب لها في حدود نصاب القانون .

٢ - جامعة . إخلال الطالب بحسن السير والسلوك داخل الجامعة وخارجها . صدور قرار لجنة التأديب بفصله حتى

نهاية العام . صحيح قانونا . عدم نصيب
هذا القرار . ليس سببا لبطلانه .
دليل ذلك .

(المحكمة الادارية العليا - ١٤ أبريل سنة
١٩٥٦ م ١١٢١ رقم ٤٩٣) .

٤٠٢ قرعة عسكرية . المراحل التي تمر عليها
عملية التجنيد طبقا لقانون سنة ١٩٠٢ .
القيام بدفع البديل النقدي والحصول على
شهادة الاعفاء من الخدمة العسكرية في
ظل القانون سالف الذكر . صدور
القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الذي
حرم الإعفاء من الخدمة مقابل البديل .
ثبوت أن البديل المدفوع ٢٠ ج والحال
أنه يجب أن يكون ٤٠ ج . اكتساب
مركز قانوني في المعاملة على أساس
الإعفاء مقابل البديل ، وانحصار الجدل
في مقدار البديل الواجب دفعه .

(المحكمة الادارية العليا - ٢١ مارس سنة
١٩٥٦ م ٩٧٨ رقم ٤٤٣) .

٤٠٣ قضاء مستعجل . حق قاضي الأمور
المستعجلة في تقدير مبلغ الجديف المنازعة .
نطاقه .

(قض جنائي - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
م ١٤ رقم ٣٥) .

٤٠٤ قضاء مستعجل . قوة الأمر المقضي .
الحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة .
مق يحوز قوة الأمر المقضي ؟

(قض مدني - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
م ٤٥ رقم ٦٠) .

٤٠٥ ١ - قضاء مستعجل . وجوب تحقق
المصلحة ولا يشترك نوافر الأهلية .

٢ - بلوغ سن الرشد وبلوغ سن الولاية .
الفارق بينهما .

٣ - ولاية الزوج على زوجته . مداها .
(محكمة دمشق الابتدائية - ١٧ سبتمبر
سنة ١٩٥٦ م ١٣٠٥ رقم ٥٥٥) .

٤٠٦ قطن . القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن
مراقبة بذرة القطن . قصد الشارع منه .
التعديل الذي أدخل عليه بمقتضى المرسوم
بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ والقرار
الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ .
لا يتناول المساس بالأجراءات التي
أوجبت المادة الثانية من القانون المذكور
اتخاذها قبل إجراء الحليج . لحص البذرة
بمعرفة موظفي وزارة الزراعة غير لازم .
(قض جنائي - ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ -
م ٢٨٧ رقم ١٣٢) .

٤٠٧ قرار . لعبة الطمبول . عدم انطباق أحكام
القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون
رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة
عليها . مندرجه تحت أحكام القانون
رقم ١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب
قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠
فبراير سنة ١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب
القرار .

(قض جنائي - ٢٢ مايو سنة ١٩٥٦ م
١٠٨٨ رقم ٤٧٣) .

٤٠٨ قوة الأمر المقضي . حكم صادر قبل
الفصل في الموضوع . قضاؤه الوارد في
أسبابه المرتبطة بمنطوقه . يحوز قوة
الأمر المقضي . صدور حكم من نفس
المحكمة في الموضوع على خلاف ذلك
القضاء السابق . نقضه .

(قض مدني - ٢٩ مارس سنة ١٩٥٦ -
م ٤٧١ رقم ٢٤٣) .

٤٠٩ ١ - قوة الامر المقضى . قسمة . حكم

« تسببه » . صدور حكم بالتصديق على
القسمة ثم صدور حكم آخر بالفائه . قول
الحكم المطعون فيه بأن حكم التصديق
على القسمة تضمن شطرين ولم يفصح
عن الشرط الثانى منهما وإزاله حكم
الإلغاء على الشرط الاول دون الثانى .
قصور .

٢ - شيوع . إثبات . حكم « تسببه » .
إنذار معلن من الشريك على الشيوع إلى
شريكه جاء فيه أنه يضع يده على جزء
مفرز تسلبه رسميا من العين المتنازع على
قيام حالة الشيوع فيها ويطلب فرز الجزء
الباقى له . اشتمال الإنذار أيضا على قوله
إنه يملك نصيبه على الشيوع فى العين كلها .
إغفال الحكم هذا القول وعدم مناقشته
أثر هذا الاقرار فى ثبوت أو عدم ثبوت
حالة الشيوع . قصور .

٣ - شفعة . « العقار المشفوع به »
إثبات . شيوع . إقرار الحاضر عن
المشتري بالجلسة بعدم منازعته فى ملكية
الشفيع للعقار الذى يشفع به . عدم
اعتبار هذا الاقرار مؤديا إلى التسليم
بالملكية المفترزة .

(نقض مدنى - اول نوفمبر سنة ١٩٥٦ - س
١٠٩٤ رقم ٤٨١)

« ل »

٤١٠ لجان قضائية . ميعاد الطعن فى قرارها .
الاعلان الذى يجرى منه سريان ميعاد
الستين يوما هو الذى يوجه إلى وكيل

الوزارة المختص .

(المحكمة الادارية العليا - ٣١ مارس سنة
١٩٥٦ س ٩٧٥ رقم ٤٤١) .

(م)

٤١١ مبان . إقامة بناء قبل صدور مرسوم
التقسيم وقبول الحصول على الترخيص .
الحكم بالإزالة . صحيح . القانون رقم
٥٢ سنة ١٩٤٠ .

(نقض جنائى - أول مايو سنة ١٩٥٦
س ١٠٧٩ رقم ٤٥٥) .

٤١٢ مبان . تنظيم . إقامة بناء على أرض
لا يجوز البناء فيها بغير تقسيم . وجوب
القضاء بالهدم .

(نقض جنائى - ٢ فبراير سنة ١٩٥٦ - س
٤٠٦ رقم ٢١٤) .

٤١٣ متشردون . شرط اعتبار المرأة متفردة
طبقا للمادة ٤ من المرسوم بقانون رقم
٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

(نقض جنائى - ٩ يناير سنة ١٩٥٦ - س
٢٨٢ رقم ١٢١) .

٤١٤ ١ - مجالس بلدية . عقد . مسئولية .
انقضاء عقد اشتراك المياه مع المجلس
البلدى بعلم المجلس وموافقته بمنع المياه
فعلا عن منزل المفترك . تحدى المجلس
بنصوص هذا العقد القول بمسئولية المفترك
عن تلف ماسورة المياه الخاصة بمنزله .
غيز جائز .

٢ - مجالس بلدية . مسئولية . تعويض
إهمال المجلس البلدى فى تعهد وصلة المياه
الخاصة بمنزل المفترك والمواسير الأخرى
بالكشف عليها فى الوقت المناسب وعدم
تداركه ما قد يصيبها من تلف بتقادم

- ١٨٤ — العهد عليها مع طه مقدما باحتمال تلفها .
تأكل الماسورة فعلا نتيجة هذا الاعمال .
مستولية المجلس البلدى بالتعويض .
(نفس مدني — ١٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦
س ٩٢٣ رقم ٤٣٩) .
- ١٨٥ — ١ — محال عمومية . السماح ببيع البوطة
محال عمومي دون الحصول على ترخيص .
طبيعة هذه الجريمة . أثر هذه الطبيعة فيما
يتعلق بمحاكمة المتهم .
٢ — محال عمومية . القانون رقم ٣٨
لسنة ١٩٤١ . سريان أحكامه (فيما عدا
حكم المادة الثانية منه) على المحال
العمومية الموجهة وقت العمل به .
(نفس جنائي — ١٦ يناير سنة ١٩٥٦
س ٢٨٧ رقم ١٣٣) .
- ١٨٦ — محاماة . صندوق معاشات المحاماة
المختلط . التزام صندوق معاشات المحاماة
المختلط الجديد بمعاشات المحامين الذين
ثبتت لهم قبل صدور القانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٤ .
(نفس مدني — ١ ديسمبر سنة ١٩٥٥
س ٢٢ رقم ٥١) .
- ١٨٧ — ١ — مراقبة . حقوبة . المراقبة المنصوص
عليها في المادة ٢٨ ح . ما نص عليه في
المادة ٧٥ ح . كل منهما عقوبة تبعية .
الذهب الذي جعله الشارع أساسا لتوليع
كل منهما . ماهيته .
٢ — مراقبة . حقو . الميزة المنصوص
عليها في المادة ٣/١ من القانون رقم
٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ تمنع جميع من شملتهم
قوانين العفو المهار إليها في القانون رقم
٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ .
(نفس جنائي — ١٣ مارس سنة ١٩٥٦ —
س ٥٢٥ رقم ٢٥٨) .
- ١٨٨ — مرتب الإقامة . قرارات مجلس الوزراء
التي تعالج قواعده . الأصل في منحه أنه
منوط بتعيين الموظف وإقامته المستقرة
بالجهة النائية المبينة بتلك القرارات . مجرد
الندب لا يكفي لمنحه إلا استثناء عند النص
على ذلك . سرده لمراحل هذه القرارات .
(المحكمة الإدارية العليا — ٣ ديسمبر
سنة ١٩٥٥ رقم ٢٥٨ رقم ٧٢) .
- ١٨٩ — ١ — مسئولية . إثبات . قوة قاهرة .
مسئولية أمين النقل . ترتيبها في ذمة
عند قيامه بتسليم البضاعة إلى المرسل اليه
وعدم درء هذه المسئولية عنه إلا بإثباته
أن عدم التسليم أو الضياع راجع لسبب
قهرى . شرط ذلك . المادة ١٠٤ تجارى .
٢ — مسئولية . تقادم . إثبات .
مسئولية أمين النقل . رفع دعوها بعد
مدة التقادم القصير المحددة في المادة
١٠٤ تجارى . تمسك أمين النقل بهذا
التقادم . التزام المرسل بإثبات وقوع
غش أو خيانة من الأمين أو عماله أدى
إل ضياع البضاعة وذلك لتفادى الحكم
بسقوط حقه بالتقادم المذكور . ماهية
المسئولية في هذه الحالة .
٣ — تقادم . مسئولية أمين النقل .
متى يبدأ ميعاد التقادم القصير المحدد
بالمادة ١٠٤ تجارى ؟
٤ — تقادم أمين النقل . اعتبار المدة
المنصوص عليها في المادة ١٠٤ تجارى
مدة تقادم . سريان أحكام الانقطاع
والتنازل عليها . شرط ذلك .
(نفس مدني — ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ — س
٦٧٨ رقم ٣٢٩) .

- ٤٢٠ مسئولية . أمين النقل . الوكيل بالعمولة .
اعتبار مصلحة البريد أمينة للنقل ووكالة
بالعمولة في الوقت نفسه . اعتبار حملها
هذا عملاً تجارياً تحكمه المواد ٩ وما بعدها
من القانون التجاري . مسئوليتها عن
الهلاك والتلف والتأخير هي مسئولية
تعاقدية . ضمانها لخطأ أمين النقل الذي
تختاره بغير تدخل المرسل .
(نفس مدني — ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ م
٤٤٧ رقم ٢٣٥) .
- ٤٢١ مسئولية . أمين النقل . حكم . تسببه .
حكم قضى بمسئولية مصلحة السكة الحديدية
عن ثمن البضائع الفاقدة وبإحالة الدعوى
إلى التحقيق بشأن أجره النقل المطلوبة
لأثبات وقوع خطأ جسيم من المصلحة في
النقل . تأسيس مسئولية تلك المصلحة
عن ثمن البضائع الفاقدة على خطئها خطأ
جسماً . تناقض في أسباب الحكم .
(نفس مدني — ١٢ أبريل سنة ١٩٥٦ م
٥٦١ رقم ٣٠٢) .
- ٤٢٢ مسئولية . مجالس قروية . عقد . حكم .
تسببه . النص في عقد توريد المياه على
تحصيل المشترك التزام مراقبة وصيانة
وحفظ المواسير الفرعية ومسئولية
ما ينجم عن عدم القيام بهذا الالتزام من
أضرار . تسرب المياه إلى منزل المشترك
نتيجة كسر بالماسورة الفرعية بإهمال
هذا المشترك ومخالفته نص الاتفاق
المذكور . الحكم بمسئولية المجلس القروي
تأسيساً على وقوع خطأ تقصيري جسيم
منه ساعد على تفاقم الضرر وتقسيم
الضرر على الطرفين وبيان علاقة
- المسببة به الخطأ التقصيري والضرر .
لا خطأ .
(نفس مدني — ١٧ مايو سنة ١٩٥٦ م
٦٧٢ رقم ٢٢٢) .
- ٤٢٣ مسئولية . مسئولية التبوع . استلام
أحد رجال البوليس الملكي سلاحاً من
وزارة الداخلية لمقتضيات وظيفته وإطلاقه
هذا السلاح في حفلة عرس وهي إليها
بصفته الشخصية لإصابته أحد الحاضرين .
مسئولية وزارة الداخلية عن الأضرار
التي أحدثتها في هذه الحالة . المادة ١٥٢
مدني قديم ، ١٧٤ مدني جديد .
(نفس مدني — ٣ مايو سنة ١٩٥٦ م
٦٥٥ رقم ٣١٨) .
- ٤٢٤ مسئولية مدنية . التضامن فيها .
أساس ذلك .
(نفس جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٥٦ م
٩٢٦ رقم ٢٧٦) .
- ٤٢٥ مسئولية مدنية . تبديد . الاتفاق على
إلغاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة
التبديد التي اقترفها تابعها . بطلانه .
المادة ٣/٢١٧ من القانون المدني .
(نفس جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٥٦ م
٩٢٤ رقم ٢٧٢) .
- ٤٢٦ ١ — مسئولية مدنية . قبض بدون
وجه حتى . القضاء بالبراءة لعدم العقاب
على هذه الواقعة . عدم انتفاء المسئولية
المدنية حتى في هذه الحالة . جواز أن
تكون الواقعة مكونة لفعل ضار خاطئ .
مستوجب للمسئولية المدنية .
٢ — دعوى مدنية . اختصاص . حكم
صادر بالبراءة في الدعوى الجنائية .

٤٣٠ — مشتبه فيهم . عود للاشتباه . وصف التهمة . محكمة استئنافية . التزامها بتوقيع العقوبة المقررة بالمادة ٢/٦ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ متى تبين أن المتهم عائد لحالة الاشتباه وذلك بعد لفت نظره .

(قض جنائي — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥
ص ١٧ رقم ٤٤) .

٤٣١ ١ — معادلات دراسية . القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . فهم مدلولاته وتطبيقها مرتبطان بفهم مدلولات قانون نظام موظفي الدولة . إهمال ذلك بالنسبة للمقصود من عبارة الموظفين المعيّنين بصفة دائمة والموظفين المؤقتين ، الواردة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ المفسر لقانون المعادلات الدراسية .

٢ — موظف . الموظف الدائم والموظف المؤقت . مناط التفرقة بينهما في قوانين المعاشات هو التثبيت أو عدم التثبيت المناط في قانون نظام موظفي الدولة هو دائمية الوظيفة بحسب وضعها الوارد في الميزانية أو عدم دائمتها بصرف النظر عن التثبيت وعدمه . دليل ذلك .

٣ — معادلات دراسية . الموظفون الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسراً بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ هم الموظفون الدائمون في حكم قانون نظام موظفي الدولة بصرف النظر عن تثبيتهم من عدمه لا يفيد من أحكامه الموظفون المؤقتون إما لأنهم معيّنون على وظائف موصوفة في الميزانية بالوقت ، أو لأعمال مؤقتة ولو كان اهتمامها مقسماً

دهوى مدنية مرفوعة تبعا للدعوى الجنائية ولم تر المحكمة الجنائية أن الفصل في موضوعها يستلزم إجراء تحقيق خاص تعطل به الدعوى الجنائية . التزام المحكمة الجنائية بالفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الصادر بالبراءة .

(قض جنائي — ١٧ أبريل سنة ١٩٥٦
ص ٩٤٤ رقم ٤٠٩)

٤٣٧ — مسئولية مدنية . مدى مسئولية الوالد عن الأفعال التي يرتكبها ولده القاصر . (قض جنائي — ١٤ مايو سنة ١٩٥٦
ص ١٠٨٠ رقم ٤٥٩) .

٤٣٨ ١ — مسئولية مدنية . مسئولية المتبوع عن فعل تابعه . قوامها ومتى تحقق ؟ ٢ — مسئولية مدنية . قتل خطأ . راجلة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابته بآثارها في الحكم . مثال .

(قض جنائي — ١٧ أبريل سنة ١٩٥٦
ص ٩٤٨ رقم ٤١١) .

٤٣٩ ١ — مشتبه فيهم . الاشتباه . ماهيته . ٢ — تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ ع . الأصل فيه .

٣ — مشتبه فيهم . عود للاشتباه . وجوب توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . رفع الدعوى الجنائية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة لا يؤثر . سريان حكم المادة ٣٢ ع . لا محل له

(قض جنائي — ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦ — ص ٩٥١ رقم ٤١٤) .

لدرجتي ، وأما لأنهم خارج الهيئة أو عمال باليومية . دليل ذلك .

(المحكمة الادارية العليا — ٢٥ يناير سنة ١٩٥٦ — ص ٧٠٣ رقم ٣٣٧) .

٤٣٢ ١ — معادلات دراسية . الموظفون الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسرا بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ هم الموظفون الدائمون في حكم قانون نظام موظفي الدولة بصرف النظر عن تثبتهم من عدمه . لا يفيد من أحكامه الموظفون الموقتون ؛ إما لأنهم معينون على وظائف مرصوفة في الميزانية بالتوقيت . أو لأعمال مؤقتة ولو كان اعتمادها مقسما للدرجات . وإما لأنهم خارج الهيئة أو عمال باليومية . دليل ذلك .

٢ — معادلات دراسية . الأوضاع التي استحدثها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن الموظفين الذين يفيدون من أحكام قانون المعادلات الدراسية المفسر بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ لإفادة المعينين على اعتمادات مقسمة إلى درجات . واحترام التسويات النهائية التي تمت من جانب الإدارة من تلقاء نفسها قبل العمل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ وكانت قد ألغيت تنفيذاً له .

٣ — معادلات دراسية . الشروط اللازم توافرها في التسوية حتى تكتسب الحصانة التي ينص عليها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ . تمامها نهائياً من جانب الإدارة من تلقاء نفسها قبل تقاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ .

واعتمادها قبل هذا التاريخ من يملك ذلك قانوناً . وانعدام المنازعة القضائية في شأنها أمام أية درجة من درجات التقاضي .

٤ — قدامى الموظفين . إقامتهم من المادة ٤ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . منوطة بتوافر شروط تلك المادة على مقتضى التسوية التي تم بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية مفسراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

٥ — معادلات دراسية . سريان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ في حق موظفي المجالس البلدية والقروية . أساس ذلك . (المحكمة الادارية العليا — ١٤ أبريل سنة ١٩٥٦ ص ١١١٤ رقم ٤٩٢) .

٤٣٣ معارضة . إعلان . الاعلان لجهة الادارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

(نفس جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٥٦ — ص ٢٨٣ رقم ١٢٥) .

٤٣٤ معارضة . إعلان . عدم إعلان المعارض بمعرفة النيابة بالجلسة المحددة لنظر معارضته . تأشير وكيله على تقرير المعارضة بعله بالجلسة وتعبده باخطاره لا يفي عن الاعلان . الحكم في هذه الحالة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . باطل .

(نفس جنائي — ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦ — ص ٩٥٤ رقم ٤٢٢) .

٤٣٥ معارضة في أمر الأداء . الاختصاص لمحكمة القاضي الأمر . لا يجوز الاتفاق على الاختصاص إذا كان متعلقاً بالنظام العام . طلبات إضافية . عدم الاختصاص

هذا الحكم . لا خطأ . المادتان ٤٩١ و ٤٩٣/٢ مرافعات .

• — تنفيذ الأحكام الاجنبية اعلان حكم صادر من محاكم السودان في دعوى لم يراجع في اعلانها أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ ليس له قوة ملزمة أمام المحاكم المصرية . عدم سريان قاعدة التبادل في هذه الحالة . (قضى مدني — ٨ مارس سنة ١٩٥٦ — ص ٤١٢ رقم ٢٢٠) .

٤٣٨ ١ — مكافأة . عن أعمال إضافية . سرد المراحل التشريعية الخاصة بها .

٢ — موظف . تكليفه بعمل في غير المواعيد الرسمية . متى يعتبر عملاً إضافياً ومتى لا يعتبر كذلك . منحه مكافأة عن العمل الإضافي . جوازي للإدارة .

٣ — مكافأة . عن أعمال إضافية . ترخيص الإدارة في منحها في حدود الاعتمادات المالية المقررة . نواحي سلطاتها التقديرية في ذلك .

٤ — قرار إداري . ترتيبه لأعباء مالية على الخزنة . تعليق أثره على فتح الاعتماد اللازم . صدور اعتماد مالي معين . التزام الإدارة لحدوده فيما تصدره من قرارات مرتبطة تنفيذها به . مثال بالنسبة لمكافآت الاعمال الإضافية .

٥ — موظف . أوقات العمل الرسمية . التحديد الوارد بكتاب ديوان الموظفين الدوري رقم ٥ في ٢٧/٩/١٩٥٢ . لا يسرى على الجهات التي تتناظر طبيعة عملها معه .

٦ — مكافأة . عن أعمال إضافية . قرارات مجلس الوزراء في ١١/٨ و ٥

بالنسبة للطلبات الأصلية . عدم اختصاص بالنسبة للطلبات الإضافية .

(محكمة دمنهور الابتدائية — ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٥ — ص ١٠٠٠ رقم ٤٤٨)

٤٣٦ معاش القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ . اشتراطه لحساب مدة الخدمة المؤقتة في المعاش أن تكون قد دفعت ماهيتها بمهارة . المقصود بالمهارة أن يدفع للموظف راتب ثابت بتمامه في مواعيدته الدورية دون انتقاص أيام منه بسبب غياب أو عطلة أو عيد ودون إخلال بالدورية .

(المحكمة الادارية العليا — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — ص ٨١ رقم ٧٥) .

٤٣٧ ١ — معاهدات . قانون . وفاق سنة ١٩٠٢ المعقود بين مصر والسودان . هو قانون من قوانين الدولة .

٢ — معاهدات . إعلان . وفاق سنة ١٩٠٢ المعقود بين مصر والسودان . ماهيته رفع دعوى يكون المدعى عليه فيها مقيماً في بلاد الدولة الأخرى . التزام القاضي بالتحقق من إعلانه وفقاً لأحكام الوفاق من تلقاء نفسه .

٣ — معاهدات . إعلان . وفاق سنة ١٩٠٢ المعقود بين مصر والسودان . شموله لإعلان الأوراق في كافة الدعاوى المدنية والتجارية ودعاوى الأحوال الشخصية والدعاوى الجنائية .

٤ — تنفيذ الأحكام الاجنبية . حكم صادر من محكمة الخرطوم العليا في دعوى تم إعلانها على غير أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ رفض طلب وضع الصيغة التنفيذية على

- نوفمبر ١٩٥٢ و ١ أبريل سنة ١٩٥٣ التي
نصت على حد أقصى لها . لا توجب على
الادارة منح هذا الحد الاقصى بتمامه .
وجوب مراعاة الاعتماد المالى .
(المحكمة الادارية العليا - ٢٦ نوفمبر سنة
١٩٥٥ - ص ٦٩ رقم ٧١) .
- ٤٣٩ ملكية . تقضى . تقادم . حكم . تسيديه .
تمسك كل وارث من ورثة متنازعين فى
دعوى تثبيت ملكية بوضع اليد المدة
الطويلة المكتسبة للملكية . استناد الحكم
القاضى برفض الدعوى لأسباب سائفة
على أن وضع يد أحد الخصوم عار عن
الدليل المقنع تمسك هذا الخصم أمام
محكمة النقض بمستندات لم يتمسك بها أمام
محكمة الموضوع وتمسكه بمستندات لاتصل
بالتقادم المكسب . جدد موضوعى
لا يرد على مقطع النزاع .
(نقض مدنى - ٢٦ يناير سنة ١٩٥٦ -
ص ١٨٨ رقم ١٠٥) .
- ٤٤٠ ١ - ملكية شائعة . بيع . قسمة . حق
المالك على القبيوع فى بيع ملكه محدداً
قبل القسمة . المادة ٨٢٦ مدنى .
٢ - بيع . أهلية . قاصر . ملكية شائعة .
بطلان بيع نصيب القاصر إذا تم بأقل من
الثلث المحدد بقرار المحكمة الحسنية . تهدى
مدعى الاستحقاق الذى تلقى الحق عن
شريك أو وارث بهذا البطلان . غير جائز .
(قض مدنى - ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦
ص ٧١٢ رقم ٣٦٠) .
- ٤٤١ ملكية صناعية . جريمة تقليد الرسم
الصناعى . متى تحقق أركانها ؟ (القانون
رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩) .
(نقض جنائى - ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦
ص ٤٠٢ رقم ٢٠٤) .
- ٤٤٢ مهندسون زراعيون . التقيد فى سجل
التقابة . دبلوم الدراسات التكميلية
الزراعية المالية . ليس من المؤهلات
الواردة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩
المناطق فى اعتبار شهادة ما معادلة للشهادات
الواردة بذلك القانون هو بصدور قرار
من وزارة التربة والتعليم بالاتفاق مع
وزارة الزراعة .
(المحكمة الادارية العليا - ٢٦ مايو سنة
١٩٥٦ ص ١١٤٠ رقم ٤٩٨) .
- ٤٤٣ مؤهل دراسى . الملاحظون الصحيون
حملة شهادة المعهد الصحى . حساب أقدميتهم
عملاً بقرار مجلس الوزراء المؤرخ
١٣/١/١٩٤٠ ، من تاريخ إلحاقهم
بذلك المعهد . التسوية فى ذلك بين من كان
يشغل منهم الدرجة السابقة عند صدور
ذلك القرار وبين من عين فى الدرجة
الثامنة الكاملة وفقاً لأحكامه . قانون
المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٣ . الغاؤه للقرار سالف الذكر .
تعديله المرتب المقدر لحلة ذلك المؤهل
وتحديدته لأقدميتهم من تاريخ تعيينهم
بالحكومة لا من تاريخ التحاقهم
بالمعهد الصحى .
(المحكمة الادارية العليا - ٤ فبراير سنة ١٩٥٦
ص ٦٨٩ رقم ٣٣٢) .
- ٤٤٤ ١ - مؤهل دراسى . حاملو شهادة
مدرسة الخدمة الاجتماعية . منحهم علاوة
قدرها جنيه فرق ماهية الشهادة الدراسية
الحاصلين عليها . كتابا وزارة المالية
الدوريات فى ٢٢ من مايو و ٦ من سبتمبر
لسنة ١٩٤٤ .

وقائع الدعوى أو استنباطه من عناصر وظروف تصلح لنتاجه . يكتفى .

(نقض جنائى - ١٦ أبريل سنة ١٩٥٦ - م ٩٣٨ رقم ٤٠٥) .

٤٤٨ ١ - مواد مخدرة . تلبس . إمساك المتهم بالشيشة في يده وانبعاط رائحة الحشيش منها . تحليل العينة المضبوطة وثبوت أن بها حديفا . اعتبار الجريمة في حالة تلبس .

٢ - دفاع . متى تلزم المحكمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه ؟

٣ - مواد مخدرة . ضبط المتهم وهو يدخن الحشيش . عدم ضبط عنصر من عناصر الحشيش معه . كفاية ذلك لاعتباره بجرزا لمادة الحشيش .

(نقض جنائى - ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ م ١٢٥٠ رقم ٥٠٦) .

٤٤٩ مواد مخدرة . حكم . تسييه . العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . مجال تطبيقها . انتهاء المحكمة إلى أن الاحراز كان بقصد التعاطى . عدم تأسيس ذلك على ما ثبت من عناصر الدعوى الاكتفاء في ذلك بنى قصد الاتجار . خطأ في تطبيق القانون وقصور .

(نقض جنائى - ١٩ مارس سنة ١٩٥٦ م ٥٣٤ رقم ٢٧٢) .

٤٥٠ مواد مخدرة . حكم . تسييه . الاحراز بقصد التعاطى . مثال لكفاية التدليل عليه .

(نقض جنائى - ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦ م ٩٥٢ رقم ٤١٧) .

٤٥١ مواد مخدرة . حكم . تسييه . ركن العلم

٢ - مؤهل دراسى . شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية . موافقة مجلس الوزراء في ١٦ / ١٠ / ١٩٤٦ على اعتبارها دبلوماً عالياً وتعيين حاملها الحاصلين على البكالوريا أو التوجيهية بالدرجة السادسة بماهية مقدارها ٥٠٠ م و ١٠ ج . إدراجها ضمن الدبلومات العالية الواردة بالبند رقم ٦٤ من الجدول الملحق بقانون المعادلات الدراسية .

٣ - معادلات دراسية . القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . استهدافه لإنصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدركهم قواعد الانصاف السابقة . مثال .

(المحكمة الادارية العليا - ٢٦ مايو سنة ١٩٥٦ م ١١٤٨ رقم ٥٠١) .

٤٤٥ ١ - مواد مخدرة . إحرازها . معاقب عليه بصرف النظر عن الباعث .

٢ - مواد مخدرة . ركن الاحراز . ماهيته .

٣ - مواد مخدرة . القصد الجنائى . ماهيته .

(نقض جنائى - ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ م ٢٨٩ رقم ١٣٥) .

٤٤٦ ١ - مواد مخدرة . القصد الجنائى . متى يتوافر ؟

٢ - قبض . تلبس . توفر حالة التلبس . القبض من غير رجال الضبطية القضائية . جائز .

(نقض جنائى - ٢٢ مايو سنة ١٩٥٦ م ١٠٨٧ رقم ٤٧٢) .

٤٤٧ مواد مخدرة . القصد الخاص من إحرازها . استقاء المحكمة الدليل على هذا القصد من

للعلاوة الاجتماعية المقررة بقواعد الإنصاف . أساس ذلك .

٣ — تقادم خمس . قيامه على قرينة قانونية مفادها إقراض أداء المدين لملك الديون من إirاده وأن تراكمها أكثر من خمس سنوات تكليف بما يجاوز السعة هذه القرينة لا تقبل الدليل العكسي . انطباقه على علاوات الموظفين . منازعة الحكومة في أصل استحقاق العلاوة لا تمنع من سريان هذا التقدم . معنى الدورية والتجدد المنصوص عليهما بالمادة ٣٧٥ من القانون المدني .

رالحكمة الادارية العليا ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥
ص ٦٨ رقم ٧٠ .

٤٥٦ ١ — موظفون . اختصاص . مجلس الوزراء . مجالس التأديب . تعويض . مدى اختصاص مجلس الوزراء بفصل الموظفين . استقلال . حقه في ذلك عن الفصل التأديبي . صدور قرار مجلس الوزراء بفصل موظف أحيل إلى مجلس تأديب . الحكم بتعويضه باعتبار أن المجلس غير مختص ، خطأ .
٢ — موظفون . الفصل الاداري . اختلاف الفصل التأديبي عن الفصل الاداري . ماهية هذا الاختلاف .

٣ — موظفون . اختصاص مجلس الوزراء . قرار الفصل الاداري . مدى رقابة المحاكم عليه .

(نقض مدني — ٩ فبراير سنة ١٩٥٦ — ص ٣١٥ رقم ١٦٤) .

٤٥٧ ١ — موظفون . تعليم حر . القانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٥٠ . عدم اكتساب مدرسي وموظفي التعليم الحر صفة

بحقيقة المادة المخدرة . التحدث عنه في الحكم على استقلال . غير لازم مادام ما أورده يكتفي في الدلالة عليه .

(نقض جنائي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥
ص ٩ رقم ٢٣) .

٤٥٢ ١ — مواد مخدرة . قصد التعاطي . مثال لكفاية الاستدلال عليه .

٢ — مواد مخدرة . ضالة كمية المخدرات أو كبرها . هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة .

(نقض جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٥٦ — ص ٩٢٥ رقم ٣٧٥) .

٤٥٣ مواد مخدرة . متى يعتبر الشخص حائزا للمادة المخدرة ؟

(نقض جنائي — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦ — ص ١٠٩١ رقم ٤٧٨) .

٤٥٤ موظف . تثبيته . جوازي للإدارة . ترخص الإدارة في تقدير ملاءمة التثبيت بلا معقب عليها مادام قرارها خلا من إساءة استعمال السلطة . القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ النهر فيه على عدم جواز التثبيت .

(المحكمة الادارية العليا — ١٨ فبراير سنة ١٩٥٦ ص ٧٠٣ رقم ٣٣٦) .

٤٥٥ ١ — موظف . علاقته بالحكومة علاقة تنظيمية . جواز تعديل مركزه القانوني وفق المصلحة العامة . عدم سريان التنظيم الجديد بأثر رجعي يهدر المراكز القانونية الذاتية إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى .

٢ — جيش . الأفراد العسكريون بالقوات المسلحة . عدم استحقاقهم

الموظفين العموميين بمقتضى هذا القانون .

٢ — جمعيات . عضوية الجمعية . وجوب اتباع ما يرسمه قانون الجمعية بشأن طريق كسب عضويتها وما يتعارض مع هذه العضوية . مثال عن جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية .

٣ — نقض . الصفة في الطعن . جمعيات . دعوى . قيام النزاع بين الطاعن والمطعون عليه على صفة رئاسة مجلس إدارة الجمعية . تجاهل الطاعن لهذه الصفة في توجيه الطعن . الدفع بعدم قبول الطعن بمقولة إنه وجه إلى غير ذي صفة . لا محل له .

٤ — نقض . المصلحة في الطعن . انعدامها بعد صدور الحكم المطعون فيه أو انعدامها قبله في حالة عدم تمسك المطعون عليه بذلك أمام محكمة الموضوع . لا يعتد به .

(نقض مدني — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ — ص ١٢٧٦ رقم ٥٤٠) .

٥٨٤ — ١ — موظفون . معاشات . موظف

أحيل إلى المعاش ومنح معاشا استثنائيا . انقاص معاشه طبقا للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ القول بأن ذلك يستلزم إعادة هذا الموظف للخدمة وهو ما قصد إليه المشرع بإصدار هذا القانون . خطأ .

٢ — موظفون . مسئولية . موظف أحيل إلى المعاش على وجه قانوني . طلبه إعادة للخدمة تأسيسا على أن المميزات التي منحت له ذهب بها تشريع لاحق . حق الإدارة في رفض هذا الطلب

٣ — موظفون . مسئولية . معاشات . ماهية علاقة الموظف بالحكومة . تسوية حالة موظف بناء على طلبه ومنحه معاشا استثنائيا . صدور تشريع ترتب عليه انقاص معاشه . القول بوجوب إعادته للخدمة . في غير محله .

٤ — موظفون . مسئولية . تعويض . دعوى . دعوى تعويض بسبب تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ على حالة موظف أحيل إلى المعاش . غير مقبولة .

(نقض مدني — ٩ فبراير سنة ١٩٥٦ — ص ٢٢٠ رقم ١٦٥) .

٥٨٩ — ميعاد الستين يوما . بدؤه من نشر القرار -

الإداري أو إعلانه . العلم بالقرار يقوم مقام الاعلان . وجوب أن يكون العلم يقينيا وأن يشمل جميع العناصر التي توضح المركز القانوني بالنسبة لهذا القرار . مثال .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢٨ يناير سنة ١٩٥٦ — ص ١٠٠ رقم ٨١) .

(ن)

٦٠٤ — نصب . ركن الاحتيال . صورة واقعة يتحقق فيها هذا الركن .

(نقض جنائي — ٢١ مايو سنة ١٩٥٦ — ص ١٠٨٥ رقم ٤٦٨) .

٦١٤ — ١ — نفقة . المقصود من الاجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

٢ — نفقة . قصر تطبيق المرسوم بقانون رقم ٩٢ سنة ١٩٣٧ على الأحوال

التي تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(نقض جنائي — ١٣ مارس سنة ١٩٥٦ — ص ٥٢٦ رقم ٢٥٩) .

١ — نقابات . صيادلة . طب . نقابة المهن الطبية . عدم اعتبار الصيادلة أعضاء في هذه النقابة . القانونان رقاً ٦٥ سنة ١٩٤٠ و ٥٥ سنة ١٩٤١ .

٢ — نقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . إثبات المحضر أنه خاطب المطعون عليه شخصياً . خلو أصل الإعلان من توقيع المطعون عليه . بطلان الإعلان . المواد ١٠/٥ ، ٢٤ ، ٣١ مرافعات .

(نقض مدني — ١٧ مايو سنة ١٩٥٦ — ص ٦٥٩ رقم ٣٢٠) .

٣ — نقد . قوة القاهرة . قيام المتهم بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج . التزامه باستيراد البضائع التي حولت عنها تلك العملة . عدم اعتبار ارتفاع الأسعار قوة القاهرة تعني من هذا الواجب .

(نقض جنائي — ١٢ يونيو سنة ١٩٥٦ — ص ١٢٥٧ رقم ٥٢٢) .

٤ — نقل بحري . مشاركة البحار . سند شحن مسلم إلى طرف من طرفي مشاركة الايجار أو إلى وكيل هذا الطرف . عدم تطبيق معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن .

(محكمة استئنافية الكنية — تجاري — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ — ص ١٢٩٩ رقم ٥٥٤) .

٥ — نقض . أثر النقض . المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم الصادر

فيها . (م ٤٣٢ م ج) .

(نقض جنائي — ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦ — ص ٤٠٠ رقم ٢٠١) .

٦ — نقض . أثره . سب . المتهم لا يضار بطعنه . مثال في جريمة سب . (المادة ٣٠٨ ع) .

(نقض جنائي — ٦ مارس سنة ١٩٥٦ — ص ٥٢١ رقم ٢٥٠) .

٧ — نقض . إجراءات . الطعن بطلان الاجراءات التي بني عليها الحكم . ممن يقبل ؟

(نقض جنائي — ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦ — ص ٩٥٢ رقم ٤١٦) .

٨ — نقض . اجراءات الطعن . امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية . غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق به . انقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن .

(نقض جنائي — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — ص ١٢ رقم ١٧) .

٩ — نقض . اجراءات الطعن . عدم تمكن الطاعن من اتباع الاجراءات التي رسمها القانون للتقرير بالطعن بسبب وجوده بالسجن الحربي . إبداءه رغبته كتابة في التقرير بالطعن أثناء وجوده بالسجن . تقديمه الأسباب في الميعاد بواسطة عاميه . قبول الطعن شكلاً .

(نقض جنائي — ٣١ يناير سنة ١٩٥٦ — ص ٢٩٦ رقم ١٥٢) .

١٠ — نقض . أسباب جديدة . اختلاس أشياء محجوزة . دفع المتهم بأنه غير مسئول عن الأموال الأميرية المحجوزة من أجلها .

- الجنائية ذاتها .
(نقض جنائي - ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦ -
س ٤٠٧ رقم ٢١٧) .
- ٤٧٥ ١ - نقض . طعن . أثر قبوله .
٢ - إجراءات . رفع الدعوى العمومية
قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد .
بقاؤها خاضعة لأحكام قانون تحقيق
الجنايات القديم .
(نقض جنائي - ٧ أبريل سنة ١٩٥٦ -
س ٩٤٥ رقم ٤١٠) .
- ٤٧٦ ١ - نقض . طعن . إجراءات الطعن .
إعلان . إعلان المطعون عليه بتقرير الطعن
في مواجهة الإدارة لغلق مسكنه دون
بيان الخطوات السابقة . إثبات المحضر
إرساله خطابا مسجلا للعلن اليه دون
بيان تاريخ تحريره ، بطلان الاعلان .
المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .
٢ - نقض . طعن . خصوم الطعن .
بطلان إعلان الخصم الحقيقي في الطعن .
عدم قبول الطعن شكلا لباقي الخصوم .
(نقض مدني - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
س ٤٧ رقم ٦١) .
- ٤٧٧ ١ - نقض . طعن . إجراءات الطعن .
توقيع الطاعن شخصا على المذكرة
الشارحة وحافضة مستنداته باعتباره محاميا
مقبولا أمام محكمة النقض . لا بطلان .
المادتان ٢٥ و ٣٦ مرافعات .
٢ - إثبات . طلب إلزام خصم بتقديم
ورقة تحت يده . عدم ذكر البيانات
الواجب بيانها في الطلب . عدم رد المحكمة
على الطلب . غير لازم . المادتان ٢٥٣ و ٢٥٤
مرافعات .
- اثارته لأول مرة لدى محكمة النقض .
لا تقبل .
(نقض جنائي - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
س ١٥ رقم ٢٨) .
- ٤٧٨ ١ - نقض . أسباب جديدة . تفتيش .
بطلانه . تنازل الدفاع عن التمسك به أمام
محكمة الموضوع وتراقعه في موضوع
التهمة . إبداء الدفع ببطلانه لأول مرة
أمام محكمة النقض . لا يقبل .
٢ - إثبات . اعتراف . تقدير الدليل
المستمد منه . موضوعي .
(نقض جنائي - ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦ -
س ٤٠٧ رقم ٢١٦) .
- ٤٧٩ نقض . التقرير بالطعن . التوكيل فيه
يجب أن يكون ثابتا وقت التقرير بالطعن .
عدم مراعاة ذلك . عدم قبول الطعن
شكلا .
(نقض جنائي - ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ -
س ٢٩١ رقم ١٤٠) .
- ٤٨٠ نقض . التقرير بالطعن . التوكيل فيه .
يجب أن يكون خاصا .
(نقض جنائي - ٦ فبراير سنة ١٩٥٦ -
س ٢٩١ رقم ١٧٨) .
- ٤٨١ نقض . راقعة . طعن لامصلحة منه .
لا جدوى من إثارته . القضاء على المتهم
بالاشغال الشاقة المؤبدة في جنايتي قتل
عمد وشروع فيه مع سبق الاصرار .
خطأ المحكمة في وصف جنائية الشروع في
القتل بأنها قتل عمد . إعمال حكم المادة
١٧ ع . لامصلحة من النعي بخطأ المحكمة
المذكور مادامت العقوبة على قدر الواقعة

٣ - إثبات . استجواب الخصوم .
دفاع . حق محكمة الموضوع في رفض طلب
الاستجواب . المادة ١٦٨ مرافعات .
(نقض مدني - ١٩ يناير سنة ١٩٥٦ - ص
١٧٧ رقم ٩٩) .

٤٧٨ ١ نقض . طعن . إجراءات الطعن .
حضور المطعون عليه . محام لم تكن له صفة
الوكيل عن المطعون عليه في تاريخ إيداع
المذكرة باسم المطعون عليه . توثيق
توكيله في اليوم التالي للإيداع . وجوب
استبعاد المذكرة واعتبار أن المطعون
عليه لم يحضر ولم يد دفاعا .

٢ - حكم . دعوى . خصومة . حكم
صادر بوقف الدعوى بقصد توقيع
جزاء على المدعى . إضافة موافقة المدعى
عليه على الإيقاف في أسباب الحكم .
لا يفيد أن المحكمة استجابت لطلب تقدم
به الطرفان لوقف الدعوى . المادتان
١٠٩/٢ و ٢٩٢ مرافعات .

٣ - دعوى . خصومة . إجراءات
التقاضي . وقف الدعوى تطبيقا للمادتان
١٠٩، ١١٤ مرافعات . إجراءات تعجيلها .
تقع على قلم الكتاب لا الخصوم . أعمال
حكم المادة ٢٩٢ مرافعات واعتبار المدعى
ناركا دعواه . في غير محله .

(نقض مدني - ١٦ فبراير سنة ١٩٥٦ - ص
٣٢٨ رقم ١٦٩) .

٤٧٩ نقض . طعن . إجراءات الطعن .
محكوم عليه بعقوبة مالية لم يحصل على
قرار بإعفائه من الكفالة المقررة قانونا
عدم إيداعه الكفالة المذكورة . يترتب

٤٨٠ عليه الحكم بعدم قبول طعنه .
(نقض جنائي - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
ص ٥ رقم ١٢) .
نقض . طعن . إحالة . أحكام لا يجوز
الطعن فيها . حكم صادر بعدم الاختصاص
وبإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة . عدم
جواز الطعن في حكم الإحالة على استقلال .
المادة ٣٧٨ مرافعات .
(نقض مدني - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
ص ٤٧ رقم ٦٢) .

٤٨١ نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن
فيها . استئناف . حكم صادر ضد
المستول عن الحق المدني في دعوى مدنية
مقامة عليه تبعا للدعوى الجنائية بتعويض
لا يزيد على النصاب النهائي الذي يحكم
فيه القاضي الجزئي . استئناف هذا الحكم
من المحكوم عليه المذكور أو طعنه فيه
بطريق النقض . غير جائز .
(نقض جنائي - ٣ أبريل سنة ١٩٥٦ -
ص ٩٢٨ رقم ٢٨٢) .

٤٨٢ نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن
فيها . اقتصار الحكم على رفض طلب
وقف النفاذ دون التصدي للموضوع .
عدم جواز الطعن . المادة ٣٧٨
مرافعات .

(نقض مدني - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
ص ٦٧ رقم ٦٩) .

٤٨٣ نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن
فيها . الحكم الصادر قبل الفصل في
الموضوع . الطعن فيه بطريق النقض .
غير جائز .

(نقض جنائي - أول مايو سنة ١٩٥٦ -
ص ١٠٧٨ رقم ٤٥٣) .

٤٨٤ نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن

فيها . تزوير . شفعة . صدور حكم في الادعاء بالتزوير الذي أثاره الشفيع توصلا لاثبات بطلان الحكم المستأنف القاضي بسقوط حقه في الشفعة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال المادة ٢٧٨ مرافعات .

(نقض مدني - ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ - س ٦٨٤ رقم ٣٢٩) .

٤٨٥ نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن

فيها . حكم صادر في مخالفة لائحة الجبايات . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .

(نقض جنائي - ٩ أبريل سنة ١٩٥٦ - س ٩٣٠ رقم ٣٨٧) .

٤٨٦ ١ - نقض . طعن . أحكام يجوز

الطعن فيها . غش . رفع الدعوى على المتهم على أساس أنها جنحة . عرض لبن للبيع مخالف للوصفات مع العلم بذلك . الحكم باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ ق ٤٨ سنة ١٩٤١ . جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

٢ - غش . لبن . قانون . قرار وزير الصحة في ٧ يولييه سنة ١٩٥٢ الذي أوجب ألا نقل نسبة الدسم في لبن الجاموس عن ٥ و ٥ / صدوره طبقا للتفويض المخول له في المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ . القول بقصر التفويض على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية . لا سند له .

٣ - غش . عرض لبن للبيع مخالف

للوصفات . اعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على المادتين ٧ و ٥ ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا خطأ .

٤ - حكم . توقيعه . عدم توقيع الحكم في ميعاد الثمانية أيام من تاريخ صدوره . لا بطلان .

٥ - إجراءات . شفوية المرافعة . مواد المخالفات . عدم اشتراط القانون أن تنبى أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة .

(نقض جنائي - ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ - س ٥٣٨ رقم ٢٨١) .

٤٨٧ نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها .

قوة الأمر المقضي . الطعن على الحكم الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا في غير ما قضى به . غير جائز .

(نقض جنائي - ٢١ مايو سنة ١٩٥٦ - س ١٠٨٣ رقم ٤٦٢) .

٤٨٨ ١ - نقض . طعن . أسباب الطعن .

بيان الطاعن وجه مخالفة الحكم للقانون وتحديد المآخذ التي يعيبها على الحكم تحديدا واضحا صريحا . الدفع ببطلان الطعن شكلا لتجهيل أسبابه . على غير أساس . عدم إيراد الطاعن عنوانا لكل سبب على حدة . لا يهم .

٢ - إجارة . التزام . مرافق عامة . عقد . تكييفه . تعاقد بلدية اسكندرية مع أحد الأفراد على استغلال كازينو التزمة ووصف هذا العقد بأنه إيجار . النص فيه على قيود على حق المتفع تناق طبيعة الإيجار وتخرج التعاقد عن نطاقه وذلك بقصد تحقيق مصلحة عامة .

- ٤٩٢ ١ - تقضى . طعن . إعلان . إعلان .
تقرير الطعن . نص المادة ١/٨٣٧ مدني
جديد في حالة تعذر القسمة على أصغر
نصيب تمهيدا لاجراء القرعة . جواز
التجنيد بغير رضا الشركاء في القانون
الجديد دون القانون القديم .
- ٢ - قسمة . خير . نذب خير لفرز
وتجنيد نصيب طالب القسمة . عدم
طلب أحد المدعى عليهم فرز وتجنيد
نصيبه . قيام الخير بفرز وتجنيد
نصيب المتعين وإبقاء المدعى عليهم في
الشيوع . لا تريب عليه .
- ٣ - قسمة . استئناف . موافقة أحد
الشركاء أمام محكمة أول درجة على إجراء
القسمة بطريق التجنيد . رجوعه أمام
محكمة ثاني درجة وطلبه لإجراء القسمة
بطريق القرعة . غير جائز .
- ٤ - قسمة . دفع . دعوى القسمة .
حق الخصم الذي نازع في الملكية فيها
في التمسك . وقفها لحين الفصل نهائيا في
الملكية . انعدام صفة باقي الخصوم في
التمسك بذلك .
- ٥ - قسمة . دعوى القسمة . حق محكمة
الموضوع في تقدير جدية المنازعة في
الملكية فيها .
- ٦ - دعوى . خصومة . انقطاعها
بسبب وفاة أحد الخصوم . أثره . بطلان
نسي لمصلحة خليفة المتوفى .
- ٧ - دعوى . أهلية . إجراءات التقاضي
لإجراءات اختصاص القاصر في الدعوى
الابتدائية . بقاؤه قاصرا إلى ما بعد
صدور الحكم التمهيدي فيها . عدم التنبيه
- اعتباره التزاما بأداء خدمة عامة لإيجارا .
كون البلدية تقتضى جعلاً محدداً أو تطلب
زيادته على غرار الزيادة العسكرية .
لا يغير من ذلك .
- ٣ - أعمال إدارية اختصاص . تصرف
الإدارة في أملاكها العامة . هو على سبيل
الترخيص . حقها في إلغائه أو الرجوع
فيه قبل حلول الأجل . اعتباره من
الأعمال الإدارية التي تخرج من ولاية
المحاكم ولا تخضع للقانون الخاص .
- (قض مدني - ١١ يونيو سنة ١٩٥٦ -
س ٧١٩ رقم ٣٥٥) .
- ٤٨٩ تقضى . طعن . أسباب جديدة معارضة .
ادعاء الطاعن لأول مرة أمام محكمة
النقض بمرضه في اليوم الذي كان محمدا
لنظر معارضته أمام محكمة الدرجة الأولى
لا يقبل .
- (قض جنائي - ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦ -
س ٩٥٨ رقم ٤٢٩) .
- ٤٩٠ تقضى . طعن . أسباب موضوعية .
المجادلة في تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية
مرتكبه جنائيا أو مدنيا أمام محكمة
النقض . لا يقبل .
- (قض جنائي - ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ -
س ١٢٥٢ رقم ٥٠٨) .
- ٤٩١ تقضى . طعن . إعلان . اثبات المحضر
واقعة انتقاله إلى منزل المعلن إليه في
اليوم التالي لهذا الانتقال . بطلان
الإعلان . التمسك بحجية ما أثبتته المحضر
وعدم جواز مناقضته إلا بالطعن
بالتزوير . لا محل له . الفقرة الأخيرة
من المادة ١٢ مرافعات .
- (قض مدني - ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ -
س ٤٣٥ رقم ٢٣٠) .

إلى بلوغه سن الرشد بعد ذلك حتى صدور الحكم الابتدائي . اختصاصه في الاستئناف بصفته بالغا الرشد . لا بطلان في الاجراءات .

٨ - تقض . طعن . الصفة في الطعن . إجراءات . دعوى . الادعاء بعدم حضور المطعون عليهم شخصيا في الدعوى أمام محكمة أول درجة ومحكمة ثاني درجة وعدم تقديم الحاضر عنهم توكيلات لاثبات وكالته . انعدام صفة الطاعن في هذا الادعاء .

(تقضى مدنى - ١٧ مايو سنة ١٩٥٦ -
س ٦٧٤ رقم ٣٢٣) .

٤٩٣ تقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . إعلان المطعون عليه في محل تجارته مع أحد موظفي المحل في نزاع لا يتصل بأعمال تجارته أو حرفه . بطلان الإعلان . المادة ٤١ مدنى .

(تقضى مدنى - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ -
س ٩٦٠ رقم ٤٣٣) .

٤٩٤ ١ - تقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . إعلان للنيابة ، عدم بذل أى مجهود في تعرف محل الإقامة الذى انتقل إليه المعلن إليه . بطلان الاعلان . ٢ - تقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . عدم اثبات الخطوات التى سبقت تسليم الصورة للضابط المنوب . بطلان الاعلان .

٣ - شفعة . شرط ملكية الشفيع لما يشفع به . مجرد حيازة الشفيع . لا يفتى عن اثبات ملكيته .

٤ - اثبات . قرائن . حيازة ملكية . اعتبار الحيازة مجرد قرينة قانونية على

الملك . جواز نقيها .

(تقضى مدنى - ٢ فبراير سنة ١٩٥٦
س ٣٠٧ رقم ١٦٢) .

٤٩٥ ١ - تقض . طعن . إعلان تقرير الطعن . اعلاؤه إلى المطعون عليه بمكتب محام . عدم ثبوت أن هذا المكتب اتخذ في إعلان الحكم محلا مختارا للطعون عليه . بطلان الاعلان . المادة ٣٨٠ مرافعات .

٢ - تقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . اعلاؤه للنيابة لمجرد عدم إتمام الاعلان . بطلان الاعلان . المادتان ١٤ ، ٢٤ مرافعات .

٣ - تقض . طعن . أسباب غير مقبولة . قصور أسباب الطعن عن البيان التفصيلي الواجب قانونا . أسباب غير مقبولة . المادة ٢٩ مرافعات .

٤ - تقض . طعن . تقرير الطعن . العبرة في تفصيل أسباب الطعن . هى بما جاء بالتقرير وحده .

٥ - اجارة . مسئولية . مشاركة . تأجير موقوف لسفينة . انتفاء مسئولية مالكها قبل الغير . القول بعلم المالك بتأجيرها للغير واقاراره له واعتماده عليه في تحصيل الاجرة . لا يجدى في ترتيب المسئولية .

٦ - اثبات . أعمال النقل البحرى . تأجير سفينة لأعمال النقل البحرى . اقراض العلم مقدما بجواز التأجير للغير .

٧ - اجارة . عقد . تكييفه . عقد تأجير سفينة . حق محكمة الموضوع في تكييفه بأنها مشاركة تقلل زمن موقوف .

(تقضى مدنى - ٢ فبراير سنة ١٩٥٦ -
س ٢٩٩ رقم ١٥٧) .

٤٩٦ نقض . طعن . اعلان . اعلان تقرير

الطعن . اغفال المحضر بيان مصدر عليه
بغيا ب المعلن اليه . عدم اثبات الخطوات
التي سبقت تسليم صورة اعلان تقرير
الطعن . بطلان الاعلان . المادتان ١٢
و ٢٤ مرافعات .

ر نقض مدني - ٢ فبراير سنة ١٩٥٠ - م
٣٠٠ رقم ١٤٨ .

٤٩٧ نقض . طعن . اعلان . اعلان تقرير

الطعن . بطلان الاعلان للنيابة علم
المطعون عليه بهذا الاعلان . لا يصححه
ولا يزيل البطلان .

(نقض مدني - ١٦ فبراير سنة ١٩٥٦ - م
٣٢٧ رقم ١٦٨ .

٤٩٨ ١ - نقض . طعن . اعلان . اعلان

تقرير الطعن . خلو صورة اعلان
تقرير الطعن المقدمة من المطعون عليه
من البيانات الواردة بالمادة ١٠ مرافعات
بطلان الاعلان . المواد ١٠ ، ٢٤ ، ٢٣١ ،
مرافعات .

٢ - نقض . طعن . اعلان . بطلان

تقرير الطعن . حضور المطعون عليه
وتقديم مذكرة بدفاعه . لا يصحح
الاعلان .

ر نقض مدني - ٥ يناير سنة ١٩٥٦ - م
١٧١ رقم ٩٤ .

٤٩٩ ١ - نقض . طعن . اعلان . الاعلان

للنيابة . خلو ورقته من بيان آخر موطن
للمعلن اليه في مصر أو في الخارج .
بطلان الاعلان . المادتان ١٤ / ١١ و ٢٤
مرافعات .

٢ - نقض طعن . اعلان . اعلان

تقرير الطعن . اعلان المطعون عليهم
للنيابة . عدم قيام الطاعن ببذل أى جهد
في سبيل التحري عن موطنهم . وجود
ما يشير إلى هذا الموطن بالنسبة للبعض
في أوراق الطعن وما تيسر السبيل إلى
معرفة بالنسبة للبعض الآخر عن طريق
وكيلهم الذي مثلهم في الخصومة أمام
محكمة الاستئناف . بطلان الاعلان .

تمسك الطاعن في جلسة المرافعة بعدم
وجود موطن للمطعون عليهم منذ بدء
التقاضى وطالبه ضم ملف الدعويين
الابتدائية والاستئنافية لاثبات ذلك .
لا يلتفت إليه .

٣ - نقض . طعن . الخصوم في الطعن .

إجارة . قيام النزاع حول صحة عقد إيجار
وحول حق المستأجر الطاعن في حبس
طابق المنزل المؤجرين إليه ومنع تعرض
المطعون عليهم له . عدم قابلية هذه
الأمور للتجزئة . عدم قبول الطعن شكلا
بالنسبة لبعض المطعون عليهم . يترتب
عليه عدم قبوله شكلا بالنسبة للباقيين .

ر نقض مدني - ٢١ مايو سنة ١٩٥٦ - م
٦٨٣ رقم ٢٢٨ .

٥٠٠ ١ - نقض . طعن . اعلان الطعن .

دفع . اتخاذ المطعون عليه عند اعلان الحكم
مخلا مختارا هو مكتب المحامي الذي تسلم
صورة تقرير الطعن . دفعه ببطلان
الطعن لعدم اعلانه اليه شخصيا في محل
إقامته الجديد المعروف للطاعن . في غير
محله . كون المحامي المذكور غير مقرر
أمام محكمة النقض . لا يهم .

عقد . صورية . القول بأن صورية عقد البيع محل النزاع هي صورية زمنية ولا تعدو ستر التبرع المقصود بالعقد . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — ملكية . بيع . حكم . تسببيه . الحكم بالملكية تأسيساً على عقد الشراء وتسجيل الحكم الصادر بصدقه التوقيع عليه وعلى صورية العقد الآخر الصادر من البائع نفسه وانعدام أثر تسجيله . تسبب كاف .

٥ — صورية . بيع . حكم . تسببيه . الحكم بصورية عقد الشراء صورية مطلقة . استخلاص الحكم لما يستقيم به قضاؤه بذلك . موضوعي .

٦ — إنبات . شهادة . حكم . تسببيه . عدم اتفاق ما استخلصته المحكمة من أقوال بعض الشهود مع أقوالهم . عدم قيام الحكم على أقوال هؤلاء الشهود وعدم قيامه على أقوال شهود آخرين وقرائن أخرى في الدعوى . لا عيب .

٧ — حكم . بياناته . إجراءات . تحضير . إنبات . تلاوة تقرير التلخيص الذي تحال به القضية من التحضير إلى المرافعة . الأصل فيه . اتخاذ سكوت الحكم عن إنبات حصول تلاوة التقرير دليلاً على عدم حصوله . لا يصح .

٨ — حكم . بياناته . ورودها على سبيل الحصر في المادة ٣٤٩ مرافعات . عدم اعتبار البيان الخاص بإنبات تلاوة تقرير التلخيص منها . المقصود به مراحل

٢ — نقض . طعن . إجراءات الطعن لإيداع المستندات المؤيدة للطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٣ مرافعات . لا يغني عن وجوب إيداعها في الميعاد المحدد في المادة ٣٢ مرافعات .

٣ — مسئولية . أمين النقل . حكم . تسببيه . دفاع تمسك بمصلحة السكة الحديد بوجوب التحقق مما إذا كان فقد الماع حصل أثناء النقل . عدم الرد أو الإشارة إلى هذا الدفاع في الحكم . إغفال لدفاع جوهري وقصور .

رأى مدني — ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ — ص ٤٥٠ رقم ٢٣٧ .

١٥٠١ — نقض . طعن . الخصوم فيه . الخصوم الخول لهم حق الطعن بطريق النقض طبقاً للمادة ٢٥٥ مرافعات .

٢ — نقض . طعن . الخصوم فيه . استئناف . بيع . اختصاص الطاعن الأول أمام المحكمة الابتدائية كمدعى عليه باعتباره بائناً للطعون عليه وكذلك لباقي الطاعنين المدعى عليهم بالتواطؤ لخلق عقد البيع الصوري الصادر إليها منه . الحكم ابتدائياً بثبوت الصورية وبطلبات المشتري المطعون عليه . استئناف هذا الحكم عن باقي الطاعنين واختصاص الطاعن الأول في الاستئناف . اعتبار الطاعن الأول خصماً حقيقياً في الحكم الاستئنافي . حقه في الطعن فيه . عدم استئناف الحكم الابتدائي أو عدم توجيه طلبات إليه أو عدم حضوره في الاستئناف . لا يغير من ذلك .

٣ — نقض . طعن . أسباب جديدة .

الدعوى ، التي أوجبت تلك المادة بيانها في حكم . اعتبار تلاوة التقرير من الاجراءات لا حلقة من حلقات الخصومة .

١ - نفس مدني - ٧ يونيو سنة ١٩٥٦ - ص ٧١٠ رقم ٢٥٠ -

٥٠٢ ١ - نقض . طعن . الخصوم فيه . تزوير . الادعاء بتزوير سند نسب إلى شخص واحد يعتبر المطعون عليهم خفاء . الحكم ابتدائيا واستثنائيا برد هذا السند وبطلانه . اعتبار موضوع الطعن غير قابل للتجزئة . عدم قبوله شكرا بالنسبة للباقيين .

٢ - نقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . إثبات المحضر عدم قيامه بإعلان المطعون عليهم بسبب إجابة خفيير نظمي بأن أحدهما مقيم مصر والآخر بالقاهرة وعدم علمه بعنوانهما . إعلان النيابة . بطلان الاعلان . الحسنى بعدم معرفة الادارة لمحفل قامت بها حينما طلبت منها النيابة توصيل صورة الاعلان لليبسا مع وجود صلة قرى بين طالب الاعلان والمراد لإعلانهما . لا جدوى منه .

١ - نفس مدني - ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ - ص ٦٨٨ رقم ٣٣١ -

٥٠٣ ١ - نقض طعن الخصوم في الطعن . توجيه الطلب إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى . غير مقبول .

٢ - استقالة . قبول استقالة الطالب من رتبته المختص . عدم احتفاظه فيها بحقه في السير في الطلبات المرفوعة منه بشأن تخطيه في الرقبة أو نتائج الحكم

فيها . أثر قبول هذه الاستقالة .

٣ - استقالة . إنهاء الخدمة المترتب على الاستقالة . عدم توقفه على إبلاغ القرار الصادر بقبولها . القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفي الدولة .

٤ - تأديب . استقالة . الدعوى التأديبية . انقضاؤها باستقالة القاضي وقبولها وفقا للمادة ٦٠ من القانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥٥ .

(نفس مدني - جمعية عمومية - أول مايو سنة ١٩٥٦ - ص ٥٤٥ رقم ٢٩١)

٥٠٤ ١ - نقض . طعن . الخصوم في الطعن . شفعة . أحد المطعون عليهم هو أحد أوصياء التركة البائنين واختصم في دعوى الشفعة في مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية . إعلانه بالطعن لازم لقبول الطعن . تمثيل الورثة في الطعن وإعلان باقي الأوصياء به لا يغنى .

٢ - مواريث . تصفية التركة . عدم اتصال أى حق للوارث بأموال التركة أثناء قيام التصفية . المواد ٨٤٤ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ مدني .

(نفس مدني - ٨ مارس سنة ١٩٥٦ - ص ٤٢٤ رقم ٢٢٤)

٥٠٥ ١ - نقض . طعن . الخصوم في الطعن . شفعة . وجوب اختصام البائع والمشتري والشفيع في جميع مراحلها . بطلان إعلان تقرير الطعن بالنسبة للبائع . عدم قبول الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

(نفس مدني - ٩ فبراير سنة ١٩٥٦ - ص ٢٢٦ رقم ١٦٧)

٥٠٦ - ١ - نقض . طعن . الخصوم في الطعن .

عدم قبول طلب اختصام أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى - النائب العام - بشأن تحديد أقدمية عضو النيابة .

٢ - أقدمية . تحديد أقدمية عضو إدارة قضايا الحكومة عند تعيينه وكيلا للنيابة في المرسوم مع غالبية من يماثلونه . لا مخالفة في ذلك للقانون .

(نقض مدني - جميع عمومية - ٢٥ يناير سنة ١٩٥٦ - س ١٦٥ رقم ٨٦)

٥٠٧ - ١ - نقض . طعن . الصفة في الطعن .

تركة . تعيين المورث اثنين من الورثة منفذين للوصية . حق أحدهما في الطعن منفردا في الحكم الصادر ضد مصلحة التركة .

٢ - بيع . بيع وفاء . إثبات جواز إثبات أن البيع يخفى رهنا بكتابة الطرق . لا يغير من ذلك وصفه بأنه بيع بات .

٣ - بيع . بيع وفاء . رهن . ثبوت أن بيع الوفاء يخفى رهنا . عدم تطبيق الحكم لفوائد الرهن الخاصة باستهلاك الدين . لا عيب

(نقض مدني - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - س ٤٨ رقم ٦٣)

٥٠٨ - نقض . طعن . المصلحة في الطعن .

تطبيق المادة ٣٢ عقوبات وإدانة المتهم في جريمة السرقة وبيع الزيت لغير المستهلكين بعقوبة واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية . الطعن على الحكم بالخطأ في الاستناد فيما يتعلق بواقعة السرقة . لا جدوى منه .

(نقض جنائي - ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ - س ١٢٥٣ رقم ٥١٣)

٥٠٩ - ١ - نقض . طعن . المصلحة في الطعن .

سرقة . إخفاء أشياء مسروقة . معاقبة المتهم بالحبس لمدة ستة شهور لجريمة سرقة . التمسك بأن الواقعة المسندة للمتهم تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة لا سرقة . انعدام المصلحة في ذلك .

١ - إجراءات . شفووية المرافعة . إثبات . شاهد . قيام محكمة أول درجة بسماع من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المتهم استدعاء الجني عليه لسماع أقواله . النفي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم سماع الجني عليه لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم تر ما يدعو إلى ذلك .

٢ - إجراءات . استجواب . إثبات استجواب المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه النفي بعد ذلك بأنها استجوبته لأجل له .

٣ - إجراءات . استجواب المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى بحضور محامي المتهم بغير اعتراض منه سقوط الحق في الدفع ببطال الإجراءات في هذه الحالة .

(نقض جنائي - ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦ - س ٩٠٧ رقم ٤٢٨)

٥١ - نقض . طعن . دعوى . دعوى لا يجوز

سماعها . نزاع متعلق بأموال لأسرة محمد علي . عدم جواز سماع الدعوى أو الطعن . القانون رقم ٥٢٨ سنة ١٩٥٣ .

(نقض مدني - ٧ يونيو سنة ١٩٥٦ - س ٧٩٢ رقم ٣٥١)

المفاضلة بين تسجيله وتسجيل محضر
صلح . لا محل لها .

(نقض مدنى — ٩ فبراير سنة ١٩٥٦ — ص
٣٢٣ رقم ١٦٦) .

٥١٤ ١ — نقض . طعن . سبب جديد .

حكم . حكم مستأنف . ليس للتمهم أن
يثير طعنه فيه لأول مرة أمام محكمة
النقض .

٢ — نقض . طعن . سبب جديد .

تفتيش . الدفع ببطلان التفتيش . ليس
للمتهم أن يثيره لأول مرة أمام محكمة
النقض .

(نقض جنائى — ٩ أبريل سنة ١٩٥٦
ص ٩٣١ رقم ٣٨٨) .

٥١٥ ١ نقض طعن . سبب جديد . شفعة .

تمسك المشتري بتنازل الشفيع من حقه
في الشفعة لتنته له بالصفقة . عدم جواز
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢ — إثبات . شهادة . محكمة الموضوع .
حقها في استخلاص ما تراه من أقوال
الشهود وإقامة قضائها على ما استخلصته
متى كان سائعا وغير مخالف للثابت .

(نقض مدنى — ١٥ مارس سنة ١٩٥٦
ص ٢٣١ رقم ٢٢٩) .

٥١٦ نقض . طعن . سبب جديد . عدم

تمسك المتهم أمام المحكمة بضبط أجزاء
من اللحوم يعرف منها سن الذبيحة
ونوعها . يعتبر سيدا جديدا .

(نقض جنائى — ٢١ يوفيه سنة ١٩٥٦ — ص
١٢٦٢ رقم ٥٢٤) .

٥١٧ نقض . طعن في إجراءات الطعن .

إغفال الطاعن إيداع صورة رسمية
مطابقة للأصل من الحكم الابتدائى الذى

٥١١ ١ — نقض طعن . سبب جديد .

أحوال شخصية . (دوطة) . التمسك بأن
المبلغ المطالب به عبارة عن (دوطة)
وليس قرضا . عدم جواز إثارته لأول
مرة أمام محكمة النقض .

٢ — حكم تسييبه . أحوال شخصية
(دوطة) عدم التزام المحكمة بتتبع أقوال
الحصم والرد عليها استقلا . يكفى قيام
الحكم على أسباب مؤدية . مثال .

(نقض مدنى — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥
ص ٦٠ رقم ٩٧) .

٥١٢ نقض . طعن . سبب جديد . اندفع بقيام

حالة الدفاع الشرعى الواقعة كما أثبتتها
الحكم لا تتوفر فيها حالة الدفاع الشرعى .
إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
لا يقبل .

٢ — دفاع شرعى صورة واقعة
لا تحقق فيها حالة الدفاع الشرعى .

(نقض جنائى — ٢١ يونيو سنة ١٩٥٦ —
ص ١٠٤٦ رقم ٤٦٩) .

٥١٣ ١ — نقض . طعن . سبب جديد .

بيع . وصية . عقد . تكييفه التمسك بأن
تصرفا صادرا من مورث إلى ورثته كان
في حقيقته وصية مستورة في عقد بيع .
عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام
محكمة النقض .

٢ — حكم استئنافى تسييبه . قيام
الحكم الاستئنافى على أساس سليم .
عدم التزام محكمة الاستئناف بالرد على
أسباب الحكم المستأنف .

٣ — صورية . تسجيل . بيع . عقد
بيع صورى . لا وجود له قانونا .

لاجدوى من إثارته . مثال في جريمة بيع مشروبات روحية بدون ترخيص في محل مقلق للراحة .

٢ - وصف التهمة . دفاع . تغيير المحكمة الاستئنافية وصف الواقعة التي أثبتتها الحكم الابتدائي . الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . هي نفسها التي كانت مستندة للشتم ودارت عليها المرافعة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال .

(نقض جنائي - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
من ١٨ رقم ٤٧) .

٥٢٣ نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في حالة تعدد الجرائم .

(نقض جنائي - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
من ١٤ رقم ٣٤) .

٥٢٤ ١ - نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في قتل عمه مع سبق إصرار وترصد .

٢ - نقض . أسباب جديدة . إجراءات الدفع بطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

(نقض جنائي - ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦ -
من ٢٩٧ رقم ١٩٣) .

٥٢٥ نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في قضية إحراز مواد مخدرة .

(نقض جنائي - ١٧ فبراير سنة ١٩٥٦ -
من ٤٠٤ رقم ٢١١) .

٥٢٦ نقض . طعن . موضوع النزاع يتعلق بأموال لأسرة محمد علي . عدم جواز

أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه . قوله بأن الدعوى رفعت بطريق المعاينة ولم يسدد رسمها . لا يشفع له .

(نقض مدني - ٢ فبراير سنة ١٩٥٦ -
من ٣٠٤ رقم ١٦٠) .

٥١٨ نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال ذلك التمسك بأوجه بطلان متعلقة بغير الطعن .

(نقض جنائي - ٧ فبراير سنة ١٩٥٦ -
من ١٩٤ رقم ١٨٦) .

٥١٩ نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال عن حق رجال السلطة العامة في القبض متى كانت الجريمة في حالة تلبس .

(نقض جنائي - ٢ يناير سنة ١٩٥٦ -
من ٢٨١ رقم ١١٨) .

٥٢٠ ١ - نقض . طعن لامصلحة منه .

لاجدوى من إثارته . مثال في جريمة شروع في قتل وسرقة بحمل سلاح .
٢ - إجراءات . شغوية المرافعة . إثبات . استناد المحكمة في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسمعوها بالجلسة متى يجوز ذلك ؟

(نقض جنائي - ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ -
من ٢٩٢ رقم ١٤١) .

٥٢١ ٢٠١ - نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في جريمة السرقة .

(نقض جنائي - ١٦ أبريل سنة ١٩٥٦ -
من ٩٣٧ رقم ٤٠٢) .

٥٢٢ ١ - نقض . طعن لامصلحة منه .

الميعاد . طلبه امتداد الميعاد . لوجه له .
(نقض جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٥٦
س ٩٢٥ رقم ٣٧٤) .

٥٢٩ نقض . غرقه الاتهام . الأمر الذي

تصدره بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .

الطعن فيه بطريق النقض . متى يجوز ؟
(تقرر جنائي — ١٣ مارس سنة ١٩٥٦ —
س ٥٢٧ رقم ٢٦٢) .

٥٣٠ ١ — نيابة عامة . تحقيق . التحقيق

الذي يجريه معاون النيابة في ذات
اختصاصه المسكاني . عدم إمكان الطعن
على محضره بالبطلان .

٢ — نفثيش . بطلان الاذن الصادر من

النيابة بالنفثيش . من يستفيد منه ؟
(نقض جنائي — ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦
س ٩٥٩ رقم ١٢٢) .

٥٣١ ١ — نيابة عامة . مختصتها . قضاة .

حق المحكمة في استعراض أسباب
المختصة وأدلتها للحكم بجواز المختصة أو
بعدم جوازها . المادة ٨٠٢ مرافعات .

٢ — قوة الأمر المقضي . حجية الحكم
الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية
في موضوع الدعوى الجنائية أمام المحاكم
المدنية . نطاقها .

٣ — دفاع . إثبات . طلب الإحالة على
التحقيق عدم التزام محكمة الموضوع
باجابته .

٤ — نقض . ميعاد الطعن . بدايته .

قيام قلم الكتاب بإعلان الحكم . عدم
إفادة المطعون عليه من هذا الاعلان .

(نقض مدني — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦
س ١٢٨٤ رقم ٥٤٤) .

سماع الطعن . القانون رقم ٥٩٨ سنة

١٩٥٣ .

(نقض مدني — ٥ مايو سنة ١٩٥٦ — س
١٦٧ رقم ٩٠) .

٥٢٧ ١ — نقض . طعن . ميعاد الطعن . دفع .

عامامة . الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً
لرفعه بعد الميعاد . الاستناد في تاريخ
إعلان الطاعن بالحكم المطعون فيه إلى عبارة
في تقرير الطعن بشأن هذا التاريخ . خلوه
توكيل الشامي الذي قرر بالطعن من
التفويض بالاقرار . نفي محامي الطاعن
الحاضر بالجلسة حصول إعلان موكله
بالحكم في هذا التاريخ . دفع في غير محله .

٢ — مرض الموت . تأثير المرض
تأثيراً ظاهراً في حالة المريض لنفسية أو
مساسه بإدراكه . عدم اشتراط ذلك
لاعتبار المرض مرض موت .

٣ — مرض الموت . إثبات . وفاة
المريض على فراش مرضه بالمستشفى
بالتهاب رئوي بعد عملية جراحية
أجريت له . لا يبنى أنه كان مريضاً مرض
الموت قبل دخوله المستشفى . رفض طلب
الإحالة إلى التحقيق لإثبات مرضه
بالسرطان قبل دخوله المستشفى بثلاثة
أشهر . غير سائق .

(نقض مدني — ٧ يونيو سنة ١٩٥٦ — س
٧٨٢ رقم ٣٤٨) .

٥٢٨ نقض . طعن . ميعاد الطعن . عدم

تقديم الطاعن شهادة دالة على عدم وجود
الحكم بقلم كتاب المحكمة موقفاً عليه في
الميعاد وعدم تقديمه أسباب الطعن في

(هـ)

٥٣٢ هبة . قبولها . قبض المجلس المحلى
للاتحاد الارمنى العام للهيئة . اعتبار أن
القبض يغنى عن قبول المجلس الرئيسى
للاتحاد المذكور للهيئة . خطأ . المادتان
٥٠٠٢٨ مدنى قديم .

(نفس مدنى — ٨ مارس سنة ١٩٥٦ — ص
٤١٩ رقم ٢٢١) .

٥٣٣ ١ — هتك عرض . ماهيته .

٢ — هتك عرض القصد الجنائى
متى يتوافر ؟

٣ — إجراءات . شفوية المرافعة .
التعديل على ماورد فى التحييمات من
أقوال للجنئى عليها التى لم تحضر بالجلسة .
متى يجوز ؟

(نفس جنائى — ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦ —
ص ٣٩٥ رقم ١٨٩) .

٥٣٤ ١ — هيئة المفوضين . اعتبارها أمينة

على المنازعة الإدارية وعاملاً أساسياً فى
تحضيرها وتثبيتها للمرافعة وإبداء الرأى
القانونى المحايد فيها . قيام سبب من
أسباب عدم الصلاحية بالمفوض .
استمراره مع ذلك فى مباشرة الدعوى
حتى صدور الحكم . عيب فى الاجراءات
مبطل للحكم . قيام سبب من أسباب
الرد بالمفوض . جواز رده إن لم يتنح .

٢ — اختصاص . لجنة التأديب
والتظلمات . قصر اختصاصها على
تأديب أعضاء مجلس الدولة والفصل فى
إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشؤونهم
وطلبات التعويض المترتبة عليها . عدم

اختصاصها بنظر طلب المنازعة فى الملاوة .
اختصاص محكمة القضاء الإدارى به .
أساس ذلك .

٣ — هيئة المفوضين . لابد من حضور
من يمثلها بالجلسة . إغفال ذلك . بطلان
الحكم .

(المحكمة لادارية العليا — ١٧ ديسمبر
سنة ١٩٥٥ — ص ٨٢ رقم ٧٦) .

(ذ)

٥٣٤ وصف التهمة . إحالة متهم إلى محكمة

الجنايات بحناية الاختلاس المنطبقة على
المادة ١١٢ ع . استبعاد المحكمة هذه
التهمة لعدم توافر أركانها القانونية
ولإسنادها لجنة المراقبة إلى المتهم .
وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التغيير .
عدم مراعاة ذلك . يعيب الحكم بما
يستوجب نقضه .

(نفس جنائى — ٩ يناير سنة ١٩٥٦ ص
٢٨٢ رقم ١٢٢) .

٥٣٦ وصف التهمة . استبعاد سبق الاصرار

والترصد . عدم تنبيه الدفاع إلى ذلك .
عدم الحكم بعقوبة أشد من المقررة قانوناً
للجريمة المسندة إلى المتهمين . لا إخلال
بحق الدفاع .

(نفس جنائى — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٦
ص ٥٤١ رقم ٢٨٦) .

٥٣٧ ١ — وصف التهمة . جريمة ضرب

أفصى إلى الموت . تعديل المحكمة وصف
التهمة فيها ما يتضمن استبعاد مسئولية
المتهم عن الضربة التى أنتجت الوفاة

ومساء له عن باقي ما وقع منه من اعتداء على المجنى عليه وهو ما كان داخلا أصلا في الوصف الذي أحيل به المتهم من غرفة الاتهام . لا خطأ . لا إخلال بحق الدفاع .

٢ — دفاع . إجراءات . خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل . لا يعيب الإجراءات .

(نقض جزئي — ٢ أبريل سنة ١٩٥٦ — ص ٩٢٦ رقم ٢٧٨) .

٥٣٨ ١ — وصف التهمة . حق محكمة الموضوع في الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى من غير سبق تعديل في التهمة أو نكت نظر الدفاع .

٢ — نقض . طعن . أسباب الطعن . وجوب أن تكون واضحة ومحددة .

٣ — إجراءات . استئناف . الدفع بعدم إعلان المتهم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . سقوطه بعدم الاعتراض عليه بجلسة المعارضة . م ١٣٣٣ ج .

٤ — حكم . استئناف . قضاء المحكمة الاستئنافية غايبا بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا . معارضة المتهم في هذا الحكم الغيابي . الحكم فيها بالتأييد . عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع آراء القضاة . بطلانه .

(نقض جزئي — ١٦ أبريل سنة ١٩٥٦ — ص ٩٣٧ رقم ٤٠٤) .

٥٣٩ وصف التهمة . دفاع . تجمهر . رفع الدعوى على المتهمين بتهمة الاشتراك في تجمهر مكون من أكثر من خمسة

أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم التعدي مع عليهم بالغرض المقصود منه . استبعاد المحكمة تهمة التجمهر وإدانة المتهمين بجريمة ضرب أحدث عاهة . واقعة الضرب المذكورة لم ترد في قرار الإحالة . عدم تنبيه الدفاع إلى هذا التغير . إخلال بحق الدفاع .

(نقض جزئي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — ص ١١ رقم ٢٨) .

٥٤٠ وصف التهمة . دفاع . تزوير . إسناد النيابة إلى المتهم وصفا جديدا للتهمة . طرح الواقعة التي تضمنها هذا الوصف بالجلسة وتحقيقها بمعرفة المحكمة وقيام مرافعة الدفاع عليها . تنبيه الدفاع بعدم ذلك لهذا التغير . غير لازم .

(نقض جزئي — ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦ — ص ٩٥٨ رقم ٤٣١) .

٥٤١ — وصف التهمة . دفاع . تصحيح المحكمة بيان كيفية ارتكاب الحادث . لا يعد تغييرا لوصف التهمة . لإجراؤه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى . جاز .

(نقض جزئي — ٣١ يناير سنة ١٩٥٦ — ص ٢٩٤ رقم ١٤٨) .

٥٤٢ ١ — وصف التهمة . دفاع . تعديل الوصف من تزوير إلى اشتراك . إضافة واقعة لم ترد بأمر الإحالة . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع .

٢ — تزوير . استعمال ورقة مزورة .

حكم . تسييبه . إدانة المتهم في جريمة التزوير . عدم ذكر مؤدى الأدلة . قصور . إدانة المتهم أيضا في جريمة

٥٤٧ وصف التهمة . دفاع . رفع الدعوى

على المتهم بالقتل العمد مع سبق الإصرار
والترصد . إدانته بالقتل العمد دون سبق
إصرار . لفت الدفاع إلى ذلك . غير لازم
(م ١٣٠٨ ج) .

(قض جنائي — ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦ — م
٣٩٥ رقم ١٨٨) .

٥٤٨ وصف التهمة . دفاع . متى لا تلتزم

المحكمة بتنبية الدفاع إلى تغيير وصف
التهمة .

(قض جنائي — ٧ فبراير سنة ١٩٥٦ — م
٣٩٤ رقم ١٨٥) .

٥٤٩ وصف التهمة . دفاع . مرافعة النيابة

على أساس أن المتهم وحده هو محدث
إصابات المجنى عليه بسكين . مرافعة
الدفاع على هذا الأساس ذاته . تحقيق
الغرض الذي نوحاه الشارع من تنبيه
الدفاع .

٢ — اشتراك . قصد احتمالي . قتل عمد .
مسئولية محدث الإصابة عن النتائج
المحتملة لها .

٣ — أسباب الإباحة وموانع العقاب .

تقصير . أسباب موضوعية . دفاع
شرعى . قيام حاله . تقدير ذلك .
موضوعى .

(قض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٥٦ — م
٥٣٥ رقم ٢٧٤) .

٥٥٠ وصف التهمة . دفاع . معاقبة المتهم

عن ذات الجريمة المرفوعة من أجلها
الدعوى بعد استبعاد ظرف سبق
الإصرار . تنبيه الدفاع . غير لازم .

(قض جنائي — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ — م
٢٩٢ رقم ١٤٢) .

استعمال الورقة المزورة . اعتماد المحكمة

في ذلك ضمن ما اعتمدت عليه على ثبوت
جريمة التزوير المذكورة . فساد في
الاستدلال .

(قض جنائي — ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦
م ٤٠٦ رقم ٢١٥) .

٥٤٣ وصف التهمة . دفاع . تغيير التهمة

من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه
عاهة . هذا تعديل في التهمة لا مجرد تغيير
في الوصف . وجوب تنبيه الدفاع إليه .

(قض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٥٦ — م
٢٨٢ رقم ١٢٣) .

٥٤٤ ١ — وصف التهمة . دفاع . تغيير

وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع .
متى يجوز ؟

٢ — إثبات . اعتراف . تقدير حجته
في حق المتهم المعترف وفي حق غيره .
موضوعى .

٣ — إثبات . اعتراف . تجزئة الدليل
في المواد الجنائية ولو كان اعترافا جائز .

(قض جنائي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥
م ١٠ رقم ٢٤) .

٥٤٥ وصف التهمة . دفاع . تهمة شروع

في قتل عمد . تغييرها إلى ضرب نشأت
عنه عاهة مستديمة . ذلك تعديل في التهمة .
عدم لفت الدفاع إليه . يوجب تقصير
الحكم .

(قض جنائي — ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦ — م
٣٩٩ رقم ٢٠٠) .

٥٤٦ وصف التهمة . دفاع . حدود حق

المحكمة في تغيير وصف التهمة وواجبها
في ذلك .

(قض جنائي — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥
م ٩ رقم ٢١) .

٥٥١ وصف التهمة . قتل عمد مقترن بجناية أخرى . تعديل المحكمة وصف التهمة بالنسبة للمتهم من قتل عمد مقترن بجناية سرقة بحمل سلاح إلى اشتراك في جريمة قتل عمد وقعت نتيجة محتملة لجناية سرقة بحمل سلاح دون أن تنبه إلى هذا التغيير . إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي — ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦ —
س ١٢٥٩ رقم ٥٢٨) .

٥٥٢ ١ — وصية . قانون . تنازع القوانين . خضوع الوصية للقانون السارى وقت الوفاة . وفاة المورث بعد سريان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . خضوع وصيته لحكم هذا القانون .

٢ — وصية . بيع . مرض الموت . صدور وصية تخضع لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . مجال البحث في تطبيق حكم المواد ٢٥٤ بمدنى قديم وما بعدها . إعمال أحكام هذه المواد على الوصية المذكورة . فى غير محله .

٣ — نقض . طعن . الخصوم فى الطعن . دفع . دعوى ليست من قبيل الدعاوى التى أوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إعلان جميع أطراف الخصومة عند الطعن بالنقض . فى غير محله المادة ١/٢٨٤ مراعات .

(نقض مدنى — ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٦ —
س ٣٢٩ رقم ١٧٤) .

٥٥٣ ١ — وصية . هبة . إيداع مبلغ صندوق التوفير باسم شخص معين .

حق محكمة الموضوع فى استخلاص ان الإيداع كان على سبيل الوصية لا على سبيل الهبة .

٢ — إثبات . قرينة قانونية . وصية . تحرير دفتر التوفير باسم شخص معين . اعتباره قرينة قانونية غير قاطعة على حيازة هذا الشخص للمال المودع . جواز دفع هذه القرينة بكافة أوجه الإثبات .

(نقض مدنى — ٢٦ يناير سنة ١٩٥٦ — س
١٨٧ رقم ١٠٤) .

٥٥٤ ١ — وفاة . عرض . إيداع . إجارة . إيداع المستأجر سيارة فى جراج معين بعد عرضها على المؤجر عرضا رسميا عند انتهاء مدة العقد ورفضه استلامها . اعتبار الحكم أن العرض فى هذه الحالة كان ناقضا واستلزامه أن يكون المستأجر قد حصل مبدئيا على حكم بإيداع السيارة . خطأ المادة ٢٢٩ مدنى .

٢ — إثبات . الإثبات بوجه عام . محكمة الموضوع . دفاع . طلب التحقيق . حق محكمة الموضوع . فى تقرير ثبوت الواقعة أو عدم ثبوتها وعدم التزامها بإجراء التحقيق .

٣ — قوة قاهرة . وفاة . التزام . محكمة الموضوع . تقرير ما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة قاهرة . موضوعى .
(نقض مدنى — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ —
س ١٢٨٦ رقم ٥٤٧) .

٥٥٥ وقف . إجارة . وكالة . تأجير ناظر الوقف أعيانه بغير فاحش . مسئولية

عن تقصيره وفقا لاحكام عقد الوكالة .
جواز عدم الاعتداد بهذه الاجرة في حق
المستحقين وإلزامه بأجر المثل .

(قض مدني - ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ -
س ٢٧ رقم ٥٣)

٥٥٦ - ١ - وقف التنفيذ . ركناء الاستعجال

وجدية المطاعن الموجهة للقرار الاداري .
كلاهما من الحدود القانونية التي تحد
سلطة القضاء الاداري وتخضع لرقابة
المحكمة الادارية العليا . الحكم الصادر
بوقف التنفيذ . حكم قطعي . جواز الطعن
فيه استقلالا امام المحكمة الادارية العليا .
٢ - أزهر . جماعة كبار العلماء .

اختصاصها وحدها بمحاكمة علماء الأزهر
إذا نسب إليهم طعن في الدين أو سلاحي
أو انكار ما علم ضرورة منه أو سلوكهم
سلوكا شائنا . خروج هذه الأمور عن
ولاية مجلس تأديب الموظفين .

٣ - تأديب . القرار الصادر من مجلس
التأديب في أمر بماتملك جماعة كبار
العلماء وحدها ولاية الحكم فيه .
اعتباره مجرد فعل مادي عديم الأثر
قانونا .

٤ - وقف التنفيذ . عدم قبوله
بالنسبة للقرارات الادارية الصادرة في
شأن الموظفين . قيام قرينة قانونية قاطعة
بانعدام ركن الاستعجال في هذه الحالات .
استثناء حالي الفصل والوقف عن العمل
باجازة القضاء فيهما باستمرار صرف
المرتب كله أو بعضه .

٥ - قرار اداري . نزوله إلى حد
نصب السلطة . عدم تمتعه بأية حصانة .

إمكان الطعن فيه دون قيد بيماد ،
وعدم قابليته للتنفيذ المباشر ، وقبول
طلب وقف تنفيذه ولو تعلق بشئون
الموظفين .

(المحكمة الادارية العليا - ١٤ يناير سنة
١٩٥٦ - س ٨٩ رقم ٧٨) .

٥٥٧ - ١ - وقف التنفيذ . ركناء . الاستعجال

وجدية المطاعن الموجهة للقرار الاداري
كلاهما من الحدود القانونية التي تحد من
سلطة محكمة القضاء الاداري وتخضع
لرقابة المحكمة الادارية العليا .

٢ - تسبيب . خلو الحكم من الأسباب
أو قصورها أو تناقضا وتهاوتا .
مبطل له . مثال للقصور المخل .

٣ - وقف التنفيذ . عدم قبوله بالنسبة
لقرارات التعيين أو الترقية أو منع
العلاوات أو بالجزاءات التأديبية أو
الاحالة إلى المعاش أو الاستبعاد أو
الفصل من غير الطريق التأديبي . قيام
قرينة قانونية قاطعة بانعدام الاستعجال
في هذه الحالات استثناء حالي الفصل
والوقف عن العمل بإجازة القضاء فيهما
باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه .

٤ - جامعة . عدم اعتبار المعيد من
أعضاء هيئة التدريس . خفضهم
لاحكام قانون نظام موظفي الدولة .

٥ - موظف . نقله إلى وظيفة أخرى .
جائز بشرط ألا تقل درجتها عن درجته .
تنزيله في الوظيفة دون خفض الدرجة .
ليس عقوبة تأديبية في ظل قانون نظام
موظفي الدولة . ترخص الادارة في

الأول لمصلحة المرسل إليه المالك للبضاعة.
تمسك وكيل النقل الأخير بانتفاء
العلاقة بينه وبين المرسل لعدم ارتباطه
معه بعقد دفعا لمسئوليته عن تلف
البضاعة . لأجل له .

٥ — وكالة بالعمولة . عدم انتفاء
مسئولية وكيل النقل الأول بمسئولية
وكيل النقل الأخير . المادة ٩٣ تجارى .

٦ — وكالة بالعمولة . بيع . جواز
اجتماع صفى البائع والوكيل بالعمولة في
شخص واحد . كون الوكيل بالعمولة لم
يقبض أجره . لا يغير من الأمر شيئا .

٧ — بيع . مسئولية . قوة قاهرة .
قاعدة الهلاك على المالك . متى تقوم ؟
مسئولية البائع عن نتيجة تقصيره .

٨ — اختصاص . تعدد المدعى عليهم
وتوطن أحدهم في الداخل والآخر .
في الخارج . سريان قاعدة الاختصاص
الحلى المنصوص عليها في المادة ٥٥
مرافعات في هذه الحالة .

٩ — دفاع . إثبات . استجواب . عدم
التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب
الحصم إلى استجواب لا ترى حاجة إليه .
١٠ — حكم استثنائى . تسببه . حتى
محكمة الدرجة الثانية في الأخذ بأسباب
حكم محكمة أول درجة دون إضافة .

(تقضى مدنى — ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦
ص ٨١٥ رقم ٣٦١) .

٥٦١ وكيل . جواز رفع الدعوى بصفته .

(محكمة القاهرة الابتدائية — ٢٦ ديسمبر
سنة ١٩٥٦ — ص ٧٣٥ رقم ٣٤٣)

النقل من وظيفة إلى أخرى . شرطه .
ز المحكمة الادارية العليا — ١٠ ديسمبر
سنة ١٩٥٥ — ص ١٨ رقم ٧٤) .

٥٥٨ وقف التنفيذ . عقوبة . الحكم بحبس متهم
لمدة ثلاث سنين . وقف تنفيذ هذه
العقوبة . خطأ . (م ٥٥ ع) .

(تقضى جزائى — ٦ ابريل سنة ١٩٥٦ —
ص ٣٩٢ رقم ١٧٩) .

٥٥٩ ١ — وكالة . انتهاؤها محكمة الموضوع .
استخلاصها لأسباب سائفة . عدم نجاح
الوكيل في العمل الموكل فيه وانتهاء
مهمته . موضوعى . المادة ٧١٤ مدنى .
٢ — وكالة . تجاوز حدود التوكيل .
محكمة الموضوع . تقرير الحكم بتجاوز
الوكيل حدود التوكيل لأسباب سائفة .
لا رقابة لمحكمة النقص عليه .

(تقضى مدنى — ٥ ابريل سنة ١٩٥٦ —
ص ٥٥٧ رقم ٣٩٨) .

٥٦٠ ١ — وكالة . وكالة بالعمولة . قانون .
ما تتميز به عن الوكالة العادية . سريان
قانون التجارة عليها بغض النظر عن
صفة الموكل .

٢ — وكالة بالعمولة . إثبات . قوة
قاهرة . مسئولية الوكيل بالعمولة للنقل
هى مسئولية مفترضة أصلا . متى يعنى
من هذه المسئولية ؟ المادتان ٩١ و ٩٢
تجارى .

٣ — وكالة بالعمولة . نقل . التمسك
بالمادة ٩٩ تجارى . شرطه .

٤ — وكالة بالعمولة . دعوى . تعاقد
وكيل النقل الاخير مع وكيل النقل

Bibliotheca Alexandrina



0542542